



Bibliotheca Alexandrina



0542548

نقابة المحامين

المحاماة

فهرست

السنة السابعة والعشرون

١٩٤٦ - ١٩٤٧

بيان

دأبت لجنة تحرير المجلة في ترتيب فهرست السنة السابعة والعشرون لمجلة المحاماة الوطنية
لعملها على قسمين :

قسم خاص بالأبحاث القانونية والمقالات والقوانين والقرارات

وقسم آخر يشمل أحكام محكمة النقض والإبرام المدنية والجنائية ومحاكم استئناف مصر
واسكندرية وأسيوط والمحاكم الكلية والتجارية والجزئية والضرائب والمستعجلة بترتيب
الحروف الأبجدية .

وقد جعلنا تلخيص الأحكام مما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع إليها عند
اللازم . والله الموفق إلى الصواب .

لجنة التحرير

محمود فنام — اسطفان باسبلى — محمد الحضري

انجاث وقوانين

- [illegible]

فهرست

أحكام محكمتى النقض والإبرام الجنائية والمدنية ومحكمتى استئناف مصر
وأسيوط والمجالس الحسبية والمحاكم الابتدائية والتجارية
والمستعجلة والجزئية

معاقبا عليه . توقيع العقوبة الأشد .
الاتفاق على ارتكاب جريمة معينة .
توقيع عقوبة الجريمة التى وقعت تنفيذاً
للاتفاق ولو كانت أقل من عقوبة
جريمة الاتفاق الجنائى .

(نقض جنائى — ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٢٠ رقم ٦١)

اتفاق (انظر تعهدات وفاعل)
اتلاف وتخريب وتعييب . القصد
الجنائى فى هذه الجرائم . مناط تحققه :
تعمد ارتكاب الفعل بأركانه التى حددها
القانون عبارة « بقصد الاساءة » الواردة
فى المادة ٣٦١ . ليس لها معنى زائد .
(نقض جنائى — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائى رقم ٢ ص ٢٨٣ رقم ١٦٠)

اثبات أحكامه . فى المواد المدنية . ليست
من النظام العام . عدم تمسك المتهم قبل
سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة
فى واقعة اختلاسه مبلغ ٥٠٠ جنيه
لا يجوز له من بعد أن ينعى على الحكم
بخالفته لقواعد الاثبات فى قضائه بادانته
بناء على شهادة الشهود .

(نقض جنائى — ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ص ٣١٢
رقم ١٢٨)

(١)

أب : له حق الولاية على مال ولده إذا
كان عدلاً مستوراً الحال . تصرفه بغش
فاحش . لا يجوز . أهلية التبرع لا يملكها .

(استئناف مصر — ١١ يناير سنة ١٩٤٥
ص ٣٨٤ رقم ١٦٤)

اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه
وسبق اصرارهم على ذلك . مسئولية كل
منهم عن نتيجة هذا الضرب سواء
ما وقع منه أو من زملائه .

(نقض جنائى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٦٣
رقم ٣٢)

اتفاق جنائى . عقاب المشتركين فيه سواء
اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ
الجناية أو اللجنة المقصودة أو على أن
يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار
لذلك فيما بعد .

(نقض جنائى — ٢١ مايو — سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ١٨٧ رقم ١١٠)

اتفاق جنائى . متى يعتبر قائماً ؟ الاتفاق .
على ارتكاب جنحة تزوير يدخل فى متناول
المادة ٤٨ عقوبات . عدم تنفيذ الاتفاق .
العقاب على الاتفاق يكون طبقاً للمادة ٤٨ .
تنفيذه بالارتكاب فعلاً أو بشروع يكون

لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة
(نقض جنائي - ٥ فبراير سنة ١٩٤٥
ص ٣١٥ رقم ١٢٩)

١١ إثبات . أقوال متهم على آخر . الاعتماد
عليها وحدها في إدانته . جاز . أقوال
أبداها المتهم أمام المحكمة . اطراحها
والأخذ بأقواله الأولى في التحقيق
بالنسبة إلى واقعة دون واقعة وإلى متهم
دون متهم . جوازه .

(نقض جنائي - ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٣٣
رقم ٩٤)

١٢ إثبات . الأحكام الجنائية . وجوب
تأسيسها على الجزم واليقين . القاضي
المدني مقيد بالقواعد المقررة للإثبات .
اعتراف الخصم لديه بتزوير ورقة .
وجوب الحكم باعتبارها مزورة بناء
على هذا الاعتراف . القاضي الجنائي
لا يحكم بتزويرها إلا متى اقتنع هو
بحصول التزوير . قول المحكمة في حكمها
ان الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفي
في نظر القاضي المدني ولكنها لا تكفي
عند القاضي الجنائي . ليس معناه ان
هذا الحكم قد أقيم على الشك .

(نقض جنائي - ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥
ص ٥٢٩ رقم ٢١٩)

١٣ إثبات . العبرة فيه . هي بسماع الشهود
أمام المحكمة وبما يجري من تحقیقات في
جلسات المحاكمة . الأخذ بأقوال شاهد
في تحقیقات بالرغم من مخالفتها لأقواله
في محضر الجلسة . جوازه .

(نقض جنائي - ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ٩٣ رقم ٤٧)

١٤ ١ - إثبات الملكية . وضع اليد . القرائن
وحججها .

٧ اثبات . ادانة المتهم في جريمة قتل استنادا
الى شهادة زوجه بأنها رأت المتهم يطلق
عليه النار . الثابت من المعاينة التي أجرتها
النيابة - كما جاء في الحكم - أن الشاهدة
لم تكن وهي في المكان الذي قالت عنه
تستطيع التعرف على شخص من يكون
واقفا في مكان الحادث . قصور . إيراد
الحكم أدلة أخرى غير أقوال هذه
الشاهدة . لا يغني . الأدلة في المواد
الجنائية متساندة

(نقض جنائي - ١٢ مارس سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٨٢ رقم ٤٩)

٨ اثبات . ادانة متهم في قتل استنادا الى
أقوال المجني عليه قبل وفاته أنه رأى
المتهم وقت ارتكابه الجريمة عليه .
تمسك الدفاع بأن ظروف الحادث
وظروف المجني عليه لا تمكنه من
الرؤية . تمسك الدفاع بتقرير الطبيب
الشرعي أن المجني عليه مصاب بعمامة في
كلتي عينيه تضعف بصره . استدعاء الطبيب
الشرعي ومناقشته في تقريره . تقريره
بأن العاتمين لا تمنعا المجني عليه من
الرؤية . طلب الدفاع ندب اخصائي
لمناقشته . عدم اجابته وعدم الرد عليه .
قصور .

(نقض جنائي - أول أبريل سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٢٢ رقم ٧٣)

٩ اثبات . استناد الحكم الى دليل وهمي .
يفسده . اقرار من محام . لا يصح أن
يؤخذ به المتهم شخصيا

(نقض جنائي - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٦٩ رقم ٨٢)

١٠ إثبات . اعتراف . عدم تجزئته .

١٨	٢٠	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣
في ذلك الوقت .	(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٧٨ رقم ٤٢)	إثبات . حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . دليل الاعتماد عليه في ثبوت الواقعة على متهم القاضي غير مطالب بالأخذ به في حق متهم آخر .	(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٧ رقم ٣٧)	إثبات . خبر . مباشرة عمله أمام المجلس الحسبي في غير مواجهة الخصوم اعتماد المحكمة على قرينة مستفادة من هذا التقرير مع قرائن أخرى . جوازه .	(نقض مدني — ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٣٦٥ رقم ١٥٩)	إثبات دليل . الأخذ بظاهره . لا الزام . للمحكمة أن تستنبط منه الحقيقة التي يشف عنها .
	(نقض جنائي — ٢١ يناير سنة ١٩٤٦ ص ١٢ رقم ٢)	إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون مباشراً .	(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ٨٩ رقم ٤٦)	إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون سابقاً للحادث أو معاصراً له . استخلاص اشتراك المتهم في الخطف من مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع له من أجل ذلك .	(نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ ص ٤٨٤ رقم ١٩٩)	إثبات . سلطة المحكمة في وزن الأدلة .
						إصابة ناشئة عن تهم سور بسطح منزل . أخذ المحكمة في الادانة بتقرير المهندس الذي أجرى المعاينة عقب وقوع الحادث
						٢٣
						٢٤
						٢٥
						٢٦
						٢٧
						٢٨
						٢٩
						٣٠
						٣١
						٣٢
						٣٣
						٣٤
						٣٥
						٣٦
						٣٧
						٣٨
						٣٩
						٤٠
						٤١
						٤٢
						٤٣
						٤٤
						٤٥
						٤٦
						٤٧
						٤٨
						٤٩
						٥٠
						٥١
						٥٢
						٥٣
						٥٤
						٥٥
						٥٦
						٥٧
						٥٨
						٥٩
						٦٠
						٦١
						٦٢
						٦٣
						٦٤
						٦٥
						٦٦
						٦٧
						٦٨
						٦٩
						٧٠
						٧١
						٧٢
						٧٣
						٧٤
						٧٥
						٧٦
						٧٧
						٧٨
						٧٩
						٨٠
						٨١
						٨٢
						٨٣
						٨٤
						٨٥
						٨٦
						٨٧
						٨٨
						٨٩
						٩٠
						٩١
						٩٢
						٩٣
						٩٤
						٩٥
						٩٦
						٩٧
						٩٨
						٩٩
						١٠٠

- أيومين وعدم أخذها بتقرير مهندس آخر عن معاينة أجريت فيها بعد .
لا تريب عليها في ذلك .
(نقض جنائي - ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤)
ص ٤٢ رقم ٢٠)
- ٢٤ اثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . تجزئة أقوال الشاهد أو المتهم . أخذ المحكمة منها بما يسنده إلى متهم بعينه . ونبتد ما يسنده إلى متهم آخر . من حقها .
(نقض جنائي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤)
ص ٤٤ رقم ٢٢)
- ٢٥ اثبات . سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة . ليس في القانون طريق مرسوم واجب اتباعه في هذا الصدد . كون المحكمة قد فاتها توجيه سؤال للشاهد مما يقتضيه فن التحقيق . ذلك لا يصح اتخاذها وجها للطعن على حكمها .
(نقض جنائي - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤)
ص ١٢٤ رقم ٦٣)
- ٢٦ اثبات . شهادة . يجب للاخذ بأقوال الشاهد أن يكون مميزا . الطعن في شهادة الشاهد بأمر غير مميز . وجوب الحقيقة . مثال .
(نقض جنائي - ١٢ مارس سنة ١٩٤٦)
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٨٩ رقم ٥٤)
- ٢٧ اثبات . طلب لجراء تحقيق بالبينة . اجابته . متروكة لتقدير المحكمة .
(نقض مدني - ١٨ مايو سنة ١٩٤٤)
ص ٣٦٥ رقم ١٥٩)
- ٢٨ اثبات . طلب انتقال المحكمة لمعاينة محل الواقعة بنفسها . طلب هام . تنعين اجابته أو الرد عليه .
(نقض جنائي - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦)
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٤١ رقم ١٨٩)
- ٢٩ اثبات . قرائن . اعتماد المحكمة في حكمها
- ٣٠ على القرائن لاثبات تنازل المدعى عن أرض بعضها وقف وتزيد قيمتها على عشرة جنيهات . خطأ
(نقض مدني - ٨ يونيو سنة ١٩٤٤)
ص ٥٥٢ رقم ٢٣٠)
- ٣١ اثبات . قوامه . حرية القاضي في تكوين عقيدته . الاخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة ولو كانت مخالفة لأقواله في التحقيقات - الاعتماد على شهادة الشاهد بالرغم مما وجه إليه من مطاعن . تجزئة أقوال الشاهد . ذلك كله جائز . المناط في كل هذا . اطمئنان المحكمة إلى ما أخذت به .
(نقض جنائي - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤)
ص ١١٠ رقم ٥٧)
- ٣٢ اثبات . مانع أدبي من الحصول على دليل كتابي (قراءة) . تقريره . موضوعي (المادة ٢١٥ مدني)
(نقض مدني - أول يونيو سنة ١٩٤٤)
ص ٥٤٨ رقم ٢٢٨)
- ٣٣ اثبات . متهم في قتل بجوهر سام . زرنينخ الحكم بإدائته . اعتمادا على وجود أثر زرنينخ في جيبه نتيجة تلوث عرضي من الأثرية . ذكر الطبيب في تقريره أن كمية الزرنينخ التي وجدت يصح أن توجد من فضلات كان يجب على المحكمة أن تحقق ما قاله الخبير وتفنده . ذكر أدلة أخرى غير هذا الدليل . لا تأثير له . الأدلة في المواد الجنائية يشد بعضها بعضا .
(نقض جنائي - ١١ مارس سنة ١٩٤٦)
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٨٠ رقم ٤٨)
- ٣٤ اثبات . ندب خبير في الدعوى . لا يسلب المحكمة سلطتها في تقدير الوقائع وأدلة الثبوت . مخالفتها رأي الخبير المتدب .

اثبات النسب .

(نقض جنائي — ٨ ابريل سنة ١٩٤٦) ملحق
جنائي رقم ٢ (ص ١٣٠ رقم ٧٩)

اجراءات . أساس المحاكمة الجنائية .

التحقيقات التي يجب أن تجريها المحكمة
بنفسها . قضاء محكمة الدرجة الأولى

بالأدانة اعتمادا على أقوال الشهود في

التحقيقات الأولية . تمسك الدفاع أمام

المحكمة الاستئنافية بوجوب سماع الشهود .

تأييد الحكم المستأنف لأسبابه بمقولة

أن الدفاع لم يتمسك بسماع الشهود أمام

محكمة الدرجة الأولى . حكم خاطئ .

(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤)

ص ١٥٥ رقم ٧٩)

١ - إجراءات . المادة ٢٣٩ تحقيق العبرة

برفع الطلب ليست بتقديم الشكوى إلى

النيابة أو إلى جهة الإدارة وإنما هي

برفع الدعوى إلى المحكمة .

٢ - إجراءات . دعوى جنحة مباشرة

سؤال المتهم عن تهمة . إنكارها . دفع

محاميه بعدم قبول الدعوى لسبق رفعها

أمام المحكمة المدنية . عدم اعتراض

المدعى المدني على ذلك . قبول الدفع .

طعن المدعى المدني في الحكم بأن المتهم لم

يتقدم بالدفع إلا بعد تكلمه في موضوع

الدعوى . لا يقبل . تلك الوقائع يصح

ما استخلصته المحكمة منها من عدم تنازل

المتهم عن الدفع

(نقض جنائي ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٣٧)

رقم ٩٦)

اجراءات . دعوى . متى تعتبر الدعوى

مرفوعة أمام المحكمة . بعد اعلان المتهم

بالحضور للجلسة . لا بمجرد تأشير

لا يجب عليها أن تندب خيرا آخر

إلا إذا كانت المسألة فنية بحثا

(نقض جنائي — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦) ملحق

جنائي رقم ٢ (ص ٣٤٠ رقم ١٨٨)

اثبات . يمين . توجيه اليمين الحاسمة

بصيغة معينة . المحكمة لا تملك تغيير

هذه الصيغة تغييراً يؤثر في مدلولها ومعناها .

حق المحكمة في رفض توجيه اليمين إلى

الورثة عن واقعة علمها عند مورثهم .

(نقض مدني — أول يونيو سنة ١٩٤٥ ص ٤٦٥)

رقم ٢٢٧)

اثبات (انظر إذن تفتيش وانتخابات

ودعوى مدنية وشركة)

اثراء على حساب الغير . محل تطبيق هذه

النظرية : لا محل لتطبيقها إذا كان هناك

عقد يحكم علاقات الطرفين . مثال في

دعوى اجارة اطيان

(نقض مدني — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٦٨)

رقم ٢٣٦)

اجازة من المالك (انظر حكم)

١ - اجراءات : اثاره مسألة من مسائل

الأحوال الشخصية يتوقف عليها الفصل

في الدعوى العمومية : يجب على المحكمة

أن تقف الدعوى حتى يفصل من المحكمة

المختصة في هذه المسألة الفرعية . استبانة

المحكمة أن هذا الدفع غير جدي ولم

يقصد به إلا عرقلة سير الدعوى . لها

أن تلتفت عنه وتفصل في الدعوى

٢ - تزوير في أوراق رسمية . دفتر المواليد .

تغيير الحقيقة في بيانات مما أعد الدفتر

لإثباتها . تزوير في ورقة رسمية . لا يؤثر

في ذلك مبلغ القوة التدليلية للدفتر في

٣٧

٣٨

٣٩

٣٤

٣٥

٣٦

- النيابة بتقديمها للحكمة . دعوى لم يعلن فيها المتهم بالحضور أمام المحكمة إلا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الذي ألغاه المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .
- (نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ (ملحق جنائي رقم ٢) ص ٣٠٨ رقم ١٦٨)
- ٤٤ إجراءات . متهم . حقه في أن يكون آخر من يتكلم . عدم مطالبة المحكمة بذلك . عدة متنازلا عن حقه باعتبار أنه لم يبق لديه ما يقوله :
- (نقض جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ص ٣٠٤ رقم ١٢٦)
- ٤٥ إجراءات . محكمة جنائية . دعوى زنا نزاع في مسألة فرعية (قيام الزوجية) تبين المحكمة عدم امكان الفصل في هذا النزاع من الجهة المختصة . عليها أن تفصل في الدعوى حسبما يترأى لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها .
- (نقض جنائي — ١٠ أبريل سنة ١٩٤٥ ص ٥١٨ رقم ٢١٤)
- إجراء مؤقت (انظر شريك)
- إجراءات المحاكمة (انظر مواد مخدرة)
- ٤٦ اجرة عين وقف . مقضى بإزالة البناء منها . استحقاقها من يوم شغلها إلى أن تنتهي الإزالة .
- (نقض مدني — ٢ مايو سنة ١٩٤٦ (ملحق مدني رقم ١ ص ٢٤٠ رقم ١٢٥)
- ٤٧ أحداث مجرمون . العبرة في سن المتهم في هذا المقام . هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة . لا وقت الحكم .
- (نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ (ملحق جنائي رقم ٢) ص ٢٩٥ رقم ١٦٣)
- النيابة بتقديمها للحكمة . دعوى لم يعلن فيها المتهم بالحضور أمام المحكمة إلا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الذي ألغاه المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .
- (نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ (ملحق جنائي رقم ٢) ص ٣١٩ رقم ١٧٢)
- ٤٨ إجراءات . دعوى تزوير . عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المدعى تزويرها يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم
- (نقض جنائي — ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ (ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢١٢ رقم ١٢٢)
- إجراءات صورية لأعاقبة التنفيذ بالبيع (انظر اختلاس)
- ٤٩ إجراءات . طلب المتهم الى المحكمة الانتقال لإجراء تحقيق أمر هام . القضاء في الدعوى دون تعرض لهذا الطلب . قصور . (القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ والمادتان ١ و ١١/٢ من الدكرينو الصادر في ١٨٨٩)
- (نقض جنائي — أول أبريل سنة ١٩٤٦ (ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٢٦ رقم ٧٥)
- ٤٢ إجراءات . عدم جواز إبعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى . حكم مقرر لمصلحته . لا يجوز للنيابة أن تستند الى مخالفة هذا الحكم توصلا لنقض الحكم الصادر ببراءة المتهم (المادة ٤١ تشكيل)
- (نقض جنائي — ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ (ملحق جنائي رقم ٢ ص ٤٨ رقم ٢٧)
- ٤٣ إجراءات . قضاء المحكمة بالإدانة بناء على أقوال الشهود الذين سمعوا في

اختصاص . دعوى تعويض عن وقائع
لم ترفع بها الدعوى العمومية .
لا اختصاص في ذلك للمحاكم الجنائية .
دعوى تعويض عن وقائع لم يثبت
وقوعها من المتهم الذي تجاكمه .
لا اختصاص لها بالحكم في هذا الطلب
مهما صح عندها ان هذه الوقائع وقعت
من غيره ما دام هذا الغير لم ترفع عليه
الدعوى الجنائية .

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٨٩ رقم ١٦١)

اختصاص . عقد مسلم بصدوره من
المتوفى . تكييفه بأنه وصية . من
اختصاص القضاء المدني . جهة الأحوال
الشخصية . لا اختصاص لها إلا إذا كان
النزاع قائماً حول صحة الوصية وعدم
صحتها

(نقض مدني — ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٦٤
رقم ٢٣٦)

اختصاص المحاكم الأهلية (انظر
وصية)

اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
(انظر شريك)

اختلاس أشياء محبوزة إدارياً .
تسلم المالك هذه الأشياء من الحارس
على سبيل الوديعة لحفظها . اتهامه
بتبديدها . تمسكه بأنه وفي الدين المحبوز
من أجله عليها قبل تسلمه إياها وطلبه
ضم قضية مدنية لإثبات صحة دفاعه .
ادانته دون تحقيق هذا الدفاع . خطأ

٤٩ إحرار مخدر (انظر حكم ومواد مخدرة)
أحكام جنائية (انظر إثبات)
اخبار المتهم يوم الجلسة بصفة رسمية
على أية صورة (انظر معارضه)

اختصاص :

٤٨

١ - الأعمال الصادرة من السلطات
العامة في معنى المادة ١٥ من لائحة
ترتيب المحاكم . تقرير وصفها القانونية
من اختصاص المحاكم . خضوع قاضي
الموضوع فيما يقرره من ذلك لرقابة
محكمة النقض

٢ - العمل الإداري . مجلس بلدي
الأسكندرية . الأوامر التي يصدرها
فيما هو من اختصاصه من شؤون المدينة
أوامر إدارية في معنى المادة ١٥
المذكورة .

٣ - الترخيص بالانتفاع الفردي
بالأملاك العامة . اعطاؤه . رفضه .
الرجوع فيه . أعمال إدارية . هو ليس
عقد إيجار .

٤ - ترخيص من المجلس البلدي بشغل
كشك البلدية . انتهاء أجله . استيلاء
المجلس عليه بالطرق الإدارية . عمل
إداري يحرم على المحاكم تعطيله (الأمر
العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠
بإنشاء المجلس البلدي لمدينة الإسكندرية
والمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم
الأهلية)

(نقض مدني — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٥٧٣ رقم ٢٢٨)

٥٠

٥١

- ٥٥ اختلاس أشياء محجوزة . وجود المحجوزات . ادانة المتهم وهو غير حارس في اختلاسها على أساس انه لم يقدمها للحضر يوم البيع . يجب لصيغة هذا الحكم أن تبين المحكمة فيه توافر علم المتهم باليوم المحدد للبيع أو تثبت عليه أنه طوّل بتقديم المحجوزات فلم يقدمها . (نقض جنائي - ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦ (ملحق جنائي رقم ٢) ص ١٤٩ رقم ٩٠)
- ٥٦ اختلاس الألقاب والوظائف . مجرد ادعاء شخص أنه مخبر . لا عقاب عليه . توقيع عقوبة المادة ٥٥ ع عليه خطأ . (نقض جنائي - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ (ملحق جنائي رقم ٢) ص ٣٣٧ رقم ١٨٦)
- ٥٧ اختلاس الأموال . صراف . تسلمه أموالا بسبب وظيفته . اختلاسها . عقابه بالمادة ١١٢ ع . لا يهم أنه كان قيد هذه الأموال في دفاتر الحكومة أو لم يقيد بها ولا أن كانت تلك الأموال مملوكة للأفراد أو للحكومة . (نقض جنائي - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ (ملحق جنائي رقم ٢) ص ٣٣٩ رقم ١٨٧)
- ٥٨ اختلاس أموال أميرية . اقتضاء الحكومة من الممولين مطلوباتها بعد أن كانوا قد دفعوها إلى مندوب التحصيل الذي اختلسها . لا يقدم ولا يؤخر في ثبوت الجناية . الجريمة تتعدد بمجرد توافر أركانها . لا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة . (نقض جنائي - ١٢ مارس سنة ١٩٤٥ ص ٤٤٨ رقم ١٨١)
- ٥٩ اختلاس أوراق قضائية . حصوله في وقت لم تكن فيه تحت يد الكاتب . (٢)
- هذا الحجز ينقضي بالوفاء (المادة ٢٨٠ ع = ٣٢٣) . (نقض جنائي - ٢٢ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٦٥ رقم ١٠٩)
- ٥٢ اختلاس أشياء محجوزة . حارس . شريك . قصور الحكم في بيان الواقعة التي أدان الحارس فيها . مستوجب نقضه بالنسبة للشريك . (نقض جنائي - ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٨ رقم ٢٧)
- ٥٣ اختلاس أشياء محجوزة . مساءلة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها في نفس اليوم الذي توقع فيه الحجز . يجب لذلك أن يبين في الحكم بوضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز بها . تمسك المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة لتقديم المحجوزات . إداتته لمجرد أنه لم يقدم المحجوزات للبيع . قصور . (نقض جنائي - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١٣٥ رقم ٧١)
- ٥٤ اختلاس أشياء محجوزة . منع التنفيذ على المحجوز أو وضع العوائق في سبيل التنفيذ على شكل حجز قضائي صوري تمام الجريمة . تسخير شخص زوجته في الحجز على منقولات محجوز عليها وتمكينها من بيعها في غيبة الحاجة الأولى وبغير علمها وتوصله بهذه الإجراءات الصورية إلى إعاقة التنفيذ . اعتباره مختلسا . (نقض جنائي - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١٥٣ رقم ٧٨)

نفي المحكمة وقوع السرقة عن أخى
المتهم باخفائها على اعتبار أن نقله الشيء
الى داره كان عملاً بريئاً . معاقبة أخيه
على الاخفاء . لا تصح (المادة
٢٧٩ ع = ٣٢٢)

(نقض جنائي - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٢٦ رقم ٦٥)

اخفاء أشياء مسروقة . يجب اثبات علم
المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده
لا بد أن تكون قد تحصلت عن سرقة .
دفع المتهم بانتفاء علمه بأن الشيء
مسروق . الرد عليه بما يفيد ان المحكمة
قد افترضت في حقه علمه بأن المسروق
لم يكن مملوكاً لمن سلبه اليه . قصور .
(المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)

(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٦٨
رقم ٢٥)

إخفاء مسروقات . علم المتهم بالسرقة
وجوب اثباته

(نقض جنائي - ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٩
رقم ٢٨)

اخفاء مسروقات . متى تتحقق هذه
الجريمة ؟ عند ما تكون الأشياء التي
أخفيت متحصلة عن سرقة لا عن أى
طريقة أخرى ولو كانت جريمة . علم
المتهم بأن الشيء مسروق . وجوب
التدليل بعبارة مبهمة . نقض . مثال .

(نقض جنائي - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٠٢ رقم ٥٢)

إخفاء (انظر أشياء ضائعة)

الادعاء بحق مدنى في دعوى مرفوعة
عن جريمة . حضور المدعى في الدعوى
واشتراكه في الاجراءات التي تمت فيها .

لا يبطل الحكم ولو كان لم يحكم له
معاقب عليه بالمادة ١٥٢ فقرة أولى ع .
(نقض جنائي - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٥٩ رقم ٢٠١)
اختلاس (انظر أسباب الاباحة ووصف
التهمة)

اخفاء أشياء مسروقة . ارتكاب حوادث
من عدة متهمين على مجنى عليهم متعددين
في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة . متهمون
بالإخفاء . اسناد الاتهام الى كل منهم أنه
اشترى بعض المسروقات من بعض
المتهمين بالسرقة . يجب تحقيق موقف كل
واحد منهم . مسألة أى منهم عن
فعل غيره . لا تصح ما دام لم يكن على
اتفاق معه .

(نقض جنائي - ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ ص
٣٢٨ رقم ١٣٧)

اخفاء أشياء مسروقة . علم المتهم بالسرقة .
وجوب بيانه وإيراد الأدلة التي يعتمد
عليها في ذلك . القول بأن المتهم بالإخفاء
كان يعلم بأن الأشياء المسلمة اليه لم تكن
مملوكة لمن سلبه إياها . لا يكتفى .

(نقض جنائي - ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٦٣ رقم ٨٣)

اخفاء أشياء مسروقة . معنى الاخفاء
في اصطلاح القانون في هذا المقام .
شراء الشيء المسروق من يتجر فيه وبشمن
مناسب . لا يمنع من عقابه (المادة
٢٧٩ ع = ٣٢٢)

(نقض جنائي - ٨ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٢٢
رقم ٩٣)

اخفاء أشياء مسروقة . مناط تحقيقها .
كون الأشياء متحصلة عن جريمة سرقة .

غيرهما من وسائل الاتصال المعروفة .

(نقض جنائي — ١٢ فبراير سنة ١٤٥٠
ص ٣٢٣ رقم ١٣٤)

إذن النيابة (انظر تفتيش)

أرباح (انظر ضرائب)

ارتباط جنحة محالة مع جناية على محكمة

الجنابات . فصل الجناية عن الجنحة

والحكم فيها وحدها . جائز .

(نقض جنائي — ٤ فبراير سنة ١٤٤٦ ملحق

جنائي رقم ٢ ص ٤١ رقم ٢٥)

ارتفاع . اكتساب حق الارتفاع .

تقدم توافر أركان وضع اليد المكسب

الملكية . بيان العناصر الواقعية اللازمة

في الحكم .

(نقض مدني — ٣١ مايو سنة ١٤٤٥ ملحق

مدني رقم ١ ص ١٢٣ رقم ٥٠)

مسئالة استعمال الحق . مسئولية .

مبررها . القانون المدني لا قواعد العدل

والانصاف .

(نقض مدني — ٢٨ نوفمبر سنة ١٤٤٦ ملحق

مدني رقم ١ ص ١٠٥ رقم ١٦٨)

١ - أسباب الاباحة وموانع العقاب .

مرؤوس . ليس عليه أن يطيع رئيسه

بارتكاب فعل يعاقب عليه القانون

(المادة ٦٣ ع) .

٢ - اختلاس أموال الحكومة .

موظف غير داخل هيئة العمال . يدخل

في متناول المادة ١١٨ ع .

٣ - تزوير في أوراق أميرية . دفتر

الشاليس ودفتر يومية المقاول المعروف

بالاستمارة رقم ٤١ الموضوعين لضبط

بتعويض بناء على أي أساس كائنا ما كان .

مدع حضر الدعوى وتبين عند الانتهاء

من نظرها انه لم يكن دفع الرسوم

المستحقة . ذلك لا يكون سببا لبطالان

الاجراءات التي تمت في حضوره .

الرسوم ليست إلا ضريبة مفروضة

على التقاضي .

(نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٤٥٠

ص ٥٠٠ رقم ٢٠٦)

اذن النيابة بالتفتيش بناء على بلاغ

تقدم اليها من ضابط البوليس لما رآته

فيه من الجريمة والدلالة على اتصال

المتهم بالجريمة . اعتماد المحكمة في حكمها

بالادانة على ما أسفر عنه هذا التفتيش .

لا غبار عليه .

(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٤٤٤

ص ٢٤ رقم ١٦)

٦٨ اذن تفتيش مسكن متهم . كوخ قائم في

الحديقة التي يستغلها المتهم . هذا الكوخ

هو المسكن الأصلي الذي يقيم فيه المتهم

ويبيع المخدرات فيه . إذن التفتيش يتناوله

(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٤٤٤

ص ٣٤ رقم ١٦)

٧٠ إذن تفتيش : واجب اثباته بالكتابة .

يكفي عند السرعة في حال ضرورة

صدوره بالتليفون أن يكون مكتوبا

وقت ابلاغه للأمور المتدب لإجراء

التفتيش . لا يشترط وجود أصل هذا

الاذن بيد المأمور . ليس في القانون

ما يمنع التدب بمباشرة اجراءات التحقيق

عن طريق التليفون أو التلغراف أو

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

الاستئناف . حكم ابتدائي ببراءة متهم من
تهمة قتل خطأ . استئناف النيابة هذا
الحكم . ادانة المتهم . نعيه على المحكمة
الاستئنافية انزاله لم تنبهه الى وجه الخطأ
الذي رتبته عليه الادانة . لا يقبل .
ما دامت رجوه الخطأ جميعها قد تناو لها
الابتدائي بالبحث .

(نقض جنائي — ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٧٦ رقم ١٠٤)

استئناف . إعلان عريضة لمكتب
المحامى . الوكيل أمام المحكمة الابتدائية .
صحته .

(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة ١٩٤٦
ص ٤١٢ رقم ١٧٢)

استئناف . الأسباب . جوازه إذا
كانت الأسباب والمنطوق كل لا يتجزأ
(استئناف مصر — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢
ص ٥٩٩ رقم ٢٤٥)

استئناف . الاستئناف الفرعى غير جائز
بمقتضى قانون تحقيق الجنايات . استئناف
المتهم المرفوع بعد الميعاد في حالة استئناف
النيابة . لا يجوز قبوله قياساً على حالة
الاستئناف الفرعى في المواد المدنية .

(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٤١
رقم ٩٨)

استئناف . الاستئناف المرفوع من
النيابة . لا يكون له تأثير في الدعوى
المدنية . مدع مدنى . عدم رفعه
استئنافاً عن الحكم الصادر في الدعوى
لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم له
بتعويض على المتهم

(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٦٩ رقم ٨٢)

عدد العمال الذين يشتغلون في المزارع
الحكومية وفيات أجورهم الخ . هما
من الأوراق الأميرية في معنى المادة
٢١١ ع .

(نقض جنائي — ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٧٦ رقم ١٠٤)

٧٥ أسباب . أخذ المحكمة الاستئنافية بها :
رد ضمنى . لا قصور .

(نقض مدنى — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٢٥ رقم ١٠)

٧٦ استئناف استئناف النيابة . أثره . طرح
الدعوى بجميع وقائعها على محكمة الدرجة
الثانية سواء في ذلك ما فصلت فيه محكمة
الدرجة الأولى وما لم تفصل فيه . طلب
النيابة الى المحكمة الفصل في تهمة العود
الى الاشتباه مع تهمة السرقة المقدمتين لها
للارتباط الوثيق بينهما . قضاؤها في تهمة
السرقة واغفالها الفصل في تهمة العود
الى الاشتباه . استئناف النيابة الحكم
بالنسبة الى هذه التهمة . قضاء المحكمة
بعدم قبول الاستئناف لانعدام موضوعه
إذا أن هذه التهمة لم يفصل فيها خطأ .
الاستئناف في هذه الحالة يصح أن يقال
عنه انه تظلم من الحكم الذى صدر على
صورة من شأنها الفصل بين تهنتين .
واجب ضمهما معاً .

(نقض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٨٤ رقم ١٠٨)

٧٧ استئناف . استئناف النيابة . اثره .
طرح جميع الوقائع التى سبق عرضها
على محكمة الدرجة الأولى على المحكمة

٨٢ ١ - استئناف. الاستئناف ينقل الدعوى

برمتها بالحالة التي كانت عليها الى المحكمة الاستئنافية. لهذه المحكمة أن تعيد النظر فيها وتقدر عناصرها بكامل الحرية دون أن تقيد بشيء إلا فيما يختص بتقدير العقوبة إذا لم يكن الاستئناف من النيابة. أدلة كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولم تر الاخذ بها وأصدرت في شأنها حكماً خاصاً. المحكمة الاستئنافية أن تستند إليها في تأييد الحكم

٢ - حكم بطلان أمر التفتيش وبطلان عملية مقصورة على ذلك. لا يعتبر حكماً صحيحاً صادر من سلطة تملكه. استقلال سلطة الاتهام عن سلطة الحكم. ليس للمحاكم أن تفصل في صحة التحقيقات الأولية ذاتها أو عدم صحتها. كل ما لها أن تقدر الدليل المستمد من تلك التحقيقات

(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٤٧ رقم ٩٩)

٨٣ استئناف. القضاء ابتدائياً بتعويض.

استئناف الحكم من النيابة وحدها زيادة مبلغ التعويض استئنافياً. خطأ. تصحيحه بارجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدائياً.

(نقض جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ص ٥١ رقم ٢٥)

٨٤ استئناف. تقدير الدعوى. دعوى من

عدة أشخاص بطلب تعويض الضرر الذي لحقهم من جريمة واحدة. هي دعوى مؤسسه على سندات مختلفة بالنسبة إلى

كل من المدعين فيها. وجوب تقدير دعواه من جهة نصاب الاستئناف باعتبار نصيبه وحده (المادة ٣٠ مرافعات) (نقض جنائي — ١١ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٨٠ رقم ١٠٦)

٨٥ استئناف. تأجيل القضية لأول مرة في حضرت المتهم. على المتهم دون حاجة إلى اعلانه أن يتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم. إهماله ذلك. استئنافه الحكم الصادر عليه بعد الميعاد متمسكاً بأن الميعاد لا يسرى في حقه من يوم صدور الحكم وإنما يسرى من يوم اعلانه اليه. لا يقبل. شأنه شأن من يعلن بالجلسة ثم لا يحضر. (نقض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٤٥ ص ٤٣٧ رقم ١٧٥)

٨٦ استئناف حكم المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية. هو حكم في موضوع الدعوى. استئناف النيابة هذا الحكم. إلغاؤه. يجب على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها. تخليها عن نظرها. يعتبر امتناعاً عن الفصل في الاستئناف.

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١٠٣ رقم ٥٣)

٨٧ استئناف. حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن. ميعاد استئنافه. يبدأ من يوم صدور الحكم متى كان المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر فيها. تسليم المحكوم عليه في الطعن المرفوع منه بأنه كان يعلم بالجلسة التي عينت لنظر معارضته وعدم دفعه أمام المحكمة الاستئنافية بأنه

اليوم الذي يثبت فيه عليه رسمياً
بصدوره . . .

(نقض جنائي — ٢٢ يناير سنة ١٩٤٥ م ص ٢٦٦
رقم ١١٠)

٩١ استئناف . سبب الدعوى . طلب الحكم
بتسليم سندات أو ثمنها مقدراً بمبلغ
معين . طلب هذه الطلبات عينها أمام
محكمة الاستئناف ثم إلى تعديلها . طلب
الحكم بالمستندات عينها أو ثمنها بحسب
سعرها يوم الحكم . لا يعتبر تغييراً في
سبب الدعوى . هذه الزيادة مما يتبع
الأصل . (٣٦٨ مرافعات)

(نقض مدني — ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤ م ص ٥٦٤
رقم ٢٢٥)

٩٢ استئناف . صحيفة الاستئناف . توقيع
محام مقرر أمام الاستئناف . واجب .
(نقض مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٥ م ملحق
مدني رقم ١ ص ٤٧ رقم ١٨)

٩٣ استئناف . صحيفة وجوب توقيعها من
محام مقرر أمام الاستئناف . انعدامه .
لا بطلان . تضارب الأحكام .
(استئناف مصر — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ م
ص ٤١٣ رقم ٣٧٣)

٩٤ ١ - استئناف فرعي . حصوله . أثناء
قيام المرافعة شفياً أو تحريرياً .
٢ - شفعة . عقد غير مسجل . غير ناقل
الملك . لا شفعة .

(نقض مدني — ٤ أبريل سنة ١٩٤٦ م ملحق مدني
رقم ١ ص ٢٨٠ رقم ١١٥)

٩٥ استئناف . قيده . إعلانه . تسليم
طعن المستلم لاصلة له بمكتب الوكيل
ولصغر السن . وجوب الاستناد على

كان يجهل تاريخها . الحكم القاضي بعدم
قبول استئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد
محسوباً من يوم صدور الحكم باعتسار
معارضته كأنها لم تكن . صحيح .

(نقض جنائي — ٥ يونيو سنة ١٩٤٤ م ص ٣
رقم ٢)

٨٨ استئناف . حكم غيابي . عدم استئناف
النيابة إياه . معارضة المتهم فيه . القضاء
في المعارضة . وقف تنفيذ العقوبة
المحكوم بها غيابياً . تخفيف العقوبة .
استئناف النيابة هذا الحكم . جوازه .
وقف التنفيذ من العناصر التي تدخل في
وزن العقوبة . ليس للحكمة الاستئنافية
أكثر من أن تلغى وقف التنفيذ .

(نقض جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ م ص ٢٩٩
رقم ١٢٣)

٨٩ استئناف . حكم غيابي ابتدائي . عدم
استئناف النيابة الحكم الصادر في المعارضة
بتعديل الحكم الغيابي إلى أخف . ليس
للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم
الاختصاص على أساس أن الواقعة
جناية أو أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم
بها غيابياً .

(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٤٥ م
ص ٤٤٩ رقم ١٨٢)

٩٠ استئناف . حكم في معارضة . ميعاد
استئنافه . يجب أن يبدأ من يوم صدوره .
علة ذلك . علم المحكوم عليه بالحكم
أما حقيقة أو اعتباراً . صدور الحكم
في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن قد
أعلن بها . ميعاد استئنافه لا يبدأ إلا من

أثارته من جديد . مناقشته في أدلة وقائع الدعوى وأدلة الثبوت . لا شأن لمحكمة النقض .

(نقض مدني — ٨ مارس ١٩٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ١٣ رقم ٦)

استبدال (انظر وقف)

١٠٠ استجواب . الاستجواب المخطور قانونا .

توجيه بعض أسئلة الى المتهم للاستفسار عن نقطه متعلقة بأدلة الثبوت . جائز .

(نقض جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٦٠ رقم ٢٦)

استجواب (انظر وقف)

استرداد (انظر دعوى)

١٠١ استعمال أوراق مزورة (نذاكر توزيع

كيروسين) استدلال المحكمة على ثبوت علم المتهم بالتزوير من توقيعه على ظهر التذكرة وتوكيده صحتها . لا يكفي .

خصوصا إذا كان الحكم قد أثبت أن الاختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق الصحيحة يدق على النظر العادي .

(نقض جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٤٥ ص ٢٣ رقم ٢١٧)

استفادة منهم من طعن متهم آخر (انظر نقض وإبرام)

استقلال القضاء (انظر قاض)

استهلاك دين الرهن (انظر قوة الشيء)

١٠٢ اشتباه . المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه

فيهم . المقصود منه .

(نقض جنائي — ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦ ملحق

جنائي رقم ٢ ص ٢٤٥ رقم ١٣٩)

دليل مقبول . خلاف ذلك . يكون الحكم معيب التسيب . نقضه .

(نقض مدني — ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٤٣ رقم ١٤٤)

٩٦ استئناف . محكمة الجناح المستأنفة . ليس لها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية مادام الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده . طلب المتهم الحكم بعدم اختصاص المحكمة لكون سوابقه تجعل الواقعة جنائية . عدم إجابته إلى طلبه لعدم وجود استئناف من النيابة في محله .

(نقض جنائي — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٣ رقم ١٩)

٩٧ استئناف . ميعاد الاستئناف في الجناح . مرض المحكوم عليه . التدليل بشهادة طبية . واجب المحكمة تناولها بأسباب حكمها . عدم الرد . قصور . نقضه .

(نقض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٥٩ رقم ١٤٧)

٩٨ استئناف . عدم قبول شكلا بمقولة أن المتهم حتى لو صح أنه مريض كان في استطاعته أن يستأنف في الميعاد القانوني بتوكيل . خطأ . يجب على المحكمة تحقيق هذا العذر . الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم . اجازة التوكيل فيه . مرجعها التيسير عليهم .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٤٥ ص ٤٥٦ رقم ١٨٥)

استئناف المدعى المدني (انظر قوة الشيء)

٩٩ الاستبدال . اتفاق . حلول التزام

جديد . محل التزام قديم بنية الاستبدال .

غير معرف به . اختلافه حسب
ظروف كل دعوى

(نقض جنائي - ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٦٨ رقم ٩٩)

١٠٨ إصابة خطأ . كسارى . الكسارى
غير مكلف بتجرى حركة الصعود
والنزول إلا فى القرية التى هو فيها .
إدانة كسارى فى إصابة شخص دون
تحقق عما إذا كان هذا الشخص كان يحاول
الركوب فى عربة هذا الكسارى أم فى
عربة زميلة . غير سائغة .

(نقض جنائي - ٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٣٤ رقم ٨١)
إطلاق صفارة قطار السكة الحديد
(انظر قتل خطأ)

اعتداء على النفس والمال (انظر حالة
الدفاع الشرعى)

١١٠ اعتراف المتهم أمام النيابة . الاستناد
إليه فى إدانة المتهم على اعتباره دليلاً
مستقلاً عن التفتيش لإبدائه أمام النيابة
بعد حصول التفتيش بة غير قصيرة .
الطعن فى الحكم لا استناده إلى هذا
الاعتراف بمقولة أنه نتيجة تفتيش
باطل . لا يقبل .

(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٧٧ رقم ٤١)

١١١ اعتراف طعن الدفاع . صدوره
بإكراه . طلب انتداب الطبيب الشرعى .
عدم الرد . نقضه .

(نقض جنائي - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٦٢ رقم ١٤٩)

اعتراف (انظر حكم)

١٠٣ ١ - اشتباه متى تتحقق جريمة العود إلى
الاشتباه ؟ انذار للمتهم مشبوها . ارتكابه
بعد ذلك جريمة سرقة . حكم عليه فيها
من المحكمة العسكرية . تحقق جريمة
العود إلى الاشتباه فى حقّه .

(نقض جنائي - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٣٠ رقم ٦٨)

١٠٤ اشتراك . فاعل أصلى . مجرد حضور
شخص مع غيره عند حصول السرقة
من هذا الغير . لا يكفى لإدانته شريكاً
أو فاعلاً . لا بد من قيام الاتفاق بينهما .
بناء الادانة فى السرقة على مجرد
حضوره . قصوره .

(نقض جنائي - ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ص ٣٠٣
رقم ١٢٥)

١٠٥ اشتراك . وجود علاقة مباشرة بين
الشريك والفاعل . لا يشترط . المهم
هو علاقة الشريك بذات الفعل الجنائي .
وقوع فعل الاشتراك مع شريك .
وجوب العقاب .

(نقض جنائي - ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٠٥ رقم ٦٢)
اشتراك (انظر تلبس)

١٠٦ أشياء ضائعة . حبسها بنية امتلاكها .
سرقة . تجرى عليه أحكامها احتيازيه
بعد التقاطه بمن عثر عليه أو من غيره .
مع العلم بحقيقة أمره . إخفاء شيء مسروق
(ذكرى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)

(نقض جنائي - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١٢٩
رقم ٦٧)

١٠٧ إصابة خطأ . عدم الاحتياط . خطأ

- اعذار قهرية (انظر سقوط الدعوى)
 ١١٢ ١ — أعمال الادارة . أعمال السيادة
 الاختصاص في الأوامر الادارية
 (نقض مدنى — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ملحق مدنى
 رقم ١ ص ٤١٠ رقم ١٧١)
 أعمال إدارية والسلطات العامة (انظر
 اختصاص)
 ١١٣ اغتصاب التهديد بقصد الحصول على
 المال . اتصال المتهم بالمجنى عليه
 بالواسطة لامباشرة . إبلاغ الأمر إلى
 البوليس . مماع البوليس أقوال المجنى
 عليه والوسيط . وضع البوليس خطة
 لضبط الواقعة . ضبط المتهم بعد استيلائه
 على خمسة جنهات من المجنى عليه .
 شروع في ارتكاب جريمة التهديد بقصد
 الحصول على مال . القول بأن دفع
 المال كان تنفيذاً للخطة الموضوعة
 لاثت تأثير التهديد . لا محل له مادامت
 الواقعة شروعا . المادة (٢٨٣ ع = ٢٢٦)
 (نقض جزائى — ٢ أبريل سنة ١٩٢٥ ص ٤٨٢
 رقم ١٩٨)
 ١١٤ افتراء . شرط الانتفاع بحكم المادة ٣٠٩
 عقوبات . كونه مما يستلزمه الدفاع عن
 الحق . تقدير ذلك . موضوعى .
 (نقض جزائى — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٥
 ص ٥٢٤ رقم ٢١٨)
 ١١٥ إفساد الأخلاق جريمة التعويل على
 ما تكسبه امرأة من الدعارة . يكتفى
 فيها حصول المتهم على نقود من ذلك
 مهما كان مقدارها . لا يشترط فيها
 وقوع أى تهديد من المتهم . عدم بيان
 مقدار النقود فى الحكم وعدم تعرضه
 لأمر التهديد . لا يعيبه
 (المادة ٢٧٢ ع)
 (نقض جزائى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤
 ص ٧٣ رقم ٢٨)
 ١١٦ ١ — اقرار غير قضائى قوته .
 اعتباره دليل كتابى . مبدأ نبوت
 بالكتابة أو قرينة . سلطة المحكمة فى
 التقدير
 ٢ — اتعاب السمسار . استحقاقها عند
 نجاح توسطه .
 (نقض مدنى — ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ملحق مدنى
 رقم ١ ص ١٦٥ رقم ٦٩)
 ١١٧ اقرار مركب . عدم جواز تجزئته
 (المادة ٢٣٣ مدنى)
 (استئناف مصر — ٢١ يناير سنة ١٩٤٦
 ص ٥٩٤ رقم ٢٤٤)
 ١١٨ — اقراض نقود بفوائد ربوية .
 ١ — ركن العادة . حصول قرضين
 ربويين مختلفين . يكتفى لتحقيق ركن
 الاعتياد .
 ٢ — ادعاء المقرض بحق مدنى أمام
 المحاكم الجنائية أو رفعه دعوى مباشرة
 أمامها . لا يصح . الضرر الذى يصيب
 المقرض . الدعوى به . دعوى مدنية
 لا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها
 ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد .
 (المادة ٢٩٤ ع — ٣٣٩)
 (نقض جزائى — ٢ أبريل سنة ١٩٤٥
 ص ٤٦٨ رقم ١٩٣)
 ١١٩ ١ — اكراه . تقدير وسائله . جسامتها
 موضوعى . لا معقف عليه من محكمة
 النقض

وما صرف أو يصرف من بطاقات تأسيسا على تلك القيود التي تمت بعد الميعاد . قانون الانتخاب ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ . عملية الانتخاب وإجراءاتها من أعمال السيادة . عدم اختصاص المستعجل .

(الاسكندرية - قضاء مستعجل - ٢٧ ديسمبر سنة ١٤٤٤ ص ٦٠٢ رقم ٢٤٦)

انتفاع فردى (أنظر اختصاص) . انتهاك حرمة ملك الغير :

١ - التعدي على الحيازة الفعلية . معاقب عليه . استعمال القوة بالفعل . لا يشترط . يكفي أن يبدر من المتهم ما يدل على اتوائه استعمال القوة . مثال ٢ - إتلاف الزرع . أرض بها جنود برسيم . حرثها . اعتداء . يتوافر به الركن المادى فى جريمة إتلاف الزرع - المادة ٣٢٣ = ٣٦٩)

(قضاء جنائى - ٢٦ فبراير سنة ١٤٤٥ ص ٣٣٨ رقم ١٤٤)

انتهاك حرمة ملك الغير . الحيازة المعتبرة قانونا . محمية مهما كان سببها . دخول شخص عقارا وبقاؤه فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت . وجوب احترامها . لا سييل إلى رفع يده عنها بغير حكم قضائى . دخول شخص منزلا وبقاؤه فيه شهورا بحجة انه اشتراه . امتناعه عن ترك المنزل . لا يصح القول عنه بأنه قصد به منع حيازة آخر .

(المادتان ٣٢٢ و ٣٢٤ ع = ٣٦٩) (٣٧٠ ع)

(قضاء جنائى - ٢٥ ديسمبر سنة ١٤٤٤ ص ١٣٩ رقم ٧٣)

٢ - حكم . دفاع جوهرى . أثره فى قضاء المحكمة .

(قضاء مدنى - ١٢ ابريل سنة ١٤٤٥ ملحق مدنى رقم ١ ص ٥٨ رقم ٢٤)

١٢٠ أمر الحفظ . أثره . الدفع أمام المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى العمومية أمامها . لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على الأمر الصادر من النيابة بحفظ الدعوى . يجب الرد على هذا الدفع . إدانة المتهم دون التحدث عنه . قصور .

(قضاء جنائى - ١٥ ابريل سنة ١٤٤٦ ملحق جنائى رقم ٢ ص ١٥١ رقم ٩٢)

١٢١ أمر الحفظ . صدور أمر حفظ من النيابة بعد استجواب المتهم . رفع الدعوى عليه بعد ذلك مع قيام أمر الحفظ . خطأ .

(قضاء جنائى - ١٨ مارس سنة ١٤٤٦ ملحق جنائى رقم ٢ ص ١٠٨ رقم ٦٣)

١٢٢ أمر جنائى . دعوى . تقديم أوراقها إلى القاضى ليصدر فيها أمرا جنائيا . رفض القاضى . هذا الرفض لا يمنع النيابة من تقديم الدعوى إلى المحكمة للسير فيها ضد هذا المتهم .

(قضاء جنائى - ٢٥ مارس سنة ١٤٤٦ ملحق جنائى رقم ٢ ص ١١٨ رقم ٦٩)

إمساك الدفاتر (أنظر مواد مخدرة) . أملاك عامة (أنظر اختصاص) .

١٢٣ انتخابات . دعوى إثبات حالة . الطلبات المقدمة من الكافة لاجراء قيود انتخابية . وما قيد منها فعلا بدقتر الانتخاب تاليا لآخر قيد قانونى .

- انتهاك حرمة ملك الغير . مناط العقاب ١٢٦
التعرض للحياسة الفعلية بغض النظر
عن الحق في وضع اليد قانونا
(المادة ٣٢٣ ع = ٣٦٩)
(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٨٢ رقم ٤٣)
- إنذار الاشتباه . مخالفة مقتضاه : إنذار
مشبوه بسبب الاعتداء على النفس .
اعتدائه على المال . مخالفة للإنذار .
(القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)
(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٣٠ رقم ٦٨)
- الأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة
الأحكام العرفية . لا تعتبر من القوانين
المؤقتة في معنى الفقرة الأخيرة من المادة
الخامسة من قانون العقوبات . تهمة
أحراز سلاح . لا تصح معاقبة المتهم بها
بالعقوبة المشددة في تلك الأوامر
ما دامت قد ألغيت . العقاب يكون على
وفق القانون العام . ١٢٨
- (نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١١٢ رقم ٦٥)
أوامر إدارية (انظر اختصاص)
أوراق الضد (انظر شفعة)
أوراق قضائية (انظر اختلاس وسرقه)
- (ب)
- بطاقات الانتخاب (انظر انتخابات) ١٢٩
بطلان التفتيش جوازه لحائز المنزل .
الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
عدم جوازه عند اتصاله بالوقائع
- أو الموضوع . ١٣٠
(نقض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٥٨ رقم ١٤٦)
بلاغ كاذب . عجز المبلغ عن اثبات
الوقائع المبلغ عنها . أخذه دليلا على
كذبها . ليس ذلك صحيحا على إطلاقه .
قياس مقدم البلاغ على من يقذف في
حق الموظفين العموميين . قياس مع
الفارق . تبرئة المتهم من تهمة البلاغ
الكاذب . بناء على أن عجزه عن إثباتها
لا ينهض دليلا على كذبها . لا خطأ
فيه . (المادتان ٢٦٣ و ٢٦٤ ع = ٣٠٤
و ٣٠٥)
(نقض جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٢١
رقم ٨٧)
بلاغ كاذب . عقوبته . الحد الأدنى .
الغرامة عشرون جنيهاً مصرياً . ١٣١
المواد ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ ع = ٣٠٣
و ٣٠٤ و ٣٠٥)
(نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥
ص ٢٨٣ رقم ١١٦)
- بناء . إعلان صاحب البناء بوجود خلل
فيه يخشى أن يؤدي إلى سقوطه مفاجأة
إهماله في صيانه حتى سقط على من فيه
مـثـولـيته عن ذلك . لا ينفى كون الخلل
راجعا إلى عيب في السفل غير المملوك له .
(نقض جنائي — ١٩ فبراير سنة ١٩٤٥ ص ٣٣٤
رقم ١٤٠) ١٣٢
بناء . على أرض مستأجرة . مؤبدة
أو مؤقتة . البناء . عقار لا منقول .
(مادة ٢ مدني) ١٣٣
(نقض مدني — ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٢٣٠ رقم ٩٢)

- ١٣٤ بناء على ملك الغير . مصاريف البناء .
حسب العين . حسن النية . واجب
(نقض مدنى — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٠ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٤١ رقم ١٦)
- ١٣٥ بناء . مخالفة للقانون . القانون رقم
٥١ لسنة ١٩٤٠ . عدم صدور لائحة
تنفيذية له . لا يمنع من وجوب
العمل به
(نقض جنائى — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ٣٣٦ رقم ١٨٥)
- ١٣٦ بيع . اشتراط البائع . الاحتفاظ لنفسه
بحق الانتفاع مدة حياته . منع المشتري
من التصرف فيه طول المدة . لا يمنع
من اعتبار التصرف بيعاً صحيحاً ناقلاً
للملكية فوراً . وصف التصرف
بأنه وصية . الاستناد إلى اشتراط
البائع . خطأ
(نقض مدنى — ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٢١ رقم ٨)
- ١٣٧ بيع . أمام المجلس الحسبى شفعة .
جوازها . طعن . عدم الرد على أسبابه .
قصور .
(نقض مدنى — ١٢ أبريل سنة ١٩٤٥ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٦٤ رقم ٢٦)
- ١٣٨ بيع . ثمن . ركن من أركان البيع .
التثبت من توافره . وروده ضمن أسباب
الحكم . لازم
(نقض مدنى — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٢٤٢ رقم ٩٨)
- ١٣٩ بيع جبرى . زيادة العشر . تخلف
المشتري عن دفع باقى الثمن . الفرق بينهما
(نقض مدنى — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٠
ملحق مدنى رقم ١ ص ٧٤ رقم ٢٩)
- ١٤٠ بيع . خيار البائع فى فسخ العقد أو طلب
الثمن . عربون
(نقض مدنى — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٢٦٠ رقم ١٠٨)
- ١٤١ بيع . عدم علم المشتري بوجود دين على
العين المباعة . حبس باقى الثمن . جوازه
(نقض مدنى — ٢٦ إبريل سنة ١٩٥٠
ملحق مدنى رقم ١ ص ٧٧ رقم ٣١)
- ١٤٢ بيع . عقد البيع . صدوره من بعض
الورثة عن عين بأجمعها . ضمان كل بائع
فى صحة ونفاذ البيع فى حصته ثم فى
حصص الآخرين .
(نقض مدنى — أول مارس سنة ١٩٥٠
ملحق مدنى رقم ١ ص ٨ رقم ٣)
- ١٤٣ بيع وفائى . مادة ٣٣٩ مدنى . إطلاق
حرية الخصوم فى إثبات الاحتيال على
إخفاء الرهن فى صورة البيوع بجميع
طرق الإثبات . للحكمة الحق فى تغليب
عقد على غيره . لارقابة لحكمة النقض
(نقض مدنى — ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٢٠٣ رقم ٨٢)
بيع (انظر حجر وحكم)
- (ت)
تأجير (انظر شريك)
- ١٤٤ تأمين . شرط الاحتفاظ بسجل خاص
للسندات والمبيعات .
(نقض مدنى — ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
مدنى رقم ٢ ص ٣١٢ رقم ١٢٠)

أن يكون عن الأشياء المثلثة أو الخربة
كبيرا .

(المادتان ٣١٦ و ٢٤٢ ع = ٣٦١
(٣٨٩ و

(نقض جنائي - ١٦ أكتوبر سنة ١٤٤٤
ص ٢٦ رقم ١٣)

١٤٨ تحقيق . إحالة إلى التحقيق . تقدير
المحكمة . استخلاص المحكمة للحقيقة
من الأدلة المطروحة . لامعقب عليها .
(نقض مدني - ٢٤ مايو سنة ١٤٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١١٤ رقم ٤٧)

١٤٩ ١ - تحقيق . التحقيق الابتدائي ليس
بشرط لازم في مواد الجرح والمخالفات .
وقوع بطلان في اجراءات تحقيق جنحه .
لا يؤثر في اجراءات المحاكمة .

٢ - معارضة . على المعارض أن يحضر
الجلسة التي يعينها له الكاتب في تقرير
المعارضة . لا يلزم تكليفه بالحضور
على يد محضر .

(نقض جنائي - ٢٩ أبريل سنة ١٤٤٦
(ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٦٤ رقم ٩٧)

١٥٠ تحقيق . العرض لتعرف الشهود على
المتهم هذه العملية ليست لها أحكام
في القانون واجبة المراعاة . هي مسألة
متعلقة بالتحقيق . كفن .

(نقض جنائي - ١٧ يولي سنة ١٤٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٤١ رقم ١٣٨)

١٥١ ١ - تحقيق . رئيس إداري اجراؤه
التحقيق مع أحد مروضيه في مخالفات
في عمله . جائز

٢ - تحقيق . تفتيش . تعيين مسكن
المتهم . الدور الذي يسكنه المتهم من
منزل . استبعاد ما عداه من الأدوار

١٤٥ تبديد . إدانة المتهم في جريمة تبديد مبلغ
سلم إليه باعتباره وكيلًا بأجر . الاعتماد
في ذلك على عقد ووجه به المتهم في
التحقيق ولم ينازع في صحته وأدرجت
صورته في المحضر . لا تريب عليها في
ذلك . لا يقـدح في حكمها أن العقد
المذكور لم يودع ملف الدعوى
(نقض جنائي - ٣ يولي سنة ١٤٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٢٩ رقم ١٣٠)

تبديد (انظر اختلاس وحكم وخيانة)
١٤٦ تجمير جريمة وقعت لا بقصد تنفيذ
الغرض من التجمير بل لقصد آخر .
لا يسأل عنها من عدا مقارفا من
المتجميرين . المشتركون في التجمير
لا يسألون عنها أيضا ولو كان مقارفا
قد ارتكبها بقصد تنفيذ الغرض من
التجمير إذا كان الالتجاء اليها لتنفيذ
ذلك الغرض بعيدا عن المألوف

(نقض جنائي - ٢ ديسمبر سنة ١٤٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٢٤ رقم ١٧٦)

١٤٧ ١ - تجمير . حصوله عرضا ومن غير
اتفاق سابق . يكفي للعقاب

٢ - ائتلاف . التمييز بين الجريمة
النصوص عليهما في المادة ٣٦١ وفي
المادة ٣٨٩ . يقوم على أساسين .

القصد الجنائي ومقدار الائتلاف أو
التخريب . يشترط في الجريمة أن
يقع فعل كل منهما عمدا . ويشترط
فوق ذلك في الجريمة الواردة في المادة
٣٦١ أن ترتكب بقصد الاساءة . يكفي
في المادة ٣٨٩ أن يكون الائتلاف حادثا
فرديا بسيطا . ويشترط في المادة ٣٦١

لسنة ١٩٤٣ القاضي بطلان إجراءات
أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن
بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه .
مخالف للقانون . لا يجوز للمحاكم أن
تقضى بناء عليه . القانون هو أولى
بالاتباع .

(نقض جنائي - ١٥ يناير سنة ١٩٤٧ ص ٢٤١
رقم ٩٨)

تدليس (انظر حبر وغش)

١٥٥ تربص . استخلاصه من وقائع نتيجته .
لا شأن لمحكمة النقض بذلك

(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٧٠
رقم ٣٧)

ترخيص بالانتفاع الفردي . (انظر
اختصاص)

١٥٦ تزوير . استنتاج أن التزوير وقع بطريق
التوقيع بختم مزور . كون التزوير قد
وقع وبختم اصطنع خصيصاً أو بطريق
التوقيع على المحرر خلصة بالختم الحقيقي
للجني عليه . يستوى . ليس على المحكمة
في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول
المتهم على الختم (المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

(نقض جنائي - أول يناير سنة ١٩٤٥ ص
٢١٢ رقم ٨٤)

١٥٧ تزوير . الاستدلال برأى لأحد الفقهاء
على خلاف ما جاء بالقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ في صدد نفي جريمة التزوير
المرفوعة بها الدعوى . لا يقبل .

(نقض جنائي - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٤٦ رقم ١٩٠)

١٥٨ تزوير . الشهادة الادارية التي يحرقها

الأخرى في صدد تعيين مسكن المتهم .
لا تريب في ذلك .

(نقض جنائي - ٢١ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٤ رقم ٨)

١٥٢ تحقيق . مانع أدنى من الحصول على
كتابة مبدأ ثبوت بالكتابة . جواز
اثباته بالبينة والقرائن . دفاع . تعدد
وجوهه . رفضها جملة مع النظر إلى
معناها . خلو الحكم من الأسباب في
البعض الآخر . قصور

(نقض مدني - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ٤٢٥ رقم ١٧٩)

١٥٣ تحكيم . وترية العدد . لا تجب إلا إذا
كان المحكمون مفوضين بالصلح وانهموا
النزاع بالصلح . تفويض المحكمين
بالحكم والصلح معاً . الفصل في النزاع
حكماً . لا يتحتم أن يكون العدد وتراً
(المادة ٧٠٥ مرافعات)

(نقض مدني - ١١ مايو سنة ١٩٤٤
ص ٣٦٠ رقم ١٥٦)

تحكيم (انظر تعمدات)

١٥٤ تدليس وغش . القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس
الغرض منه . الاجراءات الواردة به
من أخذ العينات واجراء التحليل الخ .
القانون لم يقصد اخضاع مخالفتها إلى
قواعد إثبات خاصة بها بل هي خاضعة
للقواعد العامة . اللوائح والقرارات التي
يصدر تنفيذها له . تضمينها . بطلانها في
الاجراءات . تجاوز للسلطة المخولة في
وضعها . قرار وزير التجارة رقم ٦٣

على أن البائع توفي قبل هذا التاريخ .
٢ — مناط العقاب على تغيير الحقيقة .
كون محرر الورقة موظفاً عمومياً مكلفاً
بتحريرها وكون التغيير حاصلًا فيما
أعدت الورقة لإثباته أو في بيان
جوهرى متعلق بها - شهادة إدارية
حررها عمدة لإثبات وفاة مورث قبل
سنة ١٩٢٤ . تغيير الحقيقة فيها - معاقب
عليه . (المادة ١٧٩ ع - ٢١١) .

(نقض جنائى - ٢٢ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٦٢
رقم ١٠٧)

١٦٢ تزوير فى أوراق رسمية تسمى شخص
بغير اسمه فى شهادة تحقيق الشخصية
(أورنيك رقم ٥٩ داخلية) تزوير فى
ورقة رسمية .

(نقض جنائى - ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ (ملحق
جنائى رقم ٢ ص ١٧٧ رقم ١٠٥)

١٦٣ تزوير فى أوراق أميرية . مجرد
اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها
بامضاء مزور للعمدة وشيخ البلد
المختصين بتحريرها . تزوير ولو كانت
الواقعة التى أثبتت فى الشهادة . صحيحة .

(نقض جنائى - ٥ فبراير سنة ١٩٤٥
ص ٢٩٤ رقم ١٢١)

تزوير (أنظر اتفاق جنائى وإجراءات
المحاكمة وأسباب الإباحة)

١٦٤ ١ — تسجيل . أثره . تصرفات منشئة
للملكية وغيرها . من الحقوق العينية .
تصرفات مقررة لها

٢ — إقرار . وارد بمقد قسمه .

العمد والمشايخ لإثبات الوفاة قبل أول
يناير سنة ١٩٢٤ لتقديمها لمصلحة
المساحة . التزوير فيها تزوير فى ورقة
رسمية (المادة ١٨١ ع = ٢١٣)

(نقض جنائى - ١٢ يونيو سنة ١٩٤٤ ص ٥
رقم ٤)

١٥٩ تزوير . الحالات التى أوردتها الشارع
فى المادة ٢١٦ ع وما يليها . هى استثناء
لا يصح القياس عليه . المادة ٢١٧ .

حكمها لا يسرى إلا على أوراق المرور
وجوازات السفر . لا يتناول الأوراق
التي تعطىها مصلحة السكة الحديدية
للترخيص فى استخدام قطاراتها فى
الأسفار بأجر أو بغير أجر تزوير
تذكرة سفر بقطارات السكة الحديدية
بتغيير التاريخ الموضوع عليها . معاقب
عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ (المواد
١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٤ و ١٨٥ ع = ٢١١
و ٢١٢ و ٢١٦ و ٢١٧) .

(نقض جنائى - ١٢ مارس سنة ١٩٤٥
ص ٤٤٩ رقم ١٨٢)

١٦٠ تزوير . تذاكر (توزيع الكيوسين) .
أوراق أميرية التزوير فيها تزوير فى
أوراق أميرية . معاقب عليه بمقوبة
الجنة .

(نقض جنائى - ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ٧٠ رقم ٤١)

١٦١ تزوير فى أوراق رسمية

١ — أيلولة الملكية للبائع طريق
الميراث قبل أول سنة ١٩٢٤ .
لا يشترط أن يكون قد نص فى العقد

حجة على المقربه . لا حاجة إلى تسجيله .

(نقض مدني - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٤٢٢ رقم ١٧٧)

تساق (انظر حالة الدفاع الشرعي)

١٦٥ تسوية عقارية . كفلاء . المادة ١٤

من القانون رقم ١٢ سنة ١٩٤٢ .

تعارضه مع نص المادة ٥٠٩ مدني .

مناقشة ذلك بمجلس البرلمان

(نقض مدني - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ١٥١ رقم ٦١)

١٦٦ ١ - تشكيل المحكمة . جلوس قاض بدلا

من آخر . عدم إثباته في محضر الجلسة

أو في الحكم . ليس وجها من أوجه

البطلان . قاض اشترك في نظر الدعوى .

الزمي على المحكمة بأن هذا القاضي لم

يكن ملما بوقائع الدعوى وقت الحكم

فيها . لا أساس له في القانون

٢ - تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش

لحصوله بدون إذن من النيابة . لا يجوز

التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما أنه يستلزم تحقيق

(نقض جنائي - ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦)

(ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٤٢ رقم ٨٦)

تصرف المعتوه (انظر إثبات)

١٦٧ ١ - تضامن . اختلاف الجرائم

أو الأفعال الواقعة من المحكوم عليهم

كلهم أو بعضهم ولو كانت إدانتهم

بمقتضى حكم واحد . لا تضامن بينهم

في التعويض ما لم يكن الحكم قد تعرض

لذلك صراحة ونصر عليه .

٢ - تضامن . الحكم على عدة اشخاص

بمبلغ معين . لا تضامن بمقتضى الحكم .

لا تجوز مطالبة أى منهم بأزيد من

نصيبه . تحديد هذا النصيب عند عدم

النص عليه في الحكم أو فهم منه .

تقسيم المبلغ على عدد المحكوم عليهم .

مثال .

(المادتان ١٥٠ . ١٥١ مدني)

(نقض جنائي - ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٥٤ رقم ١٠٣)

١٦٨ تضامن . مطالبة المتهمين بالتعويض

متضامنين على أساس أنهما ارتكبا

الفعل الجنائي الذي نسب وقوعه إليهما

عدم وجود وجه لمساءلة أحدهما جنائيا

الحكم بالزام الآخر بجميع المطلوب . سليم

معنى التضامن قانونا

(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤ ص ٧٠ رقم ٢٧)

تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية

(انظر وصية)

١٦٩ تطبيق أحكام القانون رقم ٦٤

لسنة ١٩٣٦ . خاص بدرجة الخطأ

المنسوب إلى رب العمل .

(نقض مدني - ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٠٤ رقم ١٢٧)

١٧٠ ١ - تعاقد . العدول عنه . حكم . سبب

سائق . لا معقب

٢ - حكم . سبب سائق . أسباب

جديدة . الرد عليها . لا لزوم .

(نقض مدني - ٦ يولييه سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ٢ ص ٣٤٣ رقم ١٤٥)

عدد الأفعال (انظر قتل)

- ١٧١ تعدد الجرائم . ارتباط بعضها ببعض .
تقدير موضوعي توقيع المحكمة عقوبة
عن كل جريمة . معناه أنها لم تجد
ارتباطاً بينها بالمعنى المقصود في المادة
٣٢ ع . لا تدخل المحكمة النقض
(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٤٥
ص ٢١٤ رقم ٨٥)
- ١٧٢ تعدد المتهمين . تعدد الأصابات .
معاينة واحد من المتهمين على أساس
أن الضربة التي أحدثها استوجبت
علاجه مدة تزيد على العشرين يوماً
قون المحكمة في الحكم بتعذر تعيين
محل الضربة التي أحدثها متهم معين بالمجنى
عليه . هذه العقوبة تكون خطأ . يجب
عقابه طبقاً للمادة ٢٤٢ . ١ ع
(نقض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٩ رقم ٤٧)
تعدد درجات القراءة (انظر شفعه)
- ١٧٣ تعديل سبب الدعوى . نزاع وجوب
الحكم فيه لا استبداله بغيره
(نقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٤١ رقم ٤٨)
تعرض (انظر دعوى)
تعطيل المواصلات (انظر حكم)
- ١٧٤ تعهد . فسخه . القضاء بالفسخ . مبناه .
وفائع الدعوى وأدلتها المطروحة .
أسباب . نية المتعاقدين بعدم القيام
بتنفيذ التعهد . لا نقض
(نقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١١٨ رقم ٤٨)
- ١٧٥ تعهدات . اتفاق قبائل من العرب . على
الاحتكام إلى قومسيون تحكيم في
نزاع بينهم نشأ بسبب حوادث قتل
بعض أفراد هذه القبائل واتهام قبيلة
منها في القتل . اصدار المجلس حكمه
بثبوت القتل على هذه القبيلة وبالزام
الموقعين على اتفاق التحكيم بدية مقدرة
لكل قتيال تدفع بعد حلف أولياء كل
قتيل لإثباتنا معدودة بأن القتل حصل من
القبيلة المتهمه . هذا الحكم يرنب على
أفراد الموقعين عليه من تلك القبيلة
تعهداً قانونياً صحيحاً يدفع مبالغ المدية
معقفاً على شرط حلف الإيمان
بالمصوص عليها في الحكم تعليق تنفيذ
التعهد على شرط الحلف . ليس مخالفاً
للقانون . أصله في يمين القسامة في
مسائل المدية في الشريعة الإسلامية
(نقض مدني — ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٢٦٢
رقم ١٥٨)
- ١٧٦ تعويض اشتراك المضرور في الخطأ
الذي نشأ عنه الضرر . يقتضي توزيع
التعويض بينه وبين الغير الذي تسبب
هو معه في الضرر بنسبة خطأ كل
منهما (المادة ١٥١ مدني)
(نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ ص ٤٨٦
رقم ٢٠٠)
- ١٧٧ تعويض القضاء لطالبه . شكل المبلغ
المطلوب على أساس ما رآته من تناسب
مع الضرر الذي لحقه . ذلك لا يقدم
في حكمها .
(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٠٢ رقم ٥٩)
(٤)

من جنابة هتك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم . عدم تخصيص كل جريمة بجزء منه . القضاء به كله تعويضا عن الجريمة التي ثبتت لدى المحكمة . لا خطأ في ذلك

(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٧٨ رقم ٤٢)

تعويض . مؤقت . قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ضرب المدعى بالحق المدني وأحدث مابه من إصابات . يكفي . بيان الضرر . يكون على المحكمة التي ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ٩٨ رقم ٤٩)

تعويض (انظر اختصاص وحجر ودعوى مدنية وقوة الشيء المقضي به)

تفتيش . إذن التفتيش . الثابت بالحكم أن الإذن قد صدر فعلا . عدم الاستدعاء إلى هذا الإذن في ملف الدعوى . لا يبطل التفتيش الاصل في الإجراءات هو حملها على جهة الصحة

(نقض جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ص ٦٢ رقم ٣٧)

تفتيش . إذن النيابة في إجراءاته . اعتباره صحيحا لما نيتته المحكمة من ان النيابة قد أذنت به على أساس تحريات وأبحاث جدية . الطعن في الحكم لا يقتضيه على تفتيش باطل لإجراءاته بناء

١٧٨ تعويض . القضاء به لطالبه على أساس أنه مقابل للضرر الذي لحقه من الجريمة . قول الحكم أن المدعى ذكر أنه مستعد بعد الحكم للتبرع بما يحكم له به على سبيل التعويض . لا يطعن في الحكم

(نقض جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٤٥ ص ٥٢٠ رقم ٢١٦)

١٧٩ تعويض . سرقة أشياء . شراء خادم بعض هذه الأشياء لمصلحة مخدومه . الحكم للدعى بالحق المدني على المخدوم بالتعويض بالتضامن مع السارقين . في محله .

(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٩٧ رقم ٥٦)

١٨٠ تعويض . طلب تعويض عن ضرر يدعى الطالب لحوقه به من جراء تنفيذ مشروع ري . رفضه بناء على أن الضرر الذي لحقه كان مؤقتا وأن الفائدة التي يصيبها من المشروع تعوضه منه ثم تبقى له . لا خطأ في ذلك .

(نقض مدني — ٤ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٣٥٣ رقم ١٥١)

١٨١ تعويض . طلب والد المنجى عاياه وأخوته تعويضا عن وفاته . إجابتهم إلى طلبهم . عدم إثارة الدفاع جدلا حول تقدير قيمة التعويض ولا حول صفة طلابه . لا غبار على المحكمة في ذلك

(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٢١ رقم ٧٢)

١٨٢ تعويض . مطالبة المدعى المدني بمبلغ على سبيل التعويض عما أصاب ابنه

مهربا أو ممنوعا ولو عن طريق تفتيش
الأمثلة مهما كان نوعها .

(نقض جنائي - ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦ (ملحق
جنائي رقم ٢) ص ٢٤٩ رقم ١٤١)

١٩٠ تفتيش . عامل في شركة . تفتيشه عملا
بنظام الشركة . صحيح على أساس
الرضاء به . بقبوله العمل في الشركة
تحت هذا النظام .

(نقض جنائي - ١٩ أبريل سنة ١٩٤٥
ص ٥٠٧ رقم ٢٠٨)

١٩١ تفتيش . مأمور الضبطية القضائية .
الأمر العسكري الذي يبيح له تفتيش
المساكن للبحث عن أسلحة أو مسروقات
من الجيش . عثوره أثناء التفتيش على
ورقة صغيرة بين طيات الفراش .
فضها ووجود مادة مخدرة فيها . حالة
تلبس . يجب عليه أن يضبط المخدر
ويبلغ عنه . الضمانات التي رأى الشارع
أخذها في تفتيش المساكن العرض
منها هو المحافظة على حرمتها .

(نقض جنائي - ٥ يونيو سنة ١٩٤٤ ص ١
رقم ١)

١٩٢ تفتيش . متابعة رجال البوايس شخص
القوة من تلقاء نفسه مخدرا كان معه .
العثور على المخدر الذي ألقاه . جريه
بعد ذلك . تفتيشه . صحيح

(نقض جنائي - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦
(ملحق جنائي رقم ٢) ص ٣٠٥ رقم ١٦٧)

١٩٣ تفتيش . مقطف غير مملوك للتم كلف
توصيله لشخص . تفتيشه . تمسك المتهم

على إذن غير صحيح . لا يقبل .

(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٧٧
رقم ٤١)

١٨٦ تفتيش . إذن النيابة في إجراءاته . انقضاء
فترة بين تاريخ صدور الاذن وبين
اجراء التفتيش . اعتماد المحكمة التفتيش
بناء على ما رآته من كفاية الظروف
لتبرير الاذن به . لا تصح المجادلة في
ذلك .

(نقض جنائي - ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٤٧
رقم ٩٩)

١٨٧ تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش أو
بطلان الاذن الصادر به . متى يجوز
ابداؤه لأول مرة امام محكمة النقض ؟
إذا كان ما جاء في الحكم من وقائع
دالا بذاته على البطلان

(نقض جنائي - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤
ص ١٠٤ رقم ١٦)

١٨٨ تفتيش . القاء المتهم الحقيقية التي كان
يحملها في مياه التربة على أثر سؤاله
عما هو فيها من أو مباحي البوايس ومن
معه من رجال الدورية قبل أن يمسكوا
به أو يهملوا بالقبض عليه . ذلك تمخل
منه عن حيازتها . لرجال الحفظ بل
عليهم أن ينتشلوها ويقدموها لجهة
البوايس . فتحها بعد ذلك لا يعتبر
تفتيشا بغير إذن ظهور مخدر فيها .
المتخلي عنها يعتبر حينئذ في حالة تلبس .

(نقض جنائي - أول يناير سنة ١٩٤٥
ص ٢١٤ رقم ٨٥)

١٨٩ تفتيش . جنود خفر السواحل وموظفو
الجمارك . من سلطتهم البحث عما يكون

- ١٩٩ تقادم . قطع التقادم الخسنى الذى ينشأ
عن رفع الدعوى ولو لم تقيد . يستمر
حتى تسقط الدعوى بالتقادم المسقط
لها وهو خمس عشرة سنة
(المادة ٨٢ مدنى)
(نقض مدنى — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٨٢
رقم ٢٤١)
- ٢٠٠ تقادم . مواعيد السقوط . اختلافها
بالنسبة لقطع المدة فى التقادم أمام محكمة
غير مختصة . محكمة لولاية لها . اثر
ذلك بالنسبة لقطع المدة
(استئناف الاسكندرية — ٢٦ ديسمبر سنة
١٩٤٦ ص ٥٩١ رقم ٢٤٣)
- تقادم (انظر ارتفاع)
تقارير الخبراء (انظر إثبات)
تقدير أقوال الشهود (انظر إثبات)
تقدير مأمور الضرائب (انظر ضرائب)
- ٢٠١ تقرير الخبير . الطعن فيه . تناقضه مع
صحيفة الاستئناف . تقديم صورة من
التقرير وصورة من صحيفة الاستئناف .
واجب
(نقض مدنى — ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٥ (ملحق
مدنى رقم ١) ص ٧٩ رقم ٣٣)
- ٢٠٢ تقرير الطعن . إيداع أصله فى الميعاد
(نقض مدنى — ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٥
(ملحق مدنى رقم ١) ص ٧٨ رقم ٣٢)
- ٢٠٣ ١ — تقرير الطعن . إعلانه . أسبقية
وفاة المعلن إليه . قاصر . بلوغه سن
الرشد قبل التقرير بالطعن . إعلان
الطعن لوصيه . غير مقبول
٢ — طعن . ترك الحلق فيه . بقول
- بطلان هذا التفتيش . لا يقبل .
(نقض جنائى — ١٩ فبراير سنة ١٩٤٥ ص ٢٣٥
رقم ١٤١)
- ١٩٤ تفتيش منزل . رضاء صاحب المنزل
بدخوله لتفتيشه . يجب أن يكون صريحاً
حراً حاصل قبل الدخول وبعد المامه
بظروف التفتيش . اجازة التفتيش
بمقولة ان الزوجة رضيت به بعدم
اعتراضها عليه . لا تصح
(نقض جنائى — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ٢٧٥ رقم ١٥٩)
- ١٩٥ تفتيش . موظفو الجمارك . حقهم فى
تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود
الدائرة الجمركية التى يعملون فيها . عثورهم
فى أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف
عن جريمة غير جمركية . الاشتهاد به
فيها أمام المحكمة . جوازه .
(نقض جنائى — ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٥
ص ٥٤٢ رقم ٢٢٤)
- ١٩٦ تفتيش . وقوعه فى سكن ابن الذى
يطعن فيه بالبطلان . لا يقبل .
(نقض جنائى — ٨ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٢٨
رقم ٩٠)
- ١٩٧ تقادم . تنازل عنه
(نقض مدنى — ١١ ابريل سنة ١٩٤٦
ملحق مدنى رقم ١ ص ٢٩٠ رقم ١١٩)
- ١٩٨ تقادم . قطع التقادم . التكاليف بالحضور
للمرافعة أمام المحكمة امتداد الانقطاع
طول سير الدعوى
(نقض مدنى — أول مارس سنة ١٩٤٥
(ملحق مدنى رقم ١) ص ١١ رقم ٥)

- أو عمل أو إجراء . قبول ضمنى .
تأخير في الطعن مدة مسقطه لم
تكتمل . لا يسقط حق الطعن .
(نقض مدنى - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥
(ملحق مدنى رقم ١) ص ١٧١ رقم ٧٢)
- ٢٠٤ تقرير بالطعن إعلانه . مادة ١٧ من
قانون إنشاء محكمة النقض
(نقض مدنى - ٥ ابريل سنة ١٩٤٥ (ملحق
مدنى رقم ١) ص ٥٢ رقم ٢١)
- ٢٠٥ تقرير خبير . عدم إعلان أحد الخصوم
بطلان عدم التمسك بطلان التقرير
أمام محكمة الموضوع . إثارته أمام
محكمة النقض . غير مقبول
(نقض مدنى - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ (ملحق
مدنى رقم ١) ص ٣٩٨ رقم ١٦٥)
- ٢٠٦ تقليد أوراق مقدمة من المتهم للشخص
وعرضها عليه ليشتريها منه . استعمال
الأوراق المقلدة
(نقض جنائى - ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٤٤
ص ٤٤ رقم ٢٢)
- ٢٠٧ تكليف بالحضور . المواعيد الخاصة
بتكليف المتهم بالحضور . مقررة لمصلحته
هو . عدم تمسكه أمام محكمة الموضوع
بعدم مراعاتها لا يجوز له من بعد أن
يتمسك بوقوع مخالفة فيها
(نقض جنائى - ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ (ملحق
جنائى رقم ١) ص ١٤٦ رقم ٨٨)
- ٢٠٨ ١ - تكليف بالحضور عدم اشتغالها على
مادة القانون التى تقضى بالعقوبة .
حضور المعلن إليه ومواجهته بالمواد
المطلوب تطبيقها . بهذا يزول مانع ورقة
- التكليف من الطلاق .
٢ - دعوى مدنية . المدعى أن يطلب
في دعواه التابعة للدعوى الجنائية
تعويضه عن الضرر سواء أكانت
الدعوى مرفوعة مباشرة أم طريق
التدخل في الدعوى العمومية هذا
التعويض يجوز أن يشتمل رد للشيء
المسروق عيناً أو دفع ثمنه
(نقض جنائى - ٢٩ ابريل سنة ١٩٤٦ (ملحق
جنائى رقم ٢ ص ١٥٩ رقم ٩٦)
- ٢٠٩ تكليف رسمى المادة ١٢٠ مدنى .
لا لزوم له في جميع الأحوال . الاتفاق
على مخالفته جائز
(نقض مدنى - ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٥ (ملحق
مدنى رقم ١) ص ١١٩ رقم ٥٩)
- ٢١٠ ١ - تكليف الدعوى تكليف المصمى
للحق . لا يقيد القاضى
٢ - طعن سببه . سببه . مسح
الحكمة لدلوله . قضايا وضع اليد .
المادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة
النقض . لا يصح .
(نقض مدنى - ٢١ مارس سنة ١٩٤٦ (ملحق
مدنى رقم ١) ص ٢٥٦ رقم ١٠٦)
- ٢١١ ١ - تكليف . العلاقة القانونية بين
المتعاقدين
٢ - شفعة . العلم بالشفعة . مداه .
إثباته
(نقض مدنى - ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٤ (ملحق
مدنى رقم ١) ص ١٤٦ رقم ٥٨)
- تكليف واقعة الدعوى (انظر وصف
التهمة)

٢١٢ تلبس . شم ضابط رائحة المخدر تفتت

من فم المتهم على أثر رؤيته اياه يتلع مادة لم يديها . غسيل معدته . اجراء صحيح . تلك حالة تلبس . القبض على المتهم قبل شم فيه . لا تأثير له . الشم في حد ذاته . لا مساس فيه بالحريه .

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٠٢ رقم ١٦٥)

٢١٣ تلبس . صحة إجراءات القبض

والفتيش في حق كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا شوهده في مكان وقوعها أو لم يشاهد . التلبس . صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها . الاشتراك . لا يشترط في الدليل عليه أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة . بل يجوز استخلاصه من طريق غير مباشر .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٤٥ ص ٤٥٨ رقم ١٨٦)

٢١٤ تلبس . ماهيته . مفاجأة الجاني حال

ارتكابه الجريمة . القبض عليه وتفتيشه جائز لرجال الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة . يجوز لأي فرد القبض عليه وتسليمه لأحد رجال الضبطية أو إحضاره أمام النيابة . كشف حالة التلبس من غير الرؤية بالسمع أو بالشم . جائز . وجوب التحرز في ذلك . عسكري . مرور شخص أمامه يحمل مادة مخدرة . انبعاث رائحة المخدر من ناحيته . حالة تلبس . للعسكري أن يقبض عليه ويحضره إلى أحد رجال

الضبط . التفتيش الشخصي من توابع القبض ومستلزماته . (المواد ٧ و ٨ و ١٥ و ١٨ تحقيق والمادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي) .

(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ص ٣١ رقم ١٥)

٢١٥ تلبس . هو حاله تلازم الجريمة بغض

النظر عن شخص مرتكبها . مشاهدة جريمة متلبس بها . لضابط البوليس الذي شاهدها أن يقبض على كل منهم يرى أنه ضالع فيها . كونستابل . قبضه على شخص جالس قريبا من المتهمين الذين شوهدوا يتعاطون الحشيش لما رآه من اتصاله بجريمة إحراز المخدر . إجراؤه صحيح .

(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ١١٤ رقم ٦٦)

تلبس . (أنظر تفتيش وسرقة) :

٢١٦ تموين . تاجر جملة . بيعه صنفا من

الأصناف الواردة بالجدول المصدق بقرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . لشخص بيده تصريح بالشراء من غيره . تحقق معاقبته بالمادة ٥٤ من القرار المذكور .

(نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٠٤ رقم ١٦٦)

٢١٧ تنفيذ . بفوائد تأخير الأقساط المستحقة

من ثمن المبيع . بناء على محضر صلح . القضاء بصحة التنفيذ . الاستناد في ذلك إلى أن محضر الصلح صريح في احتفاظ البائع بجميع حقوقه المقدرة في عقد

البيع . عقد البيع منصوص فيه على
سريان فوائده عن التأخير . هذه الفوائد
تكون كأنها منصوص عليها في عقد
الصلح (المادتان ٣٨١ و ٣٨٤
مرافعات) .

(قرض مدني - ٤ مايو سنة ١٩٤٤ ص
٣٥٢ رقم ١٥٠)

تنفيذ (أنظر شريك)

تنفيذ التعهد بدفع الدية (أنظر تعهدات)
توافر ظرف الاكراه (أنظر سرقة)

٢١٨ توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة
لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه
من الفصل به والاذن بالتفتيش .

وكيل نيابة أسبوط الكلية . اذنه في
تفتيش مسكن متهم كائن بدائرة
مركز أبنوب . اختصاص نيابة أسبوط
الكلية يشمل مركز أبنوب . جوازه

(قرض جنائي - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤
ص ٣٤ رقم ١٦)

توزيع بلاغ ضد قاض على المستشارين
وغيرهم بعد طبعه . (أنظر قذف) .
تلاوة أقوال الشهود . (أنظر شهود) .

(ث)

٢١٩ نبوت . مبدأ ثبوت بالكتابة . أركانه
شهادة مستخرجة من دفتر إثبات التاريخ
لا تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة

(استئناف مصر - ١١ يناير سنة ١٩٤٥
ص ٣٨٤ رقم ١٦٤)

(ج)

٢٢٠ جرائم تموينية . متهم بتهمة أنه لم يخطر
مكتب التموين المختص عن النقص
الطارىء في عدد أفراد من صرفت من
أجلهم بطاقة التموين . القضاء ناداته
مع خلو الحكم من البيان الذي يمكن
معه التحقق من وقوع تلك المخالفة من
المتهم . قصور .

(قرض جنائي - ٢٧ مايو سنة ١٩٤٤ (ملحق
جنائي رقم ٢) ص ٢١٧ رقم ١٢٥)

٢٢١ جرح . القصد الجنائي في إحداثه .
يتحقق بالعلم بأنه يؤلم المجرع . المتهم
ليس ممن يحميهم قانون مهنة الطب .
مستوليته عن الجرح العمد ونتائجه .
سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء
المجنى عليه أو لم يتحقق .

(قرض جنائي - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٣٦ رقم ٧٢)

٢٢٢ جرح خطأ . الحكم بالإدانة في هذه
الجريمة يجب أن يبين به نوع الخطأ
المرتكب وواقعه والدليل عليها .

(قرض جنائي - ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ (ملحق
جنائي رقم ٢) ص ٧٣ رقم ٤٣)

جريمة دخول منزل (انظر حكم)
جنائية (انظر قتل)

(ح)

٢٢٣ حالة الدفاع الشرعي

١ - الاعتداء المستوجب لقيام هذه
الحالة كونه حقيقيا . لا يشترط صفة

مطلقة . يصح أن يكون وهما .

٢ — وسيلة المدافع لرد الاعتداء .
تناسبها مع فعل الاعتداء . تقدير ذلك
يكون بعد نشوء حق الدفاع وعلى
أساس كون ما وقع من المدافع مبررا
تبريرا تاما فتحقق براءته . أو تبريرا
جزئيا فيعد متجاوزا حد حقه

٣ — دفاع عن المال . متى يبيح القتل
العمد ؟ تسلق جدار منزل ليلا . فيه
كل معاني الدخول في المنزل يحمل بذاته
قرينة الإجرام . يصح لصاحب الدار
عده اعتداء على النفس أو المال . يحق
له رده . إطلاق صاحب الدار عيارا
ناريا على المتسلق . إدانته في جنائية
الشروع في القتل دون تفنيد دفاعه على
أساس مفهوم . المادة ٢٥٠ ع . قصور
(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص
١٤٨ رقم ٧٧)

٢٢٤ حجر . تصالح الدائن مع المدين على
مقدار الدين وكيفية أدائه . وجود باق
للدائن في ذمة المدين . توقيعه حجرا على
ممتلكاته بمقتضى الحكم الذي قضى له
بما جاء في الصلح . لا تصح مطالبة
بتعويض عن ذلك .

(نقض مدني — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص
٥٦٨ رقم ٢٣٦)

٢٢٥ حجر . تعويض عن عمل تدليس .
بيع . تقدير الأفعال التي وقعت من
العائد من جهة كونهما تكون طرقا
احتمالية أولا . موضوعي . تظاهر
البائع بأنه تام الأهلية مع كونه عديم

الأهلية . مجرد كذب . لا يستوجب
مسأله شخصيا .

(نقض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٤٥ ص
٢٤٨ رقم ١٤٩)

٢٢٦ حجر ما للمدين لدى الغير . الغرض
الذي ترمى إليه المادة ٤٢٩ مرافعات
ترتيب جزاء على المحجوز لديه الذي
يعمل على حرمان الحاجز من حقه
وتعويض للحاجز عما يصيبه من ضرر
هذا الجزاء أو التعويض لا يكون على
الإطلاق في كل الأحوال بقدر المبلغ
المحجوز . الحكم على المحجوز لديه
بدفع بعض هذا المبلغ أو الحكم بعدم
إلزامه بشيء منه . كلاهما جائز تقدير
ذلك يكون على حسب ظروف كل
دعوى (المادة ٤٢٩ مرافعات)

(نقض مدني — ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٦٢
رقم ٢٣٤)

٢٢٦ حجر . وجوب اشتراك محضر الحجز
على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين .
شرطه . حصول الحجز في نفس محل
المدين أو بحضوره . للبطلان الناشئ
عن خلو المحضر من هذا التنبيه . مقرر
لمصلحة المدين وحده (المادة ٤٤٤
مرافعات) .

(نقض جنائي — ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٥ ص
٥٣٢ رقم ٢٢١)

٢٢٧ ١ — حجية الشيء المقضي به .
٢ — قسمة واقعة .

(نقض مدني — ٤ أبريل سنة ١٩٤٦ (ملحق
مدني رقم ١) ص ٢٨١ رقم ١١٦)

- ٢٢٨ حراسة - حيازة الحارس - الغاء حكم الحراسة .
(نقض مدني - ١٢ ابريل سنة ١٩٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ٥٦ رقم ٢٣)
- ٢٢٩ حساب جاري - توافر شروط العقد - رضاء الطرفين به صراحة أو دلالة .
(نقض مدني - ٨ مارس سنة ١٩٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ١٣ رقم ٦)
حشيش - (أنظر مواد مخدرة)
- ٢٣٠ حقوق عينية - اشهارها - تسجيلها - أثرها .
(نقض مدني - ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٢٩ رقم ٩١)
- ٢٣١ حكم - تقدير الحكم .
(نقض مدني - ١١ ابريل سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٨٧ رقم ٩١٨)
- ٢٣٢ حكم ابتدائي - طلب تأييده استئنافا - الطعن بطريق النقض - غير جائز - عدم تعرض الحكم المطعون فيه إلى ما دفع به الطاعن الدعوى - قصور في التسيب - معيب .
(نقض مدني - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٧٢ رقم ١٥٧)
- ٢٣٣ حكم ابتدائي بالبراءة - الغاؤه - أخذ الطاعن بجريمة غير التي رفعت بها الدعوى - غير جائز .
(نقض جنائي - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٦٩ رقم ١٥٥)
- ٢٣٤ حكم - ابتناؤه على خلاف الثابت بالأوراق - قصور .
(نقض مدني - ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٥٢ رقم ١٠٢)
- ٢٣٥ حكم - أخذه بأقوال الشهود - لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه .
(نقض مدني - ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٦٧ رقم ١١٢)
- ٢٣٦ ١ - حكم - أسبابه - مطابقتها لما ورد بالأوراق - لا قصور .
٢ - اعلان الرغبة في الشفعة - إظهار الرغبة - حصول الاعلان إلى البائع والمشتري - لا مجرد تسليم الاعلان إلى قلم المحضرين في الميعاد .
(نقض مدني - ١٢ ابريل سنة ١٩٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ٦١ رقم ٢٥)
- ٢٣٧ حكم - أسبابه - قصور - من « حتى الاستدلال والرد على دفاع قد يكون له تأثير في الفصل في الدعوى - معيب .
(نقض مدني - ١٥ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٤٥ رقم ١٠٥)
- ٢٣٨ حكم استئنافي برفض اشكال في تنفيذ حكم - الطعن فيه - الطاعن إنما يرمي من وراء الإشكال إلى إعادة البحث في موضوع الدعوى الأصلية الصادر فيها الحكم المستشكل في تنفيذه الذي صار نهائيا - صيرورة هذا الحكم نهائيا تمنع المحكوم عليه وغيره من إعادة المناقشة في خصوص ما قضى به .
(نقض جنائي - ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٥٣ رقم ١٤٣)
- ٢٣٩ حكم استئنافي - تأيد بناء على طلب المستأنف عليه - طعن بالنقض - عدم تعرض الحكم المطعون فيه إلى ما دفع به الطاعن الدعوى - قصور في التسيب .
(نقض مدني - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٧٢ رقم ١٥٧)

٣ - تفسير المستندات . حصول اختلاف طرقا الخصوم في تفسير سند . حق المحكمة في تفسير السند .

٤ - حكم . خلوه من الرد على ماساقه الطاعن من الأدلة . قصور .

(نقض مدنى — ٤ أبريل سنة ٩٤٦ ملحق مدنى رقم ١ ص ٢٧٠ رقم ١١٤)

٢٤٥ حكم . الطعن في حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية (نزاع في النصاب) .

(نقض مدنى — ٢٨ مارس سنة ٩٤٦ ملحق مدنى رقم ١ ص ٢٦٦ رقم ١١١)

٢٤٦ حكم . المعول عليه في اعتباره حضوريا أو غائبا . هو حضور الخصم أو عدم حضوره . القول باعتباره الشخص غائبا إذا لم يقدم طلباته . لا يعرفه القانون .

(نقض جنائى — ١٥ أبريل سنة ٩٤٦ ملحق جنائى رقم ٢ ص ١٤١ رقم ٨٥)

٢٤٧ حكم . إيراد نصوص العقد في الحكم . (نقض مدنى — ٢٨ مارس سنة ٩٤٦ ملحق مدنى رقم ١ ص ٢٦٥ رقم ١١٠)

٢٤٨ حكم بالإدانة . وجوب إقامته على أسباب يقينه . تمسك بعض المتهمين . بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى . عدم اعتبار المحكمة هذه الحالة قائمة بمقولة أنها لم توفق إلى معرفة أى الفريقين كان المعتدى . إدانتهم في هذه الحالة تعتبر مقامة على مجرد الشك في صحة الدفاع . فلا تصح .

(نقض جنائى — ١٥ يناير سنة ٩٤٥ ص ٢٣٦ رقم ٩٥)

٢٤٠ ١ - حكم استثنائى . بيان مادة القانون

التي طبقها المحكمة في صدره . خلوصه من ذكر تلك المادة . قضاؤه بتأيد الحكم الابتدائى لأسبابه . ذكر الحكم الابتدائى في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة . لا نقض .

٢ - حكم ابتدائى غير متوج باسم الملك . حكم استثنائى استوفى هذا البيان الجوهرى . العيب الذى شاب الحكم الابتدائى لا يلحقه وإن كان قد أخذ بأسبابه .

(نقض جنائى — ١٢ يونيو سنة ٩٤٤ ص ٤ رقم ٣)

٢٤١ حكم . استناده إلى قرينة عززت شهادة الشهود . لا قصور .

(نقض مدنى — ٣ يناير سنة ٩٤٦ ملحق مدنى رقم ١ ص ١٨١ رقم ٧٩)

٢٤٢ حكم . اشتغال وصف التهمة الواردة بصدر الحكم على بيان واف للواقعة . الحكم يعتبر مشتملا على بيان الواقعة . صيغة الاتهام جزء من الحكم . تكفى الاحالة اليها في بيان الواقعة .

(نقض جنائى — ١٦ أكتوبر سنة ٩٤٤ ص ٢٦ رقم ١٣)

٢٤٣ حكم . البيانات الواجب ذكرها فيه . تاريخ وقوع الجريمة . وجوب بيانه .

(نقض جنائى — ٢٣ ديسمبر سنة ٩٤٦ ملحق جنائى رقم ٢ ص ٣٤٨ رقم ١٩١ لا ١٦٣)

٢٤٤ ١ - حكم . الطعن بطريق النقض في الأحكام .

٢ - مخالفة الاتفاق هي مخالفة للقانون .

٢٤٩ - حكم بطلان أمر التفتيش وبطلان عملته

مقصورة على ذلك . لا يعتبر حكماً صحيحاً صادراً من سلطة تملكه . استقلال سلطة الاتهام عن سلطة الحكم . ليس للحاكم أن تفصل في صحة التحقيقات الأولية ذاتها أو عدم صحتها . كل ما لها أن تقدر الدليل المستمد من تلك التحقيقات

(نقض جنائي — ١٥ يناير — سنة ١٤٥٠ ص ٢٤٧ رقم ٩٩)

٢٥٠ - حكم . بناءً على تقرير خبير . طعن .

وجوب تقديم صورة منه . غير ذلك . لا نقض .

(نقض مدني — ١٣ يونيو سنة ١٤٦٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٥٠ رقم ١٤٩)

٢٥١ - حكم . بيان الواقعة . بيان ما كانت

عليه حالة العين من ضعف الأبصار . ذكر أن الضربة التي أوقعتها المتهم هي التي سببت فقد الأبصار كله . بيان كاف للواقعة .

(نقض جنائي — ٥ مارس سنة ١٤٥٠ ص ٤٤٠ رقم ١٧٧)

٢٥٢ - ١ - حكم بيان الواقعة . صيغة الاتهام

تعتبر جزءاً من الحكم . يكفي في بيان الواقعة الإحالة إليها

٢ - ضبطية قضائية . الإجراءات التي يكون الغرض منها الكشف عن جريمة من صميم اختصاص مأموري الضبطية القضائية . مفتش مباحث . دفعه شخصاً إلى متهم بتقليد أوراق مالية للاتصال به وشراء تلك الأوراق منه . تقديم المتهم الأوراق إليه بإرادته واختياره . ليس

في ذلك تحريضاً على ارتكاب جريمة بل هو إجراء الغرض منه الكشف عن الجريمة . لا مخالفة فيه للنظام العام ولا لحسن الآداب .

(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر ١٤٤٤ ص ٤٤ رقم ٢٢)

٢٥٣ - ١ - حكم . بيان الواقعة . لا يلزم

إلا في الإدانة . أحكام البراءة . يكفي فيها بيان سبب البراءة . القضاء بالبراءة لعدم توافر ركن من أركان الجريمة . التعرض لسائر الأركان الأخرى . لا يلزم

٢ - بلاغ كاذب . كذب الواقعة . ركن من أركان الجريمة يجب ثبوته قبل الحكم بالإدانة . عجز المبلغ عن الإثبات ليس معناه كذب بلاغه . العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع . الأحكام الجنائية لا تبني على الاعتبارات المجردة وإنما تبني على الحقائق

(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٤٤٥ ص ٣٣٦ رقم ١٤٣)

٢٥٤ - حكم . بياناته . جنائية عقوبتها المقررة

الاشغال الشاقة المؤبدة . الحكم على المتهمين فيها بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات دون إشارة إلى موجبات الرأفة وإلى المادة الخاصة بها . خطأ .

(نقض جنائي — ٤ فبراير سنة ١٤٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٤٤ رقم ١٦)

٢٥٥ - ١ - حكم . تسببه . اخلاص أشياء

محجوزة . زراعة قصب محجوز عليها . ٢ - حكم بادانة متهم في اخلاصها . الحكم

مستفاد منه . جريان العرف على تسليم
القصب لشركة السكر وان أحدا غير
الحاجز لم يتم ليستولى على شيء من
المحجوز . خلوه مما يثبت سوء القصد
لدى المتهم . قصور .

(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٢١ رقم ٧١)

٢٥٦ حكم . تسببه . إدانة المتهم في تزوير
اعتمادا على أدلة تؤدي إليها دون
اكتماء بأسباب الحكم المدنى القاضى
برد وبطلان الورقة المزورة . لا يهم
إن كان النزاع حول صحة الورقة مثاره
إنكار التوقيع عليها أو الطعن فيها
بالتزوير .

(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٤٥
ص ٢٥٧ رقم ١٠٤)

٢٥٧ حكم . تسببه . إدانة المتهم في جريمة
تبديد . ابتناؤه على تقرير خبير دون
عرض لأسانيد هذا التقرير ودون
بيان للأدلة التي اعتمدت عليها في القول
بقيام العلاقة المدنية التي ذكرتها بين
المتهم والمجنى عليه الخ . . قصور .

(نقض جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٢٩
رقم ٩١)

٢٥٨ حكم . تسببه . إدانة المتهم في جريمة
دخول عقار بقصد منع حيازة المجنى
عليه بالقوة وتخريبه أموالا ثابتة هدم
هذا العقار . عدم تعرض المحكمة في
الجريمة الأولى لقصد استعمال القوة
وعدم تحديثها عن الجريمة الثانية وأدلة

ثبوتها . قصور .

(نقض جنائي — ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٥٠ رقم ٩١)

٢٥٩ حكم . تسببه . إدانة سائق سيارة في
قتل خطأ . تمسك المتهم بأن الحادث
وقع قضاء وقدر لأن المجنى عليه هو
الذى اصطدم بجانب السيارة حين
خرج من اثنين يعبر الطريق أمامها وهي
تجتاز سيارة أمامها دون أن يراه السائق
وقد كان دائم التنبيه بزمارة . إدانته
دون أن تثبت عليه المحكمة أنه حين جاز
السيارة التي كانت أمامه لم يذبه المارة
بالزمرة ودون أن تثبت أنه في جولة
السيارة قد ارتكب خطأ يحاسب عليه
ودون أن تبين كيف كان الجوز سببا في
الحادث . قصور . جوز السيارة
ما يكون أمامها . لا يصح عده وحده
خطأ مستوجبا للمسئولية . هو من
الأمور المألوفة زولا على حكم
الضرورة .

(نقض جنائي — ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٥٢ رقم ٩٣)

٢٦٠ حكم . تسببه . إدانة متهم في جريمة
نصب . عدم بيان المحكمة بحكمها أن
الاتصاف بالصفات الكاذبة مما عدته
طرق احتيالية كان مقصودا به التأثير
في المجنى عليه وخدعه وان ما عدته من
المظاهر الخارجية قد كان للاستعانة به
في اتهامه . قصور .

(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٨٤ رقم ٥٠)

٢٦٥ حكم . تسببه . الجريمة المعاقب عليها
بالمادتين ١٦٤ و ١٦٦ ع . (تعطيل
المواصلات) الحكم الذي يعاقب عليها .
يجب أن يذكر فيه الدلائل على تعمد
ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه انقطاع
المواصلات وأن يبين مدى التعطيل .

(نقض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٥٨ رقم ٢٠٠)

٢٦٦ ١ — حكم . تسببه . القضاء ابتدائيا
بالزام المدعى بمصاريف القدر الذي
حكم له به . استئنافه . تأييده دون أية
إشارة في الحكم الاستئنافي إلى ما اعتمد
عليه المستأنف في الاستئناف من الحجج
المؤثرة في وجه الحكم . خلو من
الأسباب . نقض .

٢ — صورة ورقة . التمسك بها ضد المير
عدم طعن أحد فيها بالصورية . للحكمة
أن تبحث في كونها جديدة أولا . لارقاة
لحكمة النقض عليها فيما تستخلصه من
ذلك استخلاصا سائغا .

(نقض مدني — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٣٧٨
رقم ١٦٢)

٢٦٧ حكم . تسببه . انصباب شهادة الشهود
على واقعة واحدة ولا خلاف فيها بينهم .
لا بأس في هذه الحالة من إيراد مؤدى
شهادتهم جملة ونسبته إليهم جميعا .
اختلاف أقوالهم عن الواقعة الواحدة
أو شهادة كل منهم عن واقعة غير التي
شهد عليها غيره . لا بد من إيراد مؤدى
كل شهادة على حدة .

(نقض جنائي — ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٩ رقم ٢٢)

٢٦١ حكم . تسببه . استئناف رفع بعد
الميعاد . اعتذار المتهم عن ذلك بأنه لم
يعط بصدور الحكم عليه في الوقت
المناسب لوجوده في السجن بسبب حبسه
على ذمة قضية أخرى . عدم قبول
الاستئناف شكلا دون تحقيق هذا العذر
والرد عليه . قصور مبطل .

(نقض جنائي — ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢١٣ رقم ١٢٣)

٢٦٢ حكم . تسببه . اصابه خطأ . تمسك
المتهم أمام محكمة الاستئناف في مذكرة
قدمها إليها بأنه كان يقود سيارته ببطء
وإن المجنى عليه إنما أصيب من اصطدامه
بالعجلة الخلفية . طلبه نذب خبير
لتحقيق هذا الدفاع . تأييد الحكم
الابتدائي دون التعرض لهذا الدفاع .
قصور :

(نقض جنائي — أول إبريل سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٢٨ رقم ٧٧)

٢٦٣ حكم . تسببه . إقامته على أساس غير
وارد في الأوراق . نقضه مثال .

(نقض جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٥٩ رقم ٢٥)

٢٦٤ حكم . تسببه . الاعتماد في إدانة المتهم
بجناية القتل بالسم على ما قبل أن المجنى
عليه قبل وفاته أفضى به لزوجته
ولمعاون البوليس . ما ذكر في الحكم
عن معاون البوليس يناقض ما قيل أن
المجنى عليه أفضى به . قصور .

(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١١٦ رقم ٦٨)

٢٧٢ حكم . تسببه . تضمن الحكم أسبابا غير سليمة . لا يغير الحكم ما دام فيه من الأسباب الأخرى ما يبرر قضاءه .
(نقض مدني — أول يونيو سنة ١٩٤٤ ص ٤٨٥ رقم ٢٢٨)

٢٧٣ حكم . تسببه . تمسك الدفاع بأن تقرير الكشف الطبي يدل على اختلاف ما يصف به الشاهد وقوع الحادث . قول المحكمة مع ذلك ان هذا التقرير قاطع في تأييد رواية الشاهد دون أن تعرض لما أثاره الدفاع في شأنها . قصور

(نقض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٥٦ رقم ١٩٨)

٢٧٤ حكم . تسببه . تمسك المتهم بأن اللين المضبوط عنده قد اشتراه لنفسه لا للتجارة . إدانة المتهم في تهمة عرضه لبنا مغشوشا للبيع مع عليه بفشه دون سؤال المبالغ ودون بيان الدليل على العرص . قصور .

(نقض جنائي — ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٣٣ رقم ١٨٢)

٢٧٥ حكم . تسببه . تمسك المتهم في دفاعه بأن شاعدي الإثبات لم يكونا في موضعهما ليستطيعا رؤية من يكون في مكان الحادث لوجود مبان تحجب النظر استناده في هذا إلى خريطة من مصلحة المساحة وطلبها الانتقال لمعاينة المكان . أخذ المحكمة بأقوالهما ورفضها المعاينة قولا منها بأنه ظاهر من معاينة النيابة من أن المكانين لا يفصلهما إلا فضاء

٢٦٨ حكم . تسببه . بيان الأسباب التي رأت المحكمة من أجلها أن توقع على المتهم العقوبة بالقدر الذي وقعته في حدود النص . غير لازم . تأييد العقوبة المقضى بها ابتدائيا . يتضمن ان المحكمة لم تر فيما أبداه الدفاع ما يدعو إلى تعديلها

(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٥٤ رقم ١٠٣)

٢٦٩ حكم . تسببه . بيع من غير مالك . بطلانه ليس بطلانا جوهريا . يصح إذا أجازاه المالك القضاء بطلان عقد بمقولة انه صدر من غير مالك دون إيراد الأدلة الكافية على ان القدر المبيع لم يكن بالذات مملوكا للبائع وقت صدور هذا العقد . قصور في الأسباب .

(نقض مدني — ٨ يونيو سنة ١٩٤٤ ص ٥٥٥ رقم ٢٣١)

٢٧٠ حكم . تسببه . تحريض على الفسق والفجور . إدانة متهم في هذه الجريمة عدم ثبوت قيام ركن الاعتیاد في حق المتهم . قصور .

(نقض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٧٥ رقم ٤٤)

٢٧١ حكم . تسببه . تسليم المحكمة بوجوب استبعاد الاعتراف المنسوب إلى أحد المتهمين . المستفاد من الحكم انها اتخذت هذا الاعتراف أساسا لقضائها بالادانة . حكم متخاذل .

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ٨٤ رقم ٤٤)

الدفاع الشرعى . التشاجر قد يكون
أساسه اعتداء وقع من فريق وان الفريق
الآخر كان يرد هذا الاعتداء .

(نقض جنائى - ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ٨٧ رقم ٥٣)

٢٨٠ حكم . تسببه . دفاع هام . وجوب
الرد عليه . مثال فى واقعة جمع كمية من
أحجار النطرون الموجود بمنطقة
الحاميد ونقلها إلى المحطة على ذمة شحنها
لمصر .

(نقض جنائى - ٥ مارس سنة ١٩٤٥ ص ٤٤٤
رقم ١٧٩)

٢٨١ حكم . تسببه . دفع المتهم بأن الاعراف
المسند إلى بعض المتهمين وتأسست عليه
إدانته وليد إكراه . دفع هام . وجوب
الرد عليه . عدم الرد عليه . نقض
الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين حتى من
لم يقدم منهم أسبابا لطفه .

(نقض جنائى - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤
ص ٥٩ رقم ٢٩)

٢٨٢ حكم . تسببه . دفع المتهم بانقضاء
الدعوى العمومية بمضى المدة . تأييد
الحكم الابتدائى لأسبابه دون تعرض
لهذا الدفاع . قصور .

(نقض جنائى - ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ٣٢٠ رقم ١١٩)

٢٨٣ حكم . تسببه . دفع هام . وجوب الرد
عليه . تمسك المتهم بانقضاء الدعوى
العمومية فى الجريمة التى يحاكم من
أجلها . بمضى المدة . وجوب تحقيقه

(نقض جنائى - ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥
ص ٢٧٠ رقم ١١٢)

مكتشف لا يحجب الرؤية . قصور .

(نقض جنائى - ٨ أبريل سنة ١٩٤٦
ملحق جنائى رقم ٢ ص ١٢٨ رقم ٧٨)

٢٧٦ حكم . تسببه . تغليظ العقاب على
متهم على أساس أنه عائد . وجوب بيان
الأحكام السابق صدورها عليه .

(نقض جنائى - ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ١٨٦ رقم ١٠٩)

٢٧٧ حكم . تسببه . دعوى تثبت ملكية .

تقديم صورة رسمية من العقد الذى
يستند اليه المدعى . تقديمه مستندات
للاستدلال بها على أن بعض اخوته
بدد العقد الأصلى . وفض دعواه
بمقولة ان واقعة النديد لم يقم دليل
عليها وان الصورة لا تقوم مقام الأصل .
عدم التعرض للمستندات المقدمة . قصور
فى الأسباب . بطلان الحكم .

(نقض مدنى - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص
٥٧٦ رقم ٢٣٩)

٢٧٨ حكم . تسببه . دفاع المتهم بأنه لم يكن
يعلم ان المادة التى ضبطت لديه (مدافع
الباجو) هى من نبات الحشيش . تأييد
الحكم لأسبابه دون الرد على هذا
الدفاع . قصور .

(نقض جنائى - ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ٣٣١ رقم ١٨١)

٢٧٩ حكم . تسببه . دفاع شرعى . نفي
المحكمة حالة الدفاع الشرعى بمقولة ان
المشاجرة قامت بين الفريقين بسبب
مشادة حصلت بينهما فتبادلا الضرب .
هذا ليس من شأنه أن يبنى قيام حالة

لنفي واقعة استعمال الأوراق المزورة
عنه . قرار المحكمة ضم القضية وتأجيل
الدعوى عدة مرات لهذا السبب .
الحكم على المتهم دون الاطلاع على
القضية ودون بيان الدليل على وقوع
الجريمة منه . قصور .

(قض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٣٤ ١٨٤)

٢٨٩ حكم . تسببه . طلب المتهم ندب خبير
ليبدى رأيه في الدعوى . للتوصل من
ذلك إلى نص الإهمال والخطأ المسندين
إليه . إدانته دون تحقيق هذا الطلب
والرد عليه . قصور .

(قض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٣٤ رقم ١٨٣)

٢٩٠ حكم . تسببه . طلب المحكمة تأجيل
الدعوى لإعلان شهود مع بيان عذره
في عدم اعلانهم . يتعين على المحكمة
أن تقول كلمتها في صدد هذا العذر .
اغفال التحدث عنه . قصور .

(قض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٠١ رقم ٥٨)

٢٩١ حكم . تسببه . قول الحكم أن الأرض
التي دخلها المتهمون قد سلت إلى أحدهم
قبل الحادث بمقتضى محضر تسليم رسمي
تنفيذا لحكم نهائي وأن الاعتداء على
المجنى عليهم قد حصل عند اصرارهم على
الوقوف في وجه المتهمين وهم يحرقون
تلك الأرض . قضاؤها مع ذلك بادانة
المتهمين في جريمة الدخول في العقار
على أساس أن المجنى عليهم كانوا هم

٢٨٤ حكم . تسببه . دفع هام . وجوب الرد
عليه . إدانة متهم في إخفاء أشياء
مسروقة . الاعتماد في ثبوت علم المتهم
بأن الأشياء مسروقة على ما قاله
المحكمة من أنه كان يعرض هذه الأشياء
لليبع بثمن بخس . تقديم المتهم فواتير
لأثبات أن هذا الثمن هو الثمن الجاري
في الأسواق . عدم تعرض المحكمة في
حكمها لهذا الدفع . قصور .

(قض جنائي — ٢٢ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٦١
رقم ١٠٦)

٢٨٥ حكم . تسببه . ذكر الأدلة التي استند
إليها في قضائه بالإدانة وإيراده مؤدى
كل منها . عدم تحدته عن أدلة البراءة
المحكوم بها ابتدائيا وهي ليست إلا مجرد
أقوال شهود . لا يعيبه .

(قض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٧٣ رقم ٣٨)

٢٨٦ حكم . تسببه . سوق بعض الفروض
المحتملة في الحكم تزييدا . انتهاء المحكمة في
حكمها إلى الحقيقة التي تبينتها وأثبتتها على
وجه التعيين . لا يطن في الحكم .

(قض جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٢
رقم ٢٦)

٢٨٧ حكم . تسببه . طلب المتهم ضم قضية
عنيها وإعلان شهود نفى لم يتسع الوقت
لإعلانهم قبل الجلسة . إدانته دون
إجابة هذا الطلب أو الرد عليه . قصور .

(قض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٥٠ رقم ١٩٣)

٢٨٨ حكم . تسببه . طلب المتهم ضم قضية

الواضعين اليد فعلا على الأرض .
تناقض .

(نقض جنائي - ٢٧ إبريل سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٠٤ رقم ١١٨)

٢٩٢ حكم . تسببه . مالك . تصرفه في
المحجوز . تمسك المتهم في دفاعه بأن
الحجز الموقع على ماله صوري ولم
يوقع في مواجهته . مبادرته بمجرد عليه
بالحجز إلى رفع دعوى بطلان الحجز .
القضاء له بأحقية للمحجوز . إدانته مع
ذلك في جريمة اختلاس المحجوز دون
أن يرد على هذا الدفع الجوهري . قصور
يعيب الحكم .

(نقض جنائي - ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤
ص ٤٣ رقم ٢١)

٢٩٣ ١ - حكم . تسببه . متهم . شهادته
كذبا أمام محكمة الجنايات بأن زيدا
المتهم في جريمة قتل كان في وقت وقوع
الجناية بجهة غير التي وقع فيها القتل
وذلك منه بقصد تخلس زيد هذا من
العقاب . إدانته ابتدائيا في تهمة إعاقة
الجاني على الفرار من وجه القضاء
المرفوعة بها الدعوى عليه . توجيه
المحكمة الاستئنافية له تهمة شهادة الزور
وإدانته في الجريمتين . تأييدها الحكم
الابتدائي في الموضوع لأسباب . أسباب
الحكم الابتدائي في صدد جريمة الاعانة
على الفرار من وجه القضاء تصلح
لتبرير الإدانة في جريمة شهادة الزور .

(نقض جنائي - ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤
ص ٢٠ رقم ١١)

٢٩٤ حكم . تسببه . متهم . جريمة دخول

منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .
تمسكه بأنه لا يعرف شيئا عن هذه
القضية ولم يحقق معه فيها . إدانته دون
تعرض لهذا الدفاع . قصور .

(نقض جنائي - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٥٣ رقم ١٩٥)

٢٩٥ حكم . تسببه . متهم باحراز مخدر .
تمسكه بأن عنصر الحشيش غير موجود في
المسادة التي ضبطت معه وطلب استدعاء
الطبيب الشرعي للاستعانة برأيه . تأجيل
القضية لاستدعاء الطبيب . عدم حضوره .
تأييد الحكم لأسبابه . دون الرد على
هذا الدفع . قصور .

(نقض جنائي - ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٢٨ رقم ١٧٨)

٢٩٦ حكم تسببه . متهم بجريمة قتل بالتسميم .
تمسكه بتسبب خير فني في الجواهر
السامة لابتداء رأيه في الواقعة . اغفال
هذا الطلب . إدانته . حكم . عيب .

(نقض جنائي - ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٧٠ رقم ١٥٦)

٢٩٧ حكم تسببه . متهم في بلاغ كاذب .
طلبه الى المحكمة أن تعين منزل المدعى
بالحقوق المدنية لتبين أن الأخشاب
المبلغ عن سرقتها موجودة فيه . إدانته
دون اجابة طلبه أو الرد عليه . قصور .

(نقض جنائي - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٢١ رقم ١٧٣)

٢٩٨ حكم . تسببه . واقعة سابقة على الواقعة
موضوع المحاكمة أو لاحقة لها . التحدث
عنها في معرض الاستدلال على ثبوت

القاضي والكاتب . حكم استئنافي بتأييده
لأسبابه . بطلانه .

(نقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٣٢ رقم ١٣٢)

٣٠٤ حكم . خطأ في فهم الواقع . يخالف
الثابت في أوراق الدعوى . عيب
مبطل للحكم .

(نقض مدني — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٦٢ رقم ٦٧)

٣٠٥ حكم . رئيس محكمة أحيل الى المعاش .
وضعه بعد ذلك أسباب حكم كان قد
اشترك في إصداره وتوقيعه وهو
وحده هذا الحكم . هذا لا يعتبر حكماً .

(نقض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٩١ رقم ١١٣)

٣٠٦ حكم شرعي . قوته .

(نقض مدني — ٥ ابريل سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ٤٨ رقم ١٩)

٣٠٧ حكم شرعي حجته بالنسبة لما صدر
به . حكم فاصل في الملكية من المحاكم
الوطنية . لا تناقض .

(نقض مدني — ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٣٣٧ رقم ١٤١)

٣٠٨ ١ - حكم شرعي نهائي . حيازته لقوة
الشيء المقضي فيه . التناقض بين الأحكام
النهائية . حجة الحكم الشرعي على
الخصوم . احترام المحاكم المدنية له .
٢ - حكر . الحكر والاختصاص .
اختصاص المحكمة الشرعية في مسائل
الحكر . (المادة ٨ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية) .

(نقض مدني — ١٢ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ٩٥ رقم ٤٠)

واقعة الدعوى . لا تثريب على المحكمة
فيه .

(نقض جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥
ص ٤٦٥ رقم ١٩١)

٢٩٩ حكم تسببيه . وجه دفاع هام . وجوب
الرد عليه . مثال .

(نقض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٨٩ رقم ١١١)

٣٠٠ حكم . تسببيه . وجوب بنائه على الجزم
واليقين : أسباب غير قاطعة في الأدانته .
وجوب نقض الحكم .

(نقض جنائي — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٤٨ رقم ٨٩)

٣٠١ حكم . تسببيه . لا يصح أن يبني الحكم
بالادانة على رأى لغير القاضي ولو كان
جهة قضائية . الأخذ برأى الغير . يجب
بيان اقتناع القاضي بهذا الرأى باعتباره
من الأدالمقدمة إليه حكم بادانة متهم في
جريمة تبديد مال قاصر بناء على مجرد
صدور قرار من المجلس الحسبي بذلك .
قصور .

(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ ص ٣٤٢
رقم ١٤٧)

٣٠٢ ١ - حكم . تنازل ضمني . استخلاصه بما
لا يفيد . قصور في التسبيب .

٢ - شاهد . سبب . الأخذ بالشفعة .
المفاضلة في المنفعة التي تعود على العقار .
تساوى المنفعتين .

٣ - عرض الثمن . عرض حقيقي . ايداعه .
غير لازم .

(نقض مدني — ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٤١٤ رقم ١٧٣)

٣٠٣ حكم . حكم ابتدائي . خال من توقيع

- ٣٠٩ حكم . صدوره . على خلاف حكم سابق .
(نقض مدني - ٢٦ ابريل سنة ١٤٥٥ ملحق مدني رقم ١ ص ٧٦ رقم ٣٠)
- ٣١٠ حكم . صدوره من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية . بإلغاء حكم تمهيدى صادر من محكمة جزئية . اعادة الدعوى لمحكمة أول درجة . غير مخالفة للقانون أو لخطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية . طعن . رفضه .
(نقض مدني - ١٢ يونيه سنة ١٤٦٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٥١ رقم ١٥٠)
- ٣١١ حكم . صدوره من محكمة جزئية . شرط نهائية الحكم . غير وارد على مسألة الاختصاص . لامعقب لمحكمة النقض .
(نقض مدني - ٢١ يناير سنة ١٤٦٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٣٢ رقم ٩٣)
- ٣١٢ حكم . صدوره وفقاً للقانون . التزيد في الأسباب . لا يؤثر في سلامة الحكم .
(نقض مدني - ٢٧ ديسمبر سنة ١٤٥٥ ملحق مدني رقم ١ ص ١٦٧ رقم ٧٠)
- ٣١٣ حكم . طعن فيه . قضائه على أساسين متعارضين من الواقع والقانون قصور .
(نقض مدني - ٣١ يناير سنة ١٤٦١ ملحق مدني رقم ١ ص ٢١٥ رقم ٨٧)
- ٣١٤ حكم . طعن فيه . صدوره في دعوى وضع اليد . غير مقبول .
(نقض مدني - ٢٨ مارس سنة ١٤٦٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٦٩ رقم ١١٣)
- ٣١٥ ١ - حكم . عدم تحدته عن سند هام في الدعوى . تمسك الطاعن به . اضرار . معيب .
٢ - ثمن دفعه كله أو بعضه ، لا ينافي
- التواطؤ ونية الاضرار بالدائن .
(نقض مدني - ٢٣ مايو سنة ١٤٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٦٣ رقم ١٤٠)
- ٣١٦ حكم . عدم تلاوة أسبابه عند النطق به . لا يبطله .
(نقض جنائي - ٨ ابريل سنة ١٤٦٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٤٠ رقم ٨٤)
- ٣١٧ حكم على المشبوه بوضعه تحت المراقبة . النعى على هذا الحكم بأنه أخطأ بمقولة أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة . لا يصح .
(نقض جنائي - ١٢ فبراير سنة ١٤٥٥ ص ٢٢٦ رقم ١٣٦)
- ٣١٨ حكم غيابي . مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ صدوره وعلم المحكوم عليه به . الثابت أن الحكم الغيابي قد أعلن إلى المحكوم عليه مخاطباً مع أخته التي تقيم معه في مسكن واحد . تسرى بالنسبة إلى هذا المحكوم عليه أحكام المدة المقررة لسقوط العقوبة لا الأحكام المقررة لسقوط الدعوى وذلك إلى أن تحصل المعارضة فيه ويثبت للمحكمة عدم علم المحكوم عليه به .
(نقض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٤٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٨٢ رقم ١٠٧)
- ٣١٩ حكم غيابي . معارضة المتهم فيه . استئناف النيابة قبل الفصل فيه ، وجوب

٢ - تقدير الأدلة - من عمل قاضي

الموضوع وحده - تقدير شهادة - ضرورة .

اقتناع المحكمة بدقتها .

(نقض مدني — ٢٦ ديسمبر سنة ٩٤٦ ملحق

مدني رقم ١ ص ٤٢١ رقم ١٧٦)

٣٢٥ حكم - قيامه على واقعة - لاسند لها من

الأوراق - قصور .

(نقض مدني — ١٤ مارس سنة ٩٤٦ ملحق مدني

رقم ١ ص ١٥٤ رقم ١٠٤)

٣٢٦ حكم - متى يحوز قوة الشيء المحكوم فيه

(نقض مدني — ٢ مارس سنة ٩٤٥ ملحق

مدني رقم ١ ص ٢٥ رقم ١٠)

٣٢٧ ١ - حكم - مصاريف الدعوى

٢ - حكم طلب أصلي . طلب احتياطي .

(نقض مدني — ٢١ مارس سنة ٩٤٦ ملحق

مدني رقم ١ ص ٢٥٩ رقم ١٠٧)

٣٢٨ حكم - مقرر للحقوق - لا منشيء له

قبوله التحويل دون رضا المدين . معناه

تحويل الحق أيضا - دون رضا المدين

(نقض مدني — ٢٩ مارس سنة ٩٤٥ ملحق

مدني رقم ١ ص ٣٩ رقم ١٥)

٣٢٩ حكم - مكان ارتكاب الجريمة . وجوب

ذكره في الحكم .

(نقض جنائي — ٢٢ يناير سنة ٩٤٥ ص ٢٦٤

رقم ١٠٨)

٣٣٠ حكم - مناقضته لحكم سابق حاز قوة

الشيء المقضي فيه . اختلاف موضع

الفصل في الحكيم . طعن بالمناقضة

غير جائز .

(نقض مدني — ٣١ يناير سنة ٩٤٦ ملحق

مدني رقم ١ ص ٢٢٩ رقم ٩٠)

ايقاف الفصل في الاستئناف حتى يفصل

في المعارضة . نقضه .

(نقض جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ٩٤٦

ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٦٢ رقم ١٥٠)

٣٢٠ ١ - حكم غيابي . معارضة . سبب قهرى .

الحبس . مثال .

٢ - ميعاد الطعن . يبدأ يوم صدور

الحكم علقته . افتراض علم الطاعن

يوم صدوره إذا انتفت العلة يبدأ

الميعاد من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .

نقضه .

(نقض جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ٩٤٦

ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٦٨ رقم ١٥٤)

حكم غيابي في مواد المخالفات (انظر

معارضة)

٣٢١ حكم - قصور في التسبيب - نقضه

(نقض مدني — ١٣ ديسمبر سنة ٩٤٥ ملحق

مدني رقم ١ ص ١٥٥ رقم ٦٣)

٣٢٢ حكم - قصور في التسبيب - نتيجته . عدم

استخلاصها من الوقائع . نقضه .

(نقض مدني — ٢٢ مارس سنة ٩٤٥ ملحق

مدني رقم ١ ص ٣٥ رقم ١٣)

٣٢٣ حكم - قيامه ابتدائيا على شرط فاسخ -

تأييده استئنافا لأسبابه على الشرط

الصريح . مع اختلافهما . مغيب .

(نقض مدني — ٢٧ ديسمبر سنة ٩٤٥ ملحق

مدني رقم ١ ص ١٦٩ رقم ٧١)

٣٢٤ ١ - حكم - قيامه على أن الاتفاق كان على

الرهن لا البيع - بناء على قرآن بينها

في أسبابه . لا قصور .

٣٣١ ١ - حكم . يكنى توقيعه من رئيس الدائرة .

قاضي سمع الدعوى . منعه مانع من حضور النطق بالحكم . يجب أن يقع على مسودة الحكم .

٢ - حكم . وجود تاريخ في مسودة الحكم غير التاريخ الذي صدر فيه . لا يترتب عليه بطلان الحكم

٣ - اختلاس . متى يتم ؟ ضبط بعض الشيء المختلس في الشارع قبل الوصول به إلى منزل المتهم . لا يبنى تحقق الجريمة

(نقض جنائي - ٢٩ ابريل سنة ١٤٦٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٦٥ رقم ٩٨)

حمل السلاح (انظر سرقة)

حوادث القتل (انظر تعهدات)

٣٣٢ ١ - حوالة . حقوق غير متنازع عليها .

رضاء المدين . واجب

٢ - تعويض . مستأجر . لاحق عن عمل مستأجر سابق .

(نقض مدني - ٢٢ مارس سنة ١٤٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٠ رقم ١١)

حيازة (انظر دعوى)

(خ)

٣٣٣ خبراء . انتداب ثلاثة . اشترأ بهم

جميعا في الاعمال والمداولة وتكوين الرأي . وجوب ذلك . خلاف ذلك . بطلان التقرير

(نقض مدني - ٢١ أكتوبر سنة ١٤٤٤ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٨٠ رقم ١٥٩)

٣٣٤ خبراء .

١ - تقديم صورة رسمية من التقرير

٢ - رأى الخبراء . اقتناع بصحته .

دليل من أدلة الإثبات

(نقض مدني - أول مارس سنة ١٤٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ١٠ رقم ٤)

خبراء (انظر إثبات وضرائب)

٣٣٥ ختم . إمضاء . مضاهاة . حق المحكمة في

الاقتناع بصحتها من الأدلة القائمة في

الدعوى . دون ندب خبير

(نقض مدني - ٨ مارس سنة ١٤٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٣ رقم ٩)

٣٣٦ خطف . مخلوف لم يبلغ درجة التمييز .

تحقق عنصر الإكراه أو التحايل

(المادة ٣٥٠ ع ٢٨٨)

(نقض جنائي - ٢ ابريل سنة ١٤٤٥ ص ٨٨٤ رقم ١٩٩)

٣٣٧ خطف . من غير تحيل ولا إكراه .

العبرة في تقدير سن المجنى عليه في هذه

الجريمة . هي بالتقويم الهجري .

(المادة ٢٥١ ع ٢٨٩)

(نقض جنائي - ٢٠ ابريل سنة ١٤٤٥ ص ٤٧٩ رقم ١٩٧)

خبراء السواحل (انظر تفحيش)

٣٣٨ خيانة الأمانة . إدانة المتهم في هذه

الجريمة بناء على وصول بتسله المبلغ

الذي اختلسه اعترف هو بصحة

ما تضمنته وبينت هي أنه لم يدون به

ما يخالف الحقيقة . حكمها بذلك سليم

(نقض جنائي - ٢ يونيو سنة ١٤٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٣٠ رقم ١٣٩)

٣٣٩ خيانة الأمانة . تحقق هذه الجريمة بكل

فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال

الذي أوتمن عليه لو كان له لا يشترط

لذلك خرج المال بالفعل من يد

الأمين . أمين شونة بنك التسليف

الزراعى وخفيره بيعهما محصولا من

المودع بشونة البنك لحساب وزارة

الزراعة وقبضهما بعض ثمنه . ضبط المبيع

قبل نقله من الشونة . تحقق جريمة

خيانة الأمانة . هذه الفعلة تتكون فيها

أيضا أركان جريمة النصب . بيع ملك

الغير (المادتان ٢٩٣ و ٢٩٦ ع =

(٣٤١ و ٣٣٦)

(نقض جنائى - ١٩ فبراير سنة ١٤٥٥ ص ٢٣٢)

(رقم ١٣٩)

٣٤٠ خيانة الأمانة . تسلم المتهم مبلغ عشرة

جنيهات اشراء بضاعة للمجنى عليه .

عدم شرائه وهم المجنى عليه بالشكوى .

رده إلى المجنى عليه بعض المبلغ وتحريره

سندا ببعضه . اختلاس

(نقض جنائى - ٣٠ أكتوبر سنة ١٤٤٤)

(ص ٥١ رقم ٢٥)

(٥)

٣٤١ دعوى اثرأ . الاثراء على حساب الغير

عدم وجود رابطة تعاقدية .

(نقض مدنى - ٣١ مايو سنة ١٤٥٥ ملحق

مدنى رقم ١ ص ١٢٥ رقم ٥٢)

٣٤٢ ١ - دعوى استحقاق . عقد بيع .

تحصيل المحكمة منه ومن أوراق الدعوى

وظروفها حدود القدر المبيع .

موضوعى . مثال .

٢ - وضع يد - تحقق - مبانة - تحصيل

المحكمة من ذلك ان وضع يد الخصم عليه

حديث . وانه لم يكن هادئا . موضوعى

٣ - حكم . تسييبه . الحكم للدعى برىع

أطيانة المفتصة . لا تعرض للمستندات

المقدمة فى الدعوى بشأن الرىع المستحق .

قصور .

(نقض جنائى - ٤ مايو سنة ١٤٥٥ ص ٣٤٣)

(رقم ١٤٨)

٣٤٣ دعوى استرداد الحيازة - عناصرها -

حيازة واقعية هادئة . سلبها بالقوة

والاكره . دعوى رفعت على أنها

دعوى منع تعرض استظهار المحكمة

من وقائعها قيام تلك العناصر . الحكم

فيها على اعتبار انها دعوى استرداد

حيازة . لا خطأ .

(نقض مدنى - ٤ مايو سنة ١٤٤٤ ص ٣٥٤)

(رقم ١٥٢)

٣٤٤ دعوى الاسترداد . تمثيل الدائنين

بعضهم بعضا . دائن حاجز لا يمثل

الدائنين الآخرين الذين يطلبون عدم

رفع الحجز بناء على طلب غيرهم من

الحاجزين . حيازة الحكم لقوة الشيء

المقضى به بين المتخصمين فعلا .

(نقض مدنى - ٤ أكتوبر سنة ١٤٥٥ ملحق

مدنى رقم ١ ص ١٤٢ رقم ٥٥)

٣٤٥ دعوى التزوير . قبول بعض الأدلة .

واستبقاء الباقي .

(نقض مدنى - ٧ فبراير سنة ١٤٤٩ ملحق

مدنى رقم ١ ص ٣٣٤ رقم ٩٥)

٣٤٦ دعوى اليد . ما يجب على القاضى منها .

ماهيتها . توافر شروطها . عدم التعرض
للملكية . الرجوع إلى مستندات الملك
على سبيل الاستئناس . جوازه . مخالفة
ذلك . نقضه .

(نقض مدني — ٢٤ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٠٨ رقم ٤٥)

٣٤٧ دعوى بوليصة . استعمال حقوق المدين .
دعوى المدين الشخصية . مباشرة الدائن
المطالبة بحق مدينه . الدفاع عنه .
وجوب اعتباره مدافعا عن حق له .
نقض .

(نقض مدني — ٣ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ٨٧ رقم ٣٦)

٣٤٨ دعوى تزوير . اثباتها بكافة الطرق
بما فيها شهادة الشهود والقرائن .
جوازه . سلطة محكمة الموضوع في
تقدير الأدلة . طلب احالة الدعوى إلى
التحقيق . عدم اجابته .

(نقض مدني — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٣٧١ رقم ١٥٦)

٣٤٩ دعوى جنحة مباشرة (انظر اجراءات)
١
دعوى حساب : الحساب بين الناظر
والمستحقين عن مدة معلومة . تخفيض
ايجار أعيان الوقف : محاسبة الناظر
اللاحق للناظر السابق اجر الناظر أو
الوكيل .

(نقض مدني — ٣١ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٢٥ رقم ٥١)

٣٥٠ ١ — دعوى حساب . مخالصة . اعتماد
الحساب مع العلم بتفصيلاته . طلب
تقديم حساب جديد . لا يجوز .

٢ — تعديل طلبات . ترخيص المحكمة
بتقديم مذكرات في أجل معين . عدم
انتهاء الاجل . اطلاع الخصم على
الطلبات وعلمه بها . جوازه .

(نقض مدني — ٢٤ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٠٤ رقم ٤٤)

٣٥١ دعوى . رفضها من شخص عن نفسه
وبصفته وكيل . وكالة . عدم منازعة
الموكل في صحة التوكيل . تسليم المحكمة به .
طلب وثيقة التوكيل . من المحكمة .
ليس له أن يتعرض له من تلقاء نفسها .
اثارة الطلب أمام محكمة النقض . لا يصح .
(نقض مدني — ٣ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ٨٣ رقم ٣٥)

دقاتر الموالي (انظر اجراءات)
دعوى ريع (انظر قوة الشيء)
دعوى زنا (انظر اجراءات)

٣٥٢ ١ — دعوى الشفعة . رفضها على البائع
والمشتري معاً . وجوب . حلول
الشفيع محل المشفوع منه بالنسبة للبائع
في جميع الحقوق والواجبات . محول
عقد البيع إلى كونه بيع البائع والشفيع .
٢ — استئناف . ميعاده . دعوى
شفعة . اعلانها لجميع خصوم الدعوى .
من أعلن ومن لم يعلن . عدم اختصاص
الشفيع لجميع الخصوم في الميعاد القانوني .
غير مقبول .

٣ — دعوى الاسترداد الودائي .
اتصاله بحق الشفعة . هو نوع من

الشفعة . تطبيق القواعد الموضوعية
لدعوى الشفعة . بما تقتضيه هذه
النوعية . أحكام خاصة بدعوى الشفعة .
غير متصله بهذه النوعية . لا تطبق على
دعوى الاسترداد . حلول المسترد
للبيع محل المشتري في جميع ما له من
الحقوق أو عليه من الواجبات . اعلان
الشفعة للمشتري والبيع في الميعاد المعين
لاستئناف دعوى الشفعة . عدم سريانه
على دعوى طلب الاسترداد . حكم
القانون العام . تطبيقه . ميعاد
لاستئناف دعوى الاسترداد ستون
يوماً لا خمسة عشر يوماً .

(نقض مدني — ٢٧ ديسمبر سنة ١٤٥٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٥ رقم ٧٣)

٣٥٣ دعوى شفعة . اعلان جميع الخصوم في
كافة مراحل التقاضي بما فيها النقص .
عدم اعلان البائعة بدعوى الشفعة .
طعن بالنقص . غير مقبول .

(نقض مدني — ٦ يونيو سنة ١٤٦٦ ملحق مدني
رقم ١ ص ٣٤٧ رقم ١٤٧)

٣٥٤ ١ — دعوى شفعة . العرض كطريق
من طرق الوفاء .

٢ — المحل — هو المركز المنسوب للشخص
الذي يفترض أنه عالم بما يجري .
فيه . نص المادة السادسة مرافعات .
٣ — حيازة . الشفعة بالارث . الشريعة
الاسلامية مصدر تشريع الشفعة . آراء
أئمتها عند البحث في نقل حق الارث
بالشفعة . لا تقييد بهذه الآراء .

٤ — اعسار الشفيع . انكار الدعوى .
الاثبات .

٥ — الاعسار . حالة قانونية . مستفاد
من أن أموال المدين ليست كافية
للوفاء بديونه المستحقة عليه .

(نقض مدني — ٣١ يناير سنة ١٤٤٦ ملحق مدني
رقم ١ ص ٢٢٠ رقم ٨٩)

٣٥٥ ١ — دعوى . عدم جواز سماعها .
اتحاد الموضوع . وحدة السبب
والخصوم . عدم توافر هذه الشروط .
مانع من تطبيق قاعدة الشيء المقضي به
٢ — تقادم . وقف . استحالة مادية
أو قانونية .

٣ — طعن . اغفال الحكم دفعا معيناً
غير وارد في تقرير الطعن كسبب من
أسبابه . لا يؤبه له .

(نقض مدني — ٣ يناير سنة ١٤٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٨١ رقم ٧٥)

٣٥٦ دعوى عمومية . وقف الفصل فيها .
متى يلزم ؟ انتظار حكم تصدره المحكمة
المدنية في نزاع بين المتهم والمجنى عليه .
لا يلزم .

(نقض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٤٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٤٩ رقم ١٩٢)

دعوى مباشرة (انظر قوة الشيء)
٣٥٧ دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية .
الحكم فيها بابطال المرافعة . لا يصح .

(نقض جنائي — ٢٢ يناير سنة ١٤٥٥
ص ٢٥٩ رقم ١٠٥)

٣٥٨ دعوى مدنية . رفعها مباشرة على
القاصر دون إدخال وصيه . جوازه .
الأحكام المقررة للدعوى الجنائية .

المتهم وبين المجنى عليه للاتجار في ممنوعات وإن هذه الشركة لعدم مشروعيتها الغرض منها لم تحرر عقدها بالكتابة .
إجازتها . إثبات قيام هذه الشركة بالينة .
خلوصها من ذلك إلى براءة المتهم .
لا مخالفة في ذلك للقانون .

(قض جنائي - ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦
(ملحق جنائي رقم ٢) ص ٢١٤ رقم ١٢٤)
دعوى ملكية . رفعها أمام محكمة
جزئية . عدم جواز الطعن بالنقض
إلا في حالة دعوى اليد والاختصاص .

(قض مدني - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦
(ملحق مدني رقم ١) ص ٤٢٠ رقم ١٧٥)
دعوى منع التعرض . أركانها . عدم
رد المحكمة على دفاع الطاعنين . خطأ في
تطبيق القانون . نقض .

(قض مدني - ٢٩ مارس سنة ١٩٤٥
(ملحق مدني رقم ١) ص ٣٨ رقم ١٤)
دعوى منع تعرض . رفعها من شريك
على شريكه في الشروع جوازه . وضع
اليدين على الحصة الشائعة . لا يمنع
من ذلك كون الحيازة المادية حاصلة
لشريك دون شريك أو لمثل مشترك .
كوكيل أو مستأجر .

(قض مدني - ٤ مايو سنة ١٩٤٤
ص ٣٥٥ رقم ١٥٣)

دعوى وضع يد . أساسها . حيازة
مادية . بحث الملكية ومستنداتها على
سبيل الاستئناس . أمر الملكية .
لا تعرض له .

(قض مدني - ١٧ يناير سنة ١٩٤٦
(ملحق مدني رقم ١) ص ٢٠٠ رقم ٨٢)

تسرى على الدعوى المدنية المرفوعة
معيها .

(قض جنائي - ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٥
ص ٥٤٠ رقم ٢٢٣)

٣٥٩ دعوى مدنية . سبق رفعها إلى المحكمة
المدنية . لا يجوز رفعها بعد ذلك إلى
المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى
الدعوى العمومية . لا يلزم عه حتما
قول الدعوى المدنية أمام المحكمة
الجنائية (المادتان ٢٣٩ و ٢٢٩ تحقيق)

(قض جنائي - ١٥ يناير سنة ١٩٤٥
ص ٢٢٧ رقم ٩٦)

٢٦٠ دعوى مدنية . متى يحق للمحكمة الجنائية
الفصل فيها ؟ أن يكون الضرر ناشئا
عن الفعل الجنائي محل المحاكمة . مثال .

(قض جنائي - ٧ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢ رقم ٢)

٣٦١ ١ - دعوى مدنية . مطالبة برد
الجهاز . اختصاص القاضي المدني .

٢ - شهود . مؤيدة لظروف الدعوى
وقرائها . مستنداتها . صحيح

٣ - تقدير التعويض

٤ - مسؤولية الوديع .

٥ - إثبات . حصول المطالبة وإثبات
التقصير .

٦ - التكليف الرسمي برد الوديعة .

(قض مدني - ١٩ أبريل سنة ١٩٤٥
ملحق مدني رقم ١ ص ٦٨ رقم ٢٨)

٣٦٢ دعوى مقامة على متهم بسرقة غزل
قطن كان قد سلم اليه بصفته أمينا للنقل .
استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى
التي ذكرتها في حكمها . وجود شركة بين

مصوغة في قلب عام وفي عبارات غير
محدد فيها مجلس الاصابة التي نسبت إلى
كل من المتهمين .

(قضا جنائي - ٣ يونيو سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٢٣ رقم ١٣٣)

٣٧١ دفاع . تعارض مصلحة المتهمين .
الاكتفاء بمدافع واحد عنهما . يعيب
الاجراءات . مثال .

(قضا جنائي - ٩ ابريل سنة ١٩٤٥
ص ٥٠٩ رقم ٢٠٩)

٣٧٢ دفاع . تمسك المتهم بطلب ضم قضايا
لائبات وجود خصومة بينه وبين
العمدة الذي ضبطه متلبساً بالجريمة .
مثل هذا الطلب لا يقتضي رداً صريحاً
مستقلاً . لأن الدليل الذي يستمد منه
ليس من شأنه أن ينفي عنه التهمة .

(قضا جنائي ٢١ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٢ رقم ١١)

٣٧٣ دفاع . تمسك بسماع أقوال شاهد أمام
محكمة أول درجة . عدم إجابة الطلب
الحكم بالادانة . نقضه

(قضا جنائي - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٦٣ رقم ١٥١)

٣٧٤ دفاع . جنحة . اتهام شخص ووالده فيها .
تعارض مصاحبتيهما . تولى محام واحد
الدفاع عنهما . لا إخلال بحق الدفاع

(قضا جنائي ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٠٣ رقم ١١٧)

٣٧٥ دفاع . حرية التمسك في اختيار من يتولى
الدفاع عنه . حقه في ذلك مقدم على
حق القاضي في اختيار المدافع عنه . اختيار

٣٦٧ دعوى وضع يد . حكم . قصور في
التسبيب .

(قضا مدني - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥
(ملحق مدني رقم ١) ص ١٥٤ رقم ٦٢)

٣٦٨ دفاع . استعداد المدافع عن المتهم .
موكول إلى ضميره وإلى تقاليد المهنة .
محام منتدب . تخلفه عن الحضور . ندب
محام آخر . حضوره إجراءات المحاكمة
ثم ترافعه في الدعوى . لا إخلال بحق
الدفاع . النعي على المحكمة بأنها إذ فعلت
ذلك قد أخلت بحق المتهم في الدفاع
بمقولة ان سماع الشهود كان في ظرف لم
يكف المحامي فيه ملأ بدقائق الدعوى .

(قضا جنائي - أول ابريل سنة ١٩٤٦
(ملحق جنائي رقم ٢) ص ١٢٤ رقم ٧٤)

٣٦٩ دفاع . اعتماد المحكمة في إدانة المتهمين
على قول لأحدهم لم يسلم به منهم آخر .
تولى محام واحد الدفاع عن هذين المتهمين
اخلال بحق الدفاع اتمارض مصالحتهما .
نقض الحكم لهذا السبب .

(قضا جنائي - ١٨ مارس سنة ١٩٤٦
(ملحق جنائي رقم ٢) ص ١٠٣ رقم ٦٠)

٣٧٠ دفاع . تحديد تهمة كل من المتهمين باسناد
الضربة التي أصابت رأس المجني عليه
ونشأت عنها العاهة إلى واحد منهما
ولاسناد الضربة التي أصابته في ذراعه
اليمى إلى الآخر . تشكك المحكمة في نسبة
وقوع الضربة الميمنة ممن نسب اليه
ابقاعها . يكفي لتبرئة المتهمين ولو كانت
المحكمة مقتنعة بوقوع الضرب منهما .
كان يصح العقاب على أساس وقوع
ضرب من كل منهما لو ان التهمة كانت

المتهم محامياً عنه . متى يكون للقاضي أن يعين له محامياً آخر ؟

(نقض جنائي - ١٥ يناير سنة ١٩٤٥
ص ٢٣٩ رقم ٩٧)

٣٧٦ دفاع . حضور المتهم جلسة المحاكمة وتوايه الدفاع عن نفسه بنفسه دون أن يقول ان له محامياً . وجود محام عنه بقاعة الجلسة لم يسمع النداء على المتهم ولم يتنبه إلى نظر القضية . لا إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤
ص ٣٤ رقم ١٦)

٣٧٧ دفاع . رفع الدعوى على شخص بأية ضرب المجنى عليه ٤٤ على رأسه فأحدث به عاهة مستديمة . وعلى آخر بأنه ضربه على كتفه بعضاً . تولى محام واحد الدفاع عنهما . شهادة بعض الشهود بأن المتهم الآخر ضرب المجنى عليه على رأسه . تعارض مصلحتيهما . تولى محام واحد الدفاع عنهما . فيه إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦
(ملحق جنائي رقم ٢) ص ٣١٦ رقم ١٧١)

٣٧٨ دفاع . رفع الدعوى على المتهم من أجل ضربه المجنى عليه بعضاً على رأسه وإحداثه به إصابة معينة هي التي نشأت عنها الماهة . تشكك المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه . اقناعها بأنه لا بد اشتراك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من ضرب ترك به إصابات بالرأس وبالأذن اليسرى . يجب على المحكمة أن تعدل التهمة بالجلسة في مواجهة المتهم ليدافع عنها . اغفلها

ذلك وإدانة المتهم في إصابات الرأس والإصابات الأخرى دون سماع دفاعه عنها . إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي - ٣ يونيو سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٢٥ رقم ١٢٩)

٣٧٩ دفاع شرعي . تجاوز حدوده بحسن نية المادة ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه إلا تبلغ العقوبة الموقعة في هذه الحالة الحد الأقصى المقرر للجريمة التي وقعت . لتطبيق المادة ١٧ عقوبات . للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها في حدود ذلك القيد وما هو مقرر بالمادة ١٧ عقوبات . متى يتعين على المحكمة أن تعتبر المتهم معذوراً وتنزل بالعقوبة إلى ما دون الحد المقرر بالمادة ١٧ ع ؟ إذا وجدت أن ظروف التجاوز تقتضي ذلك (المادة ٢١ ع - ٢٥١)

(نقض جنائي - ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ص ٢٩٦ رقم ١٢٢)

٣٨٠ دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . وجوب الرد على هذا الدفاع .

(نقض جنائي - ٢١ يناير سنة ١٩٤٦
منطق جنائي رقم ٢ ص ٢٠ رقم ١٠)

٣٨١ دفاع شرعي . ذكر الحكم باعثاً على الجريمة بغير قيام حالة الدفاع الشرعي . يجب على المحكمة أن تتحدث صراحة عن نفي هذه الحالة . ذكر الحكم باعثاً آخر . لا يغير من ذلك ما دام هذا الباعث الآخر قد ذكر على سبيل الاحتمال .

(نقض جنائي - ٢١ يناير سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٤ رقم ١٣)

٣٨٢ دفاع عن المال . الاكتفاء بالرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على المال . محله .

(قض جنائي — ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٠٦ رقم ١١٩)

٣٨٣ دفاع عن النفس . تمسك المتهم بأنه حين أوقع فعل الضرب بالمجنى عليه كان في حالة دفاع عن النفس . رد المحكمة عليه بأن المجنى عليه لم يكن يقصده هو بفعل الضرب الذي كان ينوي إيقاعه . ليس رداً سديداً . حق الدفاع متاح قانوناً عن نفس الإنسان أو عن نفس غيره .

(قض جنائي — ١٠ يولية سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٣٩ رقم ١٣٧)

٣٨٤ دفاع . متهم . أحيل غيايباً إلى محكمة الجنايات . تأجيل القضية إلى اليوم التالي لتقديم المتهم إلى قاضي الإحالة . عرض القضية على قاضي الإحالة وأحالها إلى المحكمة لجلسة هذا اليوم . الحكم فيها . عدم اعتراض المتهم على إحراصات الإحالة وعدم طلبه اجلاً للاستعداد . لا يجوز له أن يطعن فيما بعد بأنه قد حصل إخلال بحقه في الدفاع .

(قض جنائي — ٢١ يناير سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٢ رقم ٧)

٣٨٥ دفاع . متهم بجناية . سماع شهود الدعوى في حضرت محام غير المحامي المنتدب . اقنصار المحامي المنتدب على ابداء أوجه الدفاع . إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٠٢ رقم ١١٦)

٣٨٦ دفاع . متهم بجناية لم يكن معه مدافع . تدب المحكمة محامياً عنه وتأخير نظر الدعوى حتى يستعد للرافعة فيها . سماع الدعوى بعد ذلك وأدلاء المحامي بدفاعه والمتهم بأقواله . الفصل فيها ادعاء المتهم بعد ذلك أن الدفاع عنه كان سورياً لأن مدة الاستعداد التي أعطيت له كانت قصيرة . لا يقبل .

(قض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٥٥ رقم ١٩٧)

٣٨٧ دفاع . محام عن المتهم . الفصل في الدعوى دون سماعه . عدم تنبيه المحكمة إلى أن المتهم له محام للدفاع عنه . لا تعريب على المحكمة .

(قض جنائي — ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٣٠ رقم ١٨٠)

٣٨٨ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في المسائل الجنائية . شرطه . اتحاد السبب في الدعوى بين أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها هي هي وبينها الواقعة التي كانت محل الحكم السابق . الجرائم التي تتكون من سلسلة أفعال متعاقبة . لا يصح القول بوحدة الواقعة فيها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه .

(قض جنائي — ١٧ يولية سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٥٤ رقم ١٤٤)

٣٨٩ دفع جوهرى . التمسك به أمام محكمة الاستئناف . عدم الرد على الدفع . قصور في التسييب .

(قض مدني — ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢١٤ رقم ٨٦)

٣٩٠ دليل الطعن . تقرير خبير . تقديم

صورة رسمية من الحكم الابتدائي
وتقرير الخبير . لازم .

(تقض مدني — ١٦ مايو سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ٣١٨ رقم ١٣٣)

٣٩١ دين . استبدال الدين . تحصيله من
الوقائع . طعن في خصوص الاستبدال
أو تنافي ذلك مع قيام الاستبدال .
لا محل له .

(تقض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٢٥٢ رقم ١٠٣)

٣٩٢ ١ — دين . انقضاء دين طالب التنفيذ
بعد رسو المزداد .

٢ — طلب جديد . اختلافه عن
الطلب المقدم في أول درجة .

(تقض مدني — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ٣٣٨ رقم ١٦١)

٣٩٣ دين تجاري . مؤسس على سند بين

طرفي الخصومة . توقيع المدين عليه
بصفته تاجرا . يعتبر الدين تجاريا .

٢ — تاجر . افلاسه بعد ترك التجارة
اتخاذ اجراءات الافلاس ضده .
لا مانع .

(تقض مدني — ٣ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٨١ رقم ٧٧)

٣٩٤ دين تجاري . ينتقل إلى الورثة بصفته .

احتساب فوائد هذا الدين على أساس
انه تحول إلى دين مدني بوقاة الدائن
والمدين . خطأ في تطبيق القانون .
صفة الدين لا تتغير إلا باستبداله .
وجوب احتساب الفوائد بواقع ٧٪ .

(تقض مدني — ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ ص
٣٦٥ رقم ١٥٩)

دية (أنظر تعهدات) .

(ذ)

٣٩٥ ذبح . مجل جاموس خارج السلخانة .

وقوع ذلك في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .
العقوبة الواجبة التطبيق على هذه
الواقعة . هي اما العقوبة المقررة في
الامر العسكري رقم ٥٠١ الصادر في
١٢ يونيو سنة ١٩٤٤ وأما العقوبة
المقررة في المرسوم رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ المعمول به ابتداء من ٧ أكتوبر
سنة ١٩٤٥ أيتهما أصلح للتهم . العقوبة
المقررة في المرسوم هي الواجبة
التطبيق .

(تقض جنائي — ٣ يولييه سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٢١ رقم ١٢٨)

(ر)

٣٩٦ رشوة . موظف . الراشي . لا مهم أن

يكون جاداً في عرضه بل المهم أن يكون
العرض جدياً في ظاهره ومثله
الموظف

(تقض جنائي — ٤ فبراير سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٣ ص ٤٠ رقم ٢٤)

٣٩٧ رشوة . موظف . العمل المطلوب منه

أدؤه أو الامتناع عنه . يشترط أن
يكون داخلاً في أعمال وظيفته . عمل
يعتقد الموظف أن من حقه اجراءه في
حين انه لا اختصاص له به . حصوله
على مال للقيام بهذا العمل أو للامتناع
عنه لا يعد رشوة . باشجاو يش مباحث
الجزيرة . ضبط حاج مسروق من الجيش

حصة شائعة من الملك المشترك . وضع
المشتري يده عليها . رهن الآخر جزء
مفرزا منه . طلب المرتهن الحكم له على
الراهن في مواجهة المشتري بحبس العين
المرهونة وتسليمها إليه حتى يوفى إليه
الرهن . رفضه . محل هذا الطلب عند
حصول القسمة ووقوع هذا القدر في
تحيب المرتهن .

(قضى مدنى — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٥٧١ رقم ٢٣٧)

(ز)

زنا (أنظر اجرامات)

(س)

سائقوا القطارات (أنظر قتل خطأ)

سب على . دفع المتهم بأن المجنى عليه
هو الذى ابتدره بالسب . لا محل له .
محل هذا الدفع أن تكون الجريمة جريمة
سب غير على (المواد ٢٦٥ و ١ / و
١٤٨ و ٣٤٧ ع = ٣٠٦ و ١٧١ و
٣٩٤) .

(قضى جنائى — ٢ إبريل سنة ١٩٤٥
ص ٤٧٨ رقم ٢٠١)

سبب . ميناء . أمور واقعية . عدم
عرضها على محكمة الموضوع . نقضه .

(قضى مدنى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدنى رقم ١ ص ٣٩١ رقم ١٦٣)

سجون . ادخال ممنوعات في السجن أو
محاولة إدخالها . العقاب عليه . بمقتضى
المادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر

الريطاني بالقاهرة . إعطاؤه نقودا
للامتناع عن أداء هذا العمل : لا يعتبر
رشوة . (المادة ٨٩ ع = ١٠٣)

(قضى جنائى — ٥ فبراير سنة ١٩٤٥
ص ٣١١ رقم ١٢٧)

٣٩٨ رشوة . اختصاص الموظف بالعمل
المطلوب منه أدائه أو الامتناع عنه
مقابل رشوة . هو ركن من أركان هذه
الجريمة . وجوب بياحه في الحكم
الصادر بالادانة فيها .

(قضى جنائى — ١٠ يوبه سنة ١٩٤٦
ملحق جنائى رقم ٢ ص ٢٣٧ رقم ١٣٥)

٤٩٩ رشوة . اختصاص الموظف بالعمل
الذى تعاقد على القيام به . ركن من
أركان الجريمة . وجوب بيان توافر
هذا الركن في الحكم الذى يعاقب عايبا .

(قضى جنائى — ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦
ملحق جنائى رقم ٢ ص ٢٠٩ رقم ١٢٠)
ركن العادة (أنظر اقراض) .

٤٠٠ رهن . التنازل عن الرهن .

(قضى مدنى — ١١ إبريل سنة ١٩٤٦
ملحق مدنى رقم ١ ص ٢٨٥ رقم ١١٧)

٤٠١ رهن . المادة ٢٠٨ مدنى . لا يسرى
حكمها على الرهن . المادة ٨٨ هى التى
تسرى عليه . الرهن حق تبعى
لا يكتسب بوضع اليد . لا يسقط بمغنى
المدة استقلالاً عن الدين المضمون .
(المواد ٧٦ و ٨٨ و ٢٠٨ مدنى أهلى
و ١٠٢ مختلط) .

(قضى مدنى — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ ص
٣٧٦ رقم ١٦١)

٤٠٢ رهن . ما لكان على الشيوع . بيع أحدهما

تطبيق حكمها على الحافظ وعلى غير الحافظ . الحافظ يعتبر فعله جنائية . غير الحافظ فعله جنحة . كاتب محكمة . تسلمه ملف قضية من كاتب الجلسة المختص . نقله اياها لمنزله . اختلاس أوراق أو مستندات منها . اختلاس لا سرقة (المادتان ١٥١ و ١٥٢ ع)

(تقص جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٦٤ رقم ٨١)

٤١١ سرقة باكراه . ظرف حمل السلاح . لا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا إلى سبب برى . لا اتصال له بالجريمة أو الا يكون ملحوظا في حمله ارتكاب السرقة . العلة في تشديد العقاب عند قيام هذا الظرف (المادة ٢٧٣ ع = ٣١٦) .

(تقص جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥
ص ٤٦٦ رقم ١٩٢)

٤١٢ سرقة باكراه . وكى الاكراه . بيانه . مثال . (المادتان ٢٧١ ، ٢٧٢ ع = ٣١٤ / ١) .

(تقص جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٠٨ رقم ٥٥)

سرقة باكراه (أنظر وصف التهمة)

٤١٣ سرقة بظروف . حمل أحد المتهمين سلاحا . ذلك يقتضى معاقبته هو وسائر من اشتركوا معه في السرقة بعقوبة الجنائية . (المادتان ٢٧٢ و ٢٧٣ ع = ٣١٥ و ٣١٦)

(تقص جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٢٥ رقم ٦٤)

بها الأمر العالى فى ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ . شرطه .

(تقص جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٦٩ رقم ٣٦)

٤٠٦ سرقة . أشياء متروكة . قيمتها . ملكيتها . وجوب فحص المحكمة لهذه العناصر . عدمه . قصور . نقضه .

(تقص جنائي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٦١ رقم ١٤٨)

٤٠٧ سرقة . الاختلاس الذى يقع من محترفي النقل أو أحد أتباعهم على هذا الأشياء . سرقة . (المادة ٣١٧ = ٤٨ ع)

(تقص جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ١١٨ رقم ٧٠)

٤٠٨ سرقة . الاختلاس الذى يقع من المحترفين بالنقل أو من أحد أتباعهم . سرقة .

(تقص جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٧٤ رقم ١٥٨)

٤٠٩ سرقة . الاكراه الواقع عقب ارتكابها للافلات بالمسروق . توافر ظرف الاكراه إذا كان وقوعه أثناء التلبس بالسرقة . مثال . (المادة ٢٧١ ع = ٣١٤ / ١) .

(تقص جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٤٥
ص ٤٤٦ رقم ١٨٠)

٤١٠ سرقة أوراق مرافعة قضائية أو اختلاسها أو اتلافها . الأفعال المادية التى يعاقب عليها . المادة ١٥٢ ع . حفظ الشيء فى مخزن عام أو تسليمه إلى شخص مأمور بحفظه ولم يكن محفوظا فى مخزن عام . حكمها واحد .

٤١٤ سرقة :

- ١ — سند مثبت لحق . هو مال منقول في معنى المادة ٣١١ ع . يصح أن يكون محلا للسرقة .
- ٢ — عدم ضبط المسروق . لا يؤثر في قيام الجريمة .

٣ — التسليم الذى ينشأ الاختلاس . هو الذى ينقل الحيازة . تسلم شخص سند دين ليعرضه على شخص ليقراه له في نفس المجلس ويرده في الحال . انكاره رد السند على أثر تسلمه اياه . يعد سارقا . هذا التسليم المادى فيه أى معنى من معاني التخلي عن السند .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٤٥
٤٥٢ رقم ١٨٣)

٤١٥

- ١ — سرقة . قماش مودع في المكان المعد له في دار الجرك . اتصال المتهمين به بحكم كونهما مستخدمين في الجرك . يدهما عليه تكون عارضة . اختلاسهما اياه ليس خيانة أمانه بل سرقة .
- ٢ — سرقة . خروج هذين المتهمين من دار الجرك بسيارة فيها القماش . المسروق . فرارهما بالسيارة والجندي الذى هم بضبطهما متعلق بها . بسرعة كبيرة وفي طريق وعرة . سرقة باكراه .

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤
من ٩٥ رقم ٤٨)

٤١٦

سرقة . لا تتحقق هذه الجريمة إلا إذا وقعت على أموال مملوكة . دفع المتهم بأن الأخشاب المتهم هو بسرقتها مباحة . وجوب الرد عليه — المادة

٢٦٨ ع - ٣١١

(نقض جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٤٥
من ٣١٦ رقم ١٣٠)

٤١٧

سرقة . نية السرقة . التحدث عنها استقلالاً . متى يكون لازماً . ؟ عند اختلاط هذه الية بغيرها . مثال .

(نقض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ من ٣٥٧ رقم ١٩٩)
سرقة (انظر اشتباه وأشياء ضائعة
وسند)

٤١٨

سقوط الدعوى . المادة ٢٨١ تحقيق . مدلولها . المدة المقررة لسقوط العقوبة بتبدىء من الوقت الذى يكون فيه للقيام أن تنفذ العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يمد بحسب ظاهره قابلاً للطعن فيه من المحكوم عليه . لا يصح اقول بسريان مدة سقوط الدعوى في هذه الحالة . حكم ابتدائي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . عدم استئنافه في الميعاد القانوني . وجوب اعتباره حكماً نهائياً قابلاً للتنفيذ . مدة السقوط التي تسرى في خصوصه هي مدة سقوط العقوبة . استئناف المحكوم عليه اياه بعد مضي الميعاد وقبول استئنافه للاعذار القهرية التي أبداها . مدة سقوط العقوبة تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف . مدة سقوط الدعوى العمومية لا تبدأ إلا من تاريخ الحكم بقبول الاستئناف .
(المادة ٢٨١ تحقيق)

(نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٤٥
من ٤٧٢ رقم ١٩٥)

١٩ سقوط الدعوى . حكم غيابي بعدم

اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى

لأن واقعتها جنائية . مضى ثلاث

سنوات عليه : حكم من محكمة الجنح .

براءة المتهم لا قضاء الدعوى العمومية

بمضى ثلاث سنوات على ذلك الحكم

الغيابي باعتباره آخر عمل من أعمال

التحقيق ولأن هذه الواقعة تعتبر جنحة

ما دامت قدمت لمحكمة الجنح بوصف

كونها جنحة بغض النظر عن حقيقة

الواقع . خطأ . القول الفصل في كونها

جنحة أو جنائية هو لمحكمة الجنايات .

(قض جنائي — ٨ ابريل سنة ١٩٤٦)

ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٣٨ رقم ٨٣)

سلخانات (انظر ريج)

سلطة المحاكم (انظر مجالس حسية) .

٢٠ سند . فقد . بسبب قهري . اثباته

بالينة وقرائن الأحوال . جائز . مثال .

سند . سرقة بدون ايمان حامله .

(استئناف مصر — ١١ يناير سنة ١٩٤٥)

ص ٣٨٤ رقم ١٦٤)

٢١ سيارات : سكة حديد . عبور المزلقان .

قتل خطأ . يكنى في هذه الجريمة .

رقوع خطأ ما كان له أثره في الحادث .

صورة الواقعة .

(قض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥)

ص ٢٧٤ رقم ١١٥)

(ش)

٢٢ ١ — شاهد . عدم تمسك المتهم بضرورة

سماعه . ليس له أن يعيب على المحكمة

عدم استدعائها لإياه .

٢ — شهادة الزور . حق النيابة

والمحكمة في توجيهها بالجلسة لا يعد ذلك

تهديدا . عدول الشاهد عن أقواله

الكاذبة ولو بعد توجيه التهمة اليه .

لا يصح معه العقاب مادام باب المرافعة

لم يقفل .

(قض جنائي — ٧ يناير سنة ١٩٤٦)

ملحق جنائي رقم ٢ ص ٥ رقم ٣)

٢٣ شاهد . قرار المحكمة من تلقاء نفسها .

اعلان شاهد للحضور أمامها . تأجيل

الدعوى أكثر من مرة لحضوره .

اعتذاره عن عدم الحضور . عدم تمسك

النيابة أو المتهم بضرورة حضوره

استغناء المحكمة عنه والفصل في الدعوى

دون سماعه . لا خطأ . ذلك ليس حكما

تمهيديا . هو قرار تحضيري لا تتولد

عنه حقوق للخصوم .

(قض جنائي — أول يناير سنة ١٩٤٥)

ص ٢١٨ رقم ٨٦)

شاهد (انظر اثبات) .

٢٤ شجيرات الحشيش . ضبط هذه

الشجيرات في أغسطس سنة ١٩٤٤

وجوب تطبيق أحكام القانون رقم

٤٣ لسنة ١٩٤٤ . وضع بذور هذه

الشجيرات في الأرض قبل العمل بهذا

القانون . لا يؤثر . هذا القانون لا يعاقب

على وضع البذور في الأرض فقط

ولأنما يعاقب على كل أعمال التعمد

٤٢٨ ١ - شركات المحاماة . اثباتها بالبينة .

جوازها .

٢ - طعن . تقديم صورة مذكرة غير

رسمية . لا يفيد .

٣ - شاهد . تصديق كل أقواله .

غير لازم .

(قض مدني . ٧ فبراير سنة ١٩٤٦ (ملحق

مدني رقم ١) من ٢٣٦ رقم ٩٦) .

شركات التضامن والتوصية

(أنظر ضرائب)

٤٢٩ شرط . تعيين الأجرة حسب سعر

القطن . تفسيره . احتماله للبعث الذي

فسرته به المحكمة . لا تريب عليها .

(قض مدني - ١٣ يونيو سنة ١٩٤٦ (ملحق

مدني رقم ١) من ٣٤٨ رقم ١٤٨) .

٤٣٠ الشرط الفاسخ الضمني - الشرط

الفاسخ الصريح . أثرهما .

(قض مدني ٢ مايو سنة ١٩٤٦ (ملحق

مدني رقم ١) من ٢٩٦ رقم ١٢٣) .

٤٣١ شريك . تأجير قبل القسمة . أثره .

قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه .

اجراء مؤقت . مساس بالموضوع .

تنفيذ . إيقافه أو الاستمرار فيه .

مستندات . بحثها للوقوف على جدية

المنازعة .

(مصر - مستعجل - ٧ مايو سنة ١٩٤٢

من ٦١١ رقم ٢٤٧) .

٤٣٢ شفعة . استحقاق غلة العين .

(قض مدني - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦

ملحق مدني رقم ١ من ٣٧٤ رقم ١٥٨) .

٤٣٣ شفعة . التحيل لاسقاطها . تجزئة

لللازمة للزج إلى حين نضجه .

(قض جنائي - ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥

من ٣٣٠ رقم ١٣٧) .

شجيرات الحشيش (انظر مواد

مخدرة)

٤٢٥ ١ - شركة تجارية . اعتبارها شخصاً

اعتبارياً بخلاف شركة المحاماة :

٢ - جنسية . من لوازم الشخص

الاعتباري كما هي من لوازم الشخص

الطبيعي . تعيين الجنسية خاضع لحكم

القانون .

٣ - شركات مساهمة . تأسيسها في

مصر . وجوب أن تكون مصرية (مادة

٤٦/٤٧ تجاري أهلي) .

٤ - ضابط جنسية الشركات (التضامن

والتوصية) اختلاف آراء الفقهاء .

٥ - شركة مصرية . متى تعتبر ؟

(قض مدني - ٣١ يناير سنة ١٩٤٦

ملحق مدني رقم ١ من ٢١٦ رقم ٨٨) .

٤٢٦ شركة تجارية . من شركات الأشخاص

تنتبى بوفاء أحد الشريكين . تعتبر

قائمة حكما في دور التصفية . دين ناشئ

عن تصفية هذه الشركة . إثباته بالبينة

والقرائن على أساس أنه دين تجاري .

لا خطأ .

(قض مدني - ١٨ مايو سنة ١٩٤٤

من ٣٦٥ رقم ١٥٩) .

٤٢٧ شركة . دفاترها . ملكيتها . تصفية .

شخصية الشركة . قائمة . حجز استحقاق

لأحد الشركاء على الدفاتر . لا يصح .

(قض مدني - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ملحق مدني رقم ١ من ١٥٩ رقم ٦٥) .

ونزع الملكية جبراً عن مشتريه ، هما
حقان متغايران من حيث المصدر
والحكمة والسبب

(قضى مدنى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدنى رقم ١ ص ٣٩١ رقم ١٦٤)

٤٣٩ ١ - شفعة . درجة القرابة ، كيفية
حسابها . ابن عمه البائع فى الدرجة
الرابعة . تجوز الشفعة فيما بيع له

٢ - ورقة الضد . لا يحتج بها الا فيما بين
المتعاقبين سواء اكانت ثابتة التاريخ أم
غير ثابتة ما دامت لم تسجل ، عقد
صريح فى انه بيع ، التمسك قبل طالب
الشفعة بأنه رهن بناء على إقرار من
البائع بأن حقيقة التصرف رهن لا بيع .
لا يصح ولو كان هذا الإقرار قد صار ثابت
التاريخ بوفاء بعض الشهود الموقمين عليه

(قضى مدنى — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٥٧٨ رقم ٢٤٠)

٤٤٠ شفعة . رفض الشفيع أخذ العين بالثمن
الذى قدره المشتري . استكثرا به .
فلا يعتبر تنازلاً عن حق الشفعة

(قضى مدنى — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥
ملحق مدنى رقم ١ ص ١٦٤ رقم ٦٨)

٤٤١ شفعة . شفيع بعقد غير مسجل . تسجيل
أثره الرجعى

(قضى مدنى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدنى رقم ١ ص ٤٠٢ رقم ١٦٦)

٤٤٢ شفعة - عدم تسجيل عتد المشتري .
ملحقات للثمن . عرضها . غير جائز

(قضى مدنى — ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦
ملحق مدنى رقم ١ ص ٣٣٤ رقم ١٣٩)

الشفعة . التمسك باقتضاء . أشهر على
تاريخ تسجيل الجزء الأول من الشفعة .
لا يجوز .

(قضى مدنى — ١٧ مايو سنة ١٩٤٥
ملحق مدنى رقم ١ ص ١٠٣ رقم ٤٣)

٤٣٤ ١ - شفعة . اعلان الرغبة . ميعادها .
خمسة عشر يوماً . انتهاء الميعاد . العبرة
بمحصل الاعلان فملا إلى البائع
والمشتري . لا يتسلم الورقة إلى قلم
المحضرين .

٢ - استئناف . أثره . نقل الدعوى
رمتها إلى محكمة الدرجة الثانية بما فيها
الحكم التمهيدى .

(قضى مدنى — ١٢ ابريل سنة ١٩٤٥
ملحق مدنى رقم ١ ص ٥٤ رقم ٢٢)

٤٣٥ شفعة . العلم فى دعوى الشفعة . عرض
الثن وملحقاته . الاستعداد لدفع الثمن
لتحقيق الغرض منه . فيه الكفاية .

(قضى مدنى — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدنى رقم ١ ص ٤٢٣ رقم ١٧٨)

٤٣٦ شفعة . المادة ١٥ . وجوب اعلان
البائع والمشتري فى الميعاد . اعلان .
صحته . اذا تم مع شيخ البلد فى حالة
غياب المعلن اليه . وجوب تسليمه
لتابع يقيم مع المعلن اليه . تسليمه
لبواب العمارة . يبطله .

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ص ٤٠٩ رقم ١٧١)

٤٣٧ شفعة . تراحم الشفعاء . الاولوية

(قضى مدنى — ٣١ مايو سنة ١٩٤٥
ملحق مدنى رقم ١ ص ١٢٣ رقم ٥١)

٤٣٨ شفعة . حق الاسترداد الوراثة ، كلاهما
يؤدى إلى الاثبات على حرية انتفاع

معاون الزراعة موقع عليه من المتهم
ببصمته مع دفع المتهم بأنه كان يحمل حقيقة
ما تضمنته . مثال .

(قض جنائي - ١٤ يناير سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ من ٧ رقم ٥)

٤٤٨ شهود . المحكمة لا تسمع سوى الشهود
الذين يمكن إعلانهم . شاهد لم يهتد إليه .
اكتفاء المحكمة بتلاوة أقواله . لا تريب
عليها في ذلك

(قض جنائي - ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥
من ٤٦٤ رقم ١٨٩)

٤٤٩ ١ - شهود . تقدير أقوالهم . سلطة
محكمة الموضوع في ذلك . لا معقب عليه .
٢ - شفعة . العلم دعواها . الفهم الشامل
لأركان البيع الجوهرية

(قض مدني - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ من ٣٦٩ رقم ١٥٥)

٤٥٠ شهود . تمسك المتهم بضرورة سماع شهود
الاثبات في حضرته أمام المحكمة . ادانته
بناء على أقوالهم في التحقيقات الأولية .
خطأ .

(قض جنائي - ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦
(ملحق جنائي رقم ٢ من ٥٣ رقم ٣٨)

٤٥١ شهود . حق المحكمة في رفض سماع شهود
التي الذين لم يعلنوا بالحضور أمامها .
أساسه . رفض سماع الشهود . قولاً منها
بأن شهادتهم لا يمكن أن تهدم الدليل
المستمد من التحقيقات . لا يجوز . نقض
حكمها .

(قض جنائي - ١٣ مايو سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ من ١٧٠ رقم ١٠٠)

٤٤٣ شفعة - عقد ملكية الشفعة - تسجيل .
أفضلية .

(قض مدني - ٢ مارس سنة ١٩٤٥
ملحق مدني رقم ١ من ٣٤ رقم ١٢)

٤٤٤ شفعة - علم مسقط لحق الشفعة . المادة ١٩

من قانون الشفعة . علم واقعي بجميع
أركان البيع ، تحري المحكمة ثبوته في
الحكم . علم افتراضي . مخالف للقانون

(قض مدني - ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ من ٢٤٦ رقم ١٠٠)

٤٤٥ شفعة - عن أطيان رضى مزادها على
الشركة العقارية . تدخل الحكومة لحفظ
الثروة العقارية

(قض مدني - ١٦ مايو سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ من ٣٢٠ رقم ١٣٧)

٤٤٦ ١ - شفعة - مشتر . عقد عرفي ابتدائي .
مناطه .

٢ - متى يبدأ ميعاد العلم ؟ . وجود نزاع
بين البائع والمشتري - لا يمنع من إظهار
الرغبة - مواعيد السقوط - لا تقبل
الايكاف ولا الانتطاع

٣ - شروط العلم

٤ - دليل العلم

(قض مدني - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ من ٤٢٧ رقم ١٨٠)

شفعة (انظر تكليف العلاقة وشهود
وعقد)

٤٤٧ شهادة الزور : علم المتهم بالحقيقة وتعده
تغييرها في شهادته . وجوب توافر ذلك
للمقاب . ادانة المتهم في شهادة الزور
لمجرد ان أقواله في الجلسة جاءت مخالفة
لما كتبت على لسانه في محضر حرره

- ٤٥٢ شهود نقي . الاجراءات والمواقيـد
الواجبة مراعاتها لاعلانهم . إعلان
المتهم لإعلانا قانونيا . للجلسة طلبة
التأجيل لإعلان شهود نقي . رفضه . بحجة
أن الغرض منه عرقلة سير الدعوى .
لا تثريب على المحكمة فيه . تملله لعدم
الإعلان بأنه كان محبوسا . لا يجديده .
(تقضى جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤
من ٣٩ رقم ١٨)
شهود (انظر اجراءات ودعوى وعته)
الشيك . اداة وفا . لا استبدال
٤٥٣ (تقضى مدني — ٢ مايو سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ من ٢٩٨ رقم ١٢٤)
صاحب العمل ، صافي الأرباح (انظر
ضرائب)
(ص)
صححة اجراءات القبض والتفتيش (انظر
تلبس) .
٤٥٤ صفة التقاضي . بطلان . لانعدام صفة
التقاضي . ليس من النظام العام . عدم
التمسك به . تنازل عنه .
(تقضى مدني — ١٧ مايو سنة ١٩٤٥
ملحق مدني رقم ١ من ١٠١ رقم ٤٢)
٤٥٥ صلح . قيم . مصلحة المحجور عليه . اذن
المجلس الحسي .
(تقضى مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٥
ملحق مدني رقم ١ من ٤٣ رقم ١٧)
صلح (انظر تنفيذ وقوة الشيء) .
صور العقود الرسمية (انظر حكم) .
٤٥٦ سورية . إثبات الصورية بين المتماقدين
(تقضى مدني — ١١ ابريل سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ من ٢٩١ رقم ١٢٠)
٤٥٧ سورية . إثارة المحكمة لها دون خصوم
الدعوى .
(تقضى مدني — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ من ٢٥ رقم ١٠)
٤٥٨ سورية . دليلها . أسبابها . تحقيقها .
لا طعن .
(تقضى مدني — ٦ يونيو سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ من ٣٤٦ رقم ١٤٦)
سورية (انظر عقد)
٤٥٩ صيدلة . مزاولة هذه المهنة على خلاف
المنصوص عليه في الفقرة الأولى من
المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة
١٩٤١ . تم ولو بعمل واحد من
أعمال الصيدلة . تجهيز المتهم ولو تذكرة
طبية واحدة . يكفي لاعتباره قد
تعاطى هذه المهنة بغير حق .
(تقضى جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤
من ١٣٢ رقم ٦٩)
صيدلي (انظر مواد مخدرة) .
(ضر)
٤٦٠ ١ - ضرائب . الدفاتر المنتظمة
وماهيتها وقيمتها
٢ - هل للجنة أن تزيد على تقدير
المأمور
(مضر الوضعية — قضاء الضرائب — ٣٠
نوفمبر سنة ١٩٤٦ من ٦٢٠ رقم ٢٤٩)
٤٦١ ضرائب . المادة ٥٩ من القانون
رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ — المسؤولية
بالنسبة للضريبة فيما يتعلق بالتنازل في
كل أو بعض المنشأة .
(السويس — ١٢ يناير سنة ١٩٤٥ من
٤٠٦ رقم ١٧٠)

- ٤٦٢ ضرائب . تقديرها . أرباح الممول .
اختلاف الممول مع المصلحة . رفع
الامر إلى لجنة التقدير . تقدير الأرباح
على ضوء دفاتر الممول . طعن في تقدير
اللجنة أمام المحاكم لهذه الدفاتر أخذها
أو إبطالها كلها أو بعضها .
(تقض مدنى — ٣٠ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٢٣٩ رقم ١٤٢)
- ٤٦٣ ضرائب . حق الدفاع ، حق الاطلاع
على المستندات ، طبيعة اختصاص
الضمانات العامة التى للممول فى القانون
العام ، والعدالة ، الضمانات الخاصة
(اسكندرية الوطنية — ضرائب — ١٥
ديسمبر سنة ١٩٤٦ ص ٦٢٤ رقم ٢٥٠)
- ٤٦٤ ضرائب :
١ — خبير . مقابلته . حساب مدة
بحساب مدة مائله . جوازه .
٢ — تقدير الأرباح . أساسه . دفاتر
الممول وحساباته . عند عدم الخلاف .
فى حالة الخلاف . يرفع للجان التقدير
(تقض مدنى — ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ ص
٣٩٦ رقم ١٦٧)
- ٤٦٥ ضرائب :
١ — شركات التضامن والتوصية .
صاحب العمل . مرتبه . احتسابه فى
المصروفات . عدم جوازه . المدير فى
الشركات المساهمة . أجره احتسابه فى
المصروفات . جوازه
٢ — ضريبه . وجوب فرضها على
صافي الأرباح
مصر — تجارى كلى — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٤٦ ص ٣٩٩ رقم ١٦٨)
- ٤٦٦ ضرائب . لجان التقدير . سلطتها .
تجاوزها . تقدير المأمورية . عدم جواز
ذلك
(استئناف مصر — تجارى — ١٨ ديسمبر
سنة ١٩٤٦ ص ٤٠٢ رقم ١٦٩)
- ٤٦٧ ضرائب . مرتب مدير الشركة .
(تقض مدنى — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٢٦٢ رقم ١٠٩)
- ٤٦٨ ضرائب . منشأة . ممتلكات . اشتغالها
الأراضي الزراعية والمباني . نتائجها
من إيراد المنشأة
(تقض مدنى — ٤ إبريل سنة ١٩٤٦ ص
٣٩٤ رقم ١٦٦)
- ٤٦٩ ضرب . النتائج المحتمل ترتيبها على
الإصابة . التى أحدثها المنهم . يجب
قانونا أن يتحملها . إهمال المجنى عليه
فى العلاج (المادة ٢٠٠ ع — ٢٣٦)
(تقض جنائى — أول يناير سنة ١٩٤٥ ص
٢١١ رقم ٨٣)
- ٤٧٠ ضرب . متهمان أحدثا معا إصابات
متعددة بالمجنى عليه . وفاته . كل منهما
مسئول عن موته . عدم إمكان تعيين
الضربة التى أحدثها الطاعن . لا يؤثر
فى إدانته
(تقض جنائى — ٧ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ١ رقم ١)
ضرب (انظر وصف التهمة)
ضرر (انظر أقسراض وتعويض
ومسئولية)
(ط)
- ٤٧١ ١ - الطعن بطريق النقض . خصم ليس فى

بالذات . قبول الطعن . انصبابه على
تخطئة المحكمة من ناحية تفسيرها لعقد
إيجار . غير مقبول

(تقض مدني - ٢٦ ابريل سنة ٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ٨١ رقم ٣٤)

٤٧٧ طعن - مناط تحديد حق الطعن في الاحكام .

وصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى
لا ما تقضى به المحكمة فيها - دعوى
رفعت على انها جنحة - الحكم الصادر
فيها . وصف الواقعة بأنها جنحة - الطعن
بطريق النقض . جائز

(تقض جنائي - ٢ ديسمبر سنة ٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٢٢ رقم ١٧٥)

٤٧٨ طعن (انظر تقرير الطعن)

طلبات - تعديل الطلبات . حق لكل
خصم - ما دام باب المرافعة في الدعوى
مفتوحا .

(تقض مدني - ٢٤ يناير سنة ٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٢٠٧ رقم ٨٥)

طلبات باجراء قيود انتخاية
(انظر انتخابات)

(ظ)

٤٧٩ ظروف مخففة . الاستغزاز - ليس من

الاعذار القانونية التي يراعى مقتضاها
عند حصولها

(تقض جنائي - ٢١ مارس سنة ٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٩٩ رقم ١١٥)

(ع)

٤٨٠ عامة . قول الطبيب ان هذه البعثة يمكن

أن تشق باجراء عملية دقيقة . اعتبارها

الدعوى . غير جائز .

٢ - دفع . عدم التمسك بها أمام محكمة
أول درجة . اثارها أمام محكمة النقض .
لا يجوز

(تقض مدني - ١٨ اكتوبر سنة ٩٤٥
ملحق مدني رقم ١ ص ١٤٥ رقم ٥٧)

٤٧٢ طعن . تعاقد . العدول عنه . عدم تدعيم

الحكم بأدلة تؤدي إلى النتيجة التي
رتب عليها . قصور

(تقض مدني - ١٤ يونيو سنة ١٩٤٥
(ملحق مدني رقم ١ ص ١٣٩ رقم ٥٤)

٤٧٣ ١ - طعن . حكم لم يلزم الطاعن بشيء .

لامصلحة للطاعن في الطعن . عدم قبول

٢ - حكم . برفض دعوى لعدم توجيه

دعوى الضمان توجيهها صحيحا . لا يجوز

قوة الشيء المقضي به لعدم تعرضه

للفصل في موضوع الدعوى

٣ - حكم . وصفه خطأ بأنه غيبي . لا

يصلح للطعن بالنقض في الاحكام الصادرة

من المحاكم الابتدائية

(تقض مدني - ٩ مايو سنة ٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ٣٠٥ رقم ١٢٨) .

٤٧٤ طعن . سببه . وجوب تقديم صورة

رسمية من صحيفة الاستئناف . دليل .

تقديره . نقض

(تقض مدني ١٠ اكتوبر سنة ٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٣٦٣ رقم ١٥٣)

٤٧٥ طعن في الاحكام . طعن في الاسباب .

طعن في المنطوق . نقض

(تقض مدني - ٨ مارس سنة ٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ٢١ رقم ٨)

٤٧٦ طعن في حكم صادر من محكمة ابتدائية

هيئة استئنافية . انصبابه على الاختصاص

التقدير يلزم فقط لتقدير جسامتها ومبلغ الضرر الذي لحق المجنى عليه منها . مثال (المادة ٢٠٤ ع - ٢٤٠) .

(قض جنائي - ٨ يناير سنة ١٩٤٥ م
٢٣٠ رقم ٩٢)

٤٨٤ ١ - عته . اثبات عته المتصرف بعد وفاته . الفصل في أمر العته . توافر العناصر الكافية لعقيدة المحكمة . جوازه .

٢ - شهود . تقدير أقوالهم وتقارير الخبراء . اقتناع المحكمة بها . موضوعي لا نقض

(قض مدني - ٣١ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١١٩ رقم ٤٩)

عته (انظر إثبات)
عديم الأهلية (انظر حجر)
عذر للرض (انظر استئناف)

٤٨٥ ١ - عرض الثمن
٢ - حق الاسترداد الوراثي وعرض اثمن .

(قض مدني - ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٢٩٣ رقم ١٢١)

٤٨٦ عرض لبن مغشوش للبيع . علم المتهم بالغش : استخلاصه من مجرد كونه له مصلحة في الغش . لا يكفي للإدانة المصلحة المقول بها يصح ألا تكون للثمن بل لغيره على حسابه هو . يجب أن يقوم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل من وراء بيع اللبن مغشوشا

(قض جنائي - ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ م
٣٣٩ رقم ١٤٥)

الحالة عامة لا يكون صحيحاً إلا بعد عرض العملية على المجنى عليه ورفضها على تقدير أن فيها تعريضاً لحياته للخطر . ادانة المتهم في العامة في مثل هذه الحالة دون أن تتحدث عن عدم رضا المجنى عليه بأجراء العملية . قصور .

(قض جنائي - ٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٣٣ رقم ٨٠)

٤٨١ ١ - عامة . وجود عدة إصابات بالمجنى عليه . العامة التي تخلفت عنه لم تنشأ عن كل هذه الضربات . عدم الاهتداء إلى محدث الإصابات التي نشأت عنها العامة . عدم وجود اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه . لا تصح إدانة أحد المتهمين في إحداث العامة : المتعين وهو أخذ كل منهم بالقدر المتيقن في حقه ومعاقبته بالمادة ٢٤٢ .

٢ - عامة . اتحاد ارادة المتهمين في إحداثها بالمجنى عليه في وقت واحد ومكان واحد ولمناسبة واحدة . مساءلتهم عنها بالتضامن

(قض جنائي - ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٤٧ رقم ٢٢)

٤٨٢ عامة مستديمة . النقص الذي تتكون به العامة . القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة له . فقد منفعة أحد الأعضاء فقدا جزئيا بصفة مستديمة . عامة . مهما كان مقدار ذلك .

(قض جنائي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ م
٣٧ رقم ١٧)

٤٨٣ عامة مستديمة . عدم امكان تقديرها بنسبة مئوية . لا يؤثر في قيامها .

- ٤٨٧ عقدية الصورية المطلقة .
(نقض مدني — ٣٥ إبريل سنة ١٩٤٦)
(ملحق مدني رقم ١ ص ٢٩٥ رقم ١٢٢)
- ٤٨٨ ١ — عقد بطلانه بطلانا أصليا .
لا بصحة التقادم . لا وجود له . تعلقه
بالنظام العام .
٢ — وضع اليد . المكسب للملكية .
استيفاء عناصره القانونية . صورية .
اثباتها . وارث . اعتباره من الغير .
خلاف ذلك . نقض .
(نقض مدني — ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦) ملحق
مدني رقم ١ ص ٣١٢ رقم ١٧٢)
- ٤٨٩ ١ — عقد . تقايل . تعريفه : آثاره .
تسجيله . المادة الأولى من قانون
التسجيل .
٢ — شفعة . عقد غير مسجل .
(نقض مدني — ١٦ مايو سنة ١٩٤٦) ملحق
مدني رقم ١ ص ٣٢٦ رقم ١٣٦)
- ٤٩٠ عقد . تحصيل محكمة الموضوع من
ظروف الدعوى أنه وصية . الاستدلال
على ذلك بأدلة مؤدية اليه : لا معقب
عليها فيه .
(نقض مدني — ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص
٥٦٤ رقم ٢٣٥)
- ٤٩١ عقد . تفسيره . أخذ المحكمة بغير
ظاهره بيان سبب العدول عن المدلول
الظاهر في الحكم . اعتبارات مقبولة .
غير ذلك . نقض .
(نقض مدني — ٣ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٧٩ رقم ٧٤)
- ٤٩٢ عقد غير مسجل . تسجيل . آثاره .
- نقل الملكية . سابق لأوانه
(نقض مدني — ١٠ مايو سنة ١٩٤٥ ص
ملحق مدني رقم ١ ص ٩٢ رقم ٣٩)
- ٤٩٣ عقد . فسخه . شرط صريح . يفيد
انفساخ العقد من تلقاء نفسه
(نقض مدني — ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٩٨ رقم ٨١)
- ٤٩٤ ١ — عقد . مذكور فيه صراحة أنه
عن بيع وقائي . استخلاص المحكمة من
وقائع الدعوى وظروفها أنه أمرغ في
تلك الصيغة ستر الرهن . موضوعي
٢ — صورية . إثبات . اخفاء رهن
وراء بيع وقائي . صورية . مقصود بها
التحايل على القانون . جائز لإثباتها بين
العاقدين بطرق الإثبات كافة .
(المادة ٣٣٩ مدني)
(نقض مدني — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ ص
٣٨٢ رقم ١٦٣)
- عقد (انظر اختصاص وتنفيذ)
- ٤٩٥ عقود . التقايل في العقود والتسجيل .
(نقض مدني — ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٣٠٦ رقم ١٢٩)
- عمال الشركة (انظر تفتيش)
- ٤٩٦ عمد . اتو المتهم إيذاء شخص معين .
إصابة شخص آخر . توفر العمد .
توجه المتهم ضربة إلى امرأة . أصابها
هي وابنتها التي كانت تحملها . مسئوليته
عن إصابة البنت وعن مضاعفات
إصابتها على أساس أنها متعمدة
(نقض جنائي في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي ٢ ص ٥٥ رقم ٣٣)
- عمل إداري (انظر اختصاص)
(٩)

٤٩٧ علامات تجارية. البيان التجاوى. الغرض

منه . مناط العقاب على عدم صحة البيانات المتعلقة بالمنتجات . كون البيان ذا أثر في تضليل الجمهور في شأن منتجات اعدت بالفعل للعرض . لا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

(قرض جنائى - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١١٤ رقم ٥٩)

٤٩٨ علامات تجارية . العلامات التى لا يجوز

تسجيلها . استعمالها . العقاب عليه . العلامات التى ليس فيها . فى حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . عقاب المتهم على استعمال علامات فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (ي) من المادة ٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

(قرض جنائى - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١١٤ رقم ٥٩)

٤٩٩ علاما تجارية . علامة مصنع . تسجيلها

أو عدم تسجيلها . لا يهم . عرض الطرايش للبيع تحمل بيانا تجارية مماثلا للبيان التجارى لمصنع آخر . تحقق جريمة عدم مطابقة البيان التجارى الحقيقية (القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية)

(قرض جنائى - ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٢٨٩ رقم ١١٩)

عناصر دعوى الاسترداد (انظر دعوى)

(غ)

٥٠٠ غش البضاعة . علم المتهم . استخلاصه من وقائع تنتجه . جوازه . جزاء . احترامه الجزارة من زمن بعيد . ذبحه جملا خارج السلخانة فى يوم ممنوع الذبح فيه . استخلاص عليه بفساد لحم هذا الجمل من هذه العناصر . سائق .

(قرض جنائى - ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ص ٢٣ رقم ١٢)

٥٠١ غش البضاعة . علم المتهم بالغش . التدليل عليه ببيان نسبة المادة المضافة إلى المادة الأصلية . ويكون المتهم تاجرا وله مران يجعله قادرا على تمييز الغش ، دون بيان ما إذا كانت تلك النسبة ينشأ عنها تغير فى الطعم أو فى الرائحة يمكن إدراكه بالحواس . قصور .

(قرض جنائى - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٧٦ رقم ٤٠)

٥٠٢ غش . العلم به . ركن من أركان الجريمة . واقعة عرض زيت سمسم مغشوش للبيع مع العلم بغشه . إدانة المتهم فيها . الاستناد فى ذلك إلى مجرد القول بأنه قد أخذت عينة من الزيت اتضح من التحليل أنها مغشوشة ووجود سوابق للمتهم . قصور

(المادة ٤٩/٣ ع والمادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

(قرض جنائى - ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٦٦ رقم ٣٣)

٥٠٣ ١ - غش . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

الإجراءات الواردة به . الغرض منها . مخالفات أحكام هذا القانون لا تخضع لقواعد إثبات خاصة . عن العينات التي تؤخذ من المواد المشتبه فيها . لا اعتبار لها ما دام القاضي قد اطمأن إلى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم يساره الشك فيه من جهة أخذ العينة أو جهة عملية التحليل .

٢ - العلم بالغش . بيانه . وجوبه . الاكتفاء في بيانه بأن هذا العلم مستفاد من أن المتهم بغش اللبن بائع ألبان ومن زيادة كمية الماء المضافة ومن أنه صاحب المصلحة في الغش . يكفي

(نقض جنائي ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ص ٦١ رقم ٣١)

٥٠٤ غش في المعاملات التجارية . تاجر

مسلي . إدانته في جريمة عرض مسلي مفسوش للبيع . تحصيل علمه بالغش في كونه تاجرا ووقوع الغش باضافة مادة غريبة إلى المسلي لا تنفق في خصائصها معه . سائق . قول المحكمة في حكمها أن ثمن الزيت الذي أضيف إلى المسلي أقل من المسلي . لا يعتبر من قبيل قضاء القاضي بعلمه . كأن يكون للثمن وجه في طعنه على ذلك لو أنه قدم دليلا لا يحتمل الشك على أن المحكمة أخطأت فيما قالت به .

(نقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١٢٢ رقم ٦٢)

٥٠٥ غش وتدليس . الجرائم المعاقب عليها

بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مخالفات نصوص هذا القانون ليست خاضعة لنظام خاص بها من جهة الإثبات . النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أي نوع .

(نقض جنائي — ٣ يولييه سنة ١٩٤٦ منحو جنائي رقم ٢ ص ٢٣٥ رقم ١٣٤) غلظة العقاب (انظر قتل)

ف

٥٠٦ فاعل . اتفاق شخصين فأكثر على

ارتكاب جريمة القتل . اعتداء كل منهم على المجنى عليه تنفيذ هذا الاتفاق . نشوء وفاة المجنى عليه عن الفعل الذي وقع من واحد منهم عرف أولم يعرف . كل منهم فاعل .

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ٨٩ رقم ٤٦)

٥٠٧ فاعل . قتل عمد . تدخل المتهم في ارتكاب

هذه الجريمة باتيانه عمدا عملا من الأعمال المكونة لها . اعتبار المحكمة أنه هو المحدث للإصابات التي أدت إلى القتل . مسئولية عن الجناية حتى مع التسليم جدلا بأن الإصابات التي أحدثت القتل تدل على تعدد الفاعلين

(المادة ٣٩ ع)

(نقض جنائي — ١٢ يولييه سنة ١٩٤٤ ص ١٢ رقم ٦)

٥٠٨ ١ - الفعل الثابت وقوعه من هذا

المتهم . يكون جريمتين . جريمة شهادة الزور . وجريمة إغانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . إدانته في جريمة شهادة الزور . لا خطأ فيه

٢ - إثبات . اعتماد المحكمة في حكمها بادانة هذا المتهم في شهادة الزور على شهادة الشهود الذين سمعهم محكمة الجنايات في دعوى القتل . جوازه . الاعتراض على المحكمة بأنها لم تسمع الشهود في مواجهته . لا يصح .

(نقض جنائي - ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤
س ٢٠ رقم ١١)

٥٠٩ ١ - فوائد . زيادتها على حد أقصى معلوم . تخفيضها إليه . رد الزيادة إلى المدين . من النظام العام . الديون ذات الفائدة المحققة وذات الفائدة المحتملة .

٢ - اتفاق على فوائد تزيد على الحد الأقصى . مخالفة للنظام العام . بطلانه .
٣ - رد ما أخذ بغير استحقاق . اعتباره ديناً في ذمة من قبضه . يستحق الأداء يوم قبضه . مقاصة بحكم القانون

(نقض مدني - ١٧ مايو سنة ١٩٢٥ ملحق
مدني رقم ١ س ٩٨ رقم ٤١)

فوائد (انظر تنفيذ ودين تجاري)

(ق)

قاصر (انظر دعوى مدنية)

٥١٠ ١ - قاض . ابداء رأي القاضى . المناقشة بين رئيس المحكمة وبين الخصوم أو محاميهم حول مسألة من المسائل المعروضة .

لا يصح عده أنه رأى المحكمة النهائي في صدد هذه المسألة . الرأي النهائي هو ما يكون في الحكم الذي لا يكون إلا بعد المداولة .

٢ - نقد . نقد الحكومة . أمر مقرر . لا يمكن أن يصل إلى حد توجيه اللوم إلى الملك . أو حتى إلى مجرد القاء مسئوليته عليه مهما كان ذلك مسوقاً في قالب من الاجلال والاحترام . الملك لا يكون محل مساءلة على الإطلاق . الحق في نقد أعمال الحكومة مكفول مادام لا يزج فيه باسم الملك ولا يقحمه تصريحاً أو تلميحاً .

(نقض جنائي - ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي ٢ س ٩٠ رقم ٥٥)

٥١١ قاض . طلب وكيل النيابة المترافع تعديل وصف التهمة من ضرب أفضى إلى موت إلى جنحة ضرب . مناقشة أحد أعضاء المحكمة اياه في ذلك . وعدوله عن طلبه . المناقشة لا تدل على أن من قام بها قد استقر في الدعوى على رأى معين يمنعه من الاشتراك فيها .

(نقض جنائي - ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي ٢ س ٥٧ رقم ٣٤)

٥١٢ ١ - قاض . طلب المتهم الانتقال لاجراء معاينة . قول القاضى أنه لا فائدة من المعاينة . هذا لا يمنعه من نظر الدعوى لأنه لا يفيد ابداءه لرأيه .

٢ - اجراءات . مهندس ندبته النيابة لاجراء معاينة في الدعوى . اعتماد المحكمة على معاينته . الطعن في الحكم بمقولة أن هذا المهندس لم يحلف

اليمن قبل مباشرة مأموريته . لا يصح .
مادام المتهم لم يظعن ببطلان تقريره
أمام محكمة الموضوع . أوجه البطلان
في الاجراءات السابقة على الجلسة
يجب ابدؤها قبل سماع الشهود . أو قبل
المرافعة أن لم يكن شهود .
(المادة ٢٣٦ تحقيق)

(نص جنائي ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ١٨ رقم ٩)

٥١٣ قاض . وكيل نيابة . صدور مرسوم
بتعيينه قاضيا لا يستطيع أن يشغل
بوظيفة القضاء إلا بإبلاغه المرسوم
وحلفه اليمين . (المادتان ٧ و ١٥ من
قانون استقلال القضاء) .

(نص جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢
ص ١٦٤ رقم ٨١)

٥١٤ قانون . حكم الفقرة الأخيرة من المادة
الخامسة من قانون العقوبات . خاص
بالقوانين المؤقتة . القوانين الاستثنائية
لا تدخل في حكم هذا النص . الأوامر
العسكرية الخاصة بتشديد العقوبة على
احراز السلاح واحراز الذخائر .
لا تصح معاقبة المتهم بعد الغائها بمقتضى
هذه الأوامر لقيام الجريمة وقت العمل
بها عقاب هذا المتهم يكون بمقتضى
أحكام القانون العام .

(نص جنائي — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٢٩ رقم ١٧)

قبائل العرب (أنظر تعهدات)

٥١٥ قتل . تغليب العقاب في جناية القتل
العمد . مناطه . تعدد الأفعال وتمييزها
بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به
كل منها جناية مستقلة ووقوعها في وقت

واحد أو في فترة من الزمن القصيرة .
وقوع فعل القتل بعد فعل الجناية
الأخرى أو وقوع الفعلين الثاني بعد
تمام الفعل الأول . لا يهم . مادام لم
يمض بين الفعلين زمن مذكور .

(المادة ١٩٨ / ٢ ع = ٢٣٤ فقرة
ثانية) .

(نص جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٢٥
ص ٢٦٠ رقم ١٨٧)

٥١٦ قتل خطأ . بيان الخطأ في الحكم .
وجوبه . البيان الكافي . مثال في واقعة
سائق سيارة تسبب في قتل المجنى عليه .
(نص جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ص
١١٠ رقم ٥٧)

٥١٧ قتل خطأ . رابطة السببية في جرائم
القتل أو الجرح . خطأ . مناطها . عدم
امكان تصوير . حدوث الضرر لولا
وقوع الخطأ . سببية مباشرة . أو غير
مباشرة . لا يهم . مثال . في حادث سيارة
(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ ع = ٢٣٨ و ٢٤٤)

(نص جنائي — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤
ص ١٨ رقم ١٠)

٥١٨ قتل خطأ . سيارة محملة باللات قطن .
ركوب المجنى عليه فوقها . وقوفه عند
مروره من تحت كوبرى في طريقها .
وفاته من صدمة الكوبرى . هو الذي
تسبب باهماله فيما وقع له . مساءلة السائق
بمقولة أنه كان عليه أن يجلسه في مأمن .
لا تجوز . هذا الخطأ من جانب السائق .
لو صح . لا دخل له في وقوع الحادث .

(نص جنائي — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٩ رقم ١٨)

عدم إطلاق الصفارة وبين إحصاء المجنى عليه . قصور .

(نقض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥
س ٥٢٩ رقم ٢٢٠)

٥٢٣ قتل . نية القتل . التدليل على توافرها باستعمال المتهم آلة قاتله . (مسدسا) وتصويبه إلى عضده . هذا لا يكفي .

(نقض جنائي — ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ س ١٧٣ رقم ١٠٢)

٥٢٤ قتل . نية القتل . تمسك المتهم بأنه لم يقصد بإطلاق العيارات التي أطلقها قتلا بل كان قصده فض المشاجرة التي كانت قائمة وأن المجنى عليه أصيب عفواً بمقذوف مما أطلق في الهواء لمصادفة وجوده على جزء مرتفع من الأرض . الاستدلال على قصد القتل بالقول أنه أصاب المجنى عليه في مقتل . لا يكفي في مثل هذه الصورة .

(نقض جنائي — ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ س ٦٦ رقم ٤٠)

٢٢٥ قتل . نية القتل . سكران . لا تصح معاقبته على القتل العمد إلا إذا كان انتوى القتل وأخذ المسكر ليشجعه على تنفيذ نيته .

(نقض جنائي — ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ س ١٧٤ رقم ١٠٣)

٥٢٦ قتل عمد مع سبق الإصرار . ظرف سبق الإصرار . التدليل عليه بوجود ضغائن بين عائلتي المجنى عليه والمتهم . لا يكفي .

(نقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ س ٢٢٠ رقم ١٢٧)

٥١٩ قتل خطأ . شرط قيام هذه الجريمة أن يكون الحادث ناشئاً عن الخطأ المرتكب . وجود عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه . لا يبنى المسؤولية مع تحقق هذا الشرط . سائق سيارة . مخالفته للوائح في السير . اندفاع غلام صغير السن إلى جهة السيارة وسقوطه بالقرب من دواليبها . لا يبنى مسؤولية السائق .

(نقض جنائي — ١٢ بويه سنة ١٩٤٤
س ١٥ رقم ٨)

٥٢٠ قتل خطأ . عدم بيان نوع الخطأ الذي وقع من المتهم وأدى إلى القتل . نقض . أركان هذه الجريمة . (المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨) .

(نقض جنائي — ١٢ بويه سنة ١٩٤٤ س
س ١٤ رقم ٧)

٥٢١ قتل خطأ . قول الحكم باحتمال وقوع الحادث الذي أدى إلى وفاة المجنى عليه من تداعى سلم عربة الترام على أثر ركوبه . هذا يبرر براءة سائق الترام . خطأ الحكم في بعض التقارير التي أوردها في خصوص واجبات السائق . لا تأثير له .

(نقض جنائي — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ س ٢٧ رقم ١٦)

٥٢٢ قتل خطأ . نوم المجنى عليه على قضبان السكة الحديدية . دهس القطار إياه وقتله . تمسك السائق بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه بإطلاق الصفارة . إدانة السائق . عدم تمهيد المحكمة عن رابطة السببية بين

العقد ما دام قد ذكر فيه أن المقادير
تقريبية مما ينتج عنه الغلط والتدليس .
لا خطأ في ذلك .

(نص مدني - ١١ مايو سنة ١٩٤٤
ص ٣٥٧ رقم ١٥٤) .

٥٣١ - ١ - قسمة . تسجيل عقدها .

الاحتجاج على الغير - مادة رقم ٢ من
القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ .

٢ - حسن النية وسوءها في العقود .

المفاضلة بين العقود المنشئة والمقررة .

٣ - الغير . صاحب التصرف المسجل .

حسن نية أم ساءت . المادة الأولى
من قانون التسجيل

(نص مدني - ٧ مارس سنة ١٩٤٦ (ملحق
مدني رقم ١) ٢٤٣ رقم ٩٩) .

قسمة . (انظر شريك) .

٥٣٢ - القسوة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩

عقوبات . مدلولها . الأفعال المادية التي

تقع على الأشخاص مهما خفت

جسامتها . لا يدخل في مدلولها

الأقوال والإشارات .

(نص جنائي - ١٦ أبريل سنة ١٩٤٥
ص ٥٢٠ رقم ٢١٦) .

٥٣٣ - القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يعتبر

متوافراً ؟ (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١

و ١٨٢ ع = ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣

و ٢١٤) .

(نص جنائي - ٢ أبريل سنة ١٩٤٥
ص ٤٩٢ رقم ٢٠٣) .

٥٣٤ - قصد . الدفع لدى محكمة الدرجة الأولى

بإعلان التفتيش . قبوطة وبرائة المتهم .

استئناف الحكم : الفاؤه - يجب على

المحكمة الاستئنافية أن تفصل في الدعوى

٥٢٧ - قذف . العلانية . بلاغ ضد قاضي

بالمحاكم المختلطة - طبعه في مطبعة

وتوزيعه على مستشاري محكمة الاستئناف

المختلطة والنائب العام وإعطاء نسخة

منه إلى مستحق في الوقت . ما اعتبار

المحكمة العلانية غير محقة بهذه الأعمال

الأسباب التي بنت عليها ذلك مؤدية

إلى ما انتهت إليه . لا تصح المجادلة في

ذلك لدى محكمة النقض .

(نص جنائي - ٧ أبريل سنة ١٩٤٥ ص

٥١٢ رقم ٢١١) .

٥٢٨ - ١ - قذف . حسن النية . معناه .

التثبت اللازم قيامه لحسن النية . يجب

أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة في

جوهره .

٢ - قذف . حسن النية . تقدير

قيامه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(نص جنائي - ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦

(ملحق جنائي رقم ٢) ص ٢٧٠ رقم ١٥٧) .

٥٢٩ - قذف . مجرد تقديم شكوى في حق

إنسان إلى جهات الاختصاص . ادلاء

مقدمها بأقواله أمام الغير . لا يعد

قذفاً .

(نص جنائي ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦ (ملحق

جنائي رقم ٢) ص ٢٥٦ رقم ١٤٥) .

قذف (انظر قوة الشيء)

قرار (انظر مجالس حسية) .

٥٣٠ - قسمة . دعوى طلب بطلانها بناء على أن

الأرض التي اختص بها المدعى بموجب

العقد وجدت بعد مساحتها تغاير

المقادير الموضحة فيه . رفضها بناء على

أن اختلاف المساحة لا يؤثر في صحة

محكمة الدرجة الأولى قد استنفدت سلطاتها في نظرها .

(نقض جنائي — أول ابريل سنة ١٤٢٦
(ملحق جنائي رقم ٢) ص ١٢٦ رقم ٧٦) .
قصد جنائي (أنظر جرح ومواد مخدرة)

٥٣٥ قصور . الطعن في تقرير خبير . عدم تعرض الحكم لما أبداه الطاعن . عدم الرد على أسباب حكم المحكمة الابتدائية باستبعاد ذلك التقرير . نقض .

(نقض مدني — ١٢ ابريل سنة ١٤٤٥ ملحق مدني رقم ١) ص ٢٧ رقم ٦٦)

قصور (أنظر حكم)
قضاء المستعجل (أنظر انتخابات)
قطع التقادم (أنظر تقادم)

قنب هندي (أنظر مواد مخدرة)

٥٣٦ قوة الشيء المحكوم فيه . الأحكام الصادرة بالعقوبة . شروط . حجيتها . حكم بادانة متهم في واقعة . لا حجية له بالنسبة لمتهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة . وجوب تمكين كل متهم من الدفاع عن نفسه قبل الحكم عليه (المادة ٢٣٣ تحقيق) .

(نقض جنائي — ٢ ابريل سنة ١٤٤٥ ص ٤٩٤ رقم ٢٠٤)

٥٣٧ قوة الشيء المحكوم فيه . انذار الاشتباه مخالفة مقتضاه . حكم بالادانة في هذه الجريمة . يكفي لصحته أن يكون قد وجه انذار للشبوه ثم خالفه . سند المخالفة . حكم بالادانة في جريمة سرقة . الطعن فيه في صدد الطعن على الحكم الصادر في مخالفة . مقتضى الانذار .

لا يصح . هو بوصف كونه حكماً صحيحاً في المناسبة التي صدر فيها . يعتبر صحيحاً في جميع المناسبات الأخرى التي يقتضي الرجوع اليها فيها .

• (نقض جنائي — ١٢ فبراير سنة ١٤٤٥ ص ٢٢٥ رقم ١٣٥)

٥٣٨ قوة الشيء المحكوم فيه . تعهدى المحكمة الجنائية وهي تحقق الدعوى إلى واقعة أخرى بحثها وقالت فيها كلفتها من جهة تعلقها بالدعوى المنظورة أمامها لا تثريب عليها في ذلك . قولها هذا لا تلزم به المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى عن تلك الواقعة .

(نقض جنائي — ٢ ابريل سنة ١٤٤٥ ص ٠٠٥ رقم ٢٠٦)

٥٣٩ قوة الشيء المحكوم فيه . جريمة ادارة محل . عمومي بدون رخصة . جريمة مستمرة : المحاكمة في الجرائم المستمرة لا تشمل إلا الأفعال أو الحادثة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . تدخل ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها . الحكم السابق لا تكون له حجية أو اعتبار بالنسبة اليها . الحكم ببراءة متهم من تهمة ادارته مطعماً عمومياً . بدون رخصة . استمراره في إدارته على الرغم من إلغاء الرخصة . معاقبته على ذلك . مهما كان سبب الحكم السابق . ببراءته . لا خطأ .

(نقض جنائي — ١٦ ابريل سنة ١٤٤٥ ص ٥١٤ رقم ٢١٢)

٥٣٩ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بانقضاء

الحق في اقامة الدعوى بسبب وفاة المتهم . لا يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا تبين أن المتهم لا يزال حياً . هو اعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب وفاة المتهم إلا أن تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد .

(نص جنائي — ١٥ يناير سنة ٩٤٥ م
٢٥٠ رقم ١٠٠)

٥٤٠ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم في دعوى

مدنية بناء على ورقة . لا يقيد المحكمة الجنائية فيما يتعلق بقوة هذه الورقة . لهذه المحكمة أن تستبعدا من الأدلة المعروضة عليها متى اقتنعت بأنها مزورة .

(نص جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ٩٤٤ م
١٤٠ رقم ٧٤)

٥٤١ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم من محكمة

النقض . بعدم قبول الطعن شكلا على أساس أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه . ثبوت ان هذه الأسباب كانت مقدمة ولكنها لم تبلغ إلى قلم كتاب محكمة النقض — لا يصح بقاء حكم محكمة النقض قائما . وجوب الرجوع فيه .

(نص جنائي — ٤ ديسمبر سنة ٩٤٤ م
١٠٩ رقم ٥٦)

٥٤٢ قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى مباشرة

على شخص بطلب عقابه على ما وقع منه من قذف والحكم عليه بتعويض للدعى المدني الحكم ابتدائيا ببراءة المتهم ورفض طلب التعويض . استئناف المدعى دون النيابة . القضاء

بالتعويض تأسيساً على المادتين ١٥٠ و ١٥١ مدني . تعرض المحكمة لاثبات واقعة القذف . لا اعتراض عليه ما دامت الدعويان المدنية والجنائية رفعتا معا أمام المحكمة الجنائية . الحكم في الدعوى الجنائية . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية . أساس التعويض عن كل فعل ضار . هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ ولو كان الفعل الضار يكون جريمة .

(نص جنائي — ١٦ أبريل سنة ٩٤٥ م
٥١٩ رقم ٢١٣)

٥٤٣ قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى مطالبة

بريع . تمسك المدعى عليه بأنه أنفق الربيع على المدعية به في أثناء مرضها . القضاء بالزامه بالربيع . رفعه دعوى على المدعية يطالبها فيها بمصاريف علاجها التي سبق له التمسك بها في دفع دعوى الربيع . القضاء بعدم جواز نظرها اسبق الفصل فيها بالحكم السابق . في محله . موضوع الدعويين واحد وهو التخالص من الربيع . كون التخالص حصل بالوفاء بالربيع نقدا أو بصرفه في العلاج . لا أثر له في وحدة الموضوع . (المادة ٢٢٢ مدني) .

(نص مدني — ١٩ أكتوبر سنة ٩٤٤ م
٥٥٧ رقم ٢٣٢)

٥٤٤ قوة الشيء المحكوم فيه . سبق محاكمة

هذا المتهم أمام المحكمة العسكرية عن تهمة ذبح جملا خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه وبيع لحم طازج في يوم منع فيه البيع . دفعه الدعوى الحاضرة بعدم .

جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في تلك الدعوى . رفضه . في محله . بتحقيق الغيرية بين الدعويين . عبارة (اللحوم الطازجة) الواردة في الأوامر العسكرية . القصد منها اللحوم الناتجة من الذبح وقت الاستهلاك أى المقصود تحديد استهلاكها .

(نقض جنائى — ٢ أكتوبر سنة ١٤٤٤
س ٢٣ رقم ١٢)

٥٤٥ قوة الشيء المحكوم فيه . صدور حكم في دعوى بتصفية الحساب بين طرفيها . (راهن ومرتهن) على أساس تقدير ربع الأطنان المرتبة بناء على أجر المثل لأن عقود إيجارها المقدمة من المدين صورية . اجراء حساب . استهلاك دين الرهن على أساس الأجرة الواردة في تلك العقود . اهدار لحجية الشيء المحكوم فيه .

(نقض مدنى — ١١ مايو سنة ١٤٤٤ س
٣٥٨ رقم ١٥٥)

٥٤٦ قوة الشيء المحكوم فيه . متى تلحق أسباب الحكم ؟ عند ارتباطها بالأسباب ارتباطا وثيقا . مثال . صلح . بحث واقعة في الأسباب والقضاء في الدعوى على أساس ما تبينته المحكمة في شأنه . خلو منطوق الحكم عن ذكر الصلح . هذا الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بالصلح .

(نقض مدنى — ٣١ أكتوبر سنة ١٤٤٦
ملحق مدنى رقم ١ س ٣٨٦ رقم ١٦٠)

٥٤٧ قوة الشيء المحكوم فيه . واقعة اعتبرتها النيابة جنحة ضرب بسيط . تقديمها إلى القاضي الجزئى . إصداره

أمر جنائيا بتغريم المتهم خمسين قرشا . إعلانه إلى العمدة لغياب المتهم . مضى ميعاد المعارضة . صيرورة الأمر نهائيا . وفاة المجنى عليه بعد ذلك . إحضار المتهم إلى النيابة . إعلانه شخصيا بالأمر . معارضته فيه . الفصل في المعارضة بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى . إعادة التحقيق وتقديم المتهم إلى محكمة الجنايات . طعنه في الحكم الصادر منها بعدم جواز محاكمته لنهاية الأمر الجنائى . لا يقبل . معارضته في الأمر الجنائى وحضوره الجلسة المحددة لنظرها . هذا يترتب عليه قانونا اعتبار الأمر الجنائى كأنه لم يكن . (قانون الأوامر الجنائية)

(نقض جنائى — ٨ يناير سنة ١٤٤٥ س
٢٢٥ رقم ٨٨)

(ك)

٥٤٨ كحول . الحظر المنصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم الخاص برسم الانتاج على الكحول . خاص بالكحول المحول . كحول عادى مخفف . لاعتقاب على ذلك .

(نقض جنائى — ١٨ ديسمبر سنة ١٤٤٤ س
١٣٤ رقم ٧٠)

٥٤٩ كونستابل . إجراؤه تفتيشا . الدفع بأنه غير مستكمل الصفات التى اشترطها القانون لاعتباره من رجال الضبطية القضائية . دفع موضوعى . لا نصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائى — ٥ يونيو سنة ١٤٤٤
س ١ رقم ١)

(ل)

٥٥٠ لجنة التسمير الجبرى . مهمتها فى تحديد

الاسعار فى كل اسبوع . هذا لا يمد

تنازلا من سلطة التشريع عن حقها فى

بيان العناصر القانونية للجريمة الواردة

بالمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥

(قضى جنائى - ١٧ يونيه سنة ١٩٤٦ ملحق

جنائى رقم ٢) ص ٢٥٠ رقم ١٤٢)

٥٥١ لجنة الضرائب عمول . عضوان مختاران .

عدم المداولة معهما بعد حضورهما .

بطلانه .

(اسكندرية الوطنية - ضرائب - اول

ديسمبر سنة ١٩٤٦ ص ٦٣٤ رقم ٢٥١)

(م)

٥٥٢ مبان .

١ - القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ .

وجوب تطبيق احكامه . عدم اصدار

اللائح والقرارات التنفيذية المنصوص

عليها فيه . لا يستوجب تعطيل احكامه

ما دام تنفيذ حكمها ممكنا .

٢ - اعلان المتهم بتهمة : بيانها فى

ورقة التكليف بالحضور . جريان المحاكمة

والدفاع عن الفعلة التى وقعت من المتهم

عقابه على تلك الفعلة التى اثبتت المحكمة

عليه وقوعها بمقتضى مادة غير الواردة

فى ورقة التكليف . لا يعيب الحكم .

٣ - بناء . لم تراعى فيه شروط القانون

رقم ٥١ سنة ١٩٤٠ : انشاؤه على

قطعة ارض مجاورة للنزل القديم .

بمجرد اضافة هذه المبانى لذلك المنزل .

لا يخرجها عن الخضوع لاحكام ذلك

القانون .

٤ - حكم . تسييه . النص فيه على

تصحيح المبانى الواقعة فيها المخالفة .

لا تأثير له فى صحته مادام المقصود

الظاهر هو ازالة ما زاد من المبانى على

الارتفاع المسموح به قانونا .

(قضى جنائى - ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ ص

٢٦٨ رقم ١١١)

٥٥٣ مبان . المادة الثالثة والعشرون من

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص

بتنظيم المبانى . تشير الى المبانى الجارى

انشاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

بناء . تم قبل العمل به . استحداث بناء

فيه بعد ذلك . تطبيق احكام هذا

القانون عليه . فى محله .

(قضى جنائى - ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥

ص ٤٦٥ رقم ١٩٠)

٥٥٤ مبان . تقسيم متهم بتهمة اجراء

تعديلات فى منزله دون ترخيص . مخالفا

بذلك المواد ١٨٠ ٢٠ ١ رقم ٥١ سنة

١٩٤٠ . القضاء عليه بتصحيح أو هدم

الاعمال المخالفة لنص المادة ٨ دون بيان

وجه مخالفة هذه المادة . قصور فى

الحكم .

(قضى جنائى - ١٦ ابريل سنة ١٩٤٥ ص

٥١٩ رقم ٢١٥)

٥٥٥ مبدأ ثبوت بالكتابة . تحقيقات النيابة .

تنفيذ المحكمة بأسبابها . لا قصور .

(قضى مدنى - ٥ ابريل سنة ١٩٤٥ ملحق

مدنى رقم ١ ص ٥٠ رقم ٢٠)

٥٥٦ متردون ومشتبه فيهم . القانون رقم ٩٨

لسنة ١٩٤٥ . الاعتماد على الاحكام

الصادرة على المتهم قبل العمل بهذا

القانون . متى يصبح بم

(إقص جنائي - ٢ ديسمبر سنة ٩٤٦

ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٨٦ رقم ١٧٧)

٥٥٧ متهم . لم يسلك سلوكا مستقيما . محاكمته

عن حالته القائمة الآن . سوابقه الماضية

السابقة لصدور المرسوم بقانون رقم

٩٨ سنة ١٩٤٥ . لا يحاكم عليها .

ينبغي أن يرد في الحكم الأدلة

والاعتبارات التي تربط الماضي

بالحاضر .

(قض جنائي - ٢٨ أكتوبر سنة ٩٤٦

ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٦٧ رقم ١٥٣)

متى يبيح القتل العمد (انظر حالة

الدفاع الشرعي)

٥٥٨ مجالس حسية . محاسبة الأوصياء . قوة

قرار المجلس . سلطة المحاكم

(استئناف مصر - ٢٩ أبريل سنة ٩٤٦

ص ٥٨٣ رقم ٢٢٢)

مجالس بلدية . (انظر اختصاص)

٥٥٩ مجرمون أحداث . سن المتهم . البيان

المذكور عنها بمحضر الجلسة . مفاده .

ان سنه وقت وقوع الجريمة لم تكن قد

بلغت سبع عشرة سنة . عدم تضمن

الحكم بيانا آخر عن سنه . المستخرج

الرسمي المقدم في الطعن يدل على أن

سنه وقت الحادثة لم تكن بلغت سبع

عشرة سنة . وجوب تعديل عقوبة

الاشغال الشاقة المحكوم بها على المتهم

(المادة ٦٦ ع - ٧٢)

(قض جنائي - ١٢ فبراير سنة ٩٤٥

ص ٣١٩ رقم ١٣٢)

٥٦٠ مجرمون أحداث . سن المتهم . تجهل

سن المتهم في الحكم بحيث لا تستطيع

محكمة النقض القيام بوظيفتها فيما يختص

بالعقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ ع .

حكم معيب .

(قض جنائي - ١٢ فبراير سنة ٩٤٥

ص ٣٢٢ رقم ١٣٣)

٥٦١ مجلس النقابة . تقدير الاتعاب . نزاع

على الوكالة . من اختصاص القضاء .

(مجلس نقابة المحامين الوطنيين - ٧ ديسمبر

سنة ٩٤٦ ص ٤١٤ رقم ١٧٤)

محاسبة الأوصياء (انظر مجالس حسية)

٥٦٢ ١ - محاكم مختلطة . اختصاصها .

أحوال شخصية . شروطه . خصومه .

طرفها أو أحدهما أجنبيا . تطبيق

قانون أجنبي .

٢ - دعوى نفقة . بين اجنبيين .

بعد اسلام الزوج . علاقة زوجية .

الرجوع إلى قانون بلد الزوج وقت

عقد الزواج . نفقة . تدخل تحت نطاق

تلك العلاقات .

٣ - أحكام . صدورها من جهة غير

مختصة . تقدير المحكمة المختصة لقيمة الدليل .

حجيته أو عدم حجيته . لا تعدى .

(قض مدني - ٣ يناير سنة ٩٤٦ ملحق

مدني رقم ١ ص ١٨١ رقم ٧٨)

٥٦٣ محال عمومية . ألعاب القمار المنهى عنها

المذكورة في المادة ١٩ من قانون المحال

العمومية . ذكرها على سبيل التمثيل . يجب

في هذه الألعاب أن يكون الرجب فيها موكولا

للحظ أكثر من المهارة . الحكم القاضي

بالادانة بمقتضى هذا القانون . يجب أن

يبين اللعب الذي ثبت حصوله . وإذا

كان من غير الألعاب المذكورة في

النص فيبين أنها من الألعاب المتوفر فيها ذلك الشرط .

(نص جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٧٣ رقم ٤٢)

٥٦٤ محل عمومي . فتح محل مكان آخر سبق الحكم بإغلاقه . مجرد الأخطار : لا يكفي في هذه الحالة . لا بد من استصدار ترخيص جديد . (القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية) .

(نص جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٤٥
ص ٥١٤ رقم ٢١٢)

٥٦٥ ١ — محام منتدب . سلطته في الحدود التي يقتضيها انتدابه . انتداب محام آخر في الحضور عنه تحت مسئولية . المادة ٣٢ من قانون المحاماه

٢ — استئناف . تعديل طلبات أمام محكمة أول درجة . عودته إلى الطلبات الأصلية أمام الاستئناف . غير جائز .

(نص مدني — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥
ملحق مدني رقم ١ ص ١٥٧ رقم ٦٤)

٥٦٦ محاماه . قانون ٩٨ سنة ١٩٤٤ . حق الحضور عن الخصوم . عادة ٢٣ . صحيفة الاستئناف . وجوب توقيعها من محام مقرر أمام الاستئناف . عدمه . بطلان . محاكم . سلطتها في تفسير التشريع أعمال تحضيرية للقانون . حق المحكمة في الأخذ بها . خلافي .

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ص ٤٠٩ رقم ١٧١)

٥٦٧ محرر مزور . مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها باءضاء مزور . معاقب عليه

ولو كانت الواقعة المدونة بها مطابقة للواقع (نص جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ ص ٤٩٢
رقم ٢٠٣)

٥٦٨ محكمة استئنافية . استئناف الحكم يترتب عليه طرح جميع وقائع الدعوى على المحكمة الاستئنافية . من واجب هذه المحكمة أن تفصل في الموضوع بناء على ما تراه هي من أوراق الدعوى ووقائعها . قولها أن المحكمة الابتدائية هي صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم للفعل الذي وقع وعدته هي اهانة لها . خطأ .

(نص جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٤٥ ص ٤٣٩ رقم ١٧٦)

٥٦٩ محكمة استئنافية : حكم ابتدائي ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية . تأييده استئنافا بمقولة أن ما ذكرته محكمة الدرجة الأولى يبرر قضاءها دون أن تبحث هي الوقائع وتمحصها . حكم معيب .

(نص جنائي — ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٤٦ رقم ٨٧)

٥٧٠ مدع بالحقوق المدنية . الحكم له ابتدائيا بتعويض . عدم استئناف الحكم . مراعاته أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له . جوازها . تسليم المتهم بالبلغ المقضي به ابتدائيا . لا يمنع من المرافعة .

(نص جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤
ص ٥١ رقم ٢٥)

مدع مدني (انظر استئناف)
مدير شركات (انظر ضرائب)

٥٧١ ١ — مدين متضامن . كفيل متضامن . قطع التقادم .

٥٧٥ ١ — مسئولية السيد عن أعمال خادمه
مناطقها .

٢ — شهود . الاطمئنان إلى أقوالهم
وعدم الاطمئنان . مرجعه إلى وجدان
القاضي . ليس ملزم برد أسباب
تصديقه رواية دون أخرى .

(قصص مدني — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ٤٠٦ رقم ١٦٩)

٥٧٦ مسئولية المعلمين . اهمال المدرس في
رقابة التلاميذ .

(قصص مدني — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ٣٨٦ رقم ١٦٠)

٥٧٧ مسئولية . تمسك المتهم بأنه لم يكن في
حالة وعي تجعله مسئولاً عما يصدر
منه . عدم أخذ المحكمة بهذا الدفاع قولاً
منها بأنها لا تعول عليه . قصور .

(قصص جنائي — ١٤ يناير سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٦ رقم ٤)

٥٧٨ مسئولية . عدم اثارة الكلام حول
انعدام مسئولية الجاني ليسبب سكره .
اشارة المحكمة من تلقاء نفسها إلى حالة
السكر وعقاب المتهم مع ذلك على
أساس أنه لم يكن فاقد الشعور
والاختيار المجادلة في هذا أمام محكمة
النقض . لا تجوز .

(قصص جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٨٦ رقم ٥٢)

٥٧٩ مسئولية . متبوع . مسئوليته عن فعل
تابعه طبقاً للمادة ١٥٢ مدني . قوامها .
وقوع خطأ من التابع مستوجب
لمسئوليته . الحكم ببراءة متهم لجنونه .
لا يجوز الحكم بالتعويض على متبوعه

٢ — قطع التقادم . الاعتراف بالدين .
التنبيه .

(قصص مدني — ١٧ يناير سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ١٩٤ رقم ٨٠)

٥٧٢ مراقبة :

١ — المراقبة المنصوص عنها في المادة
التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٣٢ . عقوبة أصلية عن جريمة قائمة
بذاتها . هي مخالفة مقتضى انذار الاشتباه .
حكم صادر من محكمة عسكريه في جريمة
سرقة ضد مشبوه . يكفي لتوقيع عقوبة
المراقبة .

٢ — عقوبة المراقبة . في جريمة العود
إلى الاشتباه . القول بأن مدتها لا يجوز
أن تزيد على مدة عقوبة الجريمة التي
وقعت من المشبوه . لا أساس له من
القانون .

(قصص جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ ص
٢٧١ رقم ١١٣)

مرتب صاحب العمل (انظر ضرائب)
مسائل الديه في الشريعة الاسلامية
(انظر لمعهدات)

٥٧٣ المسئولية التقصيرية . رابطة السببية .
جب المسئولية . عدم اثبات الخطأ
الجسيم من جانب المجني عليه . قصور .

(قصص مدني — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥
ملحق مدني رقم ١ ص ١٤٣ رقم ٥٦)

٥٧٤ مسئولية . مؤجر . مستأجر . عقد
إيجار . اعفاؤه من العناية بالمركب .
لا مسئولية . بالمادة ٣٧٦ مدني .

(قصص مدني — ١٤٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ٣٣٠ رقم ١٦٢)

يتمتع من اتخاذ الاحتياطات الواجبة لمنع الضرر عن الغير عند تنفيذ المقالة .

(قض مدني — أول يوبيه سنة ٩٤٤
م ٥٥٠ رقم ٢٢٩)

٥٨٤ مسؤولية . لا يجوز للسئول أن يحتجى لدرء المسؤولية عن نفسه وراء أحجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه .

(قض جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ م ٢٦٥ رقم ١٥٢)
مسؤولية . (انظر اتفاق وإساءة استعمال الحق وجرح ودعوى مدنية) .

٥٨٥ مشتببه فيهم . المراقبة الخاصة . يكفي للحكم بها تقديم بلاغ جدي ضد المشتبه فيه عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها . القول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة في الدعوى التي أقيمت بناء على هذا البلاغ . لا سند له .

(قض جنائي — ١٢ فبراير سنة ٩٤٥ م
٣٢٦ رقم ١٣٦)

٥٨٦ مصاريف الدعوى . اقرار صادر من مورث المدعى عليهم بالدين المطلوب بالدعوى . أخذ المحكمة بوجهة نظر المدعى عليهم في تكليف هذا الاقرار بأنه يخفى وصية والزامهم بدفع الدين من ثلث التركة . الزامهم مع ذلك بمصاريف الدعوى . لا مخالفة فيه لحكم المادة ٢١٣ مرافعات .

(قض مدني — ١١ مايو سنة ٩٤٤
م ٣٦١ رقم ١٥٧)

طعن المدعى المدنى في الحكم الصادر من محكمة الجنايات . لا يقبل . لانتفاء المصلحة .

(قض جنائي — ١٨ مارس سنة ٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ م ٩٩ رقم ٥٧)

٥٨٠ مسؤولية متعهد النقل . شروط العقد . وجوب احترامها .

(قض مدني — ٢٩ أكتوبر سنة ٩٤٥
ملحق مدني رقم ١ م ١٥١ رقم ٦٠)

٥٨١ مسؤولية مدنية . تحميل المخدم المسؤولية المدنية عن فعل تابعه . مناطها . مثال .

(قض جنائي — ٢١ مايو سنة ٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ م ١٩٢ رقم ١١٤)

٥٨٢ مسؤولية مدنية . مسؤولية السيد عن أفعال خادمه . مناطها . المعاملة مع التابع مع العلم بأنه لا يعمل لحساب متبوعه . لا يضمن المتبوع . مستخدم في بنك . معاملته مع العلم بأنه إنما يعمل لحساب نفسه وإن عمله محل المعاملة فيه خروج عن وظيفته . مساءلة البنك عن تعويض الضرر الذي وقع منه . لا تصح .

(قض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ م ٢٩٦ رقم ١٦٤)

٥٨٣ مسؤولية . مقال . القضاء بمسؤوليته وحده عن الاضرار التي حصلت من جراء تنفيذ عملية عهدت بها إليه الحكومة . تأسيسه على أن الضرر وقع منه وحده بأسباب مؤدية لذلك . وضع الحكومة مواصفات العملية وعدم استطاعة الما قول الخروج عنها . لم يكن

حضور أول جلسة . حضوره الجلسة الأولى وتخلفه بعد ذلك . يجب على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى . الحكم في هذه الجلسة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . خطأ .

(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي ٢ ص ١٠٩ رقم ٦٤)

٥٩٢ معارضة . المحكمة التي تنظر فيها : الحدود التي تلزمها في مراعاة مصلحة المعارض مجرد تصحيح الحكم الغيابي من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون . لا خروج فيه على تلك الحدود .

(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٢٩ رقم ٦٧)

٥٩٣ معارضة . تخلف المتهم عن حضور الجلسة المحددة لنظرها لسبب قهري أبرق به إلى المحكمة . الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن . لا يصح .

(نقض جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٤٥
ص ٣١٨ رقم ١٣١)

٥٩٤ معارضة . تقدير مصاريف . أمام محكمة النقض . إجراء من الإجراءات التي تتخذ أمام محكمة النقض . وجوب تقديمها بتقرير في قلم الكتاب .

(نقض مدني — ٧ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٢٣٣ رقم ٩٤)

٥٩٥ معارضة . تكليف المتهمين بالحضور . محكوم عليه غاييا في مواد المخالفات والجنح . معارضة في الحكم . النص على ان المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أول جلسة يمكن تكليف

٥٨٧ مصاريف . معارضة في تقديرها . قلم كتاب محكمة النقض .

(نقض مدني — ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ٤٠٩ رقم ١٧٠)

٥٨٨ مصلحة الضرائب . اتفاق المأمور مع الممول . هل يجوز عرض الأمر على اللجنة ؟ بعد اتفاق المأمور

(مصرالوطنية — قضاء الضرائب — ١٤ نوفمبر
سنة ١٩٤٦ ص ٦١٤ رقم ٢٤٨)

٥٨٩ مطلات :

١ — شارع أنشاء مالك الأرض وأعدده لمنفعة المباني التي تقام في أرضه على جانبه . هذا الشارع يكون من الملحقات الضرورية لتلك العقارات . هو مملوك لأصحابها على الشيوع الجبري . لا يحق لغير المشترين من هذا المالك فتح مطلات عليه .

٢ — المطل المقابل . التعريف به . المطلات المنحرفة . التعريف بها . (المادة ٣٩ مدني) .

(نقض مدني — ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٥٦٠ رقم ٢٣٣)

٥٩٠ معارضة . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . عدم حضور المعارض الجلسة المحددة لنظر معارضته لأسباب قهرية . لا يصح الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . الطعن في هذا الحكم . مقبول . نقض .

(نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣١٥ رقم ١٧٠)

٥٩١ معارضة : الحكم باعتبارها كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض من

لم تكن في الجلسة الثانية . صحيح .
(نقض جنائي — ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٥ ص
٥٤٣ رقم ٢٢٥)

مقاول (انظر مسئولية)

٥٩٨ مكافأة الموظفين : شيخوخه . عدم لياقة
طبية . تستحق . مادة ٣٢ من القانون
الصادر بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩
(نقض مدني — ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٣١٩ رقم ١٣٤)

٥٩٩ ١ — ملكية . التملك بمضي المدة .
شروطه . توافرها . لا طعن .

٢ — حكم الزيادة . عن القدر المبيع
وضع يد . غصب . تقادم قصير .
لا يصح . تقادم طويل . يصح

(نقض مدني — ٢٤ مايو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١١٠ رقم ٤٦)

٦٠٠ ملكية . التنازل عن سبب من أسبابها .
قواعد تسجيل العقود الملاحقة . إثبات
الملكية .

(نقض مدني — ١٤ يونيو سنة ١٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٣٦ رقم ٥٣)

٦٠١ ملكية . منازعة فيها . أدلة الملكية .
عدم بيانها . قصور

(نقض مدني — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ٤٠٣ رقم ١٦٧)

٦٠٢ مواد مخدرة : اثبات الحكم . اعتراف
المتهم بتسليمه يسهل قطعة من الأفيون
من آخر . يكون الحكم قد أثبت عليه
إحراز الخمر . عقابه مبرر .

(نقض جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٦٤ رقم ٣٩)

٦٠٣ مواد مخدرة . إدانة المتهم في إحراز

المعارض بالحضور فيها . ذلك مفاده
أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة
بناء على مجرد التقرير بالمعارضة وأن
المعارض يكون «دون حاجة إلى إعلانه»
مكافأ بالحضور . كون العمل قد جرى
على تحديد جلسات لنظر المعارضات
على غير ما هو مشار إليه في نصوص
القانون . ذلك لا يقتضي تسكين المتهم
بالحضور . يكفي إخبار المتهم بيوم
الجلسة بصفة رسمية على أية صورة .
إخطار المعارض كتابة وقت تقريره
بالمعارضة باليوم الذي عين لنظر
معارضته كاف لإثبات علمه بيوم الجلسة
(المادتان ١٣٣ و ١٦٣ تحقيق)

(نقض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٤٥
ص ٥١٠ رقم ٢١٠)

٥٩٦ معارضة . حكم باعتبار المعارضة كأنها
لم تكن . متى يصح ؟ متهم معتقل . لم
يستطع حضور الجلسة المحددة للمعارضة .
لا يصح الحكم باعتبار معارضته كأنها
لم تكن . الغاء هذا الحكم استئنافا
يجب إعادة القضية إلى محكمة الدرجة
الأولى لنظر موضوع الدعوى بناء
على المعارضة .

(نقض جنائي — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٦ رقم ٢١)

٥٩٧ معارضة . يجب على المعارض أن يحضر
الجلسة المحددة لنظر معارضته بشخصه .
حضور محام له . تأجيل المعارضة إلى
جلسة ثانية وتكليفه بالحضور . عدم
حضوره . الحكم باعتبار المعارضة كأنها

منهم باحراز مخدر بقصد وضعه في منزل
شخص للايقاع به . عقابه يكون
بالمادة ٣٥ .

(نقض جنائي - ١٠ يونيو سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٣٧ رقم ١٣٦)

٦٠٧ مواد مخدرة :

١ - امساك الدفاتر المذكورة بالمواد
١٨ وغيرها . القصد منه . صيدلي . إهمال
الدفتري المختوم لانتهاء العمل فيه واستعمال
دفتري آخر غير مختوم لقيد الجواهر
المنصرقة من صيدليته . ادانته بالمادة
٣٥ - ١ صحيحة . تردد على مكتب
الصحة لوضع الاختام على الدفتري الذي
أخذ يستعمله وعدم حصول تلاعب في
المخدرات التي في صيدليته . لا يشفع له .
صراحة النص في إيجاب القيد في الدفتري
الخاص .

٢ - القصد الجنائي في جريمة عدم إمساك
الدفاتر المذكورة . يكفي فيه العلم
والارادة .

٣ - إخطار النقابة العليا للمهن الطبية
بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات
والجنح . مخالفة هذا الاجراء . لا يترتب
عليها أي بطلان . (القانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٤٠ .

٤ - محاكمة . دعوى عمومية في مواد
الجنح والمخالفات . جواز رفعها من
غير تحقيق سابق . تحرير محضر على أن
الواقعة مخالفة . لا يطل لإجراءات
المحاكمة على اعتبار أن الواقعة جنحة .

(نقض جنائي - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٤٣ رقم ٧٥)

حشيش بمقولة أنه زرع شجيرات التي
تبين أنها كاملة النمو وفي حالة ازهار
دون تعرض لنوع سيقان الشجيرات
ولتجفيف الرؤوس التي عليها . قصور

(نقض جنائي - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٥٠ رقم ١٩٤)

٦٠٤ مواد مخدرة . الاتصال بالمخدر مباشرة
أو بالواسطة . معاقب عليه . قبول المتهم
التعاطي من الجوزة بنية تدخين الحشيش
الذي بها . معاقب عليه . حمل الجوزة له
والحشيش فيها يؤخذ عليه كما لو كان
حاصلا منه (القانون رقم ٢١ لسنة
١٩٢٨) .

(نقض جنائي - ٢ أبريل سنة ١٩٤٥
ص ٤٨٩ رقم ٢٠٢)

٦٠٥ مواد مخدرة . العقوبة المنصوص عليها
في المادة (٣٥) من قانون المواد المخدرة .
بمجرد الاحراز يكفي لتوقيع العقاب
المخفف الوارد بالمادة (٣٦) لا يكون
إلا إذا ثبت أن الاحراز لم يكن إلا
بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
عبء الاثبات في تخصيص القصد من
الاحراز على المتهم . تطبيق المادة ٣٥
دون ذكر أن الاحراز كان لقصد
لا يطن على الحكم مادام المتهم لم يثبت
الاتجار . أنه كان لقصد التعاطي أو
الاستعمال الشخصي .

(نقض جنائي - ١٢ يونيو سنة ١٩٤٤
ص ١٧ رقم ٩)

٦٠٦ مواد مخدرة . العقوبة الواردة في المادة
٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
هي الواجبة لتطبيق أصلا في الاحراز .

المتهمة . ادانة شخص آخر باعتباره
محرضا لكونه هو الذي دس هذا المخدر
في دولاب المتهم . استخلاص ذلك من
وقائع الدعوى استخلاصا سائقا .
لاترئيب على المحكمة .

٢ - طلب تحقيق أمر غير متجه مباشرة
إلى نفي الفعل المكون للجريمة . لا تلزم
المحكمة إجابته وإيس عليها أن ترد عليه
ردا صريحا .

(قض جنائي - ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٤ رقم ٢٠)
مواد مخدرة (انظر شجيرات الحشيش)
١ - موظف . أجازة الموظفين . نوعها .
طبيعتها .

٢ .. موظف . فصله . انتهاء أجازته
المرضية .

(قض مدني - ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٣١٣ رقم ١٣١)

٦١٤ موظف . إحالة على المعاش . ضابط
تقدير سنه .

(قض مدني - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٤١٧ رقم ١٧٤)

٦١٥ ١ - موظف . إحالة إلى المعاش .
بناء على طلبه . عدوله عن ذلك . الحكم
بصححة القرار الصادر بالاحالة . لا مخالفة
للقانون .

٢ - طعن . انصبابه على الحكم الابتدائي
دون الحكم الاستئنافي الذي لم تأخذ
بأسباب حكم الدرجة الأولى . لا يلتفت
إليه .

(قض مدني - ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٢٠٥ رقم ٨٤)

٦١٦ موظفون . فصلهم . موظفوا البرلمان

٦٠٨ مواد مخدرة . تظاهر المرشد برغبته في
شراء مخدر من المتهم وتوصله بذلك إلى
كشف الجريمة . لا يعد تحريضا منه
على ارتكابها ولا يصح اتخاذ سببا
لبطلان الاجراءات ما دام قبول المتهم
بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة
المرشد .

(قض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٧٤ رقم ٣٩)

٦٠٩ مواد مخدرة . حشيش (القنب الهندي)
تعريفه .

(قض جنائي - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٤٦ رقم ٧٦)

٦١٠ مواد مخدرة . زراعة الحشيش . النهي
المنصوص عنه في المادة الأولى من القانون
رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يتناول بذرا الحشيش
في الأرض وكل ما يتخذ نحوه من أعمال
التعهد المختلفة اللازمة للزراعة إلى حين
نضجه وقلعه . رعاية شجيرات الحشيش
إبان العمل بهذا القانون . يعاقب عليها
بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع
بذورها قد حصل قبل صدوره .

(قض جنائي - ٢ أبريل سنة ١٩٤٥
ص ٤٩٨ رقم ٢٠٥)

٦١١ مواد مخدرة . علم المتهم بأن ما يحزره
هو مخدر . وجوب إثباته في الحكم القاضي
بإدانته . تمسك المتهم بأنه لا يعلم أن
الشجيرات التي ضبطت عنده هي من
المواد المخدرة . رد المحكمة على ذلك بأن
هذا العلم مفروض لديه . قصور .

(قض جنائي - ٤ فبراير سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٤٩ رقم ٢٩)

٦١٢ ١ - مواد مخدرة . مخدر ضبط من دولاب

الفرقة بين العمل البرلماني والاجراء
الاداري .

(قض مدني — ٨ مارس سنة ٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٨ رقم ٧)
موظفو الجمارك (انظر تفيش)

(ن)

ناظر الوقف (انظر وقف)

٦١٧ نزع ملكية . دفع بعدم جواز .

مزارع يملك أقل من النصاب . إقامة
الدليل على الدعوى : صاحب الدفع
هو المكلف باثبات دفعه . التمسك بهذا
الحظر لغاية وقت صدور الحكم بنزع
الملكية . تكليفه باثبات أنه لا يملك
أكثر من خمسة أقدنة وإنه زارع

(قض مدني — ٣ يناير سنة ٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٨٤ رقم ٧٦)

٦١٨ نزع ملكية عين . منفعة عامة . تقدير اثر

قض مدني — ٢٠ ديسمبر سنة ٩٤٥ ملحق
مدني رقم ١ ص ١٦٠ رقم ٦٦)

٦١٩ نصب . أساس هذه الجريمة . الغش

والاحتيال . تهمة النصب . بيع ملك
الغير . دفع المتهم باعدام عنصر
الاحتيال . لأن المجني عليه حين تعاقد
معه كان يعلم أنه غير مالك . ادانته على
أساس ان فعلته لا يشترط فيها وجوب
طرق احتيالية . قصور في الاسباب
(المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦)

(قض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ٩٤٤
ص ١١٩ رقم ٦٠)

٦٢٠ نصب . التوصل إلى الاستيلاء على مال

الغير باكاذيب من المتهم . دعمها بمظاهر
خارجية . خلقها وكان لها اثرها في خدع

المجني عليه حتى صدقه . توافر أركان
الجريمة ولو كان من تدخل معه في هذه
المظاهر غير ضالع معه في الجريمة بل
كان مجرد مردد لمزاعمه . مثال . (المادة
٢٩٣ ع = ٣٣٦)

(قض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ٩٤٤
ص ٨٦ رقم ٤٥)

٦٢١ نصب . العقاب المنصوص عليه في

المادة ٣٣٧ ع . لا يكون إلا على
الشيكات دون غيرها من الأوراق
التجارية أو السندات . اكتفاء الحكم
الذي طبق هذه المادة بقوله أن المتهم
حرر اذنين على البنك محررين على
ورق عادي . حكم . واجب النقض .

(قض جنائي — ٢١ مايو سنة ٩٤٧
ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٨٩ رقم ١١٢)

٦٢٢ نصب . الطرق الاحتيالية . يجب أن

يكون قوامها الكذب . التأثير على
المجني عليه بواقعة صحيحة هو يعطيا .
لا تتوافر به الطرق الاحتيالية .

(قض جنائي — ١٧ يونيو سنة ٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢٤٧ رقم ١٤٠)

٦٢٣ نصب . ذهاب أحد المتهمين ومعه

كتب إلى المجني عليه في مقر عمله .
إيهامه بأنه موفد من قبل وزير
الاعواقف لبيع هذه الكتب إياه
وتقديمه له بطاقة فيها ما يدل على أن
له صلة بوزارة الاعواقف . مخاطبة
المتهم الآخر المجني عليه على أثر ذلك
في شأن هذه الكتب . تحقق أركان
جريمة النصب . عدم تأكيد المتهم
الذي تحدث تليفونيا أنه وزير

الآواقف . لا يهتم ما دام أنه تعمد أن يكون حديثه بحيث يفهم منه المجنى عليه أنه الوزير . عدم اتصال المتهم الذي حمل الكتب به في بادئ الأمر واتصاله ببعض الموظفين الذين يعملون معه . لا يهتم أيضا .

(نقض جنائي — ٥ مارس سنة ١٤٥٠ م ٤٤١ رقم ١٧٨)
نصب (انظر وصف التهمة)

نقابة المهن الطبية (انظر مواد مخدرة)

٦٢٤ ١ - نقض وإبرام . أسباب جديدة . الدفع بأن المتهم لم يكن يعلم باليوم الذي عين لبيع المحجوزات . دفع موضوعي . واجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لا يجوز اثارته أولا لدى محكمة النقض . ٢ - تحقيق . مواد الجنح والمخالفات . جواز رفع الدعوى العمومية فيها مباشرة بدون تحقيق ما . عدم سؤال المتهم في التحقيق . لا يترتب عليه بطلان ما .

(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٤٤٤ م ٣٠ رقم ١٤)

٦٢٥ نقض وإبرام . أسباب الطعن . اعتذار الطاعن بأنه لم يكن يعلم بصدور الحكم عليه في يوم صدوره . يجب عليه تقديم أسباب طعنه في الميعاد محسوبا من اليوم الذي ثبت فيه عليه بصدوره . (المادة ٢٣١ تحقيق) .

(نقض جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٤٤٤ م ٤٨ رقم ٢٣)

٦٢٦ نقض وإبرام . الأحكام الجائز الطعن فيها . الأحكام المنية للخصومة . الحالة المستثناء . حكم قاضي بصفة الإجراءات التي اتخذت للحصول على عينة اللبن

وتحليلها وبمظهر موضوع الدعوى . حكم قاضي برفض الدفع الفرعي وبمحو از نظر الدعوى . الطعن فيهما استقلالاً بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق) .

(نقض جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٤٤٤ م ٤٩ رقم ٢٤)

٦٢٧ نقض وإبرام . التقرير بالطعن . قلم كتاب المحكمة الذي يحصل فيه الطعن . هو قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . مثال (المادة ٢٣١ تحقيق)

(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٤٤٥ م ٢٥٢ رقم ١٠١)

٦٢٨ نقض وإبرام . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بعد الميعاد . عذر قهرى . المبادرة إلى التقرير وتقديم الأسباب بعد زواله قبول الطعن شكلا .

(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٤٤٥ م ٣٤٠ رقم ١٤٦)

٦٢٩ نقض وإبرام . التقرير بالطعن . يجب حصوله في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . بجند في الجيش . إرساله برقية من مرسى مطروح إلى رئيس النيابة بأنه يطعن في الحكم الصادر عليه . عدم مبادرته فور مجيئه إلى القاهرة بالتقرير بالطعن لا بالسجن ولا بقلم الكتاب . ذلك لا يعتبر تقييما بالطعن (المادة ٢٢١ تحقيق) .

(نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٤٤٥ م ٢٧٣ رقم ١١٤)

٦٣٠ نقض وإبرام . الدفع بعدم قبول الاستئناف لبناؤه على طلب جديد .

٦٣٤ ١ - نقض وإبرام . العبرة في الطعن هي بما يتصل بالحكم المطعون فيه . حكم ابتدائي باطل لعدم وضع أسباب له أو للآخر في وضع أسبابه . ذلك لا تأثير له في الحكم الاستئنافي مادام سليما في ذاته .

٢ - نقض وإبرام . اجراءات التحقيق الذي قام به البوليس . بطلانها لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم العبرة في الاحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل بالجلسة .

(نقض جنائي - ٢ ابريل سنة ١٤٥٠
س ٤٧٥ رقم ١٩٦)

٦٣٥ (نقض وإبرام . النص على عدم جواز الطعن في أحكام المخالفات - موردة الطعن الموجب إلى المخالفة وحدها . مخالفة مرتبطة بمحنة . رفع الطعن عنها وعن المخالفة معا . جوازه)
(نقض جنائي - ٣ ديسمبر سنة ١٤٤٤
س ٩٣ رقم ٤٧)

٦٣٦ نقض وإبرام . تبرئة المتهمين أمام محكمة الموضوع على أساس ما ارتأته خطأ من أن الواقعة لا يماقب عليها القانون . يجوز لمحكمة النقض أن تقضي في موضوع الدعوى إلا إذا كانت المحكمة لم تمحص الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من المتهمين فيها .

(نقض جنائي - ٥ فبراير سنة ١٤٥٠
س ٢٩٤ رقم ١٢١)

٦٣٧ نقض وإبرام . حكم ادان المتهم في جريمتين وأوقع عليه عقوبة واحدة طبقا

رفضه . هذا حكم قطعي . عدم الطعن فيه . اثاره الكلام فيه عند الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . لا يجوز .
(نقض مدني - ٩ نوفمبر سنة ١٤٤٤
س ٥٦٤ رقم ٢٣٥)

٦٣٨ نقض وإبرام . أسباب الطعن . ورود أسباب إلى النيابة بطريق البريد ليس عليها توقيع وغير ممكنه معرفة من صدرت منه . عدم قبول الطعن شكلا .
(المادة ٢٣١ تحقيق)

(نقض جنائي - ٢٦ فبراير سنة ١٤٥٠
س ٣٣٦ رقم ١٤٢)

٦٣٩ نقض وإبرام . الطعن في الاحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين في ذلك لا يكون إلا بناء على إرادتهم هم . مسجون . تقديم محاميه أسباب الطعن وخطاره مأمور السجن بأريكلف المسجون بعمل التقرير . إهمال هذا الطلب . لا يجدي الاعتذار به .

(نقض جنائي - ١١ ديسمبر سنة ١٤٤٤
س ١١٣ رقم ٥٨)

٦٣٣ نقض وإبرام . الطعن في الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم أمام محكمة الاستئناف بأنه كان مجندا بأمر عسكري لمطاردة الجراد ولم يستطع الحصول على اجازة وأرسل تلفراف بهذا المعنى إلى المحكمة . تحرى صحة ذلك من الجهة الادارية . عدم ردها على التحري . تصديق الطاعن بقوله وقبول طعنه .

(نقض جنائي - ١٨ فبراير سنة ١٤٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ س ٥١ رقم ٣٠)

للادة ٣٢ عقوبات . تبرئة المتهم من إحداها . العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق المادة التي تعاقب على الجريمة الباقية . صحة العقوبة .

(نقض جنائي — ٢ ابريل سنة ١٤٥٠
س ٤٧٩ رقم ١٩٧)

٦٣٨ نقض وإبرام . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه يشمل الحكم الغيبي . فقدان الحكم الغيبي . بناء حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن على مجرد القول بأن المتهم لم يحضر مع اعلانه للجلسة . اعتباره كأنه خال من الاسباب . وجوب نقضه .

(نقض جنائي — ٢ ابريل سنة ١٤٥٠
س ٤٧١ رقم ١٩٤)

٦٣٩ نقض وإبرام . حكم بانذار شخصي طبقا للمادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ . لا يقبل الطعن

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٤٦٠
ملحق جنائي رقم ٢ س ٢٩٥ رقم ١٦٢)

٦٤٠ نقض وإبرام . حكم يرفض الدعوى المدنية في غيبة المدعى بالحق المدني وبغير اعلانه بالحضور للجلسة . طمسه في هذا الحكم بعد مرور سنة على أثر عمله به . قبول الطعن شكلا بطلان هذا الحكم لصدوره في غيبة المدعى الذي لم يعمل به .

(نقض جنائي — ٢٨ يناير سنة ١٤٦٠ ملحق
جنائي رقم ٢ س ٢٥ رقم ١٤)

٦٤١ نقض وإبرام . حكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض . حكم بعدم الاختصاص على أساس أن

الواقعة فيها شبهة الجناية . هذا الحكم يدل بذاته على أن الواقعة خالية من شبهة الجناية . لمحكمة النقض في هذه الصورة قبول الطعن باعتباره طلبا بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى .

(نقض جنائي — ١٨ فبراير سنة ١٤٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ س ٥١ رقم ٣١)

٦٤٢ نقض وإبرام . حكم . اعلانه . طلب المحكوم له إلى المحكوم عليه أن ينفذ الحكم بالطريق الودي . هذا منه لا يدل على قبوله الحكم ورضائه به . مما يفيد تنازله عن حقه في الطعن فيه .

(نقض مدني — ٢ نوفمبر سنة ١٤٤٤
س ٥٦٢ رقم ٢٣٤)

٦٤٣ نقض وإبرام . حكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . حكم بعدم الاختصاص لشبهة الجناية يدل بذاته على خطأ المحكمة التي أصدرته وعلى أن الواقعة التي تحدث عنها خالية من شبهة الجناية . لا يجوز لمحكمة النقض أن تقضي في الطعن المقدم فيه بعدم جواز الطعن . حكم صحيح في ظاهره . الطعن فيه . يتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

(نقض جنائي — ١٥ ابريل سنة ١٤٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ س ١٥٧ رقم ٩٥)

٦٤٤ نقض وإبرام . حكم تمهيدى . بأحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات وفاة الدين الزائد على عشرة جنميات بالبيئة . تنفيذ هذا الحكم من جانب من صدر ضده ومناقشته شهادة الشهود مع سبق اعتراضه

عليه . الطعن في هذا الحكم بطريق النقض
الدفع بعدم قبول الطعن لسبق قبول
الحكم بتنفيذه . لا يقبل .

(نقض مدني — أول يونيه سنة ١٩٤٤
ص ٥٤٨ رقم ٢٢٨)

٦٤٥ نقض وإبرام . حكم . طلب نقضه بمقولة
أنه لم يودع قلم الكتاب بعد انقضاء
ثلاثين يوما من النطق به . استدلال
الطاعن على ذلك بشهادة محرره في اليوم
الثلاثين . لا يكفي لتأييد طنبه . لهذا
الطاعن عشرة أيام من يوم الجلسة الأولى
التي نظر فيها طعنه ليقدم أسباب الطعن
على الحكم ذاته .

(نقض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٣٥٤ رقم ١٧٦)

٦٤٦ نقض وإبرام . حكم . عدم بيان مادة
القانون التي عاقب المتهم بموجبها . نقضه
متهم آخر طعن في هذا الحكم ولم يقدم
لطعنه أسبابا أو قدم ولم يستند على هذا
الوجه . وجوب استفادته منه .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٤٥
ص ٤٦٣ رقم ١٨٨)

٦٤٧ نقض وإبرام . حكم غيابي . المعارضة
فيه . عدم حضور المعارض الجلسة التي
حددت لمعارضته . الحكم باعتماد المعارضة
كأنها لم تكن . استئنافه . الحكم بعدم
قبول الاستئناف شكلا . الطعن في هذا
الحكم بطريق النقض . استناد الطعن
إلى خطأ الحكم الابتدائي في معاقبته
بالحبس مع أنه حدث . هذا الطعن على
غير أساس . يجب أن يكون الطعن مقصورا
على الحكم الاستئنافي دون الحكم

الابتدائي الذي أصبح نهائيا .

(نقض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٧٧ رقم ٤٥)

٦٤٨ نقض وإبرام . حكم لم يتم التوقيع عليه
بعد انقضاء ثلاثين يوما من صدوره .
طلب نقضه . وجوب تدعيمه بشهادة
من قلم الكتاب دالة على ذلك . شهادة
محرره في اليوم الثلاثين بأن الحكم لم
يختم لغاية تحريرها . لا تكفي في هذا
الصدد . كون الحكم مؤشرا عليه
بوروده في اليوم التالي لليوم الثلاثين
لا تأثير له يجب أن تكون الشهادة
دالة على أن مدة الثلاثين يوما قد
انقضت وحصل تجاوزها في كتابة
الحكم والتوقيع عليه .

(نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥
ص ٢٨٥ رقم ١١٨)

٦٤٩ نقض وإبرام . حكم لم يتم وضعه
وتوقيعه وايداعه قلم الكتاب في مدة
ثلاثين يوما من النطق به . بطلانه .

(نقض جنائي ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ ص ٣٢١ رقم ١٧٤)

٦٥٠ ١ — نقض وإبرام . حكم محكمة
النقض في المواد الجنائية في مسألة
معينة . لا يلزم محكمة الموضوع التي
تحال اليها الدعوى . لهذه المحكمة كامل
الحرية في الفصل في الدعوى .

٢ — تحقيق . مأمور الضبط القضائي
مباشرتهم تحقيقا في أحوال النلبس
بالجرينة . ليس لهم ذلك خارج دائرة
اختصاصهم . اقتضاء الحال اجراء
تحقيق في جهة أخرى . يجب لقيام

المأمور غير المختص به ان يحصل على نذبه لذلك من جهة الاختصاص .
مخالفة ذلك . لاتسأهل البطلان إذا كان ما أجراه الضابط غير صاحب الاختصاص في صدد الدعوى ذاتها التي من اختصاصه تحقيقها لوقوع واقعتها في دائرة اختصاصه .

(نقض جنائي - ١٥ ابريل سنة ٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٥٤ رقم ٩٤)

٦٥١ نقض وإبرام . حكم وقع عليه في مدى الثلاثين يوما من صدوره . طلب بطلانه على أساس أن الطاعن لما توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه بعد ثلاثين يوما من صدوره لم يصادفه موجودا به لارساله إلى محكمة النقض . لا يقبل .

(نقض جنائي - ٤ ديسمبر سنة ٩٤٤
ص ١٠١ رقم ٥٠)

٦٥٢ ١ - نقض وإبرام . دعوى كانت منظورة أمام محكمة جنايات بني سويف . انشاء محكمة ابتدائية بالقبوم . إحالة القضية بعد ذلك على محكمة الفيوم . صدور الحكم فيها . شهادة من قلم كتاب محكمة بني سويف بأن الحكم لم يحتم في ظرف ثمانية أيام . يصح قبولها نظرا إلى ظروف العمل في تلك الفترة . الواجب أن تستخرج هذه الشهادة من قلم كتاب محكمة الفيوم .

٢ - أمر الأحالة . سلطة محكمة الجنايات في تصحيح ما يكون في أوامر الأحالة من الأخطاء من أي نوع تكون . القصد من نظام قاضي الأحالة .

(المراد ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

(نقض جنائي - ٢١ يناير سنة ٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٨ رقم ٦)

٦٥٣ ١ - نقض . دليل . سبب الطعن . عدم تقديم صورة رسمية من صحيفة الاستئناف . لا يلتفت إليه .

٢ - حرية محكمة الموضوع . أخذها بما تظمن إليه من الأدلة . تركها ما لا ترتاح إليه . عدم الزامها بالرد على الأدلة التي تأخذ بها . سلامة حكمها .

(نقض مدني - ١٠ أكتوبر سنة ٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ٣٦٣ رقم ١٥٣)

٦٥٤ نقض وإبرام . عدم تمسك المتهم أمام محكمة الموضوع بأن أمر الحفظ الصادر في الدعوى لا يزال قائما إذا لم تظهر بعد أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى عليه . لا يجوز له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي - ٤ فبراير سنة ٩٤٦
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٤٨ رقم ٢٧)

٦٥٥ نقض وإبرام . عدم وضع الحكم في ظرف ثلاثين يوما من صدوره . ماذا يجب للطعن فيه بهذا السبب ؟ اثبات انه لم يحصل توقيعه في تلك المدة بشهادة من قلم الكتاب . شهادة . مفادها ان الحكم كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها . لا جدوى لها في هذا الخصوص .

(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ٩٤٤
ص ٦٧ رقم ٣٤)

٦٥٦ نقض وإبرام . عيب يستوجب نقض الحكم بمس جميع الطاعنين . نقض الحكم

بالنسبة لهم جميعاً حتى من لم يكن منهم
قدم لطفه أسباباً .

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ٨٤ رقم ٤٤)

٦٥٧ نقض وإبرام . في صورة هذه الدعوى

كان يصح تطبيق مادة السرقة على المتهم
بالإخفاء . لولا أن المحكمة لم تصرح بتعديلها
التهمة ولم تفصح عن حقيقة موقف المتهم

(نقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٢٦ رقم ٦٥)

٦٥٨ نقض وإبرام . قول الحكم أن ضربة

واحدة كانت تكفي لرد الاعتداء .
عدم تعيين الضربة التي أحدثت الوفاة .
توقيع عقوبة على المتهم تدخل في نطاق
العقوبة التي يصح توقيفها عليه جزاء
عن الضربات التي وقعت منه . لاجدوى
للمتهم من عدم تعيين الضربة الفاتلة .

(نقض جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٤٥
ص ٢٩٦ رقم ١٢٢)

٦٥٧ نقض وإبرام . مانع قهري من تقديم

أسباب الطعن في الميعاد . وجوب تقديمها
على أثر زوال المانع .

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ١٠٢ رقم ٥١)

٦٦٠ نقض وإبرام . متهمان في تهمة واحدة .

ثبوت إحداهما وإدانة الآخر . خطأ
المحكمة في اعتبارها من برأته غير مسئول
أصلاً . يستوجب نقض الحكم بالنسبة
للمتهم الذي أدين .

(نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥
ص ٢٧٤ رقم ١١٥)

٦٦١ نقض وإبرام . متهمان في سرقة . نقض

الحكم بالنسبة لأحدهما . يستفيد منه

الآخر ولو لم يكن قدم أسباباً لطفه .
متهم بالشروع في رشوة جندي لاخلاء
سبيل هذين المتهمين . استفادته أيضاً
لارتباط جريمته بجريمة السرقة .

(نقض جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٤٥
ص ٣١٦ رقم ١٣٠)

٦٦٢ نقض وإبرام . محكمة الإعادة . حكم

صدر في جريمة جلسة . نقضه . وجوب
إعادة الدعوى إلى المحكمة المختصة أصلاً
بالفصل فيها . النص في حكم النقض
على إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع .
تعيين هذه المحكمة عفواً بأنها المحكمة
الابتدائية لا المحكمة الجزئية صاحبة
الاختصاص . لا مانع من أن ترجع
محكمة النقض في حكمها فتصححه بإحالة
الدعوى إلى المحكمة الجزئية .

(نقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٤٦ ملحق
ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢١٩ رقم ١٢٦)

٦٦٣ نقض وإبرام . محكوم عليه . تقديمه

أسباب الطعن في الميعاد . عدم تقريره
بالطعن في الحكم . اعتذاره من ذلك بأنه
بعد صدور الحكم عليه يومين قد
مرض وحمل إلى المستشفى فقل برغبته
في التقرير بالطعن إلى مأمور السجن
بخطاب مسجل قدم الوصول الذي بيده
عنه . متى لا يصح له التمسك بهذا العذر .

(نقض جنائي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ص ٦٠ رقم ٣٠)

٦٦٤ نقض وإبرام . ميعاد التقرير بالطعن

وتقديم أسبابه . الحصول على مهله .
مناطه . شهادة دالة على أن الحكم كان
مختموماً في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن
إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه وتحضير

(و)

٦٦٨ وزارة الأوقاف . حلولها محل ديوان الأوقاف . لائحة إجراءاتها . سلطتها في محاسبته نظار الأوقاف الخيرية . حقها في حبس فايز الربع . (المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ من اللائحة المذكورة) حماية المايض من خطر التبديد والاهمال .

(قض مدني - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٦٥ رقم ١٥٤)

٦٦٩ وصف التهمة . إحالة المتهم بتهمة معينة على أنه فاعل . توجيه المحكمة إليه في أثناء نظر الدعوى التهمة على أنه شريك . اداته في التهمة التي أحيل بها . عدم تعرضها في حكمها إلى تهمة الاشتراك . لا يعيبه . هو تعديل منها على سبيل الاحتياط . لا تريب عليها في أن ترجع عنه .

(قض جنائي - ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٣٨٤ رقم ١١٧)

٦٧٠ وصف التهمة . إحالة المتهم لمحاكمته عن جريمة تزوير أوراق مالية إداته في جريمة استعماله هذه الأوراق المزورة دون لفتة إلى ذلك . لا يصح .

(قض جنائي - ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ٢١١ رقم ١٢١)

٦٧١ وصف التهمة . اعطاء وقائع التهمة وصفها القانوني الصحيح دون تغيير في الافعال . لفت المتهم إلى ذلك . لا موجب له .

(قض جنائي - ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق جنائي رقم ٢ ص ١٠٤ رقم ٦١)

أوجه طعنه . طنبه مهله استنادا إلى أن المدة الباقية لم تكن لتتسع لتحضير أوجه الطعن وأنه كان يتردد على قلم الكتاب قبل ذلك ولم يكن الحكم قد ختم . لا يقبل .

(قض جنائي - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ٢٠٦ رقم ٥٤)

٦٦٥ نقض وإبرام . وجه الطعن . بيانه واجب . لا تجوز الاحالة فيه إلى طعن آخر مقدم من متهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى .

(قض جنائي - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٢ رقم ٢٦)

٦٦٦ نية القتل . خطورة الاصابة التي أحدثها المتهم . الاعتماد عليها ضمن الأدلة التي استخلصت منها المحكمة نية القتل . لا مانع . استخلاص المحكمة في ذات الوقت عدم توافر نية القتل في اعتداء وقع من المتهم نفسه على شخص آخر لكون الجرح الذي أحدثه أفل جسامه . لا جراح على المحكمة في ذلك .

(قض جنائي - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١٢٧ رقم ٦٦)

(هـ)

٦٦٧ ١ - هبة . تكيف . النص في عقدها على مقابل . لا يخرج عن طبيعته

٢ - طعن . عدم قبوله . ادعاء الطاعن بأن القدر المحكوم به ليس تحت يده . انتفاء المصلحة .

(قض مدني - ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٣٣١ رقم ١٣٧)

هتكت عرض (انظر تعويض)

٦٧٢ وصف التهمة . اعتبار المحكمة في

حكمها المتهم فاعلا مع تقديمه اليها باعتبارها شريكا . اسنادها اليه واقعة لم تشملها أمر الاحالة . عدم لفت الدفاع إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع كون العقوبة التي أوقعها عليه مع أخذه بالرأفة هي المقررة للجريمة التي أحيل بها اليه (الأشغال الشاقة المؤبدة) لا يؤثر . يتعين نقض الحكم من جهة العقوبة والمعاقبة بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

(قض جنائي - ١٢ يونيو سنة ١٩٤٤ م ٩ رقم ٥)

٦٧٣ وصف التهمة . اقامة الدعوى على

المتهم باء سرق هو وآخر مجهول من المجنى عليه مبلغا من المال بالاكره وفي الطريق العام . معاقبة المتهم على أساس أن السرقة بالاكره لم تقع في طريق عام . هذا التعديل لا يطعن في حكم المحكمة

(قض جنائي - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ م ١٠٨ رقم ٥٥)

٦٧٤ وصف التهمة . التمسيد الذي

تقترحه النيابة أمام المحكمة . لا يكون ملزما لا للخصوم ولا للنيابة ولا يصح أن يكون من شأنه تحويل الخصوم عن الوصف الأول الذي رفعت به الدعوى (قض مدني - ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٥ م ٥٣٥ رقم ٢٢٢) .

٦٧٥ وصف التهمة :

١ - تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . يجب تنبيه الدفاع اليه ليرافع على

أساس التهمة المعدلة .

٢ - تصريح النيابة أو المدعي بالحقوق المدنية في الجلسة بتعديل وصف التهمة المبينة في أمر الاحالة . هذا التصريح لا يعدو أن يكون بمثابة طلب مقدم إلى المحكمة التي لها دون غيرها القول الفصل في التهمة التي ترى محاكمة المتهم من أجلها في الحدود المرسومة في القانون . (المواد ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٦ . ٥ . تشكيل) .

(قض جنائي - ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ م ٢٩٢ رقم ١٢٠)

٦٧٦ وصف التهمة . تكيف المحكمة

الاستثنائية لواقعة الدعوى تكيفا يخالف ما كيفتها به المحكمة الابتدائية . هذا خلاف في الوصف القانوني لاتعديل في وصف التهمة .

(قض جنائي - ٩ أبريل سنة ١٩٤٥ م ٥٠٥ رقم ٢٠٧)

٦٧٧ وصف التهمة . خطأ كتابي في ذكر

يوم وقوع الحادثة في الحكم . النعي على المحكمة بأنها قضت في واقعة غير المرفوعة بها الدعوى . لا يصح

(قض جنائي - ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤ م ٤١ رقم ١٩)

٦٧٨ وصف التهمة . دعوى مباشرة . تحرك

الدعوى العمومية بمجرد رفع الدعوى المباشرة . من حق المحكمة بل من واجبها الفصل في الدعوى العمومية في الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور . عدم تقديمها بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التي تبديها في الجلسة

(المادة ٥٢ تحقيق) .

(قض جنائي - ٢٢ ابريل سنة ١٤٥٠
من ٥٢٤ رقم ٢١٨)

٦٧٩ وصف التهمة . رفع الدعوى العمومية
على المتهم بالاختلاس . وصف التهمة
بفيد انه حصل على أموال مودعة في
بنك بطريقة تقديم شيكات مزورة
انخرع بها العامل المختص . اعتبار المحكمة
الاستثنائية هذه الواقعة نصبا . لاجنح
عليها فيه .

(قض جنائي - ٢٥ ديسمبر سنة ١٤٤٤
من ١٥٥ رقم ٨٠)

٦٨٠ وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم
بالمادة ٣٠٦ ع . تطبيق محكمة الدرجة
الأولى المادتين ٣٠٨ ، ٣٠٦ ع عليه
دون أن تسند إليه الفاظ السب غير
ما ورد بصحيفة الدعوى . تأييد الحكم
المستأنف لأسبابه . الطعن في الحكم
لهذا السبب . لا يقبل . كان على المتهم أن
يرافع على أساسه أمام المحكمة الاستثنائية
(المادة ٣٦٥ ع - ٣٠٦ ، ٣٠٨)

(قض جنائي - ٨ يناير سنة ١٤٥٠
من ٢٢٧ رقم ٨٩)

٦٨١ وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم
بتهمة الشروع في القتل . إداته في تهمة
ضربه المجنى عليه ضربا يعجزه عن أعماله
مدة تزيد على العشرين يوما دون لفت
الدفاع .

(قض جنائي - ١٨ نوفمبر سنة ١٤٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ من ٣٠٩ رقم ١٦٩)

٦٨٢ وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم
بجناية سرقة باكره . دخول واقعة

ضرب في وصف التهمة . معاقبته عن
واقعة الضرب فقط دون لفت الدفاع .
لا تريب على المحكمة .

(قض جنائي - ١٩ مارس سنة ١٤٥٠
من ٤٥٤ رقم ١٨٤)

٦٨٣ وصف التهمة . طلب محاكمة متهم على
أساس أنه أحدث ضربا برأس المجنى
عليه نشأت عنه عاهة . المجنى عليه به
أثار ضرب برأسه وظهره . نسبته اصابة
الظهر إلى شخص آخر .

تبين المحكمة أن المتهم لضربات الرأس
هو الذي أحدث ضربات الظهر . ليس
للمحكمة أن تدينه في هذه الضربات دون
تعديل التهمة في الجلسة ولقت نظره .

(قض جنائي - ٨ ابريل سنة ١٤٤٦ ملحق
جنائي رقم ٢ من ١٣٥ رقم ٨٢)

٦٨٤ وصف التهمة . فصل المحكمة الابتدائية
غيايا في الدعوى على الوصف الذي
رفعه به النيابة اليها . المعارضة فيه .
تأييد . خطأ المحكمة في تحرير الحكم
الصادر بتأييد الحكم الغياي لأسبابه
في معرض سرد الوقائع بذكرها فيه .
وصف التهمة معدلا . تطبيقها مادة القانون
التي تنطبق على واقعة التهمة كما كانت
ذلك لا يعد تعديلا في وصف التهمة .
مثال .

(قض جنائي - ١١ ديسمبر سنة ١٤٤٤
من ١١٤ رقم ٥٩)

٦٨٥ ١ - وصف التهمة . محكمة استئنافية .
متى يكون لها أن تغير وصف التهمة
دون لفت الدفاع ؟ . رفع الدعوى على
المتهم في جريمة سب بالمادة ١١٥ ع .

الايصاء لا الوصايا المستورة في عقد آخر .

(قضى مدنى - ٩ نوفمبر سنة ١٤٤٤
ص ٥٦٤ رقم ٢٣٥)

٦٨٩ وصية . تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . لا يكون إلا فيما يتعلق بأهلية الموصى وبصيغة الوصية . المبلغ المدعى به . الحكم به من اختصاص المحاكم الأهلية . المعالجة بفوائد التأخير عنه . جائزة (المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٢٤ مدنى)

(قضى مدنى - ١١ مايو سنة ١٤٤٤
ص ٣٦١ رقم ١٥٧)

وصية . (انظر اختصاص وعقد)
ولاية . (انظر اب)

٦٩٠ وضع يد . مدار بحقه . مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه . أوفى تأويله . المادة ١٠ من المرسوم الصادر بإنشاء محكمة النقض .

(قضى مدنى - ٣ مايو سنة ١٤٤٥ ملحق
مدنى رقم ١ ص ٨٩ رقم ٣٧)

٦٩١ وفاء بالمقابل (الاغراض) . دين . الوفاء به بغير النقد . تكليفه . هو بيع المدين بائع . حقه في فسخ العقد إذا حال الدائن الذى أخذ عبا وفاء للمدين دون حصول المقاصة عن هذا الدين بمتابعة التنفيذ وفاء لدينه .

(قضى مدنى - ١٨ مايو سنة ١٤٤٤
ص ٣٧٣ رقم ١٦٠)

٦٩٢ وفاء . مجرد إرسال خطاب موصى عليه من المدين للدائن يقول عنه المدين انه كان به مبلغ الدين . وإن الدائن لم

ادانته ابتدائيا في هذه الجريمة . اعتبار المحكمة الاستئنافية الواقعة منطبقة على المادة ٣٠٦ مع وتأيدها العقوبة . لا جناح عليها في ذلك .

٢ - القصد الجنائى في جريمة السب . الألفاظ التى أثبتت الحكم هى فى ذاتها مما يחדش الشرف والاعتبار . يكفى فى اثبات القصد الجنائى قول المحكمة انه ثابت من نفس اللفاظ السب ومدلولها وظروف المناقشة التى صدرت فيها .

(قضى جنائى - ١٥ يناير سنة ١٤٤٥
ص ٢٥٢ رقم ١٠٢)

٦٨٦ وصف التهمة . متهمان مقدمان بتهمة الشروع فى قتل بأن أطلق كل منهما عيارا ناريا على من كانا يقصدان قتله . تبين المحكمة أن أحدهما لم يطلق عيارا ما اعتباره شريكا بالاتفاق والتحريض بناء على ما تضمنه الوصف الأصلى من أن الاطلاق كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين . هذا تعديل فى الوصف جائز للمحكمة لإجراؤه .

(قضى جنائى - ٢٨ يناير سنة ١٤٤٦ ملحق
جنائى رقم ٢ ص ٢٦ رقم ١٥)

٦٨٧ وصى . إقراره بدين على قاصر . غير جائز .

(استئناف مصر - ١١ يناير سنة ١٤٤٥
ص ٣٨٤ رقم ١٦٤)

٦٨٨ وصية . الوصايا الواجب قيدها بالسجل المعد لذلك بالبركخانات وختمها بختم المجلس الملى . هى الوصايا الصريحة فى

في نظر القانون . عدم الحجية .
٢ - محاكم شرعية . حكم خارج عن اختصاصها . لاحجية له .
٣ - مرتب . تقريره في حجة الوقف المطالبة به . ليس من أصل الوقف .
(قضى مدني - ٢٨ فبراير سنة ٩٤٦ ملحق مدني رقم ١ ص ٢٣٩ رقم ٩٧)

(لا)

٦٩٧ ١ - لائحة شرعية . المادة ٣٧٥ منها تناقروها مع مبادئ القانون المدني . نقض .
٢ - إقرار في كتاب الوقف . استحكار أرض مزوقة آخر . يجعل يده عارضه لا تؤدي إلى اكتساب الملك .
٣ - تغيير سبب وضع اليد . وجوب ظهور واضع اليد بفعل إيجابي باعتباره مالكا . الامتناع عن دفع الأجرة لا يكتفي ببيان نية الفسب . انكار المالك ومعارضته الملانية . لا ينهض معها تغيير سبب وضع اليد الناقص
(قضى مدني - أول مارس سنة ٩٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ١ رقم ١)
لائحة ترتيب المحاكم (انظر اختصاص)

(ي)

٦٩٨ ١ - يمين حاسمه . ملك الخصم . توافر شروطها . إجابة طلب توجيها ملزم للقاضي . طلب تعني غير ملزم .
٢ - حكم صادر في أصل الدعوى . استئناف . يشمل الأحكام التمهيدية والتحضيرية . أم يقبله طالب الاستئناف

يقبله . لا يعتبر طريقا للرفاء . عرض الدين يجب أن يكون حقيقيا . (المادة ١٧٥ مدني) .

(قضى مدني - ١٦ نوفمبر سنة ٩٤٤ ص ٥٦٨ رقم ٢٣٦)

٦٩٣ ١ - وقف : استبدال الوقف - حجة شرعية بالبدل لم تحرر . الاستبدال غير قائم ولا نافذ

٢ - استجواب : طلبه متروك لسلطة المحكمة المطلقة . عدم تعلقه بالوقائع المطلوب الاستجواب عنها بالدعوى لا سبيل لا نارة الجدل بشأنها

(قضى مدني - ٣ مايو سنة ٩٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ٩١ رقم ٣٨)

٦٩٤ ١ - وقف . عدم سماع دعوى الوقف أو رفضها :

٢ - وضع يد الناظر على أعيان وقف آخر واكتسابها بالتقادم .

٣ - وقف . العين تعتبر موقوفة ولو لم يصدر بها اشهاد شرعي .

(قضى مدني - أول مارس سنة ٩٤٥ ملحق مدني رقم ١ ص ٥ رقم ٢)

٦٩٥ وقف التنفيذ . عدم جوازه في التمويضات أو الرد بجميع صورته . الحكم بإزالة المباني التي تقام مخافة للقانون . وقف تنفيذه . لا يجوز .

(قضى حائي - ٣٠ أبريل سنة ٩٤٥ ص ٥٤٥ رقم ٢٢٦)

٦٩٦ ١ - ولاية القضاء . توزيعها من النظام العام . خلاف ذلك . لآحرمة له

الحكم إلى ذلك وحده . قصور في
الأسباب . نقض

(قض مدني — ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٣٤٢ رقم ١٤٣)

٧٠٠ يمين حاسمة . ملك الخصم . وجوب
توجيهها متى توفرت شروطها . إثبات
تعسف طالبيها . رفض طلب اليمين .

(قض مدني — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦
ملحق مدني رقم ١ ص ٣٥٢ رقم ١٥١)
يمين (انظر اثبات)

قبولاً صريحاً . (مادة ٣٦٢ مرافعات)
٣ — حكم . مخالفته لظاهر مدلول
الثابت بالمستندات . بيان أسباب
المخالفة . عدمه . معيب .

(قض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ملحق
مدني رقم ١ ص ٢٤٧ رقم ١٠١)

٣٩٩ يمين حاسمة . ملك للخصم وحده .
وجوب توجيهها متى توافرت شروطها .
تعارض الواقعة المطلوب اثباتها باليمين
مع الكتابة . لا يفيد كيديتها . استناد

شهر - سبتمبر و أكتوبر

سنة ١٩٤٦

المحكمة

العدد الاول والثاني

العدد السابع والعشرون

قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية^(١)

[برئاسة حضرة صاحب العزة منصور اسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : محمد المفتي الجزائري بك واحمد محمد حسن بك واحمد على علوبه بك واحمد فهمي ابراهيم بك المستشارين والاستاذ كامل عزمي رئيس النيابة]

الحق في تفتيش المساكن عن أسلحة أو مسروقات من متعلقات الجيش فإن هذا لكونه يبيح له إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الاسلحة أو المسروقات فيه بأية طريقة يراها موصلة للغرض ، يحوله ضبط كل ما يصادف مما يتعلق بالجرائم كافة . وإذن فإذا هو عثر على ورقة ، ولو كانت صغيرة ، بين طيات الفراش كان له أن يفضها ليعرف ما بها ، فإن وجد فيها مادة من المواد المخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبط جسمها .

٢ — إذا كان المتهم لم يدفع بان الكونستابل الذي أجري تفتيش مسكنه ليس مستكلا للصفات التي اشترطها القانون لاعتباره من رجال الضبطية القضائية فلا يقبل منه أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع من الدفعات التي يقتضى الفصل فيها اجراء تحقيق سابق .

١

٥ يونيو سنة ١٩٤٤

١ — تفتيش . مأمور الضبطية القضائية . الأمر العسكري الذي يبيح له تفتيش المساكن للبحث عن أسلحة ، أو مسروقات من الجيش . عثوره أثناء التفتيش على ورقة صغيرة بين ثياب الفراش . مضها ووجود مادة مخدرة بها . حالة تلبس . يجب عليه أن يضبط المخدر ويبلغ عنه ، الضمانات التي رأى الشارع اتخاذها في تفتيش المساكن . العرض منها هو المحافظة على حرمتها .

ب — كونستابل . إجراؤه تفتيشا . الدفع بأنه غير مستكمل للصفات التي اشترطها القانون لاعتباره من رجال الضبطية القضائية . دفع موضوعي . لا تصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — إن الضمانات التي رأى الشارع اتخاذها في تفتيش المساكن لم يقصد بها إلا المحافظة على حرمتها وعدم إباحة دخولها ما لم تكن ثمة ضرورة لذلك . فمضى كان للأمر الضبطية القضائية بمقتضى الاوامر العسكرية

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والابرار وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل محكمة النقض والابرار

المحكمة

« حيث ان حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن محضر التفتيش الذي أجراه الكونستابل وقال انه عثر أثناءه على الحشيش المضبوط هو محضر باطل إذ أنه مع التسليم بصحة ما قاله الحكم المطعون فيه من أن الأمر العسكري يخول لرجال الضبطية القضائية الحق في تفتيش المساكن للبحث عن مسروقات من متعلقات الجيش دون حاجة إلى استصدار إذن من النيابة وأنه لا حرج عليهم إذا هم عثروا عرضاً على جرائم أخرى فبلغوا عنها مع التسليم بذلك إلا أن واقعة الدعوي أن الكونستابل كان يفتش منزل الطاعن للبحث عن أسلحة نارية وسرقات من الجيش البريطاني وعثر بين طيات فراشه على قطعة من الحشيش ملفوفة في ورقة صفراء ولا يعقل أن هذه الورقة الصغيرة تحوي سلاحاً أو أشياء مسروقة من الجيش ولا يصح اعتبار العثور عليها عرضياً وبذا يكون الكونستابل قد تخطي الحدود المرسومة بالأمر العسكري وتكون إجراءاته من هذه الناحية باطلة .

« وحيث انه فضلاً عن أن إدانة الطاعن قد أسست على أدلة أخرى غير مستمدة من التفتيش هو أقوال زوجته بأنه يحرز الحشيش ويتعاطاه وأن جانباً آخر من الحشيش قد ضبط في داخل علبة بها دخان فضلاً عن ذلك فانه متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في التفتيش عن أسلحة أو مسروقات فإن هذا الحق يبيح له أن يجري

تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة أو المسروقات فيه بأية طريقة يراها موصلة لذلك فإذا عثر على ورقة ولو كانت صغيرة بين طيات الفراش فإن له أن يفضها ليعرف ما بها فإذا عثر فيها على مادة من المواد المخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها . على أن الاحتياطات التي يرى الشارع اتخاذها لصحة تفتيش المساكن قصد بها المحافظة على حرمتها وعدم إباحة دخولها إلا إذا كان هناك مبرر قانوني ومتى كانت لرجل الضبطية القضائية حق دخول المنزل بمقتضى الأمر العسكري كما يسلم بذلك الطاعن فلا يمكن أن يؤخذ عليه أنه تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور .

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في أن المحكمة اعتبرت الكونستابل من رجال الضبطية القضائية اعتماداً على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٢ في حين أن هذا القانون قد اشترط في الكونستابل بل لتوفر هذا الاعتبار أن يكون متخرجاً من مدرسة البوليس والادارة ولذا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون المشار إليه حيث اعتبر الكونستابل إطلاقاً من رجال الضبطية القضائية

« وحيث انه يبين من الاطلاع على أوراق المحاكمة أن إجراءاتها كانت أمام درجتي الموضوع قائمة على اعتبار أن الكونستابل الذي أجرى التفتيش هو من رجال الضبطية القضائية ولم يدفع الطاعن بأنه غير مستكمل للصفات التي تخول له كافة حقوقهم وما دام هو لم يدفع بهذا الدفع الذي كان يقتضي

المروع منه بأنه كان يعلم الجلسة التي عينت لنظر معارضته وعدم دفعه أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان يجهل تاريخها . الحكم القاضي بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد بحسب ما من يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن . صحيح .

المبدأ القانوني

إن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدور الحكم إلا إذا ثبت أن المحكوم عليه لم يكن على علم بالجلسة التي صدر فيها . فإذا كان المحكوم عليه يسلم في طعنه بأن الجلسة التي كانت قد عينت لنظر معارضته عند تقريره بالمعارضة هي جلسة كذا ، ولم يكن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان يجهل تاريخ الجلسة ، فإن الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم يكون غير مقبول شكلا ، ويكون الحكم القاضي بذلك صحيحا .

الحكم

« حيث أن حاصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني قد اخطأ في تطبيق القانون وذلك لأن الطاعن لم يعلن بالحضور لجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ التي عينت لنظر المعارضة ولأنه لم يعلن بالحكم الصادر في تلك الجلسة باعتبار معارضته كأن لم تكن فيكون استئنافه على هذا الأساس مقبولا شكلا .

« وحيث أن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من يوم صدور الحكم متى ثبت أن المحكوم عليه كان على علم بالجلسة التي صدر فيها الحكم .

« وحيث أن واقع الحال في الدعوى أن

تحقيقا فانه لا يقبل منه أن يشيره أمام محكمة النقض لأول مرة .

« وحيث أن الوجه الثالث يتحصل في أن محكمة الموضوع لم ترد على ماطلبه الدفاع عن الطاعن في محضر الجلسة أمام المحكمة الاستئنافية من تحليل الحشيش المضبوط لمعرفة ما إذا كان من نبات الأتقي أو من نبات الذكر ولهذا الطلب وجاهته إذ أن قانون المخدرات يعاقب على الحشيش المستخرج من أزهار نبات الأتقي واغفال الرد على هذا الدفاع يعتبر اخلافا بحق الدفاع ويعيب الحكم .

« وحيث أن مايشيره الطاعن في هذا الوجه مردود بما قاله الحكم عن نتيجة التحليل وقد اتضح من التحليل أن القطعة التي عثر عليها بين طيات المرتبة عبارة عن حشيش إذ أنه متى كانت نتيجة التحليل الفنى أن ماعثر عليه في منزل الطاعن هو حشيش فإن ذلك يفيد أنه جوهر مخدر من المواد المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون المخدرات . واعتماد المحكمة على نتيجة التحليل يتضمن بذاته أنها لم تر أن الدعوى في حاجة لاجراء تحليل جديد ولذلك فانه ما كانت ملزمة بالرد على دفاع الطاعن .

وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رزق محمد القبلاوى ضد النيابة رقم ١٠٠٠ سنة ١٤٠٢ ق)

٢

٥ يونيه سنة ١٩٤٤

استئناف . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ميعاد استئنافه . يبدأ من يوم صدور الحكم متى كان المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر فيها . تسليم المحكوم عليه إلى الطعن

صدره مادة القانون التي طبقها المحكمه وخاليا صلبه من ذكر تلك المادة ، ولكنه كان قاضيا بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى ، وكان الحكم الابتدائي قد جاء في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة فلا يصح نقضه ، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بمقتضاها .

٢ — إذا كان الحكم الابتدائي غير متوج باسم الملك فهذا لا يعيب الحكم الاستثنائي الذي أخذ بأسبابه مادام قد استوفى هذا البيان ، لأن الاحكام النهائية هي وحدها التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض

المحكم

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه ولو أنه وصف التهمة وذكر المادة التي طلبت النيابة تطبيقها في صدره إلا أنه خلا في صلبه من ذكر مواد القانون التي طبقها المحكمه وهذا بطلان جوهري يعيب الحكم .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وأضاف اليها أسبابا أخرى وقد جاء في صلب الحكم الأخير أنه يطبق على الطاعن المادة التي طلبتها النيابة ولما كانت تلك المادة مبينه بصدر الحكم المطعون فيه فإنه في أخذه بأسباب الحكم الابتدائي ما يتضمن بذاته أن المادة التي طبقها المحكمه هي التي طلبت النيابة معاملة الطاعن بها .

« وحيث ان حاصل الوجه الآخر أن الحكم

الطاعن حكم عليه غيابيا بجلسته ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ فعارض وعينت له جلسته ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وفيها لم يحضر فقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن فلم يستأنف هذا الحكم إلا في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٤ فقضى بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد ولما كان علم الطاعن بالجلسة التي عينت لنظر معارضته ثابتا لان المادتين ١٣٣ و ١٦٣ من قانون تحقيق الجنايات تنصان على أن المعارضة تستلزم حتما تكليف المعارض بالحضور في أول جلسته يمكن تكليفه بالحضور فيها ولأن الطاعن نفسه يسلم في طعنه بأن الجلسة التي عينت له عند المعارضة هي جلسته ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ولأنه لم يدفع أمام المحكمه الاستئنافية كما يبين من الاطلاع على محاضر جلساتها — بأنه كان يجهل تاريخ الجلسة لما كان كذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في قضائه بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلا .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن على على الشاربي ضد النيابة رقم ١٢٦٠ سنة ١٤ ق)

٣

١٢ يونيو سنة ١٩٤٤

١ — حكم استئنافي . بيان مادة القانون التي طبقها المحكمه في صدره . خلوصه من ذكر تلك المادة . تضاهيه بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . ذكر الحكم الابتدائي في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة . لا نقض .

٢ — حكم ابتدائي غير متوج باسم الملك . حكم استئنافي استوفى هذا البيان الجوهري . العيب الذي شاب الحكم الابتدائي لا يلحقه وإن كان قد أخذ بأسبابه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه مبينا في

مورث البائع قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ بقصد تقديمها لمصلحة المساحة توطئة لتسجيل عقود البيع إنما هي ورقة رسمية أعدتها الحكومة لإثبات الحقيقة فيها ، وكلف العمد والمشايخ تحريرها وتسليمها لأولى الشأن بناء على طلبهم لتكون حجة بما جاء فيها لدى مصلحة المساحة .

وذلك بمقتضى منشور وزارة الداخلية الرقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ رقم ٢٠ فإذا جعل أحد العمد والمشايخ في هذه الورقة الرسمية واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم المطابقة للمادة ٢١٣ من قانون العقوبات الحالي .

المحكمة

« حيث أن حاصل الوجه الاول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أسس إدانة الطاعن على أنه هو والمتهم الثالث هما المتعاقدان وانهما يمههما تحرير الشهادتين المزورتين لانجاز عقدهما وأن الطاعن هو ومتهما آخر هما اللذان قدما الشهادتين للعمدة ولشيخ البلد المتوفى هريدى يوسف للتوقيع عليهما وأن الطاعن هو الذى قدمهما لمصلحة المساحة لتسجيل عقد البيع ، وهذه الأسباب وأن كانت صالحة لإدانة البائع والمتهم الخامس فإنها لا تصلح أساسا لإدانة هو لأن المتهم الخامس ، هو المكلف باستحضار الاوراق المثبتة للملكية والتي تلزم للتأشير على العقد من المساحة ، وهو ابن المتوفى وأما المشتري وهو الطاعن فلا يصح عقلا أن يلقي بنفسه إلى التهلكة سعيا وراء تزوير ورقة التزم البائع بتقديمها إليه ، وأما أقوال العمدة والشيخ

المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها أسبابا أخرى — ولكن ما سماه حكما ابتدائيا ما هو إلا ورقة لا يجوز وصفها بأنها حكم لأنها خالية من بيان جوهرى يجب اشتمال كافة الأحكام عليه وهو تزويرها باسم حضرة صاحب الجلالة الملك .

« وحيث أنه بين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أن كاتب الجلسة سمعها حقيقة عن تدوين البيان الجوهري المشار اليه في وجه الطعن ولكن الحكم المطعون فيه قد صدر شاملا لهذا البيان ويستفاد من أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي وإضافة أسباب أخرى إليها أنه اعتبر خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان ما هو إلا من قبيل السهو الذى لا يؤثر على سلامته . وما دامت الأحكام النهائية هي وحدها التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض وكان الحكم المطعون فيه خاليا من أى عيب جوهرى فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة ما يشيره بوجه الطعن .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن عبد الحميد محمد احمد ضد النيابة رقم ٧٢٩ سنة ١٩٤٤ ق)

٤

١٢ يونيو سنة ١٩٤٤

تقرير . الشهادة الادارية التي يحورها العمد والمشايخ لإثبات انقضاء قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ لتقديم مصلحة المساحة . التقرير فيها . تزوير في ورقة رسمية .

(المادة ١٨١ ع = ٢١٣)

المبدأ القانوني

الشهادة الادارية التي يحورها العمد والمشايخ بناء على طلب أصحاب الشأن لإثبات وفاة

بفرض صحتها فهي لا تفيد أن الطاعن هو الذي زور الشهادتين

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها إدانة الطاعن وغيره بقوله — وحيث أن وقائع هذه القضية تتحصل في أن مجموعة من الشكاوى تقدمت من مجهول ضد عمدة الزينى المتهم الأول » وضد أخيه مصطفى فرج شيخ البلد بأنهما حررا شهادتى وفاة مزورتين أحدهما إلى محمود محمد حجازى تنبيء عن وفاة والده محمد حسن حجازى فى سنة ١٩٢٣ والثانية إلى إبراهيم عبد النبي عطية (المتهم الخامس) تثبت وفاة والده عبد النبي عطية فى سنة ١٩٢٣ كذلك . مع أن الأول توفى سنة ١٩٢٠ والثانى توفى سنة ١٩٣٢ وكان تحريرهما استعدادا لتنفيذ بيع من محمود محمد حجازى إلى حسن عمار وأعدت الشهادة الأولى من أجله فى حين أعدت الثانية لتنفيذ بيع من إبراهيم عبد النبي عطية (المتهم الخامس) إلى عزب إبراهيم أبو زيد المتهم الثالث وقد تقدمت هاتان الشهادتان المطعون فيهما للمحكمة للتصديق على عقد البيع . وحيث أن مصطفى فرج أنكر علمه بأى من الشهادتين كما أنكر التوقيع عليهما — وحيث أنه بسؤال العمدة وهو المتهم الأول قرر أن عزب إبراهيم (المتهم الثالث) اشترى أطيانا من المتهم الخامس وأنه حضر إليه مع المتهم الرابع عبد القادر قطب الفقى وقدم له شهادة إدارية مكتوبة فعلا وطلبا منه التوقيع عليها بعد أن أفهامه موضوعها فوقع عليها دون المام بحقيقة محتوياتها وذلك لجهله القراءة والكتابة وكان ذلك منه بحسن نية وثقة منه فى تقديمها إليه —

كما قرر أنه يعتقد أن مزورها هو المتهم الرابع صهر المتهم الثالث — وحيث أن المتهم الثالث (الطاعن) أنكر اشتراكه فى التزوير أو علمه به وقرر أنه اشترى من المتهم الخامس أطيانا بموجب عقدى بيع حرر عن كل منهما شهادة إدارية من الشيخ والعمدة وتاريخ أحد العقدين ١٢ مارس سنة ١٩٢٦ وسجل فى ١٨ مارس سنة ١٩٣٦ عن ١٢ قيراط وتاريخ الشهادة الإدارية بوفاة والد البائع عبد النبي هو ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥ وأن الذى أحضر له الشهادتين هو المتهم الخامس البائع وأنه لا يعرف من كتبهما وأنه لم يقدمهما للعمدة ولا للشيخ كما أنكر تقديم الشهادة الأخرى المؤرخة فى ٥ يناير سنة ١٩٤٤ للعمدة وأنه عندما ووجه بأقوال العمدة (المتهم الأول) اصر على قوله وزاد بأن العمدة يقرر خلاف الواقع لينفى التهمة عن نفسه وأن البائع هو صاحب المصلحة ليوفر رسوم اعلان الوراقة ومصاريفه وفى الوقت ذاته قرر أنه قدم الشهادة للمساحة — وحيث أن المتهم الرابع أنكر كذلك التزوير وأنكر تقديم الشهادة المطعون فيها إلى العمدة ولكنه اعترف بعلمه بمحصول البيع والشراء وحيث أنه بسؤال المتهم الخامس أنكر التهمة ولكنه قرر بأنه باع أطيانا على دفعتين لعزب إبراهيم (المتهم الثالث) وأن المشتري هو الذى استخرج الشهادتين بناء على طلب مصلحة المساحة وأنكر معرفته القراءة والكتابة كما أنكر مناظرته للشهادة المؤرخة فى ٥ يناير سنة ١٩٣٤ ويقول هذا المتهم أن والده توفى حوالى سنة ١٩٣٠ وأن المتهم الثالث كانت علاقته بوالده طيبة وقد حضر مأتمه . وحيث أن التحقيق استوجب سؤال عامل تليفون

البلدة لعله يكون الكاتب للشهادتين أو أحدهما، ولا سئل المذكور وهو المتهم الثاني أنكر علمه بهما وقرر أنه لو ظهر أن أحدهما كتبت بخطه يكون مسئولا عن فعلته كما قرر بأنه ملم بالقراءة والكتابة وأنه لم يصل إلى علمه أن العمدة وقع شهادتين إداريتين ب وفاة محمد حسن حجازي أو عبد النبي عطية . وحيث أن عطية فرج العبد شهد بأنه كتب عقد بيع صادر من المتهم الخامس إلى الثالث الذي طلب منه استحضار شهادة إدارية من العمدة (المتهم الأول) ب وفاة عبد النبي عطية مورث الأخير وهو البائع فكتبها له لعدم معرفة العمدة بالكتابة والقراءة كما كتب تاريخ الوفاة في سنة ١٩٣٣ بناء على املاء المتهم الثالث (الطاعن) وأن تلك الشهادة التي كتبت بخطه ليست إحدي الشهادات المضبوطتين ولكنها توافقهما في عبارتهما عدا جملة (وشاهدنا وفاته) فانها لم تكن في تلك الشهادة المحررة بخطه كما ذكر أن المتهمين الثالث والخامس طلبا منه جعل تاريخ الشهادة سنة ١٩٣٣ . وحيث أن سليمان محمد الخيش شهد بأن المتهم الثالث وهو جاره في السكن اشترى أرضا من محمود عبد النبي واخوته في سنة ١٩٣٤ ويقرر هذا الشاهد بأنه سأل المتهم الثالث عما إذا كان قد استخرج شهادات إدارية خاصة بهذا البيع فقرر هذا الأخير بأن المتهم الخامس هو الذي استخرجها كما شهد أيضا بأن عبد النبي عطية توفي حوالي سنة ١٩٣٢ — وحيث أنه يبين مما تقدم ومن اعتراف نفس العمدة (المتهم الأول) أنه قام بالتوقيع على الشهادتين المطعون في إحداها بالتزوير بتغيير حقيقة

تاريخ وفاة عبد النبي عطية وأن المتهم الثالث (الطاعن) ومعه صهره المتهم الرابع هما اللذان قدماها إليه للتوقيع عليها فوقع عليها بحسن نية ظنا منه أنهما تحريا الحقيقة خصوصا وأنه يجهل القراءة والكتابة واعتمد في معرفة كنه الشهادة على أقوال المتهمين المذكورين — وحيث أنه إزاء ذلك يكون ما وقع من العمدة وهو المتهم الأول إنما حصل بحسن نية ولم يثبت أنه ضالغ في التزوير وإنما وقع دون أن يعلم محتوياتهما خاصة وأنه لا مصلحة له في إحداث هذا التزوير الأمر الذي ينفى معه القصد الجنائي ومن ثم يتعين إلغاء الحكم القاضي بإدانته ويتعين برأته عملا بنص المادتين ١٧٢ و ١٨٨ تحقيقا لجنايات — وحيث أن محمود عبد النبي عطية قرر أن والده توفي سنة ١٩٣٢ وأنه لا يعرف شيئا عن الشهادات الإدارية وأن أخاه إبراهيم عبد النبي عطية المتهم الخامس باع مع والدته (كاملة) المتوفاة سنة ١٩٣٥ وأخته (مقدم) ٢٢ ط و ١ ف إلى المتهم الثالث عزب إبراهيم أبو زيد بالعقد المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٣٤ وبعد سنتين من هذا العقد باع أخوه إبراهيم لعزب نصف فدان ولا يعرف ظروف العقد الأخير وأنه ليس بين أخيه إبراهيم وبين المتهم الرابع علاقة وأن هذا الأخير هو صهر المتهم الثالث — وحيث أنه بالنسبة إلى المتهمين الثالث والخامس فإن ما تقدم ينطبق بمسئوليتهم عن التزوير إذ ثبت وجود المصلحة للثالث والخامس في تحرير الشهادتين المزورتين إذ أنهما المتعاقدان وبهما تحرير الشهادتين لانجاز عقدهما كما أن الرابع تعاوان معهما لصلة القرابة بينه وبين الثالث وقد تأيدت هذه

المسؤولية من أقوال العمدة التي أشير إليها فيما سلف ومن أقوال كل من المتهمين الثالث والخامس نفسيهما وكذلك أقوال شيخ البلد المتوفى هريدي يوسف الذي شهد في التحقيق بأن الثالث والرابع قدما إليه شهادة إدارية بوفاة عبد النبي للتوقيع عليها وأنه وقع عليها فعلا لأنه رأى توقيع العمدة بها — هذا فضلا عن أن الثابت من اعتراف الثالث أنه هو الذي قدم الشهادتين المزورتين إلى المساحة لتنفيذ تسجيل عقد البيع الهأني .

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أقام أدانة الطاعن على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها فيكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه . في جملته لا يعدو أن يكون منه محاولة لفتح باب المماقشة في موضوع الدعوى وأدلة لثبوتها مما لا شأن لمحكمة النقض به اتعاقبه بمحكمة الموضوع وحدها . »

« وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في أن الشهادة الإدارية ليست ورقة رسمية إذ أبطل العمل بها بمقتضى المنشور المؤرخ أول يناير سنة ١٩٢٨ الصادر من مدير بالمساحة التفصيلية وبهذا الرأي أخذت محكمة النقض في الحكم الصادر في القضية رقم ١٧١٨ سنة ٤٧ قضائية وبناء على ذلك فإن تغيير الحقيقة في هذه الشهادة الإدارية لا يعتبر تزويرا في ورقة رسمية بل ولا يعتبر تزويرا في ورقة عرفية لانعدام ركن الضرر إذ لا يترتب على تغيير الحقيقة فيها ضرر لأحد ولكن الحكم رد على ذلك ردا غير مفهوم .

« وحيث أن الشهادة الإدارية التي يحررها العمدة والمشايخ بناء على طلب أصحاب الشأن لاثبات وفاة مورث البائع قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ بقصد تقديمها لمصلحة المساحة توطئة

لتسجيل عقود البيع إنما هي ورقة رسمية أعدتها الحكومة لاثبات الحقيقة فيها ثم كلفت وزارة الداخلية العمدة والمشايخ التابعين لها بتحريرها وتسليمها لأولى الشأن بناء على طلبهم وذلك بمقتضى منشورها الرقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ رقم ٢٠ تكون حجة بما جاء فيها لدى مصلحة المساحة فإذا جعل أحد العمدة أو المشايخ في هذه الورقة الرسمية واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم المطابقة للمادة ٢١٣ من قانون العقوبات الجديد — وأما حكم هذه المحكمة المشار إليه في وجه الطعن فإنه صدر على خلاف هذا الرأي بناء على المنشور الصادر من مدير المساحة التفصيلية في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٧ مبطلا العمل بالشهادات الإدارية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٨ على أن هذا المنشور قد عدل عنه نظرا للصعوبات العملية التي نجمت عنه وبدل على ذلك المنشور الصادر للمحاكم الابتدائية المختلطة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ وقد جاء فيه ما يأتي (في حالة ايلولة الملكية للبائع أو المتصرف بصفة عامة ، قبل وأول يناير سنة ١٩٢٤ يجب أن يرفق بالعقد شهادة إدارية تثبت وفاة المورث وليس من الضروري أن تكون هذه الشهادة اعلاما شرعيا بل يكفي أن يكون اقرارا بسيطاً من العمدة الذي يقوم بأعمال موظف الاحوال الشخصية ، أو من أي سلطة إدارية أخرى مختصة) ولهذا فإن قضاء محكمة النقض قد استقر بعد ذلك على الأخذ بأن العبث بالشهادة الإدارية وهي ورقة رسمية بتغيير تاريخ وفاة المورث المتصرف وهو ما أدت الشهادة لاثباته يعد تزويرا في ورقة رسمية .

المبدأ القانوني :

إذا اعتبرت المحكمة المتهم فاعلا للجريمة ، بعد أن كان مقدما اليها باعتباره شريكا فيها ، وأضافت إليه واقعة لم يشملها أمر الاحالة ، وهي أنه أطلق على المجنى عيارا ناريا ، وذلك من غير أن تنبه الدفاع ، فانها تكون قد أخطأت . ويتعين نقض الحكم بالنسبة إلى العقوبة المقررة بها . ولا يهون من ذلك أن تكون العقوبة التي قضت بها عليه هي المقررة للجريمة التي أحيل للمحاكمة من أجلها ، متى كانت الواقعة التي رتب عليها اعتباره فاعلا وقدرت العقوبة على أساسها تختلف عن الواقعة المبينة في أمر الاحالة والتي كان يتعين عليها أن تقيدها . ما دامت لم تتبع الطريق القانوني لتعديل التهمة ثم انه إذا كانت المحكمة قد قررت أن ظروف الدعوى تبرر معاملة المتهم بالرافة وتخفيف العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الاعدام المقررة للمفاعل ، فانه يكون من المتعين تبع لذلك معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة التي لا يحكم بها على الشريك إلا في غير الأحوال المستوجبة للرافة

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إن قضى بادانة الضاع الثاني بجريمة القتل عمداً مع سبق الاصرار باعتباره فاعلا أصليا قد أخل بحقوقه في الدفاع وذلك لأن التهمة التي أحيل بها إلى محكمة الجنايات هي الاشتراك في جريمة القتل بطريقة الاتفاق والمساعدة

« وحيث أن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه فاته أن الواقعة التي دان الطاعن من أجلها سقطت على كل حال بمضي المدة .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يتقدم بهذا الدفاع امام المحكمة الموضوعية ولا يدعى الطاعن انه اثاره في مذكراته ولما كان هذا الدفاع قد يستلزم الفصل فيه اجراء تحقيق فانه كان يتعين عليه تقديمه لمحكمة الموضوع لتفصل فيه أما وهو لم يفعل فليس له ان يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض على أن اساس ما يشيره الطاعن في هذا الوجه هو ان الورقتين المزورتين عريقتان والواقع هو انهما ورقتان رسميتان يعتبر تزويرهما جنابة تسقط بمضي عشر سنين من تاريخ ارتكابها أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وقد وقع الحادث في سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ وبدأت المحكمة في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ أي قبل مضي العشر سنين المذكورة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(دفع عرب ابراهيم أبو زيد ضد النيابة رقم ٨٧٠ سنة ١٤ ق)

٥

١٢ يونيو سنة ١٩٤٤

وصف التهمة . اعتبار المحكمة في حكمها المتهم فاعلا مع تصديقه اليها باعتباره شريكا . إسنادها اليه واقعة لم يشملها أمر الاحالة . عدم لفت الدفاع إلى ذلك . إحلال بحق الدفاع كون العقوبة التي أوقعتها عليه مع أخذه بالرافة هي المقررة للجريمة التي أحيل بها اليه (الأشغال الشاقة المؤبدة) لا يؤثر . يعتبر نقص الحكم من جهة العقوبة والمعاينة بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة

وقد غيرت المحكمة وصفها في الحكم دون أن تنبهه إلى هذا التغيير حتى بعد دفاعه على هذا الأساس .

« وحيث انه يتضح من الاطلاع على أوراق المحاكمة أن الطاعن الثاني أحيل من قاضي الاحالة على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢ و ٣ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات لأنه في يوم ٩ يناير سنة ١٩٣١ الموافق ١٨ تمعدة سنة ١٣٥٧ بناحية المصرة مركز أبنوب مديرية أسيوط — اشترك مع الطاعن الأول في قتل عبد العال سيد بداري عمدا مع سبق الاصرار بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكابها ورافقه إلى مكان الحادثة وهو يحمل بندقية فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وفي أثناء نظر الدعوى طلبت النيابة العامة تعديل وصف التهمة واعتباره فاعلا أصليا مع الطاعن الأول ومحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات إلا أن المحكمة استمرت في نظر الدعوى دون أن تنبه الدفاع إلى إجراء أي تعديل في الوصف ، وبعدئذ أصدرت الحكم المطعون فيه قاضيا بأدانة الطاعن الثاني باعتباره فاعلا أصليا دون أن تضمن حكمها أية إشارة تدل على تعديل وصف التهمة غير انها بينت الواقعة التي أقامت الأدلة عليها وبنيت عليها حكمها على الوجه الآتي : « من حيث انه ثبت لهذه المحكمة — من التحقيقات التي تمت في هذه القضية ومن شهادة الشهود الذين سمعوا بالجلسة ومن الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليه عبد العال سيد بداري ان الوقائع تتحصل في انه في يوم ٩ يناير سنة ١٩٣٩ الموافق ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٥٧ بناحية

المصرة مركز ابنوب من اعمال مديرية أسيوط كان المجنى عليه عبد العال سيد بداري جالسا أمام منزل حامد حسن بداري وعلى يمينه أخوه إسماعيل سيد بداري وجاد الله بداري احمد وذلك للتدفئة في الشمس في الساعة الثامنة صباحا فما يشعرون إلا والمتهمين عبد الواحد محمد علي وعبد العال سيد علي رفاعي قادمين من الجهة الشرقية القبلية وكل منهما يحمل بندقية وكان المتهم الأول متقدما عن الثاني قليلا فأطلق المتهم الأول عبد الواحد محمد علي على المجنى عليه عياراً نارياً أصابه في فخذه ومقدم الساعد الأيسر وأطلق الثاني عبد العال سيد علي رفاعي عياراً آخر على المجنى عليه الذي توفي بعد ذلك بسبب إصابته وذلك للأخذ بالنار من المجنى عليه المذكور الذي سبق أن اتهم في قتل سيد علي رفاعي والد المتهم الثاني عبد العال سيد علي رفاعي « وقضت بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة تطبيقاً للمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وبين من ذلك أن المحكمة غيرت في حكمها وصف التهمة المسندة إلى الطاعن الثاني من شريك إلى فاعل أصلي وأسندت اليه واقعة لم يشملها أمر الاحالة وهي أنه أطلق على المجنى عليه عياراً نارياً وذلك من غير أن تؤجل نظر الدعوى أو تنبه الدفاع إلى هذا التغيير مخالف في ذلك نص المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون محاكم الجنايات « وحيث انه وإن كانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن الثاني مقررة للجريمة التي أحيل إلى محكمة الجنايات للمحاكمة من أجلها إلا أن الواقعة التي رتبت عليها المحكمة اعتباره فاعلا أصليا وقدرت

العقوبة على أساسها ، تختلف عن الواقعة المبينة في أمر الاحالة والتي كان يتعين على المحكمة أن تتقيد بها مادامت لم تتبع الطريق القانوني لتعديل وصف التهمة ولذا فانه لا يمكن القول بتبرير العقوبة المتقضى بها لمجرد كونها مقررة للجريمة التي أحيل الطاعن للمحاكمة من أجلها ، ولذا فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى العقوبة المقررة بها على هذا الطاعن . وبما أن المحكمة قدرت أن ظروف الدعوى تبرر معاملته بالرأفة وتخفيف العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الاعدام ، المقررة للفاعل الأصلي فانه يتعين تبعا لذلك معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة التي يحكم بها على "شريك في غير الأحوال المستوجبة بالرأفة .

« وحيث أن مبنى الوجه الآخر هو تحاذل أسباب الحكم المنطوق فيه ، ويقول الطاعنان في بيان ذلك أن الحكم تأسس على أن هناك عيارين ناريتين أطلقا وأن كلا منهما أطلق عيارا ولكن هذه المسألة محل اضطراب في الحكم لأن الكشف الطبي أثبت إمكان حصول جميع إصابات الحنجرة عليه من عيار واحد ولأن بندقية واحدة هي التي ضبطت وإذا كانت المحكمة قد اعتمدت ، وفي تكوين عقيدتها باطلاق عيارين ، على شهادة الشهود فإن هؤلاء الشهود ذكروا أن عيارات كثيرة أطلقت وجاءت شهادتهم متناقضة وخالية من التحديد الذي يصلح أساسا يبنى عليه الحكم ثم أهم وصفوا كيفية وقوع الحادث وصفا لا يستسيغه العقل ولا يتمشى مع المنطق وهذا ناشئ عن أنهم لم يشهدوا الحادث وأن أقوالهم صادرة

عن الكذب والتلفيق وقد صدرت من أخى المجنى عليه عبارة تدل على أنه لم يتكلم عقب الحادث ولم يدل على الطاعنين .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى — على اعتبار أن كلا من الطاعنين أطلق على المجنى عليه عيارا وأن العيار الذي أطلقه الطاعن الأول أصابه في خذه ومقدم الساعد الأيسر — قد تعرض إلى إقامة الأدلة على حصولها بتلك الصورة فقال — وحيث أن هذه الوقائع ثابتة على المتهمين من أقوال المجنى عليه عبد العال سيد بداري قبل وفاته لصاحب الجوليس جميل قريضم الذي سأله شفها عقب الحادث فقرر له أن الذي أطلق عليه عيارين الناريين هما المتهمان عبد العال سيد على وعبد الواحد محمد على ومن أقواله في التحقيقات أمام النيابة من أنه كان جالسا لقرصاء أمام منزل عمه حامد بداري وكان بجواره أخوه اسماعيل سيد بداري وجاد الله بداري أحمد وأن المتهمين عبد الواحد وعبد العال سيد على أطلقا عليه عيارين من الجهة القبلية فاصيب من عيار الأول الذي أطلقه عليه عبد الواحد محمد على . ومن شهادة الشاهدين اسماعيل سيد بداري وحاد الله بداري أحمد في التحقيقات والخاتمة فقد شهد بأنهما كانا جالسين للتدفئة في شمس بجوار المجنى عليه وسمعا الطلق الناري الأول الذي أصاب المجنى عليه فالتفتا نحو مطلقه فوجدا المتهمين قادمين في الجهة الشرقية القبلية ويبد كل منهما بندقية وأن عبد الواحد محمد هو الذي أطلق العيار الأول ثم أعقبه عبد العال سيد على رفعا فطلق العيار الثاني وأنهما لا يعرفان أن كان المجنى عليه أصيب من العيار الثاني أم لا ومن شهادة الشاهد الصاوي عبد المتجلى حسن بداري

الذى قرر بانه كان بمنزله المجاور لمنزل حامد بدارى الذى كان أمامه المجنى عليه فسمع طلق العيارين الناريين فنزل من المنزل ووجد المجنى عليه مصابا ومعه الشاهدين السابقين اسماعيل سيد بدارى وجاد الله بدارى أحمد ورأى المتهمين يجريان وكل منهما يطلق اعيرة نارية فى الهواء . ومن المعاينة التى اجرتها النيابة إذ تبين منها أنه فى إمكان المجنى عليه والشهود أن يروا المتهمين وهم فى امكنتهم التى كانوا بها وقت اطلاق العيارين على المجنى عليه وان المجنى عليه كان حالسا على أرض مرتفعة عن مستوى الضاربين . ومن الكشف الطبي الذى أيد أقوال المجنى عليه والشهود إذ ثبت منه أن بجسم المجنى عليه من الاصابات فتحة نفاذ مقذوف نارى منتظمة الخوافى مستديرة الشكل نوعا قطرها $1\frac{1}{2}$ سم تقع على مسافة نحو ١٥ سم أعلى الخافة السفلية لعظم الفخذ الايسر بالجانب الاس للفتحة الايسر وفتحة خروج المقذوف بالجانب الوحشى للفتحة المذكور ابعاده 11×10 سم رأسى بارز منها عضلات الفخذ فى حالة متهتكة قليلا ويقع منتصف هذا الجرح فى مستوى واحد تقريبا مع الفتحة الأولى مع وجود كسور تفتتية بعظم الفخذ ووجد بجسم المصاب أيضا فتحة دخول مقذوف نارى اخرى بمقدم الساعد الايسر من الجهة الوحشية وعلى مسافة نحو ١٠ سم أسفل ثنية المرفق قطرها نحو $\frac{3}{4}$ سم مستديرة الشكل وفتحة خروج المقذوف أعلى قليلا من مستوى الجرح السابق الافقى مشرذم الخوافى ابعاده $1 \times \frac{3}{4}$ سم وعلى مسافة ٥ سم لليمين من الفتحة السابقة ومن الصفة التشرحية التى ثبتت منها أن المجنى عليه عبدالعال

سيد بدارى اصيب من عيار نارى واحد اطلق عليه من سلاح معمر بقطع رصاص وكان الضارب فى مواجهة المجنى عليه وعلى يساره قليلا وان الوفاة حصلت بسبب الصدمة العصبية الناشئة من التزيف المتسبب من الاصابة النارية . ومن هذا بين ان لا تخاذل ولا تناقض فى الاسباب وان المحكمة إذا كانت أسست حكمها على اعتبار ان عيارين أطلقا على المجنى عليه فان الذى قطعت به هو ان العيار الذى أطلقه الطاعن الأول هو وحده الذى أصابه ، ولما كانت الأدلة التى أوردها الحكم خالية من التناقض مؤدية عقلا إلى النتيجة التى رتبها عليها فان ما يثيره الطاعنان من ترجيح لشهادة الشهود يكون مجادلة غير مقبولة فى وقائع الدعوى مما لا معقب على محكمة الموضوع فيه .

وحيث أنه لذلك يتعين رفض الطعن المقدم من الطاعن الأول ، وقبول الطعن المقدم من الطاعن الثانى ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة بالنسبة إلى هذا الطاعن ومعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة (ضعى عبد الواحد محمد على وآخر مد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٠٧٣ سنة ١٤ ق)

٦

١٢ يونيه سنة ١٩٤٤

فاعل . قتل عمد . تدخل المتهم فى ارتكاب هذه الجريمة باثباته عمدا عملا من الأعمال المسكونة لها . اعتبار المحكمة أنه هو المحدث للاصابات التى أدت إلى القتل . مسئولية عن الحناية حتى مع التسليم حدا . بأن الاصابات التى أحدثت القتل تدل على تعدد الفاعلين (المادة ٣٩ ع)

المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم هو وحده المحدث للاصابات التى أدت إلى القتل ،

فانه يكون مسؤولاً عن هذه الجناية ولو كانت الاصابات تدل على تعدد القاتلين مادام الثابت أنه قد تدخل في ارتكابها بأن أي عمدا عملاً من الأعمال المكونة لها .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول أن محكمة الخنايات اذ أدانت الطاعن أنها اعتمدت في ذلك على اعترافه في كل أدوار التحقيق وبالجلسة وقالت إن هذا الاعتراف قد تأيد أولاً بعدول الشاهدين حسن مسعود حماد وصديقه عامر — وثانياً — من التقرير الطبي والصفة التشريحية — وبقول الطاعن أنه فضلاً عن أنه لا يجوز عقلاً أن يعترف بالجريمة إلا إذا كان مدفوعاً لذلك بعامل تبرئة باقي المتهمين فان الشاهدين صديقه وحسن مسعود حماد قررا في التحقيقات بما ينقض هذا الاعتراف ولم يكن عدولهما أمام المحكمة إلا متأخراً بعد وقوع الحادث بحوالى سنة ونصف فلا يصح التعويل عليه » — أما لكشف الطبي فانه لا يمكن أن يكون مؤيداً للاعتراف لأنه أثبت أن القتيلة كان بها عدة إصابات من آلات حادة وآلات راضة ثقيلة بينما كان اعتراف الطاعن قاصراً على أنه استعمل السكين فقط .

« وحيث ان محكمة الموضوع هي المختصة بتقدير اعتراف المتهم ومبلغ مطابقتها للحقيقة وليس لمحكمة النقض أية رقابة عليها في ذلك مادامت الأسباب التي اعتمدت عليها من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها — وما دام الحكم

المطعون فيه قد اطمأن إلى اعتراف الطاعن بسبب إصراره عليه في كل أدوار التحقيقات وبالجلسة وبسبب تعزيزه بأدلة أخرى منها شهادة الخفير النظامي مرحان فرج بأنه ضبط الطاعن متلبساً وأنه اعترف له بمقارفة الجريمة ومنها شهادة ابنة المجني عليها فليس للطاعن أن يجادل فيما انتهت إليه المحكمة عن ذلك أما أن شاهدين لم تؤيد أقوالهما في التحقيقات هذا الاعتراف فان هذا لا أهمية له مادام هذان الشاهدان قد شهدا بالجلسة بما يؤيده فان المحكمة حرة في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوالهما — أما لكشف الطبي فانه يكفي أن يكون قد جاء به أن من ضمن الاصابات التي لحقت بالمجني عليها إصابات من آلة حادة ليكون معزراً للاعتراف ولو كانت هناك إصابات رضية أخرى لم يعترف الطاعن بأنه أحدثها .

« وحيث ان حاصل الوجهين الثاني والثالث أنه وجد بالمجني عليها نحو ست إصابات من آلات حادة ومثلها من آلات راضة مما يقطع عن الفاتلين كانوا متعددين فلا تصح مؤاخذه الطاعن عن كل الاصابات — هذا فضلاً عن أن الاصابات التي أحدثت اوقاة هي إصابات الرأس الرضية وإصابات الصدر والبطن لقطعية ومادامت المحكمة لم تثبت وجود ظرف سبق الإصرار فانه لا يمكن اعتبار الطاعن مسؤولاً عن الاصابات التي أحدثت الوفاة .

« وحيث انه فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بشهادة ابنة المجني عليها أمام المحكمة بأن الطاعن ضرب والدتها بالعضا والسكين وأن المحكمة قد اعتبرته هو وحده المحدث للاصابات جميعها — فانه يفرض اشتراك غيره

معه فانه يكون مسئولاً عن جناية القتل مادام
ود دخل في ارتكابها فأتى عمداً عملاً من
الأعمال المكونة لها — ولما كان الثابت بين
التقارير الطبية أن الوفاة ترجع إلى الاصابات
القطعية والرضية فانه لا مصلحة للضامن من
إثارة ما يثيره بوجه الطعن .

وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير
أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

رضي عبد المولى هريسي احمد مسعود ضد النيابة رقم
١٣٥٤ سنة ١٤ ق ١

٧

١٢ يونيو سنة ١٩٤٤

قتل خطأ . عدم نياب . وقع الخطأ متى وقع من المتهم
وأدى إلى القتل . فصل ١١٢٠ هذه الجريمة .

(المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨)

المبدأ القانوني :

إذا لم يبين الحكم لصادر بالادانة في جريمة
امتثل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع من المتهم
فانه يكون متعيناً نقصه . إذ يجب في هذه
الجريمة أن يقع من المتهم خطأ مما نص عليه في
المادة ٢٣٨ ع ، وأن تتوافر علامة اسببية بين
الخطأ والوفاة .

المحكّم

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينهاه على الحكم
المطعون فيه أنه أخطأ إذ أدانته وذلك لأنه
لم يبين وجه الخطأ أو الإهمال المنسوبين
للطاعن .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على
لطاعن بأنه « تسبب من غير قصد ولا تعمد
في قتل حميده عبد الجواد وكان ذلك ناشئاً عن
إهماله وعدم مراعاته اللوائح بأن أطلق عياراً
نارياً من بندقية غير مرخصة كان يحملها

فأصاب المقذوف المجنى عليها وأحدث بها
الاصابات التي أودت بحياتها » — والحكم
الا ابتدأ المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
دان الطاعن وقال في ذلك . — « من حيث
أن عبد الله ورغلي صالح الخفير النظامي شهد
في التحقيق وبالجلسة أنه أثناء مسيره يوم
الحادثة في زفة عروس المحافظة على الأمن
والنظام أطلق عياران نارياً والتفت إلى مصدر
الطلق فوجد المتهم سعد محمد سعد أبو حسن
وفي يده البندقية وفي الوقت نفسه سمع صياحاً
في الهودج الذي به العروس على الجمل فأمسك
بالمتهم متلبساً ومعه البندقية وقتشه فوجد في
جيب جلابيته ١٨ ظرفاً وعلم من الحاضرين
أن المجنى عليها حميده عبد الجواد كانت راكبة
في الهودج مع العروس وأصيبت من العيارين
وحضر قريب للمتهم يدعى عبد العاطي خير الله
يحاول افلات المتهم من يد الخفير فلم يتمكن
الأخير من عرضه — وحيث أن محمد بلتاجي
خالد شيخ العزبة شهد في التحقيق وبالجلسة
بما يؤيد شهادة الخفير من أنه ذهب إلى محل
الحادثة على أثر سماعه العيارين الناريين
والصياح فوجد الخفير ممسكاً بالمتهم والبندقية
وبعبد العاطي خير الله وعلم من الخفير أن
المتهم أطلق عيارين نارياً من البندقية
المضبوطة وأن حميده عبد الجواد أصيبت .
كما علم منه أن عبد العاطي خير الله كان يحاول
تخليص المتهم منه — وحيث أن عبد الغني خالد
بلتاجي شهد برؤية المتهم وهو يطلق العيارين
من البندقية المضبوطة معه وأعقب ذلك صراخ
في الهودج وحيث أن المتهم أنكر التهمة ولم
يجرح أقوال الشهود بشيء ولا تقول المحكمة
على أقوال شهود النفي من أن المتهم كان معهم

المبدأ القانوني

إن القانون لا يشترط لقيام جرائم الاصابات غير العمدية إلا أن يكون الضرر ناشئاً عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه ، فإذا كان الظاهر مما أوردته الحكم أن رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة ، إذ هو قد سار بسيارته غير محتاط ولا متحيز ومخالفاً للوائح بسيره إلى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة ، فوقع الحادث ، فلا نفي مسئوليته أن يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك أيضاً بأن اندفع إلى جهة السيارة فسقط بالقرب من دولابها .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصن في قصور الحكم المطعون فيه وخطئه في الاستدلال وذلك لأنه استند في ادانة الطاعن إلى أقواله وإلى محضر المعاينة دون أن يفصل ما جاء في كل منهما تفصيلاً يتيسر معه معرفة ما إذا كان يتفق مع ما استخلصت منه المحكمة وغرق هذا فان محضر المعاينة وأقوال الطاعن خالية مما ذكره الحكم استنداً إليهما من أن المجنى عليه كان يجتاز الطريق أثناء انحراف الطاعن بسيارته إلى اليسار فصدمه بها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى نادانة الطاعن بالتهمة المسندة إليه قد بين واقعة الدعوى والأدلة التي اعتمد عليها قال . — « وحيث أن وقائع الدعوى حسبما استبانها المحكمة من أقوال نفس المتهم وما جاء بالمعاينة التي قام بعملها المحقق أن المتهم كان يقود سيارة نقل لوري محملة براميل في شارع الخديوي

في بيت والد العريس ساعة اطلاق العيارين لأنه لم يستشهد بهم وقت سؤاله في التحقيق بل قدم عريضة بعد الحادثة بأربعة أيام طلب فيها سؤالهم لأن والد العريس سعد جاب الله هليل شهد في التحقيق بالتقسيمتين ٤٩٤١٩ و ٤٩٤٢٠ بأن المتهم لم يكن من بين المدعويين في فرح ولده — وأن الكشف الطبي أثبت إصابة المجنى عليها بمقذوف ناري بالجزء السفلي الأيسر من الصدر نشأ عنه وفاتها في اليوم التالي وهذا الذي أثبتته الحكم وإن كان من شأنه أن يكفي لإثبات أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أودى بحياة المجنى عليها إلا أنه لا يشمل نوع الخطأ الذي ارتكبه وإن كان هو عدم مراعاة اللوائح طبقاً للوصف الذي رفعت به النيابة الدعوى العمومية أو أي خطأ آخر من الأخطاء المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات — كذلك لم يبين الحكم علاقة السببية بين الخطأ المدعى ارتكبه ووفاء المجنى عليها — ولما كان بيان ذلك ضرورياً إذا رأت المحكمة أن توقع العقاب — فإن الحكم المطعون فيه يكون بخلوه من ذلك البيان قاصراً متعينا نفسه دون حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن (طعن سعد محمد . . . أبو حبيب ص ١٢٥٩ رقم ١٢٥٩)

(١٤ و)

٨

١٢ يويه سنة ١٩٤٤

قتل خطأ . شرط قيام هذه الجريمة أن يكون الحادث ناشئاً عن الخطأ المرتكب . وحود عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه . لا نفي المسئولية مع تحقق هذا الشرط . سائق سيارة . مخالفة اللوائح في السير . اندفاع غلام صغير السن إلى جهة السيارة وسقوطه بالقرب من دولابها . لا نفي مسئولية السائق (المادة ٢٠٢ ع — ٢٣٨)

الأول وانحرف بها في شارع الفراهدة ولما اجتاز حوالى ٤٠ مترا من هذا الشارع وجد عربة يد تقف على يمين الطريق فانحرف ليساره ليتفادها وتصادف حضور المجنى عليه مجتازا الطريق فصدمة السيارة وأحدثت له الإصابات الممينة في التقرير الطبي والتي تسبب عنها وفاته — وحيث أن المتهم يعلل انحرافه لليسار بوجود عربة يد تقف على يمين الطريق بالنسبة لسيره فأراد مفادتها بانحرافه إلى يساره — وحيث أنه فضلا عن أنه لم يثبت قطعا وجود عربة يد تقف إلى يمين الطريق كما يدعى المتهم فإنه تبين من المعاينة أن السيارة انحرفت إلى اليسار أكثر مما يستدعيه وجود عربة يد إلى يمينه إذ ثبت أن السيارة كما وجدت تقف وقت الحادث على مسافة مترين فقط من الرصيف الأيسر للطريق مع أن المسافة نحو تسعة أمتار ووجود عربة يد لا يزيد عرضها عن متر ونصف لا يستلزم كل هذا الانحراف خصوصا وأن المتهم يقود عربة توري كبيرة ويدخل بها من شارع الخديوى الأول إلى شارع الفراهدة فكان من واجبه الاحتياط والسير متمهلا حتى لا يضطر لهذا الانحراف الشديد لتلافي عربة اليد التي يدعى بوجودها على يمينه وحيث يتضح مما تقدم أن المتهم كان مهملا في سيره بعدم احتياط وتحذر ومخالفا للوائح بسيره إلى يساره أكثر مما تستلزم حسن قيادة السيارة وعليه يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتمين الغاؤه ومعاينة المتهم بالمادة ٢٣٨ عقوبات — ومن هذا بين أن المحكمة إذ تعرضت إلى أقوال الطاعن قد أشارت إلى دفاعه المبني على أنه انحرف بسيارته إلى يسار الطريق ليتحاشى الاصطدام

بعربة يد كانت تقف على اليمين ثم فندت هذا الدفاع معتمدة في ذلك على جلسة أدلتها أنه لم يثبت وجود عربة يد كانت تقف إلى يمين الطريق وأنه تبين من المعاينة أن الطاعن انحرف بالسيارة إلى اليسار أكثر مما قد كان يستدعيه وجود عربة إلى اليمين وبين من الاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بضمها في سبيل تحقيق أوجه الطعن أن ما نقله الحكم عن أقوال الطاعن ومحضر المعاينة يتفق تمام الاتفاق مع الثابت في محضر تحقيق البوليس ولما كان هذا الذى نقله الحكم عنهما كافيا في بيان الدليل الذى اعتمدت عليه المحكمة فإنها لم تكن بحاجة لأن تنقل باقى أقوال الطاعن أو محضر المعاينة مما لم تعتمد عليه في تكوين اعتقادها ولذا يكون هذا الوجه على غير أساس

« وحيث أن باقى الواجهة تتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يثبت توافر السببية المباشرة بين انحراف الط عن بسيارته إلى يسار الطريق وبين الحادث . ولما كان الحكم الابتدائى قد نفى قيام هذه الرابطة وقضى بالبراءة فقد كان الواجب أن يرد الحكم المطعون فيه على ذلك كما كان يجب أن يرد على ما ذكرته محكمة أول درجة من أن المجنى عليه هو الذى اندفع لصغر سنه إلى جهة السيارة فسقط بالتقرب من دواليبها

« وحيث أنه يتضح مما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى والأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة في القضاء بادانة الطاعن أن رابطة السببية بين خطئه وهو اهالة في سيره بعدم احتياط وتحرز ومخالفته للوائح بسيره إلى يساره أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة

الأحرار كان بقصد الانحياز
المحكمة

« وحيث ان حاصل الوجه الأول من
أوجه الطعن أن محكمة ثاني درجة إذ قضت
بالغاء الحكم الصادر ببراءة الطاعن من محكمة
أول درجة قد أخطأت في الاستنتاج ونسبت
أقوالا غير صحيحة وغير واردة في محضر
الجلسة إلى المتهم الآخر فقالت إن المتهم الرابع
(ابن الطاعن) قرر أن الجاكتة التي ضبط بها
المخدر كانت مملوكة له في الأصل ثم أعطاها
لوالده (الطاعن) في وقت يتفق مع ما ذكرته
المتهمة الثانية زوجة (الطاعن) وهذا غير
صحيح إذ الثابت بمحضر جلسة ١٠ فبراير
سنة ١٩٤٤ أن المتهم الرابع قال ان الجاكتة
هي لوالده (الطاعن) وأخذها منه قبل الحادث
أربعة شهور وقد ثبت من المعاينة التي
أجرتها المحكمة واحقق أن الجاكتة لا يمكن
أن تكون ملصقة عن مطبخ لأنها قصيرة وضيقة
كذلك قالت المحكمة ان الزوجة قالت إن
الخشيش لزوجها وهي لم تعلم ذلك . وكل
ما أثبتته لضابط على لسانها أنها قالت ان
زوجها غائب وسوف يحضر .

« وحيث ان محكمة الموضوع مطلق الحرية
في الأخذ بأقوال الشهود أو المتهمين أمامها أو
في التحقيقات الأولية بحسب ما تظن اليه من
هذه الأقوال فتأخذ منها ما تراه أنه صادق
والخفية وتطرح ما تعتقد أنه بعيد عنها
— وبين من الاطلاع على التحقيقات
الأولية التي أمرت هذه المحكمة بضمها في
سبيل تحقيق أوجه الطعن — إن زوجة
الطاعن عند ما سئلت فيها قالت ان الجاكتة
المضبوطة هي لزوجها وأنه يتعاطى الخشيش
(٣١)

وبين الحادث متوافرة . ولما كان القانون
لا يشترط لقيام جرائم الاصابات غير العمدية
إلا أن يكون الضرر مسببا عن الخطأ بحيث
لا يتصور حدوثه بدونه ولو ساعدت على
احداثه عوامل أخرى فان ما يثيره الطاعن على
الصورة الواردة بوجه الطعن لا يكون له محل
من ذلك أيضا .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن حسن على عاشر ضد النيابة رقم ١٢١٤ سنة ١٤ ق)

٩

١٢ يونيو سنة ١٩٤٤

مراد مخدر . العقوبة المنصوص عليها في المادة (٣٥) من
قانون المواد المخدرة . محدد الاحراز يكفي لتوقيعها .
العقاب المخفف الوارد بالمادة (٣٦) . لا يكون إلا إذا ثبت
أن الاحراز لم يكن إلا بقصد التعاضل أو الاستعمال الشخصي .
عبء الاثبات في تخصيص القصد من الاحراز على المتهم .
تطبيق المادة ٣٥ دون ذكر أن الاحراز كان لقصد الانحياز .
لا يطعن على الحكم مادام المتهم لم يثبت أنه كان يقصد التعاضل
أو الاستعمال الشخصي .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط
أن يكون الاحراز المنصوص عليه فيها
مقصودا به الانحياز . وكل إحراز يعاقب
عليه بموجبها إلا إذا ثبت أنه كان بقصد
التعاضل أو للاستعمال الشخصي ، ففي هذه
الحالة يكون للمتهم أن ينتفع بالعقاب المخفف
الوارد بالمادة ٣٦ ، وعبء الاثبات في تخصيص
القصد من الاحراز يقع دائما على عاتق المتهم .
فاذا كان المتهم لم يقدم للمحكمة أي دليل على
أن إحرازه للمخدر كان لقصد التعاضل أو
الاستعمال الشخصي فلا يكون له أن ينص عليها
أنها طبقت عليه المادة ٣٥ دون أن تذكر أن

من مدة عشرين سنة وأن المادة المخدرة المضبوطة هي له — كما أن ابن الطاعن قال فيها صراحة أن الجاكتة المضبوطة كانت له هو أصلاً ولكنه أعطاها لوالده (الطاعن) ليستعملها في شهر رجب الماضي وهذا التاريخ يرجع إلى حوالي أربعة شهور قبل تاريخ الحادث كما قال الحكم المطعون فيه — وعلي ذلك فإن المحكمة لم تخطيء في الاستنتاج أو في ثقل الأقوال كما يزعم الطاعن .

« وحيث أن حاصل الوجهين الثاني والثالث أن المحكمة لم تذكر إن كانت أدات الطاعن على أساس أنه اتجر في المخدر المضبوط أو أحرزه فقط لأن لكل من هذين الأمرين عناصر خاصة . هذا وقد تمسك الدفاع بأن المخدر مدموس على الطاعن لأن المنزل الذي وجد به ماهو إلا ورشة يدخلها كثيرون قد ينهز أحدهم فرصة انشغال الزوجة ويدس المخدر ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع .

« وحيث أنه فيما يختص بالشطر الأول من وجهي الطعن فإن المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط أن يكون الاحراز المعاقب عليه بموجبه مقصوداً به الاتجار فمجرد الاحراز يكفي — ما لم يكن للتعاطي أو للاستعمال الشخصي وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المتهم لكي ينتفع بالعقاب الخفيف الوارد بالمادة ٣٦ — أن يثبت أن الاحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي واذن فعبد الاثبات الذي يتخصص به القصد من الاحراز يقع دائماً على عاتق المتهم — ومادام الطاعن في الدعوى الحالية لم يقدم للمحكمة أي دليل على أن إحرازه المخدر كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي

فليس له أن ينعي على المحكمة تطبيق المادة ٣٥ وعدم ذكرها إن كان إحرار الحشيش بقصد الاتجار أو التعاطي إذ لا مصلحة له في ذلك لأن الشارع أراد بمجرد الاحراز مستوجبا أصلاً للعقوبة المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ فيكفي إذن أن تثبت محكمة الموضوع أنه أحرز المخدر — أما عن الشطر الآخر فإن المحكمة غير ملزمة بتتبع الدفاع والرد على كل جزئية من جزئياته مادامت الأسباب التي أقامت عليها حكمها تتضمن بذاتها الرد على الدفاع بأنها لم تصدقه .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد احمد صابر الشهير لتعبد ضد النيابة رقم ١٢٨٧ سنة ١٤ ق ١)

١٠

١٢ يونيه سنة ١٩٤٤

قتل خطأ . رابطة السببية في جرائم القتل أو الجرح خطأ . ماطها . عدم إمكان تصور حدوث الضرر لولا وقوع الخطأ . سببية مباشرة أو غير مباشرة . لايهم . مثال في حادث سيارة (المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ ع = ٢٣٨ و ٢٤٤)

المبدأ القانوني

يكفي لقيام رابطة السببية في جرائم القتل والجرح الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات أن يكون القتل أو الجرح مسبباً عن خطأ مما هو مبين في تينك المادتين ، سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة ، مادام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ . فإذا كان الحكم

وزرها باعتبارها سببت الحادث مع أن ذلك لم يكن السبب المباشر له .

« وحيث انه يكفي لقيام رابطة السببية في جرائم القتل والجرح خطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٣٤٤ من قانون العقوبات أن يكون القتل أو الجرح مسببين عن نوع من أنواع الخطأ المبينة في تينك المادتين سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة مادام لا يمكن تصور حدوث الضرر لو لم يقع الخطأ ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن على تسببه في الحادث بخطئه في قيادة سيارته بأن أسرع بها أسراعاً زائداً فلما شاهد الفتاة أمامه لم يعتمد إلى التهدئة أو الوقوف بل اندفع إلى اليسار بقوة فصدم أحد المجنى عليهم وعاد في نفس السرعة بالسيارة إلى اليمين وأختل توازنها فانتقلت على الأرض بعد أن سقط بعض ركابها وأصيبوا كذلك ثم انتقل بعد ذلك لايراد الدليل على ثبوت ذلك الاسراع الزائد الذي قال عنه بأنه لولاه لما انقلبت السيارة ولما صدمت أحد المجنى عليهم قبل انقلابها بل لا يمكن الوقوف بها فاعتمد على أقوال الشهود وعلى تقرير المهندس الفني — لما كان ذلك فانه لا يكون هناك محل لما بشيره الطاعن من أن هذا الاسراع ليس هو السبب المباشر للحادث وأن ذلك السبب هو الانحراف للسيارة خشية إصابة الطفلة التي اعترضت السيارة اذ الحكم قد أثبت بادية سائعه أن الطاعن كان مخطئاً في قيادته السيارة وأنه لولا هذا الخطأ لما وقع الحادث.

« وحيث ان الوجه الآخر مبني على قصور الحكم المطعون فيه لعدم رده على دفاع الطاعن بأن الضرورة هي التي ألجأته إلى ارتكاب الحادث إذ اضطر إلى الانحراف إلى يسار

قد أسس إدانة المتهم على تسببه في الحادث بخطئه في قيادة سيارته ، إذ أسرع بها أسراعاً زائداً ، ولم يعتمد إلى التهدئة أو الوقوف لما شاهد الفتاة أمامه . بل اندفع بالسيارة بقوة فصدم أحد المجنى عليهم ، ثم عاد في نفس السرعة بالسيارة إلى اليمين فاختل توازنها ، فانتقلت على الأرض بعد أن سقط بعض ركابها وأصيبوا ، فهذا الذي أثبتته الحكم فيه مبادل على أن المتهم قد أخطأ في قيادته السيارة ، وأنه لولا خطؤه لما وقع الحادث . وإذن فلا يكون ثمة محل لما بشيره من أن الاسراع الذي أثبتته عليه الحكم ليس هو السبب المباشر للحادث بل السبب هو انحرافه يسرة لتفادي إصابة الطفلة التي اعترضت السيارة .

الحكم

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن مبني على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن اساس المسؤولية في جرائم القتل خطأ هو أن يكون الخطأ المنسوب للمتهم متصلاً اتصالاً مباشراً بالضرر الذي خلفه وقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة زائدة وترتب على ذلك الحادث مع أن لثابت من الأوراق أن السبب المباشر للحادث هو أن الطاعن اضطر رغماً منه إلى الجنوح إلى اليسار خشية الاصطدام بطفلة اعترضت الطريق فجأة فأصاب القتييل وهذا ما لم يتناوله الحكم ولا رد على دفاع الطعن بشأنه بل تحطاه إلى السرعة وأعتبرها السبب المباشر للحادث ثم أضاف إليها تلف فرامل السيارة فحمل الطاعن

الطريق ليتجنب إصابة الفتاة التي اعترضت سيره فوق الحادث رغمًا منه ولم يكن له سبيل لتحايل إصابة الفتاة غير ذلك الانحراف ويقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد خلا تمامًا من مراجعة هذا الدفاع وتحليله .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض صراحة خلافًا لما يقوله الطاعن لهذا الدفاع وفنده على النحو الآتي: « من حيث أن المتهم دفع التهمة بأنه لم يكن في مقدوره منع وقوع الحادث لأن طفلة صغيرة اعترضت طريق السيارة التي يقودها وهي تحاول اجتياز الطريق مما دعاه إلى الاندفاع يسارًا فيمينًا — وحيث أنه يستفاد من أقوال محمد عثمان محمد واحمد موسى إبراهيم ومنصور حجازي منصور وهم أول من تقدموا للشهادة فور الحادث — أن المتهم قاد السيارة في اسراع زائد فلما شاهد الفتاة أمامه لم يعد إلى التهدئة أو الوقوف بل اندفع إلى اليسار بقوة فصدم أحد المجنى عليهم وعاد في نفس السرعة بالسيارة إلى اليمين واختل توازنها فانقلبت على الأرض بعد أن سقط بعض ركبها واصيبوا كذلك — وحيث أن هذا الأسراع الزائد الذي لولاه لما انقلبت السيارة ولما صدمت أحد المجنى عليهم قبل انقلابها بل لا يمكن الوقوف بها — هذا الأسراع الزائد ليس دليلاً أقوال أولئك الشهود وحدهم بل الماديات تؤيده فقد أوري المحقق عند اجراء المعاينة أنه شاهد آثار دوالب السيارة ممتدة في الأرض لمسافة أربعة عشر متراً عند اتجاهها من هذه الجهة البحرية إلى القبلية مستعرضة الطريق — وليست هناك رعونة أشد من هذه الرعونة والمتهم يقود السيارة بمثل هذه السرعة

مع أن بها نقصاً في جهاز الوقوف إذ أثبت المهندس الفني في التقرير المقدم منه أنه لم يجد في السيارة الذراع الذي يستعان به في استعمال جهاز الوقوف باليد ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى عدم صحة ما دفع به الطاعن من أنه لم يكن في مقدوره منع وقوع الحادث فإن ما يشير به في هذا لا يكون له محل .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن وإيم نجيب عطا الله صد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٣٠٤ سنة ١٤ ق)

١١

٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤

١ — حكم . تسميه . متهم . شهادة كذبا أمام محكمة الجنايات بأن زيدا المتهم في جريمة قتل كان في وقت وقوع الجريمة بجبهة غير التي وقع فيها القتل وذلك منه بقصد تخلص زيد هذا من العقاب . إدانته ابتدائياً في تهمة إغاثة الجاني على الفرار من وجه القضاء المرفوعة بها الدعوى عليه . توجيه المحكمة الاستئنافية له تهمة شهادة الزور وإدانته في الجريمتين . تأييدها الحكم الابتدائي في الموضع لأسبابه . أسباب الحكم الابتدائي في صدد جريمة الإغاثة على الفرار من وجه القضاء تصلح لتبرير الادانة في جريمة شهادة الزور .

ب — الفعل الثابت وقوعه من هذا المتهم . يكون جريمتين . جريمة شهادة الزور . وجريمة إغاثة الجاني على الفرار من وجه القضاء . إدانته في جريمة شهادة الزور لا خطأ فيه .

ج — إثبات . اعتماد المحكمة في حكمها بإدانة هذا المتهم في شهادة الزور على شهادة الشهود الذين معهم محكمة الجنايات في دعوى القتل . جوازه . النص على المحكمة بأنها لم تسمع الشهود في مواضعه . لا يصح .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الفعل الذي أثبت الحكم الابتدائي على المتهم مقارفته هو أنه شهد

٣ — للمحكمة أن تستند في حكمها إلى أى عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيد ما يبايها . فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة شهادة الزور وإعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء اعتماداً على شهادة الشهود الذين سمعهم محكمة الجنايات في دعوى القتل ، وكانت قد أمرت بضم قضية الجناية التي أدى المتهم شهادته فيها فضمت واطلعت المحكمة عليها وعرضت على بساط البحث أمامها ، وكان إذن في إمكان الدفاع أن يتناول شهادة الشهود الذين سمعوا في تلك الجناية واعتمدت المحكمة على أقوالهم في إدانة المتهم ، فإنه لا يكون له أن يشكو من أن المحكمة لم تسمع شهادة هؤلاء الشهود في مواجهته . وخصوصاً إذا كان لم يتقدم إلى المحكمة بهذا الطلب .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل أن الحكم المطعون فيه جاء خالياً من الأسباب فيما يتعلق بجريمة شهادة الزور لأن محكمة أول درجة قضت بادانة الطاعن على اعتباره أنه اقترف جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . أما المحكمة الاستئنافية فقد دانت على أساس أنه ارتكب هذه الجريمة وجريمة شهادة الزور وقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات دون أن تبين توافر أركان جريمة شهادة الزور .

« وحيث ان واقع الحال في الدعوى هو أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن

كذبا أمام محكمة الجنايات بأن فلانا (المتهم في جريمة قتل) كان موجوداً بفندق بأسيوط في وقت وقوع جناية القتل التي وقعت في ناحية الخوطة ، إذ ثبت من شهادة الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الجنايات أنه كان موجوداً في بلدة الخوطة في ذلك اليوم وارتكب القتل . كما أثبت عليه أنه تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء . وأن ذلك من شأنه إحداث ضرر . إذ قد يترتب عليه إفلات الجاني من العقاب ، ثم إدانة في جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء وهي الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه . ثم عند استئناف هذا الحكم رأت المحكمة الاستئنافية أن ما وقع من المتهم يكون جريمة شهادة الزور المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من قانون العقوبات كما يكون جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء المنصوص عليها في المادة ١٤٥ فوجهت إليه تهمة شهادة الزور ، ثم قضت بادانته في الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ ، وأيدت الحكم الابتدائي لأسبابه بالنسبة للموضوع ، فإن ما أورده الحكم الابتدائي في صدد جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء يكفي لتبرير إدانته في جريمة شهادة الزور .

٢ — إنه لما كان هذا الفعل يكون الجريمتين المذكورتين ، وكان تعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن المحكمة تكون على حق إذ أدانت المتهم في جريمة شهادة الزور .

وابنه محمد عبد العزيز لأنهما علما بوقوع جناية قتل من حلمي عبد السميع بناحية الخوطة مركز ديروط وأعاناه على الفرار من وجه القضاء بأن شهدا أمام محكمة الجنايات بأنه كان بأسيوط وقت وقوع الجريمة مع أنهما يعلمان بعدم صحة ماشهدا به ومحكمة أول درجة فضت بأدانتهم في هذه الجريمة طبقا للمادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية رأت أن ماوقع منهما يكون جريمة شهادة الزور المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ من القانون المذكور وفي آن واحد يكون جريمة أعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء المنصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات فوجهت إليهما تهمة شهادة الزور ليدافعا عن نفسيهما فيها ثم قضت بأدانتهم في الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وأوردت في حكمها الأسباب التي تبرر تعديل الوصف القانوني للواقعة على هذا النحو وقالت أنه « بالنسبة للموضوع فالحكم الابتدائي في محله لأسبابه » .

« وحيث انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي أن الأسباب التي تضمنها لتبرير ادانة الطاعن في جريمة أعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء تكفي أيضا لتبرير ادانته في جريمة شهادة الزور فقد أثبت عليه أنه أدى أمام القضاء شهادة كاذبة إذ شهد أمام محكمة الجنايات في قضية الجناية رقم ٥١٣٩ ديروط سنة ٩٤ المتهم فيها حلمي عبد السميع بقتل عبد الرحيم عبد الرحيم في يوم ٩ يولييه سنة ١٩٤١ بناحية الخوطة بأن هذا المتهم كان موجودا بفندقه ببندر أسيوط في الوقت الذي وقعت فيه جناية القتل مع أنه ثبت من شهادة الشهود الذين سمعوا

أمام محكمة الجنايات أن حلمي عبد السميع المذكور كان موجوداً في بلدة الخوطة وار تكب جريمة القتل في ذلك اليوم كما أثبت أن الطاعن تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء وأن من شأن ذلك أحداث ضرر إذ قد يترتب عليه افلات الجاني من العقاب مما يفيد توافر أركان شهادة الزور جميعا .

« حيث ان مبنى الوجه الثاني أن المحكمة قضت بمعاقبة الطاعن من أجل جريمة أعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء مع أن هذه الجريمة لا تتكون إلا اذا كان الفعل الموصوف بهذا الوصف ليس له حكم خاص في القانون كحكم شهادة الزور ولما كان الفعل المنسوب إلى الطاعن أن صح فهو يعد شهادة زور فيكون وصف المحكمة لهذا الفعل بأنه جريمة أعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء وصفا خاطئا .

« وحيث ان الفعل الذي أثبت الحكم على الطاعن مقارفته وهو شهادته كذبا أمام محكمة الجنايات بأن حلمي عبد السميع كان موجودا بفندقه بأسيوط في وقت وقوع جناية القتل التي ارتكبت بناحية الخوطة وذلك بقصد تخليص القاتل من العقاب هذا الفعل الواحد يكون جريمتين : جريمة شهادة الزور المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات وجريمة أعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء المنصوص عليها في المادة ١٤٥ . وبمقتضى هذا التعدد أي تعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة بحق — على أنه لا فائدة للطاعن من التمسك بأن الفعل الذي عوقب عليه لا يكون جريمة المادة ١٤٥ ع وإنما يكون جريمة

١٢

٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤

١ - عش البضاعة . علم المتهم . استخلاصه من وقائع
تفتحه . جواره . حزار . احترامه الحزارة من زمن
بعيد . دبحه جملا خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح
فيه . استخلاص عنه بمصاد لحم هذا اجل من هذه
العناصر سابع .

ب - قوة اليوم المحكوم فيه . سبق محاكمة هذا المتهم أمام
المحكمة العسكرية عن تهم ذبحه جملا خارج السلخانة في
يوم ممنوع الذبح فيه وبيع لحم طازج في يوم مع فيه
البيع . دفعه الدعوى الخاضعة بعدم جواز نظرها لمسبق
الفصل فيها بالحكم الصادر في تلك الدعوى . رفضه .
في محله . بحقق تغيره بين الدعويين . عارة (اللحم
الطازجة) الواردة في الذوام العسكرية . المقصد منها .
المعوم الناتجة من ادخ وقت الاستهلاك في المقصود
تحديد استهلاكها .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت المحكمة قد استنتجت علم
المتهم بفساد اللحم التي باعها مما ثبت لديها
من ذبح الجمل خارج السلخانة وفي يوم ممنوع
الذبح . أنه يعترف الجزارة من عهد بعيد ولا
يتصور أن يفوت عليه فساد اللحم ، فلا
تثريب عليها . إذ هذه كلها قرائن من شأنها
أن تؤدي إلى ثبوت الحقيقة التي قالت بها .

٢ - إذا كان المتهم بعد أن حوكم أمام
المحكمة العسكرية على تهمة ذبحه جملا خارج
السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه ، وبيع لحم
طازج في يوم منع فيه بيع اللحم ، قد قدم
للمحاكمة على تهمة أنه تسبب من غير قصد
ولا تعمد في قتل فلان وإصابة آخرين ببيع
لحوم فاسدة أكل منها المجنى عليهم وأصيبوا
فلا تثريب على المحكمة إذا هي في الدعوى
الأخيرة رفضت الدفع بعدم جواز نظرها
لسبق الفصل فيها من المحكمة العسكرية ، فإن

شهادة الزور لأن العقاب المقرر لأولى هاتين
الجريمتين أخف من العقاب المقرر للجريمة
الأخرى .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن المحكمة
اعتمدت في حكمها القاضي بأدانة الطاعن في
جريمته شهادة الزور وإعانة القاتل على الفرار
من وجه القضاء على شهادة الشهود الذين
سمعتهم محكمة الجنايات في دعوى القتل وكان
يتمين عليها أن تسمع شهادتهم في مواجهة
الطاعن .

« وحيث ان للمحكمة أن تستند في حكمها
إلى أى عنصر من عناصر الدعوى متى كانت
هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها
وكان في أمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها
وتفنيدها بما يشاء .

« وحيث انه يبين من الأطلاع على محضر
الجلسة وعلى الحكم المطعون فيه أن المحكمة
أمرت بضم قضية الجناية التي أدى فيها الطاعن
شهادته فضمت واطلعت المحكمة عليها وعرضت
على بساط البحث أمامها وكان في أمكان الدفاع
أن يتناول شهادة الشهود الذين سمعوا في تلك
الجناية بالمناقشة والتفصيل فلا محل إذن لما
يشكو منه الطاعن في هذا الوجه وخصوصا
أنه لم يتقدم إلى المحكمة بطاب سماع أحد من
هؤلاء الشهود في مواجهته .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن عبد العزيز محمد عبدالله ضد النيابة رقم ١٤٦٧
سنة ١٤ ق)

واقعتها مختلفة عن واقعة الجنحة العسكرية ومستقلة عنها استقلالاً تاماً . إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التي يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في القضيتين وإذا كانت الواقعتان ليس بينهما من الارتباط ما يمكن معه عدّهما فعلاً واحداً يصح وضعه بأوصاف قانونية مختلفة ، أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة أو عدة أفعال صدرت عن غرض جنائي واحد ، فلا يكون محل للقول بأن المحكمة العسكرية استنفدت كل ما يمكن توقيعه على المتهم من عقاب . إذ إنه لأصححة لما يدعي من أن قضاء المحكمة العسكرية بأدانة المتهم على أساس أنه باع لحما طازجا في يوم ممنوع الذبح فيه يتعارض مع قول المحكمة في الدعوى الأخيرة إنه باع لحوماً فاسدة . لأن المفهوم من الأوامر العسكرية الخاصة بتحديد استهلاك اللحوم أن عبارة (اللحوم الطازجة) الواردة فيها ، المقصد منها اللحوم الناتجة من الذبح للاستهلاك مباشرة دون أن تجري عليها عملية الحفظ ، فهذه هي وحدها المقصود تحديد استهلاكها بعكس اللحوم المحفوظة التي لم يوضع حظر على استهلاكها .

المحكم

« حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن ما أورده الحكم المطعون فيه للاستدلال به على علم الطاعن بفساد اللحوم التي أكل منها المجنى عليهم والتي تسبب عن فسادها أصابهم لا يصلح دليلاً لاثبات هذا العلم . »

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه

بالحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها أن الطاعن وابنه عبد الحفيظ هما اللذان باعا اللحوم الفاسدة التي تسبب عنها إصابة من أكلوا منها بالتسمم . ووقاة أحدهم من جراء هذا التسمم وذكر فيما ذكره من أسباب أن الطاعن ذبح الجمل الذي يبيع لحمه خارج السليخانة ، وفي يوم منع الذبح فيه — وأنه أنكر التهمة وأدعي أنه كان غائبا عن المنزل الذي ذبح فيه الجمل وحاول بمعاونة بعض المجنى عليهم القاء عبء الجريمة على ابنه الصغير عبد السلام . ثم خالص من ذلك إلى القول : « بأن أقوال المصائب والكشوف الطيبة تدل دلالة واضحة على أن ما حدث للمصائب والمتوفى كان نتيجة لبيع هذين المتهمين أي الطاعن وابنه عبد الحفيظ لتلك اللحوم الفاسدة ، المضرة بالصحة وهما عالمان بذلك لأنهما يحترقان الجزارة من عهد بعيد ولا يعقل أنه يفوت على مثلهما فساد هذه اللحوم . وهذا الذي قاله الحكم يفيد أن المحكمة استنتجت علم الطاعن بفساد اللحوم التي باعها من ذبحه الجمل وبيعه لحومه في الظروف المذكورة ومن احترافه بالجزارة من عهد بعيد مما لا يتصور معه أن يفوت عليه فساد هذه اللحوم وهي قرائن من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت علم الطاعن بفساد اللحوم التي باعها » .

« وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن دفاع الطاعن في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية كان قائماً على أن المتهم عبد السلام على حسنين المحكوم ببراءته هو الذي قارف الجريمة وحده واستدل على صحة ذلك بأقوال المجنى عليهم في التحقيقات وفي الجلسة فردت

المحكمة على ذلك بأن عدول المجنى عليهم عن أقوالهم الأولى كان محابة المتهم (الطاعن) ولم تؤسس قولها هذا على دليل في الأوراق. وليس في ظروف الدعوى ما يبيح هذا الاستنتاج ولذلك يكون الحكم مشتملاً على قصور في التسبيب يعيبه بما يوجب نقضه.

«وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن بقوله: «أن هذه المحكمة ترى (بالرغم من عدول المجنى عليهم واعتراف المتهم الأول بارتكاب الجريمة وحده وانكار المتهم الثاني (الطاعن) لها) أن من قارف هذه الجريمة هو المتهم الثاني وابنه المتهم الثالث بدليل انعقاد اجماع المجنى عليهم في محضر التحقيق وبلاغ العمدية على أنهما هما اللذان ناعاهم اللجوم التي سببت هذا الحادث المروع — ولا ترتاح هذه المحكمة إلى زعمهم الأخير وادعائهم بأن مرجع هذا الخطأ سوء صحتهم لأنه يبعد أن يكون هذا السبب المزعوم متوفراً لديهم جميعاً عند سؤالهم وينحصر الخطأ في أمر واحد هو تعيين اسم الجاني الحقيقي — وترى المحكمة في هذا العدول محاولة غير شريفة ممن يهمة الأمر قصد بها تبرئة المتهمين الآخرين واقتدائهما بالابن الصغير وهو المتهم الأول»

«وحيث أن المحكمة الموضوع — بما لها من سلطة مطلقة في استنباط الوقائع وتقدير الأدلة — أن تأخذ بأقوال الشهود في التحقيقات الابتدائية رغم عدولهم عنها في جلسة المحاكمة. ومادامت المحكمة قد اقتنعت بصحة ما قرره المجنى عليهم في محضر التحقيق وبلاغ العمدية من أن الطاعن وابنه عبد الحفيظ هما اللذان قارفا الجريمة المحكوم عليهما بالعقوبة

من أجلها ولم تصدق ما زعموه أخيراً من أن الذي قارفها هو عبدالسلام على حستين المحكوم ببراءته فلا محل للاعتراض عليها في ذلك.

«وحيث أن مبنى الوجه الثالث أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في المحكمة العسكرية رقم ٧ أبو تيج سنة ١٩٤٣ فحكمت المحكمة برفض هذا الدفع بآنية حكمها على أن المحكمة العسكرية كانت تفصل في موضوع يختلف عن موضوع الدعوى المنظورة أمامها. وهذا قضاء خاطيء لأن المحكمة العسكرية قضت على الطاعن ناعقوبة على أساس أن اللجوم التي ناعها لجوم طازجة وليست خوما فاسدة فلا يمكن القول بعد ذلك في الدعوى الحالية أن اللجوم المبيعة فاسدة، لأن هذا القول يتعارض مع قضاء نهائي صدر من محكمة مختصة — يضاف إلى ذلك أن الجريمة الموصوفة في الحكم المطعون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجريمة عسكرية يسمح بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات. وبتطبيق هذه المادة تكون المحكمة العسكرية قد استنفدت — بحكم الصادر منها — كل ما كان يمكن توقيعه على نطاعن من عقوبة لأنها هي المختصة دون غيرها بالجرائم العسكرية وبغيرها من الجرائم المرتبطة بها.

«وحيث أن الواقعة التي فصلت فيها المحكمة العسكرية بحكم الصادر في القضية العسكرية رقم ٧ أبو تيج سنة ١٩٤٣ هي على ما جاء في الحكم المطعون فيه (ذبح جمل خارج أسلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه وبيع لحم طازج في يوم منع فيه بيع اللحم). أما الواقعة التي يحاكم الطاعن من أجلها في الدعوى الحالية فهي تسببه من غير قصد ولا تعمد في قتل عطا نخيت واصابة آخرين ببيعهم لجوما فاسدة

أكل منها المجنى عليهم وأصيبوا. وهي واقعة مختلفة عن واقعة الجنحة العسكرية ومستقلة عنها استقلالاً تاماً إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في القضيتين. ومن ثم تكون المحكمة على حق في رفضها الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الحالية لسبق الفصل فيها. ولا صحة لما يزعمه الطاعن من أن قضاء المحكمة العسكرية بأدائه على أساس أنه باع لحوما طازجة في يوم ممنوع الذبح فيه يتعارض مع قول المحكمة في الدعوى الحالية أنه باع لحوما فاسدة لأن المفهوم من الأوامر العسكرية الخاصة بتحديد استهلاك اللحوم أن عبارة «اللحوم الطازجة» فيها تفيد اللحوم الناتجة من الذبح وقت الاستهلاك وهي المقصود تحديد استهلاكها بعكس اللحوم المحفوظة التي لم يوضع حظر على استهلاكها.

«وحيث أنه ليس بين الواقعتين من الارتباط ما يمكن عدّهما فعلاً واحداً يصح وصفه بأوصاف قانونية مختلفة أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة أو عدة أفعال صدرت عن غرض جنائي واحد فلا محل إذن للقول بأن المحكمة العسكرية استنفدت كل ما يمكن توقيعه على الطاعن من عقاب.

«وحيث أنه لاسكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(طعن على حسن سيده الكبير ضد النيابة رقم ١٤٦٨ سنة ١٤ ق)

١٣

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤

١ — تجمهر حصوله عرضاً ومن غير اتفاق سابق يكفي للعقاب.

ب — إتلاف. التمييز بين الجريمتين المنصوص عليهما في المادة ٣٦١ وفي المادة ٣٨٩. يقوم على أساسين: القصد الجنائي ومقدار الاتلاف أو التخريب. يشترط في الجريمتين أن يقع فعل كل منهما عمداً. ويشترط فوق ذلك في الجريمة الواردة في المادة ٣٦١ أن ترتكب بقصد الإساءة. يكفي في المادة ٣٨٩ أن يكون الاتلاف حادثاً فردياً بسيطاً ويشترط في المادة ٣٦١ أن يكون عن الأشياء المملوكة أو المخربة كبراً.

(المادتان ٣١٦ و ٣٤٢ ع = ٣٦١ و ٣٨٩)

ج — حكم. اشتغال وصف التهمة الوارد بصدر الحكم على بيان واف للواقعة. الحكم يعتبر مشتملاً على بيان الواقعة. صيغة الاتهام جزء من الحكم. تسكن في الأحوال إليها في بيان الواقعة.

المبادئ القانونية

١ — إن التجمع قد يكون بريئاً مسموحاً به في بدء تكوينه ثم ينقلب إلى تجمهر معاقب عليه. ويكفي حصول التجمهر عرضاً ومن غير اتفاق سابق لاستحقاق المتجمعين للعقاب.

٢ — إن الفعل المسمى المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٨٩ ع يدخل ضمن الأفعال التي تعاقب عليها المادة ٣٦١، والتمييز بين الجريمتين يقوم على أساسين: هما القصد الجنائي، ومقدار الاتلاف أو التخريب الذي أحدثه الجاني. فالمخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٨٩ يشترط فيها أن يقع فعلها عمداً، فهي إذن والجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦١ سواء من هذه الناحية. غير أنه يشترط في المادة ٣٦١ فوق ذلك أن يرتكب الجريمة بقصد الإساءة، وهذا هو أحد الفروق التي تميز بين الجريمتين، ثم انه يكفي لتطبيق المادة ٣٨٩ أن يكون الاتلاف حادثاً فردياً بسيطاً في حين أن المادة ٣٦١ تكون واجبة التطبيق متى كان عدد الأشياء المملوكة أو المخربة كبراً. وهذا هو الاستفادة من المذكرة الإيضاحية التي

وضعت عند تعديل المادة ٣١٦ ع القديمة .

٣ — متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر أن التهمة ثابتة على المتهمين ، وكان وصف التهمة — كما هو وارد بصدر الحكم — مشتملا على بيان واف للتلف الذي أصاب السيارة ، فإن الحكم يعتبر مشتملا على بيان الواقعة . إذ أن صيغة الاتهام هي جزء من الحكم تكفي الاحالة إليها في بيان الواقعة .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعنين لم يكونوا مجتمعين بقصد التجمهر بل كانوا ذاهبين مع غيرهم إلى مقر لجنة الانتخاب لأداء واجب مشروع وهو إعطاء أصواتهم أو كانوا عائدتين إلى بلادهم بعد أداء هذا الواجب ، وقد أبدوا هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فردت عليه بما يتعارض مع الاشارتين المرسلتين من المجنى عليه إلى مدير الغربية ولا يتفق وشهادة الشهود الذين اعتمدت على شهادتهم .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفاع المشار اليه في هذا الوجه بقوله : « إن المتهمين (الطاعنين) وإن كانوا قد حضروا في بادئ الأمر وتجمعوا حول لجنة الانتخاب بدعوة من الحكومة لأداء واجب الانتخاب فانهم عند حصول المشادة المشار إليها بين سيد القصاص وبين عمدة عزب الغرب قد طرحوا من فكرهم الغرض الذي حضروا من أجله وأحلوا محله في أذهانهم فكرة الانتقام والتعدي لئناروا لعمدتهم فانصرفوا من قاعة الانتخاب الى تجمع اتفقوا على تأليفه

وقد عقدوا العزم على الاعتداء بارتكاب الجريمة . وأن ماتقدم واضح من الوقائع الثابتة من التحقيقات والتي شهد بها الشهود من أنه في أثناء وجود الناخبين (ومن بينهم أهالي عزب الغرب) في مقر لجنة الانتخاب في برمبال حصلت مشادة بين سيد القصاص وعمدة عزب الغرب اتهم فيها الأول الثاني بأنه يقف بين الناخبين للتأثير عليهم لمصلحة المرشح المنافس لسعادة محمد بهي الدين بركات باشا وتطور التنافس بينهما حتى انتهى بأن يعتدي الأول على الثاني بالسب فهاج أهالي عزب الغرب تشيعا لعمدتهم وأرادوا الاعتداء على سيد القصاص فبادر معاون الادارة عبد الحميد أحمد ابراهيم أفندي المكلف بالمحافظة على النظام وأخذ سيد القصاص من قاعة الانتخاب وأدخله دارالعمدة وكان الهياج شديدا فقد شهد حضرة معاون الادارة المذكور بأنه منع سيد القصاص من الخروج من المنزل خشية الاعتداء عليه وشهد سيد القصاص أنه عند ما أراد الخروج من المنزل منعه معاون الادارة والمساكر واخبروه أنه إذا خرج فسيعتدي عليه وشهد أيضا عبد الله بك بركات أنه كان في منزل في ناحية برمبال فحضر اليه عمدة برمبال الشيخ ابراهيم الخطيب وأخبره بحصول مشادة بين سيد القصاص وعمدة عزب الغرب فطلب منه احضار سيد القصاص فأخبره بتعذر ذلك خشية الاعتداء عليه وقال له (أنه اذا خرج سيد القصاص من المكان الموجود به فهناك فتح الله عياد وآخرين متربصين له في الطريق) وشهد ابراهيم عبد الوهاب الخطيب العمدة بما ذكره عبد الله بك بركات وقرر أنه عند عودته الى مقر اللجنة بعد أن أخبر عبد الله

بك بركات بالموضوع قابل في طريقه عبد الحميد مرعى المتهم السادس الذي قال له كيف يعتدى شخص من منية المرشد (بلدة بهي الدين باشا بركات) على عمدتهم (أخيه) وتساءل ماذا يحصل الآن لو اعتدى على سعادة بهي الدين باشا بركات نفسه . . . وقد شهد المذكور أيضاً بأن احمد الخلي حضر اليه وأبلغه بأن مؤامرة تدبر في الخارج للاعتداء على السيد القصاص وقد أيده احمد الخلي المذكور في اقواله وحدث أن حضر في فترة هذا الهياج سعادة بهي الدين باشا بركات إلى ناحية برمبال للاشراف على عملية الانتخاب . . . ويقول سعادة بهي الدين باشا بركات أنه رأى أن يصحب معه سيد القصاص فكث باللجنة برهة ثم خرج وركب سيارته وصحب المذكور معه - وكان يركب معه في السيارة أيضاً الدكتور عرفان الأنصاري بجواره و احمد السيد الخلي مع سيد القصاص بجوار السائق امام محمد نصر . . . وشهدوا جميعهم بأنهم بعد أن ابتعدوا عن بلدة برمبال قليلاً رأوا جمعا عند قنطرة ويدهم عصي وأشار لهم أحدهم إشارة ظنوها للسؤال عن شيء فبدأ السائق السير ولكنهم أدركوا روح الغدر وكان السائق قد أخرج يده إشارة للتمردة فضربه أحد المتجمهرين بالعصا على يده فأصابها ثم انهالوا على السيارة بالعصي فألقوها الا تلافى الثابت في تقرير معاينتها . . فأسرع السائق بالسير ويقول السائق أن المعتدين أخذوا يصفرون لينهبوا فريقاً آخر من المعتدين . . . وقد رأى أشخاصاً يسارعون بعد سماع الصفير ويلقون بقطعة من الخشب في وسط الطريق بقصد إعاقة السيارة فأمره سعادة الباشا بالعبور عليها فعبرها ولكن

المعتدين أخذوا يتابعونها جرياً ويقذفونها بالطوب . . . ثم حدث بعد أن بارحت سيارة بهي الدين باشا بركات برمبال بفترة أن حضرت سيارة عبد المنعم بك بركات وكان معه فيها الأستاذ محمد المرشدي بركات ومحمود محمد عميرة ويقودها السيد بسطويسي ويقف على سلاسلها (رفارفها) الخارجية محمد علي حماد وعبد الهادي سيد احمد والسيد محمد خميس وقد شهدوا جميعاً أنهم لما وصلوا برمبال شاهدوا جمعا فوقفوا عندهم ليسألوهم عما إذا كان سعادة بهي الدين باشا لا يزال في البلد أم تركها . . . وما سمع الجميع اسم بهي الدين باشا حتى رموهم بالفاط السباب وقالوا « تعرفوا تشتموا العمدة بتاعنا » ثم انهالوا على السيارة بالعصي فأحدثوا بها التلف الثابت بتقرير معاينتها . . . فأسرع السائق بالسير وما ابتعد قليلاً حتى صادفه قطعة الخشب الموضوعه بوسط الطريق فعبرها أيضاً وسار في طريقه . — وهذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون إذ التجمع قد يكون بريئاً ومسموحاً به في بدء تكوينه ثم ينقلب إلى تجمهر معاقب عليه ويكفي حصول التجمهر عرضاً ومن غير اتفاق سابق لاستحقاق المتجمهرين للعقاب . وما قاله الحكم لا يتعارض مع الاشارتين المنوه عنهما بوجه الطعن إذ أن ما جاء بهما من اعتراض المعتدين المدجني عليه وهو سائر في طريقه راكبا سيارته واعتمداهم على السيارة وسائقها متفرقين لا يتناقض مع ما أثبتته الحكم من أنهم كانوا متجمهرين للغرض غير المشروع الذي أشار إليه . كما أنه لا يتعارض مع شهادة الشهود الذين اعتمدت المحكمة على شهادتهم في اثبات جريمة التجمهر عليهم . ولما كانت الأدلة التي أوردتها الحكم على النحو

المتقدم من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فان مجادلة الطاعين على الصورة الواردة بوجه الطعن لا تقبل منه لانه لا يكون لها من معنى سوى مجادلة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني أن الحكم لم يبين الأدلة التي قامت على علم الطاعنين بالغرض من التجمهر .

« وحيث ان علم الطاعنين بالغرض من التجمهر واضح مما أثبتته الحكم فيما تقدم وما قاله بعد ذلك من « أن التعدي على السيارتين للسبب وبالطريقة التي أوضحها التهمون وسلف ذكرها وفي مكان بعيد عن مقر لجنة الانتخاب كل البعد إنما يدل على أنه بنى ونفذ حسب خطة مرسومة اتفق عليها بين المتهمين (المعارضين) ومن ثم فإن تجمهرهم لم يكن بدعوة من الحكومة لأداء واجب الانتخاب وإنما كان لغرض التجمهر وللاعتداء ولا علاقة له بالانتخاب »

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٣٦١ عقوبات على واقعة انلاف السيارتين لأن هذه المادة تشترط التخريب وهو غير متواتر لأن التلف الذي حصل بهما لا يجعل واحدة منهما غير صالحة للاستعمال ولا يضل سيرها بحال ومتى سقط ركن التخريب فتكون الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٣٨٩ عقوبات .

« وحيث انه سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكماً بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ١٧٨٧ سنة ٤٧ قضائية بينت فيه أن الفعل المسمى المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٨٩ عقوبات ،

يدخل ضمن الأفعال التي تعاقب عليها المادة ٣٦١ عقوبات وأن التمييز بينهما يقوم على أساسين وهما القصد الجنائي ومقدار الانلاف أو التخريب الذي أحدثه الجاني . فالمخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٨٩ عقوبات يشترط فيها أن تقع عمداً فهي اذن والجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦١ سواء من هذه الوجهة ، غير أنه يشترط في المادة ٣٦١ فوق ذلك أن ترتكب بقصد للاساءة وذلك هو أحد الفروق التي تميز بين الجريمتين . ويمكن تطبيق المادة ٣٨٩ عقوبات أن يكون الانلاف حادثاً فردياً بسيطاً بينما المادة ٣٦١ تكون واجبة التطبيق متى كان عدد الأشياء المتلفة أو الخربة كبيراً وهذا ما يستفاد من المذكرة الأيضاحية التي وضعت عند تعديل المادة ٣١٦ عقوبات القديمة .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أبرز قصد الاساءة في حوادث الاعتداء والتخريب التي وقعت على السيارتين ممن تعمدوا الاعتداء عليهما في أجزاء مختلفة منهما ولذلك تكون المحكمة على حق في تطبيق المادة ٣٦١ عقوبات .

« وحيث ان مؤدى الوجه الرابع أن الحكم لم يبين التلف الذي أصاب السيارتين ولا تكفي الإحالة إلى تقريرى المفتش الفنى الذي فحصهما .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر أن التهمة — أي التينة في صيغة الاتهام — ثبتة على الطاعنين . ولما كان وصف التهمة كما هو وارد بصدر الحكم يشتمل على بيان واف للتلف الذي أصاب السيارتين . ولما كانت صيغة الاتهام هي جزء من الحكم فيمكن أن

يحيل إليها للقول بأنه اشتمل على بيان الواقعة .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٢٤٢ عقوبات على واقعة الضرب لأنه يشترط لتطبيقها أن يكون الجرح أو الضرب قد ينشأ عنه عجز عن الأشغال الشخصية ، ولما كان الكشف الطبي الذي وقع على المجنى عليهما لم يقل إلا بوجود سجع بسيط في أحدهما لم ينشأ عنه عجز عن الأشغال فالمادة ٢٩٤ الخاصة بالأيداء الخفيف هي المنطبقة .

« وحيث انه يكفي لتطبيق المادة ٢٤٢ عقوبات أن يثبت حصول ضرب أو جرح ولو لم ينشأ عن ذلك مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية . فالضرب مهما كان بسيطاً ضئيلاً تاركاً أثراً أو غير تارك يقع تحت نص المادة ٢٤٢ عقوبات .

« وحيث انه لما كان الحكم قد أثبت على الطاعنين أنهم ضربوا السائقين امام محمد نصر والسيد بسطويس منصور فأحدثوا بهما إصابة تحتاج لعلاج أقل من عشرين يوماً وبالأخر إصابة لا تحتاج لعلاج فإن هذا الضرب مما يقع تحت طائلة المادة ٢٤٢ عقوبات كما قضت المحكمة بحق .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(ضمن أبو القمصان عاشور وآخرين ضد النيابة رقم ٩٤٧ سنة ١٤ ق)

١٤

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤

١ - نقض وإسرام . اساب جديدة . الدفع بأن المتهم لم يكن يعلم باليوم الذي عين لبيع المحجوزات . دفع موضوعي واجب التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إثارته أولاً لدى محكمة النقض .

ب - تحقيق . مراد الجرح والمخالفات . جواز رفع الدعوى العمومية فيها مباشرة بدون تحقيق ما . عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان ما .

المبادئ القانونية

١ — إن الدفع بأن المتهم لم يكن يعلم باليوم الذي عين لبيع المحجوزات من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى . فإذا لم يكن قد أبدى أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ب — إن عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم ، بل يجوز رفعها في مواد الجرح والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الطاعن لم يعلم باليوم الذي عين لبيع المحجوزات لأنه كان غائباً عن البلدة ولم يسأل في التحقيق .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يدفع أمام المحكمة بأنه لم يعلم باليوم المعين للبيع ، ولما كان هذا الدفاع متعلقاً بموضوع الدعوى فقد كان عليه أن يبدئه أمام محكمة الموضوع لتبحثه وتفصل فيه . أما وهو لم يفعل فلا يجوز له أن يبدئه لأول مرة أمام محكمة النقض . أما عدم سؤاله في التحقيق فلا يترتب عليه بطلان الاجراءات إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم بل أنه يجوز رفعها في مواد الجرح والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن محمود علوان سلطان ضد النيابة رقم ٩٩٠ سنة ١٤ ق)

هذه المادة هي التي يفاجأ فيها الجاني حال ارتكاب الجريمة فيؤخذ في إبان الفعل (sur le fait) وهو يقارف إثمه ونار الجريمة مستعرة (dans le chaleur de l'action) والشارع يعتبر مفاجأة الجاني وهو يرتكب جريمته دليلاً قوياً على إجرامه، ولذلك فقد أباح للمأمور الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه بدون حاجة إلى إذن من النيابة (المادتان ١٥، ١٨ تحقيق). بل لقد أجاز لأي فرد من الأفراد أن يقبض عليه ويحضره أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه إلى أحد رجال الضبط (المادة ٥). والمفاجأة أغلب ما تكون من طريق الرؤية. وهذا — على ما يظهر — هو ما حدا على استعمال كلمة « رؤية » في المسخة العربية. لكن الرؤية ليست شرطاً في كشف حالة التلبس، بل يكفي أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بآية خاصة من حواسه سواء أكان ذلك من طريق البصر أو السمع أو الشم. على أنه ينبغي أن تتحرز المحاكم فلا تقر القبض أو التفتيش الذي يحصل على اعتبار أن المتهم في حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذي أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تختمل الشك.

فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان ماراً أمام عسكري، وأن هذا العسكري أمكنه أن يدرك من الرائحة التي كانت تنبعث مما كان يحمله المتهم أن معه مادة مخدرة، فإن الواقعة تكون جريمة إحراز مخدر متلبساً بها، ويكون للعسكري أن يقبض على المتهم ويحضره إلى أحد رجال الضبط بدون حاجة إلى إذن

تلبس. ماهيته. مفاجأة الجاني حال ارتكابه الجريمة. القبض عليه وتفتيشه. جازل رجال الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة. يجوز لأي فرد القبض عليه وتسلمه لأحد رجال الضبطية أو احضاره أمام النيابة. كشف حالة التلبس من غير الرؤية بالسمع أو بالشم. جائز. وجوب التحرز في ذلك. عسكري. مرور شخص أمامه يحمل مادة مخدرة. انبعاث رائحة المخدر من ثأبته. حالة تلبس. للعسكري أن يقبض عليه ويحضره إلى أحد رجال الضبط. التفتيش الشخصي من توابع القبض ومستلزماته.

(المواد ٧، ٨، ١٥، ١٨ تحقيق والمادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات المرئى)

المبدأ القانوني

إن المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت — كما جاء في صيغتها العربية — على أن « مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بيرة يسيرة... الخ ». وهذا النص يقابله في النص بالفرنسية (Il'y a flagrant délit, quand le fait incriminé se commet ou vient de se commettre... etc)

وترجمة ذلك حرفياً هي: « تكون الجريمة متلبساً بها متى كان الفعل الاجرامي لا يزال يرتكب أو كان قد ارتكب منذ بيرة يسيرة ». ويلاحظ على النص العربي أنه يتكلم عن مشاهدة الجاني متلبساً بالجريمة في حين أن المقصود هو وجود الجريمة في حالة تلبس. أي أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها، لا شخص مرتكبها، كما هو المستفاد من نص المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الذي هو مصدر المادة ٨ المذكورة. وكما هو ظاهر من النص الفرنسي لهذه المادة، وهو ما استقر عليه القضاء. والحالة الأولى التي تشير إليها

العربية على أن مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها برهنة يسيرة ... الخ» أما في النسخة الفرنسية فقد جاء نصها هكذا (Il'y a flagrant délit; quand le fait incriminé se commet ou vient de se commettre ... etc)

وترجمة ذلك حرفيا « تكون الجريمة متلبسا بها متى كان الفعل الاجرامى لا يزال يرتكب أو كان قد ارتكب منذ برهنة يسيرة » — وهذا النص منقول عن المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى — ويلاحظ على النص العربى أنه يتكلم عن مشاهدة الجاني متلبسا بالجريمة بينما المقصود هو وجود الجريمة في حالة تلبس أى أن حالة التلبس تلازم الجريمة نفسها لا شخص مرتكبها كما يؤخذ من نص المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى وهي مصدر المادة المصرية وكما هو ظاهر من النص الفرنسى المادة المصرية وهو ما استقر عليه القضاء .

« وحيث ان الحالة الأولى التى تشير اليها المادة الثامنة المذكورة هي التى يفاجأ فيها الجاني حال ارتكابه الجريمة فيؤخذ في ابان الفعل (sur le fait) وهو يقارف ائمه ونار الجريمة مستعرة (dans le chaleur de) في هذه الحالة يعتبر الشارع مفاجأة (l'action) الجاني وهو يرتكب جريمته دليلا قويا على اجرامه ولذلك يبيح لأموال الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه بدون حاجة الى اذن من النيابة (المادتين ١٥ و ١٨ تحقيق جنایات) بل يجوز لأى فرد من الأفراد أن يقبض عليه

النيابة . ومادام القبض عليه يكون صحيحا فان تفتيشه لضبط المواد المخدرة يكون صحيحا أيضا ، لأن تفتيش الشخص من توابع القبض عليه ومستلزماته .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في اعتبار المتهم في حالة تلبس بالجريمة تجوز القبض عليه وتفتيشه بغير حاجة إلى أذن من النيابة وذلك لأن المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات نصت على أن مشاهدة الجاني متلبسا بالجريمة هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها برهنة يسيرة . ولما كان الثابت بالحكم أن أحدا لم يرتكب الجريمة وهي ارتكب أو عقب ارتكابها مباشرة بل أن أحد عساكر النقطة شم رائحة أفيون تنبعث من ناحية الطاعن حال مروره على مقربة منه فأخبر زملاؤه وأسرع خلف الطاعن وأمسك به فألقى هذا بلعافة أفيون كانت معه في مجرى المصرف وأسقط لعاقة أخرى على الأرض ثم فتشه الأومبائى فوجد نجيب صديريته قطعتين صغيرتين من الحشيش . ولما كان القانون قد عني بالنص على رؤية الجريمة بالعين وحدها دون أن ينص على ادراكها بغير ذلك من الحواس فتكون المحكمة إذا عتبرت الطاعن في حالة تلبس بجريمة إحراز المخدرات لمجرد أن العسكرى شم رائحة الأفيون تنبعث من ناحيته قد أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم .

« وحيث أن المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات تنص على ما جاء في النسخة

ويحضره أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه إلى أحد رجال الضبط (المادة ٧) ، وفي الغالب تكون المفاجأة من طريق الرؤية وهذا على ما يظهر هو ما حدا إلى استعمال كلمة (رؤية) في النسخة العربية ولكن ليست شرطاً في كشف حالة التلبس بل يكفي أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضار ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء أكان ذلك من طريق النظر أو السمع أو الشم على أنه يجدر بالمحاكم أن تتحرز في كل الحالات فلا تقرر القبض أو التفتيش الذي يحصل على اعتبار أن المتهم في حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذي أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتل الشك .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله إنها « تتلخص كما ثبت لهذه المحكمة من التحقيقات التي تمت فيها ومن أقوال الشهود أمام محكمة أول درجة أن المتهم (الطاعن) مر بنقطة حدود السمارة التي بها الأمباشي أحمد محمد عبود والمساكر حسن عبد الله واحمد بلال وحسن عثمان من قوة هجانة الحدود وكان راكباً حماراً . . . وبعد أن سار قليلاً شم العسكري حسن عبد الله إبراهيم الذي كان أقرب زملائه للمتهم وهو مار أمام النقطة رائحة مواد مخدرة يحملها هذا المتهم فأسرع وراءه وتبعه زملاؤه ونادى عليه طالباً منه الوقوف . ولكن المتهم جد في السير ولما كاد يقترب منه العسكري حسن عبد الله ترك دابته وجرى وقبل أن يصل إليه ألقى بلقافة في مجرى مصرف وحينما لحق به أسقط المتهم لقافة أخرى حاول إلقاءها في المصرف

أيضاً ، ولكن لم يتمكن إذ وصل زملاء العسكري إليه . وقد التقط العسكري احمد بلال هذه اللقافة فتبين له أن بها مادة الأفيون وعند ذلك طلب الأمباشي أحمد محمد عبود من المتهم تفتيشه فامتنع وتخوف الأمباشي من أن يكون مع المتهم سلاح رأى وجوب تفتيشه رغماً عنه وقد تم له ذلك فوجد بحافظة تقوده ورقتين بكل منهما قطعة من الحشيش . وقد غاص العسكريان حسن عثمان وحسن عبد الله وراء اللقافة التي ألقاها في المصرف وتمكن أولهما من العثور عليها . وأنه ثبت من التحليل أن ما كان في اللقافتين مادة الأفيون وفي المحفظة مادة الحشيش » . ثم أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة وهي شهادة العساكر الهجانة ونتيجة التحليل الكيماوي . وتعرض بعد ذلك إلى دفاع الطاعن الموضوعي وفنده . ثم تعرض إلى الدفع ببطلان التفتيش ولم يأخذ به وقال فيما قاله رداً عليه انه لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد من عبارة (مشاهدة الجاني) ذلك المعنى الضيق وهو رؤيته بالعين بل يجب أن يقاس على إدراك حالة التلبس بالنظر إدراكها بالسمع أو بالشم أو بغيرها . وانتهى إلى القول بأن التحقيق من وجود الأفيون بواسطة الشم كان كافياً لقيام حالة التلبس ، وأن المحكمة لا تشك في صدق ما شهد به العسكري حسن عبد الله من أنه شم رائحة المواد المخدرة تنبعث من أردان الطاعن وهو سائر أمامه لاسيما وأن قائله من رجال الهجانة المعروفين بحواسهم المرفهة وقد تأيد قوله بما ثبت من أن الطاعن كان يحمل مخدراً بالفعل وخصوصاً أن الكمية المضبوطة كبيرة وقد

١٦

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤

- ١ — تفتيش. الدفع بطلان التفتيش أو بطلان الاذن الصادر به . متى يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ؟ إذا كان ماجاء في الحكم وقائع دالا بذاته على البطلان .
- ب — إذن النيابة بالتفتيش بناء على بلاغ تقدم اليها من ضابط البوليس لما رآته فيه من الجريمة والدلالة على اتصال المتهم بالجريمة . اعتماد المحكمة في حكمها بالادانة على ما أسفر عنه هذا التفتيش . لاعبار عليه .
- ج — توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة . لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه والاذن بالتفتيش . وكيل نيابة أسيوط الكلية . إذنه في تفتيش مسكن منهم كائن بدائرة مركز أنبوب . اختصاص نيابة أسيوط الكلية يشمل مركز أنبوب . جوازده .
- د — إذن تفتيش مسكن منهم . كوخ قنم في الحديقة التي يستعملها المتهم . هذا الكوخ هو المسكن الاصل الذي يقم فيه المتهم ببيع المخدرات فيه . اذن التفتيش بتناوله .
- هـ — دفاع . حضور المتهم جلسة المحاكمة وتولية الدفاع عن نفسه بنفسه دون أن يقول إن له محاميا . وجود محام عنه بقاعة الجلسة لم يسمع النداء على المتهم ولم يتنبه إلى نظر القصة . لا إخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان التفتيش أو بطلان الاذن الصادر به فلا يكون له أن يعيب عليها انها لم ترد في حكمها على ما يدعيه من ذلك ولا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطلان إلا إذا كان ماجاء في الحكم من وقائع دالا بذاته على وقوعه .

- ٢ — إذا كان الواضح من الوقائع الثابتة بالحكم أن النيابة أذنت في تفتيش المتهم ومسكنه بناء على بلاغ تقدم اليها من ضابط البوليس بأن المتهم يتجر في المواد المخدرة لما رآته في هذا البلاغ من الجدية ومبلغ الدلالة على اتصال المتهم بالجريمة المبلغ عنها مما يبرر لديها إجراء التفتيش الذي أذنت فيه . فإن

أثبت المحقق أن الرائحة كانت تنبعث منها :
« وحيث انه لما كان الثابت مما أورده الحكم على الوجه المتقدم أن الطاعن كان مارا أمام العسكري حسن عبد الله يحمل مواد مخدرة هي أفيون وحشيش وأن العسكري أمكنه أن يدرك ذلك من الرائحة التي كانت تنبعث من ناحية الطاعن فأسرع خلفه وأمسك به مما يفيد أن جريمة احراز المخدرات كانت ترتكب في حضرة العسكري وعلى مشهده منه فإن هذه الجريمة تعتبر متلبسا بها ويكون للعسكري أن يقبض على الجاني ويحضره إلى أحد رجال الضبط بدون حاجة إلى إذن من النيابة وما دام القبض عليه وقع صحيحا فيكون تفتيشه لضبط المواد المخدرة صحيحا أيضا لأن التفتيش الشخصي من توابع القبض ومستلزماته .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر أن المحكمة الاستئنافية ذكرت في أسباب حكمها أن الطاعن ألقى المواد المخدرة التي كان يحملها قبل أن يقبض عليه مع أن هذا يخالف ما شهد به شهود الاثبات .

« وحيث انه لا محل للبحث فيما جاء بهذا الوجه بعد ما تقرر من أن الطاعن كان في حالة نلبس بالجريمة تجوز القبض عليه وتفتيشه لضبط ما يحمله من مواد مخدرة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس يتعين رفضه موضوعا .

(طعن سيد مقبل محمد ضد النيابة رقم ١٤٨٤ سنة ١٤ ق)

الحكم إذا اعتمد في إدانة المتهم على ما أسفر عنه هذا التفتيش وما تحصل منه لا يكون قد خالف القانون في شيء .

٣ — إن توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه وإصدار الاذن بالتفتيش إذا رأى له محلا . وإذن فان وكيل نيابة أسيوط الكلية إذا أصدر إذنا بتفتيش مسكن المتهم الكائن بدائرة مركز أنبوب بناء على طلب مقدم لرئيس نيابة أسيوط لا يكون قد تجاوز اختصاصه مادامت دائرة اختصاص نيابة أسيوط الكلية تشمل مركز أنبوب .

٤ — إذا كان المكان الذي قدشه ضابط البوليس وعثر فيه على المواد المخدرة كوخا قائما في ناحية من الحديقة التي يستغلها المتهم ، وكان هذا الكوخ — على ما شهد به الضابط في جلسة المحاكمة — هو المسكن الذي يقيم به المتهم والذي دلت التحريات على أنه يبيع المخدرات فيه ، فان الأمر الصادر من النيابة بتفتيش مسكن المتهم يتناول بلا شك هذا الكوخ .

٥ — مادام المتهم قد نودي عليه في الجلسة فحضر ولم يقل إن له محاميا سيتولى الدفاع عنه بل دافع عن نفسه بنفسه ، فان إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت صحيحة . وإذا كان المحامي ، رغم وجوده في قاعة الجلسة ، لم يسمع النداء على المتهم ولم يتنبه عند نظر القضية فلم يتقدم بدفاعه عنه ، فان ذلك لا يعيب الحكم .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة

ببطلان الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش لأنه بنى على تحريات مزعومة لم تشتمل على بيان الظروف والقرائن التي تبرره ولأن الاذن صادر عن وكيل نيابة أسيوط مع أن الحادث وقع في دائرة مركز أنبوب والطلب موجه إلى رئيس نيابة أسيوط فكان يجب صدوره عنه أو عن وكيل نيابة أنبوب — كذلك دفع الطاعن ببطلان إجراءات التفتيش لأن ضابط البوليس قد تجاوز حدود الأمر الصادر به إذ أن هذا الأمر كان يقضى بتفتيش الطاعن ومسكنه ولكن الضابط بدلا من تفتيش المسكن الموجود في البلدة ذهب إلى حديقة تمار بها حجرتان اتخذهما الطاعن كجائوت لبيع الفواكه . غير أن المحكمة ضربت صفحا عن هذه الدفوع ولم ترد عليها .

« وحيث ان الطاعن لم يدفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان التفتيش أو الاذن الصادر به فليس له اذن أن يعيب عليها أنها لم ترد على دفاع لم يتقدم به اليها ولا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطلان إلا إذا كان ماجاء في الحكم من وقائع دالا بذاته على وقوعه .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر : « أن وقائع الدعوى تتلخص في أن إبراهيم الترساوي أفندي رئيس مكتب المخدرات بأسيوط انتهى اليه من مصادر شتى أن المتهم الأول يتجر في المواد المخدرة فطلب إلى النيابة الاذن بالتفتيش فأذنت به في مدى أسبوع فقام رئيس المكتب على رأس نفر من رجال البوليس وقصدوا إلى حديقة يستغلها المتهم (الطاعن) ولما دخلوها وجد المتهمين الثلاثة

فيها ومعهم أشخاص ذكرت أسماؤهم في التحقيق وراحوا يجوبون خلال الحديقة للبحث والتنقيب فوجدوا كوخاً قائماً في ناحية من نواحي الحديقة وقام أحد رجال القوة بالبحث في هذا الكوخ فوجد جانباً من المخدر في كيس من القماش فسأله إلى رئيس المكتب « ثم قال : » إن المهمة المسندة لهم الأول (الطاعن) ثابتة بثبوت لا يرقى إليه الشك وذلك لضبط المخدر في الكوخ القائم بحديقته وقد شهد على واقعة الضبط رئيس مكتب المخدرات والضابط المرافق له محمود أفندي عزت وباقي رجال القوة التي باشرت التفتيش ، ومن اعتراف المتهم الصريح بأن المخدر المضبوط له وأن الكوخ الذي وجد فيه المخدر له أيضاً ومن نتيجة التحليل التي ظهر فيها أن المضبوطات عبارة عن حشيش وأفيون ، وأن مازعمه المتهم من أنه يحرز المخدر للتعاطي منقوض بما وجد مع المخدر من ميزان وسنج تدل على أن المتهم يتجر في المخدرات ولا يحرزها بقصد التعاطي كما يدعي .

« وحيث أنه يتضح من الوقائع الثابتة بالحكم أن النيابة أذنت بالتفتيش بناء على بلاغ تقدم إليها من ضابط البوليس بأن الطاعن يتجر في المواد المخدرة وقد رأت في هذا البلاغ من الجدية ومبلغ الدلالة على اتصال الطاعن بالجريمة المبالغ عنها ما يبرر إجراء التفتيش الذي اعتمدت المحكمة في ادانته على ما أسفر عنه وتحصل منه ، ومتى كان الأمر كذلك فيكون الحكم المطعون فيه إذ اعتمد على هذا التفتيش وأسس ادانة الطاعن عليه لم يخالف القانون في شيء .

« وحيث أن توجه الطلب إلى رئيس نيابة أسيوط لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه وإصدار الاذن بالتفتيش إذا رأى له محلاً ، ولما كانت دائرة اختصاص نيابة أسيوط الكلية تشمل مركز أبنوب فإن وكيل النيابة المذكورة إذ أصدر الاذن بتفتيش مسكن الطاعن الكائن بدائرة مركز أبنوب لا يكون قد تجاوز اختصاصه .

« وحيث أنه يؤخذ مما أثبتته المحكمة المطعون فيه أن المكان الذي فتشه ضابط البوليس وعثر فيه على المواد المخدرة هو كوخ قائم في ناحية من الحديقة التي يستغلها الطاعن وهذا الكوخ على ما شهد به الضابط في جلسة المحاكمة هو المسكن الأصلي الذي يقيم به الطاعن والذي دلت التحريات على أنه يبيع المخدرات فيه — ولما كان الأمر الصادر من النيابة يقضى بتفتيش مسكن الطاعن فإنه يتناول بلا شك الكوخ القائم بالحديقة والذي اتخذهُ الطاعن محلاً لسكنائه .

« وحيث أن مؤدي الوجه الثاني أن الاعتراف المنسوب إلى الطاعن كان نتيجة للتفتيش الباطل وأثراً من آثاره وما بني على الباطل فهو باطل ، وفضلاً عن ذلك فقد جاء هذا الاعتراف من طريق الاكراه الأدبي إذ أراد به افتداء زوجته التي قبض البوليس عليها لغير جريمة وقد تمسك الطاعن في دفاعه أمام المحكمة ببطلان هذا الاعتراف ولكنها لم ترد على هذا الدفاع بشيء .

« وحيث أنه متى تقرر أن التفتيش وقع صحيحاً فإن ما ترنّب عليه يكون صحيحاً أيضاً ومن ثم يجوز الاعتماد على شهادة من أجراه واعتراف من وقع التفتيش في مسكنه وعلى

« وحيث انه مادام قد نودي على الطاعن في الجلسة العلنية ولم يقل أن له محاميا سبتولى الدفاع عنه بل دافع عن نفسه بنفسه فإن اجراءات المحاكمة قد وقعت صحيحة . وإذا كان المحامى رغم وجوده في قاعة الجلسة لم يسمع النداء على الطاعن ولم يتنبه إلى نظر القضية حتى يتقدم الأداء واجب الدفاع عنه فهو الملوم دون المحكمة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .
(طعن عبد العال على القرار ضد النيابة رقم ١٥٠٨ سنة ١٤ ق)

١٧

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤

عاهه مستديمه . النقص الذى تتكون به العاهة . القانون لم يحدد نسبة مثوية معينة له . فقد منعة أحد الأعضاء هذا حزنيا بصفه مستديمه . عاهة مهما كان مقدار ذلك .

المبدأ القانونى

إن القانون لم يحدد نسبة مثوية معينة للنقص الواجب توافره لتكوين العاهة . بل جاء نص المادة ٢٤٠ عقوبات عاما مطلقا ، إذ أنه بعد أن عدد معظم النتائج الخطيرة الناشئة عن الضرب والتي تستوجب تشديد العقوبة أضاف إليها هذه العبارة : « أو أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها » . فيكفى إذن لتكوين العاهة أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء قد فقدت بصفه مستديمة ولو فقد جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد

المحكم

« حيث ان محصل الوجهين الأول والثالث من أوجه الطعن أن المحكمة لم تحقق دفاع

ما تفرع عنه من ضبط أشياء وغير ذلك كأدلة في الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في ادانة الطاعن الى ضبط المخدر في الكوخ القائم في حديقته ذلك الضبط الذى شهد به رئيس مكتب المخدرات والضابط محمود افندى عزت وباقي رجال القوة الذين كانوا مرافقين له كما استند الى نتيجة التحليل الكيماوى التى دلت على أن المضبوط عبارة عن حشيش وأفيون ولما كانت هذه الأدلة تكفى بمفردها لأن تقوم عليها أدانة الطاعن بغض النظر عن اعترافه فلا مصلحة له في اثارة الطعن على هذا الاعتراف .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أنه عند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية يوم ٦ مارس سنة ١٩٤٤ لم يناد على القضية جهرا بدليل أن محامى الطاعن لم يسمع تلك المناذاة مع وجوده في قاعة الجلسة وهذا خطأ في الاجراءات موجب لبطلان الحكم .

« وحيث ان الثابت بمحضر جلسة ٦ مارس سنة ١٩٤٤ التى نظرت فيها الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية أن المتهم (الطاعن) نودى عليه فحضر ثم تلا رئيس الجلسة تقرير التلخيص والنيابة طلبت التأييد والمتهم دافع عن نفسه ، والمحكمة بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة أصدرت الحكم المطعون فيه القاضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر بادانة الطاعن . وبعد النطق بالحكم وبعد نظر قضية أخرى حضر الأستاذ المحامى وقال انه حاضر مع الطاعن فأفهمته المحكمة بأنه لاسبيل لاعادة نظر القضية بعد النطق بالحكم ولأن المتهم لم يذكر أن له محاميا ولم يطلب ذلك أحد فقال المحامى إنه كان موجودا بقاعة الجلسة ولم يسمع النداء على القضية .

الطاعن من أن بأصبح المجنى عليه أصابة كانت به من قبل الحادثة ، ولم تسمع شهوده ، وأن الاقرار الصادر عن المجنى عليه أمام المحكمة الاستئنافية يدل عن براءة الطاعن وبقيد صحة دفاعه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة أجلت القضية من جلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ إلى جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ للاستعداد وأعلان شهود نفى ولكن الطاعن لم يعلن شهوده في هذه الجلسة ولم يتمسك بوجوب سماعهم فنظرت المحكمة الدعوى وقضت عليه بالعقوبة والتعويض ، فاستأنف . ولدي المحكمة الاستئنافية قال المجنى عليه أنه تنازل عن دعواه المدنية رافة بالطاعن وأولاده ولأنه قريب له وقال محامي الطاعن أنه لا يقبل هذا التنازل وأن الاصابة التي بأصبح المجنى عليه ليست من فعله بل أنها تتخلف عن طبيعة عمله بالمطبعة ، ولم يتمسك بوجوب سماع شهود النفي فقضت المحكمة باثبات تنازل المدعي بالحق المدني عن دعواه وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة مع ايقاف تنفيذها .

« وحيث انه لما كان الطاعن لم يعلن شهود النفي للجلسة التي عينتها محكمة أول درجة ولم يتمسك في هذه الجلسة ولا أمام المحكمة الاستئنافية بوجوب سماعهم فإن ذلك منه يعد تنازلا عن الاستشهاد بهم ولا يقبل منه ، والحالة هذه ، القول بأن المحكمة أخلت بدفاعه إذ لم تسمع شهوده أما ما ذكره المجنى عليه أمام المحكمة الاستئنافية من أنه تنازل عن دعواه المدنية رافة بالطاعن وأولاده فلا يمكن أن يكون دليلا على صحة دفاعه خلافا لما يزعمه الطاعن .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أنه جاء في الحكم المطعون فيه أن اصابة المجنى عليه نشأت عنها عاهة مستديمة هي اعاقة في نهاية حركتي البسط والثني بالمفصل السلامي الأول للأصبع الوسطى من اليد اليمنى مما يقلل من كفاءته للعمل بما يقدر بنحو أربعة الى خمسة في المائة مع أن الكشف الطبي الأخير أثبت أن مدى تأثير العاهة هو ٢٠٪ فقط وهذا يؤثر في تقدير العقوبة .

« وحيث انه لا فائدة للطاعن من التمسك بهذا الوجه لأن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الواجب توافره لتكوين العاهة بل جاء نص المادة ٢٤٠ عقوبات عاما مطلقا إذ أنه بعد أن عدد معظم النتائج الخطرة الناشئة عن الضرب والتي تستوجب تشديد العقوبة أضاف إليها هذه العبارة « أو أي عاهة مستديمة يستحيل برؤها » فيكفي إذن لتكوين العاهة أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء أو وظيفة قد فقدت ولو فقدا جزئيا بصفة مستديمة مهما يكن مقدار هذا الفقد . على أن العقوبة المحكوم بها على الطاعن وهي الحبس مدة ثلاثة شهور تدخل في نطاق المادة ٢٤٢ عقوبات التي تعاقب على الضرب البسيط الذي لم تنشأ عادة ولا عجز عن الأشغال .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن ثابت محمود منصور ضد النيابة رقم ١٥١١ سنة ١٩٤٤ ق)

محبوسا ، فان ذلك ليس من شأنه أن يحول
دون إعلانه شهوده .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن هذا الطاعن
طلب من المحكمة بجلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤
تأجيل نظر الدعوي ليعلن شهود النفي الذين
استشهد بهم في التحقيق على أنه كان غائبا عن
البلدة يوم الحادث فرفضت المحكمة طلب التأجيل
بحجة أنه طلب غير جدي لأنه أعلن إعلانا
قانونيا يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٤ وكان لديه
متسع من الوقت لإعلان شهوده ، مع أنه كان
مقبوضا عليه في حادث آخر ولم يكن في
استطاعته إعلان شهوده . فني رفض المحكمة
التأجيل لإعلانهم اخلال بحق الدفاع .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر
الجلسة وعلى الحكم المطعون فيه أن الأستاذ
أمين مرعي المحامي حضر عن الطاعن عن
لأستاذ محمد عمر والنمس من المحكمة تأجيل
القضية في عدم حضور الطاعن لأنه مقبوض
عليه في حادث آخر ومحبوس بمركز
شبراخيت . ثم حضر الأستاذ مصطفى
عبد المنصف المحامي وقال انه حاضر عن
المتهمين في الجناية ومن بينهم الطاعن والنمس
تأجيل القضية لان المتهمين لم يتصلوا به إلا من
يومين فقط وقال إنهم أخبروه بأن الطاعن
مريض والظاهر أنه محبوس ولكن أهله
خجلوا أن يذكروا له ذلك . والمحكمة
عرضت على الدفاع تحديد يوم في الأسبوع

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤

شهود نفي . الاجراءات والمواعيد الواجبة مراعاتها لإعلانهم .
إعلان المتهم إعلانا قانونيا للجلسة . طلبه التأجيل لإعلان شهود
نفي . رفضه بحجة أن الفرض منه عرقلة سير الدعوي . لا تريب
على المحكمة فيه . تعلله لعدم الاعلان بأنه كان محبوسا .
لا يجدي .

المبدأ القانوني

إن المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ من
قانون تشكيل محاكم الجنائيات قد بينت
الاجراءات والمواعيد الواجبة مراعاتها لإعلان
شهود النفي . وقد نصت المادة ١٨ على أن
شهود النفي الذين لم تدرج اسماؤهم في القائمة
المقدمة الى قاضي الاحاله يعلنون بالحضور
بواسطة المتهم على يد محضر بعد إيداع مصاريف
سفرهم بقلم الكتاب . ونصت المادة ٢١ على
أن إعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد
الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواعيد مسافة
الطريق . فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم
أعلن إعلانا قانونيا في يوم ٣ فبراير لجلسة
٢٠ فبراير فانه يكون لديه متسع من الوقت
لإعلان شهوده الى تلك الجلسة مع مراعاة
الاجراءات القانونية . فاذا هو لم يفعل ورفضت
المحكمة طلبه التأجيل لإعلان اولئك الشهود
بحجة أن الفرض منه إنما هو عرقلة سير
الدعوي ، فانه لا يكون له أن ينعي عليها
أنها إذ رفضت طلبه هذا تكون قد أخلت
بحقه في الدفاع . ولا يقبل منه قوله أنه كان

التالى فوافق على ذلك وتحدد لنظر الدعوى جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤ . وفى الجلسة المذكورة حضر المتهمون وحضر عن الطاعن الأستاذ محمد عمر المحامى وطلبت تأجيل القضية لاعلان شهود نفي لأنه قرر فى التحقيق أنه كان بطنطا مع عمدة المفشية لتنفيذ حكم وبات فى تلا ولم يكن موجوداً فى بلدته وقت وقوع الحادث . وقد تبين للمحكمة أن الطاعن أعلن فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٤ فرفضت التأجيل ونظرت الدعوى وذكرت فى حكمها القاضى بالادانة أن ما أبداه الأستاذ محمد عمر محامى المتهم الثالث (الطاعن) من طلب تأجيل الدعوى لاعلان شهود نفي فانه يلاحظ أن هذا المتهم قد أعلن إعلاناً قانونياً يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٤ وكان لديه متسع من الوقت لاعلان شهود نفيه إذا كان جادا فى طلبه . وفضلاً عن ذلك فإن القضية كان محمداً لنظرها جلسة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٤ من قبل فلم يحضر المتهم الثالث دون باقى المتهمين وحضر الأستاذ أمين مرعى عن محاميه الأستاذ محمد عمر وطلب التأجيل لحضور المتهم المذكور فأجابته المحكمة إلى طلبه ورأت أن تأخذ رأى الدفاع فى تحديد اليوم الذى تؤجل اليه القضية لتفادي الأسباب الموجبة للتأجيل فوافق محامى المتهمين على تحديد يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤ لنظر الدعوى وقد تأجلت الدعوى فعلاً لهذا اليوم مع القبض على المتهم الثالث الذى تخلف عن الحضور فى الجلسة السابقة حتى لا تؤجل القضية مرة أخرى بسببه — لذلك ترى المحكمة أن العودة من المدافع عنه إلى طلب التأجيل بحجة إعلان شهود نفي هو طلب غير جدى

واجب رفضه إذ أنه مؤد إلى تعطيل نظر الدعوى بغير مسوغ قانونى . « وحيث أن المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ من قانون تشكييل محاكم الجنايات قد بينت الاجراءات والمواعيد الواجب مراعاتها لاعلان شهود النفي وقد نصت المادة ١٨ على أن شهود النفي الذين لم تدرج اسماؤهم فى القائمة المقدمة إلى قاضى الاحالة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد إيداع مصاريف سفرهم بقلم الكتاب ونصت المادة ٢١ على أن اعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواعيد مساواة الطريق . ولما كان الثابت بالحكم أن الطاعن أعلن إعلاناً قانونياً فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٤ . فقد كان لديه متسع من الوقت لاعلان شهوده لجلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٤ لى كانت محددة لنظر القضية فى أول الأمر أو لجلسة ٢٧ منه التى أجلت اليها القضية مع مراعاة الاجراءات القانونية أما وهو لم يفعل فيكون هو المقصر فى حق نفسه . وليس له أن يتعلل بأنه كان محبوساً لأنه فضلاً عن أن هذا لم يثبت فانه لا يحول دون إعلان شهود النفي ومن ثم فلا جناح على المحكمة فى رفض طلب التأجيل مادامت قد رأت أن الغرض منه عرقلة سير الدعوى . وليس للطاعن أن يعترض على قرارها فى هذا الشأن بحجة أنها أخلت بحقه فى الدفاع . « وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عبد الكريم عطية خليفة العياضى وآخر ضد النيابة رقم ١٠٣٩ سنة ١٤ ق)

الجنائية هو اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة التي يدور عليها البحث . فتمت اطمأنت هي إلى ثبوتها وكان الدليل الذي اعتمدت عليه مؤديا بذاته الى النتيجة التي انتهت اليها فلا تصح مجادلتها في ذلك لأن تقدير الأدلة من شأن قاضي الموضوع وحده . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى شهادة شاهدي الاثبات واقتنعت بصحة التقرير الطبي المقدم في الدعوى وكان هذان الدليلان يؤديان عقلا الى مارتبته عليهما فلا تثيرب عليهما في أخذها بهما وهي ليست مطالبة بالرد على المطاعن التي وجهها الدفاع عليهما بل أن في قضائهما بالادانة استنادا الى هذين الدليلين ما يتضمن الرد على الدفاع بأنها لم تر في هذه المطاعن ما يغير من عقيدتها .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن النيابة اتهمت الطاعنة بأنها في يوم ٢ من ابريل سنة ١٩٤٣ ضربت صادق سليمان ابراهيم (المجنى عليه) ولكن المحكمة الاستئنافية أخذته بواقعة لاحقة على هذه اذ أثبتت أن حادث الضرب وقع يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٤٣ وهذا الاضطراب في تاريخ الواقعة يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

« وحيث ان الطاعنة لا تدعي في وجه الطعن بأن هناك واقعة أخرى لاحقة لتلك التي رفعت بها الدعوى العمومية عليها حتى كان يحق لها أن تنعي على المحكمة أنها قضت عليها بالعقوبة من أجل واقعة أخرى غير المرفوعة بها الدعوى وإنما يظهر من سياق الحكم أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هي التي حكم عليها من أجلها وأن ما يلاحظ من خلاف في تاريخ الواقعة هو نتيجة خطأ كتابي لا يؤثر على سلامة الحكم .

وصف التهمة . خطأ كتابي في ذكر يوم وقوع الحادثة في الحكم . النعي على المحكمة بأنها قضت في واقعه غير المرفوعة بها الدعوى . لا يصح .

المبدأ القانوني

إذا كان وجه الطعن أن النيابة اتهمت الطاعن بأنه في يوم كذا ضرب فلانا ، ولكن المحكمة الاستئنافية أخذته على واقعة لاحقة إذ أثبتت في حكمها أن حادث الضرب وقع في يوم غير اليوم الوارد تاريخه في وصف التهمة . وكان الطاعن لا يدعي في وجه الطعن بأن هناك واقعة أخرى لاحقة لتلك التي رفعت بها الدعوى العمومية عليه ، وكان الظاهر من سياق الحكم أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هي التي حكم عليه من أجلها وأن ما كان من خلاف في التاريخ هو نتيجة خطأ في الكتابة ، فانه لا يحق له أن ينص على المحكمة أنها قضت عليه بالعقوبة من أجل واقعة غير المرفوعة بها الدعوى . إذ الخطأ الكتابي لا يؤثر في سلامة الحكم .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن أن المحكمة اعتمدت في قضائها بادانة الطاعنة على شهادة شاهدي المجنى عليه ولم تنف ما اعترضت به على شهادتهما مما يفسدها واعتمدت في ذلك أيضا على التقرير الطبي دون أن ترد على ما تمسكت به الطاعنة من أنه تقرير مفتعل وأن محرره خصم لها .

« وحيث ان عماد الاثبات في المواد

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

(طس فاطمة مرج محمد صد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٠٤٢ سنة ١٤ ق)

٢٠

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤

إثبات . سلطة المحكمة في وزن الأدلة . اصابة ناشئة عن تهمدم سور بسطح منزل . أخذ المحكمة في الادانة بتقرير المهندس الذي أجرى المعاينة عقب وقوع الحادث بيومين وعدم أخذها بتقرير مهندس آخر عن معاينة أجريت فيها بعد . لاثريب عليها في ذلك

المبدأ القانوني

المحكمة هي صاحبة السلطة في تقدير الوقائع ووزن الأدلة . فلها أن تأخذ من عناصر الاثبات المقدمة في الدعوى بما تطمئن اليه وتطرح ماعداه . فاذا هي في تهمة اصابة خطأ ناشئة عن تهمدم سور بسطح منزل ، قد أخذت بما قرره مهندس التنظيم في معاينته التي أجراها عقب وقوع الحادث بيومين ، ولم تأخذ بما قرره المهندس الآخر في المعاينة التي أجريت بعد ذلك ، بناء على طلب البوليس وبمسمى من الطاعن ، فانها تكون قد فعلت ذلك في حدود سلطتها ولا تقبل مجادلتها فيه .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أنه ثبت من المعاينة التي أجراها مهندس التنظيم عقب وقوع الحادث أن سقوط السور هو نتيجة نشر أمتعة ثقيلة على مبانيه ولما كان الثابت أن الطاعن وهو صاحب المنزل لا يسكن فيه فاذا كانت قد وضعت أمتعة ثقيلة على السور سببت

سقوطه فيكون ذلك قد حصل بمعرفة السكان ولا يكون له دخل في وقوع الحادث .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن المشار اليه في وجه الطعن بقوله : « أن المتهم (الطاعن) لا ينازع في تساقط الطوب من جدار بيته ولكن نزاعه يقوم على سبب السقوط فالجنى عاينها يذهبان الى القول بأن البيت قد بليت مبانيه وأصبح بحكم ذلك عرضة للسقوط من يوم لا آخر والمتهم يقرر بأن بسطح البيت احبالا للمشر الملابس المغسولة مربوطة في قوائم خشب والقوائم مثبتة في سور من البناء مقام على سطح المنزل وقد حمل السكان هذه الأحبال حملا ثقيلًا فسقطت القوائم وبسبب ذلك تساقط الطوب . وأنه واضح من المعاينة التي أجراها مهندس تنظيم بولاق في ٥ مارس سنة ١٩٣٨ أعني بعد الحادثة بيومين انين أن بالبيت شروخا وسقوطا بالناحية القبيلة الشرقية منه وأن حوائطه قد أصابها الرطوبة ونبه في ختام تقريره إلى وجوب أخذ التعهد عليه بإزالة هذا الخلل مع تحميله لكل ما يترتب على ذلك من المسؤوليات وأن المعاينة التي أجراها الضابط المحقق دلت على أن الهدم حصل في السور بطول متر واحد وعرض ثلاثين سنتيمترا . وأنه بعد أن سار التحقيق شوطا بعيدا واستمر شهورا طويلة قدم المتهم عرضة يطلب فيها سماع شهود نفي وحملت أقوالهم في طياتها عدم الصدق إذ بينما يقول أحدهم أنه صعد إلى سطح المنزل عقب سقوط الطوب مباشرة فوجد هناك مرتبتين كانتا معلقتين على الحبل وسقطتا على الأرض . يقول الآخر أنه هم بالصعود ليكشف خبر واقعة سقوط الطوب فقابله الشاهد الأول وأخبره بأن

بعض الصبية كانوا يتأرجحون هناك فسقط القائم الخشبي وسقط السور والخلاف بين الروابطين بين لا يحتاج لايضاح . والظاهر أن المتهم وهو كاتب بمحافضة مصر أراد أن يستغل وظيفته عسى أن يؤدي ذلك الى منفعته ولهذا جسد البوليس في الحصول على اقرار من مهندس التنظيم باحتمال حصول سقوط الطوب من جراء ثقل كبير على الحبل - وهو تعليل غير وجيه . وأنه على فرض صحة هذا التعليل والغرض للجدل فقط فإن سقوط السور على هذا النحو الذي يقول المتهم به هو أن الجزء المتهدم يبلغ طوله مترا واحدا في عرض ٣٠ سم حسب ما جاء بالمعاينة مما يقطع في أن السور به خلل وكان من الواجب ترميمه كما قال مهندس التنظيم في معاينته الأولى . وإن المحكمة ترى أن تساقط الطوب قد حدث بسبب الخلل والشروخ الموجودة بالبناء وتلك الأسباب تجعل سقوط البيت كله أمراً محتملاً في كل وقت وكان لزاماً على المالك أن يقوم بالترميم المطلوب حرصاً على حياة المارة من كل خطر - وعليه يكون حكم الادانة في محله .

« وحيث انه يبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة لم تأخذ بما قرره مهندس التنظيم مؤخراً من احتمال سقوط السور بسبب ثقل كبير وضع على الحبل المثبت به بل قالت عن تعليله للحادث أنه تعليل غير معقول وإنما أخذت بما قرره مهندس تنظيم بولاقي في المعاينة التي أجراها يوم ٥ مارس سنة ١٩٣٨ بعد الحادث يومين فقط من أن بالمنزل خلا هو الذي أدى الى سقوط الطوب من السور واصابة الجنى عليهما منه . ولما كانت المحكمة هي صاحبة السلطة التامة في تقدير الوقائع ووزن الأدلة فإن لها أن تأخذ من عناصر

الاثبات المقدمة في الدعوى بما يطمئن اليه ضميرها وتنبذ مآذاه ، وإذا كانت قد أخذت بما قرره مهندس التنظيم في معاينته التي أجراها عقب وقوع الحادث يومين ولم تأخذ بما قرره المهندس الآخر في المعاينة التي أجريت بعد ذلك بناء على طلب البوليس وبمسعى من الطاعن فإنها تكون قد فعلت ذلك في حدود سلطتها ولا يقبل من الطاعن مجادلته في تقديرها لأن هذه المجادلة لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عبد الله حسين افندي ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٢٥٠ سنة ١٤ ق)

٢١

٢٣ أ أكتوبر سنة ١٩٤٤

حكم . تسييه . مالك . تصرفه في المحجوز . تمسك المتهم في دفاعه بأن الحجز الموقف على ماله صوري ولم يوقع في مواجته . مادارته بمجرد عنه بالحجز إلى رفع دعوى بطلان الحجز . انقضاء له باحقته للمحجوز . إدانته مع ذلك في جريمة اختلاس المحجوز دون أن يرد على هذا المدعى الجوهري . قصور يعيب الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام محكمة أول وثاني درجه بأن الحجز صوري ولم يوقع في مواجته . وأنه لم يعلم به إلا بعد أن أخذ المحصول المحجوز فلما علم بادر إلى رفع دعوى مدنيه طلب فيها الحكم ببطلان الحجز واحقيقته للزراع المحجوزه وقضى له

بطلباته ، ومع ذلك ادانته المحكمة في جريمة اختلاس المحجوز دون أن ترد على هذا الدفاع إلهام الذي لو صح لانبئ عليه هدم التهمة ، فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام حكمه الموضوع بأنه لم يعلم بالحجز عند حصوله لأنه لم يوقع في مواجهته وأنه لم يكن حارسا ولا مدينا حتى يعلن بأجراءات الحجز . وأنه لما علم به رفع هو ومن يدعي عبد الحميد حسان دعوى مدنية طلبا فيها الحكم ببطلان الحجز وأحققيتهما للزراعة المحجوزة فقط لهما بطلباتهما — ولكن المحكمة لم تبحث هذا الدفاع ولم ترد عليه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمتي أول وثاني درجة بأن الحجز صوري ولم يوقع في مواجهته وأنه لم يعلم به إلا بعد أن أخذ المحصول المحجوز ، ولما علم به بادر برفع دعوى مدنية . ولكن المحكمتين لم تعنيا ببحت دفاعه والرد عليه وكل ماقالتة محكمة أول درجة لتبرير قضائهما بالادانة هو : أن القضية تتلخص في أن الحارس محمد محمد رضوان أبلغ بأن المتهم (الطاعن) سرق الزراعة المحجوز عليها لصالح محمد عبد العزيز وبسؤاله قرر أنه عين حارسا على زراعة قطن وذرة وفي آخر الأيام وجد المتهم وآخرين يأخذون القطن فأبلغ . وأنه بسؤال المتهم قال أن الزراعة ملكه وأنه

أخذها وأن الحجز باطل ورفع دعوى وحكم لصالحه بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٤٤ . أما المحكمة الاستئنافية فقد أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه ولم ترد عليها شيئا .

« وحيث ان اغفال الرد على هذا الدفاع الجوهري الذي لو صح لانبئ عليه هدم التهمة المسندة الى الطاعن يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(طعن عبد الحميد جنيدى شعبان ضد النيابة رقم ١٥٢٧ سنة ١٤ ق)

٢٢

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤

- ١ — حكم . بيان الواقعة . صيغة الاتهام تعتبر جزءا من الحكم . يكفي في بيان الواقعة الاحالة اليها .
- ب — ضبطية قضائية . الاحراءات التي يكون العرض منها الكشف عن جريمة . من صميم اختصاص مأمورى الضبطية القضائية . مفتش مباحث . دفعه شععا الى متهم بتقليد أوراق مالية للاتصال به وشراء تلك الأوراق منه . تقديم المتهم الأوراق اليه بإرادته واختياره . ليس في ذلك تحريضا على ارتكاب جريمة بل هو اجراء الغرض منه الكشف عن الجريمة . لا مخالفة فيه للنظام العام ولا لحسن الآداب .
- ج — تقديم المتهم الأوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه . استعمال للأوراق المقلدة .
- د — إثبات . ماطلة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . تجزئة أقوال الشاهد أو المتهم . أخذ المحكمة منها بما يسند به الى متهم بعينه ونبد ما يسند به الى متهم آخر . من حقها .

المبادئ القانونية

- ١ — إن صيغة الاتهام المبينة في الحكم تعتبر جزءا منه ، فيكفي في بيان الواقعة الاحالة عليها .

٢ — مادام الثابت أن المتهم هو الذي قدم بارادته مختارا الأوراق المقلدة الى الشخص الذي دفعه مفتش المباحث للاتصال به وشراء تلك الأوراق . فإنه لا يقبل من المتهم في تقرير مسؤوليته أن يطمئن بأن مافعله المفتش هو عمل مخالف للنظام العام والآداب ، إذ الاجراءات التي اتخذها مفتش المباحث لم يكن من شأنها التحريض على ارتكاب الجريمة بل اكتشافها وهذا من صميم اختصاصات مأموري الضبطية القضائية .

٣ — إن تقديم المتهم بعض الأوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه يعد استعمالا لها مما يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ ع .

٤ — إن محكمة الموضوع بما لها من سلطة مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة يجوز لها أن تجزيء أقوال الشاهد أو المتهم الواحد فتأخذ منها بما يسنده الى متهم وتصرح ما يسنده الى متهم آخر .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول « اسكندر نخله » أن كثيرا من الأدلة التي ساقها المحكمة في سبيل تقرير مسؤوليته لا تؤدي الى النتيجة التي وصلت اليها وذلك : (أولا) لأن المحكمة تقول ان الدفاع عن الطاعن طلب استعمال الرأفة مما يعتبر دليلا على صحة التهمة المسندة اليه وهو قول ظاهر البطلان لأن الطاعن أنكر التهمة في كافة مراحل الدعوى ولأن المدافع لا يملك الاعتراف عنه فما كان لمحكمة الموضوع أن تقحم في أسباب حكمها

طلب استعمال الرأفة كدليل من أدلة الاثبات . (ثانيا) أن المحكمة تقول أيضا ان الطاعن ليس من البساطة بحيث يسهل على محمد عبد ربه أو غيره أن يزج به في هذه التهمة اذ سبق أن اتهم في قضية تتصل بتزيف الأوراق المالية ويعرف كيف يكون حريصا وهي بهذا تريد النيل من دفاع الطاعن الذي يقوم على أن محمد عبد ربه هو الذي لفق له هذه التهمة مع أنه لا يوجد في أوراق الدعوى أثر لهذا الاتهام السابق . (ثالثا) ان المحكمة تركت التهمة شائعة مائعة فقد اقتصرت على القول « بأنه مما تقدم تكون هذه التهمة ثابتة على المتهم الأول » (وهو الطاعن) مع أنه بالرجوع الى أسباب الحكم المطعون فيه يتبين أنه لا يوجد بها ياتٍ للتهمة التي خصتها المحكمة (هذه) وكان يجب على المحكمة أن تصف التهمة بالنسبة الى الطاعن فتحدد مكان الاستعمال وزمانه وطريقته . (رابعا) ان الحكم حاء خاليا من الاشارة الى القصد الخنائي فلم يبين علم الطاعن بتقليد الأوراق . (خامسا) إن الحكم لم يبين علة تسليم الطاعن الأوراق الى محمد عبد ربه قبل استلام الثمن أو علة مصاحبته اياه الى المزح إذا كان قد قبض الثمن منه .

« وحيث ان ماجاء بهذا الوجه مردود : (أولا) بأن المحكمة لم تقل أن طلب استعمال الرأفة يعتبر دليلا على صحة التهمة وإنما ذكرت « أن الدفاع أكتفي في الجلسة بطلب استعمال الرأفة » وسجلت عليه ذلك من باب تقرير الواقع دون أن تعلق عليه بشيء . (وثانيا) أن المحكمة أشارت الى سبق اتهام الطاعن في قضية تتصل بتزيف الأوراق المالية

لتستدل بذلك على أنه ليس من البساطة بحيث يسهل على محمد عبد ربه وغيره ويزج به في هذه التهمة وهو استدلال معقول وهذه الواقعة لها أصل في الأوراق اذ يرجع مصدرها الى شهادة احمد افندي عبد الرحمن الذي قرر أمام المحكمة — كما هو ثابت بمحضر الجلسة — أنه يعرف الطاعن من سنة ١٩٢٦ ويعلم أنه « كان متصلاً بالبلاد وكان يضمك على الفلاحين السذج » ورد الدفاع على ذلك بقوله « في سنة ١٩٢٦ لو صدقنا الواقعة التي ذكرها احمد افندي عبد الرحمن يبق اسكندر حريصا على أنه يكسب بطريق النصب وليس هناك دليل على أن اسكندر مزيف » . (وثالثا) أن المحكمة حين قالت ان « هذه التهمة ثابتة على المتهم الأول (الطاعن) » قد أشارت الى تهمة استعمال الأوراق المزيفة التي أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته من أجلها مع باقي المتهمين وقد جاء في وصف هذه التهمة : أنه وباقي المتهمين في خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٢ الموافق شهر صفر سنة ١٣٦١ بنواحي سنورس والدرب الاحمر والموسكي ومديرية الفيوم ومحافظة مصر : استعملوا أوراق مالية من فئة العشرة قروش مقلدة مع علمهم بتقليدها . ولما كانت صيغة الاتهام تعتبر جزءاً من الحكم فيكفي في بيان الواقعة الاحالة عليها . و (رابعا) إن علم الطاعن بتقليد الأوراق مستفاد مما أثبتته المحكمة من أنه عرض على محمد عبد ربه أن يروج له أوراقا مالية مزيفة من فئة العشرة قروش نظير عمولة وأعطاه ورقة على سبيل العينة لعرضها على من يتوصل الى الاتفاق معه وضبط كمية عظيمة من الأوراق المالية المزيفة مطمورة تحت الأرض في مخزنه وانكاره ملكيتها . و (خامسا) ان الحكم أورد في

منطق سليم الأدلة التي اعتمد عليها في القضاء بادانة الطاعن في جريمة استعمال الأوراق المالية المقلدة مع عمله بتقليدها . ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها فان مجادلة الطاعن على الصورة الواردة بوجه الطعن لا تقبل منه لتعلقها بوقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من ناحيتين الأولى أن احمد افندي عبد الرحمن مفتش المباحث هو الذي دفع محمود افندي موسى لأن يتصل بالطاعن ويقدم المال اللازم له لشراء الأوراق ومثل هذا العمل لا يدخل في ولاية رجل الضبطية القضائية بل هو عمل يخالف للنظام العام والآداب ولا يمكن أن ترتب عليه مساءلة الطاعن عن الواقعة . والثانية — أن المحكمة طبقت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات لأن الطاعن استعمل الأوراق المقلدة مع علمه بتقليدها دون بيان طريقة الاستعمال غير ما أشارت اليه من أنه عرض الأوراق على محمود موسى لبيعها وهذا العرض الذي لم يقترن بقبض الثمن ولا باستلام محمود موسى للأوراق لا يكون جريمة الاستعمال وان صح فهو لا يعدو أن يكون شروعا في استعمال الأوراق المقلدة .

« وحيث ان ماجاء بهذا الوجه مردود : أولا — بأن الثابت بالحكم أن الطاعن هو الذي قدم بارادته واختياره الأوراق المقلدة إلى محمود افندي موسى وأن الاجراءات التي اتخذها مفتش المباحث لم يكن من شأنها التحريض على ارتكاب جريمة بل كان الغرض

منها اكتشاف تلك الجريمة وهذا من صميم اختصاصات مأموري الضبطية القضائية .
وثانياً — أن تقديم الطاعن بعض الأوراق المقلدة إلى محمد عبد ربه ومحمود افندى موسى وعرضها على هذا الأخير لبشرتها بعد استعمالها لها مما يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن محكمة الموضوع اتخذت مما قرره احمد افندى عبد الرحمن من أنه وضع حراسا على مطبعة الطاعن يوم الضبط لاما كان تفتيشها في اليوم التالي دليلا على أن أحدا لم يتصل بها في الفترة مابين وضع الحراس واجراء التفتيش دون أن تحقق دفاع لطاعن من أن المطبعة ثلاثة أبواب وأن الحراسة كانت قاصرة على بابين وأن الوقت كان يسمح بالتفتيش يوم الضبط دون امهال ولا ارجاء .

« وحيث انه لما كان تقدير الدليل واستخلاص ما يمكن ترتيبه عليه من نتائج هو من اختصاص قاضي الموضوع وحده بلا معقب عليه من محكمة النقض فلا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة من أخذها بشهادة أحمد افندى عبد الرحمن وترتيبها على هذه الشهادة أن أحدا لم يتصل بالمطبعة من وقت وضع الحراس عليها إلى وقت التفتيش . ولما كان الطاعن — كما يؤخذ من محضر الجلسة — لم يتقدم إلى المحكمة بطلب معين من طلبات التحقيق فلا محل لما ينعاه عليها من عدم تحقيق دفاعه .

« وحيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني أن كل ما في التحقيق يقطع بأنه لم يكن يعلم بالتقليد وأنه كان كغيره ضحية لباقي المتهمين .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه على عكس ما يقوله الطاعن قد عني ببيان علمه بتقليد الأوراق التي استعملها فقد ذكر « أنه يستفاد من أقوال المتهم الخامس (الطاعن الثاني) عن المصدر الذي تلقى منه هذه الأوراق أنه استلمها وهو يعلم بأنها مزيفة . ذلك أنه يقرر بأنه استلم من صهره المتهم السادس محمد عبد الباقي الشهير بالخشاش (الطاعن الثالث) ٢٣ جنهما ونصف من ضمنها خمسين ورقة من فئة العشرة قروش ولما سئل عن المصدر الذي منه وصلت هذه الأوراق إلى المتهم السادس قال بأن شخصا يلبس ملابس أفرنكية يدعي زكي قصير القامة أبيض اللون يتكلم العربية جيدا ويغلب أنه مسلم يشتغل في محل تجاري بالقرب من دكان المتهم السادس ويتردد عليه كثيرا لمشتري دجاج ، أشيع من شهرين في منطقته أن هذه الأوراق المزيفة انتشرت بواسطة تجار من بينهم هذا الشخص قد حضر إلى المتهم السادس في دكانه وتكلم معه همسا بكلام لم يسمعه ثم رآه أخرج من جيبه ٥٠ ورقة من فئة العشرة قروش وأعطاها للمتهم السادس وانصرف فناولها هذا الأخير بدوره اليه ضمن مبلغ ٢٣ ج ونصف دون أن يعدها أحد منهم فأخذها وسافر إلى الفيوم لمشتري طيور للمتهم السادس فهو اذن عند ما رأى كما يدعى تسليم الأوراق إلى المتهم من هذا الذي تقوم الاشاعة حوله كان يعتقد تماما أنها أوراق زائفة فأخذها وتعامل بها على الرغم من ذلك » . ولما كان هذا الذي أورده الحكم من شأنه أن يؤدي إلى توافر علم الطاعن بتقليد الأوراق فلا محل لما ينعاه عليه في هذا الصدد .

« وحيث ان محصل الوجه الأول من

أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان علمه بتقليد الأوراق التي استعملها .

« وحيث أن علم الطاعن بتقليد الأوراق التي استعملها مستفاد مما اثبتته الحكم على لسان الطاعن الثاني من أنه رأى شخصاً يدعى زكى يشتغل في محل تجاري بالقرب من دكان الطاعن الثالث وأشيع عنه أنه يشتغل في ترويج هذه الأوراق المقلدة قد حضر إلى الطاعن المذكور (أى الطاعن الثالث) في دكانه وتكلم معه همساً بكلام لم يسمعه ثم رآه أخرج من جيبه ٥٠ ورقة من فئة العشرة قروش وسلمها إليه وانصرف فتناولها هذا الأخير بدوره إليه ضمن مبلغ ٢٣ ج ونصف دون أن بعدها أحد منهم فأخذها وسافر إلى الفيوم لمشتري طيور للطاعن الثالث .

« وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه متخاذاً للأسباب لأن المحكمة صدقت ما قاله الطاعن الثاني بالنسبة إليه ولم تصدق ما قاله بالنسبة إلى متهم آخر حكمت ببراءته .

« وحيث أن ما جاء بهذا الوجه مردود بأن محكمة الموضوع بما لها من سلطة مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة يجوز لها أن تجزئ أقوال الشاهد أو المتهم الواحد فتأخذ منها بما يسنده إلى متهم بعينه وتنبد ما يسنده إلى متهم آخر .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث أن المحكمة قالت عن الطاعن الثاني أنه كاذب فيما قاله عن المتهم المحكوم ببراءته من أنه هو مصدر الأوراق المقلدة التي قالت في حكمها بأن الطاعن الثالث سلمها إليه فكان الواجب على المحكمة بعد أن برأت المتهم المذكور أن

تذكر في حكمها شيئاً عن المصدر الذي تلقى عنه الطاعن الثالث الأوراق المقلدة .

« وحيث أنه يكفي لتبرير إدانة الطاعن أن يثبت الحكم بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها أنه قارف جريمة استعمال الأوراق المالية المقلدة مع علمه بتقليدها وأن يبين توافر جميع أركان هذه الجريمة في حق الطاعن ولولم يبين مصدر الأوراق المقلدة إذ قد يكون هذا المصدر غير محقق ولا يكون لذلك أى تأثير على قيام الجريمة .

« وحيث أن محصل الوجه الرابع أن الطاعن يتجر في شراء وبيع الطيور وهو بطبيعة عمله يأخذ أوراقاً مالية فشاؤه في ذلك شأن المتهم المحكوم ببراءته . فكان الواجب على المحكمة أن تقيم الدلائل على أنه لم يأخذ الأوراق المقلدة بطبيعة عمله بل تعامل بها مع علمه بتقليدها .

« وحيث أنه مادامت المحكمة قد أثبتت على الطاعن أنه استعمل الأوراق المالية المقلدة مع علمه بتقليدها وأوردت الأدلة التي استندت إليها في اثبات ذلك فلا محل لما يشكو منه الطاعن في هذا الوجه .

« وحيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن اسكندر نخلة وآخرين ضد النيابة رقم ١٥٢٤ سنة ١٤ ق)

٢٣

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤

فتنض وإبرام . أسباب الطعن . اعتذار الطاعن بأنه لم يكن يعلم بهدور الحكم عليه في يوم صدوره . يجب عليه تقديم أسباب طعنه في الميعاد محموباً من اليوم الذي يثبت فيه علمه بهدوره . (المادة ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني :

على الطاعن ، بفرض أنه لم يكن يعلم بصدور الحكم في يوم صدوره . أن يقدم أسباب طعنه في هذا الحكم في الميعاد محسوبا من اليوم الذي ثبت فيه رسميا علمه بصدوره . فإذا كان هو يقرر في طعنه أنه لم يعلم بصدور الحكم عليه إلا في يوم كذا ، ثم تأخر في تقديم أسباب الطعن عن الميعاد محسوبا من ذلك اليوم فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

« من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، والطاعن لم يقدم أسبابا لضعفه إلا في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ فيكون طعنه غير مقبول شكلا لتقديم أسبابه بعد الميعاد القانوني . ولا يشفع للطاعن قوله انه كان يجهل اليوم الذي صدر فيه الحكم عليه لأنه إذا صحت دعواه بذلك فإنه كان يجب عليه أن يقدم أسباب طعنه في الميعاد القانوني محسوبا من اليوم الذي ثبت فيه رسميا علمه بصدور هذا الحكم عليه ولكنه يقرر صراحة في طعنه أنه علم في يوم ٤ يناير سنة ١٩٤٣ أثناء وجوده بالمحكمة بهذا الحكم وبأنه صدر عليه في يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، فكان الواجب عليه إذن تقديم أسباب طعنه في الميعاد محسوبا من تاريخ علمه هذا ، وبما أنه تأخر ولم يقدم هذه الأسباب إلا في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(طعن عبد العزيز إبراهيم غنيم ضد النيابة رقم ١٠٦٨ سنة ١٩٤٤ ح)

٢٤

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤

تنص وإبرام الأحكام الجائز الطعن بها . الأحكام المنية للخصومة . الحالة المستثناء . حكم قاضي بصحة الاحكام التي اتخذت للحصول على عينة اللبن وتحليلها ومطهر موضوع الدعوى . حكم قاضي برفض الدفع الفرعي ويجوز نظر الدعوى . الطعن وبها استقلالاً بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه يجوز الطعن أمام محكمة النقض والابرار في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات والجناح . وقد أضاف القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الى هذه المادة فقرة تنص على أنه « يجوز في جميع الأحوال الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع » . ومفاد هذه المادة أن الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام التي تنهي الخصومة أمام المحكمة . وعلة ذلك ظاهرة وهي أن النقض من طريق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت في سبيل إصلاح الخطأ المدعى جميع الطرق الاعتيادية . وهذا لا يتحقق إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ ممكنا تداركه أمام محكمة الموضوع التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يرتفع به الخطأ أو ينتفي وجه التظلم . فإذا لم يرفع الضرر بهذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقض

ينفتح من يوم صدوره لاصلاح جميع ما اتصل به من الأخطاء ، ما وقع منها فيه وما سبقه وبني عليها . ولا يستثنى من ذلك إلا مانص عليه — على خلاف الأصل لاعتبارات قدرها المشرع — في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ السابقة الإشارة اليها . وهذا الاستثناء الذي جاء به نص خاص يؤيد النظر المتقدم ذكره . وإذن فلا يجوز الطعن استقلالاً بطريق النقض لا في الحكم القاضي بصحة الاجراءات التي اتخذت للحصول على عينة اللبن وتحليلها وبمنظر موضوع الدعوى ، ولا في الحكم القاضي برفض الدفع الفرعى وبجواز نظر الدعوى (١) فانهما ليسا من الاحكام المنهية للخصومة أمام المحكمة في الموضوع المطروح عليها .

المحكمة

« من حيث ان المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه يجوز الطعن أمام محكمة النقض والابرار في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات والجنح ، وقد أضاف القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ إلى هذه المادة فقرة تنص على أنه : « يجوز في جميع الأحوال الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع ... » ومفاد هذه المادة أن الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام التي تنهي الخصومة أمام المحكمة ،

وعلة ذلك ظاهرة وهي أن النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت في سبيل إصلاح الخطأ المدعى جميع الطرق الاعتيادية ، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ ممكناً تداركه أمام محكمة الموضوع التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يرتفع به الخطأ أو ينتفى وجه التظلم منه ، وإذا لم يرفع الضرر بهذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقض والابرار ينفتح من يوم صدوره لاصلاح جميع ما اتصل به من الأخطاء ما وقع منها فيه وما سبقه وبني عليها ، ولا يستثنى من ذلك إلا مانص عليه — على خلاف الأصل لاعتبارات قدرها المشرع — في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ السابق الإشارة اليها ، وهذا الاستثناء الذي جاء به نص خاص يؤيد النظر المتقدم ذكره .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين قضى بصحة الاجراءات التي اتخذت للحصول على عينة اللبن وتحليلها وبمنظر موضوع الدعوى لم ينه الخصومة أمام المحكمة في الموضوع المطروح عليها ، فهو إذن مما لا يجوز الطعن فيه استقلالاً بطريق النقض .

« وحيث انه لما تقدم بتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

(طعن ابراهيم عزراويشي ضد النيابة رقم ١٢٥٢ - سنة ١٤ ق)

(١) الحكم الصادر بهذه الجلسة في الطعن رقم ١٥٥٢ سنة ١٤ ق والحكم الصادر بها في الطعن رقم ١٥٥٣ سنة ١٤ ق .

طلباته . فلا يمنع من ذلك أن يكون المتهم مسلماً بالمبلغ الذي قضى به عليه ابتدائياً .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الواقعة المستندة إلى الطاعن لا يعاقب عليها القانون ، لأن العقد الذي تسلم بموجبه المبلغ الذي دين باختلاسه كان عقد قرض ، وهو ليس من العقود الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . »

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد تعرض إلى الدفاع المشار إليه بوجه الطعن ، ورد عليه بأن الطاعن إنما استلم مبلغ عشرة جنيهات من المجنى عليه على سبيل الوكالة ليشتري له بها ثلاثة عشر أقة من الشاي ولما لم يفعل ذلك ، وهم المجنى عليه بالشكوى ، رد له ثلاثة جنيهات ، وكتب على نفسه إيصالاً بمبلغ ستة جنيهات ، وتعهد شخص آخر بأن يدفع عنه الجنيه الباقي ، وقد أورد الحكم الأدلة التي استند إليها في ثبوت الواقعة على هذه الصورة . ولما كانت تلك الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دين بها الطاعن ، فإن هذا الوجه يكون على غير أساس . »

« وحيث أن الوجه الثاني مبنى على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى برفع التعويض المقضى به من محكمة أول درجة من ستة جنيهات إلى ثمانية ، مع أن المدعي بالحق المدني لم يستأنف الحكم الابتدائي . »

« وحيث أنه يبين من الأطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حقيقة قضى برفع التعويض المقضى به ابتدائياً من ستة جنيهات إلى ثمانية ،

١ — خيانة الأمانة . تسلم المتهم مبلغ عشرة جنيهات لشراء بضاعة للمجنى عليه . عدم ثرائه وهم المجنى عليه بالشكوى . رده إلى المجنى عليه بعض المبلغ وتحريره سنداً ببعضه . اختلاس .

ب — استئناف . القضاة ابتدائياً بتعويض . استئناف الحكم من النيابة وحدها . زيادة مبلغ التعويض استئنافاً . خطأ . تصحيحه بأرجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدائياً .

ج — مدع بالحقوق المدنية . الحكم له ابتدائياً بتعويض . عدم استئناف الحكم . مراعاة أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له . حوازه . تسلم المتهم بالمبلغ المقضى به ابتدائياً . لا يمنع من المراجعة

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الواقعة التي أورد الحكم الأدلة على ثبوتها هي أن المتهم تسلم مبلغ عشرة جنيهات من المجنى عليه لشراء بضاعة له ، فلما لم يفعل هم المجنى عليه بشكواه فرد له ثلاثة جنيهات وكتب على نفسه إيصالاً بمبلغ ستة جنيهات وتعهد شخص آخر بأن يدفع عنه الجنيه الباقي ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس .

٢ — إذا كان الحكم الاستئنافي قد قضى برفع التعويض المقضى به ابتدائياً مع أن الاستئناف إنما كان مرفوعاً من النيابة وحدها فذلك خطأ يتعين تصحيحه بأرجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدائياً .

٣ — للمدعي بالحقوق المدنية أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض وإن لم يكن قد استأنفه . وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية . وله في هذا السبيل أن يتعرض لجميع الأسس التي تبرر

مع أن الاستئناف إنما رفع من النيابة وحدها، ولا كان هذا غير جائز لأن المدعى بالحق المدني لم يستأنف الحكم الابتدائي، فإنه يتعين تصحيح هذا الخطأ.

« وحيث أن الوجه الثالث يتحصل في أن المحكمة قد سمحت للمدعي بالحق المدني بالمرافعة في الدعوى الجنائية، وهذا خطأ لأنه لم يستأنف الحكم الابتدائي، ولأن الطاعن كان مسلماً بالحكم عليه بالمبلغ الذي قضى ذلك الحكم به.

« وحيث أنه لا محل لما يشير به الطاعن بهذا الوجه، لأن المدعي بالحق المدني له أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض، وأن لم يكن قد استأنفه، وذلك بفض النظر عن مسالك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية وله في هذا السبيل أن يتعرض لجميع الأسس التي تبرر طلباته.

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس، ويتعين رفضه موضوعاً.

(طعن عزت محمد خطاب ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٢٥٣ سنة ١٤ ق)

٢٦

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤

— حكم . تسييه . سوق بعض العروض المحتملة في الحكم تريد . انتهاء المحكمة في حكمها إلى الحقيقة التي تبينها وأثبتتها على وجه التعيين لا يطعن في الحكم

ب — نقض وإبرام . وجه الطعن . يانه واجب . لا يجوز الإحالة فيه إلى طعن آخر مقدم من متهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المحكمة قطعت في أمر إطلاق أحد المتهمين

الذي عينته العيار الذي أصاب مؤخرة رأس المجنى عليه ونشأت عنه وفاته، وبعد أن أوردت الأدلة على ذلك قالت بضرورة استبعاد كل فرض أو احتمال آخر، فإنها إذا كانت مع ذلك قد تزيدت فسافت في حكمها، على سبيل الجدل، والفروض المحتملة ونفت أثرها على ما ارتأته في حقيقة التهمة، فهذا منها لا يمكن أن يغير من الحقيقة التي أثبتتها في الحكم على وجه التعيين من أن هذا المتهم هو الذي أطلق المذوف الذي أحدث الإصابة القاتلة.

٢ — لا يجوز في بيان وجه الطعن الإحالة إلى طعن آخر مقدم من متهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى . فإن محكمة النقض وهي تفصل في طعن لا تصح مطالبتها بالبحث عن أسباب نقض مقدمة في طعن آخر .

المحكمة

« حيث أن حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن أنه ثبت أن بالمجنى عليه إصابتين ناريتين أحدهما سببت الوفاة والأخرى لا دخل لها في ذلك، وثبت أن حسن عبد العزيز الذي اتهم مع الطاعن في ارتكاب جريمة القتل قد أطلق مذبوحاً، ولم يثبت بصفة قاطعة إن كان الطاعن أطلق مذبوحاً أم لم يطلق أصلاً، ولم تستطع محكمة الموضوع أن تثبت من من المتهمين قد أطلق المذوف الذي أودى بحياة المجنى عليه، وقد تخلصت المحكمة من هذا الإبهام الظاهر بما قالته في الحكم المطعون فيه من أنه : — « لو فرض جدلاً أن المتهم الآخر هو الذي أطلق المذوفين معا أو

انفرد كل منهما بعبارة كما هو الواقع في هذا الحادث فعلا فلا يغير ذلك من وصف التهمة ولا يبدل من موقفهما شيئا في الجريمة ، إذ لا مندوحة من مسئوليتهما معا عن قتل المجنى عليه مادام سبق الاصرار والترصد قد جمعا بينهما في اقرار الجريمة سواء أطلقا معا أو أطلق أحدهما فأصاب المجنى عليه فأرداه .

ويقول الطاعن أن المحكمة لم تصب في هذا المنحى . إذ أنه في حالة عدم التأكد من شخصية القتال من بين الأخوين يكون الاثنان شريكين لمجهول من بينهما في القتل ، ويعاملان بالمواد ٢٣٥ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، وتظهر مصلحة الطاعن من تغيير هذا الوصف في أن محكمة الموضوع قد رأت معاملتهما بالمادة ١٧ عقوبات ، وتطبيقها مع المواد التي يقول بها الطاعن تكون العقوبة المقضى بها غير صائبة .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع بينت واقعة الدعوى في قولها « بتحصل الحوادث طبقا لما تبينته المحكمة من التحقيقات وشهادة الشهود . ومناقشتهم في الجلسة ومن التقريرين الطبيين في أن المجنى عليه إبراهيم محمد عبد العال كان عائداً من حقله إلى بلده وكان يتقدم زوجته كاملة أحمد سعيد بخطوات في الطريق المؤدى إلى البلد فرأت هذه الزوجة حسن عبد العزيز حسن يبدو ومنحنيا في زراعة فول بجانب الطريق كان كامنا فيها ، ورأت بجواره أخاه لأمه المتهم علي رفاعي طابع وكل منهما يحمل بندقية ، فنادت تحذر زوجها (إوعى يا إبراهيم) فالتفت زوجها إليها وفي هذه اللحظة أطلق حسن عبد العزيز حسن عياراً من بندقية أصابه في وجهه فدهشت وذعرت وإذا بهيار

آخر يعقب الأول فوراً لم تتبينه الزوجة ولم تعرف اذا كان أصاب زوجها أم لم يصبه فصرخت واستغاثت وجاءها شيخ البلد عبد الحميد عبد الرحمن فبلغته بالحادث وسأل زوجها فلم يجبه وأكدت الزوجة أنها لم تر أحداً وصل إليها من رجال الحفظ قبل شيخ البلد » ثم أوردت ماجاء في تقرير الصفة التشريعية من أن بجثة المجنى عليه إصابتين من مقذوفين ناريتين أدى أحدهما (وهو الذي أصاب مؤخرة الرأس) إلى الوفاة ، وما انتهى إليه من ترجيح اطلاق العيارين من شخصين مختلفين لاختلاف اتجاههما اختلافاً كبيراً ، ثم قالت أن تقرير الطبيب الشرعي جاء مؤيداً للتقرير السابق ، إلا أنه افترض احتمالاً آخر في صدد العيار الثاني فقال أنه قد يأتي من مطلق العيار الأول فيصيب المجنى عليه في مؤخرة رأسه إذا ما استدار هذا بوجهه إلى اليسار ، وبعد ذلك قالت المحكمة ما يأتي . « وبما أنه لا محل للقروض والاحتمالات في أمر أوضحته شهادة الرؤية وأيدته ماديات ، فقد رأت زوج القاتل المتهم (الطاعن) وأخاه لأمه حسن عبد العزيز متربصين معا في الفول ومع كل منهما بندقية وتبينت مطلق العيار الأول ، ولكنها لفرعها لم تتبين مطلق العيار الثاني منهما وإنما الماديات لا تدع مجالاً للشك في أن مطلقة هو المتهم علي رفاعي طابع (الطاعن) فقد ثبت من المعاينة أن ثمة مجلسين لشخصين داخل زراعة الفول وأنهما اتخذتا في هربهما اتجاهين مختلفين ، ولم يأت تقرير الطبيب الشرعي نافيا لهذه الحقيقة ، فوجب التعويل على هذه الحقيقة وحدها دون القروض والاحتمالات التي لا تؤيدها ظروف الحادث .

وبعد ذلك أوردت المحكمة ما نقله الطاعن عنها في وجه الطعن وقال عنه أن المحكمة ساقته لتجاشى الاتهام الذى ساد الدعوى من حيث اسناد اطلاق مقذوف إلى الطاعن .

« وحيث ان المستفاد من هذا الذى ورد فى الحكم ان المحكمة قطعت فى امر اطلاق الطاعن للعيار الثانى الذى اصاب مؤخرة الرأس والذى نشأت عنه وفاة المجنى عليه ، وأنها بعد أن أوردت الأدلة على ذلك قالت بضرورة استبعاد كل فرض أو احتمال آخر . وإذا كانت المحكمة قد تزيدت فسافت تلك الفروض على سبيل الجدل وثقت أثرها على وصف التهمة ، فإن هذا منها لا يمكن أن يتغير من الحقيقة التى أثبتتها فى الحكم على وجه اليقين من أن الطاعن قد أطلق المقذوف الذى أحدث الاصابة القاتلة ، وليس للطاعن أن يتخذ من مجادلته فى أمر تلك الفروض سبيلا للطعن فى سلامة الحكم ، ولا مبرر يدعوه هذه المحكمة إلى بحث ما يثيره فى هذا الشأن ، ولا ما يعلقه عليه من أثر .

« وحيث ان الوجه الثانى يتحصل فى أن الحكم يشوبه قصور فى أسبابه الخاصة بتوفر ظرفى التردد وسبق الاصرار . ويقول الطاعن أن المحكمة استمدت دليل التردد من المعاينة التى أجريت فى يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٣م والتي ثبت منها وجود مكانين جلوس شخصين فى زراعة الفول التى قيل أن المتهمين كانا متربصين فيها ، فى حين أنه ثبت من المعاينتين اللتين أجريتا عقب وقوع الحادث مباشرة الاولى بمعرفة مأمور المركز والثانية بمعرفة النيابة وجود مجلس لشخص واحد ، وقد اعتمد الدفاع عن الطاعن على هاتين المعاينتين

فما قال به من أن أهل المجنى عليه قد افتعلوا أثناء التحقيق أثرا لشخص ثان فظهر فى المعاينة الأخيرة ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد جاء خلوا من رد شاف على هذا الدفاع . أما عن سبق الاصرار فيقول الطاعن أن المحكمة قد اعتمدت فى قضائها بتوفره على وجود ضغينة بين المجنى عليه وبين حسن عبد العزيز والطاعن بسبب معركة وقعت بين أسرتي الفريقين كسرت فيها ساق والد حسن عبد العزيز فى حين أن هذه الضغينة لا شأن للطاعن بها إذ أن والد حسن عبد العزيز ليس بوالد الطاعن بل كان زوجا لأمه وطلقها منه وهى حالة تخلف ضغنا لا يستقيم مع مظنة اشتراك الطاعن فى جريمة ليشارك ذلك الزوج . ومع هذا فإن المحكمة لم ترد على هذا القول ردا شافيا .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوفر ظرف التردد قال أنه : « ثابت من كونهما (الطاعن والمتهم الآخر) للمجنى عليه فى زراعة الفول على جانب الطريق وتربصهما فيه انتظارا لقدمه فلما أقبل اغتاله » . وقد عاجلت المحكمة موضوع المعاينة وما أثاره الدفاع عن الطاعن فى أمرها فقالت فى ذلك : وبما أن الدفاع عن المتهم حاول التشكيك فيما أثبتته المعاينة من وجود مجلسين لشخصين فى زراعة الفول بالقول بأن المأمور أولا والنيابة ثانيا لما وصلا لمكان الحادث عقب تلقيهما البلاغ وعائنه لم يجدا فيه آثارا تفيد التحقيق ، وأن المجلسين والجرتين ظهرت بعدئذ فى زراعة الفول عندما أعادت النيابة المعاينة فى الساعة الواحدة صباحا واستنتج أن تقرا عبثوا بالفول اضرار بالمتهم وترى المحكمة هذا القول مدحوضا بما

هذا الذي قالته المحكمة بيان مستفيض للترصد ورد كاف على ما أناره الدفاع عن الطاعن ، ولذا يكون ما أبداه في شأن الترصد مردوداً . أما عن سبق الاصرار فقد أثبتت المحكمة توافره على الطاعن وزميله بالأدلة التي أوردتها ، فمجادلة الطاعن في شأن عدم كفاية هذه الأدلة نقاش موضوعي لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

« وحيث ان الطاعن ضمن الوجه الثاني أنه يأخذ على الحكم المطعون فيه تقديم وقت ارتكاب الحادث ساعة عن الوقت الحقيقي فجعله الخامسة مساءً ، وكان لهذا التقديم أثره في اقتناع المحكمة بوقوع القتل قبل أن يخيم الظلام ، وفي اطمئنانها إلى إمكان رؤية الجانين بمعرفة شاهدة الاثبات ، وقد جاء الحكم قاصراً في بيان أسباب هذا التقديم مع خطره مما يستوجب نقضه .

« وحيث ان الثابت في الحكم أن المحكمة حين عرضت لوقت وقوع الحادث قالت في ذلك . وبما أن الدفاع عن المتهم حاول إثارة الشكوك في رؤية زوج القتل للمتهمين بالظلام . المانع من الرؤية معتمداً على أنها قررت شنقاً لمأمر المركز أن عودتها وزوجها للبلد ووصولها إلى مكان الحادث كان بعد الغروب بقليل وأن شيخ البلد ذكر في التحقيق أنه سمع العيارين إحوالي الساعة السادسة وأن الحادث وقع في فصل الشتاء في يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٣ الذي تقرب فيه الشمس حوالي الساعة الخامسة وهذا الدفاع مدحوض بما قرره الشاهدة أمام النيابة بأن الحادث وقع قبيل الغروب وكانت الشمس لم تتوار بعد وراء الجبل وهذا القول في تحقيق

يأتي (١) ظاهر من محضر النيابة أنه فتح في الساعة السابعة والنصف مساءً بمكان الحادث وبدأ المحقق بوصف الجثة ومكانها وما يحيط بها من معالم وزراعات دون أن يذكر أنه بحث في زراعة القول ووفق في كافة أنحائها ولكن بعد أن سمع رواية زوج القتل وغيرها ممن اتصل بالحادث رأى أن يعيد المعاينة لأمر لم تنكشف له أهميته أول مرة فقال في صدر محضره في الساعة الواحدة صباحاً (حيث ورد في أقوال زوج القتل أن المتهمين كانا يجلسان بزراعة القول البحرية رأينا إعادة المعاينة والبحث في المكان الذي ذكرته من وجود آثار تفيد التحقيق) وهذا يستفاد منه أن النيابة والمأمور ألقيا أول مرة نظرة عابرة على المكان دون الاسترشاد بشاهدة الرؤية فلما وصفت المكان وحددت موقف المعتدين كان لابد من تحقيق ذلك بالمعاينة . (٢) كان هذا الأثر موجوداً قبل معانة البوليس والنيابة إذ رآه شيخ البلد ووكيل شيخ الخفراء قبل وصول المأمور ووكيل النيابة وأقرا برؤيته في تحقيق النيابة وأمام المحكمة ولكنهما لرغبتهما في إفلات المتهم اكتفاء بأخيه حسن عبد العزيز حسن ادعيا كذبا بأنهما لم يريا إلا مجلساً واحداً وجرة واحدة تمشياً مع هذه الرغبة (٣) لو صح ما يدعيه الدفاع (ولادليل عليه) من العبث بزراعة القول أثر وقوع الحادث من الأشخاص العديدين الذين يقدون عادة على مكانه لظهر هذا العبث دهساً منتشراً في القول غير منتظم ولا مستقر في موضع معين أما وهو مستقر في مجلسين ومتجه في جرتين مختلفتين فهو دليل مادي حاسم في صدق شاهدة الرؤية زوج المجنى عليه . وفي

تتولاه النيابة ادعي للاطمئنان من عبارة عاجلة يذكر الأمور أنه تلقاها من الشاهدة شفويا ، على أن الذي يؤيد صدق الشاهدة في الرؤية أن المحكمة رجعت الى موعد غروب الشمس في ذلك اليوم فرأت أنها تغرب الساعة ٥ والدقيقة ٢٠ ونور الشمس لا يختفي فورا وإنما يظل مضيئا بعد ذلك فترة غير قصيرة وقد سمع شيخ البلد صوت العيارين عند ما كان يعطى للمركز تليفونيا (تبلغ التمام) الذي يحدث عند الغروب كل يوم كل ذلك يؤيد صدق الشاهدة في رؤية المتهمين . وترى هذه المحكمة أن الحكم قد استوفى بحث مسألة الساعة التي وقع فيها الحادث ، ورد على ما أثاره الدفاع حولها من شكوك يبرر عدم صحته .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث أن الطاعن استند في دفاعه إلى أقوال وكيل العمدة وشيخ الخفراء والخفير الدالة على أن زوج المجنى عليه لم تهم في نداء الأمر الاحسن عبد العزيز وحده ، ومع أن هؤلاء هم شهود الاثبات في الدعوى فان المحكمة لم تأخذ بأقوالهم برغم ما قالته من أن اثنين منهم يمتان بالقراية الى أم المتهمين ، في حين أن القراية لا قيمة لها في نفوس رجال الأمن ، إذا المفروض قانونا أن الواجب مقدم على القراية ولا يصح الاكتفاء بالقراية لتجريح أقوالهم إلا إذا قام دليل مقنع على أنهم ضالعون مع المتهم ، الأمر الذي لم يتوفر في الدعوى ، بل لقد تمسك الطاعن بأن أقوالهم مقررة بأول بلاغ صدر منهم تليفونيا لمركز البوليس دون أن يكون لهم من الوقت أية فرصة للتدبير ، ومع ذلك فان الحكم لم يتضمن رداً شافيا ، وأكتفى بمجرد الشك في ذمتهم

لتبرير إدانة الطاعن ، وهذا قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث ان الثابت في الحكم أن المحكمة استعرضت خطوات التحقيق مبتدئة بالتبليغ عن الحادث وملابساته فقالت . وبما أن شيخ البلد اقتصر في تبليغ الحادث على حسن عبد العزيز حسن وحده وعلى عيار واحد كما أنه لم يذكر أنه أوفد إلى مكان الحادث وكيل شيخ الخفراء سيد سليمان درويش والخفير على أبا شوشه قبل أن يتوجه هو اليه وإنما أثبت فيه أنه توجه مباشرة إلى مكان الحادث عقب سماعه عيارين فوجد القتيل لا ينطق وأخبرته زوجته أن قاتله هو حسن عبد العزيز حسن (الذي حوكم حضوريا وعوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة) فلما أكدت كاملة أحمد سعيد زوج القتيل للمحقق أنها بلغت شيخ البلد عن المتهمين الاثنين وعن عيارين اثنين تراجع شيخ البلد وقرراً أنه سمع عيارين وهو في حجرة التليفون حوالى الساعة السادسة فأرسل وكيل شيخ الخفراء سيد سليمان درويش والخفير على أبا شوشه ليستطلعاه الخبر فعادا اليه يثبتانه أن زوج القتيل اتهمت حسن عبد العزيز حسن وحده فكلف عامل التليفون مسيحة جندى بالتبليغ على هذه الصورة وعندئذ حضرت كاملة أحمد سعيد وبلغته عن المتهمين الاثنين فلم ير ضرورة لارسال بلاغ آخر لأن النيابة كانت على وشك الحضور أما اقتصار البلاغ على عيار واحد وإغفال ذكر وكيل شيخ الخفراء والخفير فيه فقد علله بخطأ عامل التليفون الذي لم ينكر بدوره أنه سمع عيارين ولكنه اعتذر عن إغفال ذكر وكيل شيخ الخفراء

والخفير وائبات عيار واحد أنه أراد الاختصار في البلاغ بعد موافقة شيخ البلد وتلاوته عليه ولذلك ادعى وكيل شيخ الخفراء والخفير أنهما سمعا عيارين وهما في حجرة التليفون مع شيخ البلد فأرسلهما إلى مكان الحادث وعلما من زوج القتل أنها تنهم حسن عبد العزيز وحده — ولا يسع المحكمة إلا ابداء الأسف الشديد على تلاعب رجال الحفظ هذا التلاعب الخطير في جنابة قتل خطيرة يتوافق فيها شيخ البلد وعامل التليفون ووكيل شيخ الخفراء وأحد الخفراء على تضليل القضاء بتضييع معالم الجريمة ضد أحد القائلين بمجاملة له على حساب العدالة كل ذلك لأن أمهما ابنة عم وكيل شيخ الخفراء بأقراره في الجلسة في تحقيق النيابة ولأن الخفير قريب لهما أيضا بأقراره بهذه القرابة في الجلسة وفي تحقيق النيابة فرأى هؤلاء أن يفلتوا أحد الأخوين المتهمين اكتفاء بمتهم واحد حتى لقد بلغ عبث شيخ الخفراء بأدلة الجريمة أنه يزعم أنه رأى بزراعة الفول مجلسا لشخص واحد على خلاف ما أثبتته المعاينة من وجود مجلسين لشخصين ولقد جاء مع القرابة عامل آخر لهذا التلاعب فان وكيل شيخ الخفراء أصيب في معركة اتهم فيها ابن القتل بالاعتماد على والد المتهم الأول وأقر وكيل شيخ الخفراء في الجلسة بهذه الواقعة. وبما أن المحكمة لا تشك في صدق زوج القتل من أنها رأت المتهمين معا وبلغت عنهما معالا لأنها سليمة البصر ولا لأن تلاعب شيخ البلد ووكيل شيخ الخفراء والخفير وعامل التليفون ظاهر لا ريب فيه فحسب وإنما لأن الأدلة السادية جاءت مؤيدة لزوج القتل كل التأييد

إذ أثبتت المعاينة أن زراعة الفول ترتفع متراً وأن فيها مجلسين لشخصين أخذ كل منهما اتجاهها خاصا في قراره ولكل منهما جرفته كما أكد التقرير الطبي أن المجنى عليه أصيب من مقذوفين أحدهما في وجهه والآخر في مؤخرة رأسه. ومن هذا يبين أمران: الأول منهما أن محكمة الموضوع قد بحثت أمر التبليغ وخرجت من بحثها إلى الاعتقاد بتلاعب رجال الحفظ فيما نسبوه إلى زوج القتل من حصر التهمة في شخص واحد، وبنت اعتقادها على أسباب معقولة يستسيغها المنطق. والأمر الثاني أن المحكمة صرحت في حكمها بأنها بنت وثوقها بصدق شاهدة الاثبات على وقائع أخرى، وكل هذا يجب معه اعتبار ما ينسبه الطاعن إلى الحكم من قصور في التسيب غير صحيح.

« وحيث ان الطاعن ضمن طعنه أنه يرتكن أيضا على الأسباب التي استند إليها حسن عبد العزيز في طعنه بالنقض على الحكم الصادر بالادانة هذه. ولما كانت هذه الأسباب المشار إليها موضوع نقض آخر غير معروض على المحكمة الآن والطاعن لم يبين في طعنه ماهية هذه الأسباب، فلا يسع هذه المحكمة إلا أن تعرض عن هذا الوجه، إذ يجب قانونا أن تبين أسباب الطعن فيه ولا تجوز الاحالة فيها إلى طعن آخر، فان محكمة النقض وهي تفصل في طعن لا يصح مطالبتها بالبحث في أسباب نقض مقدمة في قضية أخرى.

« وحيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه.

(طعن على دفاعي طابع حد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني
رقم ١٥٤٥ سنة ١٤١٢ ق)

٢٧

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤

اختلاس أشياء محجوزة . حارس شريك . قصور الحكم
في بيان الواقعة التي أدان الحارس فيها . مستوجب نقضه
بالنسبة لشريك .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة
اختلاس المحجوز بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع
ومع ذلك أدانته المحكمة بمقولة إن هذه
الجريمة وقعت منه ، لمجرد عدم تقديمه المحجوز
للمحضر في يوم البيع دون أن تثبت عليه
كذبه في دفاعه . فإن ذلك منها يكون قصوراً
يعيب حكمها . وهذا القصور يعيب الحكم
أيضاً فيما يتعلق بشريك الحارس مادامت
الواقعة الاختلاس التي قصر الحكم في بيانها
مشتركة بين الاثنين .

المحكمة

« وحيث أن الطعن ينعي فيما ينعاه على
الحكم المطعون فيه أنه دانه على اعتبار أنه
شريك للحارس بطريق الاتفاق والمساعدة
في جريمة اختلاس محجوزات ، مع أن المحكمة
لم تثبت على الحارس واقعة معينة يصح في
القانون عدها اختلاسا ، ومتى كان الأمر
كذلك فإن إدانة الحارس لا يكون لها من
أساس قانوني . وبالتالي تكون إدانة الطاعن
لأساس لها أيضاً .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على
مأمون حمد بربري والطاعن بأن الأول اختلس
زراعة قمح محجوزة قضائياً لصالح عبد الله

افندي مرزبان وكانت مساهمة اليه بوصف
كونه حارساً عليها ، والآخر اشترك معه
بطريق الاتفاق والمساعدة في الجريمة ،
والحكم المطعون فيه دانتهما وقال بالنسبة
للحارس « أنه المتهم أقام دفاعه بالتحقيقات
والجلسة على أنه استلم القمح المحجوز ووضعه
عنده ولم يكن يعلم بيوم البيع ، ولكن هذا
لا يجديده لأن الجريمة تتم بمجرد عدم تقديم
القمح للمحضر يوم البيع في مكان حجزه ،
وإذن تكون التهمة ثابتة قبله »

« وحيث أن ما قالته المحكمة من هذا
لا يصلح لأن تقام عليه إدانة الحارس إلا إذا
كان علمه بيوم البيع قد ثبت خلافاً لما تمسك
به في دفاعه . أما وهو يقول بأنه لم يكن يعلم
بيوم البيع ، وتقول المحكمة أن الجريمة وقعت
منه بمجرد عدم تقديمه المحجوز للمحضر في
يوم البيع دون أن تثبت عليه كذبه في دفاعه ،
فمن القصور الذي يعيب الحكم . ولما كان
الطاعن منهما بالاشتراك مع الحارس فيما اعتبره
الحكم اختلاسا على نحو ما تقدم ، فإن الحكم
يكون بالنسبة للطاعن منهما بالاشتراك مع
الحارس فيما اعتبره الحكم اختلاسا على نحو
ما تقدم ، فإن الحكم يكون بالنسبة للطاعن
قاصراً قصوراً مستوجباً لنقضه على أساس
أن واقعة الاختلاس التي وقع الخطأ في بيانها
مشتركة بينه وبين الحارس .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى
بحث وجوه الطعن الأخرى .

(طعن مراد خلف درويش ضد النيابة رقم ١٥٤٨

سنة ١٤٤٠ ق)

فيه قاصراً في بيان الواقعة التي دان الطاعن من أجلها ، ويتعين إذن نقضه بغير حاجة الى بحث الأسباب الأخرى .

(طعن على محمد أبو سالم ضد النيابة رقم ١٥٥٠ سنة ١٩٤٤ هـ)

٢٩

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤

حكم . تبينه . دفع المتهم بأن الاعتراف المستند الى بعض المتهمين وتأسست عليه أداتته وايد إكراه . دفع هام . وجوب الرد عليه . عدم الرد عليه . نقض الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين حتى من لم يقدم منهم أسباباً لطعنه .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك بأن الاعتراف المنسوب صدوره الى بعض المتهمين معه والذي تأسست عليه إدانته انما كان نتيجة إكراه وقع عليهم ، وكان الحكم قد استند في الادانة بصفة أصلية على هذا الاعتراف دون أن يتعرض لما أثاره الدفاع حوله ، فانه يكون قاصراً في أسبابه . إذ هذا الدفع لو صح لترتب عليه استبعاد الاعتراف ولا يبقى بالحكم ما يصح أن يقوم عليه . ونقص الحكم لهذا السبب يقتضي نقضه بالنسبة لجميع الطاعنين فيه حتى من لم يقدم منهم أسباباً لطعنه

الحكم

« حيث ان الطاعنين الاول والثالث والرابع والخامس ينعون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ اذ دانهم استناداً الى اعتراف قالت المحكمة بصدوره من اثنين من المتهمين ،

٢٨

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤

إخفاء مسروقات . علم المتهم بالسرقة . وجوب إثباته . (المادة ٢٧٩ ع = ٢٢٢)

المبدأ القانوني

يجب لصحة الحكم بالادانة في جريمة إخفاء المسروقات بيان علم المتهم بالسرقة وإيراد الأدلة على ذلك . فاذا كان الحكم مع إفاضته في الأدلة التي تثبت أن الاشياء التي ضبطت عند المتهم باخفائها مسروقة لم يتحدث بتاتا عن علم المتهم بالسرقة ، فانه يكون قاصراً في بيان الواقعة التي أدان الطاعن من أجلها .

الحكم

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه دانه في واقعة إخفاء أشياء مسروقة مع أنه لم يكن يعلم بالسرقة ، ومع أن الدفاع عنه تمسك بذلك . والمحكمة لم تعن نفسها وترد عليه .

« وحيث أنه يبين من مطالعة محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأنه لم يكن يعلم بأن الاشياء التي ضبطت عنده مسروقة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه وأن كان قد أفاض في بحث الادلة التي تثبت أن الاشياء التي ضبطت عند المتهم مسروقة ، الا أنه لم يتحدث إطلاقاً عن علم المتهم بالسرقة . « وحيث انه يجب لصحة الحكم بالادانة في جريمة اخفائه المسروقات بيان علم المتهم بالسرقة ، وإيراد الادلة على ذلك .

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون

بعد صدور الحكم عليه بيومين في مرض وحل إلى المستشفى
فقل رغبته في التقدير بالظن إلى مأمور السجن بخطاب مسجل
قدم الوصول الذي يده عنه . متى لا يصح له التمسك بهذا العذر .
(المادة ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني :

إذا كان المحكوم عليه قد قدم أسباب طعنه
على الحكم في الميعاد ، ولكنه لم يكن قرر
بالظن فيه بقلم الكتاب فطعنه لا يكون
مقبولا . ولا يجدي به بأنه لكونه قد مرض
وحل إلى المستشفى بعد صدور الحكم عليه
بيومين ، قد نقل رغبته في التقرير بالنقض
إلى مأمور السجن بخطاب مسجل . قدم
الوصول الذي أخذه عنه من مصلحة البريد ،
ولكن رغبته لم تنفذ ، إذ هذا العذر كان
يصح له التمسك به لو أنه على أثر شفائه من
مرضه وتبينه أن رغبته تلك لم تنفذ ، كان قد
بادر إلى التقرير بالظن وفقا للقانون . وذلك
فقط لتبرير تجاوزه الميعاد المذكور محسوبا
من يوم صدور الحكم ، أما مع عدم حصول
تقرير بالظن على الرغم من سوح الفرصة
لذلك فلا جدوي من هذا الاعتذار ، إذ الظن
لا تقوم له قائمة إلا إذا حصل بتقرير في قلم
الكتاب أو بالسجن ، وقدمت له أسباب في
الأجل الذي ضربه القانون في المادة ٢٣١
تحقيق .

الحكم

« حيث أن الحكم المطعون فيه صدر
بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وقدم الطاعن
بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ تقريراً ضمنه
أسباب طعنه ولكنه لم يقرر أصلاً بالظن في

مع أن هذا الاعتراف المزعوم إنما كان وليد
أكراه من رجال الحفظ وقع على المتهمين
المذكورين وقد تمسك الدفاع بذلك بجلطة
المحاكمة ، ولكن المحكمة عوات على أقوال
هذين المتهمين في ادانة جميع المتهمين ، ومنهم
الطاعنون ، وذلك دون أن تمحص ما أثاره
الدفاع وترد عليه .

« وحيث أنه يبين من مراجعة محضر
جلطة المحاكمة أن الدفاع تمسك بأن الاعتراف
المنسوب صدوره إلى بعض المتهمين إنما كان
نتيجة إكراه وقع عليهم .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه استند
بصفة أصلية في ادانة الطاعنين على الاعتراف
الذي قال بصدوره من بعض المتهمين ، واتخذ
أساساً لقضائه بادانتهم دون أن يتعرض لما
أثاره الدفاع حول هذا الاعتراف ، ولما كان
ما تمسك به المدافع من الظن على هذا الاعتراف
إنما هو دفاع هام يترتب عليه لو صح استبعاد
الاعتراف وعدم التعويل عليه ، فإن الحكم
يكون قد قصر في بيان الأسباب التي أقيم
عليها إذ عول على هذا الاعتراف دون أن يرد
على هذه المطاعن التي وجهت عليه .

« وحيث أنه مما تقدم يتعين قبول الطعن
بالنسبة لجميع الطاعنين حتى الثاني منهم وذلك
من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن عبد الله عبد العار وآخرين ضد النيابة رقم ١٥٥٥

سنة ١٤ ق)

نقض وإبرام . محكوم عليه . تقديمه أسباب الظن في
الميعاد . عدم تقريره بالظن في الحكم اعذاره من ذلك بأنه

٣١

٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤

١ — عش . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . الاجراءات الواردة به . الغرض منها . مخالقات أحكام هذا القانون لاتنقض لقواعد اثبات حاصة . عن ثبوتات التي تؤخذ من المواد المشتبه بها . لا اعتبار لها مادام القاضي قد اطمأن الى صحة الدليل المعتمد من التحليل ولم يساوره الشك فيه من جهة أحد العينه أو جهة عملية التحليل .

ب — العلم بالعلم . بيانه . وجوبه . الاكتفاء في بيانه بأن هذا العلم مستفاد من أن المتهم بعشر اللبن بائع اللبن ومن زيادة كمية الماء المضافة ومن أنه صاحب المصنعة في الغش . يكفي .

المبدأ القانوني

١ — إن القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش حين تحدث في المادة ١١ منه عن الموظفين الذين يعينون بقرار وزاري لاثبات مخالقات أحكامه ، وإذ نص في المادة ١٢ التالية لها على أنه « إذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وفي هذه الحالة يدعي أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرز بهذه العملية محضر يحتوي على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها . . . » إذ نص على ذلك فإنه لم يقصد — جريا على ما سار عليه القضاء في البلاد المأخوذ عنها هذا

الحكم بطريق النقض بمقتضى المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات فيتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

« وحيث أن المحامي عن الطاعن أبدى أمام هذه المحكمة في جلسة ٤ يونية سنة ١٩٤٤ أن المحكوم عليه حمل إلى المستشفى يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بعد صدور الحكم عليه لمرضه وأنه نقل رغبته في التقرير بالنقض إلى الأمور بكتاب مسجل قدم الوصول الذي أخذ عنه . فتجرت النيابة عن حقيقة الأمر وأودعت افادة من الأمور يقول فيها انه لم يستدل من دفاتر سجلات المركز على ورود الخطاب المشار اليه وأن الطاعن نفسه لم يبد رغبة في التقرير بالنقض ولما كان قد ثبت قطعا من الأوراق أنه لم يحصل تقرير من الطاعن بالنقض لا بقلم الكتاب ولا بالطعن فإن العذر الذي يبيده الطاعن لا يجدي له لأن الطعن لا تقم له قائمه إلا إذا حصل بتقرير في قلم الكتاب أو بالسجن . وقدمت عنه أسباب في الاجل الذي ضربه القانون في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات ، وهذا العذر كان يصح أن يتمسك فيه بعد أن يكون الطاعن قد قرر بالطعن وفقا للقانون على أثر شفائه من مرضه ، وحين تبين أن رغبته في عمل تقرير بالنقض لم تنفذ . وذلك فقط لتبرير تجاوزه الميعاد المذكور محسوبا من يوم صدور الحكم . أما تمسكه به مع عدم حصول تقرير بالطعن على الرغم من سنوح الفرصة لذلك منذ عهد بعيد فلا يجدي به فتىلا .

(طعن نادى محمد على ضد النيابة و آخر مدعى بحق مدنى)

رقم ١٢٦٢ سنة ١٤ ق)

النص — أن يترتب أى بطلان على عدم اتباع إجراء بعينه من الاجراءات الواردة به . بل إن غرضه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد الاجراءات التى تتخذ بمعرفة موظفين ليسوا فى الأصل ، بمقتضى القانون العام ، من رجال الضبطية القضائية ولا شأن لهم باجراء التحقيقات الجنائية ، ولم يكن من غرضه أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون الى قواعد إثبات خاصة بها بل هو تركها خاضعة للقواعد العامة . ففى اطمأن القاضى الى صحة الدليل المستمد من التحليل ، ولم يساوره الشك فى أية ناحية من نواحيه ، خصوصا من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أصدر حكمه على هذا الاساس . بغض النظر عن عدد العينات التى أخذت وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم بشأن العينات . أما إذا وقع فى نفسه أى شك فهو بطبيعة الحال لا يقيم فى قضائه أى وزن للعينات ولا للتحليل .

٢ — إذا كان الحكم قد ذكر ، فى صدد بيان ركن علم المتهم بغش الابن الذى باعه ، قوله : « إن علم المتهم بالغش مستفاد من أنه نائع ألبان ، ومن زيادة كمية الماء المضاف ، ومن أنه صاحب المصلحة فى إجراء هذا الغش للحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن ، ومن سوابقه فى هذا الشأن » .

المحكم

« وحيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن

يتحصل فى أن ماضبط من اللبن عند الطاعن على زعم أنه مغشوش لم تؤخذ منه للتحليل سوى عينة واحدة مع أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى عوقب الطاعن بمقتضاها ، تقضى بأخذ عينات خمس تبقى احداها عند المتهم وفى ذلك مخالفة مبطلّة للاجراءات وللدليل الذى اعتمد الحكم عليه — أما ما ذهب اليه الحكم المطعون عليه « من أن أخذ عدة عينات لا يشترط إلا إذا رأى الموظف المفتش ضبط المادة تمهيد لمصادرتها » فذهب خاطيء لأن ايجاب ابقاء عينة عند المتهم يدل على أن غرض الشارع تمكينه من مراقبة عملية أخذ العينات ثم التحليل .

« وحيث ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش — حين تحدث فى المادة ١١ منه عن الموظفين الذين يعينون بقرار وزارى لاثبات مخالفات أحكامه ، وحين نص فى المادة ١٢ التالية لها على أنه « اذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تحمّلهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون ، جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية . وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوي على جميع البيانات اللازمة للتثبيت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها . . . » لم يقصد — جريا على ماسار عليه القضاء فى البلاد المأخوذ عنها هذا النص — أن يترتب أى بطلان على عدم اتباع اجراء من الاجراءات الواردة به فان الغرض منه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد

الاجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين ليس أصلهم من رجال الضبطية القضائية بمقتضى القانون العام ولا شأن لهم باجراء التحقيقات الجنائية . فالشارع لم يرد في الواقع وحقيقة الأمر اخضاع مخالفات أحكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة بها ، بل تركها خاضعة للقواعد العامة . فتمت اطمأن القاضي الى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم يساوره الشك في أي ناحية من نواحيه خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها ، أصدر حكمه على هذا الاساس بغض النظر عن عدد العينات التي أخذت وبلا اعتبار لما يشير به الدفاع عن المتهم بشأن العينات . أما اذا وقع في نفسه أي شك ، فهو بطبيعة الحال لا يقيم في قضائه أي وزن للعينات ولا للتحليل .

« وحيث انه متى كانت الأمور كذلك وكانت المحكمة قد صرحت في حكمها بأنها قد اطمأنت الى صحة أخذ العينة والتحليل ، واطمأنت الى الدليل المستمد من التحليل وعاملت الطاعن على مقتضاه ، فإن وجه الطعن يكون على غير أساس .

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون عليه قصر في بيان ركن العلم بالغش ، ولا يكفي في بيبانه قوله بوجود ماء في اللبن بنسبة كبيرة لأن الماء لم يكشفه إلا التحليل ، كما لا يكفي القول بأن للطاعن سابقين في غش اللبن لأن السوابق لا تساق كدليل لاثبات تهمة وانما تساق فقط كظرف مشدد لتهمة ثابتة .

« وحيث ان الحكم المطعون عليه قال . ان علم المتهم بالغش مستفاد من أنه بائع ألبان ورن زيادة كمية المساء المضاف ، ومن أنه

صاحب المصلحة في اجراء هذا الغش للحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن ، ومن سوابقه في هذا الشأن وفي هذا ما يكفي لبيان ركن العلم بالغش واذن فمجادلة الطاعن في هذا الخصوص على الصورة الواردة بوجه الطعن لا تقبل منه لتعلقها بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون عليه لم يرد على دفاع الطاعن بعدم علمه بالغش اذ قال الدفاع انه يشتري اللبن من تجار قد يسقون الماشية ماء غزيراً قبل حلبها فتزيد كمية لبنها

« وحيث ان الحكم المطعون عليه حين أثبت علم الطاعن بالغش بأدلة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه ، يكون قد تولى الرد على دفاع الطاعن المشار اليه بوجه الطعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عدد الواحد محمد العجواني ضد النيابة رقم ١٥٦٠ سنة

١٤ ق)

٣٢

٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤

اتفاق المتهمين على ضرب النجى عليه وسبق اصرارهم على ذلك . مسئولية كل منهم عن نتيجة هذا الضرب سواء ما وقع منه أو من زملائه .

المبدأ القانوني

إن سبق الاصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب النجى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أنه بالرغم من أن محكمة الجنايات لمست اضطراب أقوال المجنى عليه الأول حامد خليفة الشهاوي في تحديد الاصابات التي أحدثها به كل واحد من الطاعنين فإنها اعتبرتهم جميعا أنهم اعتدوا عليه بالضرب فأحدث به كل منهم العاهات المستديمة التي وجدت به . وهذا ما لم يقل به المجنى عليه نفسه ولم تدل عليه الأوراق وفي ذلك تخاذل يعيب الحكم مما يوجب نقضه .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في ثبوت واقعة الضرب على الطاعنين جميعا وبين توافر ظرفي سبق الأسرار والترصد تعرض إلى الدفاع المشار إليه بوجه الطعن ورد عليه بقوله أن ما أشار إليه الدفاع من اضطراب أقوال المجنى عليه الأول في تحديد بعض الاصابات التي أوقعها به كل من المتهمين على حدة — ترى المحكمة ان لاهمية جوهرية له لأنه طالما أن سبق الأسرار والترصد ثابتان في حق المتهمين فجميعهم متضامنون في المسؤولية الجنائية عن نتائج الضرب الذي أوقعوه به وبالتالي فيكونون مسئولين عن العاهات التي تخلفت عند المجنى عليه من جراء تعديهم عليه . وانتهى إلى القول بأنه قد ثبت للمحكمة أن الطاعنين ضربوا حامد خليفة الشهاوي عمدا بالعصى على رأسه وباقي اجزاء جسمه فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت عنها عاهات مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام القبوة بالمنطقة الجبهية الجدارية اليسرى وهذه العاهة تجعل

المجنى عليه عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية والاصابات البسيطة وهي تقلل من كفاءته للعمل بحوالي ٢٠ ٪ وانكيلوز جزئي المرفق الايمن وهذه العاهة تقلل من كفاءته للعمل بحوالي ١٥ الى ٢٠ ٪ واعاقه في حركة ثني أصبعه الوسطى اليمنى وهذه العاهة تقلل من كفاءته للعمل بحوالي ٥ ٪ وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد . — ويتضح من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يقل أن كلا من الطاعنين أحدث بالمجنى عليه الاول العاهات المستديمة التي وجدت به بل قال انهم ساهموا جميعا في ضرب المجنى عليه المذكور وانهم مسئولون عن نتائج الضرب الذي وقع لحصوله منهم مع سبق الاصرار ولذلك عدم جميعا مسئولين عن العاهات المستديمة التي تخلفت عنده وهذا صحيح لان سبق الاصرار المبني على اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه . ومن ثم فلا تخاذل ولا خطأ .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن المحكمة استنتجت توافر سبق الاصرار والترصد من وقائع لا تؤدي الى ذلك ، لأنها استندت على توافر هذين الظرفين بالمعينة مع أنه لم يثبت في محضرها وجود أثر في زراعة القمح يدل على اختباء الطاعنين فيها . وقد قرر زكي مسعود هندي صاحب هذه الزراعة ، الذي شهد التعدي وكان يعمل على منعه ، أن الطاعن الأول كان موجودا وقت مرور المجنى عليهما عند زراعته هو (أي زراعة الطاعن الأول) ولم يقل ان أحدا من الطاعنين كان مختبئا في زراعة القمح وبذلك شهد أيضا ابراهيم السقا . كما أن واقعة التماسك بين

الطاعن الأول ونعيمة الشهاوى قرية المجنى عليهما التي اعتبرها الحكم المطعون فيه باعثا على الجريمة لا تدل على أنها اقترنت بسبق الأصرار وهي ان دلت على شيء انما تدل على توفر نية الاعتداء عند الطاعن الأول ونية الاعتداء أمر يفصل عن ظرف سبق الأصرار .

« وحيث ان المحكمة تحدثت عن سبق الأصرار والترصد بقولها : « انهما متوافران من الباعث على ارتكاب الجريمة — اذ قرر المجنى عليهما ما يفيد أن المتهمين الثلاثة الأولين (اى الطاعنين) ورابعا ارادوا أن ينتقموا منهما بسبب تقديم الشكوى في حق المتهم الأول واجراء التحقيق معه لتعديده على نعيمة قريبتهما . وأقوالهما في هذا الصدد مؤيدة بقضية اللجنة رقم ٣٦٦ سنة ١٩٤٣ مركز الدلائل المضمومة — وثابت من الاطلاع عليها أنه في يوم ١٢ مارس سنة ١٩٤٣ وهو يوم الحادثة بالذات تقدم فرج عبيد الشهاوى وابنته نعيمة لمعاون البوليس وابلغه شاكيان اسماعيل عطيان « المتهم الأول » ضرب ابنته نعيمة بحجة أنه وجدها سارقة فولا — وكشف طيبا على نعيمة فوجدت مصابة بيدها اليمنى بجرح رضى نتيجة الاعتداء عليها وحكم عليه أخيراً في ٢٤ مايو سنة ١٩٤٣ بغرامة ١٠٠ قرش فهذه الشكوى التي تقدم بها فرج عبيد الشهاوى هي التي أوغرت صدر المتهم الأول علي عائلة الشهاوى . فانفق مع المتهمين الثاني والثالث على الانتقام من عائلة الشهاوى ولما كان ذهاب المجنى عليهما وهما من عائلة الشهاوى . الاقربين لنعيمة يستلزم دائماً المرور من الطريق الذي وقعت فيه الحادثة — فاخذ كل من هؤلاء المتهمين عدته وحمل عصاه وكنوا في زراعة القمح المجاورة للطريق — للمجنى عليهما حتى

إذا ما وصلوا إلى مكانهم خرجوا عليهما وأوسعوهما ضرباً بدون نقاش أو حديث — مما يقطع في الدلالة على أن النية كانت مبيتة من قبل فيما بينهم على ضربهما — لذلك يكون ظرف سبق الاصرار والترصد ثابتين في حقهم ومن ثم يكون قول المتهم الأول أنه ضرب المجنى عليهما دفاعاً عن نفسه قولاً غير صحيح ولا سند له من التحقيق » وقد استدلت على تربص الطاعنين في زراعة القمح المجاورة للطريق بشهادة المجنى عليهما بأنهم كانوا متربصين لها بحقل القمح وضربوها عند مرورهما عليهما ولم تقتصر في الاستدلال على ذلك بالمعينة التي ليس فيها ما ينفى حتماً أقوال المجنى عليهما وهذه الوقائع التي أثبتها الحكم والتي استنتج منها سبق الاصرار والترصد من شأنها أن تؤدي إلى توافر هذين الظرفين ولذلك فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة في وجه الطعن، تكون مجادلة في موضوع الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

« وحيث ان مؤدي الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تخريج شهادة زكي مسعود هندی و ابراهيم السقا اذ اتخذ منها دليلاً على وجود الطاعنين الثلاثة في مكان الحادث في حين ان شهادة هذين الشاهدين تدل على أن الطاعن الثاني حضر إلى مكان الحادث بعد وقوعه وانهما لم ينظرا الطاعن الثالث بضرب أحدا من المجنى عليهما وهذا الخطأ في التخريج يعيب الحكم مما يوجب نقضه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت « أن اعتداء المتهمين الثلاثة الأولين

لم تصدقهم فيما قالوه مجازاة للطاعنين في دفاعهم وليس في هذا أى خطأ في التخيير بل هو بدخل فيما تملكه محكمة الموضوع من تقدير الشهادات والأخذ بما تظمن إليه منها وأهدار ماعداء أو تفهم المعنى الحقيقي الذى تم عنه « وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن اسمايل عبد ربه عطيان وآخرين ضد النيابة رقم ١٥٦٢ سنة ١٤ ق)

٣٣

٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤

غش . العلم به . ركن من أركان الجريمة . واقعة عرض زيت مسمم مغشوش للبيع مع العلم بغشه . إدانة المتهم فيها . الاستناد في ذلك إلى مجرد القول بأنه قد أخذت عينة من الزيت اتضح من التحليل أنها مغشوشة ووجود سوابق للمتهم . قصور (المادة ٤٩ / ٣ ع والمادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في واقعة أنه عرض للبيع زيت مسمم مغشوشا مع علمه بغشه ، ولم يقل في ذلك إلا أن « التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بالمحضر الصحي من أنه أثناء تفتيش محل المتهم أخذت عينة من الزيت واتضح من نتيجة التحليل أنها تحتوى على مايقرب من ١٠ ٪ من زيت بذر القطن وعقابه ينطبق على المادتين المطلوبتين وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لوجود سوابق مماثلة آخرها سنة ١٩٤١ . . . الخ » فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه . إذ هو لم يتحدث بتاتا عن دليل يفيد العلم بالغش مع أن هذا العلم ركن من أركان الجريمة يجب أن يذكر في الحكم الدليل الذى

(الطاعنين) على المجنى عليهما واحداً منهما الاصابات الموضحة بالكشوف الطبية ، ثابت قبلهم من شهادة المجنى عليهما الدالة على أنهم كانوا متربصين لهما بحقل القمح وضربوهما عند مرورهما عليهما وأحدثوا بالمجنى عليه الأول تلك الاصابات العديدة التى تخلفت عنها ثلاث عاهات مستديمة برأسه وبمرفقه الأيمن وبأصبعه الوسطى الأيمن — كما أحدث المتهم الثانى بالمجنى عليه الثانى تلك الاصابات التى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما — وقد تأيدت شهادة المجنى عليهما — أولا : من وفرة الاصابات التى لحقت بهما مما يدل على أن ضاربهما ليس شخصا واحدا كما زعم المتهم الأول بل أشخاص متعددون ومن أقوال زكى مسعود هندى ومحمد ابراهيم السقا الدالة على أن المتهمين الثلاثة المشار اليهم كانوا جميعاً في محل الحادثة إذ قرر الشاهدان أنهما نظرا المتهم الأول وهو يعتدى عليهما ، وأبصرا بالمتهم الثالث وهو يطارد المجنى عليه الثانى ويتعقبه ، كما شاهدوا المتهم الثانى قد حضر أيضاً في محل المعركة — ولكن نظرا لصلة النسب ورابطة المصلحة بينهما وبين المتهمين رأيا مجازاتهم فيما اتفقوا عليه من دفاع وهو تركيز الاعتداء وحصره في المتهم الأول فقط دون الباقيين . وبالرغم من ذلك فقد نمت أقوالهما على وجود المتهمين الثلاثة بمحل الواقعة وهذا يعزز شهادة المجنى عليهما بأن هؤلاء الثلاثة قد اعتدوا عليهما بالضرب على النحو الموضح بشهادتهما » مما يستفاد منه أن المحكمة قد استنتجت من أقوال زكى مسعود هندى ومحمد ابراهيم السقا أن الطاعنين كانوا في مكان الحادث ولكنها

استندت اليه المحكمة في القول به .

المحكمة

« وحيث ان الطاعن ينعي فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ لأن المحكمة نسبت اليه أنه حين عرض الزيت المغشوش للبيع كان يعلم بغشه واستدلت على ذلك بما لا يصح أن تبني عليه حقيقة من الحقائق القانونية .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دان الطاعن في واقعة عرضه للبيع زيت ممسم مغشوشا مع علمه بغشه ولم تقل في ذلك إلا أن « النهمة ثابتة قبل المتهم (الطاعن) مما هو ثابت بالمحضر الصحي ، بأنه أثناء تفتيش محل المتهم أخذت عينة من الزيت واتضح من نتيجة التحليل أنها تحتوي على ما يقرب من ١٠ ٪ زيت بذر القطن ، وعقابه ينطبق على المادتين المطلوبتين وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لوجود سوابق مماثلة آخرها سنة ١٩٤١ مع استعمال الشدة مع المتهم لعدم ارتدائه عن ارتكاب هذه الجريمة رغم سابقة الحكم عليه خمس مرات »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن في واقعة عرضه للبيع زيت ممسم مغشوشا مع علمه بغشه دون أن يتحدث بتاتا عن الدليل الذي استقيت منه المحكمة قيام هذا العلم . ولما كان العلم بالفار كنا من أركان الجريمة التي عوقب الطاعن من أجلها فانه كان من الواجب على المحكمة حين قالت بقيامه أن تذكر في حكمها الدليل الذي استندت اليه في القول بذلك . أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه وذلك من غير حاجة

للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن احمد عبد النبي الرسول ضد النيابة رقم ١٥٦٤ سنة ١٤ ق)

٣٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

نقض وإبرام . عدم وضع الحكم في ظرف ثلاثين يوما من صدوره . ماذا يجب للطعن فيه بهذا السبب ؟ إثبات أنه لم يحصل توقيعه في تلك المدة بشهادة من قلم الكتاب . شهادة مفادها أن الحكم كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها . لا جدوى لها في هذا الخصوص .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض . وإن كان قد جرى في تأويل القانون على أن الحكم يكون متعينا نقضه إذا لم يوضع في ظرف ثلاثين يوما من صدوره إلا أنه قد أوجب لقبول الطعن لهذا السبب أن يثبت الطاعن بشهادة من قلم كتاب المحكمة أن الحكم المطعون فيه لم يحصل توقيعه في المدة المذكورة . وهذا لا يجاب لم يكن إلا بقصد أن يثبت الطاعن أنه حين دعت حاجته إلى الأطلاع على الحكم لم يجده في متناوله بسبب عدم التوقيع عليه من رئيس المحكمة التي أصدرته — الأمر الذي يجعل له وجهها ومصلحة في التظلم . ومقتضى هذا أن الشهادة التي يكون مفادها أن الحكم كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها لا يكون لها من جدوى في هذا الخصوص

المحكمة

« حيث ان الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه لم يوضع ولم يوقع عليه في مدة ثلاثين يوما من النطق به ولذلك فانه يكون متعينا نقضه .

« وحيث أن الطاعن استند في طعنه إلى

شهادة من قلم كتاب «محكمة المنصورة مؤرخة في ١١ ابريل سنة ١٩٤٤ نص فيها على أن الحكم لم ينته إلا في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٤ ثم أودع في الدوسيه . . . »

« وحيث ان قضاء هذه المحكمة وأن كان — كما يقول الطاعن — قد جرى في تأويل القانون على أن الحكم يكون متعيناً نقضه إذا لم يوضع في ظرف ثلاثين يوماً من صدوره إلا أنه قد أوجب لقبول الطعن لهذا السبب أن يثبت الطاعن بشهادة من قلم كتاب المحكمة أن الحكم المطعون فيه لم ينته في المدة المذكورة ولم يكن هذا الإيجاب إلا بقصد أن يثبت الطاعن أنه في الوقت الذي دعت حاجته إلى الإطلاع على الحكم لم يجده في متناوله بسبب عدم التوقيع عليه من رئيس المحكمة التي أصدرته مما يجعل له وجهاً ومصلحة في التظلم من عدم وجوده . ومقتضي هذا أن الشهادة التي يكون مفادها أن الحكم قد تم وضعه وختمه قبل طلبها — كما هي الحال هنا — لا يكون لها من جدوى في هذا الخصوص

« وحيث انه لذلك لا يكون للطعن ما يستند به ويتعين إذن رفضه .

(طعن أحمد محمود طوبار مدع بحق مدني ضد محمد عبد صالح وآخرين رقم ١٠٤٧ سنة ١٤ ق)

٣٥

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

إخفاء أشياء مسروقة . يجب اثبات علم المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده لأيد أن تكون قد تحصلت عن سرقة . دفع المتهم بانتفاء علمه بأن الشيء مسروق . الرد عليه بما يفيد أن المحكمة قد افترضت في حقه علمه بأن المسروق لم يكن مملوكاً لمن سلمه إليه . قصور (المادة ٢٧٩ ع = ٢٢٢)

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة

إخفاء الشيء المسروق (مصباح) مع علمه بسرقة قد اكتفى في صدد رده على ما دفع به المتهم من انتفاء علمه بالسرقة بقوله : « أما ما دفع به محامي المتهم من نفي العلم عنه فإن فيما قرره محكمة أول درجة ما يكفي للاقتناع بأنه عالم أن هذا المصباح مسروق أو على الأقل أنه ليس لمن باعه أو سلمه إليه » فذلك يكون من القصور المخل . إذ أن ما قاله المحكمة ليس فيه ما يقطع بأن المتهم حين احتاز المسروق كان يعلم بسرقة ، بل هي قد افترضت في حقه علمه فقط بأن المصباح لم يكن مملوكاً لمن سلمه إليه . والواجب في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يثبت الحكم على المتهم علمه بأن الأشياء التي وجدت عنده لأيد أن تكون قد تحصلت عن سرقة عن طريق آخر غير السرقة .

الحكم

« حيث أن حاصل الطعن أن عماد دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع كان إنكار علمه بأن المصباح مسروق وأنه قال بأن غلاماً عرض عليه أن يشتريه منه فأبى الطاعن ذلك حتى يحضر له من يعرف شخصيته فأنصرف الغلام ولم يعد وبقي المصباح لديه ولكن الحكم المطعون فيه دانه ورد على هذا الدفاع بما لا يصلح رداً عليه ولا ينفيه وهذا قصور في التسبب يعيبه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن جريمة إخفاء المصباح المسروق مع علمه بالسرقة وقال في صدد الرد على الدفاع المشار إليه بوجه الطعن بالنص :

« أما ما دفع به محامي المتهم من نفي العلم عنه فإن فيما قرره محكمة أول درجة ما يكفي

التنفيذ وفقاً للمادة ٤٥ ع. فإن كان الحكم ليس فيه ما يدل على أن الممنوعات (وهي نقود ودفتر توفير) وصلت المسجون وهو في داخل السجن ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

الحكمة

« حيث أن الطاعن ينعى فيما ينعه على الحكم المطعون فيه أنه دانه في جريمة أنه أدخل السجن ممنوعات إلى مسجون فيه وذلك دون أن يرد على ما تمسك به الدفاع من أنه لم يدخل السجن شيئاً .

« وحيث أن المادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ إذ نصت على عقاب كل شخص ثبت إدانته أمام المحاكم بأنه أدخل أو حاول أن يدخل في السجن خلافاً للوائح شيئاً ما من الأشياء سواء باخفائه أو بالقائه من فوق الجدران أو بامراره من النافذات الخ ، قد دلت في جلاء على أن العقاب لا يكون جائزاً بمقتضاها إلا إذا كانت الممنوعات أدخلت السجن بالفعل أو شرع في إدخالها بأحدى الطرق المذكورة من طريق البدء في التنفيذ وفقاً للمادة ٤٥ ع .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه : أدخل « ممنوعات » (نقود ودفتر توفير) السجن للمسجون محمد طنطاوي بدوى . ومحكمة أول درجة دانت في الواقعة موضوع هذه التهمة وقالت في ذلك : « أن التهمة ثابتة قبل المتهم (الطاعن) من أقوال محمد طنطاوي بدوي الذي قرر أنه قبض عليه من النيابة وأودع السجن على ذمة التحقيق وأن المتهم عرض عليه أن يتوسط

للاقتناع بأنه عالم أن هذا المصباح مسروق أو على الأقل أنه ليس لمن باعه أو سلمه إليه » « وحيث أن ما قالته المحكمة على الوجه المتقدم ليس فيه ما يقطع بأن الطاعن حين احتياز المصباح المسروق كان يعلم بسرقة لأنها افترضت في حقه علمه فقط بأن المصباح لم يكن مملوكاً لمن سلمه إليه ، ولما كان الواجب في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة التي دين الطاعن عنها أن يثبت الحكم على المتهم علمه بأن الأشياء التي وجدت عنده لا بد قد تحصلت عن سرقة لا عن طريق آخر غير السرقة . لما كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويتعين إذن نقضه .

(طنع حافظ عبد الفتاح حسن ضد النيابة رقم ١٢٨٥ سنة ١٤١٤ق)

٣٦

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

سجون . إدخال ممنوعات في السجن أو عارلة إدخالها . العقاب عليه بمقتضى المادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ . شرطه .

المبدأ القانوني

إن المادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ إذ نصت على عقاب « كل شخص ثبت إدانته أمام المحاكم بأنه أدخل أو حاول أن يدخل في السجن ، خلافاً للوائح ، شيئاً ما من الأشياء ، سواء باخفائه أو بالقائه من فوق الجدران أو بامراره من النافذات الخ » وقد دلت في جلاء على أن العقاب بمقتضاها لا يكون جائزاً إلا إذا كانت الممنوعات أدخلت السجن بالفعل ، أو شرع في إدخالها بأحدى الطرق المذكورة عن طريق البدء في

في توكيل محام عنه فقبل وقد كلفه (أي الشاهد) باحضار دفتر توفير باسمه وأحضر الدفتر من حسن ماهر صاحب لو كائنة . وهو المودع بطرفه دفتر التوفير وقال بأنه بعد أن قبض المبلغ المودع بالدفتر بمساعدة المتهم وبضمانته عرف بشخص قال عنه بأنه وكيل محامي فاتفق معه علي توكيل محام في القضية المحبوس على ذمتها وقرر الشاهد أيضا أن المتهم أخذ منه خمسين قرشا غير المبلغ الذي دفعه لو كيل المحامي . وحيث ان أقوال الشاهد السابق تأيدت بما قرره حسن محمد ماهر الذي قال بأن المذكور كان يودع دفتر توفير عنده وأنه استلمه في غيابه من كاتب اللوكائنة علي محمد البياني . وحيث ان علي محمد البياني شهد بما يؤيد رواية طنطاوي . وحيث انه يضاف لذلك ماقرره أحمد السيد عابد وكيل مكتب الأستاذ عبد الحميد أبو الذهب وقد قرر أنه اتفق مع الشاهد السابق ذكره علي توكيل الأستاذ أبو الذهب وكان ذلك بحضور المتهم . وحيث انه تبين من ذلك كله أن المتهم ارتكب الحادثة المنصوص عنها في المادة ٩٠ من لائحة السجون ويتعين معاقبته بمقتضي نصها . ولدي المحكمة الاستئنافية قال الدفاع فيما قاله ان الأستاذ عبد الحميد أبو الذهب يقرر أنه وكل في مكتبه وقد أعترف أنه وكل من شهر ولم يدخل المتهم نقودا للسجن ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولم ترد على الدفاع بشيء ما .

« وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه ليس فيه ما يدل بل ما يفيد أن دفتر التوفير والنقود أدخلت إلى المسجون وهو داخل السجن فان هذا الحكم لم يتعرض لهذا الأمر

وخصوصا وقد تمسك الدفاع بأن الطاعن لم يدخل ممنوعات إلى داخل السجن يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن

(طعن علي بغدادى أبو سمرة ضد النيابة رقم ١٤٨٢ سنة ١٤ ق)

٣٧

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

١ — إثبات . حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . دليل . الاعتماد عليه في ثبوت الواقعة على متهم . القاضي غير مطالب بالأخذ به في حق متهم آخر .
ب — تبرص . استخلاصه من وقائع فتحة . لا شأن لمحكمة النقض بذلك .

ج — تضامن . مطالبة المتهمين بالتعويض متضامين على أساس انهما ارتكبا الفعل الجنائي الذي نسب وقوعه اليهما . عدم وجود وجه لمسألة أحدهما جنائيا . الحكم بالزام الآخر بجميع المطلوب . سليم معنى التضامن قانونا .

المبادئ القانونية

١ — إن القضاء في المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته . فاذا كان القاضي قد اطمان إلى ثبوت الواقعة على متهم من دلائل فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر . والمجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض لا تقبل لتعلقه بواقعة الدعوى .

٢ — إذا كانت المحكمة ، بعد أن أثبتت على المتهم قيام العداة بينه وبين المجنى عليه وتوقع هذا الأخير انتقام المتهم منه ، قد استخلصت من ذلك ، ومن وجود المتهم محتبسا بسلاحه بجوار نخيل في طريق المجنى عليه دون أن يكون لذلك أي مبرر ، أن هذا المتهم لا بد كان يعلم بأن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث

— سواء أكان هذا العلم عن طريق الرؤية أو السماع — وأنه انتظره فيه ليفتك به ، فهذا منها استخلاص سائق تبرره المقدمات التي ذكرتها .

٣ — إذا كان المجنى عليه في مطالبة المتهمين بمبلغ التعويض قد طلب أن يحكم له بهذا المبلغ بالتضامن بينهما على أساس أنهما ارتكبا الفعل الجنائي الذي نسب وقوعه اليهما ، فإن الحكم الصادر بالزام واحد منهما بجميع المطلوب عند عدم وجود وجه لمساءلة الآخر جنائياً يكون سليماً . ولا يصح نعته بأن فيه قضاء باكثر من طلب المدعي ، إذ التضامن معناه في القانون أن يكون كل من المطالبين به ملزماً للطالب بكل المبلغ المطلوب

المحكمة

« حيث أن مبني الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع قد أخذت في حكمها المطعون فيه بشهادة شاهد في حق الطاعن في حين أنها لم تأخذ بها في حق آخر كانت منهما في الدعوى إذ قضت ببراءته وفي هذا تناقض في تقدير الدليل

« وحيث أن القضاء في المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته فتى اطمأن إلى ثبوت الواقعة على المتهم من دليل فلا يمكن مطالبة بأنه يصدق هذا الدليل ويأخذ به بالنسبة لمتهم آخر وإذن فجدالة الطاعن في هذا الخصوص لا تقبل منه أمام محكمة النقض لتعلقها في حقيقة الأمر بواقعة الدعوى .

« وحيث أن الوجه الثاني بتحصيل في أن محكمة الموضوع قالت أنه ثبت لديها أن بين

الطاعن والمجنى عليه عداً شديداً بسبب ضرب ابن أخى المجنى عليه لابن أخى المتهم ضرباً أفضى إلى موته وعلى الجاني بالحبس سنتين وأن ذلك الحادث كان حافظاً للأمور المركز في أن يتدخل للصلح بين الطرفين وعقد لذلك مجلساً قدر لعائلة الطاعن مبلغاً كبيراً على سبيل التعويض — قالت المحكمة ذلك دون أن تسمع أقوال الأمور أو تذكر أن كان قرار مجلس الصلح قد رضى به الطاعن أو لم يرض خصوصاً وقد شهد العمدة بأن الطاعن قبل الصلح ووقع عليه وقبضت زوجته مبلغ التعويض — وفي عدم بحث المحكمة لما ذكر قصور في الحكم

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الصدد ما يأتي : وحيث أنه ثبت بلا نزاع أن بين المتهم والمجنى عليه عداً شديداً بسبب ضرب ابن أخى المجنى عليه لابن أخى المتهم ضرباً أفضى إلى موته والحكم على الجاني بالحبس سنتين وأن ذلك الحادث كان حافظاً للأمور المركز رغبة في المحافظة على الأمن في أن تدخل للصلح بين الطرفين وأنه قدر هو المجلس الذي عقد لهذا الصلح مبلغاً كبيراً لعائلة المتهم بصفة تعويض وهو مبلغ ٣٠٠ ج ويستدل من ضخامة هذا التقدير أن المتهم كان موتوراً جداً من حادث قتل ابن أخيه وأن ذلك كان يخيف المجنى عليه ويبعث في نفسه القلق ويخشى من محاولة المتهم للظفر بالثار منه فإذا ما شوهده المتهم مختبئاً بجوار النخيل يحمل بندقية ثم يطلق منها النار على المجنى عليه فإنه بذلك كان متعمداً ومنتوياً قتل المجنى عليه وازهاق روحه إذ أنه صوب على جسمه عياراً نارياً من آلة قاتلة هي البندقية وأحكم

الرماية ليقول المجنى عليه فأصابه بمقدوف العيار النارى اصابة هتكت نخذه الأيمن من عضلات وأوعية دموية وفتت عظامه فأرداه ذلك قتيلا بعد برهة قصيرة . وتبين من ذلك أن المحكمة رأت أن الطاعن لم يقبل الصلح إلا قبولا ظاهريا وأن الصلح لم يكن من شأنه أن يزيل ما فى نفسه من حفيظة ولذلك فإن مجادلته لا يكون لها من معنى إلا محاولة المناقشة فى الموضوع مما لا شأن للمحكمة النقض به

« وحيث أن الوجه الثالث بتلخيص فى أن محكمة الموضوع قالت بتوفر سبق الاصرار والترصد لدى الطاعن وبنت قولها بذلك على أن الطاعن كان يحقد على المجنى عليه وأصر على قتله حتى إذا ما رأى أو علم بذهابه إلى منزل آخر ليلة الحادثة تهيأت له الفرصة وعمل على تنفيذ ما سبق أن أصر عليه من قتله قالت المحكمة ذلك دون أن تبين الدليل على رؤية الطاعن أو علمه بواقعة ذهاب المجنى عليه لمنزل ذلك الآخر بل لقد ظهر عدم استقرارها فيما تنسبه للطاعن بما قالته من أنه رأى أو علم بالأمر دون أن تقطع بتلك الرؤيا أو هذا العلم وفى هذا قصور يعيب الحكم

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن سبق الأصرار والترصد قال فى ذلك : — وحيث أن ظرفى سبق الأصرار والترصد متوافران من هذا العداء الذى سبق بيانه الذى جعل المجنى عليه يتوقع إنتقام المتهم منه فى أى وقت يتمكن فيه المتهم منه . ومن وجود المتهم مختبئا بسلاحه النارى بجوار نخيل فى طريق المجنى عليه عند عودته إلى منزله — ولم يكن للمتهم أى عمل فى المنطقة التى كان مختبئا فيها

مما يدل على أن مقابلته للمجنى عليه كانت عن تدبير سابق وتفكير هادئ ولم تكن وليدة المصادفة بل أن المتهم قد حنق على المجنى عليه وأصر على قتله وظل على عزمه هذا مدة طويلة وأخذ يتحين الفرصة المناسبة حتى إذا ما رأى أو علم بذهاب المجنى عليه إلى منزل ابراهيم عبد الباقي ليلة الحادثة واتفاقه على الحضور له فى منزله فى صباح يوم الحادثة تهيأت له الفرصة وعمل على تنفيذ ما سبق أن أصر عليه من قتل المجنى عليه فكمن له فى الطريق وترصد له أثناء عودته وأطلق عليه العيار بقصد قتله وازهاق روحه فأصاب المجنى عليه فى مقتل وتمت جريمة القتل التى انتواها وأصر على ارتكابها . ومن هذا يبين أن المحكمة — بعد أن أثبتت على الطاعن قيام العداء بينه وبين المجنى عليه وتوقع هذا الأخير انتقام الطاعن منه ووجود الطاعن مختبئا بسلاحه بجوار نخيل فى طريق المجنى عليه دون أن يكون لذلك أى مبرر آخر — استخلصت أنه لا بد كان ينتظر المجنى عليه للفتك به وأنه لا بد أن يكون قد علم بأنه سيمر من مكان الحادث سواء أكان هذا العلم عن طريق الرواية أم السماع وهذا منها استخلاص سائغ تبرره المقدمات التى ذكرتها وإذن فمجادلة الطاعن لا تكون مقبولة لتعلقها بالموضوع أيضا .

« وحيث أن حاصل الوجه الأخير أن المدعية بالحق المدنى وجهت دعواها ضد الطاعن ومتهم آخر وطلبت الزام الاثنين بطريق التضامن بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض ومع أن محكمة الموضوع قد برأت المتهم الآخر فانها ألزمت الطاعن بكل مبلغ التعويض المطلوب دون استبعاد نصفه تبعا

لتبرئة المتهم الثاني وبذا تكون قد حكمت على الطاعن بأكثر مما طلبته المدعية

« وحيث ان مطالبة المجنى عليها للطاعن والمتهم الآخر بمبلغ التعويض كانت مبنية على أن يحكم لها بهذا المبلغ بالتضامن بينهما كما هو مقتضى القانون على أساس أنهما ارتكبا الفعل الجنائي الذي نسب وقوعه اليهما . ولما كان التضامن معناه في القانون أن يكون كل من المحكوم عليهم ملزما للمحكوم له بكل المبلغ المحكوم به فان الحكم الصادر بالزام واحد من المطالبين بجميع المطلوب عند عدم وجود وجه لمساءلة الآخرين يكون سليما ولا يصح نعتة بأن فيه قضاء بأكثر مما طلب المدعي ولذا فان وجه الطعن يكون على غير أساس

« وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طعن سلمان محمد حسن سليمان ضد النيابة وأخرى مدعية بالحق المدني رقم ١٤٨٣ سنة ١٤ ق)

٣٨

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

ا — حكم . تبينه . ذكر الأدلة التي استند اليها في قضائه بالادانة وإبراده مؤدى كل منها . عدم تحدته عن أدلة البراءة المحكوم بها ابتدائيا وهو ليست إلا مجرد أقوال شهود . لا يعيبه

ب — إصدار الأحلاق . جريمة التعويل على ماتكسبه امرأة من الدعارة . يكفي فيها حصول المتهم على نقود من ذلك مهما كان مقدارها . لا يشترط فيها وقوع أي تهديد من المتهم . عدم بيان مقدار النقود في الحكم وعدم تعرضه لأمر التهديد . لا يعيبه (المادة ٢٧٢ ع)

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم الصادر بالادانة قد ذكر الأدلة التي استند اليها في قضائه وأورد مؤدى كل منها فلا يعيبه الا يكون قد تحدث

عن أدلة البراءة المبني عليها الحكم الابتدائي ، مادامت هذه الأدلة ليست إلا مجرد أقوال شهود مما يكفي فيه قانونا أن يكون الرد عليها بأن المحكمة لم تراأخذ بها مستفادا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت القائمة في الدعوى .

٢ — يكفي في جريمة التعويل على ماتكسبه امرأة من الدعارة أن يكون المتهم قد حصل من هذا الكسب على نقود كائنا ما كان مقدارها . ثم إنه لا يشترط فيها أن يكون قد وقع من المتهم أي تهديد . وإذن فاذا كان الحكم لم يبين مقدار النقود التي حصل عليها المتهم من هذا الطريق ، ولم يعرض لأمر التهديد المدعي فذلك لا يعيبه .

الحكم

« حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن ولم يعن بالرد على أدلة البراءة التي ظهرت أثناء التحقيق أمام المحكمة الاستئنافية التي تقطع بكذب رواية عطيات بنت ابراهيم بأن الطاعن كان يغيرها على ارتكاب الفاحشة ، ثم يستولى منها على ما يصل اليها من النقود عن هذا الطريق . وفضلا عن ذلك فان الحكم لم يذكر مقدار النقود التي حصل الاستيلاء عليها ولا نوع التهديد الذي وقع ولا مؤدى أقوال الشهود الذين استند اليهم في قضائه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « عول على معيشته على ماتكسبه عطيات ابراهيم عامر من الدعارة » ومحكمة أول درجة داته في هذه الجريمة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن صلاح احمد عبد الله ضد النيابة رقم ١٤٩٨ سنة ١٤ ق)

٣٩

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

مراد مخدرة . تظاهر المرشد برعبته في شراء مخدر من المتهم وتوصله بذلك الى كشف الجريمة . لا يعد تحريضا منه على ارتكابها ولا يصح اتخاذه سببا لبطلان الاجراءات مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة المرشد .

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن المتهم كان متصلا بالمخدرات التي اتهم بالتجار فيها وضالعا في إحرازها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد البوليس ، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة . وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم ، وتوصيله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة — ذلك لا يمكن عده تحريضا على ارتكابها ، ولا يصح اتخاذه سببا لبطلان اجراءات التحقيق ، مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة المرشد ، وكان يحصل لو أن من عرض الشراء كان من غير رجال البوليس .

الحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الطاعن لم يكن قد صدر منه قبل تدخل البوليس أى عمل يستوجب مؤاخذاته فلم يكن في يوم من الأيام

وقالت « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات التي أجريت فيها ومن أقوال المجنى عليها عطيات ابراهيم التي تتلخص في أن المتهم كان يوعز اليها ويفريها إلى ارتكاب الفحشاء وكان يستولى منها على نقودها التي تكسبها بالبارات تارة بالاغراء وأخرى بالتهديد وقد تأيدت أقوالها بشهادة يسر ابراهيم التي وافقتها على كل ماقررتة . وحيث أن المتهم أنكر ما نسب اليه ولم يعزز أقواله بأي دليل ومن ثم فعقابه ينطبق على المادة ٢٧٢ عقوبات » وأمام المحكمة الاستئنافية طلب الدفاع عن الطاعن اجراء تحقيق في الدعوى فأجيب إلى طلبه وسمعت شهود اثبات ثم شهود نفي وبعد ذلك ترفع المحامي طالبا البراءة استنادا إلى ماقاله من أن شهود الاثبات غير صادقين في روايتهم . والمحكمة أيدت حكم الادانة لأسبابه مع تعديل العقوبة المقضى بها ابتدائيا .

« وحيث انه لا محل لكل ماأثاره الطاعن في طعنه . فالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن قد ذكر الأدلة التي استند اليها في قضائه وأورد مؤدى كل منها . أما من عدم تحدئه عن ادانة البراءة فان ذلك لا يعيبه مادامت تلك الأدلة التي يقول عنها الطاعن ليست إلا مجرد أقوال شهود مما يكفي قانونا أن يكون الرد عليها بأن المحكمة لم تر الأخذ بها مستفادا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت كما هي الحال في الدعوى وأما عن بيان مقدار النقود وكنه التهديد فان ذلك ليس له من مقتضى لأنه يكفي في الجريمة التي دين فيها الطاعن أن يكون المتهم قد حصل على نقود مهما كان مقدارها ولا يجب للعقاب أن يكون قد وقع منه أى تهديد .

محزرا المخدر ولا متجرا في المخدرات وإنما كل ما كان منه هو تعرفه عرضا بمحمود العربي الذي كان متهما معه وقضى عليه غيابيا بالعقوبة . وما أخبره به محمود هذا من وجود مخدرات عنده يرغب في بيعها فنقل هذا الحديث في بساطة إلى شخص آخر نقله بدوره إلى رجل البوليس (المرشد) الذي عمل على الاتصال به وحرضه على ارتكاب الجريمة بأن أوهمه بأنه تاجر مخدرات وفي حاجة إلى أقتين من الحشيش ومثلهما من الأفيون وعرض عليه أن يدفع له فيها ثمنا غاليا فأغراه على هذا الاتصال بمحمود العربي وتنفيذ الخطة التي رسمها المرشد وبذلك يكون الدليل الوحيد القائم في الدعوى هو إجراء البوليس . ولما كان هذا الإجراء باطلا لمخالفته لمهمة رجال البوليس فإنه يجب استبعاده وعدم الاعتماد على ما أسفر عنه من نتائج وأدلة كما هو الشأن في التفتيش الباطل .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت أن وكيل مكتب المخدرات العام وهو من ضباط البوليس علم أن جماعة من الطلبة كونوا عصاية للتجار في المخدرات بضاحية حلوان ومن بين هؤلاء الطلبة على الطمباري (الطاعن) ويتزعم هذه العصاية محمود العربي (المحكوم عليه غيابيا) فكلف أحد المرشدين بالمفاوضة مع أفراد العصاية توصلا لضبطهم متلبسين بالجريمة فذهب المرشد إلى حلوان واجتمع هناك مع الطاعن واثنتين من زملائه في محل بيع مياه غازية لمحمد علي مصطفى وكان واسطة التعارف بينهم محرم محمد علي الذي أخبرهم أنه يتجر في المواد المخدرة وأنه في حاجة لأقتين

من الحشيش وأقتين من الأفيون . فقام الطاعن وأحضر محمود العربي الذي اشترك معهم في الحديث عن المخدرات وحددوا ٧٠ جنيه ثمنا لأقة الحشيش و ١٠٠ جنيه لأقة الأفيون وطلبوا إليه أن يحضر الثمن ليستلم المخدرات وسلمه الطاعن ورقة عليها اسمه ورقم تليفون محل المياه الغازية ليتصل به تليفونيا لاتمام الاتفاق . ثم ذهب المرشد إلى ضابط البوليس وأخبره بما أجراه فكلفه بالاتصال بالطاعن والاستمرار في المفاوضة فاتصل به من تليفون مكتب الضابط وطلب إليه أن يعرض عليه عينات من المواد المخدرة موضوع المفاوضة . فأشار عليه بأن يعود إلى حلوان لتسكّم في الموضوع . فذهب إليه وقابله مع بعض زملائه في محل بائع المياه الغازية وطلب إليه أن يعرض عليه العينة ولكن محمود العربي اعتذر عن ذلك وقال أن البضاعة ستسلم عند دفع الثمن على أن يكون ذلك بمحاون ، إما في منزل الطاعن أو في منزل آخر عينه أو في محل بائع المياه الغازية واتفق على أن يكون التسليم في هذا المحل الأخير بين الساعة الحادية عشرة والساعة الثانية عشرة صباحا من اليوم التالي ثم تركهم المرشد وذهب إلى الضابط وأخبره بما تم الاتفاق عليه فاستصدر الضابط إذنا من نيابة المخدرات بتفتيش الطاعن ومحمود العربي وبائع المياه الغازية ومتهما آخر وتفتيش مساكنهم . وفي صباح اليوم التالي استدعى إليه المرشد وسلمه مبلغ ٢٠٥ ج وكلفه بالسفر بالقطار إلى حلوان ومقابلة المتهمين وأفهمه بأنه سيوافيه بالسـيارة إلى هناك للمراقبة واتفق معه على إشارة معينة يفهم بها إلى الحضور لضبط المتهمين متلبسين بجريمتهم وقد

٤٠

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

غش البضاعة . علم المتهم بالغش . التدليل عليه ببيان نسبة المادة المضافة إلى المادة الأصلية ، ويكون المتهم تاجراً وله . وإن يجعله قادراً على تمييز الغش ، دون بيان ما إذا كانت تلك الدببة ينشأ عنها تغير في الطعم أو في الرائحة يمكن إدراكه بالحواس . قصور .

(القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر من الحكم أنه إذ أدان المتهم في جريمة عرض زيت سمسم مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد قال « إن الغش ثابت من تقرير المعمل الكيماوي الذي أثبت غش الزيت المضبوط باضافة زيت بذرة القطن إليه بنسبة ١٥٪/ وإن علم المتهم بالغش مستفاد من كونه تاجراً يعرف زيت بذرة القطن من زيت السمسم برائحته وبذوقه ، وإن مرانه المكتسب من اشتغاله في التجارة يجعله قادراً على تمييز ذلك الغش » وذلك من غير أن يعنى ببيان ما إذا كان الغش الحاصل قد نشأ عنه تغير في رائحة الزيت أو في مذاقه ممكن للإنسان إدراكه بالحواس الطبيعية حتى يصح بناء على ذلك ما قاله من أن المتهم قد أمكنه تمييزه ، فهذا الحكم يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب .

المحكمة

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في بيان الأسباب التي أقيم عليها وذلك لأنه إذ دانه بجريمة عرض زيت سمسم مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد اعتبر أن علمه بالغش مستفاد من كونه تاجراً

سافر المرشد فعلاً إلى حلوان وقصد إلى محل بيع المياه الغازية فوجد صاحبه يجلس فيه مع الطاعن ومحمود العربي واثنتين آخرين من المتهمين فجلس معهم وعرض عليهم النقود وطالبهم باحضار البضاعة لرؤيتها قبل دفع ثمنها فذهب الطاعن ومحمود العربي لاحضارها وكان الضابط قد حضر يرافقه اثنان من رجاله وجلسوا في مكان يقابل محل بيع المياه الغازية . وبعد نحو ساعة عاد الطاعن بمفرده ومعه حقيبة سلمها للمرشد ففتحتها وتظاهر بفحص ما بداخلها وأعطى الإشارة المتفق عليها فتقدم الضابط وضبط الحقيبة فوجد بها كمية من الأفيون يبلغ مقدارها نحو أوقية وقبض على الطاعن وآخرين من المتهمين .

« وحيث انه يبين مما أثبتته الحكم على الوجه المتقدم أن الطاعن كان متصلاً بالمخدرات وضالماً في احرازها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه المرشد في شأنها . ومتى كان الأمر كذلك فلا وجه لما يشيره الطاعن من أن رجل البوليس هو الذي حرّضه على ارتكاب الجريمة . أما تظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من الطاعن وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة فلا يمكن عده تخريصاً على ارتكابها ولا يصح انتحاده سبباً لبطلان اجراءات التحقيق مادام قبول الطاعن بيع المخدر لم يكن ملحوظاً فيه صفة المرشد وكان ليحصل لو أن من عرض الشراء من غير رجال البوليس .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن على احمد الطمباري ضد النيابة رقم ١٤٩٩

سنة ١٤ ق)

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن التفتيش صحيح على أساس ما تبينته من أن النيابة حين أصدرت إذنها في اجرائه قد وجدت أن التحريات والابحاث التي أسس عليها الطلب جدية وكافية ، فلا يقبل الطعن في هذا الحكم بمقولة إن الدليل الذي بنى عليه باطل لأنه نتيجة إذن بالتفتيش باطل لصدوره بناء على قول ضابط البوليس إنه علم بأن المتهم المراد تفتيشه يتجر في المخدرات

٢ — مادام الحكم قد استند في إدانة المتهم إلى اعترافه أمام النيابة باعتبار هذا الاعتراف دليلاً قائماً بذاته لأن قائله حين ابداء أمامها بعد حصول التفتيش بمعرفة البوليس بمدة غير قصيرة لم يكن متأثراً بنتيجة هذا التفتيش ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن ينعى على هذا الحكم أنه أخطأ في استناده إلى هذا الاعتراف بمقولة إنه كانت نتيجة تفتيش باطل وقع على المتهم

المحكم

« حيث ان وجه الطعن يتحصل في أن الدليل الذي بنت عليه محكمة الموضوع ادانة الطاعن وهو ضبط مواد مخدرة معه إنما هو دليل باطل لأنه نتيجة إذن باطل صدر من النيابة العمومية ويرجع بطلان هذا الاذن الى أنه لم يكن وليد جريمة ظهرت ولا تحقيق بدائل ولا مجرد بلاغ قدم فأثار حول الطاعن شبهات قوية بل صدر هذا الاذن بناء على

يعرف زيت بذرة القطن من زيت السمسم من الرائحة ومن تذوقه بسبب مرانه مع أن ماقاله هذا لا يؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليه .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجريمة عرض زيت سمسم مغشوش للبيع مع العلم بغشه قد قال إن الغش ثابت من تقرير المعمل الكيميائي الذي أثبت غش زيت السمسم المضبوط باضافة زيت بذرة القطن إليه بنسبة ١٥٪ وأن علم الطاعن بالغش مستفاد من كونه تاجراً يعرف زيت بذرة القطن من زيت السمسم من الرائحة ومن تذوقه وأن مرانه المكتسب من اشتغاله في التجارة يجعله قادراً على تمييز ذلك الغش وذلك من غير أن يعنى ببيان ما إذا كان الغش بالنسبة التي قال بها قد نشأ عنه تغيير في رائحة الزيت أو مذاقه يمكن إدراكه بالحواس الطبيعية للانسان حتى يصبح ماقاله من أن الطاعن قد أمكنه تمييزه . « وحيث انه لذلك يكون الحكم قد جاء قاصراً في بيان الأسباب التي بنى عليها ويتعين إذن نقضه من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . (طعن هاشم على بدوى ضد النيابة رقم ١٥٨١ سنة ١٤ ق)

٤١

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

١ — تفتيش . إذن النيابة في اجرائه . اعتباره صحيحاً لما تبينته المحكمة من أن النيابة قد أذنت به على أساس تحريات وأبحاث جديده . الطعن في الحكم لابتنائه على تفتيش باطل لاجرائه بناء على إذن غير صحيح . لا يقبل .

ب — اعتراف المتهم أمام النيابة . الاستناد اليه في ادانة المتهم على اعتباره دليلاً مستقلاً عن التفتيش لابدائه أمام النيابة بعد حصول التفتيش بمدة غير قصيرة . الطعن في الحكم لاستناده إلى هذا الاعتراف بمقولة إنه نتيجة تفتيش باطل . لا يقبل .

مجرد قول ضابط البوليس انه علم بأن الطاعن يتجر في المخدرات أما قول الحكم المطعون عليه بأن الطاعن اعترف أمام النيابة ثم أمام المحكمة لضبط المخدرات معه فقول مردد (أولاً) بأن محاضر الجلسات خالية من هذا الاعتراف (ثانياً) بأن الاعتراف أمام النيابة باطل لتأسيسه على التفتيش الباطل

« وحيث ان الحكم المطعون عليه رد على الدفع ببطلان التفتيش بقوله : « ان الثابت من الطلب المقدم من اليوزباشى محمد على الجزار لاصدار إذن النيابة بضبط المتهم الأول يفيد أنه يعلم اسم هذا المتهم وبلده وهى مركز السنبلاوين التى تبعد عن مركز فاقوس بما يزيد عن الخمسين كيلوا مترا وهذا يقطع بأن الطلب والاذن انما حصلا بناء على تحريات صادقة ظهرت صحتها من وجود المتهم فعلا وهو من غير أهل فاقوس كما ضبطت معه المخدرات بالفعل فلا بطلان في الاذن لصدوره بعد تحريات ظهرت صحتها ». ثم عقب على ذلك بقوله : « انه رغم هذا فان المتهم الأول اعترف أمام النيابة عند استجوابه وأمام المحكمة بالجلسة بضبط الحشيش والأفيون معه واعترافه هذا يصحح ما عساه يكون قد وقع باطلا من إجراء التفتيش والضبط ان كان تمت بطلان

« وحيث انه لا محل لما يشيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه قد اعتبر بحق أن التفتيش صحيح على أساس ما تبينته المحكمة من أن النيابة حين أصدرت الاذن به اعتبرت أن التحريات والأبحاث التى أسس عليها الطلب كانت جدية وكافية في نظرها . ومتى كان الأمر كذلك فان الاذن يكون صحيحا من الناحية القانونية كما قال الحكم . أما ما ينهاه

الطاعن على الحكم المطعون فيه من انه أسند الية خطأ اعترافا قال انه صدر منه بالجلسة فذلك مع التسليم بصحته لا يجدى مادام الحكم قد استند في ادانة الطاعن إلى اعترافه أمام النيابة واعتبر أنه دليل قائم بذاته ، وأن قائله حين أبداه أمام النيابة بعد حصول التفتيش بمعرفة البوليس بمدة غير قصيرة لم يكن متأثر بنتيجة هذا التفتيش

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضة موضوعا

(طعن الدسوقي مصطفى متول ضد النيابة رقم ١٥٨٢ سنة ١٤ ق)

٤٢

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

- ١ — إثبات . تقدير أقوال الشهود . موضوعي . تجزئة أقوال الشاهد الواحد . لا رقابة لمحكمة النقض .
- ب — إثبات . طيب شرعى . عدم جزمه في التقرير بأن الأصابة حصلت في وقت الحادث . لا يمنع المحكمة مع اعتمادها على هذا التقرير من أن تعتبرها حاصلة في ذلك الوقت .
- ج — تعويض . مطالبة المدعى المدنى بمبلغ على سبيل التعويض عما أصاب ابنه من جناية هتك العرض والبرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم . عدم تخصيص كل جريمة مجزء منه . القضاء به كله تعويضا عن الجريمة التى ثبتت لدى المحكمة . لا خطأ في ذلك

المبادئ القانونية

- ١ — إن تقدير أقوال الشهود من أخص خصائص محكمة الموضوع . فلها في سبيل تكوين اعتقادها تجزئة أقوال الشاهد الواحد والأخذ منها بما تظمن إليه واطراح ما عداه ، دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك . ومن ثم فلا ترتيب على المحكمة في اعتمادها على أقوال

المجنى عليه فيما يتعلق بواقعة هتك العرض الواقعة عليه وعدم تعويلها على تلك الأقوال فيما يتعلق بواقعة السرقة التي يدعيها .

٢ — إذا كان الطبيب الشرعى لم يحزم فى تقريره بأن الأصابة حصلت فى وقت الحادث فذلك لا يمنع محكمة الموضوع ، مع اعتمادها فى حكمها على رأى الطبيب ، أن تقرر أن الأصابة حصلت فى ذلك الوقت متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها .

٣ — إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد طلب مبلغاً على سبيل التعويض عما أصاب ابنه القاصر من ضرر بسبب جنائى هتك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم ، ولم يكن قد جزأ هذا المبلغ بين الجريمتين ، فإن المحكمة ، إذا رأت أن جنابة هتك العرض هى التى ثبتت وأن التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها ، لا تكون مخطئة إذا ما قضت بالمبلغ المطلوب .

المسكوك

« حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد تناقض فى اعتبار المجنى عليه فاقد الادراك من تأثير المسكر الذى تناوله من يد الطاعن ، وذلك لأنه أثبت نقلاً عن التقارير الطبية أن المجنى عليه متكرراً الاستعمال من مدة قديمة وأثبت على لسان المجنى عليه والشهود أن المجنى عليه لازم الطاعن فى أثناء جلوسه بمقهى ابراهيم عبد الغنى السكائن بشارع فاروق ثم قام معه قبل تعاطى المسكر الذى قدمه إليه وسار معه حتى وصلا إلى مقهى العمرى الذى قصد

إليه الطاعن ولحق به المجنى عليه ثم ألح عليه ليعاونه فى الوصول إلى منزله فأخذه إلى مكان منعزل شديد الظلمة وهتك عرضه . ولو كان المجنى عليه فاقد الادراك — كما يقول الحكم — لما ذكر هذه الوقائع تفصيلاً ، وقد كان فى وسعه إذا لم يرقه وجود الطاعن معه أن يتركه ولا يلحق به فى قهوة العمرى فثبتت هذه الواقعة بنفى حاله الأعياء الشديد التى علق عليها الحكم كبير أهمية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن فى جريمة هتك عرض الغلام أحمد عبد الهادى أحمد بالقوة قد بين واقعة الدعوى فى قوله « إن وقائع الدعوى — كما تبينتها المحكمة من استقراء أوراقها واستظهار ما أجرى فيها من تحقيقات للبوليس والنيابة وما رافقها من تقارير طبية وما شهد به الشهود فى التحقيقات المذكورة وأمام المحكمة نتجصل فى أنه بينما كان الغلام المجنى عليه أحمد عبد الهادى أحمد فى ليلة الحادث وكانت ثمانية ليالى عيد الأضحى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ و ١٢ من ذى الحجة سنة ١٣٦٢ — جالساً بمقهى ابراهيم عبد الغنى السكائن بشارع فاروق بقسم باب الشرعية ينتظر صديقاً له يدعى محمد عثمانوى كان على موعد معه للذهاب سوياً إلى حفلة عقد زواج أقامها صانع يعمل فى حانوت والده إذا بالمتهم (الطاعن) يأتى إليه ويدعوه للذهاب معه الى الحفلة المذكورة فرفض طلبه أولاً بحجة أنه على موعد مع صاحبه غير أنه لم ير أخيراً أزاء الحاحه عليه بمرافقته بدا من القيام معه وأثناء سيرهما فى الطريق أخرج المتهم زجاجة خمر وكوبه من جيبه وناولوه الكوبه بعد أن

ملاها من الزجاج التي أفهمه أن بها شراب الكونياك فرفض أن يجيبه إلى طلبه واذ شدد عليه المتهم تعاطاه مكرها غير أنه ما كاد يسير بعد ذلك قليلا حتى أصابه اغماء شديد كاد أن يسقطه إلى الأرض ولكن المتهم ظل رغم ذلك يقتاده إلى جهة الرمل بشارع الخليج أمام مدرسة الفرير وأخذ في الوقت ذاته محتضنه حيناً ويقبله آخر فاذا ما وصلا إلى مقهى هناك تسمى العمرى وكانت الأعياء والظما قد بلغا به مبلغا كبيرا دخل المقهى واستلقى على أحد مقاعده ليتناول منه ماء وكان المتهم قد سبقه إليه لهذه الغاية — ولم يكده يستقر على مقعده بجوار آخر كان موجودا حتى شكا أمره إليه وأخذ يلج عليه ليعاونه للوصول إلى داره وبعد قليل قاموا ثلاثتهم يسرون معا في شارع الخليج غير أن المتهم ظل مع ذلك الثالث الذي أفهمه أنه جندي مثله (من عساكر الطوف) فاستقل هذا دراجته التي كان يجرها معه وتركه مع المتهم الذي استمر في اقتياده كرها عنه وهو لا يقوى معه على شيء من أثر الخمر الذي أفقده رشده فسارا في شارع فاروق ثم اجتازا حارة ضيقة به تسمى بحارة درب البازرة وخرجا منها فبلغا مقهى آخر لأبراهيم مصطفى رمضان حيث اقتاده بعد ذلك وهو على هذه الحالة السيئة من أعياء شديد أعدم كل ارادة له إلى مكان منعزل شديد الظلمة يوجد فيه مخبز ساقه إلى فرنه ثم أمسك به غنوة وألقاه على الأرض ثم هتك عرضه بالقوة بأن أوج قضيبه في دبره رغما عنه وبغير رضاه وما زال يأتي معه هذه الفعلة النكراء إلى أن أحس قدوم عاملي المخبز شحاته حسين إبراهيم ومحمد

عطيه فاستوى على الأرض وتظاهر بمحاولته إفاقته من تأثير الخمر الذي بدا عليه أثره وساقه إلى الخارج ثم تركه وحده منزوعة سراويله وفي مظهر أشد ما يكون سوء لا يقوى على النطق بشيء حيث التقى به الفاكهى حسن أحمد الصوالحي وحوله بعض صبية الناحية هازئين به فأبلغ والده بذلك فحضر إليه ووجده في حالة ذهول مستندا إلى حائط بدرب البازرة بوجهه آثار سوداء لحروق حديثة العهد وبعينه آثار الورم بادية وبرقبتة تسليخات وآثار أخرى تم عن مبلغ ما استعمل معه من عنف وأخذ يسأله فأنهم المتهم فساقه إلى قسم باب الشعرية مبلغا نبأ الحادث فسار هذا في تحقيقه الذي تولته النيابة فيما بعد . ثم استخلص ثبوت هذه الواقعة من أقوال المجنى عليه وشهادة الشهود والتقارير الطبية ويتضح مما أثبتته الحكم أن الطاعن هتك عرض المجنى عليه بغير رضائه وأن الحكم قد استخلص ذلك من وقائع من شأنها أن تؤدي إليه فلا خطأ ولا تناقض واذن فمجادلة الطاعن على الصورة الواردة في وجه الطعن لا تستقبل منه لتعلقها بموضوع الدعوى

« وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد تناقض أيضا إذ اعتمد في قضائه بادانة الطاعن في جريمة هتك العرض على أقوال المجنى عليه وحده مع أنه تشكك في هذه الأقوال ولم يأخذ بها في جنابة السرقة بالا كراه التي رفعت بها الدعوى أيضا » وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة رأت ثبوت واقعة هتك العرض على الطاعن من أقوال المجنى عليه وشهادة باقي الشهود الذين ذكرتهم

الساعة الثانية عشر من صباح يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ في حين أن الحادثة إنما حدثت في ليلة ٩ من الشهر المذكور وهي حقيقة لم ير الدفاع عنه بالجلسة بدا من الاعتراف بها والتسليم بأن المتهم قد قضى ليلة الحادث بعيداً عن معسكره بل ألتقى بالمتهم فيها فعلاً وإن كان قد أصر على إنكار ما أسند إليه إنكاراً لا تقم المحكمة له أى وزن إزاء ما سبق إرادته من أدلة واقعية استقرت عقيدتها عليها فجنابة هتك العرض إذن ليس ثمة شك في صحتها وتوافر دليلها . ولكنها رأت فيما يتعلق بجنابة السرقة بالاكراه أن أقوال المجنى عليه بشأنها لم تتأيد بأي دليل آخر فإن المتهم (الطاعن) لم يوجد معه عند تفتيشه أثر عودته إلى سريته إلا خاتمان يختلفان عن خاتمي المجنى عليه ويحملان علامة اسمه هو وقد يكون من المحتمل كثيراً أن يكون ذلك للعطف وتلك النقود والمصروفات التي يدعى المجنى عليه ووالده بسرقتها قد سرقت منه وهو ملقى في حالة سكر بل ذهول شديد بعد أن تركه المتهم عقب وقوع واقعة هتك العرض وهو على هذه الحال يحيط به الكثيرون من أطفال الناحية . هذا مع التسليم الجدلي بأن المجنى عليه كان يحملها فعلاً قبل الالتقاء به وأثناء وجوده معه كما أنه من الجائز من ناحية أخرى أن يكون لحالة السكر التي وصل إليها أثناء الليل والتي وصفها الشهود بأنها كانت حالة شديده أثر في ضياعها وأن يكون آخر غير المتهم هو الذي تمكن من سرقتها أثناء قيام هذه الحالة دون أن يحس أحد منهما بالسرقة أو بالضياع ، وخلصت من ذلك إلى أن هذه التهمة الثانية غير متوافر دليلها

والتقارير الطبية وقالت : « إن المتهم (الطاعن) لم يستطع في الواقع أن يدفع عن نفسه واقعة هتك العرض هذه المسندة إليه بظروفها وملابسها السابق إيرادها تفصيلاً بأي دفع قد يستساغ ولا أن يبرح أقوال المجنى عليه ومن عداه من الشهود بأي تجريح من شأنه أن يشكك في شهادتهم التي دلت على صحتها مآديات الدعوى وما أثبتته تقرير نائب الطبيب الشرعي من آثار حديثه لا بتطرق الشك إليها قد يكون أهمها شأننا تلك التي وجدت بشرج المجنى عليه والتي وصفها الطبيب الشرعي ومفتش صحة بولاق بأنها آثار حديثة وقال عنها أولهما في تقريره في غير لبس أو غموض أنها تحدث من الضغط الفجائي العنيف من مثل محاولة إبلاج قضيب شخص بالغ في حالة الانتصاب وأنها يتفق تاريخ حدوثها وتاريخ الواقعة يضاف إلى ذلك كله وجود المجنى عليه في صبيحة ليلة الحادث بتلك الحالة التي سبق وصفها عارى الرأس منزوعاً منه سرواله (لباسه) ولقد ادعى المتهم في التحقيقات بأنه لم يصاحب المجنى عليه ليلة الحادث ولا رآه إطلاقاً وأنه إنما قضى الليلة المذكورة في معسكره بالسرية الأولى للجيش المرابط بالعباسية منذ الساعة الثامنة مساءً غير أنه تبين من كتاب معسكر العباسية المرافق لأوراق الدعوى وما شهد به الصول النوبتجي عبد الحميد عبد الحميد حسنين في تحقيق النيابة أنه كاذب في دفاعه هذا وأنه كان مرخصاً له بأجازة تبدأ من يوم ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ وتنتهى في الساعة الثامنة من مساء يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ غير أنه لم يعد في الموعد المذكور وظل متغيباً بدون إذن حتى

وقضت براءة الطاعن منها . ولما كان تقدير أقوال الشهود هو من أخص خصائص محكمة الموضوع فإن لها في سبيل تكوين اعتقادها حتى تجزئه أقوال الشاهد الواحد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك ومن ثم فلا تترتب على المحكمة في اعتمادها على أقوال المجنى عليه فيما يتعلق بواقعة هتك العرض وعدم تعويلها عليها فيما يتعلق بواقعة السرقة .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه عند ما أراد تلخيص تقرير الطبيب الشرعى الذى اتخذه أساساً لادانة الطاعن أغفل نقطة قد تفيد عدم الجزم بأن التسليخ الذى شوهد بشرح المجنى عليه حدث فى تاريخ الحادث إذ قد يجوز أنه حدث قبل ذلك التاريخ ولما كان الشك يفسر دائماً فى صالح المتهم فإن اغفال هذه النقطة يعيب الحكم وتوجب نقضه .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه مردود بأن تقرير الطبيب الشرعى كما أثبتته الحكم يشير إلى ان التسليخ الموصوف بفتحة الشرج قد يتفق تاريخ حدوثه وتاريخ الحادث وأنه وإن كان ذلك ليس فيه جزم من الطبيب بأن الاصابة حصلت فى وقت الحادث إلا أن محكمة الموضوع من حقها أن تقرر أن الاصابة إنما حصلت فى ذلك الوقت وتعتمد فى قضائها على أقوال الطبيب هذه متى كانت وقائع الدعوى قد أيدتها وأكدها كلها كما هي الحال فى الدعوى .

« وحيث ان محصل الوجه الرابع أن والد المجنى عليه ادعى بحق مدنى قدره ٢٥ جنيناً عما أصاب ابنه القاصر من ضرر بسبب

جنايتى هتك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى ولكن المحكمة مع قضائها براءة الطاعن من جنابة السرقة قضت بالزامه بكامل التعويض الذى كان مطلوباً عن الجنايتين .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه مردود بأن المدعى بالحقوق المدنية لم يجزىء المبلغ الذى طلب الحكم به على الطاعن بصفة تعويض فلم يطلب الزامه بجزء معين منه عن جنابة هتك العرض وبجزء آخر عن جنابة السرقة بل طلب الحكم له عليه بمبلغ خمسة وعشرين جنيناً بصفة تعويض على الضرر الذى لحق ابنه وذلك فإن المحكمة — وقد رأت أن جنابة هتك العرض قد ثبتت على الطاعن وأن التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها لا تكون مخطئة إذا ما قضت بالمبلغ المطلوب كله وإن كان مطلوباً عن الجنايتين .

« وحيث انه لا تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن سالم محمد سالم الشهير بالطباخة ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٥٩٥ سنة ١٤ ق) .

٤٣

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

انهاك حرمة ملك الغير . مناط العقاب . التعرض للحيازة الفعلية بغض النظر عن الحق فى وضع اليد قانوناً (المادة ٢٢٣ ع = ٢٦٩)

المبدأ القانونى

إن الشارع إنما أراد بالمادة ٣٦٩ عقوبات على التعرض للحيازة الفعلية بغض النظر عن الحق فى وضع اليد . فمما دامت هذه الحيازة ثابتة لزيد فإن بكره يكون عليه احترامها

مهما كان حقه في وضع اليد . أما أن يدخل الأرض مع علمه بأنها بالفعل في حيازة زيد قاصداً منع هذه الحيازة بالقوة فهذا يقع تحت طائلة العقاب .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن القصد الجنائي غير متوفر لديهم لأنهم حين دخلوا الأرض موضوع النزاع كانوا يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن الطاعن الثاني هو صاحب الحق في وضع اليد عليها باعتباره مستأجراً لها ممن يملك التأجير فذهبوا لتسليمها وتمكينه من الانتفاع بها وفقاً للقانون فمنعهم رجال المجني عليه — تمسكوا بذلك ولكن الحكم المطعون فيه قد أدانهم دون أن يرد على هذا الدفاع الجوهري .

« وحيث ان المحكمة قد أثبتت في حكمها المطعون فيه أنه « تبين من المستندات المقدمة من زكريا باشا مهران أنه استأجر نصيب شقيقته (الست روحية هانم) شيوعاً في الأطنان المخلفة عن المورث الأصلي بما فيها الأطنان موضوع النزاع بمقتضى عقد تأجير مؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ وثابت التاريخ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وقد نص فيه صراحة بأنه إذا لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين للآخر قبل نهاية عقد التأجير الذي ينتهي في نوفمبر سنة ١٩٤٠ بسنة على الأقل يتجدد لمدة أخرى وبتاريخ أول يولييه سنة ١٩٣٩ أنذرته شقيقته بواسطة حضرة محاميها بعدم رغبتها في التأجير له ولما عرض عليها هذا الانذار أنكرته وقررت عليه كتابة

أنه من عنديات حضرة المحامي وكيلها وأنها لم تأذنه بذلك وليس هذا فحسب بل لقد اعتمدت تجديد الأيجارة لمدة جديدة تنتهي في سنة ١٩٤٣ بمقتضى الاقرار المؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وأنه تبين جلياً من هذه المستندات القاطعة والتي لم تستطع إنكارها السيدة روحية هانم أن سعادة زكريا باشا مهران هو الواضع اليد على نصيب شقيقته المذكورة بوجه قانوني وهو عقد التأجير المقدم والذي يتجدد لمدة ثلاث سنوات أخرى تنتهي في سنة ١٩٤٣ . وأن المتهم الثاني (الطاعن الثاني) لا ينكر هذه الحقيقة ولكنه دافع بأنه استأجر نصيب السيدة المذكورة بمقتضى عقد تأجير مقدم . وأنه لما أراد وضع يده تعرض له مستأجرو سعادته فليجأ إلى البوليس ولما لم يتم التحقيق بعد فافتر أن يضع يده بالقوة غير منتظر لنتيجة التحقيق خوفاً على مواعيد الزراعة . وأن المتهم الثاني يقرر صراحة في أقواله أنه لم يشأ أن ينتظر سؤال سعادة زكريا باشا مهران خوفاً على فوات مواعيد الزراعة فرأى أن يسارع بوضع يده ويفلح الأرض فقصد إلى هناك مع نفر من أتباعه فوقع الصدام . وأنه يستخلص من التحقيقات وشهادات الشهود وأقوال المتهمين الحقائق الآتية : أولاً — أن سعادة زكريا باشا مهران أنه هو الواضع اليد على نصيب شقيقته بسبب صحيح وهو عقد التأجير . ثانياً — أنه لا يجوز لكان من كان بما فيهم السيدة المذكورة أن يخرج من العين المؤجرة بالقوة فان فعل حق عليه العقاب . ثالثاً — أن المتهم الثاني وهو لم بهذه الحقيقة شاء أن يضع يده بالقوة على الأطنان التي في وضع يد سعادته ولم يشأ أن

يركن إلى القضاء ليستجده لتمكينه من وضع يده على هذا النصيب المستأجر وليس هذا فحسب بل لم ير محلا للانتظار حتى تؤخذ أقوال واضع اليد القانوني . رابعا — أنه أثر أن يضع يده بالقوة فذهب إلى أرض النزاع التي هي في وضع يد المجنى عليه ومستأجره في تفر كبير من أتباعه مسلحين بالعصى والفؤوس والأسلحة النارية قاصداً بذلك منع حيازة المجنى عليهم المذكورين بالقوة . ولما أراد هؤلاء منع المعتدين تعرضوا لهم وأطلق المتهم الأول عيارين ناريتين من بندقية الثاني المسالمة إليه منه لهذا الغرض وبقصد الارهاب . وانه لذلك يكون المتهمون الثلاثة الأول (الطاعنون) مع مجهولين مسلحين بالعصى والفؤوس والأسلحة النارية دخلوا عقارا في حيازة سعادة زكريا باشا مهران ومستأجره بقصد منع حيازتهم له بالقوة . ومن ثم يتعين عقابهم طبقا لنص المادة ٣٦٩/٢ عقوبات » ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها أنهم دخلوا الأرض موضوع النزاع وهم يعلمون أنها في حيازة زكريا مهران باشا ورجاله بوصف كونه مستأجراً لها من قبل وأنهم دخلوها بقصد منع هذه الحيازة بالقوة . ولما كان ذلك فلا محل لما يشير الطاعنون من أن المحكمة لم ترد على دفاعهم المشار إليه في أوجه الطعن المقدمة منهم ولا يجديهم قولهم بأن الطاعن الثاني صاحب حق في وضع اليد على الأرض لأن الشارع إنما أراد بالمادة ٣٦٩ عقوبات العقاب على التعرض للحيازة الفعلية بغض النظر عن الحق في وضع اليد قانونا فما

دامت هذه الحيازة ثابتة للمجنى عليه فإن الطاعنين كان عليهم احترامها مهما كان حقهم في وضع اليد . أما أنهم يدخلون الأرض مع علمهم بأنها بالفعل في حيازة غيرهم ويكون قصدهم منع الحيازة بالقوة فهذا مما يعاقب القانون عليه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن على محمد جاد وآخرين ضد النيابة رقم ١٦٠٠ سنة ١٤ ق)

٤٤

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — حكم تسييه . تعليل المحكمة بوجوب استبعاد الاعتراف المنسوب إلى أحد المتهمين . المستفاد من الحكم أنها اتخذت هذا الاعتراف أساسا لقضائها بالادانة . حكم متخاذل . ب — نقض وإبرام ، عيب يستوجب نقض الحكم بحسب جميع الطاعنين . نقض الحكم بالنسبة لم جميعا حتى من لم يكن منهم قدم لضعفه أسبابا .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة قد سلمت بوجوب استبعاد الاعتراف المنسوب إلى أحد المتهمين وبعدد جواز التعويل عليه كدليل من أدلة الثبوت في الدعوى ولكن كان المستفاد مما أورده بعد ذلك في الحكم ، ايضاها للدلالة التي قالت أنها تعتمد عليها في الادانة ، أنها في الواقع لم تجر على مقتضى اطراح الاعتراف المذكور بل أعملته واتخذته أساسا بنت عليه بصفة أصلية قضاءها بالادانة ، وأن باقي ما ساقته في مقام الأثبات لم يكن إلا على سبيل تدعيم ذلك الاعتراف ، وليس فيه ما من شأنه أن يؤدي بذاته ، ومستقلا عن الاعتراف ،

إلى الادانة ، فان حكمها هذا يكون متخاذلا قاصر البيان .

٢ — مادام العيب الذي تقض الحكم من أجله يمس جميع الطاعنين فان النقض يكون بالنسبة لهم جميعا ، حتى من أقتصر منهم على التقرير بالطعن ولم يقدم له أسبابا .

المحكمة

« حيث ان الطعن استوفى شكله القانوني بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثاني والثالث والخامس .

« وحيث ان مما ينعاها هؤلاء الطاعنون على الحكم المطعون فيه تخاذله في أسبابه ، وذلك لأنه رغمًا من اقراره بوجهة نظر الدفاع في بطلان الاعتراف الذي نسبته ضابط البوليس للطاعن الخامس لصدوره تحت تأثير الغش والتفجير وتصريح المحكمة بأنها لاتعول في وخاذة الطاعنين عليه ، وإنما تعول على الأدلة المستمدة من التحقيق ، ومن شهادة الشهود ، ومن حقائق مادية لها في الاثبات شأن الأول ، رغمًا من ذلك ، فانه عند إيراد الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في إدانة كل من الطاعنين قد جعل لذلك الاعتراف المقام الأول بحيث أن باقي الأدلة التي ساقها لا تصلح بذاتها للقول بثبوت الواقعة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ تعرض إلى الاعتراف المنسوب إلى الطاعن الخامس قد قال في ذلك . « وبما أن الضابط عبد اللطيف أفندي سليمان استدعى إليه المتهم السادس في نقطة البوليس ، ولباقة هذا الضابط وسعة حيلته أفضى إليه هذا المتهم

بأسماء من ارتكب الحادث ، وفي خلال ذلك عثر على حسين أحمد خضراوى على حذاء في زراعة حلبة يملكها بجوار مكان الحادث — أفضى المتهم السادس إلى الضابط بإسماء المتهمين الخمسة الأولين دون أن يدج نفسه في زمرتهم أو يتهم نفسه معهم في مقارفة هذا السطو الخطير وعين صاحب الحذاء منهم وهو المتهم الرابع أحمد سليمان التادى ، وذكر أنه تركه قريبا من مكان الحادث لجرح في قدمه ، كما عين المصاب منهم وهو المتهم الأول أحمد حسن عثمان ، ولما طالبه الضابط برد السير المسروق أقر بأنه عنده واستمبله في رده ثم عين له مكانه في زراعة فول بأراضي جزيرة الطوابة على يمين الطريق الموصل بين منقباد ونقطة ثانية تسمى نقطة (وني) ، فذهب الضابط إلى هذا المكان مصحوبا بنفر من رجال الحفظ وعثر فيه على السير المسروق . وبعد أن انتهى الحكم من بيان الواقعة وتفصيل أقوال الشهود والمتهمين أشار إلى ما تمسك به الدفاع من عدم جواز التعويل على هذا الاعتراف لأن ضابط البوليس قد حصل عليه بطريق الغش فقال في ذلك : « وبما أن الدفاع عن المتهمين تضامن في التنديد بما سماه اعترافا من المتهم السادس لضابط البوليس عبد اللطيف أفندي سليمان وطلب ايماله وعدم التعويل عليه بتاتا في الاثبات لا لأن المتهم السادس أنكره أمام النيابة فحسب وإنما لأن الضابط مقرر بأنه تلقاه من المتهم من طريق التفجير به عند ما ألقى في روعه أنه سيكون شاهداً على المتهمين لا متهما معهم . وبما أن الضابط إنما كان يلتمس المعلومات ويجمع الاستدلالات

عن جريمة خطيرة اهتزت لها أركان الأمن العام ووقعت في دائرة اختصاصه وكان مرجع تمحيصها إلى النيابة العمومية ولا حرج عليه من جمع هذه الاستدلالات قبل بدء النيابة في التحقيق أو أثناء مباشرتها له أو بعد ذلك ما دامت تتصل بالجريمة ومردّها إلى النيابة تهتم بها أو تهملها طبقاً لمقتضيات التحقيق فلا تأخذ من هذه المعلومات والاستدلالات إلا ما قام الدليل على صحته من طريق التحقيق الزبدي الذي تتولاه وبذلك لا يقوم الإثبات أو النفي على هذه الاستدلالات في ذاتها وإنما يستند إلى وقائع حقيقتها النيابة واستمدت منها وحدها أدلتها على قيام التهمة أو انتفاؤها . وبما أن المحكمة لا تعول في مؤاخضة المتهمين على مجرد معلومات نجح الضابط بلباقته في استخلاصها من المتهم السادس وإنما تعول على الأدلة المستمدة من التحقيق نفسه ومن شهادة الشهود ومن حقائق مادية لها في الإثبات الشأن الأول وأبانت عنها المحكمة من قبل وتفصل فيما يلي ما وقع منها لكل منهم .

« وحيث أنه يتضح مما سبق بيانه أن المحكمة سلمت بوجهة نظر الدفاع في وجوب استبعاد الاعتراف المنسوب إلى الطاعن الخامس وعدم جواز التعويل عليه كدليل من أدلة الثبوت ، ومع ذلك فإنه يؤخذ مما أوردته بعدئذ في الحكم ايضاحاً للدلالة التي قالت أنها اعتمدت عليها في إدانة الطاعنين أنها في الواقع لم تجر على مقتضى وجوب أطراح الاعتراف المذكور إطراحاً تاماً إذ يستفاد من الحكم أنها أعملت هذا الاعتراف واتخذته أساساً بنت عليه بصفة أصلية

قضاءها بالادانة ، ولم يكن باقي مساقته في مقام الإثبات إلا على سبيل تدعيم هذا الأساس ، وآية ذلك ما قالته بالنسبة للطاعن الخامس من أنها تعتمد في إدانته على ما شهد به ضابط البوليس من أنه أقر بأن السير المسروق في حوزته وتعهده برده ، وأن ذلك قد تعزز بإرشاد الضابط إلى مكانه والعثور عليه في هذا المكان ، فإن المحكمة قد عادت بذلك في حقيقة الأمر إلى الاعتماد على الاعتراف من غير أن تورد شيئاً من الأدلة التي من شأنها أن تؤدي بذاتها ومستقلة عنه إلى إدانة هذا الطاعن لا بل أنها لم تورد غير هذا الاعتراف أية قرينة أو دليل .

« وحيث أنه متى وضح هذا فإن الحكم المطعون فيه يكون متخاذلاً وقاصر البيان ويتعين إذن نقضه وذلك بالنسبة لجميع الطاعنين ولو أن الطاعن الرابع قد اقتصر على التقرير بالظعن مادام العيب الذي نقض الحكم من أجله كان له أثره بالنسبة لجميع الطاعنين .

(طعن احمد حسن عثمان وآخرين ضد النيابة رقم ٩٥٥ سنة ١٤ ق)

٤٥

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

نصب . التوصل إلى الاستيلاء على مال الغير بأكاذيب من المتهم . دعمها بظاهر خارجية خلقها وكان لها أثرها في خدع المجنى عليه حتى صدقه . توأم أركان الجريمة ولو كان من تدخل معه في هذه المظاهر غير ضالع معه في الجريمة بل كان مجرد مردد لمزاعمه . مثال (المادة ٢٩٣ ع = ٢٣٦)

المبدأ القانوني

إذا كانت واقعة الدعوى أن زيداً اتصلت تليفونيا بالمجنى عليه وأبلغه أن لديه تاجراً عنده كمية من الورق يرغب في بيعها وبطلب

مبلغ أربعائة جنيه نمناً للطن الواحد منها ،
واعلم المجنى عليه بحاجة المطبعة التي يديرها
للورق أنبأ أصحابها بذلك فقبلوا وكلفوه
إتمام الصفقة ، فاتصل بزيد فأفهمه بأنه على
موعد مع صاحب الورق وأن هذا يشترط أن
يتسلم كامل الثمن مقدماً ، فأعد هو نصف
المبلغ واصطحبه زيد إلى منزل قال انه لذلك
الصاحب ، وهناك تحدثا مع هذا الصاحب في
الأمس فتمسك بدفع الثمن كاملاً إليه عند تسليم
الورق ، واطمأن المجنى عليه أنه سيكتب له
قبل ذاك ورقة بالبيع ، فخرج هذا لتدير باقي
الثمن ، ولما عاد به إليهما واستوثق الصاحب
من ذلك أخبره أنه ليس هو مالك الورق
وإنما هو وسيط في البيع وأنه سيبحث خادمه
ليستدعي المالك أو يحضر مفتاح الخزن ،
وغادر الغرفة التي كانوا مجتمعين فيها ثم عاد
قائلاً إنه أرسل الخادم فعلاً ، ولما استبطأ
المجنى عليه الخادم استصحبه هذا الوسيط
وأركبه هو وزيدا في عربة إلى منزل زعم
أنه منزل صاحب الورق . ثم دخل هو المنزل
وخرج مدعياً أنه لم يجده وأنه سيبحث عنه
في المكان الذي دله عليه أهل منزله ، وبعد أن
نزل من العربة إلى مكان ثم إلى آخر
بدعوى أنه يبحث عنه فيهما عاد فوقف
بالعربة أمام منزل قال إن فيه مكتب البائع ،
ثم طلب من زيد أخذ النقود من المجنى عليه
ومرافقته بها حتى يدفعها معا للبائع ثم رجعا
لتسليم المجنى عليه صفقة الورق من مكان
وجوده ، فأعطى المجنى عليه زيدا ظرفاً به
النقود فنزل به هذا من العربة ورافق
الوسيط إلى المنزل وهناك تسلم منه المبلغ ثم

هرب به بعد أن غافله وصعد في المصعد
الكهربائي ثم خرج من باب آخر للمنزل .
فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر
القانونية لجريمة النصب بالنسبة إلى ذلك
الوسيط . أما القول بعدم تكامل أركان هذه
الجريمة بناء على أن تدخل زيد لم يكن من
شأنه تأييد مزاعم الوسيط بل كان مجرد
تزويد لتلك المزاعم ، وأنه من جهة أخرى
لم يكن وليد اتفاق سابق بينهما — أما القول
بذلك فقد كان يصح لو لم تكن واقعة الدعوى
في غير الناحية التي بحثتها المحكمة — كما أثبتته
بحكمها — تتوافر فيها الطرق الاحتمالية
كما يتطلبها القانون . فان الوسيط لم يتوصل
للاستيلاء على مال المجنى عليه بمجرد الأكاذيب
التي صدرت منه ، بل أنه استعان بمظاهر
خارجية خلقها ليدعم بها أكاذيبه ، تلك المظاهر
التي انتهت بأن التي في روعه ، على الصورة
الواردة في الحكم ، أنه لن يتسلم النقود بنفسه
بل أن زيدا سيرافقه بها ويسلمها معه لصاحب
الورق عند إتمام الصفقة ، مما كان له هو وما
سبقه من المظاهر أثره في خدع المجنى عليه
حتى صدقه . أما زيد فانه مادام الثابت بالحكم
أنه كان حسن النية فيما وقع منه غير ضالع في
الجريمة مع الوسيط فلا شية عليه فيما فعل .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم
المطعون فيه إذ قضي ببراءة المتهمين من تهمة
النصب المرفوعة بها الدعوى عليهم قد أخطأ
في تطبيق القانون على الواقعة التي أثبتتها .
« وحيث ان واقعة الدعوى حسبما يتبين

من الحكمين الابتدائي والاستئنافي تتحصل في أن المتهم الثاني اتصل تليفونيا بالجنى عليه وأبلغه أن لديه تاجرا عنده عشرون طنا من الورق يرغب في بيعها ، وأنه يطلب مبلغ أربعمئة جنيه ثمننا للطن الواحد منها ، ولما كان الجنى عليه يعلم بحاجة المطبعة التي يديرها للورق ، فقد أنبأ أصحابها بذلك ، فقبلوا ، وكلفوه بإجراء هذه الصفقة رغما من أن السعر الرسمي للطن من هذا النوع هو خمسة وخمسون جنيها ، وذلك لأنهم لا يستطيعون الحصول عليه في الحالة الراهنة بهذا السعر ، فلما أبلغ الجنى عليه المذكور المتهم الثاني أفهمه هذا بأنه على موعد مع صاحب الورق الذي يشترط أن يتسلم كامل الثمن مقدما ، فأعد هذا نصف المبلغ ، ورافق المتهم الثاني إلى منزل المتهم الأول ، وهناك تحدثا معه في الأمر ، فتمسك بدفع الثمن كاملا وقت استلام الورق ، وطمأن الجنى عليه إلى أنه سيكتب له قبل ذلك ورقة بالبيع ، فخرج هذا لتدبير باقي المبلغ المطلوب ، ولما عاد به واستوثق المتهم الأول من ذلك أخبره أنه ليس هو مالك الورق ولكنه وسيط ، وأنه سيبحث خادمه ليستدعي المالك أو يحضر مفتاح الخزن ، وغادرا الغرفة التي كانوا مجتمعين بها ، ثم عاد قائلا إنه أرسل الخادم فعلا ، ولما استبطأ الجنى عليه الخادم استصحبه المتهم الأول هو والثاني فأركبهما معه عربة إلى أحد المنازل حيث قال لهما أنه منزل صاحب الورق ، ثم دخله وخرج يقول أنه لم يجده به ، وأنه سيبحث عنه حيث أرشده أهل منزله ، وبعد أن نزل من العربة في مكانين بحجة أنه يبحث عنه فبهما عاد فوقف بالعربة أمام منزل قال أن

به مكتب البائع ، ثم طلب من المتهم الثاني إحضار النقود من الجنى عليه ومرافقته بها حتى يدفعها معا للبائع ، ثم يرجعان ليتسلموا الورق من مكان وعوده ، فأعطى الجنى عليه للمتهم الثاني ظرفا به النقود ، فنزل به هذا من العربة ، ورافق المتهم الأول إلى المنزل ، وهناك تسلم المتهم المذكور المبلغ منه ، ثم هرب به بعد أن غافله وصعد في المصعد الكهربائي حيث تمكن من النزول من باب آخر للمنزل .

« وحيث ان جميع العناصر القانونية لجريمة النصب المرفوعة بها الدعوى على المتهمين متوافرة في حق المتهم الأول في الواقعة المبينة في الحكم على الوجه السابق . أما ماقاته المحكمة من عدم تكامل أركان الجريمة لما ارتأته من أن تدخل المتهم الثاني لم يكن من شأنه تأييد مزاعم المتهم الأول بل كان مجرد ترديد لتلك المزاعم ، وأنه من جهة أخرى لم يكن وليد اتفاق سابق بينهما — ماقاته من ذلك وأسست عليه وحدة قضائها بالبراءة — كان يصح القول به لو لم تكن واقعة الدعوى تتوافر فيها في غير الناحية التي نعتها المحكمة — الطرق الاحتمالية كما يتطلبها القانون مما كان يجب على المحكمة أن لا تفعل عنه ، فإن المتهم الأول لم يتوصل للاستيلاء من الجنى عليه على ماله بمجرد الأكاذيب التي صدرت منه ، بل إنه استعان بمظاهر خارجية خلقها ليدعم بها أكاذيبه ، تلك المظاهر التي انتهت بأن ألقي في روع الجنى عليه على الصورة الواردة في الحكم أنه لن يتسلم النقود بنفسه بل أن المتهم الثاني سيرافقه بها ويسلمها معه لصاحب الورق عند إتمام الصفقة ، وقد

واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها .
 فإذا ما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب
 جريمة القتل ، ثم اعتدى كل منهم على المجنى
 عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه ، فإن كلا منهم
 يعتبر فاعلا لا شريكا ، ولو كانت وفاة المجنى
 عليه قد نشأت عن الفعل الذي وقع من واحد
 منهم عرف أو لم يعرف . وإذن فإذا كانت
 المحكمة قد ذكرت ، قلا عن تقرير الطبيب
 الشرعي الاصابات التي وجدت بجثة المجنى
 عليه ، وبينت رأى الطبيب في أن بعض هذه
 الاصابات نشأت عن المصادمة بألة حادة ثقيلة
 كبلط أو ما شابهها ، وأن بعضا نشأ عن
 المصادمة بجسم صلب راض خشن أيا كان
 نوعه ، وأن الوفاة تسببت عن كسور الجمجمة
 وما صاحبها من نزيف وتهتك بمادة المخ ،
 وأن هذه الكسور ناشئة عن الضرب بألة
 حادة ثقيلة ويجوز حصولها من مثل الساطور
 المضبوط ، ثم بعد أن أوردت الأدلة التي
 اعتمدت عليها في ثبوت التهمة على المتهمين
 عرضت إلى نية القتل ثم إلى سبق الاصرار
 والترصد ، واثبتت توافر كل ذلك لديهم ،
 ثم اعتبرتهم جميعا فاعلين فإنها لا تكون قد
 اخطأت . ولا يعيب حكمها عدم تحدته عن
 أحدث كلا من الاصابات القاتلة أو غير
 القاتلة ، والاصابات القطعية أو الرضية ، فإن
 ذلك لا ضرورة له بعد الذي أثبتته من أن
 كلا من المتهمين قد أتى ما يعتبر في القانون
 شروعا في جنابة القتل وأن الجنابة وقعت
 بالفعل نتيجة لاتفاقهم وتنفيذاً للقصد المشترك
 بينهم .

كان لذلك وما سبقه من المظاهر أثره في خدع
 المجنى عليه حتى صدقه .

« وحيث انه لذلك يتمين قبول الطعن
 ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمتهم
 الأول أمين على البلدي والقضاء بادانته في
 جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى عليه ،
 وتأيد الحكم الابتدائي فيما يختص بالعقوبة التي
 قضى بها عليه . أما بالنسبة لباقي المتهمين
 فيتعين رفض الطعن مادام الثابت في الحكم أنهم
 كانوا أحسن النية فيما وقع منهم غير ضالعين
 في الجريمة مع المتهم الأول .

(طعن النيابة ضد أمين على البلدي وآخرين رقم ١٠٧٦
 سنة ١٤ ق)

٤٦

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — فاعل . اتفاق شخصين فأكثر على ارتكاب
 جريمة القتل . اعتداء كل منهم على المجنى عليه تنفيذا
 لهذا الاتفاق . نشوء وفاة المجنى عليه عن الفعل الذي
 وقع من واحد منهم عرف أو لم يعرف . كل
 منهم فاعل .

ب — اثبات . دليل . لا يشترط أن يكون مباشرا .

المبادئ القانونية

١ — إنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من
 قانون العقوبات ، ومن تعليقات وزارة
 الحفانية عليها ، أنه يعتبر فاعلا للجريمة :
 (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره :
 (ثانيا) من يتدخل في ارتكابها إذا كانت
 تتكون من عدة أعمال فيأتي عمدا عملا من
 الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها ، متى كان
 هذا العمل في ذاته يعتبر مشروعا في ارتكابها
 ولو كانت الجريمة لم تتم به بل تمت بفعل

٢ — لا يعيب الحكم ألا يكون هناك دليل مباشر في صدد ثبوت الحقائق القانونية التي قال فيها . فإن المحكمة لها أن تنتهي إلى القول بثبوت أية واقعة من أي دليل ولو كان لا يشهد مباشرة عليها ما دام من شأنه في المنطق أن يؤدي إليها .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يحصل في أن المحكمة دانت الطاعنين على أساس أنهم « قتلوا السيد ابراهيم المستكاوي عمداً بأن ضربوه بآلات حادة فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد » ، فهي بذلك اعتبرت الطاعنين جميعاً فاعلين في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار ، مع أن التقرير الطبي الشرعي الذي استندت إليه قد أثبت أن المجنى عليه أصيب بعدة إصابات بعضها نشأت عن المصادمة بآلة حادة ثقيلة كبلطة وبعضها عن المصادمة بجسم صلب راض كعصا وأن الوفاة تسببت عن كسور الجمجمة وما صاحبها من نزيف وتهتك بمادة المخ من الاصابات التي نشأت عن الضرب بآلة حادة ثقيلة ، ولما كانت المحكمة لم تبين من من الطاعنين أحدث الاصابات القاتلة ومن منهم أحدث الاصابات غير القاتلة فمن الخطأ اعتبارهم جميعاً فاعلين في القتل ، وكان الواجب إذا كان هناك سبق اصرار اعتبارهم شركاء مع مجهول أو مجهولين من بينهم في الجناية ، فأما إذا انعدم هذا الركن (وهو مبنى الوجه الثاني من أوجه الطعن) ، فيكون التطبيق الصحيح هو اعتبار

ما وقع من الطاعنين مجرد ضرب بسيط تطبيقاً لقاعدة القدر المتيقن .

« وحيث انه يؤخذ من عبارة المادة ٣١ من قانون العقوبات ومن تعليقات وزارة الحقانية عليها أنه يعتبر فاعلاً للجريمة . (أولاً) من يرتكبها وحده أو مع غيره . (ثانياً) من يتدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها ، متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعاً في ارتكابها ، ولو كانت الجريمة لم تتم به ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها . فإذا ما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل ، ثم اعتدي كل منهم على المجنى عليه تنفيذاً لما اتفقوا عليه ، فإن كلا منهم يعتبر فاعلاً لاشريكاً ، ولو كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن الفعل الذي وقع من واحد منهم عرف أو لم يعرف .

« وحيث انه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتضمن أن المحكمة في بيانها للواقعة أشارت إلى ما بين عائلة الطاعنين وعائلة المجنى عليه من خصومات وأحقاد كان آخر العهد بها قتل ابن السيد يوسف عاشور (المتهم الذي توفي) اتهم في قتله السيد هارون ومحمد رفيق المستكاوي ، ولم تثبت إدانتهما ، فأفرج عنهما ، ثم قتل مصطفى هارون ، وقد اتهم في قتله محمد بيومي والسيد يوسف عاشور ، ولم تقم عليهما أدلة تكفي لإدانتتهما ، فأخلي سبيلهما ، غير أن الأمر قد كبر على السيد يوسف عاشور هذا وفريقه من باقي المتهمين وهم الذين استقرت عقيدتهم على أن المجنى عليه وهو كبير فريقه من أسرة المستكاوي الشأن

الأول في قتل ابن أولهم فأصروا على قتله وبيتوا النية على ذلك وأعدوا للأمر عدته فإذا كان يوم ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ الموافق يوم ١٦ من رجب سنة ١٣٥١ وكان المجنى عليه قبيل الغروب بقليل في طريقه إلى كفر أم يوسف الذي يقيم فيه والملحق بمركز دسوق غربية قادما من سنهور المدينة التي يقيم فيها باقي أخوته ممتطيا دابة إبراهيم أبو طبل التي اعتاد ركوبها في السكة الزراعية الضيقة الكثينة على مسافة كيلو مترين ونصف من الجهة الشرقية لبلدة سنهور — وهو الطريق الذي اعتاد سلوكه يوميا في مثل هذا الوقت من النهار — وكان المتهمون الأربعة قد كمنوا له وأخذوا يترصدون لقدمه — ما كاد يظهر لهم ممتطيا مطيته هذه حتى برزوا له من مكمنهم بما كانوا قد أعدوه من آلات حادة وراضية ثقيلة سلحوا بها أنفسهم وأخذوا يضربونه بها إلى أن أحدثوا تلك الجروح والكسور والسحجات العديدة والتي نمت عنها تقرير تشريح الجثة المقدم من الطبيب الشرعي المساعد — ولم يتركوه إلا جثة هامدة وقد كانت الوفاة على حد ماورد بالتقرير المذكور نتيجة لكسور الجمجمة وما صاحبها من نزيف وتهتك بمادة المخ . ثم ذكرت المحكمة تقلا عن تقرير الطبيب الشرعي الاصابات التي وجدت بجثة المجنى عليه والتي أشير إليها في وجه الطعن ، وبينت رأي الطبيب من أن ستا من هذه الاصابات نشأت عن المصادمة بآلة حادة ثقيلة كبلطة أو ما شابهها ، وأن ثلاثا منها نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض كعصا أو ما شابهها وان اصابة أخرى نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض خشن أيا كان نوعه ، وأن الوفاة قد تسببت عن

كسور الجمجمة وما صاحبها من نزيف وتهتك بمادة المخ وهذه الكسور ناشئة عن الضرب بآلة حادة ثقيلة ويجوز حصولها من مثل الساطور المضبوط . وبعد أن أوردت المحكمة الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت التهمة على الطاعنين تعرضت إلى نية القتل ثم إلى سبق الاصرار والترصد وأثبتت توافرها لديهم . وفي هذا ما يفيد أن كلا من الطاعنين قد اعتدى بالفعل على المجنى عليه تنفيذا للاتفاق الذي عقدوه فيما بينهم على قتله ، فلذلك تكون محكمة الجنايات إذ اعتبرتهم جميعا فاعلين لم تخطيء ، ولا يعيب الحكم عدم تحدته عن أحدث كلا من الاصابات القاتلة وغير القاتلة ، والاصابات القطعية والرضية ، مادام قد أثبت أن كلا الطاعنين قد أتى ما يعتبر في القانون شروعا في جناية القتل ، وأن هذه الجناية كما مر القول وقعت بالفعل نتيجة لاتفاقهم وتنفيذا للقصد المشترك بينهم جميعا .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه يشوبه قصور في بيان ظرف سبق الاصرار بل في بيان واقعة القتل نفسها ، وذلك لأن الشهود لم يشهدوا إلا بأنهم رأوا المتهمين مجتمعين أمام دارهم ، وأنهم قاموا واتجهوا إلى الطريق الزراعي الذي يؤدي إلى ساقية سيد القرماوى . وقد أسست المحكمة على ذلك واقعة سبق الاصرار فقالت أنهم تربصوا له في الطريق الزراعي الذي اعتاد السير فيه يوميا للوصول إلى داره ، وأنهم انتظروه عند الساقية المذكورة ، وأنهم جميعا ضربوه ، في حين أنه من المحتمل أن يكون بعضهم قد انصرف إلى منزله ، وبعضهم قد ارتكب جريمة القتل ، وهذا الاحتمال لم تأت المحكمة بما ينفيه بل افترضت أن جميع

المتهمين الذين كانوا مجتمعين أمام الدار هم الذين تربصوا ، وهم الذين قتلوا ، مع أن شاهدًا واحدًا لم يشهد واقعة الضرب .

« وحيث أن المحكمة بعد أن بينت واقعة الدعوى على النحو المتقدم ذكره ، وأوردت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوتها ، تعرضت إلى نية القتل وإلى ظرفي سبق الاصرار والترصد واثبتت توافرها جميعا لدى الطاعنين بقولها . « إن ظروف الحادثة وملايساتها والبواعث التي أدت إلى وقوعها ونوع الآلات الحادة الثقيلة التي استعملت كالسكاكين أو البلطة القاتلة بطبيعتها ثم تصويبها إلى مقتل من جسم المجنى عليه هي الرأس والعنق وتعدد الاصابات البالغة بهذا الموضع الحساس من الجسم إلى حد أنها لم تترك جزءاً حيواً منه إلا هشمته تهشياً على نحو ما سبق إirاده تفصيلاً ثم تربص المتهمين للمجنى عليه في الطريق الزراعي الذي اعتاد السير فيه يومياً للوصول إلى داره الكائنة بكفر أم يوسف التي اعتاد المبيت فيها في مثل الوقت الذي وقعت فيه الواقعة ثم قيامهم بعد الاجتماع أمام دارهم قبيل مجيئه بقليل ثم انتظارهم له عند ساقية السيد القرضاوي حتى إذا بلغ بدايته التي كان يمتطيها حينهم هناك برزوا له منه وأخذوا ينهالون عليه ضرباً اشباعاً لشهوتهم الانتقامية وتحقيقاً للغاية المصمم عليها من قبل للأسباب التي تقدم يانها — كل ذلك إن دل على شيء فأنما يدل بوجه القطع على أن المتهمين إذ اعتدوا على المجنى عليه ذلك الاعتداء الذي انتهى بمفارقته الحياة إنما انصرف في الواقع نيتهم إلى الاجهاز على حياته والتخلص منه بقتله جزاء له تنفيذاً لذلك القصد المصمم عليه من قبل ، فنية القتل

إذن وظرف سبق الاصرار والترصد ليس ثمة شك في توافرها . « ولما كانت الأدلة التي ساقها المحكمة للاستدلال بها على مقارفة الطاعنين لجريمة القتل التي قضى بادانتهم من أجلها ، وعلى توافر ظرف سبق الاصرار لديهم ، من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها فإن ما يشير الطاعنون في وجه الطعن لا يقبل منهم لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . ولا يعيب الحكم أن لا يكون هناك دليل مباشر في عدد ثبوت الحقائق القانونية التي قال بها فإن المحكمة لها أن تنتهي إلى القول بثبوت أية واقعة من أي دليل ينتجها ، ولو كان لا يشهد مباشرة عليها ، مادام من شأنه في المنطق أن يؤدي إليها كما هي الحال في الدعوى .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن التلونات الدموية التي وجدت بجسمي اثنين منهم والتي تبين من تقرير العمل البكتريولوجي أنها دماء آدمية ومن فصيلة دم المجنى عليه لا تصلح أن تكون دليلاً مقنعاً على الادانة (أولاً) لأن الحادثة وقعت في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ والتحليل لم يحصل إلا في نوفمبر (وثانياً) لأنه ثبت علمياً أن مسألة الفصائل تصح أن تكون دليل نفي لا دليل اثبات (وثالثاً) لأن السراويل وجدت نظيفة والتلونات لا يمكن أن تصل إلى الساق دون السراويل . وقد علل أحد الطاعنين التلونات بأنها من «البقي» . ودل العلم على إمكان انتقال الدم بواسطة الحشرات . وعلل الآخر هذه التلونات بوجود دمل قديم في وجهه . وأثبت الطبيب وجود هذا الدمل . وعلى

دم المجنى عليه ، وأنها تختلف عن فصيلة دم المتهمين المذكورين ، وهي فصيلة « D » . وفي هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنين بأنها لم نجد في الاعتراضات الموجهة إلى تقرير العمل البكتريولوجي ما يغير من وجهة النظر التي ارتأتها . ومتى كان الأمر كذلك فإن مجادلة الطاعنين في هذا الخصوص لا يكون لها من معنى إلا محاولة فتح باب المناقشة في الموضوع مما لا يجوز أمام محكمة النقض . « وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد يوسف عاشور وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١٣٠١ سنة ١٤ ق)

٤٧

٣ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — نقض وإبرام . النص على عدم جواز الطعن في أحكام المخالفات . مودة الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . مخالفة مرتبطة بجنحة . رفع طعن عنها وعن الجنحة معا . جوازه

ب — اثبات . العبرة فيه هي بسلم الشهود أمام المحكمة وبما يجري من تحقيقات في جلسات المحاكم . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات بالرغم من مخالفتها لأقواله في محضر الجلسة . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — إن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مودة الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . أما إذا كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بجنحة ، فإنها يصح أن تكون محلاً للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معا

٢ — إنه وإن كانت العبرة في الاثبات في المواد الجنائية بسمع الشهود أمام المحكمة

الرغم من أن المحكمة استندت في ادانة الطاعنين إلى تقرير العمل البكتريولوجي فإنها لم ترد على الاعتراضات التي وجهها الدفاع إليه . « وحيث أن المحكمة قد تحدثت عن التلوثات الدموية التي وجدت بالطاعنين الأول والثاني في قولها . « إنه ثبت من ناحية أخرى من تقرير الكشف الطبي الموقع على المتهمين أن بأحدم محمد يوسف عاشور (الطاعن الأول) بعض تلوثات دموية صغيرة بشكل « طرطشة » بأنسية وظهر ووحشية القدم الأيمن وأخرى تماثلها بالفخذ الأيمن وأنسيته وكذلك بدرجة قليلة بظهر القدم وبالأبهام الأيمن كما وجد بالمتهم محمد بيومي السيد عاشور (الطاعن الثاني) بعض تلوثات دموية صغيرة بشكل « طرطشة » بأنسية وظهر ووحشية القدمين ثم تسليخ جلدي بأسفل وحشية الساق الأيمن — وقد ادعى أولهما أن يقع الدماء التي وجدت به إنما نشأت من دمل بفكه الأيسر ، غير أنه اتضح من التقرير الطبي الخاص به أن الدمل قديم ، وأن تلك التلوثات الدموية العالقة بجسمه حديثة لم يمس عليها أكثر من أربع وعشرين ساعة — بينما ادعى الثاني أن ما به من تلوثات دموية كان نتيجة افراز حشرات بالمنزل « بق » وقد كذبه في ذلك تقرير التحليل الذي قطع بأنها من دم آدمي . وثبت في الوقت ذاته من تقارير العمل البكتريولوجي بمصلحة الطب الشرعي الخاصة ببحث الفصائل والمرافقة لأوراق الدعوى أن التلوثات الدموية التي وجدت عالقة بجسمي المتهمين محمد يوسف عاشور ومحمد بيومي السيد عاشور هي من فصيلة « A.B » وهي فصيلة

وبما يجري من تحقيقات أخرى في جلسات المحاكمة إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تؤسس حكمها على ما يعرض على بساط البحث أمامها بالجلسة من عناصر الاثبات الواردة بالتحقيقات الابتدائية . وإذن فلا تريب على المحكمة إذا هي اعتمدت في قضائها بالادانة على أقوال شاهد في التحقيقات بالرغم من مخالفتها لأقواله في محضر الجلسة مادامت قد رأت أن أقواله الأولى هي التي يجب أن تكون محل تصديق .

المحكمة

« من حيث أن الطعن استوفى شكله القانوني فهو مقبول شكلا حتى بالنسبة للمخالفة إذ هي متى كانت مرتبطة بالجنحة تمام الارتباط كما هي الحال في الدعوى يصبح أن تكون محلا للطعن المرفوع عنها وعن الجنحة معا . أما النعي على عدم جواز الطعن في المخالفات فحله أن يكون الطعن موجها إلى المخالفة وحدها .

« وحيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن سيارة صفراء اللون وكبودها زيتي وذات ست عجلات مع أن شاهد الاثبات الذي اعتمدت محكمة ثاني درجة على أقواله في القضاء في ادانته قرر أن السيارة التي تسبب عنها الحادث خضراء اللون وغطاءها أبيض وذات أربع عجلات ، وكان الواجب على محكمة ثاني درجة قبل أن تلغى الحكم الابتدائي القاضي ببراءته وتحكم بادانته أن تحقق دفاعه من حيث اختلاف وصف السيارة التي ذكرها الشاهد عن وصف سيارته

هو ، أما وهي لم تفعل فتكون قد أخلت بحقه في الدفاع اخلا لا يعيب حكمها ويوجب نقضه .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانة الطاعن على أقوال شاهد الاثبات سلامة محمد حسين وقال : « إن أحد الأشخاص الذي تصادف وجوده بمحل الحادث وهو المدعو سلامة محمد حسين تقدم في التحقيق وقرر أنه شاهد الحادث بنفسه ، وشاهد السيارة عند ما صدمت المجنى عليه . ووصفها بأنها سيارة نقل خضراء اللون تحمل على لوحها رقم ٧ قادمة من مصر في طريقها إلى الجهات البحرية ، ولم يتمكن من قراءة اسم المحافظة أو المديرية المنصرف منها نمرة السيارة ، وعلى أثر ذلك انتقل المحقق إلى نقطة المرور القريبة من محل الحادث وراجع دفتر نمرة السيارة التي مرت بها ، فتبين أن سيارة نقل مرت بمحل الحادث في وقت معاصر لحدوثه قادمة من مصر متجهة إلى الجهة البحرية وهي رقم ٧ دمياط وبسؤال قائدها وهو المتهم (الطاعن) اعترف بمروره بتلك السيارة وهي خضراء اللون بمحل الحادث قادما من مصر إلى دمياط ، ولكنه أنكر حدوث الحادث من سيارته ، وقال بأنه ربما تكون سيارة نقل أخرى تحمل علامة ٧ وهي علامة النصر التي اعتاد بعض سائقي السيارات دفعها على سياراتهم مما أشكل الأمر على الشاهد فاختلف عليه رقم ٧ بعلامة النصر ، وخلص من ذلك إلى القول : « بأن اتحاد رقم السيارة التي يقودها المتهم (الطاعن) مع نمرة السيارة التي وقع منها الحادث ، وانطباق لون ونوع هذه مع تلك ، واتفاق الزمان

والمكان ، كل هذا لا يمكن أن يفسر إلا بأن سيارة المتهم دون غيره هي التي وقع منها الحادث . وتحدث عما دفع به الطاعن من احتمال وقوع الشاهد في خطأ عدم تمييزه علامة النصر من نمرة السيارة بقوله : « إن الشاهد أكد بأن النمرة التي قرأها موضوعة على لوحة السيارة الخلفية وهي اللوحة المعدة لوضع نمرة السيارات ، وفي حين أن علامة النصر توضع عادة على جسم السيارة ذاته » . ولما كان الحكم قد أثبت فيما أثبتته أن الطاعن قرر في التحقيقات أن سيارته خضراء اللون ، أي أن لونها يتفق وشهادة الشاهد ، فإن ذلك يتضمن الرد الكافي على دفاعه في الجلسة بأن سيارته صفراء اللون بأن المحكمة لم تصدقه في هذا الدفاع .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر أن الحكم المطعون فيه قال أنه يرجح أقوال الشاهد سلامة حسين في محضر ضبط الواقعة بأن السيارة انحرفت إلى اليسار فأصاب المجنى عليه على أقواله التي قرررها في الجلسة يمين وهذا خطأ .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ذكر : « إن الشاهد سلامة محمد حسين قرر في محضر ضبط الواقعة بما يؤكد وقوع الحادث نتيجة خطأ المتهم (الطاعن) إذ قرر أنه انحرف فجأة إلى اليسار دون مقتض وكان من جزاء هذا الانحراف أن صدم المجنى عليه . ولئن عاد الشاهد المذكور وقرر في محضر الجلسة ما ينفي وقوع أي خطأ من المتهم بقوله إن السيارة كانت تسير سيراً عادياً على يمين الطريق ، إلا أن المحكمة ترجح صدق ما قررره في محضر ضبط الواقعة على ما قاله به في محضر الجلسة ،

إذ تبين من المعاينة التي أجراها المحقق آثار السيارة بمكان الحادث واضحة على يسار الطريق ومنحرفة جهة المساكن مما يقطع بخطأ المتهم وجعله مسئولاً عن الحادث » .

« وحيث انه وان كانت العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي بسماع الشهود أمام المحكمة ، وبما يجري من تحقيقات في جلسات المحاكمة ، إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تؤسس حكمها على عناصر الاثبات الثابتة بالتحقيقات الابتدائية التي عرضت على بساط البحث أمامها بالجلسة ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذا هي اعتمدت في قضائها بالادانة على أقوال الشاهد في التحقيقات بالرغم من مخالفتها لأقواله في محضر الجلسة مادامت قد رأت أن الأقوال الأولى هي التي يجب أن تكون محل تصديق .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .
(ملحق محمد محمد نصار ضد النيابة رقم ١٣٠٢ سنة ١٤٠٢ ق)

٤٨

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — سرقة . قماش مودع في المكان المعدل في دار الجرك . اتصال المتهمين به بحكم كونهما مستخدمين في الجرك . يدهما عليه تكون عارضة . اختلاهما إياه ليس خيانة أمانة بل سرقة .

ب — خروج هذين المتهمين من دار الجرك بسيارة فيها القماش المسروق . فرارهما بالسيارة والجندى الذي هم بضبطهما متعلق بها ، بسرعة كبيرة وفي طريق وعرة . سرقة باكره .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت واقعة الدعوى التي استخلصها الحكم هي أن القماش المختلس لم

يكن ، وقت اختلاسه ، مسلما للمتهمين تسليما ، بل كان مودعا في المكان المعد له في دار الجمر ، ولم يكن اتصال المتهمين به بسبب كونه مسلما إليهما وفي حيازتهما بل كان بصفة عرضية بحكم كونهما مستخدمين في الجمر ويعملان في داره ، فإن القماش في هذه الظروف يكون في نظر القانون في حيازة مصلحة الجمارك صاحبة الدار ، وبد المتهمين عليه لا تكون إلا عارضة . وذلك لا يصح معه اعتبار اختلاسهما إياه خيانة أمانة بل يجب عده سرقة .

٢ — إذا كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وأدلتها أن المتهمين وقت محاولتهما الخروج بالسيارة وفيها القماش المسروق من دار الجمر التي حصل فيها الاختلاس ، أي وقت مشاهدتهما متلبسين بجريمة السرقة ، قد عملا على الفرار بالمسروق والتخلص من الجندي الذي هم بضبطهما حين رآهما على هذه الحال بأن فرا بالسيارة بسرعة كبيرة وفي طريق وعر ، ولم يكن قصدهما من ذلك إلا أن يرغما الجندي المذكور ، وهو متعلق بالسيارة نصفه العلوي إلى داخلها والنصف الآخر في خارجها ، على تركهما بسيارتهما وما فيها ، شاء أو لم يشأ ، وهما عالمان أنه في كلتا الحالتين ستركهما لا محالة ويصيبه الأذى حتما ، فإن السرقة التي تمت في هذه الظروف تكون قد وقعت بطريق الاكراه إذ السيارة وهي آلة خطيرة عمياء لا تدرك ، والمتهمان هما اللذان كانا يسيطران عليها وبوجهاتها إلى ما قصدا إليه من غرض ، يعتبر ما يحدث عنها في تلك الظروف

حادثا عنهما بأيديهما .

الحكم

« حيث أن الطاعنين يقولان في طعنهما أنه ثبت من أقوال جميع الشهود أن الطاعن الثاني وهو مستخدم بشركة الايداع كان مؤتمنا على مفاتيح المخزن الذي كان فيه القماش المدعي سرقة ، وأنه هو وحده الذي دخل المخزن وأخذ منه القماش ، وهذه الواقعة تعتبر خيانة أمانة لا سرقة . وإذا صح أن هناك اشتراكا معه فيكون في خيانة أمانة لا في سرقة . فضلا عن ذلك فقد جاء في وصف التهمة أن المتهمين انطلقوا بالسيارة قاصدين الفرار بالمسروقات بعد أن تعلق العسكري أحمد محمد عوض بالسيارة ، وما دام الاكراه في السرقة يتطلب عملا ايجابيا من السارق ، فلا يمكن القول بتوفره في الدعوى .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين وقالت بأنهم « سرقوا ثوبين من القماش الصوف لشركة الايداع وذلك بطريق الاكراه بأن وضعوا الثوبين في سيارة أثناء وقوفها عند باب الجمر لتفتيشها بواسطة العسكري أحمد محمد عوض ، فلما اكتشف أمرهم انطلقوا بالسيارة قاصدين الفرار بالمسروقات بعد أن تعلق العسكري أحمد محمد عوض بالسيارة لمنهم ، ولكنهم تعمدوا السير في طريق وعر فأصابوا العسكري بالأصابات الموصوفة بالكشف الطبي : « ومحكمة الجنايات دانت الطاعنين في هذه الجناية بمقتضى المادة ٣٦٤ من قانون العقوبات وذكرت واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات التي أجريت فيها في قولها : « إن

الأول وهو سائق سيارة بشركة الابداع والثاني عامل بها مهمته ترتيب البضائع اتتهزا يوم الحادث فرصة أن أولهما له بمقتضى عمله دخول الشركة وثانتهما حصوله على مفتاح أحد المخازن التي بها الأقمشة بسبب غياب الأمين عليه وتوافقا على سرقة ما يمكن أن تصل إليه أيديهما من قماش فدخل المتهم الأول (الطاعن الأول) فناء الشركة قريبا من مخزن القماش وولج (الطاعن الثاني) ذلك المخزن بحجة ترتيب البضاعة فلما أمنا الرقيب حملا ثوبين من القماش وأودعاها صندوق السيارة ، فقادها الأول وركب الثاني المقعد الخلفي الذي يغطي الصندوق المذكور ، فلما وصلا إلى الباب العمومي للشركة تولى أحد العساكر تفتيش السيارة ، والمتهمان يأملان أن لا تقع عين العسكري على ما سرقا ، لما هو مفروض وملحوظ فيهما من نفسه إذ هما عاملان بالشركة ، ولأن الصندوق يخفي الثوبين إلا أن العسكري انحنى إلى داخل السيارة ، والمتهم الأول السائق يرقبه ، فلما استشعر بأن العسكري اكتشف المارقة حاول الهرب بالمسروق ، فركب السيارة واندفع بها بسرعة ، ولينجو وزميله الذي بقي بالسيارة لم ير إلا أن يلحق به من الأذى ما يكفي لدفعه والخلاص منه فلم يسلك السبيل الممهد المعتاد ، بل بجانب اسرعه المفاجيء سلك سبيلا وعرا وهو عالم بما يحدث هذا للعسكري من أذى وجروح محتملة يتوقع هو ومثله حدوثها قطعا ، فظل على هذه الحال حتى سقط العسكري واصيب ولكن دم المتهمان من التقي بهما وألزمهما الكف عن متابعة سيرهما ، فضبط المتهمان ومعهما القماش

في السيارة ، وقد أصيب العسكري من جراء اسقاط المتهم الأول إياه . « ثم سردت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت هذه الواقعة ، وما أوردته في ذلك أن الجندي أحمد محمد عوض شهد بالتحقيقات وبالجلسة بما حصله « أنه لما وصلت السيارة عند باب الشركة للتفتيش وهبط المتهم الأول ريثما يؤدي التفتيش على وجهه المعتاد بصر بالمتهم الثاني جالسا على المقعد الخلفي لصندوق السيارة ثم انحنى بنصفه الأعلى داخل العربة ، وما أن اكتشف وجود ثوبين من قماش الصوف بذلك الصندوق الذي كان المتهم الثاني يجلس على غطته حتى سارع المتهم الأول لاعتلاء السيارة والاندفاع بها بعد رؤيته إياه نصفه داخل السيارة وسار بها في طريق وعر غير الطريق المعبد المعتاد مجتازا المرتفعات والمنخفضات حتى سقط الشاهد وأوقف السيارة من هدد سائقها بالنار فوقفت » ثم تعرضت لركن الاكراه فقالت : « إنه قائم من علم المتهم الأول بأن العسكري قد انحنى بنصفه الأعلى داخل السيارة فعليه أن يتوقع ما يحدثه الانطلاق بالسيارة من أذى به بل المقطوع به أن هذا الاسراع وسلوك الطريق الوعر إنما يكون الاعتقاد بأن المنهم أراد بذلك وبطريقة ايجابية التخلص من العسكري عن طريق ابدائه وشل مقاومته له ثم اسقاطه كما حدث فعلا فكما يدفعه بيده أو بمصا قد لجأ لهذه الوسيلة المؤدية لوقف مقاومة الجندي المذكور . وحيث ان الاكراه هذا وقد وقع عقب ارتكاب الجريمة مباشرة ، والمتهمان متلبسان بالجريمة ، وقد لجأ المتهم لفعله لينجو بالمسروق وبنفسه ونفس زميله ، إن الاكراه

هكذا مقرر قانونا وقضاء . أنه ظرف مشدد للسرقة لا محالة . ثم تحدثت عما أثاره الدفاع أمامها من أن الواقعة ليست بسرقة ، فذكرت : « إنه لا جدية لما قال به الدفاع عن المتهم الأول أن فعل المتهم الثاني لا يعدو كونه تبديدا لاسرقة بحجة أنه كان أمينا على القماش فحسب فذلك مردود لما ثبت في التحقيقات من أن الأمين على المخزن المسروق هو غير المتهم ، وأن ذلك الغير كان بأجازة عارضة شأن صفتها شأن يد المتهم الثاني المذكور الذي مهمته ترتيب البضائع لحفظها ، وأن حال المتهم الثاني هو حال الخادم المكلف بتنظيف حجرة الموظف وخدم المنازل يدم عارضة ، وإن اختلسوا منقولا كانوا لاشك سارقين . »

« وحيث أنه لا وجه لما يثيره الطاعنان في طعنهما ، فالحكم المطعون فيه أولا — قد استخلص في منطق سليم من وقائع الدعوى وأدلتها أن القماش المختلس لم يكن وقت اختلاسه مسلما إليهما تسليما بل كان مودعا في المكان المعد له في دار الجمر ، ولم يكن اتصاها به بسبب كونه مسلما إليهما وفي حيازتهما بل فقط بصفة عرضية بحكم كونهما مستخدمين في الجمر ويعملان في داره ، فهو في هذه الظروف يكون — في نظر القانون — في حيازة مصلحة الجمارك صاحبة المدار ويد الطاعنين عليه لم تكن إلا عارضة مما لا يصح معه اعتبار اختلاسهما إياه خيانة أمانة بل يجب عده سرقة كما قال الحكم .

وثانيا — قد استخلص في منطق سليم من وقائع الدعوى وأدلتها أنها وقت محاولتهما الخروج بالسيارة وفيها القماش المسروق من

دار الجمر التي حصل فيها الاختلاس ، أي وقت مشاهدتهما متلبسين بجريمة السرقة ، عملا على الفرار بالمسروق والتخلص من الجندي الذي هم بضبطهما حين رآها على هذه الحال ، بأن فرا بالسيارة بسرعة كبيرة وفي طريق وعرة ، ولم يكن قصدهما من ذلك إلا أن يرغما الجندي المذكور وهو متعلق بالسيارة ، نصفه العلوي إلى داخلها والنصف الآخر في خارجها ، على تركهما بسيارتهما وما فيها شاء أولم يشأ ، وهما عالمان أنه في كلا الحالتين ستركهما لا محالة ويصيبه الأذى حتما — فالسيارة في هذه الظروف وهي آلة خطيرة عمياء يعتبر ما يحدث عنها حادثا عنهما بأيديهما ما دامها اللذان كانا يسيطران عليها ويوجهانها إلى ذلك الغرض الذي قصدا إليه . ومتى كان الأمر كذلك فإن السرقة التي تمت في هذه الظروف تكون ، وقد تحقق لهما غرضهما ، قد وقعت بطريق الاكراه كما انتهى إلى ذلك الحكم .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن يوسف اسماعيل عثمان وآخر ضد النيابة رقم ١٣٠٧ سنة ١٤ ق)

٤٩

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

تعويض مؤقت . قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ضرب المدعى بالحق المدني وأحدث ما به من إصابات . يكفي . بيان الضرر . يكون على المحكمة التي ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعي بالحق

لا تأخذ منها إلا بما نطمئن إليه وأن تطرح ماعداه فان المجادلة التي يثيرها الطاعن حول تقدير أقوال الشاهدين اللذين أخذت المحكمة بها في حق منهم ولم ولم تأخذ بها بالنسبة لمتهم آخر لا تقبل منه لأنها ترمى في الواقع إلى فتح باب المناقشة في موضوع الدعوى .

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة أشارت في الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن استدل على صحة دفاعه بشهود عينتهم ولكنها لم تذكر شيئاً عما شهد به هؤلاء الشهود .

« وحيث ان المحكمة بعد أن أشارت إلى دفاع الطاعن بقولها إنه أنكر التهمة وقال إنه كان بالسوق يشتري جدياً بحضور أشخاص عينتهم قد دانتهم بالجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه وأوردت الأدلة التي اعتمدت عليها في الاقتناع بثبوت تلك الجريمة عليه . وهذا بذاته يتضمن أن المحكمة لم ترفى دفاعه الذي استدل على صحته بشهوده ما يغير من النظر الذي ارتأته . ولما كان هذا الدفاع متعلقاً بوقائع الدعوى فان المحكمة لم تكن ملزمة بأن تفرد له رداً صريحاً بما دام الرد مستفاداً من الحكم .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن المحكمة إذا تحدثت في حكمها عن سبق الاصرار وقالت انه ثابت من حادثة وقعت في الثالث عشر من شهر يونية سنة ١٩٤٢ اتهم فيها المجنى عليه بضرب ابن عم للمتهم المحكوم عليه مع الطاعن ضرباً نشأت عنه عاهة مستديمة الأمر الذي أحفظ المتهمين وبعض أفراد عائلتهما عليه حتى أنهم سبق أن تربصوا الأخيه بقصد ضربه وقد اعتمدت المحكمة في القرار

المدنى بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواه للتعويض الكامل الذي سيطالب به ، بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ضربه وأحدث ما به من اصابات ، فهذا يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به . أما بيان الضرر فانما يستوجبه التعويض الذي قد يطالب به فيما بعد . وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة إذ قضت بادانة الطاعن و متهم آخر معه قد تناقضت لأنها أخذت بأقوال المجنى عليه وشاهد آخر بالنسبة للمحكوم عليهما ولم تأخذ بهذه الأقوال عينها بالنسبة للمتهم الذي قضت ببراءته مع أن ثلاثتهم يكونون وحده في الاتهام غير قابلة للتجزئة . وقد أثار الدفاع جميع المآخذ التي اشتملت عليها أقوال الشهود وتمسك بأن العريضة التي قدمها المجنى عليه أثناء التحقيق لم يرد فيها ذكر للطاعن ، ومع ذلك فان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع .

« وحيث ان محكمة الموضوع قضت بادانة الطاعن قد أوردت في حكمها الأدلة التي اعتمدت عليها في ذلك وعللت اطمئنانها إلى صدق المجنى عليه فيما شهد به قبله دون المتهم الذي قضت ببراءته — ضمن ماعلاته به — بأنه وجه اتهامه للطاعن من وقت سؤاله بمعرفة البوليس في محضر ضبط الواقعة في حين أنه لم يذكر إسم الآخر إلا عند سؤاله في تحقيق النيابة ، ولما كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير أقوال الشاهد وأن

بذلك على ما أثبت بمحضر التحقيق من اطلاع المحقق على جدول النيابة دون أن تأمر بضم ملف القضية ليطلع عليها الدفاع ولكي يرتكز استنادها اليها على ما تستخلصه من اطلاعها بنفسها، وفضلا عن ذلك فإن الحادث الذي استند إليه الحكم لم يكن قد فصل القضاء فيه بعد، فتكون المحكمة قد قضت بصحة الاتهام في دعوى غير مطروحة عليها ولم تفصل فيها المحكمة المختصة بنظرها. وفوق هذا وذاك فإن المحكمة لم تبين في الحكم صفة الطاعن بالقضية السابق الكلام عنها ولا بحادث السوق الذي أشارت إليه ودعمت به الدليل على سبق الاصرار.

«وحيث انه يتبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة إذ أشارت إلى حادث ١٣ يونية سنة ١٩٤٣ الذي استخلصت منه حفيظة المتهم الأول وعائلته على المجنى عليه هو الذي أرجع سبب الاعتداء عليه إلى اتهام المتهمين إياه في ذلك الحادث، ثم دعمت ذلك بما أثبته المحقق بمحضر التحقيق من اطلاعه على دفتر الجدول حيث وجد الحادث مقيداً به، والاتهام موجهاً فيه إلى المجنى عليه لاعتدائه على ابن عم للتمهم الأول، وبذا فإنها لم تعد العناصر المطروحة للبحث أمامها والتي لها كامل الحرية في أن تستخلص منها الدليل، ولذلك فلا محل لما يثيره الطاعن بشأن عدم تقرير المحكمة ضم القضية حتى يطلع عليها الدفاع ما دام هو لم يطلب ذلك، وما دامت المحكمة لم تر من جانبها حاجة لهذا الضم اكتفاء بما وضح لها عن ذلك الحادث من اطلاع المحقق على دفتر الجدول، كما أنه لا أثر في الحكم لما يذهب إليه الطاعن من أن المحكمة

قطعت بصحة الاتهام في قضية لم تعرض عليها، ولم يكن قد فصل فيها بعد، فإن الواضح من الحكم أن المقام لم يكن مقام يبحث في صحة الاتهام وحقيقته لأن المحكمة كانت ترى إلى إثبات توجيه الاتهام في الحادث إلى المجنى عليه، وهذا ما يكفي فيه الدليل الذي ذكرته. وأما ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تبين علاقته بحادث ١٣ يونية سنة ١٩٤٢ فغير صحيح لأن المحكمة أثبتت في حكمها أنه «نسب» للتمهم الأول الذي وقع الاعتداء على ابن عمه في ذلك الحادث.

«وحيث ان الوجه الأخير يتحصل في أن المحكمة لم توضح في حكمها عند الكلام على الدعوى المدنية عناصر الضرر الذي لحق بالمدعي بالحق المدني الذي حكمت له بالتعويض المؤقت ليكون نواه للتعويض الكامل الذي سيطالب به.

«وحيث أن المحكمة قد بينت في الحكم أنها قضت بمبلغ عشرة المئات التي طلب المجنى عليه الحكم بها لما ثبت لها من أن المحكوم عليهما هما اللذان ضرباه وأحدثا ما به من إصابات. وهذا ما يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به. أما التعويض الذي قد يطالب به فيما بعد فإن بيان الضرر المسوغ له إنما يكون مطلوباً من المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى.

«وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس يتعين رفضه موضوعاً.

(طعن موسى على زيدان ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني سنة ١٤٤٠ ق)

٥٠

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

نقض وإبرام . حكم وقع عليه في مدى الثلاثين يوما من صدوره . طلب بطلانه على أساس أن الطاعن لما توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه بعد ثلاثين يوما من صدوره لم يصادفه موجودا به لإرساله إلى محكمة النقض . لا يقبل ،

المبدأ القانوني

ما دام الطاعن يسلم في طعنه بأن الحكم المطعون فيه قد وقع عليه في مدى الثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وما دام هو لا يدعي أنه . لمصادفة عدم وجود الحكم في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته بسبب إرساله إلى محكمة النقض لنظر الطعن المرفوع منه على أساس عدم ختمه في مدة الثمانية الأيام . . قد استحال عليه الاطلاع عليه أو أخذ صورة منه ، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يذهب إليه من بطلان هذا الحكم على زعم أن هذه الحالة هي كحالة عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما من جهة أنه لما توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم بعد أن مضى على صدوره ثلاثون يوما لم يصادفه مودعا به .

الحكمة

« حيث أن يحصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه صدر في اليوم العشرين من شهر ابريل سنة ١٩٤٤ ولم يختم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره فقرر الطاعن الطعن فيه ، واستند في طعنه إلى هذا السبب ، ثم توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم بعد أن مضى على صدوره ثلاثون يوما فلم يجده مودعا به ، وتبين له أنه بعد أن ختم في السابع عشر

من مايو أرسل مع أوراق الدعوى لنظر النقض المرفوع عنه ، وبذا فقد تعذر على الطاعن أن يحصل على صورة الحكم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وإذن فإن الحكم يكون باطلا لأن هذه الحالة هي تماما كحالة عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما .

« وحيث أنه لا وجه لما يذهب إليه الطاعن ما دام هو يسلم بأن الحكم قد وقع عليه في الثلاثين يوما ، وما دام لا يدعي أنه استحال عليه الاطلاع عليه أو أخذ صورة منه لمصادفة عدم وجوده في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته بسبب إرساله إلى محكمة النقض لنظر الطعن المرفوع منه هو على أساس عدم ختمه في مدة الثمانية الأيام .

« وحيث أن الوجه الآخر يتحصل في أن شهود الاثبات في الدعوى قد عدلوا في التحقيق التكميلي الذي أمر بإجرائه قاضي الاحالة بناء على عرائض تقدمت من ثلاثة منهم — عن أقوالهم التي ادعوا بها أولا أمام النيابة إلى القول بأن الجاني ليس هو الطاعن ولكنه شخص آخر عينوه بالاسم ، كما شهدوا هم وولي دم القتيل بمثل ذلك أمام المحكمة ، ومع هذا فإنها قضت بادانة الطاعن مرجحة أقوال الشهود الأولى على أقوالهم في التحقيق الأخير وأمام المحكمة . ولما كانت هناك جملة جنایات قد وقعت بين فريقي عائلات الطاعن والمجنى عليه معا حمل الادارة على السعي في الصلح بينهما ، فيكون الحكم قد جعل التوفيق بينهما متعذرا في حين أن أقوال الشهود الأولى يجوز أن تكون هي التي صدرت عن مؤثر آخر كالمؤثر الذي قال الحكم أنه بعثهم إلى تغيير الحقيقة .

وقد مكن الطاعن من ان يقدم في خلال عشرة أيام كاملة ما عسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته ولكنه لم يقدم شيئاً في مدة العشرة الأيام المذكورة .

« وحيث ان الأسباب التي قدمها الطاعن بعد مضي المدة المذكورة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ وضعتها أسباب طعنه على الحكم ذاته لا يمكن أن تقبل منه لأنه هو والطبيب الذي شهد له كلاهما يقولان بأن الحروق المقول بأنه كان قد أصيب بها لم تقعده عن مزاولة أعماله إلا من يوم ٢٠ أكتوبر إلى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، فكان الواجب على مقتضى القانون — إن صح أن هناك مانعاً لم يكن في الامكان التغلب عليه كما يدعى الطاعن — أن تقدم الأسباب على أثر زوال ذلك المانع المدعى ما دام قد صادف والحالة هذه نهاية لأجل المضروب لتقديمها فيه . وإذن فإن تلك الأسباب المقدمة لا يمكن الالتفات إليها لتقديمها بعد الميعاد .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن محمد سعيد عنبر ضد النيابة رقم ١٥٢٠ سنة ١٤ ق)

٥٢

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

إخفاء مسروقات . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ عند ما تكون الأشياء التي أخفيت متحصلة عن سرقة لا عن أية طريقة أخرى ولو كانت جريمة . علم المتهم بأن الشيء مسروق . وجوب التدليل بعبارة مهمة . نقض . مثال .

(المادة ٢٧٩ ع = ٢٢٢)

المبدأ القانوني

يجب لتحقق جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن تكون الأشياء التي أخفيت

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد فصل أقوال الشهود التي أدلوا بها في التحقيق ثم تعرض إلى عدولهم عن تلك الأقوال سواء في التحقيق التكميلي أو أمام المحكمة وإلى عدول أحد أولياء دم القتيل عن أقواله في التحقيق ، ثم بين الأسباب التي اعتمدت عليها المحكمة في تصديق أقوال الشهود الأولى دون الأخيرة ، ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير شهادة الشهود والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ماعدها سواء في ذلك ما شهدوا به في التحقيق أو أمامها فإن المجادلة التي يشرها الطاعن بهذا الوجه لا تقبل منه . وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس يتعين رفضه موضوعاً .

(طعن على مصطفى حنين غيث ضد النيابة رقم ١٥٠٥ سنة ١٤ ق)

٥١

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

نقض وإبرام . مانع قهري من تقديم أسباب الطعن في الميعاد . وجوب تقديمها على أثر زوال المانع .

المبدأ القانوني

إذا صح أنه كان ثمة مانع من تقديم أسباب الطعن في الميعاد لم يكن في الامكان التغلب عليه ، فانه يكون من الواجب تقديم تلك الأسباب على أثر زوال ذلك المانع .

المحكم

« حيث ان الطاعن بنى طعنه على عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة بالقانون ، وإذا كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ،

متحصله عن سرقة . لاعن أى سيل آخر ولو جريمة . فاذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها غير واضح الدلالة على أن الأشياء مسروقة في الواقع فلا تصح إدانة المتهم في جريمة أخفاء تلك الأشياء . ولا يكفي في الدلالة على علم المتهم بأن الأشياء مسروقة قول المحكمة إنها تبينت ذلك من « تصرفات المتهم من حيث وصفه للشيء في منزل ليس منزله ، ومن أن الشخص الذي ادعى أنه كلفه حفظ هذا الشيء بفرض صحة ذلك — جندي في الجيش ويبعد أن يكون مالكا له . »

المحكمة

وحيث ان محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضي بإدانة الطاعن باخفاء أشياء مسروقة قد جاء قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها ، وذلك لأنه استخلص علمه بسرقة البطاريتين اللتين دانه باخفاهما من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر بتهمة سرقتهما البطاريتين الموصوفتين بمحضر التحقيق والمملوكتين لمجهول فقضت المحكمة باداتهما بجريمة اخفاء أشياء مسروقة وقالت في ذلك . « من حيث أن المتهمين لم ينكرا في التحقيقات ضبط البطاريتين معهما ، وحصر دفاعهما في أن من يدعى عبد الوهاب عز العرب هو الذي أحضرهما لهما . ومن حيث انه وان كانا قد عجزا عن اثبات ما ادعياه إلا أنه في الوقت نفسه لم يثبت أنهما سارقين ، ولذا يتعين بحث التهمة على أساس أنهما مخفيين لهاتين

البطاريتين . ومن حيث انه تبين من تصرفات المتهمين من حيث وضعهما لهما في منزل ليس منزلهما أو أحدهما ، ومن أن الشخص الذي ادعى أنه كلفهما بحفظهما بفرض صحة ذلك جندي في الجيش أى يبعد أن يكون مالكا لهما يبين من كل ذلك أنهما عالمان بأنهما مسروقتان ولذا يتعين عقابهما عملا بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ عقوبات . » ولما كان هذا الذي قالته المحكمة غير واضح الدلالة على أن البطاريتين مسروقتان في الواقع حتى يمكن مساءلة الطاعن عن جريمة الاخفاء التي دين بها والتي يجب لتحقيقها أن تكون الأشياء التي أخفيت متحصلة عن سرقة لا عن أية طريقة أخرى ولو كانت جريمة فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا مستوجبا للنقض .

(طعن عفيى حسن عبد الرحيم ضد النيابة رقم ١٥٢١ سنة ١٤ ق)

٥٣

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

استئناف حكم المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية .
هو حكم في موضوع الدعوى . استئناف النيابة هذا الحكم .
إلغائه . يجب على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها . تخطيا عن نظرها يعذر استاغا عن الفصل في الاستئناف .

المبدأ القانوني

إذا حكمت المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية ، ثم استأنفت النيابة هذا الحكم ، فانه يتعين على المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء هذا الحكم ، أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها ، فان هذا الحكم هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ أن معناه براءة المتهم .

لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية عليه . ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية ان تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها . وهي حين تفصل في الدعوى في هذه الحالة إنما تفعل ذلك بناء على ذات الاستئناف الموضوع أمامها عن الحكم الابتدائي . ولا يصح القول منها بأنها تصدرت لموضوع لم يكن داخلاً في الاستئناف بل إن تخليها يعتبر امتناعاً منها عن الفصل في هذا الاستئناف .

المحكمة

«حيث ان مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه صدر على خلاف حكم سابق صادر من المحكمة نفسها في موضوع الدعوى منها للخصومة في أحد عناصرها ، وذلك لأن المحكمة الاستئنافية قضت أولاً بحكمها الصادر في ٣٠ يونية سنة ١٩٤٢ بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٤٢ فيما قضى به من سقوط الدعوى العمومية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها على أساس أن القرض السنوي الذي عقده الطاعن مع المجني عليها بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٣ كان يتجدد تجديدًا ضمناً في كل سنة من تاريخ عقده حتى سنة ١٩٣٩ ، وأن كل تجديد من هذه التجديدات الضمنية عملية ربوية مستقلة يتحقق بها ركن الاعتياد ، وبهذا القضاء تكون قد انتهت الخصومة في هذا العنصر من عناصر الدعوى ، ويكون حكمها هذا مقيداً لها بوصفها المحكمة التي أصدرته ومقيداً للمحكمة الجزئية التي أعيدت

إليها الدعوى ، وقد التزمت بهذا الحكم فعلاً المحكمة الجزئية عند ما طرحت عليها الدعوى ثانية للفصل في موضوعها ، ولكن الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه لم تقيد بقضائها السالف ذكره بل رأت أن القرض الربوي الذي يحاكم الطاعن من أجله عملية واحدة لم يلحقها التجديد قط وقضت بالبراءة على هذا الأساس وهذا منها يعد إهداراً لحجية الحكم النهائي السابق صدوره مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث أن واقع الحال أن النيابة أقامت الدعوى العمومية على المتهم لأنه منذ شهر ابريل سنة ١٩٢٣ حتى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ بدائرة قسم اللبان اعتاد اقراض نقود لعفيفة محمد فؤاد بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانوناً . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٩ فقرة ثانية وثالثة من قانون العقوبات ، ومحكمة اللبان الجزئية حكمت بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤٢ بسقوط الدعوى العمومية بمضي المدة لما قالته من أن المدة التي انقضت بين تاريخ القرض الذي عقد مع المجني عليها وهو ابريل سنة ١٩٢٣ ثم تاريخ تجديد الدين بعد وفاء جزء منه في فبراير سنة ١٩٢٦ تزيد على المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية والدين لم يتجدد بدفع الفوائد التي كان يقبضها المتهم سنوياً . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية قضت استئنافاً في ٣٠ يونية سنة ١٩٤٢ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى العمومية واعتبار أنها لم تسقط وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع التهمة الذي قالت هي أنه لم يطرح

الدعوى ، وتفصل هي في موضوعها ، وما كان يجوز لها بحال أن تتخلى عن نظره وترد القضية إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفذت هذه كل ما لها من سلطة فيها . والمحكمة الاستئنافية حين تفصل في الموضوع في هذه الحالة إنما تفعل ذلك بناء على ذات الاستئناف المرفوع أمامها عن الحكم الابتدائي ، ولا يصح القول عنها بأنها تصدر لموضوع لم يكن داخلاً في الاستئناف ، فتخليها يعتبر منها امتناعاً عن الفصل في هذا الاستئناف .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك فإن المحكمة الجزئية كان يجب عليها عندما ردت إليها الدعوى أن تقضى بعدم جواز نظرها أمامها مرة ثانية ، وإذا كان ذلك قد فاتها فإنه كان يجب على المحكمة الاستئنافية تدارك هذا الخطأ ، أما وهي لم تفعل بل نظرت موضوع الدعوى وقضت للمتهم بالبراءة فإن حكمها يكون باطلاً متعيناً نقضه .

« وحيث أن نقض الحكم الاستئنافي المطعون فيه للأسباب المتقدم ذكرها يقتضي إلغاء الحكم المستأنف الصادر من المحكمة الجزئية والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى مرة ثانية . » وحيث أنه لما كان نقض الحكم النهائي يستلزم حتماً إلغاء جميع الأحكام التي سبقته في الدعوى وبني هو عليها ، ولم تكن هناك وسيلة لطلب نقضها قبل صدوره ، فإنه يتعين أيضاً إلغاء الحكم الاستئنافي الأول حتى يتسنى للمحكمة الاستئنافية استخلاص الحقائق القانونية بعد الإلزام بموضوع الدعوى .

(طعن النيابة ضد ودية عبد السيد عبد الملك رقم ١٥٨٩

سنة ١٤ ق)

أمامها ، وذلك بناء على ما قالته أنه يؤخذ من الحكم الابتدائي نفسه أن المتهم كان يحدد الدين سنوياً بعد أجله مقابل تقاضيه من المجنى عليها فوائد فاحشة ، وأنه استمر على ذلك حتى سنة ١٩٣٥ ، وفي هذه السنة الأخيرة رفعت الدعوى العمومية ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والابرام ، ومحكمة النقض حكمت بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه لا يعتبر متهماً للخصومة مادام لم يصدر بعد حكم في موضوع الدعوى بالادانة .

عرضت الدعوى مرة ثانية أمام محكمة اللبان الجزئية فنظرت في موضوعها وقضت بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بادانة المتهم في الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه . فرفع استئنافاً عن هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية (دائرة الجناح المستأنفة) حكمت بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن مما أسند إليه بناء على ما رآته من عدم توافر ركن الاعتياد إذ أن دفع القوائد الربوية في فترات متكررة لا يعتبر تجديدًا للدين ولا يجوز اعتباره في تكوين ركن الاعتياد في الجريمة ، وهذا الحكم هو الذي وجهت إليه النيابة الطعن .

« وحيث أن حكم المحكمة الجزئية الأول القاضي بسقوط الدعوى العمومية بمضي المدة هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى فإن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية عليه ، ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية وهي تنظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم كان يتعين عليها — وقد رأت إلغاءه — أن تنظر

٥٤

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

نقض وإبرام . ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه .
الحصول على مهلة . مناطه . شهادة دالة على أن الحكم كان
مختوماً في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب
للاطلاع عليه وتحضير أوجه طعنه . طلبة مهلة استناداً إلى أن
المدة الباقية لم تكن لتتسع لتحضير أوجه الطعن وأنه كان
يتردد على قلم الكتاب قبل ذلك ولم يكن الحكم قد ختم .
لا يقبل . (المادة ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات
قد حددت للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه مدة
ثمانية عشر يوماً كاملة من يوم الحكم ، وفي
نفس الوقت أوجبت على قلم الكتاب أن
يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه ، صورة
الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ،
ومفاد هذا أن مدة الثمانية الأيام المذكورة إنما
قررت لتحرير الحكم والتوقيع عليه وأن
العشرة الأيام الباقية قررت لصاحب الشأن
من الخصوم ليطلع فيها على الحكم ويعد
الأسباب التي يرى أن يبنى عليها الطعن الذي
يقدمه عن الحكم . فإذا هو تقدم إلى قلم
الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ولم يجد الحكم
مودعاً به كان من حقه ، إذا ما أثبت ذلك
بشهادة من قلم الكتاب ، أن يحصل على ميعاد
قدره عشرة أيام مبتدئاً من تاريخ علمه رسمياً
بإداع الحكم وذلك ليقدم فيه ما قد يكون
لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته . أما
إذا هو وقت طلبه صورة الحكم قد وجده
مختوماً وفي متناول يده فإنه يجب عليه أن يقدم
في المدة الباقية في الميعاد مهما كان مداها ،

ما يرى تقديمه من الأسباب . وفي هذه الحالة
لا يحق له أن يطالب بمدة أخرى ليقدم فيها
أوجه الطعن محتجاً لذلك بأن الحكم إنما ختم
في الواقع بعد انقضاء ميعاد الثمانية الأيام وأنه
لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية بعد
اطلاعه على الحكم . ذلك لأنه هو الذي قدر
كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت ذهابه لقلم
الكتاب لتحضير أسباب الطعن ، ولم يكن
لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي دخل .
فإذا كان هو قد أخطأ الحساب وأساء
التقدير ولم يذهب لقلم الكتاب في الوقت
المناسب فلا يكون له أن يقحم في طعنه واقعة
لا شأن له به وهي عدم ختم الحكم في الميعاد
وأذن فإذا كانت الشهادة التي يستند إليها
الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان
مختوماً في اليوم الذي ذهب فيه لقلم الكتاب
لمناسبة تحضير أوجه الطعن ، فإنه لا يحق له
أن يطالب مهلة جديدة . إذ أنه كان من
الواجب عليه أن يطلع على الحكم ويعد أسباب
الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية
عشر يوماً المحددة في القانون محسوبة من
يوم صدور الحكم ، ولو كانت هذه المدة لا تتسع
لعمل الأسباب ولو كان هو قد تردد على قلم
الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة
ولم يكن الحكم قد ختم .

الحكمة

« حيث أن الطاعن قرر بالطعن في الحكم
الصادر عليه يوم صدوره في ٢٥ مايو سنة
١٩٤٤ ، وقدم في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٤
أسباباً للطعن عليه بأنه لم يختم في الثمانية الأيام

المحددة في القانون ، وطلب تحديد مدة لتقديم ما قد يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته ، واستند في ذلك إلى شهادة من قلم كتاب المحكمة تاريخها ١٢ يونية سنة ١٩٤٤ جاء فيها « بالكشف من واقع ملف قضية الجناية رقم ٩٢٣ سنة ١٩٤٢ طما المقيمة بالجدول الكلى برقم ٢٢٨ سنة ١٩٤٢ تبين أن الحكم ومحضر الجلسة وردا لنيابة سوهاج السكية موقعا عليهما بتاريخ ٦ يونية سنة ١٩٤٤ ، وصدر هذا الحكم في هذه القضية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ » .

« وحيث ان المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه مدة ثمانية عشر يوما كاملة من يوم الحكم وفي نفس الوقت أوجبت على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ، مما يفيد أن مدة الثمانية الأيام المذكورة إنما قررت لتحرير الحكم والتوقيع عليه ، وأن العشرة الأيام الباقية قدرت لصاحب الشأن من الخصوم ليطلع فيها على الحكم وبعد الأسباب التي يري أن يبني عليها الطعن الذي يقدمه عن الحكم . فاذا هو تقدم إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ولم يجد الحكم مودعا به كان من حقه إذا ما أثبت ذلك بشهادة من قلم الكتاب أن يحصل على ميعاد قدره عشرة أيام مبتدئاً من تاريخ علمه رسمياً بأيداع الحكم وذلك ليقدّم فيه ما قد يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته ، أما إذا وجد الحكم وقت طلب صورته مختوما وفي متناوله فإنه يجب عليه أن يقدم في المدة الباقية من الميعاد مهما كان مداها

ما يري تقديمه من الأسباب ، وفي هذه الحالة لا يحق له أن يطالب بمدة أخرى ليقدّم فيها أوجه الطعن محتجاً بأن الحكم إنما ختم في الواقع بعد انقضاء ميعاد الثمانية الأيام ، وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية بعد اطلاعه على الحكم ، ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت ذهابه لقلم الكتاب لتحضير أسباب الطعن ، ولم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي دخل ، فاذا كان هو قد أخطأ الحساب وأساء التقدير ولم يذهب لقلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يتحجّم في طعنه واقعة لا شأن لها به وهي عدم ختم الحكم في الميعاد .

« وحيث ان الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه . صريحة في أن الحكم كان مختوما في اليوم الذي ذهب فيه لقلم الكتاب لمناسبة تحضير أوجه الطعن ، ومتى كان ذلك كذلك فإنه كان من الواجب عليه أن يطلع على الحكم وبعد أسباب الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوما المحددة في القانون محسوبة من يوم صدور الحكم ، أما وقد اكتفى بأخذ الشهادة متذرعاً بها في طلب مهلة جديدة فإن هذا الطلب لا يمكن قبوله منه ولو كانت المدة الباقية لا تتسع لعمل الأسباب حتى ولو كان قد تردد على قلم الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم .

« وحيث انه لذلك يتعين عدم إجابة الطاعن إلى طلبه والفضاء برفض طعنه موضوعا لعدم كفاية السبب الذي تقدم به لنقض الحكم .

(طعن عبد الرحمن عبد المال عبد الرحمن ضد النيابة وآخر

مدع بحق مدنى رقم ١٥٩٢ سنة ١٤١٤ ق)

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — وصف الآفة . اقامة الدعوى على المتهم بأنه سرق هو وآخر مجهول من المجنى عليه مبلغا من المال بالا كراه وفي الطريق العام . معاقبة المتهم على أساس أن السرقة بالا كراه لم تقع في طريق عام . هذا التعديل لا يطعن في حكم المحكمة .

ب — سرقة بالا كراه . ركن الا كراه . بيانه مثال .

(المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ ع = ٣١٤ / ١ / ٣١٥)

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بأنه سرق هو وآخر مجهول مبلغا من المجنى عليه بالا كراه وفي الطريق العام ، الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣١٥ فقرة ثانية عقوبات ، ورأت محكمة الجنايات ، بعد سماعها الدعوى ، أن السرقة بالا كراه لم تقع في طريق عام فعاقبت المتهم على مقتضى المادة ٣١٤ فقره أولى ، فإن هذا التعديل الذي ليس من شأنه ، من قريب أو من بعيد ، الأضرار بدفاع المتهم الذي تناول فيما تناوله الواقعة الجنائية التي أدين فيها لا يطعن في حكمها ، ان كل ما أجرتة هو أنها استبعدت من الواقعة المرفوعة بها الدعوى جزئا وساءلت المتهم عن الباقي ، وهذا من حقها بمقتضى صريح نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

٢ — يكفي في بيان ركن الا كراه في السرقة أن تقول المحكمة في حكمها : « إن ركن الا كراه لاشبهة فيه إذ شهد المجنى عليه أن شخصين تغلبا عليه فأماله أحدهما وألقاه الآخر وتمكنا من سلب نقوده . ومصدقا لهذا شهد سائر الشهود أنهم وجدوا المجنى عليه

ملقى يستغيث فأخبرهم بما ناله من إكراه
فسرقة » .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتاخص في أن الطاعن حين أحيل على محكمة الجنايات كانت المادة المطلوب تطبيقها بالنسبة إليه من المادة ٣١٥ فقرة ثانية من قانون العقوبات ، إلا أن المحكمة دانتته وعاقبته بالمادة ٣١٤ فقرة أولى دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل ، وفي هذا إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

« وحيث أن الدعوى العمومية أقيمت على الطاعن بأنه سرق وآخر مجهول مبلغا من المجنى عليه بالا كراه وفي الطريق العام الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣١٥ فقرة ثانية عقوبات . ومحكمة الجنايات بعد سماعها الدعوى رأت أن السرقة بالا كراه لم تقع في طريق عام فعاقبت الطاعن على مقتضى المادة ٣١٤ فقرة أولى عقوبات ، ولما كان هذا التعديل ليس من شأنه من قريب أو من بعيد الأضرار بدفاع الطاعن الذي تناول فيما تناوله الواقعة الجنائية التي دين عنها ، لأن كل ما أجرتة المحكمة هو أنها استبعدت من الواقعة المرفوعة بها الدعوى جزئا وساءلت الطاعن عن الباقي ، وهذا من حقها كصريح نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه اعتبر الحادثة سرقة با كراه مع عدم قيام الدليل على الا كراه إذ لم يوجد أي أثر مادي في جسم المجنى عليه كما لم يشهد أحد بمحصل تعد عليه .

٥٦

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم من محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلا على أساس أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطلعه . نبوت أن هذه الأسباب كانت مقدمة ولكنها لم تبلغ إلى قلم كتاب محكمة النقض . لا يصح بقاء حكم محكمة النقض قائما . وجوب الرجوع فيه . .

المبدأ القانوني

إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلا إستناداً إلى أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطلعه ، ثم تبين فيما بعد أن الطاعن كان قد قدم الأسباب وأنها لم تكن عرضت على محكمة النقض بسبب أن قلم كتاب النيابة الذي قدمت إليه قصر في إرسالها إلى قلم كتاب محكمة النقض ، فإن الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لا يصح مع هذا أن يبقى قائما ، بل يتعين الرجوع فيه والنظر في الطعن من جديد . وخصوصا أنه قد صدر طبقا للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات بدون مرافعة وبدون أن يعلن الخصوم .

المحكمة

« حيث أن واقعة الحال في الدعوى أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنايات شبين الكوم بادانة محمد عبد الجليل شلي ومحمد السيد حسنين في قضية الجنابة رقم ٢٠٦ كلي سنة ١٩٤٣ ، فقرر المحكوم عليهما الطعن في هذا الحكم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٤٤ ، وقدم المحامي عنهما تقريرا بأسباب طعنهما لقلم كتاب محكمة النقض والابرار في ٣٠ منه ،

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قال عن توفر الاكراه ما يأتي : « وحيث أن ركن الاكراه لا شبهة فيه بعد أن شهد المجنى عليه أن شخصين تغلبا عليه فأماله أحدهما وألقاه الآخر ، وتمكننا من سلب نقوده كما مر . ومصدقا لهذا شهد سائر الشهود أنهم وجدوا المجنى عليه ملقى يستغيث فأخبرهم بما ناله من أكراه فسرقة » وفي هذا ما يكفي لبيان الاكراه كما عرفه القانون في السرقة »

« وحيث أن مبنى الوجه الباقي أن محكمة الجنائيات أغلظت بالعقاب على الطاعن بناء على أنه من الجنود المفروض أنهم حفظه على الأمن العام والواقع أن الطاعن لم يعتمد على هذه الصفة في مقارفة الجريمة .

« وحيث أن المحكمة قالت في صدد تقرير العقوبة : « وحيث أن المحكمة ترى في ظروف الدعوى ومنها أن المتهم من الجنود المفروض أنهم حفظه على الأمن العام ومنها أن له سوابق عدة في سرقات وتبديد وعود لا شتباه ومخالفة شروط المراقبة وتشرذ ، ولما في الحادث من خطورة على الأمن ، أن تأخذ المتهم بالشدة في حدود المادة الأخيرة المذكورة » . ولما كان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في النص الذي يعاقب على الجريمة المرتكبة هو من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، ولما كان ما قالته المحكمة لتبرير النظر الذي ذهبت إليه من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها فإن مجادلة الطاعن تكون لاوجه لها :

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

(طعن محمد أحمد شبيح ضد النيابة رقم ١ سنة ١٥ ق)

بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٤٤ ، فطعن فيه الطاعنان في ذات التاريخ ، ثم قدم أسباب طعنهما في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٤ ، وبهذا يكون الطعن صحيحا شكلا .

« وحيث ان الأسباب المقدمة منهما قد اقتضت على القول بعدم ختم الحكم في الميعاد المقرر بالقانون ، وأرفقت بها شهادة رسمية تثبت ذلك ، فيتعين اذن تأجيل القضية حتى يقدم الطاعنان ماعسى أن يكون لديهما من أسباب للطعن على الحكم ذاته .

(طعن محمد عبد الخليل شلبي وآخر ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٦ - نة ١٥ ق)

٥٧

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — إثبات . قوامه . حرية القاضى في تكوين عقيدته .
الآخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة ولو كانت مخالفة لأقواله في التحقيقات . الاعتماد على شهادة الشاهد بالرغم مما روجه اليه من مطاعن . تجربة أقوال الشاهد . ذلك كله جائز . المناط في كل هذا اطمئنان المحكمة الى ما أخذت به .

ب — قتل خطأ . بيان الخطأ في الحكم . وجوبه . البيان الكافى . مثال في واقعة سائق سيارة تصبى في قتل المجنى عليه .

المبدأ القانونى

١ — إنه لما كانت الاثبات في المواد الجنائية يقوم على حرية القاضى في تكوين عقيدته فلا جناح على المحكمة في أن تأخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة ولو كانت مخالفة لأقواله في التحقيقات . ولا في أن تعتمد على شهادة شاهد بالرغم مما روجه اليه من مطاعن لاندل بذاتها على كذبه ، ولا في أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد فتأخذ ببعضها

غير أن نيابة شبين الكوم الكلية أرسلت ملف القضية لنيابة النقض وبه تقرير الطعن فقط ، فقدمت القضية لمحكمة النقض على هذه الصورة باعتبار أن الطاعنين لم يقدموا أسبابا لطعنهما ، وقيدت بجدول المحكمة برقم ١١٢٨ سنة ١٤ القضائية ، ففضى فيها بجلسته ٨ مايو سنة ١٩٤٤ بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم أسباب له . بعد هذا تقدمت شكوى من المحامى في صدد عدم ارفاق التقرير المقدم منه بملف الدعوى ، فأرسلت هذه الشكوى لنيابة شبين الكوم ، حيث أعادت النيابة المذكورة ملف القضية مرفقا به التقرير المنوه عنه .

ونظرا إلى ما تبين بناء على ذلك من أن المحكوم عليهما قررا بالطعن وقدموا أسبابا لطعنهما كما سلف القول ، كان لا بد من إعادة النظر في الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة .

« وحيث ان الحكم المذكور قد قضى بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الطاعنين لم يقدموا أسبابا لطعنهما ، بينما الحال أنهما قدماهها ، وأنها لم تعرض على محكمة النقض بسبب تقصير قلم كتاب نيابة شبين الكوم الكلية في ارسالها إلى قلم كتاب هذه المحكمة ، مما لا يصح معه بقاء هذا الحكم قائما في الظروف التى صدر فيها ، فيتعين إذن الرجوع فيه ، خصوصا وقد صدر طبقا للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات بدون مرافعة وبدون أن يعلن الخصوم .

« وحيث أنه يبقى بعد هذا البحث — على أساس الحقيقة الواقعة — فيما اذا كان الطعن قد حاز شككه القانونى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه صدر

وعيادته لتبليغه عن أصابة ابنه ، ولكن المحكمة لم تعن بالرد عليه ، ويقول في الوجه الثالث أن المحكمة استندت أيضا في قضائها بالادانة إلى أقوال شهود النفي مع أن أقوالهم كما هي واردة في التحقيقات دليل على البراءة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد ذكر » أن الثابت مما قرره الشاهد الأول في محضر تحقيق البوليس أنه كان يسير في الطريق العام راجعا من عمله ، ولدى وصوله لمكان الحادث حيث كانت الساعة ٧ والدقيقة ٤٠ وجد سيارة المتهم (الطاعن) واقفة على يسار الطريق والمتهم يرفع المجنى عليها من تحت عجلات سيارته ويحملها ثم يضعها على الرصيف ثم يتوجه لسيارته ويغير اتجاهها نحو الرصيف الأيمن ، فذهب إليه وسأله فأخبره بأنه لا يدري كيف صدمها وأن أمباشي البوليس حسنين عرفان حضر بعد تبليغ الحادث للبوليس وسأل هذا الشاهد عن رقم السيارة التي صدمت المجنى عليها فأشار له على سيارة المتهم ، وقد زاد على ذلك بأنه لم ينظر الحادث كيف وقع إلا أنه قرر في شهادته أمام المحكمة جازما أنه نظر المتهم يصدم المجنى عليها بسيارته أثناء تغيير موقفه وأنه لم يسمعه يذبح المارة بأية التنبيه — كما شهد أيضا شاهد الاثبات الثاني عبد الخالق محمد عبد الخالق في محضر تحقيق البوليس بأنه نظر المتهم يصدم المجنى عليها بالرفر الأيسر الأمامي لسيارته وأنه (أي المتهم) نزل ورفعها ووضعها على الرصيف ثم غير اتجاه سيارته وأن الحادثة كانت أمامه وفي مواجهته مباشرة — وقد تأيد ذلك بما قرره أمباشي البوليس حسنين عرفان بأنه كان يمر في داوريته وحضر شخص وأخبره بوقوع

دون بعض . إذ المناط في كل ذلك هو اطمئنان المحكمة إلى ما أخذت به وعدم اطمئنانها إلى ما طرحته .

٢ — متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردها أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليه بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتله من غير قصد ولا تعمد ، بأن قدم بعد وقوفه أمام المنزل الذي كان يقصده بحركة التفاف فجائية إذ عرج بسيارته فجأة دون أن ينبذ زمارة المارة ، للجانب الأيسر من الطريق فصدم المجنى عليه ، وقد كان عن كثب من رصيف الطريق ، وأنه كذلك عجل بالنزول من معقده ورفع جثة المجنى عليه من تحت العجلات وأرقدتها بعيدا ، فهذا فيه ما يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليه ، مما يبرر إدانته في جريمة القتل الخطأ

المحكمة

« حيث أن الطاعن يقول في الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه يشوبه قصور في التسبيب لأنه اعتمد في قضائه بالادانة على شهادة اسماعيل أحمد عثمان وعبد الخالق محمد عبد الخالق مع أن أولهما ذكر في التحقيقات أنه لم ينظر الحادث ولا كيف وقع ثم عدل أمام المحكمة وقرر أنه نظره ، والثاني يفهم من شهادته أنه كان قادما من ناحية مؤخر السيارة وبهذا الوضع لا يمكنه أن يرى الحادث ولا كيف وقع ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام المحكمة وجرح الشاهد الثاني بأن له صلة بوالد المجنى عليها بدليل أنه هو الذي ذهب إليه بمنزله

الحادث فتوجه إلى مكانه من فوره ورأى المجنى عليها مصابة فسأل بعض الأهالي عن السيارة التي صدمتها فأجابوه بقولهم « سيارة أبيه — ثم حضر له شاهد الاثبات الأول وسجبه جانباً وأشار له على سيارة المتهم التي كانت واقفة على مسافة ثلاث أمتار فتوجه نحوها وأخذ رقمها ولما أراد فحصها واحضار سائقها (المتهم) منه من ذلك بعض الأفراد الموجودين فعاد هو للبندر وبلغ بالحادث . وخلص من ذلك إلى القول « بأن الوقائع المتقدمة سيما ماقرره وشهد به شاهد الاثبات الأول لا تدع مجالاً للشك في أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب من غير قصد ولا تعمد في قتلها — يؤيد ذلك أيضاً ماقرره مالك السيارة نفسه وهو حضرة مأمور قسم باب الشعرية ومن كان معه (الدكتور عبد الحيد اراهيم رغو واليوزباشي حسانين راسخ) بأن أحد الموجودين ادعى على السائق منهم بأنه هو الذي تسبب في الحادث وأمسك بالمتهم فعلاً فتدخل حضرة المأمور بنفسه ومنع ذلك التماسك كما شهد حضرة الأستاذ محمود التوني افندي المحامي بأنه كان راجعاً في سيارته الخاصة وعند بلوغه مكان الحادث شاهد سيارة يقودها المتهم ويدور بها وسط الطريق بحركة التفاف كما شاهد جمعاً من الناس فسأل عن السبب بعد أن نظر المجنى عليها مصابة وجثتها ملقاة على الرصيف فأخبروه بأن المتهم قد صدمها فتوجه حضرته لمركز الاسعاف وبلغه بالحادث وقرر احمد مبروك بك وكيل مدير القسم البيطري بأنه كان ضمن المدعويين وسمع بوقوع الحادث من المتهم واعتداء هذا الأخير بالضرب على

أحد الأشخاص كما سمع أن السيارة التي صدمت المجنى عليها هي سيارة حضرة المأمور كما شهد بذلك أيضاً والد المجنى عليها « ولما كان الاثبات في المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته فلا جناح على المحكمة في أخذها بشهادة الشاهد الأول اسماعيل احمد عثمان في جلسة المحكمة مادامت اطمأنت اليها ولو كانت مخالفة لأقواله في التحقيقات الابتدائية . هذا ولما كان تقدير شهادة الشهود ووزن أقوالهم متروكاً أمره لقاضي الموضوع فلا تثريب على المحكمة في اعتمادها على شهادة الثاني عبد الخالق محمد بالرغم مما وجه اليه مطاعن لا تدل بذاتها على كذبه . أما عن أقوال شهود النفي فقد أخذت المحكمة منها الواقعة من شأنها تأييد شهادة شهود الاثبات وبالتالي تبرير الحكم بالادانة ، وهي أن أحد الحاضرين ادعى على الطاعن أنه هو الذي تسبب في وقوع الحادث — أخذت المحكمة بهذه الواقعة وأن كانت لم تعتمد على باقي أقوالهم ، وهذا من حقها إذ لها قانوناً أن تجزئ شهادة الشاهد الواحد وتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ماعداه .

« وحيث ان مبنى الوجه الرابع أنه مع التسليم بأن السيارة التي كان يقودها الطاعن هي التي صدمت المجنى عليها فإن الحكم المطعون فيه لم يبين وجه الخطأ أو الإهمال الذي وقع منه والذي أدى إلى وفاة المجنى عليها .

« وحيث أن الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها أن الطاعن هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن قام بعد وقوفه أمام المنزل

ورغبتهم في السير فيه . وما دام الطاعن نفسه
يسلم بأنه لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن في
الحكم الصادر عليه لا في قلم الكتاب ولا في
السجن ، فإن ذلك العذر لا يجدي به .

المحكمة

« حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ
٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ولم يقرر الطاعن في قلم
الكتاب بالطعن فيه إلا في ٩ يناير سنة ١٩٤٤
أي بعد الميعاد المحدد في المادة ٢٣١ من قانون
تحقيق الجنايات ، فالطعن إذن غير مقبول
شكلا .

« وحيث ان الطاعن يعتذر عن التأخير في
التقرير بالطعن بأن محاميه قدم أسباب الطعن
في الميعاد وأرسل في ذات الوقت لأموال السجن
خطابا طلب فيه « تسكينه » بعمل التقرير
فأهمل ذلك الطلب .

« وحيث ان هنا العذر لا يمكن قبوله
لأن الطعن في الأحكام الجنائية من شأن
المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين
عنهم فيه لا يكون إلا بناء على إرادتهم هم
الطعن . في الحكم ورغبتهم في السير فيه .
وما دام الطاعن نفسه يسلم في طعنه بأنه لم
يظهر رغبته شخصيا في الطعن في الحكم
الصادر عليه لا في قلم الكتاب ولا في السجن
فإن ذلك العذر الذي يبيده لا يجدي به .

« وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم
قبول الطعن شكلا .

(ملن عبد المال احمد ضد النيابة وآخر مدع بحق
مدنى رقم ١٠٠٥ سنة ١٤ ق)

الذى كان يقصده بحركة التفاف فجائية اذ
عرج بسيارته فجأة دون أن ينبه المارين
بالزمارة للجانب الأيسر من الطريق فصدم
المجنى عليها وقد كانت عن كثر من رصيف
الطريق ثم عجل بالنزول من مقعده ورفع جثتها
من تحت العجلات وأرقدتها بعيدا ، وهذا
الذى أثبتته الحكم كاف في بيان الخطأ الذى
وقع من الطاعن وتسبب عنه وفاة المجنى عليها
مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ المرفوعة
بها الدعوى عليه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(ملن سيد على أحمد ضد النيابة رقم ١١١ سنة ١٥ ق)

٥٨

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

نقض وإبرام . الطعن في الأحكام الجنائية من شأن
المحكوم عليه دون غيرهم . تدخل المحامين في ذلك لا يكون
إلا بناء على إرادتهم هم . مسجون . تقديم محاميه أسباب الطعن
وإخطاره بأموال السجن بأن يكلف المسجون بعمل التقرير
إعمال هذا الطلب . لا يجدى الاعتذار به .

المبدأ القانوني

إذا كان عذر الطاعن عن تأخره في
التقرير بالطعن في الميعاد هو أن محاميه قدم
أسباب الطعن في الميعاد وأرسل في ذات
الوقت لأموال السجن خطابا طلب فيه أن ينبه
إلى عمل التقرير ولكن المأمور أهمل
فهذا العذر غير مقبول ، لأن الطعن في
الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون
غيرهم ، وتدخل المحامين عنهم فيه لا يكون
إلا بناء على إرادتهم هم ، الطعن في الحكم

٥٩

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — وصف التهمة . فصل المحكمة الابتدائية غيايا في الدعوى على الوصف الذى رفعته به النيابة اليها . المعارضة فيه . تأييده . خطأ المحكمة في تحرير الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي لأسبابه في معرض سرد الوقائع ذكرها فيه وصف التهمة معدلا . تطبيقها مادة القانون التى تنطبق على واقعة التهمة كما كانت . ذلك لا يعد تعديلا في وصف التهمة . مثال .

ب — علامات تجارية . العلامات التى لا يجوز تسجيلها . استعمالها . العقاب عليه . العلامات التى ليس فيها فى حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . عقاب المتهم على استعمال علامات فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (ى) من المادة ٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . لا تصح .

ج — علامات تجارية . البيان التجارى . الغرض منه . مناط العقاب على عدم صحة البيانات المتعلقة بالمنتجات . كون البيان ذا أثر فى تضليل الجمهور فى شأن منتجات أعدت بالفعل للعرض . لا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها . (القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩)

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الدعوى العمومية قد أقيمت على الطاعنين بأنهما وآخر « استعملوا علامات غير مسجلة لشركة اسبيرين باير فى الحالة المنصوص عنها فى الفقرة (ى) من المادة ٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وبأنهم زوروا بيانا تجاريا للشركة المذكورة » وطلبت النيابة معاقبتهم طبقا للمادة ٣٤ من القانون المشار إليه ، وقضى غيايا بإدانتهم فى هذه التهمة وكان الثابت بمحاضر جلسات المعارضة والاستئناف أن التهمة الموجهة عليهم ظلت كما رفعت بها الدعوى دون أن يدخل عليها أى تعديل ، وأن محكمة المعارضة فى الحكم الابتدائي والمحكمة الاستئنافية فى حكمها قد أجرتا مادة القانون التى تنطبق

عليها بوصفها هذا ، وإن كانت محكمة المعارضة عند تحريرها الحكم الصادر فى المعارضة قالت ، عند سرد الوقائع وما سبق أن تم فى الدعوى ، إن الطاعنين يعارضان فى الحكم الصادر ضدتهما لأنهما وآخر . « زوروا علامات اسبيرين لشركة باير التى تم تسجيلها طبقا للقانون » إذا كان هذا وذلك فإنه إذا كان تعديل للتهمة لم يصدر به طلب من النيابة ، وكانت المحكمة فى حكمها الذى أصدرته فى المعارضة لم تقل بأنها هى رأت إجراء أى تعديل بل اكتفت بتأييد الحكم الغيابي لأسبابه وطبقت مادة القانون التى تنطبق على واقعة التهمة كما كانت ، والمحكمة الاستئنافية عند نظرها الدعوى قد فصلت فيها على هذا الأساس دون أى تعديل . إذا كان ذلك كذلك فلا يصح القول بأنه قد حصل تعديل فى التهمة . أما ما أدرج فى حكم المعارضة على النحو المتقدم فإنه لا يمدو أن يكون خطأ فى التحرير غير مقصود من المحكمة ولم يترتب عليه أى أثر .

٢ — إن الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ٣٩ النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضمانا للمصالح المختلفة للتجار والمنتجين مع مراعاة جمهور المستهلكين ، الأمر الذى اقتضاه أن ينشئ نظاما خاصا لتسجيل العلامات التجارية قد فرض فى المادة ٣٣ منه جزاء العلامات التجارية التى تم تسجيلها وفقا للقانون ، كما حدد على سبيل الحصر فى المادة ٥ مالا يجوز — للاعتبارات التى رآها — تسجيله كعلامة تجارية ، ثم فرض عقوبة على من يسعى إلى

تقويت غرضه فيقدم على استعمال ما حظر تسجيله من ذلك ، ونص على هذه العقوبة في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ ، وهي بصيغتها والقرض منها لا تشمل العلامات التي ليس فيها في حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها ، وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من الطاعنين الأولين يتحصل في أن الدعوى العمومية أقيمت عليهما بأنهما وآخر استعملوا علامات غير مسجلة لشركة اسبيرين باير في الحالة المنصوص عنها في الفقرة (ي) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وقضى غيابيا بادانتهما على هذا الأساس ولما عارضا عدلت النيابة الوصف إلى « أنهم زوروا علامات الاسبيرين لشركة أسبيرين باير التي تم تسجيلها طبقا للقانون » . وصدر الحكم في المعارضة على هذا الأساس واستأنفه الطاعنان هذا الوصف إلا أن المحكمة الاستئنافية عند إصدارها الحكم المطعون فيه عدلت الوصف وأدانت الطاعنين على أساس التهمة كما رفعت بها الدعوى أصلا دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل وترتب على ذلك إخلال بحق الطاعنين في الدفاع يعيب الحكم » وحيث ان الدعوى العمومية أقيمت على الطاعنين بأنهما وآخر استعملوا علامات غير مسجلة لشركة اسبيرين باير في الحالة المنصوص عنها في الفقرة (ي) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وبأنهم زوروا بيانا تجاريا للشركة المذكورة .

وطلبت النيابة معاقبتهم طبقا لفقرات من المادة ٣٤ من القانون المشار إليه . وقضى غيابيا بادانة الطاعنين في هذه التهمة وثابت بمحاضر جلسات المعارضة والاستئناف أن التهمة الموجهة عليهما ظلت كما رفعت بها الدعوى دون أن يدخل عليها أي تعديل ثم طبقت محكمة المعارضة والمحكمة الاستئنافية مادة القانون التي تنطبق عليها بهذا الوصف وكل ما في الأمر — وهذا على ما يظهر هو الذي أدخل اللبس على الطاعنين — هو أنه عند تحرير الحكم الصادر في المعارضة قيل — عند سرد الوقائع وما سبق أن تم في الدعوى — أن الطاعنين يعارضان في الحكم الصادر ضدهما لأنهما وآخر « زوروا علامات إسبيرين لشركة باير التي تم تسجيلها طبقا للقانون » ولما كان تعديل التهمة لم يصدر به طلب من النيابة ، كما أن المحكمة في حكمها الذي أصدرته في المعارضة لم تقل بأنها هي رأت إجراء أي تعديل بل اكتفت بتأييد الحكم الغيابي لأسبابه وطبقت مادة القانون التي تنطبق على واقعة التهمة كما كانت ، وقد نظرت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وفصلت فيها على هذا الأساس دون أي تعديل — لما كان ذلك كذلك وكان ما أدرج في حكم المعارضة على النحو المتقدم لا يعدو أن يكون خطأ في التحرير غير مقصود من المحكمة ولم يترتب عليه أي أثر فانه لا يصح أن يبنى عليه القول بحصول تعديل في التهمة وبالتالي بوقوع إخلال بحق الطاعنين كما يزعمان .

« وحيث ان حاصل الوجه الآخر أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين قد طبق الفقرة (ي) من المادة الخامسة من قانون

العلامات والبيانات التجارية مع أن هذه الفقرة خاصة بالعلامات التي لا يجيز القانون تسجيلها للأسباب الواردة بها وعلى الرغم من ذلك يستعملها صاحبها، وليست العلامات موضوع المحاكمة من هذا القبيل إذ لا يوجد ما يمنع قانوناً من قبول تسجيلها. ومتى كان صاحبها لم يقم بتسجيلها طبقاً للقانون فهو في هذه الحالة لا يستحق حماية علامته عن طريق معاقبة من يقلدها أو يستعملها.

« وحيث أن الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضماناً للمصالح المختلفة للتجار والمنتجين مع مراعاة جمهور المستهلكين — وفي سبيل ذلك أنشأ نظاماً خاصاً لتسجيل العلامات التجارية — قد فرض في المادة (٣٣) جزاءات لحماية العلامات التجارية التي تم تسجيلها وفقاً للقانون، كما حدد في المادة الخامسة ما لا يجوز — للاعتبارات التي يراها — تسجيله من العلامات وفرض عقوبة على من يسعى إلى تفويت غرضه فيقدم على استعمال ما حظر تسجيله من العلامات. وذلك في الأحوال التي أوردها على سبيل الحصر فنص على هذا الجزاء في الفقرة الثانية من المادة (٣٤) وهي بصيغتها والغرض منها لا تشمل العلامات التي ليس فيها — في حد ذاتها — ما يحول دون تسجيلها. ولما كانت واقعة الدعوى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع المحاكمة لا يقبل من صاحبها طلب تسجيلها بناء على أي سبب من الأسباب الواردة في المادة خمسة فإن إدانة الطاعنين من استعمال علامات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ي) من المادة المذكورة تكون غير

صحيحة كما يقول الطاعنان إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم من حيث معاقبتها ما دام لم يحكم عليهما إلا بعقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى التي دانها أيضاً من أجلها.

« وحيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثالث يتحصل في أن محله قد فتش بغير إذن من النيابة وهذا يجعل التفتيش باطلاً. وفي بيان ذلك يقول بأن الحكم رفض هذا الدفع بناء على صدور إذن من النيابة بتفتيش من يرشد عنه الطاعن الأول وهذا إذن غير صحيح لأنه لم يعين الشخص ولا المحل اللذين صدر في شأنهما. » وحيث أن الحكم قد فحص هذا الدفاع ورد عليه ثم أورد ردّه بقوله « ولا يفوت المحكمة في هذا المقام أن تنوه بأن المتهم (الطاعن) قد اعترف أمام المحكمة بميازته لذات الأشياء موضوع الدعوى التي ظهر من التفتيش وجودها لديه فعلياً فرض التسليم جدلاً بأن التفتيش كان بغير إذن من الجهة المختصة — مع أن هذا غير صحيح كما ألمت المحكمة في تبين ذلك آنفاً — فإن المتهم لا يستفيد من الدفع بطلان التفتيش ». ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحاً فلا مصلحة للطاعن من إثارة الجدل الذي يشهده في هذا الوجه. » وحيث أن حاصل الوجه الثاني أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى العمومية سبق الفصل فيها بحكم صار نهائياً وطلب ضم ملف القضية السابقة تحقيقاً لدفاعه إلا أن محكمة الموضوع رفضت الضم كما رفضت الدفع، وفي هذا إخلال بحقه إذ لو أنها أجابت الطلب واطلعت على القضية لتغير رأيها في الدفع.

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى قال في ذلك — « ومن حيث انه بالنسبة إلى الدفع الثاني الذي تقدم به المتهم وهو عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأزبكية المنضمة أوراقها إلى ملف الدعوى الحالية فان الثابت من التحقيقات التي أجريت بشأن القضية رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأزبكية السالفة الذكر أن الضابط محمد فتحي أفندي قد انتقل في يوم ٢٨ يونية سنة ١٩٤٠ إلى منزل المتهم ومحل الطباعة المملوك له وفقشهما وعثر على اسيرين باير مقلد لشركة « باير » كما عثر على إكليشيات وأدوات أخرى للتقليد فضبطها جميعا ولم يترك منها شيئا . ولو كانت الأدوات موضوع الدعوى الحالية كانت موجودة لدى المتهم في هذا الوقت سواء أكانت بمنزله أم بمحل طباعته لبادر الضابط المحقق وقتئذ بضبطها كغيرها من الأشياء موضوع القضية رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأزبكية السالفة الذكر . أما أنه يضبط بعضها ويترك البعض الآخر فهذا قول فضلا عن أنه مجرد عن كل دليل فانه غير معقول وتكذبه الحقائق الثابتة في قضية اللجنة رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ السالفة الذكر على النحو السابق بيانه . يضاف إلى هذا أنه قد ضبط في الدعوى الحالية أدوات تستعمل في التقليد لم يضبط لدى المتهم من نوعها شيء في القضية رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأزبكية السالفة الذكر منها « الاكليشيان » اللذان ضبطا لدى المتهم أحدهما بجيبه والآخر بمحله ويحمل كل منهما علامة « باير » ومنها

الأربعة علب التي وجدت ملاصقة بمادة السالسيليك والمظروف المملوء بمادة « النشاء » والتي قال عنها مندوب شركة باير « بأن تلك المواد هي العنصر الفعال في صنع الاسبيرين والاسبرو » (القسيمة رقم ٣٩٧ من قسائم محضر ضبط الواقعة) . ومن حيث انه أكثر من هذا كله فانه قد ثبت من التحقيقات التي أجريت بشأن الدعوى الحالية أن المتهم ما زال بعد الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأزبكية السالفة البيان يقوم بتقليد العلامات الخاصة « بشركة باير » ويتجر فيها ويدل على ذلك أولا — ما قرره احمد محمود الشماع في التحقيقات في القسيمة رقم ٢٢٨٥ من قسائم محضر ضبط الواقعة من أنه يشتري « الكبسول والورق » الخاص بالاسبيرين الذي يقلده من محل المتهم — ثانيا ما أثبتته الضابط المحقق في محضره في القسيمتين رقمي ٢٢٣٩٤ و ٢٢٣٩٥ من قسائم محضر ضبط الواقعة من أنه انتقل مع احمد محمود الشماع المذكور إلى محل الطباعة المملوك للمتهم حيث كان هناك المتهم وسمع احمد محمود الشماع يقول للمتهم . « أنا عاوز شوية شريط وشوية كبسول » . ويقصد بذلك الشريط والكبسول الخاص بشركة باير فرد عليه المتهم قائلا « طيب أجيب لك اللي انت عاوزه » ثم قال المتهم لأحمد محمود الشماع المذكور أنه أي المتهم سيحضره « الكبسول » بعد عشرة أيام ، وأما الورق أي « الشريط » سيحضره له بعد الظهر . ثالثا — أثبت الضابط المحقق في محضره في القسيمة رقم ٢٢٣٩٣ ص ٥ بأن المتهم قد اعترف له بأنه يشتري « الأوراق والكبسول وغيرها مما يستعمل في تقليد

الدعوى العمومية عنها — ومن هذا يبين أن المحكمة قد ضمت أوراق الدعوى السابق الفصل فيها على خلاف مايقول به الطاعن وبنت قضاءها في الدفع بناء على ماتوافر لديها من اطلاعها على تلك الدعوى وعلى الدعوى الحالية من أدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها . واذن فما يشير به الطاعن في هذا الشأن لا يكون إلا جدلا موضوعيا لاشأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان الوجه الأخير يتلخص في أن الفقرة (ي) من المادة الخامسة من قانون العلامات والبيانات التجارية تتطلب في واقعة الدعوى أن يعرض المتهم للبيع غلافا مزورا عليه علامة باير وبداخله بضاعة ليست من منتجات باير أو أن يستعمل علامات من شأنها تضليل الجمهور بالنسبة إلى حقيقة المنتجات الموضوعة عليها العلامة . أما الطاعن فإنه لم تضبط لديه منتجات وكل ما ضبط عنده أغفله مقلدة لم يوضع شيء بداخلها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد طبق في حق الطاعن الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أساس أنه خالف أحكام المادة ٢٧ لأنه هو وباقي الطاعنين باعوا اسبرينا موضوعا عليه علامة باير مع أنه لم يكن من المنتجات المعروفة في الأوساط التجارية لدى الكافة بهذا الاسم . ولما كان نص هذه المادة هو أنه « يجب أن يكون البيان التجاري مطابقا من جميع الوجوه سواء أكان موضوعا على نفس المنتجات أو على المحال أو الخازن أو بها أو على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان أو غير ذلك مما يستعمل

الاسبرين من محل يوسف أسعد سعد الله بشارع كلوت بك « رابعا — ضبط لدى المتهم خطاب مؤرخ ٢٩ يناير سنة ١٩٤١ ورد فيه ما يأتي « أرسلنا حوالة بوسنة للخواجة بمبلغ خمسمائة قرش أرجو طبع (الكبسلات) لحين حضوري استلامهم « وقد سئل المتهم عن الخطاب السالف الذكر فقرر في القسيمة رقم ٢٢٤٠٠ بأن شخصا حضر عنده وأخبره بأنه يرغب في شراء كبسول فاتفق معه على أن يورد له كبسولا قيمته خمسة جنيهات مصرية فأرسل له هذا الشخص خمسة جنيهات عن طريق البريد ثم بعد ذلك ادعى المتهم بأنه لم يورد لذلك الشخص الكبسول المطلوب . ومن حيث انه بناء على ما تقدم ذكره تكون الأدلة قبل المتهم متوافرة على أنه بعد صدور الحكم في قضية اللجنة رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ الأذربكية الصادر نهائيا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ قد قام بتقليد غلافات علامات باير الخاصة بالأسبرين وقطرة بروترجول وباعها الى آخرين يضعون داخلها منتجات باير المقلدة مضللين بذلك الجمهور عن مصدر تلك المنتجات فليس للمتهم والحالة هذه بأن يتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه في قضية اللجنة رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ الأذربكية وذلك لأن الحكم الصادر في الدعوى السالفة الذكر ليس بممانع من محاكمته عن التهمة المسندة اليه في الدعوى الحالية لأنها مستقلة عنها والحكم الصادر في الدعوى رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأذربكية السالفة البيان مقصور على الواقعة التي فصل فيها . أما الدعوى الحالية فهي عن وقائع أخرى لم يشملها الاتهام في القضية السالفة الذكر ومن ثم يجوز رفع

٦٠

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

نصب . أساس هذه الجريمة . الغش والاحتيال . نية نصب
ببيع ملك الغير . دفع المتهم بانعدام عنصر الاحتيال لأن المجني
عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك . إداته على أساس
أن فعله لا يشترط فيها وجود طرق احتيالية . تصور في
الأسباب . (المادة ٢٩٣ ع = ٢٣٦)

المبدأ القانوني

إن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش
والاحتيال . والطرق التي بينها قانون العقوبات
في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن
تكون موجهة إلى المجني عليه لخدعه وغشه ،
وإلا فلا جريمة . وإذن فإذا كان دفاع المتهم
قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى
لأن المجني عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه
غير مالك لما تعاقد معه عليه ، فإن الحكم إذا
أدانته في جريمة النصب على أساس « أن
التصرف في مال لا يملك المتهم التصرف فيه هو
طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط
فيه وجود طرق احتيالية » — هذا الحكم
يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها
إذ أن مقاله لا ينهض ردا على الدفاع الذي
تمسك به المتهم

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الدفاع عن
الطاعن تمسك أمام محكمة أولى وثاني درجة
بان أركان جريمة النصب غير متوافرة في
الواقعة المرفوعة بها الدعوى لأن المجني عليه
كان يعلم وقت العقد أن الأتيان التي حصل
التصرف فيها لمصلحته لم تكن مملوكة للطاعن

في عرض البضائع على الجمهور » . ولما كان
يبين من تعريف البيان التجاري الوارد في المادة
٢٦ ومن المواد التالية لها أن الشارع قصد
حماية الجمهور من كل تضليل في شأن حقيقة
ما يعرض عليه من منتجات فأوجب صحة
ما يتعلق بها من البيانات التي تعرف بها لدى
الناس . وسري في ذلك بين ما يوضع على ذات
المنتجات المعروضة أو على ما يستعمل في
عرضها ولو لم يصادف أن تكون مرافقة له
على حسب حالة إعلان التعريف وظروفه .
وقضى بمعاقبة من يخالف هذه الأحكام .
وهو قد دل بذلك على أن مناط العقاب أن
يكون للبيان شأن في منتجات أعدت بالفعل
للعرض على الجمهور وبأن كان لا يشترط أن
يكون موضوعا على المنتجات ذاتها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين
أثبت أن الطاعن ساهم مع زملائه في بيع
اسبيرين موضوع عليه كلمة « باير » مع انه لم
يكن من صنع الشركة المعروفة بهذا الاسم
يكون قد بين الواقعة الجنائية التي دين بها
الطاعن بما يتفق والقانون لأن عقابه لم يكن
بناء على الأغلفة التي ضبطت لديه باسم « باير »
فحسب بل لوحظ فيه مساهمته مع الآخرين
فيما بيع من اسبيرين موضوع في أغلفة من هذا
القبيل مما ضلل بالناس فاشترؤا بالثمن الذي
اشترؤوه به معتقدين صحة البيان الموضوع عليه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن احمد محمود الشباع وآخرين ضد النيابة رقم ١٢٧٩

سنة ١٤ ق)

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

اتفاق جنائي . متى يعتبر قائما ؟ الاتفاق على ارتكاب جنحة تزوير . يدخل في متناول المادة ٤٨ عقوبات . عدم تنفيذ الاتفاق . العقاب على الاتفاق يكون طبقا للمادة ٤٨ . تنفيذه بالارتكاب فعلا أو بشروع يكون معاقبا عليه . توقيع العقوبة الأشد . الاتفاق على ارتكاب جريمة معينة . توقيع عقوبة الجريمة التي وقعت تنفيذا للاتفاق ولو كانت أقل من عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الأولى من المادة ٤٨ عقوبات إذ نصت بصفة مطلقة على أنه « يوجد اتفاق جنائي كلما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها » قد دلت بوضوح وجلاء على أن حكمها يتناول كل اتفاق على أية جناية أو جنحة مهما كان نوعها أو الغرض منها . وهذا يلزم عنه أنه إذا لم ترتكب الجريمة بتنفيذ الاتفاق فإنه ينبغي العقاب على الاتفاق ذاته . وأما إذا ارتكبت ، أو شرع في ارتكابها وكان الشروع معاقبا عليه فإنه يكون هناك جريمتان ، وفي هذه الحالة توقع على المتهمين عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد طبقا للمادة ٣٢ عقوبات . ما لم يكن الاتفاق على جريمة واحدة معينة ففي هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، يجب بمقتضى صريح النص الوارد في المادة ٤٨ المذكورة — على خلاف القاعدة العامة المقررة في المادة ٣٢ — أن تكون العقوبة التي توقع هي عقوبة الجريمة التي وقعت تنفيذا للاتفاق ولو كانت أقل من عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي . وإذن فإذا

ولم يكن القصد من تحرير العقد سوى ضمان لمبالغ سبق أن قبضها الطاعن منه ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تعرض إلى الدفاع الذي يتمسك به الطاعن قد رد عليه بقوله : — « وحيث أنه بالنسبة لما ذهب إليه الدفاع عن المتهم من عدم توافر ركن الأدلة الاحتمالية في الواقعة المنسوبة للمتهم فإن التصرف في مال لا يملك المتهم التصرف فيه هو طريق مستقل من طرق الاحتيال لا يشترط فيه وجود طرق احتمالية بل هو بنفسه كاف لتوافر أركان جريمة النصب فقط بلا حاجة لطرق احتمالية » — ولما كان هذا القول لا ينهض ردا على الدفاع المذكور لأن أساس جريمة النصب الذي لا تقوم بغير وجوده ، هو الغش والاحتيال وليست الطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ منه إلا وسائل للاحتيال بحيث إذا لم تكن موجهة إلى خدع المجنى عليه وغشه فإن جريمة النصب لا تكون متوافرة الأركان ولما كان دفاع الطاعن يقوم على عدم توفر عنصر الاحتيال في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك ، فإن الحكم إذ دانه في جريمة النصب على الأساس الذي ذكره من غير أن يعني ببحث دفاعه على حقيقته والرد عليه بما يفنده ، يكون قد جاء قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويكون من المتعين إذن نقضه .

(ملن مدبول محمد نصار ضد النيابة رقم ١٢٩١ سنة ١٤ ق)

أدانت المحكمة المتهم في جريمة الاتفاق الجنائي على التزوير وفي جريمة التزوير وعاقبته بعقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ فانها لا تكون قد أخطأت

المحكمة

« حيث ان حاصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٤٨ من قانون العقوبات الخاصة بالاتفاقات الجنائية في حقه : (أولا) لأن هذه المادة شرعت لمعاقبة العابثين بالامن وأعضاء الجمعيات العدائية ذات الأغراض السياسية أو الشيوعية لا للمعاقبة على الاتفاق على الجرائم العادية . (وثانيا) لأن هذه المادة لا تطبق في حالة الاتفاق على جريمة أو جرائم معينة . ولما كانت الواقعة التي دين الطاعن من أجلها هي ارتكابه مع آخرين تزويرا في محررات عرفية بأن طبعوا واصطنعوا كمية من التذاكر جعلوها مماثلة للتذاكر الصحيحة الخاصة بسيارات شركة الأمنوس العمومية فلا يصح تطبيق المادة المذكورة عليه .

« وحيث ان الفقرة الأولى من المادة ٤٨ عقوبات اذ نصت بصفة عامة مطلقة على أنه يوجد اتفاق جنائي كلما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها » قد دلت في وضوح وجلاء على أن حكمها يتناول كل اتفاق على أية جنائية أو جنحة مهما كان نوعها أو الغرض منها . ومن ثم فلا اتفاق على ارتكاب جنحة التزوير المرفوعة بها الدعوى تدخل في متناول المادة المذكورة خلافا لما

يزعمه الطاعن .

« وحيث ان نص المادة ٤٨ المذكورة يدل في عمومها أيضا على أن الاتفاق الذي تعاقب عليه يتحقق ولو كان المتفق عليه جنائية واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها وقد تحدثت المادة في صراحة عن الاتفاقات التي من هذا القبيل على أساس أنها داخلية في متناولها وفضلا عن ذلك فإن تتبع الأدوار التشريعية التي مرت بها هذه المادة لا يترك مجالاً للشك في صدق هذا النظر . ويترتب على ذلك أنه إذا لم ينفذ الاتفاق تكون هناك جريمة واحدة هي المعاقب عليها بالمادة ٤٨ عقوبات . وأما إذا ارتكب الجنائية أو الجنحة المتفق عليها أو شرع في ارتكابها وكان الشروع معاقبا عليه فإنه يكون هناك جريمتان : جريمة الاتفاق الجنائي والجريمة التي وقعت تنفيذا له ، وفي هذه الحالة توقع على المتهمين عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد طبقا للمادة ٣٢ عقوبات ما لم يكن الاتفاق على جريمة معينة ففي هذه الحالة وفي هذه الحالة وحدها يجب بصريح النص الوارد في المادة ٤٨ — وعلى خلاف القاعدة العامة المقررة في المادة ٣٢ — يجب أن تكون العقوبة التي توقع هي عقوبة الجريمة التي وقعت تنفيذا للاتفاق ولو كانت أقل من عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي . ومتى تقرر ذلك فإن المحكمة حين دانت الطاعن في جريمة الاتفاق الجنائي وجريمة التزوير وعاقبته بعقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ لا تكون قد أخطأت .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر أن الدفاع عن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما أثبتته التحقيق ودونه الحكم (١٦)

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

غش في المعاملات التجارية ، تاجر مسلي . إداته في جريمة عرض مسلي مغشوش للبيع . تحصل عليه بالغش في كونه تاجرا ووقوع الغش باضافة مادة غريبة إلى المسلي لا يتفق في خصائصها معه . سائق . قول المحكمة في حكمها إن ثمن الزيت الذي أضيف إلى المسلي أقل من المسلي ، لا يعتبر من قبيل قضاء القاضي بعلمه . كان يكون للثمن وجه في طعنه على ذلك لو أنه قدم دليلا لا يحتمل الشك على أن المحكمة أخطأت فيما قالت به .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم حين استدل على علم المتهم بغش المسلي الذي عرضه للبيع قد قال : « إنه بوصف كونه تاجر مسلي لا بد قد وقف على غشه ، لأن هذا الغش قد وقع باضافة مادة غريبة إليه وهي زيت جوز الهند الذي لا يتفق في خصائصه مع المسلي ، بل إن المحكمة ترى من وقائع الدعوى وظروفها إنه لا بد أن يكون هو الذي باشر غشه بالطريقة التي ذكرت وذلك قبل يوم ضبطه ، وإن الفواتير المقدمة بالشراء غير صحيحة الخ . . . » فإن ذلك يكفي في صدد بيان العلم بالغش . أما قول المتهم إن المحكمة أخطأت حين ذكرت من عندها أن ثمن الزيت أقل من ثمن المسلي إذ أن في هذا قضاء من القاضي بعلمه — أما قوله هذا فلا محل له ، لأن ما قالت به المحكمة هو من قبيل المعلومات العامة المفروض في كل شخص أن يكون ملما بها مما لا تلزم معه المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه . وقد كان يكون للمتهم وجه لقوله لو أنه كان قد قدم دليلا لا يحتمل أي شك على أن المحكمة أخطأت فيما قالته .

المطعون فيه في أسبابه من أفعال قام بها المتهمون في جريمة التزوير لا يعدو أن يكون أعمالا تحضرية أو شروعا غير معاقب عليه ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع ودانته مع زملائه في جريمة التزوير .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أورد فيما أورده من أدلة على ثبوت جريمة التزوير ، أنه قد ضبط في منزله جملة (كليشيات) من بينها (كليشية) من خشب عليه اسم شركة الأوتوبيس العمومية ، وأوراق بها مواد مما تستعمل في الصباغة ، كما ضبط فيه بعض التذاكر المطبوعة ، وأن الطاعن عند ماسئل عما نسب إليه اعترف بضبط هذه الأشياء عنده ، وأنه يشترك مع المتهم الثاني في الإقامة في مسكن واحد وأن كل ماعمل من تزوير التذاكر وطبعها وعمل (كليشياتها) ونمرها كان بمعرفة المتهم الثاني . واستخلصت المحكمة من ذلك ومن الأدلة الأخرى التي أوردتها في حكمها أن الطاعن وباقي المتهمين ارتكبوا جريمة تزوير في محررات عرقية بأن طبعوا واصطنعوا كمية من التذاكر جعلوها مماثلة في حجمها والبيانات المبينة بها للتذاكر الصحيحة الخاصة بسيارات الشركة والتي تحصل بمقتضاها الأجور من ركابها وذلك بقصد توزيعها على الركاب والاستيلاء على الثمن اضرازا بها . ولما كان هذا البيان يتضمن نوافر جميع العناصر القانونية لجريمة التزوير فلا محل لما يشير الطاعن في طعنه .

« وحيث أن لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضة .

(طعن جلال محمد ابراهيم ضد النيابة رقم ١٥٢٢ سنة ١٤ ق)

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه ذكر في الاستدلال على علم الطاعن بغش المسلي . — ان المتهم بحكم صناعته وخبرته الفنية قد توفر لديه العلم بالغش وما أدخل على المسلي من مادة دخيلة لا تتفق وخصائصه » — وهذا كلام عام لا يمكن عده تسبيهاً مقنعاً في بيان العلم بالغش إذ أن إضافة ١٥ ٪ من زيت جوز الهند لا يغير من طبيعة المسلي ولا لونه ولا رائحته ولا يمكن معرفته إلا بالتحليل . أما ما قاله من أنه « فيما يتعلق بسعر زيت جوز الهند وزيادته عن ثمن المسلي فالمعروف أن سعر زيت جوز الهند كان أقل بكثير من سعر المسلي ولا بد أن يكون ما أدخل منه على المسلي قد وقع في وقت سابق على تاريخ أخذ العينة كان فيه سعر زيت جوز الهند أقل من سعر المسلي وذلك ليستفيد المتهم بالفرق وقد حصل الطاعن على الفواتير المقدمة منه من عملائه بقصد الخلاص من التهمة الموجهة إليه » أما ذلك الذي قالت به المحكمة فقيه قضاء من القاضي بعلمه الذي يتجافى مع وقائع الدعوى كما هي ثابتة بأوراقها . فقول المحكمة أن ثمن زيت جوز الهند كان في وقت سابق على أخذ العينة أقل من ثمن المسلي ليس له في الأوراق ما يسنده . وكذلك قولها بأنه لا بد أن يكون ما أدخل على المسلي من الزيت قد حصل في وقت وكانت فيه ثمن الزيت أقل من ثمن المسلي . . . الخ إنما هو فضلاً عن كونه تبرعاً من عندها فإنه يدل على أن غش المسلي حصل بمعرفة غير الطاعن لأن فواتير

شراء المسلي المقدمة منه معاصرة للشهادة الثابتة بها أن ثمن زيت جوز الهند أكثر من ثمن المسلي . ويعقب الطاعن على ذلك بأن المحكمة قصرت في بيان علمه بالغش وأن حكمها يكون أذن معيباً متعيناً نقضه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « عرض للبيع مسلياً بلدياً مغشوشاً بإضافة ١٥ ٪ من جوز الهند اليه مع علمه بذلك » . والحكم الابتدائي دانه في الواقعة موضوع هذه الجريمة . ولدى المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه لم يتمسك الدفاع عن الطاعن إلا بقوله . « انه مدير المحل وأن زيت جوز الهند غير موجود وأعلى من ثمن المسلي » والحكم الاستئنافي قضى بتأييد الحكم الابتدائي وقال « إن المتهم (الطاعن) دفع التهمة بأنه لا يعلم شيئاً عن المادة المضافة إلى المسلي خصوصاً وأن هذه المادة وهي زيت جوز الهند يزيد ثمنها عن ثمن المسلي وقدم تدليلاً على زيادة ثمنها الفواتير المودعة منه بملف محكمة أول درجة وحيث ان المتهم بحكم صناعته وخبرته الفنية قد توفر لديه العلم بالغش وما أدخل على المسلي من مادة دخيلة لا تتفق وخصائصه . وحيث انه فيما يتعلق بسعر زيت جوز الهند وزيادته عن سعر المسلي فالمعروف أن سعر جوز الهند كان أقل بكثير من سعر المسلي ولا بد أن يكون ما أدخل منه على المسلي قد وقع في وقت سابق على تاريخ أخذ العينة كان فيه سعر زيت جوز الهند أقل من سعر المسلي وذلك حتى يستفيد المتهم بالفرق وقد تحصل المتهم على الفواتير المقدمة منه من عملائه بقصد الخلاص من التهمة الموجهة إليه .

وحيث انه يتعين أمام ذلك تأييد الحكم المستأنف .

« وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه حين استدل على علمه بالغش قد قال أنه بوصف كونه تاجر مسلي لا بد قد وقف على غش المسلي موضوع الدعوى لأن هذا الغش قد وقع باضافة مادة غريبة عليه وهي زيت جوز الهند الذي لا يتفق في خصائصه مع المسلي بل قال أيضا إن المحكمة رأت من وقائع الدعوى وظروفها ، أنه لا بد أن يكون هو الذي باشر غش المسلي بالطريقة التي ذكرت وذلك قبل يوم ضبطه وأن الفواتير المقدمة بالشراء غير صحيحة للاعتبار الذي أورده . ومتى كانت الأمور كذلك وكانت الأدلة والوقائع التي ساقها الحكم في صدد بيان العلم بالغش من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا تقبل منه لأنها — مع ما ذكره الحكم — لا يكون لها من معنى سوى مجادلة فتح باب المناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

أما قول الطاعن بأن حين ذكرت من عندها أن ثمن الزيت كان في وقت من الأوقات أقل من ثمن المسلي غير جائز إذ فيه قضاء من القاضى بعلمه ، فردود بأن هذا الذي قالت به المحكمة من قبيل المعلومات العامة المفروض في كل شخص أن يكون ملماً بها . فالمحكمة إذن — حين قالت ما قالت من ذلك — لم تكن ملزمة قانوناً ببيان الدليل عليه وقد كان يكون للطاعن وجه في طعنه على المحكمة في هذا الخصوص متى قدم دليلاً لا يحتمل أي

شك على أن المحكمة أخطأت في هذا الذي قالته وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد حسن نعمة الله ضد النيابة رقم ١٥٢٣ سنة ١٤ ق) .

٦٣

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

إثبات . سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة . ليس في القانون طريق مرسوم واجب اتباعه في هذا الصدد . كون المحكمة قد فاتها توجيه سؤال للشاهد عما يقتضيه فن التحقيق . ذلك لا يصح اتخاذ وجهها للطعن على حكمها .

المبدأ القانوني

إن القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقاً معيناً تسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة . فإذا كان قد فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق ، فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهها للطعن في حكمها . وخصوصاً أن القانون يجيز للدفاع بأن بوجه من جانبه ما يراه من الاستلزام .

المحكمة

« حيث ان الطاعن الأول بنى طعنه على عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام التالية لصدوره ، وإذا كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة وقد مكن الطاعن من أن يقدم في خلال عشرة أيام ماعسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته ولم يقدم شيئاً فيتعين إذن رفض الطعن موضوعاً .

« وحيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من الطاعن الثاني يتحصل في أن

كان قد فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق فان ذلك لا يصح اتخاذه وجهها للطعن على حكمها خصوصا وأن القانون يجيز للدفاع من جانبه أن يوجه ما يراه من الأسئلة المقبولة » وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن عبد الغفار محمد عبد الفتى وآخر ضد النيابة رقم ١٥٢٦ سنة ١٤ ق)

٦٤

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

سرقة بطروف . حمل احد المتهمين سلاحا . ذلك يقتضى معاقبته هو وسائر من اشتركوا معه فى السرقة يعقوبة الجناية . (المادتان ٢٧٢ و ٢٧٣ ع = ٢١٥ و ٢١٦)

للبدا القانونى

إن اعتبار السرقة جنائية بسبب حمل أحد المتهمين سلاحا يقتضى قانونا معاقبته عن الجناية هو وسائر من قارفوا فعل السرقة معه

المحكم

» حيث ان الطاعن الثانى لم يقدم أسبابا لطعنه فيتعين عدم قبول طعنه شكلا .

» وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى شكله القانونى .

» وحيث ان هذا الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه اعتبر واقعة السرقة التى قال بوقوعها من الطاعنين جنائية بناء على ان أحدهما كان يحمل سلاحا وذلك دون أن يبحث هذا الركن ويمحصه لأن الطاعن لم يكن معه فى الواقع أى سلاح وانما وجد فى حيازة المتهمين الآخرين اللذين أنكروا بدورها الحيازة

» وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان

الحكم بنى على وقائع تتنافى مع الثابت فى الأوراق وذلك لأنه أورد ما يفيد أن المجنى عليه وأخاه شاهدا المتهمين وهما يخرجان أمامهما من منزل ابراهيم على الوصيف يحملان فى أيديهما عصيا من الشوم مع أن الثابت فى الأوراق على لسان أخى المجنى عليه فى تحقيق البوليس أن المتهمين حضرا من خلفهما وباغتاه أخاه بالضرب وهو ما يدل على خطأ المحكمة فى فهم الواقع فى الدعوى لاستحالة الرؤية من الخلف .

» وحيث انه لا أساس لما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لأن عبارة الحكم المشار اليها بوجه صريحة فى أن المجنى عليه وأخاه كانا قد تركا منزل ابراهيم على الوصيف وأصبعا أمام منزل فطوم السيد ابراهيم عند ماشاهدا المتهمين يخرجان من المنزل الأول . ولا يفهم منها مطلقا أنهما شاهدا المتهمين يخرجان من المنزل من الأمام كما يزعم الطاعن . أما القول باستحالة الرؤية فردود بأنه يجوز أن يرى الإنسان من يكون خلفه إذا التفت نحوه بكل جسمه أو برأسه .

» وحيث ان محصل الوجه الآخر هو أن أخا المجنى عليه لم يشهد فى تحقيق البوليس بأن الطاعن اعتدى على أخيه بناء على سؤال ابحاثى وأن شاهدة أخرى شهدت بأن الطاعن لم يكن موجوداً ولذا فقد كان يتعين على المحكمة أن تولى هذا الاختلاف فى الشهادة ما يستحقه من النقاش الذى يكشف عن الحقيقة ولكنها لم تفعل وبذا فقد خالفت الاجراءات الجوهرية الواجب اتباعها .

» وحيث ان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقا معيناً تسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم بمعرفتها فى الجلسة . وإذا

المبادئ القانونية

١ — إن جريمة إخفاء المسروق لا تتحقق إلا إذا كانت الأشياء المخفأة متحصلة عن جريمة سرقة ، فإذا كانت المحكمة قد نفت عن أخي المتهم بالاخفاء سرقة الشيء معتبرة أن نقله إياه إلى داره هو عمل برىء ، ومع ذلك عاقبت هذا المتهم على إخفائه ذلك الشيء فانها تكون قد أخطأت .

٢ — كان يمكن في هذه الحالة أن تطبق محكمة النقض مادة السرقة على المتهم بالاخفاء لولا أن المحكمة لم تصرح بتعديلها التهمة ولم تفصح في غير ما غموض عن حقيقة موقف المتهم والأدلة القائمة في الدعوى .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه طبق في حق الطاعن النص الذي يعاقب على إخفاء أشياء مسروقة في حين أنه في أسبابه — فيما يتعلق بآخر كان متهما في جريمة سرقة الأشياء موضوع المحاكمة — استبعد أنها متحصلة من جريمة سرقة فنفى بذلك أساس الجريمة المسندة إلى الطاعن كما نفى بالتالى العلم بالسرقة وهذا بلا شك يعيبه . ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه إذا قيل بأن الواقعة التي حصلتها المحكمة بالنسبة إليه تعتبر سرقة فإن الحكم يكون معيبا لعدم تنبيه الدفاع إلى تعديل التهمة من إخفاء إلى سرقة ولعدم الرد على ما أبداه الطاعن في جميع أدوار المحاكمة من دفاع مؤداه أن الكتالوجات ليست مملوكة للجامعة ولا غيرها وأنه إن كان الطاعن قد استولى عليها فبعقيدة أنها مال مباح .

أورد أقوال الشهود التي تضمنت أن ضابط البوايس عند ما ضبط الطاعن ومن معه من المتهمين فتش السيارة المسروقة فعثر على مسدس بداخلها . وبعد أن نقل أقوال الطاعن ، وحاصلها أن الطاعن الثاني هو الذي كان يحمل المسدس وألقى به داخل السيارة — بعد ذلك قال . — « وحيث ان ملكية المتهم الثاني (الطاعن الثاني) للمسدس المضبوط بالسيارة قد ثبتت بأقوال المتهم الأول (الطاعن الأول) وبانكار المجنى عليه ملكيته لهذا المسدس — ومن هذا بين أن المحكمة بحثت مسألة السلاح وصدقت الطاعن الأول فيما قرره من أن زميله هو الذي كان يحمله وقت السرقة . ومتى كان الأمر كذلك وكان اعتبار السرقة جنائية بسبب حمل أحد المتهمين سلاحا يقتضى قانونا معاقبته هو وسائر من قارفوا فعل السرقة معه بعقوبة الجنائية ولو لم يكونوا حاملين سلاحا ، فلا محل لما يشير الطاعن في طعنه في هذا الخصوص .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن احمد محمد المصرى وآخر ضد النيابة رقم ١٥٣٩ سنة ١٤ ق)

٦٥

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — إخفاء أشياء مسروقة . مناط تحقيقها . كون الأشياء متحصلة عن جريمة سرقة . نفى المحكمة وقوع السرقة عن أخي المتهم بإخفائها على اعتبار أن نقله الشيء إلى داره كال عملا بريئا . معاقبة أخيه على الاخفاء . لا تصح . (الماد ٢٧٩ ع = ٢٢٢)
ب — نقض وإبرام ، في صورة هذه الدعوى كان يصح تطبيق مادة السرقة على المتهم بالاخفاء لولا أن المحكمة لم تصرح بتعديلها التهمة ولم تفصح عن حقيقة موقف المتهم .

الطاعن من احتمال أن تكون المحكمة قصدت اعتباره سارقاً وما ينعاه على الحكم بناء على ذلك فلا سبيل إلى مجاراته في هذا الاقتراض المبني على ما ساد الحكم من إيهام بأن المحكمة لم تصرح بتعديلها التهمة ولم تطبق مادة السرقة ولم تفصح في غير ما غموض عن حقيقة موقف الطاعن كما كشف عنها وقائع الدعوى والأدلة القائمة فيها .

وحيث انه متى كان الأمر كذلك فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن حسين شحانه حسين ضد النيابة رقم ٢ سنة ١٥ ق)

٦٦

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

نية القتل . خطورة الاصابة التي أحدثها المتهم . الاعتماد عليها ضمن الاطلاقة التي استخلصت منها المحكمة نية القتل . لامانع : استخلاص المحكمة في ذات الوقت عدم توافر نية القتل في اعتداء وقع من المتهم نفسه على شخص آخر ليكون الجروح التي أحدثها أقل حشامة . لاجتراح على المحكمة في ذلك .

المبدأ القانوني

لا يقدح في صحة الأدلة على توافر نية القتل أن يكون من بينها خطورة الاصابة التي أحدثها المتهم ، مادامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة إنما كانت ناشئة مباشرة عن الفعل المادي الذي تعمد المتهم إحداثه ولم تنشأ عن عامل آخر . كما أنه لاجتراح على المحكمة إذا رأت عدم توافر نية القتل في اعتداء وقع من الطاعن على شخص آخر بسبب أن أثر الجروح التي أحدثها به كانت أقل حشامة

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه

« وحيث ان الدعوى العمومية أقيمت على أخى الطاعن باعتباره سارقاً لكتالوجات من الجامعة وعلى الطاعن وآخر مع اعتبارهما مخفيين لها مع علمهما بسرقتها . وقضت محكمة الدرجة الأولى بحكمها المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ببراءة المتهم بالسرقة وبإدانة المتهمين بالاخفاء وقالت في ذلك . — « ومن حيث أن المحكمة تأخذ من ظروف الدعوى أن المتهم الثانى (الطاعن) هو الذى باع الكتالوجات المضبوطة للمتهم الثالث بغير علم أخيه المتهم الأول (المتهم بالسرقة) ولا يبعد أن يكون المتهم الأول بحكم صلته بالجامعة قد أحضر معه هذه الكتالوجات فأخذها أخوه (الطاعن) بدون علمه وتصرف فيها هذا التصرف ويلوح أن إنكار المتهم الأول لهذه الوقائع من قبيل سوء الدفاع . « وبعد أن أوردت الأدلة التي بنت عليها قولها بتوفر علم المتهم الثالث بأن الكتالوجات التي تصرف فيها الطاعن له ليست مملوكة له بل متحصلة من جريمة سرقة ، قالت انه لذلك تكون التهمة ثابتة قبله وعتابه ينطبق على المادة ٣٢٢ عقوبات كما هي ثابتة قبل الطاعن وتكون على غير أساس بالنسبة إلى المتهم الأول .

وحيث انه يبين من ذلك أن محكمة الموضوع بعد أن نفت وقوع سرقة الكتالوجات من أخى الطاعن معتبرة نقله لها من الجامعة إلى داره عملاً بريثاً دانت الطاعن وطبقت في حقه مادة القانون التي تعاقب على جريمة الاخفاء . ولما كان تحقق هذه الجريمة يقتضى أن تكون الأشياء المحقة متحصلة من جريمة سرقة فإن ادانة الطاعن على هذا النحو لا تكون صحيحة . أما ما يقوله

الطعن يتحصل في أن الحكم فيه جاء قاصراً متناقض الأسباب وذلك لأنه اعتمد في التدليل على توافر نية القتل لدي الطاعن على استعماله آلة حادة وطعنه المجنى عليه بها بشدة في مقتل ونفاذ الجرح الى الصدر وإصابته للرئة مع أن هذه الظروف بعينها توافرت في الاعتداء على شخص آخر قضت المحكمة باعتبارها جنحة ضرب لعدم توافر نية القتل فيها . ولما كان الاعتداء ان لا يختلفان إلا من حيث خطورة الاصابة التي نتجت عن الاعتداء فان المحكمة تكون قد استخلصت نية القتل في الواقع من نتيجة الاعتداء لا من الاعتداء نفسه .

« وحيث ان الحكم اذ تعرض إلى نية القتل قد قال انها متوافرة من استعمال المنهم لآلة حادة وهي سكين وطعنه بها ابراهيم محمد عويمر المجنى عليه في الجناية بشدة وفي مقتل قاصداً بذلك ازهاق روحه اذ نفذت الطعنة في الصدر وأصابته الرئة ولولا اسعافه بالعلاج لوصل الى غرضه اذ مكث المجنى عليه تحت العلاج مدة طويلة حتى أن الطبيب الشرعي كشف عليه جملة مرات ووجد انه لم يشف تماماً من اصابته حتى يوم ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ اذ وجدته قد شفي وأصبحت حالته عادية . ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي استخلصتها المحكمة منها فان المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة لتعلقها بوقائع الدعوى . ولا يقدح في صحة هذه الأدلة أن يكون من بينها خطورة الاصابة التي أحدثها الطاعن مادامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة ناشئة مباشرة عن الفعل المادي الذي تعمد الطاعن احداثه ولم تنشأ عن عامل آخر كما انه لا جناح على المحكمة اذ رأت عدم

توافر نية القتل في اعتداء وقع من الطاعن على شخص آخر بسبب أن الجروح التي أحدثها به كانت أقل جساماً وإذن فلا خطأ ولا تناقض .

« وحيث أن الوجه الثاني مبني على أن الحكم قد اعتمد في التدليل على توافر نية القتل على وجود اصابته في قاعدة الرئة كنتيجة للاصابة الناشئة عن الاعتداء مع أن الكشف الطبي لم يشر الى سبب هذه الالهمية .

« وحيث ان الحكم لم يشر الى أهمية الرئة حين تعرض لاقامة الدليل على توافر نية القتل وانما اشار اليها قبل ذلك عند بيان واقعة الدعوى والتحدث عن وصف الاصابة كما جاء في تقرير الطبيب الشرعي ولذا فلا محل لما يثيره الطاعن .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن دفاع الطاعن كان يقوم على أن الحادث وقع ليلاً وفي الظلام وقد اشترك فيه أشخاص متعددون مما كان يتعذر معه تمييز المعتدي ولكن لم يشر الى هذا الدفاع ولم يرد عليه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت التهمة على الطاعن وهي — أولاً — شهادة ابراهيم أحمد عويمر المجنى عليه التي تأيدت بتعرفه على الطاعن عند عرضه عليه بالمستشفى بين جملة أشخاص — وثانياً — شهادة منيرة محمد جاد التي شهدت بان المشاجرة بدأت بين الطاعن وبينها فأمسك بها واستغاثت فحضر المجنى عليهما على استغاثتها فاعتدى عليهما الطاعن — وثالثاً — من اعتراف الطاعن باشتراكه في المشاجرة . ولما كان دفاع الطاعن في هذا الشأن مما يتعلق

من عثر عليه أو من غيره ، وهو عالم بحقيقة أمره ، يكون مرتكباً لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة .

٢ — إن المحكمة التي تنظر في المعارضة لا تكون مطالبة قانوناً بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط . فكل ما تجرّبه في هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيبي ، سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون ، لا يصبح عده مخالفاً لما تقتضيه المعارضة ، مادامت المحكمة لم تغير في العقوبة بما يصبح معه القول بأن المعارضه أضرت بالمعارض وانقلبت وبالأعلى عليه ، وما دامت المحكمة تراعى فيما تجرّبه مقتضيات حقوق الدفاع كما هي معروفة في القانون

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن باعتباره مخفياً لشيء مسروق هو آلة تصوير في حين أن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تدل على أن مالك ذلك الشيء قد أضاعه فهو بذلك لم يكن متحصلاً من سرقة بل يعد من الأشياء الضائعة التي ينطبق عليها دكريتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ وهو لا يعتبر حبس الشيء الذي يعثر عليه بنية تملكه سرقة بل فقط يشبه بها وهذا التشبيه لا يكفي لتطبيق حكم جريمة الإخفاء عليها .

« وحيث أن هذا الوجه لا محل له إذ أن دكريتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الضائعة يعد — على ما جرى عليه القضاء في تفسير نصوصه — حبس الشيء الذي يعثر

بوقائع الدعوى وتقدير أدلة الإثبات فيها وكان ما أورد الحكم من أدلة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها فإن ذلك ما يكفي للرد على الدفاع دون حاجة للتحدث عنه صراحة » وحيث أن الوجه الرابع يتحصل في أن المجنى عليه في تهمة الجنحة شهد بأن الطاعن لم يكن هو المعتدى عليه ومع ذلك فإن الحكم قضى بإدائه في هذه التهمة مستنداً إلى أن المجنى عليه شهد باعتدائه عليه .

« وحيث أنه مع فرض صحة ما يقوله الطاعن فإنه لا مصلحة له فيما يثيره لأنه قضى عليه بعقوبة واحدة هي عقوبة الجناية التي دين بها وذلك تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات » وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن أحمد حسن رضية ضد النيابة رقم ٧٥٥ سنة ١٤ ق)

٦٧

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — أشياء ضائعة . حبسها بنية امتلاكها . سرقة تجرى عليه أحكامها . احتياز شيء بعد التقاطه من عثر عليه أو من غيره مع العلم بحقيقة أمره . إخفاء شيء مسروق . (دكريتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)

ب — معارضة . المحكمة التي تنظر فيها . الحدود التي تلزمها في مراعاة مصلحة المعارض . مجرد تصحيح الحكم الغيبي من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون . لا خروج فيه على تلك الحدود .

المبادئ القانونية

١ — إن دكريتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الضائعة — على ما جرى عليه القضاء في تفسير نصوصه — يعد حبس الشيء الذي يعثر عليه بنية امتلاكه سرقة يعاقب عليه بعقوبتها ويجرى عليه سائر أحكامها واذن فمن يحتاز الشيء بعد التقاطه ، سواء

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — اشتباه . متى تحقق جريمة العود إلى الاشتباه ؟ إنذار للمتهم مشبوها . ارتكابه بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية . تحقق جريمة العود إلى الاشتباه في حقّه .

ب — إنذار الاشتباه . مخالفة مقتضاه . إنذار مشبوها بسبب الاعتداء على النفس . اعتداؤه على المال . مخالفة للإنذار . (القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

المبادئ القانونية

١ — إنه لما كانت جريمة العود إلى الاشتباه تتحقق ، على مقتضى الشرط الأخير من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بطلب البوليس اعتبار المتهم قد عاد إلى حالة الاشتباه بمخالفته مقتضى الإنذار السابق توجيهه إليه ، على أساس ما تجمع لديه من الأسباب الجديدة التي تؤيد ظنونه عن أعمال المتهم وأعماله الجنائية نحو ما هو مطلوب منه في النص الابتعاد عنه لكيلا يخلق حوله ظنونا أو شبهات تفيد ولو من بعيد اتصاله به ، وذلك دون حاجة إلى صدور حكم جنائي عليه أو تقديم بلاغ ضده عن واقعة معينة بالذات — لما كان ذلك كذلك فانه يكفي لسلامة الحكم في قوله بتحقيق تلك الجريمة أن يكون قد أثبت أن المتهم قد أُنذر مشبوها ثم ارتكب بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية .

٢ — يكفي قانونا للقول بمخالفة إنذار الاشتباه أن يكون الإنذار قد وجه بناء على أى موجب من الموجبات المبينة في المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ثم يخالف

عليه بنية امتلاكه سرقة يعاقب عليه بعقوبتها ويجرى عليه سائر أحكامها واذن فمن يحتار الشيء بعد التقاطه سواء ممن عثر عليه أو من غيره وهو عالم بحقيقة أمره يكون مرتكباً لجريمة اخفاء الأشياء المسروقة .

« وحيث أن حاصل الوجه الآخر أن الحكم الاستثنائي الغيابي رغم أنه تكلم عن السرقة وحصولها إلا أنه خلا من إثبات توفر العلم بها لدى الطاعن . وهذا قصور لا يجوز أن الحكم الصادر في المعارضة قد تداركه إذ أن المعارضة شرعت لمصلحة المعارض (الطاعن) فلا يجوز أن تؤدي إلى تصحيح الحكم الغيابي في غير مصلحته مما يشوبه من أسباب البطلان » وحيث أنه ثابت أن الحكم المطعون

فيه قد ضمن أسبابه بيانا كافيا بتوفر علم الطاعن بأن الشيء الذي أخفاه مسروقة . ولا يقدح في ذلك أن يكون هذا البيان كله أو بعضه لم يرد إلا في الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه إذ أن المحكمة التي تنظر في المعارضة لا تطالب قانونا بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما جاء في المنطوق وفيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط . فكل ما تجر به في هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيابي سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عده مخالفا لما تقتضيه المعارضة مادامت المحكمة لم تغير في العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالا عليه ومادامت المحكمة تراعي فيما تجر به مقتضيات حقوق الدفاع كما هي معروفة في القانون .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(ملن افاديس كنسيان ضد النيابة رقم ١٢٩٢ سنة ١٤ ق)

المشبهه المنذر مقتضاه بوقوعه في أى سبب من الأسباب الواردة بالمادة ٩ ولو كان مسمى موجب الانذار يختلف عن مسمى سبب المخالفة . فان القانون قد اعتبر الموجبات التى ذكرها في المادة ٢ هى والأسباب التى ذكرها في المادة ٩ كلها منتهية إلى وصف واحد ، بالنسبة إلى من تتوافر في حقهم كلها أو بعضها ، هو الذى حرض على أن يعمل على وجوب الابتعاد عنه تحقيقا لمصلحة الجماعة . وإذن فاذا أُنذر المشبهه بسبب الاعتداء على النفس فهو مخالف للانذار إذا ما اعتدى على المال . لأن الاعتداء على النفس كان أو على المال ، باعتباره وليد آفة النزوع إلى الاجرام ، هو الذى أراد الشارع - ابتغاء لخير المجتمع - أن يعصد عن الميل نحوه أو عن التوجه إليه .

المحكمة

« حيث ان حاصل أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أجمل الواقعة والأسباب إجمالاً يعيبه . إذ قالت المحكمة أنه حكم على الطاعن في قضية عسكرية لسرقة دون أن تبين واقعة التهمة والدليل عليها . ثم اكتفت في معرض الاستدلال على صحة التهمة بالقول بأنها ثابتة من التحقيقات مع أن هذه التحقيقات ليس فيها أثر لانذار الاشتباه . وهل هو بسبب الاعتداء على النفس أو المال أو بسببهما معا وهل الجريمة التى وقعت بعد من نوع الجرائم التى وجه الانذار من أجلها أم لا . وفوق هذا فانها لم تضم قضية السرقة ولا صحيفة السوابق حتى يعرف مصير الحكم فيها وهل صدق على الحكم عسكرياً أولاً وان

لم يكن كذلك فما هو مدى جدية الاتهام فيها . » وحيث ان الواقعة التى دين الطاعن فيها هى أنه بعد إنذاره مشبوها في ١٨ من فبراير سنة ١٩٢٤ وجد لدى البوليس ما يؤيد ظنونه قبل أمياله الجنائية ، وذلك بالحكم عليه في القضية رقم ٣٣٦١ سنة ١٩٤٢ عسكرية الوابلى لسرقة . ولما كانت جريمة العود إلى الاشتباه في هذه الحالة تتحقق على مقتضى الشرط الأخير من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بطلب البوليس اعتبار المتهم أنه عاد إلى حالة الاشتباه بمخالفة مقتضى الانذار السابق توجيهه إليه على أساس الأسباب الجديدة التى تجمعت لديه أى لدى البوليس بما يؤيد ظنونه عن أعماله وأمياله الجنائية نحو ما هو مطلوب منه في النص الابتعاد عنه حتى لا يخلق حوله ظنونا أو شبهات تفيد ولو من بعيد اتصاله به وذلك دون حاجة إلى صدور حكم جنائي عليه أو تقديم بلاغ ضده عن واقعة معينة بالذات . لما كان ذلك كذلك فانه يكتفى لسلامة الحكم المطعون فيه بما أثبتته من أن الطاعن قد أُنذر مشبوها في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٤ ثم ارتكب بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية وهو ما اعتمد عليه البوليس في حكمه على أميال الطاعن وأقرته المحكمة عليه ولم تكن إدانته فيما أسند إليه لتستوجب بيانات أخرى من قبيل ما أشير إليه في الطعن أما ما يثيره الطاعن حول مصدر الدليل الذى بنى عليه الحكم فردود بما هو ثابت بالتحقيقات التى اعتمدت عليها المحكمة من إقراره بما ورد في صحيفة سوابقه المضمومة ومن بينها سبق توجيه إنذار الاشتباه إليه

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بنصها في الفقرة الأولى على أنه : « لا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالملكة المصرية بأية صفة كانت مالم يكن حائزا على بكالوريوس من كلية الطب المصرية ومقيد اسمه بوزارة الصحة العمومية » وبنصها في الفقرة الثانية على أنه : « يعتبر مزاوله لمهنة الصيدلة تجهيز أو تركيب أي دواء أو عقار أو مادة تستعمل من الباطن أو الظاهر لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض والشفاء منها » بنصها على هذا وذلك تكون قد دلت في جلاء على أن جريمة مزاوله هذه المهنة تتم ولو بعمل واحد من أعمال الصيدلة ، ولا يشترط فيها تكرار تلك الأعمال . فمن يثبت عليه أنه جهز ولو تذكرة طبية واحدة ، ولم يكن ممن توافرت فيهم الشروط لمزاوله مهنة الصيدلة فإنه يكون قد تعاطى هذه المهنة بغير حق وتنطبق على فعلته المادة الأولى من القانون المذكور

المحكمة

« حيث انه وان كان الطعن يتناول قضاء الحكم المطعون فيه في مخالفات الا انه نظرا لما بينها وبين اللجنة من ارتباط مرجعه وحدة الواقعة فان الطعن يكون مقبولا بالنسبة لجميع التهم .

« وحيث ان حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن ان الواقعة التي دين الطاعن فيها هي مخالفة وقد اقيمت الدعوي على الطاعن في بادئ الأمر بهذا الوصف الا أن محكمة المخالفات

وبالحكم عليه في قضية اللجنة العسكرية ومن خطاب النيابة العسكرية المرافق للأوراق بصدور هذا الحكم ضده وبتصديق الحكم العسكري عليه . وأما يتمسك به في صدد أساس الإنذار ومقارنته بفعل المخالفة الذي وقع منه فلا وجه له . لأنه يكفي قانونا أن يكون إنذار الاشتباه قد وجه بناء على أي سبب من الأسباب الواردة في المادة ٢ من القانون السالف الذكر ثم يخالف المشبوه المنذر مقتضاه بأي سبب من الأسباب الواردة بالمادة ٩ ولو اختلف مسمى أحد السببين عن الآخر فان القانون قد اعتبر الأسباب التي ذكرها في المادة ٢ وفي المادة ٩ كلها منتهية إلى وصف واحد بالنسبة إلى من توافر في حقهم كلها أو بعضها مما حرص على أن يعمل على وجوب الاعتماد عنه تحقيقا لمصلحة الجماعة وإذن فاذا أنذر المشبوه بسبب الاعتداء على النفس فهو مخالف للإنذار إذا ما اعتدى على المال لأن الاعتداء على النفس كان أو على المال باعتباره وليد آفة النزوع إلى الاجرام هو الذي أراد الشارع أن يصد عن الميل نحوه بالتوجه إليه ابتغاء معالجة عدم الاقدام عليه .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن على سليم حسن ضد النيابة رقم ١٢٨٩ سنة ١٤٤٠ ق)

٦٩

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

صيدله . مزاوله هذه المهنة على خلاف المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ . تتم ولو بعمل واحد من أعمال الصيدلة . تجهيز المتهم ولو تذكرة طبية واحدة . يكفي لاعتباره قد تعاطى هذه المهنة بغير حق .

قضت غيايا بعدم اختصاصها . وقد تمسك الطاعن بهذا الدفع إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه ، وهذا منه قصور يعيبه .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ورد عليه في قوله « وحيث أن المتهم (الطاعن) دفع في مذكرته بأن التهم الأربعة كلها عبارة عن تهمة واحدة وهي أنه جهز الدواء الموضح بالتذكرة الطبية مع أنه غير فني وفي مخزن أدوية وأنه لم يثبت أنه جهز أكثر من تذكرة طبية واحدة حتى يثبت عليه تعاطي مهنة الصيدلة وحيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ نصت على أنه يعتبر مزاولاً لمهنة الصيدلة تجهيز وتركيب أي دواء » ولما كان في قضاء المحكمة بأن ما ارتكبه الطاعن تنطبق عليه المادة الأولى المذكورة وكانت العقوبة المقررة لمخالفة مقتضى هذه المادة هي عقوبة الجنبحة فإن ذلك يكون رداً كافياً على دفاع الطاعن المشار إليه فإن المادة الأولى من القانون المذكور بنصها في الفقرة الأولى على أنه : « لا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالملكة المصرية بأية صفة كانت مالم يكن حائزاً على بكالوريوس من كلية الطب المصرية ومقيداً اسمه بوزارة الصحة العمومية » وبنصها في الفقرة الثانية على أنه « يعتبر مزاولاً لمهنة الصيدلة تجهيز أو تركيب أي دواء أو عقار أو مادة تستعمل من الباطن أو الظاهر لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض والشفاء منها » بنصها هذا وذلك تكون قد دلت في جلاء كما قالت المحكمة بحق على أن جريمة مزاوله مهنة الصيدلة التي تحدثت عنها في الفقرة الأولى تتم ولو بعمل واحد من

أعمال الصيدلة ولا يشترط فيها تكرار تلك الأعمال .

« وحيث أن مبنى الوجهين الأخيرين أن الطاعن قال بانتفاء ارتكابه لجريمة تجهيز الدواء إذ لم يجد المفتش بمخزنه أي جواهر من الجواهر التي ركب الدواء منها وأن ما قام به لا يعدو أن يكون من أعمال الوساطة التي نصت المادة ١٠٢ من القانون المشار إليه على منعها ولم يرد الحكم على شيء مما ابداه الطاعن وفي هذا قصور يعيبه .

« وحيث أن الحكم الابتدائي إذ دان الطاعن قال في ذلك « حيث أن عبد الحليم افندي عاصم مفتش الصيدليات أثبت في محضره وشهد بالجلسة بأنه قصد مخزن أدوية فيكتور ياوعند وصوله أعطي محمد وصفي الصاوي المخبر بقسم الصيدليات تذكرة طبية وكلمه بدخول مخزن الأدوية لتحضيرها وذلك تحت إشرافه ومراقبته ولما دخل قابله المتهم صاحب المخزن وأخذها منه ثم عاد إليه المخبر وأخبره بأن المتهم طلب إليه الانتظاره دقيقة وفي الميعاد حضر الاثنان ثم دخل المخبر واستلم التذكرة والبرشام ودفع الثمن وعندئذ دخل واستوجه وقد شهد المخبر بمعنى شهادة الشاهد السابق وارسل البرشام إلى التحليل فتبين أن الدواء مغشوش بمحذف أحد عناصره وتنقيص مقادير العناصر الأخرى » وفي هذا ما يدل على أن المحكمة قد اقتنعت بثبوت واقعة الدعوى بناء على الأدلة التي أوردتها في حكمها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها ولذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون إلا نقاشاً في وقائع الدعوى وادلتها مما لا شك لمحكمة النقض به .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على

غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن عرفه خليل ضد النيابة رقم ١٤١٣ سنة ١٤ ق)

٧٠

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

كحول . الحظر المنصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم الخاص برسم الانتاج على الكحول . خاص بالكحول المحول . كحول عادي مخفف . لا عقاب على ذلك .

المبدأ القانوني

إن المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ برسم الانتاج على الكحول صريحة في أن الحظر الذي نصت عليه خاص بالكحول المحول (Dénaturé) فإذا كان المستفاد من الحكم أن الكحول محل الدعوى لم يكن كحولا محولا بل كحولا عاديا خفف باضافة بعض المواد إليه ليستعمله المتهم فيما يقتضى ذلك ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن واقعة التهمة الأولى التي دين الطاعن من أجلها لا يعاقب عليها القانون لأن إضافة الماء إلى الكحول لا عقاب عليها بالمواد التي عاقبت المحكمة الطاعن على مقتضاها إذ المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ التي طبقها المحكمة على الواقعة خاصة بالكحول المحول دون غيره » وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه (أولا) أضاف إلى كحول مياها من شأنها أن تؤثر في مادته .

(وثانيا) قطر كحولا دور أن يخطر مصلحة الانتاج (وثالثا) حاز كحولا ناتجا من عمليات تقطير خفية (رابعا) عرض للبيع أدوية مغشوشة (كحولا) مع علمه بذلك . وطلب عقابه بالمواد ٣ و ٤ و ٩ و ١٣ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والمادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٣٤٧ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت له بالبراءة من التهمتين الثانية والرابعة ودانته في التهمتين الأولى والثالثة وعاقبته بغرامة خمسين قرشا عن كل منهما مع غلق المحل لمدة خمسة عشر يوما . والمحكمة الاستئنافية أبدت الحكم الابتدائي لأسبابه . وثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن المواد المطلوب تطبيقها على واقعة الدعوى لا تعاقب على إضافة الماء إلى الكحول .

« وحيث ان المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ برسم الانتاج على الكحول صريحة في أن الحظر الذي نصت عليه خاص بالكحول المحول (Dénaturé) ومتى كان الأمر كذلك وكان المستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى أن الكحول الذي وجد لدى الطاعن لم يكن كحولا محولا بل هو كحول عادي خفف باضافة بعض الماء إليه ليستعمله الطاعن فيما يقتضى ذلك - ومتى كان ذلك كذلك فإن الواقعة موضوع التهمة الأولى لا يكون معاقبا عليها وإذن فإنه يتعين القضاء ببراءة الطاعن من هذه التهمة .

« وحيث ان مبنى باقي أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قال أن

الكحول المضبوط لدى الطاعن لم يكن من كحول معامل « كوتسكا » على الرغم مما تمسك به الدفاع من أن إضافة الماء إلى الكحول من شأنها القول بأن أي كحول لم يكن من معامل « توسكا » وإن كان في حقيقة الأمر من هذه المعامل .

« وحيث ان المحكمة حين قالت بشأن الكحول الذي ضبط لدى الطاعن لابد وأن يكون قد قطر خفية قد استندت في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه وإذن فمجادلة الطاعن في ذلك على الصورة الواردة في طعنه لا تقبل منه لأنها مع ما قاله الحكم لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(طعن عبد السلام ابراهيم ضد النيابة رقم ١٥١٤ سنة ١٤ ق)

٧١

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

أختلاس أشياء محجوزة . مساءلة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها في نفس اليوم الذي توقع فيه الحجز . يجب لذلك أن يبين في الحكم بوضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز بها . تمسك المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة لتقديم المحجوزات . إدانته بمجرد أنه لم يقدم المحجوزات للبيع . تصور .

المبدأ القانوني

إن مساءلة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها في نفس اليوم الذي وقع فيه الحجز عليها تقتضي — لخروجها عن المألوف عرفاً والمقرر قانوناً — أن يبين الحكم في وضوح أن الحارس تسلم المحجوزات

بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز بها نهائياً بحيث لم تعد تحت بصره ولا في متناول يده . فإذا كان الحكم رغم تمسك المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة لتقديم المحجوزات قد أدانته استناداً إلى ما قاله من : « أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضرى الحجز والتبديد الثابت بهما أنه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ توقع حجز أدارى على زراعة ذرة مملوكة للمتهم وفاء لسداد الاموال الاميرية وعين المتهم حارساً عليها وحدد للبيع يوم ٦ نوفمبر وفي هذا التاريخ لم يقدمها للبيع الخ » فإنه لا يكون قد عني بذلك البيان ويكون قاصراً متعينا نقضه .

المحكم:

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع بطلان اجراءات البيع لأن الحجز والبيع حدد لهما يوم واحد (٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠) ولم يفصل الحكم في هذا الدفع . هذا فضلاً عن أنه لم يعن بالرد على ما طلبه الطاعن من احالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات أن الزراعة المحجوزة كانت قائمة ولم تبدد ولكنها لم تقدم للبيع لأن الطاعن لم يعط الوقت الكافي لذلك .

« وحيث ان الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بالدفاع المشار اليه بوجه الطعن ولكن الحكم الاستئنافي دانه استناداً إلى أسباب الحكم الابتدائي ولم يزد عليها قائلاً « أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضرى الحجز والتبديد الثابت بهما أنه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠) توقع حجز ادارى على زراعة أذرة مملوكة للمتهم وفاء لسداد الاموال الاميرية وعين المتهم حارساً عليها وحدد للبيع يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ وفي هذا التاريخ لم يقدمها

أو موت ، سواء تحقق الغرض الذي قصده
بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة أن قاضي الاحالة أخطأ إذ أصدر أمره باعتبار واقعة الجناية المقدمة إليه جنحة ، ووجه خطئه في ذلك أن المتهم بوصف كونه حلاق صيحة وليس مرخصا له قانونا في إجراء عمليات جراحية تجب معاقبته عن كل عملية يجريها من هذا القبيل على أساس أنه ارتكب جريمة اجدات جرح عمدا لأن العمد في هذه الجريمة ليس أكثر من علم المتهم بأن الفعل الذي يرتكبه على المجنى عليه من شأنه أن يؤله في جسمه .

« وحيث ان النيابة العمومية قدمت القضية لقاضي الاحالة لاحالتها إلى محكمة الجنايات لمحكمة المتهم بالمادتين ٢٣٦ و ٢٤٢ من قانون العقوبات لأنه (أولا) : « احدث بزيئة حسن مصطفى الجرح الموصوف بالتقرير الطبي المرفق بأن أعطاها حقنة ابن للعلاج ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الجرح أفضى إلى موتها . (وثانيا) احدث عمدا بذميه حسن محمد حسن الجرح الموصوف بالتقرير الطبي المرفق الذي عولجت من أجله مدة لا تزيد على العشرين يوما » وقاضي الاحالة أصدر أمرا بإعادة القضية الى النيابة لإجراء شئونها فيها على أساس أن الواقعة جنحة لاجنافية لأن الجروح التي أحدثها المتهم إنما كانت منه عن غير قصد ولا تعمد وذكر واقعة الدعوى في قوله . « ان وقائع هذه الدعوى تتحصل فيما جاء بأقوال المتهم نفسه من أنه يعمل حلاقا عاديا في قريته

لبيع ومن ثم فعقابه ينطبق على المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات إلا أنه نظرا للسداد ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبات عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات » .

« وحيث ان ما ذكره الحكم على الوجه المتقدم لا يكفي لأن تؤسس عليه الادانة لأن مساءلة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها في نفس اليوم الذي توقع الحجز فيه عليها يقتضى — لخروجها عن المألوف في العرف والمقرر في القانون — أن يبين الحكم في وضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز والبيع بها نهائيا بحيث لم يبق تحت بصره ولا في متناول يده . ولما كان الحكم لم يعن بهذا البيان على الرغم من تمسك الطاعن بأنه لم يكن لديه فرصة ليقدم المحجوزات . لما كان ذلك فان الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن عبد الحفيظ عرض بغدادى ضد النيابة رقم ٣٤ سنة ١٥ ق)

٧٢

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

جرح . القصد الجنائي في احدثائه . يتحقق بالعلم بأنه يؤلم المجرع . المتهم به ليس ممن يحميهم قانون مهنة الطب . مشربته عن الجرح العمد وتناجيه سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق .

المبدأ القانوني

إن كل شخص لا يحميهم قانون مهنة الطب ولا يشمل به بسبب الاباحة ، يحدث جرحا بآخر وهو عالم بأن هذا الجرح يؤلم المجرع ، يسأل عن الجرح العمد وما ينتج عنه من عاهة

وحضر إليه حسن مصطفى والد المجنى عليها وطلب إليه أن يعمل لابنته زينة حقنة لبن لمرض عيناها فقام فعلا بذلك بعد أن أجرى تعقيم اللبن والحقنة رغم كونه غير مرخص « له بذلك وتوفيت المجنى عليها المذكورة بعد ذلك بحوالى شهرين ، كما أنه أعطى للطفلة الأخرى نبيه حسن محمد حقنة أيضا وحيث انه ثبت من تقرير الصفة التشريحية عن جثة المجنى عليها الأولى ومن تقرير حضرة الطبيب الشرعي أن الطفلة أصيبت بمرض بعينها وأجرى لها المتهم عمل حقنة لبن بالفخذ تضاعفت بالتقيح وحصول خراج لم يتم التئامه حين وفاة الطفلة مما يرجع معه أن الوفاة نشأت عن الامتصاص الدموي في الخراج المضاعف للحقنة التي جاء بتقرير الطبيب الذي أجرى تشريح الجثة أنها لم تعقم تعقيا كافيا . كما أن حضرة الطبيب الشرعي رجح أن الضعف والنزلة المعوية التي وجدت مظاهرها عند الوفاة جاء نتيجة لهذا الامتصاص الدموي . أما الطفلة الثانية فقد وجد بها خراج نتيجة عدم تعقيم الحقنة تعقيا كافيا وقد عولجت من هذه الحالة في مدة لا تزيد على العشرين يوما . ثم تعرض للقصد الجنائي في جريمة احداث الضرب أو الجرح فنفاه عن المتهم في الدعوى بمقولة أن هذه الجريمة يلزم لقيامها قصد جنائي خاص لا يكفي فيه علم الجاني بأن فعله من شأنه المساس بجسم المجنى عليه بل يجب له أيضا تحقيق الرغبة من جانب الجاني في الاساءة إلى المجنى عليه والأضرار به عن طريق المساس بجسمه . وهذا غير متوفر في الدعوى ، لأن المتهم لم يكن قصده من وخذ كل من المجنى عليهما بآلة الحقنة لإشغائها من المرض الذي

ألم بهما فهو بالبداهة لم يكن ينوي أى ضرر أو أية اساءة . وانتهى من ذلك إلى القول : « بأنه لذلك يكون المتهم محمد احمد حسن قد ارتكب الجرائم المنصوص عنها في المادة ٢٣٨ عقوبات بالنسبة للمجنى عليها الأولى و ٢٤٤ عقوبات بالنسبة للمجنى عليها الثانية وفي القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ في كلتا الحالتين . »

« وحيث ان القصد الجنائي في جريمة احداث الضرب أو الجرح عمدا يتوافر قانونا متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن ارادة وعلم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . »

« وحيث ان الأمر المطعون فيه إذ ذهب إلى أن جريمة احداث الجرح تتطلب نية جنائية خاصة قد وقع في خطأ ظاهر اذ يكفي توافر علم محدث الجرح بأن ما أحدثه يؤلم المصاب في جسمه كما مر القول فاذا أراد الفعل المادى وهو فعل الجرح الذي أحدثه وكان عالما بالنتيجة المترتبة على فعلته وهى ايلام المجرع في جسده تكاملت العناصر القانونية للجريمة في حقه . يدل على ذلك أن القانون لم يرد فيه أي نص عن العمد في مادة جنحة الضرب أو الجرح وما ذلك إلا لأنه اعتبرها من الجرائم التي يكفي فيها القصد الجنائي العام الذي يمكن ان يفترض بغير نص . ولولا ما أراده الشارع من وجوب التفرقة بين جناية الجرح أو الضرب المقضى الى الموت وبين جناية القتل لما كان نص على العمد في صدد وصف الفعل المكون لكل من هاتين الجريمتين . ومتى تقرر ذلك فإنه يتعين القول بأن البواعث والدوافع التي تحمل على ارتكاب فعل الضرب أو الجرح ولو كانت بريئة شريفة لا تأثير لها في قيام

القصد الجنائي . فالجريمة تتحقق ولو كان من أوقع الفعل المكون لها وانتواه مدفوعا اليه بعامل الحنان والشفقة قاصدا فعل الخير أو ملييا طلب المجنى عليه نفسه . يؤكد هذا النظر ما أورده قانون العقوبات في المادة ٦٠ من أن حكم القانون لا يسرى على كل فعل يرتكب بسلامة نية عملا بحق مقرر قانونا فلا مسئولية بمقتضى هذا النص على الوالد إذا ضرب أبنه تأديبا له في الحدود المعقولة لا لا انتفاء القصد الجنائي لسلامة نيته وابتغائه الخير لابنه بل لسبب من أسباب الإباحة التي أوردها القانون .

« وحيث ان الشخص الذي تثبت عليه جريمة أحداث الجرح العمد يتحمل قانونا مسؤولية تغليظ العقاب على حسب نتيجة الجرح الذي أحدثه كما لو طال علاج المجنى عليه أو تخللت لديه عاهة أو مات بسبب الإصابة ولو لم يقصد إلى هذه النتيجة مأخوذا في ذلك بقصده الاحتمالي على أساس أنه وهو يحدث الجرح الذي أحدثه كان يجب عليه أن يعلم ويتوقع امكان وقوع كل تلك النتائج ولا يهم في ذلك أن تكون مترتبة مباشرة أو غير مباشرة عن فعله مادام فعله الذي قصده هو السبب الأول المحرك للعامل أو العوامل التي سببت النتائج المذكورة .

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك فان كل عناصر جريمة الجرح العمد تكون متوافرة ولو كان محدثه طبييا أو جراحا يعمل لخير المريض وشفائه متى أتى الفعل المادي أي الجرح وهو عالم بأن عمله يمس سلامة جسم مريضه . وانتفاء المسؤولية الجنائية عنه لا يرجع في الواقع وحقيقة الأمر إلى عدم توافر

القصد الجنائي لديه بل مرجعه إلى سبب قانوني آخر هو أرادة الشارع نفسه الذي خول — بوصف كونه القائم بأمر مصلحة الجماعة في حدود القوانين واللوائح التي وضعها لتنظيم مزاولة مهنة الطب — الأطباء حق التعرض لأجسام الغير ولو باجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها .

« وحيث انه متى كان رفع المسؤولية عن الأطباء مرجعة إباحة الشارع لهم مايجرونه لاعتبارات قدرها وكانت أسباب الإباحة في المواد الجنائية استثناء من القواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على مايقع منه من الجرائم وجب عدم التوسع فيها وحصرها في الدائرة التي رسمها القانون للغرض السامي الذي أراده بقصرها على الأشخاص الذين رأى الشارع أن يخصهم بسبب الإباحة لأن الخير الذي قصد إلى تحقيقه لا يتحقق إلا على أيديهم بسبب المؤهلات التي اكتسبوها بعد طول دراسة في علم الطب وبحث في فن العلاج « وحيث ان الأحكام التي جاء بها القانون لتنظيم مهنة الطب وشروط مزاولة صريحة في تحريم مزاولة مهنة الطب وأعمال الجراحة على من ليس لديه شهادات دراسية ومؤهلات علمية وصريحة كذلك في منع الحلاقين من إجراء أية عملية عدا عمليات الختان وتلقيح الجدري والحجامة وهي من عمليات الجراحة الصغرى التي لا يجوز لهم إجراؤها إلا بترخيص يعطى لهم بعد أن ينجحوا في اختبار يعمل لهم لتعرف كفايتهم .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن كل شخص يحدث جرحا بآخر ويعلم أن هذا الجرح يؤلم المجرّوح ولا يحميه قانون مهنة الطب

ولا يسلمه بسبب الإباحة » يسأل عن الجرح العمد ونتائجه من عاهة أو موت سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق .

« وحيث انه ثابت بالأمر المطعون فيه أن المتهم حلاق بالقرية وغير مرخص له بتعاطي صناعة الطب وأنه أحدث جرماً يجسم كل من المجنى عليهما وهو عالم بداهة بأن الجرح الذي أحدثه لا بد يؤلمهما وأن الجرح أدي إلى وفاة أحدهما فكان يتعين على قاضي الحالة اعتبار ما وقع من المتهم جنائية جرح عمد أفضى إلى الموت وجنحة أحداث جرح عمدا .

« وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الأمر المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضي الحالة للتصرف فيها على هذا الأساس .

(طعن النيابة في قرار قاضي الحالة ضد محمد احمد حسن رقم ٥٠ سنة ١٥ ق)

٧٣

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

انتهاك حرمة ملك الغير . الحيازة المعنوية قانوناً . عمية مهما كان سببها . دخول شخص عقاراً وبقاؤه فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت . وجوب احترامها . لا سبيل إلى رفع يده عنها بغير حكم قضائي . دخول شخص منزلاً وبقاؤه فيه شهوراً بحجة أنه اشتراه . امتناعه عن ترك المنزل . لا يصح القول عنه بأنه قصد به منع حيازة آخر .

(المادتان ٣٢٣ و ٣٢٤ ع = ٣٦٩ و ٣٧٠)

المبدأ القانوني

إن القانون إذ نص في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ عقوبات على معاقبة « كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر » إنما قصد أن يحمي

حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق متى كانت معتبرة قانوناً . فإذا دخل شخص عقاراً وبقي فيه مدة من الزمن ، طالت أو قصرت بحيث يصح في القانون عده أنه حاز العقار فإن حيازته تكون واجبا احترامها . ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائي . وامتناع مثل هذا الحائز عن الخروج من العقار لا يصح في القانون اعتباره تعدياً على حيازة الغير ، بل هو منه عدم تفريط في حيازته التي اكتسبها . وبناء على ذلك فإنه إذا دخل شخص منزلاً وبقي فيه شهوراً بحجة أنه اشتراه فامتناعه عن ترك المنزل لا يصح القول عنه بأنه قصد به منع حيازة آخر . لأن الحيازة لم تكن لآخر بل هي له هو .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعي فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ دانه بمقتضى المادة ٣٦٩/١ من قانون العقوبات لأن الواقعة التي أثبت وقوعها منه لا تكون جريمة .

« وحيث ان واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه هي أن المنزل موضوع النزاع « كان في حيازة المجنى عليه من سنة ١٩٣٦ لغاية حصول التعرض من المتهم في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ وهو تاريخ شرائه من فضل يوسف بالعقد العرفي ، وأبى المتهم (الطاعن) دخل هذا المنزل وبقي فيه بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة » ولم يشاء الخروج منه حتى بناء على أمر النيابة ، وقد وصفت

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب اليه وذلك من غير حاجة الى البحث في باقى أوجه الطعن .

(طنن محمود على حسن ضد النيابة رقم ١٢٩٤ سنة ١٤ ق)

٧٤

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم فى دعوى مدينة بناء على ورقة . لا يقيد المحكمة الجنائية فيما يتعلق بقوة هذه الورقة . لهذه المحكمة ان تستبعد من الأدلة المعروضة عليها متى اقتنت بأنها مزورة .

المبدأ القانونى

للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها كدليل فى الدعوى متى اقتنعت بتزويرها . ولا يمنع من ذلك أن يكون قد صدر من المحكمة المدينة حكم بناء على هذه الورقة . لأن الحكم المدنى لا يقيد المحكمة الجنائية وهى تفصل فى جريمة . وإذن فلا تثريب على المحكمة اذا هى لم تعول على سند بعد اقتناعها بتزويره . والقول بخلاف ذلك يؤدى إلى أن تكون الدعوى الجنائية رهينة ماقد يحصل على إضاعتها من الاتفاق بين المتهم والمجنى عليه بحصول المتهم ، بموافقة المجنى عليه من المحكمة المدنية على حكم لمصلحته ، وهذا مالا يمكن التسليم به .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول من وجهى الطعن ان الحكم المطعون فيه استند فى تنفيذ دفاع الطاعن إلى مصدر وهمى يخالف الثابت بالأوراق الرسمية المضمومة إلى ملف الدعوى

هذه الواقعة فى التهمة بأن الطاعن « فى يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٢ بدائرة قسم الخليفة بقى فى المنزل المملوك لمحمد احمد على بقصد منع حيازته بالقوة » وقد دين الطاعن فى هذه الجريمة وعوقب بالمادة ٣٦٩ / ١ من قانون العقوبات (ويظهر أن المادة المقصودة فى الدعوى صحتها ١٧٣ عقوبات) .

« وحيث ان القانون اذ نص فى المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات على معاقبة « كل من دخل عقارا فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر » إنما قصد أن يحمى حائز العقار من اعتداء الغير على حيازته مهما كان سببها حتى ولو كانت لا تستند الى حق متى كانت حيازة معتبرة قانونا . فاذا دخل شخص عقارا وبقي فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت بحيث يصبح فى القانون عده أنه حاز العقار فان حيازته تكون واجبة الاحترام ولا سبيل الى رفع يده بغير حكم قضائى . ومتى كان هذا مقررًا فان امتناع مثل هذا الحائز عن الخروج من العقار لا يصبح فى القانون اعتباره تعديا على حيازة الغير لأن المقصود منه بدهة هو عدم تفريط الحائز فى حيازته التى اكتسبها .

« وحيث انه بناء على ماتقدم فان الواقعة الثابتة بالحكم تكون غير معاقب عليها قانونا لأن الطاعن دخل المنزل المتنازع عليه وبقي فيه شهورا بحجة أنه اشتراه من فضل يوسف فامتناعه عن ترك المنزل لا يصبح القول عنه أنه قصد به منع حيازة آخر لأن الحيازة لم تكن لأخر بل هى للطاعن نفسه وذلك كما جاء فى الحكم ذاته .

فقد ذكرت المحكمة أنه يظهر من الاطلاع على محضر جلسة بيع المنزل الذي اشهر مزاده أمام المحكمة المختلطة أن هناك أكثر من دائن واحد للمدعى بالحقوق المدنية ، وأن مجموع الديون التي عليه يزيد على أربعين جنيها ، ويحتاج الحال للمبلغ المدعى تسليمه للطاعن ، مع أن هذا لا أثر له في أوراق قضية البيع . وفضلا عن ذلك فقد قالت المحكمة أن حضور زوجة المدعى بجلطة البيع وقيامها بدفع المبلغ المستحق لطالب البيع نيابة عن زوجها لا ينفى أن هذا الأخير كلف الطاعن بنفس المأمورية ، وسلمه المبلغ المدعى اختلاسه ، وأنه يحتمل أن تكون الزوجة قامت بما قامت به من تلقاء نفسها ، ولا يعلم من الحكم ماهو المصدر الذي استخلصت منه المحكمة هذا الاحتمال .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن وقال في ذلك : « أن الوجه الأخير من أوجه دفاع المتهم يقوم على أمرين . الأول أن الدين الذي كان سببا في نزع الملكية لم يكن في أصله يزيد عن ١٦ جنية وبلغ بملحقاته ٤٣ جنية ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى إبداع مبلغ ال ١٤٠ جنية عند المتهم . والثاني أن السيدة زوج المدعى بالحق المدني ذهبت إلى المحكمة في يوم ٩ مارس سنة ١٩٣٥ ودفعت ٤٠ جنيها ، وأجلت البيع ، مما يدل على أن استلام المتهم للمبلغ لم يكن له مبرر (تراجع المستندات المقدمة من المتهم في الحافظة المؤرخة ١٩ مارس سنة ١٩٤٢ المقدمة أمام هذه المحكمة (١)) ومن حيث انه بالرجوع إلى الأوراق المقدمة في ملف الدعوى تبين أن شخصا اسمه داود بازيني استصدر حكما ضد المدعي المدني

بمبلغ ١٦٠٠ جنية والفوائد بواقع ٩ / من المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٩ يناير سنة ١٩٣٩ للسداد ، وأنه استصدر أمرا بمبلغ ٩٣٨ جنيها تقديرا لمصاريف الدعوى (ملف الدعوى رقم ٤٤٤٣ سنة قضائية محكمة مصر المختلطة المنضمة) ثم سار في إجراءات نزع الملكية على منزل مملوك للمدينين بمقتضى تنبيه مؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ (مستند ١ حافظة المتهم المؤرخة ١٩ مايو سنة ١٩٤٢) وأنه في جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤ أمام قاضي البيوع حضر الأستاذ منيب عن الأستاذ دريان عن موكله الخواجه أدوار سدية ودفع مبلغ ٢٠ جنيها من أموال موكله وطلب التأجيل . وأنه بجلطة ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤ تودى على بيع العقار بثمن أساسي ١٥٠ جنيها والمصاريف ٦٠ مليا و ٢٩ جنيها ، فلم يحضر أحد للشراء ، فأمر القاضي بتنقيص الثمن إلى ١٠٠ جنية ، وبجلطة ٩ مارس سنة ١٩٣٥ حضر الأستاذ باكوارا عن السيدة زينب ابراهيم وهي زوج المدين ودفع ٤٠ جنيها ، وطلب التأجيل ، واستلم محامي الطالب هذا المبلغ ووافق هو ومحامي أدوار سديه على التأجيل لأنه من مصلحة المدين والدائنين . فأجل البيع إلى جلسة ٤ مايو سنة ١٩٣٥ (المستندات ١ و ٢ و ٣ و ٤ من الحافظة المذكورة) . ومقتضى البيانات المقدمة : (١) أن هناك أكثر من دائن واحد . (٢) أن الدين قد تجاوز ٦٠ جنيها إذ دفع منه على الأقل ٢٠ جنيها مرة و ٤٠ جنيها مرة ، ومع ذلك كانت لا يزال باقيا منه ما يدعو إلى الاستمرار في البيع . ومن حيث انه مع عدم تحديد قيمة دين داود بازيني بعد إضافة الفوائد والمصاريف ، وعدم

معرفة دين ادوارسديه الذى دفع و كيله مبلغ ٢٠ جنيها في جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤ ومع ماهو ظاهر من نفس أقوال المتهم والمدعي المدني من أن هذا المدعي المدني كان يريد تسكين دائنيه ، مع كل هذا يكون الوجه الأول من دفاع المتهم الأخير وهو أن الدين كان هينا إلى حد لا يقتضى تسليمه ١٤٠ جنيها لتسويق غير مديد ، إذ الظاهر لا يؤيده .

أما الوجه الثانى فان ذهاب زوج المدعي المدني في يوم ٩ مارس سنة ١٩٣٥ إلى المحكمة المختلطة ودفعها ٤٠ جنيها لتأجيل الجلسة لا يدل في نفسه إطلاقا على عدم صدق المدعي في دعواه . سواء أكان دفاع المدعي المدني في هذه النقطة صحيحا أو غير صحيح ، ومؤداه أنها كانت تدفن زوجها في متجمد نفقة ، وأنها كانت حريصة على إبقاء الدار حتى لا يباع للدائن الأجنبي سواء أصبح هذا هذا أو لم يصح ، وسواء دفعت هذا المبلغ من مالها أو من مال اقترضته هي أو زوجها ، أو من المبلغ الذى أخذ من المالية ، فان هذا لا يقتضى الحاجة إلى تسوية ديون المدعي المدني الثابت وجودها من الأدلة السالفة ، ويبين من هذا أن المحكمة استخلصت استخلاصا سائغا مما هو ثابت في أوراق قضية البيع أن دفاع الطاعن لا يقوم على أساس صحيح ، وإذن فلا محل لما يشتره في طعنه .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر أن المحكمة قالت في حكمها المطعون فيه أن السند الذى تمسك به الطاعن لنفى مديونيته للمدعي بالحقوق المدنية بالمبلغ المدعي اختلاسه إنما هو سند مزور . وأن تزويره ظاهر للعين المجردة مع أن قولها هذا يتعارض مع الحكم النهائى

الواجب الاحترام والقاضى بصحة هذا السند . » وحيث ان الحكم المطعون فيه حين تعرض لما دافع به الطاعن من أن المدعي بالحقوق المدنية كان يستدين منه في الوقت الذى يدعي فيه كذبا أنه كان دائنا له قال أنه : « تبين من مراجعة السند ذى ال ١٣ جنيها و ٥٠٠ مليم الذى رفعت به الدعوى ٢٧٣٠ سنة ١٩٣٧ والذى طعن فيه المدعي بالحق المدني بالتزوير لأن تاريخه سنة ١٩٣١ وغيره المتهم إلى سنة ١٩٣٦ خدمة لدفاعه ولم يستمر في طعنه بسبب عجزه عن دفع أمانة الخبير كما يقول — تبين من الاطلاع على هذا السند أن التغير ظاهر فعلا في رقم سنة التحرير وسنة الاستحقاق ، فهو محرر في أول أغسطس سنة ١٩٣١ ، ثم غيرت إلى سنة ١٩٣٦ ، ويستحق في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣١ ، وغيرت سنة ١٩٣٦ ، وهذا التغير ظاهر للعين المجردة . فدفاع المدعي بالحق المدني في تلك القضية من أن هذا السند كان عن معاملة سابقة على استلام المتهم للمبلغ المختلس هذا الدفاع كان على أساس ظاهر . »

« وحيث ان للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها . ولا يمنع من ذلك صدور حكم من المحكمة المدنية بناء على هذه الورقة ، لأن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا يمكن أن يقيد المحكمة الجنائية وهي تفصل في جريمة وإذن فلا تثريب على المحكمة اذا هي لم تعول على السند بعد ان إقتنعت بتزويره والقول بخلاف ذلك يترتب عليه أن تكون الدعوى الجنائية — رهينة اتفاق المتهم والمجنى عليه ، وحصول المتهم من المحكمة المدنية على حكم لمصلحته بناء على هذا الاتفاق ، وهو مالا يمكن التسليم به . »

المادة ٣٥ على معاقبة « كل صيدلى وكذا . . لا يمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ . . . أو يحوز أو يحوز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التى يجب أن تنتج من القيد بالدفاتر المذكورة » — حين نص على هذا وذلك إنما أراد أن توقع العقوبات المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلى لم يقيد فى الدفتر الخاص المذكور أو لا فأولا الوارد والمنصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء فى المادة ١٨ ، فإن إيجاب مسك الدفاتر لا يمكن أن يكون قد قصد به إلا القيد فيها على النحو الذى يتطلبه القانون . أما اعتبار عدم إمساك الدفاتر جنحة ، وإهمال القيد فيها عند إمساكها مخالفة ، فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص ، سواء بالنسبة إلى الصيادلة أو إلى الأشخاص المرخص لهم فى الاتجار فى تلك المواد أو فى حيازتها . ولا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه فى الظروف التى وضع فيها قانون المخدرات المذكور . وإذن فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أهمل الدفتر المختوم بختم وزارة الصحة لانتهاه العمل فيه ، ثم استعمل دفتر آخر غير مختوم أخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرف من صيدليته من أول يولية إلى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ فإن إدانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة . ولا يشفع له أنه كان يقيد المواد المخدرة فى دفتر التذاكر الطبية المختوم ، أو أنه كان يتردد على مكتب الصحة ليضع له الأختام على الدفتر الذى أخذ يستعمله ، أو

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن محمد سامى افندى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٤٨٥ سنة ١٤ ق)

٧٥

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

مواد مخدرة

١ — إمساك الدفاتر المذكورة بالمراد ١٨ وغيرها . القصد منه . صيدلى . إهماله الدفتر المختوم لانتهاه العمل فيه واستعمال دفتر آخر غير مختوم لقيد الجواهر المنصرفة من صيدليته . إدانته بالمادة ٣٥ - ١ صحيحة . ترده على مكتب الصحة لوضع الأختام على الدفتر الذى أخذ يستعمله وعدم حصول تلاعب فى المخدرات التى فى صيدليته . لا يشفع له . مراعاة النص فى إيجاب القيد فى الدفتر الخاص .

ب — القصد الجنائى فى جريمة عدم إمساك الدفاتر المذكورة . يكفى فيه العلم والارادة .

ج — إخطار النيابة العليا للهن الطبية بما يهتم به أعضاؤها من الجنائيات والجنح . مخالفة هذا الاجراء . لا يترتب عليها أى بطلان .

(القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠)

د — محاكمة . دعوى عمومية فى مواد الجنح والمخالفات . جواز رفضها من غير تحقيق سابق . تحرير محضر على ان الواقعة مخالفة . لا يبطل إجراءات المحاكمة على اعتبار أن الواقعة جنحة .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص فى المادة ١٨ على أن كافة الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو المنصرفة منها يجب قيدها أولا فأولا فى دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة العمومية ، وحين نص فى الفقرة الرابعة من

أنه لم يحصل منه أي تلاعب في المخدرات التي في صيدليته . وذلك لأن النص الصريح في إيجاب القيد في الدفتر الخاص .

٢ — إن القصد الجنائي في جريمة عدم إمساك الدفاتر الخاصة المشار إليها في المادة ٣٥ يكفي فيه — كما هي الحال في سائر الجرائم — العلم والارادة . فتمتع الجاني ارتكاب الفعل المكون للجريمة حق عليه العقاب حتى ولو كان لم يرم من وراء فعلته إلى أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون في شأن المخدرات . فتمتع كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه لم يقوم بواجب القيد في الدفتر فلا مفر من عقابه مادام أنه لم تحمل بينه وبين القيام به قوة قاهرة .

٣ — إن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين أوجب على النيابة اخطار النيابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات والجنح لم يرتب على مخالفة ذلك بطلانا .

٤ — إن قانون تحقيق الجنايات يجيز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنح والمخالفات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ، ولو من غير أي تحقيق سابق . فإذا كان المحضر حرر أولا على اعتبار أن الواقعة مخالفة ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يبطل إجراءات المحاكمة التي سير فيها على اعتبار أن الواقعة جنحة .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن أن المحكمة أخطأت إذ طبقت الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ من قانون المخدرات على ما أثبتت وقوعه من الطاعن لأن هذه الفقرة

خاصة بمنحج عدم إمساك دفتر صفحاته مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة لقيد الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة الواردة للصيدلية والمنصرف منها ، والثابت أن الطاعن كان لديه دفتر من هذا القبيل ، ولكنه أهمل القيد فيه ، وهذا الإهمال لا يعدو أن يكون مخالفة تنطبق عليها المادة ٤٧ من ذلك القانون .

« وحيث ان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص في المادة ١٨ منه على أن « كافة الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو المنصرف منها يجب قيدها أولا فأولا في دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة العمومية » وحين نص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على معاقبة « كل صيدلي وكذا . . . لايمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ أو يحوز أو يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التي يجب أن تنتج من القيد بالدفاتر المذكورة » إنما أراد أن توقع العقوبات المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلي لم يمسك الدفتر الخاص المذكور وبقيده أولا فأولا الوارد والمنصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء في المادة ١٨ ، فإن إيجاب مسك الدفاتر لا يمكن أن يكون قد قصد به إلا القيد فيها على النحو الذي يتطلبه القانون . أما اعتبار عدم مسك الدفاتر جنحة وإهمال القيد فيها عند مسكها مخالفة ، فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص سواء بالنسبة إلى الصيادلة أو إلى الأشخاص المرخص لهم بالتجار بالمخدرات أو ببيعها ، ولا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه في الظروف التي وضع فيها قانون المخدرات المذكور .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه أهمل الدفتر المختوم بختم وزارة الصحة لانهاء العمل فيه ، ثم استعمل دفتر آخر غير مختوم أخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرفه من صيدليته من أول يولييه إلى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ . ومتى كان الأمر كذلك فإن إدانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة ، ولا يشفع له — كما قال الحكم المطعون فيه بحق — أنه كان يقيد المواد المخدرة في دفتر التذاكر الطبية المختوم ، أو أنه كان يتردد على مكتب الصحة لوضع الاختتام على الدفتر الذى بدأ يستعمله ، أو أنه لم يحصل أي تلاعب في المخدرات التي في صيدليته ، وذلك لأن النص صريح في إيجاب القيد في الدفتر الخاص كما مر القول .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث أن القصد الجنائي غير متوافر لدى الطاعن ، وأن المحكمة أخطأت في عدم أخذها بالأدلة التي قدمها اليها لإثبات حسن نيته .

« وحيث ان القصد الجنائي في جريمة عدم إمساك الدفاتر الخاصة المشار اليها في المادة ٣٥ يكفي فيه كما هي الحال في سائر الجرائم العلم والارادة ، فمضى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المكون للجريمة حق عليه العقاب حتى ولو كان لم يرمى من وراء فعلته إلى أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون في شأن المخدرات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه لم يقم بواجب القيد في الدفتر الخاص المختوم بختم وزارة الصحة فلا مفر من عقابه على تفريطه في القيام بهذا الواجب مادام قوة القاهرة لم تحل بينه وبين القيام به .

« وحيث ان مؤدى الوجه الرابع ان

اجراءات المحاكمة قد شابتها عيوب شكلية بترتب عليها بطلان الحكم وهي : (أولا) ان محكمة أول درجة غيرت وصف التهمة باضافة وقائع جديدة وتعيين تاريخ آخر للجريمة غير الوارد بوصف النيابة الأول بدون لفت الدفاع إلى هذا التغيير ، فقد رفعت النيابة الدعوى العمومية على الطاعن لأنه في يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ بدائرة قسم أول طنطا لم يقيد تذاكر طبية تحوى مخدرات في دفتر مختوم بمعرفة مكتب الصحة ، فحكمت المحكمة بإدانته على اعتبار انه في المدة من أول يولييه سنة ١٩٤٣ حتى يوم الحكم الابتدائي لم يقيد التذاكر المحتوية على مواد مخدرة في دفتر مختوم بختم وزارة الصحة العمومية ولما استأنف الطاعن هذا الحكم ، وبين الدفاع لدى المحكمة الاستئنافية الفرق بين عدم إمساك الدفاتر ، وعدم القيد فيها ، فطنت المحكمة إلى ذلك ، وانتهت في حكمها الذي أبدت فيه الحكم الابتدائي إلى القول بأن الطاعن في خلال المدة الواقعة بين أول يولييه و ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ لم يمسك دفترا صفحاته مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة . . . الخ ، وبذلك تكون قد شددت وصف التهمة بأن أعطتها ووصف الجنحة بعد أن كانت موصوفة بوصف المخالفة ، وهي لا تملك هذا التشديد مادامت النيابة لم تستأنف الحكم — (وثانيا) أن المحضر الذي رفعت الدعوى بمقتضاه بوصف الجنحة كان محضر مخالفة حرره مفتش صحة البندر على اعتبار أنه من مأموري الضبطية القضائية المكلفين بإثبات المخالفات الصحية ، ومادام قد انضح أن الواقعة جنحة فإن محضر المخالفة الذي حرر

(١٩)

غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن بطرس خا ضد النيابة رقم ١٨٤٧ سنة ١٤ ق)

٧٦

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

مواد مخدرة . حشيش (القنب الهندي) . تعريفه

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بين في المادة الأولى الجواهر المعتبرة مواد مخدرة ، وذكر عن الحشيش « القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته بأى اسم تعرض به في التجارة » ولم يذكر غير ذلك . وإذا كان مؤتمر الأفيون الذى انعقد بمدينة جنيف قد انتهى إلى اتفاق دولي في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ أنضمت اليه الحكومة المصرية في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ جاء في المادة الأولى منه أن المتعاقدين اتفقوا على قبول تعاريف ببعض المواد المخدرة منها القنب الهندي الذى ذكر عنه : « يطلق اسم القنب الهندي على الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان لنبات الكنايس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذى لم تستخرج مادته الصمغية ، أيا كان الاسم الذى يعرف به في التجارة » وإذا كان قانون المخدرات صدر في ١٤ إبريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور وبعد انضمام مصر إليه وهذا فيه كما في غيره من الأسباب ما يفيد أن الشارع في قانون المخدرات أراد في صدد القنب الهندي ، أن يلتزم التعريف الوارد عنه في ذلك الاتفاق — إذا كان ذلك كذلك — فإن ماعد الرؤوس

يكون قد صدر عن موظف غير مختص ، ويكون الاتهام الذى بنى عليه باطلا ، وأن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ الصادر بإنشاء نقابة عليا للمهن الطبية نص على أنه إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة وجب على النيابة أخطار النقيب الذى يجب عليه أن يحضر التحقيق أو أن يتدب أحد أعضاء مجلس النقابة لحضوره ، ولم يراع هذا النص في التحقيق مع الطاعن مع انه صيدلى ومن أعضاء النقابة .

« وحيث ان ماجاء بهذا الوجه مردود : (أولا) بانه إذا كانت محكمة أول درجة قد عدلت وصف التهمة في حكمها دون أن تلفت الدفاع ، فليس للمتهم أن يطعن أمام محكمة النقض بحصول هذا التعديل بغير علمه إذا كان في وسعه أن يعلم به وقد علم به فعلا وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . (وثانيا) بان المحكمة الاستئنافية لم تجر تغييرا مافى وصف التهمة ، وإنما اقتصرت على تحويل عبارته مع الحرص على عدم المساس بجوهرة . (وثالثا) بان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين أوجب على النيابة إخطار النقابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات والجنح لم يترتب على مخالفة ذلك أى بطلان ، وبأن قانون تحقيق الجنايات يجيز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنح والمخالفات بطريقة تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ولو من غير أى تحقيق سابق ، فإذا كان المحضر حرر أولا على اعتبار أن الواقعة مخالفة ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يبطل اجراءات المحاكمة التى سير فيها على اعتبار ان الواقعة جنحة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على

وهل هي من قمم الأنثى لنبات الحشيش أو لغيره ، لأن قانون المواد المخدرة صريح في المادة الأولى فقرة ٦ في اعتبار القنب الهندي وجميع مستحضراته ومشقاته بأي اسم تعرض به في التجارة أي سواء سمي بانجو أو سكران أو غيره (من المخدرات) »

« وحيث ان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بين في المادة الأولى الجواهر المعتبرة مواد مخدرة ، وذكر عن الحشيش ما يأتي : « القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشقاته بأي اسم تعرض به في التجارة » . ولم يذكر غير ذلك على القنب الهندي .

« وحيث ان مؤتمر الأفيون الذي انعقد بمدينة جنيف انتهى إلى اتفاق دولي في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ انضمت إليه الحكومة المصرية في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ ، وقد جاء في المادة الأولى من الاتفاق المذكور أن المتعاقدين اتفقوا فيما بينهم فيما يتعلق به على قبول تعريفات ببعض المواد المخدرة منها القنب الهندي الذي ذكر عنه » يطلق إسم القنب الهندي على الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الأنثى لنبات الكنابيس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذي لم تستخرج مادته الصمغية أيا كان الاسم الذي يعرف به في التجارة » .

« وحيث ان قانون المخدرات صدر في ١٤ ابريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور ، وبعد انضمام مصر إليه ، وفي هذا وغيره من الأسباب التي سبق لهذه المحكمة أن أوردتها في أحكام عدة في هذا الخصوص ما يفيد أن الشارع في قانون المخدرات أراد في صدد

المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الاناث لذلك النبات لا يعتبر من المواد المخدرة في حكم القانون المذكور بحيث يعاقب على إحرازه . . الخ بالعقوبات المغلظة المنصوص عليها فيه . وذلك حتى لو احتوى في الواقع العنصر المخدر . ووجهة النظر هذه هي التي راعاها الشارع في وضع القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن منع زراعة الحشيش (القنب الهندي) في مصر .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الدخان الذي ضبط عنده مخلوط بنبات البانجو ، وهو ليس من الحشيش المعاقب على إحرازه ، إذ الحشيش في القانون لا يطلق إلا على الرؤوس المزهرة أو المثمرة من السيقان الأنثى لنبات الكنابيس ساتيفا الذي لم تستخرج مادته الصمغية ، وأنه لا عقاب على ما يستخرج من أوراق هذا النبات أو سيقانه . . . الخ ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع ، ودانته في جريمة الاتجار بالحشيش المرفوعة بها الدعوى عليه بمقولة أنه متى وجدت في المادة المضبوطة خلاصة الحشيش فلا يهم البحث عن مصدر تلك الخلاصة هل هي من قمم الأنثى لنبات الحشيش أو غيرها ، وهذا خطأ .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن في جريمة الاتجار بالحشيش قد رد على دفاعه المشار إليه آنفا بقوله : « انه متى وجدت في المضبوطات خلاصة الحشيش . . . ، فلا يهم بعد ذلك البحث عن مصدر تلك الخلاصة ،

القنب الهندي أن يلتزم التعريف الوارد عنه في ذلك الاتفاق .

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك فإن ماعدا الرؤوس المجففة الزهرة أو الثمرة من السيقان الأناث لذلك النبات لا يعتبر من المواد المخدرة في حكم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بحيث يعاقب على احرازه . . . الخ بالعقوبات المغلظة المنصوص عليها فيه ، وذلك حتى لو احتوى على العنصر المخدر . يؤكد ذلك ان المشرع حين وضع القانون رقم ٤٢ في سنة ١٩٤٤ بشأن منع زراعة الحشيش (القنب الهندي) في مصر قد راعي وجهة النظر هذه .

« وحيث انه متى كان هذا مقررًا فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن وعاقبه بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ دون أن يحقق دفاعه ويبين أن المادة التي وجدت عنده هي من رؤوس نبات الأنثى على حسب التعريف المتقدم ذكره يكون قد أخطأ ، ويتعين إذن نقضه من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن حائط ابراهيم الكرايحي ضد اثابة رقم ٢٦ سنة ١٥ ق)

٧٧

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

حالة الدفاع الشرعي

- ١ — الاعتداء المستوجب لقيام هذه الحالة . كونه حقيقيا . لا يشترط بصفة مطلقة . يصح أن يكون وهميا .
- ب — وسيلة المدافع لرد الاعتداء . تناسبها مع فعل الاعتداء . تقدير ذلك يكون بعد نشوء حق الدفاع وعلى أساس كون ما وقع من المدافع مبررا تبريرا تاما فتحقق براءته ، أو تبريرا جزئيا فيعد متجاوزا حد حقه .

« — دفاع عن المال . متى يبيح القتل العمد ؟ — تلقى جدار منزل ليلا . فيه كل معاني الدخول في المنزل يحمل بذاته قرينة الاجرام . يصح لصاحب الدار عنده اعتداء على النفس أو المال . يحق له رده . إطلاق صاحب الدار عيارا ناريًا على المتسلق . إدانته في جناية الشروع في القتل دون تنفيذ دفاعه على أساس مفهوم . المادة ٢٥٠ ع . تصور .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حقيقيا ، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهميا ، أي لا أصل له في الواقع وحقيقة الأمر متى كانت الظروف والملايسات تاتي في روع المدافع أن هناك إعتداء جديا وحقيقيا موجهًا اليه .

٢ — لا يشترط بصفة مطلقة في الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التي يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم . فإن النظر إلى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه ، وعلى أساس كون ما وقع ممن سلكها مبررا تبريرا تاما أو جزئيا . فإذا كان ما وقع منه مبررا تبريرا تاما فقد حقت براءته ، وإلا فإنه يعد متجاوزا حدود حقه في الدفاع ويعامل على هذا الأساس فيعاقب بعقوبة مخففة باعتباره معذورا .

٣ — إن المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تنص على أن حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية : « أولا . . . وثانيا . . . وثالثا — الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته . ورابعا —

وأحكام القانون .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « شرع في قتل أو مباحثي المباحث عبد العال محمد علي عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموضحة بتقرير الكشف الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو اسعاف المجنى عليه . » ومحكمة الجنايات دانت به هذه الجناية وذكرت واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها بقولها : « ان تحريات المباحث في قنا دلت على أن المتهم (الطاعن) يحرز أسلحة ومواد مخدرة في دكانه فأصدرت نيابة قنا يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤٣ أمراً بتفتيش منزله مرة واحدة خلال أسبوع من تاريخ الاذن ، فقام لتنفيذه عبد العليم مصطفى جاب الله ضابط نقطة أولاد عمرو على رأس قوة من بينها المجنى عليه عبد العال محمد علي وهو أو مباحثي المباحث ، وفي الساعة ٦ و ٤٥ دقيقة صباحا أرسل الضابط رئيس القوة إلى المركز إشارة تليفونية تتضمن ما يأتي : « واليوم حوالي الساعة الخامسة صباحا بمجرد وصولنا لناحية الأشراف البحرية في مأمورية ضبط مخدرات وأسلحة بمنزل المدعو علي توفيق وآخرين من الناحية وأثناء تواجدنا أمام منزل علي توفيق حدث أن حاول المخبر عبد العال محمد تسليق سور المنزل القبلي حيث لم تتمكن نحن ولا القوة من فتح باب المنزل أو الدخول بطريقة متكتمة ، وبينما أنا بجوار المخبر مخبئا خلف السور المذكور بعد أن ساعدته على تسليق السور من الخارج وفي هذا الأثناء وقبل دخوله المنزل وإتمام تسليق السور نادى المدعو علي توفيق

فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة » فإذا كان الثابت بالحكم إن المجنى عليه تسليق جدار منزل المتهم ليلا ليدخل فيه ، وأن المتهم حين شاهده على هذه الحالة وهو فوق السطح أطلق عليه المقذوف الناري بقصد قتله فإنه لما كان الاقدام على تسليق جدار المنزل تتوافر فيه بلا شك جميع معاني الدخول في المنزل ، ثم لما كانت النص المتقدم ذكره لا يشترط في عبارة صريحة أن يكون الدخول بقصد ارتكاب جريمة أو فعل آخر من أفعال الاعتداء ، وهذا مفاده بالبداية أن القانون يعتبر إن دخول المنازل ليلا بتلك الطريقة يحمل بذاته قرينة الاجرام بحيث يصح لصاحب الدار أن يعده إعتداء على المال أو النفس أو فعلا يتخوف منه الأذى ويحق له رده كما ترد سائر الاعتداءات ما لم يقيم الدليل على أنه كان يعلم حق العلم أن الدخول الذي يقول بأنه كان يرده قد كان في نظره بريئا خاليا عن فكره الاجرام — لما كان ذلك كله كذلك فإن الحكم بادانة هذا المتهم في جناية الشروع في القتل من غير أن تفند المحكمة دفاعه على ضوء ما تقدم يكون قد شابه القصور في بيان الأسباب التي بنى عليها .

الحكمة

« حيث ان الطاعن ينعي فيما ينعه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ لأنه دانه في جناية الشروع في القتل العمد على أساس أنه لم يكن في حالة من حالات الدفاع الشرعي ، وبني قضاءه بذلك على أساس خاطيء لا يتفق

قائلا من أنت فرد المخبر بوليس أفتح الباب فما كان من على توفيق الا أن أطلق عيارا ناريا على المخبر أصابه في ذراعة الأيسر وخرساقطا على الأرض فأسرع نحو القوة التي كانت تختبئ على مقربة من محل الحادث تحت تعريشه من البوص أمام باب دكان المتهم وكلفنا القوة باطلاق الأعيرة النارية للارهاب ومحاصرة المنزل وفي التو دخلنا منزل مجاور لسور محل الحادث مباشرة وطلبنا من صاحب المنزل أن يدلنا على الطريق الموصلة لمنزل على توفيق وفعلا اهتدينا اليها وتسلقناها ونزلنا داخل منزل على توفيق فوجدناه جالسا القرفصاء بجوار صوامة ومعه بندقية تركها خلفه على الحائط ووجدت بندقية خرطوش بروحين وشممنها ووجدنا بها رائحة البارود ووجد بداخلها ظرفان أحدهما مطلق والثاني غير مطلق وقبضنا على المتهم وضبطنا السلاح معه وحالة المصاب سيئة ووجد بمن تصف ساعده الأيسر وإلى الخارج جرح ناري وبأعلى ساعده أثر رش وانتقل وكيل النيابة المحقق ووجد على المصاب ويحد هذا المنزل (المنزل محل الواقعة) من الجهة الشرقية بشارع عمومي فسيح ومن الجهة القبليية شارع آخر غير نافذ يليه أرض غير مبنية ومن الجهة البحرية يلاصقه منزل محمد زهرى ويلاصقه من الجهة الغربية منزل أحمد عبد الغفار ولوحظ أن سور الحوش المطل على الشوارع الواقع في الجهة القبليية ارتفاعه حوالى أربعة أمتار وفي أعلاها زرب من الجريد لوحظ أن جزءا صغيرا منه قد سقط وقيل بأن هذا السور هو الذى تسلقه الأمبائى المجنى عليه وان هذا الجزء الساقط من الزرب سقط نتيجة التسلق وكان

للمتهم على توفيق أحمد يلبس جلبابا من الزفير بأقلام بنيه شوهدت بها بقعتان دمويتان بالصدر من الجهة اليسرى وبقع دموية صغيرة على السك الأيسر وبقع دموية بها من الجهة اليسرى من الأسفل ومن الأمام تحتها صدرى شامى مقلم بخطوط زرقاء بيضاء طولية تحتها فائلة سماوية اللون من القطن وعلى رأسه طاقية صوف بنية اللون وشوهد به من الاصابات كدم رضى بالصدغ الأيسر مصحوب بورم وكدم رضى أسفل العين اليسرى مصحوب بزرقه وكدم رضى بقصبة الأنف أسفل الحاجبين وسحجات بالصدر أسفل الترقوتين وبسؤاله شفويا عن التهمة المنسوبة إليه اعترف بها وقال : « انه كان نائما في بيته وابق خشوله في الحيط من فوق وقام وهلانا وافتكره حرامى وراح ضاربه بالعار على طول وبعد ذلك قال له شيخ الخفراء افتح ففتح وقال انه لا يعلم عما إذا كان الذين كانوا من الخارج ضربوا عيارت أو لم يضربوا . وأصر عبد العليم مصطفى جاب الله الضابط رئيس القوة على ما جاء في بلاغه وأضاف إليه أنه بارح النقطة في الساعة ٢ و ١٠ ق صباحا ووصل البلدة قبيل الساعة الخامسة وحدثت الحادثة الساعة ٥ و ١٠ ق وقرر أنه بمجرد أن انتهى إلى منزل المتهم اختبر بابه فوجده مغلقا فرأى من الحكمة محاصرة المنزل لتفقد نوافذه أو الجهات التي تمكن المتهم من التخلص مما عنده من الممنوعات وأثناء المداولة مع رجاله في أنجع طريقة لنجاح المأمورية شعر الضابط بحركة خفيفة داخل الدكان فاعتقد أن أحد أقارب المتهمين موجود داخل الدكان وسمع الحركة التي حدثت خارجه ولم يكن الضابط يعتقد باتصال الدكان من الداخل

بالمزلة فأتجه مع الألباشى المجنى عليه إلى الجهة القبلىة من المنزل وكلف القوة بالانتظار تحت التعريشة وعند الوصول للسور القبلى للمنزل كلف الألباشى بتفقد منافذ المنزل ليتمكن من محاصرته قبل فتحه وتفتيشه ولكن بمجرد أن استطاع الألباشى النوافذ من أعلى سور المنزل القبلى نادى عليه على توفيق وقال له من أنت فرد وقال له أنا بوليس افتح الباب وبمجرد أن نطق بهذه الكلمة أطلق عليه عياراً نارياً فخر الألباشى ساقطاً . وجاءت أقوال الألباشى عبد العال محمد على المجنى عليه مطابقة لأقوال الضابط كما فصلها في بلاغه وفي التحقيق وأضاف الألباشى أن المتهم يعرفه من قبل وأنه صوب عليه البندقية وأطلقها فأصابه العيار وسقط على الأرض ، وبالكشف عليه وجد أنه يبلغ من العمر ٣٥ — ٤٥ سنة به عدة ثقوب غربالية الشكل بجلد العضد الأيسر من أعلي وفي الجهة الوحشية في مسافة طولها ١٠ سم وعرضها ٥ سم ويوجد ثقب واحد صغير بأعلا الصدر بالجهة اليسرى ويوجد أيضاً عدة جروح بشكل ثقوب متعددة صغيرة وفي وسطها ثقب كبير في متوسط ظهر الساعد الأيسر في مساحة طولها ١٢ سم وعرضها ٥ سم وهذه الثقوب هي من عيار نارى رشى أطلق على المصاب من الجهة اليسرى من أسفل إلى أعلا أى أن المصاب كان في مرتفع عن الضارب وكان المرفق في حالة إنشاء فأصيب الساعد من أسفل والعضد من أعلا في اتجاه سير الرش وقد أطلق العيار على مسافة خمسة أمتار والمصاب يحتاج لعلاج مدة أقل من عشرين يوماً ما لم يطرأ طارئ وبإعادة سؤال

المتهم أعترف بملكيتة للبندقية المضبوطة وادعى أنه كان نائماً بجوار الحيط على دكة تحتها وسمع خرفشة في الزرب من فوق فقام مرعوباً وكان نصف المجنى عليه العلوى ظاهراً من الزرب وكان يلبس ملابس الفلاحين فأطلق هو عليه العيار من البندقية المضبوطة ظناً منه بأنه لص دون أن يسأله عن شخصيته ولم يسمع منه أنه بوليس ولم يخطر لباله قط أنه بوليس لأن البوليس يلبس ملابس رسمية . وحيث أن أقوال المجنى عليه عبد العال محمد على والضابط عبد العليم مصطفى جاب الله أمام المحكمة تتفق في جوهرها مع أقوالها السابق بيانها تفصيلاً إلا أن الضابط وأضاف أن المتهم اعتقد أن المجنى عليه سيتمكن من ضبط المخدرات فأراد أن يقتله ليفوت عليه ذلك . ثم تعرضت لدفاع الطاعن فذكرت « أن المتهم أصر على دفاعه السابق وزاد عليه أن سبب فزعه يرجع إلى أن زوجته كانت تنام معه على الدكة وأنه أطلق العيار على المجنى عليه دون أن يقينه ظناً منه بأنه لص ورتب الحاضر معه على ذلك المطالبة ببراءته بزعم أنه كان في حالة دفاع شرعي عن ماله فمن حقه أن يعفى من العقاب طبقاً للمادتين ٢٤٦ و ٢٥٠ من قانون العقوبات . وحيث أن هذا الطلب لا أساس له من القانون ولا من الواقع لأن الاعتداء الذى يبيح الدفاع الشرعي يجب أن يتوافر فيه شرطان . الأول أن يكون الاعتداء حقيقياً فلا يكفي تبصر الدفاع الظن خطأ بوقوع اعتداء ويشترط أيضاً وجوب تناسب الوسيلة التى يسلكها المدافع مع الاعتداء الذى يقع عليه أو على ماله فلا يجوز أن يتخطى الدفاع بالحدود الضرورية للوصول

إلى الغرض المقصود وكل من هذين الشرطين مفقود في هذه القضية . فعبد العال محمد علي المجنى عليه والضابط عبد العليم مصطفى جاب الله قد أجمعاً في التحقيقات وفي الجلسة على أن المتهم كان مستيقظاً إذ أنه بدأ بسؤال المجنى عليه عن شخصيته ولما أخبره أنه من رجال البوليس وطلب منه فتح باب المنزل بادر المتهم بإطلاق العيار على المجنى عليه فأصابه في صدره من الجهة اليسرى وفي عضده وساعده الأيسر ثم أن المتهم لم ينازع في أنه لم ير سوي الجزء العلوي من جسم المجنى عليه واعترف صراحة بأنه تبين له أنه كان يلبس ملابس فلاحى ولم يدع بأنه شاهد منه أية بادرة يستشف منها الخطر على حياته أو على ماله وكان لزاماً عليه أن يستوثق من المجنى عليه عن غايته قبل إطلاق العيار عليه ، وإذا حل للمتهم أن يطلق عياراً فقد كان متعيناً عليه أن يبدأ بإطلاقه في الهواء فقد كان هذا الاجراء كافياً لتبديد مخاوفه المزعومة والبندية المضبوطة معه ذات طلقين فكان بوسع المتهم أن يحكم رماية العيار الثانى إذا لم يكف الأول لدرأ ما انتحله المتهم من الخطر فالتهم لم يكن في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو ماله وإنما كان معتدياً وقد أطلق العيار على المجنى عليه بقصد قتله ليتمكن هو من النجاة بنفسه أو ليتمكن من معه من تهريب ما قد يكون لديه من المخدرات وسواء صح هذا السبب أو ذاك فنية القتل ثابتة ثبوتاً قاطعاً من أن المتهم أطلق العيار على المجنى عليه عن كسب فأصابه في مقتل وأحدث به الاصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي كادت تودى بحياة المجنى عليه لولا إسعافه بالعلاج ولا يمكن

اعتبار المتهم متجاوزاً حق الدفاع الشرعي ومعاملته بما تقضى به المادة ٢٥١ من قانون العقوبات لأن حقه في الدفاع لم يوجد أصلاً فلا يمكن القول بأنه تعدها بحسن نية ، وتجاوز حق الدفاع يتطلب بداهة وجود هذا الحق كاملاً ومستوفياً جميع شرائطه القانونية . « وحيث ان التحقيق لم يسفر عن وجود مبرر للجريمة التي اقترفتها المتهم واعترف بارتكابها فالتهمة المنسوبة إليه ثابتة عليه ثبوتاً كافياً لا يتطرق إليه الشك من اعترافه ومن شهادة المجنى عليه عبد العال محمد علي والضابط عبد العليم مصطفى جاب الله ومما جاء في الكشف الطبي . . . »

« وحيث ان ماذكره الحكم في صدد الرد على دفاع الطاعن بأنه حين أطلق المقتول النار على المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعي — ماذكره الحكم في هذا الخصوص — لا يكفي بحال في تفنيد الدفاع المذكور ، وذلك أولاً : لأن القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حقيقياً ، فقد يصح أن يكون وهمياً لا أصل له في الواقع وحقيقة الأمر متى كانت الظروف والملابسات التي حصل فيها تبرر عند من وجه إليه اعتقاده بأنه جدى وحقيقى . وثانياً : لأنه لا يشترط بصفة مطلقة كذلك في الدفاع الشرعي في أن تكون الوسيلة التي يسلكها المدافع متناسبة مع فعل الاعتداء ، فان النظر في هذه الوسيلة من ناحية تناسبها أو عدم تناسبها مع فعل الاعتداء لا يكون إلا بعد خلق هذا الحق وقيامه ، ولا ينظر إليها إلا من جهة تبرير ما وقع ممن سلكها تبريراً تاماً أو جزئياً ، فإذا كان التناسب تاماً حقت براءته وإلا عد متجاوزاً

حدود حقه في الدفاع وعوامل على هذا الأساس وعوقب بعقوبة مخففة باعتباره معذوراً . (وثالثاً) . إن للدفاع الشرعي حالات أخرى منصوصا عليها في القانون غير التي تناولها الحكم ، وقد فات المحكمة أن تتحدث عنها وتبين مدى علاقتها بواقعة الدعوى على الرغم من أن الظروف التي ذكرتها بالحكم من شأنها أن ترجح إلى القول بتوافرها ، فقد نص في المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات على أن حق الدفاع الشرعي عن المال يبيح القتل العمد إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية : أولاً وثانياً وثالثاً — « الدخول ليلاً في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته . » ورابعاً — « فعل يتخوف أو يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة » والثابت بالحكم أن المجني عليه تسلق جدار منزل الطاعن ليلاً ليدخل فيه ، وأن الطاعن حين شاهده على هذه الحالة وهو فوق السطح أطلق عليه المقذوف الناري بقصد قتله . ولما كان تسلق جدار المنزل تتوافر فيه بلاشك جميع معاني الدخول في المنزل ، وكان النص المتقدم ذكره لا يشترط في عبارة صريحة أن يكون الدخول بقصد ارتكاب جريمة أو فعل آخر من أفعال الاعتداء مما مفاده بالبداية أن القانون يعتبر دخول المنازل ليلاً يحمل بذاته قرينة الاجرام بحيث يحق لصاحب الدار عده اعتداء على المال أو النفس أو فعلاً يتخوف منه الأذى ورده كما ترد سائر الاعتداءات ما لم يقيم الدليل على أنه كان يعلم حق العلم أن الدخول الذي يقول بأنه كان يردده إنما كان في نظره بريئاً خالياً عن فكرة الاجرام .

« وحيث انه متى كان ذلك مقررأ فان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن في جنابة الشروع في القتل دون أن يفند دفاعه على ضوء ما تقدم يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها متعينا نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن . (طعن على توفيق أحمد ضد النيابة رقم ٤٠ سنة ١٥ ق)

٧٨

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

اختلاس أشياء محجوزة . منع التنفيذ على المحجور أو وضع العوائق في سبيل التنفيذ على شكل حجز قضائي صوري . تمام الجريمة . تدبير شخص زوجته في الحجز على منقولات محجوز عليها وتمكينها من بيعها في غيبة الحاضرة الأولى وبغير علمها وتوصله بهذه الاجراءات الصورية إلى إعاقة التنفيذ . اعتباره غطلا .

المبدأ القانوني

إن جريمة اختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع العوائق في سبيله ولو كان ذلك في شكل حجز قضائي ، متى كان هذا الحجز قد وقع صوريا لمنع بيع المحجوزات تنفيذاً لمقتضى الحجز ، فإذا كان الثابت أن المتهم سخر زوجته للحجز على المنقولات موضوع الاختلاس ، ومكنها من بيعها في غيبة الحاضرة الأولى وبغير علمها ، وتوصل بهذه الاجراءات الصورية إلى إعاقة التنفيذ فان اعتباره مختلساً لا مخالفة فيه للقانون

الحكم

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعن تقدم إلى المحكمة (٢٠)

الاستثنائية بدفاع ومستندات رسمية في مصلحته ، فلم تحقق المحكمة هذا الدفاع ولم ترد عليه .

« وحيث انه بمراجعة محضر الجلسة ، التي نظرت فيها المعارضة في الحكم الغيابي أمام المحكمة الاستثنائية يبين أن الطاعن لم يقل أكثر من أن الأشياء المحجوزة بيعت تنفيذاً لحكم شرعي قضى عليه بنفقة لزوجته ، وأن المحكمة في حكمها الغيابي عدت وصف التهمة إذ جعلته شريكاً في الاختلاس بعد أن كان معتبراً فاعلاً ، وقد قضت المحكمة الاستثنائية بتأييد الحكم المعارض فيه لأسبابه ، وهي تتضمن الرد على الشرط الأول من دفاع الطاعن وقد جاء بها « أن المتهم الأول (الطاعن) تواطأ مع أخيه المتهم الثاني فرفع دعوى استرداد على الحجز الذي أوقعته الوزارة ، فلما حكم برفض الدعوى نهائياً سخر زوجته للحجز على المنقولات باعتبارها مملوكة له وممكنها من بيعها في مدى اثنين وعشرين يوماً من توقيع الحجز ، وفي يوم البيع رسا مزادها على شخص واحد ، ولو كان الأمر غير ذلك لأخطر المتهم الثاني الحارس الوزارة قبل نقل المحجوزات ولأخطرها بالحجز الذي أوقعته زوجة أخيه على المنقولات وليس من شأن اللباس القانوني المزيف الذي يعطيه المتهمان لفعل التهديد أن يجعله سائفاً مادام الغش أساسه » أما الشرط الثاني فانه ما كان يستوجب رداً خاصاً لتعلقه بالوصف القانوني للواقعة الجنائية التي لم يطرأ عليها أي تغيير .

« وحيث أن مبني الوجه الثاني أن المحكمة الاستثنائية عدلت وصف التهمة في غيبته إذ جعلته شريكاً في الاختلاس مع أن النيابة

رفعت عليه الدعوى العمومية بوصف كونه فاعلاً وذلك بدون إعلانه بالوصف الجديد ، وهذا يعد تجاوزاً منها لحدود اختصاصها .

« وحيث انه فضلاً عن أن الطاعن كان في وسعه أن يدافع عن نفسه في جلسة المعارضة على أساس التعديل الذي أجرته المحكمة الاستثنائية في حكمها الغيابي فإن المحكمة الاستثنائية الحق دائماً في تعديل وصف التهمة مادامت لا تتعدى الوقائع المطروحة أمامها والتي كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة .

« وحيث ان مؤدى الوجهين الثالث والرابع أن القانون لا يعاقب على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم لأن المحجوزات بيعت بطريقة رسمية وعلى يد محضر وهذا لا يمكن اعتباره اختلاساً .

« وحيث ان جريمة اختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع العوائق في سبيله ، ولو كان ذلك في شكل حجز قضائي مادام الحجز قد وقع صورياً بقصد منع بيع المحجوزات تنفيذاً لمقتضى الحجز . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه سخر زوجته للحجز على المنقولات موضوع الاختلاس وممكنها من بيعها في غيبة الحاضرة وبغير علمها ، وأنه توصل بهذه الاجراءات الصورية إلى إعاقة التنفيذ ، فإن المحكمة إذ اعتبرته مختلساً لا تكون قد خالفت القانون كما يزعم الطاعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن احمد عبد السلام صقر ضد النيابة رقم ٥٩ سنة ١٥ ن)

الجريمة المسندة اليه معتمدة في ذلك على ما شهد به الشهود في التحقيق الابتدائي دون أن تسمعهم بنفسها ، وأن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، وردت على ما تمسك به الدفاع أمامها من وجوب سماع الشهود بأنه لم يتمسك بسماعهم أمام محكمة أول درجة . ولما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها ، وكان ذلك من شأن المحكمة ذاتها ، بغض النظر عن طلبات الخصوم ، فإن الحكم المطعون فيه حين أقيم على شهادة الشهود الذين لم تسمعهم المحكمة يكون مبنيًا على إجراءات باطلة ، ويتعين إذن نقضه بدون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن سعد حبيب شاروبيم ضد البياية رقم ٦١ سنة ١٥ ق)

٨٠

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

وصف التهمة . رفع الدعوى العمومية على المتهم بالاختلاس . وصف التهمة بقيد أنه حصل على أموال مودعة في بنك بطريقة تقديم شيكات مزورة اخدع بها العامل المختص . اعتبر المحكمة الاستئنافية هذه الواقعة نصبًا . لاحتاج عليها به .

المبدأ القانوني

إذا كان وصف التهمة ، كما رفعت بها الدعوى العمومية ، واضحًا فيه أن المتهم أسند إليه أنه حصل على أموال النقابة الزراعية المودعة في بنك مصر بطريقة تقديم شيكات مزورة اخدع بها العامل المختص وسلمه تلك الأموال بناء عليها ، فإنه لما كانت هذه الأفعال تشتمل على جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة النصب لا يكون على المحكمة الاستئنافية جناح إذ هي غيرت وصفها القانوني

٧٩

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

إجراءات . أساس المحاكمة الجنائية . التحقيقات التي يجب أن تجريها المحكمة بنفسها . قضاء محكمة الدرجة الأولى بالإدانة اعتمادًا على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . تمسك الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بوجوب سماع الشهود . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه بمقولة إن الدفاع لم يتمسك بسماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى . حكم خاطئ .

المبدأ القانوني

إنه لما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تبني على التحقيقات التي يجب على المحكمة أن تجريها بنفسها ، فإنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بإدانة المتهم في الجريمة المسندة اليه معتمدة في ذلك على ما شهد به الشهود في التحقيق الابتدائي دون أن تسمعهم بنفسها ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مع ما تمسك به الدفاع أمامها من وجوب سماع الشهود فذلك منها يكون خطأ . ولا يشفع لها في هذا الخطأ قولها إن الدفاع لم يتمسك بسماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى . فإن تمسكه أو عدم تمسكه لا تأثير له فيما هو واجب عليها إجراؤه في التحقيق .

المحكمة

« حيث إن الوجه الثالث من أوجه الطعن مبني على أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة الطاعن اعتمادًا على ما شهد به الشهود في التحقيق الابتدائي دون تسمعهم المحكمة بنفسها .

« حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بإدانة الطاعن في

من اختلاس الى نصب ولم تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لا يملك أن يقيد شيئاً في دفاتر النقابة سواء عن الإراد أو المنصرف إلا بعد تحرير كشافين أحدهما عن الإراد وهذا يجب اعتماده من سكرتير النقابة ، والأخر عن المنصرف وهذا يجب مراجعته أولاً مع مستندات الصرف من المراقبين ثم عرضه على الهيئة الإدارية شهرياً . وأنه مادام أعضاء النقابة هم القائمون بهذه العملية فلا محل لاتهام الطاعن بالتزوير والاختلاس على النحو الوارد بوصف التهمة . كما تمسك بأن قانون النقابة حدد اختصاص كل عضو من أعضاء الهيئة الإدارية ، وجعل من اختصاص أمين الصندوق حفظ أموال النقابة وأوراقها المالية ، وبهذا يدخل في اختصاصه تحرير الشيكات بالمبالغ التي تتطلبها شؤون النقابة والتوقيع عليها ، وذلك بناء على أذونات صرف تصدر إليه من رئيس النقابة أو السكرتير العام ، وبناء على ذلك يكون أمين الصندوق هو المسئول عن أموال النقابة وماظهر فيها من عجز . وتمسك أيضاً بأن سبب العجز في المبالغ المودعة في البنك عما هو مثبت في الدفاتر يرجع إلى تغطية شرط الوزارة حتى يمكن صرف الاعانة ، وإلى المبالغ الوهمية التي كانت تضاف على فوائد المساهمين سنوياً للغرض نفسه ، وإلى المصاريف السرية .

وتمسك كذلك بأن كعوب أذونات الصرف المقدمة من سكرتير النقابة إلى النيابة كانت مدوناً بها المبالغ كما هي واردة في الشيكات ، ولكن حصل العتب بها قبل تقديمها لاثبات أن الشيكات التي عرضت على الطبيب الشرعي ظهر أن عدداً منها صحيح ، والباقي بعضه به اغادات أحدثت بعد أخذ الطاعن صورها الفوتوغرافية ، والبعض الآخر به تلاعب أحدث فيه بعد إرساله من البنك وقبل عرضه على الطبيب الشرعي ، وطلب الطاعن تعيين خبراء لبحث هذا التلاعب ، وابداء الرأي فيه ، ولكن المحكمة ردت على أوجه الدفاع المذكورة رداً قاصراً لا يمكن اعتباره مفنداً لها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد تعرض إلى دفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن وقال فيه « ان المتهم (الطاعن) قرر في التحقيقات وفي جلسات المحاكمة أنه هو الذي كان يححر جميع دفاتر النقابة وأذونات الصرف وكعوبها والشيكات وكعوبها ، وأنه كان يححر الشيكات لأمره هو واذنه ، وكان يذهب بها إلى بنك مصرفي صرف قيمتها ويسلمها كاملة إلى خليل بك مطران (سكرتير النقابة) بدون ايصال للصرف منها في شؤون النقابة ، وهذه المصاريف علي نوعين مصاريف عمومية ومصاريف سرية ، وتشمل المصاريف السرية مبالغ تصرف لأعضاء الهيئة الإدارية في سبيل الدعاية للنقابة ، ولا تثبت هذه المبالغ في الدفاتر ولا تعرض على مجلس الإدارة ، كما تشمل المبالغ التي تصرف في إقامة حفلات التكريم ، وسداداً لأجور السيدات اللاتي التحقن بالعمل كمساعدات في النقابة . وكذلك تشمل المصاريف السرية مبالغ سددها بعض أعضاء

مجلس الادارة من ملهم الخاص سدادا للاشتراكات المتأخرة في ذمة بعض المشتركين وذلك بقصد ايصال عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم إلى النصف زائدا واحدا وهو النصف الواجب توافره لاستحقاق اعانة الحكومة . وقال ان هذه الطريقة كانت متبعة منذ سنة ١٩٢٦ حتى تاريخ التبليغ عن الحادث ، فاذا كان المبلغ مطلوبا لمصاريف عمومية يحمر الشيك وكعبه بالمبلغ الحقيقي الوارد باذن الصرف دون خلاف ، وإذا كان المبلغ لازما لمصاريف عمومية ومصاريف سرية معا فان تعليمات الهيئة الادارية توجب عليه أن يثبت في كعب الشيك المبلغ الخاص بالمصاريف العمومية وحدها ، ويثبت هذا المبلغ أيضا في دفاتر النقابة ، ولكنه كان يثبت في أصل الشيك مجموع المبلغ الخاص بالمصاريف العمومية والسرية معا . وهذه الطريقة يستطيع العضو الذي سدد اشتراكات بعض زملائه استرداد مادفعه من هذه المصاريف السرية . ونسب المتهم إلى خليل بك مطران أنه كان يحصل من أحد الاعضاء اشتراك خمسة سنوات متأخرة فلا يورد منها سوى اشتراك سنة واحدة . فكان هو يثبت في الدفاتر سداد اشتراك هذه السنة فقط تنفيذا لأوامر خليل بك . وأصر المتهم على أنه كان يعمل باتفاق كبار رجال النقابة وبأمرهم بقصد إخفاء المصروفات السرية وتغطية حساب المشتركين المتأخرين . وقال المتهم أن مصطفى بك نصرت كان يراجع الحسابات بنفسه أو بواسطة كاتبه محمد افندي النمر ، وكان مصطفى بك نصرت وكامل بك عوض سعد الله يراجعان عملية الإيرادات والمصروفات قبل عرضها على

مجلس الادارة . وأضاف المتهم إلى ماتقدم أنه كان يقوم بعملية حسابات النقابة ، ويحرر الكشوف والميزانية بخطه ، وأنه كان يعرف حقيقة رصيد النقابة من واقع كشوف حساب بنك مصر التي كانت ترد للنقابة كل ستة شهور ، وكان يعلم أن هذا الرصيد يخالف الرصيد الذي كان يذته بخطه في دفاتر النقابة وميزانيتها ، وأن حمدي باشا والمراقبين و خليل بك مطران ويوسف بك نحاس وثابت ثابت (أمين الصندوق) كانوا على علم بحقيقة رصيد النقابة بالبنك ، وان كشف حساب البنك لغاية آخر سنة ١٩٣٩ ورد للنقابة حوالي ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ واستلمه يوسف بك نحاس شخصا من موزع البريد ثم سلمه إلى خليل بك مطران الذي استدعاه وأطلعته على الكشف وأخبره أن الرصيد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ هو مبلغ ٤٤٢ ج وطلب منه الاقتصاد في المصروفات ، وفي ابريل سنة ١٩٤٠ استدعاه خليل بك وسأله عن رصيد النقابة إذ ذاك فأخبره أنه جنيه واحد . وقد سئل المتهم في التحقيقات كيف يثبت في الدفاتر مبالغ صرفها بنفسه شيكات قيمتها تزيد على ذلك فقال انه فعل ذلك بأمر خليل بك مطران والمراقبين وأعضاء الهيئة الادارية ، وان غرض هؤلاء من ذلك هو ضمان الحصول على الاعانة الحكومية بالتزوير الذي كانوا يرتكبونه في الكشوف والبيانات التي كانوا يلققونها وترسل لوزارة الزراعة لقبض الاعانة على موجبها ، وكانوا يستولون بهذه الطريقة على مبالغ صرفوها في أبواب خاصة كالحفلات التكريمية والانتقالات الخارجية وغيرها ، وهي مصاريف لم يكن يعلم عنها شيئا ،

ولم يكن يقيد بها بدفاتر النقابة وحيث ان شيئاً مما ادعاه المتهم لم يقم عليه دليل ما ، وتقطع ظروف الدعوى بكذبه ، فليس في الدفاتر ما يشير من قريب أو بعيد إلى تلك المصروفات السرية التي يدعيها ، وقد أنكر رجال النقابة وجود مصاريف كهذه ، وقرر الفريد بك شماس أنه كان يعمل في النقابة إلى مارس سنة ١٩٣١ ولم تكن هناك ثمة مصاريف سرية في عهده . وقال رجال النقابة أيضاً أنه في بعض الأحيان كان بعض أعضاء النقابة يتأخرون في سداد الاشتراكات فكان حمدي باشا و خليل بك مطران يسددان عنهم هذه الاشتراكات حتى إذا دفعوها استردا ما كانا قد دفعاه عنهم ولم يكن هذا الاسترداد يحصل من رصيد النقابة بالبنك كما زعم المتهم — وأضافوا إلى ذلك أن جميع المبالغ التي صرفت لأعضاء الهيئة الإدارية مقيدة بالدفاتر وقد صدر بها قرار من مجلس الإدارة . ولم يكن أحد منهم يطلع على كشوف حسابات بنك مصر أو يراجع دفاتر النقابة وكان كل من المراقبين يرسل كاتباً من قبله لمراجعة هذه الدفاتر وقد كانت مراجعة هذين الكاتبين غير مجددة وقاصرة على ما كان المتهم يقدمه لهما من دفاتر أو أوراق وكشف أقوالهما ، على أن أحداً منهما لم يكن يطلع على كشوف حساب بنك مصر . أما عن المصاريف الشهرية فقد قرر مصطفى بك نصرت و خليل بك مطران أن المتهم كان يحضر كشفاً بها مرفقاً به مستندات الصرف ، وكان أولهما يراجع مفردات المبالغ الواردة بهذه الكشوف على مستندات الصرف دون أن يطلع على دفاتر النقابة ذاتها أو أذونات

الصرف التي لم يكن ثمة منها يعرض عليه . وكانت كشوف المصاريف تحفظ لدى المتهم ، وأن الأخير هو الذي كان يحضر كشوف المشتركين وأرباح المساهمين ويرسل هذا الكشف لوزارة الزراعة تمهيداً لصرف الإعانة . وحيث ان المتهم يدفع التهمة عن نفسه بأنه لم يكن يقيد في الدفاتر شيئاً إلا بمقتضى أوامر بالقيود تصدر إليه ، وهذا القول مردود بأنه هو الذي كان يحضر هذه الأوامر بيده وحسب هواه أسوة بجميع دفاتر النقابة وأوراقها . وقد أدرك المتهم أن التهمة المسندة إليه تقوم على أساس الفروق الظاهرة بين المبالغ الواردة بالشيكات والمبالغ المدونة بشأنها في الدفاتر فسعى إلى قيد الشيكات ٥٤١٠٠٣ و ٥٤١٠٠٦ و ٥٤١٠٠٧ في دفتر النقابة بالمبالغ المدونة بها وليس طبقاً لما هو مدون بكموبها . وترى المحكمة في ذلك ما يدحض المزاعم التي نسبها المتهم لرجال النقابة إذ لا يعقل أن يأمر هؤلاء المتهم بقيد هذه الشيكات الثلاثة في الدفاتر بقميتها التي صرفت بها من البنك في الوقت الذي يكلفون المتهم بتحرير كموبها بمبالغ أقل منها . وقيد بها بالدفاتر على هذا النحو لا يحقق الغرض الذي زعم المتهم أنهم قصدوه وهو إخفاء المبالغ المنصرفة فعلاً وسسترها عن أعضاء الجمعية العمومية ورجال وزارة الزراعة . ففي إثباتها في الدفاتر على حقيقتها ما ينم عنها ولا يبعد أن يكون تصوير النيابة العمومية في هذا الشأن صحيحاً وهو أن المتهم بعد أن انكشف أمره لرجال النقابة انتهز فرصة وجود الدفاتر تحت يده فقيد في آخر صفحة منه هذه الشيكات الثلاثة بالمبالغ المدونة فيها بقصد

التشكيك في صحة التهمة جريا وراء وهم كاذب وأمل في الخلاص وما هو ببالغه . ولا يفيد المتهم شيء مما شوهد في كعوب أذونات الصرف من محو وغيره ، فقد كانت تحت يد المتهم وهو الذي كان يحرقها فلا شك أن ما حصل فيها من صنعه هو . ولا يفيد المتهم كذلك ما دون بآخر ميزانيته من أن أرقامها قد روجعت ووجدت مطابقة للدفاتر وكشوف حسابات بنك مصر ، فقد ثبت للمحكمة أن هذه المراجعة لم تحصل في الواقع ، وإن جميع البيانات الواردة بهذه الميزانية من صنع المتهم وبخطه وهو نفسه معترف بأنها لا تتفق مع الحقيقة ، وأن الرصيد الثابت بها يخالف الرصيد الحقيقي لدى بنك مصر . ولقد أثبت المتهم بالدفاتر فوائد للأسهم تزيد على الفوائد الحقيقية حسب البيان الوارد عنها من بنك مصر ، ويريد المتهم أن يدل بذلك على انعدام كل مصلحة له في مخالفة الحقيقة في عملية القيد بالدفاتر ، على أن المحكمة لا تقيم وزنا لذلك لأن الدفاتر كانت تحت يد المتهم وكان يثبت فيها ما يشاء بقصد تغطية اختلاسائه ، وأنه لعجيب حقا أن يثبت المتهم في الدفاتر بخطه ومن تلقاء نفسه بيانات غير صحيحة ثم يستند على هذه البيانات ذاتها في إثبات براءته ومهما قيل بشأن هذه البيانات وصحتها ومصلحة المتهم في إثباتها على هذه الصورة فإنه مما لا شك فيه أن إثبات قيمة الشيك في دفاتر النقابة أو في كعب هذا الشيك بمبلغ يقل عن المبلغ الثابت بأصله والذي صرف فعلا من البنك يدل قطعا على أن المتهم اختلس الفرق بين المبلغين . يستوى في ذلك أن يكون المتهم قد أدخل في ذمته جميع المبالغ المختلسة على

هذه الصورة أو شاركه آخر فيها ، فهو الفاعل الأصلي في ارتكاب هذا التزوير وذلك الاختلاس . على أن المحكمة تستبعد مشاركة أحد من رجال الهيئة الإدارية للمتهم في هذا الاختلاس ، وهم كما وصفهم المتهم من كبار رجال المال في البلد ، ولا يتصور كيف يتآمر هؤلاء جميعا على اختلاس أموال النقابة بالصورة التي ذكرها المتهم ثم يدعونه يذهب فداء لهم ، ولو أنهم قصدوا ذلك لما أعطوا المتهم بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ شهادة بحسن سيره مما يقطع بأنهم إلى هذا التاريخ كانوا يجهلون أمره ، ولا يتصور كيف يقبل المتهم العمل في هذه النقابة سنين طويلة مزورا لحساب غيره ، والظاهر أنه لما أدرك أن مالية النقابة ضاقت ، وأن أمره سوف ينكشف عمد إلى الحصول على شهادة حسن السير للاحتجاج بها ضد رجال النقابة عند ما يتقدمون بالشكوى ضده ، وقد حاول أن يثنى عنهم عن تقديم هذا البلاغ بالتهديد بأفشاء أمور ماسة بهم ، ولعله بذلك كان يطمع منهم في أن يسكتوا عن التبليغ ضده على نحو ما فعلوا مع سلفه ، فقد قال في مذكرته أنهم اكتفوا بفصله من عمله . « وحيث أن جريمة التزوير متوافرة الأركان قانونا فقد غير المتهم قيمة الشيكات السالف بيانها بطريق التعديل أو الإضافة أو هما معا . وقد نشأ عن هذا التزوير ضرر مادي بالنقابة الزراعية كشخص معنوي وبأعضاء جمعيتها العمومية بصفتهم مشتركين أو مساهمين فيها وقد استعمل المتهم هذه الشيكات المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها لبنك مصر واستولى لنفسه على الفرق بين قيمتها الحقيقية والقيم المسحوبة

من البنك فعلا . ولا تقيم المحكمة وزنا لما أثاره المتهم بخصوص إحداث تلاعبه في الشيكات حال وجودها تحت يدي النيابة العمومية وترى المحكمة أنه إذا صح حصول شيء من ذلك فانه يكون قد حصل من المتهم نفسه بقصد خلق جو من الشك حول صحة التهمة المسندة إليه ، وقد تبين أن المتهم قدم بتاريخ ٢٠ بونية سنة ١٩٤٢ طلبا لحضرة قاضي محكمة أول درجة للتصريح له بأخذ صور فوتوغرافية للشيكات المزورة دون أن يكون لهذا الطلب حكمة ظاهرة أو مصلحة ينبغي للمتهم تحقيقها من ورائه ، وقد صرح القاضي له بذلك في حضور وكيل النيابة ، وقد أخذ المتهم هذه الصور فعلا بواسطة مصور من قبله ، وتبين للمحكمة من مناقشة المتهم أن أخذ هذه الصور تم في غير حضور أحد أعضاء النقابة مما لا يمكن معه الاطمئنان إلى صحة العملية ويبعث إلى الاعتقاد بأن المتهم انتهز الفرصة فامتدت يده إلى بعض أخذ صورها مباشرة فعبث بها ، وقد نذبت المحكمة الطبيب الشرعي لا بداء رأيه في ذلك فقدم تقريراً جاء فيه (١) — لوحظ بالشيك رقم ٢٢٣٢٧٨ إعادة في الشرطة الطويلة لرقم ٢ من عدد ٤٠٣ ملزم ٢٣ جنيه بحيث أصبحت هذه الشرطة أممك من نظيرتها في الصورة الفوتوغرافية المقدمة من المتهم . أما كلمة « عشرون » فهي مطابقة تماما لنظيرتها في الصورة الفوتوغرافية والتزوير ظاهر فيها على ما سلف بيانه (٢) لوحظ بالشيك رقم ٢٢٣٢٨٠ إعادة بالحبر الأزرق على التاء من كلمة « ستة » كما توجد نقطة بالحبر الأزرق تعلوا ابتداء جرة التاء وهاتان علامتان غير

موجودتين في الصورة الفوتوغرافية المقدمة من المتهم . على أن التزوير ظاهر في هذه الصورة ذاتها وإن كلمة « ستة » كانت في الأصل شرطة ثم جعلت « ستة » على ماسبق بيانه من قبل (٣) لوحظ بالشيك رقم ٨٥٢٧٣٣ وجود نقطة بالحبر الأزرق عند لفة الميم من كلمة ثمانين ونقطة أخرى تسبق النون الأولى وهاتان النقطتان غير موجودتين في الصورة الفوتوغرافية . (٤) لوحظ في الشيك رقم ٨٥٢٧٢٥ والشيك رقم ٨٥٢٧٢٦ وجود إضافة على الجزء الأيسر من لفة العين في كلمة « تسعون » وهذه الإضافة غير موجودة في الصورة . وقال الطبيب الشرعي في تقريره الأخير أن العلامات التي طرأت على الشيكات الأربعة المتقدم ذكرها بعد تصويرها بمعرفة المتهم إذا استبعدت فإن ما يبقى بالشيكات بعد ذلك من آثار وعلامات كاف للقطع بتزويرها وقد سالك المتهم بعد تقديم هذا التقرير دفاعا آخر لم يسبق له أن أدلى به وهو أن من لهم مصلحة في إثبات التهمة قبله أحدثوا بعض العلامات في الشيكات قبل تصويرها بمعرفة وأحدثوا البعض الآخر بعد التصوير ولا تجارية المحكمة في هذا الدفاع إذ لا يتصور أن تبلغ السخافة بأحد إلى أن يعود إلى وضع أي أي علامة بشيك سبق أن وضع فيه من العلامات ما يكفي للقول بتزويره ، وفي هذا وحده ما يدل على أن هذه العلامات التي طرأت أخيراً على الشيكات الأربعة سائلة الذكر حدثت بفعل المتهم نفسه . وفي هذا الذي قاله الحكم ما يكفي للرد على دفاع الطاعن وتفنيده .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن المحكمة عدلت واقعة الاختلاس التي رفعت بها الدعوى عليه واعتبرتها سببا بدون لفت الدافع إلى هذا التعديل ، وهذا غير جائز لأن التعديل لم يقتصر على الوصف القانوني بل تناول الواقعة ذاتها .

« وحيث ان واقعة الحال أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن لأنه أولا — اختلس من أموال النقابة الزراعية مبلغا قدره ٦٣١ م و ٤٧٧٨ ج بأن غير المبالغ المحرر بها أصل الشيكات المسحوبة على بنك مصر والموقع عليها من ثابت ثابت أمين صندوق النقابة وجعل لها قيا أخرى أكثر مما هو مدون بالشيكات أصلا . — وثانيا ارتكب تزويراً في الشيكات المذكورة وجعلها بمبالغ أكثر مما كان مدونا بها . وثالثا — استعمل هذه الشيكات بأن قدمها إلى بنك مصر مع علمه بتزويرها بصرفه قيمتها وقبضه القيمة فعلا . وقد دأته محكمة أول درجة في هذه الجرائم الثلاث طبقا للمواد ٢١١ و ٢١٥ و ٣٤١ من قانون العقوبات ، ونظراً لارتباطها بعضها ببعض حكمت عليه بعقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات . فاستأنف الطاعن هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية رأت أن ما وقع من الطاعن من تزوير واستعمال ينطبق على المادتين ٢١١ و ٢١٥ عقوبات كما قضت به محكمة أول درجة . أما فيما يتعلق بجريمة الاختلاس فقد قالت « إن مجموع المبالغ المختلسة هو ٤١٥ ملين و ٢٧٤٨ جنيتها وذلك بعد استبعاد مبلغ ١٢٧٢ جنيتها قيمة ما اختلسه المتهم (الطاعن) بمقتضى الشيكات التي سقطت بمضى المدة

حسبما سلف بيانه . وقد قدرت المحكمة المبالغ المختلسة على أساس الفرق بين قيمة الشيكات حسبما صرفها المتهم من البنك والقيم الثابتة بخصوصها في دفاتر النقابة أو في كهوب الشيكات رقم ٥٤١٠٠٢ و ٥٤١٠٠٣ و ٥٤١٠٠٦ و ٥٤١٠٠٧ و ٥٤١٠٠٩ . وترى المحكمة فيما يتعلق بالتكليف القانوني لهذه الواقعة أنها لاتعد اختلاسا منطبقا على المادة ٣٤١ عقوبات لأن المتهم لم يتسلم المبالغ المختلسة بصفته وكيل أو بمقتضى أى عقد آخر من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر في المادة سالفة الذكر وإنما هو قد استولى عليها من بنك مصر بطريق الاحتيال بأن أوهم موظف البنك بواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي أنه موفد من النقابة لقبض المبالغ المدونة في الشيكات المزورة وقدم للموظف الشيكات المزورة سالفة الذكر فأنخدع بها وسلمه تلك المبالغ . وعلى هذه الصورة يكون ما وقع من المتهم نصب معاقبا عليه بمقتضى المادة ٢٣٦ عقوبات ولا ترى المحكمة مانعا من تعديل وصف التهمة على هذه الصورة دون لفت نظر الدافع لأن الواقعة هي لم تتغير . . . الخ » « وحيث ان المحكمة الاستئنافية إذ غيرت وصف التهمة من اختلاس إلى نصب دون تنبيه الدافع لم تخطيء في شيء لأن الواقعة التي وصفها بهذا الوصف هي هي بعينها التي وصفت أولا بأنها اختلاس ، وهي هي التي تناولها الدافع في مرافعته بالجلسة . ذلك بأنه يتضح من وصف التهمة كما رفعت بها الدعوى العمومية — أن الطاعن أسند إليه أنه حصل على أموال النقابة الزراعية المودعة في بنك مصر بطريقة تقديم شيكات مزورة انخدع

بها العامل المختص وسلمه تلك الأموال بناء عليها ، ولما كانت هذه الأفعال تشتمل على جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة النصب فلا جناح على المحكمة الاستثنائية في تغيير وصفها القانوني بغير لفت الدفاع مادامت هذه الأفعال تحتل الوصف الذي أعطته لها المحكمة ، ومادامت لم تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة المرفوعة بها الدعوى . على أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا الوجه مادام لم يحكم عليه إلا بعقوبة واحدة في جرائم التزوير والاستعمال والنصب التي دين من أجلها ، ومادامت العقوبة المحكوم بها عليه داخلة في نطاق المادتين ٢١١ و ٢١٥ اللتين تعاقبان على التزوير والاستعمال .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن الخبير الذي ندبته النيابة لفحص الشيكات التي قدمت النقابة دفتر كعوبها لبيان هل كتب صاحبها كله في وقت واحد أم أضيفت إليه أرقام في وقت لاحق لتزويرها قد تجاوز مأموريته ، وقرر أن التزوير حصل بطريقي الاضافة والتغيير ، كما أن خبير قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعي الذي ندبته محكمة أول درجة لفحص باقي الشيكات قد خرج على ماورد في وصف التهمة من حصول التزوير بالطريقة التي وصفها الخبير الأول وقرر أن الشيكات بها إعادات على بعض حروفها وأرقامها أو إضافات على كلماتها أو أرقامها ، ولذلك يكون التقريران باطلين .

« وحيث أن الغرض الذي ترمي إليه النيابة من تدب الخبير لفحص الشيكات التي

قدمت النقابة دفتر كعوبها هو معرفة هل هناك تزوير أم لا الأمر الذي يدعو لفحصها من جميع النواحي أي سواء من ناحية عمر الخبر أو غيره ، فلا حرج اذن على المحكمة في أخذها بتقرير ذلك الخبير ، كما أنه لا حرج عليها في الأخذ بتقرير خبير قسم التزوير بمصلحة الطب الشرعي الذي قام بفحص باقي الشيكات ولو ظهر من فحصها حصول التزوير فيها بطريقة أخرى . على أن الطريقة التي قال عنها هذا الخبير وهي الاعادة على بعض الحروف والأرقام أو الاضافة إلى بعض الكلمات أو الأرقام لا تختلف في شيء عن الطريقة التي قال عنها الخبير الأول والواردة في وصف التهمة وهي التعديل والاضافة . وفضلا عن ذلك فإن المحكمة لم تقتصر في الاستدلال على ثبوت التزوير على الاستناد إلى تقارير الخبراء بل استندت فوق ذلك الى ما تبين لها من مقارنة المبالغ الواردة بأصول الشيكات وبكشوف حساب بنك مصر بما هو وارد بدفاتر النقابة وكعوب الشيكات من وجود فروق كبيرة بين المبالغ المسحوبة على البنك كما هي واردة بالشيكات وكشوف حساب البنك والمبالغ المسحوبة كما هي واردة بدفاتر النقابة وكعوب الشيكات التي عثر عليها كما استندت إلى ماظهر لها من « أن من يمين النظر في هذه الشيكات يدرك بوضوح ما فيها من اعادة وتصحيح في مبالغها أرقاما وحروف فلا محل إذن لما ينعاه الطاعن على المحكمة في هذا الصدد .

« وحيث ان محصل الوجه الرابع أن الحكيم الابتدائي والاستثنائي خالف احكم المادة الثالثة من الدستور التي تنص على أن المصريين سواء امام القانون ، فقد قالت محكمة أول درجة

ان المبلغ المختلس جسيم بالنسبة للطاعن حقير بالنسبة لرجال النقابة ، وقالت المحكمة الاستئنافية أنها تستبعد اشتراك احد من أعضاء النقابة مع الطاعن فيما قرره بشأنهم .

« وحيث أنه ليس فيما قالته أى المحكمتين ما يبعد انكاراً لمبدأ المساواة الذى قرره المادة الثالثة من الدستور .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس أن المحكمة أخطأت في رفضها تعيين خبير حسابي لتصفية الحساب ومعرفة العجز في أموال النقابة لأن الحساب متشعب ومتعدد الفروع ، ولا تستطيع المحكمة الجنائية تصفيته — كما أنها أخطأت في الحكم بالمبلغ الخاص بالشيكات القديمة المقول بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة اليها فان الدفاع لم يتعرض لها لأن الدعوى العمومية لم تكن مرفوعة بها كما أن ما قالته المحكمة بشأن تزوير هذه الشيكات قاصر في البيان .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال فيما يتعلق بالدعوى المدنية أن المحكمة ترى من الاطلاع على الشيكات التى سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لها ومن الاطلاع على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي بشأنها أنها هى الأخرى مزورة بطريق التعديل والاضافة وقد استولى المتهم بغير حق بمقتضى هذه الشيكات على مبالغ مجموعها ١١٧٢ جنيه من أموال النقابة المودعة ببنك مصر ولا يسقط حق النقابة في استردادها إلا بمضى خمس عشرة سنة ، ولم تنقضى هذه المدة عليها بعد ، اذ أن تاريخ سحب هذه الشيكات يقع في المدة من ٥ ابريل سنة ١٩٣٧ إلى ١٠ يوليو سنة ١٩٣٧ ، فيكون

مجموع المبالغ المختلسة التى يحق للنقابة المطالبة بها هو ٤١٥ مليون و ٣٩٢٠ جنيه وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف إليه مع مصاريفه المدنية المناسبة عن الدرجتين . ولا ترى المحكمة محلاً لاجابة المتهم إلى طلبه الاحتياطي وهو ندب خبير حسابي لتصفية حساب هذه المبالغ لأن في قيام المتهم باثبات قيمة الشيكات في الدفاتر أو في كعوبها بمبالغ تقل عن القيمة التى صرفها بمقتضاها يكفى للقطع بانه اختلس الفرق بين القيمتين ولا سيما مع وجود الفارق الهائل بين رصيد النقابة حسب كشوف بنك مصر والرصيد الذى أثبتته المتهم بخطة بدفاتر النقابة . وفي هذا ما يكفى للرد على الطلب الخاص بتعيين خبير لتصفية الحساب . أما ما يقوله الطاعن في شأن المبلغ الخاص بالشيكات القديمة فردود بأن النقابة على ما هو ثابت بمحضر الجلسة وبالحكم الابتدائي — طلبت الحكم لها بقيمة المبالغ المختلسة في المدة من أول ابريل سنة ١٩٣٧ إلى آخر مارس سنة ١٩٤٠ . ولما كانت الشيكات المقول بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لها صادرة في هذه المدة فقد كان على الطاعن أن يتناول في دفاعه المبالغ الخاصة بها ، فاذا كان لم يفعل فيكون هو المقصر في حق نفسه ولا محل للأعتراض على المحكمة في القضاء بهذه المبالغ بصفة تعويض ، كما انه لا محل للنعى على حكمها بالقصور في بيان تزوير هذه الشيكات لأنه قد أثبت أنها مزورة بطريق التعديل والاضافة ، واستخلص ذلك من تقرير الطبيب الشرعي ومن مقارنة المبالغ الواردة بها وكشوفات حساب بنك مصر بما

هو وارد بدفاتر النقابة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن عبد العزيز أحمد اسماعيل افندى ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدنى رقم ١٤٨٠ سنة ١٤ ق)

٨١

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — قاضى . وكيل نيابة . صدور مرسوم بتعيينه قاضيا .
لا يستطيع أن يشغل بوظيفة القضاء إلا بلاغه المرسوم وحلفه اليمين .

(المادتان ٧ و ١٥ من قانون استقلال القضاء)

ب — سرقة أوراق مرافعه قضائية أو اختلاسها أو إتلافها .
الافعال المادية التى يعاقب عليها المادة ١٥٢ ع . حفظ
الشيء فى مخزن عام أو تسليمه الى شخص مأمور بحفظه
ولم يكن محفوظا فى مخزن عام . حكمها واحد .
تطبيق حكمها على الحافظ وعلى غير الحافظ . الحافظ
يعتبر فعله جنائيا . غير الحافظ فعله جنحه . كاتب
محكمة . تسلبه ملف قضيه من كاتب الجلسة المختص .
نقله إياها لمنزله . اختلاس أوراق أو مستندات منها .
اختلاس لا سرقة .

(المادتان ١٥١ و ١٥٢ ع)

المبادئ القانونية

١ — إن مانص عليه فى المادة السابعة من
قانون استقلال القضاء من أن التعيين فى
وظائف القضاء يكون بمرسوم — ذلك لا ينفى
أن وكيل النيابة العمومية الذى صدر مرسوم
بتعيينه قاضيا يبقى على وظيفته الأولى حتى يبلغ
له الرسوم ويحلف اليمين المنصوص عليها فى
المادة ١٥ من القانون نفسه ، إذ هو قبل ذلك
لا يستطيع أن يشغل بوظيفة القضاء .

٢ — إن الشارع إذ نص فى المادة ١٥٢
عقوبات على عقاب من سرق أو اختلس أو
أتلف شيئا مما ذكر فى المادة ١٥١ قد أراد

العقاب على كل استيلاء يقع بطريق الغش
أيا كان نوعه ، أى سواء اكان سرقة أم
اختلاسا ، ومهما يكن الباعث عليه ، أى سواء
أكان الغرض منه تملك الشئ أو إتلافه . ولئن
كان النص الفرنسى للمادة لم يرد فيه لفظ
(détournement) الذى يفيد معنى الاختلاس
بل ورد فيه لفظا (soustraction) و
(enlèvement) وترجمتهما السرقة والأخذ ،
بدلا من لفظى السرقة والاختلاس الواردين
فى النص العربى ، إلا أنه مما لا شك فيه أن
الاختلاس داخل فى حكم المادة ١٥٢ المذكورة
(أولا) لأن النص العربى هو النص الذى
يعول عليه فى حالة وجود خلاف بينه وبين
النص الفرنسى (وثانيا) لأن المادة تعاقب
الحافظ للأشياء إذا ارتكب فعلا من الافعال
الواردة بها ، والسرقة لا يتصور وقوعها ممن
يكون حائزا الشئ من قبل فلا بد أن يكون
المقصود هو اختلاسه إياه . وهذا هو التفسير
الصحيح الذى فسره به القضاء والفقه فى فرنسا
المادتان ٢٥٤ و ٢٥٥ من قانون العقوبات
الفرنسى اللتين وردت فيهما الفاظ

enlèvement, soustraction, destruction
ولم يرد فيهما لفظ (détournement) .
هذا فيما يختص بالافعال المادية التى يعاقب عليها
القانون فى المادة ١٥٢ . أما فيما يختص بشرط
حفظ الشئ فى مخزن عام أو تسليمه إلى شخص
مأمور بحفظه فما تنبى ملاحظته أن القانون
ينص على حالتين حكمهما واحد : الحالة الأولى
كون الشئ محفوظ فى مخزن عام أى فى مكان
عام أعد لحفظ الأوراق والسندات . . . الخ
والحالة الثانية كون الشئ مسلما إلى شخص

جلسة المحاكمة التي تمت في أول أبريل سنة ١٩٤٤ كان قد صدر مرسوم بتعيينه قاضيا، ونشر هذا المرسوم بالعدد ٣٤ من الوقائع المصرية الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٤ أى قبل جلسة المحاكمة بأكثر من عشرة أيام، وقد دفع الطاعنان بذلك أمام المحكمة الاستئنافية، وطلبا إعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظرها من جديد على الوجه الصحيح، ولكنها حكمت برفض هذا الدفع بحجة أن ممثل النيابة لم يبلغ بالرسوم، ولم يحلف اليمين، وهذا خطأ لأنه بمقتضى قانون استقلال القضاء يتم التعيين لمنصب القضاء بصدور المرسوم، أما حلف اليمين فلا يتطلبها الشارع إلا لياشر القاضي وظيفته.

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المشار إليه بوجه الطعن » بأن المادة الرابعة من المرسوم الخاص بالتعيينات والتنقلات القضائية والصادر بالعدد ٣٤ من الوقائع المصرية قضت بأنه على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم ولا يكون هذا التنفيذ إلا بتبليغ القاضى المعين أو المنقول بهذا المرسوم ونصت المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء بأنه يجب على القضاة أن يحلفوا قبل اشتغالهم بوظائفهم يميناً بأن يؤدوا أعمال ووظائفهم بالذمة والصدق. وأن الدفاع مسلم في مرافعته بأن حضرة محمد زكى الشوربجي لم يبلغ ولم يكن قد حلف اليمين إلا بعد أن انتهت المرافعة في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف، فطالما أن وكيل النيابة العمومية الذى يعين قاضيا لا يحلف اليمين لمباشرة وظيفة القضاء، فإن صفة النيابة العمومية تكون لاصفة به، ولا تزول عنه تلك الصفة إلا بعد

مأمور بحفظه ولو لم يكن موضوعا في مخزن عام. وإذن فإن تطبيق المادة ١٥٢ لا يستلزم حتما وجوب الشئ في مخزن عام معد لحفظه بل يجوز تطبيقها متى كان الشئ قد سلم الى شخص مأمور بحفظه إينما كان مكان الحفظ، كما أنه لا يستلزم وقوع فعل الاختلاس أو الانلاف... الخ من الحافظ بل يطبق حكمها على الحافظ وغير الحافظ. مع هذا الفارق وهو أن الحافظ يعاقب بعقاب أشد ويعتبر فعله جنابة، أما غير الحافظ فتعاقبه جنحه. وإذن فإذا اختلس أحد موظفى المحكمة أوراقا ومستندات من ملف قضية جنحه بعد تسلمه من كاتب الجلسة المختص بحفظه، فإنه يعد مختلسا لأوراق مرافعه قضائية وسندات كانت مسلمة الى شخص مأمور بحفظها، ويقع تحت طائلة المادة ١٥٢ ولو كان الاختلاس لم يتم إلا بعد أن نقل القضية إلى منزله. واعتبار هذه الواقعة سرقة بمقولة إن يد الموظف على ملف القضية كانت عارضه غير صحيح فى القانون، مادام الثابت أنه تسلم الملف ليطلع عليه شخصيا بمنزله ولبث فى حيازته أياما، مما يجعل يده على الملف يد أمين. لكن هذا الخطأ فى الوصف لا تأثير له فى الادانة، لأن السرقة والاختلاس والانلاف فى المادة ١٥٢ ع حكمها جميعا واحد.

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول من وجهى الطعن أن اجراءات المحاكمة فى أول درجة وقعت باطلة، لأن النيابة العامة لم تمثل فيها تمثيلا صحيحا، اذ أن ممثل النيابة فى

أن يبلغ بمرسوم التعيين وبعد أن يحلف اليمين التي قضت بها المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ ، ولذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين القضاء برفضه وبصححة تمثيل النيابة العمومية واجراءات المحاكمة الابتدائية . »
وهذه المحكمة تقرر محكمة الموضوع على هذا النظر ، أما مانص عليه في المادة السابعة من قانون استقلال القضاء من أن التعيين في وظائف القضاء يكون بمرسوم ، فلا ينفي أن وكيل النائب العام الذي صدر مرسوم بتعيينه قاضيا يبق محتفظا بصفة النيابة العامة متمتعاً باختصاصاتها الى ان يبلغ له المرسوم ويحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون نفسه إذ هو قبل ذلك لا يستطيع أن يشتغل بوظيفة القضاء .
« وحيث ان محصل الوجه الآخر أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به ، وذلك لأنه يبين مما أورده هذا الحكم أن الكاتب الذي كان في عهده ملف القضية التي اختلست بعض أوراقها سلم الطاعن الأول بناء على طلبه هذا الملف لينقله من سراى المحكمة الى منزله ليتم الاطلاع عليه فيه ثم يردده بالثاني ، وفعلا نقل الملف الى المنزل ، وهناك اختلست الأوراق ثم رد ناقصا والواقعة على هذه الصورة لا يمكن أن تكون الجريمة المعاقب عليها بالمادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات مادام الاعتداء الذي وقع على الأوراق لم يحصل وهي في مستقرها بقلم الكتاب أو في يد الكاتب الحافظ لها أو بمعرفة وإنما قد تعد خيانة أمانة عادية منطبقة على المادة ٣٤١ عقوبات .

« وحيث ان واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه

بأسبابه هي أن الطاعن الثاني قصد الى نيابة المنيا السكية في يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، وطلب الى محمود غازي أفندي كاتب جلسة الجرح المستأنفة أن يطلعه على قضية الجرح رقم ١٠٩ مغاغة سنة ١٩٤٣ التي كانت في عهده ، فرفض ، ولكن الطاعن الأول وهو من كتبة النيابة تدخل في الأمر ، وطلب الملف ليطلع بنفسه على ما يريد الطاعن الثاني الاطلاع عليه ، فأذن غازي أفندي وأحضر الملف من مكانه وسلمه الى الطاعن الأول الذي اطلع عليه هو والطاعن الثاني تحت اشراف غازي أفندي ومراقبته ، ثم رده اليه ، وبعد يومين أي في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ حضر الطاعن الثاني في أول النهار وطلب من غازي أفندي بحضور الطاعن الأول أن يطلعه على ملف القضية بحجة أنه لم يتم الاطلاع عليه ، فسلمه اياه ، ظل الملف أمام الطاعنين حتى الساعة الثالثة مساء حيث أراد غازي أفندي الانصراف الى منزله ، فاستأذنه الطاعن الأول في أخذ الملف الى منزله لاتمام الاطلاع عليه ، وبعد أخذ ورد رضى غازي أفندي للأمر وسلمه الملف على أن يردده اليه في اليوم التالي ، ثم انصرفوا ، وأخذ الطاعن الأول الملف وذهب به هو والطاعن الثاني الى منزله وأبقاه فيه حتى يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ إذ أعاده في الساعة السادسة والنصف مساء في غياب زميله غازي أفندي ووضع في الدولاب الخاص به ، ولما أن حضر غازي أفندي في يوم ٦ أكتوبر واطلع على الملف وجد معظم ما كان به من أوراق فاقدا ، فأخطر رئيس القلم الجنائي بذلك ، وهذا أبلغ الحادث الى رئيس النيابة الذي أمر

بالتحقيق ، ثم رفعت النيابة الدعوى العمومية على الطاعنين وقاسم المصري السعدى بك وطلبت عقابهم بالمواد ١٥١ و ١٥٢ / ١ و ٤٠ و ٤١ و عقوبات ، لأن الاول سرق أوراقا ومستندات من ملف قضية اللجنة رقم ١٠٩ مغاغة ١٩٤٣ التى كانت محفوظة بمخازن نيابة المنيا الكلية المدة لها ، ولأن الآخرين اشتركوا مع الأول فى هذه الجريمة بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة . . . الخ . وقد قضت محكمة أول درجة بادانة الطاعنين فى الجريمة المذكورة وقالت فيما يتعلق بالطاعن الأول « أنه لما كانت الاوراق الفاقدة فى حيازة نيابة المنيا الكلية وأن غازي أفندى هو الحافظ لها وأن تسليمه اياها للمتهم الاول (الطاعن الأول) كان عرضيا ولا يفترض فيه أنه سلمه اياها على سبيل الوكالة أو على سبيل الوديعة أو غير ذلك مما نص عليه فى المادة ٣٤١ عقوبات وأن المادة ١٥٢ فى نصها على عقاب من يختلس الاوراق والدفاتر ... الخ الواردة بالمادة ١٥١ قررت جريمة قائمة بذاتها لا سبيل إلى تعديها إلى غيرها ، وعلى ذلك يكون ما اقترفه المتهم الاول منطبقا على المادتين ١٥١ و ١٥٢ / ١ عقوبات . وقالت عن الطاعن الثانى أن اشتراكه مع الأول فى سرقة الاوراق ثابت من الأدلة التى أوردتها فى حكمها ، وعقابه ينطبق على المواد ١٥١ و ١٥٢ / ١ و ٤٠ و ٤١ عقوبات والمحكمة الاستئنافية قضت بتشديد العقوبة المحكوم بها على الطاعنين ، وأخذت فيما يختص بثبوت الواقعة وبوصفها القانونى بأسباب الحكم الابتدائى ، وأضافت إليها أسبابا أخرى ردت فيها على أوجه الدفاع التى أثارها الطاعنان وقالت فيما يختص بوصف التهمة . أن الدفاع

أمام المحكمة الاستئنافية أثار أن الجريمة المسندة إلى المتهمين يصح أن تكون خيانة أمانة منطبقة على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا سرقة منطبقة على المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات مرتكنا فى ذلك إلى أن تسليم القضية يمنع من القول باختلاسها . وأنه سواء اكانت الجريمة منطبقة على المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات أو منطبقة على المادة ٣٤١ من هذا القانون فانه لا مصلحة للمتهمين فى اثاره هذا الدفاع إذ أن عقوبة الحبس فى الحالتين واحدة فضلا عن أنها فى حالة خيانة أمانة فيها جزاء آخر وهو أن يجوز أن يزداد على الحبس غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري . وأن هذه المحكمة تتفق وما ارتأته محكمة أول درجة من أن الواقعة المسندة الى المتهمين هى سرقة لأن تسليمها للمتهم الاول كان عرضيا وكانت يده على القضية المسلمة إليه مجرد يد طارضة لم يكن مقصودا بها انتقال الحيازة إليه إذ أن محمود أفندى عطيه غازي حافظ القضية المسروقة لم يكن يقصد أن يتخلى بأية حال عن الحيازة الحقيقية لهذه القضية فضلا عن ذلك فان الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات هى جريمة قائمة بذاتها أراد بها المشرع المحافظة على السندات والاوراق الرسمية حتى أنه غلط العقاب على مقترف سرقتها ان كان هو الحافظ لها ، ولاريب ان هذا الحافظ مستلم لها وواضع اليد عليها ورغم ذلك فقد اعتبره المشرع بصدد هذه الجريمة أنه سارق لها »

« حيث ان المادة ١٥١ من قانون العقوبات تنص على أنه « اذا سرت أوراقا أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو

أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنينها مصريا . «
والمادة ١٥٢ تنص على ما يأتي « وأما من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئا مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس ، فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الأشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع . »

« وحيث أن الشارع إذ نص في المادة ١٥٢ عقوبات على عقاب من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئا مما ذكر في المادة ١٥١ قد أراد العقاب على كل استيلاء يقع بطريق الغش أيا كان نوعه أي سواء أكان سرقة أم اختلاسا ومهما يكن الباعث على أي سواء أكان الغرض منه تملك الشيء أم اتلافه . وأنه وإن كان النص الفرنسي للمادة لم يرد فيه لفظ (détournement) الذي يفيد الاختلاس بل ورد فيه لفظا enlèvement, soustraction (وترجمتهما السرقة والأخذ) بدلا من لفظي السرقة والاختلاس الواردين في النص العربي . إلا أنه مما لا شك فيه أن الاختلاس داخل في حكم المادة ١٥٢ عقوبات أولا : لأن النص العربي هو النص الرسمي المعول عليه في حالة وجود خلاف بينه وبين النص الفرنسي . وثانيا : لأن المادة تعاقب الحافظ للأشياء إذا ارتكب فعلا من الأفعال الواردة بها ، والسرقة لا يتصور وقوعها ممن يحوز الشيء من قبل بل المتصور هو اختلاسه إياه ، وهذا هو التفسير الصحيح الذي فسر به القضاء والفقهاء في فرنسا المادتين

٢٥٤ و ٢٥٥ من قانون العقوبات الفرنسي اللتين نقلت عنهما المادتان ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات المصري ، وقد وردت فيهما أيضا الفاظ (enlèvement, soustraction) ولم يرد فيهما لفظ (destruction) . هذا فيما يختص بالأفعال المادية التي يعاقب عليها القانون في المادة ١٥٢ عقوبات ، أما فيما يختص بشرط حفظ الشيء في مخزن عام أو تسليمه إلى شخص مأمور بحفظه ، فما ينبغي ملاحظته أن القانون ينص على حالتين حكمهما واحد . (الحالة الاولى) كون الشيء محفوظا في مخزن عام أي في مكان عام أعد لحفظ الأوراق والسندات . . . الخ ، (والحالة الثانية) كون الشيء مسلما إلى شخص مأمور بحفظه ولو لم يكن موضوعا في مخزن عام .

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن تطبيق المادة ١٥٢ عقوبات لا يستلزم حتما وجود الشيء في مخزن عام معد لحفظه ، بل أنه يجوز تطبيقها متى كان الشيء قد سلم إلى شخص مأمور بحفظه في أي مكان وجد فيه ، ولا يشترط في تطبيق المادة المذكورة وقوع فعل الاختلاس أو الاتلاف . . . الخ من الحافظ بل يطبق حكمها على الحافظة وغير الحافظ مع الفارق وهو أن الحافظة يعاقب بعقاب أشد ويعتبر فعله جنائية بعكس غير الحافظ فإن فعله جنحة .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك فإن الطاعن الأول إذ اختلس الأوراق والمستندات من ملف قضية الجنحة بعد أن تسلمه من محمود غازي أفندي كاتب الجلسة يعد اختلاسا لأوراق مرافعة قضائية وسندات كانت مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها ، ويقع فعله تحت طائلة

ما ادعاه من أنه ورده لقلم الكتاب ، وذلك دون أن يكون في الدعوى من إقرار سوى مقاله المحامي الحاضر معه من « أنه منسوب للمتهم أنه لم يرفع الاستئناف في حين أنه رفعه » فإن الحكم يكون قد استند إلى دليل وهمي لا وجود له . إذ فضلا عن أن هذا القول من جانب محامي المتهم لا يتضمن الإقرار بتسليم المبلغ المدعى اختلاسه فإنه لا يصح أن يؤخذ به المتهم شخصيا .

٢ — إن استئناف النيابة لا يصح قانونا ان يتعدى الدعوى الجنائية ولا يمكن أن يكون له تأثير في الدعوى المدنية . فإذا كان الثابت أن النيابة ، دون المدعي بالحقوق المدنية ، هي التي استأنفت الحكم الابتدائي فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم للمدعي بتعويض على المتهم ، لأنه مادام لم يرفع استئنافا فإن الحكم الابتدائي يصير نهائيا بالنسبة إليه .

المحكمة

« حيث ان مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالادانة على أن الطاعن أقر أولا بأنه تسلم قيمة الرسوم المدعى اختلاسه من المدعي بالحقوق المدنية ، وادعى أنه وردها لقلم الكتاب ، ثم لما تبين عدم صدق دعواه هذه ، عدل عن إقراره ، وقال أنه لم يتسلم شيئا ، مع أن الإقرار المنسوب إليه لم يصدر منه بتاتا . واذن يكون الحكم المطعون فيه اذ أقيم على دليل لا أصل له في الأوراق قاصرا في التسيب ويتعين نقضه .

« وحيث ان واقع الحال كما يؤخذ من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن

المادة ١٥٢ عقوبات ، ولو أن الاختلاس لم يتم إلا بعد نقل القضية الى منزله ، والطاعن الثاني يعد شريكاً له في هذه الجريمة ، ومن ثم فالمحكمة لم تخطئ في تطبيق المادة المذكورة على الواقعة الثابتة بالحكم .

« وحيث انه وإن كان مقالته المحكمة من أن الواقعة تعد سرقة لأن يد الطاعن الأول على ملف القضية كانت عارضة غير صحيح في القانون ، إذ الثابت بالحكم أنه تسلم الملف ليطلع عليه الطاعن الثاني بمنزله ، وقد مكث في حيازته مدة تسعة أيام ، مما يفيد أن يده على الملف كانت يد أمين ، إلا أن هذا الخطأ لا يؤثر في سلامة الحكم لأن السرقة والاختلاس والانلاف في المادة ١٥٢ عقوبات حكمها واحد . « وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

(طعن زكي حسين على افندي وآخر ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ١٨٤٥ سنة ١٤ ق)

٨٢

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — إثبات . استناد الحكم الى دليل وهمي . يفسده . اقرار من محام . لا يصح أن يؤخذ به المتهم شخصيا . ب — استئناف . الاستئناف المرفوع من النيابة . لا يكون له تأثير في الدعوى المدنية . مدع مدني . عدم دفعه استئنافا عن الحكم الصادر في الدعوى . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم له بتعويض على المتهم .

المبادئ القانونية

١ — اذا أدانت المحكمة المتهم (وهو محام) في جريمة تبديد مبلغ ادعى المجنى عليه أنه سلمه اليه على ذمة دفعه رسماً لاستئناف حكم قائله إنه صدر منه إقرار بتسليمه هذا المبلغ ثم عدل عنه بعد أن تبين عدم صدق

النيابة أقامت الدعوى العمومية على الطاعن الأستاذ محمود أفندي أبو زيد المحامي ووكيل مكتبه إبراهيم دانيال بارزلاي لأنهما في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ بالاسكندرية بددا مبلغ ٣ ج و ٤٢٠ م اضرارا بأحمد أفندي محمد إبراهيم اذ تسلم إبراهيم بارزلاي المبلغ وسلمه للطاعن وذلك قيمة رسوم استئناف عن حكم صادر من محكمة الاسكندرية الجزئية المختلطة ودخل المجنى عليه مدعيا بحق مدني قدره عشرة جنيهات وفي أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة توفي إبراهيم بارزلاي ، وقضت المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه وقال المحامي الحاضر مع الطاعن « أنه منسوب للمتهم أنه لم يرفع الاستئناف في حين أنه رفع الاستئناف » ومحكمة أول درجة حكمت ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله معاملة ذلك « بأن المتهم (الطاعن) دفع التهمة بأنه ورد المبلغ المدعي تبديده رسوما لحساب المجنى عليه أمام المحكمة المختلطة وقدم قسيمة بذلك وشهادة ، وأنه لم يثبت من التحقيقات أن لدى المتهم نية التبيد » فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية دائرة الجنيح المستأنفة حكمت غيايبا بالغاء الحكم المستأنف وادانة الطاعن والزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني خمسمائة قرش على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة بانية حكما على « أن إبراهيم دانيال بارزلاي وكيل المكتب أقر باستلام المبلغ وقال انه سلمه فعلا للمحامي (الطاعن) وأقر الأخير باستلام المبلغ مدعيا سداد رسم الاستئناف مع أنه ظاهر من الشهادة المقدمة من كبير كتاب محكمة الاسكندرية المختلطة ومن شهادته أمام هذه المحكمة أن المدعي المدني هو الذي سدد رسوم

الاستئناف . . . الخ » فعارض الطاعن في هذا الحكم ، وقال المحامي الحاضر معه أنه كان مهاجرا بعزبته والمبلغ لم يصل إلى يده مطلقا ، وأنه إذ كان هناك شك في ذلك فترجو احالة الدعوى إلى التحقيق ، ولكن المحكمة حكمت برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي لأسبابه ، ولأن « المعارض بعد أن أقر باستلام رسوم الاستئناف من وكيل مكتبه مدعيا أمام المحكمة الجزئية بتوريدها لقلم كتاب المحكمة عاد أخيرا وسعى في نقض ما أقر به قائلا أنه لم يستلم الرسوم من وكيل مكتبه ، وهذا القول غير مقبول من المعارض بعد أن أصر في دفاعه أمام محكمة أول درجة على أنه هو الذي دفع رسوم الاستئناف ، فلما اتضح أمام هذه المحكمة بما أجرته من تحقيقات أنه لم يقم بسداد الرسوم أراد أن ينفي واقعة استلامه لها بعد أن أقر باستلامها قبلا مدعيا سدادها لدفاعه الأخير لا تعول عليه المحكمة ولا تثق به »

« وحيث ان الاقرار المقول بصدوره من الطاعن والذي كان عماد الحكم المطعون فيه في القضاء بادانته وإلزامه بالتعويض لا أثر له في الأوراق ، وكل ما في الأمر أن المحامي الحاضر معه قال أمام محكمة أول درجة « أنه منسوب للمتهم أنه لم يرفع الاستئناف في حين أنه رفعه » وهذا القول من جانب المحامي فضلا عن أنه لا يتضمن الاقرار بتسليم المبلغ المدعي اختلاسه ، فانه لا يصح أن يؤخذ به الطاعن شخصيا ، ولما كان هذا الاقرار المزعوم هو الدليل الوحيد الذي استندت اليه المحكمة في قضائها بادانة الطاعن والزامه بالتعويض للمدعي بالحقوق المدنية فان الحكم

كان الثابت أن النيابة هي التي استأنفت الحكم الابتدائي دون المدعي بالحقوق المدنية ، فما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم له بالتعويض على الطاعن لأنه بعدم رفع استئناف من المدعي بالحقوق المدنية قد أصبح الحكم الابتدائي نهائيا بالنسبة اليه ، ولا يجوز نظر الدعوى المدنية أمام المحكمة الاستئنافية .

« وحيث انه لما تقدم بتعيين تقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الدعويين الجنائية والمدنية واحالة القضية الى محكمة الاسكندرية الابتدائية للحكم فيها مجددا .

(طعن الاساذ محمود ابو زيد المحامى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٤٢ سنة ١٥ ق)

إذ اعتمد على هذا الدليل الوهمى يكون باطلا لقصوره في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويتعين نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن الخاصة بالدعوى الجنائية « وحيث ان الطاعن ينعى أيضا على الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بالدعوى المدنية أنه قضى بالتعويض للمدعي بالحق المدنى مع أنه لم يستأنف الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة ورفض التعويض بل رفع الاستئناف من النيابة وحدها .

« وحيث ان استئناف النيابة لا يصح قانونا أن يتعدى الدعوى الجنائية ولا يمكن أن يكون له تأثير على الدعوى المدنية ، ولما

قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦

باصدار قانون الوصية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ — يعمل فى المسائل والمنازعات المتعلقة بالوصية بالأحكام المرافقة لهذا القانون .
مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر المنزه فى ٢٤ رجب سنة ١٣٦٥ (٢٤ يونيه سنة ١٩٤٦)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدقي

وزير العدل

محمد كامل مرسي

أنظام الوصية

الباب الأول

في أحكام عامة

الفصل الأول

تعريف الوصية وركنها وشرائطها

- مادة ١ — الوصية تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت .
- مادة ٢ — تنعقد الوصية بالعبارة أو بالسكتابه فإذا كان الموصى عاجزا عنهما انعقدت الوصية بإشارته المفهمة .
- ولا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنها بعد وفاة الموصى في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنجية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبه التصنع تدل على صحة الدعوى .
- وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها .
- مادة ٣ — يشترط في صحة الوصية ألا تكون بمعصية وألا يكون الباعث عليها منافيا لمقاصد الشارع .
- وإذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية إلا إذا كانت محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية .
- مادة ٤ — مع مراعاة أحكام المادة الثالثة تصح الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط أو المقترنة به ، وإن كان الشرط صحيحا وجبت مراعاته مادامت المصلحة فيه قائمة . ولا يراعى الشرط إن كان غير صحيح أو زالت المصلحة المقصودة منه .
- والشرط الصحيح هو ما كان فيه مصلحة للموصى أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهيًا عنه ولا منافيا لمقاصد الشريعة .
- مادة ٥ — يشترط في الموصى أن يكون أهلا للتبرع قانونا على أنه إذا كان محجورا عليه لسفه أو غفلة أو بلغ من العمر ثمانى عشرة سنة شمسية جازت وصيته بأذن المجلس الحسبي .
- مادة ٦ — يشترط في الموصى له :

(١) أن يكون معلوما . (٢) أن يكون موجودا عند الوصية إن كان معيناً .
فإن لم يكن معيناً لا يشترط أن يكون موجوداً عند الوصية ولا وقت موت الموصي وذلك
مع مراعاة مانص عليه في المادة (٢٠)

مادة ٧ — تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر والمؤسسات
العلمية والمصالح العامة وتصرف على عمارتها ومصالحها وفقرائها وغير ذلك من شؤونها ما لم يتعين
المصرف بعرف أو دلالة، وتصح الوصية لله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في
وجوه الخير .

مادة ٨ — تصح الوصية لجهة معينة من جهات البر ستوجد مستقبلاً فإن تعذر وجودها
بطلت الوصية .

مادة ٩ — تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن
الموصي تابعاً لبلد إسلامي والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية
لمثل الموصي .

مادة ١٠ — يشترط في الموصى به ،

(١) أن يكون مما يجري فيه الارث أو يصح أن يكون محلاً للتعاقد حال حياة الموصي .
(٢) أن يكون متقوماً عند الموصي إن كان مالا .

(٣) أن يكون موجوداً عند الوصية في ملك الموصي إن كان معيناً بالذات .

مادة ١١ — تصح الوصية بالخلو وبال حقوق التي تنتقل بالارث ومنها حق المنفعة بالعين
المستأجرة بعد وفاة المستأجر .

مادة ١٢ — تصح الوصية باقراض الموصى له قدراً معلوماً من المال ولا تنفذ فيما زاد عن هذا
المقدار على ثلث التركة إلا بإجازة الورثة .

مادة ١٣ — تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث
أو لبعض الورثة قدر نصيبه وتكون لازمة بوفاة الموصي فإن زادت قيمة ما عين لأحدهم عن
استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية .

مادة ١٤ — تبطل الوصية بجنون الموصي جنوناً مطبقاً إذا اتصل بالموت .
وكذلك تبطل بالنسبة للموصى له إذا مات قبل موت الموصي .

مادة ١٥ — تبطل الوصية إذا كان الموصى به معيناً وهلك قبل قبول الموصى له .

مادة ١٦ — لا تبطل الوصية بالحجر على الموصي للسفة أو الغفلة .

مادة ١٧ — يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية الواجبة قتل الموصي أو المورث
عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم
بالاعدام على الموصي وتنفيذه وذلك إذا كان القتل بلاحق ولا عذر وكان القاتل عاقلاً بالغاً من
العمر خمس عشرة سنة . ويعد من الاعذار تجاوز حق الدفاع الشرعي

الفصل الثاني

الرجوع عن الوصية

- مادة ١٨ — يجوز للموصي الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة .
ويعتبر رجوعا عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقريضة أو عرف على الرجوع عنها .
ومن الرجوع دلالة كل تصرف يزيل ملك الموصى عن الموصى به .
- مادة ١٩ — لا يعتبر رجوعا عن الوصية جرحها ولا إزالة بناء العين الموصى بها ولا الفعل الذي يزيل اسم الموصى به أو يغير معظم صفاته ولا الفعل الذي يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه إلا بها إلا إذا دلت قريضة أو عرف على أن الموصى يقصد بذلك الرجوع عن الوصية .

الفصل الثالث

قبول الوصية وردها

- مادة ٢٠ — تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى فإذا كان الموصى له جنينا أو قاصرا أو محجورا عليه يكون قبول الوصية أو ردها ممن له الولاية على ماله بعد إذن المجلس الحسبي .
و يكون القبول عن الجهات والمؤسسات والمنشآت ممن يمثلها قانونا فإن لم يكن لها من يمثلها لزم الوصية بدون توقف على القبول .
- مادة ٢١ — إذا مات الموصى له قبل قبول الوصية وردها قام ورثته مقامه في ذلك .
- مادة ٢٢ — لا يشترط في القبول ولا في الرد أن يكون فور الموت . ومع ذلك تبطل الوصية إذا أبلغ الوارث أو من له تنفيذ الوصية الموصى له بإعلان رسمي مشتمل على بيان كاف عن الوصية وطلب منه قبولها أو ردها ومضى على علمه بذلك ثلاثون يوما كاملة خلاف مواعيد المسافة القانونية ولم يجب بالقبول أو الرد كتابة دون أن يكون له عذر مقبول .
- مادة ٢٣ — إذا قبل الموصى له بعض الوصية ورد البعض الآخر لزم الوصية فيما قبل وبطلت فيما رد وإذا قبلها بعض الموصى لهم وردها الباقي لزم بالنسبة لمن قبلوا وبطلت بالنسبة لمن ردوا .
- مادة ٢٤ — لا تبطل الوصية بردها قبل موت الموصى .
فإذا رد الموصى له الوصية كلها أو بعضها بعد الموت وقبل القبول بطلت فيما رد وإذا ردها كلها أو بعضها بعد الموت وقبل القبول وقبلها بعد الموت وبطلت فيما رد وإذا ردها منه ذلك أحد منهم بطل رده .
- مادة ٢٥ — إذا كان الموصى له موجودا عند موت الموصى استحق الموصى به من حين الموت ما لم ينفذ نص الوصية ثبوت الاستحقاق في وقت معين بعد الموت .
وتكون زوائد الموصى به من حين الملك إلى القبول للموصى له ولا تعتبر وصية ، وعلى الموصى له ثقة الموصى به في تلك المدة .

الباب الثاني

أحكام الوصية

الفصل الأول

في الموصى له

مادة ٢٦ — تصح الوصية بالأعيان للمعدوم ولما يشمل الموجود والمعدوم ممن يحصون فإن لم يوجد أحد من الموصى لهم وقت موت الموصى كانت الغلة لورثته وعند اليأس من وجود أحد من الموصى لهم تكون العين الموصى بها ملكا لورثة الموصى .

وأن وجد أحد من الموصى لهم عند موت الموصى أو بعده كانت الغلة له إلى أن يوجد غيره فيشترك معه فيها . وكل من يوجد منهم يشترك فيها مع من يكون موجودا وقت ظهور الغلة إلى حين اليأس من وجود مستحق آخر فتكون العين والغلة للموصى لهم جميعا ويكون نصيب من مات منهم تركته عنه .

مادة ٢٧ — إذا كانت الوصية لمن ذكروا في المادة السابقة بالمنافع وحدها ولم يوجد منهم أحد عند وفاة الموصى كانت لورثة الموصى .

وأن وجد مستحق حين وفاة الموصى أو بعدها كانت المنفعة له ولكل من يوجد بعده من المستحقين إلى حين انقراضهم فتكون المنفعة لورثة الموصى وعند اليأس من وجود غيرهم من الموصى لهم ردت العين لورثة الموصى .

مادة ٢٨ — إذا لم يوجد من الموصى لهم غير واحد انفرد بالغلة أو العين الموصى بها إلا إذا دلت عبارة الموصى أو قامت قرينة على أنه قصد التعدد ففي هذه الحالة يصرف للموصى له نصيبه من الغلة ويعطى الباقي لورثة الموصى وتقسم العين بين الموصى له وبين ورثة الموصى عند اليأس من وجود مستحق آخر .

مادة ٢٩ — إذا كانت الوصية بالمنافع لأكثر من طبقتين لا تصح إلا للطبقتين الأوليين فإذا كانت الوصية مرتبة الطبقات يكون استحقاق الطبقة الثانية عند اليأس من وجود أحد من أهل الطبقة الأولى أو انقراضهم واليأس من وجود غيرهم مع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين السابقتين . وإذا انقرضت الطبقتان كانت العين تركة إلا إذا كان قد أوصى بها أو ببعضها لغيرهم .

مادة ٣٠ — تصح الوصية لمن لا يحصون ويختص بها المحتاجون منهم ويترك أمر توزيعها بينهم لاجتهاد من له تنفيذ الوصية دون التقيد بالتعميم أو المساواة .

ومن له تنفيذ الوصية هو الموصى المختار فإن لم يوجد فهيئة التصرفات أو من تعينه لذلك .

مادة ٣١ — إذا كانت الوصية لقوم محصورين بلفظ يتناولهم ولم يعينوا بأسمائهم وكان بعضهم غير أهل للوصية وقت وفاة الموصى كان جميع ما أوصى به مستحقا للآخرين مع

مراعاة أحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩

مادة ٣٢ — إذا كانت الوصية مشتركة بين معينين وجماعة أو جهة أو بين جماعة وجهة أو بينهم جميعا كان لكل معين ولكل فرد من أفراد الجماعة المحصورة ولكل جماعة غير محصورة ولكل جهة سهم من الموصى به .

مادة ٣٣ — إذا كانت الوصية للمعينين عاد إلى تركة الموصى ما أوصى به لمن كان غير أهل للوصية حين الوفاة .

مادة ٣٤ — إذا بطلت الوصية لمعين أو لجماعة عاد إلى تركة الميت ما أوصى به إليهم ويخاص الورثة به أرباب الوصايا الباقية إذا ضاق عنها محل الوصية .

مادة ٣٥ — تصح الوصية للحمل في الأحوال الآتية :

(١) إذا أقر الموصى بوجود الحمل وقت الوصية وولد حيا لخمس وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الوصية .

(٢) إذا لم يقر الموصى بوجود الحمل وولد حيا لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من وقت الوصية ما لم تكن الحامل وقت الوصية معتدة لوفاة أو فرقة بائمة فتصح الوصية إذا ولد حيا لخمس وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الموت أو الفرقة البائمة .

وإذا كانت الوصية لحمل من معين اشترط لصحة الوصية مع ما تقدم ثبوت نسبه من ذلك المعين .

وتوقف غلة الموصى به إلى أن ينفصل الحمل حيا فتكون له .

مادة ٣٦ — إذا جاءت الحامل في وقت واحد أو في وقتين بينهما أقل من ستة أشهر بولدين حين أو أكثر كانت الوصية بينهم بالتساوي إلا إذا نصت الوصية على خلاف ذلك .
وان انفصل أحدهم غير حي استحق الحي منهم كل الوصية .

وان مات أحد الأولاد بعد الولادة كانت حصته بين ورثته في الوصية بالأعيان وتكون لورثة الموصى في الوصية بالنافع .

الفصل الثاني

الموصى به

مادة ٣٧ — تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه .

وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على اجازة الخزانة العامة .

مادة ٣٨ — تصح وصية المدين المستغرق ماله بالدين ولا تنفذ إلا براءة ذمته منه فان برئت

- ذمته من بعضه أو كان الدين غير مستغرق نفذت الوصية في الباقي بعد وفاء الدين .
- مادة ٣٩ — إذا كان الدين غير مستغرق واستوفى كله أو بعضه من الموصى به كان للموصى له أن يرجع بقدر الدين الذي استوفى في ثلث الباقي من التركة بعد وفاء الدين .
- مادة ٤٠ — إذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث معين من ورثة الموصى استحق الموصى له قدر نصيب هذا الوارث زائدا على الفريضة .
- مادة ٤١ — إذا كانت الوصية بنصيب وارث غير معين من ورثة الموصى أو بمثل نصيبه استحق الموصى له نصيب أحدهم زائدا على الفريضة إن كان الورثة متساوين في الميراث وقدر نصيب أقلهم ميراثا زائدا على الفريضة إن كانوا متفاضلين .
- مادة ٤٢ — إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة ونصيب أحد ورثة الموصى أو بمثل نصيبه سواء أعين الموصى الوارث أم لم يعينه قدرت حصة الموصى له بنصيب الوارث على اعتبار أنه لا وصية غيرها . ويقسم الثلث بينهما بالمخاصة إذا ضاق عن الوصيتين وإذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين من أعيان التركة بدل المهم الشائع قدر الموصى به بما يساويه من سهام التركة .
- مادة ٤٣ — إذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين وكان في التركة دين أو مال غائب فإن خرج الموصى به من ثلث الحاضر من التركة استحقه الموصى له والا استحق منه بقدر هذا الثلث وكان الباقي للورثة وكلما حضر شيء استحق الموصى له ثلثه حتى يستوفي حقه .
- مادة ٤٤ — إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق الموصى له سهمه في الحاضر منها . وكلما حضر شيء استحق سهمه فيه .
- مادة ٤٥ — إذا كانت الوصية بسهم شائع في نوع من التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق الموصى له سهمه في الحاضر من هذا النوع إن كان هذا السهم يخرج من ثلث الحاضر من التركة والا استحق الموصى له من سهمه بقدر هذا الثلث ويكون الباقي للورثة وكلما حضر شيء استحق الموصى له بقدر ثلثه من النوع الموصى به على ألا يضر ذلك بالورثة فإن كان يضر بهم أخذ الموصى له قيمة ما بقي من سهمه في النوع الموصى به من ثلث ما يحضر حتى يستوفي حقه .
- مادة ٤٦ — في جميع الأحوال المبينة في المواد السابقة إذا اشتملت التركة على دين مستحق الأداء على أحد الورثة وكان هذا الدين من جنس الحاضر من التركة كلها أو بعضها وقعت المقاصة فيه بقدر نصيب الوارث فيما هو من جنسه واعتبر بذلك مالا حاضرا .
- وإذا كان الدين المستحق الأداء على الوارث من غير جنس الحاضر فلا تقع المقاصة ويعتبر هذا الدين مالا حاضرا إن كان مساويا لنصيب الوارث في الحاضر من التركة أو أقل . فإن كان أكثر منه اعتبر ما يساوي هذا النصيب مالا حاضرا .
- وفي هذه الحالة لا يستولى الوارث على نصيبه في المال الحاضر إلا إذا أدى ماعليه من الدين . فإن لم يؤده باعة القاضى ووفى الدين من ثمنه .
- وتعتبر أنواع النقد وأوراقه جنسا واحدا .
- مادة ٤٧ — إذا كانت الوصية بعين من التركة أو بنوع من أنواعها فهلك الموصى به أو استحق فلا شيء للموصى له وإذا هلك بعضه أو استحق أخذ الموصى له ما بقي منه إن كان يخرج

من ثلث التركة وإلا كان له فيه بقدر الثلث .

مادة ٤٨ — إذا كانت الوصية بحصة شائعة في معين فهلك أو استحق فلا شيء للموصي له .
وإذا هلك البعض أو استحق أخذ الموصي له جميع وصيته من الباقي إن وسعها وكانت تخرج من ثلث المال وإلا أخذ الباقي جميعه إن كان يخرج من الثلث أو أخذ منه بقدر ما يخرج من الثلث .
مادة ٤٩ — إذا كانت الوصية بحصة شائعة في نوع من أموال الموصي فهلك أو استحق فلا شيء للموصي له وأن هلك بعضه أو استحق فليس له إلا حصته في الباقي إن خرجت من ثلث المال وإلا أخذ منه بقدر الثلث .

وتكون الوصية بعدد شائع في نوع من الأموال كالوصية بحصة شائعة فيه .

الفصل الثالث

في الوصية بالمنافع

مادة ٥٠ — إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مدة معلومة المبدأ والنهاية استحق الموصي له المنفعة في هذه المدة فإذا انقضت المدة قبل وفاة الموصي اعتبرت الوصية كأن لم تكن وإذا انقضى بعضها استحق الموصي له المنفعة في باقها .

وإذا كانت المدة معينة القدر غير معلومة المبدأ بدأت من وقت وفاة الوصي .

مادة ٥١ — إذا منع أحد الورثة الموصي له من الانتفاع بالعين كل المدة أو بعضها ضمن له بدل المنفعة ما لم يرض الورثة كلهم أن يعوضوه بالانتفاع مدة أخرى .

وإذا كان المنع من جميع الورثة كان الموصي له بالخيار بين الانتفاع بالعين مدة أخرى وتضمينهم بدل المنفعة .

وإذا كان المنع من الانتفاع من جهة الموصي أو لعذر حال بين الموصي له والانتفاع وجبت له مدة أخرى من وقت زوال المانع .

مادة ٥٢ — إذا كانت الوصية بالمنفعة لقوم غير محصورين لا يظن انقطاعهم أو لجهة من جهات البر وكانت مؤبدة أو مطلقة استحق الموصي لهم المنفعة على وجه التأييد .

فإذا كانت الوصية مؤبدة أو مطلقة لقوم غير محصورين يظن انقطاعهم استحق الموصي لهم المنفعة إلى انقراضهم .

ويجب مراعاة أحكام المادتين السابقتين إذا كانت الوصية بمدة معلومة المبدأ والنهاية أو بمدة معينة القدر غير معلومة المبدأ والنهاية .

مادة ٥٣ — إذا كانت الوصية بالمنفعة بمدة معينة ولقوم محصورين ثم من بعدهم لمن لا يظن انقطاعهم أو لجهة من جهات البر ولم يوجد أحد من المحصورين في خلال ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصي أو في خلال المدة المعينة للمنفعة أو وجد في خلال هذه المدة وانقرض قبل نهايتها كانت المنفعة في المدة كلها أو بعضها على حسب الأحوال لما هو أعم نفعاً من جهات البر .

مادة ٥٤ — إذا كانت العين الموصى بمنفعتها تحتل الانتفاع أو الاستغلال على وجه غير

الذي أوصى به جاز للموصى له أن ينتفع بها أو يستغلها على الوجه الذي يراه بشرط عدم الأضرار بالعين الموصى بمنفعتها .

مادة ٥٥ — إذا كانت الوصية بالغلة أو الثمرة فللموصى له الغلة أو الثمرة القائمة وقت موت الموصى وما يستجد منها مستقبلاً ما لم تدل قرينة على خلاف ذلك .

مادة ٥٦ — إذا كانت الوصية ببيع العين للموصى له بشمن معين أو بتأجيرها له لمدة معينة وبأجرة مسماة وكان الثمن أو الأجرة أقل من المثل بفن فاحش يخرج من الثلث أو بفن يسير نفذت الوصية .

وإن كان الفن الفاحش لا يخرج من الثلث ولم يجز الورثة الزيادة فلا تنفذ الوصية إلا إذا قبل الموصى له دفع هذه الزيادة .

مادة ٥٧ — تستوفى المنفعة بقسمة الغلة أو الثمرة بين الموصى له وورثة الموصى بنسبة ما يخص كل فريق أو بالنهايئ زماناً أو مكاناً أو بقسمة العين إذا كانت تحمل القسمة من غير ضرر .

مادة ٥٨ — إذا كانت الوصية لمعين بالمنفعة ولآخر بالرقبة فإن ما يفرض على العين من الضرائب وما يلزم لاستيفاء منفعتها يكون على الموصى له بالمنفعة .

مادة ٥٩ — تسقط الوصية بالمنفعة بوفاة الموصى له قبل استيفاء المنفعة الموصى بها كلها أو بعضها وبشراء الموصى له العين التي أوصى له بمنفعتها وباسقاط حقه فيها لورثة الموصى بموضع أو بغير عوض وباستحقاق العين .

مادة ٦٠ — يجوز لورثة الموصى بيع نصيبهم في العين الموصى بمنفعتها بغير حاجة إلى إجازة الموصى له .

مادة ٦١ — إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مؤبدة أو لمدة حياته أو مطلقة استحق الموصى له المنفعة مدة حياته بشرط أن ينشأ استحقاقه للمنفعة في مدي ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى

مادة ٦٢ — إذا كانت الوصية بكل منافع العين أو ببعضها وكانت مؤبدة أو مطلقة أو لمدة حياة الموصى له أو لمدة تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة العين الموصى بكل منافعها أو ببعضها .

فإذا كانت الوصية لمدة لا تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة المنفعة الموصى بها في هذه المدة .

مادة ٦٣ — إذا كانت الوصية بحق من الحقوق قدرت بالفرق بين قيمة العين محالة بالحق الموصى به وقيمتها بدونه .

الفصل الرابع

الوصية بالمرتبات

مادة ٦٤ — تصح الوصية بالمرتبات من رأس المال لمدة معينة وبوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على وجه لا يضر بالورثة .

فإذا زاد ما أوقف لضمان تنفيذ الوصية على ثلث التركة ولم يحجز الورثة الزيادة يوقف منه بقدر الثلث وتنفذ الوصية فيه وفي غلته إلى أن يستوفي الموصى له قيمة ثلث التركة حين الوفاة أو إلى أن تنتهي المدة أو يموت الموصى له .

مادة ٦٥ — إذا كانت الوصية بمرتب من غلة التركة أو من غلة عين منها لمدة معينة تقوم التركة أو العين محملة بالمرتب الموصى به وغير محملة به ويكون الفرق بين القيمتين هو القدر الموصى به فإن خرج من ثلث المال نفذت الوصية وإن زاد عليه ولم يحجز الورثة الزيادة نفذ منها بقدر الثلث وكان الزائد من المرتب وما يقابله من التركة أو العين لورثة الموصى .

مادة ٦٦ — إذا كانت الوصية لمعين بمرتب من رأس المال أو الغلة مطلقة أو مؤبدة أو مدة حياة الموصى له يقدر الأطباء حياته ويوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على الوجه المبين في المادة ٦٤ إن كانت الوصية بمرتب من رأس المال ويوقف ما يغل المرتب الموصى به على الوجه المبين في المادة ٦٥ إن كانت الوصية بمرتب من الغلة .

فإذا مات الموصى له قبل المدة التي قدرها الأطباء كان الباقي من الوصية لمن يستحقه من الورثة أو من أوصى له بعده . وإذا نفذ المال الموقوف لتنفيذ الوصية أو عاش الموصى له أكثر من المدة التي قدرها الأطباء فليس له الرجوع على الورثة .

مادة ٦٧ — إذا لم تف غلة الموقوف من التركة لتنفيذ الوصية بمرتب من رأس المال بيع منه ما يفي بالمرتب وإذا زادت الغلة عن المرتب ردت الزيادة إلى ورثة الموصى .

ويوقف ما يزيد من الغلة عن المرتب الموصى به في الغلة حتى تنتهي مدة الانتفاع فإذا لم يغل الموقوف من التركة ما يكفي لتنفيذ الوصية في إحدى السنوات استوفى الموصى له ما نقصه من الغلة الزائدة .

فإذا كانت الوصية تنص على المرتب يستوفي سنة فسنة أو قامت قرينة على ذلك ردت الزيادة السنوية لورثة الموصى .

مادة ٦٨ — إذا كانت الوصية بالمرتبات لجهة لهلصفة الدوام مطلقة أو مؤبدة يوقف من مال الموصى ما تضمن غلته تنفيذ الوصية ولا يوقف ما يزيد على الثلث إلا بأجازة الورثة . وإذا أغل الموقوف أكثر من المرتب الموصى به استحقته الجهة الموصى لها وإذا نقصت الغلة عن المرتب فليس لها الرجوع على ورثة الموصى .

مادة ٦٩ — في الأحوال المبينة في المواد من ٦٤ إلى ٦٧ يجوز لورثة الموصى الاستيلاء على الموقوف لتنفيذ الوصية بالمرتب أو التصرف فيه بشرط أن يودعوا في جهة يرضاها الموصى له أو يعينها القاضي جميع المرتبات نقدا ويخصص المبلغ المودع لتنفيذ الوصية فإذا مات الموصى له قبل نفاذ المبلغ المودع رد الباقي لورثة الموصى .

ويزول كل حق للموصى له في التركة بالابداع والتخصيص .

مادة ٧٠ — لا تصح الوصية بالمرتبات من رأس المال أو من الغلة لغير الموجودين من الطبقتين

الأولين من الموصى لهم وقت موت الموصى ويقدر الأطباء حياة الموجددين وتنفيذ الوصايا بمراعاة الأحكام المبينة في الوصايا للمعينين .

الفصل الخامس

أحكام الزيادة في الموصى به

مادة ٧١ — إذا غير الموصى معالم العين الموصى بها أو زاد في عمارتها شيئاً مما لا يستقل بنفسه كالمزينة والتجصيص كانت العين كلها وصية .

وان كانت الزيادة مما يستقل بنفسه كالفراش والبناء شارك الورثة الموصى له في كل العين بقيمته الزيادة قائمة .

مادة ٧٢ — إذا هدم الموصى العين الموصى بها وأعاد بناءها على حالتها الأولى ولو مع تغيير معالمها كانت العين بحالتها الجديدة وصية .

وان عاد البناء على وجه آخر اشترك الورثة بقيمة مع الموصى له في جميع العين .

مادة ٧٣ — إذا هدم الموصى العين الموصى بها وضم الأرض إلى أرض مملوكة له وبني فيها اشترك الموصى له مع الورثة في جميع الأرض والبناء بقيمة أرضه .

مادة ٧٤ — استثناء من أحكام المواد ٧١ فقرة ثانية و ٧٢ فقرة ثانية و ٧٣ إذا كان مادفعه الموصى أو زاده في العين يتساح في مثله عادة ألحق الزيادة بالوصية وكذلك تلحق الزيادة التي لا يتساح فيها إذا وجد ما يدل على أن الموصى قصد إلحاقها بها .

مادة ٧٥ — إذا جعل الموصى من بناء العين الموصى بها ومن بناء عين مملوكة له وحدة لا يمكن معها تسليم الموصى به منفردا اشترك الموصى له مع الورثة بقدر قيمة وصيته .

الفصل السادس

الوصية الواجبة

مادة ٧٦ — إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته أو كان حياً عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث والا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا على ما يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يدلى بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موتهم مرتباً كترتيب الطبقات .

- مادة ٧٧ — إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله .
- وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه . ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقى الثلث فإن ضاق عن ذلك فإنه وما هو مشغول بالوصية الاختيارية .
- مادة ٧٨ — الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا .
- فإذا لم يوص الميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقى الثلث التركة إن وفى وإلا فإنه وما أوصى به لغيرهم .
- مادة ٧٩ — فى جميع الأحوال المبينة فى المادتين السابقتين يقسم مابقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها بالمحاصة مع مراعاة أحكام الوصية الاختيارية .

الفصل السابع

فى تراحم الوصاية

- مادة ٨٠ — إذا زادت الوصايا على ثلث التركة واجازها الورثة وكانت التركة لائني بالوصايا أو لم يجزوها وكان الثلث لايفى بها قسمت التركة أو الثلث على حسب الأحوال بين الوصايا بالمحاصة . وذلك مع مراعاة ألا يستوفى الموصى له بعين نصيبه إلا من هذه العين .
- مادة ٨١ — إذا كانت الوصية بالقربات ولم يف بها ما تنفذ فيه الوصية فإن كانت متحدة الدرجات كانت متساوية فى الاستحقاق وأن اختلفت درجاتها قدمت الفرائض على الواجبات والواجبات على النوفال .
- مادة ٨٢ — إذا تراحت الوصايا بالمرتبات ومات بعض الموصى لهم أو انقطعت جهة من الجهات الموصى لها بالمرتب كان نصيبهما لورثة الموصى .

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

إنشاء الوقف وشروطه

- مادة ١ — من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ولا الرجوع فيه ولا التغيير فى مصارفه وشروطه ولا الاستبدال به من الواقف إلا إذا صدر بذلك إشهاد ممن يملكه لدى

إحدى المحاكم الشرعية بالملكة المصرية على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة وضبط بدفتر المحكمة .

مادة ٢ — سماع الاشهادات المبينة بالمادة الأولى عدا مانص عليه في المادة الثالثة من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة أو من يحيلها عليه من القضاة أو الموثقين الذين يعينهم وزير العدل لهذا الغرض بالمحكمة المذكورة دون سواهم . وإذا تبين للموثق وجود ما يمنع من سماع الاشهاد ، رفع الأمر لرئيس المحكمة ليفصل فيه أو يحيله على أحد القضاة .

مادة ٣ — سماع الاشهاد المشتمل على الحرمان الوارد بالفقرة الأولى من المادة ٢٧ وسماع الاشهاد بالرجوع في الوقف الصادر قبل العمل بهذا القانون أو بالتغيير في مصارفه من اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة دون غيرها . وتدعو المحكمة في الحالة الأولى من يراد حرمانه وفي الحالة الثانية جميع المستحقين في حياة الواقف ومن يستحقون بعده مباشرة بمقتضى نص كتاب الوقف أو إشهاد التغيير لسماع أقوالهم .

مادة ٤ — يرفض سماع الاشهاد إذا اشتمل على تصرف ممنوع أو باطل بمقتضى أحكام هذا القانون أو الأحكام الأخرى التي تطبقها المحاكم الشرعية أو إذا ظهر أن المشهد فاقد الأهلية . وقرار هيئة التصرفات الصادر بسماع أو رفض الاشهاد الذي يختص بسماعه يكون من التصرفات التي يجوز استئنافها .

وإذا لم يكن قرار الرفض الصادر من رئيس المحكمة أو القاضى في مواجهة الطالب وجب على قلم الكتاب إعلانه به بكتاب موصى عليه . وللطالب أن يتظلم من هذا الرفض في مدي سبعة أيام من تاريخ صدوره في مواجهته أو من تاريخ إعلانه به .

وتنظر هيئة التصرفات بالمحكمة هذا التظلم ، ويكون قرارها نهائياً .

مادة ٥ — وقف المسجد لا يكون إلا مؤبداً ويجوز أن يكون الوقف على ماعداه من الخيرات مؤقتاً أو مؤبداً ، وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين .

ويعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة إذا عينهم الواقف بالاسم حين الوقف ، رتب بينهم أم لم يرتب ، وإن كانوا غير معينين بالاسم اعتبر كل بطن طبقة ، ولا يدخل الواقف في حساب الطبقات .

وإذا أقت الوقف على غير الخيرات بمدة معينة وجب ألا تتجاوز ستين عاماً من وقت وفاة الواقف .

ويجوز للواقف تأقيت وقفه الصادر قبل العمل بهذا القانون طبقاً لأحكام الفقرات السابقة متى كان له حق الرجوع .

- مادة ٦ — إذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح ، صح الوقف وبطل الشرط :
- مادة ٧ — وقف غير المسلم صحيح ما لم يكن على جهة محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية .
- مادة ٨ — يجوز وقف العقار والمنقول .
- ولا يجوز وقف الحصة الشائعة في عقار غير قابل للقسمة إلا إذا كان الباقي منه موقوفا واتحدت الجهة الموقوف عليها ، أو كانت الحصة مخصصة لمنفعة عين موقوفه .
- ويجوز وقف حصص وأسهم شركات الأموال المستغلة استغلال جائزا شرعا .
- مادة ٩ — لا يشترط القبول في صحة الوقف ، ولا يشترط كذلك في الاستحقاق ما لم يكن الموقوف عليه جهة لها من يمثلها قانونا فإنه يشترط في استحقاقها القبول .
- فإن لم يقبل من يمثلها انتقل الاستحقاق لمن يليها متى وجد ، وإن لم يوجد أصلا أخذ الموقوف حكم الوقف المنتهي المبين في المادة ١٧ .
- مادة ١٠ — يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أرادة وإن لم يوافق القواعد اللغوية .

الرجوع عن الوقف

والتغير في مصارفة

- مادة ١١ — للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه ، كما يجوز له أن يغير في مصارفة وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك ، على ألا ينفذ التغير إلا في حدود هذا القانون .
- ولا يجوز له الرجوع ولا التغير فيما وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له ، أو ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف .
- ولا يجوز الرجوع ولا التغير في وقف المسجد ولا فيما وقف عليه . ولا يصح الرجوع أو التغير إلا إذا كان صريحا .

الشروط العشرة

- مادة ١٢ — للواقف أن يشترط لنفسه لا لغيره الشروط العشرة أو ما يشاء منها وتكرارها ، على ألا تنفذ إلا في حدود هذا القانون .
- مادة ١٣ — فيما عدا حق الواقف الذي شرطه لنفسه يكون الاستبدال في الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية ، ولها ذلك متى رأت المصلحة فيه .

أموال البذل

- مادة ١٤ — تشتري المحكمة بناء على طلب ذوى الشأن بأموال البذل المودعة بنزائنها عقارا أو منقولا يحل محل العين الموقوفة ، ولها أن تأذن باتفاقها في إنشاء مستغل جديد .

ويجوز لها — إلى أن يتيسر ذلك — أن تأذن باستثمار أموال البدل بأي وجه من وجوه الاستثمار الجائز شرعا .

كما أن لها أن تأذن بانفاقها في عمارة الوقف دون رجوع في غلته .
وإذا كانت هذه الأموال ضئيلة ولم يتيسر استثمارها ولم يحتج إلى إنفاقها في العمارة اعتبرت كالعلة وصرفت مصرفها .

مادة ١٥ — إذا لم يطلب ذوو الشأن تطبيق أحكام المادة السابقة على أموال البدل المودعة خزائن المحاكم الشرعية في مدي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، فلمحكمة التصرفات بالقاهرة بناء على طلب وزير العدل أن تشتري بها مستغلات من عقار أو منقول أو تأذن بإنشاء مستغلات بها ، وهذا مع مراعاة مانص عليه في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة .

ويكون جميع ما ينشأ أو يشتري مشتركا بين الأوقاف المستحقة في هذه الأموال بنسبة مالكل وقف فيها ، وتخرج المحكمة نظار الأوقاف التي تتبعها هذه المستغلات من النظر عليها وتقيم عليها ناظرا .

انتهاء الوقف

مادة ١٦ — ينتهي الوقف المؤقت بانتهاء المدة المعينة أو بانقراض الموقوف عليهم ، وكذلك ينتهي في كل حصة منه بانقراض أهلها قبل انتهاء المدة المعينة أو قبل انقراض الطبقة التي ينتهي الوقف بانقراضها . وذلك ما لم يدل كتاب الوقف على عود هذه الحصة إلى باقي الموقوف عليهم أو بعضهم ، فإن الوقف في هذه الحالة لا ينتهي إلا بانقراض هذا الباقي أو بانتهاء المدة .

مادة ١٧ — إذا انتهى الوقف في جميع ما هو موقوف على ذوى الحصص الواجبة طبقا للمادة ٢٤ أو في بعضه أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيا ، فإن لم يكن صار ملكا للمستحقين أو لذرية الطبقة الأولى أو الثانية حسب الأحوال ، فإن لم يكن منهم أحد صار ملكا لورثة الواقف يوم وفاته وإلا كان للخزانة العامة .

وإن انتهى الوقف في جميع ما هو موقوف على غيرهم أو في بعضه أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيا أو لورثته يوم وفاته ، فإن لم يكن له ورثة أو كانوا وانقرضوا ولم يكن لهم ورثة كان للخزانة العامة .

مادة ١٨ — إذا تخربت أعيان الوقف كلها أو بعضها ولم تمكن عمارة المخرب أو الاستبدال به على وجه يكمل للمستحقين نصيبا في العلة غير ضئيل ولا يضرهم بسبب حرمانهم من العلة وقتا طويلا انتهى الوقف فيه ، كما ينتهي الوقف في نصيب أى مستحق يصبح ما يأخذه من العلة ضئيلا .

ويكون الانتهاء بقرار من المحكمة بناء على طلب ذى الشأن .

وبصير ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيا ، وإلا فالمستحقه وقت الحكم بانتهائه .

الاستحقاق في الوقف

مادة ١٩ — إذا كان الواقف على القربات ولم يعين الواقف جهة من جهات البر أو عينها ولم تكن موجودة، أو لم تبقى حاجة إليها أو زاد ريع الوقف على حاجتها، صرف الريع أو فائضه باذن المحكمة إلى من يكون محتاجاً من ذريته ووالديه بقدر كفايته، ثم إلى المحتاج من أقاربه كذلك ثم إلى الأولى من جهات البر. وفي حالة ما إذا لم تكن جهة البر التي عينها الواقف موجودة ثم وجدت كان لها ما يحدث من الريع من وقت وجودها.

مادة ٢٠ — يبطل إقرار الموقوف عليه لغيره لكل أو بعض استحقاقه كما يبطل تنازله عنه.

مادة ٢١ — إقرار الواقف أو غيره بالنسب على نفسه لا يتعدى إلى الموقوف عليهم متى دلت القرائن على أنه متهم في هذا الإقرار.

مادة ٢٢ — مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٧ يبطل شرط الواقف إذا قيد حرية المستحق في الزواج، أو الإقامة، أو الاستدانة إلا إذا كانت لغير مصلحة. ويبطل كذلك كل شرط لا يترتب على عدم مراعاته تفويت مصلحة للواقف أو الوقف أو المستحقين.

مادة ٢٣ — يجوز للمالك أن يقف ما لا يزيد على ثلث ماله على من يشاء من ورثته أو غيرهم أو على جهة بر. وتكون العبرة بقيمة ثلث مال الواقف عند موته، ويدخل في تقدير ماله الأوقاف التي صدرت منه قبل العمل بهذا القانون وبعده إلا إذا كانت أوقافاً ليس له حق الرجوع فيها.

ومع مراعاة أحكام المادة ٢٤ يجوز له أن يقف كل ماله على من يكون موجوداً وقت موته من ذريته وزوجه أو أزواجه ووالديه.

وإذا لم يوجد له عند موته أحد من المبينين في المادة ٢٤ جاز وقفه لكل ماله على من يشاء. مادة ٢٤ — مع مراعاة أحكام المادة ٢٩، يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه أو أزواجه ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقاً لأحكام الميراث، وأن ينتقل استحقاق كل منهم إلى ذريته من بعده وفقاً لأحكام هذا القانون.

ولا يجب هذا الاستحقاق لمن يكون الواقف قد أعطاه بغير عوض ما يساوي نصيبه عن طريق تصرف آخر، فإن كان ما أعطاه أقل مما يجب له استحقاق في الوقف بقدر ما يكمله.

مادة ٢٥ — لا يجوز حرمان أحد من كل أو من بعض الاستحقاق الواجب له وفقاً لأحكام المادة ٢٤ ولا اشتراط ما يقتضى ذلك إلا طبقاً للنصوص الآتية:

ويعتبر المحروم في حكم من مات في حياة الواقف بالنسبة لما حرم منه. ويعود له حقه إذا زال سبب الحرمان.

مادة ٢٦ — يحرم المستحق من استحقاقه في الوقف إذا قتل الواقف قتلا يمنع من الارث قانونا.
مادة ٢٧ — للواقف أن يحرم صاحب الاستحقاق الواجب من كل أو بعض ما يجب له وإن يشترط في وقفه ما يقتضي ذلك متى كانت لديه أسباب قوية ترى محكمة التصرفات بعد تحقيقها أنها كافية لما ذكر .

وللزوجة أن تحرم زوجها من وقفها أو تشترط حرمانه منه إذا تزوج بغيرها وهي في عصمته أو إذا طلقها .

مادة ٢٨ — للواقف أن يجعل استحقاق كل من الزوجين ومن الوالدين لمدة حياته ثم يكون من بعده لذرية الواقف .

مادة ٢٩ — للواقف أن يجعل لفرع من توفي من أولاده في حياته استحقاقا في الوقف بقدر ما كان يجب لأصله بمقتضى المادة ٢٤ أو كان موجودا عند موت الواقف ، وبقدر ما يكمله ولو تجاوز هذا الاستحقاق ثلث ماله .

مادة ٣٠ — إذا حرم الواقف أحدا ممن لهم حق واجب في الوقف بمقتضى أحكام هذا القانون من كل أو من بعض ما يجب أن يكون له في الوقف أعطى كل واحد من هؤلاء حصته الواجبة ووزع الباقي على من عدا المحروم من الموقوف عليهم بنسبة مازاد في حصته كل منهم إن كانوا من ذوى الحصص الواجبة ، وبنسبة ما وقف عليهم إن كانوا من غيرهم .

ولا يتغير شيء من الاستحقاق إذا لم يرفع المحروم الدعوى بحقه مع التمكن وعدم العذر الشرعى خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقف ، أو رضى كتابه بالوقف بعد وفاة الواقف . وينفذ رضاه بترك بعض حقه ولا يمس ذلك ما بقي منه .

مادة ٣١ — يجوز استغلال الدار الموقوفة للسكنى ، وتجوز السكنى في الدار الموقوفة للاستغلال ما لم تقرر المحكمة غير ذلك إذا رفع الأمر إليها .

مادة ٣٢ — إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره ، ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه .

ولا تنقص قسمة ربح الوقف بانقراض أي طبقة ويستمر ما آل للفرع منتقلا في فروعه على الوجه المبين في الفقرة السابقة إلا إذا أدى عدم نقضها إلى حرمان أحد من الموقوف عليهم .

مادة ٣٣ — مع مراعاة أحكام المادة ١٦ إذا مات مستحق وليس له فرع إليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصص التي كان يستحق فيها .

وإذا كان الوقف مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت أو يحرم من الوقف أو يبطل استحقاقه فيه لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات إليه كان نصيبه لمن يكون في طبقته من أهل الحصص التي كان يستحق فيها .

مادة ٣٤ — يكون حكم نصيب من حرم من الاستحقاق أو بطل استحقاقه لردده حكم نصيب من مات .

ويعود إلى المحروم نصيبه متى زال سبب الحرمان .

مادة ٣٥ — إذا كان الوقف مرتب الطبقات ولم يوجد أحد في طبقة منها صرف الربع الى الطبقة التي تليها الى أن يوجد أحد من أهل تلك الطبقة فيعود الاستحقاق اليها .

مادة ٣٦ — إذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبات فيها قسمت الغلة بالمحاصة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف إن علمت الغلة وقته ، وإن لم تعلم وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم ، على ألا تزيد المرتبات في الحالتين عما شرطه الواقف .

مادة ٣٧ — إذا شرط الواقف سهمًا لبعض الموقوف عليهم ومرتبات للبعض الآخر كانت المرتبات من باقي الوقف بعد السهام . فإذا لم يف الباقي بالمرتبات قسم على أصحابها بنسبتها .

مادة ٣٨ — تنقص المرتبات بنسبة ما ينقص من أعيان الوقف .

مادة ٣٩ — إذا اختص بعض الموقوف عليهم بنصيب مفرز من الأعيان الموقوفة فبيع جبراً في دين على الواقف غير مسجل ، أو في دين مسجل على جميع الأعيان الموقوفة ، كان لمستحقه نصيب في باقي الأعيان الموقوفة يعادل قيمة ما زاد على نصيبه في الدين الذي يبتع العين من أجله .

وإذا كان الدين مسجلاً على الحصة التي يبتع دون غيرها ولم يكن مستحقها من أصحاب الأنصباء الواجبة طبقاً للمادة ٢٤ فإنه لا يستحق شيئاً في باقي أعيان الوقف . أما إذا كان من أصحاب الأنصباء الواجبة وكان الدين المسجل على العين أقل من قيمتها وقت وفاة الواقف ، وكان الفرق يفي بنصيبه فلا يترتب على بيعها وفاء لهذا الدين أى حق له في المطالبة بأى نصيب في باقي الموقوف ، وإذا كان الفرق بين الدين وثن العين أقل أو أكثر من قيمة نصيب المستحق صحح الاستحقاق طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣٠ .

قسمة الوقف

مادة ٤٠ — لكل من المستحقين أن يطلب فرز حصته في الوقف متى كان قابلاً للقسمة ولم يكن فيها ضرر بين .

ويعتبر الناظر على الحصة الخيرية قانوناً كأحد المستحقين في طلب القسمة . وتحصل القسمة بواسطة المحكمة وتكون لازمة .

مادة ٤١ — إذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو في حكم معينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقاً للمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية . وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة أو نقص .

- المادة ٤٢ — إذا قسم الموقوف بين المستحقين يؤدي كل مستحق للخيرات أو المرتبات غير الدائمة أو غير معينة المقدار ما يناسب حصته في الوقف .
- مادة ٤٣ — لا تجوز قسمة الموقوف في حياة الواقف إلا برضائه ويجوز له الرجوع عنها .

النظر على الوقف

- مادة ٤٤ — يبطل إقرار الناظر لغيره بالنظر على الوقف منفرداً كان أو مشتركاً .
- مادة ٤٥ — لا يجوز للناظر أن يستدين على الوقف إلا بأذن المحكمة الشرعية ، وذلك فيما عدا الالتزامات العادية لإدارة الوقف واستغلاله .
- مادة ٤٦ — إذا قسمت المحكمة الوقف أو كان لمستحق نصيب مفرز وجب إقامة كل مستحق ناظراً على حصته متى كان أهلاً للنظر ، ولو خالف ذلك شرط الواقف .
- مادة ٤٧ — إذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه لمن شرط له ثم لمن يصلح له من ذرية الواقف وأقاربه ثم لوزارة الأوقاف . هذا ما لم يكن الواقف غير مسلم وكان مصرف الوقف جهة غير إسلامية ، فإن النظر عليه يكون لمن تعينه المحكمة ، مع ملاحظة أن هذا الترتيب ترتيب في الصلاحية .
- مادة ٤٨ — إذا لم يقسم الوقف لا تقيم المحكمة عليه أكثر من ناظر واحد إلا إذا رأت المصلحة في غير ذلك .
- ولها في حالة تعدد النظر أن تجعل لأكثريةهم حق التصرف فيما يختلفون فيه .
- وفي جميع الأحوال يجوز لإفراد كل ناظر بقسم من الوقف يستقل بالنظر عليه .
- مادة ٤٩ — لا يولى أجنبي على الوقف إذا كان في المستحقين من يصلح للنظر عليه .
- فإذا اتفق من لهم أكثر الاستحقاق على اختيار ناظر معين أقامه القاضي إلا إذا رأى المصلحة في غير ذلك .
- ويعتبر صاحب المرتب كستحقق بنسبة مرتبه لربع الوقف ، ويقوم ممثل عديم الأهلية أو الغائب مقامه في الاختيار .
- وتقرر هيئة التصرفات انتهاء ولاية الناظر الأجنبي متى وجد من المستحقين من يصلح لها .

محاسبة الناظر ومسئوليته

- مادة ٥٠ — يعتبر الناظر أميناً على مال الوقف وو كيلاً عن المستحقين لا يقبل قوله في الصرف على شؤون الوقف أو على المستحقين إلا بسند ، عدا ما جرى العرف على عدم أخذ سند به .
- والناظر مسئول عما ينشأ عن تقصيره الجسم نحو أعيان الوقف وغلاته . وهو مسئول أيضاً عما ينشأ عن تقصيره السير إذا كان له أجر على النظر .
- مادة ٥١ — إذا كلف الناظر أثناء نظر تصرف أو دعوى بتقديم حساب عن الوقف

المشمول بنظره ولم يقدمه مؤيدا بالمستندات في الميعاد الذي حددته له المحكمة أو لم ينفذ ما كلفته به مما يتعلق بالحساب جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا ، فإذا تكرر الامتناع جاز لها زيادة الغرامة إلى مائة جنيه .

ويجوز للمحكمة أن تمنح باقى الخصوم فى التصرف أو الدعوى هذه الغرامة أو جزءا منها ويجوز كذلك حرمان الناظر من أجر النظر كله أو بعضه .
فإذا قدم الناظر الحساب أو نفذ ما أمر به وأبدي عذرا مقبولا عن التأخير جاز للمحكمة أن تعفيه من كل أو بعض الغرامة أو من الحرمان من كل أو بعض أجر النظر .
مادة ٥٢ — يجوز للمحكمة فى أى درجة من درجات التقاضى أثناء النظر فى أى تصرف أو دعوى متعلقة بالوقف أن تحيل الناظر على محكمة التصرفات الابتدائية إذا رأت ما يدعو للنظر فى عزله .

مادة ٥٣ — لمحكمة التصرفات عند إحالة الناظر عليها أو أثناء النظر فى موضوع العزل — بعد تمكين الناظر من إبداء دفاعه — أن تقيم على الوقف ناظرا مؤقتا يقوم بإدارته إلى أن يفصل فى أمر العزل نهائيا .

عمارة الوقف

مادة ٥٤ — يحتجز الناظر كل سنة ٢٥ فى المائة من صافى ريع مبانى الوقف يخصص لعمارتها ويودع ما يحتجز خزانة المحكمة ، ويجوز استغلاله إلى أن يحين وقت العمارة ، ولا يكون الاستغلال والصرف إلا بأذن من المحكمة .

أما الأراضى الزراعية فلا يحتجز الناظر من صافى ريعها إلا ما يأمر القاضى باحتجازه للصرف على إصلاحها أو لإنشاء أو تجديد المبانى والآلات اللازمة لإدارتها أو للصرف على عمارة المبانى الموقوفة التى شرط الصرف عليها من هذا الريع بناء على طلب ذوى الشأن .

وللناظر ولكل مستحق إذا رأى أن المصلحة فى إلغاء الأمر بالاحتجاز أو تعديله أن يرفع ذلك إلى المحكمة لتقرر ما ترى فيه المصلحة

ونطبق هذه الأحكام ما لم يكن للواقف شرط بخالفها .

مادة ٥٥ — مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، إذا احتاجت أعيان الوقف كلها أو بعضها لعمارة تزيد نفقتها على خمس فاضل غلة الوقف فى سنة ولم يرض المستحقون بتقديم العمارة على الصرف إياهم ، شرط الواقف تقديم العمارة أم لم يشترطه ، وجب على الناظر عرض الأمر على المحكمة لتأمر بعد سماع أقوال المستحقين بصرف جزء من الغلة للقيام بالعمارة أو باحتجاز جميع ما تحتاج إليه العمارة أو باستخدام الاحتياطي المبين فى المادة السابقة كله أو بعضه .
وتتبع هذه الأحكام فى الصرف على إنشاء ما ينمى ريع الوقف عملا بشرط الواقف .

ومع مراعاة أحكام المادة ١٨ يجوز للمحكمة أن تباع بعض أعيان الوقف لمهارة باقية بدون رجوع في غلته متى رأت المصلحة في ذلك .

أحكام ختامية

مادة ٥٦ — تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به عدا أحكام الفقرات الثلاث الأولى من المادة ٥ والمادة ٨ والشرط الخاص بنفاد التغيير في المادة ١١ وبنفاد الشروط العشرة في المادة ١٢ وأحكام المادتين ١٦ و ١٧ .

مادة ٥٧ — لا تطبق أحكام ، المادة ٢٠ على الاقرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون . ولا أحكام المادة ٢٢ في الأحوال التي خولفت فيها الشروط الواردة بها قبل العمل بهذا القانون . ولا تطبق أحكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ على الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون التي مات واقفوها ، أو كانوا أحياء وليس لهم حق للرجوع فيها .

ولا أحكام المادة ٢٦ إذا وقع القتل قبل العمل بهذا القانون . ولا أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٢ في الأحوال التي نقضت فيها قسمة الربيع قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٥٨ — لا تطبق أحكام المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها، وذلك بدون إخلال بأحكام المادتين ٢٤ و ٣٠ في الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٥٩ — ليس لمن ثبت له استحقاق في غلة الوقف أو زاد استحقاقه فيها بناء على تطبيق أحكام هذا القانون أن يطالب بذلك إلا في الغلات التي تحدث بعد العمل به .

مادة ٦٠ — الأحكام النهائية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون في غير الولاية على الوقف تكون نافذة بالنسبة لطرفي الخصومة ، ولو خالفت أحكام هذا القانون .

مادة ٦١ — لا تطبق أحكام المواد ١٢ و ١٥ و ١٩ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ لغاية ٥٥ على الأوقاف التي صدرت أو تصدر من الملك ، وكذلك لا تسرى هذه المواد على الأوقاف التي يديرها ديوان الأوقاف الملكية أو يكون له حق النظر عليها سواء أصدرت قبل العمل بهذا القانون أم بعده .

مادة ٦٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر عابدين في ١٢ رجب سنة ١٣٦٥ (١٢ يونيو سنة ١٩٤٦)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير العدل

محمد كامل مرسي

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١	٥ يونيه ١٩٤٧	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية ١ — تفتيش . مأمور الضبطية القضائية . الأمر العسكري الذي يبيح له تفتيش المساكن للبحث عن أسلحة أو مسروقات من الجيش عشوره أثناء التفتيش على ورقة صغيرة بين طيات الفراش . فضاها ووجود مادة مخدرة فيها . حالة تلبس . يجب عليه أن يضبط المخدر ويبلغ عنه . الضمانات التي رأى الشارع اتخاذها في تفتيش المساكن . الغرض منها هو المحافظة على حرمتها . ب — كونستابل . اجراءه تفتيشا . الدفع بأنه غير مستكمل للصفات التي اشترطها القانون لاعتباره من رجال الضبطية القضائية دفع موضوعي . لا تصح إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . استئناف . حكم باعتباره المعارضة كأنها لم تكن . ميعاد استئنافه . يبدأ من يوم صدور الحكم متى كان المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر منها . تسليم المحكوم عليه في الطعن المدفوع منه بأنه كان يعلم الجلسة التي عينت لنظر معارضته وعدم دفعه أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان يجهل تاريخها . الحكم القاضي بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن . صحيح . ١ — حكم استئنافي ببيان مادة القانون التي طبقها المحكمة في صدره . خلو صلبه من ذكر تلك المادة . قضائها بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . ذكر الحكم الابتدائي في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة . لا نقض . ب — حكم ابتدائي غير متوج باسم الملك . حكم استئنافي استوفى هذا البيان الجوهرى . العيب الذي شاب الحكم الابتدائي لا يلحقه وان كان قد أخذ بأسبابه . تزوير الشهادة الادارية التي يحورها العمد والمشايخ لاثبات الوفاء قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ لتقديمها لمصلحة المساحة . التزوير فيها . تزوير في ورقة رسمية . (المادة ١٨١ ع ٢١٣)
٢	» » »	٣
٣	١٢ يونيه ١٩٤٤	٤
٤	» » »	٥

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم	الصفحة	تاريخ الحكم
٥	٩	١٢ يونيو ١٩٤٤
٦	١٢	» » »
٧	١٤	» » »
٨	١٥	» » »
٩	١٧	» » »
١٠	١٨	» » »

ملخص الاحكام

وصف التهمة . اعتبار المحكمة في حكمها المتهم فاعلام تقديمه إليها باعتباره شريكاً . إسنادها اليه واقعة لم يشملها أمر الاحالة . عدم لفت الدفاع إلى ذلك . اخلال بحق الدفاع كون العقوبة التي أوقعها عليه مع أخذه بالرافة هي المقررة للجريمة التي أحيل بها اليه (الأشغال الشاقة المؤبدة) لا يؤثر . يتعين نقض الحكم من جهة العقوبة والمعاقبة بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

فاعل . قتل عمد . تدخل المتهم في ارتكاب هذه الجريمة باتيانته عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها . اعتبار المحكمة أنه هو المحدث للاصابات التي أدت الى القتل . مسئوليته عن الجناية حتى مع التسليم جدلاً بأن الاصابات التي أحدثت القتل تدل على تعدد الفاعلين (المادة ٣٩ ع)

قتل خطأ . عدم بيان نوع الخطأ الذي وقع من المتهم وأدى الى القتل . نقض . أركان هذه الجريمة . (المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨)

قتل خطأ . شرط قيام هذه الجريمة أن يكون الحادث ناشئاً عن الخطأ المرتكب . وجود عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه . لا ينفي المسؤولية مع تحقق هذا الشرط . سائق سيارة . مخالفته اللوائح في السير . اندفاع غلام صغير السن الى جهة السيارة وسقوطه بالقرب من دوليها . لا ينفي مسؤولية السائق . (المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨)

مواد مخدرة . العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة . مجرد الأحرار يكفي لتوقيعها . العقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٩ . لا يكون إلا اذا ثبت أن الأحرار لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . عبء الاثبات في تخصيص القصد من الأحرار على المتهم . تطبيق المادة ٣٥ دون ذكر أن الأحرار كان لقصد الاتجار . لا يضمن على الحكم مادام المتهم لم يثبت أنه كان لقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . قتل خطأ . رابطة السببية في جرائم القتل أو المجرم خطأ

العدد الاول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١	٢ أكتوبر ١٩٤٤	٢٠ ١ — حكم . تسببه . متهم . شهادته كذبا أمام محكمة الجنايات بأن زيدا المتهم في جريمة قتل كان في وقت وقوع الجريمة بجهة غير التي وقع فيها القتل وذلك منه بقصد تخلص زيد هذا من العقاب . إدانته ابتدائيا في تهمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء المرفوعة بها الدعوى عليه . توجيه المحكمة الاستئنافية له تهمة شهادة الزور وإدانته في الجريمتين . تأييدها الحكم الابتدائي في الموضوع لأسبابه . أسباب الحكم الابتدائي في الموضوع لأسبابه . أسباب الحكم الابتدائي في صدد جريمة الإعاقة على الفرار من وجه القضاء تصلح لتبرير الإدانة في جريمة شهادة الزور . ب — الفعل الثابت وقوعه من هذا المتهم يكون جريمتين . جريمة شهادة الزور . وجريمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء . إدانته في جريمة شهادة الزور . لا خطأ فيه . ح — إثبات . اعتماد المحكمة في حكمها بادانة هذا المتهم في شهادة الزور على شهادة الشهود الذين سمعهم محكمة الجنايات في دعوى القتل . جوازه . النص على المحكمة بأنها لم تسمع الشهود في مواجهته . لا يصح . ١ — غش البضاعة . علم المتهم . استخلاصه من وقائع تنتج . جوازه . جزار . احترافه الجزاره من زمن بعيد . ذبحه جملا خارج السليخانة في يوم ممنوع الذبح فيه . استخلاص علمه بفساد لحم هذا الجمل من هذه العناصر سائق . ب — قوة الشيء المحكوم فيه . سبق محاكمة هذا المتهم أمام المحكمة العسكرية عن تهمة ذبحه جملا خارج السليخانة في يوم ممنوع الذبح فيه وبيع لحم طازج في يوم منع فيه البيع . دفعه الدعوى الحاضرة بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في
١٢	» » »	٢٣ ١ — غش البضاعة . علم المتهم . استخلاصه من وقائع تنتج . جوازه . جزار . احترافه الجزاره من زمن بعيد . ذبحه جملا خارج السليخانة في يوم ممنوع الذبح فيه . استخلاص علمه بفساد لحم هذا الجمل من هذه العناصر سائق . ب — قوة الشيء المحكوم فيه . سبق محاكمة هذا المتهم أمام المحكمة العسكرية عن تهمة ذبحه جملا خارج السليخانة في يوم ممنوع الذبح فيه وبيع لحم طازج في يوم منع فيه البيع . دفعه الدعوى الحاضرة بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		تلك الدعوى . رفضه . في محله . تحقق الغير به بين الدعويين . عبارة (اللحوم الطازجة) الواردة في الأوامر العسكرية . القصد منها . اللحوم الناتجة في الذبح وقت الاستهلاك أى المقصود تحديد استهلاكها .
١٣	١٦ أكتوبر ١٩٤٤	٢٦ أ — تجمهر حصوله عرضاً ومن غير اتفاق سابق يكفى للعقاب ب — إتلاف . التمييز بين الجريمتين المنصوص عليهما في المادة ٣٦١ وفي المادة ٣٨٩ . يقوم على أساسين . القصد الجنائي ومقدار الاتلاف أو التخريب . يشترط في الجريمتين أن يقع فعل كل منهما عمداً . يشترط فوق ذلك في الجريمة الواردة في المادة ٣٦١ أن ترتكب بقصد الاساءة . يكفى في المادة ٣٨٩ أن يكون الاتلاف حادثاً فردياً بسيطاً ويشترط في المادة ٣٦١ أن يكون عن الأشياء المتلفة أو المخربة كبيراً . (المادتان ٣١٦ و ٣٤٢ ع = ٣٦١ و ٣٨٩)
١٢	» » »	٣٠ ح — حكم . اشتغال وصف التهمة الواردة بصدر الحكم على بيان واف للواقعة . الحكم يعتبر مشتملاً على بيان الواقعة . صيغة الاتهام جزء من الحكم . تكفى الاحالة اليها في بيان الواقعة . أ — نقض وإبرام . أسباب جديدة . الدفع بأن المتهم لم يكن يعلم باليوم الذى عين لبيع المحجوزات . دفع موضوعي واجب التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إثارتها أولاً لدى محكمة النقض .
		ب — تحقيق . مواد الخنج والمخالفات . جواز رفع الدعوى العمومية فيها مباشرة بدون تحقيق ما . عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان ما .
١٥	» » »	٣١ تلبس . ماهيته . مفاجأة الجاني حال ارتكابه الجريمة . القبض عليه وتفتيشه . جائز لرجال الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة يجوز لأى فرد القبض عليه وتسليمه لأحد رجال الضبطية أو أحضاره أمام النيابة . كشف حالة التلبس من غير الرؤية بالسمع أو الشم . جائز وجوب التحرز في ذلك . عسكرى . مرور شخص

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦	١٦ أكتوبر ١٩٤٤	<p>أمامه يحمل مادة مخدرة . انبعاث رائحة المخدر من ناحيته . حالة تلبس . للمسكرى أن يقبض عليه ويحضره إلى أحد رجال الضبط . التفتيش الشخصى من توابع القبض ومستلزماته . (المواد ٧ و ٨ و ١٥ و ١٨ تحقيق والمادة ٤١ من قانون الجنايات الفرنسى)</p> <p>١ — تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش أو بطلان الأذن الصادر به متى يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض ؟ إذا كان ماجاء فى الحكم من وقائع دالا بذاته على البطلان .</p> <p>ب — إذن النيابة بالتفتيش بناء على بلاغ تقدم اليها من ضابط البوليس لما رأته فيه من الجريمة والدلالة على اتصال المتهم بالجريمة اعتماد المحكمة فى حكمها بالادانة على ما أسفر عنه هذا التفتيش . لأغبار عليه .</p> <p>ج — توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة . لا يمنع وكيل النيابة الذى يعمل معه من الفصل فيه والأذن بالتفتيش . وكيل نيابة أسـ يوط الكلية . إذنه فى تفتيش مسكن متهم كائن بدائرة مركز أبنوب . اختصاص نيابة أسـ يوط الكلية يشمل مركز أبنوب . جوازه .</p> <p>د — إذن تفتيش مسكن متهم . كوخ قائم فى الحديقة التى يستغلها المتهم . هذا الكوخ هو المسكن الأصلى الذى يقيم فيه المتهم ويبيع المخدرات فيه . إذن التفتيش يتناول له .</p> <p>هـ — دفاع . حضور المتهم جلسة المحاكمة وتولية الدفاع عن نفسه بنفسه دون أن يقول إن له محاميا . وجود محام عنه بقاعة الجلسة لم يسمع النداء على المتهم ولم يتنبه إلى نظر القضية . لا إخلال بحق الدفاع .</p>
١٧	» » »	<p>عاهة مستديمة . النقص الذى تتكون به العاهة . القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة له . فقد منفعة أحد الأعضاء فقدا جزئيا بصفة مستديمة . عاهة مهما كان مقدار ذلك .</p>
١٨	٢٣ » »	<p>شهود نفى . الاجراءات والمواعيد الواجبة مراعاتها لاعلانهم . إعلان المتهم إعلانا قانونيا للجلسة . طلبه التأجيل لإعلان شهود نفى</p>

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم	الترتيب	تاريخ الحكم
١٩	٤١	٢٣ أكتوبر ١٩٤٤
٢٠	٤٢	» » »
٢١	٤٣	» » »
٢٢	٤٤	» » »
٢٣	٤٨	٣٠ » »
٢٤	٤٩	» » »

رفضه بحجة أن الغرض منه عرقلة سير الدعوى . لا تثير على المحكمة فيه . تعالاه اعدم الاعلان بأنه كان محبوسا . لا يحديه . وصف التهمة . خطأ كتابي في ذكر يوم وقوع الحادثة في الحكم . النص على المحكمة بأنها قضت في واقعة غير المرفوعة بها الدعوى . لا يصح .

إثبات . سلطة المحكمة في وزن الأدلة . أصابه ناشئة عن تهم سور بسطح منزل . أخذ المحكمة في الادانة بتقرير المهندس الذي أجرى المعاينة عقب وقوع الحادث يومين وعدم أخذها بتقرير مهندس آخر عن معاينة أجريت فيما بعد . لا تثير عليها في ذلك حكم تسيبيه . مالك . تصرفه في المحجوز . تمسك المتهم في دفاعه بأن الحجز الموقع على ماله صوري ولم يوقع في مواجهته . مبادرته بمجرد علمه بالحجز إلى رفع دعوى ببطالان الحجز . القضاء له بأحقية للمحجوز . ادانته مع ذلك في جريمة اختلاس المحجوز دون أن يرد على هذا الدفع الجوهرى . قصور يعيب الحكم .

١ — حكم . بيان الواقعة . صيغة الاتهام تعتبر جزءا من الحكم يكفي في بيان الواقعة الاحالة بها .

ب — ضبطية قضائية . الاجراءات التي يكون الغرض منها الكشف عن جريمة . من صميم اختصاص مأمورى الضبطية القضائية . مفتش مباحث . دفعه شخصا إلى متهم بتقليد أوراق مالية للاتصال به وشراء تلك الأوراق منه . تقديم المتهم الأوراق إليه بارادته واختياره . لبس في ذلك تحريضا على ارتكاب جريمة بل هو اجراء الغرض منه الكشف عن الجريمة . لا مخالفة فيه للنظام العام ولا لحسن الآداب .

نقض وإبرام . أسباب الطعن . اعتذار الطاعن بأنه لم يكن يعلم بصدور الحكم عليه في يوم صدوره . يجب عليه تقديم أسباب طعنه في الميعاد محسوبا من اليوم الذى يثبت فيه علمه بصدوره . (المادة ٢٣١ تحقيق)

نقض وإبرام الأحكام الجائز الطعن فيها . الأحكام المنهية

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥	٣٠ أكتوبر ١٩٤٤	٥١
٢٦	» » »	٥٢
٢٧	» » »	٥٨
٢٨	» » »	٥٩
٢٩	» » »	٥٩

للخصومه . الحالة المستثناة . حكم قاضي بصحة الاجراءات التي اتخذت للحصول على عينة اللبن وتحليلها وبمنظر موضوع الدعوى . حكم قاضي برفض الدفع الفرعي وبجواز نظر الدعوى . الطعن فيهما استقلالاً بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

١ — خيانة الأمانة . تسلم المتهم مبلغ عشرة جنيهات لشراء بضاعة للمجنى عليه . عدم شرائه . وهم المجنى عليه بالشكوى . رده إلى المجنى عليه بهض المبلغ وتحريره سنداً ببعضه . اختلاس .

ب — استئناف . القضاء ابتدائياً بتعويض . استئناف الحكم من النيابة وحدها . زيادة مبلغ التعويض استئنافياً . خطأ . تصحيحه بارجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدائياً .

ح — مدع بالحقوق المدنية . الحكم له ابتدائياً بتعويض : عدم استئناف الحكم . مرافعته أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له . جوازها . تسليم المتهم بالمبلغ المقضى به ابتدائياً . لا يمنع من المرافعة .

١ — حكم . تسببيه . سوء بعض الفروض المحتملة في الحكم تزيد . انتهاء المحكمة في حكمها إلى الحقيقة التي تبينتها وأثبتتها على وجه التعيين لا يطعن في الحكم .

ب — نقض وإبرام . وجه الطعن . بيانه واجب . لا تجوز الاحالة فيه إلى طعن آخر مقدم من متهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى .

اختلاس أشياء محجوزة . حارس شريك . قصور الحكم في بيان الواقعة التي ادان الحارس فيها . مستوجب نقضه بالنسبة للشريك .

إخفاء مسروقات . علم المتهم بالسرقة . وجوب اثباته . (المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)

حكم . تسببيه . دفع المتهم بأن الاعتراف المسند إلى بعض المتهمين وتأسست عليه ادانته وليد إكراه . دفع هام . وجوب الرد عليه . عدم الرد عليه . نقض الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين حتى من لم يقدم منهم أسباباً لطعنه .

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
٢٠	٦٠	٦٠
٣٠	٦٠	٦٠
٣١	٦١	٦١
٣٢	٦٣	٦٣
٣٣	٦٦	٦٦
٣٤	٦٧	٦٧

ملخص الأحكام

تاريخ الحكم

الصفحة

٢٠

نقض وإبرام . محكوم عليه . تقديمه أسباب الطعن في الميعاد .
عدم تقريره بالطعن في الحكم . اعتذاره من ذلك بأنه بعد صدور
الحكم عليه بيومين في مرض وحمل إلى المستشفى فنقل رغبته في
التقرير بالطعن إلى مأمور السجن بخطاب مسجل قدم الوصول
الذي بيده عنه . متى لا يصبح التمسك بهذا العذر .
(المادة ٢٣١ تحقيق)

١ — غش . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . الاجراءات الواردة
به . الغرض منها . مخالقات أحكام هذا القانون لا تخضع لقواعد
اثبات خاصة . عن العينات التي تؤخذ من المواد المشتبه فيها .
لا اعتبار لها مادام القاضي قد اطمان إلى صحة الدليل المستمد من
التحليل ولم يساوره الشك فيه من جهة أخذ العينة أو جهة عملية
التحليل .

ب — العلم بالغش . بيانه . وجوبه . الاكتفاء في بيانه بأن هذا
العلم مستفاد من أن المتهم بغش اللبن بائع الباز ومن زيادة كمية الماء
المضافة ومن أنه صاحب المصلحة في الغش . يكفي .

اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه وسبق اصرارهم على ذلك .
مسئولية كل منهم عن نتيجة هذا الضرب سواء ما وقع منه أو من
زملائه .

غش . العلم به . ركن من أركان الجريمة . واقعة عرض
زيت سمسم مغشوش للبيع مع العلم بغشه . ادانته المتهم فيها . الاستناد
في ذلك إلى مجرد القول بأنه قد أخذت عينه من الزيت اتضح
من التحليل أنها مغشوشة ووجود سوابق للمتهم . قصور
(المادة ٣٩/٣ ع والمادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١)

نقض وإبرام . عدم وضع الحكم في ظرف ثلاثين يوما من
صدوره . ماذا يجب للطعن فيه بهذا السبب ؟ اثبات انه لم يحصل
توقيعه في تلك المدة بشهادة من قلم الكتاب . شهادة مفادها أن
الحكم كان قد تم وصفه وتوقيعه قبل طلبها . لاجدوي لها في هذا
الخصوص .

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٤٠	٢٠ نوفمبر ١٩٤٤	ولا يصح اتخاذه سبباً لبطلان الاجراءات مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظاً فيه صفة المرشد . غش البضاعة . علم المتهم بالغش . التدليل عليه ببيان نسبة المادة المضافة إلى المادة الأصلية ، ويكون المتهم تاجراً وله مران يجعله قادراً على تمييز الغش ، دون بيان ما إذا كانت تلك النسبة ينشأ عنها تغير في الطعم أو في الرائحة يمكن إدراكه بالحواس . قصور . (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)
٤١	» » »	أ — تفتيش . إذن النيابة في اجرائه . اعتباره صحيحاً لما تبينته المحكمة من أن النيابة قد أذنت به أساس تحريات وأبحاث جديده . الطعن في الحكم لا يفتأه على تفتيش باطل لاجرائه بناء على إذن غير صحيح . لا يقبل .
٤٢	» » »	ب — اعتراف المتهم أمام النيابة . الاستناد اليه في إدانة المتهم على اعتباره دليلاً مستقلاً عن التفتيش لابدائه أمام النيابة بعد حصول التفتيش بمدة قصيرة . الطعن في الحكم لاستناده الى هذا الاعتراف بمقولة إنه نتيجة تفتيش باطل . لا يقبل . أ — إثبات . تقدير أقوال الشهود . موضوعي . تجزئة أقوال الشاهد الواحد . لارقابه لمحكمة النقض .
٤٣	» » »	ب — إثبات . طبيب شرعي . عدم جزمه في التقرير بأن الأصابة حصلت في وقت الحادث . لا يمنع المحكمة مع اعتمادها على هذا التقرير من أن تعتبرها حاصلة في ذلك الوقت . ج — تعويض . مطالبة المدعي المدني بمبلغ على سبيل التعويض عما أصابه أبنه من جناية هتك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم . عدم تخصيص كل جريمة بجزء منه . القضاء به كله تعويضاً عن الجريمة التي ثبتت لدى المحكمة . لا خطأ في ذلك . انتهاك حرمة ملك الغير . مناط العقاب . التعرض للعبادة الفعلية بعض النظر عن الحق في وضع اليد قانوناً . (المادة ٣٢٣ ع = ٣٦٩)

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٤	٨٤	٤ ديسمبر ١٩٤٤
٤٥	٨٦	» » »
٤٦	٨٩	» » »
٤٧	٩٣	» » »
٤٨	٩٥	» » »

أ — حكم تسببيه . تسليم المحكمة بوجوب إستبعاد الاعتراف المنسوب الى أحد المتهمين . المستفاد من الحكم أنها أتخذت هذا الاعتراف أساساً لقضائها بالأدانة . حكم متخاذل .

ب — نقض وإبرام . عيب يستوجب نقض الحكم يمس جميع الطاعنين . نقض الحكم بالنسبة لهم جميعاً حتى من لم يكن منهم قدم اطعنه أسباباً .

نصب . التوصل إلى الاستيلاء على مال الغير بأ كاذب من المتهم . دعمها بمظاهر خارجية خلقها وكان لها أثرها في خدع المجنى عليه حتى صدقه . توافر أركان الجريمة ولو كان من تدخل معه في هذه المظاهر غير ضالع معه في الجريمة بل كان مجرد مردد لمزاعمه . مثال . (المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦)

أ — فاعل . اتفاق شخصين فأكثر على ارتكاب جريمة القتل . إعتداء كل منهم على المجنى عليه تنفيذاً لهذا الاتفاق . نشوء وفاة المجنى عليه عن الفعل الذي وقع من واحد منهم عرف أو لم يعرف . كل منهم فاعل .

ب — إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون مباشراً .

أ — نقض وإبرام . النص على عدم جواز الطعن في أحكام المخالفات . مودة الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . مخالفة مرتبطة بمنحة . رفع طعن عنها وعن المنحة معا . جوازه

ب — إثبات . العبرة فيه هي بسماع الشهود أمام المحكمة وبما يجري من تحقيقات في جلسات المحاكم . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات بالرغم من مخالفتها لأقواله في محضر الجلسة . جوازه

أ — سرقة . قماش مودع في المكان المعد له في دار الجمر . إتصال المتهمين به بحكم كونهما مستخدمين في الجمر . يدها عليه تكون عارضة . اختلاسهما إياه ليس خيانة أمانة بل سرقة .

ب — خروج هذين المتهمين من دار الجمر بسيارة فيها القماش المسروق . فرارهما بالسيارة والجندى الذي هم بضبطهما متعلق بها ، بسرعة كبيرة وفي طريق وعرة . سرقة باكراه .

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٩	٩٨	٤ ديسمبر ١٩٤٤	تعويض مؤقت . قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ضرب المدعي بالحق المدني وأحدث مابه من إصابات . يكفي . بيان الضرر . يكون على المحكمة التي ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل .
٥٠	١٠١	» » »	نقض وإبرام . حكم وقع عليه في مدى الثلاثين يوما من صدوره . طلب بطلانه على أساس أن الطاعن لما توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه بعد ثلاثين يوما من صدوره لم يصادفه موجودا به لارساله إلى محكمة النقض . لا يقبل .
٥١	١٠٢	» » »	نقض وإبرام . مانع قهري من تقديم أسباب الطعن في الميعاد . وجوب تقديمها على أثر زوال المانع .
٥٢	١٠٢	» » »	إخفاء مسروقات . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ عند ما تكون الأشياء التي أخفيت متحصلة عن سرقة لا عن أية طريقة أخرى ولو كانت جريمة . علم المتهم بأن الشيء مسروق . وجوب التدليل بعبارة مبهمة . نقض . مثال . (المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)
٥٣	١٠٣	» » »	استئناف حكم المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية . هو حكم في موضوع الدعوى . استئناف النيابة هذا الحكم . إلغاؤه . يجب على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها . تخليها عن نظرها يعتبر امتناعا عن الفصل في الاستئناف .
٥٤	١٠٦	» » »	نقض وإبرام . ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه . الحصول على مهلة . مناطه . شهادة دالة على أن الحكم كان محتوما في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه وتحضير أوجه طعنه . طلبه مهلة استناد إلى أن المدة الباقية لم تكن لتتسع لتحضير أوجه الطعن وأنه كان يتردد على قلم الكتاب قبل ذلك ولم يكن الحكم قد ختم . لا يقبل . (المادة ٢٣١ تحقيق)
٥٥	١٠٨	» » »	١ - وصف التهمة . إقامة الدعوى على المتهم بأنه سرق هو وآخر مجهول من المجنى عليه مبلغا من المال بالاكره وفي الطريق العام . معاقبة المتهم على أساس أن السرقة بالاكره لم تقع في

العدد الاول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٥٦	١٠٩	٤ ديسمبر ١٩٤٤
٥٧	١١٠	» » »
٥٨	١١٣	» » ١١
٥٩	١١٤	» » »

طريق عام . هذا التعديل لا يطعن في حكم المحكمة .

ب — سرقة باكره . ركن الاكره . يانه . مثال .

المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ ع = ٣١٤ / ١ و ٣١٥)

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم من محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلا على أساس أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه . ثبوت أن هذه الأسباب كانت مقدمة ولكنها لم تبلغ إلى قلم كتاب محكمة النقض . لا يصح بقاء حكم محكمة النقض قائما . وجوب الرجوع فيه .

ا — إثبات . قوامه . حرية القاضي في تكوين عقيدته . الاخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة ولو كانت مخالفة لأقواله في التحقيقات . الاعتماد على شهادة الشاهد بالرغم مما وجه اليه من مطاعن . تجزئة أقوال الشاهد . ذلك كله جائز . المناط في كل هذا اطمئنان المحكمة إلى ما أخذت به .

ب — قتل خطأ . بيان الخطأ في الحكم . وجوبه . البيان الكافي . مثال في واقعه سائق سيارة تسبب في قتل المجنى عليه .

نقض وإبرام . الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليه دون غيرهم . تدخل المحامين في ذلك لا يكون إلا بناء على إرادتهم . مسجون . تقديم محاميه أسباب الطعن وإخطاره بأمر السجن بأن يكلف المسجون بعمل التقرير . إهمال هذا الطلب . لا يجدي اعتذار به .

ا — وصف التهمة . فصل المحكمة الابتدائية غيايا في الدعوى على الوصف الذي رفعته به النهاية إليها . المعارضة فيه . تأييده . خطأ المحكمة في تحرير الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي لأسبابه في معرض سرد الوقائع بذكرها فيه . وصف التهمة معدلا . تطبيقها مادة القانون التي تنطبق على واقعة التهمة كما كانت به . ذلك لا يعد تعديلا في وصف التهمة . مثال .

ب — علامات تجارية . العلامات التي لا يجوز تسجيلها . استعمالها . العقاب عليه . العلامات التي ليس فيها في حد ذاتها ما يحول دون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		تسجيلها . عقاب المتهم على استعمال علامات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ي) من المادة ٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٣٩ . لا تصح .
		ح — علامات تجارية . البيان التجاري . الغرض منه . مناط العقاب على عدم صحة البيانات المتعلقة بالمنتجات . كون البيان ذا أثر في تضليل الجمهور في شأن منتجات أعدت بالتعلل للعرض . لا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها . (القانون رقم ٥٧ لسنة ٣٩)
٦٠	١١ ديسمبر ١٩٤٤	نصيب . أساس هذه الجريمة . الغش والاحتيال . تهمة نصب بيع ملك الغير . دفع المتهم بانعدام عنصر الاحتيال لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك . ادانته على أساس أن فعلته لا يشترط فيها وجود طرق احتيالية . قصور في الأسباب . (المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦)
٦١	» » »	اتفاق جنائي . متى يعتبر قائما ؟ الاتفاق على ارتكاب جنحة تزوير يدخل في متناول المادة ٤٨ عقوبات . عدم تنفيذ الاتفاق . العقاب على الاتفاق يكون طبقا للمادة ٤٨ . تنفيذه بالارتكاب فعلا أو بشروع يكون معاقبا عليه . توقيع العقوبة الأشد . الاتفاق على ارتكاب جريمة معينة . توقيع عقوبة الجريمة التي وقعت تنفيذا للاتفاق ولو كانت أقل من عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي .
٦٢	» » »	غش في المعاملات التجارية . تاجر مسلي . ادانته في جريمة عرض مسلي مغشوش للبيع . تحصيل علمه بالغش مع كونه تاجرا ووقوع الغش باضافة مادة غريبة إلى المسلي لا تنفق في خصائصها معه . سائق قول المحكمة في حكمها إن ثمن الزيت الذي أضيف إلى المسلي أقل من المسلي . لا يعتبر من قبيل قضاء القاض بعلمه . كان يكون للمتهم وجه في طعنه على ذلك لو أنه قدم دليلا لا يحتمل الشك على أن المحكمة أخطأت فيما قالت به .
٦٣	» » »	اثبات . سماع شهود ومناقشتهم بالجلسة . ليس في القانون طريق مرسوم واجب اتباعه في هذا الصدد . كون المحكمة قد قاتها توجيه سؤال للشاهد مما يقيضه فن التحقيق . ذلك لا يصح

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٦٤	١٢٥	١١ ديسمبر ١٩٤٤
٦٥	١٢٦	» » »
٦٦	١٢٧	١٨ ديسمبر ١٩٤٤
٦٧	١٢٩	» » »
٦٨	١٣٠	» » »

اتخاذ وجهها للطعن على حكمها .

سرقه بظروف . حمل أحد المتهمين سلاهما . ذلك يقتضى معاقبته هو وسائر من اشتركوا معه فى السرقة بعقوبة الجناية .

(المادتان ٢٧٢ و ٢٧٣ ع = ٣١٥ و ٣١٦)

١ — اخفاء أشياء مسروقة . مناط تحقيقها . كون الأشياء متحصلة عن جريمة سرقة . نفي المحكمة وتوقع السرقة عن أخي المتهم بأخفائها على اعتبار أن نقله الشيء إلى داره كان عملا بريئا . معاقبة أخيه على الاخفاء . لا نصح . (المادة ٢٧٩ ع = ٢٢٢)

ب — نقض وإبرام . فى صورة هذه الدعوى كان يصح تطبيق مادة السرقة على المتهم بالاخفاء لولا أن المحكمة لم تصرح بتعديلها التهمة ولم تفصح عن حقيقة موقف المتهم .

نية القتل . خطورة الاصابة التى أحدثها المتهم . الاعتماد عليها ضمن الأدلة التى استخلصت منها المحكمة نية القتل . لامانع . استخلاص المحكمة فى ذات الوقت عدم توافر نية القتل فى اعتداء وقع من انهم نفسه على شخص آخر لكون الجروح التى أقل جسامه . لاجناح على المحكمة فى ذلك .

١ — أشياء ضائعة . حبسها بينة امتلاكها . سرقة تجرى عليه أحكامها . احتياز شيء بعد التقاطه ممن عثر عليه أو من غيره مع العلم بحقيقة أمره . إخفاء شيء مسروق .

(د كريتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)

ب — معارضة . المحكمة التى تنظر فيها . الحدود التى تلزمها فى مراعاة مصلحة المعارض . مجرد تصحيح الحكم الغيابى من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون . لا خروج فيه على تلك الحدود

١ — اشتباه . متى تتحقق جريمة العود إلى الاشتباه ؟ انذار للمتهم مشبوهها . ارتكابه بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية . تحقق جريمة العود إلى الاشتباه فى حقه .

ب — إنذار الاشتباه . مخالفة مقتضاه . انذار مشبوه بسبب الاعتداء على النفس . اعتدائه على المال . مخالفة للانذار

(القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

العدد الاول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٩	١٣٢	١٨ ديسمبر ١٩٤٩
٧٠	١٣٢	» » »
٧١	١٣٥	» » »
٧٢	١٣٦	» » »
٧٣	١٣٩	٢٥ » »
٧٤	١٤٠	» » »

صيدلة . مذاولة هذه المهنة على خلاف المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ . تم ولو بعمل واحد من أعمال الصيدلة . تجهيز المتهم ولو تذكرة طبيه واحدة يكفي لاعتباره قد تعاطى هذه المهنة بغير حق .

كحول . الحظر المنصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم الخاص برسم الانتاج على الكحول . خاص بالكحول المحلول . كحول عادي مخفف . لاعتقاب على ذلك .

اختلاس أشياء محجوزة . مساواة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها في نفس اليوم الذي توقع فيه الحجز . يجب لذلك أن يبين في الحكم بوضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صله مندوب الحجز بها . تمسك المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة لتقديم المحجوزات . ادانته لمجرد أنه لم تقدم المحجوزات للبيع . قصور .

جرح . القصد الجنائي في احداثه . يتحقق بالعلم بأنه يؤلم المجرع . المتهم به ليس ممن يحميهم قانون مهنة الطب . مسئوليته عن الجرح العمد ونتائجه سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق .

انتهاك حرمة ملك الغير . الخيازة المعتبرة قانونا . محمية مهما كان سببها . دخول شخص عقاراً وبقاءه فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت . وجوب احترامها . لاسبيل الى رفع يده عنها بغير حكم قضائي . دخول شخص منزلاً وبقاؤه فيه شهوراً بحجة أنه اشتراه . امتناعه عن ترك المنزل لا يصح القول عنه بأنه قصد به منع حيازته آخر .

(المادتان ٣٢٣ و ٣٢٤ ع = ٣٦٩ و ٣٧٠)

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم في دعوى مدنية بناء على ورقة لا يقيد المحكمة الجنائية فيما يتعلق بقوة هذه الورقة . لهذه المحكمة أن تستبعداها من الأدلة المعروضة عليها متى اقتنعت بأنها مزورة

العدد الاول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٥	١٤٣	٢٥ ديسمبر ١٩٤٤
		<p>ا — مواد مخدرة . امساك الدفاتر المذكورة بالمواد ١٨ وغيرها . القصد منه . صيدلى اهماله الدفاتر المختوم لانتهاى العمل فيه واستعمال دفتر آخر غير مختوم لقيد الجواهر المنصرفه من صيدليته . ادانته بالمادة ٣٥ / ١ صحيحة . تردده على مكتب الصحة لوضع الاختام على الدفاتر الذى أخذ يستعمله وعدم حصول تلاعب فى المخدرات التى فى صيدليته . لا يشفع له . صراحة النص فى إيجاب القيد فى الدفاتر الخاص .</p> <p>ب — القصد الجنائى فى جريمة عدم أمساك الدفاتر المذكورة . يكفى فيه العلم والارادة .</p> <p>ح — أخطار النقابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات والجنح . مخالفة هذا الاجراء . لا يترتب عليها أى بطلان . (القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠)</p> <p>د — محاكمة . دعوى عمومية فى مواد الجنح والمخالفات . جواز رفعها من غير تحقيق سابق . تحرير محضر على أن الواقعة مخالفة . لا يبطل اجراءات المحاكمة على اعتبار أن الواقعة جنحة .</p>
٧٦	١٤٦	» » »
		<p>مواد مخدرة . حشيش (القنب الهندي) . تعريفه . حالة الدفاع الشرعي :</p>
٧٧	١٤٨	» » »
		<p>ا — الاعتداء المستوجب لقيام هذه الحالة . كونه حقيقيا . لا يشترط بصفة مطلقة . يصح أن يكون وهميا .</p> <p>ب — وسيلة المدافع لرد الاعتداء . تناسبها مع فصل الاعتداء . تقدير ذلك يكون بعد نشوء حق الدفاع وعلى أساس كون ما وقع من المدافع مبررا تبريرا تاما فتحق براءته أو تبريرا جزئيا فيعد متجاوزا حد حقه .</p> <p>ح — دفاع عن المال . متى يبيح القتل العمد ؟ تسلق جدار منزل ليلا . فيه كل معانى الدخول فى المنزل . يحمل بذاته قرينة الاجرام . يصح لصاحب الدار عده اعتداء على النفس أو المال . يحق له رده . إطلاق صاحب الدار عيارا ناريا على المتسلق . ادانته فى جنابة الشروع</p>

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٨	١٥٣	٢٥ ديسمبر ١٩٤٤
٧٩	١٥٥	» » »
٨٠	١٥٥	» » »
٨١	١٦٤	» » »

في القتل دون تنفيذ دفاعه على أساس مفهوم . المادة ٢٥٠ ع . قصور
اختلاس أشياء محجوزة . منع التنفيذ على المحجوز أو وضع
العوائق في سبيل التنفيذ على شكل حجز قضائي صوري . تمام
الجريمة . تسخير شخص زوجته في الحجز على منقولات محجوز
عليها وتمكينها من بيعها في غيبة الحاجزة الأولى وبغير علمها
وتوصله بهذه الاجراءات الصورية إلى إعاقة التنفيذ . اعتباره
مختلسا .

اجراءات . أساس المحاكمة الجنائية . التحقيقات التي يجب أن
تجريها المحكمة بنفسها . قضاء محكمة الدرجة الأولى بالادانة اعتمادا
على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . تمسك الدفاع أمام
المحكمة الاستئنافية بوجوب سماع الشهود . تأييد الحكم المستأنف
لأسبابه بمقوله أن الدفاع لم يتمسك بسماع الشهود أمام محكمة
الدرجة الأولى . حكم خاطيء

وصف التهمة . رفع الدعوى العمومية على المتهم بالاختلاس .
وصف التهمة يفيد أنه حصل على أموال مودعه في بنك بطريقة
تقديم شيكات مزورة انخدع بها العامل المختص . اعتبار المحكمة
الاستئنافية هذه الواقعة نصبا . لاجناح عليها فيه .

أ — قاضي . وكيل نيابة . صدور مرسوم تعيينه قاضيا . لا يستطيع
أن يشغل بوظيفة القضاء إلا بإبلاغه المرسوم وحلفه اليمين .
(المادتان ٧ و ١٥ من قانون استقلال القضاء)

ب — سرقة أوراق مرافعة قضائية أو اختلاسها أو إتلافها .
الأفعال المادية التي يعاقب عليها بالمادة ١٥٢ ع . حفظ الشيء في
مخزن عام أو تسليمه إلى شخص مأمور بحفظه ولم يكن محمولا
في مخزن عام . حكمها واحد . تطبيق حكمها على الحافظ وعلى
غير الحافظ . الحافظ يعتبر فعله جنائية . غير الحافظ فعله جنحة .
كاتب محكمة . تسلمه ملف قضية من كاتب الجلسة المختص . نقله
إياها لمنزله . اختلاس أوراق أو مستندات منها . اختلاس لاسرقه .
(المادتان ١٥١ و ١٥٢ ع)

العدد الأول والثاني	فهرست	السنة السابعة والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٢	٢٥ ديسمبر ١٩٤٤	١ — اثبات . استناد الحكم إلى دليل وهمي . يفسده . اقرر من محام . لا يصح أن يؤخذ به المتهم شخصيا .
		ب — استئناف . الاستئناف المرفوع من النيابة . لا يكون له تأثير في الدعوى المدنية . مدع مدني . عدم رفعه استئنافا عن الحكم الصادر في الدعوى . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم له بتعويض على المتهم .
١٧١		قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية
١٨٢		» » ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف



المحامي

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين الوطنية

السنة السابعة والعشرون

نوفمبر وديسمبر

سنة ١٩٤٦

العددان

الثالث والرابع

الديموقراطية هي حق كل فرد في توسيع مداركه وروحه بالطرق التي يختارها
متحرراً من الخوف ومن الفقر — على شرط ألا يتدخل في حقوق الآخرين في الحياة
(مرشال)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
« إدارة مجلة المحاماة » وتحررها بدارالنقابة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١ بمصر

مطبعة حجازي بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذان العددان الأحكام الآتية :

عدد	
٦٤	حكما صادرا من محكمة النقض والإبرام الجنائية .
١٥	حكما صادرا من محكمة النقض والإبرام المدنية .
٢	حكمان صادران من محكمة استئناف مصر الوطنية .
٥	أحكام خاصة بقضاء الضرائب .
٤	قرار وأحكام خاصة بشئون المحامين .

اعتذار و تمن

تعتذر لجنة التحرير لتأخير ظهور أعداد المجلة في مواعيدها ، وقد نشأ ذلك لتعذر الحصول على الورق وشدة التزام على المطابع . وقد سويت هاتان المسألتان . ونتمنى أن تظهر المجلة في مواعيدها وأن تصل في النشر إلى آخر مآقررتة محكمة النقض من مبادئ وكذا محكمة مجلس الدولة وباقي أحكام المحاكم الاستئنافية والابتدائية والجزئية والقضاء المستعجل وقضاء الإيجارات والله ولي التوفيق ٩

لجنة التحرير

محمود غنام - اسطفان باسيل - احمد الحصري

المغفور له محمد صبرى أبو علم باشا

نقيب المحامين

فى ذمة الله



روعت المحاماة والبلاد بفقده فى صبيحة يوم الأحد ١٣ ابريل سنة ١٩٤٧

الموافق ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٦٦ رحمه الله رحمة واسعة وعوض مصر والمحاماه

عنه جزاء خسارته الجسيمة فيه

في رثاء الفقيد العظيم

فجعت أسرة المحاماة بمصاب جلل روعها وأدمى قلبها ، ففقدت نقيماً كريماً ، ومشروعاً عظيماً ، ذلكم هو المغفور له المرحوم الحاج محمد صبري أبو علم باشا الذي ضرب أروع الأمثال على أن المحاماة نبيل وكرامة وأنها رسالة خالدة للدفاع عن الحق ونصرة المظلوم .

في لوحة من الآسى وفي غمرة من الحزن العميق والالم الدفين شيع المحامون نقيهم وكل واحد منهم لا يملك إلا أن يعصر أحشائه فتنزل من جفنيه دما ، وأن يعصر قلبه فيخرج من صدره أنات تفيض حسرة وألماً .

مات صبري المحامي فبكاه كل مظلوم ونعاه كل صاحب حق مهضوم .

مات صبري النقيب فبكته أسرة المحامين التي كانت تعتز به وتفخر ، وخسرت فيه الراعي الأمين الذي كرس حياته وجهوده لخدمة زملائه المحامين وخطت يمينه في مجلة المحاماة نوراً ، ينبثق منه نور العدالة فيبدو قويا وهاجا ، يبدد حوائك الظلمات ويهدي للتي هي أعدل ، وخر في الميدان صريعاً وهو أعنف ما يكون نضالا وجهاداً .

مات صبري المشرع الذي جعل للمحاماة كرامة وللقضاء استقلالاً وصاحب القدم الراسخ في التشريع والتقنين .

مات صبري وكان أمة جل فيه الخطب وادلهمت الفادحة وعظمت الكارثة ، ولكن قضاء وقدر وأمر من الله نزل ، إن المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر ،

لجنة التحرير

كلمة مجلس النقابة

لحضرة الاستاذ عمر عمر

لقد فجعت المحاماه فى رجل من أعز أبنائها وروعت البلاد بفقد زعيم من أبر زعمائها ومجاهد فى طليعة الصف الأول من مجاهديها ، هو نقيبنا العظيم محمد صبرى أبو علم باشا . اختطفه الموت منا فكان مصابنا فيه كبيرا . وفقدنا بوفاته شخصية عظيمة امتاز صاحبها بمتانة الخلق والتفانى فى أداء الواجب عل صورة معدومة النظير ، قل أن يجاريه فيها الكثيرون .

لقد كان الفقيد كبير النفس ، طيب القلب ، على الهمة ، وكان يرهق نفسه ، ويضحى بالكثير من وقته حتى يؤدى واجبه نحو أمته ، ونحو مهنته ، وحتى يصل بأعماله الطيبة إلى الكمال الممكن إن لم يستطع الوصول بها إلى الكمال الكامل .

كان لا يخضع إلا للحق ، ولا يسير إلا فى الطريق المستقيم ، وكان تقيا ورعا ، ولم تكن له غاية فى تصرفاته سوى إرضاء الخالق ، وإرضاء وطنه ، وإرضاء ضميره .

كان عف اللسان ، وكان صديقا وفيا لإخوانه ، وكان محل تقدير خاص من جميع مواطنيه وزملائه . وكان مثلا أعلى فى سيرته ، ومثلا أعلى فى وطنيته ، ومثلا أعلى فى تضحيته ونزاهته .

لقد أدى الفقيد لبلاده خدمات جليلة ستذكرها له الأيام ، وسيسجلها له التاريخ ، وسيهتدى بها مواطنوه على الدوام .

لقد خسرت المحاماه بوفاة نقيبها صبرى خسارة كبرى .

فإلى الأمة المصرية وإلى المحامين وإلى أسرة الفقيد الكريمة خالص العزاء .

كلمة القضاء

لحضرة صاحب العزة عبد اللطيف بك محمد رئيس محكمة جنايات مصر

عزيز على القضاء أن ينعى شخصية كان صوتها يملأ هذا المكان — وميزاتها لا يزال صداها يرن فى الآذان — شخصية ما عرفت إلا العمل مع الحزم — كان رحمه الله حازما فى حياته — وكان هذا موقفه فى مماته — موقفا قاطعا فاصلا فأسلم روحه بين عشية وضحاها — مقدراً أنه

يلاقى ربه مطمئناً إلى لقائه ملياً لندائه وكان قضاء ربك محتوماً .

كان رحمه الله شخصية ما لاقت القضاء ولا تقدمت إلى قدسيته ولا خبطت إلى حرمة إلا وقد أسدلت رداء المحاماه وسترت تحته كل حلة خلعت عليها أو كسوة شرفت بها وما تقدمت أمام منصبه إلا وقد نزع عنها كل صفة بلغت من ماضيها ونالها يمينها وزادتها علواً وقدرأً وسمت بها منزلة وشأناً ولم تنقص إلا صفة المحامى .

إذا ما تقدم بطلب أغضى حياءً وإذا ما استثاره الدفاع ما عبس ولا ثار ولا استكبر استكباراً — بل اتخذ من التواضع سبيلاً ومن الحكمة دليلاً وكان لهذا أثره الحميد في إكبار الجميع لشخصه وإرهاف الأذان لعباراته وتقديرهم له حق قدره .

هذا والكلام فيه يطول والوقت الآن أقصر من أن يتسع له — والإشادة بصفاته لها ميدانها — والمحكمة في حدود حيزها لا يسعها إلا إبداء هذه النقطة كشفاً عن حزنها لفقده وإجمالاً للجزع لمصابه وبرأ للفقيد بذكره — وعزاء للقضاء والمحاماه ؟

كلمة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

اللهم لا راد لقضائك ، ولا محيص عن ابتلائك ، تحكم ولا معقب لحكمك ، ويجرى قضاؤك بما قدرت في مكنون علمك ، سبحانه أنت الحكيم الذى لا ندرك سر حكمتك . العزيز الباقى الذى تعجز الخلائق أمام قدرته ، يبدك الموت والحياة ، ولجبروتك تغزو الوجوه والجباه . . . قدرت في مكنون أزلك لحكمة خفيت إلا عليك ، أن تنزل الفاجعة بساحتنا طارئة ، وتحل المصيبة بيننا مفاجأة في رجل دوى صوته في الجامع ، وهز أوتار القلوب والمسامع ، وملاً مصر حركة ونشاطاً ، وسد في كثير من مناحيها فراغاً ، . . . عدا عليه الموت على غير إنذار ، فكان موته كحياته مثار العبرة والادكار . . . علم الأحياء كيف تكون الرجولة والوفاء ، وضرب لهم مثلاً حياً في الاستقامة والاتزان ، وطهارة النفس وعفة اللسان ، كان في خصومته شجاعاً لا يهاب ولا يخاف ، ولكن ارتفع عن الدنيا والسفساف ، حتى ذكر بالحمد في كل مكان ، وصار عنواناً على أصالة الرأي وقوة البيان . . .

كان وفياً لدينه ، متمكناً من يقينه ، وفياً لوطنه وبنى جنسه ، أميناً لمبدئه راضياً عن نفسه ،
في زمن كثير فيه التحول والانتقال ، وزلزلت الأحداث أقدام كثير من الرجال .

كان محامياً في طلائع المحامين ، ومشترباً في الصفوف الأولى بين المشترعين ، وبرلمانيا
نسيج وحده بين البرلمانيين ، ومجاهداً في سبيل الحق والعقيدة لايهين ولا يلين ، وسوط
عذاب على المترددين والمفرطين . .

كان شعلة من النشاط والإنتاج والذود عن حقوق البلاد ، لا عن طمع ولا عن غاية ،
حتى أته النهاية ، نهاية كل حي إلى فناء ، والله وحده الوجود والبقاء .

أجل كان صبرى كل هذا وأكثر منه فلا عجب أن يكون الخطب فيه أليماً ، والمصاب
جسماً ، ولا عجب أن يحز مصرعه في نفسى ، ويسيطر على وجدانى وحسى ، فلقد كان لى زميلاً
عزيزاً وأخاً حليماً ، شاطرني وإخوانه حلاوة الجهاد وبأساءه ، وشدته ورخاءه ، وظل يؤدي
واجبه عن الحق والعدالة ، حتى خر صريعاً في أشرف ميدان .

كلمة حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا (رئيس مجلس الشيوخ)

يحزنى ويحزنكم أن يختطف الموت من بيننا زميلنا الشيخ المحترم المغفور له محمد صبرى
أبو علم باشا ، فتخلو منه مقاعد هذا المجلس ويحرم منه منبره . وقد طالما انبعث صوته من
فوق هذا المنبر معبراً في لغة برلمانية عفة عن آرائه في شؤون هذا الوطن .
وإنى لأشعر بالخسارة الفادحة التى أصابت مجلسنا الموقر لفقده . فقد كان رحمه الله —
منذ تولى زعامة المعارضة — حريصاً غاية الحرص على تيسير العمل البرلماني في المجلس .
وكان لذلك يتحاشى المفاجئات ، ويعمل على تسوية كل أمر يمكن تسويته بعيداً عن هذه
القاعة بروح التفاهم والتسامح ، من غير نزول منه عن رأى يرى التمسك به واجبا عليه . ثم إنه
كان من أشد الناس احتراماً لواجبه البرلماني وتمسكاً بأدائه . فقلبا تغيب عن جلسة من
جلسات هذا المجلس في الأشهر الثمانية والعشرين التى تولى فيها زعامة المعارضة . وهو قد كان
إذا أراد التكلم في موضوع لم يقنع بما أتاه الله من قوة الحجة وموهبة الخطابة ، بل يبحث
ويدرس ويمحص حتى يبلغ من ذلك غاية ما يحتمله الرأى الذى يريد تأييده . هذا كله مع سمو
في العبارة عن النبوة ، وعن التعرض للأشخاص ، وعن كل ما يقتضيه الإقناع بالحجة والمجادلة
بالتى هى أحسن .

كلمة حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)

كانت وفاة المغفور له صبرى أبو علم باشا خسارة جسيمة في نواح عديدة . فلقد خسرت البلاد بوفاته وطنيا عاملا اشترك في الحركة الوطنية منذ نشأته ، فحاض غمارها في جميع مراحل حياته ومراحلها المختلفة بكل ما أوتي من جهد وقوة ، وقام بنصيبه فيها .

ولقد خسر البرلمان بوفاته عضواً عاملاً سيظل اسمه مذكوراً في عداد الأشخاص البارزين في ربع القرن الأول من حياتنا النيابية ، سواء في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ ، مؤيداً أو معارضاً ، فإنه كان دائماً الخطيب القوي الذي يتخير الفاظه ويزن معانيه ويواجه الحجج بالحجة . ولقد خسرت الحكومة بوفاته معارضاً مخلصاً وضع علمه الواسع وخبرته في الحياة العامة في ميدان البحث والنقد الإنشائي ، فكان قوة في الحياة البرلمانية لها أثرها ، ذلك إلى عفة في اللسان وعلو في البيان امتاز بهما في جميع مواقفه .

نسأل الله تعالى أن يتغمده برحمته .

كلمة حضرة صاحب السعادة على زكي العرابي باشا

إن المعارضة في هذا المجلس تشعر بالخسارة الفادحة التي منيت بها وفاة المغفور له صبرى أبو علم باشا ، فقد خسرت بموته زعيماً قديراً قادها بحكمة وروية وتكلم باسمها ، فكان زعيمها الصادق ولسانها الناطق .

ولم تسكن الخسارة قاصرة على المعارضة وحدها ، بل إنى على يقين بأن المجلس كله يشعر بأنه فقد عضواً بارزاً من أعضائه وزميلًا ممتازاً عرف دائماً بدمائة أخلاق وعفة لسانه . فما أساء يوماً لأحد بكلمة أو عبارة ولا اعتدى على أحد بغمزة أو إشارة ، بل كان كلما تكلم انصرف بكل صراحة إلى لب الموضوع وبذل كل مجهوده في شرح أفكاره وإقناع زملائه مترفعاً عن المهاترة .

وإن منبر المجلس لي شعر كذلك بالفراغ الذي تركه الفقيد ، فكم ارتقاه وهز عوده بسحر بيانه وقوة حجته وحسن منطقته ودافع من فوقه عن حقوق المجلس وعن حقوق الأمة وعن حقوق الأفراد ، ومهما اختلف البعض معه في الرأي أحياناً فما إخال الجميع إلا

متفقين معى على أنه كان يتكلم دائما عن عقيدة وإخلاص ، ولم يكن رائده إلا الإصلاح العام .
لقد كان الفقيد برلمانيا من الطراز الأول ، وخطيبا من الطراز الأول ، ووطنيا من
الطراز الأول ، يشعر بواجبه ويحرص على أدائه .

ولقد سجل لنفسه فى هذا المجلس الموقر صفحات ذهبية من المجد والفخار كما تشهد به
مضابطه ، وستقرأها الأجيال المقبلة ، وترى فيها عظمتة ومجهوده الكبير فى خدمة بلاده .
وكفاه أن الحركة الوطنية والحياة النيابية فى مصر لن تذكر فى المستقبل إلا مقرونة باسم
صبرى أبو علم .

رحم الله الفقيد ، وأسكنه فسيح جناته .



شهران نوفمبر وديسمبر
سنة ١٩٤٦

المحكمة

العددان الثالث والرابع
السنة السابعة والعشرون

قضاء محكمة النقض والابرار الجناينة (١)

[برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب العزة جندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على علوبه بك وأحمد فهمي
ابراهيم بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة كامل عزمى بك رئيس النيابة]

٨٣

أول يناير سنة ١٩٤٥

ضرب . النتائج المحتمل ترتبها على الإصابة الى أحدثها
المتهم . يجب قانونا أن يتحملها . إهمال المجنى عليه في العلاج .

(المادة ٢٠٠ ع ٢٣٦)

المبدأ القانوني

من يرتكب فعل الضرب عمدا يجب
قانونا أن يتحمل المسؤولية عن النتائج المحتمل
ترتبها على الإصابة التي أحدثها . إذ هو كان
عليه أن يتوقعها وقت ارتكابه فعلته . فإذا

كان الحكم قد ساءل المتهم عن وفاة المجنى عليه
بناء على ما ثبت لدى المحكمة . للاعتبارات
التي أوردتها في حكمها . من أن وفاة المجنى عليه
إنما نتجت عن تقطيع الجرح ووصول عدواه
إلى المخ . مما هو من المضاعفات المعروفة
في مثل الإصابة التي أحدثها به المتهم . فذلك
منها صحيح . ولا يغير منه أن يكون هناك
إهمال في علاج المجنى عليه مادامت فعلة المتهم
كانت هي العامل الأول الذي لولاه لما
حصلت الوفاة .

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والابرار وراجعها وأقرها حضرة
صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس محكمة النقض والابرار .

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن أن الطاعن استند في دفاعه إلى أن إهمالا وقع في العلاج من الطبيب ومن المجنى عليه وأن الوفاة كانت نتيجة هذا الإهمال المزدوج فلا يسأل الطاعن عنه . إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع بناء على ماقلته من أنه ثبت لهامن التقارير الطبية أن المجنى عليه قد تقدم فعلا إلى العلاج وأنه لم يكن هناك إهمال متعمد من جانبه وأن تقيح الجرح ووصول العدوى إلى المخ من المضاعفات المعروفة في مثل هذه الإصابات وليس من المهمل تشخيصها على حد ماورد بتقرير كبير الأطباء الشرعيين . ويقول الطاعن أن الكشف الطبي يدل على إهمال العلاج إهمالا جسيما من جانب الطبيب وعلى أن هذا هو وإهمال المجنى عليه كانا السبب في الوفاة كما هو مستفاد من التقرير الاستشاري الذي أودعه الطاعن مع أسباب طعنه . وهو وإن وافق الطبيب الذي قام بتشريح الجثة على أن سبب الوفاة هو إصابة الرأس ومضاعفاتها إلا أنه أثبت وقوع إهمال في علاج المجنى عليه من جانبه ومن جانب الطبيب وأن المجنى عليه لو عولج علاجاً أوفى مما اتخذ معه فلربما حال دون حدوث المضاعفات .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما جاء في تقرير الطبيب الذي باشر تشريح الجثة من أنه يستنتج « أن سبب الوفاة هو الخراج الذي شوهد بالفص الجبهى الأيمن للمخ ناتج عن الإصابة السابق وصفها » وما أبداه نائب كبير الأطباء الشرعيين من « أن الوفاة مسببة عن الإصابة حيث توجد علاقة ظاهرة مباشرة بين مكان الإصابة ومجلس

الخراج المجاور » وبعد أن قال أنه ورد في تقرير كبير الأطباء الشرعيين ما يأتي « ما جاء بورقة العلاج من وصف الإصابة وسببها وذكر الطبيب أن العظام سليمة وعمل العملية والغيار واعطاء دواء مقو تشير في مجموعها إلى عناية الطبيب في فحص المريض إلا أن عدم تردد المصاب على المستشفى قد يعتبر إهمالا من جانبه غير أنه إذ تلاحظ أن مثل الخراج الذي وجد عند التشريح والذي تسبب عنه الوفاة لا تصحبه أعراض دماغية تنم عن وجوده وعن خطورة الحالة سوى ارتفاع في درجة الحرارة وهو أمر لا يهتم له عادة من يكون من طبقة المصاب ، وأن مظهر الإصابات عند حصولها كان تافها فلم يقبل المصاب علاجه بالمستشفى بل حول على العيادة الخارجية وذلك من الأمور التي يطمئن لها المصاب على نفسه ولم يهتم ذويه بأمره إلا عند اشتداد الحالة ووصولها إلى درجة أصبحت حياته فيها خطرة ويتمسر انقاذه فلذلك يجهل (حضرته) لاعتبار عدم تردد المصاب على المستشفى للعلاج - إنه لم يكن إهمالا متعمدا من جانبه . هذا وتقيح الجرح ووصول عدواه إلى المخ هي من المضاعفات المعروفة في مثل هذه الإصابات وليس من المهمل تشخيصها . ونتيجة علاجها (إذا شخصت) تكون في الغالب سيئة » بعد ذلك قال الحكم ما يأتي - « أما ما ذهب إليه الدفاع عنه بالجلسة من أن إهمالا وقع في العلاج أثر الإصابة تسببت عنه الوفاة التي لا يكون المتهم مسئولا عنها - ومن وجوب اعتبار الحادثة بناء على ذلك جنحة ضرب تقع تحت

اساس متعينا رفضه موصوفا .

(طعن حسن عد العزيز المجنى ضد النيابة رقم ٥ سنة ١٤٠٥ ق)

٨٤

أول يناير سنة ١٩٤٥

نزوير . استنتج أن التزوير وقع بطريق التوقيع بختم مزور . كون التزوير قد وقع وبختم اصطنع خصيصا أو بطريق التوقيع على المحرر خلسه بالختم الحقيقي للمجنى عليه . يستوى . ليس على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم . (المادة ١٨٣ ع - ٢١٥)

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن جريمة التزوير التي أدانت المتهم فيها وقعت بطريق التوقيع بختم مزور فلا يهم أن يكون التوقيع قد حصل بختم اصطنع خصيصا لهذا الغرض أو أنه كان خلصة بالختم الحقيقي للمجنى عليه . لأن المؤدى واحد . وليس على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم ما دامت هي قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بتزوير التوقيع .

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة بيانا كافيا إذ هو لم يشر إلى ما قرره السعيد السيد رمضان من استيلاء المتهمين على ختم زوجته أمينة الشربيني القط ولا إلى عدم طعنه بالتزوير في القائمة . وادعائه بأنها صورية وغير ذلك من وقائع تغير وجهة الاتهام . واكتفى بالقول بأن القائمة مزورة دون بيان طريقة التزوير ولما كان السعيد رمضان هذا قد قرر في بلاغه ثم في التحقيق الابتدائي أن ختم مورثته كان تحت يد أختها أم قاسم وأنها

نص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . هذا الوجه من الدفاع لا ترى المحكمة محلا له بعد ما ثبت من التقارير الطبية التي سبقت الإشارة إليها من أن المجنى عليه قد تقدم فعلا إلى العلاج وأنه لم يكن هناك ثمة اهمال متعمد من جانبه وأن تقيح الجرح ووصول عدواه إلى المخ هي من المضاعفات المعروفة في مثل هذه الاصابات وليس من السهل تشخيصها على حد ما ورد نصا بالتقرير الأخير المقدم من كبير الأطباء الشرعيين - ومادام المقطوع به من التحقيق أن ضرب المتهم للمجنى عليه إنما وقع عمداً وكانت السبب في احداث تلك الاصابات التي انتهت بالوفاة وجب أن يكون مسئولا عن نتيجة فعله الجنائي العمدي هذا - وهي الوفاة »

« وحيث ان من يرتكب فعل الضرب يجب قانونا أن يتحمل المسؤولية عن النتائج المحتملة ترتبها عن الاصابة التي احداثها إذ كان عليه ان يتوقعها وقت ارتكابه فعلته . ولما كان الحكم قد ساءل الطاعن عن وفاة المجنى عليه بناء على ما ثبت لدى المحكمة للاعتبارات التي اوردتها والتي من شأنها ان تؤدي إلى ما انتهت اليه من ان وفاة المجنى عليه نتجت عن تقيح الجرح ووصول عدواه إلى المخ وان هذا من المضاعفات المعروفة في مثل الاصابات التي احداثها به الطاعن فان مساءلته تكون صحيحة قانونا ولا يؤثر في ذلك ان يكون هناك اهمال في علاج المجنى عليه متى كانت فعلة الطاعن كما ذهب اليه الحكم هي العامل الأول الذي لولاه لما كانت الوفاة .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير

متى ثبتت لديها واقعة التزوير كان لها ان تستنتج الطريقة التي لجأ اليها المتهم في ارتكابه من وقائع الدعوى وظروفها ولا وجه للطعن على حكمها مادام الاستنتاج مقبولا ولا يتعارض مع الوقائع الثابتة بالحكم .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه .

(طعن عبدالحديد محمد سلامة ضد النيابة رقم ٧ سنة ١٥ ق)

٨٥

أول يناير سنة ١٩٤٥

- ١ — تفتيش . العاء المتهم الحقيقية التي كان يحتملها في مياه التزعة على إثر سؤاله عما هو فيها من أومياشي البوليس ومن معه من رجال الدورية قبل أن يمسكوا به أو يمسكوا بالقبض عليه . ذلك تخلص منه عن حيازتها . لرجال الحفظ بل عليهم أن ينتشلوها ويقدموها لجهة البوليس فتحها بعد ذلك . لا يعتبر تفتيشها غير إذن . ظهور مخدر فيها . المتخل عنها يعتبر حيد في حالة تلبس
- ٢ — تعدد الجرائم . ارتباط بعضها ببعض تقدير موضوعي توقيع المحكمة عقوبة عن كل جريمة . معناه أنها لم تجد ارتباطا بينها بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ ع . لا تدخل لمحكمة القضا .

المبادئ القانونية

- ١ — إن لقاء المتهم بالحقيقية التي كان يحملها في التزعة على إثر سؤاله بمعرفة أومياشي البوليس ومن كان معه من رجال الدورية عن صاحبها وعمما هو بداخلها يجعل لرجال الحفظ هؤلاء بل يوجب عليهم أن ينتشلوها من الماء ويضعوا يدهم عليها بما فيها تمهيدا لتقديمها لجهة البوليس . ولا يصح للمتهم في هذه الحالة أن يدعى أنهم أخذوها منه أو فتشوا متاعه الذي كان يحمله . لأن إلقاءه بالحقيقية على نحو ما فعل . قبل أن يمسك به أحد أو يمسك بالقبض

سرقته وفي هذا اعتراف منه بالختم وإنكار للتوقيع فانه كان يجب على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة لأنه إذا لم يثبت أن المتهم استولى على الختم فلا يكون هناك دليل على التزوير ، ولذلك يكون الحكم معيبا لقصوره في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويتعين نقضه

« وحيث أن الحكم المطعون فيه اثبت ، بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ان قائمة الجهاز مزورة بطريق التوقيع عليها بختم مزور منسوب إلى أمينة الشريبي القط ، وأن الطاعن هو الذي اصطنع القائمة المزورة ووقع عليها بالختم المزور المذكور وذكر فيما ذكره من أسباب « أن المتهم الأول (الطاعن) مقرر بأنه الذي حرر الورقة المزورة . أما علمه بتزويرها فاستفاد مما ذكره

في تحقيق النيابة من أنه يعرف أمينة الشريبي القط من قبل وأنه تحدث إليها وقت أن طلب منها أن توقع عليها وعرضت أن يكون التوقيع بصمتها واكتنهه أبي عليها ذلك وكلفها باحضار ختمها فذهبت إلى بيتها وأحضرتة ووقعت به على الورقة فلا يقبل منه بعد ذلك ادعاؤه بأنه كان حسن النية جاهلا شخصية من نسبت الورقة إليها . . . الخ » . وفي هذا ما يكفي لبيان واقعة التزوير التي دين الطاعن من أجلها وسواء أكان التزوير قد وقع بطريق التوقيع على قائمة الجهاز بختم اصطنع خصيصا لهذا الغرض أم وقع بطريق التوقيع عليها خلسة بختم المجنى عليها الحقيقي بدون علمها . فالوضع واحد والجريمة قائمة وليس بواجب على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم بل إنه

عليه ، يعتبر تخلياً منه عن حيازتها بل تركاً
للملكية فيها ، ويحول بالتالى كل من يجدها
أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة
الاختصاص . فاذا هم فتحوها بعد ذلك
ووجدوا فيها مخدراً فإن المتهم يكون فى حالة
تلبس باحرازه . ولا يقبل منه النعى عليهم
بأنهم أجروا تفتيشاً بغير إذن من سلطة
التحقيق ما داموا فى ذلك - والحقيقة لم
تسكن مع أحد ولا لأحد - لم يعتدوا على
حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات

٢ - إن تعرف وحيدة الغرض فى
الجرائم عند تعددها ، وتقدير مدى ارتباطها
بعضها ببعض ، وقابلية الارتباط أو عدم قابليته
للتجزئة فى صدد تطبيق المادة ٣٢ ع - كل
ذلك من شأن محكمة الموضوع وحدها . فاذا
ما هى حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك
منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطاً بالمعنى
المقصود فى المادة المذكورة . وما دام ما ارتأته
من ذلك سائغاً فى حد ذاته فلا يصح أن يطلب
إلى محكمة النقض أن تتدخل فيه

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الدفاع عن الطاعن
تمسك أمام المحكمة ببطلان القبض والتفتيش
وما ترتب عليهما من ضبط المخدر ولسكن
المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع ودانته على أساس
خاطيء . ذلك لأن رجل البوليس سأل المتهم
عن الحقيقة التى كانت فى يده ولمن هى فأخبره
أنها له فطلب منه أن يطلع عليها فألقى بها فى

الترعة فامسك به وأمر الخفير بإخراج الحقيقة
من التربة ثم فتشها بعد ذلك بدون إذن من
النيابة . وهذه الواقعة لا يمكن عدّها من
حالات التلبس . وقد قالت المحكمة ان المادة
٧ من قانون تحقيق الجنايات تجيز القبض فى
هذه الحالة ولكن فاتها ان هذه المادة لم تذكر
جريمة احراز المواد المخدرة وهى مقصورة
على حالات التلبس . وفضلاً عن ذلك فإن
الأدلة التى ذكرها الحكم لا تكفى للقول بأنه
يتاجر فى المخدرات أو أن الحقيقة المضبوطة مملوكة
له أو أنه كان يعلم بما فيها وخصوصاً أنه
دفع فى التحقيقات بأن الحقيقة سلمها له أحد
زملائه وأنه يجهل ما بها . ويضيف الطاعن
الى ذلك ان جريمة الشروع فى الرشوة مرتبطة
بجريمة احراز المخدر وكان الواجب تطبيق
المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليه
بعقوبة واحدة .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن بأنه «أولاً - أحرز بقصد الاتجار جوهرًا
مخدراً» «أفبونا» فى غير الأحوان المصرح
بها قانوناً - وثانياً - شرع فى ارشاء موظف
عمومى هو الأمباشى صابر خالد يوسف القائم
برئاسة داورية البوليس بأن قدم اليه مبلغ ثلاثة
جنيهات بقصد الامتناع عن أداء عمل من أعمال
وظيفته وهو ضبط الجريمة والابلاغ عنها ولم
يقبل الرشوة ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل
لارادته فيه وهو تعفف الأمباشى المذكور
وإبلاغه عن الجريمة» - والحكم الابتدائي
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه وقال
فى ذلك : - «أنه يستخلص من التحقيقات ومن
شهادة خالد صابر أو أمباشى نقطة صنبو

والعسكري محمد شعلان وتوفيق صالح وبولس فرج الخفيرين النظاميين أن هؤلاء أثناء مرورهم في الدورية قابلوا المتهم (الطاعن) ومعه عسكري من قوة بوليس مركز ديروط في الساعة ١١ مساء في الطريق بين بلدي خارقة وعزبه ويصافسألوهما عن سبب وجودهما في مثل هذا الوقت من الليل في هذه الطريق فاخبرهم عسكري البوليس بأنه كان يركب القطار قادما من مصر إلى ديروط ونام واستيقظ فاذا به في محطة صندبوفاته النزول في ديروط وهو واقف ينتظر سيارة للرجوع بها إلى ديروط - وأخبرهم المتهم بأنه من حكمدارية السكة الحديد وأنه يعمل في محطة مصر وأنه مسافر من غير تذكرة وهرب من الكساري عندما كان يمر في القطر ونزل في محطة صندبوف مع عسكري البوليس وأنه يريد السفر بقطار الساعة ٣ صباحاً . فعرضوا عليه أن يرشدوه إلى محل المبيت في عزبة ويصافسألوه وسار معهم . أما عسكري البوليس فتعصدا إلى ديروط وفي أثناء سير المتهم مع الدورية كان يحمل في يده شنطة من الجلد صغيرة الحجم ، ويلبس بذاته الرسمية والكبود فنأقشه الأومباشي خالد فيزيه الذي يلبسه ومخالفته لما يلبس العساكر في المدن فظهر عليه الاضطراب وقال بأن البعض يلبس أسود والبعض يلبس كاكى ثم سألته عن الشنطة التي كانت في يده ولمن تكون فقال بأنها له . فطلب منه أن يطلع عليها ، فاذا به يرمي بها في التربة الابراهيمية فامسك به وأمر الخفير توفيق صالح باخراج الشنطة من التربة فقال المتهم بأن ليس بها إلا مقدار من الأفيون ورجاه بأن يطلق سراحه

فما أن قال له ذلك حتى كلف الخفير الثاني بولس فرج باللاحاق بعسكري المركز ويقبض عليه ويحضره . وإذا بالمتهم يعرض عليه مبلغ ثلاثة جنيهات كي يطلق سراحه فضبط منه المبلغ ، واتصل تليفونيا بضابط نقطة صندبوف وأخبره بما حدث فأمره بالعودة فعاد ومعه المتهم وسلم الشنطة ومبلغ ٣ جنيهه الرشوة للضابط فانكر المتهم ملكيته للشنطة وقال بأنه كان قادما من مصر قاصدا إلى أسيوط وقد قابله في القطار عسكري البوليس الذي كان يرافقه وحلف عليه أن ينزل معه في بلدة صندبوف لأنها بلدة . فقبل ضيافته ولكن عسكري البوليس لما رأى الدوريه هرب وترك الشنطة التي كانت معه فقام الضابط بالتفتيش الشنطة فوجد بها جلاية جبردين حمراء وزنطين كبود مما تستعمله العساكر كغطاء للرأس وجوارب وطاقيه وحذاء وجد بفردته اليسرى كمية من الأفيون ملفوفة في ورقة وقد وزنه بميزان عادي فوجده يزن ١٩ أوقية « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادة شهود الاثبات الذين شهدوا بأن الشنطة كانت مع المتهم وقد وجدت بها ملابس ثبت أنها لا تعلق به قياسا ونوعا كما وجد بالشنطة المادة المضبوطة التي ثبت من التحليل أنها أفيون » - ثم تعرض إلى الدفاع المشار إليه بوجه الطعن فذكر - « إن محامي المتهم دفع ببطلان التفتيش لأنه انبنى على قبض باطل فما كان لرئيس الدورية أن يقبض على المتهم من غير إذن من النيابة وأن إلقاء المتهم للحقيبة المغلفة لا تخلق حالة تلبس بالمعنى القانوني كما أن مجرد الاشتباه الناشئ عن صدور حركات مريبة من متهم

لا يكفي لإجازة القبض عليه فان قبض عليه
فالقبط باطل وما تلاه من الاعترافات وضبط
المخدر يكون باطلا كذلك . وحيث أن وجود
عسكري من حكمدارية السكة الحديد في
الساعة ١١ مساء في طريق خلوى وليس له
وجهة معينة إل محل قريب من مكان وجوده
يوجب الريبة في أمره فاذا قذف بشنطة يحملها
في اليم بعد أن يطلب منه رئيس الدورية أن
يطلعه عليها ، فان ذلك ولا شك يشعر باحتوائها
على أشياء ممنوعة يعلم المتهم بان في حيازته لها
جريمة وأراد أن يتخلص منها وفي هذه الحالة
يكون المتهم متلبسا بجريمة تبيح القبض عليه
وتفتيشه من غير إذن من النيابة لأن ما وقع منه
ليس مجرد حر كات مريبة بل هو إلقاء بحجم
جريمة وليس المتهم بالشخص العادي الذي
يرتبك من قوة البوليس فيقذف بمناعه اعتباطاً
بل هو عسكري وزميل لرئيس القوة فان أقدم
على ما فعل فلرئيس الدورية كل الحق أن
يعتقدا اعتقاداً جازماً أن المتهم ألقى بحجم إحدى
الجرائم وأنه ملتبس بهذه الجريمة ويتحتم عليه
إلقاء القبض عليه كما توجب ذلك المادة ٧ من
قانون تحقيق الجنايات — وحيث أنه لما تقدم
يكون الدفع على غير أساس ويتعين وفضه —
وعقب على ذلك بقوله : — « إن المتهم ضبط وفي
حقيقته التي كان يحملها ٧٢ جراماً من مادة أثبت
التحليل الكيماوي أنها أفيون من ثم يكون
المتهم قد أحرز بقصد الاتجار أفيونا في غير
الأحوال المصرح بها قانوناً يدل على ذلك
ضخامة الكمية المضبوطة . وحيث أنه ثبت
من شهادة الأومباشي خالد صابر أن المتهم قدم
له مبلغ ٣٠٠ قرش على سبيل الرشوة كي يتخلى

عن واجبه ويخلي سبيله وقد تأيد ذلك أقوال
العسكري محمد شعلان في التحقيقات وتسليم
جسم الجريمة وهو المبلغ المعروف لضابط
البوليس فمن ثم يكون المتهم قد ارتكب
جريمة الشروع في الرشوة . وحيث أنه لما
تقدم يتعين عقاب المتهم بالمواد المطلوبة مع
أخذه بالشدّة في كلتا التهمتين . »

« وحيث أن الحكم المطعور فيه حين دان
الطاعن في الجريمتين اللتين عاقبه من أجلهما
قد بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها .
ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي
إلى مارتب عليها وكانت في ذاتها صحيحة
على مقتضى الظروف التي وقعت فيها الواقعة
فان مجادلة الطاعن لا تقبل منه لأنها في عمومها
تكون مع ما جاء بالحكم لا معنى لها سوى محاولة
فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقرير
أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض
به لتعلغه بمحكمة الموضوع وحدها . ذلك
أولاً — لأن القاء الطاعن للتحقيقية التي كان
يحملها في مياه الزرعة على أثر سؤاله عن صاحبها
وعما عساه يكون بداخلها بمعرفة أومباشي
البوليس ومن كان معه من رجال الدورية
يجعل لرجال الحفظ المذكورين بل يوجب
عليهم أن ينتشلوها من الماء ويضعوا هم يدهم
عليها بما فيها تمهيداً لتقديمها لجهة البوليس ،
ولا يحق للطاعن في هذه الحالة أن يدعى بأنهم
أخذوها منه أو فتشوا متاعه الذي كان يحمله
لأن القاء الحقيقية على نحو ما فعل قبل أن
يمسك به أحد أو يهم بالقبض عليه ، يعتبر
تخلياً منه عن حيازتها إن لم يكن تركاً للملكية
فيها ويحول بالتالي كل من يجدها أو يقع بصره

عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص فإذا هم فتوحها بعد ذلك فلا يصح النعي عليهم بأنهم أجروا تفتيشا بغير إذن من سلطة التحقيق ماداموا في ذلك - ولم تكن الحقيقة مع أحد ولا لأحد - لم يعتدوا على حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات وإذا ما ظهر لهم مخدر فيها فإن من تخلى عنها قبلئذ يكون على مقتضى القانون حينئذ في حالة تلبس بالجريمة - وثانيا لأن تعرف وحدة الغرض من بعضها ببعض الجرائم عند تعددها وتقدير مدى ارتباطها وقابلية الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة كل ذلك فيما يختص بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، من شأن محكمة الموضوع وحدها . فإذا ما هي حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطا بالمعنى المقصود في المادة المذكورة وما دام ما ارتأته من ذلك جائزا في حد ذاته فلا يصح أن يطلب إلى محكمة النقض أن تتدخل فيه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

(طعن أسس به حورحى ضد النيابة رقم ٨١ - سنة ١٥٠٩)

٨٦

أول يناير سنة ١٩٤٥

شاهد . قرار المحكمة من تلقاء نفسها إعلان شاهد للحضور أمامها . تأجيل الدعوى أكثر من مرة لحضوره . اعتذاره عن عدم الحضور . عدم تمسك النيابة أو المتهم بحضوره . استعانة المحكمة عنه والفصل في الدعوى دون سماعه . لا خطأ . ذلك ليس حكما تهديدا . هو قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق للخصوم .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع لم يطلب إلى المحكمة سماع

شهود أو إجراء معاينة بل كانت هي من نفسها التي رأت إعلان الشاهد ليحضر أمامها ، ولكنه لم يحضر على الرغم من تأجيل الدعوى أكثر من مرة لحضوره ، ثم لما اعتذر أخيرا عن عدم إمكانه الحضور ولم يبد من النيابة أو المتهم تمسك بضرورة سؤاله ، استغنت المحكمة عنه وفصلت في الدعوى دون أن تسمعه ، فهذا جائز ولا خطأ فيه . ما دامت المحكمة هي التي رأت من تلقاء نفسها أن تسمع الشاهد ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على سماعه . وما دام الأمر الذي أصدرته مع تلك الملابس لا يعد حكما تهديدا بل هو قرار تحضيري في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق

المحكمة

« حيث أن محصل الطعن أولا - أن الطاعن دفع أمام المحكمة ببطلان إذن التفتيش لأنه صدر بدون تحريات سابقة ، ولكن المحكمة قالت إن هناك تحريات . وهذا منها غير سديد ولا يتفق مع الواقع ولا مع ما هو ثابت بالأوراق - وثانيا - أن الطاعن تمسك بأن التهمة ملفقة عليه وبأن الشهود غير صادقين فيما شهدوا به . وبإعادة سماع الشهود . وقدم مستندات رسمية تؤيد دفاعه بوجود عداة بينه وبين آخرين والمحكمة قررت إعلان المحقق أسؤاله أمامها ولكنها عدلت عن هذا القرار دون إبداء أسباب ودون الرد على الدفاع -

وثالثا - بأنه لم يضبط عند الطاعن حشيش وقد تسلم المرشد النقود على ذمة شراء أفيون وحشيش منه ووجد المبلغ مع المرشد. وقال المحقق إن الهجوم والضبط حصل أثناء فحص الأفيون ولو كان ذلك صحيحا لمامكن المرشد الطاعن من إلقاء جسم الجريمة. ولكن الواقع ان المرشد هو الذى كان بيده الأفيون وهو الذى القاه.

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « احرز مواد مخدرة (افيونا) بقصد الاتجار بدون مسوغ قانونى ، ، - ومحكمة اول درجة دائمة فى هذه الجريمة . وقالت فى ذلك - « إن واقعة الدعوى تلخص فيما بين من التحقيقات من انه وصل إلى علم مكتب المخدرات ان المتهم (الطاعن) وآخر يتجران فى المواد المخدرة وتبين له صدق ذلك من المراقبة والتحرى وانهما من ضمن عصابة احمد سليمان السابق ضبطه فى قضية مخدرات اخرى فاستأذن النيابة فى تفتيشه واذنته كتابة بذلك فى ١٣ ١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وقد استحضر الملازم أول محمد أفندى دسوقي مرشدا يثق به وكلفه بالاتصال بالمتهم وذهب المرشد ثم عاد إليه يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وأفهمه أنه اتفق مع المتهم على شراء ربع أقة من الأفيون ونصف أقة من الحشيش بثمن قدره ١٦٠ ج لأقة الأفيون و ١٠٠ ج لأقة الحشيش واتفق معه على أن يكون استلام البضاعة فى الساعة ٦ مساء فسلم المرشد النقود المطلوبة وهى ٩٠ جنيها - كما أخبره المرشد أن المتهم عرض عليه عينة من الأفيون وذهب المرشد لمنزل المتهم فى الساعة ٥ و ٤ دقيقة مساء

واتفق على أن تكون المهاجمة الساعة ٦ مساء وقتش المرشد ودخل المنزل وبعدها فى الموعد المنتظر ذهب الضابط ومعه محمود أفندى عزت (ضابط آخر) والسائق عبده عباس للمنزل وطرقوا باب الشقة ففتحه له غلام صغير ودخلوا فوجدوا المتهم والمرشد بغرفة داخلية وأن المتهم بمجرد أن رأهم التفت إلى شيء بكل قوته فى الطريق فذهبوا فورا إلى مكان اللقاء وبحوثا بعد أن استرشدوا بمصباح فلم يجدوا شيئا ونظرا لوجود تندات على الدكاكين التى بالطريق ظنوا أنه لابد أن يكون ما ألقاه المتهم موجودا على إحداها فتوجهوا إلى المنزل المقابل لمنزل المتهم وهى شقة فاطمة حمدى زوجة مصطفى عثمان وبحوثا فوق التندة فوجدوا قطعة أفيون كبيرة ملفوفة بورق شفاف ثم عادوا ليشقة المتهم وكانوا تركوا بها السائق ووجدوا كم جلباب ملوث بالأفيون يظهر أنه كانت به القطعة ثم فتشوا الكنية فوجدوا بها درجا مسحورا وآخر بجواره ووجدوا بالأيسر قطعة أخرى من الأفيون وسأل المتهم عن المخدرات فاعترف بها وأنها له واتضح أن ما ألقاه المتهم هو ٢٣٣ جراما وما وجد بالكنية ٦ جرامات وقد شهد بهذه الوقائع أيضا محمود أفندى عزت ضابط مكتب المخدرات بأسيوط الذى كان فى مهمة أخرى بالمكتب فى هذا اليوم مصادفة وعبده عباس سائق السيارة وسئل المتهم تفصيلا فأقر بملكيته للأفيون الموجود بمنزله وأنكر ما وجد فوق التندة كما أنكر أنه التى شيئا عليها. وباستجواب النيابة قرر المتهم أن الأفيون لفهمى أبو الليل الذى أراد الإبقاء به لنزاع بينه وبين زوجته .

وادعى أنه اعترف من الاهانة ولم يوجد به
أثار ما كما أنه وجدت النقود كذلك مع المرشد
لأنه اتفق مع المتهم أصلا على ان يوصل له
البضاعة للخارج ولهذا اطمأن المتهم بعد ان
رأى النقود وتبين من التحليل أن المادة
المضبوطة أفيون وبالقطة القماش اثار الأفيون
كذلك وبالجلسة أنكر المتهم وشهد الشهود بجوهر
أقوالهم - وحيث ان الدفاع عن المتهم دفع
ببطلان إذن التفتيش الصادر من النيابة لأنه
لم يبين على تحريات جديدة . وحيث ان الثابت
ان البوليس قد تحرى وارسل مرشده فعلا
واتفق مع المتهم قبل الاذن كما هو ثابت بصدر
المحضر فالقول بعدم وجود تحريات لا اساس
له من الأوراق كما وان تقدير الظروف الداعية
للتفتيش والنظر فيها منوط بالنيابة العمومية
وقد وقع التفتيش في هذه الحالة بناء على المحضر
المؤرخ ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٣ وليس من
خرج على النيابة بعد هذا التبليغ الذي اقتضت
بجديته ان تأذن بالتفتيش بناء على كفاية
القرائن القائمة ويكون لهذا الاذن ما يسوغ
قانونا - « وحيث انه مما تقدم تكون التهمة
ثابتة ثبوتا كافيا قبل المتهم من إقراره بها في
محضر البوليس وشهادة الشهود وضبط المخدر
لديه وإلقائه ببعض المخدر ايضا وما يتبين من
التحليل ويكون عقابه منطبقا على المواد
١ و ٢ و ٣٥ و ٦ ب و ٢٠ و ٢١ و
٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وترى
المحكمة نظرا لظروف الدعوى وجسامته
المادة المضبوطة استعمال بعض الشدة مع
المتهم » والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا

الحكم وذكرت . « أن محامى المتهم (الطاعن)
دفع ببطلان التفتيش لأن التحريات التي أجراها
البوليس وهو إرساله المرشد للاتفاق مع المتهم
على شرائه الأفيون والخشيش كانت لاحقا
لاذن النيابة بالتفتيش . وحيث أن هذه المحكمة
تصحح ما جاء بالحكم المستأنف بأن البوليس
أرسل مرشده واتفق مع المتهم قبل الاذن
من النيابة . لأن الاذن صدر بتاريخ ١٣ اكتوبر
سنة ١٩٤٣ أما تحريات المرشد التي أبلغ نتيجةها
لمكتب المخدرات كانت بتاريخ ١٤ منه ولكن
هذه المحكمة تلاحظ أن هناك تحريات أخرى
إجراها مكتب المخدرات وأثبتها في محضره
المؤرخ ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٣ والتي صرح
النيابة بناء عليها بالتفتيش ومن ثم يكون
الدفع بالبطلان في غير محله ويتعين رفضه -
وحيث أنه لما تقدم وللأسباب التي بنى عليها
الحكم المستأنف ترى المحكمة ان الحكم في
محله ويتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم
» وحيث ان ما يثيره الطاعن في طعنه
لا محل له فالحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاعه
في صدد بطلان التفتيش ورد عليه ردا صحيحا
يرر في القانون عدم الأخذ به وذلك بعد ان
اثبت الواقعة على حقيقتها وبين ادلة الثبوت
فيها بما من شأنه ان يؤدي إلى النتيجة التي رتب
عليه . اما عن عدول المحكمة الاستئنافية عن
سماع الشاهد بعد ان امرت باعلانه فان الدفاع
على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - لم يطلب
اليها سماع شهود او إجراء معاينة بل هي من
نفسها رأت إعلان الشاهد لمحضر أمامها
ولكنه لم يحضر على الرغم من تأجيل الدعوى
أكثر من مرة لحضوره . ولما اعتذر أخيرا

عن عدم إمكانه الحضور ولم يبد من النيابة أو المتهم التمسك بضرورة حضوره، استغنت عنه وفصلت في الدعوى دون أن تسمعه. وهذا منها جائز ولا خطأ فيه مادامت هي وحدها ومن تلقاء نفسها التي رأت سماع الشاهد وهي التي رأت فيما بعد إلا لزوم لحضوره على أساس أن ظهور الحقيقة لا يتوقف على سماعه الذي يقتضى في ظروف الدعوى تأخير الفصل فيها - وما دام الأمر الذي أصدرته في هذه الملابس التي صدر فيها لا يعد حكما تمهيديا بل هو من القرارات التحضيرية الخاصة بتجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها مما لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذها صونا لهذه الحقوق وأما باقي ما جاء بأوجه الطعن فانه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا متعلقا بوقائع الدعوى وتقدير أدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به

«وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه

(طعن مصطفى أحمد سليمان ضد النيابة رقم ٨٥ سنة ١٥ ق)

٨٧

٨ يناير سنة ١٩٤٥

بلاغ كاذب . عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها . أحذه دليلا على كذبها . ليس ذلك صحيحا على إطلاقه . قياس مقدم البلاغ على من يقذف في حق الموظفين العموميين . قياس مع الفارق . تبرئة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب بناء على أن عجزه عن إثباتها لا ينهض دليلا على كذبها . لا خطأ فيه .

(المادتان ٢٦٢ و ٢٦٤ ع ٣٠٤ و ٣٠٥)

المبدأ القانوني

إن القول في جريمة البلاغ الكاذب بأن عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها يؤخذ دليلا على كذبها ليس صحيحا على إطلاقه . لأن

التبليغ عن الجرائم من الحقوق الممنولة للأفراد بل هو من الواجبات المفروضة عليهم . وقد نصت المادة ٣٠٤ ع ٣٠٤ على أنه لا يحكم بعقوبة على من يخبر بالصدق وعدم سوء القصد بالحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله . وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها وكذبها من شأن السلطة الموكل إليها إجراء التحقيقات الجنائية . وقد نصت المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات على أنه « إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك » وتلك السلطة مقرر لها في سبيل التحقيق أن تفتش المنازل والأشخاص . وأن تعاین الأمكنة وتجمع الأدلة المادية، وتندب الخبراء وتستجوب المتهمين فتحصل منهم على أدلة لهم أو عليهم . وتسأل الشهود . سواء في ذلك من يقول عنهم مقدم البلاغ أو غيرهم . إلى آخره . مما مفاده بالبداية أن مقدم البلاغ ليس هو وحده المطالب بالإثبات وإن كان لا مانع من سؤاله أثناء عملية التحقيق عما يكون لديه من أدلة على صحة بلاغه حتى إذا قال بعدوله عنه أو أنه لا دليل لديه على صحته . فإن النيابة تسير في إجراءاتها وتحقق الأدلة التي يوفقها عملها هي إليها . فان انتهى تحقيقها إلى ثبوت صحة البلاغ فيها وإلا عدت الواقعة التي قسم البلاغ عنها غير ثابتة ، لا على أساس أن المبلغ

عجز عن اثبات بلاغه بل على أساس أنها هي
لم توفق إلى الإثبات من واقع الأدلة التي
حصلت عليها، ومنها ما أمكن المبلغ أن يتقدم
به . ولذلك فإنه في الشرائع الأخرى لا ترفع
دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ إلا إذا أثبت
عدم صحة البلاغ بقرار أو حكم قضائي يصدر
بناء على تحقيق أو دعوى في خصوص الجريمة
المبلغ عنها . وهذا القرار أو الحكم لا يمكن
بداهة أن يكون أساسه عجز المبلغ عن إثبات
بلاغه وإنما أساسه أن سلطة الاتهام لم تتوصل
إلى إثبات وقوع الواقعة من المتهم . وعلى هذا
فإن قياس من يقدم البلاغ عن الجريمة إلى
الحكام المختصين بالتحقيق على من يقذف علنا
في حق الموظفين العموميين يكون قياسا مع
الفارق . لأن القسانون في صدد الطعن على
الموظفين قد جاء بنص صريح يوجب على من
نشر المطاعن أن يقيم الدليل على صحتها ، وما
ذلك إلا لما ارتآه الشارع ، للغرض السامي الذي
قصد إلى تحقيقه من أن مصلحة الجماعة تقضي
بأن المطاعن لا يصح أن تساق علنا وجزافا
على موظفي الدولة ما لم يكن الطاعن تحت يده
الدليل على صحتها . وذلك على خلاف التبليغ
عن الجرائم . فإن الشارع لا يمكن أن يكون
قد قصد منع التبليغ ما لم يكن المبلغ واثقا
من صحة البلاغ بناء على أدلة لديه ، إذ ذلك
لو كان من قصده لكان من شأنه الإضرار
بالمصلحة أي إضرار . وإذن فإن المحكمة إذا
رأت من الأدلة القائمة في الدعوى والتي فصلتها

في حكمها أنها لا تستطيع القطع بكذب الوقائع
التي تضمنها البلاغ ، وأن عجز المبلغ عن إثباتها
لا ينهض دليلا على كذبها وبناء على ذلك برأته
من تهمة البلاغ الكاذب فلا يصح أن ينحى
عليها أي خطأ
المحكم .

« حيث أن مبنى الطعن المقدم من المدعى
بالحقوق المدنية أن الحكم الاستثنائي المطعون
فيه حين قضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية
لم يفتد أسباب الحكم الابتدائي القاضي بالعقوبة
والتعويض فقد صرف النظر عن تحقيقات
البوايس بمقولة إنها قاصرة عن إظهار الحقيقة
دون أن يوضح هذا القصور ومداه وأثره
في الإثبات ولم يذكر شيئا عن تحقيقات المحكمة
ولا عن الأدلة الأخرى التي اعتمد عليها
الحكم الابتدائي ثم إنه قال إنه لأجل ثبوت
جريمة البلاغ الكاذب يجب أن يثبت كذب
الوقائع الواردة في البلاغ وأنه لا يؤخذ من
عجز المدعى إثباتها دليل على أنها مكذوبة .
وهذا القول فضلا عن مخالفته لما استقر عليه
القضاء فإنه يخالف الواقع إذ الثابت من أقوال
الشهود الذين استدل بهم المطعون ضدهم
أنفسهم في بلاغاتهم أن الوقائع الواردة في تلك
البلاغات كلها مكذوبة بل إن البلاغات نفسها
مزورة ، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه
قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويتعين
نقضه .

« وحيث أن واقعة الدعوى كما يؤخذ
من الحكمين الابتدائي والاستثنائي تتحصل
في أن المطعون ضدهم الثلاثة أبلغوا مأمور
مركز أجا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ بأن

المقرر وأنه يخزنه في منزله وأنه تسلم كمية السكر المخصصة لتجارته من المركز بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وامتنع عن بيعها وأنهم سبق أن قدموا شكويين الأولى بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ إلى مدير الدقيلية والأخري بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ إلى رئيس النيابة فلم يعمل تحقيق فيهما . وقد اعتمد الحكم الابتدائي في القول بكذب البلاغ على أن الأشخاص الذين نسب اليهم في الشكوى المقدمة من المطعون ضدهم أنهم اشتروا بثمان يزد على السعر المقرر وقدموا شكوى ضد الطاعن نفوا جميعا مانسب اليهم إذ قالوا أنهم لم يقدموا أية شكوى ولا يعلمون أن الطاعن يبيع بثمان أزيد من السعر الجبري كما استند إلى اعتراف المطعون ضده الأول بأنه هو الذي كتب بخطه جميع التوقيعات التي على البلاغ اعتماداً على أنه سبق أن تقدمت منه ومن باقي المطعون ضدهم شكوى أخرى وعلى أنه ثبت من التحقيق الذي أجراه البوليس أن التبليغ كان غير صحيح وثبت من دفتر الطاعن أن المطعون ضده الأول اشترى منه نصف أقة من السكر بثمان لا يزيد على السعر المقرر لا أقة بثمان يزد على ذلك السعر كما يزعم المطعون ضده المذكور . وأن الطاعن أشر في نهاية حسابه بعدم معاملة المطعون ضده المذكور في المستقبل لسوء معاملته وأن المطعون ضده الثالث لم يستطع لافي التحقيق ولا أمام المحكمة اثبات أنه اشترى أقتى سكر من الطاعن بثمان يزد على السعر المقرر وأن المطعون ضده الثاني اعترف في الجلسة بأنه

الكاتب للشكوى بخطه دون أن يوقع عليها بامضائه . ثم قال انه يؤخذ من مجموع ما تقدم ان المتهمين الثلاثة (المطعون ضدهم) كونوا عصابة ضد المجنى عليه (الطاعن) وقدموا بلاغهم الكاذب وهم يعلمون كذبه ومع سوء القصد وبنية الاضرار وثبت كذبهم وعدم استطاعتهم تقديم أى دليل على صحة اتهامهم للمجنى عليه سواء كان في التحقيق امام هذه المحكمة سوى أقوال أرسلوها وقد أنكرها عليهم من زعموا أنهم اشتروا من المجنى عليه بالسعر الزائد قانونا . أما الحكم المطعون فيه فقد استند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى مقاله من : أن الشكويين الأولين قد أحيلتا إلى مركز أجا وبلاستعلام عما تم فيهما رد المركز بعدم استدلاله عليهما . وأن اختفاء هاتين الشكويين وعدم معرفة ماتم بشأنهما يحول دون القطع بكذب ماجاء بهما . وأن ضياع الشكويين كان له أثره في نفوس الشاكين من ذلك أن عبد الفتاح حبروش أحد الشاكين عند ما سئل نفى ما أسند إلى المدعى بالحق المدني ولما ووجه بالشكوى التي تحمل توقيعه والمرسلة إلى معالي وزير التكوين أقر بصدورها منه . وأنه نسب إلى المدعي بالحق المدني (الطاعن) أنه يخزن السكر وأنه امتنع عن بيع السكر المسلم اليه في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وهذه الوقائع لم يتناولها تحقيق . وأنه لأجل ثبوت جريمة البلاغ الكاذب يجب أن يثبت كذب الوقائع الواردة في البلاغ ولا يؤخذ من عجز المدعى عن اثباتها دليل على أنها مكذوبة خصوصا وأنه يلاحظ أن التحقيقات التي أجراها البوليس كانت قاصرة

عن إظهار الحقيقة والتحقيقات التي اجرتها محكمة اول درجة جاءت متأخرة وان الشكوى المؤرخة ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٢ اعيدت إلى النيابة دون تحقيق . وانه يلاحظ ان محقق البوليس كان متشبعاً بكذب البلاغات إلى حد انه اثبت ذلك في محضر تحقيق الشكوى الوحيدة التي تناولها التحقيق وانه تبين من كل ما تقدم ان كذب البلاغات المقدمة من المتهمين (المطعون ضده) غير مقطوع به ومن ثم تكون التهمة المنسوبة اليهم على غير اساس .

« وحيث انه يبين مما تقدم ان المحكمة الاستئنافية قد رأت بناء على الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أنها لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التي تضمنتها البلاغات موضوع الدعوى . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم يكون سليماً ولا عيب فيه من النواحي المشار إليها في أسباب الطعن . أما قول الطاعن بأن عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها يؤخذ دليلاً على كذبها فهو قول غير صحيح على إطلاقه ذلك لأن التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد بل من الواجبات المفروضة عليهم فكل من علم بوقوع جريمة يجب عليه أن يبلغ عنها السلطة المختصة بالتحقيق وقد نصت المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات على أنه لا يحكم بعقوبة ما على من يخبر بالصدق وعدم سوء القصد الأحكام القضائية أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعلة وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها أو كذبها من شأن السلطة المذكورة التي إليها إجراء التحقيقات الجنائية فقد نصت المادة

٢٩ من قانون تحقيق الجنايات على أنه « إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أي أخبار وصل إليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك . ومقرر لها في سبيل ذلك ان تفتش المنازل والاشخاص وان تعين مكان الحادث وتجمع الأدلة المادية وتندب خبراء وتستوجب المتهمين وتحصل منهم على أدلة لهم أو عليهم وتسأل الشهود سواء منهم من يقول عنهم مقدم البلاغ أو غيرهم إلى آخره ومفاد ذلك بالبداية ان مقدم البلاغ ليس هو وحده المطالب بالاثبات وإن كان ذلك لا يمنع من سؤاله أثناء عملية التحقيق عما يكون لديه من أدلة على صحة بلاغه حتى انه لو قال بعدوله عنه وانه لا دليل لديه على صحته فإن النيابة تسير في إجراءاتها وتحقق الأدلة التي توفق هي إليها فإذا انتهت تحقيقها إلى ثبوت صحة البلاغ كان بها وإلا عادت الواقعة التي قدم البلاغ عنها غير ثابتة لا على اساس بان المبلغ عجز عن اثبات بلاغه بل على اساس انها هي التي لم توفق إلى الاثبات من واقع الأدلة التي حصلت عليها ومنها ما يمكن المبلغ ان يتقدم به . ولذلك نجد في الشرائع الأخرى ان دعوى البلاغ الكاذب لا ترفع على المبلغ إلا إذا ثبت عدم صحة البلاغ بقرار أو حكم قضائي يصدر بناء على تحقيق أو دعوى في خصوص الجريمة المبلغ عنها . وهذا القرار أو الحكم لا يمكن ان يكون أساسه عجز المبلغ عن إثبات بلاغه وإنما أساسه عجز سلطة الاتهام عن إثبات وقوع الواقعة

المبدأ القانوني

إذا كانت النيابة قد اعتبرت الواقعة جنحة ضرب بسيط بالمادة ٢٤٢/١ ع وقدمت الأوراق إلى القاضي الجزئي فأصدر أمرا جنائيا بتغريم المتهم خمسين قرشا ، ثم أعلن هذا الأمر إلى العمدة لغياب المحكوم عليه ومضى الميعاد المقرر للمعارضة فأصبح نهائيا ثم حدث بعد ذلك أن توفي المجنى عليه فجئ بالمتهم إلى النيابة وأعلن بالأمر الجنائي شخصا وأخذ منه تقرير يفيد معارضته فيه . ونظرت المعارضة وحكم بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى ، ثم أعيد التحقيق بمعرفة النيابة وقدم المتهم إلى محكمة الجنايات فقضت بإدائته في الجناية ، فطعن بأنه ما كان يصح أن تعاد محاكمته بعد أن صدر الأمر الجنائي المشار إليه وأصبح نهائيا بانقضاء ميعاد المعارضة فيه بناء على الاعلان الحاصل في مواجهة العمدة فانه إذا كان المتهم يسلم بأنه لما أعلن شخصا بالأمر الجنائي الصادر ضده عارض فيه بتقرير عمل في قلم كتاب النيابة ، وأنه حضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة فجرت محاكمته طبقا للإجراءات العادية فقضى بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى لأنها جناية ، إذ كان ذلك لا يكون ثمة محل للقول بطلان الإجراءات التي تمت قبل إحالته إلى محكمة الجنايات . إذ أن حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه بمقتضى القانون اعتبار الأمر الجنائي كأنه لم يكن بما

من المتهم . ومتى تقرر ذلك فإن قياس من يقدم البلاغ عن الجريمة إلى المحكام المختصة بالتحقيق بمن يقذف علنا في حق الموظفين العموميين يكون قياسا مع الفارق لأن القانون في صدد الطعن على الموظفين قد جاء بنص صريح يوجب على من نشر المطاعن أن يقيم الدليل على صحتها وما ذلك إلا لما ارتآه الشارع للغرض السامي الذي قصد إلى تحقيقه من أن المصلحة العامة تقتضى بأن المطاعن لا يمكن أن تساق علنا على موظفي الدولة إلا إذا كان الطاعن تحت يده الدليل على صحتها وذلك على خلاف التبليغ عن الجرائم فإن الشارع لم يقصد بالبداهة منع التبليغ ما لم يكن المبلغ واثقا من صحة البلاغ بناء على أدلة لديه فإن ذلك لو كان يكون من شأنه الاضرار بالمصلحة العامة بما اضرار .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .
(طعن مهى محمد دياب مدع بحق مدني ضد احد احد
بودة وآخرين رقم ١٥٩٤ سنة ١٤ ق)

٨٨

٨ يناير سنة ١٩٤٥

قوة الشيء المحكوم فيه . وافدية اعتبرتها النيابة جنحة ضرب بسيط . تقديمها إلى القاضي الجزئي . إصداره أمرا جنائيا بتغريم المتهم خمسين قرشا . إعلانه إلى العمدة لغياب المتهم . مضى ميعاد المعارضة . صيرورة الأمر نهائيا . وفاة المجنى عليه بعد ذلك . إضرار المتهم إلى النيابة . إعلانه شخصا بالأمر . معارضته فيه . انفصل في المعارضة بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى . إعادة التحقيق وتقديم المتهم إلى محكمة الجنايات . طعنه في الحكم الصادر منها بعدم جواز محاكمته لنهائية الأمر الجنائي . لا يخل . معارضته في الأمر الجنائي وحضوره الجلسة المحددة لنظرها . هذا يترتب عليه قانونا اعتبار الأمر الجنائي كأنه لم يكن .
(قانون الاوامر الجنائية)

يستتبع أن يكون للحكمة أن تحكم عليه بعقوبة أشد من التي كان محكوما عليه بها أو بعدم الاختصاص إذا تبين لها أن الواقعة جناية . وخصوصا إذا كان الثابت أن المتهم لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الجنايات بل أثاره فقط أمام محكمة الجنح عند نظر المعارضة في الأمر الجنائي فلم تقره على وجه نظره .

الممكن

« حيث أن الوجه الأول من وجهي لظن هو أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة بيانا كافيا .

« وحيث أنه بمراجعة الحكم المطعون فيه يبين أنه أثبت على الطاعن أنه ضرب عمدا السيد ابراهيم أبو عاصي بمقابل طوب على رأسه فأحدث الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي ولم يقصد بذلك قتله ولكن الضرب اقضى إلى موته وأورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت هذه الواقعة . ولما كان ذلك كذلك وكانت الواقعة التي اثبتها الحكم تشتمل على جميع العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن من أجلها فلا محل لما ينهاه على المحكمة في هذا الصدد .

« وحيث أن مبنى الوجه الآخر من إجراءات المحاكمة وقعت باطلة لأن النيابة كانت اعتبرت الواقعة جنحة ضرب بسيط بالمادة ٢٤٢ - ١ من قانون العقوبات وقدمت الأوراق إلى القاضي الجزئي الذي أصدر أمرا جنائيا بتغريم الطاعن خمسين قرشا وقد أعلن هذا الأمر إلى العمدة لغيابه ومضى الميعاد المقر للمعارضة ولم يعارض فيه فأصبح

نهائيا إلا أنه حدث بعد ذلك أن توفي المجني عليه . فجاء بالطاعن إلى النيابة وأخذ منه تقرير يفيد معارضته في الأمر الجنائي وأعلن بهذا الأمر شخصيا وعلى هذا الأساس نظرت المعارضة وحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى ثم أعيد التحقيق بمعرفة النيابة وقدم الطاعن إلى محكمة الجنايات فتقضت بإدانتها . ويعقب الطاعن على ذلك بأنه ما كان يصح أن تعاد محاكمته بعد أن صدر الأمر الجنائي المشار إليه وأصبح نهائيا بانقضاء ميعاد المعارضة فيه بناء على الاعلان الحاصل في مواجهة العمدة .

« وحيث أنه لما كان الطاعن يسلم في وجه الظن بأنه عارض في الأمر الجنائي الصادر ضده بتقرير عمل في قلم كتاب النيابة في يوم اعلانه ليحضر، وإنه حضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة فجرت محاكمته طبقا للإجراءات العادية فقضي بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لأنها جناية ولما كان حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى بترتب عليه بمقتضى القانون اعتبار الأمر الجنائي كأنه لم يكن مما يستتبع أن يكون للمحكمة أن تحكم عليه بعقوبة أشد من التي كان محكوما عليه بها أو بعدم الاختصاص إذا تبين لها أن الواقعة جناية فلا محل للقول ببطلان الإجراءات التي تمت قبل إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . وخصوصا أنه ثابت بالمفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها في سبيل تحقيق وجه الظن أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الجنايات بل أثاره فقط أمام محكمة الجنح عند نظر المعارضة في الأمر

الجنائي فلم تقرأه على وجه نظره للأسباب التي ذكرتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما ارتأته .

» وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن جابر جابر أبو عبد الله رقم ١٠٠ سنة ١٩٥٠

٨٩

٨ يناير سنة ١٩٤٥

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بالمادة ٣٠٦ ع تطبيق عكم الدرجة الأولى المادتين ٣٠٨ و ٣٠٦ ع عليه . أن تستد إليه ألباظ السب غير ما ورد بصحيفة الدعوى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . الطعن في الحكم لهذا السب لا يقبل . كان على المتهم أن يترافع على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية . (المادة ٣٦٥ ع — ٣٠٦ و ٣٠٨)

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت في حكمها على المتهم المادة ٣٠٨ ع مع المادة ٣٠٦ مع أن الدعوى لم ترفع عليه إلا بالمادة الأخيرة فقط ، ثم أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف لأسبابه ، فإنه لا يقبل من المتهم أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم . لأنه ما دام قد علم بذلك لخصوله في الحكم الابتدائي كان عليه أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه ، ثم لأن الأمر كان مقصورا على تطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه بإضافة المادة ٣٠٨ ولم تستد إليه المحكمة ألباظا من عبارات السب غير التي وردت بعريضة الدعوى

المحكمة

» حيث أن مبنى الطعن أن الحكم الابتدائي

الصادر من المحكمة المركزية والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه طبق على الواقعة المسندة إلى الطاعنين المادتين ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وأولاهما خاصة بالسب والثانية خاصة بالقذف مع أن الدعوى رفعت مباشرة من المدعية بالحق المدني عن جريمة السب بالمادة ٣٠٦ من القانون المذكور فقط . وفي الجلسة استندت اليهما المدعية وشهودها لظا لا تعتبر في القانون قذفا فما كان يجوز للمحكمة أن تعدل وصف التهمة وتدين الطاعنين في جريمة أخرى عقوبتها الحبس والغرامة معا بينما العقوبة المقررة لجريمة السب المرفوعة بها الدعوى هي الحبس أو الغرامة وخصوصا أن المحكمة المركزية غير مختصة بالنظر في دعاوى القذف وإنما هي مختصة بدعاوى السب المنطبقة على المادة ٣٠٦ عقوبات

» وحيث أن واقع الحال أن المدعية بالحقوق المدنية رفعت الدعوى مباشرة على الطاعنين أمام محكمة السيدة المركزية طالبة عقابهما بالمادة ٣٠٦ عقوبات والحكم لهما عليهما بالتعويضات لأنهما اعتديا عليهما بالسب العلني المتضمن خدشا للشرف والاعتبار بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى . وقد قضت المحكمة المذكورة بمعاقبة كل منهما بالحبس شهرا وغرامة قدرها مائة قرش مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس وإلزامهما بأن يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية قرشا واحدا على سبيل التعويض على اعتبار أنه » ثبت للمحكمة ارتكاب المتهمين (الطاعنين) لجريمة سب علني في حكم المواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، فاستأنف الطاعنان هذا الحكم (٣)

والمحكمة الاستئنافية حكمت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه .

« وحيث أن المحكمة لم تدن الطاعنين في جريمة قذف خلافا لما جاء بأوجه الطعن بل دانتهما في جريمة السب المرفوعة بها الدعوى عليهما ولو أنها طبقت مع المادة ٣٠٦ المادة ٣٠٨ عقوبات التي تشدد العقوبة إذا كان السب . . . الخ قد تضمن طعنا في عرض الأفراد أو خدسا لسمعة العائلات .

« وحيث أنه وإن كانت محكمة أول درجة قد طبقت في حكمها المادة ٣٠٨ مع المادة ٣٠٦ عقوبات مع أن الدعوى قد رفعت بالمادة الثانية فقط إلا أنه لا يقبل من الطاعنين الطعن أمام محكمة النقض بحصول ذلك بغير أن يلتفتا إليه مادام علما به لحصوله في الحكم الابتدائي وكان عليهما أن يترافعا أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه ومادام الأمر مقصورا على تطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى باضافة المادة ٣٠٨ لأن المحكمة لم تسند اليهما الفاظا من عبارات السب غير التي وردت بعريضة الدعوى أما القول بأن المحكمة المركزية غير مختصة بنظر دعاوى النذف فلا محل له لأن المحكمة لم تدن الطاعنين في واقعة قذف كما يزعمان .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(طعن إبراهيم درويش - إلى الجزر وآخر ضد النيابة
وأخرى مدعية بحق مدني رقم ١٠٣ سنة ١٥ ق ١)

٩٠

٨ يناير سنة ١٩٤٥

تفتيش . وقوعه في مسكن ابن الذي يطعن فيه بالطلاق
لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد رفض الدفع بطلان التفتيش بحجة أن هذا البطلان مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن فيه ولو كان يستفيد من ذلك لأن استفادته إنما تكون بالتبعية ، وكان الطاعن ينسلم في طعنه بأن المكان الذي وقع فيه التفتيش هو لابنه ، فلا يصح له أن يطعن في الحكم بمقولة إنه ادانته بناء على تفتيش باطل .

الحكم

« حيث أن أوجه الطعن أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن الطاعن اتهم بجريمة إحراز مخدر وبني الادانة على القول بضبط المخدر لديه أثناء التفتيش الذي أجراه ضابط البوليس . وقد اخطأ الحكم في اعتماده على نتيجة التفتيش مع أن الطاعن قد دفع ببطلان الاذن الصادر به من النيابة إذ أنه لم يصدر بناء على تحريات وتحقيقات جدية سبقته كما أنه صدر بصيغة عامة لم تحدد فيه الأماكن المصرح بتفتيشها ومع ذلك فإن التفتيش لم يحصل في حدود الاذن الصادر به لأن المكان الذي فتش هو مسكن ابن الطاعن ولم يصدر من الابن رضاء صريح بحصول التفتيش لديه . وقد اخطأ الحكم حين قال بأن الطاعن لا شأن له بذلك المكان الذي فتش لأن بطلان التفتيش متعلق بالنظام العام فيجوز الدفع به من كل من له مصلحة في ابدائه . ويقول الطاعن أنه متى كان التفتيش والاذن الصادر به باطلين كانت إدانته على غير أساس . ويزيد على

ذلك أن قول الحكم — بأنه يفرض بطلان التفتيش فإن المحكمة أن تأخذ بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه — غير سديد لأنه يجب إطراح كل دليل مستمد من أقوال من أجروا التفتيش الباطل سواء كان ذلك نتيجة شهادتهم على المتهم أو ما اثبتوه من اعترافات نسبوها له .

« وحيث إن الطعن يتعلق في جملته بالتفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر وبالأذن الصادر من النيابة بأجرائه . وينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه عدم الأخذ بما دفع به من بطلان هذين الاجراءين . ولما كان الطاعن يسلم بأن المكان الذي حصل تفتيشه لم يكن له وإنما هو مسكن لابنه وقد سبق له إبداء ذلك أمام محكمة الموضوع وثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت أن صاحب المسكن وهو ابن الطاعن لم يبد اعتراضاً على تفتيش مسكنه ولم يدفع ببطلان هذا الاجراء قال « إن مرجع بطلان التفتيش » عدم قبول من وقع عليه فإذا هو لم يتقدم ليظعن في صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيد منه لأن الاستفادة لا تلحقه إلا عن طريق الشبهة » . وأنه « لا يصح الطعن بالبطلان بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية إلا من الشخص الذي شرعت هذه الأوضاع لحمايته فيصح الاستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتش مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوباً بما يبطله » ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحاً من ناحية

عدم قبول الطعن ببطلان التفتيش إلا من حصل تفتيشه أو تفتيش مسكنه . ولما كان الطاعن مسلماً بأن المكان الذي وقع فيه التفتيش لم يكن له . لما كان ذلك كذلك فإن ما قضى به الحكم من صحة الاستدلال بنتيجة التفتيش على الطاعن يكون صحيحاً مادام الطعن على التفتيش لم يقدم من صاحب الشأن

« وحيث إنه متى تقرر ذلك يكون الاستدلال على الطاعن بما أسفر عنه تفتيش منزل ابنه صحيحاً ويكون الطعن إذن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً

(طعن مدبق إسماعيل تمار ضد النيابة رقم ١٠٥ سنة ١٩٥٠ ق) .

٩١

٨ يناير سنة ١٩٤٥

حكم . نسيه . إدانة المتهم في جريمة تبديد . ابتذنه على تقرير خبير دور تعرض لاسانيد هذا التقرير ودون بين الادلة التي اعتمدت عليها في القول بقاء العلاقة المالية التي ذكرتها بين المتهم والمجنى عليه الخ . قصور

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة التبديد المستندة إليه لم تقل في حكمها إلا أنه « تبين من الاطلاع على تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة لأداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ كذا أن المتهم بدد مبلغ كذا حصلها من بيع الساعات وأجور التصليحات . وذلك إضراراً بالمجنى عليه الذي سلمه محله على أن تسكون له عمولة مقدارها عشرة في المائة من ثمن الساعات التي يبيعها لحسابه وعلى أن يأخذ النصف من صافي

عليها هذا التقرير كما أنها لم تبين في حكمها الأدلة التي اعتمدت عليها في القول بقيام العلاقة المدنية التي ذكرتها بين المجنى عليه والطاعن وبأن تسليم الأشياء التي قالت يتبديدها كان حاصلًا بناء على تلك العلاقة. ولذا فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

(طعن محمود نصر محمد ضد النيابة وآخر من مدع بحق مدني رقم ١٠٦)

سنة ١٥٠٠

٩٢

٨ يناير سنة ١٩٤٥

عاهة مستديمة . ع-م امكان تقديرها بنسبة مئوية . لا يؤثر في قياسها . التقدير يلزم فقط لتقدير جسامتها ومبلغ الضرر الذي لحق المجنى عليه منها . مثال .

(المادة ٢٠٤ ع ٢٤٠)

المبدأ القانوني

لا يؤثر في قيام العاهة في ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية . فالعاهة في العين مثلا تثبت بمجرد فقد أبصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن يكف . وإتمام التقدير يلزم فقط لتبين جسامه العاهة ومبلغ الضرر الذي لحق المجنى عليه من جرائها . فاذا قرر الطبيب الشرعي أنه لم يمكنه تقدير العاهة بنسبة مئوية لعدم معرفة قوة أبصار المجنى عليه قبل الإصابة ، فإن هذا لا يغض من إدانة المتهم في جنابة إحداث العاهة إذا كان الحكم قد بين — بناء على الكشف الطبي وسائر الأدلة المقدمة في الدعوى — أن عين المجنى عليه قبل الواقعة كانت بلا شك تبصر ، وأنها بسبب الضرر الذي وقع من المتهم قد فقدت الأبصار فقدا تاما .

الإيراد من تصليح الساعات ، ، فإن حكمها هذا يكون قاصرا ، إذ أنها استندت إلى تقرير الخبير دون أن تعرض للأسانيد التي أقيم عليها هذا التقرير ، كما أنها لم تبين في حكمها الأدلة التي اعتمدت عليها في القول بقيام العلاقة المدنية التي ذكرتها بين المجنى عليه والمتهم ، وأن تسليم الأشياء التي قالت يتبديدها كان حاصلًا بناء على تلك العلاقة

المحكمة

« حيث ان محصل وجهي الطعن هو أن الطاعن دفع التهمة بأن البضائع التي اتهم بتبديدها لم تكن ملكا للمجنى عليه ولم يتسلمها هو منه على سبيل الوكالة واستند في تأييد ذلك إلى دفاتر المجنى عليه وإلى شهادة شهود طلب إلى المحكمة سماعهم ولكنها قضت بإدائته دون أن ترد في حكمها على هذا الدفاع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بإدانة الطاعن بجريمة التبيد وكل ما قاله في ذلك هو أنه « تبين من الاطلاع على تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة لأداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٣ أن المتهم بدد ٣١٢٧ قرشاً حصلها من بيع الساعات وأجور التصليحات وذلك إضراراً بالمجنى عليه الذي سلمه محله على أن تكون له عمولة مقدارها عشرة في المائة من ثمن الساعات التي يبيعها لحسابه وعلى أن يأخذ النصف من صافي الأيراد من تصليح الساعات » ولما كانت المحكمة بهذا قد استندت إلى تقرير الخبير دون أن تعرض للأسانيد التي أقيم

المحكم:

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في معاقبته عن العاهة على تقرير الطبيب الشرعي مع أن هذا قرر أنه لا يمكن تقدير العاهة بنسبة مئوية لعدم معرفة قوة الأبصار قبل الاصابة ومتى كان الأمر كذلك فلا يمكن القول بأن هناك عاهة ثابتة وخصوصاً أن التقرير الطبي الابتدائي وتقرير الطبيب الشرعي ورد فيهما ما يفيد أن العين الأخرى كتاركتنا ومن الجائز إذن أن تكون العين التي أصيبت مثلها .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه «ضرب بخيته اسماعيل محمد بعصا» على عينها اليمنى فأحدث بها الاصابة المبينة» «بالكشف الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة» «يستحيل برؤها وفي حدوث أثقاب» «بقرنية العين اليمنى تسبب عنه عتامة مركزية» «ملتصقة فتدت بسببه ما كانت تتمتع به» «المذكورة من أبصار قبل ذلك وهذه العاهة» «لا يمكن تقدير مداها بنسبة مئوية لعدم» «معرفة قوة الأبصار قبل الاصابة» والحكم الابتدائي دانه في ذلك وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة وذكر «أن الوقائع تتحصل» «في أنه بسبب نزول جاموسة المجنى عليها» «في زراعة المتهم ضرب هذا المجنى عليها» «فأحدث بها الاصابة للموضحة بالكشف» «الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة هي» «فقد أبصار العين اليمنى .» وحيث أن «المجنى عليها قررت بالبوليس وبالنيابة» «وشهدت بالجلسة بأن المتهم ضربها بالعصا» «على عينها اليمنى وشهد الشاهد عبد الرحيم

« محمد عبد الخالق بأنه سمع الاستغاثة فجرى »
« نحوها حيث وجد المجنى عليها مصابة »
« وقد تماسكت مع المتهم في عصا بينهما كما »
« شهد على وزيرى بأنه سمع الاستغاثة ولما »
« حضر وجد المتهم يجرى ووجد الشاهد »
« السابق مع أمه المجنى عليها التي ذكرت له »
« أن المتهم ضربها .» وحيث أن أن التهمة »
« ثابتة قبل المتهم من شهادة الشهود التي »
« تأيدت بالكشف الطبي ولا عبرة بعد ذلك »
« بانكاره وعقابه ينطبق على المادة المطلوبة »
« وترى المحكمة أخذه ببعض الشدة نظراً »
« للضرر البالغ الذي أحدثته الاصابة »
« والحكم الاستثنائي قضى بتعديل مدة العقوبة »
« إلى ستة شهور حبس مع الشغل وقال « إن »
« الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة »
« والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده »
« إلا أنه نظراً لظروف الدعوى وكبر سن »
« المتهم وخلو صحيفته من السوابق ترى »
« المحكمة استعمال الرأفة »

« وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن من هذا الحكم المطعون فيه حين دانه بجناية الضرب الذي نشأت عنه العاهة قد بين بناء على الكشف الطبي وسائل الأدلة المقدمة في الدعوى أن عين المجنى عليها كانت بلا شك تبصر قبل الواقعة وإن كان لا يمكن معرفة قوة أبصارها ودرجته وأنها بسبب الضرب الذي وقع من الطاعن قد فتدت كل ما كانت تتمتع به من أبصار وهذا يكفي في بيان العاهة التي نشأت عن فعله . أما ما يشير إليه في الشق الأول من طعنه فليس من شأنه أن يؤثر في قيام العاهة في ذاتها من حيث هي فانها تثبت بمجرد

المحكمة

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أن لا دليل عليه بأنه أخفى المسروق أو كان عالما بالسرقة لأنه ثابت أنه هو الذي أخذ الحذاء وذهب إلى محل المجنى عليه لاستصلاحه وأنه اشتراه امام شهود من تاجر الأحذية بثمانين مناسيب يتفق وتقدير المجنى عليه وهو عشرون قرشا

« وحيث أن الدعوى العمومية ردت على اسحق جرجس ابراهيم بسرقة حذاء وعلى الطاعن باخفاء الحذاء المسروق مع علمه بسرقة ومحكمة أول درجة قضت بالبراءة والمحكمة الاستئنافية دانت الطاعن وقالت . أن وقائع الدعوى تتحصل كما رواها المجنى عليه في أن له محل لبيع الجلود بالواسطى وأن المتهم الثاني (الطاعن) له عادة بشراء لوازمه منه وأنه من نحو شهرين تقريبا أثناء غيابه بمصر حضر المتهم الثاني لمحله واشترى بطانية من عماله ثم انصرف وعاد بعد برهة مدعيا ضياع جوز حذاء مما اشتراه فأخبره العامل محمد عرفه بأنه استلم ما اشتراه كاملا ويحسن أنه يبحث جيدا مامعه ولا حظ أن يجيبه شيئا فطلب منه اخراجه فاذا به جوز فندى استعرف عليه العامل محمد عرفه وأنه من محل مخدومه ولكنه لم يكن داخل فيما اشتراه وعرفه المتهم المذكور أنه اشتراه من الأسطى طه حنفي نفسه من مدة شهر فيبحث في الدفاتر فلم يجده مقيدا وتذكر أن هذا الصنف لم يرد للمحل إلا من ١٥ يوما فلما واجهه بهذه الأقوال عرفه المتهم الثاني أنه اشتراه من المتهم الأول (اسحق جرجس ابراهيم) ولما عاد المجنى عليه من

فقد بصر العين المصابة مهما كان مقدار قوته قبل كفه وإنما هو متعلق فقط بتقدير جسامته العاهة ومبلغ الضرر الذي لحق المجنى عليها من جرائها مما لا شك قد تناولته المحكمة في حكمها بالبحث والتقدير . وأما باقى ما يقول به فخطأ موضوعي لا يقبل إثارته لدى محكمة النقض

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن يوسف حسن عبد الدادر ضد النيابة رقم ١٢١-١٥٠)

٩٣

٨ يناير سنة ١٩٤٥

إخفاء أشياء مسروقة . معنى الإخفاء في اصطلاح القانون في هذا المقام . شراء الشيء المسروق ممن يتجر فيه وبشر مناسب . لا مع من عقابه . (المادة ٢٧٩ ع - ٣٢٢)

المبدأ القانوني

إن الإخفاء في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ليس معناه أن يبعد المتهم الشيء عن أنظار الناس أو يضعه في مكان بعيد عن متناولهم ، كما هو مفهوم الكلمة لغوة ، بل المقصود به في اصطلاح القانون في هذا المقام هو فقط الاحتياز والاتصال المادي مهما كانت صفته . أى ولو علنا وعلى مرأى من الكافة ، ومهما كان سببه ، أى ولو كان عن طريق الشراء ولو بثمان المثل ، وسواء أكان بين المتهم وبين السارق علاقة أم لم يكن . وإذن فإن معاقبة المتهم من أجل جريمة إخفاء المسروق لا يقدح فيها كونه اشترى الشيء المسروق ممن يتجر فيه بثمان مناسب

المسروقة ليس معناه أن يبعد المتهم الشيء عن أنظار الناس أو يضعه في مكان بعيد عن متناولهم كما هو معروف عن معنى الكلمة في العربية بل المقصود به في اصطلاح المانون في هذا المقام هو فقط الاحتياز والاتصال المادي مهما كانت صفة أي ولو كان علنا وعلى مرأى من الكافة ومهما كان سببه أي ولو كان عن طريق الشراء وحتى بضمن المثل ومهما كانت الصلة أو القرابة بين المتهم وبين السارق أي ولو لم يكن يعرفه وليس له به أية علاقة مباشرة أو صلة قرابة . ومتى كان هذا مقررًا فإن معاقبة الطاعن من أجل جريمة اخفاء المسروق تكون صحيحة ولا يطعن بها أي اعتبار مما يقول به ومجادلته تـكـو بالتالي غير مقبولة لتعلقها في الواقع وحتمية الأمر بوقائع الدعوي وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

«وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً روضه موضوعاً .

(طعن عدد الشهيد عودة ضد النيابة رقم ١٢٥ سنة ١٥ ق)

٩٤

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

إثبات . أقول منهم على آخر . الالتزام عليها وحدها في إدانته . حائز . أقول أبدأ المتهم أمام المحكمة . إلمراحها والاخذ بأقوله الأولى في التحقيق بالنسبة إلى وقعة دون واقعة وإلى منهم دون منهم . جواره .

المبدأ القانوني

للمحكمة بمقتضى القانون أن تعول في إدانة متهم على أقوال متهم آخر متى اطمأنت إليها

مصر أخبره بكل ذلك واستحضر المتهم الثاني وسأله فاعترف بالشراء من المتهم الأول وأن شرائه للحداء لم يكن بالمحل ولكن بعيادة الدكتور خليل نصير الذي كان يتعالج فيها أحد أقاربه وذهب لعيادته وقابل المتهم الأول بها وعرض عليه الجوز فاشتراه بمبلغ ٢٠ فرشا وأشهد على ذلك كل من لبيبه برسوم ويوسف ابراهيم وصادقاه على قوله كما شهد محمد عرفه بالوقائع التي ذكرها المجنى عليه في بلاغه وأقواله أثناء استجوابه وقال انه أخرج الجوز الفندى من جيب المتهم الثاني الذي ادعى بشرائه من الأول وشهد بأن المتهم الثاني اعترف بالسرقة ورجا المجنى عليه أن يصرف النظر عن التبليغ وأظهر استعداداه لتعويضه وكتب كمبيالات على نفسه بمبلغ عشرة جنيهات وقد تأيدت هذه الأقوال بما قرره محمود محرم خلف وترى المحكمة من مجموع ما تقدم أن تهمة السرقة الممنوعة للمتهم الأول ثابتة ثبوتاً كافياً وعقابها ينطبق على المادة ٣١٧/٧ عقوبات كما أن التهمة الممنوعة للمتهم الثاني ثابتة قبله ثبوتاً كافياً وعلمه بالسرقة مستفاد من معرفته للمتهم الأول وأنه يشتغل لدى المجنى عليه وليس له محل خاص وشرائه الجوز الفندى في عيادة طبيب أثناء زيارة مريض وهي غير معدة للبيع ويضاف إلى كل ذلك استعداداه في تعويض المجنى عليه بما أصابه من ضرر ورجائه له في صرف المسألة وعدم التبليغ ويتمين عقابه بالمادتين ٣١٧ و ٣٢٢/٢ عقوبات .

«وحيث ان ما يشير الطاعن في طعنه مردود بأن الاخفاء في جريمة اخفاء الأشياء

ولولم يكن عليه في الدعوى من دليل إثبات غيرها . كما أن لها أن تلتفت عن عدول المتهم عن أقوال صدرت عنه أمامها وتعتمد في قضائها على أقواله الأولى على أساس أنها صحيحة وصادقة في رأيها بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر .

وهي إذ تفعل ذلك لا يصح أن يقال عنها أنها وقعت في تناقض ما دام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطتها وحدها ، ما دام يصح في العقل . لأسباب شتى معروفة ، أن يكون الدليل المستمد من أقوال الناس صادقاً في جهة وغير صادقة في جهة أو جهات أخرى من الجهات التي تناولها

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد جاء متناقض الأسباب التي أقيم عليها لأن المحكمة قالت إن التهمة ثابتة على الطاعن من اعتراف المتهم الأول (العربجي) ومن أقوال المتهم الثالث الدالة على اشتراكه ، وأقوال المتهم هو نفسه الدالة على رؤيته لباقي الجنود المتهمين مع أن الطاعن قد عدل عن أقواله الخاصة برؤيته للمتهمين وقرر أنه أدلى بتلك الأقوال على خلاف الحقيقة تحقيقاً لرغبة أحد الضباط وقد اعتبرت المحكمة هذا العدول بالنسبة للمتهم السابع الذي حكم ببراءته فقد ذكرت « أنه بالنسبة للمتهم السابع فإنه لا دليل عليه سوى أقوال المتهم الخامس (الطاعن) الذي عدل فيها فيتعين براءته » . ومن غير المفهوم أن

تحتزم المحكمة العدول بالنسبة إلى المتهم ولا تعتد به بالنسبة إلى متهم آخر .
« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على
١ - محمد صالح سويلم و ٢ - أحمد حسين محمد
عبد الرازق و ٣ - سيد سالم يوسف و ٤ -
شحاتة حسن سالم و ٥ - ابراهيم ابراهيم خليل
الحوفي (الطاعن) و ٦ - جابر محمد صالح و ٧ -
أحمد جمال الدين بأنهم « سرقوا كمية من
الشعير الموضحة بالمحضر والمملوكة لبلوكات
سوارى الأقاليم من ميناها المسكون » والحكم
الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
دانهم عدا الأخير بهذه الجريمة وقال « إن وقائع
الدعوى تتلخص كما يؤخذ من أقوال الشاهدين
بالجلسة ومن التحقيقات وأقوال المتهمين فيها
في أن الشاهدين عبد الباقي مراد وعبد العزيز
على شاهد المتهم الأول يحمل على عربة الكارو
ثلاثة أشولة من الشعير وقد اشتبها في أمره
لأجاباته المتناقضة بشأنه فتماداه إلى القسم
حيث اعترف لهما في الطريق أن هذا الشعير
مسروق وبسؤاله قرر أقوالاً تتلخص في أن
المتهم الخامس (الطاعن) حضره مع المتهم الثاني
وطلب إليه نقل الشعير إلى جهة الشراعية
فلما طلب منه عشرين قرشاً أجره أعلن
استعداداه لدفع أكثر من ذلك وقد انتقل معه
فعلاً حيث وجد الشعير مدفوناً في الأرض
وقد أخرج منه المتهمان الثاني والثالث
باشر الثائنين من الجنود وقد تسلسل التحقيق
الذي يؤخذ من أقوال المتهمين فيه اشتراك
الجميع بالسرقة والأدلة على كل منهم تتلخص
فيما يأتي : أولاً . بالنسبة للمتهم الأول من
من اعترافه بضبط الشعير معه وأنه كان

مدفونا في الأرض مما يقطع بعلمه بسرقة ولا سيما أنه فهم من اشتراك جنود في المسألة أنه من متعلقات الجهة التابعين لها . وثانيا : بالنسبة للمتهم الثاني من أقوال المتهم الأول بأنه حضر له مع المتهم الخامس واتفقا معه على نقل الشعر واشترآكه في عملية إخراجه من جوف الأرض ولم ينكر المتهم الثاني المذكور وجوده أثناء تلك العملية وإن أنكر اشتراكه وثالثا بالنسبة للمتهم الثالث من أقوال المتهم الأول الدالة على اشتراكه في العملية السابقة ولم ينكر وجوده في المكان الذي كان الشعر مدفونا فيه وإن علل وجوده بالمصادفة أيضا وهذا ما لا تقبله المحكمة إذ لا يمكن أن تصل هذه المصادفة إلى حد وجوده في ذلك الوقت في أثناء عملية نقل السرقات . ورابعا بالنسبة للمتهم الرابع من أقوال المتهم الأول الدالة على سماعه المتهم الثاني يناديه باسمه وأقواله هو من أنه رأى المتهمين الثلاثة الأول ومعهم الخامس يحفرون في الأرض فتركهم ورجع إلى الغنم غاضبا وليس مقبولا أن يشهد هذا الأمر وهو موظف مختص ولا يدفعه الفضول على الأقل لمعرفة ماذا يفعلون . وخامسا بالنسبة للمتهم الخامس من أقوال المتهم الأول من أنه هو الذي اتفق معه على نقل الشعر وقد كان موجودا أثناء عملية الحفر واستخراج الشعر من الأرض وأقوال المتهم الثالث الدالة على اشتراكه في العملية الأخرى وأقواله هو الدالة على رؤيته لباقي الجنود المتهمين معه وهم في مخزن الشعر يسرقون ولا تلتفت المحكمة إلى دفاعه من أن أحد الضباط أغراه على هذا القول لما بينهما من عداوة لأنه لا يقبل أن

يسمع كلامه مع قيام العداوة المقول عنه وسادسا بالنسبة للمتهم السادس من أقوال المتهم الخامس منه الدالة على اشتراكه في السرقة ورؤيته له في المخزن ومن اعترافه بأن مفتاح المخزن كان معه وعقاب الجميع ينطبق على المادة المطلوبة وحيث أنه بالنسبة للمتهم السابع فإنه لا دليل عليه غير أقوال المتهم الخامس الذي سئل عنها ولا سيما أنه ثبت من اعتراف المتهم السادس أن مفتاح المخزن كان معه ، ولذا يتعين الحكم ببراءته عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث أنه لا وجه لما يشير به الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه ليس فيه أي تناقض والمحكمة من حتمها بمقتضى القانون أن تعول في أدانة متهم على أقوال متهم آخر متى اطمأنت إليها ، ولولم يكن عليه في الدعوى دليل إثبات غيرها ، ومن حقها كذلك أن تلتفت عن عدول المتهم عن أقوال صدرت عنه ، وتعتمد في قضائها على أقواله الأولى على أساس أنها صحيحة وصادقة في رأيها بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر ، وهي إذ تفعل ذلك لا يصح نعتها بأنها وقعت في تناقض ما دام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطتها وحدها ، وما دام يصح في العقل لأسباب شتى معروفة أن يكون الدليل المستمد من أقوال الناس صادقا من جهة وغير صادق من جهة أو جهات أخرى من الجهات التي تناو لها .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

٩٥

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

حكم بالإدانة وجوب إقامة على أسباب يقينية . تمسك بعض المتهمين بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى . عدم اعتبار المحكمة هذه الحالة قائمة بمقولة إنها لم توفق إلى معرفة أى الفريقين كان المعتدى . إدانتهم في هذه الحالة تعتبر مقامة على مجرد الشك في صحة الدفاع فلا تصح

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين عرضت لما تمسك به فريق من المتهمين من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعى قد قالت إن هذه الحالة غير قائمة لا بالنسبة إلى هذا الفريق ولا بالنسبة إلى الفريق الآخر ، وذلك على أساس أنها لم توفق إلى معرفة أيهما كان المعتدى وأيهما كان المعتدى عليه ، فإنها تكون قد أخطأت إذا أدانت هذا الفريق . لأنها بعد أن قالت ما يفهم منه أنه كان ثمة معتد ومدافع كان عليها ألا تقضى بأية عقوبة . فإن الإدانة بناء على مجرد الشك في صحة الدفاع تتنافى مع ما يجب من عدم إقامة الإدانة إلا على أساس يقينى .

المحكم

« حيث ان مما يعتاده الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى عن أنفسهم ، ولكنهم قضت بإدانتهم ولم تأخذ بدفاعهم مع أن وقائع الدعوى كما هي ناجية في الحكم ذاته تدل على صحة هذا الدفاع . » وحيث أن المحكمة حين قضت بإدانة الطاعنين قد أشارت في حكمها إلى ما تمسكوا

به أمامها من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعى بقولها: وإماما ادعاء المتهمون الثلاثة الآخرون (الطاعنون) من أن الاعتداء وقع عليهم أثناء وجودهم بزراعة قمح لهم فلم يثبت بالدليل الكافى لأن المعايينة متى أجريت بعد وقوع الحادث بعشرين يوما بناء على طلب محاميهم لم تقدم أو تؤخر شيئا في الموضوع نظر لأن زراعة القمح كانت قد ضمت فعلا قبل ذلك ونظرا لأن هذه المعاينة داتها أثبتت أن المتهمين الأول والثانى زراعة برسيمهم كانت قائمة وقت الحادث بجوار زراعة الفلفل والقرع المملوكة للمتهم الحادى عشر وأخويه وبجوار الساقية المتنازع عليها والتي يمتلك فيها المتهم الثالث قيراطا . ثم قالت فى موضوع آخر . بعد أن تحدثت عنه باقى المتهمين من الفريق الآخر الذين دانت منهم اثنين فقط - وبما أن ثبت من كل ذلك أن الضربات كانت متبادلة بين هؤلاء المصابين الخمسة ولم يثبت بالدليل الكافى من منهم كان مدافعا أو مهاجما فيجب اعتبارهم جميعا فى موقف الضاربين الذين انتوى كل منهم مهاجمة خصمه من الفريق الآخر بحيث تتكافأ السيئات فيما بينهم ويتساوى إجرامهم ، فلا يحق لأحد منهم مطالبة الآخر بتعويض ما أحدثه به من إصابات ، ولذلك تكون دعوى التعويض المدنية المرفوعة من المتهمين العاشر والحادى عشر على المتهمين الأول والثانى لا أساس لها ويتعين الحكم برفضها . ويتبين من ذلك أن المحكمة لم تعتبر فريق الطاعنين فى حالة دفاع شرعى ، كما أنها لم تعتبر فريق خصومهم فى حالة دفاع شرعى أيضا ، بمقولة أنها لم توفق

لمعرفة أى الفريقين كان المعتدى ، وأيهما كان المعتدى عليه أى المدافع ، وهذا منها خطأ ، فانها وقد قالت ما يفهم منه انه كان هناك معتد ومدافع كان يتعين عليها ان لا تقضى بادانة الطاعنين إلا على أساس عدم صحة دفاعهم ، وأنهم كانوا فيما وقع منهم معتدين لامدافعين أما القضاء بادانتهم بناء على مجرد الشك فى صحة دفاعهم الذى من شأنه تبرير الفعل الذى وقع منهم ، فلا يتفق بحال مع وجوب إقامة الادانة على أساس ثابت لا يتطرق اليه الشك » وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ، ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

طعن محمد وعبد الرحمن وآخرين ضد النيابة وآخرين رقم ٥٣ سنة ١٥ ق

٩٦

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

١ — إجراءات . دعوى جنحة مباشرة . سؤال المتهم عن تهمته . إنكارها . دفع محاميه بعدم قبول الدعوى لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية . عدم اعتراض المدعى المدنى على ذلك . قبول الدفع . طعن المدعى المدنى فى الحكم بأن المتهم لم يتقدم بالدفع إلا بعد نكته فى موضوع الدعوى . لا يقبل . تلك الوقائع يصح ما استخلصته المحكمة منها من عدم تنازل المتهم عن الدفع .

٢ — إجراءات . المادة ٢٣٩ تحقيق . العسيرة برفع الطلب ليست بتقديم الشكوى إلى النيابة أو إلى جهة الادارة وإنما هى رفع الدعوى إلى المحكمة

٣ — دعوى مدنية . سبق رفعها إلى المحكمة المدنية . لا يجوز رفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبية إلى الدعوى العمومية . لا يلزم عنه حتما قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

(المادتان ٢٣١ و ٢٣٩ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن

المتهم فى دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة ضده قد سئل عن التهمة المسندة اليه فأنكرها وقال إنه لم يأت شيئاً مما اتهم به ، ثم قال محاميه إن لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية ، ثم أخذت المحكمة بهذا الدفع فانه لا يقبل من المدعى بالحق المدنى أن يطعن فى هذا الحكم بمقولة إن المتهم لم يتقدم بالدفع إلا بعد أن تكلم فى موضوع التهمة إذ المتهم وقد فوجئ بالسؤال عن تهمته لم يكن فى وسعه إلا أن يجيب ، ومحاميه قد بادر إلى إبداء ذلك الدفع على أثر الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحق المدنى لم يبد منه وقتئذ اعتراض على أن الدفع لم يبد فى الوقت المناسب ، ومتى كان الأمر كذلك فان استخلاص المحكمة أن المتهم لم يتنازل عن الدفع قبل إبدائه يكون سائغا .

٢ — إن المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه « إذا رفع أحد طلبه إلى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه إلى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية ، قد دلت على أن هذا الطلب لا يكون بالشكوى إلى النيابة أو إلى جهة الإدارة ولكن برفع الدعوى إلى المحكمة .

إن قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائما قبول اندعوى المدنية معها . وإذن فالمدعى بالحقوق المدنية متى كان قد رفع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له بمقتضى المادة ٢٣١ تحقيق أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية

ولو بطريق التبعية إلى الدعوى العمومية القائمة .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم قبول الدعوى المرفوعة من الطاعن لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية قد استند في ذلك إلى أن محامي المطعون ضدهم تمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى قبل التكلم في الموضوع مع أن الثابت بمحضر الجلسة أنه لم يتقدم بهذا الدفع إلا بعد أن تكلم المتهمان في موضوع التهمة .

« وحيث ان الثابت بمحضر جلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ التي حصلت فيها المرافعة في المعارضة المرفوعة من المتهمين عن الحكم النيابي الصادر من محكمة اول درجة ان المتهمين سئلا عن التهمة فانكراها وقال احدهما مهرازان ابو المكارم انه لم يعطل شيئاً من المجارى وان المدعى بالحق المدني ليس له مجار هناك وبعد ذلك قال محامي المتهمين ان لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفعها امام المحكمة المدنية .

« وحيث ان المتهمين حين سألتهما المحكمة عن التهمة المنسوبة اليهما لم يكن في وسعهما إلا الاجابة على ما سئلا عنه ، وقد بادرا محامي عنهما بابداء الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية على اثر إجابتهما على سؤال المحكمة ، ولم يبد من الطاعن اعتراض بأن الدفع لم يسد في

الوقت المناسب . ومتى كان الأمر كذلك فإن مقائلته المحكمة في صدد قبول هذا الدفع يكون له ما يبرره ما دامت المحكمة قد استخلصت من الوقائع التي ذكرتها أن المتهمين لم يسد منهما ما يدل على تنازلهما عن الدفع .

« وحيث أن محصل الوجه الثاني أن مقائلته المحكمة من أن الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن أمام المحكمة الجنائية هي بذاتها التي سبق أن رفعها أمام المحكمة المدنية هو قول لا يتفق مع الواقع إذ الثابت في الأوراق أن سبب التعويض في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة المدنية هو الضرر المادي وفي الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الجنائية هو الضرر الأدبي الناشئ عن الجريمة .

« وحيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن بهذا الوجه إذا الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن في الدعوى التي رفعها على المتهمين أمام المحكمة المدنية طلب إلزامهما بكافة التعويضات والخسائر التي نجمت عن تعرضهما له في حيازة مجارى المياه المتنازع عايتها وتعطيلها وفي الدعوى التي رفعها أمام المحكمة الجنائية طلب إلزامهما بتعويضات عن الضرر الأدبي الناشئ عن العمل ذاته مما يفيد - كما قال الحكم المطعون فيه بحق - أن الطلب المرفوع إلى المحكمة الجنائية هو عين الطلب الذي سبق تقديمه إلى المحكمة المدنية .

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث أن الطاعن لجأ إلى الطريق الجنائي أولاً بتقديمه البلاغ في الشكوى الادارية رقم ٤٥٧٠ سنة

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

دفاع حرية المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه .
حقه في ذلك مقدم على حق القاضى في اختيار المدافع اختيار
المتهم محاميا عنه . متى يكون للقاضى أن يعين له محاميا آخر ؟

المبدأ القانونى

الأصل أن المتهم حر في اختيار من يتولى
الدفاع عنه . وحقه في ذلك مقدم على حق
المحكمة في تعيين المدافع . فإذا اختار المتهم
محاميا فليس للقاضى أن يعين له محاميا آخر
ليتولى الدفاع عنه إلا إذا كان المحامى المختار
قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل
سير الدعوى . وإذن فإذا كان الظاهر من
الأوراق أن المتهم سعى جهده في حمل سلطة
التحقيق وسلطة الحكم على سماع شهوده بطلبه
إلى النيابة سماع شاهديه في التحقيق الابتدائى ،
ثم يطلبه إلى قاضى الإحالة تقرير سماعهما ، ثم
بعمله كل ما فى وسعه لإعلانهما بالحضور
أمام المحكمة بعد أن أحيلت إليها القضية دون
أن يأمر قاضى الإحالة بإعلانهما ، متبعا فى
ذلك الإجراءات المنصوص عليها فى المادة
١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، ثم لما
رد المحضر الورقة بدون إعلان بدعوى عدم
بيان محل سكن الشاهدين مع أن محلها مبين
بتلك الورقة بيانا تاما ، تمسك هو أمام المحكمة
بضرورة سماع هذين الشاهدين ، فرفضت
المحكمة التأجيل بمقولة إنه غير جاد فى طلبه
فانسحب محاميه فندبت له محاميا غيره وأجلت

١٩٣٧ مركز ديروط إذ أنه قدم هذا البلاغ
فى سنة ١٩٣٧ قبل أن يرفع الدعوى إلى
المحكمة المدنية فى سنة ١٩٣٨ .

« وحيث أن المادة ٣٣٩ من قانون تحقيق
الجنايات إذ نصت على أنه « إذا رفع أحد طلبه
إلى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن
يرفعه إلى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق
مدنية ، قد دلت على أن العبرة فى رفع الطلب
ليست بتقديم شكوى إلى النيابة أو إلى جهة
الإدارة وإنما هى برفع الدعوى إلى المحكمة
فمتى اختار المدعى الطريق المدنى ورفع الدعوى
أمام المحكمة المدنية فليس له بعد ذلك أن يلجأ
إلى الطريق الجنائى ويرفع دعواه إلى المحكمة
الجنائية وسبق تقديمه الشكوى لا يجديه

« وحيث أن مؤدى الوجه الرابع أن
النيابة العمومية انضمت إلى الطاعن فى طلباته
قبل إبداء الدفع من المطعون ضدهما ، وبذلك
تكون الدعوى العمومية قائمة وبالتالي تكون
الدعوى المدنية مقبولة .

« وحيث أن قيام الدعوى العمومية
لا يلزم عنه حتما قبول الدعوى المدنية أمام
المحكمة الجنائية وإذن فالمدعى بالحقوق المدنية
متى كان قد رفع دعواه أمام المحكمة المدنية
لا يجوز له بمقتضى المادة ٢٣٩ تحقيق جنائيات
رفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ولو
بطريق التبعية إلى الدعوى العمومية

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(طعن مصطفى محمد قطب مدع بحق مدنى ضد ورثة
المرحوم مهران أحمد حسين وآخرين رقم ٦٤ سنة ١٥ ق)

القضية لليوم التالي وفصلت في القضية وقضت عليه بالعقوبة ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، إذ كان عليها في هذه الحالة أن تجيبه إلى طلبه ، ولم يكن يسوغ لها أن تعين محاميا آخر ليدلى بدفاع آخر

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إخلال خطر بحق الدفاع ، وذلك لأن المحامي الموكل من الطاعن للدفاع عنه التمس من المحكمة تأجيل نظر الدعوى لإعلان شاعدي نفي عمل كل مافي وسعه لإعلانهم ولم يوفق ، فرفضت المحكمة التأجيل بحجة أنه غير جاد في طلبه ، فانسحب المحامي من الجلسة ، فندبت له محاميا آخر ، وأجلت القضية لليوم التالي ، وفيه نظرت الدعوى وقضت على الطاعن بالعقوبة ، وفي ذلك حرمان له من حرية اختيار محاميه ، ومن سماع شهوده .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة المنعقدة في يوم ٩ مايو سنة ١٩٤٤ أن المحامي الموكل عن الطاعن طلب التأجيل لاستحضار شاعدي نفي قال إنه عمل على إعلانهما ، ولكن لم يستدل عليهما ، وقدم إعلانا استدل به على صحة قوله ، غير أن المحكمة رأت نظر الدعوى ، فانسحب المحامي فقررت المحكمة تأجيل القضية لليوم التالي وندبت محاميا آخر للدفاع عن الطاعن ، وفي هذا اليوم الأخير نظرت الدعوى ، وفصل فيها بالحكم المطعون فيه ، وقد قالت المحكمة في حكمها هذا أنه لا معول على ما لجأ

إليه الدفاع عن المتهم (الطاعن) من طلب التأجيل لإعلان شاعدي نفي لظهور عدم جدية هذا الطلب إذ عدم إعلان الشاهدين بأن أن مرجعه تجهيل محل إقامتهما ، ولم يقصد المتهم إلى مثولهما أمام المحكمة حقا لعني ببيان دقيقتي محل إقامتهما ، ولا يمكن أن يكون مثل هذا الاعلان إلا وسيلة لمد أجل الدعوى بلا وجه - بل لوجدية لهذين الشاهدين الوارد اسم كل منهما باعلان ٤ مايو سنة ١٩٤٤ لما ظل المتهم ساكتا دون ذكر اسميهما بالتحقيقات أو أمام قاضي الاحالة - فمن حاصل ما سلف أن المتهم غير جاد فيما طلبه من تأجيل لاعادة إعلان الشاهدين .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على أوراق القضية التي أمرت هذه المحكمة بضمها في سبيل تفصيل وجه الطعن أن محامي الطاعن تقدم إلى رئيس نيابة الجيزة بعريضة مؤرخة في ١٥ يناير سنة ١٩٤٤ طلب فيها سماع شهادة أحمد افندي ابراهيم المزين وكيل محام والأسطى محمد عبد الحوشي السواق المقيمين بشارع داير الناحية بالدقي ولدى نظر القضية أمام قاضي الاحالة في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٤ طلب المحامي المذكور سماع شهود نفي ، ر قدم ورقة بأسمائهم ، ولكن القاضي أمر باحالة القضية إلى محكمة الجنايات دون أن يأمر باعلان شهود النفي . وقبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام المحكمة تقدم محامي الطاعن إلى قلم الكتاب بطلب إعلان شاعدي نفي لجلسة ٩ مايو سنة ١٩٤٤ ودفع الرسم المقرر والأمانة على ذمة مصاريف الشهود بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٤٤ ، ر قد جاء في ورقة الاعلان أن

الشاهدين المطلوب إعلانهما هما احمد ابراهيم احمد افندى الكاتب ومحمد محمد الحوشى السواق وكلاهما مقيم بناحية الدقى بشارع دابر الناحية بجوار حافظ بدوى البقال ، ولكن المحضر رد الورقة بدون إعلان، بعد ان اثبت فيها بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٤٤ ان الشاهدين لم يعلنوا لعدم إضاج محل سكنهما .

« وحيث ان الأصل ان المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه ، وحقه في ذلك متدم على حق القاضي في اختيار المدافع فاذا اختار المتهم محاميا فليس للقاضي أن يفتات عليه في ذلك وأن يعين له محاميا آخر إلا إذا عمل المحامي المختار من المتهم على تعطيل سير الدعوى

» وحيث انه يتضح مما سبق بيانه أن الطاعن قد سعى جهده في حمل سلطة التحقيق وسلطة الحكم على سماع شهودا ، فتقدم أولا بطلبه إلى النيابة لتسمع شاهديه في التحقيق الابتدائي ، ثم طلب إلى قاضى الاحالة أن يقرر سماعهما ، ولما لم يفعل عمل كل ما في وسعه لإعلانهما بالحضور أمام المحكمة متبعا في ذلك الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ولكن المحضر رد الورقة بدون إعلان بحجة عدم بيان محل سكن الشاهدين ، مع أن محلها مبين بالورقة المقدمة منه على النحو السابق بيانه ، وإن كان فغير صحيح ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن عدم إعلان الشاهدين مرجعه لتجهيل محل إقامتهما وان الطاعن ظل ساكنا عن ذكر اسميهما بالتحقيقات وامام قاضى الاحالة ، وانه لم يكن جادا في طلب التأجيل لإعلانهما ، وقد كان على المحكمة ما دام الطاعن اصر امامها على

طلب تأجيل نظر الدعوى لإعلان شهوده ان توجيهه إلى هذا الطلب ، اما وهي لم تفعل فتكون قد اخلت بحقه في الدفاع ، ويكون انسحاب محاميه من الجلسة قد حصل لا عن رغبة منه في تعطيل سير الدعوى بل عن حرص منه على اداء واجب الدفاع عن موكله ، وما كان يسوغ للمحكمة والحالة هذه ان تعين محاميا آخر للدفاع عنه .

« وحيث انه لما تقدم بتعين نفض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة جنائيات مصر لتحكم فيها مجددا من دائرة اخرى وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى اوجه الطعن .

طنز محمد بدوى على ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٦٧ سنة ١٥ في

٩٨

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

١ — استئناف . الاستئناف الفرعى غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنايات . استئناف المتهم المرفوع بعد الميعاد في حالة استئناف النيابة . لا يجوز قبوله نفاذا على حالة الاستئناف الفرعى في المواد المدنية .

٢ — تدليس وغش . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع الغش والتدليس . الغرض منه . الاجراءات الواردة به من أخذ الدلائل وإجراء التحليل الخ . القانون لم يقصد أخضاع مخالفتها إلى قواعد اثبات خاصة بها بل هي خاضعة للقواعد العامة للوائح والقرارات التي يصدر تنفيذها . تضمنها بطلانها و الاجراءات . تجاوز للملطة المخولة في وصفا . قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي ببطان اجراءات أخذ القينة إذا لم يملك صاحب الشأن نتيجة التحليل في الاجل المحدد فيه . مخالف للقانون . لا يجوز للمحاكم أن تنقض بناء عليه لقانون هو الاول بالاتباع .

المبادئ القانونية

١ - الاستئناف الفرعى غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنايات . فلا يسوغ إذن القول بأنه فى حالة استئناف النيابة يجب قبول استئناف المتهم ولورفع بعد الميعاد قياسا على الاستئناف الفرعى فى المواد المدنية .

٢ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش إذ نص فى المادة ١١ منه على أن « يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة . الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى . ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا ولهم الحق فى أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقا لما تقرره اللوائح من الإجراءات » ، وإذ نص فى المادة ١٢ على أنه : « إذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ، ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت عنها ، ومع عدم الإخلال بحق المتهم فى طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى

الجزئى أو قاضى التحقيق ، بحسب الأحوال ، يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط » - إذ نص على ذلك فقد دل بجلاء على أنه : (أولا) لم يقصد - جريا على ما سار عليه القضاء فى البلاد المأخوذ عنها هذا النص - أن يربط أى بطلان على عدم اتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به ، بل إن غرضه لم يكن أكثر من أن ينظم ويوحد الإجراءات التى تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائى ، ولا لهم فى العادة شأن بإجراء التحقيقات الجنائية . ولم يكن من غرض الشارع ، فى الواقع وحقيقة الأمر ، أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قراعد إثبات خاصة بها ، بل إنه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمأن القاضى إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات التى تؤخذ ، ولم يساوره ريب فى أية ناحية من نواحيه ، خصوصا من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها ، أوقع حكمه على هذا الأساس ، بغض النظر عن عدد العينات التى أخذت وعن الطريقة التى أخذت بها ، وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم فى هذا الخصوص . أما إذا وقع فى نفسه أى شك فإنه بطبيعة الحال لا يقيم وزنا للعينات ولا للتحليل . (وثانيا) أنه لم يقصد بالتالى أن يخول من وكل إليهم تعيين

الموظفين المذكورين ، أو وضع لوائح الإجراءات الخاصة بأخذ العينات ، أكثر مما أراد هو على النحو المتقدم . فإذا هم في اللوائح أو القرارات التي يصدرونها تنفيذا للمادتين المذكورتين قد ضمنوها بطلاناً في الإجراءات من أى نوع كان ، فإنهم بلا شك يكون قد تجاوزوا السلطة التي أمدهم بها القانون ذاته بخلق حالات بطلان لم يردّها الشارع وعلى خلاف التفويض الصادر منه لهم ، وعملوا في ذات الوقت على تعطيل أحكام القانون الذي يعتمدون عليه . والقاضي في هذه الحالة لا يكون في وسعه وهو يفصل في الدعوى إلا أن يعمل القانون ويهدر اللائحة أو القرار الذي وصف بأنه صدر لتنفيذه أو بناء على نص من من نصوصه . وذلك في الناحية التي حصلت فيها المخالفة . وإذن فالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور بنصه في المادة الخامسة على أنه : يجب أن يتم تحليل العينات وأن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز شهراً من تاريخ تحرير المحضر ، فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ووجب رد العينة المحفوظة لدى محرر المحضر إلى صاحبها ، — هذا النص الذي مقتضاه بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب

الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه ، ويكون قد خرج عن مراد القانون رقم ٤٨ المذكور . وكذلك لا يصح للبحاكم أن يعتبره وتبني عليه قضاء . إذ لا شك في أن القاضي ، إذا كان إزاء قانون لم يأت بطلان ولم يقصد إليه ، ولائحة وضعت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذا له وتعارضت معه بأن نصت على البطلان يكون عليه أن يعمل القانون ، لأنه بالبداية هو الأولى بالاتباع . فقد اشترط الدستور (المادة ٣٧) في اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين ألا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . ولا ريب في أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزاري . الذي يصدر بناء على نص في القانون ، الحدود المرسومة له في التفويض الصادر في شأنه من السلطة التشريعية فإذا تجاوزها فإنه لا يكون صحيحاً ولا معتبراً فيما تجاوز فيه تلك الحدود المحكم.

« حيث أن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني مع أنه كان معروضاً معه على المحكمة استئناف من النيابة ، وكان ينبغي على قبول هذا الاستئناف أن يقبل استئناف المتهم حتماً ولو كان رفعه بعد الميعاد قياساً على حالة الاستئناف الفرعي في المواد المدنية .

« وحيث أنه لا محل لما يذهب إليه الطاعن بهذا الوجه لأن ما يستند إليه من أن استئناف النيابة العامة يرفع في مصلحة الجماعة ، وأنه

لذلك يعيد الدعوى العمومية إلى حالتها الأولى وبطلان الحرية للمحكمة الاستئنافية في التصرف فيها ولو لم يكن هناك استئناف من المتهم، فكما يكون لها التشديد ضد مصلحته يكون لها التخفيف أو القضاء ببراءته - هذا الذي يستند إليه الطاعن - وهو صحيح لا يفهم معه الجدل الذي يثيره في شأن قضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد . أما القول بأنه في حالة استئناف النيابة يجب قبول استئناف المتهم ولو رفع بعد الميعاد قياساً على حالة الاستئناف الفرعى فمردود بأن الاستئناف الفرعى غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنايات فلا يصح القياس عليه .

« وحيث أن المبنى الآخر أن المحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن مع الدفع الذي أبداه ببطلان إجراءات أخذ العينة المضبوطة لعدم حصولها حسب الأوضاع التي رسمها القرار رقم ٦٣ سنة ١٩٤٤ الصادر من وزير التجارة تنفيذاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأسست المحكمة ذلك على أن القرار جاء باطلاً لأنه عبارة عن لائحة كان يجب أن تصدر بمرسوم ، وأنه يتنافض مع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ويعطل تنفيذه ، ويقول الطاعن أن المحكمة قد أخطأت لأن وزير التجارة لم يخرج عن السلطة المخولة له بمقتضى المادتين (١١ و ١٢) من القانون السالف ذكره ، بل نظم الاجراءات التي يثبتها الموظفون المخول له تعيينهم لتنفيذ أحكامه ، ولما كان الشارع أفصح في المادة (١٢) عن رغبته في حماية أصحاب الشأن ببيان الطريقة التي تتبع في تحقيق

حصول الغش ، فإنه لا يجوز للقضاء أن يعطل الأحكام التي قصد منها القرار تنظيم هذه الحماية .

« وحيث أن المحكم الابتدائي الذي أخذ المحكم المطعون فيه بأسبابه إذ قضى بعدم بطلان إجراءات أخذ عينة اللبن الذي عرضه الطاعن للبيع قد أسس ذلك على أنه لبس للوزير أن يصدر قراراً أو لائحة بصدد تنفيذ قانون من القوانين إلا إذا خول ذلك بنص صريح في القانون، وأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لم يخول وزير التجارة سوى تعيين الموظفين المنوط بهم تنفيذه ، وأن قرار وزارة التجارة رقم ٦٣ سنة ١٩٤٣ بما نص عليه في المادة الخامسة من وجوب إعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل في خلال شهر من تاريخ تحليل المحضر وإلا اعتبر إجراءات أخذ العينة كان لم تكن إنما يعطل تنفيذ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور ممن لا يملك إصداره ويحد من مداه ، لأن المشرع لم يقصد بما نص عليه في المادة ١١ من أخذ عينات من المواد المشتبه فيها لتحليلها سوى إمكان إثبات الغش دور اشتراط قواعد معينة للإثبات ، ولذا فإن القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ باطل كلائحة تنفيذية لصدوره ممن لا يملك إصداره ولخالفته للقواعد الأساسية الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ نفسه ، وإذن فلم يحكم أن لا تطبقه

« وحيث أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ، إذ نص في المادة ١١ على أن « يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه

ولأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزاري ، ويعتبر هؤلاء من مأموري الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا . . . ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الاجراءات . وإذ نص في المادة ١٢ على أنه . إذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية . وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور ، وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنان منها لمصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها . ومع عدم الاخلال بحق المتهم في طلب الافراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئي او قاضي التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها باسم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضي بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط » إذ نص على ذلك فتمد دل بجلاء على انه . أولاً - لم يقصد جرياً على ما سار عليه القضاء في البلاد الماخوذ عنها هذا النص - ان يترتب أي بطلان على عدم اتباع أي إجراء من تلك الاجراءات الواردة به ، فان غرضه لم يكن إلا أن ينظم ويوحد الاجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط التتضائي ، ولا شان لهم عادة باجراء التحقيقات الجنائية . ولم يكن من

غرض الشارع في الواقع وحقيقة الأمر ان يخضع مخالفات احكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها ، بل إنه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث اذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات التي تؤخذ ، ولم يساوره ريب في اية ناحية من نواحيه ، خصوصاً من جهة اخذ العينة ، او من جهة عملية التحليل ذاتها ، اوقع حكمه على هذا الأساس بغض النظر عن عدد العينات التي اخذت وعن الطريقة التي اخذت بها ، وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم في هذا الخصوص اما إذا وقع في نفسه أي شك فانه بطبيعة الحال لا يقيم وزناً للعينات ولا للتحليل وثانياً - لم يقصد بالتالي ان يخول من وكل اليهم تعيين الموظفين المذكورين أو وضع لوائح الاجراءات الخاصة بأخذ العينات أكثر مما أراد على النحو المتقدم . فاذا هم في اللوائح أو القرارات التي يصدرونها تنفيذاً للمادتين المذكورتين قد ضمنوها بطلاناً في الاجراءات من أي نوع كان فانهم بلا شك يكونون قد تجاوزوا السلطة التي أمدهم بها القانون ذاته بخلقهم حالات بطلان لم يردّها الشارع وعلى خلاف التفويض الصادر منه لهم ، وعملوا في ذات الوقت على تعطيل أحكام القانون الذي يعتمدون عليه . ولا يكون في وسع القاضي في هذه الحالة ، وهو يفصل في الدعوى ، إلا أن يعمل القانون ويهدر اللأئحة أو القرار الذي وصف بأنه صدر لتنفيذه أو بناء على نص من نصوصه . وذلك في الناحية التي حصلت فيها المخالفة .

« وحيث أن القرار رقم ٦٣ سنة ١٩٤٣

الصادر من وزير التجارة تنفيذ الأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور بعد أن صدر بعبارة بعد الاطلاع على المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التدليس والغش وبموافقة وزارات المالية والصحة العمومية والزراعة وبعد أن بين في المادة الأولى الموظفين الذين عينوا فيه لضبط المخالفات واثباتها وذكر في المواد ٢ و ٣ و ٤ ما لهؤلاء الموظفين من حقوق في أخذ العينات لتحليلها وفحصها ، وحدد عدد العينات ، وأوضح طريقة تحرير المحاضر اللازمة وعمل الاحراز وكتابة البطاقات والرصد في الدفاتر وارسال العينات إلى التحليل الخ - بعد ذلك نص في المادة هـ على أنه . يجب أن يتم تحليل العينات ، وأن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ تحرير المحضر ، فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ، ووجب رد العينة المحفوظة لدى محرر المحضر إلى صاحبها . وهذا النص الذي مقتضاه بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه لا يتفق أصلا مع نص القانون رقم ٤٨ المذكور ولا مع روحه ، إذ هذا القانون لم يرد فيه . كما مر القول ، حتى في غير المادتين ١١ و ١٢ اللتين صدر القرار تنفيذهما ، أية إشارة إلى بطلان . وإذن فالقرار بنصه على البطلان يكون قد تجاوز السلطة المعقولة لمن أصدره ، فلا يصح للمحاكم

أن تعتبره وتبنى عليه قضاء . يؤكده هذا النظر أن الشارع نفسه في القوانين التي قصد فيها إلى بطلان الاجراءات فيما يختص بالعينات التي يؤخذ في صدد التحقق من مخالفة أحكامها قد نص على ذلك البطلان في تلك القوانين ذاتها ولم يتركه للسلطة التنفيذية لتقرره هي ، كما في المرسوم بقانون رقم ٥١ سنة ١٩٣٤ بمنع خلط أصناف القطن (المادتين ٣ و ٤) والنفان رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون (المادة ٤) . فلو كان الشارع قد أراد ذلك البطلان الذي جاء ذكره في القرار الوزاري ولو في خصوص مخالفة إجراء من الاجراءات التي ترسمها اللوائح والقرارات التي توضع تنفيذا له لكان قد نص عليه في صلب نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ السالف الذكر . أما وهو لم يفعل فلا يصح أن يؤبه بالبطلان الذي يجيء به قرار وزاري متعارضا مع نصوص القانون ذاته ولا شك في أن على القاضي - إذا كان إزاء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد اليه ، ولا نحة وضعت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذاً له تعارضت معه بأن نصت على البطلان - لا شك أن عليه أن يعمل القانون لأنه بالبداية هو الأولى بالاتباع . فقد اشترط الدستور (المادة ٣٧) في اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين ألا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها فلا ريب في أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزاري الذي يصدر بناء على نص في القانون الحدود المرسومة له في التفويض الصادر في شأنه من السلطة التشريعية ، فإذا تجاوزها فإنه لا يكون

إصداره ، وأن الفترة التي انقضت بين تاريخ صدور الأمر وبين تاريخ حصول التفتيش بالفعل مايسوغها ، وبنت مآرأته من ذلك على أسباب مقبولة ، فلا يصح أن ينعى عليها خطأ فيما ارتأته .

٢ - الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر بإدائته بنقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة أول درجة إلى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر فيها وتقدر عناصرها بكامل حريتها دون أن تكون مقيدة بشيء إلا فيما يختص بمقدار العقوبة إذا لم يكن ثمة استئناف من النيابة . فللمحكمة الاستئنافية إذن أن تستند في تأييد الحكم إلى الأدلة التي كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولم تر الأخذ بها بل حتى لو كانت أصدرت في شأنها حكماً خاصاً . وإذن فلا خطأ إذا ما عدلت المحكمة الاستئنافية في ادانة المتهم على ما أسفر عنه التفتيش الذي رأت صحته بعد أن كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت ببطلانه واستبعدت بناء على ذلك الدليل المستمد منه

٣ - إذا كان منطوق الحكم مقصوراً على القضاء ببطلان أمر التفتيش وبطلان عملية التفتيش ، بهذا الحكم لا يمكن اعتباره صحيحاً صادراً من سلطة تملك إصداره . إذ كل ما للمحاكم في المواد الجنائية ، بمقتضى ما لها من حق مطلق في تقدير الدليل وحرية كاملة في الأخذ بما تظمن اليه وإطراح ما لا ترتاح له في سبيل تكوين عقيدتها ، هو أن تعتبر الدليل المستمد من أى إجراء من إجراءات

صحيحاً ولا معتبراً فيما تجاوز فيه تلك الحدود « وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه على حق فيما قضى به من عدم بطلان اجراءات أخذ العينات ، ومادامت المحكمة قد اقتنعت بصحة الدليل المستمد من تلك الاجراءات ، ودانت الطاعن على هذا الأساس فلا محل لما يثيره بهذا الوجه .

» وحيث أنه بناء على ذلك يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد مصطفى ناجي ضد النيابة رقم ٦٩ - سنة ١٩٤٥ ق ١)

٩٩

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

١ - تفتيش . إذن النيابة في اجرائه . القضاء . فترة بين تاريخ صدور الاذن وبين اجراء التفتيش . اعتماد المحكمة التفتيش بناء على مآرأته من كفاية الظروف لتبرير الاذن به . لا تصح المجادلة في ذلك .

٢ - استئناف . الاستئناف بنقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها الى المحكمة الاستئنافية . لهذه المحكمة أن تعيد النظر فيها وتقدر عناصرها بكامل الحرية دون تقيد بشيء إلا فيما يختص بمقدار العقوبة إذا لم يكن الاستئناف من النيابة . أدلة كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولم تر الأخذ بها وأصدرت في شأنها حكماً خاصاً . للمحكمة الاستئنافية أن تستند اليها في تأييد الحكم .

٣ - حكم ببطلان أمر التفتيش وبطلان عملية مفضرة على ذلك . لا يعتبر حكماً صحيحاً صادراً من سلطة تملك استقلال سلطة الاتهام عن سلطة الحكم . ليس للمحاكم أن تفصل في صحة التحقيقات الأولية ودانها أو عدم صحتها . كل ما لها أن تقدر الدليل المستمد من تلك التحقيقات .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت أن النيابة حين أصدرت أمرها بإجراء التفتيش كان لديها من الظروف والعناصر ما يبرر

التحقيقات الابتدائية التي تجريها النيابة العمومية أولاً تعتبره . فاذا هي تجاوزت ذلك إلى الحكم بطلان الاجراء ذاته فان حكمها يكون في الواقع مبنيًا على تجاوز منها لحدود اختصاصها لأن سلطة الاتهام أو التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم . وكل سلطة من السلطتين تباشر اختصاصها في الحدود المرسومة له في القانون . وليس في القانون ما يخول المحاكم حق الفصل في اجراء التحقيقات الأولية ذاتها من حيث صحتها أو بطلانها ، ولا يمكن الالتجاء إلى المحاكم لاستصدار حكم منها بطلان عمل من أعمال النيابة العمومية أو بمنعها عن اجرائه . وطالما أن التحقيق لا يعرض على المحكمة فهي ممنوعة قانوناً من الفصل في شيء متعلق به . ثم إن مجرد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية أمامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصاً لم يكن لها . بل كل ما يكون لها وهي تقوم بمهمتها من الفصل في الدعوى المطروحة عليها هو أن تستمتع بكامل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها . ومنها الدليل المستمد من تلك التحقيقات

المحكم

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن بتحصيل في أنه أسندت إلى الطاعن جريمة إحراز مخدر بناء على ما قيل من ضبطه لديه أثناء تفتيش مسكنه . وقد دفع الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى ببطلان الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش . وببطلان التفتيش ذاته

وقضت المحكمة بذلك بناء على ما قالته من أن الاذن بالتفتيش صدر من النيابة دون أن يكون قد سبقته تحريات تفيد أن الاتهام جدي ، وأنه مضى بين تاريخ الأمر وبين تاريخ التفتيش مدة طويلة . إلا أنها في ذات الوقت دانت الطاعن بناء على ما قالته من أنه اعترف بملكيته للمخدر المضبوط . وقد استأنف الطاعن وحده الحكم . ومع ذلك فإن المحكمة الاستئنافية عندما أصدرت حكمها المطعون فيه بتأييد الادانة ، عرضت لما قضت به المحكمة الابتدائية في شأن التفتيش والاذن الصادر به واعتبرتتهما صحيحين . فعملت ذلك مع أن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغاضي ببطلان التفتيش ، فلم يكن التفتيش وبطلانه مطروحين عليها ، وفضلاً عن ذلك فإن ما قضت به من صحة التفتيش ليس صحيحاً في القانون .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر لدى الطاعن والأمر الصادر به صحيحين قال في ذلك : « ومن حيث أن الثابت في الدعوى التي نحن بشأنها أن بلاغا قدم ضد المتهم أنه يتجر في المخدرات وقد اكتفى كونه متاعلاً بالمباحث بأن يذكر في ظهر هذا البلاغ أنه تحرى فعلم أن هذه الشكوى كيدية ، ولما عرض الأمر على النيابة رأت أن هذا غير كاف ، وأمرت البوليس بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٤٤ بتفتيش المتهم ودكانه ومنزله تفتيشاً دقيقاً ، فقام البوليس بذلك بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ ، وضبط لدى المتهم مخدرات عبارة عن أفيون وحشيش وقد اعترف المتهم بحيازتها للتعاطي دون الاتجار

وهذا يستفاد منه ان النيابة العمومية رأت في البلاغ من الجدية ما يدعوها إلى اتخاذ إجراء فعال وهو الأمر بالتفتيش ، ولا غبار على تصرفها في هذا الصدد ، فهي غير ملزمة بأن تأخذ برأى الكونستابل من ان تحرياته قد أظهرت له بأن البلاغ ضد المتهم كيدى ، ثم انه فضلا عما تقدم فليس هناك ما يلزم النيابة العمومية لأن تحدد مدة لحصول التفتيش خلالها كما انه ليس هناك ما يلزم رجل البوليس المنتدب لاجراء التفتيش ان يجريه فوراً أو في وقت معلوم ، بل ان لرجل البوليس ان يتحين الفرصة ويبت عيونه حين يتمكن من ضبط الجريمة ، ويكون التفتيش ذا اثر ، والمدة التي مضت من وقت صدور الأمر إلى البوليس إلى وقت تنفيذه ليست بوقت كبير وخاصة إذا لاحظنا اننا بصدد جريمة مخدرات يتبع مرتكبوها كل الوسائل لاختفائها وللتستر عليها حتى يكونوا في منجاة من قبضة البوليس . وهذا يبين منه ان محكمة الموضوع قدرات ان النيابة حين اصدرت امرها باجراء التفتيش كان لديها من الظروف والعناصر ما يبرر اصداره ، وان الفترة التي انقضت بين تاريخ صدور الأمر وبين تاريخ حصول التفتيش لها ما يسوغها . وإذا هي قد بذت رايها في ذلك على اسباب مقبولة ، فلا محل للنعي عليها من هذه الناحية .

« وحيث ان الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر بادانته بنقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها امام محكمة اول درجة إلى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر فيها وتقدير عناصرها بكامل حريتها دون ان

تكون مقيدة بشيء إلا فيما يختص بمقدار العقوبة إذا لم يكن هناك استئناف من النيابة فلم محكمة الاستئنافية إذن ان تستند في تأييد الحكم إلى الأدلة التي كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ، ولم تر هذه الأخذ بها حتى ولو كانت اصدرت في شأنها حكماً خاصاً ومتى كان الأمر كذلك ، فان المحكمة الاستئنافية لم تكن مخطئة حين عدت في إدانة الطاعن على ما اسفر عنه التفتيش ، بعد ان كانت محكمة اول درجة قد قضت ببطلان ذلك التفتيش واستبعدت بناء على ذلك الدليل المستمد منه . هذا ومما تدبى ملاحظته ان الحكم الابتدائي ومنطوقه مقصور على القضاء ببطلان امر التفتيش وبطلان عملية التفتيش لا يمكن اعتباره حكماً صحيحاً صادراً من سلطة تملك اصداره ، إذ كل مال للمحاكم في المواد الجنائية عمقتى مالها من حق مطلق في تقدير الدليل وحرية غير منقوصة في الأخذ بما تطمئن اليه واطراح ما لا تراح له في سبيل تكوين عقيدها هو ان تعتبر الدليل المستمد من أى إجراء من اجراءات التحقيقات الابتدائية التي تجريها النيابة العمومية أو لا تعتبره . فاذا هي تجاوزت ذلك إلى الحكم ببطلان الاجراء ذاته ، فان حكمها يكون في الواقع مبنياً على تجاوز منها لحدود اختصاصها . لأن سلطة الاتهام والتحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم ، ولكل من السلطتين ان تباشر اختصاصها في الحدود المرسومة له وليس في القانون ما يخول المحاكم سلطة الفصل في اجراءات التحقيقات الأولية ذاتها من حيث صحتها او بطلانها ، فلا يمكن الاتجاء

إلى المحاكم لاستصدار حكم منها بطلان عمل من أعمال النيابة العمومية أو بمنعها عن إجراءاته . وطالما أن التحقيق لا يعرض على المحكمة فهي متنوعة قانونا من الفصل في شيء متعلق به . وتجرّد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية أمامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصا ليس لها بل كل ما يكون لها وهي تقوم بمهمتها من الفصل في الدعوى المطروحة عليها هو أن تستمتع بكامل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها ، ومنها الدليل المستمد من تلك التحقيقات

« وحيث أن مبني الوجه الآخر أن الحكم أخطأ في أخذه بالاعتراف المنسوب إلى الطاعن في محضر البوليس ، إذ أن بطلان التفتيش يلحق بكل ما يجريه من قام به من تحقيقات ، ولم ترد المحكمة الاستدافية على ما أبداه الدفاع عن الطاعن أمامها في شأن هذا الاعتراف .

« وحيث أن الطاعن يؤسس ما يوجهه إلى الاعتراف الذي أخذت به المحكمة على ما يذهب إليه من بطلان التفتيش ، ولما كان هذا التفتيش قد قضى بصحته ، فإن طعنه بكون على غير أساس

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

(طمس قاتل خليل حنا ضد النيابة رقم ٩٩ سنة ١٥ ق)

١٠٠

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بانقضاء الحق وإقامة الدعوى بسبب وفاة المتهم . لا يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا تبين أن المتهم لا يزال حيا . هو إعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب وفاة المتهم إلا أن تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد .

المبدأ القانوني

الحكم الذي يصدر في الدعوى العمومية بانقضاء الحق في إقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصح عده حكما من شأنه أن يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا ما تبين أن المتهم لا يزال حيا . لأنه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معلّنين بالحضور أو حاضرين يدلي كل منهما بحجته بالحكمة ثم تفصل هي فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين ، بل هو يصدر غايبا بغير إعلان ، لافاصلا في خصومة أو دعوى ، بل المجرد الإعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع ، بسبب وفاة المتهم إلا أن تقف بالدعوى الجنائية عندها الحد ، إذ الحكم لا يكون لميت أو على ميت . فإذا ما تبين أن ذلك كان على أساس خاطئ . فلا يصح القول بأن هناك حكما حاز قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح العدول عنه . وإذن فالحكم الذي يقضى بعدم جواز نظر الدعوى بمقولة إنه سبق الفصل فيها بالحكم الصادر بسقوط الحق في رفعها لوفاة المتهم ، مع ما ظهر من أن المتهم لا يزال حيا — هذا الحكم يكون مخطئا ويتعين نقضه

المحكمة

« حيث أن مبني الطعن المرفوع من النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم القاضى بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الحكم بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم لا

الدعوى العمومية لوفاة المتهم لأن الحكم بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم لا يعدو أن يكون تقريراً لحالة مدنية خاصة بالمتهم المقول بوفاة تثبتتها المحكمة دون بحث في الدعوى نفسها .

« وحيث ان واقع الحال هو أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم محمد رمضان السمان وآخر بأنهما في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بدائرة قسم الموسيقى عثرا على معطف لأحد رجال الجيش البريطاني وحبساه ، بنية تملكه . ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٤١ غيابيا بالنسبة إلى المتهم محمد رمضان السمان بمعاقبته بالحبس شهرين مع الشغل فاستأنفت النيابة هذا الحكم وعارض فيه هذا المتهم ، وحكم في المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، ثم قضت المحكمة الاستئنافية في استئناف النيابة بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم ، غير أنه تبين للنيابة بعد ذلك ان المتهم لا يزال حيا . فقدمت القضية الى المحكمة الاستئنافية لاعادة النظر في الاستئناف المرفوع منها ، على اساس ان الحكم القاضي بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم قد صدر باطلا ، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بعدم جواز نظر الدعوى اسبق الفصل فيها بحجة « ان الحكم الذي يصدره القاضي ينهي ولايته على الدعوى ويصبح الحكم ملكا للخصوم لتعلق حقهم به فيمتنع عليه العودة اليه او إعادة النظر فيه إلا في حدود مارسحه القانون من طرق الطعن في الأحكام . . . وان الحكم بسقوط الدعوى العمومية هو حكم يفل يد النيابة عن السير في إجراءات الدعوى المذكورة ، يمنعها من

التعرض لموضوعها ، ويفترض مع قيام هذه الحالة براءة المتهم ، ونظيره من ادران التهمة ولذا نصت المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على انه في حالة سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة يكون الحكم بالبراءة . فالمتهم الذي يصدر بالنسبة له حكم بسقوط الدعوى العمومية يتعلق حقه بهذا الحكم ويستفيد منه . ولا يملك القاضي الذي أصدر الحكم ان يحرمه من هذه الفائدة » .

« وحيث ان الحكم الذي يصدر في الدعوى العمومية بانقضاء الحق في اقامتها بسبب وفاة المتهم لا يمكن عده حكما من شأنه أن يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا ما تبين ان المتهم لا يزال حيا ، لأنه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين بدلى كل منهما بحجته لها ، ثم تفصل في الخصومة المرفوعة بها الدعوى امامها ، بل يصدر غيابيا بغير إعلان للفصل في خصومة أو دعوى بل لمجرد الاعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب القول بوفاة المتهم إلا الوقوف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد ، لأن الحكم لا يكون لميت او على ميت ، فاذا ما تبين ان هذا الاعلان بني على اساس خاطيء ، فلا يصح القول بأن هناك حكما حاز قوة الشيء المحكوم فيه يحول دون المدول عنه .

« وحيث انه متى تقرر ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر بسقوط الحق في رفعها لوفاة المتهم يكون قد اخطأ ، ويحين إذن نقضه .

(طعن النيابة ضد محم رمضان السمان رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤١)

١٠١

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . التقرير : الطعن . قلم كتاب المحكمة الذي يحصل فيه الطعن . هو قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . مثال . (المادة ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لم يرد في نصها تعيين لقلم كتاب المحكمة الذي يحصل فيه التقرير بالطعن بطريق النقض إلا أنه يجب كما هي الحال في سائر طرق الطعن التي نص في صدها على أن التقرير بها يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، وكما جرى عليه القضاء في تأويل هذه المادة ، أن يكون هذا التقرير هو أيضا بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب الطعن فيه . وإذن فإذا كان الحكم صادرا من محكمة طنطا الابتدائية الأهلية (دائرة الجناح المستأنفة) والتقرير بالطعن حصل في قلم كتاب محكمة بيلا الجزئية ، فإن هذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

المحكمة

« حيث أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة طنطا الابتدائية (دائرة الجناح المستأنفة) بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، فقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض والابرام في قلم كتاب محكمة بيلا الجزئية في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

« وحيث أنه وإن كان محامي الطاعن قد أرسل إشارة تفرافية إلى مأمور مركز بيلا بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بطلب فيه ترحيله إلى نيابة طنطا السكية ليتمرر

بالطعن في الحكم بقلم كتابها ، وإن كان الطاعن يعد عمله بهذه الإشارة قد دون عليها في يوم وصولها بأنه يرغب في عمل نقض إلا أن التقرير بالنقض عمل بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وبقلم كتاب محكمة بيلا الجزئية .

« وحيث أنه وإن كانت المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لم يرد في نصها تعيين لقلم كتاب المحكمة الذي يحصل فيه التقرير بالطعن بطريق النقض ، إلا أنه يجب كما هي الحال في سائر طرق الطعن الأخرى التي نص في صدها على أن التقرير بها يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وكما جرى عليه القضاء في تأويل هذه المادة أن يكون هذا التقرير أيضا بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب الطعن فيه .

« وحيث أنه متى كان هذا مقررا ، وكان تقرير بالطعن لم يحصل بقلم كتاب محكمة طنطا التي أصدرت الحكم ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا . (طعن ابراهيم غازي عبد ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ق)

١٠٢

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

١ - وصف التهمة : محكمة استئنافية . متى يكون لها أن تغير وصف التهمة دون لفت الدفاع ؟ رغم الدعوى على المتهم في جريمة سب بالمادة ١٨٥ ع . إدانته ابتدائيا في هذه الجريمة . اعتبار المحكمة الاستئنافية الواقعة بمنطقته على المادة ٣٠٦ ع ونأييدها العقوبة . لاجتراح عليها في ذلك .

٢ - القصد الجاني في جريمة السب . الالفاظ التي أئتمنها الحكم هي في ذاتها بما يخدش الشرف والاعتبار . يكفى في إثبات القصد الجاني قول المحكمة أنه ثابت من نفس الالفاظ السب ومدلولها وظروف الواقعة التي صدرت فيها .

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت الدفاع إذا كانت الواقعة التي اتخذتها أساسا للوصف الجديد هي نفس الواقعة التي كانت مطروحة على محكمة أول درجة ، وبشرط ألا تحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في القانون للجريمة موصوفة بالوصف الأول . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بإدانة المتهم في جريمة السب المرفوعة بها الدعوى عليه طبقا للمادة ١٨٥ ع على اعتبار أن السب وجه إلى المجنى عليه بسبب اداء وظيفته ، والمحكمة الاستئنافية رأت أن السب الوارد ذكره في الحكم الابتدائي لا صلة له بوظيفة المجنى عليه وإنما وجه اليه بصفته الشخصية ، فاعتبرت الواقعة منطبقة على المادة ٣٠٦ ع وقضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة ، فلا يكون عليها من جناح في تعديلها الوصف على هذا النحو دون لفت الدفاع إلى ذلك .

٢ - يكفي في اثبات القصد الجنائي في جريمة السب أن يقول الحكم : إن التصد الجنائي ثابت من نفس الفاظ السب ومدلولها ومن ظروف المناقشة التي صدرت فيها ، مادامت الالفاظ التي أثبت الحكم صدورهما عن المتهم هي في ذاتها مما يخذش الشرف والاعتبار ويحيط من قدر المجنى عليه في أعين الناس .

المحكم

« حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية عدلت وصف التهمة بأن اعتبرت الواقعة سببا بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات لا بالمادة ١٨٥ دون أن تلتفت للدفاع إلى هذا التعديل ، وفي ذلك إخلال يستوجب نقض الحكم .

« وحيث أن للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت الدفاع ، متى كانت الواقعة التي اتخذتها أساسا للوصف الجديد هي نفس الواقعة التي كانت مطروحة على محكمة أول درجة ، ما دامت لا تحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في القانون للجريمة الموصوفة بالوصف الأول .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى الحكمين الابتدائي والاستئنائي أن محكمة أول درجة قضت بإدانة الطاعن في جريمة السب المرفوعة بها الدعوى عليه طبقا للمادة ١٨٥ عقوبات على اعتبار أن السب وجه إلى المجنى عليه بسبب اداء وظيفته والمحكمة الاستئنافية رأت أن السب الوارد ذكره في الحكم الابتدائي لا صلة له بوظيفة المجنى عليه ، وأنه إنما وجه اليه بصفته الشخصية فاعتبرت الواقعة منطبقة على المادة ٣٠٦ عقوبات ، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها على الطاعن وأذن فلا جناح على المحكمة الاستئنافية في تعديل وصف التهمة على النحو الوارد في حكمها دون لفت الدفاع إلى ذلك ما دامت ألفاظ السب هي هي المرفوعة بها الدعوى على الطاعن ، وما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق المادة التي طلب محاكمة الطاعن

بها والمادة التي عوقب بمقتضاها ، وما دام الحكم المطعون فيه لم يضيف واقعة جديدة على الواقعة المرفوعة بها الدعوى بل بالعكس استبعد عنصرا منها ، وظل الباقي كما هو منصبا عليه بطبيعة الحال الدفاع الذي أبدى في شأن الواقعة الاصلية .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني ان القصد الجنائي غير متوفر لدى الطاعن ، وان الالفاظ التي صدرت منه لا تدل بذاتها على سوء نيته لانها لا تمس شخص المجنى عليه ولا كرامته بل هي نقد بريء لتصرف صدر منه بصفته رئيسا لحزب سياسي ، وبالرغم من تمسك الطاعن بذلك في دفاعه أمام محكمة الموضوع فانها لم تعن بهذا الدفاع .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه مردود بان الحكم المطعون فيه قد ذكر « ان القصد الجنائي ثابت من نفس الفاظ السب ومدلولها ومن ظروف المناقشة التي صدرت فيها » . وهذا يكفي في بيان ركن العمد في الجريمة ما دامت الالفاظ التي أثبت الحكم صدورها من الطاعن هي في ذاتها مما يחדش الشرف والاعتبار ويحط من قدر المجنى عليه في أعين الناس .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه متخاذل متناقض لانه اعتبر الطاعن حسن النية في العبارات التي وجهها الى أعضاء مجلس النواب وسيء النية فيما وجهه الى المجنى عليه .

« وحيث انه بمراجعة الحكم المطعون فيه يبين أنه لا تناقض بين نفي وجود القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة سب أعضاء

النواب ، واثبات توفره لديه في جريمة سب المجنى عليه ما دام مجلس النواب هو غير المجنى عليه مصطفى النحاس باشا .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن بقرب عبد الملك افندي ضد النيابة رقم ١٤٧ ١٥٠ ق)

١٠٣

١٥ يناير سنة ١٩٤٥ .

١ — حكم . تسببه . بيان الاسباب التي رأت المحكمة من أجلها أن توقع على المتهم العقوبة بالقدر الذي وقعت في حدود النص . غير لازم . تأييد العقوبة المقضى بها ابتدائيا . يتضمن أن المحكمة لم تر فيها أبداه الدفاع ما يدعو الى تعديلها .

٢ — تضامن . اختلاف الجرائم أو الأفعال الواقعة من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانت أداثهم بمقتضى حكم واحد . لا تضامن بينهم في التعويض ما لم يكن الحكم قد تعرض لذلك صراحة ونص عليه .

٣ — تضامن . الحكم على عدة أشخاص ببلوغ معين . لا تضامن بمقتضى الحكم . لا تجوز مطالبة أى منهم بأزيد من نصيبه . تحديد هذا النصيب عند عدم النص عليه في الحكم أو فهمه منه . تقسيم المبلغ على عدد المحكوم عليهم . مثال .

(المادتان ١٥٠ و ١٥١ مدني)

المبادئ القانونية

١ — إن تقدير العقوبة في حدودها المقررة في النص من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وهي في ذلك غير ملزمة بأن تبين الأسباب التي رأت من أجلها أن توقع على المتهم العقوبة بالقدر الذي أوقعته . فاذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أيدت العقوبة المقضى بها ابتدائيا فإن قضاءها بذلك يتضمن أنها لم تر فيها أبداه الدفاع ما يدعو الى تعديلها .

٢ — إنه وإن كانت المادة ١٥٠ من القانون

المندوب قد نصت على أن الالتزامات الناشئة عن الأفعال الضارة بالغير هي والمشار إليها بالمادة ١٥١ من القانون المذكور تكون بالتضامن بين الملتزمين ، ثم إنه إن جاز القول بأن الالتزام على هذا النحو يكون مستفادا ، بدون نص صريح عنه ، من الحكم الصادر على عدة أشخاص بارتكابهم الفعل الذي نشأ عنه الالتزام ، كما إذا قضى في حكم واحد بإدانة عدة متهمين - فاعلين كانوا أو شركاء - في جريمة واحدة أى عن فعل واحد نشأ عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه للجنى عليه إن كان ذلك وإن جاز هذا ، فإن التضامن لا يجوز القول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التي وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدينوا بمقتضى حكم واحد . لأن التضامن هنا يقتضى لإرجاعه إلى النص القانوني الذي يستند إليه بيان الوقائع والأسباب التي يستدل بها على مشاركة المحكوم عليهم في الضرر الواحد الذي يطلب المضرور من تسببوا به تعويضه عنه ، مما يجب معه ، للقول به ، أن يتعرض الحكم في صراحة لهذه الوقائع والأسباب ليربط حكم القانون في الدعوى بواقعتها . وإذن فإذا كان الحكم ليس فيه نص على التضامن ، وكانت الواقعة ، كما هي ثابتة به ، ليس فيها بذاتها ما يقتضى القول بذلك التضامن ، فإنه لا يصح اعتبار هذا الحكم ملزما للمدينين المحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم .

٣ - إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له . فإنه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بنصيبه فيه . وتحديد هذا النصيب ، مادام غير منصوص عليه في الحكم ولا واضح من ثناياه ، يكون مناطه عدد المحكوم عليهم اعتبارا بأن هذا هو الذي قصدت إليه المحكمة في حكمها ، فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو مالا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه . وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة هي أن أحد المتهمين ضرب المجنى عليه فأصاب موضعا من جسمه والآخر ضربه فأصاب موضعا آخر منه ، وكانت الدعوى لم ترفع على أساس اتفاق أو اصرار سابق من المتهمين على الاعتداء ، فإنه يجب ، إذا كانت المحكمة ترى الحكم عليهما بالتضامن في التعويض ، أن تبين في حكمها الأساس الذي تقيمه عليه بما يتفق والأصول المرسومة له في القانون ، فتذكر وجه مساءلة كل من المحكوم عليهما عن الضرر الناشئ عن الضربتين مجتمعتين لأن الضربة الواحدة التي أحدثها هو . فإذا هي لم تفعل ولم تتعرض للتضامن فإن المسؤولية لا تكون تضامنية ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصف المبلغ المحكوم به عليهما فقط .

المحكم

« حيث أن حاصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى

المحكمة الاستئنافية اخذه بالرأفة للاعتبارات التي ذكرها ، الا أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي دون أن ترد على طلب الطاعن ، وهذا قصور في الحكم يعيبه .

« وحيث ان تقدير العقوبة في حدودها المقررة في النص من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وهي في ذلك غير ملزمة بأن تبين الأسباب التي رأت من أجلها أن توقع على المتهم العقوبة بالقدر الذي وقعته . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أبدت العقوبة المقضي بها ابتدائيا ، فإن قضاءها بذلك يتضمن أنها لم تر فيما أبداه الدفاع عن الطاعن ما يدعو إلى تعديلها .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن الحكم الابتدائي قضى بالزام الطاعن ومنهم آخر يسمى سامي عبد الملك بمبلغ معين على سبيل التعويض للمدعي بالحقوق المدنية ، وكان مؤدى ذلك أن يلتزم الطاعن في نهاية الامر بنصف القيمة المقضى بها ، فلما استأنف المحكوم عليهما ، قضى الحكم المطعون فيه ببراءة ذلك المتهم الآخر ، ولم يدفع ما يخصه في قيمة التعويض فبقى المبلغ كله على الطاعن وفي هذا اساءة لمركزه لا يصح أن يترتب على الاستئناف المرفوع منه وحده .

« وحيث انه وان كانت المادة (١٥٠) من القانون المدني قد نصت على أن الالتزامات الناشئة عن الافعال الضارة بالغير والمشار إليها بالمادة (١٥١) من القانون المذكور تكون بالتضامن بين المدينين ، ثم ان جاز القول بأن الالتزام على هذا النحو يكون

مستفادا بدون نص صريح عنه من الحكم الصادر على عدة أشخاص بارتكابهم الفعل الذي نشأ عنه الالتزام كما إذا قضى في حكم واحد بادانة عدة متهمين فاعلين كانوا أو شركاء في جريمة واحدة أي عن فعل واحد نشأ عنه الضرر الواحد المطلوب تعويضه للمجني عليه ، الا أن هذا لا يجوز عند اختلاف الجرائم أو الافعال التي وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانت ادااتهم بمقتضى حكم واحد ، لأن التضامن في هذه الاحوال يقتضى لارجاعه إلى النص القانوني الذي يستند اليه بيان الوقائع والأسباب التي يستدل بها على مشاركة المحكوم عليهم في الضرر الواحد الذي يطلب الضرر ممن تسببوا به تعويضه عنه ، مما يجب معه للقول به ان يتعرض الحكم في صراحة لهذه الوقائع والاسباب ليربط واقعة الدعوى بحكم القانون عليها . واذن فاذا كان الحكم ليس فيه نص على التضامن ، وكانت الواقعة كما هي ثابتة به ليس فيها بذاتها ما يقتضى ذلك التضامن ، فإنه لا يصح القول بانه يلزم المدينين المحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم .

« وحيث انه إذا حكم على عدة اشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بادائه بالتضامن بينهم للمحكوم له فإنه لا تجوز مطالبة أي منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بنصيبه فيه . وتحديد هذا النصيب إذا لم يكن منصوصا عليه في الحكم او واضحا من ثناياه يكون مناطه عدد المحكوم عليهم اعتبارا بان هذا هو الذي قصدت اليه المحكمة في حكمها فيقسم المبلغ المحكوم به

١٠٤

١٥ يناير سنة ١٩٤٥

حكم . تبينه . إدانة المتهم في تزوير اعتمادا على أدلة تؤدي إليها دون اكتفاء بأبواب الحكم المدني القاضي برد وطلان الورقة المزورة . لا بهم إن كان النزاع حول صحة الورقة مثارة إنكار التوقيع عليها أو الطعن فيها بالتزوير .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين قضت بإدانة المتهم في دعوى التزوير المرفوعة عليه قد اعتمدت في ذلك على أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه غير مكثفة بأسباب الحكم المدني القاضي برد وطلان الورقة المزورة ، فانه لا يكون ثمة في هذا المقام محل للتفرقة بين أن يكون النزاع حول صحة الورقة مثارة إنكار التوقيع عليها أو الطعن فيها بالتزوير . إذ العبرة في هذا المقام هي باطمئنان المحكمة لا بطلبات الخصوم ولا بمن منهم يقع عليه عبء الإثبات فان الإدانة في الدعاوى الجنائية تقوم على أساس العقيدة التي تتكون لدى المحكمة وتطمئن إليها بناء على ما تجريه هي من تحقيقات ، غير مقيدة - كما هي في الدعاوى المدنية - بأقوال الخصوم أو طلباتهم .

المحكمة

« وحيث ان حاصل الوجه الأول من وجهي الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان تاريخ الواقعة ومكان ارتكابها بل انه ذكر تاريخا غير صحيح لجريمة التزوير .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه تضمن بما فيه الكفاية

على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه .

« وحيث انه متى كان هذا مقررا ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينص على تضامن بين الطاعن والمتهم الآخر في الوفاء بالمبلغ المحكوم به للمدعى بالحقوق المدنية وكانت الواقعة الثابتة هي ان الطاعن ضرب المجنى عليه فاصاب موضعا من جسمه وان المتهم الآخر ضربه فاصاب موضعا آخر ، مما كان يجب معه - والدعوى لم ترفع ولم يحكم فيها على اساس اتفاق او اصرار سابق بين المتهمين على الاعتداء ، والتعويض بداهة مطلوب عما اصاب المضرور من جراء الضربتين مجتمعتين - ان يبين الحكم إذا كان من رأى المحكمة التضامن الاساس الذي اقامه عليه بما يتفق والاصول المرسومة له في القانون المدني ، فيذكر وجه مساءلة كل من المحكوم عليهم عن الضرر الناشئ عن الضربتين مجتمعتين لا عن الضربة التي احدثها كل منهما فتمط . اما وهو لم يذكر شيئا عنه فان مسؤولية الطاعن بمقتضى الحكم المطعون فيه لا تكون تضامنية فلا تصح مطالبة على اساسه إلا بنصف المبلغ المحكوم به . ومن ثم فلا محل لما ينهأ على الحكم من هذه الناحية .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن سليمان عبد الملاك ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدني

رقم ١٤٨ سنة ١٥ ق)

البيان على صورة يتحقق منها الغرض المقصود منه .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر ان المحكمة الاستئنافية حين الغت الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة لم تعن بتنفيذ اسبابه ولم تفرق بين دعوى انكار التوقيع التي يكلف فيها المتمسك بالورقة باثبات صحتها وبين دعوى التزوير التي يكلف فيها مدعى التزوير باثباته واعتمدت على أسباب الحكم الصادر من المحكمة المدنية دون سواها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة وبإدانة الطاعن في جريمة التزوير والاستعمال المرفوعة بهما الدعوى عليه قال في ذلك « ان واقعة الدعوى تلخص في ان »
« المجنى عليها زينب محمود سعد اخت المتهم »
« (الطاعن) رفعت دعوى تطالبه بمبلغ تسعة »
« وعشرين جنيها بمقتضى سند مؤرخ ١٦ »
« سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، فقدم المتهم مخالصة »
« عن هذا الدين مؤرخة أول نوفمبر سنة »
« ١٩٣٥ نسب صدورها إلى المجنى عليها »
« فطعنت فيها بالانكار وقضت محكمة أول »
« درجة برفض الدعوى ، فاستأنفت الحكم »
« الابتدائي وسمعت المحكمة شهود الطرفين »
« وقضت برد وبطلان المخالصة وبالزام »
« المتهم بأن يدفع للمجنى عليها المبلغ المطالب »
« به والفوائد وانه تبين من مقارنة بصمة »
« الختم الموقع به على المخالصة الملعون فيها »
« ببصمة ختم المجنى عليها وجود خلاف »
« بينهما ، وقررت المجنى عليها بأنه لم يسبق »
« ان استعملت غير الختم الذي قدمته . فادعى »

« المتهم بأن لها ختما آخر هو الموقع به على »
« المخالصة وتعمد بتقديم أوراق موقع عليها »
« بهذا الختم ، ولكنه لم يقدم شيئا بعد ان »
« اجابته المحكمة الى طلبه . وانه تبين من »
« مراجعة اقوال الشهود الذين تسئلوا في »
« القضية المدنية المستأنفة والمنظمة ومن »
« بينهم محمد محمد محمود وهو خال المتهم »
« والمجنى عليها ان هذه المخالصة قد اصطنعها »
« المتهم دفعا لدعوى المجنى عليها ، يضاف »
« الى ما تقدم ان المجنى عليها وهي اخت المتهم »
« ما كانت تلجأ الى رفع الدعوى بعد قبضها »
« المبلغ اما القول بانها قد انتظرت مدة »
« طويلة قبل رفعها الدعوى للمطالبة بالمبلغ »
« فراجع إلى تردها قبل مخاصمة اخيها »
« بحكم البيضة التي تعيش فيها »

« وحيث انه يتضح من ذلك ان المحكمة الاستئنافية قد اعتمدت في قضائها بإلغاء الحكم الابتدائي وإدانته الطاعن على ادلة من شأنها ان تؤدي إلى النتيجة التي انتهت اليها ، وانها لم تكتم بأسباب الحكم المدني القاضي بالرد وبطلان بل اعتمدت ايضا على أسباب اخرى خلافا لما يزعمه الطاعن هذا ولا محل للفرقة التي يقول بها الطاعن بين حالة انكار التوقيع وحالة الطعن بالتزوير مادامت الادانة في الدعوى الجنائية تقوم على اساس العقيدة التي تتكون لدى المحكمة وتطمئن اليها بناء على ماتحويه من تحقيقات غير مقيدة — كما هي الحال في الدعوى المدنية — باقوال الخصوم او طلباتهم ، فالعبرة هنا باطمئنان المحكمة لا بطلبات الخصوم ولا بمن منهم يقع عليه عبء الاثبات .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على
غير اساس ويتمين رفضه
(طعن جوده محمد سعد ضد النيابة رقم ١٤٩ سنة ١٥٠ ق)

١٠٥

٢٢ يناير سنة ١٩٤٥

دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . الحكم فيها بابطال
المرافعة . لا يصح .

المبدأ القانوني

لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بابطال
المرافعة في الدعاوى المدنية الملحقة بالدعوى
العمومية ، إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره
مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية
ووجوب سيرهما معاً بقدر المستطاع مما يقتضاه
توحيد الاجراءات فيهما أمام المحكمة الجنائية:
المحكم

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن
المجني عليها ظهرت فجأة امام سيارته وكانت
المسافة وقتئذ لا تزيد على المترين ، كما جاء على
اسان شهود الاثبات ، فكان الطاعن إذن
يستحيل عليه أن يتجنب اصابتها كما قرر
شهود الاثبات أيضاً ولكن المحكمة نسبت
اليه الخطأ واستخلصته استخلاصاً خاطئاً .
وفضلاً عن ذلك فإن رابطة السببية غير متوفرة
في الدعوى لأن الحادث إنما نشأ بفعل المجني
عليها ، ولقد كان عليها أن تنتظر حتى يخلوا
الطريق ولكنها لم تفعل . والسيارة ليس بها
أى عيب أو خلل ويقول الطاعن أخيراً
أن المحكمة أخطأت إذ رفضت الدفع بابطال
المرافعة كما هو مقرر بالمادة ١٢٤ من قانون
المرافعات .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن بأنه « تسبب بغير قصد ولا تعمداً في
قتل فاطمه جمعه وكان ذلك ناشئاً عن اهماله
وعدم احتياظه ومخالفته لنص المادتين ١٥ و
٢٨ من لائحة السيارات بأن قاد سيارة بسرعة
أزيد من المقرر ولم يطلق النفير تنبيهاً للمارة
حتى صدم المجنى عليها وأصابها بالاصابات
المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها .
ومحكمة أول درجة دانت في هذه الجريمة
وقالت في ذلك . — « ان ما دفع به المتهم
(الطاعن) من أنه كان يقود عربة النقل
قيادته وتصادف مرور عربة امينبوس
(أحلام) في الجهة المضادة فخرجت الفتاة
المجني عليها من خلف السيارة المذكورة وسارت
أمام السيارة قيادته فجأة فلم يستطع إيقافها
قبل اصابتها فصدمتها السيارة - وحيث انه
على فرض حصول الحادث بهذه الكيفية فقد
ثبت من التحقيق أن المتهم لم يكن ينفذ المارة
بالبوق قبل الحادث وقد اعترف بذلك أمام
النيابة والمحكمة . وهذا مخالف للائحة السيارات
وعدم مراعاة للمادة ٢٨ من اللائحة المذكورة
التي توجب على قائد كل سيارة أن يسير بها
بطريقة غير خطيرة على الجمهور وممتلكاته
فكان واجبا على السائق - وقد كانت سيارة
« أحلام » الضخمة تسير في الجهة المقابلة -
أن يستعمل البوق في هذه الآونة لاحتمال
أن يكون شخص يسير خلفها - هذا من
جهة ومن جهة أخرى فإن السائق المذكور
كان واجبا عليه أن يبطئ السير بصفة خاصة
عند تقابل سيارته بسيارة « أحلام » لأن
استمراره على سيره العادي في مثل هذه
الآونة فيه من الخطورة على الجمهور وممتلكاته

ما يوجب عليه التقليل من السرعة طبقا للمادة ٢٨ سالفة الذكر كما أنه واجب على السائق أثناء سيره ان يلم بما حوله فلو كان متريثا لشاهد فتاة واقفة على أهبة عبور الطريق (وذلك قبيل مرور سيارة أحلام) وفي انتظار مرور سيارة « أحلام » فكان واجبا عليه في مثل هذه الملاحظة ان يبطيء بعض الشيء في السير أو على الأقل أن يرمي بنفسه « ولكن شيئا من هذا لم يحصل خصوصا وأن الحادث حصل في مكان ملاصق لمبدأ البلدة ويتوقع فيها وجود أشخاص أكثر من العادي . ومع ذلك فقد شهد خميس ابو العلا في محضر الجلسة ان المتهم كان سائرا بسرعة كبيرة يؤيد ذلك ما قرره بكر عبد الشافي في البوليس أن المتهم كان سائرا بسرعة مع أنه كان على وشك الخروج من منطقة السكن كما سبق القول . كل هذا كاف لادانة المتهم على أساس أنه مخالف للوائح وانه كان مسرعا كما جاء بوصف النيابة ثم تعرضت للدفع بإبطال المرافعة فذكرت - انه عن الدفع بإبطال المرافعة بالنسبة للدعوى المدنية وهو الدفع الذي دفع به محامي المسؤول مدنيا استنادا على ان المدعى بالحق المدني لم يحضر في أول جلسة فهذا الدفع في غير محله لأن المدعى المدني بعد ان تغيب اول جلسة عاد وحضر في الجلسة التالية . وان كان جائزا الحكم بإبطال المرافعة إذا ما طلب المتهم ذلك لأن غياب المدعى المدني في مثابة تنازل المدعي عن لدعوى المدنية ، فما دام انه لم يفصل في الدفع من أول جلسة وما دام ان المدعى بالحق المدني قد صحح موقفه بحضوره

في الجلسة التالية وتصميمه على طلباته ، فإن هذا التنازل قد انقضى امره ومن ثم يكون الدفع مرفوضا . — والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم لأسبابه وزادت عليها قولها . « ان المتهم لم يحتط في قيادة سيارة النقل قيادته الحيطرة الواجبة اذ كان متبعينا عليه عند مقابلة سيارة الركاب العامة (الامينبوس) وقرب سكن ناحية صنيم ولما يغادر آخر مساكنها إلا بأمنار قليلة ، كان متبعينا عليه يهدىء من سيره كثيرا لاحتمال ان يكون احد الركاب من السيارة العامة النازلين منها أو أحد من الأهالي الواقفين خلف السيارة يريد اجتياز الطريق وعبوره إلى الجانب الآخر وكان يتعين كذلك على المتهم أن ينفخ بالبوق تنبيهها لمثل هؤلاء الأشخاص حتى يأخذوا حذرهم ولكن المتهم لم يفعل ذلك وقد اعترف عند استجوابه بالنيابة بأنه لم ينفخ البوق عند التقابل بالسيارة العامة اكتفاء منه بأنه فعل ذلك عند مبدأ دخوله البلدة ولكن هذا لا يكفي وكان يجب عليه أن ينفخ بالبوق طالما انه لم يغادر سكن الناحية وطالما أن هناك سيارة كبيرة تعترض الطريق أمامه وتحجب نظر المارة عنه ، حقيقة أن البنت المجني عليها وهي تجتاز الطريق من جانب إلى آخر كان يجب عليها أن تلتفت وتنتبه إلى خلو الطريق ثم تجتازه ولكن المحكمة تقدر عقلية مثل هذه البنت الصغيرة التي لم تتجاوز السبعة أعوام وترى أن إهمالها هذا لا ينحلي المتهم من المسؤولية الجنائية إذ الإهمال من جانبها ثابت كما تقدم البيان ولذلك قد أخذته المحكمة الابتدائية بالرأفة

١٠٦

٢٢ يناير سنة ١٩٤٥

حكم . تسببه . دفع هام . وجوب الرد عليه . إدانة .
متهم في إخفاء أشياء مسروقة . الاشتداد في ثبوت علم المتهم
بأن الأشياء مسروقة على ما قالته المحكمة من أنه كان يعرض
هذه الأشياء للبيع بثمن بخس . تقديم المتهم فواتير لإثبات
أن هذا الثمن هو الثمن الجاري في الأسواق . عدم تعرض
المحكمة في حكمها لهذا الدفع . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة في قضائها بإدانة المتهم
في إخفاء أشياء مسروقة قد أقامت قولها بعلمه
بالسرقة على ما قام لديها من أنه كان يعرض
هذه الأشياء للبيع بثمن بخس ، وكان الدفاع
قد قدم فواتير للمحكمة لإثبات أن الثمن الذي
عرض الأشياء للبيع به هو الثمن الجاري في
الأسواق ، ومع ذلك لم تعرض المحكمة لهذا
الدفع فذلك يكون قصورا في الأسباب
يستوجب نقض الحكم ، لأن هذا الدفع من
شأنه لو صح أن يهدم ما اعتمدت عليه في
قولها بالعلم بالسرقة .

المحكم

« حيث أن مما ينهض الطاعن على الحكم
المطعون فيه أن الحكم الابتدائي دانه بجريمة
إخفاء أدوات مسروقة مع علمه بالسرقة
وبنى ثبوت هذا العلم على أنه كان يعرض
المسروقات للبيع بثمن بخس . وقد تمسك الدفاع
أمام المحكمة الاستئنافية بأن الثمن لم يكن بخسا
كما ذهب إليه محكمة أول درجة وقدم إجابات
لقوله أوراقا صادرة من محال تجارية ولكن
تلك المحكمة أيدت الحكم الابتدائي أخذا
بأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع .

وقد ردت هذا الظرف عند توقيع العقوبة عليه
» وحيث أنه لما تقدم جميعه ترى المحكمة تأييد
الحكم الابتدائي فيما يختص بالعقوبة ومبلغ
التعويض المحكوم به . »

« وحيث أنه لا وجه لما يشيره الطاعن في
طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه قد ذكر
واقعة الدعوى التي تتكون منها جنحة القتل
الخطأ التي عاقبه من أجلها بجميع عناصرها
القانونية وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة
منها في منطق سليم ثبوت الخطأ الذي وقع
منه وموت المجنى عليها بسبب ذلك الخطأ وعني
بدفاع الطاعن خصوصا المتعلق بمرور المجنى
عليها فجأة في الطريق وقت الحادثة ورد عليه
بما يفنده تفريدا صحيحا . ومتى كان الأمر
كذلك فإن مجادلته على الصورة الواردة في
طعنه لا تقبل منه لأنها مع ما ذكره الحكم
على الوجه المتقدم لا يسكون لها من معنى
سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى
وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن للمحكمة
النقض به لعلقه بمحكمة الموضوع وحدها
أما عن إبطال المرافعة فانه - بغض النظر عما
ذكره الحكم في صده - لا يصح الحكم به
أصلا من المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية
الملحقة بالدعوى العمومية لأنه لا يتفق بحسب
طبيعته وآثاره مع تبعية الأولى للثانية ووجوب
سيرهما معا بقدر المستطاع مما مقتضاه توحيد
الاجراءات فيهما أمام المحاكم .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن سيد مهران أحمد ضد النيابة رقم ٢٧٦ سنة ١٣٥٤ ق)

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي الأوجه .

(طن فتحي أحمد حسين ضد النيابة رقم ٢٧٥ - سنة ١٥ ق)

١٠٧

٢٢ يناير سنة ١٩٤٥

تزوير في أوراق رسمية :

١ - أيلولة الملكية للبائع بطريق الميراث قبل أول سنة ١٩٢٤ . لا يشترط أن يكون قد نصر في العقد على أن البائع توفي قبل هذا التاريخ .

٢ - منط العقاب على تغيير الحقيقة . كون محرر الورقة موظفا عموميا مكلفا بتحريرها وكون التغيير حاصلًا فيها أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها . شهادة إدارية حررها عمدة لإثبات وفاته مورث قبل سنة ١٩٢٤ . تغيير الحقيقة فيها . معاقب عليه . (المادة ١٧٩ ع - ٢١١)

المبادئ القانونية

١ - أن المستفاد من القرارات والمنشورات الخاصة بالتسجيل أنه في حالة أيلولة الملكية للبائع بطريق الميراث قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ يكتفى بتقديم شهادة إدارية بوفاته المورث قبل سنة ١٩٢٤ ، وليس يشترط أن يكون قد نص في العقد على أن البائع توفي قبل هذا التاريخ .

٢ - إن مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بحكم وظيفته بتحريرها على موجب ما تقتضيه القوانين واللوائح ، وأن يكون التغيير حاصلًا فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى آخر متعلق بها . فالشهادة التي يحرقها عمدة لإثبات وفاته مورث قبل سنة ١٩٢٤ يكون تغيير الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه .

« وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بعد أن أورد فيما أورده أن إسحق حكيم شهد بأن المتهم الثاني (الطاعن) حضر إليه وعرض عليه شراء « الجوانات » المضبوطة وسأومه في الثمن قبل بيعها بثمن الواحد منها ٧٠ قرشًا مع أن ثمنه ٢٠٠ قرش . قال : — إن إنكاره حيازته لها وعرضها للبيع عند ضبطه ومحاولته بيعها بثمن بخس والطريقة التي اتبعها في عرضها ثم إحضارها كل ذلك يقطع بعلمه بأنها مسروقة »

« وحيث أن الدفاع عن الطاعن قال في مرافعته أمام المحكمة الاستئنافية أنه لم يقدم دليل على أن ثمن « الجوان » ٢٠٠ قرش ولما أجلت المحكمة إصدار حكمها ورخصت له بتقديم مذكرة قال فيها — قيل أن فتحي فراج (الطاعن) عرض « الجوانات » للبيع بسعر « الجوان » ٧٠ قرشًا في حين أن « الجوان » يساوى حوالي ٢٠٠ قرش وقد يكون هذا دليلًا كافيًا على علمه بالسرقة . لقد كان فتحي فراج مجرد وسيط في الصفقة وقد كلف بالبيع بأعلى سعر ممكن . هذا علاوة على أن سعر تلك « الجوانات » في ذلك الوقت كان يدور حول السبعين قرشًا وهذا ثابت من « الفواتير » التي قدمناها للمحكمة »

« وحيث أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم تزد عليها ولما كان الدفاع الذي تمسك به الطاعن أمامها هامًا من شأنه لو صح أن يهدم الدليل الذي اعتمدت عليه في قضائها بالعلم بالسرقة فإن الحكم اذ لم يرد عليه بما يفنده يكون قاصرًا في بيان الأسباب متعينًا نقضه .

المحكم

« حيث ان مبني الوجه الأول من أوجه الطعن المقدم من هذين الطاعنين ، أن الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان توافر القصد الجنائي الخاص الذي يشترطه القانون في جريمة التزوير التي أدين الطاعنان من أجلها

» وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قديين واقعة الدعوى في قوله أنها . تلخص في أن الشاهد فهمي أحمد سعد الله باع للمتهم الخامسة فهيمة محمد مرزوق ٢٠ س ٥ ط ٢٠٠ ذراعا بموجب عقدين عرفيين تاريخهما ٢٠ إبريل سنة ١٩٣٢ و ١٠ يونيو سنة ١٩٣٢ رفعت بهما دعوى صحة التوقيع رقم ٢٠٢٥ سنة ١٩٣٣ مدني البلينا وتسجل المحكم في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ . وقد باعت المتهم الخامسة هذا القدر إلى المتهم الرابع محمد عبد النعيم عبد الغفار (الطاعن الثالث) بعقد عرفي تاريخه ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ رفع عنه دعوى صحة تعاقد رقم ٢٦٧ سنة ١٩٤٠ مدني البلينا ، ولما كانت المتهم الخامسة قد استمرت من سنة ١٩٣٣ ولم تسجل المحكم الصادر لها وكان المتهم الرابع يريد تسجيل عقده ونقل التكليف باسمه وهو لا يزال على اسم مورث البائع للمتهم الخامسة فقد حرر المتهمان الأول والثاني (الطاعنان الأول والثاني) بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩١٩ شهادة إدارية مزورة بوفاء اثبتا فيها كذبا وفاة أحمد سعد الله في سنة ١٩٢٣ مع أنه توفي في سنة ١٩٢٧ وذلك حتي يستطيع المتهم الرابع وهو ابن المتهم الأول تسجيل حكم البيع له وبالتالي تسجيل حكمه بغير أن يلغى على عمله ظلاما من الشبهة . وبتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩

استعمل المتهم الثالث الشهادة المزورة بأن قدمها لقلم التسجيل بمصلحة المساحة مع علمه بتزويرها مع اشتراك المتهمين الرابع والخامسة في الجريمة . ثم أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة على الطاعنين فقال . « إن التهمة ثابتة على المتهمين الأول والثاني من اعترافهما بالتوقيع على الشهادة الادارية المزورة ومن أقوال فهمي أحمد سعد الله الشاهد بانهما يعلمان بتاريخ وفاة والده لأنه كان عمدة والمتهم الأول تعين بعد وفاته مباشرة فضلا عن أنه قريبه . وقد أقر المتهم الأول في التحقيق بأنه عين في السنة ذاتها التي توفي فيها العمدة السابق . ومما لا شك فيه أن له مصلحة تامة في تحرير الشهادة للمتهم الرابع الذي هو ابنه . وقرر المتهم الثاني في التحقيق أنه يعمل شيخا من ١٢ سنة ولهذا فليس من المقبول أن يجهل تاريخ وفاة العمدة السابق . وأنه لهذا يكون توقيع المتهمين الأول والثاني على الشهادة ليس من قبيل الجهل أو الإهمال ولكنه قصد خاص معين أراد به أن يسهل للمتهم الرابع سبيل الوصول إلى غرضه . فلم يكن تغييرهما للحقيقة عن مجرد علم وإرادة فقط . وبذا يكون القصد الجنائي متوفرا كل التوفر . وإن تهمة الاشتراك في التزوير المنسوبة إلى المتهم الرابع ثابتة عليه من أنه صاحب المصلحة الحقيقية في تحرير الشهادة ومما لا شك فيه هو المحرض على عملهما . » وهذا يفيد أن الحكم لم يقتصر على إثبات أن الطاعنين كانوا عالين بأن ما دون في الشهادة يخالف للحقيقة بل أثبت أيضا أن قصدهم كان استعمال الشهادة فيما حررت من أجله . وهذا هو القصد الذي يتطلبه القانون في جريمة التزوير . » وحيث ان محصل الوجهين الثاني والرابع

أن مقتضى القرارات والمنشورات الخاصة بالتسجيل هو أن الشهادة الإدارية لا يقبل تحريرها وتقديمها مع العقد لتسجيله بمقتضاها إلا إذا كان مذكورا به أن الملكية آلت إلى البائع عن طريق الارث قبل يناير سنة ١٩٢٤ وهذه هي الحالة الوحيدة التي يكون فيها العمدة مختصا بتحرير الشهادة ويكون للشهادة الصفة الرسمية. ولما كان العقد المطلوب تسجيله لم يرد فيه إلا مجرد القول بأن الملكية آلت للبائع بطريق الميراث فإن الشهادة الصادرة من العمدة على هذا الوضع لا تكون لها قيمة قانونا فما بحث فيها من تغيير للحقيقة لا يعد تزويرا وقد تمسك الدفاع عن الطاعنين بذلك أمام المحكمة ولكنها لم ترد عليه في حكمها.

« وحيث ان المستفاد من القرارات والمنشورات الخاصة بالتسجيل أنه يكتفى بتقديم شهادة إدارية في حالة أيلولة الملكية للبائع بطريق الميراث قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ وليس بشرط أن يكون قد نص في العقد على أن البائع توفي قبل هذا التاريخ كما يقول الطاعن

» وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن الشهادة الإدارية التي يحرمها العمدة أو الشيخ ب وفاة المورث قبل سنة ١٩٢٤ إنما تقوم مقام الأعلام الشرعية في إثبات الوفاة وتحقيق الوراثية بل هي خلاصة التحريات الإدارية التي يؤسس عليها صدور الأعلام الشرعية، فإذا لوحظ أن الأعلام الشرعية قد لا يحتوى على تاريخ الوفاة وجب القول بأن الشهادة الإدارية وهي الجزء الاساسى للأعلام الشرعية ليست معدة لإثبات هذا التاريخ بل لإثبات حصول

الوفاة وتحقيق صفة الوارث لمن له حق الارث ومتى كان الأمر كذلك فإن تغيير الحقيقة في الشهادة الإدارية لا يعد تزويرا.

« وحيث ان مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بحكم وظيفته على موجب ما تقضى به القوانين واللوائح وأن يكون التغيير حاصلًا فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها. ولما كانت الشهادة الإدارية موضوع الدعوى محررة لإثبات وفاة المورث قبل سنة ١٩٢٤ كما تقدم فإن تغيير الحقيقة فيها يكون معاقبا عليه.

« وحيث انه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(طعن عبد النعيم عبد الفمار وآخرين ضد النيابة رقم ١٠١ سنة ١٥ ق)

١٠٨

٢٢ يناير سنة ١٩٤٥

حكم . مكان ارتكاب الجريمة . وجوب ذكره في الحكم المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ليست فيه أية إشارة إلى المكان الذي ارتكب فيه كل من الجريمتين اللتين أدان المتهم فيهما . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه . إذ أن بيان مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات الهامة الواجب ذكرها في الأحكام .

المحكمة

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء خلوا من تعيين مكان الواقعة التي دانه من أجلها وأنه لذلك يكون باطلا

أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه ، إذ هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يهدم التهمة من أساسها فإن الحجز يكون قد انقضى بالوفاء . ويصير المال المحجوز خالصاً لمالكه يتصرف فيه كيف شاء .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن بجرمة خيانة الأمانة لأنه دفع بأنه وفي بالدين المحجوز من أجله قبل ان ترفع الدعوى عليه وطلب الى المحكمة ان تأمر بضم قضية مدنية ثابت بها ذلك . ولكنها لم تفعل ولم ترد عليه . وفي ذلك قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه : — « في يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ بجهة مزورة ، اختلس الاذرة المبينة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها اذاريا لصالح الأوقاف اضراراً بها مع علمه بالحجز — » ومحكمة اول درجة دانت في هذه الجريمة وعاقبته بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ، وقد تمسك الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بأنه قام بالوفاء قبل أن يتسلم المحجوزات وقد دفع مبلغ ٤٤٩ جنيتها مع ان المطلوب منه ٤٠٩ جنيه فقط وطلب ضم قضية مدنية عينها — والمحكمة الاستئنافية ايدت الحكم الابتدائي وقالت : — « ان الثابت من وقائع الدعوى ان الشاهد من الحارسين على المحجوزات سلمها الى المتهم (الطاعن) مالكها بمقتضى ايصال لحفظها لديه لحين طلبها منه لبيعها وفاء للمطلوب منه . وفي اليوم المحدد لبيعها

نخلوه من هذا البيان الجوهري

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ليست فيه أية إشارة إلى المكان الذي ارتكبت فيه كل من الجريمةين اللتين دان الطاعن بهما . ولما كان بيان مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات الهامة الواجب ذكرها في الأحكام فان خلو الحكم المطعون فيه منه يعيبه بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن ثابت خاتماً ودروس ضد النيابة رقم ٢٦٢ — سنة ١٥ ق)

١٠٩

٢٢ يناير سنة ١٩٤٥

اختلاس أشياء محجوزة إدارياً . تسليم المالك هذه الأشياء من الحارس على سبيل الوديعة لحفظها . اتهامه بتبديدها تمسكه بأنه وفي بالدين المحجوز من أجله عليها قبل تسلمه إياها وطلب ضم قضية مدنية لاثبات صحة دفاعه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . خطأ . هذا الحجز ينقضى بالوفاء .

(المادة ٢٨٠ ع — ٣٢٣)

المبدأ القانوني

إذا أدانت المحكمة مالك الأشياء المحجوزة إدارياً والمسلمة إليه من الحارس على سبيل الوديعة لحفظها ، في اختلاس هذه الأشياء اضراراً بالحارس وبالدين مع تمسك الدفاع عنه في الجلسة بأنه وفي بالدين المحجوز من أجله قبل أن يتسلم المحجوزات من الحارس وطلبه ضم قضية مدنية لاثبات صحة قوله وذلك دون أن تحقق هذا الدفاع وخصوصاً بالاطلاع على القضية المدنية فانها تكون قد

لم يقدمها وادعى انها بيعت بمعرفة الوزارة الحاجزة . « وحيث ان هذه الوقائع لا تكون جريمة الاختلاس المنصوص عنها في المادة ٣٢٣ عقوبات التي تطلب وجود المحجوزات تحت يد الحارس وقت اختلاسها بمعرفة المالك . فاذا انتقلت حيازتها من الحارس الى مالكها فاختلسها فلا تنطبق عليه المادة ٣٢٣ عقوبات لأنه لم يستولى على شيء خلسة ممن هي في حيازته وعهدته ، وانما تنطبق في هذه الحالة المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات على اعتبار أن المالك تسلم المحجوزات من حارسها على سبيل الامانة لحفظها فبددها اضراراً به وبالذائن الحاجز طبقاً لما حكمت به محكمة القضا في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٦ شرائع ٤ - عدد ٦٨ ونقض ١٥ ابريل سنة ١٩٤٠ مجموعة جزء خامس ٩٨ . وحيث انه لما تقدم بتعين تعديل وصف التهمة ضد المتهم الى أنه في الزمان والمكان المذكورين ، بدد الاشياء المحجوز عليها المبينة بالمحضر اضراراً بحارسها والدائنة الحاجزة وكانت سلمت إليه من حارسها على سبيل الوديعة لحفظها . « وحيث ان هذا التدايل من حق هذه المحكمة لأنه لم يخرج عن وقائع الدعوى التي عرضت على محكمة أول درجة وقد نبه الدفاع الى ذلك ، « وحيث ان هذه التهمة ثابتة قبل المتهم من اعترافه باستلام المحجوزات لحفظها حين بيعها وذلك بمقتضى الايصال الموقع عليه منه ، ولم يثبت دفاعه أن هذه المحجوزات بيعت بمعرفة الوزارة الحاجزة . وعقاب المتهم على ذلك ينطبق عليه المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات . وترى المحكمة تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من العقوبة مع ايقاف تنفيذها .

« وحيث انه لما كان الدفاع قد تمسك في الجلسة بانه وفي بالدين المحجوز من أجله قبل أن يتسلم المحجوزات من الحارسين وطلب ضم قضية مدنية لاثبات صحة قوله هذا ، ولما كان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يهدم التهمة من أساسها لأن الواقعة المنسوبة اليه لا تكون متوافرة فيها عناصر أية جريمة بسبب انقضاء الحجز بالوفاء وصيرورة المال الذي كان محجوزاً خالصاً للمالك بتصرفه كيف شاء ، ولما كان ذلك فإن المحكمة اذا ذات الطاعن دون أن تحقق دفاعه المذكور إنما خصوصاً بالاطلاع على القضية المدنية التي طلب اليها أن تأمر بضمها ، تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقص الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن عبد اللطيف مسعود ضد النيابة رقم ٥٩ - ٢٠٥٠٠٠)

١١٠

٢٢ يناير سنة ١٩٤٥

استئناف . حكم في معارضة . ميعاد استئناف . يبدأ من يوم صدوره . غلة ذلك . علم المحكوم عليه بالحكم إما حقيقة أو اعتباراً . صدور الحكم في غيبة المعارض وفي جلسة لم يذكر قداً أعلن بها . ميعاد استئنافه لا يبدأ إلا من اليوم الذي يثبت فيه علمه رسمياً بصدوره .

المبدأ القانوني :

إنه لما كان احتساب ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة من اليوم الذي صدر فيه الحكم ولو كان في غيبة المعارض أساسه وعلمه علم المحكوم عليه بالحكم في اليوم

الذي صدر فيه ، إما حقيقة لسماعه إياه في الجلسة إذا كان قد حضرها . وأما اعتبارا لإعلانه بها طبقا للقانون وتعمره مخالفة مقتضى الاعلان بتخلفه عن حضورها - لما كان ذلك كذلك ، فإن الحكم في المعارضة إذا ما تبين أنه صدر في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن قد أعلن بها ، لا يصح أن يبدأ ميعاد استئنافه إلا من اليوم الذي ثبت فيه رسميا علم المحكوم عليه به بعد صدوره .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه اخطأ إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لأنه اعتمد على واقعة غير صحيحة إذ الحقيقة الثابتة برول النيابة ورول المحكمة هي أن المحكمة كانت قد قررت في حضرة الطاعن تأجيل القضية لجلسة ١١ ديسمبر ثم عادت بعد أن انصرف على ما يظهر وصححت تاريخ الجلسة وجعلته ١٨ ديسمبر لما تبين لها أن يوم ١١ يوافق عطلة رسمية وفاتها أن تأمر بإعلانه بذلك . وإذن فإنه يكون معذورا في رفع الاستئناف في الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم ولا تجب مسألته عن ذلك إلا من يوم علمه بالحكم الذي صدر في غيبته وبدوا إعلانه » وحيث ان واقعة الحال في الدعوى . على ما هو ثابت بمحاضر الجلسات والأحكام الصادرة فيها - هي أنه حكم غيابيا على الطاعن بالعقوبة من محكمة أول درجة فعارض وحكم في معارضته بجلسته ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٣ في غيبته بتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم قبول

الاستئناف شكلا وقالت « إنه حكم في المعارضة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٣ بالتأييد ولم يستأنف المتهم إلا يوم ١٩ يناير سنة ١٩٤٤ أي بعد الميعاد . وحيث أن المتهم ادعى أنه لم يعلن بجلسته المعارضة وثابت من محضر جلسة المعارضة أن القضية حدد لها جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٣ وفيها حضر المتهم وتأجلت الجلسة ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وفيها أيضا حضر المتهم ثم تأجلت جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وفيها لم يحضر المتهم فحكم بالتأييد وهذا يدل على عدم صحة ما ادعاه المتهم ، وقد أمرت هذه المحكمة في سبيل تحقق وجه الطعن - بضم المفردات فتبين منها - خصوصا من التغيير الظاهر برول المحكمة - ما يؤيد الدفاع الذي يقول به الطاعن في طعنه .

« وحيث انه لما كان وجوب احتساب ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة من اليوم الذي صدر فيه الحكم ولو كان في غيبة المعارض ، أساسه وعلته علم المحكوم عليه بالحكم في اليوم الذي صدر فيه إما حقيقة لسماعه في الجلسة إذا كان قد حضرها أو اعتبارا بإعلانه طبقا للقانون بالحضور أمام المحكمة في الجلسة وتعمره مخالفة مقتضى الاعلان بتخلفه عن الحضور . لما كان ذلك فإن الحكم في المعارضة إذا كان قد تبين أنه صدر في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن معلنا إليها ، لا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من اليوم الذي ثبت فيه رسميا علم المحكوم عليه به بعد صدوره .

« وحيث انه متى كان هذا مقررًا وكان الطاعن لم يكن قد أعلن باليوم الذي صدر

فيه الحكم عاينه في المعارضة كما مر القول ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلا على أساس أنه رفع بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم . ويجب إذن قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . والقضاء بقبول الاستئناف شكلاً وإحالة الدعوى على المحكمة التي أصدرت الحكم للنظر في موضوع الاستئناف .

(طعن أحمد أحمد إبراهيم ضد النيابة رقم ٢٦٤ سنة ١٩٤٥ ق)

١١١

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

مبان :

١ — القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . وجوب تطبيق أحكامه . عدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية المخصوص عاينها فيه . لا يستوجب تعطيل أحكامه مادام تنفيذ حكمها ممكناً .

٢ — إعلان المتهم بتهمة . يابها فوراً . التكليف بالحضور جرم المحاكمة والدفاع عن الفعلة التي وقعت من المتهم . عقابه على تلك الفعلة التي أثبتت المحكمة عاينه وقرعها بمقتضى مادة غير الواردة في ورقة التكليف . لا يهيب الحكم .

٣ — بناء لم تراعى فيه شروط القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ إنشاءً على قطعة أرض مجاورة للمنزل القديم . مجرد إضافة هذه المباني لذلك المنزل . لا يخرجها عن الخاضع لاحكام ذلك القانون

٤ — حكم . تسييه . النص فيه على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة . لا تأثير له في صحته ما دام المقصود الظاهر هو إزالة ما زاد من المباني على الارتفاع المسموح به قانوناً

المبادئ القانونية :

١ — إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني قد أصدر ونشر طبقاً

للاوضاع التي رسمها الدستور فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق . ولا يصح تعطيل هذه الأحكام لعدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية التي نص فيه على إصدارها مادام اجراؤها ممكناً بغير هذه اللوائح والقرارات

٢ — إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه أقام بناء منزل لم يستوف الشروط القانونية وطلب عقابه بالمواد ١ ، ٨ ، ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ تم تبين من أوراق المحاكمة أن موضوع التهمة التي وجهت إليه وتناولها بدفاعه وحكم عليه من أجلها هي أنه تجاوز بالبناء الذي استحدثه وأضافه إلى منزله القديم الحد الأقصى المسموح به بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ فان معاقبته بمقتضى هذه المادة المنطبقة على فعلته التي اقتضت المحكمة بثبوتها قبله تكون صحيحة بغض النظر عما تضمنه التكليف بالحضور .

٣ — انه متى ثبت ان المباني المرفوعة بشأنها الدعوى قد انشئت انشاءً على قطعة أرض كانت خالية من البناء مجاورة للمنزل القديم . فان هذه المباني لا تخرج عن أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ لمجرد اضافتها لمباني ذلك المنزل .

٤ — ان كون الحكم قد نص على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة لا يكون له تأثير في صحته مادام المقصود الظاهر من ذلك هو إزالة ما زاد من المباني على الارتفاع المسموح به قانوناً .

المحكم.

« حيث ان محصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن محكمة الموضوع قضت بادانة الطاعن تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ مع أن هذا القانون لم يصبح بعد واجب التنفيذ ، ذلك لأن المواد ٢ و ١١ و ٢٢ منه قد نصت على إصدار لوائح تنفيذية له وأحالت عليها في تحديد بعض الشروط التي يعلق عليها صرف رخصة البناء كما أجازت لتلك اللوائح أن تأذن بعدم تطبيق القواعد التي تقررها ، وذلك في حالات معينة . ولما كانت هذه اللوائح لم تصدر بعد فإن هذا القانون يكون موقوفاً نفاذه لحين صدورها .

« وحيث ان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ قد أصدر ونشر طبقاً للاوضاع التي رسمها الدستور ولذا فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق ولا يمكن أن يعطل هذه الأحكام عدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية التي نص على إصدارها مادام تنفيذها ممكناً بغير هذه اللوائح والقرارات . أما ما يتمسك به الطاعن من أن القانون أحال على اللوائح التنفيذية في تعيين بعض الشروط التي تصرف بمقتضاها الرخصة وأجاز لتلك اللوائح الاذن بمخالفة القواعد التي تقررها هي فهو ما لا محل له لأن اللوائح التنفيذية لا يمكن أن تخالف أحكام القانون التي طبقها الحكم المطعون فيه » وحيث ان باقي الأوجه يتحصل في القول بعدم انطباق أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ على البناء المرفوعة بشأنه الدعوى لأن الطاعن لم يقيم بناء جديداً وإنما عدل منزله القديم بأن أضاف إليه دورة مياه جديدة بدلا

من الدورة القديمة بعد أن حصل على رخصة بذلك من مصلحة التنظيم . ولذا فقد كان له أن يجعل ارتفاع الجزء المضاف مساوياً لارتفاع المنزل القديم الذي لا تسرى عليه أحكام ذلك القانون . ومع هذا فإن المحكمة قضت بمعاقبة الطاعن تطبيقاً للمادة الثالثة الخاصة بتحديد الارتفاع رخصاً من أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بهذه المادة . وفضلاً عن ذلك فإنها حكمت بتصحيح المباني لا بإزالة الأجزاء الزائدة منها عن الارتفاع القانوني مما يفيد إعادة دورة المياه إلى مكانها الأصلي مع أن هذا متعذر .

« وحيث ان محكمة الموضوع إذ قضت بادانة الطاعن قد بينت في الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بقولها : « وحيث ان محضر مهندس التنظيم محمد محمود فهمي أفندي المؤرخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ يتضمن أن المتهم أجرى بناء ثلاث حوائط بالسطوح أعلى الدور الثالث وهي غربية وقبلية وشرقية بالأطوال المبينة به فاصبح الارتفاع الكلي للمنزل ١٤ و ٤ متراً وأن ذلك يخالف المادتين ٣ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ - وقد قرر المهندس المذكور في شهادته أمام هذه المحكمة بجلسته ٢٣ يناير سنة ١٩٤٤ أن ارتفاع المنزل بحسب القانون لا يجوز أن يزيد على ١٢ متراً . » وحيث أنه تبين للمحكمة من شهادته ومن شهادة محمود أفندي اسماعيل الذي كال باسمه مهندس بلدية دمياط ومن الرخصة الصادرة من مهندس التنظيم بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ والمقدمة من المتهم - تبين من مجموع ذلك أن المتهم يملك منزلاً مكوناً من أربع طبقات وقطعة أرض فضاء ملاصقة له - وأنه أراد البناء

على تلك الأرض الفضاء قاصدا ضم مبانيها إلى مباني المنزل القديم وذلك لصغر مساحة تلك القطعة فاستصدر الرخصة السالفة الذكر وهي تتضمن الترخيص له بالبناء على قطعة الأرض ملكه المجاورة لمنزله الواقع بشارع الملكة فريدة وترميم وبناء وتعديل وعمل خارجات مغطاة ومكشوفة بالواجهة الشرقية والبحرية للمنزل المذكور حسب الرسم المقدم منه وأنه بعد أن أجرى المتهم البناء على قطعة الأرض الفضاء في ثلاث طبقات أحدث فوقها المباني المشار إليها بمحضر اللجنة السالفة الذكر وهي عبارة عن دورة مياه مقابلة للطبقة الرابعة من منزله القديم — وأنه بذلك قد تجاوز ارتفاع المنزل في الجزء المستحدث بالحد الأقصى طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٠ التي نص فيها على أنه يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا مفتوحا للمارة أو غير مفتوح ألا يزيد ارتفاعها بما في ذلك غرف السطوح والجمالون والدورة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين أحد الطريقين . ويتبين من هذا ومن أوراق المحاكمة أن موضوع التهمة التي وجهت إلى الطاعن وتناولها بدفاعه هي أنه تجاوز بالبناء الذي استحدثه وأضافه إلى منزله القديم الحد الأقصى المسموح به بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . وما دامت المحكمة قد اقتنعت بثبوت هذه الواقعة عليه فإن معاقبته بمقتضى هذه المادة التي تنطبق عليها تكون صحيحة بغض النظر عما تضمنه التكليف بالحضور . أما قول الطاعن أن القانون لا ينطبق على واقعة الدعوى لأنه لم يقم مبني جديدا .

وإنما عدل منزله القديم فردود بما أثبتته الحكم من أن المباني المرفوعة بشأنها الدعوى إنما أنشئت إنشاء على قطعة أرض كانت خالية من البناء مجاورة للمنزل القديم مما لا يخرجها عن الخضوع لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤١ لمجرد إضافتها لمباني ذلك المنزل . وأما قوله أن المحكمة حكمت بتصحيح المباني ولم تحكم بإزالة الأجزاء الزائدة عن الارتفاع القانوني كما كان ينبغي ، فإنه لا محل له في واقعة الدعوى ما دام المقصود من الحكم ظاهرا ، وهو إزالة ما زاد من المباني عن الارتفاع المسموح به قانونا .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن الشيخ عبد الرحيم محمد ضد النيابة رقم ١٥٠٩ سنة ١٤ ق)

١١٢

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

حكم . تبينه . دفع هام . وجوب الرد عليه . تمسك المتهم بانقضاء الدعوى العمومية في الجرم التي يحاكم من أجلها . بمضى المدة . وجوب تحقيره

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك بانقضاء الدعوى العمومية في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمضى المدة على أساس أن الحجز توقع في سنة ١٩٣٦ وأن محضر التبديد عمل في سنة ١٩٤٠ ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع فإن ذلك منها يكون قصور مستوجبا لنقض حكمها إذ هذا الدفاع لو صح لاستوجب البراءة لانقضاء الدعوى العمومية .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن دفع أمام المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ولكن المحكمة دانتها ولم ترد على هذا الدفاع .

» وحيث أنه ثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن تمسك بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة على أساس ما قاله من أن الحجز توقع في سنة ١٩٣٦ وأن محضر التبديد عمل في سنة ١٩٤٠ ولا يمكن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة الاشتراك في اختلاس المحجوزات دون أن يرد على هذا الدفاع الذي لو صح لاستوجب القضاء ببراءة الطاعن لانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة المقررة لها بالقانون .

» وحيث أن إغفال الحكم تحقيق هذا الدفاع والرد عليه لا شك يعيبه بما يستوجب نقضه ولذلك فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طن حسن حسن حسن ضد النيابة رقم ٨ - سنة ١٩٤٥ ق)

١١٣

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

مرافقه :

١ — المراقبة المنصوص عنه في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . عقوبة أصلية عن جريمة — قائمة بذاتها هي مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه . حكم صادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة ضد مشبوه . يكفى لتوقيع عقوبة المراقبة

٢ — عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الاشتباه . القول بأن مدتها لا يجوز أن تزيد على مدة عقوبة الجريمة التي وقعت من المشبوه . لا أساس له من القانون .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبوهين إنما تقضى بالحكم بالمراقبة على أنها عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنذار المتهم مشبوهاً ثم مخالفته مقتضى الإنذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقديم بلاغ جدى ضده الخ . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن هذه المراقبة هي عقوبة تكميلية يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة بل بالعكس لا يستقيم القول بذلك مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبوه في الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك فيها حكم آخر بالإدانة . ثم إن نص هذه المادة يستفاد منه أن الحكم الصادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة يكفي في تطبيقها . ما دامت محكمة الجناح قد رأت فيه دليلاً كافياً على أن المتهم قارف السرقة .

٢ — إن الشارع في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم ينص في جرائم التشرد والاشتباه كما فعل في المادة ٢٨ من قانون العقوبات بالنسبة لمن يحكم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية من الجنايات الواردة فيها . على أن تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية . ولذلك . ولأن عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الاشتباه هي عقوبة أصلية

يجوز الحكم بها ولو لم يكن قد حكم على المشبوه بالعقوبة في الجريمة التي عد مشبوها من أجلها . يكون القول بأن مدة هذه المراقبة لا يجوز أن تزيد على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي وقعت من المشبوه لا أساس له .

المحكم

« حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على الواقعة الثابتة به لأن المراقبة الخاصة التي يحكم بها على المشتبه فيه عند القضاء بادانته في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية هي عقوبة تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا مع العقوبة الأصلية التي يحكم بها في الجريمة المرتكبة ولما كان الطاعن قد حكم عليه بالحبس شهرين عن جريمة السرقة التي ارتكبها بعد إنذاره مشبوها فما كان يجوز محاكمته ثانية وطلب توقيع المراقبة الخاصة عليه من أجل ارتكابه هذه الجريمة وكان الواجب على المحكمة أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

« وحيث ان المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشرين والمشبوهين إنما تقضى بالحكم بالمراقبة على أنها عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها وهي سبق إنذار المتهم مشبوها ثم مخالفته مقتضى الانذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقديم بلاغ جدي ضده الخ . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد ان المراقبة عقوبة تكميلية

يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة بل بالعكس لا يستقيم هذا القول مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبوه في الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك فيها حكم بالادانة .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ إذ اعتبر الحكم الصادر من محكمة عسكرية مما يسمح بتطبيق المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

« وحيث ان المادة التاسعة إذ نصت على توقيع عقوبة المراقبة الخاصة « إذ حدث » « بعد إنذار البوليس أن يحكم مرة أخرى » « بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم » « ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من » « الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولاً » « وثانياً من المادة الثانية . . . الخ ، ، قد » « دلت على أن الشارع أراد ان توقع المراقبة » « الخاصة كلما ثبت بحكم قضائي ارتكاب » « المشبوه بعد إنذاره جريمة من الجرائم » « المعينة التي أشار إليها أو قدم ضده بلاغ » « جدي عن جريمة من هذه الجرائم ولو لم » « يعقبه حكم مما يستفاد منه أن الحكم الصادر » « من محكمة عسكرية يكفي في تطبيق هذه » « المادة مادامت المحكمة - على ما هو مستفاد » « من حكمها - قد عدته دليلاً كافياً على ان » « الطاعن قارف السرقة .

« وحيث ان مؤدي الوجه الثالث إن الدفاع طلب إلى المحكمة تأجيل نظر الدعوى لضم القضية العسكرية فرفضت المحكمة هذا الطلب مع انها لا تستطيع ان تقدر مدة المراقبة الخاصة من غير ان تطلع على تلك القضية وقد

قضت بالمراقبة مدة ستة شهور مع ان قصد الشارع ان لا تزيد مدة هذه المراقبة عن مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي وقعت من المشبوه .

« وحيث ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم ينص في جرائم التشرد والاشتباه كما فعل في المادة ٢٨ من قانون العقوبات بالنسبة لمن يحكم عليهم بالأشغال الشاقة او السجن لجناية من الجنايات الواردة فيها — لم ينص على ان تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية فلذلك ولأن عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الاشتباه هي عقوبة أصلية ويجوز الحكم بها ولو لم يكن قد حكم على المشبوه بالعقوبة في الجريمة التي عد مشبوهها من اجلها فان ما يقوله الطاعن في هذا الصدد لا يكون له اساس في القانون يستند اليه .

« وحيث ان مبنى الوجه الرابع ان المحكمة لم ترد على ما اثاره الدفاع في المسائل الواردة بالأوجه السابقة .

« وحيث انه لا صحة لما جاء بهذا الوجه فان الحكم المطعون فيه قد رد رداً صحيحاً على كل ما تمسك به الطاعن في دفاعه امام المحكمة .

« وحيث ان جاصل الوجه الخامس أن الحكم لم يوقع عليه في الميعاد القانوني طبقاً للشهادة المقدمة .

« وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان عدم التوقيع على الحكم في الميعاد القانوني لا يترتب عليه بطلان ما، بل إن كل ما يترتب عليه هو إعطاء الطاعن مهلة ليقيم فيها ما عصى ان يكون لديه من اسباب الطعن على الحكم — ولما كان الطاعن قد قدم تقريراً ضمنه اوجه طعنه ولم يطلب إعطاء مهلة فيكون

هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً

(طعن حامي سليمان محمود ضد النيابة رقم ٢٩١ - منه ق)

١١٤

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام ، التقرير بالطعن . يجب حصوله في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . مجد في الجيش . إرساله برفقة من مرسي مطروح إلى رئيس النيابة بأنه يطعن في الحكم الصادر عليه . عدم مبادرته فور مجيئه إلى القاهرة بالتقرير بالطعن لا بالسجن ولا بقلم الكتاب . ذلك لا يعتبر تقريراً بالطعن (المادة ٣٢١ تحقيق)

المبدأ القانوني :

التقرير بالطعن يجب بمقتضى المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات أن يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فاذا كان المحكوم عليه قد أرسل إلى رئيس النيابة إشارة لتغرافية من مرسي مطروح يقول فيها انه يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر عليه فهذا لا يعتبر تقريراً منه بالطعن . ولا يشفع له في عدم التقرير كونه مجنذاً في الجيش وان أحداً من رؤسائه بالجهة التي كان بها لم يقبل منه التقرير بالطعن مادام هو حين ترك تلك الجهة وجاء إلى القاهرة لم يعمل هذا التقرير فور حضوره لا بالسجن ولا بقلم الكتاب ولو بعد انقضاء الميعاد محسوباً من يوم الحكم .

المحكم

« من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٤٤ وقد قدم المحامي عن

الطاعن أسبابا لطعن عليه بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٤٤ ثم أرسل الطاعن إلى رئيس نيابة مصر إشارة تلغرافية بتاريخ ٢٠ من يونيه سنة ١٩٤٤ من مكتب التلغراف بمصر مطروح يقول فيها إنه يطعن في الحكم بطريق النقض ولم يقرر الطعن في قلم الكتاب أصلا . « وحيث أنه لما كان يجب بمقتضى المادة

٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لقبول الطعن أن يقرر به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت فإن الطعن المرفوع من الطاعن في الدعوى لا يكون مقبولا شكلا ولا يشفع له قوله أنه مجند في الجيش وأن أحدا من رؤسائه بالجهة التي كان بها وهي مرسى مطروح لم يقبل منه التقرير بالطعن — لا يشفع له ذلك ما دام هو وقد ترك تلك الجهة وجاء إلى القاهرة لم يعمل هذا التقرير بعد لا بالسجن ولا بقلم الكتاب . (طعن حري محمود على ضد النيابة رقم ٤٤ من ٤٥ ق)

١١٥

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

١ — سيارات . سكة حديد . عبور المزلقان . قتل خطأ . يكفى في هذه الجريمة وقوع خطأ ما كان له أثره في الحادث . صورة الواقعة

٢ — نقض وإبرام . متهمان في تهمة واحدة . تبرئة أحدهما وإدانة الآخر . خطأ المحكمة في اعتبارها من برأته غير مسئول أصلا — لا يستوجب نقض الحكم بالنسبة للمتهم الذي أدان .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت التهمة المرغوعة بها الدعوى على المتهمين (سائق سيارة وسائق قطار) هي أنهما تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل أحد ركاب السيارة واصابة الباقيين بأن قاد الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر

ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمثل لإشارة جندى المرور ، وقاد الثاني قطارا الدلتا بسرعة دون أن ينبه المارة بالصفارة فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والاصابة ، تم برأت المحكمة الأولى وأدانت الثانية ، وكان كل ما جاء بحكمها من أسباب لتبرئته هو ما استخلصته من أنه لم يكن مسرعا السرعة الخطرة ، وأنه بفرض إمكانه رؤية القطار قادما فهذا ما كان لينعه من متابعة السير طالما أن علامة التحذير عند التلاقى لم تكن ظاهرة له وتحرك القطار خافيا عليه ، وأنه وإن كان رأى جندى المرور يشير إليه فإنه ما كان عليه أن يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه فإذا هو كان قد تابع سيره على نية أن يقف — كما قال — عند الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه تلبية للأمر كما فهمه ، فإنه لا يعتبر مخالفا لإشارة المرور . فهذا الحكم يكون خاطئا لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سببا للبراءة ، بل هو تلزم عنه الأدانة لما يحمله في طياته من الدليل على الخطأ الذى يقوم على عدم الانتباه والاهمال ، فإن المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الاستدلال بالمنطق الذى سار عليه الحكم من أن المتهم لم ير بالفعل ولم يدرك بالفعل ولم يفهم بالفعل بل هو مقام عدم احتياط وتحرز وعدم انتباه وترو وعدم مراعاة اللوائح بما يكفى فيه ، كما هو مقتضى القانون في هذا الصدد ، أن يكون المتهم في الظروف التى كان

وعلى ضوء تفهم القانون على الوجه الصحيح ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم بالنسبة له على أساس ما وقع من الخطأ في اعتبار سائق السيارة غير مسئول .

المحكمة

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أن الحكم المطعون فيه قد استبعد الأخطاء الثلاثة التي وجهتها النيابة إلى عبد الحميد حمدي الذي كان متهما في الدعوى وقرر له بالبراءة بناء على أسباب لا تؤدي إلى مارتبته عليها وليس لها أصل في التحقيق ولا تنفق واللوائح الخاصة بالمرور وبالسيارات ، وفضلا عن ذلك فقد طلب الدفاع إلى المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث لتبين بنفسها العلامات وارتفاع المزلقان ارتفاعا يمكن من الرؤية ولتتبين مسائل أخرى مدونة بالمدونة المذكورة المقدمة منه ولكنها رفضت هذا الطلب لأسباب غير صحيحة وغير معقولة ولم تر من رفعها كل العناصر المقصود تحقيقها في الطلب . أما قولها بحصول تغييرات في علامات التحذير فكلام مرسل لا حد له . ويكون إذن عبد الحميد حمدي هو المسئول عن الحادث . هذا ولقد أسند الحكم إلى الطاعن خطأ بني عليه العقوبة مع أن الأمر الذي قال بصدوره لسائق قطارات الدلتا في شأن تهديده السرعة لم يكن مقصودا منه الجمهور وإنما هو لاعتبارات فنية كي لا ينقلب القطار أو يخرج عن النضبان عند المنحني بسبب السرعة ومع ذلك فالثابت أن سرعة القطار كانت لا تزيد على ١٢ كيلومترا ولا أساس لما قالته المحكمة من أنها كانت ٢٧٥ وخصوصا أن القطار يمكنه أن يسير

فيها فتوقع منه خطأ ما كان له أثره في الحادث فزويته مثلا السكة الحديد — وهو لا يقبل منه أن يقول إنه لم يرها — معترضة طريقه كانت توجب عليه ألا يقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديد ويتثبت هو من خلوها من القطارات ، فإذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطارا ، والحكم لم ينف ذلك عنه ، فلا يحق له أن يفترض أن هذا القطار لم يكن في حالة تحرك وإنه ما دام لم ينبه إلى أن القطار كان آتيا نحوه يجرى على عجل في القطار المعد له فإن الخطأ ليس خطأه — لا يحق له ذلك ، وخصوصا إذا لوحظ أن القانون — كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ — قد جعل للقطارات حق الأسبقية في المرور وفرض على كل من يريد أن يعبر السكك الحديدية أو المزلقانات أن يتثبت أولا من خلو الطريق الذي يعترضه وإلا يعد مرتكباً لمخالفة معاقب عليها .

٢ — إنه وإن كانت مساهمة سائق السيار في وقوع الحادث ليس من شأنها أن ترفع المسؤولية حتما عن سائق القطار (الطاعن) إلا أن خطأ الحكم في اعتباره غير مسئول أصلا عما وقع كان له بطبيعة الحال أثره في تقدير أدانة هذا الطاعن . وإذا كان يجوز أن يتغير النظر الذي ارتأته المحكمة في وصفه عند ماتبين الواقعة على حقيقتها من جميع الوجوه

بسرعته العادية في مكان الحادث وهو على بعد مائتي متر من محطة يجب أن يقف فيها . ومن المسلم به أن سائق القطارات غير ملزمين بالوقوف عند رؤية السيارة ، وإن للقطارات بداهة الأولوية في المرور . وأما عدم التنبيه « بالصغير » الذي ذكره الحكم فلا يعتبر خطأ لما تقدم ولأن للقطار الأولوية فضلا عن أن « الصغير » في واقعة هذا الحادث بالذات كان غير مجد لما ثبت من أن الجندى توسط الطريق وأشار لقائد السيارة بالوقوف وهو على بعد خمسين مترا فلم يمثل فكان التنبيه إذن قائما وموجودا . ويعقب الطاعن على ذلك بأن لمحكمة القضاة مراقبة ما إذا كانت الوقائع التي أثبتتها المحكمة قد أعطيت وصفها الصحيح وطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا أم لا . ويقول الطاعن أخيرا أنه قدم تقريرا من خبير استشاري أعطى فيه رأيا فنيا مفصلا ولكن المحكمة لم تعن بالرد عليه .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على ١ - عبد الحميد حمدي و ٢ - فرج أنيس فرج (الطاعن) بأنهما في يوم ٢٤ يولية سنة ١٩٤٣ الموافق ٢١ جماد آخر سنة ١٣٦٢ هجرية بقرطاج مركز دمنهور تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل ريشارد انطونيوس واصابة الأستاذ جميل عزيز خانكي والسيدة دينز جميل خانكي بأن كان ذلك ناشئا عن عدم احتياط وتحرز وعدم اقتباه وعدم مراعاة واتباع اللوائح بأن قائد المتهم الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمثل لاشارة جندى المرور وقاد الثاني قطار الدلتا بسرعة ينجم عنها الخطر

ولم ينبه المارة بالصفارة فتصادمت السيارة بالقطار وتسبب عن ذلك وفاة المجنى عليه الأول واصابة الآخرين بالاصابات الميينة بالكشف الطبي . ومحكمة أول درجة قررت للأول بالبراءة ودانت الطاعن وقالت بالنسبة إلى الأول . ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهمين ونسبت اليهما انهما تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل ريشارد انطونيوس واصابة الأستاذ جميل عزيز خانكي والسيدة دينز جميل وقالت في وصف الاتهام ان المتهم الأول قاد سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمثل لاشارة المرور وان المتهم الثاني (الطاعن) قاد قطار سكة حديد الدلتا بسرعة ينجم عنها الخطر ولم ينبه المارة بالصفارة ونشأ عن هذه الأفعال المسندة للمتهمين ان تصادمت السيارة بالقطار وتسبب عن ذلك وفاة المجنى عليه الأول واصابة الآخرين بالاصابات الميينة بالكشف الطبي . ومن حيث انه يؤخذ من هذا الوصف ان عناصر الخطأ التي جعلتها النيابة أساسا لمسؤولية المتهم الأول تنحصر في ثلاثة انواع . الأول قيادته السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر - والثاني - عدم اقتباهه لمرور القطار - والثالث عدم امتثاله لاشارة جندى المرور . ومن حيث انه واضح من المذكرة التي قدمتها النيابة بعد حجز القضية للحكم انها تستند في اثبات اسراع السيارة بحالة خطيرة على ما قرره عسكري المرور عبدالرحمن رشوان وزميله حامد متولي العسكري في محضر التحقيق الذي أجراه عبداللطيف افندي جعفر معاوين بوليس مركز دمنهور في القسمين ٤٨١٢ و ٤٨١٣ ان

قررا بأن السيارة كانت مسرعة جدا . ومن حيث انه فضلا عن ان هذين الشاهدين لم يذكر امام البوليس مقدار السرعة التي كانت تسير بها السيارة فقد سئلا بعد ذلك امام النيابة فقررا ان السيارة كانت تسير بسرعة عادية وهي التي تسير بها السيارات الملاكي وذكر في الجلسة ما يطابق ذلك وقررا انهما لا يستطيعان تحديد السرعة التي كانت تسير بها السيارة قبيل الحادث فهذه الأقوال التي صدرت منهما امام النيابة وفي الجلسة إذا لم تكن كافية لتفسير قصدهما من السرعة الزائدة التي شهدا بها امام البوليس فهي على الأقل تمنع من الاعتماد على تقديرهما فيما يختص بالسرعة ولا يمكن والحالة هذه اتخاذ اقوالهما امام البوليس اساسا لتحديد مسئولية السيارة بالنسبة للسرعة ومن حيث انه بعد وضوح عدم كفاية اقوال هذين في التدايل على مقدار سرعة السيارة يتعين البحث فيما إذا كان يوجد من ظروف الدعوى وادلتها الأخرى ما يساعد على معرفة هذه السرعة ولو بوجه التقريب أولا .

« ومن حيث انه ثابت من التحقيق أن هناك واقعة لم تكن محل نزاع وهي أن المسافة التي كانت بين المزلقان ومكان السيارة عند اعطاء اشارة البوليس تقدر بخمسين مترا والتي كانت بينه وبين مكان القطار وقتئذ تقدر بأربعين مترا . وبما أنه مسلم أن أقصى سرعة للقطار هي ٢٢ و ٥ كيلو مترا في الساعة فمع الفرض الجدلي فتمط بأن القطار كان يسير بأقصى سرعة فتمطع مسافة الأربعين مترا حتى وصل الى المزلقان فكان التصادم في الزمن الذي قطعت فيه السيارة خمسين مترا حتى

وصلت إلى نفس المكان فان النتيجة الحسابية تدل على أن سرعة السيارة لم تكن تزيد على ثلاثين كيلومترا وهي السرعة التي تتفق مع التقدير الذي ذكره الأستاذ جميل خاكي وحرمة وهذه السرعة لا تنطوي على شيء من الخطر وليست فيها أية مخالفة لأحكام اللوائح وعلى ذلك ينعدم هذا النوع من الخطأ بالنسبة للمتهم الأول . ومن حيث أنه عن الأمر الثاني وهو عدم انتباه المتهم الأول لمروور القطار فانه يؤخذ من مذكرة النيابة أنها تبني مسئوليته على أنه كانت توجد علامة تحذير ظاهرة على بعد أربعين مترا من المزلقان وأن هذه العلامة من شأنها أن تنبيه المارين إلى اقترابهم من شريط سكة حديد الدلتا وقد شايعها في هذا الرأي بخصوص ظهور هذه العلامة من حضر للدفاع عن المتهم الثاني (الطاعن) وزاد على ذلك أن المتهم الأول كان يستطيع أن يري القطار جيدا وهو قائم بسيارته جهة المزلقان وللتحقق من هاتين الواقعتين طلب من المحكمة الانتقال لمكان الحادث . ومن حيث أن المتهم الأول قال لدفع هذا النوع من الاعمال بأن شكل هذه العلامة يغير صور العلامات المرسومة على رخصة قيادة السيارات عادة والتي تدل على وجود مزانمان غير محروس كما قال أن أشعة الشمس كانت تواجه نظره وهو قائم جهة العلامة فلا تساعد على رؤيتها وأن العلامة كانت موضوعة بجوار أشجار يحجبها عن النظر . ومن حيث أنه مع التسليم بوجود فرق بين شكل العلامة الموضوعة فعلا قريبة من المزلقان وصور العلامة المرسومة على رخص

قيادة السيارات فان وجود عبارة احتس من القطار باللغة العربية تتضاءل معه قيمة هذا الاختلاف أما أن أشعة الشمس كانت تمنعه من رؤيتها فيكفي للرد عليه أن المتهم الأول قال في محضر تحقيق النيابة ص ٣٧ (أن الشمس كانت تنحرف قليلا إلى يسارى وكنت أرفع الحاجب على يسارى لأن الشمس لم تكن في مواجهتي مباشرة) وفي هذا القول ما يدل بصفة واضحة على أن الشمس لم يكن لها أى أثر عليه وقست قيادة السيارة وعند اقترابه من موضع العلامة . ومن حيث أنه لم يبين مدى البحث فيما إذا كانت حالة العلامة ومكان وضعها قد اقترنت بهما ظروف تؤثر بطبيعتها على إمكان رؤية هذه العلامة . ومن حيث أنه بالرجوع إلى أقوال الضابط عبد اللطيف افندى عصفور التى ذكرها فى الجلسة يبين أنه قال إن كتابة هذه العلامة كانت باهتة (غير ظاهرة) كما وأن المستر فريدريك ووكر الذى لم يوجه إليه أى طعن ذكر فى تقريره الاستشارى مقرر أمام المحكمة بأن العلامة كانت موضوعة بجوار أشجار وأعشاب مما يجعل رؤيتها عسيرا فاذا أضيف إلى ذلك أن الشاهد عبدالحى أحمد الذى سئل أمام النيابة ص ٤٧ وهو من قائدى السيارات الذين اعتادوا المرور فى هذا الطريق الزراعى الواصل بين القاهرة والاسكندرية قرر صراحة أنه مع كثرة مروره فى هذا الطريق لم يلاحظ وجود هذه العلامة فانه يكون من المتجاوز افتراض وقوع إهمال من المتهم الأول إذ قال إنه لم ينظر هذه العلامة لأن الظروف السابق إيضاها لاتساعده على رؤيتها فهي

بهذا الوضع لا يمكن اعتبارها أداة صالحة لتنبيه المارين إلى خطر القطارات . هذا ولا ترى المحكمة فائدة ترجى من الانتقال الآن لبحث هذه النقطة بعد أن انقضى عام كامل على تاريخ وقوع الحادث وهو زمن طويل تحدث فيه الطبيعة بمؤثراتها تغييرا كبيرا فى حالة الأشجار وفروعها فضلا عما ينتظر أن تفعله يد الانسان فيها مضافا إلى ذلك ما شهد به رجال البوليس فى الجلسة من حصول تغييرات فى علامات التحذير مما يصبح معه الانتقال عديم الأثر . ومن حيث فيما يختص بإمكان رؤية القطار فانه مع التسليم جدلا بأن المتهم الأول كان يستطيع أن يرى القطار وهو على مسافة ١٣٨ مترا من مكان الحادث كما ورد فى معاينة النيابة التى حصلت فى ٧ يوايو سنة ١٩٤٣ فانه بعد أن ثبت تعذر رؤية علامة التحذير للظروف السابق بيانها فان المتهم الأول أو غيره من قائدى السيارات عندما يقع نظره على القطار على هذا البعد فان حالة القطار لاتساعه على التحقق مما إذا كان القطار سائرا من عدمه كما تساعده على إدراك أن القطار ينحرف من الطريق السائر فيه وأنه سيعبر بعد انحرافه الطريق الزراعى متجها سيرا آخر يكفى للتدليل على صحة ذلك ما أثبتته حضرة وكيل النيابة فى محضر المعاينة ص ٢ عن هذا الوضع الشاذ وما شهد به أحمد محمود خورشيد وعبدالحى أحمد قادوس من صعوبة إدراك سير القطار واستحالة تصور انحرافه خصوصا لمن كان قليل المرور على هذا الطريق الزراعى وينتج من ذلك أن إمكان رؤية القطار على فرض حصولها لم

تكن تمنع المتهم الأول من متابعة سيره طالما أن علامة التحذير لم تظهر له ولما كانت حركات القطار خافية وعلى ذلك لا يمكن نسبة هذا النوع الثاني من الإهمال له ومن حيث أنه فيما يختص بما نسب إلى المتهم الأول من عدم امتثاله إلى إشارة جندي المرور فإنه وإن كان المتهم المذكور قد أنكر رؤيته هذه الإشارة إلا أن المحكمة ترجح صدق ماقرره الضابط عبداللطيف أفندي عصفور بشأن هذه الواقعة إذ قال أمام النيابة ص ٢٩ أنه سأل المتهم الأول عقب وقوع الحادث فاعترف له أنه نظر إشارة عسكري البوليس ولكنه دهش لها لأن سيارته ملاكي وقال إنه كان ينوي الوقوف عند وصوله إليه فأقوال هذا الشاهد تقطع بأن المتهم الأول نظر عسكري المرور وهو يشير له والآن يتعين البحث فيما إذا كان عدم وقوفه إطاعة لهذه الإشارة يجعله مسئولاً عن هذا الحادث أم لا . ومن حيث أنه لا جدال في وجوب إطاعة إشارة المرور وذلك لا يكون إلا عند ما تصدر الإشارة من رجل البوليس الذي يعهد إليه تنظيم حركة المرور في مفارق الطرق أو عند تقاطعها ويقف خصيصاً عند هذه النقطة لهذا الغرض بالذات أما إذا كان رجل البوليس بعين في نقطة بقصد التفتيش على بعض السيارات ويكون هذا العمل المحدود معلوماً جيداً عند الجمهور فإن الإشارة التي تصدر منه لا يمكن أن يفهم منها أكثر من وجوب الوقوف عنده بقصد التفتيش هذا إذا فرض وكانت السيارة التي تلقت الإشارة تمتنع بطبيعتها لهذا التفتيش . ومن حيث أنه متى ثبت ذلك فإن

المتهم الأول عندما صدرت له إشارة العسكري عبدالرحمن رشوان لا يمكن أن يكون قد فهم منها أكثر من ضرورة وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه فإذا كان قد تابع سيره على نية أن يقف عند الكشك الواقع بعد المزلقان كما قال للضابط عبدالرحمن عصفور فلا يعتبر في ذلك مخالفاً لإشارة المرور وهذه الإشارة التي لم يكن مفهوماً منها أنها تحذير من اقتراب القطار ومع عدم وقوع المخالفة ينعدم النوع الثالث من الإهمال ولا محل لمؤاخذة المتهم الأول طبقاً لأحكام المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد لأن تطبيقها لا يمكن إلا عند توافر وسائل تكفي بذاتها إلى التنبه إلى أن قطار الدلتا على وشك أن يعبر الطريق الزراعي قبيل زمن الحادث . ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المتهم الأول لم يقع منه خطأ كان سبباً في وقوع الحادث فيتعين الحكم ببرائته مما أسند إليه . ثم قال بالنسبة إلى الطاعن . إن النيابة العمومية نسبت إليه نوعين من الإهمال - الأول - أنه قاد قطار الدلتا بسرعة ينجم عنها الخطر والثاني . أنه لم ينبه المارة بالصفارة .

« ومن حيث أن التحقيق بالنسبة لهذا المتهم تناول أشخاص شهدوا بوقوع هذين النوعين من الخطأ منه وهم عبداللطيف أفندي عصفور ضابط البوليس وعبدالرحمن رشوان عسكري المرور وزميله حامد العسكري والأستاذ جميل خانكي والسيدة حرمه ثم أشخاص شهدوا بالنفي وهم عبدالحميد عبد الجواد عطشجي القطار والكساري انور سليمان وزكي شنوده وحافظ عوض . » ومن حيث أن المحكمة

توجه صدق اقوال الفريق الأول من هؤلاء الشهود لأن الثلاثة الأول من هذا الفريق لا مصلحة له في تقرير ما يخالف الحقيقة ولأن الرابع والخامس رغم انهما كانا راكبين بالسيارة التي كان يقودها المتهم الأول إلا انه بمتابعة اقوالهما في جميع ادوار التحقيق وفي الجلسة يبين انهما كانا يتوخيان الحقيقة فكانا لا يشهدان إلا بما كانا متثبتين منه - اما شهود الفريق الثاني فان الأول والثاني منهم يعملان في مصلحة واحدة مع المتهم الثاني ولا ينتظر والحالة هذه أن يؤديا الشهادة بغير ميل واما الشاهد الثالث فيمكن ان يقرر في الجلسة انه لم يسمع الصفارة إلا قبل وقوع حادث التصادم بنحو ثلاثة أمتار أو أربعة وان القطار لم يبدأ في التهدئة إلا قبل وصوله إلى المنحني بمتريين أو ثلاثة وهذا لا يطابق ما ذكره أمام النيابة واما الشاهد الرابع فتمد تغيب عن الجلسة التي دعى لتأدية الشهادة فيها ولم يعتذر وقد يكون غيابه هروبا من الادلاء بأقوال يشعر بعدم صحتها « وحيث أنه لا نزاع ان المتهم الثاني

(الطاعن) ملزم حسب تعليمات المصلحة التابع لها أن يفعل شيئين عند وصوله إلى العلامة الموضوعة له على مسافة أربعين مترا من المزلقان الشيء الأول تهدئة السرعة إلى ثمانية كيلومترات والشيء الثاني اطلاق الصفارة كما تتطلب ذلك العبارة المكتوبة على هذه العلامة ومن حيث ان المتهم الثاني لم يعمل على تهدئة السرعة إلى ثمانية كيلومترات والدليل على ذلك ما يأتي أولا - شهادة عبد اللطيف افندي عصفور ضابط البوليس وعسكري المرور

عبد الرحمن رشوان وزميله حامد السكري الذين شهدوا بأن المتهم المذكور ظل يقود قطار الدائيا بالسرعة التي كان قادما بها من دمنهور الى ان وقع حادث التصادم وإذا ما قيل بأن أقوال الجنديين عبد الرحمن رشوان وحامد السكري لم تكن محل ثقة بالنسبة لسرعة السيارة فالرد على ذلك هو انه وان كان هذا القول يبدو وجيها في ظاهره إلا ان هناك أمرا يجب عدم اغفاله لأنه قد يصعب على الانسان ان يحدد بالضبط مقدار سرعة قطار أو سيارة وهي قادمة تجري نحوه ولكن ليس عسيرا عليه ان يحكم على تخفيف السرعة عند حصول ذلك خصوصا إذا انخفضت السرعة ٢٢ و ٥ كيلو مترا التي يسير بها قطار الدلتا إلى ثمانية كيلو مترات التي كان يجب ان يسير بها بمجرد وصوله إلى علامة التحذير وهو ما يوازي الثلث تقريبا ويلاحظ ان الشاهد الأول عبد اللطيف افندي عصفور كان راكبا في القطار وهو في هذا الموقف يستطيع ان يفتن بسهولة إلى تهدئة السرعة أو تخفيضها بمجرد حصول ذلك (ثانيا) وقفت القاطرة بعد التصادم على مسافة تزيد على مائة متر من مكان الحادث كما قالت النيابة ولم يمكن وقوفها على مسافة خمسين مترا فقط كما يقول المتهم الثاني ولهذا المناسبة يجب الإشارة إلى انه وان كان عبد اللطيف افندي جعفر معاون بوليس المركز قد ذكر في محضره انه وجد قطار الدلتا واقفا على مسافة خمسين مترا تقريبا من مكان الحادث إلا ان هناك واقعة أخرى تقطع بأن هذه المسافة لم تحتسب من مكان القاطرة إلى محل الحادث بل احتسبت

بين مكان الحادث وآخر عربية في القطار وذلك انه عند اجراء التجربة بحضور النيابة والمفتش الفنى بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٤٣ وقفت القاطرة على مسافة ٥٥ مترا من نهاية المزلقان جهة الدلتجات وفي هذه الوقفة كان الشريط والمزلقان ومسافة أخرى خلفها مشغولة بعربات القطار ومعنى ذلك ان عربات القطار كانت تشغل مسافة تزيد على خمسين مترا وانها كانت في موضعها تشغل المزلقان وتقطع المرور فاذا لوحظانه واضح من معاينة البوليس انه وجد المزلقان خاليا غير مشغول إلا بجزء من جسم السيارة ووجد طريق المرور مفتوحا على السكة الزراعية ولوحظ أن الضابط عبد اللطيف افندى عصفور قال ان الحالة لم تتغير من وقت وقوف القطار الى أن وصل معاون البوليس فان ذلك يقطع بأن معاون البوليس احتسب المسافة التي ذكرها في محضره بين آخر عربية وبين مكان الحادث وبالتالي تكون القاطرة قد وقفت بعد التصادم على مسافة تزيد على المائة متر من مكان الحادث وذلك رغما عن اصطدامها بالسيارة وهو عامل له أثره في تخفيض سرعتها وبما أن التجربة دلت على امكان إيقاف القاطرة على مسافة ٥٥ مترا عندما تكون سائرة بسرعة ثمانية كيلو مترات وهى في يوم الحادث لم تقف إلا بعد سيرها ضعف هذه المسافة تقريبا فلا بد وانها كانت تسير عند حصول الحادث بسرعة تزيد كثيرا عن السرعة التى كان يجب أن تسير بها عند اقترابها من المزلقان وتخلص من ذلك الى ان المتهم الثانى لم يعمل على تهدئة سير

القطار الى الحد المطلوب عند اقترابه من المزلقان . ومن حيث ان المتهم الثانى لم يقم بواجبه الآخر وهو اطلاق صفارة القطار عند وصوله إلى علامة التحذير السابق الاشارة اليها والدليل على ذلك مستفاد من شهادة الضابط عبد اللطيف افندى عصفور والجنديين عبدالرحمن رشوان وحامد السكرى ومستفاد أيضا من شهادة تى الأستاذ جميل خانكى والسيدة حرمه اللذين قررا أنهما لم يسمعا صفيرا من القطار فضلا عن أن المنطق وطبيعة الأشياء يستسيغان هذا القول إذ أن صوت صفارة القطار ويكون عاليا عادة ولا يعقل أن يكون المتهم الثانى قد أطلق الصفارة للتنبيه بمجرد وصوله إلى علامة التحذير ويخفى صوتها على هؤلاء الشهود جميعاً كما لا يقبل أن يكون راكبوا السيارة قد سمعوا صوتها وجازفوا مع ذلك بمحاولة عبور المزلقان وقت اقتراب القطار منه لأن حب الانسان لنفسه يمنعه من ذلك ويلاحظ أن هذا النوع من الاهمال الخاص بعدم إطلاق الصفارة ينطوى على كثير من الخطورة .

« ومن حيث انه بعد أن وضح أن المتهم الثانى أهمل القيام بواجبين عليه هما تهدئة السرعة وإطلاق الصفارة يتعين البحث فيما إذا كانت رابطة السببية متوفرة بين الخطأ الذى ارتكبه بين جريمة القتل والجرح المسندتين اليه والمحكمة ترى أن هذه الرابطة موجودة فعلا إذ لو أن المتهم كان قد قام بتهدئة السرعة عند وصوله إلى علامة التحذير وجعلها ثمانية كيلو مترات فقط لكان القطار قد استغرق في قطع المسافة الواقعة بين هذه العلامة ومكان الحادث زمنا أطول من الزمن الذى أخذه في قطعها

وهو يسير بالسرعة الزائدة وفي هذه الحالة كانت تتوافر الفرصة الكافية للسيارة فتمكن من اجتياز المزلقان بدلا من اخفائها في ذلك بسبب قصر الزمن كما وأنه لو أن المتهم الثاني كان قد أطلق الصفارة من وقت أن وصل إلى علامة التحذير لكان بهذا الفعل قد ألفت نظرا ركبي السيارة وطبيعي أنهم كانوا يعملون على إيقافها قبيل الوصول إلى المزلقان ويتفادون بذلك خطر الاصطدام .

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن جرمي القتل والجرح الخطأ المنسوبتين إلى المتهم الثاني قد توفرت أركانها القانونية ويتمتع معاقبته عنهما طبقا لأحكام المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات مع معاملته بالمادة ٣٣ من هذا القانون لارتباطهما معا . وبعد ذلك تعرض لطلب الدفاع عن الطاعن فذكر . » أنه وإن كان المتهم الثاني قد طلب الانتقال إلى مسرح الحادث للأسباب الستة التي أوردتها في صدر مذكرته إلا أنه بالنسبة للسببين الأول والسادس لم تر المحكمة فائدة من إجابة هذا الطلب مع مرور سنة تقريبا على حصول التصادم ومما يرجح وقوعه من تغييرات طبيعية بفعل الزمن وقد جرت في معارضة النيابة وعملية التجربة التي قامت بهما ما يكفي للرد على هذين السببين أما عن بقية الأسباب التي طلب من أجلها الانتقال فإنه ظاهر من حيثيات هذا الحكم أن المحكمة قد افترضت صحة الوقائع التي أريد من الانتقال تحقيقها ثم دلت على انعدام مسؤولية المتهم الأول وقيام مسؤولية المتهم الثاني مع هذا الفرض بما ذكرته في حيثياتها ولا محل لإجابة هذا الطلب الاحتياطي . »

الابتدائي هذا لأسبابه وزادت عليها قولها . « ولا داعي لإجابة الطلب الاحتياطي من المتهم الثاني الخاص بالانتقال إلى محل الحادثة للتأكد من صحة البيانات والوقائع المادية التي شرحها في مذكرته وذلك لمضي وقت طويل على تاريخ الحادثة زالت معه وتغيرت معالمها بحيث أصبحت المعاينة والتجربة غير منتجة وقد رد الحكم المستأنف على هذا الطلب بما فيه الكفاية . »

« وحيث أنه مع ما جاء بالحكم المطعون فيه على الوجه المتقدم فيما يختص بالمتهم الآخر الذي كان يقود السيارة التي كانت تقل القتيل وسائر من كانوا معه فيها من المصابين في الواقعة لا يفهم كيف اخلت ذلك المتهم من تبعه الحادث وعلى أي ساس بني ذلك ولماذا حمل الطاعن وحده المسؤولية عنه فإن ماقاله الحكم من أسباب لبراءة ذلك المتهم تلزم عند الادانة لما يجمله في طياته من الدليل على الخطأ الذي يقوم على عدم الانتباه والاهمال الواضحين فيه على صورة ليس من شأن كل ماقالته المحكمة وعينت بذكره في تفصيل واطناب على نحو ما فعلت أن ينفيها أو يغير من حقيقتها . لأن المقام لم يكن مقام خطأ متعمد فحسب حتى كان يصح الاستدلال بالمنطق الذي سار عليه الحكم من أن المتهم لم ير بالفعل ولم يدرك بالفعل ولم يفهم بالفعل بل كان يكفي فيه - كما هو مقتضى القانون في صدد النص المطلوب تطبيقه أن يكون المتهم في الظروف التي كان فيها قد وقع منه خطأ من أي نوع كان له أثره في الحادث . فرؤيته مثلا السكة الحديدية . . وهو لا يقبل منه أن يقول أنه لم يرها - مستعرضة طريقه كانت توجب عليه ألا يقدم

بلاغ كاذب . عقوبته . الحد الأدنى . الغرامة . جنون
جنيا مصريا
(المواد ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤)
(٣٠٥ ، ٣٠٦)

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٠٥ ع التي تعاقب على البلاغ
الكاذب ظاهر من عبارتها ومن عبارة المادة
٣٠٤ المعطوفة هي عليها أن العقوبة المعينة فيها
هي العقوبة المينة في المادة ٣٠٣ . وهذه
العقوبة هي الحبس الذي لا تتجاوز مدته
عن سنتين والغرامة التي لا تقل عن عشرين
جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين
العقوبتين وإذن فعاقبة المتهم في تهمة البلاغ
الكاذب بتغريمه مائتي قرش تكون خطأ

المحكمة

« حيث ان النيابة العمومية تقول في طعنها
على الحكم بأنه قضى بتغريم المتهم مائتي قرش في
حين أن المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات التي
طبقت على واقعة الدعوى تنص على أن عقوبة
الغرامة الواردة بها لا تنقص عن عشرين جنيها .
« وحيث ان الحكم المطعون فيه دان المتهم
بجريمة البلاغ الكاذب طبقا للمادتين ٣٠٣
و ٣٠٥ من قانون العقوبات وعاقبها بالغرامة
التي قدرها ٢٠٠ (مائتي قرش)

« وحيث انه لما كان العقاب المقرر بالفقرة
الأولى من المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات هو
الحبس الذي لا يتجاوز مدته سنتين والغرامة
التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على

على عبور المزلقان قبل أن يمد هو بصره ذات
اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديد
ويتثبت من خلوها من القطارات وإذا كان
قد شاهد عليها قطارا بالفعل — والحكم لا ينفي
ذلك عنه — فلا يحق له أن يفترض أن القطار
لم يكن في حالة حركة ويعيب على غيره أنه لم
يبلغه بأنه كان آتيا نحوه يجري على عجل في
الطريق المعد له . وخصوصا أن القانون — كما
هو مقتضى مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة
الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات في
٤ مارس سنة ١٩٢٦ — قد جعل للقطارات
حق الأسبقية في المرور وفرض على كل من
يريد أن يعبر السكك الحديدية أو المزلقانات
أن يتثبت أولا من خلو الطريق الذي يعترضه
والأعد مرتكبها لمخالفة معاقب عليها .

« وحيث انه وان كان لا سبيل الى معاقبة
المتهم المذكور بعد أن صار الحكم نهائيا بالنسبة
اليه وان كانت مساهمته في وقوع الحادث —
كما هو القول — ليس من شأنها أن ترفع المسؤولية
عن الطاعن حتما إلا أن خطأ الحكم في اعتباره
أن ذاك المتهم الآخر غير مسئول أصلا عما وقع
كان له بطبيعة الحال أثره في تقدير ادانة
الطاعن ويجوز أن يتغير النظر الذي ارتأته
المحكمة في حقه عندما تبين الواقعة على حقيقتها
من جميع الوجوه وعلى ضوء تفهم القانون على
الوجه الصحيح .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة
الى بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن فرج أنيس فرج ضد النيابة رقم ٢٧٨ سنة ١٩٤٥)

ماتى جنيته أو احدى هاتين العتوبتين . ولما كانت المادة ٣٠٥ — على ما هو ظاهر من عبارتها وعبارة المادة ٣٠٤ المعطوفة هي عليها — تشير في صدد الجريمة الواردة بها إلى العقوبات الواردة في المادة ٣٠٣ المذكورة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ قضى بتفريم المتهم ٢٠٠ قرشا فقط وكان الواجب على المحكمة الاستئنافية وقد رأت — كما هو ظاهر من الحكم — تعديل العقوبة المحكوم بها ابتدائيا من الحبس إلى الغرامة في أدنى حد لها أن تحكم بغرامة قدرها ٢٠ جنيها فإن هذا القدر هو الحد الأدنى للغرامة في الجريمة محل المعاقبة .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن وتعديل الحكم المطعون فيه بجعل الغرامة المحكوم بها مبلغ عشرين جنيها .

(طعن النيابة العامة ضد منيرة محمد خليل رقم ٣٠١ سنة ١٥ ق)

١١٧

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

وصف التهمة . إحالة المتهم بتهمة معينة على أنه فاعل . توجيه المحكمة إليه في أثناء نظر الدعوى . التهمة على أنه شريك . إدانته في التهمة التي أحيل بها . عدم تعرضها في حكمها إلى تهمة الاشتراك . لا يبيح . هو تعديل منها على سبيل الاحتياط لا تثريب عليها في أن ترجع عنه .

المبدأ القانوني

إذا كانت التهمة التي أحيل بها المتهم إلى محكمة الجنايات هي إحداث عاهة بالجاني عليه ، ثم في أثناء نظر الدعوى وجهت إليه المحكمة تهمة الاشتراك مع آخر في ضرب المجني عليه ضرباً نشأت عنه العاهة . ثم إدانته في التهمة

التي أحيل بها إليها ، وذكرت في حكمها واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات التي أجريت فيها وأوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت هذه الواقعة قبله وردت على دفاعه بما يفنده فإنه لا يصح أن ينعي عليها لأنها لم تتعرض إلى تهمة الاشتراك التي وجهتها إليه أثناء نظر الدعوى إذ ذلك منها يحمل على أنه إنما كان من قبيل الاحتياط فقط ، وما دامت هي بعد سماعها الدعوى وتمحيص أدلة الإثبات فيها قد انتهت إلى عده فاعلا للجناية فإن التعديل الاحتياطي لا يبق له بعد محل ولا يكون له من مقتضى .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن المدافع عنه فند أمام محكمة الجنايات التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه وهي إحداث العاهة بالمجني عليه وكذا التهمة التي وجهتها المحكمة إليه وهي الاشتراك مع آخر في ضرب المجني عليه ضرباً نشأت عنه العاهة وقد جاء الحكم خاليا من الرد على الدفاع في خصوص التهمة التي وجهت بالجلسة .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « ضرب عمدا الصغير محمد حرامي بعصا على ذراعه الأيمن وعلى رأسه فأحدث بها كسرا منخسفا مضاعفا بالجزء الجداري الجبهي الأيمن من الجمجمة مصحوبا بجرح رضى وتخلف لديه من أثر الاصابة فتند بعظام الجمجمة في مساحة قطرها ٣ سنتيمتر مما يعتبر عاهة مستديمة نظرا لأنه يعرض المخ للمؤثرات الخارجية والصدمات الخفيفة التي

لصاحب الشأن أن يطلب نقض الحكم المطعون فيه إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لم يتم التوقيع عليه . وهذا بناء على ما ارتأته من أن أحكام القانون يستمد منها ما يفيد وجوب اعتبار هذه المدة حداً أقصى لا يمكن تجاوزه في كتابة الحكم والتوقيع عليه . ولكن يجب على من يطلب نقض الحكم لهذا السبب أن يثبت بشهادة يقدمها مستخرجة من قلم الكتاب أن الحكم قد انقضى على صدوره ثلاثون يوماً دون أن يكتب ويوقع عليه . ولا يكفي في إثبات هذه الشهادة المحررة في يوم الثلاثين .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يحصل التوقيع عليه في مدة ثلاثين يوماً وهذا يوجب نقضه . وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم صدر في يوم ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤ ولم يودع قلم الكتاب حتى نهاية يوم ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ كما هو ثابت من الشهادة المستخرجة من قلم الكتاب في اليوم الأخير . وبضميف الطاعن إلى ذلك أن تحرير الشهادة المقدمة منه كان بعد انتهاء العمل بقلم الكتاب في يوم ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ ويستدل على ذلك بكون الحكم لم يودع قلم الكتاب إلا في اليوم التالي وهو يوم ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٤ ويأن هذه الواقعة ثابتة من تأشير قلم الكتاب بذلك عليه وعلى محضر الجلسة .

« وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن لصاحب الشأن - متى كان قد قام بما

كانت لا تؤثر به وهو محي بالعظام وتعرض حياة المصاب للخطر بتعريضه للالتهابات السحائية والمخية والصرع وغير ذلك من مضاعفات » ومحكمة الجنايات : انته بهذه الجناية وذكرت واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات التي أجريت فيها ثم أوردت الأدلة التي استخلصت منها في منطق سليم ثبوت هذه الواقعة وردت على دفاعه وأقوال شهود تفيه مما يفنده . ومتى كان الأمر كذلك فلا محل للنهي عليها بأنها لم تتعرض في الحكم إلى تهمة الاشتراك التي وجهتها للطاعن أثناء نظر الدعوى أمامها فإن ذلك منها - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - إنما كان من قبيل الاحتياط فقط فإذا كانت قد عدته فاعلاً للجناية ودانته على هذا الأساس بعد أن انتهت من سماع الدعوى وتمحيص أدلة الإثبات فيها فذلك يفيد بذاته أن ذلك التعديل الاحتياطي لم يعد له محل ولم يبق له مقتضى .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .
(طعن حزين داود سليمان ضد النيابة رقم ٣٠٣ سنة ١٥ ق)

١١٨

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . حكم لم يتم التوقيع عليه بعد انقضاء ثلاثين يوماً من صدوره . طلب نقضه . وجوب تدعيه بشهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . شهادة محررة في اليوم الثلاثين بأن الحكم لم يختم لغاية تحريرها . لا تكفي في هذا الصدد . كون الحكم - وشرأ عليه - يوروده في اليوم التالي لليوم الثلاثين . لا تأثير له . يجب أن تكون الشهادة دالة على أن مدة الثلاثين يوماً قد انقضت وحصل تجاوزها في كتابة الحكم والتوقيع عليه

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن

تقرضه المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات - أن يطلب نقض الحكم المطعون فيه إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوما من يوم صدوره لم يتم التوقيع عليه وعليه في هذه الحالة أن يدعم طلبه بشهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . وهذا بناء على ما قررته في قضائها من أن أحكام القانون يستمد منها ما يوجب اعتبار هذه المدة حدا أقصى لا يمكن تجاوزه في كتابة الحكم والتوقيع عليه . وحيث انه يبين من الاطلاع على الشهادة المقدمة من الطاعن والمستخرجة من قلم كتاب محكمة سوهاج والدالة على أن الحكم لم يرد اليه أنها محررة في يوم ٢٢ من ابريل سنة ١٩٤٤ وانه وان كانت مدة الثلاثين يوما من صدور الحكم تنتهي في يوم تحرير الشهادة إلا انها لا تدل على ان الحكم لم يودع في قلم الكتاب في ذلك اليوم إذ يجوز ان يكون أودع بعد تحريرها . واما تمسك للطاعن بوجود تأشير على هامش الحكم بوروده في يوم ٢٣ من ابريل سنة ١٩٤٤ فانه لا يجدي ما دامت الظروف والمناسبات التي حررت فيها هذه الاشارة غير معروفة ويمكن ان تكون مجرد رواية ممن حررها عن واقعة سابقة .

« وحيث انه لا محل لمجاعة الطاعن فيما أثاره بشأن مدة الثلاثين يوما وحق الطاعن في تقديم شهادة في اليوم الثلاثين منها اعتمادا على ان المدة غير كاملة لا محل لذلك إذ ان مدار البحث ليس حول الاجراء الذي يصح لمن يطعن في الحكم القيام به والأجل الذي يجوز له ذلك فيه . وإنما هو أن للقاضي مهلة من يوم نطقه بالحكم يحق له في اثباتها ان يحوره ويوقع عليه وهذا الحق مقرر له إلى أن تنقضي هذه

المهلة بتهامها فليس من سبيل إلى الطعن ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في مدة الثلاثين يوما من يوم صدوره إلا بتقديم ما يثبت ان هذه المدة قد انقضت وحصل تجاوزها في كتابة الحكم والتوقيع عليه ولا يتوافر ذلك بداهة لشهادة تجرر قبل انقضاء هذه المدة مادام مسموحا أن يتم التوقيع في خلالها .

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في ان ما جاء بالحكم وإن كان يكنى في بيان نية القتل في جناية القتل المسندة إلى الطاعن إلا أنه لا يؤدي إلى توفر هذه النية في جناية الشروع في القتل إذ أن كل ما اعتمد عليه في هذا الشأن هو إطلاق الطاعن لعيار لم يصب جسم خصمه بل مس ملابسه . كما أن الحكم قال يتوفر سبق الاصرار وبني ذلك على وجود خصومة بين الطاعن والمجنى عليه مع أن هذه الخصومة لا تدل بذاتها على تلك النتيجة خصوصا إذا كان الحادث قد وقع بسبب معاصر له وهو رغبة الطاعن في إخراج المجنى عليه من حقل متنازع عليه بينهما . ويترتب على ما تقدم أن لا يبقى ثابتا على الطاعن بالحكم إلا واقعة قتل من غير سبق إصرار عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ولو أخذت المحكمة بذلك واستبعدت ظرف سبق الاصرار لاقتضى ذلك تعديل العقوبة من الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد ما دب من خلاف أسرتي المجنى عليه والطاعن وما تسبب عن هذا الخلاف من قضايا شرعية وأهلية عديدة وبعد أن أورد ما أبداه الطاعن في التحقيقات من أنه ليس هناك أي نزاع على قطعة الأرض التي وقع

أدلة الاثبات ولكنها لم تأخذ به وكان الواجب عليها استدعاء الأطباء لمناقشتهم مادامت لم تر الأخذ بالرأى الفني الذى أبداه الطبيب الاستشارى . وفضلا عن ذلك فإن الدفاع قد استدلى على كذب شهود الاثبات باختلاف رواياتهم ومخالفة أقوالهم لما اثبتته الكشف الطبى فيما يختص بالمستوى الذى كان فيه مطلق العيار بالنسبة الى القتل ولكن المحكمة صدقت ما جاء على لسانهم دون ان تتحدث عما اثاره الدفاع .

« رحيث ان الحكم المطعون فيه إذ عرض لدفاع الطاعن الذى يشير اليه فى طعنه قال فى ذلك . « وحيث ان ما أثاره الدفاع حول البندقية المضبوطة وحول اختلاف بعض الشهود فى مستوى المتهم والقتيل وقت اطلاق العيار وعدد الأعيرة التى أطلقت بعد ذلك وما جاء بالتقرير الطبى الاستشارى الذى قدمه خاصا من أن البندقية المضبوطة رقم ١٦ لا تحدث القتل وان الاسوداد الذى لوحظ بكم المحنى عليه الثانى لا يحدث إلا من اطلاق مسدس على بعد ثلث أو ربع متر على الأكثر كل ذلك لا تقيم المحكمة له وزنا أمام الأدلة القاطعة السابق بيانها وترى انه لا أهمية له لأن البندقية المضبوطة مع المتهم قدمت لوكيل النيابة واثبت بمحضه عمرتها وهى رقم ٣٣٩٤ . أما ما اثبتته المحقق المذكور من انها ماركة نادلاى عيار ١٢ فالظاهر ان ذلك وقع لأن البندقية كانت ملوثة بالطين فلم يعن المحقق بدقة وصفها واكتفى بما ذكره له رجال الحفظ عنها بدليل انه قرر صراحة بمحضر الاحالة انه أثبت عيار البندقية بناء على ما سمعه من رجال الحفظ وان البندقية المحفوظة على

بها الحادث . بعد ذلك عرض لسبق الاصرار فقال . « وبما أن سبق الاصرار متوفر فى الدعوى من ذهاب المتهم بغير مبرر إلى مكان الحادث وهو قطعة أرض لا شأن له بها باعترافه متقلدا بندقية ومسدسا وإطلاقه النار على المحنى عليهما مدفوعا إلى ذلك بعامل الحقد الذى تولد فى نفسه من الأحكام الشرعية والأهلية التى سبق بيانها بواقعة الدعوى » . ولما كان هذا الذى أثبت الحكم من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليه من توفر سبق الاصرار فإن مجادلة الطاعن فى ذلك تكون غير مجدية . كما أن المحكمة وقد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت على الطاعن العقوبة الأشد وذلك عن جناية القتل مع سبق الاصرار بعد أن أخذته بالرأفة تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات فإن بهذا تنتفى كل فائدة للطاعن فيما يشير به فى صدد جناية الشروع فى القتل إذ أن مجادلته فى شأن هذه الجناية لا يؤثر على العقوبة المحكوم بها .

« وحيث ان حاصل الوجه الثالث هو أن محامى الطاعن أبدى ان البندقية التى فحصها الطبيب الشرعى وهى مماثلة للبندقية المرخص بها لأخيه والمطلوب نقل رخصتها لأسمه ليست هى التى استعملت فى الجناية والتى ضبطت وقت الحادث وقدمت للمحقق وارتكن تأييدا لقوله على اختلاف رقم العيار والماركة فى كل من البندقيتين وقد علل المحقق فى جلسة الاحالة هذا الاختلاف بأنه قرأ الماركة خطأ أثناء التحقيق لسبب الظلام إلا أن المحكمة لم تأخذ بقوله وعللت رأيها بسبب آخر ولم تفكر فى استدعاء المحقق لمناقشته . كما ان الدفاع عن الطاعن قدم إلى المحكمة تقريراً من أحد الأطباء يرد به على

ذمة القضية هي نفس البندقية التي قدمها له شيخ الخفراء عند بدء التحقيق يؤيد ذلك انه اثبت في محضره انه أعاد معاينة البندقية المضبوطة وبحث عن نمرتها فوجدها ٣٣٩٤. ويضاف الى ما تقدم انه ظاهر من التحقيقات ان المتهم حاول أن يبعد نسبة هذه البندقية اليه فزعم في التحقيقات ان بندقية أخيه التي تحمل هذه النمرة قد فقدت من مدة خمسة شهور أو ستة وقد قرر أخوه احمد انه لم يسمع بذلك وانضح من اجراءات الترخيص الخاصة بهذه البندقية السابق ذكرها ان المتهم طلب نقل الرخصة لاسمه وذهب إلى البوليس واخذ بصماته ودفع الرسم في ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٣ اي قبل الحادثة بثلاثة اسابيع تقريبا الأمر الذي يكذبه فيما ادعاه ويدل على ان البندقية المضبوطة لم تفقد منه وظلت في حيازته حتى ضبطها شيخ الخفراء معه عقب ارتكابه للجريمة ولأنه فيما يختص بما جاء من اختلاف في اقوال الشهود فانه من المتعذر ان يطلب منهم ان يصفوا وصفا دقيقا مستوى الضارب من المضروب وان يحددوا المسافة بينهما تحديدا دقيقا وقد كان الذعر يملك نفوسهم مما رأوا وليس أدل على ذلك من أن ابو المجد عندما نوقش في التحقيق عما جرى بعد اصابة ابنه أجاب ، والله أنا مدووش وابنى مقتول وما اعرفش إيه اللي حصل وانا كتر خيرى اللي بجاوب مع مصابى ده) ويدل عليه ايضا ما ذكره الشاهد محمد على تمام عندما نوقش في نوع السلاح الذى اطلقه المتهم علي والد القتيل إذ قرر (الحقيقة والله انا

اندوشت لما شفت الولد وقع ولأخذتش بالى ضرب الشيخ ابو المجد بايه) ومن ثم فلاهمية لما قد يحصل من خلاف غير جوهرى بين بعض الشهود والبعض الآخر إذ العبرة بأجمعهم على انهم رأوا الضارب وكان أمام المضروب وعلى مسافة قريبة منه . هذا فضلا عن انه ظاهر من المعاينة ان المتهم وقت اطلاق النار على القتيل كان واقفا علي بحيرة (جسر مجرى المياه) وهي بطبيعتها اعلى من مستوى الأرض المجاورة الأمر الذى يؤيد ما قرره الشهود امام المحكمة من ان المتهم كان في مستوى اعلى من القتيل . واما ما جاء بالتقرير الاستشارى من انه يصعب تصور حصول القتل ومن بندقية عيار ١٦ فقول لا تأخذه المحكمة لأن العبرة في المواد التي توضع في الخراطيش التي تطلق من تلك البنادق وهي لم تعرض علي الطبيب الاستشارى . ويبين في ذلك ان محكمة الموضوع لم تفعل التحدث عما ابداه الدفاع عن الطاعن وانها بحثت كل وجه منه وردت عليه بما يفنده ولا جناح عليها إذا هي لم تقرر استدعاء وكيل النيابة المحقق لسماع اقواله في شأن البندقية ولا الطبيب الاستشارى لمناقشته مادامت هي لم تر ما يدعوها إلى ذلك ومادام الدفاع عن الطاعن لم يطلب منها هذا الاجراء «

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعين رفضه موضوعا .

(طعن حبارير عثمان محمد تمام ضد النيابة وآخر مع بحق مدنى رقم ١٢٧٥ سنة ١٤ ق)

الرسوم والأشكال والعلامات التي تعرف بها بضائعها .

المحكم

« حيث ان الوجه الأول من اوجه الطعن يتحصل في ان الحكم المطعون فيه قد اسس إدانة الطاعن على ان « ماركة النسر » التي تحملها الطرايش التي عرضها للبيع هي ماركة مسجلة تسجيلا رسميا لاحدى الشركات . مع ان الشهادة الصادرة من إدارة العلامات التجارية بوزارة التجارة والصناعة تثبت عدم تسجيل علامة النسر لطرايش الشركة التي اشار اليها الحكم وعدم تقديم طلب من تلك الشركة او أى شركة اخرى لتسجيل تلك العلامة . ويقول الطاعن ان ذلك ينفي توفر اركان الجريمة إذ ان المادة الثالثة من قانون العلامات التجارية تقرر مبدأ الحماية للعلامات بطريق تسجيلها .

« وحيث ان التهمة التي اسندت إلى الطاعن والتي دين بها هي انه « عرض للبيع طرايش تحمل بيانا تجاريا لا يطابق الحقيقة » وقد عاقبه الحكم تطبيقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ولما كان الغرض الأساسي الذي توخاه الشارع من النص في المادة ٢٧ على وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة هو مراعاة جمهور المستهلكين ومن اجل ذلك لم تقتضى النصوص الخاصة بالبيانات التجارية توفر علامات مسجلة . بل اكتفت بالنص فيما نصت عليه على ان يعتبر بيانا تجاريا اي إيضاح يتعلق بالاسم او الشكل الذي تعرف به بغش البضائع . ولما كان الحكم الابتدائي الذي اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد

١١٩

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

علامات تجارية . علامة مصنع . تسجيلها أو عدم تسجيلها لا يهم . عرض الطرايش للبيع تحمل بيانا تجاريا مما لا للبيان التجاري لمصنع آخر . تحقق جريمة عدم مطابقة البيان التجاري للحقيقة (القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية)

المبدأ القانوني :

إن الغرض الأساسي الذي توخاه الشارع من النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة هو رعاية مصلحة المستهلكين ومن أجل ذلك لم تقتضى النصوص الخاصة بالبيانات التجارية وجود علامات مسجلة ، بل اكتفت بالنص فيما نصت عليه على أن يعتبر بيانا تجاريا أى إيضاح يتعلق بالاسم أو الشكل الذي تعرف به البضاعة ، فإذا كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم أن الشركة التي يديرها الصنع الطرايش قد اتخذت لمصنوعاتها التي تعرضها للبيع رسوما ورموزا أو علامات مماثلة تمام المماثلة من حيث وضعها وأشكالها وكتابتها للعلامات والرسوم والأشكال الخاصة بصنف الطرايش الواردة من شركة تشيكوسلوفاكيا الأجنبية وذلك دون أن يكون لشركته أى حق في استعمال تلك العلامات فهذا يكفي لتحقيق الجريمة التي أدانته فيها وهي عرضه للبيع طرايش تحمل بيانات تجارية لا يطابق الحقيقة بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التي انتحل هو

اثبت على الطاعن أن الشركة التي يديرها تصنع نوعا من الطرايش وعليه علامة النسر وباقي الرسوم والرموز الأخرى سواء على نوع البضاعة أو على غلافها . وجميع هذه الرسوم والرموز والعلامات مماثلة تمام المماثلة من حيث وضعها وإشكالها وكلماتها باللغة التركية لتلك العلامات والرسوم والأشكال الخاصة بأنواع الطرايش الواردة من شركة أجنبية هي شركة تشيكوسلوفاكيا دون أن يكون للشركة التي يديرها أى حق في استعمال تلك العلامات » ولما كان ما أثبت الحكم وقوعه من الطاعن كافيا لتحقيق الجريمة التي دين بها فإنه لا يجديها ما يثيره في صدد عدم تسجيل علامة تجارية للشركة التي انتحل الطاعن الرسوم والأشكال والعلامات التي تعرف بها بضائعها .

« وحيث أن حاصل الوجه الثانى إن الحكم دان الطاعن على أساس أنه ليس له حق في استعمال علامة النسر المملوكة لشركة تشيكوسلوفاكيا مع أنه قدم عقدا يفيد تنازل الوكيل عن تلك الشركة التي يديرها الطاعن عن حق استعمال علامتها كما قدم التوكيل الصادر من الشركة إلى ذلك الوكيل والذي فوضت به إليه اتخاذ جميع ما يراه من الاتفاقات لصالحها . كما أن المحكمة قالت بعدم جواز التنازل المقول بمحصوله عن العلامات إلا إذا شمل المحل التجارى كما يقتضي بذلك القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وهذا القول غير سديد إذ أن التنازل قد تم قبل صدور القانون المشار إليه فهو لذلك لا يسرى عليه

« وحيث أن الحكم الابتدائى إذ عرض لما يقول به الطاعن في هذا الوجه قال :

« ومن حيث أن الذى يستخلص من دفاع »
 « المعارض بصفته أيضا أن هناك اتفاقا شفويا »
 « بين المدير العام للشركة الهندية المصرية »
 « والمقيم الآن بالولايات المتحدة وبين الشركة »
 « التشيكوسلوفاكية بمقتضاء حلت الشركة »
 « الأولى محل الشركة الثانية في استعمال »
 « علامة النسر بجميع أختامها وأوضاعها »
 « اللازمة لها وكذلك المداليات التي تصحبها »
 « وبعبارة أخرى أن الشركة الأولى خليفة »
 « للشركة الثانية بمجرد وقوع ذلك الاتفاق »
 « الشفوى بين المديرين وايضا بمقتضى قيام »
 « الشركة الأولى بشراء جميع المخزون من »
 « طرايش النسر التشيكوسلوفاكية في القطر »
 « المصرى . ومن حيث أنه فضلا عن عدم »
 « قيام الدليل على ذلك الاتفاق الشفوى »
 « بأحقية الشركة الهندية باستعمال علامة »
 « النسر المملوكة للشركة الأجنبية فإن الخطاب »
 « المقدم بحافظة المتهم رقم ٥ ذلك الخطاب »
 « المؤرخ في ٦ يناير سنة ١٩٣٩ الصادر »
 « من شركة Egziotoo والثابت به بيع »
 « جميع المخزون ونقل حق استعمال علامات »
 « ورسومات الصناعة الخاصة بتلك البضائع »
 « المبيعة فإن هذا الخطاب لا يعد تنازلا »
 « من الشركة التشيكوسلوفاكية لأنه ليس »
 « صادرا منها أو من ممثل يمثلها قانوناً بل »
 « من شركة أو من شخص بالاسم الثابت آنفا »
 « وهذا الأمر يتعارض ايضاً مع ادعاء »
 « المتهم بحصوله الاتفاق الشفوى وفضلا عن »
 « ذلك فإن التصرف ببيع جميع ذلك المخزون »
 « لا يترتب عليه حتما التصرف ببيع علامات »
 « البضائع المبيعة مالم يكن هناك دليل على »
 « الاتفاق الصريح على نقل واستعمال تلك »

العلامات التجارية» وبين من ذلك ان المحكمة لم تأخذ بقول الطاعن بحصول التنازل لسببين اولهما تناقض اقوال الطاعن في امره وثانيهما عدم صدور التنازل من الشركة او من يمثلها قانونا وليس من شأن ما اورده الطاعن ان يعيب وجهة نظر المحكمة الموضوع إذ انه فضلا عن انه لم يتعرض للسبب الأول الذي بذت عليه المحكمة قضاءها فان صيغة التوكيل التي يقول بها لا تبيح للوكيل ان يتنازل للغير عن حق من حقوق موكلته . ومتى كان قول المحكمة بعدم حصول تنازل صحيح للشركة التي يديرها الطاعن صائبا فان ما اورده في طعنه وبناء على وقوع التنازل قبل صدور القانون يصبح على غير اساس .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث ان الحكم قد اسند إلى الطاعن واقعة تتنافى مع الثابت بالأوراق . وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم قد اسس قضاءه بادانته على ما قاله من ان الطرايبش التي ضبطت بمحل المتهم الاخر (فتحى محمد محمود) مبيعه اليه من الشركة التي يديرها الطاعن مع انه ثبت من تقرير معامل مصلحة الكيميا ان تلك الطرايبش ليست من نوع ما تصنعه الشركة وتتجر فيه .

« وحيث ان الحكم الابتدائي قد ذكر فيما ذكره من وقائع الدعوي « ان الثابت من محضر التحقيق ان ذلك النوع من الطربوش الذي ضبط بمحل الشركة

الهندية المصرية والتي يديرها المعارض ان على ذلك الصنف نفس الرسوم والكتابة وموضعها والنقوش وأختامها وبعض الكلمات المكتوبة باللغة التركية الموجودة على طربوش النسر الذي يرد من الشركة التشيكوسلوفاكية موضوعة أيضا بنفس تلك الأوضاع على النوع الذي يصنع في مصر في الجزء الداخلى من كل طربوش وأن الغلاف (الصناديق) التي تحتوى هذا الصنف الأخير مرسوم عليه أيضا نفس الرسوم بما في ذلك نحو عدد ١ جائزة (مداليات) عدا عبارة (طرايبش صناعة مصرية ممتازة) مختومة بالمداد الذهبي على الجزء الداخلى من الطربوش وعبارة (الشركة الهندية المصرية شركة مساهمة مصرية صناعة مصرية) على الغلاف الخارجى » وبين من ذلك أن ادانة الطاعن لم تؤسس كما يزعم على ضبط طرايبش بمحل شخص آخر وإنما على ذلك النوع الذي ضبط بمحل الشركة التي يديرها هو . وهذا فضلا عن ان الطاعن يبنى طعنه على القول بان له الحق في وضع ما اسند اليه وضعه من بيانات تجارية على ما تنتج الشركة التي يديرها بناء على ما قال به من حصول تنازل اليها من الشركة التشيكوسلوفاكية ولهذا يكون هذا الوجه غير صحيح .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(ملحق بلى قريكو ضد النيابة رقم ١٢٩٧ س ١٤ ق)

١٢٠

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

وصف التهمة :

١ — تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نقات عنه عاهة مستديمة . يجب نفيه الدفاع إليه ، ليرافع على أساس التهمة المعدلة

٢ — تهريب النياية أو المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة بتعديل وصف التهمة المدنية في أمر الإحالة . هذا التصريح لا يعدو أن يكون بمثابة طلب مقدم إلى المحكمة التي لها دون غيرها القول الفصل والتهمة التي ترى محاكمة المتهم من أجلها في الحدود المرسومة في الحدود المرسومة في القانون .

(المواد ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٠ — تشكيل)

المبادئ القانونية

١ — إن تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبنية في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات ، عملا بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إجراؤه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الإحالة وإذن فإن على المحكمة إذا رأت إجراء هذا التغيير أن توجه على المتهم تهمة إحداث العاهة المستديمة قبل أن تحكم فيها ، وخصوصا إذا كانت تهمة الشروع في القتل ليس فيها إشارة إلى العاهة المستديمة ولا إحالة إلى الإصابات التي أثبتتها الكشف الطبي .

٢ — إنه لما كانت التهمة في قضايا الجنايات تحدد بالأمر الصادر من قاضي الإحالة وكان القانون صريحا في أن المحكمة هي التي تملك تعديل وصف الأفعال المبنية في ذلك الأمر . فهذا مؤداه أنه إذا صرحت النياية أو المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة بتعديل الوصف المبين في أمر الإحالة ، فإن هذا التصريح لا يعدو أن يكون طلبا من الطلبات التي تقدم في الجلسة ، وللمحكمة — دون غيرها — القول الفصل في التهمة التي ترى محاكمة المتهم من أجلها في الحدود التي رسمها القانون وبالشروط التي بينها — وإذن فإن كان محضر الجلسة خاليا بما يفيد أن المحكمة أقرت الوصف الذي تقدمت به النياية في الجلسة باعتبار التهمة جنائية إحداث عاهة ومن أن المتهم قد ترفع على أساس هذا الوصف ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذا هي قضت على المتهم بالعقوبة على أن ما وقع منه جنائية إحداث عاهة لا شروع في قتل كما هو وارد في أمر الإحالة ، لأنها بذلك تكون قد أدانته في جريمة لم ترفع بها الدعوى عليه .

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن أن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته من أجل الشروع في قتل المجنى عليه عمدا ولكن المحكمة دانته في جنائية الضرب العمد الذي نشأت عنه عاهة مستديمة وذلك دون أن توجه هي على الطاعن هذه التهمة في الجلسة وتطلب إليه الدفاع عن نفسه على أساسها .

« وحيث ان النيابة اقامت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه « شرع في قتل محمد عراقي موسي الفشيش عمدا وذلك بأن اعتدى عليه بالفأس على رأسه قاصدا بذلك قتله وخاب اثر الجريمة لأسباب لا دخل لارادته فيها منها اسعاف المجنى عليه بالعلاج واحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته على هذه الجريمة طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ و ١ من قانون العقوبات وفي الجلسة التي نظرت فيها الدعوى قال وكيل النيابة ان نية القتل منعدمة وعدل وصف التهمة باعتبار ان الطاعن احدث عاهة مستديمة براس المجنى عليه وطلب محاكمته طبقا للمادة ٢٤٠ عقوبات . وقال الدفاع ان المتهم (الطاعن) معتدى عليه وكان جريه للبلد هربا من الاعتداء عليه ومحمد بيومي الجمل ومحمود خليل والذي فرق الحد لم يقولوا بوجود ابراهيم (الطاعن) والمسألة ماهي الاسماعية » والمحكمة قضت بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة اربع سنين طبقا للمادة ٢٤٠ ١ عقوبات لأنه « ضرب عمدا محمد عراقي موسي الفشيش بالفأس على رأسه واسفل وحشية العضد الأيسر فحدث به الاصابتين المبيتين بالكشف الطبي والتي نشأت عن الأولى منها فقد جزء من عظام الجمجمة لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي مما يجعله عرضة للتغيرات الجوية والصدمات البسيطة التي ما كانت لتؤثر على المخ لو أنه ظل محميا بالعظام... الخ » وذكرت فيما ذكرته في أسباب حكمها « انه بجلسة المرافعة سلمت النيابة بعدم توافر نية القتل لدى المتهم الأول (الطاعن) فيما أتاه على المجنى عليه محمد عراقي موسي الفشيش وطلبت بحق

اعتبار الواقعة بالنسبة له ضربا تخلفت بسببه تلك العاهة المستديمة المتقدم بيانها وقد حصل هذا التعديل في الوصف في مواجهة المتهم الأول الذي قبله ورافع الدفاع عنه على أساسه طالبا برأئته للأسباب التي أدلى بها بمحضر الجلسة منكر اقرار الجريمة مقرررا أنه لم يصدر منه أي اعتداء على المجنى عليه المذكور » « وحيث ان التهمة التي يطلب محاكمة المتهم من أجلها انما تحدد في قضايا الجنايات بقرار من قاضي الاحالة تبين فيه الأفعال التي تأسست عليها التهمة مع جميع التفاصيل اللازمة لايقاف المتهم على موضوع الاتهام وتوصف الجريمة فيه اما باعطائها اسمها الخاص أو بذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالأفعال (المادة ٣٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات) .

« وحيث ان القانون قد خول لمحكمة الجنايات حق تعديل التهمة المبينة في أمر الاحالة في الحدود الواردة بالمواد ٣٦ الى ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وبالشروط المبينة به في المادة ٣٧ على انه « يجوز لمحكمة الجنايات إلى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المبينة في أمر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم افعالا لم يشملها التحقيق » ونص في المادة ٤٠ على انه « يجوز لمحكمة الجنايات في الحكم بالعقوبة أن تغير وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة بغير سبق تعديل في التهمة ولكن بمراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ فقط وفي هذه الحالة لا تحكم المحكمة بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الاحالة .

« وحيث أن تغيير التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنايات اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة طبقاً لنص المادة ٤٠ سالفه الذكر وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الاحالة والواجب على المحكمة إذا رأت ما يقتضي هذا التعديل ان توجه على المتهم في الجلسة تهمة احداث العاهة المستديمة وتطلب اليه الدفاع على أساسها وخصوصاً إذا كانت تهمة الشروع في القتل - كما هي الحال في الدعوى - ليس فيها اشارة الى العاهة المستديمة ولا احالة إلى الاصابات التي أثبتتها الكشف الطبي .

« وحيث انه لما كانت التهمة تحدد في قضايا الجنايات بالأمر الصادر من قاضي الاحالة وكان القانون صريحاً في أن المحكمة هي التي تملك تعديل وصف التهمة المبينة في ذلك الأمر فإن مؤدى هذا انه إذا صرحت النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة بتعديل وصف التهمة المبين في أمر الاحالة فإن هذا التصريح ليس من شأنه اتصال قضاء المحكمة بالوصف المقترح وكل ما يمكن ان يكون له من اثر هو ان يعد بمثابة طلب مقدم الى المحكمة التي لها دون غيرها القول الفصل في التهمة التي ترى محاكمة المتهم من أجلها في الحدود التي رسمها القانون وبالشروط التي بينها .

« وحيث انه لما كان محضر الجلسة خالياً مما يفيد ان المحكمة اقرت وصف التهمة الذي تقدمت به النيابة في الجلسة ووجهت على الطاعن تهمة احداث العاهة المستديمة بل جاء خالياً أيضاً مما يفيد ان الطاعن قبل هذا الوصف وترافع على أساسه - لما كان ذلك فان المحكمة إذ قضت على الطاعن بالعقوبة على اعتبار ان ما وقع منه جنابة احداث عاهة مستديمة تكون قد اخطأت لأنها دانت في جريمة غير المرفوعة بها الدعوى عليه وهذا يبطل حكمها ويوجب نقضه .

(طعن ابراهيم محمود محمد عوض ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٨٨ سنة ١٣٥٠ ق)

١٢١

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

١ - تزوير أوراق أميرية . مجرد اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بمضام مزور للعمدة وشيخ البلد المختصين بتحريرها . تزوير ولو كانت الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة .

٢ - نقض وإبرام . تبرئة المتهم أمام محكمة الموضوع على أساس ما ارتأته خطأ من أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون . يجوز لمحكمة النقض أن تقضي في موضوع الدعوى إلا إذا كانت المحكمة لم تبحر الادلة بالنسبة إلى كل منهم من المتهمين فيها .

المبادئ القانونية

١ - إن مجرد اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بمضام مزورين للعمدة وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الادارية لتقديمها إلى أقلام التسجيل . ذلك يعد تزويراً في أوراق أميرية . ولا يغير من ذلك أن تكون الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة إذ لا تزال ثمة واقعة غير صحيحة هي

نسبة الشهادة كذبا إلى الموظف المختص بتحريرها وإعطاؤها بذلك الصفة الرسمية .

٢ — إنه كان يصح لمحكمة النقض طبقا للمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات أن تحكم في موضوع هذه الدعوى بالعقوبة لولا أن محكمة الموضوع على أساس ما ارتأته من أن الواقعة لا يعاقب القانون عليها لم تمحص الأدلة بالنسبة لكل متهم من المتهمين فيها ونقول كلمتها في ثبوت الواقعة عليه . ولذلك فإنه كان من المتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لنظرها من جديد .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن محكمة الجنايات حكمت ببراءة المتهمين من جريمتي التزوير والاستعمال بحجة أن ما جاء بالشهادتين الإداريتين موضوع الجريمتين المذكورتين في صدد تاريخ الوفاة صحيح . وأن الشهادتين المذكورتين ليستا معدتين لاثبات الورثة . مع أن المحكمة أثبتت في حكمها المطعون فيه أن الشهادتين موقع عليهما بامضاءات مزورة للعمدة وشيخ البلد ، وكان الواجب عليهما إذن بما لها من حق تغيير وصف التهمة أن تقضي بمعاقبة المتهمين بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على اعتذار أن ما وقع منهما هو تزوير امضاء موظفين عموميين على ورقة رسمية .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله أنها « تتلخص طبقا لما جاء بالتحقيقات واقوال الشهود الذين سمعوا بالجلسة أن محمد حسن وزوجته السيدة ابراهيم توفيا قبل سنة ١٩٢٤ ، فمات اولهما اول

سنة ١٩١٦ وماتت الأخرى سنة ١٩١٩ ، وتركها من الورثة المتهم الأول (الطاعن الأول) وهلال محمد حسن وهلالية محمد حسن ومن الأطيان نحو فدان ولقد اقتسم الورثة هذا القدر بمقتضى عقد قسمة غير مسجل في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٩ . فخص الذكر ١٤ س و ٩ ط علي قطعتين ، وخص الأنثى ٢٠ س و ٤ ط علي قطعة واحدة ، ثم باع المتهم الأول سبعة قراريط من نصيبه الي المتهم الثاني (الطاعن الثاني) علي قطعتين قطعة ط ونصف وقطعة ط ونصف . فأراد المشتري ان يدخل مثل هذا القدر الأخير من ارض هلال ليضمها الي القطعة الأولى ، فبلغ هلال النيابة بأن المتهم الثاني قدم للمساحة شهادة إدارية مزورة فكلفت النيابة قسم المساحة لضبط هذه الشهادة وارسالها اليها ، فأرسلت اليها شهادتين إداريتين الأولى تاريخها ٢٤ مارس سنة ١٩٤٣ مذيلة بتوقيعي عمدة وشيخ ناحية تل القاضي وتتضمن أن محمد حسن توفي قبل سنة ١٩٢٤ وترك من الورثة ولده أحمد محمد حسن وزوجته السيدة ، والثانية تاريخها ٣ مايو سنة ١٩٤٣ مذيلة بتوقيعي عمدة وشيخ ناحية تل القاضي وتتضمن أن السيدة ابراهيم زوجة محمد حسن توفيت قبل سنة ١٩٢٤ ، وترك من يرثها شرعا ولدها أحمد محمد حسن فقط وتبين من أقوال العمدة والشيخ أنها لم يوقعا على هاتين الشهادتين ، وتأيد ذلك بتقرير مصلحة الطب الشرعي قسم البحات التزييف والتزوير إذ تبين من الاطلاع على أن خط كل من الامضاءين محمد رمضان وأحمد جمعه الموقع بهما على الشهادتين المؤرختين ٢٤ مارس سنة ١٩٤٣ و ٣ مايو سنة ١٩٤٣ المطعون

فيهما بالتزوير يختلف عن خط كل من محمد رمضان واحمد جمعه لامضاءاتهما المعترف بها» ثم قال انه قد تبين فيما يتعلق بتاريخ الوفاة ان والدي البائع توفيا حقيقة قبل سنة ١٩٢٤ واذن تكون الشهاداتان المطعون فيهما بالتزوير قد اشتملتا من هذه الناحية على بيان صحيح . أما فيما يتعلق باثبات الوراثه فان الشهادة الادارية لم تعد لهذا الغرض ، وانما أعدت فقط لاثبات تاريخ الوفاة ، فتفسير الحقيقة في هذا العدد لا قيمة له ، وبناء على ذلك قضي ببراءة المتهمين .

« وحيث ان مجرد اصطناع الشهاداتين والتوقيع على كل منهما بامضاءين مزورين للعمدة وشيخ البلد المختصين بتحريرها بحكم وظيفتهما لتقدمهما الى أقلام التسجيل بعد تزويرا في أوراق أميرية ، ولا يغير من ذلك ان تكون الواقعة التي أعدت كل من الشهاداتين لاثباتها صحيحة . مادام تغيير الحقيقة قد وقع فيها من ناحية نسبتها كذبا الى الموظف المختص بتحريرها واعطائها بذلك الصفة الرسمية .

« وحيث انه متى تقرر ذلك فان المحكمة تكون قد أخطأت حين اعتبرت عدم تغيير الحقيقة من ناحية موضوع الشهاداتين فقط وأسست على ذلك قضاءها بالبراءة ، ولذلك يكون متعيينا نقض حكمها بناء على الطعن المرفوع فيه من النيابة ، لأنه يتسع لذلك ، وقد كان يصح في هذه الحالة ان تحكم المحكمة بالنقض في موضوع الدعوى بمقتضى القانون طبقا للمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات نولا ان محكمة الموضوع لم تتمحص الأدلة

بالنسبة لكل متهم من المتهمين . وتقول كلمتها في ثبوت الواقعة عليه ، فانها . على ما هو ظاهر من حكمها - قد اكتفت في قضائها بالبراءة على ما ارتأته هي من ان الواقعة لا يعاقب القانون عليها ، ولذلك فانه يتعين مع نقض الحكم احالة القضية الى محكمة الجنايات لنظر الدعوى من جديد .

(طعن النيابة العمومية ضد احمد محمد حسن وآخر رقم ٢٤٨ سنة ١٩٥٠ ق)

١٢٢

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

- ١ — دفاع شرعى . تجاوز حدوده بحسن نية . المادة ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه ألا تبلغ العقوبة الموقعة في هذه الحالة الحد الأقصى المقرر للجريمة التي وقعت . تطبيق المادة ١٧ عقوبات . للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها في حدود ذلك القيد وما هو مقرر بالمادة ١٧ عقوبات . متى يتعين على المحكمة أن تعتبر المتهم معذورا وتنزل بالعقوبة إلى ما دون الحد المقرر بالمادة ١٧ ع ؟ إذا وجدت أن ظروف التجاور تقتضى ذلك (المادة ٢١ ع — ٢٥١)
- ٢ — قول الحكم أن ضربة واحدة كانت تكفى لرد الاعتداء . عدم تعيين الضربة التي أحدثت الوفاة . توقيع عقوبة على المتهم تدخل في نطاق العقوبة التي يصح توقيعها عليه جزاء عن الضربات التي وقعت منه . لا جدوى للمتهم من عدم تعيين الضربة القاتلة

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ، ومع ذلك فانها أوقعت عليه — بناء على المادة ١٧ — عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ لجناية الضرب المفضى إلى الموت التي وقعت منه ، فلا يصح من المتهم أن ينعى عليها أنها أخطأت في

الحكم

« حيث أن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين علاقة السببية بين الضرب الذي وقع من الطاعن ووفاته المجنى عليه ، فإن الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في فضائها بادانة الطاعن في جنائية الضرب المفضي إلى الموت لا تقطع في توافر هذه العلاقة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « إن الحادث يتحصل في أن المتهم أحمد حمادي محمد (الطاعن) كان باثماً في زراعته بأراضي ناحية القارة ليلة ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٤ الموافق ٣ رجب سنة ١٣٦٣ لحراستها وكان ينام على بعد عشرة أقصاب منه مزارع عنده يدعى جرجس خليل سيفين بجوار الساقية ، وبعد منتصف الليل شعر المتهم بحركة في تبين العدس القريب منه ، فقام لاستكشاف هذه الحركة . فوجد المجنى عليه عبد الحكم محمد وهو من أبناء عمومته ، وقد ملأ شوالاً من ذلك التبن بقصد سرقة ، وكان الليل مظلماً ، وكان مع المتهم عصا . فانهال بها ضرباً على المجنى عليه المذكور حتى أفقده النطق ، وفارق الحياة إذضربه حوالى الست ضربات منها خمس على رأسه والسادسة على يمينه ، وأحدث به إصابات أخرى وكسور بالجهة اليسرى من الصدر ، ثم نادى على جرجس خليل سيفين السالف ذكره وكلفه باستدعاء رجال الحفظ ، ففعل ، وما أن حضر رجال الحفظ والعمدة إلا ووجدوا المجنى عليه ميتاً ، وسألوا المتهم فأخبرهم بما ذكر . وبعد أن أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة قال

حقه . فإن كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصة بتجاوز حد الدفاع هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظراً لما استبانت من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد ، فعندئذ وعندئذ فقط ، يكون عليها أن نعده معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة .

٢ — أن هذا الحكم وقد قال أن ضربة واحدة من الضربات التي أوقعها المتهم كانت تكفي لشل حركة المجنى عليه ورد اعتدائه يكون قد أفاد أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي تبرر الضربة الأولى وإن الضربات الأخرى التي تلتها لم يكن لها من مبرر . وما دام الحكم لم يعين هذه الضربة ، ولما كان من المحتمل أن تكون هي التي تسببت عنها الوفاة ، وكان المتهم يجب أن يستفيد من كل شك ، فإنه كان يصح القول بأن هذا المتهم ما كان يستأهل أية عقوبة عن الضربة التي سببت الوفاة لو لم يكن الحكم قد أثبت أن هناك ضربات أخرى لم يكن لها مبرر والعقوبة التي أوقعها بما يجوز أن يحكم به جزاء على تلك الضربات الأخرى وحدها .

«إنه تبين من تقرير الصفة التشريحية أنه وجد بالمجنى عليه جرح رضى بالجبهة فوق حاجب العين اليمنى قاطع للجلد والأنسجة وجرح آخر رضى بفروة الرأس مقابل الجدارية اليسرى طوله ٢ سم قاطع للجلد والأنسجة وجرح آخر رضى مقابل الجدارية اليمنى طوله ٢ سم قاطع للجلد والأنسجة وجرح رابع رضى بفروة الرأس مقابل العظمة الخلفية طوله ٢ سم قاطع للجلد والأنسجة وجرح رضى بفروة الرأس مقابل الخلفية قاطع للجلد والأنسجة ويوجد كدمات بالجبهة اليسرى للمصدر مقابل زوايا الضلوع اليسرى متعددة لا تقل عن عشرة كدمات ، كما يوجد كدم بالالاية اليسرى قريبا من عظمة الحوض اليسرى ووجدت الضلوع اليسرى من السادس للثاني عشر مكسورة كسورا بسيطة بالقرب من زواياها ويرجع حدوث هذه الاصابات من الاصطدام بجسم صلب راض كالعصا وما أشبه ولو حظ أن جروح الرأس كانت قليلة الأدماء أما الوفاة فنتيجة نزيف داخلي بسبب تمزق الطحال بسبب ضغط الضلوع المكسورة اللاصقة به وأن المجنى عليه أصيب بضربات متعددة . ويؤخذ رأى الطبيب الشرعى بقسم قنا عن سبب وكيفية حصول الاصابات الكدمية التى بالمصدر من الجهة اليسرى أبدى أنه بسبب أن إصابات الضلوع اليسرى لم توصف وصفا دقيقا بالتقرير الطبى ولا ذكرت أمكنتها بالضبط ولا أشكالها وأبعادها ومواقعها بالنسبة لبعضها لا يمكنه البت بصفة قاطعة عما إذا كانت نتيجة ضربات متعددة أم نتيجة صدمة واحدة بمعنى أنها إن كانت على

استقامة واحدة وشكل واحد وواقعة على بروز الاضلاع عند الزوايا فمن الجائز أن تكون كلها نتيجة ضربة واحدة وقد تحدث وهو واقف أو وهو راقد كما تحدث من سقوطه على الأرض واصطدامه بها بشدة . وأيد رأى الطبيب المفرح فى أن سبب الوفاة من اصابات الصدر وما صحبها من تمزق بالرئة اليسرى والطحال والنزيف الداخلى والصدمة العصبية » وفى ذلك ما يكفى لبيان أن وفاة المجنى عليه انما نشأت عن الاصابات التى أحدثها به الطاعن بمعنى انه لولا هذه الاصابات لما حصلت الوفاة . ولا يمنع من ذلك قول الطبيب الشرعى باحتمال حصول اصابات الضلوع اليسرى التى تسببت عنها الوفاة من سقوط المجنى عليه على الأرض ، واصطدامه بها بشدة ، مادامت المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى وأدلتها ان الطاعن هو الذى أحدث عمدا الاصابات التى نشأت عنها الوفاة .

« وحيث ان محصل الوجه الآخر ان الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الجنايات بأنه حين اوقع فعل الضرب على المجنى عليه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله ، وان اقصى ما يمكن ان يسند اليه انه تجاوز بحسن نية حدود هذا الدفاع ، ولكن المحكمة نفت قيام حالة الدفاع الشرعى ، ولم تعتبر الطاعن معذورا طبقا لنص المادة ٢٥١ عقوبات وجاء ردها على ما اثاره الدفاع فى هذا الصدد قاصرا وغير متفق وحكم القانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن المشار اليه بقوله : انه قد ثبت من اقوال العمد ان المتهم كاذب فيما

« يدعيه من ان شخصين آخرين كانا مع المجنى »
 « عليه لأنه لم يخبره بذلك والواقع أيضا يكذبه »
 « في هذا الادعاء لأن سرقة نبن العدس وهو »
 « قليل القيمة لا يستحق ان يتفق ثلاثة اشخاص »
 « على ارتكابها فيسقط بذلك هذا الوجه من »
 « الدفاع . اما الدفاع عن المال فقد تجاوزه المتهم »
 « لأن المجنى عليه كان بمفرده وكانت تكفي »
 « ضربة واحدة لشل حركته ولكن المتهم »
 « انهال عليه بضربات متعددة ومتكررة حتى »
 « قضى عليه » وانتهى الى القول بوجوب عقاب
 الطاعن على جريمة الضرب المفضي الى الموت
 مع أخذه بالرافة طبقا للمادة ١٧ عقوبات
 نظرا لظروف الدعوى وملابساتها وواقع
 عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة .

« وحيث انه يبين مما أورده الحكم على
 الوجه المتقدم أن المحكمة اعتبرت الطاعن قد
 تجاوز حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ،
 وراعت ذلك في حدود سلطتها إذ وقعت
 عليه عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الاشغال
 الشاقة أو السجن المنصوص عليها في المادة
 ٢٣٦ عقوبات . وإذن فلا يجوز النعى عليها
 بأنها أخطأت في حق الطاعن لأنه يصح في
 القانون أن تكون العقوبة في حالة تجاوز
 حدود الدفاع هي العقوبة المقررة للجريمة
 متى كانت العقوبة التي توقع لا تصل إلى
 الحد الأقصى الوارد في النص الأصلي ، أو
 متى كانت من باب أولى بناء على مقتضى
 المادة ١٧ عقوبات دون الواردة في النص ،
 إذ المحكمة ليست ملزمة في هذه الحالة بأن
 تعتبر المتهم معذورا وتوقع عليه عقوبة الحبس
 بمقتضى المادة ٢٥١ عقوبات إلا إذا رأت من
 ظروف التجاوز أن المتهم يستحق على فعلته

أقل من العقوبة التي يجوز توقيعها بمقتضى
 المادة ١٧ عقوبات . فعندئذ وعندئذ فقط توقع
 عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون ٢٤
 ساعة ، وذلك بناء على المادة ٢٥١ المذكورة ،
 فإذا هي كانت لم تر النزول بالعقوبة إلى أقل
 مما تجزئه المادة ١٧ فلا يصح أن ينسب اليها
 أى خطأ .

« وحيث انه يلاحظ على الحكم انه حين
 قال أن ضربة واحدة كانت تكفي لشل حركة
 المجنى عليه ، ورد اعتدائه عن الطاعن ، قد
 أفاد ان الطاعن كان في حالة دفاع شرعى
 تبرر الضربة الأولى ، وان الضربات الأخرى
 التي تلتها لم يكن لها من مبرر . ولما كان من
 المحتمل ان تكون الضربة الأولى هي التي
 تسببت عنها الوفاة ، لأن الحكم لم يعين الضربة
 الأولى ، ولأن المتهم يجب أن يستفيد من
 كل شك ، فانه يصح مجازاة الطاعن القول
 بأنه ما كان يستأهل أية عقوبة عن الضربة
 التي سببت الوفاة . إلا ان ذلك لا يجدي مادام
 الحكم قد اثبت ان هناك ضربات أخرى لم يكن
 لها مبرر ، ومادامت العقوبة التي وقعت يجوز
 ان يحكم بها جزاء على تلك الضربات الأخرى
 وحدها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على
 غير اساس ويتعين رفضه .
 (طس احم. حمادى محمد ضد النيابة رقم ٢٢١ سنة ١٥ ق)

١٢٣

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

استئناف . حكم غيابي . عدم استئناف النيابة إياه .
 معارضة المتهم فيه . القضاء في المعارضة . وقف تنفيذ العقوبة
 المحكوم بها غاييا . تخفيف العقوبة . استئناف النيابة هذا
 الحكم . جواره . وقف التنفيذ من العاصر الى تدخل في
 وزن العقوبة . ليس للمحكمة الاستئنافية أكثر من أن تلتصق
 وقف التنفيذ .

المبدأ القانوني

إن الأصل قانوناً أن الأحكام الصادرة في مواد الجنج تكون قابلة للاستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة . فإذا كانت النيابة قد فوتت الميعاد الذي يجوز لها فيه استئناف الحكم الغيابي ، فإن هذا لا يترتب عليه إلا أن المحكمة يكون ممتنعاً عليها أن تشدد العقوبة المقضى بها في هذا الحكم ، ولكنه لا يترتب عليه مع النيابة من استئناف الحكم الذي يصدر فيما بعد في المعارضة إذا ما قضى بتخفيف العقوبة المحكوم بها غيابياً ولو من طريق وقف تنفيذها فإن وزن العقوبة لا يكون بنوعها ومقدارها فحسب بل أيضاً بتنفيذها أو عدم تنفيذها إذ وقف التنفيذ باعتباره من صميم عمل القاضي حين يصدر الحكم داخل في تقدير أثر العقوبة في الزجر . فهو إذن عنصر من عناصرها التي تراعى عند إيقافها . وإذن فإذا كان الحكم الغيابي غير مأمور فيه بوقف تنفيذ العقوبة فإن قضاء المحكمة بناء على معارضة المحكوم عليه ، بوقف التنفيذ يعتبر بلا شك تعديلاً للعقوبة إلى أخف . أما القول بأن الأمر بوقف التنفيذ من إطلاقات القاضي وأنه متى صدر فلا يصح لأحد أن يتظلم منه فردود بأن وقف تنفيذ العقوبة هو — كما مر القول — عنصر من العناصر التي تراعى في تقديرها وقت إيقافها كما هو الشأن في مدتها ، وإذن فللنيابة أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ولو كان لم يخالف الحكم الغيابي إلا في أنه أمر

بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها في الحكم الغيابي ولكن لا يكون للمحكمة الاستئنافية بناء على هذا الاستئناف أكثر من أن تلغى وقف التنفيذ كي لا تتجاوز العقوبة ما كان مقتضياً به في الحكم الذي لم تستأنفه النيابة .

المحكم

« حيث أن محصل الطعن هو أن الحكم المعطون فيه قضي بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر في المعارضة بحجة أنها سبق أن رضيت بالحكم الغيابي ولم تستأنفه . والحكم في المعارضة إنما أيد ذلك الحكم ، وإذا كانت المحكمة قد امرت فيه بوقف تنفيذ العقوبة فإن ذلك منها لا يعتبر تعديلاً للحكم الغيابي . وتقول النيابة في طعنهما أن هذا الذي ذهبت إليه المحكمة الاستئنافية غير صحيح لأن وقف تنفيذ العقوبة هو تعديل لها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة قد قال في ذلك : « وحيث أن القضاء قد استقر على أن استئناف النيابة للحكم الغيابي يظل قائماً إذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه أما إذا تعدل الحكم أو قضى بالبراءة وجب تجديد الاستئناف إذا رأت النيابة لزوماً لذلك ومن باب أولى إذا كانت النيابة قد ارتضت الحكم الغيابي ولم تستأنفه ، فليس لها أن تستأنف في هذه الحالة حكم المعارضة إلا إذا كان يقضي بتعديل الحكم الذي ارتضته أو ببراءة المتهم . وحيث أن الحكم المستأنف لم يعدل العقوبة وإنما قضى بنظر الظروف ارتأها الأمر بإيقاف تنفيذها عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وحيث أن مدار البحث بعد ذلك هو

معرفة ما اذا كان مثل هذا الحكم يعتبر معدلا للحكم الغيابي الذي قبلته النيابة فيجوز لها استثناءه ام ان مجرد الأمر بإيقاف التنفيذ مع بقاء العقوبة على ما كانت عليه قبل المعارضة يكون بمثابة تأييد لما سبق ان قضى به غيابيا ووافقت عليه النيابة فليس لها ان تطعن فيه بطريق الاستئناف بعد ذلك لأن هذا الحكم الاخير انما يعيد للحكم الغيابي قوته التي اوقفتها معارضة المتهم ايقافا مؤقتا ويمتزع الحكان ويعتبران حكما واحدا وحيث ان الاصل هو وجوب تنفيذ العقوبة فما كان القضاء في فرنسا - لا عند وضع قانون العقوبات ولا قبل ذلك - يملك اعفاء الجاني من استيعاب العقوبة التي حددها القانون اذ كان ذلك في نظرهم بمثابة عفو يصدره غير الملك ، فكان من أثر قيام هذه العقبة الدستورية مع صراحة القانون في بعض الحالات التي تسدعى الرحمة بالمتهم ان ظهرت نظرية الظروف المخففة ، ثم بعد ذلك ظهر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ قانون brenger الذي عدل مبدأ التنفيذ الفوري للأحكام الجنائية بأن اجاز للقاضي تحت شروط معينة — أن يأمر بإيقاف تنفيذ الحكم عند إصداره طالما ان المتهم لا يرتكب اثما جديدا في زمن حدده بخمس سنوات Roux - Droit Penal P.383 علي ان لا يكون هذا الايقاف حقا يتمسك به المتهم حتى ولو توافرت فيه الشروط وانما هو منحة une faveur يجوز للمحاكم ان تأمر بها او لا تأمر فان فعلت وجب عليها ان تسبب مبرراتها (المرجع السابق ص ٣٩٠) علي ان فكرة الاعفاء المؤقت من العقوبة لم تكن قاصرة علي التشريع الفرنسي بل يمكن القول أن هناك

طريقين للوصول الى هذا الفرض احدهما الطريقة الفرنسية البلجيكية سألقة الذكر — وهي التي نقل عنها المشرع المصري نظام ايقاف التنفيذ فيصدر القاضي حكمه بالطرق العادية ولكن يأمر بعدم تنفيذه الا اذا ارتكب المتهم في زمن معلوم جريمة اخرى وحكم اياه بسببها بعقوبة من العقوبات المقررة للجنح أو بعقوبة أشد منها (بلجيكا) وبالعقوبة الحبس المقررة للجنح أو بعقوبة أشد منها (فرنسا) بينما Le system AngloAmericain كقانون سنة ١٨٨٧ الصادر في إنجلترا يجيز للقاضي أن يرجىء الحكم ويأخذ تعهدا علي المتهم بالسير الحميد والحضور لدي المحكمة بمجرد طلب يصله من قبلها ومعنى هذا النظام هو ايقاف المحاكمة لايقاف تنفيذ العقوبة فلا يوصم المتهم بها ولكن تظل الدعاوى معلقة زمنا طويلا

Garraud Droit Crimenel 565

وتقرير المستشار القضائي سنة ١٩٠١ ، فلما صدر قانون العقوبات المصري اخذ بالطريقة الفرنسية وقرر نظام ايقاف التنفيذ في الباب السابع — والآن الثامن — من الكتاب الأول تحت عنوان تعليق الأحكام علي شرط ولذا يقال أن الحكم معلق تنفيذه علي شرط « الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك جزء ٢ ص ١٠٣ » . وحيث انه بالرجوع الى نص المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات تلاحظ المحكمة أن عبارة أولاها يجوز للمحكمة عند الحكم في ... الخ ان تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة » وفي الثانيه « يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة » ثم جاءت المادة ٥٧ فأجازت العاء أمر ايقاف التنفيذ بحكم تصدره المحكمة . وحيث انه لو كان ايقاف

التنفيذ حكما لما جاز لأي محكمة ان تتعرض له بالالغاء بعد ان يصبح نهائيا ، فضلا عما هنالك من تمييز واضح الدلالة في اللفظ في نص التشريع بين الحكم والأمر بإيقاف تنفيذه وهو ما لم تفعله الشرائع الأخرى التي أجازت ذلك أيضا وحيث انه اذا ما اضيف اليه ما تقدم أن الحكم قد صدر وأنه قائم لفعل وكل ما طرأ عليه هو تعليق تنفيذه فترة من الزمن على شروط حددها القانون فلا يمكن اعتبار هذا التعليق تعديلا للحكم الغيابي اذا لم تتغير مدة العقوبة حتى ولو استعمل قاضي المعارضة هذا التغير خطأ في منطوقه وليس للنيابة أن تتظلم من الامر بالايقاف وحده طالما ان المحكمة أصدرته في حدود ما تملك ولم تتناول الحكم نفسه بالتعديل أو الالغاء والقول بعد ذلك ان الايقاف فيه تخفيف للعقوبة حجة تنطوي على أخذ بالظاهر واسراف في التعبير لأن التخفيف لم يحصل في العقوبة وانما ينصرف مؤقتا الى أثرها من نفس المحكوم عليه وحيث انه لما تقدم يكون استئناف النيابة غير جائز قانونا في هذه الحالة» وحيث ان الأصل قانونا أن الاحكام الصادرة في مواد الجنج تكون قابلة للاستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة فاذا كانت النيابة قد فوتت الميعاد الذي يجوز لها استئناف الحكم الغيابي فيه فان هذا يترتب عليه عدم امكان تشديد العقوبة المقضى بها اذا ما طعن المحكوم عليه في الحكم بطريق الاستئناف ولكنه لا يترتب عليه منع النيابة من استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة اذا ما قضى بتخفيف العقوبة المحكوم بها غايبيا ولما كان مبلغ العقوبة

التي توقع على الجاني لا يقاس بنوعها ومقدارها بحسب بل أيضا بتنفيذها أو الأمر بوقف تنفيذها فان الأمر بوقف التنفيذ باعتبار من صميم عمل القاضي حين يصدر الحكم يتصل بتقدير العقوبة في الزجر فهو بهذا الاعتبار عنصر من عناصرها التي تراعى فيها واذن فاذا كان الحكم الغيابي مقتضاه تنفيذ العقوبة المحكوم بها فان قضاء المحكمة بنا على معارضة المحكوم عليه بوقف التنفيذ يعتبر بلا شك تعديلا لها الى أخف أما القول بأن الأمر بوقف التنفيذ من اطلاقات القاضي وأنه مطلق الحرية فيه وأنه اذا صدر منه فلا يصح لأحد أن يتظلم منه فردود بأن وقف تنفيذ العقوبة هو عنصر من العناصر التي تراعى في تقديرها وقت ايقاعها كامر القول ، وشأنه في ذلك كشأن مدتها ومتى تقرر ذلك فان النيابة العامة يكون لها ان تستأنف الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم ولو كان لم يعدل الحكم الغيابي الا عن طريق الأمر بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها وانما لا يكون للمحكمة الاستئنافية بناء على هذا الاستئناف أن تشدد العقوبة بأكثر من الغاء وقف التنفيذ كيلا تتجاوز العقوبة المحكوم بها غايبيا ولذا فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فيما قضى به من عدم جواز استئناف النيابة للحكم الصادر في المعارضة

وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه

(طعن النيابة العمومية في القضية رقم ٣٠٧ سنة ١٥ ق
مدخليل عبد الملاك)

من الوسائل . ومادام هو لا يدعى مانعا قهريا حال بينه وبين الوقوف على أسباب الحكم حتى اليوم الذي قدم فيه أوجه الطعن التي قدمها .
(طعن اناسيوس وزق المكاوي ضد دياب رقم ٣٣ سنة ١٩٤٥ ق)

١٢٥

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

اشترك . فاعل أصلي . مجرد حضور شخص مع غيره عند حصول السرقة من هذا الغير . لا يكفي لادانته شريكا أو فاعلا . لا بد من قيام الاتفاق بينهما . بناء الادانة في السرقة على مجرد حضوره . فتصور .

المبدأ القانوني

إن إدانة المتهم في السرقة لمجرد كونه حاضرا مع باقي المتهمين إلى محل تجارة المجنى عليه حيث اختلس أحدهم المسروق . ذلك من القصور لأنه لا يكفي لادانة شخص بصفته فاعلا أو شريكا في جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانت ظروف الدعوى كما أوردها الحكم ظاهرا منها أنهم جميعا كانوا متفقين على السرقة .

المحكمة

« حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى بادانته في جريمة السرقة المرفوعة بها الدعوى عليه قال أن ما ذكره دياب خليفة شاهد الواقعة من أن متهما آخر هو الذي سرق الزاجتين لا ينفي مسئولية الطاعن ، وهذا غير صحيح في القانون لأن المسئولية الجنائية شخصية لا تقع إلا على عاتق مرتكب الجريمة ، ولا يسأل عنها غيره إلا إذا قام الدليل على وجود إتفاق سابق بينهما ، الأمر الذي لم يتوفر في هذه الدعوى » وحيث أن الحكم المطعون فيه قد دان

١٢٤

١٥ فبراير سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . تجاوز الأجل المعين للتقرير بالطعن . ادعى الطاعن أنه بسبب وجوده بالسجن لم يتيسر له الاطلاع على الحكم . لا يشفع له ما دام هذا الاطلاع ممكنا وهو لم يدع أن مانعا قهريا حال بينه وبين ذلك .
(المادة ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني

لا يشفع للطاعن في تجاوز الأجل المعين بالمادة ٢٣١ تحقيق التقرير بالطعن وتقديم أسبابه قوله إنه لم يتيسر له بسبب وجوده في السجن الاطلاع على الحكم في الوقت المناسب مادام هذا الاطلاع ممكنا دائما بواسطة محام أو عن طريق طلب صورة من الحكم أو غير ذلك من الوسائل ، وما دام هو لا يدعى أنه قد حال بينه وبين الوقوف على أسباب الحكم مانع قهري .

المحكمة

« حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٦ يونيو سنة ١٩٤٤ ، والطاعن قرر الطعن فيه بتاريخ ١٢ من الشهر المذكور ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه إلا بتاريخ ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ، أي بعد انقضاء الأجل المعين بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات للتقرير بالطعن وتقديمه أسبابه ، واذن فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا . ولا يشفع للطاعن ما يقول به من أنه لم يتيسر له بسبب وجوده في السجن الاطلاع على الحكم في الوقت المناسب ، مادام هذا الاطلاع كان ممكنا بواسطة محام ، أو عن طريق طلب صورة من الحكم ، أو غير ذلك

الطاعن في جريمة السرقة وقال في ذلك «انه تبين من الاطلاع على التحقيق الذي قامت به محكمة أول درجة والتحقيق الذي اشتمل عليه محضر ضبط الواقعة ان المتهمين أي الطاعن وآخر دخلا محل تجارة المجني عليه ، وطلبا منه خمرًا ، فنيهما إلى أن الساعة تجاوزت العاشرة مساء ، وبذلك يكون الموعد المحدد بمقتضى الأمر العسكري قد انقضى ، فالحا عليه فرفض أن يقدم لهما ما طلباه وتركاه منصرفين ، وفي أثناء خروجهما استوليا على زجاجتين كانتا موضوعتين ضمن زجاجات أخرى علي رف في المحل المذكور وانصرفا بهما وكان دياب خليفة وهو عامل بذلك المحل قد رآهما ، فخرج في أثرهما ، وطالبهما برد الزجاجتين فامتنعا فعاد للمجنى عليه وأخبره بذلك ، وهذا أبلغ البوليس . وان الواقعة على الصورة المتقدمة ثابتة من شهادة الشاهدين المذكورين . وانه بالنسبة لما ورد في الحكم المستأنف من أن المجني عليه قرر في المناقشة أن أحد المتهمين هو الذي اخذ الزجاجتين وانه لم يره وقت أخذهما ، وان الذي رأى ذلك هو دياب خليفة ، وان هذا الأخير قرر أن المتهم الأول (غير الطاعن) هو الذي أخذ الزجاجتين . ثم قرر في موضع آخر أنها زجاجة واحدة أخذها ثالث فان هذه الأقوال لا تنقض الدليل المتقدم لأن الجريمة قد يرتكبها واحد أو أكثر . ومع ذلك فكل منهم يعتبر فاعلا أصليا . والثابت من التحقيقات ان المتهمين أوها وآخرين معهما أو أكثر قد

حضروا المكان الحادثة وارتكبوا الجريمة موضوع هذه المحاكمة » ووضح من هذا أن الحكم المطعون فيه مع تسليمه بأن شخصا آخر غير الطاعن هو الذي أخذ الزجاجتين قضي بادانته (أي الطاعن) في سرقتهما على اعتبار أن السرقة حصلت من شخصين أو أكثر ، وذلك دون أن يتضمن بيانا عن كيفية مساهمة الطاعن في جريمة السرقة مع الشخص الذي أخذ الزجاجتين . وفي هذا قصور يعيبه بما يوجب نقضه ، فان ما ذكره الحكم من حضور الطاعن مع باقي المتهمين إلى محل تجارة المجني عليه حيث اختلس أحدهم الزجاجتين ، لا يكفي في واقعة الدعوى لادانته بصفتة فاعلا أو شريكا في جريمة السرقة مادام غير ظاهر في ظروف الدعوى انهم كانوا متفقين على السرقة .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي اوجه الطعن .

(طعن محمد زكي البادي ضد النيابة رقم ٢٢٢-١٥٠٠ ق)

١٢٦

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

اجراءات . منهم حقه في أن يكون آخر من يتكلم . عدم مطالبه المحكمة بذلك . عده متنازلا عن حقه باعتبار أنه لم يبق لديه ما يقوله .

المبدأ القانوني

على المتهم إذا كانت المحكمة قد فاتها أن أن تعطيه الكلمة الأخيرة أمامها أن يطالبها بذلك . فإذا هو لم يفعل فانه يعد متنازلا عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه

لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله في ختام المحاكمة .

المحكم .

« حيث ان مبنى الطعن ان المحكمة ردت في الحكم المطعون فيه علي شطر واحد من الاتهام دون الشطر الآخر الذي يتضمن ان الطاعن حصل بالغ من المستأجرين ولم يعطهم وصولات : وقد فصلت محكمة أول درجة ذلك في حكم البراءة الصادر منها وفات المحكمة الاستئنافية ان ترد عليه في الحكم الصادر بالعقوبة . ولقد كانت ادلة الاتهام كثيرة ومتعددة ، فردت محكمة أول درجة عليها كلها بما فيها شهادة الشهود ، ولكن المحكمة الاستئنافية حين ألغت الحكم الابتدائي ردت فقط علي شهادة الشهود ، ولم تتعرض إلى باقي الأدلة . ويضيف الطاعن إلى ذلك انه ثابت بالحكم المطعون فيه ان المدعين بالحقوق المدنية هما آخر من تكلم ، مع ان القانون يوجب ان تكون الكلمة الأخيرة بالجلسة للمتهم .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه اختلس مبلغ ٦٧٠م و٣٥٨ج لوقف المنشاوي باشا اضراراً به ، وكانت قد سلمت اليه على سبيل الوكالة بأجر من مستأجري الوقف المذكور الموضحة اسمائهم بالكشف المرفق لتوريدها للوقف باعتباره محصلاً فاختلسها لنفسه . ومحكمة أول درجة حكمت له بالبراءة لعدم كفاية الأدلة ، والمحكمة الاستئنافية دانتها وقالت في ذلك ان الحكم المستأنف قد بين شرح وقائع هذه القضية بدء البلاغ الذي قدمه ناظر الوقف

عنتر المنشاوي افندي وامين الخطيب افندي « ومن حيث انه تبين من الاطلاع علي التحقيقات وأوراق هذه القضية ان اساس الاتهام بنى على ان المتهم (الطاعن) أخذ مبالغ من الايجارات المستحقة على المستأجرين ولم يعطهم عنها إيصالاً واختمها لنفسه . وقد جاءت أقوال المستأجرين وشهودهم جميعاً مؤيدة لهذا الاتهام ... وذلك بأن شهد أبو الفتوح يوسف انه سلم المتهم ٥ ج من أصل الايجار أمام الخفير عبد الستار البهوار و ١٧٥ قرش ماهيته من الوقف خصمت منه لحساب الايجار ، و ١٠٠ قرش في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، ٥٤ قرش مصاريف انتقال مستحقة له طرف الوقف ، وخصمت منه أيضاً لحساب الايجار ، و ٣٠٠ قرش دفعت من حسن صدومه المستأجر منه من الباطن أمام عبد المقصود البابلي وعبد الستار البهوار و ١٦٠ قرش دفعت من والده حسن صدومه بعد وفاته إلى عبد المقصود البابلي لتوصيلها إلى المتهم وقرر عبد الستار البهوار الشاهد بخصوص مبلغ ٥٠٠ قرش . أما مبلغ ١٧٥ قرش فالثابت من التحقيق أن الشاهد استلمها ولم تصل إلى يد المتهم ، وقرر عبد المقصود البابلي بما يؤيد أقوال أبو الفتوح يوسف وانه سلم المتهم ١٦٠ قرش أمام الشناوي ماضي وقرر الشناوي ماضي : بما يؤيد أقواله وشهد محمد محجوب ناصف أنه سلم ٢ ج أمام حسين درويش ... وقرر حسين درويش بما يؤيد أقوال الشاهد ، وانه كان لا يزال باقياً عليه مبلغ ١٥٠ قرش كتب المتهم بها إيصالاً ، وشهد محمد علي

الدلاصى بأنه دفع المتهم ١١ ج أخذ عنها إيصالين عليه وسلم المتهم ١٠٠ قرش ولم يأخذ عنها إيصالا . . . وشهدت مسعدة خليل الطويل بأنها دفعت للمتهم ٢ ج بإيصال ، و ١٠٠ بدون إيصال أمام حسين درويش . وقرر حسين درويش بما يؤيد أقوال الشاهدة وانه كان لا يزال باقيا عليها مبلغ ٢٠٠ قرش كتب المتهم بها إيصالا على محمد على الدلاصى وقد أيد المذكور هذا القول وشهد السيد محمد ابراهيم انه دفع مبلغ ٢٥٠ قرش أخذ عنها إيصالا وسلم ٥ ج و ٧١ قرش لحسين درويش ليوصلها إلى المتهم . . . وقرر حسين درويش بما يؤيد أقوال المذكور ، وقرر انه سلم المبلغ المذكور للمتهم أمام ابراهيم القصاص جملة مبالغ أخرى حرر بها ابراهيم القصاص كشفا ، ويتبين صحة هذا القول وان المبلغ مدرج في هذا الكشف الذى اعترف ابراهيم القصاص بتحريره ، وشهد عبد الحى ابراهيم البهى انه دفع ٥ ج و ٣١٢ قرش أخذ عنها إيصالا وسلم المتهم ٢٢٥ قرش أمام حسين درويش ولم يأخذ عنها إيصالا . . . وشهد محمد عطية النعماني انه دفع ٥ ج و ١٠ قروش أخذ عنها إيصالات ، ثم سلم المتهم مبلغ ٣٢٥ قرشا أمام حسين درويش ولم يأخذ عنها إيصالا . . . وقد أيد حسين درويش في أقواله وشهد عبد الخالق محمود ابو الشعور انه دفع مبلغ ١٦٠ قرشا بموجب إيصال وسلم المتهم ١٥٠ قرشا أمام عبد الستار البهوار بدون إيصال . وقرر عبد الستار البهوار بما يؤيد أقواله ، وانه كان باقيا عليه مبلغ ١٠٠ قرشا وقد طلب منه المتهم ضمانا من عبد المسلم عوض كتابة ، فأحضرها المذكور وقرر

عبد السلام عوض بما يؤيد أقواله . وشهد يوسف سعد الخولى بأنه دفع مبلغ ٣٧٠ قرشا بإيصال ، وسلم المتهم مبلغ ٥٣٠ قرش أمام عبد الستار البهوار بدون إيصال . . . وقد شهد عبد الستار البهوار بما يؤيد أقوال المذكور ، وقرر انه دفع مبلغ ٣٠٠ قرشا نقدا ، و ٥٠ قرش دفعها عنه احمد رضوان الموظف بالوقف نظير بضاعة كان قد اشتراها منه ، وقد شهد احمد رضوان بما يؤيد ذلك أيضا . وشهد سيد سيد البرنس انه سلم المتهم ٣ ج في محصول القمح أمام عبد الستار البهوار بما يؤيد أقواله ، وانه تبقى عليه مبلغ ١٦٠ قرش ، حرر المتهم بها سنداً عليه ضمنته فيه على احمد الرئيس ، وقرر على احمد الرئيس بما يؤيد ذلك . وشهدت ستيته درغام أنها دفعت مبلغ ٢٥٠ قرش للمتهم ، ولا تذكر من كان حاضرا هذا الدفع وانما أرسل محمد الأغا ليخطر خفير الزراعة بأن يكتفها من اخذ محصول ذرة . . . وعندما اعيد سؤالها قررت انها دفعت للمتهم ٢٥٠ قرشا اخذ بها المتهم إيصالا وتبين وجود إيصال لصالحها وانه بمبلغ ٢٥٠ م ومن ثم يكون المتهم قد استولى على مبلغ ٢٢٥ قرشا لم تدخل في الايصال . وشهد بدوى رضوان بأنه دفع مبلغ ٢٥٠ قرشا بإيصال وسلم المتهم ٣٠٠ قرشا أمام الخفير محمد الأغا بدون إيصال ، وقد شهد محمود احمد الأغا بما يؤيد أقواله — وشهد مصطفى ابراهيم درويش انه دفع ٣٨٥ قرشا بإيصال وسلم المتهم مبلغ ٣٠٠ قرشا أمام حسين درويش بدون إيصال . وقد شهد حسين درويش بما يؤيد أقواله . وشهد على احمد الرئيس انه دفع مبلغ ٣٥٠ قرشا بإيصال

أنه سلم المتهم ٢٦٠ قرش منها ٨٠ قرش سلمها
لحسين درويش ليوصلها إلى المتهم ٨٠ قرش
ولا يذكر من كان حاضرا دفعها . . . وقرر
حسين درويش بما يؤيد أقواله ، وأنه دفع
مبلغ ٨٠ قرش إلى المتهم ، ولا يذكر من كان
حاضرا دفعها . وشهد حجاج حسن شهوان
أنه دفع هو والمستأجرون منه من الباطن
مبلغ ٢٢ ج و ٩٧٠ م للمتهم بدون إيصال
وقد سئل عن ذلك الشهود الذين أشار إليهم
فأيدوه في أن ذلك المبلغ دفع حقيقة للمتهم .
وشهد طه عرابي البرديني أنه سلم المتهم ٣٠٠
قرش أمام عبد السلام عوض وعنتر البرديني .
وقد أيد المذكوران في أقواله . . . وقرر
طه أن المتهم أعطاه تصريحاً كتابياً باسمه
وباسم عبد السلام عوض وعبد الرزاق الفراز
لأخذ الذرة من زراعاتهم وتبين وجود
التصريح فعلا . وشهد إبراهيم محمد شخول أنه
سلم المتهم ٣٠٠ قرش أمام عبد الحميد الواطي
وقد شهد المذكور بما يؤيد أقواله . وشهدت
خضره كشك أنها دفعت مبلغ ٥٦١ قرشا
منها ٤٦١ قرشا بإيصال و ١٠٠ قرش أمام
عبد الستار البهوار بدون إيصال ، وقد أيدها
المذكور في أقوالها . وشهدت ستهم على شرف
أنها دفعت للمتهم ٤٦٠ قرشا أمام السيد البابلي
وقد أيدها المذكور في أقوالها . وشهدت
حميدة احمد نصر الدين انها سلمت المتهم ١٠٠
قرش أمام حسين درويش وقد أيدها المذكور
في أقوالها إلى حد ما إذ قرر أن الدفع لم يكن
أمامه ، وانما المتهم أخبره به وطلب منه أن
لا يمنعه من أخذ الذرة . . . وشهد على شرف
على انه دفع ٢٩٥ قرش للمتهم امام حسين
درويش ، ثم سلم حسين درويش مبلغ ٢٠

وسلم المتهم مبلغ ٣٠٧٥ قرشا أمام عبد
الستار البهوار بدون إيصال . . . وقد شهد
عبد الستار البهوار بما يؤيد أقواله . وشهد
محمد ابراهيم علام انه سلم المتهم مبلغ ١٤٠
قرش أمام عبد الستار البهوار و ٢٥٠ قرش
دفعها على ابو عامر المستأجر منه من الباطن
للمتهم أمامه وبحضور عبد الستار البهوار ،
ثم دفع ٢٠٠ قرش أمام عبد الستار البهوار
و ١٠٠ قرش سلمها لشيخ الخفراء الشناوي
محمد ماضي ليوصلها إلى المتهم ، وكذلك سلم
محمد عسكر المستأجر منه من الباطن مبلغ
٢٧٥ قرش لعبد الحميد الواطي ليوصلها إلى
المتهم ، وكذلك سلم اسماعيل علام مبلغ
٣٠٠ قرش لعبد الحميد الواطي ليوصلها إلى
المتهم ، وقرر محمد عسكر انه دفع للمتهم ٢٠٠
قرش أمام عبد الحميد الواطي ، وقد
أيد المذكور في أقواله ، وقرر الشناوي
ماضي بما يؤيد أقوال « محمد إبراهيم علام »
و قرر اسماعيل علام أنه دفع مبلغ ٢٧٥ قرشا
للمتهم أمام عبد الحميد الواطي ، وقد أيد
المذكور في أقواله . وقد شهد عبد الستار
البهوار بأن المذكور دفع أمامه ١٤٠ قرشا ،
وأن على أبو عاصي دفع أمامه فقط ١٥٠ قرشا ،
و قرر على أبو عاصي أنه سلم المتهم ١٥٠ قرشا
أمام عبد السلام البهوار و ٤٠ قرش سلمها
لحسين درويش ليوصلها للمتهم ، وقرر حسين
درويش بما يؤيد أقوال المذكور وشهد
عوض محمد ماضي أنه سلم المتهم ٣٧٠ قرشا
منها ٣٥٠ قرشا أمام حسين درويش و ٢٠
قرش أمام عبد الحميد الواطي . . . وقد شهد
كل من حسين درويش وعبد الحميد الواطي
بما يؤيد أقواله . . . وشهد عبد التواب بكر

ابو النجا البسطويسى انه سلم المتهم مبلغ ٢٠٠ قرش امام محمد الأغا ومبلغ ٣٠٠ قرش امام عبد الستار البهوار و ١٠٠ امام عبد الحميد الواطى . وقد ايدته المذكور في اقواله . وشهد محمد بدوى الديب انه دفع للمتهم ٥٠٠ قرش امام عبد الستار البهوار و ١٠٠ قرش امام المذكور ومحمد الأغا ، وقد ايدته المذكوران في اقواله . وشهد احمد محمد ورده انه كان محجوزا عليه وفي يوم البيع دفع للمتهم مبلغ ٥ قرش فأجل البيع وانفق على ان يدفع ١٥٠ قرش بعد اسبوعين ، وقد طلب منه المتهم وقتها وعلى لسان الخفير الشناوى ماضى فدفعها له امام الخفير المذكور وانه دفع للمتهم بعد ١٠٠ قرش امام السباعى عبيد ثم ٦٥ قرش امام المرسى عبيد ، وقد ايدته الشناوى ماضى والمرسى عبيد في اقواله . وشهد سيد احمد سيد احمد درويش انه سلم المتهم ١٦٠ قرش امام محمد اغا وقد ايدته المذكور في اقواله . وشهد ابو النجا عبيد انه دفع للمتهم مبلغ ٢٠٠ قرش امام محمد الأغا وقد ايدته المذكور في اقواله . وشهد محمد حسن مشرف انه دفع للمتهم مبلغ ١٣٥ قرش امام حسين درويش ثم سلم حسين درويش مبلغ ١٣٠ قرش ليوصلها الى المتهم ، وقد ايدته المذكور في اقواله . وقرر انه سلم مبلغ ١٣٠ قرش للمتهم ، ولم يحضر احد واقعة التسليم وشهد عبد القادر محمود الواطى انه دفع للمتهم ٥٠٠ قرش امام الشناوى ماضى ، وقد ايدته المذكور في اقواله . وشهد ابراهيم اسماعيل علام انه سلم المتهم مبلغ ٣٧٠ قرش امام عبد الحميد الواطى ، وقد ايدته المذكور في اقواله . وشهد عبد المقصود البابلي انه سلم المتهم ١٨٧٠ قرش على دفعات ثم دفع بعضها امام حسين درويش

قرش لتوصلها للمتهم ، ودفع مبلغ ١٥٠ قرش للمتهم امام محمد الأغا . . . وقد شهد حسن درويش بما يؤيد اقوال الشاهد وقرر انه استلم من الشاهد مبلغ ٢٠٠ قرش ادرجه ضمن كشف بخط ابراهيم القصاص . . . وشهد عبد المقصود العشماوى انه سلم المتهم مبلغ ١٥٠ قرش امام عبد المقصود البابلي و ٤٠ قرش امام السيد البابلي و ٤١٥ قرش امام عبد الستار البهوار ، وقد شهد عبد المقصود البابلي أن الشاهد دفع أمامه ٦٨٠ قرش وأن الشاهد أخبره أن المتهم أرسل له إيصالا بمبلغ ٥٣٠ قرش فقط وقرر السيد البابلي أنه لا يذکر أن الشاهد دفع ٤٠ قرش أمامه ، وقرر عبد الستار البهوار بما يؤيد أقوال الشاهد . وشهدت صليحة درغام أنها سلمت المتهم ١٠٠ قرش بدون إيصال ولا تذکر من حضر دفعها . . . وشهد عبد السلام عوض أنه دفع للمتهم مبلغ ٣٠٠ قرش امام عبد الستار البهوار وسلم عبد الستار المذكور ٢٠٠ قرش ليوصلهما الى المتهم ، ودفع مبلغ ٦٠٠ قرش امام طه عراقى وعبد الرازق الفخرانى ، وأعطاه المتهم تصريحاً كتابياً بأخذ الذرة من زراعتهم . . . وقرر عبد الستار البهوار بما يؤيد أقوال الشاهد ، وأنه سلم المتهم ١٠٠ قرش ولا يزال طرفه ١٠٠ قرش أعادها للشاهد . وشهد أحمد موسى الشوربجى أنه سلم مبلغ ٨ جنيه لمرسى عبيد ليوصله الى المتهم ، وأن المتهم قبله به ذلك وأخبره بأنه استلم ذلك المبلغ ، وذلك امام السباعى الشوربجى و ابراهيم حسن . وشهد مرسى أبو العينين بما يؤيد اقوال الشاهد . . . وانه سلم المبلغ الذى اخذه منه للمتهم امام عبد الفتاح ابو سوده وعطيه العربى . وشهد

وقد أيده المذكور في أقواله . . وبعضها امام
عبد الستار البهوار وقد أيده المذكور في أقواله
وشهد ابراهيم احمد غنيم انه سلم عبد المقصود
البابلي مبلغ ٢٠٠ قرش وعبد الستار البهوار
مبلغ ٢٠٠ قرش ليوصلها للمتهم وسلم
المتهم ١٧٥ قرش امام عبد الستار البهوار وقد
أيده المذكور ان في أقواله ، وقرر عبد الستار
البهوار انه اخذ ايصالا من المتهم عن مبلغ
١٥٠ قرش اما مبلغ ٥٠ قرش فلم يأخذ عنها
ايصالا . وشهد سليمان علي علام انه دفع للمتهم
مبلغ ١٠٠ قرش امام عبد السلام البهوار وقد
أيده المذكور في أقواله . وشهد الشناوي الماضي
انه دفع للمتهم مبلغ ٣٠٠ قرش امام عبد الستار
البهوار و ٢٠٠ قرش امام عبد الحميد الواطي وان
محمد سيد احمد المستأجر منه من الباطن دفع للمتهم
٢٠٠ قرش وقد أيده المذكور في أقواله .
وشهد عبد القوي عطا ان من يدعى حسن
النجار المستأجر من باطنه دفع للمتهم مبلغ ٢٠٠
قرش وشهدت لامعه محمد نصار انها دفعت
مبلغ ٤٠٠ قرش امام حسين درويش . وشهد رزق
السيد فارس انه سلم ابو الفتوح بكر مبلغ ٤٠٠
قرش لتوصيلها الى المتهم وقد أيده المذكور في
أقواله وقرر انه سلم ذلك المبلغ لعبد المقصود
البابلي علي انه سلم المبلغ للمتهم امام محمد الأغا
وقد أيده المذكور في أقواله . وشهد عبد الستار
البهوار انه سلم المتهم مبلغ ٧٠٠ قرش علي
دفعات امام الشناوي ماضي وقد أيده المذكور في
أقواله . وشهدت بهيه ابراهيم غنيم انها سلمت
المتهم مبلغ ٣٠٠ قرش امام محمد الأغا وقد أيدها
المذكور في أقوالها . وشهد عبد الله سرور
السوداني انه سلم المتهم ٣٠٠ قرش امام عبد الحميد
الواطى وقد أيده المذكور في أقواله . وشهد
البتدري محمد سليمان انه سلم المتهم ٢٨٧ قرش

علي دفعتين امام محمد الأغا وقد صادقه المذكور
علي أقواله . وشهد حمد محمد عابد ان امين محمد
سليمان المستأجر منه من الباطن دفع للمتهم
مبلغ ٤٧٥ قرش وقرر امين سليمان بما يؤيد
أقوال المذكور ، وانه دفع المبلغ للمتهم امام
عبد الستار البهوار وقد أيده المذكور في أقواله
وشهد احمد علي النجار انه سلم المتهم مبلغ ٥٠٠
قرش امام عبد الحميد الواطي وقد أيده المذكور
في أقواله وشهد السيد ابراهيم البابلي انه
سلم المتهم مبلغ ٢٥٠ قرش علي دفعتين امام
عبد الستار البهوار وقد أيده المذكور في أقواله
وشهد ابراهيم سيد أحمد الطوخي انه سلم
المتهم ٣٣٠ قرش امام عبد الستار البهوار
وقد أيده المذكور في أقواله . وشهد سيد احمد
نصر البابلي انه سلم المتهم ٤٥٠ قرش امام
عبد الستار البهوار وقد أيده المذكور في أقواله
وشهد علي عبده بكر انه سلم المتهم ٥ و ٢٩٩
قرش امام حسين درويش وقد أيده المذكور
في أقواله . . . وشهد أبو زيد علي مرجان انه
سلم المتهم ٢٠٠ قرش امام عبد الحميد الواطي
وقد أيده المذكور في أقواله . وشهد الدسوقي
درويش انه سلم المتهم ٢٠٠ قرش امام حسين
درويش وشهد هند اوى دسوقي انه سلم المتهم
مبلغ ١٩٦ قرش . وشهد علي مطاوع انه سلم المتهم
٢٨٣ قرش امام حسين درويش . وشهد شديد
سليمان انه سلم المتهم مبلغ ٥٩٠ قرش امام
الشناوي ماضي وعبد الستار البهوار ومبلغ ٥٥٠
قرش امام عبد الستار البهوار . وشهد عبد الفتاح
رضوان انه سلم مرسى عبيد ٢٠٠ قرش
ليوصلها إلى المتهم . . . وقرر مرسى عبيد
انه اخذ ذلك المبلغ وصحب الشاهد حسين
رضوان الذي سلم المتهم المبلغ امامه . وشهد

حسين رضوان بما يؤيد أقوال مرسى عبيد
 وشهد حسين رضوان انه دفع للمتهم ٤٠ قرش
 امام مرسى عبيد وقد ايدته المذكور في اقواله .
 وشهد محمد الأغا انه سلم للمتهم ٩٥٣
 قرش على دفعتين في غير وجود احد . وشهدت
 امينة المرسى الجيار انها دفعت للمتهم ٢٠٠
 قرش امام الشناوى ماضى ومحمد الأغا وقد
 ايدها المذكوران في اقوالها — وشهد
 عبد الرحمن ماضى انه دفع للمتهم مبلغ ٤٧٥
 قرش على دفعتين وقد شهد زكريا ادريس ان
 المذكور دفع امامه المتهم ٧٥ قرش . وشهد
 سيد رضوان انه سلم للمتهم ٢٧٥ قرش امام محمد
 الأغا . وشهد ابو شبالة احمد عوض انه سلم
 للمتهم مبلغ ٢٦٠ قرش امام الشناوى ماضى
 وقد ايدته المذكور في اقواله . وشهد عبد الحميد
 البهوار ان احمد محمد شلبي دفع للمتهم مبلغ ٤٠٠
 قرش وقرر محمد محمد شلبي انه دفع للمتهم مبلغ
 ٤٠٠ قرش — وشهد ابو المعاطى احمد عمار انه
 دفع للمتهم مبلغ ٥٦ قرش امام عبد الستار
 البهوار وقد ايدته المذكور في اقواله . وشهد
 عبد الحى أبو سعده انه سلم للمتهم مبلغ ١٥٠
 قرش امام الشناوى ماضى وعبد الستار البهوار
 وقد ايدته المذكوران في اقواله . وشهد
 مرسى الوكيل انه سلم للمتهم مبلغ ١٧٠ قرش
 امام الشناوى ماضى . وشهد عبدالعال إبراهيم
 وراج انه سلم للمتهم ٢٥٠ قرش امام الشناوى
 ماضى . ومن حيث انه ازاء اجماع جميع أولئك
 الشهود على أن المتهم قد استولى منهم على المبالغ
 المشار اليها ولم يعطهم عنها ايصالا بل أخذها
 لنفسه . . ثم أنكر في التحقيقات أنه استلم
 ما نسبوا اليه استلامه منهم . وحيث ان المتهم
 لم يهرح أقوال هؤلاء الشهود بشيء سوى

أنهم محرضون من عنتر المذاوى أفندى
 لأداء هذه الشهادة ومن حيث أن المحكمة ترى
 أن شهادتهم ليس فيها ما يؤخذ عليها بل لقد
 طابقت بعضها بعضا وذكروا بعضهم عنها تفاصيل
 تؤيد حجتها وتؤكد صحتها . ومن حيث أنه
 لهذا تكون التهمة ثابتة قبل المتهم . « ثم
 تعرضت لأسباب البراءة الواردة بالحكم
 الابتدائى فذكرت « ان ما ذهبت اليه محكمة
 أول درجة للتدليل على أنها لا ترتاح إلى
 أقوال أولئك الشهود هو تدليل لا ينهض
 لدحض أقوالهم أو يترتب عليه عدم الأخذ
 بها واعتبارها محل طعن . ومن حيث ان الحكم
 المستأنف في غير محله ويتعين لذلك الغاؤه
 ومعاقبة المتهم طبقا للمادة ٣٤١ عقوبات .

« وحيث انه لا محل لما يشيره الطاعن في
 طعنه فالحكم المطعون فيه اذدانه قد ذكر واقعة
 الدعوى بما يتضمن توافر جميع العناصر القانونية
 للجريمة التى دين فيها ، وذكر الأدلة التى
 استخلصت المحكمة منها فى منطق سليم ثبوت
 هذه الواقعة ، ثم رد بما فيه الكفاية على أسباب
 البراءة التى أوردها الحكم الابتدائى . ومتى
 كان الأمر كذلك ، فإن مجادلة الطاعن على
 الصورة الواردة فى طعنه لا يكون لها من معنى
 سوى محاولة فتح باب المناقشة فى وقائع الدعوى
 وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض
 به لتعلمه بمحكمة الموضوع وحدها . أما ما
 يشيره الطاعن فى قوله بأنه على مقتضى الثابت
 بالحكم ليس آخر من تكلم أمام المحكمة فردد
 بأنه مع التسليم بأن المحكمة قد راعت فيما أثبتته
 بالحكم فى الشأن الذى يشير الطاعن اليه ترتيب
 الخصوم عند ابداء أقوالهم على حسب ما جرى
 بالفعل تماما بالجلسة ، فإن الطاعن كان عليه

أصلا في وظيفته أم بسبب أنه هو ، بمقتضى نظام تعيينه ، ليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشر فيها ، فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه للقيام به أو للامتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه اجراءه . وإذن فلا رشوة ولا شروعاً في رشوة في تقديم نقود إلى باشجاويش مباحث مديرية الجيزة لكيلا يضبط في القاهرة صاجا مسروقاً من الجيش البريطاني إذ هذا العمل ليس مما يحق له بمقتضى وظيفته أن يباشره

المحكم

« حيث أن الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أن الواقعة التي دانه فيها لا يعاقب عليها القانون لأن العمل الذي من أجله قدم المبلغ للباشجاويش هو عمل خارج عن اختصاصه . » وحيث أن الثابت بالحكم المطعون فيه أن حامد عبد العاطي الباشجاويش بمباحث مديرية الجيزة علم أن الطاعن اشترى من آخر كمية من الصاج مسروقة من الجيش البريطاني فغصده إلى محل تجارته الكائن بدائرة قسم درب الأحمر بالقاهرة وأراد أن يضبط الصاج المذكور فطلب إليه الطاعن أن يمهاه حتى يحضر من باعه إليه ويرده له ثم يضبطه معه أي مع هذا البائع واعطاه عشرين جنهما لهذا الغرض .

« وحيث أن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات إذا كان نصها أنه « يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية أو عطفة لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق » فقد أفادت أن جريمة الرشوة لا تتحقق إلا إذا كان العمل الذي يراد من الموظف أدائه أو الامتناع عنه داخلاً في أعمال وظيفته . وإذن فإذا كان الموظف غير مختص بأجراء عمل من الأعمال، سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل

إذا رأى أن المحكمة قد فاتها أن تعطيه الكلمة الأخيرة أمامها أن يطالبها بأن تستمع إليه . أما وهو لم يفعل فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم على أساس أنه لم يكن عنده أو لم يبق عنده ما يتموله في ختام المحاكمة .

وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .
(طعن إبراهيم عبد الوهاب عمر ضد النيابة رقم ٣٢٥ سنة ١٥ ق)

١٢٧

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

رشوة . . موظف . العمل المطلوب منه أدائه أو الامتناع عنه . بشرط أن يكون داخلاً في أعمال وظيفته . عمل الموظف أن من حقه اجراءه فحين أنه لا اختصاص له به . حصوله على مال للقيام بهذا العمل أو للامتناع عنه لا يعد رشوة . باشجاويش مباحث الجيزة . ضبط صاج مسروق من الجيش البريطاني بالقاهرة . اعطاه نقوداً للاشتغال عن أداء هذا العمل . لا يعتبر رشوة .

(المادة ٨٩ ع = ١٠٣)

المبدأ القانوني

أن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات إذ كان نصها أنه « يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق » فقد أفادت أن جريمة الرشوة لا تتحقق إلا إذا كان العمل الذي يراد من الموظف أدائه أو الامتناع عنه داخلاً في أعمال وظيفته . وإذن فإذا كان الموظف غير مختص بأجراء عمل من الأعمال، سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل

المبدأ القانوني

أن أحكام الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررّة لمصلحة الخصوم فقط ، فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة في واقعة تسلم مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل الوكالة لايداعه البنك على ذمة صاحبه ، فذلك منه يعد تنازلاً عن حقه في المطالبة بالاثبات بالكسبة يمنع فيما بعد من التمسك بمخالفة الحكم الذي قضى بادائه في اختلاس هذا المبلغ للقواعد المقررة لاثبات الحقوق .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يقولان في طعنهما أن النيابة العمومية أولاً : قد اتهمت أولهما بأنه اختلس مبلغ ٥٠٠ ج اضراراً بالمجنى عليها وكان قد سلم اليه على سبيل الوكالة لايداعه باسمها في خزانة أحد البنوك . ورغماً من ان المجنى عليها لم تقدم أى مستند كتابي على عقد الوكالة المدعى ، فقد صدر الحكم المطعون فيه على أساس ثبوته . وفي هذا مخالفة لحكم المادة ٢١٥ من القانون المدني التي تنص على عدم جواز الاثبات بالبينة وقرائن الأحوال إذا كان المدعى به يزيد على ألف قرش ، وقد انعقد الاجماع على أن العقود الواردة في مادة خيانة الأمانة تخضع في إثباتها لأحكام القانون المدني . وعلى هذا فإن الحكم المطعون فيه يكون واجباً نقضه . ثانياً قد اتهمتهما بأنهما سرقا سريراً وأشياء أخرى للمجنى عليها ، وصدر الحكم المطعون فيه بالادانة بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات ، وهذا خطأ

افادت بذلك ان جريمة الرشوة لا تتحقق الا اذا كان العمل الذي يعمل الموظف على الاتجار به داخلاً في اعمال وظيفته واذن فاذا كان الموظف غير مختص باجراء عمل من الاعمال سواء اكان ذلك بسبب ان العمل لا يدخل أصلاً في وظيفته ام بسبب كونه هو لا اختصاص له بمقتضى نظام تعيينه بالقيام باعمال وظيفته في الجهة التي يباشر هذا العمل فيها فان حصوله على المال او تقديم المال اليه للقيام بهذا العمل او للامتناع عنه لا يمكن عده رشوة ولو كان الموظف يعتقد ان من حقه اجراء العمل .

« وحيث انه لما كان الثابت بالحكم ان الموظف الذي قدمت النقود اليه هو باشجاويش مباحث مديرية الجيزة وكان لذلك لا يحق له بمقتضى وظيفته ان يباشر العمل الذي قدمت النقود من اجله في دائرة مدينة القاهرة فلا يصح القول بأن هناك رشوة او شروعاً في رشوة ومتى كان الامر كذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر ان الواقعة شروع في رشوة يكون قد اخطأ

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما نسب اليه وذلك من غير حاجة الى البحث في باقي اوجه الطعن

(طعن عبدباري مؤمن ضد النيابة رقم ٢٤ سنة ١٥ ق)

١٢٨

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

اثبات . أحكامه في المواد المدنية . ليست من النظام العام . عدم تمسك المتهم قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة في واقعة اختلاسه مبلغ ٥٠٠ جنيه . لا يجوز له من بعد أن ينعى على الحكم مخالفته لقواعد الاثبات في قضائه بادائه بناء على شهادة الشهود .

لأن الأشياء المدعى سرقتها وجدها الطاعنان ضمن تركتهما مورثتهما . ولم يقدّم الدليل عندهما على علمهما بمصدرها حتى كان يمكن معاقبتهما عن سرقة ، وإذا فرص وكانت هناك مسؤولية فأنها تكون على غير الطاعنين .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين بأنهما سرقا السرير والأشياء الأخرى المبينة بالمحضر والمملوكة للسيدة ملك بيبر من منزلها المسكون ، والأول منهما مبلغ ٥٠٠ ج اضراراً بما لأكية السيدة ملك بيبر التي سلمته له على سبيل الوكالة بدون أجر لا يداعه باسمها في خزانة أحد البنوك . ومحكمة أول درجة دانتهما وقالت في ذلك : « أن المجنى عليها السيدة ملك بيبر شهدت في محضر تحقيق البوليس بأنها كانت قد ألحقت بخدمتها خديجة حسين والدة المتهمين (الطاعنين) التي توفيت منذ شهرين تقريبا ، وبعد وفاتها اكتشفت انه سرقت من عندها مفروشات وسجاجيد ونحاس وصيني وأشياء أخرى . وعلمت أن السارقين هما ولدي الخادمة ، وكانا يترددان على منزلها كثيرا ، ولكبر سنهما لم تلاحظ السرقة ولم تكتشفها إلا بعد وفاة خادمتها ، وسلمت ٥٠٠ ج للمتهم الأول (الطاعن الأول) ليضعها بالبنك الأهلي لحسابها ، فأودعها باسم أمه خديجة بمصلحة البريد ، واعترف بهذا الحادث بمحضر اللواء محمد باشا صادق ، وفات أن السرقة حصلت في خلال سنة ، وأن المسرقات قيمتها كبيرة لأنها من سراي عظمة السلطان حسين ، وكانت السرقة تحصل تدريجيا في خلال المدة ، كما شهدت بأن خديجة توفيت منذ سبعة شهور ، وشهد اللواء محمد صادق باشا بأنه منذ أربعة أيام ذهب لزيارة السيدة

ملك بيبر ، فشكت له بأن الأول وأخيه اولها تسلم مبلغ ٥٠٠ ج بمحضر والدته ليضعها باسم المجنى عليها بالبنك الأهلي ، وظنت انه نفذ أمرها ، ولكن اتضح انه وضع المبلغ باسم خديجة لا باسم المجنى عليها . كما انها اكتشفت سرقة مفروشات وأدوات كثيرة من منزلها فأرسل لاسماعيل وأبلغه بما سمعه من المجنى عليها ، واعترف بأنه اخذ المبلغ وقدره ٥٠٠ ج بمحضر والدته ، وقال ان السيدة امرته بأن يضع المبلغ باسم والدته ، فلما واجهه بالسيدة انكرت عليه ذلك ، واخيرا اظهر المتهم الأول استعدادا يعطى السيدة نصيبه من المبلغ ، لأن الورثة يمانعون في تسليم نصيبهم للمدعية وانه لا يضمن أخاه ، وانه سيحضر أخاه في اليوم التالي ، ولكنهما لم يحضرا ، وبلغ البوليس ، وكان الاعتراف بمحضر حياة احمد خادمة المجنى عليها — وشهدت حياة احمد بأنها التحقت بخدمة المجنى عليها منذ شهرين ، وبعد وفاة الخادمة السابقة ومنذ عشرة أيام حضر المتهم الأول للمنزل ، وسأله الشاهد السابق ، واعترف بأنه استلم مبلغ ٥٠٠ ج من السيدة المجنى عليها . ووضعها في البريد باسم والدته فردت عليه المجنى عليها بأنها إنما كلفته بأن يودع المبلغ في البنك الأهلي باسمها . وحيث انه عند تفتيش منزل المتهم الثاني وجد به سرير معدن أبيض وسجادة عجمي ٢٥٠ في ١٥٠ سم وبساط مبرد وأدوات أخرى ، والمجنى عليها قررت أنها جميعها لها . وسئل المتهم الأول فأعترف بأن الأشياء ضبطت في منزله خفية وانها ملك لوالدته المتوفاة ، وانكر انه استلم أي مبلغ من مصلحة البريد ، كما انكر اعترافه للشاهد محمد باشا صادق بمحضر حياة احمد

كما انكر المتهم الثاني أن لديه معلومات عن واقعة سرقة المبلغ ، وقررت ان المنقولات ورثها عن والدته . وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهمين من سرقة أمتعة المجنى عليها ، وتأيدت هذه الواقعة بضبط ادوات تملكها مثل المجنى عليها عادة ، وهي من معاتيق المغفور له السلطان حسين ، ونهمة تبديد ال . . . هـ ج ثابتة قبل المتهم الأول من اعترافه امام محمد باشا صادق والخادمة بأن المبلغ ملك المجنى عليها ، وانه أودعه البريد باسم والده « والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم وذكرت ان الحكم المستأنف في محله لأسبابه التي تأخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف عليه ما ثبت من الاطلاع على دفتر التوفير من أن المبلغ المودع أودع دفعة واحدة وهو ٣٧٥ جنيتها اسم المتوفاة وهذا مما يؤيد قول المجنى عليها التي شهدت بذلك أمام هذه المحكمة وشاھديها ، لأنه لا يمكن مع حالة المتهم الأول ومدى فقرهما وغناهما أن يحوز مثل هذا المبلغ ، بل هو مما اقتصدته المجنى عليها وكسبته من بيع بعض الفضيات والأشياء التي كانت لديها ، وأنها لعلاقتها بالمتهمين ووالدتهما ائتمنت أولهما على الايداع فقير حيازتهما إلى حيازة فعلية لأمه ، وان كانت أمه شريكة له ، فهذا لا ينفي عقابه بالمادة المطلوبة إلا أن المحكمة تلاحظ في هذا الشأن أن محكمة الدرجة الأولى قد حكمت بعقوبة واحدة عن التهمتين بالنسبة لهذا المتهم ، ولم تطبق المادة ٣٢ عقوبات ، ومع أنه لا ارتباط بينهما فلا تستطيع هذه المحكمة أن تفعل شيئا لأن النيابة لم تستأنف الحكم - مع ملاحظة أن المحكمة قد حكمت بالنفاذ عن تهمة

التبديد أيضا لم يكن المتهم محبوسا فيها . وحيث انه كذلك بالنسبة لما دفع به الدفاع عن المتهمين من أن الدعوى لا يجوز الاثبات فيها بالبيئة فان هذا الدفع جاء متأخرا ولا محل لقبوله ، فضلا عن اقرار المتهم الأول في محضر البوليس كما تقدم ولا محل لما طلب من إيقاف الدعوى لأن الدين أو النزاع على الحالين لا يدعو لذلك الأمر الذي تبينه هذه المحكمة من أن المبلغ أصلا مملوك للمجنى عليها ، أما فيما يختص بواقعة السرقة فالمحكمة تأخذ فيها بأسباب الحكم المستأنف أيضا وتضيف عليه أن المتهمين بحكم تردهما على المنزل وعلاقة والدتهما بالمجنى عليها ، وكبر سن الأخيرة ، ما يدل على اشتراكهما مع أمهما في نقل كل هذه الموجودات من سراير وأوان صينية على بعضها التاج الملكي ، ويكونان قد ارتكبا السرقة أيضا وليس هناك ما ينفي ذلك ولا القول بأن الأشياء لأمه أو لأختهما ، ذلك القول الذي صدر أخيرا الذي لا تبرره ظروف الدعوى ويكون الحكم المستأنف في محله ، ويتعين لذلك تأييده مع الزامهما بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأتعاب المحاماة . »

« وحيث انه لا وجه لما يشيره الطاعنان في طعنهما فانهما - على ما هو مستفاد من محضر الجلسة وثابت بالحكم - لم يتمسكا قبل سماع الشهود في الدعوى أمام المحكمة بعدم جواز الاثبات بالبيئة ولما كان أحكام الاثبات في المواد المدنية مقررة لمصلحة الخصوم فقط وليست من النظام العام فان ذلك منهما يعيد تنازلا عن حقهما في المطالبة بالاثبات بالكتابة بمنعهما - كما قال الحكم المطعون فيه بحق - من أن يتمسكا بعده بمخالفة القواعد المقررة

بالقانون لا ثبات الحقوق . أما عن السرقة فإن الحكم قد ذكر واقعة الدعوى بما يتضمن توافر جميع العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعنان بها ، ثم ذكر الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت هذه الواقعة ، ولذلك فإن المجادلة في ذلك على الصورة الواردة في الطعن لا يكون لها معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن للمحكمة النقض به لتعانه بمحكمة الموضوع وحدها .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طن اسماعيل احمد صالح وآخر ضد النيابة رقم ٤٥ سنة ١٩٤٥ ق)

١٢٩

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

إثبات . اعتراف . عدم تجزئته . لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت الكتاب .

المبدأ القانوني

إن القول بعدم تجزئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة ما تضمنه في ناحية أو أكثر من نواحيه .

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن المحكمة في سبيل الاستدلال على ثبوت عقد الوديعة قد جزأت اعتراف الطاعن فأخذت منه بالجزء المتضمن تسلمه أربعة صناديق من المجنى عليه ، واهدرت الجزء الآخر الصريح في أنه شحن منها صندوقين

بطريق السكة الحديدية إلى المجنى عليه ، وسلم الصندوقين الآخرين إلي وكيله ، وهذا منها يخالف لنص المادة ٢٣٣ من القانون المدني .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن الخاص بعدم جواز اثبات الوديعة بشهادة الشهود . وعدم جواز تجزئة اعتراف الطاعن بقوله « أنه وإن كانت الوديعة موضوع الجريمة هي عقدي وقيمتها تزيد على العشرة جنيهات فإنه لا شك في أن الخطاب المقدم من المدعى المدني المؤرخ ١٣ يومية سنة ١٩٣٩ والذي وجد به تمزق في جزء منه والذي يعترف المتهم بأنه بخطه وأنه صادر منه للمدعى المدني رداً على خطابه المؤرخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٩ المرسل من المدعى المدني للمتهم والذي يقول له فيه ارسل صندوقين سلك من الموجودين طرفكم . هذا الخطاب الممزق وما هو ثابت به من أجل تدل على وجود الصندوقين موضوع جريمة التبيد عند المتهم يعتبر في ذاته وبحالته مبدأ دليل بالكتابة يجوز معه التكملة بشهادة الشهود . . .

وأنه فضلاً عما ذكرته محكمة أول درجة رداً عليه (أي على دفاع الطاعن) فإن المحكمة ترى أن الأدلاء على وجود الوديعة عند المتهم متوفرة من المستندات المقدمة ومن شهادة الشهود دون الحاجة إلى التمسك باعتراف المتهم أو التعرض لتجزئته »

« وحيث أن القول بعدم تجزئة الاعتراف لا يمنع من اعتبار الاعتراف مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة إلى ما تضمنه في بعض نواحيه ومع ذلك فإن المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن هناك مبدأ ثبوت بالكتابة آخر وهو

١٣٠

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

١ — سرقة . لا تحقق منه الجريمة إلا إذا وقعت على أموال مملوكة . دفع المتهم بأن الا-شاب المتهم هو بسرقة مباحة . وحوب الرد عليه .

(المادة ٢١٨ ع — ٣١١)

٢ — نقض وإبرام . منتهات في سرقة . نقض الحكم بالنسبة لاحدهما . يستفيد منه الآخر ولو لم يكن قدم أسبابا لظنه . متهم بالشروع في رشوة جندي لاجلاء سبيل هذين المتهمين . استفادته أيضا لارتباط جريمته بجريمة السرقة .

المبادئ القانونية .

١ — انه لما كانت جريمة السرقة بحسب التعريف بها الوارد في نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات لا تحقق إلا إذا وقعت على أموال مملوكة لما يقتضيه حق أصحابها فيها من ضرورة وضع عقاب لحمايتهم مما يكون من شأنه الاضرار بهم عن طريق الاعتداء على ملكهم ولا يتصور وقوعها على الأموال المباحة التي لا مالك لها ، فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه إذا أدان المتهم في هذه الجريمة دون أن يرد على ما دفع به من أن الاخشاب موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه من الأموال المباحة

٢ — أن نقض الحكم لنسب المتقدم بالنسبة للطاعن يستفيد منه حتما ، لوحدة الجريمة ، الطاعن الآخر الذي أدين معه باعتباره شريكا ولو كان لم يقدم أسبابا لظنه كما يستفيد منه الطاعن الذي أدين في الشروع في إعطاء رشوة لجندي البوليس لاجلاء سبيل الأولين . لأن الارتباط القائم بين جريمة

الورقة الصادرة من الطاعن ، وبناء على ذلك اجازت الاثبات بالبينة وقالت بصريح العبارة انها لم تكن في حاجة إلى شيء من هذا الاعتراف في اثبات العقد المدني الذي كانت في صدد اثباته ، ومتى كان الأمر كذلك فان قضاءها يكون سليما ولا عيب فيه من هذه الناحية .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر ان الطاعن دفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بمضي المدة ، فردت عليه المحكمة بقولها ان مدة التنازع تبدأ من تاريخ تكليف المتهم تكليفا رسميا بالتسليم ، وهذا خطأ لأنه كان يجب عليهم ان تجري تحقيقا تبحث فيه تاريخ وقوع الجريمة على نحو تستجلى به كل غموض في هذه الناحية .

« وحيث ان ما يشير الطاعن من هذا مردود بأن الحكم المطعون فيه قد ذكر ما مفاده ان المحكمة تحرت واقعة اختلاس الوديعة وتاريخ هذا الاختلاس وانتهت الى القول بأن كل ما ثبت لها هو ان الطاعن امتنع عن رد الوديعة عند طلبها منه وعدت ذلك منه اختلاسا . ومتى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة من جهة اخرى لم تصدق الطاعن فيما قاله في خصوص رد الوديعة فان قضاءها يكون سليما من هذه الناحية ايضا ما دامت الدعوى ايس فيها ما يفيد انه تصرف في الوديعة قبل التاريخ الذي قالت المحكمة بأن الاختلاس وقع فيه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويجهن رفضه موضوعا .

(طعن لبيب واصف صليب ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني

رقم ٣٤٣ سنة ١٥ ق)

السرقه التي أدينا فيها وجريمة الشروع في الرشوة التي أدین هو فيها وثيق بحيث يستوجب في سبيل احقاق الحق وحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة شاملة للجريمتين معا.

المحكمة

« حيث ان مبني الطعن المقدم من هذا الطاعن هو ان الواقعة النابتة بالحكم لا عقاب عليها لأن الأخشاب موضوع التهمة من الأموال المباحة لأنها مما قذفته مياه البحر - وفضلا عن ذلك فان الحكم قد جاء متناقضا مع محضر الجلسة اذ ثابت بالمحضر ان المحكمة حكمت بحبس كل من المتهمين الثلاثة شهرا ، وثبت ذلك في رول القاضي ، وفي اسباب استئناف النيابة ولكن الحكم قضى بالحبس شهرين ، واعتمدت المحكمة الاستئنافية الحكم ، وايدته على الرغم من اعتراض الدفاع المبني على التناقض المذكور .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين بأنهم « الأول والثاني سرقا الأخشاب المبينة بالمحضر والمملوكة للجمهور ، والثالث شرع في إعطاء خمسين قرشا رشوة للعسكري خلف احمد عطية ومحمد شعبان محمد لاخلأ سراح المتهمين الأول والثاني ولم تقبل منه » . والحكم الابتدائي قال « ان الواقعة كما رواها العسكري خلف محمد عطية تتحصل في انه علم من احمد محمد المهدي ان هناك عربية نقل محملة اخشابا مسروقة من الدائرة الجمركية ، وان الخشب مغطى بشبك صيد ، فاتجه المكان الذي عينه الشخص المرشد ، وهناك وجد عربية محملة اخشاب مغطاه بشبك يتمودها المتهم الثاني (الطاعن الثاني) ويصحبه المتهمان الأول والثالث ، واثناء قياده المتهمين للقسم قدم له المتهم الثالث خمسين قرشا

على سبيل الرشوة فلم يقبلها منه . وحيث ان احمد محمد المهدي شهد بما يؤيد رواية الشاهد السابق ، وقال أنه نظر العربية خارجة من الدائرة الجمركية في مكان معين فاشتبه في أمرها ، وأبلغ الشاهد السابق الذي ضبط الواقعة . وحيث ان المتهم الثاني اعترف بضبط الخشب الخارج من الجمرك ، واعترف كذلك بأن هذا الخشب من فضلات السفن التي تنقل البضائع للميناء . وحيث ان المتهم الأول أيد اعتراف المتهم الثاني وقال بأن الخشب المضبوط بقايا صناديق وبضائع ، وأنه التقطها من فوق سطح المياه .

« وحيث ان التهمة قبل المتهمين الأول والثاني ثابتة من اعترافهما ومن ضبط الأخشاب معهما . وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهمين من أقوال الشاهد خلف محمد عطية التي تأيدت بشهادة محمد شعبان محمد الذي كان مرافقا للشاهد وقت ضبط المتهمين متلبسين بالجريمة » . ولدى المحكمة الاستئنافية تمسك الدفاع بأن الأخشاب موضع التهمة من الأموال المباحة لأنها مما تقذفه مياه البحر . والحكم الاستئنافية قضى بتأييد الحكم الابتدائي ، وكل ما ذكره في ذلك هو « أن الحكم المستأنف في محله بالنسبة للمتهمين الأول والثاني للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيعين تأييده . وتلاحظ هذه المحكمة أن الحكم صدر بحبس كل من المتهمين الأول والثاني شهرا واحدا مع الشغل كما هو ثابت في رول حضرة القاضي الجزئي ، وفي محضر الجلسة ، وقد كتب خطأ في الحكم الابتدائي باعتباره شهرين مع الشغل . وحيث انه بالنسبة للمتهم الثالث فترى المحكمة أنه وإن

كانت التهمة ثابتة قبله للأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف إلا أنها ترى أن العقوبة المقضى بها عليه شديدة لا تتناسب مع هذا الجرم إذا ما قورن بالتهمة المذسوبة للمتهمين المتوقع عليهما نفس العقوبة ، ومن ثم ترى المحكمة استعمال الرأفة بالمتهم الثالث هذا .

« وحيث أنه لما كانت جريمة السرقة بحسب التعريف بها الوارد به نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات لا تتحقق قانوناً إلا في الأموال المملوكة لما يقتضيه حق أصحابها فيها من ضرورة وضع عقاب لحمايتهم مما يكون من شأنه الإضرار بهم عن طريق الاعتداء على ملكهم . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت السرقة لا يتصور قانوناً وقوعها على الأموال المباحة التي لا مالك لها ، فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة السرقة دون أن يرد على دفاعه بأن الأخشاب موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه من الأموال المباحة ، يكون قد جاء قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

« وحيث أن الطاعنين الأول والثالث وإن كانا لم يقدموا أسباباً لطعنهما ، إلا أن نقض الحكم للسبب المتقدم بالنسبة للطاعن الثاني يجب أن يتناولهما أيضاً ، وذلك لأن سبب النقض يعيب الحكم بالنسبة للطاعن الأول كما يعيبه بالنسبة للطاعن الثاني لو حدة الجريمة ولأن الارتباط القائم بين جريمة الشروع في الرشوة التي دين فيها الطاعن الثالث وبين جريمة السرقة التي دين بها الطاعنان الثاني والأول وثيقة بحيث توجب في سبيل احقاق الحق وحسن سير العدالة أن تكون إعادة

المحاكمة شاملة لكليهما معا .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع الطاعنين .

(طن حسن احمد عماره وآخرين ضد النيابة رقم ٣٢٧ سنة ١٥ ق)

١٣١

٥ فبراير سنة ١٩٤٥

معارضة . تخلف المتهم من حضور الجلسة المحددة لظرفه السبب قهرى أبقى به إلى المحكمة . الحكم باعتبار معارضة كائنها لم تكن . لا يصح .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم لم يحضر الجلسة التي حددت لنظر معارضته فقطضت المحكمة باعتبار المعارضة كائنها لم تكن ، وكان الثابت أنه لم يتخلف عن حضور الجلسة إلا لسبب قهرى لم يكن له به قبل . وأنه أرسل إشارة برقية إلى المحكمة طالبا التأجيل لهذا السبب ، فإن هذا الحكم يكون في الواقع وحقيقة الأمر معيباً واجبا نقضه .

المحكمة

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أنه لم يتخلف عن حضور الجلسة أمام المحكمة الاستئنافية إلا بسبب قهرى ، وهو أنه كان آتياً بقطار السكة الحديدية من السويس قاصداً إلى القاهرة ، ولكن القطار اضطر للعودة إلى السويس في صباح يوم الجلسة وذلك لاشتداد الرياح وتكاثر الرمال مما تعطلت بسببه حركة القطارات بين السويس والقاهرة مدة يومين ، فأرسل إشارة تلفرافية في ذلك اليوم إلى المحكمة طالبا التأجيل لهذا السبب ولكن المحكمة لم تجب طلبه بعد أن وصلت الإشارة

وقضت في الدعوى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وهذا منها يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

« وحيث ان واقعه الحال على حسب الثابت بالأحكام الصادرة ومحاضر جلسات المحاكمة هي أن النيابة اقامت الدعوى العمومية على عبد اللطيف عبد الله احمد والطاعن بسرقة أحيال ومحكمة أول درجة دانت الأول غيايبا وقضت للطاعن بالبراءة حضوريا ، فاستأنف المحكوم عليه والنيابة ، والمحكمة الاستئنافية حكمت غيايبا بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لعبد اللطيف عبد الله والفته وادانت الطاعن في الجريمة المرفوعة بها الدعوى لما ارتأته من ثبوت واقعة السرقة عليه للأسباب التي ذكرتها فعارض ولكن لم يحضر الجلسة التي عينت له لنظر معارضته فيها ، فحكمت المحكمة بناء على طلب النيابة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن وقالت في ذلك « ان المعارض لم يحضر بعد ان قرر بالمعارضة وبعد ان اعلن بالحضور جلسة اليوم . فيتعين الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن عملا بالمادتين ١٣٣ و ١٦٣ من قانون تحقيق الجنايات »

« وحيث ان هذه المحكمة قد امرت في سبيل تحقيق وجه الطعن أولا بضم المفردات ثم اطلعت عليها ، فظهر لها ان الطاعن ارسل الى المحكمة من السويس الاشارة التلغرافية التي اشار اليها في طعنه وذلك في نفس اليوم المحدد لنظر المعارضة . وثانيا بالاستعلام من مصلحة السكة الحديد عن صحة ما ذكره الطاعن في صدد تعطيل سير القطار على السكة بين السويس والقاهرة في اليوم المذكور فجاء الرد بالاجاب .

« وحيث انه مادام قد ثبت على الوجه

المتقدم أن عدم حضور الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه باعتبار معارضته كأنها لم تكن انما كان بمانع قهرى استحال عليه معه الحضور أمام المحكمة وابداء أوجه دفاعه في خصوص التهمة موضوع الجريمة التي دين بها غيايبا ، فان هذا الحكم يكون في ذاته وفي الواقع وحقيقة الأمر معيبا واجبا نقضه .

وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن احمد عبد الفتاح ضد النيابة رقم ٣١ سنة ١٥ ق)

١٣٣

١٢ فبراير سنة ١٩٤٥

مجرمون أحداث . من المتهم البيان المذكور عنها بمحضر الجلسة . مفاده أن سنة وقت وقوع الجريمة لم تكن قد بلغت سبع عشرة سنة . عدم تضمن الحكم بيانا آخر عن سنة . المستخرج الرسمى المقدم في الطعن يدل على أن سنة وقت الحادثة لم تكن بلغت سبع عشرة سنة . وجوب تعديل عقوبة الاشغال الشاقة المحكوم بها على المتهم

(المادة ٦٦ ع — ٧٢)

المبدأ القانوني

إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص فيما تنص عليه على أنه لا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي يزيد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة فإذا كانت المحكمة قد حكمت على المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، وكان محضر جلسة المحاكمة اخاصلة في سنة ١٩٤٤ قد ذكر فيه مع اسم المتهم في التعريف به أن سنة سبع عشرة سنة ، ولم يكن الحكم متضمنا بيانا آخر عن سنة مما يحتمل معه أن المتهم حين ارتكابه الحادثة في سنة ١٩٤٢ لم تكن سنة

قد بلغت سبع عشرة سنة ، ثم ظهر من المستخرج الرسمي المقدم في الطعن أنه في الواقع لم يكن وقت ارتكابه الجريمة قد بلغ هذه السن ، فإنه يتعين تعديل العقوبة المحكوم بها على المتهم بما يتفق وحكم القانون .

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أجمل بيان مؤدى شهادة الشهود الذين اعتمد عليهم في القضاء بادانة الطاعن ولم يعن بذكر وقائع الدعوى وظروفها كما وردت على لسان الشهود في التحقيق وفي الجلسة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ذكر أن واقعة الدعوى نتجصل حسبما تبينته المحكمة من مطالعة أوراق الدعوى وسماع شهادة الشهود في أن نزاعاً قام بين فريق المجنى عليها وبين أيوب محمد أيوب أخى الطاعن على قطعة أرض كان يفلحها فريق المجنى عليها وحاول أخو الطاعن منعه عن ذلك فلم يمتنع وأدى هذا النزاع إلى أن ضرب الطاعن المجنى عليها بمصا غليظة على راسها قاصدا قتلها فأحدث بها الاصابة الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتها وقد ذهبت حسنة مرجان اخت المجنى عليها عقب وقوع الحادث إلى العمة واخبرته بأن اختها (المجنى عليها) ضربت في راسها وانها تنهم أيوب محمد أيوب أخا الطاعن في ضربها ولكن العمة آخر البلاغ نظرا لقرايته بالطاعن وأخيه . وبعد أن استنكرت المحكمة نصرف العمة ورجال الحفظ خلصت من ذلك إلى القول « انه إذا كانت حقوق المجنى عليها وفريقها

ضائعة بين ظلم المتهم الثانى (أخى الطاعن) ومحاباة عمه العمة فلهم العذر كل العذر إذا ما وقر في نفوسهم أو نفوس بعضهم أنهم ان لم يشهدوا على المتهم الثانى خاصة حالة كونه خصمهم الأوحده ضاع دم قتلهم هدرأ وهذا تأويل ما ذهب اليه اثنان منهم ما حسنه مرجان وموده داود فضل الله من أن الأول (الطاعن) لعلمه بأنه انما ضربها حسبة لوجه اخيه المتهم الثانى هو الضارب للمجنى عليها حتى انهما لم تذكر شيئا عن المتهم الثانى وما كان ليفعل ذلك الا لما بين اخيه وبينهم من تنافس بسبب الأرض على ان ولدى القتيلة مرجان رزق ادريس المعترف في بلاغ العمة بحضورهما في وقت التعرض المقول به شهدا شهادة صريحة بان الضارب هو المتهم الأول (الطاعن) . وقال اول هذين أن الاعتداء وقع بتحريض اخيه اذ اهاب به ان يضرب وقد يكون ذلك حقيقة واقعة لم يدركها الا من سمع التحريض باذنه وقد تكون تزيد أريد به الا يفلت من تبعة الجريمة المرتكبة ممن هو اصلها وجرت ثومتها . ثم ان هؤلاء الشهود اجمعوا امام المحكمة على وقوع العدوان من المتهم الأول وعلى أن علة اتهمه من قبل كان لما تقدم بيانه وتجد المحكمة ارتياحا تاما الى صحة هذا التعليل » وفي هذا بيان كاف لواقعة الدعوى ومؤدى شهادة الشهود الذين اعتمدت المحكمة عليهم في القضاء بالادانة .

« وحيث أن مبنى الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بالادانة الى أمور لا سند لها من أوراق الدعوى أو يخالف ما هو وارد في التحقيقات ذلك بأن ما قاله الحكم من أنه قد وقر في نفوس أهل المجنى عليها

أو نفوس بعضهم أنهم ان لم يشهدوا على الطاعن ضاع دم قتيلتهم هدرا هو قول لا يؤيده شيء في الدعوى لأن الثابت من أقوال الشهود في التحقيقات أن الطاعن لم يكن موجودا في مكان الحادث وقت الاعتداء .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه لا يعدوا أن يكون جدلا موضوعيا — مما لا تجوز اثارته لدى محكمة النقض .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن ما أورده الحكم للاستدلال به على توافر نية القتل لدى الطاعن لا يؤدى الى توافرها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين تعرض لبيان نية القتل قال في ذلك : « أنه يبين من مطالعة التقرير الطبي المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ أن بقمة رأس المجنى عليها الى الأمام في مستوى رأسى واصلا لعظم الجمجمة ووجد بعظم المقدمة كسر منخفض مفتفت وثلاثة شروخ وأن الوفاة كانت نتيجة الصدمة العصبية والنزف الدموى خارج الجمجمة وفي داخلها على سجايا المنخ مسببا عن كسر عظام الجمجمة وان الضربة بهذا الوصف وبآلة ثقيلة قال الشهود انها عصا غليظة بنهايتها صامولة من الحديد وقال الكشف الطبي والطب الشرعى انها من عصا ثقيلة تعتبر قاتلة لاستقرارها في مقتل هو الدماغ ويعين نية القتل العمد لدى الضارب وهو المتهم الأول . فضلا عما ذكر أن محل الايذاء امرأة كبيرة السن لم تلبث أن قضت النحب لساعتها والرغبة الملحة في منعها من مداومة الشكوى والتعرض « ويبين من هذا أن محكمة الموضوع استخلصت نية القتل استخلاصا سائغا من موضع الاصابة وجسامتها والآلة التي استعملت في احداثها وهذا منها

تقدير موضوعى لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض .

« وحيث ان محصل الوجه الرابع أن المحكمة بعد أن فرغت من سماع شهادة الخفيرين محمود مرسى ومحمد إسماعيل افتت نظر النيابة إلى افعال كل منهما في تأدية واجبه . وفي ذلك ما يشعر بأنها كونت رأيها قبل سماع باقى الشهود وقبل المرافعة والمداولة في الدعوى وهذا غير جائز .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه مردود بأنه ايس قبا بدا من المحكمة على النحو الذى يقول به الطاعن ما يشعر بأنها كونت في الدعوى رأيا نهائيا لا تكون معه جدوى من متابعة السير في اجراءات المحاكمة امامها .

« وحيث ان محصل الوجه الخامس ان المحكمة عاقبت الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات دون أن تثبت من حقيقة سنة مع أن الظاهر من الأوراق أن سنة هي ١٧ سنة و كان من الواجب على المحكمة قبل تعيين العقوبة التي ترى توقيعها عليه أن تتحقق من أنه قد بلغ سن سبع عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه الجريمة والواقع أنه لم يبلغها كما هو ثابت من شهادة الميلاد المقدمة في الطعن .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة وعلى الحكم المطعون فيه أنه قد ذكر مع اسم الطاعن في التعريف به أن سنة سبع عشرة سنة وقد قضت عليه المحكمة بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ولم تضمن حكمها بيانا آخر عن سنة مما قد يفيد أن سن الطاعن وقت المحاكمة في سنة ١٩٤٤ كانت ١٧ سنة فتكون سنة يوم الواقعة في سنة ١٩٤٢ أقل من ١٧ سنة ويبين من المستخرج الرسمي

القيام بوظيفتها فيما يختص بمراقبة توقيع العقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ من قانون العقوبات يكون الحكم معيبا متعينا نقضه

المحكمة

« حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه عاقبه بالأشغال الشاقة المؤبدة مع أنه لم يكن في يوم الحادث قد بلغ الخامسة عشرة من عمره وفي هذا مخالفة لحكم المادة ٦٦ من قانون العقوبات .

« وحيث ان سن الطاعن كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٤٤ مقدرة بثماني عشرة سنة فتكون سنه على هذا الاعتبار في يوم الحادث أى في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ أقل من خمس عشرة سنة غير أنه ثابت في محضر جلسة ٨ يونيو سنة ١٩٤٢ أن سن الطاعن ثمانى عشرة سنة فتكون في يوم الحادث أكثر من خمسة عشرة سنة . ومتى كان الأمر كذلك وكان من غير المستطاع معرفة سن الطاعن على وجه التحقيق حتى كانت هذه المحكمة تستطيع القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون خصوصا فيما يختص بالعقوبة التي يجب توقيعها على الطاعن — لأنه بمقتضى المادة ٦٦ من قانون العقوبات لا يجوز الحكم على من لم تبلغ سنه ١٥ سنة كاملة بعقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها على الطاعن — فان الحكم يكون معيبا متعينا نقضه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن عثمان قطان حسن ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٢٩٤ - سنة ١٥ ق)

المقدم أن الطاعن ولد في ٩ يناير سنة ١٩٢٧ فلا يكون قد بلغ وقت ارتكابه الجريمة سن السابعة عشرة . ولما كانت المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص على انه « لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشر سنة كاملة فان الحكم إذا أوقع على الطاعن عقوبة الأشغال الشاقة يكون قد اخطأ ويتعين اذن في سبيل ارجاع الأمور إلى نصابها الصحيح تعديل العقوبة المحكوم بها على الطاعن بما يتفق وحكم القانون .

(طعن السيد محمد أيوب ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٢٠ - سنة ١٥ ق)

١٣٣

١٢ فبراير سنة ١٩٤٥

مجرموناً مدات . سن المتهم . تجهل . سن المتهم في الحكم بحيث لا نستطيع محكمة النقض القيام بوظيفتها فيما يختص بالعقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ ع . حكم معيب . (المادة ٦٠ ع = ٦٦)

المبدأ القانوني

إذا كانت سن الطاعن ، على ما هو ثابت من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٤٤ ، مقدرة بثماني عشرة سنة ، وهى — على هذا التقدير — كانت في يوم الحادث الذى وقع في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ أقل من خمس عشرة سنة ، وكان الثابت في ذات الوقت بمحضر جلسة ٨ يونيو سنة ١٩٤٢ أن سن الطاعن ثمانى عشرة سنة وبناء على ذلك كانت أكثر من خمس عشرة سنة في يوم الحادث ، فإنه إذ كانت السن مجهولة حقيقتها إلى هذا الحد ، ولا نستطيع لذلك محكمة النقض

١٣٤

١٢ فبراير سنة ١٩٤٥

إذن التفتيش . واجب إثباته بالكتابة . يكفي عند
المرءة في حال ضرورة صدوره بالتليفون أن يكون مكتوباً
وقت إبلاغه للمأمور المنتدب لإجراء التفتيش . لا يشترط
وجود أصل هذا الاذن بيد المأمور . ليس في القانون ما يمنع
الندب بمباشرة إجراءات التحقيق عن طريق التليفون أو
التلغراف أو غيرها من وسائل الاتصال المعروفة .

المبدأ القانوني

إن الإذن الذي يصدر من النيابة العامة
إلى مأمور الضبطية القضائية بإجراء تفتيش
هو . كسائر أعمال التحقيق ، يجب إثباته
بالكتابة . وفي حال السرعة . إذا طلب
صدور الاذن أو تبليغه بالتليفون ، يجب أن
يكون الأمر مكتوباً وقت إبلاغه للمأمور
الذي يندب لتنفيذه . ولا يشترط وجود ورقة
الاذن بيد المأمور . فإن اشتراط ذلك من
شأنه عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها
تقتضي السرعة ، وليس في القانون ما يمنع أن
يكون الندب لمباشرتها من سلطة التحقيق عن
طريق التليفون أو التلغراف أو غيرها من
وسائل الاتصال المعروفة .

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه
الطعن أن الطاعن دفع بطلان التفتيش الذي
وقع في مسكنه لحصوله بناء على إذن شفهي
من النيابة بطريق المكالمة التليفونية مع ضابط
البوليس الذي أجراه وأنه لا عبرة بما سجله
وكيل النيابة في محضره بعد ذلك مما دار
بينه وبين الضابط في التليفون من حديث طالما

ان إذنا مكتوباً لم يسلم إلى هذا الأخير قبل
التفتيش . ولكن المحكمة ردت على هذا الدفاع
رداً خاطئاً إذ قالت أن العبرة هي بوجود أصل
كتابي لاذن التفتيش في ملف الدعوى وأنه
لا يهم بعد ذلك وجود هذا الاذن بيد الضابط .
« وحيث أن الحكم الابتدائي قد رد
على دفاع الطاعن المشار اليه في هذا الوجه
بقوله « إن صدور إذن النيابة بالتفتيش إذا
حصل بالتليفون صحيح ولا يشترط لهذه
الصحة الا أن يكون له أصل موقع عليه من
الأمير به وأن يشتمل على بيان اسم ووظيفة
من أصدره ووظيفة مأمور الضبطية القضائية
المنتدب واسم المتهم والتهمة المسندة اليه والعمل
المطلوب إجرائه وأن يكون مؤرخاً وموقعاً
عليه . وأنه تبين من الاطلاع على أوراق هذه
الدعوى أن حضرة وكيل النيابة حرر محضراً
ساعة إصدار اذن التفتيش أثبت به كل
البيانات السابق ذكرها ووقع عليه وأرفق
بالتحقيق » . وقد أخذ الحكم الاستثنائي
بهذه الأسباب وأضاف إليها قوله « إن المحكمة
تتفق مع الدفاع في أن أمر النيابة بالتفتيش
باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق يجب أن
يكرس له أصل ثابت بالكتابة وأن يشتمل هذا
الأمر على تاريخ صدوره واسم ووظيفة من
أصدره وتوقيعه واسم المتهم المطلوب تفتيشه
والتهمة الموجهة اليه والمطلوب التفتيش من
أجلها وأن جميع هذه الشروط متوفرة في الاذن
الصادر في هذه القضية إذن وكيل النيابة
مخدرات مصر أثبت في محضره المؤرخ في ١٧
٢ / ١٩٤٤ الساعة ٩ و٣٠ ق مساء اسمه ووظيفته
وأن الصادق أفندي حلاوة ضابط مباحث
قسم السيدة اتصل تليفونيا وأخبره أنه علم

بأن محمد السمكري يتجر في المواد المخدرة فاذن وكيل النيابة في ضبطه وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط ما يمكن ان يوجد به من مواد مخدرة . وأن الدفاع ذهب بعد ذلك إلى عدم جواز تبليغ هذا الأصل تليفونيا لمأمور الضبطية القضائية وإلى انه يتعين ان يكون هذا الأصل موجودا تحت يد هذا المأمور عند اجراء التفتيش وانه لا سند من القانون لهذا الشرط الذي يحتمه الدفاع إذ ان امر التفتيش كأي إجراء من إجراءات التحقيق يتعين وبكفي في نفس الوقت ان يكون له أصل ثابت في محضر التحقيق . اما طريقة تبليغ هذا الأمر فمتروكة للظروف الخ »

« وحيث ان الاذن الذي يصدر من النيابة العامة إلى مأمور الضبطية القضائية باجراء التفتيش هو من اعمال التحقيق التي يجب إثباتها بالكتابة . وبكفي عند السرعة في حالة ضرورة صدور الاذن بالتليفون ، ان يكون الأمر مكتوباً وقت إبلاغه للمأمور الذي يندب لتنفيذه ولا يشترط . كما قالت المحكمة بحق وجود أصل هذا الاذن بيد المأمور فان اشتراط ذلك من شأنه عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضي السرعة . وليس في القانون ما يمنع ان يكون الندب اليها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون او التلغراف إلى آخره من وسائل التراسل المعروفة ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم قد اثبت ان إذن التفتيش كان له أصل مكتوب وقت إبلاغه للضابط لتنفيذه فلا وجه لما ينهأ الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني ان الدفاع

كان يدور امام المحكمة الاستئنافية حول بطلان التفتيش ولم يتناول موضوع الدعوى فكان على المحكمة وقد رأت عدم قبول الدفع بالبطلان ان تحدد جلسة لتسمع كلمة الدفاع في الموضوع اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون باطلا .

« وحيث انه لاصحة لما جاء بهذا الوجه لأن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان محامي الطاعن تكلم في موضوع الدعوى بعد ان اثار الدفع ببطلان التفتيش وكان عليه هو ان يفعل ذلك وإذا قصر فلا يكون له ان ينعي على المحكمة انها هي التي اخلت بحقه في الدفاع .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث ان الحكم فيما يختص بموضوع الدعوى لم تشتمل على اسباب كافية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اخذ في قضائه بادانة الطاعن بالأسباب التي بني عليها الحكم الابتدائي وقد استدل هذا الحكم على ثبوت جريمة احراز المخدرات التي دانه من اجلها بنتيجة التفتيش الذي اجراه ضابط المباحث والذي اسفر عن ضبط اربع ورقات بكل منها قطعة من الحشيش تحت حصر بالحجرة التي يسكنها وبشهادة محمد افندي صلاح الدين وظريفة خليفة وعلى شحاته ومصطفى واحمد اسماعيل حسن بان الحجرة التي فتشها الضابط وعثر فيها على الحشيش يشغلها الطاعن وفي هذا بيان كاف للدلالة التي اقيمت عليها الادانة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد محمود موسى ضد النيابة رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٥ ق)

١٣٥

١٢ فبراير سنة ١٩٤٥

قرة الشئ المحكوم فيه . إنذار الاشتباه مخالفة مقتضاه . حكم بالإدانة في هذه الجريمة . يكفي لصحته أن يكون قد وجه إنذار للمشبه ثم حاله . سند المخالفة . حكم بالإدانة في جريمة سرقة . الطعن فيه في صدد الطعن على الحكم الصادر في مخالفة مقتضى الإنذار . لا يصح . هو بوصف كونه حكما صحيحا في المناسبة التي صدر فيها يعتبر صحيحا في جميع المناسبات الأخرى التي يقتضي الرجوع إليها فيها .

المبدأ القانوني

يكفي لصحة الحكم بالإدانة في جريمة مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه أن يكون قد وجه إلى المتهم إنذار اشتباه ثم خالفه . وإذن فإذا كان سند المخالفة هو الحكم على المنذر بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي منها السرقة ، فإنه ما دام هذا الحكم صادرا في دعوى جنائية واجب لها وفيها استيفاء الضمانات المقررة بالقانون للمحاكمات الجنائية في كل دور من أدوارها ، لا يقبل من المحكوم عليه الطعن فيه في صدد أو لمناسبة طعنه على الحكم الصادر في مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه ، إذ الطعن عليه لا يكون إلا في تلك الدعوى التي صدر فيها لأنه في غيرها من الدعاوى إنما يتعرض له من ناحية أثره فقط ، لا من ناحية صحته وصحة الإجراءات التي بني عليها . وهو بوصف كونه حكما جنائيا صحيحا في المناسبة الصادر فيها يعتبر صحيحا في جميع المناسبات الأخرى التي يقتضى فيها الرجوع إليه قانونا

المحكم

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أن المحكمة اعتمدت في قضائها في واقعة السرقة التي دافعه بها على شهادة شاهدين قالت أنهما انظرا به يحمل (الفرارة) مع أن قولهما لا يمكن أن يفيد هذا وفضلا عن ذلك فتعدد طعن الطاعن بأن بينه وبين الشهود خصومات وأقر المجنى عليه بذلك ومع هذا فإن المحكمة قالت بأنه لا يوجد بين الشهود والمتهم ما يقتضي التلقيق وصدفت وقوع السرقة مع وجود اشخاص في المنزل محل الواقعة . ولقد قال عم الطاعن أن الشخير المقول بأنه مسروق ملك له فعملت المضاهاة في غير مواجهة صاحب الشأن بمعرفة الضابط وهو غير فني ولهذا طلب وكيل النيابة من جهة البوليس استيفاء هذه النقطة ولكن ذلك لم ينفذ .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٣ بنواي لم يحسن سيره وسلوكه ولم يسلك سلوكا مستقيما رغم سبق إنذاره مشبوه من البوليس مركز ملوى بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٩ لانهامه في الجنحة رقم ٢٣٤٩ سنة ١٩٤٣ » والحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه دانه وقال في ذلك « ان التهمة الموجهة للمتهم (الطاعن) هي انه لم يحسن سيرة وسلوكه ولم يسلك سلوكا مستقيما رغم سبق إنذاره مشبوه من بوليس مركز ملوى بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لانهامه في الجنحة ٢٣٤٩ سنة ١٩٤٣ ملوي وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٦ و ٣ / ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ٢٢ و ٣٠ من القانون ٢٤ سنة ١٩٢٣ . ومن

١٣٦

١٢ فبراير سنة ١٩٤٥

مشبه فيهم :

١ — المراقبة الخاصة . يكفى للحكم بها تقديم بلاغ جدى ضد المشتبه به عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها . اقول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة فى الدعوى التى أقيمت بناء على هذا البلاغ . لا سند له

٢ — الحكم على المتهمة بوضعه تحت المراقبة . النعى على هذا الحكم بأنه أخطأ بقوله أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة الدعوى التى يحكم فيها بالبراءة . لا يصح .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ حين قال فى المادة التاسعة : « إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جدى عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين أولاً وثانياً . . . الخ » فقد دل على أن البلاغ المشار إليه فى هذه المادة كاف للحكم بوضع ذلك الشخص تحت المراقبة الخاصة ولو كان هذا البلاغ قد انتهى أمره بالحفظ أو بالبراءة وكل ما فى الأمر أنه يجب أن يكون هذا البلاغ جدياً . والقول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة فى الدعوى التى أقيمت بناء على هذا البلاغ قول لا سند له فى القانون ولا له من موجب يقتضيه .

٢ — إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ خاصة بالمشتبه

« حيث ان التهمة ثابتة قبله من حصول إنذاره مشبوها بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ كما يدل عليه الانذار المرافق للملف القضية ومن اتهمه فى الجنحة ٢٣١٩ سنة ١٩٤٣ ملوى الى حكم عليه فيها بالادانة وعلى ذلك يكون عفا به مطابقاً للمواد المذكورة »

« وحيث انه لا وجه لكل ما يثيره الطاعن فى طعنه فانه يكفى لصحة الحكم عليه فى الجريمة التى دين بها على الاساس الذى قالت به المحكمة ان يكون قد وجه عليه انذار اشتباه ثم خالف مقتضى هذا الانذار فحكم عليه بالادانة فى احدى الجرائم المنصوص عنها بالمادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ومنها السرقة التى ينازع باوجه طعنه فى ثبوت واقعته عليه . وما دامت مخالفته قوامها فى هذه الحالة حكم جنائى صدر عليه فى دعوى اخرى واجب لها وفيها استيفاء الضمانات المقررة بالقانون للمحاكمات الجنائية فى كل دور من ادوارها فان طعنه على ذلك الحكم لا يكون إلا فى تلك الدعوى التى صدر فيها ولا يمكن ان يقبل فى غيرها من الدعاوى التى يتعرض له فيها من ناحية اثره فقط لا من ناحية صحته وصحة الاجراءات التى بنى عليها . فهو بوصف كونه حكماً جنائياً متى كان صحيحاً فى المناسبة الصادر فيها يكون صحيحاً فى جميع المناسبات الأخرى التى تقتضى الرجوع اليه فانونا .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن كمال محمد سعيد ضد النيابة رقم ٢٧٢ سنة ١٩٥٠)

فيهم الذين يجوز توجيه الإنذار إليهم ، والمادة التاسعة خاصة بتوقيع العقوبة على من يخالف بمقتضى الإنذار فإنه إذا كان الحكم قد قضى بوضع المشتبه فيه تحت المراقبة بناء على أنه حدث بعد إنذاره أن قدم ضده بلاغ عن ارتكاب جريمة سرقة لا يكون ثمة وجه للنعي على هذا الحكم بأنه أخطأ بمقولة أن الفقرة الثانية من المدة الثانية المذكورة تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة .

المحكم

« حيث أن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه قد فصل في تهمة لم تكن معروضة على المحكمة فضلا عن أن تلك المحكمة قد أخلت بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن التهمة التي أسندت إليه هي أنه حدث بعد إنذاره مشبوها أن حكم عليه بالحبس لسرقة وقد أثبت الطاعن لمحكمة أول درجة أن حكم الادانة المشار اليه قد ألغى وقضى ببراءته من التهمة إلا أن المحكمة دانت به بناء على سبب جديد هو أنه قدم ضده بلاغ بعد الإنذار . وقد أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي وبذا يكون قد دان الطاعن بجريمة لم تكن معروضة على المحكمة . وهذا غير جائز خصوصا وإن المحكمة لم تنبه الطاعن إلى هذا التغيير الذي أجرته .

« وحيث أن التهمة التي أسندت إلى الطاعن ابتداء هي أنه بعد إنذاره مشبوها حكم عليه بالحبس لسرقة في القضية رقم

٥٦٨٩ سنة ١٩٤٣ استئناف الاسكندرية وأنه لذلك يجب وضعه تحت المراقبة تطبيقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وقد قال الحكم الابتدائي أنه وإن كان حكم الادانة في قضية السرقة المشار اليها قد ألغى إلا أن مجرد تقديم البلاغ جدي ضد الطاعن في تلك القضية يكفي بذاته لتطبيق المادة التاسعة المذكورة وقضى بوضعه تحت المراقبة فاستأنفه الطاعن وأبدى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس ولما كان التغيير الذي ينهيه الطاعن على الحكم قد وقع في الحكم الابتدائي وقد دافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه فليس له وجه للتظلم بعد ذلك .

« وحيث أن حاصل الوجه الثالث هو أن الحكم لم يبين تاريخ تقديم البلاغ الذي جعله أساسا لادانة الطاعن ومن الذي قدمه كما لم يبين أسباب اعتبار هذا البلاغ جديا .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة اتهام الطاعن بسرقة والحكم بادانته ابتدائيا واستئنافيا ثم قضاء محكمة النقض بقبول الطعن المقدم منه والحكم بعد ذلك بإلغاء إدانته وبرأته لعدم كفاية الأدلة بعد ذلك قال الحكم ما يأتي . - « ومن حيث أنه بالاطلاع على أوراق قضية السرقة ترى المحكمة اتهام المتهم (الطاعن) فيها كان جديا وإن لم يبلغ في نظر الهيئة الاستئنافية الثانية التي قضت بالبراءة درجة الكفاية للادانة » وفي هذا بيان كاف لواقعة تقديم بلاغ ضد الطاعن باتهامه بسرقة وما ترتب على هذا البلاغ من إقامة الدعوى العمومية ضده ومن صدور حكمين فيها ابتدائيا واستئنافيا بادانته قبل

ان تفصل محكمة النقض في الطعن المقدم منه ثم بناء الحكم ببراءته بعد ذلك على عدم كفاية الأدلة وقد استخلصت المحكمة من ذلك ومن سائر ظروف قضية السرقة أن ذلك البلاغ كان جدياً .

« وحيث ان الطاعن يدفع في الوجهين الرابع والخامس بعدم جواز نظر الدعوى ضده ويبني دفعه على القول بأن البلاغ الذي قدم في حقه وجعله الحكم اساساً لادانته قد كان عن حادث سرقة وبأنه حوكم عن هذا الحادث وقضى ببراءته منه فلا يجوز محاكمته عنه مرة أخرى كما يقول بأنه متى ترتب على البلاغ اقامة دعوى فان طلب المراقبة يجب ابدائه في تلك الدعوى بعينها بحيث لا يصح بعد الفصل فيها ان ترفع به دعوى مستقلة وذلك تفادياً مع تكرار المحاكمة .

« وحيث انه لا محل لهذا الوجه فانه فضلاً عن عدم تكامل شرائط الدفع في هذه الدعوى لسبق الحكم فيها بالحكم الصادر بالبراءة في قضية السرقة فان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ حين قال في المادة التاسعة اذا حدث بعد انذار البوايس ان حوكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه او قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولاً وثانياً ! . قد دل بوضوح على ان البلاغ الذي أشار إليه كاف ولو انتهى بالبراءة أو الحفظ . وكل ما في الامر انه يجب بالبداية أن يكون جدياً وأما القول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة فلا سند لها في القانون كما ليس له من موجب تقضيه .

وحيث ان مبنى الوجه الباقي هو ان الحكم

المطعون فيه اخطأ إذ اعتبر ان الحكم بالبراءة لعدم كفاية الأدلة لا يمنع من الحكم بالمراقبة الخاصة معتمداً في ذلك على ما اشارت اليه في هذا الصدد الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وذلك لأن المادة المذكورة تستلزم ان تكون النيابة قد تولت اكثر من مرة اقامت الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة وهذا غير متحقق في الدعوى الحالية .

« وحيث ان هذا الوجه قد يكون على فرض ان الحكم دان الطاعن بناء على الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المشبوهين . ولما كان الواقع ان قضاء الحكم بوضعه تحت المراقبة انما كان بناء على أنه حدث بعد انذاره ان قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة سرقة الأمر الذي نصت عليه الفقرة الأولى من المادة التاسعة ولما كانت المادة الثانية خاصه بالمشتبه فيهم الذي يجوز توجيه الانذار اليهم والمادة التاسعة خاصة بتوقيع العقوبة على من يخالف مقتضى الانذار الموجه اليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد .

« وحيث انه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .
(طعن محمود محمد القاضي ضد النيابة رقم ٤٨٢ سنة ١٩٥٠)

١٣٧

١٢ فبراير سنة ١٩٤٥

إخفاء أشياء مسروقة . ارتكاب حوادث السرقة من عدة متهمين على معنى لميم متعددين في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة . متهمون بالاخفاء . إسناد الاتهام إلى كل منهم أنه اشترى بعض المسروقات من بعض المتهمين بالسرقة . يجب تحقيق موقف كل واحد منهم . مسألة أي منهم عن فصل غيره لا تصح ما دام لم يكن على اتفاق معه .

المبدأ القانوني

متى كانت حوادث السرقة محل الدعوى

ارتسكت من عدة متهمين على مجنى عليهم متعددين في أوقات مختلفة وأما كن مختلفة . وكان ما أسند إلى كل من المتهمين في جريمة الإخفاء هو أنه اشترى بعض المسروقات من بعض المتهمين بالسرقة ، فإنه إذا كان لا يصح أن يسأل أى من أولئك عن فعل غيره ما دام لم يكن على اتفاق معه ، يكون من الواجب على المحكمة ، وهى تبحث مسئولية المتهمين بالإخفاء ، أن تحقق موقف كل منهم واحدا واحدا ، فتبين في حكمها الشيء المسروق الذى أخفاه والدليل على علمه بسرقة ، فإذا لم تفعل بل اعتبرتهم جملة مخفين للمسروقات واستدلت على علمهم بالسرقة بدليل عام مجهل لا يعرف إذا كان يصدق عليهم جميعا أو لا يصدق إلا على بعضهم فقط ، فإنها تكون قد أخطأت بتتصيرها في بيان الأسباب التى أقامت عليها الإدانة .

المكرر

« حيث ان الطاعن ينبغي وبما يفعا على الحكم المطعون فيه أن المحكمة نأته مع متهمين آخرين بأنهم أخفوا مصاريع خشبية وزجاجية مسروقة من المجنى عليهم عديدين في تواريخ مختلفة مع علمهم بسرقتها واستدلت على علمهم بالسرقة بأن المبالغ التى دفعها كل منهم ثمنها لما اشتراه نقل كثيرا عن ثمنه الحقيقي وبالرغم من تعدد المتهمين والمجنى عليهم وتعدد تواريخ حوادث السرقة والإخفاء فإن المحكمة لم تبين ما أخفاه كل منهم ولا الفرق بين الثمن الذى دفعه والثمن الحقيقي بل اعتبرت المتهمين جميعا

مخفين لجميع المسروقات وحملتهم مسئولية الإخفاء مع عدم وجود اتفاق بينهم على ذلك . « وحيث ان النيابة أقامت الدعوى العمومية على ثلاث من المتهمين بأنهم في ليالى ٧ و ١٢ و ١٧ و ١٩ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٤ سرقوا مصاريع خشبية وزجاجية موضحة وصفا وقيمة بالمحضر محمد مجد زعطوط ومحمود على مسعد وأحمد رفعت الزرقا وعثمان محمود أباطة ومصطفى احمد الدقاق من منازلهم المسكونة وعلى خمسة آخرين من بينهم الطاعن بأنهم أخفوا المصاريع المسروقة سالفه الذكر مع علمهم بالسرقة . وقد تمسك الطاعن في دفاعه على ما هو وارد في محضر الجلسة بأن ما وجد عنده هو لوح من زجاج اشتراه بمبلغ ستين قرشا وهو لا يساوى من الثمن أكثر من ذلك لأنه مكسور وقد قضت المحكمة بأدانة جميع المتهمين وقالت فيما يختص بجريمة الإخفاء أنها ثابتة قبل المتهمين من الرابع الى الثامن من ضبط الأشياء المسروقة عندهم وقد قرروا أنهم اشتروها من المتهمين الثلاثة الأول الا أن ركن العلم بالسرقة متوفرة قبلهم مما يأتى أولا — بنحس الأثمان التى ادعوا بدفعها الى المتهمين الثلاثة الأول اذا قورنت بالأثمان الحقيقية للمسروقات ولوحظ فوق ذلك درجة ارتفاع ثمن الأخشاب وألواح الزجاج بسبب الحالة الحربية ورغمنا عن أن أقوال المتهمين الثلاثة الأول تفيد أنهم فى الحقيقة لم يقبضوا من باقى المتهمين سوى نصف المبالغ التى ذكرها هؤلاء المشترون وهى أقوالها قيمتها وترجح المحكمة صدقها فإنه مع التسليم جدلا بأن المتهمين من الرابع الى الثامن دفعوا حقيقة المبالغ التى ادعوا بها إلا أن هذه المبالغ لازالت تقل كثيرا

عن الأثمان التي ذكرها السيد رمضان في القسيمة ٥٠١٧ وهو الخبير الذي استعان به ضابط البوليس في تقدير الأثمان

ثانيا : المتهمون الثلاثة الأول جميعا من دمنهور ولا يعقل أن تكون حالتهم الاجتماعية خافية على باقي المتهمين بل ان مجرد النظر اليهم يكفي للحكم على أنهم نشأوا في أحضان الفقر ولا يعقل أن تكون لديهم منازل توضع فيها أمثال ألواح الزجاج المسروق وأغلبها من الصنف الثمين بل أن الضلوف الخشبية نفسها كانت تكفي لتنبيه باقي المتهمين أنها متروعة من منازل كبيرة لا ينتظر أن يملكها المتهمون الثلاثة الأول وهي ظروف تساعد وحدها على إدراك أن المتهمين الثلاثة الأول لابد أن يكونوا قد حصلوا عليها من طريق السرقة فقبول المتهمين من الرابع إلى الثامن شراء هذه الأشياء منهم بعد إدراكهم ذلك يكون جريمة الاخفاء ويتعين معاقبتهم عنها بالمادة ٣١٧ - ١ و ٥٢ و ٣٢٢ عقوبات .

« وحيث انه لما كانت حوادث السرقة موضوع الدعوى ارتكبت من عدة متهمين على مجنى عليهم عديدين في أوقات وأماكن مختلفة وأن ما أسند إلى كل من المتهمين بجريمة الاخفاء هو انه اشترى بعض المسروقات من بعض المتهمين بالسرقة فقد كان الواجب على المحكمة وهي تبحث مسؤولية المتهمين بالاخفاء أن تحقق موقف كل منهم واحدا واحدا إذ لا تصح مساءلة أى منهم عن فعلة غيره مادام لم يكن على اتفاق معه . ومن ثم فقد كان على المحكمة في واقعة الدعوى أن تبين في حكمها ، القاضى بادانة الطاعن ،

المسروق الذى وأخفاء والدليل على علمه هو بسرقة . أما وهي لم تفعل بل اعتبرت المتهمين جملة مخفين للمسروقات واستدلت على علمهم بالسرقة بدليل مجهول العلم لا يعرف إذا كان يصدق عليهم جميعا أو على بعضهم فقط ، فانها تكون قد أخطأت بتقصيرها في بيان الأسباب التي أقامت عليها إدانة المتهمين ومنهم الطاعن « وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(طن ابراهيم محمد رجب ضد النيابة رقم ٤٨٤ لسنة ١٥ ق)

١٣٨

١٢ فبراير سنة ١٩٤٥

مواد مخدرة :

- ١ - شجيرات حمش ، إثبات الحكم إنها كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحمش ونبتة الملم من تهمة الاحراز ، المجادلة في ذلك . لا يصح لدى محكمة النقض
- ٢ - ضبط هذه الشجيرات في أغسطس سنة ١٩٤٤ . وحسب تطبيق أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ وضع بذور هذه الشجيرات في الارض قبل العمل بهذا القانون . لا يؤثر . هذا القانون لا يعاقب على وضع البذور في الارض فقط وإنما يعاقب على كل أعمال التمهيد اللازمة للزرع إلى حين نضجه .

المبادئ القانونية

- ١ - إذا كان الحكم قد أثبت أن شجيرات الحمش التي ضبطت كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحمش ، كما هو معروف في القانون ، وبناء على ذلك برأ المتهم من تهمة إحراز الحمش ، فإن المجادلة في ذلك تكون متعلقة بوقائع الدعوى التي لا شأن بها لمحكمة النقض .

٢ — إن الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ قد ألغى بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي جرى العمل به من يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. فإذا كانت شجيرات الحشيش قد ضبطت في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ فإنه يكون من المتعين تطبيق أحكام هذا القانون بعقوباته المغلظة. ولا يؤثر في ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وضعت في الأرض قبل العمل به فإن المفهوم من مجموع نصوصه أنه لا يعاقب على وضع بذور الحشيش في الأرض فقط بل يعاقب أيضا على كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلعه إذ ذلك كله يدخل في مدلول « الزراعة » التي نهى عنها.

المحكم:

« حيث أن مبنى الطعن أن المطعون ضده أسندت إليه تهمة إحراز مخدر (حشيش) وبعد أن حكمت محكمة أول درجة بادانته بها بمقتضى قانون المواد المخدرة قضى الحكم المطعون فيه باعتبار ما وقع منه زراعة حشيش ممنوعة بمقتضى الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ وعاقبه عنها بالغرامة. وتقول النيابة في طعنها أن الحكم على هذا النحو قد أخطأ في ناحيتين الأولى أنه قال بعدم توافر جريمة الاحراز بناء على أن الشجيرات المضبوطة في حقل المتهم كانت وقت ضبطها خضراء ولم تكن جفت بعد وانها لذلك لم

يصل محصولها إلى مرتبة الحشيش الذي قصده القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨. ووجه خطئه في هذه المناسبة هو أن بعض الشجيرات وجدت يوم ضبطها تامة النمو مما يدل على وجود مادة الحشيش بها ولا يهم في ذلك أن تكون الشجيرات قائمة بالأرض غير منفصلة ولم تكن قد نزلت وجففت بعد ذلك بفعل الانسان — وأما الناحية الأخرى فهي أن الحكم قد طبق أحكام الأمر العالي الصادر في ١٨٨٤ على زراعة الحشيش مع أن الأمر العالي قد ألغى بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ قبل تاريخ الواقعة موضوع الدعوى إذ أن ضبط شجيرات الحشيش كان في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤.

« وحيث أن الشطر الأول من هذا الطعن مردود بما أثبتته الحكم في صدد الواقعة فإنه انتهى إلى القول. ومن حيث أنه يبين من شهادة معاون الافتاح بصراحة أن هذه الشجيرات لم تكن قد جفت وإنما هي شجيرات خضراء يوم ضبطها. ومن حيث أنه لا يمكن التوفيق بين هذه الشهادة وبين ما ورد في تقرير المعمل الكيماوى من أن هذه الشجيرات كانت جافة إلا أن الجفاف حصل في الفترة بين قطع هذه الشجيرات بعد ضبطها يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ ويوم فحصها يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٤ — وترى المحكمة أن هذه الفترة وهي اثنا عشر يوما كافية لجفاف النبات ولا يمكن مساءلة المتهم عن هذا الجفاف الذي حصل بعد الضبط وإنما يسأل عن حالة النبات وقت ضبطه — ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن تعريف محكمة النقض والابرام للحشيش الوارد في حكمها السالف الذكر لا

ومعاقبة المتهم بالحبس في الحدود الواردة بالمادتين المشار إليهما .

(طعن النيابة العامة ضد بكري عبد المجيد اسماعيل رقم ٩٥ لسنة ١٥ ق)

١٣٩

١٩ فبراير سنة ١٩٤٥

خيانة الأمانة . تحقق هذه الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكا له . لا يشترط لذلك خروج المال بالفعل من يد الأمين . أمين شونة بنك التسليف الزراعي وخفيته . بيعهما محصولا من المودع شونة لبنك الحساب وزارة الزراعة وفيه بهما بعض ثمنه . ضبط المبيع قبل نقله من الشونة . تحقق جريمة خيانة الأمانة . هذه الفعلة تكون فيها أيضا أركان جريمة النصب . بيع ملك الغير .

(المادتان ٢٩٣ و ٢٩٦ ع = ٣٣٦ و ٣٤١)

المبدأ القانوني

إن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذي أوقعه فأمين شونة بنك التسليف الزراعي وخفيته . إذا باع شيئا من الأرض المودع بالشونة لحساب وزارة الزراعة إلى شخص وتسلبا منه بعض الثمن وأحضرا عربة لنقله ، وضبط الأرض قبل إتمام نقله من الشونة ، فإن جريمة خيانة الأمانة تكون متحققة بالنسبة إليهما . وهذه الفعلة تتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بتصرف المتهمين بالبيع في مال غير مملوك لهما ولا لهما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشتري الحسن النية على الثمن ، فإن التصرف على هذا النحو تتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقترب بطرق احتيالية

ينطبق على حالة الشجيرات المضبوطة عن هذه القضية ويتعين بناء على هذا عدم تطبيق أحكام القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ وهذا يدل على أن الشجيرات التي ضبطت كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحشيش كما هو معروف به في القانون . ومتى تقرر ذلك فإن المناقشة في هذا الصدد تكون في حقيقة الأمر متعلقة بوقائع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث أنه عن الشطر الآخر من الطعن فإن الحكم دان المتهم بأنه في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ زرع شجيرات الحشيش المضبوطة وعاقبه على مقتضي الأمر العالي الصادر في ١٥ مارس سنة ١٨٨٤ . ولما كان هذا الأمر العالي قد ألغى بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الواجب العمل به من يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإنه كان يتعين تطبيق أحكام هذا القانون بعقوباته المغلظة . ولا يؤثر في ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وضعت في الأرض قبل العمل بالقانون المذكور فإنه مفهوم من مجموع نصوصه أنه لا يعاقب على وضع بذور الحشيش في الأرض فقط بل يعاقب أيضا على كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلعه فإن ذلك كله يدخل في مدلول الزراعة التي أراد النهي عنها .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك وكان الواجب تطبيق القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الواقعة فإن عقاب المتهم يجب أن يكون بمقتضى المادتين ١ و ٢ من هذا القانون ويتعين قبول الطعن ونقض الحكم فيما يختص بالعقوبة

المحكم.

« حيث أن الطاعن الثاني بني طعنه على عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني وإذا كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة، وقد ممكن الطاعن من أن يقدم في خلال عشرة أيام ماعسي أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته، ولم يقدم شيئاً فيتعين إذن رفض الطعن موضوعاً.

« وحيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن المقدم من الطاعن الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في اعتبار الواقعة جريمة تبديد لأن الثابت أن الأرض المدعى تبديده لم يخرج من حيازة الطاعنين إلى حيازة من اشتراه منهما بل بقي في مكانه بالشونة وبذلك تكون الواقعة شروطاً في تبديد غير معاقب عليها.

« وحيث أن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك ولا يشترط لتحقيق الجريمة خروج المال من حيازة الأمين بناء على التصرف الذي أوقعه. ولما كانت الواقعة النابتة بالحكم المطعون فيه نتجصل في أن المتهم الأول (الطاعن الأول) أمين شونة بنك التسليف الزراعي بالسنبلاوين والمتهم الثاني (الطاعن الثاني) الخفير به باعاً ضريبة من الأرض المودع بالشونة عهدة المتهم الأول إلى طه الفواخري بسعر ١٥ جنيهاً وتسلماً من الثمن خمسة جنيهات وأحضراً أمين النقل مصطفى حافظ رزق لنقل الأرض فضبطه عبد الرحمن حمدي افندي وكيل فرع البنك

بالسنبلاوين قبل أتمام نقله من شونة البنك فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ اعتبر أن خيانة الأمانة تحققت بتصرف الطاعنين بالبيع في الأرض المودع بالشونة.

« وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه به قصور في التسبب بالنسبة لجريمة النصب فهو لم يبين أن كان هذه الجريمة ولا الطرق الاحتمالية التي استعملها الطاعنان. « وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها أن الطاعنين باعاً ضريبة من الأرض المودع في الشونة من مصطفى بك فوده لحساب وزارة الزراعة إلى طه الفواخري بسعر خمسة عشر جنيهاً وتسلماً من الثمن خمسة جنيهات، وفي هذا بيان كاف تتوافر فيه جميع الأركان القانونية لجريمة النصب التي تمت بتصرف الطاعنين بالبيع في مال غير مملوك لهما ولا لهما حق التصرف فيه وحصولهما من المشتري الحسن النية على الثمن إذ التصرف على هذا النحو يكفي قانوناً لتكوين الجريمة ولو لم يقتزن بطرق احتمالية فلا قصور في الحكم كما يزعم الطاعن.

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث أن المحكمة لم تجب الدفاع إلى ما طلبه من معاينة الشونة للتحقق من أن الطاعن الأول لا يستطيع وهو في المكان الذي كان فيه أن يرى العربات التي جيء بها لحمل الأرض ونقله.

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد رد على الدفاع المشار إليه بهذا الوجه بأن المحكمة لا ترى محلاً لأجراء المعاينة التي طلبها المتهمان (الطاعنان) لأن واقعة التصرف بالبيع ثابتة

عليهما من شهادة الشهود حسبما هو مفصل في الحكم المستأنف . وفي هذا الرد الكافي على الدفاع بأن المعاينة التي طلبها لم تكن مجدية في واقعة الدعوى .

« وحيث انه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس متعمدا رفضه موضوعا .

(طابن محمد شوقي مصطفى وآخر عدد اتية رقم ١٩ سنة ١٩٤٥)

١٤٠

١٩ فبراير سنة ١٩٤٥

نار . إعلان صاحب البناء بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي إلى سقوطه مفاجأة . إهماله في صيانته حتى سقط على من فيه . مسئوليته عن ذلك . لا ينبغي كون الخلل راجعا إلى عيب في السفل غير المملوك له .

المبدأ القانوني

إذا كان صاحب البناء مع إعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي إلى سقوطه المفاجيء قد أهمل في صيانته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفي مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعا إلى عيب في السفل الغير مملوك له . فإنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع بنتيجة عدم احتياطة وتلزمه تبعته .

الحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن باعتباره مالكا للمنزل الذي سقط على المجنى عليهم فتمسك في دفاعه بأنه لا يملك منه سوى الطبقتين العلويتين

وان الحادث انما وقع نتيجة لخلل في السفل الذي ليس ملكا له ومع هذا فقد صدر الحكم المطعون فيه بادانته . وقالت المحكمة في ذلك ان الطاعن كان يجب عليه ان يصون بناءه سواء بالعناية به او بمطالبة صاحب السفل بالعناية ببنائه ويقول الطاعن ان المحكمة قد اخطأت فيما قالت من هذا لان الحادث انما وقع مباشرة بسبب خطأ مالك السفل في اصلاحه لا بسبب تقصيره هو في المطالبة بهذا الاصلاح ولانه أى الطاعن لا سلطان له على مالك السفل حتى يسأل عن التقصير الذي يقع منه . وقد قالت المحكمة أن مسؤولية الطاعن جنائيا قد تحققت لجسامة اهماله بخلاف ما لو كان اهماله خفيفا مع ان المسؤولية الجنائية لا تقوم على جسامة الاهمال .

« وحيث ان واقعة الدعوى كما بينها الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه تتحصل في د ان منزل المتهم انهار جزء منه وسقطت انقاضه على المجنى عليهم وقتل منهم عبد الحميد حسن الصمعيدي وزينب محمد اسماعيل واصيبت زينب على ابو العلا باصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وتبين من المعاينة ان المنزل قديم وكان آيلا للسقوط لما تبين من تقرير مهندس التنظيم المرفق بالاوراق والمؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٣ انه سبق الكشف على المنزل وتحرر عنه اورنيك خلل من الدرجة الاولى بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٤٢ تبين من وجود ترخيم جسيم وكسر بعروق الاخشاب الحاملة للسقف بالمدخل العمومي وأن المالك أعلن مرتين لعمل الاصلاحات اللازمة وظاهر ايضا من هذا التقرير ان سقف الدور الارضي

١٤١

١٩ فبراير سنة ١٩٤٥

تفتيش . مقطف غير مملوك للتمه كلف توصيله اشخص
تفتيشه . تمسك المتهم بيطان هذا التفتيش . لا قبل

المبدأ القانوني

ما دام التفتيش لم يمس أية حرمة من
الحرمات المكفولة للتمه نفسه فلا يكون له
أن يتمسك بيطانه . فإذا كان الحكم قد
أثبت أن « المقطف » الذي حصل تفتيشه لم
يكن ملكا للتمه وإنما هو أعطيه من شخص
آخر لكي يوصله لثالث . وكان المتهم مسلما
بذلك وقت المحاكمة . فلا يقبل منه أن يطعن
بيطان هذا التفتيش

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن هو ان المحكمة
إذ قضت بادانة الطاعن بجرمة احراز المواد
المخدرة قد عولت في ذلك على نتيجة تفتيش .
المقطف الذي ضبط معه في حين أن هذا
التفتيش وقع باطلا لخصوله بمعرفة رجال
البوايس في غير الأحوال التي يرخص لهم
فيها القانون بالتفتيش . وبقول الطاعن ان
ماردت به المحكمة على دفاعه في هذا الشأن
من وقوع التفتيش صحيحا — لأنه كان
مقصورا على متاعه ولم يتناول شخصه ولا
مسكنه — هو رد غير صحيح لأن الحرمة التي
كفلها القانون لشخص الانسان ومسكنه
يجب ان تشمل مناعه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت
أن المقطف الذي حصل تفتيشه ليس ملكا
للطاعن وإنما أعطاه له شخص آخر لكي

عبارة عن عقد من الطوب الصغير اللبن ومونة
الطينة وسمكه ١٠٢٠ مترا تقريبا وقد تشبع
هذا العقد بالمياه الناتجة من رشح دورات المياه
بالدور الثاني ونتج عن ذلك ان تفككت مباني
العقد المذكور نتيجة لعدم تماسكها وانهار
الجزء الاوسط منه الحامل للصالة ودورة المياه
بالدور الثاني فتسبب عن ذلك انهيار الجزء
الاوسط من العقار المذكور مما كان سببا في
سقوط الاسقف وانهيار بالجزء الشرقي
بالدورين العلويين واصبحت الحائط بالواجهة
القبلية بالجزء الشرقي بحالة تهدد بالسقوط
المفاجيء وقد تحرر عن ذلك الربع قرار هدم
الى آخر ما جاء بالتقرير سالف الذكر ان
المنزل كان مختلا وان المتهم صاحبه كان يعلم
بهذا الخلل وبأنه مهدد بالسقوط المفاجيء في
أى وقت ومع ذلك لم يعمل على ترميمه .

ولما كان الطاعن لا ينازع في ان المجنى عليهم
كانوا يقيمون في البناء المملوك له وان الحادث
وقع نتيجة لسقوط هذا البناء فان الحكم يكون سائما
اذ قضى بادانته تأسيسا على انه اهمل في صيانة
بنائه بعد أن أعلن هو بوجود خلل فيه يخشى
من سقوطه المفاجيء . وليس مما ينفي مسئوليته
ان يكون ذلك الخلل راجعا الى عيب في السفل
الغير المملوك له ان صح ذلك لانه كان يتعين
عليه حين أعلن بوجود الخلل في ملكه ان
يعمل على إبعاد الخطر عن المجنى عليهم الذين
كانوا يقيمون فيه سواء باصلاحه او بتكليفهم
باخلائه ومادام هو لم يفعل شيئا من ذلك فان
الحادث يكون قد وقع نتيجة لعدم احتياظه
« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
اساس متعيينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد عرفة السيد حينئذ الباية رقم ٦٨ سنة ١٤٠٥ ق)

الوقوف على من صدرت منه وصفته في تقديمها عن المحكوم عليه . وإذن فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي تتطلبها القانون .

(طعن عبد الحفيظ عبد الحيد اسمايل ضد النيابة العامة رقم ٩٥٥ سنة ١٥ ق)

١٤٣

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

- ١ — حكم: يان الواقعة . لا يلزم إلا في الادانة . احكام البراءة . يكفى فيها بيان سبب البراءة . القضاء بالبراءة لعدم توافر ركن من أركان الجريمة . التمرص لسائر الأركان الأخرى . لا يلزم .
- ٢ — بلاغ كاذب . كذب الواقعة . ركن من أركان الجريمة . يجب ثبوته قبل الحكم بالادانة . عجز المبلغ عن الإثبات ليس مئة كذب . بلاغه . العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع . الأحكام الجنائية لا تنفى على الاعتقالات المخردة وإنما تنبى على الحقائق .

المبادئ القانونية :

- ١ — إن بيان أركان الجريمة لا يكون واجبا إلا في الأحكام الصادرة بالإدانة كما هو مقتضى المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات أما الأحكام الصادرة بالبراءة فيكتفى لصحتها أن يبين فيها سبب البراءة . فإذا كان السبب عدم توافر ركن من أركان الجريمة فإن التحدث عن سائر الأركان لا يكون لازما . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم توافر ركن الكذب في البلاغ المقدم من المتهم فهذا يكفى ، ولا تكون ثمة حاجة للتعرض لباقي أركان الجريمة .

- ٢ — إن ثبوت كذب الواقعة المبلغ

بوصلة لغيره وقد كان الطاعن نفسه مسلما بذلك أثناء المحاكمة ومن ثم فليس له أن يتمسك ببطلان التفتيش مادام التفتيش لم يمس أية حرمة له .

» وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد حسن عباس ضد النيابة رقم ٤٩٩ سنة ١٥ ق)

١٤٢

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

رفض وإبرام . أسباب الطعن . ورود أسباب إلى النيابة بطريق البريد ليس عليها توقيع وغير ممكنة معرفة من صدرت منه . عدم قبول الطعن شكلا .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني

إذا كانت أسباب الطعن قد وردت إلى رئيس النيابة بطريق البريد وكانت غفلا من التوقيع ، وغير ممكن القول بنسبة صدورها إلى الطاعن لأنه معتقل في السجن تنفيذا للحكم الصادر عليه ، ولا يمكن معرفة من صدرت منه لتعرف صفته في تقديمها عن المحكوم عليه ، فإنه يتعين عدم قبول الطعن شكلا على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي تتطلبها القانون

المحكمة

» من حيث أن الطاعن وإن قرر الطعن في الحكم بقلم الكتاب إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، فإن الأسباب المقدمة جاءت إلى رئيس النيابة بطريق البريد لا تحمل توقيعاً من أحد ولا يمكن القول بنسبة صدورها إلى الطاعن نفسه لأنه معتقل في السجن تنفيذا للحكم ولا

عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ . وإذن فتنى رأت المحكمة أن البلاغ قد يكون صحيحا فإن حكمها بالبراءة يكون صحيحا ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كاذبا . إذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع ، والأحكام الجنائية إنما تبنى على الحقائق لا على الاعتبارات المجردة .

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قاصر في التسبب لأنه لم يبين أركان جريمة البلاغ الكاذب ، وكان الواجب على المحكمة أن تتعرض لها بآثبات قيامها أو نفيه .

« وحيث أن بيان أركان الجريمة ليس واجبا إلا في الأحكام الصادرة بالإدانة كما هو مقتضى المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص على أن كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وإلا كان باطلا . أما الأحكام الصادرة بالبراءة فيمكن تصحيحها إن تبين سبب البراءة ، فإن كان السبب عدم توافر ركن من أركان الجريمة فإن التحدث عن سائر الأركان لا يكون لازما . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة لعدم توافر ركن الكذب في البلاغ المقدم من المتهمين فإن ذلك يكون كافيا ولم تكن هناك أية حاجة للتعرض لباقي أركان جريمة البلاغ الكاذب .

« وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن المحكمة ذهبت في حكمها المطعون فيه إلى أن عجز المتهمين عن إثبات صحة الوقائع المبلغ عنها لا يمكن أن يؤخذ دليلا على كذب البلاغ ، وهذا خطأ لأنه يتعين على المبلغ لكي ينجو من العتاب أن يقوم هو بآثبات حقيقة كل فعل اسنده .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى أن التحقيق الإداري الذي أجرته مصلحة السكك الحديدية في البلاغ المقدم قد أسفر عن عدم وجود أدلة مادية على صحة أقوال المبلغين ، وإن المحققين مع ذلك أوصوا بنقل المدعى بالحق المدني المبلغ ضده إلى جهة أخرى مراعاة لمصلحة العمل قال « أن عدم وجود أدلة مادية قبل المدعى بالحق المدني لا يمكن أن يؤخذ منه عدم صحة مانسب إليه وخصوصا أن الآثبات في قضايا الرشوة من أبعاد الأمور إلا أن إجماع أقوال المتهمين والشهود على نسبة اخذ الرشوة إلى المدعى بالحق المدني لا يمكن إلا أن يكون محل اعتبار المحكمة . ويتعين معه الحكم ببراءة المتهمين » ، ويتضح من هذا أن المحكمة لم تجد في ظروف الدعوى وأدلتها ما يقنعها بكذب البلاغ ، بل رأت بالعكس في أقوال المتهمين والشهود ما يشعر بأنه بد يكون صحيحا ، وقضت ببراءة المتهمين وهي إذ فعلت ذلك لم تخطئ في شيء لأن ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها هو من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب أن يثبت كذب البلاغ قبل الحكم بالإدانة ، وإذن فتنى رأت المحكمة أن البلاغ قد يكون صحيحا

فإنها تكون في حل من الحكم بالبراءة ، ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كاذبا إذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع ، والأحكام الجنائية إنما تبنى على الحقائق لا على الاعتبارات المحردة .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئا عن سوء الفصد الواضح من ظروف الدعوى .

« وحيث أن ما جاء بهذا الوجه مردود بأن المحكمة — كما مر القول — لم تكن في حاجة إلى التعرض لقصد المبلغين من بلاغهم بعد أن ثبت عدم ثبوت كذب البلاغ .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن لبيب عبد الله المدعى بالحق المدني ضد عمران احمد عيسى رقم ٥٩٦ سنة ١٥ ق)

١٤٤

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

انتهاك حرمة ملك الغير :

١ — التعمد على الحيازة الفعلية . معاقب عليه . استعمال القوة بالفعل . لا يشترط . يكفي أن يبدو من المأمور ما يدل على انتوائه استعمال القوة . مثل .

٢ — إتلاف الزرع . أرض بها جذور برسيم . حرثها . اعتداء . يتوافر به الركن المادي في جريمة إتلاف الزرع .

(المادة ٣٢٣ ع = ٣٦٩)

المبادئ القانونية :

١ — إنه لما كان القانون يعاقب في

المادة ٣٦٩ على التعمدى على الحيازة الفعلية بغض النظر عن إحقاقية المتهم في أن يكون هو الحائز ، وذلك على أساس أن الحائز الفعلي

له الحق في أن يحمي حيازته حتى تنزع منه بالطريق القانوني ، ولما كان لا يشترط في صدد هذه الجريمة استعمال القوة بالفعل بل يكفي أن يكون المتهم قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمالها إذا اقتضت الحال ذلك ، فإنه لا اعتراض على المحكمة إذا هي استخلصت أن المتهم كان يقصد استعمال القوة في التعرض من ذهابه بالمحاريث إلى الأرض التي يضع المحنى عليه يده عليها ، وحرثه إياها وإتلافه زراعة البرسيم التي كانت قائمة فيها .

٢ — إن حرث الأرض التي بها جذور البرسيم يتوافر به الركن المادي في جريمة إتلاف الزرع . لأن هذا الحرث يتلف جذور النبات التي كانت ستتمو من جديد بعديها وتصبح برسيا ناميا معدا للرعى مرة ثانية وثالثة

المحكم :

« حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الطاعن دخل الأرض المتنازع عليها بحسن نية بناء على عقد إيجار صادر له من مالكها ، وأنه لم يستعمل القوة ولم يهدده باستعمالها . وإذن فأركان جريمة الدخول في العقار لا تكون متوافرة في الدعوى .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم (الطاعن) ذهب بالمحاريث في الأرض التي يضع المحنى عليه يده عليها وأجرى حرثها وأتلف زراعة البرسيم التي كانت قائمة بالأرض ففي هذا التصرف من جانب المتهم ما يكفي لتكوين ركن القوة ، إذ أي مظهر اشد دلالة على القوة واستعمالها من نزول المحاريث بالبهائم

« حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طين موسى عثمان القرم ضد النيابة رقم ٩٧ سنة ١٩٥٠ ق)

١٤٥

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

عرض لبن مغشوش للبيع . — لم المتهم بالغش .
استخلاصه من مجرد كونه له مصلحة في الغش . لا يكفي
للإدانة . المصلحة المقولة يصح ألا تكون للمتهم بل لغيره على
حسابه هو . يجب أن يقوم الدليل على قيام تلك المصلحة
بالفعل من وراء بيع اللبن مغشوشا .

المبدأ القانوني

إذا قالت المحكمة بثبوت علم المتهم بأن
اللبن الذي عرضه للبيع مغشوشا بناء على أن
له مصلحة في ذلك الغش فهذا لا يكفي لأن
تحمل عليه الإدانة . إذ القول بذلك ليس من
شأنه في حد ذاته أن يؤدي إلى ثبوت تلك
الحقيقة القانونية ، لأن المتهم لم تكن تهمته
أنه هو الذي غش اللبن حتى يصح في حقه
القول بأنه فعل فعلته لتحقيق مصلحة له بل
تهمته هي عرض لبن مغشوش للبيع ، وهذه
الفعلة يصح في العقل أن تكون المصلحة
المبتغاة منها لا للمتهم بها بل لغيره على حسابه
هو ، وهذا لا يجوز معه القول على الإطلاق
ومن باب الافتراض ، بأن للمتهم مصلحة من
وراء بيع اللبن مغشوشا ما دام لم يقيم الدليل
على قيام تلك المصلحة بالفعل .

المحكمة

« وحيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه
الطعن هو أن الحكم جاء قاصر الأسباب ، وفي

التي تجرهما والرجال التي تسوقها واتلاف المتهم
للزراعة القائمة » — ولما كان القانون يعاقب
في المادة ٣٦٩ عقوبات على التعدي على الحياز
الفعلية بغض النظر عن أحقية المتهم في ان يكون
هو الحائز على اساس ان الحائز الفعلي له الحق
في ان يحمي حيازته حتى تنزع منه بالطريق
القانوني . ولما كان القانون لا يشترط في صدد
هذه الجريمة استعمال القوة بالفعل بل يكفي
ان يكون المتهم قد بدا منه ما يفيد ان في
نيتة استعمالها اذا اقتضت الحال ذلك . ولما
كانت المحكمة قد استخلصت من الظروف التي
ذكرتها ان الطاعن كان قصده استعمال القوة
في التعرض ، فلا محل للاعتراض على الحكم
من هذه الناحية .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخران الثابت
من المعاينة ومن أقوال المجني عليه والشهود
ان الأرض لم تكن بها زراعة ، وانما كانت
بها جذور برسيم فقط واذن تكون أركان
جريمة الاتلاف غير متوافرة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ذكر
ان الثابت من التحقيق أن الأرض كانت
بها زراعة برسيم رعاها المجني عليه كلها الا
قدرا يسيرا هو نصف قيراط فحرت المتهم
(الطاعن) جميع الأرض ، وبذلك اتلف جذور
النبات التي كانت ستتمو مرة أخرى بعد
ريها وتصير برسيا ناميا معدا للرعي مرة ثانية
وثالثة على ان النصف قيراط الباقي كانت
رعايته قائمة فأتلفها المتهم » ولما كان ما أورده
الحكم على الوجه المتقدم يدل على أن الطاعن
اتلف زراعة كانت في الأرض فلا محل
للاعتراض على الحكم من هذه الناحية أيضا .

بيان ذلك يقول الطاعن ان المحكمة استندت في ادانته الى أن اللبن المضبوط مع المتهم الآخر ومن عنده على الرغم من انكار المتهم الآخر ذلك ثم أنها رأت أن هذا الذي قالت به يكفي للقول بقيام الجريمة التي استندت على ثبوتها مع أن المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تمتضى علم المتهم بالغش ولا يفهم من الحكم كيف يستنبط هذا العلم من ملكية الطاعن للبن المضبوط .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على سيد احمد محمد سيد احمد والطاعن بأنهما عرضا للبيع لبنا مغشوشا مع علمهما بذلك ومحكمة اول درجة دانتهم وقالت في ذلك « أنه ثبت من الاطلاع على التحقيقات أن مفتش الأغذية ضبط المتهم الأول يعرض اللبن الحليب الجاموسي للبيع فأخذ منه عينة أرسلت للتحليل فثبت أن اللبن مغشوش باضافة ماء إليه وقد اعترف المتهم الأول عند ضبط اللبن معه بأن اللبن مملوك للثاني (الطاعن) وأنه عامل عنده بأجر ثم عدل بعد ظهور نتيجة التحليل عن اتهام المتهم الثاني وادعى أنه اشترى اللبن من شخص لا يعرفه — ولا ترى المحكمة التعويل على عدوله هذا لأنه صدر منه لمحاولة دفع التهمة عن مخدومه . » وحيث ان ركن العلم متوفر قبيل المتهمين من انهما صاحبا المصلحة في هذا الغش وعقابهما ينطبق على المواد ٢ و ٨ و ٩ — من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وترى المحكمة تطبيق المادة العاشرة من القانون المذكور على المتهم لوجود سوابق مماثلة له اذ سبق الحكم عليه ثمانية مرات بغش الأخيرة في ١٥ يناير سنة ١٩٤١ بغرامة ٥٠٠ قرشاً » وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا لأسبابه

« وحيث انه لما كانت المحكمة قد استخلصت علم الطاعن بان اللبن الذي عرضه للبيع مغشوش من أن مصلحته تعود عليه من وراء ذلك الغش . ولما كان هذا وحده ليس من شأنه في ذاته ان يؤدي الى ثبوت تلك الحقيقة القانونية لأن الطاعن لم يكن متهما بأنه هو الذي غش اللبن حتى كان يصح في حقه القول بأنه فعل فعلته لتحقيق مصلحة له ، بل أن تهمته التي دين من أجلها هي عرض اللبن المغشوش للبيع ، وهذه التهمة يصح في العقل أن تكون المصلحة المبتغاه منها ليست للمتهم بها بل على حسابه لغيره ، بما لا يجوز معه القول على الاطلاق ، ومن باب الافتراض بان له مصلحة من وراء بيع المغشوش ، مادام لم يقم دليل بالفعل على قيام تلك المصلحة . واذن فلا استدلال بالمصلحة على نحو ما فعل الحكم في واقعة الدعوى لا يكفي لأن تحمل عليه الادانة .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن عبد المنعم الصرجنى ضد النيابة رقم ٩٨ هـ سنة ١٥ ق)

١٤٦

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بدالجهاد عذر قهرى . المبادرة الى التقرير وتقديم الأسباب بعد زواله . قبول الطعن شكلا .

المبدأ القانوني

يكون الطعن مقبولا شكلا ولو كان التقرير به وتقديم أسبابه قد حصل كلاهما

بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم .
وذلك متى ثبت أن الطاعن ، وهو جندي في
الجيش ، قد استحال عليه مراعاة الميعاد بعد
أن كان قد أظهر في خلاله رغبته في الطعن
ثم بمجرد زوال عذره بادر إلى التقرير بطعنه
المحكم .

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن
المحكمة ذكرت خطأ في الحكم المطعون فيه أن
المخزن الذي وجدت به المسروقات في حراسة
الطاعن ، مع أنه على حسب الثابت بالتحقيقات
في حراسة شخص آخر ، وكذلك الحال
بالنسبة إلى الخيمة التي وجدت المسروقات
مخبأة تحتها ، فإنها لم تكن في عهده كما قالت
المحكمة . ثم أنها اعتمدت في قضائها على أن
الطاعن اعترف لأشخاص ، مع أنه لم يقدم
دليل على هذا . وفضلا عن ذلك ، فتثبت أن
الطاعن أبلغ بأنه طلب إليه إخفاء قماش
مسروق ، وأنه رفض العرض ثم قدم بلاغا
آخر عن الموضوع لبوليس الجمارك
والكونستابل . ويدل على صحة دفاع الطاعن
وبرأته أنه وجدت بالتان بعد ضبط الأقمشة .
ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه ثابت بالتحقيقات
أن وكيل الأومباشي كان موجودا بمكان
الحادث قبل حضوره ، وشهد بذلك أحد
الجنود . وقد تبينت براءة الطاعن بوصف
كونه جنديا أمام المجلس العسكري فحكم
له بالبراءة عن نفس الواقعة موضوع الحكم
المطعون فيه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت
على الطاعن بأنه « أخفى القماش المبين بالمحضر
والمسروق من (مجهول) مع علمه بسرقة . »
والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه دانه وقال في ذلك « أن الثابت
من التحقيقات التي أجريت أمام البوليس
ولجنة التحقيق الإداري أن حسن محمد إبراهيم
وكيل الأومباشي من قوة جناح البالونات
الخاصة بالسرب الأول رأى يوم ٣٠ إبريل
سنة ١٩٤٤ المتهم (الطاعن) يتسلم الأقمشة
من بعض الأهالي وبعضها تحت الخيمة المعدة
لغطاء المخزن الذي يحرسه المتهم فبلغ الشاويش
إبراهيم أبو الخير بهذه الواقعة الذي قام بدوره
فبلغ الصول عدلي أفندي الذي بلغ بدوره
إسماعيل فريد أفندي بواقعة التبليغ وأن
المتهم اعترف لهما بواقعة أخذه هذه
الأقمشة من آخرين وقد ثبت من التحقيق
أنها سرقت من إحدى البواخر التركية التي
كانت تقوم بشحنها شركة ورمس . وحيث
ان المتهم أنكر التهمة وادعى أن حسن محمد
إبراهيم هو الذي أودعها في هذا المكان —
ولا علاقة له بها في حين أن الثابت من أقوال
قائد السرب ومساعدته أن المتهم اعترف لهما
بواقعة الاخفاء دون اشتراك حسن محمد
إبراهيم معه . وحيث أن ظروف الحال تدل
على أن المتهم كان يعلم بأنها مسروقة ، وفي
إخفائه لها تحت الخيمة التي في عهده ما يؤكده
هذا المعنى ولا يغني شيئا تبليغه للبوليس
عن الواقعة يوم أول مايو سنة ١٩٤٤ بعد
ضبط النماش عنده في اليوم السابق ، ومن
ثم تكون التهمة ثابتة قبله ثبوتا كافيا . »

« وحيث أن كل ما يثيره الطاعن في طعنه
لا يعدو في مجموعه أن يكون جدلا في وقائع
الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن
لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع
وحدها . أما عن اعترافه ، فتثبت بأقوال
الشهود . كما هي مدونة بمحضر الجلسة »

أنهم قالوا ما يبرر ما ذكره الحكم عن ذلك الاعتراف نقلا عنهم .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .
(طعن عبد الظاهر فهم طوطح رقم ٩٩ سنة ١٥ ق)

١٤٧

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

حكم . تدببه . لا يصح أن يبنى الحكم بالادانة على رأى لغير الماضى ولو كان جهة قضائية . الاخذ برأى الغير . يجب بيان اقناع القاضى بهذا الرأى باعتباره من الادلة المقدمة إليه . حكم بادانة منهم فى جريمة تبديد مال قاصرباء على مجرد صدور قرار من المجلس الحسبى بذلك . قصور .

المبدأ القانونى

إن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح بحال أن تقام على رأى لغير من يصدر الحكم . ولو كان جهة قضائية . لكن هذا لا يمنع من أن يأخذ القاضى برأى الغير متى اقتنع هو به ، إلا أنه فى هذه الحالة يكون من المتعين عليه أن يبين أسباب اقناعه بهذا الرأى باعتباره من الأدلة المقدمة إليه فى الدعوى المطلوب منه الفصل فيها . وإذن فإذا كان الحكم الصادر بإدانة متهم فى جريمة تبديد قد بنى على مجرد قوله : « إن التهمة ثابتة قبله من قرار المجلس الحسبى الصادر فى كذا فى القضية رقم كذا بتكليفه بإبداع مبلغ كذا للقاصرة التى كان وصيا عليها ولم يفعل » فإن هذا يكون قصورا فى بيان الأسباب .

المحكم

حيث أن ما ينص عليه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام الادانة على القرار الصادر من المجلس الحسبى ، ولم يعن ببيان الادلة التى استخلصت منها المحكمة التى حكمت فى الدعوى أن الطاعن قارف الجريمة التى عاقبته من اجلها .

« وحيث أن الحكم المطعون عليه حين دان الطاعن بجريمة الاختلاس لم يؤسس قضاءه إلا على ما قاله من « أن التهمة ثابتة قبله من قرار المجلس الحسبى الصادر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ فى القضية رقم ١٠ سنة ١٩٣٥ و ٨ محاسبة بتكليفه بإبداع مبلغ ١٠٠ م ٢١ ج متوفر سنة ١٩٤١ للقاصرة عزيزة التى كان وصيا عليها ، ولم يفعل » . .

« وحيث أن ما قاله الحكم على الوجه المتقدم لا يكفي بل ولا يصلح لأن تحمل عليه الادانة لأن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضى بادانته المتهم أو ببراءته ، ولا يصح بحال أن تقام على رأى لغير من يصدر الحكم ، ولو كان جهة قضائية ، وهذا لا يمنع من أن يأخذ القاضى برأى الغير متى اقتنع هو به ، وفى هذه الحالة ، يكون من المتعين عليه أن يبين أسباب اقتناعه بهذا الرأى بوصف كونه من الأدلة المقدمة اليه فى الدعوى المطلوب منه الفصل فيها .

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم قاصرا فى بيان الأسباب ويتعين اذن نقضه ، وذلك من غير حاجة للبحث فى باقى أوجه الطعن .

(طعن محمد عيد الله ضد النيابة رقم ٣١٦ سنة ١٥ ق)

قضاء محكمة النقض والإبرار المدنية

١٤٨

٤ مايو سنة ١٩٤٥

- ١ — دعوى استحقاق . عقد بيع . تحصيل المحكة منه ومن أوراق الدعوى وظروفها حدود القدر المبيع . موضوعي . مثل .
- ٢ — وضع يد . تحقيق . مبان . تحصيل المحكة من ذلك أن وضع اليد المدعى حديث وأنه لم يكن حادثاً . موضوعي .
- ٣ — حكم . تسببه . الحكم للمدعى ببيع أطيانه المغتصبة لا تعرض للمستندات المقدمة في الدعوى بشأن البيع المستحق . قصور .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة ، في سبيل تعرف ما إذا كان القدر المتنازع على ملكيته بين البائع والمشتري يدخل في حدود المبيع . قد رجعت إلى مستندات التملك وإلى تقارير الخبراء المعينين في الدعوى ، فاعتبرت أحد الحدود الواردة في عقد البيع (الحد البحري وهو جسر السكة الحديد) حداً ثابتاً من غير شبهة ، ثم اعتمدت في توفية المشتري القدر المبيع له على ما هو مبين بالعقد من أطوال للحددين الشرقي والغربي فقيسة من ذلك الحد (البحري) ثم أوردت في حكمها ما تبينته من المعاينة من أن الحد الرابع (القبلي) من ناحية ترعة الإسماعيلية غير ثابت لوجود طريق منشأ على جانب الترعة فضلاً عن انخفاض مستوى الأرض المتنازع عليها عن مستوى ملك المشتري في هذه الناحية انخفاضاً واضحاً ثم

قالت . تأييداً لوجهة نظرها وتفسير المدلول العقد . إنه ليس بمعقول أن يصل الحد البحري وإلى جسر ترعة الإسماعيلية فيكون القدر المشتري بحيث يشمل عشرين فدانا أخرى زيادة في المساحة . فإن هذا الذي حصلته من عقد البيع ومن وقائع الدعوى ورتبت عليه حكمها برفض دعوى المشتري مقبول عقلاً وفيه الكفاية لتسبيب الحكم .

٢ — إذا استخلصت المحكمة استخلاصاً سائغاً من التحقق ومن اتقائها لموقع النزاع ومن أقوال الخصم نفسه أنه لم يضع يده على العين المتنازع عليها إلا حديثاً ومن عهد قريب وإن وضع يده لم يكن حادثاً . فذلك من التقارير الموضوعية التي لا معقب عليها لمحكمة النقض .

٣ — إذا ادعت وزارة المالية أن المدعى عليه قد اغتصب من الأطيان المملوكة لها مساحة خفية قائلة أنه ضبط في سنة ١٩١٨ زارعا من هذه المساحة بطريق الخفية كذا من الأفدنة وفي سنة ١٩١٩ كذا من الأفدنة وأن تلك الأفدنة قد ربطت بإيجارها عليه ثم قضت المحكمة للوزارة ببيع جميع المقادير الصالح للزراعة من الأطيان المغتصبة دون أن تقول شيئاً لا عن المستندات التي قدمت إليها الدالة على أنه قد حجز على الزراعة ولا عما إذا كانت الوزارة سبق أن حصلت شيئاً من

هذا الإيجار ، فإن حكمها هذا يكون معينا لقصوره في التسبب متعينا نقضه

المحكم

« حيث أن محصل الوجه الأول أن المحكمة الابتدائية لم تسبب حكمها الذي أيده الحكم الاستثنائي المطعون فيه بالأسباب الواقعية المنتجة له وفي هذا قصور في التسبب يعيبه ويوجب نقضه .

وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان وزاره المالية — وهي المالكه الأولى للأطيان التي آتت إلي الطاعن عن والده صليب سليمان — تضمن له ولوالده ولسلفه ملكية ١٢ س و ٢٣ ط و ٥٩ ف قطعة واحدة بحدودها الواردة في العقد الصادر فيها لفرج عبد الملك المشتري الأول في ٣٦ فبراير سنة ١٨٩٥ حدها البحرى جسر السكة الحديد وطوله ٦١ قصبة والقبلي جسر ترعة الاسماعيلية وطوله ٤٩٥ قصبة والشرقي والغربي ملك الميرى ، وقد كلفت الحكومة هذه الأطيان باسم والد الطاعن ثم باسمه حتى سنة ١٩١٨ وهي التي أضافت ما ظهر يومئذ من زيادة المساحة حتى بلغ التكليف ٤ س و ٢١ ف و ٦٤ ف ثم أخذت الحكومة تنازعه في ملكية زيادة المساحة واستقطعت جزءا من ملكه من الجهة القبالية جائلة جسر ترعة الاسماعيلية حدا لهذه الزيادة التي تدعى ملكيتها وفصلت فيها بين ملكه وجسر الترعة المذكورة مما اضطر الطاعن إلى مجاراتها في دعواه فعدل طلباته إلى الحكم له بهذا القدر الذي يدعيه ، وبدلا من أن تفصل المحكمة على أساس أن الحكومة باعت أرضا قدرت مساحتها

ب ١٢ س و ٢٣ ط و ٥٩ ف بالحدود والأطوال المبينة بالعقد وأن ملك الطاعن يقع ضمن هذه الحدود سواء كانت هناك زيادة أو لا وأنه لا يجوز للحكومة الادعاء بأنها تملك كل ما يظهر من زيادة في تلك المساحة بحدودها المذكورة لأنها ضامنة لمسايعته بحدوده بالغه مساحتها ما بلغت بدلا من ذلك انخرفت في القضية إلى تحقيق الزيادة بين مقدار الأطيان الواردة بعقد الطاعن وبين مقدار ما هو واضح يده عليه وأنه إذا كانت هناك زيادة في وضع يده فهل هي شائعة أو محدودة وغير ذلك مما لا فائدة منه ، وجهات حدود ملك الطاعن وأطوالها التي هي مفصل الدعوى واعتبرت أن الحد البحرى وهو جسر السكة الحديد يصلح حداً ثابتاً يبتدىء منه الحدان الشرقى والغربى ، وعلى مقتضى ذلك فضت للمطعون ضدها بما ادعته من زيادة في المساحة مع أنه فضلاء تقدم فاز المستندات وخريطة المساحة تدل على أنه لا ملك للحكومة بين جسر ترعة الاسماعيلية وملك الطاعن .

« وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي لأسبابه مع ما اضافه اليها ذكر في صدد ما يشيره الطاعن ما يأتي : « وحيث ان الخبراء اجمعوا على أن مستندات تملك البائع للمدعى (الطاعن) لا تملكه أكثر من ١٢ س و ٢٣ ط و ٥٩ ف ومن ثم فالقول من جانبه بأنه مالك لما زاد عن ذلك لا دليل عليه . ثم ذكر في موضع آخر ما يأتي : « وحيث أن المحكمة انتقلت إلى العين موضوع النزاع وبصحبة الخبراء وقد تبين من تطبيق المستندات على الطبيعة ومن مناقشة الخبراء أن الأرض تنحصر في الحدين البحرى والقبلي

فيها بين السكة الحديد والترعة الاسماعيلية وبالتالى الطريق المنشأ على جانبها والأرض التى وقع فيها الاغتصاب ملاصقة لجسر ترعة الاسماعيلية وهى مستقلة عن باقى ملك المدعى إذ هي أقل مستوى من باقى الملك ومنخفضة عنه انخفاضاً واضحاً فى الطبيعة . وقد اضافت محكمة الاستئناف إلى ذلك ما يأتى . « وحيث أنه لا محل لما يطالبه المستأنف (الطاعن) من نذب خبير آخر فقد وضحت حقيقة الزيادة التى تخرج عن عقود المستأنف ومساحتها ١٥ س ١٨ ط ٢٠ ف من تقارير الخبراء التى اعتمدها بحق محكمة أول درجة ومن نتيجة انتقال تلك المحكمة لنقطة النزاع كما أنه لا محل للتشكيك فى موقع تلك الزيادة وفى أنها منفصلة عن أطيان المستأنف وفى الموضع الذى تحدد بالحكم المستأنف وذلك للأسباب التى اتمدت عليها محكمة أول درجة ويضاف إليها أن عقود ملكية المستأنف ومن تلقى الملك عنه قد تضمنت حد أطوال حدود الأطيان المشترى وهى محدودة من الجهة البحرية بالسكة الحديد وهو حد ثابت يصلح مبدأ للحدين للشرقى والغربى من الناحية البحرية وهذان الحدان باطوالهما الواردة فى العقود يدلان على أن الأطيان موضوع النزاع خارجة عما بيع وهذه النتيجة التى تنطق بها عقود المستأنف هى التى يوحى بها المعتقد إذ ليس من المستطاع قبول ما يرمى إليه المستأنف من أن ما اشتراه بالعقود ومساحته ٥٩ ف يمكن أن يتضمن زيادة فى المساحة تصل إلى عشرين من الأفدنة . »

« وحيث أنه ظاهر مما تقدم إرادته أن المحكمة

رجعت إلى مستندات تملك الطاعن وتقارير الخبراء واعتبرت الحد البحرى وهو جسر السكة الحديد حداً ثابتاً من غير شبهة ، ثم اعتمدت الأطوال الخاصة بالحدين الشرقي والغربي كما هى مبينة بالعقد على أن تبتدىء من ذلك الحد حتى يستوفى الطاعن القدر المبيع له واوردت فى حكمها ما تبين من المعاينة من أن الحد من ناحية ترعة الاسماعيلية غير ثابت لوجود طريق منشأ على جانبها فضلاً عن انخفاض مستوى الأرض المتنازع عليها عن مستوى ملك الطاعن فى هذه الناحية انخفاضاً واضحاً ، ثم قالت تأييداً لذلك وتفسيراً للمدلول العقد أنه ليس بمعقول أن يصل الحد البحرى إلى جسر ترعة الاسماعيلية فيزيد القدر الذى اشتراه الطاعن من ٥٩ ف تقريباً حتى يتضمن ٢٠ ف أخرى زيادة فى المساحة . وهذا الذى حصله الحكم من عقد البيع الصادر من المطعون ضدها ومن وقائع الدعوى مقبول عقلاً كما أن أسبابه المتضمنة لكل ذلك منتجة لما قضى به من غير قصور »

« وحيث أن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ذلك لأن الجزء الذى قضى به للمطعون ضدها داخل فيما باعته بدليل تحديد الحد القبلى بجسر ترعة الاسماعيلية من غير فاصل فهى إذن ضامنة للمشتري ولخلفائه عدم التعرض وعدم المنازعة فى ملكيته ولهذا يكون الحكم لها للملكية قد جاء مخالفاً للقانون . »

« وحيث أن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه أن هو إلا ترديد لما أبداه فى الوجه السابق إذ أن الأساس فى كليهما أن تكون الأطيان

المتنازع عليها داخله ضمن ما باعتها الحكومة وقد سبق القول ردا على الوجه الأول بأن الارض التي قضى بها للحكومة لا تدخل ضمن الأطنان المبيعة منها ومن ثم فلا سبيل للكلام عن الضمان .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون ومسح وقائع وضع اليد وشهادة الشهود فيما قضى من نفي ملكية الطاعن لزيادة المساحة على أساس ما ادعاه من اكتسابها بوضع اليد ذلك ان الطاعن حين اعتمد في تاييد حقه لهذه الزيادة على وضع يده المكسب للملكية كان يقصد الاجابة على دعوى الحكومة التي رفعها عليه في سنة ١٩٢٠ طالبة تثبيت ملكيتها لها على الشيوع في ملك الطاعن فكان طبيعيا أن يشهد الشهود على ذلك بصفة عامة لأن الابهام في مساحة الملك كله لا ضرر فيه وما كان يستطيع الشهود ضبط مساحة الملك ، وكان خليقا بالمحكمة وقد حكمت أخيرا في الدعوى ألا ترجع الى هذا التحقيق بعد أن عدلت الحكومة بعد ذلك بسنوات عن دعوى شيوع الزيادة الى الزيادة المحددة على طول ترعة الاسماعيلية ولذلك يكون ما جاء بالحكم من أن شهادة شهود وضع اليد جاءت عامة ومبهمة بالنسبة لمساحة الأطنان غير مؤثرة في صحة اليد التي لا نزاع في أنها للطاعن وحده دون الحكومة وما كان يصح قانونا القول - على ما جاء بالحكم المطعون فيه بأن الطاعن وخلفاءه لم يستخلصوا من الارض المشتراه الاجزاء يسيرا ومن عهد حديث لأن ذلك انما يكون في الأموال التي لم يسبق فيها الملك لأحد وأما في الاحوال التي تتلقى ملكيتها من مالها بسند معتبر قانونا فان

الحيازة ووضع اليد يثبتان بمجرد تسليم العين التي هي عليها . وفضلا عن ذلك فانه إذا صح ما قاله الحكم الابتدائي من أن وضع يد الطاعن الذي ابتداء من سنة ١٩١٨ لم يكن هادئا من ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٣٣ وهو غير صحيح من المدة السابقة ابتداء من سنة ١٨٩٥ وهو تاريخ الحجة الشرعية التي باعت بها الحكومة ، وقد كان الطاعن حين ادعى الملك بوضع اليد يجمع بين وضع يده ووضع يد سلفائه من سنة ١٨٩٥ ، وقد خلا الحكم المطعون فيه من الرد على ذلك مع أهميته .

« وحيث ان الحكم الابتدائي ذكر في صدد ما يشير به الطاعن في هذا الوجه ما يأتي : « وحيث ان المدعى تمسك في مدكرته ودفاعه بأنه يملك الجزء المقتصب بوضع اليد المدة الطويلة وذهب أخيرا إلى أن الفرق بين ما عدلت اليه الحكومة طلباتها وبين ما رفعت به الدعوى الفرعية أصلا أصبح ملكا له بوضع اليد باعتراف الحكومة وسكوتها عن تعديل الطلبات من سنة ١٩١٨ تاريخ الاغتصاب الذي ذكرته ص ٣٣ بتاريخ تعديل الطلبات وحيث ان الحكومة بمذكرتها الأولى المقدمة في ١٨ / ١٠ / ١٩٢٠ تمسكت بأن كل ما يملكه عبد الملك صليب هي ١٢ سهم ، ٢٣ قيراط ، ٥٩ فدان وأن وضع يده فيما زاد على ذلك هو في ملكها وقالت صراحة أنها لا تنازع في القدر المملوك له . وحيث انه من المسلم به فقها وقضاء أن وضع اليد الذي يملك بتعين فيه أن يكون هادئا وفقدان هذا الركن الأساسي في وضع اليد لا يجعله يكسب الملكية مهما طال مدته

ما دام النزاع قائماً . وحيث أن النزاع هناك صريح من جانب الحكومة التي كانت لا تعتبر للمدعى بسوي المكية ١٢ سهم ، ٢٣ قيرط ، ٥٩ فدان وتنازعه قضاء فيما زاد على ذلك والاختلاف بالنسبة للمساحة لا أثر له بالنسبة لقيام النزاع في ذاته وفقدان وضع اليد لركنه وهو الهدوء . وحيث أنه يضاف إلى ذلك ما تبينته المحكمة بانتقالها من أن يد الاصلاح ما امتدت إلى هذه الأراضي المفتتحة جميعها إلا من عهد قريب لضعف زراعتها وللتباين بينها وبين باقي الأرض المملوكة للمدعى مما يدل على أن وضع يده عليها حديث ومن ثم يكون دفاعه الخاص بالتملك بوضع اليد منها را أو لا تلتفت إليه هذه المحكمة . وأضاف إليها الحكم الاستئنافي ما يأتي : وحيث أن ما جاء بالحكم المستأنف الخاص بتملكه أطيان النزاع بالتقادم هو في محله للأسباب التي بنى عليها فضلا عن أن التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة في أمر وضع اليد في جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٢٣ لم يسفر عن إثبات ما يدعيه المستأنف في هذا الشأن إذ أن أقوال من أشهدهم من الشهود الثلاثة لا تحوي العناصر القانونية لتوفر شروط التقادم فتد جاءت أقوالهم بعبارة عامة ومبهمة بالنسبة لمساحة الأطيان ويضاف إلى هذا كله أن النابت في محضر الجلسة المذكورة أن محامي المستأنف اذ ذاك قرر أن موكله يملك في الشراء بعقود أطياننا مساحتها ١٢ سهم ، ٢٣ قيراط ، ٥٩ فدان على ثلاث قطع وأنه تملك بالتقادم مساحة مقدارها ١٦ سهم ، ١١ قيراط ، ٤ أفدنه وبذا حصر دعواه بوضع اليد في هذا المقدار الأخير مما يدل على عدم جدية ادعائه

الآن بوضع يده على الأطيان موضوع النزاع ومساحتها عشرون فداناً وكسور . « وحث أنه ظاهر مما تقدم إirاده أن المحكمة استخلصت من التحقيق ومن انتقالها لموقع النزاع ومن أقوال الخصم نفسه أنه لم يجمع يده على العين المتنازع عليها إلا حديثاً ومن عهد قريب ، وإن وضع يده لم يكن هادئاً مما يفيد أنه لا هو ولا سلفائه من قبله وضعوا يدهم المدة المكسبة للملكية من بعد سنة ١٩١٨ أو من قبلها . وتقدير الحكم في ذلك موضوعي لا سبيل لاثارة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض . وأما ما ذكره الطاعن من أن العين المتنازع عليها تدخل ضمن الأطيان التي اشترها وأنه تسلمها بحالتها من البائعة فتد تقدم القول بعدم صحته .

« وحيث أن محصل الوجه الرابع أن المحكمة أخطأت في الحكم على الطاعن ببيع المستصلح من أرض الزيادة مع أن الحكومة كانت تسمح حقيقة المنزرع كل سنة وتربط عليه ما تقدره من الأجرة وكانت تحصله بواسطة الصراف أحياناً وبالجزء أحياناً أخرى وقد كان مقدماً في الدعوى بعض محاضر الحجز وصحائفه دعاوي الاسترداد المثبتة لذلك .

« وحيث أنه ظاهر من الحكم الابتدائي أنه ورد به أن وزارة المالية قالت أن الطاعن ووالدته اغتصبا من أملاكها ١٩ س ١٧ ط ١٣ ف وأنهما ضبطت في سنة ١٩١٨ مزارعين بطريق الخفية ٤ ط ٨ ف وفي سنة ١٩١٨ ٦ س ٣ ط ٨ ف وقد حصرت عليهما هذه المقادير بالايجار كما يدل على ذلك المستندان المتقدمان منها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى لوزارة المالية بالربيع كله من سنة ١٩١٨ لغاية سنة ١٩٣٨ مع ما يستجد بواقع الربيع السنوي ٢٥ جنيها عن جميع القدر الصالح للزراعة من الأطنان المفتضة دون أن تقول شيئا عن المستندات التي كانت مقدمة اليها والتي تدل على أنه حجز على الزراعة وعمّا إذا كانت وزارة المالية سبق أن حصلت شيئا من هذا الايجار — أم لا ، وفي هذا قصور في التسبيب يعيب حكمها ويوجب نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به في الربيع .

« وحيث ان الطعن فيما يتعلق بالملك على غير أساس ويتعين رفضه .

فضيلة عبد الملك صايب العفي وحضر عنه الاستاد محمد حامد فهمى عن الاستاد حامد فهمى بك ضد وزارة المالية وحضر عنها الاستاد محمد ساعي ، ابرز رقم ٨٩ سنة ١٣ ق)

١٤٩

٤ مايو سنة ٥٩٤٥

حجر . تعويض عن عمل تدليس . بيع . تقدير الاضرار التي وقعت من الاضرار من جهة كونها تكون طرقا احتيالية أولا موضوعي . تظاهر البائع بأنه تام الاهلية مع كونه نديم الاهلية . مجرد كذب لا يستوجب مسايلته شخصيا .

المبدأ القانوني

إذا رفع المشتري دعوى على البائع يطالبه فيها بتعويضه عما لحقه من الضرر بسبب عدم إتمام الصفقة التي تعاقد معه عليها ودفع له جزءا من ثمنها ، مدعيا أن البائع دلس عليه بأن أوهمه بأنه تام الاهلية في حين أنه كان محجورا عليه ، فرفضت المحكمة الدعوى على أساس ما استبانته من ظروفها ووقائعها من أن كل ما وقع من البائع هو أنه تظاهر للمشتري

بأنه كامل الاهلية وهذا لا يعدو أن يكون مجرد كذب لا يستوجب مسألة مقترفة شخصيا فلا شأن لمحكمة النقض معها في ذلك ما دامت الوقائع الثابتة في الدعوى مؤدية عقلا إليه .

المحكم

« حيث أن مبني الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون وتأويله إذ قضت بأن البائع عبد العزيز محمود عماره لم يستعمل مع الطاعن طرقا احتيالية ومن ثم يكون غير مسئول مدنيا وذلك رغم ما ذكره الطاعن من أنه أوهمه بأنه يملك حرية التصرف في الوقت الذي كان فيه محجورا عليه وأنه أطلعه بواسطة محاميه على مستندات تملكه وصحبه لمعاينة العقار المبيع وتسلم منه ١١٠ جنيها من أصل الثمن على دفعات ، ولم ترد المحكمة على ذلك كله الا بتقولها بأن تظاهر المحجور عليه بالاهلية لا يوجب مسؤولية فهو ككل عديم أهلية يكذب دائما عند ما يريد التصرف مع الغير ، وفي هذا أيضا قصور في الأسباب يعيب الحكم إذ كان الواجب أن تشير إلى الوقائع السالفة الذكر التي يعتبرها الطاعن من الطرق الاحتيالية التي توجب مسؤولية البائع شخصيا .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قال في هذا الصدد ما يأتي : — «... أما طلبه (الطاعن) الزام المحجور عليه في ماله وفي مواجهة القيمة بدفع المبلغ المدعى به بناء على سوء نية المحجور عليه وتدليسه إذ أوهمه أنه تام الاهلية وأقنعه بذلك بطرق احتيالية فلم يقم أى دليل على

استعمال طرق احتيالية سوى تظاهره بأنه تام الأهلية وهذا التظاهر لا يوجب مسؤولية عليه لأن كل عديم أهلية يتصرف مع الغير يكذب عليه في هذه الصفة « وفي هذا الذي ذكره الحكم ما يدل على أن المحكمة فحصت ما قدمه الطاعن من الأدلة لإثبات الطرق الاحتيالية ولم تجده كافيا لتوافر هذا العنصر الأساسي للحكم على البائع شخصيا بل رأت أنه مجرد كذب لا يوجب مسؤوليته ، ولقاضي الموضوع وحده حق الفصل فيما إذا كانت الوقائع الثابتة في الدعوى تكون طرقا احتيالية من عدمه ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دام الاستنتاج سليما

وحيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ كذلك في تطبيق القانون إذ لم يعتبر القيمة وهي السيدة حنيفة مسئولة شخصيا رغم أنها كانت موجودة وقت معاينة الطاعن للعقار المبيع وكان البائع محجورا عليه ومع هذا لم تقل شيئا والتزمت السكوت ولم تلفت نظره إلى سبق توقيع الحجر على ولدها مما يستفاد منه أنها شريكة لهذا الأخير في سلب مال الطاعن .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قال في هذا الموضوع ما يأتي :- أما قول المدعى (الطاعن) أنها مسئولة عن رد هذا المبلغ وباقي المبلغ المطالب به بناء على تقصيرها أو تدليسها لعلمها بأجراءات البيع من قبل ابنها وعدم ابلاغ المشتري بتوقيع الحجر عليه فهو ادعاء لم يتم أي داليل على صحته سوى مجرد أقوال المدعى أنه عاين العقار المبيع بحضورها وعلى فرض حضورها وسكوتها فإن السكوت هو حالة

سلبية لا يترتب عليه تحميلها مسؤولية النتائج المترتبة على عدم تنبيه الغير إلى نقص أهلية البائع وعلى ذلك يكون هذا الطلب في غير محله ويتعين رفضه . . . » وظاهر أن الحكم بنى قضاءه في هذا الشق من الدعوى على عدم تقديم الدليل على صحة ما يدعيه الطاعن وعلى مع افتراض وجود السيدة المذكورة وقت المعاينة وسكوتها فإن ذلك لا يجعلها مسئولة ، وهو تقدير سليم وليس فيه خطأ قانوني .

« وحيث أن الوجه الثالث بنى على قصور في الأسباب وخطأ في الاستدلال فقد قضت المحكمة بعدم مسؤولية وزارة العدل والمجلس الحسبي استنادا إلى الأسباب الآتية : (١) أنه كان على الطاعن وقد شك في أهلية البائع أن يكشف عن ذلك من مجلس حسبي الأسكندرية الذي يقيم في دائرته وأن يسأل عنه أهله وعشيرته — (٢) أنه اكتشف خطأ الشهادة المعطاة له بعد بضعة أيام من استخراجها وقبل دفع مبلغ الستين جنيها — (٣) أنه لا يمكن تحميل موظف المجلس الحسبي مسؤولية كل مبلغ يدفعه أي شخص للمحجور عليه بعد تاريخ تلك الشهادة فخطؤه في إعطائها يجعله مسئولا عما يترتب عليها مباشرة من قبل من تسلمها فقط ولا يمكن التسليم بأن كل ما يدفع من قبل عبد الحميد أفندي محمد « محرر الشيكات » يعتبر مدفوعا من قبل الطاعن — (٤) وأن الطاعن لم يكن ملزما بدفع هذا المبلغ بمقتضى عقد البيع الابتدائي . وعلى هذا الوجه يقول الطاعن أن المحكمة أخطأت في تحصيل فهم الواقع وفي الاستدلال لأنه ليس بمجلس حسبي الأسكندرية قلم لتسجيل قرارات الحجر وما

شاكلها بل أن مجلس حسبي مصر هو وحده المختص بذلك كما أن مجلس حسبي الأسكندرية لا يعطى أية معلومات سواء أكانت كتابية أم شفوية ولم يكن الطاعن يستطيع التثبت من أهلية البائع من غير الطريق الذي اتبعه فتد كانت أمه موجودة وقت المعاينة ولم تلفت نظره إلى أنه محجور عليه كما أن الطاعن تمسك في مذكره أمام محكمة الاستئناف بأن محاميه الأستاذ إدوار ليفي لم يعلم بخطأ الشهادة المستخرجة من مجلس حسبي القاهرة إلا في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٤٠ كما يفهم من بطاقة الأستاذ الديواني وخطابه المؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠، وقد قصرت المحكمة عند عرضها لهذه الواقعة فاقتضيتها ولو استوعبت حاصلها لترددت في أن تقول أن الطاعن اكتشف خطأ الشهادة قبل ١٦ أكتوبر، وقد قصرت المحكمة أيضا في الرد على دفاعه المتضمن أن عبد الحميد افندي أحمد تسلم من الطاعن جميع المبالغ التي دفعها عنه للبائع .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قال في عدم مسئولية وزارة العدل والمجلس الحسبي ما يأتي « أما بالنسبة لكاتب أول المجلس الحسبي ووزارة العدل فتدقضى عليهمما الحكم المستأنف برفع مبلغ ستين جنيتها بناء على أن أولهما أعطي شهادة خاطئة بعدم وجود قرار بحجر على عبد العزيز محمود عمارة وترتب عليها أن دفع إليه عبد الحميد افندي عابدين مبلغ ستين جنيتها فمن حيث أنه ظاهر من عقد البيع الابتدائي أن البائع عبد العزيز محمود عماره مولود ومقيم بالأسكندرية وكذلك المشتري يتمم بالأسكندرية وقد ذكر في عقد البيع

تاريخ ميلاد البائع باليوم ومكتب الصحة الذي قيد فيه اسمه على خلاف المعتاد وقام المشتري باستخراج شهادة حسبية من مجلس حسبي مصر للتأكد من تمام أهلية البائع كل هذه البيانات تدل على أن المشتري كان في شك من تمام أهلية البائع مع أنه يعتبر بالغاً راشداً وقد كان من السهل جدا على المشتري التأكد من حالة البائع بالكشف والاستعلام الشفهي أو الكتابي من مجلس حسبي الأسكندرية حيث يقيم كلاهما بلا تعب ولا إبطاء أو التأكد من أهل البائع وكان ذلك ميسورا له وأسهل عليه قبل الالتجاء إلى الطريق الرسمي القانوني الذي اتبعه في الحصول على شهادة من مجلس حسبي مصر كلف باستخراجها أحد المحامين بالمحكمة المختلطة وهذا توسط بحضرة محمود الديواني المحامي لدى موظفي المجلس الحسبي باستخراج هذه الشهادة كما تدل على ذلك الخطابات الثلاثة المرسلة من حضرة الأستاذ محمود الديواني إلى مجلس حسبي مصر بهذا الخصوص والواردة بحافظة الحكومة رقم ١٢ دوسيه ورغم التوصل والحصول على هذه الشهادة الخاطئة لم يقتنع بها المشتري ولم يتم العتد النهائي وبأن علمه بحصول حجر على البائع من بعد تسليم هذه الشهادة ببضعة أيام وثبت ذلك كتابة من تذكرة أرسلها حضرة الأستاذ محمود الديواني المحامي لكاتب المجلس يقول فيها أن الأستاذ إدوار ليفي محامي البائع أرسل إليه خطابا بأن الشهادة التي وصلته منذ بضعة أيام فيها أخطاء إن أنه وجد أنه محجور عليه من مجلس حسبي الأسكندرية وطلب منا استخراج صورة أخرى فمن كل هذه الاجراءات يكون المدعى هو المقصر في الشروع في التصرفات مع المحجور

فلم يثبت دفع أى مبلغ من قبل المشتري للبائع بعد تاريخ هذه الشهادة ولذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف بهذا الخصوص ورفض دعوى المدعى قبلهما عن هذا المبلغ وعن باقى المبالغ المطالب بها باعتبارها من مصاريف البيع لأنها كلها ترتبت على شروع فى تصرفه مع محجور عليه مع ثبوت قيام الشك لدى المشتري فى تمام أهلية البائع من قبل أن يعطى الشهادة الخاطئة ومع ثبوت علمه بخطئها بعد تسلمها ببضعة أيام . وظاهر من هذه الأسباب أن الحكم المطعون فيه استخلص من الوقائع الذى ذكرها أولا تقصير الطاعن فى التحري عن أهلية البائع وثانيا دفعه للبائع مبلغ الستين جنيها بعد ما تبين له أنه حيز عليه من مجلس حسبي الاسكندرية ، وهذا الذى استخلصه الحكم سائغ عقلا ويؤدى للنتيجة التى وصل اليها وهي انعدام مسئولية وزارة العدل و كانب المجلس الحسبي ولا رقابة لمحكمة النقض على الحكم فى ذلك مادام ما رآه يقوم على أسباب مقبولة ومستخرجة من وقائع الدعوى ومستنداتها . أما ما ذهب اليه الطاعن من أنه دفع إلى عبد الحميد أفندى أحمد ما كان قد دفعه إلى البائع وأن الحكم خطأ إذ قرر بأن دفع المبالغ لم يكن من المشتري فلا يلزم به كانب المجلس الحسبي ، فانه وان كان الحكم أثبت ذلك حقيقة الا أن عدم مسئولية وزارة العدل والمجلس الحسبي يستقيم بما ورد فى الحكم من أسباب أخرى .

« وحيث انه من كهل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن عبد الحميد عابدن أبدى وحضر عنه بالجلسة الاياما عبد الحميد السنوسى الحامى صد السيدة حنيفة الشهيرة بنبوة السيد أحمد النفاض وآخرين رقم ٩١ سنة ١٣ ق)

عليه مع ثبوت قيام الشك لديه فى أهليته وبدون أن يتحرى من الجهات العلمية القريبة منه مكثفيا بدرء هذه المسئولية عن نفسه وبتحميلها لكاتب مجلس حسبي مصر ومن ورائه لوزارة العدل بناء على خطأ الشهادة المعطاة له الذى اكتشفه بعد بضعة أيام ولم يثبت حصول دفع مال من المدعى إلى البائع بعد استلام هذه الشهادة السلبية اذ استلمها يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ وأول دفعة مدعي بها بعد هذا التاريخ تقع يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ وفى هذه الفترة قد بان علم المشتري بحصول حيز على البائع من الأسباب السابق ذكرها إذا علم حضرة المحامى عنه بحصول الحيز بعد استلام الشهادة ببضعة أيام . هذا من جهة ومن جهة أخرى فهو يدعى بدفع مبلغ ستين جنيها بتحاويل على بنك مصر من قبل من يدعى عبد الحميد أفندى أحمد حسن ولا يمكن تحميل موظف المجلس الحسبي مسئولية كل مبلغ يدفعه أى شخص للمحجور عليه بعد تاريخ تلك الشهادة فخطؤه فى اعطاء هذه الشهادة يجعله مسئولا عما يترتب عليها مباشرة من قبل من تسلمها فقط ولا يمكن التسليم بأن كل ما يدفع من قبل عبد الحميد أفندى أحمد حسن يعتبر مدفوعا من قبل عبد الحميد أفندى عابدين المشتري ولا يقاس هذا على دفع مبلغ الخمسين جنيها عند اجراء العتد الابتدائى الذى ذكره حين دفعه أنه دفع من قبل عبد الحميد أفندى أحمد حسن لثبوت ذلك بالكتابة فى العقد الابتدائى ولا يمكن بناء على هذا القياس اعتبار كل ما يدفع للمحجور عليه من عبد الحميد أفندى أحمد حسن هذا أنه من حساب المشتري خصوصا ولم يكن البائع ملزما بدفع هذا المبلغ بمقتضى عقد البيع الابتدائى وعلى ذلك

١٥٠

٤ مايو سنة ١٩٤٤

تنفيذ بقوائد تأخير الإقساط المستحقة من ثمن المبيع بناء على محضر صلح . القضاء بصحة التنفيذ . الاستناد في ذلك إلى أن محضر الصلح صريح في احتفاظ البائع بجميع حقوقه المقررة في عقد البيع . عقد البيع منصوص فيه على سريان فرائد عن التأخير . هذه القوائد تكون كأنها منصوص عليها في عقد الصلح .

(المادنان ٣٨١ ، ٣٨٤ مرافعات)

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد أسست قضاءها بصحة التنفيذ بقوائد تأخير الإقساط المستحقة من ثمن المبيع على أن محضر الصلح المطلوب التنفيذ به صريح في احتفاظ البائع بجميع حقوقه المقررة بعد البيع وعلى أن عقد البيع هذا ينص على سريان الفوائد عن التأخير ، فذلك منها سديد . إذ أن عقد البيع يكون في الحالة متمما لعقد الصلح . ومن ثم فإن الفوائد المنصوص عليها فيه تكون كأنها منصوص عليها في عقد الصلح .

المحكمة

« حيث أن الطعن يتحصل في أن المحكمة خالفت القانون إذ جعلت موضوع دعوى المعارضة في تنبيه نزع الملكية المرفوعة من الطاعنين يشمل الفصل في استحقاق مبالغ غير واردة في السند المطلوب التنفيذ به بينما أن موضوع هذه الدعوى هو بطلان التنفيذ على النحو الوارد في التنبيه ، والواجب على المحكمة والحالة هذه أن تتمصر بحال بحثها فيها على مسألة صلاحية السند — الذي بنى عليه التنبيه للتنفيذ بما هو مطلوب في التنبيه — والحكم

المطعون فيه إذ قضي بصحة المبالغ المطلوبة بالتنبيه بنزع الملكية قال ان الطاعنين ملزمون بقوائد التأخير لكنه لم يقم ذلك على أن هذه القوائد منصوص عليها في محضر الصلح الذي هو السند المنفذ به بل استدل بأمور أخرى غير هذا السند وهي صور إيصالات المبالغ المدفوعة من مورث الطاعنين وعقد البيع الأصلي في حين أنه لا شيء من ذلك يصلح لأن يكون سنداً يمكن التنفيذ به ، بل إنه لا يجوز تقديم عقد البيع للتنفيذ لأنه هو العقد الذي بشأنه حصل الصلح ، والصلح عقد تنازل كل من المتعاقدين فيه عن بعض حقه ولما كان التنفيذ لا يجوز إلا للأشياء المعينة الخالية عن النزاع طبقاً للمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات فيكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون .

« وحيث أن ما يثيره الطاعنون مردود بان المحكمة أسست قضائها بصحة التنفيذ بالقوائد على أن البند السادس من محضر الصلح المطلوب التنفيذ به صريح في احتفاظ المطعون ضدها بجميع الحقوق المقررة بعقد البيع وعلى أن عقد البيع ينص على سريان الفوائد عن التأخير ، وهذا الذي رأته المحكمة سديد ، فإن عقد البيع يكون والحالة هذه جزءاً من عقد الصلح ومن ثم فإن القوائد المنصوص عليها فيه تكون في حكم المنصوص عليها في عقد الصلح . أما صور الإيصالات التي يشير إليها الطاعنون فإن المحكمة لم تذكرها إلا على سبيل الاستشهاد على صحة التنفيذ بقوائد التأخير إذ قالت ان تلك الصور كلها ناطقة بأن المشتري (مورث الطاعنين) قبل احتساب فوائد التأخير ..

وأوائل سنة ١٩٣٠ أخطأت في أنها لم تقرن ذلك بتنفيذ مشروع الصرف ، فتسببت عن ذلك نشع أثر على تربة أرض الطاعن وأنه لا يكفي لنفي هذا الخطأ قول المحكم أنه لم يقع خطأ فني من الحكومة في تنفيذ مشروع الري في ذاته وأنه من حقها أن تؤخر تنفيذ مشروع الصرف وقتما لميزانيتها ومحصل الوجه الآخر أن المحكم أخطأ أيضا في عدم أخذه بنظرية مسؤولية الدولة بناء على مبدأ التضامن الاجتماعي وهي مسؤولية مستقلة عن توافر الخطأ يكفي فيها وقوع الضرر ولزوم مساهمة الجماعة في جبره بدلا من أن يبقى هذا الضرر حـملا ثقيلا على كامل من وقع عليه بينما تعود منفعة المشروع على الآخرين .

« وحيث أن المحكم الابتدائي الذي أيدته محكمة الاستئناف فيما يتعلق بالضرر بعد أن أثبت خبير دعوى إثبات الحالة بين أن بعض أطيان الطاعن أصيب بضرر بسبب النشع الناشئ عن تنفيذ مشروع الري قال : « إن الخبير ختم تقريره بأنه لو نظر إلى عظم الفائدة التي ستعود حتما على هذه الأطيان بعد استكمال مشروع الصرف الذي أصبح في حكم الانتهاء لظهر أن المدعى يحق قيمة هذا التعويض في مدة بسيطة ويسرع أيضا بارتفاع القيمة الإيجارية لجميع أطيانه وتحسن الأطيان الضعيفة التي اشتراها بثمان بنحو والتي سترفع قيمتها فيستفيد فائدة مادية كبيرة ولو أن الري الصيفي والصرف لم يدخل في تلك الجهة لبقيت على حالتها الضعيفة ثم انتهى من ذلك إلى القول بأنه لو قدرنا الفوائد التي ستعود على المدعى وقد لخصها في تقريره لحمد المدعى لوزادة الأشغال قيامها بهذا المجهود العظيم ولاستحقت

« حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

طعن الخواجه مكس انطون سليم شريد وآخرين وحضر منهم الاستاذ ماهر فهم بك ضد السيدة أوديت - حوى وحضر عنها - الكندر إلياس رقم ٩٢ سنة ١٣٠١ ق

١٥١

٤ مايو سنة ١٩٤٤

تعرض . طلب تعويض عن ضرر يدمي الطالب لحفوقه به من جراء تنفيذ مشروع ري . رفضه بناء على أن الضرر الذي لحقه كان مؤقتا وأن الفائدة التي يصيبها من المشروع تعود منه ثم تبقى له . لا خطأ في ذلك .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الضرر الذي يشكو منه طالب التعويض ويدعى لحقوقه به من جراء تنفيذ مشروع الري الصيفي لأطيانه مركز أدفو كان مؤقتا ثم زال سببه ، وأن المدعى سيفيد من المشروع المذكور في المستقبل فائدة عظيمة تعوض عليه الضرر حتما في زمن وجيز ثم تبقى له على عمر الزمن ، وبناء على ما استخلصته المحكمة من ذلك قضت بأنه ليس هناك محل للتعويض فإنها لا تكون قد أخطأت

المحكم

« حيث أن الطاعن بنى طعنه على سببين محصل الأول منهما أن المحكم المطعون فيه قد خالف المادة ١٥١ من القانون المدني ، لأن وزارة الأشغال حين نفذت مشروع الري الصيفي لأطيان مركز أدفو في أواخر سنة ١٩٣٤

١٥٢

٤ مايو سنة ١٩٤٤

دعوى استرداد الحيازة . عناصرها . حيازة واقعية
هادئة . سلبها بالقوة والإكراه . دعوى رفعت على أنها
دعوى منع تعرض . استظهار المحكمة من وقائعها قيام تلك
العناصر . الحكم فيها على اعتبار أنها دعوى استرداد حيازة .
لا خطأ .

المبدأ القانوني

يكفي في دعوى استرداد الحيازة أن تكون
للمدعى حيازة واقعية هادئة ظاهرة ، وأن يقع
سلب تلك الحيازة بالقوة والإكراه . فإذا
استظهرت المحكمة قيام هذه العناصر في الدعوى
المرفوعة على أنها دعوى منع تعرض فاعتبرتها
دعوى استرداد حيازة وحكمت فيها على هذا
الاعتبار فإنها لا تكون قد أخطأت

المحكمة

« حيث أن وجه الطعن يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه وتأويله . ذلك لأنه أخرج الدعوى
عن الوضع الذي وضعها فيه المطعون ضده
الأول إذ أنه رفعها باعتبار أنها دعوى منع
تعرض ولكن الحكم اعتبرها دعوى استرداد
حيازة وفصل فيها على هذا الأساس دون أن
يبين سنده القانوني في ذلك ولا الشرائط
القانونية التي يجب توافرها في هذه الدعوى
مع أن التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة
أثبت أن المدعى لم يكن حائزا مطلقا وأن
وضع يده كان على سبيل التسامح . ثم أخذ
الطاعن يستعرض شهادة الشهود توصلا إلى
القول بأن ما استخلصته المحكمة منها لا يتفق
مع مدلوله ، كما نعى عليها أنها لم تحقق دفاعه

الثناء العاطر وجاء في حكم محكمة الاستئناف
أن مديرية أسوان كتبت لمديرية قنا أن
تفتيش رى القسم الخامس أوضح بكتابته
المؤرخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٨ أن مشروع
الصرف جار تنفيذه وسيتم قريباً وبذلك يزول
كل أثر للنشع ، وأن تفتيش رى القسم
الخامس كتب إلى مديرية أسوان بتاريخ
١١ من إبريل سنة ١٩٢٩ بأن مشروع الصرف
قد تم ولم يبق إلا إقامة الطلمبات وقد خف
النشع كثيراً عن ذي قبل وسيمنع تماماً بعد
إقامة الطلمبات هذا العام وأن هذا الكتاب قد
أبلغ للطاعن عن طريق مركز الأقصر . كما
جاء في مذكرة الطاعن الشارحة لطعنه أن
الحكومة تراخت في تنفيذ مشروع الصرف
حتى سنة ١٩٤١ .

« وحيث أنه يتضح من ذلك أن الحكم
المطعون فيه قد أثبت أن الضرر الذي شكا
منه الطاعن كان مؤقتاً و زال سببه وأن الطاعن
سيفيد من مشروع الري والصرف مستقبلاً
فائدة عظيمة ينعدم معها الضرر ويعوض حتماً
في زمن وجيز ثم تبقى تلك الفائدة على ممر الزمن
وبذلك تكون المحكمة قد استخلصت في منطق
سليم أنه ليس هناك من ضرر موجب
لتهويض .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك وانتفى الضرر
يتعين رفض الطعن دون حاجة للبحث فيما
أثاره الطاعن

(طعن بس أندراوس بك وحضر عنه الاستاذ ساجا
حجى بك ضد وزارة الأشغال العمومية وآخر . وحضر عنهما
الاستاذ محمد سامى مازن رقم ١٠٨ سنة ١٣ ق)

الذى تقدم به اليها من أن الساقية موضوع النزاع هي غير الساقية التي يملك فيها المطعون ضده الأول جزءا .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت في صدد ما يثيره الطاعن خاصا بوصف الدعوى وشرائطها ما يأتى : « وحيث ان محكمة أول درجة قد أصدرت حكما تمهيدا ليثبت المستأنف وضع يده على الصارود والساقية وينفى المستأنف ضدهم ذلك وقد بان من شهادة الأستاذ يوسف عبد السيد المحامى الحارس على أطميان مجاورة لأرض النزاع أن المستأنف واضع يده على الصارود من خمس سنوات وينتفع كذلك بمياه الساقية من ذلك الحين أيضا وقد ثبت زيادة على ذلك أن الأرض التى تنتفع من الصارود المذكور ومياه الساقية لا يمكن ربيها من جهة أخرى وذلك يقطع أيضا باستمرار الانتفاع بمياه الساقية والصارود فى طول تلك المدة وقد شهد أحمد مصطفى الجمال بأن لا طريق للرى لتلك الأطميان إلا من الساقية والمستقى ولم ينف المستأنف ضدهم هذا القول مما يدل على أن الأطميان ملك المستأنف ظلت طول تلك المدة كما سبق القول ينتفع بالساقية والصارود المذكور وبذلك يتبين بطريقة لا تدع مجالا للشك أن المستأنف حائزا للساقية والصارود المذكورين إلى أن منع من الانتفاع بفعل المستأنف ضدهم — وحيث انه لا يشترط لدعوى استرداد الحيابة ما يشترط لباقي دعاوى وضع اليد من الشروط وأنه بحسب رأى المعول عليه أخيرا والذى سارت عليه المحاكم المصرية على العموم وهو رأى محكمة النقض والابرار الفرنسية أنه

يكفى فقط وضع اليد المادى Detention « Materiél » وقد أصاب الحكم فى قضائه هذا . إذ يكفى فى دعوى استرداد الحيابة أن تكون للمدعى حيابة واقعية هادئة ظاهرة وأن يقع سلب تلك الحيابة بالقوة أو الاكراه وهو ما استظهره الحكم كما هو واضح من أسبابه التى تقدم ابرادها

« وحيث انه فيما يختص بما ينهاه الطاعن على المحكمة من أنها أخرجت الدعوى عن وضعها واعتبرتها دعوى استرداد حيابة فى حين أنها رفعت على أساس أنها دعوى منع تعرض فهو غير سديد ، لأن المحكمة إذ فعلت ذلك لم تخطئ فى تطبيق القانون لأنها استبانة عناصر دعوى استرداد الحيابة من الوقائع التى كانت مطروحة لديها .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن خاصا بما استخلصته المحكمة من شهادة الشهود وبعدم الرد على دفاعه لا محل للاعتداد به ، لأن هذه الأسباب غير مقبولة طبقا للمادة العاشرة من قانون محكمة النقض والابرار التى نصت على عدم قبول الطعن فى قضايا وضع اليد إلا إذا كان مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله .

« وحيث انه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن السيد أحمد عثمان وحضر عنه الأستاذ فهمى سعد ضد محمد أحمد عثمان وآخرين وحضر عن الاول الأستاذ عبد اللطيف أحمد رقم ١٠٨ سنة ١٣ ق)

١٥٣

٤ مايو سنة ١٩٤٤

دعوى منع التعرض . رفضا من الشريك على شريكه فى الشيرع . جوازه . وضع اليد يقع على الحصص الشائعة . لا يمنع من ذلك كون الحيابة المساداة حاصلة لشريك دون شريك أو لمثل مشترك كوكيل أو مستاجر .

المبدأ القانوني

إن القانون قد جعل لكل ذي يد على عقار أن يحمي يده بدعاوى وضع اليد . ولما كان وضع اليد بمعناه القانوني كما يقع على العقار المفروز يقع على الحصة الشائعة ، لا يمنع من ذلك أن تكون الحيازة المادية حاصلة لبعض الشركاء دون البعض الآخر أو لممثل مشترك لهم كوكيل أو مستأجر ، ولما كان لا يوجد في القانون أية تفرقة في الحماية بين وضع اليد على الشيوع ووضع اليد الخالص لعدم وجود أي مقتضى — لما كان ذلك كذلك فإنه يكون لكل واضع يد خالصة أو على الشيوع أن يستعين بدعاوى وضع اليد في حماية يده . فيقبل رفع هذه الدعاوى من الشريك في الملك المشاع لدفع التعرض الواقع له ، أيا كان التعرض ، فإن وقع من بعض الشركاء في العقار المشاع فعل يراد به استئثار مرتكبه وحرمان غيره من الشركاء فإنه يجوز لهؤلاء أن يستعينوا بدعوى منع التعرض . وإذن فإذا كان الحكم قد رفض دعوى منع التعرض بمقولة أنه لا يجوز في القانون رفعها من الشريك على شريكه في الشيوع فإنه يكون مخالفا للقانون

المحكمة

« حيث أن الطعن بني على خمسة وجوه وقد تنازل الطاعنون بجلسة المرافعة عن الوجه الأول منها . ويتحصل الأوجه الأخرى في أن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى منع التعرض قد أقيم على أساس أن المالك على

الشيوع ليس له أن يرفع دعوى منع التعرض على شريكه في الشيوع مع ثبوت هذا الحق له وبذلك يكون الحكم مخالفا للقانون » وحيث أن القانون قد جعل لكل صاحب يد على عقار على أن يحمي يده بدعاوى وضع اليد . ولما كان وضع اليد بمعناه القانوني كما يقع على العقار المفروز يقع على الحصة الشائعة فيه ، ولا يمنع من ذلك أن تكون الحيازة المادية حاصلة لبعض الشركاء دون البعض الآخر أو لممثل مشترك لهم كوكيل أو مستأجر ، ولما كان لا يوجد ما يدعو إلى منح وضع اليد على الشيوع حماية أقل من وضع اليد الخالص وليس في القانون أية تفرقة في هذا الصدد بين الحالتين — لما كان ذلك كذلك فإنه يكون لكل واضع يد خالصة أو على الشيوع أن يستعين بدعاوى وضع اليد على حماية يده فيقبل رفع هذه الدعاوى من الشريك في الملك المشاع لدفع التعرض الواقع له أيا كان التعرض فإن وقع من بعض الشركاء في العقار المشاع فعل يراد به الاستئثار وحرمان غيره من الشركاء جاز لهؤلاء الاستعانة بدعوى منع التعرض محافظة على وضع يدهم ومنعاً لاغتصابه منهم .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه اذ رفض دعوى منع التعرض المرفوعة من الطاعنين قال : « وحيث أن المستأنف عليهم المدعين أصلا (الطاعنين) قرروا أنهم شركاء على الشيوع ووضعوا اليد على الشيوع ويطلبون منع التعرض من باقي شركائهم . وحيث أن الشريك على الشيوع ليس له أن يطالب منع تعرض شركائه وذلك لأن دعوى منع التعرض تقتضي أن يكون وضع اليد بصفة المالك وعلى وجه

يؤثر في صحة العقد ما دام قد أحيط فيه بذكر أن المقادير تقريبية مما ينتفى معه القول بوجود غش أو خطأ في القسمة .

المحكم

« حيث أن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء خاليا من الأسباب فضلا عن مخالفته للقانون لأن واقعة الحال في الدعوى أن الطاعن اشترك مع المطعون ضده وأخيه إبراهيم زين الدين في شراء أطيان من البنك البلجيكي مقدارها ٩٥٩ فداناً وكسر وجعل نصيب كل شريك على الشيوع بنسبة مادفعه من الثمن ثم اتفقوا على قسمة الأطيان بعقد ابتدأ في مؤرخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٨ جاء فيه أن الطاعن اختص بمائة وخمسة وثلاثين فداناً في مقابل نصيبه في الثمن البالغ قدره ١٠٣٧٥ ج وكان مفهوماً من نصوص هذا العقد أنه ليس عقداً ملزماً بل مشروع عقد أعد لبيان الطريق الذي يسار عليه إذا ما حصل قياس كل قسم من الأرض وفقاً للطبيعة وتقويمه ولكن المطعون ضدهم امتنعوا عن ذلك وأدعوا أن ما يخص الطاعن هو ١٢٧ فداناً فقط فاختل بذلك أساس التعاقد ووجب إبطاله إما للغش لأن المطعون ضدهم كانوا الواضعين على اليد الأطيان العالمين بأقسامها وأثمانها وإما للغلط في ذاتية محل الالتزام ، ولكن الحكم الابتدائي قال إن ذلك لا تأثير له لأنه ذكر في العقد أن المقادير تقريبية وأنه نص في البند الرابع منه على هذه الحالة التي احتاط المتقاسمون لها حتى يكون نصيب الطاعن هو نفسه الجزء المقدر له في العقد بمبلغ ١٠٣٧٥ ج وواضح من هذا أن المحكمة لم تبحث في أثر

الاستثناء . وحيث إن المدعين يقرون بقيام حالة الشيوع فلا يمكن أن يكون وضع يدهم على وجه الاستثناء إذ أنهم باعترافهم بحالة الشيوع يكونون مقرين بأن غيرهم من الشركاء يشاركونهم فيما هو موضوع اليد عليه منهم ولم تشرع دعاوى وضع اليد لحماية الحياة الخالصة . أما النزاع الناشئ على الشيوع فيجسمه انتهاء الشيوع بالقسمة . ولذا فالحكم المستأنف إذ قضى بمنع التعرض يكون قد أخطأ . وبين مع هذا أن الحكم أسس على أنه غير جائز في القانون رفع دعوى منع التعرض من الشريك على شريكه في الشيوع . وإذا كان هذا الأساس مخالفاً للقانون لما تقدم بيانه ، فإنه بتعين نقض الحكم .

فضية الاستاذ ركي مرقص ابو غالى افندى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حنا مرقص ضد شكري مرقص ابو غالى افندى وآخرين وحضر منهم الاستاذ اسكندر الياس رقم ١٠٩ سنة ١٣ ق)

١٥٤

١١ مايو سنة ١٩٤٤

قسمة . دعوى طلب بطلانها بناء على أن الأرض التي اختص بها المدعى بموجب العقد وجدت بعد مساحتها تغاير المقادير الموضحة فيه . رفضها بناء على أن اختلاف المساحة لا يؤثر في صحة العقد ما دام قد ذكر فيه أن المقادير تقريبية مما ينتفى معه الغلط والتدليس . لا خطأ في ذلك .

المبدأ القانوني

إذا رفضت المحكمة دعوى بطلان القسمة بناء على أن ما يقوله المدعى من أن الأرض التي اختص بها بموجب العقد وجدت بعد مساحتها تغاير المقادير الموضحة فيه لا يؤثر في صحة القسمة ووجوب احترامها فإنها لا تكون مخطئة في ذلك ، لأن اختلاف المساحة لا

ظهور فساد مقاس الجزء الذي خص الطاعن ،
ومحكمة الاستئناف أضافت إلى ما قالته المحكمة
الابتدائية سببا آخر هو أن الطاعن ادعى
في مذكرته أنه غبن في القسمة بناء على خطأ
وقع في تقدير قيمة كل جزء وبمراجعة
المذكورة تبين أن المحكمة لم تفرق بين دعوى
الغبن وهي لا تدخل لها بهذه الدعوى وبين
طلب إبطال العقد للغلط الواقع في ذاتية
الشيء أو للغبن في أساس الالتزام .

« وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم
الاستئنافي المطعون فيه بأسبابه قال : « إن
ما يقوله الدفاع عن المدعى (الطاعن) أن
الأرض التي اختص بها وجدت بعد مساحتها
تغايير المقادير الموضحة في عقد القسمة فإنه مع
التسليم به غير مؤثر على صحة عقد القسمة
— أولا — لأنه مذكور في عقد ٣٠ / ٥ / ١٩٣٨
(عقد القسمة) أن هذه المقادير تقريبية . ثانيا —
لأنه بالرجوع للبند الرابع في العقد اتضح
أنه نص فيه على هذه الحالة التي احتاط
المتقاسمون لها حتى يكون نصيب المدعى هو
نفسه الجزء المقدر له في المقد بمبلغ ١٠٣٧٥ ج
ولا تأثير لهذا الاختلاط على صحة القسمة
ووجوب احترامها » . وبالرجوع إلى البند
الرابع المذكور يبين أنه جاء فيه « إذا ظهر
أن مساحة الأرض التي اختص بها الطرف
الثاني (الطاعن) ثمنها أقل من ثمن ما يخصه .
في هذه الحالة يتعهد الطرف الأول (المطعون
ضدهم) بأن يدفع قيمة هذا النقص للبنك
من الدين المطلوب من الطرف الثاني »

« وحيث أنه يتضح من ذلك أن الحكم قد
أقيم على أسباب كافية ولم يخالف قواعد

القانون في شيء إذ قال أن اختلاف المساحة
لا يؤثر في صحة العقد لأنه ذكر فيه أن المقادير
تقريبية وأن البند الرابع قد احتاط لهذه الحالة
لتكون قيمة نصيب الطاعن مبلغ ١٠٣٧٥ ج
الذي دفعه من الثمن ومن ثم فلا يكون هناك
خطأ أو غش أما ما زادت به محكمة الاستئناف
عن الغش فإنه على فرض أن الطاعن لم يقصد
إليه في مذكرته فإنه لا يؤثر على سلامة الحكم
مادام ما يشكو منه الطاعن من خطأ أو غش
لا وجود له .

« وحيث أنه من كل ما تقدم يكون الطعن
على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طس الشيخ محمد إبراهيم زين الدين وحضر عنه الاستاذ
محمد حسن ضد عبد المتعال شلباه بك وآخرين وحضر
عنه الاستاذ احمد رشدي رقم ٩٩ سنة ١٣ ق)

١٥٥

١١ مايو سنة ١٩٤٤

قوة الشيء المحكوم فيه . صدور حكم في دعوى بتصفية
الحساب بين طرفيها (رهن ومرتهن) على أساس تقدير
ربيع الأطيان المرتبة بناء على أجر المثل لأن عقود إيجارها
المقدمة من الدين صورية . إجراء حساب استهلاك دين الرهن
على أساس الأجرة الواردة في تلك العقود . إمداد الجهة
الشيء المحكوم فيه

المبدأ القانوني

إذا طلب المرتهن رهن الحيازة أصل دينه
ودفع الراهن باستهلاك الدين من ربيع الأطيان
المرهونة وقضت المحكمة في الدعوى بنسب
خير لمعاينة الأطيان وتقدير ربيعها على أساس
أجر المثل ثم إجراء عملية الاستهلاك ،
وصرحت في أسباب حكمها بأن عقود الإيجار
التي تمسك بها الدائن المرتهن في تقدير الربيع
هي عقود صورية ، فإن هذا القضاء القطعي

مايو سنة ١٩٣٦ وتضمنت أسباب الحكم الاستثنائي ما يأتي «وحيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به إلا أن هذه المحكمة ترى أن تضيف على مأمورية الخبير تكليفه بتحقيق ما وصل المستأنف من الربيع عن كل سنة وذلك بسماع شهود الطرفين بغير يمين، ولا محل للقول من جانب المستأنف بعدم جواز ذلك بناء على أن قيمة الإيجار قد تحددت بعقود الإيجار المقدمة منه والموقع عليها من بعض المستأنف ضدهم فلا يصح اثبات عكس ما ورد «فيها بشهادة الشهود لا محل لهذا القول إذ أن عبارة «وقد اشترطنا على أنفسنا أن لا يكون لنا حق في رفع دعاوى باحتساب المائة ٩٠٪ ولا خلافه بل نسلم المبالغ على الكامل» هذه العبارة الواردة في عقد الرهن ومدلولها الذي أشارت إليه المحكمة الابتدائية في أسبابها وما هو ظاهر من أن ريع بعض السنين يربوا بكثير عما ورد بعقود الإيجار حسب البيان الوارد في تلك الأسباب وجعل الإيجار مع هذا بقية لا تزيد على المائة تسعة سنويا، كل هذا يجعل أقوال المستأنف ضدهم بأن الربيع الذي استولي عليه المستأنف كان أكثر مما ورد في هذه العقود قريب الاحتمال ويبرر تحقيق مقدار الربيع الحقيقي الذي حصل عليه المستأنف بكافة الطرق القانونية.»

«وحيث أن الحكم السالف ذكره وإن كان تمهيدا من جهة مسألة تصفية الحساب وتقدير ريع الأطنان المرهونة على أساس أجر المثل فإنه قطعي من جهة قيمة عقود الإيجار المقدمة من المطعون ضده. إذ فصل في النزاع الذي كان قائما بشأنها واعتبرها

في صورة هذه العقود وفي عدم الاعتداد بها يحوز قوة الشيء المحكوم فيه لوروده في أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه، وعلى ذلك فإذا أخذت المحكمة عند تصفية الحساب فيما بعد بالأجرة الواردة في عقود الإيجار كان حكمها مخالفا للقضاء السابق متعينا نقضه.

المحكم

«حيث أن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه استند في إجراء حساب استهلاك الدين إلى عقود إيجار قدمها المطعون ضده تتضمن تأجير الأطنان المرهونة منه إلى اثنين من الطاعنين بقيمة زهيدة أخفء للواقع حتى لا يتيسر لهم محاسبته عن الأجرة الحقيقية التي قبضها في حين أنه قضي نهائيا ببطلان هذه العقود لصورتها كما هو ثابت من الحكم الصادر في الدعوى بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بنذب خبير لتصفية الحساب على أساس أجر المثل والذي تأيد استثنافيا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٦.»

«وحيث أنه ظاهر من الحكم الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ المتقدم ذكره أن المحكمة استعرضت ظروف الدعوى وملابساتها واستخلصت منها أن عقود الإيجار التي تمسك بها المطعون ضده لإجراء الحساب على مقتضاها صورية وحكمت بنذب خبير كان من مأموريته معاينة الأرض المرهونة معاينة تامة وتقدير ريعها منذ انقضاء الرهن سنة فسنة على أساس أجر المثل.» وقد تأيد هذا الحكم استثنافيا بتاريخ ١٦

إذا كان الظاهر من حكم المحكمين أنهما
بحثا جميع أوجه النزاع التي عرضها الخصوم
عليهما ومحصا المستندات المقدمة لهما وسمعا
أقوالهم ، وبعد هذا كله أصدرتا حكمهما ،
فإنهما لا يكونان قد أنقضا النزاع بطريق الصلح
ومتى كان الأمر كذلك فإن حكمهما يكون
صحيحا ، لأن وترية العدد المنصوص عليها
بالمادة ٧٠٥ مرافعات لا تجب إلا إذا كان
المحكّمون مفوضين بالصلح وأنقضا النزاع
بالصلح . أما إذا كانوا مفوضين بالحكم
وبالصلح معا وفصلوا فيه بالحكم فليس
من المحتم أن يكون عددهم وترا . وإذن فالحكم
الذي يقضى بطلان حكم هذين المحكمين لعدم

وترية العدد يكون مخطئا
الممكن

« حيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قال إن مشاركة التحكيم موضوع النزاع هي مشاركة بالصالح ولم يعين فيها إلا محكمان اثنين ولم يعين معهما ثالث بالاسم فتكون باطلة طبقاً لنص المادة ٧٠٥ مرافعات التي تشترط أن يكون عدد المحكمين في الصلح وتراً ولا يغير من هذه الحقيقة كون المشاركة أبحاث للمحكمين الحكم في النزاع فهذا لا ينفي إباحتها لهم الصلح ولا يغير من البطلان كون المحكمين ساراً في إجراءات الحكم دون الصلح وهذا خطأ في تطبيق المادة ٧٠٥ سالفة الذكر لأنها لا تسلزم وتريه عدد المحكمين إلا إذا فوضوا بالصلح وحكموا به فإذا كان عدد المحكمين شفعاً وقضوا في النزاع حكماً لاصحاً فلا يلحق عملهم أي بطلان .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على حكم المحكمين الصادر في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٠ انهما (أى المحكمين) بحثا جميع أوجه النزاع التي عرضها الخصوم عليهما ومحصا المستندات المقدمة لهما وسمعا أقوالهم وبعد هذا كله أصدرتا حكمهما المذكور أى انهما لم ينهيا النزاع بطريق الصلح ، ومتى كان الأمر كذلك فإن حكمهما يكون صحيحا لأن وتريّة العدد المنصوص عليها بالمادة ٧٠٥ مرافعات لا يجب توافرها الا اذا كان المحكمون مفوضين بالصلح وأنهما النزاع صلحا بالفعل أما اذا فوضوا بالحكم وبالصلح معا وفصلوا فيه حكما فليس من المحتم أن يكون عددهم وترا .

« وحيث انه متى تبين هذا يكون الحكم

المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى ببطلان حكم التحكيم المشار إليه لعدم وترية المحكمين ويتعين نقضه ولا حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهي النقض .

« وحيث انه عن الموضوع فان الدعوى صالحة للحكم فيه وترى هذه المحكمة أن الحكم الابتدائي المستأنف الصادر بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٤٢ في محله ويتعين تأييده

(طن عبد الوهاب عبد ربه أمدي وحضر عنه الاستاذين عبد الفتاح السيد بك وعبد الرحمن الرافعي بك ضد بقولا زلوم أمدي وآخر رقم ٧٠ سنة ١٣ ق)

١٥٧

١١ مايو سنة ١٩٤٤

١ — مصاريف الدعوى . إقرار صادر من مورث المدعى عليهم بالدين المطلوب بالدعوى . أحسن المحكمة بوجه نظر المدعى عليهم في تسكين هذا الإقرار بأنه يخفى وصية وإلزامهم بدفع الدين من ثلث التركة . إلزامهم مع ذلك بمصاريف الدعوى . لا مخالفة فيه لحكم المادة ١١٣ مرافعات

٢ — وصية . تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . لا يكون إلا فيما يتعلق بأهلية الموصى وبصيغة الوصية . المبلغ المدعى به . الحكم به من اختصاص المحاكم الأهلية . المطالبة بفوائد التأخير عنه . جائزة .

(المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٢٤ مدني)

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت في الحكم أن النزاع بين طرفي الدعوى لم يقف عند حد الخلاف على تسكين الإقرار الصادر من مورث المدعى عليهم بالدين المطلوب بالدعوى وما إذا كان يخفى وصية بل أن المدعى عليهم قد طلبوا الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية استنادا إلى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ثم طلبوا احتياطيا وقف الدعوى حتى يفصل في النزاع القائم على صحة الإقرار باعتبار

وصية وحتى يفصل أيضا في نزاع خاص بملكية المورث للأموال المطلوب الحكم باستيفاء قيمة الإقرار منها — إذا كان ذلك وكانت المحكمة مع أخذها بوجهة نظر المدعى عليهم في الإقرار من أنه وصية قد ألزمهم بدفع المطلوب من ثلث تركه مورثهم ، وحكمت بإلزامهم بمصاريف الدعوى بناء على أنهم في جميع أدوار التقاضي ، قد نازعوا المدعى في المبلغ الذي يطالب به ، فإنها لا تكون في إلزامهم بالمصاريف قد خالفت حكم المادة ١١٣ من قانون المرافعات

٢ — إنه بالرجوع إلى نص المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المدني يبين أن أحكام الشريعة الإسلامية لا تراعى إلا فيما يتعلق بأهلية الموصى وبصيغة الوصية فقط ، أما الحكم بالمبلغ الموصى به فإنه يدخل في نطاق المسائل المتعلقة بالمعاملات التي تفصل فيها المحاكم وفقا للقانون المدني . فحق وصية وأصبح المال الموصى به حقا على التركة ، فإن أحكام المادة ١٢٤ من القانون المدني هي التي تجرى عليه . فتجوز المطالبة بفوائد التأخير عن المبلغ الموصى به من يوم المطالبة الرسمية .

المحكمة

« حيث أن مؤدى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بالزام الطاعنين عدا الثاني بمصاريف الدعوى ذلك لأن المطعون ضده طلب اعتبار الإقرار المؤرخ ١٤ مارس

سنة ١٩٣٨ الذي استند اليه في دعواه . سند دين مؤجل إلى تاريخ وفاة فؤاد ميخائيل خورى ونازعه الطاعنون في ذلك طالبين اعتباراً وصية وقد أخذ الحكم المطعون فيه بوجهة نظرهم وقضى المطعون ضده بقيمة الاقرار من ثلث تركة الوصي وعلى الرغم من أن الحكم اعتبر الطاعنين على حق في تكييف الاقرار الزمهم بمصاريف الدعوى مخالفًا بذلك نص المادة ١١٣ من قانون المرافعات .

« وحيث أنه ظاهر من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين نازعوا المطعون ضده في دعواه بأن طلبوا الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى استناداً إلى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ثم طلبوا احتياطياً وقف الدعوى حتى يفصل في النزاع القائم على صحة الوصية ووقفها أيضاً حتى يفصل في نزاع خاص بملكية المورث لأملاكه مما تبين منه أن النزاع بين الطرفين لم يقف عند حد الخلاف على تكييف الاقرار كما يقول الطاعنون وقد ذكر الحكم في تسبيب قضائه بالمصاريف ما يأتي :

« وحيث أنه عن المصاريف فيتعين الزام الثلاثة المستأنفين الأولين (أي الطاعنين عدا الثاني) بها من تركة مورثهم فؤاد ميخائيل خورى لأنهم نازعوا بغير حق المستأنف ضده بصفتهم في المبلغ المطالب به في جميع أدوار التقاضى « وفي هذا ما يدل على أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تطبيق المادة ١١٣ من قانون المرافعات فيما قضى به من الزام الطاعنين عدا الثاني بمصاريف الدعوى .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من الفوائد وذلك لأن محكمة الموضوع طبقت أحكام الشريعة تطبيقاً سليماً بالنسبة

لمبلغ العشرة آلاف جنيه حين الزمت الطاعنين بأدائه من ثلث مال المورث ولكنها خالفت القانون في قضائها بفائدته لأن أحكام الشريعة لا تجيز الفوائد عن المبالغ الواجب آداؤها شرعاً ومنها المبالغ الموصى بها .

« وحيث أنه إذا رجعنا إلى المادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المدني وجدنا أن أحكام الشريعة لا تراعى إلا فيما يتعلق بأهلية الموصى وبصيغة الوصية وأما الحكم بالمبلغ الموصى به فلا يتصل بهذين الأمرين بل هو يدخل في نطاق المسائل المتعلقة بالمعاملات التي تفصل فيها المحاكم وفقاً للقانون المدني فمتى صحت الوصية وأصبح المال الموصى به حقاً على التركة تجرى عليه أحكام المادة ١٢٤ من القانون المدني ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون في هذا الوجه على غير أساس .

« وحيث أن الطاعنين تمسكوا في مذكرتهم الشارحة بوجهين آخرين أحدهما قصور في تسبيب الحكم المطعون فيه ومؤدى الآخر أنه لا يجوز الحكم بالفوائد إلا إذا كان الدين حالاً ومعيّناً مقداره وهما أمران غير متوفرين بالنسبة لمبلغ العشرة آلاف جنيه المقضى بها بسبب عدم جرد التركة ومعرفة ما إذا كان هذا المبلغ يخرج عن ثلثها أم لا .

« وحيث أنه لا يجوز للطاعنين التمسك بهذين الوجهين لأنه لم يرد لهما ذكر في تقرير الطعن وهما غير متعلقين بالنظام العام ولذلك فلا يلتفت إليهما .

وحيث أنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن الدكتور رفيق خورى وآخرين وحضر منهم الاستاذ ساجا حبشى بك ضد شوق ميخائيل خورى أفندى وحضر عنه الاستاذ عبدالرحمن الرافعى بك رقم ١٢٠ سنة ١٣٤١ق)

١٥٨

١٨ مايو سنة ١٩٤٤

تعهدات . اتفاق قبائل من العرب على الاحتكام إلى قوميون تحكيم في نزاع بينهم نشأ بسبب حوادث قتل بعض أفراد هذه القبائل واتهام قبيلة منها في القتل . إصدار المجلس حكمه بثبوت القتل على هذه القبيلة وبالزام الموقعين على اتفاق التحكيم بدية مقدرة لكل قتل تدفع بدخلف أوليا . كل قتل إيماناً مدعوى بأن القتل حصل من القبيلة المتهمه . هذا الحكم يرتب على أفراد الموقعين عليه من تلك القبيلة تعهداً قانونياً صحيحاً بدفع مبالغ الدية معلقاً على شرط حلف الإيمان المنصوص عليها في الحكم . تعليق تهديد التعهد على شرط الحلف ليس مخالفاً للقانون . أصله للقسماء في مسائل الدية في الشريعة الإسلامية .

المبدأ القانوني

إذا كانت واقعة الدعوى هي أنه ، حسبما للنزاع القائم بين فريق قبيلتي السناقرة والقطعان وبين فريق الجبيات بسبب حادثة قتل أحد أفراد السناقرة وآخر من القطعان واتهام قبيلة الجبيات فيهما ، اتفق بعض أفراد الفريقين بمقتضى كتابة موقع عليها منهم ، على أن يحكموا في هذا النزاع قوميون تحكيم مؤلف من حكمدار مديرية البحيرة رئيساً ، وثمانية أعضاء محكمين اختار كل فريق أربعة منهم ، وقرر الجميع أنهم قابلون للحكم الذي يصدر من هذا القومسيون مهما كان ، وأنهم مستعدون لتنفيذه بكل الطرق ، وأن قوميون التحكيم المذكور أصدر حكمه بثبوت حصول القتل من قبيلة الجبيات وبالزام الموقعين عليه من أفراد هذه القبيلة بأن يدفعوا إلى الموقعين عليه من أفراد قبيلتي السناقرة والقطعان مبلغ أربع مائة جنيه دية عن كل واحد من القبيلتين بمجرد إتمام حلف أولياء دم كل قتل خمسة

وخمسين يمناً بأن القتل حصل من قبيلة الجبيات ، ووقع على هذا الحكم بعض أفراد هذه القبائل ، فإن هذا الحكم يرتب على الموقعين عليه من أفراد قبيلة الجبيات تعهداً بدفع مبلغ ثمانمائة جنيه للموقعين عليه من قبيلتي السناقرة والقطعان معلقاً على شرط حلف عدد معلوم من الأيمان ، وهذا الشرط الذي قبل الطرفان تعليق تنفيذ التعهد على تحقيقه ليس مخالفاً للقانون بل له أصله في القسماء في مسائل الدية في الشريعة الإسلامية ، فهو إذن تعهد مستوف كل العناصر القانونية الواجب توافرها في التعهدات ، وسببه ، وهو حصول المتعدين على الصلح بينهم هم وباقي أفراد قبيلتهم وبين المتعهد لهم وباقي أفراد القبيلتين الآخرين بخصوص حادثة القتل ، هو سبب صحيح جائز قانوناً والحكم الذي لا يعتبر هذا تعهداً ملزماً يكون مخالفاً للقانون .

الحكم

« حيث أن مما ينعماء الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقيم على أن الحكم الصادر من قوميون التحكيم بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٥ لا يرتب أي التزام على المطعون ضدهما الأول والثاني بكون مخطئاً . ذلك لأنهما قد وقعا عليه كما كانا قد وقعا على مشارطه التحكيم المؤرخة في ٥ من أغسطس سنة ١٩٣٥ التي انعقد القومسيون وأصدر حكمه بموجبها ولا معنى لتوقيعهما على الحكم بعد صدوره إلا أنهما راضيان به وقابلان له وغير سائغ قول المحكمة بأنه قبول مجرد

الاجراءات التي حصلت أمام القومسيون مما يتنافى مع البند الثاني من مشارطة التحكيم الذي تقرر فيه قبول الجميع لحكم القومسيون مهما كانت واستعدادهم لتنفيذه بكل الطرق كما يتنافى مع مسلكهم ما الثابت بالاقرار المؤرخ في ١٥ من يوليو سنة ١٩٣٥ الذي أعقبته المشارطة ولذلك يكون استخلاص المحكمة مستحيلا عقلا . ولا محل لما عابته المحكمة على حكم القومسيون من أنه لم يحتئ صفات الطرفين من ناحية تمثيلهم لقبائلهم لأن شيئا من هذا الذي أثارته هي من تلفاء نفسها لم يكن محل خلاف أمامها بين طرفي الخصومة عملا بالامادات والتقارير المقررة عندهم . ولا محل كذلك لقولها بأن المطعون ضده الثاني لم يوقع على مشارطة التحكيم فإن له توقيعا عليها لكن المحكمة غفلت عنه ، ولا انموها بأن توقيعه على الحكم هو لاثبات أن حضوره أمام القومسيون كان لمجرد المساعدة في الدفاع عن قبيلته دون أن يكون مسئولا عما يحكم به فإن ذلك مناقض لمشارطة التحكيم التي وقع عليها ومنافض لاقارره بمسؤوليته بوصفه من العاقلة في العريضتين المقدمتين منه بالطعن على حكم قومسيون أبي حمص المؤرختين في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٣٤ و ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ ولا محل أخيرا لقول المحكمة بأن حكم القومسيون مبهم لخاوه من تعيين المحكوم لهم والمحكوم عليهم لأن الحكم حاو للبيان الكافي بأن المحكوم لهم هم الخمسة المدعون والمحكوم عليهم هم الأربعة المدعى عليهم .

« وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقاموا الدعوى على أساس مستندين . مشارطة التحكيم المؤرخة في

٥ من أغسطس سنة ١٩٣٥ والحكم الصادر في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ من قومسيون التحكيم الذي انعقد بناء على هذه المشارطة، وطلبوا من المحكمة الحكم بموجب هذين المستندين .

« وحيث أنه من الاطلاع على المستند الأول يبين أن عيسى نوح المطعون ضده الأول وقع عليه بخاتمة وان صابر معيوف المطعون ضده الثاني وقع عليه بامضائه وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قوله أنه لم يوقع على محضر التحكيم ولم يشترط فيه ويبين من الاطلاع على المستند الآخر أنه بعد صدور منطوق حكم القومسيون وقع عليه عيسى نوح ببصمة إبهامه وصابر معيوف بامضائه وهذه التوقيعات وذلك لا يمكن أن يكون لها من معنى إلا قبول أصحابها لموجب المستندين المذكورين المبني أحدهما على الآخر وباطل بالبداهة ما قاله الحكم المطعون فيه خلافا لذلك من أن الغرض من التوقيعات كان مجرد إقرار الاجراءات التي تمت أمام القومسيون دون حكمه الذي ذيل بها ، إذ لا مفهوم لما يسمى اقرار الاجراءات أمام القومسيون ولا نتيجة له تستدعى توقيعها ثم إن هذا القول لا يجوز على مشارطة التحكيم وهي تكفي وحدها في إلزام الموقعين عليها بحكم القومسيون الذي صدر بناء عليها بلا حاجة إلى توقيع آخر منهم فإذا ما صدر هذا الحكم ووقع عليه أيضا فلا يسوغ في العقل أن ينصب التوقيع إلا على قبوله .

« وحيث أن المسند الأول يفيد بجلاء أنه حسم للنزاع القائم بين فريق قبيلتي السناقرة والقطعان وبين فريق قبيلة الجبيبات بسبب حادثة قتل عبد السيد عبد الله من السناقرة

استوفى كل العناصر القانونية الواجب توافرها في التعهدات المدنية الصحيحة، وسببه حصول المتعهدين على الصلح بينهم هم وباقي أفراد قبيلتهم وبين المتعهد لهم وباقي أفراد القبيلتين الآخرين بخصوص حادثة القتل المذكورة آنفاً، وهو سبب جائز قانوناً.

« وحيث أنه لما كان ذلك كذلك فإن الحكم فيه إذ أقيم على أساس أن المستنديين المذكورين اللذين بذبت عليهما الدعوى لا يرتبان لمصلحة الطاعنين أي التزام على المطعون ضدهما الأولين يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه بلا حاجة لي إلى البحث في أوجه الطعن الأخرى. (طعن الشيخ سعداوى كرم وآخرين وحضر عنهم الأستاذ إسماعيل حمز، ضد عيسى نوح وآخرين رقم ٤٧ سنة ١٩٤٤ ق)

١٥٩

١٨ مايو سنة ١٩٤٤

- ١ — إثبات . خير . مباشرة عمله أمام المجلس المحسى في غير مواجه الخصوم . اعتماد المحكمة على قرينة مستفادة من هذا التقرير مع قرائن أخرى . جوازه .
- ٢ — شركة تجارية . من شركات الاشخاص . تنهى بوقا، أحد الشريكين . تقرير قائمته . حكماً في دور التصدي . دين ناشئ عن تصفية هذه الشركة . إثباته بالبينة والقرائن على أساس أنه دين تجارى . لا خطأ قوة الشيء المحكوم فيه . متى تعلق أسباب الحكم ؟ عند ارتباطها بالاسباب ارتباطاً وثيقاً . مثل . صلح . بحث واقعه في لاسباب والنقض في الدعوى على أساس ما تبينه المحكمة في شأنه . خلو مطرق الحكم عن ذكر الصلح . هذا الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بالصالح
- ٣ — دين تجارى . ينتقل إلى الورثة بصفته . احتساب فوائد هذا الدين على أساس أنه تحول إلى دين مدنى بوقاة لدائن والمدين . خطأ في تطبيق القانون . صفة الدين لا تتغير إلا بإتداله . وجوب احتساب الفوائد بواقع ٧ ٪
- ٤ — إثبات طلب إجراء تحقيق بالبينة . إجابته مقرونة لتقدير المحكمة

وحيدة خميس من القطعان واتهام قبيلة الجبييات فيهما — اتفق الموقعون عليه من أفراد الفريقين على أن يحكموا في هذا النزاع قومسيون تحكيم مؤلف من حكمدار مديرية البحيرة رئيساً وثمانية أعضاء محكمين اختار كل فريق أربعة منهم وقرر الجميع أنهم قابلون للحكم الذى يصدر من هذا القومسيون مهما كان وأنهم مستعدون لتنفيذ هذه بكل الطرق . والمستند الآخر يفيد بحال ذلك أن قومسيون التحكيم المذكور أصدر حكمه بثبوت حصول القتل من قبيلة الجبييات وبالزام الموقعين عليه من أفراد هذه القبيلة بأن يدفعوا إلى الموقعين عليه من أفراد قبيلتي السناقرة والقطعان مبلغ اربعمائة جنيه دية عن كل واحد من القتيلين بمجرد إتمام حلف أولياء دم كل قتيل خمسة وخمسين يمينا بأن القتل حصل من قبيلة الجبييات وبعد صدور هذا الحكم وقع عليه سالم شعيب وعيسى نوح مسعود وصابر معيوف من قبيلة الجبييات ثم وقع عليه سعداوى كرم وموسى صالح وتميم خير الله وعبد الله محمد شفيقيات وهاشم خميس من قبيلتي السناقرة والقطعان . وهذا المستند الثابت به حكم قومسيون التحكيم ثم توقيعات الفريقين قد رتب على الموقعين عليه من أفراد قبيلة الجبييات ومنهم المطعون ضدهما الأولان تعهداً بدفع مبلغ ثمانمائة جنيه للموقعين عليه من قبيلتي السناقرة والقطعان وهم الطاعنون معلماً على شرط حلف عدد معلوم من الايمان وهذا الشرط الذى قبل الطرفان تعليق تنفيذ التعهد على تحققه ليس مخالفاً للقانون ، بل له أصل في يمين القسامة المقرر في مسائل الدية في الشريعة الاسلامية . فهذا التعهد قد

المبادئ القانونية .

١ — إن قاضى الموضوع له — بحسب الأصل — السلطة المطلقة فى استنباط القرائن للاستعانة بها فى تكوين عقيدته . فله إذن أن يعتمد على القرينة المستفادة من تقرير خبير كان قد باشر عمله أمام المجلس الحسبى فى غير مواجهة الخصوم مادامت هذه القرينة يعززها غيرها من القرائن القائمة فى الدعوى

٢ — إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشركة التى كانت قائمة بين مورثى طرفى الخصومة هى شركة تجارية عملها شراء وبيع القطن والذرة ، ولا خلاف بين الخصوم على ذلك ، فإن هذه الشركة تكون من شركات الأشخاص التى وإن كانت تنتهى بوفاة أحد الشريكين إلا أنها ، لوجوب دخولها بعد الوفاة فى دور التصفية ، تعتبر قائمة حكماً بالقدر اللازم للتصفية . فإذا أجازت المحكمة إثبات الدين الناشئ بين الشركاء عن تصفية هذه الشركة بالينة والقرائن على أساس أنه دين تجارى فإنها لا تكون قد أخطأت فى ذلك .

٣ — إذا قرر المجلس الحسبى الموافقة على صلح عقد بين الأخ وجميع ورثة أخيه ومنهم قصر ، ولم توافق وزارة العدل على هذا الصلح ، وكلفت المجلس الحسبى بالسير فى نظر الشكاوى المقدمة ضد العم بأنه اختلس أقطاناً وبذرة ونقوداً من أموال الشركة التى كانت مققودة بينه وبين أخيه مورث القصر ، وانتهى الأمر فى هذه الشكاوى برفع دعوى

أمام المحكمة الأهلية بشأن حساب هذه الشركة فدفع المدعى عليهم (ورثة العم لأنه كان قد مات) الدعوى بحصول صلح فيها ، فقضت المحكمة تهديداً بنـدب خبير لتصفية الحساب بين طرفى الدعوى وبإرجاء الفصل فى النزاع على الصلح ، فاستأنف الطرفان هذا الحكم ، وكان الظاهر مما جاء بصحيفة استئناف المدعى عليهم أنهم إذ تمسكوا باعتبار هذا الصلح صحيحاً بالنسبة للبالغين ، كانوا مسلمين بعدم سريانه على القصر ، وطلبوا جعل مأمورية الخبير مقصورة على تصفية حسابهم ، فحكمت المحكمة فى الدعوى على هذا الأساس برفض دعوى البلاغ وبتأييد الحكم فيما يتعلق بنـدب خبير لتصفية حساب القصر وحدهم ، فهذا الحكم وإن كان منطوقه لم يرد به ذكر للصلح إلا أنه ما دام قد عرض فى أسبابه للصلح وفصل فيه فصلاً قاطعاً ورثب قضاءه على ذلك يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فيما يختص بالصلح لارتباط تلك الأسباب بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً وإذن فلا يصح فيما بعد ائتمسك بهذا الصلح فى مواجهة القصر قولاً بأن قرار المجلس الحسبى بالتصديق على الصلح هو قرار نافذ ما دامت وزارة العدل لم تطعن فى هذا القرار بالاستئناف وهو الطريقة الوحيدة لإبطال أثره .

٤ — متى ثبت أن الدين تجارى فيجب أن تسرى عليه جميع الأحكام التى رتبها القانون للديون التجارية ، ومنها أن يكون احتساب

الفوائد باعتبار سبعة في المائة . أما القول بأن صفة الدين قد تغيرت لرفع الدعوى من ورثة على ورثة فلا مسوغ له قانونا . لأن صفة الدين لا تتغير إلا بالاستبدال وما دام الدين تجاريا فهو ينتقل إلى الورثة الدائن بوصفه القانوني الذي كان عليه ، كما أن ورثة المدين يلزمون بأدائه من مال مورثهم على هذا الأساس فالحكم الذي يقضى بفائدة لهذا الدين بواقع ٥ في المائة سنويا على اعتبار أنه دين مدني يكون خاطئا في تطبيق القانون .

٥ - إذا كانت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي أوردتها في حكمها بعدم أحقية المدعى للبائع التي يطلب الحكم له بها زاعما أن المدعى عليه اختلسها وطالبا تمكينه من إثبات هذا الاختلاس بالبينة فلا تثريب عليها إذا هي لم تجب طلب التحقيق لأن إجراء التحقيق لإثبات وقائع جائز إثباتها بالبينة ليس حقا للخصوم يتعين على المحكمة إجابته في كل الأحوال بل هو متروك لتقديرها ، فإذا هي لم تر حاجة إليه كان لا محل لإجرائه المحكمة

عن الطعن وقم ٧٥ سنة ١٣ ق
« حيث أن مؤدى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه إذا استند في قضائه على تقرير الخبير إبراهيم فؤاد سيد أحمد بك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ بأنه لا قيمة لهذا الدليل وذكرت في صده م يأتى : « بما أن ورثة الحاج محمد غزال قالوا أن الخبير إبراهيم بك فؤاد سيد أحمد

عين من قبل المجلس الحسي في غير مواجهة مورثهم لأنه عين بعد أن زالت عنه صفة الوصاية ويطلبون إعادة المأورية إلى خير مباشر العمل في مواجهتهم بالنسبة لحقوق الذين كانوا قصر من ورثة أحمد بك غزال وترى المحكمة أن هذا الطلب قانوني لتكون أعمال الخير سارية عليهم وفي مواجهتهم ولا يتمكنوا من تقديم أدلتهم ومستنداتهم فيكون استئنافهم عن هذا الوجه في محله ويتعين قبوله... » فمن غير المعقول بعد هذا أن يقضى الحكم المطعون فيه على الطاعنين اعتمادا على تقرير ذلك الخبير باعتباره قرينة إذ لا يمكن استنباط نتيجة صحيحة من تقرير خير كانت كل إجراءاته باطلة واستبعد تقريره من بين الأدلة اطلاقا .

« وحيث أنه ظاهر من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ أن الخبير إبراهيم فؤاد سيد أحمد بك لم يباشرا العمل في حضور مورث الطاعنين وقد أخذ الحكم باعتراضهم على تقريره لهذا السبب وأورد في صده ما جاء في وجه الطعن نقلا عن الحكم المذكور .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذا أخذ بتقرير الخبير المذكور على اعتبار أنه قرينة لم يعتمد عليها وحدها ، بل استند أيضا إلى قرينة أخرى تعززها وهي امتناع الطاعنين عن تقديم دفاترهم وعن تقديم ما يكون تحت يدهم من دفاتر الشركة .

« وحيث أن قاضى الموضوع له بحسب الأصل السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي تؤدي إلى تكوين عقيدته . فله أن يعتمد على القرينة المستفادة من تقرير خير لم يباشرا

عمله في مواجهة بعض الخصوم وبخاصة إذا تعززت هذه القرينة بقرينة أخرى كاستناع الشريك أو ورثته عن تقديم الدفاتر كما هو الحال في هذه الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تطبيق القانون إذ أنه لم يعتمد على القرينة المستنبطة من تقرير الخبير المتقدم ذكره وحدها .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المادة المتنازع عليها تجارية يصح فيها الإثبات بالقرائن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن النزاع المطروح يقوم على ادعاء ورثة علي عمهم بأنه اغتال بعد وفاة أبيهم أقطانا وهو نزاع يدنى يتعين فيه وجود الدلائل الكتابية نظرا لأن قيمته تزيد على العشرة جنيهات .

« وحيث أنه ثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة التي كانت قائمة بين مورثي طرفي الخصومة هي شركة تجارية عملها شراء وبيع القطن والبذرة ولا خلاف بين الخصوم على ذلك ، وهذه الشركة هي من شركات الأشخاص التي وإن انتهت بوفاة أحد الشريكين إلا أنها دخلت بعد وفاته في دور التصفية ، وتعتبر قائمة حكما بالقدر اللازم للتصفية . وقد كان النزاع بين الخصوم منحصرًا في تصفية الشركة ، وهل هذه التصفية بعد حصول الصلح يجب أن تتناول حصة جميع ورثة أحمد بك غزال أم القصر منهم فقط ، وقد قضى الحكم الاستئنافية الصادر في ٣ مايو سنة ١٩٣٥ الذي سبق ذكره بجعل مأمورية الخبير مقصورة على تصفية حصة النصر وحدهم . مما يتبين منه أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المادة تجارية

يكون قد أصاب في تطبيق القانون .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه أورد نقلا عما جاء بمحضر أعمال الخبير أحمد عبد النبي افندى الذى ندبه المجلس الحسبى أن هذا الخبير سأل مورث الطاعنين عما ثبت من الاطلاع على الدفاتر من أن القطن الوارد للوابور هو ٣٩٤٢٥ قنطارا و ٤٩ رطلا وأن القطن المصدر هو ٣٦١٥٨ قنطارا و ٩٩ رطل فيكون الفرق بين المقدارين ٣٢٦٦ قنطارا و ٥٠ رطل فأقر مورث الطاعنين لوجود هذا العجز في القطن وأرجعه الى ما قبل وفاة أخيه الذى كان يبيع بعض القطن في دمنهور بدون ضريبة ولا يصدر لاسكندرية وإلى أن القطن ينتمى بعد الحلج وأن بعض القطن الذى كان يرد للوابور لم يكن مملوكا للشريكين بل لشركة نصره ، وقد اعتبر الحكم المطعون فيه هذه الأقوال بمثابة إقرار بواقعة اختلاس الفرق بين القطن الصادر والوارد مع أنها تنفى قطعاً تلك الواقعة ، وشتان بين واقعة العجز وواقعة اختلاس مورث الطاعنين له ، ما كان يصح للمحكمة قانونا تجزئة الأقوال التي نسبت لمورث الطاعنين والتي تنفى في مجموعها واقعة الاختلاس المدعى بها .

« وحيث أنه ظاهر مما أوردته الحكم المطعون فيه أن الخبير إبراهيم فؤاد سيد أحمد بك استند في إثبات العجز في القطن إلى دفتر وارد الأقطان للشركة وإلى دفتر صادر الأقطان سنة ١٩٢٢ وإلى دفاتر المحلات التجارية التي صدرت إليها الأقطان ، وبعد أن استعرض الحكم كل هذا قال

في صدد الاقرار المنسوب إلي مورث الطاعنين
ما يأتي : —

« ويؤيد صحة بياناته ، أي بيانات
الخبير المتقدم ذكرها) ما أثبت عن المرحوم
الحاج محمد غزال لما فوَّش عن هذا العجز
أمام الخبير السابق الذي كان عين من قبل
المجلس الحسبي وقدم تقريره في ١٤ من نوفمبر
سنة ١٩٢٦ أنه كان أقر بهذا العجز وأرجعه
إلى ما قبل وفاة أخيه وإلى أن أخاه المتوفى
كان يبيع بعض الأقطان في دمنهور بدون
ضريبة فلا تصدر للاسكندرية وأن النطن
ينتمى بعد الحليج نحو خمسة في المائة وليس لهذه
الأقوال المنسوبة إليه قيمة في نفي اختفاء هذا القدر
من القطن لأن أخاه المتوفى مرض مدة قبل وفاته
وأن ما كان يباع في دمنهور كان يجب رصده في
دفاتر الشركة وأن القطن يزيد بعد الحليج
ولا ينقص أبداً وتنحصر قيمة اجابته هذه
في اقرار صحة ما تبين من العجز في كمية القطن
خصوصاً ولم يضاف إليها مقدار الزيادة بعد
الحليج التي تسمى عرفاً (بالتصافي) وقد تأيد
هذا التقرير بملحقته ومحضر أعماله التي يتبين
منها رجوع الخبير في أبحاثه إلى دفاتر المصادر
من الشركة وإلى دفاتر التجار الذين كانوا
يتعاملون مع الشركة بالاسكندرية ومنها على
وجه خاص ما أثبتته الخبير من أن صفقة قطن
اشترت قبل وفاة من الزقازيق بواسطة محل
السيد بك بيومي عبد الرحمن قدرها ١٣ رطل
و ١٠٢٩ قنطار كتبت في دفتر وارد الشركة
بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ أنها لحساب
الحاج محمد خاصة وتبين للخبير من مراجعة
دفاتر السيد بيومي عبد الرحمن أنها لحساب

الشركة (من ١ - ١٣) وعلى ذلك يكون
الناقص من حساب الشركة ٦٦ رطل و ٣٣٦٠
قنطار »

وفي هذا الذي ذكره الحكم ما يدل على أنه
رجع إلي وقائع أخرى غير الاقرار وردت
بتقرير الخبير المذكور واستنبط منها القرينة
التي اطمان اليها والتي استدلت منها مع القرينة
الأخرى استفادة من الامتناع عن تقديم بعض
الدفاتر مقدار العجز في النطن الذي تجب
محاسبة مورث الطاعنين عنه وقدره ٦٦ رطل
و ٣٣٦٠ قنطار ، وما عرض الحكم لأقواله
التي أبداها للخبير أحمد عبد النبي أفندي الأعلى
سبيل التزيد ، وهي إذا ما صرف النظر عنها
لتجزئتها فإن استنباط المحكمة للقرينة الدالة
على وجود العجز يستقيم بالرجوع إلى الوقائع
الأخرى المتقدم إيرادها ،

« وحيث أن مؤدى الوجه الرابع أن
المجلس الحسبي وافق بجلسته ٢١ من أغسطس
سنة ١٩٢٥ على الصلح الذي عقد بين مورث
الطاعنين وجميع ورثة أخيه ، وموافقته هذه
ملزمة للقصر إذ هو المشرف على حقوقهم
وصاحب الكلمة النهائية فيها ، وإذا صح
أن لوزارة العدل أن تتدخل في الفرار التي
تصدر بالموافقة على الصلح فإن هذا يجب أن
يكون عن طريق الاستئناف ، وبعدم حصوله
أصبح القرار نهائياً ، وما كان للمحكمة
بعد ذلك أن لاتعول على هذا الصلح
كما فعلت .

« وحيث أنه ظاهر من الحكم التمهيدى
المصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ٢٧
ديسمبر سنة ١٩٣٠ بنذب خيرا من الطاعنين

دفعوا الدعوة بعدم قبولها لحصول الصلح فيها على مبلغ معين . وقد جاء ضمن أسباب هذا الحكم خاصا بهذا الصلح ما يأتي « وحيث أن المحكمة ترى أزاء هذه المطاعن (أى على تقرير الخبير إبراهيم فؤاد سيد احمد بك) ورغبة في الوصول إلى الحقيقة وكذلك قبل الفصل في موضوع الصلح المشار اليه من جانب طرفي الخصومة ندب خبير آخر تكون مأموريته تصفية الحساب بينهما » . وقد استأنف طرفا الخصومة هذا الحكم وجاء في صحيفة استئناف الطاعنين « أن الحكم المستأنف أخطأ في جعل مأمورية الخبير عامة وشاملة لحساب القصر وأبلغ معا وكان الواجب أن تكون مأموريته مقصورة على تصفية حساب القصر وحدهم » . وجاء في موضوع آخر منهما « فلاحل لأن يحشر البالغ أنفسهم في الدعوى التي رفعها القصر ولذا فإن دعواهم تكون غير مقبولة وكان الواجب أن تكون مأمورية الخبير مقصورة على حسابات القصر دون غيرهم » . وطلبوا في ختام الصحيفة تعديل الحكم المستأنف وجعل مأمورية الخبير الذي عينته محكمة أول درجة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٣٠ م مقصورة على تصفية الحساب بين مورث المستأنفين وقصر المرحوم احمد بك غزال من المستأنف عليهم . وقد جاء بحكم محكمة الاستئناف الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ أن ورثة الحاج محمد غزال طلبوا « رفض دعوى البالغ من ورثة أحمد بك غزال لأن الصلح الجاصل بينهم وبين الحاج محمد غزال يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٢٤ فيه ابراء شامل لذمة

مورثهم وتأيد بتصفية الشركة بينه وبينهم بالمخالصة المؤرخة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وطلبوا في مختص بدعوى الذين كانوا قصر ولم يسر عليهم الصلح تأييد الحكم الابتدائي القاضي بتعيين خبير جديد ... » وقد أخذت محكمة الاستئناف بوجهة نظرهم وقضت برفض دعوى البالغ وتأيد الحكم المستأنف فيما يتعلق بنذب خبير لتصفية حساب القصر . « وحيث أنه ظاهر مما تقدم أن الطاعنين لم يقبلوا الحكم التمهيدي الابتدائي الذي أرجأ الفصل في النزاع على الصالح ورفعوا أمره إلى محكمة الاستئناف طالبين اعتباره صحيحا بالنسبة للبالغين من ورثة أحمد بك غزال ومسلمين بعدم سريانه على القصر وجعل مأمورية الخبير مقصورة على تصفية حسابهم وقد قضت محكمة الاستئناف على هذا الأساس . « وحيث أنه وإن كان منطوق حكم محكمة الاستئناف لم يرد به ذكر للصلح إلا أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للقصر على أساس ما تضمنته الأسباب من أن النزاع انحصر في مدى الصلح بالنسبة للبالغين وحدهم وتسليم الطاعنين بعدم سريانه على القصر . « وحيث أن الحكم المذكور رتب قضاءه بقصر مأمورية الخبير على تصفية حساب القصر بعد أن بحث في الصلح وفصل فيه فصلا قاطعا في أسبابه ، ولذلك فإن هذه الأسباب تحوز قوة الشيء المحكوم به لارتباطها بالمنطوق ارتباطا وثيقا ، ولا محل لاثارة الجدل في هذا إلا مرة أخرى . « وحيث أنه مما تقدم يكون الطعن رقم ٧٥ سنة ١٣ قضائية على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

عن الطعن رقم ٨٦ سنة ١٣ قضائية

من حيث أن محصل أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون في ثلاثة أمور : - الأول - لأن الطاعنين طلبوا الحكم بالموائد باعتبار ٧ ٪ سنويا بناء على أن الدين تجارى فلم تجبهم المحكمة إلى طلبهم وقضت بالفائدة بواقع ٥ ٪ على أساس أن الدين مدني وقالت في تبرير ذلك أن الدعوى عقب رفعها كانت مرفوعة من ورثة على ورثة بعد أن انحلت الشركة التي كانت بين مورثهم بسنين وزالت عن الدين الصفة التجارية ، مع أن المحكمة ذكرت في موضع آخر من أسباب الحكم أن الدين المطلوب هو دين تجارى على تاجر نشأ عن تصفية شركة تجارية وأجازت على هذا الأساس الإثبات بالبينة والقرائن .

والثاني - لأن الطاعنين طلبوا الحكم بالفوائد من تاريخ وفاة مورثهم في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وهو تاريخ اختلاس وسرقة مال المورث ولسكن الحكم المطعون فيه قضى لهم بها من تاريخ المطالبة الرسمية بالرغم من أن الحكمين الابتدائي والاستئنافي أثبتا على مورث المطعون ضدهم الاختلاس والسرقة من تاريخ وفاة مورث الطاعنين ولا مبرر لأن يستفيد هو وورثته من بعده بأموالهم بلا مقابل من تاريخ الاختلاس حتى رفع الدعوى يضاف إلى ذلك أنهم لم يكن في إمكانهم مطالبة مورث المطعون ضدهم نظرا إلى أنهم كانوا قصرا وكان هو وصيا عليهم . والثالث - لأن الطاعنين طلبوا إلى المحكمة أن تحكم لهم بمبلغين مختلفين أحدهما قيمته ١٠٠٠ جنيه

والآخر ٥٠٠ جنيه وطلبوا تمكينهم من إثبات ذلك بالبينة وبضم أوراق فلم تجبهم المحكمة إلى طلبهم ، مع أنها سبق أن اعتبرت الدين تجاريا وأجازت إثباته بالبينة والقرائن .

« وحيث أنه فيما يتعلق بالأمر الأول فإن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر في صدد جواز إثبات الدين الناشئ عن تصفية الشركة بالبينة والقرائن أنه دين تجارى ، وقد أصاب في قضائه بذلك كما تقدم إيراد عند الكلام على الوجه الثاني من أوجه الطعن رقم ٧٥ سنة ١٣ قضائية ، قال حين عرض للفوائد أنه دين مدني لأن الدعوى رفعت من ورثة على ورثة بعد أن انحلت الشركة التي كانت بين مورثهم

» وحيث أنه متى تقرر أن الدين تجارى وجب أن تسرى عليه جميع الأحكام التي رتبها القانون على المعاملات التجارية ومنها احتساب الفوائد باعتبار سبعة في المائة ، والقول بأن صفة الدين تغيرت لرفع الدعوى من ورثة على ورثة لا مسوغ له قانونا ، لأن صفة الدين لا تتغير إلا باستبداله ، وما دام الدين تجاريا فهو ينتقل إلى ورثة الدائن بوصفه القانوني الذي كان متصفا به ، كما أن ورثة المدين ملزمون بأدائه من مال مورثهم على هذا الأساس ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بقضائه بالفائدة بواقع ٥ ٪ سنويا بدل من ٧ ٪ التي نص القانون على الحكم بها في المواد التجارية ، ويتعين إذن نقضه فيما يتعلق بذلك .

« وحيث أنه فيما يختص بالأمر الثاني فإنه ليس في أسباب الحكم المطعون فيه ما يدل على

أن المحكمة حصلت من الوقائع التي كانت معروضة عليها أن مورث المطعون ضدهم اخلس أو سرق الفطن والبذرة اللتين قضى للطاعنين بحصصهم في ثمنها، ولا يكفي في القول بوجود الاختلاس والسرقة أن يرد ذكرهما عرضاً في الأسباب التي يبدو منها أن الأمر لا يعدو نزاعاً في حساب ومن ثم فلا محل لأن تقضى المحكمة بالوفاء من تاريخ وفاة مورث الطاعنين .

« وحيث انه فيما يتعلق بالأمر الثالث الخاص بمبلغ الخمسمائة جنيه والألف جنيه فان الحكم المطعون فيه ذكر في شأنهما ما يأتي : - « ... وأما مبلغ الألف جنيه فموضوعه أن محمد ابن المرحوم الحاج محمد غزال استلم قبل وفاة عمه بساعات يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مبلغ ٥٣٠٠ جنيه لدفعها بالزقازيق من ثمن صفقة القطن المشتراة من محل السيد بيومي عبدالرحمن وأثبت ذلك في دفتر يومية الشركة ولما عا مساء يوم الوفاة أثبتت في دفتر العهدة بمبلغ ٥٣٠٠ جنيه (ص ٢٤) أما دفتر اليومية فلم يوجد ولم يطلع عليه الخبير أما دفتر العهدة فتد اطلع عليه ، وقال أن مبلغ الألف جنيه تعتبر ثابتة لديه مما قرره الشهود في محضر تحقيق الادارة في نوفمبر سنة ١٩٢٤ خاصاً بالشكوى وقد شهدوا بمعنى ذلك وترى هذه المحكمة أن أقوال الشهود على فرض صدورها منهم قد أخذت بغير يمين ولا تثق بها ضد بيانات مكتوبة في دفتر العهدة كما أن أكبر أنجال المرحوم أحمد غزال وهو من الشهود عليها قد وقع على محضر الجرد ولم يثبت هذا المبلغ فيه فلا ترى المحكمة هذا المبلغ ثابتاً في ذمة المرحوم الحاج محمد غزال ولا نرى أن تسمع

البينة عليها ضد ما هو ثابت بالكتابة . أما مبلغ الخمسمائة جنيه فتمال عنه الخبير (ص ٢٦) أن أحمد نصره اقترضه من الشركة يوم الوفاة وأثبت في دفتر اليومية الذي لم يوجد . وقال أحمد نصره أنه اقترضه يوم الوفاة ورده يوم الوفاة فلا دليل عليه وإقراره لا يتجزأ . أما القول بأن أحمد نصره اقترضه من الشركة يوم الوفاة ولم يردده وكتبه بدفتره الخاصة أنه دين عليه للحاج محمد غزال خاصة بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ فانه لا ينهض دليلاً على اشتراكهما معاً في اختلاس هذا المبلغ من الشركة مادام دفتر اليومية لم يوجد فلا يكون هذا المبلغ ثابتاً بذمة المرحوم الحاج محمد غزال ولا ترى المحكمة أن تسمع شهوداً على هذا المبلغ ضد ما هو ثابت بالكتابة . ثم ذكر الحكم بعد ذلك أن طلبات المحامي عن المدعين بضم أوراق وسماع شهود لا محل لها بالنسبة لاثبات مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه التي رفضت لعدم امكان اثباتها بتلك الأوراق ولا بشهادة الشهود المطلوب سماعهم للأسباب الموضحة في رفض طلب هذين المبلغين .

« وحيث انه واضح مما تقدم أن المحكمة اقتنعت للأسباب التي أوردتها بعدم أحتمية الطاعنين لشيء من هذين المبلغين من غير حاجة إلى تحقيق

« وحيث ان اجراء تحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبينة ليس حتماً للخصوم يتعين على المحكمة اجابته ، بل هو متروك لتقديرها ، لأن الغرض منه هو التوصل لا قناعها برأى في الدعوى فان هي اقتنعت به من غير حاجة إلى سماع شهود كان اجراء التحقيق غير لازم .

وحيث أن الطاعنين طلبوا تعديل الحكم

المطعون فيه والحكم في الموضوع بالنسبة للفوائد .

«وحيث ان الدعوى صالحة للحكم في الموضوع بالنسبة للفوائد على اعتبار أنها ٧٪ سنوياً لأن الدين تجارى كما سبق بيانه، ومن ثم يتعين تعديل الحكم المطعون فيه على مقتضى ذلك بجعل سعر الفائدة ٧٪ بدلا من ٥٪ .

(طعان الاول طعن الحاج محمد محمد غزال وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عمر عمر ضد احمد حلى احمد غزال أفندى وآء بن وحضر عنهم الاستاذ عزيز خاكي بك والثاني طعن احمد حلى احمد غزال أفندى وآخرين ضد دولة المرحوم الحاج عمر احمد غزال وحضر عنهم عدا الثالثة والثاني عشر الاستاد عمر عمر رضى ٨٦٠٧٥ سنة ١٣ ق)

١٦٠

١٨ مايو سنة ١٩٤٤

وفاء بالمقابل (الاغياض) . دين . الوفاء به بغير النقد . تكليفه . هو بيع . المدين بائع . حقه في فسخ العقد إذا حال الدائن الذى أخذ عينا وفاء للدين دون حصول المقاصة عن هذا الدين بمتابعه التنفيذ وفاء لدينه .

المبدأ القانوني

إن الوفاء بالدين بغير النقد قد اختلف في تكليفه . ففي رأى اعتبر استبدالاً للدين بإعطاء شيء في مقابله . وفي رأى آخر اعتبر كالبيع تسرى جميع أحكامه ، وحكمة النقص ترى أنه في حقيقته كالبيع إذ تتوافر فيه جميع أركانه ، وهى الرضاء والشئ المبيع والثن . فالشئ الذى أعطى للوفاء يقوم مقام المبيع ، والمبلغ الذى أريد الوفاء به يقوم مقام الثمن الذى يتم دفعه في هذه الحالة بطريق المقاصة . ومن ثم يجب أن يسرى على هذا النوع من الوفاء جميع أحكام القانون المقررة للبيع .

فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الدائن ومدينه اتفقا على أن يبيع المدين إلى الدائن قدرا من أطيانه مقابل مبلغ ما كان باقيا عليه من دين سبق أن حوله الدائن إلى أجنبى ، وتعهد الدائن بإحضار مخالصة من ذلك الأجنبى عند التصديق على عقد البيع ، وحررين الطرفين في تاريخ هذا الاتفاق عقد بيع عن الأطيان الواردة به ، ثم تم التوقيع على عقد البيع النهائي ولم يحضر الدائن المخالصة من الأجنبى ، بل أن هذا الأخير استمر في إجراءات التنفيذ بالنسبة لباقي الدين ونزع ملكية المدين من أطيان أخرى حتى بيعت بالمزاد فرأت المحكمة من هذا أنه مع قيام الأجنبى بالتنفيذ على هذه الأطيان الأخرى للحصول على باقى الدين تكون الأطيان المبيعة للدائن تحت يده من غير مقابل ، وعلى هذا الأساس قضت بفسخ العقد ، فإنها تكون قد أصابت ، لأنه بالقياس على البيع يكون للمدين — الذى هو فى مركز البائع الحق فى فسخ العقد إذا حال الدائن الذى أخذ الأطيان وفاء المقاصة لدينه دون حصول عن هذا الدين بمتابعة التنفيذ وفاء لدينه إذ يكون الدائن — والحالة هذه — كأنه مشتر لم يدفع الثمن

المحكمة

«حيث ان مؤدى الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه لم يعن بتكليف اتفاق ١٥ يونية سنة ١٩٣٩ فى صوريته ، وهما الوفاء بإعطاء شيء غير النقد أو عتد بيع ، بل قصر بحته على الصورة الثانية وكان متعينا على المحكمة

أن تبحث في الصورة الأولى وهي الصورة الأصلية لتبين أثرها القانوني ، لأنه إذا اعتبر وفاء فهو يصح بقدر ما صحح من البيع أي بمقدار الخمسة الأفدنة التي صحح بيعها دون القدر الذي لم يصح فيه البيع ، وعلى ذلك تبرأ ذمة المدين من جزء من الدين مناسب لثمن ما صحح فيه البيع ويكون للدائن الحق في التنفيذ ضده بالباقي ، أما إذا اعتبر أنه يأخذ حكم عقد البيع الذي أخذ صورته فليس للبائع حق الفسخ كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه إذ في ذلك قلب للاوضاع القانونية التي جعلت المشتري في حالة نزع ملكية المبيع الخيار في الفسخ أو أخذ قيمة الجزء الذي زعت ملكيته .

« وحيث أن الوفاء باعطاء شيء غير النقد لا يمكن أن يكون له سوى صورة واحدة وقد اختلف الرأي في تكييفها ، ففي رأي اعتبر هذا الوفاء استبدالاً للدين باعطاء شيء يقابله ، وفي رأي آخر اعتبر كالبيع تسري عليه جميع أحكامه .

« وحيث أن المحكمة ترى أن الوفاء باعطاء شيء غير النقد هو حقيقة كالبيع إذ تتوافر فيه جميع أركانه وهي الرضاء والشيء المباع والتمن ، فالشيء الذي أعطى للوفاء يقوم مقام المبيع والمبلغ الذي أريد الوفاء به يقوم مقام الثمن الذي يتم دفعه في هذه الحالة بطريق المقاصة ، ومن ثم يجب أن يسرى على هذا النوع من الوفاء جميع أحكام القانون المقررة في البيع .

« وحيث أنه ظاهر من الحكم المطعون فيه أنه بتمتضي عقد تاريخه ١٥ يولية سنة ٣٩ انفق طرفاً المصومة على أن يبيع المطعون

ضده إلى الطاعن ١٣ س و ١٢ ط و ٦ ف مقابل دين في ذمته للطاعن قدره ٨٠٠ ج كان باقياً عليه من مبلغ ١١٠٠ ج سبق أن حوله الطاعن إلى أجنبي نزع ملكية المدين من بعض أطيانه ورسا مزادها بثمن قدره ٣٠٠ ج وتعهد الطاعن باحضار مخالصة من ذلك الأجنبي عن المائمائة جنيه عند التصديق على عقد البيع وحرر بين الطرفين في تاريخ هذا الاتفاق عقد يبيع عن الأطيان الواردة به . وبتاريخ ٢٤ يولية سنة ١٩٣٩ تم التوقيع على عقد البيع النهائي ولم يحضر الطاعن مخالصة من الأجنبي بل استمر هـ— هذا الأخير في اجراءات التنفيذ بالنسبة للباقي— أي الـ ٨٠٠ ج ونزع ملكية المطعون ضده من ٢٦ فدق أخرى رسا مزادها على أخ للأجنبي .

« وحيث أنه يبين مما تقدم أنه بعد أن قام الأجنبي بالتنفيذ على هذه الأطيان الأخرى للحصول على باقي الدين أصبحت الأطيان موضوع النزاع تحت يد الطاعن من غير أن يكون لها مقابل ، وعلى هذا الأساس قضى الحكم المطعون فيه بفسخ العقد لاعلي الأساس الذي يقول عنه الطاعن في وجه الطعن .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أصاب في ذلك ، لأنه قياساً على حالة البيع يكون المدين الذي هو في مركز البائع — الحق في فسخ العقد إذا حال الدائن الذي أخذ الأطيان وفاء لدينه دون حصول المقاصة عن هذا الدين بمتابعة التنفيذ وفاء له . والمقاصة في هذه الدعوى غير ممكنة بعد أن حصل الأجنبي على الدين من طريق التنفيذ على أطيان أخرى للمدين .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثاني أن الحكم

المطعون فيه اعتبر اتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٣٩ عقد تبادل يتضمن دائماً شرطاً فاسخاً وأن الطاعن هو الذي أدخل بتمهده بعدم اعطائه المطعون ضده مخالصة عن دينه كنص عقد الاتفاق ، ورتب على ذلك حق هذا الأخير في طاب الفسخ مع أنه هو المقصر في الوفاء بتمهده إذ أنه التزم بتقديم عطاء مقداره ١٣ س و ١٢ ط و ٦ فدن وفاء الباقي عليه من الدين وقدره ٨٠٠ ج ولكنه تبين بعد التوقيع على العقد النهائي أنه لم يكن يملك جميع الأطنان التي أعطاها فضلاً عن وجود اختصاص لدائن آخر على الأطنان التي بيعت أولاً ولذلك فإن التزام الطاعن باعطاء المخالصة لم ينشأ بعد لأن المطعون ضده لم يقدم عطاء كاملاً ، وأما ما فهمته المحكمة من أن المخالصة تعطى للمطعون ضده عند التصديق على العقد النهائي فلا مسوغ له إذ العبرة بملكية المطعون ضده للأطنان التي أعطاها على أن تنفي بجميع الباقي من دينه حتى يصبح له طلب المخالصة عنه .

« وحيث أنه متى تقرر أن المطعون ضده كان على حق في طلب الفسخ كما تقدم بيانه في الرد على وجه الطعن السابق فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه غير منتج ولو أنه كان يريد محاسبة المطعون ضده على التخصير الذي يسنده إليه لما أطرحت عقد الاتفاق ونفذ بالمبلغ كله .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه مسخ بعض الوقائع وأوردها على غير صحتها وعلى غير ما تنطق به الأوراق المقدمة في الدعوى وأغفل أموراً جوهرية

فجاء قاصراً في أسبابه . فعن الأمر الأول يقول الطاعن أنه ورد بالحكم المطعون فيه أن الستة عشر فدانا التي نزلت ملكية المطعون ضده منها رسا مزادها على أخى الأجنبي مع أن الراسى عليه المزاد هو أخو المدين وقد رتب المحكمة على هذه الواقعة غير الصحيحة أن الدائن استوفى دينه مما كان له أثر في حكمها . وعن الأمر الثاني يقول الطاعن أن المحكمة أغفلت كون التعاقد اعطاء شيء وفاء لدين لا بيعاً كما ذهبت إليه وهي تتحدث عنه ولم تفتن إلى الفارق الجوهرى بين الاثنين ، كما أنها لم تلاحظ أن التنفيذ بباقي الدين كله كان على سبيل الاحتياط لوجود دائنين آخرين لهم ديون مسجلة على الأطنان وقد كان للمدين في مسألة تقدير الدين المنفذ به أن يعارض في تنبيه نزع ملكية أو في شروط البيع وعلى كل فإن خصم مانسدد منه بطريقة الوفاء العينية أو النقدي يكون عند توزيع الثمن

« وحيث أنه فيما يتعلق بالمسح الذي يقول عنه الطاعن فإنه لم يقدم حكم رسو المزاد أو أى مستند آخر يعرف منه من هو الذى رسا عليه المزاد ، على أنه سواء أكان هو أخ للمدين أم أخ للأجنبي أم أى شخص آخر فإن ذلك ليس له أى تأثير في الدعوى لأن الراسى عليه المزاد أيا كان ملزم بدفع الثمن .

« وحيث أنه فيما يتعلق بما يدعيه الطاعن من اغفال المحكمة لأمر جوهرية كان يجب عليها أن تعرض لها فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لاتفاق ١٥ يونيه سنة ١٩٣٩ واعتبره في حكم البيع كما تقدم ذكره قد أصاب في تكييفه النانونى ولم يكن في حاجة لأن ينفي

عنه أى تكليف آخر . وأما ما أبداه الطاعن في صدد التنفيذ بباقي الدين كله فإن الحكم المطعون فيه حين قال بعدم أحقيته في ذلك يكون قد عرض لصميم ما يثيره الطاعن دون متابعته في تفاصيل لا قيمة لها لأنها قائمة على رأى خاطيء إذ لو صح وجود حقوق مسجلة لدائنين مفضلين على حقه لكان من مقتضاه أن تنزع ملكية عقارات للمدين تفي بدينه ودينهم لا أن ينفذ بدين يقول عنه الآن انه لا يستحقه كله .

د وحيث انه لما تقدم جميعاً يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(ط) الشيخ أبو زيد عطا الله عبد الرحيم وحضره
الاستاذ الدكتور إلياس ضد الشيخ عثمان حسن تلم الدين
رقم ١٢٣ - سنة ١٣ ق .

١٦١

٢٥ مايو سنة ١٩٤٤

رهن . المادة ٢٠٨ مدني . لا يسرى حكمها على الرهن
المادة ٨٨ هي التي تسرى عليه . الرهن حق تبعي لا اكتسب
بوضع اليد لا يسقط بمعنى المدة استقلالاً عن الدين المضمون .
(المواد ٧٦ و ٨٨ و ٢٠٨ مدني أهلي و ١٠٢ مختلط)

المبدأ القانوني

انه لما كانت المادة ٢٠٨ من القانون المدني .
لا تنطبق كما هو صريح نصها ، الا على الديون
أو التعهدات فإن حكمها لا يسرى على الرهن
الرسمي الذي هو حق عيني ، بل الذي يسرى
عليه هو حكم المادة ٨٨ التي أدور فيها القانون
بيان أحوال زوال الحقوق العينية . ولما
كان حق الرهن بحسب طبيعته لا يمكن
اكتسابه بوضع اليد لأنه حق تبعي لا يتصور له
وجود إلا ضماناً لدين ، والديون لا تسكتسب

بوضع اليد ، فالاستثناء المنصوص عليه في المادة
١٠٢ من القانون المدني المختلط ليس إلا
تقريراً لما هو مقرر ، فأغفاله في المادة ٧٦
من القانون الأهلي لا يمكن أن يفيد أن هذا
القانون جاء على خلاف القانون المختلط مجيزاً
اكتساب الرهن بوضع اليد . ولما كان عدم
الاستعمال ليس من أسباب زوال الحقوق
العينية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨٨
فإن حق الرهن المحفوظ وفقاً للقانون لا يمكن
أن يسقط بمضي المدة استقلالاً عن الدين
المضمون به .

المحكمة

« حيث ان السبب الأول يتحصل في
أن عقد الرهن الذي يتمسك بالمطعون ضده
كان صورياً ويقول الطاعنون أن الأطيان
موضوع هذا الرهن كانت مرهونة من قبل
إلى بنك الأراضي من مالكتها الأصلية محمد علي
مساعدة محتاته الذي اتفق مع المطعون ضده
على رهنها أيضاً له رغبة في أن يحصل هو (أى
المالك) لا دائنوه العاديون على ما يزيد من ثمن
الأطيان على دين البنك في حالة نزع ملكيتها ،
وقد طلب الطاعنون إلى محكمة الاستئناف
التمضاء بالصورية أو إحالة الدعوى إلى
التحقيق لإثباتها فرفضت الطلب وجاء حكمها
قاصر البيان في أسباب الرفض .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه تعرض
إلى دعوى الصورية ونفاذاً قائلًا في ذلك « وما
أن هذا الذي يدعونه من الصورية لا يمكن
أن يكون مجرد التباطؤ في اتخاذ الاجراءات

دليلا عليه بل يلزم أن يقدموا قرائن أخرى تبرر حالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات النواطئ وهو ما لم يتقدموا به على أنه ثابت أن عقد الرهن المذكور سجل في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قبل عقد البيع أساس دعوى المستأنفين الحاصل في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وليس من المعقول أن يكون عقد الرهن السابق للبيع قد حصل للاضرار بمن حصل البيع اللاحق لهم .

ولما كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فإن ما يشير به الطاعنون ليس له من معنى إلا محاولة فتح باب المناقشة في تقدير أدلة الثبوت ومبلغ كفايتها في الدعوى مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض لئلا يخلط بالموضوع .

« وحيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه يمتوره قصور في الأسباب باغفاله التحدث عما تمسك به الطاعنون أولا من أن حق المرتهن في تتبع العقار المرهون يستقط بمضى ١٥ سنة دون استعماله وثانيا من أن المطعون ضده ليس له التمسك برهنه بعد أن وافق على شطب رهن بنك الأراضى السابق عليه عن نفس العين المرهونة إليه .

« وحيث أنه لا محل لما يشير به الطاعنون بهذا الوجه فإن الحكم قد تحدث عن دعواهم سقوط حق التتبع وقال في ذلك : أنه (أى الرهن) ينشئ للدائن حقا عينيا على عقار معين وهو حق تتبع ذلك العقار في يد الخئزله أيا كان حتى يستوفي دينه وهذا الحق قد خلق بطبيعته تابعا للدين فهو يسقط بسقوطه ويبقى ما دام الدين أو جزء منه باقيا ولكنه لا يسقط بأي حال مستقلا عن الدين لأنه حق لمن

أنشئ لصالحه وليس بتعهد أو التزام الخ . أما عن عدم حق المطعون ضده في التمسك برهنه فإنه تبين من المستندات المقدمة من الطاعنين أنهم قالوا في عريضة الاستئناف في صدد حديثهم عن الصورية أن المطعون ضده وقد كان وسيطا في بيع القدر المرهون له إلى مورث الطاعنين كتب إلى بنك الأراضى اقرارا بتنازله عن حقه في رهن القدر المذكور وأن البنك كان محتفظا بهذا الاقرار في ملف العملية . ولكن جاء في صورة مذكرتهم المقدمة لجلسة ٨ يناير سنة ١٩٢٢ بالمحكمة الابتدائية أنهم بحثوا في هذا الملف فوجدوا أن المطعون ضده قد سحب هذا الاقرار وكرروا هذا القول في جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٤٣ ومن ذلك يبين أن الطاعنين قد عجزوا عن تقديم الدليل على اثبات دعواهم بتنازل المطعون ضده عن رهنه فلا محل والحالة هذه لأن ينعوا على المحكمة عدم تحديثها عن دعوى لادليل عليها .

« وحيث أن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعنين تمسكوا بأن حق رهن المطعون ضده قد سقط بموجب المادة ٢٠٨ من القانون المدنى لأنه لم ينفذ في مدى الخمس عشرة سنة التالية لانشائه في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وسقط أيضا بموجب تملك الطاعنين للعقار المرهون بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية من تاريخ شراء مورثهم له بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وذلك لانعدام الصلة بين سبب الملكية هذا وبين الدائن المرتهن — والحكم إذ قال بعدم سقوطه يكون مخالفا للقانون وذلك . أولا — لأن قاعدة السقوط بعدم الاستعمال المدة الطويلة تتمشى على كل فعل قانوني أيا كان نوعه ، وعدم إيراد

الشارع المصري لمادة مائة للمادة ١٢٨٠ من القانون الفرنسي المنصوص فيها على سقوط حق الرهن بعدم الاستعمال مستقلا عن الدين لم يكن لأنه أراد مخالفتها بل لأنه لا حاجة اليها لدخول حكمها في عموم نص المادة ٢٠٨ ، وثانياً — لأن المحكمة إذ ذهبت مذهب الدوائر المجتعة لمحكمة الاستئناف المختلط بأن الرهن لا يسقط بمضى المدة استقلا عن الدين المضمون به غفلت عن أن المادة ١٠٢ من القانون المختلط استتنت حق الرهن من بين الحقوق العينية التي يمكن اكتسابها بوضع اليد في حين أن المادة ٧٦ من القانون الأهل المائلة لها لم يرد فيها هذا الاستثناء مما يفيد أن القانون الأهلي أراد أن واضح اليد المدة الطويلة يكتسب الملكية مطهرة من حق الرهن والتتبع .

« وحيث انه لما كانت المادة ٢٠٨ من القانون المدني لا تنطبق بحسب صريح نصها الا على التعهدات والديون فان حكمها لا يسرى بضرورة الحال على حق الرهن الذي هو حق عيني وانما تسرى عليه المادة ١٨٨ التي خصصتها القانون لبيان أحوال زوال الحقوق العينية — ولما كان حق الرهن بحسب طبيعته لا يمكن اكتسابه بوضع اليد لأنه حق تبعي لا يتصور له وجود الا ضمنا لدين والديون لا تكتسب بوضع اليد فالاستثناء الوارد في المادة ١٠٢ من القانون المختلط ما هو الا من قبيل تحصيل الحاصل فاغفاله في المادة ٧٦ من القانون الأهلي أمر طبيعي ولا يمكن مطلقا أن يفيد أن القانون الأهلي خلافا للقانون المختلط يجوز اكتساب حق الرهن بوضع اليد وهو غير معقول . ولما كان عدم الاستعمال

ليس من أسباب زوال الحقوق العينية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨٨ — لما كان ذلك كذلك فان حق الرهن المحفوظ وفما للقانون لا يمكن أن يسقط بمضى المدة استقلا عن الدين الذي هو ضامن له .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن وروثة المرحوم عبد المجيد أبو شوش وحضر عنهم الاستاذ محمد حسن ضد ناجي عبد الله ناجي بك وحضر عنه الاستاذ محمود فهمي جندية بك ناجبا عن الاستاذ حسن فريد رقم ١١٧ سنة ١٣ ق)

١٦٢

٢٥ مايو سنة ١٩٤٤

١ - حكم . تسببه . القضاء ابتدائيا بالزام المدعى بمصاريف التقدير الذي حكم له به . استئنافه . تأييده دون أية إشارة في الحكم الاستئنافي إلى ما اعتمد عليه المستأنف في الاستئناف . الحبيب المؤثرة في وجه الحكم . خلو من الأسباب . نقض . ٢ - صورة ورقة التمسك بها ضد الغير . عدم طعن أحد فيها بالضرورة للحكمة أن تبحث في كونها جارية أولا . لارفاة لمحكمة النقض عليها فيما تستخلصه من ذلك استخلاصا . انفا .

المبادئ القانونية

١ - إذا حكمت المحكمة الابتدائية بالزام المدعى بمصاريف الدعوى بالنسبة إلى القدر الذي حكمت بتثبيت ملكيته له مما طلبه ، بمقولة أن أحدا لم ينازعه في ملكيته له ، فاستأنف وكان مما قاله في مذكرته التي قدمها لمحكمة الاستئناف أنه أعلن خصومه بعريضة الدعوى الابتدائية فلم يطلب إليه أحد منهم عدم قيد

الدعوى بالنسبة إلى هذا القدر من الأطيان ، كما أن أحدا منهم لم يقل أمام قاضي التحضير أنه لا ينازع في ملكيته له ، وفضلا عن ذلك فإنهم طلبوا في مذكراتهم التي قدموها للمحكمة وفي المذكرة الختامية رفض دعواه برمتها ، ومع كل ذلك لم يرد في حكم محكمة الاستئناف الذي أيد الحكم الابتدائي أية إشارة إلى ما اعتمد عليه المدعى في استئنافه ، فإن هذا الحكم يكون خاليا من الأسباب متعينا نقضه .

٢ — لمحكمة الموضوع الحق دائما في بحث جدية الورقة التي تقدم في الدعوى مادام ذلك لازما للفصل فيها . فإذا أريد التمسك بورقة ضد الغير كان للمحكمة ولو لم يطعن أحد فيها بالصورية أن تعرض لها فتستتج عدم جديتها وصوريتها من قرائن الدعوى . ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سليما .

المحكمة

« حيث أن مبنى السبب الأول من سببي الطعن أن محكمة الاستئناف قضت برفض استئناف الطاعنين الخاص بالزامهم بمصاريف الدعوى بالنسبة إلى الفدانين والأحد عشر قيراطا والاثنتين وعشرين سهما التي حكم بتثبيت ملكيتهم لها في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٠ دون أن تبين أسبابا لذلك .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٠ أن المحكمة حكمت بالزام الطاعنين بتسلك المصاريف بناء على أن أحدا من المدعى عليهم

(ومنهم المطعون ضدهم) لم ينازعهم في ملكيتهم الأطيان المذكورة ، ويبين مما ورد بالحكم الاستئنافي المطعون فيه أن الاستئناف شمل هذا الحكم وأن الطاعنين طلبوا الغاءه كما يبين من مراجعة مذكرتهم التي قدموها للمحكمة الاستئناف أنهم قالوا فيها أنهم أعلنوا خصومهم بعريضة الدعوى الابتدائية في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ فلم يطلب اليهم أحد منهم عدم قيد الدعوى بالنسبة لذلك القدر من الأطيان كما أنه لم يقل أحد من هؤلاء الخصوم أنه لا ينازع فيه أمام قاضي التحضير بل طلبوا في مذكراتهم التي قدموها للمحكمة برقم ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ من ملف الدعوى وفي المذكرة الختامية رفض الدعوى كلها ومنها طلب تثبيت ملكية هذا القدر من الأطيان .

« وحيث أن محكمة الاستئناف لم ترد في حكمها على ما دفع به الطاعنون في هذا الصدد ولم تشر إليه بكلمة فيكون حكمها قد جاء خاليا من الأسباب عن ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث أن مبنى السبب الآخر أن الحكم جاء قاصرا في أسبابه وخالف القانون فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في أول فبراير سنة ١٩٤١ برفض الدعوى فيما يختص بأل ٢٠ س و ١ ط و ٧ فدان التي يدعي المطعون ضدهم أنها مما نزع مورثهم نان يعقوب ملكيتها ورسامزادها عليه في ما يتعلق بقصور الأسباب تمسك الطاعنون بأن هذه الأطيان عبارة عن أربع قطع اثنتان منها نقلتا إلى تكليف نان يعقوب من تكليف مملوك بطرس وسليم بطرس الطاعنين الأول والثاني ، والثالثة نقلت من تكليف بطرس شنوده ونخنوخ

عبد الله وهما مرتهمان من مورث الطاعنين ،
والرابعة نقلت من تكليف اسكاروس حزين
وهو مرتهم من المورث أيضا وأن مملوكا
وسليما يملكان القطعتين المذكورتين بعقد صدر
لها من مورثهما وسجل في ديسمبر سنة ١٩٢٣
وأن رهن بطرس شنودة ونخوخ عبد الله
سجل في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٣ ورهن
اسكاروس حزين سجل في ٢٦ من يناير
سنة ١٩٢٤ وكل ذلك قبل تسجيل حكم
رسو المزاد على نان يعقوب في سنة ١٩٢٩ ،
كما أن شهود نازع الملكية أجمعوا على أن
المرتهمين المذكورين وضعوا يدهم على ما ارتهنوه
وأن الطاعنين طلبوا في ختام مرافعتهم الشفوية
الحكم لهم بالأطيان المذكورة على الشيوخ ،
ولكن المحكمة لم تعرض لهذا كله بكلمة
واحدة واكتفت بقولها انه لا قيمة قانونا
للتخصيص الذي يستند اليه الطاعنون بموجب
اقرار ورثة سدراك لمورثهم مادام المقرر نفسه
لا يملك ما أقر به على التحديد بل شائعا وبأن
هذا الاقرار صوري ، ثم ارتكبت المحكمة
ارتكبا غامضا على قضيتي استحقاق كانتا
مضمومتين للدعوى الحالية وكان مورث
الطاعنين خصما في احدهما ونازع الملكية
خصما في الأخرى وقالت أن مورث الطاعنين
لم يتمسك بذلك الاقرار ولم تبين تأثير هذا
في الدعوى ، ثم أن المحكمة أخطأت أيضا
إذ قالت أن أ. ٢٠ س ١ ط ٧ فدن كلها هي
ضمن ما بيع إلى مملوك بطرس وسليم بطرس
من والدهما مع أن هذا باع لهما بعض ذلك
فقط ورهن لا خرين البعض الآخر كما تقدم
وإذا صدقت الصورية على المبيع لولديه فانها
لا تصدق على ما رهن لغيرهما . أما عن مخالفة

القانون فيقول الطاعنون أن المحكمة اعتبرت
الاقرار المشار اليه صوريا مع أن أحدا من
ورثة لرأسى عليه المزاد لم يتمسك بذلك ومع
أن الدفع بالصورية ليس من النظام العام .
« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيدته
محكمة الاستئناف لأسبابه ولأسباب أخرى
أضافتها من عندها قال أن الطاعنين يستندون
في اثبات دعواهم إلى عقد بيع صادر إلى
مورثهم من ورثة سدراك القمص ثابت
التاريخ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٣ وعقد
بيع صادر من مورثهم إلى ولديه مملوك وسليم
القمص ، وانه ثابت من الاطلاع على الحكم
الصادر برفض الدعوى في قضية الاستحقاق
رقم ٧٤٣ سنة ١٩٢٣ كلى أسيوط المرفوعة
من ورثة سدراك القمص بتثبيت ملكيتهم
إلى أ. ١٢ س ١ ط ٧ و ١٩ فدن التي رسا
مزادها على نان يعقوب أن هذه الأطيان
أقل بكثير مما يمتلكه عبد الشهيد سدراك
والقمص جرجس حنا المنزوع ملكيتهما وأن
بطرس القمص مورث الطاعنين كان خصما
في دعوى الاستحقاق رقم ٤٢٧ سنة ١٩٢٣
كلى أسيوط التي ضمت إلى قضية الاستحقاق
السابقة وصدر فيهما حكم واحد ولم يدخل مع
ورثة سدراك في الدعوى مما يدل على أنه مسلم
بملكه يوزان يعقوب لما رسا مزاده عليه كما
قال الحكم أيضا أن تبنيه نزع الملكية سجل في ٨
من أكتوبر سنة ١٩٢٢ أي قبل العقد الصادر
من ورثة سدراك القمص إلى مورث الطاعنين
والثابت التاريخ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٣
وانه تبين من مجموع شهادة الشهود اثباتا
ونفيا أن المطعون ضدهم كمورثهم من قبلهم

وضموا يدهم على ١٢١ س و ١٧ ط و ١٩ فدن ومن ضمنها القدر المتنازع عليه أي ٢٠١ س و ١ ط و ٧ فدن من سنة ١٩٢٤ بصفة كونهم ملاكا دون منازع كما هو ظاهر من عقود الايجار والأحكام المقدمة في الدعوى وزادت محكمة الاستئناف على ذلك أنه ثبت من التحقيقات أن الأطيان مازالت على الشيوع وأن التخصيص الوارد في اقرار وتنازل ورثة سدراك الثابت التاريخ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٣ (أي العقد المذكور في الحكم الابتدائي أنه صدر من ورثة سدراك القمص إلى مورث الطاعنين) لا قيمة له مادام المقرون أنفسهم لا يملكون ما أقروا به على التحديد بل شائعا واستخلصت من أوراق قضيتي الاستحقاق السابق الاشاره اليهما بعد اطلاعها عليهما أن مورث الطاعنين لم يشر إلى الاقرار الصادر له من ورثة سدراك ، كما أنه يؤخذ من مقارنة التاريخ الثابت للاقرار وتاريخ عقد البيع الصادر للطاعنين مملوك وسليم بطرس بالتواريخ التي حصلت فيها اجراءات نزع الملكية التي اتخذها مورث المطعون ضدهم على الأطيان التي من ضمنها أ. ٢٠ س و ١ ط و ٧ فدن أن الاقرار المذكور لم يكن جديا بل صوريا وأنه يؤيد ذلك أن مورث الطاعنين لم يذكر شيئا عن الاقرار في دعوي الاستحقاق

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه ليس قاصر الأسباب إذ قد أقيم على أسباب من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما انتهت اليه المحكمة كما أنه لم يخالف القانون في شيء أما عن عدم القصور فإنه لا تأثير لكون حكم رسو المزاد لم يسجل إلا في سنة ١٩٢٩ مادام

تنبيه نزع الملكية قد سجل في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ قبل التاريخ الثابت لاقرار ورثة سدراك (٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٣) وقبل تسجيل العقد الصادر للطاعنين الأول والثاني من مورثهما في ديسمبر سنة ١٩٢٣ وقبل تسجيل الرهن الصادر لبطرس شنوده ونخوخ عبد الله في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٣ وتسجيل رهن اسكاروس حزين في ٢٦ من يناير سنة ١٩٢٤ (وهذه التواريخ ذكرها الطاعنون في تقرير طعنهم . وفيما يتعلق بقول الطاعنين أن شهود مورث المطعون ضدهم أجمعوا على أن المرتنين وضعوا يدهم على ما ارتهنوه فإنه يبين من الاطلاع على صورة محضر التحقيق التي قدمها الطاعنون أنفسهم لهذه المحكمة واستندوا اليها في ذلك أن سيفين غطاس شهد بأنه وماضي أحمد بربري استأجرا الأطيان المنزوع ملكيتها من يونان يعقوب من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٣٥ ثم بعد ذلك استأجرها تامر جندى وأن وضع يد الطاعنين الأولين والمرتنين واقع على أطيان أخرى وشهد بهذا المعنى تامر جندى وبأنه استأجر الأطيان من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٣٨ وكذلك شهد ابراهيم أبو بكر حمد الذي قال انه استأجر الأرض سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ هذا فضلا عن أن أحد شهود الطاعنين بشاي بنود ميخائيل شهد بوضع يد يونان يعقوب وورثته من وقت نزع الملكية ورسو المزاد ولكن بواسطة البوليس وذلك كان سنة ١٩٢٤ ، ويتضح من ذلك أن كفايته المحكمة عن شهادة الشهود يتفق وشهاداتهم أما عن قول الطاعنين أن المحكمة قد أخطأت إذا عتبرت أن أ. ٢٠ س و ١ ط و ٧ فدن كلها

هي ضمن ما بيع إلى مملوك وسليم بطرس من والدها مع أن هذا باع لهما بعض ذلك فقط ورهن البعض الآخر لأشخاص آخرين فإن هذا الخطأ لا تأثير له ما دامت المحكمة قد تبينت أن عقد ملكية الوالد نفسه صوري وأما عن القول بأن المحكمة خالفت القانون إذ اعتبرت اقرار ورثة سدراك صوريا مع أن أحدا من المطعون ضدهم لم يتمسك بذلك ومع أن الدفع بالصورية ليس من النظام العام فإنه مردود بأن لمحكمة الموضوع الحق في بحث جديده كل ورقة تقدم في الدعوى مادام ذلك لازما للفصل فيها وإذا أريد التمسك بهذه الورقة ضد الغير كانت المحكمة أن تستنتج عدم جديتها وصوريتها من قرائن الدعوى ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سليما كما هو الحاصل في الدعوى .

(طعن أولاد وبنات بطرس القمص جورجي الجبلي وحضر عنهم الاستاذ محمود فهمى جندية بك ضد جنانان يعقوب وآخرين رقم ١١٨ سنة ١٣ ق)

١٦٣

٢٥ مايو سنة ١٩٤٤

١ - فقد . مذكور فيه صراحة أنه عن بيع وفا . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أنه أمرغ في تلك الصيغة ستر الرهن . موضوع .

٢ - صورية . إثبات . إخفاء رهن وراء بيع وفا . صورية مقصود بها التحال على القانون . جائز لإثباتها بين العاقدین بطرق الإثبات كافة .

[المادة ٣٣٩ مدق]

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه ، بعد أن ذكر أن العقد المتنازع على ماهيته مذكور

فيه صراحة أنه عن بيع وفاي . قد عرض لتحري قصد المتعاقدين منه هل هو البيع الوفاي حقا أو هو الرهن ولكن أفرغ في تلك الصيغة ستراله . فاستعرض ظروف الدعوى وماساقه كل من طرفيها تأييدا لوجه نظره ، ثم انتهى إلى أن هذا العقد إنما يستر رهنا ، مستخلصا ذلك من قرائن مؤدية إليه فلا سبيل من بعد إلى إثارة الجدل حول هذه المسألة لكونها مما يتعلق بتحصيل فهم الواقع ٢ - ولا يقدر في هذا الحكم أنه وإذا فعل ذلك قد أجاز إثبات الصورية بين المتعاقدين بغير الكتابة ، ما دام أن إخفاء الرهن وراء بيع وفا هو غش وتحايل على القانون للتوصل إلى الاستيلاء على تملك الأطيان بغير اتخاذ الإجراءات التنفيذية وبشمن بخس . والصورية التي يكون هذا هو الغرض منها جائز لإثباتها بين المتعاقدين بطرق الإثبات كافة بما فيها البينة والقرائن .

المحكم:

« حيث أن محصل أوجه الطعن الثلاثة أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ عدلت في تكييف العقدين المتنازع عليهما عن المدلول الظاهر لصريح عبارتهما وفسرتهما تفسيراً لا يتفق ونصهما مع عدم وجود أى ليس أو غموض فيه يبرر ذلك . وأنه قد ورد في الحكم المطعون فيه أن عبارة العقدين صريحة في أنهما عقداً بيع وفاي مما كان يقتضى الأخذ بدلالاتهما ولكنه على الرغم من ذلك اعتبرتهما عقدي رهن بناء على أنه

يجب قانوناً تفسير المشارطات على حسب الغرض الذي يظهر أن المتعاقدين قصدوا اليه مهما كان المعنى اللغوي للألفاظ المستعملة — وعلى أنه في حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للمتعهد، مع أن الاستناد إلى هاتين القاعدتين لم يكن له موجب في الدعوى لعدم قيام أية شبهة فإن عبارات العقدین صريحة في أن ما قصد اليه المتعاقدان هو البيع الوفاؤى، وقد أخذ الحكم بعد ذلك في تبرير عدوله عن المعنى الظاهر للعقدین إلى اعتبارهما عقدي رهن مستندا إلى قرائن أهمها أن الثمن المذكور بهما بخس مع أن هذا ليس من شأنه أن يؤثر على صحتهما بوصفهما بيعاً وانما إذا كان الثمن ضئيلاً بحيث يمكن القول معه أن لا ثمن فينتفي عند ذلك وصف العقد بأنه بيع لفقد ركن من أركانه . ويقول الطاعن أن الاستناد إلى القرائن في هذه الحالة قد أدى بالمحكمة إلى مخالفة القانون لأنها أجازت بذلك اثبات الصورية بين المتعاقدين بالقرائن خلافاً لما يقضى به القانون من وجوب الاثبات بالكتابة في هذه الحالة .

« وحيث انه ظاهر من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد أنه مذكور صراحة في العقدین المتنازع عليهما أنهما يتضمنان بيع وفاء أراد أن يتبين قصد المتعاقدين هل كان البيع الوفاؤى حقيقة أم صيغ العقدان في صورة البيع الوفاؤى ستراً للرهن فاستعرض ظروف الدعوى والقرائن التي قدمها كل من طرفي الخصومة تأييداً لوجهة نظره وانتهى إلى الحكم في الدعوى على أساس أنهما يستران رهناً واعتبرهما عقدي رهن صحيحين مستندا في ذلك الى القرائن الانية : — أولاً — بخس

الثمن الوارد في العقد عن ثمن المثل وقد استخلص الحكم هذه القرينة بعد أن عرض لعدة عقود بيع وإيجار قدمها الطرفان بعضها في الأحراض التي تقع فيها أطيان المطعون ضده وفي أزمته قريبة من تاريخ العقدین موضوع النزاع وقد ظهر منها أن الثمن الحقيقي للعقدان يتفاوت بين ٢٠٠ جنيتها و ٢٤٠ جنيتها بينما كان ثمن الأطيان في أحد العقدین ٨٤ جنيتها للعقدان وفي العقد الآخر ٥٢ جنيتها تقريباً ومع أن المطعون ضده كان قد اشترى بعض الأطيان المرهونة من أخيه قبل تصرفه لمورث الطاعن بشهر بثمن ١٢٠ جنيتها للعقدان . ثانياً — أجر مورث الطاعن الأطيان الواردة بعقد ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ إلى المطعون ضده في اليوم التالي بأجرة قدرها ١٢ جنيتها للعقدان الواحد وهي أجرة لا تتناسب مع ثمنه المذكور في ذلك العقد . ثالثاً — مشروع عقد رهن كتبه مورث الطاعن بخطه في سنة ١٩٢٣ كان الغرض منه أن يحمّل العقدین موضوع النزاع بعد مضي مدة الاسترداد . رابعاً — أثبتت المحكمة أن مبلغ ١٣ جنيتها و ١٠٠ ملهما المجهولة ثمناً في العقد المؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ هو باقي الإيجار المستحق على المطعون ضده عن الأطيان المرهونة بمقتضى العقد الآخر .

« وحيث ان هذه القرائن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها المحكمة ولا سبيل لاثارة الجدل بشأنها لأنها متعلقة بتحصيل فهم الواقع وقد فسرت العقدین على أساسه بما هو أوفى بقصد المتعاقدين : ولا محل لما يقوله الطاعن من أن المحكمة إذ اعتبرت أنهما يستران رهناً على خلاف ظاهر عبارتهما ومدلولهما تكون قد أخطأت في تكييفهما . ذلك لأنها غير مقيدة

بتكليف العتدين بعد أن تبين أن المقصود منه إخفاء غرض غير مشروع يجعل رهن حيازة متضمن لربا فاحش في صورة بيع وفاء وقد كان عليها أن تصدر الحكم في الدعوى على مقتضى هذا التكليف الصحيح الذي تبينته وأوردت أسبابه .

« وحيث أن ما ينعاها الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ أجاز إثبات الصورية بين المتعاقدين بالقرائن لا محل له لأن إخفاء الرهن في صورة بيع وفاء قصد به التحايل على القانون توصل إلى تحقيق أغراض غير مشروعة وهي الاستيلاء على ربا فاحش

ثم تملك الأطميان بغير اتخاذ الاجراءات التنفيذية وبشمن بخس ، وما تمكن مورث الطاعن من تكليف العقد بأنه بيع وفاء توصل إلى هذه الأغراض التي خفيت على المدين إلا لأنه أدخل عليه الغش حتى قبل التعاقد معه وفقاً لما أراد واثبات الغش والتحايل جائزا قانوناً لكل من المتعاقدين بجميع الطرق القانونية بما فيها البيئة والقرائن .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن الدكتور محمد جلال الدين علام وحضر عنه الاستاذ ابراهيم رياض ضد الشيخ على مرسى على وحضر عنه الاستاذ محمود علام رقم ١٢ سنة ١٤١٤ ق)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٦٤

١١ يناير سنة ١٩٤٥

١ — مبدأ ثبوت بالكتابة . أركانه . شهادة مستخرجة من دفتر إثبات التاريخ . لا تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .
٢ — سند . فقد بسبب قهرى . إثباته بالبيئة وقرائن الأحوال . جائز . مثل . سند صرفته بدون إهمال حمله .
٣ — أب . له حق الولاية على مال ولده إذا كان عدلاً مستوراً الحال . تصرفه بغير فاحش لا يجوز . أهلية التبرع لا يملكها
٤ — وصى . إقراره بدين على قاصر . غير جائز

المبادئ القانونية :

١ — إن مبدأ الثبوت بالكتابة هو عبارة عن ورقة صادرة ممن يراد الإثبات ضده ليست سنداً باتاً بما يراد إثباته وإنما يجعله قريب الاحتمال . ومن أركانه أن تكون الورقة صادرة من الخصم المطلوب الإثبات ضده . لذلك فإن الشهادة المستخرجة من دفتر

إثبات التاريخ لا يصح اعتبارها مبدأ للثبوت بالكتابة لأنها ليست صادرة ممن يراد الإثبات ضده ولا تدل إلا على ملخص موجز جداً لورقة لا يعرف إن كانت صحيحة أو بخط المنسوب إليه أو بتوقيعه الصحيح .

٢ — إذا فقد سند بسبب قهرى فانه يجوز إثبات الدين بالبيئة أو قرائن الأحوال وتعتبر السرقة من الحوادث القهرية التي يجوز معها الإثبات بالبيئة إذا لم تكن السرقة حاصلة بإهمال صاحب السند فان حصلت بإهمال منه فلا يقبل منه الإثبات بالبيئة كما لو تركه في محل معرض للسرقة . فلكي يعد صاحب السند معذوراً ينبغي أن يقدم الدليل من جانبه على أن حادث ضياع السند كان بقوة قاهرة وبغير إهمال منه وإلا كان من السهل

جائز فضلا عن أن هذا الاعتراف قصد به الأضرار بالقاصر لأن الوصى وإن كان أخ القاصر لأبيه إلا أنه زوج إحدى بنات المستأنف عليها

ثالثا — إن حادثة فقد السند في واقعة السرقة مفتعلة لأنه لم يدع بحصولها إلا في سنة ١٩٣٦ بعد إثبات التاريخ بقليل فلو كان السند موجودا لا يثبت المستأنف عليها تاريخه قبل سنة ١٩٣٦ لأن والد المستأنف الأول توفي قبل ذلك بكثير .

رابعا — أن المستأنف عليها تخبطت في سبب المديونية — فتارة تقول أنها اقترضت المستأنف الأول هذا المبلغ اشترى به أطيانا — وأخرى تقول أن والده وهو زوجها كان مديونا لها بالمبلغ ولما باع أربعة أفدنة إلى ولدها المستأنف الأول الذي كان قاصرا خصم مبلغ السند من الثمن على أن يقوم المستأنف الأول بدفعه إلى والدته المستأنف عليها . على أن شهود المستأنف عليها الذين سمعت أقوالهم محكمة أول درجة قرروا أنهم لم يروا مديونية ولا قرضا . وأن أحدهم وهو حنفي محمد الغرباوي شهد بأنه يعلم أن حسن الفداوي والد المستأنف الأول وزوج المستأنف عليها كتب لابنه المذكور أربعة أفدنة وخشى أن يحمل الولد أمه فكتب لها هذا السند وهي شهادة صريحة في أن المستأنف عليها لم تكن تداين القاصر (المستأنف الأول) ولا والده . « وحيث أن دفاع المستأنف عليها ردا

على ما تقدم يتلخص فيما يأتي :

أولا — أن مبدأ الثبوت بالكتابة متوفر لأن الشهادة الرسمية بإثبات تاريخ السند تدل على أن هذا السند كان موجودا بالفعل وبالتالي

على من يدعى مثل ذلك أن يأتي بشهود يشهدون على حصول التعاقد وضياع سنده بسبب السرقة وتكون نتيجة ذلك إثبات التعاقد بالشهود .

٣ — إن الأب إذا كان عدلا مستور الحال تكون له الولاية على مال ولده فيباشر عنه أهلية الاعتناء وأهلية الإدارة وأهلية التصرف حتى لو كان التصرف بغبن يسير . ولكن لا يجوز الغبن الفاحش . أما أهلية التبرع فلا يملكها الصغير ولا وليه ولا يملكها أحد آخر إذ لا يجوز التبرع بمال القاصر في حال من الأحوال .

٤ — إن إقرار الوصى بدين على القاصر غير جائز لأن الإقرار لا يصح إلا من يملك التصرف فيما أقر به ولأن نتيجة الإقرار هي إخراج الحق المقربة من ملك المقر لذا فإن القاصر لا إقرار له كذا الوصى في حق القاصر — لأن القاصر ووصيه لا يملكان التصرف في ملك هذا القاصر

المحكمة

« ومن حيث أن المستأنفين بنينا استثناهما على ما يخلص في .

أولا — أن محكمة أول درجة أخطأت في حكمها لمصلحة المستأنف عليها اعتمادا على شهادة مستخرجه من دفتر إثبات التاريخ بمحكمة بلبس الجزئية الأهلية يتضمن إثبات تاريخ سند أو ورقة بمبلغ ٣٨٠ جنيها لأن هذه الشهادة لا تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .

ثانيا — أن اعتراف الوصى على المستأنف الأول بالمديون أتم محكمة أول درجة غير

أن الدين له وجوداً أيضاً وتعزز ذلك بما ثبت من أن السند ضاع أو سرق بعد ذلك بقصد إخفاء الدين دون أن يعطى السارق إلى أن هذا السند مدرج بدفتر اثبات التاريخ وأن حكم محكمة أول درجة الخاص بالتحقيق لم يكن معناه وجود مبدأ ثبوت بالكتابة فقط بل بنى على سبب آخر هو وجود علاقة القرابة بين الطرفين — على أن المستأنفين لم يستأنفوا حكم الأحالة إلى التحقيق بل ارتضياه وقبلوا تنفيذه بالفعل باحضارهما شهودهما

ثانياً — أن القول بأن اعتراف محمد حسن الذي كان وصياً على المستأنف عليه بالمديونية كان أساسه التواطؤ بين المستأنف عليها ومحمد حسن لأن هذا الأخير زوج ابنتها ويجب استبعاده لأنه ليس من المعقول أن تتواطأ الأم مع زوج بنتها على الأضرار بابنها .

ثالثاً — أن الزعم بأن المستأنف قد أرادت بحادثة السرقة إخفاء السند نفسه لا يمكن تصوره بين أم وابنتها فضلاً عن أنه سواء كان السند موجوداً أم غير موجود ما دامت المحكمة لم تقضي بالدين على أساس ذلك السند بل أن أهم ما اعتمدت عليه في حكمها هو ما استخلصته من شهادة الشهود وأن التحقيق كان جائزاً لمجرد وجود القرابة دون حاجة إلى وجود سند للدين أصلاً ثم ضياعه وأنه لم يقدّم دليل على أن السند كان محرراً قبل سنة ١٩٣٦ .

رابعاً — أن المستأنف عليها لم تتخبط في ذكر سبب الدين لأن ما قرره بشأن هذا السبب هو ما شهد به شهودها في التحقيق وقد وجدته محكمة أول درجة معقولا فأوردته

في أسباب حكمها قائلة . إن المرحوم حسن سليمان الفداوى زوج الدائنة ووالد المدين باع إلى ولده المدين في حال حياته أربعة أفدنة من أطيانه وكان وقت البيع مديناً إلى زوجته في مبلغ ٣٨٠ جنيتها فأراد إبراء ذمته من دين زوجته فكتب على نفسه باعتباره ولياً على ولده في سنة ١٩٣٦ سند الدين بهذا المبلغ لزوجه .

« وحيث أن هذه المحكمة ترى بعد اطلاعها على ما اشتمل عليه ملف القضية من مستندات ومذكرات للخصوم وأوراق أخرى ان الأثبات بالبينة أو بقرائن الأحوال يجوز قبوله إذا كان الدين أو التخلص منه صار قريب الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب الأثبات عليه (مادة ٢١٧ مدنى) ومن هذه المادة يتبين أن مبدأ الثبوت بالكتابة هو عبارة عن ورقة صادرة ممن يراد الأثبات ضده ليست سنداً باتاً بما يراد اثباته وإنما تجعله قريب الاحتمال . وأن من أركانها أن تكون الورقة صادرة من الخصم المطلوب الأثبات ضده لذلك فإن الشهادة المستخرجة من دفتر اثبات التاريخ لا يصح اعتبارها مبدأ للثبوت بالكتابة لأنها ليست صادرة ممن يراد الأثبات ضده ولا تدل إلا على ملخص موجز جداً لورقة سواء أكانت هذه الورقة صحيحة أم لا — ونحيط المدسوب اليه أو توقيعه الصحيح أم لا — ولقد تبينت المحكمة من الاطلاع على الشهادة المقدمة من المستأنف عليها أنها تنص على أنه بالكشف من دفتر اثبات التاريخ سنة ١٩٣٦ وجد بالصحيفة ٢٥٨ سند بمبلغ ٣٨٠ جنيتها صادر من حامد على حسن سليمان إلى ورده محمد بكر سغفان مقيد نمرة ٢٧ اثبات تاريخ سنة ١٩٣٦

الخ . فهي كما تبدو قاصرة قصورا كبيرا لا يمكن أن تستبين معه المحكمة صحة السند المزعوم أو أنه كان بخط والد المستأنف الأول أو بتوقيعه الصحيح ومن ثم لا يصح اعتبارها مبدءا للثبوت بالكتابة أما عن فتمد السند في حادث السرقة فإنه يجوز اثبات الدين بالبينه أو بقرائن الأحوال إذا وجد دلائل قطعى على ضياع السند بسبب قهرى المادة (٢١٨ مدنى) وتعتبر السرقة من الحوادث القهرية التى يجوز معها الاثبات بالبينه اذا لم تكن السرقة حاصلة باهمال من صاحب السند فان حصلت باهمال منه فلا يقبل منه الاثبات بالبينه كما لو تركه فى محل معرض "سرقة" . فلكى يعد صاحب السند معذورا ينبغى أن يقدم الدلائل من جانبه على أن حادث ضياع السند كان بقوة قاهرة وبغير اهمال منه وإلا كان من السهل على من يدعى مثل ذلك أن يأتى بشهود يشهدون على حصول التعاقد وضياع سنده بسبب السرقة وتكون نتيجة ذلك اثبات التعاقد بالشهود - ولقد تبين للمحكمة أن المستأنف عاينها بغض النظر عن دفاع المستأنفين الخاص بتلفيت حادث السرقة اضرارا بحقوق المستأنف الأول لم تقدم أى دليل قطعى على أن هذا الحادث حصل قهرا عنها لا باهمال منها وكل ما قدمته فى هذا الصدد شهادة مستخرجه من نيابة بلبس مبين بها وجود قضية جنحة مقيدة تحت نمرة ١٠٢٠ سنة ١٩٣٦ ضد مجهول لأنه فى ٢٥/٣/١٩٣٦ بناحية الزوامل سرق فتمسودا ومصاغا ومستندات موضحة أوصافها بالمحضر لورده بكر سفيان من منزلها وحفظت مؤقتا لعدم

معرفة الفاعل - ولقد قررت محكمة أول درجة فى جلستها المنعقدة فى ١٨ مايو سنة ٤٢ أن اللجنة المطلوب ضمها لم تضم وقد ورد كتاب محكمة بلبس يفيد أنه مضى على حفظها المدة المقررة وهى ثلاث سنين وأرسلت للدشت ومن ثم تكون الدعوى خالية من الدليل المثبت لحصول سرقة جبرا عن المستأنف عليها ولم يكن باهمال منها كما ذكر - وحتى إذا جاز القول أنه لم يظهر بالشهادة المقدمة من المستأنف عليها أن حادث السرقة لم يكن باهمال منها فإن القول بعدم ثبوت سرقة المستند قهرا عنها يكون جائزا أيضا ولذلك فإن هذين الاحتمالين كافيان لوجود الشك الذى يلزم معه الأخذ بالتفسير الأصح للمتهم وهو (المستأنف الأول) تطبيقا للمادة ١٤٠ مدنى ولا نزاع فى أن التفسير الذى فية فائدة المستأنف الأول هو اعتبار ضياع السند باهمال من المستأنف عليها فلا يجوز لهذه الأخيرة أن تثبت ما تدعيه بالبينه أو بقرائن الأحوال .

«وحيث أنه عن علاقة أمومة المستأنف عليها للمستأنف الأول واعتبارها مبرر لاحالة الدعوى الى التحقيق فإن هذه العلاقة لا يجوز أن يتخذ منها سببا لاثبات الدين وقد زادت قيمته عن العشرة جنيها بالبينه . أو بقرائن الأحوال إلا إذا استخلعت المحكمة من ظروف وملابسات الدعوى أن هذه العلاقة كانت مانعا أدبيا لمنع الأم عن الحصول على كتابة من ابنها مثبتة لدينها غير أن ادعاء المستأنف عليها فى هذه الدعوى بمدىونية ابنها لها يقوم على أن علاقة الأمومة التى تربطها به لم تمنعها عن الحصول على كتابة مثبتة

لدينها الذي تدعيه ولذلك فطلبها احالة الدعوى إلى التحقيق لهذا السبب في غير محله أيضاً .

« وحيث أنه نبين مما تقدم أن محكمة أول درجة ما كان لها أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لاثبات الدين بالبينة اعتماداً على علاقة القرابة المذكورة وعلى شهادة اثبات التاريخ وعلى الشهادة بجنحة السرقة ولكن على الرغم من ذلك فإن أقوال شهود المستأنف عليها وقرائن أحوال الدعوى لا تصلح أساساً للحكم لها بطلباتها لأنه مما جاء في أقوال شاهدها صبيح ابراهيم وحفي فرماوى أن السند الوارد ذكره في شهادة إثبات التاريخ إنما حرر منذ حوالي اثنتي عشرة سنة سابقة على ادلائهما — بأقوالها الحاصل في يوم ١٠/٥/١٩٣٥ أى في سنة ١٩٣١ تقريباً — ولما كانت شهادة إثبات التاريخ المقدمة من المستأنف عليها خالية من بيان اليوم والشهر الذين أثبتت فيها تاريخ السند واقتصرت على ذكر السنة وهى سنة ١٩٣٦ وبما أنه في حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة المتمتعده تطبيقاً للمادة ١٤٠ مدنى — والمتعهد هنا هو المستأنف عليه وفائدته تقتضى اعتبار اليوم والشهر يوم ٣١ من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٦ فيكون بذلك قد مضى بين تحرير السند واثبات تاريخه حوالي خمس سنوات وهو ما يدعوا إلى الشك في جديته أو على الأقل في صحة أقوال الشاهدين ان لو كان للسند حقيقة وجود في سنة ١٩٣١ تحت يد المستأنف عليها لما ترددت في اثبات تاريخه بعد تحريره ولو بقليل هذا فضلاً عن أن خلو شهادة التاريخ في اليوم والشهر اللذين حصل فيهما وخلو شهادة جنحة السرقة

من ذكر السند المزعوم بالذات يجعلان اسبقية اثبات التاريخ عن السرقة أمراً مشكوكاً فيه وإذا اتبعت قاعدة صالح المتعهد المنصوص عنها بالمادة ١٤٠ مدنى على الوجه المبين أنفاً لكان اثبات التاريخ لاحق لحادث السرقة بنحو تسعة أشهر ويكون القول بأن السند المزعوم كان ضمن المسروقات زعماً باطلاً — يضاف إلى ذلك ان المستأنف عليها قالت في صحيفة افتتاح الدعوى انها تدان المستأنف عليه في مبلغ ٣٨٠ جنيهاً دون ذكر سبب المديونية وفي محكمة أول درجة قررت في جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٤٢ بلسان وكيلها ان زوجها كتب لأبنة الصغير (يقصد المستأنف الأول) ثلاثة افدنة وفي نظير ذلك كتب سنداً على نفسه بمديونيته لزوجته بصفته ولياً طبيعياً على ولده القاصر — ولم يذكر أحد من شهودها سبباً للمديونية بل أجمعوا على أنهم لا يعرفون لها سبباً وزاد أحدهم وهو حفي محمد فرماوى مانصه . . « أنا فهمت بعقلي ان هذا السند كتب بمديونية حامد لوالدته علشان أنا عارف ان حسن كان كتب لأبنة حامد ملكية أربع فدادين ويظهر أنه خاف من الولد حامد يهمل والدته فكتب لها السند وانه لا يعرف ان ورده كانت تدان زوجها حسن فداوى في أى مبلغ » وهذه أقوال كاتبدو متناقضة في سبب المديونية — والذي يمكن استخلاصه من مجموعها ان صح ان السند كان موجوداً ان المورث أراد أن يهب زوجته هذا المبلغ من مال ولده القاصر فحرر على هذا الأخير السند المزعوم بصفته ولياً طبيعياً عليه غير أن هذا التصرف من جانب الولي الشرعي باطل لسببين الأول هو أن الهبة التي يسترها

— معان وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمد توفيق حسين
رثاه وعضوية حضرة الاستاذ هبة العزيز غنيم بك وحسن
نجيب بك وأحمد حلمى المستشارين رقم ٥٢٧ سنة ٦١ ق

١٦٥

٢٩ إبريل سنة ١٩٤٦

قاضى البيوع . دفعوع . موضوعية . وقف البيع أو الاستمرار
فيه . استئناف لا دعوى أهلية .

المبادئ القانونية

١ — لا يختص قاضى البيوع بالفصل فى
المنازعات الموضوعية التى يثيرها الخصوم
أمامه . فإذا طلب إليه وقف البيع بسبب هذه
المنازعات فله تقدير مبلغ جدية النزاع فإن
راه غير جدى صرف النظر عنه وأمر
بالاستمرار فى البيع وإلا أمر بوقفه .

٢ — الحكم الصادر بوقف البيع أو
الاستمرار فيه هو حكم منفصل ومستقل عن
حكم مرسى المزاو ويجب دعمه بالأسباب .

٣ — يكون قابلاً للاستئناف فى المواعيد
المعتادة حكم قاضى البيوع الذى فصل فى منازعه
موضوعية خارجة عن اختصاصه . وكذلك
حكمه بوقف البيع أو الاستمرار فيه إذا بنى
على أسباب موضوعية .

٤ — لا تقبل الدعوى الأصلية بىطلان
حكم قاضى البيوع الصادر بوقف البيع أو
الاستمرار فيه لأسباب موضوعية ولا حكمه
الذى تعرض للفصل فى منازعة موضوعية . بل
سبيل ذلك هو الاستئناف فى المواعيد المعتادة

المحكم

« حيث أن وقائع الدعوى كما تبينتها المحكمة
من الاطلاع على أوراقها ومستندات ودفاع
الطرفين تتحصل فى أن المستأنفة وهى السيدة

اقرار عرفى بالدين تكون صحيحة ما دام أن
العقد العرفى يكفى لصحة الاقرار بالدين والسند
هنا لم يقدم حتى يمكن للمحكمة أن تقول
كلمتها فى صحته وبالتالي صحة الاقرار بالدين
الذى يتضمنه إذ قد يكون مشتملاً على عبارات
تجعله غير صالح كسند سائر للهمة . والثانى هو
أن الأب إذا كان عدلاً مستورا الحال له الولاية
على مال ولده فيما شرع عنه أهلية الاعتناء وأهلية
الأدارة وأهلية التصرف حتى لو كان التصرف
بغير يسر ولكن لا يجوز الغبن الفاحش — أما
أهلية التبرع فلا يملكها الصغير ولا وليه ولا
يملكها أحد آخر — ولا يجوز التبرع بمال
القاصر فى حال من الأحوال — وإذا صح
أن السند تحرر بدون مقابل كما ذكر يكون
ما ذهب إليه الدفاع عن المستأنف عليها أمام
محكمة أول درجة من الزام المستأنف الأول
بمقدار ما استفاد من الدين لا أساس له لأن
محل ذلك هو أن يقدم الدليل على قبض
المستأنف الأول قيمة القرض حال قصره
» وحيث أنه عن اقرار محمد حسن الغزاوى
بصفته وصياً على المستأنف الأول بالدين فإن
الاقرار لا يكون مقبولاً إلا ممن يملك التصرف
فيما أقرب به لأن نتيجة الاقرار هى إخراج
الحق المقرب به من ملك المقر لذا فإن القاصر
لا إقرار له كذا الوصى فى حق القاصر لأن
القاصر ووصيه لا يملكان التصرف فى ملك
هذا القاصر

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف فى

غير محله ويتمين الغاؤه ورفض دعوى المستأنف
عليها الأولى وإلزامها بالمصاريف عن المدرجتين

(استئناف حامد حسن سليمان العداوى وآخرين وحضر
عنهما الاستاذ حسين محمد الجندي ضد المت وردد محمد بكر

ايبية بطرس طلبت الحكم لها بطلان حكم مرسى المزااد الصادر فى القضية رقم ٥٠٩ سنة ١٩٤٢ بيوع مصر ومحو كافة التسجيلات المترتبة عليه واحقيتها المنزل المبيع وذلك فى مقابل أن تدفع للمستأنف ضده الثانى الشيخ خضر الحاج على مبلغ ستة آلاف جنيه وجميع المصاريف إلى غير ذلك مما جاء فى طلباتها . مستندة فى ذلك إلى ماقررت من أنها كانت مدينة المستأنف ضدها الأولى السيدة إيزابيل نحاس بدين نزعت بسببه ملكيتها من المنزل رقم ٢٩٣ الكائن بشارع الملكة نازلى بالقاهرة وهو المبين الحدود والمعالم بحكم مرسى المزااد المطلوب ابطاله . وانها تقدمت بجلسة ٣٠ يونية سنة ١٩٤٣ المحدد لبيعه أمام حضرة قاضى البيوع وطلبت وقف اجراءات البيع عملا بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية وهى تنص على وقف البيوع الجبرية لمدة ستة شهور اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة لجميع المدينين الذين يطالبون الانتفاع بمزايا هذا القانون والذين قدموا طلبات للانتفاع بأحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ حتى ولو كانت طلباتهم قد رفضت، وقد نشر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بالعدد رقم ٨٧ من الوقائع المصرية بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٤٢ أى قبل حلول جلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ المحددة للبيع ولكن حضرة قاضى البيوع رفض هذا الطلب وسار فى عملية البيع فرسا مزااد المنزل على المستأنف ضده الثانى مقابل ثمن قدره ستة آلاف جنيه والمحققات . كما ادعت كذلك أنها طلبت أيضا من حضرة قاضى البيوع فى

تلك الجلسة وقف البيع لسبب آخر هو أن المحكمة الشرعية وافقت على شراء المنزل المعروض للبيع لأحد الأوقاف مبلغ ٣٨٨٦ ج وكسور وأن للدائنة الحق فى استيفاء دينها الذى تنزع الملكية بسببه من ذلك المبلغ ورفض حضرة قاضى البيوع هذا الطلب أيضا . وترى المستأنفة لذلك أن حكم مرسى المزااد قدصدر باطلا ولهذا رفعت دعواها الحالية طالبة الحكم بطلانه .

» وحيث أن المحكمة الابتدائية قضت فى ٢٩ من ابريل سنة ١٩٤٥ برفض هذه الدعوى مستندة فى ذلك إلى ما اشتمل عليه حكم حضرة قاضى البيوع الصادر فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤٢ وهو حكم مستقل ومنفصل عن حكم مرسى المزااد وصادر معه فى يوم واحد وقد بنى هذا الحكم المنفصل على أنه لا محل لطلب الايقاف نظرا لأن العقار المطلوب بيعه هو أرض وبناء المنزل الكائن بشارع الملكة نازلى بالقاهرة فلا تنطبق عليه أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية التى على المدينين الذين يملكون أراضى زراعية أو أرض زراعية ومبان معا ولا تعتبر طالبة الايقاف منهم لأنها لا تملك إلا ذلك المنزل وليس لها أطياف زراعية . كما أشار ذلك الحكم الى ان الاستبدال المدعى بمحصله أمام المحكمة لم يتم كما هو ظاهر من محضر جلسة ٤ مايو سنة ١٩٤٢ أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية وبت به أن المحكمة قررت الموافقة على الشراء على أن لا ينفذ عقد الشراء إلا إذا قدمت المالكه الشهادات الرسمية الدالة على خلو هذا المنزل من الحقوق العينية وشطب

جميع الرهون والديون التي عليه وأجلت المادة لجلسة ١٥/٦/١٩٤٣ لتقديم المستندات المذكورة واستعلام المساحة .

« وحيث أن المحكمة الابتدائية قد استندت في قضائها برفض الدعوى زيادة عما سبق إلى ما رآته من أن سبيل الطعن على حكم مرسى المزاد إذا هو فصل في مسألة موضوعية هو الاستئناف لا الدعوى الأصلية بطلب البطلان ولم تسلك الطالبة سبيل الاستئناف فامتنع عليها سبيل الدعوى الأصلية وأضافت إلى ذلك أن الطالبة قبلت حكم مرسى المزاد بعد صدوره فسقط حقها في الطعن عليه . واستخلصت المحكمة الابتدائية هذا القول من أنه لما أراد الراسى عليه المزاد تنفيذ حكمه اتفقت معه الطالبة على أن تبقى شاغلة لمسكنها في العقار حتى شهر أغسطس سنة ١٩٤٢ من باب التسامح وجاء بالقرار المؤرخ ٢٤ من يولية سنة ١٩٤٢ أن يتمها في المنزل إنما هو بدون سبب ولا عقد إيجار وأن من حقه اخراجها حالا ولكنه من باب التسامح يؤجل تنفيذ الحكم لآخر أغسطس سنة ١٩٤٢ بدون مساس بأى حق من حقوقه على العقار وأنها تتعهد بتسليم المنزل خاليا في نهاية هذه المهلة . كما أن الطالبة استأجرت بعد ذلك المنزل بأجر شهرى قدره ١٢٠٠ قرشا لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

« وحيث ان المستأنفة قد رفعت استئنافا عن ذلك الحكم طالبة الغاءه والحكم لها بطلباتها الأصلية . ونعت على الحكم المستأنف (أولا) أنه أخطأ فيما رآه من أن السبيل الوحيد للطعن على الحكم الصادر من قاضى البيوع برفض طلب الايقاف هو الاستئناف

دون الدعوى الأصلية بالبطلان : (ثانيا) أنه أخطأ أيضا فيما رآه من أن لقاضى البيوع سلطة النظر في تطبيق أحكام قانون تسوية الديون العقارية وهو رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ إذ كان من واجب قاضى البيوع في هذه الحالة أن يأمر بوقف البيع عملا بالمادة ٢٨ من ذلك القانون دون البحث فيما إذا كان هذا القول ينطبق على الحالة المعروضة عليه أم لا . إذ أن تطبيق ذلك القانون من شأن الهيئات الخاصة المعنية فيه (ثالثا) إن ما رآه ذلك الحكم من قبول المستأنفة لحكم مرسى المزاد غير مطابق للواقع لأن رضاءها باستئجار قسم من المنزل كان مشوبا بالاكره المستفاد من حاجتها إلى البقاء في المسكن وتسلط الراسى عليه المزاد عليها بقوة حكم مرسى مزاد .

ومن حيث أن المستأنف ضده الثانى وهو الراسى عليه المزاد طلب رفض هذا الاستئناف أخذا بأسباب الحكم المستأنف .

« وحيث أن هذه المحكمة ترى أن الفصل في هذه الدعوى يستلزم .

أولا - وقبل مناقشة أوجه البطلان التى نسبها المستأنفة إلى حكم ٣٠ يونية سنة ١٩٤٢ الصادر من قاضى البيوع برفض طلب وقف البيع . البحث فيما إذا كان يجوز قانونا طلب بطلان هذا الحكم بدعوى أصلية مثل الدعوى الحالية أم أن السبيل الوحيد لتقديم هذا الطلب هو استئناف هذا الحكم .

ومن حيث أن دعوى البطلان هذه قائمة على أساس أن قاضى البيوع إذ قضى برفض طلب وقف البيع لعدم انطباق قانون تسوية الديون العقارية رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ قد تجاوز حدود اختصاصه فما كان له أن ينظر

في تطبيق أحكام هذا القانون فإن هو نظر وفصل في ذلك وهو غير مختص بنظره وقع حكمه باطلا في رأى المستأنفة .

« وحيث أنه وأن كان قاضى البيوع غير مختص حتما بالنظر والفصل في الدفوع الموضوعية لأن اختصاصه محدد بنص المادة ٦٠٢/٦٩٢ مرافعات أهلى ومختلط وهى لا تخوله اختصاص الفصل في الدفوع الموضوعية إلا أنه من المقرر قانونا أنه إذ رفع إلى قاضى البيوع نزاع موضوعى ليس داخلا في اختصاصه فله أن يتقدر مبلغ جدية النزاع فيما مر أما بوقف البيع ويحيل المنازعين إلى الجهة المختصة أن كان النزاع جديا وأما يصرف النظر عنه والسير في اجراءات البيع أن كان النزاع غير جدى وحكمه في ذلك هو حكم مستقل عن حكم البيع ويجب أن يدعم بالأسباب التى تؤيده وهو حكم قابل للاستئناف أمام محكمة الاستئناف لأن له أهمية كبرى في التأثير على البيع بأجرائه أو بإيقافه فاذا قبل هذا الاستئناف انفتح الطريق إلى استئناف حكم مرسى المزااد ذاته الذى مصيره معلقا على مصير الحكم فى الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى مسألة الايقاف . كذلك الحال فيما لو تعرض قاضى البيوع وهو ينظر فى طلب الايقاف إلى الحكم فى موضوع النزاع الذى يسببه طلب الايقاف فإن حكمه فى ذلك يكون قابلا للاستئناف أمام محكمة الاستئناف التى هى الدرجة العليا بالنسبة لقاضى البيوع بالمحكمة الابتدائية .

وحيث أنه وقد تقرر أن حكم قاضى البيوع برفض طلب الايقاف أو بقبوله وكذلك حكمه فى مسألة موضوعية خارجة عن اختصاصه هو حكم مستقل بحج دعه بما

يؤيده من الأسباب وله اثر بالغ فى حقوق الدائن والمدين ومن له شان فى البيع لذلك يتعين أن يكون ذلك الحكم خاضعا لما تخضع له سائر الأحكام من قواعد القانون .

ومن حيث أن الأصل فى الأحكام أن لا ينفذ اليها سبيل الطعن فيها بدعوى البطلان الأصلية وذلك حرصا على قوة الأحكام فيجب إهمال هذه القاعدة بالنسبة لحكم قاضى البيوع فيما يفصل فيه خارجا عن حدود اختصاصه . ولا يكون أمام المتظلم منه إلا أن يستأنفه أمام محكمة الاستئناف وقد اطرده الرأى على أن يكون ميعاد الاستئناف فى هذه الحالة هو الميعاد المعتاد . وحكم محكمة الاستئناف فى هذه الحالة يؤثر على حكم مرسى المزااد نفسه فيبطله أو يؤيد مفعوله أو يبيح استئنافه فى غير الميعاد الخاص أما الطعن بطريق الدعوى الأصلية فلا يتأتى فى القانون المصرى إلا من الغير أى الذين يدعون حقا على العقار ولم يكونوا معتبرين قانونا طرفا فى الاجراءات

« وحيث ان حكم مرسى المزااد ذاته قد تنفذ إليه دعوى البطلان الأصلية لأنه ليس فى موضوعه حكما بمعنى هذا الاصطلاح فلا وجه لقياس حالته على حالة الحكم الصادر من قاضى البيوع حاسما لنزاع موضوعى لأن هذا الأخير له خصائص الأحكام دون الأول يراجع فى ذلك كله مؤلف دكتور أبى هيف « طرق التنفيذ والتحفظ » ص ٥١٩ نبذة ٨٧٥ وما قبلها . ومؤلف دكتور محمد حامد فهمى « تنفيذ الأحكام » ص ٣٧٩ نبذة ٤١٩ وما قبلها

« وحيث ان المستأنفة لم ترفع استئنافا عن الحكم الصادر من قاضى البيوع فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٢ برفض طلب الايقاف لعدم

الزراعية أو الأتبان الزراعية والمباني معا كما تدل على ذلك عبارة المادة الأولى من ذلك القانون فمن العبث الاستجابة لطلب الايقاف الذي تقدمت به المستأنفة وهي باعترافها لا تملك أطيانا زراعية . وقد ثبت ان طالب التسوية المقدم منها رفض فعلا لهذا السبب كما هو ظاهر من نسخة الجريدة الرسمية المقدمة في أوراق القضية .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان المسأنفة بعد صدور حكم مرسى المزداد قد اقرت بصحتها وتعاملت مع الرأسى عليه المزداد باستئجار قسم من المنزل الرأسى مزاده عليه مما أشار اليه الحكم المستأنف . وفي ذلك ما يسقط حقها في الطعون عليه . أماما تنذر به الآن من ان رضاءها بذلك انما كان مشوبا . لا كراه بسبب حاجتها إلى السكن وخوفها من تنفيذ الحكم وطردها من العقار فان ذلك لا يعتبر في نظر القانون أكرها مفسدا للرضاء . طالما ان تنفيذ الحكم عمل مشروع ولا يعتبر مفسدا للرضاء استعمال حق مشروع يقره القانون : » ومن حيث انه لذلك جميعه ولما يتفق معه من أسباب الحكم المستأنف يكون هذا الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه ويكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

(استئناف السيد لييه بطرس وحضر عنها الاستاذ سامى عازر جبران عن الاستاذ وهيب دوس بك ضد السيد ليزيل نحاس وآخرو حضر عن الاول الاستاذ ادوار قصيرى بك وحضر عن الاخر الاستاذ حسن عبد الجواد راسه صاحب السعادة محمد محمود باشا رئيس المحكمة وعضوية صاحبى العزة عبد الرحيم غنيم بك واحد بك المستقاربين رقم ٨٨٧ سنة ٦٢ ق)

انطباق القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ على حالتها كما أنها لم تستأنف حكم مرسى المزداد الصادر في هذا التاريخ نفسه بل تنكبت لهذا السبيل ولجأت إلى رفع الدعوى الحالية وهى دعوى أصلية بالبطلان

« وحيث انه لذلك لا تكون هذه الدعوى هى السبيل المرسوم قانونا لتوجيه الطعن على حكم قاضى البيوع الذي تشكومنه المستأنفة ولذلك تكون غير جائزة القبول قانونا » « وحيث انه حتى على الفرض جدلا بجواز قبولها فهى في موضوعها ظاهرة الفساد لأنه من المقرر قانونا أنه لا يتعين الحكم بالايقاف على قاضى البيوع عندما يطرح عليه نزاع خارج عن اختصاصه إلا إذا كان هذا النزاع جديا يتطلب الفصل فيه شئ من الاجتهاد أما لو كان النزاع معدوم الأساس ظاهر الفساد لظهورا حكم القانون ظهورا لا خفاء فيه فللقاضى أن يصرف النظر عنه ويتخطاه ماضيا في سبيل تنفيذ حقوق أصحاب الحقوق

« حيث ان ما استندت اليه المستأنفة تبريرا لطلب ايقاف البيع هو نص المادة ٢٨ من قانون تسوية الديون العقارية رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ وهى تقضى بوقوف البيوع الجبرية لمدة ستة شهور بالنسبة لجميع المدينين الذين قدموا طلبات للانتفاع باحكام ذلك القانون حتى ولو كانت طلباتهم قد رفضت عملا باحكام القانون السابق وهو رقم ٣ جلسة ١٩٣٩

« وحيث انه اذا كان واضحا وضوحا لا خفاء فيه انه لا يفتنع من احكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٩ الا المدينين من ملاك الأتبان

قضاء الضرائب

١٦٦

محكمة النقض والإبرام الدائرة المدنية

٤ أبريل سنة ١٩٤٦

منشأة . ممتلكاته . اشتغالها الاراضى الزراعية والمباني .
نتاجها . من إيرادات المنشأة .
المبدأ القانونى :

لتطبيق الحكم الوارد بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ يجب أن تكون الاراضى الزراعية أو المباني داخلة في ممتلكات المنشأة أى جزءا من رأس المال العامل الذى يشتغل به الممول فى عمله الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فيكون نتاجها بابا من أبواب إيرادات المنشأة وخاضعا بالتالى لهذه الضريبة دون تناسج الاراضى والمباني الأخرى التى تكون مملوكة للممول ولكنها ليست داخلة فى رأس مال المنشأة المحكم.

« حيث ان الطعن بنى على ثلاثة أسباب .
« وحيث ان السبب الأول يتحصل فى أن الحكم جاء قاصرا فى بيان الأسباب التى أقيم عليها إذ هو لم يأخذ بدفاتر الطاعن بمقولة أن بها عيوباً أوردتها لجنة التقدير فى قرارها الصادر فى ٩ مارس سنة ١٩٤٣ مع أن كل ما ورد فى هذا القرار هو مجرد القول بأن بدفاتر عيباً ونقصاً دون أى بيان لشيء من ذلك .

« وحيث ان هذا السبب مردود بأن لجنة التقدير ذكرت فى قرارها ذلك أن الطاعن اشترى كمية من القمح ولما تسلمها لم يقيد بها بدفاتره بمقولة أنه وجد بها فخماً ناعماً بنسبة تزيد على المقرر فاتفق مع البائع على أن يبيع منها حتى يتم الاتفاق على ثمنها فلما اتفقا قيئت بدفاتره فى شهر اكتوبر وقالت اللجنة إن رقم مبيعات الأشهر التسعة الأولى النابت بدفاتر الطاعن لا يتناسب مع المشتريات وأظهر معدل ربح قدره ٢٥٪ وأن مبيعات ثلاثة الأشهر الأخيرة لا يتناسب مع المشتريات وأظهرت معدلاً قليلاً وأن هذا يخالف نظام مسك الدفاتر ويدل على تلاعب الطاعن وعلى أنه لما رأى ازدياد ربحه فى الأشهر التسعة الأولى أراد التمثيل من رقم المبيعات فى الأشهر الثلاثة الأخيرة ولذلك رأت اللجنة إجراء التقدير على أساس ارباح المثل — ويبين من هذا أن قرار اللجنة خلافاً لما يزعمه الطاعن قد تعد من الأسباب التى من أجلها رأت اطراح الدفاتر والملاجوء إلى التقدير على أساس ارباح المثل . ولما كان الحكم المستأنف قد أحال على هذه الأسباب فلا محل للطعن عليه بالقصور .

« وحيث ان السبب الثانى يتحصل فى أن المحكمة إنقالت بأن للجنة التقدير الحق المطلق فى تقدير صلاحية الدفاتر وبالتالى فى عدم الأخذ بها ثم إن المحكمة إذ لم تتحقق بنفسها

من تلك الصلاحية تكون قد أخطأت لأن
الغنائون لم يخول اللجنة ذلك الحق المطلق
ولأن واجب المحكمة أن تتحقق من صلاحية
دفاتر الممول

« وحيث ان هذا السبب مردود أولا
بأن الذي قالته المحكمة هو « أنه لا يشترط
أن تكون الدفاتر مسجلة لكي تأخذ بها اللجنة
التقدير لتربط الضريبة على أساسها وإنما يكفي
أن يكون لدى الممول حسابات يقدمها وأن
تكون حسابات منتظمة ولكن من جهة أخرى
أيضا يجب أن تكون الحسابات في انتظامها
بحيث تقتنع بها المصلحة فإن لم تقتنع بها بسبب
جدي أطرحتها وعمدت الى استعمال حقها لا على
اساس هذه الحسابات وإنما على اساس التقدير
واذا يكون اعتراض المدعى على عدم اخذ المدعى
عليها دفاتره اساسا للضريبة أو اخذها فيما سبق
من السنوات بمستنداته ودفاتره وعدم اخذها
بها سنة ١٩٤١ يكون هذا الاعتراض لا محل له
لأنها لم تقتنع بصحة هذه الدفاتر لما بها من عيوب
ونقص ادى بها الى ممارسة حقها في اللجوء
الى التقدير واتخاذها أساسا لربط الضريبة »
وهذا الذي قالته المحكمة برىء مما ينسبه إليها
الطاعن من القول بحق المصلحة المطلق في اطراح
دفاتر الممول بالرغم من انتظامها وصحتها —
ومردود ثانيا بان المحكمة اذ أيدت قرار اللجنة
باجراء التقدير على اساس أرباح المثل قد اقامت
قضاءها على تلك الأسباب التي أوردتها اللجنة
وعابت بها دفاتر الطاعن ولما كانت المادة ٥٤
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تجعل عبء
الاثبات على الطرف الذي تخالف طلباته تقدير

اللجنة فكان على الطاعن أن يقدم الى محكمة
الاستئناف ما لديه من أدلة على بطلان اسباب
اللجنة وصحة دفاتره ويبرز لها وجه دلالتها على
صحة دعواه فان هي اغفلتها كان له حينئذ ان
ينعى عليها انها لم تنظر فيها بالرغم من تقديمها
إليها أما اذ هو لم يقدم مع طعنه ما يدل على
حصول شيء من ذلك فان طعنه في حكمها من
هذه الناحية يكون لا اساس له .

« وحيث ان السبب الثالث يتحصل في أن
المحكمة — اذ قالت باضافة ١٠٪ من ايراد
العقارات المملوكة للطاعن تطبيقا للمادة ٣٦
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قد اخطأت
في تطبيق القانون لان شرط هذه الاضافة ان
تكون العقارات داخلة في رأس مال المحل
التجاري وعقارات الطاعن ليست كذلك ثم
ان استناد المحكمة في صدد ما قالته الى خطاب
الطاعن المؤرخ في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٥
فيه مسح لمذلول هذا الخطاب الذي هو ناطق
بعدم دخول العقارات في رأس مال التجارة
ولا تأثير في هذا الخصوص لادماج الطاعن
حساب تلك العقارات في حساب المحل التجاري
اذ العبرة بالواقع وحقيقة الحال .

« وحيث ان المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ نصت على أن إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة
والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب
الاول من هذا القانون او التي تكون معفاة
من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى
تخصم من مجموع الربح الصافي الذي تسري
عليه ضريبة الارباح وذلك بمقدار مجموع
الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في

مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات ويجرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الداخلة في ممتلكات المنشأة فإن الإيرادات المذكورة تخصم بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدي عنه الضريبة وهذا النص صريح في أنه لتطبيق الحكم الوارد به يجب أن تكون الأراضي الزراعية أو المباني داخلة في ممتلكات المنشأة أي جزء من رأس المال العامل الذي يشتغل به الممول في عمله الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فيكون نتاجها باباً من أبواب إيرادات المنشأة وخاضعاً بالتالي لهذه الضريبة دون نتاج الأراضي والمباني الأخرى التي تكون مملوكة للممول ولكنها ليست داخلة في رأس مال المنشأة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه — بعد أن أثبت تمسك الطاعن بأن أملاكه العقارية مستقلة عن محل التجارة قضى في أسبابه باستحقاق الضريبة على مبلغ المائة وعشرين جنيهاً قيمة ١٠٪ من إيرادات تلك الأملاك بمقولة أن حساباتها مندرجة في حسابات محل التجارة ودون أن يرد على هذا الدفاع . ولما كان مجرد ادماج الحسابات بعضها في بعض ليس من شأنه وحده أن يفيد أن أملاك الطاعن العقارية جزء من رأس مال المنشأة التجارية وذلك هو الشرط في استحقاق تلك الضريبة فإن الحكم في خصوص قضائه ذلك يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها

متعيناً نقصه .

(طعن وحضر عنه الاستاذ عبد الفاح السيد بك ضد معاهدة الضرائب وحضر عنها الاستاذ فؤاد مقار برثانة حضرة صاحب العزة أحمد نفقات بك مستشار ومحضر حضرات أصحاب العزة محمد المقي الجزارى بك واحد فمى ابراهيم بك وسليمان حافظ بك ومطفى مرعى بك مستشارين ونصيف جرجاوى بك رئيس النيابة رقم ٤٣ سنة ١٥ ق)

١٦٧

محكمة النقض والابرار الدائرة المدنية

٢٠ مايو سنة ١٩٤٦

مخاض :

- ١ — خير . مقابلته حساب مدة بحساب مدة بمائة . جولة
- ٢ — تقدير الاما . اساسه . دفاتر الممول وحساباته . عند عدم الخلاف . في حالة الخلاف . برفع للجان القدير .

المبادئ القانونية

١ — إذا عمد الخبير الى مقابلة حساب مدة اثلث الاول من سنة بحساب المدة المماثلة من سنة أخرى ووضع جدولين بنتيجة هذه المقابلة الاول بالمشتريات والمبيعات والآخر بمقدار زيادة المبيعات في تلك المدة من السنة السابقة عليها في السنة الاولى فليس في ذلك استبدال مدة من سنة باخرى وانما هي وسيلة توصل بها الخبير الى تقدير ارباح سنة ولا مخالفة فيه للقانون .

٢ — أن المقرر بالقانون ١٤ سنة ١٩٣٩ أن تقدير ارباح الممول يكون بحسب الأصل على أساس دفاتره وحساباته وذلك صريح نص المادة ٤٧ فقرة أولى ومفاد المادة ٥٦ من

ديسمبر سنة ١٩٣٩ ومن ثم يكون تقدير أرباح سنة ١٩٣٩ على أساس حسابات مدة لاحقة من سنة ١٩٤٠ مخالفا للقانون .

« وحيث ان ماثيره الطاعنة بهذا السبب مردود بان الخبير قرر أنه وهو في صدد قيامه بمأموريته وهي تقدير أرباح سنة ١٩٣٩ من يناير إلى ديسمبر تبين له أنه لا يمكن تعيين مقدارها على وجه الدقة لتوقف ذلك على نتيجة الجرد في أول وآخر هذه السنة ، والممول جريا على عادته لا يقوم بعملية الجرد إلا في آخر ابريل من كل سنة فعمد الخبير إلى مقابلة حساب مدة الثلث الأول من سنة ١٩٣٩ بحساب المدة المماثلة من سنة ١٩٤٠ ووضع جدولين بنتيجة هذه المقابلة الأول بالمشتريات والمبيعات والآخر بمقدار زيادة المبيعات في تلك المدة من سنة ١٩٤٠ عليها في سنة ١٩٣٩ وبنسبة مئوية لمجمل الربح ومجمل الربح على الفرق فقد بلغت الزيادة في مجمل الربح ٩٢٠ ملجم و ١٩٤ جنيه وقرر الخبير أنه لا يكاد يوجد في المدتين اختلاف في المصروفات العمومية ولا في فوائد التسليف والاقتراض وخلص من تلك المقابلة إلى القول بان حسابات المدة من مايو سنة ١٩٣٩ إلى ابريل سنة ١٩٤٠ تمثل حساب السنة من يناير إلى ديسمبر سنة ١٩٣٩ وليس في ذلك استبدال مدة من سنة ١٩٣٩ باخرى وانما هو وسيلة توصل بها الخبير إلى تقدير أرباح سنة ١٩٣٩ ولا مخالفة فيه للقانون .

« وحيث أن السبب الثاني يتحصل في أن مصلحة الضرائب قد رفضت اعتماد حسابات المطعون ضدها عن سنة ١٩٣٩ أساساً لتقدير الأرباح لانها غير مؤيدة بالمستندات ولا شاملة

هذا القانون - أما ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ من تحديد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمه اليها الممول من الحسابات والمستندات فعناه انه عند الخلاف ترفع المصلحة الأمر إلى لجنة التقدير ومأمورية هذه اللجنة بموجب المادة ٥٢ هي الفصل في المسائل المختلف عليها على ضوء بيانات الممول وملاحظات المصلحة وليست هي تقدير الأرباح من لدن اللجنة تقديرا مستقلا من الدفاتر وكذلك الحال عملا بالمادة ٥٦ أمام المحاكم إذا طعن أمامها في تقدير اللجنة ولا يمكن أن يكون معناه تقييد لجان التقدير ومصلحة الضرائب في رفض دفاتر الممول بل انه للجان وللحاكم كامل السلطة في تقدير هذه الدفاتر أخذ بها أو اطراحا لها كلها أو بعضها حسب ما يبين لها من التحقيقات التي تجريها .

المحكم

« حيث ان السبب الأول يتحصل في أن النزاع بين طرفي الخصومة والذي من اجله تقرر نذب الخبير هو تقدير مبلغ أرباح المطعون ضدها خلال سنة ١٩٣٩ وتقدير الخبير لهذا المبلغ الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قائم على أساس حسابات المطعون ضدها في العام المبتدئ من أول مايو سنة ١٩٣٩ المنتهى في آخر ابريل سنة ١٩٤٠ أي انه أحل الأربعة الأشهر الاولى من سنة ١٩٤٠ محل مثيلاتها من سنة ١٩٣٩ مع أن القانون يوجب أن يكون الأساس هو حسابات ذات السنة المطلوب عنها الضريبة أي من يناير إلى

لكل العمليات ولا ممسكة بطريقة الحساب المزدوج وهذا الرفض يوجب عملاً بالمادة ٤٧ من القانون اطراح دفاتر الحساب بالكلية واللجوء الى تقدير الأرباح تقديرًا مستقلاً عن الدفاتر وبدون أى تعويل عليها ، وقد رفض الخبير اعتماد تلك الحسابات وهذا يفيد بتسليمه بعدم صلاحية دفاتر المطعون ضدهما أساساً للتقدير واسكنه بدلاً من اطراحها كما هو الواجب أخذ في سد نقصها بما قام به من تحقيقات وتحريات ومطابقات وهذا يفيد استناده في الواقع الى تلك الدفاتر مما يحمل التقرير متناقضاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتمده قد جاء أولاً متناقضاً وثانياً مخالفاً لحكم المادة ٤٧

« وحيث ان هذا السبب مردود أولاً بان الخبير على خلاف زعم الطاعنة لم يسلم بعدم صلاحية الدفاتر أساساً للتقدير بل الأمر بالعكس فقد قال في ص ٣٤ « ان الممول قد أثبت لنا ما هو وارد في دفاتره بطريقة قاطعة وهي كما سبق أن أوضحنا مطابقة عملياته مع التجار لدفاتر هؤلاء التجار ومبيعاته للجمهور بمراجعتها على اعلام الوزن المحفوظة بمصلحة الدفعة ومصرفاته العمومية بتقديم مستندات هذه المصروفات ومسحوباته بتقديم سجلات لهذه المسحوبات وقال في ص ٣٥ قد بينت الأسباب التي استبعدت المأمورية من أجلها دفاتر الطاعن ولجأت إلى التقدير والتي اشرت اليها في القسم الثاني من التقرير لا تبرر استبعادها فلا بد في رأي من الأخذ بها ومتى كان ذلك كذلك فهو محل للقول بالتناقض - ومردود ثانياً بان المقرر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ان تقدير أرباح الممول يكون بحسب الأصل

على أساس دفاتره وحساباته وذلك صريح نص المادة ٤٧ فقرة أولى ومفاد المادة ٥٦ من هذا القانون أما ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من تحديد الايرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمه اليها الممول من الحسابات والمستندات فمعناه انه عند الخلاف ترفع المصلحة الأمر إلى لجنة التقدير، وما مورية هذه اللجنة بموجب المادة ٥٢ هي الفصل في المسائل المختلف عليها على ضوء بيانات الممول وملاحظات المصلحة وليست هي تقدير الأرباح من لدن اللجنة تقديرًا مستقلاً عن الدفاتر كذلك الحال عملاً بالمادة ٥٦ أمام المحاكم إذا طعن أمامها في تقدير اللجنة، ولا يمكن أن يكون معناه تقييد لجان التقدير ومصلحة الضرائب في رفض دفاتر الممول بل أن للجان وللمحاكم كامل السلطة في تقدير هذه الدفاتر أخذاً بها أو اطراحاً لها كلها أو بعضها حسبما يبين لها من التحقيقات التي تجريها .

« وحيث ان السبب الثالث يتحصل في أن الحكم بنى على واقعة غير صحيحة ذلك أن المحكمة فهمت ان دفاتر حسابات المطعون ضدهما مقبولة من الطاعنة وأنها انما تنازع في ادخال جزء من حساب سنة ١٩٤٠ في حساب سنة ١٩٣٩ وفي ان الحسابات الواردة بالدفاتر تنقصها المستندات ثم اخذت المحكمة بما جاء بتقرير الخبير رداً على تلك المنازعة - ففعلت المحكمة هذا في حين أن المصلحة طلبت في جميع ادوار الدعوى عدم قبول هذه الدفاتر أصلاً لأنها غير صحيحة لما اشتملت عليه من كل تلك العيوب المشار اليها في السبب الثاني من الطعن .

عنهما الاستاذ ادوار قصيرى بك برئاسة حضرة صاحب
العمة جندى عبدالملك بك المستشار وحضور حضرات أصحاب
العمة أحمد نشأت بك ومحمد لطفى الجرايرلى بك وسليمان حافظ
بك ومصطفى مرعى بك مستشارين ونصيف جرجاوى بك
رئيس النيابة بالاستئناف رقم ١٧ سنة ١٩٥٠ ق)

١٦٨

محكمة مصر الابتدائية الدائرة التجارية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦

ضرائب :

١ — فى شركات التضامن والتوصية . صاحب العمل .
مرتبه . احتسابه فى المصروفات . عدم جوازه .
المدير فى الشركات المساهمة . أجره احتسابه فى
المصروفات . جوازه

٢ — ضريبة . وجوب فرضها على صافى الارباح

المبادئ القانونية :

١ — أن صاحب العمل يبذل جهده
ونشاطه للحصول على ربح ؛ وكل مبلغ يأخذه
من إيراد عمله هو جزء من هذا الربح فلا
يمكن أن يحتسب لنفسه مرتبا خاصا يحمله
المصروفات ، هذا هو الحال فى شركات التضامن
والتوصية البسيط . وليست كذلك فى الشركات
المساهمة لضعف الرابطة بين المساهمين فيها
وبين إدارة الشركة فمن يندب لتولى إدارتها
يفرض له أجر يحتسب فى المصروفات

٢ — أن الشارع قد فرض الضريبة على
صافى الارباح الحقيقية فالمال الذى يؤول إلى
الممول ربحا صافيا هو الذى تساهم فيه الدولة

المحكمة

« حيث أن المنشأة التى يكون النزاع
على تقدير أرباحها توجه نشاطها إلى المصنوعات
الحديدية والمعدنية وما يتصل بها من نواحي

» وحيث أن الحكم المطعون فيه قد تحدث
عن صلاحية دفاتر المطعون ضدها وقتل عن
تقرير الخبير الذى أعتمده وملحقه رأيه بالأخذ
بهذه الدفاتر والأسباب التى انتهت فيها الخبر
فى منطق سليم إلى القول باطمئنانه اليها ثم نقل
الحكم عن محضر جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٤٥
دفاع مصلحة الضرائب من « أن السنة التى
راجعها الخبير ممسوكة بالطريقة المزدوجة
إلا أنه ينقصها المستندات ، والمادة ٣٨ من
قانون الضرائب تشعر بأنه لا يمكن ضم جزء من
سنة لسنة سابقة وما تعترض عليه هو عدم تقديم
مستندات وأن الخبير أخذ سنة بأكملها بالطريقة
المزدوجة ينقصها المستندات » واستخلصت
المحكمة من هذه الأقوال أن المصلحة لا تتمسك
بالطعن فى الدفاتر وأن النزاع أصبح عندها
منحصرا فى أمرين الأول أن الخبير أحل
جزءا من سنة ١٩٤٠ محل الجزء المتماثل له من
سنة ١٩٣٩ والذى لم يكن ممسوكا بطريقة
القيود المزدوج والآخر أن حسابات الممول
الواردة بدفاتره لم تؤيد بالمستندات — ولما كان
الثابت بمحضر الجلسة المذكورة مطابقا لما
نقلته المحكمة عنه ولما كان من شأنه أن يؤدى
إلى ما فهمته المحكمة منه ولما كانت المحكمة
بما ابتدأت به حكمها قد ردت أيضا على
طعن المصلحة بعدم صلاحية الدفاتر واستبعادها
وقالت بأنها تعتمد تقرير الخبير الذى قرر
صلاحيتها والأخذ بها . لما كان ذلك فانه
لا محل للنعى على المحكمة أنها لم تفهم دفاع
الطاعنة ولا أنها أقامت حكمها على واقعة
غير صحيحة

(طعن مصلحة الضرائب وحضر عنها الاستاذ فواد مكارم
نائبا عن قسم القضايا الاهلية ضد وحضر

التجارة والمنفعة (البند الأول من عقد الشركة) والمنشأة لشركة توصية حرر عقدها في أول يولية سنة ١٩٤٢ لمدة سنتين لكنها حلت في آخر سنة ١٩٤٣ وحل محلها شركة أخرى . ومن ثم فالمحاسبة في هذه الدعوى عن ستة شهور من يولية إلى ديسمبر سنة ١٩٤٢ ثم عن تسعة شهور من يناير إلى سبتمبر ١٩٤٣ (صورة عقد الشركة رقم ١٣ الملف الفردي) .

« وحيث أن هذه الشركة تمسك دفاتر وحسابات منتظمة وفقا للاصول التجارية والحسابية وتحفظ بجميع صور فواتير البيع وفواتير الشراء وإيصالات الصرف (تقرير المأمورية صحيفة ٢٤ ملف) لكن المأمور لم يأخذ بهذه الدفاتر لسبب بيده في تقريره وهو أن أغلب الفواتير من جهات غير معروفة أسماء أصحابها ولا عناوينهم ولذا أخذ رقم المبيعات من حسابات الشركة ثم اقترح نسبة معينة للربح هي ٣٠٪ .

وقد أعلن المأمور الشركة بتقدير هذا على النموذج رقم ١٩ ثم على النموذج رقم ٢٠ فلم تقبله المنشأة فعرض الأمر على لجنة التقدير طبقا لنص المادة ٥٢ من قانون الضرائب .

« وحيث أن اللجنة منعقدة في ٢٤ من أكتوبر ١٩٤٥ وبغير حضور الممول رأت أن تأخذ بحسابات الشركة في تقدير أرباحها الاجمالية لسببين أولهما أن الدفاتر منتظمة وممسوكة وفقا للاصول الحسابية الصحيحة ثم هي مؤيدة بمستندات لامطعن عليها . وثانيهما أن نتيجة هذه الحسابات تدل على أن الشركة حققت أرباحا معقولة ومناسبة

في سنة ١٩٤٢ كانت نسبة الأرباح ٢٢٪/٥ . وفي سنة ١٩٤٣ كانت ٢١٪/٥ . وبما أن المأمور قد اعتمد رقم المبيعات من دفاتر الشركة فإن اللجنة لم تر محلا لعدم الأخذ بهذه الحسابات لمجرد أن فواتير الشراء من أشخاص لا تعرف عناوينهم وخصوصا وقد بينت الشركة أن أغلب مشترياتها من الحديد الخردة والذين يبيعونه هم صغار الباعة في نواحي بولاق وغيرها ومن ثم اعتمدت أرباح الفترة الأولى وهي ستة شهور من سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٤٥٥ م و ١٨٠٢ ج والفترة الثانية وهي تسعة شهور من سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٩٥٠ و ١٤٧١ ج .

أما من حيث المصروفات فقد وافقت اللجنة المأمورية على ما اعتمدته بالنسبة لسنة ١٩٤٢ و ١٩٤٣ فيما عدا رقمي استبعدهما اللجنة وهما مبلغ ٢٠ ج مرتب الشريكين عن شهر إذ أن المأمورية حسبت هذا المرتب على أساس أن المدة المحاسب عليها ثمانية شهور مع أنها تسعة . ومبلغ ٧٤٣ م / ٢٦ ج غرامات ومخالفات ولا يصح أن يستبعد لأن هذا نتيجة لإهمال الممول وبذلك انتهت اللجنة إلى تقدير أرباح المنشأة عن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٣٧٤ م و ٦٨٦ ج وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٥٣٩ م و ٨١٠ ج (قرار اللجنة رقم ٥٢ ملف) .

« وحيث أن الممول لم يقتنع بهذا التعديل وطعن فيه أمام هذه المحكمة في الميعاد القانوني وفقا للمادة ٥٤ وأساس طعنه المبالغ التي لم يعتمدها المأمور واللجنة من المصروفات أما الإيرادات والأرباح فهي طبقا لحساباته كما تقدم .

« وحيث أن وجوه النزاع تقوم على المسائل الآتية .—

أولاً : المصروفات النضائية قد ذكرت الشركة في كشف ١٩٤٢ ومبلغ ٧٢٢ م ٣٥ ج وفي كشف ١٩٤٣ مبلغ ٧٤٣ م ٥٦ ج ثانياً : السرقات والنقد : ذكرت الشركة مبلغ ١٠ ج سنة ١٩٤٢ ومبلغ ٥٥٠ م ٧١ ج سنة ١٩٤٣

ثالثاً : الاعلان والدعاية : ذكرت الشركة مبلغ ٤١٥ م ١٣ ج سنة ١٩٤٢ ومبلغ ٢٠٥ م ١٣ ج سنة ١٩٤٣

رابعاً : مرتب الشركاء : ٢٠ ج في كل شهر لكل من الشريكين ١٠ ج

وقد استبعدت المأمورية واللجنة جميع هذه المبالغ على أساس أن مخالفة القانون خطأ لا يستفيد منه الممول وأن السرقات والنقد إهمال يستتبع تحمل الممول نتائجها والاعلان والدعاية (لم تذكر عنهما سبب الاغتيال) وأجرة الشركاء لا محل لها .

« وحيث انه بالنسبة لمرتبات الشركاء فان المفهوم أن صاحب العمل يبذل جهده ونشاطه للحصول على ربح . وكل مبلغ يأخذه من إيراد عمله هو جزء من هذا الربح فلا يمكن أن يحتسب لنفسه مرتباً خاصاً بحمله المصروفات خصوصاً إذا لوحظ أن الأجير يتقاضى أجرته من مخدومه الذي يؤدي له عملاً ورب المال فرداً أو شريكاً يخدم نفسه فلا توجد علاقة المستخدم بالمخدوم . هذا هو الحال في شركات التضامن والتوصية البسيطة وليس كذلك في الشركات المساهمة لضعف الرابطة بين المساهمين فيها وبين إدارة الشركة فمن يندب لتولي إدارتها يفرض له أجر يحتسب

في المصروفات (يراجع كتاب حبيب المصري باشا صحيفة ٤٨٨ - ٤٨٩ بند ٤٥٥ وحكم مجلس الدولة في فرنسا ١٩٣٢ الذي أشار إليه كما أشار إلى حكم مخالف لهذا الرأي صدر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ١٥/٦/١٩٤٢ وتأيد استئنافياً في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٤) وهذه المحكمة تأخذ بما قرره مجلس الدولة في فرنسا بالنسبة للشركاء في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة ولذا تقرر اللجنة والمأمورية فيما أخذتاه من استبعاد مرتب الشريكين .

« وحيث انه بالنسبة لبقية المسائل المتنازع عليها فالقاعدة فيها مستمدة من نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٢ و ٤٩) إذ أن الشارع فرض الضريبة على صافي الأرباح الحقيقية . فالمال الذي يؤول إلى الممول ربها صافياً هو الذي تساهم فيه الدولة بسهم معين . ولا يكون الربح صافياً إلا إذا خرج منه جميع ما تحمله الممول من المصروفات التي تنقص هذا الربح . وعلى هذا الأساس نفسه سار الشارع الفرنسي فنص في المادة السابعة من قانون الضرائب المباشرة على أن الأرباح الخاضعة للضريبة هي الأرباح الصافية : —

وهي تحسب بعد خصم ما نصت عليه المادة المذكورة من وجوه الصرف كأجرة الأمكنة ومتماثل استهلاك وفوائد المبالغ التي يودعها الشركاء صندوق الشركة والضرائب المختلفة والاحتياطي يعد لمواجهة الخسائر الخ . وتطبيقاً لهذه القاعدة تكون

المصرفات القضائية كالغرامات التي يقضى بها علي الممول لقاء إهماله ومخالفته للقانون واجبة الخصم مادام الأمر فيها متعلقا بعمله التجارى أو الصناعى . ذلك أن الجزء على الخطأ هو نفس الغرامة التي حصلت منه أما احتساب ضريبة على هذا المال فليس مما يتفق مع الأصل التشريعى للضرائب . كذلك فيما يتعلق بالسرقة والضياع . فإذا ثبت أن المأسرق أو اختلس أو ضاع فلا ضريبة عليه هذا هو الأصل . وهذه هي القاعدة . لكن في خصوصية هذا النزاع لم يتقدم الدليل على تحصيل الغرامات المقول بها أو سرقة أو ضياع المال المدعى به . ولذلك لا نستطيع المحكمة احتسابه واستئزال قيمته من جملة الأيراد لهذه العلة الواقعية فتمط .

« وحيث انه بالنسبة للمبلغ الذى صرف فى الدعاية والاعلان وهو أيضا من مستلزمات التجارة وهو مبلغ لا ترى المحكمة فيه مبالغة أو اسرافا غير معقول ولذا تحتسبه المحكمة وتستئزله من جملة الربح .

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون صافى أرباح الطاعنين هو نفس المبلغ الذى احتسبه اللجنة عن السنتين بعد استئزال مبلغ الدعاية والاعلان منه أى

٥٣٩ م و ٨١٠ ج - ٤١٥ م و ١٣ ج = ١٢٤ م و ٨٠٧ ج جنيها صافى الربح عن سنة ١٩٤٢

ومبلغ ٣٧٤ م و ٦٨٦ ج - ٢٠٥ م ١٣ ج = ١٧٩ م و ٦٧٣ ج صافى الربح عن سنة ١٩٤٣

وهو ما يتعين الحكم به مع المصرفات المناسبة .

(طعن وحضر عنه الاستاذ جرجس دوس ضد - حضرة صاحب السادة مدير عام مصلحة الضرائب رئاسة حضرة محمد بك صبحى نيجت وكيل المحكمة وعضوية حضرة فتحى بك محمد غيم ومحمد بك صبرى عقيدى القاضين وحضور حضرة جلال الدين بك حفى ناصف وكيل النيابة رقم ٣٢٩ سنة ١٩٤٦ تجارى كلى ٥٠ م)

١٦٩

محكمة استئناف مصر الدائرة التجارية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦

ضرائب :

لجان التقدير . سلطتها . تجاوزها . تقدير المأمورية عدم جواز ذلك .

المبدأ القانونى :

١ - ليس للجان التقدير أن تزيد على ما قدرته المأمورية ويستثنى من ذلك حالتى الخطأ والغش يزيد هذا ما جاء بتقرير اللجنة المالية والجمارك بمجلس الشيوخ عند نظر المرسوم بمشروع قانون بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعن كسب العمل إذ أن أصل المادة ٥٢ من مشروع القانون (تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التى يقتضى إجراء التقدير فيها) فعدلته اللجنة إلى النص الآتى : (تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التى لم يحصل فيها اتفاق بين المصلحة والممول) يزيد ذلك ما جاء بالمادة ٢٦ فقرة ٢ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٤ سنة ١٩٣٩ (ولا يعرض على لجنة التقدير

والمستندات المودعة ٦ و ١٥ و ٢٨ من دوسيه التفليسة .

ثانياً — أن مندوب المأمورية عند ما ناقشه لم يثبت إلا ما في مصلحة الخزانة إذ سألته عن قيمة ما يبيعه يوميا فقال بأن ذلك يختلف بحسب الأحوال فتارة يبيع بجنيه أو اثنين وتارة يصل ما يبيعه إلى ٤ جنيهات فلم يثبت إلا الحد الأقصى للمبيعات وهو ٤ جنيهات يوميا ثالثاً — أنه يفرض أن مبيعاته اليومية ٤ جنيهات فما كان للجنة التقدير أن تضرب هذا الرقم في عدد السنين بل يجب أن يخص منه أيام العطلة والمرض واختلاف مقدار المبيعات باختلاف الأيام .

رابعاً — أخطأت اللجنة إذ قدرت الربح بواقع ٢٠٪ من ثمن المبيعات إذ أن المستأنف يتعامل في المنسوجات اليدوية وهي مسخرة بالأمر العسكري رقم ٧٦ سنة ١٩٤٠ الذي فوض وزير التموين فرض قيود على تداول الأقمشة الشعبية وغيرها وبموجب الأمر رقم ١٩٦ سنة ١٩٤١ شكلت لجنة قدرت أرباح تجار التجزئة بنسبة بين ٧٪ و ٩٪ ولا يمكن محاسبته على أرباح أكثر من هذا ومتى أجرى الحساب على مقتضى ما تقدم تكون الأرباح أقل من ١٥٠ ج وهو حد الإعفاء .

خامسا — يدلل المستأنف على بيان حالته أنه لا يزال مدينا بمبلغ ٣٦٥ ج يدفع عنها فوائد سنوية قدرها ١٦ ج واستند على حافظاته من ٤ إلى ١١ وأن كشف الجرد المودع بقضية الافلاس يقطع في أن رأس المال أقل من ١٠٠ ج وأن الموجودات قدرت

سوى الخلاف القائم بين المأمور والممول بمعنى أن الجزء المتفق عليه يتخذ أساسا لربط مؤقت انتظارا لفصل اللجنة فيما انحصر فيه الخلاف)

المحكمة

« حيث يقول المستأنف أنه تاجر منسوجات قطنية بسيطة تدخل أرباحه في حدود الإعفاء وقد قدرت مأمورية الضرائب أرباحه عن كل من سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ بمبلغ ٢٠٠ ج فلم يقبل هذا التقدير للمغالاة فيه فرفع أمره للجنة التقدير فقدرت أرباحه في السنتين المذكورتين بمبلغ ٢٨٤ ج أي بزيادة ٨٤ ج عن تقدير المأمورية فناقض في هذا التقدير أمام محكمة أول درجة فحكمت بتأييد قرار لجنة التقدير فرفع هذا الاستئناف وتتلخص أوجه اعتراضه فيما يلي :

أولا — أنه كان أشهر افلاسه في القضية ٢٩٠ سنة ١٩٣٩ كلى المنيا المنضمة لتوقفه عن دفع مبلغ بسيط وهو مبلغ ٥٢٥ م ١٧ ج مع أنه كان له ذمامات كثيرة فاجتهد فحصلها وسدد بهاديونه وقدم عنها المخالصات المحكمة فقضت بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ بانتهاء التفليسة وعاد المستأنف إلى مباشرة أعماله فلما سألته مأمور الضرائب عن قيمة ماسدده من الديون فقال أنها ٧٠٠ ج فظن المأمور خطأ أن هذا المبلغ سدد من أرباحه في المدة موضوع التقدير في هذه الدعوى مع أنها سددت من ذماماته وكان السداد في سنة ١٩٤٠ أي قبل أن يعود لعمله وقبل المدة موضوع هذا التقدير واستند على المخالصات

بمبلغ ٢٢٠ م و ٤٨ ج وانه بدأ حياته التجارية في سنة ١٩٣٥ فأفلس في سنة ١٩٣٩ ولم يرد إليه اعتباره إلا في سنة ١٩٤٠ بعد أن سدد ما عليه وهو بالكاد يأكل من تجارته .

« وحيث انه وان كان المستأنف لما قدم اقراره بأن أرباحه تبلغ ٤٠ ج سنويا لم يقدم من الدفاتر القانونية والمستندات ما تؤيده مما تضطر المصلحة إلى تقدير أرباحه اجتهادا إلا أنه يتعين علي هذه المحكمة النظر فيما ارتكزت عليه المصلحة واللجنة في اجتهادها وتطبيق ما يصدق من اعتراضات المستأنف على هذا التقدير للوصول الى تحقيق العدالة بقدر المستطاع .

« وحيث انه بالرجوع لأوراق التفليسة ٢٩٠ سنة ١٩٣٩ كلى المنيا وتقرير السنديك فيها تبين انه قضى بأشهار افلاسه لتوقفه عن دفع سدين مجموعهما ١٧ م ٥٢٥ ج ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٣٩ وتبين من تقرير لسنديك أن ما للمفلس من ذمامات يبلغ ٢٣٩ م ٩٥ ج وان ما وجد بمحله من البضائع والأخشاب يبلغ ٤٨ م ٣٣٠ ج وان ما على المفلس من ديون تبلغ ٧٥٥ م ٤٥٩ ج كذلك انضج للمحكمة من الحكم الصادر من محكمة المنيا الكلية في ٢٩ / ٣ / ١٩٤٠ ان المفلس قدم مستندات دالة على التخالص وأعلن الدائنون ولم يحضروا ، فقضت المحكمة بانتهاء أعمال التفليسة وصرحت المعارض بفتح محله ويستخلص من ذلك صدق المستأنف فيما ذهب اليه من انه تخالص مع مدينه من ذماماته لدى الغير قبل ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ الذي سمح فيه له بفتح محله ولا علاقة للسداد بالمدة موضوع هذه الدعوى .

« وحيث انه بالرجوع لحافظة مستندات المستأنف عليها انضح منها - أولا : النموذج ٢١ ضرائب وهو تقرير المأمورية قدر فيه أرباح المستأنف بمبلغ ٢٠٠ ج و كان الرقم الذي يقترحه الممول ٤٠ ج وذكر في النموذج عن تفاصيل معيشة الممول انه متزوج ويعول ٩ أولاد خمسة منهم بالمدارس مصاريفهم السنوية حوالي ١٥ ج وانه بصرف في المأكل حوالي ٩٠ ج سنويا وحوالي ٤٠ ج في الملابس خلاف أجر المسكن وجاء بخانة الملحوظات أن الممول في سنة ١٩٣٩ كان مدينا بمبلغ ٧٠٠ ج وقد سدها كلها لغاية هذه السنة من متحصل ذمامات ومبيعات المحل وفي خانة الصناعة ان الممول تاجر منسوجات بلدية وأدوات التززية ثانيا : النموذج رقم ١٦ ضرائب وفيه وجهت أسئلة للممول أجاب عليها فيما يلي ووقع بامضائه عليها وهي أن نشاطه هو بيع المنسوجات البلدية وأدوات التززية العربي ورأس ماله ٤٨ ج ومشترواته الشهرية من ٧٠ إلى ١٠٠ ج وان عليه ديون تجارية حوالي ١٥٠ ج وليس له ديون وانه يبيع حوالي ٤ ج يوميا بالقطاعي وانه متزوج وعنده تسعة أولاد منهم ٥ بالمدارس ومصاريفه حوالي ١٥ ج سنويا . وانه يصرف يوميا من ١٥ إلى ٢٠ قرشا وإيجار المنزل هو ٦٠٠ م و ١ ج ومصرفات أخرى منزلية حوالي ٥ ج كما يصرف حوالي ٤٠ ج ثمن ملابس سنويا . وانه كان مدينا لغاية ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٧٠٠ ج سدها كلها لغاية تلك السنة من الخارج ومن مبيعات المحل وقد قدرت اللجنة مبيعاته السنوية بمبلغ ١٦٢٠ ج ونسبة اجمالي الربح حسب القياس ٢٠ ٪ وبذلك يكون اجمالي

ربحه ٣٢٤ ج يخصم منها المصاريف التي اعتمدتها المأمورية وقدرها ٤٠ ج فيكون صافي الربح هو ٢٨٤ ج لعام ١٩٤١ قبل خصم الاعانة العائلية .

« وحيث انه يخلص مما تقدم (أولا) أن اللجنة اعتمدت على البيانات الواردة في النموذجين

١٦ و ٢١ ضرائب التي بها اجابات المستأنف ولم تستند على أن المستأنف سدد ديون التفاسية من أرباح سنة ١٩٤١ بل استشهدت بقول الممول على انه سدد في سنتين سابقتين على سنة ١٩٤١ ديونا بلغت ٧٠٠ ج وذلك لبيان قدرة المحل على السداد بمتوسط نحو ٣٥٠ ج سنويا من تلك السنين . (ثانيا) أن الممول بنفسه هو الذي قدر مبيعاته بحوالي أربعة جنيهات يوميا ولا شك أن هذا تقدير تقريبي يزيد وينقص فاذا ذكره الممول بهذا الرقم فانما يمثل قوله متوسط قيمة المبيعات فأخذته اللجنة بقوله وضربت هذا الرقم في عدد أيام السنة ثم خصمت ما قدرته من المصروفات وقدره ٤٠ ج وقدرت أرباحه بواقع ٢٠ / حسب أمثاله فبلغ صافي الأرباح ٢٨٤ ج قبل خصم الأعباء العائلية وهذا الرقم يزيد عما قدرته المأمورية بمقدار ٨٤ ج وكانت المأمورية قد أحيطت علما عند تقديرها بهذه الظروف ولمستها فلم تبالغ في تقديراتها فلم تتحيز إلى جانب الممول ولا إلى جانب المصلحة لأنها قد راعت في تقديرها أنها تتقدر برقم اجمالي بمبلغ ٢٠٠ ج يكون أقرب للحقيقة من إجراء عملية الضرب التي رأتها اللجنة والتي لا تخلو من عدم تقدير الظروف السيئة التي أشار إليها المستأنف — أما اعتراض المستأنف على نسبة الربح بمقدار ٢٠٪ بالأمر العسكري ففي غير محله لأن من عملياته

بيع لوازم التزينة وهي خارجة عن التسعيرة . » وحيث انه في هذه المناسبة ترى المحكمة ان تقرر بصفة عامة صحة ما ذهب إليه المستأنف من أن ليس للجنة التقدير أن تزيد على ما قدرته المأمورية وتستثنى من ذلك حالتى الخطأ والغش وذلك للأسباب الآتية : —

أولا - نصت المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على ما يأتي (تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول مع موافاتها بكل ما قدمه الممول من الاقرارات والبيانات مع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة) ومعنى هذا أن ماتم الاتفاق عليه بين المصلحة والممول لا يرفع إلى لجان التقدير — يؤيد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة المالية والجمارك بمجلس الشيوخ عند نظر المرسوم بمشروع قانون بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعن كسب العمل فظاهر في الصحيفتين ١٣٧ و ١٣٨ من مجموعة المناقشات البرلمانية لمجلس الشيوخ ان اللجنة أوردت أصل المادة ٥٢ في المشروع ونصها (تحيل مصلحة الضرائب الى لجان التقدير جميع المسائل التي يقتضى اجراء التقدير فيها الخ) فعدلتها اللجنة إلى النص الآتي (تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يحصل فيها اتفاق بين المصلحة والممول الخ) وهذا التعديل هو الذى صدر به القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بنصه وقد علقت اللجنة على هذا التعديل بقولها (تناول التعديل هذه المادة بفقرتها فالتعديل فى الفقرة الأولى كان الغرض منه التعبير وحصر المسائل التى تحال الى لجان التقدير) ويخلص مما تقدم ان

الشارع إنما قصد أن لا يرفع إلى اللجنة إلا الجزء المتنازع عليه بين المأمورية والممول — يؤيد ذلك أيضا مع وضوحه ما جاء بالمادة ٢٦/٢ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهذا نصها (ولا يعرض على لجنة التقدير سوى الخلاف القائم بين المأمور والممول بمعنى أن الجزء المتفق عليه يتخذ أساسا لربط مؤقت انتظارا لفصل اللجنة فيما انحصر فيه الخلاف) فهذه اللائحة متمشية مع القانون وليست مخالفة له كما ذهب إليه بعض الأحكام .

ثانيا — متى تقرر فيما تقدم أن قبول الممول لتقدير المأمورية يجعله نهائيا فيستفاد من ذلك أن عدم قبول الممول لا يجعل للجنة حق الزيادة لأن الشارع أناب المأمور عن المصلحة (مادة ١٠٢ من قانون الضرائب) في تقدير الضريبة فقبول الممول ينعقد الاتفاق بين المصلحة التي يمثلها المأمور وبين الممول ويعتبر أن المصلحة قد راعت الحقيقة والمصلحة العامة عند تقديرها بمعرفة المأمور فلا يجوز لها أن تعدل عما قرره فإذا لم يقبل الممول فلا يجوز للمأمورية أن تعدل عن التقدير الذي قرره وتطلب الزيادة . فرفع الأمر للجنة معناه الفصل فيما بين المصلحة وبين الممول في حدود ما قدرته وقبلته المصلحة فلا يجوز للجنة أن تقضى للمصلحة بأكثر مما طلبت .

ثالثا — أنه متى كان للممول أن يفوز بتقدير المأمورية متى قبله دون إمكان الزيادة بعد هذا القبول فلا يجوز أن يكون رفضه لتقدير المأمورية موجبا للاضرار به إذا القاعدة القانونية أن لا يضار المعارض بمعارضته .

« وحيث أنه لجميع ما تقدم ترى هذه المحكمة أن تقضى (أولا) بعدم اختصاص لجنة التقدير

بزيادة أرباح الممول عما قدرته المأمورية (ثانيا) بتعديل الأرباح التقديرية إلى الحد الذي قدرته المأمورية وهو ٢٠٠ جنيه الذي توافق عليه هذه المحكمة وترى الأخذ به .

(استئناف وحضر عنه الاستاذ عوض نجيب ضد مأمور مصلحة الضرائب بالديا وآخرين وحضر عنهم الاستاذ سعيد ناصر برئاسة «ضرة صاحب العزة محمد توفيق رحوان بك وبحضور حضرات صاحب الدرة رياض ررق الله بك ومحمد مختار عبد الله بك مستشارين والاستاذ السيد هنيى وكيل النيابة ورقم ٩٢٦ سنة ٦٢ ق)

١٧٠

محكمة السويس الجزئية الوطنية

١٢ يناير سنة ١٩٤٥

ضرائب . المادة ٥٩ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ . المسئولية بالنسبة للضريبة فيما يتعلق بالتنازل في كل أو بعض المنشأة .

المبادئ القانونية

١ — يبين من نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن التنازل عن كل أو بعض المنشأة ، يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة ٥٨ من نفس القانون وأن الإلتزام بتبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل يقع في هذه الحالة على المتنازل والمتنازل إليه وإلا كان هذا الأخير مسئولاً بالتضامن مع الأول فيما يستحق من الضرائب على المنشأة ، المتنازل عنها

٢ — إن المسئولية التضامنية المنصوص عنها بالمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ فإنه عما قد يكون مستحقا من ضرائب على الممول الأول (ضرائب الدخل الجزء الثانى ص ٥٢٧ خبيب باشا المصرى)

٣ - معنى التنازل انتقال المؤسسة التي عليها الضريبة من يد إلى يد بعقد بين الأحياء بعوض أو بغير عوض المحكوم.

رفع المدعون الدعوى الحالية بعريضة مؤرخة ١٩٤٦ / ٣ / ٦ طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم للمنقولات المبينة بها المحجوز عليها اداريا لصالح المدعى عليه الأول قبل الثاني . ومن باب الاحتياط الحكم بأحقية المدعين الثلاثة الآخرين إلى ١٥ ط من ٢٤ ط في هذه المنقولات والغاء الحجز المتوقع عليها واعتباره كأن لم يكن مع الزام الحاجز بالمصاريف

وقد قرروا أنه بمقتضى عقد شركة مؤرخ أول يولية سنة ١٩٤٤ أسس المدعون شركة تضامن للمدعى الأول حصة قدرها تسعة قراريظ ولكل من المدعين الباقيين حصة قدرها خمسة قراريظ وأن عقود الشركة تسجلت في ١٢ / ٩ / ١٩٤٤ وأشهر عنها كما قيدت بالسجل التجارى وأن الدين المنفذ به دين سابق لنشوء هذه الشركة ومن ثم فلا يجوز الحجز على المنقولات المملوكة للشركة وفاء لهذا الدين السابق على وجود الشركة . وقد قدم في الدعوى عقد الشركة كما قدموا ملخصا لهذا العقد لمكتب السجل التجارى وعددا من جريدة الوادى في ١٠ / ٣ / ١٩٤٤ نشر به عن الشركة . وقد دفع المدعى عليه الأول الدعوى أن باقى المدعين مسئولون بالتضامن مع المدعى عليه الأول وهو المحجوز عليه لعدم أخطارهم مصلحة الضرائب بانتقال ملكية أموال الشركة فى الميعاد القانونى واستنادا إلى نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

« حيث انه يبين من الاطلاع على عقد الشركة فى البند الأول ما بلى « بما أن الطرف الأول (وهو المدين المحجوز عليه) يملك أثاث مقهى وبار بشارع بما فيها الترايزات والكراسى والعدد والسرفيس وكذا أثاث اللوكاندة بما فيها السراري والفرش وجميع الدواليب والترايزات يملك ورثة المرحوم ابراهيم بك أبو الجدائل وأيضا يملك المطعم المعنون باسم مطعم إلى آخر ما دون بهذا البند » ويبين من هذا أن أصل الملكية كان للمدعى الأول وهو المدعى عليه المحجوز عليه

« وحيث انه بالرجوع لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نجد انها تنص على الآتى (إذا وقفت المنشأة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه وقوفاً كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل . ولأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول فى بحر ستين يوماً من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات لتصفية الضريبة وإلا ألزم بدفع الضريبة سنة كاملة

ونصت المادة ٥٩ من نفس القانون على الآتى (التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة على أن الالتزام بتبليغ مصلحة الضرائب من هذا التنازل يقع فى هذه الحالة على عاتق المتنازل والمتنازل له وإلا كان هذا الأخير مسئولاً بالتضامن مع الأول فيما يستحق من

الضرائب على المنشأة المتنازل عنها)

« وحيث ان المدعين قد ردوا على هذا أن نص المادة من اللائحة التنفيذية للقانون أوجبت الاخطار عن بدء الشركات المساهمة والتوصية دون شركات التضامن وفي مدى شهرين من صدور اللائحة أو شهر من تاريخ تأسيس الشركة ان كانت قد أسست بعد صدور اللائحة التنفيذية .

« وحيث انه لاصلة بين هذه المادة وبين المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ اذ أن هذه المادة قد جعلت قيمة الأحكام الخاصة بحصر الممولين أما المادة ٥٩ فانها تقرر مسؤولية تضامنية عن دفع الضرائب على المتنازل والمتنازل له .

« وحيث انه عن هذه المسؤولية فيتمتع بحت أمرين الأول مدى هذه المسؤولية والثاني تفسير صفى المتنازل له

« وحيث انه عن مدى المسؤولية فقد جاء بنص المادة بأمر يتعين بياؤه إذ قد نصت المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ عن مسؤولية المتنازل له عما يستحق انما هو (مما قد يكون مستحقا) لدى المنشأة من ضرائب إذ المتنازل له هو وحده المسئول بما يستحق بعد التنازل من الضرائب أما المسؤولية التضامنية فقاممة عما قد يكون مستحقا من ضرائب على الممول الأول (ضرائب الدخل الجزء الثانى ص ٥٣٧ بنسب ٤٤٩ للاستاذ حبيب المصرى باشا)

« وحيث انه عن مدى المسؤولية التضامنية فان هذه المحكمة تأخذ بالرأى بأن المتنازل له مسئول عن الضرائب التى يقررها القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة والمكملة له لورود نص المادة ٥٩ فى هذا القانون وتكون

المسؤولية التضامنية قاصرة فى الضرائب الواردة به دون غيرها من الضرائب .

« وحيث انه ما من شك فى أن المدعين متنازل لهم اذ أن التنازل معناه انتقال المؤسسة التى عليها الضريبة من يد إلى يد بعقد بين الأحياء بعوض أو بغير عوض (نفس المرجع ص ٥٣٨ و ٥٣٩) والثابت من البندين الأول والثانى من عقد الشركة المقدم من المدعين اشتراك باقى المدعين مع المدعى الأول وهو المحجوز عليه بحصص معينة وقد قدرت منقولات الشركة ثلاثة آلاف جنيه كما نص فى البند الثالث أن باقى المدعين قد دفعوا حصصهم فى رأس المال .

« وحيث انه وقد تبين بأعتراف باقى المدعين أنه لم يحصل اخطار لمصلحة الضرائب عن حصول هذا التنازل من جانب المدعى وهو المحجوز عليه لباقى المدعين فى الميعاد المنصوص عنه فى المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ فتكون المسؤولية التضامنية بين المدعى عليه الثانى وبين المدعين فى دفع الضرائب المستحقة على المدعى عليه الثانى قبل حدوث التنازل ثابتة عملا بنص المادة سالفة الذكر .

وبين من هذا أن دعوى المدعين لا أساس لها ويتعين رفضها .

« وحيث انه عن المصاريف فيتمضى بها على من يحكم عليه فى الدعوى عملا بنص المادة ١١٣ مرافعات

(قضية وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسن الجداوى ضد صاحب البركة مدير عام مصلحة الضرائب وآخر برئاسة حضرة الاستاذ بطرس زغلول القاضى رقم ٥٨٨ سنة ١٩٤٦)

شؤون المحامين

١٧١

محكمة استئناف مصر

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦

محاماه : — قانون ٩٨ سنة ١٩٤٤ حق الحضور عن الخصوم. مادة ٢٣. صحيفة الاستئناف وجوب توقيعهما من محام مقرر أمام الاستئناف . عدمه . بطلان . محاكم ساكنها في تنفيذ النشر . أعمال تحضيرية للقانون . حق المحكمة في اخذها . خلاف .

شفعة . المادة ١٥ وجوب إعلان البائع والمشتري في الميعاد . إعلان . صحته إذا تم مع شيخ البلد في حالة غياب المعلن إليه . وجوب تسليمه لتبع يقيم مع المعلن إليه . تسلمه لواب العامة بطله .

المبايعة القانونية

١ — إن قانون المحاماه أمام المحاكم الوطنية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ وإن كان قد اشتمل على مجموعة في القواعد التي وضعتها السلطة التشريعية وقصدت بها أول ما قصدت تنظيم أمر معين هو مهنة المحاماه . ففرض هذا القانون على المحامين واجبات ومنحهم حقوقا . إلا أنه لم يكن بدا لهذه السلطة في سبيل خلق هذه الحقوق إلا تحريمها على أصحاب المصلحة الأولى فيها . فمن ذلك أن الفقرة الأولى في المادة ٢٣ خصت المحامين دون غيرهم بحق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم ولم تجز لهذه المحاكم أن تأذن للتقاضين في أن ينيبوا عنهم في المرافعة أمامها إلا أزواجهم أو أصهارهم

أو أشخاصا من ذوى قرباهم لغاية الدرجة الثالثة وذلك بعد أن كان حق الخصام مطلقا في أن يحضروا بأنفسهم أمام المحاكم أو بواسطة وكلاء عنهم تبعاً لرغبتهم كنص المادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وبعد أن كان جائزا بمقتضى المادة ٢٥ من نفس اللائحة لكل محكمة أن تقبل في التوكيل عن الخصام من ترى فيهم لياقه والاستعداد للقيام بهم التوكيل بحسب اللائق . ومنه الحظر الوارد في الفقرة الثانية على الخصوم أن يحضروا بأنفسهم أمام محكمة النقض أو يقدموا لها طلبات وإعطاء هذا الحق للمحامين وحدهم المقيدة أسماؤهم في جدول المحكمة المذكور ومن هذا القبيل أيضا الفقرة الثالثة التي لا تجيز للخصوم أن يقدموا صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها وكل هذه القيود واردة على الأصل القديم القائل إن الخصومة ملك مطلق للمتخاصمين وهم بهذه القيود وإن كانوا أحرارا في اللجوء إلى القضاء إلا أنهم ليسوا كذلك في ممارسة الحق في هذا اللجوء في الأحوال المنصوص عنها في المادة ٢٣ آنفة الذكر إلا بواسطة المحامين الموكلين عنهم .

٢ — لقد راعى الشارع في تحريم صحف الاستئناف على الخصوم أمام أية محكمة إلا إذا كان موقفا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها — مصلحة للتقاضين أنفسهم لأن جهل البعض منهم قد يؤدي إلى ضياع حقوقهم نهائيا متى كانت القضية مرفوعة أمام محكمة الاستئناف وهي الدرجة النهائية للتقاضى وكثيرا ما ترفض الدعوى شكلا لعدم استيفاء عريضة الاستئناف للأوضاع التي يتطلبها القانون فالقول إذن بجواز تولى الأصل هذه الإجراءات بنفسه لا سند له في نص ٧١ و ٢٣٥ ولا من قصد الشارع .

٣ — البطلان في القانون نوعان :

النوع الأول : الأعمال الباطلة بقوة القانون *de plein droit* وهي تشمل (١) الأحوال التي ينص فيها القانون على البطلان أو الإلغاء الخ (٢) الأحوال التي يكون النص فيها دالا بعبارة على معنى النهى والتحريم *dispositin prohibitive* ولا لم يكن ينص القانون فيها صراحة على البطلان كعبارة « لا يجوز » أو « لا يسوغ » أو ما في معناهما (٣) الأحوال المخالفة للنظام العام ولو لم ينص القانون على البطلان بشأنها (٤) الأحوال الفاقدة لأحد شروطها الجوهرية قانونا — وبطلان في جميع هذه الأحوال لا يمكن أجازته بإقرار الأعمال الباطلة ولكل ذى مصلحة التمسك به ولذا سمي مطلقا

النوع الثاني : وهو يشمل الأعمال القابلة للإلغاء *Annulables* أى التي تعتبر قائمة إلى أن يصدر حكم يبطلانها وأغلب ما تكون في الاتفاقات أو الإجراءات التي تكون إرادة من باشرها شائبة أو تكون صادرة من قاصر أثناء قصره وفي هذه الأحوال لا يجوز لكل شخص ذى مصلحة التمسك بالبطلان بل الذى يتمسك به هو من قصد القانون حمايته . ومن ثم يجوز تفادى البطلان بأجازة الأعمال المطعون فيها ومن أجل ذلك سمي نسبيا

٤ — ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة

٢٣ من قانون المحاماة تنص على أنه « لا يجوز تقديم صحف الاستئناف الخ » وهي عبارة لا شك ناهية فلا يكون ثمة مناص من بطلان الصحيفة إذا لم يوقع عليها محام مقبول أمام محكمة الاستئناف والحكم بعدم قبولها شكلا .

٥ — لما كان تطبيق التشريع من

اختصاص المحاكم فإن الأصل أن المحاكم هي التي تفسر التشريع ومن القواعد المقررة في تفسير التشريع أنه لا يرجع إلى الأعمال التهديدية إلا إذا كان النص معينا لوقوع خطأ مادي أو معنوي فيه — أو كان فيه غموض أو نقص أو كانت بعض أحكامه متعارضة مع البعض الآخر أو مع أحكام نصوص تشريعية أخرى فيلجأ القاضى في هذه الأحوال إلى تقريب النص المعيب في النصوص التشريعية الأخرى وإلى الأعمال التحضيرية . ونص الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ في قانون المحاماة

صريح وواضح المعنى فيما نهى عنه فلا حاجة للرجوع في فهم معناه التي ضمنها الشارع إياه إلى الأعمال التحضيرية

٦ — إن الأعمال التحضيرية كثير ا ما تسجل آراء شخصية لواضع مذكرة إيضاحية أو اعضو في هيئة ومن ثم يجب التحرز في الاعتماد على هذه الآراء باعتبارها دليلا على نية الشارع ولهذا الاعتبار فإن الفقه والقضاء في إنجلترا لا يسلمان بجواز الرجوع في تفسير التشريع إلى أعماله التحضيرية . وقد عرض كاييتان لهذا الموضوع (في مقاله الوارد في ضمن المجموعة المهداة إلى جيني الجزء الثاني صحيفة ٢٠٤ وما بعدها) وخرج من بحثه بتفضيل خطة القضاء الانجليزي على خطة المحاكم في البلاد الأوروبية الأخرى التي تجيز إلى الأعمال التحضيرية

٧ — إنه بالرجوع إلى المناقشة التي دارت في مجلس الشيوخ حول الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون المحاماة سنة ١٩٤٤ يتبين أنه لما وردت هذه الفقرة في مجلس النواب هكذا « لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها وإلا كانت صحيفة الاستئناف باطلة » اعترض بعض الشيوخ على ذكر عبارة « وإلا كانت صحف الاستئناف باطلة » — فدارت مناقشة انتهت بحذف هذه العبارة . وبما أنه وإن كان فهم هؤلاء المعترضين على موجود هذه العبارة ذهب بهم إلى أن حذفها

يؤدي إلى قبول صحف الاستئناف ولو كان موقعا عليها من المستأنفين شخصيا . إلا أن هدفهم قد أفلت من أيديهم بإقرار المجلس لنص الفقرة الثالثة وهو يحمل التعبير عن تحريم تقديم هذه الصحف إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف فهما يمكن إذن في هذه الرغبات والمناقشات لا يمكن أن يكون قصد الشارع وفد أفر تلك الفقرة على هذه الصورة الأجازة دون التحريم اللهم إلا إذا صح القول بأن عبارة « لا يجوز » يقصد بها نقيضها أي « يجوز » الأمر الذي لا يقره عقل ولا تحتمله صراحة النص .

٨ — أما المادة ١٥ من قانون الشفعة نصت على وجوب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري معا وإلا سقط الحق فيها ذلك لأن المشتري هو الخصم الحقيقي وصاحب الشأن الأكبر في البيع وفي الدعوى ولقد كان ادخال المشتري في الدعوى واجبا لهذا السبب دون البائع بمقتضى نصوص القانون المدنى التي كان معمولا بها قبل صدور قانون الشفعة ولما صدر هذا القانون الأخير أوجب إعلان المشتري والبائع معا في المادة ١٥ المذكورة ويترتب على ذلك أنه إذا رفعت الدعوى على البائع في الميعاد ولم تكن كذلك بالنسبة للمشتري كانت الدعوى غير مقبولة

٩ — نصت المادة ١٧ من قانون الشفعة على أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الشفعة ١٥ يوما من إعلان الحكم ولما

كان الاستئناف هو دعوى مبتدأه فإنه يجب ليكون مقبولا شكلا أن يعلن لكل من البائع والمشتري في الميعاد المحدد ولا يغير من هذا المصير شيئا أن ميعاد الاستئناف يفتح به الشفيع المحكوم له بإعلان الحكم لشفيع آخر كان من إهماله ورفضت الدعوى بالنسبة له ذلك لأن الشفيع المحكوم له ذا صلة في إجراء هذا الإعلان بصدور الحكم المستأنف لصالحه. ولأن الشفيع المحكوم عليه إذ فتح هذا الميعاد وهو يمارس حق الشفعة في استئنافه يكون لزاما عليه إعلان البائع والمشتري في الميعاد نزولا على أحكام الشفعة التي تعتبر اختصاص المشتري والبائع معا شرطا لصحة استعمال الحق فيها وإن كان مقضيا عليه بالسقوط.

١٠ — متى تبين من محضر الإعلان أن المحضر أثبت فيه أنه توجه إلى محل سكن المعلن إليه فوجده مغلقا فتوجه إلى المحافظة وسلم إليها الإعلان يكون الإجراء سليما تترتب عليه جميع الآثار القانونية التي منها افتراض وصول صورة الإعلان للمعلن إليه.

١١ — لا يكون الاعلان صحيحا إلا إذا تسلت صورته للخادم أو القريب الذي يكون مقيما في نفس السكن الذي يقيم فيه المعلن اليه وبناء على ذلك لا يجوز تسليم هذه الصورة لبواب العمارة إذا لم يكن تابعا للمعلن اليه ومقيما معه في مسكن واحد.

١٢ — إن القانون لم يوجب على المستأنف في المادة ٣٦٤ مرافعات تعيين محل مختار له

بصحيفة الاستئناف في البلد الكائنة به محكمة الدرجة الثانية إلا لمصلحة المستأنف عليه لتسهيل توصيل الأوراق للمستأنف إذا لم يكن هذا الأخير ساكنا في البلد الذي بها نفس المحكمة فلا لوم إذن على المستأنف عليه إذ يتنازل عن هذا الحق ويعلن أوراقه للمستأنف في محله الأصلي تبعا للقاعدة الأصلية المنصوص عنها في المادة السادسة من قانون المرافعات خصوصا إذا كان المستأنف مقيما في المدينة الكائنة بها محكمة الدرجة الثانية.

(استئناف أطون أفندي ذكرى وأخرى وحضر منهم الاستاذ الفونس الالفى ضد الخراجة اسطفانوس بمطور روس وآخرين وحضر من الاول الاستاذ يوسف قسيس رئاسة حضرة صاحب العزة حسن نجيب بك المستشار وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد العزيز أنس بك وأحمد اسماعيل فهى بك المنشار بن رقم ٨٧٩ سنة ٦٢ ق)

١٧٢

٣١ مارس سنة ١٩٤٦

استئناف . إعلان عريضة لمكتب المحامى الوكيل أمام المحكمة الابتدائية . محته
المبدأ القانوني :

الدفع ببطالان صحيفة الاستئناف لإعلانها لغير ذى صفة مستندا إلى أن المحامى المعلن صحيفة الاستئناف لمكتبه ليس وكيلا عن المستأنف عليه فلا يعتبر الإعلان لمكتبه إعلانا للحل المعين فإذا تبين أن عريضة الاستئناف أعلنت إلى مكتب المحامى الذى حضر مع المستأنف عليه أمام المحكمة الابتدائية وتقدمت مذكرات الدفاع والمستندات من

مكتبه ثم حضر لجلسة الاستئناف ومعه المستأنف عليه .

كل هذا يفيد أن المستأنف عليه قد عين مكتب المحامي المذكور خلا له فضلا عن أن حضوره معه بجلسة الاستئناف يدل على عليه بالاستئناف وبالجلسة المحددة انظره مما يزيل البطلان الذي يزعمه طبقا للمادة ١٢٨ مرافعات ومن ثم يتعين رفض الدفع

(استئناف الحاج صديق محمد أحمد وحضر عنه الاستاذ أحمد زيدان ضد عبد القادر أفندي أبو فريخة وآخرين رئاسة حضرة صاحب العزة أحمد مختار بجيت بك وحضور حضرات أصحاب العزة عبد السلام النحاس بك ومرسى فرحات بك مستهارين رقم ٣٧١ سنة ٦٣ ق)

١٧٣

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦

استئناف . صحيفة . وجوب توقيعها من عام مقرر أمام الاستئناف . انعدامه . لا بطلان . تضارب الاحكام

المبدأ القانوني :

الدفع بعدم قبول صحيفة الاستئناف شكلا لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف طبقا لمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماه أمام المحاكم الوطنية التي تنص على أنه : « لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موثقا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها »

وحيث أن هذا الدفع سبق أن عرض على القضاء فتباينت الآراء بشأنه فقضت

بعض المحاكم بقبول الدفع لأن نص المادة يتضمن عدم الجواز في بدايته ومرتكنا على أن التشريع قصد أن يتولى تحضير عريضة الاستئناف محام له من الخبرة والمران ما يسمع له بتقدير جدية الطعن في الحكم المراد استئنافه حتى لا يساء استعمال هذا الحق ومن ثم يكون النص متعلقا بنظام التقاضي وواجب المراعاة وعلى المحاكم تطبيقه من تلقاء نفسها والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا حتى لا يكون النص عبئا وبهذا المعنى قضت محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ في القضية رقم ٤٩٢ سنة ٦٢ ق وكذلك محكمة النقض في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥ في الطعن رقم ١٠٢ سنة ١٤ ق .

ولكن قضت محكمة الاستئناف الدائرة التجارية في هذا الحكم برفض الدفع لأنه بالرجوع إلى مضبطه الجلسة التاسعة والستين بمجلس الشيوخ يبين أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة والعشرين من مشروع القانون كان نصها كما يأتي : « ولا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها وإلا كانت صحيفة الاستئناف باطلة »

وحيث أنه لدى عرض المادة المتقدمة للنقاشنة آثار النص الخاص بعريضة الاستئناف عاصفة من الاعتراض نعتة بعض الأعضاء بالقسوة والظلم وطلب حذفه حتى لا يضار صاحب القضية ويقضى بإبطال استئنافه

١٧٤

نقابة المحامين

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦

مجلس النقابة . تقدير الاتعاب . نزاع على الوكالة .
من اختصاص القضاء .

المبدأ القانوني

لا يملك مجلس النقابة قانونا سلطة تحقيق ما إذا كان المحامي حضر في قضية مع أحد المتهمين أو لم يحضر بسبب أن عدم إثبات حضوره بمحضر الجلسة يرجع إلى سهو من الكاتب لأن حقه في تقدير الاتعاب مقيد بالأحوال التي تكون فيها علاقة الوكالة بين المحامي وموكله ثابتة أو التي يكون فيها تكليف المحامي بالحضور عن المتهم ثابتا بكيفية لا شك فيها . أما إذا وجد نزاع جدي حول وجود الوكالة أو حول تكليف المحامي بالحضور عنه أصبح الفصل في مثل هذا النزاع من اختصاص القضاء .

(مجلس النقابة برئاسة حضرة الاستاذ عمر عمر القريب
وعضوية الامانة عبد الفتاح العلقاني وحسين الجندي وكامل
يوسف صالح ومحمود فهمي جندي بك واسطفان باسيل وأحمد
الحضري وعبد الحميد عبد الجواد طلب تقدير الاتعاب رقم ٦٦
سنة ١٩٤٦)

واعترض فريق آخر متمسكا بضرورة إبقاء النص تلافيا للنص على عدم الجواز غير مقترن بالعقاب وقد انتهى الجدل إلى حذف عبارة « وإلا كانت صحيفة الاستئناف باطلة » ووافق وزير العدل على ذلك وأصبح النص بعد حذف العبارة المتقدمة مطابقا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٢٩ الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الأهلية التي لا تنص على جزاء .
وحيث أنه يستفاد صراحة من مناقشة مشروع القانون والتي تقدم إيرادها أن نية المشروع ظاهرة وواضحة في وجوب عدم الإضرار لصاحب القضية ولذلك حرص المشرع على حذف النص الخاص بإبطال صحيفة الاستئناف .

وحيث أن القضاء بطلان صحيفة الاستئناف يصبح مناقيا وسناقضا لنية المشرع ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع والحكم بقبول الاستئناف شكلا .

(صدر هذا الحكم برئاسة حضرة صاحب العزة محمد توفيق رضوان بك وعضوية حضرات صاحبي العزة رياض رزق الله بك ومحمد مختار عبد الله بك المستشارين القضية رقم ١٠٥ سنة ٦٢ ق)

السنة السابعة والعشرون

فهرست

المدون الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية .			
ضرب . النتائج المحتمل ترتبها على الاصابة التي أحدثتها المتهم . يجب قانونا أن يتحملها . إيمان المجنى عليه في العلاج . (المادة ٢٠٠ ع = ٢٣٦)	أول يناير ١٩٤٥	٢١١	٨٣
تزوير . استنتاج أن التزوير وقع بطريق التوقيع ختم مزور كون التزوير قد وقع وبختم اصطنع خصيصا أو بطريق التوقيع على المحرر خلصة بالختم الحقيقي للمجنى عليه . يستوى . ليس على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم . (المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)	» » »	٢١٣	٨٢
١ — تفتيش . لقاء المتهم الحقيقية التي كان يحملها في مياه التربة على إثر سؤاله عما هو فيها من أوماشي البوليس ومن معه من رجال الدورية قبل أن يسكوا به أو يهملوا بالقبض عليه . ذلك تخلص منه عن حيازتها . لرجال الحفظ بن عليهم أن ينتشلوها ويقدموها لجهة البوليس فتجها بعد ذلك . لا يعتبر تفتيشا بغير إذن . ظهور مخدر فيها . المتخلى عنها يعتبر حينئذ في حالة تلبس - ٢ - تعدد الجرائم . ارتباط بعضها ببعض تقدير موضوعي توقيع المحكمة عقوبة عن كل جريمة . معناه أنها تجد ارتباطا بينها بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ ع . لا تدخل لمحكمة النقض .	» » »	٢١٤	٨٥
شاهد . قرار المحكمة من لقاء نفسها . إعلان شاهد للحضور أمامها . تأجيل الدعوى أكثر من مرة لحضوره . اعتذاره عن عدم الحضور . عدم تمت النيابة أو المتهم بضرورة حضوره . استغناء المحكمة عنه والفصل في الدعوى دون سماعه . لا خطأ . ذلك ليس حكما تمهيدا . هو قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق للخصوم .	» » »	٢١٨	٨٦
بلاغ كاذب . عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها . أخذه دليلا على كذبها . ليس ذلك صحيحا على إطلاقه . قياس	» » »	٢٢١	٨٧

المدان الثالث والرابع فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٨	٢٢٥	٨ يناير سنة ١٩٤٥	مقدم البلاغ على من يقذف في حق الموظفين العموميين. قياس مع الفارق. تبرئة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب بناء على أن عجزه عن إثباتها لا ينهض دليلاً على كذبها. لا خطأ فيه. (المادتان ٢٦٣ و ٢٦٤ ع = ٣٠٥ و ٣٠٤)
٨٩	٢٢٧	» » » »	قوة الشيء المحكوم فيه. واقعة اعتبرت النيابة جنحة ضرب بسيط. تقديمها إلى القاضي الجزئي. إصداره أمراً جنائياً بتغريم المتهم خمسين قرشاً. إعلانه إلى العمدة لغياب المتهم. مضي ميعاد المعارضة. صيرورة الأمر نهائياً. وفاة المجنى عليه بعد ذلك. إحضار المتهم إلى النيابة. إعلانه شخصياً بالأمر. معارضته فيه. الفصل في المعارضة بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى. إعادة التحقيق وتقديم المتهم إلى محكمة الجنايات. طعنه في الحكم الصادر منها بعدم جواز محاكمته لنهائية الأمر الجنائي. لا يقبل. معارضته في الأمر الجنائي وحضوره الجلسة المحددة لنظرها. هذا يترتب عليه قانوناً اعتبار الأمر الجنائي كأنه لم يكن. (قانون الأوامر الجنائية)
٩٠	٢٢٨	» » » »	وصف التهمة. رفع الدعوى على المتهم بالمادة ٣٠٦ ع. تطبيق محكمة الدرجة الأولى المادتين ٣٠٨ و ٣٠٦ ع عليه دون أن تسند إليه ألفاظ السب غير ماورد بصحيفة الدعوى. تأييد الحكم المستأنف لأسبابه. الطعن في الحكم لهذا السب. لا يقبل. كان على المتهم أن يترافع على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية. (المادة ٣٦٥ ع = ٣٠٨ و ٣٠٦)
٩١	٢٢٩	» » » »	تفتيش. وقوعه في مسكن ابن الذي يطعن فيه بالبطان. لا يقبل. حكم. تسببه. إدانة المتهم في جريمة تبديد. ابتناؤه على تقرير خبير دون تعرض لأسانيد هذا التقرير ودون

العددان الثالث والرابع فهرست السنة السابعة والمشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
بيان للأدلة التي اعتمدت عليها في القول بقيام العلاقة المدنية التي ذكرتها بين المتهم والمجنى عليه الخ . قصور عاهة مستديمة . عدم إمكان تقديرها بنسبة مئوية . لا يؤثر في قيامها . التقدير يلزم فقط لتقدير جسامتها ومبلغ الضرر الذي لحق المجنى عليه منها . مثال . (المادة ٢٠٤ ع = ٢٤٠)	٨ يناير سنة ١٩٤٥	٢٣٠	٩٢
إخفاء أشياء مسروقة . معنى الاختفاء في اصطلاح القانون في هذا المقام . شراء الشيء المسروق ممن يتجر فيه وبشمن مناسب . لا يمنع من عقابه . (المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)	» » » »	٢٣٢	٩٣
إثبات . أقوال متهم على آخر . الاعتماد عليها وحدها في إدانته . جائز . أقوال أبقاها المتهم أمام المحكمة . إطراحها والأخذ بأقواله الأولى في التحقيق بالنسبة إلى واقعة دون واقعة وإلى متهم دون متهم . جوازه .	١٥ يناير سنة ١٩٤٥	٢٣٣	٩٤
حكم بالادانة وجوب إقامته على أسباب يقينية . تمتد بعض المتهمين بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى . عدم اعتبار المحكمة هذه الحالة قائمة بمقولة إنها لم توفق إلى معرفة أى الفريقين كان المعتدى . إدانتهم في هذه الحالة تعتبر مقامة على مجرد الشك في صحة الدفاع فلا تصح .	» » » »	٢٣٦	٩٥
١ - إجراءات . دعوى جنحة مباشرة . سؤال المتهم عن تهمته . إنكارها . دفع محاميه بعدم قبول الدعوى لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية . عدم اعتراض المدعى المدنى على ذلك . قبول الدفع . طعن المدعى المدنى في الحكم بأن المتهم لم يتقدم بالدفع إلا بعد تكلمه في موضوع الدعوى . لا يقبل . تلك الوقائع يصح ما استخلصته المحكمة منها من عدم تنازل المتهم عن الدفع - ٢ - إجراءات . المادة ٢٣٩ تحقيق . العبرة برفع الطلب ليست بتقديم الشكوى إلى النيابة أو إلى جهة	» » » »	٢٣٧	٩٦

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
الإدارة وإتمامها هي برفع الدعوى إلى المحكمة - ٣ - دعوى مدنية . سبق رفعها إلى المحكمة المدنية . لا يجوز رفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى العمومية . لا يلزم عنه حتما قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . (المادتان ٢٣٦ و ٢٣٩ تحقيق)			
دفاع حرية المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه . حقه في ذلك مقدم على حق القاضي في اختيار الدافع . اختيار المتهم محاميا عنه . متى يكون للقاضي أن يعين له محاميا آخر ؟	١٥ يناير سنة ١٩٢٥	٢٣٩	٩٧
١ - استئناف . الاستئناف الفرعي غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنايات . استئناف المتهم المرفوع بعد الميعاد في حالة استئناف النيابة . لا يجوز قبوله قياسا على حالة الاستئناف الفرعي في المواد المدنية - ٢ - تدليس وغش . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس . الغرض منه . الاجراءات الواردة به من أخذ العينات وإجراء التحليل الخ . القانون لم يقصد إخضاع مخالفتها إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هي خاضعة للقواعد العامة اللوائح والقرارات التي يصدر تنفيذها له . تضمينها بطلانا في الاجراءات . تجاوز للسلطة المخولة في وضعها . قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي ببطالان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه . مخالف للقانون . لا يجوز للمحاكم أن تقضي بناء عليه . القانون هو الأولي بالاتباع	» » » »	٢٤١	٩٨
١ - تفتيش . إذن النيابة في إجراءاته . انقضاء فترة بين تاريخ صدور الاذن وبين اجراء التفتيش . اعتماد المحكمة التفتيش بناء على ما رآته من كفاية الظروف لتبرير الاذن به . لا تصح المجادلة في ذلك - ٢ - استئناف . الاستئناف ينقل	» » » »	٢٤٧	٩٩

العددان الثالث والرابع

فهرست

السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها إلى المحكمة الاستئنافية. لهذه المحكمة أن تعيد النظر فيها وتقدر عناصرها بكامل الحرية دون تقييد بشيء إلا فيما يختص بمقدار العقوبة إذا لم يكن الاستئناف من النيابة . أدلة كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولم تر الأخذ بها وأصدرت في شأنها حكما خاصا . المحكمة الاستئنافية أن تستند إليها في تأييد الحكم .			
٣ — حكم ببطالان أمر التفتيش وبطلان عمليته مقصورة على ذلك . لا يعتبر حكما صحيحا صادرا من سلطة تملكه . استئصال سلطة الاتهام عن سلطة الحكم . ليس للمحاكم أن تفصل في صحة التحقيقات الأولية ذاتها أو عدم صحتها . كل ما لها أن تقدر الدليل المستمد من تلك التحقيقات .			
قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بانقضاء الحق في إقامة الدعوى بسبب وفاة المتهم . لا يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا تبين أن المتهم لا يزال حيا . هو إعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب وفاة المتهم إلا أن تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد .	١٥ يناير سنة ١٤٥٥	٢٥٠	١٠٠
نقض وإبرام . التقرير بالمطعن . قلم كتاب المحكمة الذي يحصل فيه الطعن . هو قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . مثال . (المادة ٢٣١ تحقيق)	» » » »	٢٥٢	١٠١
١ — وصف التهمة . محكمة استئنافية . متى يكون لها أن تغير وصف التهمة دون لفت الدفاع ؟ رفع الدعوى على المتهم في جريمة سب بالمادة ١٨٥ ع . إدانته ابتدائيا في هذه الجريمة . اعتبار المحكمة الاستئنافية الواقعة منطبقة على المادة ٣٠٦ ع وتأبيدها العقوبة . لاجتراح عليها في ذلك .	» » » »	٢٥٢	٢٠٢
٢ — القصد الجنائي في جريمة السب . الألفاظ التي أثبتتها الحكم هي في ذاتها مما يחדش الشرف والاعتبار . يكفي في			

العددان الثالث والرابع فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		إثبات القصد الجنائي قول المحكمة أنه ثابت من نفس ألفاظ السب ومدلولها وظروف المناقشة التي صدرت فيها .
١٠٣	٢٥٤	١٥ يناير سنة ١٩٤٥ ١ - حكم . تسببيه . بيان الأسباب التي رأت المحكمة من أجلها أن توقع على المتهم العقوبة بالقدر الذي وقعته في حدود النص . غير لازم . تأييد العقوبة المقضى بها ابتدائيا . يتضمن أن المحكمة لم تر فيما أبداه الدفاع ما يدعو إلى تعديلها
		٢ - تضامن . اختلاف الجرائم أو الأفعال الواقعة من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانت إدانتهم بمقتضى حكم واحد . لا تضامن بينهم في التعويض ما لم يكن الحكم قد تعرض لذلك صراحة ونص عليه . - ٣ - تضامن . الحكم على عدة أشخاص بمبلغ معين . لا تضامن بمقتضى الحكم . لا تجوز مطالبة أى منهم بأزيد من نصيبه . تحديد هذا النصيب عند عدم النص عليه في الحكم أو فهمه منه . تقسيم المبلغ على عدد المحكوم عليهم . مثال . (المادتان ١٥٠ و ١٥١ مدنى)
١٠٤	٢٥٧	حكم . تسببيه . إدانة المتهم في تزوير اعتمادا على أدلة تؤدي إليها دون اكتفاء بأسباب الحكم المدنى القاضى برد وبطلان الورقة المزورة . لا يهم إن كان النزاع حول صحة الورقة مثارة إنكار التوقيع عليها أو الطعن فيها بالتزوير .
١٠٥	٢٥٩	دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . الحكم فيها بإبطال المرافعة . لا يصح .
١٠٦	٢٦١	حكم . تسببيه . دفع هام . وجوب الرد عليه . إدانة منهم في إخفاء أشياء مسروقة . الاعتماد في ثبوت علم المتهم بأن الأشياء مسروقة على ما قائلته المحكمة من أنه كان يعرض هذه الأشياء للبيع بثمن بخس . تقديم المتهم فواتير لإثبات أن هذا الثمن هو الثمن الجارى في الأسواق . عدم تعرض المحكمة في حكمها لهذا الدفع . قصور .

العددان الثالث والرابع فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
تزوير في أوراق رسمية :	٢٢ يناير سنة ١٩٤٥	٢٦٢	١٠٧
١ — أيلولة الملكية للبائع بطريق الميراث قبل أول سنة ١٩٢٤ . لا يشترط أن يكون قد نص في العقد على أن البائع توفي قبل هذا التاريخ . -٢- مناط العقاب على تغيير الحقيقة . كون محرر الورقة موظفا عموميا مكلفا بتحريرها وكون التغيير حاصلًا فيما أعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها . شهادة إدارية حررها عمدة لاثبات وفاة مورت قبل سنة ١٩٢٤ . تغيير الحقيقة فيها . معاقب عليه . (المادة ١٧٩ ع = ٢١١)			
حكم . مكان ارتكاب الجريمة . وجوب ذكره في الحكم	» » » »	٢٦٤	١٠٨
اختلاس أشياء محجوزة إداريا . تسليم المالك هذه الأشياء من الحارس على سبيل الوديعة لحفظها . اتهامه بتبديدها . تمسكه بأنه وفي الدين المحجوز من أجله عليها قبل تسلمه إياها وطلبه ضم قضية مدنية لاثبات صحة دفاعه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . خطأ . هذا الحجز ينقضى بالوفاء . (المادة ٢٨٠ ع = ٣٢٣)	» » » »	٢٦٥	١٠٩
استئناف . حكم في معارضة . ميعاد استئنافه يجب أن يبدأ من يوم صدوره . علة ذلك . علم المحكوم عليه بالحكم إما حقيقة أو اعتبارا . صدور الحكم في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن قد أعلن بها . ميعاد استئنافه لا يبدأ إلا من اليوم الذى يثبت فيه علمه رسمياً بصدوره .	» » » »	٢٦٦	١١٠
مبان :	» » » »	٢٦٨	١١١
١ — القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . وجوب تطبيق أحكامه . عدم إصداره اللوائح أو القرارات التنفيذية المنصوص عليها فيه . لا يستوجب تعطيل أحكامه مادام تنفيذ حكمها ممكنا - ٢ - إعلان المتهم بتهمة . بيانها في ورقة			

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
التكليف بالحضور . جريبات المحاكم والدفاع عن الفعل التي وقعت من المتهم . عقابه على تلك الفعل التي أثبتت المحكمة عليه وقوعها بمقتضى مادة غير الواردة في ورقة التكليف . لا يعيب الحكم . - ٣ - بناء لم تراعى فيه شروط القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . إنشاؤه على قطعة أرض مجاورة للمنزل القديم . مجرد إضافة هذه المباني لذلك المنزل . لا يخرجها عن الخضوع لأحكام ذلك القانون - ٤ - حكم . تسببه . النص فيه على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة . لا تأثير له في صحته مادام المقصود الظاهر هو إزاله ما زاد من المباني على الارتفاع المسموح به قانونا .			
حكم . تسببه . دفع هام . وجوب الرد عليه . تمسك المتهم بانقضاء الدعوى العمومية في الجريمة التي يحاكم من أجلها بمضي المدة . وجوب تحقيقه .	٢٩ يناير سنة ١٩٤٥	٢٧٠	١١٢
مراقبة :	» » » »	٢٧١	١١٣
١ - المراقبة المنصوص عنها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها هي مخالفة مقتضى انذار الاشتباه . حكم صادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة ضد مشبوه . يكفي لتوقيع عقوبة المراقبة . - ٢ - عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الاشتباه . القول بأن مدتها لا يجوز أن تزيد على مدة عقوبة الجريمة التي وقعت من المشبوه . لا أساس له من القانون .			
نقض وإبرام . التقرير بالطعن . يجب حصوله في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . مجند في الجيش . إرساله برقية من مرسى مطروح إلى رئيس النيابة بأنه يطعن في الحكم الصادر عليه . عدم مبادرته فور مجيئه إلى القاهرة بالتقرير بالطعن لا بالسجن ولا بقلم الكتاب . ذلك لا يعتبر	» » » »	٢٧٣	١١٤

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
تقريراً بالطعن . (المادة ٣٢١ تحقيق) ١ — سيارات . سكة حديد . عبور المزانغان . قتل خطأ . يكفي في هذه الجريمة وقوع خطأ ما كان له أثره في الحادث . صورة الواقعة . -٢- نقض وإبرام . متهمان في تهمة واحدة . تبرئة أحدهما وإدانة الآخر . خطأ المحكمة في اعتبارها من برأته غير مسئول أصلاً . يستوجب نقض الحكم بالنسبة للمتهم الذي أدين .	٢٩ يناير سنة ١٤٥٥	٢٧٤	١١٥
بلاغ كاذب . عقوبته . الحد الأدنى . الغرامة عشرون جنيهاً مصرياً . (المواد ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ = ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥) وصف التهمة . إحالة المتهم بتهمة معينة على أنه قاعل . توجيه المحكمة إليه في أثناء نظر الدعوى . التهمة على أنه شريك . إدانته في التهمة التي أحيل بها . عدم تعرضها في حكمها إلى تهمة الاشتراك . لا يعيبه . هو تعديل منها على سبيل الاحتياط . لا تثريب عليها في أن ترجع عنه .	» » » »	٢٨٣	١١٦
نقض وإبرام . حكم لم يتم التوقيع عليه بعد انقضاء ثلاثين يوماً من صدوره . طلب نقضه . وجوب تدعيمه بشهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . شهادة محررة في اليوم الثلاثين بأن الحكم لم يختم لغاية تحريرها لا تكفي في هذا الصدد . كون الحكم مؤشراً عليه بوروده في اليوم التالي لليوم الثلاثين . لا تأثير له . يجب أن تكون الشهادة دالة على أن مدة الثلاثين يوماً قد انقضت وحصل تجاوزها في كتابة الحكم والتوقيع عليه .	» » » »	٢٨٤	١١٧
علامات تجارية . علامة مصنع . تسجيلها أو عدم تسجيلها لا يهم . عرض الطرايش للبيع تحمل بياناً تجارية مماثلاً للبيان التجاري لمصنع آخر . تحقق جريمة عدم مطابقة البيان التجاري للحقيقة . (القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية)	» » » »	٢٨٥	١١٨
علامات تجارية . علامة مصنع . تسجيلها أو عدم تسجيلها لا يهم . عرض الطرايش للبيع تحمل بياناً تجارية مماثلاً للبيان التجاري لمصنع آخر . تحقق جريمة عدم مطابقة البيان التجاري للحقيقة . (القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية)	» » » »	٢٨٩	١١٩

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
وصف التهمة :	٢٩ يناير ١٩٤٥	٢٩٢	١٢٠
١ - تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . يجب تضييع الدفاع إليه ليتراجع على أساس التهمة المعدلة . - ٢ - تصريح النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة بتعديل وصف التهمة المبينة في أمر الاحالة . هذا التصريح لا يعدو أن يكون بمثابة طلب مقدم إلى المحكمة ، التي لها دون غيرها القول الفصل في التهمة التي ترى محاكمة المتهم من أجلها في الحدود المرسومة في القانون (المواد ٣٠ و ٣٣ و ٣٦ = ٤٠ تشكيل)			
١ - تزوير في أوراق أميرية . مجرد اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بامضاء مزور للعمدة وشيخ البلد المختصين بتحريرها . تزوير ولو كانت الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة . - ٢ - نقض وإبرام . تبرئة المتهمين أمام محكمة الموضوع على أساس ما ارتأته خطأ من أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون . يجوز لمحكمة النقض أن تقضى في موضوع الدعوى إلا إذا كانت المحكمة لم تميز الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من المتهمين فيها .	٥ فبراير ١٩٤٥	٢٩٤	١٢١
١ - دفاع شرعى . تجاوز حدوده بحسن نية . المادة ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه ألا تبلغ العقوبة الواقعة في هذه الحالة الحد الأقصى المقرر للجريمة التي وقعت . تطبيق المادة ١٧ عقوبات . للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها في حدود ذلك التمدد وما هو مقرر بالمادة ١٧ عقوبات . متى يتعين على المحكمة أن تعتبر المتهم معذورا وتنزل بالعقوبة إلى ما دون الحد المقرر بالمادة ١٧ ع ؟ إذا وجدت أن ظروف التجاوز تقتضى ذلك (المادة ٢١ ع = ٢٥١)	» » »	٢٩٦	١٢٢
٢ - قول الحكم أن ضربة واحدة كانت تكفى لرد الاعتداء .			

السنة السابعة والعشرون

فهرست

المدان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
عدم تعيين الضربة التي أحدثت الوفاة . توقيع عقوبة على المتهم تدخل في نطاق العقوبة التي يصح توقيعها عليه جزاء عن الضربات التي وقعت منه . لا جدوى للمتهم من عدم تعيين الضربة القاتلة .			
استئناف . حكم غيابي . عدم استئناف النيابة إياه . معارضة المتهم فيه . القضاء في المعارضة . وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابيا . تخفيف العقوبة . استئناف النيابة هذا الحكم . جوازه . وقف التنفيذ من العناصر التي تدخل في وزن العقوبة . ليس للمحكمة الاستئنافية أكثر من أن تلغى وقف التنفيذ	٥ فبراير ١٩٤٥	٢٩٩	١٢٣
نقض وإبرام . تجاوز الأجل المعين للتقرير بالطعن . ادعاء الطاعن أنه بسبب وجوده بالسجن لم يتيسر له الاطلاع على الحكم . لا يشفع له مادام هذا الاطلاع ممكنا وهو لم يدع أن مانعا قهريا حال بينه وبين ذلك . (المادة ٢٣١ تحقيق)	» » »	٣٠٣	١٢٤
اشتراك فاعل أصلي . مجرد حضور شخص مع غيره عند حصول السرقة من هذا الغير . لا يكفي لدانته شريكا أو فاعلا . لا بد من قيام الاتفاق بينهما . بناء الادانة في السرقة على مجرد حضوره . قصور .	» » »	٣٠٣	١٢٥
إجراءات . متهم حتمه في أن يكون آخر من يتكلم . عدم مطالبة المحكمة بذلك . عده متازلا عن حقه باعتبار أنه لم يبق لديه ما يقوله .	» » »	٣٠٤	١٢٦
رشوة . موظف . العمل المطلوب منه أدائه أو الامتناع عنه . يشترط أن يكون داخلا في أعمال وظيفته . عمل يعتقد الموظف أن من حقه إجراؤه في حين أنه لا اختصاص له به . حصوله على مال للقيام بهذا العمل أو الامتناع عنه لا يعد رشوة . باشجاو يش مباحث الجزية . ضبط صاج مسروق من الجيش البريطاني بالقاهرة . اعطاؤه نقودا للامتناع عن أداء هذا العمل . لا يعتبر رشوة . (المادة ٨٩ ع = ١٠٣)	» » »	٣١١	١٢٧

المدان الثالث والرابع فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٢٨	٥ فبراير ١٩٤٥	اثبات . أحكامه في المواد المدنية . لبست من النظام العام . عدم تمسك المتهم قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة في واقعة اختلاسه مبلغ ٥٠٠ جتية . لا يجوز له من بعد أن ينعى على الحكم مخالفته لقواعد الاثبات في قضائه بادانته بناء على شهادة الشهود .
١٢٩	» » »	إثبات . اعتراف . عدم تجزئته . لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت الكتابة .
١٣٠	» » »	١ - سرقة . لا تتحقق هذه الجريمة إلا إذا وقعت على أموال مملوكة . دفع المتهم بأن الأخشاب المتهم هو بسرقتها مباحة . وجوب الرد عليه . (المادة ٢٦٨ ع = ٣١١) ٢ - نقض وإبرام . متهمان في سرقة . نقض الحكم بالنسبة لاحدهما . يستفيد منه الآخر ولولم يكن قدم أسبابا لطعنه . متهم بالشروع في رشوة جندي لاخلاء سبيل هذين المتهمين . استفادته أيضا لارتباط جريمته بجريمة السرقة .
١٣١	» » »	معارضة . تخلف المتهم عن حضور الجلسة المحددة لنظرها لسبب قهرى أبرق به إلى المحكمة . الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن . لا يصح .
١٣٢	١٢ فبراير ١٩٤٥	مجرمون أحداث . سن المتهم . البيان المذكور عنها بمحضر الجلسة . مفاده أن سنه وقت وقوع الجريمة لم تكن قد بلغت سبع عشرة سنة . عدم تضمن الحكم بيانا آخر عن سنه . المستخرج الرسمي المتقدم في الطعن يدل على أن سنه وقت الحادثة لم تكن بلغت سبع عشرة سنة . وجوب تعديل عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها على المتهم . (المادة ٦٦ ع = ٧٢)
١٣٣	» » »	مجرمون أحداث . سن المتهم . تجهل سن المتهم في الحكم بحيث لا تستطيع محكمة النقض للقيام بوظيفتها فيما يختص بالعقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ ع حكم معيب (المادة ٦٠ ع = ٦٦)

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
إذن التفتيش . واجب إثباته بالكتابة . يكفي عند السرعة في حال ضرورة صدوره بالتليفون أن يكون مكتوباً وقت إبلاغه للمأمور المنتدب لأجراء التفتيش . لا يشترط وجود أصل هذا الاذن بيد المأمور . ليس في القانون ما يمنع النذب بمباشرة إجراءات التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف أو غيرهما من وسائل الاتصال المعروفة .	١٢ فبراير ١٩٤٥	٣٢٣	١٣٤
قوة الشيء المحكوم فيه . إنذار الاشتباه مخالفه مقتضاه . حكم بالادانة في هذه الجريمة . يكفي لصحته أن يكون قد وجه إنذار للمشتبه ثم خالفه سند المخالفة . حكم بالادانة في جريمة سرقة . الطعن فيه في صدد الطعن على الحكم الصادر في مخالفة مقتضى الإنذار . لا يصح هو بوصف كونه حكماً صحيحاً في المناسبة التي صدر فيها يعتبر صحيحاً في جميع المناسبات الأخرى التي يقتضى الرجوع إليها فيها .	» » »	٣٢٥	١٣٥
مشتبه فيهم :	» » »	٣٢٦	١٣٦
١ — المراقبة الخاصة . يكفي للحكم بها تقديم بلاغ جدي ضد المشتبه فيه عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها . القول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة في الدعوى التي أقيمت بناء على هذا البلاغ .			
لا سند له ٢ — الحكم على المشتبه بوضعه تحت المراقبة . النعي على هذا الحكم بأنه أخطأ بمقوله أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة . لا يصح .			
إخفاء أشياء مسروقة . ارتكاب حوادث السرقة من عدة متهمين على مجنى عليهم متعددين في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة . متهمون بالاخفاء . إسناد الاتهام إلى كل منهم أنه	» » »	٣٢٨	١٣٧

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
اشترى بعض المسروقات من بعض المتهمين بالسرقة . يجب تحقيق موقف كل واحد منهم . مسألة أى منهم عن فصل غيره لا تصح مادام لم يكن على اتفاق مع . مواد مخدرة :	١٢ فبراير ١٩٤٥	٣٣٠	١٣٨
١ — شجيرات حشيش . إثبات الحكم إنها كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحشيش وتبرئة المتهم من تهمة الاحراز . المجادلة في ذلك . لا يصح لدى محكمة النقض . ٢ — ضبط هذه الشجيرات في أغسطس سنة ١٩٤٤ . وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وضع بذور هذه الشجيرات في الأرض قبل العمل بهذا القانون . لا يؤثر . هذا القانون لا يعاقب على وضع البذور في الأرض فقط وإنما يعاقب على كل أعمال التعهد اللازمة للزراعة إلى حين نضجه . خيانة الأمانة . تحقق هذه الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكا له . لا يشترط لذلك خروج المال بالفعل من يد الأمين . أمين شونة بنك التسليف الزراعي وخفيته . بيعهما محصولا من المودع بشونة البنك لحساب وزارة الزراعة وقبضهما بعض ثمنه . ضبط المبيع قبل نقله من الشونة . تحقق جريمة خيانة الأمانة . هذه الفعلة تتكون فيها أيضا جريمة النصب ببيع ملك الغير . (المادتان ٢٩٣ و ٢٩٦ ع = ٣٣٦ و ٣٤١)	١٩ فبراير ١٩٤٥	٣٣٢	١٣٩
بناء . إعلان صاحب البناء بوجود خلل فيه . يخشى أن يؤدي إلى سقوطه مفاجأة . إهماله في صيانته حتى سقط على من فيه . مسؤوليته عن ذلك لا ينفىها كون الخلل راجعا إلى عيب في السفل غير المملوك له .	» » »	٣٣٤	١٤٠
تفتيش . مقتطف غير مملوك للمتهم كلف بتوصيله لشخص . تفتيشه . تمسك المتهم ببطلان هذا التفتيش . لا يقبل .	» » »	٣٣٥	١٤١

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
نقض وإبرام . أسباب الطعن . ورود أسباب الى النيابة بطريق البريد ليس عليها توقيع وغير ممكنة معرفة من صدرت منه . عدم قبول الطعن شكلا . (المادة ٢٣١ تحقيق)	٢٦ فبراير ١٩٤٥	٣٣٦	١٤٢
١ - حكم . بيان الواقعة . لا يلزم إلا في الادانة . احكام البراءة . يكفي فيها بيان سبب البراءة . القضاء بالبراءة لعدم توافر ركن من أركان الجريمة . التعرض لسائر الاركان الاخرى . لا يلزم . - ٢ - بلاغ كاذب . كذب الواقعة ركن من أركان الجريمة يجب ثبوته قبل الحكم بالادانة . عجز المبلغ عن الاثبات ليس معناه كذب بلاغه . العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع . الاحكام الجنائية لا تبني على الاعتبارات المجردة وإنما تبني على الحقائق .	» » »	٣٣٦	١٤٣
انتهاك حرمة ملك الغير :	» » »	٣٣٨	١٤٤
١ - التعدي على الحياز الفعلية . معاقب عليه . استعمال القوة بالفعل . لا يشترط . يكفي أن يبدر من المتهم ما يدل على انتوائه استعمال القوة . مثال . (٢) - إتلاف الزرع . أرض بها جذور برسيم . حرثها . اعتداء . يتوافر به الركن المادي في جريمة إتلاف الزرع . (المادة ٣٢٣ ع = ٣٦٩)	» » »	٣٣٩	١٤٥
عرض لبن مغشوس للبيع . علم المتهم بالغش . استخلاصه من مجرد كونه له مصلحة في الغش . لا يكفي للادانة . المصلحة المقولة يصح ألا تكون للمتهم بل لغيره على حسابه هو . يجب أن يقوم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل من وراء بيع اللبن مغشوشا .	» » »	٣٤٠	١٤٦
نقض وإبرام . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بعد الميعاد . عذر قهري . المبادرة الى التقرير وتقديم الأسباب بعد زواله . قبول الطعن شكلا .	» » »	٣٤٢	١٤٧
حكم . تسببيه . لا يصح أن يبنى الحكم بالادانة	» » »		

العددان الثالث والرابع فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		على رأى لغير القاضى ولو كان جهة قضائية . الاخذ برأى الغير . يجب بيان اقتناع القاضى بهذا الرأى باعتباره من الأدلة المقدمة اليه . حكم بادانة متهم فى جريمة تبديد مال قاصر بناء على مجرد صدور قرار من المجلس الحسى بذلك . قصور .
		(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية
١٢٨	٤ مايو سنة ١٩٤٤	١ - دعوى استحقاق . عقد بيع . تحصيل المحكمة منه ومن أوراق الدعوى وظروفها حدود القدر المبيع . موضوعى . مثال . - ٢ - وضع يد . تحقيق . مبانىه . تحصيل المحكمة من ذلك أن وضع اليد المدعى حديث وأنه لم يكن هادئاً . موضوعى . - ٣ - حكم . تسببه . الحكم للمدعى برىع أطيانه المغتصبة . لا تعرض المستندات المقدمة فى الدعوى بشأن الرىع المستحق . قصور .
١٤٩	» » » »	حجر . تعويض عن عمل تدليس . بيع . تقدير الأفعال التى وقعت من العاقب من جهة كونها تكون طرقاً احتيالية أولاً . موضوعى . تظاهر البائع بأنه تام الأهلية مع كونه عديم الأهلية . مجرد كذب . لا يستوجب مساءلته شخصياً .
١٥٠	» » » »	تنفيذ بفوائد تأخير الأقساط المستحقة من ثمن المبيع بناء على محضر الصلح . القضاء بصحة التنفيذ . الاستناد فى ذلك إلى أن محضر الصلح صريح فى احتفاظ البائع بجميع حقوقه المقدرة فى عقد البيع . عقد البيع . عقد البيع منصوص فيه على سريان فوائد عن التأخير . هذه الفوائد تكون كأنها منصوص عليها فى عقد الصلح . (المادتان ٣٨١ و ٣٨٢ مرافعات)
١٥١	» » » »	تعويض . طلب تعويض عن ضرر يدعى الطالب لحقوقه به من جراء تنفيذ مشروع رى . رفضه بناء على أن الضرر الذى لحقه كان مؤقتاً وأن الفائدة التى يصيبها من المشروع تعوضه منه ثم تبقى له . لا خطأ فى ذلك .

السنة السابعة والعشرون

فهرست

المدان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الرجلي	الرقم المداني
دعوى استرداد الحيازة . عناصرها . حيازة واقعية هادئة سلمها بالقوة والاكرام . دعوى رفعت على أنها دعوى منع تعرض . استظهار المحكمة من وقائعها قيام تلك العناصر . الحكم فيها على اعتبار أنها دعوى استرداد حيازة . لا خطأ .	٤ مايو سنة ١٩٤٤	٣٥٤	١٥٢
دعوى منع التعرض . رفضها من الشريك على شريكه في الشيوخ . جواز . وضع اليد يقع على الحصة الشائعة . لا يمنع من ذلك كون الحيازة المادية حاصلة لشريك دون شريك أو لمثل مشترك كوكيل أو مستأجر .	» » » »	٣٥٥	١٥٣
قسمة . دعوى طلب بطلانها بناء على أن الأرض التي اختص بها المدعى بموجب العقد وجدت بعدمساحتها تغير المقادير الموضحة فيه . رفضها بناء على أن اختلاف المساحة لا يؤثر في صحة العقد ما دام قد ذكر فيه أن المقادير تقريبية مما ينتفي معه الغلط والتدليس . لا خطأ في ذلك .	١١ مايو ١٩٤٤	٣٥٧	١٥٤
قوة الشيء المحكوم فيه . صدور حكم في دعوى بتصفية الحساب بين طرفيها (راهن ومرتهن) على أساس تقدير ريع الأطنان المرتبنة بناء على أجر المثل لأن عقود إيجارها المقدمة من الدين صورية . إجراء حساب استهلاك دين الرهن على أساس الأجرة الواردة في تلك العقود . إهدار الحجية الشيء المحكوم فيه .	» » » »	٣٥٨	١٥٥
تحكيم . وترية العدد . لا تجب إلا إذا كان المحكمون مفوضين بالصلح وأنهموا النزاع بالصلح . تفويض المحكمين بالحكم والصلح معا . الفصل في النزاع حكما . لا يتجتم أن يكون العدد وترا . (المادة ٧٠٥ مرافعات)	» » » »	٣٦٠	١٥٦
١ - مصاريف الدعوى . إقرار صادر من مورث المدعى عليهم بالدين المطلوب بالدعوى . أخذ المحكمة بوجهة نظر المدعى عليهم في تكييف هذا الإقرار بأنه يخفى وصية وإلزامهم بدفع الدين من ثلث التركة . إلزامهم مع ذلك بمصاريف	» » » »	٣٦١	١٥٧

السنة السابعة والعشرون

فهرست

المددان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
الدعوى . لا مخالفة فيه لحكم المادة ١١٣ مرافعات . ٢ - وصية . تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . لا يكون إلا فيما يتعلق بأهلية الموصى وبصفعة الوصية . المبلغ المدعي به . الحكم به من اختصاص المحاكم الأهلية . المطالبة بفوائد التأخير عنه . جائزة . (المواد ٥٥ و ٥٥ و ٥٥ و ١٢٤ مدني)			
تعهدات . اتفاق قبائل من العرب على الاحتكام إلى قوميون تحكيم في نزاع بينهم نشأ بسبب حوادث قتل بعض أفراد هذه القبائل واتهام قبيلة منها في القتل . إصدار المجلس حكمه بثبوت القتل على هذه القبيلة وبالزام الموقعين على اتفاق التحكيم بدية مقدرة لكل قتل تدفع بعد حلف أولياء كل قتل إيماناً معدودة بأن القتل حصل من القبيلة المتهمه . هذا الحكم يرتب على أفراد الموقعين عليه من تلك القبيلة تعهداً قانونياً صحيحاً بدفع مبالغ الدية معلقاً على شرط حلف الايمان المنصوص عليها في الحكم . تعليق تنفيذ التعهد على شرط الحلف ليس مخالفاً للقانون . أصله القسامة في مسائل الدية في الشريعة الإسلامية .	١٨ مايو ١٩٤٤	٣٦٣	١٥٨
١ - إثبات . خبر . مباشرته عمله أمام المجلس الحسيني في غير مواجهة الخصوم . اعتماد المحكمة على قرينة استفادة من هذا التقرير مع قرائن أخرى . جوازه - ٢ - شركة تجارية من شركات الأشخاص . تنهى بوفاة أحد الشريكين . تعتبر قائمة حكماً في دور التصفية . دين ناشئ عن تصفية هذه الشركة . إثباته بالبينة والقرائن على أساس أنه دين تجاري . لا خطأ . ٣ - قوة الشيء المحكوم فيه . متى تلحق أسباب الحكم ؟ عند ارتباطها بالاثبات ارتباطاً وثيقاً . مثال . صلح . بحث واقعته في الأسباب والقضاء في الدعوى على أساس ما تبينته المحكمة في شأنه . خلو منطوق الحكم عن ذكر الصلح . هذا الحكم	» » »	٣٦٥	١٥٩

المدان الثالث والرابع فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم المدان	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٠	٣٧٣	١٨ مايو ١٩٤٤	يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بالصلح - ٤ - دين تجارى . ينتقل إلى الورثة بصفتها احتساب فوائد هذا الدين على أساس أنه تحول إلى دين مدنى بوفاة الدائن والمدين . خطأ فى تطبيق القانون . صفة الدين لا تتغير إلا باستبداله . وجوب احتساب الفوائد بواقع ٧ ٪ - ٥ - إثبات طلب إجراء تحقيق بالبينة . اجابته . متروكة لتقدير المحكمة .
١٦١	٣٧٦	٢٥ مايو ١٩٤٤	وفاء بالمقابل (الاعياض) . دين . الوفاء به بغير النقد . تكييفه . هو بيع . المدين بائع . حقه فى فسخ العقد اذا حال الدائن الذى أخذ عينا وفاء للدين دون حصول المقاصة عن هذا الدين بمتابعة التنفيذ وفاء لدينه .
١٦٢	٣٧٨	» » »	رهن . المادة ٢٠٨ مدنى . لا يسرى حكمها على الرهن . المادة ٨٨ هى التى تسرى عليه . الرهن حق تبعى لا يكتسب بوضع اليد . لا يسقط بمضى المدة استقلالاً عن الدين المضمون . (المواد ٧٦ و ٨٨ و ٢٠٨ مدنى أهلى و ١٠٢ مختلط)
١٦٣	٣٨٢	» » »	١ - حكم . تسببيه . القضاء ابتدائياً بالزام المدعى بمصاريف القدر الذى حكم له به . استئنافه . تأييده دون أية اشارة فى الحكم الاستئنافى الى ما اعتمد عليه المستأنف . فى الاستئناف من الحجج المؤثرة فى وجه الحكم . خلو من الأسباب . نفى . ٢ - صورة ورقة التمسك بها ضد الغير . عدم طعن أحد فيها بالصورية . المحكمة أن تبحث فى كونها جدية أو لا . لارقابها لمحكمة النقض عليها فيما تستخلصه من ذلك استخلاصاً سائغاً . ١ - عقد . مذكور فيه صراحة أنه عن بيع وفاء . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أنه أفرغ فى تلك الصيغة ستر الرهن . موضوعى . - ٢ - صورية . إثبات . اخفاء رهن وراء بيع وفاء . صورية مقصود بها التحايل على القانون . جائز لإثباتها بين العاقدين بطرق الإثبات كافة . (المادة ٣٣٩ مدنى)

العددان الثالث والرابع فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(٣) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية			
١ - مبدأ ثبوت الكتابة . اركانه . شهادة مستخرجة من دفتر إثبات التاريخ . لا تعتبر مبدأ ثبوت الكتابة - ٢ - سند . فقدته بسبب قهرى . إثباته بالبينة وقرائن الاحوال . جوائز . مثال . سند سرقة بدون إهمال حامله . - ٣ - أب . له حق الولاية على مال ولده إذ كان عدلا مستورا الحال . تصرفه بغبن فاحش لا يجوز . أهلية التبرع لا يملكها - ٤ - وصى . إقراره بدين على قاصر غير جائز .	١١ يناير سنة ١٩٤٥	٣٨٤	١٦٤
قاضى البيوع . دفعوع موضوعية . وقف البيع أو الاستمرار فيه . استئناف . لا دعوى أصلية .	٢٩ أبريل ١٩٤٦	٣٨٩	١٦٥
(٤) قضاء الضرائب			
منشأه . ممتلكاته . اشتغالها الاراضى الزراعية والمباني . نتائجها . من إيراد المنشأة .	٤ أبريل ١٩٤٦	٣٩٤	١٦٦
ضرائب :	٣٠ مايو ١٩٤٦	٣٩٦	١٦٧
١ - خبير . مقابلته حساب مدة بحساب مدة مماثلة . جوازه - ٢ - تقدير الأرباح . أساسه . دفاتر الممول وحساباته . عند عدم الخلاف . فى حالة الخلاف . يرفع للجان التقدير .	٣٠ نوفمبر ١٩٤٦	٣٩٩	١٦٨
ضرائب :			
١ - فى شركات التضامن والتوصية . صاحب العمل . مرتبه . احتسابه فى المصروفات . عدم جوازه . المدير فى الشركات المساهمة . أجره احتسابه فى المصروفات . جوازه .	١٨ ديسمبر ١٩٤٦	٤٠٢	١٦٩
٢ - ضريبة . وجوب فرضها على صافى الأرباح .			
ضرائب :			
لجان التقدير . سلطاتها . تجاوزها . تقدير الأمور . عدم جواز ذلك .	١٢ يناير ١٩٤٥	٤٠٦	١٧٠
ضرائب . المادة ٥٩ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ . المسؤولية			

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
بالنسبة للضريبة فيما يتعلق بالتنازل في كل أو بعض المنشأة . (٥) شؤون المحامين			
محاماة . قانون ٩٨ سنة ١٩٤٤ . حق الحضور عن الخصوم مادة ٢٣ . صحيفة الاستئناف . وجوب توقيعها من محام مقرر أمام الاستئناف . عدمه . بطلان . محاكم سلطتها في تفسير التشريع . أعمال تحضيرية للثانوي . حق المحكمة في الأخذ بها . خلافي . شفعة . المادة ١٥ وجوب إعلان البائع والمشتري في الميعاد . إعلان . صحته إذا تم مع شيخ البلد في حالة غياب المعلن إليه . وجوب تسليمه لتابع يقيم مع المعلن إليه . تسلمه لمواب العمارة يبطله .	٣١ ديسمبر ١٩٤٦	٤٠٩	١٧١
استئناف . إعلان عريضة لمكتب المحامي الوكيل أمام المحكمة الابتدائية . صحته .	٣١ مارس ١٩٤٦	٤١٢	١٧٢
استئناف . صحيفة . وجوب توقيعها من محام مقرر أمام الاستئناف . انعدامه . لا بطلان . تضارب الأحكام .	٢٦ ديسمبر ١٩٤٦	٤١٣	١٧٣
مجلس النقابة . تقدير الانعاب . نزاع على الوكالة . من اختصاص القضاء .	٧ ديسمبر ١٩٤٦	٤١٤	١٧٤

شهر يناير وفبراير
سنة ١٩٤٧

المحكمة

العددان الخامس والسادس
السنة السابعة والعشرون

قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية (١)

[برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب العزة محمد كامل مرسى بك وجندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على
علوبه بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة كامل عزمى بك رئيس النيابة]

١٧٥

٥ مارس سنة ١٩٤٥

استئناف . تأجيل القضية لأول مرة في حضرة المتهم .
على المتهم دون حاجة إلى إعلانه أن يتبع سير الدعوى من
جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم . إجماله ذلك . استئناف
الحكم الصادر عليه بعد الميعاد متمسكا بأن الميعاد لا يسرى
في حقه من يوم صدور الحكم وإنما يسرى من يوم إعلانه
إليه . لا يقبل . شأنه شأن من يعلن بالجلسة ثم لا يحضر .

المبدأ القانوني

مادام أول تأجيل للحكم في الدعوى كان
في حضرة المتهم فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى
إعلان ، أن يتبع سير الدعوى من جلسة
إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولا يقبل

منه ادعاؤه بأنه تعقب الجلسات التي نطق فيها
بقرارات التأجيل . ولم يقف بالتالى على
الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم ، فإن
شأنه يكون شأن من يوجه إليه الإعلان
ليحضر الجلسة ثم يهمل العمل على مقتضاه .
وإذن فإن ذلك المتهم إذا استأنف بعد الميعاد
محسوبا من يوم صدور الحكم فاستئنافه لا يكون
مقبولا شكلا .

المحكمة

« حيث ان مبني الطعن أن المحكمة
الاستئنافية بنت حكمها بعدم قبول الاستئناف
شكلا على قولها بأن الحكم المستأنف صدر

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة الاستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والإبرام وراجعها وأقرها حضرة
صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس محكمة النقض والإبرام .

حضوريا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٤٤ ولم يستأنفه المتهمون ومن بينهم الطاعن إلا في ١٢ يولييه سنة ١٩٤٤ مع أنه صدر غيابيا بالنسبة إلى الطاعن والثابت بصدر محضر جلسة أول ابريل سنة ١٩٤٤ التي حددت لنظر القضية أمام محكمة أول درجة هو بالنص « نودى المتهمون حضر الثانى والثالث وحضر الأستاذ ميلاد سعيد عن الأول » والثابت فى نهاية المحضر المذكور أن المحامى طلب التأجيل وأنه سيقدم مذكرة وأنه طلب براءة يوسف مصطفى عمار (المتهم الثانى) وهذا معناه أن الطاعن - وقد كان فى ترتيب المتهمين الأول - لم يحضر وأن حضور المحامى عن الأول إنما ينصرف إلى حضوره عن أول المتهمين الحاضرين وهو المتهم الثانى لا المتهم الأول - وعلى ذلك يكون الحكم الصادر ابتدائيا بادانة الطاعن هو حكم غيابى فى الواقع وحقيقة الأمر . وصفه بأنه حضورى جاء قبيل الخطأ الذى لا يمكن أن يؤثر فى حقيقة الأمر . ومادام الطاعن لم يعلن بهذا الحكم فإن استئنافه يكون مقبولا خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه . وفضلا عن ذلك فإن محكمة أول درجة قد أجلت الدعوى مرات للحكم دون اعلان المتهمين وإذن فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر فى غيبة المحكوم عليهم لا يصح أن يكون بدؤه من يوم صدور الحكم بل يجب أن يكون من يوم اعلانه للمحكوم عليهم .

« وحيث ان واقع الحال كما يبين من محاضر جلسات المحاكمة والأحكام الصادرة فى الدعوى هو أن الدعوى العمومية رفعت على (١) الطاعن و (٢) يوسف مصطفى عمار

و (٣) حسن نصار جنحة ضرب وحدد لمحاکمتهم أمام محكمة أول درجة يوم أول ابريل سنة ١٩٤٤ وثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن حضر وسئل عن تهمة وأشار اليه بعض الشهود بالجلسة المذكورة ثم أجل الحكم لستة أسابيع لتقديم مذكرات ثم لثلاثة أسابيع ثم لأسبوع ثم لأسبوع ثم صدر بجلسته ١٧ يونيه سنة ١٩٤٤ حضوريا بالنسبة إلى كل المتهمين بادانتهم ، فاستأنفوا بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٤٤ والمحكمة الاستئنافية حكمت بعدم قبول الاستئناف شكلا لعدم تقديمه فى الميعاد المقرر بالقانون . والدفاع عن الطاعن لم يتمسك بأن الحكم الابتدائى صدر غيابيا بالنسبة اليه .

« وحيث انه لا وجه لما يتمسك به الطاعن فى طعنه فغير صحيح قوله بأنه لم يحضر أمام محكمة أول درجة لأن حضوره ثابت بعبارة صريحة فى محضر الجلسة . أما قوله بأنه كان يجهل اليوم الذى صدر فيه الحكم الابتدائى لأنه لم يعلن بالتأجيلات الكثيرة التى تمت بين جلسة المرافعة والجلسة التى نطق به فيها قوله هذا مردود بأن أول تأجيل كان فى حضرته وقد كان عليه - بلا حاجة إلى اعلان آخر - أن يتتبع سير الدعوى المتهم فيها من جلسة إلى أخرى حتى صدر فيها الحكم عليه فاذا هو لم يتعقب الجلسات التى نطق فيها بقرارات التأجيل ولم يقف بالتالى على الحكم فى يوم الجلسة التى صدر فيها فشأنه لا يكون غير شأن من يوجه اليه الاعلان ليحضر الجلسة ثم يهمل أن يعمل على مقتضاه وهذا لا يصح بالبداية أن تقبل منه المطالبة بضرورة اعلان الحكم اليه بعد صدوره .

كانت هذه المحكمة قد عاقبت المتهم دون أن توجه عليه نهمة الإهانة وتسمع دفاعه عن الإيذاء والابتسامة اللذين عدتهما إهانة .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية أخذت في إدانته بوجهة نظر محكمة أول درجة بمقولة أنها صاحبة القول الفصل في تقدير الإهانة مع أنه كان الواجب عليها هي أن تقدر ما وقع من الطاعن والمقصود منه . »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن باهانة هيئة المحكمة في أثناء انعقاد الجلسة قال في ذلك « ان الابتسامة وحركة الرأس التي بدت من المتهم (الطاعن) عقب الحكم عليه وان كانت تحمل معاني عدة متباينة إلا أن تفسيرها وما تنطوي عليه من الفكرة التي جالت في خلد صاحبها إنما بدرت منه وما كان يقصدها منها كل ذلك إنما يكون مرهونا بوقت حصوله وبالظروف التي حدثت فيه وأحاطت به وما أسفر عنه حال صاحبها أمام المحكمة التي وقعت عليها الإهانة وهذه المحكمة هي وجدها صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم لما يبدو أمامها من إيماءات أو اشارات يبدو الغرض منها جلليا واضحا أمامها . فاذا ما قدرت ان هذه الاشارات أو الايماءات تحمل معنى من معاني الاستخفاف والاهانة تعين الأخذ برأيها هذا في التفسير »

« وحيث انه يترتب على الاستئناف المرفوع من المتهم ، طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة أول درجة ، على المحكمة الاستئنافية لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف حتى إذا ما رأت أن محكمة أول درجة أخطأت في التقدير كان من حقها بل من واجبها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها — لما كان ذلك فإن المحكمة الاستئنافية إذا قالت في واقعة إهانة هيئة المحكمة في عبارة مطلقة إن محكمة أول درجة هي وحدها صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم للفعل الذي وقع من المتهم في حقها تكون قد أخطأت . إذ كان الواجب أن تقدر هي ذلك الفعل وتقول كلمتها فيه على هدى الوقائع والأدلة المطروحة عليها ومنها ما قالته محكمة أول درجة . وخصوصا إذا

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .
(طعن يوسف منصور عمار ضد النيابة رقم ٩٣ سنة ١٩٤٥ ق)

١٧٦

٥ مارس سنة ١٩٤٥

محكمة استئنافية . استئناف الحكم بترتيب عليه طرح جميع وقائع الدعوى على المحكمة الاستئنافية . من واجب هذه المحكمة أن تفصل في الموضوع بناء على ما تراه هي من أوراق الدعوى ووقائعها . قولها أن المحكمة الابتدائية هي صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم للفعل الذي وقع وعدته هي إهانة لها . خطأ .

المبدأ القانوني

إنه لما كان يترتب على الاستئناف المرفوع من المتهم طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة أول درجة على المحكمة الاستئنافية لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف حتى إذا ما رأت أن محكمة أول درجة أخطأت في التقدير كان من حقها بل من واجبها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها — لما كان ذلك فإن المحكمة الاستئنافية إذا قالت في واقعة إهانة هيئة المحكمة في عبارة مطلقة إن محكمة أول درجة هي وحدها صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم للفعل الذي وقع من المتهم في حقها تكون قد أخطأت . إذ كان الواجب أن تقدر هي ذلك الفعل وتقول كلمتها فيه على هدى الوقائع والأدلة المطروحة عليها ومنها ما قالته محكمة أول درجة . وخصوصا إذا

العين من ضعف الأبصار ، وأثبت أن الضربة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه بقصد إيذائه هي التي سببت فقد العين لهذا الإبصار كائنة ما كانت درجته ، فإنه يكون قد بين الواقعة التي أدان المتهم فيها بيانا كافيا .

المحكمة

« حيث ان الوجهين الأول والثاني يتحصلان في القول بأن المحكمة لم تبين الواقعة التي أدانت فيها الطاعن بيانا كافيا ذلك لأنها قال في الحكم أن العاهة التي نشأت عن الإصابة التي أحدثها المتهم (الطاعن) بالمجنى عليه هي فقد أبصار العين اليسرى مع أن الثابت في أوراق الدعوى أن المجنى عليه لم يكن يرى إلا خيالا . وفوق هذا فإنها لم تبين قيام ركن القصد الجنائي باثبات أن الطاعن تسعد أحداث الإصابة بالمجنى عليه .

وحيث ان المحكمة مع قضائها بإدانة الطاعن بجريمة أحداث جرح بالمجنى عليه نشأت عنه عاهة هي فقد أبصار عينه اليسرى . قد بينت في الحكم المطعون فيه ما كانت عليه حالة هذه العين من ضعف الأبصار ولذا فلا وجه لما يشير به الطاعن في هذا الشأن لأن فقد العين أبصارها يعد عاهة مهما كانت درجة ذلك الأبصار كالا وجه لما يشير به حول إثبات حصول الجرح عمدا لأن فيما أوردته المحكمة في حكمها من البيانات يفيد ان الطاعن قصد بالفعل الذي ارتكبه إيذاء المجنى عليه في جسمه وهو ما يتوفر به القصد الجنائي في الجريمة التي دين بها . ولم تكن المحكمة ملزمة قانونا بأن تورد بيانا خاصا لهذا القصد في الحكم

تقديرها عند نظر الاستئناف . وإذا ما رأت أن محكمة أول درجة أخطأت في التقدير كان من حقها بل من واجبها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتفصل في الموضوع الذي رفعت به الدعوى بناء على ماتراه هي من واقع أوراق الدعوى والأدلة القائمة فيها . » وحيث انه متى كان هذا مقررًا فإن

الحكم المطعون فيه حين قال في عبارة مطلقة أن محكمة أول درجة هي وحدها صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم لفعل الإهانة والمقصود منه يكون قد أخطأ . وكان الواجب على المحكمة الاستئنافية أن تقدر هي ذلك وتقول كلمتها فيه على هدى الوقائع والأدلة المطروحة عليها ومنها ما قالته المحكمة المقول بتوجيه الإهانة اليها وخصوصا أن الطاعن - كما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية . لم يبد أي أقوال أو دفاع أمام محكمة أول درجة لأنها عاقبته دون أن توجه عليه تهمة الإهانة وتسمع دفاعه عن الإيذاء والابتسامة اللذين عدتهما إهانة .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن . (طعن صديق محمد منصور ضد النيابة رقم ٤٩ لسنة ١٥ ق)

١٧٧

٥ مارس سنة ١٩٤٥

حكم . بيان الواقعة . بيان ما كانت عليه حالة العين من ضعف الأبصار . ذكر أن الضربة التي أوقعها المتهم هي التي سببت فقد الأبصار كله . بيان كاف للواقعة .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد بين ما كانت عليه حالة

« وحيث ان محصل الوجه الثانى ان المحكمة بنت حكمها على رأى كبير الاطباء الشرعيين قائلة انها تطمئن اليه ولم تقل شيئاً عن باقى الأطباء الذين خالفوا هذا الرأى .

« وحيث ان المحكمة قد اثبتت فى حكمها خلافاً لما يزعمه الطاعن — رأى الأطباء الذين يشير اليهم ثم قالت أنها تطمئن إلى النتيجة التي وصل اليها كبير الأطباء الشرعيين من ترجيح حصول الاصابة على الصورة التي ذكرها المجنى عليه . ولما كان تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينهما من شأن محكمة الموضوع وحدها باعتبارها عنصراً من عناصر الاثبات فى الدعوى فان المجادلة التي يشير بها الطاعن لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث ان أحد الشهود قال فى التحقيق ان إصابته المجنى عليه إنما حدثت من نطح جاموسة لا من اعتداء الطاعن عليه ومع أن المجنى عليه هو الذى استشهد هذا الشاهد فان المحكمة لم تأخذ بأقواله وعملت ذلك بانه نكل عن ذكر الحقيقة مع أنه يجوز ان يكون المجنى عليه هو الذى طمع فى مجاراته له . ولكن الشاهد لم يقبل أن يقول غير الحق .

« وحيث ان الوجه الخامس يتحصل فى القول بتناقض أسباب الحكم المطعون فيه لأن المحكمة بعد ان ذكرت أن الاصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه نشأت عنها فقد أبصار عينه اليسرى عادت بعدئذ عند تقديرها لمبلغ

التعويض بخمسين جنيتها بدلا من المائة والخمسين التي طلبها المجنى عليه إلى القول بانها تراعى فى ذلك ما كانت عليه حالة العين من ضعف الأبصار .

« وحيث انه لا تناقض فيما قالته المحكمة أولا من ان العاهة التي نشأت عن الاصابة هي فقد أبصار العين اليسرى وما قالته بعدئذ من أن أبصار تلك العين كان ضعيفا .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد احمد عزب ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٦٢٥ سنة ١٥ ق)

١٧٨

٥ مارس سنة ١٩٤٥

نصب . ذهاب أحد المتهمين ومعه كتب إلى المجنى عليه فى مقر عمله . إيهامه بأنه موفد من قبل وزير الأوقاف لبيع هذه الكتب إياه وتقديمه له بطاقة فيها ما يدل على ان له صلة بوزارة الأوقاف . مخاطبة المتهم الآخر المجنى عليه على اثر ذلك فى شأن هذه الكتب . تحقق أركان جريمة نصب . عدم تأكد المتهم الذى تحدث تليفونيا أنه وزير الأوقاف . لا مهم ما دام أنه تهم أن يكون حديثه بحيث يفهم منه المجنى عليه أنه الوزير . عدم اتصال المتهم الذى حمل الكتب به فى بادى الأمر واتصاله ببعض الموظفين الذين يعملون معه . لا مهم أيضا .

المبدأ القانونى

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن أحد المتهمين ذهب ومعه كتب إلى المجنى عليه فى مقر عمله بالبنك وأوهمه بأنه موفد من قبل وزير الأوقاف لبيع هذه الكتب إياه وقدم له بطاقة فيها ما يدل على أن له صلة بوزارة الأوقاف ، وعلى أثر ذلك خاطب المتهم الآخر المجنى عليه بالتليفون فى شأن هذه الكتب

موهما إياه بأنه وزير الأوقاف ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة النصب ، إذ أن المتهمين عملا على الحصول على مال المجنى عليه بطرق احتيالية أيد كل منهما الآخر في الأكاذيب المسكونة لها . ولا يغير من ذلك أن المتهم الذى تحدث تليفونيا لم يؤكد في حديثه أنه هو وزير الأوقاف ما دام الثابت أنه تعمد أن يكون حديثه مع المجنى عليه على صورة يفهم منها أنه هو الوزير . كما لا يغير منه أن يكون المتهم الذى حمل إليه السكتب لم يتصل به فى بادى الأمر بل اتصل ببعض الموظفين الذين يعملون معه ، إذ ما دام أن القصد كان توصيل الرسالة إلى المجنى عليه فلا يهم أن يكون ذلك مباشرة أو بالواسطة . وكذلك لا محل للقول بعدم توافر ركن الضرر بحجة أن السكتب تساوى اثنان الذى طلب عنها لأنه يكفى لتكوين الجريمة احتمال وقوع ضرر . والضرر محتمل وقوعه هنا من محاولة تضليل المجنى عليه وحمله على أن يشتري كتباً ما كان ليشتريها لولا التأثير الذى وقع عليه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول فى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الواقعة كما هى ثابتة فى التحقيقات لا تعد نصبا لأن المجنى عليه لم يقطع بأن من خاطبه بالتليفون انتحل صفة وزير الأوقاف بل أجاب المحقق بأنه لا يذكر أن كان قال له انه وزير الأوقاف أو من وزراء الأوقاف ، ولأن المجنى عليه لم يقابل الرسول الذى كان يحمل السكتب والبطاقة (وهو المتهم

الآخر) بل كلف موظفى البنك بامهاله إلى أن يحضر البوليس . ويقول فى الوجه الثانى أن المحكمة استنتجت تحقق ركن الاحتمال من وقائع لا تؤدى إليه . وفى الوجه الثالث انه يشترط لمن يكون انتحل الصفة الكاذبة السبب المباشر فى الحصول على مال المجنى عليه وان ركن الضرر غير ثابت لأن السكتب التى أرسلها الطاعن إلى المجنى عليه تساوى الثمن الذى طلب دفعه عنها ولم تكن هناك حاجة إلى استعمال الحيلة للحصول عليه .

« وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن واخر فى جريمة الشروع فى النصب وقال فى ذلك « أن الواقعة تتلخص فى أن للمتهم الأول (وهو المتهم الآخر) ذهب لبنك يونيان باسكندرية وطلب مقابلة وكيل البنك مسيو كوهين ولما تفايل معه أخبره أنه موفد من قبل وزير الأوقاف لبيع له نسخا من كتاب كان معه - وقدم الوكيل المذكور « كارتا » مكتوبا باللغة الأفرنكية باسم محمد عبد الحميد تحت عبارة *Ministre des woks* ومع هذه البطاقة . إيهال محرر بالأفرنكية أيضا بمبلغ ٣٧٥ قرشا قيمة ثمن الخمس نسخات من الكتاب المذكور . وان مسيو ١ - كوهين قرر بأقواله الثابتة بمحضر التحقيق وبالجلسة أنه شك فى الأمر لأنه يعرف أن وزير الأوقاف حينذاك ليس بالاسم الذى تقدم به المتهم الأول - وإذ ذاك أمهل المتهم الأول حتى يستعلم عن صحة اسم الوزير فعلم أنه باسم غير الاسم الذى تقدم به المتهم الأول راتصل بالمحافظة وأبلغ الحادث - ويقول الوكيل مسيو ١ . كوهين انه بعد انصراف المتهم الأول طلب منه الانتظار

اتصل به بشخص آخر تليفونيا وتكلم معه بلغة فرنسية جيدة وبلهجة رزينة هادئة موها أنه وزير الأوقاف وقد بلغ من اجادة المحدث حديثه أن اعتقد مسيو كوهين أن المتكلم وزير حتى أنه كان يخاطبه بعبارة (Exellance) أى صاحب المعالى أو السعادة . وحيث أنه بعد أن حضر الضابط المحقق وأمسك بالمتهم الأول ذكر هذا المتهم أنه يعمل موزعا للكتاب فقط وان ملتزم التوزيع الذى ظهر أنه المتهم الثانى (الطاعن) أوفده بالنسخات الخمس لبنك يونيان وزوده بالبطاقة والايصال وانه لم يفعل أكثر من انه تقدم بالنسخات وملحقاتها إلى وكيل البنك . وحيث أنه ثبت أن المتهم الثانى الذى انتحل شخصية الوزير قد اتصل حقيقة بمسيو كوهين وتحدث معه بشأن الكتاب وهذا ثابت من أقواله إلا أنه أنكر واقعة انتحال شخصية الوزير وقرر أنه رجا المجنى عليه أن يأخذ النسخات مقابل دفع ثمنها ولم يحدثه بأكثر من هذا . وزاد المتهم الثانى على ذلك أنه أخبر المجنى عليه باسمه الحقيقى وصناعته . وحيث أن دفاع المتهم الأول لا يستقيم مع ما هو ثابت بالأوراق ومن أقوال المجنى عليه بالجلسة فانه يعلم سلفا بكل ماسيتبع من تدبير . ذلك لأنه عند ما وصل إلى البنك سأل عما إذا كان أحد قد اتصل بوكيل البنك تليفونيا ثم ذكر للمحقق أن الذى تحدث بالتليفون هو المتهم الثانى فعلمه بكل هذا يقطع فى الدلالة على اضطراره بالتدبير . يزداد على ذلك انه لو كان حقا موفدا بمهمة التوزيع والتحصيل من ملتزم التوزيع (المتهم الثانى) فما الذى يدعو له لتقديم نفسه بأنه موفد من

قبل الوزير كما قرر المجنى عليه . وحيث ان المتهم الثانى أنكر فى أقواله أنه انتحل شخصية الوزير ولكن الظاهر من أقوال المجنى عليه انه اعتقد تماما أن المتحدث كان وزير الأوقاف وهذا مستفاد من مجريات الحديث وما قام من جانب المتهم من تصوير وإيهام ولو كان حقا ما يدعيه المتهم الثانى من أنه أخبر المجنى عليه باسمه وصفته الحقيقية إذا لكان عليه لو أنه حسن النية أن يبادر بتصحيح الموقف وإزالة اللبس الذى وقع فيه المجنى عليه على أنه لا معذرة لأن يقرر المجنى عليه كل ما قرره جزافا وعلى عواهنه وحيث أنه وقد وضح ما تقدم فإن التهمة تكون ثابتة على المتهمين وعقابهما ينطبق على المواد المطلوبة ، « وحيث انه يبين من ذلك أن المحكمة استخلصت استخلاصا سائغا من الوقائع التى أوردتها ثبوت جريمة الشروع فى النصب على الطاعن بجميع الأركان القانونية المكونة لها فقد أثبت الحكم أن الطاعن عمل على خدع المجنى عليه وتضليله بقصد الحصول منه على ثمن الكتب التى أرسلها اليه مع المتهم الآخر بأن ذهب اليه هذا المتهم فى مقر عمله بالبنك وأوعمه بأنه موفد من قبل وزير الأوقاف لبيعها وقدم له بطاقة تحمل ما يدل على أنه صلة بوزارة الأوقاف ، وعلى أثر ذلك خاطبه الطاعن بالتليفون فى شأن هذه الكتب موها إياه بأنه وزير الأوقاف . وفى هذا ما يفيد أن الطاعن وزميلة عملا على الحصول على مال المجنى عليه بطرق احتيالية أيد كل منها الآخر فى الأكاذيب والمظاهر المكونة لها ولا يغير من ذلك أن الطاعن لم يؤكد فى حديثه التليفونى أنه وزير الأوقاف مادام الثابت

يقصد نقل تلك الأحجار إلا بعد ورود الترخيص له، وأنه طلب إلى ناظر المحطة عدم شحنها إلا بعد ورود الترخيص واستشهد على ذلك بناظر المحطة فأيده فيه، فإن هذا الدافع يجب أن يرد عليه لكونه هاما، ومن شأنه لو صح أن ينفي الجريمة لأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في السرقة لا يكون متوفرا

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينمى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن القصد الجنائي في جريمة السرقة غير متحقق في الدعوى لأنه يشترط في جريمة السرقة أن يكون المتهم عالما بأنه يخلّص مال الغير بغير علمه وإرادته بنية تملكه وذلك ينفيه أن الطاعن تقدم بطلب الترخيص إلى مصلحة المناجم قبيل سفره وأثبت أنه لم يرد شحن الأحجار في الحال بل طلب إلى ناظر المحطة إرجاء الشحن حتى يخطر به ذلك من القاهرة بعد عودته إليها إذ كان يرجو ويترقب صدور ذلك الترخيص ولكن قامت عقبات لم تكن في الحساب آخرته حتى بلغ أحد من ذوى الغايات النيابة ضده . تمسك الطاعن بهذا الدفاع ولكن المحكمة دانت به دون أن ترد عليه وهذا يعد قصورا مبطلا للحكم .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر بانهما « سرقا النظرون المبين المقدار والقيمة بالمحضر لمصلحة المناجم والمهاجر » ومحكمة أول درجة دانت الطاعن وقالت في ذلك : « أن الموضوع يتحصل في أنه من ضمن الأراضى الواقعة بزمام ناحية المحاميد التابعة لمركز أدفو مساحات تحتوى على مادة النظرون

بالحكم أنه تعمد أن يكون حديثه مع المجنى عليه على صورة يفهم منها المتحدث إليه أنه وزير الأوقاف . كما لا يغير منه أن يكون المتهم الآخر لم يتصل في بادئ الأمر بالمجنى عليه بل كان اتصاله ببعض موظفيه ، إذ مادام القصد كان توصيل الرسالة إلى المجنى عليه فلا يهم أن تكون وصلته مباشرة أو بالواسطة هذا ولا محل للقول بعدم توفر ركن الضرر بحجة أن الكتب التى أرسلها الطاعن إلى المجنى عليه يساوى الثمن الذى طلبه عنها لأنه يكفى لتكوين الجريمة أخذ مال ووقوع ضرر والضرر محتمل وقوعه هنا من محاولة تضليل المجنى عليه وحمله على أن يشتري كتبها ما كان ليشتريها لولا التأثير الذى وقع عليه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .
(طس محمد مراد حامد ضد النيابة رقم ٦٢٩ سنة ١٥ ق)

١٧٩

٥ مارس سنة ١٩٤٥

حكم . تبينه . دفاع هام . وجوب الرد عليه . مثلى رافعة جمع كمية من أحجار النظرون الموجود بمنطقة المحاميد ونقلها إلى المحطة على ذمة شحنها لمصر

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم جمع كمية من أحجار النظرون الموجود بمنطقة المحاميد قبل أن يحصل على التصريح المطلوب من مصلحة المناجم والمهاجر ونقل هذه الكمية إلى محطة المحاميد على ذمة شحنها لمصر فضبطت ، ثم تمسك الدفاع بأنه لم يكن

ويعمل استوليا على الكمية المضبوطة باعتبارها عينة لعرضها على أصحاب مصانع الصابون لمعرفة ما إذا كانت المادة التي تحتوي عليها الأحجار تصلح لهذه الصناعة من عدمه .

وحيث أنه عن الأمر الأول فإنه وإن كانت الأحجار والرمال الموجودة بالصحاري والجبال في المناطق التي ليست ملكا للأفراد ولم تضع الحكومة يدها عليها هي من الأموال المباحة التي لا يعتبر الاستيلاء عليها سرقة وتكون ملكا لأول حائز لها إلا أنه إذا قامت الحكومة بتحديد مناطق معينة من الأراضي والصحاري المذكورة ونظمت طرق استغلالها ورسمت إجراءات معينة للاستيلاء على ما تحويه هذه الأراضي والصحاري والجبال من الأحجار وغيرها فإن ذلك كاف لاعتبار الحكومة حائزة لهذه المناطق ومالكة لها وماعليها وفي باطنها وبمعنى آخر يخرج ما يوجد بهذه المناطق من الأحجار والرمال وسواها عن كونه من الأموال المباحة ويصبح له مالك معروف هو الحكومة ويعتبر اختلاس أي شيء منها سرقة .

وحيث أنه ظاهر من إفادات مصلحة المناجم والمهاجر المؤرخة ٢٤ مارس سنة ١٩٤٣ و ١٢ يولية سنة ١٩٤٣ و ٢ مارس سنة ١٩٤٣ و ٦ مارس سنة ١٩٤٣ والمرقعة بدوسيه القضية أن الحكومة قد نظمت طريقة استغلال النطرون الموجود بأراضي ناحية المحاميد وحرمت على الأفراد جمعه والاستيلاء عليه إلا بعد الحصول مقدما من مصلحة المناجم والمهاجر على إذن خاص بذلك ودفع قيمة الاتاوة التي تستحق على كل كمية تستخرج من هذا النوع حسب كل حالة على حدتها كما

التي تصلح لبعض الصناعات ومن بينها صناعة الصابون وتيسر الحكومة لبعض الأفراد الاستيلاء على هذه المادة وجمعها من هذه الأراضي مقابل دفع رسوم معينة وبعد الحصول على تصريح بذلك من الجهة المختصة . وحيث أن المتهم الأول (الطاعن) رغب في الاستيلاء على النطرون الموجود بالمنطقة السائقة المذكورة وقدم فعلا طلبا بذلك لمصلحة المناجم والمهاجر وبعض الجهات الأخرى التي يجب الحصول منها على الموافقة بهذا التصريح إلا أنه قبل أن يحصل على التصريح المطلوب وقبل دفع الرسوم المقررة للاستيلاء على النطرون قام لناحية المحاميد وبصحبة المتهم الثاني ومعهما ١٠٠ جوال من النطرون ونقلها لمحنة المحاميد على ذمة شحنها لمصر ولما شعر بذلك أحد الأهالي المدعو بكري عبد العزيز الذي كان يسعى بدوره للحصول على تصريح خاص به لجمع النطرون من نفس المنطقة قام بتبليغ الحادثة لمصلحة المناجم والمهاجر صاحبة الشأن كما أبلغ أيضاً البوايس الذي قام بتحقيق الواقعة وضبط النطرون المعدل للشحن وحيث أن المتهمين اعترفا في التحقيقات بأنهما جمعا الأحجار التي تحوي مادة النطرون في المائة جوال المضبوطة ونقلها لمحنة المحاميد لشحنها لمصر وحصر دفاعهما في نقطتين : أولا

أنهما استوليا على الأحجار المضبوطة من الأراضي الحرة والصحاري التي ليست مملوكة للأفراد ولم تضع الحكومة يدها عليها فهي بذلك من الأموال المباحة التي لا يعتبر أخذها والاستيلاء عليها سرقة . وثانيا : — أنها في استيلائهما على هذه الأحجار كانا حسني النية إذ لم يقصدا من أخذها الاتجار فيها

أنه ظاهر من هذه الافادات أنه لم يصدر من مصلحة المناجم والمهاجر تصاريح لأي شخص بخصوص استخراج النطرون من منطقة المحاميد وأصبحت هذه المنطقة من أملاكها الخاصة بما فيها من الأحجار التي تحتوي على مادة النطرون ويكون اختلاس أي شيء منها سرقة — وحيث أنه عن الأمر الثاني فإن المتهمين استولوا على المائة جوال نطرون المضبوطة وجمعها ونقلها لمحطة السكة الحديد لشحنها مع علمهما بأن هذه الأحجار من ملك الحكومة ولا يجوز الاستيلاء عليها إلا بعد صدور تصريح منها بذلك ودفع الرسوم المقررة حسب الكمية المراد استخراجها بدليل أنهما قدما طلبا بالفعل للجهة المختصة للتصريح لهما باستخراج النطرون وجمعه إلا أنهما قاما بجمع النطرون المضبوط قبل صدور التصريح لهما قبل دفع الرسوم المستحقة عنه وبذلك يكون القصد الجنائي متوفرا ولا عبرة بعد ذلك بما أثاره المتهمان من أنها استولوا على الكمية المضبوطة بصفة عينة لعرضها على أصحاب المصانع إذ أن الباعث على الجريمة لا تأثير له في وجودها وقيامها فتمت اختلاس المتهم شيئا منقولا مملوكا للغير وكان هذا الاختلاس على غير إرادة المالك وكانت بيرة المتهم منصرفه إلى تملك الشيء المختلس تمت بذلك جريمة السرقة ولا يهم أن يكون الباعث للمسارق الانتفاع بما سرق أو نفع الغير به أو عدم الانتفاع به إطلاقا كما أنه يستوى أن يكون الباعث على السرقة شريفا أو غير شريف. وحيث أنه من كل ما تقدم تكون التهمة ثابتة بثبوتها كافيًا قبل المتهمين ويتعين عقابهما طبقا للمادة المطلوبة إلا أنه نظرا لعدم وجود سوابق

للمتهمين ترى المحكمة إيقاف التنفيذ «. ولدى المحكمة الاستثنائية تمسك الدفاع عن الطاعن بأنه — كان يعتقد أن مجرد وصول الأخطار يعتبر كتصريح وأن المصلحة طلبت خارطة من المساحة واذنا من وزارة الدفاع وبعد هذه الاجراءات صرحت وقدمنا الأوراق لمصلحة المناجم فقالت المصلحة أن هناك تحقيقا بزيادة أدفو وأن النطرون مسروق مع العلم بأن ناظر المحطة شهد بأننا طلبنا عدم الشحن حتى يرد التصريح « ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم ترد عليها .

وحيث أنه لما كان الدفاع المشار إليه قوامه أن الطاعن لم يقصد نقل الأحجار إلا بعد رضا جهة الحكومة صاحبة الحق فيها ، وكان بهذا الاعتبار هاما من شأنه لو صح أن ينفي الجريمة عنه لأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة السرقة لا يكون متوفرا في حقه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالسرقة دون أن يتعرض لهذا الدفاع ويرد عليه ، يكون قد جاء قاصرا في بيان الأسباب ويتعين إذن نقضه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(طن محمد نذير محسن ضد النيابة رقم ٦٣٦ سنة ١٥ هـ)

١٨٠

٥ مارس سنة ١٩٤٥

سرقة . الاكراه الواقع عقب ارتكابها للالات بالمسروق . توافر ظرف الاكراه إذا كان وقوعه أثناء التلبس بالسرقة . مثل .

(المادة ٢٧١ ع = ١/٢١٤)

المبدأ القانوني

الإكراه الذي يقع عقب ارتكاب السرقة

الأمير المطعون فيه هي « ان المجنى عليه كان بالسوق العام ورأى المتهم يحتك به وحضر شخص مجهول ووضع يده في جيبه واخرج منه ١١٦٠ قرشا ولما أراد ضبطه أمسك به المتهم ومنعه من ضبط ذلك المجهول حتى تمكنه من الهرب » ، وقد أسس قاضي الاحالة أمره باعتبار هذه الواقعة جنحة على ما قاله من أنه يستفاد من هذه الرواية ان صحت ان السرقة تمت من المجهول قبل ان يمسك المتهم بالمجنى عليه وأن ظرف الاكراه في جريمة السرقة لا يتحقق إلا إذا كان الاكراه معاصرا لارتكابها تاليا لها . أما التعرض للمجنى عليه بقصد افلات السارق بما شرق فلا يتحقق به هذا الظرف ، — ولما كان هذا الذي استند اليه قاضي الاحالة غير صحيح لأن الاكراه الذي يقع من الجاني عقب ارتكاب السرقة أثناء تلبسه بها بقصد التمكن من الافلات بالمسروقات يجعل هذه السرقة حاصلة باكراه . ولما كان فعل الاكراه المنسوب للمتهم في الواقعة المبينة انفا قد وقع عقب اختلاس النقود من جيب المجنى عليه مباشرة عندما أراد ضبط السارق أي أثناء التلبس بارتكاب جريمة السرقة وقد كان الغرض منه الفرار بالمسروق . فان أمر الاحالة إذ اعتبر الواقعة جنحة يكون مخالفا للقانون . ولذا يتعين نقضه وإعادة القضية لقاضي الاحالة لتقديمها للمحكمة على أن الواقعة جنائية سرقة باكراه معاقب عليها بالمادة ٣١٤/١ من قانون العقوبات .

(ملن النيابة في قرار قاضي الاحالة ضد جرجس حنا
سكان ٦٣٧ سنة ١٥ ق)

يجعل هذه السرقة حاصلة باكراه متى كان وقوعه أثناء التلبس بها الافلات بالمسروقات فإذا كانت الواقعة التي أثبتتها الإحالة هي أن المجنى عليه كان بالسوق فرأى شخصا يحتك به ، وشعر أن شخصا آخر وضع يده في جيبه وأخرج منه مبلغا من النقود فهم بضبطه فأمسك به ذلك الشخص ومنعه من ضبط السارق حتى تمكن من الهرب ، فإن فعل الاكراه المنسوب للمتهم في هذه الواقعة يكون قد وقع عقب اختلاس النقود من جيب المجنى عليه مباشرة عند ما أراد ضبط السارق أي أثناء التلبس بارتكاب جريمة السرقة ، وقد كان الغرض منه فرار السارق بالمسروق . ومن الخطأ اعتبار هذه الواقعة جنحة

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو ان قاضي الاحالة حين ذهب إلى اعتبار الواقعة جنحة سرقة تنطبق عليها المادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات وأمر باحالة القضية على محكمة ببا الجزئية للفصل فيها على هذا الأساس قد أخطأ في تأويل القانون ذلك لأنه استند إلى أن الاكراه الذي تتحقق به الجنابة المنصوص عليها في المادة ٣١٤ عقوبات يجب أن يكون معاصرا لفعل السرقة تاليا لها مع ان هذا غير صحيح لأنه يكفي أن يقع فعل الاكراه عقب ارتكاب فعل السرقة مادام الجاني متلبسا بالجريمة وكان قصده من ذلك التمكن من الفرار بالمسروقات .

« وحيث ان واقعة الدعوى كما اثبتتها

١٨١

١٢ مارس سنة ١٩٤٥

اختلاس أموال أميرية . اقتضاء الحكومة من الممولين مطلوباتها بعد أن كانوا قد دفعوها إلى مندوب التحصيل الذي اختلسها . لا يقدم ولا يؤخر في ثبوت الجناية . الجريمة تتحد بمجرد نوافر أركانها . لا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة .

المبدأ القانوني

إن الجريمة تتحد بمجرد تحققها بتوافر أركانها القانونية . ولا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة ، فاقضاء الحكومة من الممولين مطلوباتها بعد أن كانوا قد دفعوها إلى مندوب التحصيل الذي اختلسها — ذلك لا يقدم ولا يؤخر في ثبوت جناية اختلاس أموال الحكومة

المحكم

« حيث أن الوجهين الأول والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن الطاعن دين بجريمة اختلاس اثني عشر جنيها ونصف الجنيه من الأموال الأميرية وأنه استلم هذا المبلغ من آخر وفد أجازت المحكمة إثبات تسلم الطاعن المبلغ بالبيينة في حين أن هذا التسلم هو نتيجة لعقد مدني . مما لا يجوز إثباته إلا بالكتابة ومع ذلك فإن الطاعن قد جرح أقوال الشهود مما كان يدعو إلى عدم الأخذ بأقوالهم .

« حيث أن الحكم عرض لبحث هذا الدفاع وقد رد عليه بقوله « حيث أن القاعدة العامة طبقا للمادة ٢١٥ مدني تمنع الاثبات بالبيينة فمآزاد التعامل به عن ألف قرش إلا أن القضاء والفقه استثنى حالات اجاز فيها

الاثبات بالبيينة إذا كان المبلغ المدعى اختلاسه يزيد عن ألف قرش إذا كان هناك موثق مادية وأدبية تمنع من الحصول على سند كتابي بالمبلغ المختلس وترك ذلك لتقدير محاكم الموضوع وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بقبول الاثبات بالبيينة في الأحوال الآتية مع عدم وجود مبدءا ثبوت بالكتابة وهي تسليم شيء على سبيل الوكالة أو الوديعة إلى مندوب أو كاتب أو صراف إلى آخره وبين من ذلك أن المحكمة قد رأت في واقعة الدعوى وجود مانع من الحصول على دليل كتابي وأسست قضاءها على سبب معقول من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه . ولما كان وجود المانع من الكتابة متعلقا بموضوع الدعوى ومن سلطة محكمة الموضوع تقديره فإن مجادلة الطاعن في هذا الخصوص أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة . أما عن تجريح الشهود فإنه جدل موضوعي مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

« حيث أن الوجه الثاني يتلخص في أنه لو صححت واقعة تسلم الطاعن للمبلغ فإن هذا المبلغ يكون ملكا لمن سلموه مادام لم يرصد في دفاتر الحكومة ويدخل في خزائنها خصوصا وإن الحكومة قد رفضت خصمه من المطلوب خصمه منهم ولهذا يكون ماذهب إليه الحكم من اعتبار الأموال أميرية خطأ

« وحيث أن الحكم اذتناول بالبحث أوجه دفاع الطاعن قال في هذا الشأن « وحيث أن ماذهب إليه الدفاع من أن المديرية أقرت بعدم وجود اختلاس في عهدة المتهم فإن هذا لا يمنع من أن المتهم استلم مبلغ ١٢٤٥ جنيها المختلسة بصفة صرافا ومن مأ موري التحصيل وبدون

الموضوع عليها . معاقب عليه بالمادتين ٢١١ و ١١٢
(المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٥ ع =
٢١١ و ٢١٢ و ٢١٦ و ٢١٧)

١ - استئناف . حكم غيابي ابتدائي . عدم استئناف النيابة .
استئناف النيابة الحكم الصادر في المعارضة بتعديل
الحكم الغيابي إلى أخف . ليس للحكمة الاستئنافية
أن تحكم بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة
جناية أو أن تتجاوز عن العقوبة المحكوم بها غايبا

المبايء القانونية

١ - إن قانون العقوبات إذ بدأ في
باب التزوير بالأوراق الرسمية وعد التزوير فيها
جناية قرر لها عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن
(المواد ٢١١ - ٢١٤) ثم بالتزوير في الأوراق
العرفية وعده جنحة جعل عقوبتها الحبس مع
الشغل (المادة ٢١٥) وإذ نص بعد هذا في
المواد ٢١٦ وما يليها على التزوير في حالات
معينة وحدد له . لاعتبارات قدرها الشارع .
عقوبة مخففة ، من ذلك ، ما جاء بالمادة ٢١٧
من أن « كل من صنع تذكرة سفر مزورة

(Fausse feuille de route ou faux
permis de route ou passeport)

أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة
في الأصل . أو استعمل إحدى الأوراق
المذكورة . مع عليه بتزويرها ، يعاقب بالحبس
أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .
وإذ أفصح في المادة ٢١٤ عن أنه « لا تسرى
أحكام المواد ٢١١ - ٢١٥ على أحوال
التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ -
٢٢٢ وعلى أحوال التزوير المنصوص عليها في
قوانين عقوبات خاصة » ، فقد دل على أن

وإن كانت المديرية قد احتسبت هذا المبلغ
هذه الصفة ما كان قد تسلم هذا المبلغ من المتهم
على محمد عبد الحميد شعبان وشريكه أحمد محمد
الكاشف دون المتهم فلا يغير هذا من الوضع
القانوني من أن الواقعة جناية اختلاس
منطبقة على المادة ١١٢ ع « ولما كانت الجريمة
المسندة إلى الطاعن تتحدد بمجرد تحققها وتوافر
أركانها القانونية فلا يؤثر فيها ما يلحقها من
ظروف واذن فاقضاء الحكومة من الممولين
مطلوباتها مرة أخرى لا يقدم ولا يؤخر .
ومن جهة أخرى فإنه لما كان الثابت في الحكم
أن الممول دفع إلى الطاعن بوصف كونه
صرافا ومندوبا للتحصيل مبلغا مستحقا عليه
للحكومة فاختمه فان ذلك منه يكون الجناية
التي عوقب من أجلها إذ يكفي فيها بمقتضى
المادة ١١٢ عقوبات الخاصة بها أن تكون
الأموال سلمت إلى المأمور المكلف بالتحصيل
بسبب وظيفته ولا يهم بعد ذلك كما هو صريح
النص أن تكون أميرية أو خصوصية .
» حيث أن لما تقدم يكون الطاعن على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن نسيم خليل إبراهيم ضد النيابة رقم ٦٥٢ سنة

١٥ ق)

١٨٢

١٢ مارس سنة ١٩٤٥

١ - تزوير . الحالات التي أوردها الشارع في المادة
٢١٦ ع وما يليها من استثناء لا يصح الفياس عليه .
المادة ٢١٧ . حكمها لا يسرى إلا على أوراق
المرور وجوازات السفر . لا يتناول الأوراق التي
تمطيا مصلحة السكة الحديدية للترخيص في استخدام
قطاراتها في الاسفار بأجر أو بغير أجر . تزوير
تذكرة سفر بقطارات السكة الحديدية بتغيير التاريخ

الحالات التي أوردها في المواد ٢١٦ وما يليها إنما هي استثناء من الأصل لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه ، كما دل في ذات الوقت ، في غير ما لبس ولا غموض ، على أن حكم المادة ٢١٧ المذكورة لا يسرى إلا على أوراق المرور وجوازات السفر أي الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر بغض النظر عن الأسماء التي اصطلاح على تسمية هذه الأوراق بها ، ولا يتناول الأوراق التي تعطىها مصلحة السكك الحديدية للترخيص في استخدام قطاراتها في الأسفار بأجر أو بغير أجر ، وذلك أيضا بغض النظر عن الأسماء التي تطلق عليها وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم زور تذكرة سفر بقطارات السكك الحديدية بطريقة تغيير التاريخ الموضوع عليها ، فإن عقابه على ذلك لا يصح أن يكون بمقتضى المادة ٢١٧ ع بل يجب أن يكون بمقتضى المادتين ٢١١ ، ٢١٢ على أساس أنه يكون جناية تزوير في أوراق رسمية ولا يدخل في الاستثناء سالف الذكر

٢ — إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابيا بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل ولم تستأنفه النيابة بل استأنفت الحكم الصادر في المعارضة بتعديله إلى أخف ، فإن المحكمة الاستئنافية لا يكون لها ، بمقتضى القانون ، أن تحكم — بناء على هذا الاستئناف بعدم اختصاصها على أساس أن الواقعة جناية

أو أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابيا

المحكم.

« حيث أن النيابة العمومية تستند في طعنها إلى القول بأن تذاكر السفر في السكك الحديدية لا تدخل في حكم المادة ٢١٧ من قانون العقوبات لأن هذه المادة لم يقصد بها تصريح السفر وجوازاته أي «الباسبوريات» كما يدل على ذلك عبارة النص الفرنسي لها واذن فإن تغيير الحقيقة في تلك التذاكر يكون تزويرا في أوراق رسمية معاقبا عليه بعقوبة الجناية لا جنحة في حكم المادة المذكورة ولذلك فقد كان واجبا على محكمة الجنج أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جناية » وحيث أن واقع الحال أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم وآخر أمام محكمة الجنج بانهما زورا تذكرتي سفر على قطار سكة حديد الحكومة المصرية من محطة اسكندرية إلى محطة دمهور . ومحكمة أول درجة دانت المتهم بمقتضى المادة ٢١٧ من قانون العقوبات وعاقبته غيابيا في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٣ بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . وفي المعارضة قضت في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٤ بتعديل الحكم الغيابي والاكتفاء بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل . فاستأنف هذا الحكم في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ كما استأنفته النيابة في ٢٤ من ذلك الشهر . والمحكمة الاستئنافية قضت بالحكم المطعون فيه بتغريم المتهم ٥٠٠ قرشا وقالت « أن الحكم المستأنف في محله من جهة الثبوت للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ويلاحظ أن النص الفرنسي للمادة ٢١٧ عقوبات ورد فيه ما ترجمته « باسبور » . لتذكرة السفر والمحكمة لا تعول

٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ وعلى أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة ، فقد دل على أن الحالات التي أوردها في المواد ٢١٦ وما يليها إنما هي استثناء من الأصل لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه كما دل في ذات الوقت في غير مالبس ولا غموض على أن حكم المادة ٢١٧ المذكورة لا يسرى إلا على أوراق المرور وجوازات السفر أى الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر بغض النظر عن الأسماء التي تصطلح على تسمية هذه الأوراق بها ولا تتناول الأوراق التي تعطىها مصلحة السكك الحديدية بالترخيص في استخدام قطاراتها في الأسفار بأجر أو بغير أجر وذلك أيضا بغض النظر عن الأسماء التي تطلق عليها .

« وحيث أنه متى كان ذلك كذلك وكان ثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم اجترأ على تزوير تذكرة سفر بقطارات السكك الحديدية بطريقة تغيير التاريخ الموضوع لها عليها فإن عقابه على ما وقع منه لا يصح أن يكون بمقتضى المادة ٢١٧ من قانون العقوبات كما قال الحكم بل يجب أن يكون بمقتضى المادتين ٢١١ و ٢١٢ على أساس أنه يكون جناية تزوير في أوراق رسمية لا يدخل في الاستثناء السالف الذكر . »

« وحيث أن لما كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابيا بحبس المتهم لمدة ستة شهور مع وكانت النيابة لم تستأنفه بل استأنفت الحكم الصادر في المعارضة بتعديله إلى أخف فإن المحكمة الاستئنافية لا يكون لها بمقتضى القانون أن تحكم بناء على هذا الاستئناف بعدم

على الترجمة الفرنسية لقانون العقوبات الجديد لأن العبرة بالنص العربي الذي عرض على البرلمان ووافق عليه فهو الواجب بالأخذ به بخلاف النص الفرنسي فلم يكن محل بحث خصوصا وأن النص العربي عام يشمل الباسبور وغيره من تذاكر السفر وهو صريح لا لبس فيه ولا ابهام فلا محل لقصر تذكرة السفر على الباسبور عملا بالنص الفرنسي دون العربي الذي جاء في مصلحة المتهم إلا أنه من جهة العقوبة فتري المحكمة تعديلها نظرا لكبر سن المتهم ولعدم وجود سوابق له »

« وحيث أن قانون العقوبات إذ بدأ في باب التزوير بالأوراق الرسمية وعد التزوير فيها (المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤) جناية قرر لها عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن ثم بالتزوير في الأوراق الرسمية وعده (المادة ٢١٥) جنحة جعل عقوبتها الحبس مع الشغل وإذ نص بعد هذا في المواد ٢١٦ و ٢١٧ وما يليها على التزوير في حالات معينة وحدد له عقوبة مخففة لاعتبارات قدرها الشارع ومن ذلك ما جاء بالمادة ٢١٧ من أن كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة

Fousse feuille de route on faux permis de route ou passeport

أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل ، أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين حنيها مصريا » وإذا انضح في المادة ٢٢٤ عن أنه لا تسرى أحكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد

اختصاصها على أساس أن الواقعة جنائية أو تتجاوز حد تلك العقوبة المحكوم بها غيائياً . ولذلك فإن هذه المحكمة مع قضائها بتقضى الحكم المطعون فيه لأن الواقعة جنائية لا يصح الحكم فيها بغرامة كما هو القول — تحكم على المتهم في موضوع الدعوى بعقوبة الحبس الواجب قانوناً توقيعها ولكنها ترى من الظروف والملابسات أن يكون الحبس مع الشغل ولمدة ثلاثة شهور فقط .

(طعن البائة ضد مختار محمد العاصي رقم ٦٥٣ - سنة ١٩٤٥ ق)

١٨٣

١٩ مارس سنة ١٩٤٥

سرقة :

- ١ — سند مثبت لحق . هو مال منقول في معنى المادة ٣١١ ع . يجب أن يكون محلاً للسرقة .
- ٢ — عدم ضبط المسروق . لا يؤثر في قيام الجريمة .
- ٣ — التسليم الذي ينفي الاختلاس . هو الذي ينقل الحيازة — لم شخص سند دين ليعرضه على شخص ليقراه له في نفس المجلس ويرده في الحال . إنكاره السند على أثر تسلمه إياه . بعد سارقاً . هذا التسليم المادى فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند .

المبادئ القانونية

- ١ — إن السندات المثبتة للحقوق تصلح محلاً للسرقة ، لأنها أموال منقولة في معنى المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

- ٢ — لا يؤثر في قيام السرقة عدم العثور على المال المسروق . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم اختلس سنداً محرراً عليه للمجنى عليه بمبلغ كذا ، فإن أدانته من أجل سرقة هذا السند تكون صحيحة ولو كان السند لم يضبط

٣ — التسليم الذى ينفي ركن الاختلاس في جريمة السرقة هو الذى ينقل الحيازة . أما مجرد التسليم المادى الذى لا ينقل حيازة ما وتسكون به يد المتسلم على الشيء يداً عارضة فلا ينفي الاختلاس . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تسلم السند ليعرضه على شخص ليقراه له في نفس المجلس ويرده في الحال ثم على أثر تسلمه إياه أنكره في نفس المجلس فإنه يعد سارقاً ، لأن التسليم الحاصل له ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند .

المحكمة

« حيث أن محصل الأوجه السبعة الأول من أوجه الطعن أن الشهود الذين اعتمدت المحكمة الاستئنافية على أقوالهم في القضاء بادانة الطاعن قد اختلفوا فيما بينهم فيما يتعلق بوجود السند المدعى سرقة ، ونوع المذاد الذى حرر به ، وزمان ومكان تحريره ، وقد تغاضت المحكمة عن هذه الاختلافات مع أنها جوهرية ومن شأنها أن يحكم بالبراءة . وقد ثبت من التحقيقات أن الطاعن فتش على أثر وقوع الحادث فلم يوجد معه السند المدعى سرقة ، واستدلت المحكمة على ثبوت واقعة استيلاء الطاعن على السند بشهادة شهود ذكرتهم في حكمها ، مع أن أقوالهم لا تؤدى إلى ما ذهب إليه . ثم أنها ذكرت أن أقوال المجنى عليه والشهود تأيدت بالعثور على خمسة جنهيات مع الطاعن ، مع أن وجود هذا المبلغ معه يدل على صحة ماقرره في دفاعه من أنه شريك للمجنى عليه في زراعة بطاطة ، وبالتالي ينفي جريمة السرقة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة ودان الطاعن في جريمة السرقة المرفوعة بها الدعوى عليه قال في سبيل الاستدلال على ثبوت هذه الجريمة قبله « حيث أن واقعة وجود الايصال أصلاً ثابتة بشهادة علي خضر والسعيد مرسى السواح الشاهد عليه ، ولا محل لما ذهبت اليه محكمة أول درجة من عدم اطمئنانها لشهادتهما لخلاف يسير قام بينهما من أن الايصال كتب داخل حجرة أم علي بابها . وبقلم كوبيا أم بحبر ، فهذه أشياء ليست في صلب الشهادة التي قامت وأكدت وجود السند أصلاً . وأن واقعة استلام المتهم الأول (الطاعن) للسند ورفضه رده ثابتة من شهادة علي خضر وسالم امام علي وأحمد ابراهيم اسماعيل وعبد الجواد علي سالم ورزق عماره وقد أجمعوا على أن علي خضر كان يمسك بالمتهم الأول ويطلبه بالسند الذي كان يطبق يده عليه ، وأن هذا السند اختفى بعد أن حضرت والدته المتهم وأخته فضه والمتهمة الثانية وتأيدت شهادتهم بما ذكره المتهم الأول من أن علي خضر كان يصر على أن يسترد منه إيصالاً وإن كان قد أنكر هذا الايصال . وبما أنه مما يؤيد رواية المدعي بالحق المدني التي تأيدت بأقوال الشهود العثور على خمسة جنينيات مع المتهم الأول وتسليمها لوالدته هذه الواقعة التي قال بها الشهود وشيخ الخفراء ووالدة المتهم » . ولما كانت محكمة الموضوع هي صاحبة السلطة التامة في تقدير أقوال الشهود والاختصاص منها بما تظمن إلى صحته واطراح ماعداءه ، دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك . ولما كانت الأدلة

التي أوردتها المحكمة من شأنها أن تؤدي إلى إدانة الطاعن ، فإن المجادلة التي يثيرها بأوجه الطعن لا تقبل منه لتعلقها بوقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها معالاشان لمحكمة النقض به .

« وحيث ان مبنى الوجه الثامن ان السرقة لا تتحقق إلا إذا وقع الاختلاس على مال مقوم ، وموجود بالفعل . ولما كان الثابت أن الايصال لم يضبط ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن من أجل سرقة يكون قد أخطأ .

« وحيث ان السمندات المثبتة للحقوق تصلح محلاً للسرقة لأنها أموال منقولة في حكم المادة ٣١١ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في قيام السرقة عدم العثور على المال الممروق . ولما كان الثابت بالحكم أن الطاعن اختلس سنداً محرراً عليه المدجنى عليه بمبلغ ٥٠٠ م و ١٤ ج فإن ادانته من أجل سرقة هذا السند تكون صحيحة . ولو كان السند لم يضبط بعد .

« وحيث ان مؤدى الوجه التاسع أن الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن نسلم السند ليقرأه . ولما كان التسليم يمنع من قيام الاختلاس ، فإن الواقعة لا تعد سرقة ، بل تعد نصيباً متى توفرت أركان هذه الجريمة . « وحيث ان الواقعة كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه تتحصل في أن المدعى بالحق المدني « يداين المتهم الأول (الطاعن) في مبلغ ٥٠٠ م و ١٤ ج حرر عنه إيصالاً كتبه على خضر وشهد عليه السعيد مرسى السواح ، وأنه في يوم الحادث أرسل على خضر المتهم

الأول . فلما أحضره سألته عما يريد دفعه من قيمة الايصال ، فلما أظهر استعداده لدفع خمسة جنيهات ، أنزل هذا المبلغ على ظهر الايصال ، وسلمه لعلى خضر ليقراه للمتهم الأول الذى أراد أن يعرضه على سالم امام على الذى كان جالسا خارج المنزل فأخذ الايصال ورفض رده .

« وحيث ان التسليم الذى ينفى ركن الاختلاس فى جريمة السرقة هو الذى ينقل الحيازة . أما مجرد التسليم المادى الذى لا ينقل حيازة ما وتكون منه يد المتسلم على الشيء بدا عارضة فلا ينفى الاختلاس . ولما كان الثابت بالحكم أن الطاعن تسلم السند ليعرضه على شخص ليقراه له ، ثم يرده فى الحال ، فأنكره على أثر تسلمه فى نفس المجلس فانه يعد سارقا ، لأن التسليم الحاصل له ليس من قبيل التسليم الناقل للحيازة ، بل هو تسليم مادى فقط ، ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن سند الدين .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طن سليم احمد عليه ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٦٦٥ سنة ١٥ ق)

١٨٤

١٩ مارس سنة ١٩٤٥

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بجنسية سرقة باكره . دخول واقعة ضرب فى وصف التهمة . معاقبة من واقعة الضرب فقط دون لعت الدفاع . لا تثريب على المحكمة .

المبدأ القانونى

متى كانت واقعة جنابة السرقة بالإكراه

التي رفعت بها الدعوى على المتهم داخلا فى وصفها واقعة ضرب باعتبارها من العناصر المكونة للجنابة ، ولم تر المحكمة ثبوت السرقة فانه يكون من حقها ، بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، أن تعاقب عن الضرب متى رأت ثبوته عليه دون أن تلفت الدفاع إليه . لأن ذلك ليس من شأنه أن يضيع على المتهم أية ضمانات من الضمانات المقررة للمحاكمات الجنائية ، إذ هو من جهة قد أعلن بالواقعة موضوع الجريمة التى أدين فيها ضمن وقائع التهمة المرفوع بها الدعوى عليه ، فكان على الدفاع عنه أن يتناول بحث هذه التهمة من جميع وجوها جملا وتفصيلا ويمحص كل عنصر من العناصر التى تتركب منها ، سواء من ناحية الثبوت أو من ناحية القانون . ثم إنه من جهة أخرى كان فى حقيقة الأمر مطلوبة محاكمته عن واقعتين تكونان مجتمعتين جريمة واحدة لها عقوبتها المقررة ، وكل منهما تكون فى ذات الوقت جريمة لها عقوبتها ، وهو لم يدين إلا فى جريمة واحدة تكونها إحدى هاتين الواقعتين وعقوبتها أخف من عقوبة الجريمة التى تكون من الواقعتين مجتمعتين .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول فى طعنه انه دفع بأن تهمة السرقة ملققة عليه ، والمحكمة صدقته وأوردت الأدلة على عدم صحة هذه التهمة ، وقضت ببراءته منها ، ولكنها دانت عن تهمة الضرب ، فى حين أن النيابة لم توجه

الاكراه الواقع على الأول والذي ترك أثر الجروح المبيضة بالكشف الطبي . وتنحصر أدلة الاتهام في شهادة عبد المولى عدوى وباقي الشهود الذين سمعوا في تحقيق النيابة وبالجلسة إلا أن المحكمة لا تترتاح اليها للأسباب الآتية «..... وحيث أن المتهم أنكر التهمة وقال في تحقيق النيابة أنه ذهب إلى الجرن ليساعد محمد عبد السلام في الحراسة إذ أنه صديقه وأنه يريد أن يتزوج اخته حميدة ولكنه لم يجد محمد عبد السلام فسأل عنه فقال له عبد المولى عدوى أنه نائم وسأله عن سبب حضوره وشك في أن يكون شريكه محمد عبد السلام ويرتاب في أمره ولذلك استحضر المتهم لمساعدته في الحراسة وحصلت مشادة بسبب ذلك وتضاربوا وقال أنه هرب من الإهانة فضبطه الخفير وذكر في الجلسة أن المجنى عليه أصيب بضربة لا يعرف مصدرها وإن المجنى عليه وابن أخته السيد ضرباه . وحيث أن الكشف الطبي الذي توقع على المجنى عليه أثبت به جرحاً رضياً بمقدم فروة الرأس وتقرر لعلاجه مدة تقل عن العشرين يوماً . وحيث أن المحكمة لا تعول على انكار المتهم فإن المشادة بدأت حسب أقوال المتهم بينه وبين المجنى عليه عبد المولى فلا معنى لأن يضربه شخص آخر غير المتهم وتأخذ المحكمة بما قرره المجنى عليه من أن الذي ضربه هو المتهم وقد تأيدت أقواله بالكشف الطبي السابق الإشارة إليه . وحيث أنه مما تقدم يكون ما ثبت للمحكمة هو أن المتهم في الزمان والمكان السالفي الذكر ضرب عبد المولى عدوى محمد أحدث به الإصابة المبيضة بالكشف الطبي

هذه التهمة عليه ، وفي حين أنه لم يبد دفاعاً بشأنها ، وفي هذا خلال بحقه في الدفاع . ثم أن المحكمة اعتمدت في معاقبته على شهادة عبد المولى عدوى قائلة أن الكشف الطبي يؤيدها على الرغم من أنه ثبت لها عدم صحة ما قرره هذا الشاهد نفسه خاصاً بتهمة السرقة مما كان يقتضى عدم التعويل على شهادته كلها « وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « شرع في سرقة كمية الأرز المبيضة الوصف والقيمة بالمحضر لعبد المولى عدوى محمد وآخر وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على الأول بأن ضربه بعصا وترك الاكراه به أثر الجروح المبيضة بالكشف الطبي وخاب أثر الجريمة لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها وهي ضبطه ومحكمة الجنايات دانت به تهمة ضرب عبد المولى عدوى محمد فقط » وذكرت واقعة الدعوى كما حصلت منها من التحقيقات التي أجريت فيها بقولها « عبد المولى عدوى محمد والسيد حمدان عامر ومحمد عبد السلام سويلم كانوا يحرسون جرن أرز لهم وذهب هناك المتهم سعيد علي قشطه (الطاعن) لمقابلة محمد عبد السلام سويلم الذي تربطه به علاقة قديمة فحصلت مشادة بين عبد المولى عدوى وبين المتهم اعتدى هذا الأخير على أثرها بالضرب على المجنى عليه بالعصا على رأسه أحدث به إصابة هي جرح رضى بمقدم فروة الرأس تقرر له من أجلها علاج أقل من عشرين يوماً » ثم قالت أن النيابة قدمت القضية باعتبار الواقعة شروعا في سرقة كمية من الأرز لعبد المولى عدوى محمد وآخر وكان ذلك بطريق

والتي تقرر له من أجلها علاج أقل من عشرين يوماً وعقابه ينطبق على المادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات . »

« وحيث أنه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه ، فإن واقعة الضرب التي تتكون منها الجريمة التي عوقب من أجلها كانت داخلة في وصف واقعة جنابة السرقة بالاكرام المرفوعة بها الدعوى عليه باعتبارها أحد العناصر المكونة لها فإذا لم تر المحكمة ثبوت واقعة السرقة ، فإن من حتمها قانوناً بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تعاقب المتهم عن واقعة الضرب التي رأت ثبوتها عليه ، ولو لم تلفت الدفاع عنه ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يضيع عليه أية ضمانات من الضمانات المقررة للمحاكمات الجنائية . فهو معلن بالواقعة موضوع الجريمة التي دين بها ضمن وقائع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، ومن واجب الدفاع قانوناً أن يتناول بحث هذه التهمة من جميع وجوهاً لا في جملتها ومجموعها ، وفي كل جزء من أجزائها التي تتركب منها سواء من ناحية الثبوت أو من ناحية القانون . ثم أنه وقد كان مطلوباً محاكمته عن واقعتين تكونان مجتمعتين جريمة واحدة لها عقوبتها المقررة لها ، وتكون كل منهما في ذات الوقت جريمة لها عقوبتها لم يذن إلا عن واقعة واحدة من الواقعتين بالجريمة التي تتكون منها والتي عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة التي تتكون من اجتماع الواقعتين . أما عن شهادة الشاهد وأخذ الحكم بها فيما يختص بواقعة الضرب وعدم تعويله عليها فيما يختص بالسرقة ، فذلك

مردود بما للمحكمة من السلطة في تجزئة أقوال الشاهد الواحد والأخذ منها بما ترتاح إلى صدقه وإطراح كل مالا تطمئن إليه . » وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(طعن سميد على قسطه ضد النيابة رقم ٦٦٩ سنة ١٥ ق)

١٨٥

١٩ مارس سنة ١٩٤٥

استدف . عدم قوله شكلاً بمقولة إن المتهم حتى لو صح أنه مريض كان في استطاعته أن يستأنف في الميعاد القانوني بتوكيل . خطأ . يجب على المحكمة تحقيق هذا العذر . الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم . إجازة التوكيل فيه . مرجعها التيسير عليهم

المبدأ القانوني

الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم ، وإذا هم وكلوا فيه غيرهم وجاز قبول الإجراء بناء على هذا التوكيل فذلك مرجعه الرغبة في تيسير السبيل لهم . وهذا لا يصح معه بأية حال من الأحوال اعتبار توكيل الغير عنهم ، ولو في الظروف الاستثنائية الخاصة ، واجبا عليهم . وخصوصاً أن هذا الوجوب قد يكون من ورائه الوقوف بالإجراءات المرسومة للمحاكمة الجنائية في أول الطريق أو في أثنائها قبل الوصول إلى الغرض المنشود ، على حين أن الملحوظ فيها هو تقصى الحقيقة الخالصة تحقيقاً لمصلحة الجماعة حتى لا يبدان بريء أويفلت من العقاب جان . فإن التوكيل قد يتعذر لاعتبارات خارجة عن إرادة الخصم ، كعدم قبول عرض التوكيل

منه أصلاً أو طلب مقابل منه ليس في وسعه أن يقوم به . وإذن فالحكم الذي يقضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً بمقولة إنه ، حتى لو صح أنه مريض ، كان في استطاعته أن يستأنف بتوكيل في الميعاد القانوني . دون أن يعرض للشهادة الطبية المقدمة منه في صدد تبرير تأخيرته عن التقرير بالاستئناف يكون قد أخطأ . إذا كان الواجب تحقيق هذا العذر حتى إذا ما اطمأنت المحكمة إلى أن المتهم كان مريضاً حتى اليوم الذي حصل فيه تقرير الاستئناف كان عليها أن تقبل استئنافه وإلا حكمت بعدم قبوله على أساس أنه لا عذر له في التأخير .

المحكمة

« حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلاً لأنه ثابت بالشهادات الطبية المقدمة للمحكمة أنه كان مريضاً بالملايا وملازماً الفراش أي لا يقدر على الذهاب إلى قلم الكتاب للتقرير بالطعن . وقد قال الحكم أنه كان يستطيع أن يوكل عنه محامياً ليقوم بذلك عنه ، وهذا منها لا يستند إلى القانون .

« وحيث أن واقع الحال هو أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « بدد صورتى حكيمين تنفيذيتين صادرين ضد أحمد محمد سليم وعبد الوهاب محمد بن و كانتا سلمتا إليه علي سبيل الوكالة لتنفيذهما فاختلفت بينهما لنفسه اضراراً بالمالك المذكور » ومحكمة السويس حكمت عليه غيابياً في ٢٢ يولية سنة ١٩٤٢ بالعقوبة بحبسه ثلاثة شهور شغل . فعارض ، ورفضت معارضته

بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ . فاستأنف المحامي عنه في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٤ ، ولم يحضر الجلسة التي حددت ، فحكم غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد . فعارض ، ولكن المحكمة حكمت برفض معارضته وتأيد الحكم المعارض فيه وقالت في ذلك « ان الحكم المعارض فيه في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة . وحيث ان المتهم دفع بأنه كان مريضاً ولم يستطع رفع استئنافه في الميعاد القانوني واستند في إثبات دعواه هذه إلى شهادة من أحد الأطباء مؤرخة ٢٠ مارس سنة ١٩٤٤ جاء فيها أن المتهم كان مريضاً بنكسة ملاريا وكان تحت العلاج من ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٤ لغاية ٢٠ مارس سنة ١٩٤٤ .

وحيث انه على فرض صحة هذه الواقعة فقد كان في استطاعته أن يستأنف بتوكيل في الميعاد القانوني ، كما حدث فعلاً بعد فوات الميعاد إذ أنه استأنف فعلاً بتوكيل . وحيث انه لذلك يكون الحكم المعارض فيه في محله ويتعين تأييده . »

« وحيث ان هذا الذي قالته المحكمة وأقامت عليه قضاءها بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلاً لتقديمه بعد الميعاد ليس من شأنه أن يبرر تلك النتيجة ، فان الطعن في الأحكام الجنائية هو من شأن الخصوم أنفسهم وإذا هم وكلوا غيرهم فيه ، وجاز قبول الاجراء بناء على هذا التوكيل ، فان ذلك إنما يرجع إلى الرغبة في تيسير السبيل لهم . مما لا يصح معه بأية حال من الأحوال اعتبار توكيل الغير عنهم واجبا عليهم ولو في ظروف استثنائية خاصة . وخصوصاً ان هذا الاجاب

المبدأ القانوني

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجال الحفظ رأوا المتهمين يسرون معاً في منتصف الساعة الثالثة صباحاً وأحدهم يحمل زكية ، فتبعوهم حتى منزل المتهم الرابع الذي دخلوه . ثم قرعوا الباب ففتحه لهم هذا المتهم فوجدوا سمسماً ملقى على الأرض بجوار الباب ولم يجدوا الثلاثة المتهمين الآخرين ، ثم تبين أنهم حاولوا الهرب فضبطهم شيخ الحفراء محتبئين خلف الصوامع بداخل المنزل - فهذه الواقعة تتوافر فيها حالة التلبس بجريمة سرقة السمسمة . ولذلك فإن إجراءات القبض والتفتيش على هذا الأساس تكون صحيحة في جميع المتهمين . ولا يؤثر في صحتها أن الذي شوهد يحمل المسروقات هو واحد منهم فقط فإن التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها . فمتى تحقق في جريمة صحت الإجراءات المقررة له في حق كل من ساهم فيها ، فاعلاً أو شريكاً ، شوهد في مكان وقوعها أو لم يشاهد . واشتراك هؤلاء الأشخاص في السرقة سائق استخلاصه من وجودهم مع من يحمل المسروقات سائرين معه في الطريق ودخولهم معه في المنزل ، واختفائهم فيه . لأن الدليل لا يشترط فيه أن يكون صريحاً دالاً بنفسه وبطريق مباشر على الواقعة المراد إثباتها بل يجوز استخلاص ثبوت الواقعة منه عن طريق غير مباشر بعملية منطقية .

قد يكون من ورائه الوقوف بالاجراءات المرسومة للمحاكمة الجنائية والمملووظ فيها الوصول إلى الحقائق الخالصة تحقيقاً لمصلحة الجماعة حتى لا يدان برىء ولا يفلت من العقاب جان في أول الطريق أو في وسطها قبل الوصول إلى الغرض المنشود ، وأن عدم توكيل الغير قد يكون لاعتبارات خارجة عن إرادة الخصم كعدم قبول عرض التوكيل منه أصلاً ، أو طلب مقابل ليس في وسعه أن يقوم به » وحيث أنه متى تقرر ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في عدم تعرضه للشهادة الطبية المقدمة من الطاعن في صدد تبرير تأخير عن تقرير الاستئناف بقلم الكتاب في الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم ، وقد كان من الواجب تحقيقاتها ، حتى إذا ما اطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن كان مريضاً حتى اليوم الذي حصل فيه تقرير الاستئناف قبلت استئنافه ونظرت موضوع الدعوى ، وإلا حكت بعدم قبول استئنافه شكلاً على أساس أنه لا عذر له في التأخير .

» وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن محمد محمد على القوسى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٦٧٠ سنة ١٥ ق)

١٨٦

١٩ مارس سنة ١٩٤٥

تلبس . صحة إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من ساهم في الجريمة فاعلاً أو شريكاً شوهد في مكان وقوعها أو لم يشاهد . التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها . الاشتراك . لا يفتقر في الدليل عليه أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة بل يجوز استخلاصه من طريق غير مباشر .

المحكم

« حيث ان الطاعن بنى طعنه على أنه دفع ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من اجراءات . ولكن المحكمة الاستئنافية قضت برفض هذا الدفع على أساس أنه كان في حالة تلبس بالجريمة ، مع أنه واضح من الوقائع الصحيحة في الدعوى أنه لم يكن هو الذي يحمل « شوال » السمسم ، ولم يتمكن أحد من معرفة ما بداخل « الشوال » الذي كان يحمله أحد المتهمين . وفضلا عن هذا فإن الحكم لم يبين بما فيه الكفاية العمل الايجابي الذي قام به الطاعن في سرقة السمسم موضوع الدعوى ، لأنه لم يذكر وقائع معينة تدل على أنه كان يعلم بأن السمسم مسروق ، خصوصا وأن المتهم عبد المطلب سيد عمر قرر أمام محكمة أول درجة أنه هو وحده الذي قارف السرقة ولا يكفي لادانة الطاعن ما قاله الحكم من أنه كان يعلم بأن السمسم مسروق .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بسرقة سمسم والحكم المطعون فيه دانه وذكر واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة المذكورة ، تم أورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها في منطق سليم ثبوت هذه الواقعة وبعد ذلك تعرض للدفاع المشار إليه بالطعن وفنده في قوله « أما ما يدفع به المتهم الثالث (الطاعن) عن بطلان التفتيش والقبض فلا مجمل له لأن دخول رجال الحفظ إلى منزل المتهم الرابع حصل في حالة رؤية المتهمين الثلاثة الأولين في حالة تلبس إذ كانوا يسيرون معا في الساعة ٢ ونصف

صباحا وأحدهم يحمل زكية وهي حالة تدل على السرقة ، ولما قرعوا الباب وفتح لهم المتهم الرابع وجدوا السمسم ملقى على الأرض بجوار الباب ولم يجدوا الثلاثة المتهمين الأوائل ، ثم تبين أنهم يحاولون الهرب ، وقحم شيخ الحفراء المنزل ، وضبط المتهمين المذكورين مختبئين خلف الصوامع بداخل المنزل . وكل ذلك يدل على حالة تلبس تسوغ التفتيش والقبض قانونا . »

« وحيث انه لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، فإن الواقعة كما هي ثابتة بذلك الحكم يصح في القانون القول عنها بقيام حالة التلبس بالجريمة فيها ومتى كانت الأمور كذلك ، فإن اجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة ، كما قالت المحكمة بحق في ردها على الدفاع المشار إليه . ولا يقلل من ذلك أن أن يكون المتهم الذي شوهد يحمل المسروقات غير الطاعن ، فإن التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها ، فحق تحقق في جريمة صحت الاجراءات المتخذة له في حق كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا ، شوهد في مكان وقوعها أو لم يشاهد . أما الفعل الذي وقع من الطاعن في جريمة السرقة التي عوقب من أجلها ، فقد بينه الحكم بما فيه الكفاية فوجود الطاعن ليلا مع من يحمل المسروقات يسير معه في الطريق ثم يدخل معه المنزل ويختفي فيه يصبح عده دليلا على المساهمة في فعل السرقة ذاته ، لأن الدليل لا يشترط فيه أن يكون صريحا دالا بنفسه وبطريق مباشر على الواقعة المراد إثباتها ، بل يجوز استخلاص

ثبوت الواقعة منه عن طريق غير مباشر بعملية منطقية . وأما باقى ما يتمسك به الطاعن فجدل في وقائع الدعوى مما لا يقبل الخوض فيه أمام محكمة النقض

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عبده أحمد خضير ضد النيابة رقم ٦٧٤ سنة ١٥ ق)

١٨٧

١٩ مارس سنة ١٩٤٥

قتل . تغليب العقاب في جناية القتل العمد . مناقه . تعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذى يكون به كل منها جناية مستقلة ، ووقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة . وقوع فعل القتل بعد فعل الجناية الأخرى أو وقوع الفعلين الثانى بعد تمام الفعل الاول . لا يهم ما دام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور .

(المادة ١٩٨/٢ ع = ٢٣٤ فقرة ثانية)

المبدأ القانونى

إن الشق الاول في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصه على تغليب العقاب في جناية القتل العمد إذا « تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ، يتناول جميع الأحوال التى يرتكب فيها الجانى ، علاوة على الفعل المسكون لجناية القتل ، أى فعل آخر مستقل عنه ومتميز منه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان ترتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذى وقع فيه الآخر . وذلك مهما كان الغرض من كل منهما أو الباعث على مقارفته إذ العبرة في ذلك لينت إلا بتعدد الأفعال

وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذى يكون به كل منهما جناية مستقلة ، ووقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها — لتقارب الأوقات التى وقعت فيها — مرتبط بعضها ببعض من جهة الظرف الزمنى . فإذا كان الثابت بالحكم أن جناية الشروع في السرقة وقعت أولاً ثم أعقبها على الفور جناية الشروع في القتل ، فإن معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ و ٦٥ و ٢٣٤ فقرة ثانية تكون صحيحة . إذ لا يهم في هذا الخصوص — ما دام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور — أن يكون فعل القتل لم يقع إلا بعد فعل الجناية الأخرى أو يكون الفعل الثانى لم يقع إلا بعد أن تم الفعل الاول .

المحكم

« حيث ان الطاعن الاول قرر الطعن في الحكم ، ولكنه لم يقدم أسباباً لطعنه ، فطعنه غير مقبول شكلاً .

« وحيث ان الطعن استوفى شكله القانونى بالنسبة إلى الطاعن الثانى .

« وحيث ان هذا الطاعن يقول في طعنه أن المحكمة أخطأت إذ اعتبرت الواقعة جناية شروع في قتل اقترنت بجناية أخرى هي الشروع في السرقة بحمل سلاح ، ووجه الخطأ في هذا هو أن كل جريمة من الجريمتين المذكورتين منفصل ومستقلة عن الآخر ، كما هو ثابت بالحكم ، فواقعة الشروع في السرقة تمت أولاً ، ثم هرب الجانون فيها . أما واقعة الشروع في القتل فحصلت بعد ذلك وكان الواجب إذن تطبيق عقوبة إحدى

الجريمتين دون العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٤
فقرة ثانية من قانون العقوبات التي طبقتهما
المحكمة .

« حيث ان الدعوى العمومية رفعت
على الطاعنين بأنهما » مع آخرين مجهولين
اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول
من بينهم في الشروع في قتل وكيل الأومباشي
هو كان والجندى اندريا ترابيا عمدا بأن
انفقوا فيما بينهم على ارتكاب حادث سرقة
اطارات عجل سيارات من داخل معسكر
الجيش البريطاني وذهبوا إلى هناك مسلحين
بأسلحة نارية وبينما هم يسرقون شعروا
بالمجنى عليهما فاطلق أحدهم عليهما ثلاثة
عيارات نارية من مسدس قاصدا قتلهما
فأصاب وكيل الأومباشي في ساقه اليمنى
الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي وأخطأ
الجندى ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن
إرادة الجاني وهو إسعاف المجنى عليه الأول
بالعلاج وعدم أحكام الرماية . » وقد اقترنت
هذه الجناية بجناية أخرى وهي « أنهما مع
المجهولين شرعوا في سرقة اطارات عجل
سيارات من معسكر الجيش البريطاني حالة
كونهم يحملون أسلحة نارية ظاهرة ولم
تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادتهم وهو
مفاجأة الحارس لهم وفرارهم قبل أن يتمكنوا
من أخذ المسروقات الأمر المنطبق على المواد
٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ عقوبات . » وطلب معاقبتهم
بالمواد ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ٢ من
قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات دانتهم
بالمواد المذكورة في هذه الجناية وذكرت
واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات

التي أجريت فيها بقولها « أن الجندى الأفرى
اندريا ترابيا وكان يقوم بالحراسة ففى معسكر
التل الكبير شاهد فيما بين الساعة ٤ والساعة ٥
أفرنكي صباحا حوالي ثلاثين وطنيا يخرجون
من المعسكر ومعهم إطارات كاوتشوك
للسيارات وكانوا متجهين نحو أحد الحراس
من جنود الهند فتعقبهم على أمل أن يطلب
المعونة من هذا الحارس ولكن أحد الجناة
رآه ونبه زملائه إلى ذلك فألقوا الاطارات
على الأرض وهربوا وعندئذ أطلق عليهم
النار فالتفت أحدهم نحوه وأطلق عليه ثلاثة
أعيرة نارية من مسدس فأخطأه العياران
الأولان واصابة الثالث في ساقه اليمنى وقد
عاقته الاصابة عن متابعة تعقبهم وعاد إلى
المعسكر — وكان وكيل الأومباشي هو كان
بيلز يمر وقتئذ حول المعسكر في سيارة فأطلق
عليه الجناة حوالي عشرة أعيرة نارية فأجاب
عليهم بالمثل وأثناء قيامه بالبحث شاهد منهم
الأول وهو من خفراء المعسكر يخرج من
مخبئه ومعه إطارات كاوتشوك فأجرى
ضبطه وقد وجد رجال المعسكر في نفس
المكان تسعة عشر اطارا وتبين لهم أن الجناة
سرقوا الاطارات من المخزن — وأن المسروق
أربعة وأربعين اطارا . وحيث ان المتهم الأول
قرر في تحقيقات البوايس والنيابة أن شخصا
يدعى حميد ولا يعرف لقبه — وقد تبين فيما
بعد أنه المتهم الثانى (الطاعن) اتفق معه أثناء
وجودهما بمقهى الحاج سيد بالتل الكبير على
سرقة اطارات كاوتشوك من المعسكر
البريطاني وأن يشترى حميد هذه الاطارات
بسعر ٢٥ ج لكل إطارين — وتنفيذ هذا

الاتفاق أحضر حميد سبعة أو ثمانية أشخاص واجتمعوا به ليلة الحادث في المقهى وبعد أن شربوا الشاي والقهوة انصرفوا جميعاً إلى الجبل ومكثوا فيه إلى ما بعد منتصف الليل ثم قصدوا إلى المعسكر ورفعوا السلك الشائك بأيديهم وقفزوا من فوق السلك الملقوم ثم ذهبوا إلى المخزن رقم ١٠٧ وهو محاط بسلك شائك فقصوا السلك بمقراض ودخلوا المخزن وحمل كل منهم إطارا أو إطارين ولما خرجوا من المعسكر وجدوا أن النور الكشاف مسلط عليهم فألقوا ما معهم على الأرض وهربوا في الجبل أما هو (أي المتهم الأول) فقد اختفى في قش وجده بالتمرب من مكان الحادث وقال إن حميد كان يحمل بندقية وأن الحرس الذي كان في السيارة التي انبعث منها النور الكشاف أطلق عليهم النار فأجاب عليه حميد بالمثل ولما وصلت السيارة المذكورة إلى مكانه أجرت ضبطه وكان معه اطارات كاوتشوك ولما ظهر من المعاينة أن السرقة حصلت من المخزن رقم ٩٥ وأن المخزن رقم ١٠٧ وجد سليماً وقال إنه لا يجزم إن كانت السرقة قد حصلت من المخزن رقم ١٠٧ أو رقم ٩٥ وقال إنه لا يعرف من الجناة غير حميد المتهم الثاني وأرشد محقق البوليس عن منزله فتمتثله ولم يجده فيه. وحيث إن صبرى عوض إبراهيم العامل بمقهى الحاج سيد قرر أن المتهم الأول حضر إلى المقهى ليلة الحادث ومعه سبعة أشخاص وبعد أن شربوا الشاي والقهوة انصرفوا الساعة ٩ مساءً وقال إنه يعرف من هؤلاء الأشخاص غير المتهم الأول شخصاً يدعى حميد وذكر عن أوصافه أن يده اليمنى بها عجز وقد استعرف

على المتهم الثاني عند ضبطه وقال إنه هو بذاته الذي كان مع المتهم الأول في المقهى وأنه هو الذي دفع ثمن الطلبات لمن كانوا معه وقد شوهد بيد المتهم الثاني اليمنى العجز الذي أشار إليه هذا الشاهد وحيث أنه يستفاد من كل ما تقدم أن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول من ضبطه بمعرفة وكيل الأومباشي هو كان متلبساً بسرقة إطارين كاوتشوك ومن اعترافه في تحقيق البوليس والنيابة بارتكابه الحادث مع المتهم الثاني وباقي الجناة الذين لم يسفر التحقيق عن معرفتهم وثابتة قبل المتهم الثاني من أقوال المتهم الأول في التحقيقات بأن المتهم الثاني اتفق معه على سرقة الاطارات واجتمعا على المقهى تنفيذاً لهذا الاتفاق ومعهما سبعة أشخاص . ثم ذهبوا إلى الجبل وانتظروا هناك إلى وقت متأخر من الليل ثم قصدوا إلى المخزن رقم ٩٥ وسرقوا منه الاطارات ولما شعروا بالحراس وأطلق هؤلاء عليهم النار أجابوا عليهم بالمثل فأصابوا الجندي أندريا — ومن هربه عقب وقوع الحادث وحصوله على شهادة طبية مزورة يستند عليها في نفي التهمة عنه .

« وحيث إن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصه على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد إذا « تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى » يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على الفعل المكون لجناية القتل أي فعل آخر مستعمل عنه ومتميز عنه ومكون بذاته لجناية من أي نوع كان ترتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذي وقع فيه

الآخر . وذلك مهما كان الغرض من كل منها أو الباعث على مقارفته إذ العبرة في ذلك ليست إلا بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منها جناية مستقلة ووقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها التقارب الأوقات التي وقعت فيها مرتبط بعضها ببعض من جهة الظرف الزماني .

« وحيث أنه متى كان الأمر كذلك ، وكان الثابت بالحكم أن جنسية الشروع في السرقة وقعت أولاً ثم أعقبتها على الفور جنسية الشروع في القتل ، فإن معاقبة الطاعن بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات تكون صحيحة ، إذ لا يهمل في هذا الخصوص أن يكون فعل القتل لم يقع إلا بعد فعل الجناية الأخرى ، أو أن يكون الفعل الثاني لم يقع إلا بعد أن تم الفعل الأول مادام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور . » وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن أبو بكر إبراهيم هارون وآخر ضد النيابة رقم ٦٨٠ سنة ١٥ ق)

١٨٨

١٩ مارس سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . حكم . عدم بياض مادة القانون التي عاقب المتهم بموجبه . نقضه . منهم آخر طعن في هذا الحكم ولم يقدم طعنه لأسباب أو قدم ولم يستند على هذا الوجه . وجوب استفادته منه .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم لم يبين مادة القانون التي

عاقب المتهم بموجبه فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه . وإذا كان مع هذا المتهم متهم آخر لم يستند في طعنه على هذا الحكم إلى هذا الوجه بل لم يفعل أكثر من أنه قرر بالطعن فيه دون أن يقدم لطحنه أسباباً ، فإنه يجب أن يستفيد من الوجه المذكور ما دام ثمة ارتباط وثيق بين ما وقع منه وما وقع من الطاعن الأول . فإن ذلك مقتضاه — تحقيقاً للعدالة — أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى الاثنين معا .

المحكم

« حيث أن الطاعن الأول ينهى فيما ينهاه على الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى النص القانوني الذي عاقبه بموجبه .

« وحيث أنه صحيح أن الحكم لم يبين مادة القانون التي عاقب الطاعن بموجبه وأذن بأنه يكون باطلاً ويتعين نقضه .

« وحيث أنه وأن كان الطاعن الثاني لم يستند إلى هذا الوجه في الطعن المقدم منه ، إلا أنه مادام قد قرر الطعن في الحكم ، فإنه يجب أن يستفيد من هذا الوجه للارتباط الوثيق بين ما وقع منه وما وقع من الطاعن الأول ، مما يقتضى تحقيقاً للعدالة أن يكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى الاثنين معا .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعنين وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن عبد الله أحمد إبراهيم وآخر ضد النيابة رقم ٦٩١ سنة ١٥ ق)

١٨٩

٢٦ مارس سنة ١٩٤٥

شهود . المحكمة لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن إعلانهم . شاهد لم يند إليه . اكتفاء المحكمة بتلاوة أقواله . لا يثريب عليها في ذلك .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من أوراق المحاكمة أن محكمة أو درجة أجلت نظر الدعوى عدة مرات لإعلان شاهدي الإثبات . ثم رأت النيابة والدفاع الاكتفاء بتلاوة أقوالهما في التحقيق لعدم الاهتداء إليهما . فأمرت المحكمة بتلاوتها إذا كان هذا . وكان المتهم لا يدعى أنه حين طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع الشاهدين قد بين لها أنه صار ممكنا الاهتداء إليهما وممكن سماعهما . فلا يكون ثمة وجه لما يثيره هذا المتهم أمام محكمة النقض بشأن عدم سماعهما إذ المحكمة بالبداهة لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن إعلانهم .

المحكم

« حيث ان الوجه الأول يتحصل في القول بأن الوقت الذي وقعت فيه الجريمة التي دين بها الطاعن غير معين وانه إذا أمكن تعيينه ولو على وجه التقريب فلن يتفق بحال مع الوقت المبين في الحكم .

« وحيث ان المحكمة إذ قضت بادانة الطاعن بجريمة هتك العرض المرفوعة بها الدعوى عليه قد بينت في الحكم أنها تأخذ بأقوال المجني عليها الدالة على أن الجريمة قد وقعت

قبل البلاغ الذي قدمته عنها بشهر ونصف أي التاريخ المبين في الحكم للواقعة . ولذا فان المجادلة التي يثيرها الطاعن بصدد المناقشة في مبلغ هذه الأقوال من الصحة لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

« وحيث ان الوجه الاخر مبني على أن الدعوى قد فصل فيها من محكمتي أول وثاني درجة بدون سماع شهود الإثبات أو النفي وانه وان كان الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود أمام محكمة أول درجة فان هذا منه ما كان يجوز أن يترتب عليه اغفال المحكمة سماعهم لأن ذلك من النظام العام . ومع هذا فانه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية لسماعهم ولكنها لم تجب هذا الطلب .

« وحيث ان الثابت في أوراق المحاكمة أن محكمة أول درجة أجلت نظر الدعوى عدة مرات لإعلان شاهدي الإثبات ثم رأت النيابة والدفاع الاكتفاء بتلاوة أقوالهما في التحقيق لعدم الاهتداء إليهما فأمرت المحكمة بتلاوتها . لما كان هذا وكان الطاعن لا يقول انه حين طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع الشاهدين قد بين لها انه أصبح ممكنا الاهتداء إليهما فان ما يثيره بشأن عدم سماعهما لا يكون له محل لأن المحكمة بالبداهة لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن إعلانهم للحضور أمامها . أما عن شاهد النفي فان الطاعن لم يتمسك بسماعه أمام محكمة أول درجة ومن ثم فلم يكن له أن يطالب المحكمة الاستئنافية بسماعه « وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن فهم سعد حبشي ضد البايه رقم ٢١٦ سنة ١٥ ق)

عن تكملتها . ولما كانت المادة الثالثة والعشرون من القانون تنص على أن يحدد بمرسوم ما يمكن تطبيقه من أحكامه على الأبنية الجاري أنشاؤها في تاريخ العمل وكان المرسوم المشار إليه لم يصدر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذا طبق أحكام القانون على الواقعة . أما قول المحكمة بأن الطاعن بعد أن أتم الشرفات أوقف البناء قبل أن يصدر القانون ثم عاد إليه بعد ذلك فهو قول يقصر عن الرد على دفاع الطاعن لأنه لم يبين أن وقف البناء كان في ظروف تدل على أن الطاعن قد اكتفى بما تم قبل العمل بالقانون وعدل عن الاستمرار في البناء . « وحيث أن المحكمة بينت الواقعة بيانا تضمن أن الطاعن كان قد أتم بالفعل بناءه من قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ثم أستحدث بعد ذلك في سنة ١٩٤٣ البناء الذي رفعت عليه هذه الدعوى من أجله . ولما كانت المادة الثالثة والعشرون من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ إنما تشير إلى المباني الجاري أنشاؤها في تاريخ بدء العمل بالقانون فإن المحكمة تكون قد طبقت القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا . « وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا . (طعن ابراهيم محمد جوده ضد النيابة رقم ٧٠٠ سنة ١٥ ق)

١٩١

٢٦ مارس سنة ١٩٤٥

حكم . نسيبه . واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها . التحدث عنها في معرض الاستدلال على ثبوت واقعة الدعوى . لا تثريب على المحكمة فيه

١٩٠

٢٦ مارس سنة ١٩٤٥

مبان . المادة الثالثة والعشرون من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني . تشير إلى المباني الجاري أنشاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . بناءً تم قبل العمل به . استحدثات بناء فيه بعد ذلك . تطبيق أحكام هذا القانون عليه في عمله .

المبدأ القانوني

إن المادة الثالثة والعشرون من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني التي تنص على أن يحدد بمرسوم ما يمكن تطبيقه من أحكامه على الأبنية الجاري أنشاؤها في تاريخ العمل به إنما تشير إلى المباني الجاري أنشاؤها في تاريخ بدء العمل بهذا القانون . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم تدل على أن صاحب البناء كان قد أتم بالفعل بناءه من قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ثم استحدث بعد ذلك في سنة ١٩٤٣ البناء الذي رفعت عليه الدعوى من أجله ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في أخذه بهذا القانون ، بل هي تكون قد طبقته على الواقعة تطبيقا صحيحا

المحكمة

« حيث أن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن البناء موضوع الدعوى إنما هو نعليه في شرفات منزل الطاعن الذي شيد قبل صدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ وقد جاءت هذه التعلية تنفيذا لتصميم سابق ولم يكن الطاعن وقت بدء العمل بهذا القانون قد اكتفى بما وصلت إليه المباني ولم ينصرف

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقه لها متى كان ذلك منها في سبيل إيضاح حقيقة تلك الواقعة . وما دام الظاهر من الحكم أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة أو اللاحقة إلا يستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى

المحكم

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه ما كان له أن يتحدث عن سرقة الزبد التي وقعت في اليوم السابق على يوم الحادث لأن النيابة لم ترفع الدعوى العمومية عن تلك الواقعة »
« وحيث أنه يحق لمحكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقه لها متى كان ذلك منها في سبيل إيضاح حقيقة الواقعة التي عاقبت المتهم من أجلها ، وما دام الظاهر في الحكم المطعون فيه أنه لم يدن الطاعن إلا من أجل الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه ولم يتحدث عن واقعة سرقة الزبد السابقة إلا لتستدل المحكمة بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى فلا يصح أن يعاب عليه بأنه أخطأ حين تعرض للواقعة السابقة الذكر .

« وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يفصل دفاع الطاعن بل ولم يجمله ومع ذلك قال عنه أنه غير مقبول . وفي هذا قصور مبطل للحكم .

« وحيث أن الدفاع الذي يشير الطاعن إليه — على ما هو مبين في طعنه وبمحضر الجلسة — لا يعدو مناقشة أدلة واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها فهو بهذا الوصف لا يستأهل أن تفرد له المحكمة ردا خاصا ويكفي قانونا أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم . بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت المذكورة فيه فإذا كان الحكم قد تحدث عن هذا الدفاع بشيء فلا يصح القول بأن هذا الحديث قاصر . »
« وحيث أن الوجه الباقي يتحصل في أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن التهمة ملفقة عليه وبأن محل عمله منفصل عن مكان حفظ الزبد وعن محل دخول باعة اللبن . ومع أهمية هذا الدفاع فإن المحكمة لم تعن بالرد عليه .

« وحيث أنه يكفي كما مر القول أن يكون الرد على هذا الدفاع مستفادا من إدانة الطاعن بناء على الأدلة التي جاءت في الحكم المطعون فيه وإذا فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .
(طعن عبد المنعم يرمى ضد النيابة رقم ٧٠٥ سنة ١٥ ق)

١٩٢

٢٦ مارس سنة ١٩٤٥

سرقة باكره . ظرف حمل السلاح . لا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا إلى سبب يرى لا اتصال له بالجريمة أو ألا يكون ملحوظا في حمله ارتكاب السرقة . العلة في تشديد العقاب عند قيام هذا الظرف

(المادة ٢٧٢ ع = ٣١٦)

المبدأ القانوني

إن جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة

١٣٦٣ ببندر شر بين ، سرقا الخردوات المبينة بالمحضر والمملوكة لعوض احمد محجوب حالة كونهما يحملان سلاحا ناريا ظاهرا (بناذق) الأمر المنطبق على المادة ٣١٦ عقوبات « وقاضى الاحالة أصدر أمره باعتبار الواقعة جنحة سرقة بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات وذكر واقعة الدعوى في قوله . - « أن وقائع الدعوى الثابتة بالتحقيقات أن المتهمين (وهما خفيرو وجندى) أثناء سيرهما بدر كهما في منتصف الساعة العاشرة من مساء يوم الحادث داخل ببندر شر بين مرا بمحل تجارة أحمد عبد الرحمن غيث الذى كان المجنى عليه يعرض عليه بضاعته في ذلك الوقت ويقرر احمد عبد الرحمن غيث أن المتهمين حضرا المحلة أثناء عملية البيع وسأله الثانى عن حاجة له وطلب منه ادارة جهاز الراديو ومكث هو وزميله المتهم الأول حوالى عشرة دقائق قرر عبد القادر افندى القصصى أن المتهم الأول كان خلالها يأخذ من البقمجة المفتوحة والتي بها بضاعة المجنى عليه ما استطاع أن يدسه في جيوبه من تلك البضاعة مستغلا وقوف المتهم الثانى بينه وبين المجنى عليه حاجبا إياه عن نظره حتى إذا امتلأت جيوبه تقدم نحو زميله المتهم الثانى المذكور وأشار له بالانصراف فانصرفا وبعد انصرافهما شعر المجنى عليه بنقص في بضاعته وتمكن بعد معرفة الحقيقة من عبد القادر افندى القصصى أن يسترد بعض البضاعة من المتهم الأول داخل عيادة الدكتور لبيب وعوضه المتهم الثانى عن بعضها الآخر بمبلغ ٢٢ قرشا وقرر المتهم الأول لدى سؤاله أن المتهم الثانى هو الذى حسن له السرقة بتلك الطريقة . . . » ثم عقب هذا بقوله . - « انه ظاهر من ذلك

٢١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانونا بالنسبة إلى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا كان أو مخبأ . ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا إلى سبب برى . لا اتصال له بالجريمة كالعمل الرسمى الذى يتطلب حمل السلاح وقت القيام به . لأن العلة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة ، إذا كان مرتكبها وقت مقارقتها يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ ، هى أن مجرد حمل السلاح من شأنه أن يشد أزر الجانى ويلقى الرعب فى قلوب المجنى عليهم إذا ما وقع بصرهم ، ولو مصادفة ، على السلاح ، وأن ييسر للجانى ، فضلا عن السرقة التى قصد إلى ارتكابها ، سبيل الاعتداء به ، إذا ما أراد ، على كل من يهيم بضبطه أو يعمل على الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده ، مما لا يهم معه أن يكون السلاح ملحوظا فى حمله ارتكاب السرقة أو غير ملحوظ .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة هو أن قاضى الاحالة قد أخطأ فى الأمر الصادر منه باعتبار الواقعة جنحة سرقة لأن حمل السلاح أثناء ارتكاب السرقة يعتبر قانونا ظرفا مشددا لها ولولم يكن ملحوظا فيه الاستعانة به فى مقارفة الجريمة .

« وحيث ان واقع الحال هو أن النيابة قدمت المتهمين إلى قاضى الاحالة لاحالتهما إلى محكمة الجنايات بتهمة أنهما « فى ايلة ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ الموافق ١٠ القعدة سنة

انه لم يكن للسلاح الذي يحمله المتهم الثاني بحكم وظيفته شأن أو دخل في وقوع الجريمة أو تسهيل ارتكابها ولم يفكر المتهمان في الاستفادة من حمل أحدهما لهذا السلاح .

« وحيث ان حكمة اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً يجعل الواقعة جنائية ، ان حمل السلاح يفيد أن حامله ينوى استعماله عند الحاجة سواء استعمله أو لم يستعمله لما يحدثه حمل السلاح في قلب المجنى عليه من الرعب والخوف ويستفاد من ذلك كما قضت محكمة النقض في بعض أحكامها بحق وجوب قيام ارتباط بين السرقة وحمل السلاح حتي يتوفر بذلك وجود الظرف المشدد .

« وحيث انه يتعين لذلك استبعاد ظرف حمل السلاح من وصف التهمة واعتبار الواقعة جنحة سرقة معاقب عليها بالمادة ٣١٧/٤ - ٥ عقوبات .

« وحيث ان جنائية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانوناً بالنسبة إلى حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملاً سلاحاً ظاهراً كان أو مخبئاً . ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعاً إلى سبب برئ لا اتصال له بالجريمة كالعمل الرسمي الذي يتطلب حمل السلاح وقت القيام به ، لأن العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً إنما هي مجرد حمل السلاح ، ظاهراً كان أو مخبئاً ، وقت مقارفة الجريمة ، فان ذلك من شأنه من جهة أن يشد أزر الجاني ومن جهة أخرى أن يلقي الرعب في قلوب المجنى عليهم ويخيفهم إذا ما وقع بصيرهم - ولو صادفه -

على السلاح ، وان يسر للجاني فضلاً عن السرقة التي قصد إلى ارتكابها سبيل الاعتداء به ، عند الاقتضاء ، على كل من يهّم بضبطه أو يعمل على الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده مما لا يهم معه أن يكون السلاح ملحوظاً في حمله ارتكاب السرقة أو غير ملحوظ

« وحيث انه متى كان هذا مقرراً فان أمر قاضي الاحالة المطعون فيه يكون إذ بين أن المتهمين كان أحدهما يحمل سلاحه وقت ارتكاب السرقة ليلاً ، قد أثبت واقعة الجنائية المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ المذكورة وان كان قد أخطأ في الوقت نفسه إذ قال ان حمل السلاح لم يكن بقصد السرقة ثم رتب على هذا عدم الاعتداد بحمله في صدد الجنائية المطلوب إحالة المتهمين من أجلها إلى المحكمة المختصة .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض أمر الاحالة المطعون فيه .

(ملن النيابة العامة في قرار الاحالة ضد احمد موسى عبد الدائم وآخر رقم ٧٠٦ سنة ١٥ ق)

١٩٣

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

إقراض نفود بفوائد ربوية :

١ — ركن المادة . حصول قرضين ربويين مختلفين ، يكفي لتحقيق ركن الاعتياد .

٢ — ادعاء المقرض بحق مدني أمام الحاكم الجنائي أو رفعه دعوى مباشرة أمامها ، لا يصح . الضرر الذي يصيب المقرض . الدعوى به . دعوى مدنية لا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد .

(المادة ٢٩٤ ع = ٣٣٩)

المبادئ القانونية

١ — يكفي لقيام ركن الاعتیاد في جريمة الإقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مختلفين . فإذا كان المتهم قد أقرض شخصا في سنة ١٩٣٦ مائة جنيه لمدة ثلاث سنوات وأخذ عنها كميالة بمبلغ ٢٠٨ جنيه أي بفائدة قدرها ٣٦ جنيها سنويا ، ثم لما حل ميعاد الدفع في سنة ١٩٣٩ ولم يقرض به المدين كتب عليه كميالة أخرى بمبلغ ٧٢ جنيها مقابل فوائد المائة المذكورة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ثم في خلال سنة ١٩٣٨ أقرض شخصا آخر بمبالغ أخرى بفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح به قانونا ، فإن ركن الاعتیاد يكون متوافرا في حقه .

٢ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقرض في جنحة الاعتیاد على الإقراض بالربا الفاحش أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعي بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة ، سواء كان قرضه واحدا أو أكثر . لأن القانون لا يعاقب على الإقراض لذاته وإنما يعاقب على الاعتیاد على الإقراض ، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين . أما الضرر الذي يصيب المقرضين فلا ينشأ إلا عن عملية الإقراض المسادية ، وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائدا على الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل . والدعوى به إنما هي دعوى استرداد

هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولولم يكن هناك إلا قرض واحد ، أي ولولم يكن هناك أية جريمة ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئا مباشرة عن جريمة المقرض .

« حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن ركن الاعتیاد غير متوفر في الجريمة المسندة إلى الطاعن لأن الاعتیاد معناه الدأب المستمر والتكرار مرات متعددة . والحكم المطعون فيه أثبت فقط أن الطاعن أقرض مرة واحدة المجنى عليه علاء الدين كما أقرض مرة عبد الرحيم عمر عابدين المجنى عليه في قضية أخرى وهذا لا يكفي لتكوين ركن الاعتیاد .

« وحيث أنه يكفي لتكوين الاعتیاد في جريمة الإقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مختلفين ، ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أقرض علاء الدين السيد في سنة ١٩٣٦ مائة جنيه حرر عنها كميالة بمبلغ ٢٠٨ ج م تستحق الدفع بعد ثلاث سنوات أي بفائدة قدرها ٣٦ ج سنويا . ولما حل ميعاد الدفع في سنة ١٩٣٩ ولم يقرض به المجنى عليه كتب عليه كميالة أخرى بمبلغ ٧٢ ج تستحق الدفع بعد ثلاث سنوات وهو عبارة عن فوائد المائة جنيه السابقة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ . وأنه في خلال سنة ١٩٣٨ أقرض عبد الرحيم عمر عابدين المجنى عليه في القضية رقم ٣٩٨٨ سنة ١٩٣٩ نجمع

حمادى مبالغ أخرى بفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح به قانوناً — لما كان هذا فإن ركن الاعتقاد يكون متوفراً في الدعوى خلافاً لما يزعمه الطاعن .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثانى أن الحكم مبنى على الترجيح لأعلى اليقين فتد ورد بأسبابه أن تحرير الكمبيالتين على المجنى عليه علاء الدين السيد بمبلغى ٢٠٨ ج و ٧٢ ج يرجح الاعتقاد بوجود فوائد ربوية .

« وحيث أن المحكمة اعتمدت في القضاء بادانة الطاعن على ما ثبت لديها من أقوال المجنى عليه وسائر الشهود وبعد أن أوردت مؤدى هذه الأقوال قالت . « أنه فضلاً عن أقوال المجنى عليه والشهود فإن المحكمة ترى من تحرير الكمبيالة الأولى بمبلغ ٢٠٨ ج والثانية بمبلغ ٧٢ ج أنهما يتضمنان فوائد ربوية لأنه ان كانت المبالغ لا تحوى فائدة فإن المقترض لا يقترض ٢٠٨ ج أو ٧٢ ج بل كان يقترض ٢٠٠ ج أو ٢١٠ ج أو ٧٠ ج أو ٧٥ و كتابة الكمبيالتين بهذه المبالغ ترجح الاعتقاد بوجود ربح فيها وعملية الحساب تؤيد ماقرره المجنى عليه من أن الربح كان ٣٦ ج لمبلغ ال ١٠٠ ج في السنة ويكون جملة المبلغ في الثلاث سنوات ٢٠٨ ج وهو قيمة الكمبيالة الأولى ويكون الربح في سنتي ١٩٤٠ أو ١٩٤١ هو مبلغ ٧٢ ج وهو ما تحرر به الكمبيالة الثانية » . وليس فيما قالته المحكمة من ذلك ما يفيد أنها بنت قضاءها بالادانة على مجرد الظن والترجيح بل المستفاد من أسباب حكمها أنها انما بنته على الجزم واليقين .

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث أن المحكمة

أخطأت في القضاء بقبول الدعوى المدنية . « وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقترض في جنحة اعتياد الاقراض بالربا الفاحش أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة أمام تلك المحاكم سواء أكان قد تعاقد في قرض ربوى واحد أم أكثر ، وذلك لأن القانون لا يعاقب على الاقراض في ذاته وإنما يعاقب على الاعتياد على الاقراض وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلاً أن يضر بأحد معين . أما الضرر الذى يصيب المقترضين فلا ينشأ إلا عن عمليات الاقراض المادية وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً عن الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل . والدعوى به إنما هى دعوى استرداد هذا الزائد الذى أخذه المقترض بغير وجه حق . وهى بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك الا قرض واحد ، أى ولو لم يكن هناك أية جريمة ولا يجوز رفعها أمام المحكمة الجنائية لعدم اختصاص تلك المحكمة بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن بالنسبة إلى الدعوى المدنية والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيها ورفض الطعن بالنسبة إلى الدعوى العمومية .

(طعن محمد عبد السميع عبد الشفيق ضد النيابة وآخر مدع
بق مدنى رقم ٢١ سنة ١٥ ق)

ذلك الحكم الغيابي وهو قاض باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وعلى محضر الجلسة التي صدر فيها هذا الحكم الأخير . أما باقي الأوراق بما فيها الحكم الابتدائي ومحضر جلسة المحاكمة الابتدائية والحكم الغيابي الاستثنائي وأوراق التحقيق الابتدائي فغير موجودة . وقد تبين من الاطلاع على أوراق التحقيق الذي عمل عن ضياع تلك الأوراق والذي امرت هذه المحكمة لضمه في سبيل تحقيق وجه الطعن ان ملف الدعوى قد سرق قبل نظر المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيابي الاستثنائي وقد اعتبرت النيابة الواقعة جنة سرقة بالمادتين ١٥١ و ١٥٢/١ من قانون العقوبات وقيدتها ضد مجهول وامرت بحفظها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه وان كان موجودا الا انه لا يتضمن من الاسباب الا قوله « وحيث ان المتهم لم يحضر بعد ان قرر بالمعارضة وبعد ان اعلن بالحضور لجلسة اليوم فيتعين الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن » . ولا كان الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يشمل الحكم الغيابي الأول وكان هذا الحكم قد فقد ضمن ما فقد من أوراق الدعوى وليست له اسباب معروفة يمكن الرجوع إليها لتقدير صحة الأدلة فانه يكون من المتعين في هذه الظروف اعتبار الحكم المطعون فيه كأنه خال من الاسباب ويجب اذن القضاء بنقضه لهذا السبب واعادة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد .

(طعن محمد كمال طاهر ضد النيابة رقم ٤٧ سنة ١٩٥٠ ق)

١٩٤

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه . يعدل الحكم الغيابي . نقضان الحكم الغيابي . بناء . حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن على مجرد القول بأن المتهم لم يحضر مع إعلانه للجلسة . اعتباره كأنه خال من الاسباب . وجوب نقضه .

المبدأ القانوني

الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يشمل الحكم الغيابي . فإذا كان هذا الحكم قد فقد ولا تعرف أسبابه حتى كان يمكن الرجوع إليها لتقدير صحة الإدانة ، وكان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يتضمن من الاسباب أكثر من أن المتهم لم يحضر بعد أن قرر بالمعارضة وبعد أن أعلن بالحضور للجلسة ، فإنه يكون من المتعين اعتبار الحكم المطعون فيه كأنه خال من الاسباب ، ويجب إذن نقضه .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الطاعن لم يجد في ملف الدعوى الحكم المشتعل على الاسباب التي بذت عليها ادانته ولذلك لم يتيسر له تقديم اوجه طعنه شلية .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على ملف الدعوى انه لايشتمل الا على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي الاستثنائي وهو قاض بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم الابتدائي وعلى الحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة المرفوعة عن

١٩٥

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

سقوط الدعوى . المادة ٢٨١ تحقيق . مدلولها . المدة المقررة لسقوط العقوبة . تبدي من الوقت الذى يكون فيه النيابة أن تمتد العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يعد بحسب ظاهره قابلاً للطعن فيه من المحكوم عليه . لا يصح القول بمرئان مدة سقوط الدعوى في هذه الحالة . حكم ابتدائي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . عدم استئنائه في الميعاد القانوني . وجوب استنائه حكماً نهائياً قابلاً للتنفيذ . مدة السقوط التي تسرى في حصصه هي مدة سقوط العقوبة . استئناف المحكوم عليه إياه بعد مضي الميعاد وقول استئنائه للاستئناف ففهره في أيداه . مدة سقوط الدعوى تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف . مدة سقوط الدعوى العمومية لا تبدأ إلا من تاريخ الحكم بقبول الاستئناف (المادة ٢٨١ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه : « إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعياً ، ولذلك لا يجوز في أى حال من الأحوال للمحكوم عليه غايياً الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه » ، وإذا لم تفرق — كما هو المستفاد من عبارة نصها بالفرنسية — بين المحكوم عليه غايياً في مواد الجنايات (par Contumace) وبين المحكوم عليه غايياً في مواد الجنح والمخالفات (par default) فقد دلت بجلاء على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تبدي من الوقت الذى يكون فيه للنيابة أن تنفذ العقوبة على اعتبار أن الحكم

الصادر بها لم يعد في ذاته وبحسب ظاهره قابلاً للطعن فيه من المحكوم عليه بأى طريق من الطرق . وفي هذه الحالة لا يصح القول بمرئان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ما دامت النيابة تكون إزاء حكم هو في نظرها — بناء على ما تم في الدعوى من اجراءات — قابل للتنفيذ وليس أمامها إلا المبادرة إلى تنفيذه . وكون مدة سقوط الحق في تنفيذ العقوبة هي التي تسرى في هذه الحالة لا يصح الاعتراض عليه بالصور التي يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تخوله الطعن في الحكم ، فإن هذه الأسباب الخافية بطبيعتها على النيابة لكونها متعلقة بالمحكوم عليه وحده وله — دون غيره — الشأن في إثارتها والتمسك بها وعليه إقامة الدليل على صحة أساسها ، لا يصح أن يكون من شأنها وقف صيرورة الحكم نهائياً وعدم إجراء آثار هذه النهائية . على أن تلك المادة لم يفتها أن تلحظ هذه الصورة الاستثنائية إذ هي على تقدير احتمال حصول الطعن من المحكوم عليه في الحكم الصادر ضده في أثناء مدة سقوط العقوبة قد أوردت في نصها حكماً يحظر هذا الطعن بعد انقضاء المدة التي تسقط بها العقوبة ، ولم تر في أمر سقوط الدعوى بمضى المدة ما يقتضى منها في هذا الصدد أن تعرض له . ثم إن الطعن في أثناء مدة سقوط العقوبة إنما أجاز على سبيل الاستثناء من القواعد العامة ، وقبوله يقتضى أن مدة سقوط الدعوى تعود

العمومية هو أن الحكم المطعون فيه قد إخطأ
إذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى
المدة لأن هناك من الاجراءات ما يجب معه
القول بقطع المدة المقررة لسقوط الحق في
إقامة الدعوى .

« وحيث ان واقع الحال هو ان النيابة
العمومية اقامة الدعوى على المتهم صالح حميدة
زيدان لأنه في يوم ١١ يوليعة سنة ١٩٤٠
بمنشأة ابو صير . اولاً — سرق كمية من
الذرة مبينة بالمحضر من زراعة حسن عبد الحميد
عبد المجيد — وثانياً — لم يسلك سلوكاً مستقيماً بأن
اتهم في القضية المذكورة رغم سابقة انذاره
مشبوهاً برقم ٨٣ الواسطي بتاريخ أول أكتوبر
سنة ١٩٣٠ ومحكمة أول درجة حكمت غيابه
في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بحبس المتهم سنة مع
الشغل عن التهمة الأولى وبوضعه تحت مراقبة
البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية
لمدة سنة واحدة تبتدىء من تاريخ أمكان
التنفيذ عليه وذلك عن التهمة الثانية . فعارض
في هذا الحكم وحكم في ١٨ مارس سنة ١٩٤١
باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضوره
الجلسة فاستأنف في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٤ .
ومحكمة ثاني درجة حكمت حضورياً في ١٤
مايو سنة ١٩٤٤ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة
القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في
المعارضة وذلك لما تبين لها من أن المتهم كان
مريضاً ومقيماً في مستشفى الجزام من ١٠
فبراير سنة ١٩٤١ إلى ١٣ مايو سنة ١٩٤٣ .
ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٢٩
يونية سنة ١٩٤٤ بقبول المعارضة شكلاً وفي
الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه بالنسبة إلى
التهمة الأولى وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل

سيرتها الأولى ومدة سقوط العقوبة يصرف
النظر عنها بطبيعة الحال . وهذا هو عين المقرر
للأحكام الغيائية في مواد الجنايات ، بفارق
أنه عام مطلق في الجنايات واستثنائي في مواد
الجنح والمخالفات ، بمعنى أن الحكم الغيائي إذا
كان في جناية فإنه يسقط دائماً وحتماً بالقبض
على المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة . أما
إذا كان في جنحة أو في مخالفة فإنه يعتبر نهائياً
بفوات ميعاد المعارضة والاستئناف محسوباً
من اليوم المقرر لذلك في نص القانون ،
ولكن يكون للمحكوم عليه حق الطعن فيه
إذا ما أثبت أن عذراً قهرياً منعه من الطعن
في الميعاد المقرر بالنص . وإذن فإذا كان الحكم
الابتدائي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم
تسكن قد صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ولم
يستأنف في ميعاد العشرة الأيام التالية لصدوره
فإنه يجب في القانون اعتباره حكماً نهائياً قابلاً
للتنفيذ كما هو الشأن في سائر الأحكام التي على
شاكلته . ومدة السقوط التي تسرى في خصوصه
تكون مدة سقوط العقوبة . ولا يمنع من
ذلك أن يكون المحكوم عليه قد استأنفه بعد
مضى ميعاد الاستئناف المقرر ثم قبل استئنافه
للأعذار القهرية التي تقدم بها وأقام الدليل على
ثبوتها ، ومدة السقوط هذه تستمر إلى يوم
صدور الحكم بقبول الاستئناف ، ومن تاريخ
هذا الحكم تبدأ مدة سقوط الدعوى
العمومية .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن المقدم من النيابة

(par default) قد دلت بجلاء على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تبتدىء — وبصرف النظر عن سريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية — كلما كان للنيابة الحق في تنفيذ العقوبة على أساس الحكم الصادر بها في ذاته وبحسب ظاهره لم يعد قابلا للطعن فيه بأي طريق من الطرق من جانب المحكوم عليه ففي هذه الحالة والحكم في نظرها — بناء على الاجراءات القانونية التي تمت في الدعوى قابل للتنفيذ ولم يكن أمامها إلا المبادرة الى تنفيذه لا يصح القول في حقها بأن مدة سقوط الدعوى لا تزال جارية وإنما الذي يصح القول به هو أن مدة سقوط الحق في تنفيذ العقوبة هي التي تسري ولا يرد على ذلك بالحالات التي يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تخوله إذا ما تمسك بها حق الطعن في الحكم فإن هذه الأسباب الاستثنائية التي توجه لها النيابة والتي هي من شأن المحكوم عليه وحده أن يثيرها ويتمسك بها وبقيم الدليل على صحتها لا يمكن أن تؤثر في النظر المتقدم . ولذلك فإن المادة قد تناولت في حكمها هذه الحالة فافتترضت في النص الذي جاءت به جواز الطعن من المحكوم عليه في الحكم الصادر ضده في أثناء مدة سقوط العقوبة لا مدة سقوط الدعوى ففي هذه الحالة يجوز الطعن استثناء من القواعد العامة فإذا ما قيل فإن مدة سقوط الدعوى تعود سيرتها الأولى وبصرف النظر بطبيعة الحال عن مدة سقوط العقوبة . وهذا هو عين المقرر للأحكام الغيابية الصادرة في مواد الجنائيات ، غير أنه عام مطلق في الجنائيات واستثنائي في مواد الجنح

وتأييده بالنسبة إلى التهمة الثانية مع جعل ابتداء مدة المراقبة من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس . فاستأنف هذا الحكم يوم صدوره والمحكمة الاستئنافية قضت بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤٤ بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة وبراءة المتهم مما أسند اليه مستندة في ذلك إلى ما قالته من أنه تبين من مقارنة تواريخ الأحكام أن الحكم الغيابي الأول قد صدر ضد المتهم وعارض فيه بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٤١ ثم صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ وقد قضت المحكمة الاستئنافية بإبطال هذا الحكم فأصبح بذلك عديم الأثر وبالتالي فهو لا يعتبر حكما نهائيا ولا قاطعا لمدة السقوط والمعمول عليه عند احتساب سريان هذه المدة هو الحكم الغيابي الأول الذي لم تتخذ بعده إجراءات إلا عند استئناف المتهم الأول بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٤ أي بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات هلاية على الحكم الغيابي الأول التي سقط على أثرها هذا الحكم بمضى المدة .

« وحيث أن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنائيات إذ نصت على أنه « إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولذلك لا يجوز في أي حال من الأحوال للمحكوم عليه غيابيا الذي سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه » وإذا كان قصدها (بالمحكوم عليه غيابيا) كما هو مستفاد من عبارة النص بالفرنسية — المحكوم عليه غيابيا في مواد الجنائيات (par contumace) والمحكوم عليه غيابيا في مواد الجنح والمخالفات

الاستئناف المذكور لم تنقض أيضا فان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم على أساس سقوط الدعوى بمضى المدة يكون قد أخطأ ويتعين إذن نقضه .

(طعن النيابة العامة في دعواها ضد صالح حميد زيدان رقم ١٧١ سنة ١٥ ق)

١٩٦

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

- ١ — نقض وإبرام . العبرة في الطعن هي بما يتصل بالحكم المطعون فيه . حكم ابتدائي باطل لعدم وضع أسباب له أو للتأخر في وضع أسبابه . ذلك لا تأثير له في الحكم الاستئنافي ما دام سليما في ذاته .
- ٢ — نقض وإبرام . لإجراءات التحقيق الذي قام به البوليس . بطلانها . لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل بالجلسة .

المبادئ القانونية

- ١ - إن وظيفة المحكمة الاستئنافية هي نظر الدعوى برمتها والفصل فيها من جديد ، فيدخل في ذلك تصحيح ما يكون قد وقع في الحكم الابتدائي من خطأ واستكمال ما قد يكون فيه من نقص . وإذن فإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر دون أن توضع له أسباب أصلا وكانت المحكمة الاستئنافية قد وضعت لحكمها أسبابا فليس يقدر في صحة حكمها كون الحكم الابتدائي لم توضع له أسباب .

- ٢ - إن القول ببطلان إجراءات التحقيق الذي قام به ضابط البوليس لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

والمخالفات بمعنى أن الحكم القياسي في جنابة يسقط حتما في جميع الأحوال بالتبض على المحكوم عليه . أما الحكم القياسي في جنحة أو مخالفة فيعتبر نهائيا بفوات ميعاد المعارضة والاستئناف محسوبا من اليوم المقرر لذلك في النص وفقط يكون للمحكوم عليه حق الطعن فيه بعد ذلك إذا ما ثبت أن عذرا قهريا منعه من الطعن في الميعاد المذكور .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الحكم الابتدائي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ولم يستأنف في ميعاد العشرة الأيام التالية لصدوره فإنه يجب في القانون اعتباره حكما نهائيا قابلا للتنفيذ كما هو الشأن قانونا في سائر الأحكام التي على شاكلته ومدة السقوط التي تسري في خصوصه تكون إذن مدة سقوط العقوبة ولا يمنع من ذلك أن المحكوم عليه قد استأنفه بعد مضي ميعاد الاستئناف المعتاد ثم قبل استئنافه بناء على الأعذار القهرية التي تقدم بها وأثبتها للمحكمة الاستئنافية ومدة السقوط هذه قد استمرت حتى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ حيث صدر الحكم بقبول الاستئناف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة ومن تاريخ هذا الحكم فقط عانت مدة سقوط الدعوى العمومية . ولما كانت مدة سقوط العقوبة لم تنقض حتى صدور هذا الحكم لأنها بدأت يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤١ عقب اليوم العاشر من تاريخ صدور الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ولما كانت مدة سقوط الدعوى العمومية التي ابتدأت يوم أن صدر الحكم

المحكم

« حيث ان الطاعن الثالث قرر بالطعن في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ وقدم الأسباب في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع أن الحكم الذي يطعن عليه - وهو القاضى بتأييد الحكم الابتدائي بعد تنازله عن الاستئناف المرفوع منه - قد صدر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ فيكون طعنه غير مقبول شكلاً .

« وحيث انه فضلاً عن الحكم الذي يطعن فيه الطاعن الرابع صدر غيابياً بالنسبة إليه ولا يجوز الطعن في الأحكام الغيابية مادامت قابلية للمعارضة فإن هذا الطاعن لم يقدم أسباباً لطعنه في الميعاد القانوني فيكون طعنه غير مقبول شكلاً .

« وحيث ان الطعن المقدم من باقى الطاعنين استوفى شكله القانوني .

« وحيث ان مؤدى الوجه الأول من أوجه الطعن المقدم من الطاعنين الأول والخامس والسادس والثامن أن الحكم الابتدائي باطل لأنه لم يكتب ولم تحرر أسبابه في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وقد دفع ببطلانه أمام المحكمة الاستئنافية فتمضت بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٤٣ برفض هذا الدفع ولكنها لم تكتب حكمها في الدفع ولم تضع له أسباباً حتى تاريخ تقديم أوجه الطعن . ولما كان الحكم المطعون فيه مؤسساً على الحكم الابتدائي فإنه يكون باطلاً .

« وحيث ان وظيفة المحكمة الاستئنافية

هى نظر الدعوى برمتها والفصل فيها من جديد ويدخل في ذلك تصحيح ما قد يكون في الحكم الابتدائي من خطأ واستكمال ما قد

تكون فيه من نقص فإذا صدر الحكم الابتدائي دون أن توضع له أسباب أصلاً فإن المحكمة الاستئنافية حين تقضى في الدعوى وتضع أسباباً لحكمها يكون حكمها صحيحاً . ولما كان الحكم الابتدائي قد دون بمحضر الجلسة على أثر النطق به فإن التأخير في وضع أسبابه مهما بلغ مداه بل عدم وضع أسباب له أصلاً ليس من شأنه أن يبطل المحاكمة مادامت المحكمة الاستئنافية قد أصدرت حكمها صحيحاً مشتملاً على الأسباب التي أقيم عليها ومتى كان الأمر كذلك فلا محل لهذا الوجه .

« وحيث ان الوجه الثانى من أوجه الطعن المقدم من الطاعنين الأول والخامس يتحصل في أن الدفاع عن الطاعن الأول تمسك بان واقعة السرقة لا وجود لها واستندت في ذلك إلى أوراق رسمية قدمها كما تمسك بان الاعتراف الصادر منه في التحقيقات قد أخذ بطريق التهديد واستدل على ذلك بوقائع ذكرها من بينها أن ضابط البوليس سمح للمتهم فاطمة محمود عامر بالخروج من السجن بدون إذن النيابة فذهبت إلى مكتب البريد حيث أودعت مبالغ ٢٥٠ جنيهاً في صندوق التوفير وذهبت أيضاً إلى صائغ وأودعت عنده مصوغاتها وذلك في مقابل اعترافها على بعض المتهمين وتمسك كذلك ببطلان اجراءات التحقيق الذى قام به ضابط البوليس المذكور . ولكن المحكمة أغفلت الرد على بعض أوجه الدفاع المذكورة وردت على البعض الآخر رداً غير مقنع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي اعتمدت المحكمة عليها في القرار بإدانة الطاعنين في الجريمة

لا يخرج عن كونه من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها في الاستدلال سواء على المعترف أو على غيره فللمحكمة اذن أن تأخذ بالاعتراف في حق متهم ولا تأخذ به في حق متهم آخر ولا يصح أن يقال عنها أنها وقعت في تناقض مادامت هي صدقته في ناحية ولم تصدقه في ناحية أخرى .

« وحيث أن مبنى الوجه الخامس ان الدفاع طلب الى محكمة أول درجة ان تنتقل الى مكان الحادث لمعاينته حتى يتبين لها استحالة اخراج البضائع المدعى سرقتها من الجمر ك فاجابت المحكمة هذا الطلب وانتقلت الى مصلحة الجمارك فقط ولكنها لم تتم المعاينة فاعاد الدفاع هذا الطلب امام محكمة ثاني درجة وطلب اليها أيضا الاطلاع على دفاتر وأوراق الشركة وأوراق مصلحة الجمارك التي كانت مضمومة الى ملف الدعوى الابتدائي كما طلب ضم دوسيه اللجنة الجرمية الخاص بهذه البضائع او الانتقال الى مكان وجودها للاطلاع عليها فلم تجبه الى ما طلب ولم تشر إليه في حكمها .

« وحيث انه مادامت المحكمة قد انتقلت بالفعل الى الجمر ك اجابة لطلب الدفاع ومادامت الاوراق المشار اليها كانت في متناول المحكمة وقد أشار اليها الحكم في أسبابه فلا محل لما ينعاه الطاعنان عليها في هذا الصدد .

« وحيث ان الوجه الثاني من أوجه الطعن المقدم من الطاعنين السادس والثامن أن الحكم المطعون فيه أحال في بيان علمهما بالسرقة الى أسباب الحكم الابتدائي وقد استنتجت محكمة أول درجة هذا العلم من بنحس الأيمان التي

التي عاقبتهم من أجلها وأشار إلى ما دفع به الطاعن الأول من أن السرقة لم تحصل وان الاعترافات الصادرة من بعض المتهمين في التحقيقات انزعت منهم بطرق الاكراه والتهديد والتأثير غير المشروعة ورد على ذلك بما يفنده استنادا إلى ما في الدعوى من ظروف وأدلة . ولما كان قاضي الموضوع هو صاحب السلطة التامة في تقدير الظروف والأدلة وصحة الاعترافات الصادرة من المتهمين وقيمتها في الإثبات ، ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها فان مجادلة الطاعنين على الصورة الواردة في وجه الطعن لا تقبل منهما اذ لا يكون لهما معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وأدلة النبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . أما القول ببطلان إجراءات التحقيق الذي قام به ضابط البوليس فانه لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم اذ العبرة في الاحكام هي باجراءات المحكمة وبالمتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . وحيث أن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى مواد القانون التي عاقب بموجبها .

« وحيث ان هذا غير صحيح لأن مواد القانون التي عوقب الطاعنون بمقتضاها واردة في الأسباب التي أقيم عليها الحكم المطعون فيه » وحيث ان محصل الوجه الرابع أن المحكمة أخذت بالاعترافات الصادرة من بعض المتهمين في حق الطاعنين ولم تأخذ بها في حق المتهمين الذين حكمت ببراءتهم وفي هذا تناقض يعيب الحكم .

« وحيث ان الاعتراف في المواد الجنائية

اشترى بها الطاعنان القماش المسروق ومن عدم وجود دفاتر منتظمة لديهم مع ان هذا يخالف ما ثبت من محضر انتقال المحكمة ومن شهادة الضابط المحقق .

« وحيث ان الحكم استخلص علم الطاعنين بالسرقة مما يأتى . - أولا - الاثمان التي كان يدفعها المتهمان (الطاعنان) ثمناً للقماش هي اثمان غير معقولة ولا تتناسب مع قيمتها الحقيقية فقد قررا انهما كانا يشتريان الأقمشة بأسعار تتراوح بين خمسين قرشا و ١٣٢ قرشا للمتر في حين قرر صديق حسن أن القماش الذي دفع ١٣٢ قرشا ثمنه له يساوى ١٩٠ قرشا للمتر الواحد وثبت من أقوال المجنى عليهما الشهود ان ثمن المتر من هذه الأقمشة تتراوح بين ٢٠٠ قرش و ٢٧٥ قرش (تراجع أقوال وكيل توفيق صباغ قسيمة ٢٩٨٥٤ و وكيل عزيز غزال قسيمة ٢٧٨٩٣ و أقوال وكيل جيد قسيمة ٢٩٨٦٩ بالنسبة لقماش القريسكة حيث قدر بمبلغ ١ ج للمتر وقرر صادق ان القماش الذي دفع ١٣٢ قرشا ثمنه له يساوى ١٩٠ قرش . ثانيا - عدم وجود دفاتر منتظمة لديهم بالأثبات مشتريات هذه الأقمشة ومبيعاتها واثمانها عند الشراء والبيع . - ثالثا - عدم وجود فواتير عن الصفقات المتعددة التي عقدها مع فؤاد البدرى وعمال الكورنتينة وما عقدها مع الشامى ومع رشاد ابراهيم وزميليه . وقد سئل كل من الشامى وصادق حسن ابراهيم عن الفواتير فقرر انهما اشتريا القماش من فؤاد البدرى على ثلاث صفقات بين كل صفقة واخرى بضعة أيام و كانا يطلبان منه الفواتير وكان يعدها باستحضارها فيما بعد ولكنه لم يفعل . وسئل البدرى في ذلك فقرر انهما لم يطلبها منه فواتير

رابعا - قيام المتهمين بمشتري احدى الصفقات من عمال الكورنتينة مع علمهما بانهم ليسوا من التجار وفي هذا وحده ما يقطع في الدلالة على علمهم بان الأقمشة قد وصلت إليهم عن طريق غير مشروع - خامسا - اضطراب المتهمين عند سؤالهما أولا وانكارهما الاتجار بالأقمشة الصوفية وعلى الأخص انهما باعا شيئا منها الى حامد السحلى وأولاده ثم عدولهما عن هذه الأقوال بعد مواجهتهما بالأوراق المضبوطة لدى كل منهما الى الاعترافات المفصلة التي ادلي بها والتي كانت في الواقع مفتاح القضية فقد كشفنا بها عن علاقتهما بالبدرى وفاطمة وعمال الكورنتينة ورشاد و ابراهيم ومن معه . ولما كانت الظروف والاعتبارات التي استخلصت منها المحكمة تبوت علم الطاعنين بالسرقة من شأنها ان تؤدي إلى ما رتب عليها وكان لها ما يبررها مما هو ثابت بالأوراق فان مجادلتهما على الصورة الواردة بوجه الطعن لا تقبل منهما لتعلقها بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لاشان لمحكمة النقض به .

« وحيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن السابع أن الأقمشة التي اتهم باخفائها ضبطت بمحل مسعد جمعه النجار الشهير بكامل وقد قرر هذا في بادئ الأمر أنه اشترى ثلاث قطع منها من الطاعن ثم عدل عن ذلك وقال أنه ارتهنها منه في مقابل ١٥٠ جنيه اقرضه اياها . ومحكمة أول درجة قالت أنها تستخلص من أقوال فؤاد البدرى وصادق حسن وفاطمة محمود عامر وعبد الحميد الشامى « ان الصورة الصحيحة لهذه الواقعة هي أن الأقمشة المضبوطة بمحل كامل النجار ثم بيعها أولا بواسطة فاطمة محمود عامر الى بركات (الطاعن) ثم

ما يعرض عليه من الوقائع والادلة يأخذ منها بما يطمئن اليه وي طرح ما عداه فان ما يشيره الطاعن في طعنه لا يقبل منه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد محمد سالم الحديدي وآخرين ضد النيابة رقم ٢٨٥ سنة ١٥ ق)

١٩٧

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

١ — خطف من غير تحيل ولا إكراه . العبرة في تقدير سن المجنى عليه في هذه الجريمة . هي بالتقويم الهجري (المادة ٢٥١ ع = ٢٨٩)

٢ — نقض وإبرام . حكم أدان المتهم في جريمتين وأوقع عليه عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات . تبرئة المتهم من إحداهما . العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق المادة التي تناقش على الجريمة الباقية . صحة العقوبة .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون لا يعاقب على الخطف الذي لا تحيل فيه ولا إكراه إلا إذا كانت سن المجنى عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة . والعبرة في تقدير السن في هذا الخصوص هي بالتقويم الهجري لكونه أصح للمتهم . فاذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المجنى عليها كانت بحسب هذا التقويم قد بلغت تلك السن قبل وفوق الواقعة فلا عقاب .

٢ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمتين ولم يوقع عليه إلا عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات على اعتبار أن هاتين الجريمتين مرتبطتان إحداها بالآخرى إرتباطا لا يقبل

باعها هذا إلى كامل » مع أن أقوال فؤاد البدرى وصادق حسن وعبد الحميد الشامي لا تشعر بأن الطاعن باع لكامل . ثم جاءت فاطمة محمود عامر أمام المحكمة الاستئنافية وقررت أن كامل النجار اشترى منها الأقمشة مباشرة وأن الطاعن أقرضه ٦٥ جنيتها تكملة للثمن الذي دفعه وأضافت إلى ذلك أن الضابط المحقق أخرجها من السجن وسلمها مصوغاتها ونقودها بعد أن كان أخذها منها فذهبت وأودعت النقود في صندوق التوفير بمكتب البريد وأودعت المصوغات عند صائغ وكان من جراء ذلك أن اعترفت على الطاعن وغيره من المتهمين وقد تمسك الدفاع بذلك كله أمام المحكمة الاستئنافية كما تمسك بأن الأقمشة التي ضبطت بمحل كامل النجار لا تشبه عينات الأقمشة المقول بسرقتها ولكن المحكمة لم تعن بالرد عليه .

« وحيث انه بالرجوع إلى أسباب الحكم بين أن المحكمة استخلصت استخلاصا سائفا من وقائع الدعوى وادلتها أن الأقمشة التي ضبطت بمحل كامل النجار اشتراها الطاعن من فؤاد البدرى بواسطة خليفته فاطمة محمود عامر وأنه لاصحة لما أدعاه الطاعن من أن لبيع صدر من فاطمة إلى كامل مباشرة واثبت بالادلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها أن هذه الأقمشة هي ضمن المسروقات وإن الطاعن اشتراها وهو عالم بسرقتها وذكرت أن خطأ الضابط في اخراج فاطمة محمود عامر من السجن لا يضعف من قيمة الاعتراف الوارد على لسانها في محضر البوليس . ولما كان ذلك كذلك وكان قاضي الموضوع هو صاحب السلطة التامة في تقدير

التجزئة ، فانه إذا برى هذا المتهم من إحدى الجريمتين وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق النص الذي يعاقب على الجريمة التي ثبت وقوعها منه فهذه العقوبة تعتبر أنها وقعت عن الجريمة الباقية .

المحكم

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أن واقعة الخطف لا يعاقب القانون عليها لأنه لم يكن لديه نية ابعاد المجنى عليها عن والديها بل أنه ذهب معها لتنفيذ ما أنفق عليه عن عقد زواجه منها . » وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بادائه الطاعن في جريمة خطف زينات عبد المجيد القصاص من غير تحميل ولا إكراه على أساس أنها لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة .

« وحيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المجنى عليها ولدت في اليوم الثامن عشر من شهر يولية سنة ١٩٢٨ الموافق أول صفر سنة ١٣٤٧ فتكون قد بلغت السادسة عشرة من عمرها طبقا للتقويم الهجرى في أول صفر سنة ١٣٦٣ أى قبل واقعة الخطف الحاصل في ٣ صفر سنة ١٣٦٣ . ولما كان القانون لا يعاقب على الخطف من غير تحميل ولا إكراه الا اذا كانت سن المجنى عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة كاملة . ولما كانت العبرة في تقدير السن في هذا الخصوص هي بالتقويم الهجرى لأنه أصلح للمتهم فان واقعة الخطف تكون غير معاقب عليها قانونا كما يقول الطاعن واذن يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى هذه

الواقعة مع القضاء ببراءة الطاعن منها وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن الخاصة بها .

« وحيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن الخاصة بواقعة هتك العرض أن الثابت بالحكم المطعون فيه أن المجنى عليها بادلت الطاعن الحب ووافقت على الزواج منه وأنه تنفيذ لهذا الاتفاق قد أخذها لتقيم معه في منزله وأحضر المأذون فعلا لتحرير عقد الزواج ولكن هذا رفض تحرير العقد نظرا لما رآه من صغر سنها ولما كان الزواج طبقا للشرعية الاسلامية يتم بمجرد الايجاب والقبول فتكون جريمة هتك العرض منعدمة

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد رد على الدفاع المشار اليه في هذا الوجه بقوله « أن كل ما يمكن استخلاصه بحق من مجموع أقوال المتهم الأول (الطاعن) والبنت المجنى عليها وما تعلق به التحقيقات وظروف الحادث وملابساته هو أن المتهم الأول قد تمكن في خلال السنة الأخيرة التي انتهت بوقوعه من التسلط على إرادة المجنى عليها ومحاولة العبث بموضع العفة منها إشباعا لشهوته فأخذ يظهر لها ما تنعم به من جمال جعله يفرق في حبها فخفضت لسلطانته وهو الذى حضر أيام طفولتها الأولى وساهم فعلا في رعايتها كما سبق القول فكان منها بمثابة الوالد المربي — فبادلته تحت هذا الإكراه الأدبي ذلك العطف الزائف وهى فى الواقع لا تدرك من حقائق الأمور شيئا وأنه وإن كانت أحاديث الغرام التى كانت بين حين وآخر تجرى بينهما قد تناولت فيما تناولته أمنية الزواج — إلا أنه من المقطوع به أن هذا الزواج لم يتحقق فعلا ولا حصل الاتفاق

بصفة جدية حاسمة على وقوعه ولاحدد لذلك موعد ما وأن المتهم الأول إد بالغ في محاولة اتمامه بتلك الطرق الملتوية التي سبق إيرادها من الحصول على شهادة زائفة تفيد تقدير سنّها بأكثر من ست عشرة سنة لتكون أهلاً للزواج إلى الالتجاء إلى مأذون شرعي يتولى مباشرة العقد ليقع شرعياً وفق الأنظمة القائمة - لم يكن بطبيعة الحال ملحوظاً لديه أن الزواج بينه وبين المجني عليها كان قد تم فعلاً ووقع شرعياً ولقد ذكرت المجني عليها في غير موضع من التحقيق أن هذا المتهم كان كلما عرض عليها الزواج صدته عن غيه ورفضت قبوله وأنه إلى أن اختطفها من دار أختها السيدة برانت عبد المجيد في مساء يوم الحادث لم يكن يدور بخلدّها أنه سيتم عقد قرانه بها وأنها إذ نزلت من دار أختها هذه إلى سيارة والدها التي كان يقودها ومعه ابنة أخيها الصغيرة كاميليا كان ملحوظاً من الجميع أنها إنما قصدت العودة إلى منزل والدها الذي تقيم فيه معه ومع باقي أفراد أسرتها وهذا هو عين ما أقر به المتهم المذكور نفسه في التحقيق وإن كان قد ادعى كذباً بعد ذلك أنه وهو في طريقه إلى منزل والدها الذي كلف إيصالها إليه عرضت عليه اتمام الزواج فوافقها على ذلك واقتادها إلى تلك الدار النائية بمنطقة قسم روض الفرج حيث أتى فيها ما أناه معها من أفعال هتك العرض التي سبق بيانها - ولعل واقع الأمر هذا من أن زواجاً شرعياً لم يقع بينهما هو الذي كان ملحوظاً عند المتهم الأول طوال فترة انفراده بالمجني عليها ونومه معها فجعله يكتفى من أفعال هتك العرض بما أقدم عليه من ملامسة

خارجية لموضع عفتها اشباعاً لشهوته إلى أن أمني . لذلك كان مذهب إليه الدفاع عن المتهم المذكور من أن الزواج بينه وبين المجني عليها قد وقع فعلاً من الناحية الشرعية باتفاقهما عليه اكتفاء برضاها دون اعتداد برضاء والدها وبغض الطرف عن سنّها الذي لم يبلغ الست عشرة سنة . وعدم التمكن من اتمامه عن يد المأذون الشرعي المختص بأجرائه وبتحرير وثيقة رسمية له - هذا الدفاع لا يمكن أن يقام له وزن إزاء ما تقدم بيانه « ولما كانت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً سائفاً بناء على الاعتبار التي أوردتها أن زواجاً لم يعقد بين الطاعن والمجني عليها فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد .

« وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن المحكمة لم تحقق دفاع الطاعن الذي يقوم على أن المجني عليها اتفقت معه على الزواج من قبل خروجها معه من منزل والدها وردت عليه رداً بنطوى على التناقض .

« وحيث أنه يبين مما أورده الحكم على الوجه المتقدم أن المحكمة تناولت دفاع الطاعن بالبحث والتحصيل وردت عليه بما يفنده وليس في ردها شيء من التناقض المدعى .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث « أن المحكمة أخطأت في اعتبار واقعة هتك العرض جنائية لأن الثابت بالحكم أن المجني عليها تعاوضت عن الأفعال التي ارتكبت معها على الرغم من إحساسها بوقوعها على جسمها » ولذلك فتكون الواقعة جنحة هتك عرض بغير قوة أو تهديد « وحيث أن ما جاء بهذا الوجه مردود بأن المحكمة لم تقتصر بأداة الطاعن على أساس أنه هتك عرض المجني عليها بالقوة أو

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتصل بالمجنى عليه . لا مباشرة بل بالواسطة ، طالبا اليه أن يعطيه مالا في مقابل أن يكف عنه أذاه فلم يقبل المجنى عليه بادي الأمر . ولكن الوسيط أقنعه بضرورة دفع شيء اليه ليأمن شره ، فقدم المجنى عليه بلاغا للجهات المختصة ذكر فيه ما وقع من المتهم وتخوفه منه . وطلب سماع شهوده ، فما كان من البوليس بعد أن سمع أقوال المجنى عليه والوسيط الذي أقره على أقواله إلا أن وضع خطة انتهت بضبط المتهم بعد أن أخذ من المجنى عليه خمسة جنيهات - فهذه الواقعة تتكون منها جريمة الشروع في التهديد بقصد الحصول على مال من المجنى عليه ، ما دام التهديد الذي صدر عن المتهم من شأنه في ذاته أن يخوف المجنى عليه ويحمله على تسليم ماله الذي طلب اليه تسليمه . ولو كان تسليم المال لم يتم أصلا . وإذا كان الواقع أن الضبط قد حصل بعد أن أخذ المتهم من المجنى عليه المال فإن المجادلة في رابطة السببية بين أخذ المال وبين التهديد ، على أساس أن التسليم إنما كان تنفيذا للخطة التي رسمها البوليس ولم يكن بناء على التهديد ، لا يكون لها محل ما دامت الادانة لم تؤسس إلا على مجرد الشروع .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتمحصل في القول بعدم توفر ار كائب الجريمة في الواقعة التي

التهديد بل على أساس أنه هتك عرضها بغير قوة أو تهديد وأن وجه اعتبارها هذه الواقعة جنائية هو أن الطاعن خادم بالأجرة عند والذى المجنى عليها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس بالنسبة إلى واقعة هتك العرض ويتعين إذن رفضه .

« وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة واحدة عن جريمة الخطف وهتك العرض على اعتبار أن الجريمة مرتبطين ببعضهما ارتباطا غير قابل للتجزئة وذلك طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات تدخل في نطاق المادة ٢٦٩ عقوبات التي تعاقب على جريمة هتك العرض التي أثبت الحكم وقوعها من الطاعن فإن هذه العقوبة تكون صحيحة على أساس أنها وقعت عن جنائية هتك العرض .

(طعن سيد محمد عامر ضد النيابة رقم ٣١٠ سنة ١٩٤٥ق)

١٩٨

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

اعتصاب . التهديد بقصد الحصول على المال . اتصال المتهم بالمجنى عليه بالواسطة لا مباشرة . إبلاغ الامر إلى البوليس . سماع البوليس أقوال المجنى عليه والوسيط . وضع البوليس خطة لضبط الواقعة . ضبط المتهم بعد استيلائه على خمسة جنيهات من المجنى عليه . شروع في ارتكاب جريمة التهديد بقصد الحصول على مال . القول بأن دفع المال كان تنفيذا للخطة المرصودة لا تحت تأثير التهديد . لا محل له ما دامت الواقعة شروعا .

(المادة ٢٨٣ ع = ٣٢٦)

منه دفع مبالغ حتى لا يمتد اذاه اليه وذلك على التفصيل الوارد في حكم محكمة أول درجة فامتنع المجنى عليه باذي الأمر عن دفع أى مبلغ ولكن الوسيط اقنعه بضرورة دفع شئ للمتهم حتى يأمن شره وعندئذ فكر المجنى عليه في أن يقدم بلاغا للجهات المختصة وقدم البلاغ فعلا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٢ ذكر فيه ماوقع من المتهم وخشيته منه وطلب في ختام بلاغه سماع شهوده تحقيقا للعدالة ومنع السلب أمواله مقابل اتهامه بالباطل . وبتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٢ وضع البوليس خطة لضبط الحادث وذلك بعد أن سمع أقوال المجنى عليه وبعد أن أرسل في طلب شاهده محمود يوسف ابراهيم الذى حضر وذكر أمام المجنى عليه أن المتهم اتصل به في صباح ذلك اليوم بالذات مكررا تهديده للمجنى عليه بضرورة دفع مبلغ وإلا اتهمه وحبسه وأنه أى المتهم حدد للمقابلة الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم لكنى يعرف ما استقر عليه رأى المجنى عليه « وقد انتهت الخطة التى وضعها البوليس بضبط المتهم بعد أن أخذ من المجنى عليه مبلغ خمسة جنيهاً وذلك كله على التفصيل الوارد فى الحكم المستأنف الذى أثبت ما دار من الحديث بين المتهم والمجنى عليه وما أعقب ذلك من دفع المبلغ ثم ضبط المتهم وذلك كله ثابت من الأدلة التى أوردتها الحكم المستأنف ومن محضر ضبط الواقعة فيما يختص بحضور الشاهد محمود يوسف ابراهيم فى نفس اليوم والادلاء بأقواله وما أبلغ به من المتهم على الوجه السابق تلخيصه فيما تقدم .

ولما كان التهديد الذى أثبتت المحكمة صدوره عن الطاعن على النحو المتقدم بقصد

عوقب الطاعن من أجلها كما هي ثابتة فى الحكم المطعون فيه لانهدام رابطة السببية بين التهديد المسند الى الطاعن وبين دفع النقود اليه لأن الثابت أن المجنى عليه انما دفع المبلغ تنفيذا لخطة رسمها البوليس ولم يكن ذلك منه بسبب التهديد .

ويضيف الطاعن أن التهمة انما وجهت اليه على اعتبار ان الجريمة وقعت فى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٢ ولما كان التهديد المقول بحصوله فى ذلك اليوم قد نقل عنه بواسطة أحد الشهود فإن المحكمة تكون قد استندت الى وقائع لا سند لها فى الأوراق .

« وحيث ان المحكمة اذ فضت ناداة الطاعن فى الشروع فى الحصول على مبلغ من المال بطريق التهديد قد بينت الواقعة التى عاقبتها من أجلها بقولها : « من حيث ان وقائع الدعوى تتلخص كما يؤخذ من التحقيقات وأقوال الشهود أمام محكمة أول درجة فى ان المتهم كان يشتغل سائقا للسيارات فى شركة كان المجنى عليه مديرا لحظيرة سياراتها . وقد اتهم المجنى عليه المذكور فى حادث سرقة سيارات من الجيش البريطانى كما اتهم أخوه وبها فأنصل به المتهم فى هذه المناسبة موها اياه انه يستطيع أن يخلصه منها مقابل مبلغ معين وذلك بحكم صلته بالجيش البريطانى لأنه كان يشتغل فى ذلك الوقت — أى بعد انفصاله من الشركة — كمرشد فى الجيش المذكور وقد انتهى الفصل فى دعوى السرقة المذكورة بادانة أخى المجنى عليه ولم يكن المجنى عليه قد دفع شيئا مما طلب منه المتهم ثم حدث بعد ذلك أن انصل المتهم المذكور بالمجنى عليه بالواسطة لامباشرة طالبا

الحصول على المال ، من شأنه تخويف المجنى عليه وجماله على تسليم ماله الذي طلب منه تسليمه فإن الطاعن بهذا يكون قد شرع في ارتكاب الجريمة كما قالت المحكمة ولو كان التسليم لم يتم أصلاً فإذا كان التسليم قد حصل في الواقع فإن المجادلة في رابطة السببية بينه وبين التهديد لا يكون لها محل مادامت ادانة الطاعن لم تؤسس إلا على أنه شرع في ارتكاب الجريمة أما قوله ان التهديد الذي وقع في يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٢ لم يصل للمجنى عليه فقد ردت عليه المحكمة بأن الشاهد الذي صدر التهديد بواسطته قد ابلغه المجنى عليه في ذات اليوم وان الخطة التي وضعت لضبطه في الموعد الذي حدده هو نفسه لتسلم النقود .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طن رشاد أمين عزم ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٢٥١ سنة ١٥ ق)

١٩٩

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

١ — خطف . مخطوف لم يبلغ درجة التمييز . تحقق عنصر الإكراه أو التحايل .

(المادة ٢٥٠ ع = ٢٨٨)

٢ — إثبات دليل . لا يفترط أن يكون سابقاً للحادث أو معاصراً له . استخلاص اشتراك المتهم في الخطف من مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع له من أجل ذلك

المبادئ القانونية

١ — إن الخطف يعد متحققاً فيه عنصر الإكراه أو التحايل إذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .

٢ — إذا استخلصت المحكمة اشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ومن مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع لذلك ، فليس يقدر في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف . إذ لا يشترط في الدليل أن يكون سابقاً للحادث أو معاصراً له .

المحكمة

« حيث ان الطعن المقدم من الطاعن الثالث استوفى شكله القانوني

« وحيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن المقدم من هذا الطاعن يتلخص في أن الحكم لم يوضح الأركان المكونة للجريمة ولم يحدد الوقائع التي تكون هذه الأركان كما جاء قاصراً في بيان ركن التحايل أو الإكراه وهذا القصور يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث ان الحكم بعد ان أورد واقعة غياب المجنى عليه من بندر الاسماعيلية وهو طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات وسؤال أبيه عنه الطاعن وآخرين من قرية أخرى لتوجه ظنه إلى وجوده فيها بسبب خصومة بين أفراد من عائلتيهما واجابة هؤلاء ومنهم الطاعن بالانكار وبعد أن ذكر أنه بعد شهر اجتمع به ثلاثة من بينهم الطاعن وفاوضوه في رد ابنه في مقابل مبلغ مائة جنية فدفعه إلى أحدهم (المتهم الأول) وبعد بضعة أيام أعيد إليه ابنه مع أحد الثلاثة . وبعد أن سرد ما شهد به والد الطفل بما يتفق مع الوقائع السابقة الذكر وما أدلى به من حضر هذه الوقائع من الشهود وما أقر به المتهم الأول من أن

الطاعن هو الذي وسطه في مفاوضة والد الطفل في إعادة ابنه مقابل مبلغ مائة جنيه ومن أن المفاوضة أسفرت عن حصوله على المبلغ وأنه سلمه إلى الطاعن فصحبته إلى جهة التل الكبير وتسلم الطفل من شخص آخر هناك . بعد ذلك قالت المحكمة أنه لذلك يكون قد ثبت لها صحة التهمة المستندة إلى المتهمين الثلاثة ومن بينهم الطاعن ثم قالت « وحيث أنه ثبت أن المجنى عليه طفل صغير قدر سنه وكيل النيابة المحقق بثلاث سنوات وقال عنه أنه لا يستطيع الكلام ومثل هذا الغلام يكون مسلوب الإرادة ومعدومها وتكون الجريمة وقعت عليه بالاكراه » ولما كان ذلك يدل على أن الحكم قد اشتمل على بيان كاف لواقعة الدعوى وجميع العناصر المؤدية لتحقيق الجريمة التي دين الطاعن بها بما في ذلك عنصر الاكراه أو التحايل لأن الخطف يعد متحققا فيه دائما هذا العنصر إذا كان المخطوف كما هي الحال في الدعوى لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه . لما كان ذلك فإن القصور المدعى قصورا لا يكون له وجود » وحيث أن حاصل الوجهين الآخرين هو أن وقائع الدعوى لا تؤدي إلى اعتبار الطاعن شريكا في رد الطفل المخطوف إذ أن أحدا لم يقل بأنه كانت له يد في قبض المبلغ وإذا كان والد المجنى عليه وكذا المتهم الأول قد نسبا إليه مساهمته في الرد فإن هذين كانت لهما أقوال في حق أشخاص آخرين ولم تأخذ المحكمة بها . على أنه لو فرض اشتراك الطاعن في رد الطفل فإن هذه الواقعة لاحقة بعد تمام الخطف بأكثر من شهر وظروف كل من الواقعتين تختلف عن الأخرى وقد يشترك

الشخص في أحدهما دون أن يكون له يد في الأخرى .
« وحيث أن الحكم يخص واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ومن بينها مفاوضة الطاعن وزميليه والد الطفل في أمر رد ابنه في نظير مبلغ معين وأورد ما شهد به والد المجنى عليه بما يتفق مع ذلك وما تأيد بأقوال مهني فزاع وعبد الرحيم سليمان ثم سرد أقوال المتهمين فقال « أقر المتهم الأول بأن الطاعن هو الذي وسطه في مفاوضة والد المجنى عليه في احضار ابنه نظير مبلغ مائة جنيه فاستدعاه بد كان المتهم الثاني وتم الاتفاق بحضور آخرين (ذكر أسماءهم) على دفع هذا المبلغ وأنه استلمه من والد المجنى عليه وسافر مع الطاعن إلى جهة بالتل الكبير حيث استلم المجنى عليه من شخص وأعطى النقود للطاعن وعاد بالطفل » وبعد أن عرض لبحث دفاع المتهمين الآخرين وجاء في رده قوله « والواقع أن الجريمة ما كانت تتم إلا بمساهمة هذين المتهمين مساهمة فعالية فهما اللذان بحكم جوارهما لمنزل المجنى عليه جوارا يكاد يكون تلاصقا يمكنهما خطف الغلام بسهولة وبدون أن يلتفتا إلى أنظار وليس من العسير بعد ذلك تسليم الغلام إلى أحد أفراد العصبة بجهة بعيدة عن أنظار أهله » ثم قال أما بالنسبة للمتهم الثالث (الطاعن) فلا يستقيم انكاره مع ما قرره الشهود المذنبين أشير اليهم آنفا من حضوره دفع المبلغ إلى المتهم الأول وحضوره المفاوضة في مبلغ الحلوان ومع ما قرره المتهم الأول من أنه سلم المبلغ إلى المتهم الثالث (الطاعن) وأنه استلم منه الغلام وليس هناك ما يحمل الشهود على أن يدعوا عليه كذبا إذ أنه ليس من

بلدتهم ولا تربطه بهم رابطة وهو نفسه ينكر معرفته لهم» ويبين من ذلك أن المحكمة حين قالت أن الطاعن قد ساهم في رد الطفل المخطوف قد بذت قولها على أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما خلصت إليه. كما يبين أنها إذ دانت الطاعن من أجل واقعة الخطف قد استخلصت ذلك من مجموع ظروف الدعوى ومن بينها مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبالغ المرفوع وهي اعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما استخلص منها. ولا يتضح في ذلك كون واقعة رد الطفل لاحقة بحدوث الخطف إذ ليس من تقييد في هذا الخصوص ضرورة سبق الدليل للحادث أو معاصرته له حيث لا موجب له ولا مبرر ويكفي أن تكون المحكمة كما فملت قد اقتنعت من وقائع الدعوى أن من رد الطفل لابد كان يعلم بمحل وجوده ومساهما في واقعة خطفه.

«وحيث أنه لذلك يكون الطاعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا.

(طعن ليب غريال شنودة وآخرين ضد النيابة رقم ٣٥٢ سنة ١٥٠٢ ق)

٢٠٠

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

تعويض. اشتراك الضرر في الخطأ الذي نشأ عنه الضرر. يقتضى توزيع التعويض بينه وبين الغير الذي تسبب هو معه في الضرر بنسبة خطأ كل منهما.

(المادة ١٥١ مدني)

المبدأ القانوني

إن المادة ١٥١ من القانون المدني وإن نصت على إلزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير

بتعويض الضرر المترتب على فعله إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضاً وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير مبلغ التعويض المستحق له، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير. لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئاً عن خطأين: خطئه هو وخطأ غيره - ذلك يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما. وبناء على عملية تشبه المقاصة لا يكون الغير ملزماً إلا بمقدار التعويض المستحق عن كل ضرر منقوصاً منه ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه.

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ لم يتمحض للطاعن بكامل التعويض عن الضرر الذي أصابه من الجريمة بل قضى له ببعضه بمقولة أنه اشترك مع المتهم في الخطأ الذي تسبب عنه أصابه. ووجه الخطأ في ذلك هو أن التعويض تابع للجريمة فإذا ثبتت ثبوت حق المجنى عليه في التعويض كاملاً وإذا انتفت انعدام هذا الحق أصلاً أما القضاء للمدعي المدني ببعض التعويض فأمر مخالف لحكم القانون وفضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يبين الاحتمياط الذي كان يجب على الطاعن اتخاذه وهو يعبر الطريق وقت وقوع الحادث ولم يوضح مفردات المبلغ الذي حكم به له على سبيل التعويض والجزء الذي استبعده في مقابل الخطأ الذي نسبته إليه.

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه بالتعويض الذي قدره للطاعن على أسباب الحكم الابتدائي وقد راعى هذا الحكم في تقدير التعويض - أولا - أن المجنى عليه (الطاعن) عولج بسبب الإصابة في مستشفى النصر العيني كما قرر ذلك الدفاع ولم ينكره المجنى عليه - وثانيا - أن المجنى عليه اشترك بعض الشيء في حدوث الحادث فتمد كان عليه ان يحتاط ولا يعبر الشارع إلا بعد خلوه من مرور السيارات وغيرها وقد شهد انه نظر السيارة قادمة وبالرغم من ذلك فتمد عبر الطريق ، وأضاف الحكم الاستئناف المطعون فيه الى ذلك قوله « انه ثبت من أوراق الدعوى وأقوال المجنى عليه وشهادة شاهديه حسين شكرى سالم وعبد الرحمن الشاذلى ان المتهم كان يسير بالسيارة قيادته في شارع رئيسى عمومى ينقسم إلى قسمين أحدهما للمتجه الى الجزء والناني المتجه الى امبابه فاذا انطلق قائد السيارة في مثل هذا الشارع وزاد عن السرعة المقررة قليلا كما فعل المتهم فهو مخطىء بلا شك ولكن له الحق أن ينتظر من الذي يعبر مثل هذا الشارع وأن يكون شديد الحذر منتهيا محتاطا وأن يتقدر لخطوه قبل السير اذ أنه هو الذي يعترض السير فاذا أخطأ من جهته ولم يتقدر المسافة الواجبة بينه وبين السيارة المقبلة حتى لا تدهمه فان خطأه ليتكافأ مع خطأ السائق المسرع وان المحكمة ترى أنه يجب ملاحظة ذلك عند تقدير التعويض وترى بان التعويض المناسب الحكم به للمدعى المدنى في هذه الحالة هو ٧٥ جنيه فقط » وفي هذا بيان كاف للخطأ الذي وقع من الطاعن

« وحيث ان المادة ١٥١ من القانون المدنى وان نصت على الزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر المترتب على فعله إلا أنه اذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وسام هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه فان ذلك يجب أن يراعى في تقدير مبلغ التعويض الذي يستحقه فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطئه أي خطأ هذا الغير لأن تعويض المضرور عن ضرر أصابه من خطأ بين خطؤه هو وخطأ غيره يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما وبناء على عملية تشبه المقاصة يكون الغير ملزما بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر ناقصا ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه . ومتى تقرر ذلك فلا وجه للنعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يقض للمجنى عليه بالتعويض كاملا بل خصم منه جزء في مقابل الخطأ الذي ارتكبه . هذا ولما كان تقدير التعويض هو من شأن قاضى الموضوع وحده دون رقابة عليه فيه من محكمة النقض فلا محل للنعى على الحكم بحججه أن المحكمة لم تبين مفردات المبلغ الذي حكمت به . » وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن غير ملب أفدى مدعى مدنى ضد مامر بمقوب ابراهيم وآخرين في قضية انيايه رقم ٤٩٦ سنة ١٩٥٥ ق)

٢٠١

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

سب على . دمع المتهم بأن المجنى عليه هو الذي ابتدره بالسب . لا عمله . عمل هذا المدعى ارتكبت الجريمة جريمة سب غير علنى . (المواد ٢٦٥ / ١ و ١٤٨ و ٣٤٧ ع = ٣٠٦ و ١٧١ و ٢٩٤)

المبدأ القانوني

مادام المتهم قد أدين في جريمة السب العلني المعاقب عليها بالمادتين ٣٠٦ ، ١٧١ عقوبات فلا يكون له وجه في الدفع بأن المجني عليه هو الذي ابتدره بالسب ، إذ هذا الدفع لا يكون له محل إلا إذا كانت الجريمة التي أدين فيها هي جريمة السب غير العلني المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ عقوبات .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الطاعن دفع بأن المدعي بالحقوق المدنية هو الذي ابتدره بالاعتداء عليه معتمدا على سلطة وظيفته وكان الطاعن عند هذا الاعتداء يستعمل حقا من حقوقه هو معاينة مكان لا يشمل عقد إيجار المدعي فمنعه هذا من استعمال حقه وطرده من عقاره واستغل وظيفته في استحضار البوايس وتكليفه بالقبض على الطاعن بحجة أنه اعتدي عليه أثناء تأديته وظيفته ويقول الطاعن ان الحكم المطعون فيه أخذ بالأساس الذي قام عليه هذا الدفع فتمرر أن المدعى حقيقة لم يكن يؤدي أى عمل من أعمال وظيفته ولكنه بعد ذلك لم يتمش مع هذا النظر وقضي بالادانة . إذ مادام الأمر بالقبض على الطاعن كان استعمالا للوظيفة فيما لا يجوز أن تستعمل فيه فلا جريمة إذا احتج الطاعن على ذلك بشدة في حدود المألوف والعادة عملا بتعاقد المقاصة في الابتداء باللسان .

« وحيث انه لا وجه لما يذهب إليه الطاعن من أن المدعى بالحقوق المدنية لو كان

هو البادى بالاعتداء لما كانت هناك جريمة في واقعة السب التي دين بها لأن محل هذا البحث إنما هو السب غير العلني المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات والحكم المطعون فيه قضى بادانته في سب علني معاقب عليه بالمادتين ٣٠٦ و ١٧١ .

« وحيث ان الوجه الآخر مبنى على القول بأن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة من النواحي الآتية . أولا — إنها أخرجت الواقعة من حدود أنها جريمة وقعت على موظف أثناء تأدية وظيفته ومع ذلك فقد وقعت العقوبة المقررة لهذه الجريمة بمقتضى المادتين ١٣٣ و ١٣٦ من قانون العقوبات . ثانيا — ان البراءة من التهمة السابقة كانت تقتضى معاقبة الطاعن على أساس أن الواقعة جريمة سب واحدة لا جريمتان وليكن الحكم أبقى العقوبتين المحكوم بهما ابتدائيا من أجل تهمة الاهاية والتعدي — ثالثا — انه ليس في الأقوال التي صدرت من الطاعن كلمة واحدة مما يجوز اعتباره سبا لأنه ليس فيها اسناد أى عيب مهما كان — رابعا — ان تلك الأقوال لا تعدو أن تكون مخالفة لا عقاب عليها لأن المدعى ابتدر الطاعن بالاعتداء .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه واضح الدلالة على أن المحكمة حين رأت عدم انطباق المادتين ١٣٣ و ١٣٦ من قانون العقوبات على الواقعة الأولى التي أثبتتها في الحكم قد طبقت عليها المادتين ٣٠٦ و ١٧١ ولما كانت العقوبة التي أوقعتها على الطاعن داخلة في حدود المادة ٣٠٦ وكانت هذه الواقعة منفصلة عن واقعة التهمة الثانية التي أثبتت حصولها قبل واقعة التهمة الأولى بشهرين فلا يكون هناك

وجه لما يشيره الطاعن في الشقين الأولين .
 أما باقى ما يشيره فإن المحكمة قد ردت عليه
 رداً صحيحاً بقولها . ومن حيث أن القول بأن
 تلك الألفاظ التى تفوه بها المتهم لا تتضمن أى
 خدش للشرف أو الاعتبار — فى غير محله
 إذ الثابت فيما قرره المجنى عليه وشهود الأثبات
 الثانى والثالث والرابع والعاشر أن المتهم
 المذكور وجه لحضرة وكيل النيابة عند ما نهره
 لدخوله حديقة منزله بدون إذن وأمره بالخروج
 منها تلك الألفاظ السابقة وتلك الألفاظ هى
 أنا أحسن منك أنا أوريك امش من هنا
 ويبتى هو اللى آوريك وأنا موظف زيك ،
 وهى التى أجمع عليها هؤلاء الشهود ولا شك
 فى أن الألفاظ المذكورة انفا ولو أنها لا تشمل
 اسناد عيب معين إلا أنها مما تخدش التاموس
 والاعتبار إذ عباراتها ماسه بالمجنى عليه محطه
 من كرامته . ومن حيث أن ما أثاره الدفاع
 أيضاً بأن الجريمة الأولى بفرض صحة
 وقوعها — هى مجرد جريمة مخالفة —
 لا يمكن أسنادها للمتهم — لأنه لم يوجه
 العبارات المنسوبة إليه — بفرض صحة ذلك -
 إلا بعد أن استفزه أو ابتدره حضرة وكيل
 النيابة - وذلك تطبيقاً لنص المادة ٣٩٤ / ١ .
 ومن حيث أنه لا محل لهذا الدفع بعد التعديل
 الذى أدخل على المادة ٢٤٧ من قانون سنة
 ١٩٠٤ بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ وهى
 المادة ٣٩٤ / ٣ عقوبات جديد التى تعاقب
 بعقوبة مخالفة كل من ابتدر انساناً بسب
 غير على فأصبح الضابط الآن فى التمييز بين
 الجنحة والمخالفة فى جرائم السب هو ركن
 العلانية كما هو الشأن فى القانون الفرنسى
 الصادر فى سنة ١٨٨١ ومن الثابت أن السب

المسند للمتهم فى التهمة الأولى قد وقع منه فى
 الطريق العام . ومن حيث أنه عن الجريمة الثانية
 وهى اعتداء المتهم بالسب العلنى أيضاً منذ
 شهرين سابقين على تاريخ الحادث الأول —
 بأن قال المتهم للخفير النظامى على ناصف المعين
 لحراسة منزل المجنى عليه وذلك ليلة ٣١
 أغسطس سنة ١٩٤٤ عندما عانته بسبب هدمه
 عمداً عشة الطيور الكائنة بحديقة المنزل
 موضوع التهمة الثالثة أجابه المتهم بقوله (بلعن
 أبوك لأبو وكيل النيابة) فهى ثابتة بما شهد به
 الخفير المذكور والشاهد عبد الله حمد خضر
 وكذا شاهد الأثبات السادس والسابع كما
 شهد الشاهد التاسع بأنه سمع من بعض الأفراد
 أن المتهم سب حضرة وكيل النيابة أمامه .
 ومن حيث أن القانون يعاقب على السب ولو
 صدر فى غياب الشخص الموجه إليه بشرط
 أن يكون قد ذكر اسمه أو عين تعييناً كافياً .
 » وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير
 أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن على إسماعيل مصطفى البدرى ضد النيابة وآخر
 مدعى بحق مدنى رقم ٦٩٣ سنة ١٥ ق)

٢٠٢

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

مواد مخدرة . الاتصال بالمخدر مباشرة أو بالواسطة .
 معاقب عليه . قبل المتهم للتأطى من الجوزة بنية تدخين
 الحشيش الذى بها . معاقب عليه . حمل الجوزة له والحشيش
 فيها يؤخذ عليه كما لو كان حاصلاته .
 (قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

المبدأ القانونى

إن القانون صريح فى العقاب على كل

اتصال بالمخدر مباشرة كان أو بالواسطة . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قبل التعاطي من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذي بها ، فإن حمل الجوزة له والحشيش فيها ، كائنا من كان حاملها ، يكون حاصلا لحسابه واجبا قانونا مساءلته عنه كما لو كان حاصلا منه .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو ان الواقعة الجنائية التي دين الطاعنان من أجلها غير مبينة ببيانا كافيا بالحكم لأنه لم يذكر عن الشهود ومن المتهمين الذي كان يتعاطى المخدر في الجوزة عندما دخلوا المقهى عليهم مع أن الدفاع أثار ذلك امام المحكمة الاستئنافية ، ومع ما هو معلوم أن الجوزة لا يمكن أن يستعملها غير شخص واحد في وقت واحد . وفضلا عن ذلك فإن المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة لا تنطبق على الواقعة الثابتة بالحكم لأن الجوزة لم تكن في يد احد من الطاعنين فقد جرت العادة أن لا يدخن الحشيش مستقلا بل يوضع معه على حجر الجوزة دخان معسل فمن شرب من الجوزة وهي ليست فريدة ، لا يمكن ان يعتبر محرزا أو حائزا لان ما يستنشقه قد يكون من الدخان دون الحشيش ولا يمكن تطبيق المادة المذكورة الا اذا حلل ما استنشقه وهذا يكاد يكون مستحيلا . ويقول الطاعنان أخيرا ان التفتيش قد تم بدون إذن النيابة فهو باطل وما كان يجوز ان تبني ادانتهم على ما اسفر عنه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين وآخر بأنهم « أحرزوا مواد مخدرة (حشيشا) في غير الحالات المصرح

بها قانونا » والحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه دانهم وقال في ذلك « ان الواقعة كما يقول بها ضابط البوليس حسين افندي محمد علي تتحصل في أنه ورجال البوليس عباس الجريتي ومحمد عبد العال منصور وابوالمكارم يوسف كانوا يمررون ليلة الحادثة لتفقد حالة الأمن وملاحظة اغلاق المحلات العمومية فلفت نظرهم مقهى ينبعث منه نور قوى في حين ان التعليمات وقتئذ كانت تقضى بحجب الأنوار فلما تقدم من المقهى اشتم رائحة الحشيش وشاهد شخصا يمسك بجوزة ويقدمها لآخرين يدخنان منها فلما دخل المتهمى لضبط الجوزة أسرع بها الشخص الذي كان يحملها وحاول القاء ما بها في بالوعة فتمكن بعض رجاله من ضبط الجوزة قبل تفريق مياها ومن ضبطه كمية من الدخان المحترق سقطت على الأرض بجانب البالوعة وقد ضبطوا الأشخاص الثلاثة وهم المتهم الثاني صاحب ومدير المقهى والذي كان ممسكا بالجوزة والمتهمين الأول (الطاعن الأول) والثالث (الطاعن الثاني) اللذين كانا يدخنان من هذه الجوزة وقد أرسلت المضبوطات وهي الجوزة وما بداخلها من مياه وبقايا الدخان المحروق فتبين من نتيجة التحليل انه عثر بغير غسالة اجزاء الجوزة وبالمياه التي كانت بداخلها على أثر لمادة الحشيش كما انه عثر على أثر مادة الحشيش بمنقوع الدخان وبسؤال باقي رجال البوليس قرروا مثل ما قرره حسين محمد علي افندي وقال المتهم الثاني بأنه كان يقدم لاثنين من زبائنه دخانا معسلا في الجوزة وقال المتهم الأول بأنه كان يشرب من جوزة ليس بها حشيشا وأنكر

الثَّ لَثُ أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ مِنَ الْجُوزَةِ . وَحَيْثُ أَنَّ الْحَاضِرَ مَعَ الْمُتَهَمِينَ دَفَعَ بِبَطْلَانِ إِجْرَاءَاتِ التَّفْتِيشِ لِأَنَّ ضَمَابِطَ الْبُولِيسِ لَمْ يَسْتَصْدِرْ أَمْرًا مِنَ النِّيَابَةِ الْعُمُومِيَّةِ بِبَيِّحٍ لَهُ تَفْتِيشِ الْمُقَهَّى أَوْ الْأَشْخَاصِ الَّذِينَ كَانُوا بِدَاخِلِهَا . وَحَيْثُ أَنَّ الَّذِي يَبِينُ مِنْ شَهَادَةِ حَسَنِ أَفْنَدِي مُحَمَّدَ عَلِيٍّ وَمِنْ أَقْوَالِ الْبُولِيسِ الْمَلَكَِيِّ عِبَّاسِ الْجَرِيَتَلِيِّ فِي مُحَضَّرِ ضَبْطِ الْوَاقِعَةِ أَنَّهُمَا اشْتَمَا رَائِحَةَ الْحَشِيشِ تَذْبَعُثُ مِنَ الْمُقَهَّى ثُمَّ رَأَى الْمُتَهَمُ الثَّانِي مُمْسِكًا الْجُوزَةَ وَيَقْدُمُهَا لِلْمُتَهَمِينَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ الَّذِينَ رَأَىٰ هُمَا أَيْضًا يَدْخَنَانِ مِنْهَا وَأَنَّ هَذِهِ الْجُوزَةُ هِيَ مَصْدَرُ رَائِحَةِ الْحَشِيشِ الَّتِي اشْتَمَاعَا .

وَحَيْثُ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةُ قَاطِعَةٌ بِأَنَّ الْمُتَهَمِينَ كَانُوا فِي حَالَةٍ تَلْبَسُ تَدْيِجُ التَّفْتِيشِ لِرَجُلِي الْبُولِيسِ دُونَ اسْتِئْذَانِ النِّيَابَةِ الْعُمُومِيَّةِ وَقَدْ شُوْهِدُوا بِمَرْتَكِبِينَ حَاضِرَةً أَحْرَازَ مُخْدَرٍ وَكَانَتْ رَائِحَةُ هَذَا الْمَخْدَرِ مُنْبَعِثَةً مِنَ الْجُوزَةِ الَّتِي شُوْهِدَ الثَّانِي مُمْسِكًا بِهَا وَالْمُتَهَمَانِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ بِتَعَاظِيَانِ مِنْهَا وَمِنْ ثَمَّ فَانَّهُ يَتَبَعَيْنِ رَفُضَ هَذَا الدَّفْعِ . وَحَيْثُ أَنَّ التَّهْمَةَ ثَابِتَةً ضِدَّ الْمُتَهَمِينَ مِمَّا سَبَقَ سَرْدُهُ مِنْ أَدْلَةٍ إِذْ شَهِدَ حَسَنِ أَفْنَدِي مُحَمَّدَ عَلِيٍّ بِأَنَّهُ رَأَى الْمُتَهَمَ الثَّانِيَّ يُمْسِكُ بِالْجُوزَةِ الْمَضْبُوطَةِ وَرَأَى الْمُتَهَمِينَ الْآخَرِينَ يَدْخَنَانِ مِنْهَا وَقَدْ ثَبَتَ مِنَ التَّحْلِيلِ أَنَّ بَقَايَا الدِّخَانِ وَغَسَالَةَ الْجُوزَةِ وَمِيَاهَهَا بِأَثَرِ الْحَشِيشِ بِمَا يَتَمَطَّعُ بِأَنَّ الْمُتَهَمَ الثَّانِيَّ صَاحِبَ الْمُقَهَّى كَانَ يَتَدَمَّ الْحَشِيشَ لِلْمُتَهَمِينَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ وَمِنْ ثَمَّ يَتَبَعَيْنِ عِقَابَ الْمُتَهَمِ الثَّانِيَّ بِالْمَوَادِّ ٢٠٩ وَ ٣٥٠ / ٦ ب ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ مِنْ الْقَانُونِ رَقْمِ ٢١ سَنَةِ ١٩٢٨ وَعِقَابَ الْمُتَهَمِينَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ

بِالْمَوَادِّ ٢٠٩ وَ ٢٢٦ وَ ٤٠ و ٤١ و ٤٥ مِنْ هَذَا الْقَانُونِ بِوَصْفِ أَنَّ أَحْرَازَهُمَا لِلْحَشِيشِ كَانَ بِقَصْدِ التَّعَاظِيِ الشَّخْصِيِّ

« وَحَيْثُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِمَا يَشِيرُهُ الطَّاعَتَانِ فِي طَعْنِهِمَا فَالْحُكْمُ الْمَطْعُونُ فِيهِ قَدْ بَيَّنَّ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ أَنَّهُمَا كُلُّهُمَا قَدْ انْصَلَا بِمَبَاشَرَةٍ بِالْجُوزَةِ وَدَخَنَا وَالْحَشِيشِ فِيهَا . وَهَذَا يَبْرُرُ مَا قَالَتْهُ الْحَكْمَةُ عَنْهُمَا وَعَاقِبَتُهُمَا مِنْ أَجْلِهِ وَهُوَ أَنَّهُمَا أَحْرَزَا الْحَشِيشَ لِلِاسْتِعْمَالِ الشَّخْصِيِّ . أَمَّا مَا يَقُولَانِ بِهِ مِنْ أَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُمَا - أَحَدُهُمَا أَوْ كُلُّهُمَا - كَانَا مُمْسِكِينَ بِالْفِعْلِ الْجُوزَةَ الَّتِي وَجَدَ بِهَا أَثَرُ الْحَشِيشِ وَأَنَّهُ مَعَ اغْتِمَالِ هَذَا الْبَيَانِ لَا يَكُونُ لَجْرِيْمَةِ أَحْرَازِ الْمَخْدَرِ مِنْ أَسَاسٍ تَحْمِلُ عَلَيْهِ لِأَنَّ مَجْرَدَ تَدْخِينِهِمَا مِنَ الْجُوزَةِ لَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَا تَصَادَفَ أَنْ تَعَاظِيَاهُ مِنَ الْمُنْبَعِثِ مِنَ الْجُوزَةِ وَفِيهِمَا الْحَشِيشُ مَخْلُوطٌ بِالدِّخَانِ هُوَ مِنَ الدِّخَانِ فَتَنْطُ مَا لَا يَصِحُّ مَعَهُ الْفَوَلُّ عَلَى سَبِيلِ الْجُزْمِ بِأَنَّهُمَا أَحْرَزَا مُخْدَرًا - مَا يَقُولَانِ - مِنْ هَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ قَبُولَهُمَا التَّعَاظِيَّ مِنَ الْجُوزَةِ بَنِيَهُ تَدْخِينِ الْحَشِيشِ الَّذِي بِهَا يَكُونُ مَعَهُ حَمْلُ الْجُوزَةِ لَهَا وَالْحَشِيشِ فِيهَا كَأَنَّهَا مَنْ كَانَ حَامِلًا حَاصِلًا لِحَسَابِهِمَا مِمَّا يَجِبُ مَعَهُ قَانُونًا مَسَاءَلَتُهُمَا عَنْهُ كَمَا لَوْ كَانَ حَاصِلًا مِنْهُمَا لِأَنَّ الْقَانُونَ صَرِّحٌ فِي الْأَخْذِ بِالْعِقَابِ عَلَى كُلِّ انْصِلَالٍ بِالْمَخْدَرِ مَبَاشَرًا كَانَ أَوْ بِالْوَاسِطَةِ .

« وَحَيْثُ أَنَّهُ لَذَلِكَ يَكُونُ الطَّعْنُ عَلَى غَيْرِ أَسَاسٍ مُتَعِينًا رَفُضُهُ مُوَضُّوعًا .

(طعن محمد جاد مروحان وآخر ضد النيابة رقم ٧١٣ سنة

١٤٠٥ ق)

المكرر

« حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن ركن تغيير الحقيقة غير ثابت في الدعوى ، لأن الواقعة الواردة في الشهادة الادارية المدعى تزويرها هي واقعة صحيحة . وقد قدم للمحكمة مستندات رسمية تدل على أن هندية اسماعيل محمد جويده توفيت حقيقة قبل سنة ١٩٢٤ . وأن محمد سالم البابلي ورث عنها قطعة الأرض المبيعة له بالعقد الذي سجله بمقتضى تلك الشهادة ، ولكن المحكمة لم تعن بتمحيص هذا الدفاع والرد عليه ، بل اقتصرت على القول بأن هندية اسماعيل جويده لم توجد يومها دون أن تورده دليلا تدعم به هذا القول ، وهذا منها قصور يعيب الحكم بما يوجب نقضه . ولا يمنع من ذلك أن الحكم قد أثبت أن توقيع العمدة عبده جابر على الشهادة غير صحيح ، لأنه متى ثبتت واقعة وجود هندية ، وبالتالي مطابقة موضوع الشهادة للحقيقة فلا يكون هناك محل للعقاب .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله انها « تلخص كما هو ثابت من الأوراق وأقوال الشهود الذين سئلوا في التحقيق وأمام المحكمة في أن سيد محمد البابلي (الطاعن) مع محمد سالم البابلي الذي توفي وحفظت القضية بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة له انقضاء على اغتيال قطعة ارض واصطناعا عقدا ببيعها صادرا من المتهم الذي توفي الى المتهم ولكي يتمكننا من التسجيل والتأشير على هذا العقد

٢٠٣

٤ أبريل سنة ١٩٤٥

نزور في أوراق رسمية :

١ — مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور . معاقب عليه ولو كانت الواقعة المدونة بها مطابقة للواقع .

٢ — القصد الجنائي في هذه الجريمة متى يتبرر متوافرا (المراد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ ع = ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤)

المبادئ القانونية

١ - إن مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ولو كان ما أثبت فيها مطابقا للواقع . وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها زورا إلى الموظف الذي قلد توقيعها عليها .

٢ - القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكب التزوير بجميع الأركان التي يتكون منها ، وإرادته استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . فاذا كان المستفاد من الحكم أن المتهم اصطنع الشهادة الادارية وهو عالم بأنه يغير الحقيقة ، وبأن من شأن هذا التغيير إحداث ضرر ، وكان قصده من تزويرها تقديمها إلى مصلحة المساحة مع عقد البيع للاستعانة بها على تسجيله ، فإن هذا الحكم يكون قد بين القصد الجنائي بما فيه الكفاية .

يبيع الثاني للأول هذه القطعة وزور اشهاة ادارية تفيد وفاة هندية اسماعيل جويده في ١٧ يونية سنة ١٩٠١ وأن البائع ورث عنها قطعة الأرض المبيعة ووضع اليد عليها ووقع على هذه الشهادة المتهم بصنفته شيخ بلد كما وقع مجهول بامضاء مزورة لعبد جابر عمدة البلدة وقتئذ وصدقا على الامضاءات من مركز طنطا وتمكن من تسجيل عقد البيع بتقديم هذه الشهادة المزورة للمساحة . وأن عبده أحمد جابر العمدة شهد بأنه لم يطلع على الشهادة الادارية المزورة ولم يوقع عليها وأن الامضاء المنسوب اليه مزور . وأن احمد السيد الحداد شهد بأنه حرر الشهادة الادارية المزورة بتكليف المتهم واعلانه ولم يكن أحد موجودا معه . وانه ثبت من تقرير إدارة الطب الشرعى أن الامضاء المنسوبة الى عبده جابر الشاهد الثاني على الشهادة الادارية مزورة . وأن المتهم طعن في تقرير الطبيب الشرعى وطلب نذب خبير آخر فأجابته المحكمة الى طلبه وقد نذب بتاريخ ١٨ من ابريل سنة ١٩٠٢ محمد افندي غريب العربى لأداء عملية الاستكتاب وعمل المضاهاه فقدم هذا الخبير تقريره يفيد اجراء عملية الاستكتاب وقطع بأن الامضاء ليست بخط العمدة وانما هي بخط المتهم وأدلى بأدلة فنية تدعيها للنتيجة التي وصل اليها . وانه ازاء اتفاق الرأى من ادارة الطب الشرعى والخبير الذى نذبه المحكمة لا تعير المحكمة التناوتا الى التقرير الاستشارى الذى قدمه المتهم » وانتهى الى ادانة الطاعن في جريمتي التزوير والاستعمال المرفوعة بهما الدعوي عليه .

» وحيث انه يتضح من ذلك أن المحكمة

من المساحة ادعى البائع أنه يرث الفدر المبيع من هندية اسماعيل محمد جويده ولا مكان التأشير من موظف مصلحة المساحة احتاج الأمر إلى احضار شهاده من عمدة البلدة تفيد ذلك ولما كان الأمر غير صحيح ولعلمهما بأن العمدة لا يمكن أن يوافقهما على ذلك فتد اختلقا هذه الشهادة وزوراها ناسبين صدورهما من العمدة الشيخ عبده احمد جابر ووقع عليها المتهم الأول بصنفته شيخا للبلد وهى مصطنعة لمصلحته وفائدته وقد اكتشف امر هذه الشهادة المزورة والى استعملت بتقديمها إلى مصلحة المساحة بمعرفة من يدعى محمود افندي محمد شاذى لأنه اشترى القطعة بعضها من المالكة الحقيقية هنا اسماعيل محمود جويده الموجودة على قيد الحياة لاهندية المتوفاة سنة ١٩٠١ والى لا تملك هذا القدر فقدم بلاغا للنياابة التى ضبطت هذه الشهادة وسارت فى التحقيق » ثم أورد الأدلة التى اعتمدت عليها فى القول بثبوت هذه الواقعة فذكر « أن محمود عبد ابوشاذى شهد بأنه اشترى بعقد عرفى مؤرخ فى ١١ يونية سنة ١٩٣٧ من هنا اسماعيل جويده قطعة أرض مساحتها ٢٣ طه وانه أراد تسجيل العقد فلم تقبل المساحة التأشير عليه إذ انضح أن التكليف باسم هندية اسماعيل جويده وذلك خطأ فى نقل الاسم وقت اجراء عملية فك الزمام فاتخذ اجراءات قضائية وادارية انتهت بتصحيح الاسم وتمكن من تسجيل حكم صحة تعاقد كان قد حصل عليه فى القضية رقم ٢٣٨٧ سنة ١٩٣٧ مدني مركز طنطا ولكن ظهر له أن المتهم مع المتهم الاخر الذى توفى اتفاقا معا على أن

أثبتت بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها أن الطاعن والمتهم الذي توفي اصططنعاً الشهادة الادارية ناسبين صدورها من العمدة الشيخ عبده احمد جابر واستعاننا في ذلك بأخر مجهول وقع عليها بامضاء للعمدة المذكور والواقعة علي هذه الصورة تعد تزويراً في ورقة رسمية بغض النظر عن حقيقة تاريخ وفاة هندية اسماعيل محمد جويده لأن مجرد اصططناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ولو كان ما أثبت بها مطابقاً للواقع لأن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها زوراً إلى الموظف الذي قلد توقيعه عليها .

« وحيث ان مبني الوجه الاخر أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه لم يكن يقصد بما وقع منه الاضرار بأحد ولا غش أحد ولكن المحكمة لم تعن بالرد على هذا الدفاع ولم تبين توفر القصد الجنائي لديه وانصراف ارادته إلى الاضرار أو الغش .

« وحيث ان القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكبها بجميع الأركان التي تتكون منها و ارادته استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . ولما كان المستفاد بجلاء من الحكم المطعون فيه أن الطاعن اصططنع الشهادة الادارية وهو عالم بأنه يغير الحقيقة بالطريقة التي عمد اليها في فعلته وان من شأن هذا التغيير احداث ضرر وقد كان قصده من تزويرها تقديمها إلى مصلحة المساحة مع عقد البيع للاستعانة بها علي تسجيله كما تم فعلاً فلا محل لما ينهاه

الطاعن على الحكم في هذا الصدد أيضاً .
« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .
(طعن السيد محمد البالي ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٧١٤ سنة ١٥ ق)

٢٠٤

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

قوة الشيء المحكوم فيه . الاحكام الصادرة بالعقوبة .
شروط حجيتها . حكم بادانة متهم في واقعة . لا حجية له بالنسبة لمتهم آخر بما حكم عن ذات الواقعة . وجوب تمكين كل منهم من الدفاع عن نفسه قبل الحكم عليه
(المادة ٢٣٣ تحقيق)

المبدأ القانوني

انه مهما قيل في مدى حجية الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة أو الصادرة بالعقوبة فيما يختص بالدعوى المدنية المترتبة على الجريمة فانه في المواد الجنائية يجب دائماً للتمسك بحجية الأحكام الصادرة بالعقوبة تحقق الوحدة في الموضوع والسبب والخصوم ، فالحكم بإدانة متهم عن واقعة جنائية يكون حجة مانعة من محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة ولا يكون كذلك بالنسبة إلى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة . وإيجاب تحقق هذه الوحدة أساسه ما تتطلبه المبادئ الأولية لأصول المحاكمات الجنائية من وجوب تمكين كل متهم من الدفاع عن نفسه فيما هو منسوب اليه قبل حكم المحكمة عليه ، حتى لا يجابه متهم بما يتضمنه حكم صادر بناء على إجراءات لم تتخذ في حقه .

وبما هو فرع عن ذلك ما جاء بالمادة ٢٣٣ من قانون تحقيق الجنايات من أنه : إذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز . . . أن يطلب في أى وقت كان إلغاءهما من محكمة النقض والإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر ، مما مفاده أن القاضى وهو يحاكم متهما يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر ولو في ذات الواقعة على متهما آخر ، ولا ناظر لما يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه من تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يستند في طعنه الى القول بأن الحكم المطعون فيه صدر في تهمة كانت محل محاكمة وحكم فيها في قضية الجنبه رقم ١٧٤٨ سنة ١٩٤١ بندر الزقازيق وقد جاء مخالفا للحكم السابق صدوره في التهمة بعينها فيكون باطلا لمخالفته لحكم نهائى صادر في موضوع واحد وواقعة واحدة . »
« وحيث ان المحكمة الاستئنافية حين حكمت ببراءة المطعون ضدهم من تهمة الشهادة الزور ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن عليهم قالت : « ان ظروف الواقعة تتلخص كما ذكرها المدعى بالحق المدنى في أنه كان زوجا للمتهمة الثالثة

ثم شجر بينهما خلاف أدى إلى التقاضى وأنه رفع ضدها الدعوى الشرعية رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ الزقازيق وأنها حضرت في الدعوى ودفعت بعدم الاختصاص على اعتبار أنها مقيمة بمصر واستشهدت على ذلك بشاهدين هما منصور السيد و كامل سليمان اللذين شهدا بأنها تقيم بمصر ولكنه هو أى المدعى المدنى استطاع أن يثبت أنها مقيمة بالزقازيق ولذلك رفع ضدهما الجنبه المباشرة رقم ١٧٤٨ سنة ١٩٤١ بندر الزقازيق وقضى ضدهما ابتدائيا واستئنافيا بالعقوبة وقال انه أثناء نظر الجنبه رقم ١٧٤٨ سنة ١٩٤١ أشهدت المتهمة الثالثة على صحة اقامتها بمصر بالشاهدين لبيبة احمد حمدي ومحمد عبد الحفيظ (المتهمين في هذه القضية) ولما كانت شهادتهما بأنها تقيم بمصر شهادة زور لذلك فهو يرفع هذه الجنبه . وحيث ان محكمة أول درجة حكمت باذانة المتهمين الأولى والثانى وألزمتهم بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسة جنيهات ثم حكمت ببراءة المتهمة الثالثة ورفض الدعوى المدنية قبلها .

« وحيث انه فيما يختص بالمتهمين الأولى والثانى فانه بالرجوع الى حكم محكمة أول درجة يتبين أن المحكمة حكمت باذانتها للأسباب والاعتبارات التى دين بها كل من منصور السيد و كامل سليمان في الجنبه رقم ١٧٤٨ سنة ١٩٤١ . »

« وحيث انه لأجل تحديد موقف المتهمين يجب التعرض للأسباب والاعتبارات التى وردت بالقضية رقم ١٧٤٨ سنة ١٩٤١ وبيان مداها وبعدها أو قربها في الصواب . »

وحيث انه تبين من الرجوع إلى تلك الأسباب والاعتبارات أنها كلها قاتمة ودائرة حول اثبات عدم اقامة المتهممة الثالثة بمصر خلافا لما قرره المتهمان منصور السيد وكامل سليمان ولذلك حكم بآذانتهمما وهذه الأسباب والاعتبارات هي كما وردت بالحكم الصادر في القضية رقم ١٧٤٨ سنة ١٩٤١ اعلان دعوى مرسل من المدعو محمود حسن إلى المتهممة الثالثة بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤١ بالعنوان الذي ادعته وهو شارع بولاق الجديد رقم ١٠ وعليه اجابة من شيخ الحارة بأنه لا يوجد بشارع بولاق الجديد منزل رقم ١٠ وأنه لا يعرف المراد اعلانها وأن ذلك الاعلان تأيد بالاقرار المؤرخ في ٢ يناير سنة ١٩٤١ الصادر من يوسف بسيوني شيخ حارة بولاق الجديد في عدم وجود هذا العنوان وعدم اقامة محمد افندي مرسى أخى المتهممة الثالثة التى تدعى أنها تقيم معه ومن شهادة هذا الشيخ بمحضر الجلسة كما تأيد ذلك أيضا باعلان ونشرة بيع صادرين من المتهممة نفسها في فبراير وسبتمبر سنة ١٩٤٠ ثابت منهنما أنها تقسم بالزقازيق والشكوى الادارية رقم ١٥٧ سنة ١٩٤١ والاعلان الصادر من المدعو محمد السيد صالح بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ الثابت فيه أنها تقيم بالزقازيق وقد خطبت شخصا وشهادة الدكتور سيف الدين شاكر طبيب الاسنان بالزقازيق الذى شهد بأنها كانت تعالج عنده في زمن شامل لتاريخ شهادة الزور . كما تبين من أقوال نفيسة أحمد مالكة المنزل رقم ١٠ شارع سيدي عبد الجواد وزوجها ووكيلها أن المتهممة الثالثة لم تسكن لاهى ولا أخوها

به كما ادعت . كما أن عبد الرحمن عبد الموجود مالك المنزل رقم ٣ سكة تاج العرب شهد أن المتهممة الثالثة لم تسكن بهذا المنزل اطلاقا وانما كانت تحضر لزيارة زوجة أحد السكان المدعو عباس أحمد . وحيث انه تبين من ذلك أن كل هذه الأسباب والاعتبارات تدور حول اثبات عدم اقامة المتهممة الثالثة بمصر في فترة شهادة الشاهدين منصور السيد وكامل سليمان ولذلك اعتبروا شاهدا زور وحكم بمعاقبتهمما ولذلك أيضا اعتبرت محكمة أول درجة المتهمين الأولى والثاني شاهدي زور وحكمت بمعاقبتهمما . وحيث انه تبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة الأذربكية الشرعية المؤرخ في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ما يؤخذ منه أن المتهممة الثالثة كانت تقيم بمصر بذلك التاريخ وهو تاريخ سابق على اداء الشهادة أمام محكمة الزقازيق الشرعية التى يحاكم عنها المتهمان الآن باعتبارهما أيدا شهادة الشاهدين منصور السيد وكامل سليمان أمام المحكمة الشرعية اذ كان ذلك في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ومضمون هذا المحضر أن المتهممة الثالثة رفعت دعوى شرعية ضد المدعى المدنى الآن أمام محكمة الأذربكية الشرعية فدفع فيها بعدم الاختصاص على اعتبار أنه هو والمدعية يقيمان بدائرة محكمة الزقازيق فحكمت محكمة الأذربكية باعتباره عاجزا عن إثبات الدفع وحكمت باختصاصها ومعنى ذلك فى المواد الشرعية أنه يحجز عن إثبات أن المدعية تقيم بالزقازيق وقد تأيد ذلك استئنافا شرعيا بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٤١ فرفع عنه التماسا فرفض التماس . وحيث انه تبين أيضا من إعلان دعوى الاسترداد المؤرخ في ٩ مايو

الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة والأحكام الجنائية الصادرة بالعقوبة فيما يختص بالدعوى المدنية المترتبة على الجريمة فإن الأحكام الصادرة بالعقوبة يجب دائماً التمسك بحجيتها في المواد الجنائية تحقق الوحدة في الموضوع والسبب والخصوم فهي تكون حجة بالنسبة الى المتهم المحكوم بادانته عن واقعة جنائية مانعة من محاكمته مرة أخرى عن ذات الواقعة ولا تكون حجة بالنسبة الى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة. وعلة ذلك ليست فتمط عدم تحقق شروط التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه بل هي أيضاً ما تتطلبه المبادئ الأولية لأصول المحاكمات الجنائية من وجوب توفير سبل الدفاع لكل متهم قبل الحكم عليه مما يقتضاه انه لا تصح مجابهة المتهم وأخذه أثناء محاكمته بما يتضمنه حكم صادر بناء على اجراءات لم تتخذ في حقه. وهذا النظر يؤكده نص المادة ٢٣٣ من قانون تحقيق الجنايات من انه « إذا صدر حکمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للاخر جاز . . . أن يطالب في أى وقت كان الغاءها من محكمة النقض والابرار إذا كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر » مما مفاده أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

سنة ١٩٤١ المحرر بناء على طلب المدعى المدني الآن ضد المتهم الثالثة أنها أعلنت بسكة تاج العرب رقم ٣ وخاطبها المحضر شخصياً . وحيث انه تدين فضلا عن ذلك أيضا من اعلان عريضة استئناف الدعوى الشرعية رقم ١٨٩٠ سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ الحاصل في أول أبريل سنة ١٩٤١ أن شيخ الجهة يوسف بسيوني وهو نفس الشيخ الذي ارتكن المدعى المدني على شهادته في إثبات التهمة قبل المتهمين تبين أنه قد أجاب ووقع على صيغة عدم إعلانها بما يأتي وبالبحت اتضح أن الست مريم الشهيرة بفكرية مرسى يمن كانت تقيم بشارع بولاق الجديد بميدان سيدى عبدالجواد رقم ١٠ بطرف أخيها محمد أفندى مرسى والآن تقيم بسكة تاج العرب منزل رقم ٣ الدور الرابع قسم بولاق . وحيث انه قد تبين أيضا من اعلان الدعوى المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩٤١ المحرر بناء على طلب كامل محمد السيد ضد المتهم الثالثة أن المحضر أعلنها شخصياً في سكة تاج العرب رقم ٣ بالسبتية بمصر . وحيث انه تبين من ذلك أنه لم يثبت بطريق قاطع أن المتهم الثالثة كانت تقيم بالزقازيق في الوقت الذي شهد فيه الشاهدان منصور السيد و كامل سليمان أمام المحكمة الشرعية أنها تقيم بمصر كما لم يثبت بوجه قاطع أيضا أنها لم تكن تسكن بمصر . وحيث انه إزاء هذا كله ترى المحكمة أنها على أقل تقدير أمام حالة شك ولذا يتعين الغاء الحكم وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما . وحيث انه فيما يختص بالمتهمة الثالثة فإن هذه المحكمة تقرر محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من برائتها ورفض الدعوى المدنية قبلها . « وحيث انه مهما قيل في مدى حجية

« وحيث انه متى تقرر ذلك و كان الحكم المطعون فيه حين قضي للمتهمين بالبراءة قد أورد الأدلة التي بني عليها قضاءه فان الطعن عليه بأنه جاء مخالفاً لحكم سابق في صدد الواقعة نفسها ولكن بالنسبة إلى المتهمين الآخرين لا يكون له من أساس في القانون يستند إليه ولذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً (طعن على عامر المبرجوى أفندى المدعى بالحق المدعى ضد لييه أحد حمى وآخرين في قضية النيابة رقم ٧١٧ سنة ١٥ ق)

٢٠٥

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

مواد مخدرة . زراعة الحشيش . المسمى المنصوص عنه في المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بتناول بذور الحشيش في الأرض وكل ما يتخذ نحوه من أعمال التسميد المختلفة اللازمة للزراعة إلى حين نضجه وقلمه . رعاية شجيرات الحشيش إبان العمل بهذا القانون . يعاقب عليها بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش في مصر إذ نص في المادة الأولى على أن « زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء المملكة المصرية ، وإذ نص في المادة (٢) التالية لها على أن « كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها الخ ، وإذ نص في المادة (٣) على معاقبة « من يضبط حائزاً أو محرزاً لشجيرات حشيش مقلوعة ، أو لبذور الحشيش غير المحموسة حمساً يكفل عدم إنباتها ، أو لأوراق شجيرات الحشيش سواء

أكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشيء ، إذ نص على ذلك فقد دل في غير ما غموض على أنه لم يقصد أن يقصر الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى على مجرد وضع بذور الحشيش في الأرض ، بل قصد أن يتناول هذا الحظر أيضاً كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزراعة إلى حين نضجه وقلمه . لأن وضع البذور إن هو إلا عمل بدائي لا يؤتي ثمرته إلا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سواؤه . وليس من المقبول أن يكون الشارع قصد المعاقبة على حيازة الشجيرات المقلوعة وترك الحائز للشجيرات القائمة على الأرض بلا عقاب ، مع أن حيازة هذه أسوأ حالاً وأوجب عقاباً . ثم إن قوله في المادة الثانية « كل مخالفة الخ ، يدل على أنه إنما قصد النظر السالف ذكره ، إذ هذا القول يفيد أنه قدر أن الحظر الوارد في المادة الأولى تتعدد صور المخالفة له ، والتعدد لا يكون إلا للتغاير الأفعال التي تقع بها المخالفة مع وجود الغرض منها جميعاً . ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمل على رعاية شجيرات الحشيش إبان العمل بهذا القانون معاقباً بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره ، وسواء أكان هو الذي وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذي وضعها .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الطاعن

وكان ضمنها شتل شجيرات الحشيش التي لم يعرفها وثبت من التحليل أنها شجيرات نبات الحشيش »

« وحيث ان الدفاع عن المتهم دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وانها من اختصاص اللجان الجزائية .

« وحيث ان زراعة الحشيش ضبطت في حيازة المتهم بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩٤٤ وان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش صدر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ وجاء بالمادة الثامنة منه بما يفيد العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وقد ضبط المتهم زارعا الحشيش بعد سريان القانون سالف الذكر ومن ثم ترى المحكمة أن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يسرى على الجريمة التي وقعت من المتهم

« وحيث انه جاء بالمادة السابعة منه ما يأتي (يلغى اختصاص لجان الجمارك فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

« وحيث انه للأسباب المتقدم ذكرها ترى المحكمة رفض الدفع واختصاص المحكمة بنظر الدعوى ومعاقبة المتهم بالمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤)

« وحيث ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش في مصر إذ نص في المادة الأولى على أن « زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء المملكة المصرية » واذ نص في المادة (٢) التالية لها على أن « كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها . . . الخ » وإذ نص في المادة (٣) على معاقبة « من يضبط

دفع أمام محكمة الموضوع بأن شجيرات الحشيش كان قد تم زرعها قبل العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي عوقب بموجبه ولكن المحكمة اعتبرت أن تاريخ ضبط الواقعة أو اكتشاف الجريمة هو الذي يحدد ان كانت لجان الجمارك هي المختصة بالفصل في الدعوى أو المحكمة مع ان الصحيح هو أن المخالفة تقع من بدء زرع الحشيش والقانون يعاقب على الجريمة عند وقوعها لا عند ضبطها وفضلا عن هذا فان الحكم أقيم على الاخلال بحقوق الدفاع لأن المحكمة كان عليها - وقد أجلت القضية للحكم في الدفع بعدم الاختصاص ان تتمكن الطاعن من المدافعة في الموضوع بعد ان قضت باختصاصها . وقد كان دفاع الطاعن ان المحقق أثبت أن ما وجدته هو نبات البانجو وهذا النبات يختلف عن الحشيش فالواقعة إذن لا يكون معاقبا عليها قانونا .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « في يوم ٩ يونية سنة ١٩٤٤ بجماجمون زرع شجيرات الحشيش الموضحة بالمحضر » والحكم الابتدائي دانه بهذه الواقعة وقال « ان واقعة الدعوى تتحصل فيما شهد به ابراهيم محمود عبيد افندي ضابط بوليس نقطة محلة أبو على إذ قرر بتقديم شكوى وعلم بأن أهالي جماجمون زرعوا أشجار حشيش فذهب على رأس قوة من رجال الحفظ وقد ضبط لدى المتهم زراعة فلغل في خطوط منتظمة وبها شجيرات حشيش منزرعة مع الفلغل في خطوط منتظمة تدل على الاعتناء وعددها ٧٦ شجرة وقرر المتهم في محضر ضبط الواقعة بأن الزارع لها إذ اشترى شتل فلغل

٢٠٦

٢ أبريل سنة ١٩٤٥

١ — الادعاء بحق مدني في دعوى مرفوعة عن جريمة .
حضور المدعي في الدعوى واشتركه في الاجراءات
التي تمت فيها . لا يبطل الحكم ولو كان لم يحكم له
بتعويض بناء على أي أساس كانا ما كان . مدع حضر
الدعوى وتبين عدم الانتهاء من نظرها أنه لم يكن
دفع الرسوم المستحقة . ذلك لا يكون سببا لبطلان
الاجراءات التي تمت في حضوره . الرسوم ليست إلا
جزئية مفروضة على التقاضي .

٢ — قوة الشيء المحكوم فيه . تصدى المحكمة الجنائية وهي
تتحقق الدعوى إلى واقعه أخرى بحثتها وقالت فيها
كلها من جهة تملفها بالدعوى المظرة أمامها .
لا تثريب عليها في ذلك . قولها هذا لا يلتزم به
المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى عن تلك الواقعة

المبادئ القانونية

١ — إن حضور من يدعى وقوع الجريمة عليه
أو على أحد من ذويه في الدعوى ، واشترائه
في الاجراءات التي تمت فيها ، باعتباره مدعيا
بحقوق مدنية ذلك لا يمكن عده سببا مبطلا
للحكم ولو كان لم يقض له في نهاية الأمر
بتعويض وكان السبب هو انعدام صفته في
المطالبة بالتعويض . وإذن فإذا تبين عند
الانتهاء من نظر الدعوى والمرافعة فيها أن
المدعي لم يكن دفع الرسوم المستحقة فإن
ذلك لا يصح عده سببا لبطلان الاجراءات
التي تمت في حضوره . لأنه مادام حضوره -
بحسب النظام المقرر في المواد الجنائية - جائزا
قانونا عند دفع الرسوم ، ومادام دفع الرسوم
أو عدم دفعها ليس من شأنه في حد ذاته

حائزا أو محرزا لشجيرات حشيش مخلوطة
أو لبذور الحشيش غير المحموسة حسا يكمل
عدم انبائها أو لأوراق شجيرات الحشيش
سواء اكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير
مخلوطة بشيء . إذ نص على ذلك يكون قد
دل في غير ما غموض على انه لم يقصد بالنهاي
المنصوص عليه في المادة الأولى مجرد وضع
بذور الحشيش في الأرض وإنما قصد البذور
وكل ما يتخذ نحوه من أعمال التمهيد البتلفة
اللازمة للزرع الى حين نضجه وقلعه لأن
وضع البذور ماهو إلا عمل بدائي لا يؤتي ثمرة
إلا بدوام رعايته حتى يذبت ويتم سواؤه .
وليس من المقبول ان يكون الشارع قصد
المعاقبة على حيازة الشجيرات المخلوطة وترك
الحائز للشجيرات القائمة على الأرض بلا عقاب
مع ان حيازة هذه أسوأ حالا وأوجب عقابا
وقوله في المادة الثانية (كل مخالفة الخ) يدل
على انه قصد النظر السالف ذكره فان هذا
القول منه مفادة انه قدر أن النهي الوارد في
المادة الأولى تتعدد صور المخالفة له وذلك
لا يكون إلا لاختلاف الأفعال التي تقع بها
مع وحدة الغرض منها جميعا .

« ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمل
على رعاية شجيرات للحشيش إبان العمل بهذا
القانون معاقبا بتمتضي المادة الأولى منه ولو
كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره .
» وحيث انه لذلك تكون اذانة الطاعن
صحيحة ويتعين لذلك رفض الطعن المقدم
منه موضوعا .

(طعن احمد ابراهيم النعيرى ضد النيابة رقم ٧٢٣

سنة ١٥ ق)

التأثير في حقوق المتهم في الدفاع ، فالطعن على الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له في الواقع وحقيقة الأمر من معنى سوى التعلل بعدم دفع الرسوم . وهذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها لأن الرسوم ليست إلا ضريبة مفروضة على التقاضى لأغراض لا دخل فيها أصلاً للخصم المطلوبة بمقاضاته . ولئن جاز أن الخصم لا تسمع منه دعوى قبل أن يعرف مبلغ صدقه فيها إلا بعد أن يدفع عنها الرسم ، فإنه لا يصح البتة بعد ثبوت صحة الدعوى وصدور الحكم فيها أن يهدر هذا الحكم لمجرد أن الرسم قد فات تحصيله مقدماً . إذ ذلك يكون كثيراً والحال أن العدالة لذاتها واجب إجراؤها لكل متصف ، ومفروض على الدولة — بحسب الأصل وبحكم وظيفتها — أن تقيمها بين الناس بلا مقابل

٢ — للمحكمة في المواد الجنائية بمقتضى القانون أن تتصدى ، وهى تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية المتهم فيها ، إلى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة ، وتقول كلمتها عنها في خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة أمامها . ويكون قولها صحيحاً في هذا الخصوص دون أن يكون ملزماً للمحكمة التى ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

المكرر

« حيث أن الطاعن يتولى في طعنه إن

والد التمثيل ادعى بحقوق مدنية وحضر الجلسة واشترك في الاجراءات دون أن يدفع الرسم ولم ينسحب إلا عند نهاية المحاكمة ، ولا شك في أن السماح له بأن يمثل في المحاكمة خطأ يعيب الحكم . وفضلاً عن ذلك فتدفع الطاعن بأنه لم يكن في البلد الذى وقعت فيه الواقعة يوم وقوعها وإنما كان في بلد آخر يباشر عقد زواجه وتحررت هناك وثيقة الزواج في نفس الوقت الذى وقع فيه الحادث . وقد قالت النيابة إن أصل الوثيقة حصل فيه تزوير لتأييد دفاع الطاعن وكان لزاماً على المحكمة أن تؤجل النظر في الدعوى حتى يفصل في تهمة التزوير . وما كان لها أن تتصدى لبحث صحة الوثيقة أو تزويرها ثم ترضى بمقدمها بتزويرها بغير محاكمة من الجهة المختصة . على أن المحكمة وقد تصدت لهذا فإن حكمها جاء معيباً إذ هى أخذت فيه بشهادة شهود متأخرين لا يعول عليهم لعدم عن ظروف تحرير الوثيقة وأهملت الأخذ بشهادة الشهود الموثوق بهم ومن بينهم رجال الحفظ دون بيان الأسباب . وقد ذكر الطاعن أن التغير الذى لاحظته المحقق في رقم الساعة قد حصل مثله في وثائق أخرى ولكنه لم ترد عليه . وفوق ذلك فقد شهد عمدة بلد الطاعن بأنه لم يره يوم الحادث مما يؤيد صدق دفاعه . ثم إن المحكمة انتهت في حكمها إلى القول بأنها لا تعتبر الطاعن مسئولاً عن السرقة وعلى الرغم من أن جريمة القتل قد ترتبت عليها فإن المحكمة لم تقل ما هو الدافع الذى حمله على القتل .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن ورمضان عبد الحليم بأنها

« الأول قتل علي إبراهيم درويش عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت بهذه الجناية جنائية أخرى وهي أنه والمنهم الثاني في الزمان والمكان سابق الذكر سرقا بلحا للمجنى عليه المذكور بطريق الاكراه الواقع عليه والذي ترك به تلك الاصابات الأمر المنطبق على المادة ٣١٤/٢ عقوبات . والثاني اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سألقة الذكر بأن اتفق معه على سرقة البلح وتوجيها سويا إلى مكانه وساعده على إحضاره بأن صعد إلى النخلة وانتظره الأول تحتها يحمل سلاحه ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وكانت نتيجة محتملة لها . ومحكمة الجنايات دانتهما وذكرت واقعة الدعوى كما حصلتها من التحقيقات التي أجريت فيها بقولها . « إن الحادث يتحصل في أنه عصر يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ الموافق ٢٦ رمضان سنة ١٣٦٣ بأراضي شم القبليّة مركز مغاغة صعد المتهم الثاني رمضان عبد الحليم على نخلة مملوكة لابراهيم درويش لسرقة بلح منها فرآه علي ابراهيم درويش الذي كان على مقربة من نخلة والده وهو يسرق البلح ونهره فأغلظ له المتهم الثاني القول ونزل من النخلة وتشاجر معه كل من المجني عليه علي ابراهيم درويش وابراهيم أحمد نبيه وضرباه فانتصر له المتهم الأول امبابي علي يوسف (الطاعن) وتشاحن مع علي ابراهيم درويش ثم أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية كانت معه أصابته بكتفه الأيسر والتي

أدت إلى وفاته يوم ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٣ متأثرا من جراحه بمستشفى بنى مزار . ثم أوردت الأدلة التي استخلصت منها في منطق سليم ثبوت هذه الواقعة وبعد ذلك تعرضت لأقوال الطاعن ودفاعه فذكرت « أن المتهم الأول لم يستجوب بالتحقيقات إلا يوم ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٣ عقب ضبطه ولدى سؤاله أنكر ما نسب إليه وقرر أنه كان غائبا عن البلد من يوم ٢٣ رمضان سنة ١٣٦٢ الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ حتى يوم ٦ اكتوبر سنة ١٩٤٣ لأنه غضب من والده إذ رفض زواجه من أخرى غير زوجته الحالية والمقيمة بالبلد فتركه وتوجه لنزلة الديب مركز بها وبعد ظهر يوم الأحد ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ الموافق ٢٦ رمضان سنة ١٣٦٢ تزوج من عائشة مصطفى هندی على يد المأذون أحمد محمود عبد الحسيب وقدم وثيقة زواج محررة بهذا التاريخ الساعة ١ عربى نهارا وهي من صفحه رقم ١٥ بمعرفة مأذون نزلة الديب أحمد محمود عبد الحسيب . وبما أن وكيل نيابة مغاغة انتقل إلى بيا واطلع على أصل العقد بالمحكمة الشرعية فلاحظ تصحيحا وجده في رقم الساعة وقد شهدت حليمة صبره مرزوق والدة الزوجة عائشة مصطفى هندی بالتحقيقات بأنها تحققت من شخصية شاهدى العمد اللذين حضرا المنزل الزوجة ليشهدا على صدور الوكالة لأخيها محمد مصطفى هندی على ضوء مصباح كان معلما على حائط بالمنزل مما استفاد منه أن العقد حصل ليلا . وبما أن زينب حسين محمد زوجة محمد مصطفى هندی الذى كان وكيل الزوجة في عقد الزواج شهدت بالتحقيقات بما استفاد منه أن العقد تم بمنزل

الزوجة وقد ثبت من أقوال شيخ خفر ثم القبلية أن المتهم الأول هرب عقب الحادث كما تبين من تحريات الضابط أيضا هروبه عقب الحادث». ثم تحدثت عن علاقة الطاعن بما وقع من المتهم الآخر فتألت أنه لم يثبت أن المتهم الأول امباي على يوسف اشترك مع المتهم الثاني في الشروع في سرقة البلج وقد شهد شيخ الخفر بالجلسة بأن المتهم الأول لا يسرق بلحا وقد ثبت من وقائع الدعوى حسبما تبين من مجموع التحقيقات أن المتهم الثاني صعد النخلة لسرقة بلج منها فنهره على ابراهيم درويش وتشاتما فنزل من النخلة واعتدى عليه المجنى عليه و ابراهيم احمد نبيه بالضرب فحضر المتهم الأول وانتصر للمتهم الثاني وأطلق مقذوفا فاريا من بندقية كانت معه على المجنى عليه على ابراهيم درويش فأصابه ومن ثم تكون تهمة الاشتراك في القتل المنسوبة للمتهم الثاني لأساس لها حيث لم يثبت أن هذا الأخير استنجد بالمتهم الأول وانفق معه على ارتكاب جريمة القتل أو أنهما توجهوا سويا لسرقة البلج. وبما أنه لما تقدم جميعه يكون قد ثبت لدى المحكمة ثبوتنا كافيًا أن المتهم الأول امباي على يوسف قتل على ابراهيم درويش عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. وان المتهم الثاني رمضان عبد الحليم شرع في سرقة بلج ل ابراهيم محمود درويش ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهم فيه وهو مفاجأته متلبسا بالجريمة وحق عقاب المتهم الأول بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات وعقاب المتهم الثاني بالمادتين ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات».

العمدة المتوفي ليلا — وشهدت أيضا فريزة الموم أن العقد تم حوالى العشاء — وشهد الموم مرزوق وهو ابن عم والد الزوجة ومن الجيران انه لم يعلم بالعقد إلا بعد حصوله وسمع شأت باقي الناس الغريبيين عن الاسرة أن عائشة عقدت زواجها ليلا قبل العيد بخمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أيام. وبما أن عبد الحليم فرج شهد بالتحقيقات بأنه علم أن المتهم حضر لنزلة الديب هاربا من تهمة الجناية وأنه حرر عقد الزواج ظنا منه أنه يفلت من العقوبة وأن العقد تم سرا (صحيفة ٥٠ من محضر تحقيقات النيابة). وبما أن المحكمة لا تأخذ بشهادة عائشة مصطفى هندی ومحمد مصطفى هندی وزكى أبو هشيمة ومحمد صالح مرزوق خال والد المتهم ومصطفى عبد الحافظ وأحمد محمود عبد الحسيب بالنسبة لتاريخ عقد الزواج وساعة تحريره لأنها جاءت مناقضة لما شهدت به حليمه صبرة مرزوق والددة الزوجة وزينب حسين محمد وفريزة الموم والموم مرزوق سالفى الذكر كما تبين من التحقيقات التي أجرتها النيابة أن المأذون لا يتحرى الدقة في اثبات تواريخ العقود وهو محرر هافى وقت لاحق للزواج والمستفاد من مجموع التحقيقات ان ما ذكر في العقد خاصا بساعته على الأقل غير صحيح اطلاقا. وبما أنه فوق ذلك فان المتهم الأول يمكنه قطع المسافة من مكان الحادث لنزلة الديب في مدة لا تتجاوز الثلاث ساعات بطريق السيارات على الأكثر وخشية ثبوت التهمة حرص على اعداد دفاع له فعمد إلى عقد زواجه وجعل العقد في هذا التاريخ باتفاقه مع المأذون وأقاربه وأقارب

« وحيث انه لا وجه لما يتمسك به الطاعن في الشق الأول من طعنه فان حضور من يدعى وقوع الجريمة عليه أو علي أحد من ذويه في الدعوى واشترائه في الاجراءات التي تمت فيها باعتباره مدعيا بحقوق مدنية - ذلك لا يمكن عده سببا مبطلا للحكم ولولم يحكم له بتعويض سواء علي أساس أن ضررا لم يلحق به من الجريمة أو علي أساس انعدام صفته في المطالبة بالتعويض ، أو علي أي أساس آخر كأننا ما كان . وإذن فإذا تبين عند الانتهاء من نظر الدعوى والمرافعة فيها انه لم يكن دفع الرسوم المستحقة فان ذلك لا يصح عده سببا لبطلان الاجراءات التي تمت في حضوره لأنه مادام حضوره بحسب النظام المقرر في المواد الجنائية - جائزا قانونا عند دفع الرسوم ، ومادام دفع الرسوم أو عدم دفعها ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع فالطعن علي الاجراءات من هذه الناحية لا يكون له في الواقع وحقيقة الأمر من معنى سوى الضرر من عدم دفع الرسوم . وهذا وحده لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها فان الرسوم إنما هي ضريبة فرضت علي التقاضي لأغراض لا تتصل بتاتا بالخصم المطلوب مقاضاته اللهم إلا إذا حكم عليه بالحق للمدعى . فلئن جاز أن الخصم لا يسمع منه دعوى قبل أن يعرف مبلغ صدقه فيها إلا بعد أن يدفع عنها الرسم وان جاز مطالبة المحكوم له أو المحكوم عليه بالرسوم بالطرق القانونية بعد الحكم في الدعوى فانه لا يصح البتة بعد ثبوت صحة الدعوى وصدور الحكم فيها أن يهدر هذا الحكم لمجرد أن الرسم قد

فات تحصيله مقدما ، إذ ذلك يكون كثيرا والحال أن العدالة ذاتها واجبة إقامتها لكل متتصف ومفروض على الدولة بحسب الأصل وبحكم وظيفتها أن تقيمها بين الناس بلا مقابل وغاية الأمر أن هذا لا يمكن أن يترتب عليه أكثر من مؤاخذة من تسبب في سماع الدعوى قبل أن تدفع الرسوم عليها . أما ما يثيره الطاعن في الشق الآخر فردود بأن المحكمة تعرضت لدفاعه وفندته بالأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلي مارتبته عليها وأما القول بأن المحكمة تعرضت في ردها إلي تهمة التزوير وأثبتتها مع أنها لم تكن مرفوعة بها الدعوى علي الطاعن فلا وجه له لأن المحكمة في المواد الجنائية لها بمقتضى القانون عند النظر في أية دعوى أن تتصدى وهي تحققها وتحدد مسؤولية المتهم فيها إلي أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كلمتها عنها فيما هو متعلق بالدعوى المقامة أمامها ويكون قولها صحيحا في خصوصية هذه الدعوى دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . وأما عن اعتبار الطاعن غير مسئول عن السرقة مع مساءلته في الوقت نفسه عن القتل فلا تناقض فيه وخصوصا أن المحكمة ذكرت سبب القتل والمناسبة التي وقع فيها .

« وحيث انه بناء علي ذلك يكون الطعن علي غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن امباري علي يوسف ضد اليازة رقم ٧٢٦ سنة ١٥ ق)

الحكم من هذه المحكمة بإدانة الطاعنة ومعاقبها. بالحبس مع وقف التنفيذ ، وتأيد هذا الحكم في الاستئناف . ولما كان استناد المحكمة في رفضها الدفع ببطلان التفتيش إلى رضا الطاعنة به لأنها بقبول اشتغالها في شركة الغزل تكون قد رضيت بنظام الشركة المذكورة غير سديد لانه لا يجوز أن يؤخذ الرضاء بالتفتيش بطريق الاستنتاج بل يجب أن يكون الرضاء تاما واضحا لا شبهة فيه ، ولا يكون المتهم مضطرا إليه ، بل يتقبله وهو يعلم أن له حق رفضه يجب أن يكون على هذا النحو حتى يتفق مع روح القانون ونصه ، وحتى يمكن أن يؤخذ المتهم به — لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا . هذا ولقد عدل الحكم المطعون فيه وصف التهمة فاعتبر الواقعة اخفاء أشياء مسروقة بعد أن كانت سرقة ، وذلك من غير أن يذبه الدفاع حتى يتمكن من تنفيذ التهمة . وفضلا عن ذلك فالحكم لم يبين أركان جريمة الاختفاء التي عاقب الطاعنة من أجلها ، فلم يذكر أن الأشياء المضبوطة عندها مسروقة ، ولم يذكر القصد الجنائي ويورد الدليل على العلم بالسرقة

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعنة بأنها « سرقت الماسورة المبنية » الوصف والقيمة بالمحضر لشركة الغزل الأهلية حالة كونها عاملة لديها بالاجرة ومحكمة أول درجة قضت بإدانتها ، وذكرت في ذلك أن المتهمه ضبطت أثناء خروجها من عملها بشركة الغزل مخفية ثلاث مواسير من الغزل تحت ملابسها ، وضبطت كذلك في الجلسة ٢٢٧٨ سنة ١٩٤٣ كرموس المنظورة مع هذه القضية

٢٠٧

٩ أبريل سنة ١٩٤٥

وصف التهمة . تكيف المحكمة الاستئنافية الواقعة الدعوى بتكييفها بخلاف ما كلفتها به المحكمة الابتدائية . هذا خلاف في الوصف القانوني لا تعديل في وصف التهمة .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وأثبتها الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم الاستئنائي تقوم على وجود المسروق في حيازة المتهم مع علمه بسرقة ، وكانت محكمة الدرجة الأولى قد كلفت هذه الواقعة بأنها سرقة ، والمحكمة الاستئنافية كيفتها بأنها إخفاء أشياء مسروقة ، فهذا الخلاف في الوصف القانوني دون أى تغيير في ذات الواقعة لا يعتبر تعديلا مما تلزم المحكمة بتنبية الدفاع إليه ، إذ الدفاع هو الذى عليه أن يتناول الأوصاف التي يمكن أن توصف بها الواقعة .

المحكمة

« حيث ان الطاعنة تقول في طعنها ان الدفاع عنها تمسك أمام محكمة أول درجة ببطلان التفتيش الذى وقع عليها لحصوله من غير اذن من النيابة وبدون مسوغ قانوني — وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت ببراءة الطاعنة ، ولكن المحكمة الاستئنافية الغت الحكم الابتدائي — وقضت برفض الدفع واقتصرت على هذا ، وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، فصدر

وقد فتش منزلها استكمالاً للتحقيق في تلك القضية فضبطت بمنزلها ماسورة أخرى من الغزل والمجنى عليها ادعت مدنيا بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض . وحيث أن المتهم لما سئلت عن هذه الماسورة المضبوطة بمنزلها قالت انها عثرت عليها ملقاة في الطريق . وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من ضبط الماسورة بمنزلها واعترافها بالضبط وتعليقها وجودها بدفاع سقيم لا يقبله العقل خصوصاً وانها عاملة بشركة الغزل ولان ماسورة الغزل ليست من الأشياء التي تترك في الطرقات اذ ان قيمتها كما قدرها موظفو الشركة تبلغ عشرين جنيتها ولو أن صحيحاً ما تقوله المتهم من أنها عثرت عليها في الطريق فكان يتعين عليها تقديمها لشركة الغزل لأنها تعلم بحكم عملها انها من متعلقاتها أو تسلمها عملاً بدكريتو الأشياء الضائعة لقسم كرموس وحيث انه لذلك ولما ثبت من أن المتهم قد امتدت يدها الى أموال الشركة في القضية الأخرى ترى المحكمة أن التهمة ثابتة ثبوتاً كافياً ويتعين عقابها بالمادة ٣١٧ / ١ - ٧ عقوبات مع إيقاف تنفيذ العقوبة بالنظر إلى كبر سن المتهم وعدم وجود سوابق لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات . وحيث انه عن الدعوى المدنية فلا شك أن سرقة أموال شركة الغزل تلحق بها ضرراً تستحق من أجله الحكم بالتعويض ، والمحكمة الاستئنافية حكمت بتأييد هذا الحكم ، وقالت ان الدفاع دفع بعدم قبول الدعوى احتياطياً بسقوطها بمضي المدة . ومن حيث أن الدفع بعدم قبول

الدعوى يستند إلى أن نفس المتهم حوكت في قضية الجنحة رقم ٢٢٧٨ سنة ١٩٤٣ كرموس (٦١٥٢ استئناف اسكندرية سنة ١٩٤٤) عن تهمة سرقة ماسورة وخيوط قطنية من شركة الغزل الأهلية وان توجيه هذه التهمة اليها يجب أيضاً واقعة ضبط ماسورة أخرى في منزلها وهو موضوع القضية الحالية . ومن حيث أن هذا الدفع في غير محله لأن احدي الواقعتين منفصلة عن الأخرى وقد وقعت كل منهما في تاريخ غير التاريخ الذي وقعت فيه الأخرى فضلاً عن اختلاف الموضوع . ومن حيث أن الدفاع استند في الدفع الأخير وهو سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة إلى أنه لم يعرف على وجه التحديد الوقت الذي ارتكب فيه تهمة سرقة الماسورة المنسوب اليها سرقتها في هذه القضية ونظراً لطول مدة خدمتها في الشركة فمن الجائز أن تكون قد ارتكبت السرقة من أكثر من ثلاث سنوات ومن حيث أن ما وقع من التهمة إنما هو جريمة اخفاء ماسورة مسروقة لشركة الغزل تنطبق على المادة ٣٢٢ / ١ عقوبات لأنه لم يشاهد المتهم احد وقت سرقتها . ومن حيث أن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة هي جريمة مستمرة لا تبدأ مدة السقوط فيها الا من وقت اكتشافها ولم تمضي مدة السقوط من ذلك الوقت فيتعين من ذلك ان الدفع الثاني في غير محله ويتعين رفضه . وحيث أن الحكم المستأنف في محله للاسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده .

« وحيث انه لا وجه لما تثيره الطاعنة في طعنها ، فالدفاع عنها - على ما يستفاد من مراجعة

٢٠٨

٩ أبريل سنة ١٩٤٥

تفتيش . عامل في شركة . تفتيشه عملاً بنظام الشركة .
صحيح على أساس الرضاء به بقبوله العمل في الشركة تحت
هذا النظام .

المبدأ القانوني

إن قبول المتهم الاشتغال في شركة عاملاً
فيها يصح أن يفيد رضاه بالنظام الذي وضعته
الشركة لعمالها . فإذا كان من مقتضى هذا
النظام أن يفتش العمال على أبواب مصانع
الشركة عند انصرافهم منها كل يوم ، فإن
التفتيش الذي يقع عليه يكون صحيحاً على
أساس الرضاء به رضاه صحيحاً .
المحكم

« حيث ان الطاعنة تقول في طعنها أن
الدفاع عنها تمسك أمام محكمة أول درجة
ببطلان التفتيش الذي وقع عليها لحصوله من
غير إذن من النيابة وبدون مسوغ قانوني .
وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع ، وقضت
ببراءة الطاعنة ولكن المحكمة الاستئنافية
ألغت الحكم الابتدائي وقضت برفض
الدفع واقتصرت على هذا ، وأعادت القضية
إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ،
فصدر الحكم من هذه المحكمة بأداة الطاعنة
وبمعاقبها بالحبس مع وقف التنفيذ ، وتأيد
هذا الحكم في الاستئناف . ولما كان استناد
المحكمة في رفضها الدفع ببطلان التفتيش إلى
رضاء الطاعنة به لأنها بقبول اشتغالها في
شركة الغزل تكون قد رضيت بنظام الشركة
المذكورة غير سديد ، لأنه لا يجوز أن يؤخذ
الرضاء بالتفتيش بطريقة الاستنتاج بل يجب أن

محضر جلسة المحاكمة — لم يتسكك أمام المحكمة
الاستئنافية ببطلان تفتيش كما يزعم وإنما
تمسك فقط بما عني الحكم بالرد عليه من عدم
جواز نظر الدعوى وانقضاء الحق في رفعها
بمضي المدة المقررة لذلك في القانون . أما عدم
تذنيه الدفاع الى تعديل الوصف فليس من
شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم لأن الواقعة
المرفوعة بها الدعوى واثبتت الحكم الابتدائي
الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه هي هي
بعينها التي وصفتها المحكمة الاستئنافية بأنها
اخفاء أشياء مسروقة لأنها تقوم على وجود
المسروق في حيازة الطاعنة وعلماها بسرقة .
ومحكمة أول درجة رأت فيها أن الطاعنة
هي السارقة والمحكمة الاستئنافية رأت أن
السارق غيرها . وما دام الأمر مقصوراً على
خلاف في وصف وتكييف على مقتضى القانون
دون أي تغيير في الواقعة وما دام الدفاع كان
عليه قانوناً في هذا ، الحالة أن يتناول جميع
الالوصاف التي يمكن أن توصف بها الواقعة
المرفوعة بها الدعوى أمام المحكمة ، فإن عدم
تذنيه الدفاع لا يصح عده وجهاً للطعن على
الحكم . وأما القول بعدم بيان أركان الجريمة
مردود بأن الحكم قد تضمن بما فيه الكفاية
بيان السرقة وحيازة الطاعنة للمال المسروق
وهي عالمة بسرقة ، أي جميع العناصر القانونية
لجريمة اخفاء المسروقات التي عاقب الطاعنة
من أجلها .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن أم الخير عمر احمد ضد النيابة وأخرى مدعية
بمق مدني رقم ٥٢٠ سنة ١٥ ق)

يكون الرضاء تاما واضحا لاشبهة فيه، ولا يكون المتهم مضطرا إليه، بل يقبله وهو يعلم أن له حق رفضه — يجب أن يكون على هذا النحو حتى يتفق مع روح التمانون ونصه وحتى يمكن أن يؤخذ المتهم به ولما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا متعينا نقضه .

« حيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعنة بأنها « سرقت خيوطا من القطن مبينة الوصف والقيمة في المحضر لشركة الغزل الأهلية من مبنائها المسكون حالة كونها عاملة بالأجرة لدى الشركة » . والحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ذاتها وقال في ذلك « إن الواقعة تتحصل في أن المتهمة تشتغل عاملة بشركة الغزل الأهلية وبينما كانت خارجة من مباني الشركة بعد انتهاء عملها تقدمت لخفير الباب فرغلي حسان أحمد ومدت له ذراعيها لكي يفتشها فشاهد قطعة من الخيش المملوك لشركة الغزل تحت جلباب رجالي تضعه على ذراعها فسألتها عن قطعة الخيش فأخبرته أنها أخذتها لتستعملها في أعمال النظافة بمنزلها فطلب منها ألا تعود إلى ذلك مستقبلا ودفعا يده في كتفها لتخرج فشعر بوجود ماسورة تحت جلبابها فتمالت أنه خيار فطلب منها أن تخرج هذه المواسير فأخرجت ثلاثة منها بها خيوط غزل للشركة وتبين أنها كانت تضعها حول وسطها وحولها قطعة من الخيش وقرر فرغلي حسان أحمد أنه اعتاد أن يفتش الأشياء التي توجد مع المتهمة أثناء خروجها وتأيدت روايته بشهادة السيد ابراهيم سيد احمد وحسن احمد مصطفى .

« وحيث ان الشركة المجنى عليها ادعت مدنيا بقرش صاغ على سبيل التعويض .

« وحيث ان المتهمة أنكرت مانسب إليها وقررت أن فرغلي حسان لما وجد معها قطعة الخيش ادخلها الكشك ودس لها المواسير المضبوطة لأنها اعتذرت اليه من أسبوع سابق عن غسل قفطانها لضرب صحتها وقد أثار الدفاع عنها أن الشركة تتلمس كل وسيلة لحرمان عمالها وعاملاتها وخاصة من خدم منهم مدة طويلة من المكافأة .

« وحيث أن المتهمة قد ضبطت متلبسة بمسقة قطعة الخيش ثم لمس حارس الباب إحدى المواسير بظهر المتهمة عرضا ، فطلب إليها إخراج المواسير وقد أيد في ذلك شاهدان لم تجرح المتهمة شأتهما بمطعن ، وقد تبين أن ماعلات به شهادة فرغلي عليها هو تعليل سقيم ينقضه أنه متزوج من مدة أربع سنوات سابقة فليس في حاجة إلى من تفسل له ثيابه وقد دلت المماينة على أن الخيش في تناول يد المتهمة ، وكذلك مواسير الغزل ، وقد تأيد كل ذلك بما أظهره تفتيش منزلها من ضبط إحدى المواسير المماثلة — ولذلك تكون التهمة ثابتة قبل المتهمة ثبوتا كافيا ويتعين عقابها بالمادة ٣١٧ / ١ / ٧ عقوبات . إلا أنه نظرا لسكبر سن المتهمة ولعدم وجود سوابق لها ترى المحكمة إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات .

« وحيث أنه عن الدعوى المدنية فهي ثابتة من الضرر الذي لحق الشركة من امتداد يد المتهمة إلى أموالها ولذلك يتعين الحكم بالتعويض المطلوب . .

« وحيث انه لا وجه لما تثيره الطاعنة في طعنها ، فقبولها الاشتغال في الشركة كعامل

الدفاع عن كل منهما محام خاص به . فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهما فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة بما يستوجب نقض الحكم .

المحكم

« حيث ان مبني الطعن هو أن المحكمة أخذت بحقوق الدفاع بسماحها لمحام واحد يتولى الدفاع عن الطاعن ومتهم آخر رغمًا من تعارض مصلحتهما ، ذلك لأن الدعوى العمومية رفعت عليهما عن فعل واحد هو أحداث جرح نشأت عنه عاهة مستديمة ، وكان نفى مسؤولية أحدهما يستتبع مسؤولية الآخر ، ولذا فإن المحامي الذي ترفع عنهما قد انصرف دفاعه إلى طلب براءة المتهم الآخر اعتمادًا على أقوال الشهود الذين قصدوا إلى إفلاته ، ولم يتمسك بأقوال المجنى عليه الذي أصر على أن ذلك المتهم لا الطاعن هو الذي أحدث به الجرح الذي نشأت عنه العاهة ، ثم انتهى إلى طلب استعفاء الرأفة مع الطاعن .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر بتهمة أحداث جرح نشأت عنه عاهة برأس المجنى عليه الذي أصر في أقواله على أن المتهم الآخر — لا الطاعن — هو الذي أحدث به الجرح ، وعلى أن الشهود الذين شهدوا بأن ذلك المتهم لم يكن بمكان الحادث إنما قصدوا إلى إفلاته وأفتدائه بالطاعن نظرا لأنه ملء ، في حين أن الطاعن صغير السن ولا يملك شيئًا ، ومن ثم فقد كانت مصلحتهما في الدفاع متعارضة ، لأن

لهما يفيد رضاها بالنظام الذي وضعته الشركة لعمالها ولما كان هذا النظام مقتضاه أن يفتش العمال على أبواب مصانعها عند انصرافهم كل يوم منها على أثر انتهاء العمل فيها ، فإن التفثيش الذي وقع على الطاعنة وأسفر عن ضبط المسروقات معها يكون على خلاف ما نقول به سابقا على أساس ثبوت الرضاء به رضاء صحيحاً .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن أم الخير محمد أحمد ضد النيابة . مدعية وأخرى بحق مدني رقم ٥٢١ سنة ١٥ ق)

٢٠٩

٩ أبريل سنة ١٩٤٥

دفاع . تعارض مصلحة المتهمين . الاكتفاء بمدافع واحد عنهما . يجب الاجراءات . مثال

المبدأ القانوني

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم (الطاعن) وآخر بتهمة أحداث جرح نشأت عنه عاهة برأس المجنى عليه ، وكان المجنى عليه قد أصر في أقواله على أن الآخر — لا الطاعن — هو الذي أحدث به الجرح ، وعلى أن الشهود الذين شهدوا بأنه لم يكن بمكان الحادث إنما قصدوا إلى إفلاته من العقاب لكونه مليثا في حين أن الطاعن صغير السن ولا يملك شيئًا ، فإن مصلحة هذين المتهمين في الدفاع تكون متعارضة ، لأن صحة دفاع أحدهما يلزم عنها عدم صحة دفاع الآخر ، وكان من الواجب إذن أن يتولى

الاستدلال على صحة دفاع أحدهما يستتبع اذانة الآخر ولذا فقد كان الواجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به. وتكون المحكمة إذا اكتفت بمدافع واحد عنهما قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم.

(ملن محمد عطا رجب ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني
رقم ٥٢٩ سنة ١٥ ق)

٢١٠

٩ أبريل سنة ١٩٤٥

معارضة . تكليف المتهم بالحضور . محكوم عليه غاييا
في مواد المخالفات والجنح . معارضته في الحكم . النص على
أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أول جلسة
يمكن تكليف المعارض بالحضور فيها . ذلك مفاده أن الدعوى
تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة
وأن المعارض يكون ، دون حاجة إلى إعلانه ، مكلفا
بالحضور . كون العمل قد جرى على تحديد جلسات لنظر المعارضات
دلى غير ما هو مشار إليه في نص ص القانون . ذلك لا يقتضى
تكليف المتهم بالحضور . يكفى إخبار المتهم بيوم الجلسة
بصفة رسمية على أية صورة . إخطار المعارض كتابة وقت
تقريره بالمعارضة باليوم الذى عين لنظر معارضته كاف لانبأت
هذه بيوم الجلسة .

(المادتان ١٣٢ و ١٦٣ تحقيق)

المبدأ القانوني

إنه وإن كان الأصل أن رفع الدعوى
إلى المحكمة إنما يكون بتكليف المتهم بالحضور
وذلك بطريقة إعلانه على يد أحد المحضرين ،
إلا أن قانون تحقيق الجنايات قد خرج عن
هذا الأصل بالنسبة إلى المحكوم عليه غاييا
في مواد المخالفات والجنح إذا هو عارض في
الحكم . وذلك بما نص عليه في المادة ١٣٣

الخاصة بالأحكام الصادرة غاييا في مواد
المخالفات من أن المعارضة تحصل . بتقرير
يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف
بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ،
وما نص عليه في المادة ١٦٣ الخاصة بالمعارضة
في الأحكام الصادرة في مواد الجنح من قبول
المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة
١٣٣ المذكورة ، ومنه أنها . تستلزم ضمنا
التكليف بالحضور في أول جلسة يمكن تكليفه
بالحضور فيها . فإن النص على أن المعارضة
تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقرب
جلسة يمكن نظر المعارضة فيها مفاده أن
الشارع رأى أن الدعوى تكون مرفوعة
أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة ،
وأن المعارض ، بناء على ذلك وبغير حاجة
إلى إعلان ، يكون مكلفا بالحضور مباشرة
في مواد المخالفات أو الجنح حسب الأحوال
إلا أن العمل قد جرى على أن يحدد لنظر
المعارضات جلسات ، على خلاف ما هو
مشار إليه في نصوص القانون ، وذلك بالنظر
لما يقتضيه نظام توزيع القضايا على الجلسات
وهذا وإن كان يتعارض مع مقتضى النصوص
المتقدمة إلا أن التعارض لا وجود له إلا فيما
يختص بتعيين يوم الجلسة ، وهذا لا يجب له
في القانون تكليف بالحضور ما دامت الدعوى
مرفوعة أمام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة
كما مر القول ، بل يكفى فيه إخبار المتهم به
بصفة رسمية على أية صورة ، كما يحصل عند

يمكن تكليفه بالحضور فيها ، فإن النص على أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها مفاد ، ان الشارع رأى ان الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة ، وان المعارض بناء على ذلك وبغير حاجة إلى إعلان يكون مكلفا بالحضور في أول جلسة تعقد بعد انقضاء الميعاد القانوني المقرر للتكليف بالحضور في مواد المخالفات أو الجنح حسب الاحوال مباشرة . الا أن العمل قد جرى على ان يحدد لنظر المعارضات جلسات غير الجلسة المشار اليها في نصوص القانون وذلك طبقا لما يمتضيه نظام توزيع القضايا على الجلسات . وهذا وان كان يتعارض مع مقتضى النصوص المتقدمة إلا أن ذلك لا وجود له إلا فيما يختص بتعيين يوم الجلسة ، وهذا لا يجب له في القانون تكليف بالحضور مادامت الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة كما مر القول ويكفي فيه اخبار المتهم به بصفة رسمية على أية صورة كما يحصل عند تأجيل القضايا في الجلسات باعلان من القاضي واذن فاخطار المعارض كتابة وقت تقريره المعارضة باليوم الذي عين لنظر معارضته حسبما سمحت به الظروف كاف في اثبات علمه بيوم الجلسة ومتى كان الامر كذلك فلا وجه لما يشيره الطاعن في هذا الخصوص . أما قوله انه لم يذبه في الواقع إلى يوم الجلسة وقت التقرير بالمعارضة ، فهو جدل موضوعي كان عليه أن يشيره أمام محكمة الموضوع .

« وحيث ان باقى الأوجه يتحصل في أن الطاعن دفع بانه كان متغيبا ولم يستطع الحضور

تأجيل القضايا في الجلسات باعلان من القاضي واذن فاخطار المعارض كتابة وقت تقريره المعارضة باليوم الذي عين لنظر معارضته حسبما سمحت به الظروف - ذلك كاف في إثبات علمه بيوم الجلسة

المحكمة

« حيث ان الوجه الاول من وجهي الطعن يتحصل في أن المحكمة اعتبرت ان تعيين يوم الجلسة التي حددت لنظر المعارضة في التقرير الذي عمل عنها يقوم مقام التكليف بالحضور وهذا خطأ لأن التقرير بالمعارضة لم يعد لهذا الغرض والممول عليه في الاعلانات كافة أن تكون بواسطة المحضرين وفوق هذا فان الطاعن في الواقع لم يذبه وقت التقرير إلى تعيين ذلك اليوم .

« وحيث انه وان كان الأصل ان رفع الدعوى إلى المحكمة إنما يكون بتكليف المتهم بالحضور وذلك بطريقة اعلانه على يد المحضرين الا أن قانون تحقيق الجنايات قد خرج عن هذا الأصل بالنسبة إلى المحكوم عليه غايبا في مواد المخالفات والجنح إذا هو عارض في الحكم وذلك بما نص عليه المادة (١٣٣) الخاصة بالاحكام الصادرة غايبا في مواد المخالفات من ان المعارضة تحصل « بتقرير يكتتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها » وما نص عليه في المادة (١٦٣) الخاصة بالمعارضة في الاحكام الصادرة في مواد الجنح من قبول المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة (١٣٣) المذكورة وانها تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أول جلسة

في الجلسة المحددة لنظر المعارضة بسبب مرضه ولكن المحكمة رفضت تحقيق هذا الدافع ، ولم تبين حكمها في موضوع الدعوى على أساس صحيح .

« وحيث أن المحكمة قد تعرضت إلى ما دفع به الطاعن من قيام عذر لديه منعه عن الاستئناف في الميعاد وردت عليه بأنها تأخذ به للأسباب التي ذكرتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، ولذا فلا محل للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . وهذا ولا محل أيضا للمجادلة في النقص في موضوع التهمة مادام الحكم المطعون فيه قد صدر بعدم قبول الاستئناف شكلا دون أن يتعرض للموضوع .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طس عبد الحميد حسن سيد ضد النيابة رقم ٧٣٨ سنة ١٥ ق)

٢١١

٩ أبريل سنة ١٩٤٥

قاف . العلانية . بلاغ ضد قاضي المحاكم المختلطة . طبع في مطبعة وتوزيعه على مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة والنائب العام وإطارة نسخة منه إلى مستحق في الوقت اعتبار المحكمة العلانية غير محفوفة بهذه الاعمال . الالباب التي بنت عليها ذلك تؤدي إلى ما انتهت إليه . لا تصح المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد انتهت بناء على الاعتبار التي ذكرتها في حكمها إلى أن المتهمين بقذف قاض بالمحاكم المختلطة حين طبعها بلاغها المرفوعة عنه دعوى القذف في مطبعة ، وأعطيا صورة منه إلى مستحق في

الوقف الذي يديره المقذوف في حقه ووزعاه على مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة والنائب العام ، إنما قصدا تبليغ الوقائع التي ضمنها بلاغها إلى جهة الاختصاص ولم يقصدا نشرها على الملأ وإذاعتها ، وأن تلك النسخة التي سلبها للمستحق في الوقف لم يكن تسليمها هي أيضا بقصد النشر لأنها سلبت هي أيضا بقصد النشر لأنها سلبت إلى شخص معين وبطريقة سرية ، وبناء على ذلك لم تعتبر العلانية ، كما هي معرفة في القانون ، متحققة في الدعوى ، فإن المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض لا تكون مقبولة .

المحكم

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن المحكمة بعد أن أثبتت في حكمها جميع ما ورد في بلاغ المتهمين من وقائع سلبت بكذبها وراحت - في سبيل التذليل على ما قالته من أن المتهمين كانوا يعتقدون صحة الوقائع التي رميا بها مورث المدعين بالحقوق المدنية - تتنكب عن مدلولها الحق فمسخت الأقوال الصريحة التي جرى بها قلمهما وحوادثها عن معناها الذي لا يحتمل تأويلا فمن ذلك قولها عن تعويض المتهمين بالتضامن الأهلي ووصف المحاكم المختلطة بأنها الحصن الحصين ضد الظلم والاستبداد أن لا شأن لمورث المدعين في أمر لم يمسسه منه شيء لأنه ليس وكيلا عن المحاكم ولا مضرورا من التعويض بها على هذا الوجه مع أن هذا المورث كان قاضيا في المحاكم الأهلية عندما عرضت قضية والدته على محكمة مصر الأهلية فكيف

لا يكون له حق التحدث عن الأذى الذي نال هيئة هو عضو فيها . ومادام قد رمى بالعمل على افساد ذمة هذا القضاء فكيف لا ينتصب خصما للدفاع عن نفسه بوصفه متواطئا معه وعاسلا على تضييع حقوق خصوم والدته — ومنه قولها عن العبارة الواردة في البلاغ « بأن توفيق بك قاض مؤيد من العدالة » أنها عبارة عامة في مدلولها ولا تتضمن التبليغ بواقعة معينة وليس فيها بالذات أى مساس بالمدعى إذ كانت والدته المشتكية والمشتكية تروى عنها . أنها خشيت من كون المدعى قاضيا أن يكون محل عطف من النضاة وراجع الرأى في مثل هذا القول انه يستند إلى سذاجة قائله أكثر من استناده الى سوء قصده — ومنها أن المحكمة لم تجد بأسا من أن تقول الشاكية ان « توفيق بك يعنوب يلوث كرامة القضاء وشرفه » وحجتها في هذا التسامح أن هذه العبارة جاءت بصيغة التعميم بعد سابق التخصيص وأن المحكمة لا تدري لماذا خص توفيق بك هذه العبارة بالذكر ، وقد سبق للمشتكية أن نسبت إليه أمور الاختلاس والتدليس وأخذ الاقرارات كذبا على المستحقين مع أن هذا الذي قالته المحكمة يؤدي الى أن مورث المدعين إذا كان قد استبيح عرضه في أمر أنكى من هذه التهمة فليس له أن يتضرر منها . وبعد أن جرت المحكمة بالنسبة إلى باقي الوقائع على هذا النحو من الاستدلال الفاسد لم تستطع أن تختتم كلامها بغير تناقض

د وحيث ان المحكمة حين تعرضت لبحث تهمة البلاغ المكاذب قد أوردت محل الوقائع التي تضمنها بلاغ المتهمين والحكم الصادر في شأنها من مجلس تأديب قضاة المحاكم المختلطة

ثم قالت انه وان كان يتبين منه أن المتهمين كانوا معذورين فيما أبلغا به الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة وانهما لم يكونا سوى القصد في نسبته إلى المدعى بالحقوق المدنية بما يترتب عليه انعدام ركن القصد الجنائي — إلا أنها ترى مع ذلك الاستطراد في بحث الوقائع المسندة إلى المدعى توضيحا لما أحاط بقصد المتهمين في كل منهما من ظروف وملابسات ولاستظهار ثبوت أو عدم ثبوت القصد الجنائي فيها — وبعد ذلك أوردت الاعتبارات والأسانيد التي استندت إليها في القول بانعدام القصد الجنائي لدى المتهمين . ولما كان ثبوت القصد الجنائي متعلقا بوقائع الدعوى مما لا معقب على محكمة المراجع فيه وكانت الأدلة التي استندت إليها المحكمة من شأنها أن تؤدي إلى ما قالت به فإن المجادلة التي يثيرها الطاعنون لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض .

« وحيث ان الوجه الآخر يتحصل في أن المحكمة اعتبرت العلانية غير متحققة في الدعوى ورتبت على ذلك براءة المتهمين من تهمة القذف مع أن الثابت أنها طبعها بلاغهما على مرأى ومسمع من عمال المطبعة واعطيا صورة منه إلى مستحق في الوقف ووزعوا على مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة والنائب العام وغيرهم مع أن الطبع والتوزيع لم يكونا ضروريين لأن مثل هذا البلاغ إذا قصد منه مجرد الشكوى انما يقدم إلى رئيس المحكمة وهو الذي يعطيه ما يستحقه من تحقيق وتوزيع على أعضاء مجلس التأديب ، وفضلا عن هذا فقد ثبت وجود نسخة من

المبادئ القانونية

١ — إن جريمة إدارة محل عمومي بدون رخصة من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إرادة المتهم . وفي الجرائم التي من هذا القبيل لا تشمل المحاكمة إلا الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . أما ما يحصل بعد ذلك فإن تدخل إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها ، ولا يكون للحكم السابق أية حجية أو اعتبار في صددها . فإذا كان الثابت أن المتهم بعد الحكم ببراءته من تهمة إدارة مطعم عمومي بدون رخصة أستمروا على الرغم من إلغاء الرخصة التي كانت لديه يدير محله مطعماً عمومياً فإن المحكمة إذا عاقبته من أجل إدارة هذا المحل بعد الحكم ببراءته لا تكون مخطنه مهما كان سبب البراءة .

٢ — ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد نصت على أن الاخطار لا يكفي في حالة فتح محل مكان آخر سبق الحكم بإغلاقه ، بل انه يجب في هذه الحالة الحصول على ترخيص من المحافظ أو المدير .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الحكم ببراءته من التهمة المسندة

البلاغ بيد من لاصفة له في هذا الشأن .

» وحيث ان المحكمة إذ تحدثت عن تهمة التذف قد تعرضت لما يثيره الطاعنون في هذا الوجه وانتهت ، بناء على الاعتبارات التي ذكرتها ، إلى أن المتهمين انما قصدا تبليغ الوقائع التي ضمنهاها بلاغهما إلى جهة الاختصاص ولم يقصدا نشر تلك الوقائع أو اذاعتها وأن النسخة المشار اليها في الطعن سلمت الى شخص معين بطريقة سرية وبغير قصد النشر . ومتى كان الأمر كذلك وكانت الاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها من عدم تحقق العلانية كما هي معرفة في القانون ، فإن المجادلة التي يثيرها الطاعنون لا تكون مقبولة أيضاً .

» وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن ودفعة توفيق بك بمقرب مدعين بالحقوق المدني ضد الت وردة باسبلى وآخر في قضية الآية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٤١)

٢١٢

١٦ أبريل سنة ١٩٤٥

١ — قوة الشيء المحكوم فيه . — جريمة إدارة محل عمومي بدون رخصة . جريمة مستمرة . المحاكمة في الجرائم المستمرة لا تشمل إلا الاصل أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . تدخل إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية . يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها . الحكم السابق لا تكون له حجية أو اعتبار بالنسبة إليها . الحكم ببراءة متهم من تهمة إدارته مطعماً عمومياً بدون رخصة . استمراره في إدارته على الرغم من إلغاء الرخصة . معاقبته على ذلك مهما كان سبب الحكم السابق ببراءته . لاخصاً

٢ — محل عمومي فتح محل مكان آخر سبق الحكم بإغلاقه مجرد الاخطار لا يكفي في هذه الحالة . لا بد من استصدار ترخيص جديد (القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية)

إليه يحكمين حازا قوة الشيء المقضى فيه نهائيا ولكن المحكمة قضت برفض هذا الدفع وإدانتته وبنت قضاءها على أسباب خاطئة .

« وحيث أن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تتحصل في : — « أن معاون البوليس أثبت بتاريخ ١٨ يونية سنة ١٩٤٢ أنه مر بمحل المتهم (الطاعن) فوجده يدير مطعما بلا رخصة وأنه قد تحرر لذلك ضد المتهم المحضر رقم ١٧٧٣ سنة ١٩٤٢ جنح جزئية الدرب الأحمر فتقدم المتهم بطلب مؤرخ في ٣٠ يونية سنة ١٩٤٢ إلى باشكاتب فرقة « ج » ذكر أنه كان لديه رخصتان للمحل موضوع القضية الحالية وأنه سلم هاتين الرخصتين إلى البوليس في شهر مايو سنة ١٩٤٢ فاعيدت اليه رخصة المطبخ وحدها و قيل له أن رخصة المطعم ملغاة فردت فرقة « ج » بكتابين مؤرخين في ١٣ ، ١٥ يوليه سنة ١٩٤٢ مرسلين إلى مأمور الدرب الأحمر يتضمنان أن الرخصة السابق صرفها للمتهم « عن المحل العمومي ألتيت في سنة ١٩٣٠ للحكم بإغلاق محله في القضية ٤٦٥ مخالفات جزئية سنة ١٩٢٨ طبقا للتعليمات المتبعة وقتئذ وأنه كان يجب على المتهم أن يطلب ترخيصا جديدا عن إدارة المحل العمومي أسوة بما فعله إذ طلب ترخيصا جديدا عن المطبخ وأشر على الكتاب المذكور بختم المتهم على أنه علم بما جاء فيه وفهم بأنه لا يجوز له إدارة المحل مطعما وذلك بتاريخ ١٩ يولية سنة ١٩٤٢ وكانت القضية ١٧٧٣ سنة ١٩٤٢ جنح الدرب الأحمر مقدمة ضد المتهم بتهمة أنه في يوم ١٨ يونيه سنة ١٩٤٢ أدار محلا عموميا (مطعما) بلا

رخصة وحكم في تلك القضية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بتغريمه ٣٠٠ قرش والإغلاق ثم عارض فحكم في المعارضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بإلغاء الحكم وبراءة المتهم وبنيت البراءة على أن المتهم قدم للمحكمة رخصة مؤرخة في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ بالترخيص له بشيء اللحم وأنه ثابت من ورقة نماذج الاشتراطات والمواصفات المقدمة أيضا من المتهم وجود إشارة فيها إلى أن الموائد تكون بالرغام وأخذت المحكمة من ذلك أن ذكر الموائد يشير إلى أن المحل لابد أن يكون مطعما ثم حرر للمتهم محضر آخر في القضية رقم ١٢٥٠ سنة ١٩٤٣ جنح الدرب الأحمر بتهمة أنه في ٤ إبريل سنة ١٩٤٣ أدار محلا عموميا بدون رخصة وحكم في ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٣ حضوريا ببراءة المتهم وبنيت البراءة على أن معاون البوليس قرر أمام المحكمة أن المتهم لديه رخصة . « ثم استمر الطاعن يدير محله مطعما عموميا دون أن يحصل على رخصة فحرر ضده محضر عن الواقعة موضوع الدعوى الحالية وقدمته النيابة للمحاكمة بتهمة « أنه في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤ بدائرة قسم الدرب الأحمر فتح وأدار محلا عموميا (مطعما عموميا) بدون إخطار — وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤ و ٥ و ٢٤ و ٣٥ و ١ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٨ من النانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وقد دفع الطاعن أمام محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في القضيتين رقم ١٧٧٣ و ١٢٥٠ سالتني الذكرفتمضت المحكمة برفض هذا الدفع وبتغريم الطاعن مائة قرش وإغلاق المحل على مصاريفه بناء على مقالته من : « أن

أدارة المتهم عن كل عمل جديد يأتيه من أعمال الادارة المخالفة للقانون » وأن النابت من أوراق الدعوى أن الرخصة التي أعطيت للطاعن عن المحل العمومي في ٢ مايو سنة ١٩٢٣ الفيت في ٨ فبراير سنة ١٩٣٠ للحكم باغلاق المحل في القضية رقم ٤٦٥ سنة ١٩٢٨ ولكنه استمر في إدارته دون أن يحصل على رخصة جديدة فاستأنف الطاعن هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية حكمت بتأييده أخذا بأسبابه .

« وحيث أن جريمة ادارة محل عمومي هي من الجرائم المستمرة استمرارا متتابعاً يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على ارادة المتهم . وفي الجرائم التي من هذا القبيل لا تشمل المحاكمة إلا الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . أما ما يحصل بعد ذلك فإن تدخل إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها من جديد ولا يكون للحكم السابق أي حجية أو اعتبار في صددها . ولما كان النابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن بعد الحكم ببراءته في القضية رقم ١٢٥٠ سنة ١٩٤٢ الدرب الأحمر استمر يدير محله مطعماً عمومياً بدون رخصة فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في رفض الدفع الذي أبداه الطاعن وفي معاقبته من أجل إدارة المحل بعد الحكم ببراءته مهما كان سبب البراءة .

« وحيث ان مبنى التوجهين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساس أنه لم يحصل على رخصة بإدارة المطعم مع أن النابون لا ينص إلا على الأخطار وقد طلب الطاعن إلى المحكمة إذا لم تكتف بصورتى

الحكمين المقدمين منه أن تتمكن من إثبات حصول الأخطار باستدعاء ضابط البوليس وسؤاله عن هذا الأمر وإكبتها لم تفعل وبذلك تكون قد أخلت بدفاعه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه أستمريدير المحل مطعماً عمومياً بدون رخصة بالرغم من إلغاء الرخصة التي كانت لديه بناء على سبق الحكم بإلغاء المحل ، ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر قد نصت على أن الأخطار لا يكفي في حالة فتح محل مكان آخر سبق الحكم بإغلاقه بل يجب في هذه الحالة الحصول على ترخيص من المحافظ أو المدير فإن الحكم يكون صحيحاً ولا محل لما يشيره الطاعن في طعنه عليه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(ملن محمد محمد إبراهيم بيوى ضد النيابة رقم ٣٩ ، سنة ١٥ ق)

٢١٣

١٦ أبريل سنة ١٩٤٥

قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى مباشرة على شخص طالب عقابه على ما وقع منه من قذف والحكم عليه بتعويض للدمى المدني . الحكم إبدائياً ببراءة المتهم ورفض طلب التعويض . استئناف المدعى دون النيابة . القضاء بالتعويض تأديساً على المادتين ١٥٠ و ١٥١ مدنى . تعرض المحكمة لاثبات واقعة القذف . لا استراض عليه ما دامت الدعوى المدنية والجزاء رفعتا مما أمام المحكمة الجزئية . الحكم في الدعوى الجنائية لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية . أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ ولو كان الفصل الضار يكون جريمة

المبدأ القانوني

إذا رفع المدعى المدني دعواه مباشرة ضد المتهم لقذفه إياه علناً طالباً عقابه على ذلك والحكم عليه بتعويض ، ثم قضت المحكمة ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض ، فاستأنف المدعى ولم تستأنف النيابة ، فأيد الحكم استئنافاً فطعن بطريق النقض فنقض الحكم ، ثم أعيدت المحاكمة ف قضى على المتهم بالتعويض عملاً بالمادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني ، فلا يصح من المتهم أن ينعى على المحكمة أنها في حكمها قد تعرضت لإثبات واقعة القذف ، ولا أنها أقامت التعويض على تينك المادتين المذكورتين . وذلك (أولاً) لأن المحكمة لها بل عليها أن تتعرض إلى إثبات تلك الواقعة مادامت تفصل في طلب التعويض عن الضرر المدعى حصوله منها ، ولا يمكن أن يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم ، لأي سبب من الأسباب بالعقوبة على المتهم ، مادامت الدعوى بالمدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معاً أمام المحكمة الجنائية ، ومادام المدعى بالحقوق المدنية قد استمر في السير في دعواه المدنية ، بما لا يصح معه القول بأن الحكم في الدعوى الجنائية ، بسبب عدم الطعن فيه من النيابة العمومية ، قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إليه (وثانياً) لأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ مدني ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات

المحكم

« حيث ان مبني الوجه الأول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون على الواقعة التي أثبتتها وذلك (أولاً) لأن ركن الاسناد غير قائم في الدعوى إذ أن عبارة التقرير الطبي المقول بتوزيعه ونشره ليست من عمل الطاعن أو والده بل هي من عمل الطبيب الذي ذكر عن المدعية بالحقوق المدنية ما شاهده على أنه يجب في النشر أن يكون التوزيع على عدد كبير من الناس بغير تمييز وهذا ما لم يقم الدليل عليه (وثانياً) لأن المحكمة تعرضت إلى إثبات جريمة الذف مع أنه قضى بالبراءة منها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً فلم يعد من حق المحكمة البحث فيها (وثالثاً) لأن الحكم استند في القضاء على الطاعنين بالتعويض إلى حكم المادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني مع أنهما لا تنطبقان على المسؤولية المدنية الناشئة عن الجريمة .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه مردود أولاً بأن الحكم المطعون فيه اثبت على الطاعن انه نشر تقريراً لطبيب بما فيه يقصد التشهير بزوجه المدعية بالحقوق المدنية وانه وان كان التقرير محرراً بصيغة تثبت لزوجه صفات الابكار إلا أنها لا تنفي البتة عنها شبهة المعصية فاستغل هذا المعنى ونشر التقرير ليرسل أثر الحكم الصادر ضده من المجلس الملي كما اثبت الحكم أن النشر قد حصل بنسخ عدة صور من التقرير وتوزيعها على عدد كبير من الناس بغير تمييز بل وفي بلدين مما استدات به المحكمة على ثبوت العلانية وقصد التشهير بالمدعية . وهي كان الأمر

كذلك فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص - ثانيا - بأن للمحكمة أن تتعرض إلى إثبات واقعة القذف بل كان عليها ذلك ما دامت تفصل في طلب التعويض عن الضرر المدعى حصوله من هذه الواقعة ولا يمكن أن يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم بالعقوبة على الطاعنين لأي سبب من الأسباب ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معا أمام المحكمة الجنائية وما دامت المدعية بالحق المدني قد استمرت في السير في دعواها المدنية مما لا يصح معه القول بأن الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إليها بسبب عدم الطعن فيه من النيابة العمومية - ثالثا - بأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

« وحيث أن محصل الوجه الثاني أن أسباب الحكم مضطربة بحيث لا يمكن أن يفهم منها أن كان أساس التعويض هو المسؤولية الجنائية المترتبة على جريمة القذف أو المسؤولية المدنية عن رفع دعوى كيدية .

« وحيث أنه لا شيء من الاضطراب المدعى في أسباب الحكم إذ المفهوم منها بجلاء أن أساس الحكم بالتعويض على الطاعن هو القذف الذي ارتكبه في حق المدعية بالحقوق المدنية .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه يشوبه قصور في التسبيب » وحيث أن الحكم المطعون فيه على عكس ما يقوله الطاعن قد بين بما فيه الكفاية واقعة

الدعوى والأسباب التي استند إليها في القضاء بالتعويض للمدعية .

« وحيث أن مبنى الوجه الرابع أن الحكم مبنى على شهادة الشهود لم يسمعوها بالجلسة في مواجهة الطاعن .

« وحيث أن ما جاء بهذا الوجه مردود بأن محاضر التحقيق الابتدائي وما تحو به من أقوال ومعاينات هي من العناصر التي يجوز للمحكمة أن تكون منها عقيدتها .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طاب نادر - شرق عارب وآخر ضد أميل وبصا - مخاتيل المدعية بالحق المدني في قضية النيابة رقم ٦١٠ سنة ١٥ ق)

٢١٤

١٦ أبريل سنة ١٩٤٥

إجراءات . محكمة جنائية . دعوى زنا . نزاع في مسألة فرعية (قيام الزوجة) . تبين المحكمة عدم إمكان الفصل في هذا النزاع من الجهة المختصة . عليها أن تفصل في الدعوى حسبما يترامى لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها .

المبدأ القانوني

إذا دفعت الشريكة في الزنا بأنها مطلقة فعينت لها المحكمة أجلا لإثبات طلاقها ، ولما لم ترفع دعوى إثبات الطلاق أمام المحكمة الشرعية في الأجل المعين قضت بإدانتها هي والمتهم تأسيسا على ذلك ، فهذا من المحكمة مفاده أنها اعتبرت أن ليس لها أن تفصل في الدفع الذي أبدته هذه المتهمة ، وأن مجرد عدم رفعها الدعوى أمام الجهة المختصة في المدة التي حددتها لها يترتب عليه لذاته اعتبار

الزوجية قائمة ، وهذا منها خطأ إذ كان يتعين عليها - متى رأت عدم إمكان الفصل في النزاع الشرعي من الجهة المختصة بالفصل فيه - أن تتولى هي الفصل في الدعوى بجميع أوجه الدفاع فيها حسبما يترأى لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها ، ثم إذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد ذلك ، مع دفع المتهم لديها بأن المدعى طلق زوجته وطلب إليها أن تضم ملف خدمته الثابت فيه إقراره بتطليقها ، قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تقول كلمتها في هذا الدفع ، فإنها تكون قد قصرت في بيان أسباب حكمها .

الحكم

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قيام الزوجية بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهمة بالزنا واستند في ذلك إلى ملف خدمة المدعى قائلاً أنه إقراراً بتطليقه تلك المتهمة وطلب إلى المحكمة أن تأمر بضم هذا الملف ولكنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تحقق دفاعه أو ترد عليه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على أوراق المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن طلب إلى المحكمة بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أن تأمر بضم ملف خدمة المدعى بالحقوق المدنية لأنه يوجد به إقرار منه بالطلاق ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بادانته لأسبابه دون أن تشير إلى هذا الطلب . ولما كانت محكمة أول درجة قد أسست ادانة الطاعن على أن شريكته في جريمة الزنا لم ترفع دعوى

أمام المحكمة الشرعية باثبات طلاقها من المدعى بالحقوق المدنية في المدة التي عينتها لها مما يفيد أنها اعتبرت أن ليس لها الفصل في الدفع الذي أبدته تلك المتهمة بأنها مطلقة من المدعى ، وأن مجرد عدم رفعها الدعوى أمام الجهة المختصة في المدة التي حددتها لها يترتب عليه لذاته اعتبار الزوجية قائمة . مع أنه كان يتعين عليها - إذا تبين لها عدم إمكان الفصل في النزاع الشرعي من الجهة المختصة بالفصل فيه - أن تتولى هي الفصل في الدعوى بجميع أوجه الدفاع فيها حسبما يترأى لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها - ولما كان ذلك فإن المحكمة الاستئنافية بقضائها بالعقاب في جريمة الزنا بناء على الاعتبار السالف ذكره دون أن تقول كلمتها هي في موضوع الدفاع المبني على طلاق المتهمة من زوجها والذي من شأنه لو صح أن يهدم التهمة من أساسها ، تكون قد قصرت في بيان أسباب حكمها .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .
(طعن خضر عبد القادر ضد ثيايه وآخر مدع بحق مدني رقم ٦١٩ سنة ١٥ ق) .

٢١٥

١٦ أبريل سنة ١٩٤٥

بيان . تقديم منهم بتهمة إجرا. تعديلات في منزله دون ترخيص مخالفاً بذلك المواد ١ و ٢ و ١٨ رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . القضاء عليه بتصحيح أوهم الاعمال المخالفة لنص المادة ٨ دون بيان وجه مخالفة هذه المادة . قصور في الحكم .

المبدأ القانوني

لأنه لما كانت المادتان الأولى والثانية من

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني تنصان على ضرورة الحصول على رخصة بالبناء والتعديل وعلى كيفية اعطاء الرخصة ، وكانت مخالفة هاتين المادتين لا يعاقب عليها طبقاً للمادة ١٨ من ذلك القانون بالإزالة ، فإنه اذا قدم للمحكمة متهم بإجراء تعديلات في مباني منزله دون ترخيص مخالفاً بذلك المواد ١٨ و ٢١ من القانون المذكور فقضت المحكمة عليه بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ من هذا القانون دون أن تبين وجه مخالفة هذه المادة فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

المحكم

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اشتمل على خطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابتة فيه .

« وحيث ان الواقعة التي دين الطاعن بها نتحصل حسبما جاء بالحكم المطعون فيه في انه بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٤ اجري تعديلات في مباني منزل رقم ٢٨ مكرر بشارع جاويش بالحلة الكبرى بدون ترخيص حسب المبين بالمحضر المؤرخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٤ مخالفاً بذلك المواد ١ و ٢ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . ولما كانت المادتان الأولى والثانية من القانون السالف الذكر هما اللتان تنصبان على ضرورة الحصول على رخصة بالبناء والتعديل وعلى كيفية اعطاء الرخصة وطبقاً للمادة ١٨ من القانون لا يعاقب على مخالفة هاتين المادتين بالإزالة ، وكانت المحكمة الاستئنافية مع ذلك قد حكمت بتأييد الحكم

الابتدائي القاضي بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ من القانون دون أن تبين وجه مخالفة الطاعن هذه المادة فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .
(طعن دكي - من حسب الله ضد النيابة رقم ٦٢١ لسنة ١٩٤٥)

٢١٦

١٦ أبريل سنة ١٩٤٥

- ١ - القسوة المعاقب بالمادة ١٢٩ عقوبات . مدلولها . الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص . بها خفت جسامتها . لا يدخل في مدلولها الأقوال والإشارات
- ٢ - تعويض . اقتضاها به لطلبه على أساس أنه مقابل للضرر الذي لحقه من الجريمة . قول الحكم إن المدعى ذكر أنه مستند بهد الحكم للتبرع بما يحكم له به على سبيل التعويض . لا يضمن في الحكم

المبادئ القانونية

- ١ - إنه لما كانت المادة ١٢٩ من قانون العقوبات المصري منقولة عن المادة ١٠٦ من قانون العقوبات التركي المأخوذة عن المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الفرنسي ، وكانت جميع هذه القوانين قد استعملت في التعبير عن القوة المعاقب عليها بمقتضاها عبارة (Violence contre les personnes) وهذه العبارة لا تنصرف إلا إلى الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص - لما كان ذلك كانت الأقوال والإشارات لا تدخل في مدلول القسوة المقصود بالمادة ١٢٩ المذكورة وإذا كان القانون المصري قد حذا حذو القانون التركي في عدم الاكتفاء بالعبارة المذكورة

من قانون العقوبات الفرنسي ولما كانت جميع هذه القوانين قد استعملت في التعبير عن القسوة المعاقب عليها عبارة : —

و كانت هذه العبارة لا تنصرف إلى الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص فانها لا تشمل الأقوال أو الاشارات وأما اذا كان القانون المصري حذا حذو القانون التركي في عدم الاكتفاء بالعبارة المذكورة وأضاف إليها عبارة « بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم » فان هذا لا يعدوا أن يكون بيانا لفعل القسوة لتوكيد قصده في أن تشمل العبارة جميع أحوال الاعتداء الذي يقع على الشخص مهما خفت جسامته أي سواء أكان من قبيل الضرب الذي يؤلم الجسم أم كان من قبيل الإيذاء الخفيف الذي يمس الشرف وإن لم يؤلم الجسم ، وإذن فإذا عدت المحكمة المتهم مرتكباً لجريمة استعمال القسوة على اعتبار أن هذه الجريمة قد تقع بالألفاظ كما تقع بالأفعال ، فإنها تكون مخطئة .

فأضافت إليها عبارة « بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم » فإن هذا منه لا يعدو أن يكون بيانا لفعل القسوة أراد به توكيد قصده في أن تشمل القسوة جميع أحوال الاعتداء الذي يقع على الشخص مهما خفت جسامته أي سواء أكان من قبيل الضرب الذي يؤلم الجسم أم كان من قبيل الإيذاء الخفيف الذي يمس الشرف وإن لم يؤلم الجسم ، وإذن فإذا عدت المحكمة المتهم مرتكباً لجريمة استعمال القسوة على اعتبار أن هذه الجريمة قد تقع بالألفاظ كما تقع بالأفعال ، فإنها تكون مخطئة .

٢ — إذا قضت المحكمة للمجنى عليه بالتعويض على أساس أنه طلبه لنفسه مقابل الضرر الذي لحقه عن الجريمة قائلة « إنه وإن كان قد ذكر أنه مستعد بعد الحكم للتبرع بالبلغ الذي يحكم له به لجهات الخير فإنها مع ذلك تقضى له به ، وهو شأنه فيه بعد الحكم ، فهذا منها لاشائبة فيه

المحكمة

» حيث ان الوجه السادس يتحصل في أن الواقعة كما هي ثابتة في الحكم لا تتحقق فيها جريمة استعمال القسوة التي دين بها الطاعن على جسم المجنى عليه وقد أخطأت المحكمة فيما ذهبت اليه من أنه لا يشترط في تلك الجريمة أن يكون هناك فعل مادي بل يكفي أي قول يخل بالشرف .

« وحيث ان المادة ١٢٩ من قانون العقوبات المصري منقولة عن المادة ١٠٦ من قانون العقوبات التركي المأخوذة عن المادة (١٨٦)

« وحيث ان باقي أوجه الطعن فيما يختص بالدعوى العمومية تتحصل في أن الواقعة في جملتها لا عقاب عليها لأن المدعى بالحقوق المدنية قد اعتدى على الطاعن بالقول أثناء تأدية وظيفته فخرج الطاعن من مسكن المدعى وأثناء خروجه نفوه بالعبارة المسندة اليه وهي غجر — قال ده رئيس نيابة . بأشلوب المخاطب نفسه دون أن يسندها الى المدعى أو يقصد سبه بها . وعلى فرض أن هذه العبارة تعتبر سبا فإنه يكون غير عني وبما

أنه قد سبقه استفزاز فانه لا يكون معاقبا عليه . ويقول الطاعن أيضا أن المحكمة استندت ضمن ما استندت الى أقوال شاهدين لم يسمعا ثم أنها لم تبين في الحكم أنهما كانا يستطيعان سماع ألفاظ السب .

« وحيث ان المحكمة قد بينت ان الطاعن حين تفوه بالألفاظ التي دانتها عنها قد قصد منها سب المدعى بالحقوق المدنية التي استخلصت منها ذلك كما أقامت الدليل على ثبوت ركن العلنية ، كما هو معترف به في القانون بقولها . — أن هذه العبارة الماسة بشرف المدعى المدني والحاطة من كرامته والحادثة لناموسه قد قيلت على مسمع من حرم المدعى المدني وخادمه وقد تفوه المتهم بعبارة « غجر » ، قال ده رئيس نيابة ، بينما كان على السلم العمومي في منزل مكون من ثلاثة أدوار يسكنه أشخاص آخرون خلاف المدعى المدني وعائلته وترديده لها في صوت مرتفع ، ولا شك أن ألفاظ السباب هذه التي تفوه بها المتهم في ساحة هذا المنزل الذي يسكنه أشخاص عديدون مختلفون على مسمع من بعضهم يعتبر سبا علنيا وبذلك يكون ركن العلنية متوفرا . ولما كانت الأدلة التي أوردتها المحكمة من شأنها أن توصل الى ما قالت به فان المجادلة التي يثيرها الطاعن لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض . أما عن الشاهدين فانه مع استناد محكمة أول درجة الى أقوالهما في التحقيق فان الطاعن لم يبد اعتراضا على ذلك ولم يطلب الى المحكمة الاستئنافية سماعهما .

« وحيث ان الطاعن يقول في طعنه عن الدعوى المدنية أنها غير مقبولة لأن المدعى

طلب أن يقضى له بمبلغ مائة جنيه يوزعها على جهات البر .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن بهذا الوجه مردود بما أثبتته المحكمة من أن الطاعن طلب الحكم بالتعويض لنفسه مقابل الضرر الذي لحقه عن الجريمة وانها قضت له على هذا الأساس قائلة أنه وان كان قد ذكر أنه « مستعد بعد الحكم للتبرع بالمبلغ الذي يحكم له به الجهات الخيرية » إلا أنها تقضى له هو بالمبلغ وهو وشأنه فيه بعد ذلك وهذا منها سليم لا شائبة فيه .

« وحيث ان الطاعن يقول عن الدعوى المدنية أيضا أن المحكمة قضت بمبلغ التعويض مع أن الثابت على لسان المدعى نفسه انه ابتدر الطاعن بالاهانه مما كان يذنبى عليه سقوط حقه في التعويض بالمقاصة أو — على الأقل — تخفيض التعويض مقابل ما يستحقه الطاعن قبله بسبب اهانتته إياه .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يتعلق بتقدير التعويض وهو لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فهو لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس بالنسبة الى ماعدا التهمة الأولى وبما أن العقوبة المقررة بها على الطاعن تدخل حدود العقوبة المقررة بالقانون للجريمة الأخرى التي دين بها فيتعين اقرارها .

(طعن أنور نيازي . مصطفى افندي ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدني رقم ٧٣٥ سنة ١٥ ق)

٢١٧

١٦ أبريل سنة ١٩٤٥

استعمال أوراق مزورة (تذاكر توزيع كيروسين)
استدلال المحكمة على ثبوت علم المتهم بالتزوير من توقيعه على ظهر
التذكرة وتوكيده صحتها . لا يكفي . خصوصاً إذا كان الحكم
قد أثبت أن الاختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق
الصحيحة يدق على النظر العادي .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين قضت بأدانة المتهم
في جريمة استعمال أوراق مزورة (تذاكر
توزيع الكيروسين) مع علمه بتزويرها قد
استدلّت على ثبوت علمه بالتزوير من توقيعه
على ظهر التذكرة المزورة وتوكيده صحتها ،
فإن هذا منها لا يكفي ، لأنه ليس من شأنه
في ذاته أن يدل على علمه بتزويرها . وخصوصاً
إذا كانت المحكمة قد قالت في مكان آخر من
حكمها إن الاختلاف بين الأوراق المزورة
والأوراق الصحيحة يدق على النظر العادي ،
وكان دفاع المتهم قائماً على أنه لا يقرأ ولا يكتب

المحكمة

« حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم
المطعون فيه أن المحكمة حين قضت بأدانته في
جريمة استعمال أوراق مزورة مع علمه بتزويرها
قد استدلت على ثبوت العلم بالتزوير بأدلة
لا يمكن أن توصل لثبوته بل أن من شأنها على
العكس من ذلك أن تقطع بحسن النية .

« وحيث أن الثابت في الحكم الابتدائي
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هو أن

الطاعن وهو موزع يشتغل بتوزيع الكيروسين
على الجمهور مقابل البطاقات التي تصرفها وزارة
التأمين قدم للشركة التي يعمل لحسابها بطاقات
اشتبه العامل المختص باستلامها في أنها مزورة
فلما أفضى للطاعن بهذه الشبهة أكد له هذا
صحة البطاقات ثم وقع على ظهر أحدها كما
وقع إقراراً على نفسه بمسئوليته عنها أن
ظهر أنها مزورة . ثم قالت المحكمة أنه انضح
لها من اطلاعها هي ومن كتاب مصلحة
المساحة تزوير سبع وسبعين بطاقة مماثلة
للبطاقة التي وقع الطاعن على ظهرها بامضائه
وأنه بمقارنة تلك البطاقات بالبطاقات الصحيحة
انضح وجود اختلاف في اللون والكتابة
والمسافات بين الحروف والأرقام المطبوعة
وهي وإن كانت مزورة إلا أنها تدق على
النظر العادي وبعد أن أشارت المحكمة إلى
دفاع الطاعن بأنه تسلم البطاقات من الجمهور
وأنه لم يزورها لأنه لا يعرف القراءة والكتابة
وأنه ما كان يعلم أنها مزورة وقالت إن تهمة
التزوير المسندة إليه مشكوك فيها . قد تعرضت
إلى تهمة الاستعمال فقضت بأدانته فيها وقالت
في ذلك « وحيث أنه عن التهمة الثانية وهي
الاستعمال فإن المتهم يعترف بتقديمه هذه
البطاقات لمدوب الشركة وترى المحكمة أنه
عالم بتزويرها لاسيما وأن شهادتي الإثبات بعد
أن شكاً فيها ورأبهما أمرها أخذ يقنعهما
بصحتها وإن ليس في الأمر شيء ولا شك في
أن له مصلحة ظاهرة في ذلك إذ يمكنه بذلك
الوسيلة توزيع أكثر عدد ممكن من صفائح
البترول والحصول على نصيبه من الربح كلما
كثر التوزيع ومن حيث أن ركن العلم متوفر
أيضاً من امضائه على ظهر البطاقة المزيفة وعلى

الاقرار المرافقة لها فتكون التهمة الثانية من ذلك كله ثابتة ثبوتاً كافياً ضده ، ولما كان توقيع الطاعن على ظهر البطاقة المزورة وتوكيده صحتها ليس من شأنه في ذاته ان يدل على علمه بتزويرها خصوصاً مع ما قالته المحكمة من ان لا اختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق الصحيحة يدق على النظر العادي ومع قيام دفاع الطاعن من انه لا يقرأ ولا يكتب - لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن (طعن احمد محمد عبد الكريم ضد النيابة رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٥)

٢١٨

٢٢- أبريل سنة ١٩٤٥

١ - وصف التهمة . دعوى مباشرة . تحرك الدعوى العمومية بمجرد رفع الدعوى المباشرة . من حق المحكمة بل من واجبها الفصل في الدعوى العمومية في الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور عدم تقيدها بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التى تبديها فى الجلسة .

(المادة ٥٢ تحقيق)

٢ - افتراء . مشروط الانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ عقوبات كونه مما يستلزم الدفاع عن الحق . تقدير ذلك . موضوعى .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية فى مواد المخالفات والجنح الحق فى رفع دعواه إلى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة فى الحضور أمامها . ومتى رفعت الدعوى المدنية ، فإن الدعوى العمومية تتحرك

معهما ويصبح من حق المحكمة وواجبها الفصل فيها فى الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور دون أن تكون مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التى تبديها فى الجلسة وإذن متى كان الحكم لم يتجاوز فى محاكمة المتهم حدود التهمة كما وردت فى عريضة الدعوى المباشرة فلا يقبل من المتهم أن يدعى أن المحكمة تجاوزت سلطتها فى القضاء فى الدعوى العمومية إذ هى لم تأخذ بالوصف الذى أعطته النيابة للمتهم .

٢ - يشترط للانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب أو القذف التى أسندها أحد الخصوم إلى خصمه فى أثناء الدفاع عن حقه أمام المحاكم بما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق والفصل فى ذلك متروك لقاضى الموضوع يقدره على حسب ما يراه من خفى عبارات التى قيلت والغرض الذى قصد منها . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن العبارات التى تضمنتها مذكرة المتهم ما كان ليقضيها مقام الدفاع عن حقه فى المعارضة المرفوعة منه فى أمر تقدير أعاب الخبير المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه لا يكون للمتهم وجه فى أن ينمى عليها أنها أخطأت فيما ارتأته من ذلك

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن ان المحكمة تجاوزت سلطتها فى القضاء فى الدعوى العمومية كما رفعت إليها . وفى بيان ذلك يتولى الطاعن انه ورد فى وصف النيابة للتهمة أن الطاعن اسند إلى المجنى عليه

انه وهو قائم بعمله كخبير كان رائده التضييل والمناورة والمراوغة ولكن المحكمة عاقبته من أجل ألفاظ ومبارات أخرى أشارت اليها في الحكم وهذا غير جائز لأن الدعوى العمومية لا يمكن أن تصل إلى المحكمة إلا عن طريق النيابة وليس للمحكمة أن تحاكم أحدا عن أمر لم يرفع اليها عن هذا الطريق ولا يصح الاحتجاج بعريضة الدعوى المباشرة المعلنة بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية لأن الدعوى العمومية هي من حق النيابة دون سواها وليس للمدعى سوي تحريكها ولا شأن له فيها بعد ذلك فإذا ما عينت النيابة التهمة وحددتها بالوصف الذي أعطته لها وجب أن تجري المحاكمة في هذا النطاق .

« وحيث ان القانون خول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجناح حق رفع دعواه إلى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها (المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات) ومتى رفعت الدعوى المدنية تتحرك معها الدعوى العمومية ويصبح من حق المحكمة وواجبها الفصل فيها في الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور دون أن تكون مقيدة بوصف تكون النيابة قد أعطته للواقعة أو بطلباتها في الجلسة . ومتى تقرر ذلك وكان الحكم المطعون فيه - والطاعن نفسه يسلم بذلك - لم يتجاوز في محاكمته حدود التهمة كما وردت في عريضة الدعوى المباشرة فلا وجه لما يشير في طعنه .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني أنه ليس فيما وقع من الطاعن ما يصح مؤاخذته عليه جنائيا لأن خطأ الخبير (المدعى بالحقوق

المدنية) وعدم توخي الصدق في عمله يبرر العبارات التي ضمنها الطاعن مذكرته .
« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله « ان المدعى المدني أقام دعواه مباشرة ضد المتهم (الطاعن) بعريضة معلنة في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ قال فيها انه بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٢ قدم المتهم مذكرة الى محكمة العطارين الجزئية في المعارضة في أمر تقدير اتعاب المدعي في القضية المدنية رقم ٢٤٠٧ سنة ١٩٣٨ عطارين التي كانت مؤجلة للحكم فيها لجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٤٢ وقد تضمنت هذه المذكرة في عدة مواضع سبا علينا موجهها اليه كقوله فيها (ان الطالب كان رائده التضييل ومما لآلة المدعى والمناورة والمراوغة . وقوله في الصحيفة المالية « ان الخبير مالا الخصم ونفذ ما طلبه - لأمر لا يخفى على المحكمة » وقوله في الصحيفة الرابعة « ان الخبير مصاب بمرض الغرض » وقوله في الصحيفة السادسة انه يعيب كثيرا في نسجه قماش خفيفا ليغطي احتياله والأعيبه وليطمس الحقيقة وانه سلك الطريق غير المستقيم وأنه طبخ القضية حتى انتشرت رائحتها في كل مكان ، وقوله في الصحيفة الأخيرة « ان طبيخته فاسدة جدا لا يصح ولا يليق على الاطلاق أن توضع على مائدة المحكمة الموقرة أو أي محكمة أخرى » واستطرد إلى طلب تطبيق المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات على المتهم والزامه بأن يدفع له مبلغ عشرة جنيهات بصفة تعويض مع باقي الطلبات ... وانه تبين من الاطلاع على مذكرة المتهم التي قدمها في قضية المعارضة في أمر تقدير الخبير المدعى المدني أنها هي العبارات المبينة في صدر

هذه الأسباب . وقد رأت المحكمة أن هذه الواقعة تعتبر سببا علنيا منطبقا على المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وردت على دفاع الطاعن بقولها . ان المتهم (الطاعن) قد تجاوز حقه وجاء في مذكرته بعبارات كثيرة لا يستلزمها الدفاع عن نفسه في معرض الطعن على تقرير الخبير وأعماله ومن ثم فلا محل لأن يتمتع بالاعفاء القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات إذ ليس المقصود من هذا الاعفاء أن يسترسل المتهم في رمي خصمه بما يشاء من عبارات وأقوال سواء استلزمها مقتضيات الدفاع أو لم تقتضها فإذا ما جاءت عبارات السبب خارجة عن هذه الحدود فقد وجب عقاب المتهم وحققت عليه كلمة القانون — وان نظرة واحدة الى المذكرة المقدمة من المتهم يتبين بجلاء لا لبس فيه أن المتهم قد تجاوز فيما حرره في هذه المذكرة حده ووصم المجنى عليه بأمر شائنة فيها خدش للناموس والاعتبار . وانتهت الى القضاء بادانة الطاعن .

وحيث أنه يشترط للانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السبب أو القذف التي أسندتها أحد الخصوم الى خصمه في الدفاع عن حقه أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق والفصل في ذلك متروك لقاضي الموضوع يقدره علي حسب ما يراه من فحوى العبارات التي قيلت والغرض الذي قصد منها . ومادامت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن العبارات التي تضمنتها مذكرة الطاعن ما كان يقتضيها مقام الدفاع عن حقه في المعارضة المرفوعة منه في أمر تقدير أتعاب الخبير المدعى بالحقوق

المدنية فإن ما يثيره في وجه الطعن لا يقبل منه . « وحيث أن مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قاصر في بيان الواقعة ولم يبين عبارات السبب ولا المقدمات التي بني عليها قوله بأنها لم تكن من مستلزمات الدفاع .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أحال فيما يتعلق ببيان الواقعة وعبارات السبب الى أسباب الحكم الابتدائي وقد تضمنت أسباب هذا الحكم بيان ذلك بما فيه الكفاية وقد بين الحكم المطعون فيه — على ما مر ذكره — أن عبارات السبب التي أوردتها الطاعن في مذكرته لم تكن من مستلزمات الدفاع وإذن فلا محل لما يثيره في هذا الخصوص .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن جورج كنعان ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٣١٨ سنة ١٥ ق)

٢١٩

٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥

إثبات . الاحكام الجنائية . وجوب ناسبها على الجرم واليقين . القاضي المدني مقيد بالقواعد المقررة للإثبات . اعتراف الخصم لديه بتزوير ورقة . وجوب الحكم باعتبارها مودة بناء على هذا الاعتراف . القاضي الجنائي لا يحكم بتزويرها إلا متى اقتنع هو بحصول التزوير . قول المحكمة في حكمها إن الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفي في نظر القاضي المدني ولكنها لا تكفي عند القاضي الجنائي . ليس معناه أن هذا الحكم قد أفهم هل الشك .

المبدأ القانوني

لاشك في أن الأحكام الجنائية لا يصح أن تبني إلا على الجرم واليقين . أما القاضي

المدنى فيبنى احكامه على القواعد المقررة للإثبات فى القانون المدنى . فإذا اعترف لديه الخصم بتزوير ورقة وجب عليه أن يحكم بتزويرها بناء على هذا الاعتراف بغض النظر عن اعتقاده هو الشخصى ، بخلاف القاضى الجنائى فإنه ليس له أن يعاقب المتهم فى جريمة تزوير هذه الورقة إلا إذا اقتنع هو بثبوت الواقعة عليه بغض النظر عن أقواله ومسلكه فى دفاعه . فإذا قالت المحكمة فى حكمها إن الأدلة القائمة فى الدعوى قد تكفى فى نظر القاضى المدنى الذى يبنى قضاءه على الموازنة بين الأدلة المقدمة إليه وترجيح دليل على آخر ، ولكنها لا تكفى فى نظر القاضى الجنائى الذى يجب عليه ألا يبنى احكامه إلا على الحقيقة كما يقتنع بها ويتبينها من مجموع الأدلة ، فلا يصح أن ينعى على هذا الحكم أنه قد أقيم على الشك والاحتمال

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم من جريمة التزوير والاستعمال المرفوعة بهما الدعوى عليها ورفض الدعوى المدنية قبلها ذكر أن الشكوك التى تحيط بمركز المتهم وإن كان من الجائز أن تؤدي إلى القضاء برد وبطلان السند مدنيا فإنها لا تكفى لاقتناع القاضى الجنائى بثبوت تهمة التزوير والقضاء بالعقوبة — وبذلك تكون المحكمة قد فرقت بين دعوى التزوير المدنية ودعوى التزوير الجنائية مع أن واقعة التزوير واحدة والحكم الذى يصدر من المحكمة الجنائية

بالتزوير هو ذات الحكم الذى يصدر من المحكمة المدنية بذلك فمن الخطأ إذن التفرقة بين الدعويين وكان يتعين على المحكمة أن تقول ان كان السند المطعون فيه مزورا أو صحيحاً . أما أن تحكم بالبراءة من الناحية الجنائية وتحفظ الحق للمدعية فى الطعن بالتزوير أمام المحكمة المدنية كما هو مستفاد من أسباب الحكم فهذا مالا يجيزه القانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه — بعد أن استعرض أقوال الشهود وتقرير الخبير محمد علي سعودى وتقرير مصلحة الطب الشرعى وذكر أن المحكمة لا تنظم إلى أقوال الشهود وأن الطبيب الشرعى لم يقطع بتزوير السند محل هذه الدعوى — تعرض إلى دفاع المتهم وأشار إلى ما فيه من اضطراب وتناقض ثم قال . « ان هذا الدفاع المتناقض المضطرب من جانب المتهم وأن كان يجعل مركزها محوطا بالشكوك والريب ويساعد على القول بأن قيمة السند الثابتة به قد تكون غير مازعمت المتهم إلا أن هذه الشكوك وأن كان من الجائز أن تؤدي إلى القضاء برد وبطلان السند مدنيا فإنها لا تكفى لاقتناع القاضى الجنائى بثبوت تهمة التزوير والقضاء بالعقوبة » . وانتهى إلى القضاء ببراءة المتهم مما أسند اليها ورفض الدعوى المدنية قبلها . وحيث انه لا وجه لما يشير الطاعن فى هذا الخصوص من أن المسلم به أن الأحكام الجنائية لا تبنى إلا على الجزم واليقين وليس للقاضى الجنائى أن يعاقب المتهم فى جريمة تزوير إلا إذا اقتنع بثبوت الواقعة عليه بغض النظر عن أقواله ومسلكه فى دفاعه أما القاضى

المدني فيبنى أحكامه على القواعد المقررة للاثبات في القانون المدني فإذا اعترف الخصم بتزوير ورقة وجب عليه أن يحكم بتزويرها بناء على هذا الاعتراف بغض النظر عن اعتقاده الشخصي وكل ما قالته المحكمة في الحكم المطعون فيه لا يخرج عن هذه القاعدة فهي تقول ان الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفي في نظر القاضي المدني الذي يبني قضاءه على الموازنة بين الأدلة المقدمة اليه وترجيح دليل علي آخر ولكنها لا تكفي في نظر القاضي الجنائي الذي يجب عليه أن لا يبني أحكامه الا على الحقيقة كما يقتنع بها ويتبينها من مجموع الأدلة المقدمة اليه وليس في الحكم المطعون فيه ما يشير إلى أن المحكمة حفظت الحق لأحد في رفع دعوى التزوير مدنيا كما يزعم الطاعن .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه حين قال انه يجوز للمدعية بالحق المدني أن تطلب إلى المحكمة المدنية أن تحكم برد وبطلان السند قد خالف نص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان ما يقوله الطاعن في هذا الوجه غير صحيح فإن الحكم المطعون فيه لم يقل بأن له أن يرفع دعوى التزوير أمام المحاكم المدنية كما يدعى .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه إذ قال ان الشكوك التي تحيط بمركز التهمة وان كانت تساعد على القول بأن قيمة السند قد تكون غير مازعمت الا أنها لا تكفي لاقتناع القاضي الجنائي بثبوت التزوير - يكون قد أقيم على الشك والاحتمال وهذا يعيبه بما يوجب نقضه .

« وحيث انه مادامت المحكمة لم تقتنع بعد بحث الأدلة التي قدمت إليها ووزنها بثبوت جريمة التزوير المنسوبة إلى المتهمه ومادام المقرر في المواد الجنائية ان كل شك يجب أن يستفيد منه المتهم فان المحكمة حين برأت المتهمه للشك الذي خالجه في ثبوت التهمة لا يصح النعي عليها بأنها بنت حكمها على الشك والاحتمال .

« وحيث ان محصل الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه ذكر بعض ما جاء في تقرير الخبير محمد علي سعودي وتقرير الطبيب مبتورا ولو كان أخذ بأقوال الخبيرين كاملة لتغير الموقف .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بتقرير الخبير محمد علي سعودي لما ذكره من أنه بني على مشاهدات واستنتاجات غير مقنعة وقال عن تقرير الطبيب الشرعي أنه ذهب إلى عدم استطاعة ترجيح تزوير السند ثم انتهى إلى القول بأنه لا يمكن الاستناد إلى هذين التقريرين في القضاء بالادانة ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير آراء الخبراء كما أن لها أن تبحث الموضوع بنفسها وتفصل فيه غير مقيدة بآراء الخبراء فان المجادلة التي يثيرها الطاعن في هذا الوجه لا تقبل منه لتعلقها بوقائع الدعوى وتقدير الدليل فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة أن المحكمة بعد أن استعرضت وقائع الدعوى والأدلة المقدمة فيها وتحدثت عن دفاع المتهمه لم تخرج من كل ذلك برأى قاطع في موضوع التهمة .

ذلك كذلك فإن المحكمة إذا أدانت هذا السائق في هذه الظروف يكون واجبا عليها خصوصا وقد تمسك المتهم أمامها في صدد عدم إطلاق الصفارة بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزم بإطلاقها ، أن تتحدث في غير ما غموض عن رابطة السببية بين عدم إطلاقه الزمارة وبين إصابة المجنى عليه ، فتبين كيف كان واجبا عليه وقت الحادث أن يطلق الزمارة ، وكيف كان عدم إطلاقها سببا فيما وقع وأنه لو كان أطلقها لتنبيه المجنى عليه من نومه الذي كان مستغرقا فيه واستطاع النجاة قبل أن يفاجئه القطار ويصيبه ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه

المحكم

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أن ركن الخطأ غير قائم في الدعوى لأن الشهود أجمعوا على أن المجنى عليهما كانا نائمين في الليل بين قضبان السكة الحديدية فهما في هذه الظروف يكونان المومنين دون غيرهما إذ أن عامل المناورة ما كان يمكنه أن يراهما ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الطاعن وهو في مقدم القاطرة التي كانت تقطر وراءها إحدى عشرة عربة . أما صفيق القطار فلم يكن من شأنه أن ينبههما وهما مستغرقان في النوم . ومع هذا فإن المحكمة لم تتعرض لهذه الواقعة وتبين مدى علاقتها بالحادث . ثم أن الطاعن تمسك في صدد عدم إطلاق الصفارة بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه بإطلاقها فقد جاء بالمادة ٣٣١ أن خدمة الدريسة عليهم عند قدوم القطار الكف عن العمل وأن لا ينتظروا

» وحيث أنه ما دامت المحكمة قد خلصت من بحثهما إلى القول بأن الأدلة القائمة في الدعوى لا تقنعها بثبوت تهمة التزوير والقضاء بالعقوبة ومن أجل ذلك حكمت بالبراءة فإن هذا فصل في الموضوع بناء على الأدلة المقدمة في الدعوى .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طن أحمد فؤاد حيدر افندي المدعى بحق مدني ضد ميليا ديان وأخرى رقم ٥٣٠ - سنة ١٥ ق)

٢٢٠

٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥

قتل خطأ . نوم المجنى عليه على قضبان السكة الحديدية دمس القطار إياه وقتله . تمسك السائق بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه بإطلاق الصفارة . إدانة السائق . عدم تحدث المحكمة عن رابطة السببية بين عدم إطلاق الصفارة وبين إصابة المجنى عليه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت واقعة الإهمال التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي أنه لم يتنبه إلى وجود المجنى عليه على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار ، فإنه إذ كان المجنى عليه قد قصر في حق نفسه تقصيرا جسيما بنومه على القضبان التي هي معدة لسير القطارات عليها ، وكان ذلك - لمخالفته للألوف بل للعقول - لا يمكن أن يرد على بال أي سائق ، وكان لا يوجد من واجب يقضي بأن يستمر السائق طوال سير القطار في إطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره في طريقه أشخاص أو أشباح - إذ كان

اطلاق الصفارة من السواق » والمحكمة لم تناقش هذا الدفاع الهام .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وغطاس غالى بأنهما » تسببا من غير قصد ولا تعمد في احداث الاصابات الميينة بالكشف الطبي بالسيد عبد اللطيف ثابت وحسين احمد بكر والتي اودت بحيات الأول وكان ذلك ناشئا عن اهماهما . الأول بأن لم ينتبه الى وجود المجنى عليهما على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار — والثاني بعدم قيامه بواجبه في المناورة بهذا القطار في ميعادها » ومحكمة أول درجة دائتهما وقالت في ذلك « ان التهمة ثابتة قبل المتهم (الطاعن) من التحقيقات التي تضمنت ان المتهم كان يقود قطار سكة حديد في مناورة وكان المتهم الثاني عامل مناورة وأثناء مسير القطار دهم المجنى عليهما وكانا نائمين بين قضبان الشريط وحدث بهما الاصابات الميينة بالكشف الطبي والتي ترتب عنها وفاة الأول » .

« وحيث ان الثابت من أقوال على حسين فرحات وتوفيق عبد اللطيف ثابت ان المتهم الأول في مسيره بالقطار للخلف لم ينبه بالصفارة كما أن صوت القطار لم يكن مسموعا — وقد قرر أيضا ان المتهم الثاني لم يكن موجودا وقت المناورة . وحيث ان المجنى عليه السيد عبد اللطيف ثابت قرر قبل وفاته وكذلك حسين احمد بكر انهما لم يسمعا صفارة القطار قبل الحادثة . وحيث ان التهمة كما اتضح للمحكمة ثابتة قبل المتهم الأول من عدم تنبيهه المجنى عليهما كما أنها ثابتة قبل المتهم الثاني من عدم وجوده وقت المناورة مما تسبب عنه

وقوع الحادثة وعلى ذلك فيكون المتهمان قد ارتكبا الجريمة المنصوص عنها في المواد المطلوبة» ولدى المحكمة الاستئنافية تمسك الدفاع عن الطاعن — على ما هو ثابت بمحضر الجلسة — بأن المسؤولية لا تقع على المتهمين لأن تعليمات السكة الحديد واضحة والعقل البشري لا يتصور أن ينام المتهمان (يقصد المجنى عليهما) على شريط السكة الحديد وهما عاملان في الجيش البريطاني والمتهم الأول كان مكلفا بعمل مناورة في هذه الليلة والمنطقة مظلمة والمحطة مظلمة لأنها منطقة حرام وكان يسير بالقاطرة من الخلف . وعامل المناورة يكون موجودا في أول عربة من عربات السكة الحديد المدفوعة ولما أعطاه الإشارة مر . والحكم الابتدائي نص على ان مانسب إلى المتهم الأول انه لم يطلق الصفارة وعامل المناورة يقرر العكس والمادة ٣٣١ من لائحة السكة الحديد لا تفرض على السائق اطلاق الصفارة ثم قرأها وقدمها للمحكمة وقال انها لائحة السواقين والتي ترتب حقوقهم ومسئوليتهم والبندان ٢٢ و ٢٤ ينكلمان عن واجبات عمال المناورة وقت تحرك القطار أثناء المناورة ولم تحتم على سائق اطلاق الصفارة وكذلك وظائف عمال المناورة وعلى أن المادة ٢٠٢ تحتم على السائق الا يسير إلا بعد أن يعطيه عامل المناورة الإشارة والبندان ٢٢ و ٢٤ يحرمان على العمال دخول المحطة أثناء عمل المناورة وهذا نهارا فاما بالسك ليلا . وصمم على طلب البراءة، والمحكمة الاستئنافية حكمت بتأييد الحكم الابتدائي وذكرت انه ثابت من أقوال المجنى عليهما في التحقيق

المتاورة المتهم الثاني لم يكن موجودا أصلا وان السائق لم يقف إلا بسبب صراخ العمال عند حصول الحادث . وبما انه يؤكد هذه الحقيقة انه لو كان عامل المتاورة موجودا ومعه مصباحه ويسير أمام القطار المسافة التي يقول عنها لاكتشف حتما وجود ذلك العدد الكبير من العمال ناعمين على القضبان ولتنبيه سائق القطار للوقوف في الوقت المناسب خصوصا إذا لوحظ أن القطار كان يتحرك في متاورة بداخل فناء المحطة ويسير في منتهى البطء . وبما انه تبين من مجموع ذلك ان المتهم الثاني أخطأ في التخلي عن واجبه كعامل متاورة ولم يصحب القطار لاكتشاف الطريق أمامه كما أخطأ المتهم الأول في قيادته القطار بغير اصطحاب عامل المتاورة مع عدم اطلاق الصفارة وقد تسبب الاثنان بخططهما هذا في وفاة المجني عليه الأول وفي اصابة الثاني . وبما انه لذلك تكون التهمة ثابتة ويتعين تأييد الحكم المستأنف .

« وحيث انه يبين مما قدم أن واقعة الإهمال التي رفعت بها الدعوى على الطاعن هي انه لم يتنبه إلى وجود المجني عليهما على القضبان الحديدية أثناء قيادته القطار . وقد قضى الحكم الابتدائي بإدانته على هذا الأساس فقط . أما الحكم الاستثنائي فقد دانه على أساس انه أخطأ بقيادته القطار بغير اصطحاب عامل المتاورة وبعدم اطلاق الزمارة وذلك للأسباب التي أوردتها دون أن يشير فيها إلى انه أخذ معها بأسباب الحكم الابتدائي ، كما يبين ان المجني عليهما كانا وقت مرور القطار الذي كان يقوده الطاعن أثناء عملية المتاورة

أنهما كانا ينمان على قضبان السكة الحديد في فناء محطة السويس بعد منتصف الليل مع عدد كبير من العمال وفوجيء الجميع بقطار يقوده المتهم الأول (الطاعن) بدون استعمال الصفارة فقاموا مذعورين ولم يتمكن المجني عليهما من القيام قبل وصول القطار فصدمهما وأصابهما وقد تبين من الكشف عليهما في مستشفى السويس ان أولهما أصيب بكسر كامل في ساقه الأيسر وكسر مضاعف في الفخذ الأيسر ثم توفي في نفس اليوم بسبب الصدمة العصبية الناشئة من هذه الكسور . أما الثاني فقد أصيب بهرس في أصابع اليدين وكدم رضى بالكثف الأيسر . وبما أن المتهم الثاني هو عامل المتاورة المختص باكتشاف الطريق أمام ذلك القطار أثناء سيره . وبما أن المجني عليهما جزما بأن عامل المتاورة هذا لم يكن موجودا أصلا وقت الحادث وان القطار كان يسير في نفس الوقت بغير اطلاق الصفارة وبما ان هذه الأقوال تأيدت بشهادة كل من محمد محمد غندور وعلي حسن فرحات وتوفيق عبد اللطيف سواء فيما يتعلق بعدم وجود عامل المتاورة أو في عدم اطلاق الصفارة أو في وجود عدد كبير من العمال الناعمين على القضبان . وبما أن المتهمين دفعا التهمة بأن عامل المتاورة كان موجودا وان السائق كان يطلق الصفارة ومع ذلك فقد ادعى عامل المتاورة أنه كان يكتشف الطريق سائرا على قدميه أمام العربة الأولى من القطار بمسافة نحو عشرين يمتا ادعى السائق بأن عامل المتاورة كان يركب في نفس العربة الأولى للقطار . وبما أن هذا التناقش يقطع بصحة ماقرره المجني عليهما والشهود من ان عامل

٢٢١

٢٤ أبريل سنة ١٩٤٥

حجز . وجوب اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديد
للمدين بدفع الدين . شرطه . حصول الحجز في نفس محل
المدين أو بحضوره . البطلان الناشئ عن خلط المحضر من هذا
التنبيه . مقرر لمصلحة المدين وحده .

(المادة ٤٤٤ مرافعات)

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات حين
نصت على وجوب اشتغال محضر الحجز على
تنبيه جديد للمدين بدفع الدين قد علق ذلك
على شرط ان يكون الحجز حاصلًا في نفس
محل المدين أو بحضوره . فإذا كان الثابت
بالحكم ان الحجز وقع على زراعة قطن قائمة في
الغيط ، وبغير حضور المدين ، فإن التنبيه
المذكور لا يكون لازماً ، ويكون الحجز
صحيحاً . ومع ذلك فإن البطلان الناشئ عن
عدم اشتغال محضر الحجز على مثل هذا التنبيه
إنما قرر لمصلحة المدين فلا يصح التمسك به
إلا له هو وحده .

المحكمة

« حيث ان مؤدى الوجه الأول من
أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول ان
قسم التزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى قام
بفحص صورة محضر الحجز المطعون فيها
بالتزوير قرر انه لا يستطيع الجزم بأن التغيير
الحاصل فى التاريخ المعين للبيع وقع من الطاعن
أو من الحارس ولكن المحكمة لم تعباً بما جاء

نأمن فى الظلام أثناء الليل على القضبان التى
تسير عليها القطارات . ولما كان ما أجرته
المحكمة الاستئنافية من اضافة واقعة اهمال
حديدية لم ترفع بها الدعوى على الطاعن ولم
تدنه بها محكمة أول درجة غير جائز . ولما
كان المجنى عليهما قد قصرا فى حق نفسيهما
تقصيرا جسيما بنومهما على قضبان السكة
الحديدية التى هى معدة لسير القطارات عليها
وكان ذلك مخالفا للمألوف بل للعقول ولا
يمكن ان يرد على بال سائق أى قطار وكان
لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق
طوال سير القطار فى اطلاق زمارته ولو لم
يكن يرى أشخاصا أو أشباحا فى طريقه -
لما كان كل ذلك فان المحكمة حين دانت الطاعن
كان واجبا عليها فى واقعة الدعوى مع تمسك
الدفاع بما تمسك به على الوجه المتقدم أن
تتحدث فى غير ما غموض عن رابطة السببية
بين عدم اطلاقه الزمارة وبين اصابة المجنى
عليهما فتبين كيف وجب عليه وقت الحادث
أن يطلق الزمارة وكيف كان عدم اطلاقها
سببا فيما وقع أى لو كان تنبه المجنى عليهما من
نومهما الذى كان مستغرقين فيه واستطاعا
النجاة قبل ان يفاجئهما القطار ويصيبهما .
أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا
البيان .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير
حاجة للبحث فى باقى أوجه الطعن .

(طعن على حسن عبد الرحيم ضد النيابة رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٤٥)

بهذا التقرير ونسبت إليه انه لم ينف حصول التزوير من الطاعن وهذا يعد خطأ في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت ان صورة محضر الحجز المسماة الى الحارس بها تغيير في التاريخ المعين للبيع بمجمله ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٠ بعد أن كان ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٠ كما يتضح للرائى بالعين المجردة وان الصورة الأخرى التى بيد المدين هي صورة مزورة بطريق الاصطناع بدليل اختلافها عن الأصل المحفوظ بقلم المحضرين فيما يتعلق باسم الحارس وبتاريخ البيع قال : « انه متى حصل الاقتناع بتزوير الصورة التى قدمها المدين . . . فلا شك ان المحضر (الطاعن) مادام يرمى الى خدمة المدين هو الذى عبث بالصورة المعطاة للحارس احمد محمود عبد الرحمن ليجعلها مطابقة للمحضر الذى بيد المدين من الوجهين السالفي الذكر وقد كانت تلك الأوراق في متناول يده حسب أقوال الشهود الثلاثة الحارس والمرشد وشيخ البلد واذا كان تقرير مصلحة الطب الشرعي (قسم التزوير) لم يؤد الى معرفة خط من أحدث ذلك التغيير . . . فإنه لم ينف حصوله من المحضر . . . الخ » ولما كان هذا الذى أورده الحكم من شأنه أن يؤدي الى القول بوقوع التزوير من الطاعن ولا يتعارض في شيء مع تقرير مصلحة الطب الشرعي فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني ان الحكم المطعون فيه اعتمد في ادانة الطاعن على أقوال الحارس بالرغم مما فيها من تناقض وبرر

هذا التناقض بعلّة واهية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه صدق الحارس فيما قرره من ان صورة محضر الحجز بقيت في حوزة الطاعن فترة من الزمن امكنه في خلالها أن يحدث ما بها من تغيير وعلل عدول هذا الشاهد عن أقواله الأولى بقوله : « انه اذا كانت أقوال الحارس قد تناقضت بين الذى رواه أول الأمر وهو ان المحضر أخذ منه الصورة ثانياً يوم الحجز ثم رجوعه الى رواية المرشد ابراهيم جاد عفيفي المتضمنة ان المحضر لم يسلم الحارس الصورة يوم توقيع الحجز بحجة الرغبة في اكمال نقصها بتوقيع شيخ البلد فعذره واضح إذ اعلمه أراد أن ينفي عن نفسه وصحة التفريط عند الدائن الحاجز الذى وقع عليه اختياره ليكون حارساً وما كان اخلق هذين الشاهدين بذكر رواية متحدة في هذا الشأن لو أن في نزاهتهما مطعناً . »

ولما كان قاضى الموضوع هو صاحب السلطة التامة في تقدير أقوال الشهود وكانت المحكمة قد صدقت قول الشاهد بالرغم من تردده فيه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد ايضاً .

« وحيث ان مبني الوجه الثالث ان الحكم المطعون فيه ذكر ان صورتي محضر الحجز تشتملان على تزوير واضح في عدة مواضع بخصوص تقدير المحصول الذى ينتظر ان ينتج من الزراعة المحجوزة مع ان هذا يتضمن اتهاماً جديداً لم يسبق توجيهه على الطاعن وتذنيه الدفاع اليه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يعاقب الطاعن من أجل التغيير الذى قال بوقوعه في البيانات الخاصة بتقدير المحصول في صورتي

محضر الحجز وإنما تحدث عن هذا التغيير في معرض الرد على ما دافع به الطاعن من أن الحاجز والحارس قد يكونان هما اللذان أحدثا التغيير في تاريخ البيع فقال انه « من لغو الكلام أن يقال عن الدائن وفريقه ما قيل وهو الذي تنوفاً لمصلحة وبلوغ حقه كاملاً مع كثرة الناتج من القطن المحجوز » ولما كان ذلك فلا محل للقول بأن المحكمة وجهت على الطاعن تهمة غير المرفوعة بها الدعوى عليه .

« وحيث ان مبني الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من الطاعن الثاني ان محضر الحجز المدعي تزويره لم يشتمل على تنبيه جديد للمدين بوفاء الدين ولذلك يكون باطلاً طبقاً لنص المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات ويكون تغيير الحقيقة فيه غير معاقب عليه قانوناً .

« وحيث ان المادة ٤٤٤ من القانون المذكور التي يستند اليها الطاعن لم تنص على وجوب اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين إلا اذا كان الحجز حاصلًا في نفس محله أو بحضوره . ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الحجز وقع على زراعة قطن قائمة في الغيط بغير حضور المدين فان التنبيه المشار اليه لم يكن لازماً . ومن ثم فان محضر الحجز يكون صحيحاً . على أن البطلان الناشئ عن عدم اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديد بدفع الدين مقرر لمصلحة المدين فلا يصح القول بالبطلان إلا بناء على طلب المدين وحده . ومتى كان الأمر كذلك فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص .

« وحيث ان حاصل الوجه الآخر ان

الحكم المطعون فيه قد استندل على اشتراك الطاعن في التزوير بأنه صاحب المصلحة في ارتكابه وهذا الاستدلال قاصر عن الوصول إلى ادانته بالاشتراك في هذه الجريمة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان اثبت على المحضر الطاعن الأول انه هو المرتكب للتزوير في صورة محضر الحجز قال انه « اذا ماروعى انه ما كان ليأتى هذا الجرم إلا لاكتساب منفعة بخدمة من يستفيد من ارتكابهما الا وهو المتهم الثاني (الطاعن) الذي يهمة دون سواء تأخير ميعاد البيع وتنصيب نفسه حارساً وتقدير ذاتج القطن أقل تقدير تحقيقاً للاغراض السالف شرحها أما القول بأن للمسألة وجهين وأن الشبهة قد تنجس في جميع الأحوال الى الدائن الحاجز فبراء لا يستسيغه التفكير السليم إذ لا مصلحة له في ذلك البتة بل فيه كل مضرة عليه وانه على رغم استمساك المتهم الثاني بمحضر الحجز المقدم منه يعترف في غير موارد باشتاله على أمور لا حقيقة لها كحضور شيخ البلد وقت الحجز وحصول الحجز في الغيط ومصادفة وجوده هناك واعتراضه على حجز ما هو مملوك لوالده وان الذي يجيز مثل هذا المحضر المنظوى على وقائع مسلم بكذبها لا يبعد عليه الاشتراك في انشاء محضر مختلق من أساسه ثم لو انه محضر صحيح غير مصطنع وأقره المتهم بالتوقيع عليه بامضائه على ما فيه من مغايرة الحقيقة لا نظوى فعله هذا على المشاركة في تزوير محضر رسمي ولعل اوضح ما في المحضر المزور شيئين — أولاً — قد وضعت في ختامه عبارة مدلولها

٢٤ أبريل سنة ١٩٤٥

وصف التهمة . التمسيد الذي تقترحه النيابة أمام المحكمة . لا يكون ملزماً لا للخصوم ولا للنيابة ولا يصح أن يكون من شأنه تحويل الخصوم عن الوصف الأول الذي رفعت به الدعوى .

المبدأ القانوني

متى كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات لمعاقبته باعتبار أنه فاعل لجناية القتل ، فإنه لا يكون عليه بمقتضى القانون أن يعتد بغير هذا الوصف مما يبدى أثناء المرافعة ، مادامت المحكمة لم تنبهه إلى أنها هي - لا تمثل النيابة بالجلسة - قد رأت ، سواء من ثلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، أن تعدل الوصف أو التهمة على الصورة التي تبينها له وتوجهها عليه صراحة . أما التعديل الذي تقترحه النيابة أمام المحكمة فلا يكون ملزماً لسائر الخصوم ولا لها هي ، ولا يكون من شأنه تحويلهم عن الوصف الأول المرفوعة به الدعوى من بادى الأمر والذي صدر الحكم بناء عليه في النهاية .

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن هو أن المحكمة دانت الطاعن باعتباره فاعلاً للجناية لا شريكاً فيها وهي في هذا لم تأخذ بأقوال المجنى عليه ولا بالوصف الذي طلبت النيابة بالجلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٥ العقاب على أساسه بل استخلصته من الوقائع فذكرت أن المجنى عليه

حصل التوقيع من إبراهيم جاد عفيفي واحمد محمود عبد الرحمن وقد وقعاً بأنيهما مرشدان وعجيب أن يكون لأحد هذين الشخصين المتممين إلى الدائن الحاجز توقيع على محضر يتناقض والحقيقة التي يعرفانها وهي تعيين أحمد عبد الرحمن حارساً - ثانياً - أن الصورة المقول بتزويرها وصورة محضر عدم الوجود يحملان كلاهما تاريخاً واحداً هو يوم ٢٧ أغسطس ولا معنى لذلك إلا أنها محرران في اليوم عينه ومع ذلك يقال في محضر الحجز بوجود مرشدين هما إبراهيم جاد عفيفي واحمد محمود عبد الرحمن ويقال في المحضر الآخر أن مرشد الطالب لم يحضر للإرشاد .

ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن المحضر المتهم الأول أراد التعلق بأوهى الأسباب حينما قال أن بالمحضر المزور بصمة اصبع واحدة لمرشدين اثنين ولكنه ظهر من الفحص الذي قامت به إدارة تحقيق الشخصية أن صاحب تلك البصمة احمد محمود عبد الرحمن وتفسير ذلك سهل واضح وهو أن المحضر كان يستعين بحسن نية هؤلاء الناس فيطلب توقيعهم على ما يعرضه عليهم من الأوراق بعمل ومزاعم مختلفة وظاهر الحال أنه كتب اسمهما قوطئة للحصول على توقيعهما ولأمر ما لم يتسن له إلا توقيع أحدهما فقط »

ولما كانت الأدلة التي استند إليها الحكم في القضاء بادانة الطاعن الثاني من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فإن ما ينعاها على الحكم لا يقبل منه لمتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به (طعن محمد لبيب عبد الوهاب وآخر ضد النيابة وآخر

مع بحق مدني رقم ٦٤٠ سنة ١٥ ق)

كاذب في أقواله وأن الواقعة الصحيحة هي أن الطاعن هو الذي أطلق المقذوف الذي أصاب المجنى عليه ، فعلت ذلك دون أن تنبه الدفاع إلى التعديل الذي أجرته وهذا منها خطأ يقتضى نقض حكمها لابتنائها على الإخلال بحقوق الدفاع .

« وحيث أن قاضى الاحالة أحال الطاعن وحامد محمد يونس إلى محكمة الجنايات لأنهما «الأول قتل خضير محمد السيد عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالكشف الطبي وتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته وذلك مع سبق الإصرار والترصد - والثاني - اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة القتل بأن اتفق معه وساعده على ارتكابها بمرافقته إياه محل الحادث ف وقعت الجريمة بناء على الاتفاق والمساعدة المذكورين » ومحكمة الجنايات دانت الطاعن و برأت المتهم الآخر وقالت في ذلك . « انه بجملة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وتقدم وكيل النيابة بتعديل للوصف من شأنه أن يجعل من حماد محمد يونس فاعلا أصليا ومن محمد عكاوى قرنة شريكا . وحيث أن ابلاغ هذا الحادث لم يكن نتيجة تبليغ كالعادة بل علم به ضابط نقطة نزلة عمارة حوالى الساعة ٨ مساء عن طريق أحد رجال القوة الذى علم تليفونيا من ناحية حاجر مشطاب حدوث إطلاق أعيرة نارية هناك لم يعرف سببها فقام الضابط من فوره قاصدا الناحية الشرقية من مساكن حاجر مشطاب حيث علم من الأهالي بإصابة أحد الأشخاص بالمزارع فسلك الطريق المتجه إلى الشرق من ناحية حاجر

مشطاب وسط المزارع وبعد مسيرة ثمانمائة متر تقريبا شاهد محمد عكاوى قرنة (الطاعن) الذى كان وكيل الشيخ الخفراء حينئذ واقفا يحمل بندقيته الأميرية التى ثبت فيما بعد أنها لم تكن مطلوقة وبندقية ما وزر بها طلقات أحدها بالحنة والآخرة بالأسورة معد للإطلاق وثبت أيضا من تقرير الطبيب الشرعى أنها لم تطلق فلما استفسر محمد عكاوى قرنه عما حدث قرر له أنه كان يمر بالمزارع مستصحباً الخفير بشاى يوسف وحامد محمد يونس وهو ابن للعمدة وقريب لعكاوى وبينما هم فى الطريق سمعوا صوت تقطيع برسيم فى الجهة البحرية ورأيا شخصين انتصبا واقفين من زراعة البرسيم وانجها هاربين الى ناحية الطريق فقطع هو وزملاؤه عليهما الطريق من الغرب وناذوهما فرد عليهما شخص عرفوه أنه خضير وطلب منهم عدم ملاحقته ثم أطلق عليهما مقذوفين ناريين فطلب وكيل شيخ الخفراء من زميله بشاى أن يطلق النار وأطلق هذا فعلا عيارا ناريا أصاب خضير فسقط فى زراعة البرسيم أما زميل خضير فتابع الهرب نحو البلدة حتى قبض عليه الخفير حمودة قبيص داخل مساكن الناحية وزعم محمد عكاوى قرنه أنه لم يطلق النار بنفسه لأن بندقيته لم تكن صالحة للاستعمال وارشد الضابط عن مكان تقطيع البرسيم فاذا به فى الناحية البحرية من الطريق على مسافة ٤٨ مترا فى زراعة احمد يونس وثبت من المعاينة التى أجرتها النيابة ان البرسيم مقطوع باليد بشكل غير منتظم بحيث ترك فى بعضه من السيقان ما يبلغ طوله قبضة اليد وفى البعض الآخر قبضتان وكان التقطيع بشكل غير منتظم فى مساحة بلغ طولها ثلاثة

زربية وبيت يسكن بهما أبو اليامين بشاي وقلدس فلتس حتى إذا ما باشرا السرقة لم يقطعا البرسيم بالشرشرة بل باليد وبكيفية لا تدل على حرص السارق بل على عكس ذلك تم عن الاصطناع حيث تركت أجزاء متفاوت طولاً من سيقان البرسيم . أما الدليل قبل المصاب وزميله المستمد من البندقية الموزر المقدمة فردود بما لا يقبل الجدل إذ تبين من تقرير الطبيب الشرعي أن تلك البندقية لم تطلق حديثاً وعبثاً يحاول الدفاع أن يشكك في صحة ذلك التقدير معتمداً على أن وكيل النيابة أثبت أنه شم البندقية فوجد بها رائحة البارود إذ لا يمكن اعتبار تقرير وكيل النيابة حجة إزاء التحليل العلمي الذي كان أساساً لتقرير الطبيب الشرعي كذلك لأهمية لما قيل من أن التقرير جاء عقب الحادث بمدة طويلة حيث حرر التقرير في ٢٠ مايو بينما حصل الحادث في ٥ مارس فإن آثار البارود وجدت مع ذلك ببندقية الخفير بشاي يوسف التي أرسلت للتحليل مع البندقية الماوزر ويخطيء الدفاع حين يتمسك بأن البارود الأبيض المستعمل في بندقية مثل الماوزر لا يترك أثراً فقد أجرى الطبيب الشرعي التحليل للبندقية لتفاعلات البارود الأسود والعديم الدخان كما يتضح من تقريره ولو أن التحليل كان عديم القيمة لمضى المدة لأشار إلى ذلك الطبيب الشرعي في تقريره الذي طالبت به النيابة بعد أن بعثت إليه مذكرة مستوفاة عن وقائع الدعوى متضمنة تاريخ حدوثها .

« وحيث أن الدليل الآخر الذي حاول محمد عكاوي قرنه أن يسند به روايته جاء

أمثار في متر ونصف عرضاً وقرر محمد عكاوي أنه كان يستعين بقريبه حماد محمد يونس كمعاده أثناء المرور وأن الأخير لم يكن يحمل سلاحاً وبعد أن سمع الضابط تلك الرواية ذهب إلى المصاب الذي كان ملقاً على بعد مائة متر للجهة القبليّة الشرقية من مكان البرسيم المقطوع وعلم منه أنه يدعى خضيري محمد السيد وأنه كان عند بكير أحمد عمه في ساقية له تبعد أكثر من كيلو متر وأثناء عودته قابله وكيل شيخ الخفراء وحماد محمد يونس ولامه الأخير على وجوده خارج البلدة في وقت متأخر وأطلق عليه عياراً أصابه في جنبه الأيمن ونقله حماد ومحمد عكاوي من الطريق إلى المكان الذي وجد به الضابط وأضاف إلى ذلك أنهما ادعيا عليه بالسرقه ستراً لجريمتهم وأرجع الحادث إلى ما بين عائلته وعائلة العمدة من ضغائن دموية مسلم بها من الجانبين ونفي رواية شيخ الخفراء تماماً مفرراً بأن الخفير بشاي لم يكن موجوداً حين حصول الحادث إطلاقاً كما أن المجنى عليه لم يكن مصحوباً بأحد . وحيث أن المحكمة قبل أن تستعرض الروايتين لا تستطيع أن تقبل من البداية أن رواية المتهم محمد عكاوي قرنه وزميله حماد واهية من أساسها ومن حيث الدلائل التي قدمت لتدعيمها فأما ما تركز عليه من أن المصاب كان يسرق برسياشوهده به أثر تقطيع خيالة ظاهرة البطالان فالبرسيم ليس من المحصولات ذات القيمة التي من أجلها يخرج شخصان مسلحان كل منهما يحمل بندقية ثم إذا ما اختارا للسرقة غيطاً لم يجدا إلا غيطاً قريباً من الطريق العمومي وعلى مسافة غير بعيدة منه ٥٠ متراً من مكان المصاب توجد

هادما له فقد ظن أن في استطاعته كوكيل
 لشيخ الخفراء أن يدعمه بروايته مستعينا
 بشهادة زميله بشاي يوسف فجاءت شهادة بشاي
 تكشف القناع تماما عن حبائل التلقيق فقد
 شهد هذا في تحقيق النيابة أنه كانت عليه
 نوبة حرس التليفون تلك الليلة لا المرور في
 المزارع مع وكيل شيخ الخفراء وقد تأيد
 هذا بما أثبتته المحقق من اطلاعه على دفتر
 الأحوال فلما طالب العمدة بفتح الغرفة
 التي يحفظ بها السلاح إلى جوار التليفون
 أعطاه إياه العمدة بعد أن أخبره أن محمد
 عكاوي أعاده له ولم يجد الشاهد بندقية بل
 وجد بندقية وكيل شيخ الخفراء وعلم من
 العمدة أن هذا الأخير خرج إلى المزارع مع
 ابن العمدة فذهب الشاهد في أثرهما وقبل
 أن يصل إلى مكان الحادث سمع طلقتين متتاليتين
 بقول أن أولهما كان (عيار موزر) والثاني
 نمر ١٦ وشاهد محمد عكاوي وحامد مقبلين
 عليه وأخبراه أنهما شاهدا خضيرى يسرق
 برسيا وأنه أطلق عليهما عيارا فرد عليه محمد
 عكاوي بعيار من بندقية بشاي لا يعلم أن كان
 أصابه أم لا وطلب من الشاهد أن يذكر
 أنه هو الذي أطلق النار أثناء مصاحبتة لوكيل
 شيخ الخفراء في المرور فعادوا إلى البلدة
 وأخبره العمدة بما ينسبه إليه وكيل شيخ
 الخفراء فكذب الشاهد ما عزى إليه وأصر
 على روايته التي ثبت عليها في التحقيق ولو
 أن الشاهد بشاي يوسف طاول محمد عكاوي
 فيما ابتغاه لذهب دم المصاب هدرًا إذ كان
 من العسير أن ينسب إلى بشاي أنه نعد قتل
 المصاب وليس بينهما ضغينة دموية بل كان
 كل ما ينسب إليه أنه تجاوز حدود الدفاع

الشرعى وهكذا كان النجاح قاب قوسين أو
 أدنى من محمد عكاوي فقد اتقن التلقيق واستطاع
 أن يقدم من المظاهر الخارجية ما ظن أنه
 يكون جريمة سرقة فلم يبق إلا أن يتقدم
 غيره من رجال الحفظ ليقرر أنه هو الذي
 أطلق النار دفاعا عن النفس والمال وحرص
 محمد عكاوي على أن يتهرب من واقعة إطلاق
 النار على المصاب ناسبا إياها لغيره يدل بوضوح
 على أنه يتجنب هذا الموقف لما يعلمه من
 ضغائن دموية بين عائلته وعائلة المصاب وما نشأ
 أخيرا من اختفاء ابنة العمدة المسماة « منى »
 واتهام المصاب في اخفائها كما شهد بذلك
 الأخير ووالده في التحقيق . ولو أن الواقعة
 كانت صحيحة وكان محمد عكاوي بعيدا
 عن شهوة الانتقام من المصاب لذكر في
 صراحة أنه هو الذي أطلق النار عندما
 أطلق عليه عيار من شخص كان يجوس
 المزارع خلال الليل طلبا للسرقة وليكن
 محاولته القاء واقعة إطلاق النار على غيره
 ثم من جهة على عدم صحة السبب الذي
 اختلق ومن جهة أخرى على ما يشعر به هو
 من دواع خفية كانت سببا لقتله المجنى عليه ...
 وحيث أن المحكمة قد استبعدت ركن
 الاصرار لأن النيابة لم تقم الدليل على أن المتهم
 كان يعلم أن المجنى عليه خرج إلى الزراعة
 وأنه سيعود في هذا الطريق وأنه بقي مترصدا
 له حتى عاد وظفر به ولا نجد تفنيذا لهذا الزعم
 أكثر من قول المجنى عليه أمام النيابة صحيفة
 ٢٤ من أن محمد عكاوي وحامد لم يقابلاه وهو
 خارج إلى المزارع للبحث عن المعزة وأن
 مقابلتهما له أثناء عودته كانت من قبيل
 المصادفة فاذا أتى بعد ذلك وبالف في أقواله

عليه أنه لا بد أن يكون من حماد وتلاحظ المحكمة على هذا التصوير اختلافه مع ما جاء في التقرير الطبي من أن الضارب كان علي يمين المضروب لا خلفه ومن مسافة قدرها الطبيب الشرعي بأنها تزيد على ثلاثة أمتار وقد تبلغ الخمسة عشر مترا وأن المجنى عليه قد يكون عاجز عن تمييز الضارب له من بين الاثنين على هذا البعد فصور الرواية التي ذكرها ليشارك الاثنين في الحادث أو قد يكون ظنه متجها إلى حماد باعتباره ابن العمدة وأخا « منى » التي نسب إليه اختطافها وعلى أي الحالتين فلا يمكن الاعتماد على مجرد استنتاجه لمطلق العيار من مجرد سماعه المناقشة بين الاثنين وهما يعدوان خلفه »

« وحيث أنه لا وجه لما يشيره الطاعن في طعنه فإن قاضي الاحالة أمر بأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته باعتباره أنه فاعل لجناية القتل والمحكمة دافته على هذا الاعتبار فكان عليه اذن بمقتضى القانون أن يتناول بدفاعه هذا الوصف ويجعله أساسا له وأن لا يعتد بغيره إذا شاء مادامت المحكمة لم يبد منها تنبيه إليه بأنها هي — لا ممثل النيابة بالجلسة — رأت سواء من تلفاء نفسها أو بناء على طلب من الخصوم أن تعدل الوصف أو التهمسة على الصورة التي تبينتها وتعلنه بها صراحة . ومتى كان الأمر كذلك فإن التعديل الذي اقترحتة النيابة أمام المحكمة لم يكن ملزما لسائر الخصوم لا ولا لها هي ولم يكن بالتالي من شأنه تحويلهم عن الوصف الأول الذي رفعت به الدعوى من بادى الأمر والذي صدر الحكم بناء عليه في النهاية .

ناسبا إلى غريمه سبق الاصرار فتفسير ذلك كما قدمنا أنه خفى أن يهدر دمه ازاء الرواية التي أحكم تدبيرها محمد عكاوى ناسبا إليه السرقة والتي قصد بها تبرير القتل فكان من الطبيعي أن يبالغ المصائب من جانبه ليرد على محمد عكاوى بضاعته . كذلك استبدلت المحكمة التعديل الأخير من اعتبار حماد محمد يونس الفاعل الأصلي باعتبار أنه هو الذي أطلق النار وترجع المحكمة أن اطلاق النار حدث من محمد عكاوى وكيل شيخ الخفراء وتستند في ذلك إلى أنه استبدل ببندقيته ببندقية الخفير بشاى وكان معه خرطوشتان من الخراطيش العادية رقم ١٦ التي قد تستعمل في بنادق الخفراء وأنه أخبر الخفير بشاى بأنه هو الذي أطلق النار وقد يكون أقرب إلى المعقول وهو من رجال الحفظ أن يكون اطلاق النار من جانبه لا من جانب ابن العمدة خصوصا وقد جهد في أن يتخلص من عواقب فعلته بأن سلم البندقية التي أطلقت إلى بشاى يوسف وطلب منه أن يقرر أنه هو المطلق لها في الظروف التي حاول أن يلفنها له وترجع المحكمة أن البندقية الماوزر المضبوطة كانت مع حماد محمد يونس وقد ثبت من التقرير الطبي الشرعي أنها لم تطلق ولا يرد على هذا التصوير أقوال المجنى عليه ذاته فإنه يزعم أن العيارين أطلقا عليه من الخلف بينما كان يعدو وراه محمد عكاوى قرنه وحماد وأنه سمع حماد يطلب من الأول اطلاق النار ويعقب ذلك عيار لم يصيبه فيسمع المجنى عليه حماد وهو ينهر محمد عكاوى على أنه لم يصيب الهدف ويعقب ذلك عيار آخر فيعتقد المجنى

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد عكاري قرنه ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ٨٧٦ سنة ١٥ ق)

٢٢٣

٢٤ أبريل سنة ١٩٤٥

دعوى مدنية . رفعها مباشرة على القاصر دون إدخال وصيه . جرازه . الاحكام المقررة للدعوى الجنائية . تسرى على الدعوى المدنية المرفوعة معها .

المبدأ القانوني

إن أحكام المسؤولية الجنائية . كما هي معرف بها في قانون العقوبات ، تأتي أن يمثل المتهم أمام المحكمة الجنائية وأن لا تسمع أقواله هو شخصياً في صدد الجريمة المطلوبة معاقبته عنها لما في ذلك من إخلال بالضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية . ومادام هذا هو الشأن ، باجماع في الدعوى الجنائية فان الدعوى المدنية — بوصف كونها ملحقة بها ومتفرعة عنها — يجب بطبيعة الحال أن تأخذ حكمها فتأثر بها ضرورة تعلقها بها تعلق التابع بالمتبوع والضرع بالأصل . وهذا من مقتضاه أن جميع الأحكام المقررة للدعوى الجنائية تسرى على الدعوى المدنية المرفوعة معها من المدعى بالحقوق المدنية . ومن هنا يصح رفع الدعوى المدنية مباشرة على المتهم الذي لا يزال قاصراً وعليه وصى يدير أمواله دون إدخال وصية فيها

المحكمة

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أن الواقعة التي عوقب من أجلها غير صحيحة وملفقة عليه من والد المجنى عليها . وأما الشهود فهم بين مشبوه وصغير وقريب المسجنى عليه فلا يعول على شهادتهم . فضلاً عن أن أقوالهم متناقضة ولا يستخلص منها صحة جرمي السرقة والقذف . هذا والطاعن قاصر ولا يجوز مقاضاته مدنياً الا في وجه وصيه . وقد قدم الدفاع عنه الى المحكمة الاستئنافية صورة رسمية من قرار المجلس الحسبي تدل على أنه قاصر ومشمول بوصاية عمه المدعى المدني — ولم تذكر المحكمة شيئاً عن هذا .

وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه ١ — سرق جريد نخيل موضعاً بالمحضر لمحمد محمد اسماعيل و٢ — ضرب عمداً انعام محمد اسماعيل ولم يترك الضرب بها أثراً و٣ — قذف علانية انعام محمد اسماعيل بأن قال لها « ياللى السيد عصفور خرقك » وباقي الألفاظ الثابتة بالمحضر — وهذه التهمة وجهت الى المتهم من المدعى بالحقوق المدنية أيضاً . ومحكمة أول درجة دانتها والزمته بالتعويض الذي قدرته للمدعى بالحقوق المدنية وقالت في ذلك . « ان التهم المنسوبة للمتهم (الطاعن) ثابتة قبله من أقوال انعام محمد اسماعيل التي قررت أنها قطعت جريداً لوالدها وجمعتها ثم انصرفت الى عمل آخر حتى جاءها عبده على نجيده وذكر لها أن المتهم سرق بعض الجريد ووضعها بجوار زربيته فذهبت إلى الزريبة واستردت الجريد المسروق وبعد قليل حضر المتهم فسأله عن سبب سرقة الجريد فضر بها وسبها

من السوابق ولصغر سنه أن توقف تنفيذ العقوبة فيما يختص بجريمة السرقة والقتل طبقاً للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات « والمحكمة الاستئنافية أيدت هذا الحكم وذكرت « أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده يضاف إليها أنه يفهم من أقوال المجنى عليها وشهودها أن المتهم قذفها علناً قذفاً يتضمن الطعن في عرضها والحدش بسمعة عائلتها بأن قال لها في الطريق العام على مسمع من الشهود (يا لبي السيد عصفور خرقك) وبعد ذلك مسنداً لها أمراً لو كان صادقاً لأوجب احتقارها عند أهل وطنها »

« وحيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن في طعنه فإن مجادلاته في صدد أدلة الثبوت لا تقبل منه لتعلقها بموضوع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به . أما عن رفع الدعوى المدنية عليه مباشرة والحكم عليه فيها بالتعويضات المدنية مع أنه لا يزال قاصراً وله وصي بدير أمواله فذلك لا وجه له لأن الدعوى المدنية رفعت عليه تبعاً للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية والضمانات المختلفة التي تكتنف المحاكمات الجنائية هي والأصول المقررة لذلك بالتأني أن يمثل المتهم أمام المحكمة الجنائية أو أن لا يعتد بقوله هو بشخصه في صدد الجريمة المطلوب معاقبته عنها على مقتضى أحكام المسؤولية الجنائية كما هي معرف بها في قانون العقوبات بل لا تنفق مع ذلك أصلاً . ومادامت الدعوى الجنائية هذا هو الشأن فيها إجماعاً فإن الدعوى المدنية الملحق بها والمتفرعة عنها يجب أن

وكان مما قال لها (يا لبي السيد عصفور خرقك) وحيث أن رواية المجنى عليها تأيدت بما قرره عبده على نجيده فتمدّ شهد بأنه رأى المتهم يأخذ جزيده من حقل محمد محمد اسماعيل فبلغ ابنته انعام فلما استعادت الجريد جاء المتهم وأراد ضربه فلما تعرضت له انعام ضربها ووجه لها الألفاظ التي سبق ذكرها . وحيث أن اسماعيل على الجوهري شهد بأنه رأى المتهم متماسكاً مع انعام وأنه ضربها وشتمها ووجه إليها الألفاظ التي ذكرتها المجنى عليها وإن كان قد ذكر أمام المحكمة أنه لم يسمع المتهم يقول لها ان السيد عصفور خرقها . وحيث أن السيد موسى قرر أنه رأى المتهم يضرب انعام ويشتمها ويقول لها يا بنت الكلب يا ابوة يا علقه . وحيث أن السيد مصطفى شهد بأنه رأى المتهم يضرب انعام ويوجه إليها الألفاظ ماسة بالعرض بأن قال لها (يا لبي السيد عصفور خرقك) . وحيث أن المتهم اعترف بأنه ضرب المجنى عليها ولكنه أنكر تهمة السرقة والقتل ولم يدفع أقوال الشهود بدفاع معقول . وحيث أن المجنى عليه محمد محمد اسماعيل ادعى مدنياً بواحد وعشرين جنيهاً عن نفسه وبصفته ولى أمر انعام محمد وذكر أنه يطلب تعويضاً عن جريمة القذف خمسة عشر جنيهاً والباقي عن جريمة السرقة والضرب وترى المحكمة أنه يكفي للتعويض عن الجرائم كلها خمسة جنيهاً . وحيث أن الوقائع المنسوبة للمتهم تدخل تحت نصوص المواد ٢٤٢/١ و ٣٠٣ و ٣٠٨ و ٣١٨ عقوبات . وحيث أن المتهم تربطه بالمجنى عليها صلة القرابة فهو ابن عمها وترى المحكمة لهذه الصلة وخلو صحيفته

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو ان الطاعن دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه لحصول ذلك بغير اذن النيابة فرفضت المحكمة الدفع معتمدة على ان اللائحة الجرمية تبين دائما تفتيش الذين يرتادون الدائرة الجرمية مع ان اللوائح لا تعطل نصا من نصوص القانون العام . ولقد قالت المحكمة بأن دخول الدائرة الجرمية فيه معنى رضاء كل من يدخلها بالتفتيش وهذا الرأي ان صح لا ينطبق على الطاعن لانه من رجال الضبطية ودخوله الدائرة الجرمية من أعمال وظيفته التي لا يملك فيها رضاء أو رفضا وفضلا عن هذا فان تفتيشه يتطلب اجراءات خاصة وواضح من هذا ان المحكمة اخطأت أيضا بافتراضها توفر ركن الرضاء .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « سرق أقمشة وصابونا ، لمجهول والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه وقال في ذلك ان التهمة ثابتة قبل المتهم (الطاعن) مما شهد به الجاويش حسن محمد ربيع أمام المحكمة وما قرره بمحض ضبط الواقعة من انه فتش المتهم أثناء خروجه من باب الجمارك فضابط معه المسروقات . » وحيث ان المتهم قرر بأنه وجد هذه الأشياء فأخذها طمعا . » وحيث ان المتهم دفع ببطلان التفتيش إلا انه من المتبع تفتيش كل شخص يخرج من باب الجمارك يشتبه فيه الحراس وفضلا عن اللوائح الخاصة بذلك فان في دخول كل شخص للدائرة الجرمية تسليم منه بتفتيشه أثناء خروجه مما يتعين معه رفض الدفع .

تأخذ حكمها لأن أساسها الضرر الناشئ عن الجريمة فهي بطبيعة الحال تتأثر بها . لتعلقها بها تعلق الفرع بالأصل والمهم بالأهم مما يقتضاه أن تسرى جميع الأحكام المقررة للدعوى الجنائية على الدعوى المدنية المرفوعة معها من المدعى بالحقائق المدنية :

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
(طعن أمين عبد المعبود ابراهيم ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٨٩٧ سنة ١٥ ق)

٢٢٤

٢٤ أبريل سنة ١٩٤٥

تفتيش . موظفو الجمارك . حقهم في تفتيش الاشنة والاشخاص في حدود الدائرة الجرمية التي يعملون فيها . عثروهم في أثناء هذا التفتيش على دليل يكلف من جريمة غير جرمية . الاستشهاد به فيها أمام المحكمة . جوازه .

المبدأ القانوني

إن لائحة الجمارك صريحة في تحويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجرمية التي يتولون عملهم فيها . فاذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جرمية معاقب عليها بمقتضى القانون العام، فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة ، على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

المبدأ القانوني

المحكوم عليه غيائياً بالحبس يجب ، على مقتضى القانون ، أن يكون حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته بشخصه . ولا يكون له ان ينيب عنه غيره . فإذا حضر عنه محام في هذه الجلسة فإنه هو يكون في الواقع لم يحضرها فإذا أجلت المعارضة إلى جلسة ثانية ولم يحضرها أيضاً مع تكليفه بالحضور تنفيذاً لقرار المحكمة في الجلسة الأولى . فإنه يصح في هذه الجلسة الثانية الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن

الحكم

« حيث ان الطاعن يستند في طعنه الى القول بأن المحامي عنه قدم الى المحكمة الاستئنافية بجلسته ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٤ شهادة دالة على أنه مريض وملازم الفراش فقررت التأجيل لجلسة ٩ يناير سنة ١٩٤٥ ، وفيها المناسبة المرض أيضاً قد قدم شهادة أخرى بذلك ولكن المحكمة لم تقل شيئاً عن الشهادة في الجلسة بل تداولت في الدعوى ، ثم قضت باعتبار المعارضة المرفوعة من الطالب كأنها لم تكن ، وهذا منها خطأ يبطل الحكم خصوصاً وانها لم تقل شيئاً في صدد صحة الشهادة وحجيتها بل اكتفت بالقول بان الشهادة الأولى كانت عن أصابة الطاعن بنزله شعبية والشهادة الأخرى عن أصابته بالتهاب كلوى حاد ، وان ذلك يدعوها لا اعتبار دعوى المرض غير جديده وقد ظنت المحكمة على ما يستفاد مما قالته في هذا الخصوص ان المرضين متعارضان مع أن حقيقةتهما انهما مرتبطان ببعضهما ببعض

وحيث انه لذلك يتعين مؤاخذة المتهم بالمادة ٣١٨ عقوبات إلا انه نظراً لسكبر سن المتهم نوعاً ولأنه رب عائلة كبيرة يعولها ولأنه يعمل كمستخدم عمومي ترى المحكمة من كل ذلك تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وإيقاف تنفيذ العقوبة وجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

« وحيث انه لا وجه لما يتمسك به الطاعن في طعنه فلائحة الجمارك صريحة في تحويل موظفيها تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه على دلائل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

« وحيث انه متى تقرر ذلك فإن الحكم يكون قد رد على الدفاع المشار اليه في الطعن رداً صحيحاً يبرر القول بصحة الأخذ بالدلائل المستند من التفتيش كما قالت المحكمة ولذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن محمد احمد الحاي ضد النيابة رقم ٨٩٨ سنة ١٥ ق)

٢٢٥

٣٠ أبريل سنة ١٩٤٥

معارضة . يجب على المعارض أن يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته بنفسه . حضور محام له . تأجيل المعارضة إلى جلسة ثانية وتكليفه بالحضور . عدم حضوره . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن في الجلسة الثانية . صحيح

ارتباطا وثيقا لان كلا منهما ناشئ عن البرد والرطوبة واذن فقضاؤها باعتبار المعارضة كانها لم تكن لا يرتكن على اساس صحيح وخصوصا أن الحكم الابتدائي ليس له أسباب كافية يحمل عليها .

« وحيث ان واقع الحال في الدعوى - على ما هو ثابت بمحاضر الجلسات والأحكام الصادرة فيها - هو أن النيابة العمومية أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بأنه « عرض لبنا مغشوشا بازالة الدسم منه واطافه ماء اليه مع علمه بحالته » ومحكمة أول درجة دانت غيايبا ولدي المحكمة الاستئنافية لم يحضر الطاعن فحكم عليه غيايبا بالادانة أيضا وتعديل الحكم الابتدائي الى أشد بناء على استئناف النيابة فعارض ولم يحضر في أول جلسة حددت لنظر المعارضة وفتط حضر محام عنه ، وقال أنه مريض وقدم شهادته مرضيه ، فاجلت الدعوى لجلسة ٩ يناير سنة ١٩٤٥ « لمرض المتهم » وكلفت النيابة باعلانه . وفي هذه الجلسة لم يحضر المعارض ، ولكن حضر المحامي عنه ، وقدم شهادة مرضيه ، فتداولت المحكمة على أثر تقديم الشهادة ، ثم حكمت بناء على طلب النيابة العمومية باعتبار المعارضة كانها لم تكن والزمته المعارض بالمصاريف . وقالت في حكمها بذلك « ان المتهم لم يحضر جلسته من الجلستين اللتين حددتا لنظر معارضته فيتعين اعتبار المعارضة المقدمة منه عن الحكم الغيابي كان لم تكن عملا بالمادتين ١٣٣ و ١٦٣ جنائيات . ولا محل لمحاولة المتهم في التخلف عن الحضور في جلسة اليوم اعتمادا على الشهادة المرضية المقدمة منه والمؤرخة ٨ يناير سنة ١٩٤٥ والمقال فيها بأنه مصاب

بالتهاب كلوى حاد وانه ملازم الفراش والصادرة من نفس الطبيب الذي حرر شهادة مرضية أخرى في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤ قبل جلسة ١١ منه يقول فيها أن المتهم مريض بنزلة شعبية حادة لما هو ظاهر من هذه الملابسات من أن المسألة ليست جدية وانها لا تعدوا أن تكون وسيلة لتأجيل الفصل في معارضته بغير مبرر »

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية حين قالت بان الطاعن لم يحضر في الجلسة التي حددت لنظر معارضته في الحكم الغيابي الصادر بادانته وبنت على ذلك قضاؤها باعتبار المعارضة كانها لم تكن ، قد بينت أن عدم حضوره لا يرجع إلى سبب جدي منعه عن الحضور واستدلت على ذلك بالاعتبارات التي أوردتها . ولما كانت تلك الاعتبارات من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها فان المجادلة على الصور الواردة في الطعن لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

« وحيث انه لا يؤثر في الحكم المطعون فيه انه لم يقض باعتبار المعارضة كانها لم تكن إلا في الجلسة الثانية التي أجلت اليها الدعوى من الجلسة الأولى التي كانت محددة للمعارض لنظر معارضته فيها مادام المعارض في الواقع وحقيقة الأمر لم يحضر الجلسة الأولى المذكورة لأنه وهو محكوم عليه غيايبا بالحبس يجب على مقتضى القانون ان يكون حضوره بشخصه ، وليس له أن ينيب عنه غيره ، ومادام هو لم يحضر بالجلسة الثانية أيضا بناء

المحكمة

« حيث ان النيابة لم تقدم في طعنها أسبابا بالنسبة إلى المتهم الثاني فيكون الطعن بالنسبة اليه غير مقبول شكلا .
« وحيث ان الطعن استوفى شكله القانوني بالنسبة للمتهم الأول .

« وحيث ان مبني الطعن ان المحكمة إذ قضت بوقف تنفيذ الحكم فيما يختص بإزالة المباني التي ثبت أنها تتجاوز الحد الأقصى للارتفاع المسموح به قانونا قد خالفت القانون .
« وحيث ان وقف التنفيذ لا يكون — بحسب صريح النصوص التي وضعت له في القانون إلا بالنسبة إلى العقوبات ، فهو إذن لا يجوز في التعويضات أو الرد بجميع صوره لأن ذلك لم يشرع للعقاب والزجر ، وإنما قصد به العمل على إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الجريمة ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت إزالة المباني التي تقام مخالفة للقانون من قبيل إعادة الشيء إلى أصله ومنع استمرار المخالفة ، فإن الحكم بوقف تنفيذها يكون مخالفا للقانون

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء في الدعوى وفقا للقانون .

(طعن النيابة في دعواها ضد جمه . كي جمه وآخر رقم ٩٢٢ سنة ١٥ ق)

على تكليف جديد بالحضور تنفيذًا لقرار المحكمة الذي صدر في الجلسة الأولى .
« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .
(طعن عيد حسن محمدي ضد النيابة رقم ٦٨٩ سنة ١٥ ق)

٢٢٦

٣٠ أبريل سنة ١٩٤٥

وقف التنفيذ . عدم جوازه في التعويضات أو الرد بجميع صوره . الحكم بإزالة المباني التي تقام مخالفه للقانون . وقف تنفيذه . لا يجوز .

المبدأ القانوني

إن وقف التنفيذ لا يكون - بحسب صريح النصوص التي وضعت في القانون - إلا بالنسبة إلى العقوبات . فهو إذن لا يجوز في التعويضات ولا في سائر أحوال الرد . فإن الرد بجميع صوره لم يشرع للعقاب أو الزجر وإنما قصد به إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الجريمة . ومتى كان ذلك كذلك ، وكانت إزالة المباني التي تقام مخالفة للقانون هي من قبيل إعادة الشيء إلى أصله وإزالة أثر المخالفة ، فإن الحكم بوقف تنفيذها يكون مخالفاً للقانون .

قضاء محكمة النقض والإبرار المدنية

٢٢٧

أول يونه سنة ١٩٤٤

إثبات يمين . توجه اليمين الحاسمة بصيغة معينة . المحكمة لا تملك تغيير هذه الصيغة تغييراً يؤثر في مدلولها ومعناها . حق المحكمة في رفض توجه اليمين إلى الورثة عن واقعة عليها عند مورثهم .

المبدأ القانوني

إذا ما وجهت اليمين الحاسمة بصيغة معينة فإن المحكمة لا تملك تغيير هذه الصيغة تغييراً يؤثر في مدلولها ومعناها ، إذ الشأن في ذلك هو لمن يوجه اليمين دون غيره . فإذا رفضت المحكمة توجه اليمين للورثة لكونها عن واقعة شخصية للمورث ، وعليها عنده هو — دون الورثة — باعتراف موجه اليمين ، فإنه لا يصح لموجه اليمين أن ينعي عليها ذلك بمقولة أنه إنما كان يقصد منها أن يحلفوا على العلم فقط وخصوصاً إذا كان الورثة قد تمسكوا بأن توجه اليمين بالصيغة التي وجهت بها غير جائز ، وأن اليمين التي يصح توجيهها إليهم ، بوصفهم ورثة ، هي يمين الاستيثاق فقط ، ومع ذلك فإن الخصم لم يعدل صيغة اليمين بل لم يقل إنه إنما قصد يمين العلم .

المحكم

« حيث أن أسباب الطعن تتحصل فيما يأتي : أولاً أن بالحكم قصوراً في التسبيب

يعيبه بما يستوجب نقضه فيما يتعلق بأجرة الأطيان ، فإن الطاعن قدم دليلين لإثبات استحقاقه لها أغفلتهما المحكمة أغفالا تاماً ، وهما الدفاتر المحررة بخط وكيل المورث ومؤشر على أحدهما بخط المورث نفسه بما يفيد اطلاعه عليهما ، وكشف الحساب المقدم في الدعوى المحرر أيضاً بخط الوكيل المذكور . ثانياً أن بالحكم قصوراً كذلك فيما يتعلق بمبلغ الـ ٦٦٧ م و ٩٦٥ ج لأنه ثابت بتلك الدفاتر وكشف الحساب المذكور . وقد اكتفت المحكمة بقولها أن كشف الحساب والدفاتر المقدمة لا تدل على أن ذمة المورث كانت مشغولة بهذا المبلغ وإنما من صنع المستأنف نفسه ولم يقم الدليل على صحتها . وثالثاً أن المحكمة رفضت توجيه اليمين الحاسمة التي وجهها الطاعن للورثة فيما يختص بمبلغ الـ ١٥٠ ج بحجة أنه كان يجب أن توجه إليهم يمين العلم فقط ، مع أن الطاعن قصد ذلك ، ولا عبرة بعدم ذكره لفظ العلم صراحة في الصيغة التي عرضها لأن طبيعة اليمين ومن وجهت إليهم تغني عن ذلك .

« وحيث أنه عن السبب الأول فإن الحكم المطعون فيه قال « أن المحكمة تستنتج من ظروف وملابسات الدعوى أن عقد الإيجار عقد صوري وذلك للأسباب الآتية (١) ماقرره المستأنف (الطاعن) في مذكراته المقدمة في الدعوى الحالية وفي الدعوى رقم ٩٤ سنة

١٩٤٢ كلّي مصري في استئنافها رقم ٨٠٢-٩٥٨ سنة ٥٩ قضائية من أن والده كان بسبب شيخوخته محتاجا إلى معاونة المستأنف في إدارة أملاكه الخاصة فلا يعقل والحالة هذه أن يستأجر هذا الشيخ من ابنه المستأنف أربعين فدانا وكسورا فيضع بذلك عبئا جديدا على كاهله الذي أنقلته إدارة أملاكه الخاصة وحدها (٢) لم تجر العادة بين الآباء والأبناء على تحرير عقود إيجار فضلا عن اثبات تاريخها (٣) لم يرفع المستأنف الدعوى الحالية مطالباً والده بالإيجار إلا في ٥ يولييه سنة ١٩٣٩ في حين أن القسط الأول من أقساط الإيجار قد استحق في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ (٤) العقود ذات التواريخ المختلفة المقدمة من المستأنف لمحكمة أول درجة بالحافطة رقم ١٥ المؤرخة ١٦/١١/ سنة ١٩٤١ والتي تدل على أن المستأنف كان يؤجر باسمه خاصة بعض الأطياف المقال بأنه أجراها لوالده بمقتضى عقد الإيجار المطعون عليه بالصورية وعن نفس المدة . « وحيث أنه يبين من ذلك أن المحكمة قد أقامت قضاءها على أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها من صورية عقد الإيجار . أما عما جاء في الكشف والدفاتر فلا قيمة له كما سيأتي بيانه في الكلام عن السبب الثاني .

« وحيث أنه عن السبب الثاني فإنه مردود بما قاله الحكم من « أنه بالنسبة لمبلغ ٦٦٧م و٩٦٥ج فإن كشف الحساب والدفاتر المقدمة من المستأنف لا تدل على أن ذمة المورث كانت مشغولة بهذا المبلغ وإنما من صنع المستأنف نفسه ولم يقم الدليل على صحتها .

أما قول الطاعن بأن الكشف والدفاتر تحررت بخط وكيل المورث وأن المورث أشرف على أحد الدفاتر بما يفيد اطلاعه عليها فإنه مردود أيضا (أولا) بأن الطاعن لم يقدم أي دليل على وكالة زكي أفندي خليل (محرر الدفاتر والكشف) عن المورث بل قدم المطعون ضدهم تذكري بريد أرسلتا من مكتب الأستاذ هنري مرقص الاشنيي المحامي الي زكي أفندي خليل المذكور بوصف كونه « كاتب حضرة نسيم أفندي الياس (الطاعن) » كما قدموا إيصالا عن وكيل حضرة المحامي المذكور يفيد أنه استلم مبلغ ٢١٦ ج من زكي أفندي خليل وكيل نسيم أفندي الياس ومما يؤيد هذا القول أن الطاعن « قرر في مذكراته المقدمة في الدعوى الحالية وفي الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٤٢ كلّي مصري في استئنافها رقم ٨٠٢-٩٥٨ سنة ٥٩ قضائية أن والده كان بسبب شيخوخته محتاجا إلى معاونة المستأنف في إدارة أملاكه الخاصة » (ثانيا) بأن ما أشرف به المورث على أحد الدفاتر المقدمة من الطاعن هو « حيث أنني بسبب كبر سني وما أصابني من المرض قد تركت الأعمال المتعلقة بي لنسيم ابني (الطاعن) لديرها وتمد وقع ما كنت أخشاه . وحيث أنه قد فرغ صبري فتمد صممت على ... لحين الفصل بيني وبين ابني أولا رفعت زكي خليل المدعى أنه كان بالأبعدية وعدم صرف شيء له من ماهيته حتى يقدم لي حسابا مستوفيا بالمتحصل والمنصرف والباقي ويصرح له بملاحظة الأشغال وصرف الباقي من ماهيته .

وحيث أنه عن السبب الثالث فإن الحكم المطعون فيه قال « أنه بالنسبة لمبلغ المائة

وخمسين جنيهها فلم يقدم المستأنف أى سند يدل على أحقيته في هذا المبلغ ولذلك لجأ إلى اليمين الحاسمة التي وجبها للمستأنف عليهم بالصيغة الآتية : — (يقسم بالله العظيم وبالكتاب المقدس بأن نسيم افندى الياس المدعى لم يقترض من فريد جرجس مبلغ ٣٠٠ ج لخدمة مورثنا المرحوم الياس افندى حنا وبأنه لم يسلمه هذا المبلغ وبأنه ليس في ذمة مورثنا مبلغ ١٥٠ ج باقية منه ولا أقل ولا أكثر) والمحكمة ترفض توجيه اليمين للمستأنف عليهم بالصيغة السابقة ببيانها لأنه ان صح توجيه اليمين المذكورة للمورث فانه لا يصح توجيهها للورثة اذ هي عن واقعة يقول المستأنف نفسه أن علمها عند المورث دون ورثته . أما عن قول الطاعن انه قصد توجيه يمين العلم فقط وانه لم يكن ضروريا ان يذكر ذلك صراحة في الصيغة التي عرضها لأن طبيعة اليمين ومن وجهت اليهم تغنى عن ذلك ، فانه مردود بأن المحكمة لا تملك تغيير صيغة اليمين الحاسمة — التي هي ملك من وجبها دون غيره — تغييرا يؤثر في مدلولها ومعناها ، هذا فضلا عن ان المطعون ضدهم قد تمسكوا في مذكرتهم التي قدموها لمحكمة الاستئناف المطعون في حكمها بأن توجيه اليمين بالصيغة التي وجهت بها « غير جائز إذ أن المستأنف عليهم هم ورثة المرحوم الياس افندى حنا ولا يستطيعون حلف اليمين على شيء مجهولونه » وتمسكوا بأن اليمين التي توجه الى الوارث هي يمين الاستيثاق فيطلب منه ان يحلف على انه لا يعلم أن مورثه مدين بالحق المدعى به وأن هذا هو غاية ما يستطيع أن يحلف عليه ، وعلى الرغم من هذا الاعتراض الصريح على صيغة

اليمين التي وجهها الطاعن فانه لم يعد لها ولم يقل انه قصد يمين العلم كما يقول في طعنه . « وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن نسيم افندى الياس حنا وحضر عنه الاستاذ اسكندر الياس ضد ورثة المرحوم الياس حنا افندى وحضر عنهم الاستاذ عبد الكريم رؤوف بك رئاسة صاحب السادة امين آيس باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات اصحاب العزة نجيب مرقص بك واحمد نغأت بك ومحمد مفتي الجرائزلى بك ومحمود فؤاد بك المستقارين وحضور نصيف زكى بك رئيس النيابة بالاستئناف رقم ١٠٣ سنة ١٣ ق)

٢٢٨

أول يونيه سنة ١٩٤٤

- ١ — نقض وإبرام . حكم تمهيدى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وفاء الدين الزائد على عشرة جنيهات بالبينه . تنفيذ هذا الحكم من جانب من صدر ضده ومناقشته ثماده الشهود مع سبق اعترافه عليه . الطعن في هذا الحكم بطريق نقض . الدفع بعدم قبول الطعن لسبق قبول الحكم بتنفيذه . لا يقبل .
- ٢ — إثبات . مانع أدنى من الحصول على دليل حكاى (قرابة) تقريره موضوعى . (المادة ٢١٥ مدنى)
- ٣ — حكم . تسديه . تضمن الحكم أسبابا غير سايمة . لا يغير الحكم مادام فيه من الاسباب الاخرى ما يبرر لفضائه .

المبادئ القانونية

- ١ — إذا أصدرت محكمة الاستئناف حكما تمهيديا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وفاء الدين للزائد على عشرة جنيهات بالبينه لوجود مانع أدنى هو علاقة القرى بين طرفي الخصومة ولما هو ظاهر من ظروف الدعوى . فقام الصادر ضده هذا الحكم بتنفيذ مقتضاه .

وناقش شهادة الشهود طالبا عدم الاعتداد بها فلا يعتبر ذلك منه قبولا للحكم مانعا له من الطعن فيه . وخصوصا إذا كان الثابت في مذكرته المقدمة منه للمحكمة الصادر منها هذا الحكم أنه اعترض على الادعاء بوجود مانع أدبي من الاستحصال على الكتابة

٢ — إن تقدير قيام المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي بالحق المتنازع فيه هو من المسائل التي تملك محكمة الموضوع تقديرها . فإذا أجازت المحكمة الإثبات بالبينة لوجود مانع أدبي من الحصول على الكتابة على أساس وجود علاقة القرابي بين طرفي الخصومة وظروف الدعوى . وكانت القرابة قائمة حقيقة ، فإنها تكون قد بينت بما فيه الكفاية ما أسست عليه قضاءها في ذلك .

٣ — مادام الحكم قد أجاز الإثبات بالبينة لوجود المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي فلا يجدي النعي عليه بأنه قد قبل إثبات التخالص من الدين المطالب به مجزأ أجزاء يقل كل منها عن عشرة جنيهات احتيالا على القاعدة الأصلية في الإثبات . لأنه لا يغير الحكم أن يكون قد تضمن أسبابا قانونية غير سليمة متى كان فيه من الأسباب الأخرى ما يبرر قضاءه .

المحكمة

« حيث ان مبنى وجه الطعن أن الحكم التمهيدى المطعون فيه معيب لمخالفته للقانون ولقصور في أسبابه وبالتالي يكون الحكم

القطعى المطعون فيه أيضا إذا اعتمد على شهادة الشهود يكون قد خالف القانون تبعا للحكم التمهيدى . وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن التزام المطعون ضدهما بصفتهما مديريين للتركة المخلفة عن والدهما مصطفى حسن الصواف بوفاء ما تستحقه في صافي إيراد التركة هو التزام فوق أنه بطبيعته غير مقدر القيمة فإنه على كل حال تزيد قيمته على عشرة جنيهات إذ قدره الخبير الذى ندب في الدعوى بمبلغ ٣٤٢ جنيها و ٨٢٤ مليما وعلى ذلك فلا يصح قانونا إثبات الوفاء به إلا بالكتابة طبقا للمادة ٢١٥ من القانون المدنى، وما كان يصح للمحكمة أن تقبل ادعاء المطعون ضدهما بأنهما دفعا هذا المبلغ على دفعات قيمة كل منها أقل من عشرة جنيهات لأن في ذلك تجزئة يراد بها التوصل إلى إثبات الوفاء بالبينة لدين قيمته تزيد على عشرة جنيهات وهو أمر يؤدي إلى تعطيل تنفيذ المادة ٢١٥ مدنى . وأما ما تنعاه الطاعنة من قصور في أسباب الحكم التمهيدى فيبانه أن هذا الحكم استند في إجازته الإثبات بالبينة إلى العلاقة الموجودة بين طرفي الخصومة وإلى ظروف الدعوى الدالة على الوفاء أمرامستحيلا يبرر الإثبات بالبينة والقرائن .

« وحيث ان الطاعنين دفعا بعدم قبول الطعن لسبق رضا الطاعنة بالحكم التمهيدى إذ أنها لم تنكر على المطعون ضدهما حقهما في إثبات التخالص بالبينة ولم تبد اعتراضا على الحكم بعد صدوره بل ناقشت شهادة الشهود طالبة عدم الاعتداد بها .

« وحيث انه ظاهر من مذكرة الطاعنة المقدمة لمحكمة الاستئناف بعد تأجيل الدعوى لجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣ أنها اعترضت

٢٢٩

أول يونيه سنة ١٩٤٤

مستولية . مقال . القضاء بمسئولية وحده من الاضرار
التي حصلت من جراء تنفيذ عملية عهدت بها إليه الحكومة .
بأسببه على أن الضرر وقع منه وحده بأبواب مؤدية لذلك .
وضع الحكومة مواصفات العملية وعدم استطاعة المقاول الخروج
عنها . لم يكن بمنحه من اتخاذ الاحتياطات الواجبة لمنع الضرر
عن الغير عند تنفيذ المفاولة .

المبدأ القانوني

إذا حملت الحكومة المقاول وحده ،
دون الحكومة ، المسئولية عن الضرر الذي
أحدثه بالمنازل المجاورة المشروع الذي عهدت
إليه الحكومة القيام به (حفر حفرة لوضع
ما كينة المجارى الخاصة ببلدة القيوم) وذلك
بناء على أن الحكومة حين عهدت إليه بالعملية
وهو مقاول فني قد حملته مسئولية الإضرار
التي قد تحصل عنها ، وإن لم يثبت أنها هي قد
وقع منها خطأ في تصميم العملية الذي قدمته له
وسار على أساسه ، ولا أن المهندس الذي
كلفته الإشراف على العمل تدخل تدخلا فعليا
في الأعمال التي كان يجريها وإن وضع الحكومة
مواصفات المفاولة ورسومها وعدم استطاعة
المقاول الخروج عن حدود هذه المواصفات
لم يكن ليحول دون أن يتخذ هو من جانبه
الاحتياطات التي كان يجب اتخاذها لمنع الضرر
عن الغير عند تنفيذ المفاولة ، فإن هذا الحكم
لا يكون في قضائه بعدم مسئولية الحكومة
قد شابه قصور في إيراد الوقائع .

على ادعاء المطعون ضدهما بوجود مانع أدبي
منعهما من أخذ إيصال منها ومن ثم يكون
هذا الدفع على غير أساس .

« وحيث انه ظاهر من الحكم التمهيدي
المطعون فيه الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٤٣ أنه
أجاز إثبات الوفاء بالبيعة للمبالغ التي تزيد على
عشرة جنيهات أو تقل عنها لوجود مانع أدبي
وهو علاقة القربى بين طرفي الخصومة
ولظروف الدعوى .

« وحيث ان الطاعنة مقرة بأن المطعون
ضده الثاني هو أخوها لأبيها وأنه والمطعون
ضده الأول — الذي هو ابن عمها بحسب
قول المطعون ضدهما — كانا يديران التركة
لحساب جميع الورثة ، فالمحكمة إذ استخلصت
من ذلك ما قدرته في أسباب حكمها من وجود
مانع أدبي حال دون الحصول على دليل كتابي
بالوفاء تكون قد بينت بما فيه الكفاية ما أسست
عليه قضاءها في ذلك ، وتقديرها في هذا
الشأن موضوعي لا سبيل لاثارة الجدل فيه
أمام محكمة النقض .

« وحيث انه متى تقدر ذلك فان الحكم
التمهيدي يستقيم تأسيسا على هذا السبب بصرف
النظر عما قيل في شأن تجزئة التخالص ، إذ
لا يضير الحكم ما تضمنه من أسباب غير سليمة
متى أمكن إقامته على أسباب أخرى وردت
به — ومن ثم يكون الطعن فيه وفي الحكم
القطعي المترتب عليه على غير أساس ويتعين
رفضه موضوعا

(طعن السيدة غايات مصطفى حسن العراف وحضر
عنها الاستاذ محمد حسن ضد عبد المصمود أحمد بك وآخر
وحضر عنهما الاستاذ عبد المناح رجائي نائبا عن الاستاذ زكي
مربي (بالهيئة السابقة) رقم ١١٦ سنة ١٣ ق)

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن بالحكم المطعون فيه قصورا يعيبه . فقد قضى بعدم مسئولية الحكومة لأنها عهدت بالعملية إلى مقاول فنى هو ابراهيم أفندى نور الدين وحملته مسئولية الأضرار التى تحصل للمنازل المجاورة ولم يثبت أن هناك خطأ فى تصميماتها التى قدمتها لهذا المقاول وسار على مقتضاها كما لم يثبت أن المهندس الذى كان يشرف على العمل تدخل دخلا فعليا فى أعمال المقاول والحكم بهذا لم يرد على دفاع الطاعن وكان قصرا عن فهم حقيقة الوقائع وأساس النزاع لأن المقاول الذى عهدت إليه الحكومة بأداء المأمورية لم يخرج عن المواصفات التى قدمتها له فمأوريته كانت آية بحجة ولم يكن من حقه أن يعترض على هذه المواصفات أو الرسوم ، والقول بأنها لم تكن تشرف على الأعمال إشرافا فعليا قول فى غير محله لأن المعروف أن المهندسين الذين تعينهم الحكومة فى مثل هذه الأحوال هم الذين يوجهون المقاول الوجهة التى يريدونها ، وليس يكفى أن يقول الحكم المطعون فيه أنه لم يثبت حصول خطأ فى التصميم ولا تدخل من المهندس المعين فى أعمال المقاول .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال فى هذا الصدد « وحيث ان المحكمة ترى أن الحكومة غير مسئولة عن هذا التعويض لأنها عهدت بالعملية إلى مقاول فنى هو ابراهيم أفندى نور الدين الذى اتفق معها بمقتضى عقد الاتفاق المحرر بينهما أنه مسئول عن كل ضرر ينشأ من العمل الذى عهد به إليه للمنازل

المجاورة لمحل العمل ولم يثبت أن هناك خطأ ما فى تصميم العمل الذى قدمته الحكومة للمقاول لاجراء العمل على مقتضاه حتى تكون مسئولة معه والمقاول ليس تابعا لها بل مستقلا فى عمله عنها كذلك لم يثبت أن موظف الحكومة الذى كان يشرف على العمل للملاحظة تنفيذ المقاول للشروط التى تعهد بتنفيذها تدخل مع المقاول دخلا فعليا فى تنفيذ عملية المقاول وتسيير المقاول أى أن المقاول لم يكن له إرادة فى إجراء الأعمال ومن ذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للحكومة ورفض الدعوى قبلها والزام عبدالعليم خشت بمصاريفها وحيث ان مسئولية المقاول الأصلي ابراهيم أفندى نور الدين واضحة من عقد انفاقه مع الحكومة القاضى بمسئوليته عن كل ضرر ينشأ عن عمل المقاول للمنازل المجاورة لمحل العمل وقد ثبت من تقارير الخبراء أن من عهد إليه بالعمل من باطنه وهو الشيخ معوض سليمان أهمل عمل شدات خشبية بداخل الحفرة التى عملت بجوار المنزل وكذلك عدم عمل صلبات بحوائط المنزل المذكور ولقد انبنى على هذا الإهمال تصدع حوائطه والأضرار التى بينها الخبراء وبذا يكون مسئولا قبل صاحب المنزل عن تعويضه عن هذا الضرر وترى المحكمة تعديل الحكم بالنسبة له وإلزامه بأن يدفع مبلغ التعويض إلى الشيخ عبد العليم خشت لأن المقاول الأصلي مسئول عن عمل المقاول من الباطن طبقا لنص المادة ١٤٣ مدنى . وحيث ان الشيخ معوض سليمان الذى عهد إليه ابراهيم أفندى نور الدين بالعمل بمقتضى عقد الاتفاق المؤرخ ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ قد تعهد المذكور فيه لبراهيم أفندى نور الدين

بأنه مسئول عن الأضرار التي تحدث بالمنازل المجاورة لمحل العمل عند حصول خلل بها من جراء العمل كما هو الحال في هذه الدعوى وبذلك يكون مسئولاً قبل إبراهيم أفندي نور الدين المقاول الأصلي ويلزم بمسؤولية علي إبراهيم أفندي نور الدين المذكور ويكون الحكم المستأنف بالنسبة له في محله ويتعين تأييده وأما ما جاء في مذكراته من أنه كان مباشراً للعمل تحت إشراف مهندس الحكومة ومهندس المقاول الأصلي فعلى فرض صحة ذلك فهذا لا يخليه من المسؤولية لأن مراقبة المهندسين المذكورين إنما كانت لمباشرة تنفيذ عقد المقاولة ولم يثبت أن إشرافهما أثر على إرادته أو وجهه توجيهها خاطئاً . . .

« وحيث أنه يتضح من هذا الذي ذكره الحكم أنه بني مسؤولية الطاعن على إهماله اذ لم يعمل شهادات خشبية بداخل الحفرة التي عملت بجوار المنزل ولم يعمل صلبات بحوائط هذا المنزل ، وظاهر منه كذلك أنه رد على دفاع الطاعن المتضمن أنه كان يباشر عمله تحت إشراف مهندس الحكومة ومهندس المقاول الأصلي إبراهيم أفندي نور الدين بما فيه الكفاية ، وعليه فلا قصور .

« وحيث أن محصل الوجهين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الدفاع وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، لأن دفاع الطاعن كان ينصب على وجود خلل قديم بمنزل المطعون ضده الأول وقد أثبتت هذه المسألة عند ما طعن على تقرير الخبير بين المعنيين أمام محكمة الموضوع . ولكن الحكم

المطعون فيه أغفل الرد على هذا . ووجه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله أن من أحكام المسؤولية المدنية أن يقتصر التعويض المستحق عن الخطأ على الضرر المباشر أما الضرر الغير المباشر فلا يصح قانوناً ترتيب مسؤولية عليه ، وبناء على ذلك لا يصح الزام المتسبب عن الخلل ببيع المنزل إلا عن المدة التي تلزم لعمل الإصلاح ، أما ما تجاوزها فلا مسؤولية عليه لأنها نتيجة تأخير صاحب المنزل في اجراء الإصلاحات اللازمة . وقد قدر الخبير الابتدائي مدة الإصلاح بأربعة أشهر ، ولكن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من الزام الطاعن بمبلغ ٢٨٩ ج عن الخلوات .

« وحيث أن الطاعن لم يقدم تقارير الخبراء ولا محاضر أعمالهم حتى يتيسر لهذه المحكمة تحقيق ما أثاره في هذين الوجهين من أوجه الطعن ومن ثم فلا يعتد بهما .

« وحيث أنه من كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طس الشيخ دعوى سليمان حسين وحضر عن الاستاد محمود غلام نائباً عن الاستاذ محمد عرفة مد الشيخ عبد المليم محمد خفت وآخرين وحضر عن الثالث والرابع والخامس الاستاد محمد سامي مازن وحضر عن الاول الاستاذ محمد حسن ولم يحضر أحد من الثاني (بالهيئة السابقة) رقم ١٣ سنة ١٢ ق)

٢٣٠

٨ يونيو سنة ١٩٤٤

إثبات قرآن . اعتماد المحكمة في حكمها على القرآن لإثبات تنازل المدعى عن أرض بعضها وقف وتزيد قيمتها على عشرة جنيهات . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض الدعوى المقامة من الطاعن ضد مجلس محلي الجيزة بالمطالبة بمبلغ تعويضا عما لحقه من خسارة بسبب امتناع المجلس عن تنفيذ ما التزم به له مقابل استيلائه على جزء من ملكه وملك الوقف للانتفاع به في عمل شارعين أو مقابل ما ضاع عليه من السكسب بسبب تصرف المجلس معه - إذا كان استند في قضائه بذلك إلى أن الطاعن كان ، بعد أن قرر المجلس - تنفيذا لما ارتأته الوزارة - أن يكون التنازل بلا شرط قد سكت زمنا ولم يطالبه بأي تعويض ، بل هو بعد ذلك تنازل للمجلس عن أرض شارع آخر بدون تعويض رغبة منه في تصقيع أرض الوقف ، ثم أنه قبض ثمن النخيل الذي وافقت الوزارة على دفعه له بكتابها الذي قالت فيه أن التنازل عن أرض الشارعين لا يكون معلقاً على شرط ، فإن كل هذا الذي استند إليه الحكم لا يخرج عن كونه قرائن أحوال لا تصلح قانوناً لإثبات التنازل المذكور عن أرض الشارعين التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهاً ، فضلاً عن أن الحكم لم يتحدث عن كون الأرض أو بعضها وقفاً بما يستلزم اجراءات خاصة فهو حكم متعين نقضه

المحكمة

« حيث أن ما ينهاه الطاعن على الحكم الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أن المحكمة استندت في إثبات تنازل الطاعن عن أرض

الشارعين موضوع الدعوى إلى مجلس محلي الجيزة بغير مقابل وبلا قيد ولا شرط إلى قرائن حيث لا يصح الإثبات بالقرائن نظراً إلى أن قيمة الحق المتنازع عليه تزيد على عشرة جنيهاً فضلاً عن أن الأرض وقف ولا يمكن التنازل عنها إلا بمقابل وباتباع اجراءات خاصة .

« وحيث أن واقعة الدعوى كما بينها الحكم الابتدائي في أسبابه التي أخذ بها الحكم المطعون فيه هي أنه في أغسطس سنة ١٩٢٧ أرسل الشوري بك عن نفسه وبصفاته إلى مجلس محلي الجيزة كتاباً يعرض عليه فيه استعداده للتنازل عن الشارعين في أرضه أحدهما بطول ١٢٥ متراً بين المحطة والبركة والآخر بطول ٢٣٢ متراً بين شارع المحطة وأرض ورثة النجار واشترط لهذا التنازل أن يأخذ ثمن النخيل المغروسة في الأرض وزوائد التنظيم المبينة على الخريطة المرافقة لكتابه وأن يرصف المجلس الشارعين بالمكدام ويدخل فيهما المياه والنور في مدة سنتين وإلا كان ملزماً بأن يدفع جنيهاً عن كل متر ، وفي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ كتب المجلس للشوري بك بقبول التنازل عن الشارعين مع شكره ، وفي ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وأول أكتوبر سنة ١٩٢٧ كتب الشوري بك للمجلس بسحب عرضه أن لم يوافق المجلس على جميع شروطه . فقرر المجلس في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ قبول التنازل على أن يرصف الشارعين ويدخل فيهما النور في مدة ثلاث سنوات وأن يخطر التنظيم لمد أنابيب المياه وأن يسلم الطاعن زوائد التنظيم المتخلفة أمام البركة مقابل

استلام المجلس زوائد تنظيم أخرى وان يحدد الشوربجي بك ميعادا للتسليم ويستصدر موافقة من المحكمة الشرعية على ذلك نظرا إلى أن بعض الأرض وقف ووافق الشوربجي بك على ذلك في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وحدد يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ لتسليم الشارعين غير أن وزارة الداخلية لم توافق على هذا القرار وانبات المجلس بذلك في خطاب وصله يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ . وفي مايو سنة ١٩٢٨ طلب الشوربجي بك استلام بعض زوائد التنظيم وتقدير ثمن التخييل فقام مهندس المجلس بذلك وعرض مذكرة على المجلس في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٨ فوافق المجلس عليها مستندا إلى قرار ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٧ ولكن وزارة الداخلية لم تقر المجلس على هذا أيضا وكتب المجلس في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٨ بأنها « ترى ان التنازل عن الشارعين ملك وقف الشوربجي لا يكون معلقا على أى شرط بل يكون نظير ماسيهود على ملك الوقف من التحسين » ووافقت الوزارة في الوقت نفسه على دفع ثمن سبع نخلات مغروسة بأرض الشارعين فقرر المجلس بجلسته ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ قبول تنازل الشوربجي بك بدون قيد ولا شرط .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه استند في قضائه برفض دعوى الطاعن - أولا - الى أن الطاعن قبل المفاوضة مع المجلس كان قد أجرى تقسيم أرضه على أساس إيجاد الشارعين وانه لا دليل على انه غير ذلك التقسيم بناء على طلب المجلس أو أنه ناله ضرر بسبب ذلك التغيير - ثانيا - انه بعد أن قرر المجلس

بجلسته ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ تنفيذا لما رآته الوزارة أن يكون التنازل بلا قيد ولا شرط سكت على ذلك ولم يطالب بأى تعويض ، بل انه في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٩ تنازل للمجلس عن أرض شارع آخر بدون تعويض تحسينا لأرض الوقف - وثالثا - انه قبض ثمن النخلات السبع التي وافقت الوزارة على دفعه له بكتاب ١٤ يوليو سنة ١٩٢٨ الذي قالت فيه أن التنازل عن أرض الشارعين لا يكون معلقا على أى شرط .

« وحيث ان كل هذا لا يخرج عن كونه قرائن موضوعية لاتصلح قانونا لاثبات التنازل عن أرض الشارعين لأن قيمتهما تزيد على عشرة جنيهات ، فضلا عن ذلك فان الحكم لم يتحدث عن كون الأرض أو بعضها وقفا مما يستلزم اجراءات خاصة .

« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ فيما قضى به من تأييد الحكم الابتدائي بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

« وحيث انه فيما يتعلق بالطعن على الحكم الصادر في ٢٥ من ابريل سنة ١٩٤٣ فان الطاعن قد قرر ترك المرافعة فيه ولم يعارض المطعون ضده في هذا الترك ووافقت النيابة عليه فيتعين الحكم باثباته .

(طعن محمد توفيق هجت الشوربجي بك من نفسه وبعفته ضد مجلس محلي الجيزة وحضر عنه الاستاذ محمد سامي مازن رئاسة حضرة صاحب السعادة أمين أنيس باشا رئيس المحكمة ومضوية حضرات أصحاب العزة نجيب مرقس بك واحد نقات بك ومحمد الموفق الجزائري بك ومحمد فؤاد بك مستنارين وحضور محمد نجيب احمد بك رئيس النيابة رقم ٦٣ سنة ١٣ ق)

الصادر من المالك الأصلي بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٣ والذي بموجبه تصرف في أمواله كلها لأولاده وزوجته قد عدل عنه باتفاق الموقعين عليه أي المتصرف والمتصرف لهم ، وعاد المالك الأصلي فتصرف لهم بعقود أخرى مصدق عليها في محكمة مصر الابتدائية الشرعية ومنها العقدان المقدمان في الدعوى . الأول الصادر للطاعنة ولأختها فاطمة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٥ والآخر الصادر لأختها الثانية فطوم بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٢٥ ، واستدلت على ذلك بأن أخاها محمد حسن عثمان المطعون ضده الثالث وقع على عقدها المذكور بوصفه شاهداً عليه وبالثابت بدفتر تصديقات محكمة مصر الشرعية من صدور عقود أخرى لباقي المتصرف لهم سابقا وقدمت دليلاً على ذلك إيصال رسم طلب شهادة من محكمة مصر الشرعية وكشفاً نظرياً وطلبت من المحكمة الانتقال إلى المحكمة الشرعية للاطلاع على دفتر التصديقات إذا أنها لا تعطي شهادات منه إلا لأولى الشأن . ولذلك فإن المحكمة برفضها طلب الطاعنة وقضائها ببطلان عقد البيع الصادر لها في ٣ من يناير سنة ١٩٢٥ بحجة أنه صدر من غير مالك تكون قد أخطأت .

« وحيث أنه ثابت بالحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه أن الطاعنة طلبت من باب الاحتياط الحكم باعتماد عقد البيع الصادر لها في ٣ من يناير سنة ١٩٢٥ . والحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان هذا العقد استند إلى أسباب حكم محكمة أول درجة وأضاف إليها أسباباً أخرى وقد قال الحكم الابتدائي في هذا الصدد « ان البيع

٢٣١

٨ يونيه سنة ١٩٤٤

حكم . تسببه . مع من غير مالك . بطلانه ليس بطلاناً جوهرياً . يصح إذا أجازته المالك . القضاء ببطلان عقد بمقولة أنه صدر من غير مالك دون إيراد الأدلة الكافية على أن القدر المبيع لم يكن بالذات مملوكاً للبيع وقت صدور هذا العقد . قصور في الأسباب .

المبدأ القانوني

ان البيع الصادر من غير مالك إن كان باطلاً فإن بطلانه ليس بطلاناً أصلياً ، بل ان القانون نص على صحته إذا أجازته المالك . كما أن عدول المتعاقدين عما تعاقدوا عليه جائز . فإذا تمسك المشتري بأن البائع له وإن كان قد سبق أن تصرف في القدر المبيع له إلا أنه قد استرد ملكيته بعدوله عن العقد الذي كان تصرف به فيه وأن البيع الحاصل له هو قد أجازته من كان حصل له التصرف أولاً ، فيجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه بناء على أدلة منتجة لحكمها ، فإن هي قضت ببطلان عقده بمقولة أنه صدر من غير مالك دون أن تورد الأدلة على أن القدر المبيع فيه لم يكن بالذات وقت صدوره مملوكاً للبائع وكان كل ما قالته لا يدحض ما تمسك به المدعى كان حكمها قاصراً في بيان الأسباب متعيناً نقضه .

المحكم

« حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنها تمسكت بأن العقد الأول

المصادر من المورث للمدعية وشقيقتها فاطمة المدعى عليها السادسة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٥ والبيع الصادر منه لا يفتنه فطوم المدعى عليها الثامنة في ٤ مايو سنة ١٩٢٥ والبيع المقول بصدوره منه لزوجهه مباركة عرفة طابل وابنها هدى هذه البيوع جميعها باطلة لصدورها من غير مالك لأن الأطيان المبيعة بمقتضاها خرجت من ملكية البائع بالعقد الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٣ هذا فضلا عن أن العقود الدالة على هذه البيوع لم تسجل فهي غير نافذة للملكية ثم ان المدعية تعترف بأن البيع الصادر لها سنة ١٩٢٥ كان بغير عوض ولم ينفذ حال حياة المورث ولذا فإنه لا ينحول للمدعية المطالبة بملكية الأطيان الواردة به ولا قيمة له من هذه الوجهة رغم شهادة المدعى عليه الثالث عليه لأن هذه الشهادة لا تصحح ما اعتور العقد من العيوب ولا تؤثر على البيع السابق صدوره للشاهد ولا تمنعه من التمسك به « وأضافة الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله « انهم (المطعون ضدهم) لم يعترفوا بصدور عقود من مورثهم اليهم في سنة ١٩٢٥ ولم تقدم هذه العقود ولم يقدم ما يدل على حصولها بتوقيع المستأنف عليهم كما قال الوكيل عن المستأنفة مستشهدا ببيان شخصي غير رسمي هو كشف نظري عن تلك العقود وليس ما يمنع من تقديم شهادة رسمية بما في دفتر التصديقات بدلا من بيان شخصي غير رسمي عن الكشف النظري الذي يعتبر عديم القيمة ولا يوجب على المحكمة اجابة طلب الانتقال للاطلاع على هذا الدفتر . أما توقيع أحد المستأنف عليهم كشاهد على عقد بيع من المورث إلى المستأنفة فذلك لا ينقص من حقوقه

الثابتة له بعقد البيع الصادر له من المورث قبل ذلك فربما كان ذلك مجرد اطاعة لأمر والده « وحيث ان البيع الصادر من غير مالك ان كان باطلا فان بطلانه ليس بطلانا أصليا بل ان القانون نص على صحته اذا أجازهُ المالك الحقيقي كما ان عدول المتعاقدين عما تعاقدوا عليه أمر جائز قانونا — ولما كانت الطاعنة قد تمسكت بالعدول عن عقد مارس سنة ١٩٢٣ وبحلول عقود أخرى محله منها عقد ٣ يناير سنة ١٩٢٥ فكان المتعين على المحكمة وقد رأت بطلان العقد الأخير أن تورد الأدلة على أن القدر المبيع فيه بالذات لم يكن وقت صدوره مملوكا للمطعون ضده الثالث الذي شهد على العقد الأخير المشار اليه فان شهادته قد تصحح البيع لو كان هو المالك كما كان متعينا عليها أن تقيم الدليل على قولها بعدم وجود مانع من تقديم شهادة رسمية من المحكمة الشرعية بما في دفتر التصديقات في حين أن قول الطاعنة برفض المحكمة اعطاء شهادة رسمية بذلك قد تقرر بإبصال رسم الشهادة التي كانت طلبت وبالكشف النظري المقدم بدلا منها — أما اذا هي لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها في هذا الصدد ويتعين نقضه بلا حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن

(طن السيدة هنا حسن عثمان وحضر عنها الاستاذ مرقس فهمي بك ضد محمد حسن عثمان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد فهمي جنديه بك برئاسة حضرة صاحب السعادة أمين أنيس باشا رئيس المحكمة وعضوية أصحاب الدرة نجيب بك مرقس واحمد تشات بك ومحمد مفتي الجزائرلى بك ومحمد فؤاد بك مستغربين وحضر محمد نجيب احمد بك رئيس النيابة بالاستئناف رقم ١١٢ سنة ١٣ ق)

المحكمة

« حيث ان الطاعن يبنى طعنه على سببين :
 « وحيث ان محصل السبب الأول أن
 الحكم المطعون فيه اذ لم يرد على ما أورده
 الطاعن في مذكرته التي قدمها للمحكمة وبين
 فيها حكم القانون في قاعدة عدم جواز نظر
 الدعوى لسبق الفصل فيها وأورد الأتلة
 القاطعة على خطأ الحكم الابتدائي فيما ذهب
 اليه من أن النزاع قد سبق الفصل فيه . اذ
 لم يرد الحكم على ذلك يكون قد شابه قصور
 في الأسباب ولا يكفي قوله ان الطاعن لم يأت
 بجديد يبرر العدول عما قضى به الحكم
 الابتدائي - ذلك لأن كل ما حوته المذكرة
 جديدا لم يبحث في المحكمة الابتدائية ولا ذكر
 في عريضة الاستئناف

« وحيث ان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة
 صورة من المذكرة التي قدمها للمحكمة الاستئناف
 المطعون في حكمها حتي يمكن التحقق مما ذكره
 في طعنه فلا محل للالتمات اليه .

« وحيث ان محصل السبب الآخر أن
 المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون عندما
 قضت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل
 فيها لأن وقائع الدعوى هي أن المرحومة
 السيدة زينب على مورثة المطعون ضدهم
 رفعت الدعوى رقم ١٣٤ سنة ١٩٣٥ طنطا
 ضد شقيقها الطاعن طالبة تذييت ملكيتها
 لأرض يرثها وبريع هذه الأرض فأنكر الطاعن
 الملكية ولكن المحكمة حكمت لها بها وبتمهين
 خبير لتقدير البريع فاستأنف الطاعن هذا الحكم
 أمام محكمة استئناف مصر وقيد استئنافه
 برقم ١٤٦ سنة ٥٣ ق واعترف لأخيه بالملكية

٢٣٢

١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤

قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى مطالبة بريع . تمسك
 المدعى عليه بأنه أنفق الريع على المدعية به في أثناء مرضها .
 القضاء بالزامه بالبريع . رفعه دعوى على المدعية بطالبها فيها
 بمصاريف علاجها التي سبق له التمسك بها في دفع دعوى
 الريع . القضاء بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم
 السابق . في محله . موضوع الدعويين واحد وهو التخالص
 من الريع . كون التخالص حصل بالوفاء بالبريع نقداً أو بصرفه
 في العلاج . لا أثر له في وحدة الموضوع .

(المادة ٢٢٢ مدني)

المبدأ القانوني

إذا كان المدعى عليه قد طلب أصليا
 رفض طلب الريع الذي طالبت به أخته ،
 واحتياطيا إحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت
 أن المدعية استولت منه على هذا الريع إذ
 كانت تقيم معه وهي مريضة وصرف عليها
 طوال مدة مرضها مبالغ تزيد على مالها ،
 فقضت المحكمة بإلزامه بقيمة الريع استنادا إلى
 أنه كان ينكر على المدعية وراثتها لو والده بما
 يدل على أنه لم يعطها شيئا من الريع ، فعاد
 فرفع دعوى على الأخت يطالبها فيها بمصروفات
 العلاج المشار إليها ، فقضت المحكمة بعدم جواز
 نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها ، فإنها
 لا تكون قد أخطأت لأن الموضوع في
 المدعويين بينهما وبين أخته واحد وهو التخالص
 من الريع ، ولا يغير من وحدته كون التخالص
 حصل بالوفاء به نقدا أو بالصرف في العلاج

وطالب الاحالة إلى التحقيق ليثبت براءة ذمته من الربيع بطريق الوفاء ومحكمة الاستئناف قالت انه « فيما يختص بطلب الاحالة إلى التحقيق لا ثبات أن مورثة المستأنف عليهم تسلمت منه ريع نصيبها لغاية رفع الدعوى فان المحكمة لا ترى اجابة هذا الطلب لأنه كان ينكر على مورثة المستأنف عليهم ورائتها لو ائده مما يدل على أنها لم تسلم منه شيئاً فقوله الان أنها تسلمت نصيبها في الربيع لا نعول عليه المحكمة » ويقول الطاعن أنه يبين من ذلك أن المحكمة فصلت في نقطة عدم الاحالة إلى التحقيق لا ثبات براءة الذمة بطريق الوفاء فقط . ثم لما عجلت الدعوى أمام المحكمة الابتدائية للفصل في مقدار الربيع تمسك (الطاعن) ببراءة ذمته منه مستنداً الى أمرين الأول أنه وفاء والثاني أنه قام بمصاريف مرض أخته التي تزيد على قيمته والمحكمة الابتدائية حكمت بأن طلب اثبات براءة الذمة من الربيع قد سبق الفصل فيه من محكمة الاستئناف في الدعوى رقم ١٤٦ سنة ١٣ ق بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه الا أنها لم تعرض لمصاريف العلاج وأنه لما استأنف هذا الحكم (الاستئناف رقم ٩١٥ سنة ٥٧ ق) عرضت محكمة الاستئناف هي الأخرى لواقعة وفاء الربيع فقط دون مصاريف المرض وأيدت الحكم الابتدائي ورفع الطاعن الدعوى الحالية مطالباً بمصاريف المرض فحكمت المحكمة الابتدائية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الاستئناف رقم ٩١٥ سنة ٥٧ ق وتأيد هذا الحكم بالحكم المطعون فيه الذي جاء خاطئاً لأنه كان هناك واقعتان واقعة وفاء الربيع واقعة مصاريف المرض

وهما واقعتان مختلفتان ولم يسبق الفصل الا في الواقعة الأولى . وانه وان كان واجبا عليه (الطاعن) أن يرفع دعوى فرعية بمصاريف المرض ليصل بها الى المقاصة القضائية وتصفية الدينين الا أن عدم رفع هذه الدعوى الفرعية لا يمنع من رفع الدعوى الحالية المطالبة بتلك المصاريف ، وعلى ذلك فلا محل للقول بسبق الفصل في الدعوى لأن شرط وحدة الموضوع غير متوافر .

« وحيث انه بمراجعة الأحكام التي قدم الطاعن صورها تبين أنه لما عجلت الدعوى رقم ١٣٤ سنة ١٩٣٥ طنطا الابتدائية للفصل في مقدار الربيع قال الطاعن كما جاء في الحكم أنه لاقامة الورثة معه في معيشة واحدة حتى وفاتها كانت تستولي منه على ريع نصيبها أولاً وأول وأنه مستعد لا ثبات ذلك بكافة الطرق القانونية بما فيها المبينة دون أن يذكر شيئاً خاصاً عن مصاريف مرضها . والمحكمة قالت أنها لا ترى محلاً لاجابة طلب التحقيق لأن محكمة الاستئناف قد رفضت هذا الطلب بحكمها الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٣٧ (في القضية رقم ١٤٦ سنة ٥٣ ق سالفة الذكر) ثم حكمت بالربيع أخذاً بتقرير الخبير فاستأنف الطاعن هذا الحكم (الاستئناف رقم ٩١٥ سنة ٥٧ ق) وطلب أصلياً إلغاء الحكم فيما قنخى به من الربيع ورفض دعوى المستأنف عليهم واحتياطياً احالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن مورثة المستأنف عليهم كانت تستولي على الربيع المستحق لها من أول سنة ١٩٢٥ الزراعية أولاً بأول وأنها كانت تقيم معه من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٢ حيث أنها كانت مريضة بمرض عضال وصرف عليها طوال مدة مرضها مبالغ تزيد على الربيع المستحق لها) والمحكمة استندت

عليها مدة مرضها مبالغ تزيد على الربع المستحق لها . ثم استندت المحكمة إلى ما جاء في القضية الاستئنافية المذكورة وأيدت محكمة الاستئناف حكمها لأسبابه بالحكم المطعون فيه .

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في قضائه بعدم جواز نظر الدعوى سبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩١٥ سنة ١٧ ق لأن الموضوع متحد وهو التخالص من الربع سواء بوفائه نقدا أو بصرفه في العلاج إذ طلب الطاعن في الاستئناف المذكور أصليا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الزامه بقيمة الربع واحتياطيا إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أنها كانت تستولي على الربع المستحق لها وأنها كانت تقيم معه وأنها كانت مريضة وصرف عليها طوال مدة مرضها مبالغ تزيد على الربع المستحق لها . ولما أخفق في ذلك وقضى بالزامه بقيمة الربع عاذا وطلب في الدعوى الحالية الحكم له بمصاريف العلاج التي كان يتمسك بها في الدعوى الاستئنافية السابقة دفعا لمطالبته بالربع وذلك كي يسترد قيمة الربع التي حكم بها عليه بل زيادة

« وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طر الشيخ حسن علي عبد الله وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح الشافعي ضد عبد الهادي محمد سعد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد رمي وثلاثة حضرة صاحب العزة نجيب مرقس بك وعضوية محاب العزة أحمد نشأت بك ومحمود فؤاد بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد فهمي إبراهيم بك مستشارين وحضور نصيف زكي بك رئيس النيابة بالاستئناف رقم ٨ سنة ١٤ ق)

إلى ما جاء في حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٣٧ في الاستئناف رقم ١٤٦ سنة ٣٣ وما جاء فيه من أن الطاعن كان ينكر على مورثة المستأنف عليهم وراثتها لوالده مما يدل على أنها لم تتسلم منه شيئا من الربع لغاية رفع الدعوى ثم قات « وحيث أن قضاء محكمة الاستئناف برفض الإحالة إلى التحقيق لاثبات التخالص بالبينة هو قضاء نهائي اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز فيما بعد القضاء بما يخالفه لأن هذا يعد تناقضا واختلالا بقوة الشيء المحكوم فيه »

« وحيث أن الطاعن لما بعد ذلك إلى رفع الدعوى الحالية أمام محكمة طنطا الابتدائية مطالباً بمبلغ ٢٨٨ ج قال أنه صرفه على مورثة المطعون ضدهم في مرضها فخكت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وقات في ذلك « وحيث انه بالرجوع إلى القضية رقم ٩١٥ سنة ٥٧ ق استئناف مصر تبين أن حسن علي عبد الله (الطاعن) رفع استئنافا عن الحكم الصادر ضده من محكمة طنطا الابتدائية في القضية رقم ١٣٤ سنة ١٩٣٥ لصالح زينب علي عبد الله (مورثة المطعون ضدهم) وأورد في عريضة الاستئناف أن المذكورة كانت قد أصيبت بالشلل من سنة ١٩٣٢ وكان حسن علي عبد الله يقوم بالصرف عليها من أجود أطباء . . الخ ولذلك طلب أصليا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنف بمبلغ ١٤٢ ج و ٢٣٠ م قيمة الربع واحتياطيا إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف أن شقيقته زينب علي عبد الله كانت تستولي على الربع المستحق لها أولا بأول . وأنها كانت تقيم معه وأنها كانت مريضة بالشلل وأنه صرف

منها إلى اليمين أو إلى الشمال أو بالانحناء إلى الخارج . وإذن فلا شك أن لذلك الجار الحق في سد تلك الفتحات .

المحكمة

« حيث أن الطاعنين يبنيان طعنهما على الأسباب الآتية - الأول - أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفا للقانون ذلك أن المادة ٣١ من القانون المدني التي بنى عليها الحكم بسد الفتحات إنما وضعت لمصلحة المالك للعقار الذي تطل عليه الفتحات وعلى ذلك فما كان يصح أن يجاب المطعون ضدهم إلى طلبهم هذا بعد أن أثبت الحكم في وقائعه وأسبابه أن الأرض التي تطل عليها الفتحات ليست مملوكة لهم الثاني - جاء في الحكم المطعون فيه أن الفتحات التي حكم بسدها تطل على شارع مملوك لجورج بك لطف الله أنشأه قبل بيع ملكه ليقتفع به من تلقوا الملك عنه ومن بينهم مورث المطعون ضدهم الذي له الحق في طلب سد الفتحات التي يحدتها الغير ممن لم يتلقوا الملك عنه ويقول الطاعنان أن هذا الذي أورده الحكم معيب من ناحيتين . الأولى - أنه إذا صح أن جورج بك لطف الله هو المالك للشارع وأنه جعل للمشتريين منه دون غيرهم حق ارتفاق لمنفعة العقارات التي اشتروها فإن الحكم لم يورد دليلا على وجود حق الارتفاق المذكور بل بالعكس أورد ما ينفي وجوده بقوله أن منزل الطاعنين كان مبنيا قبل شراء مورث المطعون ضدهم الأرض أي أن الفتحات كانت موجودة على الشارع من قبل شرائه وإقامة منزله فشاب أسباب الحكم نقص وتناقض - الثانية - أنه

٢٣٣

٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤

مطلات :

- ١ - شارع أنشأه مالك الأرض وأعده لمنفعة المباني التي تقام في أرضه على جانبه . هذا الشارع يكون من الملحقات الضرورية للملك العقارات . هو مملوك لأصحابها على الشيوع الجبري لا يحق لغير المشتريين من هذا المالك فتح مطلات عليه .
- ٢ - المطلب المقابل . التعريف به . المطلات المنحرفة . التعريف بها . (المادة ٣٩ مدني)

المبادئ القانونية

- ١ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الشارع المطلوب سد المطلات المفتوحة عليه كان قد أنشأه مالك الأرض في أرضه وأعده لمنفعة المباني التي تقام فيها على جانبه فإن هذا الشارع يكون من الملحقات الضرورية لتلك المباني مخصصا لمنفعتها المشتركة . وبالتالي فإنه يكون مملوكا لأصحابها على الشيوع الجبري . أي معدا للبقاء مؤبدا ولا يجوز فيه القسمة ومتى كان ذلك كذلك فإن المشتري من هذا المالك يكون حقه على هذا الشارع حق الشريك في الملك على الشيوع لاحق ارتفاق عليه ، فلم يأتوا الحق في سد الفتحات التي يحدتها عليه من عداهم من الملاك الآخرين .
- ٢ - إذا كانت الفتحات مطلّة مباشرة على ملك الجار عند الحد الفاصل بين العقارين فهي مطلات مقابلة لا منحرفة ، لأن هذه هي التي لا تسمح بنظر ملك الجار إلا بالالتفات

إذا صح أن العقار المطعون ضدهم حق ارتفاق فإن كل ما يخولهم هذا الحق هو أن يستمتعوا بالمرور والنور والهواء والمطل وليس من شأن الفتحات التي أحدثها الطاعنان ما يعطل شيئاً منها ويكون الحكم بسدها مخالفاً لمقتضى القانون - الثالث - تمسك الطاعنان بأن الشارع الذي يطل عليه فتحات منزلها مخصص للمنفعة العامة واستندوا في إثبات ذلك إلى حالة الشارع تركه مفتوحاً للمرور وبانشائها فتحات عليه وبقيائها مدة طويلة على مرأى من الجميع دون اعتراض والى ما جاء بمقتضى البيع الصادر لمورث المطعون ضدهم والى أن جورج لطف الله الذي أدخله المطعون ضدهم في الدعوى طالب إخراجه منها دون أن ينضم اليهم في طلباتهم ومع ذلك استنتج الحكم المطعون فيه خطأ أن الشارع خصوصى مستند إلى ما جاء بمقتضى ملكية الطرفين التي ليس فيها ما يدل على ذلك بل الثابت فيها تقيضه (الرابع) تمسك الطاعنان في جميع أدوار الدعوى أن المطالبات المطلوب سدها ليست مقابلة لعقار المطعون ضدهم ومن ثم فلا ينطبق عليها حكم المادة ٣٩ من القانون المدني التي لم تتحدث إلا عن المطل المقابل ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع فجاءت أسبابه ناقصة وفضلاً عن ذلك فقد أثبتت أسبابه أن المطالبات ليست مقابلة بل تكون مع عقار المطعون ضدهم زاوية حادة فإخفاً بذلك في تطبيق القانون

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الأرض التي فتح عليها الطاعنان المطالبات والشرقة والبرج شارط خصوصياً تركه جورج بك لطف الله المالك الأصلي عند تقسيم ملكه ليتنفع

به جميع من تلقوا الملك عنه أقام ذلك على أساس ما تبينه من عقدى تملك طرفي الخصومة من أن متولى حامد أفندي مورث المطعون ضدهم اشترى أرضاً من أحمد بك أمين الششنجى بمقد مسجل في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ وكان البائع المذكور اشتراها من جورج بك لطف الله المالك الأصلي بمقد مسجل في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ ورد فيه أن هذا الأخير ترك شارعا من ناحية الحد القبلي وأن الطاعن الأول وهبه تادرس أفندي اشترى الأرض التي شيد عليها المنزل الذي باعه لزوجه الطاعنة الثانية من الست تقيدة شنودة المشتربة من يوسف جرابديان وأن هذه الأرض تلاصق ملك جورج بك لطف الله من الجهة الشرقية وتواجه شارعا منشأ بها - وعلى أساس أن الطاعنين لم ينازعا في أن أرض الشارع تخرج عن ملك يوسف جرابديان - وعلى أساس أنه لم يقيم أى دليل على أن هذا الشارع انتقل من الملك الخاص إلى الملك العام .

« وحيث أن هذا الذي ذكره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي استخلصها وهو متعلق بتحصيل فهم الواقع في الدعوى فلا سبيل لاثارة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض . هذا على أن المحكمة قد تعرضت لما أثاره الطاعنان في هذا الصدد على ما جاء في السبب الثالث من أسباب الطعن وقالت إنه ليس من شأنه أن يكسبها حقاً على الشارع لأن المسدة اللازمة لاكتساب حق المطل بالتقادم لم تكتمل كما أن سكوت جورج بك لطف الله عن تأمين المطعون ضدهم في طلب إخراجه من الدعوى لا يؤثر في حقوقهم . « وحيث أنه لما كان الثابت مما تقدم أن

٢٣٤

٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤

١ — نقض وإبرام . حكم . إعلانه . طلب المحكوم له إلى المحكوم عليه أن ينفذ الحكم بالطريق الودى . هذا منه لا يدل على قبوله الحكم ورضائه به ، مما يفيد تنازله عن حقه في الطعن فيه .

٢ — حيز ما للدين لدى الغير . الفرض الذى ترمى إليه المادة ٤٢٩ مرافعات . ترتيب جزاء على المحجوز لديه الذى يدل على حرمان الحاجز من حقه وتمويض للحاجز عما يصبه من ضرر . هذا الجزاء أو التمويض لا يكون على الاملاق فى كل الاحوال بقدر المبلغ المحجوز . الحكم على المحجوز لديه بدفع بعض مئذ من المبلغ أو الحكم بدم الزاى بشىء منه . كلاهما جائز . تقدير ذلك يكون على حسب ظروف كل دعوى .

(المادة ٤٢٩ مرافعات)

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المحكوم له ، عقب صدور الحكم ، لم يصدر منه إلا أنه أعلنه إلى المحكوم عليهم ، ثم ارسل اليهم وكيله المحامى كتابا يدعوه فيه إلى تنفيذه بالطريق الودى وبدفع المبالغ المحكوم بها ، فهذا منه لا يدل على أنه قبل الحكم ورضيه وتنازل بذلك عن حقه في الطعن عليه بطريق النقض . وخصوصاً إذا كان وكيله قد حرص على أن يذكر فى المحالصة التى أثبتها على الصورة التنفيذية للحكم : « وذلك مع حفظ كافة الحقوق الأخرى » ، فإن حق الطعن بطريق النقض يدخل فى مدلول تلك الحقوق .

٢ — إن القانون إذا أجاز بالمادة ٤٢٩

مرافعات الحكم على المحجوز لديه متى ثبت

هذا الشارع قد أنشأه جورج بك لطف الله فى أرضه وأعدده لمنفعة العقارات التى تقام فيها على جانبيه فإنه يكون من الملحقات الضرورية لتلك العقارات التى خصص لمنفعتها المشتركة وبالتالي فإن هذا الشارع يكون مملوكاً لأصحاب هذه العقارات على الشيوع الجبرى أى أنه معد للبقاء مؤبداً ولا تجوز فيه القسمة — ومتى كان ذلك كذلك فإن حق المطعون ضدهم على الشارع هو حق شريك فى الملك على الشيوع وليس بحق ارتفاق ولا سبيل وإحالة هذه إلى أن يقول الطاعنان بانتفاء الضرر عن الملك المذكورين ويرتبان حق ارتفاق لهما على ملك الغير ، وكذلك لا محل لأن يتمسكا بشأن المطالات التى أحدثاها منحرقة وما إلى ذلك مما جاء فى السبب الرابع من أسباب الطعن لأن الفتحات التى أحدثاها مفتوحة على ملك المطعون ضدهم مباشرة عند الحد الفاصل بين العقارين فهى بطبيعة الحال مقابلة وأن المطالات المنحرقة هى التى لا تسمح بنظر ملك الجار إلا بالالتفات إلى اليمين أو إلى الشمال أو بالانحناء إلى الخارج .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن رهبة تادرس أفندى وآخرون وحضر عنهما الأستاذ مصطفى الشوربجى بك ضد محمد عبد القادر ، محلى حامد أفندى عن نفسه وبصفته وحضر عنه الأستاذ حسين الجدى المحامى رئاسة صاحب العزة نجيب مرقس بك وعضوية أصحاب العزة أحمد زيات بك ومحمد مفتى الجزائرلى بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على علوبه بك مستشارين وحضور كامل عزى بك رئيس النيابة بالاستئناف رقم ١٢٩ سنة ١٣ ق)

غشه وتدليسه ، وبدفع القدر الواقع به الحجز إنما أراد أن يرتب جزاءً على المحجوز لديه إذا ما تعمد العمل على حرمان الحاجز من من استيفاء حقه ، وتعويضاً للحاجز عما يكون قد أصابه من ضرر . لكن ذلك ليس المقصد منه أن استحقاق المحجوز لديه للجزاء والحاجز للتعويض يكون ، على الإطلاق في كل الأحوال بقدر المبلغ المحجوز كاملاً . إذ قد يكون الحاجز لم يصبه ضرر ما ، أو يكون أصابه ضرر ولكن يسير ، كأن يكون استوفى حقه كله أو بعضه من طريق آخر ، أو قد يتبين أن ما في ذمته ليس إلا قدرًا ضئيلاً بالنسبة إلى القدر المحجوز به ، أو قد يكون الحاجز أوقع من أجل دينه الواحد تحت يد عدة أشخاص حجوزاً كل واحد منها بقدر الدين كله ، إلى غير ذلك من الحالات التي حلت بالشارع في هذا النص على ألا يجعل الحكم على المحجوز لديه بالقدر الواقع به الحجز وجوبياً ، مما مفاده أنه كما يجوز إلزام المحجوز لديه بالقدر المحجوز به كله أو عدم إلزامه بشيء يجوز أيضاً إلزامه بجزء منه فقط . وذلك حسبما يترأى للحكمة من ظروف كل دعوى وملايساتها ومقتضى الحال فيها .

المحكمة

« من حيث أن المطعون عليهم يدفعون بعدم قبول الطعن شكلاً بمقولة أن الطاعن قبل الحكم المطعون فيه ورضيه بعد صدوره بما يفيد تنازله عن حقه في الطعن فيه بطريق النقض مستندياً إلى خطاب مرسل إليهم منه .

» وحيث أن نص هذا الخطاب هو حضرة صاحب العزة إبراهيم بك الملواني - بعد التحية . حاولت الاتصال بكم تليفونيا بخصوص تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لموكلتي محمد افندي أمين نور الدين ضد ورثة المرحوم اسماعيل بك الملواني بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٤٣ والمعلن لجميع الورثة لكن مع الأسف لم أجدكم وسبق أن تكلمت مع الاستاذ محمد بك نجيب محمد المحامي وأرسلت له خطاباً بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٤٣ بخصوص التنفيذ بالطريق الودي . فأرجو الاتفاق على ميعاد لدفع المبالغ المحكوم بها ودياً حيث أنني فضلت الاتصال المباشر قبل السير في اجراءات التنفيذ . وفي انتظار الرد تفضل بقبول التحية حتى أبو العلا المحامي . امضاء - حرر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٣ . وليس في ذلك ما يدل على تنازل الطاعن عن حقه في الطعن بل أن وكيله قد حرص في المخالصة التي أثبتتها على الصورة التنفيذية للحكم - على أن يذكر « وذلك مع حفظ كافة الحقوق الأخرى وبطبيعة الحال فإن حق الطعن بطريق النقض يدخل تحت مدلول تلك الحقوق »

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض هذا الدفع ، ولما كان الطعن قد حاز شكلاً القانوني فيكون مقبولاً شكلاً .

» وحيث أن سبب الطعن يتحصل في ان المحكمة إذ قضت بالفوائد حتى ٣ مايو سنة ١٩٢٨ فقط لا لغاية الوفاء تكون لم تحكم بكل الغدر الذي وقع الحجز عليه لأن الحكم لصادر يوم ٣ مايو سنة ١٩٢٨ بتثبيت الحجز الحاصل عن مبلغ الف جنيه قننى بفوائد - هذا المبلغ بواقع ٩ ٪ من تاريخ الاستحقاق في ٣١

ديسمبر سنة ١٩٢٧ لحين الوفاء وبذلك تكون قد أخطأت في تطبيق المادة ٤٢٩ مرافعات التي تحمل المحكمة ملزمة في حالة مساءلة المحجوز لديه بمقتضاها - بأن تحكم عليه بكل القدر الذي وقع الحجز بسببه كاملاً غير منقوص .

« وحيث ان القانون أراد بالمادة ٤٢٩ مرافعات إلزام المحجوز لديه متى ثبت غشه وتدليسه بدفع القدر الواقع به الحجز جزاء وفاقاً لعمله على حرمانه الحاجز من استيفاء حقه وتعويضاً للحاجز عن الضرر الواقع له بذلك . لكن استحقاق كل ذلك الجزاء وكل ذلك التعويض ليس مضطرباً على حد سواء في جميع الدعاوى فقد يبين أن الحاجز لم يصبه ضرر أو انما أصابه ضرر جزئي كان يكون الحاجز قد استوفى حقه كله أو بعضه من طريق آخر وقد يبين أن المحجوز لديه ليس في ذمته شيء للمدين أو أن الذي في ذمته شيء تافه بالنسبة إلى القدر المحجوز به وقد يكون الحاجز نفسه أوقع من أجل دين واحد حجوزات كل منها بقدر الدين كله تحت يد عدة أشخاص إلى غير ذلك من الحالات التي يتجلى فيها ان استحقاق كل محجوز لديه للجزاء واستحقاق الحاجز للتعويض في كل حيز بقدر المبلغ المحجوز كاملاً ليس من العدل والانصاف . فمن أجل ذلك جاء النص بجواز الحكم عليه بالقدر الواقع به الحجز مما يتضمن طبعاً الزامه بالتدبير المحجوز به كله أو ببعضه فقط أو عدم إلزامه بشيء منه وذلك متروك لتقدير المحكمة حسبما يراها لها من ظروف كل دعوى وملاساتها ومقتضى الحال فيها . ولا سبيل بعد

ذلك إلى القول بأن القاضي مقيد أما بالحكم بالقدر كله وأما بعدم الحكم بشيء أصلاً . « وحيث انه متى كان ذلك كذلك فلا محل للنعي على الحكم بأنه أخطأ في تطبيق القانون ويتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طن محمد أمين نور الدين محمد اندى وحضر عنه الاستاذ احمد فهمى رفعت مند ودية المرحوم اسماعيل الموانى بك وحضر عنهم الاستاذ الفونس الالفى نائباً عن الاستاذ فريدانطون رئاسة وعضوية اصحاب العزة نجيب مرقس بك واحمد نشأت بك ومحمد المفتى الجزائرلى بك واحمد محمد حسن بك واحمد على علوبه مستشارين وحضور كامل عزى بك رئيس النيابة بالاستئناف رقم ٥ سنة ١٩٤٤ ق)

٢٣٥

٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤

- ١ - نفى وإبرام . الدنع بعدم قول الاستئناف لبنائه على طلب جهيد . رفضه . هذا حكم قطعي . عدم الطعن فيه . إثارة الكلام فيه عنه الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . لا يجوز .
- ٢ - استئناف . سبب الدعوى . طلب الحكم بتأجيل سندات أو بثمنها مقدراً ببلغ معين . طلب هذه الطلبات عنها أمام محكمة الاستئناف ثم إلى تعديلها طلب الحكم بالسندات عنها أو بثمنها بحسب سعرها يوم الحكم . لا يعتبر تغييراً في سبب الدعوى . هذه الزيادة مما يجمع الاصل .
- (المادة ٢٦٨ مرافعات)
- ٣ - اختصاص . عقد مسلم بصدوره من المتوفى . تكليفه بأنه وصية . من اختصاص القضاء المدني جهة الاحوال الشخصية لا اختصاصها إلا إذا كان النزاع قائماً حول صحة الوصية وعدم صحتها .
- ٤ - وصية . الوصايا الواجب قبضها بالسجل المعد لذلك بالطر كغنائات وختمها بختم المجلس الملى . هي الوصايا الصريحة في الايصاء لا الوصايا المستترة في عقد آخر .
- ٥ - عقد . تمصيل محكمة الموضوع من ظروف الدعوى أنه وصية . الاستدلال على ذلك بأدلة مؤدية إليه . لا مغيب عليها فيه .

المبادئ القانونية

١ - إذا دفع المستأنف عليه أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف على أساس أن المستأنف بعد أن كان يتمسك أمام المحكمة الابتدائية بأن الورقة أساس الدعوى هي عقد بيع ، قد تمسك في استئنافه بأنها وصية ، وأن هذا منه يعتبر طلباً جديداً في الاستئناف ، فقضت المحكمة برفض هذا الدفع وبمنظر الدعوى على أساس أن الورقة وصية ، فهذا يكون حكماً قطعياً في الدفع . فإذا لم يكن قد طعن فيه بطريق النقض فلا يجوز الكلام عنه في الطعن على الحكم الصادر بعد ذلك في الموضوع .

٢ - إذا كانت المدعية قد طلبت أمام المحكمة الابتدائية الحكم لها بتسليم السندات موضوع الدعوى عينا أو بثمنها المقدر ، وطلبت أمام محكمة الاستئناف هذه الطلبات نفسها ، ثم عدلتها أخيراً إلى طلب الحكم بتسليمها السندات عينا أو بثمنها بحسب سعرها يوم الحكم ، فطلبها ذلك لا غبار عليه ولو أنه يزيد على الطلب الأول ، إذ هذه الزيادة مادامت قد طرأت على الثمن فأنها تكون تابعة للأصل أو هي تعتبر زيادة في التعويض استجدت بعد الحكم ابتدائياً في الدعوى فتجوز اضافتها إلى الطلب الأصلي طبقاً للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .

٣ - إذا كان النزاع غير قائم حول صحة التصرف باعتباره وصية ، وإنما كان قائماً حول تعرف نية المتصرف هل هي البيع أو الهبة

أو الوصية ، فلا شأن لجهة الأحوال الشخصية به ، بل الشأن فيه لجهة القضاء العادي ، فإذا كان من المسلم أن العقد موضوع الدعوى صدر من المورث لصالح المتمسك به ولكن قام النزاع حول وصف هذا العقد قانوناً ، فاستعرضت المحكمة الأوصاف التي يصح انطباقها عليه . ثم استخلصت من ظروف الدعوى وأدلتها أنه وصية فأنها لا تكون قد خرجت في ذلك عن حدود اختصاصها .

٤ - إن الوصايا الواجب قيدها بالسجل المعد لذلك بالبطركخانة وختمها بختم المجلس الملى ، طبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المجلس الملى للاقباط الارثوذكس الصادر بها الأمر العالي في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ . هي الوصايا الصريحة لا الوصايا المستورة الموصوفة التي تخضع لتقدير أى المحاكم المدنية .

٥ - متى كانت محكمة الموضوع إذا اعتبرت العقد المفرغ في صيغة عقد بيع وصية قد حصلت ذلك مما ثبت لديها من أن المتصرف إليه لم يدفع ثمنها وأن العقد وجد في خزانة المتصرف بعد وفاته ، وإن كان يقبض أرباح السندات التي استحققت بعد صدوره منه ، فأنها تكون قد حصلت فهم الواقع في الدعوى من أدلة مقبولة فعلاً من شأنها أن تؤدي إلى ما ذهب إليه .

المحكم

« حيث أن الطاعنين يبنون طعنهم على أسباب خمسة : - الأول - أن المطعون ضدها

إذ تمسكت أمام المحكمة الابتدائية بأن الورقة أساس دعواها هي عقديع ثم جاءت أمام محكمة الاستئناف وقالت أنها وصية تكون قد طلبت طلبا جديدا أمام محكمة الاستئناف لا يصح لها قبوله - الثاني - أن المطعون ضدها طلبت أمام المحكمة الابتدائية تسليمها السندات موضوع الدعوى أو ثمنها وقدره ٧٠٠ ج ثم جاءت أمام محكمة الاستئناف وطلبت طلبا جديدا آخر وهو أن يحكم لها بمبلغ ٥٠٠ و ٩٣٠ ج وسائرتها المحكمة في ذلك أيضا وحكمت لها بهذا المبلغ .

- الثالث - أن الجهة المختصة بالفصل في صحة الوصية هي المجلس الملي لا المحاكم الأهلية لأن الوصية من الأحوال الشخصية والطرفان متحدا الملة . - الرابع - أن المحكمة اعتبرت العقد وصية مع أن الوصية طبقا لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس الصادر بها الأمر العالي في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ يجب أن تختم بختم البطر كخانه وتنفيد بسجلاتها وهي لم تكن كذلك .

- الخامس - أن ما أوردته المحكمة في حكمها لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها باعتبارها العقد وصية لأن عبارة العقد تفيد أنه تصرف منجز بالهبة ولم يتم .

« وحيث أنه عن السبب الأول فإن الطاعنين سبق أن دفعوا أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول استئناف المطعون ضدها لتمسكها فيه بأن سبب الدعوى هو الوصية وهذا يعتبر طلبا جديدا لم يعرض على المحكمة الابتدائية وقد قضت محكمة الاستئناف في ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٢ برفض الدفع المقدم من الطاعنين وبجواز التكلم في العقد موضوع الدعوى

على أنه وصية - وهذا الحكم القطعي لم يطعن فيه الطاعنون بطريق النقض فلا يجوز لهم والحالة هذه إثارة ذلك السبب أمام محكمة النقض في هذا الطعن .

« وحيث أنه عن السبب الثاني فإن الثابت من مطالعة الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن المطعون ضدها طلبت أمام المحكمة الابتدائية أن يحكم لها بتسليمها السندات موضوع الدعوى عينا أو بثمنها وقدره ٧٠٠ ج مع الفوائد من وقت رفع الدعوى وجاءت أمام محكمة الاستئناف وطلبت هذه الطلبات نفسها ثم عدلتها أخيرا إلى طلب الحكم بتسليمها السندات عينا أو بثمنها بحسب سعرها يوم الحكم فيبين من ذلك أن الطلب الأصلي وهو تسليم السندات عينا لم يتغير أما طلب ثمنها يوم الحكم بمبلغ يزيد على المبلغ المطلوب أمام المحكمة الابتدائية فلا غبار عليه قانونا لأن الزيادة التي طرأت على الثمن لم تخرج عن كونها زيادة تابعة للأصل أو زيادة في التعويض استجبت بعد الحكم ابتدائيا في الدعوى فيجوز اضافتها إلى الطلب الأصلي طبقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .

« وحيث أنه عن السبب الثالث فقد قالت المحكمة أنه لا نزاع في أنه صدر من المرحوم سلامة بك ميخائيل عقد لمصلحة المطعون ضدها وأن هذا العقد وجد في خزائنه عند جردها بعد وفاته وأن النزاع بين الخصوم قام على ماهية العقد فقال الطاعنون أنه عقد هبة منقول عدل عنها قبل القبض وقالت المطعون ضدها أنه عقديع وعلى فرض أنها لم تدفع ثمنها يكون هبة في صورة بيع وعلى فرض أنها لم تتسلم العقد وأنه بقي في

حيازة المرحوم سلامة بك حتى وفاته فيكون وصية ثم استعرضت المحكمة هذه الأوصاف الثلاثة للعقد في ضوء ظروف الدعوى وأدلتها كما سيجيء عن السبب الخامس وخلصت إلى أن نية المورث كانت الوصية . ويبين من ذلك أن محور النزاع لم يكن دائرا حول صحة الوصية وعدم صحتها مما يدخل في اختصاص جهة الأحوال الشخصية وإنما كان يدور حول تعرف نية المورث واستظهارها هل كانت البيع أو الهبة أو الوصية مما هو من اختصاص القضاء العادي أي المحاكم المدنية فليس اذن في اعتبار محكمه الموضوع العقد وصية بناء على استظهارها نية المورث خروج على قاعدة الاختصاص .

« وحيث انه عن السبب الرابع فان الوصايا الواجب قيدها بالسجل المعد لها بالبطر كخانة وختمها بختم المجلس الملي طبقا للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس الصادر بها الأمر العالي في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ هي الوصايا الصريحة في الايصاء لا الوصايا المستورة الموصوفة بصفة عقد آخر الخاضعة لتقدير القضاء المدني كما تقدم .

« وحيث انه عن السبب الخامس فقد قال الحكم المطعون فيه أن المحكمة لا ترى أن العقد موضوع النزاع عند بيع رغم وصفه بذلك لأن ركن دفع الثمن لم يثبت نوافره من أوراق الدعوى بما فيها التحقيقات التي أجرتها المحكمة الابتدائية ولا ترى أيضا أنه عقد هبة منقول قد تمت بالتبض لأن واقعة استلام

المطعون ضدها للعقد من المرحوم سلامة بك ثم رده إليه لم تثبت كذلك من أوراق الدعوى بما فيها التحقيقات المذكورة وإنما ترى المحكمة من ذلك ومن وجود العقد في خزانة المرحوم سلامة بك بعد وفاته ومن أنه كان يقبض أرباح السندات التي استحققت بعد تحرير العقد كما يدل الخطاب المؤرخ في ٢ من ابريل سنة ١٩٤٠ - ترى أن التصرف موضوع الدعوى لم يكن منجزا بل كان تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت أي وصية .

« وحيث انه يبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها باعتبار العقد وصية على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى ذلك مما لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه إذ هو تحصيل لقهم الواقع في الدعوى من أدلة مقبولة عقلا .

« وحيث انه لذلك كله يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طعن السيدة هيلانه ميجانيل وأخرون وحضر عنهم الاستاذ أحمد نجيب براده بك ضد السيدة اسكندرة بسا كلى وحضر عنها الاستاذ محمد حسن نائبا عن الاستاذ محمد كامل البنداري باشا رئاسة صاحب العزة محمد زكي على بك وكيل المحكمة وعضوية أصحاب العزة محمد كامل مرسى بك ونجيب مرقس بك وأحمد نشأت بك ومحمد المفتى الجزائري بك مستشارين وحضور نصيف زكي بك رئيس النيابة بالاستئناف رقم ٢٦ سنة ١٤ ق)

٢٣٦

١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤

١ — إثراء على حساب الغير . محل تطبيق هذه النظرية .
لا محل لتطبيقها إذا كان هناك عقد يحكم علاقات
الطرفين . مثال في دعوى إجارة اطيان .

٢ — وفا . مجرد إرسال خطاب موصى عليه من المدين
للدائن يقول عنه المدين إنه كان به مبلغ الدين وإن
الدائن لم يقبله . لا يعتبر طريقاً للوفاء . عرض
الدين يجب أن يكون حقيقياً .

(المادة ١٧٥ مدني)

٣ — حجز . تصالح الدائن مع المدين على مقدار الدين
وكيفية أدائه . وجود باق للدائن في ذمة المدين .
توقيعه حجزاً على ممتلكاته بمقتضى الحكم الذي قضى
له بما جاء في الصلح . لا تصح مطالبة بتعويض
من ذلك .

المبادئ القانونية

١ — متى كان هناك عقد يحكم علاقات
الطرفين فلا محل لتطبيق قاعدة الإثراء على
حساب الغير ، فإن هذه القاعدة هي مصدر
لاتعافى للإلزام فلا يكون لها محل حيث
يوجد التعاقد . فإذا كان المستأجر قد التزم في
عقد الإيجار بأجرة رى الأرض ، وتعهده بأن
يدفع الأموال الأميرية على أن تخصم له من
أجرة الاطيان ، ثم دفع للصراف على ذمة
الأموال مبالغ تزيد على قيمة المستحق منها
على الاطيان المؤجرة ، فخصمت له الحكومة
الزيادة من أجرة الرى الملزم هو بها ثم خصمتها
المحكمة من أجرة الاطيان على أساس أن دفعها
إنما كان على ذمة الأموال . وحفظت للتوَجَر
أن يرجع بها على المستأجر بدعوى الإثراء

على حساب الغير ، فإنها تكون قد أخطأت
٢ — إن مجرد إرسال خطاب موصى
عليه من المدين للدائن يقول عنه المدين إنه
كان به حواله يريد بمبلغ الدين ، ويقول الدائن
إنه حين لم يقبل تسليه لم يكن يعلم بما احتواه
هذا الخطاب — ذلك حتى مع صحة قول
المدين لا يعتبر طريق وفاء قانونية ، وخصوصاً
إذا لم يثبت أن الدائن كان يعلم باحتواء
الخطاب لهذا المبلغ . ولقد كان من الواجب
على المدين لكي يبرأ ذمته أن يعرض الدين
عرضاً حقيقياً .

٣ — متى كان المدين لا يزال قبله بعض
المبلغ الثابت في الحكم الصادر عليه فإنه يكون
من حق الدائن تنفيذ الحكم بالحجز على
ممتلكاته ولا يكون للمدين وجه في هذه الحالة
للمطالبة بأي تعويض عن إيقاع الحجز

المحكمة

« حيث أن الطاعن بنى طعنه على ثلاثة
أسباب :

(السبب الأول) محصله أن الحكم المطعون
فيه قد أخطأ في تطبيق القانون أى قانون
المتعاقدين وهو عقد الإيجار الذى التزم الطاعن
فيه صراحة بأجرة الرى وكذا عقد الصلح
الذى قسط به ما كان باقياً من أجرة الاطيان
بعد أن تنازل الطاعن عن ٣٠٠ ج على شرط
أن يدفع المطعون ضده الأقساط في مواعييدها
وإلا سقط حقه في هذا التنازل وأصبح
للطاعن الحق في المطالبة بالمبلغ المذكور — ذلك
لأن المطعون ضده تعهد بمقتضى عقد الإيجار

تسلم هذا الخطاب مع أن الطاعن لم يعلم بما احتواه ذلك الخطاب وكان يجب على المطعون ضده أن يعرض عليه المبلغ عرضاً حقيقياً لتبرأ دمه منه .

(السبب الثالث) أن الحكم قد أخطأ أيضاً في إلزام الطاعن بتعويض لتنفيذ الحكم الذي قضى بما جاء في عقد الصلح بالنسبة للمبالغ المتقدمة الذكر وهي مبلغ الـ ٣٠٠ ج ومبلغ الـ ١٦٢ م و ١١٩ ج ومبلغ الـ ٢٨٠ م و ٣٨ ج والمصاريف مع أنه ظاهر مما تقدم في السببين الأول والثاني أن الطاعن كان على حق في ذلك التنفيذ بالنسبة إلى هذه المبالغ جميعها »

« وحيث أنه عن السبب الأول فإن الحكم المطعون فيه يقول أنه « تبين من الكشفين الرسميين المؤرخين في ١٣-٤-١٩٤٠ ومقدمين من المستأنف (الطاعن) ومن ايصالات تسديد الأموال المقدمة من المستأنف عليه (المطعون ضده) أن هذا الأخير قام بتسديد هذه الأموال جميعها وفقاً لتعهد في محضر الصلح دون أي زيادة وأنه دفع من مقدار هذه الأموال مبلغ ٥٥٤ م و ١٦٦ ج و ٤٠٨ م و ١٠٣ ج (مجموعهما هو مبلغ الـ ٩٦٢ م و ١١٩ ج المذكور بسبب الطعن) تحولا إلى الري وظاهر أنه وإن كان هذان المبلغان قد تحولا إلى تسديد أجرة الري التي تعهد المستأنف عليه بدفعها من طرفه إلا أنه دفعهما ابتداءً بتسديد اللاموال ولم يكن يتوقع عندئذ نشوب الأسباب التي من أجلها رفعت الحكومة قيمتها من الأموال المقررة أصلاً على أطيان المستأنف وحولتهما إلى الري الملزم هو تسديد أجرته - ومن هذه الظروف يبين أنه بتسديد هذين المبلغين في

بأن يدفع الأموال الأميرية على أن تخصم له من أجرة الأطيان . فدفع للصراف على ذمة هذه الأموال مبالغ تزيد بمقدار ٩٦٢ م و ١١٩ ج على الأموال المستحقة على الأطيان فخصم له هذا المبلغ من أجرة الري الملزم بها وهو شخصياً فيكون المبلغ المذكور مازال باقياً في ذمته من أجرة الأطيان . ولكن الحكم المطعون فيه رغم ذلك احتسبه مدفوعاً من أجرة الأطيان على أساس أنه دفع على ذمة الأموال ابتداءً وأنه إذا كان قد خصم من أجرة الري بعد ذلك فإن للطاعن أن يرجع على المطعون ضده بناء على سبب جديد هو الاثراء على حساب الغير ووجه الخطأ في هذا أن المطعون ضده ملزم بأجرة الري من بادئ الأمر بمقتضى العقد وهي ليست التزاماً جديداً . وقال الطاعن في هذا الصدد أيضاً أن الحكم شابه قصور في أسبابه لأنه تمسك بما جاء في محضر الاستجواب الحاصل أمام محكمة الاستئناف في ١٧ من يناير سنة ١٩٤٣ من أن المطعون ضده اعترف بأن المبلغ المذكور خصم له من أجرة الري قبل رفعه الدعوى الابتدائية كما تمسك بأنه فيه المطعون ضده إلى وجوب دفع أجرة الري قبل رفع الدعوى بتنبيه رسمي وفي الايصالين المؤرخين ١٥ من أغسطس سنة ١٩٣٩ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ولم ترد المحكمة على شيء من هذا .

(السبب الثاني) محصله أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون كذلك في اعتبارها مبلغ الـ ٢٨٠ م و ٣٨ ج الذي أرسله المطعون ضده إلى الطاعن بالبريد ضمن خطاب موصى عليه مدفوعاً من الأجرة بناء على أن الطاعن رفض

الأموال تكون ذمة المستأنف عليه قد برأت من تعهداته في محضر الصلح بما لا يسمح للمستأنف أن يطالبه برد هذين المبلغين إليه على أساس محضر الصلح المذكور بل إذا أراد فعلى أساس آخر وسبب جديد هو الاثراء على حسابه بغير حق »

« وحيث أنه متى كان المبلغان المذكوران قد خصما لحساب المستأجر من أجره الرى الملتزم بها هو بمقتضى العقد فلا يصح خصمهما من أصل الأجرة المطلوبة منه عن الأطيان وقول الحكم برجوع الطاعن على المطعون ضده بدعوى الاثراء على حساب الغير هو قول لا سند له من القانون لأنه لا محل لتطبيق نظرية الاثراء على حساب الغير متى كان هناك عقد يحكم علاقات الطرفين وهذه النظرية في الواقع ليست إلا مصدرا لا تعاقديا للالتزام فلا وجود لها حيث يوجد مصدر تعاقدى كما هو الحال في الدعوى، ولا محل بعد ذلك للتحديث عن قول الطاعن أن المحكمة لم ترد على ما أثاره أمامها من أن المطعون ضده أقر في محضر الاستجواب بأن المبلغين المذكورين خصما له من أجره الرى قبل رفعه الدعوى ومن أنه نبه على المطعون ضده قبل رفع الدعوى كذلك بوجوب دفع أجره الرى لا محل لذلك مادام الحكم قد أثبت خصم المبلغين من أجره الرى التى ألزم بها المطعون ضده كما تقدم

« وحيث أنه عن السبب الثانى فإن مجرد ارسال خطاب موسى عليه من المطعون ضده للطاعن يقول المطعون ضده ان الطاعن لم يقبله وكانت فيه حوالة بريد بالمبلغ ويقول الطاعن انه لم يعلم بما احتواه هذا الخطاب

على فرض صحة قول المطعون ضده لا يصح أن يعتبر طريق وفاة قانونية وخصوصا أنه ليس هناك من دليل على أن الطاعن كان يعلم باحتوائه للمبلغ وكان يجب على المطعون ضده بعد ذلك أن يعرضه عرضا حقيقيا . لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون من هذه الناحية أيضا .

« وحيث انه عن السبب الثالث فإنه متى كان المطعون ضده لا يزال مدينا في مبلغى ٩٦٢ م و ١١٩ ج و ٣٨ ج سالتى المذكور فإنه يكون من حق الطاعن تنفيذ الحكم ضده بالحجز على ممتلكاته ولا يصح أن يترتب على استعماله حقه هذا أى مطالبة بتعويض ما .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى قوله بعدم استحقاق الطاعن لمبلغ ٣٠٠ ج الذى تنازل عنه بشرط الوفاء بجميع المبلغ الباقى - اعتمد على أن المطعون ضده قد وفى جميع ما هو مطلوب منه صلحا ، أما وقد تبين أن ذمته كانت مشغولة بمبلغى ٩٦٢ م و ١١٩ ج ، ٣٨ ج فيكون الحكم قد بنى على سبب غير قائم فى الدعوى .

« وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد .

(طعن حسين موده بك وحضر عنه الاستاذ إسكندر بك ضد محمد أحمد سعيد أفندى وحضر عنه الاستاذ عمر عمر رئاسة صاحب العزة محمد زكى على بك وكيل المحكمة وصوبة أمحاب العزة محمد كامل مرسى بك ونجيب مرسى بك واحد نفسات بك ومحمد المفقى الجزائرلى بك وحضور محمد عبد الكريم بك رئيس النيابة بالاستئناف رقم ١١٥ - سنة ١٣ ق)

إليه حبسه تحت يده حتى يدفع له دينه . أما قوله إنه كان يجب على المشتري أن يرفع دعوى قسمة حتى إذا ما وقع القدر المتنازع عليه في نصيبه اعتبر مالمالكاً له من تاريخ انتقال الملك إليه بالشراء ، وذلك لوجه له لأنه ليس في القانون ما يلزمه بذلك .

المحكم

« حيث أن الطاعن يتبعى على الحكم المطعون فيه أنه : - أولاً - أخطأ في تطبيق القانون لا هداره مال الراهن من الحق في رهن ملكه الشائع محمداً مفروزاً ، وذلك برفضه طلب الطاعن الحبس والتسليم اللذين يحولهما إياه عقد الرهن الحيازي مع أنه من المسلم أن المالك على الشيوع يملك التصرف في ملكه بالرهن محمداً مفروزاً ويقع تصرفه هذا صحيحاً ، فكان الواجب على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بتأييد الحكم الابتدائي بكامل أجزائه ، وكان على المطعون ضده وقد اشترى حصة شائعة من مالك آخر أن يرفع دعوى قسمة حتى إذا وقع القدر المرهون في نصيبه اعتبر مالمالكاً له من تاريخ انتقال الملك إليه بالشراء - ثانياً - شابه التناقض بين أسبابه والنتائج التي رتبها عليها . وذلك لأن الحكم قد ذكر في أسبابه أن الأطيان التي تلقاها الراهن والبائع لازالت على المشاع وأن الراهن لم يكن واضعاً يده على العين المرهونة ، ورتب على هذا الذي ذكره وجوب القضاء برفض طلب الحبس والتسليم ، في حين أن عقد الرهن يخول الطاعن حق وضع اليد . وفضلاً عن ذلك فقد فرق الحكم بين الخصمين في

٢٣٧

١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤

رهن . مالمالك على الشيوع . بيع أحدهما حصة شائعة من الملك المشترك . وضع المشتري يده عالياً . رهن الآخر جزء مفروزاً منه . طلب المرتهن الحكم له على الراهن في مواجهة المشتري بحسب العين المرهونة وتسليمها إليه حتى يوفي إليه الرهن . رفضه . محل هذا الطلب عند حصول القسمة ووقوع هذا القدر في نصيب المرتهن .

المبدأ القانوني

مالمالك على الشيوع لم يضع أيهما يده على جزء معين من الملك المشترك ، باع أحدهما حصة شائعة من هذا الملك ورهن الآخر قدراً مفروزاً منه . ثم تنازع المرتهن والمشتري على بعض هذا الملك . فرفع المرتهن دعوى على الراهن وعلى المشتري طلب فيها الزام الأول بأداء مبلغ الرهن إليه . كما طلب في مواجهة الثاني حبس العين المرهونة وتسليمها إليه حتى يوفي إليه دين الرهن . فقضت المحكمة برفض طلب الحبس والتسليم بناء على ما تبينته من أن المشتري قد سجل عقده قبل أن يسجل المرتهن عقده وانتقل الحق العيني إليه بهذا التسجيل ووضع يده على القدر المتنازع عليه فهذا منها شديد ولا غبار عليه . إذ المرتهن يطلب استحقاقه لقدر مفروز سبق وضع يده المشتري عليه ، وهذا الطلب سابق لأوانه ولا يكون له محل إلا عند حصول القسمة ووقوع هذا القدر في نصيبه هو . فعندئذ - وعندئذ فقط - يكون له أن يطلب تسليمه

الدعوى . فأجاز لأحدهما حق وضع اليد على العين محددة وأنكر ذلك على الآخر ، في حين أن كلا الخصمين تلقى حقه العيني من مالك مستقل يملك على المشاع ، وكان الواجب أن يقضي للطاعن بوضع اليد ، لأن عقده يحوله الحيازة والحبس على التحديد ، وعقد المطعون ضده يحوله الملكية على الشيوع فقط . رعم الحكم الصادر في دعوى استرداد الحيازة ، لأن وضع يد المطعون ضده على أساسه لا يعتبر تنازلاً من الطاعن عن حق الحبس ، بل هو وضع يد بطريق الغصب . ثالثاً - استند في قضائه برفض طلب الحبس إلي وقائع ليس في مستندات الدعوى ما يؤيدها ، إذ ذكر أنه ثبت من الحكم الصادر في دعوى استرداد الحيازة أن الراهن لم يكن واضعاً اليد على العين المرهونة ، مع أن شيئاً من ذلك لم يثبت ، بل هي رواية وردت على لسان شاهد قال بوضع الأتيان الموروثة جميعها تحت الحراسة سنة ١٩٣٥ ، ولم يكن السبب في رفض دعوى رد الحيازة شهادة هذا الشاهد بل عدم استعمال القوة في طرد الطاعن من العين المرهونة .

« وحيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم في الوجهين الأول والثاني من الطعن غير سديد : أولاً - لأن الحكم المطعون فيه لم ينكر - كما يزعم الطاعن - ما هو مقرر قانوناً من أن للشريك في الملك أن يرهن - أثناء قيام الشيوع - حصة مفروزة في الملك المشاع ، وإنما هو قد بحث فيما طلبه الطاعن من تسليمه العين المرهونة لحبسها تحت يده حتى يستوفي دين الرهن . وقد تبينت المحكمة أن الراهن الطاعن والبائع المطعون ضده

كانا يملكان على الشيوع ولم يضعها اليد على جزء معين من الملك المشترك ، ثم استظهرت من الحكم الصادر في دعوى استرداد الحيازة التي كانت مرفوعة من الطاعن على المطعون ضده أن المطعون ضده هو الواضع اليد على الأتيان المتنازع عليها ، ثم انتهت من ذلك إلى أنه لا محل لطلب الطاعن حبس هذه الأتيان . وهذا الذي انتهى إليه الحكم سديد وتبرره الاعتبارات التي بني عليها ، وليس فيه - خلافاً لما يزعم الطاعن - تناقض ما ، لأنه مادام البيع الصادر للمطعون ضده قد سجل في سنة ١٩٣٦ وانتقل الحق العيني إليه بهذا التسجيل ، ووضع يده على القدر المتنازع عليه ، ومادام الرهن الحيازي الصادر للطاعن قد سجل في سنة ١٩٤١ ولم يضع المرتهن يده على الأتيان ، فإنه لا يكون ثمة محل لطلب المرتهن استحقاقه القدر الذي وضع المشتري يده عليه ، إذ هو يطلب استحقاقه قدراً مفرزاً سبق وضع يد المشتري عليه ، وهذا الطلب سابق لأوانه ولا يكون له محل إلا عند حصول القسمة ووقوع هذا القدر في نصيبه هو ، فعندئذ - وعندئذ فقط - يكون له أن يطلب تسليمه إليه لحبسه تحت يده حتى يدفع له دينه . وثانياً - لأن ما يقول به الطاعن من أنه كان يجب على المطعون ضده أن يرفع دعوى قسمة حتى إذا ما وقع القدر المتنازع عليه في نصيبه اعتبر مالكا له من تاريخ انتقال الملك إليه بالشراء - هذا القول لا محل له . إذ ليس في القانون ما يلزمه بذلك .

« وحيث أنه لا صحة لما جاء بالوجه الثالث ، فإن الطاعن بني هذا الوجه على ما جاء بالحكم الابتدائي الصادر في دعوى استرداد

٢٣٨

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤

اختصاص :

- ١ — الاعمال الصادرة من السلطات العامة في معنى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم . تقرير وصفها القانونية . من اختصاص المحاكم . خضوع قاضي الموضوع فيها يقرره من ذلك لرقابة محكمة النقض .
- ٢ — العمل الإداري . مجلس بلدي الاسكندرية . الاوامر التي يصدرها فيها هو من اختصاصه من شئون المدينة . اوامر إدارية في معنى المادة ١٥ المذكورة .
- ٣ — الترخيص بالانتفاع الفردي بالاملاك العامة . إعطاؤه . رفضه . الرجوع فيه . أعمال إدارية . هو ليس عقد إيجار .
- ٤ — ترخيص من المجلس البلدي بغفل كهك للبلدية . انتهاء أجله . استيلاء المجلس عليه بالطرق الإدارية . عمل إداري يحرم على المحاكم تعطيله . (الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بإنشاء المجلس البلدي لمدينة الاسكندرية والمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

المبادئ القانونية

- ١ — المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة في معنى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم . فهي التي لها أن تقول هل العمل من أعمال السيادة فلا يكون لها أي اختصاص بالنظر فيه أم هو عمل إداري فيكون اختصاصها في شأنه مقصورا على الحكم بالتضمنيات في حالة مخالفة القانون . أم هو لا هذا ولا ذاك فيكون لها كامل الاختصاص بالنظر في جميع الدعاوى التي ترفع عنه . وقولها في ذلك يخضع لرقابة محكمة للنقض .

الحيازة رقم ٧٨٨ سنة ١٩٤١ طمطا التي كانت مرفوعة من الطاعن على المطعون ضده وآخرين والذي جاء فيه . « انه قد ثبت من شهادة شهود المدعى (الطاعن) أن أحدا لم يستعمل القودة معه عند بدء الزراعة فقد أصبح البحث في مسألة اليد في الدرجة الثانية من الأهمية لفقدان دعوى استرداد الحيازة أهم ركن منها وهو استعمال القوة . . . ولما تقدم ولما ثبت من شهادة شهود المدعى من أن أحدا من المدعى عليهم لم يستعمل أي عمل من أعمال العنف أو القوة ومن ثم تكون الدعوى غير مستوفاة الأركان القانونية ويتعين رفضها » ولما كان الحكم الاستثنائي رقم ٢٦٠ سنة ١٩٤١ الصادر في تلك الدعوى بصفة إستثنائية من محكمة سوهاج الابتدائية قد جاء فيه « ان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أنه بحسب شهادة شهود المستأنف (الطاعن) أمام محكمة أول درجة لم يقدّم دليل كاف على وضع يده على أرض النزاع إلى وقت حصول التعرض المدعى به » ولما كان الأمر كذلك فإن ما يدعيه الطاعن في الوجه الثالث لا يؤيده الواقع مادامت المحكمة الاستثنائية قد أثبتت في حكمها أنها تبينت من وقائع الدعوى وأدلتها أن حيازة الطاعن للعين التي ارتبها غير ثابتة .

(طعن فرج إبراهيم سليمان وحضر عنه الاستاذ أحمد فهمي رفض نائبا عن الاستاذ سليم برسوم ضد أحمد سليم أفندي وحضر عنه الاستاذ اسطفان ياسيل نائبا عن الاستاذ كامل يوسف صالح) (بالهيئة السابقة) رقم ٣٠ سنة ١٣ ق)

٢ — إن العمل الإدارى كما يصدر عن السلطات الحكومية يصدر أيضاً عن الهيئات العامة الأخرى الموكول إليها إدارة بعض الشؤون العمومية نيابة عن الحكومة . وبما أن الأمر العالى الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية قد وكل إلى هذا المجلس أمر إصدار القرارات المتعلقة بجميع المصالح العمومية فى المدينة ، ومن بينها الحمامات العمومية ، وبما يكون فيه تحسينها ورونقها ورفاهيتها ، ووزارة المالية قد عهدت إليه ، بكتابتها المؤرخ فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ بتنظيم استغلال أراضى سواحل المدينة أسوة بالحمامات توحيدا للاختصاص ، فإن هذا المجلس يكون هو السلطة المختصة أيضاً بإدارة شؤون شاطئ البحر . فما يصدر عنه من أوامر فى هذه الشؤون يعتبر عملاً إدارياً فى معنى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

٣ — إنه لما كان شاطئ البحر من الأملاك العامة كانت الاكشاك التى تقيمها البلدية عليه لغرض تنظيم الانتفاع والاستمتاع به وتيسيرها من الأملاك العامة كذلك بالتبعية والتخصيص .

٤ — إن تصرف السلطة الإدارية فى الأملاك العامة لانتفاع الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص Concession . والترخيص بطبيعته مؤقت غير ملزم للسلطة المرخصة التى لها دائماً ، لداعى المصلحة العامة

الحق فى إلغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله ثم — عدا ذلك — خاضع لحكم الشروط والقيود الواردة فيه وإعطاء الترخيص ورفضه والرجوع فيه — كل أولئك أعمال إدارية بحكم القانون العام . ثم إن كون الترخيص فى مقابل رسم يدفع لا يخرج عنه طبيعته تلك ولا يجعله عقد إيجار

٥ — إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن الترخيص الصادر من المجلس البلدى فى شغل كشك للبلدية قد انتهى أجله ولم يجدد قانوناً ، وطوبى المرخص له بإخلاء الكشك وتسليمه فلم يفعل ، فإن استمراره فى شغله يكون بغير وجه حق ، ويكون للمجلس البلدى أن يستولى عليه بالطرق الإدارية عملاً بالمادة الخامسة من الترخيص وهذا التصرف من جانب المجلس يعتبر عملاً إدارياً يحرم على المحاكم تعطيله . فإذا رفع المتافع دعوى باسترداد حيازة الكشك لنفسه بعد استيلاء البلدية عليه إدارياً فهذا منه معناه المطالبة بإلغاء تنفيذ أمر إدارى مما لا اختصاص للمحاكم به . فإذا قضت المحكمة فى هذه الدعوى بإعادة وضع يد المتافع على الكشك فإنها تكون قد خالفت القانون (١) ، ويتعين نقض حكمها أو القضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى

المحكم

د حيث ان أسباب الطعن تتحصل فى

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً فى حكمها الصادر بهذه الجلسة فى القضية رقم ١١١ سنة ١٣ ق

أن المحكمة لم تكن مختصة بالنظر في الدعوى وإن قضاء الحكم المطعون فيه برد حيازة الكشك إلى المطعون ضدها هو إيقاف لتنفيذ الأمر الإداري الصادر من المجلس البلدي بالاستيلاء عليه وذلك مخالف للمادة ١٥ من لائحة ترتيب الحكم .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أقيم على أساس أن ترخيص البلدية بأشغال الكشك هو عقد إيجار لمال خاص وأن البلدية قد اعتدت على حق المستأجرة في الانتفاع به بانتزاعه من تحت يدها عنوة وأن ذلك الاستيلاء لا يعد عملاً إدارياً بل هو اعتداء وتصرف جائر لا يحميه القانون

» وحيث أن المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة في معنى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم وصاحبة القول الفصل في أنه من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أي اختصاص بالنظر فيه أو أنه عمل إداري وحينئذ يكون اختصاصها في شأنه مقصوراً على التضمينات في حالة مخالفة القانون أو ليس هو عملاً إدارياً وحينئذ يكون لها كامل الاختصاص بالنظر في جميع الدعاوى التي ترفع عنه . وتكييف قضية الموضوع للأعمال الصادرة عن السلطات العامة خاضع لرقابة محكمة النقض

« وحيث أن العمل الإداري كما يصدر عن السلطات الحكومية يصدر أيضاً عن الهيئات العامة الأخرى الموكول إليها إدارة بعض الشؤون العمومية نيابة عن الحكومة ومنها المجلس البلدي لمدينة الاسكندرية

» وحيث أن الأمر العالي الصادر في ٥

من يناير سنة ١٨٩٠ بإنشاء المجلس البلدي لمدينة الاسكندرية قد وكل إليه أمر إصدار وتنفيذ القرارات المتعلقة بجميع المصالح العمومية بالمدينة ومن بينها الحمامات العمومية وما يؤول منه تحسينها ورفعها، ثم إن وزارة المالية عهدت إليه بكتابها المؤرخ في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ بتنظيم استغلال أراضي السواحل أسوة بالحمامات توحيداً للاختصاص فيكون المجلس البلدي للاسكندرية هو السلطة المختصة بإدارة شؤون شاطئ البحر بها .

« وحيث أن الشاطئ من الأملاك العامة فتكون الأكشاك التي تقيمها البلدية لغرض تنظيم وتسهيل الانتفاع والاستمتاع به من الأملاك العامة كذلك بحكم التبعية والتخصيص

» وحيث أن تصرف السلطات الإدارية في الأملاك العامة لانتفاع الأفراد بها لا يكون إلا بترخيص " Conoession " والترخيص بحكم طبيعته معين الأجل غير ملزم للسلطة المرخصة التي لها دائماً لداعي المصلحة العامة الحق في الغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله ، ثم هو فوق ذلك خاضع لحكم الشروط والقيود الواردة فيه .

« وحيث أن إعطاء الترخيص ورفضه والغائه والرجوع فيه كل أولئك أعمال إدارية بحكم القانون العام . وصدور الترخيص مقابل رسم لا يمكن أن يخرج عن طبيعته ولا يجعله عقد إيجار عادي خاضع لأحكام القانون المدني .

« وحيث أن أشغال المطعون ضدها للكشك موضوع الدعوى إنما كان بموجب ترخيص صادر من المجلس البلدي خاضع

٢٣٩

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤

حكم . تسييه . دعوى تثبيت ملكية . تقديم صورة رسمية من العقد الذي يستند إليه المدعى . تقديمه مستندات الاستدلال بها على أن بعض إخوته بدد العقد الاصل . رفض دعواه بمقولة إن واقعة التبريد لم يقد دليل عليها وإن الصورة لا تقوم مقام الاصل . عدم التعرض للمستندات المقدمة . قصور في الاسباب . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الصادر في دعوى تثبيت ملكية برفضها قد أقيم بصفة أساسية على أن الصورة الرسمية التي قدمها المدعى من عقد البيع الذي يبنى عليه دعواه لا تقوم مقام الاصل . وأن ما ادعاه من أن بعض إخوته بدد الاصل لم يقد دليل عليه ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن هذا المدعى قدم مستندات عدة الاستدلال بها على صحة الواقعة التي يدعيها ، فإن قول المحكمة أن تلك الواقعة لم يقد عليها دليل دون أن تتعرض بتاتاً للمستندات المقدمة — ذلك يفيد أنها غفلت عن دفاعه ولم تعن بتمحيص الدعوى . وهذا يكون معه حكماً قاصراً في بيان الاسباب التي أقيم عليها ، وباطلاً بطلاناً جوهرياً يستوجب نقضه

المحكمة

« حيث ان مما ينهيه الطاعن على المحكمة أنها إذ نفت واقعة تديد عقد البيع الاصل على المسجل بمحكمة المنصورة المختلطة المصادر للطاعن من أبيه عن المنزل موضوع النزاع تلك

لأحكام الترخيصات بصفة عامة ولأحكام شروطه الخاصة .

« وحيث ان المادة الخامسة من الترخيص المذكور قد نصت على التزام المطعون ضدها بتسليم الكشك في نهاية مدته كما نصت على حق البلدية في الاستيلاء عليه ادارياً في حالة امتناع المطعون ضدها عن التسليم . والما كان الثابت من أوراق الدعوى هو أن أجل الترخيص بانتفاع المطعون ضدها بالكشك قد انتهى في آخر ابريل سنة ١٩٤٣ ولم يحدد قانوناً وقد طوأت المطعون ضدها باخلائه وتسليمه في نهاية مدته فلم تفعل ، فاستمرار أشغالها له بعد ذلك يكون بغير وجه حق ، ويكون للمجلس البلدي حق الاستيلاء عليه بالطرق الادارية عملاً بحقه المخول له في المادة الخامسة من الترخيص . وتصرفه هذا يعتبر عملاً إدارياً يحرم على المحاكم تعطيله طبقاً لحكم المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

« وحيث ان المطعون ضدها رفعت الدعوى باسترداد حيازة الكشك لنفسها بعد استيلاء البلدية عليه إدارياً ، ومعنى هذا المطالبة بالغاء تنفيذ الأمر الاداري ، فقد كان من المتعين على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بالنظر فيها ، أما وقد قضت باختصاصها وبإعادة يد المطعون ضدها على الكشك فإنها تكون قد خالفت القانون .

(طعن مجلس بلدي الاسكندرية وحضر عنه الاستاذ محمد سامي مازن ضد السيدة أناها بريت ولم يحضر أحد عنها رئاسة صاحب العزة محمد زكي على بك وكيل المحكمة وعضوية أصحاب العزة محمد ثابلي مرسى بك ونجيب مرقص بك واحد نشأت بك ومحمد المفتي الجزائري بك وحضور نصيف زكي بك رئيس النيابة بالاشتراك رقم ١١٠ سنة ١٣ ق)

الواقعة التي يبرر بها الطاعن ارتكابه على الصورة الرسمية للعقد المذكور المستخرجة من سجلات قلم الرهون بدلا من الأصل اكتفت بقولها أنه لم يقدّم دليل عليها ، قالت ذلك في حين أن الطاعن قدم لها أدلة كافية وهي . أولا صورة رسمية من الشكوى رقم ٦٩٢ سنة ١٩٤١ إداري بندر المنصورة المؤرخة في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤١ ومحضر تحقيقها وهي مقدمة منه إلى النيابة العمومية في حق المطعون ضده وأخيه بهجه ونرجس يتهمهم فيها بتبديد العقد الأصلي وبطلب ضبط واقعة التبديد وتفتيش منازلهم ومحاكمتهم ، وثانيا — صورة رسمية مستخرجة من محكمة المنصورة الجزئية الشرعية لمحضر جلسة ٢ من إبريل سنة ١٩٤١ في القضية رقم ١٨٠٩ سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ المرفوعة من لبيبة أسعد حنا علي كل من زوجها فهمي عطا الله ومسيحة عطا الله أخوي الطاعن بشأن نفقة ثابت فيها ايداع عقد البيع المذكور الصادر للطاعن من والده وصورة حكم معلنة من مسيحه عطا الله بطلب فيها الحراسة على تركة والده المذكور فيها أن المنزل مبيع من المورث إلى الطاعن وكان ذلك في معرض الاستدلال على أن فهمي أخا الطاعن لا يملك شيئا ، ثالثا — صورة رسمية من محكمة المنصورة الجزئية الشرعية لمحضر جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٤١ في القضية رقم ٥٦٤ سنة ١٩٤١ المرفوعة من بهجة ونرجس بنتي عطا الله حنا علي أخوتهم اعزى الطاعن وفهمي ومترى بشأن نفقة لهما عليهم ثابت فيها أن المحكمة طلبت من وكيل المدعيتين الإثبات فأودع صورة انذار صادر عن الطاعن بأنه يملك المنزل موضوع النزاع ، رابعا — المذكرة المقدمة

من مسيحة عطا الله أخى الطاعن إلى محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية في القضية رقم ٣٦٧ سنة ١٩٤١ بقرر فيها أن أخويه فهمي ومترى حرضا أخيه عليهما ثم تداخل أحد المصلحين في يوليو سنة ١٩٤١ وقبل الأخوة رد عقد البيع الصادر من المورث إلى الطاعن واعترفوا له بملكته للمنزل واشتروطوا أن يعطيهم نفقة . ويقول الطاعن أنه بصرف النظر عن كفاية هذه الأدلة في إثبات واقعة تبديد عقد البيع أو حاجتها إلى تحقيق تكميل وبالرغم من حق محكمة الموضوع في استبعاد الأدلة والقرائن التي ترى أنها غير كافية أو غير منتجة في الدعوى فإن من واجب المحكمة على كل حال إيراد الأسباب التي تقيم عليها حكمها في استبعاد الأدلة المذكورة ، فاكتملها في هذا الصدد بقولها أن واقعة التبديد لم يقدّم دليل عليها يعتبر قصورا في الأسباب يستوجب نقض الحكم .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أقيم بصفة أساسية على أن الصورة المقدمة من عقد البيع الذي يبنى عليه الطاعن دعواه لا تقوم مقام الأصل وأن الأصل لم يتقدم منه » بحجة أن بعض أخوته بدده ولم يقدّم دليل على ذلك . ولما كان ثابتا من أوراق الدعوى أن الطاعن قد أودع في ملف الاستئناف المستندات المذكورة آنفا في وجه الطاعن للدلالة على صحة الواقعة التي يدعيها فإن قول المحكمة مع ذلك أن تلك الواقعة لم يقدّم عليها دليل دون أن تتعرض بتاتا لهذه الأدلة المطروحة وتحدث عنها إنما يفيد أنها أغفلت دفاع الطاعن ولم تكن بفحص مستندات الدعوى فجاء حكمها والحالة هذه قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها

ويكون قد وقع فيه بطلان جوهرى يوجب نقضه بلا حاجة الى النظر فى باقى أوجه الطعن.

(طعن عزى عطا الله حنا افندى وحضر عنه الاستاذ محمد زهير جرائه نائباً عن الاستاذ فريد أنطون ضد مقوى عطا الله حنا افندى وحضر عنه الاستاذ عمر عمر نائباً عن الاستاذ عبد المجيد عبد الحق بك بالهيئة السابقة رقم ١ سنة ١٤ ق)

٢٤٠

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤

- ١ - شفعة . درجة القرابة . كيفية حسابها . ابن عمه البائع فى الدرجة الرابعة . تجوز الشفعة فيما يبيع له
- ٢ - ورقة الضد . لا يمنع بها إلا فيما بين المتعاقدين سواء أكانت ثابتة التاريخ أم غير ثابتة ما دامت لم تسجل . عقد صريح فى أنه يبيع التمسك قبل طالب الشفعة بأنه رهن بناء على إقرار من البائع بأن حقيقة التصرف رهن لا بيع . لا يصح ولو كان هذا الإقرار قد صار ثابت التاريخ بوقعة بعض الشهود عليه .

المبادئ القانونية

- ١ - إن قانون الشفعة حين قال فى المادة الثالثة منه أن لا شفعة « فيما يبيع من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة » لم يبين القاعدة فى احتساب درجات القرابة . ثم إن الشريعة الإسلامية باعتبارها هى الأصل فى نظام الشفعة لا يجدى الرجوع إليها فى هذا الصدد . وذلك : أولاً - لأن المادة المذكورة لم تنقل عن الشريعة الإسلامية . وثانياً - لأن الشريعة الإسلامية وإن كانت قد تعرضت لدرجات القرابة وقال فقهاؤها إن الدرجة هى البطن . فإنها لم تعرض لكيفية احتساب الدرجات إذ هى لم ترتب أحكاماً على تعددها .

كذلك لم يأت الشارع فى النصوص الأخرى التى أشير فيها إلى درجة القرابة بقاعدة لاحتسابها فيما عدا نصاً واحداً . فى قانون المرافعات فى المادة ٢٤٠ التى أشير فيها إلى هذه القاعدة بصدد رد أهل الخبرة إذ جاء بها بعد ذكر أنه يجوز رد أهل الخبرة إذا كان قريباً من الحواشى إلى الدرجة الرابعة : « ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة طبقة إلى الجد الأصل بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية » . وهذا النص وإن كان قد ورد فى صدد معين فإن الطريقة التى أوردها فى احتساب درجة القرابة هى الطريقة الواجب اتباعها فى سائر الأحوال ، لا لأن النص ورد بها فحسب بل لأنها هى الطريقة التى تتفق والقواعد الحسابية فى عد الدرجات واحتساب الدرجات بمقتضى هذا النص يكون على أساس أن كل شخص يعتبر طبقة بذاته وعلى ذلك يكون ابن العم أو العمة فى الدرجة الرابعة ، إذ هو طبقة ووالده طبقة والأصل المشترك (الجد) طبقة إلا أنها لا تحتسب ، ثم العم طبقة وابنه طبقة ، فهذه طبقات أربع ويظهر أن هذه الطريقة فى احتساب الدرجات قد نقلت عن المادة ٧٣٨ من القانون المدنى الفرنسى التى جاء فى الفقرة الأولى منها ما ترجمته : « يكون احتساب الدرجات بالنسبة إلى الأقارب من الحواشى على حسب الطبقات من القريب المراد احتساب درجته إلى الأصل المشترك

ذلك العقد - بأنه رهن لا بيع بناء على إقرار من البائع بذلك مقول انه صار ثابت التاريخ بوفاة بعض الشهود الموقعين عليه

المحكمة

د من حيث ان الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه انه : أولا - أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر ان درجة القرابة بين المشتري (الطاعن الأول) وبين البائعين الطاعنين الثاني والثالث هي الدرجة الرابعة وبذلك أجاز الشفعة في حين أنه باحتساب الدرجات على أساس المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات تكون درجة القرابة المذكورة هي الدرجة الثالثة لأن المشتري ابن عمه البائعين . وبذلك تمتنع الشفعة ، ثانيا - أخطأ في تفسير عقد البيع ، لأنه وان وصفه العاقدان بأنه بيع فإنه في الحقيقة عقد رهن ، وذلك لأن أحد البائعين وهو الطاعن الثاني كان قد صدر عليه حكم بالحبس في جنحة تبديد اضرار الجمعية الزراعية فانفق البائعون مع المشتري على أن يدفع ما هو مستحق للجمعية المذكورة ويحل محلها في حقوقها وحرروا له في مقابل ذلك عقد البيع موضوع النزاع واستكتبوه اقرارا في نفس تاريخ البيع اعترف فيه بأن حقيقة العقد هي رهن عن مبلغ ٤٨٠ ج دفع بعضه للجمعية وتعهد برد الحصصة المبيعة اليهم في حالة قيامهم بدفع هذا المبلغ والمصاريف في مدى ثلاث سنوات ابتداء من سنة ١٩٤٢ . وقد أصبح هذا الاقرار ثابت التاريخ بوفاة بعض الشهود الموقعين عليه . ثالثا - خالف القانون لعدم إجابة ما طلبه الطاعنون من احالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا علم المطعون

من غير أن يدخل هذا في العدد ثم منه إلى القريب الآخر ، . وجاء في فقرتها الثانية تطبيقات للقاعدة فقالت : إن أولاد العم الأشقاء هم في الدرجة الرابعة . والواقع أن درجة القرابة ما هي في حقيقة أمرها إلا المسافة بين الشخص وأصله أو فرعه ، فيجب بالنسبة إلى الحواشي أن تعد المسافات التي تفصل بين الشخص المطلوب معرفة درجة مراقبته والاصل المشترك ، ثم تضاف إليها المسافات التي بين هذا الاصل والقريب الآخر . وبمجموع هذه المسافات يكون درجة القرابة . وعلى ذلك فإن العم أو العمة يكون في الدرجة الرابعة لأن بينه وبين أبيه مسافة ، وبين هذا وأبيه - وهو الاصل المشترك - مسافة ، ومن هذا لابنه مسافة ، ومنه لابنه مسافة ، فمجموع هذه المسافات أربع . وهذا هو حاصل القاعدة التي أوردتها الشارع في المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات . فالحكم الذي يعتبر ابن العم في الدرجة الرابعة وعلى هذا الأساس أجاز الشفعة فيما اشتراه من أبناء خاله يكون قد أصاب .

٢ - انه من المقرر قانوناً أن ورقة الضد لا يحتج بها إلا فيما بين العاقلين وأن للغير أن يتمسك بالعقد الظاهر . وذلك سواء أكانت ورقة الضد ثابتة التاريخ أم غير ثابتة مادامت هي لم تسجل . فمتى كان العقد صريحاً في أنه بيع لا رهن فلا يجوز قانوناً التمسك قبل طالب الشفعة - وهو من طبقة الغير بالنسبة إلى

‘Les degrés seront calculés par génération en remontant jus qu’à l’auteur commun, qui ne sera pas compté et en redescendant sur la ligne collatérale’

وهذا النص وإن كان قد ورد في صدد معين فإن الطريقة التي أوردتها في احتساب درجة القرابة هي الطريقة الواجب اتباعها في سائر الأحوال ، لا لأن النص ورد بها فحسب ، بل لأنها هي الطريقة التي تتفق والقواعد الحسابية في عدد الدرجات . وبمقتضى هذا النص يكون احتساب الدرجات على أساس أن كل شخص يعتبر طبقة بذاته وعلى ذلك يكون ابن العم أو العمة في الدرجة الرابعة ، إذ هو طبقة ووالده طبقة والأصل المشترك (الجد) طبقة إلا أنها لا تحتسب ثم العم طبقة وابنه طبقة ، فهذه طبقات أربع - وهذه الطريقة في احتساب الدرجات قد تقلت على ما يظهر - كما يبين من عبارة النص الفرنسية عن المادة ٧٣٨ من القانون المدني الفرنسي التي جاء في الفقرة الأولى منها :

‘En ligne collatérale. les degrés se comptent par les générations, depuis l’un des parents jusques et non compris l’auteur Commun, et depuis celui-ci jus qu’à l’autre Parent’

وترجمته : يكون احتساب الدرجات بالنسبة إلى الأقارب من الحواشي على حسب الطبقات من القريب المراد احتساب درجته إلى الأصل المشترك من غير أن يدخل هذا في عدد الطبقات ثم منه إلى القريب الآخر . ثم جاء في فقرتها الثانية تطبيقاً للقاعدة . فقالت إن أولاد العم

ضدها بحصول البيع وأنها لم تظهر رغبتها في الأخذ بالشفعة في مدى ١٥ يوماً من تاريخ هذا العلم .

عن الوجه الأول

« ومن حيث إن قانون الشفعة حين قال في المادة الثالثة منه إنه لا شفعة « فيما بيع من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة » لم يبين القاعدة في احتساب درجات القرابة .

« وحيث إنه لا يجدي الرجوع في هذا الصدد إلى أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها هي الأصل في نظام الشفعة ، وذلك أولاً لأن المادة المذكورة لم تنقل عن الشريعة الإسلامية ، وثانياً لأن الشريعة الإسلامية وإن كانت قد تعرضت لدرجات القرابة والدرجة عند فقائها هي البطن فإنها لم تعرض لكيفية احتساب الدرجات إذ هي لم ترتب أحكاماً على تعددها .

« وحيث أن الشارع لم يأت في النصوص الأخرى التي أشار فيها إلى درجة القرابة بقاعدة لاحتسابها فيما عدا نصاً واحداً في قانون المرافعات في المادة ٢٤٠ ، فقد أشير في هذه المادة إلى هذه القاعدة بصدد رد أهل الخبرة ، إذ قالت بعد ذكرها أنه يجوز رد أهل الخبرة إذا كان قريباً من الحواشي إلى الدرجة الرابعة « ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة فطبقة إلى الجد الأصلي بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة فطبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية » . ويقابل هذه العبارة في النسخة الفرنسية :

الأشقاء هم في الدرجة الرابعة . على أن درجة القرابة ما هي في حقيقة أمرها إلا المسافة بين الشخص وأصله أو فرعه . فيجب بالنسبة إلى الحواشي أن تعد المسافات التي تفصل بين الشخص المطلوب معرفة درجة قرابته والأصل المشترك وتضاف إليها المسافات التي بين هذا الأصل والقريب الآخر . ومجموع هذه المسافات يكون درجة القرابة . فابن العم أو العمة يكون في الدرجة الرابعة ، لأن بينه وبين أبيه مسافة وبين هذا وأبيه وهو الأصل المشترك مسافة ، ومن هذا لابنه مسافة ومنه لابنه مسافة . فمجموع هذه المسافات أربع . وهذه هي ذات النتيجة التي تؤدي إليها القاعدة التي أوردتها الشارع في المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات . وإذا كان الأمر كذلك كانت هذه القاعدة هي المناط المتعين الأخذ به في احتساب الدرجات في سائر الأحوال . ولما كان الحكم المطعون فيه اعتبر ابن العمة في الدرجة الرابعة ، وعلى هذا الأساس أجاز الشفعة ، فإنه يكون قد أصاب ، ويتعين رفض هذا الوجه .

عن الوجه الثاني

ومن حيث أن محكمة الاستئناف قالت عن هذا الوجه ، وقد أثبت أمامها ، أن الطاعنين لم يدفعوا به إطلاقاً أمام محكمة أول درجة مع ماله من الأهمية مما يشعر بأن فكرة إثارته لم تثبت إلا في مرحلة الاستئناف ثم من جهة أخرى فالعقد صريح في أنه بيع لارهن فلا يجوز قانوناً التمسك قبل المطعون ضدها وهي من طبقة الغير بالنسبة إلى ذلك العقد . بأنه رهن لا بيع إلا إذا كانت هناك أوراق ثابتة التاريخ دالة على ذلك الأمر الذي لم يتوافر

في الدعوى . هذا فضلاً عن أن ماجاء في الخطاب المرسل إلى محامي المطعون ضدها رداً على انذار الشفعة وما أوردته الطاعنون من دفاع في مذكراتهم المقدمة لمحكمة أول درجة يعتبر اعترافاً ضمناً من جانبهم بأن التصرف بيع لارهن ، وليس للخطابات المقدمة من الطاعنين أية قيمة في الاستدلال على أن الطاعن الأول قد حل محل الجمعية الزراعية في الرهن كما يزعمون إذ أنه لم يثبت من مراجعتها أنها تشير إلى شيء من هذا الحلول المزعوم بل ان ظروف الدعوى ناطقة بأن الطاعن الأول قد اتفق مع باقي الطاعنين على شراء نصيبهم في المنزلين لأعلى ارتهازه . هذا ما قالته محكمة الاستئناف

« وحيث أن الصورية مسألة موضوعية والأسباب التي بنت عليها المحكمة قضاءها بأن العقد بيع لارهن تؤدي إلى النتيجة التي رتبتم عليها فلا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما ارتأته .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن ورقة الضد لا يحتج بها إلا فيما بين العاقلين . وإن للغير أن يتمسك بالعقد الظاهر ، وهذا سواء أكانت ورقة الضد ثابتة التاريخ أم غير ذلك مادامت لم تسجل فلا يجوز الاحتجاج على المطعون ضدها بورقة الضد التي يتمسك بها الطاعنون . ومن ثم يكون ماجاء بوجه الطعن لا محل له .

عن الوجه الثالث

« ومن حيث أن الطاعنين لم يأتوا بما يثبت أنهم تقدموا للمحكمة بطلب الإحالة إلى التحقيق ، ولم يرد بالحكم المطعون فيه ما يشير إلى حصول هذا الطالب . فلا محل للبحث

فما يتمسكون به في هذا الوجه ، ولا يغير من ذلك ان الحكم الابتدائي قد أشير فيه الى استبعاد الطاعنين للآليات بالبينة مادام لا يوجد في الأوراق ما يدل على أنهم أبدوا هذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . على أن المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب الاحالة إلى التحقيق إذا هي وجدت أن الأدلة القائمة في الدعوى كافية للفصل فيها . وقد تناولت المحكمة واقعة الادعاء بعلم المطعون ضدها بالبيع ونفت هذا العلم بالأدلة الكثيرة التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما خلصت إليه فلم يكن هناك والحالة هذه محل للاحالة الى التحقيق .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً (طه بن محمود عثمان احمد اندي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ السيد معرض الباز نائباً عن الاستاذ عبد الحيد خليل درج ضد السيدة دوات محمد بكير وحضر عنها الاستاذ محمد حسن بالهيئة السابقة رقم ٢٧ سنة ١٤٠٤ ق)

٢٤١

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤

تقدم . قطع التقادم الخمسي الذي ينشأ عن رفع الدعوى ولو لم تقيد . يستمر حتى تسقط الدعوى بالتقادم المسقط لها وهو خمس عشرة سنة . (المادة ٨٢ مدني)

المبدأ القانوني .

إذا كانت المحكمة مع تسليمها برفع الدعوى التي لم تقيد لم تفرق بين التقادم المسقط للحق نفسه والتقادم المسقط للدعوى (١) المرفوعة بشأنه فاعتبرت أن قطع التقادم الخمسي الذي

(١) المقصود بالدعوى هنا هو الخصومة أو المطالبة للتضامنية

ينشأ عن رفع الدعوى لا يستمر إلا لمدة التقادم المسقط للحق ذاته فانها تكون قد أخطأت . إذ لكل من تقدم الحق وتقادم الدعوى حكماً خاصاً . فالتقادم الخمسي ينقطع برفع الدعوى ويظل هذا الانقطاع مستمراً مادام سببه قائماً . وإذا كان سبب الانقطاع هو الدعوى فيبقى التقادم منقطعاً إلى أن تسقط هي بالتقادم المسقط لها ومدته خمس عشرة سنة طبقاً لحكم المادة ٨٢ من القانون المدني ، وما دامت هذه المدة لم تنقض فيبقى أثر الانقطاع قائماً . فإذا تحركت الدعوى في أثناءها فيكون تحريكها صحيحاً لعدم سقوط الحق المرفوعة به .

المحكمة

« حيث أن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بقضائه بأن قطع التقادم الخمسي الذي ينشأ عن رفع الدعوى التي لا تقيد لا يصح أن يستمر لأكثر من خمس سنوات وهي مدة التقادم المسقط للحق نفسه وذلك لأن أثر الدعوى في قطع التقادم يجعل هذا القطع يستمر خمس عشرة سنة وهي المدة المسقطة للدعوى نفسها ولو كان الحق مما يسقط بمضي خمس سنوات .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد أقام قضاءه على أنه « وان كانت الدعوى تعتبر قائمة بمجرد تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وعدم قيدها لا يلغى بل يبقى أثرها قائماً وينتج نتائج ومنها قطع المدة الا أن هذا لا يكون له من القوة

سنة طبقا لحكم المادة ٨٢ من القانون المدني ،
ومادامت هذه المدة لم تنقض فيبقى أثر الانقطاع
قائما ، فإذا تحركت الدعوى في أثناءها فيكون
تحريكها صحيحا لبقاء الحق المرفوعة به .

« وحيث ان الدعوى رفعت أولا في نوفمبر
سنة ١٩٣١ وحدد لها جلسة ١٥ من ديسمبر
سنة ١٩٣١ ولم تفيده ثم رفعت ثانيا في ٢٣ من
يولية سنة ١٩٤١ . فتكون الأجرة المرفوعة
بها لم تسقط بالتقادم ، ويكون الحكم المطعون
فيه قد أخطأ في القضاء بسقوط الحق في
المطالبة بها .

« وحيث انه لما تقدم بتعين نقض الحكم
المطعون فيه .

(طر وزارة الاوقاف العمومية جفتها وحضرها الاستاذ
أحمد زكي مند شلقاي أحمد وآخرين وحضره الاول والحامس
والسابع الاستاذ محمد حسن بالمينة السابقة رقم ٤٠ سنة ١٤٤١)

أكثر مما للحق ذاته الذي من أجله رفعت
هذه الدعوى .

« وحيث انه يبين من ذلك أن المحكمة مع
تسليمها بقيام الدعوى التي لم تفيده فانها لم
تفرق بين التقادم المسقط للحق نفسه والتقادم
المسقط للدعوى القائمة بشأنه فاعتبرت
أن قطع التقادم الخمسى الذى ينشأ عن رفع
الدعوى لا يستمر إلا لمدة التقادم المسقط
للحق ذاته مع أن كلا من هذين التقادمين له
حكم خاص .

« وحيث ان التقادم الخمسى ينقطع برفع
الدعوى ويظل هذا الانقطاع مستمرا مادام
سببه قائما . ولما كان سبب الانقطاع هو
الدعوى ، فيبقى التقادم منقطعا إلى أن تسقط
هى بالتقادم المسقط لها ومدته خمس عشرة

قضاء محكمة الاستئناف الإكلمية

السيدة نادرة محمد عبيد رفعت هذه الدعوى
بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٣٧ ضد الشيخ
خليل ابراهيم علام تطالبه بمبلغ قصرته أخيرا
على ٢٤٥ م و ٦٠٥ ج مع حفظ حقوقها الأخرى
مستندة في ذلك إلى قرار صادر من المجلس
الحسبي بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٣٣ عن
حساب سنة ١٩٣٠ الذى قدمه الشيخ خليل
ابراهيم علام بصفته وصيا عليها قبل بلوغها
سن الرشد . ومفردات هذا المبلغ هى ما يأتى :
مليم جنيه

٩١٩ ١٧٣ من إيراد سنة ١٩٣٠ .

٩١٦ ٣٥١ نصيب السيدة نادرة في مبلغ
٧٣٠ م و ١٠٥٥ ج صرفه بنسك

٢٤٢

محكمة استئناف مصر

الدائرة المدنية

٢٩ أبريل سنة ١٩٤٦

جالس حمية . عاسبة الاوصيا . قوة قرار المجلس
سلطة المحاكم .

المبدأ القانوني

إذا لم يأخذ المجلس الحسبي في قراره
الخاص بحسابات الوصى بوجهة نظر هذا
الوصى فلا يكون لقرار المجلس حجية يمنع
المحاكم من إعادة النظر في الموضوع .

المحكم

« حيث ان وقائع القضية تتحصل فى ان

باركليز إلى الوصي الشيخ خليل
ابراهيم علام تنفيذاً لحكم نفقة
مؤقتة صادر لمصلحة القاصرين
نادرة وأخيها كامل ضد الوصي
الأسبق وهو المرحوم عباس عبيد
٥٢٥ و ٨٣٥ ج يخصم من ذلك ٥٩٧ م و ٢٧ ج
قيمة مال الوصي الشيخ خليل في ذمة القاصر
نادرة فيكون الباقي ٢٢٨ م و ٤٩٨ ج يضاف
اليه مبلغ ٣١٨ م و ٩٩ ج قيمة متأخرات في
ذمة مستأجري أطيان القاصر و ٦٦٧ م و ٧ ج
قيمة نصيب القاصر في باقي ثمن أطيان مبيعة
« وحيث ان المحكمة الابتدائية أمرت
بالانتقال إلى بنك باركليز للاطلاع على أوراق
صرف ذلك المبلغ وتم الانتقال وفقاً لما جاء
بمحضره الرقيم ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٧
ثم قضت تمهيداً في ١٠ مايو سنة ١٩٣٨ بنذب
خبير لفحص الحساب ولم تر المحكمة في هذا
الحكم ان تنقيد بما جاء في قرار المجلس الحسبي
الصادر في ٤ يونيو سنة ١٩٣٣ .

« ومن حيث انه بعد ان قدم الخبير محمد
افندي ذاكر تقريره قضت المحكمة الابتدائية
بعد تقدير وجهة نظر كل من الطرفين في
مفردات الحساب بالزام الشيخ خليل ابراهيم
علام بأن يدفع للسيدة نادرة محمد عبيد مبلغ
٦٧٢ م و ٢٤٥ ج ومفرداته ما يأتي :

مليم جنيه

٨٥٤ ١٤٣ المتوفر للسيدة نادرة في ذمة
الوصي خليل ابراهيم لغاية سنة
١٩٣٠ وفقاً لما جاء في تقرير الخبير
٣١٨ ٨٩ قيمة المتأخر في ذمة المستأجرين
أخذاً برأي الخبير .

٥٠٠ ١٢ . ما استولى عليه الوصي من أحد
المستأجرين عن سنة ١٩٣١
٦٧٢ ٢٤٥

« ومن حيث ان المحكمة الابتدائية قد
انتهت إلى هذه النتيجة بعد أن رأت أن
لاحق للسيدة نادرة محمد عبيد قبل الشيخ خليل
ابراهيم في مبلغ ٧٠٦ م و ٣٥١ ج المقول بأنه
نصيبها فيما صرف من بنك باركليز ولا في
مبلغ ٦٦٧ م و ٧ ج المقول بأنه قيمة نصيبها في
باقي ثمن أطيان مبيعة . كما أن تلك المحكمة
لم تر الأخذ بوجهة نظر الشيخ خليل ابراهيم
فيما ادعاه بشأن مبلغ ٨٩٤ م و ٢٨ ج قال انه
تنازل عنه لبعض المستأجرين عملاً بأحكام
قانون تخفيض الايجارات ولا بشأن مبلغ
٣١٨ م و ٨٩ ج قيمة المتأخرات طرف
المستأجرين ولا بشأن مبلغ ٥٠٠ م و ١٢ ج
قيمة ما قيل انه حصله من أحد المستأجرين
عن سنة ١٩٣١ ولم يورده . ولا بشأن مبلغ
٣٠٠ م و ٦١ ج قال انه قيمة أموال أميرية
سددها في سنة ١٩٣٠ ولم يحتسبها الخبير
ولا بمبلغ نفقة لم يحدد مقدارها ولم يحصىها
الخبير كذلك .

« ومن حيث ان كلا من الطرفين رفع
استئنافاً عن ذلك الحكم طالبا القضاء بما لم
تعتمده المحكمة الابتدائية من المفردات طبقاً
لوجهة نظره .

أولاً - الاستئناف المرفوع من السيدة
نادرة محمد عبيد

« ومن حيث انه بالنسبة للاستئناف
المرفوع من السيدة نادرة محمد عبيد فإنه
مقصود على المطالبة بمبلغين هما ٩٠٦ م و ٣٥١ ج
وهو نصيبها فيما صرف من بنك باركليز

١٩٦٧م و٧ج وهو نصيبها في باقي ثمن الأطياف المبيعة .

(١) عن مبلغ الـ ٩٠٦م و ٣٥١ج

« ومن حيث ان السيدة نادرة محمد عبيد ترى ان الشيخ خليل ابراهيم علام داود مسئول عن مبلغ الـ ٩٠٦م و ٣٥١ج لأنه قبضه من البنك بصفته وصيا عليها وسلمه إلى والدتها السيدة فاطمة عبد الواحد بعد زوال صفة الوصاية عنها فلم تبرأ ذمته بهذا الوفاء الذي حصل لمن لاصفة لها في القبض كما ذكرت في موضع آخر من دفاعها انه بفرض أن والدتها السيدة فاطمة هي التي قبضت المبلغ فان ذلك كان بتواطؤ الشيخ خليل ابراهيم معها وتسبيله لها قبضه فيكون مسئولا عنه . كما تمسكت بحجية قرار المجلس الحسبي الصادر في ٤ يونيو سنة ١٩٣٣ والذي اعتبر الشيخ خليل ابراهيم مسئولا عن ذلك المبلغ . » ومن حيث انه بالنسبة لحجية قرار المجلس الحسبي فقد ثبت أن ذلك المجلس نفسه قد عدل عنه وأعاد النظر في الموضوع من جديد ولم يتم الفصل فيه لبلوغ القاصر سن الرشد في ١٣/١٢/١٩٣٣ وكان ذلك بناء على تظلم الوصي إلى الوزارة من هذا القرار فقبل تظلمه في ٢/١٠/١٩٣٣ وقرر المجلس إعادة فحص الحساب ونذب خبير آخر لذلك ثم حفظت المادة لبلوغ القاصر سن الرشد . فلذلك لم يعد لهذا القرار ما تراه فيه السيدة نادرة من حجية .

« نقض أول ابريل سنة ١٩٣٧ القضية رقم ٥ لسنة ٧ ق . مجموعة المبادئ جزء ٢

ص ١٤١ . »

« ومن حيث انه فضلا عن ذلك فانه على تقدير أن قرار المجلس الحسبي الصادر في ٤ يونيو سنة ١٩٣٣ مازال قائماً ولم يعدل عنه فان هذا القرار لا يمنع المحكمة في الدعوى الحالية من إعادة النظر في موضوع الـ ٩٠٦م ٣٥١ج ذلك لأنه قرار صادر ضد الوصي باعتبار ذمته مشغولة بمبلغ معين . وليس للمجلس الحسبي ولاية القضاء على الوصي الذي كان ينازع أمام المجلس نفى انشغال ذمته بهذا المبلغ .

« ومن حيث انه يتعين لجلاء هذه الحقيقة التعرف على طبيعة ولاية المجلس الحسبي في نظر حسابات الأوصياء عن إدارتهم لأموال القصر

« ومن حيث ان قضاء محكمة النقض الوطنية جرى في هذه المسألة على أن المجالس الحسبية لا تصدر أحكاما بالملزومية حتى يكون لها قوة الشيء المحكوم فيه أو لا يكون . وإنما هي عقب فحصها للحساب إذا ما قررت اعتماده فان اعتماده يكون تنميا لاتفاق رسمي بين عديم الأهلية الحالة هي محله بقوة القانون من جهة وبين وصيه من جهة أخرى . وهذا الاتفاق هو وحده الذي يحتاج به كل طرف من طرفيه على الآخر ككل العقود والاتفاقات أما نتيجة هذا إذا كانت موجبة لدين على عديم الأهلية أو على وليه فان هذا الدين إن لم يسدد وديا من أحدهما للآخر فالمحاكم العادية هي التي تحكم به تنفيذا لهذا الاتفاق . » تقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة المبادئ جزء أول ص ٩٥٧ في القضية رقم ٤٣ سنة ٥ قضائية .

« ومن حيث أنه متى تقرر ذلك وضح

حجية القرار إذ أن قرارات المجالس الحسبية في شأن الحساب ليست أحكاماً بالملزومية كما تقدم بيانه .

« ومن حيث انه لذلك فلا يكون لقرار المجلس الحسبي الذي أخذ فيه بما يغير وجهة نظر الوصي حجية ملزمة لذلك الوصي ومن ثم لا يكون هذا القرار مانعاً من طرح الأمر من جديد على المحاكم للفصل فيه .

« ومن حيث ان قرار المجلس الحسبي الرقم ٤ يونه سنة ١٩٣٣ وهو الذي تتمسك السيدة نادرة محمد عبيد قد صدر على خلاف ما كان يقول به الوصي الشيخ خليل ابراهيم علام داود فهو إذن ليس بحجة عليه . وتكون المحكمة في حل من تقدير وجهة نظر الطرفين في هذا الشأن من جديد .

« ومن حيث ان هذه المحكمة ترى صواباً ما ذهبت اليه المحكمة الابتدائية من أن الشيخ خليل ابراهيم علام داود ليس مسئولاً قبل السيدة نادرة محمد عبيد عن مبلغ الـ ٩٠٦ م و ٣٥١ ج الذي صرف من بنك باركلز وذلك لما ثبت من أن الشيخ خليل لم يكن هو الذي قبض بنفسه المبلغ من البنك ولم يكن هو الذي سلمه إلى السيدة فاطمة عبد الواحد . وإنما الذي قبضه هو حضرة الأستاذ وهيب دوس بك المحامي وهو الذي سلمه إلى السيدة فاطمة بمقتضى إيصال موقع عليه منها ومودع بملف المادة في المجلس الحسبي ولم تنكر السيدة نادرة أن والدتها اسلمت فعلاً هذا المبلغ . وقد ثبت من الاطلاع على أوراق الصرف المحفوظة بالبنك والمشار إليها في محضر انتقال المحكمة الابتدائية الرقم ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ وفي صور الأوراق المرسلة من البنك إلى المحكمة ثبت من ذلك أن السيدة فاطمة

أن قرارات المجالس الحسبية باعتماد حسابات الوصي تكون حجة ملزمة للقاصر بما جاء فيها لرضاء المجلس الحسبي عنها والمجلس يمثل القاصر في هذا الشأن تمثيلاً قانونياً بقوة التشريع ، وليس للقاصر في هذه الحالة أن ينقض ما تم من جهته ممثلاً في شخص المجلس اللهم إلا أن يكون قد وقع شيء من الغلط المادي أو الغش أو غير ذلك مما ينصب على جوهر الحساب أو الظروف التي تم فيها اعتماده ففي هذه الحالات فقط يجوز للقاصر أن يرفع دعواه إلى المحاكم » نقض أول أبريل سنة ١٩٣٧ . القضية رقم ٥ سنة ٧ ق مجموعة المبادئ جزء ٢ ص ١٤١ » على أنه حتى في هذه الصورة لا يكون مثل هذه الدعوى مقبولة بعد فوات المدة المحددة في المادة ٣٤ من قانون المجالس الحسبية الرقم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ (حكم النقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ الذي سلفت الإشارة إليه) هذا من جهة القاصر . وأما من جهة الوصي فإن الأمر فيه تفصيل فاما أن يكون المجلس قد اعتمد حساب الوصي ، وهي الحالة التي واجهتها محكمة النقض في قضائها المشار اليه وفي هذه الحالة يكون قرار المجلس حجة على الوصي لصدوره تنميلاً لاتفاق رسمي بين الوصي الذي اعتمد حسابه وفقاً لوجهة نظره وبين القاصر ممثلاً في المجلس الذي اعتمد الحساب ، وإما أن لا يكون المجلس قد أقر وجهة نظر الوصي وأخذ في قراره بما يغيرها ففي هذه الحالة لا يمكن افتراض اتفاق رسمي يصلح أن يكون أساساً تقوم عليه حجية قرار المجلس . ذلك لأن افتراض قيام هذا الاتفاق هو وحده الأساس الذي بنيت عليه

المبلغ ولا يكفي مجرد ارتكاب الخطأ لتقرير المسؤولية بالتعويض إلا إذا ثبت وقوع ضرر فعلي نتيجة لهذا الخطأ .

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فإن السيدة فاطمة عبد الواحد كانت وصية على ابنتها نادرة وكانت في الوقت نفسه خاضعة لها وبهاتين الصفتين كان المجلس الحسبي قد خولها الاتفاق على كرميتها في حدود مبلغ النفقة المقررة لها ولأخيها كامل وقيمتها ثلاثون جنيتها لنادرة ثلثها وذلك منذ وفاة المورث في سنة ١٩١٩ إلى حين بلوغ نادرة سن الرشد في سنة ١٩٣٠ فإذا لوحظ أن المبلغ الذي صرف من بنك بار كلير في سنة ١٩٢٧ ويخص نادرة منه ٩٠٦ م و ٣٥١ ج هو قيمة ما يخصها في النفقة المؤقتة المحكوم بها لها على المرحوم عباس محمد عبيد وكان مشرفاً على الوصية وتحت يده جميع أطياف التركة لغاية سنة ١٩٢٤ تبين وجه الارتباط بين المبلغ المحكوم به وبين النفقة المقررة من المجلس الحسبي . وبديهي أن للحاضنة صفة في قبض النفقة وصرفها في شئون القاصر حتى بعد زوال صفة الوصاية عن هذه الحاضنة فإذا كان الوصي وهو الشيخ خليل إبراهيم قد ساعد الحاضنة في قبض هذا المبلغ المحكوم به كنفقة فانه لا يعتبر مسئولاً لأن الحاضنة في هذه الحالة كانت صاحبة الصفة الظاهرة في قبضه . ومن المسلم أن دفع الدين لصاحب الصفة الظاهرة فيه مبريء للذمة متى حصل الدفع بحسن نية . ولم يثبت للمحكمة أن الشيخ خليل إبراهيم كان سيء النية فيما صدر عنه إذ أن من قبضت المبلغ هي والددة القاصر وحاضنه ولم يكن بين الأم وابنتها في ذلك الوقت أي خلاف بل على العكس كان الوفاق بينهما تاماً ويؤيد هذه

عبد الواحد والددة السيدة نادرة والوصية السابقة عليها هي التي قدمت بواسطة وكيلها إلى البنك طلبات بالصرف وهذه الطلبات مؤرخة في ١٢/٦/١٩٢٧ و ١٤/٨/١٩٢٧ سنة ٢٧ و ١٩/١٠/١٩٢٧ كما أصدرت السيدة توكيلاً خاصاً بالصرف لحضرة وكيلها الأستاذ وهيب بك دوس في ٨/٧/١٩٢٧ ويرجع ذلك كله إلى أن الحكم المطلوب تنفيذه بصرف المبلغ من البنك إنما صدر باسم السيدة فاطمة عبد الواحد بصفتها وصية غير أنه نظراً لزوال صفة الوصاية عنها منذ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وتعيين الشيخ خليل إبراهيم داود وصياً بعدها عمل هذا الأخير في ٢/١١/١٩٢٧ توكيلاً لحضرة الأستاذ وهيب دوس بك الوكيل في الوقت نفسه عن السيدة فاطمة وبهاتين الصفتين صرف البنك المبلغ لحضرة الأستاذ وهيب بك في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ فسلمه حضرته إلى السيدة فاطمة عبد الواحد . ومن هذا يبين أن كل ما يمكن إسناده إلى الشيخ خليل إبراهيم أنه اشترك مع السيدة فاطمة في توكيل حضرة الأستاذ وهيب بك لا مكان صرف المبلغ .

« ومن حيث انه من ذلك يظهر أن الشيخ خليل إبراهيم لم يكن هو الذي قبض المبلغ من البنك فعلاً ولم يكن هو الذي سلمه إلى السيدة فاطمة أما إصداره التوكيل لحضرة المحامي فلا يصلح سبباً لتقرير مسئوليته لأنه يفرض أن إصدار هذا التوكيل كان عاملاً مساعداً في تمكين السيدة فاطمة من قبض المبلغ فانه لم يثبت بطريقة واضحة فاطمة أن ضرراً لحق بالسيدة نادرة محمد عبيد من جراء قبض والدتها السيدة فاطمة لهذا

الحقيقة ماثبت من الاطلاع على أوراق قضية الحساب التي كانت رفعتها السيدة فاطمة عبد الواحد بصفتها الشخصية وبصفتها وصيا على القاصرين نادرة وكامل ولديها ضد المرحوم عباس محمد عبيد الذي كانت تحت يده أملاك التركة وهي القضية رقم ٢١٠٤ سنة ١٩٢٣ كلى مصر . فقد ظهر من الاطلاع عليها أنها رفعت في ١٦ سبتمبر ١٩٢٣ وفيها طلبت السيدة فاطمة أن يحكم على المدعى عليه بنصيب المدعين في ربيع الأطيان كما طلبت الحكم لها بنفقة مؤقتة تحت الحساب فلما قام الخبير المتقرب في هذه الدعوى بفحص الحساب تمسك ورثة المدعي عليه بوجوب خصم قيمة ما صرف إلى السيدة فاطمة خليل من بنك بار كلير من أصل طلبات المدعين لأن ما صرف من البنك كان من مال مورثهم فاعتمد الخبير خصم ذلك المبلغ فعلا . ولم تعترض السيدة نادرة على إجراء هذا الخصم في وقت كانت قد بلغت فيه سن الرشد إذ أن تقرير ذلك الخبير مقدم في ٢٧/١١/١٩٢٩ وسارت الدعوى على هذا الأساس إلى أن قضى فيها نهائياً بتاريخ ١٣/٣/١٩٤١ في حين أنها بلغت سن الرشد في سنة ١٩٣٠ مما يستفاد منه قطعاً أن السيدة نادرة أقرت بصحة صفة والدتها فاطمة عبد الواحد في قبض هذا المبلغ . وفي ذلك ما ينفي عن الشيخ خليل ابراهيم داود مظنة سوء النية أو التواطؤ فيما هو منسوب اليه من مساعدته للسيدة فاطمة في قبض المبلغ من بنك بار كلير . ولا يدحض ذلك ما تقرره السيدة نادرة من أن قضية الحساب سالفة الذكر لم تكن محلاً لتحديد علاقتها بوالدتها بل كانت مقصورة على

محاسبة المشرف السابق . لأن موافقة السيدة نادرة في تلك القضية على خصم ما قبضته والدتها من البنك مما هو مطلوب لها ولوالدتها وباقي المدعين من المرحوم عباس عبيد هو تسليم منها بصحة صفة والدتها في قبض ما قبضته من البنك إذ لو لم تكن مساهمة بصحة هذه الصفة لما كانت توافق على خصم المبلغ وهو لها ولأخيها دون والدتها من أصل المطلوب لهم جميعاً في ذمة عباس عبيد . وقد يكون لاعتراض السيدة نادرة قيمته لو أن هذه المحكمة تأخذ من موقفها في تلك القضية دليلاً على كونها مديونة أو دائنة لوالدتها فيصح القول بأن القضية لم تكن محلاً لبحث ذلك . وإما والمحكمة لا ترى في هذا الموقف إلا أنه دليل فقط على اقرار السيدة نادرة بصحة صفة والدتها في قبض دون أن تتعرض لبحث موضوع العلاقة بين الوالدة وابنتها فلا يكون لهذا الاعتراض قيمة في دحض ما استخلصته المحكمة من موقف السيدة نادرة في تلك القضية .

« ومن حيث انه لذلك كله ولما يتفق معه من أسباب الحكم المستأنف لا تكون السيدة نادرة محمد عبيد محقة في مطالبة الشيخ خليل ابراهيم داود اعلام بمبلغ ٩٠٦ م و ٣٥١ ج ويكون الحكم المستأنف في قضائه برفض هذا الطلب قد وافق الصواب .

(ب) عن مبلغ ٢٦٧ م و ٧ ج

« ومن حيث انه بالنسبة لمبلغ ٢٦٧ م و ٧ ج المقول بأنه نصيب السيدة نادرة في باقي ثمن أطيان مبيعة فقد رأى الحكم الابتدائي بحق ومجازاة لما رآه الخبير محمد افندي ذاكر

« ومن حيث انه إذا كان خصم هذين المبلغين قد حصل تنفيذاً لأحكام القوانين فهو لا يعتبر تنازلاً . ومن الثابت أن نصوص القانونين رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ و ١١٠ لسنة ١٩٣١ قد منحت مستأجري الأطيان الزراعية مهلة لدفع إيجارات سنتي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعيةيتين ثم أعقب كلا منهما صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢ بتخفيض إيجار الأطيان الزراعية عن السنتين المذكورتين وهما السنتان اللتان حصل التخفيض عنهما . »

« ومن حيث انه لذلك ترى هذه المحكمة استبعاد مبلغ ٨٩٤م و ٢٥٥ ج من مطلوب السيدة نادرة محمد عبيد . »

« ومن حيث انه بالنسبة لباقي مبلغ ال ٨٩٤م و ٢٨ ج وهو ٣ ج فقد وصفه الشيخ خليل بأنه قيمة أجرة مرور مياه وطريق خصمت من الإيجار المطلوب من عبد اللطيف نصار إلا انه لم يقدم دليلاً يثبت صحة دعواه في ذلك فلا حق له في خصمه . »

(ب) ٣١٨م و ٨٩ ج متأخرات من الإيجار

« ومن حيث ان المحكمة الابتدائية قد حملت الشيخ خليل ابراهيم مسؤولية عدم تحصيل هذا المبلغ بحجة انه وصى مسئول عن تقصيره . »

« ومن حيث ان الشيخ خليل ابراهيم كان وصياً بغير أجر كما هو ثابت من الاطلاع على حسابات القاصر بالمجلس الحسبي وقد نقلها الخبير محمد افندي ذاكر في تقريره فلا يكون مسئولا إلا عما حصله فعلاً وعما أضاعه من حقوق القاصر بأهمال جسيم ولا ترى هذه المحكمة ان عجز الوصى عن تحصيل بعض

انها ليست على حق في مطالبة الشيخ خليل ابراهيم داود به وذلك لأنها لم تقدم أى دليل يثبت انه قبض هذا المبلغ حتى يلتزم بدفعه اليها . خصوصاً وقد أثبت الخبير (ص ٣٧ من تقريره) أن الأطيان المبيعة مقدارها ١٧ س و ٣ ط للسيدة نادرة وأخيها كامل وقد أخذت للمنفعة العامة وأودع ثمنها بالخزانة ولم يسحبه الشيخ خليل ابراهيم داود والسيدة نادرة ان تتخذ مايلزم اصرفه . »

« ومن حيث انه مما تقدم يكون الاستئناف المرفوع من السيدة نادرة محمد عبيد على غير أساس في شطريه ويتعين رفضه . »

(ثانياً) الاستئناف المرفوع من الشيخ

خليل ابراهيم

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالاستئناف المرفوع من الشيخ خليل ابراهيم داود فهو تناول مايتأتى . »

١ - ٨٩٤م و ٢٨ ج المتنازل عنه لبعض

المستأجرين .

« ومن حيث ان الشيخ خليل ابراهيم طلب خصم هذا المبلغ من مبلغ ال ٨٥٤م و ١٤٣ ج الذي أظهره الخبير على انه رصيد الباقي في ذمته سنة ١٩٣٠ وذلك بحجة أن منه ٦٩٤م و ٢٣ ج خصمت لأحد المستأجرين وهو عبد الخالق عبيد و ٢٠٠م و ٢ ج خصمت لمستأجر آخر هو الشافعي أبو جبه وجملة ذلك مبلغ ٨٩٤م و ٢٥ ج وكان هذا الخصم عملاً بأحكام قوانين تخفيض الإيجارات الزراعية إلا أن المحكمة الابتدائية قد أخذت بوجهة نظر الخبير في ذلك ولم تعتمد خصم هذين المبلغين بحجة أن الوصى لا يملك التنازل عن حقوق القاصر . »

المتأخرات من الإيجار يعتبر تقصيرا جسيما موجبا لمسئوليته المدنية . فلذلك يتعين استبعاد هذا المبلغ من مطلوب السيدة نادرة محمد عبيد فيما عدا ما ثبت انه حصل منه فعلا .

« ومن حيث ان الخبير محمد افندي ذاكر قد قرر في ٣٨ من تقريره أن الشيخ خليل ابراهيم الوصى حصل مبلغ ٥٠٠م و ٦٣ج من الشيخ محمد ابراهيم عبد الله منه ٥٠٠م و ٥١ج من إيجار أطيان الست نادرة عن سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ومنه ٥٠٠م و ١٢ج من إيجار سنة ١٩٣١ ولما كان الخبير قد احتسب على الوصى جملة المتأخرات لغاية سنة ١٩٣٠ وهي ٣١٨م و ٨٩ج فلذلك لم يضم إلى مطلوب الست نادرة قيمة ما تحصل من أصل هذا المبلغ وهو المتأخر لغاية سنة ١٩٣٠ واكتفى بإضافة ما حصل عن سنة ١٩٣١ ومقداره ٥٠٠م و ١٢ج

« ومن حيث ان هذه المحكمة رأت فيما تقدم أن الوصى ليس مسئولا عن تلك المتأخرات فيتعين الزام الوصى بقيمة ما حصله منها .

« ومن حيث أن الوصى يقرر بأن مبلغ ال ٥٠٠م و ٥١ج ومبلغ ال ٥٠٠م و ١٢ج المقول بأنه حصله ليس من حق السيدة نادرة وحدها لأنه من إيجار الأطيان المشتركة بينها وبين والدتها السيدة فاطمة وأخيها كامل محمد عبيد وان حصتها فيه هي مبلغ ٦٠٠م و ١٣ج .

« ومن حيث ان السيدة نادرة لم تقدم ما يثبت أن ما حصل لها وحدها إذ أن صورة المخالصة المأخوذة على المستأجر الشيخ محمد ابراهيم عبد الله وهي المقدمة من السيدة نادرة خالية من أية اشارة تعين من هو مالك الأطيان المؤجرة ولا يستفاد منها شيء أكثر

من أن الشيخ ابراهيم خليل هو المؤجر فإذا كان هذا الأخير يقدر حصة السيدة نادرة فيما حصله بموجب هذه المخالصة بمبلغ ٦٠٠م و ١٣ج فيتعين معاملته باقراره ولا محل للاخذ بادعاء السيدة نادرة أن جميع المتحصل لها وحدها وذلك لعدم تقديم ما يدل على صحة هذا الادعاء . ولذلك ترى هذه المحكمة اضافة مبلغ ٦٠٠م و ١٣ج فقط إلى مطلوب السيدة نادرة على أن يكون هذا المبلغ هو كل ما يحق لها احتسابه من المتأخرات وقدرها ٣١٨م و ٨٩ج ولا محل بعد ذلك لاحتساب مبلغ ال ٥٠٠م و ١٢ج المقول بأنها حصلت من إيجار سنة ١٩٣١ لأنه جزء من مجموع المبلغ الذي استحققت فيه السيدة نادرة ال ٦٠٠م و ١٣ج المتقدم ذكره .

(ج) ٣٠٠م و ٦١ج أموال أميرية ومبالغ

نفقة غير محددة .

« ومن حيث ان الشيخ خليل ابراهيم ادعى انه سدد في سنة ١٩٣٠ مبلغ ٣٠٠م و ٦١ج أموال أميرية مستحقة عن أطيان السيدة نادرة ولم يعتمدها الخبير في حسابه وكذلك لم تعتمدها محكمة أول درجة

« ومن حيث ان الشيخ خليل ابراهيم لم يقدم ما يدل على صحة هذا الادعاء خصوصا وقد ظهر من الاطلاع على تقرير الخبير انه اعتمد في حساب سنة ١٩٣٠ مبلغ ٣٨م و ٥٥ج في الأموال الأميرية وهو مبلغ يعادل قيمة الأموال الأميرية السنوية المخصصة في السنوات السابقة (ص ٣٠ تقرير) فلذلك يكون الحكم المستأنف صائبا في استبعاد مبلغ ال ٣٠٠م و ٦١ج المذكورة .

« ومن حيث انه بالنسبة لمبالغ النفقة التي

٢٤٣

محكمة استئناف الإسكندرية الدائرة المدنية

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦

١، ب، ج - تقادم . مواعيد سقوط . اختلافها بالنسبة
لقطع المدة في التقادم أمام محكمة غير مختصة . محكمة
لا ولاية لها . أثر ذلك بالنسبة لقطع المدة .

المبادئ القانونية

(١) رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة
بقطع المواعيد المقررة للتقادم .

(٢) مواعيد السقوط تختلف عن مواعيد
التقادم ولا يجوز تعديلها بإرادة ذوى الشأن
لا بالامتداد أو الانقاص بخلاف مواعيد
التقادم فإن هذا جائز في شأنها وكذلك لا يجوز
التنازل عن مواعيد السقوط بعد سريانها .

(٣) الدعوى التي رفعت أمام القضاء
المختلط والمطلوب اعتبارها لقطع مدة السقوط
لم ترفع أمام محكمة غير مختصة بل أمام محكمة
لا ولاية لها أصلاً في القضاء في الدعوى فلا
يكون سبباً لقطع مدة السقوط .

المحكمة

« بما أن المستأنفة تطلب احقيتها في أخذ
أرض البناء موضوع النزاع بطريق الشفعة
على اعتبار أنها تجاور الأرض المبيعة - وقد
أعلنت رغبتها في ذلك رسمياً بتاريخ ٣ يولية
سنة ١٩٤٤ ثم أقامت دعواها بتاريخ ١٨ يولية
سنة ١٩٤٤ تطلب الشفعة أمام القضاء المختلط
على اعتبار أنها رعية لدولة فرنسا غير أنه
قضى بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٤٥ من المحكمة
المختلطة بعدم اختصاصها على اعتبار أن -

يدعى الوصى انه دفعها ولم يعتمد بها الحكم
الابتدائي فإن الوصى لم يعين مقدارها ولم
يقدم ما يثبت صحة ادعائه بشأنها فيكون الحكم
الابتدائي محققاً كذلك في استبعادها .

« ومن حيث انه في ضوء ما تقدم يتعين
تحديد مطلوب السيدة نادرة محمد عبيد كالآتي
مليم جنييه

٨٥٤ و ١٤٣ المتوفر للسيدة نادرة لغاية سنة
١٩٣٠ .

٨٩٤ و ٢٥ . مخصومة مقابل تخفيض الايجار
للمستأجرين في سنتي ٢٩ و ١٩٣٠
عملاً بقوانين تخفيض الايجارات

٩٦٠ و ١١٧ الباقي .

٦٠٠ و ١٣ . مضافة قيمة نصيب السيدة
نادرة فيما حصل من المتأخرات
لغاية سنة ١٩٣٠ وما حصل في
سنة ١٩٣١ .

٥٦٠ و ١٣١ وهو كل ما تستحقه السيدة
نادرة محمد عبيد في ذمة الشيخ
خليل ابراهيم علام داود ما طلبته
في هذه الدعوى .

« ومن حيث يتعين تعديل الحكم المستأنف
على هذا الأساس .

(استئناف الشيخ ابراهيم داود وحضر عنه الاستاذ
سامي عازر جبران عن الاستاذ وهيب دوس بك ضد السيدة
نادرة محمد عبيد واستئناف السيدة نادرة محمد عبيد وحضر عنها
الاستاذ أحمد عبد المحسن عن الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك
ضد الشيخ خليل ابراهيم داود رئاسة حضرة صاحب العادة
محمد محمود باشا رئيس المحكمة ومضوية صاحب العزة عبد الرحيم
غنيم بك وأحمد زبد بك مستشارين رقم ٨٥٨ و ٩١٩
سنة ٦٢ ق)

المستأنفة ليست تابعة لدولة فرنسا وأنها رعية الحكومة المحلية .

« وبما ان المستأنفة أقامت بعد ذلك في ١٤ و ١٦ يونية سنة ١٩٤٥ هذه الدعوى أمام القضاء الأهلى تطلب الطلبات السابق طرحها أمام القضاء المختلط وتستند في الدعوى إلى ثبوت جوارها للارض المبيعة وإلى أنها سبق أن أعلنت رغبتها في الأخذ بالشفعة في خلال الخمسة عشر يوما من تاريخ علمها بالبيع - إلى أنها رفعت الدعوى أمام القضاء المختلط بطلب الشفعة في خلال الثلاثين يوما من تاريخ الانذار - وأنه وان كانت الدعوى قد رفعت في بادئ الأمر خطأ أمام القضاء المختلط وحكم فيها بعدم الاختصاص فان الدعوى المرفوعة خطأ أمام محكمة غير مختصة تقطع مدة الثلاثين يوما المقررة لرفع الدعوى أمام المحكمة وتبدأ هذه المدة من جديد من تاريخ الحكم الصادر بعدم الاختصاص - وقد رفعت هذه الدعوى الحالية فعلا في خلال الثلاثين يوما من تاريخ الحكم الصادر من المحكمة المختلطة بعدم الاختصاص .

« وبما ان المشتري دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الحق في طلب الشفعة مستندا في ذلك إلى أربعة أسباب - الأول - ان المستأنفة حاوزت الخمسة عشر يوما المقررة لبدء الرغبة من تاريخ العلم - الثانى - ان رفعها الدعوى أمام المحكمة المختلطة لا يقطع مدة الثلاثين يوما الواجب رفع الدعوى خلالها من تاريخ انذار الرغبة لأن المواعيد المنصوص عنها في قانون الشفعة مواعيد سقوط لا مواعيد تقادم - والثالث - ان هناك تنازل ضمنى عن طلب الشفعة - والرابع - سقوط حق الشفعة لرفعها

أمام المحاكم الأهلية بعد مضي ستة شهور من تاريخ تسجيل عقد الشراء

« وبما ان الحكم المستأنف قضى بسقوط حق المدعية في الأخذ بالشفعة على أساس انه قد مضى من تاريخ ٣ يونية سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ اعلان رغبة الأخذ بالدفعه أكثر من ثلاثين يوما حتى أعلنت صحيفة دعواها الحالية في ١٤ و ١٦ يونية سنة ١٩٤٥ وان رفع الدعوى أمام القضاء المختلط لا يقطع مدة الثلاثين يوما لأن هذا الميعاد ميعاد مقرر للسقوط للتقادم - وأنه لا محل بعد ذلك لبحث باقى وجوه الدفع .

« وبما انه للفصل فى الاستئناف يقتضى الفصل أولا فى صحة الدفع الذى استندت اليه محكمة أول درجة .

« وبما ان المادة ١٥ من قانون الشفعة تنص على أن دعوى الشفعة ترفع أمام المحكمة الكائن بدائرتها العقار فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عنه فى المادة الرابعة عشر (اعلان الرغبة) والا سقط الحق فيها - ويقوم الخلاف على ما اذا كان رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع مدة الثلاثين يوما السالفة الذكر - وهل هناك فارق لو أن المحكمة التى رفعت أمامها الدعوى لا ولاية لها أصلا نظرا لجنسية الخصوم .

« وبما ان القاعدة القانونية هى أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع المواعيد المقررة للتقادم استنادا إلى ماورد صراحة فى المادة ٢٢٤٦ مدنى فرنسى ونصها « التكليف بالحضور أمام المحكمة يقطع التقادم ولو حصل أمام قاض غير مختص » وهذا النص على اطلاقه لا يطبقه الفقهاء على بعض الأحوال كما إذا

ذلك من تلقاء نفسه ويحتم عليه القانون وجوب احترامها بغير أن يدفع أحد طرفي الخصومة ومتى تم سريان ميعاد السقوط انقضى الحق بصفة مطلقة بخلاف الحال في التقادم — وانظر جوسران جزء ٢ نبذه ١٠٠٥ ونقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ — يري ١٩٢٨-١-٣٠٠٨ ونقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ يري ٩٣٠-٣-٦٩ وابري ورو طبعه خامسة جزء ١٢ نبذه ٧٧١ وما يليها « ويرى الميسودي هلنس عند الكلام على مواعيد الشفعة أن الشارع يضع حدا معيناً لمباشرة العمل والا سقط أصل الحق سقوطاً لا رجوع فيه فقرر في الفقرة ١٤٧ تحت باب الشفعة

Le droit de préemption est menasé d'une triple déchéance
وبعد أن عددها قال انها

ne peuvent être suspendus ou proges .

ثم قرر في الفقرة ١٤٦ أن القاضي ينطق به دون حاجة إلى الدفع به d'affice حتى ولو تنازل أحد عن حقه فيه صراحة

quand bien même le préempté déclarait formellement vouloir y renoncer .

« وبما انه متى تقرر هذا الفارق بين حالة التقادم وحالة السقوط وتبين أن الدعوى الحالية دعوى شفعة والمواعيد المقررة فيها مواعيد سقوط كان من الحق أن لا نترك لمواعيد الشفعة أبواب الامتداد والانقطاع المقررة في التقادم .

« وبما انه فضلاً عما تقدم فإن الدعوى التي رفعت أمام القضاء المختلط والمطلوب اعتبارها سبيلاً لقطع مدة السقوط — لم ترفع

وجد عيب شكلي في اعلان الدعوى أمام المحكمة — واختلاف القضاء المصري في حالة ما إذا رفعت الدعوى أمام محكمة لا وظيفة لها في الحكم فتمرر البعض أنها لا تقطع مدة التقادم — وقال البعض الآخر أنها تقطع التقادم كحالة رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة — ولكن الخلاف يزايد في حالة مواعيد السقوط كمواعيد الشفعة — ولم ينص القانون الفرنسي الذي تتبع أحكامه — على قطع مواعيد السقوط — ولهذا يختلف الفقهاء في فرنسا ففريق يمثل بمواعيد التقادم من حيث الانقطاع والامتداد — وفريق يعترض ويرى عدم تطبيق القواعد الخاصة بوقف المدة وانقطاعها ولأن الأثر القانوني في تقرير سقوط الحق أصلاً واعتباره كأن لم يكن أصلاً يختلف عن حالة التقادم في الحق .

« وبما ان مواعيد السقوط تختلف عن مواعيد التقادم في أن الأولى تقوم على فكرة وجود أجل قانوني يتناول أصل الحق ويسقطه بخلاف الثانية فإنها تقوم على إيقاع جزاء على إهمال صاحب الشأن فيها — ويرتبون على هذا الخلاف أن لا تطبق في الأولى قواعد وقف المدة وانقطاعها فهي تنم في الميعاد المحدد ولو كان يوم عيد حتى لو اعترض الموعد حالة من حالات القوة القاهرة — بخلاف مواعيد التقادم — وكذلك لا يجوز تعديل مواعيد السقوط بإرادة ذوي الشأن لا بالامتداد أو الانقاص بخلاف مواعيد التقادم فإن هذا جائز في شأنها إذ يجوز أثناء النزاع التنازل عن المدة السابقة ويجوز التسامح في مدها لمدة جديدة — وكذلك لا يجوز التنازل عن مواعيد السقوط بعد سريانها وعلى القاضي أن يراعي

النزاع أو إستيفيد هو منه - فاذا تقرر أن المستأنفة رفعت دعواها أمام المحاكم المختلطة وهي تعلم أنها تابعة للحكومة المحلية - كما تعترف بهذا في عقدها الذي تستشفع بمقتضاه فهي بهذا قد رفعت الدعوى لتطيل من أجل النزاع على خصمها ليعاني من طول الخصومة ما قد يضر هذه في الصفة - ومن يتخذ هذا الموقف لنفسه لا يستطيع أن يستفيد من أجل الانقطاع عملاً بالقاعدة

nulle ne profite de sa propre terpitude .

« وبما انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف

في محله ويتعين تأييده

(استئناف السيدة استر جنيد شالوم وحضر عنها الاستاذ ابراهيم جيمى ضد حضرة صاحب السمو الملكي الامير محمد علي توفيق وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبدالمنعم فرج عن الاستاذ شهدي عبده رئاسة صاحب العزة أحمد صفوت بك وعضوية صاحب العزة إسماعيل جزارين بك ونصيف زكي مستشارين رقم ٤٢٥ سنة ٢ ق)

أمام محكمة غير مختصة بل أمام محكمة لا ولاية لها أصلاً في القضاء في الدعوى sans juridiction ويرى بعض الفقهاء في هذه الحالة أنها لا تصلح سبباً لقطع المدة في التقادم - « انظر دى هلتس باب التقادم جزء ثالث فقرة ٩٩ ص ٣٥٥ » فرفع دعوى طلاق أمام القضاء الأهلي ودعوى ملكية أمام القضاء الشرعى لا يقطع في النزاع الخاص بشأنه - « انظر بودرى لا كانترى في التقادم الفقرات ٤٩٤ و ٤٩٥ » « وبما ان الدعوى رفعت أمام المحكمة المختلطة وهي لا ولاية لها بالنسبة للطرفين فلا يكون سبباً لقطع مدة السقوط .

« وبما انه لو صرفنا النظر عما تقدم من الأسباب فإن من المقرر فقها أن مواعيد السقوط في الشفعة إذا قيل بجواز امتدادها أو انقطاعها فإن هذا لا ينتفع به سوء النية الذي يتخذ لنفسه اجراء الامتداد ليطيل أجل

القضاء الجزائي

ولا يكذبه الظاهر المعقول أو باقى مستندات الدعوى وأدلتها .

المحكم

« حيث أن الاستئناف الأصلي المرفوع من عبد الحميد منصور أفندى والاستئنافين الفرعيين المرفوعين من المصطفى إسماعيل على سالم أفندى ومن ورثة الحارث القضائى المرحوم الشيخ احمد محمد فتح الله قد حازت كلها شكلها القانونى » .

« وحيث ان محكمة أول درجة شرحت

٢٤٤

محكمة استئناف مصر

الدائرة المدنية

٣١ يناير سنة ١٩٤٦

عدم جواز تجزئة الاقرار المركب (المادة ٢٢٣ مدق)

المبدأ القانونى

من المقرر قضاء وفقها أن هذه القاعدة تنطبق على الاقرار المركب متى كانت أجزاؤه مرتبطة ارتباطاً جوهرياً وثيقاً بحيث تكون مجموعاً واحداً متصلاً كاملاً لا يشوبه تناقض

تاريخ النزاع وفصلت وقائعه في أدواره المختلفة
تفصيلا وافيا في الصفحات التسع الأولى من
الحكم المستأنف بما لا ترى معه هذه المحكمة
حاجة لتكرار أو ترديد

« وحيث أنه بالنسبة لمحاسنة المصطفى اسماعيل
على سالم أفندي ترى المحكمة اعتماد ما ذهب اليه
الخبير ابراهيم بك شرف الدين في ملحق تقريره
ووافقته عليه محكمة أول درجة من اعتبار
ايرادات التصفية مبلغ ٢٠٧ م و ١٨٠٢ ج (صحيفة
١١ من ملحق التقرير وصحيفة ١٠ من الحكم
المستأنف) ولا تأخذ المحكمة باعتراضات
عبد الحميد منصور أفندي التي طلب فيها اضافة
مبالغ أخرى إلى الايرادات وذلك لنفس
الأسباب التي استندت اليها محكمة أول درجة
في ردها على تلك الاعتراضات ولأنه لم يثبت
بوجه قاطع أن المصطفى تسبب باهماله في ضياع
شيء من الديون التي للتصفية قبل الغير نهائيا حتى
يلزم شخصا بقيمتها كما أنه لم يثبت أنه قبض
شيئا ولم يحتسبه ضمن الايراد فيما عدا المبالغ
الثلاثة البالغ مجموعها ٦٩٤ م و ١٤٠ ج والتي أضافها
الخبير بالصحيفة ١١ من ملحق تقريره الأخير
وهي المكملة لرقم الايرادات البالغ ١٨٠٢ ج
و ٢٠٧ م وأما القول بأن المصطفى حصل ديناً قيمته
٩١٠ م و ٢٤٧ ج من شخص يدعى على عبد الفتاح
الصباغ وزوجته ولم يدخله في الايراد فهو
أمر لم يقيم عليه دليل ولعبد الحميد أفندي
منصور إذا ثبت في المستقبل حصول شيء
من هذا القبيل أن يطالب بنصيبه فيه »

« وحيث أنه بالنسبة لمصروفات التصفية
ترى المحكمة اقرار ما اعتمدته محكمة أول
درجة منها ولنفس الأسباب التي ارتكنت
عليها وذلك فيما عدا المبالغ الآتية وهي :

(١) مبلغ ٥٠٠ م و ٢٨ ج من المصروفات
القضائية البالغة ٢٥٠ م و ٣٩٩ ج فقد تبينت
المحكمة أن المصطفى احتسب ضمنها ٥٠٠ م و ٢٢ ج
رسوما دفعها للحصول على أمر بتقدير أتعابه
وفي قضية المعارضة التي رفعت عن ذلك الأمر
وانتهت بالفائه مع انه هو المزم شخصيا بتلك
الرسوم لأنه صرفها بغير حق وكان صرفها
لمنفعتها الخاصة لا لمنفعة التصفية كما انه احتسب
مبلغ ٦ جنيهات قيمة أتعاب دفعها للاستاذ ابراهيم
رياض المحامي بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٤٠
للدفاع عنه في القضية الحالية التي يطالب فيها
شخصيا بنتائج التصفية فلا حق له إلا فيما نقدره
له المحكمة من أتعاب المحاماة ان رأت محلا لذلك .
(٢) مبلغ ١٢ جنيها قال المصطفى انه صرفه
في الاكراميات والقهوة والمحكمة لا تقره لأنه
يعتبر تبرعا يخرج عن سلطة المصطفى وليس له
مسوغ مشروع .

(٣) مبلغ ٢٠ عشرين جنيها من ٢١٠ م و ٢٩ ج
احتسبهما المصطفى في كشف المصاريف وساعات
العمل المقدم منه للخبير ابراهيم بك شرف الدين
وقال انها صرفت في انتقالات إلى محاكم مختلفة
وجهات أخرى مذكورة بالكشف واعتمدتها
محكمة أول درجة ولكن تبين لهذه المحكمة
من مراجعتها أنها مبالغ فيها كثيرا ولا تقر
سوى ٢١٠ م و ٩ ج منها فقط .

(٤) ٣١ جنيها من ٤٨ جنيها اعتمدتها
محكمة أول درجة على انها مصاريف انتقالات
لمكاتب المحامين وللحاكم الأهلية والمختلطة
بمصر والاسكندرية ولكن تبين من الاطلاع
على كشف المصاريف وساعات العمل سالف
الذكر ان هذا المبلغ يتكون من رقمين احدهما
٣٦ ج قيل عنها انها انتقالات لمكاتب حضرات

المحامين بواقع الشهر ٥٠٠ م و ١ ج في المدة من مارس سنة ١٩٣٤ لغاية فبراير سنة ١٩٣٦ والباقي قيل في الكشف أنه صرف في الانتقال من مكتب المصفي إلى محل التجارة موضوع التصفية في مدة البيع بالتجزئة من ٢٠ مارس سنة ١٩٣٤ إلى ٧ مايو سنة ١٩٣٤ وترى المحكمة اعتماد ١٢ ج فقط في الباب الأول و ٥ ج فقط في الباب الأخير أي ١٧ ج فقط من ٤٨ ج

(٥) مبلغ ٣٧٥ م و ٨٩ ج من ٧٥١ م و ١٧٨ ج اعتمدتها محكمة أول درجة انعابا للمصفي فتقد رأت أن تحسب له الانعاب بواقع ١٠٪ من مبلغ الايراد المذكور بكشف حسابه وقدره ٥١٣ م و ١٧٨٧ ج ولكن هذه المحكمة ترى بعد الاطلاع على الأوراق ومراعاة جميع الاعتبارات أن ٥ ٪ فقط فيها كل الكفاية . « وحيث أنه فيما يتضح مما تقدم أن مجموع ما ترى هذه المحكمة استنزاله من مصروفات التصفية التي اعتمدتها أول درجة هو ٤٢٥ م و ١٨٠ ج باضافته إلى مبلغ ٧٣٤ م و ١٠٣ ج الذي رأت المحكمة انه باق في ذمة المصفي يكون الناتج ١٥٩ م و ٢٨٤ ج يخص عبد الحميد منصور فيه النصف وقدره ٧٩ م و ١٤٢ ج وهو ما يجب أن يعدل اليه المبلغ المحكوم به على المصفي مع المصاريف المناسبة عن الدرجتين ورفض الاستئناف الفرعى المرفوع منه وإلزامه بمصاريفه

« وحيث أني بالنسبة لمحاسبة الحارس القضائي المرحوم الشيخ احمد محمد فتح الله الذي حل محله ورثته فقد دفع هؤلاء الورثة أمام هذه المحكمة ببطلان الاجراءات التي سارت فيها محكمة أول درجة قبلهم بعد حكمها الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ لأن عبد الحميد افندي منصور كان اقتصر في صحيفة دعواه على

طلب استبدال مصف آخر بالمصفي اسماعيل على سالم افندي لاتمام التصفية واحتفظ بحقه في تعديل طلباته في مواجهة الخصوم بالجلسة ولكنه لم يعد لها حتي صدر حكم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ برفض طلب الاستبدال وبهذا استنفدت المحكمة سلطتها فلم يكن لها بعد ذلك أن تسير في الدعوى وتندب فيها خبيراً ثم تقضى بما قضت به على الحارس

« ومن حيث انه يرد على هذا الدفع بان عبد الحميد منصور افندي كان قد حدد في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة قبل جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤٠ مأمورية المصفي الجديد الذي طلب تعيينه ومن ضمنها محاسبة الحارس القضائي عن مدة حراسته ومحاسبة المصفي اسماعيل على سالم افندي ايضاً فرأت المحكمة بحكمها الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ الا نحل لاستبدال المصفي « وبعد أن قاربت التصفية نهاية دورها وبعد أن صار الباقي فيها ثانوياً بالنسبة لما تم من الأعمال » كما رأت انه لا شأن بالمبالغ التي في ذمة الحارس بهذه الدعوى الا من ناحية تقصير المصفي في المطالبة بها ثم رأت أن تسير في محاسبة هذا المصفي عن جميع مأموريته بما في ذلك ما نسب اليه من تقصير في محاسبة الحارس بطبيعة الحال وبهذا الوضع اعتبرت محاسبة الحارس داخله ضمن محاسبة المصفي التي ما زالت مطروحة امامها بعد أن رأت ان تقوم هي بذلك دون حاجة إلى تعيين مصف جديد ثم بعد أن قطعت الدعوى شوطاً بعيداً وناقشت المحكمة الخصوم والخبير ابراهيم بك شرف الدين وبعد أن قدم هذا الخبير تقريراً ثم ملحقاً حيزت القضية للحكم لجلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٤٣ فقدم المدعى عبد الحميد منصور افندي مذكرة عدل فيها طلباته الى الزام الحارس القضائي الشيخ أحمد

محمد فتح الله بان يدفع له مبلغ ٨٣٢١ قرشا و ٣٢٦ مليا والزام المصنف بان يدفع له مبلغ ٧٤٨ قرشا و ٢٦٥ مليا مع إلزامهما بالمصاريف و انعاب المحاماة و دفع الرسم المستحق للخزانة عن هذا التعديل و اطلع محامي الشيخ احمد محمد فتح الله عليه ولم يعترض ثم قررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ١٧ يونية سنة ١٩٤٣ وفيها حضر محامي الشيخ فتح الله ايضا ولم يعترض على التعديل ثم حجزت القضية للحكم لجلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٤٣ وفيها تقرر فتح باب المرافعة لجلسة ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٣ كطلب محامي الشيخ فتح الله لابداء دفاعه وفيها لم يعترض الحاضر عنه بشيء ثم حجزت القضية للحكم لجلسة ٣١ اكتوبر سنة ١٩٤٣ ثم مد أجل الحكم لجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وقبل هذه الجلسة قدم محامي الشيخ فتح الله مذكرة لم يعترض فيها على توجيه طلبات اليه من حيث الشكل بل ناقش هذه الطلبات في موضوعها كما ناقش تقرير الخبير و طلب أصليا اخراجه من الدعوى بلامصاريف واحتياطيا اعادة القضية الى الخبير للتحقيق فيما كلفته المحكمة بتحقيقه . فيؤخذ من كل هذا ان الخصومة انعقدت صحيحة بين المدعي وبين المرحوم الشيخ احمد محمد فتح الله وأن الدفع بالبطلان ان كان له أساس قد انهار بعدم ابدائه في الوقت المناسب طبقا للمادتين ١٣٨ و ١٣٩ من قانون المرافعات ولذا يتعين رفضه .

« ومن حيث انه في موضوع محاسبة الحارس القضائي ترى المحكمة ان تسير فيها على هدى المبادئ القانونية الصحيحة التي تقوم على قاعدة عدم جواز تجزئة الأقرار كما وضعتها المادة ٢٣٣ من القانون المدني فانه من المقرر

قضاء وفتحها ان هذه القاعدة تنطبق على الاقرار المركب متى كانت أجزاؤه مرتبطة ارتباطا جوهريا وثيقا بحيث تكون مجوعا واحدا متعملا كاملا لا يشوبه تناقض ولا يكذبه الظاهر المعقول أو باقي مستندات الدعوى وأدلتها (انظر تعليقات دالوز الجديدة على المادة ١٣٥٦ من القانون المدني الفرنسي بند ٣٢٣ وما بعده) وقد حكم تطبيقا لهذه المبادئ بانه اذا قدم وكيل حسابا لا يؤيد أرقام إيراده ومنصرفه سوى اقراره ولم يقدم دليل ينفي أقواله فلا يجوز تجزئة هذا الاقرار بل يجب الأخذ به كله بحيث لا يستطيع طالب الحساب أن يعتمد الايراد ويقتصر على انكار المصروفات التي ادعاها الوكيل (انظر المرجع السابق بند ٣٣٩ وكذلك الملحق الثاني للتعليقات المذكورة على نص المادة بند ٢٤٧ ثانيا)

« ومن حيث انه في هذه الدعوى لم يقدم المدعى عبد الحميد منصور افندي من جانبه أي دليل يثبت ما بلغته الايرادات في عهد حراسة المرحوم الشيخ احمد محمد فتح الله وإنما جعل كل اعتماده على الرقم الوارد في الكشف المقدم من الحارس المذكور وهو ٣٢٦ م و ٨٣٢١ ج حتى انه طلب الحكم له وحده بهذا المبلغ كاملا في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة في مايو سنة ١٩٤٣ كما ذكر آنفا مع انه لا يستحق سوى النصف وهو يصير امام هذه المحكمة على طلب القضاء له بنصف ذلك المبلغ دون خصم شيء منه على الاطلاق ، كما انه بالاطلاع على تقارير الخبير ابراهيم بك شرف الدين سواء ما قدم منها في هذه الدعوى أم في الدعوى رقم ١٦٠٣ سنة ١٩٣٤ كلي مصر المنظمة تبين انه اقنصر

بالنسبة للإيرادات على اعتماد اقرار الحارس بشأنها كما هو

» وحيث انه يتعين ازاء ذلك تطبيقا للمبادئ القانونية الصحيحة التي تقدم ببيانها ان تعتمد أرقام المنصرف ايضا ما دام لا يحول دون اعتمادها مانع من العقل أو من أوراق الدعوى وأدلتها .

» ومن حيث انه بالرجوع إلى كشف الحساب المقدم من الحارس بعد أن صحح الخبير ما فيه من أخطاء مادية كما جاء في الصحيفتين ٢٩ و ٣٠ من تقريره المقدم في القضية ١٦٠٣ سنة ١٩٣٤ كلى مصر المنضمة تبين ان جملة المنصرف ٨٤٢١ قرشا و ٤٠٠ مليا منه ٧٣٤٠ قرشا و ٥٤٢ مليا مسدد في المطلوبات التي للغير على المحل التجارى والباقي وقدره ١٠٨٠ ج و ٨٦٠ م مصروفات أخرى متنوعة وبالرجوع إلى دفتر اليومية المقيّد به حسابات المحل والمقدم للخبير من المصنف تحت رقم ٢ محضر إيداع بالقضية ١٦٠٣ سنة ١٩٣٤ كلى مصر ومطابقة البيانات الواردة به على أرقام كشف الحساب ومقارنتها بأرقام المبالغ التي اعتمدها الخبير كما اعتمدتها محكمة أول درجة لأنها مؤيدة بمستندات ومجموعها ٥٨١ ج و ١٨١٠ م وقد ذكرت تفصيلا بالصحائف من ٣٤ إلى ٣٩ من تقرير الخبير المقدم في القضية المنضمة المشار إليها تبين أن هذا الدفتر جدير بالثقة وأنه يشتمل على أرقام صحيحة مطابقة للواقع ولا أثر فيه للغش أو التلاعب .

» ومن حيث انه لذلك ترى المحكمة اعتماد رقم المنصرف في تسديد المطلوبات وقدره ٧٣٤٠ قرشا و ٥٤٠ مليا دون أى تعديل

لأنه لم ينهض دليل ولا أى سبب آخر يدعو لهذا التعديل .

» ومن حيث أنه بالنسبة للمصروفات المختلفة الأخرى ترى المحكمة اقرار المبالغ التي اعتمدتها محكمة أول درجة ومجموعها ٦٢٩ قرشا و ٥٠٠ مليا بما في ذلك ما اعتمده الخبير وقدره ١٣٤ قرشا و ١٥٠ مليا وذلك لنفس الأسباب التي ارتكبت إليها محكمة أول درجة في اعتمادها تلك المبلغ كما أن المحكمة ترى اعتماد صرف ١٥ ج التي استبعدتها الخبير كما استبعدتها محكمة أول درجة من أصل مبلغ ٢٣ ج قيمة أجور اشتراك التليفونات والمكالمات الزائدة بما أنه ليس في الأوراق ما ينفي اقرار الحارس في هذا الشأن ولأن الظاهر لا يكذبه وبهذا يكون جميع ما تعتمد هذه المحكمة من المصروفات المتنوعة ٦٤٤ قرشا و ٥٠٠ مليا أما باقي هذه المصروفات وقدره ٤٣٦ قرشا و ٣٦٠ مليا فلا محل لاحتسابه للحارس وهذا المبلغ يتكون من أربعة أرقام وهي

(١) ١٢٠ قرشا و ٦١٠ مليا من ثمن الاضاعة بالكهرباء لخروج هذا المبلغ عن حد المعقول كما ذهبت إليه محكمة أول درجة بحق ويعتبر صرفه في هذه الحالة على حساب الحارس الخاص لأنه يدل على الإهمال أو الاسراف في الاضاعة ولو كان قد صرف فعلا

(٢) ٢٨٠ ج المقول بدفعه مرتبا لحسن افندى سليمان الزرو لأنه لم يكن يحق للحارس أن يسلم إدارة المحل لأحد الخصوم في دعوى الحراسة فصرف هذا المبلغ والحال هذه يعتبر غير مشروع ولا يصح اعتمادها .

(٣) ٥٥٠ م و ٢١ ج لأنه مدفوع إلى نفس الحارس لغير سبب ظاهر فهو الملزم به

٢٤٥

١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤

استئناف . الأسباب . جوازه . إذا كانت الأسباب
والمنطوق كل لا يتجزأ

المبدأ القانوني

وإن كانت القاعدة الأصلية تقضي بعدم
جواز استئناف الأسباب إلا أن لهذه القاعدة
استثناء متى كان الفصل في إحدى نقط النزاع
لم يحصل إلا في الأسباب بحيث تكون
الأسباب والمنطوق كلا لا يتجزأ فتكتسب
الأسباب فيما فصلت فيه قوة الشيء المحكوم
به متى أصبح هذا الفصل نهائياً .

المحكمة

« من حيث أن المستأنف عاينه ولهم أفندي
متى الأسقف بصفته رفع استئنافاً فرعياً طلب
فيه إلغاء حكم محكمة أول درجة فيما قرره في
أسبابه من مسؤولية الشركة عن مبلغ ١٥ ج
على سبيل التعويض وتعديل ما ذكر في
الأسباب من أن الشركة لم تدفع من ثمن ٦١٠٠
قفص التي تسلمتها سوى خمسين جنبها إلى النص
على أنها دفعت من الثمن سبعين جنبها مع تأييد
الحكم فيما قضى به في منطوقه من رفض دعوى
أبو السعود القفاض وإلزامه بالمصاريف واتعاب
المحاماة عن الدوجتين »

« وحيث أن المستأنف الأصلي دفع بعدم
قبول الاستئناف الفرعي شكلاً لأنه منصب
على الأسباب مع أنها لا ترتبط بالمنطوق ولا تعتبر
جزءاً متممها له بحيث تكون وإياه كلا لا يقبل
التجزئة . »

(٤) ٢٠٠ م و ١٤ ج قيل أنها مصاريف
قضائية وليس تمت من إجراءات قضائية
تدعو لصرف مثل هذا المبلغ من الخارس
سوى الدعوى رقم ١٤٨٤ سنة ١٩٣٣ كلى
مصر التي اشترك في رفعها مع حسن أفندي
سليمان الزرو والمرحومة الست زينب سليمان
ضد عبد الحميد أفندي منصور وانتهت بالرفض
في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ والدعوى رقم
٥٣٥ سنة ١٩٣٧ مستعجل مصر التي رفعها
الخارس وحده ضد قلم كتاب محكمة مصر
الأهلية والثلاثة المذكورين والمصطفى وقضى
فيها بعدم الاختصاص في ١٣/٣/١٩٣٧
فهو الملزوم بطبيعة الحال بما يكون قد أنفق
في هاتين القضيتين الخاسرتين .

« ومن حيث أنه لذلك يكون مجموع
مانعته من المنصرف ٥٤٠ م و ٧٣٤٠ ج -
٥٠٠ م و ٦٤٤٠ ج - ٤٠ م و ٧٩٨٥ ج وباستئصال
هذا المبلغ من الإيرادات البالغة ٣٢٦ م
و ٨٣٢١ ج يكون الباقي في ذمة الخارس
٢٨٦ م و ٣٣٦ ج يخص عبد الحميد أفندي
منصور فيه النصف وقدره ١٤٣ م و ١٦٨ ج
وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف إليه
بالنسبة لتركه الخارس المرحوم الشيخ أحمد
محمد فتسح الله مع المصاريف المناسبة عن
الدرجتين . أما باقى مصاريف الدرجتين
فيلزم بها عبد الحميد أفندي منصور كما ترى
المحكمة إلزامه أيضاً بمصاريف الاستئناف
الفرعى المرفوع من ورثة الخارس مع المقاصد
في اتعاب المحاماة عن هذا الشطر من الحكم .

(الامتثاقان المرفوع أولهما من عبد الحميد أفندي
منصور وحضر عنه الأستاذ أحمد بك الديوانى ضد اسماعيل
أفندي على سالم وآخرين وحضر عنه الأستاذ ابراهيم رياض
الحامى رئاسة وعضوية أصحاب الدرة محمد صادق فهمى بك
ومحمد توفيق رضوان بك ومحمد عزى بك مستشارين رقم ٥٩

(٦١٠ ٦٧ و ٦٨ سنة ٦٢ ق)

« وحيث انه بالاطلاع على أسباب الحكم المستأنف تبين أن المحكمة انتهت إلى البت في موقف المدعى عليه وإيم افندى الأسقى بأنه هو المقصر في استلام الثلاثة آلاف قفص بحق إلزامه بالتعويض عنها وقدرته المحكمة بخمسة مليات عن كل قفص مراعية أن في وسع المدعى الانتفاع بها لغرض آخر ومجموع ذلك ١٥ ج ثم ذكرت أن المدعى سبق أن ورد للمدعى عليه ٦١٠٠ قفص بسعر القفص الواحد ١٤ مليا فيكون ثمن الاقفاص ٨٥٠٠ م و ٨٥٠ ج وقد سبق له استلام ١٠٠ ج مقدما كما قبض ٥٠ ج أخرى أقر بها بالانذار المعلن بناء على طلبه في ١٢ ابريل سنة ١٩٤٣ فيكون مجموع ما قبضه ١٥٠ ج وان مجموع ما يستحقه المدعى من التعويض مضافا إليه ثمن الاقفاص التي وردها هو ٤٠٠ م و ١٠٠ ج وهو أقل من المبلغ الذي لا يزال مدينا به للمدعى عليه بصفته ولذلك حكمت برفض الدعوى فيبدو من هذا جليا أن المنطوق القاضي بالرفض ارتبط ارتباطا كلياً بالعملية الحسابية المفصلة في الأسباب والتي بنيت على أساس ثبوت التقصير في الاستلام من جانب المدعى عليه وإلزامه بالتعويض للمدعى كما بنيت على أساس احتساب ما دفعه المدعى عليه من الثمن مبلغ ١٥٠ ج منه ١٠٠ ج مقدما « وحيث انه وان كانت القاعدة الأصلية تقضى بعدم جواز استئناف الأسباب إلا أن لهذه القاعدة استثناء متى كان الفصل في احدي نقط النزاع لم يحصل إلا في الأسباب بحيث تكون الأسباب والمنطوق كلا لا يتجزأ فنكتسب الأسباب فيما فصلت فيه قوة الشيء المحكوم به متى أصبح هذا الفصل نهائيا (انظر مطول جارسونيه وسيزاربرو الطبعة الثالثة

الجزء السادس بند ١٧ والملحوظة العاشرة في الصحيفتين ٣٥ و ٣٦ والجزء الثالث بند ٧٠٣ صحيفة ٤٠٨ وما بعدها ولا سيما الملحوظة ١٥ بهامش الصحيفة ٤١٠) « وحيث انه يتضح مما تقدم أن للمستأنف عليه الأصلي الحق في أن يرفع استئنافا عما فصلت فيه الأسباب من اعتباره مقصرا في الاستلام وإلزامه بالتعويض لهذا السبب لأن هذه كانت نقطة النزاع الجوهرية في الدعوى ومما لا شك فيه أن هذا الفصل يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه لو أصبح نهائيا . »

« وحيث انه من فاحية أخرى لم يكن المستأنف عليه الأصلي مضطرا لأن يرفع استئنافه الفرعي بل كان يمكنه الاقتصار على طلب تعديل الأسباب في أثناء دفاعه في الاستئناف الأصلي المرفوع من خصمه فهذا حق من حقوقه (انظر موسوعة دالوز العملية جزء ٤ باب الاستئناف في المواد المدنية صحيفة ٤٦٧ بند ٥٩٥ .

ولو انه فعل ذلك لما دفع رسم عن الاستئناف الفرعي ولذلك يتعين إلزامه بمصاريف هذا الاستئناف الذي لا ضرورة له على الرغم من قبوله .

« ومن حيث انه في موضوع الاستئنافين الأصلي والفرعي تبينت المحكمة من الاطلاع على الأوراق انه في ١٩ فبراير سنة ١٩٤٣ تعاقدت الشركة المصرية للتجارة والمقاولات التي يمثلها مديرها وإيم افندى متى الأسقى مع أبو السعود ابراهيم القفاص على أن يورد هذا للشركة أربعائة ألف قفص مشغول من جريد سعة صفيحة بنزين أو غاز يتكون القفص من أربعة جوانب وغطاء وقاعدة

ومواصفاته كالآتي جانبان من الأربعة والغطاء والقاعدة متماسكة بعضها ببعض بحيث يتسنى انطباقها والجانبان الآخران منفصلان وبهما اخرام لتمامهما بالجوانب الأخرى بالدوبارة أو بالسلك على شرط أن يكون عزم القفص متينا أي من جريد سميك والعيذان من جريد ناشف والجوانب الأربعة يتكون كل واحد منها من ثلاث جريدات في الطول وأربعة عيذان في العرض وذلك حسب العينة المقدمة من أبو السعود ابراهيم والمعتمدة من الجيش البريطاني والمحفوظة تحت يد أبو السعود للتشغيل على أساسها (ومقاسات العينة من الداخل ٣٦ سم في الطول و ٢٥ سم في العرض واتساع فتحة الغطاء الوسطى ٨ سم بين العود والاخر) واتفق في البند الثاني على ان يكون سعر القفص الواحد الكامل المواصفات المدونة في البند الأول مبلغ ١٤ مليا ولا يشمل هذا الثمن السلك أو الدوبارة اللازمة لربط الغطاءات فهي على الشركة ويكون التسليم في محطات شبرا وطوخ وطنطا وكفر الزيات والمرج ودفعت الشركة مبلغ مائة جنيه بصفة عربون ومدة التوريد أربعة شهور تنتهي في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٣ وتعهد أبو السعود بتسليم الشركة عشرة آلاف قفص في نهاية فبراير سنة ١٩٤٣ وخمسة وعشرين ألف قفص أسبوعيا من أول مارس سنة ١٩٤٣ وذكر في البند الخامس أن هذه العملية خاصة بالجيش البريطاني وان كل عطل أو تأخير يمس سلامة الجيش ويجب تنفيذ العملية في مواعيدها حسب نصوص العقد واشتراطاته « ومن حيث انه لا نزاع بين الطرفين في أن أبو السعود قام بتوريد ٦١٠٠ قفص

مطابقة للشروط ويستحق ثمنها وقدره ٤٠٠ م و ٨٥ ج كما انه ثبت من العقد ومن انذار أبو السعود لوليم افندي في ١٢ ابريل سنة ١٩٤٣ ومن أقوال أبو السعود في تحقيق الشكوى رقم ٢٦٧٤ سنة ١٩٤٤ عابدين المقدمة صورتها الرسمية انه قبض مائة جنيه بصفة عربون وسبعين جنيها أخرى من الثمن فيكون مجموع ما وصله ١٧٠ جنيها .

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على محاضر أعمال الخبير امام بك شعبان الذي نددته محكمة أول درجة بحكمها الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٤٤ لأداء الأمور الموضحة بحكمها التمهدي الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ انه اثبت في محضر المعاينة المؤرخ ٥/٤ سنة ١٩٤٤ انه قاس نحو عشرة أقفاص من التي قدمها أبو السعود ابراهيم للمعاينة فوجد مقاساتها بين ٣٦ سم و ٣٧ سم في الطول وبين ٢٥ و ٥ و ٢٥ و ٢٦ سم في العرض والارتفاع وان تخانة العوارض ٧٥ و ٨١ سم في المتوسط والأعمدة ٨١ سم في المتوسط كما انه ظاهر من أقوال الخبير في جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ أمام محكمة أول درجة أنه اعتبر الجريدة المشطورة الأفقية في حكم الجريدة الكاملة مع أن الشركة تتمسك بأن الجريدات الأفقية يجب ان تكون صحيحة غير مشطورة حتى يكون القفص مطابقا لشروط العقد .

« ومن حيث انه ظاهر من البند الأول من العقد أنه استعمل لفظ جريدا في الطول وعيد ان في العرض مع أن الجميع من جريد النخيل كما ذكر انه يجب أن يكون عزم القفص متينا ومعدا لصفيحة بنزين أو غاز وذكرت

مقاساته بالضبط وقيل في البند الخامس كما تقدم أن الاقفاص لازمة للجيش البريطاني ومن ذلك كله يفهم أن جريدات الطول يجب أن تكون صحيحة لتوافر المتانة المطلوبة في القفص بالنسبة لحاجات الحرب ولا يمكن أن تسيغ المحكمة القول بأن الجريدة المشطورة تتساوى في المتانة مع الجريدة الصحيحة كما أن المقاسات في هذه الحالة تعتبر من الشروط الجوهرية التي يجب مراعاتها بدقة كاملة ولا يمكن التساهل فيها بحال الاضرار التي قد تترتب على وضع صفائح البنزين والبتروول في أقفاص أوسع أو أضيق من المطلوب ونقلها مسافات طويلة في ظروف غير ملائمة في كثير من الأحوال يؤيد هذا أن مندوب الجيش البريطاني رفض الاقفاص التي ماينها الخبير للعيوب المذكورة آنفا وغيرها كما هو ظاهر من الخطاب المحرر

باللغة الانجليزية والمرفق بتقرير الخبير ومن الخطاب المقدم بالحفاظة رقم ٦ مملف الاستئناف

« ومن حيث انه يبدو من ذلك أن التقصير قد وقع من جانب المستأنف الأصلي أبو السعود إبراهيم ولم يقع من جانب وليم الاسقفي كما ذهبت اليه محكمة أول درجة وما دام أبو السعود قد تسلم ما يزيد على ثم ثمن الاقفاص التي وردها من قبل كما سنف البيان فتكون دعواه على غير أساس لاخلاله بتعهداته ويكون الحكم المستأنف إذ قضى برفضها في محله ويتعين تأييده .

(استئناف أبو السعود إبراهيم القفاص وحضر عنه الاستاذ حسن عبد الجواد ضد وليم أفندي الاسقفي وحضر عنه الاستاذ عوض نجيب رئاسة حضرة صاحب العزة محمد بك صادق فهي وعضوية صاحب العزة محمد توفيق رضوان بك ومحمود عزى بك المشارين رقم ٣٩ و ٤٣ سنة ١٩٢٢ ق)

القضايا المستعجلة

٢٤٦

محكمة الإسكندرية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

انتخابات . دعوى إثبات حالة الطلبات المقدمة من الكافة لأجراء قيود انتخابية . وما قيد منها فلا بد فتر الانتخاب نالاً لاخر قيد قانوني ، وما صرف أو يصرف من بطاقات تأسيساً على تلك القيود التي تمت بعد الميعاد . قانون الانتخاب ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ . عملية الانتخاب وإجراءاتها من أعمال السيادة . عدم اختصاص المستنجل .

المبادئ القانونية

١ — من المبادئ الأساسية التي يقوم

عليها نظام الانتخاب في مصر أن جدول الانتخاب دائم ويعتبر أساساً لكل انتخاب يجري في غضون السنة وأن سير إجراءات الطعون في أسماء المقيدين وغير المقيدين في الجدول لا يجوز أن يكون عقبة في سبيل استعمال حق الانتخاب لكل من ورد اسمه في الجدول حرصاً على تطبيق مبدأ الدوام ومبدأ المساواة الذي يجعل لكل من توفر فيه شرط الانتخاب أن يدرج اسمه في الجدول بلا حاجة إلى تقديم طلب بذلك ، فجميع

في فترة الطعون وحتى لا تعرض شهادة الانتخاب للتسليم والسحب بلا مسوغ.

٣ — إن أعمال السيادة لا يشترط أن تكون متخذة بقانون بل يكفي أن يصدر بهذا العمل فرار من مجلس الوزراء أو من وزير في حدود اختصاصه وطبقاً للقانون ليكون عملاً من أعمال السيادة المحظور على القضاء بحقه أو مناقشته أو مراقبته مهما ترتب الضرر عنها بحقوق الأفراد وذلك عملاً بنظرية الفصل بين السلطات وصيانة لأعمال القضاء ولأعمال السلطة التنفيذية من أن تطغى إحداها على الأخرى

٤ — إننا في مصر لسنا ملزمين بالتقيد بما تقيدت به المحاكم في فرنسا فلكل دولة ظروفها الخاصة وما يبعد عملاً من أعمال السيادة في دولة قد لا يبعد كذلك في أخرى — ولعله ليس من التزيد أن يقال إن السبب في إنتقاص أعمال السيادة في فرنسا والتقليل من أهميتها هو وجود قضاء إداري على رأسه مجلس الدولة عمل دائماً على هدم نظرية السيادة ، وعدم وجود نص صريح في التشريع الفرنسي ينص على الأعمال المذكورة بينما النص في مصر واضح صريح في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كما أن لائحة المحاكم المختلطة في المادة ١١ بعد تعديلها في معاهدة مونثرو أصبحت هي الأخرى تنص على خروج أعمال السيادة من رقابة القضاء بعد أن كان نصها السابق غامضاً فليس من العجيب إذن إذا لم نقصر في مصر على ما اقتصر عليه في فرنسا

الأشخاص الذين توافرت فيهم شروط الناخب ولم تكن أسماؤهم مقيمة في الجدول لا يكون لهم حق الانتخاب وكذلك الأشخاص الذين يفقدون شرطاً من شروط الانتخاب وتكون أسماؤهم مدرجة في الجدول عند إجراء الانتخاب لهم أن يشتركو فيه على مسئولياتهم ولا يجوز منعهم عن استعمال هذا الحق طالما أن أسماؤهم لم تستبعد وفقاً للاوضاع القانونية فإذا تبين أنه أدرج اسمه بغير وجه حق أو أن غيره تعمد ذلك فيكون ذلك معاقباً عليه بالمادة ٦٥ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وما بعدها التي تكلمت على جرائم الانتخاب ولأجل هذا رصد في جدول الانتخاب كل شخص توافرت فيه شروط الانتخاب في أول ديسمبر من كل سنة ، فوجود اسم الشخص في دفتر الانتخاب دليل على أهليته .

٢ — إن الشهادة التي تعطى للناخب بحسب المادة ١٨ من قانون الانتخاب هي في الحقيقة مقرررة لحق الانتخاب لا منشئة له لأن الحق يتولد منذ إدراج الاسم في الجدول ويؤكد هذا التأويل أن المادة ٤١ من قانون الانتخاب تجعل من حيازة الشهادة شرطاً أساسياً وحتماً لدخول الانتخابات بل نصت على أن من أضاع شهادته قيدت لجنة الانتخاب رأيه بعد تحققها من شخصيته أما ماورد بالمادة ١٩ من أن الشهادة لا تسلم إلا لمن أصبح قيده في الجدول نهائياً فليس معناه إنزال الحرمان من حق الانتخاب بمن لم يكن بيده شهادة بل قصد بذلك عدم استهداف الشهادة للمنع والسحب

وأن ندخل ضمن أعمال السيادة خلاف المرسوم الصادر بدعوة الناخبين القرارات التي تصدر تنفيذاً له وتطبيقاً لأحكامه الكتاب الدوري رقم ١٨٥ الصادر من دولة وزير الخارجية أو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/٢٤ — على أنه بما لا شك فيه سواء توسعنا في نظرية أعمال السيادة أو لم تتوسع فإن هذا القرار بطبيعته وملازماته يعد عملاً سياسياً من أعمال الدولة *folitiepe* لا تملك المحاكم التعرض له .

المحكمة

« حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى وقال شرحاً لها أنه رشح نفسه في انتخابات مجلس النواب عن دائرة ميناء البصل وتقدم لمنافسته آخرون وبعد قفل باب الترشيح دأبت الصحف على تنبيه الناخبين إلى قيد اسمائهم في جدول الانتخابات بمواطنهم الانتخابية وكان مفهوماً أنه يراد من ذلك تنبيه من توافرت فيهم شروط الانتخاب إلى درج أسمائهم على ألا يكون لهم حق التصويت إلا بعد فوات المواعيد المحددة في المادة ١٣ من قانون الانتخاب وبعد استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في قانون الانتخاب من قيد الطلبات في دفتر خاص وإعطاء إيصالات لتقديمها وإيداع الكشف الشاملة لهذه القيود الجديدة في المحافظة في ميعاد غايته ١٥ فبراير وتحويل الناخبين حق الاطلاع على هذه الكشف لبدء ملحوظاتهم أو معارضتهم أمام اللجنة التي أشارت اليها المادة ١٣ من قانون الانتخابات وإلى أن تتم اجراءات الطعن النهائي . لا يجوز

لهؤلاء المقيدين أن يستعملوا حقهم الانتخابي أو تصرف لهم البطاقات ولكن وزارة الداخلية ممثلة في شخص المدعى عليه الأول خالفت هذه النصوص وأصدرت إلى فروعها مذكرات بالسماح باجراء هذه القيود متعددة الأوضاع الصحيحة . وسمحت لهذه الفروع بصرف بطاقات انتخابية مع ما في ذلك من المخالفة لقانون الانتخاب وقال أن هذه تعليمات باطلة هي وما يترتب عليها من قيود بما في ذلك عملية الانتخاب نفسها — ذلك لأن يوم الانتخابات يرد سابقاً على المواعيد الواردة في القانون ١٤٨ سنة ١٩٣٥ فلا تتحقق صلاحية أي المقيدين للتصويت إلا بعد فوات المواعيد المحددة في القانون وقد نتج عن هذه التعليمات أن جد كل مرشح في حشد أنصاره في كشوف أو استمارات أعدها لذلك مخالفاً أحكام القانون من حيث توفر شروط الأهلية أو بعضها وصرف لبعض الناس تذاكر انتخابية فعلاً مع أنهم ليس لهم حق التصويت وطلب الحكم بصفة مستعجلة . بنذب خبير لائبات حالة الطلبات المقدمة من الكافة لاجراء قيود انتخابية في دائرة ميناء البصل وما قيدتها فعلاً بدفتر الانتخاب تالياً لآخر قيد قانوني في سنة ١٩٤٣ وما صرف أو يصرف من بطاقات تأسيساً على هذه القيود الباطلة وأضاف بجلسة المرافعة طلباً آخر هو الحكم باستبعاد جميع المقيدين في ديسمبر سنة ١٩٤٤ م من عملية الانتخاب التي تحصل في ١٨/١/١٩٤٥ واستبعادهم عن الكشف التي تقدم الى اللجان وحيث أن حضرات الأساتذة محمد عبد السلام وفؤاد علي و ابراهيم طلعت وشهدى عبده وحنفي جمعه وهم بعض المرشحين

القانون فيها وماهيتها وطريقة الطعن فيها فقد نصت المادة ٧ من القانون على أنه يكون بكل مدينة أو قرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من مأمور أو من ينوب عنه ومن اثنين من الأعيان يعرفان القراءة والكتابة يعينهما المحافظ ونصت المادة ٨ على أن جدول الانتخاب يشتمل على اسم كل ناخب توفرت فيه في أول ديسمبر الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية وعلى لقبه وصناعته وسنه ومحل سكنه ويحرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء في المدينة ونصت المادة ٩ على أن اللجنة لها أن تطلب ممن قيد اسمه في الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه أن يثبت سنه وجنسيته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لها الحقوق الانتخابية ونصت المادة ١٠ على أن جدول الانتخاب يعرض في كل مدينة كل سنة من أول يناير إلى الخامس عشر ونصت المادة ١١ على أن جدول الانتخاب يعرض ويبحث إلى المحافظ باحدى نسختي جدول موقعا عليها من أعضاء اللجنة التي حررته ومرفقا به المحضر المثبت للعرض وذلك في اليوم نفسه ويوقع المحافظ على هذه النسخة ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما يتعلق بتغيير الموطن أو بالتصحيح طبقا لقرارات اللجنة التي سيأتى ذكرها بعد أو حكم المحكمة ويجب أن يوقع المحافظ على التعديل أما نسخة الجدول الثانية فتبقى عند رئيس اللجنة وعليها تصحيحها حسب التعديلات التي يبلغها المحافظ عملا بالفقرة السابقة ونصت المادة ١٢ على أن لكل مصرى أهل درج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقبده

في مدينة الاسكندرية طلبوا دخولهم خصوما ويريدون قصر الانتخابات على الناخبين المقيدين في الجدول لغاية سنة ١٩٤٣ م وقررت المحكمة نظرا لوحدة المصلحة ولأن الحكم في الدعوى يؤثر على حالتهم قبولهم خصوما في الدعوى .

« وحيث ان الحاضر عن محافظة الاسكندرية دفع الدعوى بدفعين أولها - بخروج الدعوى من ولاية الحكم الأهلى عملا بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٧ التى حددت ولاية المحاكم فى القضايا التى ترفع على الحكومة ونصت فقرتها العاشرة على أنه ليس للمحاكم الأهلية أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى أعمال السيادة ولا يجوز لها كذلك أن تفصل فى ملكية الأملاك العامة على أن تلك المحاكم دون أن يكون لها تأويل عمل إدارى أو إيقاف تنفيذه تختص - ١ - فى المواد الجزئية والتجارية بكل المنازعات التى تقع بين الأفراد والحكومة بشأن عقار أو منقول - ٢ - بدعاوى المسئولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب اجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح - ٣ - فى كل المسائل الأخرى التى يخولها القانون النظر فيه كما دفعها الحاضر عن المحافظة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لعدم توفر الاستعمال فيها .

« وحيث انه لا مكان الفصل فى الدعوى أو تحديد اختصاص المحكمة بالفصل فيها يتعين على المحكمة استعراض مواد قانون الانتخاب ١٤٨ سنة ١٩٣٥ لمعرفة إجراءات الانتخاب موضوع هذه الدعوى وحكم

أن يطلب إدراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيّد كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق كذلك وله أيضا أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقيّد ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية الحادي والثلاثين من شهر يناير من كل سنة وتقدم كتابة للمحافظة وتقيّد بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص وتعطي إيصالات لمقدميها وعلى المحافظة في جميع الأحوال أن تعلن كل من قدم طلبا من الطلبات السابقة وكل من قدم بشأنه طاب منها لتقديم ملاحظاته أمام اللجنة الآتي ذكرها ويودع كشف الطلبات بالمحافظة من السادس إلى الخامس عشر من شهر فبراير ولكل ناخب مدرج اسمه - أن يطلع عليه ونصت المادة ١٣ على أن هذه الطلبات تحكم فيها لجنة مؤلفة من المحافظ وقاض وعضو نيابة ويكون الحكم فيها من الخامس عشر من فبراير إلى الخامس عشر من مارس من كل سنة وتعرض قرارات اللجنة من الخامس عشر إلى الحادي والثلاثين من مارس في مقر المحافظة فإذا لم يصدر قرار اللجنة في طلب من الطلبات المقدمة إلى المحافظة في الميعاد المنصوص عليه أو لم يعرض بقرارها اعتبر ذلك رفضا للطلب ونصت المادة ١٤ على أن لكل ذي شأن كما لكل ناخب مدرج اسمه في احدي الجداول بدائرة الانتخاب أن يستأنف قرار اللجنة إلى المحكمة الابتدائية من أول أبريل إلى العاشر وكذلك الحكم إذا لم يعرف قرار اللجنة في احدي الطلبات ونصت المادة ١٥ على أن المحكمة تخطر المحافظة بما أصدرته من القرارات ناقضا لقرارات اللجنة

في الخمسة أيام التالية للقرار وحتى الاخطار يكون لقرارات اللجان كل ما يترتب عليها من الآثار - ونصت المادة ١٧ على أن اللجان تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب وتضيف إليها أسماء من أصبحوا حائزين لشروط الانتخاب ومن أهملوا بغير حق في المراجعات السابقة ويحذف منها أسماء المتوفين ومن فقدوا صفة حق الانتخاب منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم ادرجت بغير حق ونصت المادة ١٨ على أنه لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب اب الحق في الاشتراك في الانتخاب ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيدا في الجدول ونصت المادة ١٩ على أن رئيس اللجنة المنصوص عنها في المادة ٧ يعطي لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب وأصبح قيده فيه نهائيا شهادة بذلك يذكر فيها اسمه ومحل موطنه ورقم وتاريخ قيده بالجدول والسن المقررة له في تاريخ القيد وتختتم الشهادة بختم القسم ونصت المادة ٥٧ أن كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة اعضائه وهو المرجع الأعلى في ذلك ولكل ناخب أن يطالب بابطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بعريضة يقدمها إلى رئيس المجلس المشتمل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب ويقدم الطلب في خمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر ولكل مرشح أن ينازع بالطريقة عينها في صحة انتخاب العضو الذي اعلن انتخابه ولكل من المجالسين سلطه سماع الطالب واعلان الشهود إذا رأى محلا لذلك ويتحرى في ذلك هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجناح

ولكل من المجلسين أن يعهد هذه السلطة للجنة التي يبت فيها لفحص نيابه الأعضاء ويفصل المجلسان في الطلبات والمنازعات فيعملن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحاً أو يقضى ببطلان الانتخاب ويقرر خلو المحل ونصت المادة ٦٥ من القانون على عقاب كل من تعمد ادراج اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام القانون واكل من توصل إلى ادراج اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو في ذلك الغير الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك ونصت المادة ٨٣ على حق وزير الداخلية في اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون . وحيث أن المدعى ذهب في تفسير نصوص قانون الانتخاب إلى أن قيد الاسماء في الجدول يكون بناء على طلبات تقدم عنها ايصالات وان تذاكر الانتخاب لا تعطى إلا بعد انتهاء المواعيد المقررة في هذه المواد مشيراً إلى المادة ١٩ من قانون الانتخاب واستعان في دفاعه إلى ذكر بعض أسماء لأشخاص قيدهم أحد المرشحين مع أنهم لا يقيمون اطلاقاً بدائرة ميناء البصل وقال أن ادراج الاسماء في جدول الانتخاب مرجعة إلى شيخ الحارة فهو وحده الأمين على ذكر الاسماء ورصدها في الجدول والتحقق من الاشخاص وأنه لا سبيل إلى تحقيق بطلان أصوات أمثال هؤلاء الناخبين فيما بعد أمام البرلمان بعد أن يكون الانتخاب قد تم فعلاً لأن التصويت يجري بصفه سرية ولا يعرف لأي المرشحين أعطى ذلك الصوت الباطل وقال أن الطلبات التي تقدم للقسم لتقييد الاسماء لا تحفظ بل تعدم ولا أثر لها .

» وحيث انه من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الانتخاب في مصر أن جدول الانتخاب دائم ويعتبر أساساً لكل انتخاب يجري في غضون السنة وأن سير إجراءات الطعون في أسماء المقيدين وغير المقيدين في ذلك الجدول لا يجوز أن يكون عقبة في سبيل استعمال حق الانتخاب لكل من ورد اسمه في الجدول حرصاً على تطبيق مبدأ الدوام ومبدأ المساواة الذي يجعل لكل من توفر فيه شرط الانتخاب أن يدرج اسمه في الجدول بلا حاجة إلى تقديم طلب بذلك لجميع الأشخاص الذين توافرت فيهم شروط الناخب ولم تكن أسماؤهم مقيمة في الجدول لا يكون لهم حق الانتخاب وكذلك الأشخاص الذين يفقدون شرطاً من شروط الانتخاب وتكون أسماؤهم مدرجة في الجدول عند إجراء الانتخاب لهم أن يشتركوا فيه على مسئوليتهم ولا يجوز منعهم عن استعمال هذا الحق طالما أن أسماءهم لم تستبعد وفقاً للاوضاع القانونية فإذا تبين أنه أدرج اسمه بغير حق أو أن غيره تعمد ذلك فيكون ذلك معاقباً عليه بالمادة ٦٥ وما بعدها التي تكلمت على جرائم الانتخاب ولأجل هذا رصد في جدول الانتخاب كل شخص توافرت فيه شروط الانتخاب في أول ديسمبر من كل سنة فوجود اسم شخص في دفتر الانتخاب دليل على أهليته ما لم يطعن في ذلك بالطرق المقررة في القانون وعدم وجود دليل إعتباري على عدم الأهلية وهو قابل للطعن أيضاً في المواعيد التي بينها القانون والشهادة التي تعطى بحسب المادة ١٨ هي في الحقيقة مقررة لحق الانتخاب لا منشئة له لأن الحق

يتولد منذ إدراج الاسم في الجدول (يراجع كتاب بيير ص ٢١٤ من الملحق وموسوعة البانديكت نبذة ١٨٧٠ انتخابات وكتاب الأستاذين وايت بك إبراهيم والدكتور وحيد رأفت في القانون الدستوري ص ٦٥٥) ويؤكد هذا التأويل أن المادة ٤١ من قانون الانتخاب لا تجعل من حيازة الشهادة شرطاً أساسياً وحتماً لدخول الانتخابات بل نصت على أن من أضرع شهادته قيدت لجنة الانتخاب رأيه بعد تحققها من شخصه أما ما ورد بالمادة ١٩ من أن الشهادة لا تسلم إلا لمن أصبح قيده في الجدول نهائياً فليس معناه إزال الحرمان من حق الانتخاب بمن لم يكن بيده شهادة بل قصد بذلك عدم استهداف شهادة المنح والسحب في فترة الطعون وحتى لا تتعرض شهادة الانتخاب للتسليم والسحب بلا مسوغ.

« وحيث أن نصوص قانون الانتخاب إنما وضعت لمواجهة الظروف العادية التي تأذن بانقضاء مواعيد الطعون قبل أن يحل موعد الانتخاب ولا يجوز أن يتنافر المبدأ المقرر في القانون العام الذي يقضى بمباشرة الحقوق طالما لم يرد على استعمالها البطلان وتطبيقاً لهذا المبدأ يظل النائب يباشر عمله النيابي بالرغم من تقديم الطعن في صحة انتخابه ويعد اشتراكه في أعمال المجلس صحيحاً حتى يبت في الطعن في صحة انتخابه على أن القانون لم يرد أن تكون لجنة القيد آلية تحول لها الحق في مطالبة من يراد قيدهم بآثبات سنهم أو جنسيتهم أو غير ذلك من الشروط وحيث أنه على ضوء هذه النصوص أصدر دولة وزير الداخلية بما له من الحق

في إصدار قرارات لتنفيذ قانون الانتخاب الصكبات الدوري ١٨٥ في ١٢/٥/١٩٤٤ بالتنبيه على لجان تحرير جدول الانتخاب إلى قيد أسماء كل من تتوافر فيهم في أول ديسمبر الحالي الصفات المطلوبة لتولى الحقوق الانتخابية ويكون لكل شخص أدرج اسمه بواسطة هذه اللجان حق الانتخاب ويعطى شهادة قيد على النموذج رقم ٣٨ بعد أن يكتب عليها كلمة « مؤقتة » لأن نص المادتين ١٩ و ٤١ من قانون الانتخاب تفترض أن الانتخاب قد تحددت مواعيده في ظروف معتادة قبل ميعاد انعقاد البرلمان وهو يقع حتماً في السبت الثالث من شهر نوفمبر أي وقت تكون فيه مواعيد الطعن في القيود قد انتهت — فأورد المشرع هذين النصين نزولاً على الحكم الغالب ولكن إذا حدثت ظروف استثنائية قضت كما هو الحال الآن بأن يقع يوم الانتخابات في وقت لا يزال في ظرف شهرين من تاريخ الحل كما ينص الدستور فلا مناص من القول بالرأي الذي تضمنه كتاب وزير الداخلية والا ضاع علي من يكون له الحق في إدراج اسمه في جدول الانتخاب استعمال حقه المشروع في الانتخاب. « وحيث أن ما يدعيه المدعى من أن حق التصويت لا يتقرر في الانتخاب الحالي إلا لمن صار قيدهم نهائياً قبل ديسمبر سنة ١٩٤٤ هو رأي ظاهر الخطأ — كما أن الطلبات والايصالات التي يقول المدعي أنها مزورة وأنها تعدم هو قول لا محل له كذلك لأن الطلبات والايصالات لم يفرضها القانون إلا بصدد الشكوى من عدم إدراج الاسم إلى اللجنة التي يرأسها المحافظ ولبس

القيد في جدول الانتخاب بحاجة إلى تقديم طلب به كما أن اللجنة الانتخابية لها كامل السلطة في أن تتحرى البيانات اللازمة للتحقق من شخصه ومن توفر شروط الانتخاب فيه كما أشارت إلى ذلك المادة ٩ ولذلك صدرت تعليمات وزارة الداخلية وقرار مجلس الوزراء في ٢٤/١٢/١٩٤٤ بأن يجرى التحرى الدقيق عن كل ما يتصل باجراءات هذا القيد وأنه لا يلتفت إلى طلبات القيد في جداول الانتخاب التي قدمت أو تقدم باليد مباشرة أو بالبريد ويرجع إلى الأسماء التي أدرجت فعلاً في الجداول في هذا الشهر (شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤) وتحقق حالة كل طالب على حدة بمعرفة ضابط المباحث أو موظف مسئول فازتبن أنه مستوف لجميع الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب يبي مدرجاً في الجدول أما إذا تبين عدم توافر شرط من هذه الشروط في الطالب فيستبعد اسمه من الجدول وتقبل الطلبات مصحوبة بما يثبت توافر الشروط وتسلم شهادات القيد المؤقتة التي صدرت بناء على الطلبات الجديدة إلى أصحابها شخصياً بعد التحقق من شخصهم بمعرفة ضابط أو موظف مسئول أما الشهادات التي لم تهتد الجهات الادارية إلى أصحابها أو تبين أنهم غير مقيمين بدائرة القسم أو الشياخة فتبقى عند رئيس اللجنة وتحتصر في كشوف خاصة وتحفظ لدى مأمور القسم .

« وحيث أنه بعد هذا البيان واستعراض نصوص القانون يبين أن القرارات الصادرة في شأن الانتخاب لم تكن مخالفة للقانون وليس ثمة محل لشكوى المدعى خصوصاً

وأن للمدعي مجال فسيح في الطعن سواء أمام اللجنة التي يرأسها المحافظ عملاً بالمادة ١٣ أو إلى المحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ١٤ أو إلى مجلس النواب عملاً بالمادة ٥٧ أما ما يتذرع به من أنه لا سبيل إلى معرفة أصحاب الأصوات الباطلة الذين كانوا سبباً لنجاح عضو مجلس النواب فتقول لا محل له كذلك لأن أصحاب هذه الأصوات يستبعدون من مجموع الأصوات فلا يحسب لهم وزن في جانب مرشح من المرشحين وتجرى النتيجة على واقع الأصوات الصحيحة وهذا هو ما جرت عليه أحكام مجلس الدولة في فرنسا داللو ٩١١ ج ٣ ص ١٣٣ وحكم مجلس الدولة في ٢٨/١/١٩١٠ .

وحيث أنه بعد إن استعرضت المحكمة أوجه النظر في مواد قانون الانتخاب وطرق الطعن يتعين عليها تحقيق ولاية المحاكم في هذا النزاع ومدى اختصاصها بنظره . . . « وحيث أن المحاكم الأهلية ممنوعة من النظر بحكم لائحة ترتيبها في أعمال السيادة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة — فهل يصدق على عملية الانتخاب وإجراءاتها أنها من أعمال السيادة — هذه المسألة محل جدل كبير بين العلماء وبين المحاكم فذهب فريق إلى أن عمل السيادة أو العمل الحكومي هو ما كان متعلقاً بتنفيذ الدستور أو بمعالجة المصالح العمومية الكبرى وذهب رأي آخر إلى أن أعمال السيادة لا يمكن حصرها وأن التفرقة بينها وبين أعمال الإدارة الأخرى متروكة للقضاء ولذلك عمد العلماء إلى مراجعة أحكام مجلس الدولة في هذا الشأن وتبين من استقرار الأحكام أن من أعمال السيادة الممنوعة

الانتخاب وما يدور حول هذا القيد من ضوابط وتحقيقات .

« وحيث أن المدعى ذهب في دفاعه إلى أن قيد الاسماء في دفتر الانتخاب واعطاء البطاقات للناخبين هو عمل إدارى يقبل الطعن عليه إن صدر مخالفاً للقانون وحيث أن هذه المحكمة مع احترامها للآراء المتقدمة وتعويلها على ما جاء بها نرى أننا في مصر لسنا ملزمين بالتقيد بما تقيدت به المحاكم في فرنسا فلكل دولة في ذلك ظروفها الخاصة وما يعد عملاً من أعمال السيادة في دولة قد لا يعد من أعمال السيادة في دولة أخرى — ولعله ليس من التزيد أن يقال أن السبب في انتقاص أعمال السيادة في فرنسا والتقليل من أهميتها هو وجود قضاء إدارى على رأسه مجلس الدولة عمل دائماً على هدم نظرية السيادة ، وعدم وجود نص صريح في التشريع الفرنسى ينص على الأعمال المذكورة بينما النص في مصر واضح صريح في المادة ١٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية كما أن لأئحة المحاكم المختلطة في المادة ١١ بعد تعديلها في معاهدة منقرو أصبحت هى الأخرى تنص على خروج أعمال السيادة من رقابة القضاء بعد أن كان نصها السابق غامضاً فليس من العجيب إذن إذا لم تقتصر في مصر على ما اقتصر عليه في فرنسا وأن تدخل ضمن أعمال السيادة خلاف المرسوم الصادر بدعوة الناخبين القرارات التى تصدر تنفيذاً له وتطبيقاً لأحكامه كالكتاب الدورى رقم ١٨٥ الصادر من دولة وزير الداخلية أو قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤/١٢/١٩٤٤ — على أنه مما شك فيه سواء توسعنا فى نظرية أعمال السيادة أو لم نتوسع فإن هذا القرار

على القضاء ومجلس الدولة نظره الاجراءات التنفيذية المتعلقة بالانتخابات للبرلمان كتقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر فرعية وتوزيع التذاكر الانتخابية وقضى مجلس الدولة فى فرنسا فى ٦/٨/١٩١٨ بأن الجمعيات التشريعية هى التى تملك تحقيق صفة نيابة أعضائها وهى المختصة وحدها بفحص شرعية الأعمال التحضيرية والتمهيدية لعملية الانتخاب على أن القائلين بتحديد أعمال السيادة ليرك للقضاء فرصة التداخل برقابته متفقون على اعتبار أعمال الحكومة السياسية Acts politiques من أعمال السيادة (ديجى واندريه جرو راجع كتاب رقابة القضاء على أعمال الادارة للدكتور وحيد رافت ص ١٩٣ .

« وحيث أن أعمال السيادة لا يشترط أن تكون متخذة بقانون بل يكفي أن يصدر بهذا العمل من مجلس الوزراء أو من وزير فى حدود اختصاصه وطبقاً للقانون ليكون عملاً من أعمال السيادة المحظور على القضاء بحثه أو مناقشته أو مراقبته مهما ترتب الضرر عنها بحقوق الأفراد وذلك عملاً بنظرية فصل السلطات وصيانة لأعمال القضاء ولأعمال السلطة التنفيذية من أن تطغى إحداها على الأخرى أو تعبت إحداها بأعمال الأخرى وقد عدد العلامة دى هلس فى كتابه الجزء الأول نبذة ٥١ كلمة Competence طائفة من أعمال السيادة ومن بينها إجراء عملية الانتخاب La conoguation de electeurs وعملية الانتخاب هى بلا شك تتناول كل ما يتعلق منها من أعمال تحضيرية أو تمهيدية . بما فى ذلك قيد أسماء فى جدول

بطبيعته وملابساته يعد عملاً سياسياً من أعمال الدولة . acte politique . تأويل العلامة ديجي والاستاذ اندرسية جرو ومن الواضح أن ليس للمحاكم أن تتعرض أو تتدخل في الأعمال السياسية وحيث أن من جهة أخرى فإن قانون الانتخاب قد رسم الطريق للطعن في قيد أسماء الناخبين أو في سوء استعمال جدول الانتخاب وجعل هذا الطعن أمام اللجنة التي يرأسها المحافظ ويستأنف قرارها أو يطعن عليه أمام المحكمة الابتدائية (م ١٣ و ١٤ من قانون الانتخاب) ثم أمام البرلمان نفسه عملاً بالمادتين ٥٧ من قانون الانتخاب و ٩٥ من قانون الدستور والتي نصت على أن كل مجلس مختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات ويجوز أن يعهد القائمون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى - وهذا الشطر الأخير من المادة يوضح تماماً أن المجلس هو وحده صاحب الرأي الأعلى وصاحب الاختصاص أطلاق في كل ماله علاقة بالانتخاب ولجانه ودفاره والنواب حين يجتمعون للفصل في طعن انما يجتمعون كمحكمين أي يجوز لهم أن يحكموا بعدم صحة انتخاب عضوان بدالهم أن في انتخابه مخالفة صريحة للقانون (يراجع في تفصيل ذلك الكتاب على هامش الدستور ص ٤٥٦ و ٤٥٧) وحيث أن هذه النصوص تؤكد حرمان المحاكم من التدخل في الشؤون الانتخابية لأنها من أعمال السيادة أو لأنها عمل سياسي حكومي ولذلك يتعين على القضاء عدم الفصل فيها - بصرح نص المادة ١٥ من لائحة الترتيب التي حددت الحالات التي تنظر فيها المحاكم دعاوى الحكومة

والمسؤولية عن أعمالها .

« وحيث أنه لا شك في أن القضاء المستعجل يتقيد باختصاص المحكمة الأهلية عموماً إلا أن مرحلة بحث اختصاص القضاء المستعجل لا ترد في الدعوى الحالية ولا محل لمناقشة امكان تنفيذ الحكم الذي يصدر في مثل هذه الدعوى مادام إن ولاية المحاكم الأهلية منعقدة ومن ثم يتعين قبول الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى .

(قضية الاستاذ عبد الفتاح كرشاى المحامى ضد حضرة صاحب السعادة عبد الخالق حسونة بك محافظ الاسكندرية وبصفته وآخر رئاسة حضرة الاستاذ محمود يوسف بك القاضى رقم ٩٧ سنة ١٩٤٥)

٢٤٧

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٧ مايو سنة ١٩٤٢

شريك . تأجيل قبل القسمة . أثره . قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه . إجراء مؤقت . مسائل بالمرزوع . تنفيذ . إبقائه أو الاستمرار فيه . مستندات . بحثها للوقوف على جدية المازعة .

المبادئ القانونية

١ - تأجير أحد الشركاء حصته أو حصة شريكه قبل القسمة لا ينفذ في حق الشريك الآخر الذى يكون له الحق في إبطال هذا التصرف وإخراج المستأجر من العين . ولا تعنى الإشارة إلى هذا المبدأ القانونى أن لقاضى الأمور المستعجلة صفة في الفصل في موضوع الحقوق التي تترتب على تفسير أحكام القانون ولكن لا جدال في أن له في

دعوى الحراسة وثابت تاريخهما في ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ وأحدهما خاص بالوابورات والثاني بالأطيان ومدة الاجارة في العقدين ثلاث سنوات تبدأ من أول نوفمبر ١٩٤١ وموقع على العقدين من المؤجر عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الورثة وقد قدم المدعي في الدعوى الحالية توكيلاً شرعياً صادراً للمؤجر من الست زكية محمد أحمد التي كانت داخلة في دعوى الحراسة والتي تدعى بملكية الربح في الوابورات وفي بعض أعيان أخرى في الشركة وتوكيلاً آخر صادراً من الست سنية هانم حسين فهمي وهي إحدى الورثة كما قدم مع مذكرته خطاباً صادراً له (أى للمدعى) من عثمان كمال أفندي وهو من بين الورثة أيضاً بموافقته على عقدى الايجار الصادرين له وتاريخ هذا الخطاب ٤ نوفمبر ١٩٤١ وعلى هذه المستندات يرتكز المدعى في القول بوجوب احترام حقه الثابت له بعقدى الايجار في إدارة الأعيان المؤجرة خارجاً عن الحراسة المحكوم بوضعها على أعيان الشركة لأنه ولو أن التأجير حاصل من بعض الشركاء في حصص مفرزة من الشركة التي لم تقسم أعيانها بعد فإن كل حق الشركاء الآخرين الذين لم يؤجروا حصصهم هو المطالبة بما يخصهم في الربح .

« وحيث ان تأجير أحد الشركاء حصته أو حصّة شريكه قبل القسمة لا ينفذ في حق الشريك الاخر الذي يكون له الحق في ابطال هذا التصرف وإخراج المستأجر من العين . ولا تعنى الاشارة إلى هذا المبدأ القانوني أن لقاضى الأمور المستعجلة صفة في الفصل في موضوع الحقوق التي تترتب على تفسير

سبيل تحديد مدى سلطانه في الحكم بالاجراء المؤقت الواجب اتباعه أن يستهدى بما تؤثر به أحكامه في موقف الطرفين وفي قيمة مستنداتها .

٢ - أن مهمة قاضى الأمور المستعجلة عند الفصل في الاجراء المؤقت الذى يطلب بشأن التنفيذ يجب أن يراعى فيها عدم المساس بموضوع الحقوق على أن الرأى قد استقر على أن لهذا القاضى سلطة واسعة في بحث مستندات - الطرفين وحقوقهما وتقديرها للحكم بإيقاف التنفيذ أو بالاستمرار فيه وليس في هذا مساس باصل الحق وإنما هو إرشاد للقاضى للوقوف على جدية المنازعة في التنفيذ الواجب أصلاً .

المحكم

« حيث ان المدعى يطلب الحكم بإيقاف تنفيذ حكم الحراسة الصادر في القضية رقم ٢٨٩ مستعجل مصر ١٩٤٢ والمعدل استئنافياً بالحكم الصادر في القضية رقم ٢٩٨ مدنى مستأنف سنة ١٩٤٢ فيما يختص بوابورات الطحين الثلاثة والأطيان التي مقدارها ٣٧ فداناً وكسوراً الكائنة بزمام ناحية بليدة مركز العياط وبنفاذ عقدى الايجار الصادرين له عن هذه الأعيان أو بإقامته حارساً عليها بدلاً من المدعى عليه الأول الذى عين حارساً عليها بموجب الحكمين المشار إليهما .

« وحيث ان المدعى استند في دعواه إلى عقدى الايجار السالف ذكرهما وهما صادران له من محمود حلمى أفندي أحد ورثة المرحوم حسين فهمى أفندي والذي كان خصماً في

أحكام القانون ولكن لا جدال في أن له في سبيل تحديد مدى سلطانه في الحكم بالاجراء المؤقت الواجب اتباعه أن يستهدى بما تؤثر به أحكامه في موقف الطرفين وفي قيمة مستنداتهما .

« وحيث ان المدعى عليه يطعن بصورية عفى الايجار لجملة وجوه أظهرها عدم اتيان المؤجر محمود أفندى حلمى بذكر لهذين العقدين في دعوى الحراسة التي كان يطلب فيها إقامته حارساً على الواورات وقد كانت الدعوى منظورة بعد صدور العقدين وإثبات تاريخهما هذا فضلاً عن أنه متزوج بابنة المستأجر الذي ما كان له أن يجمع بين استئجار الأطميان والواورات الثلاثة مع بعد الجهات التي تقع فيها عن بعضها الاخر مما يؤيد أن هذا التأجير الصورى أن هو إلا حلقة من حلقات المنازعة التي أعدت من قبل لتعطيل أثر الحراسة فيما لو قضى بها لصالح الوارثة التي طلبتها ولهذا يطلب المدعى عليه الحكم باستمرار التنفيذ أو باستمراره مع تثبيت الحراسة في مواجهة المدعى .

« وحيث ان مهمة قاضى الأمور المستعجلة عند الفصل في الاجراء المؤقت الذي يطلب بشأن التنفيذ يجب أن يراعى فيها عدم المساس بموضوع الحقوق على أن رأى قد استقر على أن لهذا القاضى سلطة واسعة في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما وتقديرها للحكم بإيقاف التنفيذ أو بالاستمرار فيه وليس في هذا مساس بأصل الحق وإنما هو إرشاد للقاضى للوقوف على جدية المنازعة في التنفيذ الواجب أصلاً (يراجع كتاب قضاء الأمور

المستعجلة لراتب بك بند ١١٤٣ صحيفة ٥٩٨ وما بعدها) .

« وحيث ان عقدى الايجار اللذين يطلب المدعى نفاذهما هما سنداه في المانعة في تنفيذ حكم الحراسة وقد استعرضت المحكمة ظروف تجديدهما فتبين لها أنهما صادران من محمود حلمى أفندى في وقت احتدم فيه النزاع بين الطرفين وأوشكت دعوى الحراسة أن ترفع وقد كان دفاع المؤجر في تلك الدعوى لا يتفق وإقراره الحالى بحصول التساجير . وأخيراً فإن نفاذ الايجارة موقوف على إجازة الشركاء جميعهم كما تقدم بيان ذلك .

« وحيث ان في هذه الظروف جميعها وقد دلت عليها مستندات الطرفين ما يكفى لتوضيح الطريق لقاضى الأمور المستعجلة حتى يحكم بما يجب اتخاذه من اجراء مؤقت فاذا ما قضى باستمرار تنفيذ حكم الحراسة على الرغم من عقدى الايجار فإن هذا الاجراء لا يمس حقاً ظاهراً للمدعى إذ لم يتبين أى أثر للجد في هذه الاجارة ومن ثم فتكون دعوى المدعى غير قائمة على أساس ويتعين رفضها

« وحيث ان المصاريف يجب الزام المدعى بها إذ خسر دعواه وذلك محل بالمادة ١١٣ مرافعات .

(قضية ابراهيم بك كريم وحضرته الأستاذ عبد المنعم خالد ضد ابراهيم شرف الدين وآخرين رئاسة حضرة القاضى يحيى محمد مسعود رقم ١٢٣٦ سنة ١٩٤٢ مستعجل)

قضاء الضرائب

ونحو لا هذه السلطة بمقتضى النصوص القانونية .

٥ — يتحدد اختصاص لجنة التقدير في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة وبين الممول فلا تملك اللجنة النظر في شيء متفق عليه بين المأمور والممول ولا في شيء خارج من نطاق النزاع بينهما .

٦ — تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية السابقة بمقتضى أوراق وحسابات الممول فإن لم تكن لديه حسابات ومستندات أو كانت لديه ولكنها غير محل للثقة والاتحاد وجب إجراء التقدير من واقع العناصر التي يجمعها إذ أقدر كالمناقشات والمعاينة والاطلاع وتطبيق العرف والقوانين الاقتصادية وظروف الممول الخاصة بحيث يكون التقدير أقرب ما يكون إلى الواقع وإن كان جزافاً

المحكم

« حيث أن محصل النزاع يخلص في أن الطاعن هو صاحب مطعم يقدم الفول والطعمية لعملائه قدرت اللجنة أرباحه عن السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٣ بالمبالغ الآتية على التوالي ٤٠٠ ج و ٤٥٥ ج و ٥٨٠ ج و ٨٤٥ ج و ٩٥٥ ج وأعلنته المصلحة بالقرار في ١٢/٥ ١٩٤٥ فلم يقبل هذا التقدير وطعن فيه بصحيفة معلنه في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

ومن حيث أنه دفع بطلان قرار اللجنة بالنسبة لأرباح السنوات ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ لأن مأمور الضرائب قدرها بالمبالغ الآتية ٢٤٥ ج و ٢٦٠ ج و ٢٦٥ ج و ٢٧٠ ج على التوالي ووافق الممول عليها فلا يسوغ أن يعدل المأمور سواء كان هو بنفسه الذي سبق أن وضع هذا

٢٤٨

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦

مل يجوز عرض الأمر على اللجنة بعد اتفاق المأمور مع الممول

المبادئ القانونية

١ — إن الاتفاق بين مصلحة الضرائب والممول على تحديد ربحه وإن كان من جهة الدخل النظري غير مانع من العودة إلى التصحيح كلما جد مبرر لذلك إلا أن الشارع رأى فيه استقراراً لازماً فأجازه

٢ — إن مقتضى النص المعدل للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إيجاد مرحلتين الأولى مفاوضة بين المصلحة والممول إن انتهت إلى اتفاق فلا يحال الأمر إلى اللجنة وإن لم يتم الاتفاق أحيل الخلاف إليها ونتيجة لهذا صيرورة المسائل المتفق عليها نهائية ينفذ مقتضاها في حق الممول والمصلحة جميعاً

٣ — جاء نص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ صريحاً في أنه لا يعرض على لجنة التقدير سوى الخلاف القائم بين المأمور أو الممول بمعنى أن الجزء المتفق عليه يتخذ أساساً لربط مؤقت انتظاراً لفصل اللجنة فيما انحصر فيه الخلاف

٤ — إن مأمور الضرائب هو صاحب السلطة الأولى في التقدير وهو صاحب السلطة في الاتفاق مع الممول على ما يعتقده الربح الحقيقي الذي يخضع للضريبة . وهو إذ يعقد مثل هذا الاتفاق يكون ممثلاً لمصلحة الضرائب

التحلال منه . أو أن للمأمور أن يعدل عنه
ويغير فيما تم الاتفاق عليه إذا تبين أنه أخطأ
في تقديره وأن أرباح الممول تتجاوز القدر
الذي انتهى إليه .

« وحيث أنه للفصل في هذه المسألة
يتعين أولاً تحديد الأصل القانوني لفرض
الضريبة والالتزام بها . فهي تكليف في مال
الفرد يسام بها في إقامة المجتمع الذي تمثله
الحكومة . وهي تنشأ وتتجدد بحكم القانون
ولا يجوز تعديلها أو تغييرها أو إلغاؤها أو
الاعفاء منها بغير قانون (المادتين ١٣٤ و ١٣٥
من الدستور) وقد حدد الشارع في القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ وعاء الضريبة وسعرها على
الثروة المنقولة فجعل وعاءها صافي الربح
(المادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون المذكور)
وسعرها نسبة مئوية محددة (المواد ٧ و ١٥
و ٣٧ من قانون الضرائب والقانون رقم ٣٩
لسنة ١٩٤٠ و ١٩ و لسنة ١٩٤٢) فوجب إذن
على كل ممول أن يؤدي ما فرض القانون عليه .
وكل اتفاق يبني عليه نقص أو زيادة في هذا
التكليف يكون مخالفاً لنص المادة ١٣٤ من
الدستور . إلا أن الأرباح التي تجعل أساساً
لربط الضريبة ليست من الظهور والتعين
بحيث تسهل معرفتها والتحقق منها وإنما هي
على العكس في كثير من الأحيان موضع نزاع
شديد لا يمكن الاطمئنان معه إلى حقيقتها
بتاتاً فتفترض افتراضاً . فإذا ظل هذا
التقدير عرضة للتغيير والتعديل كلما بدا وجه
من وجوه التصحيح امتنع الاستقرار في
شأن المولين . لهذا وجب أن يكون هناك
حد يقف عنده الأمر وتفترض فيه صحة
التقدير نهائياً بحيث لا يجوز العودة إليه .
وأظهر هذه الحدود صدور حكم نهائي بتحديد
الأرباح . لكن تمت طريق آخر للوقوف
بالنزاع على التقدير في مرحلته الأولى وذلك
باتفاق المصلحة والممول على تحديد ربحه . فإن

التقدير أو غيره ممن حل محله - إلى تقدير جديد
ولا أن يرفع الأمر إلى اللجنة لتعيد التقدير .
« وحيث أنه بالرجوع إلى الملف الفردي
المنضم إلى ملف الدعوى يبين أن للمأمور
ضرائب عابدين ثلاث مذكرات في شأن أرباح
هذه السنوات أولها رقم ٧٠٦ ملف وفيها
يقدر أرباح هذا الممول في سنة ١٩٣٩ بمبلغ
٢٤٥ م و ٢٦٠ ج يضاف ربح المدة من
١/٩/١٩٣٨ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨
وهو ثلث المبلغ المتقدم وفقاً لنص المادة ٨٧
من القانون وقد وافق الممول على هذا التقدير
بإقرار وقع عليه (رقم ٨ ملف) والمذكرة الثانية
رقم (٢ ملف) قدر فيها أرباح الطاعن عن
سنة ١٩٤٠ بمبلغ ٢٦٥ ج ووافق عليها الطاعن
بإقرار تاريخه ٢٧/٢/١٩٤٢ (ملف رقم ٢١)
والمذكرة الثالثة (رقم ١٦ ملف) قدرت فيها
أرباح سنة ١٩٤١ بمبلغ ٢٧٠ ج ووافق عليها
الممول بإقرار غير مؤرخ (١٧ ملف) .

« وحيث أن المأمورية عمدت إلى تقدير
جديد عن أرباح الطاعن في جميع السنوات
من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٣ بجعلها ٤١٠ ج
و ٥١٢ ج و ٧٠٤ ج و ٨٩٠ ج و ١٢٢٨ ج على
التوالي وأعلنته بهذا التقدير في ٩/١١/١٩٤٤
(٤١ ملف) ولكن المأمور عاد واقترح إلغاء
هذا التقدير (٤٢ ملف) ليضع بدلاً منه المبالغ
الآتية ٥٠٣ م / ٦٩٧ ج و ٩٢٩ م / ٦٦٥ ج
و ٩٢٠ م / ٧٦٨ ج و ٦٥٠ م / ٩١٩ ج و ١٠٧٧ ج
(٦٨ ملف) . فلم يقبل الممول هذا التعديل كما
لم يقبل التعديل السابق . ولذا عرض المأمور
المسألة على اللجنة فأصدرت قرارها بتاريخ
٣٠/١١/١٩٤٥ باعتبار ربح هذا الممول في
سني النزاع من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ المبالغ الآتية
٤٠٠ ج و ٤٥٥ ج و ٥٨٠ ج و ٨٤٥ ج و ٩٥٥ ج .
« وحيث أنه يتعين البحث فيما إذا كان
اتفاق المأمور مع الممول على تقدير معين
لأرباحه يقيد المأمور والمصلحة فلا يجوز

هذا الاتفاق وإن كان من جهة الأصل النظرى السابق غير مانع من العودة إلى التصحيح كلما جد مبرر لذلك إلا أن الشارع رأى فيه استقراراً لازماً فأجازه

« ومن حيث أنه يبين من مراجعة النصوص القانونية صحة هذا النظر ووجوب الأخذ به . فقد كان أصل المشروع الذى تقدمت به الحكومة للبرلمان يقتضى أن يكون تقدير أرباح الممولين على الوجه الآتى : ١ — تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية بمقتضى أوراق الممول وحساباته (مادة ٤٧ ضرائب) .

٢ — إذا امتنع الممول عن تقديم حساباته أو مستنداته أو قدمها ورفضت المصلحة اعتمادها . فتقوم بالتقدير لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من الموظفين يجوز أن يضم إليهم اثنان من التجار أو الأعيان يختارهما الممول (المادة ٥٠ من مشروع الحكومة) .

٣ — وتحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التى يقتضى إجراء تقدير فيها مع موافاتها بكل ما قدمه الممول من الاقرارات والبيانات ومع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة (مادة ٥٢ من المشروع المذكور) .

٤ — ويكون هذا التقدير أساساً لربط الضريبة (مادة ٥٣) .

ومؤدى هذه النصوص التى بدأ الشارع تقنينه بها أن يكون التقدير كله من عمل اللجنة وحدها وأن لا يكون للأمور إلا تقديم ملاحظاته وما اجتمع لديه من بيانات الممول ومستنداته لكن مجلس الشيوخ عدل هذا الوضع تعديلاً جوهرياً — وإن كان

الشارع لم يحسن ترتيب المواد وإيضاحها بعد ذلك . فقد غير نص المادة ٥٢ وجعلها كالآتى : « تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التى لم يحصل فيها اتفاق بين المصلحة مع موافاتها بكل ما قدمه الممول من الاقرارات والبيانات ومع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة » .

ومقتضى هذا النص المعدل إيجاد مرحلتين الأولى مفاوضة بين المصلحة والممول انتهت إلى اتفاق فلا يحال الأمر إلى اللجنة . وإن لم يتم الاتفاق أحيل الخلاف إليها . ونتيجة لهذا صيرورة المسائل المتفق عليها نهائياً ينفذ مقتضاها فى حق الممول والمصلحة جميعاً .

« وحيث أنه أخذاً بمفهوم النصوص القانونية على الوجه السابق وضعت اللائحة التنفيذية فجاء فى المادة ٢٥ منها . « إذا كان الممول شركة مساهمة ولم تقدم اقراراً عن أرباحها أو قدمت اقراراً ولم تقدم ميزانيتها ولم يقتنع الأمور بمحتويات الاقرار وكذلك إذا كان الممول من أفراد الناس أو شركة غير مساهمة ولم يقدم اقراراً عن أرباحه أو قدم اقراراً لم يقتنع به الأمور رغماً عن الايضاحات التى طلبها سواء كان الاقرار مدعماً بحسابات أو مبنيًا على تقدير الممول فان أمور الضرائب يخطر الممول بالأرباح التقديرية التى يرى اتخاذها أساساً لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ويحدد له عشرين يوماً لارسال قبوله أو ملاحظاته » .

ونصت المادة ٢٦ من اللائحة على أنه « فى حالة عدم ورود اخطار من الممول يفيد قبوله تقدير الأمور فان هذا الأخير يحيل الأمر إلى اللجنة » . وانتهت المادة بالعبارة الآتية : « ولا

يعرض على لجنة التقدير سوى الخلاف القائم بين الأمور أو الممول بمعنى أن الجزء المتفق عليه يتخذ أساسا لربط مؤقت انتظارا لفصل اللجنة فيما انحصر فيه الخلاف »

ولا شك أن صراحة هذه النصوص قاطعة. فقد جعلت للأمور سلطة التقدير الأولى بناء على ما يجتمع لديه من العناصر نتيجة لتجرباته ومناقشاته ومعايناته وإطلاعه على الحسابات والمستندات. فإذا ما انتهى إلى تقدير محدد أخطر به الممول على استمارة رقم ١٩ ويحدد له عشرين يوما لإرسال قبوله أو ملاحظاته. فإذا لم يقبل الممول التقدير وأرسل ملاحظات لم يفتنع بها الأمور أو لم يبعث ملاحظات ولم يتم بينه وبين الأمور اتفاق. فإن الأمور يخطره بعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير وذلك على النموذج رقم ٢٠ ضرائب إذا لم تقبل وجهة نظر الأمور في ظرف العشرة الأيام التالية لاستلام النموذج سالف الذكر (المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية) فالأمور هو صاحب السلطة الأولى في التقدير وهو صاحب السلطة في الاتفاق مع الممول على ما يعتقده الربح الحقيقي الذي يخضع للضريبة. وهو إذ يعتقد مثل هذا الاتفاق يكون ممثلا لمصلحة الضرائب ونحوها هذه السلطة بمقتضى النصوص القانونية فقد نصت المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن المقصود بمصلحة الضرائب في هذا القانون وزارة المالية والمصالح والموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذ القانون. وتأسيسا على هذه المادة خولت المادتان ٢٥ و ٢٦ من اللائحة التنفيذية للأمور سلطة التقدير والاتفاق على الوجه السالف الذكر.

« وحيث أنه تكمله لهذا البحث وتفرعها عليه يتعين تحديد اختصاص اللجنة وما يمتد إليه سلطانها وما ينتهي عنده وهذا الاختصاص واضح ومحدد في المادة ٥٢ من القانون والمواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من اللائحة وهو محصور في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول (مادة ٥٢ ق) بحيث لا يعرض عليها سوى الخلاف القائم بين الأمور والممول بمعنى أن الجزء المتفق عليه يتخذ أساسا لربط مؤقت انتظارا لفصل اللجنة فيما انحصر فيه النزاع (مادة ٢٦ من اللائحة) ومؤول هذا النص أن اللجنة لا تملك النظر (١) في شيء متفق عليه بين الأمور والممول (٢) في شيء خارج عن نطاق النزاع بينهما — فأما الشيء المتفق عليه فلا محل لعرضه لأن الأمور يملك هذا الاتفاق طبقا لما تقدم بيانه واتفاقه مانع من عرض الأمر على اللجنة. وأما الشيء الخارج عن نطاق النزاع فلا محل لعرضه أيضا لأنه ليس محل خلاف بين الطرفين فإذا قدر الممول أرباحه بمبلغ ١٠٠٠ ج وقدرها الأمور في نفس المدة بمبلغ ١٥٠٠ ج ولم يقتنع أحدهما بوجهة نظره فأحيل الأمر إلى اللجنة فإن اختصاصها قاصر على الجزء المختلف عليه وهو الفرق من الألف والألف وخمسمائة لا تنزل في تقديرها عن الرقم الأول ولا ترتفع به عن الثاني وذلك للأسباب الآتية : —

أولا — لأن النصوص التشريعية تقتضي هذه النتيجة.

ثانيا — لأنه ليس من المقبول أن تضع اللجنة تقديرا لأرباح الممول أقل مما قدره هو نفسه.

ثالثا — لأنه ليس من المقبول أيضا أن

تضع له تقديرا أكثر مما قدره المأمور مع أنه لم يقبل هذا التقدير ولو قبله لما رفع الأمر إليها رابعا - لأن طبيعة عمل اللجنة بعد تعديل مجلس الشيوخ للمادة ٥٢ أصبح عملا قضائيا فاصلا في خصومة بين متنازعين . مدى اختصاصها بحدود مدى النزاع .

خامسا - وما دامت طبيعة عملها على النحو القضائي السابق فإن المتظلم إليها لا يصح أن يسوء حاله برفعه الأمر إليها .

راجع في هذا الموضوع مثال Journal de tribunaux mizte عدد ٣٦٣٦ والمنشور رقم ١١٢٣ المؤرخ ١٢/٨/١٩٤٦ من منشورات مصلحة الضرائب - وكتاب حبيب المصري باشا صحيفة ٥٧١ و ٥٧٢ . « ومن حيث أنه يجب تطبيق القواعد سالفة الذكر على موضوع هذه الدعوى .

« ومن حيث أن الطاعن كان قد ارتضى تقدير المأمور عن السنوات ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ (راجع المستندات رقم ٨ و ١٧ و ٢١ من الملف الفردي المنظم) فقد جاء في مذكرة المأمور رقم ٧ بيانا لايراد هذا الممول ومصاريفه استخلص منه أن صافي أرباحه في سنة ١٩٣٩ هو ٢٤٥ مليم ٢٦٠ جنيه يخص منه مقابل الأعباء العائلية وهو ١٥٠ جنيه يكون صافي المبلغ الواجب تحصيل الضريبة عليه ٣٤٥ مليم ١١٠ جنيه وفي المستند رقم ٨ موافقة من الممول على هذا التقدير وقبوله لسريانه على أرباح سنة ١٩٤٠ . ثم في مذكرة المأمور رقم ٢٠ تقدير لأرباح سنة ١٩٤٠ بمبلغ ٢٦٥ جنيه يخص منه مقابل الأعباء العائلية فيصبح المستحق عليه الضريبة مبلغ

١١٥ جنيه وافق الممول عليه باقرار رقم ٢١ المؤرخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ . وفي المستند رقم ١٧ اتفاق على تقدير أرباح سنة ١٩٤١ بمبلغ ٢٧٠ جنيه يخص منه الأعباء العائلية فينتهي الصافي الخاضع للضريبة إلى ١٢٠ جنيه « ومن حيث أنه طبقا لما تقدم يتعين اقرار هذه الاتفاقات واعتبار الأرقام الواردة بها نهائيا بحيث لا يجوز الرجوع في شأنها إلى بحث جديد مادامت خالية من الخطأ المادي أو الغش المفسد للتعاقد ومادام لم يظهر عنصر جريد من عناصر النشاط لم يتناوله البحث . وطرح الأمر على اللجنة بعد هذا الاتفاق غير مقبول وعمل اللجنة فيه باطل لخروجه عن اختصاصها ومن ثم يتعين الحكم ببطلان قرار اللجنة الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ بالنسبة لأرباح هذه السنوات الثلاثة المتفق عليها واعتماد الاتفاق وسريانه في حق المصلحة والممول جميعا .

« ومن حيث أنه بالنسبة لأرباح سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ فلم يقم عليه اتفاق بين الممول والمأمور فكان عرضه على اللجنة صحيحا وقضاؤها فيه داخل حدود اختصاصها .

« ومن حيث أن الضريبة تربط على الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق وحسابات الممول (مادة ٤٧ من قانون الضرائب) فإذا لم تكن لديه حسابات ومستندات أو كانت لديه ولكنهما غير محل للثقة والاعتماد وجب اجراء التقدير من واقع العناصر التي يجمعها المأمور كالمناقشات والمعاينة والاطلاع وتطبيق العرف والقواعد الاقتصادية وظروف الممول الخاصة بحيث يكون التقدير أقرب

من الطرفين المصلحة والممول أن يخرجنا عن هذا التقدير وحدوده مادام عمله الجديد يبنى على قواعد سليمة لا تتنافى مع الواقع ولا مع المنطق .

« وحيث انه بالنسبة لارتفاع الأسعار في عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ عن السنوات السابقة فإن هذا الارتفاع قابله رواج اقتصادي كبير حتى لا يمكن القول أن أرباح التجار نقصت بسببه . ومن ثم فإن الوجهين اللذين استند اليهما الطاعن لا يقومان دليلاً على خطأ تقدير اللجنة .

« ومن حيث انه فضلاً عما تقدم فإن الأسس التي بنى عليها التقدير المطعون فيه منطقية وواقعية فهي مستمدة (١) من أقوال الطاعن أمام اللجنة وفي مذكرته المقدمة بالملف (٢) من مذكرات المأمورية ومعاينته (٣) من القياس على أرباح المحلات المماثلة — فقد قرر الطاعن أنه يبيع في اليوم من الطعمية وملحقاتها عدا الخبز بمبلغ ٥ ج ويبيع من الخبز أربعين ألفاً في اليوم الواحد (والألف عشرون رغيفاً) أي ٤٠ في ٢٠ يساوي ٨٠٠ رغيفاً . وانه يكسب في العيش من ١٠ / إلى ١٥ / . وثمان العيش نحو ٤ ج فكان مبيعاته اليومية ٩ ج لكن الأمور انتقلت الى المحل في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٤ الساعة ١٠ صباحاً وجرد الصندوق فتبين أن الأرباح حتى هذا الوقت ستة جنيهات واعتبرت اللجنة أن المدة الباقية من النهار وفيها وقت الظهيرة حين يكثر الاقبال على شراء الطعام لا بد أن يكون إيرادها أكثر ولهذا قدرت قيمة المبيعات اليومية في سنة ١٩٤٢ ١٠ ج وفي سنة ١٩٤٣

ما يكون إلى الواقع وان كان جزافاً (نهاية المادة ٤٧ من القانون وكتاب حبيب المصري باشا صحيفة ٥٤٢ وما بعدها) وهذه القواعد بنفسها التي يتبعها المأمور هي التي تتبعها اللجنة إذا عرض عليها الخلاف . فإذا فصلت في النزاع افترض في حكمها الصحة والمطابقة للواقع . وكان علي من يطعن فيه أن يقيم الدليل على عدم صحته (آخر المادة ٥٤ من القانون) وإن جاز أن يكون دليل عدم الصحة في نفس عمل اللجنة إذا بنى على قواعد غير سليمة أو كان أساسه أخطاء ظاهرة . « ومن حيث أن الطاعن مسلم بأن ليس لديه حسابات أو مستندات يعتمد عليها وانما يبنى طعنه على الآتي .

أولاً — أن التقدير الذي انتهت اليه اللجنة يزيد كثيراً على الأرباح التي حققها في السنوات السابقة والتي أقرتها المصلحة واتفق عليها المأمور وليس من المقول أن يتضاعف الربح بين عامين فيكون في سنة ١٩٤١ ٢٧٠ ج ثم يقفز عام ١٩٤٢ إلى ٨٤٥ ج وعام سنة ١٩٤٣ إلى ٩٥٥ ج

ثانياً — أن الأسعار ارتفعت في السنتين محل النزاع حتى أصبحت التكاليف كثيرة وأثمان المشتريات غالية مما يترتب عليه زيادة في المصاريف تحد من مقدار الأرباح . فضلاً عن أن الاقبال على الشراء قل بسبب الغلاء (تراجع مذكرات الطاعن)

« وحيث ان اتفاق المصلحة على تقدير الأرباح لسنة معينة لا تأثير له على السنوات الأخرى التي لم يتم الاتفاق عليها ولا يعتبر في نفسه مقياساً للسنوات التالية ومن حق كل

١٢ ج وهو تقدير سليم الأساس لا يختلف كثيراً عن تقدير نفس الممول . أما من ناحية نسبة الربح فقد قدرتها ٤٠٪ بالنسبة للطوعية وملحقاتها من المأكولات وهو تقدير مناسب إذا روعي ثمن البضاعة التي يقدمها التاجر إلى عملائه وثمن التكلفة لها . كما أنها قدرت ربح الخبز ١٥٪ و ١٠٪ طبقاً لأقوال نفس الطاعن .

« وحيث أنه بالنسبة للمصروفات فلم يثر الطاعن نزاعاً عنها »

« وحيث أنه لذلك يكون تقدير اللجنة عن السنتين محل النزاع سليماً ويتعين تأييده » وحيث أنه بالنسبة للمصروفات

فالمص — لمحة قد خسرت الدعوى فيما يتعلق بالسنوات الثلاثة الأولى فعليها مصاريقها . وخسر الطاعن دعواه عن السنتين الأخيرتين وعليه مصاريقها ويقتضى هذا أن يتحمل كل من الطرفين أتعاب محاميه

(قضية وحضر عنه الاستاذ يوسف سماده ضد حضرة صاحب المال مكرم عبيد باشا بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب رئاسة حضرة محمد بك صبحي بهجت وكيل المحكمة وحضور حضرتي نهى بك محمد غنيم ومحمد بك صدى القاضين رقم ٣٤٧ سنة ١٩٤٦ تجارى)

٢٤٩

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

١ — الدفاتر المنتظمة ومأميتها وقيمتها

٢ — هل للجنة أن تزيد على تقدير الأمور

المبادئ القانونية

١ — إن الحسابات المنتظمة مفروض

فيها الصحة وعلى المعارض إقامة الدليل على اعتراضه والحسابات الغير منتظمة تقبل

الاعتراض وعلى صاحبها تقديم الدليل على صحتها وفي الحالين لمصلحة الضرائب حق الفحص ولها استبعاد الثانية دون الأولى .

٢ — إذا لم يحصل اتفاق بين مأمور الضرائب وأبي الممول أن يوافق على تقديره وعرض النزاع على لجنة التقدير فإن مدى اختصاصها يكون محدوداً بحدود نقط الخلاف أى في القدر المتنازع عليه دون غيره فهي لا تهبط في تقديرها إلى أقل مما قدره الممول نفسه ولا ترتفع إلى أزيد مما قدره المأمور .

المحكم

« حيث أن السيدة الطاعنة صاحبة متجر لبيع الأحذية . قدمت إقرارات عن أرباحها في سنى النزاع من سبتمبر سنة ١٩٣٩ حتى سنة ٢ — ١٩٤٣ مقدرة أرباح المحل بالمبالغ الآتية : ٧٨٤ / ٢٨٧ ملجم جنيهه و ٢٠٩ / ٣٧١ ملجم جنيهه و ٢٢٤ / ٣٠٨ ملجم جنيهه و ٥٢٤ / ٣٢٠ ملجم جنيهه (تراجع الأوراق رقم ١٠ و ١٥ و ١٩ و ٢٢ من الملف الفردي المنضم) . لكن مأمور الضرائب لم يوافق على ما ذهبت إليه الممولة وقدر لها في السنوات المذكورة على التوالي ٢٦٥ و ٤٣٠ ملجم جنيهه و ١٧١٠ و ١٦٥٦ ملجم جنيهه فاعتترضت الممولة وعرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٠ ضرائب وفقاً للمادة ٥٢ ضرائب فعدلت التقدير وجعلته ٢٣٩ و ٨٩٤ ملجم جنيهه و ١٤٢٩ و ١٩٧٤ ملجم جنيهه عن السنوات المذكورة بالتوالي

وأعلنتها المصلحة بهذا التقدير فرفعت هذا الطعن .

« ومن حيث ان اعتراضات الطاعنة على قرار اللجنة تلتخص في الآتي : —

(١) أن المأمور واللجنة لم يعتمدا دفاتر المحل مع أن هذه الدفاتر منظمة ومسجلة وتمثل حقيقة أعمالها .

(٢) أن التقديرات التي ذهبت إليها لا تتفق مع حقيقة الواقع وليست مبنية على أساس صحيح .

(٣) أن اللجنة زادت في تقدير أرباح السنة الأخيرة ١٩٤٢ عما قدره المأمور وهي لا تملك ذلك .

« ومن حيث ان مصلحة الضرائب ترد على طعن الطاعنة بالمسائل الآتية : —

(١) أن عبء الاثبات على الطاعن وفقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٤ ضرائب . ولم تتقدم بأي دليل ينقض تقدير اللجنة . .

(٢) أن حسابات الطاعنة ليست صحيحة ولا هي محل ثقة يعتمد عليها للأسباب المبينة في تقرير المأمورية وقرار اللجنة .

(٣) أن التقدير الذي انتهت إليه اللجنة أقرب ما يكون إلى الواقع وإن كان جزافاً

(٤) أن اللجنة وهي صاحبة السلطان في التقدير وفقاً لنص المادة ٥٠ تملك الزيادة والنقص كما يبدو لها من العناصر التي تفحصها غير مقيدة بتقدير المأمور السابق .

« ومن حيث ان المادة ٤٧ من قانون الضرائب تنص على أن الضريبة تربط على الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته فإذا لم يقدم الممول أوراقاً

ومستندات أو قدمها ورفضت المصلحة الأخذ بها قدرت الأرباح جزافاً في حدود ما تؤدي إليه العناصر التي تجتمع لدى المصلحة أو اللجنة ولم يأت في القانون ولا في لائحته التنفيذية تحديد لهذه الأوراق والحسابات وهي لا بد لاعتمادها أن تكون مطابقة لما نص عليه قانون التجارة في المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ أو ان هذا غير لازم . إلا أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية ذكرت العبارة التالية : « والمقصود بالحسابات المنظمة هو الحسابات المقيمة في الدفاتر المنصوص عنها بالمواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ من قانون التجارة الأهلى والمواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من قانون التجارة المختلط أو التي جرى عليها العرف بشرط أن تكون ممسوكة على حسب الأصول الفنية المعترف بها تؤيدها في كل حالة مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منتظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل لموظفي مصلحة الضرائب الذين خولوا حق الاطلاع التحقق من قيمة الأرباح والخسائر » . كذلك جاء في تشريع الضرائب الفرنسي — المادة ١٧

منه : [Code Général des Impôt : Directs et Jazes Assimilées] أنه يجب على الممول أن يقدم مع إقراره المستندات المؤيدة لما ورد به وعليه أن يطلع المراقب (. . . Contrôleur — يقابل المأمور) . عند طلبه على كل المستندات الحسابية والقوائم وصور الخطابات ومستندات الوارد والمنصرف التي تؤيد النتائج الواردة في الاقرار . والمستفاد من نص التشريع المصري والتشريع

الفرنسي أن الغرض الأساسي هو وجود حسابات ممسوحة وفقاً لقواعد صحيحة ومؤيدة بمستندات يسهل الرجوع إليها لتحقيق مشتملات هذه الحسابات سواء كانت مطابقة لما نص عليه قانون التجارة أو غير مطابقة. وإن كان قد قيل في فرنسا أنه للمراقب أن يطلب تقديم الدفاتر التجارية ومستندات وأوراق معينة. وظاهر أنه لا بد للتاجر المنتظم في محله والذي يقدر التبعات القانونية أن يحتفظ بحسابات قوية مبنية على أحوال حسابية صحيحة تطابق ما نص عليه القانون أو تؤدي ما تتطلبه نصوصه.

« ومن حيث أنه يتعين بعد ذلك البحث في أمرين الأول هل يتحتم الأخذ بنتائج الحسابات المنتظمة الموافقة للقانون والثاني هل يتحتم استبعاد الحسابات الغير منتظمة والتي يخالف أمساكها القواعد القانونية.

« ومن حيث أن الحسابات المنتظمة المؤيدة بمستندات لا شبهة فيها يفترض فيها الصحة. وقد أخذ الشارع بهذا في المادة ٤٤ بالنسبة للشركات المساهمة وفي الفقرة الأولى من المادة ٤٧ بالنسبة للأفراد والشركات الأخرى إلا أنه جعل للمصلحة دائماً الحق في رفض الحسابات إذا لم تقتنع بنتائجها (المادة ٤٥، ٤٧ فقرة ٣). وظاهر أن الأمر ليس متروكاً لمجرد رأي المصلحة بل لا بد أن يكون رفضها مبنيّاً على أسباب ظاهرة مقبولة كالخطأ الواضح أو التلاعب والمحكمة الاشراف النهائي. أما بالنسبة للحسابات الغير المنتظمة فإنه لا يسهل اعتمادها إلا إذا أثبت الفحص صدقها.

والخلاصة أن الحسابات المنتظمة مفروض فيها الصحة وعلى المعارض إقامة الدليل على

اعتراضه. والحسابات الغير منتظمة تقبل الاعتراض وعلى صاحبها تقديم الدليل على صحتها في الحالين للمصلحة حق الفحص. إنما لها استبعاد الثانية دون الأولى.

« ومن حيث أنه تطبيقاً لهذه القواعد على هذه الدعوي ترى المحكمة ندب خبير محاسب لمراجعة دفاتر الطاعنة لتحقيق المسائل الآتية : —

(١) هل الدفاتر والحسابات التي تمسكها الطاعنة منتظمة وفقاً لقانون التجارة أو القواعد الحسابية الصحيحة. وهل هي مؤيدة بمستندات محفوظة حفظاً سليماً بحيث يسهل الرجوع إليها.

(٢) تحقيق ملاحظات المصلحة على هذه الحسابات. وهل هذه الملاحظات كافية لاعتبار هذه الحسابات غير منتظمة أو أنها تدل على وجود الخطأ أو التلاعب فيها.

(٣) إذا كانت هذه الحسابات غير منتظمة أوفيتها تلاعب وأخطاء. فعلي الخبير مراجعة الأسس التي استندت إليها اللجنة في تقدير أرباح المؤسسة لمعرفة إن كانت هذه الأسس سليمة من الوجهة الاقتصادية ويمكن أن تؤدي إلى نتيجة مطابقة للواقع على قدر الامكان مع الرجوع إلى تفصيل عملها ومعرفة مقدار المبيعات وما تكلفتها ونسبة الربح والمنصرف... الخ.

(٤) فحص ملاحظات الطاعنة واعتراضاتها على عمل اللجنة. وللخبير أن يطلع على حسابات ومستندات الطاعنة وعلى أوراق وملاحظات المصلحة وأن يسمع أقوال الطرفين وأقوال من يرى لزوماً لسماع أقواله بغير يمين لكي يصل إلى نتيجة صحيحة في تقدير ربح المنشأة في مدة النزاع.

« ومن حيث انه يجب الاشارة إلى اعتراض الطاعنة بشأن تقدير اللجنة لأرباحها عن سنة ١٩٤٢ فقد وصلت به إلى مبلغ ١٩٧٤ ج بينما كانت المصلحة قد قدرته بمبلغ ١٦٥٦ ج فهل تملك اللجنة أن تزيد .

« ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة أن فصلت الرأي في هذه النقطة في القضية ٣٤٧ سنة ١٩٤٦ تجاري كلي مصر وحاصل ما وصلت إليه : —

(١) أن أصل التشريع الضرائبي المصري كان يعطي للجنة وحدها سلطة التقدير فنصت المادة ٥٠ من المشروع الأول على أن تتولى إجراء التقدير لجان . . .

ونصت المادة ٥٢ من أصل المشروع على أن تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي يقتضى إجراء التقدير فيها . (٢) عدل مجلس الشيوخ في جلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ هذه الأسس فأصبحت عبارة المادة ٥٢ كالآتي : « تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يحصل فيها اتفاق بين المصلحة والممول » (٣) وبهذا التعديل انحصر اختصاص اللجنة في المسائل التي لم يحصل اتفاق عليها بين الممول والممول أى أصبح المأمور سلطة التقدير والاتفاق .

وأصبحت اللجنة هيئة تفصل في النزاع الحاصل بين الطرفين .

(٤) وعلى ضوء هذا التعديل صدرت اللائحة التنفيذية في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ فجاء في المادة ٢٥ منها أن مأمور الضرائب يخطر الممول بالأرباح التقديرية التي يرى اتخاذها

أساساً لربط الضريبة . ونصت المادة ٢٦ على أنه لا يعرض على لجنة التقدير سوى الخلاف القائم بين المأمور والممول بمعنى أن الجزء المتفق عليه يتخذ أساساً لربط مؤقت انتظاراً لفصل اللجنة فيما انحصر الخلاف فيه .

(٥) ويبين من نصوص القانون بعد تعديله ومن اللائحة التنفيذية أن أولى مراحل التقدير أصبحت في يد المأمور وهو الممثل للمصلحة وأنه إذا وصل إلى اتفاق مع الممول كان اتفاقه منهيماً للنزاع وامتنع على اللجنة أن تنظر الموضوع لأن اختصاصها محصور في نقط الخلاف .

« ومن حيث انه تفريعاً على ما تقدم لا يصح للمأمور أن يلجأ إلى عرض الأمر إلى اللجنة بعد اتفاقه مع الممول . وأنه إذا لم يحصل اتفاق وأبى الممول أن يوافق على تقديره وعرض النزاع على اللجنة فإن مدى اختصاصها يكون محدوداً بحدود نقط الخلاف أى في القدر المتنازع عليه دون غيره فهي لا تهبط في تقديرها إلى أقل مما قدره الممول نفسه ولا ترفع إلى أزيد مما قدر المأمور .

« ومن حيث انه تأسيساً على هذا النظر يكون عمل اللجنة فيما قدرت زائداً على تقدير المأمور خارجاً عن النزاع المطروح عليها . « ومن حيث ان هذه المسألة إنما تقدرها المحكمة الآن من ناحية المبدأ وإن كانت لا تقضى بعد في تحديد الأرباح حتى يقدم الخبير تقريره .

(قضية . . . ضد حضرة صاحب العزة مدير عام مصلحة الضرائب بصفته رئاسة حضرة محمد بك صبحي بهجة وكيل المحكمة وعضوية حضرة فهمي بك محمد غنيم ومحمد بك صبرى القاضين رقم ٥٥٣ سنة ١٩٤٦ تجاري)

لكل فرد حريته الشخصية في تكييف دفاعه في كل قضية من الأقضية التي يهدد بها في ماله أو في نفسه وحرية الدفاع من حرية التغاضي في حدود القانون

٣ — وحق الدفاع في كل قضية من قضايا الضرائب هي عبارة عامة تشمل على كل ما يمس الدعوى المعروضة من وجهة موضوعها أو إجراءاتها ولا يدخل فيها حق البيان والتوضيح فحسب بل من مستلزماتها عدم تجريد الطاعن أثناء التقاضي من مستنداته للاطلاع .

٤ — إذا أصرت لجنة الضرائب على عدم اطلاع الممول على مستنداته التي يملكها أو حرمته من حق دفاعه كان قرارها باطلاً المحكم

« حيث ان مجمل دفاع الطاعنين سواء في عريضة المعارضة أو في مذكرتهما الختامية ينحصر في ان لجنة الضرائب أبدت ان الفواتير والمستندات والدفاتر التي حصلت عليها المأمورية ليست تحت يدها فأصر الطالبان أمام اللجنة على تقديمها لكي يقيموا الدليل على عدم صحة ما جاء بتقرير التقدير وانه ما لم تستحضر تلك المستندات ويمكننا من الاطلاع عليها وهي ملكهما فانهما يكونان عاجزين عن اقامة الدليل بفعل مصلحة الضرائب وبفعل اللجنة نفسها ثم أبدأ بجلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ دفوعاً مرتبطة بجواز أو عدم جواز نظر تقرير مأموري الضرائب أمام قضائين مختلفين في وقت واحد وهما القضاء الجنائي والقضاء التجاري لأن الطاعنين قدما

٢٥٠

محكمة اسكندرية الكلية الوطنية

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦

١ — حق الدفاع

٢ — حق الاطلاع على المستندات

٣ — طبيعة اختصاصات اللجنة

٤ — الضمانات العامة التي للبول في القانون العام والعدالة

٥ — الضمانات الخاصة

المبادئ القانونية

١ — إن القول بأن مصلحة الخزانة مفضلة على مصلحة الممول هو قول لا يؤخذ به على علته ولا يجب أن يتضارب أو يتنافى مع الحدود المرسومة التي قررها القانون العام أو رسمتها العدالة وما كلاهما إلا اس الحق الموضوعي وإجراءات الحق الشكلية ويكملها الوضع القانوني لكل تشريع خاص ضرائبي إجرائيا أو موضوعياً فإذا دلت الحقوق والإجراءات على نصوصها وجب اتباعها وإذا أعوزتها الضمانات أصبح القانون العام لها سنداً وإذا كان فرض الضريبة حقاً لازماً للخزانة فإن لدافعها هو الآخر حقاً بأن لا يقاضى بلا إجراءات أو يتبع بلا دعوى لأن انعدام الإجراءات الباطلة أمام لجنة الضرائب ومن مواجهة الممول يستلزم انعدام الحق المستخلص منها وبطلان الأثر المترتب عليها — وكل دعوى إدارية كانت أو قضائية أساسها إجراءاتها الجوهرية فإذا انعدمت لم يتوالد حقها ولم يترتب موضوعها .

٢ — من البديهيات القانونية العامة أن

وان هذا الدفاع كان سبباً حتماً على البحث والتمحيض والتحري فيما جاء بشأن تقرير المأمورين الذين كلفوا لفحص حساب الطاعنين بل كان مرماه أن يشمل التثبت من صحة ما أشار الطاعنان اليه وانتهيا في طلباتهما الى طلب الحكم بطلان قرار لجنة الضرائب المؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وبطلان كل ما ترتب عليه من اجراءات وآثار مع الزام مصلحة الضرائب بالمصاريف وانعاب المحاماة «وحيث ان مصلحة الضرائب استطردت في مذكرتها باديء الأمر الى ان الطاعنين كانا سيئى النية لظهورها بمظهر التجهيل بتقليل الأرباح وتخفيضها مع اهمها اشتريا عقارات وأسهم وفضلاً عن تمسكهما بميزانية غير صحيحة فانهما قدما إلى ادارة التموين وإلى ادارة السجل التجارى بياناً مفصلاً موضحاً به جرد البضائع وبمضاهاته بما اثبت في دفاتر الشركة يظهر الخلاف الواضح والتلاعب الظاهر في الدفاتر الباطلة التي احتوت بيانات غير صحيحة الأمر الذى ترتب عليه تقديم الطاعنين إلى محكمة الجنح لحصول التفتيش القانونى وضبط صورتين لخطابين مرسلين لوزير التموين وواضح منهما بيان حقيقته غير مثبتة بالدفاتر وان أحد الطاعنين اعترف بأنه اخطأ في عمل الجرد بدفاتره ثم استطردت مصلحة الضرائب في دفاعها إلى ان تقدير المأمورية المؤرخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٥ هو تقرير سليم وبينت به قيمة المبيعات ونسبة اجمالي الربح بياناً صحيحاً وأنه لا اخلال بحق الدفاع لأن تقدير المأمورية لا يحتاج إلى دفاع بل يدافع عن نفسه بنفسه فلماذا أيدت لجنة الضرائب تقدير المأمورية .

الى محكمة الجنح بحجة تقديمهما بيانات غير صحيحة بدفاترها واستند الاتهام الى تقرير المأمورين دون سواه . كما طلب الطاعنان أمام اللجنة الاطلاع على دفاترها وفوائرها ومستنداتهما وهى ما انبنى عليها التقدير ولم تطلع اللجنة نفسها عليها وانها لا يمكن أن تفصل في الخلاف من غير أن تفحص هذه المستندات وعلى أثر سماع تلك الدفوع فقط أصدرت لجنة الضرائب قراراً بتأجيل الجلسة الى اليوم التالى وهو يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ لاصدار قرارها وذكرت في منطوق قرارها انها قررت تأجيل النظر فى دفوع الشركة المتقدمة لجلسة الأربعاء الموافق ١٧ / ١٠ / ١٩٤٥ الساعة السادسة مساءً ولاصدار قرارها طبقاً لما تصل اليه من درس الدفوع ولكنها أصدرت قرارها بتحديد أرباح الطالبيين طبقاً لما تضمنه تقرير المأمورين المنتدبين بغير بحث أو تمحيص ولهذا جاء قرار اللجنة باطلاً أولاً - لأنها حكمت بدون أن تطلع على مستندات الطاعنين فلاهى استوضحت ما بها لأن تلك المستندات كانت فى المأمورية وما زالت تحت يدها ولاهى اطلمت الطاعنين عليها وهى ملكهما . ثانياً - ولأن اللجنة بغض النظر عن وجود تلك المستندات أو عدم وجودها تحت يدها لم تسمع للطاعنين دفاعاً موضوعياً قبل أن تؤجل الدعوى من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ للفصل فى الدفوع فلم تلق بالاً الى الدفاع الموضوعى ورفضت الدفوع الفرعية وحكمت فى الموضوع بدون تحديد جلسة له وبدون مناقشة أو استيضاح الأمر الذى ترتب عليه اهدار حق الدفاع .

«وحيث انه رداً على دفاع الطاعنين قررت مصلحة الضرائب أن اللجنة فصلت في الدفوع والموضوع معاً وذلك بعد تعرض الطاعن بلسان وكيله للموضوع في جلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وبعد استيفائه استيفاء تاماً — ومع ما قرره الحاضر عن مصلحة الضرائب أن لها اختصاصاً بالفصل في الدفوع القانونية من وجهة رفض أو قبول إيقاف القضاء المدني أو التجاري مع تعلق البحث أمام القضاء الجنائي فإن اللجنة مع تلك الحقوق المخولة لها ومع رفض طلب الطاعنين إيقاف الفصل في التقدير الضرائبي لم تجانب حقوقها ولم تجاف الأوضاع القانونية المقررة لها — وأما بالنسبة لموضوع التقدير بعد فحصه فقد حضر الطاعنان عضوهما المختار الذي اشترك مع أعضاء لجنة الضرائب في مسألة الفصل في الدفوع واصدار القرار في الموضوع بعد توقيعهم بذيّل قرار التأجيل وإن كان — قد خالف اللجنة في تقريرها وأما عن القول عن أن دفاتر وفواتير الطاعنين لم تكن موجودة وقت الفصل في التقدير فقد قررت مصلحة الضرائب بأنه لم يقدّم دليل على أن الدفاتر والأوراق كانت بعيدة أو مستبعدة عن اللجنة بل كانت موجودة ومع ذلك فإن مصلحة الضرائب تقدمها للمحكمة لتحري الخلاف بينها وبين تقديرات المأمورية وبين باقي الأوراق التي اعترف بها الطاعنان عن حقيقة البيانات الصحيحة كالبيان المرسل لإدارة السجل التجاري وإدارة التموين — ومن جهة أخرى فإن الشركة التي يمثلها الطاعنان لم تقدم مستندات ما كما أن اللجنة غير ملزمة

بفحص ومناقشة دفاتر وفواتير ثبت بطلانها بل لها أن تستخلص تقديرها بأية كيفية ومن تقرير المأمورية أو من أقوال الطاعن نفسه وأما عن ضرورة اتباع قواعد المرافعات فإن اللجنة قد قررت أنها غير مقيدة باتباع اجراءات قانون المرافعات من تبادل المذكرات والمرافعات أمامها بل ينحصر عملها في استجلاء حقيقة أرباح الممول لحسب وقرر الحاضر عن مصلحة الضرائب أن ليس لها من قيد إلا باتباع قواعد المرافعات العامة لأن لجنة تقدير الضرائب إنما هي اللجنة الإدارية لا تتعمق في خصوصيات قواعد المرافعات الخاصة واستشهد الحاضر عن مصلحة الضرائب بحكم صادر من المحاكم المختلطة ورد به أن اللجنة ليس لها اختصاص قضائي

n'est pas une juridiction بل هي هيئة إدارية تكمل هيئات النظام الإداري الضرائبي وليست مرتبطة بالقواعد الشكلية لقانون المرافعات ومن ثم فيجوز لها أن تزيد أو تنقص عن تقدير المأمورية — ثم استطردت إلى القول أن القواعد العامة لقانون المرافعات واجبة الاتباع أمام لجان التقدير أما الخاصة فلا قيد في لزوم اتباعها .

«وحيث انه بالاطلاع على محاضر جلسة لجنة الضرائب انضحت الأمور الآتية . — أولاً — فيما يخص بالأوراق والدفاتر والفواتير والمستندات فقد ورد بالمستند صفحة ١١٣ ملف أن اللجنة انعقدت في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وأن الممول بعد أن حضر هو ومحاسبه اعترض على عدم اطلاعه على أوراقه وهي محجوزة في النيابة والمأمورية

التقرير المؤرخ ١٥ إبريل سنة ١٩٤٥ والصادر من المأمورين وبين ماتحت يدهما من المستندات وذلك لكي تستطيع اللجنة تكوين رأى صالح عقب الاطلاع عليها وعقب تمكن الممولين من الاطلاع عليها أيضا ص ٤ من محضر الجلسة وبعد أن تكلم محامى الطاعنين عن دفعه فيما هل يجوز إيقاف الفصل في القضاء الضرائبي أو في القضاء الجنائي وردت العبارة الآتية بما لا مجال للبس أو شك « أن اللجنة قررت تأجيل النظر في دفع الشركة المتقدمة لجلسة الأربعاء الموافق ١٧ - ١٠ - ١٩٤٥ الساعة السادسة مساء ولاصدار قرارها طبقا لما ستصل إليه من درس الدفع » ووقع الأعضاء الحكوميون الثلاثة والعضو المختار وسكرتير اللجنة - وفي يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ أصدرت اللجنة قرارها برفض الدفع بإيقاف الفصل في البحث الضرائبي وفصلت موضوعا بتحديد أرباح الشركة التي يمثلها الطاعنان طبقا لتقديرات المأمورية (للأسباب الواردة بحجياتها والمرفقة بقرارها) (مستند ١٣٣ ملف) وفيما يختص بحجز الدفاتر والمستندات والفواتير المضبوطة فلم تشر اللجنة إلى حق الطاعنين فيما تحت يدها بالرغم من تكرار طلبها عن ذلك في جلسة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولم يبين من أسباب قرارها ان كانت تلك المستندات موجودة تحت أيديهما فعلا أثناء قرارها أم أنها كانت مستعيدة وبعيدة عن دار قضائها وكل ماورد بشأن المستندات ورد بعبارة غامضة يشتم منها أنه حصل اطلاع لجنة التقدير على تقرير حضرتي مقررى الحالة وفي الوقت الذى تقدر فيه اللجنة ص ١٢٠ - ص ١٢١ من الملف أن دفاتر المنشأة لا يمكن الاعتماد عليها ولا

وأنه لا يمكن مناقشة موضوع التقدير وأن مذكرة التقدير مطولة وينبغي نقلها هي ومستنداته إلى اللجنة لدراستها ومناقشة ما هو وارد بها من أرقام وأسس وبعد الاطلاع يمكن تقديم مذكرة بدفاعه الموضوعى - ثم قررت اللجنة تأجيل النظر في الموضوع لجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ - وفي ذلك اليوم الأخير قررت اللجنة الموافقة على طلب حضرة محاسب الممول لغياب المحامى وتأجيل الجلسة المرة الأخيرة إلى جلسة الثلاثاء ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الساعة ١٢ وأمضى أعضاء اللجنة الحكوميين فقط وفي تلك الجلسة المنعقدة من الأعضاء الحكوميين والعضو المختار محامى الممول أنه في شهر مارس سنة ١٩٤٥ حصلت إدارة الضرائب على اذن من النيابة العسكرية بتفتيش محل الممولين ومنزلها بحجة استتجاع الأدلة على مقدار أرباحهما الخاضعة للضريبة وأنه لن يتعرض للبحث في القيمة القانونية لهذا التفتيش من الوجهة الجنائية وأخذت مصلحه الضرائب كل ما وجدته من دفاتر ومستندات وأوراق ولم يكن من بينها ورقة واحدة لم يسبق المصلحة أن اطلعت عليها عملا بحق الاطلاع ثم حصل التفتيش وأرسلت مصلحة الضرائب بعض الأوراق للممولين واستبقت لديها دفاتر الجرد ٣٨٢ فانورة مماظنته مؤيدا لها دون بعض الفواتير التي سلمت للطاعنين (ص ٢ من محضر الجلسة المذكورة) ثم قال الحاضر عنهما ص ٣ أنه يطلب احضار تلك الدفاتر والأوراق والمستندات المضبوطة والمستبعدة عنه للاطلاع عليها سواء من جانب الممولين أو من جانب اللجنة لأجراء المقارنة بين ماورد فيها وبين

أقرارها النتائج المستخرجة منها لتعمد الشركة الطاعنة التضييل والتعمية في استجواباتها المتعددة بعد اعترافها صراحة باحتمال خطئها في الجرد وبعد تكديس أموالها بالنقود والأسهم والمقتنيات وإذا باللجنة نفسها تقرر أن المأمورية استرشدت إلى حد كبير بما ورد في دفاتر المنشأة وفواتيرها وكان من الواجب حرمانها من هذه الميزة وفي الوقت نفسه أيضا تأخذ اللجنة بتلك التقديرات التي قدرتها المأمورية مستخلصه أياها من الدفاتر والمستندات المطعون عليها والتي ألح الطاعنان في احضارها ليطلعها عليها وكانت النتيجة أن رفضت لجنة الضرائب اطلاعها بقرارها الأخير بالتصدي للموضوع بمقتضى قرار ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بالرغم من أن قرار ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ كان لدرس الدفع فقط ولا شك أن حق الطاعنين في الاطلاع على مستنداتها ودفاترها وفواتيرها المضبوطة أساسه كما سيحيى بيسانه جزء من الدفاع المخول لكل متنازع أو متداع أو متقاض ولو كان النزاع ثانيا - وأما فيما يختص بحق الدفاع في موضوع التقدير ذاته فقد رأت لجنة الضرائب أفرادها في بحث أرقام التقدير وتصدت لها تفصيلا بدون مناقشة أو دفاع أو تفصيل من الطاعنين كما هو ظاهر من محضرى جلسة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ أو ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ لتصديها للموضوع من تلقاء نفسها وبدون لفات نظر للطاعنين ولقد رأى محامي الممولين إيقاف أحد القضاة أما القضاء الضرائبي وأما القضاء الجنائي لتعلق بحث البيانات الواردة بالدفاتر والمستندات المضبوطة بالمقارنة مع

البيانات الواردة بتقرير المأمورية وبالمضاهات مع بيانات مستندات الطاعنين التي سلمت لها ثم رأت لجنة الضرائب أن قضاءها مستقل عن القضاء الجنائي لأن المادة ٨٥ من قانون الضرائب حددت عقوبات موضوعة لمن يدلى ببيانات غير صحيحة في دفاتره ومستنداته وتلك العقوبة وهذه الوجهة من النظر لا تنفي استقلال القضاء الضرائبي بالتقدير بالكيفية التي يراها - أما من تقدير المأمور وأما من قول الطاعن وأما بالتقدير الجزافي عملا بالمادة ٤٧ من القانون الضرائبي ولأن حقوق الخزنة تستوجب سرعة الفصل وهي أولى بالرعاية من حقوق الممولين ولأنه لا يمنع اللجنة مانع من القيام بواجبها بدلا من تعطيل عملها وللطاعنين أن يطعنوا ما شاء أمام المحاكم ولاستيفاء دراستها وتحرياتها عن أرباح الشركة موضوعا ودراستها للدفاع فلمذاقضت بعدم قبول الدفع وتصدت للموضوع بغير الزام باتباع اجراءات قانون المرافعات وبغير الزام بتبادل المذكرات الكتابية وبغير وجوب للمرافعة الشفوية أمامها (راجع الأسباب ص ١٢٣ ملف) بل قررت أن كل منهما ينحصر في استجلاء حقيقة ربح الممول وبغض النظر عن بحث لزوم إيقاف أحد القضاة فإن مقتضى استقلال القضاء الضرائبي لو صحح كان يبرر حتما فحص المستندات المضبوطة والاطلاع عليها من جانب الطاعنين ولقد كان يمكن القول بعدم لزوم الاطلاع عليها من قبلها لو أنها استبعدت كلية استبعاداً من التقدير ولكن اللجنة في أسبابها تقرر أنها أخذت بها في شطر منها بل وكانت تريد حرمان المنشأة من تلك الميزة بل أهملت بعض بياناتها لأنها غير صحيحة ومعرضة للبحث

الجنائي — واستمرار البحث أمام لجنة الضرائب في المستندات المضبوطة سواء كانت تحت يدها ولم تخبر الطاعنين بها أو كانت تحت يد المأمورية أو النيابة ولم تجبهما إلى الاطلاع عليها وهي ملكهما ومن صنع أيديهما وتنبيه الطاعنين إلى أن البحث سيتناول دراسة الدفوع فقط لا الموضوع ثم التصدي للموضوع . كل ذلك اخلال بحق الدفاع لا توافق عليه اللجنة سواء من ناحية حق أو من ناحية حق البيان والتوضيح والدفاع وبغير تعرض لوجهة النظر الفقيهة عن امكان ايقاف الفصل الجنائي أو ايقاف الفصل الضرائبي أو أن أحدهما يقيد الآخر وبغير تعرض لبحث إن كان التفتيش والضبط صحيحين فإنه لم يكن من مانع للممولين أن يطلبوا الاطلاع على مستنداتها ودفاترها وفواتيرها المضبوطة أمام لجنة التقدير ليقرروا كيف يصل تقدير الربح الثابت إلى الحقيقة الفعلية وأحد أمرين إما أن يظهر أمام لجنة الضرائب ما دامت قد استقلت بقضائها ان بيانات الدفاتر صحيحة وسليمة وعندئذ ينتهي الأمر بسهولة وإما أن تفترض اللجنة أن بيانات تلك المستندات غير صحيحة فلا أقل من أن يدرأ الطاعنان عن نفسيهما شبهة الشك فيهما ببيان ودفاع لتقدير الأرباح بالكيفية التي بدليان بها موضوعاً .

« وحيث ان المحكمة لا تجارى مصلحة الضرائب في رأيها بل ترى أنه لا محل للبحث في ان كان الطاعنان سيء النية أو أنهما ظهرا بمظهر التجمل بتقليل الأرباح وتخفيضها مع اقتناء الأسهم والعقارات لأنها بصدد فحص مسألة بديهة مرماها هل أخلت اللجنة بحق

دفاع الطاعنين وبحق طلب الاطلاع على مستنداتها وهو من صميم الدفاع أم لا كما لا محل لبحث صحة أو عدم صحة تلك الدفاتر والمستندات التي قدمتها مصلحة الضرائب الآن بعد فوات الأوان قولاً منها بوجود التلاعب وأنه لا يمكن الأخذ بها لأنها باطلة لأن حق الاطلاع وحق الدفاع قد اهدرا وفرار اللجنة في دأته لهدين السببين باطل ومهما كانت النتيجة التي ترى معها مصلحة الضرائب أن تقدير المأمورية هو تقدير سليم فإن القضاء لا يتعلق بحجة عند خص البطلان الشكلي بالنتائج الواقعية — وأما وقد بان من الاطلاع على محاضر الجلسات بما سلف بيانه بان الطاعنين كانوا بلحاح في طلب الاطلاع على مستنداتها المضبوطة لمقارنتها بما لم يضبط ومع ذلك فلم يجابا إلى طلبهما وأما وقد كانا يتكلمان عن دفوع لا تتصل في الموضوع في شيء ومع ذلك يحصل التصدي للموضوع وهما يظنان كل الظن أن البحث متعلق بالدفوع بحسب وأما وقد حصل هذا فلا مندوحة عن اعتبار الاخلال بحق الدفاع واضحاً لاشك فيه وليس صحيحاً اذن أن تأجيل قرار ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ كان لبحث الموضوع لأن العبارة المكتوبة بجلاء هي التأجيل لدرس الدفوع وليس حقيقة أن حق القول والكلام — البيان والدفوع قد استوفى استيفاء لأن ما سرده محامي الطاعن بصدد بيانات الدفاتر والمستندات المضبوطة ومقارنتها مع ما لم يضبط كان المقصد منه تسهيل طلب الاطلاع والدفاع جلسة تعقد بعد ذلك في موعد قريب ولكن اللجنة لم تفعل ذلك وتصدت للموضوع من

تلقب نفسها بعد أن أفهمت الطاعنين بأن
الفصل للدفع .

« وحيث انه اذا اوضحت اللجنة في
اسبابها بأنها تراعي حقوق الخزانة مفضلة
على حق — وق الفرد أو انها غير ملزمة باتباع
اجراءات المذكرات الكتابية والمرافعة
الشفوية فان هذا القول يعدو الصواب ولا مبرر
معه للاخلال بحق اطلاع الخصم على مستندات
خصمه ومن باب أولى على مستندات نفسه
وبحق الدفاع المسلم به أمام اية هيئة ادارية
كانت او قضائية .

« وحيث ان العضو المختار . . . لم
يجانب الطريق السليم بتوقيعه على قرار التأجيل
المؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ للفصل في
الدفع ونامتناعه عن التوقيع على قرار
١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الذي تعرض للفصل
في الموضوع بدون وجه حق ولعله شعر
ببديهة من البديهيات السليمة فامتنع عن التعرض
لموضوع التقدير وهو لما يفحص بعد .

« وحيث ان القول من مصلحة الضرائب
بأن الدفاتر والمستندات والفواتير والتي طلب
الطاعنان الاطلاع عليها كانت موجودة وهو
قول لا تحتمله حقيقة وضع الأمور في نصابها
لأن الدليل على امتناع اللجنة عن تقديمها
للاطلاع واضح من تخطيطها بعد فحص الدفع
إلى فحص الموضوع مباشرة وبينما الطاعنان
بلحاح في طلب تلك الدفاتر والمستندات
المضبوطة للاطلاع عليها في جلستي ٢٥ سبتمبر
و ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وإذا باللجنة لا تشير
بقبول الاطلاع بكلمة واحدة بل وهي في
قرار ١٧ أكتوبر عند ما نصدت للموضوع
بدون تنبيه أو الفات قررت انه لا موجب

حق للدفاع الشفوي أو الكتابي الأمر الذي
يبين معه أنها رفضت حق الاطلاع وحق الدفاع
« وحيث ان المستندات من بينها مستندات
تحت يد الطاعنين فلم يكن من موجب لتقديمها
إلا بعد أن يطلعوا على تقرير الأمورية والدفاتر
المضبوطة وقد كانا على اطمئنان بأن طلبهما
لابد أن يجاب مادامت النية لم تظهر بما يدل
على الفصل في الموضوع

(١) في الضمانات العامة

التي للممول والخزانة الدولة

« وحيث ان القول بان مصلحة الخزانة
مفضلة على مصلحة الممول كما قررت لجنة
التقدير هو قول لا يؤخذ به على علانه ولا
يجب أن يتضارب أو يتنافى مع الحدود المرسومة
أو القواعد الموضوعية التي قررها القانون العام
a droit public أو رسمتها العدالة *équité*
وكلاهما أس الحق الموضوعي واجراءات
الحق الشككية ويكملهما الوضع القانوني لكل
تشريع خاص وضرائبي اجرائي كان أو
موضوعيا فاذا دلت الحقوق أو الاجراءات
على نصوصها وجب اتباعها وإذا أعوزتها
الضمانات أصبح القانون العام أو العدالة سندا
وفي الفقه العام الاقتصادي للضرائب
أنها لا تفرض بلا تشريع أو تقنين
no taxation without legislation
ولا تربط أو تقدر أو تحصل إلا بنطاق
دقيق من الاجراءات وفي حيز معلوم من
الضمانات التي لكل من الفرد والخزانة التي
يمثلها موظفو مصلحة الضرائب على قدم
المساواة مع كل ممول وكل ضريبة بما أن
وعاءها صافي أرباح الممول فيجب اذن أن
أن تكون هي الأخرى محكومة بحكم القانون

وتقدير الواقع وتحديد الحقيقة لاستخلاص
الربح الثابت الفعلي — وحق الخزانة في
الجبابة يقابله حق الممول في طلب فرض
الضريبة أو تحصيلها أولا على أساس عادل
من الاجراءات السليمة وثانيا بعد استنتاج
خالص الربح الحقيقي من دفاتره وحساباته
التي تثبت أنها نظامية أو من غيرها أو بواسطة
التقدير (م ٤٧ من قانون الضرائب) —
وقبل الربط والتقدير والتحصيل لا غنى عن
اجراءات ممهدة بلا هرب الممول من الضريبة
فلا يفلت منها ممول مجهل ولا يرهق بها
فرد صادق — وإذا كان فرض الضريبة
حقا لازما للخزانة فان لدافعيها هو الآخر
حقا بان لا يقاضى بلا إجراءات أو يتبع بلا
دعوى لأن انعدام الاجراءات الباطلة وفي
مواجهة الممول يستلزم انعدام الحق المستخلص
منها وبطلان الأثر المترتب عليها ومن المعلوم
قانونا أن كل دعوى إدارية كانت أو قضائية
أساسها اجراءاتها الجوهرية فاذا انعدمت لم
يتوالد حقها ولم يترتب موضوعها وإذا تراخى
الحكم بالحق فيها فالى حين تصحيحها وإذا
كان من الواجب على الممولين تحصيل مال
الدولة لخدمة الفرد ذاته فان تحصيلها يجب
ان يكون تحصيليا سليما بما يتفق مع الحقيقة
وبما لا يتجافى مع قواعد القانون العام أو
الخاص — ولقد قيل أن الاجراءات السليمة
هى موطن الحق المتعارف عليه وحرية الفرد
في دفع المقاضاة عن نفسه كاستخلاص الحق
لشخصه — والتداعي مره والقضاء عليه بلا
إجراءات هو قضاء في حكم الأجبار والقهر
وبدون مناقشه ولا دفاع وإذا حدث ذلك

وبالذات من جهة إدارية كلجنة التقدير فمن
باب أولى يحق للغضاء المراقب وهو قضاء
المحاكم القاضى في مواعيد الطعن القانونية أن
يقضى بالبطلان ويحق للممول أن يعتبر ما اتخذ
من الاجراءات غير سليم وسواء أكان التقدير
حقيقيا أو غير حقيقى فانه من حقه أن يطلب
اعادة التقدير باعادة الاجراءات بتحقيق عن
موضوع الحق بعد كشف الحقيقة وحسر
القناع عن دفاتره وأوراقه ومستنداته التي
يملكها والتي لم يمكن منها سواء أكانت تحت
يد اللجنة فمنعته أو تحت يد مصلحة الضرائب
فلم تحضرها كما أن له حق البيان والتوضيح
ولو من غير طريق تلك المستندات الممنوعة
عنه سواء أكان مفترضا فيها البطلان أو الصحة
فان الممول لا يجب أن يحرم من حق الدفاع
لا امام المأمورية ولا امام لجنة الضرائب
وإلا جاز التحدى بان حقه في الدفاع قد أهدر
اهدارا ومن المبادئ المسلم بها في التشريع والفقه
والقضاء الضرائبي ان اجراءات تقدير الأرباح
سواء امام المأمورية او امام لجنة التقدير هى
اجراءات لم تقرر عبثا بل لتكون تامة التنفيذ
كاملة التطبيق تطبيقا دقيقا والا ترتب على
عدم مراعاتها بطلان التقدير وبطلان فرض
رقم الضريبة وبطلان ماتلا ذلك من اجراءات
« وحيث ان من البديهيات القانونية العامة
ان لكل فرد حريته الشخصية في تمكيف
دفاعه في كل قضية من الأقضية التي يهدد
منها في ماله او في نفسه وحرية الدفاع من
حرية التفكير في حدود القانون بل لقد
اجاز القانون مجابهة الخصم لخصمه بالانتقادات
المستنتجة من وقائع صحيحة مرتبطة بالدعوى

وبالدفاع ومن باب أولى يكون هذا الحق اظهر بيانا واجلي وضوحا في دفع ما يحيق بالخصم في نزاع صرائبي من خطر الوقائع التي تهدد كيانه المالي .

« وحيث ان حق الدفاع في كل قضية من قصايا الضرائب هي عبارة عامة تشتمل على كل ما يمس الدعوى المعروضة من وجهة موضوعها أو اجراءاتها ولا يدخل فيها من البيان والتوضيح شفويا أو كتابة فحسب بل من مستلزماتها ايضا عدم تجريد الطاعن أثناء التقاضي والتداعي من مستنداته المملوكة له حتي لا يصبح مغلول اليدين بلا سلاح أثناء النقاش بسبب منعها عنه بغير وجه حق فكانه لا قضاء ولا تدعيم لعرض أوجه النزاع ومن مستلزماتها عدم منع المستندات من لجنة الضرائب عن الممول ذلك المنع هو منع بطريق غير مباشر من الادلاء بالحجة والحجة الممنوعة لا بفعل الخصم انما بفعل القضاء تستأهل البطلان حكم ومن المبادئ الأولية أن يقتنع القضاء ولو كان اداريا قبل ان يمنع وهو لن يقتنع أو يقتنع إلا بعد الادلاء بالحجة فلا يفضى للخصم أو عليه الا بحسن الاستماع وأية جهة لها سلطة الفصل ادارة كانت أو قضائية عليها حتما مراعاة حق الدفاع بمشتملاته .

(٢) الضمانات الخاصة التي للممول

« وحيث ان النصوص الخاصة في قانون الضرائب قد راعت إلى حد بعيد حق الدفاع مراعاة ظاهرة بل أولت الممول من العناية بما يدل على حرية في تكييف دفاعه حسبما يشاء وتلك العناية التي أرادها القانون قد نشأت من قاعدة ضرورة ثبوت حقيقة الربح

ومن قاعدة ضرورة استقرار الضريبة وعدم تقلقلها فرأى المشرع أن يمنح الممول ضمانات لحق الدفاع بالنصوص الواردة في قانون الضرائب ولائحته التنفيذية فمنح المشرع مأمور الضرائب في المادة ٤٧ من قانون الضرائب قوة ربط الضريبة إذا قدم الممول حساباته المنتظمة وخصه بتقديرها في الربح إذا لم يقدم الممول حساباته أو إذا قدمها ولم تكن منتظمة — وإذا يقرر القانون أن المأمور الربط والتقدير والتحديد في موضع إذ به يشير أن المأمور اختصاصا في الاتفاق النهائي المطلق مع الممول طبقا لما يراه كلاهما بعد بحث وتمحيص وذلك طبقا المادة ٥٢ من قانون الضرائب وتلك القواعد في الاختصاصات التي للمأمور لن تكون إلا بعد ادلاء للدفاع واطلاع على المستندات — ومن مظاهر التجهيز للحق الاطلاع على المستندات وابداء الدفاع ان نص القانون بالمادة ١٨ من اللائحة التنفيذية ورد به أن للمأمور الكائن في دائرته مركز المنشأة تلقي الاقرارات كماله الحق في طلب الايضاحات من الممول (م ٢١) وإذا طلبها كان من واجب الممول إقامة الدليل عليها (م ٢٢) وهذا الواجب ينقلب حقا إذا قدم الممول أوراقه ومستنداته ومن الضروري تمكينه عندئذ من الاطلاع والدفاع واثبات صحة ما يزعمه وإذا أراد المأمور أن ينتقل للمنشأة للاطلاع فعليه اخطار الممول بذلك (م ٢٣) وجاء بالمواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ من اللائحة التنفيذية أنه لا يجوز لموظفي مصلحة الضرائب بأي حال من الأحوال استعمال حق الاطلاع على دفاتر وأوراق الممول في غير الأغراض

المتصلة بالضرائب ولا استعمال حق اطلاع المأمور يجب اخطار الممول مقدماً لساعة الحضور مع تعيين الدفاتر والأوراق المراد الاطلاع عليها

« وحيث ان اللائحة التنفيذية تستلزم حق الدفاع للمول في المادة ٢٥ بضرورة اخطاره بالنموذج ١٩ ضرائب ليبدى اعتراضاته على التقدير فان قبل كان بها وان تنازل عن هذا الحق ضمناً أخذ بهذا التنازل .

« وحيث ان ايراد تلك النصوص السالف ذكرها وان وردت بشأن رعاية الممول أمام موظفي مصلحة الضرائب لتسهيل حق دفاعه وحق اطلاعه وهما صنوان لا يتجزآن فان اتباع هذين الحقين أمام لجنة الضرائب ألزم وأوجب ومن مظاهر هذين الحقين أمام اللجنة أن الممول يدعى للحضور أمامها بدعوة بخطاب موصى عليه قبل انعقادها خمسة أيام على الأقل فان غاب قضى عليه غيابياً لأنه لا يريد الادلاء بحجته برضائه وان حضر فتسمع أقواله وواضح من نص المادة ٥٢ من القانون الضرائبي انها تستلزم أن يبدى الطاعن أقواله بنفسه أو بوكيل عنه إن شاء ومعنى ابداء أقواله هي الأقوال المتصلة بصميم الدفاع دفوعاً أو موضوعاً ولقد كان المشروع الأصلي المعروض على البرلمان يجعل استدعاء الممول لسماع أقواله أمام اللجنة أمراً اختيارياً لها إذا رأت موجباً لذلك ولما كان هذا النص عدل عنه في مجلس الشيوخ فأصبح استدعاء الممول أمام اللجنة أمراً محتماً وسماع أقواله أمراً جوهرياً ان أراد هو بسماع أقواله وجنوح المشرع إلى هذا التعديل يدل دلالة

واضحة على أن الحرمان من هذا الحق يترتب عليه البطلان .

٣. في طبيعة عمل لجنة التقدير

« وحيث انه حتى هذا الحد كان يكفي للجنة أن تراعى دفاع الطاعنين في الدعوى الخالية ولا تبني حكمها على اجراءات غير سليمة ومن المعلوم قانوناً أنه بفرض التسليم بأن لجنة تقدير الضرائب هي هيئة إدارية فما كان عليها أن تقضى بخلاف قانونها وفي غير القيود الواجب مراعاتها وان فعلت ذلك . وتكون قد تعدت النصوص القانونية فلم تراعى حق الدفاع والاطلاع بمشتملاتها وعندئذ يجب إلغاء قرارها ومن الواضح اذن انه لا غنى عن المرافعات الشفوية أو الكتابية اذ فيها من طلب الدفاع وطلب موضوع الاطلاع ما يوجب ضرورة الاستجابة اليها .

« وحيث انه ليس اذن صحيحاً ما قررته لجنة التقدير بأنه لا موجب للمرافعة شفوية أو كتابية كما أن المحكمة لا تأخذ بالرأى القائل بأن لجنة الضرائب هي هيئة إدارية عملها قاصراً على التقدير estimation وليست مختصة بالقضاء juridiction لا عبارة المادة ٥٠ من قانون الضرائب ورد بها تتولى اجراء التقدير لجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم اليهم بناء على طلب الممول عضوان مختاران الخ .

وهي عبارة يستفاد منها حصول التقدير بعد البحث والنقاش والتحرى ولا يكون البحث إلا بعد فصل وقضاء فيما نص عليه قانون الضرائب من قواعد متناثرة ويؤيد

بالمادة ١١٣ مرافعات

(قضية وحضر عنه الاستاذان عبد الفتاح الطويل باشا وحبيب المصرى باشا ضد صاحب المعالي وزير المالية وآخر رئاسة حضرة عبد العزيز بك سليمان وكيل المحكمة وعضوية حضرة القاضين حسن فهمى البدوي ومصطفى الهلباوى رقم ٣٤ سنة ١٩٤٦ تجارى)

٢٥١

محكمة الإسكندرية الابتدائية

أول ديسمبر سنة ١٩٤٦

العضوان المختاران وعدم المداولة معهما به حضورهما .
طلانه . . .

المبدأ القانوني

إذا حضر الممول عضوية المختارين وإذا حضر الجلسات ثم صدر الحكم من لجنة الضرائب بدون اشتراكهما فى المداولة يصبح قرار لجنة الضرائب باطلا

الحكم

« بما ان الطاعن قدم طعنه وبنائه على أسباب ثلاثة : —

أولاً : دفع بطلان قرار اللجنة المطعون عليه لعدم اشتراك العضوين المختارين من جانبه فى وضع أسبابه والتوقيع عليه .

ثانياً : أن ارباح سنة ١٩٣٩ كان قد حصل اتفاق بشأنها بينه وبين مأمور الضرائب فمن ثم لما كان للجنة التقدير أن تعود وتقدر أرباحاً عنها مرة ثانية .

ثالثاً : ان تقديرات اللجنة جاءت بحجة بحقه اذ بالغت فى تقدير أرباحه مبالغة كبيرة ولم تعتمد دفاثره مع أنها منظمة بل لجأت إلى طريقه التقدير الجزافى .

ذلك ما جاء بالمادة ٥٢ من القانون أن المصلحة تحيل إلى لجان التقدير جميع المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول مع موافقتها بكل ما قدمه من الاقرارات والبيانات ومع موافقتها كذلك بملاحظات المصلحة ثم تسمع أقوال الممول نفسه أو بوكيل عنه إذا شاء — وكيف تكون الاحالة ان لم تكن للفصل والقضاء ؟

وكيف يكون التقدير بدون دفاع أو بدون تقديم الاقرارات والبيانات على حد تعبير المادة ٥٢ — ومن الحق القول أن موافقة مصلحة الضرائب للجنة بالبيانات والاققرارات والملاحظات يستلزم أن يتكلم أى ممول فيما عن له عن تلك الملاحظات والاققرارات والبيانات بدفاعه من الوجهة التقديرية أو فيما اتصل بها من بحوث فى قانون الضرائب ذاته واذن يمكن التقرير بأن لجنة إدارية لها اختصاص قضائى Competence juridictionnelle وليس عملها قاصراً على بحث أرقام تقديرية بحسب بل من أولى واجباتها مراعاة الاجراءات الجوهرية والدفع القانونية لقانون الضرائب وإلا لما كان من لزوم لتنظيم اللجنة وما كان من لزوم لبحث بيانات وملاحظات الطاعن .

« وحيث انه للعيوب التى اكتنفت قرار لجنة التقدير للأسباب السابق بيانها لا يسع المحكمة إلا الحكم وفقاً للطلبات الختامية التى طلبها الطاعنان فى مذكرتهما ببطلان القرار المطعون فيه وجميع ما انبنى وما ترتب عليه من اجراءات وآثار مع الزام مصلحة الضرائب بالمصاريف وانعاب المحاماة عملاً

« وبما انه فيما يتعلق بالسبب الأول الذي يستند إليه الطاعن فان الثابت من الاطلاع على ملف الطاعن الفردي المضموم للأوراق أن الطاعن عندما أخطرتة اللجنة بتحديد جلسه للحضور أمامها استعمل حقه الممنوح له بمقتضى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن اختيار عضوين منضمين وأخطر اللجنة باسميهما كتابه (مستند ٣ ملف فردي) وبما ان الثابت أيضا من الاطلاع على محضر جلسة اللجنة (مستند ٥٥، ٥٦ ملف فردي) أن اللجنة انعقدت بتاريخ ٦-٦-١٩٤٥ وحضر فيها العضوان المختاران وثبت حضورهما في المحضر وأن اللجنة منعقدة بهذا الشكل استجوبت الطاعن وأمضي أعضاؤها الخمسة، الثلاثة الحكوميين والعضوان المنضمين المختاران على محضر الاستجواب هذا وأخذ رأيهما في نسبة أرباح بعض العروض التجارية ووقع الأعضاء الخمسة على ذلك أيضاً ثم بعدهذا وبدون ذكرى أى بيانات أخرى صدر قرار اللجنة موقعاً عليه من الأعضاء الحكوميين الثلاثة فقط دون العضوين المختارين ودون أن يكون به أى بيان يحدد وجهة النظر التي استند إليها في إصدار القرار أو أى شرح له .

« وبما ان المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على أنه تتولى إقرار التقدير لجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم إليهم بناء على طلب الممول إذا شاء عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون صرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول لنفسه .

« وبما انه وإن كانت هذه المادة لا تحتم على الممول اختيار هذين العضوين المختارين بل تركت هذا الأمر جوازياً بالنسبة له إن شاء استعمله وإن شاء أغفله إلا أنه متى استعمل هذا الحق واختار العضوين وذهبا إلى اللجنة فقد أصبحا عضوين في هيئة هذه اللجنة لهما مالا لأعضاء الآخرين من حقوق فيجب أن يشتركا في المداولات وأن يكون لهما رأى في إصدار القرار وأن يوقعا على القرار أسوة بالأعضاء الحكوميين مادام قد وقع عليه هؤلاء الآخرون جميعاً . وذلك لأن عمل العضوين المختارين من الممول في جار التقدير هو بعينه عمل الأعضاء الحكوميين الثلاثة ولهما رأى معدون وليس رأيهما من الآراء الاستشارية فالأعضاء الخمسة جميعاً سواء وليس لأحدهم من ميزة تميزه على الآخر في الرأي إلا في حالة واحدة هي حالة ما إذا تغيب هذان العضوان أو أحدهما عن الحضور ولا يوجد في نصوص القانون ما يلزمه بالحضور فعندئذ إذا اختلفت الآراء وانقسم الأعضاء إلى فريقين لكل منهما رأى رجح رأى الفريق الذي يكون فيه الرئيس (المادة ٣ من القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٩) .

« وبما انه والثابت مما تقدم أن قرار اللجنة جاء موقعاً عليه من الأعضاء الحكوميين فقط دون العضوين المختارين الأمر الذي تستتج منه المحكمة أن هؤلاء الأعضاء الحكوميين قد انفردوا بإصدار هذا القرار ومن غير مداولة العضوين المختارين أو مشاورتهما الأمر الذي يجعل هذا القرار باطلاً بطلانا مطلقاً ، لأنه صدر على خلاف القواعد القانونية التي تقضى بأن القرارات الصادرة في مثل هذه الأحوال يجب أن تصدر من

« وبما انه فيما يتعلق بالسبب الأول الذي يستند إليه الطاعن فان الثابت من الاطلاع على ملف الطاعن الفردي المضموم للأوراق أن الطاعن عندما أخطرتة اللجنة بتحديد جلسه للحضور أمامها استعمل حقه الممنوح له بمقتضى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن اختيار عضوين منضمين وأخطر اللجنة باسميهما كتابه (مستند ٣ ملف فردي) وبما ان الثابت أيضا من الاطلاع على محضر جلسة اللجنة (مستند ٥٥، ٥٦ ملف فردي) أن اللجنة انعقدت بتاريخ ٦-٦-١٩٤٥ وحضر فيها العضوان المختاران وثبت حضورهما في المحضر وأن اللجنة منعقدة بهذا الشكل استجوبت الطاعن وأمضي أعضاؤها الخمسة، الثلاثة الحكوميين والعضوان المنضمين المختاران على محضر الاستجواب هذا وأخذ رأيهما في نسبة أرباح بعض العروض التجارية ووقع الأعضاء الخمسة على ذلك أيضاً ثم بعدهذا وبدون ذكرى أى بيانات أخرى صدر قرار اللجنة موقعاً عليه من الأعضاء الحكوميين الثلاثة فقط دون العضوين المختارين ودون أن يكون به أى بيان يحدد وجهة النظر التي استند إليها في إصدار القرار أو أى شرح له .

« وبما ان المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على أنه تتولى إقرار التقدير لجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم إليهم بناء على طلب الممول إذا شاء عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون صرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول لنفسه .

لهذه الأصول إذ أن المداولة كانت قاصرة على الأعضاء الحكوميين دون الأعضاء المختارين فكأنها كانت قاصرة على جزء من الهيئة ، دون الهيئة بأكملها الأمر الذي يجعله لاغياً وكأنه لم يكن .

« وبما أنه وإن كان السبب الأول المتقدم بيانه كافياً لبطلان قرار اللجنة إلا أن المحكمة ترى أن تعرض أيضاً بكلمة وجيزة للسبب الثاني الذي أثاره الطاعن وهو الخاص بمحصل اتفاق بينه وبين مأمور الضرائب عن أرباح سنة ١٩٣٩ .

« وبما أن الثابت من الاطلاع على الملف الفردي للطاعن أن مأمورية ضرائب العطارين أرسلت له في ٢٧ / ١٠ / ٤١ كتاباً تقول فيه أنه قد استقر الرأي على تعديل حساب سنة ١٩٣٩ إلى اعتباره أنه حقق ربحاً في تلك السنة مقداره ٥٧ ج ، ٧٥ ملجم خاء الطاعن وكتب بخطه في آخر الخطاب بالفرنسية عبارة « موافق » وأمضى (مستند ١١ من الملف الفردي) .

« وبما أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن أمثال هذه الاتفاقات قد أصبحت ملزمة للممول ولمصلحة الضرائب ولا يحق لأحدهما الرجوع فيها أو العدول عنها فما دام أن المأمورية قد قدرت أرباحه بهذا المبلغ ووافق هو على ذلك أصبح هذا الحساب نهائياً وملزماً للطرفين خصوصاً وأنه لم يثبت أن هذا الاتفاق قد شابه أي عيب من عيوب الرضا كالغش أو التدليس أو الإكراه مثلاً . كما أنه لم يثبت أيضاً أنه كان هناك تجهيل أو أوجه نشاط جديدة يبيح إجراء تقدير

جميع أعضاء الهيئة التي تكونت لاصدار هذا القرار وهذا الاجراء قد جافاه الأعضاء الحكوميون بانفرادهم وحدهم دون العضوين المختارين بإبداء الرأي واستئنارهم لغير ما سبب واضح في الأوراق باصدار القرار الذي هو في الواقع بمثابة حكم في موضوع الخلاف الناشب بين مأمورية الضرائب والممول .

« وبما أنه وإن كان الشارع لم ينص بين مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على البطلان كجزاء لمثل هذه الحالة التي لم يحصل فيها المداولة قانوناً إلا أن شأن هذه الاجراءات جميعها شأن قواعد إجراءات المرافعات التي افترضها المشرع من بين القواعد العمومية الابتدائية في هذا القانون والتي جعل جزاء مخالفتها أن يكون العمل لاغياً (مادة ٩١ مرافعات) إذ الواقع أن هذه اللجنة وإن كانت لجنة إدارية إلا أنها لجنة إدارية ذات صبغة قضائية لأنها تفصل في أوجه النزاع بين الممولين ومأموريات الضرائب ومن ثم تكون القواعد العامة للمرافعات واجبة الاتباع لأن مرماها توطيد العدالة والسير بالحق المتنازع فيه إلى وجهته السليمة .

« ومن المسلم به أنه من الأصول القانونية الثابتة في فقه المرافعات أن الأحكام تصدر بعد المداولة والمناقشة وأن تحصل المداولة من جميع أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى فإذا كانت المداولة حصلت من بعض أعضاء الهيئة فقط بطل الحكم وأصبح وكأن لم يكن » .

« وبما أنه بتطبيق هذه القواعد على قرار اللجنة المطعون عليه نجد أنه جاء باطلاً لمخالفته

موضوعي لا ترى المحكمة التعرض له الآن
مادام أن القرار الذي فرضه جاء قراراً باطلاً
لا أثر له قانوناً .

(قضية المديو وحضر عنه الأستاذ أحمد

عثمان أبو شنب ضد حضرة صاحب الدرة مدير الضرائب
بصفته رئاسة وعضوية حضرات عبد العزيز سليمان بك وكيل
المحكمة وحسن فهمي البدوي وحسين أحمد سليمان القضاة)

تكميلي فما كان لأمرية الضرائب أن تعدل
عن هذا الاتفاق وتعتمد تقدير أرباح
سنة ١٩٣٩ مرة أخرى بعد أن اتفقت
بشأنها مع الطاعن اتفاقاً نهائياً قطعياً .

» وبما أنه متى تقرر هذا ووضح أن
قرار اللجنة المطعون عليه قد جاء باطلاً فلا
داعي للخوض فيما أثاره الطاعن في الوجه
الثالث من أوجه طعنه إذ أن هذا نظلم

قضاء الإيجار

محكمة مصر الوطنية

الدائرة الثانية عشرة

رئاسة حضرة الأستاذ محمد شفيق أحمد بك القاضي

٢٥٣

١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥

١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

حق المؤجر في طلب إخلاء المستأجر
للتأخير في أداء الأجرة المستحقة وإن كان
يتولد منه قانوناً بمجرد انقضاء خمسة عشر يوماً
على استلامه خطاب التنبيه وعدم قيامه بالسداد
إلا أن للمحكمة عند ثبوت حصول السداد
لاحقاً عليها أن تقدر ظروف تأخير المستأجر
في الوفاء في تلك المهلة القانونية وأن تقضي
برفض دعوى الإخلاء مع الزام المستأجر
بمصرفاتها إن تبين لها أن توقفه كان لأسباب

٢٥٢

٧ يونيو سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

المقصود بالأجرة المستحقة في حكم الفقرة
الأولى من المادة الثانية من الأمر رقم ٣١٥
هي الأجرة التعاقدية التي تكون قد استحققت
فعلاً في ذمة المستأجر حتى تاريخ التنبيه دون
الأجرة التي تكون قد استجدت بعده إلى
وقت نظر دعوى الإخلاء .

(القضية رقم ٩٨٧ سنة ١٩٤٥)

جدية مقبولة وخاصة لأن نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر رقم ٥٩٨ لا توجب الحكم بالاخلاء بمجرد التأخير بل تجب للمؤجر طلبه .

(الفضية رقم ٢٤٦٣ سنة ١٩٤٥)

(الفضية رقم ١٠٦٥ سنة ١٩٤٥)

٢٥٤

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

توقيع المؤجر حجزاً تحفظياً على منقولات المستأجر بالعين المؤجرة وفاء لتأخر الإيجار وتكليفه في صحيفةها بالمثل أمام المحكمة لسماعه الحكم عليه بها يقوم مقام إجراء التنبيه الذي تتطلبه نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر رقم ٥٩٨ ويكون له نفس الأثر المترتب عليه .

(الفضية رقم ٢٨٢٨ سنة ١٩٤٥)

٢٥٥

٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥

٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

١ — يشترط لقبول دعوى إخلاء المستأجر للتأخير في سداد الإيجار المستحق أن يكون مقدار تلك الأجرة محدداً ومتفقاً عليه حال التعاقد وأن لا يكون متنازعا على استحقاقها بصفة قانونية طبقاً لأحكام الأمر رقم ٥٩٨ .

٢ — إذا تبين أن المستأجر يستأجر أكثر من مكان يعقود مختلفة وكان يسدد للمؤجر مبالغ من أصل حساب الأجرة في فترات غير منتظمة ودون أن يخصص دين الأجرة التي تستنزل منه أو أنه كان ملتزماً بعقد الإيجار أن يدفع للمؤجر عدا مبلغ الإيجار المتفق عليه مبلغاً آخر في مقابل عوائد المباني التي ألحقت بالعين حال التعاقد والتي يكون المؤجر قد أنشأها حديثاً لا تنفعها بها ومبلغاً ثالثاً عبارة عن أقساط دين أجرة مستحقة في ذمة مستأجر سابق وقبل حلوله محله في أداءها وكان ما يدفعه المستأجر هو جزء من مجموع تلك الديون مسجلة فانه إلى حين تصفية هذا الحساب بالتراضي أو بحكم بات من المحكمة المدنية المختصة أصلاً تكون دعوى الإخلاء الموجهة للمستأجر للتأخير في سداد الأجرة المستحقة غير مقبولة .

(الفضية رقم ٢٨٢٧ سنة ١٩٤٥)

(الفضية رقم ٨٠ سنة ١٩٤٦)

٢٥٦

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

لا يشترط لقبول دعوى إخلاء المستأجر للتأخير في الأجرة رفعها من مالك العقار المؤجر بل تكون مقبولة من المؤجر ولو كان غير مالك ونص الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر رقم ٥٩٨ صريح في ذلك .

(الفضية رقم ٢٠٠٩ سنة ١٩٤٥)

إلا أن ذلك لا يحول دون إعطاء مهلة في الحكم عملاً بنص المادة ١٦٨ من القانون المدني بعد تكليفه بإيداع أجرتها مقدماً على ذمة التأخير حتى لا يضار بهذا الإهمال .

(القضية رقم ١١٠٨ سنة ١٩٤٥)

٢٥٨

٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥

٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥

١٩ يناير سنة ١٩٤٦

المبادئ القانونية

١ — نص المادة الثانية من الأمر رقم ٥٩٨ صريح في أن من يملك طلب إخلاء المستأجر من مسكنه للضرورة القصوى هو المالك فقط Propriétaire فلا تقبل الدعوى به من المستأجر الأصلي أو الحارس القضائي أو وكيل المالك المدير لعقاراته حتى ولو كان مفوضاً من قبله بحق التقاضي فيما له علاقة بإدارة العقار لعدم دخول هذا الحق في الإدارة .

٢ — ناظر الوقف لا يملك حق طلب إخلاء مستأجر لمسكن في العين الموقوفة ليسكنها هو أو لإسكان أحد المستحقين للضرورة القصوى حتى ولو بانصام باقي المستحقين لطالب السكنى وموافقهم عليه وحتى ولو كان كتاب الوقف يعطيه حق

٢٥٧

١١ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

١ — إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من الأمر رقم ٥٩٨ وإن كانت لم تنص صراحة على شرط الضرر عند مخالفة المستأجر لأحد شرائط العقد المعقولة إلا أن ذلك لا يمنع القضاء من بحث ما إذا كانت للمؤجر مصلحة حقيقة ومشروعة من التمسك بحرفية الشرط الوارد بعقد الإيجار وأخذاً بنظرية عدم الاعتساف في استعمال الحق .

٢ — مجرد تبادل مستأجرين الانتفاع بمسكنيهما المؤجرين والكائنين في عقار واحد ومع بقاء التزام كل منهما حياله قائماً ومستمداً من واقع عقده المبرم بينهما لا يعتبر إجارة من الباطن بالمعنى المقصود في القانون العام

٣ — إذا ثبت أن كل ما أحدثه المستأجر في العين المؤجرة هو إحداث فجوة في حائط مشترك بين مكانين يستأجرهما من مؤجر واحد وبقصد تسهيل وصوله من أحدهما إلى الآخر ولم ينشأ عن ذلك ضرر بسلامة أساس المبنى فإن ذلك لا يعد إساءة للاستعمال على وجه ضار بالمالك يبرر الحكم بإخلاء المستأجر

٤ — إن الأمر العسكري رقم ٥٩٨ وإن كان لم ينص على إعطاء مهلة للإخلاء للمستأجر الذي يحكم بإخلاءه للتأخير في دفع الأجرة

مهاياة اختص أحدهم به ، فانه يشترط لقبول دعوى الإخلاء للضرورة القصوى التي ترفع من أحدهم انضمام باقي الشركاء له فيه وإقرارهم إياه على السكنى والا كانت الدعوى غير مقبولة .

(القضية رقم ٢٠٣٠ سنة ١٩٤٥)

٢٦١

١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

المقصود بعبارة الأماكن المخصصة للسكنى المنصوص عليها في المادة الثانية من الأمر ٥٩٨ لتخصيص وقت البناء بحيث يكون المكان عند إخلاءه صالحاً للسكنى بدون ادخال تعديلات هامة على طبيعته وليس التخصيص الحالى المتفق عليه في عقد إيجار المستأجر المطلوب إخلاءه .

(القضية رقم ٢٠٤٤ سنة ١٩٤٥)

٢٦٢

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦

المبدأ القانوني

المقصود بالضرورة القصوى في حكم المادة الثانية من الأمر ٥٩٨ هو حاجة المالك للسكنى دون غيرها من الأغراض فلا تكون مقبولة الدعوى المرفوعة من مالك بإخلاء

السكنى إذ المستحق في وقف صاحب حق انتفاع فيه وليس بمالك ولأن حق الإخلاء للضرورة هو حق غريب على القانون العام ووارد على خلاف فواعده في تشريع استثنائي فيجب تطبيقه في أضيق حدوده وعدم التوسع فيه بطريق المسابقة أو المقياس .

(القضية رقم ٥٠٦ سنة ١٩٤٥)

(القضية رقم ٢٩٣٩ سنة ١٩٤٥)

(القضية رقم ١٤ سنة ١٩٤٦)

(القضية رقم ٢٦٠١ سنة ١٩٤٥)

٢٥٩

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

لا تكون مقبولة الدعوى التي يرفعها المالك بطلب إخلاء المسكن المؤجر للضرورة القصوى إذا كان رفعها لم يسبقه التنبيه على المستأجر بالإخلاء بكتاب مسجل أو كان قد نبه عليه بذلك ولكن رفعها حصل قبل انقضاء ١٥ يوماً على تلقي المستأجر كتاب التنبيه دون أن يصله منه خلالها رداً بالرفض .

(القضية رقم ١١١٥ سنة ١٩٤٥)

٢٦٠

١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

إذا كان ملكية المسكن المؤجر شائعة بين أكثر من مالك ولم تحصل فيما بينهم قسمة

٢٦٤

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

لا محل للفاضلة بين ظروف المالك وبين
ظروف المستأجر المطلوب إخلاؤه من مسكنه
للضرورة القصوى لتغليب وجهة الرأفة
بالمستأجر إذ أن هذا الحق إنما شرعه الأمر
٥٩٨ للمالك بمجرد ثبوت قيام ضرورة قصوى
ملجئة لديه .

(القضية رقم ١٨٥١ سنة ١٩٤٥)

٢٦٥

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

إذا تبين أن المالك كان موظفاً في جهة
بعيدة عن القاهرة ثم سعى لنقله إليها لالسبب
سوى مجرد اشباع رغبة شخصية لديه في أن
لا يكون بعيداً عن مسقط رأسه وحيث
يوجد أهله وعشيرته فإن مثل هذا النقل
لا يقوم ضرورة قصوى تلجئه إلى طلب إخلاء
أحدى مستأجري عقاره فيها من مسكنه بدعوى
تعذر إيجاد مأوى يأويه في الجهة المنقول إليها
لأنه هو الذي عمل على خلق تلك الضرورة
بفعله وبغير باعث مشروع فلا يضار بها المستأجر

(القضية رقم ١٨٧ سنة ١٩٤٥)

المستأجر من مسكنه لاستعماله مكتباً لإدارة
عقاراته وأملكه أو لاستعمالها مخزناً لوضع
بضائعه أو منقولاته المنزلية الذائدة عن
حاجته أو لاستعمالها مكتباً للحمامة أو عيادة
طبية .

(القضية رقم ٢٧٤٣ سنة ١٩٤٥)

(القضية رقم ٢٨ سنة ١٩٤٦)

٢٦٣

١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

إحالة الموظف على المعاش لا تقوم في
حد ذاتها ضرورة قصوى تلجئه إلى ترك
مسكنه الذي كان يادية وقت الإحالة إلى
التقاعد والتروح إلى جهة أخرى بها عقارة
المملوك له للإقامة في دائرته والاستناد على
ذلك في طلب إخلاء أحد مساكنه المؤجرة
فيه ليسكنه وخاصة إذا تبين أنه أقام من الجهة
التي كان يعمل فيها سنوات طويلة كانت
علاقته خلالها منقطعة بالعقار بحكم عمله
الحكومي وإن المكان المؤجر يقع في مدينة
ليست هي مسقط رأسه وأنه لا مصلحة ظاهرة
تحدوه لتخصيصه الإقامة فيها بالذات .

(القضية رقم ٢٥٩٩ سنة ١٩٤٥)

ضرورة فليس للمالك أن يستند على هذا الظرف في طلب إخلاء مستأجر في عقار آخر مملوك له من مسكنه بدعوى حاجته الملحة للسكنى فيه إذ لا محل للاحتجاج بقيام ضرورة خلعها خلقاً بفعله اختياراً .

(القضية رقم ٢٩٢٢ سنة ١٩٤٥)

٢٦٨

٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

مرض البول السكرى ليس من الأمراض التي يتطلب علاجها السكنى في مناخ خاص معين فاحتجاج المالك بهذا المرض وبأن مناخ الجهة الكائن بدائرتها المسكن المطلوب إخلاؤه يلائمة يكون والحالة هذه غير مقبولة .

(القضية رقم ٢٦٢٠ سنة ١٩٤٥)

٢٦٩

٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

١ — ان صح اعتبار الزواج الأول في منزله ضرورة قصوى في حكم المادة الثانية من الأمر ٥٩٨ للمالك الذي يثبت حاجته لإيجاد مسكن يأويه وعروسه لما تحث عليه جميع الشرائع السماوية وتتطلبه مصلحة المجتمع فان وجه النظر هذا يتغير بالنسبة للزواج الثاني الذي يجمع به بين زوجتين على عصمته .

٢٦٦

١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

١ — إذا ثبت أنه كان للمالك مسكن يأويه ثم أخلاه باختياره وأقام مؤقتاً عند أحد أقاربه اعتماداً على أنه أصبح مالكا للعين الكائن بها الساكن المؤجر وأن من حقه السكنى في ملكه فان تلك الإقامة الوقتية لا تصلح أساساً لضرورة قصوى لإخلاء المستأجر .

٢ — إذا كانت الضرورة القصوى التي يقول بها المالك هي أن حالته الصحية تتطلبه السكنى في منطقة جافة الهواء كالجبهة الكائن بدائرتها المسكن المؤجر المطلوب إخلاؤه وثبت أن تلك الميزة تتوفر أيضاً في جوار الجهة التي فيها مسكنه الخالي فإن وجه احتجابه بقيام الحاجة الملحة يكون معدوماً .

(القضية رقم ٢٤٧١ سنة ١٩٤٥)

٢٦٧

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

بيع المالك منزله الذي كان يأويه بيعاً اختيارياً وقبوله في عقد البيع القيام بتسليمه للشترى ثم حصول هذا التسليم فعلا سواء بالتراضي أو بالتقاضي تفضلاً للشرط لا يعتبر

سن البلوغ وأن التحاقهم بالجامعة حصل فعلا من قبل التنبيه على المستأجر بالإخلاء بمدة طويلة .

(القضية رقم ٢٣٤٧ سنة ١٩٤٥)

٢٧١

١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

نقل الموظف من مدينة القاهرة إلى أحد ضواحيها كحلوان مثلاً لا يقوم ضرورة قصوى متى ثبت أن اللوائح الحكومية لا تحتم عليه الإقامة في الجهة المنقول إليها أو أنها تجيزه نظروف خاصة كظرف ضائقة المساكن وأن طرق الوصول إليها موفورة وميسرة حتى ولو كان في السفر والعودة يوماً بعض المشقة على الموظف .

(القضية رقم ٢٨٦٨ سنة ١٩٤٥)

٢٧٢

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

١ — ان المادة الثالثة من الأمر ٥٩٨ لم تحتم تثبيت الأجور التعاقدية على أساس أجره أبريل سنة ١٩٤١ في غير منطقة الاسكندرية أو أجره أغسطس سنة ١٩٣٩ فيها بل كل ماورد فيها هو حظر التعاقد بالزيادة على الأجرة في ذلك التاريخ أو أجره المثل فيه

٢ — أن الشريعة الإسلامية السمحاء وإن كانت إجازت الزوج بأكثر من واحدة تمثياً مع أصول وقواعد هذا الدين الحنيف القائمة على التيسير على المؤمنين ورفع الحرج عنهم إلا أن مثل هذا الزواج المزدوج ليس فرضاً بل هو مجرد رخصة وقد قيد الكتاب الكريم استعمالها بشرط العدل بين الزوجات ونهى عنه عند خشيته الجور فهو والحالة هذه في منزلة الحلال المسكروه أو الرخصة البغيضة .

٣ — الأصل الذي تقرره هذه المحكمة كقاعدة عامة ان مثل هذا الزواج لا يعتبر ضرورة قصوى إلا إذا قام الدليل لديها أن الباعث عليه إنما كان لأمر لم يسكن في الإمكان تلافيها أو الصبر عليها ولما كانت تلك البواعث شخصية محضة للمالك لا يصح مساءلته عنها أو مناقشته فيها فله ان شاء أن يطرحها في سبيل دحض تلك القاعدة العامة .

(القضية رقم ٢٤٧٤ سنة ١٩٤٥)

٢٧٠

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

مجرد رغبة المالك في الانتقال من مسقط رأسه ببلدة في أقاصى الصعيد إلى القاهرة للإشراف على أولاده الذين التحقوا بالتعليم الجامعى لا يقوم ضرورة قصوى في حكم المادة الثانية من الأمر ٥٩٨ متى ثبت أنهم جاوزوا

ومؤدى ذلك بداهة جواز التعاقد على ما يقل عن تلك الأجرة ومثل هذا التعاقد يكون ملزماً للمؤجر فلا تكون مقبولة الدعوى التى يقيمها ضد المستأجر بطلب رفع الإيجار التعاقدى إلى مستوى أجرة المكان فى ذلك التاريخ .

٢ — إذا كان لانزاع بين الأخصام فى حصول اتفاق على أجرة المكان الذى استأجره المستأجر من المالك السابق وإنما يقوم الخلاف بين هذا المستأجر وبين المالك الجديد حول حقيقة مقدار ما انعقد عليه الاتفاق فعلاً بصدد دين الأجرة بين المستأجر المذكور والمالك السابق وقول المالك الجديد إن ما كان يسدده المستأجر للمالك السابق يربو على مقدار الأجرة الظاهرة فى العقد وطعنه على ما أثبت فيه بالصورية فإن مثل هذا النزاع لا يمت لأحكام الأمر ٥٩٨ بصلة بل مداره اثبات حقيقة مقدار الأجرة المتفق عليها بطرق الإثبات المقررة فى قواعد القانون العام وامام المحكمة المدنية المختصة أصلاً .

(القضية رقم ١٤٣٣ سنة ١٩٤٥)

٢٧٣

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

١ — نص المادة ١٤ من الأمر ٥٩٨ صريح فى عدم انطباق نصوصه على الأراضى الفضاء

المؤجرة فالدعوى التى يرفعها المستأجر للمحكمة الابتدائية بالتطبيق لنص المادة ١٣ من هذا الأمر لنزاعه فى قانونية الإيجار التعاقدى عن قطعة أرض فضاء استناداً إلى حكم المادة الثالثة من الأمر المذكور تكون غير مقبولة

٢ — إذا تضمن عقد إيجار قطعة أرض فضاء نصاً يبيح للمستأجر إقامة بناء عليها مستقبلاً فإن قبل هذا النص ليس من شأنه اخراج العين المؤجرة عن طبيعتها حال التعاقد عليها من أنها أرض فضاء .

(القضية رقم ٢٣٥١ سنة ١٩٤٥)

٢٧٤

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانونى

لا تنطبق نصوص الأمر العسكرى رقم ٥٩٨ على عقد الإيجار المبرم بين المؤجر وبين المستأجر على استئجار قطعة أرض فضاء لاستعمالها لضرب الطوب حتى ولو ثبت أنها مسورة بسور من البناء وكانت مقامة عليها أيضاً غرفة لإيواء خفير المضرب .

(القضية رقم ٢٦٨٣ سنة ١٩٤٥)

٢٧٥

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانونى

المقصود بلفظة الأماكن locaux الواردة

سنة ١٩٤١ تكون غير مقبولة في حكم الأمر ٥٩٨ .

٢ — إذا ثبت من عقد الإيجار أنه انصب على تأجير جزء من مدخل باب متجر للمؤجر وأجزاء من بعض حوائطه الخارجية ليعرض فيها المستأجر بضائعه والارتفاع أيضا بجزء من الفراغ الذي يتخلل سقفه وأرضيته بعد فصله بحاجز خشبي لاستعماله كاستديو للتصوير وإن الأجرة التي اتفق عليها لم تنصرف نية العاقدین وقت تقويمها إلى تلك الأجزاء بل كان النصيب الأكبر وقتذاك متجها إلى ما يعود على المستأجر من أرباح محققة من وراء الاستفادة بالاسم التجاري لمحل تجارة المؤجر وزبائنه وجلهم من رجال القوات الحليفة الذين يترددون عليه للشراء ووقوعه في قلب العاصمة وفي أكبر أحياءها التجارية وأن التجارة التي يمارسها المستأجر محببه لهؤلاء الزبائن ويقبلون عليها ، وتضمن العقد فوق ذلك الحظر على المؤجر بممارسة تجارة من نوع تجارة المستأجر وإلزامه أيضا بضمن التيار الكهربائي الذي يستهلك والاشتراط عليه بمداومة فتح أبواب المحل طوال أيام الأسبوع دون أن يتخللها يوم عطلة وأن تفتح الأبواب في ساعة معينة من النهار وأن لا تغلق إلا في ساعه متأخرة محددة من الليل فإن مثل هذا العقد على تلك الصورة لا يعد إيجار مبنی بالمعنى المقصود بالأمر ٥٩٨ ويكون مرفوضاً طلب المستأجر تخفيض الإيجار التعاقدى إلى

بنص المادة ١٤ من الأمر ٥٩٨ هي الأماكن المبنية دون غيرها فالمنازعة التي تقوم بين مستأجر لوابور طحين وبين المؤجر له حول قانونية الإيجار المتعاقد عليه بالاستناد لنص المادة ٣ من الأمر المذكور لا تنطبق عليها نصوص هذا الأمر حتى ولو ثبت أن الوابور يتبعه بعض مخازن لامكاتب من البناء إذ أنها لم تكن مقصودة حال التعاقد وتقويم الأجرة بل المقصود هو ما اشتمل عليه البناء من أدوات الوابور وآلاته والتي لا يعتبر العقد بدونها منصبا على واپور طحين الذي هو الغرض الأول من الإجارة .

(القضية رقم ٢٧٤٢ سنة ١٩٤٥)

٢٧٦

١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

١ — إذا ثبت من نصوص عقد الإيجار ومن ظروفه وملابساته أيضا أن الغرض الأول من الإجارة لم يكن المكان المبنى في حد ذاته بل كان الغرض الأول منه استغلال الاسم التجاري للمحل وزبائنه وما يحققه المستأجر من أرباح من وراء ذلك وبلاستفادة أيضا من موقعه التجاري ورواج تجارته من قبل . فإن الدعوى التي يرفعها المستأجر بطلب تخفيض الأجرة المتعاقد عليها في مثل هذه الصورة إلى أجرة المثل للمبنى وحده في إبريل

ما يوازي أجره المكان في ابريل سنة ١٩٤١ محتسباً على أساس ما يشغله فعلاً من مساحة المبنى .

(القضية رقم ٣٤٢ سنة ١٩٤٥)

٢٧٧

١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

إذا تضمن عقد الإيجار التزام المستأجر أن يدفع للمؤجر عدا أجره المقهى المؤجر إليه وثمان الميهات المستهلكة فيه ثمن استهلاك المياه التي يستجدها أيضاً باقى المستأجرين فى العمارة التى يقع أسفلها المقهى وثبت أن مجموع ما يؤديه المستأجر على تلك الصورة يربو على أجره المكان فى ابريل سنة ١٩٤١ مضافاً إليه العلاوة العسكرية وثمان ما يخصه فى المياه المستهلكة فإنه يتعين عملاً بالمادة الثالثة من الأمر ٥٩٨ اعتبار مثل هذا الشرط سائراً لأجرة غير قانونية والقضاء بطلانه وإنزال الأجرة إلى الحد القانونى .

(القضية رقم ١٨٨٣ سنة ١٩٤٥)

٢٧٨

١١ اكتوبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

إذا خالف المستأجر شرط العقد الذى يحظر عليه تغيير نوع الاستعمال المتفق عليه

وهو السكنى الخاصة أو تأجيريه من باطنه مفروشاً بأن استعمل جزءاً من هذا السكن مكتباً تجارياً أو أجر هذا الجزء من باطنه مفروشاً بقصد الاستغلال فإن من حق المؤجر طلب رفع العلاوة العسكرية إلى ٥٠ ٪ أو ٦٠ ٪ حسب الأحوال واحتسابها من كامل الإيجار المتفق عليه بغض النظر عن أن المخالفة انصبت على جزء من الشقة لا الشقة كلها إذ لا شأن له فى ذلك وليس مكلفاً بمداومة التحرى عما إذا كانت المخالفة لا زالت على حالتها أو تجاوزتها والمستأجر بعد ذلك على حقه فى تأجير ما يشاء كلياً أو جزئياً على أن يكون سريان العلاوة بالفتة الجديدة طالما أن المخالفة قائمة وتنتهى بانتهائها وتعود إلى علاوة السكن بعد اخطار المستأجر المؤجر بذلك بخطاب مسجل .

(القضية رقم ١٠٠٠ سنة ١٩٤٥)

٢٧٩

٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

متى قامت الشواهد والقرائن على أن الأجرة المتفق عليها بين البائع وبين المشتري والمثبتة فى صلب عقد البيع لم يكن ملحوظاً فيها حال تقديرها أنها فى مقابل إيجار المكان فى ذاته بل انه كان يدخلها أيضاً تعويض المشتري عن نزوله عن شرط التسليم وارتضاءه استمرار البائع متفياً بالمبيع وكان ذلك أيضاً

ملحوظاً وقت تقديم الثمن فيكون من غير المقبول طلب البائع الحكم تخفيضها إلى مستوى أجرة المكان في إبريل سنة ١٩٤١ وتكون الدعوى المقامة منه بطلب ذلك هي من قبيل التحايل على التخلص من التزام تعاقدى ارتضائي شملة عقد البيع وأبرمت الصفقة على أساسه.

(القضية رقم ٢٦١٤ سنة ١٩٤٥)

٢٨٠

٢ يناير سنة ١٩٤٧

المبدأ القانوني

إذا حصل التعاقد على استئجار مكان لاستعماله للسكن ولممارسة عمل آخر من قبيل المهن غير التجارية في حكم المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ كعيادة طبيب أو مكتب محام الخ فتقدر العلاوة على أساس الاستعمال الغير السكني وتحتسب على كامل الأجرة المتفق عليها في العقد ولا محل لتوزيع الزيادة بين الجزء المخصص للسكن والجزء الآخر وتحمل كل جزء بنصيبه في الزيادة القانونية

(القضية رقم ٤٢٠ سنة ١٩٤٧)

٢٨١

١٢ يناير سنة ١٩٤٧

المبادئ القانونية

١ — مجرد قيام شقاق عائلي بين زوجين

أدى إلى ترك أحدهما مسكن زوجته والإقامة في جهة أخرى بعيداً عنه ليس من شأنه وفي ذاته أن يقوم ضرورة تميز للمؤجر إخلاء المستأجر لعقاره من مسكنه إذ لا تخرج تلك الإقامة عن مجرد هجر وقتي لمسكن الزوجة ولا يغير من هذا النظر كون هذا نزاع قد شفع برفع دعوى طلاق طبقاً لقانون الأحوال الشخصية لأحدهما طالما أنه لم يصدر في تلك الدعوى حكم نهائي بالفرقة وقت التنبيه لاحتمال أن يفشل مدعى الطلاق في دعواه أو بالأقل لاحتمال انتهاء الخصومة صلحاً بالتنازل عن السير فيها على أنه حتى في حالة صدور حكم بالطلاق فإن هذا النظر يظل رغم ذلك قائماً إذا كان الزوج هو مدعى الطلاق وكان هو أيضاً المستأجر لمسكن الزوجية لما ترتب نتيجة على هذا البطلان من عودة الزوجة لأسرتها لا بموته واستمرار الزوج في الإقامة بهذا المسكن .

٢ — ان قضاء هذه الدائرة قد استقر على أنه يشترط في الضرورة المبرره للمؤجر في إخلاء إحدى المستأجرين من مسكنه أن تكون قائمة فعلاً وقت التنبيه وعلى وجه لا لبس فيه ولا غموض وأن يستمر قيامها ملازماً للمؤجر إلى وقت النطق بالحكم بالإخلاء فإن كانت تلك الضرورة غير محققة وقت اجراء التنبيه ابتداءً أو كانت محققة وقت ذاك ولكنها زالت في الفترة التالية عليه وقبل النطق بالحكم انعدم الأثر القانوني الذي يرتبه القانون على

ورقة التنبيه في الحالة الأولى وامتنع الحكم
بالإخلاء لزوال سببه في الحالة الثانية .

(القضية رقم ٢٢٦٩ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى مصر)

٢٨٢

١٨ يناير سنة ١٩٤٧

المبدأ القانونى

انه وإن صح القول بأن الضرر الأدبى
يحين للمالك فى بعض الأحوال الحق فى إخلاء
المستأجر طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢ من
المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ شأنه

فى ذلك شأن الضرر المادى وذلك طبقاً للقواعد
القانونية العامة والتي لم ينص المشرع الإخلال
بها لحماية المستأجر من المستهترين إلا أن
خاطر الأخذ بذلك النظر أن يكون الضرر
الأدبى ويعد إساءة المستأجر استعمال حقه
فى الانتفاع بالمكان المؤجر وعلى وجه تنشأ
عنه فضيحة أو تأذى لناموس وكرامة عائلات
باقى السكان أو توجب مضايقتهم وعليه فمجرد
وقوع شجار بين المستأجر وبين أحد سكان
المنزل مستأجراً هو الآخر أو مالكا لا يرتفع
إلى رتبة الاستعمال الضار المقصود فى القانون
(القضية رقم ٢٨٣٤ سنة ١٩٤٦ كلى مصر)

القضاء والمحاماة الوطنيان بعد انتهاء فترة الانتقال :

المحاضرة

التي ألقاها حضرة صاحب السعادة

محمد صبرى أبو علم باشا

نقيب المحامين

بدار نقابة المحامين في يوم الخميس ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧

أيها السادة :

باسم المحامين يطيب لى أن أشكر لكم تفضلكم بتشريف دارهم للاشتراك معنا في معالجة الوسائل وتهيئة الأسباب التي تتطوع للقضاء الوطنى بأن يتلقى في عام ١٩٤٩ ما بقى من رسالته ليعسـط حكمه ويمد سلطانه إلى جميع النازلين في هذه الديار — من غير نظر إلى جنسيتهم أو تبعيتهم .

وعى مهمة قومية تستحق منا ومنكم كل رعاية وعناية وأن في استجابتكم لدعوتنا وتشريف الأسرة القضائية على اختلاف منازلها وحرص رجال التشريع وأساتذة الكليات وحضرات المحامين على حضور هذه المحاضرة لكفيل وحده بأن يمد المتحدث بروح تساعده على أن يعالج هذا البحث معالجة موضوعية تنطوى على كشف الطريق أمام الباحثين . وتنويره للسالكين . ولا يبقى بعد ذلك إلا تعبيده وتذليله للمتقاضين .

أيها السادة :

سيقتصر بحثي على استعراض الصعوبات والكشف عن المشكلات وارتداد الطريق . ولن يبلغ بى الغرور أن أطمع في حلها ، فهذا عمل يجب أن تتضافر عليه الأيدي مجتمعة . والهيئات مؤلفة . ومبلغ همى أنى رأيت الزمن يقترب بنا ورأيت ساعة فترة الانتقال توشك أن تدق . فأرسلت نظرى مرتاداً . وعقلي كشافاً . وأمسكت بأحدى يدي ناقوساً يدق وبالأخرى منظاراً يكشف . حتى نرى ما أمامنا ونعالج ما يستقبلنا ونأخذ الالهبة حتى لا نؤخذ على غرة .

لقد قلت في ٢ مايو سنة ١٩٤٤ أمام مجلس النواب : « أننا نعد العدة في الوزارة من الآن لمواجهة يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وما سوف يترتب على ايلولة القضاء المختلط إلى المحاكم الوطنية . لننظر مثلاً في توزيع الكتبة المصريين على المحاكم المختلطة ، ووضعهم في الأماكن التي تصلح لهم ويصلحون لها ، وفي إمكان الحاق مكاتب التسجيل بالمحاكم الأهلية وفي نقل صندوق الودائع والأمانات من المحاكم المختلطة إلى الإدارة الحكومية سواء بوزارة العدل أو وزارة المالية ، كل هذه أعمال تدرس من الآن ، ويجب أن لا نبطئ في دراستها أو في تنفيذها حتى إذا جاء يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ كنا قد أعدنا العدة لكل شيء فنتنقل الأعمال هيئة لجنة من دار إلى دار ولا تلجئنا الظروف إلى أن نلتمس من حضراتكم إقرار جملة قوانين وإجراءات بصفة مستعجلة لأن الزمن قد عاجلنا ولم نفكر فيها فيما مضى » .

هذا ما قلته بالحرف الواحد في مجلس النواب منذ ثلاثة أعوام تقريباً .
وهذا هو الذي دعاني إلى التفكير في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ماذا أعدت له الحكومة وماذا أعدت له النقابة ، وما الذي يجب عليهما أن تعده .

* * *

في ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ افتتح الخديوى اسماعيل في حفلة رسمية بسرأي رأس التين المحاكم المختلطة وأناط بقضاتها مهمة توزيع العدالة بين المصريين والأجانب .
وكان هذا الحادث إذ ذاك يوماً مشهوداً في تاريخ مصر الحديثة وعنوان بدء فكاكها من أسر فوضى التقاضى وتعدد جهانه بل وجهل جهاته ، وبدء تكشف السحب عن حالة الغموض التي سيطرت على التقاضى مع الأجانب فراح المصريون فريسة لها ، وضاعت حقوقهم وديست مصالحهم .

وكان الظن أن هذا النظام الذي بدا مؤقتاً سيظل مؤقتاً وينتهى سريعاً ولكنه دام ورسخ وأوشك لولا عناية الله أن يكون مفروضاً على مصر إنما في ظل الامتيازات وترعرع حتى أذن الله واستخلصت مصر في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ من الدول الممتازة وثيقة اعترفت فيها بأن نظام الامتيازات أصبح لا يتفق والحالة التي وصلت إليها مصر بتقديم نظمها وأنه يجب لذلك إلغاء هذا النظام . ووضع العلاقات بين مصر والدول الممتازة على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها وفقاً لأحكام القانون الدولي العام .

وأعلنت في وثيقة دولية أودعت عصبة الأمم . « إلغاء الامتيازات في القطر المصرى إلغاء تاماً من جميع الوجوه » .

وتنفيذاً لذلك تم الاتفاق على إلغاء المحاكم المختلطة في ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ بعد انتهاء فترة انتقال تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وصفتها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

رئيس مؤتمر مونترال في خطابه الذي ألقاه بين يدي حضرة صاحب الجلالة الملك بأنها « وسيلة حكيمة لتوطيد التعاون المثمر بين مصر والأجانب المقيمين بها وضمان استمراره . . . فيها ينحصر اختصاص المحاكم المختلطة في القضاء دون التشريع — وتزداد فيها العناصر المصرية تدريجياً . ويتسع اختصاص المحاكم الأهلية في مقاضاة بعض الأجانب — فهي ترمي من جهة إلى تطمين الأجانب وتعويدهم بالتدريب على اختصاص القضاء الوطني . ومن الجهة الأخرى على تعويد القضاء الوطني على الفصل في قضايا الأجانب حتى إذا انقضت تلك الفترة عاد الأمر إلى حالته الطبيعية دون هزة أو حرج . وانحصر الاختصاص كله في القضاء الوطني فيشمل جميع ساكني البلاد . أجانب ووطنيين ».

وكان لي الشرف أن أعلنت بين يدي جلالة الملك في ذلك اليوم المشهود يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ « أنه ابتداء من ذلك اليوم . تلغى الامتيازات الأجنبية في البلاد الغاء تاماً . من جميع الوجوه . ويخضع جميع من تظلمهم سماء مصر للتشريع المصري . . . وبهذا تتم السيادة للسلطة التشريعية المصرية . . . وتطبق المحاكم المختلطة جميع القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد . وابتداء من ذلك اليوم أيضاً تقفل المحاكم القنصلية أبوابها في وجه جميع الدعاوى المدنية والجنائية الجديدة وبذلك ينتهي عهد صدور الأحكام في هذه الدعاوى باسم رؤساء الدول الأجنبية من نحو خمسة عشر قنصلية . ويؤول ما كان لها من اختصاص وما كانت تنظره من قضايا إلى المحاكم المصرية — في حدود اتفاقية مونترال — وتصدر الأحكام فيها جميعاً باسم جلالة ملك مصر .

كما قلت أن يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ هو اليوم الفاصل بين نظام استثنائي عتيق لا يتفق وروح العصر — ولا يلتئم مع سيادة مصر ونظام التحرر من قيود الامتيازات والتخلص من آثارها نظام أقر سيادة مصر الداخلية قام على المساواة والاحترام والثقة المتبادلين »

بدا هذا النظام في التنفيذ بعد ما كانت وزارة الحقانية إذ ذاك قد قامت بعبء تنظيم المحاكم المختلطة في صورتها الجديدة . فحشدت لذلك جميع قواتها وحصرت كل جهودها حتى تهيأ لها في شهرين اثنين أن تستصد التشريع المنفذ لاتفاقية مونترال ولائحة التنظيم القضائي كما وضعت من القوانين كل ما اقتضته أيلولة اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وامتداد سيادة المحاكم الأهلية وسلطانها إلى رعايا بعض الدول في المسائل الجنائية والمدنية . فعدلت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على ضوء وثائق مونترال ونظمت العلاقة بين المحاكم في كثير من المسائل التي كانت في الماضي مثار خلاف .

هذا هو الأساس الذي قامت عليه فترة الانتقال . وهذه هي القاعدة التي نظمت لتكفل انتظامها وتساعدتها على أداء المهمة التي رسمت لها .

ولقد سارت الأمور في فترة الانتقال السير المقرر لها . وسارت سفنها في ربح طيبة لم يحدث خلالها احتكاك أو اصطدام . بل سار القضاء الوطنى والقضاء الأجنبى جنباً إلى جنب يؤديان رسالتهمما لخير المتقاضين وخير البلاد .

وقد قطع القضاء ان شوطاً بعيداً من فترة الانتقال وهما الآن يقتربان من نهايته وسيلتقيان بعد عامين وتسعة شهور . ليسلم القضاء المختلط إلى القضاء الوطنى الأمانة التى كانت فى ذمته فى فترة الانتقال .

وإذا كانت مصر قد تلقت يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ — بسرور وغبطة — فإنها تتطلع من الآن إلى يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حيث يتلقى القضاء الوطنى الباقي من رسالته وينتهى إلى الأبد اختصاص القضاء المختلط ويصبح الأمر كله — والسلطان كله فى هذه البلاد للقضاء الوطنى وللقضاء الوطنى وحده . . .

ولعل من حسن الحظ أن كلمة الجميع متفقة على انتهاء فترة الانتقال فى موعدها الرسمى . لا تفبل فيها مصر جدلاً أو مناورات . تنتهى إذن فى موعدها المرسوم . وفى يومها المحتوم وهو أمر طبيعى إذ هو تنفيذ لمعاهدة دولية احترمتها مصر — روحاً ونصاً — وأيدت الحوادث وجهة نظرها ولقى الأجانب فى خلالها من الرعاية والعناية وصيانة الحقوق ما كانوا يتمتعون به من قبل سواء كانت قضاياهم أمام القضاء المختلط أو القضاء الوطنى . بل لقد جاءت الحوادث بما هو فوق حساب الحاسبين فإن كثيراً من القضايا التى جعلتها اتفاقية مونترى من اختصاص القضاء المختلط . قد رفعها أصحابها عن طواعية ورغبة — أمام القضاء الوطنى لأسباب لا محل لتعدادها . ليرهنوا بذلك عملياً عن عظيم ثقتهم وإيمانهم بحسن قيام العدالة المصرية بواجبها دون نظر إلى الأشخاص أو الجنسيات .

السلطان التشريعى :

وقبل أن أتحدث إليكم عن أولوية اختصاص القضاء المختلط إلى قضائنا أقف برهة لأحدثكم عن السلطان التشريعى . فبالرغم من أن اتفاقية مونترى قد رفعت كل قيد يثقل كاهل المشرع المصرى بالنسبة للأجانب إلا أن المادة الثانية منها تنص على أنه مع مراعاة مبادئ القانون الدولى يخضع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية وغيرها .

ومن المفهوم أن التشريع الذى يصرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ولن يتضمن فى المسائل المالية على الخصوص تمييزاً مجحفاً بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقاً للقانون المصرى والتى يكون فيها الأجانب مصالح جديدة .

والحكم السابق فيما لا يعتبر من قواعد القانون الدولي المعترف بها لا يطبق إلا أثناء فترة الانتقال .
وطبيعي أن هذا القيد ينتهي بانتهاء فترة الانتقال ولكن مصر أعلنت أنها لا تنوى بعد
تلك الفترة أن تتبع سياسة مضادة ترمى إلى التمييز المجحف بالأجانب أى أنها ستعامل رعايا
كل دولة على أساس قواعد القانون الدولي المعترف بها وعلى أساس معاملتها للأجانب في بلادها

كيف يؤول اختصاص القضاء المختلط والقنصل إلى قضائنا الوطنى :

جاء بالمادة الثالثة من الاتفاقية مانصه « يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم
المختلطة الموجودة الآن لغاية يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفى هذا التاريخ تحال كل الدعاوى
المنظورة أمام المحاكم المختلطة بالحالة التى تكون عليها إلى المحاكم الأهلية بدون مصاريف
لاستمرار النظر فيها إلى أن يفصل فيها نهائيا .

وأعتقد أن هذا الانتقال الآلى الذى يتم من تلقاء ذاته لا يزال بحاجة إلى تشريع
ينظم المواعيد وسرياتها وينص على كفالة نظام كنظام النقص الذى لا وجود له الآن فى
النظام المختلط الى غير ذلك من الأمور .

تنظيم عملية النقل وترتيبها :

يجب من الآن إعادة النظر فى الاختصاص القضائى الداخلى فى المحاكم الوطنية فانه
لا يزال يسير على أساس ما قرره لائحة وضعت منذ أكثر من نصف قرن . وهو نظام يجب
إعادة النظر فيه . خصوصا بعد ما تنتقل إلينا القضايا التى ستكون — فى أكتوبر سنة
١٩٤٩ — باقية بالمحاكم المختلطة .

عدد القضايا المنتظر إحالتها إلى القضاء الوطنى :

ليس من الميسور التكهن من الآن بعدد هذه القضايا ونوعها . ولكنى حاولت تحديد
القضايا بصفة تقريبية فطلبت إحصائيات من وزارة العدل أخصها فيما يلى .

١١٧٧٤ عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم المختلطة (الابتدائية والجزئية) فى أكتوبر
سنة ٤٥ مدنية وتجارية .

٥٤٨٦ فصل فيها فى عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ .

٦٢٨٨ الباقي فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ — موزعة كالآتى :

٣١١٩	مدنى كلى	٣١٩	جزئى مستأنف
١٣٧٢	تجارى	١٤٧٨	جزئى

وبها نحو ١٠٠ قضية تفليسة ونحو ٧٠٠ قضية توزيعات .

أما محكمة الاستئناف وحدها فقد كان يحدوها في نهاية سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ .

١٣٨٢ استئنافا بيانها .

١٠٥٩ مدني ٣٣٣ تجاري

رفع إليها في خلال السنة القضائية ٧٣٣ قضية جديدة .

فأصبح ما لديها ٢٢١٢

أصبح الباقي بدون فصل لغاية أكتوبر سنة ١٩٤٦ — ١٣٦٣ قضية منها ١١٣٢ مدني و ٢٣١ تجاري .

هذا والمتوقع أن يكون معدل ما سيتبقى من القضايا في أكتوبر سنة ١٩٤٩ هو هذا الرقم إن لم يزد عنه . فالشعور بانتهاء النظام في أكتوبر سنة ١٩٤٩ سيكون له أثره النفساني والمعنوي في نظر القضايا في آخر سنة قضائية بحيث تصبح سنة ١٩٤٩ سنة تصفية للموقف إذن سيؤول إلينا عدد من القضايا لا يقل عن ثمانية آلاف بخلاف قضايا التفليسات والتوزيع وقضايا الجرح والمخالفات .

ستهبط علينا هذه القضايا فهل عملنا حسابا لتلقيها .

كذلك سيؤول إلينا جميع قضايا الأحوال الشخصية المنظورة الآن في المحاكم القنصلية بالنسبة للدول التي آثرت أن تحتفظ قنصلياتها بتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية . وذلك في كل الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون الدولة . وليس من الميسور معرفة عدد هذه القضايا الآن .

كذلك من المتعين الوصول إلى اتفاق بشأن نقل ملفات مستندات هذه القضايا بعد أيلواتها إلى المحاكم الوطنية ، أو على الأقل استبقاء مستنداتنا في مصر للاطلاع عليها . وبقاء الكشوف والجداول الخاصة بالحجر والقوامة والوصاية لتنقل إلى مجالسنا أو محاكمنا الحسبية — ما الذي عملناه تمهيداً لذلك .

لست أعتقد أن عملاً جدياً قد اتخذ نحو ذلك فيما عدا نظام الشهر العقاري فقد تم تحويل مكاتب الشهر العقاري إلى وزارة العدل التي أصبح لها الإشراف عليها مباشرة وهي تتناول فيما تتناوله ما كان للمحاكم المختلطة من اختصاص ولم تكنها لم تتناول إلى الآن عملية توثيق العقود الرسمية وتحريرها .

إلى أي المحاكم ستؤول هذه القضايا

المحاكم المختلطة مكرزة في الاسكندرية ومصر والمنصورة وبور فؤاد .

ومحكمة الاستئناف المختلطة مكرزة في الاسكندرية .

فالى أى محاكمة تؤول هذه القضايا أليس الأمر بحاجة إلى دراسة هذا التحديد . ووضع قانون مؤقت ينظم الانتقال من فترة الانتقال بحيث يكون عام ١٩٤٩ ، بالنسبة للمحاكم المختلطة فترة تحويل للقضايا تنفيذاً لهذا القانون المؤقت حتى لا يفضل المتقاضون بين غياب المحاكم وبحيث لا تضيق القضايا بسقوط مواعيدها .

وهذه العملية تقتضي أولاً إعادة النظر فى الاختصاص القضائى وتحديد حدود اختصاص كل محكمة ابتدائية وكل محكمة جزئية على هدى الأمور الآتية :

الأول — الاحصاء الدقيق الذى يتم قريباً قبل سنة ١٩٤٩ .

الثانى — الاحصاء الدقيق لعدد القضايا الموجودة بالمحاكم الوطنية الآن .

الثالث — الاحصاء التقريبي لعدد القضايا التى ستؤول إلى مختلف المحاكم الوطنية الجزئية والكلية عن المحاكم المختلطة .

الرابع — الحوادث الجنائية التى يرتكبها الأجانب .

وهذا يقتضى إعادة النظر فى عدد القضاة وكلاء النيابة ومساعدتهم من الكتاب وغيرهم . ويجب لذلك الانتهاء من نظر التشريعات الجديدة ما هو منظور منها وما يجب أن يعد من الآن من القوانين التى يجب اعدادها والانهاء منها لهذا الغرض — قانون المرافعات وقانون الاجراءات الجنائية ، وهما أمام البرلمان . والقانون التجارى ، وهو إلى الآن لم يتم إعادة النظر فيه مع شدة الحاجة إلى ذلك . وقوانين الأحوال الشخصية والطوائف وهو بين يدي البرلمان .

كيف تنتقل إلينا الملفات ؟

القضايا والملفات :

ستنقل إلينا قضايا الأجانب بلغاتهم المختلفة . فهل هيأنا قضاءنا لنظرها ولنظر ماسيقدم بعدها من أجانب بمختلف لغاتهم وسندات محررة بلغات بلادهم ؟

هل هيأنا لهم المساعدين من كتبة ومترجمين ممن يعرفون بعض هذه اللغات ؟ فسيتقدم إليهم مستندات وأوراق كلها بلغات أصحابها . وسيتقدم إليهم ثمانية آلاف ملف كل ما فيها باللغات الأجنبية وكل أوراقها الرسمية باللغة الفرنسية .

فكيف تنظر القضايا ؟

علمت أن هناك لجنة بوزارة العدل أوصت ضمن مقترحاتها بتعريب ملفات القضايا ومحاضر الجلسات ومحاضر التحقيق واستجواب الخصوم والمستندات وتقارير الخبراء

ومذكرات المحامين والاعلانات ومحاضر التنفيذ والبيع في الحالات التي يدعو حسن سير العدالة إلى تعريبها وأيضاً تعريب الأحكام بما لا يتعارض مع معاهدة مونترال .

واعتقادي أن هذا يكاد يكون عسيراً إن لم يكن مستحيلاً . فكيف يمكن تعريب ثمانية آلاف ملف ولعل الذين هيأت لهم الظروف الاطلاع على بعض ملفات قضايا المحاكم الابتدائية والاستئنافية ، خصوصاً في قضايا الشركات وقضايا الدفع بالذهب وغيرها وغيرها يعلمون الصعوبات التي تحف بهذا الأمر . ولكن ليس معنى هذا عدم معالجة . ومحاولة الوصول إلى حل ما .

أيها السادة :

لقد أحسست بهذه الصعوبات من سنة ١٩٤٢ وأعلنت في مناسبات مختلفة أنه يجب :

أولاً : إنشاء قسم أهلية في كليتي الحقوق بمصر والاسكندرية تكون مهمته تخريج مترجمين يعرفون بعض اللغات الهامة وموثقين لتحرير العقود . وكتابة محاكم ومحضرين يلمون باللغات .

تكون مدة دراسة هذا القسم ثلاث سنوات .

وقد أخذت كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية بمقتضى هذا النظام ولكنه لم يشمل قسم الترجمة على ما علمت أخيراً .

أما جامعة مصر فلم تنشئ هذا القسم إلى الآن .

ثانياً — وهمت ان وزارة العدل أنشأت مراكز للدراسات بالاسكندرية والقاهرة والمنصورة يتلقى بها الموظفون الكتابيون بالمحاكم المختلطة والوطنية على السواء دروساً في اللغتين العربية والفرنسية والترجمة ومادتي الرسوم والنظم المتبعة عملاً في أقلام الكتاب ويمنح المتفوقون في الامتحانات التي تعقدها هذه المراكز جوائز تشجيعاً للوطنيين على الانتساب لهذه المراكز .

والذي ألاحظه أنه يجب أن تتخذ الاجراءات اللازمة لجعل الاختيار في الوظائف الكتابية بالمحاكم التي ستكون مزدحمة أكثر من سواها بالقضايا الآتية من المحاكم المختلطة من هؤلاء وأن يكون الالتحاق بأقسام الدراسة اجبارياً وأن تكون الترقية مكفولة لهم بصرف النظر عن الأقدمية .

ثالثاً — تطبيق قانون اللغة العربية وتطبيق اللائحة .

أعلم أن هناك صعوبات تحول دون تنفيذ المادة الثانية عشر من لائحة التنظيم القضائي وهي صعوبات لا ترجع إلى نقص في الرغبة بل إلى عدم وجود المترجمين الكتابيين لذلك يجب من الآن العمل على ترجمة الأحكام المكتوبة بلغة أجنبية إلى اللغة العربية ، والتسامح

في عدم ترجمة الأحكام العربية إلى اللغات الأجنبية .

كما يجب تنفيذ قانون اللغة العربية على كافة أوراق الاجراءات من الآن سواء بالنسبة لاعلانات الدعاوى أو المستندات أو المذكرات أو الأحكام .

رابعاً — المباني وأثاث المحاكم :

يخطيء من يظن أن مظهر المحاكم الخارجى لا أهمية له . فأحسن بناء في بروكسل هو دار العدالة يزورها السائحون كتحف حديث فيما يزورون .

ولذلك أرجو توجيه العناية إلى المباني وإلى الأثاث حتى لا يندع الناظر في حسن الجوهر بما يراه من سوء حال في العرض أى المظهر .

المحامة بعد انتهاء فترة الانتقال :

أما المحامة بعد انتهاء فترة الانتقال فأمرها مبسر ففي مؤتمر مونتره كان كثير من أعضاء الوفود الممثلة للدول الأجنبية على صلات ثقافية وقضائية بالمحامة أمام المحاكم المختلطة وقد قدروها تقديراً سجل « بمضابط المؤتمر » كما أشادوا بذكر ما قامت به المحامة المختلطة من خدمات جليلة للعدالة والقضاء . وعند عرض هذا الأمر على المؤتمر قام مسيو هانسون يناقش في الموارد التي يجب أن يغذي بها صندوق المعاشات أمام المحاكم المختلطة فرد عليه معالي مكرم باشا قائلاً « ان الحكومة تدرس مسألة المحامين أمام المحاكم المختلطة بالعناية والعطف » فقام مسيو هانسون رئيس محكمة الاستئناف المختلطة سابقاً ورئيس وفد النرويج وقال إنه يرغب أيضاً من الوفد المصرى أن يتفضل وبطلب من الحكومة المصرية تبعاً لتصريحاتها السابقة التي يحق بمقتضاها لهيئة المحامين لدى المحاكم المختلطة الاعتماد على رغبة هذه الحكومة وتمام عطفها فتأخذ عدتها لتضمن بموارد جديدة مصير الصندوق الخاص بمعاشات أولئك المحامين بحيث يمكن لهذا الصندوق أن يواجه الحالة الجديدة . فقام معالي مكرم باشا وشكر وقال إن المسألة التي أثارها المسيو هانسون وأعضاء آخرون من اللجنة معروضة الآن على وزير الحقانية وقد تضمنت لأئحة تصريحات قالت فيها الحكومة المصرية ما نصه « تنوى الحكومة فيما يختص بالمحامين أمام المحاكم المختلطة أن تتخذ التدابير الكفيلة بأن تهيب لهم بعد فترة الانتقال قيد أسمائهم في جدول المحامين أمام المحاكم الأهلية دون شرط مع احتفاظهم بترتيب أقدميتهم »

« وفي مايو سنة ١٩٤٤ وضع مشروع صندوق معاشات المحامين أمام المحاكم المختلطة واستحوالى أن أتلو عليكم بعض ما جاء في بياني في هذا الموضوع .

عند ما تم توقيع معاهدة مونتره كانت المسألة التي أشير إليها من المسئوليات التي أُلقيت على عاتقى بصفى وزيراً للعدل — فشرعت في حلها — وكانت لهؤلاء المحامين طلبات وزعت على أعضاء المؤتمر وأودعت وزارة الحقانية ، ومن بينها أن ترتب لهم الحكومة

المصرية منذ ذلك الحين معاشاً يبدأ من ثلاثين جنيهاً وينتهي إلى ستين إلى غير ذلك من الطلبات المادية فرأيت ان المحامين أمام المحاكم المختلطة يجب أن يتعاونوا مع الحكومة المصرية في تدبير موارد صندوق المعاشات . ولو أننا بدأنا سنة ١٩٣٧ بما بدأ به الآن لأنشئ صندوق المعاشات منذ سبع سنين واساهموا هم في معظم أعبائه .

والأعباء التي يكلف المحامون القيام بها لصندوق معاشاتهم كثيرة ، فمجلس النقابة يحصل رسماً للقيد وآخر للاشتراك السنوى ورسماً على طلبات تقدير الأتعاب ورسم الدمغة ، فكل هذه الموارد توفر لصندوق المعاشات الخاص بالمحامين الأهلين عشرات الألوف من الجنيهات سنوياً . فلو أننا ألزمتنا المحامين بالمحاكم المختلطة بدفع ما يوازىها لصندوق معاشاتهم منذ سنة ١٩٣٧ لتكون له من ذلك احتياطي كبير . هذه المبالغ هي المصدر الأساسي لصندوق معاشات المحامين الأهلين ويجب أن تكون هي المصدر الأساسي لصندوق معاشات المحامين أمام المحاكم المختلطة غير أننا تركنا الحكم في ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، فلما رجعت لوزارة العدل سنة ١٩٤٢ وجدت أن الملف الخاص بهذا الموضوع — بعد أن كان صغيراً لا يتضمن سوى تصريح الحكومة المصرية وطلبات نقابة المحامين أمام المحاكم المختلطة — قد صار متضخماً بما ضم إليه من أوراق وجداول وإحصائيات . وظلت الوزارات التي جاءت بعد سنة ١٩٣٩ تبحث على أساس متوسطات الأعمار في شركات التأمين ، إلى أن غرق فيها البحث ، حتى طمست معالمه . وقد ترتب على ذلك أن البحث الذي كان يجب أن يبت فيه عقب مونترو ، أي في مايو سنة ١٩٣٧ تأخر إلى مايو سنة ١٩٤٤ ، فامتد به الزمن سبعة أعوام كاملة .

لقد تأخر هذا القانون عن أوانه لأنه لو تقرر منذ سنة ١٩٣٧ لترتب عليه قيام حضرات المحامين أمام المحاكم المختلطة بدفع رسوم الدمغة والقيد والطوابع ورسوم تقدير الأتعاب ، ولتأت موارد صندوق المعاشات على حساب حضرات المحامين ولكن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، فانه لما واجهتني هذه المشكلة وجدت لزماً على أن أبادر إلى استئناف السياسة التي كنت مصمماً على اتباعها منذ سنة ١٩٣٧ ، وهي سياسة قيام المحامين أمام المحاكم المختلطة بأعباء في تغذية صندوق المعاشات ، والاسراع في تقرير هذا القانون معناه أنه من الآن أي من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٩ وهي مدة تقدر بنصف فترة الانتقال سيقوم المحامون أمام المحاكم المختلطة بتغذية صندوق المعاشات بأموالهم أما ما يطالب به البعض من رفع العبء عنهم وعدم تكليفهم شيئاً في هذه السنوات الست ، فسيؤدى بنا حين تجيء سنة ١٩٤٩ إلى أن نجد صندوق معاشاتهم شبه خاو ، وسنضطر حينئذ إلى أن ندفع لهم عشرات الآلاف من الجنيهات بدل أن ندفع لهم سنوياً نحو ١٠ آلاف جنيه وهذا ليس من بعد النظر في شيء ونحن لا نقبل أن ننام حتى توقظنا الحوادث

وعلى ذلك فقد وضع صندوق المعاشات أمام المحاكم المختلطة وهو الآن في سنته الثالثة . وبوضع هذا المشروع حققت أمنية من أهم الأمانى للمحاميين أمام المحاكم المختلطة بل اطمأنوا على مصيرهم بعد انتهاء مدة الانتقال الاطمئنان كله

وقد كان عدد المحامين أمام المحاكم المختلطة في أكتوبر سنة ١٩٣٧ (٩٩٥) وفي ديسمبر سنة ١٩٤٣ (٨٣٠) وفي آخر إحصاء وصلنى أمس من مجلس نقابتهم يبلغ عددهم (٧٨٦) موزعين كالآتي . (٦٥٥) محاميا أمام محكمة الاستئناف المختلطة (و ٧٩) محاميا أمام المحاكم الابتدائية (و ٥٢) محاميا أمام المحاكم الجزئية (تحت التمرين . وعدد المصريين بينهم يزيد عن الأجانب . ومنذ شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧ لم يقيد إلا مصريون

ما الذى يجب علينا بالنسبة لهم :

إنهم بطبيعة الحال موعودون بالقيود فى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ولكن الأمر يقضى تشريعا لأن قانون المحاماة الحالى يحول بين بعضهم وبين القيد لذلك يجب أن يتناول التشريع المنتظر « تحديد معنى احتفاظهم بترتيب أقدميتهم التى وردت فى التصريح السابق لمصر » فهل المقصود منها أن يكون القيد أمام الاستئناف المختلط مقيدا فى جدول الاستئناف أمام المحاكم الوطنية أم أن المقصود أن هذه الأقدمية تحتسب بالنسبة لصندوق المعاشات فقط

كل هذه المسائل وأمثالها يجب أن تدرسها من الآن لجنة ثلاثية يشترك فيها وزير العدل والنقابتان .

كذلك يجب دراسة موقف الصندوقين المحتمل فى سنة ١٩٤٩ فالقانون يضع أمام المحامين أمام المحاكم المختلطة أمرين إما أن ينقلوا إلى المحاكم الوطنية وعندئذ لا يتقاضون معاشا إلا حسب القانون وإما أن يتنازلوا فى خلال سنة من تاريخ حل نقابتهم عن قيد أسمائهم بجدول المحاماة الوطنية محتفظين بذلك بحقوقهم فى المعاش المنصوص عليه فى هذا القانون — بشرط أن يطلبوا ذلك كتابة لمجلس إدارة الصندوق فى الميعاد المذكور وأن يدفعوا كل سنة مبلغا للصندوق « معادلا للاشتراك السنوى الذى يؤديه المحامون المقيده أسمائهم بجدول المحاماة الوطنية حتى يبلغوا سن الستين أو الخامسة والخمسين أو الخمسين حسب الأحوال . ويجوز للحكومة مع ذلك أن ترخص لصندوق المعاشات فى منح المحامين لدى المحاكم المختلطة رأس مال يستبدلون به حقوقهم فى المعاش .

وفى الوقت الحاضر تمنح نقابة المحامين المختلطة على ما أعلم ٢٠ ج شهريا كمعاش كامل لـ ٢٤ محاميا ولستة محامين ثلاثة أرباع معاش ولثلاثة محامين نصف معاش والموجود فى صندوق معاشاتهم نحو ستين ألف جنيه .

أيها السادة :

أخشى أن أكون قد أطلت عليكم وفرضت عليكم الاستماع لبحوث جافة ولكن شفيعى إليكم إننى قد أشركتكم معى فى كل مايجول بخاطرى ويملك على زمام تفكيرى بالنسبة لمصير النظام القضائى ونظام المحاماة فى اكتوبر سنة ١٩٤٩ .

إن الحياة تترأى لنا من خلال الأيام ساحرة خلابة حتى يتم لقضائنا الوطنى فى صباح يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ أن يتسلم بيديه بقية رسالته فى توزيع العدالة بين سكان مصر جميعاً ولكنه إذا طاب للبعض أن يتطلع للشمس الطالعة بشوق وأمل فيجب علينا جميعاً أن نسهر الليل عاملين تهيئة انظمتنا ورجالنا للمسئوليات الجديدة حتى تطلعهم شمس الأمل متأهبين للعمل .

لقد أعلنت فى مناسبات ماضية ما للقضاء المختلط والمحامين أمامه من أياك وقلت أن هذا النظام عند ما ينتهى مادياً فسيبقى فى نفوسنا معنوياً ماثلاً فى ذلك الهرم المبنى من الأحكام الرصينة المتينة ومن المبادئ الحكيمة الخالدة ، التى تضمنتها أحكام سبعين عاماً .

كما أعلنت فى مناسبات سابقة مبلغ إيمانى بما وصل إليه القضاء الوطنى من المكانة السامية والأهلية التامة لتلقى الأعباء الجديدة التى ستلقى عليه بثقة واطمئنان لذلك أرجو ألا يظن أحد أنى فيما عالجت وأعالج من شئون استعداد القضاء الوطنى وتأهبه قد خامرنى أقل شك فى أهليته وكأل استعداده فإن ما أشرت إليه من مقترحات وما أبديته من ملاحظات لا يمت بأية صلة إلى القضاء فى ذاته بل إلى إدارة شئون القضاء وهو من عمل السلطة التنفيذية وإلى مساعديه ولا يتصل من قرب أو بعد بكفاية القضاء وإنما هو متصل بالظروف والملايسات التى لا أريد أن يفاجأ بها نظامنا القضائى من غير تأهب كامل . إننى فى كل ما أبديته وأعلنته إنما أردت ألا يشكو قضاؤنا الوطنى من عدم تعبير السبل أمامه وتيسير الوسائل للقيام بالعبء الذى سيتلقاه على أحد كاهليه بعد ماخصص الكاهل الثانى لعبئه الحالى ، بل لعل التفكير فيما فكرت فيه هو عنوان الشعور بالمسؤولية والقيام بالواجب .

أما قضاؤنا الوطنى فقد امتحن امتحاناً شديداً من عام ١٩٣٧ إلى اليوم فبرهن عن جدارته وحقق الأمل فيه لا فى المحاكم الوطنية وحدها بل فى المحاكم المختلطة فى فترة الانتقال .

فقد أعلن المغفور له السير رتشارد فوكس فى يوم الاحتفال بمولد فترة الانتقال « انه سعيد بأن يعلن فى هذا الموقف أن القضاة المصريين لا يقلون عن زملائهم الأجانب من حيث العلوم الفقهية والثقافة القانونية والتفانى فى تأدية وظائفهم وأن المسئوليات الجديدة الكبرى

التي أقيمت على عانقهم وكانوا لها أهلاً لكفيلة بالتفاهم التام الذي سيؤلف في المستقبل بين أعضاء عائلتنا القضاية الأجانب والمصريين أكثر مما ألف في الماضي » ولعل هذا الصوت الذي غاب صاحبه عن الدنيا حديثاً قد أكدت الأيام وأيدت الحوادث صحة كل ما أعلنه وما أمله .

ولقد أعلن خطيب آخر غيبة القبر أيضاً هو المغفور له الأستاذ جورج رسوس نقيب المحامين لدى المحاكم المختلطة وممثل اليونان في مؤتمر مونترال في نفس يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ مآتصه : — « وإذا كنت أعلن باسم رجال المحاماة المختلطة دون تفرقة أننا نشترك بهرح وإخلاص وبلا تحفظ في هذا الاحتفال فلا أننا بصفتنا خدام الحق والعدالة لا يسعنا إلا تأييد مطالب الشعب المصري الكريم معتبرين الغاء كل قيد يحد من سيادته كعمل عادل مهما تكن نتائجه بالنسبة لمصالح مهنتنا » .

إن هذه الأقوال التي وضع عليها الدهر خاتم الأبدية والخلود من خير ما يقال في أهلية مصر لتولى القضاء بين جميع سكان وادي النيل . وإنني قبل أن أغادر مكاني أشعر من جديد بواجب شكر حضراتكم على تفضلكم بتشريف هذه الدار والاشتراك في إلقاء بعض النور على المسائل التي ستواجهنا قريباً اشتراكاً منظوياً على الرغبة الصادقة في إبرازها وفي حلها الحل الجدير بكرامتنا ومنزلتنا بين الأمم والسلام .



السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الخامس والسادس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
استئناف . تأجيل القضية لأول مرة في حضرة المتهم . على المتهم دون حاجة إلى إعلانه أن يقتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم . إهماله ذلك . استئنافه الحكم الصادر عليه بعد الميعاد متمسكا بأن الميعاد لا يسرى في حقه من يوم صدور الحكم وإنما يسرى من يوم إعلانه إليه . لا يقبل . شأنه شأن من يعلن بالجلسة ثم لا يحضر .	٥ مارس ١٩٤٥	٤٣٧	١٧٥
محكمة استئنافية . استئناف الحكم يترتب عليه طرح جميع وقائع الدعوى على المحكمة الاستئنافية . من واجب هذه المحكمة أن تفصل في الموضوع بناء على ما تراه هي من أوراق الدعوى ووقائعها . قولها أن المحكمة الابتدائية هي صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم للفعل الذي وقع وعدته هي إهانة لها . خطأ .	» » »	٤٣٩	١٧٦
حكم . بيان الواقعة . بيان ما كانت عليه حالة العين من ضعف الابصار . ذكر أن الضربة التي أوقعها المتهم هي التي سببت فقد الابصار كله . بيان كاف للواقعة .	» » »	٤٤٠	١٧٧
نصب . ذهاب أحد المتهمين ومعه كتب إلى المجني عليه في مقر عمله . إيهامه بأنه موفد من قبل وزير الأوقاف لبيع هذه الكتب إياه وتقديمه له بطاقة فيها ما يدل على أن له صلة بوزارة الأوقاف . مخاطبة المتهم الآخر المجني عليه على أثر ذلك في شأن هذه الكتب . تحقق أركان جريمة النصب . عدم تأكيد المتهم الذي تحدث تليفونيا أنه وزير الأوقاف . لا يهم مادام أنه تعمد أن يكون حديثه بحيث يفهم منه المجني عليه أنه الوزير . عدم اتصال المتهم الذي حمل الكتب به في بادي الأمر واتصاله ببعض الموظفين الذين يعملون معه . لا يهم أيضا .	» » »	٤٤١	١٧٨

العددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم المرجع	الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٩	٤٤٤	٥ مارس ١٩٤٥	حكم . تسببيه . دفاع هام . وجوب الرد عليه . مثال في واقعة جمع كمية من أحجار النظرون الموجود بمنطقة المحاميد ونقلها إلى المحطة على ذمة شحنها لمصر .
١٨٠	٤٤٦	» » »	سرقة . الاكراه الواقع عقب ارتكابها للآفلات بالمسروق . توافر ظرف الاكراه إذا كان وقوعه أثناء التلبس بالسرقة . مثال . (المادة ٢٧١ ع = ٣١٤ / ١)
١٨١	٤٤٨	١٢ مارس ١٩٤٥	اختلاس أموال أميرية . اقتضاء الحكومة من المولين مطلوباتها بعد أن كانوا قد دفعوها إلى مندوب التحصيل الذي اختلسها . لا يقدم ولا يؤخر في ثبوت الجناية . الجريمة تتحد بمجرد توافر أركانها . لا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة .
١٨٢	٤٤٩	» » »	١ - تزوير . الحالات التي أوردتها الشارع في المادة ٢١٦ ع وما يليها هي استثناء لا يصح القياس عليه . المادة ٢١٧ . حكمها لا يسرى إلا على أوراق المرور وجوازات السفر . لا يتناول الأوراق التي تعطيها مصلحة السكة الحديدية للترخيص في استخدام قطاراتها في الأسفار بأجر أو بغير أجر . تزوير تذكرة سفر بقطار السكة الحديدية بتغيير التاريخ الموضوع عليها . معاقب عليه بالمادتين ٢١١ ، ٢١٢ (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٤ و ١٨٥ ع = ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٦ و ٢١٧)
١٨٣	٤٥٢	١٩ مارس ١٩٤٥	٢ - استئناف . حكم غيابي ابتدائي . عدم استئناف النيابة . استئناف النيابة الحكم الصادر في المعارضة بتعديل الحكم الغيابي إلى أخف . ليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة جنائية أو أن نتجاوز عن العقوبة المحكوم بها غيايا
			سرقة : ١ - سند مثبت لحق . هو مال منقول في معنى المادة

العددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والمثرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٤	٤٥٤	١٩ مارس ١٩٤٥	٣١١ ع . يصح أن يكون محلا للسرقة . - ٢ - عدم ضبط المسروق . لا يؤثر في قيام الجريمة . - ٣ - التسليم الذي ينفي الاختلاس هو الذي ينقل الحيازة . تسلم شخص سند دين ليعرضه على شخص ليقرأه له في نفس المجلس ويرده في الحال . إنكاره السند على أثر تسلمه إياه . يعد سارقا . هذا التسليم المادى فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند .
١٨٥	٤٥٦	» » »	وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بجناية سرقة باكره . دخول واقعة ضرب في وصف التهمة . معاقبته عن واقعة الضرب فقط دون لفت الدفاع . لا تثريب على المحكمة استئناف . عدم قبوله شكلا بمقولة إن المتهم حتى لو صح أنه مريض كان في استطاعته أن يستأنف في الميعاد القانونى بتوكيل . خطأ . يجب على المحكمة تحقيق هذا العذر . الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم . إجازة التوكيل فيه . مرجعها التيسير عليهم .
١٨٦	٤٥٨	» » »	تلبس . صحة إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا شوهده في مكان وقوعها أو لم يشاهد . التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها . الاشتراك . لا يشترط في الدليل عليه أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة بل يجوز استخلاصه من طريق غير مباشر .
١٨٧	٤٦٠	» » »	قتل . تغليظ العقاب في جناية القتل العمد . مناطه . تعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذى يكون به كل منها جناية مستقلة . ووقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة . وقوع فعل القتل بعد فعل الجناية الأخرى أو وقوع الفعلين الثانى بعد تمام الفعل الأول . لا يهمل مادام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور .
			(المادة ١٩٨ / ٢ ع = ٢٣٤ فقرة ثانية)

العددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الترتيب	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٨	٤٦٣	١٩ مارس ١٩٤٥	نقض وإبرام . حكم . عدم بيانه مادة القانون التي عاقب المتهم بموجبها . نقضه . متهم آخر طعن في هذا الحكم ولم يقدم لطعنه أسبابا أو قدم ولم يستند على هذا الوجه . وجوب استفادته منه .
١٨٩	٤٦٤	٢٦ مارس ١٩٤٥	شهود . المحكمة لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن إعلانهم . شاهد لم يهتد إليه . اكتفاء المحكمة بتلاوة أقواله . لا تثريب عليها في ذلك .
١٩٠	٤٦٥	» » »	مبان . المادة الثالثة والعشرون من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني تشير إلى المباني الجارية إنشاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . بناء تم قبل العمل به . استحداث بناء فيه بعد ذلك . تطبيق أحكام هذا القانون عليه في محله .
١٩١	٤٦٥	» » »	حكم . تسببيه . واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها . التحدث عنها في معرض الاستدلال على ثبوت واقعة الدعوى . لا تثريب على المحكمة فيه .
١٩٢	٤٦٦	» » »	سرقة باكره . ظرف حمل السلاح . لا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا إلى سبب برئ لا اتصال له بالجريمة أو ألا يكون ملحوظا في حمله ارتكاب السرقة . العلة في تشديد العقاب عند هذا الظرف .
١٩٣	٤٦٨	٢ أبريل ١٩٤٥	(المادة ٢٧٣ ع = ٣١٦) إقراض نقود بفوائد ربوية : ١ - ركن العادة . حصول قرضين ربويين مختلفين . يكفي لتحقيق ركن الاعتقاد . - ٢ - ادعاء المقرض بحق مدني أمام المحاكم الجنائية أو رفعه دعوى مباشرة أمامها . لا يصح . الضرر الذي يصيب المقرض . الدعوى به . دعوى مدنية لا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد . (المادة ٢٩٤ ع = ٣٣٩)

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الخامس والسادس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
نقض وإبرام . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه يشمل الحكم الغيابي . فقدان الحكم الغيابي . بناء حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن على مجرد القول بأن المتهم لم يحضر مع إعلانه للجلسة . اعتباره كأنه خال من الأسباب . وجوب نقضه .	٢ أبريل ١٩٤٥	٤٧١	١٩٤
سقوط الدعوى . المادة ٢٨١ تحقيق . مدلولها . المدة المقررة لسقوط العقوبة . تبتدى من الوقت الذي يكون فيه للنيابة أن تنفذ العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يعد بحسب ظاهره قابلاً للطعن فيه من المحكوم عليه . لا يصح القول بسريان مدة سقوط الدعوى في هذه الحالة . حكم ابتدائي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . عدم استئنافه في الميعاد القانوني . وجوب اعتباره حكماً نهائياً قابلاً للتنفيذ . مدة السقوط التي تسري في خصوصه هي مدة سقوط العقوبة . استئناف المحكوم عليه إياه بعد مضي الميعاد وقبول استئنافه للاعتذار القهرية التي أبداها . مدة سقوط العقوبة تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف . مدة سقوط الدعوى العمومية لا تبدأ إلا من تاريخ الحكم بقبول الاستئناف (المادة ٢٨١ تحقيق)	» » »	٤٧٢	١٩٥
١ — نقض وإبرام . العبرة في الطعن هي بما يتصل بالحكم المطعون فيه . حكم ابتدائي باطل لعدم وضع أسباب له أو للتأخر في وضع أسبابه . ذلك لاثناثير له في الحكم الاستئنافي مأداً سليماً في ذاته — ٢ — نقض وإبرام . إجراءات التحقيق الذي قام به البوليس . بطلانها . لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم . العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل بالجلسة .	» » »	٤٧٥	١٩٦
١ — خطف من غير تحيل ولا إكراه . العبرة في تقدير سن	» » »	٤٧٩	١٩٨

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الخامس والسادس

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		المجنى عليه في هذه الجريمة . هي بالتقويم الهجري (المادة ٢٥١ ع = ٢٨٩)
		٢ - نقض وإبرام . حكم أدان المتهم في جريمتين وأوقع عليه عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات . تبرئة المتهم من إحدهما . العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق المادة التي تعاقب على الجريمة الباقية . صحة العقوبة .
١٩٨	٢ أبريل ١٩٤٥	اغتصاب . التهديد بقصد الحصول على المال . اتصال المتهم بالمجنى عليه بالواسطة لمباشرة . إبلاغ الأمر إلى البوليس . سماع البوليس أقوال المجنى عليه والوسيط . وضع البوليس خطة لضبط الواقعة . ضبط المتهم بعد استيلائه على خمسة جنيهاً من المجنى عليه . شروع في ارتكاب جريمة التهديد بقصد الحصول على مال . القول بأن دفع المال كان تنفيذاً للخطة الموضوعة لا تحت تأثير التهديد . لا محل له ما دامت الواقعة شروعا (المادة ٢٨٣ ع = ٣٢٦)
١٩٩	» » »	١ - خطف . مخطوف لم يبلغ درجة التمييز . تحقق عنصر الاكراه أو التحايل . (المادة ٢٥٠ ع = ٢٢٨)
		٢ - إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون سابقاً للحدث أو معاصراً له . استخلاص اشتراك المتهم في الخطف من مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع له من أجل ذلك .
٢٠٠	» » »	تعويض . اشتراك المضرور في الخطأ الذي نشأ عنه الضرر . يقتضى توزيع التعويض بينه وبين الغير الذي تسبب هو معه في الضرر بنسبة خطأ كل منهما . (المادة ١٥١ مدني)
٢٠١	» » »	سب على . دفع المتهم بأن المجنى عليه هو الذي ابتدره بالسب . لا محل له . محل هذا الدفع أن تكون الجريمة جريمة

العددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		سب غير علني . (المواد ٢٩٥ / ١ و ١٤٨ و ٣٤٧ ع = ٣٠٦ و ١٧١ و ٣٩٤)
٢٠٢	٢ أبريل ١٩٤٥	مواد مخدرة . الاتصال بالمخدر مباشرة أو بالواسطة . معاقب عليه . قبول المتهم التعاطي من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذي بها . معاقب عليه . حمل الجوزة له والحشيش فيها يؤخذ عليه كما لو كان حاصلا منه . (القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)
٢٠٣	» » »	تزوير في أوراق رسمية : ١ - مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور معاقب عليه ولو كانت الواقعة المدونة بها مطابقة للواقع . - ٢ - القصد الجنائي في هذه الجريمة متى يعتبر متوافرا ؟ (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ ع = ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤)
٢٠٤	» » »	قوة الشيء المحكوم فيه . الأحكام الصادرة بالعقوبة . شروط حجيتها . حكم بادانة متهم في واقعة . لاحجية له بالنسبة لمتهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة . وجوب تمكين كل منهم من الدفاع عن نفسه قبل الحكم عليه . (المادة ٢٣٣ تحقيق)
٢٠٥	» » »	مواد مخدرة . زراعة الحشيش . النهي المنصوص عنه في المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يتناول بذر الحشيش في الأرض وكل ما يتخذ نحوه من أعمال التمهيد المختلفة اللازمة للزراع إلى حين نضجه وقلعه . رعاية شجيرات الحشيش إبان العمل بهذا القانون . يعاقب عليها بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره .
٢٠٦	» » »	١ - الادعاء بحق مدني في دعوى مرفوعة عن جريمة . حضور المدعى في الدعوى واشتراكه في الاجراءات التي

السنة السابعة والعشرون

فهرست

المددان الخامس والسادس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
تمت فيها . لا يبطل الحكم ولو كان لم يحكم له بتعويض بناء على أى أساس كائنا ما كان مدع حضر الدعوى وتبين عند الانتهاء من نظرها أنه لم يكن دفع الرسوم المستحقة . ذلك لا يكون سببا لبطالان الاجراءات التى تمت فى حضوره . الرسوم ليست إلا ضريبة مفروضة على التقاضي - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . تصدى المحكمة الجنائية وهى تحقق الدعوى إلى واقعة أخرى ببحثها وقالت فيها كلمتها من جهة تعلقها بالدعوى المنظورة أمامها . لا تريب عليها فى ذلك . قولها هذا لا تلتزم به المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى عن تلك الواقعة .			
وصف التهمة . تكليف المحكمة الاستئنافية لواقعة الدعوى تكييفاً يخالف ما كلفتها به المحكمة الابتدائية . هذا خلاف فى الوصف القانونى . لا تعديل فى وصف التهمة .	٩ ابريل ١٩٤٥	٥٠٥	٢٠٧
تفتيش . عامل فى شركة . تفتيشه عملاً بنظام الشركة . صحيح على أساس الرضاء به بقبوله العمل فى الشركة تحت هذا النظام .	» » »	٥٠٧	٢٠٨
دفاع . تعارض مصلحة المتهمين . الاكتفاء بمدافع واحد عنهما . يعيب الاجراءات . مثال .	» » »	٥٠٩	٢٠٩
معارضة . تكليف المتهم بالحضور . محكوم عليه غيابياً فى مواد المخالفات والجنح . معارضته فى الحكم . النص على أن المعارضة تستلزم ضمناً التكليف بالحضور فى أول جلسة يمكن تكليف المعارض بالحضور فيها . ذلك مفاده أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة وأن المعارض يكون ، دون حاجة إلى إعلانه ، مكلفاً بالحضور . كون العمل قد جرى على تحديد جلسات لنظر المعارضات على غير ما هو مشار إليه فى نصوص القانون .	» » »	٥١٠	٢١٠

المددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم القرار	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١١	٥١٢	٩ أبريل ١٩٤٥	ذلك لا يقتضى تكليف المتهم بالحضور . يكفي إخبار المتهم بيوم الجلسة بصفة رسمية على أية صورة . إخطار المعارض كتابة وقت تقريره بالمعارضة باليوم الذى عين لنظر معارضته كاف لاثبات علمه بيوم الجلسة . (المادتان ١٣٣ و ١٦٣ تحقيق)
٢١٢	٥١٤	١٦ أبريل ١٩٤٥	قذف . العلانية . بلاغ ضد قاضى بالمحاكم المختلطة . طبعه فى مطبعة وتوزيعه على مستشارى محكمة الاستئناف المختلطة والنائب العام وإعطاء نسخة منه إلى مستحق فى الوقف . اعتبار المحكمة العلانية غير محققة بهذه الأعمال . الأسباب التى بنت عليها ذلك مؤدية إلى ما انتهت إليه . لا تصح المجادلة فى ذلك لدى محكمة النقض .
٢١٣	٥١٦	» » »	١ — قوة الشيء المحكوم فيه . جريمة إدارة محل عموى بدون رخصة . جريمة مستمرة . المحاكمة فى الجرائم المستمرة لا تشمل إلا الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . تدخل إرادة الجانى فى استمرار الحالة الجنائية . يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها . الحكم السابق لا تكون له حجية أو اعتبار بالنسبة إليها . الحكم ببراءة متهم من تهمة إنذاره مطعما عموميا بدون رخصة . استمراره فى إدارته على الرغم من إلغاء الرخصة . معاقبته على ذلك مهما كان سبب الحكم السابق ببراءته . لا خطأ - ٢ - محل عموى . فتح محل مكان آخر سبق الحكم باغلاقه . مجرد الاخطار لا يكفي فى هذه الحالة . لا بد من استصدار ترخيص جديد (القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية)
٢١٣	٥١٦	» » »	قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى مباشرة على شخص بطلب عقابه على ما وقع منه من قذف والحكم عليه بتعويض للمدعى المدنى . الحكم ابتدائيا ببراءة المتهم ورفض طلب التعويض .

المددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
استئناف المدعى دون النيابة . القضاء بالتعويض تأسيسا على المادتين ١٥٠ و ١٥١ مدني . تعرض المحكمة لاثبات واقعة القذف . لا اعتراض عليه مادامت الدعوى بالمدنية والجنائية رفعتا معا أمام المحكمة الجنائية . الحكم في الدعوى الجنائية لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية . أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ ولو كان الفعل الضار يكون جريمة .			
إجراءات . محكمة جنائية . دعوى زنا . نزاع في مسألة فرعية (قيام الزوجية) . تبين المحكمة عدم إمكان الفصل في هذا النزاع من الجهة المختصة . عليها أن تفصل في الدعوى حسبما يترأى لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها .	١٦ أبريل ١٩٤٥	٥١٨	٢١٤
مبان . تقديم متهم بتهمة إجراء تعديلات في منزله دون ترخيص مخالفاً بذلك المواد ١ و ٢ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . القضاء عليه بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ دون بيان وجه مخالفة هذه المادة . قصور في الحكم .	» » »	٥١٩	٢١٥
١ - القسوة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ عقوبات . مدلولها . الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص مهما خفت جسامتها . لا يدخل في مدلولها الأقوال والإشارات - ٢ - تعويض . القضاء به إطالبه على أساس أنه مقابل للضرر الذي لحقه من الجريمة . قول الحكم إن المدعى ذكر أنه مستعد بعد الحكم للتبرع بما يحكم له به على سبيل التعويض . لا يطعن في الحكم .	» » »	٥٢٠	٢١٦
استعمال أوراق مزورة (تذاكر توزيع كيوسين) استدلال المحكمة على ثبوت علم المتهم بالتزوير من توقيعه على ظهر التذكرة وتوكيده صحتها . لا يكفي . خصوصاً إذا كان الحكم قد أثبت أن الاختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق الصحيحة بدق على النظر العادي .	» » »	٥٢٣	٢١٧

المددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٨	٥٢٤	٢٣ أبريل ١٩٤٥	١ — وصف التهمة . دعوى مباشرة . تحرك الدعوى العمومية بمجرد رفع الدعوى المباشرة . من حق المحكمة بل من واجبها الفصل في الدعوى العمومية في الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور . عدم تقيدها بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التي تبديها في الجلسة . (المادة ٥٢ تحقيق)
٢١٩	٥٢٦	» » »	٢ — افتراء . مشروط الانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ عقوبات . كونه مما يستلزمه الدفاع عن الحق . تقدير ذلك . موضوعي . إثبات . الأحكام الجنائية . وجوب تأسيسها على الجزم واليقين . القاضي المدني مقيد بالتواعد المقررة للإثبات . اعتراف الخصم لديه بتزوير ورقة . وجوب الحكم باعتبارها مزورة بناء على هذا الاعتراف . القاضي الجنائي لا يحكم بتزويرها إلا متى اقتنع هو بحصول التزوير . قول المحكمة في حكمها إن الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفي في نظر القاضي المدني وليكنها لا تكفي عند القاضي الجنائي . ليس معناه أن هذا الحكم قد أقيم على الشك .
٢٢٠	٥٢٩	» » »	قتل خطأ . نوم المجنى عليه على قضبان السكة الحديدية . دهن القطار إياه وقتله . تمسك السائق بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه بإطلاق الصفارة . إدانة السائق . عدم تحدث المحكمة عن رابطة السببية بين عدم إطلاق الصفارة وبين إصابة المجنى عليه . قصور .
٢٢١	٥٣٢	٢٤ أبريل ١٩٤٥	حجز . وجوب اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديدين للمدين بدفع الدين . شرطه . حصول الحجز في نفس محل المدين أو بحضوره . البطلان الناشئ عن خلو المحضر من هذا التنبيه . مقرر لمصلحة المدين وحده . (المادة ٤٤٤ مرافعات)

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان الخامس والسادس

رقم الصفحة	الترقيم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٢٢	٥٣٥	٢٤ أبريل ١٩٤٥	وصف التهمة . التعديل الذي تقترحه النيابة أمام المحكمة . لا يكون ملزماً لا للخصوم ولا للنيابة ولا يصبح أن يكون من شأنه تحويل الخصوم عن الوصف الأول الذي رفعت به الدعوى .
٢٢٣	٥٤٠	» » »	دعوى مدنية . رفعها مباشرة على القاصر دون إدخال وصيه . جوازه . الأحكام المقررة للدعوى الجنائية . تسرى على الدعوى المدنية المرفوعة معها .
٢٢٤	٥٤٢	» » »	تفتيش . موظفو الجمارك . حقهم في تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون فيها . عشورهم في أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . الاستشهاد به فيها أمام المحكمة . جوازه .
٢٢٥	٥٤٣	٣٠ أبريل ١٩٤٥	معارضة . يجب على المعارض أن يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضة بشخصه . حضور محام له . تأجيل المعارضة إلى جلسة ثانية وتكليفه بالحضور . عدم حضوره . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن في الجلسة الثانية . صحيح .
٢٢٦	٥٤٥	» » »	وقف التنفيذ . عدم جوازه في التعويضات أو الرد بجميع صوره . الحكم بإزالة المباني التي تقام مخالفة للقانون . وقف تنفيذه . لا يجوز .
٢٢٧	٥٤٦	أول يولية ١٩٤٤	(٢) قضاء محكمة النقض والإبرام المدنية إثبات يمين توجيه اليمين الحاسمة بصيغة معينة . المحكمة لا تملك تغيير هذه الصيغة تغييراً يؤثر في مدلولها ومعناها . حق المحكمة في رفض توجيه اليمين إلى الورثة عن واقعة عليها عند مورثهم .
٢٢٨	٥٤٨	» » »	١ — نقض وإبرام . حكم تمهيدى بأحواله الدعوى إلى التحقيق لإثبات وفاء الدين الزائد على عشرة جنميات بالبينة . تنفيذ هذا الحكم من جانب من صدر ضده ومناقشته شهادة

العددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
الشهود مع سبق اعتراضه عليه . الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . الدفع بعدم قبول الطعن لسبق قبول الحكم بتنفيذه . لا يقبل . - ٢ - إثبات . مانع أدبي من الحصول على دليل كتابي (قرابة) تقريره . موضوعي . (المادة ٢١٥ مدني) - ٣ - حكم . تسببيه . تضمن الحكم أسبابا غير سائمة . لا يغير الحكم مادام فيه من الأسباب الأخرى ما يبرر قضاءه . مسؤولية . مقال . القضاء بمسؤوليته وحده عن الأضرار التي حصلت من جراء تنفيذ عملية عهدت بها إليه الحكومة . تأسيسه على أن الضرر وقع منه وحده بأسباب مؤدية لذلك . وضع الحكومة مواصفات العملية وعدم استطاعة المقال الخروج عنها . لم يكن يمنعه من اتخاذ الاحتياطات الواجبة لمنع الضرر عن الغير عند تنفيذ المفاوضة .	أول يونيو ١٩٤٤	٥٥٠	٢٢٩
إثبات قرائن . اعتماد المحكمة في حكمها على القرائن لإثبات تنازل المدعى عن أرض بعضها وقف وتزيد قيمتها على عشرة جنيهاً . خطأ .	٨ يونيو ١٩٤٤	٥٥٢	٢٣٠
حكم . تسببيه . بيع من غير مالك . بطلانه ليس بطلانا جوهريا . يصح إذا أجاز المالك . القضاء ببطلان عقد بمقولة أنه صدر من غير مالك دون إيراد الأدلة الكافية على أن القدر المبيع لم يكن بالذات مملوكا للبائع وقت صدور هذا العقد . قصور في الأسباب .	» » »	٥٥٥	٢٣١
قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى مطالبة بريع . تمسك المدعي عليه بأنه أنفق الريع على المدعية به في أثناء فرضها . القضاء بالزامه بالريع . رفعه دعوى على المدعية يطالبها فيها بمصاريف علاجها التي سبق له التمسك بها في دفع دعوى الريع . القضاء بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم السابق . في محله . موضوع الدعويين واحد وهو التخالص من الريع . كون التخالص حصل بالوفاء بالريع نقدا أو بصرفه في العلاج . لا أثر له في وحدة الموضوع . (المادة ٢٢٢ مدني)	١٩ أكتوبر ١٩٤٤	٥٥٧	٢٣٢

السنة السابعة والعشرون

فهرست

المددان الخامس والسادس

رقم المدد	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٣٣	٥٦٠	٢ نوفمبر ١٩٤٤	<p>مطلات :</p> <p>١ — شارع أنشأه مالك الأرض وأعدده لمنفعة المباني التي تقام في أرضه على جانبيه . هذا الشارع يكون من الملحقات الضرورية لتلك العقارات . هو مملوك لأصحابها على الشيوع الجبري . لا يحق لغير المشتريين من هذا المالك فتح مطلات عليه — ٢ — المطل المقابل . التعريف به . المطلات المنحرفة . التعريف بها . (المادة ٣٩ مدني)</p>
٢٣٤	٥٦٢	» » »	<p>١ — نقض وإبرام . حكم . إعلانه . طلب المحكوم له إلى المحكوم عليه أن ينفذ الحكم بالطريق الودي . هذا منه لا يدل على قبوله الحكم ورضائه به . مما يفيد تنازله عن حقه في الطعن فيه — ٢ — حجز ما للمدين لدى الغير . الغرض الذي تري إليه المادة ٤٢٩ مرافعات . ترتيب جزاء على المحجوز لديه الذي يعمل على حرمان الحاجز من حقه وتعويض للحاجز عما يصيبه من ضرر . هذا الجزاء أو التعويض لا يكون على الإطلاق في كل الأحوال بقدر المبلغ المحجوز . الحكم على المحجوز لديه بدفع بعض هذا المبلغ أو الحكم بعدم إلزامه بشيء منه . كلاهما جائز . تقدير ذلك يكون على حسب ظروف كل دعوى (المادة ٤٢٩ مرافعات)</p>
٢٣٥	٥٦٤	٩ نوفمبر ١٩٤٤	<p>١ — تمض وإبرام . الدفع بعدم قبول الاستئناف لبناؤه على طلب جديد . رفضه . هذا حكم قطعي . عدم الطعن فيه . إثارة الكلام فيه عند الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . لا يجوز . — ٢ — استئناف . سبب الدعوى . طلب الحكم بتسليم سندات أو بثمنها مقدراً بمبلغ معين . طلب هذه الطلبات عينها أمام محكمة الاستئناف ثم إلى تعديلهما طلب الحكم بالمستندات عينها أو بثمنها بحسب سعرها يوم</p>

العددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
الحكم . لا يعتبر تغييراً في سبب الدعوى . هذه الزيادة مما يتبع الأصل (المادة ٣٦٨ مرافعات) ٣ — اختصاص . عقد مسلم بصدوره من المتوفى . تكييفه بأنه وصية . من اختصاص القضاء المدني . جهة الأحوال الشخصية لا اختصاص لها إلا إذا كان النزاع قائماً حول صحة الوصية وعدم صحتها — ٤ — وصية . الوصايا الواجب قيدها بالسجل المعد لذلك بالبطر كخانات وختمها بختم المجلس الملي . هي الوصايا الصريحة في الأوصياء لا الوصايا المستورة في عقد آخر — ٥ — عقد . تحصيل محكمة الموضوع من ظروف الدعوى أنه وصية . الاستدلال على ذلك بأدلة مؤيدة إليه . لا معتب عليها فيه .			
١ — إثراء على حساب الغير . محل تطبيق هذه النظرية . لا محل لتطبيقها إذا كان هناك عقد بحكم علاقات الطرفين . مثال في دعوى إجارة أطيان — ٢ — وفاة . مجرد إرسال خطاب موصى عليه من المدين للدائن يقول عنه المدين إنه كان به مبلغ الدين وإن الدائن لم يتقبله . لا يعتبر طريقاً للوفاء . عرض الدين يجب أن يكون حقيقياً (المادة ١٧٥ مدني) ٣ — حجز . تصالح الدائن مع المدين على مقدار الدين وكيفية أدائه . وجود باق للدائن في ذمة المدين . توقيعه حجزاً على ممتلكاته بمقتضى الحكم الذي قضى له بما جاء في الصلح . لا نصح مطالبته بتعويض عن ذلك .	١٦ نوفمبر ١٩٤٤	٥٦٨	٢٣٦
رهن . مالكان على الشيوع . بيع أحدهما حصّة شائعة من الملك المشترك . وضع المشتري يده عليها . رهن الآخر جزء مفرزاً منه . طلب المرتهن الحكم له على الراهن في مواجهة المشتري بحبس العين المرهونة وتسليمها إليه حتى يوفى إليه الرهن . رفضه . محل هذا الطلب عند حصول	» » »	٥٧١	٢٣٧

المدان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
<p>الغسمة ووقوع هذا القدر في نصيب المرتين اختصاص :</p> <p>١ - الأعمال الصادرة من السلطات العامة في معنى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم . تقرير وصفها القانونية من اختصاص المحاكم . خضوع قاضى الموضوع فيما يقرره من ذلك لرقابة محكمة القضاة - ٢ - العمل الإدارى مجلس بلدى الاسكندرية . الأوامر التى يصدرها فيما هو من اختصاصه من شئون المدينة . أوامر إدارية في معنى المادة ١٥ المذكورة - ٣ - الترخيص بالانتفاع الفردى بالأماكن العامة . إعطاؤه . رفضه . الرجوع فيه . أعمال إدارية هو ليس عقد إيجار . - ٤ - ترخيص من المجلس البلدى بشغل كشك للبلدية . انتهاء أجله . استيلاء المجلس عليه بالطرق الإدارية . عمل إدارى يحرم على المحاكم تعطيله .</p> <p>(الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)</p>	٢٣ نوفمبر ١٩٤٤	٥٧٣	٢٣٨
<p>حكم . تسليمه . دعوى تثبيت ملكية . تقديم صورة رسمية من العقد الذى يستند إليه المدعى . تقديمه مستندات للاستدلال بها على أن بعض إخوته بدد العقد الأصلي . رفض دعوا بمقولة إن واقعة التبريد لم يقد دليل عليها وإن الصورة لا تقوم مقام الأصل . عدم التعرض للمستندات المقدمة . قصور فى الأسباب . بطلان الحكم .</p>	» » »	٥٧٦	٢٣٩
<p>١ - شفعة . درجة الغرابة . كيفية حسابها . ابن عمه البائع فى الدرجة الرابعة . تجوز الشفعة فيما يبيع له .</p> <p>٢ - ورقة الضد . لا يحتج بها إلا فيما بين المتعاقدين سواء أكانت ثابتة التاريخ أم غير ثابتة مادامت لم تسجل . عقد</p>	» » »	٥٧٨	٢٤

العددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
صريح في أنه بيع . التمسك قبل طالب الشفعة بأنه رهن بناء على إقرار من البائع بأن حقيقة التصرف رهن لا بيع . لا يصح ولو كان هذا الإقرار قد صار ثابت التاريخ بوفاء بعض الشهود عليه .			
تقادم . قطع التقادم الخمسى الذى ينشأ عن رفع دعوى ولو لم تقيد . يستمر حتى تسقط الدعوى بالتقادم المسقط لها وهو خمس عشرة سنة (المادة ٨٢ مدنى)	٢٣ نوفمبر ١٩٤٥	٥٨٢	٢٤١
(٣) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية			
مجالس حسبية . محاسبة الأوصياء . قوة قرار المجلس . سلطة المحاكم .	٢٩ أبريل ١٩٤٦	٥٨٣	٢٤٢
أ ، ب ، ج — تقادم . مواعيد سقوط . اختلافها بالنسبة لقطع المدة فى التقادم أمام محكمة غير مختصة . محكمة لا ولاية لها . أثر ذلك بالنسبة لقطع المدة .	٢٣ ديسمبر ١٩٤٦	٥٩١	٢٤٣
(٤) القضاء التجارى			
عدم جواز تجزئة الإقرار المركب (المادة ٢٣٣ مدنى)	٣١ يناير ١٩٤٦	٥٩٤	٢٤٤
استئناف . الأسباب . جوازه إذا كانت الأسباب والمنطوق كل لا يتجزأ .	١٩ أكتوبر ١٩٤٤	٥٩٩	٢٤٥
(٥) القضاء المستعجل			
انتخابات . دعوى إثبات حالة الطلبات المقدمة من الكافة لاجراء قيود انتخابية . وما قيد منها فعلا بدفتر الانتخاب نالها لآخر قيد قانونى ، وما صرف أو يصرف من بطاقات تأسيسا على تلك القيود التى تمت بعد الميعاد . قانون الانتخاب ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ . عملية الانتخاب وإجراءاتها من أعمال السيادة . عدم اختصاص المستعجل .	٢٧ ديسمبر ١٩٤٤	٦٠٢	٢٤٦
شريك . تأجيل قبل القسمة . أثره . قاضى الأمور المستعجلة	٧ مايو ١٩٤٢	٦١١	٢٤٧

العددان الخامس والسادس فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
اختصاصه . إجراء مؤقت . مناس بالموضوع . تنفيذ . إيقافه أو الاستمرار فيه . مستندات . بحثها للوقوف على جدية المنازعة .			
(٦) قضاء الضرائب			
هل يجوز عرض الأمر على اللجنة بعد اتفاق الأمور مع المول .	١٤ نوفمبر ١٩٤٦	٦١٤	٢٤٨
١ — الدفاتر المنتظمة وماهيتها وقيمتها — ٢ — هل للجنة أن تزيد على تقدير الأمور .	٣٠ نوفمبر ١٩٤٦	٦٢٠	٢٤٩
١ — حق الدفاع — ٢ — حق الاطلاع على المستندات ٣ — طبيعة اختصاصات اللجنة — ٤ — الضمانات العامة التي للممول في القانون العام والعدالة — ٥ — الضمانات الخاصة العضوان المختاران وعدم المداولة معهما بعد حضورهما . بطلانه .	١٥ ديسمبر ١٩٤٦	٦٢٤	٢٥٠
	١ ديسمبر ١٩٤٦	٦٣٤	٢٥١
(٧) قضاء الايجارات		٦٣٧	٢٥٢
يحتوى على ٣١ مبدأ في قضاء الايجارات		الى الى	الى الى
		٦٤٨	٢٨٢
(القضاء والمحاماة الوطنيان بعد انتهاء فترة الانتقال) المحاضرة التي ألقاها حضرة صاحب السعادة محمد صبرى أبو علم باشا نقيب المحامين بدار نقابة المحامين في يوم الخميس ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧		٦٤٩	

شهر ربيع الثاني
سنة ١٩٤٧

المحكمة

العدد السابع والثمان
السنة السابعة والعشرون

قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية (١)

[برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب العزة جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوه بك وأحمد فهمي
ابراهيم بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة محمد عبد الفتاح نصير بك رئيس النيابة]

٢٨٣

١٤ مايو سنة ١٩٤٥

جنسية . الفصل فيها . من اختصاص المحاكم الأهلية .

المبدأ القانوني

الفصل في الجنسية من اختصاص المحاكم
تقضى فيها على أساس ما يقدم لها من أدلة .
ومتى أقامت حكمها في ذلك على ما يؤدي إليه
فلا تجوز مجادلتها أمام محكمة النقض

المحكمة

« حيث ان الطاعن يدعى في الوجه الأول
من أوجه الطعن على الحكم أنه استند في
قضائه بقبول الدفع المقدم من المطعون ضده
وبعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعويين
الجنائية والمدنية على ما قدمه من أوراق

للاستدلال بها على رعيته اليونانية ومن
بينها الخطاب الصادر من وزارة الخارجية
المصرية إلى محافظ القنال وخواه أن الفصل
في أمر جنسية المطعون ضده موقوف على
مآبث من التحريات في شأن بنوته الشرعية
لجان كوكونيس المعترف له بالجنسية اليونانية .
ويقول الطاعن أن الحكم حين تحدث عن هذا
الخطاب ذكر أنه محرر في ١٠ من أكتوبر
سنة ١٩٤٢ والواقع أن تاريخه الصحيح هو
٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ وقد كان تأخير
التاريخ سببا في ذهاب الحكم إلى أن هذا
الخطاب كان آخر ما أيدته الوزارة من رأي
في موضوع الجنسية فقضى بما قضى به متأثرا
بهذه الواقعة الخاطئة . وقد طلب الطاعن
التحقق من التاريخ بمراجعة الخطاب المودع
إدارة الجنسية في وزارة الداخلية .

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة الاستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والابرار وراجعها وأقرها حضرة

صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس محكمة النقض والابرار .

« وحيث ان الحكم وان كان قد ذكر أن الخطاب المشار اليه تاريخه في سنة ١٩٤٢ وقال بأنه آخر خطاب صدر من الوزارة إلا أنه انتهى من حديثه عن هذا الخطاب بأن قال « ويستفاد من هذا الخطاب أمران متلاصقان أولهما أن جان كوكونيس معروف بالجنسية اليونانية ومعترف بذلك من الوزارة مافي ذلك شك وثانيهما أن اثبات أن المتهم هو ابن جان كوكونيس الشرعى حتى يعامل مثله بالصفة اليونانية ليس من شأن وزارة الخارجية أو اختصاصها وبالتالي فإن المختص بالفصل في هذه البتة وتقدير قيمة المستندات التي تقدم عنها هو الجهة القضائية صاحبة الشأن في ذلك » ولما كان هذا منه يدل على أن أمر تاريخ خطاب الوزارة لم يكن ذا أثر في النتيجة التي قال الحكم بأنها مستفادة منه فإن مجادلة الطاعن في صحة ذلك التاريخ لا يكون لها من جدوى.

« وحيث ان حاصل الأوجه الباقية هو أن الحكم استند في قضائه إلى شهادة صادرة من قنصلية دولة اليونان ببورسعيد وعلى حكم صادر من محكمة جناح قنصلية اليونان باسكندرية بغرفة المشورة وكذا على صورة حكم من مقاطعة بلاوس بجزيرة قبرص . ويقول الطاعن عن الشهادة ان الحكم اعتبرها صادرة من القنصلية بما لها من اختصاص ولائى علاوة على اختصاصها القضائى وهذا خطأ لأن القنصلية لم تحرر الشهادة بصفته هيئة قضائية تفصل في مسألة البتة كما تقضى بذلك لائحة التنظيم القضائى المرافقة لمعاهدة منترو ولذا فان الشهادة لا تعتبر حكما ولا اشهادا شرعيا من محكمة قنصلية . أما عن حكم غرفة المشورة فإنه لم يفصل في بتة المطعون

ضده إلى جان كوكونيس بل قضى بأن لا وجه لاتخاذ الاجراءات الجنائية ضده فيما أسند اليه من تزويره دفاتر وسجلات القنصلية اليونانية فضلا عن أن غرفة المشورة ليست سلطة حكم . وأما عن حكم مقاطعة بلاوس بجزيرة قبرص فإنه غير مصدق عليه من وزارة الخارجية المصرية طبقا لقواعد القانون الدولى .

« وحيث ان الحكم ذكر الدفع الذى أبداه المطعون ضده فقال - « وحيث ان المتهم دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأنه يونانى التبعية وقال شرحا لذلك انه الابن الشرعى لجان كوكونيس المعروف بالصفة اليونانية والمقيم بدفاتر القنصلية اليونانية منذ عام سنة ١٩٠٥ وأنه يحمل من الشهادات البادرة من القنصلية والأحكام والمستندات الأخرى ما يدل على أنه ابن لذلك الرجل وأنه يعامل أسوة بأبيه بهذه الصفة أيضا وقد قدم هذه الأوراق والشهادات التي يستند اليها » وبعد أن أورد ما يقضى به قانون الجنسية من أن القضاء وحده هو المختص بالفصل في مسائل الجنسية وبتقدير الأدلة التي تقدم للاثبات فيها عرض لبحث المستندات التي يستند اليها المطعون ضده فذكر الشهادة الصادرة من القنصلية اليونانية والتي تقرر انه ابن جان ورعية يونانية ويقيم ببورسعيد ومقيم بانتظام بسجلات قيد الرعايا بهذه القنصلية تحت رقم ٢٧٤ (ك) بناء على شهادة من عمودية أرموبوليس باسم والده جان كوكونيس المعترف به من الحكومة المصرية الخ وتحمل هذه الشهادة الصورة

الفتوغرافية للمتهم . صدرت هذه الشهادة من القنصلية اليونانية بما لها من اختصاص ولائى واشهادى علاوة على اختصاصها القضائى مثلها فى ذلك مثل المحاكم الشرعية فى اصدار الاشهادات والأعلامات الشرعية فلها قيمتها ويجب احترامها ولا محل للقول بعد ذلك بأنها غير معتمدة أو مصدق عليها من وزارة الداخلية أو الخارجية إذ لم يصبح لهذا التصديق شأن بعد صدور قانون الجنسية « ثم نتحدث عن باقى أوراق الدعوى فقال : « على أن هذه الشهادات ليست وحدها الدليل المقدم من المتهم فإنه قدم أيضا حكما صادرا من غرفة المشورة بمحكمة جناح قنصلية اليونان بالاسكندرية بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٨ وخواه أن الأستاذ فتيادس المحامى قدم شكوى ضد المتهم لقنصل اليونان ببورسعيد قال فيها أن المتهم يدعى ديمترى أركاديو ، ولكنه تمكن بواسطة التزوير فى دفاتر وسجلات القنصلية اليونانية بالزقازيق على النحو المبين بالشكوى من انتحال اسم ديمترى ينى كوكونيس وطلب التحقيق فى أمر هذا التزوير ومحاكمة فاعله . وبعد إجراء هذا التحقيق أحيلت الدعوى إلى غرفة المشورة فقضت بالألا وجه لاتخاذ الاجراءات الجنائية ضد ديمترى ينى كوكونيس (المتهم) وذلك لعدم وجود أدلة كافية مما يدعى إلى عدم الالتفات لما جاء بورقة الاتهام كاجاء فى أسباب هذا الحكم أيضا ما يشير إلى تسليم غرفة المشورة بأن ينى أطانياش كوكونيس وهو نفسه المعبر عنه فى خطاب وكيل وزارة الخارجية وباسم جان . ا . كوكونيس هو والد المتهم فهذا الحكم الصادر من محكمة قنصلية

يتبعها المتهم يثبت فى أسبابه ومنطوقه أن المتهم هو الابن الشرعى لجان « ا » كوكونيس المعروف بالصفة اليونانية لدى وزارة الخارجية منذ عام سنة ١٩٠٩ كذلك يثبت من الحكم الصادر من محكمة مقاطعة بافوش بجزيرة قبرص « المستند الأخير من حافظة المتهم » أن الشهادة الصادرة من عمدة ومشايخ ناحية ليمونا بجزيرة قبرص « وهى محل ميلاد المتهم » والى تعتبر أن اسم المتهم ديمترى ينى أنقاسيو أركاديو كوكونيس الشهير باسم ديمترى ينى كوكونيس صحيحة صادقة . وحيث انه يستفاد من مجموع هذه الأوراق المقدمة من المتهم أن بنوته لجان . ا . كوكونيس ثابتة من الشهادات الصادرة من القنصلية اليونانية وآخرها الشهادة المؤرخة ٨ يناير سنة ١٩٤٥ وهى السلطة أو الجهة التى تملك اصدارها وكذا من حكم غرفة المشورة بالمحكمة القنصلية ولما كان جان . ا . كوكونيس معترفا له بالصفة اليونانية من قديم من وزارة الخارجية فيكون المتهم من رعايا دولة اليونان ويعامل بهذه الصفة أيضا — هذه الأوراق كافية لاثبات صحة الدفع علاوة على ما قدمه المتهم فى جلسة المرافعة الأخيرة من الأوراق التى اطلعت عليها المحكمة وبها حكم صادر من محكمة بورفؤاد المختلطة قضى باختصاصها بنظر قضية يختص فيها المتهم ومنها كتاب صادر من المفوضية اليونانية بمصر أرسلته إلى الأستاذ استلفينو كاديونس المحامى اعترفت فيه بأن ديمترى ينى كوكونيس (المتهم) لا يزال متمتعاً بالجنسية اليونانية وتأسسا على ماتقدم يكون الدفع صحيحا ويتعين قبوله والغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم

اختصاص المحاكم الأهلية .

« وحيث انه يبين من ذلك ان الحكم قد أسس قضاءه في جنسية المطعون ضده على أدلة متعددة لم تقل المحكمة عنها أن واحدا منها كان كافيا عندها بسبب أن له حجة خاصة . ولما كانت هذه الأدلة في مجموعها من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها وكان الفصل في الجنسية من اختصاص المحاكم فإن مجادلة الطاعن لا تقبل منه لتعلقها بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن أحمد محمد الدوق المدعى بالحق المدني ضد ديمتري جان اراكاديو المتحل اسم بنى كركوتيس في قضية النيابة رقم ٩١٣ سنة ١٥ ق)

٢٨٤

١٤ مايو سنة ١٩٤٥

تلبس . مشاهدة بعض المسروق في حيازة المتهم ، موضوعا في القضاء أمام طاحوته . تلبس . تفتيش طاحوته . ومخزنه بواسطة ضابط البوليس . في حله .
(المادنان ٨ و ١٨ تحقيق)

المبدأ القانوني

متى كان المتهم قد شوهد حائزا لبعض المسروق عن طريق وجوده في القضاء أمام الطاحونة التي في حيازته ، فإنه يكون ، بمقتضى المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، في حالة من حالات التلبس بالجريمة تخول ضابط البوليس . بناء على المادة ١٨ من القانون المذكور ، تفتيش الطاحونة والمخزن اللذين عثر فيهما على باقى المسروق .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه بأن التفتيش الذي اعتمد الحكم المطعون فيه على ماتحصل منه باطل لعدم وجود اذن به من النيابة العمومية وقد أجرى في غيبة الطاعن بمعرفة موظف ليس له الحق في اجرائه . وليس صحيحا ما جاء بالحكم من أن ابن الطاعن كان حاضرا ولم يعترض لأن هذا لا يصحح التفتيش إذ الرضاء به يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة . وفضلا من هذا فإن الواقعة لأعقاب عليها لأن حجر الخفاف مال مباح غير مملوك للحكومة لأنه يوجد في الأراضي المملوكة للأفراد والممتدة على شاطئ البحر وهذه الأراضي نفسها يجوز تملكها بوضع اليد . ومع ذلك فالمادة ٣١٨ عقوبات لا تنطبق على الواقعة كما قالت المحكمة بل الذي ينطبق لو كان هناك عقاب هو القرار الوزاري الصادر في ٩ مارس سنة ١٩١٢ الذي يقضي بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ومصادرة ما ي ضبط . مع ملاحظة أنه لم يصدر من المحافظ أو المدير المختص أمر بتنفيذ هذا القرار في جهة الواقعة . وفوق هذا فقد سبق أن رخص للطاعن في استخراج حجر الخفاف كما ثبت من شهادة مفتش المناجم أن الطاعن دفع ٨ ج و ٢٠٠ مليم قبل تاريخ الحادث على سبيل التأمين نظير القيمة المراد استخراجها من الحجر .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « في يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٤٤ بدائرة مركز رشيد ، سرق كمية من حجر الخفاف المبينة الوصف والقيمة بالمحضر

للحكومة المصرية « . والحكم الا بتدأني المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه وقال في ذلك « ان المتهم (الطاعن) دفع بلسان محاميه ببطلان تفتيش ما كينة الطحين المملوكة له والمخازن الملحقة بها بدعوى أن مفتش المناجم وهو ليس من رجال الضبطية القضائية ذهب بصحبة ضابط بوليس نقطة ادكو وأجريا تفتيش الماكينة والمخازن الآنفه الذكر دون استصدار أمر من النيابة بتفتيشها . وحيث ان الملازم أول حسن ملاك ملاحظ نقطة أدكو أثبت في محضره أن مفتش المناجم قدم له بلاغا ذكر فيه أثناء مروره بناحية أدكو لاحظ أن المتهم يقوم باستخراج ونقل وتشوين كميات من الحجر الخفاف من شاطئ البحر بجوار ما كينة الطحين تعلقه بدون تصريح بذلك من المصلحة إلى آخر ما جاء بالبلاغ المرفق بمحضر ضبط الواقعة فاستصحب الضابط المفتش وأحمد محمد قاسم أحد مشايخ ادكو وقصدوا ما كينة المتهم حيث قابلوا أحد أولاده ولاحظوا وجود حوالي عشرين طنا من حجر الخفاف وثمانية عشر جوالا تحوى خفافا مطحونا في أرض فضاء أمام الطاحونة فدخلوها وعثروا على عشرة أجولة بداخلها خفاف مطحون تحت فتحات غربال الطاحونة وفتح المفتش مخزنا مجاورا لها فوجدوا به خمسة عشر جوالا معبأة بالخفاف المطحون وكمية تقدر بثلاثة أجولة بدون تعبئة . وقد ذكر مفتش المناجم في بلاغه كما ذكر في محضر ضبط الواقعة أنه وجد كميات من حجر الخفاف مشونة في أرض فضاء واقعة أمام طاحونة المتهم . ولما كان التصريح

الممنوح له من مصلحة المناجم انقضى منذ حوالي سبعة شهور وتبين أن هذا الخفاف مسروق من أرض الحكومة فبادر وقدم بلاغا لضابط نقطة ادكو . وحيث انه يتضح مما تقدم أن ضابط البوليس شاهد المتهم متلبسا بجريمة سرقة حجر خفاف مملوك للحكومة فجاز له اذن دخول طاحونة المتهم ومخازنه واجراء تفتيشها عملا بنص المادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات للبحث عن أحجار أخرى مسروقة على أن أحد أولاد المتهم كان حاضرا كما سبق البيان وابن المتهم يملك الاذن بالدخول في غياب والده ولم يثبت أنه اعترض على دخول الضابط ومن معه الطاحونة المملوكة لهم ويعتبر هذا رضاهم بالتفتيش ومن ثم كان الدفع في غير محله ويتعين رفضه . » وحيث ان محمد حسن خليل أفندي مفتش المناجم أدلى في التحقيق وبالجلسة أنه أثناء مروره على مناطق الخفاف بادكو وجد مقادير منه مشونة في أرض فضاء أمام طاحونة المتهم . ولما كان التصريح الذي منحه مصلحة المناجم للمتهم لاستخراج حجر الخفاف قد انقضت مدته في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٣ أى قبل الحادث بنحو سبعة شهور وكان قد مر من شهرين سابقين على بلاغه رقم ٢٣ مارس سنة ١٩٤٤ ولم يشاهد حجرا خفافا أمام الطاحونة فضلا عن أنه وجد الحجر الخفاف مبتلا بماء البحر اعتقد أن المتهم سرق الخفاف من أراضي الحكومة ونقله بنفسه لطاحونته لطحنه بغية تضليل رجال السواحل في نقطة المعديّة وعدم اشتباههم في أنه حجر خفاف فأبلغ الأمر لضابط بوليس نقطة أدكو الذي استصحبه هو وشيخ البلد إلى

طاحونة المتهم فوجدوا نحو عشرين طنا من الخفاف في الأرض الفضاء الواقعة أمام الطاحونة وبجوارها ثمانية عشر جوالا بداخلها خفاف مطحون وقد تحجرت من مطول الأمطار عليها - وبدخول الطاحونة وجدوا نحو عشرين جوالا معبأة خفافا مطحونا جديا وكمية تقدر بعشرة أجولة من الخفاف المطحون وعثروا بالمخزن على خمسة عشر جوالا بداخلها خفاف مطحون وبجوار هذا كمية منه تقدر بثلاثة أجولة - وحيث أن المتهم أقر بضبط حجر الخفاف في طاحونته وفي المخازن المجاورة بها وقال بأنه من متخلفات التصاريح القديمة التي منحها له مصلحة المناجم إذ لا يمكنه استخراج الخفاف بدون تصريح منها وقال بأنه قدم طلبا في ٨ مارس سنة ١٩٤٤ للمصلحة وشفعه بمبلغ ثمانية جنيهات ومائتي مليم قيمة الاتاوة والتأمين عن عشرين طنا إلا أن التصريح لم يرد له بعد وأقر بأن المصلحة لم تمنحه تصاريح برقم ٦٦ وهولدة ثلاثة شهور اعتبارا من ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ إلا أنه عاد ودفع التهمة المستندة اليه في مرافعته الشفوية بالجلسة والمذكرة المقدمة منه بأن الخفاف لا يعتبر من أملاك الحكومة بل هو من الأموال المباحة التي يجوز لأي شخص أن يمتلكها إذ أنه يتواجد في أراضي الأهالي أو في أراضي لم تضع الحكومة يدها عليها ولم تستعملها بطريقة ما وخلص من هذا إلى القول بأن القرار الوزاري الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٤٢ قضى بتوقيع غرامه لا تتجاوز مائة قرش علي من يتجاري على أخذ رمال أو أحجار أو حصي أو مواد أخرى من الشواطئ

أو الأراضي التي تتكون من طمي البحر أو التي ينكشف البحر عنها وذلك في السواحل التي تعين بقرار من المحافظ أو المدير وقال بأن قرارا لم يصدر بعد بشأن ساحل أدكو . « وحيث أنه عن الدفع الذي أبداه المتهم في محضر ضبط الواقعة فقد شهد مفتش المناجم بأنه مر على طاحونة المتهم من شهرين سابقين علي بلاغه ولم يشاهد حجر خفاف بها . فضلا عن أنه لاحظ ابتلال حجر الخفاف المضبوط بماء البحر مما يتعذر معه القول بأنه متخلف من تصريح انتهى في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٣ ولم يمنح تصريحاً بعد . أما عن الدفاع الذي أبداه محاميه بالجلسة وفي مذكرته فقد جاء بكتاب مدير مصلحة المناجم رقم ٣ أغسطس سنة ١٩٤٤ بأن حجر الخفاف عبارة عن مقذوفات بركانية تحملها أمواج البحر من أوروبا إلى أن تراسب على الشواطئ المصرية الشمالية ثم تلتصق بأرض الشاطئ فتصبح جزءا منه . ولما كانت الشواطئ من أملاك الدولة العامة بحكم الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون المدني فإن الخفاف يصبح بحكم الالتصاق ملكا للدولة أيضا فلا ينطبق إذن عليه القرار الوزاري المشار اليه على أنه بالرجوع إلى التصاريح رقم ٦٦ الممنوح للمتهم ورقم ٧٣ و ٧٧ الممنوحين لمحمد أبوجهل و ٧٢ الممنوح لخاليدس . وهذه الثلاثة الأخيرة مودعة في الدعوى ٨٣٧ جنح سنة ١٩٤٤ يتضح أنه نص فيها على أن مصلحة المناجم صرحت لهم باستخراج وجمع ونقل الخفاف من الأرض المملوكة للحكومة جهة أدكو في مسافة خمسة كيلومترات شرق وغرب الطابية مما يدل على أن هذه المنطقة المعدة لاستخراج

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(طعن محمد محمد عبده وفيه ضد النيابة العامة رقم ١٠٢١ سنة ١٥ ق)

٢٨٥

١٤ مايو سنة ١٩٤٥

تمحيق . تمكين المجنى عليه أثناء التحقيق الابتدائي من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين . خطأ متعلق بالتحقيق من الوجهة الفنية . لا يؤثر في صحة المحاكمة . حكم . أخذ المحكمة بأقوال المجنى عليه في هذه الصورة بأنه تبين المتهم وقت الواقعة وتعرف على شخصه . عدم إيرادها أسباباً لذلك . لا ينهض سبباً لنقض حكمها . معناه اطمئنانها إلى صحة هذا الدليل على الرغم من أن المواجهة لم تجر على وفق الأصول الفنية .

المبدأ القانوني

إن خطأ المحقق أثناء التحقيق الابتدائي بتمكينه المجنى عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصه — ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة لكونه مما يتعلق بالتحقيق من الناحية الفنية . أي من حيث طريقة السير فيه ومباشرة أعماله وتتبع خطواته من الناحية العملية البحث لا من الناحية القانونية . وإذا كانت المحكمة مع ذلك قد أخذت بأقوال المجنى عليه فلا يجوز مطالبتها ببيان سبب أخذها بها ، لأنه معروف ومعلوم وهو اطمئنانها إلى صحة هذا الدليل مع علمها بكل الظروف التي أحاطت به . ومنها كون المواجهة قد أجريت على غير أصولها الفنية .

الخفاف في حيازة الحكومة ويكفي لتوفر هذه الحيازة فيما يتعلق بالحكومة مقاس وتحديد منطقة معينة . ولا ريب في أن أخذ شئ منها بعد سرقة . وحيث انه لما تقدم كانت التهمة ثابتة قبل المتهم وعقابه ينطبق على المادة ٣١٨ عقوبات وتري المحكمة نظراً لعدم وجود سوابق له وظروف الحادثة إيقاف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات .

« وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه أولاً — قد تعرض لدفاعه المشار اليه ورد عليه رداً صحيحاً مستمداً من الأدلة القائمة في الدعوى فانه — وقد شوهد لديه بعض المسروق في حيازته موضوعاً في القضاء أمام طاحونة — يكون بمقتضى المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات حقيقة في حالة من حالات التلبس بالجريمة تحول الضابط القضائي وهو ضابط نقطة البوليس بناء على المادة ١٨ من القانون المذكور تفتيش مكانية اللذين فتشهما — وهما الطاحونة والمخزن — وعثر فيهما على باقي المسروق . ولذلك فلا محل لما يشكو الطاعن منه في هذا الصدد — وثانياً قد أثبت بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، أن الأحجار التي وجدت لديه من ملك الحكومة وأنه اختلسها اختلاساً دون أن يكون بيده تصريح بالاستيلاء عليها . ومتى كان الأمر كذلك فإن ادانته بجريمة السرقة كما ذهبت اليه المحكمة تكون صحيحة خلافاً لما يقول به ومجادلته على الصورة الواردة في طعنه لا يكون لها في جملتها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

المحكم.

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن عماد الحكم المطعون فيه في ادانته شهادة المجني عليه وقد تمسك الدفاع بأنها لا قيمة لها لأن المحقق من رجال البوليس جمع المجنى عليه والمتهم في مكان واحد أثناء التحقيق قبل أن يحضر وكيل النيابة فلم تعمل عملية عرض صحيحة للمحقق من صدق قول المجني عليه فانهدمت بذلك كل قيمة لقول المجني عليه ولا يمكن ان يضار المتهم من جراء إهمال المحقق أو خطئه بل يجب قانوناً أن يستفيد من كل نقص في التحقيق على الرغم من أن هذا الدفاع جوهرى هام فإن المحكمة لم ترد عليه . وهذا منها قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجناية السرقة بالا كراه قد بين الواقعة الجنائية بما تتوفر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجناية ثم أورد الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوع هذه الواقعة منه — ومتى كان الأمر كذلك وكانت الأدلة التي استند اليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا يكون لها في جملتها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن للمحكمة بالنقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها . أما ما وقع فيه المحقق من تمكين المجنى عليه رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين أثناء التحقيق الابتدائي للاستيثاق من صدق قوله بأنه تعرف على شخصه وميزه وقت

الواقعة فإنه مع التسليم به ليس من شأنه أن يؤثر في صحة الاجراءات لأنه متعلق بالتحقيق من جهته الفنية أي بطريقة السير فيه ومباشرة أعماله وتتبع خطواته الخ من الناحية العملية البحت لا من الناحية القانونية . هذا . وما دامت المحكمة قد صدقت رواية المجنى عليه واعتمدت عليها في قضائها فلا تجوز مطالبتها ببيان السبب لأنه معروف ومعلوم وهو اطعناهما إلى صحة هذا الدليل الذي أخذت به وهي عالمة بكل الظروف التي أحاطت به ومنها عدم إجراء المواجهة المشار اليها في الوقت المناسب .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(طعن أبو ساطي أحمد حسن ضد النيابة العامة رقم ١٠٢٣ سنة ١٥ ق)

٢٨٦

١٤ مايو سنة ١٩٤٥

حكم . تسييه . طلب هام . عدم إجابته . وجوب الرد عليه . مثال . خفير مزان سكة حديدية . طلبه ضم قضية فيها تحقيقات تدفع عنه المسؤولية . تأجيل محكمة أول درجة الدعوى لضم هذه التحقيقات . فصلها في الدعوى دون أن تضم . تمسكه لدى المحكمة الاستئنائية بهذا الطلب . عدم التفات هذه المحكمة إليه وفصلها في الدعوى دون أن ترد عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم ، وهو خفير مزلقان سكة حديدية ، قد طلب إلى محكمة الدرجة الأولى ضم قضية خاصة بمصلحة السكك الحديدية ، بها تحقيقات إدارية سئل فيها سائق القطار والكسارى وناظر المحطة ، تدفع عنه المسؤولية

البحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن محمد رزق عوض ضد النيابة العامة رقم ١٠٢٧
سنة ١٥ ق)

٢٨٧

١٤ مايو سنة ١٩٤٥

دفاع . محاميان عن منهم . تأجيل القضية مرات بناء
على طلب الدفاع عنه . طلب أحد المحامين نظر الدعوى .
مرافقته هو ومحم آخر نيابة عن زميله الذى لم يحضر . عدم
تمسك أحد بضرورة سماع المحامى الذى لم يحضر . نعى المتهم
على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع . لا يصح .

المبدأ القانونى

إذا كانت القضية قد أجلت ثلاث مرات
بناء على طلب الدفاع عن المتهم ، وفى الجلسة
الآخيرة طلب أحد المحامين الحاضرين معه
نظر الدعوى ، وترافع هو ومحام آخر نيابة
عن زميله الذى لم يحضر ، ولم يبد من المتهم
ولا من المحامين اللذين دافعا عنه ما يفيد أن
هناك ضرورة لسماع المحامى الذى لم يحضر ،
فلا يجوز للمتهم أن ينعى على المحكمة أنها فوتت
عليه حقه فى أن يقوم بالدفاع عنه من اختاره
ووثق به من المحامين .

المحكم

« حيث ان الوجه الأول من وجهى
الطعن يتلخص فى ان الحكم المطعون فيه
اعتمد فى إدانة الطاعن على مقاله من وجود
خصومة بينه وبين المجنى عليه وعلى أقوال
خادم هذا الأخير وهو محمود ابو العينين .
أما الخصومة فيقول الطاعن أن الحكم بناها
على الشروع فى قتل المجنى عليه وتوجيه التهمة

(٢)

فأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى جلسة أخرى
لضم تلك التحقيقات ، ولكنها حكمت فى
الدعوى دون أن تضمها ، ثم لدى المحكمة
الاستئنافية أصر الدفاع على هذا الطلب
ولكنها هى ايضا لم تلتفت إليه وفصلت فى
الدعوى دون أن ترد عليه ، فان هذا يكون
قصورا يعيب حكمها . إذ هذا الطلب من
الطلبات الهامة التى يجب على المحكمة الرد عليها
إذا لم تر إجابتها

المحكم

« حيث ان محصل الوجه الأول من
أوجه الطعن أن الطاعن طلب إلى المحكمة ضم
قضية معينة بها تحقيقات إدارية أجرتها مصلحة
السكك الحديدية أسفرت عن عدم مسؤوليته
ولكن المحكمة لم تلتفت إلى هذا الطلب .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر
جلسات المحاكمة وعلى الحكم المطعون فيه ، أن
الطاعن طلب إلى محكمة أول درجة ضم قضية
خاصة بمصلحة السكك الحديدية بها تحقيقات
إدارية سئل فيها سائق القطار والكسارى
والناظر . فأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى
جلسة أخرى لضم تلك التحقيقات . ولدى
المحكمة الاستئنافية أصر الدفاع عن الطاعن على
هذا الطلب ولكن المحكمة لم تلتفت إليه
وفصلت فى الدعوى دون أن ترد عليه .

« وحيث ان عدم الرد على هذا الطلب
الهام قصور يعيب الحكم ويوجب نقضه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى

إلى الطاعن مع أن التحقيق عن تلك التهمة قد حفظ ولم يأت الحكم بدليل يؤيد مقارنة الطاعن للجريمة كذلك بنى الخصومة على زواج عبد الحميد مشرف ابن عم الطاعم من ابنة المجنى عليه وما تلا ذلك من طلاق وخصام وظاهر أنه لا شأن للطاعن شخصياً بهذا الأمر . وأما الشاهد فقد قال الحكم أنه تحقق من أقواله أن الطاعن قد اطلق على الأقل العيار الأول الذي أصاب المجنى عليه من اليسار مع أن هذا الشاهد قد اضطربت أقواله اضطراباً لا يصح أن يتغاضى الحكم عنه وإن يعتبرها معه مؤدية إلى مارتب عليها .

« وحيث أن الحكم حين أشار إلى الخصومة بين الطاعن وبين المجنى عليه قال « وحيث أن ما سلف بيانه من الوقائع قد ثبت لدى المحكمة ثبوتاً كافياً فالخصومة الدافعة إلى القتل قد ثبتت مما أورده حضرة المحقق نقلاً عن أوراق الجناية رقم ٥٦٤٨ سنة ١٩٤٠ م كز طنطا وفيها أن محمد محمد شتات قد شرع في قتله في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وأنه اتهم عبد الحميد محمد مشرف ومحمد كريم مشرف غير أن النيابة لم تأخذ بهذا الاتهام وقيدت القضية ضد مجهول يضاف إلى ذلك بياناً لدواعي الخصومة الدافعة إلى القتل ما دل عليه التنازل المقدم ضمن أوراق الدعوى والرقم ٢ يوليو سنة ١٩٤٢ وهو يفيد أن بحيته محمد مشرف قد تصالح مع زوجها محمد محمد شتات وتنازلت عن حكمي النفقة الصادرين ضده وقد وقع هذا التنازل من الزوجة في وقت كان زوجها قد طلقها فيه طلاقاً بائناً دلت عليه وثيقة الطلاق المقدمة والمؤرخة في ٦ يونيه سنة ١٩٤٢ . وما من شك في أن الزوجة ما كانت

لتنازل عن حكمي النفقة في ٢ يونيه سنة ١٩٤٢ لو أنها كانت محيطة بأن زوجها قد طلقها بائناً في ٦ يولية سنة ١٩٤٢ مما يقطع في أن الطلاق قد وقع بغير علمها وأن زوجها قد اخفاه عنها وهو إذ اخفاه تظاهر أمامها بالرغبة في الصلح تلك الرغبة التي اتخذت بها الزوجة والتي كان لها أثرها في التنازل عن حكمي النفقة . وما من شك في أن هذا السلوك الخادع من محمد محمد شتات كان له أثره البالغ في استخاط المتهمين عليه نظراً لما بينهما وبين مطلقة من صلة القرابي الوثيقة واحدهما أخوها والآخر ابن عمها . . . وظاهر من ذلك أن الحكم ذكر عن حادث الشروع في القتل ما يطابق الثابت في الأوراق من سبق توجيه الاتهام إلى الطاعن ولم يقل بثبوت مقارفته الجريمة موضوع ذلك الاتهام فلم يكن إذاً بحاجة لذكر ما يتطلبه الطاعن أما مجادلته في تقدير المحكمة الأثر الذي تركه في نفسه موضوع الطلاق الخاص بابن عمه وما يثيره في شأن أخذ المحكمة بشهادة الشاهد فإن ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض إذ هو في مجموعه نقاش موضوعي في أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به . »

« وحيث أن مبنى الوجه الآخر أن الطاعن كان له محاميان تغيب أحدهما بناء على عذر لديه ولكن المحكمة رفضت التأجيل لحضوره فاضطر المحامي الحاضر أن يترجل الدفاع دون استعداد وقد فوت هذا على الطاعن حقه في أن يقوم بالدفاع عنه من اختاره ووثق به من المحامين .

« وحيث أن الثابت في محاضر الجلسات

بهذا يكون قد شارك سائر المتهمين في حيازة السيارة المسروقة ، وخصوصا إذا كان هو ، فضلا عن ذلك ، قد زود السيارة بالوقود وادعى أنه هو المالك لها عند ما فاجأه الحفيير داخل السيارة مع زملائه .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الواقعة كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه لا يعاقب القانون عليها لأنه ثابت أن صفقة الشراء لم تتم للطاعن والمساومة في الثمن لم يقل بها أحد ، فالواقعة لا تعدو أن تكون علي أسوأ الفروض شروعا في إخفاء أشياء مسروقة وتكون إذن لا عقاب عليها مادام تسليم السيارة للطاعن أو حيازته لها فعلا لم يقل به أحد . اما وجود الطاعن بالسيارة أثناء ضبطها فغير منتج لأن الحيازة في هذه الحالة عرضية مادامت سابقة على حصول الشراء أو التفكير في إتمام الصفقة وثابت أن أحد المتهمين بالسرقة هو الذي كان يقود السيارة كما أن عملية تسليم السيارة لا تتم إلا بالتنازل عن الرخصة ولقد دفع الطاعن بهذا كله ولكن المحكمة لم ترد عليه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على آخرين بسرقة السيارة وعلى الطاعن باخفائها مع علمه بسرقتها . ومحكمة أول درجة دانتها وقالت ذلك . « أن الوقائع تتلخص في أن المجنى عليه أدخل سيارته بالجراج الساعة ١١ ونصف مساء ، وفي الساعة ٩ ونصف صباحا لم يجد لها فابلق البوليس واتضح أن باب الجراج فتح بمفتاح مصطنع أو بالضغط

ان نظر الدعوى قد تأجل ثلاث مرات بناء على طلب الدفاع عن الطاعن وانه في الجلسة الأخيرة طلب أحد المحامين الموكلين عنه نظر الدعوى ثم ترفع هو ومحام آخر نيابة عن زميله الذي لم يحضر ، ولم يبد من الطاعن نفسه ولا من المحامين اللذين دافعا عنه ما يشير إلى ضرورة سماع المحامي الذي لم يحضر ومتى كان الأمر كذلك فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الوجه .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد كريم مشرف ضد سعدية محمد شحات المدعية بالحق المدني في قضية النجابه رقم ١٥٣٠ سنة ١٥ ق)

٢٨٨

١٤ مايو سنة ١٩٤٥

إخفاء أشياء مسروقة . فعل الإخفاء . تحققه بكل اتصال فعلي بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . مثال : سيارته .

(المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)

المبدأ القانوني

إن فعل الإخفاء ، كما هو معرف به في القانون ، يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . فاذا كانت الواقعة أن المتهمين أخذوا سيارة سرقوها وعرضوا على شخص شرائها فقبل إذا هم ذهبوا بها إلى مكان ما ، ووافقوه وساروا بها إلى هذا المكان وهو معهم ، فانه

اليسير عليه اعدم احكامه . وفي اليوم التالي بينما كان أمين أحمد الكيلاني أحد خفراء مركز بنها يراقب الطريق شاهد هذه السيارة واقفة بالطريق العام وقد اطفئت أنوارها فاشتبه في الأمر وتقدم إليها حيث وجد بها المتهمين الثاني والثالث والخامس (الطاعن) وادعى هذا الأخير أن السيارة له ثم حاول الهرب فهدده باطلاق النار عليه وتمكن من ضبطه هو وزميليه . وعند استجواب البوليس للمتهمين الثاني والثالث اعترفا بأنهما سرقا السيارة من شبين القناطر وان المتهمين الأول والرابع اشتركا معهما في ارتكاب الحادث وأنكر المتهم الخامس اشتراكه معهم وحيث أن الخفير أمين أحمد الكيلاني شهد بالوقائع السالفة الذكر وادعاء المتهم الخامس أن السيارة له ومحاولته الهرب . وحيث أن المتهمين الثلاثة الأول اعترفوا بسرقتهم للسيارة واشتراك المتهم الرابع معهم وبذهابهم بها إلى القاهرة وأضاف إلى ذلك المتهمان الثاني والثالث عند سؤالهما في البوليس أنهما اتفقا مع المتهم الخامس على شرائها فقبل بشرط تسليمها في طنطا وركب معهما ولكن السيارة تعطلت في بنها وضبطوا بها . كما قرر أيضا المتهم الثالث أنه أخبر المتهم الخامس بأن السيارة مسروقة . وحيث أن المتهم الخامس أنكر قبوله شراء السيارة أو علمه بأنها مسروقة وادعى أنه وجد المتهمين الثاني والثالث ذاهبين بالسيارة إلى طنطا ولما كان لديه عمل بها ركب معهما وأحضر لهما صفيحة بنزين مقابل الأجرة وأنكر محاولة الهرب إلا أنه انضج من مراجعة أقواله في البوليس

أنه معترف بهذه المحاولة معللا ذلك بأنه خشى أن يضرب الخفير وحيث أن تهمة الاخفاء المسندة إلى المتهم الخامس ثابتة من ضبطه بالسيارة مع المتهمين الثاني والثالث واعتراف هذين الأخيرين في البوليس بقبول هذا المتهم شراء السيارة على شرط توصيلها إلى طنطا وإحضاره البنزين لهم وأدعائه أن السيارة ملكه ثم محاولته الهرب . كما شهد بذلك الخفير أمين أحمد الكيلاني وما قرره المتهم الثالث في البوليس من أنه أخبر هذا المتهم بأن السيارة مسروقة والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم لأسبابه وزادت عليها قولها - أنه فيما يتعلق بما أثاره الدفاع عن المتهم الرابع (الطاعن) من أن الواقعة المنسوبة إلى المتهم لو صحت لما كونت جريمة إذ أن شراء السيارة لم يتم بعد فيرد عليه بأنه لا يشترط في جريمة أخفاء الأشياء المسروقة أن يكون هناك بيع وشراء كما يقصده القانون المدني بل يتحقق الاخفاء ماديا بتسليم الشيء المسروق أو حجزه أو حيازته بأي صفة كانت فمن شارك السارق في أكل الطعام المسروق أو في الاتفاق من النقود المسروقة أو بدد أو تصرف بالاشتراك مع السارق في المبالغ المسروقة مع علمه بسرقتها فهو مخف لها . وحيث أنه ثابت من أقوال المتهمين الأول والثاني والثالث أنهم أخذوا السيارة إلى المتهم الرابع وعرضوا عليه شراءها فقبل إذا هم ذهبوا بها إلى طنطا فوافقوه وساروا جميعا بالسيارة والمتهم معهم فيعتبر المتهم قد شارك بذلك سائر المتهمين في حيازة السيارة المسروقة بل وظهر بمظهر المالك لها

٢٨٩

١٤ مايو سنة ١٩٤٥

عقوبة . أداة المتهم لمخالفة مقتضى المادتين ١٥٥ و ٣٣٦ ع توقيع عقوبة واحدة عليه هي الغرامة . القضاء بتغريمه خمسين جنيتها . خطأ . وجوب تصحيحه بحملها عشرين جنيتها . (المادتان ١٣٦ و ٢٩٣ ع — ١٥٥ و ٣٣٦) .

المبدأ القانوني

إن القانون سواء في المادة ١٥٥ ع أو في المادة ٣٣٦ فقرة ثانية قد نص على أن عقوبة الغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصرى وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم لمخالفته مقتضى هذين النصين ، ولكنه رأى للظروف التى ذكرها توقيع عقوبة واحدة عليه وأن تكون هذه العقوبة هي الغرامة فقط ، ومع ذلك قضى بتغريمه خمسين جنيتها ، فانه يكون قد أخطأ ويجب تصحيحه بجعل الغرامة عشرين جنيتها فقط .

المحكمة

« حيث ان النيابة العامة تتمسك فى طعنها بأنها استأنفت الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى لأنه قضى بغرامة تزيد على الحد الأقصى المقرر بكل من المادتين ١٥٠ و ٣٣٦ من قانون العقوبات ولكن المحكمة الاستئنافية أيدت الحكم المذكور مع ما فيه من خطأ .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه « أولاً - تدخل فى وظيفة من الوظائف الحكومية من غير أن تكون له صفة

فقد زود السيارة بالبنزين اللازم لها كما انه ادعى أنه مالك لها عندما فاجأه الحفير أمين أحمد الكيلاوى داخل السيارة مع زملائه وهذا ما يقصده القانون بمعنى الاخفاء

« وحيث انه لا وجه لما يشتره الطاعن فى طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه بجريمة إخفاء السيارة المسروقة مع العلم بسرقتها قد بين الواقعة الجنائية بما توافر فيه جميع العناصر لقانونية للجريمة المذكورة وأورد الأدلة والاعتبارات التى استخلصت المحكمة منها فى منطق سليم الحقائق القانونية التى قالت بها . ومتى كان الأمر كذلك وكان فعل الاخفاء كما هو معرف به فى القانون يتحقق بكل اتصال فعلى بالمال المتحصل عن السرقة مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله وكانت الواقعة كما هى ثابتة بالحكم تفيد أن يد الطاعن على السيارة المسروقة كانت إخفاء بالمعنى المتقدم ذكره ، فان مجادلة الطاعن على الصورة الواردة فى طعنه لا يكون لها فى الواقع وحقيقة الأمر من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن السيد محمد هياضه النيابة العامة رقم ١٠٣٦ سنة ١٥ ق)

رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك وذلك بأن ادعى أنه مفتش تموين وأجرى عملاً من مقتضيات مفتش التموين بأن طاف بمحلات البقالة المملوكة للتجار المذكورين في المحضر وجرده ما في عهدهم من مواد التموين وثانياً - شرع في الاستيلاء على كمية الشاي المبينة القدر والقيمة بالمحضر والمملوكة لشاكر خليل سيد بطريق الاحتيال وذلك باتخاذ اسم كاذب بأن ادعى أنه مفتش التموين وأراد استلام الشاي الذي بمحل المجنى عليه المذكور موها إياه بمصادره وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهم فيه هو تشكك المجنى عليه في الأمر ورفض التسليم - وثالثاً سرق مبلغ ٣٠ ثلاثين قرشاً مملوكة لأحمد عبد المجيد . والحكم الابتدائي دانه بالجريمتين الأولى والثانية وبرأه من الثالثة وقضي بتغريم المتهم عن التهمتين الأولى والثانية ٥٠ جنيتها مع الأمر بوقف التنفيذ وبرائة المتهم من التهمة الثالثة وقال فيما قاله في ذلك - « ان التهمة المسندة إلى المتهم تتلخص في الوصف الأول وهو تدخله في إحدى الوظائف العمومية دون أن تكون له صفة رسمية أو إذن . وذلك بادعائه أنه مفتش تموين والوصف الثاني وهو أنه شرع في الاستيلاء على كمية من الشاي المبينة بالمحضر والمملوكة لشاكر خليل باتخاذ صفة غير صحيحة بقصد الاستيلاء على الشاي لسلب بعض ثروة المجنى عليه وخاب أثر ذلك الفعل لسبب لا دخل لارادة المتهم فيه وهو تشكك المجنى عليه فيه . . . وحيث ان تهمة الشروع في النصب إنما تقوم على الثابت من أقوال المستجوبين بالمحضر وبالجلسة من أن المتهم انتحل الصفة غير الصحيحة وهي

صفه مفتش التموين وكانت هذه الصفة وسيلة لتحقيق الاتهام ولتمكنه من الاحتيال على المجنى عليه لسلب بعض ثروته . وحيث ان ركن الاحتيال الثابت في المادة ٣٣٦ عقوبات إنما هو الفعل المعاقب عليه في المادة ١٥٥ عقوبات « وحيث ان الجرائم المسندة إلي المتهم بهذا الوصف إنما وصفت عن فعل واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويتعين على المحكمة في هذه الحالة أن نقضي بتطبيق المادة ٣٢ عقوبات « وحيث ان المحكمة وهي تقضي بعقاب المتهم في حدود الفقرتين والوصفين السابقين ومع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لا تغفل من حسابها خلو صحيفة المتهم من السوابق والظروف والملايسات التي أحاطت بالمتهم وبأن الفعل في الجريمة الكبرى وهي جريمة الشروع في النصب لم يعد أن يكون شروعا والمحكمة إذ تقضي بالعقوبة تقضي بوقف التنفيذ .

والمحكمة الاستئنافية أيدت هذا الحكم لأسبابه وزادت عليها قولها : - واعتبار أن الجريمة الأشد الواجب تطبيق عقوبتها عن التهمتين الأوليين هي جريمة التدخل في الوظيفة العمومية المنطبقة على المادة ١٥٥ عقوبات وجعل إيقاف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ أو المادة عقوبات .

« وحيث انه لما كان القانون سواء في المادة ١٥٥ أو المادة ٣٣٦ فقرة ثانية عقوبات قد نص على أن عقوبة الغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده لمخالفته مقتضى هذين النصين ورأى للظروف التي ذكرها توقيع

« وحيث انه لا وجه لما يذهب اليه الطاعن فان الخطأ في اثبات طلبات الخصوم أو القصور في بيانها بمحضر الجلسة ليس من شأنه أن يعيب الاجراءات .

« وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في القول بأن الطاعن تدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة كمدع بحقوق مدنية وطلب الحكم له على جميع المتهمين بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه بالتضامن بينهم ثم انه . استأنف الحكم الابتدائي بعد صدوره ولكن الحكمين اء بتدائي والاستئناف لم يتعرضا لهذا الطلب ولا عقبا بالرد عليه .

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية قد تعرضت في الحكم المطعون فيه للدعوى المدنية وفصلت فيها برفضها بالنسبة إلى جميع المتهمين عندا واحد قضت عليه بمبلغ التعويض الذي رأت الحكم به واذن فلا وجه لما يشير به الطاعن من أن المحكمة لم تفصل في الطلبات التي قدمها إليها .

« وحيث ان الأوجه الثالث والرابع والخامس تتحصل في أن محكمة أول درجة قضت للطاعن بتعويض قدره خمسون جنيها على أساس ما ضبطت عند المتهمين الثالث والرابع ثم قضت محكمة ثاني درجة بتخفيض مبلغ التعويض إلى عشرين جنيها استنادا إلى ضالة الكمية التي حاول المتهم الرابع اخفائها وان ما اشتمل عليه الحكمان من هذا لا يكفي لبيان الأساس الذي اعتمدت عليه المحكمة في قضائها في الدعوى المدنية . ومع أنه أي الطاعن — أسس تقديره لمبلغ التعويض الذي طلب الحكم به على التهمين متضامين على ما لحقه من الضرر المباشر بسبب السرقة

عقوبة واحدة عليه من أجل الجريمتين اللتين دانه بهما وأن تكون هذه العقوبة هي الغرامة فقط فان قضاءه بتغريمه ٥٠ جنيها يكون خاطئا ويجب في سبيل تصحيحه على مقتضى القانون نقضه وجعل الغرامة ٢٠ جنيها فقط .

(طعن النيابة العامة ضد محمد محمد أبو العلا رقم ١٠٤٤ س ١٥ ق)

٢٩٠

١٤ مايو سنة ١٩٤٤

نظام . مدع بحقوق مدنية . عدم توجيه دعواه على الوالد . باعتباره مسئولاً مدنيا عما وقع من ابنه إضرارا به . نعى على المحكمة أنها لم تلزم الوالد بالتضامن مع ابنه في المسئولية . لا يصح .

المبدأ القانوني

ما دام المدعى بالحقوق المدنية لم يوجه وعواه على الوالد باعتباره مسئولاً مدنيا عما وقع من ابنه إضرارا به . فلا يصح له أن ينعى على المحكمة أنها لم تلزمه معه بالتضامن كمشول عن الحقوق المدنية .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في انه جاء بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن طلب تأييد الحكم الابتدائي مع أن هذا يتناقض مع استئنافه ذلك الحكم ومع ما ثبت بالمحضر من طلبه احواله الدعوى إلى التحقيق ويقول الطاعن أن هذا التناقض مع القصور في بيان أوجه الدفاع يعيب الاجراءات ويستوجب نقض الحكم .

والإخفاء وبين الإسانيد التي استند إليها في تقدير التعويض بمبلغ ١٥٠٠ ج فإن المحكمة لم تعرض لتلك الإسانيد بل اقتضت على تقويم ثمن الأشياء التي ضبطت وفوق هذا فإنها لم ترد على طلب الإحالة إلى التحقيق الذي أبداه لها لكي يثبت أن قيمة المسروقات تزيد على ١٥٠٠ ج

« وحيث أن المحكمة حين قضت على المتهم الثالث وحده بالتعويض قد بينت السبب الذي يبرر رفض طلب التعويض قبل باقي المتهمين وهو عدم ثبوت التهمة عليهم وحين قدرت مبلغ التعويض بعشرين جنيتها قد أسست ذلك على أن المحكوم عليه لم يكن عالماً بالسرقة وقت أن انتقل النحاس إلى حيازته ولكنه علم بأن من بين النحاس الموجود بمحل والده بعض الأرائيك المسروقة فخاف الضبط وما عساه أن يترتب عليه من نتائج فلم يلجأ إلى الطريق الطبيعي وهو أخطار المجنى عليه أو تبليغ البواليس بل فعل ما أملاه عليه تفكيره وهو بعد حديث السن فحاول إخفاء ما كان موجوداً بالمحل بل وجهه في محاولة إخفاء الأرائيك التي قد تكون موجودة ضمن النحاس الذي باعه والده . . وعلى أنها ترى نظراً لضالة الكمية التي حاول المتهم إخفاءها أن التعويض المناسب هو عشرون جنيتها يلزم بها محمود وحيدى وحده . . وبذا فقد بينت أن المتهم المحكوم عليه بالتعويض لم يكن له ضلع في السرقة أصلاً وأنه لم يساهم في الإخفاء بأكثر من القدر الذي حاسبته عليه . ولما كان هذا منها صحيحاً فإنه لا محل لما يشيره الطاعن من عدم اجابة طلب التحقيق الذي رعى به إلى

اثبات قيمة المسروقات جميعاً .

« وحيث أن أوجه السادس والسابع والثامن تتحصل في أن المحكمة قضت ببراءة المتهم الرابع استناداً إلى أنه اشترى النحاس جملة من المتهم الخامس ولم يفرزه مع أنه هو نفسه اعترف بالفرز في المذكرة المقدمة منه لمحكمة أول درجة ، كما أنها قضت ببراءة المتهم الأخير مع أنه أنكر بيعه الأرائيك المسروقة ضمن ما باعه إلى المتهم الرابع وقد كان أخذها بدفاع المتهم الرابع يستتبع الحكم بادانة الخامس ولذا فإن أسباب الحكم تكون متناقضة .

« وحيث أن المحكمة أسست قضائها ببراءة المتهمين الرابع والخامس على ما انتهت إليه من أن التهمة بالنسبة اليهما مشكوك فيها ولذا فلا تناقض في أسباب الحكم وأن تعارض دفاعهما الثابت في الحكم مادامت لم توفق من تحقيقها إلى معرفة الحقيقة في الدعوى وما دام الشك يستوجب الحكم بالبراءة . أما قول الطاعن أن المتهم الرابع اعترف بأنه فرز ما اشتراه من المتهم الخامس فإن ما نقله في طعنه من مذكرة المتهم الرابع تعزيزاً لدعواه لا يبررها .

« وحيث أن الوجه الباقي يتحصل في أن المحكمة قضت برفض طلب التعويض قبل المتهم الرابع مع أن المتهم الثالث الذي دافعه وألزمته ببعض التعويض هو ابنه وهو قاصر ويشغل عاملاً بمحله مما كان يتعين معه الزامه معه بالتضامن كسئول عن الحقوق المدنية .

« وحيث أنه لا وجه لما يقوله الطاعن في

واقعة الدعوى أن المتهم إنما فعل ذلك ليفات من أيديهم الشخص الذى كانوا قد قبضوا عليه بغير حق ولا مسوغ قانونى . وذلك دون أن يتحدث فى صراحة عن أن رجال البوليس كانوا حسنى النية فى هذا القبض الذى وقع منهم مخالف للقانون . ويورد الأدلة والاعتبارات التى تدعم ما يقول به فى هذا الخصوص . فإنه يكون قد أخطأ . إذ العقاب فى هذه الحالة لا يكون صحيحا إلا عند توافر حسن النية لدى رجال البوليس

المؤتمر

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الدفاع تمسك بأنه كان هناك اعتداء صارخ من الكونستابل المجنى عليه ورجاله الذين كانوا معه على حرية محمود على حسن فكان من حقه هو ومن معه ومنهم الطاعن أن يمنعوا عنه ذلك الاعتداء فقد كانوا إذن فى حالة دفاع شرعى . وإذا كانت محكمة أول درجة لم تحقق هذا الدفاع فإن المحكمة الاستئنافية قد حققته واثبتت صحته بعدم وجود أمر بالقبض على محمود على حسن المذكور بيد الكونستابل ولكن قائما أن تعتبر الكونستابل ورجاله قد ارتكبوا ما يخالف القانون وان تبرئ الطاعن وباقي المتهمين معه تبعا لذلك فقد أقرت ادانتهم فى جريمة التعدى وذكرت لذلك أسبابا غير سديده .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بأنهم . — أولا — جميعا قاوموا بالعنف وتعدوا بالضرب على

هذا الشأن مادام هو لم يوجه دعواه المدنية على الوالد باعتباره مسئولا مدنيا مما وقع من ابنه اضرارا به .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن صالح السيد أفندى المدعى المدنى فى قضية النيابة ضد محمود عبد الإيسط محمود وآخرين رقم ١٤٠٩ سنة ١٥ ق)

٢٩١

١٤ مايو سنة ١٩٤٥

دفاع شرعى . موظف . تعدية حدوده وظيفته بسوء نية . إباحة حق الدفاع الشرعى . إدانة المتهم فى جريمة التعدى على رجال البوليس ومقاومتهم . إثبات الحكم أن ذلك كان من المتهم بقصد إفلات شخص قبضوا عليه بغير حق . عدم تحدثه فى صراحة عن توافر حسن النية لدى رجال البوليس فى هذا القبض . خطأ . لا يصح العقاب فى هذه الحالة إلا عند توافر حسن النية لديهم . (المادة ٢١٢ ع = ٢٤٨)

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه « لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ من أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول » — إذ نصت على ذلك فقد دلت على أن حق الدفاع الشرعى يكون جائزا إذا كان الموظف قد تعدى حدود وظيفته وكان سوء النية فى ذلك . وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة التعدى على رجال البوليس ومقاومتهم ، بعد أن كان قد أثبت فى

الموظفين العموميين والكونستابل حامد افندي شاكر وباقي أفراد قوته ، وذلك أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها — ثانياً — المتهمون من ١ إلى ١١ والطاعن هو السابع من بينهم في ترتيبه مكنوا مقبوضا عليه وهو المتهم الأخير محمود علي حسن من الهرب — ثالثاً — المتهم الأخير الثاني عشر هرب بعد القبض عليه ، ومحكمة أول درجة دانت الطاعن وبعض المتهمين معه على أساس أن التعدي والمقاومة اللذين ثبت وقوعهما منهم كانا لتمكين المتهم الأخير محمود علي حسن من الهرب على أثر القبض عليه بمعرفة المجني عليهم وبرات البعض الآخر لعدم كفاية الأدلة على اتهامهم . والمحكمة الاستئنافية قضت بالادانة في تهمة التعدي فقط مع تخفيف العقوبة المحكوم بها عليه ابتدائياً وبالبراءة في التهم الباقية . وكل ما قالته في ذلك هو أن تهمة الهرب المنسوبة للمتهم الأخير يشترط لتوافرها أن يكون قد صدر أمر قانوني بالقبض عليه .

« وحيث ان الكونستابل زعم في صدر التحقيق أن مطلوب القبض على هذا المتهم في جناية إنلاف ثلاثة أفدنة قطن وشروع في قتل من أربعة أو خمسة شهور سابقة على تاريخ الواقعة . وحيث ان المحكمة طلبت من النيابة ضم القضايا المطلوب القبض على المتهم على ذمتها فضمت أخيراً قضية جناية ثبت من الاطلاع عليها أن التهمة المنسوبة إلى المتهم الخامس أنه في يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ شرع في قتل محمد السعدى وضرب آخرين وهذا التاريخ يقع بعد تاريخ الهرب الحاصل في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ . وحيث انه يتبين من ذلك أنه لم يكن هناك أمر قانوني بالقبض

على المتهم وبذلك يسقط أهم ركن من أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم وتتعين براءته عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات .

« وحيث ان تهمة تمكين المتهم الأخير من الهرب المنسوبة لباقي المتهمين تنهار تبعاً لانهايار جريمة الهرب متى ثبت عدم توفر أركانها القانونية فتتعين براءتهم هم الآخرين منها » وحيث انه عن واقعة التعدي فقد ثبت من أقوال الكونستابل وزملائه وقوع هذا التعدي من المتهمين وتأيدت أقوال المجني عليهم باصابتهم وعدم وجود ما يحملهم على اختيار هؤلاء المتهمين بالذات فيتعين تأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى واقعة التعدي وترى المحكمة من ظروف الحادث أن العقوبة المناسبة هي حبس كل من المتهمين شهرين عن هذه التهمة .

« وحيث ان المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات قد نصت على أنه « لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول » فهى بذلك قد دلت على أن الدفاع الشرعى يكون جائزاً إذا كان الموظف قد تعدى حدود وظيفته وكان سبب النية فى ذلك ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة التعدي على رجال البوليس ومقاومتهم وأثبت فى واقعة الدعوى أن ذلك منه إنما كان لئقلت من أيديهم الشخص الذى كانوا قد

المبادئ القانونية

١ — إن إيداع مذكرة لم يطلع عليها الخصم ، بعد قفل باب المرافعة وفي أثناء حجز القضية للحكم ، في قضية أخرى منظورة أمام المحكمة ومؤجلة للحكم فيهما مع القضية المحجوزة ذلك لا إخلال فيه بحق الدفاع ما دام الحكم المطعون فيه لم يشر إلى شيء مما تضمنته تلك المذكرة ، وما دام إيداعها كان في قضية أخرى

٢ — إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن طعن المدعى بالحق المدني لا يصح إلا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط . وإذن فإنه لا تكون له صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى العمومية ولا تأثير لها في حقوقه المدنية .

٣ — إن محكمة الدرجة الأولى متى قضت ببراءة المتهمين من جريمة شهادة الزور المرفوعة بها الدعوى عليهم وبرفض الدعوى المدنية قبلهم ، فإنها تكون قد استنفدت سلطاتها في الفصل في موضوع الدعويين الجنائية والمدنية ولا تملك المحكمة الاستئنافية ، لأي سبب من الأسباب ، أن بعيد إليها القضية للفصل في موضوعها . وإذا كان الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني يترتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى لتفصل فيها فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون مخطئة إذا هي بحثت موضوع الدعوى وفصلت فيه

قبضوا عليه بغير حق ولا مسوغ من القانون يكون قد جاء قاصرا في بيان الأسباب لأن العقاب في هذه الحالة لا يكون صحيحا إلا إذا كان رجال البوليس حسن النية في هذا القبض الذي وقع منهم مخالفا للقانون مما كان مقتضاه أن تتحدث المحكمة في صراحة عن هذه النية وتورد الأدلة والاعتبارات التي تدعم بها قضاءها في هذا الخصوص . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه .

(طعن هلال سليمان ضد النيابة رقم ١٠٥٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٢٩٢

٢١ مايو سنة ١٩٤٥

١ — دفاع . قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . إيداع مذكرة بعد ذلك في قضية أخرى منظورة أمام المحكمة ومؤجلة للحكم مع القضية المحجوزة . لا إخلال بحق الدفاع ما دام الحكم المطعون فيه لم يشر إلى شيء مما تضمنته المذكرة .

٢ — نقض وإبرام . مدع بالحقوق المدنية . طعنه في الحكم بأمر متعلقة بالدعوى العمومية ، ولا تؤثر في حقوقه المدنية . لا يقبل .

٣ — محكمة استئنافية . حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة المتهمين في جريمة شهادة الزور ورفض الدعوى المدنية قبلهم . استئناف ما طعنوا . استئناف الحكم من المدعى بالحق المدني . ليس في وسع المحكمة الاستئنافية أن تميد القضية لمحكمة الدرجة الأولى . حق المحكمة الاستئنافية في بحث موضوع الدعوى المدنية والفصل فيها فيما يتعلق بحقوق المدعى المدنية .

٤ — شهادة الزور . لا يلزم لتحقيقها أن تكون الشهادة مكتوبة كلها . شرط العقاب على هذه الجريمة . أن يكون الكذب في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي أدبت فيها الشهادة . مثال .

(المادة ٢٥٤ ع = ٢٩٤)

٤ — إنه وإن كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، إلا أنه يشترط أن يكون الكذب حاصلًا في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع الشاهد فيها ، مدنية كانت أو جنائية . فإذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى ، وليس من شأنها أن تفيد أحداً أو تضره ، فلا عقاب . وإذن فإذا كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن جنسية المتوفى المدعى تغيير الحقيقة في شأنها لا أهمية لها في موضوع الدعوى الشرعية التي أدت فيها الشهادة ، فإنها تكون على حق إذا هي اعتبرت أن الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليه كشهادة زور .

المؤتمر

« حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن (المقدم من المدعية بالحقوق المدنية) أن المتهمين « المطعون ضدهم » قدموا بـمد قفل باب المرافعة في الدعوى وفي أثناء حجز القضية للحكم مذكرة أودعوها دون أن تطلع الطاعنة عليها في قضية أخرى كانت منظورة أمامها ومؤجلة للحكم فيها مع هذه القضية وقد كان من الطبيعي أن تطلع المحكمة على هذه المذكرة عند الاطلاع على أوراق الدعوى وبذلك تحكم فيها متأثرة بما ورد في المذكرة التي أودعها المتهمون في القضية الأخرى وفي هذا إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم

ويوجب نقضه .

« وحيث أنه لما كانت المذكرة — على ما جاء بوجه الطعن — لم تودع ملف القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولما كان الحكم لم يشير إلى شيء مما تضمنته هذه المذكرة فلا محل للقول بمحصول إخلال بحق الدفاع . » وحيث أن مبنى الوجهين الثاني والثالث أن الحكم الابتدائي قد ورد به أن النيابة العمومية اتهمت المتهمين بأنهم شهدوا زوراً ضد المدعية بالحقوق المدنية وأنها طلبت عقابهم بالمادة ٢٩٧ عقوبات مع أنها لم تتهم أحداً ولم ترفع الدعوى على أحد إذ الدعوى مرفوعة من المدعية مباشرة . ولما كان ذلك وكان الواقع أن النيابة لم تبد طلبات في الجلسة فإن الحكم يكون خاطئاً ويجب نقضه .

« وحيث أن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن طعن المدعى المدني يكون مقصوراً على حقوقه المدنية دون سواها فلا صفة اذن للمدعية في الطعن على الحكم بأمور تتعلق بالدعوى العمومية ولا تؤثر على حقوقها المدنية .

« وحيث أن مؤدى الوجه الرابع أنه لما كانت محكمة أول درجة لم تبحث في حكمها المستأنف موضوع الدعوى فكان بتعين على المحكمة الاستئنافية وقد رأت وجوب بحته أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لنظر الموضوع .

« وحيث أن واقع الحال في الدعوى هو أن محكمة أول درجة قضت ببراءة المتهمين من جريمة شهادة الزور ورفض الدعوى المدنية قبلهم بناء على ما رآته من أن المحكمة الشرعية

« وحيث ان الحكم المطعون فيه ذكر فيما ذكره عن مولد المورث وسفره الى استامبول انه « قد تبين مما جاء بأسباب الحكم الصادر في القضية رقم ٢٨٣٧ سنة ١٩٤٣ المنظورة مع هذه القضية ان هناك احتمالاً قوياً على أن يكون المتوفى قد ولد فعلاً باستامبول وأن لفظ خوئي نسبة الى خوئي يرجع الى أن هذا البلد هو منشأ الأسرة كذلك فيما يتعلق بالسفر فقد ثبت ان المتوفى سافر فعلاً علي الأقل في سنة ١٩٠١ و سنة ١٩٢٨ من المستندات المقدمة من المدعية بالحق المدني والمتهمين ، على عكس ما تزعمه المدعية من أنه لم يسافر إطلاقاً من سنة ١٨٨٢ حتى وفاته في سنة ١٩٢٩ أما عن المدة من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩١٩ فالمستندات المقدمة منها ليست قاطعة في نفي السفر » .

« وحيث انه فضلاً عن أن المحكمة لم تقتصر في قضائها على الاستناد الى أسباب الحكم الصادر في القضية الأخرى بل استندت فوق ذلك خصوصاً فيما يتعلق بأسفار المورث وهي الواقعة التي لها تأثير في الدعوى الشرعية الى المستندات المقدمة من الطاعنة والمتهمين فإن الطاعنة كانت خصماً في القضيتين وقد تمت المرافعة فيهما في جلسة واحدة وصدر الحكم في كل منهما في يوم واحد وذلك لما هو واضح من أن موضوع الدعويين واحد وهو طلب تعويض عن شهادة أداها المتهمون لمصلحة السيدة ستاينك ضد مصلحة الطاعنة في الدعوى المرفوعة أمام محكمة مصر الشرعية باثبات ورائة بنجران أرتين بحيث أنه كان يصح الفصل فيهما بحكم واحد واذن فلا محل لما تثيره الطاعنة في وجه الطعن .

وهي صاحبة الاختصاص والولاية في الحكم في الموضوع قد أخذت بأقوال هؤلاء المتهمين واطمأنت اليها وبنت حكمها عليها فلا تملك محكمة الجناح العودة الى بحث هذه الأقوال وتقديرها ولكن المحكمة الاستئنافية خالفتها في هذا النظر وقالت ان القاضي الجنائي حين تعرض عليه الدعوى الجنائية لا يتقيد بما رآه قاضي الموضوع بل هو حر في بحث الأدلة التي تقدم لاثبات التهمة أو نفيها وان تعارض نظره مع نظر قاضي الموضوع وبناء على ذلك بحثت المحكمة موضوع الدعوى وانتهت الى القضاء بتأييد الحكم الابتدائي .

« وحيث ان محكمة أول درجة اذ قضت ببراءة المتهمين من جريمة شهادة الزور المرفوعة بها الدعوى عليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم قد استنفدت سلطتها في الفصل في موضوع الدعوى الجنائية والمدنية ولم يكن في استطاعة المحكمة الاستئنافية إعادة القضية اليها للفصل في موضوعها . ولما كان الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوقي المدنية يترتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة أول درجة لتفصل فيها فيما يتعلق بحقوقها المدنية فإن المحكمة الاستئنافية لم تخطئ اذ بحثت موضوع الدعوى وفصلت فيه .

« وحيث ان حاصل الوجه الخامس أن المحكمة أحالت فيما يتعلق بمولد المورث وأسفاره الى استامبول الى أسباب الحكم الذي أصدرته في نفس اليوم في القضية رقم ٢٨٣٧ سنة ١٩٤٢ استئناف مصر المرفوعة من الطاعنة على شهود آخرين غير المتهمين في هذه الدعوى وهذا لا يجوز .

« وحيث ان مبنى الوجه السادس أن المحكمة أغفلت التحدث عن مولد أبي المورث وجده وقصرت كلامها على مولد المورث فقط اذ قالت ان هناك احتمالا بأن يكون المورث قد ولد في استامبول مع أن المتهمين شهدوا أمام المحكمة الشرعية بأن المورث ووالده وأفراد أسرته مولودون في استامبول وقد ثبت من الشهادات الرسمية الصادرة من المفوضية الايرانية والتي قدمتها الطاعنة الى المحكمة ان والد المورث مولود في مدينة خوى بايران ومن المقرر أن الكذب في جزء من الشهادة يعيبها ويجعلها شهادة زور .

« وحيث انه وان كان صحيحاً أنه لا يلزم لتحقيق جريمة شهادة زور أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها الى آخرها بل يكفي أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة تغييراً تتحقق به المحاباة التي يتطلبها القانون الا أنه يشترط للعقاب على شهادة الزور أن يقع الكذب في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى الجنائية أو المدنية التي سمع الشاهد فيها فاذا كان الكذب حاصلاً في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى وليس من شأنها أن تفيد أحداً أو تضره فلا محل لعقاب الشاهد على شهادة الزور .

« وحيث ان الشهادة المدعي كذبها قد أدبت على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه في دعوى مرفوعة أمام محكمة مصر الشرعية بطلب إثبات وفاة وورثة ينجران أرتين مورث المدعية بالحقوق المدنية وقد قرر المتهمون في شهادتهم أنهم يعرفون المتوفى وورثته وذكروا أسماء الورثة وقرابتهم

بالمتوفى وقالوا إن المتوفى وأفراد أسرته مولودون في استامبول وتابعون لتركيا وأن هذه المعلومات ترجع إلى اختلاطهم بالعائلة وترددهم على المورث في الفترات التي كان يقضيها باستامبول عن سفره إليها وواضح من هذا أن مولد المورث هو الذي يهم في الفصل في موضوع الدعوى الشرعية بخلاف مولد الأب والجد ولذلك فإن المحكمة لا تكون مقصرة إذا قصرت بحثها على مولد المورث وأغفلت مولد أبيه وجده .

« وحيث ان مؤدى الوجه السابع أن المحكمة قالت فيما يتعلق بالسفر أنه ثبت من المستندات المقدمة من المدعية بالحق المدني والمتهمين أن المتوفى سافر فعلاً على الأقل في سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٢٨ مع أن سفره في سنة ١٩٠١ كان إلى جزيرة كريت لا إلى استامبول كما هو ثابت من جواز السفر المقدم من المدعية وسفره في سنة ١٩٢٨ كان للمعالجة من المرض الأخير الذي أودى بحياته . وقالت المحكمة أيضاً أن المستندات المقدمة من المدعية ليست قاطعة في نفي السفر في المدة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٩ مع أن هذه المستندات هي ثلاث شهادات صادرة من الحكومة المصرية والمفوضية الايرانية والقنصلية الانجليزية تفيد أنه لم يعط المورث أى جواز سفر ولا أى إشارة على جواز في خلال سنة ١٩١٠ أو سنة ١٩١٩ وهذه الشهادات حجة في نفي السفر

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه مردود أولاً — بأن المحكمة ذكرت ما ذكرته عن سفر المورث في سنتي ١٩٠١ و ١٩٢٨ في صدد الرد على مازعمته الطاعنة من أنه لم يسافر

إطلاقاً من سنة ١٨٨٢ حتى وفاته في سنة ١٩٢٩ — وثانياً — بأن المحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير مستندات الخصوم وتقدير قيمتها في الإثبات ولا تقبل مجادلتها في ذلك لدى محكمة النقض مادام تفسيرها لا يتعارض مع مقتضى العقل .

« وحيث ان محصل الوجه الثامن أن المتهم الثاني تناقض في أقواله التي أدلى بها أمام المحكمة الشرعية تناقضاً ظاهراً وقد استدل الطاعنة بهذا التناقض على كذب شهادته ولكن المحكمة استشفعت المتهم وفسرت أقواله تفسيراً غير معقول .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على ما تشير إليه الطاعنة في هذا الوجه بقوله عن شهادة المتهم الثاني إذ يقول أنه حضر إلى مصر سنة ١٩٢٣ ثم يعود إلى القول أنه سافر مع المتوفى سنة ١٩١٩ فقد فسر ذلك في نفس شهادته إذ يقول « وكنت هنا أي أنه كان في مصر سنة ١٩١٩ وإن كان قد حضر واستقر فيها سنة ١٩٢٣ » . وقد أخذ الحكم بهذا التفسير الذي ينفي وجود أي تناقض في أقوال المتهم ولما كان قاضي الموضوع هو صاحب السلطة التامة في تقدير أقوال المتهمين والشهود فإن ما تثيره الطاعنة في وجه الطعن لا يقبل منها لتعلقه بوقائع الدعوي مما لا شأن لمحكمة النقض به

« وحيث ان حاصل الوجه التاسع أن المحكمة أغفلت الرد على بعض أوجه الدفاع التي تمسكت بها الطاعنة في سبيل إثبات جريمة شهادة الزور على المتهمين وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها استدلّت على كذب الشهادة التي أداها المتهمون بنسبتهم المتوفى إلى عائلة

كالفيان في حين أنه لا يوجد أحد من عائلته بهذا الاسم وبأن السفر إلى تركيا لم يكن ممكناً في سنة ١٩١٩ وبأن الشهود بنوا مصدر عملهم بما شهدوا به على الجوار في حين أن هذا الجوار لا وجود له وبأن السيدة ستانيك التي شهدوا لمصلحتها كانت مقيمة في بيرية ببلاد اليونان لا في تركيا كما هو ثابت من جواز سفرها مما ينفي مجاورتها للمتوفى وبأن أقوال المتهمين قد اتفقت مبني ومعنى واشتملت على بيان سلسلة قرابة المتوفى بالتفصيل وأن وكيل السيدة ستانيك بدأ كلامه في جلسة المحكمة الشرعية بمرّد الوقائع التي ستشهد بها الشهود قبل أن يدلو بشهادتهم أمامها مما يدل على التلقيق والتلقين ، ولكن المحكمة لم ترد على هذه الأوجه ولم تشير إليها بأية إشارة .

« وحيث ان المحكمة ليست ملزمة بأن تتبع الدفاع في مناحيه المختلفة وترد صراحة على كل جزئية من جزئياته بل يكفي أن يكون في سياق حكمها ما يفيد الرد ضمناً على هذا الدفاع ولما كان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على بيان الأسباب التي استندت إليها المحكمة في القول بعدم ثبوت كذب الشهادة فإن في ذلك ما يتضمن الرد على الدفاع بأن المحكمة لم تجد في الاعتراضات التي أبدتها ما يغير من وجهة النظر التي ارتأتها .

« وحيث ان مبنى الوجه العاشر أن من ضمن الأدلة التي قدمتها الطاعنة على كذب الشهادة التي أداها المتهمون صغر سنهم في الوقت الذي قالوا أنهم رأوا المتوفى فيه وقد ردت المحكمة على ذلك رداً غير مقنع .

« وحيث ان المحكمة قد ردت على الدفاع

المشار اليه بهذا الوجه بقولها أنه « فيما يتعلق بأسنان الشهود فقد تقدم أن المعلومات التي شهدوا بها إنما تحصل على مدى الأيام وأنهم قرروا أنهم عرفوا الرجل منذ بدء حياتهم ثم حضروا إلى مصر ولم ينقطع اختلاطهم » وفي هذا ما يصلح ردا على ما أثاره الدفاع عن الطاعة من الشك في صحة أقوال المتهمين بسبب صغر سنهم .

« وحيث أن محصل الوجه الحادي عشر أن المحكمة تحدثت عن جنسية المتوفى بما لا يفهم منه أن المتهمين كانوا صادقين فيما شهدوا به وذكر « أن جنسية المتوفى لا أهمية لها » مما يفيد أن المحكمة ظنت أن الكذب في الوقائع الثانوية أو في الظروف التي تحيط بالدعوى غير معاقب عليه مع أن جريمة شهادة الزور كما تتحقق إذا انصبت على أصل الواقعة تتحقق أيضاً إذا تناولت الظروف المحيطة بها والتي تعزز الواقعة الأصلية ويكون من شأنها توجيه رأى القاضى وجهة خاصة .

« وحيث أن العقاب على جريمة شهادة الزور لا يتوقف حقيقة على درجة أهمية الواقعة المكذوبة في ذاتها ولكنه يتوقف على مبلغ تأثير هذه الواقعة في مركز المتهم أو الخصم بحيث أنه لا محل للعقاب على شهادة الزور إلا إذا وقع الكذب في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى الجنائية أو المدنية التي سمع الشاهد فيها

ولما كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن جنسية المتوفى لا أهمية لها إذ لا تأثير للجنسية فيما أدبت الشهادة عليه فإنها تكون

على حق إذا اعتبرت أن الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليه كشهادة زور .

« وحيث أن مؤدي الوجه الثانى عشر أن المحكمة حين تحدثت عن مولد المورث قالت « ان هناك احتمالاً قوياً على أن يكون المتوفى قد ولد فعلاً باستامبول وأن لفظة خوئى نسبة الى خوى ترجع الى أن هذا البلد هو منشأ الأسرة » وفي هذا ما يفيد أن الحكم بنى على الاحتمال الأمر المخالف للقانون إذ الأحكام يجب أن تبني على الجزم واليقين .

« وحيث أن قاعدة وجوب تأسيس الأحكام القضائية على الجزم واليقين تقتضى أن لا يحكم على متهم إلا إذا قام الدليل القاطع على ادانته وأن الشك يجب أن يؤول لصالح المتهم . ولما كانت المحكمة قد رأت للاعتبارات التي ذكرتها في حكمها أن هناك احتمالاً قوياً لأن يكون المتوفى قد ولد فعلاً باستامبول كما قرر المتهمون في الشهادة التي أدوها أمام المحكمة الشرعية فإن هذا الاحتمال مما يمتنع معه القضاء بادانتهم في جريمة شهادة الزور وتبرير الحكم ببراعتهم .

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث عشر أن المحكمة أخطأت إذ ذهبت في حكمها المطعون فيه إلى أن المدعية بالحق المدنى هي المكلفة قانوناً بإثبات أن المورث لم يسافر إلى استامبول أى بإثبات واقعة سلبية مع أن القواعد القانونية تقتضى بأن الشهود المتهمين هم المكلفون بإثبات السفر لأنها واقعة إيجابية وهم لم يقدموا أى دليل على ذلك .

« وحيث أن عبء الإثبات في المواد الجنائية يقع على عاتق الاتهام إذ يجب على النيابة

٢٩٣

٢١ مايو سنة ١٩٤٥

١ — قتل اقترنت به أو نلت جناية أخرى . تغليظ العقاب .
أساس . الجناية الأخرى لا يعاقب المتهم عليها
لسبب خاص به . ليس للتغليظ مبرر . ابن قتل أباه
من أجل سرقة اقترنت بها في ماله . لا يصح الحكم
عليه بالعقوبة المغلظة .

٢ — الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع . واحد
من ارتكبوا الجريمة بعمله الاعفاء . عقاب سائر
من قارنوا معه على أساس أنها وقعت منهم جميعا .
كون وجودهم معهم من شأنه أن يبرر من وصف
الجريمة أو يحدد عقوبتها . وجوب معاملتهم على هذا
الاعتبار كما لو كان هو الآخر معانبا . مجنى عليه .
اتفاق المتهم مع ولديه على سرقة ماله . قتل أحدهما
والده . اعتبار واقعة السرقة في السرقة جناية
وهذا ظرفا مشددا للقتل الذي اقترنت به . صواب .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون حين نص في المادة
٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة
جناية القتل إذا تقدمته أو اقترنت به أو نلت
جناية أخرى الخ قد قدر أن الجاني ارتكب
جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر
لهما معا عقوبة واحدة مغلظة ينطوي فيها
عقابه عن الجريمتين . ومقتضى ذلك أنه إذا
كانت الجناية الأخرى لا يعاقب عليها لسبب
خاص بالمتهم فإن التغليظ لا يكون له مبرر .
وإذن فإذا قتل الابن أباه لسرقه ماله فلا يصح
الحكم بالعقوبة المغلظة عليه إذا الحكم عليه بهذه
العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضا على السرقة
في حين أن القانون لا يعاقبه عليها .

العمومية والمدعى بالحقوق المدنية اثبات توافر
جميع العناصر القانونية المكونة للجريمة ولما
كان كذب الشهادة من العناصر المكونة للجريمة
شهادة الزور فإن من واجب الاتهام إقامة
الدليل على توافره ، ومن ثم فإن المحكمة لم
تخطيء في تحميل المدعية عبء اثبات كذب
المتهمين فيما قرروه في شهادتهم عن مولد
المورث وسفره إلى استامبول

« وحيث أن محصل الوجه الرابع عشر أن
المحكمة لم تبين ما هي المستندات التي تقول
عنها أنها ليست قاطعة في نفس سفر المورث
في المدة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٩
وأخطاء في الاعتماد على صور فوتوغرافية
وصور غير رسمية ومستندات مكتوبة بلغة
عربية وصور مختلصة من أوراق حكومية
وصور مزورة لأوراق رسمية .

« وحيث أن ما جاء بهذا الوجه مردود
أولا — بانه ليس من الضروري أن يتضمن
الحكم بيان ماهية أو مضمون كل مستند من
المستندات التي ترى المحكمة أنها ليست قاطعة
في اثبات التهمة . وثانيا — بأنه لم يرد في
الحكم ما يفيد من قريب أو بعيد أن المحكمة
اعتمدت في قضائها إلى الأوراق والمستندات
المشار إليها في الشطر الأخير من وجه الطعن .
« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(طعن ليغا بازجيان مدعية بحق مدني ضد ماجدين
كازجيان وآخرين رقم ١٢٤٨ سنة ١٤ ق)

٢ — إن الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة غاية الأمر أن من يشمله الإعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على إعفائه من عقوبتها ، أما سائر من قارفوها معه فإنهم يعاقبون . وذلك ، لا على أساس أنهم ارتكبوها وحدهم ، بل على أساس أنها وقعت منهم وهو معهم . وإذن فإذا كان وجوده معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها في ذاتها . فإنهم يعاملون على هذا الاعتبار . أى كما لو كان هو الآخر معاقبا ، لأن الإعفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد من غيره . وإذن فإذا كان المتهم قد اتفق مع ولدى المجنى عليه على سرقة ماله ، ودخلوا هم الثلاثة منزله لهذا الغرض بواسطة نقب أحدثوه فيه ، وكان أحد الولدين يحمل بندقية أخذها من المتهم وصعد بها إلى السطح ثم أطلقها على والده وهو نائم في الحوش فأرداه قتيلا ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا اعتبرت واقعة الشروع في هذه السرقة جنائية ، وعاملت المتهم على هذا الأساس فعدتها ظرفا مشددا للقتل الذي اقترنت به ، ما دام هو — خلافا لولدى المجنى عليه — لا شأن له بالإعفاء من العقوبة .

المحكمة

« حيث أن الطاعنين الأول والثاني لم يقدموا أسبابا لظعنهما فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

« وحيث أن الطعن المقدم من الطاعن

الثالث استوفى شكله القانوني .

« وحيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه هذا الطعن أن القانون لا يعاقب على واقعة الشروع في السرقة التي اعتبر القتل نتيجة محتملة للاتفاق عليها لوقوعها من ولدى المجنى عليه ولذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبرها ظرفا مشددا لجناية القتل التي دين الطاعن بالاشتراك فيها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث أن القانون حين نص في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جنائية القتل إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جنائية أخرى الخ قد راعى أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منها عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لهما معا عقوبة واحدة مغلظة على أساس أنه يعاقبه على الجريمتين . فإذا كانت الجريمة الأخرى لا يعاقب المتهم عليها لسبب خاص به فإن التغليظ لا يكون له مبرر . وإذن فإذا قتل الابن أباه من أجل سرقة اقترفها على ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه . والقول بغير ذلك يقتضى القول بمعاقة المتهم عن السرقة التي رأى الشارع عدم معاقبة عليها .

« وحيث أن الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات ليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة بل كل ما هنالك أن من يشمله الإعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على إعفائه من عقوبتها . أما سائر من قارفوها معه فإنهم يعاقبون عليها لا على أساس أنهم ارتكبوها وحدهم بل على أساس أنها وقعت منهم جميعا . وإذن فإذا كان وجوده معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها في ذاتها فإنهم يعاملون على

المتهمين والشهود سواء ما صدر منها في التحقيق أو في الجلسة وأن تعتمد على الأدلة المادية والعناصر الأخرى القائمة في الدعوى متى اطعانت إليها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . مادامت المقدمات التي أوردتها في حكمها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . ولما كانت المحكمة قد استخلصت استخلاصا سائغا من أقوال المتهمين في التحقيق ومن النقب الذي وجد في منزل المجني عليه ومن ظروف الدعوى وقرائن الأحوال أن الطاعنين قد دخلوا المنزل للسرقة بواسطة النقب فإن ما يثيره الطاعن في وجهه الطعن لا يقبل منه .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في قضائها بادانة الطاعن بالاشتراك في جنابة القتل ليس من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد استند في القضاء بادانة الطاعن بالاشتراك في القتل إلى ضبط البندقية التي استعملت في ارتكاب الجريمة في منزله وإلى اعترافه بأن هذه البندقية سلمت إليه من الطاعن الأول القاتل في ليلة الحادث بحالة مربية وإلى تعريف الكلب البوليسى عليه بأنه صاحب البندقية وإلى أقوال الطاعن الأول في التحقيق بأنه صحبه إلى منزل المجني عليه حيث وقع الحادث . وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ادانة الطاعن بالاشتراك في جنابة القتل المرفوعة بها الدعوى عليه . ولما كان الأمر كذلك فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة بوجه الطاعن لا تقبل منه إذ لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت

هذا الاعتبار أى كما لو كان هو الآخر معاقبا لأن الاعفاء من العقوبة خاص به ولا يستفيد منه غيره ومتى كان الأمر كذلك فإن السرقة تكون جنابة بمقتضى المادة ٣١٣ عقوبات ولو كان واحد أو اثنان من فاعليها معفيين من العقاب بناء على المادة ٣١٣ المذكورة وتوقع العقوبة المقررة فيها على كل من لا يتمتع بالاعفاء .

« وحيث انه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اتفق مع ولدى المجني عليه على سرقة ماله ودخلوا منزله لهذا الغرض بواسطة نقب أحد نوره فيه وكان أحد الولدين يحمل بندقية أخذها من الطاعن وصعد بها إلى السطح ثم أطلقها على والده وهو نائم في الحوش عندما شعر باستيقاظ زوجته فأراد قتيلا — لما كان هذا هو الثابت فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا اعتبرت واقعة الشروع في هذه السرقة جنابة وعاملت الطاعن على هذا الأساس فعدتها ظرفا مشدد للقتل الذي اقترنت به .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني أنه لادليل على واقعة الشروع في السرقة المذكورة سوى اعتراف ولدى المجني عليه في التحقيق والنقب الذي وجد في المنزل . ولما كان ولدا المجني عليه قد تناقضا في أقوالهما ولم يصرا على اعترافهما وكان وجود النقب لا يدل على قصد لسرقة إذ قد يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أخرى فإنه لا يمكن الاستناد إلى هذين الدليلين في القول بثبوت الواقعة المذكورة .

« وحيث ان لمحكمة الموضوع بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة — أن تأخذ في قضائها بما تظمن إليه من أقوال

فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد محمد ابراهيم حسن وآخرين ضد النيابة رقم ٧٤٧ سنة ١٥ ق)

٢٩٤

٢١ مايو سنة ١٩٤٥

بلاغ كاذب . التبليغ عن الوقائع الجنائية . حق الناس . لا تصح معاقبتهم عنه واقتضاء تعويض منهم إلا إذا كانوا قد تعمدوا الكذب فيه . القضاء بالبراءة في هذه الجريمة . اقتضاء التعويض في هذه الحالة لا يكون إلا على أساس الاقدام على التبليغ من تسرع وعدم ترو ودون مبرر . القضاء برفض التعويض على أساس عدم ثبوت بعض التهم المبلغ عنها وعدم تحقق جميع العناصر القانونية في البعض الآخر . أي من هذين الأساسين يكفي لتبرير ذلك .

(المادة ٢٦٤ ع = ٣٠٥)

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين قضت برفض طلب التعويض عن البلاغ الكاذب قد أسست ذلك على عدم ثبوت بعض التهم ، وعلى عدم تحقق جميع العناصر القانونية في البعض الآخر ، فإن أيا من هذين الأساسين يكفي لتبرير قضائها لأن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق للناس بل هو واجب مفروض عليهم ، فلا تصح معاقبتهم عليه واقتضاء تعويض منهم عنه إلا إذا كانوا تعمدوا الكذب فيه . أما اقتضاء التعويض مع القضاء بالبراءة في هذه الجريمة فلا يكون إلا على أساس الاقدام على التبليغ باتهام الأبرياء عن تسرع وعدم ترو دون أن يكون هناك لذلك من مبرر .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة اذ أسست قضائها ببراءة المتهمين من تهمة البلاغ الكاذب على عدم تحقق أركان الجريمة في واقعة الدعوى قد أخطأت لأنه لا يشترط في هذه الجريمة أن يكون الفعل المبلغ عنه قد اسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيد بل يكفي أن يكون ذلك على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال

« وحيث ان المحكمة اذ قالت بعدم تحقق أركان جريمة البلاغ الكاذب في الواقعة قد أسست ذلك على ما قالت من أنها تبينت من وقائع الدعوى أنه كانت هناك حادثة سرقة أبلغ أمرها إلى جهة البوليس وأن المتهم الثالث عندما سئل في التحقيق قرر أنه يشتبه في الطاعن الأول لأسباب بينها وأن التحقيق لم يكشف عن معرفة السارق — ولما كان يستفاد من ذلك ومن سياق الحكم أن المحكمة رأت عدم ثبوت كذب البلاغ فضلا عن عدم ثبوت سوء قصد المبلغ وكان هذان العنصران لازمين لتحقيق جريمة البلاغ فإنه لا محل لما يشير الطاعن في هذا الوجه .

« وحيث ان الأوجه الثاني والثالث والرابع تتحصل في أن المحكمة استندت إلى أن الشهود الذين استشهدهم الطاعن الأول شهدوا بواقعة السب دون الضرب مع أن أحد هؤلاء الشهود قال بالجلسة أنه رأى المتهم الثاني يضرب الطاعن . كما استندت إلى أن الطاعن حين تقدم بشكواه إلى النيابة استشهد بشاهدين ذكرت اسميهما ثم رتبت على ذلك أنها لا تثق بأقوال الشهود الذين شهدوا بالجلسة لعدم ورود أسمائهم في البلاغ مع أن

الطاعن كان قد احتفظ باسماء شهوده ولم يذكر أحدا منهم في بلاغه خشية التأثير عليهم .

« وحيث ان المعول عليه في الأخذ بشهادة الشهود هو اطمئنان المحكمة فاذا هي لم تطمئن إلى أقوال شاهد اطرحتها دون أن تكون مكلفة ببيان أسباب لذلك ولما كانت محكمة الموضوع قد قالت في الحكم المطعون فيه انها « لا تثق بشهادة الشهود الذين شهدوا بالجلسة ، فان المناقشة التي يثيرها الطاعن لا تكون مقبولة . ومع هذا فان الطاعن يسلم بصحة ما قالته المحكمة من عدم ذكره لاسمائهم في البلاغ المقدم منه للنيابة - وبأن واحدا منهم فقط هو الذي وافقه على واقعة الضرب دون الآخرين وهو ما يؤيد في جملته عدم اطمئنان المحكمة إلى صدق أقوال الشهود كما قالت . » وحيث ان الوجه الخامس يتحصل في أن المحكمة استندت إلى أن الشهادة الطبية غير مؤرخة مع أن تحديد زمن العلاج بها يؤدي إلى تحديد تاريخها إذ لا بد أن تكون قد كتبت بعد انتهاء العلاج .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يقبل منه لتعلقه بتقدير أدلة الثبوت في الدعوى ومع هذا فان المحكمة إذ قالت انها لا تأخذ بالشهادة الطبية لم تبين ذلك على أنها غير مؤرخة فقط ولكن أيضا على أنه لم يبين فيها سبب الاصابات .

« وحيث ان الوجه السادس يتحصل في القول بان المحكمة اخطأت حين قضت ببراءة المتهم الثاني من تهمة البلاغ الكاذب المرفوعة بها الدعوى رقم ٩٢٩ استنادا إلى أن بعض اتهم التي اسندتها للطاعن شهد شهود بصحتها

وأنه لم يقم الدليل على كذب الأخرى . لأن عدم ثبوت الواقعة المبلغ بها يستفيد منه المبلغ ضده لا المبلغ - كما أن ثبوت صحة بعض الوقائع لا يعنى المبلغ من العقاب .

« وحيث ان المحكمة أسست حكمها بالبراءة على أن التهمة مشكوك فيها في جملتها لأن شهودا شهدوا بصحة بعض الوقائع ولانه لم يقم الدليل على كذب البعض الآخر ولما كان يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب كل أو بعض الوقائع المبلغ بها فانه لا يكون هناك وجه لما يثيره الطاعن في هذا الشأن .

« وحيث ان الوجه الباقي يتحصل في أن المحكمة لم تقض للطاعنين بالتعويض رغما من تقديم البلاغات وثبوت الضرر .

« وحيث ان المحكمة إذ قضت برفض طلب التعويض قد أسست ذلك على عدم ثبوت بعض التهم وهذا يبرر قضاءها وعلى عدم تحقق جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب في البعض الآخر وهذا يبرر قضاءها كذلك لأن البلاغ عن الوقائع الجنائية حق للناس بل هو واجب مفروض عليهم ، لا يصح معه معاقبتهم عنه واقتضاء تعويض منهم إلا اذا كانوا قد تعمدوا الكذب فيه . أما اقتضاء التعويض مع القضاء بالبراءة فلا يكون إلا على أساس الأقدام على التبليغ باتهام الأبرياء عن تسرع وعدم ترو دون أن يكون هناك لذلك من مبرره والحكم المطعون فيه ليس فيه ما يشير إلى ثبوت شيء من هذا واذن فلا وجه لما يثيره الطاعنان في هذا الشأن .

لا يكون القصد الجنائي متوافر الإثبات في الحكم .

المحكم

« حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه أخطأ إذ دانه في جريمة البلاغ الكاذب على أساس قيام سواء القصد لديه لأنه لم ينو الاضرار بالمبلغ في حقه

» وحيث ان الدعوى رفعت على الطاعن بأنه أبلغ كذبا ومع سوء القصد في حق حضرة الأستاذ محمد عبدالعزيز يوسف مساعد النيابة بأن أرسل شكوى ضده لحضرة صاحب السعادة النائب العمومي نسب فيها اليه عدم النزاهة في تصرفه في تحقيق الطعن ٢٢ سنة ١٩٤٢ اشتباه سوهاج وفي الاتصال بخصوصه » والحكم المطعون فيه دانه وأثبت تقديم البلاغ منه كما أثبت كذب هذا البلاغ ، ولكنه في مقام بيان القصد الجنائي « انه بالنسبة للقصد الجنائي فهو متوفر كل التوفر من ان المتهم لا يجوز له أن يسند مثل هذه الوقائع التي لا يصح اسنادها أو حتي الظن بحسن نية من أسندها إلا إذا كان لديه دليل أو شبه دليل على حصولها ، إذ لا يمكن ان يتصور أن انسانا يقول عن محقق من رجال القضاء أن أحد المصنوع في الدعوى اتصل به اتصالا غير شريف وانه تلاعب في التحقيق وانه طلب من هذا الخصم القيام بعمل معين له تأثير في نتيجة التحقيق — لا يمكن أن يصدر مثل هذا الاتهام الشائن من شخص جاهلا كان أو غير جاهل بدون ان يكون قد سمع من شاهد ولو ثبت فيما بعد انه شاهد كاذب أو بلغه من مصدر كان يثق فيه حتى

» وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن دميان موسى عن غبه وبصفته أخرى المدعين بالحق المدني ضد أنيس حبشي وآخرين رقم ١٠٦٦ سنة ق)

٢٩٥

٢٨ مايوسنة ١٩٤٥

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . عنصره العلم بكذب الوقائع ونية الاضرار بالمبلغ في حقه . يجب ان يعنى الحكم ببيان هذا القصد بعنصره .

(المواد ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ ع — ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥)

المبدأ القانوني

انه طبقاً لصريح نص القانون في المواد ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ ع ، يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها ، وأن يكون أيضاً قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن بلغ في حقه . ولذلك فإنه يجب أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . فاذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد ، مع كفايته في بيان أن المتهم كان يعلم بكذب البلاغ . ليس كافياً في بيان أنه كان ينوي السوء بالمبلغ في حقه والإضرار به ، إذ لم تؤكد فيه المحكمة ثبوت ذلك ، ولم تثبت فيه على القول الذي يحققه ، كما هو معروف به في القانون ، فإن هذا الحكم يكون قد قصر في إثبات توافر هذا العنصر . وبذلك

بيان أن الطاعن كان يعلم بكذب بلاغه إلا أنه غير كاف في بيان أنه كان ينوى السوء بالمبلغ في حقه والاضرار به ، لأن المحكمة لم تؤكد فيه ثبوت ذلك ، ولم تثبت فيه على القول الذي يحققه كما هو معرف به في القانون « وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .
(طعن عبد الرحمن حسين ضد النيابة رقم ٩٠٤ سنة ١٥ ق)

٢٩٦

٢١ مايو سنة ١٩٤٥

نور . القول بأن التغير المدعى مفضوح لا يخفى على أحد . يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تقبل إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

المبدأ القانوني

إن القول بأن التغير الذي حصل في الأوراق المرفوعة بها دعوى التزوير مفضوح لا يخفى على أحد ولا يمكن أن ينخدع به أحد هذا القول لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض إذا لم يكن حصل التمسك به أمام محكمة الموضوع فانه ما دامت المحكمة قد أدانت المتهم بالتزوير فهي تكون قد اعتبرت أن التغير الذي ارتكبه من شأنه أن يضر بالغير .

المحكم

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن المحكمة وإن أفاضت في وصف طريقة عملية صرف السداد مما لم يكن له صلة مباشرة بإثبات ضد الطاعن إلا أنها حين

لو ظهر أنه مصدر غير جدير بالثقة حصول شيء من ذلك والمتهم أقر بأنه لم يسمع شيئاً مما زعمه من انسان وإن كل ما قاله كان من طريق الاستنتاج فقط وليس أبلغ من هذا تدليلاً على أنه كان يعلم أنه كان كاذباً في كل ما أسنده لحضرته وأنه رماه بما رماه به إن لم يكن يقصد الاساءة اليه والتشهير به فعلى الأقل اعتقاداً منه بأن هذا قد يحمل المحقق أو من يتولى التحقيق من بعده على اصدار قرار في المعارضة في الانذار في صالحه — والمتهم سبق أن جرب مواقف الاتهام بل سبق أن اسندت اليه تهمة القذف في حق أحد كبار الموظفين وقضى بإدانتهم فيها ابتدئاً واستئنافاً فهو أعلم من غيره بأن العجز عن تقديم الدليل معناه ثبوت تهمة القذف عليه ، فإذا أقدم بعد ذلك على الابلاغ بوقائع كاذبة ضد حضرة المجنى عليه وهو كاعترافه لايملك الدليل عليها كان في هذا الدليل القاطع على أنه كان يعلم بأنها وقائع مكذوبة وأنه جازف ببلاغه مستهترا ، وذلك كاف لتكوين ركن سوء القصد . .

« وحيث أنه يشترط طبقاً لصريح نص القانون في المواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ عقوبات لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها ، وان يكون أيضاً قد أقدم على تقديم البلاغ متتوياً بالسوء والاضرار بمن بلغ في حقه ، ولذلك يجب ان يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره حسبما يتطلبه القانون .

« وحيث أنه وإن كان ما قاله الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم بيانه كافياً في

— وهو فريد افندى نقولا — هو الذى قدمها للبنك .

« وحيث ان الثابت فى الحكم أن الطاعن استعان بفريد افندى نقولا موظف البنك لما بينهما عن معرفة سابقة فحصل فريد افندى المذكور على اعتماد الاستمارات من نائب وكيل البنك ثم رافق الطاعن إلى أمين المخزن حيث سهل له صرف السداد وإذن فلا صحة للقول بوجود التناقض . وأما قول الطاعن بان التغيير فى الاستمارات ظاهر لا يخدع به أحد فلا يقبل منه لأنه لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ولأن هذه المحكمة حين دانت به بالتزوير تكون قد اعتبرت التغيير الذى ارتكبه من شأنه الاضرار بالغير .

« وحيث ان الوجه الثالث يتمحصل فى أن المحكمة مع إدانتها الطاعن فى تهمة التزوير فى الأوراق الرسمية لم تتعرض لهذه التهمة ومع أن الدفاع عنه طلب ندب خبير فإن المحكمة لم تجب هذا الطلب الذى وإن كان لم يثبت فى محضر الجلسة فإن سياق المرافعة يدل على تمسكه به إذ أنه اعترض على تقرير الطبيب الشرعى وطلب عدم الأخذ به .

« وحيث ان المحكمة قد تعرضت لتهمة التزوير خلافا لما يقوله الطاعن واقامت الدليل على ثبوتها بقولها « أنه وقد ثبت أن الطلبات الثلاثة التى فقدها أصحابها قد اجتمعت فى يد المتهم وهو الذى قدمها لفريد افندى نقولا وثبت أن هذا المتهم مع زميله احمد ابوزهرة الذى توفى — قد سخر شخصين لاستلام السداد . وثبت فضلا عن ذلك أن المتهم هو الذى اتفق مع محمود شرف العريجي على نقل السداد

تعرضت للدلة المقدمة عليه لم تورد لها مفصلة بكيفية تتمكن معها محكمة النقض من الإشراف على ما اقتبسته من التحقيقات وجعلته أساساً للدانة وقد انصرف همها إلى الاستدلال بشاهد واحد كان تصرفه فى الحادث مما يثير الشبهة ضده فجعلت الشبهة حجة له وأخذت بأقواله وأفضلت أقوال المجنى عليهما اللذين شهدا بان شخصاً غير الطاعن هو الذى تدخل فى الأمر بعد اكتشاف التزوير بقصد الحصول على تنازلهما عن الشكوى وأنهما لم يريا الطاعن أو يعرفاه عنه شيئاً . ومع أن الدفاع تمسك بعدم صحة أقوال شاهد الاثبات فإن المحكمة عوات عليها جملة دون أن تناقش ما فيها من أوجه الضعف .

« وحيث ان المحكمة إذ قضت بادانة الطاعن قد بينت الواقعة الجنائية التى عاقبت من أجلها وأوردت الأدلة التى استخلصت منها ثبوت هذه الواقعة . ولما كان لمحكمة الموضوع كامل السلطة فى تقدير الدعوى والأخذ بما تطمئن اليه من شهادة الشهود واطراح ما عدها وكانت الأدلة التى أوردتها المحكمة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبتهما عليها فإن المجادلة التى يثيرها الطاعن لا تقبل منه لأنها تكون فى الحقيقة متعلقة بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان الوجه الثانى يتمحصل فى القول بان التغيير الذى حصل فى الاستمارات مفضوح لا يخفى على أحد وأن أسباب الحكم متناقضة لأن المحكمة بعد أن أوردت ما يفيد أن الطاعن هو الذى قدم الاستمارات المزورة لبنك التسليف عادت بعد ذلك إلى القول بان شخصاً آخر

إلى منزل احمد ابوزهرة وقد ثبت هذا كله .
فانه دال بذاته على أن المتهم قد ارتكب
ملاحظته المحكمة — وما لا نزاع فيه من
تزوير مادي في طلبات السناد وهو تزوير في
أوراق رسمية لأن البيانات التي جرى فيها تغيير
الحقيقة على النحو الذي سلف بيانه في صدر
هذا الحكم وهي من البيانات التي تشرف عليها
اللجنة القروية في حدود وظيفتها تنفيذاً
للاوامر والتعليمات . ، أما عن عدم ندب خبير
فان دفاع الطاعن كما هو ثابت بمحضر الجلسة
وكما يرويه هو في طعنه — لا يفيد أنه طلب
إلى المحكمة أن تدب خبيراً .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن السيد محمد الشبال ضد النيابة العامة رقم
١٠٧٩ سنة ١٥ ق)

٢٩٧

٢٨ مايو سنة ١٩٤٥

إثبات . دليل الادانة . لا يفترط أن يكون مباشراً
شاهداً بذاته على الحقيقة . يكفي أن يكون مؤيداً إلى ثبوت
الحقيقة ولو بناء على عملية منطقية .

المبدأ القانوني

إن القانون لا يشترط في الأدلة التي تقام
عليها الأحكام أن تكون مباشرة أي شاهدة
بذاتها ومن غير واسطة على الحقيقة المطلوب
أثباتها ، بل يكفي بأن يكون من شأنها
أن تؤدي إلى تلك الحقيقة بعملية منطقية
تجريها المحكمة .

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن

الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تصوير الواقعة
واعتمد على أدلة لا أصل لها ، فقد ذكرت
المحكمة ، أن القتيلة وامنه تلاقيا مع المتهم
الأول (الطاعن) ، والظاهر ان احتكاكاً
وقع بين الفريقين وبسبب هذا الاحتكاك
مضاف اليه الكراهية المتأصلة في النفوس
أمسك طه الشهاوى بفرحانه وخنقها
بيديه . . . وهذه الواقعة لا وجود لها ولا
تتفق مع الثابت في التحقيق ، فلم يقم دليل
على حصول احتكاك بين الطاعن والمجنى
عليها ، ولم يذكر أحد وقوع هذا الاحتكاك
الذي قالت به المحكمة ، وفضلاً عن ذلك فليس
بين المجنى عليها والطاعن ما يدعو لارتكاب
هذه الجناية ، إذ أن ما ذكرته المحكمة من
توتر في العلاقات بين العائلتين وتحفز للشر
خاص بالرجال ، ولا علاقة للمجنى عليها به .
ولقد ذكرت امنه في أقوالها الأولى بالبوليس
ان الطاعن خنق والدتها ، ولما سئلت عن
التفصيل قالت « طه وقعها في المياه وركب
فوقها وخنقها من رقبته بيديه ، ، ولم تذكر
أكثر من ذلك . ثم عادت في النيابة وادعت
ان الخنق لم يكن بيده ولكنه لف شعرها
على رقبته . . . الخ . فأخذت المحكمة
بكل هذه الروايات ولم تقدر هذا الاختلاف
الظاهر الدال على الكذب . ثم ان المحكمة
ارتكبت على ما قرره امنه من أنها أحدثت
بالطاعن (عضه) عند اعتدائه على والدتها
بدليل ماورد في الكشف الطبي مع انه بالرجوع
إلى ذلك الكشف يبين أن الطبيب لم يجزم ولم
يؤكد بأن اصابة الطاعن نتيجة (عضه) بل
قال يحتمل من حالتها أن تكون نتيجة عضه

٢٩٨

٢٨ مايو سنة ١٩٤٥

اشتراك . عدم تكونه إلا من أعمال إيجابية . أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك إلا إذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة . أعمال المساعدة لا تعد اشتراكاً إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة . لا اشتراك بأعمال لاحقة للجريمة . اتحاد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي نفسي . حرية القاضي الجنائي في استمداد عقيدته من أى مصدر شاء . عدا الحالات الاستثنائية . له أن يستدل على الاشتراك بطريق الاستنتاج وأن يستتبع حصول التحريض من أعمال لاحقة للجريمة .

المبدأ القانوني

إنه لا جدال في أن الاشتراك في الجريمة لا يتكون إلا من أعمال إيجابية ولا ينتج أبداً من أعمال سلبية ، كما لا جدال في أن أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك المعاقب عليه إلا إذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة ، وأن أعمال المساعدة لا تعد اشتراكاً إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة ، وإذن فلا إشراك بأعمال لاحقة للجريمة . إلا أن مما تجدر ملاحظته أن الإشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلاقات خارجية ، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه . وإذا كان القاضي الجنائي فيما عدا الحالات الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة ، حرراً في أن يستمد عقيدته من

بأسنان ادمية ، فأخذ المحكمة بهذه الواقعة واعتبارها صحيحة يخالف الثابت في الأوراق .

« وحيث أنه لا وجه لما يشير به الطاعن في طعنه . فالحكم المطعون فيه إذ أدانته بجناية القتل العمد قد بين الواقعة الجنائية التي وقعت منه بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجناية . ثم أورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت هذه الواقعة ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان القانون لا يشترط في الأدلة التي تقام عليها الأحكام أن تكون مباشرة أى شاهدة بذاتها ومن غير واسطة على الحقيقة المطلوب اثباتها ، بل يكفي أن تكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة ولو بناء على عملية منطقية تجريها المحكمة ، وكانت كل الحقائق التي أثبتتها الحكم تستند إلى أدلة واعتبارات قائمة في الدعوى خلافاً لما يدعيه الطاعن ، فإن مجادلته على الصورة الواردة في طعنه لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً :

(طعن طه الشهاوى المعارض النيابة العامة رقم ٩٠٨ سنة ١٥ ق)

أى مصدر شاء فإن له ، اذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ماشا كل ذلك ، أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ، كما له أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على الجريمة من أعمال لاحقه لها .

المحكم

« حيث ان مبنى هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بالاشتراك فى جناية القتل قد أخطأ فى تحصيل فهم أركان الاشتراك القانونية وبنى قضاءه على أسباب ناقصة لا تنتج ادانتهما فى هذا الاشتراك وذلك لأنه اعتبر التحريض ثابتا على خوله من القول المنسوب صدوره منها بعد وقوع فعل القتل ، والذي طلبت فيه إلى الفاعلين الاجهاز على المجنى عليها كما يعتبر الاتفاق والمساعدة ثابتين على الطاعنين من وجودهما فى مكان الحادث ، مع أن التحريض المعاقب عليه كاشتراك هو التحريض السابق على وقوع الفعل لا التحريض اللاحق له ، ومع أن مجرد الوجود فى مكان الواقعة من شخص شاهد ارتكاب الجريمة لا يكفي لاعتباره شريكا ، لأن الاشتراك يقتضى فعلا إيجابيا ولا يكفي فيه الموقف السلبي .

« وحيث انه لا جدال فى أن الاشتراك فى الجريمة لا يتكون إلا من أعمال ايجابية ، ولا يجوز أن ينتج عن أعمال سلبية ، كما أنه لا جدال فى أن أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك المعاقب عليه إلا إذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة وان أعمال

المساعدة لا تعد اشتراكا الا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة ، مما يترتب عليه أنه ليس هناك اشتراك بأعمال لاحقة للجريمة ولكن مما تجدر ملاحظته أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية هى أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه وأن القاضى الجنائى حر فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فيما عدا الحالات الاستثنائية التى قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة فله إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ماشا كل ذلك أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن والشبهات التى تقوم لديه ويجوز له أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على الجريمة من أعمال لاحقة لها » وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوتها قال إن اشتراك المتهمين الثالث والرابع والخامسة (أى الطاعنين الثلاثة الأخيرين) ثابت من وجودهم فى مكان الحادث بشهادة على محمود شحاته الذى رآهم وسمع الأخيرة منهم تدعو المتهمين الأول والثانى عبد الجواد محمد محمود وحسين محمود للاجهاز على القتيلة ومن شهادة محمود امبابي بأنه رأى خوله مع المتهمين الأول والثانى كما أنه رأى الثالث والرابع يهربان عقب الاستغاثة ، ومن أقوال صالح المتهم الثالث فى تحقيق النيابة من أنه كان موجودا وأقوال خوله المتهم الخامسة من

أنها كانت مطلة من منزلها أثناء ارتكاب القتل وقد كان وجود هؤلاء المتهمين لمساعدة الباقين وشد أزهم وتنفيذا للاتفاق السابق بينهم الذي يؤخذ من التحقيق أنه كان محمدا له وقتا معيناً في ليلة الحادثة وهو بعد آذان الفجر مبصرة إذ أنهم وصلوا جميعاً في هذا الوقت لمكان الحادث وارتكب المتهمان الأول والثاني الجريمة بحضور الباقين ، وانتهى إلى ادانة الطاعنين الثلاثة المذكورين بالاشتراك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع الطاعنين الأول والثاني في جريمة القتل التي ارتكباها بأن حرضوها على قتل المجنى عليها وانفقوا معهما على ذلك ثم رافقوها إلى مكان نوما حيث وقعت الجريمة لشد أزهم ما فتئت الجريمة بناء على التحريض والاتفاق والمساعدة المذكورة ويتضح من ذلك أن المحكمة فهمت أركان الاشتراك القانونية على الوجه الصحيح وأخذتهم بالتحريض والاتفاق اللذين وقعا منهم قبل تنفيذ الجريمة وبالمساعدة التي قاموا بها أثناء تنفيذها بحضورهم مع الفاعلين إلى مكان الحادث لشد أزهم وان كانت قد استدلّت على التحريض والاتفاق السابقين بما فاهت به الطاعنة الأخيرة بعد وقوع فعل القتل من عبارة تتضمن طلب الاجهاز على المجنى عليها ، إلا أن هذا استدلال سائغ كما سلف القول — ولما كان ذلك كذلك ، وكانت الادلة والاعتبارات التي استندت إليها المحكمة في ادانة الطاعنين بالاشتراك في جناية القتل من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن ما يثيره في طعنهما لا يقبل منهما لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما

لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عبد الجواد محمود فراج وآخرين ضد النيابة رقم ١٠٩٦ سنة ١٥ ق)

٢٩٩

٢٨ مايو سنة ١٩٤٥

استئناف . معارضة . إعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر معارضته لاختصاصه ولا في حله بل في مواجهة وكيل النيابة . الحكم الصادر عليه غايياً في المعارضة . استئنافه . يبدأ من يوم حله رسمياً بصدور الحكم عليه .

المبدأ القانوني

متى كان إعلان المعارضة لحضور الجلسة التي حددت لنظر المعارضة المرفوعة منه لم يكن لشخصه أو في محل إقامته فإن الحكم الصادر عليه غايياً في المعارضة لا يكون صحيحاً . وميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ من يوم صدوره . كما هو الشأن بالنسبة إلى سائر الأحكام التي تصدر في المعارضة حضورياً أو غايياً وذلك لأنه مادام المحكوم عليه لم يكن قد علم بالحكم ولا يوم صدوره لعدم إعلانه بالجلسة فإنه يجب ألا يحاسب إلا على أساس علمه رسمياً بصدور الحكم . وإذن فإذا كان المتهم قد أعلن في مواجهة وكيل النيابة فإن الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الذي صدر عليه غايياً في المعارضة على أساس أنه رفع بعد الميعاد المقرر للاستئناف محسوباً من يوم صدور الحكم ، يكون قد أخطأ .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه بأنه لم يعلن لاية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه كما أنه لم يعلن بالحكم الذي صدر في المعارضة باعتبارها كأنها لم تكن ، ولذلك فان ميعاد الاستئناف المقرر له يبدأ من يوم صدور ذلك الحكم بل من اليوم الذي ثبت فيه رسمياً علمه به ، ولا يؤثر في ذلك ان الطاعن أعلن في مواجهة النيابة للجلسة التي صدر فيها الحكم ، لأن المقصود بالاعلان أن يعلم المتهم رسمياً باليوم الذي تحدد لنظر المعارضة ، ولأن الاعلان للنيابة لا يصح أن يترتب عليه أثر الاجواز الحكم على المتهم غيابياً على أساس أن المعارضة التي يرفعها عن الحكم الغيابي تكفل رفع الضرر عنه . يضاف إلى هذا أن الطاعن كان ولا يزال محبوساً على ذمة قضايا مواد مخدرة ، فيكون التحري عنه في المسكان الذي كان يقطنه قبل الحبس باطلاً ، ويكون اعلانه بالنيابة مع ثبوت اعتقاله في السجن باطلاً كذلك . هذا ولما كان الطاعن قد أعلن بالسجن في ٨ يناير سنة ١٩٤٥ فاستأنف في اليوم التالي فان استئنافه يكون مرفوعاً في الميعاد المقرر بالقانون .

« وحيث ان واقع الحال هو أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بالاشتراك في اختلاس وحكم عليه ابتدائياً في غيبته بالعقوبة . فعارض ، وبجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٤ حكم في غيبته بتأييد الحكم المعارض فيه ، وقالت المحكمة عنه أنه لم يحضر رغم إعلانه قانوناً ، وأن الحكم المعارض فيه صحيح لأسبابه ، وتبين من أوراق الدعوى

التي اطلعت عليها هذه المحكمة في سبيل تحقيق الطعن ان الطاعن أعلن الجلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٤ بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٤ لو كيل النيابة لعدم الاهتداء اليه أو إلى محل سكنه . ولما استأنف الطاعن الحكم الصادر في المعارضة حكم بعدم قبول استئنافه شكلاً ، ولم تقل المحكمة في ذلك الا . « ان الحكم المستأنف صدر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٤ ، ولم يستأنفه المتهم إلا في يوم ٩ يناير سنة ١٩٤٥ ، فيكون الاستئناف بعد الميعاد وغير مقبول شكلاً . » وحيث ان الدفاع عن المتهم ذهب إلى أنه سبق ان قبض عليه لاتهامه في احراز مخدرات ، وانه كان محبوساً في ميعاد الاستئناف وقد تحرت المحكمة عن ذلك من النيابة ، فتبين أن هذا الدفاع غير صحيح »

« وحيث انه متى كان المعارض لم يعلن لشخصه أو في محل اقامته بالحضور في الجلسة التي حددت لنظر المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي ، فان الحكم الصادر عليه غيابياً في المعارضة لا يكون صحيحاً . واذن فيعيد استئناف هذا الحكم إذا كان ابتدائياً لا يبدأ من يوم صدوره كما هو الشأن بالنسبة إلى سائر الأحكام التي تصدر في المعارضة حضورياً أو غيابياً مادام المحكوم عليه لا علم له به ولا بالتالي بيوم صدوره بسبب عدم اعلانه مما يجب معه أن لا يحاسب الا على أساس علمه رسمياً بصدور الحكم عليه .

« وحيث انه متى تقرر ذلك ، وكان الطاعن لم يعلن لجلسة المعارضة لشخصه أو في محله ، بل أعلن في مواجهة وكيل النيابة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ

قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الذى صدر عليه غيايبا فى المعارضة على أساس أنه رفع بعد الميعاد المقرر للاستئناف محسوبا من يوم صدور الحكم .

» وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن ذكى محمد فريب ضد النيابة رقم ١١٠٠ سـ ١٥ ق)

٣٠٠

٤ يونيه سنة ١٩٤٥

١ — شهود . إعلان المتهم شهود نفى . حضور واحد منهم . قول المحامى عن المتهم إنه متنازل عن شهادته . إجماع الدفاع . سؤال المحكمة المتهم عن طلباته وأوجه دفاعه التى يرى هو إبداءها . تمسك المتهم بطلب سماع شهوده . اعتراض النيابة على سماع الشهود بعد المرافعة . الحكم بإدانة المتهم دون سماع الشهود . خطأ . تنازل المحامى عن سماع الشهود . لا يهم . المتهم هو صاحب الشأن الأول فيجب الفصل فيما يديه من الطلبات بغض النظر عن مسلك المدافع عنه بشأن ما يطلبه .

٢ — نقض وإبرام . نقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم للسبب المذكور . يقتضى نقضه بالنسبة إلى باقى الطاعنين معه مادامت الواقعة الجنائية المتهمون هم فيها واحدة .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان قد ورد فى أوراق الدعوى ومحاضر الجلسات أن المتهم أعلن شهود نفى له بالحضور أمام المحكمة بجلسته المرافعة ، فحضر واحد منهم الجلسة الأولى التى نظرت بها الدعوى ولم يحضر الباقيون وقال المحامى الحاضر معه إنه متنازل عن شهادة من حضر ، ثم بعد أن أدى المحامون دفاعهم عن جميع المتهمين فى

جلسة تالية سألت المحكمة ذلك المتهم عن طلباته فتمسك بطلب سماع شهوده وطلب محاميه سماع أقوال شاهدين ثم عاد فقال إنه متنازل عن طلبه ، واعترضت النيابة على سماع شهود النفى بعد إبداء المرافعة ، فإن المحكمة إذا حكمت بإدانة المتهم دون أن تسمع شهوده تكون قد أخطأت وبنت فضاءها على إجراءات باطلة . إذ متى أعلن المتهم بجناية شهود نفى له طبقاً للقانون فإنه يكون له أن يطلب سماعهم ويكون على المحكمة أن تجيبه الى طلبه . ولا يؤثر فى ذلك عدم التمسك بسماع الشهود قبل المرافعة وإبداء أوجه المدافعة ، مادامت المحكمة نفسها هى التى رأت بعد سماع مرافعة المحامى فى الدعوى أن تسأل المتهم المائل أمامها عن طلباته وأوجه دفاعه التى يريد هو إبداءها ، مما مفاده أنها هى لم تر أن فرصة سماع الشهود قد ضاعت عليه ولا يهم ما جاء على لسان المحامى من التنازل عن الشهود إذ المتهم ، وهو صاحب الشأن الأول فى الدعوى المقامة عليه ، متى أبدى بلسانه طلبا من الطلبات المتعلقة بالدعوى فيجب الفصل فيه بغض النظر عن مسلك المدافع عنه بشأن هذا الطلب .

٢ — إن نقض هذا الحكم بالنسبة لهذا المتهم للسبب المذكور يقتضى نقضه بالنسبة الى باقى الطاعنين معه فيه . فإن وحدة الواقعة التى اتهموا فيها جميعا وما قد تجر اليه إعادة المحاكمة بالنسبة لهذا المتهم أوتنتهى اليه تقتضى تحقيقاً للعدالة على الوجه الأكمل ، أن تكون

إعادة المحاكمة بالنسبة الى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها .

المحكم:

« حيث ان الطعن المقدم من الطاعنين الاول والثاني استوفى شكله القانوني . أما الطاعن الثالث فقد قرر الطعن ولكنه لم يقدم أسبابا له » وحيث ان الطاعن الاول ينعى فيما ينعاه على المحكمة أنها أخطأت . وذلك لانه أعلن شهود نفي له بالطريق الذي رسمه القانون ثم تمسك في الجلسة بسماع شهادتهم وأصر المدافع عنه أيضا من جانبه على سماعهم ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تذكر عنه شيئا في حكمها .

« وحيث ان الوارد في أوراق الدعوى ومحاضر الجلسات هو أن الطاعن الأول أعلن شهود نفي له بالحضور أمام المحكمة بجلسته المرافعة وأن واحدا من هؤلاء حضر في الجلسة الأولى التي نظرت فيها الدعوى ولم يحضر الباقي وقال المحامي أنه متنازل عن شهادته وأنه بعد أن أبدى المحامون عن المتهمين دفاعهم في جلسة تالية سألت المحكمة الطاعن الأول فتمسك بطلب سماع شهوده وأن الحاضر عنه طلب سماع أقوال كل من محمد مختار ومحمد أحمد زيدان ولكنه عاد وقال أن هذين الشاهدين من نافلة القول ومتنازل عنهم واعتضت النيابة بعد ذلك على سماع شهود النفي بعد ابداء المرافعة .

« وحيث انه متى أعلن المتهم بجناية شهود نفي له طبقا للقانون فإن له أن يطلب سماعهم وعلى المحكمة أن تجيبه إلى طلبه . ولما كان هذا مقررًا فإن المحكمة حين أصدرت حكمها

بادانة الطاعن وزميليه دون أن تسمع شهوده تكون قد أخطأت وبنت قضاءها على اجراءات باطلة مما يقتضى نقض الحكم . ولا يقلل من ذلك عدم التمسك بسماع الشهود قبل المرافعة وابداء أوجه المرافعة ما دامت المحكمة نفسها قد رأت بعد سماع مدافعة المحامي في الدعوى أن تسأل المتهم المائل أمامها عن طلباته وأوجه دفاعه التي يريد هو ابداءها مما مفاده أنها لم تر هي أن فرصة سماع الشهود قد ضاعت عليه . كما لا يقلل منه أيضا ما جاء في المحضر على لسان المحامي من التنازل عن الشهود فإنه بصرف النظر عما ابداه المحامي أمام هذه المحكمة وأصر عليه في صدد هذا التنازل من عدم صدوره منه أصلا وما قاله تأكيدًا لذلك من أن اعتراض النيابة في نهاية الجلسة على سماع الشهود بعد المرافعة يتنافى مع القول يسبق حصول أى تنازل عنهم منه بصرف النظر عن هذا فإن المتهم وهو صاحب الشأن الأول في الدعوى المقامة عليه متى أبدى بإسائه طلبا من الطلبات المتعلقة بالدعوى وجب الفصل فيه بغض النظر عن مسلك المدافع عنه بشأن هذا الطلب .

« وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك سواء بالنسبة إلى الطاعن الأول وإلى باقي الطاعنين معه فإن وحدة الواقعة التي اتهموا كلهم فيها وما قد تجر إليه إعادة المحاكمة بالنسبة إلى الطاعن الأول أو تنتهي إليه يقتضى تحقيقا للعدالة على الوجه الأكمل أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية التي اتهموا فيها ماداموا كما هي الحال هنا قرروا الطعن في الحكم مع من قبل طعنه

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع الطاعنين وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن (طعن أبو البريد محمد أبو شادي وآخرين ضد النيابة رقم ٣٠٩ سنة ١٥ ق)

٣٠١

٤ يونيو سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . عكة استئنافية . استئناف من المسئول من الحقوق المدنية . قضاؤها باستبعاد القضية من الرول حتى يدفع الرسم . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . يجب عليها متى ثبت لها أن الرسم دفع فعلا أن تفصل في الاستئناف .

المبدأ القانوني

ما دامت المحكمة الاستئنافية لم تفصل في الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية بل استبعدته من الرول حتى يدفع الرسم فإنها ، متى ثبت لها أن الرسم دفع فعلا يكون عليها أن تفصل في الاستئناف . وإذن فإن قضاؤها باستبعاد القضية من الرول لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، لأن قضاؤها بهذا ليس فصلا في موضوع الدعوى المدنية ولا هو منه للخصومة .

المحكمة

« حيث ان مما ينهاه فهمي خليل عمل المتهم في طعنه على الحكم المطعون فيه أنه دانه دون أن يحقق دفاعا هاما تمسك به أمام المحكمة ذلك لأنه طلب إلى محكمة أول درجة في مذكرته المقدمة إليها أن تنتقل إلى مكان

الحادث لمعاينته بنفسها فتقتنع ببرأته فلم تجبه ولم ترد عليه . فكرره أمام المحكمة الاستئنافية معتمداً على المذكرة المذكورة والكتنها لم تجبه ولم ترد عليه هي الأخرى . وهذا قصور مستوجب لنقض الحكم . »

« وحيث انه لما كان المستفاد من مطالعة مذكرة الطاعن التي قدمها إلى محكمة أول درجة ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أنه طلب إلى المحكمة الانتقال لمعاينة مكان الحادث نفسها ولما كان الانتقال لم يحصل والمحكمة لم تتعرض لهذا الطلب وترد عليه فإن الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

« وحيث ان المسئول عن الحقوق المدنية يقول في طعنه ان المحكمة الاستئنافية لم تنظر الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الابتدائي ولم تفصل فيه بل استبعدته بدعوى أنه لم يدفع الرسم مع أنه كان قد دفعه بالفعل واستمدل على صحة ذلك شهادة قدمها صادرة من قلم الكتاب .

« وحيث انه مادامت المحكمة الاستئنافية لم تفصل في الاستئناف المرفوع من الطاعن بل استبعدته حتى يدفع الرسم فإنها متى ثبت لها أن الرسم دفع فعلا تكون ملزمة بالفصل في الاستئناف . ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه بحالة لم يفصل في موضوع الدعوى ولم ينه الخصومة أمام المحكمة فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

(طعن فهمي خليل عقل وآخر ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ٨٨٦ سنة ١٥)

بطريق البريد المسجل ، ولما كان الأصل في تقديم الأسباب ولو كان في الأصل الذي تحدده هذه المحكمة أن يكون لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وكان الطاعنون حين حيل بينهم وبين ذلك صدروا الأسباب في الميعاد لهذه المحكمة بطريق البريد فإن طعنهم بذلك يكون قد استوفى شكله القانوني .

« وحيث أن حاصل وجهي الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني هو أن الدفاع عنهما أبدى أن الإصابات التي أودت بحياة المجني عليه إصابة من طلقات طائشة أطلقت في المعركة التي قامت بين العائلتين من أشخاص متعددين خلاف الطاعنين والحكم المطعون فيه داهما دون أن يرد على هذا الدفاع كما أنه لم يبين مكان الحادث على سبيل التحديد ، فضلا عن أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما بأن التقرير الطبي يخالف رواية شهود الإثبات ويتفق مع تصوير الدفاع للحادث ومع ثبوت ذلك فإن الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعنين وهذا أمر يعيبه ويجب نقضه .

« وحيث أن ما يشير الطاعنان مردود بأن المحكمة حين دانت الطاعنين بقتل المجني عليه بأن أطلقا عليه عيارين ناريتين بفت قضاءها على أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وفي أخذها بهذه الأدلة ، يتضمن الرد على الطاعنين بأنها لم تر وجهاً للأخذ بدفاعهما . كما أن الحكم قد بين على خلاف ما يرسمه الطاعنان مكان الحادث إذ قال . — « انه ثبت من المعاينة أن مكان الحادث الذي أصيب فيه عبد الجواد حسين (المجني عليه) يوجد ببلدة العونة ويبعد عن كوبري اللوقا

٣٠٢

٤ يونيو سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . أسباب الطعن . تقديمها إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه حتى في حالة منع مهلة . من الأصل . إقناع هذا القلم من قبول الأسباب في الميعاد . إرسالها في ذات اليوم إلى قلم كتاب محكمة النقض بواسطة البريد . وصولها بعد الميعاد . قبول الطعن شكلا .

المبدأ القانوني

الأصل في تقديم أسباب الطعن أن يكون إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولو كان ذلك في الأجل الذي تحدده محكمة النقض عند عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . فإذا كان الطاعن قد تقدم بأسباب الطعن في الميعاد إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، فامتنع هذا القلم عن قبولها ، فبادر هو إلى إرسالها في ذات اليوم بطريق البريد إلى قلم كتاب محكمة النقض ولكنها وصلت بعد الميعاد ، ولم يكن للطاعن شأن بهذا التأخير فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

الحكم

« من حيث أن الطاعنين قرروا الطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني وأنه وإن كانت الأسباب لم ترد إلى قلم كتاب هذه المحكمة إلا في ١٣ مايو سنة ١٩٤٥ إلا أنه ثابت أنهم تقدموا بها في الميعاد إلى قلم كتاب محكمة أسبوط التي أصدرت الحكم فلما امتنع ذلك القلم عن قبولها بادروا بإرسالها في ذات اليوم

بحوالى كيلو متر ونصف تقريباً إلى الجهة الشرقية منه . . . الخ . أما ما يشبه الدفاع بشأن الخلاف بين التقرير الطبي وأقوال الشهود فقد رد الحكم عليه بما يفنده إذ قال . — « ومن حيث ان الدفاع يأخذ على الشاهد عبد الحافظ حسن ما ذكره من أن المتهمين عند ماصوبا عليهم الأسلحة كانوا في انحدار الجسر وكان الشهود فوقه فكان من الطبيعي أن تكون الاصابة من أسفل لأعلى وليس العكس كما ثبت من الكشف الطبي وتلاحظ المحكمة أنه حتى مع استبعاد أقوال هذا الشاهد فالدليل قائم على أقوال المجنى عليه والشاهد الآخر يوسف حسنين عبد الخالق ولم يذكر أحدهما أن المتهمين كانوا في ميل الجسر بل كانت أقوال المجنى عليه صريحة في أن المتهمين كانوا على الجسر إذ عند ما سأله وكيل النيابة كيف استطاع أن يكشف موقع المتهمين وما يصبو بان البندقيتين أجابه بان الجسر كان « مكشوقاً » وإذا فقد يكون الشاهد قد أخطأ التصوير عن مكان المتهمين إذ أنه ذكر أن المتهمين بعد أن أطلقوا النار هربا عن طريق ميل الجسر وتبين من المعاينة حسب ارشاد عبد الحافظ أن مكان المتهمين كانوا على نفس الجسر في مواجهة الحارة التي يوجد بها منزل المتهمين . « وحيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من الطاعن الثالث يتحصل في أن الحكم لم يبين المكان والزمان اللذين وقع فيهما الحادث وأنه اعتمد في قضائه بادانة الطاعن على ما قاله من أن ماجاء بالتقرير الطبي يؤيد تماماً رواية المجنى عليه مع أن هذا مخالف للواقع .

« وحيث ان ماجاء بهذا الوجه مردود بان

الحكم قد ذكر اليوم الذي ارتكبت فيه الجريمة والبلدة التي وقعت فيها وأنه ليس في أقوال المجنى عليه ما يتعارض مع التقرير الطبي وينبغي اعتبار هذا التقرير مؤيداً لها .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر أن الحكم صور الواقعة بان كلا من الطاعن الثاني والمجنى عليه أطلق على الآخر عياراً نارياً دون أن يبين من منهما بدأ بالاطلاق مع أهمية هذا البيان إذ لو كان المجنى عليه هو البادئ فإن الطاعن في هذه الحالة يكون في حالة دفاع شرعى عن نفسه ويتعين على المحكمة اعفاؤه من العقاب ولو لم يدفع به في دفاعه .

« وحيث ان الحكم بين الواقعة في قوله . —

أن الحادث يتلخص كما ثبت من التحقيق في أن مشاجرة قامت بين خلف بنحيت (الطاعن) وعلي ابراهيم (المجنى عليه) اختتمت بان أطلق خلف مقدوفاً نارياً على المجنى عليه — ثم أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة بان قال . — « ومن حيث ان المشاجرة بين علي ابراهيم وخلف بنحيت مسلم بحصولها من الأول وان كان يرويه بكيفية لا تتفق مع الواقع إذ يزعم أنه كان عائداً من أسيوط وما غادر السيارة حتى تلقاه خلف بنحيت بالمقدوف النارى . أما خلف بنحيت فينبغى حصول المشاجرة ولكن شاهداً من أهله هو أبوه قصص على النيابة أمر هذه المشاجرة فذكر أن ابنه بنحيت تنازع مع علي ابراهيم عندقهوة لوقالودس بسبب الدخان ثم افترقا وذهب كل منهما يحضر بندقيته ثم أطلق كلاهما النار على الآخر . وأصيب علي ابراهيم ولاشك أن هذه الرواية مضافة إلى ما ذكره علي ابراهيم من اعتداء خلف عليه

المبادئ القانونية

١ — للطبيب أن يصف المخدر للمريض إذا كان ذلك لازماً لعلاجيه . وهذه الإجازة مرجعها سبب الإباحة المبني على حق الطبيب في مزاولة مهنته بوصف الدواء ، مهما كان نوعه ، ومباشرة إعطائه للمرضى . لكن هذا الحق يزول وينعدم قانوناً بزوال علته وانعدام أساسه فالطبيب الذي يسعى استعمال حقه في وصف المخدر فلا يرمى من وراء ذلك إلى علاج طبي صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطي المخدرات للدمنين عليها يجرى عليه حكم القانون العام أسوة بسائر الناس .

٢ — إن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي . فإذا كانت الحقيقة التي قال بها مستخلصة استخلاصاً سائغاً من الأدلة المعروضة عليه فلا يصح أن يقال عنه إنه قضى بعله .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أسس أدانة الطاعن بجريمة تسهيل تعاطي المخدر لميرا بناي على أنه كان يحقنها بالمورفين لاشباع شهوة الأدمان عندها مع أنه سجل في أسبابه أنها كانت مصابة بمرض في البيض وأن هذا المرض كان يسبب لها آلاماً شديدة تستدعي حقنها بالمورفين كما سجل قول الطاعن أنه كان يحقنها لتسكين آلامها خدمة للإنسانية فلم يكن للمحكمة والحالة هذه أن تعتبر إعطاء حقن المورفين لميربناي مكوناً لجريمة تسهيل تعاطي المخدر بقصد إشباع

وان كان يسوق الحادث على أنه كان ضحية إعتداء لم يكن لارادته دخل فيه يكفي لاثبات واقعة الشروع في القتل المنسوبة إلى المتهم الخامس . ثم عرض بعد ذلك لانكار الطاعن فقال — أما انكار المتهم خلف فلا يفيد شيئاً فقد وجد سجلات ممتدة إلى أسفل الصدر مصحوبة بسجلات أخرى زعم أنها من حرك جلده بأظافره ولكن الطبيب قرر أنها نتيجة التماسك بالأظافر وهذه الآثار تقطع بعدمصدق أقوال والده وأقوال على إبراهيم مع التحفظ السابق إبداءه ووجود الإصابة بمنطقة الصدر يدل على نية المتهم أحداث القتل وتعمده ذلك حيث أطلق النار في هذا المكان . ولا كان الطاعن قد أنكر اشتراكه في الحادث فإن المحكمة لم تكن مكلفة بأن تبحث مسألة الدفاع الشرعي التي لم يثرها أمامها ولا يجدي الطاعن ما ينعاها على الحكم في هذا الشأن ما دامت الواقعة التي قالت المحكمة بثبوت وقوعها منه لا تؤدي إلى اعتباره في حالة دفاع شرعي عن نفسه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موصفاً .

(طعن محمد عابد سيد وآخرين ضد النيابة رقم ٩٢٩ سنة ١٥ ق)

٣٠٣

٤ يونيو سنة ١٩٤٤

١ — مراد محذرة . طبيب . وصفه المخدر المريض . حقه في ذلك . المقصد من وصف المخدر تسهيل تعاطي المدمن . يجرى عليه حكم القانون أسوة بسائر الناس .

٢ — إثبات . استخلاص القاضي الحقيقة التي قال بها من أدلة معروضة عليه . لا يصح أن يقال عنه إنه قضى بعله

شهوة الأدمان — وقد أخذ الحكم على الطاعن قوله أنه يعرف أن ميرابناى مدمنة لأنها لا ترتاح إلا على المورفين مع أنه لم يقصد هذا القول أنه كان يعطيها المورفين لاشباع شهوة الأدمان عندها بل قصد به أنه كان يعتقد أنها إلى جانب مرضها الذى كان يستلزم حقنها بالمورفين كان عندها نوع من الأدمان وليس في هذا ما يوجب إدانته — هذا ولم يرد الحكم على ما تمسك به الطاعن من أن إقلاع ميرابناى عقب شفائها من مرضها وزوال ما كان بها من آلام عن استعمال المخدر دليل قاطع على أنها لم تكن مدمنة وأن كميات المورفين التى حقنها بها أثناء مرضها لم تتجاوز ما كانت تستلزمه حالتها المرضية . ثم أنه أخذ في تقدير الادانة والبراءة بمقياسين إذ عول فيما قضى من براءة الطاعن من جريمة تسهيل تعاطى المخدر لاسكندر جوانيدس على أنه لم يثبت بدليل قاطع أنه لم يكن مريضاً مع أنه فيما يختص بميرابناى فعلى الرغم مما أثبتته من أنها كانت مريضة بمرض فى المبيض وأن هذا المرض كان يسبب لها آلاماً تستدعى الحقن بالمورفين قضى بأن ما أعطى لها من مخدر كان لاشباع شهوة الأدمان . وفضلا عن ذلك فقد ذهبت المحكمة في قضائها بادانة الطاعن إلى القول بأنه لم يعمل على تقليل كمية المورفين التى كان يعطيها إلى ميرابناى مع أنه لا يوجد فى أوراق الدعوى أى سند علمى يمكن الاستناد إليه فى تقرير هذا الرأى . والقضاة ممنوعون من القضاء بمعلوماتهم الخاصة لاسيما فى المسائل الفنية .

« وحيث أنه لا جدال فى أن للطبيب أن يصف المخدر للمريض متى كان ذلك لازماً

لعلاجه . وهذه الاجازة مرجعها سبب الاباحة المبني على حق الطبيب فى مزاوله مهنته بوصف الدواء مهما كان نوعه ومباشرة إعطائه للمريض . ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانوناً بزوال علته وانعدام أساسه : فالطبيب الذى يسعى استعمال حقه فى وصف المخدر فلا يرى وراء ذلك إلى علاج طبي صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطى المخدرات للمدمنين عليها يجرى عليه حكم القانون العام أسوة بسائر الناس .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تسهيل تعاطى المخدر لميرابناى قال : « إن هذه التهمة ثابتة من — أولاً — أقوال ميرابناى فى تحقيقات النيابة أنها مدمنة على تعاطى المورفين وكانت تذهب إلى المتهم الأول (الطاعن) الذى كان يحقنها بالمورفين أو يحرر لها تذكرة بـ ستة سنتجرام منه أو من البانتيون بغير أن يكشف عليها ليتحقق من صحة ما تدعيه باسم انتحله لها وأسماء أخرى مستعارة مقابل دفعها له خمسين قرشاً عن كل تذكرة خففت إلى ثلاثين ثم إلى عشرين وأنها حصلت منه فى يوم واحد على تذكرتين بمخدر وأنه طلب منها إحضار زبائن من مدمنى المخدرات وأن تصرف تذاكر المخدر من صيدليات مختلفة حتى لا ينفضح أمره وأنه ما كان يعطيها المورفين أو البانتيون بقصد العلاج بل لاشباع شهوة الأدمان بدليل قوله لها « إيدك على الفلوس » وأنه حاول الحصول على تصريح من وزارة الصحة بزيادة كمية المخدر لها بالاسم المنتحل فرفضت الصحة ذلك وحذرت من تسهيل الحصول

على مورفين خوف الأدمان . ورغم هذا ظل يعطيها تذكرة بمخدر كلما طلبت منه ذلك .
ثانياً — أقوال الضابط إبراهيم افندي رضوان بأنه لم يستدل على المرضى المبينة أسماؤهم بتذاكر المخدر المحررة بمعرفة المتهم الأول غير ميراباناي وأختها والمتهم الثالث وأن صوفيا دو كا هو الاسم المتحل لميراباناي وأن أختها المحرر باسمها بعض التذاكر لم تذهب للمتهم الأول ولا تعرفه — ثالثاً — شهادة ماري كاليناني أمام محكمة أول درجة وأقوالها في التحقيقات بأنها شقيقة ميراباناي ولم تذهب لعيادة المتهم الأول ولا تعرفه ولا تعرف شيئاً عن تذكرة المخدر المحررة باسمها — رابعاً — التذاكر الطبية التي حررها المتهم الأول ثابت من الاطلاع عليها أنها بأسماء وهمية وصرفت من صيدليات مختلفة وكمية المخدر في كل منها واحدة وهي عبارة عن ثلاثة أمبول كل منها بائنين من السنتجرام من المورفين أوست أمبول بانتبون وما أمكن جمعه من الصيدليات عبارة عن ١٧٤ تذكرة حررها المتهم الأول في المدة من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٢ منها ٨٣ تذكرة حررها في سنة ١٩٤١ مما يدل على صحة ما ادعته ميراباناي بأن المتهم الأول كان يطلب منها صرف التذاكر من صيدليات مختلفة وكان يحرق التذاكر بأسماء مستعارة ولم يكن القصد العلاج إذ لو كان فرض المتهم الأول العلاج حقيقة لكانت كمية المخدر تقل تدريجياً الأمر الذي لم يفعله المتهم المذكور لأن كمية المخدر بجميع التذاكر التي حررها واحدة ولم تقل الكمية تدريجياً حتى يمكن القول أن القصد كان للعلاج لا لاشباع شهوة الأدمان .

(خامساً) شهادة الطبيب الشرعي الدكتور صلاح الدين ناصف أمام محكمة أول درجة من أنه كشف على ميراباناي فوجدها مريضة باثثناء بجسم الرحم من الخلف مع التصاقه بكتلة منعقدة إلى يساره والثامات مزمنة بالبطن والعجز نتيجة التهابات مزمنة وأن طريقة العلاج تختلف حسب حالة — كل مريض وقد تكون عملية إذا كانت الحالة استقرت أو يكون العلاج بغسيل وحقن وأجهزة كهربائية وأن من الجائز أن ميراباناي كانت تحتاج في بعض الأحيان إلى حقن مخدرة تسكيناً للألم وهذا متروك لتقدير الطبيب المعالج مع ملاحظة تجنب المريض الأدمان على المخدر ولا يشترط أن يكون العلاج بالمورفين وهذا ينفي ما ذهب إليه المتهم الأول من أن قصده العلاج — سادساً — أقوال المتهم الأول نفسه في تحقيقات النيابة بأن ميراباناي حضرت إليه من سنة ونصف وطلبت منه حقنة مورفين فأعطاه إياها بعد أن كشف عليها وأنها ترددت عليه بعد ذلك وكان يأخذ منها عشرين قرشاً في كل مرة كما حضرت أخرى معها كشف عليها فوجدها مريضة بمغص كلوي فأعطاه حقنة مورفين وتذكرة بدواء آخر ثم حضرت إليه بآخر يدعى أندريالوقارو فكشف عليه وأعطاه حقنة مورفين لأنه وجد عنده مغصاً كلوياً وأحياناً كانت تحضر إليه وتخبره أن أندريالوقارو عنده مغص كلوي وغير قادر على الحضور فيكتب لها تذكرة بمورفين وهي تشتري الحقن وتعطيها له كما حضرت أيضاً ليثا كرارا فوجدها مريضة بالمبيض فأعطاه حقنة مورفين وآخر يدعى رافيري أعطاه

حقن مورفين لأنه مريض بمغص كلوى كما أحضرت له المتهم الثالث فكشف عليه وأعطاه حقنة مورفين وكان هذا الأخير يحضر إليه ويخبره بمرض صوفيا فيعطيه تذكرة بمخدر كما كانت تحضر إليه صوفيا وتطلب منه تذكرة بمخدر لمريض سبق أن حضر إليه فيعطيه تذكرة بمخدر وأنه يعلم أن ميراباناي مدمنة لأنها لا ترتاح إلا على « المورفين » وكان قد طلب من وزارة الصحة باسم صوفيا وهو الاسم المنتحل لميراباناي باعطائها مخدرا فرفض الطلب لأنها مدمنة وأنه رغم ذلك استمر في إعطائها تذاكر بمخدر خدمة للإنسانية وأنه أعطى ميراباناي تذكرتين بمخدر في يوم واحد وأن تغيير محل إقامتها بالتذكرة كان بناء على طلبها وأنكر طلبه من ميراباناي انتحال شخصية الغير أو إحضار زبائن من مدمني المخدرات وشراء المخدر من من صيدليات مختلفة ويستفاد من أقواله أنه حرر بعض تذاكر بمخدر بغير أن يحضر المريض ويكشف عليه وأنه أعطى ميراباناي حقن « مورفين » وساعدها على الحصول عليه وعلى حقن « البانتبون » بتحرير تذاكر بذلك رغم تحذير مصلحة الصحة له بأنها مدمنة وأنها أحضرت له مرضى كان يعطيهم حقن « مورفين » أو « بنتبون » أو يحرق لهم تذاكر بذلك كما أن ميراباناي حضرت له أكثر من مرة وحرر لها تذاكر بمخدر بناء على طلب مريض لم يكشف عليه معتمدا على قولها وعلى سابقة معرفته بالمريض وكشفه عليه مع أنه عجز عن الارشاد عن مرضاه المحررة بأسمائهم تذاكر المخدر وظهر أن جميع التذاكر التي حررها بأسماء وهمية

غير ما هو خاص بالمتهم الثالث كما أنه لم يقلل كمية المخدر في كل تذكرة واحدة وهذا يؤيد صحة أقوال ميراباناي ويقطع بأن غرض المتهم الأول لم يكن بقصد العلاج وأنه استغل مهنته كطبيب وأعطى حقن مورفين وبانتبون وحرر تذاكر بذلك اشباعا لشهوة الادمان . ولما كانت الأدلة والاعتبارات التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه من أن الطاعن لم يكن يقصد من وصف المخدر لميراباناي المذكورة علاجها علاجا طبيا من مرضها وإنما كان قصده اشباع شهوة الادمان عندها ، فإن معاقبته تكون صحيحة ومجادلته لا يكون لها في جملتها من معنى سوى محاوله فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . ولم تكن المحكمة في حاجة بعد الأدلة التي ساقتها على ثبوت الجريمة إلى أن ترد صراحة على ما يتمسك به الطاعن في دفاعه من أن اقلاع المريضة بعد شفائها من مرضها عن استعمال المخدر دليل على أنها لم تكن مدمنة لأن هذا الدفاع متعلق بتقدير الأدلة ويكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة . هذا ولا محل لما يقوله الطاعن من أن المحكمة أخذت في تقدير الادانة والبراءة بمقياسين مادامت قد أسست ادانته فيما يخص بجريمة تسهيل تعاطي المخدر لميراباناي على مائت لديها من أنه لم يكن يقصد علاجها بل استغل مهنته في اشباع شهوة الادمان عندها بخلاف جريمة تسهيل تعاطي المخدر لاسكندراجوانيدس فقد بنت برأته منها على أنه لم يتم دليل قاطع على أن المخدر أعطى له بقصد اشباع شهوة الادمان عنده

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة استخلصت ثبوت نية القتل لدى الطاعن من وقائع لا تؤدي إليها . » وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن نية القتل — إن الضغينة بين المتهمين والمجنى عليه الأول وإطلاقها أعيرة متعددة على المجنى عليها يدل في ذاته على نية قتلها عمدا ولا يرد على ذلك بأنه ليس بينهما وبين الخفير حسين محمود خليفة سبب خاص يدعوها إلى قتله فإن وجوده مع العمدة وهو مكلف بالمحافظة على حياته سبب يحفز المتهمين إلى قتلها سوا ولذا أطلقا عليها الأعيرة بغير تمييز وقد كانا في مكان واحد تقريبا .

« وحيث أن قيام نية القتل أمر متعلق بوقائع الدعوى فلقاضى الموضوع حق تقديره بحسب ما يلزم لديه من الدلائل ومتى رأى أنها قائمة وبين الأسباب التي يستند إليها في ذلك فلا تعقيب لمحكمة النقض عليه . ولما كانت الدلائل التي استعملت منها الشرطة توافر نية القتل من شأنها أن تؤدي إلى ذلك فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثاني أن المحكمة ذكرت في حكمها المطعون فيه أن سبب عدم إصابة المجنى عليها هو عدم أحكام الرماية دون أن تبين المقدمات التي أدت بها إلى هذه النتيجة وكان الواجب عليها أن تبين لمن كان عدم أحكام الرماية راجعا إلى خوف أو عجز أو مقاومة وخصوصا أنها تنسب إلى المتهمين أنهما أخطأ الرمي ست مرات . » وحيث أن تقدير العوامل التي تؤدي

كما أنه لا محل للقول بأن المحكمة قضت بمعلوماتها الخاصة فإن كل ما قالته في هذا الصدد إنما هو استخلاص سائح من الأدلة المعروضة عليها . واستخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضى ولا يصح القول عنه بأنه قضاء منه بمعلوماته الخاصة . وحيث أن لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن راتشيا بنجلى ضد النيابة رقم ١٠٢٢ سنة ١٥ ق)

٣٠٤

٤ يونيو سنة ١٩٤٥

شروع في قتل . تقدير العوامل التي أدت إلى وقف الفعل الجنائي وخيبة أثره . موضوع . استخلاص المحكمة من الوقائع أن المتهمين أطلقا على المجنى عليها عبارين بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب لعدم إحكامهما الرماية . لاسبق عليها في ذلك .

المبدأ القانوني

إن تقدير العوامل التي أدت إلى وقف الفعل الجنائي أو خيبة أثره متعلق بالوقائع ولا رقابة فيه لمحكمة النقض على قاضى الموضوع فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من القرائن وسائر أدلة الثبوت في الدعوى أن المتهم وزميله أطلقا على المجنى عليها عدة أعيرة نارية بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب لظرف خارج عن إرادتها ، وهو عدم إحكام الرماية . فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا معقب عليها فيه .

إلى وقف الفعل الجنائي أو خيبة أثره في الشروع هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض ولما كانت المحكمة قد استخلصت من القرائن وسائر أدلة الثبوت في الدعوى أن الطاعن وزميله أطلقا على المجنى عليهما عدة أعيرة نارية بقصد قتلها ولكن قصدهما قد خاب لظرف خارج عن إرادتهما وهو عدم أحكام الرماية فانها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا معقب عليها فيه .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث أن ما أورده الحكم من أدلة ليس فيه ما يتنى أن يكون مطلق الأعيرة غير الطاعن وزميله » وحيث ان ما جاء بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما هو من شأن قاضي الموضوع وحده .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن محمد سيد ابراهيم ضد النيابة رقم ١٠٣٤ سنة ١٠ ق)

٣٠٥

٤ يونيه سنة ١٩٤٥

إثبات . خيانة الأمانة . العقود المذكورة في المادة ٣٤١ عقوبات . المحكمة الجنائية مقيدة في اثباتها بأحكام القانون المدني . دفع المتهم بأن المدعى بالحق المدني قرر أنه إنما سلم إليه العقد محل الدعوى ليستبدل به غيره مما مفاده أن العقد أصبح ملكاً للمتهم . يتعين على المحكمة عند الادانة أن ترد على هذا الدفع . (المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

المبدأ القانوني

إن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود

المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني . فاذا كان المتهم قد دفع بأن المدعى بالحقوقي المدنية ذكر في التحقيق بأن العقد محل الدعوى إنما سلم إليه ليستبدل به غيره ، مما مفاده أن العقد صار ملكاً له فلا يصح اعتباره محتلساً إياه ، فانه يكون من المتعين على المحكمة ، إذا رأت إدانته ، أن ترد على دفاعه ، وإلا كان حكمها قاصراً .

المحكمة

« حيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن عقد الايجار الذي دين باختلاسه لم يكن مسلماً إليه بمقتضى عقد من العقود المذكورة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات . واستند في ذلك إلى أقوال نفس المدعى بالحقوقي المدنية في التحقيق ولكن المحكمة قضت بادانته دون أن ترد على هذا الدفاع .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن دفع في مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية بالدفاع المشار إليه واستند فيه إلى أقوال المدعى في التحقيق ولكن المحكمة قضت تأييد الحكم الابتدائي الصادر بادانته في جريمة خيانة الأمانة للأسباب الواردة به ، وكانت المحكمة الجنائية مقيدة بأحكام القانون المدني بالنسبة إلى إثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكان دفاع الطاعن أن المدعى بالحقوقي المدنية ذكر في التحقيق أن العقد موضوع الدعوى إنما سلم للطاعن ليستبدل

به غيره وكان مفاد هذا أن يصبح العقد ملكا للطاعن مما لا يجوز معه اعتباره مختلصا له فكان يتعين على المحكمة حين رأت إدانة الطاعن بالاختلاس أن ترد على دفاعه . أما وهي لم تفعل وسلمت بأسباب الحكم الابتدائي الذي استند إلى أقوال أخرى قال أنها جاءت على لسان المدعي . فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن ابراهيم سيل ابراهيم ضد البياض وآخر مدع بحق مدعى رقم ١٠٥٢ سنة ١٥ ق)

٣٠٦

٤ يونيه سنة ١٩٤٥

نقض و ابرام . حكم أودع محتوما قلم السكتاب قبل انقضاء ثلاثين يوما من النطق به . طلب إبطاله بمقولة إنه كان يجب أن يتم ختمه وإيداعه قبل إقفال دور الانعقاد التالى عملا بالمادة ٥١ تشكيل . لا يصح . حكم بالاعدام . حساب مدة الثلاثين يوما . لا يصح أن يكون من تاريخ قرار المحكمة بأحالة الأوراق إلى المفتى . هذا القرار ليس من شأنه أن يتبدد المحكمة فى ثمة فلا يصح اعتباره حكما ينتهى به الفصل فى الدعوى .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم قد أودع قلم السكتاب موقعا عليه قبل انقضاء ثلاثين يوما من النطق به . وهى المدة التى جرى قضاء محكمة النقض فى تأويل القانون على اعتبارها حدا أقصى لوجوب تحرير الأحكام والتوقيع عليها ، فلا يصح طلب إبطاله بمقولة إنه صادر من محكمة الجنايات وإنه يجب أن يتم ختمه وإيداعه قلم السكتاب قبل إقفال دور انعقادها التالى ، بناء على ما جاء فى المادة ٥١ من قانون

تشكيل محاكم الجنايات . فإن الشارع حين أورد ذلك مع ما أورده من وجوب التوقيع على الحكم فى ظرف ثمانية أيام من النطق به ، لم يقصد أن يرتب على مخالفته أى بطلان . ثم إنه فيما يتعلق بالحكم الصادر بالإعدام لا يصح أن يكون حساب مدة الثلاثين يوما ابتداء من تاريخ قرار المحكمة بأحالة الأوراق على المفتى ، إذ هذا القرار لا يقصد به إلا استطلاع رأى المفتى فى أمر المتهم ، وليس من شأنه قانونا أن يقيد المحكمة فى شىء بعد أن يرد إليها الرأى ، بل للمحكمة — سواء لما يديه المفتى أو لآى سبب آخر يبدو — أن تحكم فى الدعوى على مقتضى ما ينتهى إليه رأيها ، مما لا يصح معه بحال اعتباره حكما صادرا فى الدعوى انتهى به الفصل فيها .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن الحكم باطل لعدم ختمه فى الميعاد الذى يجب ختم الأحكام فيه . وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن محكمة الجنايات حكمت بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٥ بأحالة الأوراق على المفتى ثم أصدرت الحكم المطعون فيه فى ٢٨ فبراير وهذا الحكم لم يختم ويودع فى قلم السكتاب إلا فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٥ ولما كانت محكمة جنايات سوهاج التى أصدرت الحكم قد بدأت دور انعقادها التالى فى يوم ١٧ مارس وكان الواجب طبقا للقانون أن يتم ختم الحكم وإيداعه قبل دور الانعقاد التالى للدور الذى صدر فى أثناؤه فإن تخطى هذا

الميعاد يجعل الحكم المطعون فيه باطلا . فضلا
عن أن الحكم بالاعدام يعتبر أنه قد صدر فعلا
في اليوم الذي قررت المحكمة فيه إحالة الأوراق
على المفتي إذ مقتضاه أن المحكمة قررت الادانة
وأبدت رأيها في الدعوى بصفة قاطعة . ولما
كان القرار بذلك قد صدر في الدعوى بتاريخ
٢٢ فبراير والحكم لم يختم إلا في ٢٧ مارس
بعد انقضاء ثلاثين يوما فإن هذا أيضا يوجب
البطلان .

« وحيث أن هذا الوجه مردود بأن
الحكم المطعون فيه صدر في ٢٨ من فبراير
سنة ١٩٤٥ وقد أودع قلم الكتاب موقعا
عليه في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٥ أي قبل انقضاء
ثلاثين يوما من النطق به وهي المدة التي يجري
القضاء في تأويل القانون على اعتبارها حدا
أقصى لوجوب تحرير الأحكام والتوقيع عليها .
ولا يجدي الطاعن ما يقول به من وجوب
حصول التوقيع قبل اقفال دور الانعقاد بناء
على ما جاء في المادة ٥١ من قانون تشكيل
محاكم الجنايات فإن الشارع حين أورد ذلك
مع ما أورده من وجوب التوقيع على الحكم
في ظرف ثمانية أيام من النطق به لم يقصد أن
يرتب على مخالفته أي بطلان كما لا يجدي به
ما يذهب إليه من احتساب مدة الثلاثين يوما
من تاريخ قرار المحكمة بإحالة الأوراق على
المفتي فإن هذا القرار لم يقصد به الاستطلاع
رأي المفتي في أمر المتهم وليس من شأنه في
القانون أن يقيد المحكمة في شيء بعد أن
يرد إليها الرأي فلها إذن سواء لما أبداه المفتي
أو لأي سبب آخر أن تحكم في الدعوى على
مقتضى ما ينتهي إليه رأيها مما لا يصح معه

بحال اعتباره حكما صادرا في الدعوى انتهى
به الفصل فيها .

« وحيث أن الوجهين الثاني والثالث
يتلخصان في أن الحكم أورد في أسبابه صورا
متعددة لواقعة الدعوى تختلف باختلاف المراحل
التي مر التحقيق فيها فلقد تحدث عن تحقيقات
البوليس ولخص أقوال الشهود فيها بما ينفي
التهمة عن الطاعن وبمثل ذلك عن تحقيقات
النيابة الأولى ثم تعرض للتحقيق الأخير الذي
أجرى بعد ورود تقرير الطبيب الشرعي
والذي أبدت فيه أقوال للشهود أنفسهم
بصورة تخالف ما شهدوا به في الأدوار السابقة
وانتهى إلى القضاء بالادانة مستندا إلى
صورة واحدة دون أن يبين من أي رواية
من الروايات المتعددة للشهود استخلص
الحقيقة التي قال بها ولا كيف أمكن المحكمة
الوثوق بالشهود مع تضارب أقوالهم فضلا عن
أنه قال أنه ليس لحمى الطاعن وهو والد المجني
عليها محل إقامة أصلي في نجع القنابرة بل
حوش غير مسقوف لا يقيم فيه بصفة مستديمة
مع أن عمدة بلدة الطاعن شهد بخلاف ذلك
كما أن الحكم قال أن الطاعن أو هم ذوى المجني
عليها بوجود تصريح بالدفن لديه دون أن
يبين الدليل على ذلك واعتبر من أدلة الإثبات
الأقوال الأخيرة لابن الطاعن وابنته من
المجني عليها مع أنهما أبدياهما بعد أن كان
الطاعن قد تزوج بغير أمهما مخالفين فيها
أقوالهما السابقة .

« وحيث أن الحكم بعد أن ذكر أن
المجني عليها توفيت في ١٥ أبريل سنة ١٩٤٤
ودفنت ولم تساور أحدا شبهة الجريمة في
موتها وأنه في ٧ مايو سنة ١٩٤٤ تقدم —

بلاغ من مجهول نسب فيه إلى الطاعن أنه دس السم لزوجته في الطعام وأنه بدىء في تحقيق هذا البلاغ في جو حسن الطن بالطاعن ومع ذلك فإن والدي المجنى عليها كذبا فيما زعمه من أنها مرضت قبل موتها بأربعين يوما ثم انتقل التحقيق إلى النيابة ، وبعد أن ذكر الحكم أنه بعد ذلك قدم الطبيب تقريره بأن الوفاة حدثت من التسمم الحاد بجوهر الزرنيخ بعد ذلك قال الحكم

« وحيث أنه بذلك انتقل التحقيق إلى مرحلة أخيرة تكشف فيها الواقعة بجلاء وزاد اضطراب المتهم (الطاعن) وتناقض تناقضا مع نفسه ومع شهادة الشهود ، وبعد أن سرد الحكم ما ثبت من هذا التحقيق انتهى إلى القضاء بادانة الطاعن . وبين من ذلك أن الحكم وإن كان قد عني بتفصيل الأدوار التي مرت بها التحقيقات إلا أنه بين بما لا يترك مجالا للشك مأخذاً به من تلك التحقيقات وذكر الاعتبار والأدلة التي اعتمد عليها في قضائه بما من شأنه أي يؤدي إلى مارتبه عليه واذن فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الصدد . أما باقي ما يشيره فانه في جملته متعلق بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة . والمجادلة فيه لا تخرج عن كونها محاولة منه لفتح باب الموضوع مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث أن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم استند في إثبات إقامة الطاعن في خص البوصة وعدم إقامته في نجع القنابرة على أقوال على محمد الحديني وسعد جرجس ومحمد احمد عبد التواب وحسن على أحمد وحليمة عبد الرحمن مع أن هذه الأقوال أبدت منهم في التحقيقات ولم يسمعوها في الجلسة

فلم تكن أقوالهم محل مناقشة أثناء المحاكمة . » وحيث أن واقعة إقامة الطاعن في خص البوصة وعدم إقامته في نجع القنابرة قد ثبت لدى المحكمة على ما هو وارد في الحكم من الأقوال التي شهد بها أمامها كل من والد المجنى عليها ووالدتها ومحمد عبد الغنى ومحمد محمود سليمان وفاطمة ابنة الطاعن وعمدة خص البوصة وعمدة أولاد نصير ، فارتكان المحكمة فوق ذلك على أقوال الشهود المذكورين بوجه الطعن إنما كان على سبيل الاستئناس والتعزيز فلذلك ولأن هذه الأقوال مدونة بمحاضر التحقيق المطروحة على بساط البحث بالجلسة مع سائر الأدلة القائمة في الدعوى ولأن الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع من قالوا بها ، فإن ما يشيره في هذا الوجه لا يكون له محل .

« وحيث أن حاصل الوجه الباقي هو أن الحكم دان الطاعن بناء على أسباب لا تؤدي إلى ثبوت الادانة كما قال بذلك المفتي في الرأي الذي أبداه للمحكمة بعد احالة الأوراق عليه . » وحيث أن ما يشيره الطاعن بهذا الوجه من جدل حول كفاية أدلة الإثبات هو نقاش موضوعي في تقدير تلك الأدلة مما هو من سلطة قاضي الموضوع وحده ولا شأن لمحكمة النقض به مادامت الأدلة التي بني عليها الحكم من شأنها في ذاتها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها . هذا ولا يجدى الطاعن تمسكه بما قاله المفتي رأيه الذي أبداه إذ أن تقدير أدلة الثبوت في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع وحدها فإذا ما هي اطأنت إلى حقيقة من الحقائق بناء على أي دليل من الأدلة مهما كان نوعه صح حكمها

متى كان الدليل من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي رتب عليه والرأي الصادر من المفتي لكونه استشاريا لا تلزم المحكمة قانونا بالأخذ به والعمل على مقتضاه وقد كان تحت نظرها ومحل بحث منها عند الحكم في الدعوى ومع ذلك فإنها لم تر فيه ما يغير العقيدة التي انتهت اليها من كفاية أدلة الثبوت فيها على أن الطاعن لا بد ارتكب الجناية التي دانت بها. « وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن أحمد عبد الرحيم عبد المطلب ضد النيابة رقم ١٠٨٠ سنة ١٥ ق)

٣٠٧

٤ يونيو سنة ١٩٤٥

اختلاس أموال أمهية . تسليم الأموال إلى المتهم بصفته واختلاسه إياها . تحقق الجريمة . عدم قيدها بدفتره أو عدم إعطائه وصولات بها أو تحصيل الحكومة إياها مرة أخرى كل ذلك لا تأثير له في قيام الجريمة . العبرة بتسليم المال ، أميرا أو خصوصيا ، إلى المتهم أو وجوده في عهده . (المادة ٩٧ ع = ١١٢)

المبدأ القانوني

إن جناية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ ع تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى المتهم بصفته ، ولو كان لم يقيدها في دفتره أو لم يعط وصولات لمن سلبوها إليه ، أو كانت الحكومة حصلتها مرة أخرى من هؤلاء على أساس أنها لم تصل خزانتها . ذلك بأن المادة المذكورة تأخذ بالعقاب « كل من تجارى من مأمورى التحصيل . . . الخ أو إخفاء شئ من الأموال الأميرية أو الخصوصية التي في

عهده . . . الخ أو اختلس شيئا من الأمتعة المسلمة إليه بسبب وظيفته . . . الخ ، وهي بنصها هذا قد سوت بين الأموال الأميرية وبين الخصوصية ، وجعلت العبرة بتسليمها إلى المتهم أو وجودها في عهده بسبب وظيفته .

المحكمة

« حيث أن الطاعن يتمسك في طعنه بأن المادة ١١٢ من قانون العقوبات التي عوقب بموجبها لا تنطبق على ما وقع لأنه ثابت أن بعض الممولين قرروا أنهم سلبوا الطاعن مبالغ ليوصلها إلى الخزانة فلم يفعل وترتب على هذا أنهم دفعوا المبالغ للخزانة مرة أخرى وإذن فإن هؤلاء الممولين يكونون هم المجنى عليهم لا الحكومة . وقد جاء على لسان موظف البلدية أنه جرت العادة أنه إذا دفع أحد الممولين المطلوب منه بمقتضى شيك فإنه يجب أن يكون تحرير هذا الشيك باسم مدير البلدية ولقد شهد المسير كارسيل بأنه سلم الطاعن شيكا على البنك بمبلغ ٥ جنيهات و ٩١٣ مليما باسمه خاصة أى أن الاختلاس على فرض وقوعه يكون المجنى عليه فيه هو المسير كارسيل ويكون من الخطأ إذن تطبيق المادة ١١٢ المذكورة . ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه لا يوجد شاهد شهد بتسليم المبالغ للطاعن . أما الممولين أنفسهم الذين اعتمدت المحكمة على شهادتهم فليسوا أكثر من مدعين ومن ادعى فعلية عبء الإثبات . وأما المدعى الوحيد الذي استدلى على صحة قوله بشاهدين فقد قالت المحكمة عنهما إن أقوالهما متضاربة مع أقواله ولكنها نصرت النظر عن ذلك لمضى زمن طويل على وقوع الواقعة .

وفوق هذا فإن المحكمة بسماهاهذين الشاهدين تكون قد سلمت بأنه لا يجوز إثبات تسلم المبالغ بشهادة الممول فقط وكان واجبا إذن التثبيت من تسلم الطاعن المبالغ من سائر الممولين بالدليل القانوني وهو هنا الكتابة لأن المبالغ تزيد على عشرة جنيهات ولا عبرة بتعدد الممولين لأن العادة أن الممول لا يسلم الصراف إلا إذا تسلم منه مستندا مكتوبا. وهذا ولم تتكلم المحكمة عن قبول الممولين دفع المبالغ للطاعن دون أخذ وصولات منه عنها.

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذا كان الطاعن وعاقبه بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات قد ذكر واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله أنه « تجارى وهو من مأمورى التحصيل (محصل بمجلس بلدى بورسعيد) على اختلاس مبلغ ٣٢ جنيهها و ٤٣ مليما من مجلس بلدى بورسعيد الذى فى عهده والمسلم اليه بسبب وظيفته سدد منه مبلغ ٧ جنيه و ٢٧٣ مليما بعد اتمام أركان الجريمة المنسوبة اليه وقد اكتشف الاختلاس فى مبدأ الأمر عند ما حضر المسيو كال سكورا مدير شركة سويس دى رى فى يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٩ إلى مجلس بلدى بورسعيد حيث قابل سكرتير البلدية وأفهمه بأن المتهم ذهب اليه يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ وطالبه بالرسوم البالغ قدرها ٥ جنيهات و ٩١٣ مليما قيمة عوائد حرر له شيكا باسمه بهذا المبلغ ووعدته المتهم بارسال إيصال له بعد بضعة أيام ولكنه لم يرسله وكان قد أخذ من المتهم إيصالا باستلام الشيك وقد تبين أن المتهم استلم من البنك العثمانى قيمة هذا الشيك فى نفس اليوم الذى حرر فيه كما تبين أيضا أن المتهم

هو الذى طلب من المسيو كارل سكورا أن يحرر هذا الشيك باسمه شخصيا لا باسم حضرة رئيس المجلس البلدى كما هى العادة وكما تقضى التعليمات وبالبحث فى الدفاتر اتضح أن المتهم لم يررد المبلغ لخزانة المجلس فاستدعى وطولب بسداد المبلغ فقام بسداد مخزانه المجلس وصدر أمر بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ بوقف المتهم وأعلن بذلك. وكان محمد أفندى على تعلب ملاحظ أشغال الطريق بأجازة فى شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ وتنتهى أجازته فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ فاستدعاه المجلس البلدى باستلام عمله فاستلمه فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٩ وسلمه المتهم كشف الأقساط التى تحصل قبل شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ ووجد بالكشف جملة أسماء مشطوب عليها وأخبره المتهم أن كل اسم مشطوب حصل منه المبلغ المطلوب منه فاستلم منه الكشف وأثبت فى أسفله أسماء الأشخاص الذين حصل منهم المتهم مبالغهم وهم المشطوب عليهم فلما مر على بعض غير المشطوب على أسمائهم ومنهم حسن الشربيني وعبد الهادى مصطفى أخبراه بأنهما سددا للمتهم المبالغ المطلوبة منهما ولم يأخذا منه ايصالا وتبين بعدئذ أن كثيرا من المشطوب أسمائهم لم يسددوا مبالغهم للمجلس فحررت مذكرة بذلك للباشمهندس وتكونت لجنة لفحص عملية المتهم وأبلغت النيابة التى أجريت التحقيق. ثم أورد الأدلة التى استخلص منها فى منطق سليم ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وبعد ذلك تحدث عن الوصف القانونى للواقعة فذكر « أنه بالنسبة للتطبيق القانونى فإن الجريمة موضوع هذه القضية تتطلب خمسة أركان توفرت جميعا وهى أولا صفة

الجاني وتنص المادة ١١٢ من قانون العقوبات على أن يكون الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له الخ ولا نزاع في أن وظيفة المتهم محصل مجلس بلدي بور سعيد « فهو إذن من مأموري التحصيل . وثانياً - أن يكون التسليم بسبب الوظيفة كما تقضى بذلك المادة ١١٢ عقوبات ولا نزاع في أن النقود التي سلمت إليه بسبب وظيفته « محصل بالمجلس البلدي » إذ أنه مختص بمقتضى القوانين واللوائح بتحصيل هذه الأموال . وثالثاً - نوع الأشياء فقد نصت المادة ١١٢ عقوبات على المعاقبة على اختلاس الأموال الأميرية أو الخصوصية أو الأوراق الجارية مجرى العقود أو غيرها من الأوراق والسندات وقد ثبت أن المتهم اختلس النقود التي سلمها كما اختلس مبلغ الشيك الذي حرر له من الخواجة كارل سكورا ويستوى أن تكون الأموال المختلسة أميرية أو خصوصية كنص المادة ١١٢ المشار إليها آنفاً ولذلك فلا محل لما أثاره الدفاع بالجلسة من أن الأموال التي استلمها غير أميرية والواقع أن هذه الأموال أميرية إذ هي عوائد ورسوم بلدية ولا يؤثر في ذلك أن المجلس البلدي طالب الممولين والمستحقة عليهم الرسوم بدفعها مرة ثانية وأنهم فعلاً قاموا بالدفع مرة ثانية ان طوعاً أو بالطرق الجبرية فإن ذلك شأن المجلس البلدي وشأن الأهالي الذين دفعوا . ولا يؤثر ذلك في كون المتهم ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وكل ما يمكن أن يقال أن هذه المادة تنص على وجوب الحكم على المختلس بالرد . والبحث في أحقية هؤلاء الأهالي الذين دفعوا أو أكرهوا على الدفع مرتين في رد هذه

المبالغ اليهم سيكون محل تسوية خاصة بينهم وبين المجلس البلدي . ورابعاً وخامساً - الاختلاس والقصد الجنائي وقد تم الركن المادي فعلاً وهو الاختلاس فقد أضاف المتهم إلى نفسه الأموال التي سلمها له هؤلاء الأهالي واقتزن هذا الفعل المادي بذية اضاعة هذه الأموال على أربابها ولا يمكن أن يكون رد المتهم لبعض الأموال التي اختلسها كما هو الحال في مبلغ الـ ٧ جنيهات و ٢٧٣ ملياً السابق الإشارة إليه تفصيلاً سبباً في نفي الجريمة إذ أنه بمجرد توفر الأركان المكونة للجريمة فإن الفعل يكون قد وقع تحت طائلة قانون العقوبات بغض النظر عن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الفعل . وكل ما يترتب على رد المتهم بعض المبالغ المختلسة هو أنه قد يكون سبباً في تخفيف العقوبة وأن لا يكون هناك محل لالزام المتهم في الحكم برد المبالغ التي يكون قد سبق أن ردها بنفسه قبل صدور الحكم . وحيث أنه مما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن المتهم في الزمان والمكان سالف الذكر تجارى وهو من مأموري التحصيل ومحصل بمجلس بلدي بور سعيد على اختلاس مبلغ ٣٢ جنيهها و ٤٣ ملياً من أموال مجلس بلدي بور سعيد التي في عهده والمسلمة إليه بسبب وظيفته وعقابه ينطبق على المادة ١١٢ من قانون العقوبات وتري المحكمة نظراً لظروف الدعوى تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور . « وحيث أن ما بشيره الطاعن في طعنه مردود أولاً - بأن جنائية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى المتهم بصفته ولو لم يقيد بها في دفاتره ولم يعط وصولات

٣٠٨

٤ يونيو سنة ١٩٤٥

- ١ — مواد مخدرة . إحراز . استخلاص المحكمة اتفاق المتهم مع أخيه على جلب المواد المخدرة وأنه حين تسلّم الطردين المرسلين إليه منه كان يعلم بأنهما يحتويان مواد مخدرة . تحقق جريمة الإحراز . القبض على المتهم قبل أن يتمكن من فتح الطردين ويتم قراءة الكتاب الوارد بشأنهما . لا يمنع من تحقق الإحراز .
- ٢ — قوة الشيء المحكوم فيه . تبرئة المتهمين جميعا ابتدائيا . استئناف النيابة بالنسبة لاحد . إدانته استئنافيا لا يشتر تناقضا . الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضدهم .

المبادئ القانونية

- ١ — متى كان الحكم قد استخلص استخلاصا سائغا من الظروف والأدلة التي أوردها أن المتهم كان على اتفاق سابق مع أخيه على جلب المواد المخدرة وأنه حين تسلّم الطردين المرسلين إليه منه كان يعلم بأنهما يحتويان مواد مخدرة ، فإن جريمة الإحراز تكون متوافرة الأركان في حقه . ولا يمنع من ذلك القبض عليه قبل أن يتمكن من فتح الطردين ويتم قراءة الكتاب الوارد بشأنهما
- ٢ — مادام الطاعن كان متهما مع آخرين في جلب مواد مخدرة وإحرازها فإن برائتهم كلهم ابتدائيا ثم إدانته واحد منهم استئنافيا بناء على استئناف النيابة بالنسبة إليه وحده . ذلك لا يصح عده تناقضا متى كانت الإدانة مبنية على أسباب مؤدية إليها . لأن الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا يمكن أن تكون

بها عند تسلمها لمن سلموها إليه ولو حصلت بها الحكومة مرة أخرى من هؤلاء على أساس أنهم لم تصل إلى خزائنها لأي سبب من الأسباب وذلك لأن المادة المذكورة تأخذ بالعقاب « كل من تجارى من مأمورى التحصيل ... الخ على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التي في عهده ... الخ أو اختلس شيئا من الأمتعة المسلمة إليه بسبب وظيفته ... الخ » فهي قد سوت بين الأموال الأميرية والخصوصية وجعلت العبرة بتسليمها إلى المتهم أو وجودها في عهده بسبب وظيفته وراثيا — بأن قواعد الإثبات الوارد ذكرها في القانون المدنى مقررة لمصلحة أصحاب الشأن وحدهم ولا شأن لها بالنظام العام . وإذا فإذا سمعت الشهود وكانت الدعوى مما لا يصح بحسب القواعد المقررة بالقانون المذكور اثباتها بالبينة ولكن الخصم لم يتمسك بعدم جواز سماع الشهود فإن ذلك منه يكون تنازلا عن التمسك بالحظر المقرر لمصلحته . ومتى كان الأمر كذلك وكان الطاعن لم يعترض على سماع الشهود ولم يتمسك بعدم جواز سماعهم أمام محكمة الموضوع فإن تمسكه بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا . وثالثا — بأن باقى ما جاء في الطعن لا يعدو في جملة أن يكون مجادلة في وقائع الدعوى بتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها « وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن توفيق الطيب عمدة أفندى ضد النيابة رقم ١٠٨٦)

(سنة ق ١٥)

له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضدهم .

المكرر

« حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد اشتمل على خطأ في الاسناد والاستدلال يعيبه بما يوجب نقضه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أولاً - أن المحكمة ذكرت أن تحريات رجال السلطة الحربية البريطانية في الشرق الأوسط قد دلت على أن أفراد العصاة التي عملت على جلب المواد المخدرة إلى القطر المصري هم سبعة أشخاص من بينهم الطاعن وأخوه فيصل مع أن تحريات السلطة الحربية البريطانية المضمومة أوراقها إلى ملف الدعوى لم يرد بها اسم الطاعن (وثانياً) انها قالت ان الخطاب الذي حملة الجنديان البريطانيان من فيصل إلى الطاعن ذكر له فيه أنه يرسل بضائع حربية ومعه ٧٠٠ جرام أرجو الاحتفاظ بها لغاية حضوري وذهبت المحكمة في تفسير هذه العبارة إلى أنها تدل على اتفاق سابق بين الاخوين على أن يتولى أحدهما الجلب والآخر الترويج مع أنها ليس فيها ما يدل على هذا الاتفاق (ثالثاً) انها قالت انه من غير المعقول بدون اتفاق سابق على الجلب والترويج أن يرسل فيصل تلك الكمية الكبيرة من الكوكايين والنوفوكايين إلى الطاعن وأن يأتمنه عليها بغير أن يكون متفقاً معه ابتداءً على ذلك مع أن الجندي الذي أحضر الخطاب إلى الطاعن قرر أن فيصل كلفه في حالة عدم وجود أخيه أن يسلم الامانة إلى مدام ريتشوند صاحبة البنسيون الذي كان نازلاً به واذن

فنطق الحوادث يدل على أن هذا المقدار من المخدرات كان يمكن تركه عند أجنبية . على أنه ثبت من التحليل أن السبعائة جرام التي أشارت اليها المحكمة بقولها تلك الكمية الكبيرة من الكوكايين والنوفوكايين ليس فيها إلا تسعة جرامات من الكوكايين أما الباقي فهو نوفوكايين وهو ليس من المواد المخدرة (ورابعاً) أنها قالت في معرض الاستدلال على ثبوت تهمة الاحراز ان الطاعن لا ينازع في واقعة تسلمه الطردين والخطاب من الجاويش البريطاني مع أن مؤدى أقواله أن رجال البوليس قبضوا عليه في أثناء اطلاعه على الخطاب وقبل أن يتسلم الطردين ويعرف محتوياتهما .

« وحيث ان ماجاء بهذا الوجه مردود (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه قد ذكر . ان وقائع الدعوى تتحصل في أنه وصل إلى علم مكتب المخدرات العام أن هناك عصاة تعمل على تهريب المواد المخدرة بمختلف أنواعها ومنها السموم البيضاء مستعينة ببعض افراد من قوات الحلفاء في الشرق الأوسط وأن أفراد هذه العصاة يستوردون تلك المواد من تركيا إلى سوريا . . . وفي يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ أبلغ الكابتن بول فانسون من قوات البعثة البريطانية في سوريا سعادة اللواء رسل باشا حاكم دار العاصمة بمقامات به السلطات البريطانية من اجراءات تقديمه رسل باشا إلى كل من القائمقام ماركو بك والبكباشي عبد العزيز افندي صفوت وأخبرهما الكابتن بولد بأن تحريات السلطات البريطانية تدل على أن أفراد العصاة هم سبعة

أشخاص من بينهم المتهم هشام فهمى الحسبى الخ وهذا صريح فى ان اسم الطاعن قد ورد على لسان الكابتن بول فى الأقوال التى أدلى بها الى القائم مقام مار كوكبك والبكباشى عبد العزيز افندى صفوت ولم يقل الحكم ان اسمه ورد فى أوراق التحريات التى قام بها رجال السلطة الحربية البريطانية فى الشرق الأوسط خلافا لما يزعمه الطاعن . (وثانيا) بأن الحكم المطعون فيه قد ذكر فى معرض الاستدلال على ثبوت اشتراك الطاعن فى جلب المواد المخدرة الى القطر المصرى واحرازه هذه المواد مع علمه بحقيقة أمرها . — انه ثابت من تحريات رجال السلطات الحربية البريطانية فى الشرق الأوسط على التفصيل السابق وكما أنبتها صفوت افندى فى محضره أن أفراد العصابة هم سبعة أشخاص من بينهم هشام (الطاعن) وأخوه فيصل ولذلك احتوى طلب التفتيش الذى قدمه صفوت افندى لنيابة مخدرات مصر فى يوم ١٦ مايو وهو اليوم السابق على ضبط الواقعة على اسم المتهم هشام كما احتوى على اسماء باقى أفراد العصابة ومنهم أخوه فيصل ومنير السخيتان الذى أرشد الجاويش هو منياج عن محل إقامة هشام فى بنسيون ريتشوند على التفصيل السابق . يضاف إلى ذلك أن تقارير بيكوفسكى وهرمتياج ومككر والمكتوبة والمبلغه لصفوت افندى شقويا والثابتة فى محضره قاطعة فى أن فيصل سلم لهم زجاجات الكوكاكين والنوفوكاين لتسليمهما لأخيه هشام — وأنه يؤخذ من حضور هشام إلى القطر المصرى ومقابلة أخيه فيصل فيه ونزوله بواسطته فى بنسيون ريتشوند ثم عودة فيصل

بعد ذلك الى سوريا أن فيصل أحضر أخاه هشام الى مصر ليعرفه بتجار المخدرات ويباقي أفراد العصابة المقيمين فيها ثم عاد بعد ذلك إلى سوريا ليعمل على ارسال المواد المخدرة وترك أخاه هشام فى مصر ليستلم هذه المواد عند وصولها ويحافظ عليها حتى يعود اليه أخوه فيصل بالتالى ويشتركا فى توزيعها وعلى هذا الأساس يكلف فيصل نيكوفسكو بتسليم الطردين بمحتوياتهما لأخيه هشام الأمر الذى تم بالفعل — وأنه من غير المعقول أصلا أن يرسل فيصل تلك الكميات الكبيرة من الكوكاكين والنوفوكاين إلى أخيه هشام وأن يأتمنه على المحافظة عليها بغير أن يكون متفقا معه ابتداء على ذلك وعلى طبيعة المواد التى يطلب منه المحافظة عليها . وأن الخطاب المرسل من فيصل لأخيه هشام والسابق اثبات نصه قد وردت فيه صراحة عبارة «سبعائة جرام» أرجو الاحتفاظ بهم لحين حضوري ولا يمكن أن يفسر تجهيل المادة فى الخطاب بأن هشام لا يعرف شيئا عن طبيعتها إذ التفسير الصحيح هو أن فيصل أراد أن يتخذ جانب الحيلة لاحتمال وقوع هذه الورقة فى يد شخص غريب عنهما فلم يذكر نوع المادة ولم يحدد داعيا لذلك مادام قد سبق الاتفاق مع هشام على ارسالها ومادام هذا يعرف نوعها مقدما من أخيه فيصل قبل عودته من مصر إلى سوريا وأن الدكتور محمد حسنى أحمد الملكة شهد فى التحقيق بأنه علم من ضياء الدين الركاين أن كلا من فيصل وهشام يتجران فى المواد المخدرة وقد سلم هشام بأن الدكتور

المخدرة الوارد ذكرها في المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فلا وجه لما يشير به الطاعن على أساس قصره المخدر على الكوكايين فقط . (ورابعا) بأن الطاعن لا ينكر أن الجاويش أحضر اليه الطردين المحتويين على المواد المخدرة ووضعهما في حجرة واحدة ولكنه يدفع التهمة بأنه لم يكن على اتفاق سابق مع أخيه أو غيره على جلب المواد المخدرة وأنه قبض عليه عقب تسلمه الخطاب وقبل أن يفتح الطردين ويعرف محتوياتهما - ولما كان الحكم - كما مر القول - قد استخلص - استخلاصا سائغا من الظروف والأدلة التي أوردها أن الطاعن كان على اتفاق سابق مع أخيه على جلب المواد المخدرة وأنه حين تسلم الطردين كان يعلم بأنهما يحويان مواد مخدرة فإن جريمة الاحراز تكون متوافرة الأركان في حقه ولا يمنع من ذلك القبض عليه قبل أن يتمكن من فتح الطردين أو اتمام قراءة الكتاب .

«وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن محكمة أول درجة قضت ببراءة الطاعن ومن كانوا متهمين معه بالجلب والاحراز عدا أخيه فيصل ولم تستأنف النيابة إلا بالنسبة الى الطاعن . وقد قضت المحكمة الاستئنافية بادانته مؤكدة في حكمها وجود عصابة مكونة من سبعة أشخاص وهذا لا يتفق مع ما ثبت بحكم البراءة الذي أصبح نهائيا لعدم استئنافه من النيابة وخصوصا أن منير السخيتاني أحد المتهمين المحكوم ببراءتهم قد نسب اليه نفس ما نسب الى الطاعن .

حسنى واجبه بهذه التهمة ونصحه بالاقلاع عن الاتجار بالمخدرات فأجابه بعدم صحة التهمة مما يدل على أن الشبهات كانت تحوم حول فيصل وهشام معا وأن هذه الشبهات قد تأيدت بالواقعة موضوع القضية الحالية وما يدل على أن هشام لم يكن غريبا عن تجارة المخدرات وأنه ضبطت لدى المتهم عدة أوراق تقطع بصلاته بتجارة المخدرات وأنه ضالغ فيها إلى أبعد حد وبعد أن بين مؤدى الأوراق المشار إليها وفند أقوال شاهد النفي انتهى الى القول « بأن المحكمة ترى من أجل ذلك أن فيصل قد عمل على جلب مادتي الكوكايين والنوفوكايين الى القطر المصري بدون ترخيص وأن أخاه هشام اتفق معه على ذلك وأنه استلم الزجاجات الخمس المحتوية على هذه المواد بداخل الطردين من الجاويش هيرمتياج وأحزرها وهو يعلم بما تحتويه من مواد بطبيعة هذه المواد » ولما كانت الأدلة والاعتبارات التي استخلص منها الحكم ثبوت جريمة الجلب والاحراز على الطاعن من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فان مجادلة الطاعن على الصورة الواردة بوجه الطعن لا تقبل منه ولا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . (وثالثا) بأن الحكم المطعون فيه قد ذكر أنه تبين من التحليل أن المادة الموجودة في الزجاجات الصغيرة وزن تسعة جرامات من مادة الكوكايين وأن المادة الموجودة في الزجاجات الأربع الكبيرة هي مادة النوفوكايين ولما كان الكوكايين والنوفوكايين من المواد

أنه يعمل على تهريب بضائع حريرية وأن الجنديين الانجليزيين رفضا مساعدته في ذلك إذا لم يقدم لهما مخدرات يطمعان في أن يكسبا منها أكثر مما يكسبانه في تهريب الحرير فأحضر لهما مادة غير مخدرة تشبه الكوكايين وسلمها اليهما ولكن المحكمة ردت على هذا الدفاع ردا غير مقنع .

« وحيث ان المحكمة ردت على الدفاع المشار اليه في وجه الطعن بقولها: « انه ظاهر من هذه الأقوال أن فيصل هذا يسلم بأنه أعطى للجنديين جوزيف سدوف بيكوفسكى وفيكتور جويلم مادة تشبه الكوكايين وقد تبين من التحليل أن هذه المادة هي كوكايين فعلى ونوفو كايين ولا يعقل أن يكون بيكر فسكر قد استبدل بالمادة التي أخذها من فيصل مادة أخرى أحضرها إلى القطر المصري لا يعقل ذلك لأن بيكر فسكر لم يكن يعلم أن فيصل قد خدعه في نوع المادة على قول فيصل ولأنه لا يمكن أن يكون بيكر فسكر قد دفع من جيبه الخاص بضمن المواد المضبوطة على ضمانته لمجرد الايقاع بفيصل فضلا عن أنه لا يوجد بينهما ما يدعو لهذا التلقيق . » وفي هذا ما يكفي لتفنيذ دفاع الطاعن .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس أن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى ورقتين ضبطتا معه وقد ورد بهما لفظ (تكتنين) أى صفيحتين وذهبت المحكمة إلى أنهما أرسلتا إلى الطاعن من أحد أفراد العصابة مع أن

« وحيث انه مادام الطاعن كان متهما مع الآخرين في جلب المواد المخدرة واحرازها فان براءتهم كلهم ابتدائيا ثم أدانة واحد منهم استثنافيا بناء على استثناف النيابة بالنسبة اليه وحده لا يصح عده تناقضا متى كانت الادانة مبنية على أسباب صحيحة لأن الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا يمكن أن يكون له قوة الشيء المحكوم به إلا بالنسبة الى من لم يستأنف ضدهم .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه لا يعرف ان كان الخطاب الذى سلم اليه صادرا حقيقة من أخيه فيصل مكتوبا بخطه أم لا ولكن المحكمة اعتمدت في قضائها بالادانة على هذا الخطاب دون أن تحقق دفاعه .

« وحيث انه فضلا عن أن الطاعن لم ينكر صراحة في دفاعه صدور الخطاب من أخيه فيصل فان الحكم قدبنى على ما استخلصته المحكمة من ورود هذا الخطاب باسمه مع الطرددين ومن سائر الأدلة العديدة الأخرى التي أوردتها في حكمها مما يفيد أن المحكمة لم تر محلا لتحقيق الدفاع المشار اليه على أساس أن ثبوت عدم صدور الخطاب من فيصل ليس من شأنه أن يغير من النظر الذى ارتأته .

« وحيث ان حاصل الوجه الرابع أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن أخاه فيصل الذى لم يستجوب في التحقيق سئل أمام السلطات الحربية في سوريا فقرر

« وحيث ان ما يشير اليه الطاعن في هذا الوجه ليس مما كان متعينا على المحكمة بحثه وبيانه في الحكم ما دام يجوز في العقل أن يكون قد حصل تغيير المقدار لأي سبب من الأسباب بعد كتابة الخطاب أو أن الكتابة حصلت على أساس آخر وفق التحقيق إلى معرفته أو لم يوفق .

« وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .
(طعن مقام نهي المسجى ضد النيابة رقم ١٥٩٩ سنة ١٥٠٠)

٣٠٩

٤ يونيه سنة ١٩٤٥

مراذ مخدرة . تدير المتهم جلب المواد المخدرة من الخارج . تسلمهم إياها ونقلها بالفعل إلى سيارة لهم . استعانتهم بعد ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني . ابلاغ رجال الجيش سلطة البوليس وطلب هذه اليهم النظام بقبول المساعدة حتى تتمكن من ضبط أفراد العصابة . هذا لا يرفع عن المتهمين المسؤولية عما وقع منهم . لا يقبل منهم القول بأن ما وقع منهم كان بناء على تدخل البوليس أو تمريضه .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها أن المتهمين هم الذين دبروا جلب المواد المخدرة من خارج البلاد ، وأنهم حين علموا بوصولها خفوا لتسليمها ونقلوها بالفعل إلى سيارة لهم فان ما يكون من استعانتهم في ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني على ظن أن هؤلاء سيعاونونهم في الجريمة بتسهيل دخول هذه المواد إلى البلاد ، وإبلاغ هؤلاء سلطة

إحدى الورقتين صادرة إليه من حيدر الركاابي الذي يداينه بمبلغ ثابت بمستندات رسمية من قبل تاريخ الحادث والأخرى من السيدة رضية بنت خالته وكل منهما لم يرد له ذكر في التحقيق ولم يقل أحد أنه من أفراد العصابة .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جسدا في وقائع الدعوى وأدلتها مما يملك قاضي الموضوع كامل السلطة في بحثه وتقديره ولا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان مؤدى الوجه السادس أن الحكم المطعون فيه ذكر أن رجال البوليس علموا من الجندي البريطاني أن منير السختمان رفض تسليم الطردين إلا بحضور الطاعن مع أن الثابت ان الجندي هو الذي طلب تسليم الطردين لمنير والطاعن معا .

« وحيث انه ما دام الثابت أن الطردين سلما إلى الطاعن وأن هذا كان على علم بما يحويانه من مواد مخدرة وكان على اتفاق مع أخيه فيصل على جلب هذه المواد من سوريا كما قال الحكم فلا يهم ان كان منير قد رفض تسليم الطردين إلا بحضور الطاعن أو أن الجندي البريطاني هو الذي رفض ذلك وطلب تسليمهما إلى منير والطاعن معا .

« وحيث ان محصل الوجه السابع أنه ورد في الخطاب المقول بارساله من فيصل إلى الطاعن أن السكمية المرسلة هي ٧٠٠ جرام موضوعة في خمس زجاجات مع أنه ورد في الحكم أن محتويات هذه الزجاجات بلغ مجموع وزنها ٤١٤ جراما فقط ولم يبين الحكم علة هذا النقص .

البوليس ، وطلب هذه السلطة إليهم التظاهر بقبول المعاونة حتى تتمكن من القبض على أفراد العصاة — ذلك ليس فيه ما يرفع مسئولية المتهمين عما وقع منهم عن طوعية واختيار تنفيذاً لمقصدهم من العمل على جلب المخدرات ثم وضع يدهم عليها إثر وصولها . ولا يصح القول بأن ذلك إنما وقع منهم بناء على تدخل من البوليس أو تحريض منه

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه هذا الطعن يتحصل في أن المحكمة لم تبين الفعل الذي ارتكبه الطاعنان واعتبرته مكوناً للجريمة جلب المخدرات التي دانتها وأنها لم تجبها إلى طلب سماع شاهد ولا ردت على هذا الطلب .

« وحيث انه لا محل لما يثيره الطاعنان بهذا الوجه فإن المحكمة قد بينت في الحكم واقعة الدعوى بما يفيد أنها دبرا مع آخرين معها استيراد كمية من الحشيش من خارج البلاد بواسطة عصاة أخرى وأنهما بعد أن وصل الحشيش إلى القاهرة تسلماه ونقلاه إلى سيارة أعداها لحمله ، وقد استدلت المحكمة على ذلك بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما قالت به — أما عن الشاهد المشار إليه في الطعن فإنه ليس في محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ما يدل على أن الدفاع طلب سماعه .

« وحيث ان باقى الأوجه يتحصل في القول بعدم وجود جريمة في الواقعة لأن البوليس أصدر أمراً بالسماح بدخول الحشيش

إلى داخل البلاد خلافاً لما تقضى به لائحة الجمارك ، وأنه مع علمه بدخوله لم يبادر إلى ضبطه كما يقضى به واجبه في العمل على منع ارتكاب الجرائم بل استعمله في خلق الجريمة بأن أوصله للمتهمين وحرّضهم على ارتكابها .

« وحيث ان المحكمة قد بينت ان الطاعنين وباقي زملائهما هم الذين دبّروا جلب المخدر من خارج البلاد وأنهم حين علموا بوصوله خفوا لتسليمه ونقلوه بالفعل إلى سياراتهم فإن كانوا قد استعانوا في ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني ظناً منهم أن هؤلاء سيءاءونهم في الجريمة بتسهيل دخول المخدر إلى البلاد وتوصيله إليهم إلا أن رجال الجيش بدلاً من ذلك قد أبلغوا سلطة البوليس التي طلبت إليهم التظاهر بقبول طلب المتهمين حتى تتمكن من القبض على أفراد العصاة فإن هذا ليس فيه ما يرفع مسئولية المتهمين عما وقع منهم عن طوعية واختيار تنفيذاً لمقصدهم من العمل على جلب المخدر ثم وضع يدهم عليه أثر وصوله إذ لا يصح القول بأن ذلك إنما وقع منهم بناء على تدخل البوليس أو تحريضه .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد محمد القاسم وآخرين ضد النيابة رقم ١١٠ سنة ١٥ ق)

إقفاله لا يهم البحث فيه إلا إذا كان الإجراء المطلوب عمله في قلم الكتاب لم يتم . أما إذا كان قد تم بالفعل فلا يهم إذا كان تمامه حصل في الوقت المقرر لعمل الموظفين في مكاتبهم أو بعده ، لأن نظام تقرير أوقات لعمل الموظفين ليس معناه بالبداية منعهم من العمل في غير الأوقات المقررة بل معناه فقط عدم إلزامهم بأن يعملوا في غير الأوقات .

المحكمة

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أنه كان واجبا على المحكمة أن تبحث في الحكم المطعون فيه أمرين أحدهما هل الإصابة الثانية التي حصلت من المصادمة بحسم راض والتي سألتها عنها تؤدي وحدها إلى وفاة المجنى عليه والآخر هل كانت الإصابة الأولى المنسوبة إلى المتهم الآخر أنه أحدثها بعبارة ناري كافية في أحداث الوفاة . ومع عدم بحث هذين الأمرين لا يمكن أن يقال أن الطاعن مسئول عن الوفاة . ثم إن نية القتل غير متوافرة في الدعوي خصوصا وأن الطاعن كان يرى ابنه يحمل ببندقية ويضرب بها المجنى عليه وكان في إمكانه أن يأمر ابنه بإطلاق العيار ثانيه وثالثه بل كان في وسعه أن يأخذ البندقية من ابنه ويطلقها هو عليه . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم ختم بعد ثلاثين يوماً لأنه صدر في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٥ وإذا كان قد أودع قلم الكتاب في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٥ إلا أن ذلك إنما كان بعد انتهاء العمل وانصراف الموظفين من قلم الكتاب .

٣٩٠

٤ يونيو سنة ١٤٥

١ — قابل . انماق المتهمين على قتل المجنى عليه . ضرب أحدهما إياه بالعصا قاصدا قتله . إطلاق الآخر عليه بقصد قتله عيارا ناريا أصابه فتوفي . الضارب بالعصا هو أيضا فاعل .

٢ — نقض وإبرام . حكم . إيداعه قلم الكتاب موقعا عليه قبل انقضاء اليوم الثلاثين . الادعاء بأن إيداعه إنما كان بعد انتهاء الموظفين من عملهم اليوم وانصرافهم من المحكمة في اليوم الثلاثين . ذلك لا تأثير له . هذا القول لا يكون له تأثير إلا إذا كان الإجراء المطلوب عمله في قلم الكتاب لم يتم . نظام تقرير أوقات العمل ليس معناه منع الموظفين من العمل في غير الأوقات المقررة .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين اتفقا على قتل المجنى عليه فلما أبصرهما قادمًا في الطريق انقضا عليه ، وضربه أحدهما بالعصا ، وأطلق عليه الآخر عيارا ناريا أصابه فتوفي من هذه الإصابة ، فإن الضارب بالعصا يكون هو أيضا فاعلا في جناية قتل المجنى عليه ولو أن الوفاة لم تحدث من الضرب الذي أوقعه

٢ — متى كان الحكم قد أودع قلم الكتاب موقعا عليه قبل انقضاء الثلاثين يوما على النطق به فلا يصح طلب إبطاله بمقولة إن هذا الإيداع إنما كان بعد انتهاء الموظفين من عملهم وانصرافهم من المحكمة في اليوم الثلاثين . فإن ذلك لا تأثير له إذ إقفال قلم الكتاب أو عدم

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على محمود محمد سليمان والطاعن بأتهما : « قتل عبد العليم أحمد خليفة عمدا وذلك بأن أطلق عليه المتهم الأول عياراً نارياً وضربه الثاني بعصا ثقيلة على رأسه قاصدين قتله فأحدثا به الاصابات الموضحة بالصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الاصرار » ومحكمة الجنايات دانت الطاعن بجناية القتل العمد واستبعدت ظرف سبق الاصرار وذكرت واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات فيها بقولها ان « القاتل عبد العليم أحمد خليفة كان هو والذو أحمد خليفة عمارة عائدين قبيل العصر من سوق الزرابي وابنه راكب على حماره يتقدمه على ترعة السوهاجية مارين على زراعة برسيم للمتهمين الأول والثاني (الطاعن) خرج عليهما المتهمان الأول والثاني وأطلق أولهما عياراً أصاب القاتل ثم ضربه المتهم الثاني بزقلة على رأسه وهرب وقد توفي القاتل بعد قليل » ثم أوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت هذه الواقعة فذكرت أنها ثبتت لديها بشهادة والد القاتل أحمد خليفة عمارة أنه كان عائداً مع ابنه عصرا من سوق الزرابي وابنه على حمار يتقدمه وهو يمشى وراءه حتى مرا على زراعة برسيم للمتهمين الأول والثاني فبصر بهما هناك ورآهما آتيان إليهما ومع أولهما بندقية ومع الثاني « زقلة » فزل ابنه من فوق الحمار ليهرب منهما فزلت قدمه فسقط فأطلق عليه أولهما عياراً أصابه عن قرب وهو راقد على ظهره ثم ضربه المتهم الثاني محمد سليمان عبد الحميد « بزقلة » على رأسه بعدئذ

والقاتل راقد لم يتحرك وقال ان سبب ذلك حصول معركة منذ أقل من سنة قتل فيها على أحمد خلاف من أقارب المتهمين واتهم فيه ابنه القاتل (عبد العليم أحمد خليفة) ولم يكن اتهمه رسمياً في التحقيق بل أسروا التهمة في أنفسهم للانتقام منه ولأن الشاهد قال بالجلسة أن القاتل ضرب أولاً من قبل المتهم الثاني « بالزقلة » وهو راقد على الأرض » ثم ثنى عليه المتهم الأول بالعيار خلافاً لأقواله السابقة في التحقيقات والتي تراها المحكمة صحيحة وأنه إنما بدلها بالجلسة بسبب وفاة المتهم الأول وليحمل المتهم الثاني عبء القتل كله في ظنه . وتأيدت شهادته بالكشف الطبي الموقع على القاتل المؤيد لوصف الشاهد للحادثة والبال على إصابته بجرح ناري في العنق من الأمام حوله نمش بارودي أحدث كسرا متفتتا بالفقرة السابقة العنقية والأذني الظهرية والضلع الأول متمزقا جزئيا بالنخاع بالنصف الأيسر وعلى إصابته بهما تورما بالجهة اليمنى من الغدوة بالجداري الأيمن وكسر به ذى فرعين أعلا الحد به نحو ٢٥ سم وعلى بعد ١ سم أحدهما من الآخر يميلان من الخلف إلى الأمام ويلتقيان بعد ٤ سم من نقطة الوحشية ثم لأسفل على الصدغى الأيمن لناحية قاعدة الجمجمة ، وتحت الكسر نزيف على سطح المخ من اليمن مضاعف للأم الحنونة ومساحته قدرها ١٢ في ٨ سم بالقسم الجداري ومساحته ١٠ في ٦ بالقسم الصدغى من الأسفل ووجد شرخ بقاعدة الجمجمة مارا بالحفرة المتوسطة خلف النخاع الأصفر وأن هذه الاصابات بالرأس نتيجة مصادمة راضة شديدة سبقت

الوفاة بقليل . وقال الطبيب الشرعى ان الوفاة هي نتيجة الجرح النارى وما صحبه من صدمة عصبية نتيجة كسر العظام الفقرى وتمزق النخاع وكسر الضلع الأول مضافا إليها الكسر بقوة الرأس وقاعدتها والتزيف بالمخ . وبما أن نية القتل العمد ثابتة قبل المتهم الثانى عبد المجيد من استعماله آلة قاتلة هي عصا شديدة ومن الاصابة بها فى مقتل بالرأس إصابة راضة رضا شديدا أحدثت كسرا بالجمجمة وبقاعدة الجمجمة وأحدثت نزيفا مضاعفا فى مساحتين كبيرتين بالأم الحنونة وهي الغشاء الملاصق للمخ وجاءت عقب إصابة أخرى من عيار نارى فمجلت بالوفاة . ولو أن الطبيب الشرعى نسب الوفاة فى هذه الحالة أولا إلى إصابته بالعيار النارى مع ما صحبها من صدمة عصبية وكسور بالجمجمة ونزيف مضاعف بالأم الحنونة إلا أن الاصابة الثانية هي بوصفها الثابت بالكشف الطبى هي إصابة قاتلة بنفسها وقصد بها الاجهاز على المصاب فأجهزت عليه فى الحال فتعتبر قاتلة ومسببة للوفاة وحدها أو مع الاصابة التى سبقتها . وبما ان سبق الاصرار غير متوافر إذ المتهم يوجد عادة فى هذا المكان الذى به زراعة ولا يعلم متى نوى ارتكاب القتل وقد تكون نية الانتقام العامة قائمة لديه لكن التعميم على قتل المجنى عليه بالذات لم يعم لديه إلا فجأة حين رآه يمر اليوم أمامه . . .

« وحيث انه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ قانون العقوبات وتعليقات وزارة الحقاينة عليها والأمثلة التى وردت فى هذه التعليقات شرحا لها أنه يعتبر فاعلا — أولا — من

يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها سواء وحده أم معه غيره . وثانيا — من تكون لديه نية التدخل فى ارتكاب الجريمة فيأتى عمدا عملا من الأعمال التى ارتكبت فى سبيل تنفيذها متى كان هذا العمل فى حد ذاته يعتبر شروعا فى ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به بل تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها ، فإذا ما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل ثم اعتدى كل منهم على المجنى عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه فإن كلا منهم يعتبر فاعلا لا شريكا ، إذا كانت وفاة قد نشأت عن فعل واحد منهم عرف أو لم يؤيد هذا النظر الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٩ المذكورة ، إذ الأولى خاصة بكل من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها ، أما الثانية فخاصة بحالة تعدد المتهمين المتفقين عليها إذا كان كل منهم لم يساهم فيهم الأولاهم بالعمل الذى أتاه فى جزء منها فقط حتى يعطى قد ارتكبت بجملته أعمال . وهذا هو الظاهر من النص التشريعى الذى أخذت عنه الفقرة الثانية المذكورة وهو المادة ٣٧ من القانون الهندى .

« وحيث انه متى كان هذا مقرا وكانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه . أن الطاعن وابنه المتهم الأول اتفقا على قتل المجنى عليه ولما أبصره قادمًا فى الطريق انقضا عليه وانهاى على الطاعن بالعصا قاصدا قتله كما أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا بقصد قتله أصابه فتوفى من إصابته — متى كان ذلك فإن الطاعن يكون فاعلا فى جنابة قتل المجنى عليه — كما قال الحكم بحق — ولو كانت

الوفاة لم تحدث من الضرب الذي أوقعه بل حدث من فعل المتهم الأول - وإذن لا وجه لما يتمسك به الطاعن في الشق الأول من طعنه .

« وحيث أن ما يثيره الطاعن بصدد نية القتل مردود بأن المحكمة أثبتت عليه بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها أنه حين اعتدى على المجنى عليه بالضرب بالعصا كان ينوى قتله وإزهاق روحه ، وإذن فمجادلته على الصورة الواردة في طعنه لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

« وحيث أن ما يقوله الطاعن من أن الحكم لم يختم إلا بعد مضي ثلاثين يوما على النطق به غير صحيح فإنه هو يقرر في طعنه أنه صدر في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٥ وأودع قلم الكتاب موقعا عليه في ٢٦ من إبريل سنة ١٩٤٥ أي قبل انقضاء مدة الثلاثين يوما . أما قوله بأن إيداع الحكم قلم الكتاب في يوم ٢٦ من إبريل سنة ١٩٤٥ إنما كان بعد انتهاء الموظفين من عملهم وانصرافهم من المحكمة فلا تأثير له لأن قفل قلم الكتاب أو عدمه لا يهم البحث فيه إلا إذا كان الاجراء المطلوب عمله في قلم الكتاب لم يتم أما إذا كان قد تم بالفعل فلا يهم إذا كان تمامه حصل في الوقت المقرر لعمل الموظفين في مكانهم أو بعده إذ أن نظام تقرير أوقات لعمل الموظفين ليس معناه بالبداية منهم من العمل في غير الأوقات المقررة بل معناه فقط عدم التزامهم بأن يعملوا

في غير تلك الأوقات .
« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد سليمان عبد الجيد ضد النيابة رقم ١٢٢٠ سنة ١٥ ق)

٣١١

٤ يونيه سنة ١٩٤٥

وصف التهمة . إحالة المتهم إلى المحكمة بتهمة ضرب أفضى إلى الموت . مناقبته على أساس أنه تسبب في اقل بدم احتياطة دون لفت الدفاع إلى ذلك . خطأ . متى يكون للمحكمة أن تعدل في حكمها وصف التهمة ؟
(المادتان ٢٧ و ٤٠ تشكيل)

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة ضربه المجنى عليها ضربا لم يقصد منه قتلها ولكنه أفضى إلى موتها فغيرت المحكمة التهمة وعاقبته على أساس أنه تسبب في القتل بعدم احتياطة وتحزره من غير أن تلفت الدفاع إلى ذلك . فإنها تكون قد أخطأت بإسنادها إليه واقعة لم ترد في الإحالة . وكان الواجب عليها إذا كانت تلك الواقعة مما شمله التحقيق أن تجرى هذا التعديل في الجلسة بمواجهة الدفاع ، كما هو مفهوم المادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، أما أن تجرى التعديل في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى فإن ذلك منها يبطل حكمها . لأن التعديل على هذا الوجه لا يكون إلا في حالة تغيير وصف الأفعال المرفوعة عنها الدعوى وما شاكل ذلك من الأحوال التي نصت

عليها المادة (٤٠) تشكيل والتي ليس من شأن التغير فيها الاضرار بالدفاع أو خدعه .

المحكمة

« حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة ضرب المجنى عليها ضرباً لم يقصد منه قتلها ولكنه أفضى إلى موتها فغيرت المحكمة التهمة وعاقبته على أساس أنه تسبب في القتل بعدم احتياطة وتجرؤه من غير أن تلفت الدفاع إلى ذلك .

« وحيث ان الطاعن أحيل إلى محكمة جنايات مصر لمحاكمته بتهمة ضربه كريمة عبد الفتاح عمداً بان دفعها بيده فاصطدمت بالأرض وحدثت بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلها ولكنه أفضى إلى موتها لمعاقبته بمقتضى المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات .

ومحكمة الجنايات بعد أن سمعت الدعوى قضت بمعاقبة الطاعن بالسجن مع الشغل لمدة أربعة أشهر باعتبار أن ما وقع منه هو جنحة قتل خطأ منطبقة على المادة ٢٣٨ وقالت في ذلك أنها لا تصدق رواية والد المجنى عليها ولا والدتها من أن المتهم ضرب أحدهما بالمجنى عليها أو أنه ضرب الأم فاصابت بالضربة المجنى عليها فكل ذلك كذب صريح والذي نعول عليه المحكمة هو ما جاء على لسان عبد الفتاح عبد الشافي والد المجنى عليها بتحقيق النيابة والذي حاصله أن المتهم كان يضربه فجاءت فتحية عبد القادر تضربه من الخلف وهو بارك فوقه وهي تحمل طفلتها فضربها

المتهم بيده فاندفعت الأم من أثر الضربة إلى الحائط واصطدمت به واصطدمت المجنى عليها كذلك فحصلت لهما الاصاباتان المبيعتان بتقرير الطبيب الشرعى فماتت على الأثر ثم قالت أن الواقعة الواردة في قرار الاحالة لم تثبت ولم يؤيدها التحقيق ولا تقرير الطبيب الشرعى وإنما الذى ثبت هو الصورة التى أخذت بها المحكمة ولذلك كانت المحكمة فيما أجرتة على الوجه المتقدم قد أسندت إلى الطاعن واقعة لم ترد في أمر الاحالة وعدلت التهمة بناء على ذلك فانه كان يجب عليها إذا كانت تلك الواقعة مما شمله التحقيق أن يجوز هذا التعديل في الجلسة بمواجهة الدفاع كما هو مفهوم المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . أما وهى لم تفعل وأجرت التعديل في الحكم بعد أن فرغت من سماع الدعوى فان ذلك منها يبطل حكمها لأن التعديل على هذا الوجه لا يكون إلا في حالة تغير وصف الأفعال المرفوعة عنها الدعوى وما شاكل ذلك من الأحوال التى نصت عليها المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والتي ليس من شأن التغير فيها الاضرار بالدفاع أو خدعه .

« وحيث انه لذلك يتعين لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن إبراهيم السيد المحضرى ضد النيابة رقم ١١٢٣ سنة ١٥ ق)

الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين من جريمة الزنا ورفض الدعوى المدنية قبلها على أساس انفصام رابطة الزوجية بالطلاق الذي أوقعه الطاعن على زوجته المتهمة الأولى وعدم توافر القصد الجنائي لديهما ، قد أخطأ لأن المقرر في مذهب الامام أبي حنيفة أن الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والحل بل تبقى الزوجة قائمة على الرغم من حصوله وتكون المطلقة مطالبة بالأمانة والاخلاص لزوجها مستحقة للعقاب ان عارفت إنما ولأن المتهمة الأولى لا يمكن أن تجهل ما تقضى به أحكام الشريعة الاسلامية التي عقد الزواج بموجبها من أن المطلقة طلاقاً رجعياً تظل زوجة إلى انقضاء العدة وفضلاً عن ذلك فإن الحكم لم يأت بأسباب خاصة تبرر رفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن .

« وحيث انه يستفاد مما أورده الحكم المطعون فيه من أسباب أن المحكمة استخلصت استخلاصاً سائفاً من طرد الطاعن للمتهمة الأولى على أثر الطلاق الذي أوقعه عليها حتي اضطرت للإقامة في مسكن خاص بها في معزل عنه ، ومن مقاضاته لها في دعوى مدنية وجهها إليها قبل أن يقع الحادث بزمن غير قصير وأعلنها فيها باسمها منسوبة إلى عائلتها ومجردة من اسمه هو بطلب الحكم ببطالان عقد الهبة السابق صدوره إليها وبراءة ذمته من المبالغ التي التزم بدفعها إليها والتي اشترط لاستحقاقها قيام الزوجية بينهما مادام قد طلقها قبل حلول مواعيد دفعها — استخلصت المحكمة من تصرف الطاعن مع زوجته على هذا النحو أنه لا يستحق قبلها تعويضاً ما على أساس أنه قصد في الواقع بطلاقها أن ينفصل عنها

٣١٢

١١ يونيو سنة ١٩٤٥

تعويض . زوج طلق زوجته طلاقاً رجعياً . استخلاص المحكمة استخلاصاً سائفاً من تصرفاته معها بعد الطلاق أنه لا يستحق تعويضاً قبلها عن واقعة الزنا التي اتهمها بها . المناقشة في نوع الطلاق الذي وقع وآثاره القانونية . لأجل لها مادام البحث مقصوراً على التعويض .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة استخلصت من وقائع الدعوى وظرفها أن المدعى بالحقوق المدنية لا يستحق قبل زوجته المطلقة طلاقاً رجعياً تعويضاً ما عن واقعة الزنا التي اتهمها بها ورفضت بها الدعوى عليها . على أساس أنه هو الذي بتصرفاته معها بعد الطلاق الذي أوقعه عليها قد كشف عن مقصده الأكيد عن الانفصال عنها نهائياً وأطلقها من قيود الزوجية وأقالها من كل تبعاتها ، فإن تقرير المحكمة ذلك هو في حدود سلطتها في تقدير وقائع الدعوى . وإذا كان ما أورده في حكمها مما استخلصت منه ذلك مؤدياً إليه ومسوغاً لما قضت به من رفض دعوى التعويض بغض النظر عن نوع الطلاق الذي وقع وآثاره القانونية ، إذ النتيجة واحدة ولو كان الطلاق لم يحصل ، فإن المجادلة في هذا الصدد لا تقبل أمام محكمة النقض ما دام البحث مقصوراً على التعويض .

الحكم

« حيث ان أوجه الطعن تتحصل في أن

نهائيا وأن يتركها وشأنها فطردها من بيته وتركها تقيم وحدها في منزل آخر استأجرته هي ووضعت عليه لوحة باسمها الخاص ثم أنه لما رفع عليها الدعوى المدنية جردها من كل ما يدل على أنها زوجته . ولما كان هذا قد يفيد أن المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص به هو قد حلل زوجته بالطلاق الذي أوقعه عليها من كل قيود الزوجية ، وكانت المحكمة قد قدرته على هذا الاعتبار ، وكان تقديرها في حدود سلطتها لتعلقه بوقائع الدعوى ، وكان هذا منها من شأنه أن يؤدي إلى رفض دعوى التعويض بغض النظر عن نوع الطلاق الذي أوقعه المدعى على زوجته وآثاره القانونية لأنه يؤدي إلى هذه النتيجة ولو كان أي طلاق لم يحصل — لما كان ذلك قاتل المجادلة التي يثيرها الطاعن في هذا الصدد لا تقبل منه لدى محكمة النقض ما دام الكلام مقصورا على التعويض الذي يطلبه المدعى لنفسه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن في جملته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا (طعن مدام نيودوراجان تشاماييدس وآخر ضد النيابة رقم ٤٨ سنة ١٥ ق)

٣١٣

١١ يويه سنة ١٩٤٥

تفتيش . قبض صحيح . التفتيش الذي يجربه من خول القبض يكون صحيحا . إثبات الحكم أن القبض وقع صحيحا والنفاذ مع ذلك عن الدليل المستند من التفتيش الذي أجرى عقب القبض . خطأ .

المبدأ القانوني

إنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش

الذي يرى من خول القبض لإجراؤه على المقبوض عليه صحيحا لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازما ، ضرورة أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ، ابتغاء استرجاع أحرته ، بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح على من قبض عليه . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى أن كل ما يخوله القبض فالتفتيش يخوله حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه . وإذن فاذا كان الحكم مع ما أثبتته من أن القبض على المتهم وقع صحيحا قد التفت في قضائه عن الدليل المستند من التفتيش الذي وقع على أثر القبض فانه يكون خاطئا

المحكم

« حيث أن النيابة العمومية تتمسك في طعنها بأن الحكم المطعون فيه أقر القبض على المتهم بمعرفة ضابط البوليس فذكر أنه صحيح وقانوني بناء على أمر صادر من النيابة العمومية وإذن فتفتيش المتهم يكون صحيحا خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه « أحرز دواء مخدرة (أفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا » . ومحكمة أول درجة دانت به هذه الجريمة . والمحكمة الاستئنافية قضت له بالبراءة لبطلان التفتيش وقالت في ذلك : « أنه تبين من التحقيقات أن ضابط النقطة قد أجرى الضبط والتفتيش فعلا دون الحصول على إذن من الجهة

المختصة مرتكناً على أنه من حقه القبض لأن المتهم مطلوب لتنفيذ أحكام ضده فمن حقه تفتيشه قبل إدخاله السجن خشية أن يكون معه أسلحة أو ممنوعات وإن مثل هذا الاجراء واجب دون احتياج الى الحصول على اذن به وانه لم يكن يقصد تفتيش المتهم للبحث عن مخدرات بل أن ضبطه قطعة الأفيون بحجب المتهم حصل عرضاً . وحيث أن المتهم قد دفع بطلان القبض وبطلان التفتيش ارتكنا على أن السبب الحقيقي في قيام الضابط هو البلاغ المرسل بامضاء ابراهيم على ضد المتهم والذي أشار اليه الضابط في صدر محضره وأن القانون يحتم عليه في هذه الحالة الحصول على الاذن من النيابة بالقبض والتفتيش وهو ما لم يحصل وتكون إجراءات القبض والتفتيش باطلة . وحيث انه فيما يختص بالدفع ببطلان القبض فإن محكمة أول درجة قد بينت بجلاء في أسباب حكمها أن القبض الذي أجراه الضابط كان في محله ومطابقاً للقانون للأسباب التي ذكرتها والتي تقرها عليه المحكمة وتؤيدها فيما ذهبت اليه . وحيث انه فيما يختص بالدفع ببطلان التفتيش فإن محكمة أول درجة - ٤ - اعتبرت أن القبض يقتضي التفتيش لابعثاره في هذه الحالة إجراءات من إجراءات التحقيق بل باعتباره من مستلزمات القبض ذاته ومقصود منه حماية شخص من يتولى القبض كما ذكرت بأنه فضلاً عن ذلك فإن سجن نقطة البوليس وإن كان لا يعتبر سجناً عمومياً إلا أن التفتيش واجب قبل دخول السجن أياً كان نوعه لتوافر الحكمة فيه وهي خفية أن يرتكب المحبوس جريمة ضد نفسه «أو على

غيره كما أن نظام البوليس يقتضي تفتيش المحبوس قبل إدخاله السجن» . وحيث أن القول بأن القبض يستلزم التفتيش حتماً هو قول لا يمكن الأخذ به إذ أن أحوال التفتيش قد نص عليها صراحة في القانون فأبيح لمأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية (المادة ١٨ - ج) وأبيح للنيابة العمومية تفتيش منازل المتهمين في جنابة أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك وأما إذا كان التفتيش في غير منازل المتهمين فلا تملك النيابة أو من تنتدبه من مأموري الضبطية القضائية اجراء التفتيش إلا بعد الحصول على اذن بذلك من القاضي الجزئي (المادة ٣٠ فقرات ١، ٢) كما أبيح لمأموري الضبطية القضائية أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جنابة أو جنحة وقد قيد هذا الحق ضرورة حضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو نائب العمدة وشيخه وأما في المدن فيحضر شيخ القسم وشاهد (المادة ٣٣ من قانون تحقيق الجنايات) كما نص على هذا الحق فيما يختص بقاضي التحقيق في المواد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ من قانون تحقيق الجنايات وحيث أنه تبين من ذلك أن للتفتيش أحوالاً خاصة قد عينها القانون بمواد خاصة فإذا لم يحصل التفتيش في حدودها وطبقاً لما ورد فيها كان باطلاً ولا أثر له كما أنه لا يمكن القول بأن كل قبض يستلزم حتماً التفتيش لأن القانون قد فرق بين الحالتين وخصص لكل حالة مواد وإجراءات ولم يترتب على القبض

ضرورة التفتيش . وحيث ان التفتيش الحاصل من ضابط النقطة في هذه القضية لم يحصل طبقاً للنصوص آنفة الذكر وفي حدودها وقد قررت محكمة أول درجة أنه لم يحصل علي اعتبار أنه اجراء من اجراءات التحقيق بل حصل قياساً على الحق الممنوح لمأموري السجون العمومية في تفتيش المسجون قبل ادخاله السجن . وحيث أن لائحة السجون قد حددت أنواع السجون التي أبيح لموظفيها التفتيش وهي الايمانات والسجون العمومية بالمديريات والسجون المركزية بالمراكز ولم يعتبر من رجال البوليس ضمن مأموري السجون سوى مأموري المراكز . وحيث ان تفتيش المسجون قبل ادخاله قد ورد بنص خاص فلا يجوز القياس عليه والتوسع فيه . وحيث ان نقط البوليس لا يوجد بها سجون أصلاً وأن الأماكن التي اعتاد رجال البوليس أن يضعوها فيها المتهمين حتى يرحلوا الى السجون لا يمكن أن تعتبر في ذاتها سجونا ولا يطبق عليها عادة لائحة السجون كما أن ضابط النقطة لا يمكن أن يعتبر مأموراً للسجن أو نائباً عنه وتكون ما ذهبت اليه محكمة أول درجة في اعتبار مكان الحجز بالنقطة سجناً واعتبار التفتيش الذي أجراه الضابط صحيحاً هو في غير محله ومخالف لنصوص القانون الصريحة . وحيث انه فضلاً عن ذلك فإنه ثابت من البلاغين المرسل أحدهما لحضرة رئيس قسم المباحث بسوهاج وثانيهما لحضرة مأمور المركز بأنه نسبت المتهم بأنه يتعاطي المخدرات ويتجر فيها مما يرجح معه أن التفتيش الذي أجراه الضابط كان أيضاً

بقصد الوثوق بما اذا كان المتهم يحرز مخدرات كما ورد في الخطابين أم لا خصوصاً وأن الكمية المضبوطة صغيرة الحجم وما كان ليتم عليها الضابط لو كان التفتيش يقصد مجرد إدخال المتهم في الحجز ولم تكن بقصد البحث عن مخدرات . وحيث أنه من كل ما تقدم يكون الدفع ببطلان التفتيش في محله ويتعين قبوله وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم عملاً بنص بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث انه كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش الذي يرى من خول القبض أجراه علي المقبوض عليه صحيحاً لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازماً ضرورة لما أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها للتأمين من شر المقبوض عليه اذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح . وكون التفتيش من مستلزمات القبض بمقتضى القول بأن كل ما يخول القبض يخول التفتيش حتماً مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .

« وحيث انه متى كان هذا مقرراً فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتفت في قضائه الي الدليل المستمد من التفتيش الذي وقع على المتهم على أثر القبض عليه مع ما أثبتته من أن هذا القبض كان صحيحاً يكون قد أخطأ ويتعين إذن نقضه .

(طعن ليا به ضد عبد الحميد السيد حسن رقم ١٠٧٦)

(سنة ١٥ ق)

٣١٤

١١ يونيو سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . قانون إصابات العمل . القول بأن بعض أحكامه متعلقة بالنظام العام جائز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . محله .

المبدأ القانوني

إن القول بأن بعض أحكام قانون إصابات العمل متعلقة بالنظام العام فيصح التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون له محل إلا إذا كانت الواقعة ، كما أثبتتها محكمة الموضوع . تبرر أعمال النص المتمسك بحكمه .

المحكمة

« حيث أن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن محكمة أول درجة قضت ببراءة الطاعن استنادا إلى أن ما قاله أحد الشهود من أن الحادث وقع بسبب نومه لا يمكن تصديقه لأن الذي يؤخذ من أقوال هذا الشاهد أنه إنما استنتج نوم الطاعن استنتاجا من استقامة الطريق عند مكان الحادث وعدم وجود عوائق تحول دون الرؤية . وأضافت إلى ذلك أن الطريق منعرج قبل مكان الحادث ولو كان السائق نائما لما تمكن من مواصلة السير . وبعد أن اقامت الدليل على صحة ما دفع به الطاعن من أنه غير مسئول عن الحادث لأنه إنما وقع بسبب انزلاق السيارة على الطريق المبللة بمياه المطر انتهت إلى القول بأنه لم يثبت أن اهمالا وقع منه . ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بادانته وأسست ذلك على أنه كان نائما

وهو يقود السيارة وأنه لم يثبت سقوط المطر بمكان الحادث ، مع أن ما ذهبت إليه المحكمة من هذا يتنافى مع الثابت بالأوراق . ثم يضيف الطاعن أنه بالنسبة إلى الدعوى المدنية قد قضت المحكمة بتعويض عن قتل أحد المجنى عليهما يزيد على الحد المقدر بحسب قانون إصابات العمل باعتباره شيالا يعمل عند صاحب السيارة . أما المجنى عليه الآخر فلم يكن يستحق أى تعويض عن إصابته لأن ركوبه في سيارة نقل غير معدة للركاب بغير علم من أصحابها يعتبر قبولا منه لتبعته ما قرر يحدث من الأخطار في الطريق .

« وحيث أن المحكمة الاستئنافية إذ قضت بادانة الطاعن في جريمة القتل الخطأ قد أسست ذلك على أن الحادث وقع نتيجة نومه أثناء قيادته السيارة وبينت الأدلة التي استخلصت منها ذلك وهي شهادة أحد الشهود الذي كان يجلس إلى جواره وما أظهرته المعاينة من أن الطريق الذي كانت تسير فيه السيارة معبد ومستقيم وليست به عوائق تمنع الرؤية . ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فإن المجادلة التي يثيرها الطاعن لا يصح قبولها أمام محكمة النقض . أما استطراد المحكمة بصدد دفاع الطاعن بأن الحادث وقع نتيجة الأمطار وتفنيده بأنه لم يبادر بهذا الدفاع من مبدأ التحقيق بل دفع بدفاع آخر ثبت علم صحته وأن الشاهد الذي أبداه لم يقل هو أيضا من بدء التحقيق بوجود آثار المطر في مكان الحادث هذا منها بعد أن قالت بثبوت التبعة للأسباب التي بينها — لا تقبل المجادلة فيه لأن هذه المحاولة لا يكون

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم لم يتعرض لواقعة بيع المسروق وشرائه إلا باعتبارها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة بالجلسة في صدد جريمة السرقة ، ثم قالت كلمته في حقيقة هذه الواقعة بما لا يتجاوز مقتضيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها ولم يكن تعرضه للواقعة المذكورة باعتبارها عقدا مدنيا يطلب أحد طرفيه إثباته في حق الآخر ، فانه لا يصح القول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق الإثبات المقررة في القانون المدني لإثبات العقود .

٢ — إذا كانت المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على أقوال الشاهد الذي يقول الطاعن عنه إنه حصلها عن طريق استراق السمع ، وإنما هي أوردت تلك الأقوال على سبيل تعزيز الأدلة الأخرى التي اعتمدت عليها ، فذلك لا يقدر في صحة حكمها .

المحكم

« حيث ان مبنى أوجه الطعن : أولا - ان كلتا المحكمتين الابتدائية والاستئنافية لم تحقق دفاع الطاعن الذي أبداه في مذكرته المقدمة منه لمحكمة أول درجة بأن صاحب المصنع قرر أن الكاتب هو الذي يأمر بخروج مثل هذا الكتان المسروق . وقد حضر حامى افندى يوسف الكاتب في يوم الجمعة بعد انتهاء العمل — كما قرر خفير المصنع وأمر الخفير بإخراج الكتان المسروق وليس لهذا من معنى إلا أن يكون قد حضر لتنفيذ

لها في حقيقة الأمر من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . وأما ما يثيره بشأن التعويض المدني فردود أولا - بانه لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما بدعيه من أن أحد المجنى عليهما شيال كان يعمل لدى صاحب السيارة وأصيب أثناء العمل وأن الآخر ركب السيارة في ظروف لا يصح معها المطالبة بالتعويض عن اصابته . وثانيا - بان الحكم المطعون فيه ليس فيه ما يفيد صحة هذا الادعاء . ولا يقدر في ذلك القول بان بعض أحكام قانون العمل متعلقة بالنظام العام ويصح التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض لأن ذلك يقتضى أن تكون الواقعة كما أثبتتها محكمة الموضوع تبرر أعمال النص المتمسك بوجوب أعماله من نصوص هذا القانون .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن زكى محمد حسن ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ١١٣٢ سنة ١٥ ق)

٣١٥

١١ يونيو سنة ١٩٤٥

إثبات :

١ — تعرض الحكم لواقعة بيع الشئ المسروق وشرائه باعتبارها عنصرا من عناصر الأدلة في صدد جريمة السرقة . لا يصح القول بأنه كانت على المحكمة أن تتبع طرق الإثبات المقررة في القانون المدني لإثبات العقود

٢ — حكم . قول الطاعن عن الشاهد أنه حصل أقواله عن طريق استراق السمع . إبراد هذه الأقوال في الحكم على سبيل تعزيز الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة . لا يقدر في حكمها .

الاتفاق الذي تم بينه وبين المتهم الأول ، ومع ذلك فإن الطاعن لم يكن موجودا في ذلك الوقت ، وإن كانت وجوده لا يفيد اشتراكه في الجريمة بعد أن ثبت أن الكتابة أو أحدهم هم الذين يستطيعون وحدهم أن يأذنوا بخروج الكتان من المصنع . وفضلا عن هذا فلم يشهد أحد بوجود الطاعن مع المتهم الأول في المقهى ولا باشتراكه في أية مرحلة من المراحل من بدء خروج الكتان من المصنع إلى حين ضبطه . ويقول الطاعن أنه أورد كذلك في مذكرته تلك ما يدحض به شهادة حلمي افندي يوسف ويقطع بكذبها ثم ينتهي إلى القول بأن محكمة الموضوع لم تحقق دفاعه ولم تشر إليه ولو أنها فعلت لتبين لها أن حلمي يوسف حنا المذكور هو الحائز للكتان . بحكم عمله وأن الجريمة هي خيانة أمانة يستحيل أن تتم من غير علمه ويترتب على ذلك القضاء ببراءة الطاعن .

وثانياً — ان محكمة الموضوع قد اعتمدت في ادانة الطاعن على قول المتهم الأول بأنه اتفق معه على شراء الكتان بمبلغ مائة جنيه من غير أن يقدم دليلا كتابيا على ذلك سواء بالنسبة إلى هذا الاتفاق أو بالنسبة إلى مبلغ العشرين جنيها الذي يدعى تسليمه للطاعن تخالفت بهذا القانون لأن المسألة ليست تجارية والطاعن مزارع ويبيع حاصلات زراعته كذلك أخطأت المحكمة في اعتمادها على أقوال علي محمد علي مع أنها نتيجة استراق السمع . والقانون لا يعتبر الدليل الذي يكون مبنيًا على وسائل غير مشروعة أو منافية للأداب . وثالثا — ان الحكم المطعون فيه

إذ قضى ببراءة المتهم الأول مع اعترافه بأن مشاق الكتان لا توجد إلا في المصانع وأنه قد تعامل قبل هذا مع المصنع الذي سرق الكتان منه وتقديمه ما يثبت ذلك ثم عدم عرضه وصولات شراء مشاق الكتان المسروق وادعائه أنه اشتراه من أحد المزارعين — أن الحكم إذ قضى بذلك يكون قد خالف الوقائع الثابتة وأساء إلى مركز الطاعن .

« وحيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه أولا — قد تضمن بما فيه الكفاية الرد على دفاعه المشار إليه وفنده بناء على الاعتبارات التي ذكرها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . وثانيا — لم يتعرض لواقعة البيع والشراء التي يشير الطاعن إليها باعتبارها عقدا مدنيا يطلب أحد الطرفين فيه إثباته في حق الآخر حتى كانت تطالب المحكمة — كما يقول الطاعن باتباع طرق الاثبات المقررة في القانون المدني لاثبات العقود بل تعرض بها كعنصر من عناصر الأدلة المعروضة بالجلسة في صدد جريمة سرقة فقال كلمته في حقيقتها بما لا يتجاوز ولا يصح أن يتجاوز حاجيات الدعوي المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها ، فلم يكن إذن هناك الزام باتباع طرق اثبات معينة في شأنها . أما عن استراق السمع فإن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على شهادة الشاهد الذي يتحدث الطاعن عنه بل أقامته على أدلة عدة ولم تأت بأقوال الشاهد إلا من قبيل تعزيز تلك الأدلة . — وثالثا — قضاؤها ببراءة متهم آخر لما ارتأته المحكمة من عدم ثبوت

التهمة عليه لا يصح ولو كان خاطئاً أن يكون بذاته سبباً لنقضه بالنسبة إلى الطاعن الذي رأت المحكمة ثبوت التهمة عليه بناء على الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن ابراهيم راشد ضد النيابة رقم ١١٣٧ سنة ١٥٠)

٣١٦

١١ يونيو سنة ١٩٤٥

بلاغ كاذب . المحاكمة على هذه الجريمة تصح ولو لم يحصل أى إجراء قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه .
(المادة ٢٦٤ ع = ٣٠٥)

المبدأ القانونى

إن المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على أن من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم نقم دعوى بما أخبر به وهذا مفادة أن المحاكمة على جريمة البلاغ الكاذب لا تتوقف على اتخاذ أى إجراء قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه . فليس من اللازم أن يكون ثبوت عدم صحة البلاغ بحكم نهائى براءة المبلغ ضده أو بقرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبله أو بأمر حفظ ، بل تكون الدعوى مقبولة ويحكم فيها ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه .

الممكن

« حيث أن محصل الوجهين الأول والثانى أن سوء القصد وكذب البلاغ غير متحققين

في الدعوى فإن الطاعن أخبر بحسن نية مأمور المركز بما سمعه من حديث حصل بالتليفون عن جريمة شنعاء تهم الأمة بأسرها ولم يكن يقصد ضرراً ولا كذباً بل أنه أخبر بما أخبر به من غير تريث وبطريق الاشتباه على أن تجري جهة الادارة التحريات اللازمة لكشف الحقيقة وقد ثبت من التحقيق صحة هذا الدفاع انما شهود الاثبات فقد شهدوا ضده محاباة للمجنى عليه لأنهم أصدقاؤه إذ أن بعضهم من أعضاء النادى والبعض الآخر موظفون به .

« وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب المرفوعة بها الدعوى عليه قال فى ذلك « أن محصل وقائع الحادث حسبما كشفت عنه التحقيقات واستبان للمحكمة من سماع شهود الاثبات أن المتهم (الطاعن) تقدم إلى مأمور بوليس بندر المحلة الكبرى بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ فى الساعة ٣ و ٣٥ مساءً ببلاغ كتابى اعترف بالتحقيقات وأمام المحكمة أنه كتب بخطه ووقع عليه بامضائه وكتب بأعلاه كلمة « سرى » ويتضمن هذا البلاغ أنه فى يوم السبت السابق على تاريخ البلاغ أى منذ أربعة أيام سابقة يقول المتهم أنه كان بنادى المحلة وأثناء مروره بالصالة الخارجية حوالى الساعة الخامسة مساءً سمع صوتاً يتحدث تليفونيا « بجهة أخرى » لا يعرفها المتهم وسمع صاحب الصوت يقول (الجريمة ستقع فى البرلمان اليوم) فلم يعرف المتهم هذا الأمر أهمية ولما دخل إلى الصالة الداخلية وجد الأستاذ ابراهيم مكاوى خارجاً فى تلك اللحظة من

حجرة التليفون فلما وقع حادث اغتيال المغفور له دولة الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء السابق وعلم المتهم بالقبض على الجاني يقول المتهم في بلاغه أنه «جد» وأردف هذه الكلمة بما يأتي، ولكن اليوم طالعت في الصحف أن الوزارة تريد ارشادا عن المتصلين بهذه الجريمة، فانارة للتحقيق والعدالة حررت لكم هذا البلاغ لا بلاغه إلى معالي وزير الداخلية والجهات المختصة للنظر خدمة للامن العام والوطن العزيز وبعد أن كتب علامة انتهاء البلاغ أعقبها بالخاتمة الآتية بذيل البلاغ وهي: مع الاحتفاظ بحقي إذا ثبت اتصال المذكور بالجريمة وكان هذا الشرط الأخير بسبب ما أذاعته الوزارة من أنها تمنح مكافأة عشرة آلاف جنيه مصري لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى معرفة باقي الجناة ثم يلي ذلك امضاء المتهم يتبعها بثلاث صفات لشخصه». وبما أن ما مور بنذر المحلة عرض هذا البلاغ على حضرة وكيل نيابة المحلة الكبرى الذي بعد أن افتتح محضره رسميا وأثبت بصدره البلاغ المتقدم الذكر استدعى المتهم المبلغ وبدأ باستجوابه عن موضع بلاغه فرفض الأدلاء بأية معلومات محتجا بوجود أسباب سياسية خطيرة لديه تمنعه من الإفشاء بها في المحلة ولا أمام نيابة طنطا وأصر على ألا يحقق معه سوى سعادة النائب العام فلما أجيب إلى طلبه ومثل أمام سعادة النائب العام وسأله عما يريد ابداءه من أقوال فكرر ما جاء ببلاغه الذي قدمه لما مور بنذر المحلة ولم يزد عليها شيئا وذلك حسبا جاء حرقيا بإشارة سعاده بالمحضر أو بعبارة أخرى لم يكن لدى المتهم أية أسرار سياسية من أي

نوع وكل ما في جعبته ينحصر فيما قدم بذهنه من خيال سطره في بلاغه المنوه عنه آنفا وقد ندب سعادة النائب العام لأجراء التحقيق في صحة هذا البلاغ حضره رئيس نيابة طنطا وكلفه بتفتيش منزل ومكتب المبلغ ضده الأستاذ إبراهيم مكاوي وفعلات تلك الاجراءات كلها وأسفر التحقيق عن كذب هذا البلاغ إذ بعد اطلاع سعادة النائب على التحقيقات أمر برفع دعوى البلاغ الكاذب على المتهم. وأن كذب البلاغ ثبت بالأدلة الآتية. أولا - بدليل مادي مستمد من نتيجة اطلاع النيابة على دفتر المخابرات التليفونية الخارجية بين نادي المحلة الكبرى وخارج هذه البلدة في يوم السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وهو اليوم المقال في بلاغ المتهم بحصول الحديث التليفوني في نحو الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم الذي ارتكب فيه أيضا جناية قتل المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا في الساعة الثامنة مساء بداخل البرلمان إذ ثبت عدم قيد مخابرات تليفونية خارجية إطلاقا على نمرة ١٩٣ المحلة وهو رقم تليفون النادي طوال اليوم المذكور وإنما مقيد في اليوم السابق والملاحق لهذا اليوم مخابرات بل انضح أنه لم تحصل مخابرات خارجية صادرة من مكتب السنترال ومحالة على تليفون النادي في اليوم المذكور ولا في اليوم السابق ولا في اللاحق له. وثانيا - بدليل مادي آخر مستمد من معاينة النادي بأجراء التجربة التي قام بها حضرة رئيس النيابة ووكيل النيابة وهي المشار اليها بالصحيفة الخامسة والعشرين من تحقيقات النيابة إذ انضح أن من يتحدث في التليفون بصوت مرتفع لا يكون صوته

مسموعا لمن في الصلاة الخارجية المنوه عنها
ببلاغ المتهم إذا كان باب الطرقة مغلقا فان
فتح لا تتبين عبارات المتحدث بالتليفون
بوضوح إلا إذا أنصت طويلا وهذا لا يتيسر
إلا إذا كانت الصلاة غير مشغولة ولا توجد
بها حركة على خلاف ما لاحظته حضرة رئيس
النيابة بصدر محضر المعاينة من أن تلك الصلاة
تبدو دائما مشغولة وأن بها طاولة معدة
للعبة كرة الطاولة (البنج بونج) وفوق ذلك
تبين من أقوال الشهود أن هذه الصلاة كانت
مشغولة بحركتهم في الوقت الذي يقول
عنه المتهم بحصول المكالمات التليفونية
من الأستاذ إبراهيم أفندي مكاوي
وذلك بسبب تجمع الشهود قبل مغادرتهم
النادي لحضور حفلة مسحة أفندي الزبدي كما
استبان من المعاينة أيضا أن من يكون بالصلاة
أو بالغرف التي تفتح أبوابها عليها يمكنه أن
يرى المتهم لو أنه كان بها على مقربة من باب
الطرقة التي بها التليفون مع أن هؤلاء الشهود
شهدوا بعدم رأيهم المتهم في ذلك اليوم
بالنادي إطلاقا. وثالثا - بشهادة كل من محمد
يوسف أفندي سكرتير النادي ومحمد محمود
الشريف العامل بالنادي وزميليه محمود محمد حسين
وعبد اللطيف العيسوي وفراش النادي
أبو زيد السيد سليمان. إذ اجمعوا بأنهم لم
يروا المتهم بالنادي في يوم السبت المنوه عنه
في بلاغه. ورابعا - بما ثبت من شهادة محمد
محمد الشريف من أن المتهم حضر إلى النادي
حوالي ظهر اليوم الذي قدم فيه بلاغه إلى
مأمور بندر المحلة وسأل الشاهد المذكور
عن ميعاد مغادرة المجني عليه الأستاذ المكاوي

للنادي في يوم السبت فلما استعلم منه الشاهد
عن السبب أجابه المتهم بقوله أن في ذلك
«سعادة للشاهد» فإذا أضيف إلى ذلك
تقديم المتهم للبلاغ بعد نحو ثلاث ساعات
من هذا الحديث يفهم السر الذي
دفعه إلى تقديمه وهو الرغبة في
الاثراء على حساب الغير مع التنكيل بخصمه
كما سيأتي. وخامسا - بما ظهر من الحافز
للمتهم على اختيار المجني عليه بالذات دون غيره
وهو الباعث له على اتهامه إذ ثبت من شهادة
فراش النادي أبو زيد السيد سليمان التي تأيدت
بشهادة زميله محمد محمود الشريف وسكرتير
النادي أنه من عدة شهور كان المتهم قد حضر
إلى النادي وهو غير مشترك فيه وليس له
حق الدخول فيه فلما رآه المجني عليه أمر
الفراش المذكور بطرده وضربه وفعلا أخرجه
الفراش من النادي فطبعي إذن أن يحملها
المتهم ضغينة للمجني عليه فانتهاز فرصة ارتكاب
الحادث الجلل. فاعلان الحكومة بمكافأة من
من يرشد عن مدبري الجريمة وشركاء الجاني
حتى تحركت في نفس المتهم الحقد الدفين
للمجني عليه فبادر بتقديم بلاغه المذكور.
وسادسا - بما يدل عليه المنطوق وتنطبق به
البداهة والعقل السليم في استعمال شخص
للتليفون وفي محل عام مع التحدث فيه بصوت
عال ليذيع أن جريمة ستقع تلك الليلة في
البرلمان كأنه أبله يلقي بنفسه إلى النهلكة
وهو لا يشعر. وسابعا - بما شهد به باقي
شهود الاثبات بالتحقيق أو بالجلسة وكلهم
ذوو ثقافة عالية وهم محمود أفندي أحمد العباسي
الأستاذ بمدرسة الصنائع والأستاذ مصطفى

أفندي الجزوري المحامي وفؤاد أفندي فارس
مراجع حسابات بنك التسليف ومحمد أفندي
غانم ناظر المدرسة الابتدائية الأميرية
وحضرتي الدكتورين محمود أفندي عفيفي
وراتب أفندي السيد إذ شهدوا بما يؤيد دفاع
المجنى عليه ومستخدمى النادي بأنهم لم يروا
المتهم بالنسبة في يوم السبت ٢٤ فبراير سنة
١٩٤٥ مع أن المتهم يؤكده أنه كان بالنادي من
الساعة ٤ الى الساعة ٥ مساء بالحديقة كما
شهدوا بأنهم لم ينظروا المجنى عليه يتكلم
تليفونيا من النادي في الوقت المذكور ببلاغ
المتهم وثامناً - بما جاء على لسان المتهم
باستجواب النيابة من أنه لم يتقدم ببلاغه
إلا لدى اطلاعه على الاعلان بالجرائم بمكافأة
من يرشد عن باقى الجناة بمبلغ عشرة آلاف
جنيه «راجع صحيفة ٢٩» ويؤيد ذلك احتفاظه
بحقه في المكافأة بذيل بلاغه ولو صح هذا
البلاغ إذن لبادر عقب ساعة تلك المكاملة
التليفونية المزعومة بأخبار البوليس أو النيابة
أو أى جهة حكومية وليس من المعقول
عقلا ما يزعمه بأنه لم يعلم بالحادث إلا بعد
حصوله بثلاثة أيام لغيابه في البلدة لمرض
والدته فهذه البلدة وغيرها من القرى الصغيرة
حتى والعزب والكفور قد علمت صبيحة يوم
الحادث به سيما وهو كما يقول مراسل جريدة
حكومية . وتاسعا - عدم تجريح المتهم
للمجنى عليه وباقى شهود الاثبات بطعن جدى
ويتضح محاولة إبعاد شبهة وجود ضغينة بينه
وبين المجنى عليه من قوله أنه لا يذكر حادث
طرده من النادي بأمر المجنى عليه ، ثم تلاعب
المتهم في تفسير ما جاء ببلاغه بأن المجنى عليه
كان يتكلم تليفونيا مع جهة أخرى بأنه لم

يقصد بذلك أنه كان يحادث بلدة أخرى
خارج المحلة وذلك ردا على السؤال بأنه ثبت
عدم قيد أى مخابرة تليفونية على النادي في
يوم السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وعاشرا
- ما ثبت من شهادة الأستاذ محمود أفندي
العباسي أمام المحكمة أن المتهم كان تلميذا له
بمدرسة النسيج وكانت أخلاقه شاذة وأيده
في ذلك الدكتور راتب أفندي السيد لدى
سؤاله بالتحقيق بأن المتهم رقت من المدرسة
لسوء سلوكه وبذلك شهد أيضا سكرتير
النادي محمد سيف أفندي الذى أضاف بالتحقيق
أن المتهم سبق أرسل إلى النادي مقبوضا عليه
مع أحد العساكر مكبلا بالحديد لاتهمه في
جريمة نصب ليستجوبه حضرة وكيل النيابة .
وحادى عشر - ما ثبت من شهادة عدلى
بولص بالتحقيق صحيفة ٤٧ من أن المتهم
استشاره قبل تقديم البلاغ حوالى الظهر
وأخبره بموضوعه فنصحته الشاهد بعدم
التبليغ لأن الرواية التى يذكرها المتهم غير
معقولة فأجابه المتهم أن هذا واجب وطنى
وله مكافأة مغرية وأنه يبين مما تقدم أن
كافة أركان جريمة الأخبار بأمر كاذب مع
سوء القصد متوافرة فهناك بلاغ كتابي
نخط المتهم وتوقيع معترف به منه يتضمن
أمر استوجب عقوبة فاعله وذلك بما نسبته
المتهم للمجنى عليه كذبا أنه يتآمر مع الغير
على ارتكاب جريمة ستقع في البرلمان وقد
قدم المتهم هذا البلاغ إلى أحد الحكام
الاداريين وهو مأمور بندر بوليس المحلة
الكبرى وثبت من الأدلة المنوه عنها كذب
هذا البلاغ وأن المتهم قدمه بسوء قصد بنية
الاضرار بالمجنى عليه للعداء السابق شرحه

بل تكون الدعوى مقبولة ويحكم فيها ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه . ومتى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة قد أثبتت كذب البلاغ بالأدلة التى أوردتها فإن مجادلة الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون لها محل .

« وحيث ان مؤدى الوجه الرابع أن المحامين امتنعوا جميعا عن الدفاع عن الطاعن نظرا لأن المجنى عليه محام مثلهم .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه غير صحيح لان الثابت بمحاضر الجلسات أن محاميا حضر مع الطاعن وتولى الدفاع عنه أمام محكمتى أول وثانى درجة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا برفضه موضوعا .

(طعن إبراهيم إبراهيم يس ضد النيابة رقم ١١٤٠ سنة ١٥ ق)

٣١٧

١١ يونيه سنة ١٩٤٥

دفاع شرعى . هذا الدفاع لا يكون إلا لمنع اعتداء .
يمكن المتهم على إثر الاعتداء عليه بالفأس من انتزاعها من المعتدى ثم ضربه بها . هذا منه اعتداء معاقب عليه وليس دفاعا .
(المواد ٢٠٩ و ٢١٥ ع = ٢٤٥ و ٢٥١)

المبدأ القانونى

إن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لدفع العدوان .
فتى كانت الواقعة ، كما هى ثابتة بالحكم ، إن المتهم على إثر أن اعتدى عليه المجنى عليه بالفأس قد تمكن من انتزاعها منه فصار أعزل

أنفا بل ان ظروف الحادث سائلة الذك تشير بجلاء على أن المتهم كان يعتقد وقت تقديمه البلاغ لحضرة مأمور البندر عدم صحة ما بلغ به وأنه قصد أن يصيب عصفورين بحجر واحد فالرغبة فى الانتقام من المجنى عليه والشهوة المستطابة إلى المكافأة الكبيرة هما العاملان الأساسيان اللذان حفزا المتهم على تقديم هذا البلاغ الكاذب ومن ثم يتعين عقاب المتهم طبقا لنص المادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات . ويتضح من ذلك أن الحكم قد أثبت توافر جميع الأركان القانونية المكونة لجريمة البلاغ الكاذب التى دان الطاعن من أجلها بما فيها كذب البلاغ والقصد الجنائى . ولما كانت الأدلة التى اعتمد عليها فى ذلك من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة فى طعنه لا تقبل منه لئلا يفتقر الوقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لاشأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن المحكمة قضت بادانة الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب مع أن الدعوى الأصلية التى اتهم المبلغ ضده بالاشتراك فيها لم يفصل فيها بعد .
« وحيث ان المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على أن من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم نقم دعوى عما أخبر به مما يفيد أن المحاكمة على جريمة البلاغ الكاذب لا تتوقف على اتخاذ أى اجراء قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه فليس من اللازم أن يكون ثبوت عدم صحة البلاغ بحكم نهائى ببراءة المبلغ ضده أو بقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى قبله أو بأمر بالحفظ

وبعد ذلك رد على دفاع الطاعن المشار اليه في قوله « انه لا يلتفت الى مادفع به المتهم في الجلسة من انه كان في حالة دفاع شرعى إذ أنه خطف الفأس من المجنى عليه عبد العظيم السيد وتركه اعزلا فما كان للمتهم أن يخشى شيئا فما حدث منه يعتبر اعتداء لا دفاعا شرعيا » .

« وحيث انه لا وجه لما يشيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه قد تناول دفاعه وفنده لأن حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا لمنع اعتداء ولم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه . فمضى كانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم ان الطاعن على أثر اعتداء المجنى عليه بالفأس عليه قد تمكن من اذاعها منه وجرده منها فتركه أعزل لا يستطيع متابعة اعتدائه ثم ضربه هو بالفأس فان هذا منه يعد اعتداء معاقبا عليه ولا يصح في القانون عده دفاعا كما قال الحكم بحق .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
(طعن صاكر عساكر ابراهيم ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١١٤٨ سنة ١٥ ق)

٣١٨

١١ يونيه سنة ١٩٤٥

نصب . عرض المتهم بذكرتين من تذاكر الملاهي على شخصين لشرايهما باعتبار أنهما صالحتان للاستعمال . ما رفع منه في ريل التأثير عليهما لا يهدر السكندى المجرد من أى ظهر خارجى . التذكرتان لم يكن حصل فیهما أى تغيير بعد استعمالهما . المكان الذى حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن يلقى فى دوع المتهمة ثقة خاصة فى النائم . لا عقاب .

المبدأ القانونى

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن

لا يستطيع متابعة اعتدائه ، ثم ضربه هو بالفأس ، فان هذا منه يعد اعتداء معاقبا عليه ولا يصح فى القانون عده دفاعا .

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول فى طعنه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه حين أوقع أفعال الضرب التى عوقب من أجلها ، وقد تمسك الدفاع عنه بذلك أمام المحكمة فردت عليه ردا يتجافى مع حكم القانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن فى جنـاية العاهة وجنحة الضرب وأوقع عقوبة واحدة لارتباط الجرائم بعضها ببعض ذكر واقعة الدعوى بقوله « انه فى يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الموافق ١٥ شعبان سنة ١٣٥٩ بزمم برطس مركز امبابة كان المجنى عليه عبد العظيم السيد عوض والمتهم كل منهما يروى أرضه فحول المتهم مياه الري إلى زراعته ونهر أخا المجنى عليه وطرده فذهب اليه هذا الأخير يعاتبه ويطلب منه ترك المياه تجرى نحو أرضه وقام نقاش بينهما أدى إلى أن ضرب المتهم المجنى عليه بفأس فى رأسه ضربة سببت له عاهة مستديمة كما اعتدى بالضرب أيضا على كل من احمد حسن ومحمد عبد الحى . . » ثم أورد الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت هذه الواقعة ومما قاله فى ذلك ان المجنى عليه عبد العظيم السيد عوض قرر بأنه « سمع استغاثة أخيه السيد السيد عوض فتوجه اليه ورأى المتهم (الطاعن) يحاول ضربه فعانب المتهم وضربه بفأس على رأسه فخطف منه المتهم الفأس وضربه بها على رأسه الضربة التى سببت العاهة المستديمة »

المتهم صادف المجنى عليهما في الطريق العام وعرض عليهما شراء تذكرتين من تذكار الملاهي باعتبار أنهما صالحتان للاستعمال مع أنهما سبق استعمالهما ، وكان كل ما وقع منه في سبيل التأثير فيهما لشراء التذكرتين لا يعدو السكذب المجرد من أى مظهر خارجي يؤيده ، فلا عقاب . وخصوصاً إذا كانت التذكرتان لم يحصل فيهما أى تغيير بعد استعمالهما ، والمكان الذى حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن يلقى في روع المشتري ثقة خاصة في البائع .

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان الجنديين المجنى عليهما ذكرا في التقرير المقدم منهما — لأنهما لم يستجوبا لآامام البوليس ولا أمام النيابة ولا أمام المحكمة — أن شخصاً وطنياً عرض عليهما وهما بيار ولسن شراء تذكرتي لدخول الملهى رتيبة فتمبلا ودفعاه ٧ قروش ثم دخلا الملهى بالتذكرتين وانصرف البائع . وبعد ذلك حضر شخص وطلب أجرة الدخول فرفضا بناء على التذكرتين ثم تركا الملهى وعادا إلى البار فوجدا الشخص الوطنى الذى أرجع لهما نقودهما ثم أخذهما إلى مخفر البوليس ولسكن الحكم دان الطاعن على أساس وقائع غير ثابتة في الأوراق نسب اليه أنه قابل الجنديين في الطريق وأفهمهما أن لديه تذكار دخول ملهى رتيبة وانصاف وباعهما تذكرتين بمبلغ ٧ قروش — وعند ما أرادا الدخول أفهمتهما — ا ادارة الملهى أن هاتين التذكرتين غير صالحتين اسبق استعمالهما وقد

بحث الجنديان عنه في يوم الحادث فلم يجدها إلا أنهما عثرا عليه بعد ذلك فأحضراه للقسم وهذه الوقائع لا أساس لها بالتقرير المشار اليه ومع هذا فقد دفع الطاعن بأنه لم يبع التذكرتين وبأنه لم يدع أن له صفة لبيع مثل هذه التذكار — ولم يرتكب طرقا احتيالية للتأثير على الجنديين ولكن الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتيالية التى ارتكبها . وثابت بالتقرير المقدم من المجنى عليهما والذى ارتكن عليه الحكم أنهما قررا أن نقودهما ردت اليهما قبل اجراء أى تحقيق واذن فلا جريمة .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه توصل إلى الاستيلاء على مبلغ سبعة قروش للجنديين ويب وويلمر وكان ذلك بالاحتيال كسلب بعض ثروتهما باستعمال طرق احتيالية من شأنهما ايهام الناس بوجود واقعة مزورة وذلك بأن قدم لهما تذكرتين لدخول أحد الملاهي وأوهمهما أنهما صالحتان للاستعمال فدفعتا ثمنهما وهو المبلغ سالف الذكر ثم تبين أن هاتين التذكرتين سبق استعمالهما والحكم الابتدائي دانه وقال في ذلك ان الجنديين البريطانيين ويب وويلمر قالا في تقريرهما المرفق بالأوراق بأن المتهم قابلهما في الطريق وأفهمهما بأنه لديه تذكار دخول في ملهى رتيبة وانصاف وباعهما تذكرتين نظير مبلغ سبعة قروش وعند ما أرادا دخول ذلك الملهى أفهمتهما ادارته أن هاتين التذكرتين غير صالحتين وأنهما سبق استعمالهما وقد بحثا عن المتهم في ليلة الحادث فلم يجدها إلا أنهما عثرا عليه بعد ذلك فأحضراه للقسم . وحيث انه تبين أن التذكرتين اللتين قدمهما المجنى عليهما

٣١٩

١٤ يونيو سنة ١٩٤٥

استئناف . محكمة استئنافية . حكمها بعدم الاختصاص
بنظر الدعوى لان الواقعة جنائية . لا يجوز إذا كان
الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . الحكم بعدم الاختصاص
في هذه الصورة . خطأ . هذا الحكم يضمن قبول الطعن فيه .
(المادة ١٨٩ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون
تحقيق الجنايات صريحة في أنه لا يجوز للمحكمة
الاستئنافية إذا كان الاستئناف مرفوعاً من
المتهم وحده أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر
الدعوى لكون الواقعة جنائية . فإذا قضت
المحكمة في مثل هذه الحالة بعدم الاختصاص
فإن حكمها يكون خاطئاً . وإذا كان هذا الحكم
في شأنه أن ينهي الخصومة أمام جهة الحكم .
لأن الدعوى من اختصاص محكمة الجنح
وحدها . ومحكمة الجنايات لا اختصاص لها
بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن
حقيقة وصفها ، فانه يكون من المتعين قبول
هذا الطعن ونقض الحكم .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الاستئناف
كان مرفوعاً من المتهمين وحدهما عن الحكم
الابتدائي الصادر بمعاقبتهما على أساس أن
الواقعة جنحة فقضاء المحكمة الاستئنافية في
هذا الاستئناف بعدم اختصاص محكمة الجنح
بنظر الدعوى لان الواقعة جنائية يكون
مخالفاً للقانون .

سبق استعمالها . وحيث ان المتهم أنكر التهمة
إلا أنه لم يجرح أقوال المجنى عليهما بشيء جدي
ومن ثم تكون التهمة ثابتة عليه وعقابه ينطبق
على المادة ٣٣٦ عقوبات والحكم الاستئنافية
قضى بالتأييد وذكر « ان الحكم المستأنف في
محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه
المحكمة فيتمين تأييده وتضيف إليها أن ركن
الطرق الاحتمالية متوافر من أن المتهم قدم
للمجنى عليهما تذاكر مستعملة موها إياها أنها
صالحتان للاستعمال وذهب معهما فعلاً للملهي .

« وحيث انه متى كانت الواقعة — كما هي
ثابتة بالحكم المطعون فيه — أن الطاعن صادف
المجنى عليهما في الطريق العام وعرض عليهما
شراء التذكرتين باعتبار أنهما صالحتان لدخول
الملهي مع فقدتهما قيمتهما لسبق استعمالهما في
الدخول فإنها لا تكون معاقبا عليها لأن الطاعن
إن كان قد أقنع المجنى عليهما بصلاحيته
التذكرتين كما قال الحكم فان الطريقة التي
استخدمها معهما في ذلك لا يمكن عدها من
الطرق الاحتمالية التي يتطلبها القانون في جريمة
النصب إذ أن كل ما وقع منه في سبيل التأثير
فيهما لا يعدو الكذب المجرد من أي مظهر
خارجي يؤيده وخصوصاً أن التذكرتين لم
يحصل فيهما أي تغيير بعد استعمالهما وأن المكان
الذي حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن
يلقى في روع المشتري ثقة خاصة في البائع .

« وحيث انه متى كان ذلك كذلك فانه يتعين
قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه
والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب إليه .

(طعن محمد محمد الجاربي ضد النيابة رقم ١١٥٥)

سنة ١٥ ق)

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على المتهمين بانهما « الاول ارتكب تزويرا في محرر عرفى » محضر تحقيق إدارى أمام مأمورية الاوقاف بان انتحل شخصية أحمد عبد السيد . الثانى - اشترك معه . وطلبت عقابهما بالمواد ٢١٥ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ومحكمة أول درجة حكمت غيابيا بحبس الاول ثلاثة شهور مع الشغل والثانى ثلاثة شهور مع الشغل كذلك - وعارضا وحكم بالتأييد . واستأنفا والمحكمة الاستئنافية حكمت بعدم الاختصاص وقالت « أن التهمة المنسوبة للمتهمين هي أنهما ارتكبا تزويرا في محرر محضر تحقيق إدارى أجرى بمعرفة إبراهيم الجزاوى أفندى وكيل مأمورية أوقاف القليوبية انتحل فيه المتهم الاول باتفاق مع المتهم الثانى شخصية أحمد عبد السيد أحد الشهود في التحقيق متسميا باسمه فيه وبصم باصبعه عليه .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الأوراق أن هذا التحقيق كان بناء على شكوى لوزير الاوقاف أحيلت من الوزارة بانتداب لوكيل أوقاف القليوبية لاجراء التحقيق

« وحيث ان محضر التحقيق على هذا الوضع يعتبر محررا رسميا ويكون التزوير فيه جنائية معاقبا عليها بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ عقوبات الامر الخارج عن اختصاص هذه المحكمة الفصل فيه .

« وحيث ان المحكمة لهذه الاعتبارات قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إلا أنه تبين بعدالنطق بالحكم أن الاستئناف مقدم من المتهمين دون النيابة ولذلك يكون الحكم بعدم الاختصاص قد وقع مخالفا لنص المادة

١٨٩ جنایات وليس للمحكمة وقد نطقت بالحكم إلا أن تشير على النيابة برفع نقض عن هذا الحكم .

« وحيث ان القانون فى المادة ١٨٩ فقرة ثانية تحقيق الجنایات صريح فى انه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لان الواقعة جنایة فى الحالة التى يكون فيها الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده .

« وحيث انه متى كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى على الرغم من أن الاستئناف مرفوع من المتهمين وجدها دون النيابة . ولما كان الحكم المطعون فيه من شأنه أن ينهى الخصومة أمام جهة الحكم لأن الدعوى من اختصاص محكمة الجناح وحدها ومحكمة الجنایات لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون كما صر القول بغض النظر عن حقيقة وصفها فإنه يكون من المتعين قبول الطعن ونقض الحكم .

(طعن النيابة ضد عبد الفتاح عرينى وآخر رقم ١١٣٥ سنة ١٥ ق)

٣٢٠

١٤ يونيه سنة ١٩٤٥

١ — إذن تفتيش . الخطأ فى اسم الشخص المراد تفتيش منزله . متى لا يثبت به ؟

٢ — إثبات . دليل . لا يفترط أن يكون مباشرا

٣ — نقض وإبرام . تحدث المحكمة فى حكمها عن سبق الحكم على المتهم فى جريمة مماثلة . عدم إجرائها أحكام المود عليه . أخذه فقط بشئ من القعدة فى حدود العقوبة المقررة للجريمة التى وقعت منه . لا يعان فى حكمها أن يكون المتهم قد سبق رد اعتباره .

المبادئ القانونية

١ — مادام الإذن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه قد يكون به شيء متعلق بجريمة وقعت قد عين فيه هذا المنزل بالذات بالجهة الواقعة بها فإنه يكون صحيحا بغض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه . وعلى أن حقيقة اسم المتهم لا تهم في صحة الإجراء الذي اتخذ في حقه . لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون ، بحسب الأصل ، إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الإجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو هو بعينه المقصود به

٢ — لا يشترط في الدليل ، مهما كان نوعه ، أن يكون مباشرا ، أى شاهدا بذاته على الحقيقة المطلوب إثباتها ، بل يكفي أن تستخلص منه سلطة الحكم تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها متى كان هو يتم عليها عن طريق غير مباشر .

٣ — إذا كانت المحكمة حين تحدث عن سبق الحكم على المتهم في جريمة مماثلة لم تعد عائدة ولم تعامله بمقتضى أحكام العود ، كما هو معترف به في القانون ، بل قالت فقط إنها تأخذه بشيء من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة التي وقعت منه والموكل إليها هي تقديرها بالنسبة إليه ، فهذا منها سليم ولو كان المتهم قد سبق رد اعتباره إليه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن الأول وان كان قد قدم أسبابا للطعن على الحكم إلا أنه لم يقرر بقلم الكتاب الطعن فيه فيتعين إذن القضاء بعدم قبول طعنه شكلا .

« وحيث ان الطعن قد استوفى الشكل القانوني بالنسبة إلى الطاعن الثاني .

« وحيث ان هذا الطاعن يتمسك في طعنه بأن ضابط البوليس دخل المنزل على أساس أن الذي يسكنه هو الشخص المذكور اسمه بالاذن الصادر من النيابة العمومية بالتفتيش وهذا الاسم ليس له من مسمى في القضية . وكون الضابط قد تحقق بعد ذلك ان الطاعن هو المقصود في الاذن لا يصحح البطلان الذي وقع . هذا ولا يجدي اعتماد المحكمة في قضائها بالادانة على اعتراف الطاعنين بأن المضبوط هو « بخور » لأنه يجب في الاعتراف في هذه الحالة أن يكون المعترف على علم تام بمحتويات المادة المضبوطة ثم يأتي اعترافه صريحا فكان إذن واجبا على المحكمة أن تبين الأسباب التي دعمتا لتحميل الطاعنين عليهما بمحتويات تلك المادة . وفضلا عن ذلك فقد قرر المحامي عن الطاعن أنه حكم بردا اعتباره اليه في القضية رقم ١٥٠٨ سنة ١٩٤٢ ولكن المحكمة مع هذا قالت أنها تشدد العقوبة لسبق الحكم عليه في القضية المذكورة مع أنها لو قررت ضم قضية رد الاعتبار لوجدت أن الحكم السابق قد أصبح كأنه لم يكن بالقضاء برد اعتبار الطاعن اليه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين بأنهما أحرزا مواد مخدرة

(حشيشا) بدون مسوغ قانوني . والحكم المطعون فيه دانهما ورد على الدفاع الخاص ببطلان التفتيش بقوله « أنه تبين من الاطلاع على إذن التفتيش ومما أثبتته حسن أفندي كامل ضابط مباحث قسم الخليفة في محضره المؤرخ ١٢ ابريل سنة ١٩٤٤ ومما قرره في هذا المحضر رجلا البوليس الملكي المصاحبين له وشهدا به أمام محكمة أول درجة وهما حسن عبد العزيز ويوسف شلقامي تبين أن الضابط علم من التحريات أن شخصا يدعى « حامد دياب النجار » يقيم في المنزل نمرة ٢٣ بشارع البراد ويتجر في المخدرات فكلف حسن عبد العزيز بمراقبته فراقبه ثم أكد للضابط صحة هذه التحريات فاستصدر أمرا من نيابة مخدرات مصر بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٤٤ بضبط ذلك المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله في خلال أسبوع وكذا تفتيش من له علاقة به في تجارة المخدرات وانتقل الضابط في نفس اليوم مع رجلى البوليس الملكي سابق الذكر إلى منزل ذلك المتهم حيث اتضح أن صحة اسمه محمود دياب على المتهم الثاني (الطاعن) وأنه يقيم في الطابق الأرضي من المنزل سابق الذكر مع صهره المتهم الأول وفتش الضابط هذا الطابق فوجد تحت دولاب في غرفة نوم على يمين الداخل ورقة بداخلها ثلاث أوراق صحف بداخل كل منها مادة الحشيش ثم وجد يوسف شلقامي أمام الضابط وفي حضوره فردة جورب خلف ماسورة المجارى وفتحها الضابط فوجد بداخلها أربع ورقات صفراء بداخل كل منها حشيش . وبما أنه تبين من تقرير التحليل أن جميع المواد المضبوطة حشيش وأن وزن

الحشيش المضبوط في غرفة النوم ٢٦٢ جرام ووزن الحشيش المضبوط في الجورب ٦٥ و ٧ جرام . وبما أن كلا من المتهمين اعترف في محضر تحقيق البوليس وفي استجواب النيابة أن المواد المضبوطة في غرفة النوم له وادعيا أنها من مواد البخور وأنها لا تحتوى على مواد مخدرة وقد ثبت من تقرير التحليل كذب هذا الدفاع . وبما أن الدفاع عن المتهمين دفع ببطلان التفتيش استنادا إلى سببين : الأول - أن إذن النيابة صدر بتفتيش « حامد دياب النجار » وأن هذا الاسم ليس اسم أحد المتهمين - والثاني - أن إذن النيابة هذا غير منضم للأوراق . وبما أنه في صدر محضر الضابط حسن أفندي كامل مضمون إذن التفتيش وأنه لم يضمه للمحضر لأنه يتضمن أسماء أشخاص آخرين أذنت النيابة بتفتيشهم وقد اكتفى الحكم المستأنف بذلك ورأت المحكمة في استئناف تحقيقا لدفاع المتهم وبعد زوال السبب الذي حجز من أجله هذا الاذن رأت المحكمة ضمه وكلفت النيابة بذلك في جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وقد ضم هذا الاذن بالفعل قبل جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ واطلع عليه الدفاع أثناء المرافعة وبما أن الثابت من الاطلاع على هذا الاذن أن حسن أفندي كامل طلب ضبط وتفتيش « حامد دياب » وسكنه بشارع البراد نمرة ٢٣ وكذا تفتيش مسكنه ومن له به علاقة في تجارة المخدرات . كما طلب تفتيش أشخاص آخرين في وقائع أخرى وقد أذنت النيابة بهذا التفتيش بالنسبة « لحامد دياب » وتفتيش مسكنه ومحل عمله ومن يظهر أن له به علاقة في تجارة المخدرات وصدر هذا الاذن بتاريخ

١٢ أبريل سنة ١٩٤٤ على أن يتم التفتيش في خلال أسبوع . وبما أنه ثابت من محضر الضابط حسن افندي كامل أنه تبين له أن صحة اسم الشخص المطلوب تفتيشه هو محمود دياب على المتهم الثاني . وبما أن مجرد الخطأ في ذكر اسم المتهم لا يبطل إذن التفتيش ما دامت شخصية المتهم محددة تحديدا كافيا في هذا الاذن وليس أقطع في هذا التحديد من تعيين مسكن المتهم المطلوب تفتيشه بأنه في شارع البراد نمرة ٢٣ وهو نفس المسكن الذي اتضح أن المتهم الثاني يقيم فيه مع صهره المتهم الأول . وبما أنه لذلك يكون الحكم المستأنف قد أصاب فيما قضى به من رفض الدفع وصحة التفتيش . وبعد ذلك ذكر أنه فيما يتعلق بموضوع التهمة فإنها ثابتة من أقوال ضابط ورجلي البوليس الملصق ومن تقرير التحليل على التفصيل السابق ومن اعتراف المتهمين في تحقيق البوليس واستجواب النيابة بملكيتهما للمواد المضبوطة في غرفة النوم والتي تبين من التحليل أنها حشيش . . . وبما أنه تبين من ذلك أن التهمة ثابتة قبل المتهمين . وبما أنه فيما يتعلق بتقدير العقوبة فإنه تبين أنه سبق الحكم على المتهم الثاني في ٢١ أبريل سنة ١٩٣٣ في جريمة مماثلة مما يستدعي أخذه بشيء من الشدة وإن كان غير عائد قانونا .

« وحيث أن ما يثيره الطاعن في طعنه مردود أولا - بأنه مادام الاذن الصادر من سلطة التحقيق بالتفتيش عن منزل معين بالذات بالجهة الواقع بها على أساس أنه قد يكون به شيء متعلق بجريمة وقعت فإنه يكون صحيحا بغض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه

على أن حقيقة اسم المتهم لا تتم في صحة الاجراء الذي اتخذ في حقه لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الاصل إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه ، ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو هو بعينه المقصود به . وثانيا - بأن المحكمة حين عولت في قضائها على أقوال الطاعنين وعلى الأدلة الأخرى التي أوردتها لم تخطيء في شيء ما دامت هذه الأقوال والأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . ومادام لا يشترط في الدليل مهما كان نوعه أن يكون مباشرا أي شاهدا بذاته على الحقيقة المطلوب اثباتها لأنه يكفي أن تستخلص سلطة الحكم منه تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها متى كان يتم عنها عن طريق غير مباشر . وثالثا - بأن المحكمة حين تحدثت عن سبق الحكم على الطاعن في جريمة مماثلة لم تعده عائدا ولم تعامله بمقتضى أحكام العود كما هو معرف به في القانون بل قالت فقط أن الطاعن سبق الحكم عليه في جريمة مماثلة وأنها لذلك تأخذه بشيء من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة التي وقعت منه والمؤكد تقديرها لها وحدها وهذا منها سليم ولو كان قد سبق رد اعتبار الطاعن اليه من الحكم السابق .

« وحيث أنه لذلك يسكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن إبراهيم دياب على وآخر ضد النيابة رقم ١١٤١ سنة ١٥ ق)

٣٢١

٢١ أغسطس سنة ١٩٤٤

نقض وإبرام :

١ — طعن يجب لقبوله أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن إن كان رافعه معتقلا . التعلل لمخالفة ذلك بأن إدارة السجن والنيابة العامة لم تمكننا طالب الطعن من عمل التقرير . علله أن يكون الطعن جائزا في ذاته فيكون على محكمة النقض أن تقبل الطعن شكلا .

٢ — حكم عسكري . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ولو من جهة قضائه في الاختصاص . السلطة العامة على الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما المختصان في القضاء العسكري بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي . (المادة ٣٣١ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ — يجب بصريح نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن ، إن كان رافعه معتقلا ، والتعلل لمخالفة ذلك بأن إدارة السجن والنيابة العامة لم تمكننا طالب الطعن من عمل التقرير لا يكون محل اعتبار إلا في الأحوال التي يكون فيها الطعن جائزا في ذاته . فان محكمة النقض في هذه الأحوال يكون لها ، بل عليها ، أن تمكن طالب الطعن من استعمال حقه منه فتقبل منه الطعن شكلا ، أو بعبارة أصح تمكنه ، بكل ما لها من سلطة ، من عمل التقرير الذي يتطلبه القانون ، ثم تنظر في طعنه . أما إذا كان الطعن غير جائز أصلا فان الامتناع عن قبول التقرير من جانب الموظفين

المسؤولين عن الدفاتر المعدة لإثبات التقارير يكون له مايرره ولا يكون في وسع محكمة النقض إلا أن تقرهم عليه وإلا كان عملها عبثا ليس منه غرض صحيح يرجى .

٢ — إن أي حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون ، بصريح المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ، قابلا للطعن بأية طريقة من الطرق المعروفة في القانون ، عادية كانت أو غير عادية . وذلك لأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما بمقتضى النص المذكور ، المختصان في القضاء العسكري ، بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة التهمة . وإذن فالطعن بطريق النقض في الحكم العسكري ولو من جهة قضائه بالاختصاص غير جائز .

المحكمة

د حيث أنه يجب — بصريح نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات — لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن إن كان رافعه معتقلا . ولما كان تقرير من هذا القبيل لم يكتب . فان هذا الطعن لا يكون مقبولا . ولا يغير من ذلك مايشير به الطاعن في طعنه من أن إدارة السجن والنيابة العامة لم تمكناه من تحقيق رغبته في عمل التقرير ، فان ذلك ان صح لا يكون محل اعتبار إلا في الأحوال التي يكون فيها الطعن في ذاته جائزا ، فان محكمة النقض في

وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم . وتأمر السلطة المذكورة في أحوال عدم اقرار حكم البراءة باعادة المحاكمة امام هيئة أخرى غير التي أصدرت الحكم الأول الخ » — إذ نص الشارع على ذلك — فقد دل في غير ما غموض — أولا — على أن أى حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون قابلا للطعن فيه بأية طريقة من طرق الطعن المعروفة في القانون عادية كانت أو غير عادية . وثانيا — على أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما المختصان قانونا بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة اجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة التهمة . ومتى كان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة عسكرية فإن الطعن فيه امام محكمة النقض والابرام لا يكون جائزا بأية حال من الأحوال ولا لأى سبب من الأسباب سواء في ذلك قضاؤه بالاختصاص وقضاؤه بالعقوبة لصدورها كليهما من المحكمة العسكرية . « وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

(طعن محمود عيسى عرض الله ضد النيابة رقم ١٤٤٠ سنة ١٩٥٠ ق)

٣٢٢

٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

حكم . تسييه . دعوى ترويض . الحكم ببراءة المتهم لعدم ثبوت الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه ورفض دعوى الترويض . أسباب البراءة تكون أسبابا لرفض دعوى الترويض . الحكم بالترويض مع الحكم بالبراءة . محله .

هذه الأحوال يكون لها بل عليها أن تتمكن طالب الطعن من استعمال حقه فيه فتقبل منه الطعن شكلا . أو بعبارته أصبح تمكنه بكل ما لها من سلطة من عمل التقرير الذى يتطلبه القانون ثم تنظر موضوع طعنه . أما إذا كان الطعن غير جائز أصلا كما هي الحال في الدعوى ، فإن الامتناع عن قبول التقرير من جانب الموظفين المسؤولين عن الدفاتر المعدة لاثبات التقارير يكون له ما يبرره ، ولا يكون في وسع محكمة النقض إلا أن تقرهم عليه ، والا كان عملها عبثا ليس منه غرض صحيح يرجى .

« وحيث ان الشارع إذنص في المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية على أن « الأحكام التى تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه على أنها لا تصبح نهائية إلا بعد اقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية . فاذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشد في نوعها من الحبس أو بالحبس لمدة تتجاوز السنتين فإنه لا يصبح نهائيا الا بعد أن يثبت وزير العدل من صحة الاجراءات التى اتبعت » وإذ نص في المادة ٨ مكررة من القانون المذكور على أن « للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية الحق دائما سواء عند اقرار الأحكام الصادرة من المحكمة العسكرية أو بعد اقرارها في أن تخفف العقوبة أو أن تبدل بها أقل منها أو أن تحذف بعض العقوبات المحكوم بها أصلية كانت أو تبعية وكذلك لها بعد اقرار الحكم بالادانة أن ترجع فيه إذا كانت الواقعة غير معاقب عليها أو إذا وقع خطأ في تطبيق نصوص القانون أو إذا وجد

المبدأ القانوني

إذا قضت المحكمة ببراءة المتهم لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه فإن أسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض. أما الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة فمحله أن يكون الفعل الضار قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية المحكمة.

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن دون أن يورد لذلك من الأسباب سوى قوله أنه ما دام قد ثبت عدم إدانة المتهمين في جناية القتل فتكون الدعوى المدنية واجبة الرفض مع أنه مقرر أن الحكم بالبراءة لا يستلزم حتما القضاء برفض الدعوى المدنية وإذن يكون الحكم قاصرا في بيان الأسباب قصورا يستوجب نقضه.

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على المتهمين المدعى عليهما في الطعن بأنهما قتلا عمدا عبد العزيز اسماعيل عبد الرحمن والد الطاعن بأن أطلقا عليه عيارين ناريتين فأحدثا به الاصابات التي أودت بحياته وشرعا في قتل الطاعن راضي اسماعيل عبد الرحمن بأن أطلقا عليه عيارين ناريتين فأحدثا به الاصابات الموصوفة في التقرير الطبي فدخل الطاعن وباقي ورثة القتل مدعين بحقوق مدنية وطلبوا الحكم لهم على المتهمين بالتعويضات عما لحقهم من الضرر ومحكمة الجنايات قضت ببراءة المتهمين لعدم ثبوت التهمة قبلهما ورفض

الدعوى المدنية قائلة فيما يختص بهذه الدعوى انه ما دام قد ثبت عدم إدانة المتهمين في التهمة المسندة اليهما فتكون واجبة الرفض « وحيث انه يبين من ذلك أن الدعوى المدنية التي أقيمت من الطاعن وباقي الورثة في أثناء نظر الدعوى الجنائية كان أساسها الجنائيتان المرفوعة بهما الدعوى فتى قضى ببراءة المتهمين لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون لكل منهما فلا يكون هناك مسوغ للحكم بالتعويض كما قالت المحكمة واذن فأسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم في دعوى التعويض أما الحكم بالبراءة مع الحكم بالتعويض فمحله أن يكون الفعل الضار قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية.

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه. (طعن راضي اسماعيل عبد الرحمن ضد عمه إمام فليفل وآخر في قضية قتيابة رقم ١١٢٨ سنة ١٥ ق)

٣٢٣

٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

فاعل . شريك . سرقة باكره . منهمون . لا يهتبط لعدم فاعلين أن يرتكب كل منهم فعل الاكره وصل الاختلاس . يكفي أن يرتكب أى الفاعلين وأن تكون السرقة متفقا عليهما بينهما . (المادة ٢٧٢ ع = ٣١٥)

المبدأ القانوني

لا يشترط في القانون لمعاقبة المتهمين في جناية السرقة بالإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفي في عدم فاعلين لهذه الجناية أن يرتكب كل

منهم أى الفعلين ، متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا . فاذا كان الحكم قد بين ، بناء على الاعتبارات التى أوردتها . إن المتهمين كانوا فى مكان الحادث متفقين على السرقة ، وأن اثنين منهم باشرا ضرب المجنى عليه لتسهيل فعل الاختلاس الذى باشره الآخران ، فإن كلا منهم يكون فاعلا للجريمة باعتبارها جناية سرقة بإكراه ، على الرغم من أن بعضهم لم يرتكب فعل الاختلاس وبعضهم الآخر لم يرتكب فعل التعدى على المجنى عليه .

المحكم

« حيث أن الطاعن الأول والثالث والرابع قرروا الطعن ولكنهم لم يقدموا أسبابا للطعنهم فطعنهم غير مقبول شكلا .

« وحيث أن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى شكله القانونى .

« وحيث أن هذا الطاعن يقول فى طعنه أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون لأنه اعتبر المتهمين جميعا مرتكبين لجناية السرقة بطريق الإكراه أى على أساس أن فعل الإكراه وقع من كل منهم مع أن الثابت من أقوال المجنى عليه فى التحقيق وفى الوصف الذى قدمت به القضية للمحكمة أن الاعتداء وقع على المجنى عليه من اثنين من المتهمين فقط بطريق الضرب . أما الاثنان الآخران فلم يقاربا إلا فعل الاختلاس فقط فيكون اثنان فاعلين للإكراه واثنان للسرقة بدون إكراه وقد أكد فى أقواله بالتحقيقات الابتدائية بوقوع الإكراه من اثنين من المتهمين فقط .

أما ما جاء على لسانه بعد ذلك أمام المحكمة من ادعائه بأن الأربعة ارتكبوا الإكراه فلا يصح الالتفات إليه لأنه جاء متأخرا ولأنه يتنافى مع الكشف الطبى المتوقع عليه . وفضلا عن ذلك فقد تمسك الدفاع أمام المحكمة بأن الواقعة ملفقة واعتمد فى ذلك على أدلة منها كذب المجنى عليه فى أقواله وعدم معقولية مدعاه وشهادة شهود فى التحقيق بوجود الطاعنين معهم فى الوقت المقول بحصول الواقعة فيه وقيام عداوة بين الطرفين . وكان مقتضى هذا أن يحكم بالبراءة لا بالإدانة .

« وحيث أن الدعوى رفعت على الطاعنين بأنهم . بالطريق العام الموصل ما بين اهتاسية المدينة والشوبك من أعمال مركز ومديرية بنى سويف ، سرقوا حملا مابين الوصف والقيمة بالمحضر لعبد العال سيد احمد عبد العال بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اعترضوا سبيله وهو راقد فوقه وضربوه وألقوا به على الأرض وضربه المتهمان الأول والثانى بالعصى فشلا بذلك مقاومته وتمكن الآخران من الهرب بالحمار وقد ترك به هذا الإكراه أثر جروح مبيضة بالتقرير . — ومحكمة الجنايات دانتهم بهذه الجناية وذكرت واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات التى أجريت بقولها . — أنه فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بالطريق العام الموصل ما بين اهتاسية المدينة والشوبك من أعمال مركز بنى سويف حدث أن قصد المجنى عليه فى الصباح الباكر إلى حقلة وكان ممتطيا حماره وفيما هو سائر فى الطريق العام على جسر مصرف هاجمه المتهمون وأسقطوه على الأرض وأناخ عليه كل من عبد الحميد عيـنه

محمد وعبد الوهاب عبد الجواد حسنين (الطاعن الثاني) واعتديا عليه بالضرب وأحدثا به الاصابات التي فصلها التقرير الطبي ومنعا بذلك مقاومته ثم أخذ المتهمان الاخران عبد العظيم عبد الجواد سيد أحمد ومحمد أحمد حسنين السقا الحمار وفرا هار بين وبعد قليل لحق بهما المتهمان الأول والثاني (الطاعن الثاني) اللذان كانا يقومان بشل مقاومة المجنى عليه ثم أخذ المجنى عليه يستغيث فلم يغمه أحد ثم عاد متثاقلا إلى بلده وأبلغ الحادث وأجرى التحقيق . ثم أوردت الأدلة التي استخلصت منها في منطق سليم ثبوت الواقعة على هذا النحو .

« وحيث انه لما كان لا يشترط في القانون لمعاقة المتهمين في جنابة السرقة بالاكره أن يقع فعل الاكره وفعل الاختلاس من كل منهم بل يكفي في عدم فاعلين للجناية ارتكاب الفعلين متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين ، بناء على الاعتبارات التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، أن الطاعن وزملاءه كانوا في مكان الحادث متفقين على السرقة وان اثنين منهم باسرا ضرب المجنى عليه لتسهيل فعل الاختلاس الذي باشره الاثنان الاخران فان كلا منهم يكون كإل الحكم بحق ، فاعلا للجريمة باعتبارها جنابة سرقة باكره ولو أن بعضهم لم يرتكب اختلاس مال المجنى عليه والبعض الآخر لم يرتكب التعدي عليه واذن فلا وجه لما يشيره الطاعن في هذا الخصوص . أما باقي ما يشيره في طعنه فلا يقبل منه لأنه جدل حول وقائع الدعوى وتقديره الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة

النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها . » وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن عبد الحميد عبده محمد وآخرين وحضر عن الثاني الاستاذ عبد الفتاح رجائي ضد النيابة رقم ١١٣٨ سنة ١٥ ق)

٣٢٤

٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

مسئولية جنائية . سيارة . التزام سائقها في سيره الطريق الطبيعي . إصابة المجنى عليه الذي اندفع عابرا الشارع دون أن يلاحظ قدوم السيارة . نفي المسؤولية عنه . لانتزيب فيه على المحكمة .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يسير بسيارته بسرعة غير عادية ملتزما في سيره الطريق الطبيعي المباح له السير فيه ، وهو الجانب الأيمن من الميدان الذي وقعت فيه الحادثة بالنسبة إلى من يكون سائرا في اتجاهه وأن المجنى عليه هو الذي اندفع في سيره وهو يعبر الشارع ، دون أن يتحقق من خلوه من السيارات ، ودون أن يلاحظ السيارة وهي مقبلة ، فاصطدم بمقدمها وسقط تحتها ، ثم نفي بناء على ذلك مسؤولية المتهم عن هذا الحادث ، فليس مما يعيبه أن يكون مما ذكره ردا على ما اعترض به الدفاع قوله إن سير المتهم في الجانب الأيسر من الطريق لا ي سبب من الأسباب لا يجعله مخطئا ما دام لم يتجاوز الطريق الأيمن المعد للسائرين في اتجاه واحد .

المحكم

« حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه نفي مسئولية المتهم بمقولة أن الثابت من المعاينة أنه لم يكن يقود السيارة على يسار الطريق بل على يمينه لأن الطريق الذي وقع فيه الحادث هو الجزء الأيمن من ميدان السيدة زينب بالنسبة إلى من يكون سائرا في اتجاه المتهم وفي هذا خلط بين تخصيص لوائح المرور ببعض الشوارع لسير المركبات بها في اتجاه واحد وبين الواجب العام المفروض على السيارات من التزام الجانب الأيمن للطريق وقد ترتب على هذا الخلط أن رخص الحكم المطعون فيه لقائد السيارة في أن يذرع بها الطريق المخصص لسيرها يمينه ويسرة بالرغم مما في هذه الإباحة من خطر .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم كان يسير بسرعة عادية ملتزما في سيره الطريق الطبيعي المباح له السير فيه وهو الجانب الأيمن من ميدان السيدة زينب بالنسبة إلى من يكون سائرا في اتجاهه ولكن المجنى عليه هو الذي اندفع في سيره وهو يعبر الشارع دون أن يتحقق من خلوه من السيارات ودون أن يلاحظ السيارة التي كان يقودها المتهم وهي مقبلة فاصطدم بمقدمها وسقط تحتها ، ثم نفي بناء على ذلك مسئولية المتهم ورد على الاعتراض المشار إليه ردا صحيحا بقوله أن سير المتهم في الجانب الأيسر من الطريق لا ي سبب من الأسباب لا يجعله مخطئا ما دام لم يتجاوز الطريق الأيمن المعدل لسايرين في اتجاه واحد . واذن فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر أن المحكمة انتهت في حكمها المطعون فيه إلى أن المتهم المدعى عليه في الطعن غير مسئول عن قتل والد الطاعن لما استخلصته من وقائع الدعوى من أنه اشترك مع المتهم في الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مع أن الاشتراك في الخطأ لا يرفع عن المتسبب في الضرر مسئولية عن الضرر .

« وحيث انه لا أساس لما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء بعدم مسئولية المتهم على اشتراك المجنى عليه معه في الخطأ إذ الثابت من مراجعة الحكم أنه أقام عدم المسئولية على أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ إنما وقع من المجنى عليه وحده الذي اندفع في عبور الشارع دون أن يتحقق من خلوه من السيارات ومن غير أن يلاحظ السيارة التي كان يقودها المتهم وهي مقبلة كما مر القول وإذن فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص أيضا .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن محمود بهجت أفندي وحضر من الطاعن الاستاذ زهير جبرانه ضد النيابة رقم ١١٤٤ سنة ١٥ ق)

٣٢٥

٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

حكمة استئناف . سلطتها في تقدير الواقعة المعروضة عليها . تعارض حكمها مع القضاء الابتدائي بالنسبة إلى من يرفع ضد استئناف عن الحكم الابتدائي . لا تأثير له . مثال . منهمون في سرقة . القضاء ابتدائيا بإدانة منهم في إخفاء الأشياء المسروقة وبإدانة المتهمين بالسرقة . استئناف النيابة الحكم بالنسبة للمحكوم عليه في الإخفاء وحده . القضاء استئنافيا أيضا بإدانة . لا مانع .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي الصادر في واقعة السرقة ببراءة المتهمين بها لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة من مال المجنى عليه المعين في وصف التهمة هو الذي قضى بأدانة المتهم باخفاء الأشياء المسروقة مع علمه بسرقتها ، فان استئناف النيابة هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم ، دون المتهمين في السرقة ، لا يمكن قانونا أن ينتقص من سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى هي أنه هو الحاصل من أمرها ، ولو جاء قضاؤها متعارضا مع القضاء الابتدائي الذي صار انتهايا بالنسبة إلى من لم يرفع ضدهم استئناف . وهذا التعارض لا يصح بحال النظر إليه من ناحية مخالفة قوة الشيء المحكوم فيه لأنه إنما كان ضرورة اقتضاها استعمال المحكمة الاستئنافية حقها المقرر بالقانون في الفصل في الاستئناف المرفوع أمامها على اعتبار واقعة الدعوى كما كانت معروضة على محكمة الدرجة الأولى .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه بأنه قدم للمحاكمة بتهمة إخفاء بنزين مسروق — ومحكمة أول درجة دانتة على هذا الأساس بعد أن حكمت ببراءة المتهمين بالسرقة . ولما كانت النيابة العمومية لم تستأنف حكم البراءة هذا فقد تمسك الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بأن براءته أصبحت واجبة بعد

أن صار الحكم بالبراءة في السرقة نهائيا — ولكن المحكمة أيدت إدانته وقالت أنها لا تتقيد بذلك الحكم في قضائها وأنت بأسباب جديدة لاثبات السرقة على المتهمين بها وهذا منها خطأ إذ أن الحكم الجنائي متى صار نهائيا يعتبر عنوانا للحقيقة في حق الناس كافة ولا تجوز مناقشته لأي سبب من الأسباب وفضلا عن ذلك فلم يذكر الحكم الاستئنافي أن الطاعن اشترك في فعل الإخفاء أو ساهم فيه بعمله الإجاني بل كل ما قاله في ذلك هو أنهم وقت ضبط الواقعة كانوا يفرغون بعض البنزين الذي كان بالسيارة في برميل دون أية إشارة إلى وجود الطاعن هناك وقتئذ ومع ذلك فقد أقيم الحكم على أسباب لا أصل لها إذ الثابت من التحقيق وفي الحكم الابتدائي أن شركة ثورنيكروفت لم يظهر عندها سرقة من البنزين الذي نقل بمعرفة السيارات التي يملكها الطاعن ولا يقودها بنفسه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على (١) الطاعن و (٢) عيسى السيد بدر (٣) محفوظ إبراهيم بأنهم . — في خلال ثلاثة شهور سابقة على تحرير المحضر في ٨ يولية سنة ١٩٤١ بدائرة قسم بولاق . أولا . سرقوا كميات من البنزين من متعلقات شركة الأمنوس العمومية المصرية (ثورنيكروفت) حالة كون الأول متعهد نقل البنزين من شركة شل للشركة المذكورة . وثانيا — الأول عا دلحالة الاشتباه بأن ارتكب هذه الجريمة مع سابقة انذاره مشبوها في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ — ومحكمة أول درجة حكمت ببراءة المتهمين الثاني والثالث لعدم كفاية الأدلة ودانت الطاعن وحده بجريمة إخفاء بنزين مسروق مع علمه

بسرقة وقالت بالنسبة اليه . — أن الأمر فيما يخص بالمتهم الأول (الطاعن) يختلف عن الباقي لأنه لا نزاع في أن المتهم المذكور باعترافه أمام البوليس والنيابة ذكر أن محمد عمر الشهير بزكي أحضر اليه السيارة في يوم الحادثة وأخبره بأنها بها تصاف حوالى جالونين أو ثلاثة وأن هذا التصاف يبقى في العربة كمتخلفات للتفريغ وأنه فيما هو يقوم بالتفريغ إذا دفع فيها بنزين بكثرة زائدة وقال انه ما كان يعرف أن تلك الكمية المضبوطة كانت بالسيارة وأن محمد عمر هذا سائق طرده من خدمته لاهماله وسوء خلقه ثم خدعه فأعاده لخدمته وأحضر له السيارة وفيها كمية البنزين المضبوطة . وحيث أن أقوال المتهم الأول هذه قاطعة في أنه أخذ في الاستيلاء على البنزين الذى كان بالسيارة وهو يعلم أنه لاحق له فيه يستوى في ذلك أن يكون هذا البنزين هو من متعلقات شركة ثورنيكروفت أو أن محمد عمر أحضره اليه على أنه من متعلقات الشركة المذكورة بقصد الابقاع به . وحيث أن الواقعة ذات الأهمية الكبرى هي ما جاء باعتراف المتهم الأول في التحقيقات وأمام النيابة بأنه منذ شهر ونصف قبل تاريخ هذه الحادثة أحضر له محمد عمر الشهير بزكي مائة وخمسين جالونا وقال له ان العامل المختص بالتفريغ بشركة ثورنيكروفت ترك له هذا القدر بالفنطاس نظير مبلغ ٧٥٠ قرش فدفع اليه المتهم مبلغ ٨٢٥ قرش وأن ثمنها في السوق كان في هذا الوقت ١٣٥٠ وهذه الواقعة تدل على أنه أخفى هذا القدر من البنزين مع علمه بأنه مسروق من شركة ثورنيكروفت . وحيث ان الدافع عن المتهم

الأول لم يتعرض بكثير ولا بقليل لهذه الواقعة . وحيث انه لما تقدم يكون ما ارتكبه المتهم الأول منذ شهر ونصف قبل التبليغ وفي يوم ٨ يولية سنة ١٩٤١ مكونا لجريمة اخفاء بنزين مسروق مع علمه بسرقة وعناصر التهمة شملتها التحقيقات وأقر المتهم بها أمام البوليس والنيابة ولذلك يتعين معاقبته بالمادة ٣٣٢ عقوبات . وحيث ان المتهم المذكور أنذر مشبوها بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ ثم ارتكب حادثة اخفاء البنزين مع علمه بالسرقه غير أن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة لم ترد في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ولذلك تكون الجريمة المنسوبة للأول غير متوفرة الأركان ويتعين براءته منها عملا بالمادة ١٧٢ تحقيق جنابات . والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي وذكرت . « أن موضوع هذه الدعوى كما يؤخذ من مطالعة الأوراق يتحصل في أن الأستاذ عبد الفتاح الشلقاني بصفته متوليا أعمال شركة ثورنيكروفت القضائية بلغ قلم المباحث بأن البنزين المخصص لها ينقل من السويس من شركة شل على سيارات لورى بشكل صهاريج حمولة كل منها ألف جالون تقريبا وهذه السيارات مملوكة لمعهد لشركة شل المتهم (الطاعن) ومن ضمنها السيارات ٣١ جيزة و ٨٧ الغربية وقد حصل الاتفاق بين مالكيها وعمالها وعمال تفريغ البنزين بشركة ثورنيكروفت على طريقة تمكنهم من سرقة كميات كبيرة وذلك بأن يستبقى قائد السيارة كمية في الصهاريج باتفاقه مع من يدعى محفوظ أفندى إبراهيم ومنسوب شركة

شل ثم يذهب قائد السيارة إلى جراج المتعهد (المتهم) الكائن بالشرابية ثم إلى مخزن بجهة روض الفرج مملوك لصاحب مطبعة هناك ويفرغ البنزين في براميل صاج ويتولى صاحب المطبعة بيعه وتقسيم ثمنه على الشركاء في الجريمة ومأمورية محفوظ أفندي هي تسهيل السرقة وذلك بإبقاء كميات من البنزين بدون تفريغ وعند توزيع البنزين على السيارات يعطى قائدها كميات أقل من المقرر لها وهما أيام بأنه يصرف لهم الكميات المقررة - وأنه قد علم بكل هذه التفاصيل من محمد أمين رئيس سائق سيارات الشركة وهذا علمها بدوره من سائق كان يعمل طرف المتهم وانفصل من خدمته ، وطلب إلى قلم المباحث تحري المسألة وقد أخذ القلم المذكور يراقب السيارتين من وقت دخولهما إلى شركة ثورنيكروفت إلى وقت قيامهما بضعة أيام إلى أن حدث في يوم ٨ يولية سنة ١٩٤١ أن أبلغ محمد أمين عبد الله رئيس سواقى الشركة بأنه علم من السائق زكى - وهو الذى كان فى خدمة المتهم وانفصل عنه ثم أعيد لخدمته أن السيارة رقم ٨٧ وصلت الشركة وخرجت منها وبها كمية من البنزين - وبعد اتصال الضابط برئيسه انتقل إلى جراج المتهم حيث وجد السيارة واقفة أمامه ووجد ستة أشخاص هم عمال المتهم المذكور جارين تفريغ ما بها فى برميل ملاً نصفه عند ضبط الحادث وكانت هناك براميل أخرى معدة لتفريغ الباقي وقدره مائة وخمسون جالونا وقد شهد محمد أمين عبد الله رئيس سواقى الشركة بما أبلغ به من السواقى زكى وماتلا

ذلك من إجراءات - كما شهد محمد عمر على الشهير بزكى وهو السواقى المذكور بأنه كان يشتغل طرف المتهم وقد لاحظ مرة أن السيارة التى كان يقودها يجرى تفريغ ما تبقى فيها من بنزين بواسطة عمال المتهم فسأل إبراهيم عبد الحافظ عن ذلك فأخبره أن صاحب العربية متفق مع عمال الشركة على إبقاء كميات من البنزين فيها فترك خدمته وبلغ باشسواق الشركة ثم اتفق مع الشركة على أن يحاول الاشتغال عند المتهم ثانية حتى يتمكن من إرشادها وقد فعل وتم ضبط الحادثة على الكيفية السابقة وقد حدث فى يوم سابق للحادثة أن كان محفوظ أفندي قد أبقى ٢٥٠ جالونا فى العربية ولما سأله عما إذا كان قد قابل المتهم قبل حضوره وعلم منه بعدم حصول هذه المقابلة أفرغ ال ٢٥٠ جالونا المذكورة - وقد سئل المتهم فقرر أنه متعهد نقل شركة شل وأن السيارتين رقم ٣١ جيزة و ٨٧ غربية وثالثة مملوكة له وإن كانت رخصتها باسم شركة كافوري وأن السيارة رقم ٨٧ وصلت إلى الشركة حوالى الساعة ١٢ ظهراً ولما كان سائقها متعباً فقد كلف محمد عمر على بالتوجه بها إلى جراج شركة ثورنيكروفت وقد كان نائماً فى منزله وقت عودته ونادى عليه قائلاً أن بالعربة بنزينا فكلف عماله بإفراغه . ولما سئل عن كيفية ابقاء السائق بنزينا فى العربية مع أنه يفترض تفريغها قال يسأل عن ذلك السائق - وسلم بما سبق أن قرره للمحقق شقويان من أخذه بنزينا من السائق المذكور مقابل نقود دفعها اليه وقدرها ٨٢٥ قرشاً ثم طرده لأنه وجد العملية خطيرة وتجلب دوشة دماغ وكان قد سمع عن حكايات مثلها حصلت فى

الجيش الانكليزي ثم أعاده إلى خدمته بعد الحاح شديد — وقد أقامت النيابة الدعوى العمومية ضده وضد عيسى السيد ومحفوظ ابراهيم متهمه بإيام سرقة بنزين لشركة شل فقضت محكمة أول درجة براءة عيسى السيد ومحفوظ ابراهيم وادانته هو عن تهمة اخفاء لاسرقة البنزين — وتتلخص أسباب براءة المذكورين في أن هناك شكاً في التهمة لاحول اشتراكهما أو عدم اشتراكهما في السرقة بل حول ما إذا كانت قد حصلت سرقة إطلاقاً مستندة في ذلك إلى أن شركة ثورنيكروفت كانت تبادر إلى تبليغ البوليس كلما حضرت سيارة من سيارات المتهم فيراقبها من وقت خروجها إلى وقت انصرافها . أما في هذه المرة فقد تأخر التبليغ حوالي ساعتين حسب استفتائها من تقرير من يدعى أحمد جوده الفرائش بالشركة ضاربة بأقوال رئيس السواقين عرض الحائط وقد ترتب على هذا التأخير أن البوليس لم يراقبها من وقت خروجها من جراج الشركة وبذا لا يمكن الجزم بأنها خرجت من مخزن الشركة وبها بنزين — وقد كان لدى سائقها محمد عمر الشهير بزكي ومن يعملون معه من رجال الشركة الوقت الكافي لوضع البنزين بها بعد خروجها من المخزن حيث لا رقيب له ولا شهيد ثم نظرت إلى بحث كميات البنزين الموجودة بالشركة ذاهبة إلى أنه لم يثبت بطريقة قاطعة وجود نقص فيها وإن سلمت بوجود خلافات بالأرقام — هذا فضلاً عن أنه لم تقدم شكوى من السائقين بتسليمهم أقل من المقرر — أما أسباب إدانة المتهم فتتلخص مما استخلص من أقواله بأنه أخذ في الاستيلاء على البنزين الذي كان بالسيارة وهو يعلم بأنه لاحق له يستوي

في ذلك أن يكون هذا البنزين من متعلقات شركة ثورنيكروفت أو أن محمد عمر أحضره إليه على أنه من متعلقات الشركة المذكورة وأضافت إلى ذلك أن الواقعة ذات الأهمية الكبرى هي اعتراف المتهم في التحقيقات وأمام النيابة بأنه من شهر ونصف قبل تاريخ هذه الحادثة أحضر له محمد عمر الشهير بزكي مائة وخمسين جالونا وقال له أن العامل المختص بالتفريغ في شركة ثورنيكروفت تركها له بالفنطاس نظير ٧٥٠ قرش فدفع له مبلغ ٨٥٢ قرش مع أن ثمنها في السوق في ذلك الوقت مبلغ ١٣٥٠ قرش وهذا الواقعة تدل على أنه أخفى هذا القدر من البنزين مع علمه بأنه مسروق من شركة ثورنيكروفت ولهذا أدانته عن جريمة الاخفاء لا السرقة كما سبق — وحيث أن الدفاع عن المتهم أثار تناقض هذا الحكم في قضائه براءة عيسى السيد ومحفوظ ابراهيم على أساس الشك في حصول سرقة بنزين من شركة ثورنيكروفت لا بل الجزم تقريبا بعدم حصول سرقة وادانة المتهم لاختفائه بنزيناً مسروقاً من تلك الشركة عن نفس الواقعة التي نفي حصول السرقة فيها . وحيث أن هذا التناقض موجود حقاً رغم قول تلك المحكمة أن المتهم كان يعلم وقت استيلائه على البنزين الموجود بالسيارة بأنه لاحق له في الاستيلاء عليه يستوي في ذلك أنه من متعلقات شركة ثورنيكروفت أو أن محمد عمر أحضره إليه على أنه من متعلقات الشركة المذكورة بقصد الايقاع به — ذلك لأنه يشترط في جريمة الاخفاء قبل كل شيء أن يكون الشيء مسروقاً — فإذا كان محمد عمر ومن سابه من عمال الشركة كما قررت في موضع

آخر هم الذين وضعوا البنزين في التانك لمجرد الايقاع بالمتهم انتفت الجريمة لأن البنزين لا يكون في هذه الحالة مسروقا بل استعمال فقط لغرض معين هو الذي ذكرته محكمة أول درجة أي الايقاع بالمتهم . وحيث ان البحث الذي يعرض لهذه المحكمة أراء التناقض المشار اليه هو معرفة ما اذا كانت أسباب حكم محكمة أول درجة فيما قضت به من براءة المتهمين الآخرين تقيدها لصيرورة هذا الحكم انتهائيا بالنسبة اليهما — ومن ثم يتعين عليها القضاء ببراءة المتهم لرفع هذا التناقض . أم أن هذه الأسباب لا تقيدها ويجوز لها بحث وقائع الدعوى لمعرفة ما اذا كانت قد حصلت سرقة بنزين لشركة ثورنيكروفت المجنى عليها في وصف التهمة أم لا — وبالتالي امكان اسناد تهمة اخفاء هذا البنزين إلى المتهم . وحيث ان المحكمة ترى أن قضاء محكمة أول درجة السابق الاشارة اليه لا يفيد في أسبابه لما يأتي . أولا — أن حكم محكمة أول درجة لا يعتبر حكما انتهائيا بالنسبة الى المحكمة الاستئنافية في الوقائع المشتبكة بين مافصلت فيه تلك المحكمة وما هو معروض عليها — فاذا فصلت محكمة أول درجة مثلا ببراءة متهم من تهمة لأن آخر هو المقترف لها ولم تستأنف النيابة بالنسبة لمن قضى ببراءته فذلك لا يقيد المحكمة الاستئنافية إذا استبان لها أن الآخر هو البريء وأن المعترف للجريمة هو من قضى ببراءته أو العكس . وثانيا — ان المحكمة الاستئنافية وان تقيدت بحكم محكمة أول درجة بالنسبة لمنطوق الشطر الذي لم يستأنف فيه فأنها لا تقيده بأسبابه بالنسبة للشطر المستأنف أمامها كما إذا اتهم شخص

بضرب آخر قضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله ولم تستأنف النيابة الحكم واستأنفه المدعى بالحقوق المدنية فإن المحكمة الاستئنافية حرة في بحث وقائع الدعوى للفصل فيها حتى ولو تعارض حكمها مع أسباب الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لعدم صحة التهمة مثلا وحيث أنه تأسيسا على ما سبق ترى هذه المحكمة نفسها في حل من أسباب براءة المتهمين الآخرين وذلك لمعرفة ما إذا كان قد حصلت سرقة لبنزين لشركة المجنى عليها أم لا . وحيث انها ترى أن الشك الذي قام في نفس محكمة أول درجة وذلك سواء أكان المتهمان اللذان قضت ببراءتهما قد اشتركا شخصيا في السرقة أم لا ليس له محل لما يأتي : — أولا — أن مسألة التأخير في التبليغ مدة ساعتين ولذلك بفرض أنها أصابت في الأخذ بأقوال فراش الشركة لتحديد الوقت دون غيره من الموظفين ليس بالمسألة ذات الخطر ولا سيما أنها لم تستوف بحث هذه المسألة مادامت تعلق عليها هذه الأهمية إذ ربما قيل وثبت لها أنه كان هناك عطل في المواصلات التليفونية أدى إلى هذا التأخير . وثانيا — أنها لم تبين وجه المصلحة لدى عمال الشركة في في تأخير التهمة ضد المتهم أو غيره حتى يضعوا بنزيننا بقدر بمائه وخمسين جالون في العربة لمجرد الاضرار بهم . ولا سيما أنها لكي تكون منساقاة مع النتيجة التي وصلت إليها من أنه لم تحصل سرقة بنزين في ذلك اليوم أو غيره من بنزين الشركة بفرض أنها تقصد إلى القول بأن عمال الشركة وقائد العربة هم الذين تبرعوا بثمان هذا البنزين وأنهم أحضروه من مكان آخر لمجرد الايقاع

بالمتهمين ذلك مع ملاحظة أنه لا يمكنهم استرداده لأن سرقة مذكورة إلى الشركة التي لها وحدها أن تستولي عليه في حالة ثبوت التهمة .
 وثالثا — أنها لم تبين كيف يتفق القول بعدم حصول سرقة بنزين من الشركة مع الحالة التي شوهدت بمعرفة البوليس ولم تشك في صدقها من حيث تفريغ عمال المتهم للبنزين الذي كان بالعربة واعداد عدة براميل لهذا الغرض وهي حالة يصح أن يفترض معها علم المتهم من قبل بما يرد من البنزين لمحله بل سبق اتفاقه على ذلك .
 ورابعا القول بان التحقيق ومراجعة الأرقام التي أجهدت نفسها فيها تدل على عدم حصول سرقة في نفس اليوم أو في الأيام السابقة مردود عليه بان هذه الأرقام نفسها تحمل على عدم ضبط العملية لوجود خلافات أشارت إليها في بعض المواضع — وقد ترجع هذه الخلافات إلى إن الطريقة التي كانت متبعة لتغطية السرقة وهي إعطاء سائقي السيارات كميات أقل من المقرر لهم لا يمكن ضبطها تماما بحيث تغطي النقص — لا بل أن القول بانه لم يثبت عجز بنزين الشركة في نفس يوم ضبط الحادثة قد لا يعدم تعليلا مقبولا لا تنتفي معه السرقة وهو أنه حصل في هذا اليوم صرف كميات أقل من المقرر إلى سائقي السيارات بحيث غطت هذه العملية النقص الذي نشأ عن السرقة تقريبا .
 وخامسا القول بان سائقي الشركة لم يلاحظوا النقص أو لم يشتكوا منه مردود عليه بان هذا النقص قد يكون طفيفا فضلا عن أنه لم يكن يحدث في كل يوم بحيث قد يحمله السائقون على محمل آخر غير أنه صرف لهم أقل من المقدار المخصص لهم ولا سيما أنه يبعد عن خاطرهم أن للعامل الذي يوزع البنزين مصلحة في ذلك

وحيث أن المحكمة وقد انتهت إلى أن هناك سرقة وقعت فعلا فيكون دليل الثبوت على المتهم متوفرا مما أوردته محكمة أول درجة وكررتة هي من اعترافاته على الوجه المشروح آنفا فضلا عما ثبت من تفريغ البنزين المسروق في محله وبواسطة عماله ويكون التناقض المشار إليه آنفا قد انتفى ويتعين تأييد الحكم وعقابه أخذا بوصف محكمة أول درجة وعملا بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ عقوبات إذ لا تملك هذه المحكمة تغيير وصف التهمة إلى جريمة أشد وهي السرقة .

وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه أولا — لأنه لما كان الحكم الابتدائي الصادر في واقعه السرقة ببراءة المتهمين بها لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة من مال المجنى عليه المعين في وصف التهمة هو هو الذي قضى بادانة الطاعن باخفاء الأشياء المسروقة مع علمه بسرقتها فان استئناف النيابة هذا الحكم بالنسبة إلى الطاعن دون باقي المتهمين معه لا يمكن قانونا أن ينتقص من سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى هي أنه هو الحاصل من أمرها ولو جاء قضاؤها متعارضا مع القضاء الابتدائي الذي صار انتهائيا بالنسبة إلى من لم يرفع ضدهم استئناف . وهذا التعارض لا يصبح بحال النظر إليه من ناحية مخالفته قوة الشيء المحكوم فيه لأنه إنما كان ضرورة اقتضاها استعمال المحكمة الاستئنافية حقها المقرر بالقانون في الفصل في الاستئناف المرفوع أمامها على إعتبار واقعة الدعوى كما كانت معروضة على محكمة أول درجة .
 وثانيا — لأن الحكم المطعون فيه حين قال

إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد . ثم إن تدخل المدعى بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد إخلالا بحق المتهم في الدفاع ، لأنه ليس فيه حرمان له من إبداء دفاعه كاملا ، إذ حضور المدعى ومرافعته لا يتعدان في الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية ، وتحديثه عن الفعل الجنائي وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون باعتباره هو الفعل الضار الذي يطلب من أجله التعويض . ومع ذلك فإنه يحسن بالمحكمة أن تفصل في جواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية قبل الخوض في موضوع الدعوى الجنائية

٢ — إن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا يقيد بها بشيء . فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة يصلح في ذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم الجديد .

٣ — يجب في الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه . فإذا كانت المحكمة حين نفت قيام حق الدفاع الشرعي لم تجعل أساس ذلك تقديرها هي لفعل الاعتداء الذي يدعى المتهم وقوعه عليها ، دون نظر إلى تقديره هو

بأن الطاعن أخفى البنزين المسروق من الشركة المجنى عليها مع علمه بسرقة قد بين أن البنزين من الشركة وأن هذا البنزين قد دخل في حيازة الطاعن بالفعل وبعلمه واستدل لذلك بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، والمناقشة في هذا الصدد لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض لتعلقها بالموضوع .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن سيد شهادي محمود وحضر عنه الاستاذ فيليب
شارة ضد النيابة العمومية رقم ١١٤٥ سنة ١٩٥٠ ق)

٣٢٦

٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

١ — دفع . ضمه إلى الموضوع والفصل فيهما معا بحكم واحد ، لا مانع . مرافعة المدعى بالحقوق المدنية في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا إحلال فيه بحق المتهم في الدفاع .

٢ — نقض وإبرام . نقض الحكم . يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة إلى حالتها الأولى ولا يقيد بها بشيء . مخالفة هذه المحكمة لقضاء محكمة النقض . لا يصح اتخاذ وجهها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة يصلح في ذاته لذلك .

٣ — دفاع شرعي . تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع . مراقبة المحكمة على هذا التقدير . ساطعتها في ذلك .

٤ — نقض وإبرام . نقض الحكم . لا يترتب عليه نقض الشهادات إلى أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى

المبادئ القانونية

١ — لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أي دفع ، مهما كان نوعه ،

في هذا الظرف ، بل قالت إنه ما دام القانون لا يبيح القتل العمد إلا إذا كان التخوف من حدوث الموت أو جراح بالغة مبنيا على أسباب معقولة فهي تملك أن تراقب تقدير المتهم لترى ما إذا كان مقبولا وتسوغه البدهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة ، وأنها لا تجد في ظروف الحادث ما يدل على أن المعتدى كان ينوى متابعة الاعتداء ، وإن رد الاعتداء — وهو تافه في ذاته إذ هو لم يزد على ضرب المتهم بعصا على ذراعه — باطلاق النار في مقتل لا يكون دفاعا عاديا وإنما يكون مقابلة للاعتداء باعتداء أشد ، فان هذا الذي قالته لا مأخذ عليها فيه .

٤ — إن نقض الحكم لا يترتب عليه نقض الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى واعتبارها كأنها لم تكن ، بل إنها تظل معتبرة من عناصر الإثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن المدافع عن الطاعن تمسك في جلسة المحاكمة الثانية أمام محكمة الجنايات بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر برفضها في المحاكمة الأولى ولأنه أصبح نهائيا لعدم الطعن فيه من المدعى بالحقوق المدنية بطريق النقض ، وبعد أن

ترافع الدفاع عن المتهم والمدعى بالحقوق المدنية في هذا الدفع أمرت المحكمة بضمه إلى الموضوع وسارت في نظر القضية ثم حكمت فيها بعدم قبول الدعوى المدنية وبإدانة الطاعن في الدعوى الجنائية وهذا من جانب المحكمة تصرف خاطئ بمبطل لأجراءات المحكمة لأن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية هو من الدفع التي يتعين الفصل فيها قبل السير في نظر موضوع الدعوى حتى لا يترتب على أرجاء الفصل فيه تدخل خصم آخر للمتهم بجانب النيابة العمومية فيتراجع معها في موضوع الدعوى وقد يكون لتدخله تأثير فيها من الناحية الجنائية كما حدث بالفعل في هذه الدعوى حيث أفسحت المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية المجال لبيان أدلة الادانة ضد الطاعن ومحاولة تفنيده أدلة البراءة التي ظهرت لمصلحته .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بأنه لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أي دفع مهما كان نوعه الى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد وبأن تدخل المدعى بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع لا يعد اخلافا بحق الدفاع لأنه ليس فيه حرمان للمتهم من ابداء دفاعه كاملا وبأن حضور المدعي بالحقوق المدني ومرافعته لا تتعدى في الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية ، وتحديثه عن الفعل الجنائي وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون على اعتباره الفعل الضار الذي يطلب من أجله التعويض ولذلك فإنه وان كان يحسن بالمحكمة أن تفصل في جواز تدخل

المدعي بالحقوق المدنية قبل الخوض في موضوع الدعوى الجنائية إلا أنه لا يوجد ما يمنعها قانونا إذا لم تكن مستعدة للفصل فيه وخشيت تأخير الفصل في الدعوى الجنائية أن ترجىء الحكم في ذلك حتى تتم بحثه مع الموضوع .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه يتعارض مع حكم محكمة النقض السابق في نقطتين (الأولى) أن محكمة النقض حين قضت بنقض الحكم الأول الصادر بالبراءة بناء على طعن النيابة سلمت بحق محكمة الموضوع في تقديرها أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وان كانت لم توافقها على أنه لم يتجاوز حدود هذا الدفاع ولكن الحكم المطعون فيه نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس نفيا تاما واعتبر الطاعن مرتكبا لجريمة القتل العمد بعد انتهاء الاعتداء عليه . (والثانية) أنه بينما ترى محكمة النقض في حكمها المذكور أن العبرة في الدفاع الشرعى هي بتقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع لا بتقدير محكمة الموضوع إذا بالحكم المطعون فيه يرى عكس ذلك .

« وحيث ان محكمة النقض والابرار حين قضت بنقض الحكم السابق صدوره في الدعوى قالت . — انه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقدر وجود حالة الدفاع الشرعى أو عدم وجودها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض إلا أنه إذا كانت النتيجة التي انتهت إليها لا تتفق منطقيا مع ما أثبتته من مقدمات ووقائع كان حكمها

خاطئا والمقدمات والوقائع التي أثبتتها الحكم على الصورة السابق ببيانها وإن صح أنها صالحة لاثبات أن المتهم الأول (الطاعن) كان في خطر جسيم إلا أنها ليست صالحة لاثبات أن هذا الخطر لم يكن في وسعه دفعه بوسيلة أخرى دون القتل . . . الخ . . . ثم انتهت إلى القضاء بنقض الحكم لقصوره في بيان الأسباب وليس فيما أوردته محكمة النقض في حكمها ما يفيد تسليمها بأن الطاعن كان له حق الدفاع الشرعى خلافا لما يقول . ومع ذلك فان قضاء محكمة النقض بنقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا يقيد بها بشيء من قضائه فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض فان ذلك لا يصح اتخاذه وجها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة في ذاته يصلح لأن يكون وجها للطعن على الحكم الجديد . هذا ومحكمة الموضوع حين نفت قيام حق الدفاع الشرعى أصلا لم تجعل أساس رأيها تقديرها هي لفعل الاعتداء الذي يدعى الطاعن وقوعه عليه دون أن تنظر إلى تقديره هو وقت وقوع الاعتداء عليه ، وإنما قالت أنه مادام القانون لا يسمح القتل العمد إلا إذا كان التخوف من حدوث الموت أو جراح بالغة مبنيا على أسباب معقولة فان محكمة الجنايات تملك أن تراقب تقدير المتهم لترى إذا كان معقولا وتسوغه البداهة مستعينة في ذلك بظروف الحادث وعناصره المختلفة ثم قالت فوق ذلك . متى كان الاعتداء قد تم فعلا ولم يكن هناك من

ظروف الحادث ما يدل على أن المعتدى كان ينوى متابعة الاعتداء — كما في الحادث الحالي من تفاهة سببه وعلاقة القربى بين الطرفين وتفاهة الاعتداء في ذاته إذ ضرب المتهم بعضا على ذراعه فإن رد الاعتداء باطلاق النار في مقتل لا يكون دفاعا وإنما يكون مقابلة الاعتداء باعتداء مثله وهذا ما ينفي حسن النية التي يجب أن تتوافر في حالة تجاوز حدود الدفاع وقد ترى المحكمة في الاعتداء الأول استفزازا للمتهم فتقدر ذلك حين تقدير العقوبة ولكنها لا ترى بحال سببا من أسباب الدفاع التي تبيح القتل ولا التي يعتبر المتهم فيها معذورا إذا ما تجاوز حدود الدفاع وهذا الذي قالته المحكمة صحيح في القانون لأنه يجب للتمسك بحق الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه من عدوان . ولما كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطانها أن ظروف الحادث لا تبرر لدى الطاعن اعتدائه على المجنى عليه فإن محاولته في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن المحكمة تعسفت في الاستدلال لأنها استخلصت من شهادة السيد المهدي على عيسى أمام النيابة أن ما وقع من الطاعن على المجنى عليه كان ردا على الاعتداء الواقع عليه لا دفاعا عن نفسه مع أن هذا الشاهد لم يصرح في أقواله بشيء من ذلك وزعمت أن الشاهد المذكور جاء بعد ذلك بحامل الطاعن في محضر المعاينة بقوله انه (أى الطاعن) بادر بالقرار عند الاعتداء عليه فليحقه

المجنى عليه وأصر على هذه المجاملة اذ كرر هذه الأقوال في المحاكمة الأولى مضيفا اليها أن الطاعن أطلق عيارين . الخ مع أنه لم يقل شيئا من ذلك في المحاكمة الأولى — وعلى الرغم من تسليمها بأن المجنى عليه ضرب الطاعن بالعصا مرتين على ذراعه قالت ان مثل هذا الاعتداء لا يمكن أن يثير في نفس الطاعن تخوفه من استمراره في الضرب مستندة في ذلك إلى ما رأت من تفاهة سبب الحادث وعلاقة القربى بين الطرفين ، وفي هذا مخالفة للمنطق واغفال لنفسية الريفين وعقليتهم في مثل هذه الظروف . » وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومن مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن ما قاله الحكم عن أقوال الشاهد السيد المهدي على عيسى يبرر ما ذكرته المحكمة عنه وأن ما قدرته المحكمة للأسباب التي ذكرتها من أقدام المجنى عليه على ضرب الطاعن بالعصا مرتين لا يمكن أن يثير في نفسه تخوفه من استمرار هذا الاعتداء عليه هو تقدير تملكه محكمة الموضوع ولارقابة لمحكمة النقض عليها فيه . » وحيث ان مؤدى الوجه الرابع أن المحكمة استندت في قضائها إلى أقوال أبقاها الشاهد السيد المهدي على عيسى في المحاكمة الأولى وهذا يعيب الحكم لأن المحاكمة الأولى أصبحت معدومة بنقض الحكم الصادر بناء عليها .

« وحيث ان نقض الحكم لا يترتب عليه نقض الأقوال والشهادات التي أبدت في المحاكمة الأولى أمام المحكمة واعتبارها كأنها لم تكن بل تظل معتبرة من عناصر الاثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس أن الحكم المطعون فيه لم يذكر مؤدى التقرير الطبي الشرعى وبذلك يكون قاصرا في بيان سبب وفاة المجنى عليه ووقوعها نتيجة لفعل الطاعن

» وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ذكر فيما ذكره . — أن نية القتل ثابتة من اطلاق النار من سلاح نارى يحدث الموت وتصويب المقذوف من مسافة قريبة لا تتجاوز المترين كما ورد في التقرير نحو مقتل « الرثة » وقد نتج عنه نزيف دموى أودى بحياة المجنى عليه كما فصل تقرير الصفة التشريحية ذلك وكان ذلك بسبب اعتداء الأخير على المتهم وقصد الانتقام منه . — وفي هذا بيان كاف لأن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة للمقذوف النارى الذى أطلقه عليه الطاعن وإذن فلا محل لما ينهاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .
(طعن السيد أحمد خليل وحضر عنه الاستاذ على بدوى بك الحامى ضد النيابة رقم ١٣٤٨ سنة ١٥ ق)

٣٢٧

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥

إحراق ، وضع النار عمدا بالواسطة . متى تحقق هذه الجريمة ؟ وضع المتهم لفافة ممتلئة باحتياط تحت باب منزله . إطفائها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب . لا عقاب (المادة ٢٢١ ع = ٢٥٦)

المبدأ القانونى

إذا كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن

المتهم أشعل النار في لفافة وضعها باحتياط تحت باب منزله ثم أطفأها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب ، فتكيف هذه الواقعة أنها وضع النار عمدا بالواسطة ، الأمر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات . وإذا كانت هذه المادة صريحة في أنه يجب لتمام الجريمة المنصوص عليها فيها أن يكون قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذى وضعها فيه إلى الشيء المراد إحراقه وأن تصل النار بالفعل إلى هذا الشيء ، فانه إذا لم يتوافر هذا القصد فلا تتحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل وإذا توافر ولكن لم تصل النار ، فإن الواقعة لا تكون جنائية تامة وإنما تكون شروعا فقط ، بحيث إذا عدل المتهم بإرادته فلا تصح معاقبته . وإذن فان تلك الواقعة الثابتة بالحكم لا تكون معاقبا عليها

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن الواقعة لو صحت لكانت شروعا في حريق غير معاقب عليه لأن النار أطفئت في الحال بإرادة الطاعن نفسه قبل أن تتصل بباب المنزل . وقد سلمت المحكمة في حكمها بأن المادة الملتبئة وضعت باحتياط بحيث إذا اشتعلت لا تلمس سوى جزء صغير من الباب وأن سائل البترول وجد فقط في اللفافة دون أن يلقي شيء منه على الباب ولم تنف المحكمة من جهة أخرى

ما تمسك به الطاعن من أنه عدل عن اتمام الجريمة بارادته ولكنها عند ما طبقت القانون خلطت بين الجريمة التامة والشرع فيها فتحدثت عن القصد الجنائي على اعتبار أن الجريمة تمت وخلصت من بحثها إلى قولها بأنه مادام القصد الجنائي قائماً فيكون العقاب واجبا وفاتها أن ما وقع من الطاعن لا يكون إلا شروعا في حريق لا جريمة حريق تامة وأنه مادام الطاعن قد أطفأ النار بارادته قبل أن تتصل بباب المنزل فإن الواقعة تكون غير معاقب عليها .

« وحيث ان الواقعة كما اثبتتها المحكم المطعون فيه هي أن الطاعن لضغائن بينه وبين ابن أخيه عبد المنعم محمد حموده اتفق مع جاره على أحمد الفيومي (الذي كان متهما معه وحكم عليه بالعقوبة ولم يرفع نقضا) على تلفيق واقعة حريق بأن يضع الطاعن مادة ملتهبة تحت باب منزله ويشعلها ثم يعود إلى المنزل ويتظاهر بأنه كان نائما . ويقوم على أحمد الفيومي في الحال عند بدء اشتعال النار ويستغيث فيحضر الطاعن ويعمل على اطفائها ويتهم ابن أخيه المذكور ويبلغ رجال الحفظ في حقه وقد نفذ هذا الاتفاق بالفعل وأبلغ الحادث من نائب عمدة البلدة إلى نقطة البوليس فانتقل ضابط النقطة إلى مكانه وعين باب المنزل فوجده من خشب متين ووجد بينه وبين العتبة لفافة من الخيش حشيت بقوايح ذرة ورائحة الغاز تفوح من اللفافة وقد اشتعل منها الجزء الأيسر القريب من الجهة التي يقع فيها الباب وشوهد أثر دخان يعلو مكان الاحتراق في الباب بنحو عشرين سنتيمترا

وقد تركت اللفافة أثرا مستعرضا بالباب لأحتراق بسيط ووجدت اللفافة مبللة بالماء ولما انتقلت النيابة إلى مكان الحادث وأعدت معاينته وجدت مع اللفافة السابق وصفها قطعة من الورق عبارة عن جزء من جريدة محترقة حوافه . وقد استدل المحكمة على تلفيق التهمة وأن الطاعن هو الذي وضع النار بمنزله باتفاقه مع المتهم الآخر بأدلة بينتها منها ما قالته من أنه ثبت من المعاينة أن المادة الملتهبة التي وجدت تحت باب المنزل وضعت باحتياط بحيث إذا اشتعلت لا تمس سوى جزء صغير من الباب ولا تؤثر النار فيه بسهولة وأن البترول وجد فقط في اللفافة دون أن يلي شيء منه على الباب . ثم تعرضت المحكمة إلى البحث في دفاع الطاعن وردت عليه بقولها . « انه يكفي لتوافر جريمة الاحراق المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد وضع النار عمدا في محل مسكون أو معد للسكن بصرف النظر عن مقدار ما تلتهبه النار من المكان الذي علقت به أو من محتوياته وبصرف النظر عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطر الحريق الذي أشعل عمدا بمحلهم وأن القصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق وجوده متى كان الفاعل قد وضع النار عمدا وعن علم وبقصد احداث الحريق فيمكن أن يكون الفاعل قد وضع النار عمدا في بعض أشياء سواء كان قصده تلافيا أو كان يقصد مزاحا سبيا أو أنه يريد اطفاء النار بعد اشتعالها منعاً من ازدياد الضرر ليتسكن من القاء تهمة كاذبة على شخص آخر أو قصد أن يستأصل جرائم

ولم يكن يقصد توصيلها إلى باب المنزل أو مبانيه فانها لا تكون مغاقبا عليها قانونا .
« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن من جريمة وضع النار عمدا المرفوعة بها الدعوى عليه .

(طعن بسببى مسعود حموده وحضر عنه الاستاد عبد الحيد السنوسى ضد النيابة رقم ١٠٦٠ سنة ١٩٤٥ ق)

٣٢٨

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥

- ١ — ضرب وجرح . نتيجة عمدية . تغليظ العقاب بسبب ذلك . ملحوظ فيه مراعاة المجنى عليه في حق نفسه ما يجب على الشخص العادى مراعاته . تعمد المجنى عليه تسوية مركز المتهم بالاهمال قصدا . وقوع خطأ جسيم منه سواء نتيجة فعله المتهم . لا يسأل المتهم عن النتيجة . مجنى عليه في ضرب . وجوب تحميله المداواة المعتادة لانصح مطالبته بتحمل عملية جراحية تعرض حياته للخطر أو تحدث له آلاما مبرحة .
- ٢ — تبرؤ . تمسك المتهم في رفض الدعوى المدنية بانتفاء مسئولية لعدم وقوع الاعتداء منه . صالح بين المتهم والمجنى عليه يصح أن يقال عنه إنه لم تراعى فيه النتيجة التي انتهت إليها الاعتداء . القضاء بالتعويض . لا تثريب على المحكمة فيه .

المبادئ القانونية

إن أحكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادى مراعاته . فاذا كان المجنى عليه قد تعمد تسوية مركز المتهم فأهمل قصدا ، أو كان قد وقع منه خطأ

مرض وبأى . وانه لذلك يكون مذهب اليه الدافع من عدم توفر أركان الجريمة سواء كان من ناحية الوقت الذى يتحقق فيه وقوعها أو من ناحية القصد الجنائى فيها لا يتفق مع مذهب اليه القضاء المصرى في أحكامه والتي تأخذ به هذه المحكمة ومن ثم تكون جريمة الحريق العمدا ثابتة ضد المتهم الأول (الطاعن) ثبوتنا كافيا ويتعين ادانته فيها ولا محل للبحث في جريمة البلاغ الكاذب وتوفرها وعقابه ينطبق على المادة ٢٥٢ / ١ عقوبات ويكون المتهم الثانى قد اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق على تنفيذها الخ .

« وحيث انه يتضح مما أورده الحكم المطعون فيه على الوجه المتقدم أن الطاعن قد أشعل النار في لفافة وضعها باحتياط تحت باب منزله ثم أطفأها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب وبذلك فان النظر إلى الواقعة وتكييفها يجب أن يكون على اعتبارها وضع النار عمدا بالواسطة الأمر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات . ولما كانت هذه المادة صريحة في أنه يجب لتمام الجريمة المنصوص عليها فيها أن يكون قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذى وضعها فيه إلى الشيء المراد احراقه ثم وصول النار بالفعل إلى هذا الشيء فانه إذا لم يتوافر هذا القصد لا يتحقق الجريمة ولو وصلت النار بالفعل . وإذا توافر ولكن النار لم تصل فان الواقعة لا تكون جنائية حريق تامة وإنما تكون شروعا فقط بحيث إذا عدل المتهم بإرادته فلا يصح معاقبته . ولما كانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم أن المتهم وضع النار في اللفافة

جسيم سواء نتيجة تلك الفعل ، فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت إليه حال المجنى عليه بسبب ذلك . وإذا كان المجنى عليه في الضرب أو نحوه مطالباً بتحمل المداواة المعتادة المعروفة ، فإنه إذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك ، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه . لكنه لا يصح أن يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له آلاماً مبرحة ، وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظاً فيه عند أمر المتهم ، وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلابسها من الظروف .

٢ — إذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك أمام المحكمة في طلب رفض الدعوى المدنية الموجهة عليه إلا بانتفاء مسؤوليته الجنائية على أساس عدم اعتدائه على المجنى عليه ، ولم يتعرض للصلح الذي تم بينه وبين المجنى عليه وكان هذا الصلح يصح أن يقال عنه إنه لم تراع فيه النتيجة التي انتهى إليها الاعتداء ، فإن الحكم إذا قضى بالتعويض يكون قد اعتبر الصلح المدعى كذلك ، ولا يصح تعيينه من هذه الناحية .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن قد استند إلى أقوال المجنى عليه

وما وصفه بأنه اعتراف من الطاعن . والظاهر من الوقائع التي أوردتها الحكم أن المجنى عليه والطاعن قدما لرجل البوليس وقال الأول أنه تضارب والطاعن وأنها تصالحا وأن هذا الأخير صادقة على ذلك : ولما كانت هذه المصادقة من الطاعن لا تعتبر اعترافاً منه وخصوصاً أنه قد أنكر التهمة في التحقيقات وأمام المحكمة فإن مانحها الحكم على خلاف ذلك يكون غير صواب وهذا أمر يعيبه . » وحيث أن الحكم حين عرض لما يشير إليه الطاعن قال « وبما أن الثابت من التحقيقات أنه في يوم الحادثة ذهب كل من المتهم والمجنى عليه مصابين إلى نائب عمدة المحترفين وبلغا بقيام مشاجرة بينهما على الري فأحدث كل منهما بالآخر إصابات وقد حولهما نائب العمدة على نقطة بوليس جهينة وبسؤال المجنى عليه إبراهيم شنودة بخيت قرر بأنه كان يروي زراعته التي تجاور زراعة المتهم خليفة حجازي - ولما أراد أن يحول المياه على زراعته حضر له المتهم وضربه بالفأس مرتين فوق رأسه ، وقال أنه هو ضرب المتهم كذلك وأنها تصالحا معا لأنهما من بلد واحد وتجاوران في الزراعة . وقد سئل المتهم خليفة حجازي المهدي فصادق على ما جاء برواية المجنى عليه كما أيد أقوال الأخير عن الصلح الذي تم بينهما » ولما كانت أقوال كل من المجنى عليه والطاعن من شأنها أن تبرر ما قالته المحكمة عنهما فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الشأن .

« وحيث أن حاصل الوجه الثاني هو أن الدفاع عن الطاعن جرى على أنه بعد الشجار

الذى وقع بينه وبين المجنى عليه حدث أن والد هذا الأخير ضرب ابنه لسبب ذكره وكان لهذا الضرب أثر جسيم في إصابته السابقة وقد أورد الدافع قرآن عدة على صحة هذه الواقعة ، فضلا عن أنه تمسك بأن المجنى عليه كان البادئ بالاعتداء وبذا يكون الطاعن في حالة دافع عن نفسه ومع ذلك فإن الحكم لم يبحث هذه الأوجه مع أهميتها وهذا قصور فيه يعيبه .

« وحيث أن الحكم بعد أن أورد أدلة الإثبات وناقش أنكار الطاعن للتهمة وأقوال شاهدي نفيه عرض لدفاعه فقال . وبما أن قول المتهم أن وفاة المجنى عليه لم تكن ناتجة عن اعتدائه هو عليه بل نتجت عن ضرب أحدثه والد المجنى عليه به بسبب تسببه في فقد حماره كان يركبها عند ترده على المستشفى للعلاج فقد كذبه فيه شنودة بخيت غير أنه وإن كان قد اعترف في التحقيق أن الحماره فقدت حقيقة وعثر عليها وعاد أمام المحكمة وقال أن الحماره لم تفقد كلية قد أنكر في كل من التحقيق والجلسة اعتدائه على ولده المجنى عليه لهذا السبب . هذا فضلا عما هو ثابت أنه من مقارنة الكشف الطبي بتقرير الصفة التشريحية يتضح أن الإصابات التي تسبب عنها وفاة المجنى عليه هي نفسها التي ثبت وجودها من الكشف الأول قبل أن يتردد المجنى عليه على المستشفى واذن فلا عبرة بقول المتهم أن الوفاة نتجت عن إصابة أخرى من غيره . وبما أن قول دافع المتهم أن المجنى عليه هو الذي ابتدأ بالاعتداء لا يرفع عن المتهم مسؤولية جرمه أن كان ذلك مما تلاحظه المحكمة في تقدير العقوبة . ويبين من ذلك أن الحكم قد

بحث ما تمسك به الدافع وقد رد عليه بما يفنده ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس .

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث أنه ثابت من أوراق المستشفى أن المجنى عليه رفض إجراء عملية استكشاف للجرح الذي وجد برأسه كما رفض أن يجرى عليه المستشفى العلاج اللازم ثم انقطع عن التردد على المستشفى حتى توفي ولا شك أن هذا إهمال جسيم ومتعمد من جانب المجنى عليه يجعل موته بعد ذلك بعيدا عما وقع من الطاعن فلا يصح أن يسأل عنه ولذا تكون ادانته مع هذه الظروف خاطئة .

« وحيث أن الحكم قد رد على ما يشير إليه الطاعن فقال . كذلك لا يرفع عن المتهم هذه المسؤولية إهمال المجنى عليه في العلاج أو انقطاعه عن العلاج مادامت الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه هي السبب المباشر في الوفاة . ولئن ثبت من أقوال الدكتور نصيف بشاره أمام النيابة أن تقيح الجرح والالتهاب السحائي بالمخ والنيكروز بالعظم التي كانت السبب في الوفاة نتجت عن ترك الجرح بغير عملية الاستكشاف التي كان الطبيب يراها ضرورية لتنظيف الجرح من التلوث الذي به وهي الخطوة السابقة مباشرة لعملية رفع العظام وهي العملية التي رفض المصاب إجراءها إلا أنه مع هذا لا يمكن القول أن إجراء هذه العملية كان يترتب عليه بطريقة قاطعة عدم وفاة المصاب إذ كثيرا ما تجري عمليات استكشاف ورفع عظام المصابين دون أن يكون لهذا الإجراء تأثير على وفاتهم — أما القول من دفاع المتهم بأن

رفض المصائب إجراء هذه العملية يعتبر أهملًا
منه جسيماً ترفع به مسئولية المتهم نهائياً عما
أحدثه هو بالمصائب من إصابات فهو مالاتوافق
عليه المحكمة بل تلاحظه في تقدير العقوبة
وفي التعويض الذي تقدره لوالد المجنى عليه .
وهذا منه سديد لأن أحكام القانون في تغليظ
العقوبة على المتهم بسبب نتيجة عمله معناها
افتراض حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته
ما يجب على الشخص العادي مراعاته فإذا تعدد
المجنى عليه إيذاء المتهم والاساءة اليه أو وقع
منه خطأ جسيم أثر في هذه النتيجة فعندئذ
يصح نسبتها اليه وعدم مساءلة المتهم عنها .
فالمجنى عليه في الضرب أو نحوه مطالب
بتحمل المداواة المعتادة المعروفة فإذا رفضها
فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك لأن رفضه
لا يكون له مايسوغه . ولكنه لا يمكن أن
يطالب بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها
أن تعرض حياته للخطر أو تحدث له آلاما
مبرحة لأن الرفض في هذه الحالة لا يكون
ملاحظاً فيه مركز المتهم ويجب أن يتحمل
هذا النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب
فعله أن يتوقعها بالظروف التي أحاطت بها .
ولما كانت العملية التي رفضها المجنى عليه هي
من هذا القبيل فإن القول بأن عدم قبوله
إجراءها عليه يؤثر في مسئولية الطاعن
لا يكون له من مبرر .

« وحيث أن الوجه الباقي يتلخص في أن
الحكم قضى بالزام الطاعن بتعويض للمدعى
بالحق المدني مع أن المجنى عليه قد تصالح مع
الطاعن عند البدء في التحقيق فضلاً عن أنه
قد اعتدى بدوره على الطاعن وحدث به
عدة إصابات . ولذا كان يتعين عدم قبول

الدعوى المدنية أو رفضها .

« وحيث أن الحكم إذ تحدث عن الدعوى
المدنية قال : « وبما أن شنوده بجنت والد
المجنى عليه ادعى مدنياً بمبلغ مائة جنيه بصفة
تعويض عن الضرر الذي ناله من فقد ابنه
وترى المحكمة أن طلبه في محله غير أنها تقدر
التعويض بمبلغ خمسين جنيهاً للسبب السابق
بيانه » . ولما كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك
أمام المحكمة برفض الدعوى المدنية إلا على
أساس انتفاء مسئوليته الجنائية لعدم اعتدائه
على المجنى عليه ولم يتعرض للصلح وكان
هذا الصلح المدعى يصح القول عنه بأنه لم
تراع فيه النتيجة التي وصل إليها الاعتداء
فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اعتبره كذلك
ثم قضى بالتعويض على هذا الأساس وعلى
أساس ثبوت وقوع الاعتداء من الطاعن
على المجنى عليه وبهذا لا يصح نسبة أى خطأ
إليه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .
(طعن خليفه حجازى المهدى ضد النيابة وآخر مدع
بحق مدنى رقم ١٣٢٥ سنة ١٥ ق)

٣٢٩

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥

نصب . موظف عمومي (تمورجى فى منزل طي) .
امتعاته بوظيفته فى الاستيلاء على مبلغ من المجنى عليها بزم
أنه ممن لدواء لازم لاجبها الموجود بالمنزل . لإثبات الحكم
ذلك . هذا يكفى لبيان توافر الطرق الاحتمالية .

(المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦)

المبدأ القانونى

إن استعانة المتهم بالموظف بوظيفته العمومية

من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية . فإذا كان الحكم في إirاده واقعة الدعوى قد قال إن المتهم ، وهو تمورجى في المعزل الطبي الذى نزل فيه أخو المجنى عليها ، قد وصل بهذه الصفة إلى الاستيلاء منها على مبلغ ٥٣ قرشاً على زعم أنه ثمن للحقن اللازمة لعلاج أخيها ، فهذا القول يكفى لبيان الطرق الاحتمالية .

المحكم:

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها الطرق الاحتمالية الواجب ثبوتها في جريمة النصب .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع عناصر جريمة النصب التى دان الطاعن من أجلها ومنها الطرق الاحتمالية التى استخدمها الطاعن فى فعلته بأن قال انه كان موظفاً كتمورجى فى المعزل الطبي الذى نزل فيه أخو المجنى عليها وبهذه الوسيلة توصل إلى الاستيلاء منها على مبلغ ٥٣ قرشاً على زعم أنه ثمن للحقن اللازمة لعلاج أخيها وفى ذلك القول ما يفيد توفر الطرق الاحتمالية لأن استعانة الطاعن بوظيفته العمومية من شأنه ان يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وإذن فلا محل لما جاء بهذا الوجه .

« وحيث ان الوجهين الباقيين يتحصلان فى ان المحكمة عولت فى ادانة الطاعن فى

جريمة التبيد على شهادة شهود لم تسمعهم مع أن أقوالهم التى أدلوها فى التحقيق متناقضة . « وحيث ان الطاعن لم يتمسك أثناء محاكمته بوجود سماع الشهود الذين اعتمد عليهم الحكم دون ان تسمعهم المحكمة فليس له وقد أخذ بأقوالهم فى التحقيق ان ينعى على المحكمة عدم سماعهم أما عن التناقض المدعى فذلك جدل موضوعى لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد عبد الهادى عبد الغفار رقم ١٣٦٦ سنة ١٥ ق)

٣٣٠

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤

١ — تمويض . تقديره على أساس جسامه الاصابة وما ترتب عليها من نقل الحق عليه (ضابط بوليس) إلى عمل أقل شأناً من عمله وما تحمله من علاج . قول الحكم إنه راعى فى تقرير التمويض أن يكون موازياً طالما أنه لا يمكن أن يجعله أسياً . لا يفض منه .

٢ — قاض مجرد تقريره تأجيل القضية فى محكمة الدرجة الاولى إلى جلسة أخرى . لا يحرم عليه نظراً فى محكمة الدرجة الثانية .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة قد راعت فى تقدير التمويض الذى قضت به على المتهم جسامه الضربة التى أدت إلى كسر ساق المجنى عليه (ضابط بوليس) ودعت لنقله إلى عمل أقل شأناً من عمله الأول ، كما راعت المصاريف التى

أنفقها في العلاج ، فليس في هذا أى خطأ . وإذا كانت هي قد قالت في حكمها « أنها راعت في تقدير التعويض أن يكون مواسياً طالما أنها لا تستطيع أن تجعله آسياً » ، فذلك ليس معناه أنها قصدت أن تعطى المجنى عليه تعويضاً عن ضرر لم يكن محققاً بالفعل ، بل الظاهر أنها قصدت به أنها ما دامت لا تستطيع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساوياً للضرر الحقيقي الذى أصاب المجنى عليه فإنها تراعى في تقديره أن يكون بحيث يخفف عنه ما قاساه من آلام وما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب الإصابة ولا يترتب عليها فى شيء من ذلك .

٢ — إن مجرد تقرير القاضى فى المحاكم الابتدائية تأجيل قضية إلى جلسة أخرى لأى سبب من الأسباب لا يدل بذاته على أنه كون لنفسه رأياً فيها بعد درسها . وإذن فهذا لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل فى القضية الاستثنائية .

المحكم

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن الدفاع عن الطاعنين تمسك أمام محكمة أول درجة بأن المجنى عليه لم يفاجأ بظهور السيارة التى كان يقودها الطاعن الأول حتى استحال عليه تفادى الحادث بل كان فى استطاعته أن يستعمل القرملة فى إيقاف الموتوسيكل الذى كان يركبه قبل أن يصطدم بالسيارة كما أنه كان فى إمكانه أن ينحرف فى سيره إلى اليمين وبذلك يتفادى الاصطدام

فطلب إلى المحكمة أن تنتقل لمعاينة مكان الحادث فأجابته إلى طلبه ونبت من الانتقال أن المجنى عليه رأى السيارة على مسافة تسمح له باستعمال القرملة كما ثبت أنه كان فى مكنته أن ينحرف إلى يمينه ويسير فى شارع السبع بنات فلا يصطدم بالسيارة ولكن المحكمة قضت بالادانة والتعويض دون أن تشير إلى دفاع الطاعنين ولا إلى محضر الانتقال بأية إشارة ثم أثار الطاعنان هذا الدفاع نفسه أمام المحكمة الاستثنائية فلم تحفل به واكتفت فيما يتعلق بالدعوى الجنائية بالأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون مناقشة لدفاع الطاعنين وفى هذا قصور فى التسبيب موجب لنقض الحكم .

« وحيث إن الحكم الغيابى الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الصادر فى المعارضة وبالحكم الاستثنائى المطعون فيه قضى بادانة الطاعن الأول وبالزامة هو والطاعن الثانى بالتعويض بناء على ما قاله من . « ان التهمة ثابتة قبل المتهم (الطاعن الأول) من أقوال المجنى عليه محمد جلال الدين عبدالسلام افندى بمحضر ضبط الواقعة وبتحقيق النيابة بأنه أثناء قيادته (موتوسيكل) يسير به على يمين الطريق وحينما اقترب من اتصال شارع السبع بنات بشارع الشركة لاحظ سيارة نقل كان يقودها المتهم بالشارع الأول ليصل بها للشارع الآخر ولم يكن قائدها يستعمل النفير للتنبيه فى مفترق الطرق فأراد المجنى عليه تفادى الاصدام بها لقربه منها فانحرف إلى يسار الطريق ولكن قائد السيارة لحق به واصطدم بالموتوسيكل بالجانب الأيمن فسقط المجنى عليه وأصيب وأنه كان فى استطاعة

المتهم تفادى الحادث لو استعمل الفرملة وأشهد بسيونى بسيونى الشيخ الذى صادفه لدى سؤاله بمحضر ضبط الواقعة وأضاف أنه كان يقود السيارة بسرعة وظهر فجأة أمام الموتوسيكل مما حال دون إمكانه استعمال الفرملة وكذلك قال بأن المتهم لم يكن يستعمل البوق للتنبيه حتى كان يمكن للمجنى عليه أن يشعر به قبل وصوله إلى ملتقى الشارعين فيتفادى الحادث بل ذكر هذا الشاهد أيضا بأن المجنى عليه كان يقود الموتوسيكل بهدوء إذ كان يعمل أميلية وخارجا من مطلع بالراحة على اليمين حسب تعبيره بالتحقيقات سواء بالبوليس أو بتحقيق النيابة وأن المعاينة التي أجرتها النيابة وما أثبتته المحقق بصدر محضر البوليس من أنه وجد مقدم السيارة قيادة المتهم فوق الموتوسيكل وما ظهر من إرشاد الشاهد بمعاينة النيابة بأنه كان على مسافة نحو ١٢ مترا من محل الحادث وأن تصادم السيارة بالموتوسيكل ناشىء عن سرعة قيادتها، كما تبين من الرسم الكروكى الذى عمل بواسطة النيابة أن عرض الشارع بمكان الحادث سبعة عشر مترا وأن مكان الحادث تجاه ملتقى الشارعين بانحراف إلى اليسار بالنسبة لخط سير المجنى عليه بالموتوسيكل وفي هذه الماديات ما يؤيد صدق أقوال المجنى عليه والشاهد المذكور إذ أن اتساع الطريق يسمح للمتهم بتفادى الحادث لو كان يسير متبعا للوائح بهدوء عند خروجه من شارع لآخر ويدل في الوقت نفسه على أن المجنى عليه حاول عدم الاصطدام بالسيارة لما ظهرت فجأة عند مفترق الطرق فانحرفت السيارة وفي هذا ما يستفاد منه عدم استعمال المتهم للبوق ورغم

ذلك اصطدم المتهم بالمجنى عليه مما يدل على أنه كان يقود السيارة بسرعة زائدة عن المقرر فتكون الجريمة متوفرة الأركان ولا دليل على صحة ما زعمه المتهم من أن المجنى عليه هو الذى كان يقود الموتوسيكل بسرعة زائدة ومن ثم يتعين عقاب المتهم طبقا لنص المادة ٢٤٤ عقوبات وبالتالي تكون الدعوى المدنية الموجهة للمتهم والمستول عن الحقوق المدنية السيد عبده البسيونى (الطاعن الثانى) في محلها ولكن مبلغ التعويض المطالب به مبالغ فيه كثيرا وتقدره المحكمة بمبلغ خمسين جنيتها مصريا . وفي هذا ما يكفي لدحض دفاع الطاعنين ويبان أن الطاعن الأول هو الذى تسبب بخطئه في وقوع الحادث ومع ذلك فإن الدفاع لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بالمعاينة التي أجرتها محكمة أول درجة كان يحق له أن ينعى على الحكم المطعون فيه عدم تحدته عنها في صراحة »

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى ان المحكمة اعتمدت في تقدير التعويض على عنصرين لا يتفقان مع الواقع ولا القانون وهما نقل المجنى عليه من وظيفة ملاحظ بوليس إلى ضابط بقسم النظام والخفر وجعل التعويض مواسيا فان ضباط البوليس يوضعون جميعا في كادر واحد أيا كان العمل الذى يباشرونه ولا ضرر من نقل المجنى عليه من ملاحظ بوليس إلى ضابط بقسم الخفر والتعويض يجب أن يكون عن أضرار محددة ليست المواساة واحدة منها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال فيما يتعلق بتقدير التعويض « ان المحكمة بعد أن تبينت مقدار ما أصاب المدعى المدنى من اصابة

« وحيث ان مجرد تقرير القاضي في المحاكم الابتدائية تأجيل قضية إلى جلسة أخرى لأي سبب من الأسباب لا يدل على أنه درسها وكون لنفسه رأيا فيها وإذن فلا يكون من شأنه منعه من الفصل في القضية الاستثنائية .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .
(طعن إبراهيم متولى الجنائي وآخر مسئول عن حقوق مدنية ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدنى رقم ١٣٦٨ سنة ١٥ ق)

٣٣١

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥

شهادة الزور . إدانة الشاهد في جريمة شهادة الزور لجرده أن شهادته أمام المحكمة خالفت ما قاله في التحقيقات الأولية . لايصح .

(المادة ٢٥٤ ع = ٢٩٤)

المبدأ القانوني

لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لأن كلتا الروایتين مصدرهما واحد له اعتبار ذاتي واحد . ولأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة ، وما يقرره صدقا في حالة ، إنما يرجع إلى ما تفعل به نفسه من العوامل التي تلبسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقة في تلك الرواية دون الأخرى . وإذا كان مثل الشاهد أمام هيئة المحكمة في جلسة المحاكمة بين رهبة الموقف

أدت إلى كسر ساقه اليمنى الأمر الذي استدعى دخوله مستشفى صيدناوى ومعالجته بمعرفة أطباء اخصائيين لمدة طويلة هذا فضلا عما لحق به من جراء أصابته من نقله لعمل أقل مما كان به قبل الحادثة وأن هذا سيلازمه إلى مدة لا تعرف مداها الآن وما أنفقته في علاجه كما هو مبين من مستنداته المقدمة منه خصوصا وان المدعى في مقتبل العمر أن تراعى في تقدير التعويض أن يكون مواسيا طالما أنها لا تستطيع جعله آسيرا فتقدره بمبلغ ٥٠٠ ج . مما يفيد أن المحكمة قد راعت في تقدير التعويض جسامه الاصابة التي أدت إلى كسر ساق المجنى عليه ودعت لنقله إلى عمل أقل من عمله الأول كما راعت المصاريف التي أنفقها في علاجه وليس في هذا أى خطأ» أما قولها أنها تراعى في تقدير التعويض أن يكون مواسيا طالما أنها لا تستطيع جعله آسيرا فالظاهر أنها قصدت به أنها مادامت لا تستطيع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساويا للضرر الحقيقي الذى أصاب المدعى بالحقوق المدنية فإنها تراعى في تقديره أن تخفف عنه ما قاساه من آلام وما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب الاصابة فهي إذن لم تقصد أن تعطي المدعى تعويضا عن ضرر لم يكن محققا بالفعل .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن الأستاذ عبد الله عمار القاضي اشترك في اصدار الحكم الاستثنائي المطعون فيه مع أنه سبق أن نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة وأصدر قرارا بتأجيلها لضرورة سماع شاهد معين .

وجلاله وقديسية المكان ، محوطا بالضمانات
العديدة المعلومة التي وضعها القانون للحصول
منه على الحقيقة الخالصة — ذلك فيه ما من
شأنه أن يشعره بعظم مسئوليته فيما يدلى به
في آخر فرصة تسمع فيها أقواله ، مما يصح
معه في العقل أن يفترض أنه ، وهو في هذه
الحال ، يكون أدنى إلى أن تغلب عليه النزعة
إلى الحق فيؤثره ولا يتأدى في الحنث يمينه
إذا كان قد حلفها من قبل — إذا كان كذلك
فإن اعتبار روايته الأولى — عند اختلاف
روايته هي الصحيحة ، لا شيء إلا لكونها
هي الأولى لا يكون له ما يقتضيه ، بل لعل
شهادته أمام المحكمة تكون هي الأولى بهذا
الاعتبار . وإذن فإن إدانة الشاهد في جريمة
شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد
خالفت ما قاله في التحقيقات الأولية لا تكون
مقامة على أساس صحيح من شأنه في حدود
ذاته أن يؤدي إليها . وخصوصاً أنه يجب في
سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن
يفسح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق ولا يقيد
بأقواله الأولى التي سبق له إبدائها في التحقيقات
إلى حد تعريضه للعقوبة الجنائية إذا هو عدل
عنها ، وذلك حتى لا ينغلق في وجهه الباب ،
إذا ما عاوده ضميره ، إلى الرجوع إلى الحق
والإقلاع عما كان عليه من باطل — الأمر
الذي راعاه القانون نفسه إذ لم يعاقب على
شهادة الزور إذ عدل الشاهد عن الباطل
وقرر الحق في أية مرحلة كانت عليها الدعوى
حتى تمام نظرها أمام المحكمة .

المحكمة

« حيث أن الطاعن كان مريضاً بالمستشفى
حتى اليوم الذي قرر فيه الطعن كما هو
ثابت بالتقرير نفسه وبالأوراق المرافعة له
فلذلك يكون طعنه قد استوفى الشكل
» وحيث أن الطاعن يتمسك في طعنه
بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان
الأسباب لأنه اكتفى في معاقبته عن جريمة
الشهادة الزور بقوله أن الذي ذكره بالجلسة
يختلف عما ثبت للمحكمة دون أن يأتي بأي
بيان آخر .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه — على
ما بين من مطالعته — قد أقام ادانة الطاعن
بالشهادة الزور على مجرد مخالفة أقواله أمام
المحكمة لما سبق أن أبداه في التحقيقات ، ولم
يأت — بعد أن تعرض لكل الأدلة القائمة
في الدعوى — بأي دليل من شأنه أن يؤدي
إلى أن روايته الأولى هي الصحيحة .

« وحيث أنه لا يصح تكذيب الشاهد في
إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى
له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن كلتا
الروايتين مصدرهما واحد له اعتبار ذاتي
واحد ، ولأن ما يقوله الشخص الواحد من
الكذب في حالة وما يصدر عنه من الصدق
في حالة إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من
العوامل التي تلبسه في كل حال مما يتحتم
معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى
صدرت عنه البناء على ظروف يترجح معها
صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . ولما
كان مثول الشاهد أمام هيئة المحكمة في جلسة
المحاكمة بين رهبة الموقف وجلاله وقديسية

المكان محوطا بالضمانات العديدة المعلومة التي وضعها القانون للحصول منه على الحقيقة الخالصة — ذلك فيه ما من شأنه أن يشعره بعظم مسئوليته فيما يدلى به في آخر فرصة تسمع فيها أقواله ، مما يصح معه في العقل أن يفترض أنه وهو في هذه الحال تغلب عليه النزعة إلى الحق فيؤثره ولا يتمادى في الحث بيمينه إذا كان قد حلفها من قبل . لما كان ذلك فإن اعتبار روايته الأولى — عند اختلاف الروايتين — هي الصحيحة لا شيء إلا لكونها هي الأولى لا يكون له ما يقتضيه . بل أن تقرير صدقه في شهادته أمام المحكمة هو الذي يكون له ما يسوغه . وإذن فإن ادانة الشاهد بجريمة شهادة الزور لمجرد أن شهادته أمام المحكمة تخالف ما قاله في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها . وخصوصا أنه يجب في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل — أن يفسح أمام الشاهد المجال ليقول الحق الأمر الذي راعاه القانون نفسه في عدم المعاقبة على شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن الباطل وقال الحق في أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى تمام نظرها أمام المحكمة ، وهذا مقتضاه عدم تقييده بالأقوال الأولى التي سبق له ابدائها في التحقيقات إلى حد تعويضه للعقوبة الجنائية إذا ما عدل عنها حتى لا ينغلق في وجهه الباب إذا ما عاوده ضميره إلى الرجوع إلى الحق والاقلاع عما كان عليه من باطل .

« وحيث أنه متى كان ذلك مقررا ، فإنه يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه

وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

(طعن عبدالرحمن محمد زيدان ضد النيابة رقم ١٣٧١ سنة ١٥ ق)

٣٣٢

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥

تفتيش . إذن التفتيش . صدوره مكتوبا موقعا عليه من أصدره من أعضاء النيابة . إجراء التفتيش بناء عليه . صحيح ولو لم يكن هذا الإذن بيد الضابط عند إجراء التفتيش

المبدأ القانوني

يكفي لصحة التفتيش الذي يجريه مأمور الضبطية القضائية أن يكون قد صدر به إذن بالكتابة موقع عليه من أصدره من أعضاء النيابة . فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي أجرى التفتيش بمنزل الطاعن كان لديه هذا الإذن ، فإن محضر التفتيش يعتبر صحيحا ولو لم يكن الإذن به بيد الضابط وقت إجراءاته لأن القانون لا يحتم بذلك . وخصوصا إذا كان لم يطالبه أحد به .

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من الطاعن الأول أن ضابط البوليس الذي قام بتفتيش منزله لم يكن يحمل اذنا من النيابة ينحوله إجراء التفتيش ولا يغني عن ذلك أن الإذن كان يحمله الضابط الآخر الذي نبط به تفتيش الدكان وإذن فيكون التفتيش باطلا هو وما ترتب عليه من أقوال واعتراقات الخ .

« وحيث أن الثابت بالحكم المطعون فيه

أن مكتب مخدرات وجه بحرى نما اليه أن الطاعنين وهما من كبار تجار مستحضرات الحشيش نشطا أخيرا في انتاج تلك المستحضرات ودات تحريات المكتب على أن لها منزلا بناحية قحافة مركز طنطا «يقومان فيه باعداد هذه المستحضرات من تخمير النبات وتجهيزه ويروجان بضاعتهمما بدكان باسم الطاعن الأول بدائرة قسم أول طنطا فأثبت رئيس المكتب في محضره بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٩٤٤ تلك المعلومات وبعث بها إلى نيابتي مركز وبندر طنطا للاذن بالتفتيش فأذنتا كتابة على نفس المحضر بالتفتيش بالصورة المبينة بتأشيرتيهما وفي اليوم التالى انتقل رئيس المكتب ومعه اليوزباشى محمود افندى مراد لتفتيش الدكان بينما قام وكيل المكتب اليوزباشى محمد افندى عبد المنصف لتفتيش المنزل الخ» .

« وحيث انه يكفي لعمدة التفتيش الذى يجريه مأمور الضبطية القضائية أن يكون قد صدر به اذن بالكتابة موقع عليه ممن أصدره من أعضاء النيابة . ولما كان الثابت بالحكم أن الضابط الذى أجرى التفتيش بمنزل الطاعن كان لديه اذن كتابى من النيابة المختصة بنحوه لإجراء التفتيش فان محضر التفتيش يعتبر صحيحا ولو لم يكن الاذن به بيد الضابط وقت إجرائه لأن القانون لا يحتم ذلك وخصوصا أن أحدا لم يطالبه بإبراز هذا الاذن .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر أن استناد الحكم المطعون فيه إلى اعتراف الطاعن بملكيته للأشياء المضبوطة هو استناد فى

غير محله لأن هذا الاعتراف قد ترتب على التفتيش الباطل فيبطل معه .

« وحيث انه لا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الوجه مادام التفتيش صحيحا كما مر القول .

« وحيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعنة الثانية أن الحكم المطعون فيه قاصر عن بيان ركنى الاحراز والقصد الجنائى فى كل من الجريمة المحكوم بادانتها فيهما فى جريمة إحراز المخدر استند الحكم فى قيام القصد الجنائى لدى الطاعنة إلى تحريات البوليس وهى لا تكفى ولم يبين الأسباب التى بنى عليها توفر ركن الاحراز فى حقها وقد استنتجه من مجرد العلم وهذا لا يؤدى إلى توفره . وفى جريمة إحراز مستحضرات الحشيش لم يذكر الحكم دليلا على ثبوت ركن الحيازة سوى واقعة سكب السائل من الحلة وعبارة المحكمة بشأنها غامضة ومجهلة لا تقطع بتوافر الاحراز . وعلى فرض ثبوت ركن الاحراز فان القصد الجنائى منعدم إذ لم يكن الاحراز للاحراز فى ذاته بل للاتلاف .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت فيما أثبتته أنه لما قصد وكيل مكتب المخدرات إلى منزل الطاعن الأول لتفتيشه وجد به زوجته الطاعنة الثانية وكان زوجها غائبا فصعد معها إلى الطابق الثانى حيث وجد بصالته «دولابا به مظروف وبداخله كيس من القماش الأبيض به نصف طربة من الحشيش الجاف ثم انتقل إلى إحدى حجرات هذا الطابق وفتشها فعثر تحت كنبه بها على علبة صفيح مملوءة بمعجون من نبات الحشيش المخلوط بالسكر معد لتجهيزه منازل كما عثر

على علبة مستديرة بداخلها مسحوق أوراق نبات الحشيش جاف وما كاد يفتفى من تفتيش الحجرة حتى رأى المتهم الثانية (الطاعنة) تسرع إلى مكان فضاء أمام الحجرات فجرت في أثرها حيث وجدها خلف عشة للدواجن تسكب سائلا من حلة وتحاول مزجه بالتراب فمنعها وأعاد السائل إلى الحلة التي شاهد بها كمية من أوراق الحشيش مخبأة في الاسبرتو ثم استأنف التفتيش في حجرة أخرى فوجد بها حلة ثانية بها اسبرتو مذاب فيه أوراق حشيش . . . الخ » وكان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة الطاعنة من تهمة احراز الحشيش وأدانها في التهمة الثانية وذلك بناء على ما قاله من أنه قد عثر على نصف تربة الحشيش داخل دولاب ملفوفة في كبس من القماش داخل مظروف من الورق وليس من دليل على علم المتهم بهذا الحشيش ولذلك فإن المحكمة لا نطمئن لاشتراكها مع زوجها المتهم الأول في حيازته — وأما عن حيازة المواد الأخرى التي ثبت من التحليل أن محتوياتها عبارة عن نبات الحشيش ومسحوق أوراقه فقد وجدت هذه المواد في المنزل في عدة أماكن منه وبشكل ظاهر الأمر الذي يدل على علم المتهم بوجود هذه المواد في المنزل كما أن علمها بأن هذه المستحضرات تحتوي على نبات الحشيش ومسحوق أوراقه المعاقب على حيازتها قانونا مستفاد من سكبتها الاناء الذي به بعض هذه المستحضرات ومحاولتها اعدامها — ومن ثم فإن التهمة تعتبر شريكة لزوجها المتهم الأول في حيازة هذه المستحضرات وينطبق عليها نص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ سنة

١٩٤٤ . ولكن الحكم الاستثنائي للطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالتهمة الأولى وإدانة الطاعنة فيها وذلك بناء على ما قاله من « أن الحكم المستأنف إذ قضى بعدم اشتراك المتهم مع زوجها في إحراز المخدر وهي احراز الحشيش لم يصب الحقيقة ذلك لأنه بنى على عدم وجود دليل على علم المتهم بالمخدر الذي وجد ملفوفا في كبس بداخل مظروف في حين أن علم المتهم بالمخدر مستفاد مما أثبتته رئيس مكتب المخدرات في محضره وقبل التفتيش بأنها تتجرع مع زوجها وقد أثبت التفتيش صدق هذا التحري إذ وجدت بالمنزل متنوعات من مستحضرات الحشيش في عدة أماكن وقالت المتهم عنها عند ما سئلت أن زوجها المتهم يتعاطاها لمزاجه الخاص والتمشى مع هذا الدفاع يستلزم حتما ولطبيعته أنها تعلم بأن ما يحتويه الكيس هو أيضا مخدر يتعاطاه الزوج لمزاجه الخاص خصوصا وأنه وجد بدولاب في الصالة غير مغلق ومعد للفضيات تمتد إليه يد الزوجة في كل وقت وليس يعقل أن يكون المتهم الأول وقد أشرك معه الزوجة في اعداد وتجهيز مسحوق نبات الحشيش بدليل أنها سارعت إلى سكب السائل الذي تحتوي عليه الحلة أن يكون قد عمد إلى اخفاء المخدر (الحشيش) عنها وكلا الصنفين من الممنوعات قانونا ومن ثم تكون الجريمة المسندة إلى المتهم الثانية وهي تهمة احراز المخدر ثابتة ويتعين إلغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المتهم طبقا للمواد التي طلبتها النيابة » وقضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالتهمة الثانية وذلك لما

بنى عليه هذا الحكم من الأسباب .

« وحيث انه يبين مما أثبتته الحكم على الوجه المتقدم أنه فيما يتعلق بجريمة احراز مستحضرات الحشيش قد أثبت على الطاعة بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها أنها شريكة لزوجها في اعداد وتجهيز مسحوق نبات الحشيش واستنتاج علمها بأن المستحضرات التي تشترك في اعدادها تحتوي على نبات الحشيش ومسحوق أوراقه المعاقب على احرازها قانونا من مسارعته إلى سكب السائل الذي كان بالحالة لاخفاء معالم الجريمة وخلصها هي وزوجها من المسؤولية عنها وأثبت فيما يتعلق بجريمة احراز الحشيش أن الطاعة شريكة لزوجها في هذا الاحراز واستخلص هذا مما قرره رئيس مكتب المخدرات في محضره من أنه علم من التحريات أن الطاعنين من كبار التجار المشتغلين بانتاج مستحضرات الحشيش والاتجار فيها ومن وجود نصف طربة من الحشيش في دولاب في الصالة غير مغلق تمتد إليه يد الطاعة في كل وقت ومن اشتراك الطاعة مع زوجها في انتاج مستحضرات الحشيش واستخلص علم الطاعة بأن ما تحزره من المواد المخدرة من قولها عند ضبطها ان زوجها يتعاطاها لمزاجه الخاص وأنه لا يعقل وقد أشرك الطاعن الأول زوجته معه في اعداد وتجهيز مستحضرات الحشيش أنها لا تعلم بحقيقة تلك المواد بدليل أنها سارعت إلى سكب السائل الذي يحتوي عليه الحالة . وفي ذلك كله بيان كاف لاتصال الطاعة شخصيا بالمخدر وعلمها بحقيقة أمره مما تتوافر به الأركان القانونية

لكل من الجريمتين اللتين ديفت بهما .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
(طعن محمد بسيوني غرابه وأخرى ضد النيابة رقم ١٤٠٤ سنة ١٥ ق)

٣٣٣

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

دفاع شرعى . حق الدفاع عن المال . حق لا يبيع مقاومة مأمورى الضبطية القضائية ؟ . قيام رجال البوليس وموظفى وزارة الاوقاف بهدم جدار أنشاء المتهم بأرض متنازع عليها بينه وبين الوزارة . وقوع اعتداء من المتهم عليهم في أثناء ذلك دفعا لعداوتهم . لا عقاب عليه ولو كان قد صدر من النيابة أمر بالهدم . الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائى . دفع المتهم بأنه ارتكب ما ارتكبه دفاعا عن ماله . وجوب بحقه . أداته دون بحقه . قصور .

(المادة ٢١٢ ع = ٢٤٨)

المبدأ القانونى

إنه وإن كانت المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات تنص على أن حق الدفاع الشرعى لا يبيح مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته ... الخ ، إلا أن محل تطبيق هذه المادة — كما يؤخذ من عبارتها ومن المصادر التشريعية التي أخذت عنها — أن يكون العمل الذى يقوم به الموظف داخلا في اختصاصه . فإن المادة تتكلم عن العمل الذى يقوم به الموظف « بناء على واجبات وظيفته » ، والمادة ٩٩ من قانون العقوبات الهنذى التي أخذت هذه المادة عنها تشير — على ما جاء في شرح

لنّيابة نفسها . وإذن فإذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لم يرتكب ما ارتكبه إلا دفاعاً عن ماله ، فإنه يكون لزاماً على المحكمة أن تبحث هذا الدفع فتبين هل كان المتهم واضعاً يده على الأرض المتنازع عليها وأقام أبنيته عليها ، وهل كان في ظروف تبرر ما ارتكبه ، أم أنه قد تجاوز الحد اللازم . فإذا هي أغفلت بحث هذا الدفع وقضت بالادانة فإن حكمها يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

المحكم

« حيث أن مما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ دأبهم في جرائم الضرب والتعدي والاهانة ... الخ المرفوعة بها الدعوى عليهم ، مع أن الثابت أن جوهره سيد أحمد الطاعنة الثالثة هي الواضحة اليد على الأرض المتنازع عليها ، وأن وزارة الأوقاف لجأت إلى القوة في سبيل انتزاعها منها عنوة وهدم ما أقامته عليها من مبان مستعينة في ذلك برجال البوليس ، فذا تعرض لهم الطاعنون ومنعواهم من تنفيذ غرضهم فأنهم يكونون بذلك مدافعين عن ماله ولا يكون ثمة وجه لمعاقبتهم ولا يغير من ذلك أن رجال البوليس كانوا ينفذون الأمر الصادر من النيابة بتمكين الوزارة من وضع يدها على الأرض وإزالة ما أحدثته الطاعنة عليها من مبان لأن النيابة ليس لها أن تأمر بالهدم والتسليم مادام لم يصدر بذلك حكم من المحكمة المختصة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله أنها تتحصل في أنه

المفسرين لها — إلى الأعمال التي تدخل في اختصاص الموظف ، كأن يقبض مأمور الضبطية القضائية على متهم بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل ، أو أن يقبض بحسن نية على شخص غير الذي عين في أمر القبض أو أن يشاهد وقوع فعل يظنه بحسن نية جريمة تبيح القبض فيقبض على مرتكبه ، ففي هذه الأحوال وما شاكلها لا تجوز مقاومة مأمور الضبطية القضائية . لأن القبض على المتهمين هو من أعمال وظيفته . أما إذا كان العمل خارجاً أصلاً عن اختصاص الموظف فلا محل لتطبيق النص . كأن يقبض مأمور الضبطية القضائية على شاهد لإرغامه على الحضور للأدلاء بمعلوماته أمامه ، لأن القبض على الشاهد ليس داخلاً في اختصاصه أصلاً . وإذن فإذا كانت أفعال الاعتداء المسندة إلى المتهم قد وقعت في أثناء قيام رجال البوليس وموظفي وزارة الأوقاف بهدم جدار أنشأه بالأرض المتنازع عليها بينه وبين وزارة الأوقاف ، فإنه إذ كان الهدم مما لا يدخل في اختصاص أولئك الموظفين لا يكون ثمة مانع يمنع المتهم من دفع عدوانهم . ولا يغير من ذلك أن يكون قد صدر أمر بالهدم من النيابة العمومية . لأن النيابة هي الأخرى لا تملك — بحسب اختصاصها — إصدار مثل هذا الأمر ، إذ الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائي ، ولا طاعة لرئيس على مرءوس في معصية القانون ، ورجال البوليس ، وهم ينفذون أمر النيابة ، لا يمكن أن يكون لهم أكثر مما

قام بين وزارة الأوقاف وبين المتهمه الثالثة جوهره سيد أحمد نزاع على قطعة أرض فضاء مجاورة لضريح ولى الله عبد الرحمن أبوغوف الكائن بشارع بولاق الجديد وكل من الطرفين يدعى ملكيتها وحيازتها ووضع اليد عليها - وحدث أن أجرت وزارة الأوقاف هذه الأرض الى شخص يدعى محمد حموده سعودي ولكن هذا المستأجر لم يتمكن من استلامها لتعرض المتهمه الثالثة له وادعائها ملكية الأرض بطريق الميراث عن مدة تزيد على سبعين سنة ووضع يدها عليها ودفع العوائد عنها وقد أبلغ هذا الحادث وحققه البوليس ولما عرض المحضر على النيابة أشرت عليه بتاريخ ٢٣ / ١١ سنة ١٩٤٠ بتكليف المتهمه الثالثة بالكف عن تعرضها لأنه ثبت لديها أن وزارة الأوقاف هي الواضعة اليد على الأرض المتنازع عليها لأنها أجرتها وأنه على المتهمه الثالثة أن تقاضى الوزارة مدنيا إذا شاءت .. ولما كان بلاغ الوزارة يتضمن أن المتهمه الثالثة قد أقامت جدارا وغرست أشجارا فى الأرض فقد طلبت النيابة فيما طلبت اتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة كل ما تقيمه المتهمه الثالثة للظهور بمظهر واضعة اليد . فاستدعى البوليس المتهمه وأفهمها ما أمرت به النيابة فأصرت على وضع يدها ورفضت إزالة المباني التى أقامتها وقالت ان الوزارة هي المتعرضة وأنها لا تستطيع اخلاء الأرض إلا إذا حكم للوزارة - ولما أعيد المحضر النيابة قيدت القضية جنحة بالمادة ٣٩٩ عقوبات ضد المتهمه الثالثة وأشرت بتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٤٠ بعرض المحضر على مأمور القسم لتنفيذ اشارتها السابقة المؤرخة فى

٢٣ / ١١ / ١٩٤٠ فيما يتعلق بازالة أسباب الجريمة وتمكين وزارة الأوقاف من وضع يدها على العين وإزالة كل مظهر تحاول المتهمه الثالثة أن تظهر به كواضعة اليد ... وفى يوم ١٩ / ١٢ / ١٩٤٠ انتقل معاون البوليس ومعه قوة من رجال البوليس وأحمد افندى شلى مأمور الأوقاف قسم رابع وعبد المجيد زاهر افندى معاون الأوقاف ومحمود حسن بشندى مهندس المباني بوزارة الأوقاف وقام معاون البوليس بتسليم الأرض لمأمور الأوقاف الذى أحضر مقاولا وبعض العمال لازالة الجدار الذى أقامته المتهمه الثالثة ... وأثناء قيام العمال بازالة الجدار تعرض لهم المتهمون الثلاثة وأخذوا يمنعونهم من أداء عملهم وتعرضوا كذلك لرجال البوليس وموظفى وزارة الأوقاف وأخذوا يتحدونهم ويوجهون اليهم بعض عبارات التهديد والاهانة والسب وصعد المتهم الأول الى سطح الضريح ووقف الثانى والثالثة على السور وأخذوا هم ومن انضم اليهم من أنصارهم وأقاربهم يقذفون رجال البوليس وموظفى الوزارة والعمال بالطوب وصفائح الرمل فأصيب بعض رجال البوليس والعمال من جراء هذا الاعتداء وهم الأومبائى محمد على سليمان والعساكر عبد القادر عيد وفرج محمود عيد وسيد عبدالعزيز عبد الرحيم وفراج أحمد بيومى وسيد أحمد مصطفى من رجال البوليس الملكى وعلى حسن سعد وامام محمد السجيني من العمال وكذلك حدثت بالمتهمين اصابات . ثم أورد الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت هذه الواقعة وانتهى الى ادانة الطاعنين بجرائم الضرب والتعدي والاهانة والسب

المرفوعة بها الدعوى عليهم .

« وحيث ان الحكم مع اثباته أن اعتداء الطاعنين علي رجال البوليس وموظفي وزارة الاوقاف والعمال الذين كانوا يعملون تحت أمرتهم قد حصل في أثناء قيام هؤلاء بهدم الجدار الذي أنشأته الطاعنة الثالثة بالأرض المتنازع عليها لم يبحث فيما تمسك به الدفاع عن الطاعنين أمام محكمة أول درجة وأشار اليه أمام المحكمة الاستئنافية من أنهم بما وقع منهم من أفعال انما كانوا يرافعون دفاعا مشروعا عن مالهم .

« وحيث انه وان كانت المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات تنص علي أن حق الدفاع الشرعي لا يبيح مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء علي واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته ... إلخ إلا أن محل تطبيق هذه المادة - كما يؤخذ من عبارتها ومن المصادر التشريعية التي أخذت عنها - أن يكون العمل الذي يقوم به الموظف داخلا في اختصاصه فان المادة تتكلم عن العمل الذي يقوم به الموظف « بناء علي واجبات وظيفته » والمادة ٩٩ من قانون العقوبات الهندي التي أخذت هذه المادة عنها تشير - علي ما جاء في شرح المفسرين لها - الى الأعمال التي تدخل في اختصاص الموظف كأن يقبض مأمور الضبطية القضائية علي متهم بمقتضى أمر القبض باطل من حيث الشكل أو أن يقبض بحسن نية علي شخص غير الذي عين في أمر القبض أو أن يشاهد وقوع فعل يظنه بحسن نية جريمة تبيح القبض فيقبض علي مرتكبه ، ففي هذه الأحوال وما شاكلها

لا يجوز مقاومة مأمور الضبطية القضائية لأن القبض علي المتهمين هو من واجبات وظيفته أما إذا كان العمل خارجا أصلا عن اختصاص الموظف فلا محل لتطبيق النص ، كأن يقبض مأمور الضبطية القضائية علي شاهد لارغامه علي الحضور للدلاء بمعلوماته أمامه ، لأن القبض علي الشاهد ليس داخلا في اختصاصه ولما كانت أفعال الاعتداء المسندة الي الطاعنين قد وقعت علي ما جاء في الحكم المطعون فيه في أثناء قيام رجال البوليس وموظفي وزارة الاوقاف بهدم الجدار الذي أنشأته الطاعنة الثالثة بالأرض المتنازع عليها ، وكان الهدم مما لا يدخل في اختصاص أولئك الموظفين . فانه لم يكن ثمة ما يمنع من دفع عدوانهم . ولا يغير من ذلك أن الأمر بالهدم قد صدر لهم من النيابة العمومية لأن النيابة لا تملك بحسب اختصاصها مثل هذا الأمر فان الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائي ولأنه لا طاعة لرئيس علي مرءوس في معصية القانون ولأن رجال البوليس وهم ينفذون أمر النيابة لا يمكن أن يكون لهم أكثر مما للنيابة نفسها

« وحيث انه متى تقرر ذلك فقد كان الواجب علي المحكمة أن تبحث مسألة الدفاع الشرعي وتبين ان كان الطاعنون واضعين يدهم علي الأرض المتنازع عليها وأقاموا أبنية عليها وكانوا في ظروف تبرر كل ما ارتكبوه من أفعال أو أنهم تجاوزوا الحد اللازم للدفاع وعلي أية حال تبين الأسباب المؤدية لما تنتهي اليه أما وهي لم تفعل فيكون حكمها قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويتعين نقضه . « وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن

الطاعن بأنه « تسبب في جرح عباد ابراهيم باهماله وقد رفسته الفرس التي كان يقودها وهو يعبر الطريق وذلك باهماله وعدم انتباهه ورعونته واصابته الاصابات الموضحة في المحضر وتقرر لعلاجه مدة أكثر من عشرين يوماً » .

ومحكمة أول درجة قضت له بالبراءة . والمحكمة الاستئنافية دانتها ، وكل ماقلته في ذلك هو . — « أن واقعة الدعوى كما هو ثابت من تحقيق البوليس وأقوال الشاهدين أمام هذه المحكمة تتحصل في أنه بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٤٤ الساعة ٨ مساءً أبلغ مستشفى الهلال الأحمر قسم بولاق أن مندوب الاسعاف أحضر المجنى عليه عبادة ابراهيم مصاباً من رفسة حصان ولا يمكن استجوابه وقد انتقل المحقق في اليوم التالي لمحل الحادثة وسأل والد المجنى عليه فقررت أنها علمت من بنت صغيرة باصابة ولدها من رفسة فرس ولما ذهبت وجدته مغمى عليه وعلمت ممن يدعى على جمعه أن الفرس ملك المتهم (الطاعن) وأن عبد الرحمن ابراهيم الرملي كان حاضراً وقت الحادثة وقرر عبد الرحمن ابراهيم الرملي أنه في الساعة الخامسة ونصف من يوم الحادثة حضر الخبزه المدعو محمد حسن يحمل المجنى عليه مصاباً برأسه فطلب له الاسعاف تليفونيا ووجد على جمعه ممسكاً بالحصان وعلم بأنه الذي رفس المجنى عليه وأنه ملك المتهم وعند مناقشته في أقواله قرر أنه يعرف المتهم شخصياً وقد رآه وقت الحادثة وقد حجزه على جمعه مع الحصان وقرر محمد حسنى موسى أنه عند خروجه من المخبر بشارع العدوية الوسطاني وجد المجنى

ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة الى البحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن حسن عبد الرحمن وآخرين ضد النيابة رقم ١٠٣٨ سنة ١٥ ق)

٣٣٤

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

إصابة خطأ . حكم بالإدانة في هذه الجريمة . يجب أن يذكر فيه الخطأ الذى وقع من المتهم وكان سبباً في حصول الإصابة مع بيان الأدلة على وقوعه . لنقض في ذلك . قصور .

المبدأ القانوني

يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يذكر الخطأ الذى وقع من المتهم وكان سبباً في حصول الإصابة ، ثم يورد الأدلة التى استخلصت المحكمة منها وقوعه ، وإلا فإنه يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه .

المحكمة

« حيث أن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يقيم على أسباب صحيحة فقد ركزت المحكمة الاستئنافية كل جهدها في استظهار أن المجنى عليه أصيب من رفسة حصان كان الطاعن يقوده ، ولكنها لم تستظهر مطلقاً كيف حدثت الإصابة ، ولا الظروف التى دفعت فيها ، ولا مبلغ مسؤولية الطاعن عنها ، مع تمسكه في دفاعه بأن تقصير الم يقع من جانبه . ويأن أحد من الشهود لم يقل بنسبة أى إهمال اليه ، وهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .

« وحيث أن الدعوى العدمية رفعت على

عليه مصابا برأسه وملقى على الأرض وعلى بعد مترين منه وجد حصانا يقوده شخص ذكر أوصافه وأنه يعرفه لو عرض عليه وعلم من النسوة الموجودات أن الحصان رفس المجنى عليه فنادى لعلى جمعه لضبط الحصان فقاؤه وحمل المجنى عليه لمخبر عبد الرحمن إبراهيم الرملى وقرر على جمعه يونس أنه كان بمخبره وعلم باصابة المجنى عليه من رفس حصان وعند ذهابه وجد المتهم ومعه شخص آخر يجرى بالحصان فأمسك بالمتهم والحصان وأحضرهما لحل الحادثة حيث سلمهما لوالد المجنى عليه وقد سأل المتهم فأخبره أن السائس هو الذى كان يقود الحصان وقت الحادثة وقرر إبراهيم على حسن والد المجنى عليه أنه كان بالمنزل وعلم بالحادثة ولما ذهب وجد ابنه مصابا وعلى أحمد ممسكا بالحصان وبالمتهم فأمسك هو بهما ولكن عند حضور الاسعاف اشتغل بولده وتركهما وبسؤال المجنى عليه عباده إبراهيم قرر أنه كان عائدا من عمله ولم يشعر إلا وقد أصيب فى رأسه بصدمة فأغمى عليه وبسؤال المتهم أنكر الحادثة إطلاقا وأنه لا يملك خيلا وصمم على هذا الانكار عندما أعيدت مناقشته وقد جاء بالكشف الطبى أن المجنى عليه نقل للمستشفى مصابا من رفسة حصان وبه كسر مضاعف بعظام الجمجمة وحالة متوسطة . وحيث أن على جمعه يونس قرر أمام هذه المحكمة أنه أثناء وقوفه أمام المخبر رأى الحصان رفس المجنى عليه أصابه وكان المتهم وهو يعرفه من قبل ممسكا بالفرس وقت ذلك وشهد محمد حسن موسى أنه أثناء سيره وجد المجنى عليه مصابا وكان المتهم يقود الحصان وعلم من النسوة أن الحصان هو الذى رفس المجنى عليه .

وحيث أن محكمة أول درجة قضت ببراءة المتهم مستندة فى ذلك على أن أحدا ممن تناولهم التحقيق لم يشهد أنه رأى الحصان وهو يرفس المجنى عليه . وحيث أن المجمع عليه من أقوال الشهود السابقين أنه عقب الحادثة مباشرة كانت النسوة اللاتى اجتمعن حول المجنى عليه يصحن بأن الحصان رفسه وقد ضبط الحصان يقوده المتهم على مقربة من المجنى عليه . وشهد محمد حسن موسى بالجلسة بأنه رأى الحصان يرفس المجنى عليه وتأيد ذلك جميعه بالكشف الطبى وبذلك لا يكون هناك شك فى أن اصابة المجنى عليه بسبب رفس الحصان له . وحيث أن الثابت من أقوال على جمعه يونس ومحمد حسن موسى أن المتهم هو الذى كان يقود الحصان وقت الحادثة ولم يستطع المتهم الطعن على أقوال هذين الشاهدين ولذلك ترى المحكمة أن التهمة ثابتة ضد المتهم من أقوال الشاهدين السابقين والكشف الطبى عليه . وحيث أن المحكمة ترى ما تقدم ومن انكار المتهم لقيادة الفرس أن الحادثة وقعت نتيجة إهمال المتهم المذكور بأنه لم يحكم قيد زمامها أثناء سيره فى طريق عام مما ترتب عليه اصابة المجنى عليه ويتعين لذلك ابقاء الحكم المستأنف وعقابه طبقا للمادة ٢٤٤ عقوبات . وحيث أن للمتهم سابقة مماثلة بتغريمه ٢٠٠ قرش فى إصابة خطأ بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٤٠ فهو عائد طبقا للمادة ٤٩ / ٣ عقوبات .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة الاصابة الخطأ لم يعن ببيان الأدلة والاعتبارات التى أقام عليها قضاءه بوقوع الخطأ الذى أسنده اليه . ولما كان يجب

قانونا لصحة الحكم بالادانة في هذه الجريمة أن يذكر الخطأ الذي وقع من المتهم وكان سببا في حصول الاصابة ، ثم يورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها وقوعه ، فانه يكون من المتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن عواد درويش ضد النيابة رقم ١٠٩٠ سنة ١٥ ق)

٣٣٥

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

وصف التهمة . إحالة المتهمين (موظف بالجرك وعسكري بوليس) إلى محكمة الجنايات باعتبار أن الواقعة المسندة إليهما جنابة ورشوة . تبين المحكمة أن العمل الذي أخذا النقود للامتناع عنه ليس بهلما داخل في اختصاصهما وإنما هما أوهما المجنى عليهم بأنه من اختصاصهما ليسنوليا منهم على النقود . اعتبارا الواقعة نصا . لا تثير عليها . (المادة ٤٠ تشكيل)

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين بأنها تكون جنابة رشوة هي التي عدتها المحكمة مكونة لجنحة النصب بعد أن ثبت لديها أن العمل الذي أخذ المتهمان مبلغ النقود للاقتناع عنه هو ، بهلما ، ليس مما يدخل في اختصاصهما ، خلافا لما جاء في وصف التهمة . وأنهما بوصف كونهما من الموظفين العموميين (أحدهما موظف بالجرك والآخر عسكري بوليس) أوهما المجنى عليهم كذبا باختصاصهما به ليتوصلا بذلك منهم إلى الاستيلاء على مالهم الذي تم لهما الاستيلاء عليه ، فلا تثير عليها في ذلك . لأنها لم تسند

إليهما في الحكم أي فعل جديد ، بل هي استبعدت بعض أفعال مما أسند إليهما من الأصل كانت ملحوظة في الأساس الذي أقيم عليه الوصف الأول ، لعدم ثبوتها في حقهما بناء على التحقيق الذي أجرته بالجلسة ، ثم وصفت الأفعال الباقية بالوصف الجديد الذي يتفق معها والذي أداتهما على أساسه بجريمة أخف عقوبة من الجريمة الموصوفة بأمر الإحالة ، وهذا لا شائبة فيه . فقد نصت المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صراحة على أنه يجوز للمحكمة « بدون سبق تعديل في التهمة ، أي بغير أن تلفت الدفاع في الجلسة أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأفعال المسندة أو للأفعال التي أثبتتها الدفاع ، . والواقعة التي أثبتتها تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب . فالطرق الاحتيالية متوافرة من سعيهما في تأييد مزاعمهما بأعمال خارجية إذ هما من الموظفين العموميين ، وصفتها هذه تحمل على الثقة بهما وتصديق أقوالهما . ثم هما اتفقا على أن يستعين كل منهما بالآخر على تأييد أكاذيبه فتم لهما مقصدهما ، وكلا الأمرين عمل خارجي يرفع الكذب إلى مصاف الطرق الاحتيالية .

المحكمة

« حيث ان حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه غير وصف التهمة من

رشوة الى نصب دون أن تلت المحكمة الدفاع الى التغيير الذي أجرته . فقد أحيل الطاعنان الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٨ من قانون العقوبات عن واقعة رشوة وهي قبولهما بوصف كونهما من الموظفين مبالغ من بعض الحجاج السوريين كرشوة ليمتنعا عن عمل من أعمال وظيفتهما وهو التبليغ عنهم لتحرير محاضر عما يحملونه من نقود ذهبية تزيد على المسموح به ، وسمعت الدعوى ثم ترافعت النيابة والدفاع على أساس هذا الوصف . وبعد ذلك خلت المحكمة للمداولة ، ثم أصدرت حكمها بالادانة على أساس جريمة النصب التي لم يكن الطاعنان يحاكيان عنها والتي تختلف في أركانها عن جريمة الرشوة . ولا يغير من هذا أن الدفاع تناول في مرافعته عدم تحقق أركان جريمة النصب في الواقعة لأن ذلك منه انما كان عرضا ومن تلقاء نفسه .

ثم أن الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا عقاب عليها لأنها لا تكون جريمة النصب كما هي معرف بها في القانون فيتضح من أمر الاحالة أن الطاعنين قدما للمحكمة لأنهما استوليا على مبالغ ليمتنعا عن عمل من أعمال وظيفتهما وهو التبليغ ضد المجنى عليهم (الحجاج) لتحرير محاضر عما يحملونه من نقود ذهبية تزيد على المسموح به وهذه الوقائع بالذات هي التي رأت محكمة الجنايات أنها تعتبر جريمة نصب مع أن الطاعنين لم يتخذا صفة كاذبة أو يستعملا طرقا احتيالية وغير ذلك مما هو لازم في النصب . وهذا ولا محل لمناقشة الوقائع التي أشار اليها الحكم المطعون فيه من اتهام الطاعنين الحجاج بأن من حقهما سؤالهم أو تفتيشهم

أو مصادرة الذهب الزائد لأنها ليست واردة بوصف التهمة بل ولم تتناولها التحقيقات لأن موضوع التحقيق كان دائرا حول الرشوة لا حول النصب .

« وحيث ان الدعوى رفعت على الطاعنين بأنهما - « في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٣ الموافق ٢٣ ذو القعدة سنة ١٣٦٢ بدائرة السويس بصفتهما موظفين عموميين الأول بالجمرك والثاني عسكري بوليس قبلا مبلغ حوالى الأربعين جنيتها من بعض الحجاج السوريين كرشوة ليمتنعا عن عمل من أعمال وظيفتهما وهو التبليغ عنهم لتحرير محاضر عما يحملونه من نقود ذهبية تزيد على المسموح به » ومحكمة الجنايات دانتهما بجنحة النصب وذكرت الواقعة كما حصلتتها من التحقيقات التي أجريت في قولها « انه في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بدائرة السويس كان عدد من الحجاج السوريين يجتازون القنطرة لركوب الباخرة من السويس في طريقهم الى الحجاز لتأدية فريضة الحج وقد رأت إدارة الجمارك مراقبة هؤلاء الحجاج ومنعهم من الاختلاط بالأهالي أو النزول في الأراضي المصرية فعينت محمد ابراهيم المليجي ومحمد رمضان الروبي (الطاعنين) لملاحظة ذلك ومرافقة القطار حتي يصل للجهة التي يملكون فيها وقد انتهز المتهمان فرصة جهل الحجاج وعدم درايتهم فاتخذا لنفسهما صفة كاذبة وأوهما الحجاج أن من واجبهما مراقبة المبالغ التي يحملونها وكذلك ملاحظة ما يحمله كل حاج من العملة الذهبية كما أوهما أن أيضا أن لا يجوز لأي حاج أن يحمل أكثر من عشرين جنيتها ذهبا وأخذا يسألان كل حاج عن المبلغ الذي يحمله وأدخلا في روع

الحجاج أن لهما من السلطة والاختصاص في مصادرة أى مبلغ يزيد عن العشرين جنيها وبذا تم لهما الاستيلاء على مبلغ يقرب من الاربعين جنيها من هؤلاء الحجاج وقد كان في نفس القطار حاسى محمد مصطفى وهو من رجال البوليس المكلف بالتأشير على جوازات المرور فلاحظ تصرف المتهمين وعلم بأنهما يتقاضا من الحجاج الذين يحملون أكثر من عشرين جنيها مبالغ يزعم أنها غرامة فاستفسر من الحجاج عن علة دفع هذه المبالغ للمتهمين ولما تأكد من سوء تصرفهما بلغ الجهات المختصة وسير في التحقيق وقد تمكنا من الاستيلاء على مبالغ متفاوتة عن طريق الايهام من كل كنهان اسماعيل وأحمد على أمين وتوفيق اسماعيل ويونس أحمد اسماعيل وعبد الهادى محمد الشيخ وملا ابراهيم عبد الله وخليل الحاج محمد وحسن أسعد خلف وذلك للتجاوز عن التعليمات الخاصة بمنع نقل الذهب وتحديد قيمة ما يصبح حمله وقد شهدوا جميعا في التحقيق بذلك « ثم علقنا على ذلك فذكرت . » أنه تبين من مناقشة الشهود ومنهم على ابراهيم مصطفى أن المتهمين كان عملهما خاص بمراقبة الحجاج ومنعهم من الاختلاط أو النزول في الاراضى المصرية وليس من شأنهما التعرض للحجاج ولا سؤا لهم عما يحملونه من النقود كما أنه ليس من اختصاصهما تفتيش أمتعة الحجاج ولا السيطرة عليهم وأن ما اتخذاه من الصفات الكاذبة لا يمت الى عملهما بأى صلة وأنهما انتهزا فرصة بساطة الحجاج وجهلهم بواجبهما فاتخذوا لنفسهما هذه الصفة الكاذبة وأوهماهم بأن من اختصاصهما مراقبة

المبالغ التى يحملها كل حاج وكان عملهما الايهام بطرق احتيالية وعلى هذا فتكون التهمة المسندة الى المتهمين لا تخرج عن تهمة النصب ... وحيث انه تبين مما تقدم أن التهمة ثابتة على المتهمين ويكون ما ارتكباه أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر توصلا الى الاستيلاء على مبلغ يقرب من الأربعين جنيها من بعض الحجاج السوريين باستعمالهما طرقا احتيالية من شأنها ايهام المجنى عليهم بأن المتهمين مكلفين بمراقبة ما يحمله كل حاج وأن لهما الاستيلاء على ما يزيد عن المبلغ المقرر وعقابهما ينطبق على المادة ٣٣٦ عقوبات «

« وحيث ان الواقعة المرفوعة بها الدعوى على الطاعنين على اعتبار أنها تكون جناية الرشوة هي التى عدتها محكمة الجنايات مكونة لجنحة النصب بعد أن ثبت لديها بالأدلة التى أوردتها والتي من شأنها أن تؤدى الى مارتب عليها أن العمل الذى أخذوا مبلغ النقود للامتناع عنه لم يكن داخلا بعملهما في اختصاصهما خلافا لما تضمنته تلك الواقعة موصوفة بوصفها الأول ، وأنهما بوصف كونهما من الموظفين العموميين انما أوهما المجنى عليهم ككذبا باختصاصهما به ليتوصلا بذلك منهم الى الاستيلاء على ما لهم الذى تم لهما الاستيلاء عليه ، ومتى كان الأمر كذلك فلا وجه لكل ما يثيرانه في طعنهما - أولا - لأن المحكمة لم تسند لهما في الحكم أى فعل جديد بل استبعدت فقط بعض الأفعال المسندة اليهما من الأصل وكانت ملحوظة في الأساس الذى أقيم عليه الوصف الأول لعدم ثبوتها في حقهما بناء

٣٣٦

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

غش في المعاملات التجارية :
علم المتهم بالغش ، الاعتماد في بيانه على القول بأن كل
متعهد توريد لا بد أن يكون عالميا بما قد يكون في البضاعة
من غش ولو لم تكن من صنعه . لا يصح . لا بد من بيان
طريقة الغش ونسبته

(القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

المبدأ القانوني

إن القول على الإطلاق وبصفة عامة
بأن كل متعهد توريد لا بد يعلم بالغش الذي
قد يكون في البضاعة التي يوردها ولو لم تكن
من صنعه بل جاءته من غيره دون أن يتصل
بها مباشرة - هذا القول لا يستند إلى أي
أساس من القانون ولا يتفق وحكم المنطق .
فإن الغش قد يكون بطريقة أو كيفية لا يمكن
معها للإنسان ، كائنا من كان أن يدركه بحسه
أو بتمييزه . وإذن فلا يصح اعتبار مثل هذا
القول - من غير بيان نسبة الغش وطريقته
الخ - دليلا كافيا لأن تقام عليه أية حقيقة
من الحقائق القانونية

المحكمة

« حيث أن الطاعن يتمسك في طعنه بأنه
دفع ببطلان اجراءات التحليل ، ومحكمة
الدرجة الأولى قضت له بالبراءة قائلة أن
الاعلان في مدى الشهر يجب أن يكون
لصاحب الشأن ، ولكن المحكمة الاستئنافية
حكمت بالادانة بحجة أن المادة لم تنص على

على التحقيق الذي أجرته بالجلسة ، ثم وصفت
الأفعال الباقية بالوصف الجديد الذي يتفق
معها ، والذي دانتهما على أساسه بجريمة
أخف عقوبة من الجريمة الموصوفة بأمر
الاحالة ، وهذا منها لاشائبة فيه فقد نصت
المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات
صراحة على أنه يجوز للمحكمة بدون سبق تعديل
في التهمة أي بغير أن تلفت الدفاع في الجلسة أن
تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها
الجريمة الموجهة عليه في أمر الاحالة لعدم
اثبات بعض الأفعال المسندة أو للأفعال التي
يشبهتها الدفاع - وثانيا - لأن الواقعة كما هي
تأبئة بالحكم تتوافر فيها جميع العناصر القانونية
لجريمة النصب خلافا لما يزعمه الطاعنان
والطرق الاحتمالية متوفرة من سعيهما في
تأييد مزعمهما بأنعمال خارجية ، فهما (١) من
الموظفين العموميين وصفتهما هذه تحمل على
الثقة بهما وتصديق أقوالهما (٢) قد اتفقا
على أن يستعين كل منهما بالآخر على تأييد
أكاذيبه فتم له مقصده وكلا الأمرين عمل
خارجي يرفع الكذب إلى مصاف الطرق
الاحتمالية .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد إبراهيم المليجي وآخر ضد النيابة رقم

(١١٥١ سنة ١٥ ق)

طريقة معينة للاعلان ، وأن اعلان نتيجة التحليل يصح أن يكون لمندوب صاحب الشأن ، وهذا الاستدلال خاطيء ، لأن الشارع لو أراد أن يكون الاعلان للمندوب لنص على ذلك ، فلا يصح هنا القياس ، وخصوصا أن اعلان نتيجة التحليل لصاحب الشأن هو الاجراء الأخير الذي تعقبه المحاكمة ، ولا شك أن مصلحة صاحب الشأن التي توخاها الشارع توجب أن يعلم بهذه النتيجة في الموعد الذي حدده القانون ، ولا سيما أن المحكمة لم تستطع أن تثبت هذا العلم ، كما أنها أيدت براءة المندوب مما يجعل للطاعن وهو صاحب الشأن كل الحق في أن يتمسك بالبطلان لعدم اعلانه هو بالنتيجة . وفضلا عن ذلك فإن علم الطاعن بأن المسلي مغشوش غير متوفر ، وقد بني الحكم توفر العلم على افتراض أن الطاعن لا بد يعلم بالغش لأنه هو المتعهد بالتوريد ، مع أن الطاعن دفع من بدء التحقيق بأنه لا يدير مصنعا للمسلي ، فضلا عن أنه لا يكفي لاثبات العلم أن يكون الطاعن متعهدا ، وخصوصا أن للمسلي مصدرا آخر وهو محمود مصطفى الذي اشترى منه الطاعن .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر بأنهما : « باعا لمستشفى الرمد الأميرى بالزقازيق مسليا مغشوشا بأن أضافا اليه حوالى تسعين في المائة من الزيوت والدهون الغريبة إليه مع علمهما بذلك » . ومحكمة أول درجة قضت ببراءتهما والمحكمة الاستئنافية دانت الطاعن وبرأت المتهم الآخر ودكرت في ذلك « أن محكمة أول درجة إذ قضت براءة المتهم الأول (الطاعن) قد

استندت في حكمها إلى أن اجراءات أخذ العينة تعتبر باطللة بالنسبة له ، كما أنه كان من المتعين طبقا للمادة الخامسة من القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الخاص بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس أن يعلن هذا المتهم بصفته صاحب الشأن المنصوص عليه في المادة المذكورة بنتيجة التحليل في الميعاد الذي نص عليه فيها أي شهر من تاريخ تحرير المحضر ، ولا يقوم مقام ذلك مجرد اعلان المتهم الثاني اكتفاء بأنه هو الذي يمثل المتهم الأول . وأنه قد أمضى على محضر أخذ العينة بهذه الصفة ، وقد أضافت المحكمة الى ذلك أن علم المتهم الأول نتيجة التحليل عن غير طريق الاعلان المشار اليه لم يقم عليه أي دليل من الأوراق التي قدمها المتهم الثاني الذي أدعي أنه قد أخبر المتهم الأول بنتيجة هذا التحليل . وحيث أنه لا نزاع في أن المتهم الثاني هو مندوب المتهم الأول المتعهد بالتوريد لمستشفى الرمد الأميرى ، فهو إذن ممثله الذي أجازت له المادة ٣ من قرار وزير التجارة المشار اليه أن يتسلم واحدة من العينات المأخوذة بعد إثبات أقواله في المحضر الذي يحضره الموظف المختص بأخذها وتوقيعه على هذا المحضر - وحيث أن ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من أن عدم النص في المادة الخامسة من القرار المذكور على جواز أن يكون اعلان نتيجة تحليل العينة لمن يمثل صاحب الشأن يدل على أن الاعلان إنما يكون لهذا الأخير وجوبا هو استدلال به - ير سند لأنه لا مقصد لاثبات ملاحظات من يقوم صاحب الشأن في المحضر

ومن ثم فإن ركن العلم متوافر والتهمة ثابتة عليه وعقابه ينطبق على المواد المطلوبة - وحيث انه بالنسبة للمتهم الثاني فإنه لا دليل عليه كما هو ثابت من أسباب الحكم الابتدائي ولذا فإن هذا الحكم في محله بالنسبة له ويتعين لذلك تأييده » .

« وحيث ان البحث فيما ذكره الحكم وأفاض في شرحه في صدد اعلان نتيجة التحليل ليس من ورائه جدوى مادامت هذه المحكمة قد استقر قضائها في صدد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على أن عدم إعلان نتيجة التحليل الى أحد لا يترتب عليه أي بطلان .

« وحيث ان كل ما قالته المحكمة وهي تتحدث عن علم الطاعن بغش المسلي لا يكو في ذاته لثبوت هذا العلم في حقه لأن القول على الاطلاق وبصفة عامة بأن كل متعهد توريد لا بد يكون عالما بالغش الذي قد يكون في البضاعة التي يوردها ولو لم تكن من نفسه بل جاءته من غيره ولم يتصل بها مباشرة لا يستند الى أي أساس من القانون ولا يتفق وقواعد المنطق وأحكامه فإن الغش قد يحصل بطريقة أو كيفية لا يمكن مسها لحواس الانسان إدراكه وتمييزه وفي هذه الحالة لا يصح في الأذهان ولا بالتالي في القانون اعتبار ما أورده الحكم - من غير بيان نسبة الغش وطريقته الخ - دليلا كافيا لأن تقام عليه أية حقيقة من الحقائق القانونية ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في بيان الأسباب قصورا يعيبه بما يوجب نقضه

وتسليم إحدى العينات له إلا أن يكون الاعلان نتيجة التحليل في مواجهته خصوصا أن الاثر المترتب على اغفال هذا الاعلان أو تاخيريه وهو سقوط الاجراءات إنما يحق لصاحب الشأن نفسه أن يتمسك به فلا ضرورة إذن لوجوب أن يكون الاعلان له دون ممثله . وحيث انه لم ينص على طريقة معينة للاعلان مما يأخذ منه ان هذا الاجراء أقل خطورة مما تقدم وهو طريقة أخذ العينة وإثبات بياناتها ، وما لصاحب الشأن من اعتراضات ، وقد أجاز النهي أن يكون ذلك جميعه بواسطة ممثله فلا يتصور أن يحتم أن يكون عدم الأخبار بنتيجة الاجراء - مع أن ما يترتب عليه أثر معين في مصلحة صاحب الشأن نفسه وهو اعتبار الاجراء كأن لم يكن أكبر أهمية من تسلم العينة وابداء الملاحظات في شأنها ، ولذا فإن اغفال النص في المادة الخامسة على ممثل صاحب الشأن لا يدل مطلقاً على استبعاده عمدا من الاجراء الخاص بالاعلان كما ذهبت إلى ذلك محكمة أول درجة ، إذ لا مسوغ لاستبعاده على ما تقدم بيانه - وحيث انه ينتج من ذلك بالنسبة للمتهم الأول أن تكون اجراءات أخذ العينة صحيحة بالنسبة له وقد اتضح من التحليل أن المسلي الذي ثبت ارساله منه الى المتهم الثاني لتوريده لمستشفى الرمد تنفيذاً لتعهد مغشوش بالنسبة الواردة في تقدير نتيجة هذا التحليل وهو مسئول عنه لأن علمه بالغش مستفاد من أنه المعتمد المتعاقد على التوريد والذي لا يمكن أن تخفى عليه عيوب جميع أنواع المأكولات التي يوردها لاشتغاله بهذه الأعمال بالذات .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن أحمد خليفة محمد ضد النيابة رقم ١٣٦٧
سنة ١٥ ق)

٣٣٧

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

تزوير في ورقة رسمية . شهادة إدارية بوفاة شخص
قبل سنة ١٩٢٤ . تغيير الحقيقة فيها لتسجيل عقد من عقود
التصرف . تزوير في ورقة رسمية . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ ع .
نصبها لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .
(المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣
= ٢٢٦ و ٢٢٧)

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن
تغيير الحقيقة في الشهادة الإدارية التي يحررها
العمدة بوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ يعتبر
تزويرا في ورقة رسمية ما دامت قد حررت
لتسجيل عقد من عقود التصرف ولم تحرر في
صدد تحقيق وفاة أو وراثة أو ضبط عقد
زواج مما ورد ذكره في المادتين ٢٢٦ و
٢٢٧ من قانون العقوبات اللتين تنصان على
عقوبة الجنحة بالنسبة إلى ما يقع من تغيير
الحقيقة في أوراق رسمية معينة بناء على اعتبارات
خاصة . هذا النص الاستثنائي الذي لا يصح
التوسع فيه أو القياس عليه .

المحكمة

« حيث ان بعض أسباب الطعن تنحصر في
أن الحكم أخطأ إذ اعتبر الشهادة موضوع
التزوير ورقة رسمية . وفي بيان هذه الأسباب

يقول الطاعنان أنه يجب لكي تعتبر الورقة
رسمية أن يكون محررها موظفا أميريا ، وأن
يستمد تحريرها من القانون ، أو ما هو في
حكم القانون ، والشهادة الإدارية موضوع
التزوير قد حررها العمدة ، وهذا لا يصح
اعتباره موظفا أميريا ، وإنما هو شخص
مكلف بأداء عمل من نوع خاص معين في
القوانين ، وليس من ذلك تحرير شهادات
إدارية في سبيل تنفيذ قانون التسجيل . إذ أن
هذا القانون ناط بوزيرى المالية والحقانية
اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ولما كان
قيام العمدة بتحرير الشهادات الإدارية مستمدا
من منشورات من محكمة الاستئناف المختلطة
فإن هذه المنشورات ليست لها قوة القرارات
الوزارية المستمدة من القانون ، وهى فوق
ذلك لم تستكمل شرائط النشر عنها حتى يفرض
علم الكافة بها ، وإذا قيل بأن العمدة مكلف
بتنفيذ أوامر الوزارات فإنه لم يقدم دليل على قيام
وزارة الداخلية بالتنبيه بالعمل بمقتضى ذلك
المنشور . فضلا عن أن العمدة لا يحررون الشهادات
من واقع الثابت في أوراق رسمية ، بل بناء على
معلوماتهم الشخصية مما يقتضى أن لا تعتبر
الشهادات رسمية إلا بعد التصديق على امضاء
العمدة بمعرفة مأمور المركز ، فكل ما يحدث
فيها قبل ذلك من تغيير يكون تزويرا في ورقة
عرفية . وعلى أى حال فإن هذه الشهادات قد
أعدت لفرض معين يتعلق بكون البائع وارثا
أو غير وارث ، فكل تغيير فيها يعد ذلك كتأريخ
وفاة المورث لا يكون تزويرا في بيان رسمي
في ورقة رسمية ، وهو في كل الأحوال
لا يخرج عن كونه إقرارا مخالفا للحقيقة
مما يعاقب عليه بالمادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ عقوبات

« وحيث انه لا محل لما يشيره الطاعنان في هذا الصدد ، فالحكم المطعون فيه قد أثبت عليهما بالأدلة التي أوردها أن الشهادة محل المحاكمة أعدت لتسجيل عقد من عقود التصرف ، ولم تحرر في صدد تحقيقه وفاة أو وراثة أو ضبط عقد زواج مما ورد ذكره في المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون العقوبات ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ المذكورتان قد نصتا على عقوبة الجنحة بالنسبة إلى ما يقع من تغيير الحقيقة في أوراق رسمية معينة بناء على اعتبارات خاصة ، وهذا النص استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار تغيير الحقيقة في الشهادة موضوع المحاكمة تزويرا في أوراق رسمية للأسباب التي تضمنتها أحكامها في هذا الخصوص ، فإن مجادلة الطاعنين في هذا الشأن لا يكون لها من مقتضى .

« وحيث ان باقى أوجه الطعن تتلخص في أن الحكم المطعون فيه خلا من بيان الدليل على توفر ركن من أركان الجريمة ، وهو علم الطاعنين بتاريخ وفاة المورث ، وبالتالي علمهما بأن التاريخ الذى وضع في الشهادة غير مطابق للواقع ، وخصوصا أن الذى يمكن أن يستقي منه هذا العلم هو دفتر الوفيات ، وهذا لم يكن موجودا في القرية بل كان في الدفتر خانة لمضى زمن طويل على وقت الوفاة

« وحيث ان الحكم الابتدائي رد على مادفع به الطاعنان من عدم علمهما بأن ما دون بالشهادة عن تاريخ الوفاة غير صحيح فقال « ومن حيث فضلا عن صلة المصاهرة بين العمدة وبين المتهم الثالث فإن اعتماد العمدة على تحرير مثل هذه الشهادات غير الصحيحة لما ينفي عنه

حسن النية التي قال بها خصوصا وقد كان في مقدوره الاطلاع على دفاتر الوفيات أو دفتر التحري عن الحقيقة قبل أن يوقع بامضائه على تلك الشهادة ، ومن ثم فالتهمة المسند إليه ثابتة عليه ومتوفرة أركانها القانونية كما أنها ثابتة أيضا على المتهم الثالث صاحب المصلحة الحقيقية في هذه الشهادة والذي لا شك يعلم بصحة تاريخ وفاة مورثه . فهو إذ اشترك مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في تحرير الشهادة انما كان عالما أيضا بأنها تحرى بيانات مزورة » وقد أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي وزاد عليها في هذا الصدد قوله « انه عن الوجه الأخير وهو عدم توفر القصد الجنائي لأن المتهمين كانوا حسني النية - فان كان هذا صحيحا بالنسبة للمتهم الثاني - وهو شيخ البلد - وذلك لما أبداه من دفاع وللأسباب التي أوردها الحكم المستأنف بالنسبة له - والتي تقرها هذه المحكمة فان هذا الوجه من الدفاع على غير أساس صحيح بالنسبة لباقي المتهمين لمسا ثبت من أوراق الدعوى إذ أن أولهما - وهو عمدة البلدة قد ذكر في هذه الشهادات الادارية أمرا متعلقا بجوهرها أى بيانات أعدت هي لاثباتها - وهي أن المورث توفي قبل سنة ١٩٢٤ مع أن الثابت رسميا أن الوفاة حصلت في سنة ١٩٣٠ ، فيخرج من هذا أن ذكر الوفاة وتحديد تاريخ حصولها بأجل سابق معين وتحريره الشهادة في سنة ١٩٣٩ وإثباته فيها بأنها تحررت بقصد تسجيل عقد بيع صادر لمصلحة المتهم الثالث ، كل هذه الدلائل لا تدع أى مجال للشك في توفر ركن القصد الجنائي . وهو نية الغش التي يتطلبها

القانون ، أى نية الاحتجاج بالمحرر المزور على أمر ليس للمزور حق فيه . « ويبين من ذلك أن الحكم على خلاف ما يزعمه الطاعنان قد تضمن بيانا كافيا لعلهما بعدم صحة التاريخ الذى دون فى الشهادة ورد على ما دفعا به من حسن نيتهما بما ينفيه .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن أحمد محمد فرج وآخر ضد النيابة رقم ١٣٨٤ سنة ١٥ ق)

الجنايات مباشرة فردت الأوراق إلى النيابة لإعادة الإجراءات فى مواجهته ، ولكن النيابة لم تنفذ ذلك ولم تعد التحقيق وبذلك حالت بينه وبين إبداء دفاعه ومناقشة شهود الإثبات فى التحقيقات الابتدائية — إذا طعن بهذا فلا يكون لهذا الطعن من وجه يبرره ، إذ العبرة فى صحة المحاكمات هى بما يجرى أمام المحاكم بالجلسات ، ونقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يصح أن يكون سببا للبطلان .

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول فى طعنه بأنه بعد التحقيق أخذ البوليس فى البحث عن المتهم الذى وجهت إليه التهمة ، فلم يهتد عليه فقدمت الأوراق لقاضى الإحالة فى غيبته ، وصدر أمر الإحالة غيابيا . وبعد ذلك بزمان طويل ضبط الطاعن وقدم لمحكمة الجنايات مباشرة ، فردت هذه المحكمة الأوراق إلى النيابة العمومية لإعادة الإجراءات فى مواجهته ولكن النيابة لم تنفذ ذلك ، فلم تعد التحقيق فحالت بذلك بين الطاعن وبين إبداء دفاعه ومناقشة شهود الإثبات فى التحقيقات الابتدائية ، وكذلك الحال بالنسبة إلى محكمة الجنايات فانها لم تسمع شهود الإثبات حتى كان يمكن للطاعن مناقشتهم والوصول منهم إلى ما فوته النيابة عليه .

« وحيث انه لا وجه لما يشيره الطاعن فى طعنه ، فقد نظرت محكمة الجنايات الدعوى فى حضوره ، وسمعت الشهود والذين حضروا الجلسة وأمرت بتلاوة أقوال من لم يحضر منهم دون أن يبدى الدفاع أى اعتراض على

٣٣٨

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

إجراءات . العبرة فى صحة إجراءات المحاكمة هى بما يجرى أمام المحاكم بالجلسات . نقص التحقيقات الأولية أو قصورها . لا يصح سببا لبطلان الحكم . مثال .

المبدأ القانونى

متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى فى حضور المتهم وسمعت الشهود الذين حضروا الجلسة وأمرت بتلاوة أقوال من لم يحضر منهم دون أن يبدى الدفاع أى اعتراض على عدم حضورهم أو يتمسك بضرورة سماعهم أو غيرهم أمام المحكمة . فانه إذا طعن على حكم المحكمة بمقولة إن أمر الإحالة قد صدر غيابيا لأنه بعد التحقيق أخذ البوليس فى البحث عن المتهم الذى وجهت عليه التهمة فلم يهتد إليه فقدمت الأوراق لقاضى الإحالة فى غيبته ثم بعد أن صدر أمر الإحالة بزمان طويل ضبط المتهم وقدم لمحكمة

المادة قد نصت على الحد الأدنى لارتفاع كل دور ، وكان الغرض من هذا النص — ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون — هو تحقيق الشروط الصحية في مصلحة ساكني المباني ، وكان عمل « قاطوع » مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر للارتفاع ، فيه تفويت لهذا الغرض مهما كان جزء البناء الذي حصل فيه ذلك ، فانه يتعين في عمل هذا القاطوع مراعاة الارتفاع الذي حدده القانون في جميع المنشآت .

٢ — إذا كان هذا المتهم قد حكم ابتدائياً بتغريمه مائة قرش وإزالة المبانى المخالفة للقانون على مصاريفه ثم استأنف ولم تستأنف النيابة ففضى ببراءته استئنافياً ، فانه مع نقض هذا الحكم بناء على طعن النيابة لا يجوز أن تزيد الغرامة على ما حكم به ابتدائياً .

المحكم

« حيث ان النيابة العامة تقول في طعنها ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المتهم بمقولة أنه لا محل لمساءلته جنائياً عن «الصنادير» التي أحدثها في دورات المياه والتي أدت إلى انخفاض ارتفاع الحمام والمرحاض في كل دور من أدوار منزله عن الارتفاع المقرر قانوناً مادام ارتفاع كل من هذه الأدوار يتفق وحكم القانون . ووجه الخطأ في ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ لم يرد في نصها استثناء خاص بدورات المياه مما يلزم عنه أن يكون ارتفاع سقفها بارتفاع الدور الذي تنشأ فيه .

عدم حضورهم أو يتمسك بضرورة سماعهم أمام المحكمة أو سماع غيرهم ، ولما كانت العبرة في صحة المحاكمات هي بما يجرى أمام المحاكم بالجلسات وكان نقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يصح أن يكون سبباً للبطلان ، فان الطعن لا يكون له من أساس يستند اليه . » وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن محمد أحمد أبو العلا ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدعى رقم ١٢٩٠ سنة ١٥ ق)

٣٣٩

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

١ — مان . المادة السابعة من قانون تنظيم المباني . الغرض منها تحقيق الشروط الصحية في مصلحة ساكني المباني . عمل قاطوع مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر لارتفاع البناء . مخالفة للقانون .

٢ — الحكم على هذا المتهم ابتدائياً بتغريمه مائة قرش وإزالة المبانى المخالفة . استئنافه من المتهم . عدم استئناف النيابة . براءة المتهم استئنافياً . نقض هذا الحكم بناء على طعن النيابة . لا يجوز أن تزيد الغرامة على المحكوم به ابتدائياً .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ينص في المادة السابعة على أنه « يجب في جميع المنشآت ألا يقل الارتفاع بين الأرضية والسقف عن ٢٫٧٠ متراً للبدروم على ألا يقل ارتفاع سقفه عن ٣٫٦٠ متر من منسوب الأرض الخارجية و ٣٫٤٠ متراً للدور الأرضي و ٣٫٤٠ متراً لكل دور من الأدوار العلوية . » ولما كانت هذه

« وحيث ان النيابة أقامت الدعوى العمومية على المتهم » بأنه خالف رسمى البناء المعتمدين له من السلطة القائمة على أعمال التنظيم واللذين بموجبهما صرفت له رخصتا البناء رقمى ٧٢ و ١٧٣ وذلك بأن جعل ارتفاع سقف الحمام والمرحاض فى الأدوار الثلاثة بمنزله أقل من الحد الأدنى للارتفاع القانونى وقد قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم بناء على ما قاله من أنه تبين من شهادة حضرة المهندس أن ارتفاع كل دور من الأدوار وفق القانون ولا مخالفة فيه وإنما المخالفة هي فى عمل « القاطوع » فوق الحمام والمرحاض مما أدى إلى انخفاض ارتفاع سقف دورة المياه وأن المحكمة ترى أنه مادام أن الارتفاع بين الأرضية وسقف كل دور بأكمله بما فيه دورة المياه هو الارتفاع المقرر قانوناً فلا سبيل بعد هذا إلى مساءلة المتهم جنائياً عن أعمال داخلية « كالمصنادر » وذلك لأنه ليس من شأن هذه الأعمال أن تؤثر على حالة البناء العامة وإنما هي أعمال داخلية بقصد سهولة الانتفاع بالمسكن فى حدود لا تؤثر على كيانه وطريقة بنائه ونص المادة السابعة يتفق ووجهة هذا النظر .

« وحيث ان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ينص فى المادة السابعة منه على أنه « يجب فى جميع المنشآت ألا يقل الارتفاع بين الأرضية والسقف عن ٢ و ٧٠ متراً للبدروم على ألا يقل ارتفاع سقفه عن متر من منسوب الأرض الخارجية و ٣ و ٦٠ متراً للدور الأرضى و ٤٠ و ٣ متراً لكل دور من الأدوار العلوية . ولما كانت هذه

المادة قد نصت على الحد الأدنى لارتفاع كل دور ، و كان الغرض من هذا النص على ما جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون هو تحقيق الشروط الصحية فى مصلحة ساكنى المباني . و كان عمل قاطوع مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر للارتفاع فيه تفويت لهذا الغرض مهما كان الجزء الذى حصل فيه ذلك البناء ، فإنه يتعين مراعاة الارتفاع الذى حدده القانون فى جميع الأجزاء .

« وحيث انه متى تقرر ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة للأسباب التى ذكرها يكون قد أخطأ ويتعين إذن نقضه والحكم على المتهم بالغرامة وبهدم الأعمال المخالفة تطبيقاً للمادتين ٧ و ١٨ من القانون المذكور مع مراعاة أن الغرامة يجب أن لا تزيد على مائة قرش لأن هذا القدر هو الذى حكم به ابتدائياً على المتهم ولم يستأنف هذا الحكم من النيابة .

(طعن النيابة ضد طه إبراهيم السروجى رقم ١٣٩٢ سنة ١٥ ق)

٣٤٠

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

سرقه . متى يعتبر المتهم سارقاً للقوة المسلم إليه ؟ إذا كانت حياة الشئ باقية لصاحبه بحيث يظل مهيئاً عليه مراعيًا له بحواسه على الرغم من التسليم . إدانة المتهم فى اختلاس الشئ المسلم إليه بمجرد القول بأن تسليمه إياه كان مشروطاً برده بعد استيفاء أمور فيه . قصور .

المبدأ القانونى

إنه لى يمكن اعتبار المتهم سارقاً للشئ الذى بيده يجب أن تكون الحيازة باقية

لصاحبه بحيث يظل مهيمناً عليه يرعاه بحواسه كأنه في يده هو ، على الرغم من التسليم . فاذا كانت الواقعة هي أن المتهم تسلم من موظف بنك التسليف الزراعي ترخيصاً معداً لصرف الدقيق بمقتضاه لكي يستوفي بعض الإجراءات ويرده إلى الموظف ، فاحتفظ به لنفسه . فأداته المحكمة في سرقة بناء على ما قالته به من أن تسليمه الترخيص كان مشروطاً برده بعد الفراغ من إجراءات توقيع إذن الصرف من وكيل البنك أو الباشكاتب دون أن تبين ما يجب توافره في هذا التسليم من بقاء الترخيص تحت بصر الموظف واستمرار إشرافه عليه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

« حيث ان مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بواقعة لا تعد جريمة في القانون وفي بيان ذلك يقول أن الواقعة التي قال الحكم بثبوتها على المتهم واعتبرها جريمة سرقة هي أنه استلم من موظف البنك تصريحاً معداً لصرف الدقيق بمقتضاه لكي يستوفي بعض الإجراءات ويرده إلى الموظف ، إلا أنه احتفظ به لنفسه ويقول الطاعن في ذلك أن هذا التسليم ينتفي معه الاختلاس في جريمة السرقة .

« وحيث ان الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن الطاعن « تقدم إلى بنك التسليف الزراعي بالطلبات بتصريح تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٤ بصرف عشرة أشولة من الدقيق

وقدم هذا التصريح إلى نور الدين عبد العال مصطفى أفندي باشكاتب البنك فحصل منه ثمن الدقيق ومقداره ٢٠٠ ملجم و ٢٤ جنيهاً بالقسيمة رقم ٦٣٦٢٩ وأثبت على التصريح كتابة أن الثمن سدد بالقسيمة رقم ٦٣٦٢٩ ورد التصريح إلى المتهم الأول ليقدمه إلى الكاتب المختص وهو حامد محمود الأشلم أفندي ليحرر له اذناً إلى شؤنة البنك بصرف الدقيق ووقع أن كان الكاتب المختص حامد محمود الأشلم أفندي غائباً عن مقر عمله في البنك إلى حين فتطوع زميله عبد الخالق أحمد درويش أفندي الكاتب بالبنك بانجاز ما يعرض من عمله حتى يعود ومن ثم فقد تلقى التصريح من المتهم الأول وحرر له اذناً إلى شؤنة البنك بصرف الدقيق . وهنا كان يتعين عليه أن يحتفظ بالتصريح كستند تحت يد البنك تقع عليه المراجعة وأن يسلم إذن الصرف إلى المتهم الأول ليوقع عليه من الباشكاتب ثم من وكيل البنك ويقدمه بعد ذلك إلى الشؤنة فيصرف له الدقيق ولكنه وهو متطوع بهذا العمل عن زميله جهل هذا الاجراء فرد التصريح إلى المتهم الأول وسلمه إذن الصرف ليستوفي اجراءات تسليم الاذن والتوقيع عليه ويعود بهما إليه ثانية لأنه دعى إليه فراش البنك ليتولى عرض الأوراق على وكيل وباشكاتب البنك فلم يجده ، فاستغل المتهم الأول هذا التصرف واحتفظ بالتصريح لنفسه ومضى فوقع إذن الصرف من الباشكاتب ووكيل البنك وقدمه إلى الشؤنة واستلم الدقيق وأقبل بعدها حامد محمود الأشلم أفندي وراجع الأوراق فلم يجد التصريح فسأل فيه عبد الخالق أحمد درويش أفندي فأخبره بأنه

سلمه للمتهم الأول » وقد انتهى الحكم الى اعتبار هذه الواقعة سرقة وعاقب الطاعن عليها وقال في ذلك « وفي حدود ما تقدم يكون ما وقع من المتهم الأول معاقبا عليه بالمادة ٣١٨ عقوبات ذلك أن التصريح سلم اليه تسليما اضطراريا وليد غياب فراش البنك ، أو بمعنى آخر تسليما مشروطا برده بعد الفراغ من توقيع إذن صرف الدقيق من وكيل البنك أو الباشكاتب والتسليم على هذا الوجه لا يفتى به ركن الاختلاس في جريمة السرقة وتنبى الواقعة رغمه سرقة معاقبا عليها

« وحيث أنه لم يكن يمكن اعتبار المتهم سارقا للشئ المسلم اليه يجب أن تكون الحيازة باقية لصاحبه بحيث يظل مهيمنا عليه برعاه بحواسه كأنه في يده على الرغم من التسليم. ولما كان الحكم المطعون فيه حين قضى باعتبار الطاعن سارقا للتصريح الذي سلم اليه قد اكتفى في ذلك بما قاله من أن التسليم « كان مشروطا برده بعد الفراغ من إجراءات توقيع إذن صرف الدقيق من وكيل البنك أو الباشكاتب » دون أن يبين باقى ما يجب توافره في هذا التسليم من بقاء التصريح تحت بصر الموظف واستمرار اشرافه عليه ، وهذا قصور يهيمه

« وحيث أنه لذلك يتعين نقض الحكم وذلك من غير حاجة للبحث في باقى الأوجه .

(طعن إسماعيل عبد الحيد الشربدى ضد النيابة رقم ١٣٩٤ سنة ١٥ ق)

٣٤١

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

هك العرض :

- ١ — ركن القوة . يتوافر بالمباغته . مثال .
- ٢ — القصد الجنائى . لا يشترط لتوافره أن يكون المتهم قد اندفع إليه بالشهوة البهيمية . يكفي أن يرتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليه ولو كان الباعث هو مجرد الانتقام .

(المادة ٢٣١ ع = ٢١٨)

المبادئ القانونية

- ١ — يكفي قانونا لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل مباغته . فإذا كان الحكم بعد أن تعرض للأدلة القائمة في الدعوى قد قال « إن مباغته المجنى عليه ووضع المتهم إصبعه في دبره فجأة وهو جالس مع غلام آخر يعدم الرضاء وبذلك يكون ركن الإكراه متوافرا » فقله هذا صحيح .

- ٢ — لا يشترط في القانون لتوافر القصد الجنائى في جريمة هتك العرض أن يكون الجانى مدفوعا إلى فعلته بعامل الشهوة البهيمية ، بل يكفي أن يكون قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليه ، مهما كان الباعث على ذلك . فيصح العقاب ولو كان الجانى لم يقصد بفعله إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذريته .

المحكم.

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن الواقعة التي دين من أجلها لا عقاب عليها بمقتضى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عليه وذلك - أولا - لأن القوة أو التهديد اللذين يتطلبهما القانون لوجود لها فيها - وثانياً - لأن القصد الجنائي الذي عناء الشارع غير متوفر في حقه ، إذ أن المقصود بالعقاب هو حماية الأعراض ممن يفتكون بها مدفوعين بها إشفاء للشهوة البهيمية . والثابت بالحكم أن الاعتداء على المجني عليه إنما كان بعامل الانتقام على أثر خلاف على أرض ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه قد دانه في جريمتين وأوقع عليه عقوبة عن كل واحدة منهما . مع أن بينهما من الارتباط ما يجب معه الحكم بعقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

« وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن في شأن ركن القوة الذي يتطلبه القانون لأن الحكم المطعون فيه قال بعد أن تعرض للأدلة القائمة في الدعوى أن مباغتة المجني عليه ووضع إصبع المتهم في دبره فجأة وهو جالس مع غلام آخر بعدم الرضا - ويكون ركن الاكراه متوافر - ولما كان يكفي قانوناً لتوفر ركن القوة في الجريمة التي دين فيها الطاعن أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجني عليه أو بغير رضائه . وكلاهما يتحقق باتيان الفعل مباغتة كما جاء بالحكم المطعون فيه ، فإن الحكم يكون صحيحاً ، أما القول بأن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض لا يتوافر إلا إذا كان الجاني مدفوعاً في فعلته بعامل إشفاء الشهوة ، فردود

بانه لا يشترط في القانون لتوافر هذا القصد أن يكون الفعل قد ارتكب رضاء الشهوة ، فيكفي أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل وهو عالم بانه خادش لعرض المجني عليه منهما كان الباعث على ذلك ، وعلى هذا يصح العقاب ولو كان قصد الجاني بفعله مجرد الانتقام من المجني عليه أو ذويه . وأما عن عدم توقيع عقوبة واحدة عن الجريمتين ، فإن ذلك محله أن يكون هناك ارتباط بينهما غير قابل للتجزئة ، وتقدير ذلك متعلق بموضوع الدعوى ، ولا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث انه يبين ما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن نور الدين على نور الدين الحاوي ضد البياه وآخر مدع بحق مدني رقم ١٤٠١ سنة ١٥ ق)

٣٤٢

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥

مسئولية مدنية . لا يجوز بحال للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل أمام المحاكم الجنائية إذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة على المسئول هو عنه .

المبدأ القانوني

إنه إن جاز في القانون إدخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى أمام المحاكم الجنائية من جانب المدعي بالحقوق المدنية لمطالبته بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المتهم الذي هو مسئول عنه ، أو من جانب النيابة العمومية لمطالبته بمصاريف الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم ، وإن جاز كذلك للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل

باختياره أمام المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التي ترفع على المتهم وحده للدفاع في الحق المدني المطلوب ، فإنه لا يجوز له بحال التدخل إذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة لأن هذا التدخل ، مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من الضمانات المختلفة التي تكفل عدم إدانة بريء ، لا يكون له من مسوغ ولا مقتض ، بل أنه يكون خلقا لضمان المتهم لم ير القانون له محلا . فضلا عما يترتب عليه من عرقلة إجراءات الدعوى الجنائية وتعطيل السير فيها ، مما يحرص القانون دائما على تجنبه . وهذا النظر يؤكد أن جميع النصوص التي جاءت في القانون بشأن المسئول عن الحقوق المدنية لم تخوله إلا التحدث عن هذه الحقوق فقط ، مما مفاده بطريق اللزوم أنه إذا لم تكن هذه الحقوق محل نظر أمام المحكمة كان حضوره غير جائز .

المحكمة

« حيث أن المتهم (الطاعن الأول) قرر الطعن ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه فطعنه غير مقبول شكلا .

« وحيث أن الطعن حاز الشكل المقرر بالقانون بالنسبة إلى الطاعنة الثانية .

« وحيث أن مبنى الطعن المقدم من هذه الطاعنة هو أن الحكم اذ قضي بعدم قبول تدخلها في الدعوى لم يذكر أسبابا لقضائه من جهة وخالف القانون من جهة أخرى فإنه مقرر أن للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم

ليدافع عن مسئوليته اتقاء لصدور حكم يؤثر في حقوقه وأنه ان لم يرد نص في هذا الخصوص بقانون تحقيق الجنايات كالنص الوارد في قانون المرافعات إلا أن هذا القانون هو الأصل في المسائل الاجرائية كافة وقد نص في المادة ٢٩٥ على حكم عام في هذا الشأن .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه ليست فيه أية إشارة لطلب التدخل المشار اليه وجاء بمحضر الجلسة ما نصه « الأستاذ فؤاد مقار محامي الحكومة حضر عن السكة الحديد وطلب أن يحضر مت دخلا لدراء المسئولية عن السكة الحديد فيما اذا حكم على المتهم ، والمحكمة أفهمته أنه لا توجد دعوى مدنية وليس هو ممن يحضرون عن المتهمين في الدعاوى الجنائية ولا مانع من أن توكل السكة الحديد محاميا للدفاع عن المتهم . وحضرة المحامي قال أنه لا يوجد قانونا ما يمنع حضوري وهذا إجازته محكمة النقض والنيابة قالت انها تعارض في قبول السكة الحديد خصما في الدعوى وللسكة الحديد أن توكل محاميا عن المتهم إن شاءت . والمحكمة قررت عدم قبول السكة الحديد خصما في الدعوى وأخذت في نظر القضية ثم حكمت بادانة المتهم »

« وحيث انه ان جاز في القانون إدخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى أمام المحاكم الجنائية من جانب المدعى بالحقوق المدنية لمطالبته بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المتهم الذي هو مسئول عنه أو من جانب النيابة العمومية لمطالبته بمصاريف الدعوى الجنائية وان جاز كذلك للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل باختياره أمام

هي أنه سب المجنى عليهن وهو فوق سطح المنزل على مسمع ممن كانوا بالطريق العام ، فان العلانية تكون متوافرة في هذه الحالة . لأن القانون صريح في أن القول أو الصياح يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

٢ — إن خطأ الحكم في ذكر المكان الذى كان به أحد الشهود وقت الواقعة لا يهمل ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر الشهادة . وخصوصا إذا كان الحكم قد اعتمد على أدلة أخرى غير هذه الشهادة .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه بأن المحكمة بنت ادانته على واقعة لا وجود لها في محضر الجلسة فقد ذكر الحكم أن عبد العزيز عبد الكريم قال انه كان في البلكون عند مارآه مع ان عبد العزيز هذا قال انه كان وقتئذ في الشارع يشتري سجائر . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن العلانية غير متوفرة في الواقعة التي دين من أجلها مادام لا يحق لغير سكان المنزل ان يصعدوا إلى سطحه واذن فيكون الوصف الصحيح للواقعة هو فعل نخل بالحساء في حضرة امرأة .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه «تعدى بالسب العلنى على السيدة زينب احمد عفيفى والآنسة فتحية ونظيمة ونعيمة عبد الجواد بالطريق العام بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى كما أنه

المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التي ترفع على المتهم وحده للمدافعة في الحق المدنى المطلوب فانه لا يجوز له بحال التدخل اذا لم تكن تمة دعوى مدنية مرفوعة لأن هذا التدخل مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من الضمانات المختلفة التي تكفل عدم إدانة برىء لا يكون له من مسوغ ولا مقتضى بل يكون خلفا لضممان جديد المتهم لم ير القانون له محلا فضلا عما يترتب عليه من عرقلة اجراءات الدعوى الجنائية وتعطل السير فيها مما يحرص القانون دائما على تجنبه وهذا النظر يؤكده أن جميع النصوص التي جاءت في القانون به أن المسئول عن الحقوق المدنية لم تحوله الا التحدث من هذه الحقوق فقط مما مفاده بطريق الاقتضاء انه اذا لم تكن هذه الحقوق محل النظر أمام المحكمة كان حضوره غير جائز .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعمدا رفضه موضوعا .
(طعن محمد احمد نصر وأخرى المستولة عن الحقوق المدنية ضد النيابة رقم ١٣٨٣ سنة ١٥ ق)

٣٤٣

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥

١ — سب . حصوله من المتهم وهو فوق سطح منزل على مسمع ممن كانوا بالطريق العام . توافر العلانية .
(المادة ١٤٨ ع = ١٧١)

٢ — نفق وإبرام . خطأ الحكم في ذكر المكان الذى كان به أحد الشهود وقت الواقعة . لا يهمل ما دام الخطأ لم يؤثر في جوهر الشهادة ولا في الحكم .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة على المتهم

أيضا على جريمة الفعل العلني الفاضح طبقا للمادة ٣٧٨ عقوبات وتري المحكمة تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لأن الجريمتين ارتكبتا لغرض واحد وللارتباط بينهما وتري المحكمة استعمال بعض الشدة مع المتهم زجرا له على فعلته التي تدل على فساد تربيته وعليل تفكيره وبالنسبة استهتاره . وحيث ان الدعوى المدنية صحيحة ولذا يتعين الحكم للمدعيات بالحق المدني بالتعويض المطلوب .

« وحيث انه لا وجه لما يشير الطاعن في طعنه فان الحكم المطعون فيه قد أثبت عليه بالأدلة التي أوردها أنه اجترأ على سب المجنى عليهن وهو فوق سطح المنزل على مسمع ممن كانوا بالطريق العام وبهذا تكون العلانية متوفرة لأن القانون صريح (المادة ١٧١ من قانون العقوبات) في أن القول أو الصياح يعتبر علنيا إذا حصل الجهرية في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهرية بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان . أما قوله بان الفعل الفاضح لم يقع في علانية وإن الوصف الصحيح للواقعة هو أنها تكون فعلا فاضحا مخلا بالحياء مع امرأة في غير علانية فلا يجدي به مادام الفعل الموصوف بهذا الوصف والمعاقب عليه بالمادتين ٢٧٨ و ٢٧٩ من قانون العقوبات عقوبته تزيد على العقوبة المحكوم بها عليه . وأما خطأ الحكم في ذكر المكان الذي كان به أحد الشهود وقت الواقعة فلا يهم ما دام هذا الخطأ لا علاقة له بجوهر الشهادة وما دام الحكم قد اعتمد على أدلة أخرى غير شهادة الشاهد المشار إليه .

رفع ملابسه وكشف عن موضع العفة منه وأمسكه بيده لمن بما يدخل تحت الفعل العلني » والحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه دانه وذكر في ذلك « أن الواقعة تتحصل حسبما شهدت بها المجنى عليهن في أن المتهم (الطاعن) صعد فوق السطح وخلع لباسه وعرى قضيبه ووجه اليهن الالفاظ المدونة بالعريضة والثابتة بمحضر الجلسة . وحيث ان عبد العزيز عبد الكريم شهد بأنه كان يملكون منزله شاهد المتهم واقفا فوق السطح ولباسه في يده وقد عرى قضيبه وسمعه بوجه للمجنى عليهن وقد كن واقفات فوق سطح منزلهن الالفاظ المدونة في المحضر وقد استشهدت به المجنى عليها الاولى . وحيث ان الأومباشي محمد أبو العزم شهد بأنه كان يسير بالطريق وسمع المجنى عليها الاولى تقول شاهدين ياناس فنظر ورأى المتهم واقفا فوق السطح وخالعا لباسه وممسكا به في يده وقد عرى سوءته وسمعه بوجه للمجنى عليهن الالفاظ السب المدونة بالعريضة وبالمحضر . وحيث ان المتهم وان كان قد أنكر التهمة إلا أنه لم يجرح أقوال المجنى عليهن والشاهدين بشيء مقبول وكل ما ذكره هو أن والده كان قد اتهم آخر بضربه بسكين واستشهد على صحة قوله بوالد المجنى عليهن ولكن هذا الأخير شهد في الدعوى بغير الحق فتبرأ المتهم وهذا القول على فرض صحته لا ينفي التهمة بل أنه قد يكون الدافع للمتهم على ارتكاب فعلته . وحيث ان ما صدر من المتهم منطبق على جريمة السب العلني لأن في الالفاظ التي وجهها المتهم للمجنى عليهن خدشا لشرفهن واعتبارهن كما أنه منطبق

الآخر جانباً فلا يكون صحيحاً إلا إذا كان العثور على الساعة نتيجة تفتيش صحيح .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « شرع في سرقة الساعة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوك لمحمد صوابي سعد وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو ضبطه متلبساً بالجريمة والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وأنه بهذه الجريمة » وقال في ذلك « أن هذه الحادثة تلخص وقائعها حسبما هو مستفاد من الاطلاع على الأوراق وماتم فيها من تحقيقات في أن المتهم وهو بوليس ملكي بمباحث مديرية الجيزة قد قام مع الكونستابل الممتاز عمر أفندي هاشم عطية بناء على أمر حضرة رئيس مباحث المديرية لتفتيش منزل محمد صوابي سعد للبحث عن أسلحة نارية يحرزها بغير ترخيص ولقد انقرد المتهم بتفتيش إحدى الغرف وما أن خرج منها حتى اكتشفت زينب محمد نصر الله زوجة محمد محمد صوابي ابن صاحب المنزل سرقة ساعة موصوفة بالمحضر فأبلغت الأمر مستغيثة فحضر الكونستابل عمر أفندي هاشم من الغرفة الأخرى واستفسر فعلم بما حصل فسأل المتهم فأخرج ساعة ولما عرضت على المجنى عليه قال بأنها ليست هي المروقة فشك الكونستابل في المتهم ودس يده في جيبه غير أن المتهم ضغط على يده وأخذه خارج الغرفة وهمس في أذنه بأن الساعة من صنف انجليزى جيد ولكن الكونستابل استخرجها من جيبه وعاد يعرضها على المجنى عليه وزينب فاستعرفا عليها وقالاً بأنها بعينها الساعة المروقة . وحيث أن دفاع المتهم قد ارتكز

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .
(طعن محمد حسن مسلم ضد النيابة وأخرى مدعيات بحق مدني رقم ١٤١٥ سنة ١٥ ق)

٣٤٤

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥

تفتيش . قضاء المحكمة بطلان . إدانة المتهم بناء على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش . معناه أن هذه الأقوال لم تصدر عنه تحت تأثير التفتيش الذي وقع عليه .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة مع قضائها ببطلان التفتيش الذي وقع على المتهم قد أدانته بناء ما استخلصته مما شهد به الشهود ، وعلى أقواله هو أمام النيابة ، فهذا منها سليم ولا شائبة فيه لأن تعويلها على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش معناه أن هذه الأقوال تعد دليلاً قائماً بذاته ومستقلاً عن التفتيش بمعنى أن قائلها لم يقلها متأثر بالتفتيش الذي وقع عليه .

المحكمة

« حيث أن الطاعن يتمسك في طعنه بأنه مع صحة ما قرره الكونستابل فإن التفتيش يكون باطلاً ولا يصح أن يعتمد في الإدانة على ما أسفر عنه لأن الكونستابل يقرر أنه لم يكن متأكداً من وجود الساعة في جيب الطاعن وقتئذ فالجريمة لا يمكن اعتبارها متلبساً بها وقد كان على المحكمة وقد قبلت الدفع ببطلان التفتيش أن تستبعد الدليل المستمد منه . أما قولها بأن الساعة استخرجت من جيب الطاعن بعد أن انتحى به الكونستابل

على أن التهمة ملفقة عليه من الكونستابل بسبب المنافسة في العمل والحقد عليه وأن الكونستابل هو الذي قام بالتفتيش في الغرفة التي كانت بها الساعة ولما عثر عليها سلمها اليه ثم ادعى عليه بعد ذلك بأنه هو السارق لها وهو دفاع قد أصر عليه المتهم بلسان حضرة وكيله بالجلاسة متمسكا فوق ذلك ببطلان التفتيش الذي وقع على شخص المتهم بمعرفة الكونستابل . وحيث مما لا شك فيه أن المتهم لم يكن في إحدى الحالات التي تبيح للكونستابل تفتيشه طبقا لأحكام المادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات ومن ثم فالتفتيش الذي قام به الكونستابل قد وقع باطلا والدفع والحالة هذه في محله ويتعين لذلك قبوله . وحيث إزاء ما تقدم وبعد استبعاد أقوال الكونستابل التي بنيت على التفتيش الباطل الذي قام به فهناك من الأدلة الأخرى القاطعة في ثبوت التهمة ألا وهي شهادة محمد صوابي وزينب محمد نصر الله إذ قررا بأن المتهم هو الذي قام بالتفتيش في الغرفة التي كانت بها الساعة وأن الكونستابل لم يدخلها إلا بعد اكتشاف السرقة وفوق ذلك فإن هذه الساعة ظهرت واستخرجت من جيب المتهم بعد أن انتحى به الكونستابل جانبا فالتهم إذ يقول عند استجوابه بمعرفة النيابة بأن الكونستابل هو الذي أعطاه الساعة لحفظها معه إنما هو إقرار منه بوجود الساعة في جيبه فإذا ما ثبت على لسان الشاهدين السابقين أن السرقة قد وقعت في غيبة الكونستابل وانشغاله بالتفتيش في غرفة أخرى فهذا معناه أن المتهم هو الذي امتدت يده للساعة فأخذها من مكانها دون أن يكون للكونستابل دخل في ذلك . وحيث والحالة

كما سلف فالتهمة ثابتة على المتهم من أقوال الشاهدين محمد صوابي وزينب محمد نصر الله ومما هو مستخلص من أقوال المتهم نفسه ولا محل لما أثاره عن حقد الكونستابل عليه إذ هي أقوال مجردة عن الدليل ومن ثم يتعين عقابه طبقا لنص المواد ٤٥ و ٣١٧ / ١ و ٣٢١ عقوبات غير أنه نظرا لما استبان لهذه المحكمة من حداثة عهد المتهم في العمل ولأن صحيفته قد خلت من السوابق أن تعامله بشيء من الرأفة وأن تهيب له فرصة لاصلاح شأنه وذلك بإيقاف تنفيذ العقوبة عملا بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات .

« وحيث أنه لا وجه لما يشير الطاعن في طعنه فإن المحكمة حين قالت في الحكم المطعون فيه ببطلان التفتيش الذي وقع عليه بمعرفة الكونستابل الآخر لم تقول في قضائها بإدائه على العثور على الساعة معه بناء على التفتيش الذي قالت ببطلانه بل أقامته على شهادة الشهود بأن الساعة كانت موجودة بالحجرة وقت دخوله لتفتيشها ثم اختفت أثناء التفتيش مما من شأنه أن يفيد أنه سرقها وعلى أقواله هو أمام النيابة بأن الساعة وجدت في جيبه وهذا منها سليم لا شائبة فيه ولا يتعارض بحال مع بطلان التفتيش لأن تعويلها على أقوال الطاعن أمام النيابة بعد حصول التفتيش معناه أن هذه الأقوال تعد دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش بمعنى أن قائلها لم يكن متأثرا بالتفتيش الذي وقع عليه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

(طعن محمد رشيد المصلي ضد النيابة رقم ١٤١٧ سنة ١٥ ق)

والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه وذكر في ذلك « أن وقائع الدعوى تتحصل في أن السلطات البريطانية رغبة منها في ضبط العساكر وغيرهم الذين اعتادوا نقل المواد المخدرة لهذا القطر والذين يحضرون بقطار فلسطين قد أصدرت التعليمات بتفتيشهم عند وصولهم وتنفيذا لهذه التعليمات قام الصول بارير بهذا التفتيش فعثر في حقيبة العسكري الفلسطيني إيزاك زكوتوا على لفافتين كبيرتين من الأفيون يبلغ وزنها ٢٥٣٦ كيلو جراما وعلم منه أنه أحضرهما للمتهم الأول (الطاعن) التاجر بخان الخليلي الذي تعرف عليه من شهرين بواسطة المتهم الأخير وقدم له كرتين تجاريين باسم هذا المتهم وأنه عند عودته لسوريا اتصل بأحد تجار المخدرات وهو يوسف خطاب الذي أعطاه المخدر وأفهمه أن ثمنه ١٦٠ جنيتها ووعده بعشرة جنيتها عند توصيله هذا المخدر وإحضار الثمن فاقتاده هو والبوليس الحربي هرشبرج إلى مكتب المخدرات العام وهناك أعاد حضرة عبدالعزيز افندي صفوت مناقشة العسكري إيزاك فقرر له هذه الأقوال فعمل حضرته على أن يتوجه هذا العسكري مع مندوب البوليس الحربي هرشبرج ومعهما حضرة الضابط فرج الله افندي للمراقبة ليتصل العسكري إيزاك ومندوب البوليس الحربي بالمتهمة الأول ويخبراه بأنهما أحضرا المخدر وأن ثمنه ١٦٠ جنيتها وأنه موجود بالمعسكر حتى إذا قبل استلام هذا المخدر يحدد لهما ميعاد لإحضاره وتسليمه واستصدر أمرا من النيابة بضبط هذا المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومحل عمله وقاموا جميعا بما

٣٤٥

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥

مواد مخدرة . تسلم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه . جريمتان تامتان . وقوع المخدر في يده حيازة تامة ، واتفاقه على شرائه شراء تام ولو استرد منه المخدر بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بناء على التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبط الواقعة .

المبدأ القانوني

إن تسلم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه يكون جريمتين تامتين . فإن وصول يده بالفعل إلى المخدر بتسليمه إياه هو حيازة تامة ، واتفاقه جديا من جهته على شرائه هو شراء تام ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بناء على التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبط الواقعة والمتهم فيها متلبسا بجرمه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه بان الواقعة التي دين من أجلها لا يعاقب عليها القانون لأن الراجح الذي سار عليه القضاء هو أن البدء في تنفيذ الجريمة لا يكون إلا بمباشرة الأعمال التي تؤدي مباشرة إليها فالحكم إذا اعتبر ما وقع من الطاعن بعد عدوله عن الصفقة شروعا في شراء الأفيون معاقبا عليه يكون قد أخطأ .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بأنهم « أحرزوا مواد مخدرة (أفيونا) بدون مسوغ قانون » .

كلفوا به وعادوا إلى صفوف أفندي وأخبره العسكري إيزاك ومندوب البوليس الحربى أنهما ذهبا لمحل هذا المتهم واتصلا به فطلب منهما إحضار الأفيون بعد ساعة وأنه سيجوز لهم الثمن وعند ذلك قام حضرة صفوت أفندي ومعه حضرات الضباط يوسف أفندي القفاص ومحمد أفندي دسوقي وفرج الله أفندي خليل والصول بارير ومندوب البوليس الحربى والعسكري إيزاك إلى شارع السكة الجديدة وسلم الأخير لفافى المخدر وكلفه بالتوجه مع مندوب البوليس الحربى إلى محل المتهم ليسلمه الأفيون واستلام الثمن على أن يتبعهما حضرة الضابط فرج الله خليل أفندي وعند تمام الصفقه يبدأ بالإشارة المتفق عليها المهاجمة للمحل وبعد قليل حضر الضابط فرج الله أفندي خليل وأخبر صفوت أفندي أنه بعد دخول العسكري إيزاك ومندوب البوليس الحربى لمحل المتهم خرجا ثانية ولحقت بهما سيدة (تبين فيما بعد أنها المتهمة الثانية وخاطبتهم باللغة الانجليزية قائلة ما معناها أحضر للمحل بعد عشرة دقائق أو ربع ساعة لأننا سنراقب الحالة لمعرفة إذا كان هناك مراقبة من رجال البوليس من عدمه) وبعد ربع ساعة عاد العسكري إيزاك ومندوب البوليس الحربى للدكان وفى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حضر أحد المخبرين وأخبر صفوت أفندي أنه تلقى الإشارة من مندوب البوليس الحربى فأسرع ومن معه لجهة دكان المتهم الأول فقابل فى الطريق إيزاك والبوليس الحربى وعلم منهما أنهما بعد خروجهما من الدكان عاد إليه بعد ربع ساعة وسلم إيزاك كيسا ملابسه للمتهم الأول

الذى أخرج بنفسه لفافى الأفيون وخصمهما ووضعهما فى قطعة قماش وغلفهما بقطعة من الورق ثم أعطاها لآخر (لم يتوصل التحقيق لمعرفة) لينصرف به من الدكان فتمعه مندوب البوليس الحربى الا اذا دفع الثمن فطلبها منهما العودة بعد ساعتين لاستلام الثمن فرفضا أيضاً وعند ذلك أعطى البوليس الحربى الإشارة المتفق عليها واسترد الأفيون ووضعها ثانية بالكيس فأسرع صفوت أفندي الى داخل الدكان وهناك وجد المتهمين الأربعة الأول فاستجوبهم فقرر له الأول أن العسكري إيزاك من عملائه وأنه حضر له حوالى الظهر ومعه زميل آخر وأخبراه بوجود بضاعة لديهما يريدان بيعها وأنهما أحضراها بعد قليل ولما وجدها أفيونا رفض شراءها وقررت الثانية أنها لا تعرف عن الموضوع شيئاً كما أنكر الثالث والرابع العاملين بهذا المحل وبتفتيش المحل لم يعثر فيه على أى مخدر آخر . وحيث انه تبين من أقوال العسكري إيزاك زكوتو أمام النيابة أنه من شهرين سابقين حضر للقاهرة فى أجازة وأراد زيارة المدينة فتعرف على المتهم الأخير وهو ترجمان ودار بينهما الحديث وأخبره هذا المتهم أنه اذا حضر حشيشا فانه يربح كثيرا فظهر موافقته على ذلك وأوهمه أن لديه كمية من هذه المادة وعندها اتصل المتهم الأخير بآخرين بالتليفون واستصحبه لدكان الأول الذى رغب فى رؤية العينة فطلب منه الثمن فرفض حتى يرى العينة وبعدها عاد لفلسطين ورجع للقاهرة وذهب لمحل المتهم الأول فكلفه بشراء كمية من المخدر وأعطاها كرتا باسمه وطلب منه أن لا يستحضر معه المتهم

سرسلون الأفيون إلى مكان آخر لأن وجوده بالمحل خطر عظيم وقامت مناقشة بعد ذلك بين ايزاك والمتهم الأول فلم يوافق علي هذا الاقتراح وعادت المتهمة الثانية إلى مكالمته بالانجليزية وحاولت اقناعه بالموافقة على اقتراح المتهم الأول وأن يعود لقبض الثمن بعد ساعتين . وحيث ان المتهم الأول أنكر ما ذكره العسكري ايزاك خاصة بتكليفه بشراء مواد مخدرة كما أنكر ما ذكره هذا العسكري ومندوب البوليس الحربى من اتفاقه معها على شراء الأفيون وقال الحاضر معه بجلسة المرافعة انه بفرض التسليم بما ذكره العسكري ايزاك ومندوب البوليس الحربى فان المتهم لم يقبل الشراء وان ما وقع منه لا يعتبر شروعا حيث لم يتم التفاهم بين البائع والمشتري . وحيث ان العسكري ايزاك قد قرر بمجرد ضبطه بمحطة القاهرة أنه أحضر الأفيون للمتهم الأول بناء على تكليفه وقدم تدليلا على صحة قوله كارت المحل الخاص بهذا المتهم ولم يذكر المتهم أى ضغينة بينه وبين هذا العسكري تدعو إلى تلميق هذه التهمة ضده كما أن أقوال مندوب البوليس الحربى الثابتة بتقريره ظاهر منها أن المتهم كلفهما عند حضورهما إليه أول مرة باحضار الأفيون ولما أحضرهما أراد التأكد من عدم مراقبة محله ولما تم له ذلك أخرج بنفسه الأفيون من الكيس ووضعه داخل غلاف من الورق واختلف معهما على دفع الثمن فالتهم يطلب أخذ الأفيون علي أن يسدد الثمن ثانى يوم والعسكري ايزاك ومندوب البوليس الحربى صمما على دفع الثمن فورا ويظهر بجلاء من كل ذلك أن واقعة تكليف المتهم الأول

الأخير لثلا يأخذ سمسة وعقب ذلك سافر الى فلسطين واتصل بيوسف خطاب الذى أعطاه الأفيون لتوصيله للمتهم الأول المعروف له من قبل على أن يحضر معه ١٦٠ ج ووعده بمبلغ ١٠ ج عشرة جنيهات وأنه عند وصوله لمحطة القاهرة ضبط بهذه المواد وطبقا للترتيب الذى عمله مكتب المخدرات ذهب للمتهم الأول مع مندوب البوليس الحربى وأخبره بوصول المخدر وان ثمنه ١٦٠ ج فطلب منه احضاره والعودة بعد ساعة فأخذ الأفيون داخل حافظة ملابسه وعاد اليه مع مندوب البوليس الحربى وقابل المتهمة الثانية التى كانت واسطة للتفاهم بينه وبين المتهم الأول وكلفه الأخير بالخروج والعودة بعد ربع ساعة حتى يتحقق من عدم المراقبة ولما عاد له ثانية أخذ المتهم الكيس داخل الدكان وأخرج بنفسه الأفيون ووضعه داخل كيس من القماش وغلفه بقطعة من الورق وسلمه لآخر على أنفه أثر التعجم ولما هم هذا الشخص بالانصراف بالأفيون طلبا منه سداد الثمن فأخبره بأنه سيسدد الثمن فيما بعد ولما كان مكلفا هو ومندوب البوليس الحربى بضبط المتهم متلبسا صمم الأخير على استلام الثمن ولما لم يدفع المتهم الثمن استعاد الأفيون وطلب منهم المتهم الحضور فى اليوم الثانى فخرجا وأعطى مندوب البوليس الحربى الإشارة . وحيث ان التقرير الذى قدمه مندوب البوليس الحربى أرست هرشبرج لا يخرج عما ذكره العسكري ايزاك إلا أنه ذكر فيه بمحصول جدال علي دفع الثمن وطلبت منه المتهمة الثانية بالانجليزية أن يترك الأفيون ثم يعود بعد ذلك لقبض الثمن لأنهم

للعسكري ايزاك بجلب هذا الأفيون من الخارج واقعة صحيحة كما أن مفاوضاته مع هذا العسكري ومندوب البوليس الحربى على الشراء قد تمت فعلاً حسب ما هو موضح بشهادتيهما . وحيث انه عن دفاع الحاضر عن هذا المتهم فإن الاتفاق على بيع الأفيون قد تم فعلا بين هذا المتهم والعسكري ايزاك ومندوب البوليس الحربى وأن الخلاف قد وقع بينهما فى كيفية دفع الثمن فالتهم ريد ارجاء سداده إلى ما بعد التسليم وهما يرغبان سداده فوراً وهذه المفاوضات والاتفاق على البيع بالسعر الذى طلبه العسكري ايزاك وهو ١٦٠ ج يكون جريمة الشروع فى شراء الأفيون الذى خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة المتهم فيها وهى تمسك البائعين بسداد الثمن فوراً ومن ثم يكون عقاب المتهم منطبقاً على المادة ٣٥/ب التى تنص على معاقبة من حاز أو أحرز أو اشترى نجواهر مخدرة وعلى المادة ٣٨ التى تنص على عقاب الشروع فى ارتكاب أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون مع باقى المواد المطلوبة . هذا وقد ظهر من التحليل أن المادة المضبوطة هى أفيون

« وحيث انه لا وجه لما يشيره الطاعن فى طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه من أجل المخدر المضبوط فى الدعوى قد بين الواقعة الجنائية بما تتوفر فيه جميع العناصر القانونية للجرائم التى دانه بها وعاقبه عنها وأورد الأدلة التى استخلصت المحكمة منها فى منطق سليم أنه اشترى المواد المخدرة شراء واتصل بها عن قصد منه مباشرة بنفسه وبالواسطة لحسابه اتصالاً تاماً يسوغ ما قالته

المحكمة عنه من أنه اشترى تلك المواد وأحرزها وحازها بالمعنى الذى قصد القانون اليه . أما زعمه بأن الشروع لم تتوافر أركانها قانوناً فى واقعة من الوقائع وهى الواقعة الأخيرة فردود بأن تسلمه المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه انما يكون فى الواقع وحقيقة الأمر جريمة تامة لا شروعا لأن وصول يده بالفعل الى المخدر بتسليمه إياه هو حيازة تامة واتفاقه جدياً على شرائه هو شراء تام ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ كما قالت المحكمة أو بعبارة أصح - كما هو الظاهر فى ثنايا الحكم - بناء على التدابير المحكمة التى وضعها البوليس لضبط الواقعة والمتهم فيها متلبساً بجريته » وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد إبراهيم خاطر ضد النيابة رقم ١٤٢١ سنة ١٥ ق)

٣٤٦

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥

تلبس . مشاهدة المتهم ومعه السلاح النارى فى يده وعدم تقديمه للمأمور الضبط الذى شاهده الرخصة التى تخوله حمله . تلبس بمجنحة حمل السلاح ولو استطاع فيما بعد تقديم هذه الرخصة ، لا يعترض فى التلبس أن تكون الجريمة التى اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة عناصرها أو ثابتة على المتهم . القبض على المتهم وتفتيشه . صحيح سواء . لداعى مجرد القبض عليه أو البحث عن أدلة متعلقة بالجريمة فالخرايطش مثلاً . حق المأمور الذى باشر التفتيش فى أن يضع يده على ما صادفه متعلقاً بجريمة أخرى . الاستدلال بالشئ المضبوط أثناء هذا التفتيش . جائز .

المبدأ القانونى

إن مشاهدة المتهم ومعه السلاح النارى فى يده ، وعدم تقديمه للمأمور الضبط القضائى

التفتيش تعد حيازته جريمة كالمخدر مثلا ، فاذا لم يكن إلا دليلا كشف عن جريمة سبق وقوعها فان هذا الدليل يكون بمثابة بلاغ عنها يخول مأمور الضبط القضائي أن يثبت حالته في محضر يحرره ويسير في التحرى عنه ثم يحتفظ عليه مؤقتا حتى يقدمه لسلطة التحقيق المختصة بضبطه قانونا كما هو مقتضى المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات . وإذن ففي كل الأحوال يكون الاستدلال بالشئ المضبوط أثناء التفتيش الصحيح سائغا جائزا .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن العلة التي دعت إلى اجراء التفتيش منهارة لأن المسدس الذي وجد معه مرخص به فضلا عن أن تسليم المسدس والطلقات الى الكونستابل كان من شأنه أن يمتنع هذا عن اتخاذ أى اجراء في حق الطاعن فما كان له أن يقبض عليه ويسوقه من عربة الدرجة الثالثة حيث كان الى عربة الدرجة الثانية حيث كان الضابط الذي أمر بتفتيشه على الرغم من عدم توفر حالة التلبس بجريمة . وفوق هذا فانه مقرر أن من يباشر التفتيش لا يجوز له أن يتجاوز الغرض الذي يفتش من أجله فما كان للضابط إذن أن يأمر بالتفتيش عن أشياء أخرى غير السلاح . وإذن فضبط المخدر غير جائز . على أن الخمسة الخراطيش التي كان يجرى البحث عنها ليست حيازتها في ذاتها جريمة تبيح التفتيش مادام احراز المسدس ذي الطلقات التسع بصفة قانونية يسوغها .

الذي شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح ذلك يعتبر تلبسا بمنحة حمل السلاح ولو استطاع المتهم فيما بعد أن يقدم الرخصة . إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة أو أن المتهم هو الذي قارفها . وإذن فالقبض على هذا المتهم يكون صحيحا وتفتيشه ، سواء لداعى مجرد القبض عليه أو للبحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالخراطيش الخاصة بالسلاح الذي ضبط معه صحيح كذلك . ومتى كان التفتيش صحيحا فإن مأمور الضبط القضائي الذي باشره يكون له بمقتضى القانون أن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش ، سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن وقتئذ محل بحث . إذ لا تصح مطالبتة ، وهو بحكم القانون إذا علم ، عن أى طريق ، بوقوع جريمة مختص بتحري حقيقتها ، أن يغض بصره عن دائل يكشف عن جريمة وقعت ، والحال أن هذا الدليل هو الذي قابله مصادفة أثناء مباشرته عملا مشروعا ، ولم يكن في الواقع وحقيقة الأمر ، ناتجا عن أى اجراء أو عمل مما يصح وصفه في القانون بالصحة أو البطلان . أما الضبط — وهو عمل من أعمال التحقيق كالتفتيش وإن كان أهون منه على الناس في خطره — فانه يكون صحيحا على أساس التلبس إذا كان ما شوهد أثناء

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه » وجدت في حيازته مادة مخدرة (أفيون) بدون مبرر قانوني » ومحكمة أول درجة دانتة والمحكمة الاستئنافية أيدت حكم الادانة وذكرت « أن الواقعة نتجصل كما يرويها على عبد العزيز كونستابل المباحث في أنه كان يسافر يوم الحادث مع قوة من مكتب المخدرات تحت رئاسة الضابط عبد الحكيم أفندي كمال محمد في القطار الذي يصل إلى دشنا مساء ذلك اليوم وقبيل وصول القطار إلى نجع حمادى وجد المتهم واقفا بجوار البوفيه في العرببة الثالثة ووجده يحمل طبنججة ظاهر مقبضها فسأله عما إذا كان يحمل ترخيصا لها فأجابه بالإيجاب فطلب منه الترخيص فأفهمه أنه غير موجود معه وأنه بمرکز منفلووط فطلب منه الطبنججة فسلمها إليه وأخذه إلى رئيسه الضابط عبد الحكيم أفندي كمال الذي كان يركب في الدرجة الثانية وعرض عليه الأمر ولاحظ أن بالطبنججة أربع طلقات في حين أن مرتبها تسع طلقات كما شك في ادعاء المتهم بأنها مرخصة لأنها من نوع ألماني وظن أن باقى الظروف مع المتهم فأمر بتفتيشه ويقول الشاهد أن الكونستابل والضابط ان الأول قام بالتفتيش تحت إشراف ومرأى الشاني فعثر أخيرا في جيب السترة الخارجى العلوى على ورقة ملفوفة وهى جزء من إعلان قضائى وبها مادة داكنة تبين أنها أفيون كما ثبت ذلك من معاينتها بمعرفة الكونستابل والضابط ومن التحليل الكيماوى وقد شهد بهذه الوقائع الكونستابل والضابط . وحيث أن المتهم دفع

أمام محكمة الاستئناف ببطلان التفتيش اسببين . الأول - أن المتهم لم يكن في حالة من حالات التلبس إذ لم يكن هناك جريمة لأن المسدس مرخص بحمله والسبب الثانى - أن التفتيش كان لغرض معين وهو البحث عن الأظرف فلا يجوز أن يقع على شىء غيرها . وحيث ان هذا الدفع في غير محله لأنه بالنسبة للسبب الأول فقد ضبط المتهم وهو يحمل مسدسا وهذا يكون جريمة طبقا للقانون سنة ٩١٧ سلاح والأوامر العسكرية شددت عقوبة احرازه ولم يستطع المتهم أن يقدم الرخصة عند ضبطه وقد قام عند الضابط والكونستابل شك في ادعائه بالترخيص لأن المسدس من ماركة ألمانية فكان لهما الحق إذن في ضبط المتهم والقبض عليه وتحقيق الجريمة الى أن يثبت المتهم دفاعه وطالما أن الضبط والقبض في محلهما وكان المتهم أيضا في حالة تلبس فان التفتيش الذى يقوم به رجال الضبطية القضائية لا يحتاج الى إذن من النيابة طبقا للمادتين ١٥ و ١٨ تحقيق جنایات ولا وجه للاعتراف على صحته . وحيث انه بالنسبة للسبب الثانى فانه من المقرر أنه متى كان التفتيش من أجل جريمة معينة جائزا قانونا فان العثور على شىء يكون احرازه جريمة أخرى يقع صحيحا هو الآخر طالما انه قد عثر عليه أثناء وبسبب التفتيش والبحث عن الجريمة الأولى وهذا أمر ظاهر الحجة فاز الغرض من القيود الواردة بصدد التفتيش هو المحافظة على حرمة الأشخاص وحریاتهم فاذ وجد ما يبرر التفتيش لجريمة معينة فلا يقو إذن وجه الاعتراض عليه إذا ما كشف عن

جريمة أخرى طالما أن عملية التفتيش واحدة ولم تستلزم في سبيل الكشف عن الجريمة الثانية إضرارا أو انتهاكا لجريمة المتهم أكثر مما كان يتطلبه التفتيش عن الجريمة الأولى ومن جهة أخرى فإنه لما يبتعد عن المنطق القضائي أن تشمل يد الضبطية القضائية عن جريمة ظهرت لها سافرة أثناء تفتيش فأبدى عن جريمة أخرى فيلزم رجال الضبطية القضائية باغضاء عنها وعدم تحقيقها . وحيث أن الكونستابل والضابط أمرا بالتفتيش في حالة تلبس المتهم باحرازه سلاحا ناريا لم يثبت أثناء التفتيش أنه مرخص وذلك للبحث عن الخمس طلقات الناقصة من مرتبه فعمورهما على المخدر أثناء التفتيش يكون صحيحا ومن ثم يتعين رفض الدفع المذكور . وحيث أن الحكم الابتدائي في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ومن ثم يتعين تأييده»

« وحيث أنه لا وجه لما يتمسك به الطاعن في طعنه فإنه وقد شوهد معه السلاح الناري في يده ولم يقدم لمأمور الضبط القضائي الذي شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح يعتبر قانونا في حالة تلبس بمجنحة حمل السلاح ولو استطاع فيما بعد أن يقدم الرخصة إذ لا يشترط في التلبس أن تكون الجريمة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة عناصرها القانونية أو ثابتة على من يتهم فيها واذن فالقبض على الطاعن ثم تفتيشه سواء لداعي مجرد القبض عليه أو للبحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالخراطيش الخاصة بالسلاح الذي ضبط معه يكون صحيحا . ومتى كان التفتيش صحيحا فإن مأمور الضبط القضائي

الذي باشره يكون له بمقتضى القانون أن يضع يده على كل ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى ولولم تكن وقتئذ محل بحث ولا يصح مطالبته في هذه الحالة بأن يغض بصره عن دليل يكشف عن جريمة وقعت وهو مختص قانونا بتحري حقيقةها متى علم بها عن أى طريق مادام هذا الدليل هو الذي قابله مصادفة أثناء مباشرته عملا مشروعاً ولم يكن في حيد ذاته في الواقع وحقيقة الأمر ناتجا عن أى اجراء أو عمل مما يصح وصفه في القانون بالصحة أو البطلان هذا بالنسبة إلى التفتيش . أما عن الضبط في ذاته — وهو عمل من أعمال التحقيق كالتفتيش وإن كان أهون على الناس منه في خطره — فإنه إذا كان ماشوهد أثناء التفتيش تعد حيازته جريمة كالمخدر محل الدعوى هذه فإن الضبط يكون صحيحا بلا شك على أساس التلبس بها . أما إذا لم يكن إلا دليلا كشف عن جريمة سبق وقوعها فإن وجوده يكون بمثابة بلاغ عنها يخول مأمور الضبط القضائي اثبات حالته في محضر يحرره والسير في التحري عنه ثم التحفظ عليه مؤقتا حتى يقدمه لسلطة التحقيق المختصة بضبطه قانونا كما هو مفتضى المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات . واذن ففي كل الأحوال يكون الاستدلال بالشئ المضبوط أثناء التفتيش الصحيح سائغا جائزا . ومتى كان ذلك كذلك فإن القضاء بإدانة الطاعن

على الأساس الذي قالته المحكمة يكون سليماً خلافاً لما يزعمه في طعنه .

» وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن سيد مرسي خليل ضد النيابة رقم ١٤٢٦ سنة ١٥ ق)

٣٤٧

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥

دفاع . متهم بمنحة . مهده إلى علم بمهمة الدفاع عنه .
يتعين على المحكمة أن تسمعه . طرود . عذر قهرى على هذا المحامي
منعه عن القيام بمهمته . يجب على المحكمة أن تمهله الوقت
الكافي لتحضير دفاعه . اعتذار المحامي بمرضه وتقديم زميله
له شهادة بذلك . على المحكمة أن تقدر هذا المذر . ورفضها
تأجيل الدعوى . يجب أن تبين أسبابه . على المحكمة مراعاة
ساعة المتهم ومبلغ اتصاله بالضرر . وجوب تأجيل الدعوى
إذا كان لا اتصال للمتهم به وكان معولاً على المحامي في دفاعه
ترخيص المحكمة في تقديم مذكرات . لا يكفى .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان حضور محام عن المتهم بمنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع عنه ، فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه . فاذا طرأ عليه عذر قهرى منعه عن القيام بمهمته فيكون على المحكمة ، متى ثبتت صحة عذره ، أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه ، وإلا فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع . فاذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامى المتهم اعتذر بمرضه وفدم زميله إلى المحكمة شهادة بذلك ، فانه يكون على المحكمة أن تقدر هذا العذر ، فاذا

اقتنعت لصحته أجلت القضية إلى جلسة أخرى حتى يتمكن المحامى من القيام بواجب الدفاع عن المتهم . وإذا رأت أنه غير صحيح ورفضت التأجيل كان عليها أن تبين أسباب ذلك ، وأن تراعى في الوقت نفسه حالة المتهم ومبلغ اتصاله بالعذر الذى أبداه المحامى حتى إذا ما تبين لها أنه لا علاقة له به وإنه كان معولاً في دفاعه على المحامى أجلت له الدعوى ليستعد هو للدفاع ولا يقلل من ذلك ترخيصها في تقديم مذكرات ، لأن المذكرات في المواد الجنائية لا يصح أن يجبر الخصوم على الاكتفاء بها في دفاعهم

المحكمة

» حيث ان الطاعن ينهى على المحكمة في الوجه الأول من أوجه طعنه أنها أخلت بحقه في الدفاع وذلك لأن محاميه كان مريضاً فحضر محام نيابة عنه في الجلسة وطلب تأجيل القضية لمرضه وقدم شهادة مثبته للمرض ولكن المحكمة رفضت التأجيل وأمرت بحجز القضية للحكم مع الترخيص في تقديم مذكرات ، وقبل الجلسة المحددة للنطق بالحكم أوفد المحامى زميلاً له ومعه طلب مقدم الى المحكمة لفتح باب المرافعة فقابل أعضاء الدائرة وقدم لهم الطلب فأشر عليه رئيس الجلسة بالارفاق والعرض ، غير أن المحكمة حكمت بعد ذلك بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بادانة الطاعن وبالزامه بالتعويض للمدعى بالحقوق المدنية دون أن تتمكنه من ابداء أى دفاع .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن أحد المحامين حضر عن الأستاذ على الخشخاني محامي الطاعن وطلب تأجيل القضية لمرضه ، وقدم شهادة بالمرض فرفضت المحكمة التأجيل دون بيان السبب ونظرت الدعوى وبعد انتهاء مرافعة الخصوم الآخرين أصر الحاضر عن محامي الطاعن على طلب التأجيل فقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم أسبوعين ورخصت المتهمين في تقديم مذكرة بدفاعهما وفي الجلسة المحددة للنطق بالحكم أصدرت المحكمة حكمها بتأييد الحكم المستأنف القاضي بالادانة والتعويض أخذاً بأسبابه ولم تشر فيه أيضاً الى السبب الذي دعاها الى رفض طلب التأجيل .

« وحيث انه وان كان حضور محام عن المتهم بمنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه ، فإذا طرأ عليه عذر قهرى منعه من القيام بمهمته ، فيكون على المحكمة متى تبينت صحة عذره أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه والا فإنها تكون قد أخلت بحق دفاع المتهم . ولما كان الثابت

بمحضر الجلسة أن محامي الطاعن اعتذر بمرضه وقدم زميله الى المحكمة شهادة بذلك فقد كان على المحكمة أن تقدر هذا العذر حتى اذا اقتنعت بصحته أجلت القضية الى جلسة أخرى حتى يتمكن المحامي من القيام بواجب الدفاع عن الطاعن وإذا رأت أنه غير صحيح ورفضت التأجيل كان عليها أن تبين أسباب ذلك ثم تراعى في الوقت نفسه حالة المتهم ومبلغ اتصاله بالعذر الذي أبداه المحامي ولم يقبل حتى اذا ماتبين لها أن لا علاقة له به وأنه كان معولاً في دفاعه على المحامي أجلت له الدعوى ليستعد هو للدفاع . وإذن فإن المحكمة اذا لم تراعى ذلك تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع إخلالاً يعيب حكمها بما يستوجب نقضه ولا يقلل من ذلك ترخيصها في تقديم مذكرات لأن المذكرات في المواد الجنائية لا يصح إلزام الخصوم بالاكتفاء بها في دفاعهم .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة الى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن أحمد الحميد خضر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٤٣٦ سنة ١٥ د)

قضاء محكمات النقض والإبطال والمدنية

٣٤٨

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — نقض وإبرام . حكم سمي المبلغ المقضى به فيه نفقة . هو في حقيقته قسط دوري يدفع معجلا من أصل الربيع المستحق للمحكوم له به لحين تصفية الحساب . هذا حكم قطعي وإن كان قضاؤه وقتيا . الطعن فيه بطريق النقض . جائز .

٢ — شركة . استغراقها بالدين . لا يمنع انتقالها للورثة . إيرادها يكون حقا خالصا للورثة . حق الدائنين إنما يتعلق بالأصل فقط . مجرد ادعاء الحائز لأعيان التركة بدين عليها لا يبرر استبقاء ربيع حصة الوارث تحت يده .

٣ — حراسة . إقامة أحد الورثة حارسا على التركة . لا يمنع من الحكم عليه شخصا بربع حصة وارث آخر وتنفيد الحكم على مال الحراسة .

المبادئ القانونية

١ — إذا دفع المطعون ضده بعدم جواز الطعن في الحكم لكونه صادرا بنفقة فهو لذلك حكم وقفي لا تنقيد به المحكمة ولا يحوز قوة الشيء المقضى به . ورأت محكمة النقض أن المبلغ المقضى به في هذا الحكم وإن كان قد سمي نفقة من باب التجوز في التعبير إلا أنه في الواقع قسط دوري يدفع معجلا من أصل الربيع المستحق للمحكوم له به لحين تصفية الحساب ، وإن المحكمة أسست قضاءها به على ما حصلته من أن المحكوم له يستحق ، بصفته وارثا ، ربيع حصته في أعيان

التركة ، فحكمت له مؤقتا بقدر منه يدفع له مشاهرة تحت الحساب ، فحكمها بذلك وإن كان قضاء وقتيا إلى أنه قطعي يحوز قوة الشيء المقضى به ولا يصح العدول عنه ما دامت ظروف الدعوى لم تتغير ، وليس هذا الحكم من الأحكام التحضيرية أو التمهيدية التي تنص المادة التاسعة من قانون محكمة النقض على عدم جواز الطعن فيها وإذن فالطعن فيه بطريق النقض جائز .

٢ — إن الدين وإن كان مستغرقا للتركة لا يمنع انتقالها لورثة المدين عند موته وهذا يتفرع عليه أن إيراد التركة ونتائجها يكون حقا خالصا للورثة فلا يتعلق به حق الدائنين وإنما يتعلق حقهم بالأصل فقط . وقد قال بهذا الرأي فريق من فقهاء الشريعة الإسلامية في تفسير قاعدة « لا تركة إلا بعد وفاء الدين » وهو قول يتفق وأحكام القانون المدني . فادعاء الحائز لأعيان التركة بدين كبير على التركة مستغرق لها لا يصح الاستناد إليه في التمسك بقاعدة « لا تركة إلا بعد وفاء الدين » في وجه الوارث الذي يطلب إيراد نصيبه في التركة ، ما دام الدين غير ثابت ومحل نزاع جدي .

٣ — إن إقامة أحد الورثة حارسا على التركة لا يمنع من الحكم عليه شخصا بربع

حصة وارث آخر ثم تنفيذ هذا الحكم على مال الحراسة الذي لم يخرج عن كونه مملوكا لجميع الورثة .

المكرر

« حيث ان المطعون ضده دفع بعدم جواز الطعن لأن الحكم بالنفقة هو حكم وقفي لا تتقيد به المحكمة ولا يحوز قوة الشيء المقضي به .

« وحيث ان المبلغ المحكوم به المطعون ضده قد سمي نفقة من باب التجوز في التعبير إذ هو في واقع الأمر قسط دوري يدفع معجلا من أصل الربع المستحق له حين تصفية الحساب وقد أسست المحكمة قضاءها به على ما حصلته من أن المطعون ضده يستحق بصفته وارثا ربع حصته في أعيان التركة فحكمت له مؤقتا بقدر منه يدفع له مشاهرة تحت الحساب وهذا الحكم وان كان قضاء وقتيا إلا أنه قطعي يحوز قوة الشيء المقضي به ولا يصح العدول عنه مادامت ظروف الدعوى لم تتغير والطعن فيه بطريق النقض جائز لأنه ليس من الأحكام التحضيرية ولا التمهيدية التي قال قانون انشاء محكمة النقض والابرار في المادة التاسعة منه بعدم جواز الطعن فيها وعليه يكون هذا الدفع مرفوضا .

« وحيث ان الطعن قد استوفى شكله القانوني » وحيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون بقضائه للمطعون ضده بنفقة تدفع له من نصيبه في التركة المخلفة عن أخته أنى روافيل ذلك لأن المورثة أوصت

بتركها لبناتها وفاء لدين عليها لهن ولأنه لا سبيل للمطعون ضده الى أن يتمسك بالحكم الصادر ببطالان الوصية في الدعوى التي رفعها أخوه هنري لأن هذا الحكم حفظ الموصى لهن الحق في مطالبة التركة بما لهن من ديون وقد رفعت الطاعتان دعوى لدى محكمة مصر الابتدائية تطالبان بتلك الديون وهي مقدمة على الارث عملا بقاعدة « لا تركة إلا بعد وفاء الدين » وبما أن هذا الدين مستغرق للتركة التي يدعي المطعون ضده بنصيب فيها فهو لا يستحق فيها ولا في ريعها شيئا ومادام حقه في التركة وبالتالي في الربع متنازعا عليه فلا محل للحكم له بقسط من الربع لاحتمال أن لا يحكم له بشيء من التركة فيتعذر الرجوع عليه بما قبضه .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من ناحية أنه قضى بالنفقة على بنات المورثة الثلاث بصفتهم الشخصية مع أن التركة موضوعة تحت الحراسة ومعين عليها إحدى البنات وهي السيدة ديزي مرقس عبيد حارسة الأمر الذي كان يقتضي أن تحكم المحكمة بالنفقة على الحارسة وحدها وبصفتها هذه لتدفعها من مال الحراسة لأنها هي الواضعة اليد على التركة — على أن الحكم الصادر بالحراسة قضى بإيداع صافي الربع بخزانة المحكمة وقد اعترف المطعون ضده بأنه قبض حصته في المبلغ الذي أودعته الحارسة فلم يكن هناك محل للحكم بالنفقة مادام يستولى على نصيبه من الربع بهذه الطريقة أولا فأولا .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث أن

الطاعتين تمسكتا أمام محكمة الاستئناف بأن التركة مستغرقة بالديون وأن عليها حارسه وهي المسئولة وحدها عن النفقة وأنها قائمة بإيداع صافي الربح أولا فاولا بخزانة المحكمة ليصرف لمستحققيه ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان هذه الدفوع ولا بالرد عليها ولم يذكر في صدددها سوى قوله « حيث تبين للمحكمة رغما من الدفوع القانونية المقدمة من حضرة الوكيل عن المستأنف عليهما الأولين أنه لا خلاف الخ » وفي هذا قصور في بيان الأسباب وإخلال بحق الدفاع موجب لنقض الحكم لأنه يعجز محكمة النقض عن الاشراف على تطبيق أحكام القانون .

« وحيث انه عن الوجه الأول فانه ظاهر من الحكم المطعون فيه أنه قضى للمطعون ضده بنفقة شهرية من أصل الربح الذي يستحقه إذا اعتمدت في تقديرها على محضر إيداع تاريخه ١٦ من يناير سنة ١٩٤٣ وارد به أن الطاعنة الأولى أودعت على ذمته مبلغ ٧٩٥ مليا و ٩٨ جنيتها باعتبار أنه ربح حصته في التركة عن مدة ستة أشهر أي نحو أربعة عشر جنيتها في الشهر فقدرت له النفقة بمبلغ اثني عشر جنيتها - وذكر الحكم أن رفع دعوى من بنات المورثة للمطالبة بدين لهن عليها لا يصح أن يعطل حق المطعون ضده في الحصول على إيراد نصيبه في التركة الى أن يقضى في دعواهن .

« وحيث ان دعوى الطاعتين بأن لهما دينا كبيرا على الورثة مستغرقا للتركة لا يصح الاستناد اليها للتمسك بقاعدة « لا تركة إلا بعد وفاء الدين » لأن دينهما غير ثابت وهو محل نزاع جدي كما أشار إلى ذلك حكم محكمة

النقض الذي قضى ببطلان الوصيتين ومثل هذه الدعوى لا تبرر أن تستبقى الطاعتان بمطلق ارادتهما ربح حصة المطعون ضده تحت يدهما من تاريخ وفاة المورثة لأن حقه في التركة ثابت واجب الأداء مادام لم يقض للطاعتين باستيفاء دينهما المزعوم من التركة - على أن الدين وان كان مستغرقا للتركة فانه لا يمنع انتقالها لورثة المدين عند موته ويتفرع على ذلك أن اراد التركة ونتائجها يكون حقا خالصا للورثة فلا يتعلق به حق الدائنين وانما يتعلق حقهم بالأصل فقط وهذا الرأي قال به فريق من فقهاء الشريعة الاسلامية في تفسير قاعدة « لا تركة إلا بعد وفاء الدين » وترى المحكمة الأخذ به لأنه يتفق وأحكام القانون المدني ومن ثم يكون ما تنعاه الطاعتان في هذا الوجه على غير أساس .

« وحيث انه عن الوجه الثاني فانه واضح من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده بنى دعواه بالنفقة على أن له في ذمة الطاعتين واختهما الواضعات اليد على جميع التركة مبلغا طائلا تجمد له من ربح حصته في التركة ابتداء من ٢٠ من مايو سنة ١٩٣٢ وهو تاريخ وفاة المورثة وقد اعترف الحاضر عنهن بمحضر جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٣ بأن بناتهما قد وضعن اليد على الأتيان من ذلك التاريخ والحكم المطعون فيه إذ قضى له على هذا الأساس لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الطاعنة الأولى لم تقم حارسه إلا في أول يناير سنة ١٩٤١ أي بعد وفاة المورثة بزمان طويل كان النزاع فيه مستمرا بينها هي واختها من جانب وبين أخوالهن من جانب آخر - على أن

محمد كامل مرسى بك ونجيب مرقس بك واحد نهأت بك
ومحمد المفتى الجزائى بك المستشارين وحضور نصيف زكى
بك ونيس التباة بالاستئناف

٣٤٩

١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

نزع ملكية للنفقة العامة ، اتباع إجراءات غير قانونية
في ذلك . القضاء . بضمن الأرض وبريها وبضمن الوراثة التي
كانت عليها . القضاء . في ذات الوقت بتعويض لاتباع
إجراءات غير قانونية في الاستيلاء وعدم إبداع الثمن ومقابل
الزراعة في الوقت المناسب . في عمله .
مصاريف قضائية . القول بأنه لا محل للحكم بمصروفات
للتقاضى عن المصاريف الرسمية واتعاب المحاماة إلا حيث
تكون إجراءات التقاضى كيدية . متى يصح ؟
(المادة ١١٥ مرافعات)

المبدأ القانوني

إذا قضت المحكمة بضمن الأرض التي
استولت عليها الحكومة للنفقة العامة
وبريها من تاريخ الاستيلاء عليها وبضمن
الزراعة التي كانت قائمة عليها ، وفي الوقت
ذاته قضت بإلزام الحكومة بتعويض بناء
على أن الاستيلاء على الأرض كان بإجراءات
غير قانونية ، وأن ثمنها هو وتعويضات
الزراعة التي كانت عليها لم يودع في الوقت
المناسب ، وإن صاحبها قد تكبد في سبيل
التقاضى بسبب ذلك مصاريف قضائية وغيرها
فلا يصح القول بأن المحكمة قد قضت بتعويض
عن أمر واحد ، وذلك لأن قضاءها بضمن
الأرض ومقابل إتلاف الزراعة ومقابل
الريع هو نتيجة لازمة لنزع الملكية بإجراءاته
القانونية التي يجب أن يتبعها إبداع الثمن ومقابل
الزراعة ومقابل الريع في الوقت المناسب .

اتامة الطاعة الأولى حارسة لا يمنع من الحكم
عليها وعلى أختيها الآخرين شخصيا
لمنازعتهم في حقوق المطعون ضده ثم تنفيذ
الحكم بعد ذلك على مال الحراسة الذي لم
يخرج عن كونه مملوكا لجميع الورثة .

« وحيث أنه عن الوجه الثالث فإنه يبين
من محضر جلسة ١٣ من يونية سنة ١٩٤٣ أن
الدفع التي تمسك بها وكيل الطاعنتين لدى محكمة
الاستئناف كانت تدور حول ما تدعيه بنات
المورثة من وجود ديون لهن على والدتهن
مستغرة للتركة - وأن وجود هذه الديون
من شأنه أن يصحح الوصية فيجعلها بمقابل
— وأنهن باعتبارهن دائئات لهن أن يحزن
الوصية فتصحح على هذا الأساس .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه حين تعرض
لتلك الدفع لم يقف عند حد العبارة التي
اقتطفتها الطاعنتان من أسبابه بل قال إن النزاع
على الإيصاء قد فصل فيه ضد الطاعنتين من
محكمة التقض ببطالان الوصية وأن دعواهما
وأختيها بأن لهن دينا كبيرا على الورثة
لا يؤثر في ثبوت حق المطعون ضده في أنه
يرث قيراطين في تركة أخته وفي إيراد هذه
الخصبة إلى أن يقضي لهن بالدين . وفي هذا
الذي ذكره الحكم المطعون فيه الرد الكافي على
تلك الدفع .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن السيدة ديزى مرقس عبيد ، التي توفيت وحل
محلها ، وأولها وحضر عنهم الاستاذ عازر جبران نائباً عن
الاستاذ صليب سامى باشا المحامى ضد الاستاذ بنيامين
روفايل المحامى وحضر عنه الاستاذ كامل يوسف صالح نائباً
عن الاستاذ حلم برسوم رقم ١٠٠ سنة ١٩٣٠ ق رئاسة صاحب
المرقة محمد زكى على بك وكيل المحكمة وعضوية أصحاب المرقة

أما التعويض فقد قضى به بناء على تلك الأمور الأخرى التي ذكرتها المحكمة . والقول بأنه لا محل للحكم بمصروفات التقاضي غير المصاريف الرسمية وإتعايب المحاماة التي تقدرها المحكمة إلا حيث تكون إجراءات التقاضي كيدية طبقاً للمادة ١١٥ مرافعات - هذا القول مردود بأن التعويض المقضى به قد بنى على ما اتخذته الحكومة في نزاع الملكية من إجراءات غير قانونية ترتبت عليها أضرار عدة للمزوعة ملكيته ، منها ما تكبده من مصاريف قضائية وغيرها ، ولم يكن سببه إجراءات قضائية اتخذتها الحكومة ضد المزوعة ملكيته حتى كان يصح البحث فيما إذا كانت كيدية أو غير كيدية .

المحكمة

« حيث ان محصل الطعن (أولاً) أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بضمن الأرض التي استولت عليها الحكومة بالمنفعة العامة وبريعها من تاريخ الاستيلاء عليها وبضمن الحاصلات التي أنلفت وفي الوقت نفسه قضى بالزام الحكومة بدفع مبلغ ١٥٠ ج تمويضاً - ذلك لأن ثمن الأرض وبريعها وضمن الحاصلات التي أنلفت كل هذا يعوض على المطعون ضده جميع الأضرار التي لحقت بالثمن يقابل الأرض والريع يقابل الثمرة التي حرم منها وضمن الحاصلات يقابل انلافها فلا يستقيم الحكم إذ جمع بين ذلك وبين التعويض الذي قضى به ويكون قضائه بهذا التعويض غير مستند إلى أساس قانوني

إذ هو جمع بين تعويضين عن فعل واحد وما ذكره الحكم من أن المطعون ضده محق في طلب التعويض نظراً للإجراءات غير القانونية التي اتخذتها الحكومة في الاستيلاء على أطيانه لا يغير من الأمر شيئاً لأن هذه الإجراءات هي بذاتها التي اعتمدت عليها المحكمة في القضاء بالريع من تاريخ الاستيلاء على الأرض وكذلك ما ذكره الحكم من أن المطعون ضده قد تكبد مصروفات التقاضي وغيرها مع قضائه بالمصاريف والأتعاب لا محل له إلا حيث يثبت أن إجراءات التقاضي التي اتخذت كانت كيدية طبقاً لنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات الأمر الذي لم يتوافر في الدعوى . (وثانياً) أن الحكم قد شابه نقص وقصور في تسببه لأن المحكمة الابتدائية حين رفضت طلب التعويض أسست ذلك على أسباب واضحة وهي أنها لا ترى محلاً للحكم به بعد أن قضت بريع الأرض وبضمن ما تلف من الحاصلات وأنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن الحكومة قد تعسفت في استعمال حقها في الاستيلاء على الأرض بالمنفعة العامة والحكم المطعون فيه لم يرد على ذلك حين قضى بالتعويض .

« وحيث انه عن الوجه الأول فإن الحكم المطعون فيه قال « انه بالنسبة للتعويض المطلوب الحكم به فإن المستأنف عليه (المطعون ضده) محق في طلبه نظراً للإجراءات الغير العادية التي اتخذتها المستأنفة (الحكومة) في الاستيلاء على أطيانه دون اتخاذ الإجراءات القانونية وإيداع الثمن والتعويضات عن الزراعة التي أنلفتها فضلاً عما تكبده من مصروفات التقاضي وغيرها » .

رداً كافياً على وجهة نظر المحكمة الابتدائية .

« وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن وزارتي الاشغال والمالية وحضر عنهما الاستاذ محمد سامي مازن ضد علي علوي بك بصفته وحضر عنه الاستاذ راغب إسكندر بك رقم ٢ سنة ١٤ ق ٥ بالهيئة السابقة)

٣٥٠

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

نقض وإبرام . حكم انتهائي من المحكمة الابتدائية على علي خلاف حكم شطب الاستئناف المرفوع عنه . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . شطب الاستئناف لا يجعل الحكم انتهائياً لأنه ليس بحكم في الخصومة .

(المادة ٩١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

المبدأ القانوني

إن شطب الاستئناف لا يجعل الحكم الابتدائي انتهائياً ، لأنه ليس بحكم في الخصومة بل يعتبر الاستئناف قائماً حتى يقضى فيه ، ولكل من طرفي الخصومة دفع الرسوم المستحقة وطلب الفصل فيه وإذن فانه لا يكون من الأحوال التي يجوز فيها الطعن بالنقض صدور حكم انتهائي من المحكمة الابتدائية على خلاف حكم سابق شطب الاستئناف المرفوع عنه ولو كان الحكان صادراً بين الخصوم أنفسهم وفي نزاع بعينه .

الحكم

« حيث ان المطعون ضدها دفعاً بعدم جواز نظر الطعن لأن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة بني سويف الابتدائية منعقدة

» وحيث انه يبين من ذلك أن المحكمة لم تقم قضائها بالتعويض على مجرد الاستيلاء على الأرض وحرمان الوقف من ريعها وإتلاف الزراعة التي كانت قائمة عليها بل على أمور أخرى هي (١) الاستيلاء على الأقطيان باجراءات غير قانونية (٢) عدم إيداع الثمن وتعويضات الزراعة في الوقت المناسب (٣) ما تكبده المطعون ضده من مصروفات التقاضي وغيرها فلا يصح والحالة هذه القول بأن المحكمة قضت بتعويضين عن أمر واحد لأن قضاء المحكمة بشمن الأرض والتعويض عن إتلاف الزراعة ومقابل الريع هو نتيجة لازمة لاجراءات نزع الملكية القانونية التي كان يجب أن يتبعها إيداع الثمن وتعويض الزراعة ومقابل الريع في الوقت المناسب .

« وحيث ان قول الطاعنتين أنه لا محل للحكم بمصروفات التقاضي غير المصاريف الرسمية واتعاب المحاماه التي تقدرها المحكمة إلا حيث تكون اجراءات التقاضي كيدية طبقاً للمادة ١١٥ من قانون المرافعات — هذا القول مردود بأن التعويض المقضى به سبب اجراءات غير قانونية اتخذتها الحكومة لنزع ملكية المطعون ضده وترتب عليها اضرار عدة من بينها تكبده مصاريف قضائية وغيرها ولم يكن القضاء بالتعويض مبنياً على اجراءات قضائية اتخذتها الحكومة ضد المطعون ضده ليصح البحث فيما اذا كانت كيدية أو غير ذلك .

« وحيث انه عن الوجه الثاني فان قضاء محكمة الاستئناف بالتعويض قد جاء سليماً للأسباب التي ذكرتها والتي تعتبر في ذاتها

مدينها عبد الله حسن عبد الله على أساس أن هذا الأخير لا يملك الأطميان التي نزع ملكيتها ولا خلاف بين الخصوم على أن الطاعنين رفعوا استئنافا عن هذا الحكم وشطب لعدم دفع الرسوم القضائية .

« وحيث أن شطب الاستئناف لا يجعل الحكم الابتدائي انتهايا لأنه ليس بحكم في الخصومة ويعتبر الاستئناف قائما حتى يقضى فيه ولكل من طرفي الخصومة دفع الرسوم المستحقة وطلب الفصل فيه .

« وحيث أنه فيما يختص بعدم استئناف شركة مشاراكي للحكم الذي قضى بإلغاء إجراءات نزع الملكية فإن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على أنهم أعلنوا الشركة المذكورة بهذا الحكم وأنه أصبح انتهايا بفوات ميعاد الاستئناف حتى يتسنى للمحكمة متابعتهم فيما أثاروه بشأنه .

« وحيث أن المادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض والابرار تشترط لجواز الطعن في الأحكام الانتهاية الصادرة على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم أن يكون الحكم السابق قد حاز قوة الشيء المقضى به قبل صدور الحكم المطعون فيه بصفة انتهاية والأمر ليس كذلك في الدعوى إذ أن حكم محكمة مصر المختلطة لم يصبح انتهايا بعد كما سبق بيانه ومن ثم يكون هذا الطعن غير جائز .

(طعن أحمد حى عبد الله وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد رضى عبد إبراهيم الدسوقي أفندى وآخر وحضر عنها الاستاذ حزين سعد رقم ٢٢ سنة ١٤ ق ٥ بالبيت السابقة)

بهيئة استئنافية والطعن فيه غير جائز إلا إذا كان صادرا على خلاف حكم سابق حائز قوة الشيء المقضى به الأمر غير المتوافر في الدعوى .

« وحيث أن الطاعنين يستندون في جواز طعنهم الى أن الحكم المطعون فيه قضى في الدعوى على خلاف حكم سابق صدر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة بين الخصوم أنفسهم وقد أصبح انتهايا - ويقولون أن المطعون ضدهما اشتريا الأطميان موضوع النزاع بعقد تاريخه ١٦ من ابريل سنة ١٩٣٤ ومسجل في ٢٨ من هذا الشهر من شركة مشاراكي التي رسا عليها مزادها بمقتضى حكم رسوم مزاد تاريخه ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ وأنهم رفعوا دعوى استحقاق على الشركة المذكورة وعلى المطعون ضدهما قضى لهم فيها بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٣٦ بالملكية وبإلغاء إجراءات نزع الملكية التي اتخذتها شركة مشاراكي - وقد استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لعدم قيامهما بدفع الرسوم قضى في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٢ بشطب الاستئناف فصار الحكم بذلك انتهايا على أن شركة مشاراكي لم تستأنف الحكم الذي قضى بإلغاء إجراءات نزع الملكية فأصبح انتهايا في ذلك بالنسبة اليها ولا يستطيع معه المطعون ضدهما أن يتمسكا بالملكية لأنها لا تقوم إلا على أساس حكم رسو مزاد قضى بإلغائه .

« وحيث أن حكم محكمة مصر الابتدائية المختلطة الصادر في ٣١ من مارس سنة ١٩٣٦ قضى للطاعنين بالملكية وبإلغاء إجراءات نزع الملكية التي اتخذتها شركة مشاراكي ضد

٣٥١

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

شفعة :

- ١ — شفيع . كون الشفيع مالكا للعين التي يشفع بها وقت بيع العقار الذي يشفع فيه . لازم .
- ٢ — الملاصقة من الجهتين . وصف وارد على أرض الشفيع لاعلى الأرض المشفوع فيها .
- ٣ — وجود طريق خصوصى مشترك بين الأرضية من جهة ومصرف خصوصى مشترك بينهما من جهة أخرى . تحقق الجوار من هاتين الجهتين .

المبادئ القانونية

- ١ — انه لما كان من المقرر قانونا أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفيع مالكا للعين التي يشفع بها وقت بيع العقار المراد أخذه بالشفعة ، فإنه كان المشفوع ضده قد قرر أنه وإن كان العقد الذي تملك به الشفيع الأرض التي يشفع بها مسجلا قبل تسجيل عقد تملكه هو للأرض المشفوع فيها إلا أن الاتفاق على شراء هذه الأرض قد تم بينه وبين البائع لها قبل تسجيل عقد الشفيع ، واستخلصت المحكمة من ظروف الدعوى ، التي بينتها في حكمها والمؤدية الى ما استخلصته ، أن الشراء لم يحصل في التاريخ المدعى ، وأن كل ما في الأمر أنه كان هناك مفاوضات للبيع والشراء انتهت بحصول البيع بعد تسجيل عقد الشفيع فذلك منها لا مطعن عليه . ولا يصح أن يعاب عليها أنها لم تجب المشفوع ضده الى ما طلبه من إحالة الدعوى الى التحقيق

ليثبت ما ادعاه ما دامت هي قد استظهرت من وقائع الدعوى أنه غير صحيح مما مفاده أنه لا موجب لإجابة طلب التحقيق في شأنه

٢ — إن المادة الأولى من قانون الشفعة بنصها على جواز الشفعة « إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف الأرض المشفوعة على الأقل ، قد دلت على أن الشارع إنما أراد أن يجعل العبرة في تقرير حق الأخذ بالشفعة بمجاورة أرض الجار (الشفيع) من جهتين من جهاتها للأرض المشفوع فيها - إذ هي قد أسندت الملاصقة الى أرض الجار (الشفيع) واشترطت أن يكون ثمن هذه الأرض مساويا نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل . وهذا وذاك يقطعان في أن الشارع قد ركز إهتمامه في تحديد أوصاف أرض الشفيع دون الأرض المشفوع فيها ، مما يقتضى القول بأن كون الملاصقة من جهتين هو أيضاً وصف وارد على الأرض المشفوع فيها . يؤيد هذا النظر أن الشفعة إنما شرعت لدفع الضرر عن الجار ، ومقتضى هذا أن هذا الجار المقصود درء الضرر عنه هو الذي تكون جيرته محل الاعتبار .

- ٣ — إذا كان بين الأرض المشفوع بها والأرض المشفوعة طريق مشترك من جهة ومصرف مشترك من جهة ثانية ، فإن هذا لا يمنع من الشفعة متى كان الطريق والمصرف خصوصيين . إذ الشفيع يكون مالكا لنصف الطريق ولنصف المصرف

ويكون هذا النصف داخلا في أطيانه كما يكون المشفوع ضده مالكا لنصف الطريق ولنصف المصرف ويكون هذا النصف داخلا في أطيانه ، وبذلك يكون الجوار متحققا من الجهتين ، وعلى هذا الأساس تكون الشفعة جائزة :

المحكم

« حيث ان الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وجاء قاصرا لأسباب وضمنوا تقرير الطعن عشرة أسباب ترجع إلى الوجهين الأولين من الأوجه التي دفعوا بها دعوى المطعون ضده الأول أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ، وهما أسبقية مشتراهما العين المشفوعة على امتلاك الشفيع العين التي يشفع بها وعدم توافق التلاصق والجوار من حدين .

ففي السببين الأول والثاني ينعى الطاعنون على الحكم قصور أسبابه وغموضه فيما ورد به متعلقا بأسبقية مشتراهم الأرض المشفوعة على امتلاك الشفيع الأرض التي يشفع بها ، وذلك لأن الحكم استند في قضائه إلى أنهم لم يقدموا دليلا على هذه الأسبقية فلم يقدموا عقد بيع يرجع إلى التاريخ الذي ذكروا أن شراءهم الأتيان حصل فيه ، والمستندات التي أدلوا بها لا تدل على أن بيعا قد انعقد وإنما تدل على أنه كان هناك مفاوضات للشراء فقط . وهذا الذي استند إليه الحكم هو قصور في الرد على ما دفع به الطاعنون ، إذ الحكم لم يفصح عن المستندات التي اعتبرها مجرد مفاوضات في حين أن الطاعنين تمسكوا بمستندات صادرة إليهم من البنك العقاري الزراعي المصري تدل على وقوع البيع

وأسبقية شراءهم . وفضلا عن ذلك فإن الحكم قد خلط بين شروط انعقاد البيع ووجوب توافر شروط العلم المسقط للشفعة ثم إنه قد أغفل الرد على طلب الاحالة إلى التحقيق لاثبات وقوع البيع قبل امتلاك الشفيع العين التي يشفع بها .

وفي باقى الأسباب ينعى الطاعنون على الحكم قصوره في التسبيب وخطأه في تطبيق القانون فيما جاء به متعلقا بالجوار والتلاصق فقد اعتبرت المحكمة الحد المنكسر حدا من جهتين ، وهذا خطأ — كما أخطأت في استنادها في ذلك إلى الانذار الموجه من الطاعنين إلى الشفيع مع أن الطاعنين بينوا لها صراحة أن حدهم الشرقي أو البحري هو خط منكسر ، وأخطأت في الاستناد إلى عقد الشفيع نفسه لأنه من عمله ولا يمكن أن يكون دليلا له على وجود الجوار المدعى ، وفي الاستناد إلى خريطة فك الزمام لأنه لا صحة له لما تبينته منها إذ الحد المبين فيها إنما هو حد منكسر . ثم ان الحكم قد أخطأ في القانون إذ قرر أن المراوى والمصارف والطرق فواصل لا تمنع الجوار وإنها خصوصية لأصحاب الأتيان مستندا في ذلك إلى عقد الشفيع نفسه مع أن هذا العقد من صنعه ، فضلا عن أن الطاعنين قدموا ما يدل على أن الفواصل المذكورة ظلت ملكا للشركة البائعة لطرفي الخصومة وقد طلب الطاعنون من باب الاحتياط تعيين خبير لتحقيق الجوار والتلاصق فلم تلتفت المحكمة إلى هذا الطلب .

« ومن حيث انه من المقرر عن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفيع مالكا للعين التي يشفع بها وقت بيع العقار المراد أخذه بالشفعة .

في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ ومسجل في ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ وان الأوراق المقدمة ان دلت على شيء فانما تدل على انه كان هناك مفاوضات للبيع والشراء انتهت بحصول البيع بموجب العقد المسجل في ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ وهو الذي يتولد منه حق الشفعة .

« ومن حيث ان النتيجة التي خلص اليها الحكم تؤدي اليها وقائع الدعوى والثابت في المستندات المقدمة فيها فلا يصح ان يعاب على الحكم أي قصور أو غموض . كما لا يصح ان يعاب على المحكمة انها لن تحل الدعوى الى التحقيق مادامت قد استظهرت من وقائعها وأدلة الثبوت فيها ان الشراء لم يحصل في التاريخ المدعى ولم تكن في حاجة إلى اجراء تحقيق في ذلك ، ولا يعتبر عدم تعرضها صراحة لهذا الطلب قصورا منها إذ أن في أخذها بوجهة النظر التي ارتأتها ما يفيد الرد عليه ظمنا بأنها لم تر محلا لاجابته .

« ومن حيث ان المطعون ضده الأول والطاعنين قد اختلفوا في تحديد جوار المالكين الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها فالأول يقول ان أرضه تحد الأرض المشفوع فيها من جهتين هما الحد الغربي والحد القبلي . والآخرون يقولون ان أرضهم هي التي تحد الأرض المشفوع بها من جهتين الشرقية والقبليّة ، أما الأرض المشفوع بها فانها تقع في الزاوية البحرية الشرقية للأرض الشائع فيها المقدار المشفوع فيه أي أن حدها من هذه الناحية حد منكسر ، وهي بهذا الوضع لا تحد الأرض المشفوع فيها إلا من جهة واحدة هي إما الجهة البحرية أو الجهة الشرقية .

« ومن حيث انه ثابت من مستندات الطرفين في الدعوى ان عقد الشفيع مسجل في ٨ من مارس سنة ١٩٤١ وان عقد الطاعنين مسجل في ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ . ولكن الطاعنين يقولون ان عقدهم النهائي وان كان قد سجل في ذلك التاريخ فان الاتفاق على الشراء قد تم بينهم وبين البائعين لهم في ٢١ من يناير سنة ١٩٤١ أي قبل تسجيل عقد الشفيع .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذكر في صدد ذلك ان الطاعنين لم يقدموا ما يدل على اتفاقهم على شراء الأرض المتنازع عليها في ٢١ من يناير سنة ١٩٤١ ولم يقدموا عقد بيع يرجع إلى هذا التاريخ لتفحصه المحكمة وتقدر ما اذا كان مثل هذا العقد مستوفيا شروطه محمدا للعلاقة بين البائعين والمشتريين وما هي العين المبيعة والتزامات الطرفين وشروط البيع ... الخ وان المستند المقدم من البنك العقاري الزراعي المصري الذي أدخله الطاعن الأول في الدعوى ليودع ماله فيه من مستندات في هذا الشأن انما هو كشف حساب بقيمة السلفة التي على الأطيان ، وتاريخ هذا الكشف ٢٥ من مارس سنة ١٩٤١ ، أي بعد تسجيل عقد المطعون ضده الأول مما يستفاد منه انه لغاية هذا التاريخ ما كان البيع انعقد بين البائعين والمشتريين ، وان المحكمة تستنتج من وقائع الدعوى ان ادعاء الطاعنين ان شراءهم حصل في يناير سنة ١٩٤١ لا دليل عليه وان الأوراق المقدمة منهم لا تنهض دليلا على ذلك وان القول الصحيح الذي تأخذ به المحكمة هو ان هؤلاء اشتروا بعقد مصدق على توقيعاته

شأنه أن يؤثر في صحة الحكم مادامت النتيجة التي انتهى اليها سليمة على الأساس القانوني الصحيح المتقدم ذكره .

« ومن حيث انه عما ينعاه الطاعن خاصاً بالتلاصق فقد أورد الحكم المطعون فيه أن الطاعنين ذكروا أن الأطيان المشفوع بها والمشفوعة ومساحات كبيرة غيرها متصلة بها كانت في الأصل ملكاً لشركة البحيرة فقامت الشركة بإنشاء مراو ومصارف ومساق وطرق فيها ومن ضمنها المسقي والمصرف والجسران الواقعة جميعها بين عقاري الطرفين وبعد ذلك قسمت ملكها الى مساحات باعها للاهالي على التوالي ولم تدخل المرافق المذكورة في البيع ، فهي إذن لم تدخل في ملك أحد بل بقيت مرافق لجميع المشتريين من الشركة ورد الحكم على ذلك بأن هذا القول لم يقيم الدليل عليه فضلاً عن أنه جاء في عقد شراء الشفيع من الشركة ان الحد بين أطيانه وأطيانه جيرانه في الجهتين الغربية والقبليّة (وهي الأطيان المبيعة) طريق مشترك ومصرف مشترك وقال ان مثل ذلك لا يمنع من الشفوعة لأن الطريق والمصرف خصوصيان ، فالشفيع يكون مالكا لنصف المروي وأول نصف المصرف ويكون هذا النصف داخلا في أطيانه كما يكون المشتري مالكا لنصف المروي وأول نصف المصرف ويكون هذا النصف داخلا في أطيانه وعقد الشفيع المشار فيه الى أن المروي والطرق خصوصية مسجلة في ٨ من مارس سنة ١٩٤١ أي قبل عقد شراء الأطيان المشفوع فيها بما يقرب من ١٩ شهرا وهذا العقد لم يطعن فيه بالتدليس من جانب الطاعنين .

« ومن حيث ان هذا الخلاف في تعيين جهتي المجاورة بل تكون بالنسبة الى الأرض المشفوعة أو الى الأرض المشفوع بها لأجل له لأن المادة الأولى من قانون الشفوعة بنصها على جواز الشفوعة ، اذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوي من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل ، قد دلت على أن الشارع أراد أن يجعل العبرة في تقرير حق الأخذ بالشفوعة بمجاورة أرض الجار (الشفيع) من جهتين من جهاتها للأرض المشفوع فيها لأنها أسندت التلاصق بالشروط التي ذكرتها الى أرض الجار ، ويؤكد ذلك اشتراطها أن تساوي أرض الجار نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل مما يقطع في أن الشارع ركز اهتمامه في تحديد أوصاف أرض الشفيع دون الأرض المشفوع فيها . ويزيد هذا النظر توكيدا ان الشفوعة انما شرعت لدفع الضرر عن الجار ، ولا نزاع في أن الجار المقصود درء الضرر عنه هو الذي تكون جيرته محل الاعتبار . فالعبرة في الجوار المجزئ للشفوعة هي . بملاصقة الأرض المشفوع بها من جهتين من جهاتها للأرض المشفوع فيها . » وحيث انه يبين من أوراق الدعوى المقدمة من الطاعنين أنفسهم أن أرض الشفيع تجاور الأرض المشفوع فيها من جهتين هما كل الحد الغربي لأرض الشفيع وكل حدها القبلي . فتكون الشفوعة في هذه الحالة جائزة . « ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وإن كان قد أجاز الشفوعة على أساس أن الأرض المشفوع فيها هي التي تحد الأرض المشفوع بها من جهتين . إلا أن خطأ هذا ليس من

والصاعدة تتبع المياه الهادئة ، وفي حالة التقابل تكون الأولوية للراكب النازلة . وقد أجازت تلك القواعد أيضا للراكب النازلة التي لا محرك لها أن تسير تحت الريح في المياه الهادئة (المياه المخصصة لسير المراكب الصاعدة) إن كانت خالية ، وفي هذه الحالة يكون على المراكب الصاعدة السائرة في المياه الهادئة أن تقف انتظارا لمرور المراكب النازلة تلك هي قواعد سير المراكب البخارية والشرعية في مياه النيل وهي الواجبة التطبيق في الدعاوى المتعلقة بذلك .

فاذا كانت المحكمة في دعوى تعويض عن غرق مركب شرعى لم تتبع في حكمها تلك القواعد ، واعتبرت صاحب المركب الشرعى هو وحده المسئول عن التصادم الذى أدى إلى غرق مركبه ، بانية ذلك على أن سائق الوابور الذى لم يكن ملزما بأن يتجنب الاصطدام بالمركب الشرعى ما دام أنه كان يسير في طريقه إلى اليمين ، بل رئيس المركب هو الذى كان عليه أن يتفادى الاصطدام من جانبه هو فانها تكون قد أخطأت .

المحكم

« حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه لأنه لم يطبق عليها أحكام لائحة الملاحة التى تقضى بأن يتخذ قائد المركب البخارى « الوابور » الحيطه من جانبه لتفادى الاصطدام بالمراكب الشرعية استلزم الأمر إيقاف « الوابور » وتقضى بأن

(٢١)

« ومن حيث ان الحكم قد أثبت على النحو المتقدم أن المراكب والطرق المشار إليها بوجه الطعن داخلة في ملك الطرفين وانها لا تمنع من الشفعة وهذا الذى قاله مطابق لما جاء في أوراق الدعوى ومتفق مع أحكام القانون فان ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يعتد به » ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طعن الشيخ محمد محمد الغنام وآخرين وحضر عنهم الاستاذ مصطفى الشوربجي بك ضد عوض السيد عطا أفندى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عمر عمر ولم يحضر احد عن باقى المطعون ضدهم رقم ٣١ سنة ١٤ ق ٥ بالهيئة السابقة)

٣٥٢

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

تعويض . الملاحة النهرية . قواعد السير الخاصة بها . وجوب الاخف بها فيما يقع من الحوادث بسبب ذلك . مثال في دعوى تعويض عن غرق مركب شرعى .

(القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحة الداخلية وقرار وزير المواصلات بتنظيم الملاحة في المياه الداخلية)

المبدأ القانوني

إن قواعد السير المذكورة في القوانين واللوائح الخاصة بالملاحة النهرية تلزم ربان المركب ذى المحرك بأن يتفادى الاصطدام مع المراكب الشرعية . كما أنها أبانت خطوط سير المراكب ذوات المحركات وكذلك المراكب الشرعية ، وليس فيها السير إلى اليمين أو إلى الشمال ، بل هى نصت على أن المراكب النازلة تتخذ مجرى التيار ،

يكون سيره وهو صاعد بمحاذاة الجانب الشرقي أى أن سيره يكون الى الشمال خلافا لما أخذ به الحكم المطعون فيه وذكر الطاعن أن قواعد الملاحة النهرية قد وردت في اللائحة الصادرة في ٢٣ من مارس سنة ١٨٩٠ واستند في ذلك الى ما ورد في المواد الأولى الى الثالثة منها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعن مسئولاً وحده عن التصادم الذى أدى الى غرق مركبه لأن « الوابور » كان يسير في اتجاهه الطبيعي الى اليمين وكان مركب الطاعن يسير في غير اتجاهه الطبيعي فبدلاً من أن يسير على اليمين قصد الى الجانب الغربى تبعاً للريح ومع أنه كان في استطاعة ريس المركب رؤية « الوابور » من بعيد وتعرف اتجاهه فإنه استمر في طريقه ليمر أمام « الوابور » فاصطدم به وقد كان واجبا على ريس المركب أن يتجنب الاصطدام بالوابور . والقول بأنه كان على سائق الوابور أن يتجنب كل مصادمة محتملة مع المركب الشراعى لأنه يتحكم في سيره بألة بخارية لا يجعله مسئولاً عن مصادمة لم يتسبب فيها وأن عدم تجنب المصادمة لا يترتب عليه أى مسئولية مدنية إلا إذا كان هناك تعمد أو إهمال وهما غير ثابتين في الدعوى .

« وحيث ان الذى يخلص مما ذكره الحكم المطعون فيه هو أن سائق الوابور لم يكن ملزماً بأن يتجنب الاصطدام بالمركب الشراعى مادام أنه كان يسير في طريقه الى اليمين وكان على ريس المركب أن يتفادى الاصطدام من جانبه هو .

« وحيث ان الظاهر مما ذكره الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه إلى قواعد الملاحة النهرية التى تبينت في القوانين واللوائح المعمول بها عند حصول الحادث فقد صدر في ١٢ من مايو سنة ١٩٤١ القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحة الداخلية ونصت الفقرة الثانية من المادة التاسعة منه على أن وزير المواصلات يصدر قراراً لتنظيم الملاحة في المياه الداخلية وتأمين سلامتها وقد ورد في المواد الثانية إلى الخامسة والعشرين منه قواعد سير المراكب البخارية والشراعية في مياه النيل .

« وحيث ان قواعد السير المذكورة في تلك المواد تلزم ربان المركب ذى المحرك بأن يتفادى الاصطدام مع المراكب الشراعية كما أنها أبانت خطوط سير المراكب ذوات المحركات والمراكب الشراعية وليس فيها السير إلى اليمين أو إلى الشمال بل نصت على أن المراكب النازلة تتخذ مجرى التيار وان تتبع الصاعدة المياه الهادئة وفي حالة التقابل تكون الأولوية للمراكب النازلة وأجازت تلك القواعد أيضاً للمراكب النازلة التى لا محرك لها أن تسير تحت الريح في المياه الهادئة (المياه المخصصة لسير المراكب الصاعدة) إن كانت خالية وعلى المراكب الصاعدة في هذه الحالة والسائرة في المياه الهادئة أن تقف انتظاراً لمرور المراكب النازلة .

« وحيث ان الفصل في هذه القضية يجب أن يكون بتطبيق القواعد المبينة في القرار الوزارى المذكور وهو ما لم تفعله المحكمة

الصادر فيها فدفعت المستأجر بعدم جواز هذا الاستئناف بناء على الشرط المتفق عليه في عقد الإجارة ، فرفضت المحكمة هذا الدفع على أساس أن رفع الدعوى برضاء الطرفين أمام القاضى الطبيعى صاحب الاختصاص الاصلى يعتبر عدولا منهما عن الاختصاص التحكى المتفق عليه ورجوعاً الى قواعد التقاضى العامة ، فان هذا يكون تفسيراً للشرط الذى اتفق عليه العاقدان على وفق ما قصدا إليه وعلى مقتضى مدلوله .

٢ — إذا كان المؤجر (ناظر وقف) قد اتفق مع المستأجر على أن تفسخ الإجارة فى حالة إستبدال الأرض المؤجرة بدون أن يكون له حق فى تعويض ما وأنه إذا ما وجدت بالأرض زراعة قائمة . وقت الاستبدال فيبقى المستأجر منتفعاً بها لحين نضج تلك المزارعة فهذا الشرط الذى هو لمصلحة المشتري العين المؤجرة مقتضاه إنهاء علاقة الإجارة التى كانت تربط المستأجر بالمؤجر لتكون الأرض تحت تصرف مشتريها بلا منازعة ولا مطالبة من جانب المستأجر . وإذا كان هذا المشتري قد نبه المستأجر إلى إخلاء الأرض وتسليمها إليه ، فان بقاء المستأجر شاغلاً الأرض بعد فسخ عقد الإجارة ونضج الزراعة وتكليفه بتسليمها يكون بغير سند ، ويكون قاضى الأمور المستعجلة مختصاً بالحكم بطرده من الأرض وتسليمها لمالكها . وتسليم الأرض بما عليها من الزراعة للمالك لا يتضمن فصلاً

الاستئنافية وعليه يكون حكمها معيباً قابلاً للنقض .

(طعن عبد المجيد حسنين فرج وحضر عنه الاستاذ محمد حسن ضد شركة مصر للنقل والملاحة وحضر عنها الاستاذ ساجا حبشى بك رقم ٤٣ سنة ١٤ ق ، بالهيئة السابقة .)

٣٥٣

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — استئناف . الاتفاق على اختصاص قاض معين للفصل بصفة انتهائية فى الدعوى المستعجلة . رفع الدعوى أمام القاضى المختص قانوناً . استئناف هذا الحكم . الدفع بعد جواز الاستئناف بناء على الشرط المتفق عليه . رفض هذا الدفع على أساس أن رفع الدعوى برضاء الطرفين أمام القاضى المختص هو عدول منهما عن الاختصاص التحكى . فى محله . (المادة ٢٧ مرافعات)

٢ — اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة . الاتفاق بين المؤجر والمستأجر دلى فسخ الإجارة فى حالة إيلولة الأرض المؤجرة إلى مالك آخر الخ . شرط لمصلحة المشتري . تنبيه المشتري المستأجر إلى إخلاء الأرض وتسليمها إليه . بقاء المستأجر فى الأرض يكون بغير سند ، اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بطرده منها وتسليم الأرض لمالكها . هذا التسليم لا يتضمن فصلاً فى موضوع النزاع . للمستأجر أن يتخذ كافة الاجراءات التحفظية لحفاظة على حقوقه .

(المادة ٢٨ مرافعات)

المبادئ القانونية

١ — إذا اتفق المؤجر والمستأجر فى عقد الإيجار على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر بصفة انتهائية فى الدعوى المستعجلة التى تعرض عليه ، ثم رفع مشتري العين المؤجرة دعوى بشأن هذه العين أمام المحكمة المختصة قانوناً ثم استأنف الحكم

في موضوع النزاع ولا يضيع على المستأجر حقوقه في الزراعة لأن له أن يتخذ جميع الإجراءات التحفظية وغيرها للحفاظ على ماله من حقوق .

المكرر

« حيث ان الطاعن يبني طعنه على الأسباب الآتية :

(الأول) انه نص في عقد الايجار على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر بصفة انتهائية في الدعاوى المستعجلة التي تعرض عليه ، ومقتضى هذا الشرط أن يكون الحكم بعدم الاختصاص الذي أصدره قاضي محكمة بدارى الجزئية بصفته قاضيا للأمر المستعجلة في الدعوى التي رفعها اليه المطعون ضدهما بطلب طرده من العين المؤجرة انتهائيا ، ولهذا دفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف الذي رفعه المطعون ضدهما عنه ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفع استنادا منها الى أن الشرط مقصور على الحكم الذي يصدره قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر دون غيره . وفي هذا الذي ذهب اليه الحكم خطأ في القانون لمخالفته لشرط صريح في العقد ، ذلك أن الشرط المذكور يتضمن أمرين الأول اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر والثاني أن الحكم الذي يصدر منه يكون انتهائيا ، فإذا ما وقع اخلال بالأمر الأول فلا تأثير له على الأمر الثاني ويجب العمل على مقتضاه .

(الثاني) انه ورد في عقد الايجار أن الطرفين اتفقا على أنه إذا حصل استبدال

الأرض المؤجرة في مدة الايجار يصبح هذا الايجار لاغيا ولا يسرى مفعوله إلا على الزراعة التي تكون قائمة على الأرض وقت الاستبدال وأن يدفع المستأجر القسط المطلوب عنها في ميعاده وذلك بدون أن يكون له الحق في طلب تعويض عن المدة الباقية وأن هذا الشرط أساسي في الايجار ، ويبين من هذا أنه لم ينص على فسخ العقد من تلقاء نفسه بغير حاجة الى تنبيه في حالة الاستبدال ولا على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة باخلاء العين وتسليمها ، وعلى ذلك فهو لا يكون مختصا بالحكم في طلب الاخلاء إلا إذا حكم من محكمة الموضوع أولا بفسخ العقد لأن الحكم بطرد المستأجر يقع نتيجة للحكم بالفسخ ويقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذه القاعدة حين قرر أن قاضي الأمور المستعجلة لا يكون مختصا إلا عند وجود شرط فاسخ صريح في العقد إلا أنه أخطأ في تطبيقها بقوله أن الحالة المتنازع عليها ليست ناشئة عن مخالفة لشرط من شروط العقد وإنما نشأت عن شرط اشترطه المؤجر لمصلحة المستبدل فلا حاجة لنفاذه بأن يكون في صيغة شرط فاسخ صريح وهذه التفرقة التي ذهب اليها الحكم بين هذا الشرط وشروط العقد الأخرى لا مبرر لها .

(الثالث) ان المالك لم يحم بتكليف المستأجر بالاخلاء وفقا لنص المادة ٣٨٣ مدني لأن الشرط المتفق عليه في العقد في حالة الاستبدال لا يجعل الاجارة منتهية إلا بعد مضي الزمن اللازم لنضج الزراعة القائمة على الأرض وموعده غير معين فكان الأمر يقتضي ائذار

الطاعن ، والحكم المطعون فيه إذا لم ير لزومه
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الرابع) ان الحكم المطعون فيه قضى بطرد
المستأجر من الأرض وتسليمها للمطعون
ضدهما بما عليها من الزراعة فتصدي للفصل
في موضوع النزاع ، لأن لمالك الزراعة ضمانات
يجب مراعاتها منها تقدير قيمتها وتقدير إيجار
الأرض في المدة اللازمة لنضجها وهي من
المسائل الموضوعية التي لا يختص القضاء
المستعجل بالفصل فيها .

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الأول
فقد ذكر الحكم المطعون فيه في صدره ما يأتي :
« وحيث ان المحكمة ترى أن هذا النص (أى
نص البند الرابع من عقد الإيجار) لا يسرى
إلا إذا كانت الدعوى رفعت أمام قاضي الأمور
المستعجلة بمحكمة مصر إذ الشرط الذي يتضمن
كون الحكم نهائيا إنما هو مقصور على حالة
رفعها أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة
مصر أما وقد رفعها المستأنفان (المطعون
ضدهما) بمحكمة البداري وهي صاحبة
الاختصاص الأصلي فيتبع في جواز الاستئناف
من عدمه القواعد العامة بدون رجوع إلى
الشرط المنصوص عليه في عقد الإيجار »
ويبين من هذا الذي أورده الحكم أنه في الشرط
الذي اتفق عليه العاقدان وفق ما قصد إليه
وعلى مقتضى مدلوله الواضح إذ بين في منطق
سلم أن رفع الدعوى برضاء الطرفين أمام
قاضي محكمة البداري وهو القاضي الطبيعي
صاحب الاختصاص الأصلي بحسب محل
إقامة الطاعن يعتبر عدولا منها عن
الاختصاص التحكيمي المتفق عليه ورجوعا
إلى قواعد التقاضي العامة . أما قول الطاعن

ان شرط الاختصاص المتفق عليه يتضمن
شقين مستقلين أحدهما اختبار قاضي الأمور
المستعجلة بمحكمة مصر والثاني نهائية الحكم
الصادر منه فهو قول لا يمكن استخلاصه
من عبارة الشرط المذكور التي تقول « وكل
حالة مستعجلة يكون اختصاص قاضي الأمور
المستعجلة بمحكمة مصر فيها اختصاصا نهائيا »
« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الثاني
والثالث فانه ظاهر مما جاء في البند الحادي عشر
من عقد الإيجار المؤرخ في ٢ من نوفمبر
سنة ١٩٤١ أن المؤجرين للطاعن اتفقوا معه
على فسخه في حالة استبدال الأرض المؤجرة
بدون أن يكون له حق في تعويض ما إذا
وجدت على الأرض زراعة قائمة وقت
الاستبدال يبقى المستأجر منتفعا بها لحين نضج
تلك الزراعة ، وهذا الشرط الموضوع لمصلحة
مشترى العين المؤجرة يقتضى انتهاء علاقة
الإيجار التي كانت تربط المستأجر بالمؤجر
لتكون الأرض تحت تصرف مالكها الجديد
بلا منازعة ولا مطالبة من جانب المستأجر .
« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت
أن المطعون ضدهما قد نبها الطاعن في صحيفة
دعواها رقم ٤٨٣ سنة ١٩٤٣ كلى أسيوط
إلى إخلاء الأرض وتسليمها إليهما في آخر
أغسطس سنة ١٩٤٣ .

« وحيث ان بقاء الطاعن شاغلا الأرض
بعد فسخ عقد الإيجار ونضج الزراعة وتكليفه
بتسليمها يكون بغير سند ويكون قاضي
الأمور المستعجلة والحالة هذه مختصا بالحكم
بطرده من الأرض وتسليمها للمالكين الجديدين
وهما المطعون ضدهما .

« وحيث انه عن السبب الرابع فان تسليم

الأرض بما عليها من الزراعة للمطعون ضدها لا يتضمن فضلا في موضوع النزاع ولا يضيع على الطاعن حقوقه في الزراعة ، لأنه فضلا عن أن محضر التسليم قد بينها فإن له أن يتخذ كافة الاجراءات التحفظية وغيرها للمحافظة على ماله من حقوق .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن الشيخ محمد ناصر طنطاوى وحضر عنه الاستاذ كامل يوسف صالح نائباً عن الاستاذ ادوار قصيرى بك ضد الخواجه تناصفو سيمان وآخر وحضر عنهما الاستاذ غازر جبران رقم ١٤ سنة ١٤ ق . بالهيئة السابقة .)

٣٥٤

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — نعمد . تفسير المشارات . حالة الاقتباه التى يجب معها تفسير المشارة لمصلحة المتعد . هى حالة ما لا يكون فى الدعوى من دليل مقنع (المادة ١٤٠ مدنى)

٢ — حكم . نسيبه . شهادة المهود . تقديرها موضوعى مخالف للمحكمة الاستئنافية للمحكمة الابتدائية فى تقدير أقوال الشهود . لا يلزم تنفيذ الاسباب التى اعتمدت عليها المحكمة الابتدائية . يكفى أن تبرر هى وجهة نظرها .

٣ — إثبات . إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة أو نفيها . للمحكمة أن تعتمد فى استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها . النظائر التى تتولى المديرية طبعا لإثبات الترخيصات بنقل الاقطان فيها . الاعتماد على صورها فى إثبات نقل القطان إلى شخص معين . جواز .

المبادئ القانونية

١ — إن الاشتباه فى الغرض المقصود من المشارطة الذى يجب معه ، بحكم المادة ١٤٠

من القانون المدنى ، تفسير المشارطة بما فيه الفائدة للمتعد هو الاشتباه الذى يقوم فى نفس القاضى لخلو الدعوى من دليل مقنع . فاذا كان المستفاد من الحكم أن المحكمة استخلصت فى اقتناع تام من أدلة الدعوى المرفوعة على المشتري بمطالبته بضمن القطان المبيع له أنه قد تسلم المبيع ، ثم قضت بإلزامه بالثمن فإن حكمها يكون سليما لا غبار عليه .

٢ — إن الأخذ بأقوال الشهود منوط بتصديق المحكمة إياهم واطمئنانها اليهم . ولا سلطان لأحد على المحكمة فى تكوين عقيدتها مما يدلى به الشهود أمامها مادامت هى لا تخرج فى ذلك عما تحمله أقوالهم . ولا يضير المحكمة الاستئنافية أن تذهب فى تقدير أقوال الشهود مذهباً مخالفاً لتقدير المحكمة الابتدائية ، ولا يكون عليها فى هذه الحالة أن تفقد الاسباب التى اعتمدت عليها المحكمة الابتدائية فى وجهة نظرها وإنما يكفىها أن تكون وجهتها هى قائمة على ما يبررها .

٣ — متى قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها كان لها أن تعتمد فى استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها . وإذن فلا تثريب عليها إذا هى اعتمدت فى إثبات حصول نقل الاقطان المتفق على بيعها من زراعة البائع لحساب المشتري على صورة رسمية من دفاتر الترخيصات التى تتولى المديرية طبعا لاستعمالها لذلك الغرض وذلك بعد أن

فندت في أسباب حكمها المطاعن التي وجهت إلى هذه الدفاتر وعززت بهذه القرينة وبغيرها وبالبيينة التي سمعتها الدليل الأصلي المستمد من ورقة التعهد .

المحكم

« حيث ان الطعن بنى على ثلاثة أسباب :
« وحيث ان السبب الأول يتحصل في أن بعقد البيع أساس الدعوى اشتباها في حصول تسليم القطن المبيع الى المطعون ضده ، ولما كانت الدعوى مرفوعة عليه بمطالبته بالثمن فان هذا الاشتباه يجب تفسيره لمصلحته هو طبقا للمادة ١٤٠ من القانون المدني ، فالحكم المطعون فيه إذ ألزمه بالثمن والحالة هذه يكون قد خالف القانون .

« وحيث ان هذا القول مردود بأن محل العمل بحكم المادة ١٤٠ من القانون المدني هو حالة قيام الاشتباه في نفس القاضي لخلو الدعوى من دليل آخر . ولما كان المستفاد من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت في اقتناع تام من أدلة الدعوى أن الطاعن قد تسلم المبيع فيكون قضاؤها بالزامه بالثمن جاء وفقا للقانون .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم جاء قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها وذلك من وجهين . الأول - قول المحكمة بأن محرر العقد كاتب عند الطاعن وأن الطاعن مسلم بذلك مع أن هذه الواقعة غير صحيحة ولا سند لها في أوراق الدعوى وهو لم يسلم بها قط ، والوجه الآخر أنها أخذت بشهادة شهود المطعون ضده مخالفة بذلك المحكمة الابتدائية دون أن ترد على الأسباب التي

أوردتها هذه المحكمة في عدم الأخذ بها .
« وحيث ان الوجه الأول مردود بأن تلك الواقعة التي أوردتها الحكم المطعون فيه ثابتة من محضر جلسة المحكمة الابتدائية المنعقدة في يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٤٠ والوجه الآخر مردود كذلك بأن القانون جعل أمر الأخذ بأقوال الشهود منوطا بتصديق المحكمة لهم واطمئنانها الى شهاداتهم وهي حرة في تكوين عقيدتها بذلك متى كانت مستخلصة استخلاصا سليما من أقوالهم وهي غير ملزمة بالرد على أسباب محكمة أخرى تكون قد خالفها فيما أخذت به .

« وحيث ان السبب الثالث يتحصل في أن المحكمة اعتمدت على الدليل المستمد من أربع صور رسمية من دفاتر ترخيصات القطن بمديرية بنى سويف قدمها المطعون ضده الأول لاثبات نقل القطن الى الطاعن في حين أن دفاتر الترخيصات ليست من الدفاتر الرسمية على ما جاء بكتاب المديرية الى المحكمة الابتدائية المؤرخ في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٠ ، وأنها على كل حال ليست حجة على الطاعن في ثبوت النقل اليه لأن ما ورد فيها من أن النقل هو لحساب الطاعن لم يثبت محررها على اعتبار أنه واقعة شاهدها بنفسه ولا على اعتبار أنه سمعه من الطاعن . ويقول الطاعن أن هذه الصور ليست لها أصول وليس للعمدة ولا للصراف توقيعات على أصول لها وفضلا عن ذلك فان مجموع السكينة المذكورة بها لا يتفق وكية القطن المبيع .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن مردود بأن كتاب المديرية المشار اليه بوجه الطعن لا ينفي

٣٥٥

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

إجارة . إثبات عقد الإجارة يجب أن يكون بالكتابة أو بإقرار المدعى عليه . الاعتماد في إثباته على القرائن . لا يجوز دعوى تعويض على الحكومة بمقولة فسخها عقد إيجار تم . المادة ٢٤ من شروط تأجير أطيان الحكومة . (المادتان ١٠٣ و ١٠٥ مدني)

المبدأ القانوني

إن القانون ينص على وجوب إثبات عقد الإجارة بالكتابة أو بإقرار المدعى عليه ، فلا يجوز الاعتماد في إثباته على القرائن المستنتجة من وقائع الدعوى . فإذا قضت المحكمة للمدعى بتعويض على الحكومة بمقوله إنها فسخت من جانبها ، بدون وجه حق ، التعاقد الذي تم بينها وبينه على استئجار قطعة أرض ، معتمدة في ثبوت عقد الإجارة على ما قالته من أن الحكومة لم تنكر الإيجار ، وأن مندوبها امتنع عن تقديم المكاتبات التي تبودلت بين المديرية ووزارة المالية في شأن هذه الإجارة ، وعلى ما ورد في كتاب رئيس لجنة التأجير بالمديرية إلى مدعى الإجارة من أن العطاء المقدم منه عن تأجير الصفقة قد اعتمد ، فإن هذا منها يكون خطأ . لمخالفته مقتضى القانون بصفة عامة ولمخالفته على الخصوص ما ورد في المادة ٢٤ من شروط تأجير أطيان الحكومة التي تنص على أن « التأجير يكون نافذاً على الحكومة إلا بعد اعتماده من وزارة المالية وتوقيع مدير المديرية

الصفة الرسمية عن دفاتر الترخيصات بنقل القطن بل بالعكس قد جاء فيه أن هذه الدفاتر وإن كانت ليست من الدفاتر التي تستعملها مصلحة الأموال المقررة أو فروعها بصفة رسمية فإن المديرية هي التي تولت طبعتها لاستعمالها بدائرتها عند نقل أقطان المولين . والمستفاد مما تقدم أن الدفاتر المذكورة هي بلا شك من الأوراق الرسمية لصدورها عن جهة رسمية تتولى تحريرها . أما عن حجية هذه الصور فإنه متى أحييت الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة تسليم القطن المبيع ونفيها كان للمحكمة أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها فلا تثريب عليها إذا هي اعتمدت على هذه الصور الرسمية بعد أن فندت في أسباب حكمها المطاعن التي وجهت إليها وعززت بهذه القرينة وغيرها وبالبيينة التي سمعتها الدليل الأصلي المستمد من البند الخامس من العقد . أما استناد الطاعن إلى مخالفة عدد القناطير الواردة بالترخيصات لعدد القناطير المبيعة فإن القدر المبيع ١٩ رطلاً و ٢٥٨ قنطاراً والوارد بالترخيصات هو ٢٥٩ قنطاراً فلا محل للقول بوجود اختلاف بينهما يصح الاعتداد به . « وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس .

(طعن محمد علي دةيفه وحضر عنه الاستاذ عازر جبران نائباً عن الاستاذ أحمد رشدي ضد حسين جبر غنيم وآخر وحضر من الاول الاستاذ محمد حسن رقم ٢١ سنة ١٤ ق د بالهيئة السابقة ،)

على عقد الإيجار ، مما معناه أن انعقاد الإيجار معلق على شرط هو اعتماد وزارة المالية وتوقيع المدير على عقد الإيجار ، وما دام هذا الشرط لم يتحقق فلا يصح القول قانونا بانعقاد العقد.

المحكمة

« حيث ان الحكومة تنعي على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أنه قد انعقد بينها وبين المطعون ضده عقد إيجار في حين أنه لم ينعقد بينهما عقد ما في هذا الشأن ، لأن وزارة المالية لم تعتمد الإيجار للمطعون ضده ، ولو كانت اعتمدت لذكر ذلك كتابة على « شروط التأجير » المضادة من المطعون ضده في الخانات المخصصة له . وبناء عليه لم يحضر مع المطعون ضده عقد إيجار ، وقد نص البند الرابع والعشرون من « شروط التأجير » التي قبلها المطعون ضده « أن التأجير لا يكون نافذا على الحكومة إلا بعد اعتماده من وزارة المالية وتوقيع مدير المديرية على عقد الإيجار » كما أنه أخطأ في الاسناد إذ ذكر أن كتاب المديرية المرسل إلى المطعون ضده في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ ينص على اعتماد الإيجار في حين أن نصه الصريح يقول باعتماد العطاء المقدم من المطعون ضده . وتقول الحكومة إن الحكم أخطأ أيضا في الاسناد إذ ذكر أن المطعون ضده طلب في جلسة المرافعة إلى مندوب الحكومة أن يقدم جميع المستندات الأخرى التي تبودلت بين المديرية ووزارة المالية فامتنع المندوب عن تقديمها واتخذ الحكم المطعون فيه من هذا الامتناع قرينة على حصول اعتماد الإيجار .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي في القول بحصول التعاقد على الإيجار وأضاف إليها ما رده على قول الحكومة بعدم حصول تعاقد استنادا إلى ما ورد في المادة ٢٤ من « شروط التأجير » ومضمون ذلك الرد أن المحكمة تستنتج اعتماد وزارة المالية الإيجار إلى المطعون ضده مما جاء في كتاب وكيل المديرية المؤرخ في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ ومن امتناع مندوب الحكومة من تقديم المكاتبات التي تبودلت بين المديرية ووزارة المالية .

« وحيث انه بالرجوع إلى أسباب الحكم الابتدائي يبين أنه قد بني قضاءه بمسئولية الحكومة عن فسخ العقد على أن مندوبها لم ينكر الإيجار للمطعون ضده ولا فسخ العقد بدون تنبيه سابق وانه لم يكن من حق الحكومة أن تفسخ العقد بدون تكليف رسمي بالوفاء عند ما تبين لها عدم كفاية التأمين العقاري المقدم من المطعون ضده لأن المادة الثالثة من « شروط التأجير » لا تجعل الفسخ حتميا بلا تنبيه في حالة التقصير في تقديم التأمين الكافي . « وحيث ان المادة الثالثة من « شروط التأجير » تنص على حالة الفسخ « بعد اعتماد التأجير » أي بعد أن ينعقد العقد بين الحكومة والمستأجر منها ، وهذه حالة أخرى غير الحالة المعروضة على المحكمة وهي حالة مجرد قبول العطاء قبل التعاقد على الإيجار .

« وحيث ان المادة ٢٤ من « شروط تأجير أطيان الحكومة » التي قبلها المطعون ضده تنص على « أن التأجير لا يكون نافذا على الحكومة إلا بعد اعتماده من وزارة المالية وتوقيع مدير المديرية على عقد الإيجار » .

ومعنى هذا أن انعقاد الايجار مع المطعون ضده معلق على شرط هو اعتماد وزارة المالية وتوقيع المدير على عقد الايجار فاذا لم يتحقق هذا الشرط فلا يصح القول قانوناً بانعقاد العقد (المادتان ١٠٣ و ١٠٥ مدنى) .

« وحيث انه ليس في وقائع الدعوى ولا أوراقها ما يدل على تحقيق ذلك الشرط الذى علق عليه وجود العقد .

« وحيث ان القانون ينص على وجوب إثبات عقد الايجار بالكتابة أو باقرار المدعى عليه فلا يجوز والحالة هذه الاعتماد في هذا الاثبات على القرائن المستنتجة من وقائع الدعوى .

« وحيث ان استناد الحكم المطعون فيه إلى ما ورد في كتاب رئيس « لجنة التأخير » إلى المطعون ضده الرقم ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٠ هو استناد لا أساس له ، لأن ذلك الكتاب لم ينص على اعتماد الايجار كما ذكر الحكم خطأ . بل نص على اعتماد العطاء المقدم من المطعون ضده ، واعتماد العطاء من حق اللجنة ، أما اعتماد الايجار فمن حق وزارة المالية وحدها .

« وحيث انه متى كان الايجار المطعون ضده غير ثابت بالدليل القانونى فلا يكون من الجائز الاستناد في إثباته إلى القرائن المستنتجة من عدم انكار الحكومة للايجار كما يقول الحكم المطعون فيه ، وذلك مع افتراض صحة هاتين الواقعتين .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد بنى على خطأ في تطبيق أحكام القانون وعلى واقعة الدعوى وهذا الخطأ

يجعله قابلاً للنقض .

« وحيث ان أصل الدعوى صالح للحكم .
« وحيث انه لما سبق بيانه من أسباب لا يكون قد تم بين الحكومة والمطعون ضده تعاقد بشأن الايجار ولا يكون هناك والحالة هذه محل للقول بخطأ الحكومة في فسخ ذلك العقد الذى لم ينعقد وبمسئوليتها عن فسخه وبالتالى تكون دعوى المطعون ضده المبينة على هذا الأساس جديرة بالرفض مع إلزامه بالمصاريف .

(طعن وزارة المالية وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد سامى مازن ضد عبد الرحيم حمادى أفندى وحضر عنه الاستاذ السيد معوض الباز نائباً عن الاستاذ زكى عربى رقم ٢٣ سنة ١٤ ق د بالهيئة السابقة)

٣٥٦

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

دعوى وضع يد . ارتفاق . حق ارتفاق مكتسب بالتراضى . وجوب استمراره وبقائه في حدوده التى بدأ به . لا يملك أحد من المتفعين به العبث به أو استعماله في غير مصلحة له أو لمجرد الاساءة إلى الغير . مثال في صورة دعوى .

المبدأ القانونى

إن حق الارتفاق المكتسب بالتراضى يجب أن يبقى ويستمر بشكله في حدوده التى بدأ بها ، فلا يملك أحد من المتفعين به العبث به أو باستعماله في غير مصلحة له أو لمجرد العنت والإساءة إلى الغير . ففي دعوى بطلب الحكم بمنع تعرض المدعى عليه للبدعى في صرف مياه أرضه في مصرف معين وإزالة مابه من السدود والعوائق إذا رفع المدعى عليه الدعوى بأن المدعى وان كان له حق

الارتفاق بالصرف إلا أنه لم يدع حقه هذا على حالته وقت التعاقد بل انه غير منها بأن أقام نضاحه على أطيانه ليستعين بها على صرف المياه وانه مادام قد فعل هذا فانه يكون من حقه هو أن يمنع من الصرف بوضع سدود في المصرف — إذا دفع بهذا وحصلت المحكمة من وقائع الدعوى طريقة انتفاع الطرفين بحق الارتفاق المقرر باتفاقهما ، وتبينت أن المدعى كان هو البادى باحداث التغيير في طبيعة هذا الحق بإقامة النضاحه عليه وأن المدعى عليه لم يكن منه إلا إن وضع سداً في المصرف أمام أرضه ليحول دون مرور مياه الصرف فيه حتى يحمي أرضه من الضرر الذي يلحقها من جراء ذلك ، كما استظهرت أن المدعى لم يمض على انتفاعه بالتغيير الذي أحدثه إلا فترة وجيزة لاتستأهل حماية وضع اليد ، وبناء على ذلك قضت برفض الدعوى فإن حكمها يكون مطابقاً للقانون .

المحكم

« من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . ذلك أن المحكمة خرجت عن دائرة الطلبات المطروحة عليها إذ دفع المطعون ضدها الدعوى بأن الطاعن وان كان له حق ارتفاق بالصرف فان هذا الحق مقيد بأن يكون على أصله وبالحالة التي كان عليها وقت التعاقد ، وبما أنه أقام نضاحه على أطيانه

يستعين بها على صرف المياه فان هذا يغير من طبيعة حق الصرف وحالته وقت التعاقد ، وعلى ذلك يكون من حقهما أن يمنعاه من الصرف بموضع سدود في المصرف . وقد أخذت المحكمة بوجهة نظرها وحكمت برفض دعوى الطاعن مستندة الى أن وضع اليد على النضاحه لم تمض عليه مدة يصح معها احترامه قانوناً . وهذا الذي ذهبت اليه المحكمة مخالف للقانون ، لأنه مادام قد ثبت أن للطاعن حق الصرف في المصرف وانه وضع اليد على هذا المصرف وانتفع به المدة القانونية فكل تعرض له يجب حمايته ، أما كون الطاعن قد أنشأ نضاحه لاحق له فيها فذلك موضوع دعوى أخرى هي دعوى ملكية حق الارتفاق ومداه ولا تصح اثارها في دعوى وضع اليد . » ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أبان طريق انتفاع الطرفين المتنازعين بحق الارتفاق المقرر باتفاقهما ثم قال ان الطاعن كان البادى باحداث تغيير في طبيعة هذا الحق بإقامة نضاحه في أرضه ليتمكن بها من الصرف في أى وقت من الأوقات خلافاً لما هو متفق عليه ، فلم يكن من المطعون ضدها إلا أن وضعاً سداً في المصرف أمام أرضهما ليحولا دون مرور مياه الصرف فيه لحمايتهما من الضرر الذي تلحقه بها ، ثم قرر المبادئ القانونية التي رأى تطبيقها على هذه الواقعة فقال ان حق الارتفاق المكتسب بالتراضي يبقى ويستمر بشكله في حدوده التي بدأ بها ، فلا يملك أحد من المنتفعين به العبث به أو استعماله في غير مصلحة له أو لمجرد العنت والاساءة الى الغير ، وأن وضع اليد الذي يستحق حماية

القانون هو الذي مضت عليه مدة مقبولة يراها القاضى مستلزمة تلك الحماية . ثم قضى الحكم بعد ذلك برفض دعوى الطاعن لما تبين له من أنه قد غير من تلقاء نفسه وبلا مبرر من المصلحة طبيعة حق الارتفاق المتفق عليه وأنه لم تمض على انتفاعه بهذا التغيير إلا فترة وجيزة لا تستأهل حماية وضع اليد .

« ومن حيث ان قضاء الحكم المطعون فيه على هذه الصورة قد جاء مطابقاً لأحكام القانون ولم يخرج فيه عن موضوع الدعوى . »

« ومن حيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً . »

(طعن سالم عبده منتصر وحضر عنه الاستاذين كامل يوسف صالح وغريبال قلاده ضد محمد نيمان أبو سمرة أفندى وآخر وحضر عنهما الاستاذين السيد معوض الباز وعبد اللطيف أحمد رقم ٣٢ سنة ١٤ ق « بالهيئة السابقة »)

٣٥٧

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

رهن حيازي . شرط صحة هذا الرهن . وضع المرهون في حيازة المرتهن . عقد الإيجار يضع العين المؤجرة في حيازة المستأجر . رجوع الحيازة إلى الراهن يبطل الرهن . القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ لم يقصده إلغاء حكم المادة ٥٤١ مدنى . (المادة ٥٤٠ مدنى والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ المعدل لها والمادة ٥٤١ مدنى)

المبدأ القانونى

إن القانون يوجب لصحة رهن الحيازة وضع المرهون في حيازة الدائن المرتهن ، ويقضى بىطلان هذا الرهن إذا رجع المرهون إلى حيازة راهنه . وإذا كان عقد الإيجار يضع العين المؤجرة في حيازة المستأجر فانه

يكون على المحكمة ، متى أثبتت في حكمها أن الراهن استأجر العين المرهونة في اليوم الذى حصل فيه رهنها ، أن تعتبر أن حيازة المرهون لم تنتقل إلى المرتهن أو أنها على الأقل قد رجعت على الفور للراهن ، وفي كلتا الحالتين يجب عليها أن تحكم بىطلان الرهن . والقول بأن رجوع الحيازة إلى الراهن بطريق الإيجار لا يبطل الرهن مردود بعموم نص المادة ٥٤١ من القانون المدنى وبمخالفة ذلك لطبيعة الرهن الحيازي . وعلى انه إذا كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ المعدل للمادة ٥٤٠ قد رخص للدائن فى إيجار العقار المرهون إلى المدين بشرط النص على ذلك فى عقد الرهن أو التأشير به فى هامش تسجيله فانه لم يقصد بهذا الترخيص الذى جاء به إلغاء حكم المادة ٥٤١ من القانون المدنى وإنما قصد تسهيل المعاملات بين الناس ملاحظاً فى ذلك أن إشهار الإيجار بطريق التسجيل فيه ما يغنى عن حيازة الدائن للعقار المرهون .

المحكم

« حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وقد قالت ان العقد موضوع الدعوى هو عقد رهن حيازة عقارى ثم أثبتت أن الدائن أجر للمدين العين المرهونة فى نفس الوقت الذى حصل فيه الرهن واستمر المدين مستأجراً لها مما يدل على أن الرهن لم يقترن بانتقال حيازة العين المرهونة إلى الدائن المرتهن ، كان يتعين عليها القضاء بىطلانه تطبيقاً لحكم

أقامت حكمها على ذلك فتكون قد أخطأت .
 « وحيث ان القول بأن رجوع الحيازة إلى الراهن بطريق الايجار لا يبطل الرهن في معنى المادة ٥٤١ — هذا القول مردود بعموم النص وبمخالفته لطبيعة الرهن الحيازي .
 وإنه وإن كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ المعدل للمادة ٥٤٠ قد رخص للدائن بايجار العقار المرهون إلى المدين بشرط النص على ذلك في عقد الرهن أو التأشير به في هامش تسجيله فإن هذا الترخيص الذي قصد به تسهيل المعاملات بين الناس قد جعل من شهر الايجار بطريق التسجيل ما يغني عن حيازة الدائن للعقار المرهون ولم يأت ملغيا لحكم المادة ٥٤١ التي بقيت على حالها .
 « وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ويتعين نقضه .

« وحيث ان أصل الدعوى صالح للحكم فيه .

« وحيث ان الحكم الابتدائي في محله وترى هذه المحكمة تأييده لما سبق بيانه في أسباب هذا الحكم .

(طعن السيدة زهير محمد المدني وحضر عنها الاستاذ عيد الفتاح السيد بك ضد الشيخ عبد الفتاح حسين الصعدي وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ إدوار قصيرى بك رقم ٥٠ سنة ١٤ ق د بالهيئة السابقة)

المادتين ٥٤٠ و ٥٤١ من القانون المدني قبل التعديل الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٣ ولذلك يكون حكمها بصحته مخالفا للقانون « وحيث ان محكمة الاستئناف بعد أن استخلصت من واقع الدعوى أن العقد هو في الحقيقة رهن حيازة عقارى تعرضت لدفاع الطاعة ببطلانه لعدم وضع المـهون في حيازة الراهن وقالت في صدد ردها عليه : « وحيث انه بالنسبة لحيازة المستأنف (المطعون ضده الأول) للعين المرهونة فإنها ثابتة من عقد الايجار الصادر من المرتهن للراهن بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٢١ لمدة سنة ومن دعوى الايجار المضمومة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٢ فيكون وضع يد المستأنف على العين المرهونة ثابتا وليس هناك دليل على أن المستأنف تنازل عن وضع اليد وأعاد العين المرهونة للراهن ويكون مادفعت به المستأنف عليهما من بطلان الرهن لهذا السبب في غير محله . »

« وحيث ان القانون قد أوجب لصحة رهن الحيازة وضع المرهون في حيازة الدائن المرتهن ، ويقضي ببطلانه إذا رجع المرهون إلى حيازة راهنة . وإذا كان عقد الايجار يضع العين المؤجرة في حيازة المستأجر فإن ما أثبتته المحكمة من استئجار الراهن للعين المرهونة في يوم ٢ من سبتمبر سنة ١٩٢١ الذي حصل فيه رهنها كان واجبا أن يؤدي بها إلى القول بأن حيازة المرهون لم تنتقل أصلا إلى الدائن المرتهن أو على الأقل أنها رجعت على الفور إلى الراهن مما يوجب على أى حال الحكم ببطلان الرهن . لكنها استدلت بعقد الايجار على تقيض مدلوله ثم

السكة والحد الغربي للأرض المشفوع بها هو نصف السكة المذكورة فان الجوار بين الارضين يكون قائماً .

٢ — متى كان كل من صاحبي الارضين يملك نصف السكة الزراعية التي اتفقا على عملها على حسابهما ، وكان لكل منهما حق الارتفاع بالمرور فيها كلها ، فان كلا منهما في ارتفاعه بالمرور فيها إنما يستعمل حق ملكيته في النصف المجاور لأرضه وحق الارتفاق على النصف الآخر . ولا يوجد قانوناً ما يمنع من أن يكون الطريق المقرر عليه حق الارتفاق هو نفسه الذي يتوافر به الجوار .

٣ — إن وجود حق ارتفاع للغير على أرض الطريق الذي بين الارضين لا يمنع الجوار بينهما لأن حق الارتفاق على أرض لا يخرج هذه الأرض عن ملكيته لأصحابها بل هي تظل جزءاً من العقار المملوك لهم كما أن اشتراك الغير في الارتفاع بحق الارتفاق الذي للأرض المشفوعة أو المشفوع بها لا يحرم الشفيع من التمسك بهذا الحق للمطالبة بالشفعة ، لأن القانون لم يشترط أن يكون حق الارتفاق الذي على الأرض المشفوعة مقرراً لمصلحة أرض الجار دون غيرها أو أن يكون حق الارتفاق الذي على أرض الجار مقرراً لمصلحة الأرض المشفوعة وحدها .

٤ — إذا كان الثابت أن الأرض المشفوع بها تروى بمرور المياه من فتحة في ترعة إلى ساقية تابعة للأرض المشفوع فيها

٣٥٨

٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

شفعة :

١ — أرضان أصليهما على المشاع . إنشاء سكة بينهما على حساب القسمين ومملوكة لهما متعاقبة . حد الأرض المشفوع بها من جهة الغرب هو نصف هذه السكة . حد الأرض المشفوع فيها من جهة الشرق هو نصف هذه السكة أيضاً . قيام الجوار بين الارضين .

٢ — ملكية كل من صاحبي الأرض لنصف السكة التي بينهما . حق كل منهما في الارتفاع بالمرور فيها . كل منهما يستعمل حق ملكيته في نصف السكة وحق الارتفاق على النصف الآخر . لا مانع من أن يكون الطريق المقرر عليه حق الارتفاق هو هو ذاته الذي يتوافر به الجوار .

٣ — وجوب حق ارتفاع للغير على أرض هذه السكة . لا يمنع الجوار بين المقارين اشتراك الغير في الارتفاع بحق الارتفاق الذي للأرض المشفوعة أو المشفوع بها . لا يحرم الشفيع من التمسك بحق الارتفاق للمطالبة بالشفعة .

٤ — حق ارتفاع للأرض المشفوع بها بالرى من ساقية في الأرض المشفوع فيها . من أسباب الشفعة .

٥ — جار يملك على الشيوع . يجوز له طلب الشفعة ولو لم يشترك معه في الطلب باقي شركائه في الملك . احتمال زوال ملك الجار بالقسمة لا يؤثر في حق الشفعة . المناط في ذلك . كون الشفيع مالكا وقت بيع المقار المشفوع وبقاؤه مالكا حين الاخذ بالشفعة .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها هما في الأصل أرضاً واحدة مملوكة لشريكين على المشاع ثم قسمت قسمين بينهما سكة زراعية عملت على حساب القسمين ومملوكة لهما متعاقبة ، وكان الحد الشرقي للأرض المشفوع فيها هو نصف هذه

أولاً — أخطأ في التكييف القانوني
للحقوق المقررة على الطريق المتوسط للعقارين
المشفوع به والمشفوع فيه ، إذ هو لم يبحث
في ملكية هذا الطريق ، ولو أنه فعل لبان
للمحكمة أنه ملك لصاحبي العقارين مناصفة
بينهما لكل منهما نصفه مضافاً إليه حق
ارتفاع بالمرور على النصف الآخر . ثم أن
المحكمة إذ ذكرت في أسباب الحكم أن
نصوص عقد القسمة الذي بمقتضاها فرزت
أرض الشفعة عن الأرض المشفوع فيها
تدل على أن المتقاسمين قد اتفقا على إنشاء
الطريق الفاصل بين الأرضين لمنع الجوار —
قد ناقضت الثابت في الأوراق وخاصة عقد
القسمة ، ذلك لأن هذا العقد ينص صراحة
على أن نصيب السيدة جلييلة رزق الله مطر
(التي خلفتها السيدة هيلانه موركس مورثة
البائعين) حده الشرقي نصف السكة الزراعية
التي جعلت فاصلاً بين الطرفين . ونصيب
السيدتين وردة غبريال ومريم غبريال
(الطاعنة) حده الغربي نصف السكة الزراعية
المذكورة ، فالحد الفاصل بين النصيبين هو
إذن خط يقسم السكة الزراعية في منتصفها
وقد دلت عليه علامات مصلحة المساحة .
ومن ثم فشرط التلاصق في الجوار موقوف
وثمة مستند آخر يؤيد ذلك وهو عقد
الاتفاق المحرر في سنة ١٩٣٦ بين وكيل
السيدة هيلانه موركس والشيخ محمد سالم المقاول
في شأن إنشاء الطريق بين الأرضين ، وقد
جاء فيه أن عرض الطريق ثلاثة أمتار يؤخذ
نصفه من ملك السيدة هيلانه ونصفه الآخر
من ملك السيدتين وردة ومريم غبريال .
وقضلاً عما تقدم فقد جهلت المحكمة ملكية

ومنها إلى ساقية تابعة للأرض المشفوع بها
وأن أرض الساقية الأولى المجاورة للترعة
داخلة ضمن الأرض المبيعة ، فإن الأرض
المشفوع بها يكون لها ، والحالة هذه حق
ارتفاع على الأرض المشفوع فيها ذاتها لا على
الساقية وحدها مادامت الساقية متصلة بالأرض
والمياه التي تروى منه الأرض المشفوع بها
لا تصل إليها إلا بمرورها بالأرض التي بها
الساقية ثم يبررها .

ه — يجوز للجار الذي يملك على الشيوع
أن يطلب الشفعة ولو لم يشترك معه باقي
شركائه في الملك . وذلك لأنه إنما يملك نصيبه
في كل ذرة من العقار المشترك . ولا يؤثر
في ذلك احتمال أن تسفر القسمة فيما بعد عن
حرمانه من الجزء المجاور للعقار المشفوع ،
لأن القانون إنما يشترط أن يكون الشفيع
مالكا لما يشفع به وقت بيع العقار المشفوع
وأن يبقى مالكا له حين الأخذ بالشفعة ،
وبقاء الجوار ليس شرطاً لبقاء الاستحقاق
فإذا حصلت القسمة قبل القضاء للشفيع بالشفعة
ولم يختص بالجزء المجاور للعقار المشفوع سقط
حقه فيها إما إذا قضى له بها قبل حصول القسمة
فلا يهم زوال ملكه الذي يشفع به بعد ذلك
عن طريق القسمة أو عن أي طريق آخر .

المحكم

« من حيث ان الطاعنة تنعى على الحكم
المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون
وشابه القصور في تسببيه وخالف الثابت في
الأوراق ، وذلك لأنه .

أصابت وجه الحق في المسائل السابقة وتعرضت لهذا البحث خلصت منه إلى جواز الشفعة في هذه الحالة .

عن الوجه الأول

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه يقول فيما يختص بالطريق المتوسط بين العقارين المشفوع به والشفوع فيه » أن المحكمة تقرر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن هذا الطريق الذي نص عقد القسمة على انشائه بعرض ثلاثة أمتار وقال عن القسم الغربي أنه يحد من الشرق بالطريق الفاصل بين القسمين كما قال عن القسم الشرقي أنه يحد من الغرب بذلك - ترى المحكمة أنه لا يمكن في الوقت نفسه أن يعتبر هذا الطريق مكونا لحق ارتفاق المرور لكل من العقارين على الآخر وأن يكون مع ذلك مكونا للجوار غير مانع من التلاصق الذي يشترط فيه لتوفره سببا من أسباب الشفعة إذ فضلا عن أن البداهة تأبى أن يكون الشيء الواحد مكونا لسببين من أسباب الشفعة التي نص القانون صراحة على ضرورة توافرها وهما الجوار وحق الارتفاق فإن الذي تراه هذه المحكمة من مراجعة نصوص عقد القسمة أن الغرض الواضح لدى المتقاسمين كان تحاشي الاشتراك بقدر الامكان فوضع هذا الطريق فاصلا بين القسمين لمنع الجوار المتلاصق . . . وعلى ذلك يكون حق المرور غير مقصور على العقارين ويكون الطريق الفاصل بين هذين العقارين مانعا من الجوار الذي يشترطه قانون الشفعة ولا أهمية لما تثيره المستأنفة (الطاعنة) من أن ملكية الطريق باقية لملاك العقارين مادام قد تخصص فعلا للمرور

الطريق إذ أخرجه من ملك الطرفين ولم تنسب ملكيته إلى أحد وتأرجحت في بيان طبيعة الملكية القائمة قائلة أنها أقرب إلى العامة منها إلى الخاصة . وهذا لا شك قصور في تسبيب الحكم لا يتسنى معه استخلاص النتائج التي خلصت إليها المحكمة .

ثانياً — أخطأ الحكم فيما ذهب إليه من أنه يشترط لقبول الشفعة زوال جميع حقوق الارتفاق المقررة للغير على الطريق الفاصل ، وذلك بفرض وجود مرتفقين آخرين خلاف الشفيعه والشفوع منهم على هذا الطريق . ثم إنه خالف قواعد الإثبات بمجاراته المطعون ضده الأول فيما ادعاه من اشتراك ملاك آخرين في الانتفاع بحق ارتفاق المرور على الطريق دون أن يقدم دليلا على ذلك مع أن القواعد القانونية الصحيحة تقضى بتكليف صاحب الدعوى إثبات دعواه . وفضلا عن ذلك فقد جاء الحكم قاصرا لعدم بيانه المصدر الذي استخلص منه ذلك الاشتراك .

ثالثاً — أخطأ إذ جزأ العقار المشفوع فيه عند الكلام في ارتفاق الري من الساقية ، فقد قال إن حق الارتفاق واقع على ساقية القسم الغربي لآعلى الأرض ، مع أن حق الارتفاق هذا لا يتصور وجوده إلا على جزء من العقار المشفوع فيه لا على كل العقار . وهذا الذي قاله الحكم مخالف لنص المادة ١١ من قانون الشفعة .

رابعا — أغفل — نتيجة الأخطاء السابقة — الرد على ما أثاره المطعون ضدهم من أن الشريك على الشيوع لا يجوز له أخذ الأرض المجاورة للملكه الشائع بالشفعة ، ولو أن المحكمة

بمقتضى عقد القسمة ولأنتفاع الملاك العديدين الذين آلت إليهم بعض أجزاء العقار المقسوم»
«ومن حيث انه يبين من عقد القسمة المنوه عنه أن الأرضين المشفوع بها والشفوع فيها كانتا في الأصل على المشاع وأنه بمقتضى هذا العقد اختصت السيدة جليلة رزق مطر بالجهة الغربية من الأطيان ومساحتها ٢٢ سهم و ٩ قرايط و ٢٦ فدانا وأرضية الساقية المجاورة لترعة الجيارة المتداخلة بالجهة الشرقية من الأطيان ومساحتها ١٦ سهم فتكون جملة ما اختصت به ١٤ سهم و ١٠ قرايط و ٢٦ فدانا واختصت السيدتان وردة ومريم غبريال بالجهة الشرقية من الأطيان ومساحتها ٦ أسهم و ١١ قرايط و ٢٦ فدانا يستنزل منها ١٦ سهما مقدار أرضية الساقية المتداخلة بها والتي اختص بها الطرف الآخر فيكون صافي ما اختصتا به ١٤ سهما و ١٠ قرايط و ٢٦ فدانا . وجاء بعقد القسمة المذكور أن الحد الشرقي لنصيب السيدة جليلة رزق مطر نصف السكة الزراعية التي جعلت فاصلا بين أطيان الطرفين وأن الحد الغربي لنصيب السيدتين وردة ومريم غبريال نصف السكة الزراعية المذكورة . كما جاء بالعقد المذكور (ان السكة الزراعية التي اتفق على عملها حدا فاصلا بوسط الأطيان يكون عرضها ثلاثة أمتار وتعمل على حساب الطرفين مناصفة بخط معتدل من مصرف بحر طنا لغاية بناء العزبة ومن تاريخه يبدأ في عملها وإذا تأخر أحد الطرفين عن القيام بهذا العمل يكون للطرف الآخر الحق في عمل السكة المذكورة ومطالبة الطرف الذي يتأخر بنصف المصاريف حسب فواتير المكاول)

«ومن حيث انه يتضح مما تقدم أن المحكمة قد أخطأت فيما أوردته - على خلاف الثابت في الأوراق - من أن غرض المتقاسمين من انشاء الطريق هو منع الجوار بين القسمين ، كما أنها لم تكن مدققة فيما قالت من أن القسم الغربي يحد من الشرق بالطريق وأن القسم الشرقي يحد من الغرب بذلك الطريق . إذ أن عقد القسمة قد جاء فيه صراحة كما تقدم أن حد كل من القسمين هو نصف تلك السكة الزراعية . ومتى تقرر ذلك يسكون شرط الجوار متوافرا .

«ومن حيث انه عن الشرط الآخر الذي يتطلبه القانون لجواز الشفعة وهو وجود حق ارتفاق لاحدى الأرضين على الأخرى فانه متوافر أيضا على هذا الطريق المشترك لأنه متى كانت كل من صاحبي الأرضين يملك نصف السكة الزراعية التي انفق على عملها بعرض ثلاثة أمتار وكان لكل منهما حق الانتفاع بالمرور فيها كلها فيكون في انتفاعه بها بالمرور انما يستعمل حق ملكيته في النصف المجاور لأرضه وحق الارتفاق على النصف الآخر . ولا يوجد قانونا ما يمنع من أن يكون الطريق المقرر عليه حق الارتفاق هو نفسه الذي يتوافر به الجوار .

عن الوجه الثاني

«ومن حيث ان محكمة الاستئناف أقرت المحكمة الابتدائية فيما ذهبت اليه من أنه إذا كان حق الارتفاق مشتركا بين الشفيع والشفوع منه وآخرين فان الشفعة لا تحول دون بقاء حق الارتفاق لتعلق حق الغير به ومن ثم لا يتحقق الغرض من الشفعة وهو

دفع الضرر عن الشفيع ولا يكون هناك ما يبرر القضاء بها » وقالت انه « لا يقلل من أهمية ذلك ما أشارت اليه المستأنفة (الطاعنة) في مذكرتها من أن هذا الاشتراك مقصور على ملاك الأعيان التي كانت في الأصل شائعة وحصلت قسمتها فانتقلت ملكية أجزاء منها الى ملاك آخرين فإن هذا لا يغير من الواقع شيئا وهو أن الطريق ينتفع به عدة ملاك وان الشفعة لا تزيل الضرر الحاصل من هذا الانتفاع . وبعد أن أقرت المحكمة الابتدائية فيما ذهبت اليه أيضا من أنه لا يمكن في الوقت نفسه أن يعتبر الطريق مكونا لحق ارتفاق المرور لكل من العقارين على الآخر وأن يكون مع ذلك مكونا للجوار - وقد سبق بيان وجه الخطأ في ذلك - أضافت » ولا أهمية لما تثيره المستأنفة (الطاعنة) من أن ملكية الطريق باقية للملاك العقارين مادام قد تخصص فعلا للمرور بمقتضى عقد القسمة ولا انتفاع الملاك العديدين الذين آلت اليهم بعض أجزاء العقار المقسوم .

« ومن حيث ان هذا الذي ذكره الحكم غير صواب فإن وجود حق ارتفاق للغير على أرض الطريق لا يمنع الجوار ، لأن حق الارتفاق لا يخرج الأرض عن ملكية أصحابها ، بل هي تظل جزءا من العقار . فإذا زالت الحاجة إلى الطريق لسبب من الأسباب زال معها حق الارتفاق . وإذا لم تزل الحاجة وبقي حق الارتفاق فإن الشفيع يحل محل المالك ويتلقى عنه الأرض محملة به . كما أن اشتراك الغير في الانتفاع بحق الارتفاق الذي للأرض المشفوعة أو المشفوع بها لا يحرم

الشفيع من التمسك بحق الارتفاق للمطالبة بالشفعة ، لأن القانون لم يشترط أن يكون حق الارتفاق الذي على الأرض المشفوعة مقررا لمصلحة أرض الجار دون غيرها أو أن يكون حق الارتفاق الذي على أرض الجار مقررا لمصلحة الأرض المشفوعة وحدها .

عن الوجه الثالث

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قال بصدد هذا الوجه « انه فيما يتعلق بحق ارتفاق الرى فإنه بالرجوع إلى انذار الشفعة يتبين أن المستأنفة ذكرت عنه (أن رى الأطيان المبيعة وأطيان المطالبة واحد بواسطة فتحة على ترعة الجيارة) كما تبين من الاطلاع على عقد القسمة أن الطرفين المتقاسمين قد تركا فتحة الرى شاملا لكلا النصيبين ولكنهما خصا كل قسم بساقية ولما كانت الساقيتان واقعيتين في القسم الشرقى فانهما أضافا ملكية الساقية القبلية إلى القسم الغربى ، وهذا أوضح دليل على رغبتهما الأكيدة في تحاشي الشيوع حتى لا يكون للقسم الغربى حق ارتفاق على القسم الشرقى بل أن مياهه تمر من ساقيته وهذا واضح تمام الوضوح في الرسم المقدم بمذكر المستأنفة . وكل ما هنالك أن مياه الساقية البحرية المخصصة للقسم الشرقى تمر من الساقية القبلية التابعة للقسم الغربى فإن صح أن هنالك حق ارتفاق فإنه يكون واقعا على ساقية القسم الغربى لا على الأطيان نفسها وبما أن قانون الشفعة لم ينص إلا على حق ارتفاق للعين المشفوعة فيها على العين المشفوع بها أو العكس فلا يكون حق الارتفاق على إحدى منافع العين من أسبار الشفعة .

المحكمة

« حيث ان محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تفسير المادة ٣١٨ من قانون التجارة إذ فسرهما في حدود المعنى العام للفظي (دائن مرتين) مع أن الرأي الصحيح هو أن هذه المادة قصدت الحالة التي يكون فيها الشيء المرهون ملكا للمدين لا للغير والثابت من أوراق الدعوى أن الدين كان بمقتضى سند اذني خال من أى ضمان أو كفالة من الغير فاذا ما جاء أجنبي عن هذه العلاقة وكفل المدين ورهن للدائن عقارا اضمأن الوفاء بغير تدخل من المدين كان غير ممكن وصف الطاعن بأنه مدين رهن ثم أن انتقال ملكية العقار المرهون إلى الطاعن بعد ذلك بطريق الهبة لا يجعله في حكم المدين الرهن وإنما يكون للدائن حق التتبع على العين المرهونة فقط ، ومع ذلك فإن المنزل المرهون قد نزلت ملكيته من أجل دين على مورث الواهبتين وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انعدام الحق الموهوب وجميع أثاره وبذلك يصبح الطاعن مدينا عاديا لا مدينا راهنا .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيده محكمة الاستئناف أخذا بأسبابه قال إن المطعون ضده استند إلى أن المادة ٣١٨ من قانون التجارة تنص على أنه لا يسرى عليه محضر الصلح لأنه دائن مرتين وقدم عقدا رسميا محررا أمام الموظف المختص في محكمة طنطا الابتدائية الشرعية في ٢١ من مارس سنة ١٩٣٢ بمقتضاه وهبت المدعى عليهما الثانية والثالثة (الأختان المذكورتان) إلى أخيهما المدعى عليه الأول (الطاعن) المنزل

٣٥٩

٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

تفليس :

١ — إشهار إفلاس المدين . تصالحه مع الدائنين على أن يتخلى لهم عن جميع أمواله مقابل إبرائه من الديون . التصديق على هذا الصلح . دائن مرتين العقار رهنه غير المدين وفاء لدينه . أبولة هذا العقار إلى ملك المدين بالهبة قبل الصلح . عدم سريان الصلح على هذا الدائن الذي لم يتدخل طرفا فيه . في عمله . (المادة ٣١٨ تجارى)

٢ — نزع الدائن ملكية هذا المنزل لدين سابق على حق الدائن المرتين كان في ذمة الواهب مالكة الاصيل . لا تأثير له في موقف الدائن من التفليسة حيال الصلح مع الدائنين .

المبادئ القانونية

١ — إذا أشهر المدين إفلاسه وتصلح مع دائنيه على أن يتخلى لهم عن جميع أمواله مقابل إبرائه من الديون وصدق على محضر هذا الصلح ، وكان أحد الدائنين لم يتدخل في هذا الصلح لأن العقار الذي رهنه أختا المدين وفاء لدينه قد آل إلى المدين بالهبة قبل الصلح فإن هذا الصلح لا يسرى عليه هذا القرار عملا بالمادة ٣١٨ من القانون التجارى .

٢ — إنه بفرض حصول نزع ملكية المنزل المرهون لدين سابق على حق الدائن المرتين كان في ذمة مورث الأختين الراهنتين والواهبتين فإنه لا تأثير لذلك في موقف الدائن من التفليسة حيال الصلح مع الدائنين مادامت العين كانت في ملك المدين وقت انعقاد الصلح .

للمدين قبل انعقاد الصلح مع الدائنين .
 « وحيث انه عن قول الطاعن أن المنزل
 المرهون قد نزع ملكيته لدين سابق على
 حق الدائن المرتهن كان في ذمة مورث
 الأختين الراهنتين والواهبتين وأن هذا من
 شأنه أن يؤدي إلى زوال العين المرهونة
 وصيرورة الدائن المرتهن دائنا عاديا فإنه على
 فرض صحة حصول نزع الملكية فلا تأثير
 لذلك في موقف المطعون ضده من التفليسة
 حيال الصلح مع الدائنين متى كانت العين
 في ملك المدين وقت انعقاد الصلح .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن .

(ملن محمد عقل محمد أفندي ومضر ضده الاستاذ
 السيد معوض الباز ضد الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى رقم
 ١١٣ سنة ١٣ ق . بالهيئة السابقة)

٣٦٠

٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

بيع . حق المشتري في حبس الثمن إلى أن يزول
 السبب الذى يخشى منه نزع ملكية المبيع . تقديم البائع
 كفالة . وجوب دفع الثمن وإلا كان للبائع حق طلب الفسخ .
 إنذار المشتري بإيداع الثمن بالخزانة مقابل تطهير العين من
 الحقوق . كفاالة كافية توجب عليه إيداع الثمن . استخراج
 شهادة عقارية تدل على أن العين مثقلة بدين تزيد على الثمن
 وأنه حصلت جملة تنسيبات لنزع الملكية . لا تمد عذرا
 لحبس الثمن .

(المادتان ٢٣١ و ٣٣٢ مدنى)

المبدأ القانوني

إن القانون إذا جعل للمشتري . في حالة
 ظهور سبب يخشى منه نزع ملكية المبيع ،
 حق حبس الثمن إلى أن يزول هذا السبب
 قد ألزمه بدفع الثمن متى طلبه البائع وقدم له
 كفاالة ، فإن هو لم يدفع الثمن بعد ذلك كان

المرهون للمدعى (المطعون ضده) واشترط
 في عقد الهبة أن الموهوب له مكلف بسداد
 الرهن الموقع على المنزل المرهون وسجل هذا
 العقد في ٢١ من مارس سنة ١٩٣٢ بسجل
 تصرفات المحكمة المذكورة كما قدم المدعى
 خطابا من سنديك التفليسة تاريخه ٢٤ من
 يونية سنة ١٩٤٢ يفيد انه لم يدخل في الصلح
 لأنه دائن مرتهن لمنزل بكسفر الشيخ » ثم قال
 الحكم بعد ذلك « وحيث انه ثبت من عقد
 الهبة السالف ذكره أن المدعى عليه الأول
 قبل هبة المنزل المرهون على أن يسدد دين
 الرهن للمدعى وذلك قبل الحكم بالتصديق
 على الصلح ولذا فقد أقر المدعى عليه الأول
 صراحة للمدعى بأنه دائن مرتهن للمنزل
 المملوك له وهذا الاقرار جعل عقد الرهن
 نافذا عليه ويعتبر المدعى عليه الأول راهنا
 للمنزل من جديد للمدعى الذى يحق له
 قانونا التمسك بنص المادة ٣١٨ من القانون
 التجارى . . . »

« وحيث انه يبين مما تقدم أن الحكم
 المطعون فيه قد بنى على أنه كان من حق
 المطعون ضده عملا بحكم المادة ٣١٨ تجارى
 أن لا يتدخل في الصلح بعد أن أصبح مدينه
 مالكا للمنزل المرهون لضمان وفاء الدين
 وهذا النظر سليم تبرره أوراق الدعوى التى
 استند اليها الحكم المطعون فيه .

« وحيث ان المحكمة لا ترى بعد ذلك
 محلا للتعريض إلى مازاده الحكم المطعون فيه
 وهو أن المادة ٣١٨ تجارى تسرى أيضا على
 حالة ما إذا كان العقار المرهون مملوكا لغير
 المدين — لا ترى محلا لذلك مادام الثابت في
 الدعوى هو أن العين المرهونة كانت مملوكة

للبيع الحق في طلب فسخ البيع فاذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن المشتري قد تسلموا العين المبيعة ولم يدفعوا سوى جزء من الثمن حتى استحق عليهم القسط الثاني منه ، وكان هذا البيع ملحوظا فيه وفاء الديون التي على العين المبيعة من الثمن ، ثم أنذرهم البائع بإيداع الثمن خزانة المحكمة على أن يستحضر الدائنين المسجلين ويوفيهم ديونهم مقابل تطهير العين المبيعة من حقوقهم عليها ومع ذلك لم يودعوا فطلب البائع فسخ البيع فقضت المحكمة برفض هذا الطلب مؤسسه حكما على مجرد أن المشتري استخرجوا في نفس الشهر الذي حصل فيه البيع شهادة عقارية دالة على أن العين المبيعة كانت مثقلة باثني عشر تسجيلا رتب على ألقى جنيته وأن هذه الشهادة اشتملت جملة تنبيهات عن نزع ملكية العين وأن هذه الحالة تشفع للمشتري في حبس الثمن لمثل خطر نزع الملكية . فهذا القضاء يكون مخالفا للقانون .

ان الإيداع بالخزانة هو خير كفالة يمكن أن تحبس لدى المشتري ، فعليه متى طلب اليه ذلك أن يودع الثمن مع اشتراط تطهير العين المبيعة من التسجيلات قبل صرفه للبائع . ولا يعد عذرا في حبس الثمن أن تكون الديون زائدة عليه مادام المشتري غير مطلوب منه أن يودع أكثر من الثمن ومادام هو ليس له أن يطلب أكثر من تطهير العين قبل صرف الثمن إلى البائع فانه

لما كان الإيداع بالخزانة خير كفالة يمكن أن يطالب بها المشترون كان من الواجب عليهم إيداع الثمن مع اشتراط تطهير العين من التسجيلات قبل صرفه للبائعين . إذ القانون لم يجعل لهم بعد ذلك عذرا في حبسه ، بل إن استمرار حبسه في هذه الحالة يعد امتناعا بغير حق عن دفعه ويكون للبائع حق طلب فسخ البيع . ولا يعد عذرا في حبس الثمن أن تكون الديون زائدة عليه فانه لم يكن مطلوبا من المشتري أن يدفعوا أكثر من الثمن ولم يكن لهم أن يطلبوا أكثر من تطهير العين قبل صرف الثمن إلى البائع وإذن فإذا قضى الحكم في هذه الحالة برفض طلب البائع فسخ البيع مؤسسا ذلك على مجرد أن المشتري استخرجوا في نفس الشهر الذي حصل فيه البيع شهادة عقارية تدل على أن العين المبيعة كانت مثقلة باثني عشر تسجيلا عن ديون فاقت ألقى جنيته وأن هذه الشهادة شملت جملة تنبيهات عن نزع ملكية العين وأن هذه الحالة تشفع للمشتري في حبس الثمن لأن الخطر من نزع الملكية مائل فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

د حيث ان مما ينهاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه بني على أن المشتري كان لهم حق حبس الثمن طبقا للمادة ٣٣١ من القانون المدني ، ولما كان الثابت بالحكم أن مجموع الديون التي على العين في يوم البيع كان مساويا للثمن وأن المشتري تسلموها فعلا وانتفعوا

البائع وقدم للمشتري كفالة (مادة ٣٣١ مدني) فان لم يدفع المشتري الثمن بعد ذلك كان للبائع الحق في طلب فسخ البيع (مادة ٣٣٢ مدني) .

« وحيث ان الثابت بوقائع الدعوى هو أن المشتريين قد تسلموا العين المبيعة منذ أول يناير سنة ١٩٣٧ ولم يدفعوا من الثمن سوى ١٤٠ ج واستحق عليهم القسط الثاني من الثمن في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ وكان ملحوظا في البيع وفاء الديون التي على العين المبيعة من الثمن . فلم يكن لهم حق في حبسه بحجة التخوف من خطر نزع الملكية بعد أن أُنذروا في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بإيداع الثمن خزانة المحكمة على أن يستحضر البائعان الدائنين المسجلين ويوفياهم ديونهم مقابل تطهير العين المبيعة من حقوقهم عليها . ولما كان الايداع بالخزينة خير كفالة يمكن أن يطالب بها المشترون فقد كان واجبا عليهم إيداع الثمن مع اشتراط تطهير العين من التسجيلات قبل صرفه للبائعين إذ لم يجعل لهم القانون بعد ذلك عذرا في حبسه ويجب أن يعد استمرار حبسه والحالة هذه امتناعا بغير حق عن دفعه مما يجعل للبائعين الحق في طلب فسخ البيع . ولا يمكن أن يعد عذرا في الحبس زيادة الديون على الثمن لأنه لم يكن مطلوبا من المشتريين أن يدفعوا أكثر من الثمن ولم يكن لهم أن يطالبوا أكثر من تطهير العين قبل صرف الثمن إلى البائعين وهو ما شرطوه فعلا بمحضر الايداع الذي لم يحرره إلا أخيرا في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ قبيل صدور الحكم المطعون فيه ولم يكن الايداع ليضر بهم وهم ينتفعون بالمبيع .

بها من يومئذ وأنه واضح بعقد البيع أن وفاء الديون يكون من الثمن فليس لهم والحالة هذه الحق في حبسه وتكون المحكمة قد أخطأت ، ثم هي قد أغفلت أيضا الانذارات الثلاثة الموجهة إلى المشتريين بدفع الثمن أو إيداعه . خزانة المحكمة لا مكان إيفاء الديون وتطهير العين ولم تتحدث عنها في حين أنها قاطعة في أن حبس الثمن سنوات عديدة كان بغير حق ومثبتة لحق الباعين في الفسخ طبقا للمادة ٣٣٢ من القانون المدني .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع وبرفض طلب فسخه أسس ذلك على « أن المشتريين استخرجوا شهادة عقارية تدل على أنه الى تاريخ استخراجها في ٢١ من يناير سنة ١٩٣٧ كانت العين المبيعة مثقلة باثني عشر تسجيلا عن ديون فاقت ألني جنيه وقد شملت هذه الشهادة جملة تنبيهات عن نزع ملكية العين وأن هذه الحالة تشفع للمشتريين في حبس الثمن لأن الخطر من نزع الملكية مائل بجلاء وانهم استخرجوا الشهادة في نفس الشهر الذي حصل فيه البيع حتى إذا ما كشفت لهم عن حالة العين وما عليها من حقوق حبسوا الثمن استنادا إلى ما يحوله لهم القانون في مثل هذه الأحوال وأن مسلك المشتريين سليم لا غبار عليه سواء من ناحية الوقائع أو من ناحية القانون فلا يجوز أن يقضى عليهم بفسخ العقد الأمر الذي لا يسوغ إلا إذا ثبت أن هناك خطأ من جانبهم »

« وحيث ان القانون إذ جعل للمشتري في حالة ظهور سبب يخشى منه نزع ملكية المبيع — حق حبس الثمن إلى أن يزول السبب فانه قد ألزمه بدفع الثمن متى طلبه

الفصل لا يرجع إلى المصلحة العامة ولا إلى ذات الموظف كان الفصل في هذه الحالة إجراء مخالفاً للقانون وحققت به مسئولية الحكومة . وإذن فالموظف الذي تحيـله الحكومة إلى المعاش لالسبب قائم به دعا إلى هذه الإحالة بل لمجرد مقارنة سن التقاعد المقررة قانوناً تقع إحالته مخالفة للقانون إذ القانون قد تولى تقدير سن التقاعد التي تتحقق بها المصلحة العامة عادلاً في ذلك مصلحة الحكومة بمصلحة الموظفين فلا يكون للحكومة أن تخالفه وترد عليه تقديره بخفضها السن التي قررها للتقاعد وإحالة الموظف إلى المعاش قبل بلوغه هذه السن .

المحكم

« حيث ان الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد بني على أن قرار مجلس الوزراء بإحالة الطاعن إلى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد وقع صحيحاً في حين أنه مخالف لقانون المعاشات الذي جعل التقاعد عند بلوغ الموظف الستين من عمره لا قبلها . والثابت بالحكم أن السبب الذي بني عليه قرار مجلس الوزراء بإحالة الطاعن وآخرين من موظفي الداخلية إلى المعاش هو مجرد مقارنة سن التقاعد مما يبين منه أن الحكومة أرادت خلافاً للقانون تخفيض السن المقررة قانوناً للتقاعد ولا يمكن أن يشفع لها في ذلك أنها تملك لداع من المصلحة العامة إحالة الموظف إلى المعاش قبل بلوغه هذه السن فان المصلحة العامة فيما يتعلق بسن التقاعد قد قدرها القانون ولا يمكن إجراء تعديل في

« وحيث انه متى كان ذلك كذلك فان الحكم المطعون فيه — إذ قال بحق المشتري في حبس الثمن وعلى ذلك القول أسس قضاءه — يكون قد خالف القانون .

« وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى .

(طعن محمد طه محمد وآخر وحضر عنهم الاستاذ عبد الرحمن الرافعي ضد أحمد إبراهيم حسن وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد حسن رقم ٢٠ سنة ١٤ ق ١ بالمجلس السابق)

٣٦١

٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

موظفون . حق الحكومة في إحالة الموظف إلى المعاش قبل بلوغ سن التقاعد . إنما يقوم على اعتبارات أساسها المصلحة العامة . الحكومة غير ملزمة ببيان أسباب الفصل . تبين هذه الأسباب من القرار الصادر بالفصل . خضوع هذا العمل لتقدير المحاكم . إحالة الموظف لمجرد مقارنة سن التقاعد . مخالفة للقانون .

المبدأ القانوني

للحكومة الحق في إحالة الموظف إلى المعاش قبل بلوغه السن المقرر للتقاعد عن الخدمة ، ولكنها لا تملك ذلك إلا لاعتبارات راجعة إلى المصلحة العامة ولأسباب جدية تكون قائمة بذات الموظف المراد إبعاده عن الخدمة . ولئن كانت الحكومة غير ملزمة ببيان أسباب الفصل إلا أنه متى كانت هذه الأسباب متينة من القرار الصادر به فانها تكون خاضعة لتقدير المحاكم .

فاذا كان السبب الذي من أجله وقع

هذا التقدير إلا بقانون كذلك .

« وحيث ان سن التقاعد عن الخدمة المقررة في القانون المعامل به الطاعن هو الستون سنة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن أقيم على أن الحكومة لها الحق المطلق في فصل الموظفين من الخدمة قبل بلوغهم سن التقاعد لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة وأن الطاعن لم يقدم الدليل على أن فصله يرجع الى سبب آخر .

« وحيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أحيل الى المعاش بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ الذي وافق فيه على مذكرة من اللجنة المالية بشأن ثمانية من الموظفين بوزارة الداخلية منهم الطاعن . وهذه المذكرة تقول : « تلقت اللجنة المالية طلبات من وزارة الداخلية ترمي الى إحالة بعض موظفيها الى المعاش ممن قاربوا السن القانونية على أن يمنحوا بعض امتيازات كإضافة مدة الى سنى خدمتهم أو زيادة ما يعود اليهم من المعاش وقد بحثت اللجنة المالية هذه الطلبات فرأت الموافقة على البعض منها وتعديل البعض الآخر وفيما يلي بيان تفصيلي بكل طلب وما رأيته اللجنة بشأنه » وبلي ذلك أسماء الموظفين الثمانية ورابعهم الطاعن وكان طلب الوزارة بشأنه ضم المدة اللازمة ليستحق ثلاثة أرباع المعاش الكامل وهي سنة وشهر فيصبح معاشه ٥٠٠ مليم و٤ جنيه أي بزيادة ١٧٠ مليم و ١ جنيه شهريا وكان رأي اللجنة الموافقة على ما طلبته الوزارة .

وقد وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ على رأي اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

« وحيث ان للحكومة الحق في فصل الموظف وإحالة الى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد عن الخدمة المقررة في القانون ولكنها لا تملك هذا الحق إلا لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية تكون قائمة بذات الموظف المراد إبعاده عن الخدمة . وان كانت الحكومة غير ملزمة ببيان أسباب الفعل إلا أنه متى تبينت هذه الأسباب من القرار الصادر به فإنها تكون خاضعة لتقرير المحاكم فإذا كان السبب الذي من أجله وقع الفصل لا يرجع الى المصلحة العامة ولا الى ذات الموظف كان الفصل والحالة هذه إجراء مخالفا للقانون وحققت به مسؤولية الحكومة .

« وحيث انه يتجلى من مذكرة اللجنة المالية تلك عدم وجود سبب قائم بالطاعن عن ادعائه الى إحالة الى المعاش كما يتضح أن للسبب الذي بنيت عليه هذه الحالة انما هو مجرد مقاربتة سن التقاعد المقررة قانونا ولما كان القانون قد تولى تقدير سن التقاعد التي تتحقق بها المصلحة العامة عادلا في ذلك مصلحة الحكومة بمصلحة الموظفين فليس للحكومة أن تخالف القانون وترد عليه تقديره بخفضها السن التي قررها للتقاعد ولا يكون لها حق في إحالة الطاعن الى المعاش قبل بلوغه هذه السن .

« وحيث انه لما تقدم تكون إحالة الطاعن الى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد عن الخدمة قد وقعت باطلا والحكم المطعون فيه إذ قال

ليرغمهم على قبوله بل لقد كان لهم حق الاعتراض عليه قانونا ، وما داموا هم قد تابعوه وتصرفوا في أنصبتهم على التحديد كما فعل هو فإن تصرفهم هذا يدل على رضائهم بهذه القسمة الفعلية التي تمت بفعل جميع الورثة على السواء .

المحكم

« حيث ان محصل أسباب الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن الورثة بتصرفهم في حصصهم في الأطنان على التحديد قد أجازوا تصرفات فكتوريا بطرس زوجة المورث أي أن تصرفهم على هذه الصورة هو بمثابة اقرار لقسمة اتفاقية بين جميع الورثة أن الحكم إذ اعتبر هذا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وذهب في استنتاجه مذهباً غير مقبول — ذلك أن البيع الذي يصدر بالتحديد من شريك على الشيوع سواء كان بقدر حصته أو بأزيد منها لا يتقرر مصيره إلا بالقسمة فان وقع المبيع في حصة البائع نفذ بقدر نصيبه . وبما أن الثابت من وقائع الدعوى أنه لم تحصل قسمة بين الورثة والست فكتوريا لا اتفاقاً ولا قضاء بل بالعكس فقد ظل الورثة متمسكين بحالة الشيوع بعد أن وقعت جميع تصرفات الست فكتوريا على التحديد كما هو مستفاد من الدعوى التي رفعها الورثة البالغ ضد مرزبان مبروك المشتري من الست المذكورة ومن دعوى الاستحقاق التي وقعها الورثة ضد فولي حسن فقد طلب الورثة في الدعوى الأولى الحكم لهم بنصيبهم فيما تصرف فيه البائعة ، وفي الدعوى الثانية قبلوا باعتبار حصة

بأنها وقعت صحيحة ثم أسس على ذلك القول قضاءه برفض دعوى الطاعن يكون مخالفاً للقانون .

(طعن إبراهيم السيد بك وحضر عنه الاستاذ محمد زهير جرائه ضد وزارة الداخلية وحضر عنها الاستاذ محمد سامي مازن رقم ٢٩ سنة ١٤٤٤ ق « بالهيئة السابقة »)

٣٦٢

٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

قصة . تصرف أحد الورثة بالبيع في نصيبه محمداً في الأطنان المختلفة عن المورث . متابعه باقي الورثة إياه في بيع أنصبتهم . تسلم المشتري منهم ما اشتروه ورضعهم اليد عليه . كل على ما اشتراه محمداً . قسمة فعلية بين جميع الورثة تمت بفعلهم جميعاً .

المبدأ القانوني

إذا طلب بعض الورثة تثبيت ملكية نصيبه شائعاً ، وتبينت المحكمة من تقرير الخبر الذي ندب في الدعوى أنه بعد أن تصرف أحد الورثة في جزء محدود من الأطنان المختلفة عن المورث تصرف سائرهم بالبيع في أنصبتهم محددة كذلك وتسلم المشترون منهم ما اشتروه ووضعوا اليد عليه محمداً ، وأصبحوا هم جميعاً لا يملكون شيئاً في هذه الأطنان ، ثم رأت أن تصرف سائر الورثة على هذه الصورة فيه إجازة لما تصرف فيه ذلك الوارث وأن هذا التصرف وقع صحيحاً لأنه كان في حدود القدر الذي يملكه بالميراث ، ولذلك قضت برفض الدعوى ، فقضاؤها سليم . ولا يمنع من صحة هذا النظر أن يكون تصرف من عدا الوارث الأول لاحقاً لتصرفه لأن تصرفه هذا ما كان

لتصرف الست فكتوريا بطرس و كانوا فيه مرغمين اذعانا للأمر الواقع لأن تصرفات هذه الأخيرة ما كانت لترغهم على قبولها وقد كان لهم حق الاعتراض عليها قانونا أما وأنهم تابعوها وتصرفوا في أنصبتهم على التحديد كما فعلت هي فإن تصرفهم هذا يدل على رضاهم بهذه القسمة الفعلية التي تمت بفعل جميع الورثة على السواء .

« وحيث انه ظاهر مما تقدم أن الحكم أقيم على أساس سليم من القانون ولا محل بعد ذلك للتحديث عما يشي به الطاعنون خاصة بما كان من موقفهم في الدعويين اللتين أشاروا إليهما ولا بحقوق المشتريين والتفاضل بينهم ومن ثم يكون الطعن على غير أساس .

(طعن بشرى يعقوب جرجس هاشم أفندي وآخرين وحضر عنهم الأستاذ فرهد زنا نيري ضد الشيخ سلامه مصطفى حسين وحضر عنه الأستاذ عمر عمر وعبد الفتاح وجاني رقم ٣٩ سنة ١٤٤٤ ق « بالهيئة السابقة »)

٣٦٣

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

- ١ — إثبات . قضاء محكمة النقض بطلان تقرير خبير بناء على أنه قد رجع الاطيان المتنازع على ريعها دون أن يماينها . اعتماد محكمة الاستئناف عند نظرها الدعوى من جديد على بعض ما أثبتته هذا الخبير في محاضر أعماله متعلقا بأوراق الخصوم . لا يقدح في حكمها .
- ٢ — حكم تمهيدى بتعيين خبير . عدم تنفيذه بتعيين خبير آخر بعد انقضاء بطلان تقرير الخبير المعين امتثالا إلى ظروف طرأت بعد صدور الحكم وأوراق قدمت بعد وجدت فيها المحكمة ما يثبت عن تنفيذ حكمها . لا تثريب على المحكمة في ذلك .

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كانت محكمة النقض قد قضت بطلان تقرير الخبير المعين في الدعوى بناء

فكتوريا منحصرة على الشيوخ في الجهات التي تصرفت فيها اذعانا للأمر الواقع . وعلى ذلك فقد تصرفوا في حصصهم في باقي الأطيان مرغمين وليس في هذا إقرار لأية قسمة أو لأي تصرف لأن تصرفاتهم وقعت بعد أن تمت جميع تصرفات الست فكتوريا — ولا يمكن الأخذ بنظرية الحكم المطعون فيه بحصول قسمة ضمنية لأن مؤداها اجراء تفاضل بين المشتريين وليس في وسع بعض الشركاء على الشيوخ اذا تبين لهم أن واحدا منهم تصرف عدة تصرفات تزيد على مقدار نصيبه أن يحترموا بعضها ويعترضوا على البعض فيفاضلون بين المشتريين وهم ليسوا بخصوم في الدعوى .

« وحيث انه ظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة تبينت من تقرير الخبير الذي ندب في الدعوى أن جميع الورثة تصرفوا بالبيع في أنصبتهم على التحديد في الأطيان المخلفة عن مورثهم يعقوب جرجس هاشم وتسلم المشترون منهم ما اشتروه ووضعوا اليد عليه محددًا وأصبحوا لا يملكون شيئًا في هذه الأطيان — ورأت المحكمة أن تصرف الورثة على هذه الصورة فيه إجازة لما تصرفت فيه الست فكتوريا بطرس البائعة للمطعون ضده وان تصرفها هذا وقع صحيحا لأنه كان البيع الأول الذي صدر منها في حدود القدر الذي كانت تملكه ميراثا عن زوجها يعقوب جرجس هاشم .

« وحيث ان ما أثبتته الحكم من إجازة الورثة لتصرف كل منهم في نصيبه محددًا يدل على أن قسمة فعلية تمت بين جميع الورثة ولا سبيل للاعتراض الذي يبديه الطاعنون من أن تصرفهم على التحديد كان لاحقا

على أنه قدر ريع الأطيان دون أن يعاينها فإن هذا لا يمنع محكمة الموضوع عند نظر الدعوى من جديد من الاستناد إلى ما أثبتته هذا الخبير في محاضر أعماله متعلقا بأوراق الخصوم وما رآه في أمر آخر لم يكن تقريره معيبا فيه وهو تعيين مساحة الأطيان . وخصوصا إذا كان الحكم يستقيم في ذلك على أسباب أخرى كافية ومنتجة ولم تكن إشارته إلى رأى الخبير إلا من باب التزيد .

٢ — إذا قضى بطلان تقرير الخبير ثم لم تر المحكمة الالتجاء إلى خبيرا آخر نظرا إلى ظروف طرأت بعد صدور الحكم التمهيدى الصادر بتعيين الخبير وإلى ما وجدته في أوراق قدمت وفي سائر المستندات المقدمة في الدعوى مما يعينها على الكشف عن الحقيقة ويغنيها عن تنفيذ الحكم بتعيين خبير آخر غير الذى أبطل تقديره فلا تثريب عليها المحكم.

« حيث ان الطاعن يستند في طعنه إلى خمسة أسباب . أولها — أن الحكم المطعون فيه بنى في مسألتى المساحة والريع على تقدير الخبير مصطفى أفندى على الذى قضت محكمة النقض في حكمها الأول ببطلانه واستبعاده وثانيها — أن المحكمة اعتبرت مساحة الأطيان المرقوفة ٤ س و ٨ ط و ٣٠٣ ف استنادا إلى أن كشف حساب الطاعن عن سنة ١٩١٩ جاء فيه أن الأطيان وقفا وملكا هي ٤ س و ١٦ ط و ٣٠٨ ف وأن المستخرج الرسمى المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ يدل

على أن الأطيان الملك هي ٨ ط و ٦ ف وهذا القول يصطدم مع دليلين رسميين قاطعين في الدعوى أولها كتاب الوقف ذاته الذى جاء فيه أن الأطيان الموقوفة هي ١٦ س و ٢٢ ط و ٢٨٨ ف والآخر أن المطعون ضدها قالت في صحيفة دعواها كما جاء في الحكم المطعون فيه أن الواقف ترك ٣٢٥ ف منها ٢٩٠ ف وقف والباقي تركه ، وهذا يدل على أن الأطيان الملك هي ٣٥ ف لا ٨ ط و ٦ ف والملك شيء والتكليف شيء آخر ، وفضلا عن ذلك فإن كشف حساب سنة ١٩١٩ لم يكن مقدما في الدعوى وقالت المحكمة ما قالته عنه نقلا عن تقرير مصطفى أفندى على الخبير الذى أبطل ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه وإن كان قد أورد في الكشف المذكور أن الأطيان وقفا وملكا هي ٣٠٨ ف إلا أنه ذكر تفصيل كل مقدار على حدة وأن الأطيان الموقوفة هي ١٦ س و ٢٢ ط و ٢٨٨ ف وأنه فضلا عن ذلك فإن الحكم الابتدائى قد اعتبر الأطيان الموقوفة ١٦ س و ٢٢ ط و ٢٨٨ ف والمطعون ضدها لم تستأنف هذا الحكم . والثالث — أن أخاه مورث المطعون ضدها أرسل له خطابا مؤرخا في ٧ من سبتمبر سنة ١٩١٨ يقول له فيه انه من مصلحتهما ومصلحة الوقف أن يؤجر (الطاعن) الأطيان الموقوفة وغير الموقوفة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات من سنة ١٩١٩ بأجرة لغاية ستة جنيهاً . ثم اتفقا على جعل الأجرة ٥٠٠ مليم و ٥ ج بالضبط ونفذ العقد باتفاق الطرفين وجرت المحاسبة بينهما عن سنة ١٩١٩ على هذا الأساس وكشف حساب هذه السنة كان مودعا في ملف الدعوى رقم

٩٠٥ سنة ١٩١٩ كلى مصر التى ضمت
للاوراق ثم أرسلت للدفترخانة والاتفاق
المذكور ملزم لطرفية سواء كان توكيلا
بالإيجار أو إيجارا أو اتفاقا وديا لمنظم
علاقتهما وهما المستحقان الوحيدان فى الوقف
فتكون المحكمة قد أخطأت فى عدم الأخذ
بهذا الخطاب . والرابع - أن هناك حكما
تمهيدا بتعيين خبير ولما أن قضت محكمة
النقض ببطلان تقرير الخبير مصطفى أفندى
على وأعدت القضية لمحكمة الاستئناف فى
المرّة الأولى طبقت هذه المحكمة حكم القانون
وندبت خبيرا ثانيا فـ كان من المتعين وقد
عادت القضية من النقض مرة ثانية بعد
استبعاد تقرير الخبير الثانى صبيح أفندى أن
تندب خبيرا ثالثا تنفيذا للحكم التمهيدى الذى
لا تملك المحكمة العدول عنه قبل تنفيذه
ولكنها لم تفعل . وخامسا - أن الحكم شابه
قصور من عدة نواح لأنه (١) أخذ بأقوال
الخبير مصطفى أفندى على مع أن محكمة
النقض سبق أن قضت ببطلان تقريره .
(٢) تناقض مع نفسه إذ قال ان فى القضية
ما يسمح باطراح تقارير الخبراء واستخلاص
الحقيقة من غيرها ثم أقيم كله أو جله على
تقرير الخبير مصطفى أفندى على . (٣) أغفل
التحدث عن حكم النقض الثانى والمرحلة
الاستئنافية الثانية . (٤) لم يذكّر شيئا عن انتقال
المحكمة إلى وزارة الأوقاف مع أن هذا
الانتقال فى مجموعة يدل دلالة قاطعة على صحة
دفاع الطاعن . (٥) قال ان وزارة الأوقاف
آجرت الأطيان سنة ١٩٢٣ بسعر ٧٠٠ مليم
و ٧ ج للقدان الواحد استنادا إلى عقد

الإيجار المقدم منها ثم يقال أن أثمان المحاصيل
فى سنى ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ تزيد على
مثلها فى ١٩٢٣ . وهذا جمية غير صحيح
ولا سند له فى الأوراق . (أولا) لأن العقد
المذكور هو عن سنة ١٩٢٤ الزراعية التى
بدأت فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٣ ولبس عن
سنة ١٩٢٣ الزراعية (ثانيا) لأن كشف
حساب الوزارة ابتداء من ٧ ديسمبر سنة
١٩٢٢ لغاية سنة ١٩٢٣ المالية أى لغاية مارس
سنة ١٩٢٤ يدل على أن أجرة القدان الواحد
سنويا ٥٠٠ قرش لا ٧٠٠ م و ٧ ج ومحضر
الانتقال الذى أغفلت المحكمة التحدث عنه
يؤكد ذلك ، (ثالثا) لأن المعروف أن أسعار
الحاصلات بعد أن ارتفعت فى أواخر سنة
١٩١٩ وأوائل سنة ١٩٢٠ هبطت كثيرا فى
منتصف سنة ١٩٢١ .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه الصادر
فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٤٣ بعد أن قال ان
المحكمة لا ترى الالتجاء إلى خبير جديد أو
إلى تحقيق بعض الأمور المتنازع عليها لا نقضاء
زمن بعيد على ما يراى مراجعته وتحقيقه
وخصوصا أن فى القضية من العناصر ما يمكن
لاستخلاص الحقيقة من أوراق الدعوى
ومنها محضر الانتقال وتقرير الخبيرين
المذكورين دون أن تنقيد بتقرير برمته أو
تستبعده برمته بل تأخذ من جميع هذه
الأوراق بما ترى أنه يتفق والحقيقة -
بعد أن قال الحكم ذلك قال فيما يتعلق بمقدار
الأطيان ان المطعون ضدها ترى وجوب
اعتبار الأطيان ٤ س و ٨ ط و ٣٠ ف مستندة
فى ذلك إلى أن الطاعن يؤجر الأطيان
الموقوفة لا على أساس مساحتها الحقيقية بل

على أساس مساحة تزيد عليها تعارف عليها المؤجرون والمستأجرون ويؤيد المطعون ضدها في هذا الرأي الخبير مصطفى أفندى على والمحكمة تأخذ بوجهة نظره في هذه المسألة لأنه ثبت من كشف الحساب المقدم من الطاعن عن سنة ١٩١٩ أنه آجر الأطيان وقفا وملكاً على اعتبار أن مساحتها جميعها ٤ س و ١٦ ط و ٣٠٨ ف و واضح من المستخرج الرسمي أن الأطيان الملك هي ٨ ط و ٩ ف ، ثم قال الحكم فيما يتعلق بالريع أن الطاعن يرى تقدير الريع بسعر خمسة جنيهات للفدان الواحد في السنة دون أن يؤيد قوله بشيء إلا بالخطاب الصادر له من مورث المطعون ضدها في ٧ من سبتمبر سنة ١٩١٨ الذي يدعو فيه إلى إيجار الأطيان بسعر ستة جنيهات للفدان في السنة ولما كان الخبير مصطفى أفندى على يرى تقدير الريع بسعر ٩ ج ويرى الخبير صبيح أفندى تقديره بسعر ٧ ج والمحكمة تأخذ بوجهة نظر الخبير مصطفى أفندى في هذه النقطة لأن الأطيان مرتفعة الضريبة مما ينم عن الجودة فضلاً عن أنها واقعة في مركز الجيزة القريب من القاهرة مما يجعلها محل إقبال المستأجرين وفوق ذلك فإن وزارة الأوقاف آجرت الأطيان في سنة ١٩٢٣ بسعر ٧٠٠ م و ٧ ج يدل على ذلك عقد الإيجار المقدم منها أخيراً ولا نزاع في أن أثمان المحاصيل في سني ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ المطالب بريعها تزيد على مثلها في سنة ١٩٢٣ زيادة تتسع لرفع إيراد الفدان الواحد في السنة إلى أكثر من تسعة جنيهات (القيمة التي أخذت بها المحكمة) ولا عبرة بخطاب مورث المطعون ضدها سالف الذكر وإنما العبرة بحقيقة الأجرة ولم يكن

تحت نظر الكاتب لذلك الخطاب المؤرخ في ٧ من سبتمبر سنة ١٩١٨ وظروف وملابسات الإيجار في السنين المطالب بريعها وكذلك لا تأخذ المحكمة بتقرير الخبير صبيح أفندى لأنه أيد تقريره بمجرد رواية لمعاون الأوقاف لم تتعزز بسند وهي أن الأطيان كانت مؤجرة في سنة ١٩٣٧ بسعر ١٠٠ مليم وه جنيهات فضلاً عن أن استنباط مقدار أجرة سنة ١٩٢٠ من مقدار أجرة سنة ١٩٣٧ فيه كثير من المجازفة وعدم الدقة لما بين السنتين من فترة زمنية طويلة ولهذا نحاشيا من المجازفة في التقدير استعانت المحكمة بعقد إيجار الأوقاف عن سنة ١٩٢٣ وهي السنة التالية مباشرة للمدة المطالب بحسابها .

« وحيث أنه يبين من ذلك أن المحكمة استندت في اعتبار الأطيان الموقوفة ٤ س و ٨ ط و ٣٠٢ ف بحسب إيجارها على أساس المساحة التي تعارف عليها المؤجرون والمستأجرون لا بحسب مساحتها الحقيقية الواردة في كتاب الوقف — استندت في ذلك إلى كشف الحساب الذي قدمه الطاعن عن سنة ١٩١٩ في دعوى أخرى وجاء فيه أن الأطيان الوقف والملك هي ٤ س و ٩ ط و ٣٠٨ ف وإلى المستخرج الرسمي الذي ثبت منه أن الأطيان الملك هي ٨ ط و ٩ ف . ولا يؤثر في سلامة هذا الاستناد وقوة دلالاته — وهو الاستناد إلى كشف قدمه الطاعن وورقة رسمية — قول المحكمة قبل ذلك من باب التزيد أن الخبير مصطفى أفندى على يؤيد المطعون ضدها

إلى أن الحكم الابتدائي صدر على اعتبار أن الأطيان الموقوفة ١٦ س و ٢٢ ط و ٢٨٨ ف والمطعون ضدها لم تستأنفه فإن هذا لا يؤثر أيضا في سلامة الحكم لأن رضاء المطعون ضدها بالحكم الابتدائي لم يكن إلا رضاء بما قضى به لها من الربيع في جملته بصرف النظر عن المساحة .

« وحيث انه يبين مما ذكره الحكم عن تقدير الربيع وما ختم به قوله عنه ان أساس اعتماده في تقديره كان عقد إيجار وزارة الأوقاف للأطيان في سنة ١٩٢٣ وهى السنة التالية للسنتين المطالب بريعها مضافا اليه ارتفاع ضريبة الأطيان مع قربها من القاهرة ، والحكم يستقيم على هذا الأساس وحده دون حاجة للقول بالأخذ بما رآه الخبير مصطفى أفندى على . أما خطاب مورث المطعون ضدها لأخيه الطاعن فانه فضلا عما ذكره الحكم ظاهر ما ذكره الطاعن نفسه في سبب طعنه أنه قاصر على التصريح له بإيجار الأطيان لغاية ستة جنيهاً الفدان الواحد عن سني ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ ولم يقدم ما يدل على أنه اتفق مع أخيه بعد ذلك على جعل الأجرة ٥٠٠ م و ٥٠ ج وأنه قام بالإيجار فعلا بهذه الأجرة وإن صح ما يقوله من أنه تحاسب مع أخيه في سنة ١٩١٩ على أساس ٥٠٠ م و ٥٠ ج وهو لم يقدم دليلا عليه فاز هذا لا يقيد المطعون ضدها بالنسبة إلى سني ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ وأما عن قول الطاعن أن عقد الإيجار الذي استند اليه الحكم ليس عن سنة ١٩٢٣ وإنما هو عن ثلاث السنوات الزراعية في ١٩٢٤ و ١٩٢٥

في هذا الأمر المعلوم للمزارعين كافة وهو ما تعارف عليه المؤجرون والمستأجرون من إيجار الأطيان على أساس مساحة تزيد على مساحتها الحقيقية ولا يؤثر في ذلك أيضا قول الطاعن أن هذا الكشف لم يقدم في الدعوى وأن المحكمة قالت ما قالته عنه نقلا عن تقرير الخبير مصطفى أفندى على الذى أبطل فإن الطاعن لم يعن بتقديم هذا الكشف ولم ينكر أنه احتوى ذلك فضلا عن أن بطلان تقرير الخبير مصطفى أفندى على للطعن يبين كما جاء في حكم النقض الأول الأعلى أنه قدر ربيع الأطيان دون أن يعاينها . ولا يمنع هذا من الاستناد إلى ما يكون قد أثبتته في محاضر أعماله متعلقا بأوراق الخصوم وفوق كل ذلك فإن الطاعن يقول في سبب طعنه أن الكشف المذكور وإن كان قد أورد الأطيان وقفنا وملكا باعتبارها ٣٠٨ ف إلا أنه ذكر تفصيل كل مقدار على حدة والمقدار الثابت في الكشف عن الوقف هو ١٦ س و ٢٢ ط و ٢٨٨ ف وهذا يؤيد ما ذكرته المحكمة عن الكشف . أما ما تمسك به الطاعن من أن المطعون ضدها قالت في صحيفة الدعوى أن الواقف ترك ٣٢٥ ف منها ٢٩٠ ف وقف والباقي تركة وأن هذا يدل على أن الأطيان الملك هي ٣٥ ف لا ٨ ط و ٩ ف فإن هذا القول لا يجديده نفعا لأن المطعون ضدها إنما ذكرت المساحة الحقيقية للأطيان الموقوفة تقريبا لا المساحة التي تؤجر بها فعلا . وأما عن الأطيان الملك فلم يقدم الطاعن دليلا ينقض ما جاء في المستخرج الرسمي الذي استندت اليه المحكمة . وأما عن استناد الطاعن أخيرا

و ١٩٢٦ التي تبدأ من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٣ فان هذا لا ينفى أن الإيجار عقد فعلا سنة ١٩٢٣ متأثرا بريعتها وهي السنة التالية للسنتين المطالب بريعتها كما تقدم — ذكر الطاعن أيضا في أسباب طعنه أنه ثابت من الحافظة المقدمة من المطعون ضدها المقدمة صورتها الرسمية من الطاعن أن كشف حساب الوزارة من ٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ لغاية سنة ١٩٢٣ المالية أي لغاية مارس سنة ١٩٢٤ يدل على أن جملة الأجرة في هذه المدة وهي سنة ونصف بلغت ١١٢ م و ١٧١٩ ج أي بسعر ٥٠٠ قرش الفدان — ويؤيد ذلك محضر الانتقال إلى وزارة الأوقاف الذي أغفلت المحكمة التحدث عنه ، وبالإطلاع على صورة الحافظة المذكورة تبين أنه جاء فيها فقط « كشف رسمي مستخرج من وزارة الأوقاف عن حساب وقف الشيخ أحمد محمد صادق (مورث المطعون ضدها) من أول إحالته على الوزارة لغاية سنة ١٩٢٤ مالية » وإنما جاء في محضر الانتقال أن إيراد الأطيان من وقت تسلم الوزارة أعيان الوقف في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ إلى ٣١ من مارس سنة ١٩٢٤ هو المبلغ الذي ذكره الطاعن (أي أكثر من ٥٠٠ م و ٥ ج الفدان) وأن المتحصل فعلا من إيراداتها عقب ذلك من أول أبريل سنة ١٩٢٤ لغاية مارس سنة ١٩٢٥ ، ٢٢٢ م و ٢٠٠٥ ج أي نحو ٩ ج الفدان) وأن المتحصل فعلا في السنة التي بعدها هو ٥٦٨ م و ٢٢٧٤ ج والمتحصل فعلا في سنة ١٩٣٧ هو ٥٨٢ م و ١٥٦٩ ج ، فيؤخذ من هذا أن ما يستند

إليه الطاعن جاء قاصر الدلالة على ما أراده ولا يؤثر في سلامة استناد الحكم إلى عقد إيجار وزارة الأوقاف سالف الذكر إذ لم يبين في محضر الانتقال أجرة الفدان ومن الجائز أن يكون ذلك المبلغ (١١٢ م و ١٧١٩ ج) هو المتحصل فعلا لا حقيقة الإيراد كله كما ذكر ذلك في محضر الانتقال عن السنين الأخرى التي ذكرت فيه .

« وحيث أنه بما تقدم تصبح جميع أسباب النقض مردودة إلا قول الطاعن أن المحكمة لم تعين خيرا ثالثا تنفيذيا للحكم التمهيدى بعد ابطال تقريرى الخبيرين مصطفى علي أفندى وصبيح أفندى وأغفلت التحدث عن حكم النقض الثاني والمرحلة الاستئنافية الثانية .

« وحيث أنه عن عدم تعيين خبير ثالث فان الحكم المطعون فيه الصادر في ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٣ قد رد على ذلك بقوله « أن المحكمة لا ترى الالتجاء إلى خبير جديد أو إلى تحقيق بعض الأمور المتنازع عليها وذلك لانقضاء زمن بعيد على ما يراد مراجعته أو تحقيقه (ربيع سن ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢) وخصوصاً أن في القضية من العناصر ما يكفي لاستخلاص الحقيقة من الأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى » . ثم جعلت المحكمة أساس حكمها كما سبق بيانه فيما يختص بمقدار الأطيان كشف قدمه الطاعن ومستخرجا رسميا ، وفيما يختص بالربيع عقد إيجار وزارة الأوقاف سالف الذكر الذي قالت عنه المحكمة أنه قدم لها أخيرا وظاهر من صورة حافظة وزارة الأوقاف المقدمة من الطاعن أن هذا

العقد قدم بجلاسة ٢١ من مارس سنة ١٩٤٣
أى لهيئة الاستئناف الأخيرة التى أصدرت
حكمها المطعون فيه الآن فى ١٦ من ابريل
سنة ١٩٤٣ ، ولا تريب على محكمة الموضوع
فى عدم تنفيذها حكمهما تمهيداً بقضى بتعيين
خير اذا استندت فى ذلك إلى ظروف طرأت
وورقة قدمت بعد الحكم وورقة مقدمة من
الخصم وورقة أخرى رسمية .

« وحيث انه عن كون المحكمة أغفلت
التحدث عن حكم النقض الثانى والمرحلة
الاستئنافية الثانية فان الطاعن لم يبين وجه
المصلحة فى التمسك بذلك فضلاً عن أنه وان
كانت المحكمة أغفلت ذلك فى الأسباب فانها
لم تغفل ذكره فى الوقائع التى صدرت بها
حكمها .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد أحمد صادق أفندى وحضر عنه الاستاذ
الصيد معوض البار نائباً عن الاستاذ اسكندر إلياس ضد
السيدة عزيزة حسين مناع وبصفتها وحضر عنها الاستاذ محمد
أمين عامر رقم ١٠٦ سنة ١٣ ق د ، الهيئة السابقة ،)

٣٦٤

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

اختصاص : أمر إدارى . منافع عامة . أموال عامة .
نزاع على ملكيتها .

١ — أمر إدارى . التعريف به . لم يرد به نص . من
وظيفة المحاكم أن تعطيه وصفه القانونى لا مكان
معرفته ما إذا كان يستأهل الحصانة المقررة للاوامر
الادارية .

٢ — الحصانة المقررة للأمر الادارى . مناطها . كونه
صدر فى الحدود المرسومة للسلطة التى أصدرته .

المحاكم هى السلطة الوحيدة المختصة بالفصل فى
المنازعات التى تقع بين الافراد والحكومة بشأن
تبعية الاموال للمنافع العامة . الاجراءات المماثلة
الاستثنائية المخولة للسلطة الادارية لحماية الاملاك
العامة . لا يصح اتخاذها بالنسبة للاموال التى
لا نزاع فى كونها عامة أو التى لا يعم نزاع جدى
فى صفتها بسبب تخصيصها للظواهر للمنفعة العامة .
تبين المحكمة من ظروف الدعوى جدية النزاع فى
صفة المال موضوع الدعوى . من حقا أن تأمر
بوقف تنفيذ الامر الادارى حتى يفصل قضائياً
فى ذلك .

(المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

المبادئ القانونية

١ — إن الشارع عندما وضع المادة ١٥
من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية عملاً بتبدأ
الفصل بين السلطات لم يصرف الأوامر
الإدارية ولم يبين لها مميزات يهتدى بها فى
القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولحصانتها
وصيانتها من تعرض السلطة القضائية لها
بتعطيل أو تأويل وإذن فان من وظيفة المحاكم
أن تعطى الاجراء الإدارى وصفه القانونى على
هدى حكمة التشريع ومبدأ فصل السلطات
وحماية الأفراد وحقوقهم .

٢ — إنه من المتفق عليه فقهاً وقضاءً
أنه مما يجب توافره لتحقيق حصانة الأمر
الإدارى من التعطيل أو التأويل أن يكون
قد صدر فى الحدود المرسومة قانوناً للسلطة
التي أصدرته ، فإذا خرج عن تلك الحدود
كان اعتداء على سلطة أخرى أو عملاً تعسفياً
لأنلحقه الحصانة . وعندئذ يكون من حق
السلطة القضائية أن تتدخل لحماية مصالح

الأفراد بما قد يترتب عليه .

وإذا كانت المحاكم هي السلطة الوحيدة الذي تملك حق الفصل في المنازعات التي تقوم بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للمنافع العامة حتى إذا ما تبينت تبعيتها لها أجرت عليها حكم القانون وإلا أقرت ملكية الأفراد لها وأمرت بما يدفع عنها إعتداء السلطة الإدارية ، وإذا كانت القوانين واللوائح حين أعطت السلطة الإدارية حق اتخاذ إجراءات عاجلة إستثنائية لحماية الأملاك العامة لم تعطها حق الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية تلك الأموال مما مفاده أنه لا يصح اتخاذ تلك الإجراءات إلا في شأن الأموال التي لا نزاع في صفتها العامة أو التي لا يمكن أن يقوم نزاع جدي في صفتها بسبب تخصيصها الظاهر للنفعة العامة ، إذ كان هذا وذلك فانه متى اتضح للمحكمة من أوراق الدعوى وظروفها جدية منازعة الأفراد في صفة المال موضوع الدعوى فيكون من اختصاصها أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر الإداري الصادر بناء على اعتبار المال من الأموال العامة ريثما ينحسم ذلك النزاع نهائياً بالطرق القضائية .

المحكمة

« من حيث ان الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله . (أولاً) لأنه خالف حكم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الذي يمنعهما

من وقف تنفيذ الأمر الإداري أو تأويل معناه ، وقول الحكم المطعون فيه أن الأمر الإداري لا يتمتع بالحصانة التي تمنع القضاء من التعرض له بوقف أو تأويل إلا إذا كان سليماً من كل شائبة غير قابل للطعن بأي مطعن وصادراً من جهة مختصة بإصداره ومتوافرة فيه الأشكال والأوضاع القانونية المقررة وأن لا يمس ملكية الأفراد بغير مراعاة أحكام قانون نزع الملكية — هذا القول لا سند له من القانون ، وقد نصت المادة « ١٥ » سالفه الذكر على أن مخالفة الأمر الإداري للقوانين واللوائح لا يترتب عليها غير اختصاص المحاكم بالحكم في التضمينات الناشئة عن تلك المخالفة ولم تقيد المادة المذكورة حرمان المحاكم من التعرض لوقف أو تأويل الأمر الإداري بأي قيد من القيود التي ذكرها الحكم المطعون فيه . (ثانياً) لأن الأمر الإداري موضوع هذه الدعوى لم يصدر اعتداء على ملك المطعون ضده إلى الملك العام بغير مراعاة لأحكام قانون نزع الملكية بل هو أمر إداري صدر لازالة المطعون ضده على الأملاك العامة وليس للمحاكم في هذه الحالة عملاً بنص المادة « ١٥ » من لائحة ترتيبها أن تتعرض لهذا الأمر ولو نازع المطعون ضده في الملكية لأن هذا النزاع ان صح لا يترتب عليه غير المطالبة بالتضمينات وقول الحكم المطعون فيه ان للمحاكم حق تعطيل الأمر الإداري إلى أن تفصل المحاكم في أمر الملكية هو قلب للأوضاع إذ ينبنى عليه ربط مصير تنفيذ الأمر الإداري بمنازعة الأفراد في الملكية مما لا يتفق مع حماية الأمر

الادارى . (ثالثا) لأن الأمر القاضى بتكليف المطعون ضده إزالة مبانيه صدر عملا بأحكام لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بعد أن تحرر للمطعون ضده محضر مخالفة لاعتدائه على جسر ترعة المتصورة بإقامة مبانيه عليه فالأمر بالإزالة صدر إذا في حدود اختصاص السلطة الادارية وتنفيذا لأحكام القانون وبذلك يتمتع على المحاكم أن تقضى بوقف تنفيذه . (رابعا) لأن قول الحكم المطعون فيه أن محل تطبيق أحكام لائحة الترع والجسور هو عند ما يكون الاعتداء على المنافع العامة واضحا صارخا وعند ما تكون ملكية المنافع العامة غير متنازع فيها أو كان النزاع بشأنها غير جدى — هذا القول يخالف أحكام القانون ويترتب عليه ابطال العمل بلائحة الترع والجسور إذ يكفي لحرمان الهيئات الادارية من استعمال سلطتها في محاكمة المعتدين على الأملاك العامة أن يثير الأفراد نزاعا حول الملكية وفي هذا نفويت للغرض الذى قصد اليه الشارع . (خامسا) لأن الحكم المطعون فيه قضى بالزام الطاعنين بالمصاريف عن الدرجتين مع أن المطعون ضده لم يطلب أمام المحكمة الابتدائية القضاء له بالمصاريف بل طلب ابراء الفصل فيها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بيانا دقيقا ، وأثبت الاجراءات التى اتخذها تفتيش رى زفى فى حق المطعون ضده من تحرير محضر مخالفة وتكليف بإزالة مبانيه وما اتخذ هذا الأخير من اجراءات قضائية ليحول دون قيام

التفتيش بما هدد به من إزالة المباني بنفسه على نفقة المطعون ضده وتحت مسؤوليته ، ثم أورد حجج كل من الفريقين التى يؤيد بها وجهة نظره ، وبعد ذلك تناول الحكم الكلام فى نظرية الفصل بين السلطات ومنع السلطة القضائية من التعرض لأعمال السلطة الادارية وما كان لهذه النظرية من تطبيقات فى بعض البلاد الأجنبية وفى مصر ، وأبان الاتجاه الحديث فى القضاء المصرى بالنسبة إلى قضاء التضمين وقضاء الايقاف عند التعرض للفصل فى المنازعات المتعلقة بالأوامر الادارية ذاكرا أنه بالنسبة إلى قضاء الايقاف أو الابطال « فقد اتجه الكثير من الأحكام وسائرهما بعض الكتاب إلى أنه لى يتمتع الأمر الادارى بالحصانة المانعة للقضاء من التعرض له بايقاف أو تأويل يجب أن يكون سليما من كل شائبة غير قابل للطعن بأى مطعن بأن يكون صادرا من جهة مختصة باصداره وأن تراعى فى اصداره الأشكال والأوضاع المقررة وأن لا يخالف من حيث موضوعه نصا من نصوص القوانين واللوائح المعمول بها وأن يكون كل من الغاية والباعث عليه مشروعا وبعبارة أخرى أن تكون الادارة فى اصداره قد استعملت سلطتها فيما أعدت له فإذا ما كان الأمر الادارى قد شابه عيب من العيوب خصوصا عيب عدم الاختصاص أو الشكل فإنه يفقد صفة الأوامر الادارية فلا يتمتع بالحماية القانونية المقررة لحمايتها ويجوز للمحاكم الغاؤه أو وقف تنفيذه ، وأنه يتفرع عن هذا أن المحاكم ليست ممنوعة ولا محرومة من التدخل لضمان حرية الأفراد وحق ملكيتهم إذا ثبت

أن العمل الإداري خارج عن دائرة اختصاص الجهة التي أصدرته أو في غير الشكل والجراءات القانونية فمثل هذا العمل يتحلل طبيعته وتسقط عنه صفة الأمر الإداري ويعتبر اعتداء على حقوق الأفراد التي كفلها القانون . واسترسل الحكم في الكلام في قضاء الالغاء والايقاف فقال « وحيث ان أصحاب الرأي المخالف يذهبون مع ذلك الى حد انكار سلطة القضاء في الرقابة على الأوامر الإدارية اطلاقا فهم وان كانوا يشيرون بعدم المغالاة أو الزيد فيها لا يذهبون الى حد اغفالها بل يرون قصرها على الأحوال التي ترتكب فيها الإدارة اعتداء صريحاً على الملكية أو الحرية الشخصية حيث يمكن أن يقال حقاً أن ما وقع منها هو غصب وتعد Voie de fait لا عمل إداري . وبعد هذه «اللامامة» تعرض الحكم لموضوع الدعوى ليفصل فيه على ضوء تلك المبادئ التي سردها فأبان وقائعها ووجهة نظر المطعون ضده فيها وما يستند اليه من أدلة ومستندات . وخلص من ذلك كله الى قوله « انه متى كان النزاع مطبوعاً بهذا الطابع (الطابع الجدوى) فان السلطة الوحيدة المختصة بالفصل فيما إذا كان موضوع النزاع ملكاً خاصاً للمستأنف أم أنه جزء من جسر ترعة المنصورية المعتبرة من المنافع العامة هي القضاء وفي ظروف كهذه لا يجوز لسلطة الإدارة أن تسبق الحوادث فتستولي على قطعة أرض أو تعمل معاوئها هدماً وتقويضاً في مبنى قد يثبت في آخر الأمر أنه من الملك الخاص الذي له حرمة حماها الدستور وحيث ان المحكمة ترى في ظروف كهذه

والى أن يثبت قضاء أن القطعة المتنازع عليها من المنافع العمومية أن لا اختصاص للجنة الإدارية المشككة من المدير والباشمهندس والعمد الثلاثة طبقاً للأمر العالى الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ وأن ليس من حق سلطات الرى أن تعتمد إلى الازالة الفورية المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين من هذا الأمر انما محل تطبيق هذه النصوص عندما يكون الاعتداء على المنافع العمومية واضحاً صارخاً وعند ما تكون الملكية للمنافع العامة غير متنازع عليها أو كان النزاع بشأنها غير جري . وانتهى الحكم المطعون فيه بعد ما تقدم الى قوله « وحيث انه لذلك تكون الاجراءات التي قامت بها الإدارة والتي يقصد منها إلى الاستيلاء على قطعة الأرض المتنازع عليها كجزء من المنافع العمومية وازالة ما عليها من منشآت انما هي اجراءات صادرة من سلطة غير مختصة بها مادام القضاء لم يفصل بعد في الملكية فهي باطلة ولا يمكن أن تعد من قبيل الأوامر الإدارية التي تسبغ عليها المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تلك الحصانة التي تنهى القضاء عن أن يتناولها بتأويل أو ايقاف . » وحيث انه يخلص مما سبق ايراده عن الحكم المطعون فيه أن المحكمة بنت قضاءها في خصوصية الدعوى على أن الأمر الإداري إذا صدر اعتداء على أموال الأفراد فلا تلحقه حصانة القانون وأن السلطة القضائية هي وحدها المختصة بالفصل في المنازعات التي تقوم بين الحكومة والأفراد بشأن ملكية الأموال العامة .

« وحيث ان هاتين القاعدتين اللتين بنت عليهما محكمة الموضوع حكمها المطعون فيه هما قاعدتان سليمتان تقرهما هذه المحكمة .

« وحيث ان الشارع عندما وضع المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات لم يعرف الأوامر الادارية ولم يبين لها مميزات يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها وصيانتها من تعرض للسلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، فأصبح من وظيفة المحاكم والحالة هذه أن تعطى الاجراء الادارى وصفه القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ فصل السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم .

« وحيث انه (في خصوصية هذه الدعوى) من المتفق عليه فقها وقضاء انه مما يجب توافره لتحقيق حصانة الأمر الادارى من التعطيل أو التأويل أن يكون قد صدر في الحدود المرسومة قانوناً للسلطة التى أصدرته ، فاذا خرج عن تلك الحدود كان اعتداء على سلطة أخرى أو عملاً تعسفياً لا تلحقه أية حصانة ، وعندئذ يكون من حق السلطة القضائية أن تتدخل لحماية مصالح الأفراد مما قد يترتب عليه .

« وحيث ان المحاكم هي السلطة الوحيدة التى تملك حق الفصل فى المنازعات التى تقوم بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للمنافع العامة ، فاذا ما تبينت تبعيتها لها أجرت عليها حكم القانون ، وان لم تكن كذلك أقرت ملكية الأفراد لها وأمرت بما يدفع عنها اعتداء السلطة الادارية .

« وحيث ان القوانين أو اللوائح حين أعطت السلطة الادارية حق اتخاذ اجراءات عاجلة استثنائية لحماية الأملاك العامة لم تعطها حق الفصل فى المنازعات المتعلقة بملكية تلك الأموال ، فلا يصح أن تتخذ تلك الاجراءات إلا فى شأن الأموال التى لانزاع فى صفتها العامة أو التى لا يصح أن يقوم نزاع جدى فى صفتها بسبب تخصيصها الظاهر للمنفعة العامة .

« وحيث ان القول بشأن تدخل القضاء فى المنازعات المتعلقة بملكية الأموال العامة يترتب عليه تعطيل الاجراءات الادارية التى يجب اتخاذها لحماية تلك الأموال — هذا القول مردود بأن النزاع فى الملكية فى هذا الخصوص لا يكون إلا فى أحوال نادرة حيث تكون الصفة العامة للمال غير ظاهرة والمحاكم بطبيعتها الحال لا تقبم وزناً لنزاع غير جدى ، بأنه لا يصح رغبة فى عدم تعطيل الأمر الادارى لمجرد كونه أمراً إدارياً أن تقلب النظم والأوضاع الطبيعية فتعطى لجنة إدارية مؤلفة من المدير والباشمهندس وثلاثة من العمدة السلطة التى تختص بها المحاكم دون غيرها وفى هذا ما فيه من الخطر المحقق على حقوق الناس .

« وحيث انه متى انضج للمحكمة من أوراق الدعوى وظروفها جدية منازعة الأفراد فى صفة المال موضوع الدعوى كان من اختصاصها أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر الادارى الصادر بناء على اعتبار المال من الأموال العامة ريثما يحسم ذلك النزاع نهائياً بالطرق القضائية .

التنظيم داخل في الملك العام . بناء البراءة على أن الأرض التي أقيم فيها السور لم يثبت أنها من المنافع العامة . طرح النزاع في شأن ملكية هذه الأرض على المحكمة المدنية . حكمها بالملكية لغير من صدر له الحكم بالبراءة . لا تناقض بينه وبين ذلك الحكم .

المبادئ القانونية

١ - إن تطبيق العقود على الواقع وتحصيل وضع اليد هما من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع . فتمت كانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها المحكمة فإن المجادلة في ذلك لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

٢ - إذا اتهم شخص بأنه أجرى إنشاء سور خشبي خارج عن خط التنظيم وداخل في الملك العام وقضت المحكمة ببراءته قائلة إنه لم يثبت لها من محضر المخالفة ولا من جواب البلدية أن الأرض موضوع المخالفة قد صار نزع ملكيتها فعلا حتى يمكن أن تعتبر من المنافع العامة وأن المتهم قدم صورة عقد ملكية مسجل الخ . وأنه إذا كان الركن الأساسي للجريمة في تلك المخالفة هو كون السور خارجاً عن خط التنظيم وداخلاً في الملك العام ، ولم يثبت للمحكمة أن الأرض التي أقيم فيها السور من المنافع العامة فيكون ركن الجريمة هذا غير متحقق ويتعين على المحكمة أن تقضى بالبراءة دون حاجة إلى الفصل في مسألة ملكية شخص معين بالذات لتلك الأرض — إذا كان ذلك

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من الأمر ببقاء الحالة على ما هي عليه حتى يفصل في دعوى الملكية بعد أن اتضح للمحكمة جدية النزاع من أوراق الدعوى وظروفها .

« وحيث أنه لما تقدم تكون مطاعن الطاعنين على الحكم المطعون فيه عدا الأخير منها غير مستندة إلى القانون .

« وحيث أنه لا يبقى بعد ذلك إلا ما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه قضى بالزامهم بالمصاريف في حين أن المطعون ضده قد طلب أمام المحكمة الابتدائية إبقاء الفصل في المصاريف حتى يفصل في دعوى الملكية .

« وحيث أن المطعون ضده قد طلب في استئنائه أن يقضى له بالزام الطاعنين بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين ولم يعترض الطاعنون على هذا الطلب فلا يكون لهم والحالة هذه وجه في الاعتراض على الحكم به أمام محكمة النقض .

(طعن تفتيش رى زنى وأحرى وحضر عنهم الاستاد محمد سامى مازن ضد حبيب جريس باشا وحضر عنه الاستاد سابع حبشى بك رقم ٢٨ سنة ١٤ ق « بالهيئة السابقة »)

٣٦٥

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ - وضع يد . تطبيق العقود على الواقع وتحصيل وضع اليد . موضوع . إقامة ذلك على أسباب مؤدية إليه . لا تصح المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم من المحكمة الجنائية ببراءة شخص منهم بانها سور خشبي خارج عن خط

كذلك فإن كل ما ينبذه حكم المخالفة هذا ويصح الاحتجاج به في صدده إنما هو أن الأرض موضوع النزاع لم تكن في يوم المخالفة من المنافع العامة . وإذن فإذا ما طرح النزاع في شأن ملكية هذه الأرض بعد ذلك على المحكمة المدنية وحكمت بالملكية لغير المخالف المحكوم ببراءته فإنه لا يمكن القول بأن حكمها هذا يكون مناقضاً لحكم البراءة في المخالفة .

المحكم

« حيث أن الطعن بنى على خمسة أسباب :
« وحيث أن السببين الأول والثاني يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه وقد ألقى الحكم الابتدائي الصادر لمصلحة الطاعن لم يرد على أسباب هذا الحكم ولا على تقريرى الخبيرين المعينين في الدعوى اللذين أثبتا ملكية الطاعن للأرض موضوع النزاع بموجب عقود تملكه المستأنفه عليها ثم بموجب وضع يده المدة المكتسبة للملكية الثابت بشهادة الشهود وبالمستندات الرسمية الصادرة من البلدية وهى وصلات عوائد الأملاك من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٣ وشهادة مستخرجة من دفتر العوائد بأن العقار رقم ٦١٩ سنة ١٩٢٦ عبارة عن كشك ورد في جرد مستجدات سنة ١٩٢٢ باسم موسى حسن الشاطره (البائع الى البائع للطاعن) وظل ممولا بهذا الاسم الى حين ازالته ورفع العوائد عنه سنة ١٩٣٣ ، وبذلك يكون الحكم قد جاء قاصرا في بيان الأسباب التى أقيم عليها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى

الطاعن أقيم على أن المحكمة انتقلت الى محل النزاع وعابنته وطبقت عليه مستندات الطرفين واجرت تحقيقا في مسألة وضع اليد واستبان لها من المعاينة ان العين موضوع النزاع تنطبق عليها مستندات تملك البلدية وانها تبعد عن سكة حديد الرمل بمسافة ٣٩،٥ متر ويقوم بينها وبين شارع اسكندر الأكبر الملاصق لحرم هذه السكة عمارتان كبيرتان في حين أن الأرض المبيعة بالعقد العرفى الصادر سنة ١٩١٠ لموسى حسن الشاطره والذي يتمسك به الطاعن يحدّها من الجهة القبليّة ملك عبد المنعم عبد ربه بعده شارع بجوار حرم سكة حديد الرمل وهذا التحديد الذى يجعل بين المبيع وشارع سكة حديد الرمل منزلا صغيرا يخالف في الطبيعة موقع العين المتنازع عليها مما يكون معه هذا العقد بفرض صحته صادرا عن عين غير العين المتنازع عليها واستبان لها أيضا ان الكشك رقم ٦١٩ ليس في أرض النزاع ولكنه واقع بشارع حسن الأكبر الذى يلى حرم سكة حديد الرمل ويجاور محل النزاع . وقالت بان التحقيق لم يثبت وضع اليد الذى يدعيه الطاعن لأنها فيما يتعلق بوضع يد البائع الأول موسى حسن الشاطره تشك في صدق شهادة شهود الطاعن ولا تطمئن اليها ولأن الطاعن وقد اشترى في سنة ١٩٣٥ والبائع له وقد اشترى في سنة ١٩٣٣ لم يضعها اليد قط على الأرض موضوع النزاع إذ البلدية هى التى كانت واضعة يدها عليها منذ تسلمتها من الطائفة الاسرائيلية في سنة ١٩٣١ ، وقررت المحكمة أن الطاعن لم يملك بوضع اليد بمضى المدة الطويلة ولا يمضى خمس سنوات مع السبب الصحيح .

« وحيث انه يبين من ذلك ان الحكم المطعون فيه إذ خالف الحكم الابتدائي واثبت ملكية البلدية للأرض موضوع الدعوى وعدم ملكية الطاعن لها قد فند بالأسباب التي أوردها دعوى الطاعن التي جراه فيها الخبران والحكم الابتدائي المذكور مما يتضمن بذاته الرد على أسباب هذا الحكم وعلى تقريرى الخبرين فلا محل والحالة هذه لرميه بالقصور هذا — ولما كان ينطبق العقود على الواقع وتحصيل وضع اليد من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع وكانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم المطعون فيه من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها المحكمة فإن مجادلة الطاعن في ذلك لا معنى لها إلا محاولة فتح باب المناقشة في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى منه لا يقبل أمام محكمة النقض .

« وحيث انه في السبب الثالث ينعي الطاعن على المحكمة قولها بأن العقد العرفي الصادر في سنة ١٩١٠ لمصلحة البائع إلى البائع له لا يصلح أساسا للملك بوضع اليد لأنه غير مسجل وغير ثابت التاريخ ولأن البائع ينكر صدوره منه في حين أن العقد يجب ان يعتبر صحيحا حتى يحكم بتزويره وان عدم ثبوت تاريخ العقد لا يمنع من التملك بوضع اليد بمضى المدة الطويلة .

« وحيث انه لا محل لما يثير الطاعن . لأن الثابت بالحكم أن الأرض موضوع النزاع هي عين أخرى غير العين المبيعة بالعقد المذكور ولم تكن قط محل وضع يد الطاعن ولا البائعين اليه .

« وحيث ان السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفا للحكم الجنائي الصادر في المخالفة ٣٢٣ سنة ١٩٣٤ محرم بك والقاضي ببراءة كل من البائع للطاعن والبائع الى البائع له من تهمة بناءهما في غير ملكهما وأثبت أنها بنيا في ملكهما الذي هو الأرض موضوع الدعوى .

« وحيث انه بمراجعة الحكم المذكور يبين ان الدعوى رفعت على موسى الشاطره ومحمود افندي صدقي بأنهما في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بدائرة قسم محرم بك اجريا انشاء سور خشبي خارج خط التنظيم وقضت المحكمة ببراءتهما وقالت في ذلك انه لم يثبت من محضر المخالفة ولا من جواب البلدية المؤرخ في ١ من فبراير سنة ١٩٣٤ أن الأرض موضوع المخالفة قد صار نزع ملكيتها فعلا حتى يمكن ان تعتبر من المنافع العامة وان المتهم الثاني قدم صورة عقد ملكية مسجل في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ ، ولما كان ركن الجريمة الأساسي في تلك المخالفة هو كون السور خارجا عن خط التنظيم وداخلا في الملك العام فاذا لم يثبت للمحكمة أن الأرض التي أقيم فيها السور من المنافع العامة فإن ركن الجريمة هذا يكون غير متحقق ويتعين على المحكمة أن تقضي بالبراءة بدون حاجة إلى الفصل في مسألة ملكية شخص معين بالذات لتلك الأرض لما كان الأمر كذلك فإن كل ما يفيد حكم المخالفة هذا ويصح الاحتجاج به إنما هو أن الأرض موضوع النزاع لم تكن في يوم المخالفة من المنافع العامة . فاذا ما طرح النزاع في شأن

معين . طلب زيادة حكما . المحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى
فى المحكمة الداخلى فى اختصاصها النزاع بحسب القواعد العامة
لا المحكمة الابتدائية وإنما طبقا للأمر العسكرى المذكور .

المبدأ القانونى

إن الأمر العسكرى رقم ٢١٥ على حسب
ما جاء فى عنوانه — قد وضع لتنظيم العلاقات
بين المؤجرين والمستأجرين للأماكن . وقد
جاءت نصوص هذا الأمر موضحة المقصود
من كلمة « الأماكن » . فنصت المادة
الأولى منه على أنه « تسرى أحكام هذا
الأمر على الأماكن وأجزاء الأماكن على
اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك
من الأغراض سواء أكانت مفروشة أم غير
مفروشة » . ثم بينت المادة الرابعة منه أن
المقصود بعبارة الأغراض الأخرى غير
السكنى هو التأجير لأغراض تجارية أو صناعية
أو للبحال العمومية . وهذه النصوص تدل
بجلاء على أن أحكام الأمر العسكرى المذكور
لا تسرى على الأرض الفضاء .

وإذن فإذا كان موضوع الدعوى هو
طلب زيادة حكر قطعة أرض فضاء تابعة
لوقف ومحمكة لشخص معين فإن المحكمة
المختصة بنظر هذه الدعوى تكون هى المحكمة
الداخل فى اختصاصها النزاع بحسب القواعد
العامة لا المحكمة الابتدائية وإنما طبقاً للمادة
الثامنة من الأمر العسكرى رقم ٣١٥ المذكور .

المحكم

« حيث أن الطاعن يبنى طعنه على أن

ملكية هذه الأرض على المحكمة المدنية بعد
ذلك وحكمت بالملكية لغير المخالف المحكوم
ببراءته فإنه لا يمكن القول بأن حكمها
مناقض لحكم البراءة فى المخالفة .

« وحيث أن السبب الخاص يتحصل
فى أن المرسوم الذى صدر فى شأن الأرض
موضوع النزاع ليس مرسوماً بنزع الملكية
بل بإدخال شارع ديوقراط ضمن الشوارع
العمومية ولما كان هذا المرسوم لا يمنع تصرف
المالك فى الأرض فالمحكمة قد أخطأت فى
قولها أن البيع الصادر للبائع إلى الطاعن قد
وقع باطلاً بسبب صدور هذا المرسوم .

« وحيث أن ذلك القول مردود بأن
المستفاد من الحكم أن البيع المذكور باطل
لصدوره من غير مالك وذلك بعد أن قدرت
المحكمة أسباب التملك التى أدلى بها الطاعن
وقررت ثبوت الملكية للبلدية .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس .

(طعن محمد يوسف محمد أفندى وحضر عنه الاستاد
بليب بهارة صد مجلس بلدى الاسكندرية وحضر عنه
الاستاذ محمد سامى مازن رقم ٣٤ سنة ١٤٠٩ ق « بالهيئة
السابقة »)

٣٦٦

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

اختصاص :

إجارة . الأمر العسكرى رقم ٣١٥ . الفرض منه
تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للأماكن .
المقصود بكلمة الأماكن . الأرض الفضاء . لا تسرى عليها
أحكام هذا الأمر . أرض فضاء تابعة لوقف ومحمكة لخص

الحكم المطعون فيه — إذ استند في تأييد حكم محكمة بولاق الجزئية القاضى بعدم اختصاصها إلى المادة الثامنة من الأمر العسكري رقم ٣١٥ الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٢ — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المادة المذكورة تنص على أن المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا الأمر ترفع إلى المحكمة الكلية المختصة ، ولكن موضوع الدعوى وهو طلب زيادة حكر قطعة أرض فضاء تابعة للوقف المشمول بنظر الطاعن ومحكمة للمطعون ضده لا ينطبق عليه الأمر العسكري المذكور لأن نصوصه تدل على أن أحكامه تسرى على الأماكن على اختلاف أنواعها التي تؤجر للسكنى أو للتجارة أو الصناعة ، ومدلول كلمة مكان هو ما تحيطه جدران مسقوفة ، وعلى ذلك فلا تسرى أحكام هذا الأمر على تأجير الأراضي الفضاء .

« وحيث أن الأمر العسكري رقم ٣١٥ وضع كما جاء في عنوانه لتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للأماكن ، وقد جاءت نصوص هذا الأمر موضحة المقصود من كلمة « الأماكن » فنصت المادة الأولى منه على أنه « تسرى أحكام هذا الأمر على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء أكانت مفروشة أم غير مفروشة . . . » ، ثم بينت المادة الرابعة منه أن المقصود بعبارة الأغراض الأخرى غير السكنى هو المحال المؤجرة لأغراض تجارية أو صناعية أو المحال العمومية . وهذه

النصوص تدل بجلاء على أن أحكام الأمر العسكري المذكور لا تسرى على الأرض الفضاء .

« وحيث أنه مما يؤيد هذا النظر أن الأوامر العسكرية رقم ١٥١ و ١٦٤ و ١٩٩ التي ألغاها الأمر رقم ٣١٥ بعد أن أدمج أحكامها فيه لا تنص إلا على المنازل المخصصة للسكنى والمدارس والمحلات التجارية والصناعية والمباني والأماكن الأخرى التي يعينها وزير الداخلية ، ولم يصدر قرار من وزير الداخلية بإدخال الأرض الفضاء تحت أحكام الأمر ١٥١ سالف الذكر .

« وحيث أن أحكام الأوامر العسكرية هي أحكام استثنائية مؤقتة جاءت على غير أحكام القانون العام فلا يصح التوسع في تفسيرها .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لخطئه في تأويل القانون .

« وحيث أنه لما سبق بيانه من أسباب يكون الحكم الصادر من محكمة بولاق الجزئية في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم باختصاص المحكمة المذكورة بنظر الدعوى .

(طعن سيد مرج مصطفى أفندي بصفته وحضره الاستاذ محمد رحى نائباً عن الاستاذ لبيب محمد ضد أحمد أبو هلال أفندي ولم يحضر أحد عنه رقم ٥٤ سنة ١٤ ق « المهيئة السابقة »)

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

(رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد كامل مرسي باشا رئيس المجلس وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد زكي البهنيهي بك والسيد علي السيد بك ومحمد علي راتب بك ومحمد سامي مازن بك المستشارين)

الشارع لم يسند إليها أية ولاية قضائية تجعل لقراراتها خصائص الأحكام . فالطعن في القرارات الصادرة منها يجوز أمام محكمة القضاء الإداري .

٢ — إنه طبقا للفقرة السادسة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطلبات التي يقدمها الأفراد بالغاء القرارات الإدارية النهائية إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة . فالعبرة عند تقدير أي القرارات يقبل الطعن أمام محكمة القضاء الإداري هي يكون القرار نهائيا ولا يمكن أن يلحق مثل هذا الوصف القرارات الابتدائية الصادرة في المراحل التمهيدية وإنما هو يلحق القرار الذي يختم تلك

٣٦٧

٢٥ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ — رسوم بلدية . لجنة المنظمات المنصوص عليها في المرسوم الصادر في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . قرارات . جواز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري .
- ٢ — قرار إداري . الطعن فيه . يجب أن يكون قرارا نهائيا . قرار من مجلس بلدي بفرض رسم على علاج . اعناده من وزير الصحة . نظم صاحب المخلج منه . قرار من وزير الصحة بتحصيل الرسم الذي فرضه المجلس بسد عرض لتظلم على لجنة المنظمات . هذا القرار هو الجائز الطعن فيه .
- ٣ — المجلس البلدي هو صاحب الشأن في فرض الرسوم . مهمة لجنة المنظمات .

المبادئ القانونية

- ١ — إن اللجنة المنصوص عليها في المرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ والمعهود إليها بفحص تظلمات الممولين من الرسوم التي تفرضها المجالس البلدية إنما هي لجنة إدارية تباشر اختصاصات إدارية . فقراراتها تأخذ الصيغة الإدارية ما دام

المراحل ويستقر به الوضع الإداري قانونا ويصبح لجنة الإدارة بحكم القانون تنفيذه على الفرد قسرا . فاذا صدر قرار من مجلس بلدى بفرض رسم على محليج واعتمده وزير الصحة ونشر في الجريدة الرسمية وكان ذلك كله قبل العمل بقانون مجلس الدولة ثم تظلم صاحب المحليج من هذا القرار وعرض تظلمه على لجنة التظلمات ثم صدر بعد ذلك — وكان قد جرى العمل بقانون مجلس الدولة . قرار من وزير الصحة قاض بتحصيل الرسوم بالقدر الذى سبق فرضه فان هذا القرار الأخير هو المعول عليه ويكون الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري جائزا .

٣ — إن مفاد نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والمرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة التنظيم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الإعفاء منها أن المجلس البلدى هو صاحب الصفة في فرض الرسم أى بتحديد مقداره على الأسس التى عينها المرسوم وأن لجنة الحصر والتقرير تطبق الرسم المفروض على حالة كل عمول بفئته وتقدر ما يلزم به قانونا طبقا لأساس الرسم المفروض ، وتختص لجنة التظلمات بفحص تظلمات الممولين وتقرير ما تراه من الإعفاء أو التعديل أو الرفع . وذلك كله فى حدود عمل لجنة الحصر والتقدير ولكنها ولا تملك

التعرض لمقدار الرسم ، أى فئته ، كما فرضه المجلس . فتنى صدر قرار فرض الرسم طبقا لهذه الأوضاع فانه لا يكون فيه أية مخالفة قانونية . المحكم

١ — عن الدفع بعدم الاختصاص

« حيث ان مبنى هذا الدفع أن الدعوى تنطوى على الطعن فى قرار لجنة التظلمات مع أنه قرار صدر من هيئة لها سلطة الفصل . pouvoir Juridictionnel . فيما أسنده اليها الشارع فهو بهذه المثابة من قبيل الأحكام لا القرارات الادارية ، وقد اعتمده الوزير فاصبح قضاء نهائيا فى موضوعه لا معقب عليه .

« وحيث ان هذا الدفع مردود بان لجنة التظلمات إنما هي لجنة إدارية تباشر اختصاصات إدارية فقراراتها تأخذ الصبغة الادارية مادام الشارع لم يسند إليها أية ولاية قضائية تجعل لقراراتها خصائص الأحكام . يؤكد ذلك أن لوزير الصحة طبقا للمادة ١٧ من المرسوم الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أن يطلب إليها إعادة النظر فى الموضوع وهو إذ يفعل ذلك إنما يباشر سلطته الادارية لا بوصفه هيئة استئنافية كما أن إعادة الموضوع إليها لتنظر فيه لا يتسق وطبيعة الفصل القضائي حيث تستنفد الدرجة الأولى سلطتها بمجرد اصدار قرارها فى الموضوع الذى ينتقل إلى الدرجة الثانية بالأثر الناقل للاستئناف فتصبح صاحبة الاختصاص بالفصل فيه .

« وحيث انه لما ذكر يتعين رفض هذا الدفع .

ب — عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« وحيث ان قوام هذا الدفع — ان قرار فرض الرسم قد صدر من مجلس بلدى ببا في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ واعتمده وزير الصحة في أول يونيو سنة ١٩٤٦ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ أى قبل نفاذ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة فلا ينسحب أثره عليه طبقا للمادة ٢٧٦ من الدستور وأنه لا عبرة في هذا الشأن بكون القرار المطعون فيه قد صدر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ (أى بعد نفاذ القانون) إذ هو يصدد طعن في القرار السابق . فالمعول عليه هو تاريخ القرار السابق دون القرار اللاحق .

« وحيث انه طبقا للفقرة السادسة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل في الطلبات التى يقدمها الافراد بالغاء القرارات الادارية النهائية إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التى أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو أساءة استعمال السلطة . فالعبرة عند تقدير أى القرارات يقبل الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى هى بكون القرار نهائيا ولا يمكن أن يلحق مثل هذا الوصف القرارات الابتدائية الصادرة في المراحل التمهيدية وإنما هو يلحق القرار الذى يختم تلك المراحل ويستقر به الوضع الإدارى قانونا ويصبح لجهة الادارة

بحكم القانون تنفيذه على الفرد قسرا .

« وحيث ان قرار وزير الصحة الصادر في أول يونيو سنة ١٩٤٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٣ منه قد تلتته إجراءات جديدة لم يسبق اتخاذها فقد اجتمعت لجنة الحصر والتقدير في يوم ٢٩ منه وعينت محلجي المدعين وقدرت الرسوم المستحقة عليهما ولما تظاهما في التقدير عرض الأمر على لجنة التظلمات بجلستها المنعقدة في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ثم صدر بعد ذلك قرار وزير الصحة في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ قاضيا بتحصيل الرسوم بالصفة المقررة على قسطين أولهما يستحق في أول مايو والثاني في أول نوفمبر من كل سنة على أن يستحق القسط الثاني على الممول الذى يتأخر في دفع القسط الأول لغاية أول يونيو ورخص للمجلس فى أن يتخذ ، عند الاقتضاء ، لتحصيل الرسوم المذكورة الطرق الادارية طبقا لاحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٥ فى شأن تحصيل العوائد والعمور كما قضى بأن القرار يعتبر ساريا من أول مايو سنة ١٩٤٦ - أى من تاريخ سابق على القرار الأول .

« وحيث انه يبين من ذلك أن القرار النهائى المعول عليه فى حالة المدعين إنما هو قرار وزير الصحة الذى أصدره فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ أى فى تاريخ لاحق لنفاذ قانون انشاء مجلس الدولة ومن ثم يكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه .

ج — عن الموضوع .

« وحيث ان المدعين يستندان في دعواهما إلى أنه طبقا للمرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، تمر إجراءات تقدير الرسم البلدي بمراحل متميزة فطبقا للمادة الأولى وما بعدها يختار المجلس الاساس الذى يقدر الرسم على مقتضاه وقد نص المرسوم على انه بالنسبة إلى المحال الصناعية يكون أساس تحديد الرسوم على أساس القوى المحركة فيها أو عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال التى تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة التجارية للمكان الذى تشغله . وطبقا للمادة العاشرة وما بعدها تختص لجنة الحصر والتقدير بحصر المحال والعقارات والأشياء والحيوانات وتقدير الرسوم البلدية على كل منها طبقا للاساس الذى اختاره المجلس . وطبقا للسواد ١٤ وما بعدها تختص لجنة التظلمات بمراجعة مكشوف الحصر والتقدير فخص التظلمات وتقرر مما تراه من الاعفاء أو الرفع أو التعديل . واستطرد المدعيان إلى القول بأن تقدير الرسم على محليهما قد تم بطريقة مخالفة للأوضاع والضوابط المذكورة ، ذلك أن المجلس قدر بنفسه الرسم ابتداء بواقع ٣٢ جنيه عن كل دولاب مستبقا قرار لجنة الحصر والتقدير فلما نهته إدارة البلديات إلى هذا الخطأ اجتمع في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ وخفض الرسم إلى ٤ جنيه ولكن دون أن يسبق ذلك تقدير اللجنة المذكورة ، فلما تظلم إلى لجنة التظلمات تسلمت من اختصاصها بحجة أن منشور

إدارة البلديات نزع منها هذا الاختصاص مع أن اختصاصها مقرر بمقتضى المرسوم نفسه ، ثم خلاصا مما سبق إلى أن قرار وزير الصحة الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قد وقع باطلا لأنه بنى على إجراءات باطلة خولفت فيها ضوابط القانون من حيث الشكل والاختصاص .

« وحيث انه مما يجب التنبيه اليه بادية الرأي أن إدارة البلديات لم تنبه المجلس إلى وقوع أية مخالفة من جانبه للقانون لأنه قدر بنفسه فئة الرسم بل اقتصرت ملاحظتها على فداحة الفئة المقدرة وطلبت إليه إعادة النظر في هذا التقدير خفضتها إلى أربعة جنيهات ، أما التنبيه إلى مخالفة القانون فقد حصل في شأن قرار سابق للمجلس عندما فرض رسما على المحالج بواقع ١٠ مليم على القنطار من القطن المحلوج وه مليم على أردب البذرة إذ ذكرته بان هذا لا يتفق مع نصوص المرسوم التى تقضى بانه بالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد « الرسوم » على أساس القوى المحركة فيها أو عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال التى تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة التجارية للمكان الذى تشغله وطلبت إلى المجلس بكتابها المؤرخ في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ إعادة النظر في الموضوع واتخاذ قرار في الحدود التى نصت عليها اللائحة . فقرر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ فرض رسم على المحالج بواقع ١٢ جنيه عن كل دولاب وهو الذى خفض بعد ذلك إلى ٤ جنيه بقرار المجلس الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ .

« وحيث انه يبين من العرض السابق أن هناك مسألتين قانونيتين هما مشار النزاع (الأولى) من الذى يملك تحديد فئة الرسم هل هو المجلس نفسه أم لجنة الحصر والتقدير ؟ (الثانية) ما مدى اختصاص لجنة التظلمات وهل تملك تعديل فئة الرسم ؟

« وحيث ان مفاد نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، أن المجلس البلدى هو صاحب الصفة فى فرض الرسم . وهذا هو ما تقتضيه طبائع الأمور لأن المجلس هو الذى يمثل المدينة طبقاً للمادة ١٣٢ من الدستور . وعملية فرض الرسم تقتضى بحكم اللزوم تحديد فئة أى مقداره فى حدود الأسس التى عينها المرسوم . أما اقتصاص مأمورية المجلس على اختيار الأساس دون تحديد مقدار الرسم أى فئته فذلك لا يمكن اعتباره فرضاً للرسم بمعرفة المجلس ، (إذ تلك المأمورية تنتهى والرسم لما يزل مجهولاً) ويكون صاحب الاختصاص الفعلى والحالة هذه فى فرض الرسم هي لجنة الحصر دون المجلس نفسه وهو ما ينمو عن غرض الشارع . ولقد كان يستقيم هذا رأى الذى يقول به المدعيان لو أن عمل تلك اللجنة هو تحضير للمجلس قبل فرض الرسم ، لكن نصوص المرسوم لا تحتل ذلك بل هي فى جملتهما تدل على أن فرض الرسم بمعرفة المجلس هو الذى يحصل أولاً ، ومن بعد ذلك يبدأ عمل لجنة الحصر الذى تقوم به بدون رجوع إلى المجلس ، ثم يبدأ التظلم فى عمل تلك اللجنة أمام لجنة التظلمات التى تباشر اختصاصها دون العودة

كذلك إلى المجلس ، وإنما وزير الصحة هو الذى يملك أن يطلب إلى اللجنة الأخيرة فى خلال مدة معينة أن تعيد النظر فى قراراتها ومؤدى ما تقدم كله أن المجلس هو الذى يختص بفرض الرسم أى بتحديد مقداره على الأسس التى عينها المرسوم ، وأن لجنة الحصر والتقدير تطبق الرسم المفروض على حالة كل ممول بفئته وتقدر ما يلزم به قانوناً طبقاً لأساس الرسم المفروض ، وتختص لجنة التظلمات بفحص تظلمات الممولين وتقرير ما تراه من الاعفاء أو التعديل أو الرفع . وذلك كله فى حدود عمل لجنة الحصر والتقدير حسبما تبين آنفاً ولكنها لا تملك التعرض لمقدار الرسم ، أى فئته ، كما فرضه المجلس .

« وحيث ان فرض الرسم البلدى على محلجى المدعين قد تم طبقاً للأوضاع القانونية على النحو المتقدم شرحه ، إذ بعد أن فرض المجلس الرسم بواقع ٤ جنيه عن الدولايب شكت لجنة الحصر على الوجه المبين فى المادة ١١ من المرسوم وباشرت عملها فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٦ وحصرت الدواليب فى المحلجين وحسبت ما يلتزم به كل من المدعين على أساس الرسم المفروض مضروباً فى عدد الدواليب المحصورة - وأعلن المجلس الرسوم المقسمة بالطريق القانونى . ودعا من يريد التظلم من عمل اللجنة إلى أن يقدم تظلمه ، فلما تظلم المدعيان ، نظرت لجنة التظلمات تظلمهما وراجعت عمل لجنة الحصر فى حدود ما تختص به قانوناً فوافقت على عملها ، ثم استعرضت طلب المدعين تخفيض فئة

تسقط بالتكلم في الموضوع .

٢ — إن حق الشكوى المشار إليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات لا يعدو أن يكون صورة من صور التظلم الذي أشارت إليه المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة . ولا يمنع قيام هذا الحق أو استعماله من أن يكون القرار الذي صدر بفرض الرسم من القرارات الإدارية النهائية على مقتضى حكم الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة ، فيكون هو الجائز الطعن فيه بدعوى الإلغاء . وإذن فإن ما جاء في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة من أنه يقف سريان الميعاد المنصوص عليه فيها في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية — ذلك باعتباره فرعاً من أصل عام متعلق بسريان القانون لا وجه لتطبيقه على القرارات الصادرة قبل نفاذ قانون مجلس الدولة ولو كان الطاعن قد تظلم من هذا القرار وكان إبلاغه برفض تظلمه قد حصل بعد العمل بقانون مجلس الدولة .

المحكم

» حيث أن المدعى عليه طلب في مذكرته المودعة قبل تقديم الدعوى للجلسة الحكم برفض الدعوى بمقولة أن المدعى لم يدفع القسط المستحق في ميعاده المقرر فحق عليه الرسم الاضافى المفروض وأنه إذ صح

الرسم فقررت عدم اختصاصها بمثل هذا الطلب ، وبعد استيفاء كل المراحل المتقدمة أصدر وزير الصحة قراره المؤرخ في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بتحصيل الرسم سنوياً بحسب الفئة المذكورة .

» وحيث أنه لكل ما تقدم تكون الدعوى في موضوعها على غير أساس سليم من القانون فيتعين رفضها مع إلزام المدعين بمصروفاتها .

(قضية الدكتور منير جرجس عبد الشهيد بصفته وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد زهير جراه ضد وزارة الصحة وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد الحليم الجندي رقم ٦٧ سنة ١ ق)

٣٦٨

٢٥ مارس سنة ١٩٤٧

١ — إجراءات . الدفع بعدم قبول الدعوى لان القرار المطلوب إلغاؤه صدر قبل العمل بقانون مجلس الدولة . إبدائه بعد مواجهة الموضوع . جائز .

٢ — قرار بفرض رسم على سيارة . صدوره قبل العمل بقانون مجلس الدولة . لا يجوز الطعن فيه . حق الشكوى المشار إليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ . لا يفتى نهائية القرار . حكم المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة . لا يجرى على هذا القرار .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المدعى عليه لم يدفع في المذكرة المقدمة منه بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطلوب إلغاؤه صدر قبل نفاذ قانون مجلس الدولة بل واجه الموضوع وفدّم دفاعه فيه فلا مانع يمنعه من إبداء هذا الدفع في أفواله بالجلسة إذ هو ليس من الدفع التي

زعمه بأن التأخير في الدفع كان راجعاً لخطأ منه غير مقصود فهو الذي يتحمل مغبته ولا شأن للمدعى عليه به ، ثم عاد وطلب في أقواله بالجلسة الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطلوب الغاؤه صدر قبل نفاذ قانون مجلس الدولة ومن باب الاحتياط الحكم برفض الدعوى .

« وحيث انه وإن كان المدعى عليه لم يبد الدفع بعدم قبول الدعوى في المذكرة المودعة منه بل واجه الموضوع وقدم دفاعه فيه قبل ابداء هذا الدفع فليس ثمة ما يمنعه من أن يبيديه في أقواله بالجلسة لأنه ليس من الدفوع التي تسقط بالتكلم في الموضوع . » وحيث انه بالنسبة إلى موضوع هذا الدفع فمن المقرر أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا أثر لها فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص . وقد خلا قانون مجلس الدولة من نص بسريان أحكامه على الماضي بل أن المادة ٥٢ منه قد نصت على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« وحيث ان حق الطعن في القرارات الادارية بدعوى الالغاء على الوجه الذي قرره القانون المذكور وبالأوضاع التي رسمها حق مستحدث وهو بهذه المثابة لا ينسحب على القرارات السابقة . »

« وحيث انه يلزم بعد ذلك تعيين التاريخ الذي صدر فيه القرار بفرض الرسم الاضافي المطلوب الغاؤه لمعرفة هل هو سابق على نفاذ قانون مجلس الدولة أو لاحق له . »

« وحيث ان مذهب المدعى عليه في هذا

الصدد هو أن قلم المرور أرسل إلى المدعى في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ كتاباً يستأديه هذا الرسم وهذا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون القرار بفرض هذا الرسم قد صدر قبل هذا التاريخ . أما المدعى فيقول أن مناط النظر ليس هو الكتاب المؤرخ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بل الكتاب الذي تلاه المؤرخ في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ والذي أبلغ به رفض الشكوى التي قدمها عن فرض هذا الرسم استعمالاً للحق المخول له بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات والتي تقضى بأن « لكل حائز سيارة يعتقد أن الرسم المفروض عليه يزيد عما هو واجب أو انه فرض عليه خطأ أن يقدم شكواه إلى المديرية أو المحافظة مشفوعة بما يؤيدها وبايصال السداد بكتاب مسجل وبعلم الاستلام وذلك في مدى ثلاثة شهور من تاريخ دفع الرسم وإلا سقط حقه » وبموجب ذلك فالقرار الذي يطلب الغاؤه هو القرار الذي يصدر في الشكوى التي تقدم وهو في خصوصية الدعوى الحالية لا حق لنفاذ قانون مجلس الدولة .

« وحيث ان ما يقوله المدعى مدفوع بان حق الشكوى المشار اليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ لا يعدو أن يكون صورة من صور التظلم للجهة الادارية التي أصدرت القرار الذي أشارت إليه المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة ولا يمنع قيام هذا الحق أو استعماله من أن يكون القرار الذي

صدر بفرض الرسم من القرارات الادارية النهائية على مقتضى حكم الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة ومن ثم قابلا للطعن فيه بدعوى الالغاء .

« وحيث انه وإن كانت المادة ٣٥ من القانون المذكور قد نصت على أن الميعاد المنصوص عليه فيها لرفع دعوى الالغاء يقف سريانه بالتظلم إلى الجهة الادارية التي أصدرت القرار المطعون فيه فإن هذه القاعدة باعتبارها فرعا من أصل عام تتعلق بسريان القانون على الماضي لاوجه لتطبيقها بالنسبة إلى القرارات الصادرة قبل نفاذ قانون مجلس الدولة .

» وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في محله ويتعين قبوله .

(قضية الخواجه عزيز بحرى وحضر عنه الاستاذ أحمد فهمى رفعت ضد خضرة صاحب الدولة وزير الداخلية وحضر عنه الاستاذ إسكندر فرنسيس رقم ٨٩ سنة ١ ق)

٣٦٩

٨ أبريل سنة ١٩٤٧

١ — وجبة القوانين . قرار إدارى صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة . لا ينسحب عليه حكم هذا القانون . الفرق بين الطعن في القرار وبين حق التظلم منه بالطريق الادارى . التحدى بالمادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة للقول بسريان حكم هذا القانون على القرار الصادر قبل العمل به . لا يجدى . مدلول هذه المادة .

٢ — طلبات إضافية . إعلان الخصم بها على يد محضر . غير لازم .

(المادة ١٢٥ و ٢٩٣ مرافعات)

٣ — إعلان الخصوم . ليست وسيلة الوحيدة أن يكون على يد محضر .

(المادة الاولى من قانون المرافعات)

٤ — إجراءات . ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة . خاص بطلبات إلغاء القرارات الادارية وحدها . لا يسرى على طلبات التعويض . هذه الطلبات جائز الادعاء بها ما دام لم يسقط الحق فيها طبقا للاصول العامة .

٥ — تعويض . الدعوى به أمام محكمة القضاء الادارى يجوز ولو عن قرار سابق للعمل بقانون مجلس الدولة .

٦ — نظام وضعت الادارة للسير عليه في أمر معين . وجوب التزامه . الاعتراف عنه بمثابة مخالفة للقانون .

المبادئ القانونية

١ — لا جدال في أن الحوادث التي تقع وتتم آثارها تحت سلطان القانون القديم ينطبق عليها ذلك القانون ما لم يكن منصوصا على خلاف ذلك بنص خاص أو ما لم يكن القانون الجديد مفسرا للقانون القديم . ففي هاتين الحالتين ينسحب أثر القانون الجديد على ما وقع وتم قبل نفاذه . كما لا جدال في أن الحوادث التي تقع بعد العمل بالقانون الجديد ينطبق عليها هذا القانون إذ هي قد نشأت تحت سلطانه فيلحقها أثره وإنما قام الجدل حول الحوادث التي تقع في ظل القانون القديم ولكنها لا تتم أو لا تنتج آثارها إلا في مدة العمل بالقانون الجديد . هل ينطبق عليها القانون القديم باعتبار أنها قد نشأت في ظله أم يسرى عليها القانون الجديد بحسبان أنها تمت في زمن العمل به ؟ ولقد ثبت الفقه والقضاء على أن قوانين

لا يستطيع أحد أن يلجأ إلى أية حجة قضائية طالبا وقف أى قرار إدارى أو إلغاؤه لتجاوز السلطة بل كل ما كان حقه وراجعته من قبل هو مطالبة الإدارة بالتضمنات دون تعرض للقرار ، فان هذا القانون لا يمكن أن يكون منسحب الأثر على ما صدر من تلك القرارات قبل العمل به والإلغاء فى هذا مساس بحق مكتسب للإدارة هو عدم قابلية الأمر الصادر منها للإلغاء بحكم القانون النافذ وقت صدوره ، على رأى أصحاب نظرية الحق المكتسب ، ولتضمنه — على حسب نظرية الحالات القانونية — إخلالا بحالة قانونية أو شخصية كانت قد تحققت للإدارة على مقتضى القانون المعمول به وقتئذ ، إذ أن عدم إمكان أى شخص الطعن فى القرار الإدارى بالإلغاء أمام أية جهة من جهات القضاء هو حالة قانونية عامة أو موضوعية . هى وإن تغيرت بقانون إنشاء مجلس الدولة فأصبح فى المقدر الآن مثل هذا الطعن إلا أنها كانت قد انقلبت إلى حالة قانونية خاصة أو شخصية تحققت بالنسبة إلى الإدارة بصدور الأمر المطعون فيه قبل أن يصبح قانون إنشاء مجلس الدولة نافذا .

والقول بأن الطعن فى القرار الإدارى وطلب إلغاؤه أمام محكمة القضاء الإدارى ليس فى واقع الأمر حقا جديدا إذ كان من الجائز لكل فرد قبل إنشاء مجلس الدولة أن يتظلم من قرارات السلطات الإدارية بالطرق الإدارية .

الإجراءات والاختصاص وإن كان الأصل فيها أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها على اعتبار أنها تمس حقوقا مكتسبة أو حالات قانونية شخصية فانها لا ترجع إلى الماضى حيث ينطوى هذا الرجوع على مساس تلك الحقوق أو هذه الحالات . وتطبيقا لذلك تقرر أنه لا يمكن إبطال ورقة من أوراق المرافعات إذا كانت صحيحة بمقتضى القانون القديم وباطله بحسب القانون الجديد متى كانت صادرة تحت سلطان القانون القديم ، وأن قابلية الأحكام أو عدم قابليتها لطريق أو غيره من طرق الطعن ، هى من الخصائص الذاتية فى هذه الأحكام بحيث تعتبر من مقدمات أصل الحق لا من مجرد الإجراءات . ولذا فإنه إذا صدر حكم أو قرار وكان نهائيا غير قابل لأى طريق من طرق الطعن بحسب القانون المعمول به وقت صدوره ثم جاء قانون جديد بجيز الطعن فى هذا الحكم فان هذا القانون الأخير لا يسرى على الحكم المذكور وإلا انطوى ذلك على مساس بالحق الذى اكتسبه من صدر لمصلحته . طبقا لنظرية الحقوق المكتسبة ، أو على إخلال بالحالة القانونية الخاصة التى تحققت بالنسبة إلى المحكوم له ، على مقتضى نظرية الحالات القانونية .

وإذ كان قانون إنشاء مجلس الدولة قد استحدث الطعن فى القرارات الإدارية بالوقف وبالإلغاء ولم يكن قبل صدوره

وأن كل ما في الأمر أن هذا الحق قد أحيط بضمانات أقوى وأفضل في صورة الالتجاء إلى محكمة القضاء الإداري — هذا القول مردود بأن الطعن بالطريق القضائي أمام محكمة القضاء الإداري يختلف في طبيعته وآثاره عن التظلم بالطريق الإداري إذ الأول يشيء خصومة حقيقية بين الطاعن ووجه الإدارة تفصل فيها المحكمة بوظيفتها القضائية في حين أن الثاني لا يثير أية خصومة قضائية وإنما يرتكز على ما لأفراد المصريين بمقتضى المادة ٢٢ من الدستور من حق في أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون. وهذا الاختلاف تترتب عليه نتائج متباينة.

لذلك لا وجه للتحدى بالمادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة لا مكان الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرارات السابقة على تاريخ نفاذ هذا القانون فإن هذه المادة ليس في صيغتها أية إشارة لرجعية حكم الإلغاء، والرجعية لا تكون إلا بنص خاص كما تقضى بذلك المادة ٢٧ من الدستور، فهي لا يمكن أن يكون لها مدلول يجاوز الصدد الذي تحدث عنه وهو ميعاد رفع دعوى الإلغاء فيما يتعلق بالقرارات التي قد يلحقها قانون أثر الإلغاء.

٢ — إن إعلان الخصم على يد محضر بالطلبات الإضافية أى التي يضيفها المدعى أثناء الخصومة إلى طلباته المبينة بصحيفة

الدعوى سواء بالزيادة أو النقص أو المحو ليس بشرط لازم لقبول تلك الطلبات، فانه كما يجوز أن يقدم الطلب الإضافي بهذا الشكل يجوز إبدائه شفها بالجلسة أو تضمينه المذكرات التي يحصل تبادلها بين الخصوم بالشكل القانوني وهذا مستفاد بطريق مفهوم المخالفة من المادة ١٢٥ من قانون المرافعات التي تنص على أنه إذا تخلف المدعى عليه عن الحضور أمام المحكمة بعد سبق حضوره فلا يجوز للمدعى أن يبدى أقوال أو طلبات جديدة. ولا أن يغير أو يزيد في الأقوال والطلبات السابقة، أى فإذا كان المدعى عليه حاضرا الجلسة فانه يجوز للمدعى توجيه طلبات إضافية في أقواله التي يبدئها شفها، بجلسة المرافعة. وكذلك يؤخذ من المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات أنه يجوز تضمين الدعوى الفرعية — ويندرج في الطلب الإضافي — أى طلب يقدمه أحد الخصوم للمحكمة مما مفاده جواز إبداء الطلبات الإضافية في مذكرة مسموح بتقديمها قانونا.

٣ — إن المادة الأولى من قانون المرافعات إذ ذكرت أن كل إعلان أو أخبار يقع من بعض الخصوم لبعض يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الخصوم لم تقصد سوى أن الإعلان على يد محضر هو الوسيلة الأصلية في إحاطة الخصم علما بما يعلنه به خصمه، ولكن ليس معنى هذا أنها الوسيلة الوحيدة

في هذا الشأن ، فقد يستن القانون من الوسائل الأخرى ما يكفل هذا الأخبار حتى لو لم يحصل الإعلان على يد محضر كما هي الحال مثلا في تبادل المذكرات الكتابية بين أطراف الخصومة في النقض وأمام محكمة القضاء الإداري إذا كتفى القانون في كل من هاتين الحالتين بالإيداع في قلم كتاب المحكمة في الميعاد القانوني .

٤ — إن ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة خاص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات فلا يسرى على طلبات التعويض التي يجوز رفعها ما دام لم يسقط الحق في إقامتها طبقا للأصول العامة .

٥ — إن دعوى التعويض تقبل أمام محكمة القضاء الإداري حتى لو كانت عن قرار سابق على تاريخ نفاذ قانون مجلس الدولة . ولا يحتاج على ذلك بالمادة ٢٧ من الدستور فإن قانون مجلس الدولة لم يأت في شأن دعوى التعويض بحق جديد لم يكن مقررا من قبل ، كما هي الحال فيما استحدث من الحق في طلب إلغاء القرارات الإدارية ، إذ كان قبل قانون مجلس الدولة في المسكنة الالتجاء إلى القضاء بطلب التعويض عن القرارات الإدارية ، وكل ما جاء به قانون مجلس الدولة في هذا الشأن أنه جعل لمحكمة القضاء الإداري أن تفصل مع المحاكم المدنية في طلبات التعويض عن تلك القرارات سواء رفعت إليها بصفة أصلية

أو تبعا لطلب الإلغاء ، فالأمر هنا لا يعدو ترتيبا للاختصاص بالنسبة إلى دعاوى مقرررة من قبل ، والأصل في قوانين الاجراءات والاختصاص أنها تنسحب على ما وقع نفاذها من الحوادث على اعتبار أنها لا تمس حقوقا مكتسبة أو حالات قانونية شخصية وأن كل ما تهدف إليه أن تكون أنجع في تحقيق العدالة وأسرع إلى هذا الغرض ، وهذه مصلحة عامة يلزم أن يكون للقانون الجديد أثره وسلطانه في تحقيقها .

٦ — إن النظام الذي تقرره جهة الادارة في صدد أمر معين وتسير على مقتضاه هو بمثابة القانون أو اللائحة من حيث وجوب احترامه إلى أن يحصل تغييره . فالانحراف عن معاملة الناس بمقتضاه في وقت كان هذا النظام هو الساري — ذلك يكون من جانب الادارة مخالفة للقانون .

المحكمة

١ — عن الدفع بعدم قبول طلب الإلغاء

« حيث ان مبني هذا الدفع أن القرار المطعون فيه والقاضي بمصادرة البضاعة ، قد أصدره وكيل وزارة المالية في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، فلا يسرى عليه قانون إنشاء مجلس الدولة المنشور بالجريدة الرسمية في ١٥ منه على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره ، وذلك فيما استحدثه من الحق في طلب الإلغاء عملا بالمادة ٢٧ من الدستور التي تقضى بأن أحكام القوانين لا تجرى إلا

على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

« وحيث ان المدعية ردت على هذا الدفع بأن قانون إنشاء مجلس الدولة هو من القوانين الخاصة بالاجراءات والاختصاص وان أمثال هذه القوانين تفسح على الماضي بحسبان أنها انجمت في تحقيق العدالة ، وأسرع لهذا الغرض ، لأن قاعدة عدم رجعية القوانين ليست مطلقة في تطبيقها . بل مجالها حيث يكون هناك مساس بحق مكتسب بمقتضى القانون القديم . كما أن المادة ٣٥ إذ تقضى بان ميعاد رفع الدعوى بالغاء القرار الإداري هو ستون يوما ، قد جاءت من العموم والاطلاق بحيث تشمل كل قرار ، ما كان لاحقا للقانون أو ما كان سابقا عليه ، مادام اعلانه أو نشره لم يمض عليه ما يزيد على الستين يوما ، وأن القرار موضوع النزاع لم يعلن إلى المدعية إلا في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أى بعد تاريخ نفاذ القانون المذكور .

« وحيث انه لا جدال في أن الحوادث التي تقع وتتم آثارها تحت سلطان القانون القديم ينطق عليها ذلك القانون ما لم يكن منصوصا على خلاف ذلك بنص خاص أو كان القانون الجديد مفسرا للقانون القديم إذ في هاتين الحالتين ينسحب أثر القانون الجديد على ما وقع وتم قبل نفاذه ، وكذلك فإن الحوادث التي تقع بعد العمل بالقانون الجديد ينطبق عليها هذا القانون إذ هي قد نشأت تحت سلطانه فيلحقها أثره . ولكن الجدل قد قام بين رجال القانون حول حكم الحوادث التي تقع في ظل القانون القديم ولكنها لا تتم أو لا تنتج آثارها إلا في مدة العمل بالقانون

الجديد فهل ينطبق عليها القانون إذ هي قد نشأت في ظله أو يسرى عليها القانون الجديد بحسبان أنها تمت في زمن العمل به فتفرقت وجوه الرأي عندما أرادوا وضع ضوابط عامة يمكن على مقتضاها حل المسألة فيما يعرض من خصوصيات النزاع ، فأخذ فريق منهم بنظرية الحق المكتسب وهي تقوم على سريان القانون الجديد على الحوادث السابقة عليه واللاحقة له على اعتبار أنه الأصلح إذ المفروض فيه أنه عالج عيوب القانون القديم بشرط ألا يمس حقا مكتسبا . ولكنهم اختلفوا في تحديد معنى الحق المكتسب فعرّفه بعضهم بأنه ما يدخل في ذمة الشخص المالية بحيث لا يمكن لمن أخذ منه أن يسترده ، وما عدا ذلك فليس سوى مجرد أمل يبلغ مرتبة الحق المكتسب -- ورأي بعض آخر ان معنى الحق المكتسب على مقتضى هذا التعريف يقصر عن أن يعمل بعض الحقوق القانونية كتلك المكونة لحالة الأرخاص مثلا . ولذا عرفوا الحق المكتسب بأنه كل فائدة يدافع عنها صاحبها بدعوى أو دفع كي يندرج في معناه أمثال الحقوق المذكورة ، وعاب آخرون على هذا التعريف أنه من العموم والاتساع بحيث يشمل فوائد قد يدافع عنها صاحبها بدعوى أو بدفع ومع ذلك فلا تعتبر حقا مكتسبا بمعنى أن القانون الجديد يسرى عليها حتى لو حرم أصحابها منها ، كالحقوق السياسية مثلا . ولذا فقد عرف هؤلاء الحق المكتسب بأنه المزية القانونية التي يكون صاحبها قد استعملها فعلا قبل نفاذ القانون الجديد أما ما عداها فهو مجرد أمل . ونبذ فريق آخر نظرية الحق المكتسب التقليدي

وابتكروا نظرية الأحوال القانونية بأن قسموا هذه الأحوال إلى عامة أو موضوعية كمكينة الشخص في التملك بطريقة قانونية معينة وإلى خاصة أو شخصية وهي التي تتحقق عند انطباق القاعدة القانونية التي تقوم عليها الحالة القانونية العامة وذلك بالنسبة إلى شخص بذاته إذ تنقلب عندئذ الحالة العامة إلى حالة خاصة أو شخصية ورتبوا على ذلك أنه بينما يسرى القانون الجديد على الحالات القانونية العامة حتي ما كان قد نشأ منها في ظل القانون القديم فإنه لا يسرى على الحالات القانونية الخاصة أو الشخصية بل يحكمها القانون الذي برزت تحت سلطانه .

« وحيث أنه بناء على القواعد المتقدمة قد أجمع فقهاء القانون وثبت قضاء المحاكم على أن قوانين الاجراءات والاختصاص إن كان الأصل فيها أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها على اعتبار أنها لا تمس حقوقاً مكتسبة أو حالات قانونية شخصية إلا أنها لا ترجع إلى الماضي حيث ينطوى هذا الرجوع على مساس بتلك الحقوق أو هذه الحالات — ونطبقاً لذلك قررنا مثلاً أنه لا يمكن ابطال ورقة من أوراق المرافعات إذا كانت صحيحة بمقتضى القانون القديم وباطلة بحسب القانون الجديد متى صدرت تحت سلطان القانون القديم وإن قابلية الاحكام أو عدم قابليتها بطريق أو غيره من طرق الطعن ، هي من الخصائص الذاتية في هذه الاحكام بحيث تعتبر من مقومات أصل الحق لا من مجرد الاجراءات . وبهذه المثابة قالوا أنه إذا صدر حكم أو قرار وكان نهائياً غير قابل لأي طريق من طرق الطعن بحسب

القانون المعمول به وقت صدوره ثم جاء قانون جديد يجوز الطعن في هذا الحكم فإن هذا القانون الأخير لا يسرى على الحكم المذكور وإلا انطوى ذلك على مساس بالحق الذي اكتسبه من صدر لمصلحته ، وطبقاً لنظرية الحقوق المكتسبة ، أو كان فيه اخلال بالحالة القانونية الخاصة التي تحققت بالنسبة إلى المحكوم له على مقتضى نظرية الحالات القانونية .

« وحيث أنه على حسب القانون الذي كان معمولاً به وقت ان صدر القرار المطعون فيه ، ما كان يستطيع أحد الالتجاء إلى أية جهة قضائية بطلب الغاء أي قرار إداري لتجاوز السلطة ، وكل ما كان مقدوراً وقتئذ هو مطالبة الإدارة بالتضمنينات دون التعرض للقرار الإداري سواء بالالغاء أو التعديل أو الوقف أو التأويل ، فجاء قانون انشاء مجلس الدولة واستحداث امكان الطعن في القرار الإداري بالوقف وبالإلغاء ، ولاغرو ان هذا استحداث لحق لم يكن مفرراً للناس — أفراداً أو موظفين من قبل . يقابله انتقاص من سلطان الإدارة باخضاع قراراتها لرقابة قضائية وجعلها قابلة للوقف وللإلغاء بعد إذ كان لامعقب عليها في هذا الشأن . ومن ثم فلا يمكن أن ينسحب أثر قانون إنشاء مجلس الدولة فيما استحدثته بهذا الخصوص إلى القرار المطعون فيه إذ سبق صدوره في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٦ أي قبل تاريخ نفاذ قانون انشاء مجلس الدولة وإلا لكان في هذا الانسحاب مساس بحق مكتسب للإدارة هو عدم قابلية هذا الأمر للإلغاء

أمام أية جهة قضائية بحسب القانون النافذ وقت صدور هذا الأمر ، وذلك على رأى أصحاب نظرية الحق المكتسب ولنضمن ، بحسب نظرية الحالات القانونية . اخلا لا بحالة قانونية خاصة أو شخصية كانت قد تحققت للإدارة على مقتضى القانون المعمول به وقت هذا التحقق ، إذ أن عدم إمكان أى شخص الطعن فى القرار الإداري بالالغاء أمام أية جهة من جهات القضاء هو حالة قانونية عامة أو موضوعية ، وهى وإن تغيرت بقانون انشاء مجلس الدولة فاصبح فى المقدور الآن مثل هذا الطعن ، إلا أن الحالة القانونية العامة السابقة : قد انقلبت إلى حالة قانونية خاصة أو شخصية تحققت بالنسبة إلى الإدارة بصدور الأمر المطعون فيه وذلك قبل أن يصبغ قانون انشاء مجلس الدولة نافذا .

« وحيث ان القول بان الطعن فى القرار الإداري وطلب الغائه أمام محكمة القضاء الإداري ليس بحق جديد بحجة انه كان من الجائز لكل فرد قبل قانون انشاء مجلس الدولة أن يتظلم من قرارات السلطات الإدارية بالطريق الإداري — وإن كل ما فى الأمر أن هذا الحق أحيط بضمانات أنجع فى تحقيق العدالة وأسرع لهذا الغرض فى صورة الالتجاء إلى محكمة القضاء الإداري — ان هذا القول يقوم على حجة داحضة لأن المطعن بالطريق القضائى أمام المحكمة المذكورة يختلف فى طبيعته وآثاره عن التظلم بالطريق الإداري إذ الأول ينشئ خصومة حقيقة بين الطاعن وجهة الإدارة تفصل فيها المحكمة بوظيفتها القضائية بينما لا يثير

الثانى أية خصومة قضائية بين طرفين وإنما يرتكز على ما لأفراد المصريين من حق تقرر بمقتضى المادة ٢٢ من الدستور فى أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون ، ويترب على هذا الاختلاف فى التكييف تباين واضح فى النتائج ، فبينما تلتزم المحكمة بالفصل فى الطعن وإلا جازت مخاصمة أعضائها ويكون للحكم الذى تصدره حجية قانونية ، فإنه لا يجوز مخاصمة الجهة الإدارية ان امتنعت عن الفصل فى التظلم وليس لقرارها الذى تصدره أية حجية قانونية بل لها أن ترجع فيه فى أى وقت ولو لم تتغير الظروف .

« وحيث انه لا أدل على اختلاف الحقيقتين وتباين الطريقتين من أن المادة ٣٥ من قانون انشاء مجلس الدولة ، بعد أن حددت ميعاد رفع الدعوى الخاصة بالغاء القرار الإداري بستين يوما ، نصت على أن هذا الميعاد يقف سريانه فى « حالة التظلم » إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار وإلى الهيئات الرئيسية ، مما يستفاد منه أن نظام التظلم بالطريق الإداري قائم إلى جانب التظلم بالطريق القضائى وإن التجاء صاحب الشأن إلى حد الطريقتين لا يحول دون التجائه إلى الطريق الآخر .

« وحيث انه لا وجه للتجدي بالمادة ٣٥ سالفة الذكر فى صدد الاحتجاج بإمكان الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بالغاء القرارات السابقة على تاريخ نفاذ قانون انشاء مجلس الدولة بمقولة أنها لم تفرق بين قرار وقرار ، بل جاءت صيغتها من الإطلاق بحيث تتسع للقرارات الصادرة بعد نفاذ القانون

المذكور وكذلك للقرارات السابقة عليه ما دام ميعاد رفع الدعوى لما يزل قائماً بالنسبة اليهما — لا محل للتحدى بالمادة المذكورة اذ ليس في صيغتها أية اشارة لرجعية حكم الالغاء على الماضي ، والاثر الرجعى لا يمكن تقريره — بحسب المادة ٢٧ من الدستور — الا بنص خاص — ومن هنا يتضح أن المادة ٣٥ من قانون انشاء مجلس الدولة لا يمكن أن يكون لها أى مدلول يتجاوز المجال الذى نتحدث عنه ، أعنى ميعاد رفع دعوى الالغاء، وذلك بطبيعة الحال فيما يتعلق بالقرارات التى قد يلحقها قانوناً أثر الالغاء، وادن فلا يشفع أنه رفع هذه الدعوى قبل أن يمضى على اعلان القرار المطعون فيه اليه ستون يوماً ، ما دام هذا القرار سابقاً على اريخ نفاذ قانون انشاء مجلس الدولة وما دام الميعاد لا يراعى إلا فيما يختص بالقرارات التى يسرى عليها القانون المذكور .

« وحيث انه يبين من كل ما تقدم أن الدفع بعدم قبول طلب الالغاء فى محله فيتمتع بقبوله .

ب — عن الدفع بعدم قبول طلب التعويض

« وحيث ان هذا الدفع يقوم على أن المادة ٣٥ من قانون انشاء مجلس الدولة قد أوجبت أن يكون رفع الدعوى فى خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به لم تستثن من هذا الحكم سوى المنازعات المنصوص عليها فى المادة « ٣ » أى المنازعات التى تقوم بين فروع الادارة فيلزم عن ذلك أن الميعاد المذكور يسرى على سائر الدعاوى .

ومنها طلبات التعويض عن القرارات المطعون فيها ، وقد فات هذا الميعاد قبل أن تتقدم المدعية بطلب التعويض — لأن القرار المبني عليه هذا الطلب قد أعلن إلى المدعية فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بينما هى لم تتقدم بطلب التعويض إلا فى مذكرتها المودعة فى ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ . ولا يشفع لها فى ذلك أنها احتفظت لنفسها فى صحيفة الدعوى بهذا الطلب ، لأن مثل هذا الاحتفاظ لا ينهض أن يكون إقامة للدعوى بالمعنى المقصود فى المادة ٣٥ — كما أن نضمين المذكرة مثل هذا الطلب لا يعتبر قانوناً رفعا للدعوى به ، إذ أن قانون انشاء مجلس الدولة تم يستوجب اعلان هذا النوع من المذكرات فمن المحتمل ألا يعلم به الطرف الآخر ، كما لا يشفع لها أن المادة ٣٤ من القانون المذكور تحيل إلى قانون المرافعات فيما لم ينص عليه قانون انشاء مجلس الدولة من الاجراءات ، ولا أن قانون المرافعات يجيز تعديل الطلبات لغاية انتهاء المرافعة فى الدعوى . لأن محل هذا الجواز إذا كان ميعاد الستين يوماً لما يزل قائماً ، أما إذا كان قد فات فقد امتنع قبول الطلب إذ الميعاد حتمى وذلك على نسق ميعاد الاستئناف أو النقض .

« وحيث انه مما يجب التنبيه اليه بادية الرأى — أنه لا ممتنع فيما ذكرته المدعى عليهما الأولى والثانية من أن ابداء طلب التعويض فى مذكورة المدعية المودعة فى ١٠ من يناير سنة ١٩٤٧ لا يعتبر إقامة للدعوى بمثل هذا الطلب بحجة أن القانون لم يستلزم اعلان هذه المذكرة — لا ممتنع فى ذلك لأن

اعلان الخصم على يد محضر بالطلبات الاضافية « أى التى يضيفها المدعى أثناء الخصومة إلى طلباته المبينة بصحيفة الدعوى سواء بالزيادة أو النقص أو المحو » ليس بشرط لازم لقبول مثل هذا الطلب إذ كما يجوز أن يقدم بهذا الشكل ، فإنه يجوز ابداءه شفهيًا بالجلسة أو تضمينه المذكرات التى يحصل تبادلها بين الخصوم بالشكل القانونى . وهذا مستفاد بطريق مفهوم المخالفة من المادة ١٢٥ من قانون المرافعات التى تنص على أنه إذا تخلف المدعى عليه عن الحضور أمام المحكمة بعد سبق حضوره فلا يجوز للمدعى أن يبدى أقوالاً أو طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد في الأقوال والطلبات السابقة أى فإذا كان المدعى عليه حاضراً الجلسة فإنه يجوز للمدعى توجيه طلبات إضافية في أقواله التى يبديها شفهيًا بجلسة المرافعة ، لا يلزم إذن إقامة الدعوى بهذه الطلبات المضافة بورقة تعلن إلى المدعى عليه بالطرق المعتادة وتراعى فيها مواعيد التكليف بالحضور — كما يؤخذ من المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات أنه يجوز تضمين الدعوى الفرعية — ويندرج فيها الطلب الإضافى — أى طلب يقدمه أحد الخصوم للمحكمة مما مفاده جواز ابداء الطلبات الإضافية في مذكرة مسموح بتقديمها قانوناً ، كما لا وجه لما ذكرته المدعى عليهما من أن الخصم قد لا يعلم بهذا الطلب مادام القانون لا يستلزم اعلان المذكرة ، إذ فضلاً عن أن المدعى عليهما قد علمتا بهذا الطلب ووجهتا به في الجلسة وردتا عليه فإن المادة الأولى من قانون المرافعات إذ ذكرت أن كل اعلان أو أخبار يقع من بعض الخصوم

لبعض يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الخصوم ، لم تقصد سوى أن الاعلان على يد محضر هو الوسيلة الأصلية في احاطة الخصم علماً بما يعلنه به خصمه ، ولكن ليس معنى هذا أنها الوسيلة الوحيدة في هذا الشأن فقد يستثنى القانون من الوسائل الأخرى ما يكفل هذا الأخبار حتى لو لم يحصل الاعلان على يد محضر كما هى الحال مثلاً في تبادل المذكرات الكتابية بين أطراف الخصومة في النقص ، وكذلك أمام محكمة القضاء الإدارى ، إذ اكتفى القانون في كل من هاتين الحالتين بالإيداع في قلم كتاب المحكمة في الميعاد القانونى .

« وحيث أنه لا محل للتجدي بفوات ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون انشاء مجلس الدولة ، إذ هذا الميعاد خاص بطلبات الغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات فلا يسرى على طلبات التعويض التى يجوز رفعها ما دام لم يسقط الحق في اقامتها طبقاً للاصول العامة وذلك لما يلي :

أولاً — لأن عبارة المادة ٣٥ ساقطة الذكر تقطع في تخصيص حكمها بطلبات الغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات ، إذ هى قد جعلت مبدأ سريان الميعاد من تاريخ نص القرار الإدارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به ، كما قضت بوقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم الى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية ، وبأنه يعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية

إلى طلبات الإلغاء دون دعاوى التعويض .
 « وحيث انه مما تجب الإشارة إليه إن
 دعوى التعويض تقبل أمام محكمة القضاء
 الإداري حتى لو كانت عن قرار سابق على
 تاريخ نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة ولا محل
 للاحتجاج بالمادة ٢٧ من الدستور ، لأن
 القانون سالف الذكر لم يأت في شأن دعوى
 التعويض بحق جديد لم يكن مقررا من قبل
 للناس ، أفرادا أو موظفين كما هي الحال فيما
 استحدث لهم من الحق في طلب إلغاء
 القرارات الإدارية إذ كان لهم قبل قانون
 إنشاء مجلس الدولة ، الالتجاء إلى القضاء
 بطلب التعويض عن القرارات الإدارية ،
 وكل ما جاء به هذا القانون إن جعل محكمة
 القضاء الإداري تختص مع المحاكم المدنية
 بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات
 المطعون فيها سواء رفعت إليها بصفة أصلية
 أو تبعا بطلب الإلغاء ، فالأمر لا يعدو ترتيبا
 للاختصاص بالنسبة إلى دعاوى مقررة من
 قبل . والأصل في قوانين الإجراءات
 والاختصاص أنها تنسحب على ما وقع قبل
 نفاذها من الحوادث على اعتبار أنها لا تمس
 حقوقا مكتسبة أو حالات قانونية شخصية
 وأن كل ما تهدف إليه أن تكون الجمع في
 تحقيق العدالة وأسرع لهذا الغرض ، وهذه
 مصلحة عامة يلزم أن يكون للقانون الجديد
 أثره وسلطانه في تحقيقها . أما إذا انطوى
 القانون الجديد على المساس بتلك الحقوق أو
 هذه الحالات فإنه لا يذسحب عليها ، وليس
 في أعمال قانون إنشاء مجلس الدولة فيما جاء
 بشأن دعاوى التعويض أي مساس من هذا
 القبيل .

المختصة عن التظلم المرفوع اليها — ومفاد
 ذلك أن المادة المذكورة إذ تحدد ميعاد الستين
 يوما لا تتحدث إلا عن الدعوى الخاصة بإلغاء
 قرار إداري . ومن هنا جعلت إعلانه مبدأ
 لسريان الميعاد والتظلم فيه وافقا لهذا السريان
 ثانيا — لأن الميعاد المنصوص عليه في
 المادة ٣٥ مأخوذ عن القانون الفرنسي ، وهذا
 القانون يخص الميعاد المذكور بطلبات الإلغاء
 ثالثا — لأن طلب التعويض منوط بحل
 الضرر وهذا لا يترتب حتما على إعلان القرار
 الإداري أو نشره بل يترتب في الغالب على
 تنفيذ القرار ، فلو أن ميعاد الستين يوما يسري
 على طلب التعويض لكان مقتضى هذا أنه
 يلزم رفعه حتى لو لم يحل الضرر بصاحب
 الشأن ، مما تأباه البداهة القانونية .

رابعا — لأن المحكمة التشريعية لقصر
 رفع الدعوى على شهرين هي استقرار
 القرارات الإدارية حتى لا تكون مستهدفة
 لخطر الإلغاء وقناتويل وهذه المحكمة أن
 كانت متوافرة فيما يتعلق بطلبات إلغاء
 القرارات ، فإنها منعدمة بالنسبة إلى دعاوى
 التعويض إذ هذه لا تخرج عن كونها دعاوى
 عادية وفضلا عن ذلك فإنه لا محل للتفريق
 بين المدة التي ترفع فيها دعوى التعويض أمام
 محكمة القضاء الإداري وتلك التي ترفع فيها
 أمام جهات القضاء الأخرى مع أن الحق واحد
 في الدعويين ، ولزم أن تكون مدة رفعهما
 واحدة .

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن ذهن
 الشارع عند تحديد الميعاد المبين في المادة ٣٥
 من قانون إنشاء مجلس الدولة لم ينصرف إلا

« وحيث أنه لكل ما ذكر يكون الدفع بعدم قبول طلب التعويض في غير محل ويتعين رفضه .

ح — عن الموضوع

« وحيث أن المدعية تستند في دعواها إلى أن الأمر بمصادرة بضائعها قد وقع باطلاً للأوجه الآتية :

١ — مخالفة القوانين واللوائح .

٢ — الخطأ في تطبيق القوانين واللوائح وتفسيرها .

٣ — إساءة استعمال السلطة .

وفي شرحها للوجه الأول استعرضت تطور التشريع المصرى في مسألة الاستيراد ذاكراً أن الأمر العسكرى رقم ١٧٧ إذ عني بتحديد الأصناف التى يجوز استيرادها من الخارج قد هدف إلى توفير المنشئات البحرية للأغراض الحربية بقدر الامكان فقصر الاستيراد على الأصناف الضرورية ثم تلتها الأوامر العسكرية رقم ٢٢٢، ٢٤١، ٢٥٦، فالأمر رقم ٥٥٦ الذى استوعب الموضوع من جميع وجوهه وفصل ضوابطه وقيوده وقد حظرت المادة الأولى منه استيراد البضائع إلا بعد الحصول على إذن من وزارة المالية واستثنت المادة الثانية العينات التجارية ونصت المادة الثالثة فى فقرتها الأخيرة على أنه يجوز لوزير المالية فى كل الأحوال التى يثبت فيها حسن النية أن يأمر بتعويض من يثبت ملكيته للبضائع والمنتجات بحيث لا تزيد قيمة هذا التعويض على الثمن الذى تباع به البضائع أو المنتجات المصادرة أو على تكاليف

استيرادها أيهما أقل . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٥ مقررًا استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٥٥٦ — ولكن لما كانت الحرب قد انتهت ولم يعد هدف التشريع توفير المنشئات البحرية للأغراض الحربية بل التوفيق بقدر الامكان بين الاستيراد وبين مقتضيات نظام العملة الصعبة ، إذ بعد أن انضمت مصر إلى جبهة الأمم الاسترلينية لم يصبح لديها من تلك العملة إلا القدر الذى تسمح به إنجلترا ، فقد نص المرسوم على الترخيص لوزير المالية بالتجاوز عن أحكام الأمر العسكرى رقم ٥٥٦ بالنسبة إلى البضائع أو السلع التى تستورد بالمخالفة لأحكامه متى رأى الوزير محلاً لذلك ، ومن ثم فقد رفع الحظر عن استيراد البضائع التى ترد من بلاد الجبهة الاسترلينية . ولم يعد الترخيص لازماً إلا بالنسبة إلى البضائع التى ترد من البلاد التى تتعامل بالعملة الصعبة . وقد درجت الوزارة على منح التراخيص متى كانت البضائع المستوردة لا تدفع قيمتها وخلعت المدعية من ذلك إلى أن مصادرة بضائعها ، بعد أن اشترط فى إذن الاستيراد أن القيمة لن تدفع بأية عملة أجنبية وإنما لم تدفع شيئاً من هذه العملة ، تكون قد جاءت مخالفة للقانون بحسب الغرض الذى هدف إليه .

وذكرت المدعية فى شرحها للوجه الثانى أنها لم تطلب ترخيصاً فى استيراد « عينات » وإنما طلبت ترخيصاً فى استيراد بضائع متنوعة . مستدلة على ذلك بما جاء فى نفس الطلب من أن المطلوب هو بضائع قيمتها ٥٠٠٠ جنيه وزنها الصافى ١٠ طن وذلك بقصد

بيعها في الأسواق المصرية مما يقطع بان المطلوب ليس بعينات لأن العينات لا تكون بمثل هذه القيمة أو الوزن ولا تستورد بقصد البيع وإنما للعرض على الجمهور وهذا كله يفسر المعنى الحقيقي للعبارة التي وردت بالأذن وهي (سلع متنوعة كعينات) وأن المقصود منها هو أن البضائع المستوردة لا تأخذ حكم العينات من حيث جواز استيرادها وإن ليس الغرض من تلك العبارة هو أن البضائع المطلوبة عينات حقيقة والا لكانت الوزارة عبرت عنها بعبارة (عينات مختلفة varicus sanples كما درجت على ذلك ، بل لما كان هناك من ضرورة تلجئ المدعية إلى تقديم الطلب إذ العينات تستورد مباشرة بدون حاجة إلى أي إذن .

وذكرت في شرحها للوجه الثالث أن وزارة المالية اعتادت أن تأذن في استيراد البضائع من البلاد ذات العملة الصعبة مادام المستورد لا يدفع قيمة البضاعة فلا يجوز أن تتميز في المعاملة بين مستورد وآخر إذ التفريق في ذلك ينطوي على إساءة استعمال السلطة ، فضلا عما فيه من مخالفة النظام الذي وضعته لتسير على مقتضاه في إصدار مثل هذه التراخيص وهذا النظام - إلى أن يعدل - هو بمثابة القانون أو اللائحة الواجب احترامها . « وحيث أن المدعى عليهما الأولى والثانية دفعتا الدعوى في موضوعها بأن الوزارة « مراقبة الاستيراد » وقد أذنت في استيراد نصف طن من البضائع المتنوعة بصفة عينات وأن هذا القرار من إطلاقها ولا معقب عليها في هذا الشأن واستعرضنا تطور التشريع الخاص بالاستيراد مشيرين إلى أن منحي

هذا التشريع إنما هو تحقيق غرضين أساسيين أولهما حظر أي إجراء يؤدي استعمال العملة الصعبة في غير الأغراض التي خصصت لها أو على وجه يؤدي إلى التزامات في شأن تلك العملة تزيد على الحد الأقصى المتفق عليه بين مصر وإنجلترا . وثانيهما تحصيل كل ما تستحقه مصر من إيرادات بالعملة الصعبة . وأنه تحقيقا لهذين الغرضين صدر الأمر العسكري رقم ٥٥٥ بخصوص العملة الصعبة والأمر رقم ٥٥٦ بشأن الاستيراد ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ مقررًا سريان أحكام الأمر الأخير غير مستثن من الحظر سوى العينات التجارية غير ذات القيمة أو المحدد لها قيمة اسمية لا تتجاوز تكاليف الانتاج والشحن - وخلصت المدعى عليهما بعد ذلك إلى أنه وإن كان القانون لا يستلزم إذنا في استيراد العينات إلا أن الأذن قد صدر على كل حال على أساس أن تكون البضاعة المستوردة عينات - ولكن المدعية قد خالفت هذا الأذن باستيرادها بضائع ليست بعينات فحقت المصادرة بمقتضى المرسوم بقانون سالف الذكر . وتكون الدعوى والحالة هذه على غير أساس سليم من القانون .

« وحيث أنه يبين من العرض السابق أن النزاع بين الطرفين يثير مسألتين أساسيتين (الأولى) هل الأذن الصادر للمدعية ينصب على استيراد عينات حقيقة أم على بضائع بقصد البيع في الأسواق المصرية ولكنها تأخذ حكم العينات قانونا من حيث استيرادها ؟ (الثانية) هل القرار الإداري بمصادرة البضائع المذكورة قد جاء مطابقا للقانون أم مخالفا ؟

«وحيث أن عبارة الاذن في ضوء الظروف التي لا يستلزم اصداره قاطعة في الدلالة على أنه لا ينصب على عينات بل على استيراد بضائع متنوعة بقصد بيعها في الأسواق المصرية — فقد كان طلب المدعية صريحا في هذا الخصوص كما ذكرت أن قيمتها نحو ٥٠٠٠ جنيه ووزنها الصافي حوالي عشرة أطنان ، وهي بهذا الوزن وتلك القيمة تخرج بداهة عن معنى العينات فضلا عن أن العينات لا تستورد بقصد البيع وإنما لعرضها على الجمهور ولو كان المقصود بالاستيراد هو عينات حقيقية لما كان ثمة من ضرورة تلجئ المدعية لاستصدار مثل هذا الاذن اذ العينات تستورد مباشرة بدونه ، ولما كان هناك من داع لأن تثبت المراقبة على الاذن هذه العبارة

no foreign currency to be involved and even in pound sterling

أى يجب الا تدفع في مقابلة البضائع أية عملة أجنبية أو استرلينية اذ لا موجب عقلا لذلك اذا كان المقصود بالاذن هو مجرد عينات وهي لا قيمة لها ، بل ولكان الأولى أن يستعمل في الاذن في الخانة المخصصة لذلك «عينات متنوعة» various samples وهذا كله يفسر المعنى الحقيقي لعبارة سلع متنوعة كعينات» التي وردت بالاذن وأن المقصود منها miscellaneous antinles as samples هو تشبيه البضائع المستوردة بالعينات في الحكم من حيث تفسير استيرادها — لا أن تكون عينا — فعلا

«وحيث انه متى ثبت أن الاذن انما ينصب في الحقيقة على بضائع متنوعة بقصد بيعها في الأسواق المصرية لا على مجرد عينات فإن حجة المدعى عليهما الأولى والثانية في

تبرير المصادرة بمقولة ان المدعية خالفت إذن الاستيراد من هذه الناحية تكون حجة داحضة لا قيمة لها . يؤكد ذلك التأشير المثبوت لقسم العينات الوارد في ملف الاستيراد من « أن الترخيص الصادر للمدعية قد منح في ظروف كانت المراقبة تمنح فيه تراخيص مماثلة أى (بدون دفع القيمة) ولذا فلا يرى القسم المذكور مانعا في الافراج عن البضائع التي استوردت بموجب هذا الترخيص طالما أن حظر استيراد بضائع بدون دفع القيمة لم يتقرر إلا بعد منح هذا الترخيص» مما يؤخذ منه أن استيراد المدعية للبضائع موضوع المصادرة كان مطابقا للاذن الذي صدر في وقت كان يسمح فيه بمثله — وهذا يلقي الضوء على العلة الحقيقية لاصدار القرار بالمصادرة ، وخصوصا إذا قوبل التأشير السابق بالتأشير الآخر المرفوع من مراقبة الاستيراد الى وكيل الوزارة والذي جاء به « أن بعض الأصناف المستوردة كالجوارب النيلون وأحمر الشفاة وورق اللعب والملابس الجاهزة ليست لها حصصة استيراد من الولايات المتحدة . أى أن المشتغلين بهذه الأصناف ليس في وسعهم استيرادها وفي الافراج عن البضائع مزاحمة غير مشروعة لهم » إذ يتضح من هذه المقابلة ان ليس السبب الحقيقي للمصادرة هو مخالفة المدعية لاذن الاستيراد وأن هذه المخالفة ان هي الا تعلقة تخفى وراءها غرضا آخر هو أن البضائع قد استوردت بدون دفع القيمة ، وأن هذا النظام وإن كان قد تقرر بعد صدور الاذن للمدعية إلا أن المراقبة على الرغم من ذلك رأت أن تعامل المدعية بمقتضاها خشية أن يكون في الافراج عن البضائع محل النزاع مزاحمة غير مشروعة لمن يستوردون البضائع مع دفع القيمة .

مليم جنيه	٣٦٠ ٠٠٥	قيمة التأمين على البضائع على الباخرتين
نورت سيرس ورورد فو كيتري	٣٨٠ ٠٢٥	أجرة التخزين بالشركة الشرقية
الايداع بحسب القسائم المقدمة	٢٦٠ ٠٠٢	رسم إذن الاستيراد
عمولة لشركة الاكسبريس	٧٠٥ ٠٠٦	بموجب فاتورة رقم ٦٤١
عمولة لشركة الاكسبريس	٢٠٠ ٠٠٧	بموجب فاتورة رقم ٦٤٣
عمولة لشركة الاكسبريس	٥٥٥ ٠٠٤	بموجب فاتورة رقم ٦٤٢
٩٢٨ ٦١٢		الجملة ستمائة واثني عشر جنيتها وتسعمائة وثمانية وعشرون مليما .
« وحيث انه لا وجه لخصم الرسوم		الجمركية من المبلغ المذكور ، إذ المدعية قد
تجردت عن ملكية البضائع بحكم مصادرتها		وأصبحت مملوكة للحكومة ، والرسوم
الجمركية لا تستحق بمجرد ورود البضائع		إلى الدائرة الجمركية بل هي تجب على مالكيها
إذا ما أراد إدخالها في القطر .		« وحيث انه فيما يتعلق بما ضاع من
الكسب فلم تثبت للمحكمة أن شيئا من هذا		القبيل قد أصاب المدعية على وجه اليقين .
« وحيث انه لما تقدم بتعين الحكم		للمدعية على المدعى عليهما الأولى والثانية
بالمبلغ المذكور وحده وقدره ٩٢٨ ملين		و ٦١٢ جنيه مع المصاريف المناسبة ومقابل
إنتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك		(قضية شركة حكيم وشركاه وحضر عنها الاستاذ سليم
إكتار ضد وزارة المالية وآخرين وحضر عن الاول		والثانية الاستاذ عبد العزيز البيلوي ولم يحضر أحد من
مدعى عليها ثلاثة رقم ٢٨ سنة ١ ق)		
« وحيث انه مما ينبغي التنبيه اليه ، أن		النظام الذي تقرره جهة الادارة وتسير على
مقتضاه هو بمثابة القانون أو اللائحة من حيث		وجوب احترامه الى أن يحصل تغييره
فلا انحراف عن معاملة الناس بمقتضاه في وقت		كان مثل هذا النظام ساريا يكون من جانب
الادارة مخالفا للقانون .		« وحيث انه يخلص مما ذكر أن قرار
المصادرة قد خالف القانون إذ أمر بمصادرة		بضائع استوردتها المدعية بمقتضى الاذن
الصادر لها دون أن تخالف فخواه في شيء ،		كما أنه انطوى على اساءة استعمال للسلطة إذ
استند في الظاهر الى التعلل بمخالفة المدعية		للاذن وهو في الواقع انما أراد أن ينفذ من
ذلك الى المصادرة طبقا لنظام غير الذي صدر		الاذن على مقتضاه على ما في ذلك أيضا من
مخالفة للقانون — وإذن يكون طلب		التعويض المرفوع من المدعية في مقابل
ما أصابها من اضرار المصادرة على أساس من		القانون سليم .
« وحيث ان التضمينات تشتمل على		ما أصاب الدائن من خسارة وما فاتته من
كسب .		« وحيث انه قد ثبت من الأوراق أن
المصادرة قد أصابت المدعية بما يلي من خسارة		
مليم جنيه	٥٧٨ ٣٥٢	ثمن الدفعة الأولى من البضائع
بموجب الفاتورة الأولى رقم ٦٦٣		٨٠٠ ١٠٠
ثمن الدفعة الثانية من البضائع		بموجب الفاتورة الثانية رقم ٦٩١
٢٠٠ ١٠٢		ثمن الدفعة الثالثة من البضائع
بموجب الفاتورة الثالثة رقم ٦٩٨		

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧

بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات وإلغاء مادة منه

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تضاف الى قانون العقوبات بعد المادة ٤٤ المادة ٤٤ مكررة بالنص الآتى :

مادة ٤٤ مكررة — كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين .

وإذا كان الجانى يعلم أن الأشياء التى يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد، حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

مادة ٢ — تلغى المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات .

مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر القبة فى ٢٦ رجب سنة ١٣٦٦ (١٥ يونيه سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير العدل

أحمد محمد خشبة

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧

بتعديل المادة ٣١٢ من قانون العقوبات

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات النص الآتى :

» مادة ٣١٢ — لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجته أو زوجته، أو أصوله

أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها . كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر القبة في ٢٦ رجب سنة ١٣٦٦ (١٥ يونيه سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير العدل

أحمد محمد خشنه

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٧

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٩٨ من قانون العقوبات

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ — تضاف إل المادة ١٩٨ من قانون العقوبات الفقرة التالية وتوضع عقب الفقرة الأولى منها :

ويجب على من يباشر الضبط أن يبلغ النيابة العمومية فوراً . فإذا أقرته فعليها أن ترفع الأمر إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه في ظرف ساعتين من وقت الضبط إذا كان المضبوط صحيفة يومية أو أسبوعية . وإذا كانت الصحيفة صباحية وحصل الضبط قبل الساعة السادسة صباحاً فيعرض الأمر على رئيس المحكمة في الساعة الثامنة . وفى باقى الأحوال يكون العرض فى ظرف ثلاثة أيام ويصدر رئيس المحكمة قراره فى الحال بتأييد أمر الضبط أو بإلغائه وإلأفراج عن الأشياء المضبوطة وذلك بعد سماع أقوال المتهم الذى يجب إعلانه بالحضور .

ولصاحب الشأن أن يرفع الأمر لرئيس المحكمة بعريضة فى نفس هذه المواعيد .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية . وينفذ كقانون
من قوانين الدولة

صدر بقصر القبة في ٤ شعبان سنة ١٣٦٦ (٢٣ يونية سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير العدل

أحمد محمد خشبه

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧

بتعديل الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوقف

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ — تعدل الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بحيث يصبح
نصها كالاتى :

« ولا يجوز الرجوع ولا التغيير فى وقف المسجد ابتداء ولا فيما وقف عليه ابتداء »

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون
من قوانين الدولة

صدر بقصر القبة في ١٨ شعبان سنة ١٣٦٦ (٧ يوليه سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير العدل

أحمد محمد خشبه

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧

بإصدار قانون المحاكم الحسبية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
 مادة ١ — يلغى قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والقوانين
 المعدلة له ويستعاض عنها بقانون المحاكم الحسبية المرافق لهذا القانون ، وكذلك يلغى كل
 نص يخالف أحكامه .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول
 يناير سنة ١٩٤٨

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون
 من قوانين الدولة

صدر بقصر الفبة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٦٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

وزير العدل

أحمد محمد خشبة

مشروع قانون المحاكم الحسبية

الكتاب الأول — في الأحكام الموضوعية

الباب الأول — القاصر

الفصل الأول — تصرفات القاصر

مادة ١ — القاصر هو من لم يبلغ سن الرشد ، وهي إحدى وعشرون سنة كاملة .

مادة ٢ — ليس للقاصر أن يتسلم أمواله قبل بلوغ سن الرشد ، ومع ذلك فإذا بلغ
 الثامنة عشرة من عمره جاز له بإذن من المحكمة أن يتسلم كل هذه الأموال أو بعضها لإدارتها
 بعد سماع أقوال الوصي .

وإذا رفضت المحكمة الاذن لا يجوز له أن يجدد طلبه قبل مضي سنة من وقت صدور
 القرار النهائي بالرفض .

مادة ٣ — للقاصر المأذون له أن يباشر أعمال الإدارة بما في ذلك أعمال الصيانة الضرورية لحفظ الأموال المسلمة إليه . ويدخل في أعمال الإدارة كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه هذه الإدارة كبيع الحاصلات وشراء ما يلزم للزراعة . ولا يجوز له بغير إذن من المحكمة أن يزاول أعمال التجارة أو أن يؤجر المباني أو الأراضي الزراعية لمدة تزيد على سنة وكذلك ليس له أن يستوفي حقا أو أن يوفي ديناً إلا إذا ترتباً على أعمال إدارته .

ولا يجوز له أن يتصرف في صافي دخله إلا بالقدر اللازم لسد نفقاته ومن تلزمه نفقتهم قانوناً .

ويعتبر القاصر المأذون له كامل الأهلية فيما أذن له به وفي التقاضى فيه .

مادة ٤ — على المأذون له بالإدارة أن يقدم حساباً سنوياً يؤخذ عند النظر فيه رأى الولى أو الوصى ، وللمحكمة أن تأمر بإيداع المتوفر من دخله إحدى خزائن الحكومة أو أحد المصارف ، ولا يجوز له سحب شئ منه إلا بأذن منها .

مادة ٥ — إذا قصر المأذون له بالإدارة في تنفيذ ما قضت به المادة السابقة أو أساء التصرف في إدارته أو قامت أسباب تدعو إلى احتمال وقوع ضرر له ، جاز للمحكمة من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب النيابة العمومية أو أحد ذوى الشأن أن تحد من الأذن المعطى للقاصر أو تسلبه إياه بعد دعوته لسماع أقواله .

مادة ٦ — للقاصر متى بلغ السادسة عشرة الحق في أن يتولى إدارة ماله الذى كسبه من عمله الخاص . ولا يكون ضامناً لديونه الناشئة عن هذه الإدارة إلا بقدر ذلك المال دون غيره من أمواله الأخرى .

الفصل الثانى — الولاية على مال القاصر

(١) الولاية :

مادة ٧ — للأب ثم للجد الصحيح الولاية على مال القاصر وعليه القيام بها . ولا يجوز له أن يتنحى عنها إلا بأذن المحكمة .

مادة ٨ — لا يدخل في الولاية ما يؤول للقاصر بطريق التبرع متى اشترط المتبرع ذلك ، وفي هذه الحالة تعين المحكمة وصياً على هذا المال .

مادة ٩ — تصرف الولى في أموال القاصر بطريق التبرع باطل إلا اذا كان التبرع لإداء واجب انسانى أو عائلى وأذنت به المحكمة .

(ب) سلب الولاية والحد منها :

مادة ١٠ — اذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لأي سبب آخر أو خيف عليها منه ، فللمحكمة أن تسلب ولايته أو تحد منها .

مادة ١١ — تقف الولاية اذا اعتبر الولي غائبا أو حجر عليه أو اعتقل تنفيذا لحكم بعقوبة جنائية . ويعين للقاصر وصي مؤقت اذا لم يكن له ولي آخر .

مادة ١٢ — تعين المحكمة وصيا خاصا عند تعارض مصلحة القاصر مع مصلحة وليه ، أو عند تعارض مصالح القاصر بعضها مع بعض .

(ج) انتهاء الولاية :

مادة ١٣ — تنتهي الولاية ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة مالم تحكم المحكمة قبل بلوغه هذه السن باستمرار الولاية عليه لسبب من أسباب الحجر الا اذا بلغها ممتوها أو مجنونها ، فان الولاية تستمر عليه حتى ولو لم يصدر حكم بذلك من المحكمة .

الفصل الثالث — الوصاية على مال القاصر

(١) تعيين الأوصياء وواجباتهم :

مادة ١٤ — يجوز للأب أن يقيم وصيا مختارا لولده القاصر ، أو للحمل المستكن ، بشرط أن يثبت الايصاء بورقة رسمية أو عرقية مصدق على امضائه فيها ، أو مكتوبة بخطه وموقعة بامضائه .

ويجوز للأب في أي وقت أن يرجع عن ايصائه .

وتعرض الوصاية ، بعد الوفاة على المحكمة ، لتثبيتها .

مادة ١٥ — اذا لم يكن للقاصر أو الحمل المستكن وصي مختار تعين المحكمة وصيا .

مادة ١٦ — يجب أن يكون الوصي عدلا كفؤا ذا أهلية كاملة ، ولا يجوز بوجه خاص أن يعين وصيا :

(أولا) المحكوم عليه في جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير أو في جريمة من الجرائم المخلة بالآداب أو غير ذلك من الجرائم العامة الماسة بالشرف والنزاهة

(ثانيا) المحكوم بافلاسه الى أن يحكم برد اعتباره .

(ثالثا) من قرر الأب حرمانه من التعيين قبل وفاته وثبت ذلك بورقة رسمية أو عرقية مصدق على امضائه فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بامضائه .

(رابعا) من كان بينه هو أو أحد أصوله أو فروعه أو زوجه بين القاصر نزاع قضائي أو خلاف ماثلي يخشى منه على مصلحة القاصر .

ويجب على كل حال أن يكون الوصى من طائفة القاصر ، فإن لم يكن فمن أهل مذهبه ،
والأهل من دينه .

مادة ١٧ - إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الوصى أو زوجه أو أحد أصوله
أو فروعه أو مع من يمثله الوصى ولم يبلغ هذا التعارض مبلغا يخشى معه على أموال القاصر
طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١٦ ، ففي هذه الحالة تقيم المحكمة وصيا خاصا .

ويجوز كذلك تعيين وصى خصومة ولو لم يكن للقاصر مال :

مادة ١٨ - تصرف الوصى في مال القاصر بطريق التبرع باطل .

مادة ١٩ - إذا كان للقاصر حصة شائعة في مال ثابت مملوك أو موقوف ، فالوصى
بإذن من المحكمة إجراء القسمة بالتراضي مع باقي الشركاء . فإذا أقرت المحكمة عقد القسمة
قام هذا مقام التصديق المنصوص عليه في المادة ٥٦ من القانون المدنى .

وفي حالة القسمة القضائية يكون التصديق المنصوص عليه في المادة ٥٦ من القانون
المدنى من اختصاص المحكمة الحسبية الكلية .

مادة ٢٠ - لا يجوز للوصى مباشرة التصرفات الآتية إلا بإذن من المحكمة :

(أولا) التصرف في أموال القاصر بالبيع أو الشراء أو المقايضة أو الشركة
أو الاقراض أو الرهن أو أى نوع آخر من أنواع التصرفات الناقلة للملكية أو المرتبة
لحق عيني .

(ثانيا) تحويل الديون التى تكون للقاصر وقبول الحوالة عليه .

(ثالثا) استثمار الأموال وتصفيتها واقتراض المال للقاصر .

(رابعا) إيجار عقار القاصر لمدة أكثر من ثلاث سنوات فى الأراضى الزراعية ولمدة
أكثر من سنة فى المباني .

(خامسا) إيجار عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد لأكثر من سنة .

(سادسا) قبول التبرعات المقترنة بشرط أو رفضها .

(سابعا) الانفاق من مال القاصر على من تجب عليه نفقتهم إلا إذا كانت النفقة ممضيا
بها من جهة مختصة .

(ثامنا) الصلح والتحكيم .

(تاسعا) الوفاء بالالتزامات التى تكون على التركة أو على القاصر ما لم يكن قد صدر بها
حكم واجب التنفيذ .

(عاشرا) رفع الدعاوى إلا ما يكون فى تأخير رفعها ضرر بالقاصر أو ضياع حق له .

(حادى عشر) التنازل عن الدناوى وقبول الأحكام القابلة للطعون العادية والتنازل عن هذه الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العادية فى الأحكام .

(ثانى عشر) التنازل عن التأمينات أو إضعافها .

(ثالث عشر) إيجار الوصى أموال القاصر لنفسه أو لأحد أقاربه أو أصهاره أو لمن يكون الوصى نائباً عنه .

(رابع عشر) ما يصرف فى تزويج القاصر .

مادة ٢١ — إذا رأى الوصى قبل بلوغ القاصر الحادية والعشرين سنة أنه لا يؤمن على أمواله إذا ما بلغ هذا السن ، فعليه أن يبلغ ذلك للمحكمة لتنظر فى استمرار الوصاية عليه إذا وجدت مسوغاً لذلك . وتحكم المحكمة فى الطلب بعد سماع أقوال القاصر .

مادة ٢٢ — على الوصى أن يودع باسم القاصر إحدى خزائن الحكومة أو أحد المصارف التى تشير بها المحكمة كل ما يحصله من نقود بعد استبعاد مصاريف الإدارة والنفقة المقررة فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها .

ولا يجوز له أن يسحب شيئاً من المال المودع إلا باذن من المحكمة .

مادة ٢٣ — على الوصى أن يودع باسم القاصر أحد المصارف الذى تشير به المحكمة ما ترى لزوماً لايداعه من أوراق مالية ومجوهرات ومصوغات وغيرها . وذلك فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها .

وليس له أن يسحب شيئاً منها بغير إذن المحكمة .

مادة ٢٤ — على الوصى أن يقدم حساباً سنوياً مؤيداً بالمستندات وفقاً للاوضاع المقررة فى هذا القانون .

ويعفى الوصى من تقديم الحساب إذا كانت أموال القاصر لا تزيد على خمسمائة جنيه ما لم تر المحكمة غير ذلك .

مادة ٢٥ — إذا قصر الوصى فى الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون أو فى تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وحرمانه من أجره كله أو بعضه وعزله أو بأحد هذه الجزاءات .

ويجوز للمحكمة أن تمنح القاصر هذه الغرامة أو جزءاً منها .

ويجوز إعفاء الوصى من الجزاء المالى كله أو بعضه إذا نفذ الأمر الذى ترتب عليه الحكم أو قدم أعذاراً تقبلها المحكمة .

مادة ٢٦ — إذا نفذ على ممتلكات الوصى المحكوم عليه بالغرامة ثم صدر حكم بإقالته منها فلا حق له إلا فى استرداد ما حصل من التنفيذ .

أما إذا رسا المزداد على قلم الكتاب فلا يكون للمحكوم عليه إلا استرداد العين بعد دفع مصاريف التنفيذ ما لم يكن هناك مانع ، فإذا قام هذا المانع كان له استرداد الثمن الذي رسا به المزداد على قلم الكتاب بعد خصم كامل المصاريف .

مادة ٢٧ — للمحكمة أن تلزم الوصي بتقديم ضمان بالقيمة التي تراها والمصاريف التي يستلزمها الضمان تكون على حساب القاصر .

مادة ٢٨ — تكون الوصاية على أموال القاصر بغير أجر إلا إذا رأت المحكمة بناء على طلب الوصي أن تحدد له أجرا ثابتا أو مكافأة عن عمل معين .

ماد ٢٩ - إذا رأت المحكمة إيقاف الوصي عينت وصيا مؤقتا لإدارة أموال القاصر لحين زوال سبب الإيقاف أو تعيين وصى جديد .

وتسرى على الوصي المؤقت أحكام الوصاية الواردة في هذا القانون .

مادة ٣٠ - تنتهى مهمة الوصى في الأحوال الآتية :

(١) بموت القاصر أو الوصى .

(٢) ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة الا اذا قررت المحكمة قبل بلوغه هذه السن استمرار الوصاية عليه ما لم يبلغها معتوها أو مجنونا فتستمر الوصاية عليه ولو لم تقرر المحكمة استمرار الوصاية .

(٣) بعودة الولاية للأب .

(٤) بانتهاء العمل الذى أقيم الوصى الخاص لمباشرته أو المدة التى توقت بها تعيينه .

(٥) بقبول استقالته .

(٦) بفقد أهليته .

(٧) بثبوت غيبته .

(٨) بعزله طبقا لأحكام المادة الآتية .

مادة ٣١ - يحكم بعزل الوصى في الحالات الآتية :

(١) اذا قام به سبب من أسباب الحرمان من الوصاية المبينة بالمادة ١٦ من هذا القانون سواء أكان هذا السبب قائما وقت تعيينه أم قام بعد ذلك .

(٢) اذا أصبحت مصلحة القاصر فى خطر بشبب سوء ادارته أو إهماله أو لأى سبب آخر تراه المحكمة مسوغا للعزل .

ولا يحكم بالعزل الا بعد تحقيق تقوم به النيابة أو المحكمة بعد دعوة كل من الوصى والمشرى وطالب العزل لسماع أقوالهم .

مادة ٣٢ — على الوصى الذى انتهت وصايته أن يسلم فى خلال ثلاثين يوما من انتهائها الأموال التى فى عهده ويقدم عنها حسابا مؤيدا بالمستندات الى من يخلفه أو الى القاصر متى بلغ سن الرشد أو الى ورثته . وعليه أيضا أن يقدم صورة من كشف الحساب الى المشرف ان وجد . وأن يودع صورة أخرى قلم الكتاب فى الميعاد المذكور .

فإذا توفى الوصى أو حجر عليه أو غاب غيبة منقطعة . قام مقامه ورثته أو من يمثله فى تسليم أموال القاصر وتقديم الحساب .

مادة ٣٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل وصى انتهت وصايته اذا لم يقم عمدا وبقصد الاساءة بتسليم أموال القاصر لمن حل محله فى الوصاية . وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد .

مادة ٣٤ — اذا أخل الوصى بواجب من الواجبات المفوضة عليه بمقتضى هذا القانون كان مسئولولا عما يلحق القاصر من ضرر بسبب تقصيره وتكون مسئوليته كمسئولية الوكيل .

مادة ٣٥ — يقع باطلا كل تعهد أو مخالصة يحصل عليها الوصى من القاصر الذى بلغ سن الرشد إذا صدرت المخالصة أو التعهد قبل الفصل نهائيا فى الحساب .

مادة ٣٦ — كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجور عليه على قيمة تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه الوصاية أو القوامة .

مادة ٣٧ — على وصى الحمل المستكن أن يبلغ النيابة بانفصال الحمل حيا أو ميتا أو بانقضاء مدة الحمل . وتستمر وصايته على المولود ما لم تعين المحكمة غيره .

(ب) المشرف وواجباته

مادة ٣٨ — يجوز تعيين مشرف مع الوصى المختار أو مع وصى القاضى .

مادة ٣٩ — يتولى المشرف مراقبة الوصى فى إدارة شؤون القاصر وعليه إبلاغ المحكمة أو النيابة عن كل أمر تقضى مصلحة القاصر رفعه إليهما . وعلى الوصى إجابة المشرف إلى كل ما يطلبه من إيضاح عن إدارة أموال القاصر وتمكينه من فحص الأوراق والمستندات الخاصة بهذه الأموال .

مادة ٤٠ — إذا خلت الوصاية وجب على المشرف أن يطلب إلى المحكمة إقامة وصى جديد ، وإلى أن يباشر الوصى الجديد عمله يقوم المشرف من تلقاء نفسه بالأعمال التى يكون فى تأجيلها ضرر .

مادة ٤١ — يسرى على المشرف فيما يتعلق بتعيينه وعزله وقبول استقالته وأجره على أعماله ومسؤوليته عن تقصيره ما يسرى على الوصى من أحكام .
وينتهى الاشراف بانتهاء الوصاية مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة .

الباب الثانى — الحجر والمساعدة القضائية والغيبة

الفصل الاول — الحجر

مادة ٤٢ — يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للغفلة أو للسفه ولا يرفع الحجر إلا بحكم .

مادة ٤٣ — يجوز للمحجور عليه للسفه أو الغفلة أن يقف أمواله أو يوصى بها متى أذنته المحكمة بذلك ، وكذلك يجوز له باذن من المحكمة أن يتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها ، فإذا أذنته المحكمة بذلك سرت عليه أحكام المواد ٣٥ و ٤٥ من هذا القانون .

مادة ٤٤ — يسرى حكم المادة ١٦ من هذا القانون على من يختار للقوامة ماعدا الولي فلا يحرم منها إلا إذا قام به سبب من أسباب سلب الولاية أو الحد منها أو وقفها المنصوص عليه فى المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون .

مادة ٤٥ — تصرف القيم فى مال المحجور عليه بطريق التبرع باطل .

مادة ٤٦ — يسرى على القيم حكم المادة ٣٣ من هذا القانون ، وفما عدا ما استثنى بنص صريح فى هذا الفصل يسرى على القوامة ما يسرى على الوصاية من أحكام أخرى .

الفصل الثانى — المساعدات القضائية

مادة ٤٧ — إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته ، جاز للمحكمة أن تعين له مساعدا قضائيا يعاونه فى التصرفات التى تقتضى مصلحته فيها ذلك .

مادة ٤٨ — يكون قابلا للإبطال كل تصرف — من التصرفات التى تقررت المساعدة فيها — يصدر من الشخص الذى حكم بإقامة مساعد قضائى له بغير معاونة هذا المساعد ، إذا صدر هذا التصرف بعد تسجيل الحكم بتقرير المساعدة .

مادة ٤٩ — يسرى فى تعيين المساعد القضائى وفى عزله ما يسرى فى تعيين القيم وعزله من أحكام ، وكذلك تسرى على المساعدة الأحكام الأخرى الخاصة بالقوامة .

الفصل الثالث — الغيبة

مادة ٥٠ — « الغائب هو كل شخص كامل الأهلية لا تعرف حياته أو مماته ، أو تكون حياته محققة ولكنه هجر موطنه راضيا أو مرغما وحالات ظروف قاهرة دون إدارته شؤونه بنفسه أو بوكيل عنه مدة أكثر من سنة ، وترتب على ذلك أن تعطلت مصالحه أو مصالح غيره . »

مادة ٥١ — إذا ترك الغائب وكيلا عاما تحكم المحكمة بتثبيتته متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصي وإلا عينت غيره .

مادة ٥٢ — تنتهى الغيبة بزوال سببها أو بموت الغائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية المختصة باعتباره ميتا وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

مادة ٥٣ — يسرى على الوكيل عن الغائب حكم المادة ٣٣ من هذا القانون ، وفيما عدا ما استثنى بنص صريح فى هذا الفصل يسرى على الغيبة ما يسرى على الوصاية من أحكام أخرى .

الكتاب الثانى

فى ترتيب المحاكم الحسبية وإجراءاتها

الباب الأول — التشكيل والاختصاص

مادة ٥٤ — تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر لنظر المواد الحسبية جزئية وابتدائية واستئنافية وفقا لما نص عليه فى لائحة ترتيب المحاكم الوطنية .

وتقوم النيابة العمومية برعاية مصالح عديمى الأهلية والغائبين لدى هذه المحاكم وتحضر أمام هذه المحاكم عند نظر جميع المسائل المعروضة عليها .

مادة ٥٥ — تختص المحاكم الحسبية بالنظر فى المواد الآتية :

(١) تعيين الأوصياء للقصر وللحمل المستكن .

(٢) تثبيت الأوصياء المختارين .

(٣) تعيين المشرفين .

(٤) تعيين القامة على المحجور عليهم .

(٥) تعيين المساعدين القضائيين .

(٦) اثبات الغيبة لتعيين وكلاء عن الغائبين .

- (٧) عزل جميع النائبين المذكورين واستبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم .
- (٨) توقيع الحجر ورفعته وتقرير المساعدة القضائية ورفعها .
- (٩) استمرار الولاية والوصاية إلا ما بعد سن الحادية والعشرين .
- والاذن للقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة بتسلم أمواله لإدارتها وفقا لأحكام القانون وسلب هذا الحق أو الحد منه .
- (١٠) تعيين مأذون بالخصومة عن القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين .
- (١١) مراقبة أعمال الأولياء والأوصياء والقائمة والوكلاء والفصل في حساباتهم .
- (١٢) سلب ما للأولياء من السلطة أو الحد منها أو وقفها .
- (١٣) الفصل فيما يقوم من نزاع بين ولي النفس وولي التريبة من جانب والوصى والقيم من جانب آخر فيما يتعلق بالانفاق على القاصر في شأن من شؤون التريبة أو العناية بالقاصر أو المحجور عليه .
- (١٤) تقدير النفقة اللازمة للقاصر أو المحجور عليه في ماله .
- (١٥) اتخاذ الاحتياطات اللازمة لصيانة حقوق عديمي الأهلية أو الغائبين .
- (١٦) وعلى العموم جميع المواد المتعلقة بالولاية على المال تطبيقا لأحكام القانون .
- مادة ٥٦ — تختص المحكمة الجزئية متى كان مال القاصر أو القصر أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه أو المطلوب مساعدته قضائيا لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .
- وتختص أيضا باتخاذ الاجراءات التحفظية المستعجلة دون المساس الموضوع مهما كانت قيمة مال القاصر أو القصر أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه أو المطلوب مساعدته قضائيا .
- مادة ٥٧ — تختص المحكمة الابتدائية متى كان مال القاصر أو القصر أو المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه أو المطلوب مساعدته قضائيا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .
- وتختص بالنظر في استئناف الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية .
- مادة ٥٨ — تختص محكمة استئناف بالنظر في استئناف الأحكام والقرارات التي تصدر بصفة ابتدائية من المحاكم الابتدائية .
- مادة ٥٩ — يتعين اختصاص المحكمة بالنسبة إلى المكان كما يأتي :
- (أولا) في مسائل الولاية بمحل توطن الولي .

- (ثانيا) في أحوال الوصايا بمحل توفى أو القصر .
- (ثالثا) في مواد الحجر بمحل توفى المحجور عليه أو الشخص المطلوب الحجر عليه .
- (رابعا) في مواد المساعدة القضائية بمحل توفى الشخص الذى تقررت مساعدته أو المطلوب تقريره هذه المساعدة له .
- (خامسا) في مواد الغيبة بآخر موطن معلوم للغائب .
- فإذا كان أحد هؤلاء متوطنا خارج المملكة المصرية تكون المحكمة المختصة هى محكمة مصر الحسبية أو إحدى جزئياتها على حسب الأحوال .
- مادة ٦٠ — إذا تغير موطن القاصر أو المحجور عليه جاز للمحكمة المختصة متى رأت مسوغا لهذا التغير أن تحيل المادة إلى المحكمة التابع لها الموطن الجديد .
- مادة ٦١ — إذا تبين للمحكمة أن المادة المعروضة عليها ليست من اختصاصها بالنسبة إلى المكان أو النصاب أحالتها إلى المحكمة المختصة .
- مادة ٦٢ — يجوز للمحكمة الابتدائية أن تحيل إلى المحكمة الجزئية نظر أية مادة فى القضية المنظورة أمامها إذا كانت متعلقة بأعمال الإدارة إذا اقتضت المصلحة ذلك .
- كما لها أن تنيب عنها المحكمة الجزئية فى القيام بأى إجراء من إجراءات التحقيق المتعلقة بالمسائل المطروحة عليها .

الباب الثانى — إبلاغ الوفيات وفقد الأهلية والغياب

- مادة ٦٣ — مع عدم الاختزال بأحكام القانون الخاص بقيد المواليد والوفيات يجب على الورثة البالغين والأشخاص المكلفين بتحرير محاضر الوفيات وعلى من يباشرون الدفن . وكذلك مشايخ البلاد أن يخبروا العمدة أو شيخ الحارة فى ظرف أربع وعشرين ساعة بوفاة كل شخص يتوفى عن حمل مستكن أو ورثة قاصرين أو عديمي أهلية أو غائبين ، ويجب عليهم اخبار العمدة أو شيخ الحارة أيضا فى الميعاد المتقدم بوفاة الولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل أو بتغيير أهليته أو غيابه .
- كذلك يجب على الأقارب البالغين أن يقوموا بالواجبات المبينة بالفقرة السابقة ويجب عليهم الاخبار بكل تغيير يطرأ على أهلية أحد أفراد العائلة أو غيابه إذا كان من توفى أو تغيرت أهليته أو غاب مقبلا معهم فى معيشة واحدة .
- وعلى العمدة ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك إلى النيابة العمومية لدى المحاكم الحسبية التابعين لها فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إبلاغهم بذلك أو علمهم به .

مادة ٦٤ — على الأطباء المعالجين وعلى مديري المستشفيات والمصحات حسب الأحوال أن يبلغوا النيابة العمومية عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم .

مادة ٦٥ — كل مخالفة لأحكام المادتين السابقتين يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

فإذا كان عدم التبليغ مقترنا بنية الإضرار بعديمي الأهلية أو الغائبين تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

الباب الثالث — حصر الأموال والتحفظ عليها

مادة ٦٦ — بمجرد ورود التبليغات المنصوص عليها في المادتين ٦٣ و ٦٤ إلى النيابة العمومية تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق الحمل المستكن أو عديمي الأهلية أو الغائبين .

وتقوم بحصر مؤقت للممتلكات الثابتة والمنقولة وجميع ماله عديمي الأهلية أو الغائبين من حقوق وما عليهم من التزامات بمقتضى محضر موقع من الورثة البالغين الحاضرين ومن باقي ذوى الشأن إذا أمكن .

كما لها أن تضع عند الاقتضاء الاختام على كل أو بعض الأموال والعروض ، وللنيابة أن تندب في كل ما تقدم أحد رجال الضبطية القضائية وعليها أن ترفع الأمر بصفة مستعجلة إلى المحكمة الحسبية لتقيم أمينا يتولى بصفة مؤقتة حراسة الأموال وإدارتها إذا اقتضت الضرورة ذلك .

مادة ٦٧ — تقوم النيابة العمومية بعد استئذان القاضى بنقل النقود والأوراق المالية والمستندات والمصوغات وغيرها من الأموال التى يخشى عليها من العبث إلى خزانة أحد المصارف المالية أو إلى مكان أمين .

ولها عند اتخاذ الإجراءات التحفظية على التركات أو تسليم أحد أفراد العائلة أو أى شخص أمين من الأموال ما يكتفى للصرف على الجنازة أو المأتم ونفقة العائلة وإدارة حركة الأعمال التى يخشى عليها من فوات الوقت .

ويجب على من يتسلم هذه الأموال أن يقدم عنها حسابا للوصى ، فإذا لم يقر الوصى هذا الحساب يرفع الأمر للمحكمة الحسبية للفصل فيه .

مادة ٦٨ — للنيابة العمومية الحق فى دخول مسكن المتوفى أو المطلوب الحجز عليه أو الغائب أو الأماكن التى تكون فى حيازة أحد من هؤلاء لتنفيذ ما جاء بالمادتين ٦٦ و ٦٧ وفيما عدا ذلك من الأماكن لا يجوز دخوله إلا بأذن من القاضى .

مادة ٦٩ — إذا اعترض أى شخص أثناء اتخاذ النيابة العمومية الاحتياطات المتقدمة فلا يترتب على ذلك وقفها .

ولصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقاضى أو لرئيس المحكمة الحسبية على حسب الأحوال لينظر فيه على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال النيابة العمومية .
والأمر الذى يصدر يكون مقصوراً على الوسائل التحفظية المستعجلة دون تعرض للموضوع ويكون واجب النفاذ فوراً .

مادة ٧٠ — على النيابة العمومية أن تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة لترشيح من يليقون للوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الغائب أو المساعدة القضائية وفقاً لأحكام القانون .

وعليها أن تجمع المعلومات والبيانات التى تساعد المحكمة على إصدار قرارها باختيار الأصلح من بينهم على أن يتم ذلك فى خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ إبلاغ الوفاة أو من تاريخ صدور الحكم بالحجر أو بالمساعدة القضائية أو إثبات الغيبة أو سلب الولاية أو وقفها وأن ترفع الأمر للمحكمة لتصدر قرارها فيه على وجه الاستعجال .

مادة ٧١ — إذا كانت ثروة عديم الأهلية أو الغائب لا تتجاوز خمسين جنهما ، أو كان عديم الأهلية أكثر من واحد ، وكانت ثروتهم لا تتجاوز مائة جنيه ، فلا حاجة لتعيين وصى أو قيم أو وكيل إلا إذا دعت الضرورة لذلك .

ويكتفى بتسليم المال إلى من يقوم بشؤون عديم الأهلية أو الغائب .
فاذا تجاوزت الثروة هذا النصاب فيما بعد رفع الأمر للمحكمة للنظر فى تعيين الوصى أو القيم أو الوكيل .

مادة ٧٢ — تخطر النيابة العمومية الأوصياء والمشرفين والقائمة والوكلاء والمساعدين القضائيين والمديرين المؤقتين بتعيينهم فى حالة صدور القرار فى غيابهم .
وعلى هؤلاء أن يعلنوا رغبتهم بالقبول أو الرفض فى خلال ثلاثة أيام من تاريخ الأخطار .
وفى حالة الرفض تعين المحكمة بدلا منهم فى خلال ثمانية أيام .

مادة ٧٣ — تقوم النيابة العمومية بعد صدور قرار المحكمة بأقامة الوصى أو القيم أو الوكيل بمجرد الأموال بنفسها أو بمن تندبه لذلك .

وتحرر قائمة الجرد من نسختين ويقعها ممثل النيابة والوصى أو القيم أو الوكيل ، والورثة البالغ الحاضرون .

ويجب دعوة القاصر لحضور عملية الجرد متى بلغت سنه ست عشرة سنة .
ويجب أن تكون نسختا القائمة متطابقتين تمام المطابقة وخاليتين من كل شطب أو تحشير وإن وجد شيء من ذلك يشار إليه فى هامش القائمة ويقع المذكورون .

وبعد انتهاء الجرد تقوم النيابة العمومية بتسليم الأموال المجرودة للوصى أو القيم أو الوكيل ، ويوقع المتسلم إحدى نسختي قائمة الجرد وتودع هذه النسخة ملف القضية وتسلم إليه الأخرى .

مادة ٧٤ — يجب أن تكون قائمة الجرد المنصوص عليها في المادة السابقة مشتملة على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ الجرد وساعته ومكانه .
- (٢) أسماء محرري القائمة وصفاتهم .
- (٣) اسم عديم الأهلية أو الغائب وسنه وموطنه .
- (٤) إثبات حالة الاختتام الموضوع على المحال إن وجدت .
- (٥) جميع الأموال الثابتة والمنقولة وأوصافها ومواقعها بالتفصيل .
- (٦) مقدار النقود والأوراق المالية والمصوغات والمجوهرات .
- (٧) ماله من الحقوق وما عليه من الديون .
- (٨) ما يخصه في شركة أو صناعة أو عمل .
- (٩) جميع المستندات والعقود والدفاتر والأوراق .
- (١٠) تقدير ثمن كل عين من الأعيان والمحال التجارية والصناعية وكل ما يدخل ضمن المال .
- (١١) إثبات تسلم الأوصياء أو القائمة أو الوكلاء عن الغائبين الأموال المجرودة .

مادة ٧٥ — ترفع قائمة الجرد للمحكمة للتصديق عليها بعد التحقق من صحة البيانات الواردة بها .

مادة ٧٦ — تنظر المحكمة عند التصديق على الجرد في المسائل الآتية :

- (١) بيان الوسائل التي تتخذ لاستيفاء الحقوق ووفاء الديون .
- (٢) التقرير باستمرار استغلال المحال التجارية أو الصناعية أو تصفيتها .
- (٣) بيان طريقة استغلال الأطيان الزراعية .
- (٤) بيان طريقة استثمار المبالغ التي توجد في التركة زائدة على الحاجة .
- (٥) تقدير النفقة اللازمة للقاصر أو المحجور عليه .

مادة ٧٧ — إذا قام نزاع أثناء الجرد أو عند تسليم الوصى أو القيم أو الوكيل الأموال يرفع الأمر للمحكمة الحسبية لتقرر ما تراه بشأن التسليم بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة بحيث لا يمس القرار الذي تصدره أصل الحق موضوع النزاع .

مادة ٧٨ — يقدم الأوصياء والقائمة والوكلاء والمأذون لهم بالادارة إلى النيابة العمومية قبل أول يناير من كل سنة حساباتهم مالم تر المحكمة تحديد ميعاد آخر لذلك .

وعلى النيابة العمومية أن تعرض الحساب على المحكمة الحسبية مشفوعاً برأيها فيه قبل الجلسة المحددة لنظره .

الباب الرابع

في إجراءات المرافعة أمام المحكمة

مادة ٧٩ — يرفع الأمر للمحكمة في المواد الداخلة في اختصاص المحاكم الحسبية بطلب يقدم إليها من النيابة أو كل ذي شأن .

مادة ٨٠ — في مواد توقيع الحجر وسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها أو ردها وسلب الاذن بالادارة أو الحد منه واستمرار الولاية أو الوصاية وإثبات الغيبة . يجب أن يكون تقديم الطلب للمحكمة عن طريق النيابة العمومية . ويجب على النيابة العمومية أن تحقق الطلب وترفعه إلى المحكمة مشفوعاً بتقرير رأيها فيه .

وإذا رأت النيابة العمومية أن طلب توقيع الحجر أو سلب الولاية أو وقفها أو إثبات الغيبة يقتضي اتخاذ إجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها من ضياع حق أو تصرف في الأموال فعليها أن ترفع الأمر إلى المحكمة لتتظر في منع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته أو وقفها من التصرف وتعيين مدير مؤقت يتولى إدارة أموال المطلوب الحجر عليه أو القاصر أو الغائب .

مادة ٨١ — تسرى قواعد قانون المرافعات في تحرير الأوراق الخاصة بالمواد الحسبية وفي طريقة إعلان تلك الأوراق . وذلك في المواد التي تكون محل نزاع بين طرفين .

أما في المسائل الأخرى فتتولى النيابة أو جهة الادارة إعلان أوراقها . على أنه يجوز للقاضي الجزئي أو لرئيس الدائرة الحسبية أن يأذن باجراء الاعلان بأية طريقة أخرى يراها كفيلة بإيصال الورقة للشخص المراد إعلانه .

مادة ٨٢ — يكون الاعلان بالحضور أمام المحكمة بميعاد يوم كامل على الأقل إذا كانت القضية من اختصاص المحكمة الجزئية وثلاثة أيام كاملة على الأقل إذا كانت من اختصاص المحكمة الكلية ، وذلك عدا مواعيد مسافة الطريق المبينة بقانون المرافعات .

فإذا كانت المادة مستعجلة سرت بالنسبة إلى المواعيد قواعد قانون المرافعات الخاصة بالقضايا المستعجلة .

مادة ٨٣ — إذا لم يحضر الشخص المعلن أو وكيله في اليوم المعين بورقة الاعلان جاز الحكم في غيبته .

مادة ٨٤ — يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة لدى محاكم الأحوال الشخصية الحضور

عن الخصوم أمام المحاكم الحسبية . ولكن تمثيل الخصوم أمام محكمة النقض والابرار في المواد الحسبية يكون مقصورا على المحامين المقررين أمامها .

مادة ٨٥ — للمحكمة الحسبية أن تدعو من تلقاء نفسها في كل مادة من المواد المنظورة أمامها من ترى دعوته من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة أو أى شخص آخر ترى المحكمة فائدة من أسمع أقواله .

مادة ٨٦ — تكون جلسات المحاكم الحسبية سرية لا يحضرها إلا النائبون عن عديمي الأهلية أو الغائبين أو أفراد العائلة وذوو الشأن ومن تدعوه المحكمة للحضور . ويكون النطق بالأحكام علنا فيما يجب شهره قانونا .

مادة ٨٧ — رسوم الطلبات ومصاريف الاجراءات وانعاب الخبراء والمحامين يلزم بها من رفض طلبه أو يلزم بها عديم الأهلية أو الغائب أو الخزانة العامة حسبما ترى المحكمة .

مادة ٨٨ - تتبع فيما يتعلق بضبط الجلسات والأحكام ورد القضاة ومخاصمتهم والاجراءات الأخرى الخاصة بالمحاكم الحسبية الأحكام الواردة في قانون المرافعات إلا ما استثنى بنص صريح في هذا القانون .

الباب الخامس

الفصل الأول — في آثار الأحكام والقرارات وطرق الطعن فيها

مادة ٨٩ — تكون نافذة من تاريخ صدورها الأحكام والقرارات الصادرة بما يأتى :
(أولا) تثبيت الأوصياء المختارين وتعيين الأوصياء والقامة المشرفين والوكلاء عن الغائبين والمساعدين القضائيين والمديرين المؤقتين وعزلهم .

(ثانيا) توقيع الحجر وسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها وسلب الاذن للقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة أو الحد منه واستمرار الولاية أو الوصاية عليه وتقرير المساعدة القضائية وإثبات الغيبة .

وأما الأحكام والقرارات الآتية فلا تنفذ إلا إذا صارت نهائية :
رفع الحجر ورفع المساعدة القضائية ، ورد الولاية ، ورد الاذن للقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة وثبوت الرشد بعد الحكم باستمرار الوصاية .

الفصل الثانى — في طرق الطعن فى الأحكام والقرارات

مادة ٩٠ — يجوز الطعن بطرق الطعن العادية فى الاحكام الصادرة فى المسائل الآتية :
(أولا) توقيع الحجر ، تقرير المساعدة القضائية ، إثبات الغيبة . استمرار الولاية أو الوصاية إلى ما بعد الحادية والعشرين ، سلب ماللاولياء الشرعيين من السلطة على مال

المشمولين بولاياتهم أو الحد من هذه السلطة أو وقفها .
 (ثانيا) رفع الحجر ، رفع المساعدة القضائية ، إثبات رشد القاصر الذي سبق الحكم باستمرار الولاية أو الوصاية عليه ، الاذن للقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة بإدارة أمواله ، رد ما سلب من سلطة الولي اليه ، إعادة الولاية الموقوفة .
 (ثالثا) تثبيت الوصى المختار ، عزله من الوصاية بعد التثبيت .
 (رابعا) تعيين المديرين المؤقتين عند طلب الحجر .
 (خامسا) عزل الاوصياء والقائمة والوكلاء والمشرفين عليهم والمساعدين القضائيين .
 (سادسا) الفصل في حسابات الاولياء والاوصياء والقائمة ومن في حكمهم .
 (سابعا) الفصل في الاشكالات الناشئة عن تنفيذ الاجراءات التحفظية أو تسليم الاموال .
 (ثامنا) العقوبات والجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون .

١ - في طرق الطعن الاعتيادية في المعارضة

مادة ٩١ - ترفع المعارضة في الأحكام الغيابية بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ميعاد ثلاثة أيام كاملة من تاريخ إعلان الحكم المذكور .
 وعلى قلم الكتاب أو يحدد في التقرير أقرب جلسة لنظر المعارضة وأن يشعر المعارض ضده بالميعاد المذكور قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .
 مادة ٩٢ - تعلن الأحكام الغيابية بناء على طلب النيابة أو الخصم ، ويجوز الاعلان بالخص الحكم أو منطوقه بأمر المحكمة على النموذج الذي يقرره وزير العدل .
 مادة ٩٣ - مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ لا يترتب على المعارضة وقف تنفيذ الحكم إلا في الأحكام الصادرة بالفصل في الحساب
 ومع ذلك يجوز للمحكوم ضده أن يطلب بصفة مستعجلة من المحكمة المرفوعة اليها المعارضة وقف تنفيذ الحكم حتى يفصل في موضوع المعارضة .

في الاستئناف

مادة ٩٤ - يقبل الاستئناف في الأحكام الصادرة في المواد الحسبية ، ويرفع هذا الاستئناف من النيابة العمومية ومن المحكوم ضده . ويكون ، رفع الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في خلال عشرة أيام من تاريخ النطق به إذا كان حضوريا ومن تاريخ انتهاء المعارضة إذا كان غيبيا .

وللنائب العام حق الاستئناف في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم .
 وعلى قلم الكتاب أن يحدد في التقرير أقرب جلسة ممكنة لنظر الاستئناف وإشعار

المستأنف ضده والنيابة قبل الجلسة بميعاد سبعة أيام كاملة على الأقل .

مادة ٩٥ — يكون التقرير بالاستئناف صحيحا ولو كان خاليا من الأسباب .

مادة ٩٦ — مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ لا يترتب على الاستئناف وقف تنفيذ الحكم إلا في الأحكام الصادرة بالفصل في الحساب .

ومع ذلك يجوز للنيابة العمومية أو المحكوم ضده أن يطلب بصفة مستعجلة من محكمة ثاني درجه وقف تنفيذ الحكم حتى يفصل في موضوع الاستئناف .

٢ — في طرق الطعن غير الاعتيادية

في التماس إعادة النظر

مادة ٩٧ — يجوز الطعن بطريق التماس في الأحكام الانتهائية الصادرة في المسائل المبينة في المادة ٩٠ من هذا القانون إذا تحقق سبب من أسبابه المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مادة ٩٨ — ميعاد التماس عشرة أيام ، ويسرى هذا الميعاد من الوقت المنصوص عليه بقانون المرفعات علي حسب الأحوال .

مادة ٩٩ — يرفع التماس بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . وعلي قلم الكتاب أن يحدد في التقرير أقرب جلسة ممكنة لنظر التماس وإشعار الملتبس ضده والنيابة قبل الجلسة بسبعة أيام كاملة على الأقل .

في النقض

مادة ١٠٠ — يجوز للنيابة العمومية وللخصوم الطعن بطريق النقض في الأحكام الانتهائية الصادرة في مواد الحساب دون غيرها .

مادة ١٠١ — تسرى في طرق الطعن المبينة في المواد السابقة أحكام قانون المرافعات إلا ما استثنى بنص خاص في هذا القانون .

في طرق الطعن في المواد الحسبية

غير المنصوص عليها في المادة ٩٠ من هذا القانون

مادة ١٠٢ — القرارات الصادرة في المواد الحسبية فيما عدا ما نص عليه بالمادة ٩٠ من هذا القانون لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق الاستئناف ولا يجوز استئنافها إلا من النيابة .

ومع ذلك ففي المسائل المبينة بالمادة ٢٠ من هذا القانون لا يجوز الاستئناف إلا في

القرارات الصادرة بالاذن بالتصرف ويكون الاستئناف من النيابة أو من النائب عن القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ١٠٣ — تكون القرارات المبينة في المادة السابقة واجبة النفاذ رغم استئنافها ومع ذلك لا تكون قرارات الاذن بالتعامل نافذة حتى تصبح نهائية .

وإذا ألغى القرار المستأنف أو عدل فلا يكون لهذا أثر بالنسبة لما تم تنفيذه .

مادة ١٠٤ — يجوز المحكمة أن تعدل عن قرار من القرارات المبينة في المادة ١٠٢ فقرة أولى إذا اقتضت المصلحة ذلك ولم يكن تعلق به حق للغير .

الباب السادس

في تسجيل الطلبات والأحكام والقرارات

مادة ١٠٥ — يجب تسجيل الأحكام الصادرة بما يأتي ولو كانت غيابية أو ابتدائية .

(١) توقيع الحجر أو رفعه .

(٢) تقرير المساعدة القضائية أو رفعها .

(٣) استمرار الولاية أو الوصاية .

(٤) سلب الولى سلطته على أموال القاصر أو الحد منها أو وقفها أو ردها إليه .

(٥) إثبات رشد القاصر الذى سبق الحكم باستمرار الولاية أو الوصاية عليه

(٦) الاذن للقاصر الذى بلغ الثامنة عشرة أو المحجور عليه لسفه أو غفلة بتسليم أمواله

لإدارتها والاذن للقاصر الذى بلغ السادسة عشرة بإدارة ماله الذى كسبه من عمله الخاص أو سلب هذا الحق أو الحد منه بعد الاذن به .

(٧) إثبات الغيبة .

(٨) تعيين مدير مؤقت وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من هذا القانون .

ويجب أن يؤشر على هامش تسجيل الحكم بمضمون الطعون التى تقدم فيه وما يتم فى هذه الطعون .

مادة ١٠٦ — يجب أن تسجل طلبات الحجر والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو

الوصاية وسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها وسلب الاذن للقاصر أو المحجور عليه أو

الحد منه وإثبات الغيبة

ويجب التأشير على هامش تسجيل الطلبات بمضمون الأحكام التى تصدر فيها والطعون

التي تقدم فيها وما يتم فى هذه الطعون .

- مادة ١٠٧ — يكون تسجيل الأحكام والطلبات بمضمونها في سجل عام تنظم إجراءاته بقرار يصدر من وزير العدل ، وبين هذا القرار المحكمة التي يتم فيها هذا التسجيل .
- ويجب إجراء التسجيلات المشار إليها في ميعاد لا يتجاوز ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدور الأحكام أو تقديم الطلبات .
- مادة ١٠٨ — القرارات والأحكام المبينة تحت « ثانيا » من الفقرة الأولى من المادة ٨٩ لا تكون حجة على الغير حسن النية إلا من تاريخ تسجيل الطلب المقدم عنها فإن لم يسجل الطلب فمن تاريخ تسجيل الحكم .
- وفيما عدا ذلك من الأحكام والقرارات فلا يحتج بها إلا من تاريخ تسجيلها بعد صيرورتها نهائية .

الباب السابع

في الاطلاع على الأوراق والدفاتر وتسليم الصور والشهادات والمستندات

- مادة ١٠٩ — لذوى الشأن أو وكلائهم وللخبراء أن يطلعوا على ما يتعلق بهم من ملفات القضايا والدفاتر والأوراق الادارية — وليس لغيرهم الاطلاع على شئ منها إلا باذن من القاضى أو رئيس المحكمة .
- مادة ١١٠ — تسلم صور الأحكام والقرارات لكل من يطلبها من ذوى الشأن أو وكلائهم ، ولمن يأذن له القاضى أو رئيس المحكمة بذلك .
- ومع ذلك لا تسلم صور قرارات التعامل ولا أحكام الفصل فى الحساب ولا الشهادات الخاصة بها ، إلا باذن من القاضى أو رئيس المحكمة .
- أما الشهادات بمنطوق الأحكام الواجب شهرها فتسلم لمن يطلبها .
- مادة ١١١ — تسلم صور قوائم الجرد لمن يطلبها من النائبين عن عديمى الأهلية والغائبين ، ولا تسلم لغيرهم إلا باذن من القاضى أو رئيس المحكمة .
- مادة ١١٢ — لا تسلم صور محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق ولا الشهادات الخاصة بها إلا باذن من القاضى أو رئيس المحكمة .
- ولا تسلم صور العرائض أو الشهادات الخاصة بها إلا لمقدميها ما لم يأذن القاضى أو رئيس المحكمة بتسليمها لغيرهم .
- مادة ١١٣ — لا يجوز إرسال ملفات القضايا الحسبية أو الاطلاع عليها بناء على طلب

محكمة مدنية أو جهة إدارية إلا بعد التصريح بذلك من المحكمة الحسبية وبعد سماع أقوال النيابة العمومية .

أما في قضايا الجنج والجنائيات . فيجوز الاطلاع على ملفات القضايا الحسبية وضبط الأوراق المودعة بها عند الاقتضاء بناء على طلب النيابة العمومية أو قاضى التحقيق أو المحكمة .

الباب الثامن

في تنفيذ الأحكام والقرارات

مادة ١١٤ — تنفذ الأحكام الصادرة في المسائل المبينة بالمادة ٩٠ بالطرق المقررة لذلك في قانون المرافعات .

وأما القرارات الصادرة فيما عدا ذلك من المواد الحسبية، فيكون تنفيذها بالطريق الإدارى . ويتولى التنفيذ بالطريق الإدارى قلم معاونين . ويعتبر هؤلاء معاونون من رجال الضبطية القضائية فيما يختص بالجرائم التى تقع أثناء تأدية وظائفهم ويكونون تحت تصرف النيابة فيما تكلفهم به من أعمال أخرى .

الباب التاسع

أحكام عامة

مادة ١١٥ — يكون بالمحاكم الحسبية قلم كتاب مستقل ، كما يكون بها قلم معاونين ويكون هذان القلمان تابعين للنيابة العمومية وتسرى في تعيين موظفيهما وتقليم وتأديبهم الأحكام المبينة بالأئحة ترتيب المحاكم الوطنية الخاصة بالكتابة .

مادة ١١٦ — تسرى أحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ على الخبراء الذين يندبون في القضايا الحسبية ويعتبر الخبراء المقررون أمام المجالس الحسبية الملغاة وحدها مقررين أمام المحاكم الوطنية لنظر القضايا الحسبية دون غيرها .

الكتاب الثالث

أحكام ختامية ووقائية

مادة ١١٧ — تحسب جميع المدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادى .
مادة ١١٨ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة تسرى أحكام هذا القانون على المصريين جميعا . أما بالنسبة للأجانب فتسرى

عليهم في مسائل الاجراءات أحكام هذا القانون وفي المسائل الموضوعية تطبق عليهم قوانين الدول التي ينتمون اليها بجنسيتهم ، كل هذا مالم تنص المعاهدات والقوانين بغير ذلك .

مادة ١١٩ — مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ تختص المحاكم الحسبية بنظر المواد الحسبية الخاصة بالمصريين جميعا . أما بالنسبة للأجانب فلا تختص تلك المحاكم بنظر موادهم الحسبية إلا إذا كانوا متوطنين بالبلاد المصرية ، كل هذا مالم تنص المعاهدات أو القوانين بغيره .

مادة ١٢٠ — تحول كافة المسائل المنظورة أمام المجالس الحسبية ، وكذلك المسائل المنظورة أمام جهات أخرى وأصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص المحاكم الحسبية إلى هذه المحاكم بالحالة التي هي عليها وبلا مصاريف .

ويفتح باب المرافعة في المواد المؤجلة للنطق بالحكم ، وتحال على الوجه المتقدم إلى المحاكم الحسبية المختصة .

مادة ١٢١ — تبقى للأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمعينين قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المجالس الحسبية الملغاة صفاتهم ويستمررون على القيام بوظائفهم ويكونون خاضعين لأحكام هذا القانون .

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تسري أحكام هذا القانون فيما عدا الأراضي القضاء على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء أكانت مفروشة أم غير مفروشة، مستأجرة من المالك أم من مستأجر لها، وذلك في المدن والجهات والأحياء المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون . ويجوز لوزير الداخلية بقرار منه تعديل هذا الجدول بطريق الحذف أو الإضافة

مادة ٢ — لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المسدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

(١) إذا لم يقم المستأجر بوفاء الأجرة المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بإعلان على يد محضر أو بكتاب مسجل يسلم له بإيصال .

(ب) إذا كان المستأجر قد أجر من الباطن المكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك في تاريخ التأجير ، ولا يعمل بالتصريح العام في العقد الأصلي بالتأجير من الباطن إلا إذا كان لاحقاً لآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣

(ج) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقول أو تضر بمصلحة المالك .

(د) إذا ثبت أن المكان المؤجر أصبح آيلاً للسقوط ويخشى منه على سلامة السكان .

(هـ) إذا أراد المالك هدم المكان المؤجر لاعادة بنائه بشكل أوسع يشتمل على عدة مساكن أو عدة محال بشرط أن يشرع في الهدم في بحر شهر من تاريخ الاخلال ويبدأ في البناء فوراً وإلا كان للمستأجر الحق للعودة إلى إشغال المحل ، فضلاً عن مطالبة المؤجر بالتعويض .

مادة ٣ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للمؤجر فيما يتعلق بالأماكن المؤجرة للسكنى عدا ما يكون منها مؤجراً لمصالح حكومية أو لمجالس المديريات أو المجالس البلدية أو القروية أو بقصد استعماله مدارس أو مستشفيات أو ملاجئ أو مؤسسات خيرية أن ينبه على المستأجر بالاخلاء في نهاية المدة إذا كانت هناك ضرورة تلجئه لشغل المكان بنفسه أو بأحد أولاده ، ويجوز أن يكون التنبيه بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول .

ويعطى المستأجر في هذه الحالة مهلة ستة أشهر أو يمهل المدة الباقية من الاجارة السارية أو التي صار امتدادها أيهما أطول .

فإذا عارض المستأجر في الاخلاء أو انقضى على التنبيه خمسة عشر يوماً دون رد جاز للمؤجر رفع الأمر إلى القضاء في خلال المدة المعينة في الفقرة السابقة للحصول على حكم بالاخلاء ، على ألا ينفذ قبل مضي شهرين على الأقل من تاريخ النطق به إذا كان حضورياً أو من تاريخ اعلانه الى شخص المستأجر أو محل اقامته إذا كان غائباً وبشرط انقضاء المدة سالفة الذكر .

وفي حالة قبول المستأجر الاخلاء وامتناعه عن التنفيذ عند نهاية المدة المذكورة يجوز للمؤجر استصدار حكم باخراجه فوراً .

وإذا كان المؤجر لغير عذر مقبول لم يشغل المكان في ميعاد شهر من تاريخ الاخلاء ، أو لم يستمر شاغلاً له مدة سنة على الأقل جاز للمستأجر أن يطالبه بجميع التعويضات الناشئة عن الاخلاء كما يجوز له شغل المكان من جديد .

مادة ٤ — لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على اجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو اجرة المنزل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتي :

- (أولاً) فيما يتعلق بالمحال المؤجرة لأغراض تجارية أو صناعية والمحال العامة :
٤٥. / إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز خمسة جنيهات شهرياً .
٦٠. / فيما زاد على ذلك .
- (ثانياً) فيما يتعلق بعيادات الأطباء ومكاتب المحامين والمهندسين ومن اليهم من أصحاب المهن غير التجارية .
٣٠. / من الأجرة المستحقة .
- (ثالثاً) فيما يتعلق بالمدارس والمحاكم والأندية والمستشفيات وجميع الأماكن الأخرى المؤجرة للمصالح الحكومية أو المعاهد العلمية .
٢٥. / من الأجرة المستحقة .
- (رابعاً) فيما يتعلق بالأماكن الأخرى .
١٠. / إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز أربعة جنيهات شهرياً .
١٢. / إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز عشرة جنيهات شهرياً .
١٤. / فيما زاد على ذلك .
- على أنه إذا كانت هذه الأماكن مؤجرة بقصد استغلالها مفروشة أو أجرت مفروشة جازت زيادة الأجرة إلى ٧٠٪ من الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل .
- ويدخل في تقدير الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر .
- على أنه فيما يتعلق بمدينة الإسكندرية يكون المؤجر بالخيار بين المطالبة بأجرة شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ أو شهر إبريل سنة ١٩٤١ أو بأجرة المثل لأيهما .
- ويكون المستأجر في جميع الأحوال سالفه الذكر بالخيار بين قبول الزيادة وبين فسخ العقد .
- وتسرى الزيادة المذكورة ابتداء من أول الشهر التالي لاختار المؤجر المستأجر بطلب الزيادة إلا فيما يتعلق بعقود الإيجار المبرمة أو التي صار امتدادها قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والتي لا تزال مدتها سارية ، فإن الزيادة بالنسبة إليها تبتدىء من تاريخ المطالبة بها بعد انتهاء الاجارة المذكورة .
- ولا تسرى أحكام هذه المادة على المباني المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ .
- مادة ٥ - إذا لم توجد عقود مكتوبة أو تعذر الحصول عليها جاز إثبات شروط التعاقد والأجرة المتفق عليها والتكاليف الإضافية المشار إليها فيما تقدم بجميع طرق الإثبات مهما كانت قيمة النزاع .

مادة ٦ — يقع باطلا كل شرط يخالف للأحكام المتقدمة ويحكم برد ما حصل زائدا على الأجرة المستحقة قانونا أو باستقطاعه من الأجرة التي يستحق دفعها كما يحكم برد أى مبلغ اضافى يكون المؤجر قد اقتضاه من المستأجر مباشرة أو عن طريق الوسيط فى الايجار .

مادة ٧ - الأماكن الصادرة فى شأنها قرارات استيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التى تم الاستيلاء لصالحها .

مادة ٨ — يعد فى حكم المستأجر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مالك العقار المنزوعة ملكيته إذا كان شاغلا لهذا العقار .

مادة ٩ — الموظف المنقول إلى بلد تكون له حق الأولوية على غيره فى استئجار المسكن الذى كان يشغله موظف آخر إذا قام بإعلان المؤجر فى مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الاخلاء برغبته فى ذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول .

وعلى كل حال يجب على الموظف المنقول إلى بلد آخر أن يخلى السكن الذى كان يشغله بمجرد حصوله على سكن فى البلد المنقول اليه إلا إذا قامت ضرورة ملجئه تمنع من إخلاء سكنه .

مادة ١٠ — لا يجوز للشخص الواحد أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن واحد لسكنائه أو لتأجيره من الباطن .

مادة ١١ — لا يجوز ابقاء المساكن المعدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة أشهر اذا تقدم لاستئجارها مستأجر بالأجرة القانونية .

مادة ١٢ — استثناء من أحكام المادتين ٣٨٩ من القانون المدنى الوطنى و٤٧٤ من القانون المدنى المختلط تسرى الأحكام المتقدمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن اسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمى سابق على تاريخ البيع .

مادة ١٣ — يجب على المستأجر أو المستأجر من الباطن الذى يرغب فى اخلاء المكان المؤجر مراعاة مواعيد التنبيه المنصوص عليها فى المادتين ٣٨٣ من القانون المدنى الوطنى و٤٦٨ من القانون المدنى المختلط .

مادة ١٤ — تسرى أحكام هذا القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن غير الواقعة فى المناطق المبينة بالجدول المشار اليه فى المادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو لمجالس المديرىات أو للمجالس البلدية والقروية .

ويكون احتساب الأجرة على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٣ بالنسبة إلى

الأماكن المؤجرة لمجالس المديريات وأجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ بالنسبة إلى الأماكن المؤجرة إلى مصالح الحكومة وفروعها . وأجرة شهر يولييه سنة ١٩٤٥ بالنسبة إلى الأماكن المؤجرة إلى المجالس البلدية والقروية أو أجرة المثل في تلك الشهور مضافاً إلى الأجرة النسبة المئوية المبينة في المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ١٥ — ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية المختصة بطلب يقدم من ذوى الشأن إلى قلم كتاب تلك المحكمة .

وعلى قلم الكتاب أن يعطى الطالب إيصالاً بتسلم الطلب وأن يرفع الطلب المذكور في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسليمه إلى رئيس الدائرة المختصة الذى يحدد جلسة للنظر في النزاع .

ويقوم قلم الكتاب بإبلاغ طرفي الخصومة مضمون الطلب وتاريخ الجلسة قبل الموعد المحدد لها بخمسة أيام على الأقل بكتاب مسجل مصحوب بهلم وصول .

ويفصل في النزاع على وجه استعجال والحكم الذي يصدر فيه لا يكون قابلاً لأي طعن . وتظل المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والاجراءات .

مادة ١٦ — يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه كل مؤجر خالف أحكام المواد ٣ الفقرة الأخيرة و ٤ و ٩ و ١١ و ١٤ وكل من خالف أحكام المادة ١٠ .
مادة ١٧ — يبقى المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ نافذاً حتى صدور هذا القانون والعمل به .

مادة ١٨ — على وزيرى العدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ولو وزيرى العدل والداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بقصر القبة في ٢٥ شعبان سنة ١٣٦٦ (١٤ يولييه سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

وزير الداخلية

محمود فهمي النقراشي

وزير العدل

أحمد محمد خشبة

(الجدول)

عواصم المحافظات والمديريات والمدن الآتية

الوجه البحرى :

رشيد ، كفر الدوار ، ايتاى البارود ، كفر الزيات ، المحلة الكبرى ، دسوق ، بركة السبع ،
 منوف ، القناطر الخيرية ، ميت عمر ، زفتى ، بلبس ، قليوب ، الاسماعيلية ، طوخ ،
 شبرا الخيمة ، هيا ، الابراهيمية ، فاقوس ، منيا القمح ، السنبلاوين ، أجا ، فارسكور ،
 المنزلة ، المطرية ، دكرنس ، كرم النور ، فوة ، كفر الشيخ ، بيلا ، طلخا ، منشأة السنطة ،
 شربين ، سمند ، تلا ، أشمون ، منشأة صبرى ، شبراخيت ، المحمودية ، كوم حمادة ،
 الرحمانية ، إدكو ، شبين القناطر ، المرج ، أبو حمص ، بلقاس ، شبلنجة ، بور فؤاد ،
 بور توفيق ، أبو قير ، الشهداء ، سرسنا ، ميت شحالة التابعة لمركز الشهداء بمديرية المنوفية .

الوجه القبلى :

امبابه ، الحوامدية ، بيا ، سنورس ، مغاغة ، المدينة الفكرية ، ملوى ، طهطا ، جرجا ،
 الأقصر ، البدرشين ، الواسطى ، بوش ، الفشن ، بنى مزار ، معصرة سخاوط ، ديروط ،
 منفلوط ، أبو تيج ، البدارى ، أبنوب ، القوصية ، الروضة ، النخيلة ، البلينا ، أخميم ،
 إسنا ، أشمنت ، طما ، دشنا ، نجع حمادى ، قوص .



السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
جنسية . الفصل فيها . من اختصاص المحاكم الأهلية .	١٤ مايو ١٩٤٥	٦٨١	٢٨٣
تلبس . مشاهدة بعض المسروق في حيازة المتهم موضوعا في القضاء أمام طاحونته . تلبس . تفتيش طاحونته ومخزنه بواسطة ضابط البوليس . في محله .	» » »	٦٨٤	٢٨٤
(المادتان ٨ و ١٨ تحقيق)			
تحقيق . تمكين المجني عليه أثناء التحقيق الابتدائي من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين . خطأ متعلق بالتحقيق من الوجهة الفنية . لا يؤثر في صحة المحاكمة . حكم . أخذ المحكمة بأقوال المجني عليه في هذه الصورة بأنه تبين المتهم وقت الواقعة وتعرف على شخصه . عدم إيرادها أسبابا لذلك . لا ينهض سببا لنقض حكمها . معنما اطمئنانها إلى صحة هذا الدليل على الرغم من أن المواجهة لم تجر على وفق الأصول الفنية .	» » »	٦٨٧	٢٨٥
حكم . تسببيه . طلب هام . عدم إجابته . وجوب الرد عليه . مثال . خفير مزلقان سكة حديدية . طلبه ضم قضية فيها تحقيقات تدفع عنه المسؤولية . تأجيل محكمة أول درجة الدعوى لضم هذه التحقيقات . فصلها في الدعوى دون أن تضم . تمسكه لدى المحكمة الاستئنافية بهذا الطلب . عدم التفات هذه المحكمة إليه وفصلها في الدعوى دون أن ترد عليه . قصور .	» » »	٦٨٨	٢٨٦
دفاع . محاميان عن متهم . تأجيل القضية مرات بناء على طلب الدفاع عنه . طلب أحد المحامين نظر الدعوى . مرافقته هو ومحام آخر نيابة عن زميله الذي لم يحضر . عدم تمسك أحد بضرورة سماع المحامي الذي لم يحضر . نعى المتهم على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يصح .	» » »	٦٨٩	٢٨٧

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
إخفاء أشياء مسروقة . فعل الاخفاء . تحققه بكل اتصال فعلي بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . مثال . سيارة . (المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)	١٤ مايو ١٩٤٥	٦٩١	٢٨٨
عقوبة إدانة المتهم لمخالفته مقتضى المادتين ١٥٥ و ٣٣٦ / ع٣ . توقيع عقوبة واحدة عليه هي الغرامة . القضاء بتفريعه خمسين جنيتها . خطأ . وجوب تصحيحه بجعلها عشرين جنيتها . (المادتان ١٣٦ و ٢٩٣ ع = ١٥٥ و ٣٣٦)	» » »	٦٩٣	٢٨٩
تضامن . مدع بحقوق مدنية . عدم توجيهه دعواه على الوالد . باعتباره مسئولاً مدنياً عما وقع من ابنه إضراراً به . نعيه على المحكمة أنها لم تلزم الوالد بالتضامن مع ابنه في المسؤولية . لا يصح .	» » »	٦٩٥	٢٩٠
دفاع شرعى . موظف . تعديه حدود وظيفته بسوء نية . إباحة حق الدفاع الشرعى . إدانة المتهم في جريمة التعدي على رجال البوليس ومقاومتهم . إثبات الحكم أن ذلك كان من المتهم بقصد إفلات شخص قبضوا عليه بغير حق . عدم تحديه في صراحة عن توافر حسن النية لدى رجال البوليس في هذا القبض . خطأ . لا يصح العقاب في هذه الحالة إلا عند توافر حسن النية لديهم . (المادة ٢١٢ ع = ٢٤٨)	» » »	٦٩٧	٢٩١
١ — دفاع . قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . إيداع مذكرة بعد ذلك في قضية أخرى منظورة أمام المحكمة ومؤجلة للحكم مع القضية المحجوزة . لا إخلال بحق الدفاع ما دام الحكم المطعون فيه لم يشر إلى شيء مما تضمنته المذكرة . ٢ — نقض وإبرام . مدع بالحقوق المدنية . طعنه في الحكم بأمور متعلقة بالدعوى العمومية ، ولا تؤثر في حقوقه المدنية . لا يقبل — ٣ — محكمة استئنافية . حكم محكمة الدرجة	٢١ مايو ١٩٤٥	٦٩٩	٢٩٢

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد الصفحة	الترتيب
<p>الأولى براءة المتهمين في جريمة شهادة الزور ورفضه الدعوى المدنية قبلهم . استنفاد سلطتها . استئناف الحكم من المدعى بالحق المدني . ليس في وسع المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة الدرجة الأولى . حق المحكمة الاستئنافية في بحث موضوع الدعوى المدنية والفصل فيها فيما يتعلق بحقوق المدعى المدنية — ٤ — شهادة الزور . لا يلزم لتحقيقها أن تكون الشهادة مكذوبة كلها . شرط العقاب على هذه الجريمة . أن يكون الكذب في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي أدبت فيها الشهادة . مثال .</p> <p>(المادة ٢٥٤ ع = ٢٩٤)</p> <p>١ — قتل اقترنت به أو تلتها جنسية أخرى . تغليظ العقاب . أساسه . الجنائية الأخرى لا يعاقب المتهم عليها لسبب خاص به . ليس للتغليظ مبرر . ابن قتل أباه من أجل سرقة اقترفها في ماله . لا يصح الحكم عليه بالعقوبة المغلظة .</p> <p>٢ — الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع . واحد ممن ارتكبوا الجريمة يشملهم الاعفاء . عقاب سائر من قارفوها معه على أساس أنها وقعت منهم جميعا . كون وجوده معهم من شأنه أن يغير من وصف الجريمة أو يشدد عقوبتها . وجوب معاملتهم على هذا الاعتبار كما لو كان هو الآخر معاقبا . مجنى عليه . اتفاق المتهم مع ولديه على سرقة ماله . قتل أحدهما والده . اعتبار واقعة الشروع في السرقة جنائية وعدها ظرفا مشددا للقتل الذي اقترنت به . صواب .</p>	٢١ مايو ١٩٤٥	٧٠٥	٢٩٣
<p>بلاغ كاذب . التبليغ عن الوقائع الجنائية . حق الناس . لا تصح معاقبتهم عنه واقتضاء تعويض منهم إلا إذا كانوا قد تعمدوا الكذب فيه . القضاء بالبراءة في هذه الجريمة . اقتضاء التعويض في هذه الحالة لا يكون إلا على أساس</p>	» » »	٧٠٨	٢٩٤

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
الاقدام على التبليغ عن تسرع وعدم ترو ودون مبرر . القضاء برفض التعويض على أساس عدم ثبوت بعض التهم المبلغ عنها وعدم تحقق جميع العناصر القانونية في البعض الآخر . أى من هذين الأساسين يكفى لتبرير ذلك ؟ (المادة ٢٦٤ ع = ٣٠٥)			
بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . عنصره العلم بكذب الوقائع ونية الاضرار بالمبلغ في حقه . يجب أن يعنى الحكم ببيان هذا القصد بعنصريه . (المواد ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ ع = ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥)	٢١ مايو ١٩٤٥	٧١٠	٢٩٥
تزوير . القول بأن التغيير المدعى مفضوح لا ينحى على أحد . يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تقبل . إثارتها لأول مرة لدى محكمة النقض .	» » »	٧١١	٢٩٦
إثبات . دليل الادانة . لا يشترط أن يكون مباشرا شاهدا بذاته على الحقيقة . يكفي أن يكون مؤديا إلى ثبوت الحقيقة ولو بناء على عملية منطقية .	» » ٢٨	٧١٣	٢٩٧
اشتراك . عدم تكونه إلا من أعمال إيجابية . أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك إلا إذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة . أعمال المساعدة . لا تعد اشتراكا إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة . لا اشتراك بأعمال لاحقة للجريمة . اتحاد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي نفساني . حرية القاضي الجنائي في استمداد عقيدته من أى مصدر شاء عدا الحالات الاستثنائية . له أن يستدل على الاشتراك بطريق الاستنتاج وأن يستتج حصول التحريض من أعمال لاحقة للجريمة .	» » »	٧١٤	٢٩٨
استئناف . معارضة . إعلان التهم بالجنسة المحددة لنظر معارضته لا لشخصه ولا في محله بل في مواجهة وكيل	» » »	٧١٦	٢٩٩

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
النيابة . الحكم الصادر عليه غيابيا في المعارضة . استئنافه . يبدأ من يوم علمه رسميا بصدور الحكم عليه .	٤ يونيه ١٩٤٥	٧١٨	٣٠٠
١ — شهود . إعلان المتهم شهود نفى . حضور واحد منهم . قول المحامي عن المتهم إنه متنازل عن شهادته . ابداء الدفاع . سؤال المحكمة المتهم عن طلباته وأوجه دفاعه التي يرى هو ابداءها . تمسك المتهم بطلب سماع شهوده . اعتراض النيابة على سماع الشهود بعد المرافعة . الحكم بإدانة المتهم دون سماع الشهود . خطأ . تنازل المحامي عن سماع الشهود . لا يهم . المتهم هو صاحب الشأن الأول فيجب الفصل فيما يبدية من الطلبات بغض النظر عن مسلك المدافع عنه بشأن ما يطلبه .			
٢ — نقض وإبرام . نقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم للسبب المذكور . يقتضى نقضه بالنسبة إلى باقي الطاعنين معه ما دامت الواقعة الجنائية المتهمون هم فيها واحدة .			
نقض وإبرام محكمة استئنافية . استئناف من المسئول عن الحقوق المدنية . قضاؤها باستبعاد القضية من الرول حتى يدفع الرسم . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز يجب عليها متى ثبت لها أن الرسم دفع فعلا أن تفصل في الاستئناف .	» » »	٧٢٠	٣٠١
نقض وإبرام . أسباب الطعن . تقديمها إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه حتى في حالة منح مهلة . هو الأصل . اقناع هذا القلم من قبول الأسباب في الميعاد . إرسالها في ذات اليوم إلى قلم كتاب محكمة النقض بواسطة البريد . وصولها بعد الميعاد . قبول الطعن شكلا .	» » »	٧٢١	٣٠٢
١ — مواد مخدرة . طبيب . وصفه المخدر للمريض . حقه في ذلك . القصد من وصف المخدر تسهيل تعاطي المدمن . يجرى عليه حكم القانون أسوة بسائر الناس — ٢ — إثبات . استخلاص القاضي الحقيقة التي قام بها من أدلة معروضة عليه . لا يصبح أن يقال عنه إنه قضى بعلمه .	» » »	٧٢٣	٣٠٣

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم المادة
شروع في قتل . تقدير العوامل التي أدت إلى ورفف الفعل الجنائي وخيبة أثره . موضوعي . استخلاص المحكمة من الوقائع أن المتهمين أطلقا على المجنى عليهما عيارين بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب لعدم إحكامهما الرماية . لا معقب عليهما في ذلك .	٤ يونيو ١٩٤٥	٧٢٧	٣٠٤
إثبات . خيانة الأمانة . العقود المذكورة في المادة ٣٤١ عقوبات . المحكمة الجنائية مقيدة في إثباتها بأحكام القانون المدني . دفع المتهم بأن المدعي بالحق المدني قرر أنه إنما سلم إليه العقد محل الدعوى ليستبدل به غيره مما مفاده أن العقد أصبح ملكا للمتهم . يتعين على المحكمة عند الادانة أن ترد على هذا الدفع . (المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)	» » »	٧٢٨	٣٠٥
نقض وإبرام . حكم أودع محتوما قلم الكتاب قبل انقضاء ثلاثين يوما من النطق به . طلب إبطاله بمقولة إنه كان يجب أن يتم ختمه وإيداعه قبل إقفال دور الانعقاد التالي عملا بالمادة ٥١ تشكيل . لا يصبح . حكم بالاعدام . حساب مدة الثلاثين يوما . لا يصبح أن يكون من تاريخ قرار المحكمة بأحوالة الأوراق إلى المفتي . هذا القرار ليس من شأنه أن يقيد في شيء فلا يصبح اعتباره حكما ينتهي به الفصل في الدعوى .	» » »	٧٢٩	٣٠٦
اختلاس أموال أميرية . تسليم الأموال إلى المتهم بصفتها واختلاسه إياها . تحقق الجريمة . عدم قيدها بدفاته أو عدم إعطائه وصولات بها أو تحصيل الحكومة إياها مرة أخرى . كل ذلك لا تأثير له في قيام الجريمة . العبرة بتسليم المال . أميريا أو خصوصيا ، إلى المتهم أو وجوده في عهده . (المادة ٩٧ ع = ١١٢)	» » »	٧٣٢	٣٠٧
١ — مواد مخدرة . إحرار . استخلاص المحكمة اتفاق المتهم مع أخيه على جلب المواد المخدرة وأنه حين تسلم الطردين	» » »	٧٣٥	٣٠٨

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والفشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٠٩	٧٤٠	٤ يونيو ١٩٤٥	المرسلين إليه منه كان يعلم بأنهما يحتويان مواد مخدرة . تحقق جريمة الاحراز . القبض على المتهم قبل أن يتمكن من فتح الطردين ويتم قراءة الكتاب الوارد بشأنهما . لا يمنع من تحقق الاحراز - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . تبرئة المتهمين جميعاً ابتداءً . استئناف النيابة بالنسبة لأحدهم . إدانته استئنافاً لا يعتبر تناقضاً . الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضدهم . مواد مخدرة . تدبير المتهمين جلب المواد المخدرة من الخارج . تسليمهم إياها ونقلها بالفعل إلى سيارة لهم . استعانتهم بعد ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني إبلاغ رجال الجيش سلطة البوليس وطلب هذه اليهم التظاهر بقبول المساعدة حتى تتمكن من ضبط أفراد العصاة . هذا لا يرفع عن المتهمين المسؤولية عما وقع منهم . لا يقبل منهم القول بأن ما وقع منهم كان بناء على تدخل البوليس أو تخريبه
٣١٠	٧٤٢	» » »	١ - فاعل . اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه . ضرب أحدهما إياه بالعصا قاصدا قتله . إطلاق الآخر عليه . بقصد قتله عياراً نارياً أصابه فتوفي . الضارب بالعصا هو أيضاً فاعل . ٢ - نقض وإبرام . حكم . إيداعه قلم الكتاب موقعا عليه قبل انقضاء اليوم الثلاثين . الادعاء بأن إيداعه إنما كان بعد انتهاء الموظفين من عملهم اليومي وانصرافهم من المحكمة في اليوم الثلاثين . ذلك لا تأثير له . هذا القول لا يكون له تأثير إلا إذا كان الاجراء المطلوب عمله في قلم الكتاب لم يتم . نظام تقرير أوقات العمل ليس معناه منع الموظفين من العمل في غير الأوقات المقررة .
٣١١	٧٤٥	» » »	وصف التهمة . إحالة المتهم إلى المحكمة بتهمة ضرب أفضى إلى الموت . معاقبته على أساس أنه تسبب في القتل بعدم احتياطة دون لفت الدفاع إلى ذلك . خطأ . متى يكون

المددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
للمحكمة أن تعدل في حكمها وصف التهمة ؟ (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكييل)			٠
تعويض . زوج طلق زوجته طلاقاً رجعياً . استخلاص المحكمة استخلاصاً سائغاً من تصرفاته معها بعد الطلاق أنه لا يستحق تعويضاً قبلها عن واقعة الزنا التي اتهمها بها . المناقشة في نوع الطلاق الذي وقع وآثاره القانونية . لا محل لها ما دام البحث مقصوراً على التعويض .	١١ يونيو ١٩٤٥	٧٤٧	٣١٢
تفتيش . قبض صحيح . التفتيش الذي يجريه من خول القبض يكون صحيحاً . إثبات الحكم أن القبض وقع صحيحاً والتفتاته مع ذلك عن الدليل المستمد من التفتيش الذي أجرى عقب القبض . خطأ .	» » »	٧٤٨	٣١٣
نقض وإبرام . قانون إصابات العمل . القول بأن بعض أحكامه متعلقة بالنظام العام . جائز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . محله .	» » »	٧٥١	٣١٤
إثبات : ١ - تعرض الحكم لواقعة بيع الشيء المسروق وشرائه باعتبارها عنصراً من عناصر الأدلة في صدد جريمة السرقة . لا يصح القول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق الإثبات المقررة في القانون المدني لإثبات العقود . - ٢ - حكم . قول الطاعن عن الشاهد أنه حصل أقواله عن طريق استراق السمع . إيراد هذه الأقوال في الحكم على سبيل تعزيز الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة لا يقدر في حكمها	» » »	٧٥٢	٣١٥
بلاغ كاذب . المحاكمة على هذه الجريمة تصح ولو لم يحصل أي إجراء قضائي بشأن الأمر المبلغ عنه . (المادة ٢٦٤ ع = ٣٠٥)	» » »	٧٥٤	٣١٦
دفاع شرعي . هذا الدفاع لا يكون إلا لمنع اعتداء . يمكن المتهم على إثر الاعتداء عليه بالفأس من انتزاعها من	» » »	٧٥٨	٣١٧

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
المعتدى ثم ضربه بها . هذا منه اعتداء معاقب عليه وليس دفاعا . (المواد ٢٠٩ و ٢١٥ ع = ٢٤٥ و ٢٥١)	١١ يونيو ١٩٤٥	٧٥٩	٣١٨
نصب . عرض المتهم تذكرتين من تذكار الملاحى على شخصين لشرائهما باعتبار أنهما صاحبتان للاستعمال . ما وقع منه فى سبيل التأثير عليهما لا يعدو الكذب المجرد من أى مظهر خارجى . التذكرتان لم يكن حصل فيهما أى تغيير بعد استعمالهما . المكان الذى حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن يلقى فى روع المشتري ثقة خاصة فى البائع . لا عقاب .	١٤ يونيو ١٩٤٥	٧٦١	٣١٩
استئناف . محكمة استئنافية . حكمها بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية . لا يجوز إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده . الحكم بعدم الاختصاص فى هذه الصورة . خطأ . هذا الحكم يتعين قبول الطعن فيه . (المادة ١٨٩ تحقيق)	» » »	٧٦٢	٣٢٠
١ — إذن تفتيش . الخطأ فى اسم الشخص المراد تفتيش منزله . متى لا يعتد به ؟ — ٢ — إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون مباشرا . — ٣ — نقض وإبرام . تحدث المحكمة فى حكمها عن سبق الحكم على المتهم فى جريمة مماثلة . عدم إجرائها أحكام العود عليه . أخذه فقط بشيء من الشدة فى حدود العقوبة المقررة للجريمة التى وقعت منه . لا بطعن فى حكمها أن يكون المتهم قد سبق رد اعتباره .	٢١ أغسطس ١٩٤٥	٧٦٦	٣٢١
نقض وإبرام :			
١ — طعن . يجب لقبوله أن يكتب به تقرير فى قلم الكتاب أو فى السجن إن كان رافعه معتقلا . التعلل لمخالفة ذلك بأن إدارة السجن والنيابة العامة لم تمكنا طالب الطعن من عمل التقرير . محله أن يكون الطعن جائزا فى ذاته فيكون على محكمة النقض أن تقبل الطعن شكلا . — ٢ — حكم عسكرى .			

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ولو من جهة قضائه في الاختصاص . السلطة القائمة على الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما المختصان في القضاء العسكري بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي . (المادة ٢٣١ تحقيق)
٣٢٢	٧٦٧	١٨ أكتوبر ١٩٤٥	حكم . تسببه . دعوى تعويض . الحكم ببراءة المتهم لعدم ثبوت الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه ورفض دعوى التعويض أسباب البراءة تكون أسبابا لرفض دعوى التعويض . الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة . محله .
٣٢٣	٧٦٨	» » »	فاعل . شريك . سرقة باكره . متهمون . لا يشترط لعدم فاعلين أن يرتكب كل منهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس . يكفي أن يرتكب أى الفاعلين وأن تكون السرقة متفقا عليها بينهم جميعا . (المادة ٢٧٢ ع = ٣١٥)
٣٢٤	٧٧٠	» » »	مسئولية جنائية . سيارة . التزام سائقها في سيره الطريق الطبيعي . إصابة المجنى عليه الذى اندفع عابرا الشارع دون أن يلاحظ قدوم السيارة . نفي المسؤولية عنه . لا تريب فيه على المحكمة .
٣٢٥	٧٧١	» » »	محكمة استئنافية . سلطتها في تقدير الواقعة المعروضة عليها . تعارض حكمها مع القضاء الابتدائي بالنسبة إلى من يرفع ضدهم استئناف عن الحكم الابتدائي . لا تأثير له . مثال . متهمون في سرقة . القضاء ابتدائيا بادانة متهم في إخفاء الأشياء المسروقة وبراءة المتهمين بالسرقة . استئناف الياية الحكم بالنسبة للمحكوم عليه في الإخفاء وحده دون القضاء استئنافية أيضا بادانته . لا مانع .
٣٢٦	٧٧٨	» » »	١ . دفع ضمه إلى الموضوع والفصل فيهما معا بحكم واحد . لاماع . مرافعة المدعى بالحقوق المدنية في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله . لا إخلال فيه بحق

المدان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
المتهم في الدفاع - ٢ - نقض وإبرام . نقض الحكم . بعيد الدعوى إلى محكمة الاعادة إلى حالتها الأولى ولا يقيد بها بشيء . مخالفة هذه المحكمة لقضاء محكمة النقض . لا يصح اتخاذ وجهها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة يصلح في ذاته لذلك . - ٣ - دفاع شرعى . تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عند الدفاع . مراقبة المحكمة على هذا التقدير . سلطتها في ذلك . - ٤ - نقض وإبرام . نقض الحكم . لا يترتب عليه نقض الشهادات التى أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى .			
إحراق وضع النار عمدا بالواسطة . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ وضع المتهم لفافة مشتعلة باحتياط تحت باب منزله . إطفائها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب . لا عقاب (المادة ٢٢١ ع = ٢٥٦)	١٥ أكتوبر ١٩٤٥	٧٨٢	٣٢٧
١ - ضرب وجرح . نتيجة محتملة . تغليظ العقاب بسبب ذلك . ملحوظ فيه مراعاة المجنى عليه في حق نفسه ما يجب على الشخص العادى مراعاته . تعمد المجنى عليه تسوية مركز المتهم بالاهمال قصدا . وقوع خطأ جسيم منه سواء نتيجة فعلة المتهم . لا يسأل المتهم عن النتيجة . مجنى عليه في ضرب . وجوب تحميله المداواة المعتادة . لا تصح مطالبته بتحمل عملية جراحية تعرض حياته للخطر أو تحدث له آلاما مبرحة . ٢ - تعويض . تمسك المتهم في رفض الدعوى المدنية بانتفاء مسؤوليته لعدم وقوع الاعتداء منه . صلح بين المتهم والمجنى عليه يصح أن يقال عنه انه لم تراعى فيه النتيجة التى انتهت اليها الاعتداء . القضاء بالتعويض . لا تريب على المحكمة فيه .	» » »	٧٨٤	٣٢٨
نصب . موظف عمومى (تمورجى في معزل طبي) . استعانته بوظيفته في الاستيلاء على مبلغ من المجنى عليها بزعم	» » »	٧٨٧	٣٢٩

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
أنه ثمن لدواء لازم لأخيها الموجود بالمعزل. إثبات الحكم ذلك. هذا يكفي لبيان توافر الطرق الاحتمالية. (المادة ٢٩٣ = ٣٣٦)			
١ - تعويض . تقديره على أساس جسارة الإصابة وما ترتب عليها من نقل المجنى عليه (ضابط بوايس) إلى عمل أقل شأنًا من عمله وما تحمله من علاج . قول الحكم إنه راعى في تقرير التعويض أن يكون مواسيا طالما أنه لا يمكن أن يجعله آسيا . لا يغض منه . - ٢ - قاض مجرد تقريره تأجيل القضية في محكمة الدرجة الأولى إلى جلسة أخرى . لا يحرم عليه نظرها في محكمة الدرجة الثانية .	١٥ أكتوبر ١٩٥٥	٧٨٨	٣٣٠
شهادة الزور . إدانة الشاهد في جريمة شهادة الزور لمجرد أن شهادته أمام المحكمة خالفت ما قاله في التحقيقات الأولية . لا يصح . (المادة ٢٥٤ ع = ٢٩٤)	» » »	٧٩١	٣٣١
تفتيش . إذن التفتيش . صدوره مكتوبا موقعا عليه من أصدره من أعضاء النيابة . إجراء التفتيش بناء عليه . صحيح ولولم يكن هذا الاذن بيد الضابط عند إجراء التفتيش .	» » »	٧٩٣	٣٣٢
دفاع شرعى . حق الدفاع عن المال . متى لا يبيح مقاومة أمورى الضبطية القضائية ؟ . قيام رجال البوليس وموظفى وزارة الأوقاف بهدم جدار أنشاء المتهم بأرض متنازع عليها بينه وبين الوزارة . وقوع اعتداء من المتهم عليهم في أثناء ذلك دفعا لعداوتهم . لاعتقاب عليه ولو كان قد صدر من النيابة أمر بالهدم . الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائى . دفع المتهم بأنه ارتكب ما ارتكبه دفاعا عن ماله . وجوب بحثه . أدائه دون بحثه . قصور . (المادة ٢١٢ ع = ٢٤٨)	٢٢ أكتوبر ١٩٥٥	٧٩٦	٣٣٣
إصابة خطأ . حكم بالادانة في هذه الجريمة يجب أن يذكر فيه الخطأ الذى وقع من المتهم وكان سببا في حصول	» » »	٨٠٠	٣٣٤

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٣٥	٨٠٢	١٢٢ أكتوبر ١٩٥٥	الاصابة مع بيان الأدلة على وقوعه . النقض في ذلك . قصور . وصف التهمة . إحالة المتهمين (موظف بالجمر كوعسكري بوليس) إلى محكمة الجنايات باعتبار أن الواقعة المسندة اليهما جنائية رشوة . تبين المحكمة أن العمل الذي أخذا النقود للامتناع عنه ليس بعلمهما داخلا في اختصاصهما وإنما هما أوهما المجنى عليهم بأنه من اختصاصهما ليستوليا منهم على النقود . اعتبارها الواقعة فصيا . لا تريب عليها فيه . (المادة ٤٠ تشكيل)
٣٣٦	٨٠٥	» » »	غش في المعاملات التجارية : علم المتهم بالغش . الاعتماد في بيانه على القول بأن كل متعهد توريد لا بد أن يكون عالما بما قد يكون في البضاعة من غش ولولم تكن من صنعه . لا يصح . لا بد من بيان طريقة الغش ونسبته . (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)
٣٣٧	٨٠٨	» » »	تزوير في ورقة رسمية . شهادة إدارية ب وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ . تغيير الحقيقة فيها لتسجيل عقد من عقود التصرف . تزوير في ورقة رسمية . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ ع . نصهما . لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه . (المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ = ٢٢٦ و ٢٢٧)
٣٣٨	٨١٠	» » »	إجراءات . العبرة في صحة إجراءات المحاكمة هو ، بما يجري أمام المحاكم بالجلسات . نقض التحقيقات الأولية أو قصورها . لا يصح سببا لبطلان الحكم . مثال .
٣٣٩	٨١١	» » »	١ - مبان . المادة السابعة من قانون تنظيم المباني . الغرض منها تحقيق الشروط الصحية في مصلحة ساكني المباني . عمل قاطوع مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر لارتفاع البناء . مخالفة للقانون .
			٢ - الحكم على هذا المتهم ابتدائيا بتفريجه مائة قرش وإزالة المباني المخالفة . استئنافه من المتهم . عدم استئناف

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
النيابة . براءة المتهم استثنافيا . نقض هذا الحكم بناء على طعن النيابة . لا يجوز أن تزيد الغرامة على المحكوم به ابتدائيا .	٢٢ أكتوبر ١٩٤٥	٨١٢	٣٤٠
سرقة . متى يعتبر المتهم سارقا للشيء المسلم اليه ؟ إذا كانت حيازة الشيء باقيسة لصاحبه بحيث يظل مهيمننا عليه مراعيًا له بحواسه على الرغم من التسليم . إدانة المتهم في اختلاس الشيء المسلم اليه بمجرد القول بأن تسليمه إياه كان مشروطا برده بعد استيفاء أمور فيه . قصور .	» » »	٨١٤	٣٤١
هتك العرض :			
١ - ركن القوة . يتوافر بالمباغثة . مثال . ٢ - القصد الجنائي . لا يشترط لتوافره أن يكون المتهم قد اندفع اليه بالشهوة البهيمية . يكفي أن يرتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليه ولو كان الباعث هو مجرد الانتقام .			
(المادة ٢٣١ ع = ٢٦٨)			
مسؤولية مدنية . لا يجوز بحال للمستول عن الحقوق المدنية أن يتدخل أمام المحاكم الجنائية إذا لم تكن تمة دعوى مدنية مرفوعة على المستول هو عنه .	٢٩ أكتوبر ١٩٤٥	٨١٥	٣٤٢
١ - سب . حصوله من المتهم وهو فوق سطح منزل على مسمع ممن كانوا بالطريق العام . توافر العلانية .	» » »	٨١٧	٣٤٣
(المادة ١٤٨ ع = ١٧١) - ٢ - نقض وإبرام . خطأ الحكم في ذكر المكان الذي كان به أحد الشهود وقت الواقعة لا يبرأ مادام الخطأ لم يؤثر في جوهر الشهادة ولا في الحكم .			
تفتيش . قضاء المحكمة بطلانه . إدانة المتهم بناء على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش . معناه أن هذه الأقوال لم تصدر عنه تحت تأثير التفتيش الذي وقع عليه .	» » »	٨١٩	٣٤٤
مواد مخدرة . تسلم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه . جريمتان تامتان . وقوع المخدر في يده حيازة تامة ، واتفاقه على شرائه شراء تام ولو استرد منه المخدر بسبب	» » »	٨٢١	٣٤٥

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
عدم وجود التمن معه وقتئذ أو بناء على التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبط الواقعة .	١٢٩ أكتوبر ١٩٤٥	٨٢٤	٣٤٦
تلبس . مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده وعدم تقديمه لمأمور الضبط الذي شاهده الرخصة التي تخوله حمله . تلبس بجنحة حمل السلاح ولو استطاع فيما بعد تقديم هذه الرخصة . لا يشترط في التلبس أن تكون الجريمة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة عناصرها أو ثابتة على المتهم . القبض على المتهم وتفتيشه . صحيح سواء لداعى مجرد القبض عليه أو للبحث عن أدلة متعلقة بالجريمة كالخراطيش مثلا . حق المأمور الذي باشر التفتيش في أن يضع يده على ما يصادفه متعلقا بجريمة أخرى . الاستدلال بالشئ المضبوط أثناء هذا التفتيش . جائز .	» » »	٨٢٨	٣٤٧
دفاع متهم بجنحة . عهده الى محام بهمة الدفاع عنه . يتعين على المحكمة أن تسمعه . طروء عذر قهرى على هذا المحامي منعه عن القيام بمهمته . يجب على المحكمة أن تمنح له الوقت الكافي لتحضير دفاعه . اعتذار المحامي بمرضه وتقديم زميل له شهادة بذلك . على المحكمة أن تقدر هذا العذر . رفضها تأجيل الدعوى . يجب أن تبين أسبابه . على المحكمة مراعاة حالة المتهم ومبلغ اتصاله بالضرر . وجوب تأجيل الدعوى اذا كان لا اتصال للمتهم به وكان معولا على المحامي في دفاعه ترخيص المحكمة في تقديم مذكرات . لا يكفي .			
(٢) قضاء محكمة النقض والابرام المدنية			
١ — نقض وإبرام . حكم سمي المبلغ المقضي به فيه نفقة . هو في حقيقته قسط دورى يدفع معجلا من أصل الربع المستحق للمحكوم له به لحين تصفية الحساب . هذا حكم قطعى وإن كان قضاؤه وقتيا . الطعن فيه بطريق النقض .	٧ ديسمبر ١٩٤٤	٨٣٠	٣٤٨

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
جائز — ٢ — شركة . استغراقها بالدين . لا يمنع انتقالها للورثة . إيرادها يكون حقا حالصا للورثة . حق الدائنين إنما يتعلق بالأصل فقط . مجرد ادعاء الحائز لآعاء الشركة بدين عليها . لا يبرر استبقاء ربع حصة الوارث تحت يده .			
٣ — حراسة . إقامة أحد الورثة حارسا على الشركة . لا يمنع من الحكم عليها شخصيا بربع حصة وارث آخر وتنفيذ الحكم على مال الحراسة .			
نزع ملكية للمنفعة العامة . اتباع إجراءات غير قانونية في ذلك القضاء بضمن الأرض وبريها وضمن الزراعة التي كانت عليها القضاء في ذات الوقت بتعويض لاتباع إجراءات غير قانونية في الاستيلاء وعدم إيداع الثمن ومقابل الزراعة في الوقت المناسب . في محله .	٧ ديسمبر ١٩٤٤	٨٣٣	٣٤٩
مصاريف قضائية . القول بأنه لا محل للحكم بمصروفات للتقاضى عن المصاريف الرسمية وإنعاب المحاماة إلا حيث تكون إجراءات التقاضى كيدية . متى يصح ؟ (المادة ١١٥ مرافعات)			
نقض وإبرام . حكم انتهائى من المحكمة الابتدائية على خلاف حكم شطب الاستئناف المرفوع عنه . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . شطب الاستئناف لا يجعل الحكم انتهايا لأنه ليس بحكم فى الخصومة . (المادة ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)	» » »	٨٣٥	٣٥٠
شفعة :			
١ — شفيع . كون الشفيع مالكا للعين التي يشفع بها وقت بيع العقار الذى يشفع فيه . لازم . — ٢ — الملاصقة من الجهتين وصف وارد على أرض الشفيع لا على الأرض المشفوع فيها . — ٣ — وجود طريق خصوصى مشترك	» » »	٨٣٧	٣٥١

المدون السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٥٢	٨٤١	٧ ديسمبر ١٩٤٤	بين الأرضية من جهة ومصرف خصوصي مشترك بينهما من جهة أخرى . تحقق الجوار من هاتين الجهتين . تعويض . الملاحة النهرية . قواعد السير الخاصة بها . وجوب الأخذ بها فيما يقع من الحوادث بسبب ذلك . مثال في دعوى تعويض عن غرق مركب شراعي . (القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحة الداخلية وقرار وزير المواصلات بتنظيم الملاحة في المياه الداخلية)
٣٥٣	٨٤٣	١٤ ديسمبر ١٩٤٤	١ — استئناف . الاتفاق على اختصاص قاض معين للفصل بصفة انتهائية في الدعاوى المستعجلة . رفع الدعوى أمام القاضى قانونا . استئناف هذا الحكم . الدفع بعدم جواز الاستئناف بناء على الشرط المتفق عليه . رفض هذا الدفع على أساس أن رفع الدعوى برضاء الطرفين أمام القاضى المختص هو عدول منهما عن الاختصاص التحكيمى . فى محله (المادة ٢٧ مرافعات)
			٢ — اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة . الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على فسخ الاجارة فى حالة أبولة الأرض المؤجرة إلى مالك آخر الخ . شرط لمصلحة المشتري . تنبيه المشتري المستأجر إلى إخلاء الأرض وتسليمها إليه . بقاء المستأجر فى الأرض يكون بغير سند . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بطرده منها وتسليم الأرض لمالكها . هذا التسليم لا يتضمن فصلا فى موضوع النزاع . للمستأجر أن يتخذ كافة الاجراءات التحفظية لحفظه على حقوقه . (المادة ٢٨ مرافعات)
٣٥٤	٨٤٦	» » »	١ — تعهد . تفسير المشاطرات . حالة الاشتباه التى يجب معها تفسير المشارطة لمصلحة المتعهد . هى حالة ما لا يكون فى الدعوى من دليل مقنع . (المادة ١٤٠ مدنى)
			٢ — حكم . تسهيبه . شهاد الشهود . تقديرها . موضوعى .

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
مخالفة المحكمة الاستئنافية للمحكمة الابتدائية في تقدير أقوال الشهود . لا يلزم تنفيذ الأسباب التي اعتمدت عليها المحكمة الابتدائية . يكفي أن تبرر هي وجهة نظرها - ٣ - إثبات . إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة أو نفيها . للمحكمة أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها . الدفاتر التي تتولى المديرية طبعها لإثبات الترخيصات بنقل الأقطان فيها . الاعتماد على صورها في إثبات نقل القطن إلى شخص معين . جوازه .			
إجارة . إثبات عقد الإجارة يجب أن يكون بالكتابة أو باقرار المدعى عليه . الاعتماد في إثباته على القرائن . لا يجوز دعوى تعويض على الحكومة بمقولة فسخها عقد إيجار تم . المادة ٢٤ من شروط تأجير أطيان الحكومة . (المادتان ١٠٣ و ١٠٤ مدني)	١٤ ديسمبر ١٩٤٤	٨٤٨	٣٥٥
دعوى وضع يد . ارتفاق . حق ارتفاق مكتسب بالتراضي . وجوب استمراره وبقائه في حدوده التي بدأ به . لا يملك أحد من المتفعين به العبث به أو استعماله في غير مصلحة له أو مجرد الاساءة إلى الغير . مثال في صورة دعوى .	» » »	٨٥٠	٣٥٦
رهن حيازي . شرط صحة هذا الرهن . وضع المرهون في حيازة المرتهن . عقد الإيجار يضع العين المؤجرة في حيازة المستأجر . رجوع الحيازة إلى الراهن يبطل الرهن . القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ لم يقصده الغاء حكم المادة ٥٤١ مدني . (المادتان ٥٤٠ مدني والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ المعدل لها والمادة ٥٤١ مدني)	» » »	٨٥٢	٣٥٧
شفعة : ١. — أرضان أصلهما على المشاع . إنشاء سكة بينهما على حساب القسيمين ومملوكة لهما مناصفة . حد الأرض المشفوع	٢٩ ديسمبر ١٩٤٤	٨٥٤	٣٥٨

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
<p>بها من جهة الغرب هو نصف هذه السكة . حد الأرض المشفوع فيها من جهة الشرق هو نصف هذه السكة أيضا . قيام الجوار بين الأرضين . ٢- ملكية كل من صاحبي الأرض لنصف السكة التي بينهما . حق كل منهما في الانتفاع بالمرور فيها . كل منهما يستعمل حتى ملكيته في نصف السكة وحق الارتفاق على النصف الآخر . لا مانع من أن يكون الطريق المقرر عليه حق الارتفاق هو ذاته الذي يتوافر به الجوار . ٣- وجوب حق ارتفاق للغير على أرض هذه السكة . لا يمنع الجوار بين العقارين اشتراك الغير في الانتفاع بحق الارتفاق الذي للأرض المشفوعة أو المشفوع بها . لا يحرم الشفيع من التمسك بحق الارتفاق للمطالبة بالشفعة . ٤- حق ارتفاق للأرض المشفوع بها بالرى من ساقية في الأرض المشفوع فيها . من أسباب الشفعة . ٥- جار يملك على الشيوع . يجوز له طلب الشفعة ولو لم يشترك معه في الطلب باقى شركائه في الملك . احتمال زوال ملك الجار بالقسمة لا يؤثر في حق الشفعة . المناط في ذلك كون الشفيع مالكا وقت بيع العقار المشفوع وبقاؤه مالكا لحين الأخذ بالشفعة .</p> <p>تفالس :</p> <p>١ - إشهار إفلاس المدين . تصالحه مع الدائنين على أن يتخلى لهم عن جميع أمواله مقابل إبرائه من الديون . التصديق على هذا الصلح . دائن مرتهن العقار رهنه غير المدين وفاء لدينه . أولولة هذا العقار إلى ملك المدين بالهبسة قبل الصلح . عدم سريان الصلح على هذا الدائن الذي لم يتدخل طرفا فيه . في محله . (المادة ٣١٨ تجارى) . ٢- نزع الدائن ملكية هذا المنزل لدين سابق على حق الدائن المرتهن كان في ذمة الواهب مالكة الأصيل . لا تأثير له في موقف</p>	٢١ ديسمبر ٩٤٤	٨٦٠	٣٥٩

المددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم المرجع	الترقيم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٦٠	٨٦١	٢١ ديسمبر ١٩٤٤	الدائن من التفليسة حيال الصلح مع الدائنين . بيع . حق المشتري في حبس الثمن إلى أن يزول السبب الذي يخشى منه نزع ملكية المبيع . تقديم البائع كفالة . وجوب دفع الثمن وإلا كان للبائع حق طلب الفسخ . إنذار المشتري بإيداع الثمن بالخزانة مقابل تطهير العين من الحقوق . كفالة كافية توجب عليه إيداع الثمن . استخراج شهادة عقارية تدل على أن العين مثقلة بديون تزيد على الثمن وأنه حصلت جملة تنبيهات لنزع الملكية . لا تعد عذرا لحبس الثمن . (المادتان ٣٣١ و ٣٣٢ مدني)
٣٦١	٨٦٤	» » »	موظفون . حق الحكومة في إحالة الموظفين إلى المعاش قبل بلوغ سن التقاعد . إنما يقوم على اعتبارات أساسها المصلحة العامة . الحكومة غير ملزمة ببيان أسباب الفصل . تبين هذه الأسباب من القرار الصادر بالفصل . خضوع هذا العمل لتقدير المحاكم . إحالة الموظف لمجرد مقارنته سن التقاعد . مخالفة للقانون .
٣٦٢	٨٦٦	» » »	قسمة . تصرف أحد الورثة بالبيع في نصيبه محمدا في الأطيان المختلفة عن المورث . متابعة باقي الورثة إياه في بيع أنصبتهم . تسلم المشترين منهم ما اشتروه ووضعهم اليد عليه . كل على ما اشتراه محمدا . قسمة فعلية بين جميع الورثة تمت بفعلهم جميعا .
٣٦٣	٨٦٧	٢٨ ديسمبر ١٩٤٤	١ - إثبات . قضاء محكمة النقض بطلان تقرير خير بناء على أنه قدر ربع الأطيان المتنازع على ريعها دون أن يعاينها . اعتماد محكمة الاستئناف عند نظرها الدعوى من جديد على بعض ما أثبتته هذا الخير في محاضر أعماله متعلقا بأوراق الخصوم . لا يقدح في حكمها - ٢ - حكم تمهيدى بتعيين خير . عدم تنفيذه بتعيين خير آخر بعد القضاء بطلان تقرير الخير المعين استناداً إلى ظروف طرأت بعد صدور الحكم وأوراق قدمت بعد وجدت فيها المحكمة ما يفي عن تنفيذ حكمها . لا تريب على المحكمة في ذلك .

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترجيحي	الترتيب
اختصاص : أمر إداري . منافع عامة . أموال عامة . نزاع على ملكيتها . ١ - أمر إداري . التعريف به لم يرد به نص . من وظيفة المحاكم أن تعطيه وصفه القانوني لا مكان معرفة ما إذا كان يستأهل الحصانة المقررة للأوامر الإدارية . ٢ - الحصانة المقررة للأمر الإداري . مناطقها . كونه صدر في الحدود المرسومة للسلطة التي أصدرته . المحاكم هي السلطة الوحيدة المختصة بالفصل في المنازعات التي تقع بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأموال المنافع العامة . الاجراءات العاجلة الاستثنائية المخولة للسلطة الإدارية لحماية الأملاك العامة . لا يصح اتخاذها بالنسبة للأموال التي لا نزاع في كونها عامة أو التي لا يقوم نزاع جدي في صفتها بسبب تخصيصها الظاهر للمنفعة العامة . تبين المحكمة من ظروف الدعوى جدية النزاع في صفة المال موضوع الدعوى . من حقها أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر الإداري حتى يفصل قضائيا في ذلك . (المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) ١ - وضع يد . تطبيق العقود على الواقع وتحصيل وضع اليد . موضوعي . إقامة ذلك على أسباب مؤدية اليه لا تصح المجادلة فيه أمام محكمة النقض . - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم من المحكمة الجنائية ببراءة شخص متهم بإنشاء سور خشبي خارج عن خط التنظيم داخل في الملك العام . بناء البراءة على أن الأرض التي أقيم فيها السور لم يثبت أنها من المنافع العامة . طرح النزاع في شأن ملكية هذه الأرض على المحكمة المدنية . حكمها بالملكية لغير من صدر له الحكم بالبراءة . لا تناقض بينه وبين ذلك الحكم . اختصاص : إجارة . الأمر العسكري رقم ٣١٥ . الغرض منه تنظيم	٢٨ ديسمبر ١٩٤٤	٨٧٣	٣٦٤
	» » »	٨٧٨	٣٦٥
	٢٨ ديسمبر ١٩٤٤	٨٨١	٣٦٦

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للأماكن . المقصود بكلمة الأماكن . الأرض القضاء لا تسري عليها أحكام هذا الأمر . أرض قضاء تابعة لوقف ومحكمة لشخص معين طلب زيادة حكرها . المحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى هي المحكمة الداخل في اختصاصها النزاع بحسب القواعد العامة لا المحكمة الابتدائية وإنما طبقاً للأمر العسكري المذكور .			
(٣) محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة)			
١ - رسوم بلدية . لجنة التظلمات المنصوص عليها في المرسوم الصادر في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . قرارات . جواز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري . — ٢ — قرار إداري . الطعن فيه . يجب أن يكون قراراً نهائياً . قرار من مجلس بلدي بفرض رسم على محليج . اعتماده من وزير الصحة . تظلم صاحب المحليج منه . قرار من وزير الصحة بتحصيل الرسم الذي فرضه المجلس بعد عرض التظلم على لجنة التظلمات . هذا القرار هو الجائز الطعن فيه . — ٣ — المجلس البلدي هو صاحب الشأن في فرض الرسوم . مهمة لجنة التظلمات :	٢٥ مارس ١٩٤٥	٨٨٣	٣٦٧
١ - إجراءات . الدفع بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطلوب إلغاؤه صدر قبل العمل بقانون مجلس الدولة إبداءه بعد مواجهة الموضوع . حائز . — ٢ — قرار بفرض رسم على سيارة . صدوره قبل العمل بقانون مجلس الدولة . لا يجوز الطعن فيه . حق الشكوى المشار إليه في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ . لا ينفي نهائية القرار . حكم المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة . لا يجري على هذا القرار .	» » »	٨٨٨	٣٦٨
١ - رجعية القوانين . قرار إداري صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة . لا ينسحب عليه حكم هذا القانون . الفرق بين الطعن في القرار وبين حق التظلم منه بالطريق الإداري . التحدي بالمادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة للقول	٨ أبريل ١٩٤٧	٨٩٠	٣٦٩

العددان السابع والثامن فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		بسر بيان حكم هذا القانون على القرار الصادر قبل العمل به . لا يجدى . مدلول هذه المادة . ٢ - طلبات إضافية . إعلام الخصم بها على يد محضر . غير لازم . (المادة ١٢٥ و ٢٩٣ مرافعات)
		٣ - إعلان الخصوم . ليست وسيلته الوحيدة أن يكون على يد محضر . (المادة الأولى من قانون المرافعات)
		٤ - إجراءات . ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة . خاص بطلبات إلغاء القرارات الادارية وحدها . لا يسرى على طلبات التعويض . هذه الطلبات جائز الادعاء بها مادام لم يسقط الحق فيها طبقا للأصول العامة . ٥ - تعويض . الدعوى به أمام محكمة القضاء الاداري يجوز ولو عن قرار سابق للعمل بقانون مجلس الدولة . ٦ - نظام وضعته الادارة للسير عليه في أمر معين . وجوب التزامه . الانحراف عنه بمثابة مخالفة للقانون . قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ - خاص بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات وإلغاء مادة منه .
٩٠٤		قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ - خاص بتعديل المادة ٣١٢ من قانون العقوبات .
٩٠٤		قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٧ - خاص بإضافة فقرة جديدة الى المادة ١٩٨ من قانون العقوبات .
٩٠٥		قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ - خاص بتعديل الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوقف .
٩٠٦		قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ - خاص بإصدار قانون المحاكم الحسبية .
٩٠٧		قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - خاص بشأن إيجار الأملاك وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .
٩٢٨		

قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية (١)

[برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة جندي عبد الملك بك وأحمد نشات بك وأحمد علي علوه بك وأحمد فهمي إبراهيم بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة محمد عبد الفتاح نصير بك رئيس النيابة]

المسروق ، وفي هذه الحالة وحدها يسأل مدنيا وبطريق التضامن مع زملائه عن كل المسروق . وهذا يستلزم حتما أن يبين الحكم في غير ما غموض هذا الأساس الذي يبرر فضائه . وإذن فالحكم الذي يلزم جميع المتهمين بالتضامن بقيمة الأشياء المسروقة كلها مع كونه لم ينسب الى كل منهم إلا إخفاء جزء منه ولم يسند إليهم اتصالا من أى نوع فيما يختص بالمسروقات جميعاً يكون خاطئاً متعينا نقضه .

ونقض هذا الحكم بناء على طعن أحد الطاعنين يقتضى نقضه فيما يختص بالطاعنين جميعاً لوحدة المصلحة التي تربطهم بعضهم ببعض بسبب التضامن المقضى به بينهم .

المحكمة

« حيث ان طعن الطاعن الثاني يتحصل في أن تفتيش منزله ودكانه وقع باطلا لعدم صدور إذن به من سلطة التحقيق ، وأن

٣٧٠

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥

إخفاء أشياء مسروقة . مسئولية الخفي . لا تعدى الاشياء الى أخفائها . متى صح مساءلة عن كل الاشياء المسروقة و حكم بالزام المتهمين بالتضامن بقيمة الاشياء المسروقة ؟ كلها مع عدم نسبه الى كل منهم إلا إخفاء جزء منها . خطأ . نقض هذا الحكم بالنسبة الى أحد الطاعنين . يقتضى نقضه بالنسبة إليهم جميعا .

المبدأ القانوني

إنه لما كان إخفاء الأشياء المسروقة يعد في القانون جريمة قائمة بذاتها لها كيانها وعقوبتها المقررة لها . ولا تتصل بجريمة السرقة إلا من ناحية وجوب إثبات أن الأشياء المخفاه متحصلة عن سرقة ، فان مسئولية الخفي لا يصح في القانون أن تتعدى الأشياء التي أخفاه بالفعل . فاذا هو لم يخف إلا بعض المسروق فان مساءلته عن البعض الآخر لا تكون جائزة إلا اذا ثبت أنه كان ضالعا مع السارق أو مع باقى من أخفوا

(١) استنبط مبادئ هذه الاحكام حضرة الاستاذ محمود مر سكرتير محكمة النقض والابرام وراجعها وأقرها

حضرة صاحب السعادة سيد باشا مصطفى رئيس محكمة النقض والابرام .

الحكم المطعون عليه وقد دانه بجريمة إخفاء أشياء مسروقة لم يعن بآثبات علمه بالسرقة ، وأن المحكمة الاستئنافية قد أخلت بحقوق دفاعه برفضها إجابة طلبه سماع شهود نفي .

« وحيث أن الحكم المطعون عليه قد أثبت أن التفتيش قد وقع بعد أن أجازته زوجة الطاعن بالكتابة ، وفوق ذلك فقد أقر الطاعن في تحقيق النيابة بأن ما أسفر عنه هذا التفتيش وجد لديه بالفعل ، ومتى كان الأمر كذلك ، فلا يكون صحيحا ما أثاره الطاعن في طعنه بهذا الشأن ، وأما العلم بالسرقة فقد أثبتته المحكمة عندما أورد واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة التي دان الطاعن بها مستندا في ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، فلا يكون القصد من الطعن سوى محاولة فتح باب المناقشة حول واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها . وأما قول الطاعن بأن المحكمة الاستئنافية أخلت بحقوق دفاعه لما لم تجبه إلى طلبه سماع شهود نفي فقول مردود بأن المحكمة الاستئنافية تحكم في الأصل على مقتضى الثابت في أوراق الدعوى ، وهي ليست ملزمة بسماع شهود إلا إذا رأت هي لزوما لذلك .

« وحيث أن طعن الطاعن الثالث بتحصيل في أنه كان حسن النية .

« وحيث أن الحكم المطعون عليه أثبت بالأدلة التي أوردتها أن الطاعن كان عالما بسرقة الأشياء التي أخفاها . ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، فإن

المجادلة في ذلك تكون غير مقبولة لتعلقها بالموضوع .

« وحيث أن طعن الطاعن الأول يتحصل في أن الحكم المطعون عليه قد أخطأ إذ قضى بالزام الطاعن متضامنا مع باقي المتهمين بقيمة الأشياء المسروقة كلها مع أنه لا يصح الحكم عليه إلا بقيمة ما أخفاه منها - وفوق ذلك فإن الطاعن كان حسن النية ، ولم يعن الحكم بآثبات علمه بالسرقة .

« وحيث أنه عن العلم بالسرقة فإن الحكم المطعون عليه قد أثبتته بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فالمجادلة في ذلك لا تكون مقبولة لتعلقها بالموضوع .

« وحيث أنه لما كان إخفاء الأشياء المسروقة يعد في القانون جريمة قائمة بذاتها لها كيانها وعقوبتها المقررة لها ، ولا تتصل بجريمة السرقة إلا من ناحية وجوب إثبات أن الأشياء المخفاة متحصلة عن سرقة ، ومتى كان الأمر كذلك ، فإن مسؤولية الخفي لا يصح في القانون أن تتعدى الأشياء التي أخفاها بالفعل ، فإذا لم يخف إلا بعض المسروق فإن مساءلته عن البعض الآخر لا تكون جائزة إلا إذا ثبت أنه ضالع مع السارق أو مع باقي من أخفي المسروق . وفي هذه الحالة وحدها يسأل مدنيا وبطريق التضامن مع زملائه عن كل المسروق . وهذا يستلزم حتما أن يبين الحكم في غير ما غموض هذا الأساس الذي يبرر قضاءه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم جميع المتهمين بالتضامن بقيمة الأشياء المسروقة كلها مع أنه لم ينسب إلى كل منهم إلا إخفاء جزء منها ، ومع أنه

شبه جنحة مدنية تستوجب الحكم بالتعويض ولئن كانت البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائماً رفض طلب التعويض نظراً لعدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم ، فإن البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً . لأنه إذا كانت الأفعال المسندة الى المتهم لا يعاقب القانون عليها ، فإن هذا لا يمنع من أنها تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه . وإذن فإذا كان الحكم حين قضي ببراءة المتهمين بضرب المجنى عليه وتبليغهم كذباً ضده من تهمة البلاغ الكاذب على أساس عدم توافر سوء القصد عندهم قد أثبت أنهم إذ أبلغوا العمدة كذباً بضبطهم المجنى عليه متلبساً بالسرقه مع آخرين إنما أرادوا أن يدفعوا عن أنفسهم المسؤولية عن الضرب الذي أوقعوه به ثم رفض الدعوى المدنية المرفوعة منه ضدهم ، فإنه يكون قد أخطأ . لأن هذا الفعل الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهمين قد نشأ عنه ضرر ظاهر بالمجنى عليه ومقتضى هذا لا ترفض دعواه المدنية .

الممكنة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ألغى الحكم الصادر من محكمة أول درجة بادانة المتهمين في جريمة البلاغ الكاذب وقضى ببراءتهم منها على أساس أن البلاغ إنما كان من قبيل الدفاع عن واقعة الضرب ، مع أنهم بلغوا عن واقعة السرقة قبل أن يسألوا عن الضرب ، بل قبل أن يبلغ

لم يسند اليهم إتصالا من أى نوع فيما يختص بالمسروقات جميعها - لما كان ذلك - فإنه يكون خاطئاً ويتعين نقضه .

« وحيث انه لكل ما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن بالنسبة إلى الدعوى الجنائية وقبوله بالنسبة إلى الدعوى المدنية وذلك فيما يختص بالطاعنين جميعاً لوحدة المصلحة التي تربطهم بعضهم ببعض بسبب التضامن المقضى به بينهم .

(طعن من مقرر استماعي وآخرين ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٣٢٩ سنة ١٥ ق)

٣٧١

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥

تعويض . القضاء بالتعويض غير مرتبط حتماً بمصير الدعوى الجنائية . متهمون بضرب المجنى عليه وتبليغهم كذباً ضده . إدانتهم في الضرب وبراءتهم من تهمة البلاغ الكاذب على أساس انتفاء سوء القصد لديهم لأن التبليغ كان لدفع المسؤولية عن الضرب . رفض الدعوى المدنية . خطأ . ما أثبت الحكم وقوعه من المتهمين قد نشأ عنه ضرر ظاهر بالمجنى عليه .

المبدأ القانونى

أن الحكم بالتعويض المدنى غير مرتبط حتماً بمصير الدعوى الجنائية كما يؤخذ ذلك من نص المادتين ١٤٧ ، ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي خولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض فى الدعوى المدنية ولو مع الحكم بالبراءة فى الدعوى الجنائية . وذلك لأن الفعل قد لا يكون جريمة معاقباً عليها قانوناً ، ولكنه يكون مع ذلك جنحة أو

ضدّهم . كما أنه قضى برفض الدعوى المدنية لنفس الأسباب التي استند اليها في القضاء بالبراءة مع أن القانون أجاز الحكم بالتعويض ولو مع الحكم بالبراءة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين من جريمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الموجهة اليهم من الطاعن بشأنها قال « وحيث أنه فيما يختص بالجنحة المباشرة ١٤٦ سنة ١٩٤٥ جنح د كرنس ، فإن الحكم فيها يستدعي البحث فيما إذا كانت أركان دعوى البلاغ الكاذب متوفرة وهي أن يكون هناك بلاغ تحريري أو شفوي قدمه المتهم باختياره عن سوء قصد . وحيث أنه يبين من ظروف الحادث أن المتهمين وقد أحدثوا بالمدعى المدني إصابات كثيرة أرادوا إخفاء فعلتهم وتبريرها ، بأن أبلغوا العمدة شفها بضبطهم المتهم (الطاعن) متلبسا بالسرقة مع آخر ثم عدلوا عن ذلك في التحقيق ثم عادوا فأيدوا ببلاغ تلغرافي للنيابة . وحيث أنه يبين من هذه الوقائع أن البلاغ على هذه الصورة إنما كان من قبيل دفاع متهمين في جريمة ، وهو أمر غير معاقب عليه ولا تتوفر به جريمة البلاغ الكاذب فيتعين بذلك إلغاء الحكم ورفض الدعوى المدنية بالنسبة لذلك » ويؤخذ مما تقدم أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه ببراءة المتهمين إلى أن ما وقع منهم غير معاقب عليه لعدم توافر ركن سوء القصد ، واتخذ من ذلك أسبابا لرفض الدعوى المدنية .

« وحيث أن الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حتما بمصير الدعوى الجنائية كما يؤخذ

ذلك من نص المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي خولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية ولو مع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية وذلك ، لأن الفعل قد لا يكون جريمة معاقبا عليها قانونا ، ولكنه يكون مع ذلك جنحة أو شبهة جنحة مدنية تستوجب الحكم بالتعويض . صحيح أن البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائما رفض طلب التعويض نظرا لعدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم ، إلا أن البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا يستلزم ذلك حتما ، لأنه إذا كانت الأفعال المسندة إلى المتهم لا يعاقب القانون عليها ، فإن هذا لا يمنع من أنها قد تكون أحداثا ضارا بمن وقعت عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهمين من جريمة البلاغ الكاذب على أساس عدم توافر ركن سوء القصد ، وأثبت في الوقت نفسه أنهم أبلغوا العمدة كذبا بضبطهم الطاعن متلبسا بالسرقة مع آخرين ، وذلك حتى يدفعوا مسئوليتهم عن الضرب الذي وقع منهم عليه . ولما كان هذا الفعل الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهمين قد نشأ عنه ضرر ظاهر بالطاعن : فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية يكون قد أخطأ وترى هذه المحكمة في سبيل وضع الأمور في نصابها الصحيح تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض للطاعن .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما يتعلق

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن المحكمة ذكرت في نهاية أسباب الحكم المطعون فيه أنها تدين المتهمين الأول (الطاعن) والثاني والثالث والرابع وتوقع عليهم العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ فقرة أولى لأنهم اعتدوا على المجنى عليه اعتداءً عجزاً عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً . وهذا منها خطأ من الناحية القانونية لأن الطاعن ومن معه من رجال القوة العمومية إنما ارتكبوا ما نسب اليهم اعتماداً على وظيفتهم بوصف كونهم من رجال القوة العمومية ، فالمادة الواجب تطبيقها هي المادة ١٢٩ من قانون العقوبات . والوصف الذي كان يتعين أخذه به هو استعمالهم القوة مع المجنى عليه اعتماداً على وظيفتهم . ثم إنها دانت الطاعن على أساس ما ثبت في حقه من أنه ضرب المجنى عليه بكرباج على جسمه ونفت عنه صراحة اشتراكه في أحداث إصابات الرأس التي تسببت عنها الوفاة ومع ذلك فإنها اعتبرته مسئولاً بمقتضى المادة ٢٤١ المذكورة . وقد كان يتعين عليها أن تثبت بالأدلة الفنية مقدار ما أحدثته إصابة الكرباج بالمجنى عليه في صدد عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية المدة التي ذكرتها ، ولا يغنى عن ذلك القول بأن التقرير الطبي المتوقع على المجنى عليه قدر أن إصاباته تتطلب علاجاً يزيد على عشرين يوماً لأن العبرة ليست بالتقدير التقريبي الذي يرد في الكشف الطبي الابتدائي ، بل هي بالمدة التي يمكنها فعلاً المصاب تحت العلاج ، ولأن إصابة الرأس التي لا شأن للطاعن بها

بالدعوى المدنية وتأييد الحكم الابتدائي فيما يختص بالتعويض .

(طعن محمد عز الرجال مايمان مدع بحق مدني ضد حامد رمضان العشري وآخرين في قضية النيابة رقم ١٤٦٤ سنة ١٥ ق)

٣٧٢

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥

قسوة . عمدة . استعماله القوة بالضرب اعتماداً على وظيفته . هذا الفعل يكون جريمة القوة وجريمة الضرب . عقابه بالمادة ٢٤١ لثبوت أن الضرب أعجز المجنى عليه مدة تزيد على عشرين يوماً ، دون المادة ١٢٩ . لا خطأ في ذلك .

المبدأ القانوني

إن استعمال الموظفين ومن هم في حكمهم القوة مع الناس اعتماداً على وظائفهم كما يكون الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات يكون أيضاً — إذا حصل بالضرب — الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أو بغيرها من المواد الأخرى التي تعاقب على أحداث الضرب أو الجرح عمداً . ولما كان الفعل الجنائي واحد وكان يجب بمقتضى المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ألا يوقع على المتهم به إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد ، وكانت العقوبة المقررة في القانون بالمادة ٢٤١ عن الضرب الذي يعجز المضروب عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً أشد من العقوبة المقررة بالمادة ١٢٩ ، فإن أدانة المتهم (وهو عمدة) بالمادة ٢٤١ بعد ثبوت أن الضرب الذي وقع منه أعجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية تلك المدة لا يكون فيها خطأ .

هي التي استلزمت طول مدة العلاج

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بأنهم » أولا - جميعا ضربوا نور الدين احمد شوشه ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى الموت بأن ضربوه بمؤخرة البنادق وبالعصى وبكراباج فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الاجرار . وثانيا - » ومحكمة الجنايات دانت الطاعن وبعض المتهمين معه بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات وعاقبته بغرامة ٥٠ جنيتها وذكرت الواقعة كما حصلت في قولها . » ان المتهم الأول مرسى حسن عبد الخالق عمدة بلدة عرب نجواج (الطاعن) وصل إلى علمه وجود المجنى عليه نور الدين أحمد شوشه - وهو من الأشقياء المطلوب القبض عليهم - بزراعة بزمام بلدة بنجا ، فانتقل معه باقي المتهمين إلى مكان وجوده وقبض عليه وسلمه للبوليس وقد وجد بالمجنى عليه المذكور اصابات عدة برأسه وأجزاء أخرى من جسمه استدعت عمل عملية ترينة بالرأس وانتهت بوفاة المجنى عليه المذكور - وقد تقدمت والدة المصاب عزيزة رفاعى لوكيل النيابة عند إجراء المعاينة واتهمت المتهمين الأربعة الأول بأنهم تعدوا بالضرب على ولدها بالعصى ودبشك البندقية والكرباج ولما نوقشت تفصيلا بعد ذلك اتهمت باقي المتهمين واستبعدت من اتهامها المتهم الخامس ، وأمام المحكمة اتهمت المتهمين جميعا بالاعتداء على ولدها . » ثم أوردت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت هذه الواقعة ومما ذكرته في ذلك « ان

واقعة الضرب ثبتت لدى المحكمة بالنسبة للمتهم الأول مرسى حسن عبد الخالق عمدة البلدة من أقوال عزيزة رفاعى في التحقيقات والجلسة من أن المتهم المذكور اعتدى على المجنى عليه بالضرب بالكرباج وقد تأيدت هذه الأقوال مما دل عليه الكشف الطبي الابتدائي وتقرير الصفة التشريحية من أن الاصابات من ٤ إلى ١٣ عدا الاصابة التاسعة هي جروح وكدمات رضية تحتل أن تكون نتيجة الضرب بالعصى أو كرباج وقد أيد هذا الرأي كبير الأطباء الشرعيين في تقريره ونفي حصول الاصابات من سقوط المصاب على الأرض كما ادعى المتهمون في دفاعهم . وحيث ان المتهم الأول في دفاعه قال بوجوده في محل الحادثة لضبط المجنى عليه وأنه ضبط بمساعدة باقي الخفراء ولم يبد المجنى عليه مقاومة لهم وانما حاول الهرب وأفكر تعديه بالضرب على المجنى عليه ولكن يرد على هذا الدفاع بما شهدت به والدة المصاب من أن المتهم المذكور تعدى بالضرب بالكرباج على ولدها المجنى عليه وما دل عليه تقرير كبير الأطباء الشرعيين الذي نفي امكان حصول اصابات المجنى عليه بالطريقة التي قال عنها المتهم الأول من أن المجنى عليه كان يجري أمام الخفراء وكان يقع على الأرض مما سبب اصاباته - ويضاف الى ذلك أن المتهم الأول عند تبليغه الحادث للبوليس لم يشر إلى وجود اصابات المجنى عليه مما يشعر بأنه أراد اخفاء ذلك ولا تتأتى تلك الرغبة إلا إذا علم أنه ومن كان معه من رجال الحفظ مسئولين عنها . وحيث . . . وحيث ان الثابت من التحقيقات على قول جميع المتهمين أنهم

الشروخ والكسور المبينة في التقرير الطبي والتي ترتبت عليها المضاعفات التي سببت الوفاة ولذلك ترى المحكمة أن تأخذ المتهمين الثاني والثالث والرابع بالقدر المتيقن اعتبارا بأن المتهم الأول لم يثبت اشتراكه في التعدي على المجنى عليه بضربة في الرأس بل كان عمله قاصرا على التعدي بالضرب بالكرباج بجسمه . وحيث أن القدر الذي تأخذ به المحكمة في مساءلة المتهمين الثاني والثالث والرابع هو مما ينطبق على المادة ٢٤١ عقوبات وكذلك بالنسبة للمتهم الأول إذ ثبت أن إصابات الرأس وباقي الجسم كانت بدرجة من الجسامة انتهت بوفاة المجنى عليه بعد أن مكث تحت العلاج أكثر من عشرين يوما . كما أنه بالنسبة للمتهم الأول فالإصابات التي تخلفت من ضرب السكراباج كانت كما ثبت من الكشف الطبي عديدة جسيمة تعجز عن الأعمال الشخصية أكثر من عشرين يوما . وحيث أنه بذلك يكون قد ثبت للمحكمة أنه في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٤ الموافق ٢٩ صفر سنة ١٣٦٣ بهرب نجواح تعدي المتهمون الأربعة الأول بالضرب على نور الدين أحمد شوشه فأحدثوا به جروحا وإصابات أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما . وعقابهم على ذلك ينطبق على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وحيث . . . وحيث أن المحكمة قد ثبت لديها من أقوال المتهمين أنهم عندما بلغوا مكان المجنى عليه جرى إلى الناحية الشرقية - وتعثر في جريه وسقط مرات عدة فأطبقوا عليه دون أن يبدى مقاومة أو يحاول استعمال السلاح الذي قيل أنه كان معه . وفي تصوير الواقعة

انتقلوا إلى مكان وجود المجنى عليه للقبض عليه فلم يكن لديهم نية مبيتة للاعتداء عليه . بل كان غرضهم الأول القبض عليه تنفيذا لما لدى العمدة من تعليمات من المركز إنما كان الاعتداء عليه ابن وقته وهو اعتداء لم تر المحكمة له مبررا اطلاقا من ظروف الدعوى فقد ثبت من أقوال العمدة وشيخ الخفراء والخفيرين أنهم عندما بلغوا مكان المجنى عليه جرى هذا إلى الناحية الشرقية وهو في جريه تعثر وسقط عدة مرات فأطبقوا عليه وقبضوا عليه دون أن يبدى مقاومة أو يحاول استعمال السلاح الذي قيل أنه كان معه ، فأوثقوا كتافه وانهاوا عليه ضربا . ومن كل ذلك يفتى ظرف سبق الاصرار . وحيث أن الكشف الطبي الابتدائي وتقرير الصفة التشريحية دل على إصابة المجنى عليه نور الدين أحمد شوشه بجرح رضى مقوس بمقدم الحدارية اليسرى وجرح رضى ثان بمقدم الجبهة ، وقد عملت له عملية تربنة رفع العظام المنخفضة في إصابة الجدارى اليسار وقد وجد كسور العظام متشعبة بكسور شرجية نحو العظم الجبهى الأيمن وإلى قمة الرأس إلى العظم الجدارى الأيمن وقد نتجت الوفاة من ارتجاج مخى شديد ونزيف بجوهر المخ نتيجة تضاعفه للكسور السابق وصفها بعظام الرأس وتخلص من ذلك أن الإصابات التي ساهمت في أحداث الوفاة هي المترتبة على الكسور العديدة من الجدارية اليسرى إلى قمة الرأس إلى الجبهة اليمنى كما تقدم . وحيث أن المحكمة لا تستطيع أن تنسب إلى أى من واقع شهادة شاهد الاثبات ضربه دون أخرى من الضربات التي ساهمت في أحداث

على هذا الوضع ينفي قطعاً احتمال وجود أى مبرر أو ضرورة للاعتداء على المجنى عليه هذا الاعتداء الذى أودى بحياته ولذلك ترى المحكمة أن تأخذ المتهمين بالشدة ردعاً لهم وزجراً لغيرهم .

« وحيث أنه لا وجه لما يتمسك به الطاعن فى طعنه ، فاستعمال الموظفين ومن هم فى حكمهم القسوة مع الناس اعتماداً على وظائفهم كما يكون الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات يكون أيضاً إذا حصل بالضرب الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أو بغيرها من المواد الأخرى التى تعاقب على أحداث الضرب أو الجرح عمداً ، ولما كان الفعل الجنائى واحداً وكان يجب بمقتضى المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات أن لا يوقع على المتهم به إلا عقوبة واحدة هى المقررة للجريمة الأشد وكانت العقوبة المقررة فى القانون بالمادة ٢٤١ عن الضرب الذى يعجز المضروب عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً أشد من العقوبة المقررة بالمادة ١٢٩ ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بالمادة ٢٤١ المذكورة بعد أن أثبت عليه أن الضرب الذى وقع منه أعجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية تلك المدة يكون قد أصاب ولم يخطئ فى شئ . أما المناقشة فى حقيقة المدة التى مكثها المجنى عليه عاجزاً عن أعماله الشخصية من جراء الضرب الذى وقع من الطاعن عليه ، فإنها - مع ما أثبتته المحكمة فى حدود سلطتها من أن ذلك الضرب كما هو موصوف بالتقرير الطبي ، كان وحده وبغض النظر عما وقع من المعتدين الآخرين ليعجز المجنى عليه عن

أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً - لا تعدو أن تكون جدلاً فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن مرسى حسن عبد الحالى ضد النيابة رقم ١٤٦٦ سنة ١٥ ق)

٣٧٣

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥

وصف التهمة . متى يجوز للمحكمة تعديل الوصف دون امت الدفاع ؟ مثال .

المبدأ القانونى

يجوز للمحكمة طبقاً للمادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تنزل فى حكمها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى إلى نوع أخف منها متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة الى المتهم أو عدم ثبوت بعض الظروف المشددة ، وليس للمتهم أن يتظلم من حصول التعديل بدون لفت نظره اليه ما دام الوصف الجديد لم يترتب على إضافة عناصر جديدة الى الوقائع التى تناولها التحقيق وزفعت بها الدعوى العمومية . فاذا كان المتهم قد قدم مع متهمين آخرين إلى محكمة الجنايات بتهمة أنهم سرقوا ليلاً وفى الطريق العام وحالة كون أحدهم حاملاً سلاحاً ، زجاجتى كونياك طافياً من المجنى عليه واستولوا على مبلغ خمسين قرشاً منه بصفة رشوة للإمتناع

الطعن يتحصل في أن المحكمة لم تسمع شهود الاثبات مع تمسك الدفاع عن الطاعن بسماهم وفي ذلك اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة وعلى الحكم المطعون فيه أن النيابة لم تهتد إلى محال إثامة شهود الاثبات ، فطلبت إلى المحكمة أن تنظر الدعوى وتكتفى بأقوالهم في التحقيق الابتدائي . ولما أن تبين للمحكمة من مراجعة الاعلانات عدم الاستدلال على الشهود أجابت النيابة إلى طلبها واكتفت بتلاوة أقوالهم . وقد استند إليها الحكم المطعون فيه في القضاء بادانة الطاعن .

« وحيث ان المحكمة وقد استحال عليها سماع الشهود لعدم الاهتداء إلى محال إقامتهم لاعلانهم بالحضور لم يكن في وسعها إلا أن تكتفى بأقوالهم في التحقيقات الابتدائية ، وفي هذه الحالة يكون لها قانوناً أن ترجع إلى هذه الأقوال وتعتمد عليها في حكمها .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن المحكمة عدلت وصف التهمة في الحكم من رشوة إلى نصب من غير أن تلتفت الدفاع إلى ذلك .

« وحيث ان الطاعن قدم مع متهمين آخرين إلى محكمة الجنايات بتهمة سرقة زجاجتي كونيالك من نوع الطافية والاستيلاء على مبلغ خمسين قرش من محمد حسنين فراج بصفة رشوة للامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم وهو اقتياده إلى مركز البوليس بتهمة حيازة طافيا في منطقة محرم فيها حيازتها . ومحكمة الجنايات رأت أن الطاعن

عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو اقتياده إلى مركز البوليس بتهمة حيازته طافيا في منطقة محرم فيها حيازتها . فرأت المحكمة أن أحدهم وهو امباشى منشآت ينحصر عمله في حراسة الطلبات وليس من عمله ضبط الممنوعات أو إرسال حائزها الى النقطة ، لا يكون حصوله على مبلغ الخمسين قرشاً جريمة رشوة لانعدام هذا الركن من أركانها وإنما يكون جريمة نصب بانخاذه صفة كاذبة هي أن من حقه تفتيش الناس وضبطهم وإرسالهم إلى نقطة البوليس إذا وجدهم يحملون شيئاً ممنوعاً ، وتوصله بذلك إلى سلب مبلغ الخمسين قرشاً . ثم حكمت عليه من أجل ذلك بالحبس من الشغل لمدة سنة تطبيقاً للمادة ٣٢٦ ع فانه لا خرج على المحكمة في ذلك . وليس لهذا الطاعن أن يحتج بأن ركن الإحتيال هو عنصر جديد أضيف إلى الوقائع التي رفعت بها الدعوى عليه لأن هذه الوقائع بذاتها تتضمن أنه وهو أو مباشى بوليس أخذ نقوداً من المجنى عليه حتى لا يتخذ ضده إجراء أوهمه بأنه يدخل في اختصاصه وهو اقتياده إلى مركز البوليس . فاذا استبعد من ذلك دخول هذا العمل في وظيفته فان وقائع الدعوى لا تزال متضمنة حصوله على النقود بطرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة وهي أن من اختصاصه تفتيش الناس وضبطهم .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي

« وهو أومباشى منشئات ينحصر عمله في حراسة الطلبات وليس من عمله ضبط ممنوعات أو إرسال المجنى عليهم إلى النقطة ، ومن ثم فلا يكون حصوله على مبلغ الخمسين قرشا جريمة رشوة لانعدام هذا الركن من أركانها ، وإنما يكون جريمة نصب باتخاذ صفة كاذبة وهي أن من حقه تفتيش الناس وضبطهم وإرسالهم إلى نقطة البوليس إذا وجدهم يحملون شيئا ممنوعا ، وقد توصل باتخاذ هذه الصفة الكاذبة إلى سلب مبلغ ٥٠ قرش من محمد حسنين فراج » وقضت عليه من أجل هذه الجريمة بالحبس مع الشغل لمدة سنة طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

« وحيث انه يجوز للمحكمة طبقا للمادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تنزل في حكمها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى إلى نوع أخف منها متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة لهم أو عدم ثبوت بعض الظروف المشددة ، وليس للمتهم أن يتظلم من حصول التعديل بدون لفت نظره إليه مادام الوصف الجديد لم يترتب على إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى العمومية .

« وحيث انه يتضح مما أورده الحكم على الوجه المتقدم أن المحكمة قد استبعدت ركنا من أركان جريمة الرشوة التي رفعت بها الدعوى العمومية على الطاعن وهو أن العمل الذي أخذ النقود للامتناع عنه يدخل في وظيفته ، فبقي بعد ذلك أخذه هذه النقود بطريقة إيهام المجنى عليه بأن هذا العمل يدخل في وظيفته ، وهو ما اعتبرته المحكمة

بحق مكونا لجريمة النصب التي دانتها من أجلها . ولما كانت هذه الجريمة أخف من جريمة الرشوة التي رفعت بها الدعوى على الطاعن ، فلا حرج على المحكمة إذا نزلت إليها في حكمها ، وليس للطاعن أن يحتج بأن ركن الاحتيال هو عنصر جديد أضيف إلى هذه الوقائع التي رفعت بها الدعوى عليه ، لأن الوقائع تتضمن أن الطاعن وهو أومباشى بوليس أخذ نقودا من المجنى عليه حتى لا يتخذ معه اجراء أوهمه بأنه يدخل في اختصاصه . وهو اقتياده إلى مركز البوليس ، فإذا استبعد من ذلك دخول العمل في وظيفة الطاعن ، فإن وقائع الدعوى لا تزال تتضمن حصوله على النقود بطرق احتمالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة . وهي أن من اختصاصه تفتيش الناس وضبطهم وإرسالهم إلى نقطة البوليس ، وقد اتخذ المجنى عليه بأقوال الطاعن لأن وظيفته تحمل على الثقة ، فسلمه النقود .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن السيد سليمان السيد ضد النيابة رقم ١٤٧٩ سنة ١٥ ق) .

٣٧٤

١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥

حكم . . بناؤه على واقعة لاستد لها في الأوراق تسيه ،
نقضه . . مثال في حادثة شروع في قتل .

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه شهد بأن المسافة بينه وبين المتهم

الضرب فتمكن المجنى عليه من رؤية المتهم وهذا منها فرض وهمي لا أصل له . ثم إنها نسبت إلى المجنى عليه أنه قال أن الطاعن ضربه و كان على بعد متر واحد منه في حين أنه لم يقل ذلك مطلقا ، بل قال في التحقيقات أن الضارب كان على بعد مترين أو ثلاثة أمتار منه ، وقال أمام المحكمة أنه كان على بعد مترين واستدلت على قرب المسافة بمقالته من أنه ثبت من الكشف الطبي أن الضارب كان على بعد متر من المجنى عليه . مع أن التقرير الطبي صريح في أن المسافة بين فوهة البندقية والمجنى عليه كانت مترا ، وبذلك تكون المسافة بين الضارب والمجنى عليه مترين ونصف متر . وهكذا كله يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه ذكر فيما ذكره . « أن واقعة إطلاق العيار الناري وهي موضوع الجناية رواها عبد العظيم عمر سعد الله (المجنى عليه) على الوجه الآتي : - قال أنه كان مع حنفي حسن محمد في الزراعة حراستها وفي الساعة التاسعة مساء أبصرا سليمان محمد وعبد الكريم وعلى الراوى ومحمود الراوى فاعتراضهم ولكن هؤلاء - وكانوا يسرقون فولاً من الزراعة - عاجلهم بالضرب وأطلق محمود الراوى (الطاعن) عليه عياراً من بندقيته ، وكان واقفاً في مواجهته وعلى بعد متر منه وفي مستوى أقل منه قليلاً وأنه إذا استبعد من هذه الرواية مقاله الشاهد عن سرقة الفول ، وقد ثبت أنها غير صحيحة وإنما هي مقالة لستر الخلاف الحقيقي - إذا استبعدت هذه الرواية وتبين حقيقة أن

بالشروع في قتله وقت أن ضربه بالعبار كانت قريبة ، وكان الظاهر من مراجعة التحقيقات الابتدائية أن هذا المجنى عليه كان قد قرر أن هذه المسافة كانت قريبة أو ثلاثة أمتار ، وكان المفهوم مما ذكره الحكم نقلاً عن الكشف الطبي أن المسافة بين المجنى عليه وفوهة البندقية كانت نحو متر مما مفاده أن المسافة بين المجنى عليه والضارب له كانت أكثر من متر ، ومع ذلك ، دفع أن الواقعة حصلت في ليلة مظلمة فإن المحكمة صدقت المجنى عليه في قوله بأنه تعرف على المتهم رغم الظلام ، فهذا يتضح منه أن المحكمة كانت متأثرة في تصديقه بأن المسافة بينه وبين المتهم كانت قريبة حوالى المتر الواحد . وإذا كانت هذه المسافة ليس لها من سند لا في أقوال المجنى عليه ولا في التقرير الطبي ، مع أن أهميتها في الدعوى غير خافية فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه .

المحكمة

« حيث أن الطاعن ينعى فيما ينعه على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بالادانة إلى وقائع تخالف الثابت في التحقيقات وفي محضر الجلسة ، ذلك بأن الواقعة حصلت في ليلة مظلمة ومع تسليم المحكمة بذلك قالت أن الظلمة لا تحول دون الرؤية ، وافترضت من عندها أنه لم تكن هناك مسافة بين الضارب والمضروب ، بل أن أفراد الفريقين التحموا الأمر الذى يلقي في روع المطلع على الحكم أن للمتهم والمجنى عليه كانا متهاجرين وقت

الطعن أنه قال فيها أن المسافة كانت مترين أو ثلاثة أمتار والمفهوم مما ذكره الحكم نقلا عن الكشف الطبي أن المسافة بين المجنى عليه وفوهة البندقية كانت نحو متر مما يفيد أن المسافة بين المجنى عليه والضارب له كانت أكثر من متر ، ويتضح من ذلك أن المحكمة حين استندت بصفة أصلية في ادانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه والكشف الطبي ، كانت متأثرة بأثر المسافة بين الطاعن والمجنى عليه كانت قريبة حوالى المتر الواحد ، ولذلك صدقت المجنى عليه في قوله بأنه تعرف على الطاعن رغم الظلام . ولما كانت هذه المسافة لا سند لها لا في أقوال المجنى عليه ولا في التقرير الطبي ، وكانت أهميتها في الدعوى غير خافية فإن الحكم يكون معيبا متعينا نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن محمود الراوى عيسى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٤٧٣ سنة ١٥ ق)

٣٧٥

١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥

إنبات . حكم ابتدائى بتبرئة المتهم اعنادا على تفريرات فنية . إلغاؤه استئنافا بناء على اعتبارات لم تحققها المحكمة عن طريق فنى . نقض . مثال .

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم بزرعة نبات الحشيش فى أرضه بناء على ما تبين من تقرير المعمل الكيمائى الذى أرسلت إليه الشجيرات المضبوطة لتحليلها

العيار انطلق على مسافة متر فلا شك أن المجنى عليه كان فى موقف يسمح له بالتحقيق من الضارب والتأكد من شخصيته ولا يحول دون صدقه أن الحادثة حصلت فى ليلة مظلمة لأن قرب المسافة أن صح أن هناك مسافة تمكن المصاب من الرؤية . والواقع أنها كانت ملحمة اشتبك فيها المتشاجران فكان من الميسور لكل منهم معرفة الآخر وأن حفى حسن فى روايته عن كيفية حصول الحادث متفق مع عبد العظيم سعد الله فيما رواه ويقول أن محمود الراوى تآلى عبد العظيم بالبندقية وأطلقها عليه فأصابه فى جنبه الأيسر . وأنه ثبت من الكشف الطبي المتوقع على عبد العظيم أن به جرحا ناريا مقابل الضلع السادس والسابع الأيسر بمنتصف الأبط وحوافيه محترقة وبه حروق نارية وأمكن العثور بقطعة من الرصاص خلف الكشف الأيسر ووجدت بملابسه ثقب محترقة فى مقابل الجرح والاصابة من مقذوف نارى من بندقية بخرطوش أو مقروطها محشوة ببارود وقطع رصاص وكان الضارب أمام المجنى عليه وفى مستوى أقل قليلا منه وعلى مسافة نحو متر . وبهذا جاء الكشف الطبي مؤيدا للمجنى عليه فيما قرره كل التأيد . وانتهى إلى القول بثبوت التهمة على الطاعن .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه عبد العظيم عمر سعد الله شهد بأن المسافة بينه وبين الطاعن وقت أن ضربه بالعيار كانت مترين ، وبين من مراجعة التحقيقات الابتدائية التى اطلعت عليها هذه المحكمة فى سبيل تحقيق وجه

وخصوصا أن المقام مقام إدانة يجب أن تبنى اليقين لا براءة يبررها الشك .

المحكم

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعه على الحكم المطعون فيه أنه وقد النعى الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة - وقضى بالادانة ، لم يأخذ بتقرير مهندس الزراعة الذي قدر عمر شجيرات الحشيش المضبوطة في حقله بأقل من شهر ورد عليه بافتراضات افترضتها المحكمة من عندها ، مع أن المهندس خبير فني وتقريره له قيمته .

« وحيث ان واقعة الدعوى تتحصل كما يؤخذ من الحكمين الابتدائي والاستئنافي في أنه بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ ورد إلى مركز أبي تيج بلاغ موقع عليه باسم يعقوب حنا جاء فيه أن الطاعن زرع نبات الحشيش بأرض في حيازته بجهة النخيلة فأحال أمور المركز هذا البلاغ إلى كونستابل المباحث الذي انتقل في يوم ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٥ إلى الأرض المنوه عنها في البلاغ فوجدها منزرعة ثوما أشرف على النضج وعثر فيها على ٦١ شجيرة حشيش يتراوح طولها بنسب تقدير الكونستابل بين سبعة سنتيمترات وخمسة وعشرين سنتيمترا ، ولما سئل الطاعن عن ذلك اعترف بزراعة الثوم وأنكر زراعة الحشيش وقال انه من الجائز أن يكون أحد خصومه بثه في أرضه بذورا أو شتلا وخصوصا أن عمر شجيراته يدل على انه زرع بعد الثوم بمدة طويلة وفي وقت يتفق وتاريخ تقديم البلاغ ، وتبين من تقرير المعمل الكيمائي الذي أرسلت اليه الشجيرات المضبوطة

من أنها يتراوح طولها بين خمسة سنتيمترات وخمسة عشر سنتيمترا ، وما قرره مهندس الزراعة الذي رأت الاستعانة به في تحقيق دفاع المتهم من أن زراعة الحشيش يكتمل نضجها في مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة وأنه إذا كان النبات طوله من خمسة سنتيمترات إلى خمسة عشر سنتيمترا فان هذا يدل على أنه زرع من مدة أقل من شهر ، مما استخلصت منه المحكمة أنه في الوقت الذي قدم فيه البلاغ ضد المتهم لم تكن في الأرض زراعة حشيش ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت حكم البراءة وأدانت المتهم قولا منها بأن درجة نمو أى نبات تختلف تبعا لدرجة الأرض التي يغرس فيها ودرجة العناية بها وأن ما قرره مهندس الزراعة ينصب على النبات الذي لا يتجاوز طوله ١٥ سنتيمترا في حين أن الشجيرات المضبوطة بعضها بارتفاع ٢٥ سنتيمترا ، فانها تكون قد أخطأت . إذ هي حين لم تعول على أقوال الخبير قد استندت في ذلك إلى اعتبارات قالت بها كان من المحكمة تحقيقها والوصول إلى حقيقة الأمر فيها بمعرفة أخصائيين فجرها ذلك إلى أن تقدر للشجيرات عمرا غير الذي قدره المهندس كما أنها حين قالت بأن بعض الشجيرات قد بلغ ارتفاعه ٢٥ سنتيمترا قد اعتمدت على تقدير الكونستابل مع ما هو ثابت في تقرير المعمل الكيمائي - ثم ماورد في الحكم - من أن طول الشجيرات يتراوح بين ١٥ و ٢٥ سنتيمترا ، وهذا وذاك معيب حكما

لتحليلها أنها شجيرات حشيش يتراوح طولها بين خمسة سنتيمترات وخمسة عشر سنتيمتراً، وقد رأت محكمة أول درجة في سبيل تحقيق دفاع الطاعن الاستعانة برأى مهندس زراعة المركز فقرر أن زراعة الحشيش يكتمل نضجها في مدة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر، وأنه إذا كان النبات طوله من خمسة إلى خمسة عشر سنتيمتراً، فإن هذا يدل على أنه زرع من مدة أقل من شهر فأتخذت المحكمة من ذلك دليلاً على صحة دفاع الطاعن إذ يدل على أنه في الوقت الذي قدم فيه البلاغ لم تكن في الأرض زراعة حشيش وقضت بناء على ذلك وعلى الأدلة الأخرى التي أوردتها في حكمها ببراءة الطاعن. غير أن المحكمة الاستئنافية ألغت الحكم الابتدائي وقضت بالادانة وردت على دليل البراءة المستمد من أقوال المهندس بقولها «أنه فيما يتعلق بما قرره مهندس الزراعة من أن عمر شجيرات الحشيش التي يبلغ ارتفاعها ١٤ سم يكون فنياً أقل من شهر وما استخلصت المحكمة الجزئية من ذلك من أن تاريخ بذر الحشيش يرجع إلى تاريخ تقديم الشكوى فإنه يرد على ذلك بأن شهادة المهندس في ذلك ليست بقاطعة في تحديد عمر النبات المضبوط خصوصاً وأن شهادته تنصب على النبات الذي طوله ١٤ سم في حين أن الشجيرات المضبوطة بعضها بارتفاع ٢٥ سنتيمتراً كما هو ثابت في ديباجة محضر البوليس ومما يجب ملاحظته أن درجة نمو أي نبات تختلف في كل تربة عن الأخرى كما أن درجة العناية بالنبات من رى وخلافه تختلف بين كل زارع وآخر ولكل ذلك تأثير

في حالة النمو مما يستفاد منه أن رجل الزراعة الفني لا يمكنه أن يحدد بالضبط عمر أي نبات يعرض عليه، بل يكون تقديره على وجه التقريب. وأنه يتضح مما تقدم أن الأساس الذي تشككت من أجله المحكمة الجزئية واه ولا يمكن الاعتماد عليه، ومن ثم تكون التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً «الخ» ويتضح من ذلك أن المحكمة حين أطرحت أقوال الخبير ولم تعول عليها قد استندت في ذلك إلى اعتبارات قد كان من الممكن تحقيقها والوصول إلى حقيقة الأمر فيها بمعرفة الاختصاصيين من رجال الفن فقد ذكرت أن درجة نمو أي نبات تختلف تبعاً لتربة الأرض التي يفرس فيها ودرجة العناية بها ولذلك قدرت للشجيرات عمراً غير الذي قدره المهندس دون أن تحقق تربة الأرض التي ضبطت بها، وكذلك الحال بالنسبة إلى ارتفاع الشجيرات المضبوطة فإنها قالت إن بعضها بارتفاع ٢٥ سنتيمتراً اعتماداً على تقدير الكونستابل، مع أن الثابت بتقرير العمل الكيماوي - على ما ورد في الحكم أن طول الشجيرات يتراوح بين ٥ و ١٥ سنتيمتراً ومتى كان الأمر كذلك وكان المقام مقام إدانة يجب أن تبني على اليقين لا براءة يبررها الشك فإن الحكم يكون متعيناً نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن.

(طعن ناشد جندى عبد الملك ضد النيابة رقم ١٥٠٢ سنة ١٥ ق)

ثبوت بالكتابة وكلها بالأدلة الأخرى التي أوردتها .

المحكم

« حيث ان الطاعن الثاني ينعى فيما ينهاه على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى بادانته بجريمة التبيد لم يأت بدليل مقنع على مساهمته في هذه الجريمة مع والده (الطاعن الأول) سواء بوصف كونه فاعلا أو بوصف كونه شريكا .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه مع قوله أن الطاعن الأول هو الذي كان يتسلم النقود من المدعى بالحقوق المدنية وأنه هو الذي كان يشتري البضائع بمقتضى فواتير محررة باسمه خاصة ويضعها في مخزن حرر عقد إيجاره باسمه أيضا واستخلص من ذلك ومن الأدلة الأخرى التي أوردتها أن مسؤولية الطاعن الأول المذكور ظاهرة ، لم يقل بالنسبة إلى الطاعن الثاني إلا أن « مسؤوليته ثابتة أيضا لأنه كان ملازما لوالده (الطاعن الأول) في كل أطوار هذه المعاملة وكانت الشركة لمصلحتهما كما كان التبيد لمصلحتهما وباتفاقهما » . ولما كان ما قالته المحكمة في سبيل الاستدلال على مسؤولية الطاعن الثاني ليس من شأنه في ذاته أن يؤدي إلى ثبوت مساهمته في جريمة التبيد سواء بوصف كونه فاعلا أو شريكا فإن الحكم يكون معيبا لقصوره في بيان الأسباب ويتعين نقضه فيما يختص بهذا الطاعن وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

« وحيث ان الوجه الأول من أوجه

٣٧٦

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

إثبات . إقرار . عدم نجرته . سرقات ذلك في الدعوى الجنائية في صدد إثبات التعاقد الذي تقوم عليه الجريمة . اتخاذ الإقرار مبدءا لثبوت بالكتابة وتنكئة لشهادة الشهود والقرائن . جائز . مثال في دعوى تنكئة .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان مقررا بالمادة ٢٣٣ من القانون المدني أن الإقرار لا يتجزأ بمعنى أنه لا يؤخذ منه بما يضر بالمقر ويترك ما فيه صالحه ، وكان مقررا أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر في دعوى جنائية في صدد إثبات التعاقد الذي تقوم عليه الجريمة ، إلا أنه إذا كانت أقوال المتهم في التحقيق على أية صورة أبدت تشعر في ذاتها بأن الدين المذكور صار قريب الاحتمال فإن للقاضي أن يعدها مبدءا لثبوت بالكتابة ويكملها بشهادة الشهود والقرائن ، ولا يصح في هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تجزئة الاعتراف .

وإذن فإذا كان المتهم قد اعترف بأن المجنى عليه سلمه شيكا بمبلغ كذا جنيا ليشتري له بضاعة وأنه اشتراها وسلمها إليه . فاتخذ الحكم من هذا الاعتراف ومن الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى سندا لادانة هذا المتهم في جريمة تبديد البضائع المشتراة للشركة فلا يصح أن ينعى عليه أنه جزء هذا الاعتراف إذ هو إنما يعد الاعتراف بمثابة مبدأ

الطعن فيما يتعلق بالطاعن الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أغفل بيان القصد الجنائي الواجب توفره في جريمة التبيد التي دين من أجلها وهو نية تلك الأموال المدعى اختلاسها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها أنه بعد أن اكتشف المجني عليه تبديد بالتين من الأقمشة التي اشترت لحساب الشركة وحاول أن يسترد باقي الأقمشة قد أقدم الطاعن على تبديد الجزء الباقي استنادا إلى أن المدعى بالحق المدني لم يأخذ عابه وصولا بهذه البضائع وإلى أن الدفاتر تحت يده فقام فعلا بإتمام فعلته وأخفى بقية البالات حتى إذا انتقل المحقق إلى المخزن لم يجد به شيئا . ولما أن قدم المدعى شكواه أنكر الطاعن الشركة وادعى أن البضائع التي كانت بالمخزن من ماله وحسابه خاصة ولا شأن للمجني عليه بها . وفي هذا ما يفيد أن الطاعن تصرف في الأموال المبددة بنية تملكها وحرمان صاحبها منها وهو ما يتحقق به القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة خيانة الأمانة ولم تكن المحكمة مع ذلك في حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

« وحيث أن مبني الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استدل على تنفيذ عقد الشركة وتسلم الطاعن البضائع المدعى تبديدها باعترافه بأن المجني عليه سلمه شيكا بمبلغ ١٨٠ جنيتها ليشتري له بضاعة وأنه اشتراها وسلمها إليه واتخذ من هذا الاعتراف دليلا على ارتكابه جريمة التبيد وفي هذا تجزئة للاعتراف حيث لا تجوز التجزئة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد ذكر فيما ذكره أنه بعد أن تم الاتفاق بين المدعى بالحقوق المدنية والطاعن على إنشاء شركة للتجار بالمنسوجات يمدّها المدعى بالمال ويقوم الطاعن على إدارتها وتقسيم الأرباح بينهما بنسبة معينة قد حل الطاعن بغرفة من مكتب مكس اشكنازي صديق المدعى بالحقوق المدنية لتكون مقرا للعمل » ثم بدأ شراء البضائع في تواريخ متتالية ولاحقة لتاريخ الاتفاق وكانت أول صفقة بالة فوال سادة اشتراها المتهم الأول (الطاعن) بمبلغ ٨٥٠ ملين و ١٥٨ جنيه دفعه المدعى المدني بشيك على بنك باركلز وسجبه المتهم في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ والمتهم معترف بهذه الواقعة اعترافا صريحا خلال مناقشات طويلة امتدت من صحيفة ٧ إلى صحيفة ٢١ لم يكن فيها مستقيم الإجابة ولا بعيدا عن المراوغة ، وفي صحيفة ٨ يقرر أن كريم سلمه شيك بمبلغ ١٨٠ جنيه ليشتري له بضاعة وأنه اشتراها وسلمها له في وقتها ولكنه لا يعرف ما آل هذه البضاعة ولا كيف نقلت ولا إلى أي جهة نقلت فإن أعيدت مناقشته عما إذا كانت قيمة الشيك هي ٢٥٠ م و ١٥٨ ج تقهر إلى القول أن قيمته من ١٥٥ ج إلى ١٦٠ ج حتى إذا استطرد المحقق في المناقشة بقرر المتهم أن القيمة هي بالفعل ٨٥٠ م و ١٥٨ ج وأن الفوال أرسل إلى مكتب اشكنازي مما لا يدع مجالا للشك بأن هذه البالة التي دفع المدعى ثمنها واشتراها المتهم ونقلها إلى المكتب الذي يعمل فيه وهو مكتب اشكنازي هي أول تنفيذ فعلي لعقد الشركة وقد اعترف أيضا بالصفقات التالية التي ذكرها المدعى المدني وإن كانت

اعترافه مليئة بالمغالطة وقد سأله المحقق عما إذا كان اشترى خمسة بالات بوبلين رو كسيداسينا بمبلغ ٩٢٠ م و ٥٢٥ ج وهو ما ذكره المجنى عليه فأجاب أنا ما اشتريتش وهم اللي اشترى او ما قبضتتش المبلغ وسئل عما إذا كان اشترى أو توسط في هذه العملية فيقول لربما ولا اذكر ويسأل عما إذا كان اشترى لحساب اشكتنازي أو كريم ٢٨ قطعة تيسل مراتب بمبلغ ٩٢٠ م و ١٣٨ ج فيقول لا ما حصلش ولا يذكر أنه اشترى هذه الأشياء لنفسه مع أنه يتقدم بعد ذلك بفواتير باسمه خاصة عن هذه البضائع بالذات ، ثم يواجهه المحقق بايصال بخط اشكتنازي بمبلغ ٢٣٠ ج فوق ثمن بضاعة فيجب أن هذا الفرق في ثمن بالتين من الفوال بعثها إلى اشكتنازي فإذا قيل له أن نص الايصال أن الاستلام من كريم أجاب زى بعضه واستخلص من ذلك ومن الأدلة الأخرى التي أوردها تسلم الطاعن البضائع التي اشترت لحساب الشركة من مال المجنى عليه ثم اقدمه بعد ذلك على تبديدها .

« وحيث انه وإن كان مقررا بالمادة ٢٣٣ من القانون المدني أن القرار لا يتجزأ بمعنى أنه لا يؤخذ الضار منه بالمقر ويترك الصالح له وكان مقررا أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر في دعوى جنائية في صدد اثبات التعاقد الذي تقوم عليه الجريمة الا أنه إذا كانت أقوال المتهم في التحقيق على أية صورة أبدت تشعر في ذاتها بأن الدين المنكور صار قريب الاحتمال فإن للقاضي أن يهدأ مبدأ ثبوت الكتابة ويكملها بشهادة الشهود والقرائن ولا يصح في هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تجزئة الاعتراف .

ولما كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى بعض ما جاء في أقواله وإلى الأدلة الأخرى التي أوردها فإنه يكون قد عد هذه الأقوال بمثابة مبدأ ثبوت بالكتابة وكلها بتلك الأدلة الأخرى وإذن فلا محل لما يشير به في هذا الوجه .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على الأدلة التي استند اليها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ولم يبين عناصر المسؤولية المدنية .

« وحيث انه لما كانت الأسباب التي اشتمل عليها الحكم الاستثنائي المطعون فيه تتضمن تنفيذ أسباب البراءة ومن شأنها أن تؤدي إلى الادانة فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص لا يقبل منه . أما فيما يختص بالدعوى المدنية فإن الحكم بعد أن أثبت بالأدلة التي أوردها اقدم الطاعن على تبديد بضائع ثمنها ١٠٨٥ جنيها و ٦٠ مليا اضرارا بالمدعى بالحقوق المدنية قال إنه مادام المدعى قد عدل طلباته في آخر مرحلة من مراحل الدعوى إلى مائة جنية فإن المحكمة تقضي له بهذا المبلغ كتعويض مؤقت وفي هذا ما يكفي لتبرير الحكم بهذا التعويض ولم تكن المحكمة في حاجة لأن تنص في سبيل تبريره على حصول ضرر للمدعى بالحقوق المدنية مادام ذلك مستفادا بالبداهة من أسباب الادانة التي اشتمل عليها الحكم .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الأول على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن سليم ابراهيم رقيب وآخر ضد النيابة وآخر مدع مدني رقم ١٣٧٤ سنة ١٥ ق)

يقدمهما أسبابا لظعنهما فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

« وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الواقعة كما أنبتها الحكم المطعون فيه لا تعد جناية حصـول على مبلغ بالتهديد مما نص عليه في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بمقتضاها بل هي لا تخرج عن كونها مجرد كذب لا عقاب عليه وذلك لأن التهديد يجب أن يكون مضحوبا بأعمال مادية من شأنها تعطيل ارادة من وقعت عليه وحمله على تسليم المبلغ ، أما تهديد المجنى عليه بالتبليغ ضده بارتكاب جنحة عسكرية فليس له هذا الأثر وخصوصا إذا كانت الجريمة لم تقع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « ان المتهمين (الطاعنين) توجهوا إلى منزل المجنى عليه وكان المتهم الأول يحمل قدرا من اللحوم ادعي أنه اشتراه من المجنى عليه وأن هذا الأخير ذبح لحوما في غير الأيام المصرح بالذبح فيها وهو يوم الثلاثاء وهدد المتهمون المجنى عليه بأنه إذا لم يدفع مبلغا من المال فسيبلغون عنه من أجل تلك الجريمة فدفع المجنى عليه للمتهم الأول مبلغ خمسة عشر جنيها حتى لا يبلغ عن تلك الجريمة » ثم أورد الأدلة التي اعتمد عليها في القول بثبوت هذه الواقعة وخلص إلى القول بأن جريمة الحصول على مبلغ من النقود بطريق التهديد المرفوعة بها الدعوى على الطاعنين متوافرة الأركان وأن المجنى عليه

٣٧٧

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

اغتصاب المال بالتهديد . لا يفترط في التهديد أن يكون مضحوبا بفعل مادي أو متضمنا لإيقاع الأمر المهدد به في الحال . يكفي أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم ما طلب منه . التهديد بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل . لا يمنع من العقاب .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات تعاقب على اغتصاب المال بالتهديد . والتهديد بهذا الاطلاق لا يشترط فيه أن يكون مضحوبا بفعل مادي أو أن يكون متضمنا لإيقاع الأمر المهدد به في الحال بل يكفي مهما كانت وسيلته أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه . فاذا كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطاتها أن المجنى عليه لم يدفع المبلغ للمتهم إلا تحت تأثير التهديد الذي وقع عليه وكان ما صدر من المتهم يعد في حد ذاته من ضروب التهديد فان حكمها بالعقاب يكون صحيحا . ولا يغير من ذلك أن التهديد كان بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل لأن أي تهديد لا يكون القصد منه إلا الحصول على المال يعتبر جريمة بغض النظر عن صيغة الواقعة المهدد بالتبليغ عنها .

المحكم

« حيث ان الطاعنين الثاني والثالث لم

دفع المبلغ تحت تأثير التهديد الذي وقع عليه ... الخ .

« وحيث ان المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تعاقب على اغتصاب المال بالتهديد ، والتهديد بهذا الاطلاق لا يشترط فيه أن يكون مصحوبا بفعل مادي أو أن يكون متضمنا ايقاع الأمر المهدد به في الحال بل يكفي مهما كانت وسيلته أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه . ولما كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن المجنى عليه لم يدفع المبلغ للطاعن إلا تحت تأثير التهديد الذي وقع عليه ولما كان ماصدر من الطاعن يعد في حد ذاته عن ضروب التهديد فان الحكم يكون صحيحا ولا يغير من ذلك أن التهديد كان بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل لأن أي تهديد لا يكون القصد منه إلا الحصول على المال يعتبر جريمة بغض النظر عن صحة الواقعة المهدد بالتبليغ عنها .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر أن المحكمة الاستئنافية في سبيل تحقيق دفاع الطاعنين نذبت أحد أعضائها لمعاينة مكان الحادث وبالرغم من أن المعاينة قد أيدت ماذهب اليه الدفاع فانها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بالادانة دون أن تورد الأسباب التي من أجلها لم تأخذ بما أسفرت عنه هذه المعاينة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ذكر فيما ذكره « أن الدفاع عن المتهمين (الطاعنين) أراد أن يشكك في أقوال المجنى عليه فقرر أنه يقطن في منزل مجاوره كثير من أهله وعشيرته وكان في استطاعته لو صحت

أقواله أن يستغيث فيخف أهله اليه لمعاونته ولكنه لم يفعل ذلك مما يؤخذ منه أن الحادث لم يقع كما صوره المجنى عليه وقد رأت المحكمة أن تبين مدى صحة هذا الدفاع فنذبت أحد قضاة الهيئة للانتقال لمعاينة منزل المجنى عليه وقد تمت المعاينة كما هي ثابتة في محضرها المؤرخ في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٥ وقد ظهر منه أنه لو استغاث المجنى عليه لحضر له بعض المجاورين من أقاربه إلا أن المحكمة ترى أن ظروف الحادث الذي ثبت لديها من أقوال الشهود لا تدعو المجنى عليه للاستغاثة لأنه كان يحاول جهده منعه المتهمين وخصوصا الأول منهم من التبليغ والشهادة ضده عن ذبح لحوم في غير الأيام المصرح فيها بالذبح وكان واقعا تحت تأثير الخوف من هذا التبليغ وتهديد المتهمين له حتى أنه دفع مبلغ خمسة عشر جنيها للمتهم الأول وهذا مبلغ لا يستهان به بالنسبة للمجنى عليه . وفضلا عن ذلك فرغم تبليغه العمدة شفويا بالحادث لم يقدم بلاغا كتابيا عنه بعد أن كلفه العمدة بتحرير بلاغ كتابي كما شهد بذلك العمدة حسين افندي دياب ولولا أن عزيز افندي حنا وكيل الأمور قد علم بالحادث من تحرياته السرية كما جاء بأقواله لما كان هذا الحادث محل تحقيق وأنهم ... » وفي هذا ما يتضمن الرد على الدفاع بأن المعاينة التي قامت بها المحكمة لا تجدى في براءته .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
(طعن عثمان عبد الحافظ برمي وآخرين ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١ سنة ١٦ ق)

كانت تحملها وقت اقتحام البوليس المنزل مخدر — إذ ترد على هذا الدفاع وتبين في غير ما غموض أنها كانت لا بد تعلم بحقيقة ما تحويه الصرة المضبوطة معها لاحتمال أن لا تكون اتصلت بها إلا في ذلك الوقت وأنها كانت تعتقد سواء من تلقاء نفسها أو بناء على إشارة زوجها أن الصرة لم يكن بها غير ما يجرى البوليس البحث عنه . أما والمحكمة لم تفعل ذلك بحيث لا يمكن استخلاص هذا العلم من كل ما أورده فان حكمها يكون قاصرا .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أنه تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأنه أحرز الحشيش لاستعماله الشخصي وطلب إرسال الميزان الذي ضبط بمنزله إلى العمل الكيميائي للتجليل ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب واعتبرت وجود الميزان عنده دليلا على أنه يتجر في الحشيش . وفي هذا اخلال بدفاعه يعيب الحكم بما يوجب نقضه . » وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأبوابه بالحكم المطعون فيه قد بين الواقعة . في قوله . « ان حامد أفندي عوض الله معاون بوليس نقطة المرج ذهب لتفتيش منزل المتهم الأول (الطاعن) على أثر ما وصل إلى علمه من أنه يتجر في الأسلحة المسروقة من الجيش وقد عثر أثناء التفتيش على أربعة بنادق وجانب من الذخيرة والملابس والسجاير الخاصة بالجيش البريطاني وضبط الأومباشي عبيد المعطي هاشم زوجة المتهم

٣٧٨

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

مواد مخدرة . القصد الجنائي في الاحراز . نوافره من قول القاضي بثبوت الواقعة التي يعاقب عليها . تفتيش منزل متهم للبحث عن أسلحة مسروقة من الجيش . ضبط زوجة المتهم خارجة ومعه صرة فيها حشيش . إدانتها في إحرازه . في هذه الصورة يجب أن يبين الحكم بجلاء علم الزوجة بأن الذي حلت حشيش .

المبدأ القانوني

إذا كانت واقعة الدعوى أن معاون البوليس ذهب لتفتيش منزل المتهم على أثر ما وصل إلى علمه من أنه يتجر في الأسلحة المسروقة من الجيش فضبط الأومباشي الذي كان معه زوجة المتهم خارجة من المنزل محاولة دخول منزل أحد الجيران ويدها صرة فيها حشيش ، وعند المحاكمة تمسكت الزوجة في دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل الصرة المنسوب إليها محاولة إخفائها ، ولكن المحكمة أدانتها في جريمة إحراز المخدر ولم تقل في ذلك إلا أنها اعترفت في النيابة بأن زوجها سلبها المادة المضبوطة طالب إليها أن تلتقي بها ، فهذا قصور في الحكم . إذ القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة وإن كان يصح استخلاصه في الظروف العادية من قول قاضي الموضوع بثبوت الواقعة التي يعاقب عليها إلا أنه في ظرف هذه الدعوى بخصوصها كما هي واردة في الحكم كان يجب على المحكمة — وقد تمسكت بالتهمة بعدم علمها بأن المادة التي

الثانية هو أنها تمسكت في دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل الصرة المنسوبة إليها محاولة اخفائها ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الابتدائية والاستئنافية أن الدفاع عن الطاعنة تمسك بأنها لم تكن تعلم ما بداخل (الصرة) التي تحملها ولكن المحكمة حين دانتها بجرمة إحراز المخدر لم تقل إلا أنها « اعترفت في النيابة بأن زوجها سلمها المادة المضبوطة طالبا أن تلتق بها مدعية بأنها ما كانت تعلم بأنها حشيش » وذلك دون أن تتعرض إلى دفاعها هذا وتفنده

« وحيث انه وان كان القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة يصح استخلاصه في الظروف العادية من قول قاضي الموضوع بثبوت الواقعة التي يعاقب عليها إلا أنه في ظروف هذه الدعوى بخصوصها كما هي واردة في الحكم كان يجب على المحكمة وقد تمسكت الطاعنة بعدم علمها بأن المادة التي كانت تحملها وقت اقتحام البوليس المنزل مخدرة أن ترد على هذا الدفاع وتبين في غير ما غموض أنها كانت لا بد تعلم بحقيقة ما تحويه الصرة المضبوطة معها لاحتمال أن لا يكون اتصلت بها إلا في ذلك الوقت وأنها كانت تعتقد سواء من تلقاء نفسها أو بناء على إشارة زوجها (الطاعن الأول) أن الصرة لم يكن بها غير ما يجري البوليس البحث عنه . أما والمحكمة لم تفعل ذلك بحيث لا يمكن استخلاص هذا العلم من كل ما أوردته فإن الحكم يكون قاصرا ويتعين نقضه بالنسبة إلى الطاعنة الثانية .

وهي المتهمة الثانية خارجة من المنزل محاولة دخول منزل أحد الجيران ويدها جانب من الحشيش كما عثر الضابط بالمنزل على ميزان صغير يستعمل في وزن المواد المخدرة وكان بداخل حقيبة « ثم ذكر أن أقوال الشاهد تأيدت بشهادة الأومباشي عبد المعطي هاشم وأن الطاعن اعترف في البوايس والنيابة بأن الحشيش له وأدعى أنه لاستعماله الشخصي وأنه سلمه لزوجته الطاعنة الثانية لتلقي به إلى الخارج عندما داهم الضابط المنزل كما اعترفت الطاعنة الثانية في النيابة أيضا بأن زوجها سلمها المادة المضبوطة طالبا أن تلتق بها مدعية أنها ما كانت تعلم بأنها حشيش وانتهى إلى القول بأن التهمة المسندة إلى الطاعنين ثابتة من ضبط الحشيش مع الطاعنة الثانية واعتراف المتهم الأول في النيابة بأنه له وماتبين من التحليل من أن المادة المضبوطة حشيش وأن وجود الميزان لدى الطاعن دليل على أنه يتجر به . وفي هذا ما يتضمن الرد على الدفاع بأن المحكمة لم تكن في حاجة إلى إرسال الميزان المضبوط للتحليل لأنها اقتنعت من مجرد وجوده في منزله مع الحشيش بأنه ليستعمل في وزنه وأن عدم وجود أثر للمخدر به لا يغير من هذا النظر ولما كان ذلك وكان الاتجار من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى والتي يفصل فيها قاضي الموضوع وكان يكفي لتطبيق النص الذي عوقب الطاعن بمقتضاه مجرد إحراز المخدر ما دام لم يثبت أنه كان للاستعمال الشخصي أو لأي غرض آخر برى فإن ما يثيره في هذا الوجه لا يقبل منه بل لا يجدي .

« وحيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعنة

« وحيث انه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن بالنسبة إلى الطاعن الأول وقبول ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعنة الثانية .

(طعن حسن محمد احمد سليمان وأخرى ضد النيابة رقم ٢ سنة ١٦ ق)

٣٧٩

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

حكم . نسييه . متهم يقتل خطأ . تبرئة ابتدائيا .
لغاء البراءة . الاعتماد في الالقاء على أقوال الشاهد ذكرها
في التحقيق وأنكرها أمام المحكمة مع كون تلك الأقوال غير
مقررة ولم يعاهد نفسه وإنما هي مقررة لواحدة مسندة إلى
غيره . قصور . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة المتهم في جريمة قتل خطأ قد بني على أن المجنى عليه هو المتسبب في الحادث الذي راح ضحيته وعلى أنه لم يثبت بطريق الجزم أن الترام الذي كان يقوده المتهم هو الذي دهم المجنى عليه . ثم جاء الحكم الاستئنافي فأثبت هو أيضا على المجنى عليه أنه خطأ ولكنه مع ذلك أدان المتهم قاتلا عن الشاهد الذي كانت أقواله في التحقيق عقب الحادث هي عماد الحكم في الإثبات أنه لم يكن صادقا فيما قرره أمام المحكمة من أنه لم يعرف أن الترام الذي صدم المجنى عليه هو الذي كان يقوده المتهم ، وذلك دون أن يبين سنده فيما قال به ولا سبيل تلك المعرفة التي ينسكرها المتهم نفسه

وينسبها الحكم إليه فإن هذا يكون قصورا في التسييب . خصوصا إذا كان كل كلام هذا الشاهد في التحقيق هو أنه قد حصل على رقم الترام عن طريق غيره وأنه لم يرب بنفسه ، مما لا يصح أن يقام له كبير وزن في الإدانة التي لا يصح أن تقام إلا على الجزم واليقين . وعلى الأخص إذا كان في الدعوى من الأدلة ما هو بحسب ظاهره في صالح المتهم فضلا عن أن المقام هو مقام تبرئة محكوم بها بناء على أسباب من شأنها أن تبررها ويراد إلغاؤها مما مقتضاه التحرز في قبول الأدلة على خلافها .

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان الحادث وقع نتيجة خطأ المجنى عليه لركوبه الترام من جهة اليسار وفضلا عن هذا فقد أنكر الطاعن وقوع الحادث من القطار الذي كان يقوده ولم يعرف أى شاهد رقم القطار الذي صدم المجنى عليه ولا اسم سائقه . ولكن المحكمة دانت الطاعن واعتمدت في ذلك على أقوال ناظر المحطة مع أنه استقاها من الاشاعة لا من مصدر ثابت .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه . « تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل حنفي محمود حنفي وكان ذلك ناشئا عن رعونته وإهماله وعدم احتياطه إذ قاد الترام رقم ٢٢ بسرعة كبيرة في طريق مزدحم وبحالة ينجم عنها الخطر على حياة المارة دون أن يستعمل جرس التنبيه وترتب على ذلك أن صدم المجنى

عليه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ومحكمة أول درجة حكمت له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعي بالحقوق المدنية وقالت في ذلك « إن الوقائع كما ذكرها محمد محمود حنفي أخو المجنى عليه الذي كان يرافقه وقت الحادث يتلخص في أنه كان هو وأخوه المجنى عليه يركبان الترام رقم ٥ بميدان السيدة زينب من الجهة اليسرى للترام وذلك بسبب الزحام ثم أرادا الدخول في المكان المخصص للسيدات وتسلق هو أول جانب الترام وتمكن من الدخول وعند محاول أخوه المجنى عليه اللحاق به برز جسمه فسقط على الأرض وحدثت له الاصابات التي أودت بحياته . وحيث أن أقوال محمد محمود حنفي هذه قد تأيدت بما شهد به محمود سعد الله عبد الحميد الطالب بمدرسة الصناعات الزخرفية في التحقيقات . وحيث أنه وإن كان الشاهد الأول قد حور في أقواله في الجلسة إلا أن المحكمة ترى أن أقواله الأولى هي الأقرب إلى الحقيقة لأنها قيلت عقب الحادث مباشرة . وحيث أن المتهم أنكر في التحقيقات والجلسة علمه بشيء من الحادث ولم يتقدم في التحقيقات التي أجراها البوليس أو التي أجرتها المحكمة ما يقطع بأن الترام الذي كان يقوده المتهم هو الذي صدم المجنى عليه وأحدث به الاصابات التي أودت بحياته لأنه ثابت من التحقيقات أنه قد مر في مكان الحادث أكثر من ترام . وحيث إنه تبين من ذلك أن السبب المباشر لحصول الحادث هو ركوب المجنى عليه من الجهة اليسرى وخروجه بجسمه لدرجة تجعل الترام المسار على الشريط الآخر يصدمه ولا

عبرة بما جاء على لسان بعض الشهود من إسراع سائق الترام أو عدم وقوفه في المحطة أو غير ذلك من الوقائع لأنها ليست السبب المباشر لحصول الحادث . وحيث أنه لذلك ولأنه لم يثبت بصفة قاطعة أن الترام الذي كان يقوده المتهم هو الذي صدم المجنى عليه لذلك كله تكون التهمة المنسوبة للمتهم مشكوكا فيها كل الشك ويتعين براءته منها طبقا للمادة ١٧٢ جنایات . « وحيث أنه لذلك تكون الدعوى المدنية على غير أساس ويتعين رفضها . والمحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم وذكرت . « أن الواقعة بحسب ما هو ثابت في التحقيق يتلخص في أن المجنى عليه كان هو وأخوه يركبان الترام رقم ٥ القادم من المذبح إلى السيدة زينب وكانا يركبان من الجهة اليسرى على السلم وقد دخل أخوه محمد محمود حنفي إلى القسم المخصص للسيدات إذ كان يركب فيه عمال بينهم صاحب له اسمه محمود سعد الله عبد الحميد وأراد المجنى عليه حنفي محمود حنفي أن يلحق بأخيه فيدخل إلى نفس القسم فأنحنى وترتب على انحنائه بروز جسمه للخارج من الجهة اليسرى وتصادف مرور قطار الترام القادم من العباسية وامتجه إلى المذبح فصدمه وأحدث به الاصابات المبينة في تقرير الصفة التشريحية وهي الاصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . وحيث أن الواقعة على هذه الصورة يظهر فيها لأول وهلة خطأ المجنى عليه لأنه ركب من جهة اليسار ولم يحسب ليتفادى ما يحدثه ترام قادم — إلا أنه إذا روعي أن الترام رقم ٥ الذي كان يركبه المجنى عليه كان في المحطة وفي ميدان السيدة زينب وأن الترام رقم ٢٢ الذي وقعت

منه الحادثة كان خارجا من محطة وسائرا في ميدان السيدة زينب في ساعة مزدحم فيها العمال وأمامه الترام رقم ٥ يتسلك على يساره صبية كان علي سائق هذا الترام الأخير أن يأخذ من جانبه هو الحيطه اللازمة ليتقي ما عسى أن تحدثه هذه الظروف من الأخطار فان خطأ المجني عليه مهما كان شديدا لا يبرر عدم الاكتراث والاستهتار بل يجب مع هذا أن يتقي هذا الخطأ ونتائجه . ويقدر ماتكون الظروف المحيطة بسائق الترام أو السيارة شديدة ويكون الجمهور غـير حذر بقدر ما يتعين عليه أن يزداد حرصه وعنايته باتقائه الأخطار وقد فرضت هذه الظروف الحاضرة من شدة الزحام وكثرة العمال وتزاحمهم على العربات والترام واجبا على عامل هذه الشركة أن يكونوا حريصين لأن يزدادوا استهتارا وعدم مبالاة . وحيث انه يتعين تحقيق النقط الآتية : (١) مقدار خطأ المجني عليه (٢) مقدار خطأ السائق الذي أحدث الإصابة (٣) من هو المتهم الحقيقي . وحيث ان خطأ المجني عليه ظاهر وقد ذكره أخوه محمد محمود حنفي فقد قرر في صدر محضر التحقيق وكنا راكبين على الشمال وأخويا كان طالع بحسمه به ، وكذلك ذكره محمود سعد الله عبد الحميد وكان يركب برضه من الشمال وركب وراح يفرد نفسه . وحيث أن خطأ المتهم يقع في ثلاث نقط : (١) انه كان خارجا من محطة قيل أنه لم يقف فيها (٢) سائرا في ميدان مزدحم بسرعة شديدة (٣) مقبلا على ترام يقف في محطة وظاهر من المعاينة ومن أقوال الشهود أن الترام رقم ٢٢ كان قادما من العباسية ووصل إلى ميدان السيدة

زينب عند المحطة الأولى وقيل أنه لم يقف واستمر سائرا بسرعة وسواء وقف ثم استأنف سيره مسرعا أو لم يقف واستمر فقد وصل إلى ميدان مزدحم . وظاهره من أقوال الشهود أن الترام رقم ٥ كان قد وقف في المحطة التي في الميدان وهي المقابلة لجامع السيدة زينب ولا بد أن التعليمات أو على الأقل مجرد التعقل والمنطق العادي يستوجب علي كل سائق يمر بترام آخر أن يتأنى في سيره وأن يحتاط . ولكن الثابت أن هذا السائق كان مسرعا بسرعة شديدة فقد ذكر محمود سعد الله عبد الحميد وشهادته تبدو مطابقة للواقع في كل أجزائها . ذكر في القسيمة ٩٤٥٣١ أن الترام رقم ٢٢ لم يستعمل آلة التنبيه وكان مسرعا جدا وهذه السرعة وعدم الاحتياط مع أن القطار رقم ٥ كان وقف في المحطة هي التي سببت وقوع الحادث . وحيث ان المتهم لم يقف بعد ارتكاب الحادث واستمر في سيره محاولا التخلص من المسؤولية بالتضليل إلا أنه قد ثبت أنه هو بالفعل الذي وقعت منه فقد سئل حكيم شنوده في التحقيق وهو ناظر المحطة فقرر أن القطار ٢٢ والوابور ٣١ ومعه عربة ٧٢١ قيادة السائق ١٠٩٩ وكانت اجابته هذه عقب سؤال المحقق له على الوجه الآتي : بصفتك ناظرا للمحطة لا بد أن ترشدنا عن نمرة وابور الخط رقم ٢٢ وقائده الذي أحدث الحادث ولا يمكن للمحكمة أن تعول على أقواله في الجلسة ومحاولته تبرئة المتهم والادعاء أنه لم يكن يعرف الرقم وإنما أرسل أحد المفتشين للسؤال عنها . لا يمكن التويل عليها لأن الثابت في المحضر أنه كان

يثبت بطريق الجزم أن القطار الذي كان يقوده هو الذي دهم المجنى عليه .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه وإن كان هو أيضا قد أثبت على المجنى عليه أنه أخطأ فإنه مع ذلك قد دان المتهم (الطاعن) لسكرته حين تصدى للسبب الثاني من سبب البراءة لم يورد عليه من الحجج ما يدفعه . فقد ذكر أن ناظر المحطة — وأقواله هي عماده في الاثبات — لم يكن صادقا فيما قرره أمام المحكمة من أنه لم يعرف أن الترام الذي صدم المجنى عليه هو الذي كان يقوده المتهم . وعلى أساس ما خامر ذهن المحكمة من أنه كان يعرف ذلك راح الحكم بتعميل لتفسير كل دليل يعترض هذا الخاطر بافتراضات من عنده . وقد كان عليه أولا وقبل كل شيء — والمقام مقام إدانة لا يصح أن تقوم الا على الجزم واليقين لا مقام براءة يكفي لتبريرها أقل شك بل والمقام مقام الغاء براءة محكوم بها بناء على أسباب من شأنها أن تبررها ، مما يقتضاه أن يتحرز في قبول الدليل على عكسها وأن تفند أسبابها — كان عليه أن يبين سبيل تلك المعرفة التي نسبها إلى الشاهد بيانا يطمئن المطلع عليه إلى الاعتماد عليها في الادانة إذ المعرفة في عرف الشهود حتى لو كان مقولا بها من الشاهد — لا منكورة كما هي الحال في هذه الدعوى — يختلف وزنها في الاثبات باختلاف سبيلها . فهي إذا كانت سبيلها الاشاعة أو التسامع أو النقل عن الغير لا يصح أن يقام لها وزن في الادانة لأنها لا تكون معرفة كاملة بل معرفة مقولة بالتشكيك . بخلاف ما إذا كانت هذا السبيل هي الرؤية والعيان فإنها يكون لها أثرها

قد وضع هذه البيانات في جيبه في ورقة . وهو ناظر المحطة التي وقع الحادث بجوارها تماما على بعد لا يزيد على ١٥ مترا . كذلك لا يمكن الاستناد إلى الشهادة التي قدمها المتهم من الشركة بأن القطار الذي كان يقوده المتهم خرج من مخزن العباسية في الساعة ٦ صباحا ليدل بهذا على أنه لا يمكن أن يكون قد وصل إلى ميدان السيدة في الساعة ٦١٦ صباحا لما يأتي : أولا — لأن وقت الحادث غير محدد بالدقيقة فقد يكون قد وقع الساعة ٦٣٠ أو ٦٣٥ أو ٦٤٠ إذ المحضر فتح ٦٥٥ والحادث أمام القسم لا يبعد عنه خمسين مترا . ووالد المجنى عليه عسكري أو جاويز في القسم وثانيا — لأن قيام القطار من العباسية في الساعة ٦١٦ قد يكون فيه فرق ولو بضع دقائق لاختلاف في الساعات أو لعدم الدقة في وضع الوقت تماما . وثالثا — لأن الظاهر أن المتهم كان مسرعا جدا مما يسهل عليه الوصول من العباسية إلى السيدة في وقت قصير جدا وحيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن المتهم هو الذي ارتكب الحادث وأنه كان مخطئا بأسرعه في الظروف المبينة آنفا مما يقتضي مسئوليته وعقابه وفقا للمادة ٣٨ عقوبات وهذا يقتضي الحكم عليه بالتعويض المدني وهو ٢١ جنيها . وحيث أن هذا يستتبع الغاء الحكم المستأنف » .

« وحيث أن المتهم (الطاعن) كان قد قضى ببراءته ابتدائيا وبنيت البراءة أولا — على أن المجنى عليه هو المتسبب في الحادث الذي وقع وراح هو ضحيته . وثانيا — على أنه لم

لأنها حينئذ تكون المعرفة التي يصبح الاطمئنان إلى ما يترتب عليها من النتائج . وإذ كان كلام هذا الشاهد هو أنه قد حصل على رقم الترام عن طريق غيره وأنه لم ير بنفسه فقد كان المحكمة إما أن تصدقه ويكون عليها إذن أن تحقق كلامه بتقصي مصدر خبره ، وإما أن تصدقه وحينئذ لا يكفي منها أن تقول — وخموصافي دعوى بالظروف المبينة بالحكم — أنه غير صادق دون أن تبين هي سبيل المعرفة التي نسبتها إليه ان كانت هي العيان أو السماع عن غير من عينه هو أو الاشاعة أو مجرد التخمين أو الاستنتاج وكل ذلك ضروب من المعرفة لكن المحكمة لم تفعل . ومع ذلك لقد كان أمامها دليل له بحسب ظاهره في صالح المتهم من الرجاحة ما كان من شأنه أن يحملها على شدة التحري والتعمق اذا هي لم ترد أن تأخذ به ، ذلك هي الشهادة الصادرة من الشركة والتي قدمها المتهم (الطاعن) اليها بأن القطار الذي كان يقوده خرج من مخزن العباسية في الساعة ٦ر١٦ صباحا للاستدلال بها على أن هذا القطار لا يمكن أن يكون هو الذي صدم المجنى عليه في ميدان السيدة زينب في وقت الحادث الذي قدر الحكم أنه وقع — على أسوأ الفروض بالنسبة اليه في الساعة ٦ر٤٠ أي بعد وقت قيام القطار من المخزن بأربع وعشرين دقيقة والذي فتح محضر التحقيق فيه — كما هو ثابت في الحكم — في الساعة ٦ر٥٥ . امكنها على العكس قد حاولت أن تهدم هذا الدليل فلم توجه عليه غير مجرد أقواله ظنية إن كان يصح أن يقال أو أن يقام لها وزن فلا يكون ذلك في صدد ادانة

إلا حين يكون ثمة دليل أساسي لا يتطرق اليه شك تقوم عليه الادانة سواها لا كمثل أقوال ذلك الشاهد كما هي واردة في الحكم إذ الادانة — على ما هو معلوم — لا يصح أن تقام إلا على الجزم واليقين لا على مجرد الظن والتخمين .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن إبراهيم حسن عمارة ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٧ سنة ١٦ ق) .

٣٨٠

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

تلبس . متهم . فتعه بنفسه الحقيقة التي قال أنها له . انبثات رائحة الايون منها . تلبس . ضبط المخدر الذي بها . صحيح .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن المتهم الذي فتح بنفسه الحقيقة المشتبه فيها ، فلما فتحها تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فشم هذه الرائحة متصاعدة من الحقيقة يعتبر تلبسا بجريمة إحراز المخدر يخول رجال الضبط القضائي البحث فيها وضبط المخدر الذي بها للاستدلال به على كل من يتهم بتلك الجريمة .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو أنه ثابت من أقوال المخبرين أنهم كانوا يتعقبون أشخاصا آخرين غير الطاعن قرأوا حقيقة بجواره وشخصا آخر فاشتبهوا فيها وقبضوا على الطاعن وحده ثم فتشوه بناء على ذلك فيكون

القبض والتفتيش باطلين . وقد قال أحدهم في سبيل تبرير القبض والتفتيش انه سم رائحة الأفيون فطلب الطاعن إلى المحكمة أن تجرى تجربة لتعرف هل يمكن شم الرائحة وهى فى داخل عدة أحراز فلم تجبه المحكمة إلى طلبه مع أن طلبهم يبنى على بحته القول بقيام حالة التلبس من عدمه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه » أحرز مواد مخدرة (أفيونا) بدون مسوغ قانونى وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد الاتجار . والحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه وذكر ان الوقائع التى كشفت عن هذا الحادث تتحصل فيما شهد به ابراهيم افندى الترساوى رئيس مكتب المخدرات والمخبرون محمد حسن البرمرنى وعبد المجيد جاد الكريم واحمد عبد الجواد من أنه كلف هؤلاء المخبرين بالسفر إلى بيا لمراقبة بعض تجار المخدرات وانهم عند عودتهم بقطار الليل وتجولهم فى ذلك القطار للبحث عن أولئك التجار شاهدوا المتهم (الطاعن) جالسا على احدى مقاعد الدرجة الثالثة وبجواره من جهة جدار العربة حقيبة فونوغراف ويتكئ عليها المتهم بكوعه الأيمن وبجواره من الجهة اليسرى شخص آخر يدعى حسن صادق من بلاد النوبة فاشتبهوا فى تلك الحقيبة لما يعلموه من أن المتهم يتجر بالمخدرات فأقبلوا عليه وسألوه عن صاحب هذه الحقيبة فقرر هو وجاره النوبى بأنها له أى لهذا المتهم فاستأذنوه فى فتحها لمعرفة ما بداخلها ففتحها لهم المتهم نفسه فلم يوجد بها شيء ظاهر سوى آلة

الفونوغراف ولكنهم اشتموا منها رائحة الأفيون فتصاعد من الباطن فضبطوا تلك الحقيبة وقبضوا على المتهم ونزلوا به من القطار فى محطة أسيوط واصطحبوا معهم أيضا ذلك الجار النوبى واتصلوا بالضابط ابراهيم افندى الترساوى وأبلغوه بذلك فأمرهم بالتوجه إلى مكتبه بالمديرية ثم وأقام بها وفتش المتهم فلم يعثر معه على شيء من المواد المخدرة ثم كسر قاعدة حقيبة الفونوغراف للبحث عما بداخله فوجد به لفافتين من مادة ثبت من التحليل الكيماوى أنها أفيون وبلغ وزنها ٢/٥٢٨ كيلو جراما ثم تولى التحقيق فأثبت فى صدره ماسلف ذكره من الوقائع وسأل فيه أولئك المخبرين فقررروا بمثل ذلك أيضا وسأل ذلك الجار النوبى فقرر بأنه ركب ذلك القطار من محطة مصر قاصدا الذهاب إلى اسوان ثم ركب من بعده المتهم ومعه تلك الحقيبة وجلس بجواره دون ان يكون بينهما أية صلة أو معرفة سابقة إلى أن حضر أولئك المخبرون ثم طابقت أقواله ما ذكره عما حدث بعدئذ وظهر من التذكرة التى وجدت معه أنه كان مسافرا حقا إلى اسوان ومن التذكرة التى وجدت مع المتهم أنه كان مسافرا إلى أسيوط — ثم سئل المتهم فانكر ملكيته لتلك الحقيبة كما أنكر انكائه عليها بكوعه وفتحها أياها للمخبرين عندما استأذنوه فى فتحها وأصر على هذا الانكار أمام النيابة والمحكمة ولكنه لم يستطع تجريح أقوال أولئك المخبرين بشيء ما ودفع محامياه ببطلان القبض عليه وما تلاه من إجراءات التفتيش والتحقيق على أساس

أن ذلك القبض كان لمجرد الشبهة ولم يصدر به إذن من النيابة . وحيث انه من جهة اشتباه المخبرين في الحقيقة واستقصائهم عما بداخلها فهذا يدخل فيما فرضه القانون عليهم من استكشاف الجرائم واتخاذ الاجراءات اللازمة لاثبات حالتها كما نصت على ذلك المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات المختلط وكما قضت به أيضا المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى التى نصت على انه (يجب على مأمورى الضبطية القضائية وعلى مرءوسيه ان يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى يصير تبليغها اليهم أو يعلمون بها بأية كيفية كانت) فاستكشاف الجرائم هو أول الواجبات التى يفرضها القانون على مأمورى الضبطية القضائية ومرءوسيه ومنهم المخبرون — وقد أباح لهم القانون فى سبيل ذلك (أن يستحصلوا على جميع الايضاحات) اللازمة لتسهيل قيامهم بذلك الواجب ومن ثم يكون مأجرا أولئك المخبرون من استيضاحهم المتهم عن محتويات تلك الحقيقة هو إجراء قانونى لا غبار عليه ولا يعتبر تعرضا لحرية المتهم الشخصية فغير محذور ويصح الاستشهاد به فى الدعوى (حكم النقض الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨ فى القضية رقم ١٥٢٧ سنة ٨ القضائية العدد الثانى من السنة الأربعين المجموعة الرسمية صحيفة ٦٣) وحيث انه ثابت من أقوال أولئك المخبرين أن ذلك الاجراء المار ذكره قد أسفر عن اكتشافهم وجود مادة الأفيون بتلك الحقيقة من راحته المتصاعدة منها

بدرجة جعلتهم يوقنون بوجود تلك المادة وعلى أثر ذلك ضبطوا تلك الحقيقة وقبضوا على صاحبها وهو المتهم فيكون هذا القبض قد حصل على أساس قيام حالة التلبس لجريمة احراز هذا الأفيون التى انكشفت لهم أثناء قيامهم بعملهم الأول المشروع فأوجب عليهم العمل بعدئذ بمقتضى المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات التى نصت على أنه فى حالة تلبس الجانى بالجناية وفى جميع الأحوال المماثلة لها يجب على كل من عاين ذلك أن يحضر الجانى أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأمورى الضبطية القضائية بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك ان كان ماوقع منه يستوجب القبض عليه احتياطيا — ولاشك أن جريمة احراز المخدرات تستوجب القبض على الجانى احتياطيا ومن ثم يكون ما قام به أولئك المخبرون من القبض على المتهم وتسليمه إلى ضابط مكتب المخدرات جاء مطابقا لاجراءات القانون وكذلك قيام هذا الضابط بتفتيش المتهم والحقيقة بعدئذ لأنه وقع هو الآخر مطابقا للمادة ١٥ من ذلك القانون التى تجيز لمأمورى الضبطية القضائية فى حالة التلبس حق القبض على المتهم وتفتيشه بدون إذن من النيابة وبغير حاجة إلى رضائه بالتفتيش (حكم النقض الصادر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ مجلة المحاماة السنة العشرون العدد الأول صحيفة ٢٧) ومن ثم فلا بطلان فيما أجراه المخبرون والضابط من اجراءات القبض والتفتيش فيتمين رفض الدفع بذلك

« وحيث انه لا وجه لما يشبهه الطاعن

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم حين أدان الطاعن بجريمة إحراز الحشيش قد اكتفى بإثبات حيازته للأوراق والشجيرات المضبوطة بمقولة أنها حشيش دون أن يبين الدليل الفني الذي يثبت أنها حشيش كما هو معروف به في القانون وذلك على الرغم من تمسك الدفاع أمام المحكمة بأن المضبوط ليس حشيشاً فإنه يكون قد جاء قاصر البيان متعينا نقضه .

المحكمة

« حيث ان الوجه الثاني من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة لم تستوف تحقيق أركان الجريمة التي دانت الطاعن بها لأنها لم تثبت أن السيقان والأوراق المضبوطة كانت نبات الحشيش وبها قم زهرية اللأثني مشمرة ومجففة حتى كان يصح اعتبارها حشيشاً مما يعاقب عليه القانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة إحراز الحشيش مكتفياً بإثبات حيازته للأوراق والشجيرات المضبوطة بمقولة أنها حشيش أن يبين الدليل الفني الذي يثبت أنها حشيش كما هو معروف به في القانون على الرغم من تمسك الدفاع أمام المحكمة بأن المضبوط ليس حشيشاً ولذلك فإنه يكون قد جاء قاصر البيان قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في الوجه الأول من وجهي الطعن .

(طعن متولى عليه السيد ضد النيابة رقم ١٢ سنة ١٦ ق)

في طعنه فان فتح الحقيقة إنما كان « على ما هو ثابت بالحكم » بمعرفة الطاعن نفسه فلا معنى لتظلمه منه . وشم رائحة الأفيون بعد ذلك يتصاعد من الحقيقة بعد فتحها يعتبر في القانون تلبساً بجريمة إحراز المخدر بخول رجال الضبط القضائي البحث فيها وضبط المخدر الذي بها للاستدلال به على كل من يتهم بتلك الجريمة . ومتى كان ذلك كذلك وكان القبض على الطاعن وتفتيشه هو وملازميه لآثارهما في القضاء بادانته لانهما لم يسفرا عن أى دليل اثبات في الدعوى فان محادلة الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها . أما عن طلب إجراء التجربة فان المحكمة بما أثبتته في حكمها بناء على شهادة الشهود وظروف الدعوى تكون قد ضمنت حكمها الرد عليه بأن التجربة لم تكن في الحقيقة وواقع الأمر لازمة لظهور الحقيقة في واقعة الدعوى . « وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(طعن ابراهيم فرغلي حسن ضد النيابة رقم ١١ سنة ١٦ ق)

٣٨١

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

إثبات . إدانة متهم في إحراز حشيش . الاستناد في ذلك إل مجرد حيازته للأوراق والشجيرات والمقوله بأنها حشيش دون بيان الدليل الفني المثبت لانها حشيش مع تمسك المتهم بأنها ليست كذلك . تصور .

٣٨٢

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

نقض وإبرام . حكم من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة مما يجوز الحكم فيه بعقوبة الجناية . حكم غير منه للخصومة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر لأن الدعوى الواقعة مما يجوز الحكم فيه بعقوبة الجناية بناء على سوابق المتهم هو حكم غير منه للخصومة لأن موضوع الدعوى باق لم يفصل فيه فالطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير جائز .

المحكمة

« حيث ان الطعن موجه الى حكم صادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة مما يجوز الحكم فيه بعقوبة الجناية بناء على سوابق المتهم . ولما كان هذا الحكم غير منه للخصومة لأن موضوع الدعوى باق لم يفصل فيه بعد وكان الطعن بطريق النقض غير جائز إلا في الأحكام التي تنتهي بها الخصومة في الدعوى فإنه يكون من المتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

(طعن محمد محمد علي ضد النيابة رقم ١٤ سنة ١٦ ق)

٣٨٣

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

اختلاس أشياء محبوزة . أشياء محبوز عليها إداريا لصالح وزارة الاوقاف . إدانة المتهم بتبديدها استنادا إلى أن معاون الاوقاف حين توجه يوم البيع لم يجد المحبوزات . لا تصح . لا صفة لمعاون الاوقاف في طلب الأشياء المحبوز عليها .

المبدأ القانوني

إن معاون الاوقاف لا صفة له قانونا في طلب الأشياء المحبوز عليها إداريا بناء على طلب وزارة الاوقاف ولا في التنفيذ عليها . فاذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد هذه الأشياء استنادا إلى أن هذا المعاون قد توجه يوم البيع فلم يجد المحبوزات في محل حجزها فإن إدانته على هذا الأساس لا تكون صحيحة .

المحكمة

« وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه وقد دفع أمام المحكمة الاستثنائية التهمة الموجهة اليه بأن الذي طلب الأشياء المحبوز عليها لبيعها لم يكن من رجال الادارة المخول لهم البيع الاداري بمقتضى القانون بل كان معاون وزارة الاوقاف التي وقع الحجز بناء على طلبها فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفع .

« وحيث ان الدفاع عن الطاعن تمسك حقيقة أمام المحكمة الاستثنائية بأن معاون الاوقاف لا صفة له بالحجز ولا بالبيع ومع

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث مبني الوجه الأول من أوجه الطعن المقدم من هذا الطاعن هو أن المحامي قرر أمام المحكمة أن كالتة قاصرة على الدفاع عنه أمام الاحالة دون جلسة المحاكمة ، فتدبته المحكمة ليتولى الدفاع عنه أمامها مع منحه مهلة للاستعداد ، إلا أنها استمرت في نظر الدعوى دون أن تتمكن من الاستعداد وفي هذا إخلال يعيب المحاكمة .

وحيث انه لا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة في هذا الوجه ، مادام المحامي الذي تدبته المحكمة قد أدلى بأوجه المدافعة التي عنت له دون أن يبدى في الجلسة أنه لم يكن مستعداً أو أنه لم يكمل استعداده ، ومادام الاستعداد موكولا لخدمة المحامي ومبلغ تقديره لواجبه حسب ما تقضى به أصول مهنته وتقاليدها النبيلة .

وحيث ان الوجه الباقي يتحصل في أن الواقعة الثابتة بالحكم لا تكون جريمة سرقة تامة بل شروعا فيها ، ولم يبين الحكم الصلة بين الاكراه المدعى وبين السرقة ، كما أنه روى عن الشهود روايات متناقضة ولم يذكر سبب ترجيح المحكمة قولاً منها على آخر ، ولم يرد على ما دفع به الطاعن من أن حالة الظلام وقت الحادث لم تكن لتسمح بالرؤية وحيث ان هذا الوجه لا محل له . فالواقعة التي قالت المحكمة بثبوتها وهي « أنه في ليلة الحادث استيقظ محمد عبد المولى وزوجته من نومهما على حركة لصوص يسرقون ذرة من منزلهما وقد أمسك المجنى عليه بالمتهم الثاني عبد الحكيم عثمان فأراد المتهم الأول عبد

ذلك فان المحكمة دانت الطاعن على أساس أن معاون الأوقاف توجه يوم البيع فلم يجد المحجوزات في محل حجزها ولما كان معاون الأوقاف لا صفة له قانوناً في طلب المحجوزات ولا في التنفيذ عليها فان إدانة الطاعن على هذا الأساس لا تكون صحيحة وإذن فانه يكون من المتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن الحسيني محمد مدني ضد النيابة رقم ١٧ سنة ١٦ ق)

٣٨٤

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

محام موكل . تقريره أمام المحكمة إن وكانه كانت قاصرة على جلسة الاحالة . تدب المحكمة غيره . موافقة دون اعتراض ما . لا إخلال فيه بحق دفاع المتهم . استعداد المحامي موكل لذمته .

المبدأ القانوني

إنه ما دام المحامي الذي تدبته المحكمة قد أدلى بأوجه المدافعة التي عنت له دون أن يبدى في الجلسة أنه لم يكن مستعداً للرافعة أو أنه لم يكمل استعداده ، وما دام الاستعداد موكولا لخدمة المحامي ومبلغ تقديره لواجبه حسب ما تقضى به أصول مهنته وتقاليدها النبيلة ، فلا محل للنعي على المحكمة بأنها أخلت بحق المتهم في الدفاع

المحكمة

« حيث ان الطاعن الأول قرر الطعن في الحكم ولاكنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلاً .

٣ — نصب . يكفى الغياب عليه أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

المبادئ القانونية

١ — لا يعيب إجراءات المحاكمة أن يحضر المدعى بالحقوق المدنية المقضى برفض دعواه ابتدائياً أمام المحكمة الاستئنافية ويتراجع في الدعوى من غير أن يكون قد استأنف الحكم الابتدائي ، ما دامت المحكمة لم تقض له بتعويضات مدنية ، وما دام المتهم لم يتعرض على حضوره .

٢ — إن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كوت في الدعوى رأياً نهائياً ضده . لأنه إجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون ، ولا يتمتع قانوننا على الأمر به أن يتنحى من تلقاء نفسه عن الفصل في الدعوى .

٣ — إنه يكفى لتحقيق جريمة النصب أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن المحكمة الاستئنافية سمحت للمدعيتين بالحق المدني بالحضور والمرافعة في الدعوى مع أنهما لم يستأنفا الحكم . وهذا الأمر يعيب إجراءات المحاكمة .

« وحيث انه لا محل لما يشيره الطاعن في هذا الوجه ، مادام هو — على ما يبين من محضر الجلسة — لم يعترض أمام المحكمة على

العليم عبد الفضيل عثمان افلاته منه قطعته بسكين يحملها عدة طعنات في ظهره فترك المجنى عليه المتهم الثاني وأمسك بالأول فقطعته المتهم الثاني بسكين معه في رأسه حتى خارت قواه وهرب المتهمان مع آخرين كانوا معهم لم تعرب شخصيتهم على وجه التحديد بعد أن سرقوا شوالاً به ذرة وحلة نحاس من منزل المجنى عليه هذه تكون جريمة سرقة تامة تمكن فيها بعض المتهمين من أن يفرروا بجانب من المسروقات ، وتفيد أن الأكره الذي صدر من المتهمين كان الغرض منه شل مقاومة المجنى عليه وإتمام ارتكاب الجريمة أما بالنسبة الى باقي ما يشيره الطاعن فان في أخذ المحكمة بأدلة الاثبات في الدعوى ما يتضمن بذاته الرد على دفاعه بأنها لم تر فيه ما يغير النظر الذي انتهت اليه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عبد العليم عبد الفضيل عثمان وآخر ضد النيابة رقم ١٤٥٢ سنة ١٥ ق)

٣٨٥

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

١ — مدعيتان بالحقوق المدنية . القضاء برفض دعواهما وبرائة المتهم . استئناف النيابة وحدها . سماح المحكمة الاستئنافية لها بالمرافعة أمامها . عدم اعتراض المتهم . وعدم الحكم لها بتعويض . لا يعيب الحكم .

٢ — محكمة الموضوع . أمرها بالقبض على متهمة قبل الفصل في الدعوى . لا يدل على أنها كوت رأياً ضده . من إجراء تحفظي . لا يمنع الأمر به أن يتنحى عن الفصل في الدعوى .

حضور المدعى بالحقوق المدنية ، وما دامت المحكمة الاستئنافية لم تحكم عليه بتعويضات مدنية .

« وحيث ان حاصل الوجه الثانى هو أن المحكمة قررت القبض على الطاعن في إحدى الجلسات السابقة على الجلسة التي صدر الحكم فيها فدلّت بذلك على رأيها في الدعوى وما كان لها بعد ذلك أن تقضى فيها . » وحيث انه لا محل لما يشيره الطاعن في هذا الوجه أيضا . إذ أن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت في الدعوى رأيا نهائيا ضده ، لأنه اجراء تحفظى يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون ، ولا يمتنع قانونا على الأمر به أن يتنحى من تلقاء نفسه عن الفصل في الدعوى .

« وحيث ان الوجه الثالث يتلخص في أن الطاعن قد أودع بخزانة المحكمة مبلغا يزيد على حق إحدى المدعيتين بالحق المدنى وبذا انتفى الضرر بالنسبة اليها . أما حق المدعية الثانية فلا محل للتحديث عنه في هذا الصدد بسبب وفاتها وعدم صدور اعلام شرعى بتعيين ورثائها .

« وحيث ان الحكم قد رد على ما أثاره الطاعن بشأن الضرر فقال . « أما الضرر فلا يشترط أن يتحقق وانما يكفى احتمال وقوعه ولا شك أن هناك احتمالا في ألا تسترد المدعيتان بالحق المدنى المبلغ الذى أخذ منهما بدليل أن المتهم لم يودع رغم كثرة التأجيلات ، ومطالبة المحكمة له سوى مبلغ ٤٥ ج . ولما كان يكفى — كما قالت المحكمة

لتحقق جريمة النصب أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، وكانت المحكمة قد بينت هذا الركن بيانا كافيا ، فإن قضاءها بإدانة الطاعن لا يكون خاطئا .

« وحيث ان الأوجه الباقية تتحصل في أنه ثبت من أقوال المجنى عليهما أنهما علقتا قبولهما مشروع الاستغلال الذى عرضه عليهما الطاعن على ضمانة للمقترضين فمستوليته إذن مدنية لا تنقلب إلى جناية لمجرد عدم الاهتداء إلى هؤلاء المقترضين كما ثبت من تلك الأقوال أن نسلم الطاعن المبلغ موضوع الدعوى كان قبل تقديمه لها سندات القرض مما لا يجوز معه اعتبارها في الحكم طرقا احتيالية مادام دفعهما تلك المبالغ اليه لم يكن تحت تأثيرها

« وحيث ان ما يشيره الطاعن في هذا الصدد ليس له مبرر من الوقائع التي ثبتت للمحكمة وأوردتها في الحكم في قولها . « انه ثابت من الأوراق أن المتهم لصلة الصداقة التي تربطه بالمدعيتين بالحق المدنى . أوهمهما أن لديه أشخاصا من ذوى المكانة في حاجة إلى اقتراض مبالغ مختلفة وحصل منهما بهذه الطريقة على مبلغ ٥١ ج في مقابل خمسة سندات كان يقدمها اليهما موقعا عليها من أشخاص وهميين لكي يطمئنهما على مصير هذه الديون وكان يوقع على هذه المستندات باعتباره ضامنا مع هؤلاء المدينين . وحيث أن محامى المدعيتين بالحق المدنى أرسل لكل من هؤلاء المدينين كتابا موصى عليه بطالبه فيه بالمبلغ المستحق عليه عند حلول الأجل — وكانت هذه الكتب ترسل طبقا للبيانات التي ذكرها المتهم مثل حسن بك

حسنى بوزارة الزراعة ورياض بك مهدي من ذوى الأملاك بشارع طومانباي بالزيتون وأحمد بك زاهى من ذوى الأملاك بالجيزة وجابر بك زكى الموظف بالبرلمان وكامل يوسف من ذوى الأملاك بمصر الجديدة وقد أعادت مصلحة البريد هذه الرسائل مغلفة كما كانت ومؤشرا عليها بعدم وجود أشخاص بهذه الأسماء فى تلك الأمكنة . وحيث ان الدفاع عن المتهم يذهب إلى أن النزاع مدنى وأن المتهم وقع على هذه السندات تضامن لحقوق المدعين بالحق المدنى مضمونة — ولكن هذا الدفاع واه لأن الجريمة تمت بوسائل الاحتيال التى توصل بها إلى التأثير على المدعيتين بالحق المدنى والحصول منهما على هذه المبالغ مما سبق شرحه شرحا كافيا — أما توقيع المتهم على هذه السندات كضامن فإن هذا العمل كان له أكبر الأثر فى حبك الجريمة وإيقاع الضحيتين فى الفخ .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طن جودت أندى برغوت ضد النيابة رقم ١٤٨٦ سنة ١٥ ق)

٣٨٦

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

مهم بمحنة . طيه أن يحضر الجلسة مستعدا للرافعة عن نفسه أو بواسطة عام . عدم حضور المدافع . وعدم تقديمه عذرا . لا يلزم المحكمة بتأجيل الدعوى .

المبدأ القانونى

إن حضور المحامين للدفاع عن المتهمين

أمام محاكم الجناح والمخالفات ليس بواجب قانونا . بل ينبغى على المتهم أن يحضر الجلسة المحددة لنظر دعواه مستعدا للرافعة فيها سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره من المحامين للرافعة عنه . فاذا حضر الجلسة فليس له أن يلزم المحكمة بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه مادام المحامى لم يقدم عذره عن الحضور مؤيدا بما يبرره .

المحكم

« حيث ان الطعن بنى على أن الطاعن حرم من حقه فى الدفاع أمام المحكمة إذ طلب بالجلسة التأجيل لحضور المحامى عنه فرفضت طابه وقضت فى الدعوى دون أن يبدى الطاعن أوجه دفاعه فى موضوعها .

« وحيث انه بالرجوع إلى محاضر الجلسات تبين أن الدعوى أجلت ثلاث مرات لعذر طرأ على المحامى عن الطاعن وثلاث مرات أخرى بعد ذلك لعرض الطاعن ، وفى جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ حضر الطاعن وحضر معه الاستاذ رشاد على حسن المحامى وطلب التأجيل لحضور المحامى الأصلي وهو الاستاذ ميشيل رزق وللإطلاع والاستعداد فرفضت المحكمة هذا الطلب ونظرت الدعوى ولما سئل الطاعن قال « أنا موكل الاستاذ ميشيل رزق المحامى وهو غائب » وسئل عن التهمة فقال « أنا كنت محبوس وبعدين مرضت ولم أتمكن من عمل الاستئناف فى الميعاد القانونى لهذا العذر وأنا لم أزور .

« وحيث ان حضور المحامين للدفاع عن المتهمين أمام محاكم الجناح والمخالفات ليس

بواجب قانونا بل ينبغي على المتهم أن يحضر الجلسة المحددة لنظر دعواه مستعدا للمرافعة فيها سواء أكان ذلك بنفسه أم بواسطة من يختاره من المحامين للمدافعة عنه ، فإذا حضر الجلسة فليس له أن يلزم المحكمة بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه ما دام المحامي لم يقدم عذره عن الحضور مؤيدا بما يبرره . « وحيث أنه متى كان هذا مقررًا وكان المحامي عن الطاعن لم يبين المحكمة عذرا يسوغ عدم حضوره فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي استمرت في نظر الدعوى في حضرة المتهم نفسه . أما ما يقوله الطاعن من أنه لم يبد في الجلسة أوجه دفاعه فإن ذلك لا شأن له بالمحكمة .

د وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن أبو الفضل أحمد إبراهيم ضد النيابة رقم ٥٨ سنة ١٦ ق)

٣٨٧

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

١ — البطاقة التي تصدرها شركة الترام . اتفاق بين حاملها والشركة . تغيير الحقيقة فيها . تزوير في ورقة عرقية . (المادة ٢١٥ ع)

٢ — تزوير في ورقة عرقية . لا يشترط حصول ضرر بالفعل . يكفي احتمال وقوعه .

٣ — جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة . جاءت على سبيل الاستثناء . لا يصح التوسع فيها . (المواد ٢١٧ وما يليها ع)

المبادئ القانونية -

١ — إن البطاقة التي تصدرها شركة الترام بتحويل حاملها الركوب خمس عشرة

مره في قطاراتها تثبت بالكتابة اتفاقا بين حاملها والشركة يخوله ركوب القطارات التي تسيرها الشركة . فهي اذن من المحررات العرفية التي يعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات متى توافرت سائر أركانه .

٢ — إن القانون لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي باحتمال وقوعه

٣ — إن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن نتجصل في أن ما نسب الى الطاعن لا يعدو أن يكون مخالفة ركوب الترام بلا تذكرة ، وذلك لأن البطاقة التي تصدرها شركة الترام بتحويل حاملها الركوب خمس عشرة مرة ليست من المحررات التي يعد التغيير فيها تزويرا ، وعلى فرض أنها من المحررات المذكورة فإن ركن الضرر غير متوفر في واقعة الدعوى ، لأن البطاقة خمس عشرة خانة وكلما ركب حاملها الترام وأبرزها أقر على خانة منها على التعاقب ابتداء من الخانة الأولى وقد أشر على اثنتي عشرة خانة فقط من خانات البطاقة محل المحاكمة مما يدل على أنها مازالت صالحة لما أعدت له ويضيف الطاعن ذلك أنه مع التسليم بتوافر أركان جريمة التزوير

فان ما نسب اليه لا يتعدى إحدى جرائم
التزوير ذات العقوبات المخففة الوارد ذكرها
في آخر باب التزوير .

« وحيث ان البطاقة المشار اليها تثبت
بالكتابة اتفاقا بين حاملها وشركة الترام
يخولها ركوب القطارات التي تسيرها الشركة
فهذه البطاقة إذن من المحررات العرفية التي
يعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه
بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات متى توافرت
سائر أركانها . أما عن ركن الضرر فالقانون
لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل ،
بل يكفي باحتمال وقوعه ، وهذا متحقق في
واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم . وأما
القول بوجوب اعتبار الواقعة من جرائم
التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى
المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات
فمردود بأن هذه المواد جاءت على سبيل
الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيقها بادخال
وقائع لا تتناولها نصوصها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن احد محمد كامل ضد النيابة رقم ١٤٨٧ سنة ١٥ ق)

٣٨٨

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧

- ١ — أقوال الشهود وتقارير الخبراء . المحكمة أن تأخذ
منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه .
- ٢ — طلب . استعالة إجابته . يجعل المحكمة في حل من
من الرجوع إلى الوقائع والأدلة القائمة في الدعوى في
سبيل الرد عليه . مثال .

المبادئ القانونية

- ١ — إن من حق محكمة الموضوع أن

تزن أقوال الشهود وتقارير الخبراء فتأخذ
منها بما تظمن إليه وتطرح مما عداه

٢ — إنه لما كان الطاعن يسم في طعنه
بأن « الحشار ، الذي طلب الطاعن احضاره
لمقاسه في الجلسة لبيان أن المقدوفات التي
أصابها المجنى عليه قد أطلقت من سلاحين
مختلفين — قد فقد ، ولما كان سباق الحكم
يغير ذلك ويبرر رفض الطلب لاستحالة
إجابته ، فان المحكمة تكون في حل من
الرجوع إلى وقائع الدعوى والأدلة القائمة
فيها في سبيل الرد عليه .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الطاعن
استند في دفاعه إلى ثلاث أوجه :

الأول : ان شاهدي الاثبات قررا أمام
المحكمة أنهما لم يرياه وهو يطلق العيار الناري
على المجنى عليه وأن ما قرراه في التحقيق
مخالفا لذلك كان من قبيل الاستنتاج لا على
سبيل اليقين .

والثاني : ان معركة نشبت بين المجنى عليه
وآخرين مجهولين فأصيب فيها بدليل
ما أثبتته الكشف الطبي من وجود كدمات
رضية حيوية برقبته وكتفه اليمنى من الخلف
تحصل من الاصطدام بالآلات راضة كالعصى
أو ما أشبه .

والثالث : ان المقدوفات التي أصابت
المجنى عليه أطلقت من سلاحين ناريين مختلفين
وقد طلب الدفاع بالجلسة احضار الاحراز
التي تحوى بقايا هذه المقدوفات ليأشر على
مرأى من المحكمة مقاس السدادات في كل

من الطائفتين اللذين أصابا العجز والرأس ،
ولكن المحكمة استبعدت الوجهين الأول
والثاني مستندة في ذلك إلى ما أثبتته في
حكمها مناقضا للواقع ورفضت اجابة الدفاع
إلى طلبه فيما يتعلق بالوجه الثالث مستعينة
في ذلك برأى الطبيب الذى شرح الجثة
ورأى الطبيب الشرعى مع أنه ليس فى
الرأين ما يسعف الحكم المطعون فيه ويسنده
فى قوله .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد
على الوجه الأول من أوجه الدفاع المشار
اليه القول ان المحكمة تعول على أقوال
الشاهدين فى التحقيق لأنها مؤيدة بالتقرير
الطبي الشرعى ولأنهما أدليا بها عقب الحادث
مباشرة بعيدا عن عوامل التأثير بجاه الطاعن
وماله . ورد على الوجه الثانى بقوله « انه
لا عبرة بوجود بعض كدمات رضية فى رقبة
الجثة والمكتف الأيمن من الخلف قال الطبيب
الكشاف انها من الاصطدام بألة راضة ولم
يقبل الشاهدان ان أحدا اعتدى على المجنى عليه
بضرب عصي إذ أن هذه الكدمات كما تحدث
من عصا تحدث من السقوط فجأة على الأرض
سيما إذا لوحظ أنه على أثر إصابة الرأس
سقط المجنى عليه فجأة على ظهره لشدة الإصابة »
ورد على الوجه الثالث بقوله « ان الرد على
هذا الاعتراض ظاهر جليا فى تقرير حضرة
الطبيب الشرعى فيما أوردناه من مشاهداته
على الاحراز التى تحوي المقذوفات المستخرجة
من الجثة إذ قاس حضرته الحشار المستخرج
من العجز وقال ان قطره ٢٠ ملليمترا ولما
وصل إلى المقذوف المستخرج من الرأس

قال انه وجد مطابقا للمقذوفات الأخرى
المستخرجة من العجز الا فيما يتعلق بالرش
فانه أكبر حجما وذو كرمقاس الرش وواضح
من ذلك أن مقاس الحشار الذى استخرج
من الرأس هو نفس الحشار الذى استخرج
من العجز ولا ابهام فى عبارة التقرير يبرر
افتراض أن يكون مقاس الحشارين مختلفا
ومن ثم يكون العياران من بندقية واحدة
وفق رأى واضع التقرير الاستشارى نفسه
ووفق رأى الطبيب الشرعى والطبيب
المشرح ، ولما كان ما أورده الحكم على هذا
النحو من شأنه تقييد دفاع الطاعن ، وكان
من حق المحكمة أن تزن أقوال الشهود
وتقارير الخبراء فتأخذ منها بما تطعن اليه
وتطرح ما عداه . وكان الطاعن يسلم فى
طعنه بأن الحشار الذى طلب احضاره
لمقاسه فى الجلسة قد فقد ، وكان سياق
الحكم يفيد ذلك ويبرر رفض الطلب لاستحالة
اجابته ويجعل المحكمة فى حل من الرجوع
إلى وقائع الدعوى والأدلة القائمة فيها فى
سبيل الرد عليه لما كان ذلك كله فان مجادلة
الطاعن على الصورة الواردة فى طعنه لا يكون
لها محل .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن عيسى سعد راغب ضد النيابة رقم ١٤٥٩
سنة ١٥ ق)

٣٨٩

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

- ١ — معارضة . متى يجوز الحكم باعتبارها كأنها لم تكن ومتى يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع ؟
- ٢ — استئناف النيابة للحكم الغيابي . يشمل حكم المعارضة سواء بتأييده أو باعتبارها كأنها لم تكن .
- ٣ — تكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . بمباداة ثلاثة أيام . حصوله بمباد يوم . لا يبطله . له أثر في الحكم الذي يصدر بناء عليه . حصوله للشخص المعلن إليه . أو للنيابة . يستويان .

(المادة ١٨٤ نج)

- ٤ — إعلان المتهم لحضور المعارضة المرفوعة منه . حصوله للنيابة . لا يبطله كإعلان . يبطل الحكم .
 - ٥ — مواد الجرح . المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى بها . ثلاث سنوات . حكم ابتدائي غيابي . إعلان المتهم للنيابة لحضور المعارضة المرفوعة عنه . إعلان المتهم للحضور أمام المحكمة الاستئنافية بمباد يوم واحد . كل أولئك لإجراء بقطع المدة .
 - ٦ — اختلاس أشياء معجزة مملوكة لوالد المتهم . لا تسرى على هذه الجريمة . أحكام الاعفاء من العقاب .
- (المادة ٣٢٣ ع)

المبادئ القانونية

- ١ — لا يجوز قانونا الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حددت لنظر معارضته . أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب في جلسة أو جلسات تالية فلا يجوز الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن بل يتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى .

- ٢ — إن استئناف النيابة للحكم الغيابي يشمل الحكم الذي يصدر في المعارضة فيه سواء بتأييده أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .

- ٣ — إن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق

الجنايات قد نصت في عبارة عامة مطلقة على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة . ولم تفرق بين الاعلان الذي يحصل لشخص المعلن إليه أو في محله وبين الاعلان الذي يحصل للنيابة العمومية . فهذا الاعلان صحيح في ذاته مادام لم يتيسر إعلانه للشخص ذاته أو في محله وما دام الحكم الذي يصدر بناء عليه قابلا بطبيعته للمعارضة فيه عند حضور المحكوم عليه أو بعد اعلانه لشخصه أو في محله لافي مواجهة النيابة . وكذلك لا يؤثر في صحة الاعلان أن يحصل بميعاد يوم واحد بدلا من ثلاثة . لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف الشكل القانوني وإنما يكون له أثره في الحكم الذي يصدر بناء عليه .

٤ — إن إعلان المتهم للحضور في جلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم الغيابي لا يصح أن يكون في مواجهة النيابة العمومية ولكن هذا لا يترتب عليه بطلان الاعلان ذاته وإنما يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر بناء عليه . وإنما الاعلان من حيث هو فهو إعلان صحيح .

- ٥ — إن الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي ثلاثة سنوات من تاريخ ارتكاب المتهم الجريمة الجنحة ، واعلانه في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة أول درجة لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور مادام ذلك الاعلان قد استوفى الأوضاع الشكلية المقررة للإعلانات .

الدفع فرفضتها المحكمة مستندة في ذلك الى أسباب خاطئة ثم قضت بأدائته .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على أوجه الدفع المشار اليها بقوله . أنه عن الوجه الأول فان حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن غير داخل في نطاق استئناف النيابة للحكم الغيابي ولم يستأنفه المتهم (الطاعن) حتى يمكن الفصل في مطاعنه عليه إذ المقرر قانوناً أن الحكم الغيابي والحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن هما حكمان مختلفان تمام الاختلاف في طبيعتهما وآثارهما فالحكم الثاني هو حكم شكلي نتيجة زوال المعارضة وأثرها وعدم إجرائها مرة أخرى وكل منهما مستقل عن الآخر ويلزم أن يكون الطعن في كل منهما حاصلًا في الميعاد القانوني الخاص به كما يلزم أن تكون أسباب الطعن في أيهما متعلقة به هو دون الآخر ولا محل للقول بأن استئناف النيابة يعتبر قائماً بالنسبة لهذا الحكم شأنه شأن الحكم الذي يصدر بتأييد الحكم الغيابي بغير حاجة الى استئناف جديد لأن الواقع أنه حكم شكلي يرجع المتهم الى حالته الأولى قبل المعارضة وكان عليه أن يستأنفه لو أراد أن يطعن عليه البطلان هذا الى أن نص المادة ١٣٠ من قانون تحقيق الجنايات يصح معه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن اذا غاب المعارض في أية جلسة كانت ولو ثبت حضوره في أول جلسة لأنه رتب هذا الحكم على عدم حضور المعارض إطلاقاً بدون تقييد بالجلسة الأولى أو ما بعدها — أمام وطن عدم امكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم

وإعلانه أيضاً للنيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية ولو حصل بميعاد يوم واحد — كل أولئك إجراء يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بجرية جنحة .

٦ — إن المادة ٣٢٣ فقرة ثانية من قانون العقوبات تنص على أنه لا تسرر على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أحكام المادة ٣١٢ الخاصة بالاعفاء .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام المحكمة عند نظر المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي الاستئنافي بثلاثة دفعوع . (الأول) بطلان الحكم الصادر من محكمة أو درجة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لسبق حضوره في الجلسات المحددة لنظرها فكان من المتعين إذن الفصل في موضوعها ، (الثاني) بطلان الحكم الاستئنافي الغيابي لأن ورقة تكليفه بالحضور سلمت للنيابة لاشخصه ولا في محل إقامته وقبل الجلسة بيوم واحد خلافاً لما تقضى به المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات التي أوجبت أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة ، (الثالث) سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية بمضي المدة على اعتبار أن آخر إجراء اتخذ ضده — بعد استبعاد الأحكام الباطلة التي صدرت في الدعوى كما هو الواجب — قد مضى عليه أكثر من ثلاث سنين . تمسك الطاعن بهذه

تكن فهو إن تم المرافعة ويقدم المتهم كل ما لديه من دفاع والثابت أن المتهم لم يبد دفاعه إنما طلب التأجيل للاستعداد له . وانه عن الوجه الثاني فإن الثابت من أوراق القضية أن المتهم ارتكب الحادثة بعزبة رشوان وهى موقوفة على والده أى فى حكم ملكه وقد كانت مقره ثم أنه بعد ارتكاب الحادث وغيره من الجرائم التى نسبت إليه فر منها وقد أجيب أثناء التحقيق أنه مقيم بالمنزل رقم ١٨ بشارع المبتديان قسم السيدة زينب فبحث عنه فيه فأجاب توفيق رشوان بأن والده بعزبة أشرف بدمهور وربما كان مقيما مع والده فانتقل أحد المحققين الى تلك العزبة فتبين أنه مقيم بمصر ولا يعرف عنوانه بالضبط — هذا وبعد أن قدمت القضية للجلسة أعلن بالعزبة التى كان يقيم فيها وقت ارتكاب الحادث فأجيب بأن عنوانه غير معلوم ولما صدر الحكم الغيابي أجاب شيخ الخفراء مرة ونائب العمدة مرة أخرى أنه هارب لا يعلم له محل إقامة فلما حددت النيابة جلسة للاستئناف أعلن بها فى هذه العزبة وهو العنوان الوحيد المعتبر محل إقامة شرعى للمتهم بعد أن أعيت الخيل فى الاهتداء إلى محل إقامته الفعلي فلما أجيب بأنه غير موجود به أعلن للنياحة وفقا لأحكام قانون المرافعات وقول الدفاع بعد ذلك أن النيابة لم تبحث عن محل إقامة المتهم قول لا يتفق مع الواقع وليس فى الاستطاعة أن تبذل النيابة أكثر مما بذلت ومطالبتها بغير ما قامت به تكليف بما ليس فى وسعها وترى المحكمة أن من حقها بعد ذلك أن تعلن المتهم للنياحة ولا لوم عليها ولا تهريب ولا يترتب على ذلك بطلان ورقة التكليف

بالحضور إذ أنها لا تعتبر باطلة إلا إذا كان للمتهم محل إقامة معروف للنياحة بالقطر المصرى كأن يكون قد سبق له أن نبه النيابة إلى تغيير محل إقامته وعين لها جهة الإقامة الجديدة لتعلنه فيها بجلسته الاستئناف ومع ذلك أعلن للنياحة . وانه على العكس من ذلك بأن الظاهر من أوراق الدعوى ومن جواز السفر الذى قدمه المتهم أنه كان هاربا متعمدا أن لا يدل أحدا من أتباعه إلى مقره فلم يكن له محل معروف بالقطر المصرى والمقرر قانونا أن إعلان مثل هذا الشخص إلى أحد أعضاء النيابة إعلان صحيح . وأنه عن وقوع الاعلان لجلسه ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ للنياحة قبلها بيوم واحد فلا احتجاج عليه بنص المادة ١٨٤ تحقيق جنائيات إذ أن ميعاد الأيام الثلاثة يعطى للمتهم فى حالة وجوده وإعلانه شخصيا أو إعلان أحد أتباعه لكي يستعد للدفاع — ومع ذلك فالمقرر قانونا أنه لا يترتب على مخالفة نص هذه المادة البطلان وغاية الأمر يكون للمتهم أن يطلب أجلا يستعد فيه — ولم يشترط لإعلان المتهم للنياحة موعد خاص فهو يقع صحيحا ولو كان قبل موعد الجلسة بساعة واحدة لا يوم كامل لانتفاء حكمة تحديد ميعاد المتهم لتحضير دفاعه إذ هو شخص غير مستدل عليه وليس على النيابة أن تبدى له دفاعا ولا أن تتحرى عنه بعد أن تثبت من عدم وجود محل إقامة له بالقطر المصرى يبيح له إعلانه لأحد أعضائها ، وأنه متى تقرر ذلك وكان الحكم الاستئنافى الغيابي صحيحا لاشائبة عليه فالانتهاء إلى هذه النتيجة بسقط حجة المتهم فى الدفع بسقوط الحق فى

رفع الدعوى بمضي المدة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ حقا فيما ذهب اليه من أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة باعتبار المعارضة المرفوعة من الطاعن كأنها لم تكن هو حكم صحيح كما أخطأ في صدد الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية . ولذلك . أولا - لأنه لا يجوز قانونا الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حددت لنظر معارضته ، أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب في جلسة أو جلسات تالية كما هي الحال في الدعوى فلا يجوز الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن بل يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع هذا ولا صحة لما قالته المحكمة من أن حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن لم يكن مستأنفا ، لأنها أوردت في صدر حكمها أن المتهم استأنف هذا الحكم كما أن استئناف النيابة الحكم الغيابي يشمل الحكم الصادر في المعارضة فيه سواء بتأييده أو باعتباره المعارضة كأنها لم تكن . وثانيا - لأن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات نصت في عبارة عامة مطلقة على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بعبء ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة ، ولم تفرق بين الاعلان الذي يحصل لشخص المعلن اليه أو في محله وبين الاعلان الذي يحصل للنيابة العمومية ، أما إعلان الطاعن للنيابة فصحيح في ذاته ، مادام لم يتيسر إعلانه لشخصه أو في محله ، ومادام الحكم الذي يصدر بناء عليه قابلا بطبيعته للمعارضة فيه عند حضور المحكوم عليه أو بعد إعلانه

لشخصه أو في محله لا في مواجهة النيابة قد أخطأ الحكم حقا من النواحي المذكورة إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يؤدي إلى تقضيه ، لأن الطاعن إنما يتمسك بالدفع المشار اليها في طعنه كما تمسك بها أمام محكمة الموضوع للقول بأنه لا تأثير للحكم الابتدائي الصادر في المعارضة والحكم الاستئنافي الغيابي في قطع المدة المقررة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية بسبب بطلانها ، مع أنه هو نفسه يورد في طعنه ما يدل على قطع المدة باجراءات أخرى من شأنها أن تؤدي إلى ذلك بغض النظر عن الحكمين المذكورين . فالحكم الابتدائي الغيابي هو إجراء قاطع للمدة وقد صدر بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ قبل أن تمضي ثلاث سنوات من تاريخ الجريمة التي وقعت في سنة ١٩٣٨ ، ثم ان اعلان الطاعن في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة أول درجة لجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٤١ انظر المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي هو أيضا إجراء قاطع للمدة مادام مستوفيا لجميع الأوضاع الشكلية المقررة للاعلانات ولو أن اعلان المتهم للحضور في جلسة المعارضة المرفوعة منه لا يصح أن يكون في مواجهة النيابة العمومية فإن ذلك لا يترتب عليه بطلان الاعلان ذاته وإنما يترتب عليه فقط بطلان الحكم الذي يصدر بناء عليه وأما الاعلان باعتباره اعلانا فهو اعلان صحيح . ثم ان اعلان المتهم للنيابة في ٣ يناير سنة ١٩٤٣ بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية لنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي هو أيضا إجراء قاطع للمدة لأنه اعلان صحيح في ذاته ، ولا يؤثر في

صحته أنه حصل بميعاد يوم واحد بدلا من ثلاثة أيام فإن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف الشكل المقرر بالقانون وإنما يكون له أثره فقط في الحكم الذي يصدر بناء عليه . ومتى كان الأمر كذلك وكان الاعتداء بالاجراءات المذكورة التي أشار اليها الطاعن والتي هي مطابقة للواقع يستلزم القول بعدم سقوط الدعوى العمومية فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مجديا له .

« وحيث ان مؤدى الوجه الآخر ان الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الواقعة المنسوبة اليه بفرض صحتها غير معاقب عليها قانونا لأنها لا تعدو في جوهرها أن تكون اختلاس مال مملوك لأبيه وحده ولكن المحكمة لم تعن بالرد على هذا الدفاع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بالادلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ان الطاعن اختلس قطننا محجوزا عليه إداريا ضد والده صالح بك رشوان بناء على طلب وزارة الأوقاف وكان مسلما اليه على سبيل الوديعة بوصف كونه حارسا عليه فلم يقدمه في اليوم المعين للبيع اضرازا بالحاجزة . ولما كان ذلك وكانت المادة ٣٢٣ فقرة ثانية من قانون العقوبات تنص على انه لا تسرى على اختلاس الأشياء المحجوز عليها أحكام المادة ٣١٢ الخاصة بالاعفاء من العقوبة ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على

غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد صالح رشوان ضد النيابة رقم ١٤٦١ سنة ١٥ ق)

٣٩٠

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

كلونيا . صنعا . التقطير على البارد بدون رخصة .
حيازة أدوات التقطير بدون رخصة . معاقب عليه .
(القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ والمرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ والقانون رقم واحد لسنة ١٩٣٩)

المبدأ القانوني

إن القرار الوزاري الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ قد أدرج مصانع الكلونيا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة مما يقتضي الحصول على ترخيص سابق وفقا للقانون .
ومجرد حيازة أدوات التقطير . ومنها الأنايبق — بدون رخصة معاقب عليه أيضا

الحكم

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة به وذلك لأن الواقعة الأولى وهي الخاصة بإدارة مصنع للكلونيات بدون رخصة قد حصلت قبل القرار الوزاري الذي صدر في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ والذي اعتبر مصانع الكلونيا من المحال الخطرة والمقلقة للراحة ، ولأن القرار الوزاري الصادر في سنة ١٩٣٤ الذي يوجب الحصول على ترخيص خاص من وزارة المالية لإدارة أي محل من المحال التي تشغل بصنع السوائل الكحولية لا ينطبق

على مصانع الكولونيا ، ولأن حيازة الطاعن الكحول لا يصح أن يتخذ قرينة على أنه غير خالص الرسم ، بل كان يجب مطالبة النيابة بتقديم الدلائل على ذلك ، ولأن مجرد وجود الأنبيق في المكتب لا يكفي للعقاب فإن القانون إنما يعاقب على استعمال لا على مجرد الحيازة .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله أنها «تتلخص حسب الثابت بالتحقيقات في أنه في يوم ٢١ يولية سنة ١٩٤٠ ضبط لدى المتهم السادس عبده السيد مصطفى كولونيا غير خالصة الرسم المستحق ولما سئل المتهم السادس عن مصدرها قرر أنه اشتراها من المتهم الأول (الطاعن) وبسؤال المتهم الأول قرر أنه باع له الكولونيا حقيقة وأن الكحول الذي صنعت منه قد اشتراها من محلات ذكرها وأنه خالص الرسوم الجمركية المستحقة وأنه حدث بعد ذلك أن قامت المصلحة بتفتيش محل المتهم الأول فضبطت لديه كميات من الكولونيا المصنوعة بدون ترخيص وضبط في نفس الوقت دفاتر فواتير خاصة يبيع كميات من الكولونيا كما وجد لديه أنبيق لتقطير المياه لم يكن مختوما بختم إدارة الانتاج وأنه إزاء هذا قدم المتهم الأول بالتهمة الثلاث المسندة اليه وقدم المتهم السادس معه باعتباره حائزا للكولونيا من كحول غير خالص الرسوم الجمركية وأنه سبق أن اتهم المتهم في القضايا ٢٢٥٤ سنة ١٩٣٠ عطارين و ٢٣٩٣ سنة ١٩٣٩ عطارين ثم اتهم أيضا مع آخرين هم باقي المتهمين وذلك في القضايا ٢٢٥٣ سنة

١٩٣٩ و ٢٢٨٩ سنة ١٩٣٩ و ١٥١٠ سنة ١٩٣٩ حائزين كولونيا من كحول غير مسدد عنه الرسم الجمركي وقد صدر قرار بضم جميع هذه القضايا للقضية الحالية ٣٩ سنة ١٩٤١ العطارين ليصدر فيها جميعها حكم واحد للارتباط وقال فيما يختص بالتهمة الأولى أنه واضح من الأطلاع على الأوراق أن الطاعن أدار مصنعا للكولونيا بدون رخصة مخالف بذلك المواد ١ و ٣ و ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ والقرار الوزاري الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ وأنه لا عبرة بما يدعيه من أنه أغلق المحل أو أن المحل ليس مما ينطبق عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ لأن النص صريح في اعتبار هذا المحل من المحال المقلقة للراحة والخطرة . وقال فيما يختص بالتهمة الثانية أن القانون يشترط لإدارة كل مصنع أو معمل أو محل يشتغل بصنع أى سوائل كحولية سواء كان على البارد أو بالتقطير الحصول على ترخيص سابق . وقال فيما يختص بالتهمة الثالثة أنه ثبت للمحكمة من الأدلة التي أوردتها أن مقادير الكحول التي استعملها الطاعن في صناعة الكولونيا ولم يقدم عنها مستندات تدل على دفع الرسوم المستحقة عنها هي ٥٧٧ و ١٧١ ليرا يستحق عليها رسم قدره ٣٢٠ مليم و ٣٤ جنيه . وقال عن التهمة الرابعة انها ثابتة على الطاعن من اعترافه ومن وجود الأنبيق عندما فتش في ٢٨ يولية سنة ١٩٤٠ . ولما كان الثابت بالحكم أن الطاعن صنع كولونيا بدون رخصة في يوم ٢١ يولية سنة ١٩٤٠ أى في تاريخ لاحق القرار الوزاري الصادر في ٢٥ من

الجنايات قد تحدثت على ما يبين من عبارتها عن أمرين : وهما استجواب المتهم واستيضاحه . فالاستجواب ويقصد به مناقشة المتهم على وجه مفصل في أى وقت أثناء نظر الدعوى في الأدلة القائمة فيها إثباتا ونفيا سواء كان بمعرفة المحكمة أو المحامى عنه أو المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عن هذه الحقوق وهذا لما له من الخطورة الظاهرة غير جائز إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يتقدم به ويبيده في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . أما الاستيضاح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر أثناء سماع أدلة الدعوى والمرافعة فيها وعمما يرى تحقيقا للعدالة سماع كلمته في شأنه قبل الأخذ به عليه أو له — وهذا يجوز للمحكمة أن تتقدم به فتطلب إلى المتهم أن يبدى لها ملاحظاته في صده إذا أراد .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن المحكمة قبل البدء في سماع الدعوى وبلا طلب من الطاعن وبغير حصولها على موافقة المدافع عنه أخذت في استجوابه ومناقشته في كثير من الوقائع والظروف الواردة في التحقيق مما له صلة وثيقة بالنتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه مخالفة في ذلك ما تنقضى به المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث أن المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات تحدثت — على ما يبين من عبارتها —

مايو سنة ١٩٤٠ والذي أدرج مصانع الكولونييا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة وكان صنع الكولونييا يحصل — كما قال الحكم — بطريق التقطير على البارد مما يقتضى الحصول على ترخيص سابق وفقا للقانون ، وكانت الأدلة التي استند إليها الحكم في القول بأن الطاعن لم يدفع الرسوم المستحقة عن الكحول الذى وجد في حيازته من شأنها أن تؤدى إلى ثبوت هذه الواقعة ، وكان القانون يعاقب على مجرد حيازة أدوات التقطير ومنها الأنايب بدون رخصة ، فإن الحكم يكون سليما .

« وحيث أن محصل الوجه الآخر أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام المحكمة بالأوجه السابقة ببيانها فلم ترد عليها .

« وحيث أن ما جاء بهذا الوجه لا محل له فإن إدانة الطاعن على الوجه المتقدم استنادا إلى نصوص القانون تتضمن بذاتها الرد على دفاعه المشار إليه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن حسن على عطيه ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدنى رقم ١٤٨٣ سنة ١٥ ق)

٣٩١

١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥

استجواب المتهم . ماهية . محذور إلا بناء على طلبه .
الاستيضاح . ماهية . من حق المحكمة إذا أراد المتهم .
(المادة ١٣٧ نج)

المبدأ القانوني

إن المادة ١٣٧ من قانون تحقيق

عن أمرين وهما استجواب المتهم واستيضاحه . فالاستجواب ويقصد به مناقشة المتهم على وجه مفصل في أى وقت أثناء نظر الدعوى فى الأدلة القائمة فيها اثباتا ونقيا سواء كان ذلك بمعرفة المحكمة أو المحامى عنه أو المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عن هذه الحقوق وهذا لما له من الخطورة الظاهرة غير جائز إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يتقدم به ويبدى بالجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . أما الاستيضاح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر أثناء سماع أدلة الدعوى والمرافعة فيها وعما يرى تحقيقا للعدالة سماع كلمته فى شأنه قبل الأخذ به عليه أو له وهذا يجوز للمحكمة أن تتقدم به فتطلب الى المتهم أن يبدى لها ملاحظاته فى صده إذا أراد .

« وحيث انه متى كان هذا مقررا وكانت التحقيقات الأولية تعرض على المحكمة لتطاع عليها وتستخلص منها ما يجوز استخلاصه على مقتضى القانون فان محكمة الجنايات — إذا كانت عند البدء فى نظر الدعوى بعد أن اطلعت على التحقيقات الابتدائية قد وجهت إلى المتهم بعض الأسئلة بناء على ما جاء فى التحقيقات المذكورة وأجابها عنها طواعية واختيارا دون أن يبدو منه أو من المدافع عنه اعتراض — لا يصح أن ينسب اليها خطأ من أى نوع كان .

« وحيث ان مؤدى الوجه الآخر هو ان الحكم المطعون فيه تدعى لشهادة الخادم اعتماد عبد الحكيم محمد قال عند مناقشة دفاع

الطاعن أن الخادم المذكورة أدلت للنيابة بأقوالها من تلقاء نفسها وقبل أن يعلم الجميع شيئا عما أسفر عنه الكشف الطبى والواقع أن المحقق كان قد كشف بفتيجته شيخ الخفراء ووكيله وخفيرين آخرين ونائب العمدة وذلك أثناء ابدائهم أقوالهم .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه مردود لما أورده الحكم فى قوله انه لا اعتداد بعد ذلك بما ذهب اليه الدفاع عن المتهم (الطاعن) بالجلسة من أن الخادم اعتماد عبد الحكيم محمد إنما أوحى اليها من اخوة القتل أن تشهد بما شهدت به فى تحقيق النيابة من أنها رأت المتهم يتسلل ليلا إلى غرفة والده يحمل ماشيته — بالباطة . وبعد فترة سمعت فيها صوت خبط عاد المتهم مسرعا إلى الخارج على النحو الذى سبق تفصيله فى شهادتها — لا اعتداد بهذا الذى يدعيه المتهم الأول (الطاعن) إذ أن الثابت من التحقيقات أن الشاهدة المذكورة قد قررت ذلك من تلقاء نفسها أمام النائب المحقق فى الوقت الذى كان الجميع لا يعلمون شيئا من أمر الحقيقة التى أسفرت عنها الكشف الطبى وكانوا يسرون على الغرض الزائف من أن القتل توفى متأثرا بآثار الحريق التى قالت المتهم الزوجة الثانية انه شب قضاءا وقدرا من مصباح صغير كان زوجها يقرأ أوراقه على ضوءه . والمقصود بداهة فى هذا المقام هم اخوة الطاعن وذووه ممن لهم مصلحة فى اتهامه لأنهم دون سواهم من المشار اليهم فى وجه الطعن الذين كانوا يسرون وراء الغرض الزائف المذكور .

وعدم ولا يمكن أن يضار به غيرهم في استعمال حقه .

٢ — إنه متى كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد تضمن الرد على أسباب البراءة التي أوردتها محكمة أول درجة وفندتها بالأدلة التي ذكرها ، وكان قد بين واقعة السبب بما يدل على أن الطاعنة قد وقع منها الفعل الضار المستوجب للتعويض الذي قضى به عليها ، فإنه يكون سليما ولو لم يتحدث عن تاريخ الجريمة أو توفر ركن العلانية فيها ، لأنه مقصور على الدعوى المدنية ولم يقض بعقوبة حتى تكون المحكمة مطالبة ببيان جميع العناصر القانونية للجريمة .

المحكم:

« حيث ان الطاعنة متمسكة في طعنها بخطأ الحكم المطعون فيه لأنه قضي استثنائيا بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة ورفض دعوى التعويض والزامها بالتعويض الذي قدره للمدعية بالحقوق المدنية على الرغم من أن الحكم الابتدائي قد أقام البراءة على عدم كفاية الدلائل على الادانة وما كان يصح قانونا للمحكمة الاستئنافية أن تخالفه فيما يختص بالدعوى المدنية فتقول بثبوت الادانة لأنه وقد صار نهائيا بالنسبة إلى الدعوى العمومية لعدم استئنائه من النيابة العمومية يكون حجة ملزمة على الكافة بما قضى به خصوصا في صدد الدعوى المدنية المترتبة عن الفعل ذاته المكون للجريمة المدعاة . وفضلا عن هذا فان المحكمة حين ألغت الحكم الابتدائي لم ترد ردا كافيا على أسباب

» وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد ابراهيم محمد أبيق ضد النيابة وأخرى مدعيه بحق مدني رقم ١٤٣٥ سنة ١٥ ق)

٣٩٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥

١ — حكم ابتدائي بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . استئنائه من المدعي المدني دون النيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بالتعويض . صحيح . متى تكون للحكم الجنائي حجية ؟

٢ — تعويض . يكفي للقضاء به بيان الواقعة المكونة للفعل الضار . مثال في دعوى سب . عدم بيان أركان الجريمة . لا يوجب الحكم المقصور على الدعوى المدنية .

المبادئ القانونية

١ — إن الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ورفض دعوى التعويض لعدم كفاية الأدلة لا يصح بالبداية أن يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها على أساس أنه صار نهائيا فيما يختص بالدعوى الجنائية لعدم استئنائه من النيابة . ذلك بأنه يجب للتمسك بحجية الحكم الجنائي النهائي أن يكون ذلك في دعوى أخرى غير التي صدر فيها حتى لا يتعطل الحق المقرر بالقانون لكل من الخصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على الحكم بالطرق المرسومة كافة مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى في الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقيين في صدده فان مسلك هؤلاء خاص بهم

البراءة التي ذكرها ولم تبين التاريخ الذي وقعت فيه الواقعة ولا ركن العلانية في الجريمة ولم تشر إلى حصول استفزاز من جانب المجني عليها الخ .

« وحيث ان الحكم الابتدائي قضى ببراءة الطاعنة ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليها وذكر أن المدعية أقامت الدعوى مباشرة وذكرت في عريضتها أن المتهم (الطاعنة) وجهت لها ألفاظ سب بطريقة علنية ولذلك طلبت إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٥ ج على سبيل التعويض كما طلبت تطبيق المادتين ٣٠٦ و ١٧١ عقوبات . وحيث انه فضلا عما ثبت من مناقشة المحكمة للمدعية ومناقشة الدفاع لها من أنها سبق أن تقدمت بشكوى ضد والدها ووالدتها واعترفت هي نفسها بكذب هذه الشكوى فان الذي استخلصته المحكمة من مجمل أقوال شهود الاثبات الذين استشهدت بهم إنما يفيد أن أولاد المتهم هم الذين وجهوا للمدعية ألفاظ سب وقد دأبوا على الاشتباك معها في شجار مماثل بين المدعية أقحمت المتهم في الاتهام على أساس اعتقادها بأنها هي المسؤولة عن فعل أولادها . وحيث ان هذا الذي استخلصته المحكمة من أقوال الشهود قد تأيد من شهادة أحمد بدوي وهو قريب المتهم وكان قد حضر له والد المدعية يوسطه في الصلح كما تأيدت من شهادة حياة علي محمد التي انتهت في شهادتها إلى أن الأولاد الذين كانوا موجودين ساعة حصول السب وأنها لم تنظر المتهم بل ومن مناقشة المدعية نفسها إذ اشتملت إجابتها على أن الأولاد هم الذين وجهوا لها السب . وحيث انه لما تقدم

يكون الاتهام لم يستوف الأدلة على صحته بالنسبة للمتهم ولذلك يتعين براءتها عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . وحيث انه بالنسبة إلى الدعوى المدنية فإدام أن المتهم لم يثبت عليها أنها أهانت المدعية فلا محل لمسئوليتها عن التعويض ولذلك يتعين رفض الدعوى المدنية . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم وحدها والمحكمة الاستئنافية قبلت استئنافها وحكمت لها بالتعويض الذي قدرته وقالت إن وقائع الدعوى تتحصل في أن المستأنفة رفعت دعواها مباشرة ضد المستأنف عليها ونسبت إليها أنها قدفت في حقها بأن قالت لها بابتاعة العباسية يا مجنونة اللي الكل فعلوا فيك الخ الألفاظ المبينة بعريضة الدعوى وبما أن المستأنفة استشهدت بشهود ثلاثة هم أحمد عبد الفتاح ومحمد عبد الفتاح وحياة علي محمد فشهد الجميع بما يؤيد أقوالها وبأن المستأنف عليها سبها علنا بقولها لها يا مجنونة وأنا شايبة ولكن شريفة ولا اتسخمطش . وبما أنه لذلك تكون دعوى المستأنفة في المطالبة بالتعويض هي على أساس ويتعين إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى برفض دعواها وإلزام المستأنف عليها بأن تدفع لها مبلغ ٥٠٠ قرش على سبيل التعويض .

« وحيث انه لا وجه لما تثيره الطاعنة في طعنها لأن الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ورفض دعوى التعويض لعدم كفاية الأدلة لا يصح بالبداية أن يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف

٣٩٣

١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥

عاهة مستديمة . شرط مساءلة المتهم عنها . أن يكون قد أحدث من عمد الضرب الذي تسبب عنه . عدم تحدث الحكم عن حقيقة قصد الطاعن حين دفع المجنى عليه فوقه فنشأت العاهة . تصور .

المبدأ القانوني

إنه يجب بمقتضى القانون لمساءلة المتهم عن العاهة أن يكون قد أحدث ضربا بالمجنى عليه تسببت عنه العاهة وأن يكون الضرب قد حصل عن عمد منه بمعنى أن يكون قد قصد بالفعل الذي وقع منه على المجنى عليه إيذاءه في جسمه . ولما كان الحكم قد ساءل الطاعن عن العاهة ولم يثبت عليه إلا أنه « دفع » المجنى عليه فوقه فنشأت العاهة لاعتن الدفع مباشرة بل عن الظروف التي وقع فيها الدفع — وذلك دون أن يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع المجنى عليه . ما دام « الدفع » وحده لا يفيد بذاته أن فاعله كان يقصد به إيذاء المدفوع في جسمه . وما دام يجوز في العقل أن الإيذاء الذي أصاب المجنى عليه على أثر « دفعه » لم يكن ملحوظا عند الطاعن . لما كان ذلك كله فإن الحكم يكون قد جاء قاصر البيان متعينا نقضه .

المحكم

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن

المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها على أساس أنه صار نهائيا فيما يختص بالدعوى الجنائية لعدم استئنافه من النيابة ذلك أنه يجب للتمسك بحجية الحكم الجنائي النهائي أن يكون ذلك في دعوى أخرى غير التي صدر فيها حتى لا يتعطل الحق المقرر بالقانون لكل من الخصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على الحكم بالطرق المرسومة كافة مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى في الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقيين في صدره فإن مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضاربه غيرهم في استعمال حقه . ومتى كان ذلك كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تضمن الرد على أسباب البراءة وفندها بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها وكان قد بين في ذات الوقت الواقعة بما يدل على أن الطاعنة قد وقع منها الفعل الضار المستوجب للتعويض المحكوم به عليها فإنه يكون سليما ولو لم يتحدث عن باقي ما تشير إليه الطاعنة لأنه مقصور على الدعوى المدنية ولم يقض بعقوبة حتى كانت تطالب فيه المحكمة ببيان الواقعة الجنائية بجميع عناصرها القانونية .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن أمينة بدرى شافى مسئولة مدنيا ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدنى رقم ١٤٨٩ سنة ١٥ ق)

وسقوطه على الأرض وإذن يكون المتهم قد
تعهد إحداث تلك الاصابات وبالتالي يكون
مرتكباً لجريمة إحداث العاهة التي كانت
نتيجة لفعله العمدى هذا .

« وحيث انه لما كان يجب بمقتضى القانون
لمساءلة المتهم عن العاهة أن يكون قد أحدث
ضرباً بالمجنى عليه تسببت عنه العاهة وأن
يكون الضرب قد حصل عن عمد منه بمعنى
أن يكون هو قد قصد بالفعل الذى وقع منه
على المجنى عليه إيذائه فى جسمه . ولما كان
الحكم المطعون فيه قد ساءل الطاعن عن
العاهة ولم يثبت عليه إلا أنه دفع المجنى عليه
فوق فنشأت العاهة لاعن الدفع مباشرة بل
عن الظروف التي وقع فيها الدفع دون أن
يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع
المجنى عليه مدام الدفع وحده لا يفيد بذاته
أن فاعله كان بقصد به إيذاء المدفوع فى
جسمه ومادام يجوز فى العقل أن الإيذاء
الذى أصاب المجنى عليه على أثر دفعه لم يكن
ملحوظاً عند الطاعن . لما كان ذلك كله فإن
الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصر
البيان متعيناً رفضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن
وبقضى الحكم المطعون فيه وذلك من غير
حاجة للبحث فى باقى أوجه الطعن .

(طعن عد المنع على غنيم ضد النيابة رقم ١٤٩٢
سنة ١٥ ق)

فى التحقيقات هى أنه دفع المجنى عليه فى
جبهته بينما نشأت العاهة عن التفاف جلباب
المجنى عليه على عامود الماكينة ومع قيام احتمال
إرجاع هذا إلى سبب آخر فكان واجبا على
المحكمة أن تقيم الدليل على وجود رابطة
السببية بين ما وقع من الطاعن ومصدر
العاهة .

« وحيث ان الواقعة كما أثبتها الحكم
المطعون فيه هى أنه « بينما كان المجنى عليه
السيد محمود مرعى يلاحظ ما كينة النور
المملوكة ليجي السيد البدر اوى أفندى مرض
والده أوسطى الماكينة وكان إذ ذاك جالسا
أمام باب الماكينة ومعه الشربيني محمد سلامه
ومحمد أحمد غانم إذ حضر اليه المتهم عبد المنعم
على غنيم وطلب اليه الدخول معه فى الماكينة
لتركيب السير الخاص بالمياه فأفهمه المجنى
عليه أنه لا يعرف كيفية تركيب السير فدفعه
بيده فسقط على عامود ما كينة النور وأصيب
بجرحين بالساعد الأيمن مصحوبين بكسر
مضاعف وجروح بالجبهة والقدم الأيسر
والخد الأيمن وقد نشأ عن اصابة الساعد
الأيمن عاهة مستديمة يستحيل برؤها عن
اعاقة فى حركات بسط وثنى المرفق وكسب
الساعد وضعف حساسية ايهام وسبابه الكف
الأيمن ثم ضعف فى قوة الساعد وتفقد هذه
العاهة من كفاءته للعمل بما يقدر بحوالى
٢٥ ٪ وقد دان الحكم المطعون فيه الطاعن
على أساس أنه مسئول عن العاهة وقال فى
ذلك أن الذى تبين للمحكمة هو أن المتهم
(الطاعن) دفع المجنى عليه بيده فحدثت
اصابته بسبب مصادمته بعמוד الماكينة

٣٩٤

١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥

١ — دعوى مدنية . شرط قبولها أمام المحاكم الجنائية .

أن يكون الضرر ناشئا مباشرة عن الجريمة .

٢ — تعويض . المطالبة به على أساس مسئولية الشخص

عن فعل نفسه . أو مسئولية عن فعل غيره .

كلاهما تختلف . لا يجوز الحكم به إلا على الأساس

الذي رفعت به الدعوى . مثال (معدية فوه)

(المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)

المبادئ القانونية

إنه يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطلوب عنه التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أما إذا كان ناشئا عن فعل آخر فلا تصح المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية .

٢ — إن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه يختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره . ومقتضى هذا أنه إذا رفعت الدعوى على أساس من هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في الدعوى على الأساس الآخر خصوصاً إذا كان الخصم يعارض في ذلك .

المحكمة

« حيث ان المتهم بنى طعنه على عدم ختم

الحكم في الميعاد القانوني وإذا كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة وقد مكن المتهم من أن يقدم في خلال عشرة أيام ماعسى أن يكون لديه من أسباب الطعن على الحكم ذاته ولكنه لم يقدم شيئاً ، فيتعين إذن رفض طعنه موضوعاً .

« وحيث ان مبنى الطعن المقدم من المدعين بالحقوق المدنية هو أن وزارة المواصلات ومجلس محلي قوة مسئولان مدنياً عن الحادث الذي أدى إلى وفاة مورثهم من ناحيتين (الأولى) على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني لأنه وقع من كل منهما خطأ شخصي هو اغفال القيام بالواجبات التي يفرضها القانون عليهما فيما يختص بمراقبة تسيير المعديّة وضمان حسن سيرها اغفالاً تاماً أدى إلى وقوع الحادث . (والثانية) على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور لأنهما مسئولان قانوناً عن فعل ملتزم المعديّة مسئولية المخدوم عن أفعال خادمه إذ لهما عليه حق التوجيه والمراقبة وطلب الطاعنون قبول طعنهم وإلزام مجلس محلي قوة ووزارة المواصلات متضامنين مع المتهمين بدفع قيمة التعويض المحكوم به .

« وحيث ان النيابة العامة أقامت الدعوى على البهي أحمد الدسوقي ومحمد حسن الدسوقي وحسن محروس الدسوقي المطعون ضدهم بأنهم . أولاً . « تسببوا بغير قصد ولا نعمد في قتل عبد المحسن أبو السعد وبهجت محمد محرم ومحمد اسماعيل المشاطي وعبد الحميد الشراوى وفتحى ابراهيم قرقورة ومحمد حسن وديالة وأحمد ابراهيم الصعدي وابراهيم قرقورة

حصل هذا الحادث الذي فيه قتل أكثر من أربعين شخصا فدفع الحاضر عنهما في الجلسة بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية الموجهة اليهما . ومحكمة أول درجة حكمت ، أولا — بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاذ والثالث ستة شهور مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى وبراءة المتهم الثاني من التهمتين المنسوبتين اليه . ثانيا — بتغريم المتهم الأول مائتي قرش عن التهمة الثانية — ثلثا بتغريم المتهم الثالث مائتي قرش عن التهمة الثالثة — رابعا — بالزام المتهمين الثلاثة متضامنين بأن يدفعوا تعويضا مدنيا مائتي جنيه لورثة المرحوم بهجت عبد الغفار ومائتي جنيه لورثة عبد المحسن أبو السعد ومثل هذا المبلغ لورثة المرحوم محمد محرم البنا ومثلها لورثة محمد حسن وديالة ومبلغ ٢١ جنيه لورثة محمد حسن الحصيصة والمصاريف المدنية المناسبة ، وورد في أسباب هذا الحكم خاصا بالدعوى المدنية . « أنه لا محل لمطالبة مجلس محلي فوه ووزارة الأشغال (المقصود وزارة المواصلا) بأي تعويض لعدم وقوع خطأ أو إهمال ينسب اليهما » فاستأنف المتهمون والنيابة وورثة عبد المحسن أبو السعد من المدعين بالحقوق المدنية ودفع الحاضر عن مجلس محلي فوة ووزارة المواصلا في الجلسة بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة اليهما وبعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر هذه الدعوى فخكت المحكمة الاستئنافية برفض هذا الدفع وبقبول الدعوى المدنية واختصاص المحكمة بنظرها وفي الموضوع « أولا بالنسبة للعقوبات الجنائية بتعديلها وحبس المتهم

وسعيد محمد الحصيصة وآخرين مجهولين وكان ذلك ناشئا عن إهمالهم وعدم احتياطهم بأن قلبوا بمركبهم خمسين راكبا وسبعة عجول أكثر من المقرر لها حمله رغم تآكل أدواتها ولتلفها وعدم اتساعها مما أدى إلى انتقال أحد ألواح قاعدتها ودخول المياه بها فغرقت وغرق من ركابها الأشخاص سالف الذكر حالة كون المتهمين الأول والثاني مالكين لها والثالث قائدها ثانيا — الأول والثاني لم يقدموا المركب لفحصها في الوقت والمكان المحددين لهما من قسم الملاحية الداخلية رغم انذارهما بخطاب موصى عليه وتمييز نوع العمل الذي خصصت له المركب بأن نقلوا بها سبعة عجول رغم تخصيصها لنقل الركاب فقط . ثالثا — الثالث قاد المركب سالف الذكر بدون ترخيص خاص » ودخل ورثة عبد المحسن السيد أبو السعد الطاعنون وغيرهم مدعين بحقوق مدنية قبل المتهمين ومجلس فوة المحلي ووزارة المواصلا وجاء في عريضة الدعوى المعلنة الى هذين الأخيرين أن أساس مسئوليتهما عن الحادث ترجع الى أن مجلس محلي فوة هو الذي أعطى إلتزام النقل بالمعدية التي وقع منها الحادث الى المتهمين رغم عجزهما عن إيجاد المراكب الصالحة للنقل وحرم على جميع الأفراد والشركات استعمال أى مركب أخرى في النقل بين فوة والمحمودية كما أن المجلس المحلي ووزارة المواصلا أهملتا في مراقبة المتهمين والتفتيش على المراكب المستعملة في النقل وترك المتهمين يستعملون مراكب عتيقة بالية ويشحنونها بأكثر من حمولتها من الركاب والبضائع والحيوانات حتى

الأول سنتين مع الشغل وحبس المتهم الثاني سنة مع الشغل عن جميع التهم وتطبيق المادة ٣٢ عقوبات . وثانياً - بتعديل التعويض المقضي به لورثة عبد المحسن أبو السعود وجعله مبلغ ١٠٠٠ جنيه . وثالثاً - بتأييد الحكم المستأنف وبما عدا ذلك . . . الخ » وورد في أسباب هذا الحكم . أنه بالنسبة لموضوع الدعوى المدنية الموجهة اليها فالمحكمة توافق محكمة الدرجة الأولى فيما قضت به من رفضها وذلك أن أحوال المسؤولية عن أفعال الغير قد حصرها القانون المدني ونص عليها بالمادتين ١٥١ و ١٥٢ منه وقصرها على مسؤولية الشخص عن أفعال من هم تحت رعاية ومسؤولية السيد عن أفعال خادمه والمتهمان وشريكهما لاشك أنهم بتعاقدهم مع مجلس محلي قوة على تسيير المعذية لم يصبحوا خدماً له ولا ممن هم في رعايته وقد استقر القضاء المصري في أحكامه المطردة على أن أساس مسؤولية الحكومة المدنية في الأفعال الجنائية يجب ألا يتعدى حدود المادتين ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني ولم يتطور القضاء بعد إلى الأخذ بنظريات القانون الإداري في مسؤولية الدولة ولا محل إذن للاستشهاد بالأحكام التي أصدرها مجلس الدولة في فرنسا تطبيقاً لتلك النظريات .

« وحيث انه يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطلوب عنه التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أما إذا كان ناشئاً عن فعل آخر فلا تصح المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية . ولما كانت الدعوى العمومية قد رفعت على

المتهمين لتسببهم في وقوع الحادث بناء على خطأ معين وقع منهم فلا تصح المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية إلا عن الضرر الناشئ عن هذا الخطأ واذن فنسبة خطأ آخر إلى أشخاص آخرين غير المرفوعة عليهم الدعوى الجنائية للتوصل إلى الزامهم بتعويض الضرر الناشئ عن خطئهم لا يكون جائزاً لأن الفعل المطلوب تعويض الضرر الناشئ عنه في هذه الحالة يكون في الواقع وحقيقة الأمر غير الفعل المرفوعة به الدعوى .

« وحيث ان المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه يختلف من حيث السبب في المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره ومقتضى هذا أنه إذا رفعت الدعوى على أساس من هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في الدعوى على الأساس الآخر خصوصاً إذا كان الخصم يعارض في ذلك .

« وحيث انه متى تقرر ذلك وكانت الدعوى المدنية لم ترفع على وزارة المواصلات والمجلس المحلي إلا بالمادة ١٥١ من القانون المدني على أساس ما وقع من كل منهما من خطأ يختلف عن الخطأ الذي وقع من المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى العمومية فإن المحاكم الجنائية لا تكون مختصة بنظرها . وما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية أن تتحدث في الدعوى على أساس سبب آخر هو المادة ١٥٢ من القانون المذكور .

الإمضاءين واضح للعين المجردة وأن ذلك مضافا إلى ما جاء في تقرير مصلحة الطب الشرعي يكفى للإدانة ، فإن ذلك لا يعتبر ردا على دفاع الطاعن الموجه إلى الأساس الذى أجريت عليه المضاهاة مع التسليم بنتيجتها ويكون الحكم قد جاء قاصر البيان قصورا يعيبه .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أجه الطعن هو أن الطاعن طعن على دليل الاثبات المقام ضده في تهمة الزوير المسندة إليه بأن المضاهاة التى أجريت لا تجدى إذ أنها كانت على إمضاء صدر من مورث المجنى عليها في سنة ١٩٠٩ في حين أن التوقيع موضوع دعوى الزوير حصل في سنة ١٩٤٠ وقد كانت الفترة بين التاريخين هي السبب فيما قيل من خلاف بين التوقيعين الأمر الذى يقتضى أن تكون المضاهاة على توقيع في عهد معاصر لتاريخ العقد المطعون فيه وإزاء ذلك قررت المحكمة الاستئنافية تكليف المدعية بالحق المدنى بتقديم الأوراق المشار إليها . ومع أن هذا القرار لم ينفذ فإن المحكمة أيدت حكم الادانة وأخذت في ذلك بالمضاهاة التى سبق أن رأت هي عدم كفايتها .

« وحيث انه يبين من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن رد على ما جاء في تقرير الخبير من مخالفة التوقيع المنسوب إلى مورث المدعية بالحقوق المدنية على العقد المطعون فيه لتوقيع صحيح له على صورة حكم فأرجع علة هذا الخلاف

» وحيث انه لما تقدم يتعين في سبيل اعادة الأمور إلى نصابها قبول الطعن والقضاء بقبول الدفع المقدم من وزارة المواصلات ومجلس قوة المحلى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى .

(طعن البهى احمد الدسوقي ضد النيابة وآخرين مدعين بحقوق مدنية ومن ولاة المرحوم عبد المحسن افندى السيد ابو السعد ضد البهى احمد الدسوقي وآخرين مسئولين مدنيا رقم ١٤٩٨ سنة ١٥ ق)

٣٩٥

١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥

زوير . تقرير الخبير اثبت أن المضاهاة أسفرت عن اختلاف في الإمضاءين . تمسك الطاعن بأن الخلاف يرجع إلى طول المدة بين التوقيعين . تكليف المحكمة المدعية بتقديم أوراق أخرى . فضاؤهما بالادانة استنادا إلى أن الزوير واضح للعين المجردة . لا يعتبر ردا على الدفاع .

المبدأ القانونى

إنه لما كان الثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن رد على ما جاء في تقرير الخبير من مخالفة التوقيع المنسوب إلى مورث المدعية بالحقوق المدنية على العقد المطعون فيه لتوقيع صحيح له على صورة حكم فأرجع علة هذا الخلاف إلى طول المدة بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٥ تاريخي الحكم والعقد ، والمحكمة بناء على ذلك أصدرت قرارا قالت فيه إنها ترى ضرورة إجراء مضاهاة على أوراق أخرى وكلفت المدعية بتقديمها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بادانة الطاعن وجاء به أن المحكمة لا ترى محلا لإجراء أى تحقيق جديد لأن الخلاف بين

٣٩٦

١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ضرب أقصى إلى عامة . إثبات الحكم أن المتهم تهمه
إذاء المجنى عليه حين ضربه بقطعة من الحديد على رأسه .
يكفى لبيان ركن العمد .

المبدأ القانوني

إن الحكم إذ أثبت على الطاعن أنه
تعمد إذاء المجنى عليه حين التقط قطعة من
الحديد مضلعة الشكل وهوى بها على رأسه
فأحدث به جرحا نشأت عنه عاهة مستديمة
يكون قد بين ركن العمد في الجريمة التي دانه
من أجلها بيانا كافيا

الحكم

« حيث أن الطاعن يتمسك في طعنه بأنه
دفع أمام المحكمة بأنه لم يضرب ولم يكن
متعمدا التعدي على المجنى عليه ولكن الحكم لم
يرد على هذا الدفاع كما أنه لم يذكر شيئا
عن ركن العمد وكل ما ذكره في ذلك من
حصول مشادة بين فريق الطاعن وفريق
المجنى عليه لا يدل على أن الطاعن كان
متعمدا الضرب .

« وحيث أنه لا وجه لما يشير الطاعن في
طعنه فالحكم المطعون فيه إذ أثبت عليه
بالأدلة التي أوردها أنه تعمد إذاء المجنى عليه
حين التقط قطعة من الحديد مضلعة الشكل
وهوى بها على رأسه فأحدث بها الإصابة
الموصوفة يكون قد بين ركن العمد في
الجريمة التي عاقبه من أجلها بيانا كافيا خلافا
لما يدعيه .

إلى طول المدة بين تاريخي العقد والحكم إذ
أن الأول محرر في سنة ١٩١٥ بينما الآخر
في سنة ١٩٠٩ فهذه الفترة كافية لأن يتغير فيها
خط الكاتب . والمحكمة بناء على ذلك أصدرت
قرارا قالت فيه أنها ترى ضرورة اجراء
مضاهاة على أوراق أخرى وكلفت المدعية
بتقديمها . ومع أن محامي الطاعن تمسك في
الجلسة الأخيرة بدفاعه المشار اليه إلا أن
المحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه بإدانته
وبنته على قولها : « ولا ترى المحكمة محلا
لاجراء أي تحقيق جديد خصوصا وأن
الحلاف بين الامضاء الصحيحة لفلسطين
بطرس وبين الامضاء المنسوبة إليه في العقد
المطعون عليه بالتزوير واضح للعين المجردة
وذلك مضافا إلى التقرير المقدم من قسم أبحاث
التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي فيه
ما يكفي للاقتناع بصحة التهم المنسوبة للتهم
ولما كان دفاع الطاعن موجها إلى الأساس
الذي أجريت عليه المضاهاة مع التسليم
بنتيجتها وكانت المحكمة قد رأت أهمية
وضروية تحقيقه فان اعتماد المحكمة بعد ذلك
في رفض تحقيقه على عدم توافق الامضاء بين
سواء بناء على نتيجة المضاهاة أو بناء على
ما ارتأته هي بنفسها لا يعتبر ردا يبرر عدم
إجابته وإذن فإن الحكم يكون قاصرا
قصورا يعيبه .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول
الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من
غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن محمد سليمان محمد بن الشير بالفرع ضد النيابة رقم
٦٢ سنة ١٦ ق)

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن اسماعيل طه حسن المداد ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٦٦ سنة ١٦ ق)

٣٩٧

١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥

منه ان احدث كل منهما ضربة بالمخى عليه . كانتا مجتمعتين السبب في وفاته . كل منهما مسئول عن موته .

المبدأ القانوني

انه ما دام الطاعن يسلم في طعنه بأن الضربة التي وقعت منه والضربة التي أوقعها زميله بالمخى عليه كانتا مجتمعتين السبب في الوفاة . فانه يكون قد ساهم في إحداثها بما يبرر مساءلته عن جناية الضرب المقضى إلى الموت .

المحكم

« حيث ان حاصل الوجه — بين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن الحكم اعتبر الطاعن الثاني مسئولا عن وفاة المجنى عليه بناء على ما قاله من أن الشهود قرروا أنه سقط عقب ضربة من هذا الطاعن واستخلص من ذلك أن هذه الضربة هي القاضية مع أن أقوال الشهود صريحة في أن المجنى عليه سقط عقب الضربة التي أحدثها به الطاعن الأول وقد قال الحكم أيضا أن التقرير الطبي أثبت أن الضربة بالنبوت المسندة إلي الطاعن الثاني هي التي سببت شراخا في عظام رأس المجنى عليه وأن هذا الشرخ قد امتد إلى الجمجمة فسبب الوفاة . في حين

أن الذي يؤخذ من التقرير ومن استجواب الطبيب أن إصابة النبوت وحدها لم يحدث الوفاة وإنما الاصابتان مجتمعتين هما اللتان سببتاها .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن الثاني في طعنه لا يجدي به مادام هو يسلم في طعنه بأن الضربة التي وقعت منه والضربة التي أوقعها زميله بالمخى عليه كانتا مجتمعتين السبب في الوفاة فانه يكون قد ساهم في إحداث الوفاة . الأمر الذي يبرر مساءلته هو عنها وعن الجناية التي دين بها .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث هو أن الدفاع عن الطاعن الأول تمسك بأن البندقية التي نسب الشهود اليه أنه استعملها في ضرب المجنى عليه كانت وقت الحادث في مخزن بنك التسليف والحكم لم يبحث هذا الدفاع ولم يرد عليه .

« وحيث ان المحكمة وقد بينت في الحكم أدلة الاثبات التي بنت عليها إدانة هذا الطاعن فان أخذها بهذه الأدلة يتضمن في ذاته الرد على ما أبداه الطاعن بأنها لم تر فيه ما يغير النظر الذي انتهت اليه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن احمد محمد العربي وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٦٧ سنة ١٦ ق)

٣٩٨

١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥

مرفقة . رد الشيء الماروق او دفع ثمنه بعد تحقق ارتكاب الجريمة . لا يمنع من العقاب .

المبدأ القانوني

إن دفع قيمة التيار الكهربائي الذي سرقة الطاعن إلى شركة النور المجنى عليها بعد تمام الجريمة وتحقق أركانها لا يمحو الجريمة ولا يمنع من العقاب عليها .

المحكم

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن التهمة (ملفقة ، ومذبذبة) ضده من شخص عينه وقدم الأدلة التي استند إليها في ذلك ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع بما يفنده .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ادانة الطاعن وذكر « أن دفاع المتهم (الطاعن) بأن شخصا بينه وبينه عداوة هو الذي وضع السلك الذي تمكن به من سرقة التيار هو دفاع لم يقيم عليه دليل » ولما كان ذلك وكان قاضي الموضوع هو صاحب السلطة التامة في تقدير الوقائع والأدلة فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة بوجه الطعن لا تكون مقبولة لدى محكمة النقض .

« وحيث أن محصل الوجه الآخر أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه دفع إلى شركة الكهرباء على الفور قيمة ما استهلك من التيار الكهربائي اثباتا لحسن نيته وأنه بذلك يكون قد انتفى الضرر عن الشركة ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع أيضا .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بالأدلة التي أوردتها والتي من

شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها أنه اختلس التيار الكهربائي الذي تملكه شركة النور بطريق وضع سلك بداخل العداد لمنع تسجيله مقدار ما يستهلك منه ونظراً إلى قيام الطاعن بدفع قيمة للتيار المسروق للشركة المجنى عليها وإلى عدم وجود سوابق له أمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة عليه بالتطبيق للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ولما كان هذا البيار يدل على توافر جميع العناصر القانونية لجريمة السرقة فإن ادانة الطاعن في هذه الجريمة تكون صحيحة ولا يمنع من ذلك دفعه قيمة المسروق إلى الشركة المجنى عليها لأن رد الشيء المسروق أو دفع قيمته بعد تمام الجريمة وتصدق أركانها لا يمحو الجريمة ولا يمنع من العقاب .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(طعن أحمد مصطفى محمد ضد النيابة رقم ٧٤ سنة ١٦ ق) .

٣٩٩

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥

١ — متهم بالفقوف . خطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل وطريقة تقديمه . لا تتأثر به أدانته . ما دام لم يتمسك بآليات صحة جميع الوقائع .

٢ — حسن النية وإثبات صحة كل الوقائع . شرطان يجب توافرها للقضاء براءة القاذف . خطأ المحكمة في أحدهما . لا يؤثر على الادانة .

المبادئ القانونية

١ — إنه متى كان الطاعن لم يتمسك

أمام محكمة الموضوع باثبات صحة جميع الوقائع التي قذف بها المجنى عليه ، فان تمسكه بخطأ المحكمة فيما ذهبت إليه من أنه يشترط البراءة أن يكون القاذف مستعدا بالدليل على صحة ما قذف به وأن يقدمه للمحكمة فتعتمده — لا يجديده .

٢ — إن القانون يشترط لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف أو من هو في حكمه توافر شرطين هما حسن النية وإثبات صحة كل وقائع القذف . فاذا كان الطاعن لم يستطع بل لم يتقدم إلى محكمة الموضوع بطلب وإثبات صحة جميع الوقائع التي أسندها إلى المجنى عليه ، فان خطأ الحكم في شأن سوء النية لا يكون له من أثر في الإدانة .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أنه في أثناء نظر الدعوى طلبت النيابة اضافة مادة من قانون العقوبات إلى المواد المطلوب تطبيقها في صحيفة الدعوى التي أقامها المدعى بالحقوق المدنية مباشرة ، فأجلت المحكمة القضية إلى جلسة أخرى ليستعد الطاعن وليقدم مستندات . ولما كانت التهمة المسندة إلى الطاعن هي نشر مقالات تضمنت قذفا وسبا في حق المدعى لمناسبة أنه كان وزيرا ، وكان للطاعن بمقتضى القانون اثبات حقيقة الأفعال التي أسندها إلى المدعى فقد رأى في عدم تصريح المحكمة له باعلان شهود نفي والاكتفاء بالتصريح له بتقديم مستندات تقيدها لحقه في اختيار وسيلة

الاثبات ، ولذا قدم إلى المحكمة قبيل جلسة المرافعة طلبا بالتأجيل لاعلان شهود النفي ، إلا أن المحكمة عند نظرها الدعوى أهملت هذا الطلب ، ولم تذكر لذلك سببا ، كما أن الدفاع عن الطاعن طلب أثناء المرافعة ضم ملف خدمة فؤاد عبد العزيز سراج الدين أفندي وبدر الدين البدر اوى أفندي لاثبات صحة بعض وقائع وردت ضمن المقالات ، إلا أن المحكمة أهملت هذا الطلب أيضا ، وفي كل هذا ما يعيب الاجراءات ويبطل الحكم .

« وحيث انه لا محل لما يشيره الطاعن بهذا الوجه في صدد طلب التأجيل المشار اليه ، فانه فضلا عن خلو أوراق الدعوى من الطلب المكتوب المذكور ومن أية اشارة اليه فان الدفاع — على ما بين من مراجعة محضر الجلسة — لم يتمسك أمام المحكمة بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وحصلت فيها المرافعة بطلب من هذا القبيل . أما عن الملفات فان الدفاع حين تقدم بطلبها قال في شأن تعيين بدر الدين بدر اوى أفندي بالنص « طلبنا ضم دوسيه خدمته ، ولم نجب إلى ذلك فاذا رأيتم ضمه لمصلحة العدالة كان » ولما عرض لمسألة ترقية فؤاد عبد العزيز سراج الدين أفندي لم يقل الا « أن المتهم مستعد لتقديم الدليل على ترقيات ذلك الموظف من مبدأ دخول سعادة المدعى المدني الوزارة وإلا يقول لنا سعادته ما هي الترقيات التي نالها ويقدم لنا الدليل » ولما كان ذلك من الدفاع لا يفيد أصراره على الاطلاع على الملفات وتمسكه باثبات صحة الأمور المدعاة في شأن

هذين الموظفين ، فلا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض وفضلاً عن هذا فإن الطاعن كما هو مستفاد من دفاعه إنما كان يرمى من وراء الإشارة إلى ملف خدمة بدر الدين البدر اوى افندى إلى اثبات أنه غير حاصل على مؤهلات علمية ، وهذا لو صح لا يجدى إذ أن مساءلة الطاعن كانت - كما جاء في الحكم - لما عزاه إلى المدعى بالحقوق المدنية من أنه «إنما عين بدر الدين بدر اوى أفندى بسبب شرائه أرضاً منه يضمها إلى أرضه» وقد تحدثت المحكمة عن ذلك بقوله «إن المدعى المدنى قدم من بين مستنداته عقداً صادراً من بدر الدين افندى بدر اوى فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ أى قبل أن يتولى المدعى المدنى الوزارة فتكون اذن الواقعة المنسوبة إلى المدعى المدنى من أن هذا التعيين كان مقابلاً لشترى الأرض المذكورة غير مستساغ قبولها لأن المدعى المدنى لم يصبح وزيراً إلا فى سنة ١٩٤٣ أى بعد تاريخ العقد بأربع سنوات» ومع ذلك فإن الطاعن دين على أساس أنه أسند إلى المجنى عليه عدة وقائع معينة ، فالتعرض لاثبات صحة واقعتين فقط لا يكون مجدياً ، لأن القانون صريح فى أنه يشترط للبراءة اثبات حقيقة كل فعل من أفعال القذف المسندة ، فإذا فرض واستطاع الطاعن اثبات الواقعتين ، فإن ادانته تظل صحيحة تبررها باقى الوقائع التى لم يتناولها الاثبات .

« وحيث ان حاصل الوجه الثانى هو أن المحكمة حين دانت الطاعن على أساس انه كان سىء النية وغير صادق فيما أسنده الى المجنى عليه كانت متأثرة بفكرة خاطئة من

ناحية القانون وهى أنه يشترط للبراءة فى جريمة القذف الموجهة إلى الموظف «أن يكون القاذف مستعداً بالدليل على صحة ما قذف به وان يقدمه للمحكمة فتعتمده» وهذا منها غير سديد وفيه تقييد لحق الاثبات بغير مبرر . « وحيث انه متى كان الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة باثبات صحة جميع الوقائع التى قذف بها المجنى عليه كما مر القول ، فإن تمسكه بخطأ المحكمة فى تحديد وقت تقديم الدليل وطريقة تقديمه لا يكون له من ورائه أية جدوى .

« وحيث ان الوجه الثالث يتلخص فى أن الحكم حين دان الطاعن لم يقيّد بالعبارات التى وردت فى عريضة دعوى اللجنة التى رفعها المدعى مباشرة ، بل زاد عليها فقرات وان كانت واردة فى أعداد الجرائد المقدمة من المدعى إلا أن عدم ذكرها فى العريضة يدل على أنها لم تكن داخلة فى طلب المحاكمة . « وحيث انه فضلاً عن التهمة التى أسندت للطاعن فى صحيفة الدعوى هى أنه نشر بمجلة النهار عبارات مبيّنة أمثلة منها بصدر عريضة الدعوى فانه يبين من محاضر الجلسات أن النيابة العمومية وجهت فى الجلسة إلى الطاعن التهمة على أساس ما هو منشور بأعداد الجريدة مما تناولته المحكمة بالبحث والتحقيق فيما بعد ، وعلى أثر توجيه التهمة معدلة أجلت المحكمة الدعوى ليعد الطاعن دفاعه ، ثم ترفع محاميه فى الجلسة الأخيرة على هذا الأساس . ومن ثم فلا وجه لما يثيره فى هذا الصدد .

« وحيث ان حاصل الوجه الباقى هو

أوراق الدعوى . ولما كان الطاعن لم يقدم الى محكمة النقض ما يثبت أن الخبير المنتدب من محكمة الموضوع لم يحلف اليمين القانونية قبل إبداء رأيه ، بل إنه ، (الطاعن) لم يتر شيئا من هذا أمام محكمة الموضوع لا قبل أن يؤدي الخبير مأموريته ولا بعد ذلك ، فإن مجادلته في هذا الصدد لا تكون مقبولة .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن الثلاثة الأولى تتحصل في أن الحكم المطعون فيه ذكر على وجه التفصيل ما جاء في معاينة البوليس عن محل الحادث وعمما بالسيارة والزام من آثار يمكن الاستدلال بها على كيفية وقوع الواقعة ، ولم يشر إلى ما اشتملت عليه المعاينة التي أجراها وكيل النيابة على الرغم مما تضمنته من آثار مادية ترجح ما ذهب اليه الطاعن في دفاعه من أن السيارة كانت تسير في بادئ الأمر على يسار السرازم ثم مالت إلى يمينها فقطعت عليه طريقه ثم شرع قائدها في أن يستقيم بها وهو على مسافة قصيرة من الترام فلحق بها وصادم بمقدمته العارضة الخشبية التي كانت بمؤخرها فتشمت مقدمته جميعها عدا الجزء الأيمن ، لهذا فإن الدفاع تمسك في مذكرته بهذه المعاينة ولكن الحكم لم يأخذ بها ، ولم يعن بذكر الأسباب التي حملت المحكمة على أطراحها ، وبضيف الطاعن إلى ذلك أن شهادة شهود النفي مع عدم اتفاقها كل الاتفاق مع ما تضمنته معاينة البوليس فانها جاءت متمشية تماما مع معاينة النيابة .

أن الطاعن كان فيما نسبته إلى المدعى سليم النية ، ولو أن المحكمة راعت الظروف التي نشر فيها الطاعن المقالات موضوع المحاكمة وما لا بس ذلك من تواتر حملة الجرائد والمجلات على الوزارة التي كان المدعى بالحقوق المدنية عضوا فيها ، وأثر هذه الظروف في نفس صحفى في مستوى الطاعن ، لو أنها فعلت ذلك لتبينت البراءة .

« وحيث انه لما كان القانون يشترط لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف أو من هو في حكمه توافر شرطين هما حسن النية واثبات صحة كل وقائع القذف ، وكان الطاعن على ما جاء في الحكم وكما تقدم القول لم يستطع بل لم يتقدم بطلب اثبات صحة جميع الوقائع التي أسندها إلى المجنى عليه ، فإن خطأ المحكمة في شأن سوء النية لا يكون له أثر في الادانة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طس السيد محمد المعازي ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدنى رقم ١٤٨٥ سنة ١٥ ق)

٤٠٠

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥

إجراءات ، الاصل أنها روعيت ، خير . الادعاء بأنه لم يحلف اليمين قبل أداء مأموريته ، لا يقبل من الطاعن ما دام لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت ذلك .

المبدأ القانوني

إن الأصل أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت ولو لم يثبت ذلك في

« وحيث ان ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا محل له ، فالحكم المطعون فيه قد عني بدفاعه المشار اليه وفنده في قوله انه رغبة من المحكمة في « أن تطمئن إلى التصوير الصحيح للحادث فقد نذبت مدير جراج الحكومة لمعرفة أى الروايتين هي الصحيحة هل هي رواية المتهم وتتلخص في أن السيارة التي كان يقودها أحمد محمد حجازي جاءت من على يسار الطريق فجأة دون أن تكون هناك مسافة كافية فلم تتمكن السيارة لتستقيم في الشارع إلا وكان الجزء الأيمن من الترام قد اصطدم بالجزء الأيسر منها أم أن الرواية الثانية وهي رواية أحمد محمد حجازي هي الصحيحة وتتحصل في أنه كان يسير الهويناء على يمين الطريق ولم يشعر بقسود الترام خلفه إلا ساعة أن صدم الترام الجزء الخلفي من السيارة ونذبت لهذا مدير جراج الحكومة ليطلع على معاينة البوليس والنيابة وأقوال المتهم وأحمد محمد حجازي للافادة عن مدى ما في الحادث من إهمال ومعرفة ما إذا كان تصوير المتهم للحادث أصوب أم تصوير أحمد محمد حجازي وقد قام الخبير المندوب بمأموريته وخلص إلى القول بأن المتهم كان مسرعاً في قيادة الترام ، وأنه لم يكن ، متنبهاً ، ولم ير السيارة إلا فجأة ، وأنه لم يستعمل جرس التنبيه ، وقد اتضح له أن المتهم ساهم مساهمة كلية في الحادث ، وأن تصوير للحادث لا ينطبق على الواقع ، وأن تصوير أحمد محمد حجازي هو الأقرب للصواب » ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين مؤدى المعاينة التي أجراها ضابط

البوليس والمعاينة التي أجرتها النيابة والمعاينة التي قام بها الخبير المنتدب ، فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة في الطعن لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . كذلك الحال بالنسبة إلى شهود النفي ، فإن الحكم المطعون فيه قد تعرض لهم ، وقال أن المحكمة لا تنق بأقوالهم للاعتبارات التي أوردها .

« وحيث ان الوجه الأخير من أوجه الطعن بنى على أن الحكم المطعون فيه اعتمد على دليل باطل وهو التقرير المقدم من الخبير الذي نذبت المحكمة لابتداء رأيه فنياً في الحادث إذ أن هذا الخبير لم يحلف اليمين قبل أداء المأمورية التي كلف بها .

« وحيث انه لما كان الأصل أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت ولو لم يثبت ذلك في أوراق الدعوى ، ولما كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت أن الخبير المنتدب لم يحلف اليمين القانونية قبل ابتداء رأيه ، بل أنه لم يثر هذا أمام محكمة الموضوع لا قبل أن يؤدي الخبير مأموريته ولا بعد ذلك ، فإن مجادلته في هذا الشأن لا تكون مقبولة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(طن أحمد حسين ابو طالب ضد النيابة وآخرين مهين مدنيا رقم ١٤٨٤ سنة ١٥ ق)

وفتش قبل إيداعه سجن قسم مصر القديمة وهذا السجن ليس خاضعاً لأحكام لائحة السجون حتى كان يصبح تفتيش الطاعن قبل دخوله به .

« وحيث ان الواقعة كما أثبتته الحكم المطعون فيه » يتحصل في أن المتهم (الطاعن) قبض عليه في جريمة عسكرية ، وعند إيداعه سجن قسم مصر القديمة فتش الصول عبد العزيز أحمد السيد فوجد في داخل جيب صدره قطعة صغيرة من الحشيش مغلقة بقطعة من ورق الجرائد ، وقد تبين من التحليل أنها عبارة عن حشيش كما وجد أثر هذه المادة في هذا الجيب .

« وحيث ان الطاعن سلم بحصول القبض عليه في جنحة عسكرية ولا ينزع في صحة هذا القبض ومتى كان الأمر كذلك ، فإن التفتيش الذي وقع عليه من خول حق القبض يكون صحيحاً لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازماً على اعتبار أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرهما للتأمين من شر المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح ، وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضي القول بأن كل ما يخول القبض يخول التفتيش حتماً مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .

« وحيث انه متى كان هذا مقررًا ، فإن تفتيش الطاعن يكون قد وقع صحيحاً بغض النظر عما إذا كان سجن قسم مصر القديمة خاضعاً لأحكام لائحة السجون أم لا ، وفي ذلك ما يدحض ما استمسك به الطاعن من

٤٠١

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥

منهم . القبض عليه قبضاً صحيحاً في جنحة عسكرية . تفتيشه قبل إيداعه سجن القسم ، صحيح . هو من وسائل التحوط للتأمين من شرط المقبوض عليه . كل ما يخول القبض يخول التفتيش .

المبدأ القانوني

إنه ما دام القبض على المتهم قد حصل صحيحاً في جنحة عسكرية ، فإن التفتيش الذي وقع عليه قبل إيداعه سجن القسم من خول صحة القبض يكون صحيحاً أيضاً ، بغض النظر عما إذا كان هذا السجن خاضعاً لأحكام لائحة السجون أم لا . لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازماً على اعتبار أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرهما للتأمين من شر المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضي القول بأن كل ما يخول القبض يخول التفتيش حتماً مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذا اعتبر التفتيش الذي وقع على شخص الطاعن صحيحاً وذلك لأنه لم يكن في حالة من حالات التلبس بالجريمة بل كان مقبوضاً عليه في جنحة عسكرية ،

بطلان التفتيش ، وبالتالي من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن طه حسن على ضد النيابة رقم ٢٩ - ١٦ ق) .

٤٠٢

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥

حكم استئنافي غيابي . طعن النيابة عليه بطريق النقض قبل أن يفتل على المتهم باب المعارضة فيه . عدم جواز الطعن .

المبدأ القانوني

إنه لا يجوز بمقتضى القانون لأى خصم من الخصوم فى الدعوى الجنائية ولو كانت النيابة العمومية أن يطعن بطريق النقض فى الحكم الغيابي مادام باب المعارضة فيه مفتوحا للحكوم عليه فى غيبته ومادام هذا الطريق العادى قد يؤدى إلى رفع وجه التظلم من الخطأ المدعى .

المحكم

« حيث ان واقع الحال — على ما هو ثابت بأوراق الطعن — هو أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه « فى يوم ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٤ بالاسماعيلية عرض للبيع قصدير امغشوشا مع علمه بذلك » . وحكم عليه ابتداءيا بالحبس شهرا مع الشغل طبقا للمادتين ٩٠٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، فاستأنف وحده الحكم دون النيابة ،

وقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٤٥ فى غيبته بتأييد الحكم المستأنف وقالت فى ذلك . « انه يستفاد من أوراق الدعوى أن عبد المنعم افندى عثمان مفتش الأغذية بصحة الاسماعيلية انتقل إلى محل المتهم الذى يديره لبياض الأوانى النحاسية وأخذ من القصدير الذى يستعمله المتهم فى عمله عينة وأرسلها للتجليل ، فدلّت النتيجة على أن القصدير يحتوى على مادة الرصاص (وهى مضرّة بالصحة وسامة بنسبة ٦٣ فى المائة) فحرر له محضرا بذلك وأسند اليه تهمة حيازة قصدير مغشوش بالرصاص مع علمه بذلك ، ورغم هذا فقد قيدت النيابة العمومية الحادث بالمادتين ٢ و ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ضد المتهم لأنه عرض للبيع قصديرا مغشوشا مع علمه بذلك فى حين أن المتهم لم يكن يعرض القصدير للبيع وإنما كان يحوزه لاستعماله فى صناعته ، وقد شاعرها فى ذلك الحكم المستأنف .

« وحيث انه يؤخذ مما سلف أن وصف التهمة الصحيح هو أن المتهم فى ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٤ بدائرة قسم الاسماعيلية حاز بغير سبب مشروع قصديرا مغشوشا بأن كان يحتوى على ثلاثة وستين فى المائة من مادة الرصاص السامة وهو عالم بذلك الأمر المنطبق على المادتين ٣٠٢ و ١ / ٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ . وحيث ان الحكم المستأنف فى محله من جهة ثبوت التهمة على المتهم للأسباب التى أوردها . وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ توجب الحكم بالحبس والغرامة

يكون من المتعين القضاء بعدم جواز طعنها .
(طعن النيابة العامة ضد سائد محمد والى رقم ٨٤
سنة ١٦ ق)

٤٠٣

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥

- ١ — متهم بسرقة في ليلة ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٥ .
صدر حكم عليه بالحبس سنة في ١٩ مايو سنة ١٩٤٥
نقض المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها لان
الواقعة جنابة . خطأ . يجب في العود ان يكون
المتهم قد سبقت ادانته بحكم نهائي قبل الجريمة .
- ٢ — واقعة جنحة ولا شبهة للجنابة فيها . الحكم الاستئنافية
بعدم الاختصاص لكونها جنابة . من شأنه ان
ينهي الخصومة امام جهة الحكم . جواز الطعن فيه .

المبادئ القانونية

- ١ — إنه متى كان الثابت في الحكم
المطعون فيه أن السرقة المرفوعة بها الدعوى
قد وقعت في ليلة ٢٠ إبريل سنة ١٩٤٥ أى
قبل صدور الحكم على المتهم بالحبس سنة في
١٩ مايو سنة ١٩٤٥ فما كان يصح للمحكمة
الاستئنافية اعتباره عائدا بناء على هذا الحكم
لأنه يجب في العود بمقتضى القانون أن يكون
المتهم قد سبقت إدانته بحكم نهائي قبل أن تقع
منه الجريمة محل المحاكمة .

- ٢ — أنه مادامت الواقعة التي يحاكم
المتهم من أجلها جنحة ولا شبهة للجنابة فيها
فان الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر
الدعوى لكون الواقعة جنابة يكون قابلا
للطعن فيه بطريق النقض ، فان من شأنه أن

معا إذا كانت المادة المضبوطة ضارة بصحة
الانسان أو الحيوان ولا نزاع في أن مادة
الرصاص ضارة بصحة الانسان ، إلا أنه لما
لم تستأنف النيابة العمومية الحكم فلا يسع
هذه المحكمة إلا تأييده مع التنويه بما تقدم
على أن يصح وصف التهمة على النحو سالف
الذكر . فعارض المتهم في هذا الحكم ،
وفصل في معارضته بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة
١٩٤٥ بتأييد الحكم المعارض فيه لأسبابه .

« وحيث ان النيابة العمومية قررت
بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٥ الطعن بطريق
النقض في الحكم الاستئنافية الصادر في ٨ مايو
سنة ١٩٤٥ أى الصادر في غيبة المتهم ، كما
قدمت في ذات التاريخ أسباب طعنها عليه
بأنه لم يقض على المتهم مع عقوبة الحبس
بعقوبة الغرامة وفقا للمادة ٣ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

« وحيث انه لا يجوز بمقتضى القانون
لأى خصم من الخصوم في الدعوى الجنائية
ولو كانت النيابة العامة — أن يطعن بطريق
النقض في الحكم الغيابي مادام باب المعارضة
فيه مفتوحا للمحكوم عليه في غيبته ،
ومادام هذا الطريق المادى قد يؤدى إلى رفع
وجه التظلم من الخطأ المدعى .

« وحيث انه لذلك يكون طعن النيابة
غير جائز ، وكان عليها أن تنتظر فوات ميعاد
المعارضة أو صدور الحكم فيها عند رفعها
وفقا للقانون ثم تطعن في الحكم النهائي وسائر
الأحكام التي سبقته وبني عليها . أما وهي لم
تفعل ، وقررت الطعن قبل الأوان ، فانه

ينهى الخصومة في الدعوى أمام جهة الحكم المختصة بنظرها ، إذ أن محكمة الجنايات لا اختصاص لها أصلاً بالفصل فيها على مقتضى القانون .

المكرر

« حيث أن مبنى الطعن المقدم من النيابة العمومية هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية قد أخطأ لأنه يجب في العود بمقتضى القانون أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها . »

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه « في ليلة ٢٠ / ٤ / ١٩٤٥ بشبهة سرقة جانباً من التوم من زراعة قائمة بأرض السيد مصطفى سرور ليلاً » . ومحكمة أول درجة دانت به هذه الجريمة ، والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم الاختصاص وقالت . « انه تبين من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بسبع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وتبديد أحداها بالحبس سنة في ١٩ / ٥ / ١٩٤٥ فهو عائد طبقاً لنص المادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات ويتمين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالة القضية على قلم النائب العمومي لأجراء شؤونه فيها مع استمرار حبس المتهم طبقاً لنص المادة ١٧٤ جنائيات » .

« وحيث أنه متى كان الثابت في الحكم المطعون فيه ذاته أن السرقة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت في ليلة ٢٠ ابريل سنة

١٩٤٥ أى قبل صدور الحكم بالحبس سنة في ١٩ مايو سنة ١٩٤٥ ، فما كان يصح للمحكمة أن تعتبر الطاعن عائداً بناء على هذا الحكم فإنه يجب في العود بمقتضى القانون أن يكون المتهم قد سبقت إدانته بحكم نهائى قبل أن تقع منه الجريمة التي هي محل المحاكمة ومتى كان ذلك كذلك فإن الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بعقوبة الجنائية بسبب العود يكون خاطئاً .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . ولا يمنع من ذلك كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد مادام ذلك الحكم من شأنه أن ينهى الخصومة فيها أمام جهة الحكم لأن الواقعة باعتبارها جنحة ولاشبهة للجنائية فيها من اختصاص محكمة الجنج وحدها . ومحكمة الجنايات لا اختصاص لها أصلاً بنظرها على مقتضى القانون .

(طعن النيابة العامة ضد حسن محمد رزق رقم ٩١ سنة ١٩ ق)

٤٠٤

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥

١ — متهمان بالقتل والاشترائك فيه . مطالبتهما بالتعويض . مضاهما أنهما اشتركا في إحداث ضرر واحد كل منهما مسئول عن تعويضه كله . مسألة الفاعل وحده عن كل المبلغ بدد براءة الشريك . لا خطأ فيها . هي داخلة في نطاق الطلب الاصلى ولولم يصرح فيه بالتضامن .

٢ — دليل . تقديره . موكل زلى محكمة الموضوع وحدها . شاهد . تجزئة أقواله . من حقها . يصح في العقل أن يكون كاذباً في حاجة وصادقا في الاخرى .

المبادئ القانونية

١ — إن توجيه زوجة القاتل دعواها المدنية على الطاعن المتهم بالقتل وعلى المتهم الآخر المتهم بالأشتراك معه فيه معناه أن أساس دعواها هو أنهما اشتراكا في إحداث ضرر واحد هو الذي تطلب تعويضه ، فهي لم تنسب إلى كل منهما أن الضرر الذي أحدثه بفعله يغير الضرر الذي أحدثه زميله فكل منهما إذن يكون ملزماً بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله . فإذا ما برى أحدهما ولم يثبت أن له دخلاً في إحداث الضرر فإن مسألة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة وداخلة في نطاق الطلب الأصلي ولو لم يصرح فيه بالتضامن بين المدعى عليها .

٢ — إن من سلطة المحكمة أن تجزى أقوال الشاهد الواحد فتأخذ بما تراه صحيحاً منها وتطرح ما لا تظمن إليه . وهي إذ تفعل ذلك لا يصح نعتها بأنها وقعت في مخالفة أو تناقض ، ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها ، وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادراً في ناحية من أقواله وكاذباً في ناحية أخرى .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن المحكمة إذا قضت للمدعية بالحقوق المدنية بكل مبلغ التعويض المطلوب وهو ٣٠٠ ج وألزمت به الطاعن وحده نكون قد أخطأت ، ذلك لأن المدعية حين طالبت بالتعويض المذكور وجهت دعواها

إلى الطاعن ومنهم آخر ، دون أن تتمسك فيها بالتضامن بين المدعى عليهما فكان الواجب إذن مع براءة أحد المدعى عليهما لعدم ثبوت التهمة عليه أن لا يحكم على الآخر وهو الطاعن بأكثر من نصف المبلغ المطلوب أي بأكثر من ١٥٠ جنيهاً .

« وحيث أنه لا محل لما يشير الطاعن بهذا الوجه ، فالمدعية بالحقوق المدنية حين وجهت دعواها على الطاعن المرفوعة عليه الدعوى الجنائية بأنه هو الذي باشر قتل المجنى عليه وعلى المتهم الآخر المرفوعة عليه الدعوى بالأشتراك مع الطاعن في القتل بالاتفاق والمساعدة - حين وجهت دعواها هذا التوجيه بمبلغ التعويض الذي طلبت الحكم لها به لم تنسب إلى كل من المدعى عليهما أن الضرر الذي أحدث بفعله غير الضرر الذي أحدثه زميله . بل أن أساس دعواها أنهما اشتراكا في إحداث ضرر واحد هو الذي تطلب تعويضه ، فكل منهما بهذا الاعتبار يكون ملزماً بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله ، فإذا ما برى أحدهما ولم يثبت أن له دخلاً في إحداث الضرر ، فال مسألة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة وداخلة في نطاق الطلب الأصلي ، ولو لم يصرح فيه بالتضامن بين المدعى عليهما . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن الحكم يكون سليماً من هذه الناحية ، ولا يصح النعي عليه بأنه قد قضى للمدعية بأكثر مما طلبته .

« وحيث أن حاصل باقي الأوجه أن المحكمة استخلصت ظرف سبق الأصرار في الدعوى من اعتبارات لا تؤدي إليه وجزأت أقوال الشاهد فاعتبرتها صحيحة

في حق الطاعن مع أنها عدتها كاذبة بالنسبة إلى المتهم الآخر الذي حكمت له بالبراءة .

« وحيث أنه لا وجه لما يثيره الطاعن من هذا ، فالحكم المطعون فيه حين قل بتوفر ظرف سبق الأصرار قد بني ذلك على اعتبارات من شأنها في ذاتها أن تؤدي إلى مارتب عليها . ثم أن المحكمة من سلطاتها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد فتأخذ بما تراه صحيحاً منها ، وتطرح مالا تطمئن إليه . وهي إذ تفعل ذلك لا يصح نعتها بأنها وقعت في مخالفة أو تناقض ، مادام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها . ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وكاذباً في ناحية أخرى .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمود موسى حسنين ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ٩٥ سنة ١٦ ق)

٤٠٥

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥

شهود ، تقدير أقوالهم . من حق محكمة الموضوع . محل هذا أن تكون سمعهم وناقشتهم . ليس من حقها دون سماعهم أن تحكم عليهم بأنهم كاذبون .

المبدأ القانوني

إنه لا جدال في أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بما تظن إليه منها وإطراح ما عداه . إلا أن محل هذا أن تكون قد سمعتهم وناقشتهم في أقوالهم حتى يتسنى لها وزنها ومعرفة غشها من

سميها . أما أن تحكم عليهم مقدماً قبل أن تسمعهم بأنهم كاذبون وأنها لن تصدقهم مهما تكن شهاداتهم فهذا ليس من حقها .

المحكمة

« حيث أن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنهما تمسكا أمام المحكمة بسماع شهادة الشيخ محمود إبراهيم والأستاذ حامد جوده ونائب المأمور عما قيل في مجلس الصلح الذي اعترف فيه عثمان أحمد إبراهيم المجني عليه الثاني بعدم صحة الاتهام الموجه إلى الطاعنين ، فسمعت المحكمة شهادة الشيخ محمود إبراهيم ورفضت سماع أقوال الشاهد من الآخرين معللة رفضها بأسباب غير مقبولة .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعنين طلب إلى المحكمة سماع شهادة الشيخ محمود إبراهيم والأستاذ حامد جوده ونائب مأمور المركز عن واقعة الصلح المشار إليها في وجه الطعن فسمعت المحكمة شهادة الشيخ محمود إبراهيم ورفضت سماع الشاهدين الآخرين وقالت في ذلك « أما القول بحصول صلح في مجلس حضرة الأستاذ حامد جوده ونائب المأمور وقيل فيه أن رواية عثمان غير صحيحة فقد استشهد الدفاع عليه على وجه قاطع جازم بالشيخ محمود إبراهيم الذي شهد بالجلسة بأن الصلح كان على وجه عام بقصد إزالة البغضاء والأخذ بالتأثر في المستقبل ولم يتعرض لقضيته بالذات ولم يقل فيه أبداً أن رواية عثمان أحمد إبراهيم غير صحيحة وقال عثمان بهذا الخصوص مثل ذلك . وقد طلب الدفاع أخيراً سماع شهادة كل من الأستاذ حامد

٤٠٦

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥

التذكرة التي تسلمها إدارة الجيش للعساكر بالرفق
من الخدمة . التغيير في خانة من خاناتها هي المعدة لإثبات
درجة أخلاق صاحبها . تزوير في ورقة رسمية .

(المادة ٢١١ ع ١)

المبدأ القانوني

إنه ما دامت التذكرة التي تسلمها إدارة
الجيش للعساكر بالرفق من الخدمة بها . كما
يقول الحكم المطعون فيه وكما هو الواقع —
عنوان خاص لخانة معدة لإثبات درجة
أخلاق صاحبها مدة وجوده بالخدمة بناء على
لوائح وتعليمات صادرة من جهة الحكومة ،
فإن ما يدون محل هذه الخانة وموضوعها
يكون بمقتضى القانون من البيانات التي أعدت
التذكرة — بوصف كونها من الأوراق
الرسمية — لإثباتها ، وإذن فتعتمد تغيير
الحقيقة فيه يعد جريمة تزوير في ورقة رسمية .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن المرفوع من
النيابة العمومية أن الواقعة كما هي ثابتة
بالحكم المطعون فيه تتوافر فيها جميع العناصر
القانونية لكل من جنائبي التزوير في ورقة
رسمية واستعمال الورقة الرسمية المزورة
المعاقب عليها بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من
قانون العقوبات خلافا لما ذهب إليه المحكمة .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت
على الطاعن بأنه « أولا . ارتكب تزويرا
في محرر رسمي هو الشهادة العسكرية رقم

بجوده ونائب المأمور على هذه الواقعة وتبين
أن حضرة الأستاذ حامد جوده كان وكيلا
عن عائلة المتهمين في قضاياهم وأن هذه القضية
بالذات كانت بمكتب حضرته وقتئذ ومهما
تسكن شهادة نائب المأمور فلا تعول المحكمة
على شهادة بهذا الخصوص قيلت بحضرة محامي
المتهمين أو عائلتهم ولم يستكتبهم إياها ، ومع
اقرار عثمان أحمد إبراهيم ومحمود إبراهيم
بعدم صحتها » .

« وحيث أنه لا جدال في أن لمحكمة
الموضوع الساطفة التامة في تقدير أقوال
الشهود والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح
ما عداه . إلا أن محل هذا أن تكون قد
سمعتهم وناقشتهم في أقوالهم حتى يتسنى لها
وزنها ومعرفة غشها من سمينها ، أما أن تحكم
عليهم مقدما قبل أن تسمعهم بأنهم كاذبون ،
وأنها لن تصدقهم مهما تكن شهادتهم .
فهذا ليس من حقها . ولما كان ذلك كذلك
فإن رفض المحكمة سماع شاهدي النفي بناء على
تلك العلة الخاطئة يعد اختلافا بحق الدفاع
يعيب الحكم ويوجب نقضه .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير
حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن على حسن بحث وآخر ضد النيابة وآخر مدع
مدفيا رقم ٩٨ سنة ١٦ ق)

١٨٨ المسألة له بسبب نقله للاجازة الحرة بأن محا العلامة الدالة على رداءة أخلاقه أمام غانة درجة الأخلاق وأثبت بدلها كلمتي (جيدة جدا) وكان ذلك بقصد التزوير . وثانيا استعمل هذه الشهادة المزورة بعد تزويرها بأن قدمها إلى سعادة مدير عام البوليس مرفقة بطلب استخدام رفعه ملتصقا تعيينه عسكري بوليس . ومحكمة أول درجة دانت في هاتين الواقعتين بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، والمحكمة الاستئنافية برأته وقالت في ذلك انه عن الموضوع فإن وقائعه — كما هي ثابتة من التحقيقات والأوراق المرفقة بها — تتلخص في أنه بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ قدم المتهم — وهو فخر رديف أى أنه سبق أن خدم خدمة حقيقية بالجيش العامل واستغنى عنه بعد أن أدى مدة خدمته الإلزامية ، وقدم المتهم المذكور طلبا لمدير عام البوليس التمس فيه الحاقه بخدمة البوليس وأنه رب عائلة . وأن أخلاقه جيدة جيّدا كما قدم تأييدا لطلبه هذا شهادته العسكرية (أى تذكرة رفاية رقم ١٨٨ قسم القاهرة) جاء فيها بالخانة المعدة لدرجة الأخلاق هذه العبارة (جيدة جدا) محررة بالمداد الأحمر ، وقد لاحظت إدارة البوليس وجود كشط ظاهر تحت العبارة المذكورة وأن مداها يخالف المداد المحررة به تلك الشهادة ، فطلبت من إدارة السجلات العسكرية بوزارة الدفاع الوطنى الافادة عن حقيقة درجة الأخلاق التى أعطت له فأبلغت بأن درجة الأخلاق رديئة ، فأبلغ الأمر للنيابة المختصة ، التى تولى تحقيقه فاعترف المتهم كما اعترف بعد

ذلك فى كل أدوار محاكمته بأنه هو الذى أحدث ذلك التزوير فى شهادته العسكرية حيث كان مدونا بالخانة المذكورة المخصصة لدرجة الأخلاق ثلاثة خطوط حمراء . وهو يعلم أن هذه الخطوط تشير إلى رداءة الأخلاق . ولما كان يعلم أيضا أن تقديم الشهادة بمحالتها لاثبات مدة خدمته العسكرية الماضية تعوق قبول طلبه فى خدمة البوليس ، أجرى محو تلك الخطوط الحمراء الثلاث وأضاف وبخط يده - عبارة (جيدة جدا) . وحيث أن الثابت من كتاب إدارة الجيش المصري المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ المرفق أن ما يدرج بالشهادات العسكرية بشأن درجة الأخلاق هو فقط . قدوة حسنة . جيدة جدا . جيّدة - جيدة نوعا - جيدة أخيرا ، وفيما عدا ذلك ثلاث خطوط حمراء تشير إلى رداءة الأخلاق وذلك طبقا للقانون العسكري . وحيث انه إزاء ذلك التغيير الواقع بطريق الشطب والاضافة بخط نفس المتهم فى الخانة المعدة لبيان درجة الأخلاق ، رفعت النيابة العمومية دعواها ضد المتهم باعتباره مرتكبا لجريمة تزوير فى محرر رسمى واستعمال ذلك المحرر مع العلم بتزويره ، وقدمت القضية لحضرة قاضى الاحالة طالبة إحالتها على محكمة جنائيات مصر لمعاقبة المتهم طبقا لنص المواد المبينة بتقرير الاتهام ، فقرر حضرة بجلسته ١٩ ابريل سنة ١٩٤٥ إحالة القضية على المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، فقدمت القضية لمحكمة الدرجة الأولى التى قضت بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بادانة المتهم وحبسه ثلاث شهور مع الشغل ومبلغ ٥٠٠ قرش كفالة لا يقاوم التنفيذ

فاستثنف المتهم هذا الحكم . وحيث انه من المقرر قانونا أنه لا يكفي لتكوين جريمة التزوير وقوع تغيير للحقيقة في محرر باحدى الطرق التي قضى القانون عليها ، بل يجب أن يترتب على هذا التغيير ضرر سواء كان ذلك الضرر ماديا أو أدبيا ، حالا أو محتمل الوقوع وقت ارتكاب الجريمة فرديا أو اجتماعيا كما استقر القضاء على عقاب التزوير الذي يقع من الموظفين العموميين في المحررات الرسمية بغير حاجة إلى اثبات وقوع ضرر مادي ، إذ أن مجرد تغيير الحقيقة في هذه المحررات (الرسمية) يترتب عليه حتما حلول الضرر أو احتمال حلوله ذلك بأن العبث فيها من شأنه هدم الثقة بها وضياع قيمتها ، إلا أنه يشترط في ذلك كله أن يكون التزوير واقعا فعلا في أمور جوهرية ذات أهمية *Glauses ou mentions essentielles* أعدت هذه المحررات لاثباتها ، فليس كل كذب صالحا لأن يكون تزويرا معاقبا عليه . فكل تزوير يقع في غير هذه البيانات الجوهرية ولو من الموظف العمومي لا عقاب عليه لا نعدام أى ضرر محتمل . وحيث ان هذا القيد الأخير قد نصت عليه صراحة المادة ٢١٣ عقوبات التي قضت بعقاب كل موظف في مصلحة عمومية غير بقصد التزوير موضوع السندات في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير أقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها . . . إلخ . وحيث أن الذي يخلص من ذلك الا تزوير معاقب عليه إذا كان التغيير أو المحو أو الشطب واقعا في غير ما أعد له

المحرر وبقي هذا المحرر سليما محتفظا بكيانه القانوني ، مع كافة بياناته الجوهرية التي حتمها ونص عليها القانون ، وفي هذه الحالة لا ضرر ولا احتمال ضرر ولا مساس بأى صالح عام أو خاص . وحيث انه بالاطلاع على الشهادة العسكرية الخاصة بالمتهم يتبين أنها تذكر رفاة أو شهادة صادرة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤ من قومندان لواء قسم القاهرة أثبت فيها رقم المتهم باعتباره مجندا ورتبته واسمه والسلاح الذي كان يعمل فيه ودرجة أخلاقه — (وقد كان مدرجا في خانها ثلاث خطوط حمراء محامها المتهم وأثبت بدلها عبارة جيدة جدا) — وبلدته وأوصافه ، وبعد هذه البيانات أثبت فيها الآتي . تشهد وزارة الدفاع الوطني بأن رافعه خدم خدمة حقيقية بالجيش العامل مدة ٣٤٢ يوما و ٤ سنة ونقل للإجازة الحرة في ١/٢/١٩٤٤ . . . إلخ . وحيث ان الذي يستفاد من ذلك أن هذه التذكرة إنما حررت وسلمت للمتهم ليس لاثبات أوصافه أو أخلاقه أو صلاحيته لأية خدمة عامة أو خاصة ، بل حررت وأعدت وسلمت فعلا وقانونا لاثبات أن صاحبها قد خدم في الجيش العامل خدمة حقيقية المدة المبينة فيها ، وأن مدة خدمته العسكرية قد انتهت وأصبح حكمه كالأهالي كذا . وحيث أن ما أجراه المتهم من محو إثبات في تلك الخانة المخصصة لدرجة الأخلاق بشهادته العسكرية ، لا يكون في هذا المحرر جريمة تزوير معاقبا عليه قانونا إذ هذا الفعل الصادر منه لا يغير من صفة تلك الشهادة كتذكرة رفاة ولا يؤثر على

كيانها القانوني، إذ أنها لم تنشأ ولم تعد لذلك فإذا لم يكن اليوم أهلاً للقيام بأي خدمة ما فقد يستطيع فيما بعد لو شاء اكتساب ما كان ينقصه من صفات. وحيث أنه تبين من هذا أن الشهادة العسكرية المذكورة لم يكن الغرض من إعدادها اثبات أن المتهم جيد الأخلاق أو غير جيدها. وحيث أنه لجميع ما تقدم يكون ما أسند للمتهم غير معاقب عليه طبقاً لقانون العقوبات. ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه وفقاً لنص المادة ١٧٢ جنائيات.

« وحيث أنه ما دامت التذكرة التي تسلمها إدارة الجيش للعساكر بالرفق من الخدمة بها — كما يقول الحكم وكما هو الواقع — عنوان خاص لخانة مدة لاثبات درجة أخلاق صاحبها في مدة وجوده بالخدمة، بناء على لوائح وتعليمات صادرة من جهة الحكومة، فإن ما يدون محل هذه الخانة وموضوعها يكون بمقتضى القانون من البيانات التي أعدت التذكرة — بوصف كونها من الأوراق الرسمية لاثباتها، وإذن فتعتمد تغيير الحقيقة فيه بعد جنائية تزوير في ورقة رسمية. ومتى كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمتهم بالبراءة على أساس ما قاله من أن هذا البيان لم يمكن من البيانات الهامة الجوهرية في التذكرة يكون قد أخطأ.

« وحيث أنه لما كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة على النحو المتقدم ذكره تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجناية التزوير في ورقة رسمية وجناية استعمال الورقة الرسمية المزورة مع العلم بتزويرها، خلافاً لما ذهب

إليه الحكم الاستئنافي المطعون فيه، فإنه يتعين نقض هذا الحكم، ثم التمساء بتأييد الحكم اللاحق.

(طن النيابة ضد رشدي حسن صالح رقم ١٠٤ سنة ١٦ ق)

٤٠٧

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥

جريمة. إجراء بناء منزل بغير الحصول على رخصة من التنظيم. العقاب عليها بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠. عدم إصدار اللوائح والقرارات التي نص عليها فيه. لا يعطل أحكامه. مادام تنفيذها ممكناً بغير تلك اللوائح.

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ قد أصدر ونشر طبقاً للأوضاع التي رسمها الدستور. ولذا فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق. ولا يمكن أن يعطل هذه الأحكام عدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية التي نص على إصدارها مادام تنفيذها ممكناً بغير هذه اللوائح والقرارات. ولما كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم أجرى بناء منزله بغير الحصول على رخصة من التنظيم كما تقتضى به المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠، وكان القانون ذاته قد بين شروطاً أساسية واجبا مراعاتها في الأبنية التي تنطبق عليها أحكامه مما يستوجب سبق الحصول على الرخصة بعد أن تبين السلطة القائمة على أعمال التنظيم من الرسم الذي يقدم إليها من البناء المزمع إنشاؤه مطابقة لتلك

الشروط ، فان المحكمة الاستئنافية تكون
أخطأت إذ قضت ببراءة المتهم استنادا إلى
أن اللوائح والقرارات المشار إليها في القانون
لم تصدر بعد .

المحكمة

« حيث إن معنى الطعن هو أن الحكم إذ
قضى ببراءة المظنون ضده من تهمة إقامة
بناء منزله بدون رخصة من التنظيم قد بني
قضاه على أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠
يقضى بأن يكون طلب الرخصة مطابقا
للشروط والأوضاع المبينة في اللائحة التنفيذية
وهي لم تصدر بعد فوجب إيقاف نفاذ القانون
لحين صدورها . وتقول الطاعنة ان هذا
الذي ذهب إليه الحكم خطأ ، إذ أن عدم
إصدار اللائحة لا يصح أن يعطل أحكام قانون
واجب النفاذ .

« وحيث ان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠
قد أصدر ونشر طبقا للأوضاع التي رسمها
الدستور . ولذا فهو نافذ المفعول وأحكامه
واجبة التطبيق . ولا يمكن أن يعطل هذه
الأحكام عدم إصدار اللوائح أو القرارات
التنفيذية التي نص على إصدارها مادام تنفيذها
ممكنا بغير هذه اللوائح والقرارات . وبيّن
من مواد القانون أنها في مجموعها قد بينت الشروط
الأساسية الواجب مراعاتها . وقد بين القانون
ناتجا شروطا أساسية واجبا مراعاتها في
الأنية التي تنطبق أحكامه عليها مما يستوجب
سبق الحصول على الرخصة بعد أن تبين
السلطة المختصة على أعمال التنظيم من الرسم
الذي يقدم إليها عن البناء المزمع إنشاؤه
مطابقا للشروط .

« وحيث انه متى كان هذا مقورا ،
وكانت واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم
المطعون فيه هي أن المتهم أجرى بناء منزله
بغير الحصول على رخصة من التنظيم كما تقضي
به المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة
١٩٤٠ ، وكانت محكمة أول درجة قد عاقبت
من أجلها بغرامة مائة قرش والازالة . ولكن
المحكمة الاستئنافية برأته بناء على استئنافه
على أساس أن اللوائح والقرارات المشار إليها
في القانون لم تصدر بعد ، فانه يتعين نقض
حكمها ومعاقبة الطاعن بالغرامة المقررة بها
ابتدائيا . أما الازالة فغير جائز الحكم بها ،
لأن الدعوى لم ترفع إلا على أساس مخالفة
المتهم الحكم (المادة الأولى من القانون رقم
٥١ لسنة ١٩٤٠) وهذه المخالفة لا يجوز
الحكم فيها طبقا للمادة ١٨ من القانون
المذكور إلا بالغرامة فقط .

(طعن قناية ضد محمد ابراهيم السنوي رقم ١١٠
سنة ١٩٤٠ ق)

٤٠٨

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ضرب أقصى إلى الموت . عدم تمسك المتهم بأن
الإصابة التي أحدثها بالجنى عليه لا شأن لها في إحداث الوفاة .
لا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه مادامت قد أقامت
فضلاها على مقدمات تؤدي إلى ذلك .

المبدأ القانوني

إنه ما دام الطاعن لم يتمسك في دفاعه
أمام محكمة الموضوع بأن الإصابة التي أحدثها
بالجنى عليه لا شأن لها في إحداث الوفاة حتى
كانت المحكمة ترد عليه ، وما دام الحكم حين

سأله عن وفاة المجنى عليه باعتبارها نشأت عن الإصابة بناء على التقارير الطبية قد أقام النتيجة على مقدمات من شأنها في ذاتها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فان الحكم يكون قد جاء سليما من هذه الناحية .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن الحكم المطعون فيه ارتكن في اثبات رابطة السببية على الكشف الطبي وتقرير الصفة التشريحية مع أنهما ينسبان الوفاة صراحة إلى هبوط في القلب وأسباب أخرى خاصة بحالة المجنى عليه . وإذن يكون الحكم قد اعتمد في قضائه على أسباب خاطئة .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه ضرب بخيت عامر السيد عمدا بعضا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالكشف الطبي وتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكنه أفضى إلى موته . ومحكمة الجنايات دانت في هذه الواقعة وقالت في ذلك « انه حصل شجار بين بخيت عامر ونقر من أهله وبين جماعة عليان سببه أن خلف بخيت عامر أطلق الماء لرى أرضه فمنعه أحمد علام ونضاربا وما لبثت المشاجرة أن اتسعت دائرتها باشتراك أفراد من الفريقين فيها واعتداء كل منهم على الآخر وأصيب في هذا الشجار بخيت عامر السيد بضربة في رأسه أحدثها به المتهم عبد الكريم عليان (الطاعن) . وحيث ان بخيت عامر شهد قبل وفاته ان ابنه خلف ذهب ليطلق الماء فمنعه أحمد علام وتشاجر معه ثم تشاجروا جميعا سويا وضربه عبد الكريم عليان بعضا

في رأسه . وشهد خلف بخيت ورضوان بخيت بأن المتهم ضرب والدهما بخيت بعضا في رأسه . وبهذا أيضا شهد محمود علي عامر . وحيث انه ثبت من التقرير الطبي الذي توقع على المصاب في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أنه مصاب بكدم رضى بالعظم الجدارى الأيمن في مساحة ٢ X ٣ سم . وحيث انه في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ اصططحت العائلتان المتشاجرتان وتحرك بذلك محضر صلح وقع عليه المتهم والمجنى عليه وآخرون مما يدل على أن المتهم كان مشتركا في المشاجرة خلافا لما ادعاه بعد ذلك في التحقيقات من أنه وقت الحادث كان يشتغل بنجع تمام لدى أحد المقاولين وقد تبين أن المسافة بين مكان الحادث وبين الطريق المؤدى لنجع تمام نصف كيلو ومثل هذه المسافة لا تمنع المتهم من الذهاب إلى النجع بعد وقوع الحادث انصح انه يشتغل به . وحيث ان المصاب توفى يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ بمستشفى سوهاج وظهر من الصفة التشريحية وجود تقيح بأنسجة الرأس حول الجرح بمنطقة الجدارية اليسرى ونكروز سطحي بالعظم الجدارى الأيسر مقابل الجرح وتقيح بسجاي المخ وقد انتجت الوفاة عن تقيح الإصابة وما ضاعفها من نكروز العظم بالقبوة وتقيح سجاي المخ . « وحيث انه يبين مما تقدم أنه ثبت للمحكمة ثبوتا كافيا أن عبد الكريم عليان محمد في الزمان والمكان سألنى الذكر ضرب بخيت عامر السيد بعضا على رأسه فأحدث به جرحا نشأ عنه وفاته وعقابه ينطبق على المادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات .

« وحيث انه لا وجه لما يشير الطاعن في

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة الجنح المستأنفة ومن بين أعضائها القاضي محمود عبد الغنى ، في حين أنه لم يكن ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى ، ولذا فإن الحكم يكون باطلا .

« وحيث انه لما كان الثابت بمحضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن القاضي محمود عبد الغنى كان ضمن الهيئة التي نطقت بالحكم ولم يكن ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى ، وكان لا يوجد للقاضي محمد عزت الذي سمع المرافعة ولم يحضر النطق بالحكم توقيع عليه ، مما مفاده صحة ما تمسك به الطاعن في طعنه ، ولما كان الواجب أن يكون صدور الحكم من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .
(طعن محمد رفاعى الموارى ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدنى رقم ١٢١ سنة ١٦ ق)

٤١٠

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥

منهم بالقتل . تمسك في جميع مراحل الدعوى بأن آخر هو القتال وبأن لديه شهودا على ذلك وطلبه التحقيق . دفاع منهم . وجوب تحقيقه . لا تصح مطالبته وحده بإقامة الدليل على صحته بإعلان شهود . هم لا يكفون في تصرف حقيقة الدفاع . الحكم مقدما بعدم صحته استنادا إلى أدلة الإثبات في الدعوى . غير مدبد . يجب سماع الأدلة قبل الحكم عليها .

(١٠)

طعنه فهو لم يتمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن الاصابة التي أحدثها : لمجنى عليه لا شأن لها بالوفاة حتى كانت المحكمة ترد عليه ، والحكم المطعون فيه حين سائله عن وفاة المجنى عليه باعتبارها نشأت عن الاصابة بناء على التقارير الطبية قد أقام النتيجة على مقدمات من شأنها في ذاتها أن تؤدي إلى مارتب عليها خلافا لما جاء في الطعن

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن عبد الكريم عليان محمد ضد النيابة وأخرى عن نفسها وبصفتها مدعية بحق مدنى رقم ١١٥ سنة ١٦ ق)

٤٠٩

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥

حكم . وجوب صدوره من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة .

المبدأ القانونى

إنه لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن القاضي محمود عبد الغنى كان ضمن الهيئة التي نطقت بالحكم ولم يكن ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى ، وكان لا يوجد للقاضي محمد عزت الذي سمع المرافعة ولم يحضر النطق بالحكم توقيع عليه مما مفاده أنه لم يشترك في إصداره . وكان الواجب أن يكون صدور الحكم من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

المبدأ القانوني

إنه لما كان الدفاع الذي تقدم به المحامي إلى المحكمة بأن آخرين غير الطاعن هما اللذان قتلوا المجنى عليه دفاعا مهما يترتب عليه لو صح عدم إدانة الطاعن فقد كان الواجب على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه وتحقق دفاعه . فهو دفاع جدى تمسك به فى جميع مراحل الدعوى ودعمه بذكر أسماء الشهود ولم يكن فى وسعه أن يتبين مداه مقدما حتى كان يصح مطالبته وحده بإقامة الدليل على صحته بإعلان الشهود الذين ساهم بالحضور أمام المحكمة . فان هؤلاء الشهود لا يكونون بطبيعة الحال فى تعرف حقيقة الدفاع الذى يتسع بالبداهة فيتناول عدة نواح من شهود ومتهمين وغير ذلك . أما الحكم مقدما بعدم صحة الدفاع استنادا إلى أدلة الإثبات التى عرضت على المحكمة فغير سديد . إذ لا يجوز الحكم على الأدلة المقدمة من الطاعن تأييدا لدفاعه بأنها غير صادقة قبل سماعها وتمحيصها فان سماعها قد يكون له فى رأى المحكمة من الأثر ما يغير وجهة نظرها فى الأدلة التى سبق أن سمعتها .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الطاعن دفع أمام النيابة وأمام قاضى الاحالة بأن السيد محمد الشرقاوى وشجاته ابراهيم هما القاتلان للمجنى عليه دون غيرها واستدل على ذلك بشهود ذكر اسماءهم ، ولكن النيابة وقاضى الاحالة لم يعنيا

بتحقيق هذا الدفاع ، فكرر طلبه أمام محكمة الجنايات ولكنها هى الأخرى لم تجبه اليه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة وعلى الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى المحكمة بالدفاع المشار اليه بوجه الطعن . وقد عرضت المحكمة فى حكمها لهذا الدفاع بقولها « ان المتهم الطاعن بدأ دفاعه فى تحقيق النيابة بانكار التهمة المنسوبة إليه وادعى أنه كان بحقله يحش برسيا حتى وقت الغروب وان دابته هربت منه نحو العزبة فجرى فى أثرها واستشهد شهودا على ذلك - ثم استشهد بعد ذلك شهودا من ذويه وأصدقائه يشهدوا بأنهم حضروا عقب الحادثة لمكانها فوجدوا المجنى عليه فاقد النطق وأنه لم يتكلم » ثم جاء يوم فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤٥ أى بعد الحادث بما يقرب من ثلاثة شهور وقدم عريضة لموكيل نيابة المنصورة يقول فيها ان السيد محمد الشرقاوى هو الذى قتل المجنى عليه لأسباب سيذكرها وأن لديه شهودا يشهدون بما يؤيد دعواه وطلب منه أن يكون التحقيق بحضوره وفى مكان البلد - وفى ٢٣ يولييه سنة ١٩٤٥ حضر المتهم أمام قاضى الاحالة وادعى أن مرتكب الحادثة هو السيد الشرقاوى وشجانه ابراهيم ولما أن سئل عن تفصيل الواقعة قال (كنت قاعد فى العزبة وفات على شجانه ومعدى التزعة أمام عبد المعبود هلال معى والسيد الشرقاوى فات من قبلى العذبة وفات أمام اسماعيل عبد الرحمن وبعد كده وهم جايين بعد الحادثة وأخذوا هدومهم منعاصمة ولبسوا غيرها) ثم ذكر أنه علم من محمد

عبد المنعم السنباطي بأن عبده عبد السميع ومحمد عبد السميع وعبد السيد العطار وأول المتهمين وقت اقترافهم للحادثة . وطلب وكيل المتهم في ختام مرافعته أن تتولى المحكمة تحقيق أقوال المتهم التي تقدم ببيانها الاحتمال أن يكون صادقا فيها وأن مرتكب الحادثة قد يكون من ذكرهم . ثم ردت عليه بأنها ترى أن لا محل لاجابة هذا الطلب بعد أن ظهر لها بالأدلة القاطعة التي تستريح اليها وتطمئن للاخذ بها وخلاصتها أن الواقعة حصلت نهارا وأن المجنى عليه تحقق من المتهم وقت إطلاق النار عليه وقد أخبر من حضر اليه بذلك وجاء التقرير الطبي مؤيدا لأقواله من حيث تصوير الحادثة — كما أن شهودا عدة ثبت وجودهم بمكان الحادث وقت وقوعه قد شاهدوا الجناية وقت ارتكابها ولم يجرح المتهم شهادتهم بمطعن جدي كما قام الدليل على توافر الضغينة بين المتهم والمجنى عليه حيث أقر المتهم بأنه طلب لعمل انذار وثبت هروبه عدة شهور — كما ثبت من الاطلاع على جناية قتل عيد محمد مكى ابن عمه المتهم أن أقارب القتل اتهموا العمدة بالتجريض ومن ثم لا يكون هناك محل لمجاعة الدفاع فيما يطلبه وترى المحكمة من سلسلة الحلقات التي تقدم بها المتهم في التحقيق أن كل ما ينبغي هو كسب الوقت وخلق الريبة والشكوك للافادة منها ولو كان جادا فيما يزعمه لما اقتصررت إجابته بالجلسة على مجرد الانكار دون ذكر لتفصيلات التي تقدم بها أمام قاضي الاحطة . كما أن الدفاع أعلن شهود النفي

الذين استشهد بهم المتهم يوم التحقيق الأول وبعد أن سمعت المحكمة شهادة أولهم تنازل عن سماع الباقيين ولم يعن باعلان أحد ممن استشهدهم المتهم في أقواله الأخيرة »

« وحيث انه لما كان الدفاع الذي تقدم به المحامي هو دفاع مهم يترتب عليه لو صح عدم إدانة الطاعن ، فقد كان الواجب على المحكمة أن تجيب الطاعن إلى طلبه وتحقق دفاعه : فانه دفاع جدي تمسك به في جميع مراحل الدعوى ودعاه بذكر أسماء الشهود ولم يكن في وسعه أن يتبين مداه مقدما حتى كان يصح مطالبته وحده باقامة الدليل على صحته باعلان الشهود الذين سماهم بالحضور أمام المحكمة ، فان هؤلاء الشهود لا يكفون بطبيعة الحال في تعرف حقيقة الدفاع الذي يتسع بالبداهة فيتناول عدة نواح من شهود ومتهمين وغير ذلك . أما الحكم مقدما بعدم صحة الدفاع استنادا إلى أدلة الاثبات التي عرضت على المحكمة فغير سديد إذ لا يجوز الحكم على الأدلة المقدمة من الطاعن تأييدا لدفاعه بأنها غير صادقة قبل سماعها وتمحيصها فان سماعها قد يكون له في رأى المحكمة من الأثر ما يغير وجهة نظرها في الأدلة التي سبق أن سمعتها .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في الوجه الآخر من وجهي الطعن .

(طعن أبووردة ابراهيم على ضد النيابة وأخرى مدعية بالحق المدني رقم ١٢٣ سنة ١٩ ق)

قضاء محكمة النقض والإبرار المدنية^(١)

٤١١

١١ يناير سنة ١٩٤٥

- ١ — السبب . عدم ذكر في العقد
- ٢ — تقدير الوقائع والادلة
- ٣ — قسمة

المبادئ القانونية

١ — يجب لصحة الالتزام وفق نص المادة ٩٤ مدني أن يكون مبنيًا على سبب مشروع . فان لم يكن السبب المذكور في العقد وادعى المدين أن التزامه لا سبب له أو أن سببه غير مشروع فان عبء الإثبات يقع عليه .

٢ — البحث من جديد في وقائع الدعوى وأدلتها من سلطة محكمة الموضوع وحدها ولا شأن لمحكمة النقض به .

٣ — إن المادة ٤٥١ مدني تين كيفية إجراء القسمة التي من شأنها إنهاء حالة الشبوع أما الاتفاق على إعطاء الورثة جزءًا من التركة فوق نصيبه الشرعي فلا دخل له في كيفية القسمة

المحكم

« من حيث ان الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في القانون وجاء قاصرا في تسبيبه ، ذلك : - أولا - بأن عقد الاتفاق الحاصل في ٢٧ من أغسطس سنة

١٩٣٥ قد تم بينه وبين اخوته المطعون ضدهم على أساس أن يأخذ فوق حصته الميزانية في التركة الـ ٨ ط و ١١ ف موضوع النزاع في مقابل ابراء ذمة أخيه المطعون ضده الأول من حساب مدة الوصاية وقد حررت مخالصة في هذا الشأن في ١١ من يولييه سنة ١٩٣٥ تمهيدا لتوقيعها عند تحرير عقد الاتفاق المذكور الذي وضع في صورة اتفاق على تعيين مقدار نصيب كل من الورثة في التركة والمادة ٤٥١ من القانون المدني صريحة في أنه يجوز للشركاء مباشرة القسمة بالطريقة التي يرضونها . فاتفق الشركاء على تعيين النصيب أمر في حدود سلطتهم متى قرروه أصبح ملزما لهم ، فهو يكون التزاما بأيلولة النصيب المبين فيه للطاعن ، وقد أصبح بمقتضاه دائما للمطعون ضدهم فيجب عليهم العمل على نفاذ ذلك الالتزام ، وكل عمل يصدر منهم اضرارا بالدائن يصبح باطلا بناء على المادة ٥٣ من القانون المدني . وقد أوضح الطاعن ذلك للمحكمة ، ولكن الحكم المطعون فيه قد تقصر في بحث ضمان الملتزم وفي جواز ابطال الوقف الضار بالدائن كما استند إلى قاعدة غير صحيحة هي أن مجرد أسبقية الوقف على التصرف الصادر للدائن يعتبر مانعا من الطعن عليه بالبطلان . - ثانيا - بأن المحكمة فيما يتعلق بالطلب الاحتياطي وهو طلب التعويض قد خلطت بين السبب والباعث مع

(١) استنبت قواعد هذه الاحكام حضرة صاحب العزة محمد نجيب أحمد بك الهامي العام لدى محكمة النقض والابرار .

الورقة المؤرخة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣٥ بالنسبة إلى الأحد عشر فدانا وبعض القدان التي نص في الورقة المذكورة على إعطاء الطاعن إياها فوق حصته في التركة فقال الطاعن أن تلك الورقة حررت في مقابل ما ظهر في ذمة المطعون ضدهم من حق له أثناء أن كان قاصرا يشرف عليه أخوه الأكبر المطعون ضده الأول ثم قال إن اتفاق الشركاء على تعيين الأنصبة وفقا للمادة ٤٥١ من القانون المدني يجعله دائما للمطعون ضدهم ، وقال المطعون ضدهم ان الالتزام ليس له من سبب وأن تلك الورقة إنما حررت لكيف أدى الطاعن الذي كان يهددهم بالقتل والمحكمة الابتدائية لما تبين أن ورقة ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣٥ لا تربطها بورقة المحاسبة المؤرخة في ١٥ من يولية سنة ١٩٣٥ أية رابطة وأنها خلت من ذكر سبب الالتزام أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم أن سبب الالتزام هو دفع أدى الطاعن وأباحث للطاعن نفي ذلك وأن يثبت أن سبب الالتزام هو المحاسبة على ما كان له من حقوق قبل المطعون ضدهم أثناء أن كان قاصرا تحت وصاية المطعون ضده الأول كما رخصت للمطعون ضدهم نفي ذلك . وبعد أن تم التحقيق استخلصت منه المحكمة أن المدعى كان يشاغب أمه وأخوته لكي ينزلوا له عن حصة من أملاكهم تسوى بينه وبين أخيه المطعون ضده الأول في مقدار الملك وقالت أنه ثابت من تقرير الخبير المعين من

أن الباعث لا تأثير له في وجود العقد ، على تحديد الأنصبة في الشركات المدنية يحمل في نفسه سببه القانوني وهو التهديد للخروج من الشيوخ . والاتفاق على تحديد الأنصبة في التركة أمر متروك للورثة الذين لهم أن يضعوا دستور القسمة على خلاف أية قاعدة من قواعد الأحوال الشخصية ، ومثل هذا الاتفاق نافذ بحكم القانون أيا كان الباعث عليه . - ثالثا - بأنه مع التسليم جدلا بأن الباعث على التصرف له دخل في كيان العقد فإن ارادة المتعاقدين إنما انعقدت لحسم منازعات كانت متوقعة بسبب تصرف المطعون ضدهم في أموال الطاعن مدة الوصاية عليه - ولذا نص في العقد على أن الورثة تحاسبوا على إيراد التركة وغلثها لغاية تاريخه وأخذ كل فريق نصيبه بالكامل . على أن هذا الباعث ما كان يجوز يدور عليه البحث لأن عقد تحديد الأنصبة ملزم بذاته للشركاء ولما كانت أسباب الحكم قد انصبت على الباعث وهو غير منتج فإنه يكون باطلا لخلوه من الأسباب ولوقوعه على غير أساس من القانون . - رابعا - بأنه مع التسليم بأن الاتفاق على إعطاء الطاعن ٨ ط و ١١ ف فوق نصيبه في التركة لم يكن صلحا ولم يكن له مقابل فإن العقد يصح أن يعتبر هبة موصوفة بصفة عقد آخر أو هبة غير مباشرة وقد تركت المحكمة البحث في ذلك مع أن الطاعن قد نبها الى هذا الغرض .

« ومن حيث ان النزاع في الدعوى قد انحصر في بيان سبب الالتزام الوارد في

المجلس الحسبي أن الطاعن أقروا أمام الخبير في ٢٦ من يولية سنة ١٩٣٤ بعد أن بلغ سن الرشد بأنه تسلم كل حقوقه من أخيه ولم يصبح له قبله شيء وأنه واضح من ورقة المحاسبة المؤرخة في ١٥ من يولية سنة ١٩٣٥ أنها عن حساب تال للاقرار الصادر أمام الخبير وأن المحاسبة بمقتضاها كانت شاملة وقد حررها الطاعن وهو راشد عن حساب لا علاقة له بالمدة التي كلف فيها قاصرا وقد تبقي له ٦٠٠ م و ٣٨ ج تسلمها من أخيه في ١٥ من يولية سنة ١٩٣٥ بتلك الورقة . وقالت انه مع هذه الظروف لا يكون هناك من سبب لزول المطعون ضدهم للطاعن عن ٨ ط و ١١ ف من ملكهم بورقة القسمة وأن الأمر في ذلك لا يعدو أن يكون وعدا بهبة لم يحرر عقدها النهائي وفقا للاحكام القانونية فهي باطلة والحكم الاستثنائي المطعون فيه قال أن ورقة المحاسبة المؤرخة في ١٥ من يولية سنة ١٩٣٥ فضلا عن أنها سابقة لورقة من ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣٥ لا يمكن ربط سبب تحريرها بسبب تحرير الورقة الثانية للأسباب التي ذكرتها المحكمة الابتدائية والتي تقرها محكمة الاستئناف . ثم أضاف إلى ما تقدم أن قول الطاعن في مذكرته الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية أن عقد ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣٥ هو عقد قسمة بين الورثة لتحديد أنصبتهم بحسب اتفاقهم فيه تناقض مع دفاعه السابق من أن الأحد عشر فدانا وكسرا هي مقابل لما ضاع عليه من حق . والمقدار المذكور لا يمكن اعتباره مرتبطا بقسمة أعيان التركة بين الورثة على

أساس توزيع الأنصبة بالزيادة والنقصان بحسب الجودة والصقع وغير ذلك من العوامل التي تراعى عادة عند القسمة لأنه تبين من الاطلاع على ورقة ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣٥ أن الأحد عشر فدانا وكسرا التي اختص بها الطاعن لم يلحظ فيها تقسيم التركة بين الورثة . ثم قال الحكم المطعون فيه « أنه واضح من عدم ذكر سبب الالتزام في العقد ومن سقوط حجة المستأنف فيما ادعاه من سبب ومما أثبتته التحقيق الذي كلف به المستأنف عليهم واضح من ذلك كله ما يدل على أن هذا الالتزام لا سبب له أو أنه تبرع تنقصه الرسمية فهو على الحالين باطل .

« ومن حيث انه وفقا للمادة ٩٤ من القانون المدني يجب لصحة الالتزام أن يكون مبنيا على سبب مشروع فإن لم يكن السبب مذكورا في العقد وادعى المدعي أن التزامه لا سبب له أو أن سببه غير مشروع فإن عبء الاثبات يقع عليه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقا صحيحا فيما قضى به ، فقد استخلصت المحكمة من الأدلة والوقائع التي ذكرتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أنه لا صلة بين الورقة المؤرخة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣٥ وبين ما ادعاه الطاعن من وجود حقوق له سابقة عليها ولما كانت الورقة خالية من بيان السبب فقد أحالة الدعوى إلى التحقيق مكلفة المطعون ضدهم الذين ادعوا أن لا سبب مشروع للالتزام الوارد بتلك الورقة لإثبات مدعاهم ثم قضت

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
(طعن رئيس تادرس غريبال أفندي وحضر عنه الاستاذ مرقس فهمى بك ومحمد حسي ضد ناصيف تادرس غريبال أفندي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ فليب بشارة نائباً عن الاستاذ وميب دوس بك رقم ١٢٥ سنة ١٥ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد زكى حلى باشا وكيل المحكمة وعضوية أصحاب العزة محمد كامل مرسى بك ونجيب مرقس بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحفنى الجزائلى بك مستشارين وحضور نصيف زكى بك رئيس النيابة بالاستئناف)

٤١٢

١١ يناير سنة ١٩٤٥

- ١ — معاد المسافة . إضافية
- ٢ — تقديم صورتين من الحكم المطعون فيه .
- ٣ — صاحب حق الانتفاع .
- ٤ — أسباب النقص التى لم ترد بالتقرير

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ١٧ من قانون المرافعات التى جاءت فى بيان القواعد العامة نصت على أنه إذا كان الميعاد معينا فى القانون فيزاد عليه ميعاد مسافة بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره إليه وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن النص يسرى على ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليها فى المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض .

٢ — إن المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض نصت على أنه يجب على الطاعن أن يودع بقلم كتاب محكمة النقض صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه . وليس فى نص المادة المذكورة ما يوجب

بإعلان الالتزام لعدم وجود سبب له لما تبينته من التحقيق والأدلة التى ذكرتها .
« ومن حيث ان مجادلة الطاعن فى هذا الخصوص لا تقبل منه لأنها ترمى إلى البحث من جديد فى وقائع الدعوى وأدلتها وهذا من سلطة محكمة الموضوع وحدها ولا شأن لمحكمة النقض به .

« ومن حيث انه لا محل لما يستند اليه الطاعن من أن الاتفاق على تحديد الانصباء وفقا للمادة ١٠١ من القانون المدنى يحمل فى ذاته سببه القانونى ، لأن المادة المذكورة إنما تبين كيفية اجراء القسمة التى من شأنها إنهاء حالة الشيوع . إنما الاتفاق على اعطاء أحد الورثة جزءا من التركة فوق نصيبه الشرعى فلا دخل له فى كيفية القسمة .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وكانت مديونية المطعون ضدهم للطاعن منتفية وكان الالتزام من غير سبب مشروع فإنه لا يكون ثمة محل لما ينهاه الطاعن على المحكمة من أنها قصرت فى بحث ضمان الملتزم . وجواز أبطال الوقف الضار بالدائنين .

« ومن حيث انه لا محل أيضا لما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه اعتبر الالتزام هبة باطلة ولم يبحث فيما إذا كان يصح اعتباره هبة موصوفة بصفة عقد آخر أو هبة غير مباشرة ذلك بأنه متى كان الحكم قد قرر براءة ذمة المطعون ضدهم من أى حق للطاعن فلا يكون هناك محل للبحث فى افتراض الهبة غير المباشرة ، واعتبار الحكم عطاء المطعون ضدهم هبة تنقصها الرسمية معناه أنه لم يجدها مستورة بأى عقد آخر ظاهر .

تقديم صورة ثانية من حكم محكمة الدرجة الأولى إلى أن تقديم صورة ثانية ليس بإجراء جوهري يترتب على عدم القيام به بطلان الإجراءات .

٢ — لصاحب حق الانتفاع أن يرفع دعاوى اليد .

٤ — لا يجوز التمسك بسبب من أسباب النقص غير التي فصلت في التقرير .

المحكمة

« من حيث ان المطعون ضده دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص . ليه في المادة ١٤ من قانون انشاء محكمة النقض والابرار إذ أن الحكم المطعون فيه أعلن إلى الطاعن في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ فطعن فيه بطريق النقض في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ الساعة ١٢ ظهراً أي في اليوم الحادي والثلاثين ولا محل لإضافة ميعاد مسافة على الثلاثين يوماً لأن المادة ١٤ المتقدم ذكرها لم تنص على إعطاء ميعاد المسافة ولو أن القانون أراد ذلك لنص عليها كما نص في المادة ١٩ من القانون المذكور .

« وحيث ان الطاعن أجاب على هذا الدفع بأن له الحق في زيادة يوم ميعاد مسافة بين محل اقامته بناحية السفاية بمحافظة دمياط وقلم كتاب محكمة النقض الذي يجب رفع النقض فيه طبقاً للمادة ١٧ من قانون المرافعات التي جاء حكمها عاماً .

« وحيث ان المادة ١٧ من قانون المرافعات التي جاءت في باب القواعد العامة

نصت على أنه اذا كان الميعاد معيناً في القانون فیزاد عليه ميعاد مسافة بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن هذا النص يسرى على ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة ١٤ من قانون انشاء محكمة النقض وقد سبق أن عرضت لجميع ما أثاره الطاعن ولا ترى مبرراً للعدول عن رأيها .

« وحيث ان المطعون ضده دفع أيضاً ببطلان إجراءات الطعن لأن الطاعن لم يقدم صورتين رسميتين من الحكم الابتدائي كما نص على ذلك القانون .

« وحيث ان المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض نصت على أنه يجب على الطاعن أن يودع بقلم كتاب محكمة النقض صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه .

« وحيث ان الطاعن قدم صورتين من الحكم المطعون فيه الذي جاء مؤيداً للحكم الصادر من محكمة أول درجة وصورة واحدة من هذا الحكم وليس في نص المادة ١٨ المتقدم ذكرها ما يوجب تقديم صورة ثانية من حكم محكمة الدرجة الأولى على أن تقديم صورة ثانية ليس بإجراء جوهري يترتب على عدم القيام به بطلان الإجراءات ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين رفضه .

« وحيث انه يخلص مما تقدم أن الطعن حاز شكله القانوني .

« وحيث ان محصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر أن حق المطعون ضده هو محل

أن يكون وضع اليد حائزاً للشرائط القانونية المؤدية إلى اكتساب الملكية — فلم تأخذ المحكمة بوجهة نظره وقضت بأن لصاحب الانتفاع أن يرفع دعاوى اليد ويبين من هذا أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بما أثاره في وجه الطعن من أن المطعون ضده كان واضعاً يده بصفتة مستأجراً الأتيان الميري خفية ولم يقدم ما يدل من ناحية أخرى على أنه تمسك أمامها بهذا الدفاع ومن ثم فلا يقبل منه طرح هذا النزاع أمام محكمة النقض لأول مرة.

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه ولا محل للتعرض لسببي الطعن الآخرين اللذين وردا في مذكرة الطاعن لأنه طبقاً للمادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض لا يجوز التمسك بسبب من أسباب النقض غير التي فصلت في التقرير .

(طعن عبد الحميد عبد الحميد زاهر أفندي وحضر عنه الاستاذ فهمي سعد نائباً عن الاستاذ كامل يوسف صالح ضد علي علي الفشاوي وحضر عنه الاستاذ محمد رحى رقم ٣ سنة ١٤٤٠ ق « بالهيئة السابقة »)

٤١٣

١١ يناير سنة ١٩٤٥

الشفعة . وعدم إبداء الاستعداد لدفع الثمن المبين و العقد في إعلان الدعوى .

المبدأ القانوني

إن القانون لا يشترط لصحة العرض أن يكون بالثمن المسمى في العقد لاحتمال أن يكون ثمناً غير حقيقي فليس من العدالة أن يرتبط الشفيع به وكل ما يطلب منه أن

انتفاع قابل للحماية القانون برفع دعوى منع التعرض لأن الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أن حق المطعون ضده ليس بحق انتفاع بالمعنى القانوني بل هو حق إيجار أطيان الميري خفية أي نوع من أنواع الاغتصاب . ذلك هو كل سبب الطعن الذي ورد في التقرير ولكن الطاعن أضاف إليه في مذكرته سببين آخرين أحدهما أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد الإثبات في قضائه بإعادة المصروف لأصله دون أن يذكر دليلاً على هدمه ، والآخر أن المحكمة أخطأت في القانون بعدم أجابته إلى طلبه الانتقال للاطلاع على دفتر الأحوال ودون أن تبين أسباب رفضها لهذا الطلب .

« وحيث أنه ظاهر من الحكم المطعون فيه أنه استبان من شهادة الشهود أن الأرض المتنازع عليها مملوكة لمصلحة الأملاك وأن أحمد أنور كان واضعاً يده عليها ومنتهفاً بها فباع حق انتفاعه إلى المطعون ضده وقد أجرت له مصلحة الأملاك هذه الأرض ضمن أطيان أخرى فجاء الطاعن ووضع يده عليها بالقوة بدعوى أنه اشتراها ضمن ٣٠ س و ٢٠ ط و ٧٤ ف من ثمن ولا هملته كحيل .

« وحيث أنه يؤخذ مما أثبتته الحكم أن المطعون ضده واضع يده على الأطيان المتنازع عليها باعتباره صاحب حق انتفاع وكان نزاع الطاعن أمام المحكمة مقصوراً على أن صاحب هذا الحق ليس له أن يرفع دعوى منع تعرض لحماية وضع يده لأن وضع اليد باعتباره منتفعلاً لا يمكن أن يؤدي به إلى اكتساب الملك وشرط دعوى منع التعرض

يعرض الثمن الذي يعرف أنه الثمن الحقيقي حسبما وصل إلى علمه فاذا نازعه المشتري في مقداره قضت المحكمة بالشفعة بالثمن الذي يثبت أنه الثمن الحقيقي .

وبما أن القانون لم يشترط أن يكون عرض الثمن على المشتري عرضا حقيقيا يتبعه إيداعه ولم يجعل للشفيع حق التسليم المبيع إذا أودع الثمن على ذمة المشتري فالشفيع والحالة هذه لا يضار بإبداء استعداده لأخذ المبيع بثمنه الحقيقي الذي تقضى به المحكمة لأن هذا الأمر لا يكلفه شيئا أكثر مما يطلب والمشتري من جهة أخرى لا يستفيد من إبداء هذا الاستعداد لأن الرجوع في نهاية الأمر إلى كلمة القضاء الملزمة للطرفين ولهذا لا يكون للمشتري والحالة هذه أية مصلحة في الدفع بخلو صحيفة الدعوى من إبداء الاستعداد لدفع الثمن الذي بالعقد .

المكرر

« حيث أن الطاعتين تنعيان على الحكم المطعون فيه أنه خالف ما جاء بالمادة ١٤ من قانون الشفعة بقضائه برفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة لخلو إعلانها من إبداء الاستعداد لدفع الثمن المسمى بالعقد إذا ثبتت صحته .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بنى رفضه الدفع المذكور على أنه وإن كان إعلان الشفعة جاء خلوا من اظهار طالبي الشفعة استعدادهما لأخذ العقار المبيع بثمنه الحقيقي إلا أن هذا الاستعداد فرض ضمنا وليس

في حاجة إلى إعلان صريح وأن المحكمة المشروعة للاعلان من جانب الشفيع هي اظهار تمسكه بحقه في الأخذ بالشفعة قبل المشتري أما الثمن فإنه وإن كان موضوع نزاع فأمر تحقيقه مو كول إلى القضاء .

« وحيث أن القانون لا يشترط لصحة العرض أن يكون بالثمن المسمى في العقد لاحتمال أن يكون ثمننا غير حقيقي فليس من العدل أن يرتبط الشفيع به وكل ما يطلب منه أن يعرض الثمن الذي يعرف أنه الثمن الحقيقي حسبما وصل إلى علمه فاذا نازعه المشتري في مقداره قضت المحكمة بالشفعة بالثمن الذي يتبين أنه الثمن الحقيقي .

« وحيث أنه لما كان القانون لم يشترط أن يكون عرض الثمن على المشتري عرضا حقيقيا يتبعه إيداعه ولم يجعل للشفيع حق تسليم المبيع إذا أودع الثمن على ذمة المشتري فالشفيع والحالة هذه لا يضار بإبداء استعداده لأخذ المبيع بثمنه الحقيقي الذي تقضى به المحكمة لأن هذا الأمر لا يكلفه شيئا أكثر مما يطلب والمشتري من جهة أخرى لا يستفيد من إبداء هذا الاستعداد لأن المرجع في نهاية الأمر إلى كلمة القضاء الملزمة للطرفين .

« وحيث أنه متى كان الأمر كذلك فلا تكون للطاعتين أية مصلحة فيما دفعتا به ويكون الحكم المطعون فيه برفضه دفعهما قد أصاب وجه الحق ويتعين رفض هذا الطعن موضوعا .

(طعن السيدة رزقه غازي وأخرى وحضر عنهما الاستاذ فهمي سعد ضد إبراهيم محمد إبراهيم حجاج وآخرين وحضر عن الاول والثاني الاستاذ كرم عبد الهادي رقم ٧١ سنة ١٤ ق « بالمينة السابقة »)

المحكم.

« من حيث ان المطعون ضده الأول طلب عدم قبول الطعن بالنسبة اليه واستند في ذلك إلى أنه لا صحة بينه وبين الطاعنين لأن الدعوى رفعت منه على وزارة الأوقاف وهي التي أدخلتهما في الخصومة وقد صدر الحكم له على الوزارة التي رضيت به ونفذته ولم تطعن فيه .

« ومن حيث انه لما كانت الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون ضده الأول لم توجه إلا إلى الوزارة وقد قضى فيها استقلالاً عليها، فانه لا يكون بين المطعون ضده الأول وبين الطاعنين أية علاقة قانونية تسمح لهما بتوجيه طعنهما اليه لأنهما لم يكونا خصمين في دعواه، ولما كانت الوزارة قد رضيت بالحكم ونفذته ولم تطعن فيه فيتعين عدم قبول الطعن المرفوع من الطاعنين بالنسبة إلى المطعون ضده الأول .

« ومن حيث ان وزارة الأوقاف (المطعون ضدها الثانية) دفعت في مذكرتها بعدم قبول الطعن شكلاً لتوجيهه اليها بغير تحديد لصفقتها مع أنها كانت مختصة في جميع مراحل الدعوى بصفقتها ناظرة على وقفي الأحمدى والمنسدر وبما أن لها — غير صفقتها العامة — صفات أخرى هي صفات النظر على الأوقاف المتعددة التي تديرها فانه لم يكن يصح الخلط بين صفقتها العامة وصفقتها كناظرة على هذا الوقف أو ذلك .

« ومن حيث انه لا محل لما تثيره وزارة الأوقاف من ذلك لأنه وان كان الطعن قد رفع عليها من غير بيان لصفقتها إلا أن عبارته

٤١٤

١٨ يناير سنة ١٩٤٥

- ١ — مناط الطعن بالنقض من الضامن المدعى عليه .
- ٢ — دعوى إثبات الحالة . «حجة الدليل المستفاد منها على الضامن .

المبادئ القانونية

- ١ - إذا رفعت دعوى من مدع ضد مدعى عليه فأدخل المدعى عليه ضمناً له في الدعوى وقضى في الدعوى بإلزام المدعى وبإلزام الضمان بما حكم به على المدعى عليه فإذا طعن الضمان في هذا الحكم بالنقض . فان طعنهم لا يكون مقبولا ضد المدعى إذ ليس ثمة علاقة قانونية تسمح لهم بتوجيه الطعن ضد المدعى لأنه لم يكن خصماً في دعواهم وقد حكم له استقلالاً ، وإذا كان المدعى عليه في الدعوى قد رضى بالحكم ونفذه ولم يطعن فيه فلا يكون طعن الضمان ضد المدعى مقبولا .
- ٢ - إذا كانت المسئولية هي مسئولية ضمان . فان للدائن بها أن يرفع دعوى الضمان بصفة أصلية بعد انتهاء النزاع بينه وبين المدعى الأصلي . ولهذا فان مدعى الضمان لا يحاسب أمام المدعى عليه في الضمان إلا إذا قصر هو (مدعى الضمان) في الدفاع عن نفسه في الدعوى الأصلية . ويترتب على هذا . أن لا عبرة بتدخل المدعى عليه في الضمان في دعوى إثبات الحالة وإنما العبرة بالاعتراضات التي توجه إلى الدليل المستمد منها .

تم عليها . ذلك أن أسباب الطعن تشير إلى موضوع النزاع وإجارة الطاعنين وإجارة المطعون ضده الأول وقد كانت الوزارة طرفاً فيها بصفتها ناظرة على وقفي الأحمدي والمندثر وقد صرح الطاعنان بهذه الصفة في مذكرتهما الشارحة لأسباب الطعن . ولذا يتعين رفض الدفع .

« ومن حيث أن الطعن قد حاز شكله القانوني بالنسبة إلى وزارة الأوقاف

« ومن حيث أن الطاعنين يبنيان طعنهما على أن الحكم المطعون فيه معيب في تسببه بالنسبة إلى ما قضي به من تعويض عليهما ، ذلك أنهما قد دفعا أمام محكمة الاستئناف بأنهما لم يختصما في دعوى إثبات الحالة رقم ٦٩٤ سنة ١٩٣٨ ملوى فلا يصح أن يحتج عليهما بتقرير الخبير المعين فيها ، كما دفعا بأن المستأجر الجديد (المطعون ضده الأول) كان في استطاعته أن يبذر البرسيم تحت عيدان الذرة القائمة ولكنه امتنع فهو المقصر في الانتفاع وعليه أن يتحمل وحده نتيجة تقصيره ، وكذلك دفعا بأن المطعون ضده الأول لو كان وجد في بقاء عيدان الذرة مانعاً له من الذراعة لبادر إلى إزالتها تلك الزراعة ولكنه لم يفعل كل ذلك أبداه الطاعنان فلم تفحص المحكمة ولم ترد عليه .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بما دفع به لطاعنان من عدم اختصاصهما في دعوى إثبات المحكمة وما يستتبعه ذلك من عدم جواز الاحتجاج عليهما بتقرير الخبير المعين فيها فقد جاء في الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه رداً على ذلك ما يأتي :

« بما أن المدعى عليهما الثاني والثالث (الطاعنين) قررا أن تقرير الخبير لم يكن في مواجهتهما ولكن لاسبيل لندب غيرها (أي غير الخبيرين المعينين في دعوى إثبات الحالة) لأن المعالم قد زالت الآن فضلاً عن أنهما كانا ممثلين في الدعوى بوزارة الأوقاف . ولما كانت مسؤولية الطاعنين قبل وزارة الأوقاف هي مسؤولية ضمان فقد كان للوزارة أن لا ترفع عليهما دعوى الضمان إلا بصفة أصلية بعد انتهاء النزاع بينها وبين المستأجر الجديد وعندئذ فإنها ما كانت تحاسب أمام الطاعنين إلا إذا كانت قد قصرت في الدفاع عن نفسها في الدعوى ، وإذن فلا عبرة بتدخل الطاعنين في دعوى إثبات الحالة وإنما العبرة بالاعتراضات التي توجه إلى الدليل المستمد منها . ولهذا فإن ما قاله الحكم المطعون فيه في هذا الصدد يكون فيه الرد الكافي على ما أثار الطاعنان .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بما دفع به من أن المستأجر الجديد كان في استطاعته أن يبذر البرسيم تحت عيدان الذرة وإذا هو لم يفعل فإنه يكون هو الذي قصر في الانتفاع وعليه وحده أن يتحمل نتيجة تقصيره ما دفع به من ذلك مردوداً فإن التعويض الذي حكم به على الطاعنين إنما قدر على أساس الضرر الذي لحق بزراعة القطن وحدها كما بين مما قالته المحكمة الابتدائية من أن أساس المسؤولية أنه « لو أخليت الأرض وحرثت وتركت مشمسة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ لزيادة قيمة القطن بنسبة ثلاث جنيهات للفدان على أقل تقدير » وقد أيدتها محكمة الاستئناف في ذلك قائلة « إن تقرير الخبير

مقامه اكتفاء بثبوت تأخيرهما بمقتضى نص العقد المبرم بينها وبينهما .

« ومن حيث انه يبين مما تقدم أن لاصحة لما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه من أن المحكمة لم تمحص دفاعهما ولم ترد عليه ويكون الطعن إذن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا بالنسبة إلى وزارة الأوقاف .

(طعن جميل عبد العليم عبد المالك الريدى أفندى وآخر وحضر عنهما الاستاذ فهمى سعد نائبا عن الاستاذ ابراهيم رياض ضد عبد العليم بك سميان وأخرى وحضر عن الاول الاستاذ محمد صادق العوايسى بك وحضر عن الاخرى الاستاذ احمد زكى رقم ٤٦ سنة ١٤ ق ٥ بالهيئة السابقة)

٤١٥

١٨ يناير سنة ١٩٤٥

وصح اليد المدة الطويلة والقصيرة

المبدأ القانونى

إذا استشهد مدعى الملكية فى إثبات ملكيته البائع إليه وملكته هو إلى شهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة . واستخلصت منها . ان البائع الى مدعى الملكية كان هو صاحب اليد الظاهرة على قطعة الأرض المتنازع عليها وأنه كان يعنى بملكته لها ويمارس حقوقه فيها بخفارتها والمحافظة عليها إلى أن باعها إلى مدعى الملكية الذى وضع يده عليها من تاريخ شرائه إياها ثلآن . ولم يقدم منازعوه دليلا كتابيا أو شفويا على أنهم أو مورثهم من قبلهم قد حازوا العين موضوع النزاع أو اتخذوا أى إجراء يدل على تمسكهم بالملكية . وانتهت المحكمة إلى أن البائع

المنتدب فى القضية رقم ٦٩٤ سنة ١٩٣٨ ملوى دل على أن التأخير فى التسليم ومما يترتب عليه من تأخير اعداد الأرض لزراعة القطن ينقص من محصول القطن قنطارا ونصف عما ينتجه إذا أعدت الأرض فى الوقت المناسب وقد وافقه الخبير المعين فى القضية رقم ٦٣٥ سنة ١٩٣٩ ملوى لكنه قدر فوق محصول القطن بنحو قنطارين . . . » وقد أوضح الحكم المطعون فيه بما فيه الكفاية أن المستأجر القديم شغل الأرض بزراعته إلى أوائل يناير مما يترتب عليه الضرر بزراعة القطن .

« ومن حيث انه فيما يتعلق بما دفع به الطاعنان من عدم اذارهما بإزالة الزراعة القائمة فقد رد عليه الحكم ردا كافيا إذ قال ان جميل أفندى عبد العليم عمر الريدى التزم فى البند الثانى عشر من عقد الايجار المنعقد بينه وبين الوزارة بأن يسلم لها الأطنان المؤجرة فى نهاية شهر أكتوبر سنة ١٩٣٨ خالية من الزرع وذلك بلا حاجة إلى تنبيه أو اذار وإلا كان لها الحق فى الرجوع عليه بتعويض الضرر الذى يحيق بها من جراء تأخيره فى التسليم وقد كلفه يوسف أفندى عبد الملك عمر الريدى التضامن فى الوفاء بهذا الالتزام وغيره مما ورد فى عقد الايجار . وأن تأخير الوزارة فى تسليم الأطنان المؤجرة لسمهان بك راجع لتأخير جميل أفندى فى تسليمها لها فعلية وعلى كفيله يوسف أفندى أن يعوضها عما قضى به عليها لسمهان بك وذلك دون ما حاجة بها لإثبات تأخيرهما عن القيام بالتزامهما فى الموعد المحدد له لتكليفهما بالوفاء بانذار أو ما يقوم

إلى المنازع في الملكية هو المالك الظاهر وقد استطال وضع يده عليها بدون منازعة مدة تزيد عن الخمس عشرة سنة وأنه باعها المدعى عليه المنازع في الملكية هو الذى وضع يده عليها هو ومن تلقوا الملكية عند سبب صحيح وبحسن نية مدة تزيد على خمس سنوات متواليات وكان وضع يدهم باعتبارهم ملاكاً ظاهرين ومستمرأ وهادئاً ولم ينازعهم فيه أحد . إذا قررت المحكمة ذلك . فإنه فيه الكفاية للدلالة على أن المحكمة فصلت في الدعوى على ضوء ما يشترطه القانون لا تنساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة والمدة القصير وللدلالة على توافر تلك الشروط لديها في شأن ملكية المنازع في الملكية والبائع إليه من قبل .

المحكمة

« حيث أن النيابة العمومية دفعت في الجلسة ببطلان الطعن لخلو التقرير من البيان الكافي عن الحكم المطعون فيه .

« وحيث أنه بالرجوع إلى تقرير الطعن بين أن الطاعنين قد ذكروا فيه المحكمة التي أصدرت الحكم ورقم الدعوى الصادر فيها وتاريخ إعلان الحكم المذكور إليهم بناء على طلب المطعوز نفسه الأول وفي هذا الذى ذكره الطاعنون في تقرير طعنهم البيان الكافي اليهم يد عن كل تجهيل بالنسبة إلى الحكم المطعون فيه وعليه يكون هذا الدفع مرفوضاً .

« وحيث أن باقى إجراءات الطعن قد

استوفيت قانوناً فيكون مقبولاً شكلاً .
« وحيث أن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه (أولاً) أنه أخطأ فيما قرره من توافر وضع اليد المكسب للملكية بالمدة القصيرة لأنه لم يستدل من جميع أوراق الدعوى على أن البائع إلى المطعون ضده الأول كان واضعاً يده على العين المتنازع عليها المدة القانونية بصفة مستمرة هادئة ظاهرة وبحسن نية (ثانياً) أنه أغفل الكلام في مستنديين جديدين قدما لأول مرة لمحكمة الاستئناف وهما (١) شهادة مستخرجة من نيابة الوائلي تثبت وجود شكوي من السيدة عزيزة والدتهم ضد المطعون ضده الأول خاصة بنزاع على عقار (٢) اعلام شرعي صادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ بثبوت وفاة والد الطاعنين في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٢ قبل وجود العقد الصادر من أحمد أحمد على للمطعون ضده الأول بأربع سنوات (ثالثاً) أنه استند إلى واقعة لا وجود لها في أوراق الدعوى وهي أن المطعون ضده الأول كان يخفر الأرض بخفير معين من قبله .

« وحيث أنه عن السبب الأول فإن الحكم الابتدائي الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه يقول أن المطعون ضده الأول قد استشهد في إثبات ملكية البائع اليه وملكيته هو إلى شهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة زهم ابراهيم محمد حنفى الشاهد على العقد الصادر من أحمد أحمد على و ابراهيم هوده وهو الخفير الذى كان مكلفاً من قبل أحمد أحمد على بحراسة الأرض وحسن صيام وهو السمسار الذى تمت على يده الصفقة

وقدم هذا الأخيرة أثناء التحقيق شهادة رسمية تدل على أن أحمد أحمد على لم يكن شخصا وهما كما كان يزعم الطاعنون وأنه توفي في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ وهو في الخامسة والستين من عمره ثم يقول الحكم الابتدائي بعد ذلك « ويستخلص من شهادة هؤلاء الشهود أن أحمد أحمد على كان معلم عربات وفي سعة من العيش وكان هو صاحب اليد الظاهرة على قطعة الأرض المتنازع عليها وأنه كان يعنى بملكيتها لها ويمارس حقوقه فيها بحضورتها والمحافظة عليها إلى أن باعها لحسن حلى الذى وضع يده عليها من تاريخ شرائه في سنة ١٩٢٢ للآن ولم ينازع الاثنان أحد في وضع يدهما أما المدعون فلم يقدموا أى دليل سواء كان كتابيا أو شفويا يدل على أنهم أو أن والديهم من قبلهم قد حازوا هذه القطعة أو دخلوها من تاريخ وضع يد أحمد أحمد على عليها ولم ينازعوه في وضع يده ولم يتخذوا معه أى إجراء يدل على تمسكهم بالملكية وهذا الجحود من جانبهم يدل دلالة قاطعة على أن الملكية قد انتقلت حقيقة لأحمد أحمد على لذلك سكت والدهم ووالدتهم من بعده عن المطالبة بها بل أغفلوها مدة تسعة وعشرين عاما ومكنوا حسن حلى والمشتريين منه من حياتهما وإقامة مبانيهم عليها ». ثم انتهى الحكم الابتدائي إلى قوله « وحيث أنه يستخلص مما تقدم أن أحمد أحمد على كان هو المالك الظاهر للقطعة المتنازع عليها وقد استطال وضع يده عليها بدون منازعة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأنه

باعها للمدعى عليه الذى وضع يده عليها هو ومن تلقوا الملكية عنه بسبب صحيح وبحسن نية مدة تزيد على خمس سنوات متواليات وكان وضع يدهم باع بارهم ملاكا ظاهرا ومستمرًا وهادئا ولم ينازعهم فيه أحد ولذا تكون الملكية قد ثبتت لهم وتكون دعوى المدعين على غير أساس ومتعينة الرفض ».

« وحيث أن هذا الذى ذكره الحكم الابتدائي يكفى للدلالة على أن المحكمة فصلت في الدعوى على ضوء ما يشترطه القانون لاكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة والمدة القصيرة وللدلالة على توافر تلك الشروط فيها في شأن ملكية المطعون ضده والبائع اليه من قبل ».

« وحيث أنه عن السبب الثاني فإن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على تمسك الطاعنين بالشهادة المستخرجة من إنيابة الوائلى وباعلام ثبت وفاة والدهم لأن هذه الشهادة لا تفيد أكثر من أنه في سنة ١٩٣٨ كانت توجد شكوى مقدمة من والده الطاعنين ضد المطعون ضده الأول في مادة نزاع على عقار وانها حفظت إداريا وقد قضت المحكمة بأن البائع للمطعون ضده كان مالكا للأرض عندما باعها اليه في سنة ١٩٢٦ وقد اكتسب هو أيضا الملكية بوضع يده بحسن نية بناء على سبب صحيح مدة خمس سنوات من ديسمبر سنة ١٩٢٦ فتكون شكوى مورثة الطاعنين في سنة ١٩٣٨ قد قدمت بعد أن اكتسب المطعون ضده والبائع اليه قبله ملكية الأرض المتنازع عليها وبالتالي تكون المحكمة على حسن

في غض النظر عن تلك الشكوى ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأعلام الشرعى المثبت وفاة والد الطاعنين في سبتمبر سنة ١٩٢٢ فإن المحكمة لم تقل ان هذا الوالد شخصيا لم ينازع أحمد أحمد علي والمطعون ضده المشتري منه بعد تاريخ هذه الوفاة وكل ما قالته ان والد الطاعنين ووالدتهم وهم من بعدها لم ينازعوا المطعون ضده والبائع اليه حتى استتبت لها الملكية وهذا ما أقامت عليه الدليل في أسباب حكمها .

« وحيث انه عن السبب الثالث فإنه وان كان الحكم المطعون فيه قد ذكر أن الخفير الذي كان يحرس الأرض أقامه المطعون ضده الا أن هذا من قبيل الخطأ المادى الذى لا يؤثر في سلامة الحكم المطعون فيه الذى أخذ بأسباب الحكم الابتدائى الثابت فيها أن هذا الخفير كان مكلفا بالحراسة من قبل أحمد أحمد علي البائع إلى المطعون ضده ، على أنه من جهة أخرى فليس للطاعنين أية مصلحة في الاستناد إلى هذا الخطأ المادى مادامت المحكمة قد قضت باعتبار البائع للمطعون ضده مالكا قبل صدور البيع منه فلم يكن المطعون ضده والحالة هذه بحاجة إلى التملك بوضع اليد المبني على سبب صحيح .

« وحيث انه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طن أحمد حمدى افندى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسين فهمى ضد حسن حلى افندى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ حسن الجداوى وعن الخامس الاستاذ ادوار قصيرى بك ولم يحضر أحد عن الباقي رقم ٤٨ سنة ١٤ ق . وحضور محمد عبد الكريم رئيس النيابة بالاستئناف بدلا من نصيف زكى بك)

٤١٦

١٨ يناير سنة ١٩٤٥

دعوى وضع اليد .

المبدأ القانونى

دعوى منع التعرض يجب أن تقوم على الحيازة المادية المعتبرة قانونا وهى المبنية على نية التملك ومن واجب المحكمة بيان توافر هذه النية لتكون اليد جدرة بالحماية .

المحكمة

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه تمسك في الدعوى بأن المطعون ضده واضع يده على الأرض موضوع النزاع باعتباره مستأجرا كما يدل عليه الوصولات التى تفيد قيامه بدفع الأجرة واعتراف وكيله وما شهدت به الشهود وبذلك يكون وضع يده غير حائز لجميع الشرائط القانونية التى يجب توافرها في وضع اليد الذى يخول صاحبه رفع دعوى منع التعرض ومنها أن يكون واضعا يده بصفته مالكا ولا شك أن قيام المطعون ضده بدفع الأجرة ينفي هذا الشرط . وعلى الرغم من أن ما أثاره الطاعن في هذا الشأن متعلق بدعوى منع التعرض وكان يجب على المحكمة أن تبدي رأيها فيه فقد رأت أن لا تتعرض له بمقولة أنها تترك الفصل فيه لمحكمة الملكية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن المطعون ضده قائم بدفع إيجار الخفية عن الأرض المتنازع عليها لغاية سنة ١٩٤٣

٤١٧

١٨ يناير سنة ١٩٤٥

١ — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . والشرط الفاسخ الصريح .

٢ — التنازل الضمني عن الشرط الصريح الفاسخ .

المبادئ القانونية

١ — إن شرط اعتبار الفسخ واقعا بمجرد حصول المخالفة لأي شرط من شروط عقد الإيجار دون تنبيه رسمي أو تكليف بالوفاء هو شرط فاسخ صريح يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في الفسخ ولا تبقى له في اعتبار الفسخ حاصلا فعلا إلا التحقق من حصول المخالفة التي يترتب عليها . ولا يؤثر في مدلول هذا الشرط وأثره القانوني جعل التمسك به من حق المؤجر وحده لأنه في الواقع موضوع لمصلحته دون المستأجر .

٢ — إن التنازل الضمني عن الحق لا يثبت بطريق الاستنتاج إلا من أفعال لا يشك في أنه يقصد بها التنازل عنه لا تعارض بين التمسك بحق الفسخ والمطالبة بالأجرة التي يترتب الفسخ على التأخر في دفعها إذا تأخر المستأجر عن دفع الأجرة المحكوم بها عليه حكما نهائيا وهي الأجرة المذكورة في عقد الإيجار فلا يجب نزاع بخصوص الزيادة منها أو أحقيته في مصاريف إصلاح أو غيرها ليحول دون اختصاص قضاة الأمور المستعجلة بطرده عملا بالشرط الصريح الفاسخ .

قال « إن إيجار الخفية لا يكون سببا لحرمان المستأنف (المطعون ضده) من ملكه متى تبينت محكمة الملكية أن أحوالا اضطرارية هي التي اقتضت دفعه هذا الإيجار كما قرر المستأنف » . وقال بعد ذلك « إن دعوى اليد أساسها الحيازة المادية بشروطها القانونية فتكون دعوى المستأنف على أساس قانوني سليم لتوافر شروطها » .

« وحيث أنه يبين من هذا أن المحكمة لم تفصل فيما إذا كان وضع يد المطعون ضده بصفته مالكاً أو مستأجراً بل تركت الفصل في ذلك لمحكمة الملكية وكان يجب عليها ليكون حكمها مطابقاً للقانون أن تبين توافر جميع شرائط القانونية التي قالت هي بوجود توافرها في وضع اليد وأهمها أن يكون بنية التملك وعلى الخصوص إذا ما قام نزاع جدي بشأن هذا الشرط لأن وضع يد الخائن كان باعتباره مستأجراً فكان يتعين على المحكمة أن تقول فيه كلمتها لا أن تتركه لمحكمة الملكية لأن الحكم في دعوى منع التعرض يجب أن يقوم على الحيازة المادية المعتبرة قانوناً وهي المبينة على نية التملك ومن واجب المحكمة بيان توافر هذه النية لتكون اليد جديرة بالحماية .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه بغير حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى .

(طعن مجلس بلدي المنصورة وحضر عنه الاستاذ فهد الحليم الجندي ضد الخواجه سليم صعب بصفته وحضر عنه الاستاذ فهمي سعد رقم ٤٩ سنة ١٤٠٤ ق د بالهيئة السابقة)

إذا ألغت المحكمة الابتدائية حكم قاضي الأمور المستعجلة القاضي بعدم الاختصاص وقضت في موضوع الدعوى . فلا يصح الطعن في الحكم القاضي في الموضوع بمقولة أنه فوت على الطاعن درجة من درجات التقاضي . إذ أن هذا السبب لا يتحدى به أمام محكمة النقض عملاً بأحكام المادة ١٠ من قانون إنشائها لأنه لا علاقة له بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة الاختصاص ذاتها وإنما هو متعلق بما نقض به المحكمة في موضوع الدعوى بناء على طلبات الخصوم فيها .

المحكم

« حيث أن الطاعن يبنى طعنه على أسباب ثلاثة : —

الأول — أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باختصاص قاضي الأمور المستعجلة على الشرط الفاسخ الوارد بالبند العاشر من عقد الإيجار مع أن عبارة هذا الشرط ليست صريحة في اعتبار الفسخ واقعا بقوة القانون لأنه فوق اشتماله على أن الخيار للمؤجر في التمسك بالفسخ وعدم التمسك به فإن العبرة في تفهم حقيقة الشرط الفاسخ بما قصد إليه المتعاقدان دون تقييد بالقاظ معينة وظاهر بجلاء أن نية المطعون ضده قد انصرفت عن التمسك بالفسخ بدليل رفعه الدعوى رقم ١٣٧١ سنة ١٩٤٣ عابدين مطالبين بالأجرة وبدليل مطالبة الطاعن بدفع ما استجد من الأجرة دون طلب الإخلاء في خطابه المسوَّجَر المؤرخ في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ .

« وحيث أنه وإن كان عقد الإيجار لم يقدم لهذه المحكمة إلا أن الطرفين متفقان على أن البند العاشر منه يقول « إذا خالف المستأجر أي شرط من شروط هذا العقد فللمؤجر اعتبار العقد مفسوخا بمجرد حصول هذه المخالفة بدون احتياج إلى تنبيه رسمي أو تكليف بالوفاء وللمالك الحق في استلام العين المؤجرة بحكم يصدر من قاضي الأمور المستعجلة » والحكم المطعون فيه قال إن هذا الشرط صريح في أن الطرفين قصدا وقوع الفسخ بمجرد وقوع مخالفة لأي شرط من شروط العقد ومن بينها الشرط الخاص بدفع الأجرة في مواعييدها وأن تعليق حصول الفسخ على إرادة المؤجر وحدها لا يؤثر في صحة الشرط المذكور . وهذا القول من المحكمة سديد لأن شرط اعتبار الفسخ واقعا بمجرد حصول المخالفة لأي شرط من شروط عقد الإيجار دون تنبيه رسمي أو تكليف بالوفاء هو شرط فاسخ صريح يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ولا يبقى له في اعتبار الفسخ حاصلا إلا التحقق من حصول المخالفة التي يترتب عليها . ولا يؤثر في مدلول هذا الشرط وأثره القانوني جعل التمسك به من حق المؤجر وحده لأنه في الواقع موضوع لمصلحته دون المستأجر . أما قول الطاعن إن نية المطعون ضده قد انصرفت عن الفسخ باقتضاره على طلب الأجرة في الدعوى رقم ١٣٧١ سنة ١٩٤٣ عابدين التي رفعها وفي خطابه المسوَّجَر المحرر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ فهو قول مردود لأن التنازل الضمني عن الحق لا يثبت بطريق الاستنتاج

النقض مادام الطاعن لم يقدم ما يفيد طرحه أمام محكمة الموضوع .
السبب الثالث - أن المحكمة لم تقتصر في حكمها على القضاء بالغاء الحكم القاضي بعدم الاختصاص بل قضت في موضوع الدعوى فقوتت بذلك على الطاعن درجة من درجتي التقاضي .

« وحيث أن هذا السبب لا محل للتحدي به أمام محكمة النقض عملاً بأحكام المادة ١٠ من قانون انشائها لأنه لا علاقة له بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة الاختصاص ذاتها وإنما هو متعلق بما تقضى به المحكمة في موضوع الدعوى بناء على طلبات الخصوم فيها .
« وحيث أنه لذلك كله يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن يوسف عبد الملك وحضر عنه الاستاذ فهمي سعد نائبا عن الاستاذ عزيز مشرقى ضد نجيب منصور أفندي وحضر عنه الاستاذ اسطفان باسيلي رقم ٥٢ سنة ١٤ ق « بالمبة السابقة »)

٤١٨

١٨ يناير سنة ١٩٤٥

الشفعة . معنى العلم . إثباته بالقرائن . رقابة النقض .
المبدأ القانوني

إن العلم المسقط لحق الشفعة في معنى المادة ١٩ من قانون الشفعة هو العلم بأركان البيع التي أوجبت المادة ١٩ من القانون المذكور بيانها للشفيع عند تكليفه رسمياً من جانب البائع أو المشتري بإبداء رغبته أي العلم التفصيلي بالبيع وبالثن وبالشروط

إلا من أفعال لا يشك في أنه قصد بها التنازل عنه وليس فيما يستند إليه الطاعن دلالة على ذلك لأنه لا تعارض بين التمسك بحق الفسخ والمطالبة بالأجرة التي يترتب الفسخ على التأخر في دفعها .

السبب الثاني — محصله أن هناك نزاعاً موضوعياً يجعل القضاء المستعجل غير مختص بنظر الدعوى طبقاً للمادة ٢٨/٢ من قانون المرافعات وكان هذا النزاع موضع نظر محكمة عابدين في القضية رقم ١٣٧١ سنة ١٩٤٣ إذ أنه ثبت من حكمها وجود نزاع جدي في تقدير الأجرة وحكم بوقف الدعوى بالنسبة إلى الزيادة المتنازع عليها إلى أن يفصل في أمرها من محكمة الموضوع المختصة ثم أن هناك نزاعاً موضوعياً آخر على قيمة اصلاحات الجراج ظاهراً في القضية رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٤٣ مستعجل مصر إذ قد ثبت من تقرير الخبير الذي انتدب فيها أن الجراج يحتاج إلى اصلاحات وتعديلات قدر لها الخبير ٦٠ جنيه وفوض الرأي فيمن يلتزم بها للمحكمة تبعاً لتفسيرها العقد .

« وحيث أن هذا السبب مردود لأن الطاعن تأخر فعلاً في دفع الأجرة المحكوم بها عليه نهائياً وهي الأجرة المذكورة في عقد الايجار دون الزيادة المتنازع عليها والتي حكم بوقف الدعوى بالنسبة إليها كما تأخر في دفع ما استجد بعدها حتى صار ما في ذمته لغاية آخر فبراير سنة ١٩٤٤ باقراره مبلغ ١٠٤ ج وهذا التأخير كاف لتحقيق شرط الفسخ واختصاص قاضي الأمور المستعجلة كما قال الحكم المطعون فيه . أما ما يقوله الطاعن عن الاصلاحات فلا محل لاثارته أمام محكمة

الأساسية للبيع ذلك العلم الذي يمكن صاحب الحق في الشفعة من تقدير رغبته فيها أو عنها . اذا كانت القرائن التي استندت اليها المحكمة لاستخلاص العلم . ليست من القرائن القانونية التي يكون لها مدلول خاص لا يقبل خلافه . وكانت تلك القرائن لا تكفي لإثبات العلم الكافي الذي يتطلبه القانون فيكون الحكم قاصر في بيان الأسباب التي أقيم عليها متعين النقض

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل في أن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعن بمقوله أن حقه في الشفعة سقط بعدم اظهار رغبته في استعاله في مدى خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع ولكنها لم تستخلص هذا العلم من واقعة معينة يمكن تقرير وقت حصولها حتى تبدىء منه مدة السقوط بل قالت أنها ترجع علمه بالبيع حين حصوله أو بعده بقليل بناء على قرائن أوردتها وليس من شأنها أن تؤدي إلى القطع بعلم الطاعن بمجرد حصول البيع فضلا عن علمه به العلم التفصيلي الذي يستلزمه القانون ثم أنها أغفلت دفاع الطاعن ولم تتحدث عن مطاعنه على تلك القرائن مما يجعل حكمها معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسبيب .

« وحيث ان العلم المسقط لحق الشفعة في معنى المادة ١٩ من قانون الشفعة هو العلم بأركان عقد البيع التي أوجبت المادة ٢١ من القانون المذكور بيانها للشفيع عند تكليفه رسميا من جانب البائع أو المشتري بإبداء

رغبته أي العلم التفصيلي بالمبيع وبالتمن والشروط الأساسية للبيع إذلك العلم الذي يمكن صاحب الحق في الشفعة من تقرير رغبته فيها أو عنها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعن على أساس أنه لم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في مدى ١٥ يوما من علمه بالبيع بمقوله أن عقد البيع الابتدائي حصل في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ وهو لم يظهر رغبته إلا في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٢ وأن البائعين الأربعة ومنهم المطعون ضدهما الثانية والثالثة من ذوي قرابة الطاعن وأن البائعين الآخرين يقيمون معه في بلدة واحدة ولأن البيع اقترن بتخلي البائعين عن حيازة العين المبيعة إلى المشتريين بدليل نص العقد وصدور حكم من محكمة فوه في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٣ في النزاع الذي قام بين البائعين والمشتري بخصوص الحيازة وأنه ليس من المعقول والحالة هذه أن يكون الطاعن جاهلا للبيع في حين حصوله أو بعده بقليل . ولما كانت تلك القرائن التي استندت اليها المحكمة ليست من القرائن القانونية التي يكون لها مدلول خاص لا يقبل خلافه وهي بذاتها لا تكفي لإثبات العلم الكافي الذي يتطلبه القانون فيكون حكمها قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها متعينا نقضه .

(طعن سليم يوسف سعد أفندي وحضرته الاستاذ عبد الحميد السنوسي ضد الدكتور أحمد خليل عبد الخالق بك وآخرين ولم يحضر عنهم أحد رقم ٨٠ سنة ١٤٠٤ بالهيئة السابقة .)

الذي قالت به ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بوجود حق ارتفاق للأرض المشفوعة على الأرض التي يشفع بها المطعون ضده الأول على ما تبينه من تقرير الخبير والخريطة الملحقة به إذ قال . « وحيث أنه تبين لهذه المحكمة من الاطلاع على تقرير الخبير والخريطة المرفقة به في القضية المضمومة رقم ٣٤٢ سنة ١٩٤١ كلى طنطا أن المستأنف (المطعون ضده الأول) وهو المشتري جار للأرض المشفوعة من الجهة البحرية وأن للأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرضه وهي الصرف من جملة نقط في المصرف الذي يمر في أرضه . . . » .

« وحيث أنه بالرجوع إلى تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٣٤٢ سنة ١٩٤١ كلى طنطا يبين أنه حين تحدث عن المصرف المخصوص الذي يمر في أرض المطعون ضده الأول والمصارف الفرعية التي تصب مياهها فيه قال : « ثالثا — الأرض المشفوعة فيها (هي في الدعوى الحالية التي يشفع بها المطعون ضده الأول) يخرقها مصرف خصوصي من الغرب إلى الشرق ويمر في أرض المدعين (أي المشتريين في الدعوى المذكورة) من الجهة البحرية كما يمر في أرض الموائع شعبان شرق اطيان المدعين وهذا المصرف يصب في المصرف العمومي وتوجد أيضا مصارف فرعية خصوصية بالأرض المشفوعة فيها وأرض المدعين من الجهة البحرية وأرض الموائع شعبان وأرض المدعى عليه الثاني

٤١٩

٢٥ يناير سنة ١٩٤٥

نصود .

المبدأ القانوني

إذا استند الحكم إلى واقعة وهمية أسس عليها قضاؤه في الدعوى . يكون معيبا .

المحكم

« حيث أن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين قاض بينهما وهما يجاوران الأطيان المشفوع فيها من جهتين والمطعون ضده الأول الذي يجاورها من جهة واحدة فضل المطعون ضده المذكور على أساس أن أرضه محملة بحق ارتفاق لمصلحة الأرض المشفوع فيها وأن بقاء الصفة في يده يخلص أرضه من هذا الارتفاق مستندا في ذلك إلى تقرير خبير وخريطة قدما في الدعوى رقم ٣٤٢ سنة ١٩٤١ كلى طنطا المضمومة ، والحال أنه ليس في هذين المستنديين ما يدل على وجود هذا الحق ، وكل ما جاء فيهما أن هناك أخايد أو مصارف فرعية محفورة في الأرض المشفوعة متجهة إلى مصرف خصوصي يمر بأرض المطعون ضده الأول ولم يقل الخبيراتها وليدة حق ارتفاق بل ذكر أن الصرف منها إلى المصرف المخصوص كان من باب التسامح بين الجيران فكان يجب على المحكمة أن لا تكتفي بما جاء في التقرير والخريطة بل كان متعيينا عليها أن تبين العناصر القانونية لقيام حق الارتفاق

به فيكون معييا في تسبيبه ويتعين نقضه .
(طعن إبراهيم أفندي دسوقي على الهمودي وآخر
وحضر عنهما الاستاذ عبد المولى خيال ثانياً عن الاستاذ
عبد الفتاح السيد بك ضد الحاج محمد حسب النبي خفاجه
وأخر وحضر عن الاول محمد أبو العيّن إبراهيم رقم ٤١
سنة ١٤ ق)

٤٢٠

٢٥ يناير سنة ١٩٤٥

- ١ — القبول المانع من الطعن
- ٢ — الموانع من الحصول على كتابة .

المبادئ القانونية

١ — إن الرضاء الذي يفيد قبول الحكم
يجب أن يكون صادرا عن حرية لا عن
التزام كما إذا كان الحكم واجب النفاذ . بعد
أن تأيد من محكمة الاستئناف إذ أى
اعتراض على تنفيذه لا يجدى . ويكفى
للدلالة على عدم الرضاء بالحكم تمسك
المستأنف فى جلسة التحقيق الأولى بعدم قبوله
للحكم القاضى بالإحالة على التحقيق . ولا
لزوم لتكرار الاحتجاج على التحقيق فى
الجلسات التالية .

٢ — إن المادة ١١٥ من القانون المدنى
لم تعين المانع وبالتالي لم تضع له قيودا ما بل
جاء نصها عاما مطلقا كما هو ظاهر من صيغته
التي تقول : فالأخصام الذين لم يكن لهم مانع
منعهم من الاستحصال على كتابة مثبتة الخ .
ما يدل على أن الشارع ترك تقدير المانع
لقاضى الموضوع بحسب ما يتبينه من ظروف
المعاملة وأحوالها فقد تكون صلة مانعة فى
حالة وغير مانعة فى غيرها وعلى ذلك فتقدير

اللوثة باللون الأصفر تصب فى المصرف
الخصوصى الذى يصب فى المصرف العمومى
وجميع المصارف الفرعية مبينة بالرسم باللون
الأحمر . ثم قال أيضا : « خامسا —
المصرف الخصوصى الواقع فى الأرض المشفوعة
فيها ويصب فى المصرف العمومى فقد أنشأه
محمود بك العرابى الذى اختص بهذا القدر من
الأطيان وامتد هذا المصرف فى أرض شقيقته
استيته وهى الجزء البحرى من أرض المدعين
ومار فى أرض شقيقته فأدلة من طريق التسامح
لصلة القرابة والدليل على ذلك أنه لم ينص
فى عقود ملكية المدعين بحق الارتفاق
هذا . . . »

« وحيث أنه يبين من هذا الذى ورد فى
تقرير الخبير أن ليس لأصحاب الأطيان المجاورة
للمصرف الخصوصى الممتد من الغرب إلى
الشرق حق ارتفاق على هذا المصرف لأن
محمود بك العرابى الذى أنشأه لم يمكن جيرانه
من صرف مياه أطيانهم فيه إلا على سبيل
التسامح ويستتبع هذا حتما أن المصارف
الفرعية الواقعة فى الأرض المشفوعة لا تصرف
فى ذلك المصرف الخصوصى إلا على سبيل
التسامح أيضا . وعلى ذلك يكون استناد
الحكم المطعون فيه إلى تقرير الخبير والخريطة
الملحقة به فى القول بأن أرض المطعون ضده
الأول محملة بحق ارتفاق بالمصرف لمصلحة
الأطيان المشفوعة غير سديد ، إذ ليس فيهما
ما يؤدى بأية حال إلى هذه النتيجة التي
استخلصها منهما

« وحيث أن الحكم المطعون فيه جاء
خلوا من أسباب أخرى يقام عليها مما قضى

الممانع بجميع ظروفه التي تشمل القرابة أو النسب أو غيرها من الصلات لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاص محكمة الموضوع مقبولا عقلا .

المحكمة

« حيث ان المطعون ضده دفع بعدم قبول الطعن لسقوط الحق فيه بمقولة أن الحكم الذي صدر بقبول الاثبات بالبيينة والقرائن هو حكم قطعي في مسألة فرعية قد نفذته الطاعنة بغير تحفظ الأمر الذي يدل على قبولها ورضائها فلا ينبل منها بعد ذلك الطعن فيه بطريق النقض ، وكذلك لا يقبل منها هذا الطعن في الحكم القاضي برفض الدعوى لأنه مؤسس على الحكم الأول ولأن طعنها مبني على نفس الأسباب التي كانت تطعن بها على هذا الحكم ، ذلك أن الخلاف كان قائما بين المطعون ضده والطاعنة على ما إذا كان يجوز له أن يثبت بالبيينة والقرائن أنه دفع لها نصيبها في المبالغ التي حصلها بصفتها وكيلها عنها وقد حسم هذا النزاع بالحكم الذي صدر بحالة الدعوى إلى التحقيق والذي تأيد استئنافيا وارتضته الطاعنة بتنفيذه بغير تحفظ كما هو ظاهر من محضر التحقيق ، وبعد أن تم التحقيق قضى برفض دعواها على أساس ما تبينته المحكمة من شهادة الشهود الدالة على أنها تسلمت المبلغ الذي تطلب الحكم لها به فتناولات أسباب طعنها عليه الأسباب التي طعنت بها على الحكم الأول من عدم جواز الاثبات بالبيينة والقرائن .

« وحيث انه ظاهر من الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤١ أن المحكمة رأت وجود مانع أدبي

منع المطعون ضده من الحصول على دليل كتابي لاثبات التخالص وأجازت له اثباته بالبيينة وعينت للتحقيق يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤١ ، وظهر من محضر التحقيق المقدمة أنه بجلسة ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ حضر طرفا الخصومة أمام قاضي التحقيق وطلب وكيل الطاعنة التأجيل لإعلان شهوده مع تمسكه باستئناف الحكم بالتحقيق ف.أجل التحقيق ليوم ٥ من مايو سنة ١٩٤٢ حتى ترد القضية من الاستئناف ، وفي هذا اليوم وكان قد فصل استئنافيا بتأييد الحكم تقدم كل من طرفي الخصومة بشهوده وسمعهم القاضي دون أن تبدي الطاعنة أي تحفظ .

« وحيث ان استئناف الطاعنة للحكم وتمسكها بهذا الاستئناف أمام قاضي التحقيق في أول جلسة مثلت فيها يدلان دلالة واضحة على أنها لم تقبل هذا الحكم ، وأما سكونها عن ابداء أي تحفظ في الجلسة التالية التي سمعت فيها شهادة الشهود بعد أن حكم برفض استئنافها فهو لا يكفي في الدلالة على أنها قبلت الحكم بعد ذلك وارتضته ، لأن الرضاء الذي يفيد قبول الحكم يجب أن يكون صادرا عن حرية لا عن الزام كما هو الحال في الدعوى إذ أن الحكم كان واجب النفاذ ، لأنه بعد أن حكم استئنافيا بتأييده كان من المحتم على الطاعنة الرضوخ له ، وما كان يجدي أي اعتراف منها على تنفيذه . على أن تمسكها بحق الاستئناف في جلسة التحقيق الأولى كان كافيا في إظهار عدم رضاها بالحكم ولم يكن ثمة لزوم لتكراره بعد ذلك . ومن ثم يكون القول بقبول الطاعنة ذلك الحكم لا يقوم على أساس ويتعين رفض الدفع .

« وحيث ان الطعن قد استوفى شكاه القانوني .

« وحيث ان الطاعنة تبني طعنها على سببين :
الأول — أن الحكم الاستثنائي الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٢ الذي انبنى عليه الحكم الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ قد أخطأ في القانون ، ذلك أنه استند في إحالة الدعوى إلى التحقيق إلى علاقة القرابة التي بين الطاعنة والمطعون ضده وهو زوج أختها ، مع أنه لا يمكن لأجازة الاثبات بالبيئة فيما يجب فيه الاثبات بالكتابة أن يقدم الدليل على وجود علاقة القرابة ، بل يلزم أن يثبت أمران (الأول) أن القرابة تصل إلى حد تواضع الناس كافة على عدم لياقة أخذ كتابة فيه ، (الثاني) أن هذه القرابة القريبة هي التي استحال معها وبسببها الحصول على الدليل الكتابي .
والواقع أن الصلة بين طرفي الخصومة وهي أن المطعون ضده زوج لأخت الطاعنة لا تبلغ الحد الذي يرتفع معه الحرج ، والمحكمة النقض أن تقول كلمتها في ذلك لأن القرابة القريبة مسألة قانونية . وأما ما عرض له الحكم تبريرا للقول بأن المطعون ضده ما كان في وسعه الحصول على دليل كتابي لاثبات تخالص الطاعنة فانه لا يؤدي إلى النتيجة التي ذهب إليها ، بل هو يؤدي إلى وجوب الاثبات بالكتابة ، وعلى كل فهو غير كاف في إثبات وجود المانع الأدبي .

والثاني — أن الحكم الصادر في ٤ من

نوفمبر سنة ١٩٤٣ شابه قصور في التسبيب ذلك أن المطعون ضده قدم بملسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ كشفا تبين منه

أن المبالغ التي حصلها هي ٣٢٨ ج و ٥٠٠ م وقد عدت الطاعنة عندئذ طلباتها إلى مبلغ ١٠٠ جنيه وهو مقدار نصيبها في هذا المبلغ وانحصر دفاع المطعون ضده في أنها تسلمت حقها في كل مبلغ حصله وأنه لم يأخذ منها وصولات لصلة النسب التي تربطها بها إذ هي شقيقة زوجته فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق واعتمدت أقوال شهود المطعون ضده قائلة أنهم أجمعوا على أن الطاعنة تسلمت نصيبها في جميع المبالغ التي حصلها عنها المطعون ضده وذلك دون أن تبين مفردات المائة جنيه ودون أن تذكر أن الطاعنة تسلمت نصيبها كله وقد كان واجبا أن يعني الحكم ببيان ذلك .

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الأول فقد استعرض الحكم الصادر بأحالة الدعوى إلى التحقيق وقائع الدعوى وظروفها تفصيلا ابتداء من تاريخ وفاة المورث سليمان بك زيتون سنة ١٩٣١ وتوكيل الطاعنة وأختها للمطعون ضده عقب الوفاة لتحصيل ما لمورثهن في ذمة الغيرو أن الطاعنة قالت ان المطعون ضده حصل مبلغ ٣٠٠ جنيه كانت مودعة بالبنك الأهلي و ٥٠٠ م و ٣٢٠ ج كانت في ذمة آخرين فلما قدم المطعون ضده وصولا يفيد تسلم الطاعنة نصيبها في المبلغ الأول نازعت في صدوره منها ثم تنازلت مؤقتا عن المطالبة بحصتها فيه وقصرت دعواها على حصتها في المبلغ الثاني ، ثم قال الحكم ان النزاع بين الطرفين انحصر في نقطة واحدة وهي أن الطاعنة تقول انه من سنة ١٩٣١ للآن لم تسلم شيئا من حصتها في مبلغ ٥٠٠ م و ٣٢٨ ج في حين أن المطعون ضده يقول

انها تسلمت أولا فأولا حقها كل مبلغ من المبالغ التي حصلها على عدة دفعات وانه لم يأخذ عليها وصولات للصلة الوثيقة التي تربطه بها إذ أنها شقيقة زوجته وان الطاعنة ولم تكن لتظل ساكنة مدى عشرة سنوات ولولم تكن أخذت حقها مع أنها أرسلت خطابا للمطعون ضده في ١٨ من يوليو سنة ١٩٣١ تطلب فيه تسليمها حقوقها وأنها مارفعت عليه هذه الدعوى إلا لتأكيد له بسبب نزاع عائلي كان موقفه فيه مع خصومها . وبعد أن استعرض الحكم الابتدائي ذلك انتهى إلى القول « ان المحكمة ترى من ظروف الدعوى ومن الصلة التي بين المدعية وزوجة المدعى عليه ومن سكوت المدعية عشر سنوات كاملة بين صدور التوكيل منها ومن أختيها للمدعى عليه بتحصيل المبالغ ما يبيح له اثبات وفاة هذه المبالغ المتحصلة لها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة » . ثم أضافت محكمة الاستئناف إلى ما تقدم ردا على ما تقدمت به الطاعنة اليها من دفعوع ما يأتي : « انه وان كان قد ثبت من الاطلاع على المخالصة المحررة في ١٢ من يوليو سنة ١٩٣١ الخاصة بمبلغ البنك الأهلي أنه موقع عليها من جميع الورثة إلا أنه ظاهر أن ظروف تحرير هذه المخالصة كانت تحتم على المستأنف عليه الحصول عليها لأنه يدخل فيها حساب نصيبها في مصاريف المأتم وكان يتولى الصرف غيره فأراد هؤلاء أن يضمنوا نصيبهم جميع الورثة على هذه المصاريف فتحررت المخالصة المذكورة ، فصدرت هذه المخالصة وحدها

لا يدل على أن المعاملة كانت بالكتابة . وحيث انه فيما يتعلق بالتوكيل الصادر من المستأنف للمستأنف عليه فلم يقل أحد بإمكان اعتبار هذا التوكيل دينا وكل ما في الأمر أن المستأنف عليه تسلم بمقتضى هذا التوكيل مبالغ لحساب المستأنفة وحساب باقي الورثة وقال انه سلمها ما يخصها بدون إيصالات للعلاقة التي بينهما وقد كان ذلك في سنة ١٩٣١ — ومباشرة بعد ذلك تسلم منها المستأنف عليه خطابا تطالبه فيه بنصيبها فيما حصله من المبالغ فسكوتها من سنة ١٩٣١ حتى أواخر سنة ١٩٤٠ ان لم يكن دليلا على صحة دفاع المستأنف عليه فهو على الأقل قرينة كبرى ، وأما ما ذهبت إليه المستأنفة من أنها سكنت عن المطالبة كل هذه المدة لأن والدتها كانت تمنعها فردود عليه بأن والدتها توفيت في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أي قبل رفع دعواها بسنة فما الذي أسكتها هذه السنة أيضا » .

« وحيث انه يبين من هذا أن الحكم المطعون فيه لم يستند في احالة الدعوى الى التحقيق إلى مجرد قيام صلة النسب بين طرفي الخصومة وحدها ، بل استند اليها وإلى ظروف الدعوى ، واستخلص منها — في حدود سلطته في تقدير الوقائع — استخلاصا سائغا وجود مانع أدبي حال دون حصول المطعون ضده على دليل كتابي يثبت تخالصه من المبالغ التي سلمها للطاعنة ، وفند كل ما قدمته الطاعنة من قرائن للاستدلال بها على وجوب تقديم دليل كتابي .

« وحيث ان قول الطاعنة أن درجة القرابة التي يصح أن تكون مانعة من الحصول على دليل كتابي مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض قول غير سديد ، لأن المادة ٢١٥ من القانون المدني لم تعين المانع ، وبالتالي لم تضع له قيودا ما ، بل جاء نصها عاما مطلقا كما هو ظاهر من صيغته التي تقول « فلا خصام الذين لم يكن لهم مانع منهم من الاستحصال على كتابة مثبتة الخ . » ، مما يدل على أن الشارع ترك تقدير المانع لقاضي الموضوع بحسب ما يتبينه من ظروف المعاملة وأحوالها فقد تكون صلة مانعة في حالة وغير مانعة في غيرها ، وعلى ذلك فتقدير المانع بجميع ظروفه التي تشمل القرابة أو النسب أو غيرها من الصلات لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاص محكمة الموضوع له مقبولا عقلا .

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الثاني فان الحكم المطعون فيه الثاني الذي فصل في الموضوع استعرض شهادة شهود الطرفين وأخذ بشهادة شهود المطعون ضده وهم عبدالله محمد ابراهيم ابن الطاعنة والسيدة أسماء سليمان زيتون اختها وعطيه بك زيتون وعبد المجيد زيتون ابن عمها الذين شهدوا بأن الطاعنة تحاسبت مع المطعون ضده وتسلمت منه نصيبها في المبالغ التي حصلها بصفته وكيل عنها ، والمحكمة إذ تبينت حصول محاسبة مبرئة للذمة نهائيا ليست في حاجة إلى بيان مفردات المبالغ التي حصلها المطعون ضده وسلم الطاعنة نصيبها فيها ، وليس فيما فعلته نقص في البيان يعيب الحكم في تسببيه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن السيدة نفيسة هاتم سليمان زيتون وحضر عنها الاستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد عبد الله محمد بك وحضر عنه الاستاذ عبد المعطي خيال نائباً عن الاستاذ علي أيوب رقم ٤٢ سنة ١٤ ق)

٤٢١

٢٥ يناير سنة ١٩٤٥

إثبات سوء النية .

المبدأ القانوني

إن إثبات سوء نية المشتري عند شرائه من آخر لا يحتاج قانونا إلى دليل معين بل هو جائز بجميع طرق الإثبات القانونية ومنها القرائن وقد تكون هذه وحدها كافية فيه .

المحكمة

« حيث ان مما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور المبطل له ، لأنهما دفعتا أمام محكمة الموضوع بأنه لا يحق للمطعون ضده أن يتمسك بالتقادم الخمسي إذ لم يكن حسن النية وقت الشراء ، وكل ما قالته المحكمة هو أن الطاعنتين لم تقدما دليلا على علم المطعون ضده بأن ما اشتراه لم يكن ملكا للبائع له وأن ظروف الحال تدل على أن المطعون ضده كان يعلم بأن البائع له هو وحده المالك لما باعه ، مع أن الأمر على العكس إذ أن ظروف الحال تدل على أن المطعون ضده كان

يعلم أن البائع له لم يكن مالكا لما باعه ، إذ
الثابت في وقائع الدعوى أن محمد احمد السحلي
والد الطاعتين كان مدينا لنسيم عدس
وشركائه الذين نزعوا ملكيته من المنزل
موضوع النزاع من أجل دين لهم عليه على
أساس أن مساحته ١٨٠ مترا ورسا مزاده
علي ايلي عقبين وتسلمه بمقتضى محضر تسليم
فرغت زنوبه محمد خليفه زوجة المدين ووالدة
الطاعتين بصفتها وصية على أولادها دعوى
استحقاق أمام محكمة الاسكندرية المختلطة
مستندة إلى عقد بيع ثابت التاريخ في سنة ١٩١٨
صادر لأولادها من السيد محمد حجر فرضت
دعواها ابتدائيا واستئنافيا وبعد ذلك باع
إيلي عقبين المنزل للمطعون ضده بعقد ابتدائي
ولما ذهب هذا إلى مصلحة المساحة للتأشير
منها على العقد النهائي تبين أن مساحة المنزل
٢٦٠ مترا فانهزت زنوبه المذكورة هذه
الفرصة وباعت لأخيها محمود محمد خليفه ١١٠
مترا على اعتبار أن مساحة المنزل الحقيقيه
٢٩٠ مترا ثم باع محمود هذا وإيلي عقبين المنزل
بيعا نهائيا للمطعون ضده نفسه بعقد مسجل
في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٣٦ على أساس أن
لايلي عقبين ١٥ ط من ٢٤ ط ولحمود
محمد خليفه ٩ ط من ٢٤ ط ، فليس من
المقبول عقلا أن يشترك المطعون ضده من
بائعه بائعا آخر دون أن يبحث في سند
ملكيته فيكون قد رضى بالشراء وهو عالم
بأن محمود خليفه البائع الجديد غير مالك في
الواقع ويؤيد هذه الحقيقة نفس البيانات
الواردة في عقد البيع بالنسبة إلى حصة كل
بائع في الثمن وهي لا تتفق مع حصته في المبيع
فحصة محمود خليفه فيه أقل بكثير مما يستحقه

لو كان يبيعه صحيحا أو غير متنازع فيه .
» وحيث ان اثبات سوء نية المطعون
ضده عند شرائه من محمود محمد خليفه لا يحتاج
قانونا إلى دليل معين بل هو جائز بجميع
طرق الاثبات القانونية ومنها القرائن وقد
تكون هذه وحدها كافية فيه .
» وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيده
الحكم المطعون فيه آخذا بأسبابه قد ذكر
في تلخيصه لوقائع الدعوى أن والد الطاعتين
كان مدينا لمن يدعى نسيم عدس وشركائه
واتخذ الدائنون إجراءات نزع ملكية المنزل
المملوك له بالحلة الكبرى باعتبار مساحته
١٨٠ مترا ورسا مزاده علي الخواجه ايلي عقبين
في ١١ من يناير سنة ١٩٣٣ واستلم المنزل في
١٠ من مايو سنة ١٩٣٣ بمحضر تسليم وأعقب
ذلك أن رفعت زنوبه محمد خليفه زوجة المدين
دعوى استحقاق أمام محكمة الاسكندرية
المختلطة قضى برفضها ابتدائيا واستئنافيا
وبعدها باع ايلي عقبين المنزل المذكور إلى
الطاعتين بعقد ابتدائي في ١٥ من نوفمبر
سنة ١٩٣٥ ولما توجه هذا الأخير إلى مصلحة
المساحة للتأشير على العقد النهائي تبين أن
مسطح المنزل علي الطبيعة يبلغ ٢٦٠ مترا
فانهزت زنوبه هذه الفرصة وباعت إلى أخيها
محمود محمد خليفه ١١٠ مترا وهي عبارة عن
الفرق بين المساحة التي رسا مزادها علي ايلي
عقبين والمساحة الحقيقية في نظرها وهي
٢٩٠ مترا وبعد ذلك باع إيلي عقبين ومحمود
محمد خليفه معا المنزل جميعه إلى المطعون ضده
باعتبار أولهما مالكا خمسة عشر قيراطا فيه
والثاني مالكا تسعة قرايط ، ثم سخر المدين
ابنتيه الطاعتين لرفع الدعوى رقم ٥٥٤ سنة

١٩٣٨ مدني المحلة على والدتهما وأخيهما محمود محمد خليفه بطلب تثبيت ملكيتهما إلى ١١٠ مترا التي باعها محمود إلى المطعون ضده وقد قضى للطاعتين استئنافيا في تلك الدعوى بتسعة وتسعين مترا ولما علم المطعون ضده بصدور هذا الحكم رفع عنه اشكالا وقضى بوقف تنفيذه فرفعت الطاعتان الدعوى الحالية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ضد المطعون ضده ووالدتهما وخالهما طالبتين الحكم بثبوت ملكيتهما للمقدار المحكوم به لهما نهائيا في وجه هذين الأخيرين .

« وحيث ان عقد البيع الصادر من ايلي عقبين ومحمود محمد خليفة ينص على أن ثمن المنزل المبيع هو ٣٧٥ ج وأن نصيب محمود خليفة فيه هو ٧٥ ج فقط مع أن حصته المبيعة هي تسعة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا على الشيوع فيه .

« وحيث ان استناد الطاعتين في اثبات سوء نية المطعون ضده إلى أنه بعد أن تعاقد مع ايلي عقبين وحده على شراء المنزل ثم أشرك معه بعد ذلك بائعا آخر ثبتت ملكيته في الظروف المريبة سالفة الذكر ، وهذا البائع الجديد كان قد تلقى الملكية عن أخته التي قضى نهائيا بأنها غير مالكة — استناد الطاعتين إلى ذلك كان يستأهل من محكمة الاستئناف الرد لأنه ليس من الطبيعي أن يتعاقد انسان مع آخر على شراء عين معينة باعتبارها ملكا له وحده ثم يشرك في البيع بعد ذلك شخصا آخر قبل أن يتحقق من أمر ملكيته .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان الحكم المطعون فيه يقول ان «ظروف الحال» تدل

على أن المطعون ضده كان يعلم أن البائعين له هما المالكان وحدهما دون غيرهما لما باعاه — يقول ذلك في حين أن عقد البيع الصادر للمطعون ضده ينص على أن ثمن المنزل المبيع هو ٣٧٥ ج وأن حصة محمود محمد خليفة فيه هي ٧٥ ج مع أن حصته المبيعة هي تسعة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا على المشاع ، وهذا الأمر وهو من ظروف الحال في الدعوى غير طبيعي في ذاته ويصح أن يعتبر قرينة على أن المطعون ضده كان يشتري شيئا غير واثق من ملكيته اللهم إلا إذا ظهر في الدعوى ما يبرره ، وهذا المبرر لا أثر له فيها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء معيبا في تسليبه ويتعين نقضه موضوعا .

(طعن السيدة جليلة محمد أحمد السعلي وأخرى وحضر عنهما الاستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد محمد محمد أبو السعود أفندي وحضر عنه الاستاذ عبد المعطي خيال فائبا عن الاستاذ محمود فهمي جندية بك رقم ٦٢ سنة ١٤ ق)

٤٢٢

٢٥ يناير سنة ١٩٤٥

١ — قصور .

٢ — استحقاق التضمينات .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم الصادر في المعارضة في حكم غيابي قضى برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه أخذا بأسباب الحكم الغيابي ولم يزد عليها ولم يقم وزنا لما أثله

المعارض في صحيفة معارضته خاصا بطلب معين . فان الحكم في هذه الحالة يكون معيبا .

٢ — إنه وإن كانت التضمنات في حالة العجز عن الوفاء العيني تعتبر مستحقة من الوقت الذي يظهر فيه للدائن عجز المدين عن الوفاء إلا أنه إذا لم يظهر هذا العجز للدائن تكون التضمنات مستحقة في الوقت الذي يمتنع فيه المدين عن الوفاء بعد تكليفه به رسميا من قبل الدائن عملا بالقاعدة القانونية العامة .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والتخاذل من أوجه خمسة . (الأول) أن الطاعن تمسك في معارضته بخطأ الحكم المعارض فيه حين رفض الحكم له مبلغ ٦٢ م و ٩ ج مقابل ثمن العجز الذي وجد في وزن الرسالة الثانية مستندا إلى اقرار المطعون ضده بالعجز أمام شهود وقبوله دفع مقابله ولكن المحكمة لم تعن بالرد على دفاعه ولم تبين أسبابا لرفضها الحكم له بالمبلغ المذكور . (الثاني) اعتبرت المحكمة أن كل ما يستحقه الطاعن من تعويض هو فرق الثمن في الصفقة التي اشتراها من أنطون بدره على اعتبار أنها تمت لحساب المطعون ضده مع أن الطاعن تمسك في معارضته بعدم صحة هذه الواقعة وبأن البذور التي اشتراها من بدره كانت أقل جودة من الصنف المتعاقد عليه وذكر أن أنطون بدره

وسمسار الصفقة مستعدان لتقرير هذه الحقائق ولم تعن المحكمة بالرد على ما تمسك به الطاعن . (الثالث) اعتد الحكم في تقدير التعويض بالوقت الذي قال ان المتعهد « المطعون ضده » قد عجز فيه عن الوفاء بتعهد وفي هذا خروج على قواعد القانون المدني المتعلقة بالوفاء العيني التي لا تعتبر المتعهد مقصرا في الوفاء إلا بعد الاعذار ولا تعتبره عاجزا عن الوفاء إلا إذا استحال الوفاء بقوة قاهرة أو أعلن إلى المتعهد اليه عجز عنه . (الرابع) تمسك الطاعن في معارضته بأن المطعون ضده بعد انذاره في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ عرض عليه « الطاعن » أمام شهود من التجار أن يأخذ مبلغ مائة جتيه على سبيل التعويض فلم يقبل ، وهذه واقعة لها أهمية كبرى لأن معناها اقرار المطعون ضده بالمسؤولية عن التقصير فكان يجب على المحكمة أن تقول فيها كلمتها واسكنها لم تفعل . (الخامس) اعتبرت المحكمة المطعون ضده عاجزا عن توريد الباقي من البضاعة ابتداء من ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ وهو تاريخ توريد آخر رسالة مع أنه ليس في وقائع الدعوى ما يدل على هذا العجز ولا يصح اعتبار الامتناع عن الوفاء عجزا هذا فضلا عن أن ميعاد التوريد قد امتد برضاء الطرفين بدليل بقاء العربون في ذمة المطعون ضده بعد المحاسبة على ثمن الرسالة الثانية فلا يصح والحالة هذه اعتبار المطعون ضده عاجزا عن التوريد الا بعد انذاره بالوفاء في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

عن الوجه الأول

« وحيث ان الحكم النيابي للمصدر من

محكمة الاستئناف في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٣
قضى برفض دعوى الطاعن فيما زاد على المبلغ
المحكوم به ابتدائياً فلما عارض الطاعن فيه
أبان في صحيفة معارضته خطأ الحكم المذكور
في قضائه برفض دعواه بالنسبة إلى مبلغ ٦٢ م
و ٩ ج مقابل ثمن العجز في وزن الرسالة
الثانية واستند إلى أن المطعون ضده اعترف
بهذا العجز أمام شهود يقرون اعترافه به .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه الصادر
في المعارضة قضى برفضها وتأيد الحكم
المعارض فيه آخذاً بأسباب الحكم الغيابي ولم
يزد عليها شيئاً ، وهذه الأسباب لم تتعرض
لطلب مقابل العجز في الوزن فيكون الحكم
المطعون فيه قد رفض دعوى الطاعن بالنسبة
إليه بدون بيان أسباب كما يكون قد أغفل
الرد على ما استند إليه الطاعن في معارضته
خاصاً بهذا الطلب وكل هذا يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

عن الوجه الثاني

« وحيث أن الحكم الغيابي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن المطعون
ضده لا يصح أن يلتزم إلا بفرق السعر في
شهر سبتمبر سنة ١٩٤٢ وهو ما قضت به
المحكمة الابتدائية قال أن الحكم بالحالة
الدعوى إلى التحقيق يكون والحالة هذه غير
منتج ويجب إلغاؤه واعتبار الدعوى منتهية
بما حكم به قطعياً .

« وحيث أنه بصرف النظر عما ذكره
الحكم المذكور بالنسبة إلى الوقت الذي
يحاسب المطعون ضده على فرق السعر فيه

كما سيجيء الكلام عنه فيما بعد — بصرف
النظر عن ذلك فإن الحكم التمهيدى قضى بإثبات
أمرين الأول أن صفقة أنطون بدره كانت
لحساب الطاعن والآخر أن بزورها كانت
من نفس الصنف المتعاقد عليها ، وهذا الأمر
الثاني له أهميته لأنه إذا ثبت أن بزور بدره
كانت من صنف أقل جودة من الصنف
المتفق عليه فلا يصح أن يحاسب المطعون
ضده على فرق السعر بالنسبة إليها ، وإغفال
الحكم المطعون فيه هذا الأمر الجوهرى
يجعله معيباً في تسيبه .

عن الأوجه من الثالث إلى الخامس

« وحيث أن هذه الأوجه الثلاثة مرتبطة
بعضها ببعض وهى متعلقة ببيان الوقت الذى
يحاسب فيه المطعون ضده على فرق السعر
على سبيل التعويض بعد عجزه عن الوفاء .

« وحيث أن الحكم الغيابي سالف الذكر
يقول « أن عدم نفاذ عقد البيع لعدم تسليم
المبيع لا يجوز للمشتري أن يتخير الوقت الأنسب
لمصلحته لتسديد مقدار التعويض الواجب
على البائع دفعه بل يجب أن يراعى في مقدار
التعويض الوقت الذى تحقق فيه أن المتعاقد
قد عجز عن تنفيذ تعهده وأنه ظاهر
من وقائع الدعوى أن المستأنف ظهر عجزه
عن توريد العنق ابتداء من ٢٧ من سبتمبر
سنة ١٩٤٢ وهو تاريخ توريد آخر رسالة » .
« وحيث أنه وإن كانت التضمينات في

حالة العجز عن الوفاء العينية تعتبر مستحقة من
الوقت الذى يظهر فيه للدائن عجز المدين
عن الوفاء إلا أنه إذا لم يظهر هذا العجز

٤٢٣

٢٥ يناير سنة ١٩٤٥

- ١ — الايقاف . حكم قطعى .
- ٢ — اتحاد الخصوم فى الدعوتين .
- ٣ — اتحاد الموضوع .
- ٤ — التنازع بين الاحكام . والمادة ١١ من قانون النقض .

المبادئ القانونية

١ — إذا ألغت محكمة الاستئناف حكما صادرا من محكمة أول درجة قاضيا بالإيجار وأوقف الفصل فى الدعوى لحين الفصل فى دعوى أخرى قائمة بين الخصوم أنفسهم يتوقف عليها استحقاق أو عدم استحقاق المدعى لما يطالب به المدعى عليهم . فان هذا الحكم ، القاضى بالإلغاء وبالإيقاف يعتبر حكما قطعيا فى هذا الخصوص من ناحية الإلغاء قابلا للطعن عليه بالنقض .

٢ — إذا كان الطاعنون والمطعون ضدهم هم أنفسهم الخصوم فى الدعوتين الأصليتين . فان إدخال آخرين فى دعوى الضمان التبعية لا تؤثر فى اتحاد الخصوم فى الدعوى الأصلية الأخيرة والدعوى الأولى .

٣ — إذا كان الموضوع فى الدعويين هو مقابل انتفاع المطعون ضدهم بالعين المطالب ببيعها . فلا يؤثر فى هذا الاتحاد اختلاف مدة الانتفاع ما دامت يد المطعون ضدهم مستمرة على الأرض .

٤ — الحكم بوقف الدعوى لا يصلح

للدائن فتكون التضمينات مستحقة من الوقت الذى يمتنع فيه المدين عن الوفاء بعد تكليفه به رسميا من قبل الدائن عملا بالقاعدة القانونية العامة .

« وحيث انه ليس فى وقائع الدعوى ما يدل على ظهور عجز المطعون ضده عن الوفاء بتعهد من اليوم الذى سلم فيه رسالته الثانية كما يقول الحكم المطعون فيه ، بل ان وقائعها تدل على غير ذلك فيعاد التوريد المتفق عليه فى العقد قد عدل عنه برضاء الطرفين ، ومبلغ العربون الذى كان يجب أن يخصم من ثمن الرسالة الأخيرة بقى فى ذمة المطعون ضده بعد تسليم الرسالة الثانية التى قبض كل ثمنها ولم يصدر من جانب المطعون ضده أى أخبار للطاعن بعجزه عن اتمام تنفيذ العقد ليبادر إلى تدبير أمره بالنسبة الى المقدار الباقي الصفقة ، فلا يصح والحالة هذه اعتبار عجز المطعون ضده عن الوفاء ظاهرا إلا من اليوم الذى يمتنع فيه عنه بعد تكليفه به رسميا وهو يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ الذى ينتهى به الميعاد المعين فى ائذار الطاعن المعلن فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ إلى المطعون ضده ، ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بتعيينه وقت ظهور عجز المطعون ضده عن الوفاء بيوم ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

« وحيث انه لما سبق بيانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه موضوعا .

(طعن الحاج عبد المال خليل مطامع وحضر عنه الأستاذ عبد المطلب خيال ضد الحاج منصور سليم ولم يحضر أحد منه رقم ٨٨ سنة ١٤ ق)

محلا للطعن القائم على المادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض . إذ هي لا تجيز الطعن إلا في الأحكام الفاصلة في موضوع الدعوى على خلاف ما قضى به نهائيا من قبل . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل بعد في موضوع الدعوى وإنما قال للأسباب التي أوردها أنه لا يمكن الفصل فيه إلا بعد الفصل في دعوى أخرى رفعت بعد صدور الحكم النهائي السابق ويدور النزاع فيها حول معرفة صاحب الحق في الانتفاع بالعين المطالب بريعها ليتبين معه هل كان أى الطرفين على حق . أم لا . فان هذا لا يعتبر حكما فاصلا في الموضوع .

المحكم

« من حيث ان المطعون ضدهم وورثة السيدة بمبه يدفعون بعدم جواز الطعن . أولا - لأن الحكم المطعون فيه ليس حكما قطعيا إذ هو لم يفصل في أى نزاع موضوعى في الدعوى وإنما أوقف الفصل فيها لحين الفصل في دعوى أخرى قائمة بين الخصوم أنفسهم يتوقف عليه استحقاق أو عدم استحقاق الطاعنين لما يطالبون المطعون ضدهم . وثانيا - لاختلاف الموضوع في الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٢٥ مستأنف أسيوط عنه في الدعوى ٣٣١ سنة ١٩٤٢ مستأنف أسيوط إذ أن المدة المطالب بريعها ليست واحدة فيهما . وثالثا - لاختلاف الخصوم في الدعوىين إذ أن ورثة السيدة بمبه المختصمين في الدعوى الأخيرة لم يكونوا خصوما في الدعوى الأولى .

« وحيث ان هذا الدفع مردود . أولا - بأن الحكم المطعون فيه - إذ ألغى الحكم المستأنف القاضى بالزام مورث المطعون ضدهم بأن يدفع للطاعنين مبلغ ١٢٠ م و ٩٠ ج - يكون حكما قطعيا في هذا الخصوص ومن ثم فهو قابل للطعن عليه بطريق النقض . وثانيا - بأن الطاعنين والمطعون ضدهم كانوا هم أنفسهم الخصوم في الدعويين الأصليتين ودخول ورثة السيدة بمبه في إحداها في دعوى الضمان للتبعية لا يؤثر في اتحاد الخصوم في الدعوى الأصلية الأخيرة والدعوة الأولى . وثالثا - بأن الموضوع في الدعويين المذكورتين واحد وهو مقابل انتفاع المطعون ضدهم بالعين المطالب بريعها ولا يؤثر في ذلك الاتحاد اختلاف مدة الانتفاع مادامت يد المطعون ضدهم مستمرة على الأرض .

« ومن حيث ان الطعن قد استوفى شكله القانونى .

« وحيث ان هذا الطعن مقام على المادة ١١ من قانون انشاء محكمة النقض والابرام ويتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد جاء على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم حائز لقوة الشيء المحكوم به وهو الحكم الصادر من محكمة أسيوط الابتدائية في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ في الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٣٥ مستأنف . وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن هذا الحكم السابق قضى بأن مورث المطعون ضدهم ملزم قبل مورثة الطاعنين بأن يدفع لها مقابل انتفاعه بالعين لا باعتباره مستأجرا بل باعتباره غاصبا بعد

أن انتهت مدة عقد الايجار ولم تجدد، ولكن الحكم المطعون فيه قضى بعدم وجود أية رابطة بين المؤجرة والمستأجر سواء أكان مصدرها الايجار أم الاغتصاب فيكون مخالفا للحكم السابق المذكور قابلا للطعن عليه بطريق النقض لاتحاد الخصوم والسبب والموضوع في الدعويين . ويضيف الطاعنون إلى ذلك أن الحكم قد شابه التناقض فإنه قد تعرض لموضوع الدعوى وألقى الحكم المستأنف الصادر فيها ثم قضى أيضا بوقفها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه ذو شطرين الأول ، إلغاء الحكم المسأنف ، والآخر ، وقف الفصل في الدعوى .

« وحيث أن المحكمة بنت قضاءها بإلغاء الحكم المستأنف على أن هذا الحكم أسس على اعتبار عقد الايجار المؤرخ في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ قد تجدد بالرضا الضمني بعد انتهاء مدته في حين أن محكمة أسيوط الاستئنافية قضت في الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٣٥ المرفوعة بين الخصوم أنفسهم بأنه لم يتجدد وحكمها بذلك قد حاز قوة الشيء المحكوم به . وهذا من المحكمة سديد فإنه متى كان قد فصل نهائيا بين الخصوم بأن عقد الايجار قد انتهى دون تجديد ثم حاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم به فإن الحكم المستأنف يكون والحالة هذه خاطئا متوجبا للإلغاء ، والحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك يكون قد احترام الحكم السابق الذي حاز قوة الشيء المحكوم به ولم يخالفه . أما الحكم بوقف الدعوى فلا يصلح محلا للطعن القائم على المادة ١١ من قانون انشاء هذه المحكمة إذ هي لا تجيز الطعن إلا في الأحكام الفاصلة

في موضوع الدعوى على خلاف ما قضى به نهائيا من قبل ، والحكم المطعون فيه لم يفصل بعد في موضوع الدعوى ، وإنما قال للأسباب التي أوردها أنه لا يمكن الفصل فيه إلا بعد الفصل في الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٣٩ مدني ديروط القائمة بين الطاعنين وورثة السيدة بمبة والتي رفعت بعد صدور الحكم النهائي السابق ويدور النزاع فيها حول معرفة صاحب الحق في الانتفاع بالعين المطالب ببيعها ليعين منه هل كان ورثة السيدة بمبة على حق عندما استرجعوها من الطاعنين بناء على ما يدعونه من تفاسخ في البذل ثم أجروها مورث المطعون ضدهم أم كانوا مخطئين . وأما القول بالتناقض فلا يقبل من الطاعنين إثارته عن الحكم المطعون فيه لأنه صادر من محكمة ابتدائية وشروط قبول الطعن بطريق النقض في أحكام المحاكم الابتدائية غير متوافرة .

(ملن عبد المجيد سيف النصر بك عن نفسه وبصفته وحضر عن الاول الاستاذ عبد المولى خيال نائباً عن الاستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد فهم فرج افندي الحامى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ فيليب بغاره رقم ١٢٥ سنة ١٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٢٤

أول فبراير سنة ١٩٤٥

البيع الصادر من المورث إلى بعض ورثته .

المبدأ القانوني

أسست محكمة الاستئناف قضاءها في

نزاع على عقدي بيع بأنهما ليسا إلا وصيه على ما يأتي :

١ — إن العقدين صدرا من المورث إلى زوجته الثانية وإلى جميع أولاده منها ونص في العقدين على أن البيع حصل للمشتريين بحسب أنصبتهم الشرعية .

٢ — إن العقدين صدرا من المورث في سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ وذكر فيهما أن الزوجة هي التي قامت بدفع الثمن نقدا في حين أنها قررت في محضر حصر التركة أن لها دينا في ذمة المورث قدره ٣٠٠ جنيا .

٣ — إنه تقدم طلب بالحجر على المورث في حال حياته فأجاب ، عند الاستجواب ، بأنه لم يتصرف في شيء من ممتلكاته . وذلك بحضور بعض المشتريين .

٤ — إن الزوجة (وهي مشتريه) أقامت دعوى نفقة على زوجها بعد البيع وذكرت ضمن ممتلكات زوجها بعض ما تصرف فيه .

قالت محكمة النقض ، إنه يتبين لها أن العقدين قد سجلا قبل وفاة المورث وأنها صريحان في التملك المنجز . ونص فيهما على أن المشتريين وضعوا اليد على المبيع وأن لهم حق التصرف فيه بصفته مالكيين والتزموا بدفع الضرائب وأقر البائع بقبض الثمن والتزم بضمان خلو المبيع من جميع الرهون والحقوق العينية . ولهذا اعتبرت المبررات التي أقامت محكمة الاستئناف عليها الحكم لا تفيد الوصية وردت على أن إجابة المورث في استجواب المجلس الحسبي لا يمكن أن يهدم ما نص عليه في عقود التملك فقد يكون هذا الإقرار دافعا

عن نفسه — وعن دعوى الشفعة أن الزوجة أرادت أن تبالغ في أموال زوجها بقصد الوصول إلى القضاء بنفقة كبيرة فضلا عن عدم تحري الحكم عن واقعة وضع اليد .

المحكمة

« من حيث أن مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أخطأت في تكييف عقدي البيع ، إذ اعتبرتهما وصية حالة كونهما يشهدان في غير لبس ولا غموض بأن البائع قد ملك زوجته وأولاده الثمانية المرزوقين له منها وفيهم بناته السبع القاصرات القدر الوارد بالعقدين المذكورين عن طريق البيع وأجاز لهم التصرف فيه باعتبارهم المالكين دونه من تاريخ صدورهما مع التزامهما بدفع الضرائب من التاريخ المذكور وفعلت ذلك بدعوى ما استخلصته منهما ومن سائر الأوراق من ثمنهما ذكر فيهما لم يدفع وأن المقصود منهما إنما هو مجرد تمييز من صدر لهم على المطعون ضده ، مع أنه حتى إذا جاز استخلاص أن المشتريين لم يكونوا في حالة تمكنهم من دفع الثمن وأن الثمن لم يذكر إلا بصفة صورية ، كما ادعى المطعون ضده ، فإن العقدين يفيدان في الحقيقة تبرعا منجزا ، أي هبة في صورة عقد بيع ، وهما بهذه الصورة يكونان صحيحين وإن كان قد قصد بهما الإيثار .

« ومن حيث أن محكمة الاستئناف قد أنست قضاءها بأن العقدين ليسا إلا وصية على ما يأتي : —

أولا — أن العقدين صدرا من المورث

إلى زوجته الثانية (وهي غير أم المطعون ضده) وإلى جميع أولاده من تلك الزوجة ، وأنه جاء في أحد العقدين أن البيع حصل للمشتريين بحسب أنصبتهم الشرعية .

ثانياً - أن العقدين قد صدرتا من المورث في سنة ١٩٣٤ و ١٩٣٥ وقد ذكر فيهما أن الزوجة هي التي قامت بدفع الثمن نقداً في حين أن هذه الزوجة ادعت في محضر حصر التركة بوجود دين لها في ذمة المورث قيمته ٣٠٠ ج بمقتضى سند تاريخه سنة ١٩٢٩ ، أى قبل تاريخ العقدين ، ولو صح وجود ثمن حقيقي دفعته الزوجة فوراً كما جاء في العقدين لكانت خصمته من دينها السالف الذكر .

ثالثاً - أنه تقدم طلب بالحجر على المورث في حال حياته فتقرر استجوابه شخصياً ، فذكر في محضر جلسة المجلس الحسبي يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ - أى بعد التصرف الأول الصادر منه إلى الطاعنين في المنزلين أنه لم يتصرف في شيء من ممتلكاته ، وقد كان الطاعن الأول حاضراً في تلك الجلسة بصفته وكيلًا عن والده ، وهذه الأقوال تقطع في أن الوالد وابنه لم يكونا يقرضان أن ملكية الأب قد انتقلت منه ، مع أن العقد الخاص ببيع المنزلين كان قد حرر قبل ذلك بسنة ونصف سنة وكان هذا الابن من بين المشتريين .

رابعاً - أن الزوجة (الطاعنة الرابعة) أقامت على زوجها دعوى نفقة في ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٦ وذكرت في صحيفتها ممتلكات زوجها وكان من بينها سوق عمومي مع أن هذا السوق كان من ضمن الملك للمبيع

لها بالعقد المؤرخ في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ مما يدل على أن الزوجة لم تكن تعتبر أن ما ورد في العقد قد خرج من ملكية زوجها .

وبناء على ذلك قالت المحكمة « ان المستفاد من مجموع هذه الدلائل أن العقدين المطعون فيهما لم يدفع فيهما ثمن ولم يقصد بتحريرهما نقل ملكية المنازل والأطيان الواردة بهما من المورث لزوجته وأولاده منها بل تحريراً بقصد تمييز تلك الزوجة وأولادها دون باقي الورثة عند انقضاء أجل المورث وتوزيع التركة وهذا يقطع في أن العقدين هما في حقيقتهما يخفيان وصية وهي لا تسري في حق المستأنف (المطعون ضده) إلا إذا أجازها » .

« ومن حيث أنه بالرجوع إلى العقدين يبين أنهما حررا بين أحمد أفندي صادق السيد (مورث طرفي الخصومة) وبين ابنه محمد أفندي أحمد صادق وزوجته الست تقيده إبراهيم عبد الله التي اشترت لنفسها ولبناتها القاصرات حكمت وزينب وعزيزه ونبيهه وعصمت وفوزية وفايزة بنات أحمد أفندي صادق السيد بما لها الخاص وتنازلت لهن عن الثمن الذي سيدفع عنهن . وأن العقد الأول صادر ببيع منزلين وتاريخه ٢٩ من إبريل سنة ١٩٣٤ ومسجل في ٩ من يولية سنة ١٩٣٤ وقد جاء فيه أن أحمد أفندي صادق السيد باع إلى محمد أفندي أحمد صادق بحق النصف في منزل قسم الحكماء وبحق ١٦ س و ٤ ط من أصل ٢٤ ط في منزل ناحية الخشة وإلى الست تقيده بحق الربع في منزل قسم الحكماء

و ٣ ط من أصل ٢٤ ط في منزل ناحية الخشة وإلى القاصرات بحق الربع في منزل الحسكا وبحق ٨ س و ١٦ ط من ٢٤ ط في منزل ناحية الخشة أنصبة متساوية بينهما . وأن هذا البيع نظير ٢٠٠ ج من ذلك ١٥٠ ج ثمن منزل قسم الحسكا و ٥٠ ج ثمن منزل ناحية الخشة وأن جميع الثمن دفع من المشتري فوراً ليد البائع الذي يقر بتسلمه وتقرر الست نفيدة أن مبلغ ٥٢٧ م و ٧١ ج قيمة حصصة القاصرات في المنزلين المبيعين المدفوع منها عنهن قد تنازلت لهن عنه وأبرأتهم منه . والعقد الثاني صادر ببيع ٢ س و ١ ط و ١ ف بناحية الخشة بما عليها من المبانى والسور الحديد والأخشاب المقامة على هذا المسطح وتاريخه ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ ومسجل في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ وقد جاء فيه أن البائع باع للمشتري ما باعه لهم بسحب الأنصبة الشرعية . وأن هذا البيع نظير ٥١٣ م و ١٠٤ ج باعتبار ثمن الفدان الواحد ١٠٠ ج وقد دفع الثمن جميعه نقداً ليد البائع وأقر بالتسليم باعتبار المبيع للمشتري الأول مجد أفندى ٢٢ س و ٤ ط بثمان قدره ٣٢٢ م و ٢٠ ج والمبيع للست نفيدة عن نفسها ٣ س و ٣ ط بثمان قدره ٦٤ م و ١٣ ج والمبيع إلى القصر بالتساوى بينهما ١ س و ١٧ ط بثمان قدره ١٢٧ م و ٧١ ج وقد دفع المشتري الأول عن نفسه ودفعت الست المشتري الثانية عن نفسها وعن بناتها القصر وتنازلت لهن عما دفعته عنهن تنازلاً باتاً لارجوع فيه . وجاء بالعقدين أن البائع يضمن خلو العقارات المبيعة من جميع الرهون والحقوق العينية وأن المشتريين أقروا

بأنهم وضعوا يدهم على العقارات المبيعة بعد المعاينة والتحقق منها ولذا أصبح لهم حق التصرف فيها بصفتهم مالكيين لها مع التزامهم بدفع الضرائب المقررة عليها ابتداء من تاريخ العقد .

« ومن حيث انه يبين من ذلك أن العقدين قد سجلا قبل وفاة المورث وأنها صريحان في التملك المنجز . فقد نص فيهما على أن المشتريين وضعوا اليد على المبيع وعلى أن لهم حق التصرف فيه بصفتهم مالكيين له وعلى التزامهم بدفع الضرائب عنه وعلى اقرار البائع بقبض الثمن والتزامه بضمان خلو المبيع من جميع الرهون والحقوق العينية .

« ومن حيث ان الاعتبارات التي استندت إليها محكمة الاستئناف في الجزم بأن قصد المورث من هذين العقدين كان الوصية لا تبرر ذلك ، فإن كل ما استندت إليه للاستدلال على عدم انتقال الملك قبل وفاة المورث هو : أولاً - وذلك بالنسبة إلى العقد الأول فقط - اجاب المورث أمام المجلس الحسبي في دعوى توقيع الحجر عليه بأنه لم يتصرف في شيء من أملاكه ، وهذا وحده لا يمكن أن يهدم ما نص عليه في ذلك العقد مما ارتبط به المورث ، إذ قد يكون المورث أراد بهذا القول الدفاع عن موقفه في دعوى حجر يعمل على الخروج منها سليماً . على أن الحكم حين استند إلى ذلك لم يبين كيف ينال هذا القول من العقد الأول وقد كان مسجلاً وقتئذ ، وكيف خفي أمر هذا العقد المسجل على طالب الحجر فسكت ولم يجابه به . وثانياً - وذلك بالنسبة إلى العقد الآخر - أن الزوجة ذكرت في صحيفة دعوى النفقة

٤٢٥

أول فبراير سنة ١٩٤٥

شفعة . تلاصق .

المبدأ القانوني

المصرف الفاصل بين جارين لا يعد مانعا من التلاصق إلا إذا كان غير مملوك لهما .

المحكم

« حيث ان الطعن بنى على ثلاثة أسباب :
« وحيث أن السبب الأول يتحصل في
أن المطعون ضدها حين طلبت أخذ الأرض
المبيعة بالشفعة عرضت الثمن عرض مساومة
مبهما مذبذبا والمحكمة اعتبرت هذا العرض
صحيجا خلافا للقانون الذي يوجب أن يكون
العرض جديا .

« وحيث انه لما كان الثابت بالحكم
المطعون فيه وبصحيفة الدعوى أن المطعون
ضدها طلبت الأخذ بالشفعة مقابل الثمن
الحقيقي بحسب تقديرها وهو مبلغ ١٦٥ ج
أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي بالغ ما بلغ .
ولما كان عرض الثمن على هذا النحو يعتبر
عرضا جديا وليس فيه ما يدل على الرغبة في
المساومة ولكنه استعمال للحق المخول قانونا
للشفيع في إثبات حقيقة الثمن . فإن المحكمة إذ
اعتبرت هذا العرض صحيجا لا تكون خالفت
القانون .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن
الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بكونه من

التي رفعتها على المورث قبل وفاته ، والتي
ليس في الأوراق ما يدل على أنها سارت
فيها حق النهاية ، ذكرت أنه يملك فيما يملك
سوقا عموميا مع أن هذا السوق يدخل ضمن
الأرض المباعة لها ولسائر الطاعنين بذلك
العقد . وهذا الذي قاله الحكم لا ينهض دليلا
على أن التصرف الصادر إياها وإلى أولادها
لم يكن منجزا لصدوره عنها وحدها دون
من اشتروا معها ولما هو وارد أيضا في
صحيفة دعواها من أن المدعى عليه فيها
(المورث) كان يملك ثلاثين فدانا في حين
أن أحدا من الخصوم لا ينازع في أنه لم يكن
يملك إلا أحد عشر فدانا ، مما يحتمل أنها لم
تذكر ذلك إلا على سبيل المغالاة في ملكية
الزوج الذي تطالبه بالنفقة بقصد الوصول
إلى القضاء لها بأكثر نفقة ممكنة . أما باقي
ما ساقته المحكمة فلا يؤدي إلا إلى أن
التصرف كان تبرعا ، وهذا لا يكفي لاعتباره
وصية . هذا ولقد أغفلت المحكمة التحدث
عن أهم ما كان يجب التحدث عنه في واقعة
الدعوى لتعرف حقيقة التصرف ، ألا وهو
وضع اليد ، كما أنها أغفلت التحدث عن
الآثار المترتبة على تسجيل العقدين وعن
إرادة المورث الظاهرة في نقل الملكية إلى
المتصرف إليهم في حياته .

« ومن حيث انه بناء على ذلك يكون الحكم
قد شابه القصور فيتعين نقضه دون حاجة
لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن محمد أحمد صادق عن نفسه وبصفته وحضر منهم
الاستاذ محمد حامد فهمى ضد السيد أحمد صادق الخشماوى
وحضر منه الاستاذ محمد رضى رقم ٤٥ سنة ١٤١٤ ق « بالهيئة
السابقة »)

الشفعاء لأنه يحد الأرض موضوع الشفعة من الجهتين الشرقية والقبلية واستند إلى الخريطة المقدمة من الخبير ويقول أنه يبين من مجرد النظر إليها أن الحد الشرقي للأرض المبيعة بعضه الأقل ملك الحكومة وبعضه الأكثر ملك الطاعن وأن حدها القبلي جميعه ملك الطاعن فالحكم المطعون فيه إذ جارى الخبير في قوله الخاطى* بأن الطاعن لا يحددها إلا من الجهة القبلية فقط يكون قد جاء مخالفاً للثابت بمستندات الدعوى .

« وحيث أن الحكم قد تعرض لما يشيره الطاعن وقال في ذلك « أنه تبين للمحكمة من تقرير الخبير ومن الاطلاع على الخريطة المقدمة منه أن هذا الذى يقوله المدعى عليه الثانى (الطاعن) من مجاورته من حدين غير صحيح وظاهر أن مجاورة المدعى عليه الثانى للأرض المشفوع فيها هى من حد واحد وهو الحد القبلى فقط وكون هذا الحد عبارة عن خط منكسر لا يصيره حدين إذ أن الحدين البحرى والغربى هما أطيان المدعية والحد الشرقى مصرف كما هو ظاهر من الخريطة فلم يبق سوى الحد القبلى وهو أطيان المدعى عليه الثانى أما فيما يختص بالمصارف والمراوى الخاصة بأطيان المدعى عليه المذكور فهى ليست مشتركة مع الأطيان المشفوع فيها . »

« وحيث أنه وإن كانت الخريطة المقدمة من الخبير إلى محكمة الموضوع والتي اعتمدت عليها فى قضائها والتي يعتمد الطاعن أيضاً عليها فى طعنه لم تقدم إلى هذه المحكمة فإنه يظهر من الاطلاع على الخريطة المقدمة من الطاعن نفسه أن المحكمة لم تخطئ فيما

استخلصته ويكون سبب الطعن على غير أساس .

« وحيث أن السبب الثالث يحصل فى أن الطاعن دفع فى مذكرته أمام محكمة الاستئناف دعوى المطعون ضدها الأولى بأن أرضها على خلاف زعمها لا تلاصق الأرض المشفوعة من حدها الشرقى لوجود مصرف فاصل بينهما يحد الأرض المشفوعة من الشرق والأرض الشقية من الغرب وأن ذلك المصرف ثابت بتقرير الخبير وبالخريطة المقدمة منه — وعدم ذكره فى التحديد الوارد فى عقود تملك الأرضين لم يكن إلا من باب الاختصار ولا ينفى وجوده فى الواقع وحقيقة الحال . ولكن المحكمة جارت المطعون ضدها الأولى فى ادعاء الملاصقة من جهتين دون أن ترد على دفاع الطاعن .

« وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ اعتبر المطعون ضدها الأولى جارة ملاصقة من جهتين للأرض المشفوعة استناد إلى قول الخبير بذلك وإلى أن الطاعن سلم به فى مذكرته وإلى أن الخبير بنى قوله على ما تبين له من المعاينة ومن تطبيق عقود التملك ومن التحديد الوارد فى تلك العقود سواء الخاصة بالأرض الشقية والخاصة بالأرض المشفوعة الثابت به أن الأرض الأولى تحد الأخرى من الجهتين البحرية والغربية — ولما كان المصرف الفاصل بين جارين لا يعد مانعاً من التلاصق إلا إذا كان غير مملوك لهما، ولما كان المستفاد من ذلك الذى استند إليه الحكم أن المصرف المذكور بوجه الطعن ليس مملوكاً لشخص

وما نصت عليه المادة ١٤ من وجوب إعلان الرغبة في الشفعة إلى البائع والمشتري .

المحتمل

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم الأول من الحكمين المطعون فيهما أنه إذ رفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة لعدم ادخال كل البائعين في الدعوى قد خالف المادة ١٥ من قانون الشفعة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بني رفضه الدفع بسقوط حق المطعون ضدها في الشفعة على ما ورد في البند الثالث من عقد البيع من أن ملكية القطعة المشفوع فيها قد آتت إلى الدكتور محمد بك فريد بالبدل من الشيخ عبد السلام قحايى بعقد بدل تاريخه ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤١ وعلى ما ورد في عقد البدل المذكور من أن ملكية هذه الأرض قد آتت إلى الدكتور فريد وحده دون غيره .

« وحيث ان استقصاء حكم المطعون فيه ملكية الأرض المشفوع فيها لمعرفة بائعها هو أمر لا محل له في تطبيق المادة ١٥ من قانون الشفعة التي لا تتطلب غير رفع الدعوى على البائع الظاهر في العقد بلا نظر إلى كونه مالكا أو غير مالكا يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون المذكور من حلول الشفيع بالنسبة إلى البائع محل المشفوع منه في جميع ما كان له وعليه من الحقوق فاذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة أن العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع أن يرجع إلا على البائع وما نصت عليه المادة ١٤ منه من وجوب

آخر غير صاحبي هاتين الأرضين ، ولما كان الطاعن لم يدع خلاف ذلك أمام محكمة الموضوع ولا أمام هذه المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر والحالة هذه أن المطعون ضدها الأولى جارة ملاصقة بكون سايما ولا يضيره أنه لم يرد صراحة على دفاع الطاعن فإن الأسباب التي أقام عليها هذا الاعتبار متضمنة بذاتها الرد عليه .

(طعن أسعد ميشيل أوتش وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد السيدة بيهات عماد زيدة وآخر وحضر عن الأول الاستاذ توفيق سيدم ولم يحضر أحد عن الثاني رقم ٨٩ سنة ١٤ ق « بالهيئة السابقة »)

٤٣٦

أول فبراير سنة ١٩٤٥

دعوى الشفعة . عدم إدخال كل البائعين في الدعوى .
بطلان . استحقاق العقار المشفوع .

المبدأ القانوني

لا محل في تطبيق المادة ١٥ من قانون الشفعة لاستقصاء ملكية الأرض المشفوع فيها لمعرفة بائعها إذ نص المادة المذكور لا يتطلب غير رفع الدعوى على البائع الظاهر في العقد بلا نظر إلى كونه مالكا أو غير مالكا . يؤدي ذلك ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون المذكور من حلول الشفيع بالنسبة إلى البائع محل المشفوع فيه في جميع ما كان له أو عليه من الحقوق — فاذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة أن العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع أن يرجع إلا على البائع

« وحيث ان موضوع الدعوى صالح للحكم .

« وحيث ان المادة ١٥ من قانون الشفعة تنص على سقوط الحق في الشفعة إذا لم ترفع الدعوى على البائع والمشتري .

« وحيث ان المشتري الحق في التمسك بهذا السقوط وقد دفع به أمام المحكمة الابتدائية والاستئنافية .

« وحيث ان المطعون ضدهما لم يرفعا دعوى الشفعة على جميع البائعين فيتعين الحكم بسقوط حقهما في الشفعة .

« وحيث انه لا محل بعد ذلك للكلام في الحكم الثاني المطعون فيه لأنه يعتبر ساقطاً من نفسه بسقوط الحق في الشفعة .

(طعن عبد المجيد محمد سرحان وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد أحمد محمد إبراهيم البردي وآخر وحضر عن الاول الاستاذ محمد حسن نائباً عن الاستاذ محمد شعير رقم ١٠٧ سنة ١٤ في « بالهيئة السابقة »)

٤٢٧

٨ فبراير سنة ١٩٤٥

استرداد العين المبيعة وقائماً .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان الاسترداد بحسب الاصل لا يقع إلا على البيع كما هو إلا أن الفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ مدني قد استثنت الحالة التي تكون فيها دعوى الاسترداد مقامة على ورقة المشتري بالنسبة للحصص المشاعة بينهم أو المفروزة التي يملكها كل منهم . وهذا

اعلان الرغبة في الشفعة إلى البائع والمشتري « وحيث انه بالرجوع إلى عقد البيع الصادر إلى الطاعن يبين أن البائعين فيه هم الدكتور محمد بك فريد وأخوته ووالدتهم وأن المبيع فيه عدة قطع منها القطعة المشفوعة فيها ولم يخصص في العقد بائع معين لكل قطعة بل ذكر فيه أن البيع صادر من الجميع بطريق التضامن والتكافل كشخص واحد وبكفل الضمانات الفعلية والقانونية وبطريق المشاع بينهم كل منهم بحسب نصيبه الشرعي وأن الأرض المبيعة ٥ فقرة واحدة تحمل بعضها على بعض بثمن اجمالي قدره ٩٢٩٢ ج دفع اليهم جميعاً .

« وحيث ان هذه العبارات لا يصح أن يتسرب منها الشك في أن البائعين هم الدكتور فريد ومن معه من غير تخصيص أو تعيين وليس لما ورد في عقد البيع بعد ذلك في بيان مصادر تمليك البائعين من أن الدكتور فريد هو المالك للقطعة المشفوعة أو ما ورد في عقد البدل الصادر اليه من الشيخ عبد السلام قبحاوي ما يصح أن يكون استدراكاً لحقيقة الواقع وهي صدور البيع من الجميع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الدكتور فريد بائعاً وحده القطعة المشفوعة بناء على ما ظهر له من أنه مالئها الوحيد ورتب على ذلك صحة دعوى الشفعة — إذ فعل ذلك يكون قد أخطأ في تفسير شروط عقد البيع وفي تطبيق القانون ويتعين نقضه .

لا يصح القول معه بأن توجيه العرض أو الدعوى إلى بعض الورثة يعتبر توجيهها إلى الباقيين ومتى كان للبائع عند وفاة المشتري أن يحجز دعوى الاسترداد بمطالبة بعض الورثة دون الآخرين فلا يجوز بعد ذلك القول . إذا ما جزئت الدعوى أنها موجهة إلى جميع الورثة .

المحكمة

« من حيث ان الطاعنة بنت طعنها على ثلاثة أوجه . الأول - مخالفة الحكم المطعون فيه المادة ١٦٧ من القانون المدني ، والثاني خطؤه في تطبيق أحكام الوكالة . والثالث قصوره في التسبيب . وفي بيان الوجهين الأول والثاني تقول الطاعنة أن محكمة الاستئناف لم تعتبر اجراءات الاسترداد صحيحة إلا بالنسبة إلى البالغين من ورثة المشتري بمقولة أن الطاعنة لم تيسر رغبتها في الاسترداد إلا بالنسبة إلى حصة القصر استنادا إلى الطلب المقدم منها إلى المجلس الحسبي في أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ مع أنها كانت تعلم أن المشتري ورثة آخرين غير الوصية وأولادها القصر وتحت تأثير هذا الاعتقاد الذي كانت فيه حسنة النية اقتصر في توجيه الرغبة في الاسترداد إلى القصر والوصية فقط . وعقبت الطاعنة على ذلك بأن المادة ١٦٧ من القانون المدني تقضي بصحة الوفاء للمالك الظاهر وبأنه عند وحدة الحق يكوّن الشر كاء كل منهم وكيلا عن الآخر ، فالشريك في الملك المشاع وكذلك الوارث الظاهر إذا رفعت منه أو عاينه دعوى فـ .

الحكم الذي يصدر يكون حجة على الشر كاء أو على التركة إذا كانت التركة هي المقصود بالذات . وأضافت الطاعنة إلى ذلك أن الحكم لم يصب حين قال أنه « لا يحمل لحسن النية والعاقدان من بلد واحد كان يسهل معه التحقق » ، وذلك أنه يفرض أن العاقدين من بلد واحد فإن هذا لا يترتب عليه معرفة أحدهما للآخر ، وخصوصا أن أحد العاقدين وهو المشتري توفي والثاني وهو البائع حجب عليه . والاهمال بغير قصد وعجز القائم بالعمل عن القيام به على الوجه الصحيح لا ينفيان حسن النية ، إذ حسن النية معناه أن يكون الانسان قد قام بعمله بلا قصد سيء وباعتقاد أنه يقوم بعمله خير قيام صح هذا الاعتقاد أم لم يصح . ومسألة حسن النية وإن كان ظاهرها أنها موضوعية هي في الواقع مسألة قانونية لمحكمة النقض مراقبة استنتاج محكمة الموضوع لها . وتقول الطاعنة أنها أظهرت رغبتها في استرداد جميع الأطنان ودفع جميع الثمن وأنه وإن كان الطلب الذي تقدمت به للمجلس الحسبي كان مقصورا على حصة القصر فإنها ما كان يمكنها أن تطلب من المجلس شيئا يتعلق بحصة البالغين . وأنه على أسوأ الفروض كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعتبر ما اتخذته من الاجراءات صحيحة أيضا بالنسبة إلى حصة الوصية على القصر وهذه الحصة هي ثلاثة أرباع . وفي بيان الوجه الثالث من أوجه الطعن تقول الطاعنة أن اقتضاب محكمة الاستئناف على ما ذكرته من « أن ما أثاره وكيل المستأنفة (الطاعنة) غرض الوارث الظاهر وتمثيل أحد الورثة لباقيهم

لا يعتد به في مثل الدعوى « لا يكفي في نسبب الحكم كما أن ما ذكرته المحكمة في صدد الرد على التمسك بحسن النية لا ينهض سببا كافيا لنفيه .

« ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استعرضت الاجراءات التي اتخذتها الطاعنة في الميعاد المبين في كلا العقدين لاسترداد المبيع ، فقالت انه ليس ثمة نزاع في أنه لم يحصل عرض حقيقي أو ابداع الثمن في مدة الأجلين المعينين في العقدين للاسترداد إذ لم يحصل فيهما سوى الطلب المقدم من الطاعنة إلى المجلس الحسبي في أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، وبما أن هذا الطلب اقتصر على الترخيص للوصية في قبض نصيب القصر ، فلا يمكن أن يتعدى إلى الوصية نفسها ولا إلى باقي الورثة ، ولذا فلا يلزمهم — وقد ردت المحكمة على ما دفعت به الطاعنة من أنها كانت تجهل وجود ورثة آخرين غير القصر كما ردت على ما استندت اليه من التمسك بنظرية الوفاء للمالك الظاهر وبأن الدعوى التي ترفع على أحد الورثة يلتزم بها الباقيون — ردت على ذلك بقولها « ان ما أثاره وكيل المستأنفة (الطاعنة) عن الوارث الظاهر وتمثيل أحد الورثة لباقيهم لا يعتد به في مثل الدعوى ، ولا محل لحسن النية والعاقدان من بلد واحد كان يسهل معه التحقق ، كما أن لكل وارث حقه الثابت فإذا ما قصرت المستأنفة فلا يؤخذ باقي الورثة بهذا التقصير » ثم قالت ان الأصل في حق الاسترداد أنه غير قابل للتجزئة ، فلا يجوز استرداد جزء من المبيع وترك الباقي ، غير أن الحكم يختلف إذا توفي المشتري وخلفه ورثة وأراد البائع

استرداد المبيع فهو بالخيار ان شاء جمع بين الورثة واسترد المبيع بأكمله وان شاء استرد بعض الحصص دون الباقي ، وعليه فلا يكون للطاعنة حق إلا في نصيب القصر .

« ومن حيث انه يتضح مما تقدم أن المحكمة لم تخطئ إذ لم تجز الاسترداد إلا بالنسبة إلى حصة القصر في المبيع ، ما دام لم يصدر من الطاعنة أي عرض للثمن إلا في الطلب المقدم منها للمجلس الحسبي وهذا الطلب لا يتناول إلا حصة القصر فقط ، فلا يتناول حصة باقي الورثة ولا حصة الوصية نفسها . أما ما نقوله من أنها كانت حسنة النية في اعتقادها أنه لم يكن للمشتري ورثة غير الوصية وأولادها القصر ، وأن المادة ١٦٧ من القانون المدني تحميها في عرضها الثمن على المالك الظاهر قبل انتهاء الأجل المعين في العقدين — أما ما نقوله من هذا فردود بأن المحكمة لم تصدقها في دعواها بناء على الاعتبارات التي ذكرتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ومع ذلك فإن الطلب المقدم من الطاعنة إلى المجلس الحسبي ، وهو الذي تعتمد عليه في عرض الثمن ، صريح في أنها إنما تعرض الثمن فيما يتعلق بنصيب القصر من الورثة ، مما معناه أنها تسلم فيه بأن هناك من هم من ورثة المشتري غير القصر وأما ما نقوله من أنه عند وحدة الحق يكون الشركاء كل منهم وكيلا عن الآخر وأن الحكم الذي يصدر ضد الشريك على الشيوع أو الوارث يكون حجة على الشركاء أو على التركة فردود أيضا بأنه وان كان الاسترداد بحسب الأصل لا يقع إلا على المبيع كما هو ، إلا أن الفقرة

٢٤٥ وما بعدها عن الكشف على الأعيان الثابتة بانتقال هيئة المحكمة إلى المحل الواقع في شأنه النزاع . وبناء على ذلك فكل ما يثبت للمحكمة بالمعينة يعتبر دليلاً قائماً في الدعوى يتحتم على المحكمة أن تقول كلمتها فيه وخاصة إذا كان النزاع بين الطرفين المتخاصمين متعلقاً بالحالة الطبيعية المتنازع عليها .

فإذا سكّت الحكم المطعون فيه عن الكلام في الدليل القائم في الدعوى . المستخلص من الانتقال — هذا السكوت يعيب الحكم ويجعله مسبباً تسببياً ناقصاً يترتب عليه بطلانه .

المكرر.

« حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في تسببيه لأنه أسقط من حسابه الحكم التمهيدى الذي أصدرته المحكمة بالانتقال لمعينة الأرض المتنازع في شأنها وتقذته فعلاً .

« وحيث أنه بمطالبة الحكم المطعون فيه بين أن المحكمة لم تذكر في أسبابها شيئاً عن رأيها فيما أثبتته المستشار الذى انتقل وعابن أرض الطاعن وأثبت حالة الممر الموجود فيها والذي كان وجوده سبباً في امتناع المطعون ضده عن اتمام الصفقة .

« وحيث أنه ثابت في أسباب الحكم المطعون فيه نفسه أن الطاعن بنى استئنافه على أن المطعون ضده كان قبل الاتفاق على البدل قد عابن الأرض المعينة التامة النافية لكل جهالة فلا يكون له والحالة هذه حق في الامتناع عن اتمام الصفقة بسبب وجود حق

الثانية من المادة ٣٤٦ من القانون المدنى قد استثنت الحالة التى تكون فيها دعوى الاسترداد « مقامة على ورثة المشتري بالنسبة للحصص المشاعة بينهم أو المفروزة التى يملكها كل منهم » . وهذا لا يصح معه القول بأن توجيه العرض أو الدعوى إلى بعض الورثة يعتبر توجيهها إلى الباقين . ومتى كان للبائع عند وفاة المشتري ، أن يجزى دعوى الاسترداد بمطالبة بعض الورثة دون الآخرين فلا وجه لقول الطاعنة أن دعواها ، بعد تجزئتها تعتبر موجهة إلى جميع الورثة .

« ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فلا يصح أن ينعي على الحكم أنه أخطأ أو أنه قصر في التسبيب ويكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن السيدة منيرة بطرس بصفتها وحضر عنها الاستاذان عبد العزيز مليكة بك وفليب بطارح ضد حيدى أبو القلا وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمود فهمى جندي بك رقم ٥٣٠ سنة ١٤٠٤ ق . بالمدينة السابقة ،)

٤٢٨

٨ فبراير سنة ١٩٤٥

الانتقال إلى من النزاع . عدم التحدث عنه في الحكم .
مطل له .

المبدأ القانونى

نصت المادة ١٥٢ من قانون المرافعات على أنه إذا تراءى للمحكمة أن الدعوى غير صالحة للحكم جاز لها أن تأمر بإثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة في المادة ١٥٣ وما بعدها ومن بينها ما ذكر في المادة

٤٢٩

٨ فبراير سنة ١٩٤٥

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى . شروطه .

المبدأ القانوني

إذا تبين من الوقائع . أن السبب في جميع
الدعاوى سواء السابقة والحالية هو العقد
المؤرخ في والموصوف بأنه بيع
وحقيقته رهن . فلا يرد على هذا . إن السبب
في الدعوى الحالية هو وضع يد المدين على
العين المرهونة إذ هو يطالب فيها بريع تلك
العين واستحقاقه لهذا الريع قانونا لا العقد
المذكور .

ولذلك يكون الموضوع متحدا في
الدعاوى جميعها إذا كان المقصود منه خصم
ريع العين المرهونة الذي حصله الراهن من
أصل وفوائد دين .

ولا يرد على هذا . أن موضوع القضايا
السابقة كان مقصورا على بطلان العقد
المذكور إذ لم يكن هذا البطلان إلا توطئة
للطلب الأساسي وهو براءة الذمة لاستهلاك
الدين في الريع على أساس أن المعاملة قرض
مكفول برهن وإن ما حصله الدائن من غلة
العين المرهونة وفي الدين وفوائده .

المحكم

« حيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب :
« حيث أن السبب الأول يتحصل في

ارتفاق عليها وقد أرادت المحكمة أن تتحقق
بنفسها من حالة هذا الحق الظاهرة فقضت
تمهيدا بالانتقال وتنفيذ حكمها فعلا .

« وحيث أنه قد نص في المادة ١٥٢ من
قانون المرافعات على أنه إذا تراءى للمحكمة
أن الدعوى غير صالحة للحكم جاز لها أن
تأمر بإثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت
المذكورة في المواد ١٥٣ وما بعدها ومن
بينها ما ذكر في المادة ٢٤٥ وما بعدها عن
الكشف على الأعيان الثابتة بانتقال هيئة المحكمة
إلى المحل الواقع في شأنه النزاع ، وبناء على
ذلك فكل ما يثبت للمحكمة بالمعاينة يعتبر
دليلا قاطعا في الدعوى يتجتم على المحكمة أن
تقول كلمتها فيه وخاصة إذا كان النزاع بين
الطرفين المتخاصمين متعلقا بالحالة الطبيعية
للعين المتنازع عليها .

« وحيث أن سكوت الحكم المطعون فيه
عن الكلام في الدليل القائم في الدعوى بما
أثبتته المستشار الذي عاين الأرض المتنازع
في شأنها في حين أن الطاعن يتمسك بأن
لاحق المطعون ضده في النكول عن اتمام
صفقة البديل بعد أن عاين الأرض وحق
الارتفاق ظاهر فيها — هذا السكوت يعيب
الحكم ويجعله مسببا تسببيا ناقصا يترتب
عليه بطلانه .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم
المطعون فيه وإعادة الدعوى لمحكمة استئناف
مصر للفصل فيها من جديد ولا ترى المحكمة
بعد ذلك داعيا للكلام فيما أثاره الطاعن من
وجوه أخرى .

(طعن خله عويضة وحضر عنه الأستاذ ساجا حبش بك
ضد محمد عبد الرحمن ميكل ولم يحضر أحد عنه رقم ٥٩ سنة
١٤ ق. بالهيئة السابقة)

أن الحكم المطعون فيه إذ قبل الدفع بعدم جواز نظر دعوى الطاعن بالنسبة إلى مطالبته بالريع عن المدة لغاية سنة ١٩٤٠ لسبق الفصل فيها يكون قد خالف القانون الذي يشترط لقبول هذا الدفع اتحاد السبب والموضوع فقد كان السبب في الدعاوى التي انتهت بالأحكام الصادرة في الاستئناف رقم ٥٣١ سنة ٥١ ورقم ٣٩٤/٤٢١ سنة ٥٨ القضائية هو عقد ١٨ من فبراير سنة ١٩٢٣ والسبب في الدعوى الحالية هو وضع يد المدين الراهن على العين المرهونة وكان الموضوع في تلك الدعاوى بطلان عقد البيع المذكور وتعيين حارس قضائي على العين المرهونة وموضوع الدعوى الحالية هو المطالبة بريع تلك العين .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه — بعد أن أورد سلسلة المنازعات والدعاوى التي رفعت بين الطاعن والمطعون ضده على أثر نشوء العلاقات بينهما بالعقد المؤرخ في ١٨ من فبراير سنة ١٩٢٣ حتى رفع الدعوى الحالية رقم ٣٣٩ سنة ١٩٤٢ كلى المنصورة استخلص أن بين هذه الدعوى وتلك اتحادا في الخصوم والسبب والموضوع ، وبناء على الأسباب التي أوردها في ذلك قضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر بقبول الدفع بعدم جواز نظرها فيما يختص بالريع المطلوب عن المدة لغاية سنة ١٩٤٠ الزراعية لسبق الفصل فيها . وهذا من الحكم شديد . إذ بين من وقائع هذا الطعن أن السبب في جميع الدعاوى سواء السابقة والحالية هو العقد المؤرخ في ١٨ من فبراير سنة ١٩٢٣ الموصوف بأنه بيع وحقيقته رهن ولا صحة لما يقوله

الطاعن من أن السبب في الدعوى الحالية هو وضع يد المدين على العين المرهونة إذ هو يطالب فيها بريع تلك العين واستحقاقه لهذا الريع لا سبب له قانونا إلا العقد المذكور ، وكذلك يبين أن الموضوع متحد في الدعاوى جميعا وهو خصم ريع العين المرهونة الذي حصله الطاعن من أصل وفوائد دينه ، وغير صحيح ما يزعمه الطاعن من أن موضوع القضايا السابقة كان مقصورا على بطلان العقد المذكور فإن بطلان العقد لم يكن إلا توطئة للطلب الأساسي الذي طلبه المطعون ضده وهو براءة ذمته لاستهلاك الدين في الريع على أساس أن المعاملة قرض مكفول برهن وأن ما حصله الطاعن من غلة العين المرهونة وفي الدين وفوائده ، والمحكمة في صدد بحث هذا الطلب سمعت دفاع الطاعن في مقدار الغلة وفي ادعائه عدم حصوله عليها ثم قدرت ما حصله منها والفائدة التي يستحقها عن دينه وقامت بعملية الاستهلاك .

« وحيث أن السبب الثاني بتحصيل في أن الحكم المطعون فيه إذ قال بأن الطاعن كان واضح اليد على العين المرهونة قد خالف الحكم الحائز لقوة الشيء المقضي به الصادر في الدعوى رقم ٢٥٩٧ سنة ١٩٣٩ بتدري المنصورة بين الخصوم أنفسهم وثابت به أن المطعون ضده هو واضح اليد فعلا على تلك العين .

« وحيث أن هذا السبب مردود بأن الطاعن لم يكن طرفا في الحكم المذكور وبأنه ليس في منطوقه ولا في أسبابه قضاء بأن المطعون ضده هو واضح اليد على العين المرهونة .

« وحيث ان السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قال بأن الطاعن كان واضع اليد على العين المرهونة وأنه لا أساس للتعويض الذي طلبه الطاعن من المطعون ضده قد خالف المستندات الرسمية المقدمة في الدعوى التي تدل على أن المطعون ضده هو الذي كان واضع اليد فعلا عليها كما تدل على تواطئه مع خصوم الطاعن في الدعاوى الكيدية الخاصة بوضع اليد على العين المرهونة .

« وحيث ان المحكمة قد تعرضت إلى ما يشبه الطاعن وردت عليه بقولها « ان وضع يد المستأنف على هذه الأطنان ثابت من محضر التسليم الذي بموجبه استلم الأطنان في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ومن الأحكام الصادرة في القضايا السابقة الإشارة إليها والتي تناول الطرفان رفعها كل منهما على الآخر ومن تقارير الخبراء المودعة فيها ومن الأحكام الصادرة لصالح المستأنف في قضايا الإيجار ضد المستأجرين منه وضم بعضها إلى المفردات بمحكمة أول درجة كل ذلك لا يدع مجالاً للشك في أن المستأنف استمر واضعاً يده على الأطنان المرهونة من تاريخ استلامها يؤجرها بنفسه للغير ويستصدر أحكاماً بمبالغ الإيجار ضد المستأجرين منه ولم يصدر منه بعد ذلك ولم يتخذ من الإجراءات ما يفيد أن يده رفعت عنها » وبقولها « ان المحكمة لا ترى أساساً للتعويض الذي طلبه محمد افندي صبرى ونسبه إلى مشاكسة خصمه وسلوكه الطرق المتسوية للبقاء معه في التقاضي مدة تقرب من العشرين سنة على حد تعبيره في صحيفة افتتاح دعواه

وذلك لأنه ليس في الأوراق دلائل على تواطؤ خصمه مع من قاضاه محمد افندي صبرى في دعاوى الاسترداد والإيجار أو غيرها في طول تلك المدة أو على توفر الكيدية من جانب أحمد افندي محمد الفيومي فيما كان بينه شخصياً وبين محمد افندي صبرى محمود من الخصومة ، ولما كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه مستخلصاً استخلاصاً سليماً من مستندات الدعوى وليس في المستندات التي قدمها الطاعن ما يناقض ذلك فلا وجه لما ينهض على الحكم في هذا السبب .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس .

(طعن محمد صبرى محمود افندي وحضر عنه الاستاذ فيليب بشارة نائباً عن الاستاذ عبد الحيد خليل درع ضد احمد محمد الفيومي وحضر عنه الاستاذ محمد حامد فهمي رقم ٦٤ سنة ١٤ ق « بالهيئة السابقة »)

٤٣٠

٨ فبراير سنة ١٩٤٥

عضر حصر التركة وإثبات تاريخ الوفاة .

المبدأ القانوني

إن محضر حصر التركة وإن كان ورقة رسمية فانه لم يجعل قانوناً لإثبات تاريخ الوفاة

المحكمة

« حيث ان محصل الطعن ان المحكمة خالفت قواعد الإثبات إذ لم تأخذ بشهادة الوفاة الثابت بها ان وفاة المورث حصلت في أول سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وكذلك لم تأخذ

٤٣١

١٥ فبراير سنة ١٩٤٥

١ — تكليف .

٢ — طلب تثبيت الحجز الاستحقاق .

المبادئ القانونية

إذا تبين لمحكمة الاستئناف . عند ما تعذر عليها تكليف العلاقة القانونية التي تربط الطرفين في الأوراق المقدمة في الدعوى . لكونها تكن واضحة الدلالة بالفاظها . وفي سبيل تعرف الحقيقة . رأت تكليف كل طرف لإثبات العلاقة التي يدعيها ثم استعرضت بنية الطرفين ورجحت منها نية أحدهما لأنها وجدت مطابقة لما يمكن استخلاصه من الأوراق . ثم استخلصت نتيجة سائغة معقولة فلا معقب عليها في ذلك .

٢ — إذا وقع شخص حجزاً استحقاقاً على حصة في عين معينة فهذا الحجز لا يحكم بصحته إلا إذا أثبت الحاجر ملكيته للشيء المحجوز عليه فالنزاع الذي يقوم في الدعوى على صحة الحجز أو تثبته هو في الواقع نزاع في الملك فتعديل الطلبات من تثبيت للحجز إلى طلب ثبوت الملك ليس طلباً جديداً بل هو ليس إلا إيضاحاً للطلب الأصلي وضع في صيغة أخرى والمؤدى واحد في الحالتين .

المحكمة

« حيث أن الطاعن يبني طعنه على سببين :
الأول — خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون على وقائع الدعوى إذ أخل بالمعنى الواضح المفهوم من نصوص العقد الذي

بشأن محضر حصر التركة الذي أثبت فيه أنه حرر في يوم الوفاة المذكور وأن عقد البيع قدم في هذا اليوم إلى الموظف الذي حرر محضر الحصر ، ولو أنها فعلت ذلك لانهارت جميع الأسباب التي استندت إليها في القول بتزوير العقد .

« وحيث أنه عن شهادة المقول بقوله بأنه ثابت بها أن الوفاة حصلت في أول سبتمبر سنة ١٩٤٢ فإن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها قدمت تلك الشهادة أمام محكمة الموضوع واستندت إليها فلا يجوز لها والحالة هذه التحدى بهذا الوجه أمام محكمة النقض .

« وحيث أنه عن محضر حصر التركة فإنه وإن كان ورقة رسمية لم يجعل قانوناً لإثبات تاريخ الوفاة والمحكمة لم تقل أن المحضر المذكور لم يحرر في التاريخ الثابت به ولا أن العقد المطعون فيه لم يقدم إلى محرره يومئذ ولكنها قالت بحق أن تقديمه في ذلك اليوم لا ينهض دليلاً على صحته ثم أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت عليها قضاءها بتزويره وهي أسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه .

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن المحكمة لم تخالف قواعد الإثبات في شيء ويكون هذا الطعن على غير أسس .

(طعن السيدة سريّة محمد حسن برهري بصفتها وصية وحضر منها الأستاذ كامل يوسف صالح ضد عيشة أحمد حسن حامد وآخرين ولم يحضر عنهم أحد رقم ٧٩ سنة ١٤ ق بالهيئة السابقة)

تم بين الطرفين بموجب الورقتين المؤرختين في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤١ و ٢٨ من يونية سنة ١٩٤١ ذلك أنه جاء في الورقة الأولى أن الطاعن تسلم من المطعون ضده ٩٢ ج من أصل ثمن قيراطين في مركب جديد بحري انشاؤه وأن مقدار الثمن ٢٣٠ ج فاحتوت الورقة اسمى البائع والمشتري والمبيع والثن مما يدل على أن العلاقة بين الطرفين كانت علاقة بائع بمشتري ويؤيد هذا المعنى ما ورد في الورقة الثانية من أن الطاعن تسلم من المطعون ضده ١٠٢٢٤ قرش من ثمن القيراطين مشتراه وعلى الرغم من ذلك قالت المحكمة ان هذه النصوص غامضة وغير حاسمة وحكمت بأحالة الدعوى إلى التحقيق لاستكمال النقص الذي يعيب المستندات الكتابية مع أنها صريحة في تكييف العلاقة القانونية بين طرفي الخصومة وأنها كانت علاقة بائع بمشتري لا علاقة شريك بشريك كما انتهى إلى ذلك الحكم المطعون فيه وما كان ثم مبرر لأحالة الدعوى إلى التحقيق وقد استند الحكم في قضائه بذلك إلى أنه لو كانت العلاقة بين الطرفين علاقة بائع بمشتري لكان خليقا بهما أن يضمها في صورة عقد بيع يذكر فيه اسم كل من البائع والمشتري والأوصاف اللازمة لتعيين المبيع وأن يشتمل العقد على تعيين ميعاد يقوم فيه البائع بتسليم المبيع وذكر الجزاء في حالة التقصير — واستند إلى أنه استبان من شهادة شهود الطرفين أنهما لم يتعاقدا على بيع بل تعاقدا على تأسيس شركة بينهما يكون للمطعون ضده حصة يطلق عليها اسم حصة بحري وأن ما ورد في العقد من ذكر ثمن هذه

الحصة وتقويمها بمبلغ ٢٣٠ ج لم يكن نبوي سايرة لفظية خاطئة لمعنى العرف الجاري من أن الرئيس لا يدفع قيمة القيراطين بنسبة التكاليف الحقيقية للمركب بل بحسب الاتفاق عليه . ويقول الطاعن تفتندا لما استند إليه الحكم أن التعاقد بالبيع ظاهر ظهورا جليا من الشهادات الرسمية ومن الورقتين المؤرختين مارس ويونية سنة ١٩٤١ وأن ما ساقه الحكم لتحريف هذا المعنى الظاهر غير سليم . فأما قوله أن التعبير بكلمة ثمن كان تعبيرا خاطئا فينفيه التعبير بكلمة مشتري في ورقة يونية سنة ١٩٤١ وينفيه الشهادات الرسمية المستخرجة من مصلحة الموانئ وأن السفينة كانت تعمل لحساب صاحبها الطاعن وأن المطعون ضده ما كان الابحريا فيها وأن الذي كان يتولى رياستها آخر . وأما التعليل بعدم الايضاح عن جميع أركان البيع فغير صحيح لأن هذه الأركان متوافرة طبقا لما يقتضيه القانون وكذلك التعليل بالعادة غير صحيح لأن دعوى الطاعن تتفق والعرف .

السبب الثاني — خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع المقدم من الطاعن بعدم قبول طلب تثبيت الملكية الذي طرحه المطعون ضده الأول مرة أمام محكمة الاستئناف ذلك ان المطعون ضده تقدم لمحكمة الدرجة الأولى بطلب تثبيت الحجز على المركب ولم يكن ضمن طلباته تثبيت ملكيته لحصة فيه وقد سلم الحكم المطعون فيه أن هذا الطلب لم يكن من بين الطلبات الصريحة التي كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى الا أنه قال أنه كان منظويا ضمنها باعتبار أن طلب تثبيت

الحجز مؤسس على الملك نخلط الحكم بين
الطلب وعلته .

« وحيث انه عن السبب الأول فان
المحكمة الاستئنافية بنت حكمها التمهيدى
القاضى بالاحالة إلى التحقيق على « أنه نظرا
لقيام النزاع بين الطرفين على تكييف علاقة
المستأنف (المطعون ضده) بالمستأنف عليه
(الطاعن) هل هى علاقة بائع بمشتري كما جاء
بدفاع المستأنف عليه وكما أخذ به الحكم
المستأنف أم علاقة شريك بشريك كدعوى
المستأنف ترى (المحكمة) لاعطاء هذه العلاقة
وصفها الحق وتنويرا للمستندات المقدمة فى
الدعوى إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت
المستأنف بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة
والدفاتر التجارية وجود الشركة بينه وبين
المستأنف عليه بحق قيراطين من ٢٤ قيراطا
شيوعا فى السفينة (بدر) موضوع النزاع
الحالى وليثبت المستأنف عليه بالطرق عينها
أن العلاقة بينه وبين المستأنف بشأن هذه
السفينة لم تكن علاقة شريك بشريك وانما
كانت علاقة بائع بمشتري ثم بعد أن سمعت
المحكمة بينة الطرفين واستعرضتها قالت عنها
« وحيث ان المستفاد من خلاصة شهادة شهود
الطرفين وبخاصة شهادة صالح صالح الشهاوى
وهو النجار الذي صنع المركب موضوع
النزاع أن العلاقة القانونية التى نشأت بين
الخصمين بصدد ما يتنازعان عليه إنما هى
علاقة شركة انعقدت بينهما شفويا على إنشاء
مركب بقصد تشغيلها فى البحر لنقل البضائع
والمنتجات على أن يكون للمستأنف حصة
فيها قدرها قيراطان من ٢٤ قيراطا مقابل

دفعه ٢٣٠ ج فى تكاليفها علاوة على مساهمته
أيضا بالاشراف على انشائها وتقديمه
المساعدات اللازمة لتيسير صنعها واستكمال
معداتها واختيار بحارتها والقيام بأعباء
رياستها أثناء رحلاتها وأن يكون نصيبه فى
إيراداتها بنسبة حصته فى رقبته وهذا
واضح بلا أدنى ريب مما شهد به صالح صالح
الشهاوى من أنه كلف من قبل المستأنف
عليه بأن يبحث له عن رئيس ينوب عنه فى
إدارة أعمال انشاء مركب يكون له فيها
قيراطان مقابل دفعه مبلغ ٣٠٠ ج من تكاليفها
فوقع اختياره على المستأنف فاستدعاه إليه
وتفاوضا معا بحضوره وتم الاتفاق بينهما
وعلى مسمع منه بأن يكون للمستأنف
قيراطان فى المركب كشريك مع المستأنف
عليه فيها مقابل دفعه مبلغ ٢٣٠ ج ولا يدفع
أكثر من ذلك مهما بلغت التكاليف - ومما جاء
فى شهادة حسين على عمر من أنه رأى
المستأنف يتحاسب مع المستأنف عليه على
أشياء اشتراها بمعرفته للمركب من خشب
وأسطبة ومعمار ومبالغ أخرى كان قد دفعها
إليه وقد بلغ هذا الحساب حوالى ١٠٠ ج
تحررت بهما ورقة خصما من أصل ثمن
القيراطين وفى هذا ما يقطع بأن الايصال لم
يتحرر بادىء ذى بدء لتدوين الاتفاق الذى
تراضى عليه الطرفان بل كان تحريره لاحقا
لتاريخ قصد الطرفان فيه حصر المبالغ التى قام
المستأنف بدفعها للمستأنف عليه مضافا إليها
ما كان قد صرفه فعلا من ماله الخاص من
تكاليف انشاء المركب لغاية هذا التاريخ
ولهذا جاءت عبارته غامضة مقتضية فلا

تضمنت بيعا ولا شراء ولا ايجابا ولا قبولا ولا ذكرا للبائع ولا لمشتري ولا تحديدا وتعيينا كافيا للمركب المبيع منها القيراطان بل كل ما جاء فيه أن المستأنف عليه وقع بامضائه تحت كلمة (المستلم) في إيصال مطبوع تضمن استلامه مبلغ ٩٢ ج من المستأنف من أصل ثمن قيراطين في المركب الجديد الجاري انشاؤها بثمن ٢٣٠ ج بدفع مائة مقدما ومائة عند لزوم المركب وثلاثون متأخرا وهذا الاقتضاب والغموض ان دلا على شيء فانما يدلان على أنه ليس إلا إيصالا أخذه المستأنف من المستأنف ضده ليكون سندا لديه مثبتا لأدائه بعض التزاماته التي ارتبط بها معه نتيجة تعاقدتهما شفويا على إنشاء مركب تكون شركة بينهما حسب ما ورد على لسان الشهود — يؤيد ذلك ويؤكد كده أنه لو كان هذا الإيصال هو بذاته عقد البيع لجانب من السفينة كما يقول المستأنف ضده وكما ذهب إليه الحكم المستأنف لكان خليقا بالمتعاقدين أن يحرراه في صورة عقد بيع يذكر فيه اسم كل من البائع والمشتري والأوصاف اللازمة لتعيين المبيع بحيث ينتفى بذكرها اللبس — كذلك كان من البديهي أن يشتمل العقد على تحديد ميعاد يقوم فيه البائع بتسليم المبيع للمشتري وعلى ذكر الجزء في حالة التقصير أو عدم قيام أحدهما بالوفاء بالتزاماته كل هذا كان واجبا ومفروضا ان كانا قد قصدا البيع بمعناه القانوني ولكن الثابت الذي استبان من شهادة شهود الطرفين أنهما لم يتعاقدا على بيع ولا شراء بل تعاقدتا ليؤسسا شركة بينهما يكون للمستأنف فيها حصصة يطلق عليها (حصصة بحري) كما جاء

على لسان شاهدي المستأنف ضده وكما أخبر هذا الأخير الشاهد حسين على عمر بانه (سبقي المستأنف خليل سعد شريكاً معه في المركب بحق قيراطين فيها) أما ما ورد فيه من ذكر ثمن هذه الحصصة وتقويمها بمبلغ ٢٣٠ ج يقوم المستأنف بدفعها على ثلاثة أقساط فانه لم يكن سوى مسaire لفظية خاطئة لمعنى العرف الجاري من أن الرئيس لا يدفع قيمة القيراطين بنسبة التكاليف الحقيقية للمركب بل يدفع القيمة المتفق عليها فقط فاذا ما سمى المبلغ ثمنا كانت تسميته هذه خاطئة لأن المبلغ في حقيقة أمره ليس إلا المقدار من النقود التي ساهم بها المستأنف في تكاليف صنع المركب . ثم انتهت بعد ذلك إلى قولها « وحيث انه لما تقدم يكون قد ثبت لدى المحكمة من شهادة الشهود السالف الإشارة إليها ومن الأوراق والإيصالات المقدمين من المستأنف (المطعون ضده) أن العلاقة التي قامت بين الخصمين بشأن المركب (بدر) وتخصيصها للنقل البحري هي علاقة شريك بشريك كما ادعى المستأنف وليست علاقة بائع بمشتري كما زعم المستأنف ضده وكما ذهب إليه الحكم المستأنف » .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن محكمة الاستئناف لما تعذر عليها تكييف العلاقة القانونية التي تربط الطرفين من الأوراق المقدمة في الدعوى وقد كانت محقة فيما ذهبت إليه لأن تلك الأوراق ليست واضحة الدلالة بألفاظها لذلك رأت في سبيل تعرف الحقيقة تكليف كل طرف اثبات العلاقة التي يدعيها ثم استعرضت بينة الطرفين ورجحت منها

٤٣٢

١٥ فبراير سنة ١٩٤٥

١ — الشفعة . الإيداع

٢ — إبداء الرغبة في الشفعة .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون لم يشترط لصحة طلب الشفعة أن يقدم الشفيع بدفع أو إيداع الثمن الرسمي في العقيد والملحقات التي يدعيها المشتري كما أنه لم يجعل من مسقطات الشفعة امتناع الشفيع عن الدفع أو الإيداع بعد تكليفه بذلك من المشتري ولم يكن من المعقول أن يحتم القانون شيئا من ذلك لأن فيه إرهابا للشفيع بلا مقتضى وإعانة للمشتري على التحكم في الشفيع .

٢ — إن القانون جعل للشفيع مدة خمسة عشر يوما لإبداء رغبته في الأخذ بالشفعة فلا يصح متى أبدى رغبته في هذا الميعاد أن يؤاخذ بعدم إبدائها بعد العلم بالبيع مباشرة أو بعده بأيام قلائل .

المحكم

« حيث أن مما ينفعه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه (أولا) أخطأ في اعتبار عرضه الأخذ بالشفعة عرضا غير جدي أو عرضا ناقصا ورتب على ذلك رفض الدعوى لأنه وقد قام من جهته بإبداء رغبته في الأخذ بالشفعة بالثمن الذي يعتقد أنه الثمن الحقيقي أو بما يثبت المحكمة أنه الحقيقي لا يصح بعد

بينه المطعون ضده لأنها وجدت مطابقة لما يمكن استخلاصه من أوراق الدعوى ومن الوصولين المقدمين من المطعون ضده واستنتجت من هذه الأوراق ومن أقوال الشهود المكمل لها أن العلاقة بين الطرفين كانت علاقة شركة وقد جاء استنتاجها مقبولا في حدود سلطتها التقديرية، فلا معقب عليها فيما قالت به .

« وحيث أنه عما أثاره الطاعن في مذكرته من الاعتراض على الحكم التمهيدي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ بحالة الدعوى إلى التحقيق بمقولة أن الإثبات بالبينة في الدعوى غير جائز وفقا لأحكام قانون التجارة البحري فإن هذا الاعتراض غير جدير بالالتفات لعدم وروده في تقرير الطعن وعدم التمسك به أمام محكمة الموضوع .

« وحيث أنه عن السبب الثاني فإن المطعون ضده وقع حيزا استحقاقيا على حصته في المركب وهذا الحيز لا يحكم بصحته إلا إذا أثبت الحاجز ملكيته للشيء المحجوز عليه فالنزاع الذي يقوم في الدعوى على صحة الحيز أو تثبته هو في الواقع نزاع في الملك فتعديل المطعون ضده لطلبه الذي قدمه لمحكمة أول درجة وقد كان تثبیت الحيز إلى طلب ثبوت الملكية ليس اذن بطلب جديد بل هو ليس إلا إبطاسا على الطلب الأصلي بوضعه في صيغة أخرى والمؤدي واحد في الحالتين .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد أحمد التاجودي وحضر عنه الاستاذ أحمد رشدي ضد خليل محمد عبد اللا وحضر عنه الاستاذ ساجا حبش بك رقم ٤٤ سنة ١٤٠٤ ق د بالهيئة السابقة)

هذا اعتباره غير جاد في طلب الشفعة إذا ظهر للمحكمة خطأه في تقدير الثمن عند إبداء الرعية كما أنه لا عبرة بما يصدر بعد ذلك بين الخصوم من المنازعات أو الاجراءات المتعلقة بمقدار الثمن . (الثاني) أخطأ في استخلاص تنازل الطاعن عن حقه في الشفعة من موافقته على تسليم الأرض المبيعة إلى المشتري بعد أن اتفق مع البائع على فسخ الايجار الذي كان معقودا بينهما لأن تسليم الأرض كان نتيجة للفسخ المترتب على بيع الأرض ولا يصح أن يستنتج من ذلك تنازل الطاعن عن حقه في الشفعة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أمرين أساسيين (الأول) أنه يستدل من مسلك الطاعن حيال ما عرضه عليه المشترون من أن يدفع لهم ما يعترف به ويودع ما ينزع فيه من المبالغ الأخرى التي بينوها له — يستدل من ذلك على أنه كان معسرا وقت أن طلب العين المبيعة بالشفعة وإنه لا يملك جميع الثمن أو على الأقل كان غير راغب في الأداء رغبة جدية . (الثاني) أنه بالاطلاع على ورقة الاتفاق المحررة بين الطاعن والأستاذ ناشد صليب البائع تبين أن الطاعن كان مستأجرا الأرض المبيعة وأنه تنازل عن التمسك بها على أثر بيعها وتعهده بتسليمها إلى المشتري الأمر الذي يدل دلالة ضمنية على موافقته على البيع وتنازله عن حقه في الشفعة إذ لو كان الأمر غير ذلك لبادر إلى طلب الأخذ بالشفعة في الحال قبل أن يتكبد المشترون مصاريف التسجيل وغيرها من الملحقات .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه يأخذ على الطاعن امتناعه عن إيداع الباقي من الثمن المسمى في العقد مع الملحقات الأخرى المتنازع في شأنها إلى أن يفصل نهائيا في أمرها كما يأخذ عليه أنه اشترط لدفعه مبلغ ١٠٠ م و ٦٧١ ج للمشتريين أن يقدموا له شهادات عقارية عن تصرفات البائع وتصرفات المشتريين من تاريخ الشراء إلى يوم التنازل عن الصفقة كما اشترط تسلمه الأرض لينتفع بها وأنه لعجزه عن إيداع المبالغ المطلوب منه إيداعها عرض على المشتريين أن يرهن لهم لضمان وفاء تلك المبالغ للأرض المملوكة له التي اشتراها من مصلحة الأملاك الأميرية مع علمه بأنها مثقلة بحق امتياز البائع بالنسبة إلى ما لم يدفع من الثمن وهو القسط الأوفر منه فضلا عن أنه لم يكن له حق في إلزام المشتريين قبول تأجيل مادفعوه من الثمن فورا للبائع — ثم يعتبر الحكم المطعون فيه الطاعن بناء على ذلك أنه لم يكن جادا في طلب الشفعة .

« وحيث ان القانون لم يشترط لصحة طلب الشفعة أن يقوم الشفيع بدفع أو إيداع الثمن المسمى في العقد والملحقات التي يدعيها المشتري كما أنه لم يجعل من مسقطات الشفعة امتناع الشفيع عن الدفع أو الإيداع بعد تكليفه بذلك من المشتري ولم يكن من المعقول أن يحتم القانون شيئا من ذلك لأن فيه إرهاقا للشفيع بلا مقتضى وأعانة المشتري على التحكم في الشفيع .

« وحيث انه متى قام الشفيع بما يفرضه عليه القانون في المواعيد التي عينها من إعلان

٤٣٣

١٥ فبراير سنة ١٩٤٥

- ١ — الشفعة . الحق فيها .
- ٢ — الورقة الرسمية .

المبادئ القانونية

- ١ — إن من يشفع في العين المبيعة يجب أن يكون مالكا وأن تكون ملكيته ثابتة في تاريخ عقد البيع . وأن الشفعة جائزة في العقار المبيع ولو كان عقد البيع غير مسجل .
- ٢ — إن الخطاب الموقع عليه من وكيل المالية والمرسل إلى مدير مصلحة الأملاك هو ورقة رسمية تحمل الثقة لكل ما ورد فيها وتكون حجة على أى شخص بما تضمنته ولا يجوز الطعن فيما اشتملت عليه إلا بالتزوير ولا يرد على هذا بأن ذلك الخطاب من قبيل الشهادة من جانب وكيل المالية على موافقة الوزير بل هو دليل كتابي مستخلص من مستند رسمي يثبت هذه الموافقة وقد أريد به تبليغ قرار الوزير إلى المصلحة المختصة وتنظيم العمل الإداري في الوزارة وفروعها ولا يقتضى إلا إصدار مثل هذا الكتاب ووكيل الوزارة هو الموظف المختص بتبليغ قرارات الوزارة إلى رؤساء المصالح .

المحكم

« من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون

الرغبة ورفع الدعوى ولم يصدر منه ما يصح اعتباره قانونا تنازلا عن حقه فلا يجوز اعتباره غير جاد في طلبه بناء على امتناعه عن إجابة المشتري لما يفرضه عليه تحكما من تكاليف لم ينص عليها القانون ولا يلزم بها الشفيع إلا بحكم القضاء .

« وحيث أنه عن اعتبار الطاعن متنازلا عن حقه في الشفعة فإن ما استند إليه الحكم المطعون فيه لا يصح قانونا اعتباره دالا على هذا التنازل دلالة ضمنية إذ ليس فيه ما يفيد أن الشفيع اعتبر المشتري الكائنهايا للبيع واستناد الحكم في تبرير قضائه إلى أن الطاعن لم يتمسك بالشفعة على أثر البيع ولم يبادر بطلبها قبل أن يتكبد المشترون مصاريف التسجيل وغيرها من الملحقات — استناده إلى ذلك فيه انحراف عن حكم القانون الذي جعل للشفيع مدة خمسة عشر يوما لبدء رغبته في الأخذ بالشفعة فلا يصح متى أبدى رغبته في هذا الميعاد أن يؤخذ بعدم إبدائها بعد العلم بالبيع مباشرة أو بعده بأيام قلائل .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم قد خالف القانون في قضائه ويتعين نقضه موضوعا بدون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن توفيق سليمان الجوهري وحضر عنه الاستاذ عبد المعلى خيال ضد ناشد صليب ميخائيل أفندى وآخرين وحضر عن الثانى والدك والخامس السادس الاستاذ محمد حسن ولم يحضر أحد من الاول والرابع رقم ٦٦ سنة ١٤ ق بالمينة السابقة »)

لأنه أولا — أرجع ملكية المطعون ضده الأول إلى عقد البيع الابتدائي الصادر في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٨ قائلا أنها سابقة على ملكية الطاعن مع أن ذلك العقد لم يسجل والملكىة لا تنتقل الا بالتسجيل ، ولما كانت ملكية الطاعن ثابتة له بعقد مسجل مؤرخ في ٥ من مارس سنة ١٩٤١ فيكون الحكم قد خالف أحكام المادة الأولى من قانون التسجيل إذ رتب على العقد الابتدائي أثرا هو نقل الملكية . كما أنه أخطأ إذ استشهد بحكم الدوائر المجتمعة الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ الذى أجاز الشفعة بناء على عقد ابتدائي غير مسجل فقد فاتته الحكمة التى توخاها هذا الحكم وهى أن لا يضار الشفيع بعمل المشتري ، إذ يستطيع هذا الأخير أن يعطل حق الشفعة بأن لا يسجل عقده . وما يبرز خطأ المحكمة أن المطعون ضده ما كان يستطيع بعقده الابتدائي أن يشفع في مارس سنة ١٩٤١ في الصفقة التى اشتراها الطاعن وهى التى يشفع بها ذلك لأن عقده لم يكن قد سجل ، فكيف يجوز ذلك العقد الأخذ بالشفعة . ثانيا — استدل على موافقة وزير المالية على عقد البيع الصادر في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٨ للمطعون ضده الأول والى لا يصح العقد إلا بها ، بخطاب أرسله وكيل المالية الى مصلحة الأملاك الأميرية تتضمن عبارته موافقة الوزير ، واعتبر هذا الخطاب ورقة رسمية يستدل بها على الموافقة مع أن الأصل الذى يدل على هذه الموافقة لم يوجد ، وقد طلبت المحكمة كل الأوراق المتصلة بهذه الصفقة فاستحضر الملف وفيه

كل شيء إلا هذه الموافقة ، وقال مندوب الحكومة للمحكمة أنه لا توجد أوراق أخرى ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يصح اعتبار خطاب وكيل المالية تبليغا بالموافقة متى كان أصل التأشير الكتابي الصادر من الوزير بالموافقة على إجراء التعاقد لم يقدم « ومن حيث أنه عن الوجه الأول فإن الحكم المطعون فيه قال ان من يشفع في العين المبيعة يجب أن يكون مالكا وأن تكون ملكيته ثابتة في تاريخ عقد البيع ، وأن هذا الشرط غير متوافر في الدعوى بعد أن سبق ايضاح أن ملكية الطاعن للعقار المشفوع به بدأت بعد وقوع البيع إلى المطعون ضده الأول كما يستفاد ذلك من عقد البيع الصادر للطاعن في ٥ من مارس سنة ١٩٤١ والمسجل في ١٩ من ذلك الشهر . ثم عقب الحكم على ذلك بقوله « انه لا عبرة بان عقد البيع المؤرخ في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٨ غير مسجل فقد استقر الرأي على أن حق الشفعة يثبت من تاريخ انعقاد البيع ولو لم يسجل عقده وذلك لأن الشفيع لا يتلقى حق الملكية من المشتري حتى ينتظر تسجيل العقد ولكنه يحل محله في جميع حقوقه وتعهداته كما ورد النص على ذلك في المادة ١٣ من قانون الشفعة ويعتبر البيع كأنه صادر اليه من البائع دون المشتري ومن ضمن هذه الحقوق التى تنتقل إلى الشفيع حق نقل الملكية اليه بأشهار العقد بالتسجيل (راجع حكم الدوائر المجتمعة بمحكمة الاستئناف الصادر في ديسمبر سنة ١٩٢٧ » . « ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه لا صحة لما ينهه الطاعن على الحكم المطعون

فيه من أنه خالف أحكام المادة الأولى من قانون التسجيل بأن رتب على العقد غير المسجل أثرا هو نقل الملكية ، لأن ما قاله الحكم — على ما تقدم بيانه — هو أن عقد البيع غير المسجل يخول الشفيع الذي يكون مالكا في تاريخ هذا العقد حق طلب الشفعة وهذا صحيح لا شائبة فيه ، فمن المقرر أن ملكية الشفيع للعقار الذي يشفع به يجب أن تكون ثابتة وقت بيع العقار الذي يشفع فيه وأن الشفعة جائزة في العقار المبيع ولو كان عقد البيع لم يسجل . ولقد سبق للدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف أن بحثت هذا الموضوع على ضوء النصوص الواردة في قانوني الشفعة والتسجيل وأصدرت فيه حكما في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ قالت فيه إن حق الشفعة الذي ينشأ من يوم البيع لا يمكن تعليقه على حصول تسجيل العقد أو القول بتولده من يوم التسجيل فقط ، ومحكمة النقض تقر هذا الحكم والمقدمات التي أقيم عليها . ولما كان استدلال المحكمة بالحكم المذكور في الصدد الذي قالت به صحيحا فإنه لا يكون ثمة وجه لما يقوله الطاعن .

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالوجه الثاني من الطعن فقد ذكر الحكم المطعون فيه أن الخطاب الموقع عليه من وكيل المالية والمرسل إلى مدير مصلحة الأملاك هو ورقة رسمية تحمل الثقة بكل ما ورد فيها وتكون حجة على أي شخص بما تضمنته ولا يجوز الطعن فيما اشتملت عليه إلا بالتزوير ، وأنه ليس صحيحا ما ذهب إليه الطاعن من أن ذلك الخطاب من قبيل الشهادة من جانب

وكيل الوزارة على موافقة وزير المالية بل هو دليل كتابي مستخلص من سند رسمي يثبت هذه الموافقة وقد أريد به تبليغ قرار الوزير إلى المصلحة المختصة وتنظيم العمل الإداري في الوزارة وفروعها لا يقتضي إلا إصدار مثل هذا الكتاب ، ووكيل الوزارة هو الموظف المختص بتبليغ قرارات الوزير إلى رؤساء المصالح .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في هذا الذي ذكره .

ولا يلتفت إلى ما قاله الطاعن من أن مندوب الحكومة قرر أمام المحكمة أنه لا توجد أوراق خاصة بالصفحة غير الأوراق المقدمة والتي ليس من بينها الورقة التي تحمل موافقة الوزير ، لأن هذا القول لم يقدم عليه دليل ، إذ أن الطاعن لم يقدم في طعنه محضر الجلسة الثابتة به إجابة مندوب الحكومة « على أن الحكم المطعون فيه قد استدل على موافقة وزير المالية بأدلة عديدة أخرى ذكرها ، وهي تكتفي لاثبات حصول الموافقة بصرف النظر عن خطاب وكيل المالية .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن حامد الشريفي أفندي وحضر عنه الاستاذ السيد موسى الباز ضد وهيب دوس بك وأخرى وحضر عن الاول الاستاذ أحمد رشدي نائبا عن الاستاذ فهمي سعد ولم يحضر أحد من الثانية رقم ١٢٠ سنة ١٤ ق « بالهيئة السابقة »)

٤٣٤

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٥

١ - فصل الموظفين .

٢ - مخالفة المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم .

٣ - منع المحاكم من تأويل الامر الادارى ، ليس معنى له .

المبادئ القانونية

١ - إن إطلاق حق الحكومة في فصل الموظفين ليس معناه إباحة الفصل ولو سبب غير مشروع . بل يجب أن لا يكون استعماله إلا لأغراض أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية تكون قائمة بذات الموظف .

ذلك لأن القوانين لم توضع إلا لتحقيق المصلحة العامة ، فلا يصح مطلقاً استعمالها في غير ما وضعت له . وإذا كان الشارع قد أطلق للحكومة حق فصل الموظف فإن أساس هذه الرخصة هو افتراض أن الحكومة إنما تعمل في سبيل هذه المصلحة ويترتب على ذلك أن يكون للموظف أن يثبت أن فصله لم يكن لمصلحة عامة وإنما كان لغرض آخر والقول بغير ذلك فيه حرمان للموظف من أن يدفع عن نفسه ما قد يكون من سوء استعمال الحكومة لحقها في فصله ثم إن الحكومة متى قصدت من الفصل تحقيق غرض آخر غير المصلحة العامة تكون قد تجاوزت سلطتها وأتت عملاً تعسفياً خالفت به القانون .

٢ - القول بأن الشارع أبان مخالفة القوانين التي يترتب عليها التعويض . قول مردود إذ لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد مجرد مخالفة هذه الأوضاع فحسب دون الغاية التي رعى إلى تحقيقها . لأن مخالفة القانون كما تكون بمخالفة أوضاعه الشكلية تكون أيضاً بمخالفة غرض الشارع منه . بل إن هذه المخالفة أدخلت من تلك في معنى مخالفة القانون إذ ليست الأوضاع الشكلية إلا وسيلة ضمان للغاية الأصلية التي توخاها الشارع من القانون ومخالفة الغاية أشد في الواقع وفي الحق من مخالفة الوسيلة .

٣ - أنه متى كان الأمر مستوفياً أوضاعه الشكلية حرم عليها إطلاقاً أن تعرض له . بل معناه أنه إذا قام خلاف حول تنفيذه لشك في مفهومه أو غموضه في مدلوله فإن المحاكم لا تكون مختصة بتفسيره . فلا تملك أن تأمر بتنفيذه على وجه معين ويؤيد هذا أن المادة ١٥ المذكورة بعد أن قالت أنه ليس للمحاكم أن تؤول معنى أمر يتعلق بالإدارة ، عقبته ذلك بقولها « ولا أن توقف تنفيذه » .

المحكمة

« حيث أن جهات الحكومة الطاعنة تبني طعنها على سببين : —

« وحيث أن محصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ صدرت المحكمة حكمها

الموظف إذا ادعى أن فصله كان للاضرار به أن يثبت ذلك أما بالنسبة إلى القاضي فإن عبء الاثبات يقع على عاتق الحكومة فيجب عليها أن تذكر أسباب العزل التي يصح للمحكمة مناقشتها ووزنها وتقديرها ذلك لأنه غير خاضع للسلطة التنفيذية ويؤدي عمله طبقاً للقوانين وللمن يخلفها ، وهذا تخصيص بلا مخصص ، فالقضاة القابلون للعزل هم كغيرهم من الموظفين تسري عليهم جميعاً أحكام قانونية واحدة إلا إذا رأى الشارع استثناء بعض رجال القضاء كما فعل في المادة ٤٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ والمادة ١٠ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ حين نص على عدم قابلية المستشارين وبعض قضاة المحاكم الابتدائية للعزل . ومن القواعد المقررة في فقه القانون الإداري أن الهيئات الإدارية ليست مطالبة بتسبيب قراراتها ما لم يكن هناك قانون يفرض عليها ذلك وليس العمل الذي يؤديه القاضي أو الممين التي يخلفها ما يبرر الخروج على قواعد الاثبات .

هذا ما تقوله جهات الحكومة الطاعنة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قال إن القضاء مستقر باطراد على أن للحكومة الحق في فصل الموظفين بقرار من مجلس الوزراء ولا يترتب على ذلك تعويض إلا إذا أثبت الموظف أن الفصل كان للاضرار بشخصه لا للمصلحة العامة ، ثم رأى الحكم قصر تطبيق هذا المبدأ على الموظفين الإداريين دون القضاة ، وقال إن القاضي يؤدي عمله

بأن القضاء قد استقر على أن للحكومة الحق في فصل الموظفين بقرار من مجلس الوزراء ولا يترتب على ذلك الحكم بتعويض للموظف إلا إذا أثبت أن فصله كان للاضرار بشخصه لا للمصلحة العامة . وهذا المبدأ فيه مخالفة ظاهرة . أولاً للمادة ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ التي نصت على أن للحكومة الحق المطلق في فصل أي موظف من وظيفته وللقوانين الأخرى التي نسجت على منواله والتعبير عن حق الحكومة في فصل الموظفين بأنه حق مطلق فيه دلالة خاصة على أنها هي التي تستقل دون معقب ولا رقيب بسلطة الفصل وتقدير ظروفه وأسبابه وبواعثه ولا يجوز لأي سلطة أخرى أن تعقب عليها في ذلك ، وثانياً للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي نصت على أنه ليس للمحاكم أن تنظر في الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية إلا إذا وقعت هذه الإجراءات مخالفة للقوانين والأوامر العالية ، والمقصود بهذه المخالفة المخالفة الشكلية بدليل أن المادة المذكورة نصت أيضاً على أنه ليس للمحاكم أن تؤول معنى الأمر الإداري وهذا معناه أنه ليس من اختصاصها تحرى أسبابه وتقدير ظروفه واستظهار دوافعه . وفضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه حين طبق هذا المبدأ رأى قصره على الموظفين الإداريين دون القضاة وقرر أن الأصل في فصل الموظف الإداري أنه للمصلحة العامة وأن للحكومة أن لا تذكر أسباب فصله وعلى

طبقا للقوانين وللمين يحلفها فهو غير خاضع للسلطة التنفيذية كسائر الموظفين الذين يجب عليهم طاعة رؤسائهم وتنفيذ أواميرهم فليس للحكومة إذن فصله إلا إذا أثبتت هي أن فصله للمصلحة العامة . ثم أخذ الحكم في مناقشة الأسباب التي ذكرتها الحكومة وبعد أن قال إنها ليست بالأسباب الصحيحة التي أدت إلى الفصل قال : « واذن لا تكون الحكومة قد بينت سببا استوجب عزله ومادامت الحكومة لم تثبت للمحكمة أن قرارها بهذا الخصوص بني على سبب متعلق بالمصلحة العامة يكون قرارها بالعزل جاء تعسفا من طريق أساء استعمال سلطتها وحقوقها وهذه الوسيلة يكون قد قصد به الاضرار بالمستأنف (المطعون ضده) ولا تبحث المحكمة في صحة أو عدم صحة الأسباب التي يدعيها حضرته ما دامت الحكومة لم تثبت أن تصرفه بني على سبب متعلق بالمصلحة العامة وبناء على ذلك يكون المستأنف علي حق في طلب تعويض الضرر الذي أصابه بسبب عزله من وظيفته حتى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ » .

« وحيث انه عن قول الحكومة الطاعنة بأن لها الحق المطلق في فصل الموظفين — فإن اطلاق حق الفصل ليس معناه اباحة الفصل ولو لسبب غير مشروع ، بل يجب أن لا يكون استعماله الا لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية تكون قائمة بذات الموظف ، ذلك لأن القوانين لم توضع إلا لتحقيق المصلحة العامة ، فلا يصح مطلقا استعمالها في غير ما وضعت له . وإذا كان الشارع قد أطلق للحكومة حق فصل

الموظف فإن أساس هذه الرخصة هو افتراض أن الحكومة إنما تعمل في سبيل المصلحة ، ويرتب على ذلك أن يكون للموظف أن يثبت أن فصله لم يكن لمصلحة عامة وإنما كان لغرض آخر ، والقول بغير ذلك فيه حرمان للموظف من أن يدفع عن نفسه ما قد يكون من سوء استعمال الحكومة لحتمها في فصله . ثم أن الحكومة متى قصدت من الفصل تحقيق غرض آخر غير المصلحة العامة تكون قد تجاوزت سلطتها وأنت عملا تعسفيا خالفت به القانون .

« وحيث انه عن القول بأن الحكم المطعون فيه جاء مخالفا للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تمنع المحاكم من نظر الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية إلا إذا وقعت مخالفة للقوانين وأن المقصود هو مخالفة الأوضاع الشكلية — فهو مردود بأنه لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد مجرد مخالفة هذه الأوضاع فحسب دون الغاية التي رمى إلى تحقيقها ، لأن مخالفة القانون كما تكون بمخالفة أوضاعه الشكلية تكون أيضا بمخالفة غرض الشارع منه ، بل أن هذه المخالفة أدخل من تلك في معنى مخالفة القانون ، إذ ليست الأوضاع الشكلية إلا وسيلة ضمان للغاية الأصلية التي توخاها الشارع من القانون ، ومخالفة الغاية أشد في الواقع وفي الحق من مخالفة الوسيلة . أما منع المحاكم من تأويل الأمر الإداري فليس معناه أنه متى كان الأمر مستوفيا أوضاعه الشكلية حرم عليها اطلاقا أن تتعرض له ، بل معناه أنه إذا قام خلاف

حول تنفيذه لشك في مفهومه أو غموضه في مدلوله فإن المحاكم لا تكون مختصة بتفسيره فلا تملك أن تأمر بتنفيذه على وجه معين . ويؤكد هذا أن المادة ١٥ المذكورة بعد أن قالت أنه ليس للمحاكم « أن تؤول معنى أمر يتعلق بالإدارة » عقيبت ذلك بقولها « ولا أن توقف تنفيذه » .

« وحيث أن ما قال به الحكم المطعون فيه من وجوب التفرقة بين القضاة القابلين للعزل والموظفين الإداريين في حالة الفصل بقرار من مجلس الوزراء — فهو لا سند له قانونا ، إذ أن القوانين الخاصة بتعيين وعزل القضاة لم ترد فيها أية تفرقة بينهم وبين سائر الموظفين من حيث القابلية للعزل ولا ميزة لهم عليهم بشيء في هذا الخصوص وقد نصت المادة ١٢٧ من الدستور المصري على أن « عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم بتعيين حدوده وكيفية بالقانون » ، وقد بقيت القوانين القديمة معمولا بها إلى أن صدر قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ (بعد فصل المطعون ضده في سنة ١٩٣٠) وجاء في المادة العاشرة منه أن قضاة المحاكم الابتدائية يكونون غير قابلين للعزل متى أمضوا ثلاث سنوات في القضاء وفي المادة الحادية عشر أنه لا يجوز عزل القاضي الذي لم تمض على تعيينه المدة المذكورة إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وفي هذا ما يقطع بأنه إلى وقت صدور قانون استقلال القضاء كان للحكومة أن تعزل القاضي بالمحاكم الابتدائية وفقا للقوانين التي كان معمولا بها قبله ، وهي الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ وما تلاه من تشريعات أخرى

والتي لم تفرق بين القاضي وغيره من الموظفين . وكون القاضي القابل للعزل يؤدي عملة طبقا للقوانين وللمين يحلفها لا تأثير له في الحق الثابت قانونا للحكومة في فصله من وظيفته كسائر الموظفين القابلين للعزل

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون عبء اثبات مسؤولية الحكومة على القاضي المطعون ضده ولا يصح أن يبني الحكم له بتعويض ما إلا على اثباته هو أن فصله كان عملا تعسفيا لا على عدم قيام الحكومة باثبات أن فصله كان للمصلحة العامة . ويكون الحكم المطعون فيه — إذ أقيم على أن الحكومة لم تثبت أن فصل المطعون ضده كان للمصلحة العامة — قد خالف القانون ويتعين نقضه بدون حاجة إلى البحث في السبب الآخر من الطعن .

(طعن مجلس الوزراء وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد سامي مازن ضد الياس حنين بك وحضر عنه الاستاذ ساجا حبشي بك رقم ٧ سنة ١٤ ق ٥ بالهيئة السابقة)

٤٣٥

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٥

الزراع في حكم قانوني الحنة أفدنة .

المبدأ القانوني

إن الزارع في حكم القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٦ هو من يتخذ الزراعة حرفة له ويعتمد عليها في رزقه ممن كانت الزراعة حرفته الأصلية فهو زارع وأرملة الزارع تعتبر من الزراع إن كانت تبشر زراعة أرضها بنفسها أو بواسطة غيرها ولذا يكون قول الحكم المطعون

فيه أن المطعون ضدها تزرع الأرض التي تملكها بواسطة ولدها لا يكفي لاعتبارها قانونا من صغار الزراع إذ هي لم تثبت توافر الشرط الأساسي لاعتبارها كذلك وهو أنها تتخذ الزراعة حرفة لها وتعتمد عليها في رزقها أو أنها أرملة زارع استمرت بعده في مباشرة الزراعة والتعيش منها .

المحكمة

« حيث ان محصل أوجه الطعن التي يستند اليها الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في اعتبار وفاة والد المطعون ضدها حاصلة في سنة ١٩٣٤ دون أن يستند الى الدليل القانوني على حصول الوفاة في ذلك التاريخ وهو مستخرج رسمي من دفتر الوفيات الرسمي المنشأ طبقا لأحكام القانون رقم ٢٣ الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩١٢ ، كما أخطأ في اعتبار المطعون ضدها من صغار الزراع لمجرد أنها « تزرع الأرض التي تملكها بواسطة ولدها فوزى » وهذا الذي قاله لا يفيد قانونا اشتغالها بالزراعة بالمعنى الذي يجعلها في حماية القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه بين أنه ذكر أن والد المطعون ضدها توفي في سنة ١٩٣٤ بعد نشوء الدين في سنة ١٩٣٣ وترتب على ذلك أن اعتبر المطعون ضدها غير مالكة لخمس أفدنة وقت نشوء الدين لأنها لم تكن تملك هذا المقدار إلا بعد أن ورثت عن والدها ٢١ س ١٣ ط ١ ف ولم يبين الحكم المذكور سنده فيما قرره

ورتب عليه تلك النتيجة التي لها أهميتها في الدعوى ، وقد أودع الطاعن بملف هذا الطعن مستخرجا رسميا يفيد وفاة والد المطعون ضدها في ٦ أبريل سنة ١٩٢١ قبل نشوء الدين باثنتي عشرة سنة تقريبا ليستدل به على مصلحته في طلب نقض الحكم لهذا الخطأ .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه من جهة أخرى قد أسس قضاءه . باعتبار المطعون ضدها من صغار الزراع على مجرد قوله « أنه ثبت من أقوال الشهود اثباتا ونفيا أن المستأنفة (المطعون ضدها) تزرع الأرض التي تملكها بواسطة ولدها فوزى » « وحيث ان الزارع في حكم القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٦ هو من يتخذ الزراعة حرفة له ويعتمد عليها في رزقه ، فمن كانت الزراعة حرفته الأصلية فهو زارع وأرملة الزارع تعتبر من الزراع إن كانت تباشر زراعة أرضها بنفسها أو بواسطة غيرها .

« وحيث ان قول الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها تزرع الأرض التي تملكها بواسطة ولدها لا يكفي لاعتبارها قانونا من صغار الزراع ، إذ هو لم يثبت توافر الشرط الأساسي لاعتبارها كذلك وهو أنها تتخذ الزراعة حرفة لها وتعتمد عليها في رزقها أو أنها أرملة زارع استمرت بعده في مباشرة الزراعة والتعيش منها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه معيبا في نسبه وبتعيين نقضه موضوعا .

(طعن رياض جرجس يوسف أفندي وحضرته الاستاذ غريال قلاهد ضد السيدة فريدة عبد الملك حنا ولم يحضر عنها أحد رقم ٦٣ سنة ١٤ ق « بالهيئة السابقة »)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٤٣٦

٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥

محكمة استئناف مصر الوطنية

الدائرة المدنية

- ١ — غلط موجب لبطان . وجوب تعلقه بسبب العقد لا بالبائع على التعاقد
- ٢ — تدليس موجب لانعدام الرضا . شرطه أن يكون مترتباً على الحيل المستعملة من أحد المتعاقدين . المادة ١٣٦ مدني نصها الفرنسي يخالف النص العربي . وجوب الأخذ بالنص العربي لأنه النص الرسمي .

المبادئ القانونية

١ — إذا باع شخص عقاراً لتسديد ديون مورثه وظهر له بعد ذلك أنه ليس مديناً فلا يجوز له أن يرفع دعوى بطلان البيع للغلط لأنه كان يجمل براءة مورثه من الدين ذلك لأن الغلط في هذه الحالة يكون في الباعث له على التعاقد لا في سببه . والغلط في الباعث لا أثر له في صحة العقد أخذاً بالنظرية التقليدية للغلط الذي يعيب الإدارة . أما إذا أخذ بما استحدثه الفقه والقضاء من أن الغلط المؤثر في صحة العقد هو الحاصل في الدافع الرئيسي إلى التعاقد ومن ثم لا يعود هناك محل للفرقة بين السبب والباعث فإنه إذا تبين من ظروف الأحوال أن الدائن قد خاصم هذا الوارث بعد وفاة المورث من أجل هذا الدين وأنه أخذ في تسديد الدين فعلاً وأنه في سبيل ذلك التسديد باع عقاره أخيراً ليسدد

ما اعتقد أنه باق من الدين في ذمته دون أن يعنى بتحقيق هذه المسألة ومحاسبة الدائن وكأنه قبل التعاقد وهو في دخيلة نفسه يتحمل تبعه ما يتجلى عنه الواقع . في هذه الصورة لا يعتبر العقد باطلاً للغلط إذا أخلف الواقع ظنه . لأن الواقع لم يخالف إرادته الفعلية بل هو خيب مجرد لا الأمل الذي يحول في خاطره دون أن يرقى إلى منطقة الإرادة .

٢ — تقضى المادة ١٣٦ مدني بأن يكون التدليس موجب لعدم صحة الرضا إذا كان رضا أحد المتعاقدين مترتباً على الحيل المستعملة له من المتعاقد الآخر بحيث لو لاها لما رضى . وهذه المادة إذ نصت على صدور التدليس من أحد المتعاقدين شرطاً لانعدام رضا المتعاقد الآخر وبطلان التعاقد فلا محل إذن مع صراحة النص إلا الأخذ بما ذهب إليه بعض الشراح من جواز حصول التدليس من غير المتعاقدين اعتماداً على أن النص الفرنسي للمادة المذكورة لم يذكر فيه ما يفيد أن التدليس يجب أن يكون صادراً من أحد المتعاقدين إذ لا مندوحة عن وجوب العمل بالنص العربي لأنه هو النص الرسمي ما دامت أن عبارته واضحة لا لبس فيها . فلا يجوز العدول عنه إلى النص الفرنسي إلا إذا كان غامضاً أو مشكوكاً فيه الأمر الغير منطبق على هذه الحالة . ولقد استقر القضاء ورأى الفقهاء

« وحيث انه عن الغلط فانه على فرض صحة ماذهب اليه المستأنف من انه لولا اعتقاده الباطن بانه مدين لما تعاقد على بيع هذا العقار فان الغلط في هذه الحالة يكون في الباعث له على التعاقد لا في سببه . والغلط في الباعث لا أثر له في صحة العقد أخذا بالنظرية التقليدية للغلط الذي يعيب الإرادة . أما إذا أخذ بما استحدثه الفقه والقضاء من أن الغلط المؤثر في صحة العقد هو الحاصل في الدافع الرئيسي الى التعاقد ومن ثم لا يعود هناك محل للفرقة بين السبب والباعث فان المستأنف كما يبدو من ظروف وملابسات الدعوى لم يكن يجهل مديونية مورثه قبل مباشرته العقد المطعون فيه . بل الثابت هو ان بعد وفاة مورثه خاصمه المستأنف عليه الثاني بشأن هذه المديونية بأن وجه اليه في ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ تنبيها عقاريا عارض فيه وفصلت محكمة الاستئناف المختلطة في هذه المعارضة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٠ نهائيا بالرفض . فاذا صح مع هذه الظروف ان المستأنف أخذ في تسديد مبلغ التنبيه العقاري على ما جاء في مذكرته وانه في سبيل ذلك باع عقاره أخيرا ليسدد ما اعتقد أنه باق من الدين في ذمته دون أن يعنى بتحقيق هذه المسألة ومحاسبة دائئه . وكأنه قبل التعاقد وهو في دخيلة نفسه بتحمل تبعه ما يتجلى عنه الواقع . في هذه الصورة لا يعتبر العقد باطلا للغلط إذا خلف الواقع ظنه . لأن الواقع لم يخالف إرادته الفعلية بل هو خيب مجرد الأمل الذي يحول في خاطره دون أن يرفي إلى منطقة الإرادة .

« وحيث انه عن التدليس فان المادة

(عدا القليل) في مصر على ذلك لان اعتماد العقد في حالة حصول التدليس من غير المتعاقدين أمر له عدالته حتى لا يؤدي بطلانه وتعطيل أثره إلى محاسبة شخص على فعل غيره وحرمانه من ثمار ما تم . وما دام أنه لم يكن شريكا في هذا الفعل أو محررا على ارتكابه ولا عالما به .

ويكفي لترضية الطرف الآخر الرجوع على الفاعل بالتعويض طبقا للقواعد العامة

المسألة

« حيث انه عن الموضوع فان المستأنف بنى استئنافه على ما يخلص في ان العقد الابتدائي الصادر منه بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٤١ إلى محمد ابراهيم شريف المستأنف عليه الأول ببيع ٦ ط و ٣ ف بثمان وقدره ٤٥٥ ج واشترط فيه على المشتري ان يسدد هذا الثمن الى محمد توفيق الكفراوي المستأنف عليه الثاني في الديون المستحقة له على مورث البائع وشطب الرهون المتوقعة على هذا القدر . قد صدر منه هذا العقد بطريق الغلط ثم التدليس الواقع عليه من المستأنف عليهما بأن أوهما ان والده ومورثه لا يزال مدينا للمستأنف عليه الثاني وهو في الواقع ليس بمدين . وبذا تمكنا من ان يبيع هذا القدر وهو معدوم الإرادة للمستأنف عليه الأول لتسديد الثمن في الدين المزعوم للمستأنف عليه الثاني . وان محكمة أول درجة لم تبحث دفاعه ولم تبين ان إرادته كانت معدومة وانه لولا وقوعه تحت تأثير الغلط والتدليس ما تصرف بالبيع .

١٣٦ مدنى نصت على أن يكون التدليس موجب لعدم صحة الرضا إذا كان رضا أحد المتعاقدين مترتبا على الحيل المستعملة له من التعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى . ولم يبين المستأنف في دفاعه وقائع معينة يمكن أن يستفاد منها أو تقرب إلى الذهن أن المستأنف عليه الأول استعمل طرقا احتيالية للحصول منه على عقد البيع موضوع الدعوى بذية تضليله وإخفاء حقيقة براءة ذمته من الدين (إن كانت ثمة براءة) وكل ما ذكره في هذا الصدد عبارات (كالتواطؤ والمصاهرة) رسالة غير مدعمة لا ترقى إلى الدليل أو شبه الدليل . على أن هذه المديونية وعدمها لم يكن أمر تحريرا وتحقيقها من شأن المستأنف عليه الأول بل هي من أخص شئون المستأنف نفسه فهو أولى بمعرفتها وتبين حقيقتها .

« وحيث أنه إذ نصت المادة ١٣٦ المذكورة على صدور التدليس من أحد المتعاقدين شرطا لانعدام رضا المتعاقد الآخر وبطلان التعاقد . فلا محل إذن مع صراحة النص إلى الأخذ بما ذهب إليه بعض الشراح من جواز حصول التدليس من غير المتعاقدين اعتمادا على أن النص الفرنسى للمادة المذكورة لم يذكر فيه ما يفيد أن التدليس يجب أن يكون صادرا من أحد المتعاقدين . إذ لا مندوحة عن وجوب العمل بالنص العربى لأنه هو النص الرسمى ما دامت عبارته واضحة لا لبس فيها . فلا يجوز العدول عنه إلى النص الفرنسى إلا إذا كان غامضا أو مشكوكا فيه وهو ما لا ينطبق على الحالة التى نحن بصدددها .

ولقد استقر القضاء ورأى الفقهاء (عدد القليل) فى مصر على ذلك لأن اعتماد العقد فى حالة

حصول التدليس من غير المتعاقدين أمر له عدالته حتى لا يؤدي بطلانه وتعطيل أثره إلى محاسبة شخص على فعل غيره وحرمانه من ثمار ما تم . ما دام أنه لم يكن شريكا فى هذا الفعل أو محررا على ارتكابه ولا عالما به . ويمكن إرضية الطرف الآخر الرجوع على الفاعل بالتعويض طبقا للقواعد العامة .

« وحيث أنه على الفرض جدلا وتمشيا مع المستأنف وأخذا بالنص الفرنسى وترجمته (أن التدليس يعيب الرضا إذا كانت الحيل المستعملة ضد المتعاقد جسيمة بحيث لولاها لما رضى) فإن المستأنف لم يذنب إلى المستأنف عليه الثانى أيضا حيلة جسيمة معينة استعملها ضده بحيث لولاها لما باع العقار وكلف المشتري بتسديد الثمن له فى الدين وكل ما ساقه من وقائع فى دفاعه يخلص فى أن والده ومورثه كان مدينا لجبران غبريال فى مبالغ تلقى بعضها بطريق التحويل من شركة الرهن العقاري . وأن جبران المذكور حول هذه الديون إلى أبى وردة نجما بتنازل مؤرخ ٦ مارس سنة ١٩١٨ الذى حول بدوره ما لم يسدد منها إلى محمد توفيق الكفراوى المستأنف عليه الثانى بمقتضى تنازل مؤرخ ٣ مارس سنة ١٩٣٦ وأن والده فى سبيل تسديد هذا الدين لجبران باع فى ٥ فبراير سنة ١٩١٨ ف ٢ لأبى وردة نجما بثمن قدره ٣٢٠ ج وفى ٣ مارس سنة ١٩١٨ باع ٦ س و ١٦ ط و ٤ ف إلى أحمد على خبش بمبلغ ٦٨٠ م ٨٩٥٠ ج كما باع فى ٤ مارس سنة ١٩١٨ ١٨ ط إلى سليم برعى بمبلغ ٥٠٠ م و ١٢٧ ج . وتعهد المشترون فى عقود البيع بتسديد هذه المبالغ إلى دائنيه . ويزيد

المستأنف على ذلك أن أبا وردة وإن كان تعهد بتسديد ثمن ما اشتراه إلى جبران إلا أنه في الواقع سلمه إليه ثمنًا لشراء الدين منه لنفسه وبذلك يكون تنازل جبران له عن هذا الدين الحاصل في ٦ مارس سنة ١٩١٨ غير صحيح . وتبعًا لهذا يكون التنازل الحاصل من أبي وردة للمستأنف عليه الثاني غير صحيح أيضًا . ويكون النص في عقد البيع موضوع هذه الدعوى بتكليفه المشتري وهو المستأنف عليه الأول بتحديد الثمن للمستأنف عليه الثاني مخالفًا للحقيقة والواقع لأنه لو نفذ لدفع المستأنف دينًا سبق لمورثه أن سدده .

« وحيث أن هذه الوقائع كما تبدو لا تشير من قريب أو من بعيد إلى أن المستأنف عليه الثاني استعمل حيلة أو ألاعيبًا عابت رضا المستأنف في العقد موضوع الدعوى بحيث لولاها لما رضى البيع . بل هي أن أوجت انما توحى إليه بمحاسبة المشتريين المذكورين بما فيهم أبو وردة عن أثمان الأطيان التي باعها مورثه لهم ليتحقق من تسديدها في الدين الذي كان مستحقًا على هذا المورث لجبران غريال

« وحيث أن المحكمة قد استبانت من الاطلاع على الأوراق والمستندات ودفاع الخصوم أن مورث المسأنف كان قد طالب فعلاً هؤلاء المشتريين بما فيهم أبو وردة بما بتقديم حساب عن هذه الأثمان في الدعوى رقم ١٦٥ سنة ١٩٢١ كلى المنصورة وحكم فيها بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ بالزامهم بتقديم الحساب وبعد أن قدموه نذبت المحكمة

خيرًا لفحصه وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ برفض الدعوى بناءً على أنه ظهر أن مورث المستأنف لا يزال مدينًا في مبلغ ٤٣٦ جنيهًا و ٩٦٠ مليًا فرجع المورث الاستئناف رقم ١١٢١ سنة ٤٨ قضائية عن هذا الحكم ونذبت محكمة الاستئناف خيرًا آخر لفحص الحساب وبعد أن سار شوطًا في أخذ أقوال الطرفين طلب إلى بعض المستأنف عليهم أن يوافقوه بترجمة المستندات ولكنهم لم يقدموها له فأوقف أعماله منذ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وظلت موقوفة إلى أن رفع أبو وردة ومن معه دعوى بطلان مرافعة قضت فيها محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ ببطلان المرافعة . وقد نسب المستأنف إلى أبي وردة أنه اعترف في محضر أعمال هذا الخبر المؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بأنه استلم جميع المستحق له غير أنه بمراجعة هذا المحضر تبين أن أبا وردة وإن كان قرر أنه استلم بعض المبالغ إلا أنه لم يذكر بأنه أصبح خالصًا ولولا ذلك لما تنازل في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٦ إلى المستأنف عليه الثاني عن باقي المستحق له قبل مورث المستأنف وقدره ٥٥٧ جنيهًا و ٥٦ مليًا من أصل الدين والفوائد والمصاريف وفي ٣٧ أبريل سنة ١٩٣٦ وجه المستأنف عليه الثاني تنبيهًا عقاريًا للمستأنف نفسه فعارض فيه وقضت محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٠ نهائيًا برفض المعارضة . وهذا على ما يبدو كان الدافع الرئيسي للمستأنف على تعاقدته مع المستأنف عليه الأول بأن باعه القدر موضوع هذه الدعوى وكلفه في العقد بتسديد الثمن للمستأنف عليه الثاني بدلا من

الاستمرار في إجراءات نزع الملكية .

« وحيث انه لذلك وللأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف يكون ذلك الحكم في محله ويتمين الحكم برفض الاستئناف موضوعا والزام المستأنف بالمصاريف .

(استئناف خفاجه عطيه عبيد المال وحضر عنه الاستاذ أحمد لطفى حمونه ضد الحاج محمد ابراهيم شويب وآخر وحضر عن الاول الاستاذ معوض الباز نائبا عن الاستاذ عبد الرحمن الرافى بك ولم يحضر أحد من الثاني برئاسة حضرة صاحب العزة عبد الرحيم غنيم بك وحضور حضرات صاحبي العزة حسن نجيب بك ومحمد المنازى البرقوقي بك المستشارين رقم ٧٤٨ سنة ٦١ قه)

٤٣٧

محكمة استئناف مصر الوطنية الدائرة التجارية

٣١ يناير سنة ١٩٤٦

وقاء . في محل المدعى . عبء الاثبات على الدائن في التقصير عند عدم الوفاء .

المبدأ القانوني

القاعدة الأصلية المقررة في المادة ١٧٠ مدنى تقضى بأن يكون الوفاء في محل المدعى لا في محل الدائن ما لم يتفق على غير ذلك فيجب على الدائن أن يسعى من جانبه لتحصيل مطلوبه من مدينه في محله وإن نص هذا في الوفاء فعلى الدائن أن يثبت هذا التقصير بتكليفه بالدفع سواء كان هذا التكليف بانذار رسمى أو ما يقوم مقامه في الأحوال التي يجوز فيها هذا .

على ان النص في العقد أن يكون دفع

الاقساط في محل الدائن قد ينقضه إرسال الدائن محصل له في محل المدين وفي هذه الحالة يجب الرجوع إلى القاعدة المنصوص عنها في المادة المذكورة

المحكم

« حيث ان وقائع الدعوى مشروحة في الحكم المستأنف شرحا وافيا لا ترى المحكمة معه حاجة لتكرارها .

« وحيث ان النزاع بين الطرفين يدور حول أمرين (الأول) التقصير من جانب المستأنف عليه في دفع الأقساط في مواعيدها على حسب ادعاء المستأنف وامتناع هذا من قبض الأقساط على حسب ادعاء خصمه . (والثاني) ما يقوله المستأنف من أن المستأنف عليه لم يدفع ١٠٢ ج كما ذكر في خطاب الاعتماد المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٤٢ المقدم منه تحت رقم ٢ بحافظة مستنداته رقم ٤ بالملف الابتدائى بدليل ما جاء في الاقرار الموقع عليه منه في ٤ مارس سنة ١٩٤٢ وهو تاريخ عقد البيع من أنه لم يدفع شيئا نقدا وأن مبلغ ١٠٢ ج المذكور لا يهمله في حالة التصفية لأنه عبارة عن سماح (مستند نمرة ٢ بحافظة مستندات المستأنف رقم ٥ بالملف الابتدائى) .

« وحيث انه عن الأمر الأول ذهبت محكمة أول درجة إلى أن المستأنف عليه قصر في دفع الأقساط ابتداء من شهر أبريل سنة ١٩٤٣ وأنه عجز عن إثبات امتناع المستأنف عن تسلم تلك الأقساط وأنه كان يحق للمستأنف طبقا للبند السادس من العقد اما أن يعتبر الأقساط الباقية كلها حالة فورا مع فوائدها

بسعر ٨٪ سنويا من يوم الاستحقاق إلى السداد . واما أن يعتبر العقد ملغى بدون تنبيه أو انذار مع الزام المستأنف عليه بالتعويض ولكن المستأنف لم يظهر رغبته في التمسك بأحد هذين الجزاءين فيعتبر متنازلا عنهما ولا يجوز له بعد ذلك أن يرفض ما طلبه المستأنف عليه من تنفيذ العقد بعد عرض باقي الثمن وايداعه الخزانة يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

« وحيث ان هذه المحكمة لا تقر هذا النظر وترى أن الوضع الصحيح كما يستفاد من الأوراق ومن المبادئ القانونية السليمة هو اعتبار المستأنف مقصرا في تحصيل الاقساط ابتداء من شهر ابريل سنة ١٩٤٣ لأن القاعدة الأصلية المقررة في المادة ١٧٠ من القانون المدني تقضى بان الوفاء يكون في محل المدين لا في محل الدائن ما لم يتفق على غير ذلك فيجب على الدائن أن يسعى من جانبه لتحصيل مطلوبه من مدينه في محله وان قصر هذا في الوفاء فعلى الدائن أن يثبت هذا التقصير بتكليفه بالدفع سواء كان هذا التكليف بانذار رسمي أو ما يقوم مقامه في الأحوال التي يجوز فيها هذا والمستأنف في هذه الدعوى لم يفعل شيئا من ذلك ولم يثبت امتناع المستأنف عليه من الدفع بعد ذهابه هو أو مندوبه اليه في محله ومطالبته به فكأن المستأنف عليه والحالة هذه في حل من الانتظار ثم اعتبار المستأنف ممتنعا عن الحضور لتحصيل الاقساط ورفع الدعوى عليه لألزامه بتنفيذ العقد بعد عرض باقي الثمن عليه عرضا حقيقيا بالجلسة ثم ايداعه الخزانة بعد خصم ٣٪ منه طبقا للبند الرابع من عقد البيع .

« وحيث انه وان كان قد نص في البند الثالث من العقد على أن دفع الاقساط يكون في مركز البنك الرئيسى في القاهرة وان ارسال محصل الى محل المشتري لقبضها يعتبر من باب التسهيل فقط ولا يصح اعتباره ملزما للبنك ولا مخلا بحقه في قبض الاقساط بمحله إلا أن هذا النص ليس من شأنه أن يغير من المركز القانوني للطرفين في هذه الدعوى لأنه ثابت من الاطلاع على ابصالات دفع الاقساط من شهر ابريل سنة ١٩٤٢ إلى شهر مارس سنة ١٩٤٣ (وهي مقدمة من المستأنف عليه تحت رقم ٣ بحافظة مستنداته رقم ٤ بالملف الابتدائى) وان المستأنف كان يبعث محصلا في كل شهر إلى محل المستأنف عليه لقبض الاقساط وقد وقع هذا المحصل بامضائه على أحد عشر من الاثنى عشر إيصالا فيؤخذ من هذا ان الاتفاق بين الطرفين قد عدل بطريقة ضمنية فيما يتعلق بمحل الوفاء فرجعا الى القاعدة الأصلية المقررة في المادة ١٧٠ مدنى سالفة الذكر وتبعاً لذلك أصبح النص الوارد في البند السادس من العقد على امكان اعتبار العقد ملغى دون حاجة لتنبيه أو انذار . هذا النص أصبح ملغى لا محل له وليس للمستأنف أن يتمسك به بل يجب عليه أن يعامل المشتري على أساس القواعد القانونية العامة التي سبق بيانها (انظر في بحث هذا الموضوع من الناحية القانونية تعليقات دالوز الجديدة على القانون المدنى الفرنسى الجزء الأخير باب التأمين ضد الحريق ص ٨٧٥ بند ١١٠٨ وما بعدها حتى بند ١٠٥٤ وعلى الخصوص ١١١٣ و ١١٢٠ و ١١٢١) . « وحيث انه عن الأمر الثانى الخاص

٤٣٨

محكمة استئناف مصر الوطنية الدائرة المدنية

٣١ مارس سنة ١٩٤٦

مسئولية مدنية . متدأها العقد . لا خطأ . وجوب
تطبيق المادة ٣٢٤ لا المادة ١٥١ .
المسئولية المدنية الناشئة عن الخطأ يفرضها النظام
العام . لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . وبحكمها
نصوص العقد فإن قصرت فصوص المانون .
دعوى البطلان لا خلال أحد المتعاقدين بشروط العقد .
مناطق قبولها . الاخلال الذي يبلغ حد الغش والتدليس .
عيب . موجب للفسخ . شرطه أن يكون خفياً .
ظهوره باسم الضمان . يعتبر ظاهراً إن كان بادياً
للعيان أو سهل الاكتشافه .

المبادئ القانونية

١ - رغبة من وزارة الزراعة في
إكثار البذور الجيدة للقمح عرضت أن تورد
لكبار المزارعين أصنافاً جيدة من هذه
البذور . وعلى أثر ذلك اشترى منها أحد كبار
المزارعين أردباً وبعد أن استلمها ، بذرها ، وفي
ميعاد ظهور النبات تبين أنها لم تنبت أكثر
من ١٠٪ في مجموعها فرفع دعوى يطالب
فيها الوزارة بالتعويض . ودفعت الوزارة
بسقوط حقه في الدعوى لرفعها بعد ميعاد
الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة ٣٢٤
مدنى من تاريخ العلم بالعيب الخفى والمدعى رد
على ذلك بأنه رفع دعواه على اعتبارها دعوى
تعويض أساسها المادة ١٥١ مدنى الصريحة
في أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب
ملزومية فاعله بالتعويض .

مبلغ ١٠٢ ج ترى المحكمة أنه لا محل لأثارة
البحث بشأن صورية هذا المبلغ بعد أن عدل
المستأنف عليه أخيراً أمام الدرجة الأولى إلى
طلب تسليمه الأربعين سهماً التي اشتراها أو
قيمتها بعد أن قام بإيداع باقي ثمنها طبقاً لشروط
العقد لأن المستأنف عليه لم يطلب استرداد
مبلغ ١٠٢ ج حتى يقال أنه صوري بل طلب
تسليم نفس الأسهم أو قيمتها وهو طلب
مشروع لا غبار عليه ولا يستطيع المستأنف
أن ينكر أنه لو كان دفع الاقساط قد استمر
إلى النهاية في المواعيد المشترطة وطلب المشتري
بعد آخر قسط أن يتسلم الأسهم لما استطاع
أن يطالبه بدفع شيء آخر واذن فليس له
أن يطالبه بشيء في هذه الدعوى بعد إيداع
باقي الاقساط طبقاً للتعاقد أما النص الوارد
في اقرار ٤ مارس سنة ١٩٤٢ سالف الذكر
فهو يشير إلى حالة التصفية وهذه ليست محل
نظر في الدعوى لأن المقصود بها كما يفهم من
البندين السادس والسابع من العقد لتسوية
مركز الطرفين في حالة الفسخ وهو أمر لم
يتحقق كما سلف البيان .

» وحيث أنه لذلك ولباقي الأسباب
الواردة بالحكم المستأنف والتي لا تتعارض مع
الأسباب المتقدمة يكون هذا الحكم في محله
ويتعين تأييده .

(استئناف صبرى افدى ناشد نجيب وحضر منه
الاستاذ حسن ذو الفقار ضد صليب افدى عطيه وحضر
عنه الامتاذنايروز بابوب رئاسة حضرة صاحب العزة محمد
صادق فهى بك وحضور حضرتى صاحبي العزه محمد توفيق
رضوان بك ومحمد عزمى بك مستشارين رقم ١٣٤ تجاوى
سنة ٦١ ق)

٢ — إن المسؤولية هنا عقدية لا خطئية لأن الطرفين مرتبطان بعقد ولأن الضرر الذي يدعيه المشتري كان ناشئا عن إخلال الوزارة إن كان ثمة إخلال بالتزام من الالتزامات التي فرضها العقد عليها .

٣ — تمييز المسؤولية العقدية عن المسؤولية الخطئية بإمكان اتفاق العاقدین مقدما على نحو المسؤولية التي تترتب على عدم الوفاء أو الإخلال بأي شرط يتضمنه العقد اللهم إلا إذا كان الإخلال بالغاً جسامته الغش أو الخطأ الفاحش . أما شرط الإعفاء من المسؤولية عن الخطأ للاتعاقدى فهو باطل إذ لا يمكن مثلا أن يتفق المخطئ مقدما مع المصاب وقبل وقوع الخطأ على عدم مسؤوليته عن خطئه لأن القواعد التي ترتب المسؤولية المدنية الناشئة عن الخطأ يفرضها النظام العام ومن أجل ذلك فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

٤ — المسؤولية العقدية تحكمها نصوص العقد باعتباره شريعة الطرفين وإن قصرت فنصوص القانون الممدى المنطبقة على العقد المذكور .

٥ — إن دعوى البطلان الذي يصيب العقد من جراء إخلال أحد العاقدین بشروط العقد إخلالا يصل إلى حد الغش والتدليس يجب لقبولها توفر ركن هام هو أن يكون البائع استعمل حيلة لولاها لما رضى المشتري بالشراء ويترتب عليها إذن فساد الرضا . كذلك دعوى البطلان لوجود غلط فاحش أو يسير لا تكون مقبولة إلا متى كان هذا الغلط واقعا في أصل الموضوع المعتبر في العقد كما لو

كان المبيع قمحا فاذا به شعير .

٦ — يشترط في العيب الموجب للضمان أن يكون خفيا أما إذا كان ظاهرا فلا وجه لضمان البائع (المادة ٣٢٠ مدني) وآية ذلك أنه متى كان العيب ظاهرا فالمفروض أن المشتري اطلع عليه وقبلة وليس له أن يرجع فيما تم من جهته .

٧ — يعتبر العيب ظاهرا إذا كان باثنا باديا للعيان أو كان غير بائن ولكنه يسهل اكتشافه بالفحص العادى الذى يجريه كل مشتر عاقل . أما إذا قصر فى ذلك ولم يمنعه منه البائع وجب عليه أن يتحمل نتيجة إهماله ولا رجوع له على البائع . كذلك يعتبر العيب فى حكم الظاهر إذا كان مثله يوجد عادة فى أمثال المبيع .

المحكمة

« حيث أنه عن الموضوع فإن وقائع الدعوى تتلخص فى أن المستأنف رفع هذه الدعوى ابتداء وقال فى صحيفة أن وزارة الزراعة رغبة منها فى اكثار البذور الجيدة للقمح عرضت أن تورد اكبار المزارعين اصنافا جديدة من هذه البذور وعلى أثر ذلك اشترى منها ٥٠ أردبا من القمح البلدى رقم ١١٦ بسعر ٣٦٠ قرشا وأنه استلمها فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وبذره فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وفى ميعاد ظهور النبات تبين أنها لم تنبت أكثر من ١٠٪ فى مجموعها فقدم نظاما للوزارة رجاء تعويضه فانتدبت مهندس الاكثار الذى عاين الزراعة . ثم رفع دعوى اثبات حالة فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٤ والخبير قدر له تعويضا مبلغ

٦٣٩ ج و ٥٠٠ مليا الا أن المستأنف قدر التعويض الناتج عن الضرر بمبلغ ١٤٠٠ ج . وهو ما طلب الحكم به على الوزارة أمام محكمة أول درجة .

«وحيث ان الوزارة دفعت الدعوى بعدم قبولها لأن الخبير قدم تقريره في أول مارس سنة ١٩٤٤ ولم ترفع الدعوى الموضوعية إلا في ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٤ وبذلك يكون ميعاد الثمانية أيام المنصوص عليه في المادة ٣٢٤ مدني من تاريخ العلم بالعيب الخفي قد انقضى وسقط حق المستأنف في الدعوى واستندت أيضا على حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ . وكان رد المستأنف على هذا الدفع أنه رفع دعواه على اعتبارها دعوى تعويض . أساسها المادة ١٥١ مدني الصريحة في أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر . ومع ذلك فإنه متى رفعت دعوى اثبات الحالة عند العلم بالعيب الخفي . ولم تكن قد مضت الثمانية أيام كان المشتري قد قام بما فرضه القانون من رفع الدعوى في الميعاد الذي قرره ولا يسقط حقه إذا رفعت دعوى الفسخ بعد ذلك في مدة أكثر من ثمانية أيام لأن الدعوى الثانية ماهي إلا تبعية للأولى . وأنه دفع رسم دعوى اثبات الحالة في ٣ فبراير سنة ١٩٤٤ بعد معاينة مهندس الوزارة في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٤ ولقد أخذت محكمة أول درجة بدفع الوزارة وقالت في الحكم المستأنف أن مسؤولية المستأنف تعاقدية لا خطئية وأن المستأنف علم بالعيب الخفي على أصل الفروض من يوم تقدم تقرير اثبات الحالة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤ ولم يرفع الدعوى الحالية إلا في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٤ أي بعد الميعاد القانوني وقضت بعدم قبول

الدعوى والزام المستأنف بالمصاريف «وحيث ان المستأنف قد ضمن صحيفة استئنافه ما سبق أن تمسك به من دفاع بالنسبة لدفع الوزارة بعدم قبول الدعوى فقال أن الدعوى دعوى تعويض نشأ عن عمل أضر به . وأنه مع ذلك فإن المقصود بالعلم الخفي هو حصول الاعتقاد بوجوده . أي العلم الحقيقي به . الخ «وحيث انه عن نوع المسؤولية فإنه ما من شك في أن المستأنف والوزارة قد ارتبطا بعقد وأن الضرر الذي يدعيه المستأنف كان ناشئا عن إخلال الوزارة ان كان ثمة إخلال بالالتزام من الالتزامات التي فرضها العقد عليها وعلى هذا الأساس قد استظهرت محكمة أول درجة نوع المسؤولية قائمة بحق أنها عقديه لا خطئية وذلك للأسباب الواردة في حكمها المستأنف والتي تقرها عليه هذه المحكمة . وتزيد عليها أنه من فوارق نوعي المسؤولية امكان اتفاق العاقدین مقدما على نحو المسؤولية التي تترتب على عدم الوفاء او الإخلال بأي شرط . وتضمنه العقد اللهم إلا إذا كان الإخلال بالغاً لجسامة الغش أو الخطأ الفاحش أما شرط الاعفاء من المسؤولية عن الخطأ اللاتعاقدى فهو باطل إذ لا يمكن مثلاً أن يتفق المخطيء مقدما مع المصاب وقبل وقوع الخطأ على عدم مسؤوليته على خطئه لأن القواعد التي ترتب المسؤولية المدنية الناشئة عن الخطأ يفرضها النظام العام ومن أجل هذا فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ولقد تبين لهذه المحكمة من عقد الاتفاق المقدم من المستأنف عن الصفقة موضوع النزاع ومؤرخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ان الطرفين قد اتفقا في البند الخامس منه على انه ليس للمستأنف الحق في

الرجوع على الوزارة بأي تعويض أو خلافه بسبب عدم اثبات فساد التقاوى أو قلة المحصول أو إصابته . مما يقطع بأن المسؤولية المزعومة عقدية لا خطئية تحكمها نصوص العقد باعتباره شريعة الطرفين وأن قصرت فنصوص القانون المدني الخاصة بضمان عيوب المبيع الخفية طالما أن المستأنف يدعى فساد البذور المبيعة وأن المستأنف عليها أخلت بما التزمت به في العقد باعتبارها بائعة من تسليم هذه البذور خالية من العيوب

« وحيث أنه لا يفوت المحكمة في سبيل تحديد نوع المسؤولية في هذه الدعوى استبقاء لما ذكر آنفا أن دعوى البطلان الذي يصبى العقد من جراء إخلال أحد العاقدين بشروط العقد إخلالا يصل إلى حد الغش والتدليس وجب لقبولها توفر ركن هام هو أن يكون البائع استعمل حيلة لولاها لما رضى المشتري بالشراء ويترتب عليها إذن فساد الرضا . كذلك دعوى البطلان لوجود غلط فاحش أو يسير لا تكون مقبولة إلا متى كان هذا الغلط واقعا في أصل الموضوع المعتبر في المقد كما لو كان المبيع قمحا فاذا به شعير والحالة في هذه الدعوى كما تبدو تخرج عن نطاق هذا البطلان بنوعيه (التدليس والغلط) لعدم انطباق وقائعها على شروطهما وارتكابهما المذكورة .

« وحيث أنه متى تقرر للأسباب آنفة الذكر أن المسؤولية في الدعوى عقدية لا خطئية كما يقول المستأنف . وهي مسئوليته عقدية لا يعتورها غش وتدليس ولا يداخلها خطأ أو غلط وإنما هي تقوم على عقد أبرم بين المستأنف والمستأنف عليها بتاريخ ٢٨ أكتوبر

سنة ١٩٤٣ باعت بمقتضاء المستأنف عليها للمستأنف بذور قمح ادعى المستأنف إنها معيبة وغير صالحة وأنه لذلك يكون الضمان على البائعة وهي المستأنف عليها تطبيقا لما كفله القانون المدني من حماية للمشتري في مثل هذه الحالة بالمواد ٣١٣ وما بعدها الخاصة بضمان عيوب المبيع الخفية . متى تقرر ذلك يتعين البحث بعدئذ فيما إذا كان العيب المزعوم ظاهرا أم خفيا ذلك لأنه يشترط في العيب الموجب للضمان أن يكون خفيا أما إذا كان ظاهرا فلا وجه لضمان البائع (المادة ٣٢٠ مدني) وعلة ذلك أنه متى كان العيب ظاهرا فالمرور من ان المشتري اطلع عليه وقبله وليس له أن يرجع فيما تم من جهته .

« وحيث أنه من المتفق عليه فقها وقضاء أن العيب يعتبر ظاهرا إذا كان بائنا باديا للعيان أو كان غير بائن ولكنه يسهل اكتشافه بالفحص العادي الذي يجريه كل مشتر عاقل - أما إذا قصر في ذلك ولم يمنعه منه البائع وجب عليه أن يتحمل نتيجة إهماله ولا رجوع له على البائع وكذلك يعتبر العيب في حكم الظاهر إذا كان مثله يوجد عادة في أمثال المبيع .

« وحيث أن الثابت في هذه الدعوى من تقرير الخبير محمود افندي مرسى الذي ندب في دعوى اثبات الحالة لمعاينة الزراعة . ومن مناقشته بمعرفة هذه المحكمة في جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ومن دفاع المستأنف أن عدم اثبات البذور إنما يرجع إلى تسويس بعضها قبل غرسها ولم يكن راجعا إلى العوامل الزراعية التي وجدت سليمة وهي التربة الصالحة والرأى المحكم

« وحيث ان المستأنف هو عمدة بلفيا مركز بنى سويف ومن كبار المزارعين كما يتضح ذلك من زراعته ٥ ط و ٦٤ ف قمحا ومن باقى ظروف وملابسات الدعوى فلا يمكن مع هذا أن يصعب عليه كشف تسويس هذه البذور عند ورودها اليه من المستأنف عليها وقبل غرسها خصوصا وان المعتاد عند شراء الغلال فحصها للتأكد أولا وقبل كل شئ من خلوها من الأتربة والسوس إذ مثل هذا العيب يوجد عادة فيها . أما إذا اعتذر المستأنف بأنه لم يختبرها إلا اختبارا سطحيا أو كان مقصرا في هذا الاختبار مع إمكانه ذلك والوقوف على عيوبها فلا يجعل ذلك العيب خفيا . كذلك فإن عدم خبرة المستأنف على فرض عدم خبرته . تجعل العيب الظاهر خفيا لأنه من الواجب عليه أن يستعين بذوى الفن ان كان جاهلا . ويخلص من ذلك أن تسويس هذه البذور كان عيبا ظاهرا لأنه كان من الميسور للمستأنف معرفته بنفسه أو بواسطة خبير بها وانه إذا أهمل الاطلاع عليها قبل بذورها كان مقصرا وليس له أن يشكو من نتائج تقصيره . ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد انه لم يقدم دليل على علم الوزارة بهذا التسويس عند التسليم لأنها إذ تباع هذه البذور لكبار المزارعين إنما تباع لهم داخل أجولة مغلقة وهم المنوطون برفضها لاستعمال محتوياتها فلا عذر لهم إذا هم لم يبحثوها قبل استعمالها بواسطة بذورها أو غرسها

« وحيث ان هذا فضلا عما سبق التنويه عنه من أن العقد قد نص في البند الثامن منه

على ما يأتى : - (انه ليس للطرف الثانى أى للمستأنف الحق فى الرجوع على الطرف الأول أى على الوزارة المستأنف عليها بأى تعويض أو خلافه بسبب عدم إنبات التقاوى أو قلة المحصول أو إصابته الخ) وهذا الشرط كما يبدو ينطبق بالفرض جدلا أن العيب خفى على المادة ٣٢١ مدنى التى تنص على انه إذا شرط البائع عدم ضمانه للعيوب الخفية سقط عنه الضمان إلا إذا ثبت علمه بها . ذلك لأن علم البائع بالعيب يبطل الشرط والسبب فى البطلان أن علمه بالعيب مع اشتراطه عدم الضمان يعد تدليسا على المشتري والقانون لا يجيز التدليس - ولم يقدم دليل فى الدعوى على أن المستأنف عليها كانت تعلم قبل البيع بأى عيب فى البذور المبيعة . هذا على فرض أن العيب كان خفيا أما والمحكمة ترى انه كان ظاهرا للأسباب السابق ذكرها يكون البحث بعد ذلك فى تحديد وقت علم المستأنف به وفى ميعاد رفع الدعوى المنصوص عليه فى المادة ٣٢٤ مدنى تحميلا للدعوى بما لا تحتمله ظروفها لأن محل ذلك كله أن يكون العيب خفيا .

« وحيث انه لذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بعدم قبول دعوى المستأنف وقبولها وفى موضوعها برفضها والزام المستأنف بالمصاريف

(استئناف أحمد أفندى حسن محو وحضر عنه الاستاد ابن خليفة ضد وزارة الزراعة وحضر عنها الاستاذ أحمد توفيق برئاسة حضرة صاحب العزة حسن نجيبه بك وحضر حضرات صاحبى العزة أحمد اسماعيل فهمى بك وعبد العزيز محمد بك مستشارين رقم ٦٥٨ سنة ٦٣ ق)

٤٣٩

محكمة استئناف مصر الوطنية

الدائرة المدنية

٧ مايو سنة ١٩٤٦

حق الاسترداد الوراثي . المادة ٤٦٢ مدني يقابلها
المادة ٨٤١ مدني فرنسي . حيث في باب القسمة ولا علاقة
لها بالشفعة .

المبدأ القانوني

إن حق استرداد الشريك على المشاع
المبين في المادة ٤٦٢ مدني المأخوذة عن
المادة ٨٤١ مدني فرنسي إنما وضعت لحالة
خاصة في باب القسمة لا علاقة لها بالشفعة
وهي حالة ما إذا باع أحد الورثة حصته
الشائعة في تركة أو جزء من الحصة الشائعة
بحيث يدخل في الحصة ما يخصها في جميع
مشمولات التركة من عقار ومنقول وما لها
وما عليها من الديون والحقوق وذلك صونا
لأسرار التركات أما بيع حصة شائعة في عين
معينة من التركة التي يسهل تسليمها المشتري
دون احتياج إلى أن يطلع على أسرار التركة
ودون أن يشترك في قسمة جميع ممتلكات
التركة فهذه الحالة تكون بعيدة عن نطاق
المادة ٤٦٢ مدني وتدخل في باب الشفعة
بشروطها .

المحكم

« حيث ان المستأنفة رفعت هذه
الدعوى طالبة الحكم بأحققتها لاسترداد
١٨ ط و ٤ ف مشاعة في ١٥ فدانا المباعة
الى المستأنف عليهما الأول والثاني من باقى
المستأنف عليهم وهم شركاء المستأنفة على

الشيوع في ١٥ ف « الموروثة » لهم جميعا
من والدهم وذلك تطبيقا للمادة ٤٦٢ مدني .
« وحيث ان الشارع إذ استبقى المادة ٤٦٢
مدني المأخوذة عن المادة ٨٤١ من القانون
الفرنسي رغم ادخال نظام الشفعة على القانون
المدني مستمدا من أحكام الشريعة الغراء
ومنها ما جاء بالمادة الأولى من قانون الشفعة
وهو (يثبت حق الشفعة لمن يأتي أولا —
للشريك الذي له حصة شائعة في العقار
المبيع الخ) أراد الشارع بالمادة ٤٦٢ مدني
حالة أخرى غير حالة الشفعة المعينة
بمواغيد وشروط لا يمكن أن يفترض أن
الشارع قصد حالة واحدة قيدها في قانون
الشفعة بقيود ثقيلة وأطلقها في المادة ٤٦٢
مدني وإلا لابطلت المادة الأخيرة المادة
الأولى فقرة أولى من قانون الشفعة .
« وحيث انه بالرجوع لنص المادة ٨٤١
من القانون الفرنسي وهو :

Toute personne même parente du
défunt ; qui n' est pas successible ,
et à laquelle un cohéritier aurait
cédé son droit à la succession, peut
être écartée du partage, soit par
tous les cohéritiers, soit par un seul,
en lui remboursant le prix de la
cession .

وظاهر من النص الفرنسي أن المقصود
هو حالة تنازل أحد الورثة عن حقه الميراثي
الى آخر أجنبي عن الميراث — وقد شرحت
الدوائر مجتمعة في حكمها في الاستئناف ٣١٩
سنة ١٩٣٨ قضائية حكم المادة ٤٦٢ مدني
شرحا وافيا فقالت (ان المادة ٤٦٢ مدني
وضعت في الحقيقة لحالة خاصة في باب القسمة
ولا علاقة لها بالشفعة التي خصص لها القانون

من سكوت المستأنفة عدة سنين تالية للبيع .
« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم
المستأنف في محله ويتعين تأييده .

(استئناف الستة مائة السيد عبده وحضر عنها الاستاذ
عدلى عبد الشفيق عن الاستاذ أحمد لطفى حونة ضد على
حسنين أحمد وآخرين وحضر عن الأول والثاني الاستاذ
عبد الرحمن الرافعي بك عن الاستاذ سليم أنطون ولم يحضر
الباقون رئاسة حضرة صاحب العزة محمد توفيق رضوان
بك وحضور حضرتي صاحبي العزة محمد المازي لبرقوقي
بك وزكريا مهنا بك المستشارين رقم ٨٣ سنة ٦٢ ق)

٤٤٠

محكمة استئناف مصر الوطنية

الدائرة المدنية

٢٨ مايو سنة ١٩٤٦

١ — دعوى . تركا من حق المدعى ما لم يتعلق بها حق
للمدعى عليه برفعه دعوى فرعية .
٢ — نفيه نزع الملكية . إذا تضمن طلب ترك المرافعة
وحكم برفض الطلب ورفض المعارضة . استئناف
المعارض لا يصح أن يتضمن إعادة القضية لمحكمة
أول درجة .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان من المسلم به أن
الدعوى حق للمدعى . له أن يتركها كلها
اقتضت مصلحته ذلك . إلا إنها لا تبقى كذلك
إذا تعلق بها حق المدعى عليه . وعند هذا
يكون له ألا يقبل ترك المدعى لها إذا كانت
له مصلحة حقة واجبة الرعاية في استمرار
الخصومة . والشارع المصرى وأن يصرح
بذلك إلا أنه مستفاد مما استلزمه من رضا
المدعى عليه بترك المرافعة إذا كان قد أقام
على المدعى دعوى فرعية في أثناء الخصومة
وضمت إلى الدعوى الأصلية .

بأ فصول فيه أحكامها المأخوذة عن الشريعة
الاسلامية بخلاف الحق المنوه عنه في المادة
٤٦٢ مدني فإنه مأخوذة عن المادة ٨٤١ من
القانون الفرنسي التي وضعت لحالة خاصة
وهي حالة ما إذا باع أحد الورثة حصته
الشائعة في تركة أو جزء من الحصص شائعا
كالثالث أو الربع مثلا بحيث يدخل في الحصص
ما يخصه في جميع مشتملات التركة من
عقار ومنقول وما لها وما عليها من الديون
والحقوق . فيحقق في تلك الحالة لبقاق
الورثة أو أحدهم لحين القسمة أن يسترد
الحصة المبيعة بدفع ثمنها الى المشتري وهو
ما يسمونه حق الاسترداد الوراثي والغرض
منه منع الأجنبي من التدخل في العائلات
والاطلاع على أسرارها الخ . الى أن قال
الحكم المذكور (تكون النتيجة انه إذا كان
المبيع حصص شائعة في عين معينة من التركة
أو الشركة يسهل تسليمها الى المشتري دون
أن يطلع على أوراق وأحوال التركة أو
الشركة ومن غير أن يشترك في قسمة جميع
ممتلكاتها فلا يجوز استرداد هذه الحصص منه
إستنادا على الحق المخول في المادة ٤٦٢
مدني بل من طريق أحكام الشفعة فقط اذا
كانت شروطها متوفرة) .

« وحيث انه لا نزاع في أن القدر المباع
هو ١٨ ط و ٤ ف دون شيء آخر مما يحتاج
الى الاطلاع على أسرار الشركاء فتكون
الحكمة التي قصد اليها الشارع بوضع
المادة ٤٦٢ مدني منتفية . ومن ثم فلا تطبق
هذه المادة على النزاع المطروح أمام هذه
المحكمة ويتعين رفض هذا الطلب دون
بحث عن التنازل الضمني عن استعمال هذا
الحق اذا كان له وجود هذا التنازل المستفاد

٢ — إذا طلب المعارض في تنبيه نزع الملكية ترك المرافعة فقضت المحكمة برفض هذا الطلب وبرفض المعارضة في التنبيه فليس للمعارض أن يطلب في استئنافه الذي يرفعه عن هذا الحكم القضاء بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لبحث أوجه معارضته في التنبيه . والسبب في ذلك هو أن محكمة أول درجة إذ قضت برفض المعارضة وإلزام المعارض (المستأنف) بالمصاريف قد استنفذت كل اختصاصها بنظر الموضوع فلا يجوز بعد ذلك إعادة القضية إليها للفصل فيها ثانيًا مهما يكن في حكمها من قصور في الأسباب أو في استعراض أوجه المعارضة والرد عليها وإنما محل ذلك قانونا هو الاستئناف .

المحكمة

« حيث انه عن الموضوع فان المستأنف بنى استئنافه على أسباب تتلخص فيما يأتي .
أولاً — ان محكمة أول درجة لم تكن محقة في رفض طلب ترك المرافعة لأنه كان مدعياً . وترك المرافعة حق من حقوق المدعى في المادة ٣٠٥ مرافعات وليس للمدعى عليه عدم قبوله بمقتضى المادة ٣٠٦ مرافعات خصوصاً وان دعواه الفرعية لم ترفع إلا بعد إبداء طلب الترك . ولا محل لقول المحكمة ان ترك المرافعة يضار به المستأنف عليهم لأن المادة ٣٠٥ مرافعات تقرر انه إذا ترك أحد الخصام المرافعة كان ذلك ملغياً للمرافعة . فتمت الغيت المرافعة في الدعوى الحالية وهي المعارضة في تنبيه نزع الملكية

فلن يلحق المستأنف عليهم أى ضرر إذ في استطاعتهم أن يسيروا في اجراءات نزع الملكية الموقوفة انتظاراً للفصل في هذه المعارضة .

ثانياً — انه كان يجب على محكمة أول درجة وقد قضت برفض طلب الترك ان تفصل في الأسباب الموضوعية لهذه المعارضة في تنبيه نزع الملكية ولكنها لم تفعل ومن ثم فتحكمها من هذه الناحية واجب الالغاء — وأخيراً طلب بناء على ذلك أصلياً الحكم بقبول طلب ترك المرافعة واحتياطياً إعادة القضية لمحكمة بني سويف الكلية الأهلية لبحث أوجه المعارضة والفصل فيها بالحكم له بطلباته المبينة باعلان المعارضة .

« وحيث انه عن السبب الأول فانه وان كان من المسلم به ان الدعوى حق للمدعى له ان يتركها كلها اقتضت مصلحته ذلك . إلا أنها لا تبقى كذلك إذا تعلق بها حق المدعى عليه . وعند ذلك يكون له ان لا يقبل ترك المدعى لها اذا كانت له مصلحة حقة واجبة الرعاية في استمرار الخصومة . والشارع المصرى وان لم يصرح بذلك إلا انه مستفاد مما استلزمه من رضا المدعى عليه بترك المرافعة إذا كان قد أقام على المدعى دعوى فرعية في أثناء الخصومة وضمت إلى الدعوى الأصلية .

« وحيث انه تبين لهذه المحكمة ان المستأنف لم يستند في طلب ترك المرافعة إلى مصلحة ما ، بل الظاهر أنه يقصد اطالة الخصومة بأن يرفع معارضة أخرى في التنبيه اعتماداً على ان ترك المرافعة لا يتضمن التنازل عن الحق وهذه المعارضة الأخرى وان كان لن يترتب عليها وقف اجراءات نزع الملكية

بعد السير فيها لقوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤٨ مرافعات إلا أنها تعيد الخصومة الحالية من جديد على أن الخصومة الآن قريبة الحسم بالقضاء فيها .

وحيث أنه لذلك يكون قضاء محكمة أول درجة برفض طلب الترك في محله ويتعين تأييده .

« وحيث أنه عن السبب الثاني فإن محكمة أول درجة إذ قضت برفض المعارضة والزام المعارض (المستأنف) بالمصاريف قد استنفدت كل اختصاصها بنظر الموضوع فلا يتسنى بعد ذلك إعادة القضية إليها للفصل فيها ثانيًا، يمكن في حكمها من قصور في الأسباب أو في استعراض أوجه المعارضة والرد عليها . وإنما محل ذلك قانونا هو الاستئناف . » وحيث أن أوجه المعارضة في التنبية تنحصر فيما يأتي .

أولاً — أن التنبية صدر من أشخاص قليل أنهم ورثه أحد الدائنين المرحوم نصر عويس ولم يتقدم منهم ما يدل على وراثتهم لهذا الدين . إلا أنه تبين من الاطلاع على الاعلام الشرعي الصادر من محكمة ببا الشرعية بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٤٥ ومن مطابقته على التنبية أنه موجه للمستأنف من ورثة نصر عويس أنفسهم .

ثانيًا — أن التنبية صدر لمصلحة أحمد بهنساوي باعتباره تنازلاً له عن الحكم وهذا غير جائز قانوناً . وبالاطلاع على التنبية تبين أن المستأنف عليهم طلبوا فيه إلى المستأنف أن يقوم بتسديد مبلغ الدين إلى وكيلهم الشيخ أحمد بهنساوي قناوي نائب عمدة ناحية منا مركز ببا أو حضرة الاستاذ أنيس أفندي إبراهيم

المحامي ببني سويف وأخذ المخالصة اللازمة بذلك وهذا كما يبدو جلياً ليس إلا توكيلاً بالتحصيل وليس فيه ما يفيد التنازل عن حكم المديونية .

ثالثاً — قد أضيفت على المستأنف في التنبية مبالغ غير ملزم بها قانوناً بموجب مستندات تحت يده . غير أن المستأنف لم يقدم شيئاً من هذه المستندات وبمراجعة المبالغ المطالب بها في التنبية تبين أنها المبلغ المحكوم به والمصاريف وأتعاب المحاماة ورسم التنفيذ وليس هناك إلا مبلغ ١٥٠ م و ١ ج مصاريف أمر الاختصاص في ٢٣ / ٧ / ١٩٤١ وهو ما ترى المحكمة رفعه لعدم صدور حكم أو أمر واجب التنفيذ به وقد وافق المستأنف عليهم على ذلك في مذكرتهم الأخيرة وعلى ذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف فيما قضى به برفض المعارضة وقصر تنبيه نزع الملكية على مبلغ ٤٤٠ م و ٤٤٤ ج .

رابعاً — إن التنبية حصل عن أطيان على التحديد مع أنها في الواقع على الشيوع كما تدل على ذلك مستندات رسمية وقد تبين بعد الاطلاع على ورقه التنبية أنه روجع في المساحة وتأشروا عليه منها وأن جميع الأطيان على الشيوع وعلى هذا الوضع يصدر حكم نزع الملكية ولبيع بعد السير في الاجراءات ومن ثم لن يضار المستأنف أو أي أحد من شركائه على الشيوع .

(استنف حضرة صاحب العزة محمد بك نهام معارك وحضره الاستاذ حسن عبد الجواد عن الاستاذ على بك كمال جيشة ضد الشيخ عبد الحفيظ قطب عويس وآخرين وحضر عنهم الاستاذ أنيس إبراهيم ونائبه حضرة صاحب العزة حسن نجيب بك وحضروا حضرة حاجي العزة أحمد إسماعيل فهمي بك وعبد العزيز محمد بك المستشارين رقم ١١٥٧ سنة ٦٢ ق)

قضاة المحاكم الكلية

٤٤١

محكمة سوهاج الكلية الوطنية

١٨ مارس سنة ١٩٤٧

نعرض للمستأجر في العين المؤجرة . . مسئولية المؤجر
قبل التسليم وبمده . تعرض قانوني . . مسئولية
المؤجر عنه . مستأجرين متضامنين . التسليم لاحدهم .
صحیح . المادة ٤٣٨ مدني

المبادئ القانونية

١ - من المسلم به قانونا أن المؤجر لا يسأل عن التعرض المادي الذي يحصل للمستأجر في العين المؤجرة إلا إذا كان هذا التعرض قد حصل قبل التسليم - أما إذا حصل بعد التسليم فالمستأجر وشأه مع المتعرض له - وهذا بخلاف ما إذا كان التعرض قانونيا فإن المؤجر يكون مسئولا عنه في جميع الأحوال .

٢ - إذا أجرة شخص أرضه لمستأجر لمدة معينة ووضع المستأجر يده عليها وانتهت المدة ، فأجر المالك ذات الأرض للمستأجر السابق والآخر معه بالتضامن فيما بينهما ولم يرد في عقد الإيجار الجديد أن المؤجر قد قام بتسليم الأرض للمستأجرين المتضامنين - فيعتبر أن المؤجر قد سلم الأرض للمستأجر

القديم عن عقد الإيجار الجديد - لأن التسليم كما يكون حقيقيا يكون أيضا تصوريا يحصل بمجرد إرادة المتعاقدين دون انتقال مادي للحيازة إذا كان الشيء المؤجر موجودا تحت يد المستأجر من قبل لسبب آخر .

٣ - قد يقال أن تضامن المستأجرين يجعل التسليم لأحدهما تسليما للآخر وقد يرد على ذلك بأن تضامهما إنما وضع لصالح المؤجر في سبيل اقتضائه حقوقه منهما ولم يوضع لصالحه ليتخلص من التزاماته نحوهما ومنها التسليم - إلا أن الأرض المؤجرة المقتضى تسليمها لهما معا على الشيوع هي شيء غير قابل للتجزئة - فالإزام المؤجر إذن بالتسليم هو الإزام غير قابل للتجزئة أيضا ومن ثم فإن تسليم الأرض لأحدهما يعتبر تسليما للآخر .

٤ - عدم قابلية الإلتزام للقسمة يستوجب التضامن كما إذا استأجر شخصان من ثالث مسكنا واحدا ففي هذه الحالة إذا سلم المؤجر السكن لأحدهما اعتبر ذلك تسليما منه للآخر - ولا يمكن أن يحتج على ذلك بأن التضامن يجب أن يكون صريحا - إذ يجوز أن يكون التضامن ضمنيا إذا كانت دلالة اقتضائه واضحة .

٥ - يعتبر المستأجران وقد استأجرا

الأرض معا على الشيوخ لزراعتها شريكين في شركة مدنية لم يعين لها مدير — وطبقا للمادة ٤٢٨ من القانون المدني يجوز لأحدهما أن يستلم الأرض المستأجرة وحده — ويصح اسلامه لها — إذ يعتبر مأذونا بذلك من شريكه الآخر

المحكم

« حيث ان الاستئناف رفع وقيد في الميعاد عن حكم قابل له من يملكه فهو مقبول شكلا . » وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل في ان المستأنف عليه الأول رفع الدعوى ٢١٩٨ سنة ١٩٤٢ مدني جزئي سوهاج بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٤٢ ضد المستأنف عليهما الثاني والثالث يطالبهما فيها بمبلغ ٧٥٦٢ قرشا وقال في عريضتها انه استأجر هو والمستأنف عليه الثاني من المستأنف ٦ ط و ٢٦ ف بناحيث تونس والقراطة غرب مركز سوهاج مناصفة بينهما وذلك لمدة سنة تبدأ من ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ وتنتهي في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ بإيجار قدره ٢٥٠ قرشا للفدان الواحد ودفع كل منهما المؤجر عشرة جنيهات من الأجرة مقدما وقال ان المستأنف عليه الثاني هو وأخوه المستأنف عليه الثالث اغتصبا هذه الأرض وزرعها بالقوة ومنعاه من الانتفاع بها فهو لذلك يطالبهما بتعويض قدره خمسة جنيهات عن كل فدان من نصيبه وهو نصف القدر المستأجر البالغ ٣ ط و ١٣ ف أي بمبلغ ٦٢٠ م و ٦٥ ج وبإضافة العشرة جنيهات التي دفعها مقدما من الأجرة إلى مبلغ التعويض المطلوب يكون مجموع ما يطالب به ٧٥٦٢ قرشا .

« وحيث انه في أثناء سير الدعوى أمام

محكمة أول درجة أدخل المستأنف عليه الأول — الأستاذ حنين ذوالفقار (المستأنف) خصما في الدعوى وطالبه بصفته المؤجر للأرض التي حرم من الانتفاع بها بنفس الطلبات التي وجهها إلى المستأنف عليهما الثاني والثالث وفي ٢٢ مايو سنة ١٩٤٣ أصدرت محكمة أول درجة حكما غاييا قضى بالزام المستأنف بأن يدفع إلى المستأنف عليه الأول ٧٥٦٢ قرشا والمصاريف و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماه وبرفض ما عدا ذلك — فعارض المستأنف في هذا الحكم الغيبي عند تنفيذه وبتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ قضى في معارضته بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيبي وبالزام المستأنف بصفته حارسا قضائيا على تركمة المرحوم عفيفي عبد الجليل بأن يدفع مبلغ ٧٥٦٠ قرشا إلى المستأنف عليه الأول مع المصاريف والأتعاب في مواجهة المستأنف عليهما الثاني والثالث — فاستأنف المستأنف هذا الحكم للأسباب الواردة بعريضة استئنافه المعلقة في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٥ وطلب إلغاء الحكم ورفض دعوى المستأنف عليه الأول مع باقي طلباته وذلك كطلب أصلي . ومن باب الاحتياط الكلي طلب الزام المستأنف عليهما الثاني والثالث بطلبات المستأنف عليه الأول .

« وحيث ان المستأنف قدم ضمن مستنداته عقد ايجار مؤرخ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ موقع عليه من المستأنف عليهما الأولى والثاني بمقتضاه قد استأجرا منه بالتضامن فيما بينهما ٦ ط و ٢٦ ف بزمناحية القراطة وتونس مركز سوهاج لمدة سنة تبدأ من أول أغسطس سنة ١٩٤١ وتنتهي في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ باعتبار

أجرة الفدان الواحد في السنة ٤٢٥ قرشا -
وقد تصفحت المحكمة بنود عقد الايجار
فانضح انه لم يرد فيه ما يفيد قيام المؤجر بتسليم
الأرض المؤجرة منه إلى المستأجرين .

« وحيث ان المستأنف ضده الأول قدم
تصريحا مؤرخا في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١
أى في ذات تاريخ عقد الايجار موقعا عليه
من المؤجر يتضمن تصريحه للمستأجرين
بإستئجار ٦ ط و ٢٦ ف بزمام ناحية تونس
والقرايطة طبقا لعقد الايجار الموقع عليه
منهما والمحفوظ تحت يده لمدة سنة واحدة
تنتهى في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ بواقع
ايجار الفدان الواحد في السنة ٤٢٥ قرشا ثم
ذكر في التصريح بعد ذلك العبارة الآتية
« وهذا القدر بين المستأجرين مناصفة وهذا
بخلاف عقد الايجار الأصلي » .

« وحيث ان محكمة أول درجة رأت كما
تبين من أسباب حكمها المستأنف أنه يفهم من
هذا التصريح أن المستأجرين اقتسما الأرض
المؤجرة واختص كل منهما بجزء فيها وان
هذا التخصيص يفسخ علاقة التضامن التي
أوجدها عقد الايجار بينهما بدليل عبارة
« بخلاف عقد الايجار الأصلي » التي وردت
بالتصريح كما رأت أنه يؤخذ من التصريح
ان المؤجر أصبح مسئولا أمام كل من
المستأجرين عن تسليمه الحصة التي خصصها
له في التصريح وقدرها النصف فصار إذن
مسئولا عن تمكين كل منهما من وضع يده
على تلك الحصة التي خصصه بها وقالت أنه لو
لم يصدر هذا التصريح من المؤجر فان استلام
أحد المستأجرين للأرض يقوم مقام استلام
الآخر لها .

« وحيث ان هذا الذي استنتجته محكمة
أول درجة غير صحيح إذ أن عبارة التصريح
لا تتناقض مع ما جاء في عقد الايجار وليس
فيها صراحة أو دلالة ما يدل على أن طرفي
عقد الايجار الغيا التضامن بين المستأجرين
ولا يدل التصريح على تخصيص أو قسمة
الأرض بين المستأجرين بل لا يزال كل منهما
مستأجرا نصفها على الشيوع - وكل ما في
الأمر هو أن المؤجر احتفظ بعقد الايجار
الذي لم تحرره منه إلا نسخة واحدة بقيت تحت
يده واكتفى باعطاء كل من المستأجرين
تصريحا ليستعوض به عن نسخة عقد الايجار .
« وحيث انه من ناحية أخرى إذا كان
عقد الايجار لم يشر فيه إلى أن المؤجر قد سلم
المستأجرين الأرض المؤجرة فمن المسلم به من
الخصوم ان أولها (وهو المستأنف عليه
الأول) كان مستأجرا ذات الأرض في المدة
السابقة مباشرة على بدء سريان العقد الأخير
وقد سبق ان سلمت الأرض له ووضع يده
عليها فيعتبر ان المؤجر قد سلمه الأرض عن
عقد الايجار الأخير - لأن التسليم كما يكون
حقيقيا يكون أيضا تصوريا يحصل بمجرد
ارادة المتعاقدين دون انتقال مادي للحيازة
وهذا إذا كان الشيء المؤجر موجودا تحت
يد المستأجر من قبل لسبب آخر (انظر
كتاب عقد الايجار للسنيورى ص ٢٣٨
بند ١٩٠) .

« وحيث انه بعد ذلك يبقى بحث ما إذا
كان المؤجر ملزما بان يسلم أيضا ذات الأرض
إلى المستأجر الآخر وهو المستأنف عليه
الثاني ام ان تسليمه لها لأحد المستأجرين
المتضامنين يعتبر تسليما لكليهما .

« وحيث انه من ناحية أخرى فان المستأجرين (وهما المستأنف عليهما الأول والثاني) وقد استأجرا الأرض على الشيوع لزراعتها يعتبران شريكين في استئجارها وطبقا للمادة ٤٣٨ من القانون المدني » إذا لم يعين للشركة مديرون اعتبر كل واحد من الشركاء مأذونا من شركائه بالادارة ، وله إدارة العمل وحده . وطبقا لهذه القاعدة جاز للمستأنف عليه الثاني - وهو أحد الشريكين في شركة لم يعين لها مدير أن يستلم الأرض المستأجرة وحده - وصح استلامه إذ يعتبر مأذونا من شريكه الآخر (وهو المستأنف عليه الأول) بذلك .

« وحيث انه لما تقدم يكون التعرض الذي حصل للمستأنف عليه الأول - قد حصل بعد الاستلام ويكون المؤجر وهو المستأنف غير مسئول عنه ومن ثم يتضح أن الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض دعوى المستأنف عليه الأول .

(قضية الاستاذ حسن ذو الفقار المحامي بصفته ضد الشيخ علي خليل محمد وآخرين رقم ٣٦٧ سنة ١٩٤٥ رئاسة حضرة الاستاذ أحمد الجارم بك وكيل المحكمة وعضوية حضرة الاستاذين عبدالعزيز السبكي بك ورياض فوزي بك المعاضين)

٤٢٢

محكمة سوهاج الكلية الوطنية

١٨ مارس سنة ١٩٤٧

١ — تقدير الدعاوى . المادة ٣٠ مرافعات — لا يدخل فيها الطلبات التبعية .

٢ — القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتعريف الرسوم القضائية وفرضه رسم على الطلبات التبعية .

٣ — تقرير الرسوم لا يعتبر أساسا لرفع الدعوى ولا يحس حكم المادة ٣٠ مرافعات .

« وحيث ان قيام المؤجر بالتسليم لكلا المستأجرين - والتسليم هو من ضمن تعهداته التي يفرضها عليه هذا الايجار هو امر فاصل في هذه الدعوى لأنه من المسلم به قانونا ان المؤجر لا يسأل عن التعرض المادي الذي يحصل للمستأجر اللهم إلا إذا كانت هذا التعرض حاصلا قبل التسليم اما إذا حصل التسليم وحدث تعرض مادي بعده فالمستأجر وشأنه مع المتعرض له وهذا بخلاف ما إذا كان التعرض قانونيا فان المؤجر يكون مسئولا عنه في جميع الأحوال .

« وحيث انه قد يقال ان تضامن المستأجرين يجعل التسليم لأحدهما تسليما للآخر وقد يرد على ذلك بان تضامن المستأجرين انما وضع لصالح المؤجر في سبيل اقتضائه حقوقه منهما ولم يوضع لصالحه ليتخلص من التزاماته نحوهما ومنها التسليم الا أن الشيء المقتضى تسليمه وهو الأرض التي اجرت لها معا على الشيوع هو شيء غير قابل للتجزئة فالإزام المؤجر اذن بالتسليم في هذه الحالة هو أيضا الإزام غير قابل للتجزئة وبناء على ذلك فان تسليمه الأرض لأحدهما يعتبر تسليما للآخر إذ أن عدم قابلية الإزام للقسمة تستوجب التضامن كما اذا استأجر شخصان من ثالث مسكنا واحدا ففي هذه الحالة إذا سلم المؤجر السكن لأحدهما اعتبر ذلك تسليما منه للآخر (راجع حكم الاستئناف المختلطة الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ مجلة التشريع لسنة ٣٤ ص ٤٠٤) ولا يمكن الاحتجاج على ذلك بان التضامن يجب أن يكون صريحا إذ يجوز أن يكون التضامن ضمنيا إذا كانت دلالة اقتضائه واضحة .

المبادئ القانونية

١ — طبقا للمادة ٣٠ مرافعات تقدر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف لهذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقا قبل رفع الدعوى من الفوائد والمصاريف وغيرها من الملحقات — ومفهوم ذلك أن الطلب التبعي لا تدخل قيمته في تقدير الدعوى من حيث جواز الاستئناف وعدمه بل يكتفى بتقدير قيمة الطلب الأصلي .

٢ — كانت تعريفه الرسوم القضائية والتي صدر بها ذكر تو ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ لا تتطلب تحصيل أى رسم على الطلبات التبعية فلما ألغيت وصدر القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الذى حل محلها نصت المادة ٧/٤ منه على أنه فى حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخزينة كما نص هذا القانون على تحصيل رسم ثابت قدره جنيهاً عن كل طلب مجهول القيمة أمام المحكمة الجزئية .

٣ — إذا رفعت أمام المحكمة الجزئية دعوى بتثبيت الملكية إلى حصة فى منزل والتسليم وقدر الخصوم الدعوى بقيمة الحصة أى بمبلغ عشرين جنيهاً وقدرها قلم الكتاب باثنين وعشرين جنيهاً مضافاً إليها رسم التسليم فلا يدخل هذا الرسم فى قيمة الدعوى من حيث جواز الاستئناف وعدمه إذ أن أحكام المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ إنما تنظم تحصيل الرسوم وليس من شأنها أن تمس

حكم المادة ٣٠ مرافعات — ولو أنه كان يحمل بالمشروع أن يجعل حكم كل مادة منهما متسقا مع حكم الأخرى .

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليهما الأول والثانى دفعا بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب إذ أن الدعوى قدرت قيمتها بمبلغ عشرين جنيهاً والحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية هو عملاً بالمادة ٢٦ مرافعات حكم انتهائى لأن المدعى به لا يزيد على ألفى قرش . » وحيث أن المستأنف رد على هذا الدفع بأن قلم الكتاب قد قدر قيمة الدعوى طبقا للرسم الذى حصله عليها بأكثر من عشرين جنيهاً .

« وحيث أن المستأنف عليهما الأول والثانى طلبا أمام محكمة أول درجة الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى قصبتين فى منزل ذكره مع كف المنازعة والتسليم وقدر قيمة القصبتين فى صحيفة دعواهما بعشرين جنيهاً مصرى كما أن المستأنف قدر الدعوى بهذه القيمة على هامش صحيفة استئنافه ولكن قلم الكتاب طالب برسم إضافى عن التسليم وهو طلب تبعى للطلب الأصلى » وذلك عملاً بالمادة ٧/٤ من قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية .

« وحيث أنه طبقا للمادة ٣٠ مرافعات تقدر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف إلى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقا قبل رفع الدعوى من الفوائد والمصاريف وغيرها من الملحقات ويفهم من هذه المادة

٤٤٣

محكمة سوهاج الكلية الوطنية

١٨ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ — إشكال بطلب إيقاف تنفيذ حكم . قيمته تقل عن عشرين جنيها .
- ٢ — جواز استئنافه . باعتبار أنه غير مقدور القيمة .
- ٣ — حق الملكية لا يسقط إلا لو تملكه الغير بوضع البد

المبادئ القانونية

- ١ — إذا رفع إشكال بطلب إيقاف تنفيذ حكم صدر في دعوى جزئية تقل قيمتها عن عشرين جنيها وصدر في الإشكال حكم رفع عنه استئناف فقد اختلف الرأي في تقدير قيمة دعوى الإشكال بمعرفة إذا كان يجوز استئناف الحكم الصادر فيها أم لا يجوز . فالبعض رأى أنه يجب اعتبارها دعوى غير معينة القيمة وجاز استئناف الحكم الصادر فيها بغض النظر عن قيمة الطلب الأصلي الذي نتج الإشكال عن تنفيذ الحكم الصادر فيه — والبعض الآخر (ومنه محكمة النقض الفرنسية) اشترط لجواز الاستئناف في هذه الحالة أن تتجاوز قيمة موضوع النزاع النصاب القانوني .
- ٢ — سار القضاء المصري على اتباع الرأي الأول بناء على أن حكم القاضي المستعجل في إشكالات التنفيذ بالاستمرار فيه مؤقتا أو إيقافه مؤقتا هو حكم مؤقت لا يتعرض لحقوق الطرفين وخاضع للاستئناف في كل الأحوال لأن الدعوى به

ان الطلب التبعي لا تدخل قيمته في تقدير الدعوى بل يكتفى بتقدير قيمة الطلب الأصلي . وهذا من حيث جواز الاستئناف وعدمه وقد كانت تعريفة الرسوم القضائية السابقة والتي صدر بها دكرينو ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ والتي كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ لا تتطلب تحصيل أى رسم على الطلبات التبعية — فلما صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة منه على أنه في حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخزانة وكانص هذا القانون على تحصيل رسم ثابت قدره جنيهان عن كل طلب مجهول القيمة . أمام المحكمة الجزئية . وبما ان التسليم طلب مجهول القيمة فقد حصل قلم الكتاب رسمه وهو أرجح الرسمين لصالح الخزانة .

« وحيث ان أحكام المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ إنما تنظم تحصيل الرسوم وليس من شأنها أن تمس حكم المادة ٣٠ مرافعات الخاص بتقدير الدعاوى لمعرفة إن كان الاستئناف فيها جائزاً أو غير جائز (ولو انه كان يحمل بالمشروع أن يجعل حكم المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ متسقاً مع حكم المادة ٣٠ مرافعات) ومن ثم يكون الدفع في محله ويتعين قبوله .

(قضية عبد اللطيف بهاور على معتوق ضد سدراك فرج جاد الله وآخرين رقم ٢٠٥ سنة ١٩٤٦ - رئاسة حضرة الاستاذ أحمد الجارم بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتي الاستاذين عبد العزيز السبكى بك ورياض فوزى بك القاضيين) .

غير مقدرة القيمة إذ المقصود هو إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه .

٣ — لو أن حق الملكية لا يسقط بعدم استعمال صاحبه له مهما طالّت المدة لأنه حق دائم إلا أن محل عدم السقوط هو أن لا يكون الغير قد تملك الشيء بوضع اليد عليه المدة الطويلة القانونية .

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليه الأول دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لأن قيمة الدعوى الأصلية ثلاث عشرة جنيها .

« وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل في أنه صدر بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣١ حكم في القضية ٤٣٥٥ سنة ١٩٣٠ مدني جرجا قضي بتثبيت ملكية المستأنف عليهم إلى سهمين ونصف شيوعا في ١٦ س و ٤ ط موضحة به وتسليمها اليهم مع الزامهم بالمصاريف وقد قدموا هذا الحكم إلى قلم المحضرين لتنفيذه فقام أحد المحضرين في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٦ ليسلمهم هذه الأرض فاستشكل المستأنفون أمامه ثم رفعوا إشكالا أمام محكمة أول درجة قيد بنمرة ٢٥٨٤ سنة ١٩٤٦ جرجا وحكمت فيه بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بقبوله شكلا ورفضه موضوعا فيما يتعلق بتثبيت الملكية والتسليم وقبوله شكلا وموضوعا فيما يتعلق بالحجز بالمصاريف وكان المستأنفون قد دفعوا أمام محكمة أول درجة بسقوط الحكم المطلوب تنفيذه بمضي أكثر من خمسة عشر عاما بدون تنفيذ وقد قبلت محكمة أول درجة هذا الدفع فيما يختص بالمصاريف المقضى

بها وظهر لها انها سقطت بمضي المدة . ولم يظهر لها أن ملكية القدر المحكوم به قد سقطت أيضا بمضي المدة قائلة ان حق الملكية هو حق دائم لا يسقط .

« وحيث انه وإن كانت قيمة الدعوى التي صدر فيها الحكم المراد تنفيذه تقل عن قيمة النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا طبقا لنص المادة ٢٦ مرافعات الا أن موضوع الاشكال هو طلب إيقاف تنفيذ الحكم وقد اختلف الرأي في تقدير قيمة تلك الدعوى فالبعض رأى أنه يجب اعتبارها غير معينة القيمة وجائز استئناف الحكم الصادر فيها بغض النظر عن قيمة الطلب الأصلي الذي نتج الاشكال عن تنفيذ الحكم الصادر فيه (انظر مذكرة لجنة المراقبة القضائية رقم ٥٢ بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩١٣ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ ونشر في مجلة التشريع ٣٢ ص ٣٢٢ وكتاب التنفيذ والتحفيز للمرحوم أبي هيف بك بند ٢٠٨ ص ١٣٩ وقد جاء بالمرجع الأخير ان حكم القاضي المستعجل في اشكالات التنفيذ بالاستمرار فيه مؤقتا أو إيقافه مؤقتا هو حكم مؤقت لا يتعرض لحقوق الطرفين وهو خاضع للاستئناف في كل الأحوال لأن الدعوى غير مقدرة القيمة إذ المقصود هو إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه) .

« وحيث ان البعض الآخر اشترط لجواز الاستئناف في هذه الحالة أن تتجاوز قيمة موضوع النزاع النصاب القانوني (انظر حكم محكمة النقض الفرنسي ١١ مارس سنة ١٩٣٤ جازيت المحاكم عدد ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥)

بعدم استعمال صاحبه له مهما طالت المدة لأنه
حق دائم الا أن محل عدم السقوط هو أن
لا يكون الغير قد تملك الشيء بوضع اليد عليه
المدة الطويلة القانونية وهو ما يدعيه المستأنفون .
« وحيث انه يبين من ظاهر ما تقدم أن
الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه
وإيقاف تنفيذ الحكم مؤقتا فيما يختص بجزئه
الأول الخاص بتثبيت الملكية والتسليم .
(قضية السيدة أمائل حنا بشاي عن نفسها وصفتها
وحضرتها الأستاذ رياض سليمان ضد أباديرفلس وآخرين
رقم ٢٤ سنة ١٩٤٢ بالهيئة السابقة)

« وحيث ان هذه المحكمة تأخذ بالرأى
الأول الذي سار القضاء المصري عليه ويتعين
لذلك الحكم برفض الدفع وبجواز الاستئناف .
« وحيث أن الاستئناف مقبول شكلا .
« وحيث ان الحكم المستأنف بني على أن
حق الملكية حق دائم لا يسقط كما تقدم .
« وحيث ان المستأنفين ذكروا في صحيفة
استئنافهم وفي مذكرتهم ما يفهم منه انهم يدعون
اكتساب ملكية القدر المحكوم به بوضع
يدم عليه المدة الطويلة .
« وحيث انه ولو ان حق الملكية لا يسقط

القضايا المستعجلة

التنفيذ يتعارض في الأصل مع تلك القاعدة
وهو أقرب إلى أن يكون استثناء لها .

٣ — ينبغي في الدعوى المرفوعة لمنع
تنفيذ حكم صادر بالاخلاء أن يبين بجلاء أن
رافعها من الغير حقا بحيث يتعدى إليه هذا
الحكم وأن تكون ممانعته في التنفيذ جدية
لمساس الإخلاء بحقه الظاهر .

المحكمة

« حيث ان المدعية تستند في الدعوى إلى
أنها بالنسبة للاخلاء المحكوم به للمدعى عليها
من الغير ويتعدى اليها الحكم إذ هي الشاغلة
للعين ومستأجرتها الحقيقية أصلا وتفصيل
ذلك انها زوجة للمحكوم عليه محمد احمد
رزق الذي رفعت عليه المدعى عليها الدعوى
باعتباره مغتصبا للعين المؤجرة لها من وزارة

٤٤٤

محكمة مصر الكلية الوطنية

قضاء الأمور المستعجلة

٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٢

مسائل التنفيذ . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه .
ضمان التنفيذ للس . إيقاف التنفيذ . إشكال . جدية .

المبادئ القانونية

١ — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

في مسائل التنفيذ بمجرد مبرره في قاعده
provision est due au titre , فاختصاصه
هو في المحل الأول لضمان التنفيذ لكل سند
تنفيذي إذا ما قامت صعوبات تمنع من هذا
التنفيذ .

٢ — تدخل قاضي الاستعجال لوقف

الأوقاف وإن زوجة أخرى للمحكوم عليه تدعى أنيسة محمد خليل كانت مستأجرة للعين اسما ولكنها أي المدعية هي التي كانت قائمه بدفع الأجرة بدليل بعض الايصالات الصادرة باسمها والتي قدمتها في دعوى الاخلاء حين تدخلها فيها كما قامت باجراء اصلاحات في دورة المياه وما زالت — حتى بعد أن تنازلت أنيسة خليل عن الأجرة الصادرة باسمها كيداً لها ولزوجها المحكوم عليه لطلاقه لها وبعد استئجار المدعى عليها للعين من وزارة الأوقاف — هي المقيمة بالعين وتدفع ثمن المياه بذيل الايصالات المقدمة منها بل لقد خاطبها المحضر عند توقيع الحجز التحفظي بتاريخ ٨ يولية ١٩٤٢ في العين ودفعت له الأجرة المطلوبة وأما المدعى عليها التي تطالبها الوزارة بالأجرة فقد تبين للمحضر أنها لا تقيم بالعين مطلقاً .

« وحيث أن اختصاص قاضي الأمور

المستعجلة في مسائل التنفيذ يجد مبرره في قاعدة

Provision est due au titre

هو في المحل الأول لضمان التنفيذ لكل سند

تنفيذي إذا ما قامت صعوبات تمنع من هذا

التنفيذ . وأما تدخل هذا القاضي لوقف

التنفيذ فإنه يتعارض في الأصل مع تلك

القاعدة وهو أقرب إلى أن يكون استثناء

لها ولذا فينبغي في هذه الدعوى لمنع تنفيذ

الحكم الصادر بالاخلاء أن يبين بجلاء أن

المدعية من الغير حقاً بحيث يتعدى إليها هذا

الحكم وأن تكون ممانعتها في التنفيذ جدية

لمساس الاخلاء بحقوقها الظاهر . وقد انضح

انها حين تدخلت في دعوى الاخلاء كانت تستمسك بنفس حجتها التي تستند إليها في الاشكال ولكن المحكمة لم تقبل تدخلها وإذا كان كل ما استجد بعد ذلك هو ثبوت وجودها المادي في العين وقت التنفيذ دون المدعى عليها التي استأجرت العين أخيراً من الوزارة فإن هذا الوضع هو بذاته ما عدته المحكمة غصباً حاصلًا من زوج المدعية ولا عبرة بما تحملته المدعية من انقطاع صلتها به محتجة بالنزاع الشرعي الذي قدمت أوراقه في حافظة مستنداتها والذي كان دائراً بينهما في سنة ١٩٣٥ لأن حجتها في ذلك تناقض استمسكها في دعوى الاخلاء بأنها في الواقع هي المستأجرة للعين دون الزوجة الأخرى المحرر باسمها عقد الايجار وبأن هذه الأخيرة لما تنازلت عن الاجارة إنما أرادت الكيد لها لطلاق زوجها لها . وأما ادعاء المدعية بأنها تقيم في العين دون المحكوم عليه فإنه يكذبها فيه اعلانه شخصياً بصحيفة دعوى الاخلاء في نفس العين المؤجرة . واذن فليس فيما قدمته المدعية من المستندات ما يؤيد أنها من الغير بالنسبة للحكم الصادر بالاخلاء فهي زوجة للمحكوم عليه وإقامتها المشتركة في العين المؤجرة تؤكدها وقائع النزاع وظروف الدعوى وملابساتها وإذن فلا محل للاعتقاد بجدية الاشكال أو بوجود حق منفصل للمدعية يؤثر عليه تنفيذ الحكم .

« وحيث انه في هذه الحالة لا اختصاص

لقاضي الأمور المستعجلة بالحكم بوقف تنفيذ

حكم الاخلاء ولذا فيتعين رفض طلبه

في المسائل المعنية المنصوص عليها في قرار إنشائها عن تعدى هذا الاختصاص إلى الفصل في الصعوبات التي تنشأ عن تنفيذ تلك القرارات .

٣ — يشترط في الدين الذي يجوز التنفيذ به أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وخاليا من النزاع فإذا اقتضت لجنة التوفيق على تقرير الإلزام بدفع أجور العمال كاملة من تاريخ معين ، وفي حالة عدم القيام بالتنفيذ وفي حالة إيقاف المدعى عليه العمل ، بتعويض العمال عن مدة خدمتهم السابقة باعطائهم كمكافأة أجره مدة معينة عن كل سنة من سنى خدمتهم على ألا تزيد المكافأة عن مقابل أجره أشهر معينة إلى آخر ما نص عليه من أحوال وشروط لهذا الإلزام ولم يذكر في قرار اللجنة أسماء العمال الذين تنطبق حالتهم على ما ورد فيه حتى يتبين حد الملزومية بحيث يتراوح الإلزام بين الوجود والعدم لتجهيل من يمكن أن يستحق المكافأة ومقدارها ، فإن الديون المنفذة بها تكون غير محققة ولا معينة ولا يصح ذلك أى بيان عنها من الدائنين لأن سند التنفيذ يجب أن يكون شاملا لبيان الدائنين ومقدار الدين وثبوته حتى لا يقوم نزاع ما على التنفيذ .

٤ — قرار اللجنة الذي يبين خلوه من أى توضيح عن الدائنين وعن مقدار ديونهم ليس بما يجوز التنفيذ بموجبه حتى يصدر حكم موضوعي بتفسيره وهو ما يمتنع على قاضى الأمور المستعجلة إذ أنه لا يختص مطلقا

والاستمرار في هذا التنفيذ .

(قضية زهيره مسعوده ضد اسما محمد عبد الباقي رقم ٢٤٩٩ سنة ١٩٤٢ وثلاثة حضرة الاستاذ يحيى محمد مسعود للماضى)

٤٤٥

محكمة مصر الكلية الوطنية

قضاء الأمور المستعجلة

٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٢

لجنة التوفيق . قرار تعويض ومكافأة . دين . وجوب تحققة وتعيين مقداره . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . تعدى اللجنة اختصاصها . أحكام . سندات تنفيذية . تفسيرها . لا اختصاص لقضاء الأمور المستعجلة . وقف التنفيذ . الاستمرار فيه .

المبادئ القانونية

١ — قرار لجنة التوفيق الذى لم يبين فيه قيمة الدين لعدم ذكر العمال المستحقين للتعويض والمكافأة اللتين قررتهما اللجنة وقيمة ما يستحقه كل من هؤلاء العمال هو عمل إدارى يتخذ فى تنفيذه طريق الحجز القضائى فيختص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فى المنازعات الخاصة بهذا التنفيذ وذلك استنادا إلى اختصاص المحاكم المدنية بصفتها محاكم القانون العام بالفصل فى المسائل التى تمس حقوقا مدنية وتبعاً فى صحة الإجراءات التى تنتج هذا الأثر .

٢ — لا جدال فى قصور وظيفة اللجنة الإدارية التى حدد اختصاصها باصدار قرارات

بتفسير الأحكام والسندات التنفيذية لتعلق ذلك بالموضوع وكل ما له في هذه الحالة تقدير وجوب وقف إجراءات التنفيذ .

المحكمة

« من حيث ان المدعى يطلب إيقاف التنفيذ الذي حصل بطريق الحجز على مطبعة اللطائف بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ نفاداً لقرار لجنة التوفيق المؤرخ ٤ يولية سنة ١٩٤٢ لبطلانه إذ لم يبين فيه قيمة الدين لعدم ذكر العمال المستحقين للتعويض والمكافأة اللذين قررتهم اللجنة وقيمة ما يستحقه كل من هؤلاء العمال هذا عدا أن المدعى لم يكن مباشراً العمل في المطبعة من ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٢ تأجيرها للمدعى عليه الثاني وان بعض العمال لا يمكن أن يستحقوا تعويضاً لتركهم العمل قبل صدور الأمر العسكري رقم ٢٣٩ بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٤١ بتشكيل لجان التوفيق .

« وحيث ان المدعى عليهما الثالث والرابع دفعا بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى بحجة أنه يجب الرجوع إلى نفس لجنة التوفيق في الصعوبات التي تعترض تنفيذ القرارات التي تصدرها ولكن هذا الرأي مردود عليه بأن قرار اللجنة ما هو إلا عمل إداري اتخذ في تنفيذه طريق الحجز القضائي فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في المنازعات الخاصة بهذا التنفيذ وذلك استناداً إلى اختصاص المحاكم المدنية بصفتها محاكم القانون العام بالفصل في المسائل التي تمس حقوقاً مدنية وتبعاً في صحة الإجراءات التي

تنتج هذا الأثر ولا جدال في قصور وظيفة اللجنة الإدارية التي حدد اختصاصها بإصدار قرارات في المسائل المعنية المنصوص عليها في قرار إنشائها عن تعدى هذا الاختصاص إلى الفصل في الصعوبات التي تنشأ عن تنفيذ تلك القرارات ومن ثم يتبين ان الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث انه يشترط في الدين الذي يجوز التنفيذ به ، أن يكون محقق الوجود Certaine ومعين المقدار liquide وقد تبين من الاطلاع على صورة قرار اللجنة التي توقع الحجز بموجبها انه لم يبين فيه مقدار الدين الذي ألزم به المدعى والمدعى عليه الثاني فقد اقتضت اللجنة على تقرير إلزامها بأن ألزمت المدعى عليه الثاني بدفع أجور العمال كاملة من اول يولية ١٩٤٢ وألزمته والمدعى في حالة عدم قيامه بالتنفيذ وفي حالة إيقافه العمل بتعويض العمال عن مدة خدمتهم السابقة باعطائهم كمكافأة أجره خمسة عشر يوماً عن كل سنة من سنى خدمتهم السابقة على ألا تزيد المكافأة عن مقابل أجره ستة أشهر وعلى أن يلزم المدعى بتكملة التعويض المستحق للعمال عن مدة خدمتهم السابقة على ١٠ فبراير ١٩٤٠ وأن يلزم المدعى عليه الثاني بالتعويض عن المدة التالية لهذا التاريخ مع احتساب المكافأة في هذه الحالة على أساس الأجره كاملة ولم يذكر في القرار أسماء العمال الذين تنطبق حالتهم على ما ورد فيه حتى يتبين حد الملزومية لكل من المدعى والمدعى عليه الثاني . وقد تمسك المدعى بأن التزامه في هذه الحالة فضلاً عن تراوجه بين الوجود والعدم لأن تجهيل الدين يمكن

أن يستحقوا المكافأة على سبيل التعويض ومقدار تلك المكافأة يجعل من المسير التحقق مما إذا كان ما يلزم به المدعى عليه الثاني منها يزيد عن مقابل أجرة السنة الأشهر المنصوص عليها في القرار أم لا إذ في الحالة الأولى لا يكون المدعي ملزماً بتكملة ما للتعويض عن مدة الخدمة السابقة على تاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٠ وفي الواقع يتبين من خلو القرار من أى توضيح عن الدائنين وعن مقدار ديونهم أن الديون المنفذ بها غير محققة ولا معينة ولا يصحح ذلك تقديم أى بيان عنها من المدعى عليها الثالث والرابع بحجة انهما هما المندوبان المعتمدان عن العمال وان كل بيان يقدمانه بهذا الشأن انما يستند إلى ما ورد في محاضر جلسات اللجنة لأن سند التنفيذ يجب أن يكون شاملاً لبيان الدائنين ومقدار الدين وثبوته حتى لا يقوم نزاع ما على التنفيذ . ولا عبرة أيضاً باتفاق المدعى عليه الثاني مع العمال على مقدار دينهم بغير تنفيذ لأن هذا الاتفاق لا يؤثر في حق المدعى في أن يكون التنفيذ بالنسبة له صحيحاً لأنه لا يجوز طبقاً للمادة ٣٨٤ مرافعات إلا لدين معين خال من النزاع .

« وحيث انه يترتب على ما تقدم ان قرار اللجنة ليس مما يجوز التنفيذ بموجبه حتى يصدر حكم موضوعى بتفسيره وهو ما يمتنع على قضاء الأمور المستعجلة إذ أنه لا يختص مطلقاً بتفسير الأحكام والسندات التنفيذية لتعلق ذلك بالموضوع وكل ما له في هذه الحالة تقدير وجوب وقف اجراءات التنفيذ أو الاستمرار فيها .

« وحيث انه لذلك يتبين إن الاشكال في محله وإن هناك أساساً صحيحاً لوقف التنفيذ حتى يقضى في موضوع النزاع الذى أثاره المدعى ومن ثم فيتعين الحكم بوقف هذا التنفيذ .

« وحيث ان المصاريف يجب الغاء الفصل فيها حتى يتبين مصير النزاع أمام محكمة الموضوع ليستقر ذلك على أساس ما يتبين بشأن الحقوق .

(قضية اسكندو مكاريوس وحضر عنه الاستاذ فيليب بشارة ضد قلم محضرى محكمة عابدين وآخرين رقم ٢٦٤٥ سنة ١٩٤٢ ق رئاسة حضرة الاستاذ يحيى محمد - عمود القاضى)

قضاء الضرائب

٤٤٦

١٢ أبريل سنة ١٩٤٥

محكمة الاسكندرية الابتدائية الوطنية

لجنة الضرائب . حقها في التقدير .

المبدأ القانوني

يجوز للجنة الضرائب أن تزيد في تقديرها عما قدره المأمور لأن الخلف في أى جزئية من جزئيات التقدير يعطى للجنة الحق في الدراسة الكافية لكافة عناصر المنشأة .

المحكم:

« حيث ان الطاعن أعلن في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ بقرار لجنة التقدير ورفع طعنه في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥ فيكون الطعن مقبولا شكلا .

« وحيث انه قرر أن المأمورية قدرت صافي ربحه بمبلغ ٣٠٠ ج عن سنة ١٩٤٢ وبمبلغ ٤٧٠ ج عن سنة ١٩٤٣ كما أن لجنة الضرائب حددت صافي ربحه بمبلغ ٤٥٧ ج عن سنة ١٩٤٢ وبمبلغ ٤٥٧ ج عن سنة ١٩٤٣ وذلك عن تجارته في وذكر أن كمية . . . التي تصرف اليه محددة فضلا عن أن أسعار البيع معينة بقدر معلوم ولذلك لم تتجاوز صافي أرباحه عن ١٨٠ ج في كل سنة من سنى النزاع ودفع ببطلان قرار لجنة التقدير فيما زاد عن مبلغ ٣٠٠ ج الذي قدرته المأمورية عن سنة ١٩٤٢ لأن لجنة الضرائب ليس لها

أن تزيد عن تقدير المأمورية وانتهى في الموضوع إلى طلب الغاء قرار لجنة الضرائب عن السنتين المتنازع عليهما واعتبار الضريبة على أن صافي أرباحه بمبلغ ١٨٠ ج في كل من السنتين السالف ذكرهما مع الزام المطعون ضدها بالمصاريف والأتعاب .

« وحيث انه عن الدفع ببطلان قرار لجنة الضرائب بمقولة أنه ليس لها اختصاص في أن تزيد عن تقدير المأمورية فان المشرع أصلا لقانون الضرائب كان يقضى بأن لجنة التقدير هي التي كانت تتولاه ثم عدل نص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمجلس الشيوخ وأعطى اللجنة الحق في بحث المسائل التي لم يتم اتفاق بشأنها والمفهوم أن تكييف الخلاف ينصب على رقم التقدير بأجمعه لأن التشريع الضرائبي لا يفهم منه اعتبار الاتفاق مبنيا على إيجاب وقبول لأن العبرة انما تكون بحقيقة الربح الثابت الفعلي ولا تنقيد اللجنة فيما لها تقديره قانونا من الأصل إلا إذا كان هناك اتفاق تام مطلق ممن له الحق في عقده عن أرباح حقيقة ثابتة فعلية لم تنقض بعناصر نشاط جديدة متعلقة بأعمال لنفس المنشأة أو بأعمال أخرى لغیر المنشأة ومرتبطة بها ويمكن القول ان هذا هو التفسير الطبيعي للأساس الذي يقوم عليه قانون الضرائب وهو دفعها لخزانة الدولة عن أرباح حقيقية فعلية وليس من علة للتمسك بتقدير المأمورية خاطيء بأن كان

فيه تلبس وتدليس وكلاهما يقضى على كل تقدير سابق واضح حتى أنه مع الحسابات النظامية فإن الضريبة تربط مطابقة للحقيقة (م ٤٧) وإذا كانت غير نظامية وامتنع الممول عن تقديمها أو لم تقبلها مصلحة الضرائب لخطئها أو التضليل فيها فيكون التقدير بواسطة اللجان الزم وأوجب ويؤيد هذا ما جاء بالمادة ٥٠ من قانون الضرائب أن اللجان تتولى إجراء التقدير « ومؤدى هذه العبارة ظاهر ويستنتج منه أن للجنة الضرائب أن تزيد أو تنقص في تقديرها حسبما يظهر ولو كان الخلاف جزئياً بين الممول ومصلحة الضرائب .

« وحيث أن طبيعة الاحالة من الأمور إلى اللجنة فمعناها أنها لن تكون إلا في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها وتفسير فحص المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها كلية وإطلاقاً هو بحث شامل ودراسة كافية لا وجه نشاط الممول فتتجسس إراداته ومصرفاته حصراً دقيقاً أمام اللجنة فيتمين مدى نشاطه الحقيقي (بهذا المعنى حكم استئناف مصر رقم ١٥٦ لسنة ٦١ قضائية والأحكام رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٥ و ٤٨ لسنة ٤٦ تجارى كلى مصر) .

« وحيث أنه لم يعد في هذه الدعوى محل للبحث إن كان للأمورية أن تحيل الممول في المسائل التي لم يتفق عليها أو أن كان هناك مسائل متفق عليها جزئياً أو مختلف فيها إطلاقاً وذلك لصدور القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ المؤرخ ٦ يونيه سنة ١٩٤٥ بإلغاء المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية وكانت تنص على فحص المسائل المختلف فيها أمام

اللجنة و كان نصها متعارضاً مع نص المادتين ٤٧ و ٥٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبتعديل المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية وبجعلها تنص على إلزام الممول إذا كان من أفراد الناس بأن يقدم حساباته ومستنداته فإذا لم يقدمها أو قدمها ولم تعتمد المأمورية فلها أن تخطر الممول كتابة بالعزم على الاحالة ثم يحول إلى لجنة التقدير ويرسل الملف مع تقرير بحوره المأمور على النموذج ٢١ ضرائب ومن ذلك يبين أن ليس للممول أن يعترض لسبب زيادة الأرباح عما قدرته المأمورية .

« وحيث أنه قد انعقدت اللجنة وأصدرت قرارها في الدعوى الحالية في ١٥/٨/١٩٤٥ (مستند ٤١ ملف) الأمر الذي يكون للجنة وقتئذ كل الحق في أن لا تعمل بنص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية بعد أن ألغيت .

« وحيث أنه لما سبق بيانه ترى المحكمة رفض الدفع ببطلان قرار لجنة الضرائب وبصححة القرار لأنه صدر في حدود واختصاص الهيئة التي أصدرته .

« وحيث أنه عن موضوع التقدير فواضح أن الممول لا يمسك حسابات نظامية (راجع المستند ٣ ملف والمستند ١١ و ١٤ ملف ٤) فلا وسيلة إلا بأخذه بطريقة التقدير عملاً بالمادة ٤٧ من قانون الضرائب .

« وحيث أن الطاعن بالرغم من موافقته بالمستند ١٩ ملف على تقدير صافي الأرباح في سنوات ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ بمبلغ ١٢٥ ج و ١٢٥ ج و ١٧٠ ج على التوالي في غير سنتي النزاع فإنه كان يحاول التجهيل (٢١)

في السنوات السالف ذكرها بتحديد صافي أرباحه بمبلغ ٥٣٠ م ٦٣ ج عن سنة ٣٩ (مستند) ٤ و ٥ ملف ثم يعود بالمستند ٧ ملف ويقدر لنفسه خسارة قدرها ١٠٨ و ٥ ج عن سنة ٩٣٩ ثم يقدر صافي أرباحه في ثلاث سنوات وهي سنة ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ بمبلغ ٢٥٠ م ١٠ ج للثلاث سنوات مع أنه بالعريضة يقدرها في أرباحه عن سنة ١٩٤٢ بمفردها بمبلغ ١٨٠ ج وأخيرا ينتهي عن سنوات ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ بالموافقة على أكثر مما قدره بأضفاف .

« وحيث ان تجهيله عن السنتين ٤٢ و ٩٤٣ موضوع النزاع فواضح مما يأتي :
قدر الممول لنفسه بالمستند ٢٤ ملف بميزانيته عن سنة ٩٤٢ ١٥٦٠٠ أقة أي بواقع ٣٠٠ أقة أسبوعيا في ٥٢ أسبوع في ٢٥ م صافي ربح الأقة = ٢٩٠ ج اجمالي الربح - ٣٤٤ م ٣٤٤ ج المصاريف التي قدرها . الباقي ٦٥٢ م ٤٥ ج بحسب تقديمه ملف قدر ربح ١٠ ج عن ثلاث سنوات ٤٠ و ٤١ و ٤٢ .
وعن سنة ١٩٤٣ كان تقديره ١٥٦٠٠ أقة بواقع ٣٠٠ أقة أسبوعيا (أي أنه كان يبيع بأكثر من البطاقة المصرح له بها بمقدار ٢٥٠ أقة أسبوعيا مستند ١٤ ملف) في ٢٥ م صافي ربح الأقة - ٣٩٠ ج - ٨٤٠ م ٣٥٤ ج لمصاريفه مع أنه بالمستند ١٠ ملف مقدر مصاريف قدرها ٣٧٥ ج فيكون الباقي بحسب زعمه ١٦٠ م ٣٥ ج صافي ربح سنة ١٩٤٣ مع أنه بالعريضة مقدر ١٨٠ ج ربح تلك السنة وبمذكرته الختامية يصمم الممول على أن صافي ربحه من الأقة ٢٥ م إلا أنه ينقص عدد الأسابيع فيجعلها سنويا ٥٠ أسبوعا .

« وحيث انه أمام تناقضه وتجهيله سواء في السنين السابقة أو في سنتي النزاع لا يسع المحكمة مع عدم وجود حسابات نظامية إلا أن تأخذ بتقدير لجنة الضرائب الذي جاء كالاتي في سنة ١٩٤٢ قدرت مبيعاته بواقع ٤٢٨ أقة أسبوعيا وذلك مقترب من إقراره أمام اللجنة بأر مبيعاته ٤٠٣ أقة أسبوعيا فيكون المبيعات السنوية ٤٣١٣ كما جاء بتقدير اللجنة في ٣٠ م صافي ربح الأقة وهذا التقدير عن صافي الربح للآقة معتدل لأنه سبق ان قبل في سنوات ٣٩ و ٤٠ و ٩٤١ أن يكون صافي الربح بأكثر من ذلك ومثل هذا الممول الذي يبيع بأكثر مما صرح له بالبطاقة لا يبعد عليه أن يكسب ربحا صافيا بمبلغ ٣٠ م للآقة ومن ثم يكون اجمالي ربحه بحسب تقدير اللجنة بمبلغ ٢٦٠ م ٦٩٣ ج وبخصم المصاريف المعتدلة وقدرها ٢٣٦ م ٢٣٦ ج كما قدرتها اللجنة يكون الصافي تقريبا بمبلغ ٤٥٧ ج .

وبما انه قرر أمام اللجنة نشاطه في سنة ١٩٤٣ مثل سنة ١٩٤٢ فيكون تقدير مبلغ ٤٥٧ ج في السنة الثانية هو تقدير غير مبالغ فيه ولم يجانب حد الاعتدال وترى المحكمة تأييد قرار لجنة الضرائب المطعون فيه مع الزام الطاعن بالمصاريف وانعاب المحاماه عملا بالمادة ١١٣ مرافعات .

(طعن وحضره الاستاذ فؤاد وجدى ضد صاحب العزة مدير ضرائب الاسكندرية . مأمور ضرائب محرم بك قسم ثالث . صاحب العزة وكيل نيابة الاسكندرية رقم ١ سنة ١٩٤٦ رئاسة عبد العزيز سليمان بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتي القاضيين حسن فهمى البدوي وحسين أحمد سليمان)

٤٤٧

محكمة الإسكندرية الابتدائية الوطنية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦

١ — ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . أساسها .
الاتفاق المطلق .

٢ — أثره . عدم الإحالة ثانية إلى لجنة التقدير .

المبادئ القانونية

١ — ضريبة الأرباح التجارية والصناعية
أساسها الاستقرار ورائدها عدم التقلقل
ووعاؤها ربح ثابت فلا موجب للعودة في
مناقشة هذا الربح بعد ربط الضريبة أو بعد
اتفاق مطلق نهائى على الربح اللهم إلا لربط
تكميلي أو خطأ أو تجهيل

٢ — لمأمور الضرائب أن يتفق مع
الممول اتفاقا مطلقا لا جزئيا وعندئذ
فلا موجب للإحالة إلى لجنة التقدير وتكون
الإحالة باطلة ويعتبر كل فرار صادر من
لجنة الضرائب بعد الاتفاق النهائى مع المأمور
باطلا .

المحكمة

« حيث أن الطاعن وهو من الممولين
الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية طبقا
للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قدم إلى مصلحة
الضرائب اقراراته عن أرباحه في السنوات
من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٢ مقدرها في كل سنة
على التوالى بمبلغ ٧١ ج و ٣٥٥ م و ١٦ ج
و ٩٤٠ م ١٣٩ ج و ٥١٥ م ١٣٤ ج فلم توافقه
مصلحة الضرائب على هذا التقدير وقدرتها

في كل من تلك السنوات على التوالى بالمبالغ
الآتية : ٨١٠ م ١٨٢ ج و ٨١٠ ر ١٨٧ ج
و ٨١٠ م ١٩٢ ج و ٢٣١ م ٢٣١ ج وأخطرت به هذا
التقدير في ١٧/٦/١٩٤٣ وطلبت منه أن
توافقها بموافقه على هذا التقدير في حالة قبوله
أو ملاحظاته عليه في حالة عدم موافقه
عليه « المستند رقم ١٦ ملف فردى الطاعن »
فوافق الطاعن على هذا التقدير وأشر على
النموذج رقم ١٩ الذى أبلغ به بالموافقة في
نفس التاريخ وقام بدفع الضريبة على أساس
هذه التقديرات التى تم الاتفاق عليها .

« وحيث أن مصلحة الضرائب عادت
بعد هذا الاتفاق السابق بيانه وعرضت أمر
تقدير أرباح الطاعن على لجنة التقدير فرفضت
رقم أرباحه وجعلته في كل من السنوات
موضوع الطعن على التوالى بمبلغ ٥٥٠ ج
و ٧٩٠ ج و ١٢٦٠ ج وأخطرت به مصلحة
الضرائب بهذا التقدير في ١٨/٤/١٩٤٥
فطعن فيه في ٢٩ منه وطلب الغاء هذا القرار
وإعتماد صافي أرباحه حسب ما قدرته مصلحة
الضرائب ووافق عليه وقام بسداد الضريبة
المطلوبة منه على ذلك الأساس استنادا إلى
المادة ٥٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على
الأوراق وملف الطاعن الفردى أن الطاعن
لما قدم اقراراته ببيان أرباحه ولم يوافق عليها
مأمور الضرائب ورأى بمذكرته المؤرخة
في ٧/٧/١٩٤٣ تقدير أرباحه في كل من
السنوات من ١٩٣٩ لغاية سنة ١٩٤٢ بمبلغ
٨١٠ م ١٨٢ ج و ٨١٠ م ١٨٧ ج و ٢٣١ م ٢٣١ ج
و ١٩٢ ج و ٢٣١ م ٢٣١ ج « المستند رقم ٤

الملف الفردي » وقامت المأمورية باخطار الطاعن بهذا التقدير على النموذج رقم ١٩ فوافق عليه الطاعن « المستند رقم ١٦ فردي » وقام فعلا بسداد الضريبة المطلوبة منه على هذا الأساس بموجب الايصالات المرفقة بالملف الفردي .

« وحيث ان البحث في طبيعة الاتفاق النهائي التام المطلق الحاصل بين مأمورية الضرائب والممول يقتضي الأمر معه فحص قواعد جباية الضريبة ومهمة مأمور الضرائب وطبيعة اختصاصه وحدود ولايته .

(١) في كفاية جباية الضريبة :

« وحيث ان الأصل في جباية ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالذات وفي الدعوى الحالية أنها ضريبة التفاعل بين العمل ورأس المال فهي ضريبة مباشرة وناجئة عنهما متكشفة عن حقيقة ثابتة أساسها الاستقرار ورائدها عدم التقلقل . شأنها في ذلك كشأن باقي الضرائب إلا أنها تختلف في كل سنة لأنها دورية سنوية حدها ومداها عناصر ونشاط المنشأة المتعددة التي قد تزيد وتنقص في سنتين مختلفة عن جملة أعمال كوحدة لا تقبل التجزئة فهي عمادها وكيانها ويغلب عنصر الربح عن كل عمل يكون قواما للضريبة وقاعدة تكشف حقيقة الربح الفعلية الموجبة للضريبة وردت من فرض معلوم من أنه لا ضريبة بلا نص ولا يفلت من الضريبة بمول يربح وقاعدة استقرار الضريبة وردت لأجل استقرار الكيان الاقتصادي لكل مول ولقد أعرب المشرع عن الرغبة في هذا الاستقرار وسرعة الربط بجملة مظاهر

منها على سبيل المثال تعديل مواعيد الطعن في قرارات اللجان (مادة ٥٣ و ٥٤ من قانون الضرائب) ومنها تحديد ميعاد استئناف أحكام محاكم الضرائب بنصف الميعاد المقرر في قانون المرافعات (مادة ٩٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩) فإذا تكشفت حقيقة الربح واستقرت فلا موجب للعودة في مناقشة هذا الربح بعد ربط الضريبة أو بعد الاتفاق على الربح اللهم إلا لربط تكميلي أو خطأ أو لتجهيل كما سيجيء بيانه .

« وحيث انه قد يبدو للوهلة الأولى أنه مادام ان الحقيقة المستقرة هي الأساس في ربط الضريبة فما من موجب للأخذ بعنصرى الايجاب والقبول بين الممول ومصلحة الضرائب ومن الحق التقرير ان التشريع الضرائبي لم يفرض الضريبة على أنها لم تتولد من إيجاب وقبول فحسب باعتبار أن هذا الاتفاق بمفرده والمساكون لأساس الضريبة ولكن من جهة أخرى لم يدر القانون قاعدة الاتفاق شريعة الطرفين كمظهر من ضمن المظاهر الحقيقية الثابتة التي يمكن الوصول اليها وبيان حقيقة الربح المستقرة بطريق الاتفاق قد يتخذ عمليا أشكالا متعددة وينتج من ظروف ووقائع لكل منها استنتاجه حسب الواقع فلا يغلب فرض على فرض ولا تنبأ قاعدة دون أخرى فقد يظهر مظهر الاتفاق عن الربح الحقيقي وقت ربط الضريبة . وقد يتضح قبل ربطها أن يعرض الممول إقرارا على مصلحة الضرائب فتوافق عليه لأنه متفق مع الحقيقة وقد تعرض مصلحة الضرائب

عرضاً بعد فحص للربح الخفي فيوافق عليه الممول وقد تتفق لجنة الضرائب نفسها مع الممول باتفاق هو وليد حقيقة الربح ولو كان ذلك بعد الربط فلا يجوز العدول عنه حتى ولو طعنت فيه مصلحة الضرائب أمام المحكمة التجارية اللهم إلا عند ظهور أخطاء مادية أو عند ظهور عناصر نشاط جديدة تبرر ربطاً تكميلياً فعندئذ يعاد البحث .

(ب) في مهمة مأمور الضرائب الممثل لمصلحة الضرائب .

« وحيث ان الاتفاق المبني على الحقيقة الثابتة هو الدليل la preuve المشتمل بما فيه على حقوق والتزامات الممول أو كليهما وليست قصاصة ورق الاتفاق documentum بمفردها بذات أهمية وإنما ما فيها من تقرير الحق وحقيقة الربح هو الذي يعنى الضريبة والممول ويتعلق بهما وإذن فمستند الموافقة له أثره ومظهره في استنباط حقيقة الربح وبهذا نص قانون الضرائب في المادة ٥٢ على أن المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها تحال إلى لجنة تقدير الضرائب وأشار القانون المذكور بالمادة ٤٧ إلى أن مصلحة الضرائب تربط الضريبة عن الأرباح السابقة الحقيقية من واقع الحسابات المقدمة وكذلك تقدير تلك الأرباح إذا امتنع الممول عن تقديم حساباته ومستنداته وكذلك تحدد الإيرادات إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمه الممول من حسابات ومستندات - وإذن الأخذ بنتيجة الاتفاق المطلق النهائي الغير مجزأ بين مصلحة الضرائب والممول هو اتفاق يمكن افتراضه عملاً بالمادة ٥٢ مع مطابقته للأرباح الثابتة الحقيقية وفقاً للمادة

٤٧ ويكون عبثاً مجافاة النص بإمكان الاتفاق الشامل لكل جزئيه من عناصر النشاط وهو اتفاق يعقده مأمور الضرائب مع الممول ويكون مخالفاً للقانون المقول بعدم اختصاص مأمور الضرائب في ربط الضريبة وتقدير الأرباح وتحديد الإيرادات الحقيقية. والمفهوم من نص المادتين السالفتي الذكرانه لانتقاض بينهما ولا بد من اتساق فيهما - ولا بد من اتحاد الحقيقة مع الاتفاق على الأرباح إذا حصل بواسطة المأمور ومعلوم ان مصلحة الضرائب الممثلة في شخص المأمور تعتبر ان لها عملاً معلوماً . وهو ربط الضريبة من واقع الحسابات المقدمة أو تقدير الأرباح عند امتناع الممول عن تقديم حساباته أو عند عدم اقتناع مصلحة الضرائب بحساباته وغير مجد ما يمكن أن يقال ان التقدير يكون قاصراً على لجان الضرائب بمفردها .

« وحيث انه يجب التنويه بزوال لبس بأنه غير صحيح ما يعترض به أن مأمور الضرائب له فقط أن يربط الضريبة من واقع الحسابات النظامية المقدمة فحسب بل له أصلاً أن يربط الضريبة من واقع حسابات مؤيدة بالمستندات ولا مانع من ذلك ولكن من جهة أخرى فهو بطبيعة عمله يتلقى حسابات غير نظامية فيلجأ إلى طريقة التقدير وقد تبين الحقيقة من تلك الحسابات ولو أنها غير نظامية فيأخذ بها ويقدر رقم ربحها ثم يربط بعد التقدير الضريبة بشأنها إن وافق الممول عليها ولا مانع من ذلك أيضاً لأن الفقرة الأولى من المادة ٤٧ تنص على أن المأمور يربط الضريبة من واقع الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته ولم تذكر

المادة أن الربط قاصر على الحسابات النظامية لأن الحقيقة وليدة البحث وهذا كظهر من الحسابات النظامية وهذا هو الأصل المفترض وقد تبين من الحسابات الغير نظامية إذا قام الدليل الصحيح على الأرباح الحقة وكل ما يمكن أن يقال أن الحسابات غير النظامية قرينة ضد هذا الممول فيلجأ إلى طريقة التقدير إلا أنها قرينة قابلة لاثبات العكس وليس من المحذور على مأمور الضرائب أن يستخلص حقيقة الربح المستخلصة من الحسابات الغير نظامية التي قدمها الممول .

« وحيث انه بالنسبة للحسابات النظامية فتلك قرينة صالحة لمصلحة الممول ولا بأس من أن يربط المأمور الضريبة مباشرة تبعاً لها بالأخذ برقم الربح الذي يقدمه الممول ، ولكن تلك القرينة لا يجوز الأخذ بها إطلاقاً لأن الحسابات المدعى بأنها نظامية لا مانع من الاحتياط منها والحذر أثناء مواجهتها لما يظهر من غير الحقيقة في بعض الأحوال ولهذا نص المشروع في الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون الضرائب أنه تحدد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة الحسابات سواء كانت غير نظامية باقرار الممول أو ادعى بأنها نظامية ولكنها لا تتفق مع الحقيقة ونص بالفقرة الأولى من تلك المادة أن الربط يكون من الأرباح الحقيقية بمقتضى أوراق الممول وحساباته والمستنتج أن العبرة بحقيقة الربح من حسابات نظاميه أو غير نظاميه وإنما إذا لم يقدم الممول حسابات فالأمر واضح إذ تقدر

الأرباح طبقاً للحقيقة . وحيث ان مهمة مأمور الضرائب وهو من اختصاصه الربط عن ربح حقيقى بعد تقديم الحسابات النظامية التي يقبلها الطرفان هي مهمة واضح منها بجلاء إمكان الاتفاق بين الطرفين أثناء الربط فلا إحالة بعدئذ إلى لجنة الضرائب إذ لا خلاف إطلاقاً .

« وحيث ان تقدير الأرباح الفعلية عند تقديم الحسابات الغير نظامية لا ينفي استخلاص الحقيقة وفقاً لما جاء بها ولا ينفي اختصاص المأمور بالاتفاق الصريح بشأنها عندئذ فإن حصل الربط عندئذ كان الاتفاق واضحاً وأظهر . وإن حصل الاتفاق عن ربح حقيقى قبل الربط فلا مانع قانوناً من الأخذ به وإذا استخلصت وقائعه وأركانها التي لا ريب فيها فما من موجب للطعن على اتفاق ولو كان قبل الربط عن أرباح ثابتة فعلية .

« وحيث انه إذا كان في الامكان تصوير الاتفاق عن ربح حقيقى ولو عند عدم تقديم الحساب فهذا الاتفاق ألزم وأوجب في حالة تقديم الحسابات النظامية أو غير النظامية . وبما أن الاتفاق المطلق عن ربح حقيقى غير محذور عملاً بالمادة ٥٢ من قانون الضرائب فلا محل لعدم الأخذ به . وبما أن تلك المادة لم تفرق في حالة الأخذ بها بالاتفاق بين حالة عدم تقديم الحسابات أو بين حالة تقديمها سواء عن حسابات نظامية أو غير نظامية ، فلهذا كله أمكن تصوير الاتفاق على شرط أن يكون المتفق عليه نتيجة ربح ثابت فعلى .

« وحيث انه يجب إزالة لبس آخر عن

المسائل التي تحال إلى لجنة الضرائب فيما نص عليه من عبارة أن الاحالة تكون عن المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها والمفهوم من تلك العبارة أن الاحالة تكون عند الخلف في جزئية من جزئيات الحساب أو في أي عنصر من عناصر النشاط أو في أي قلم من أقلام البحث بين مصلحة الضرائب ممثلة في شخص المأمور وبين الممول . وعندئذ تكون لجنة الضرائب في حل من دراسة كافية لبيان النشاط الحقيقي فتتجسر الإيرادات والمصروفات حصرا دقيقا أمام اللجنة وإذا كان الممول مجهلا فمن باب أولى تكون الاحالة لها مبرراتها وأما الاتفاق المطلق النهائي والمقصود به عدم وجود أي خلف ولو كان جزئيا بين الممول ومأمورية الضرائب فهو الاتفاق المنتج عن ربح حقيقي بلا خطأ مادي أو تجهيل وعن منشأة لم يظهر عاينها نشاط جديد عن ذات المنشأة أو عن منشأة مستقلة لنفس الممول ومثل هذا الاتفاق هو الاتفاق الحقيقي الذي يعنى المشرع ويقصد به عدم جواز الاحالة أو عودة البحث معه في أرباح الممول .

« وحيث أن مهمة مأمور الضرائب ليست واضحة فقط من المادتين ٤٧ و ٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذ يقرر القانون أن له الربط والتقدير والتحديد في موضع إذ به يجعل له اختصاصا في الاتفاق بالمادة ٥ وإذا به يجعل له اختصاصا قد استمد من اللائحة التنفيذية ذاتها فحوات للمأمور السكان في دائرته مركز إدارة المنشأة (م ١٨ من اللائحة التنفيذية) تلي اقرارات

الممول بالايضاحات الشفوية والكتابية بتقديم الدليل على ما يرى افتقاره للاثبات والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية سواء في نصها القديم أو الجديد قبل وبعد تعديلها بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ المؤرخ ٦ يونيه سنة ١٩٤٥ تبين للمأمور تحديد رأيه ووجهة نظره فان قبلها الممول كان بها وإلا فيحال إلى لجنة الضرائب عند الخلف المطلق الكلي ومثل هذا الاختصاص الواسع ليس فيه إذن ما يمنع من قبول الاتفاق محمدا بميعاد معين أو وقت مفروض بل يصح الاتفاق على الربح الحقيقي سواء بطريق ربط الضريبة مباشرة أو قبل حصول الربط فعلا أو بعده .

في هل يجوز الاحالة إلى لجنة الضرائب بعد تحديد الأرباح الحقيقية التي قبلها المأمور .

« وحيث أن قاعدة إحالة الممول إلى لجنة الضرائب قد استمدت من المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وحكمة المشرع في ذلك واضحة إذ قرض رفض نظمه من تقدير المأمور عند الخلاف الكلي فيصبح هو ومصلحة الضرائب على قدم المساواة أمام لجنة محدودة في دفع الممول بكافة الدفوع التي يراها على أساس الأرباح أو مقدارها ولا تتصور الرقابة إلا عند ظهور أي جزئية من جزئيات الخلاف ومن القواعد المقررة قانونا أن مجلس القضاء لا ينعقد إلا لتحكيمه في نزاع بل أن الحقوق والالتزامات المتعاقدة من طبيعتها لن توجد اللبس الذي من ضرورته الفصل والتداعي للنزاع في الدعوى ومن المعلوم أيضا أن أي مجلس للقضاء لا يتصل

المبادئ القانونية

١ — القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أعفى المنشآت الزراعية من الخضوع لأداء الضرائب التي نص عليها وذلك تصريح نص المادة ٤٠/٤ الذي يقرر أنه يعفى من أداء الضريبة المنشآت الزراعية إذا لم تكن متخذة شكل شركات المساهمة.

٢ — إن المنشآت الزراعية لا تتمتع بالاعفاء إلا عن الأعمال المنصوص عليها في المادة ٤٠/٤ إلا عن العمليات التي يستلزمها الاستقلال الزراعي البحت كأن يوجد عدد من المواشي التي تتناسب مع المساحة التي تزرع لحسابها فتستفيد من ورائها النتائج والألبان والأسمدة — أما إذا تجاوز نطاق العملية ما يستلزمه الاستغلال الزراعي وأنشئت العملية دون حاجة إليها للاستغلال الزراعي فإن ما يعود من الربح يخضع للضريبة على الأرباح التجارية.

المكرر

» بما أن الطاعن رفع طعنه هذا وبناء على ما يؤخذ من عريضته ومذكرته الختامية المقدمة بدفاعه في أن مصلحة الضرائب بالغت في تقدير أرباحه إذ قدرت أرباح سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٩٢٥ ج وأرباح سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١١٨٠ ج وأن مصلحة الضرائب احتسبت من بين هذه المبالغ الأرباح الناتجة من بيع موز يزرعه هو في أرض يملكها مع أن الموز الناتج من هذه الأرض ماهو إلا المحصول الزراعي لها مثل البرسيم والشعير وخلافه من

بقضائه وولايته إلا في الحدود المرسومة له فإذا قضى بخلاف القانون وفي غير حدود الاختصاص وفي موضوع غير متصل بالانعقاد قضى حتماً بإلغاء قرار الهيئة التي تتعدى حدود اختصاصها وبالتالي إذا قضت لجنة الضرائب في موضوع لا موجب فيه للإحالة وجب إلغاء قرارها لأن الإحالة نفسها باطلة ولا مبرر لها وينبني على ذلك إلغاء ما تلاها من إجراءات.

» وحيث أنه في هذه الدعوى تبين أن الطاعن قدم أقراراته عن أرباحه فلم يقبلها مأمور الضرائب وقدر الطاعن أرباحاً قبلها الممول ووقع بالقبول على النموذج رقم ١٩ ضرائب وسدد الضريبة طبقاً لهذا التقدير ولم يتبين من مراجعة الأوراق أن الاتفاق شابه خطأ أو تجهل أو أنه ربط تكبيل ومن ثم يكون عرض الموضوع على لجنة التقدير في غير محله ويتعين تبعاً لذلك إلغاء قرار اللجنة واعداد أرباح الطاعن في السنوات موضوع الطعن على أساس ما تم الاتفاق عليه بين الطاعن ومصلحة الضرائب مع الزام الأخيرة بالمصاريف.

(طعن وحضر عنه الاستاذ أحمد قوشه مدير مصلحة الضرائب ومدير ضرائب المطارين وكيل نيابة الضرائب ممثلاً لها رقم ١٠٥ سنة ١٩٤٥ « الهيئة السابقة »)

٤٤٨

محكمة الاسكندرية الابتدائية الوطنية

أول ديسمبر سنة ١٩٤٦

١ — الشركات المساهمة الزراعية. عدم إعفائها. نص المادة ٤٠/٤.

٢ — المنافع الزراعية. إعفاؤها من الضريبة.

نتاج المواشى بل ذهبوا الى أبعد من هذا وقالوا إن الأعمال المتفرعة عنها كصنع النسيج والزبد والجن لا تعتبر أعمالا تجارية طالما أن هذه الأعمال لا تتخذ شكل صناعة مستقلة وكانت نتيجة عادية وطبيعية للزراعة (وطالما أن هذه المحصولات والاصناف المبيعة ناتجة كلها أو الجزء الأكبر منها من الأرض التي يملكها أو يستغلها الممول فالرأى الغالب في فرنسا أنه إذا اعتبر الاستغلال فرعا عن الزراعة فهو لا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإذا كانت تخضع لضريبة الأرباح الزراعية المفروضة في فرنسا والتي هي أخف في تطبيقها من الضريبة الأولى) هذه هي خلاصة الرأى السائد في فرنسا والذي يستند إلى قاعدة أن الفرع يتبع الأصل.

«وبما أن مصلحة الضرائب هنا اعتمدت في احتساب ضريبة على أرباح الطاعن التي جناها من بيع الموز الناتج من أرضه التي يملكها الى أنه يحترف الاتجار فيها ولا يبيعها دفعة واحدة كباقي المزارعين بعيدا عن نطاق التجارة (مستند ١٩ ملف فردي) ويظهر أن مصلحة الضرائب قد نحت هذا المنحى استنادا الى المنشور رقم ٥٣ الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٠ والذي جاء فيه أن المنشآت الزراعية لا تتمتع بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٠/٤ من القانون إلا عن العمليات التي يستلزمها الاستغلال الزراعي البحت كأن تقتنى عددا من المواشى يتناسب مع المساحة التي تزرع لحسابها فتستفيد من ورأى الناتج والألبان والأسمدة وما قد تصيبه من ربح من بيع بعضها أحيانا أما إذا تجاوز نطاق العملية ما يستلزمه الاستغلال

المزروعات الأخرى التي تنتجها الأرض والتي لا بد أن يتصرف فيها صاحب الأرض بالبيع وإن ما يجنيه من ربح تبعا لهذا ليس ناشئا ممن اشترى الموز بقصد بيعه.

«وبما أن الثابت من الاطلاع على نصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه فرض الضريبة على أرباح المهن والمنشآت التجارية وفرضها كذلك على أرباح المهن والمنشآت الصناعية وفرضها أيضا بنص عام على أرباح كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها، والمشاهد أن الأرباح كما تأتي من المهن والمنشآت التجارية والصناعية تأتي كذلك من المنشآت الزراعية فهل تتناولها الضريبة تطبيقا للنص العام المتقدم بيانه أم أن القانون أعفاها منها.

«وبما أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أعفى المنشآت الزراعية من الخضوع لأنواع الضرائب التي نص عليها وكذلك بصرح نص المادة ٤٠/٤ منه الذي يقول على أنه يعفى من أداء الضريبة «المنشآت الزراعية إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة» «وبما أنه ينبغي هنا تعريف المنشأة الزراعية وبيان ماهيتها مادام أن القانون قد أعفاها من أداء الضريبة وبعبارة أخرى أن الأرباح الزراعية لم يفرض عليها أية ضريبة فما هي هذه الأرباح الزراعية؟ القاعدة في فرنسا أن بيع الزراع لمحصولاتهم أو لمنتجات مواشيمهم أمر ليست له صفة الأعمال التجارية ولذلك يعد هناك من الأرباح الزراعية وليس من الأرباح التجارية الخاصة بالدخل الناتج من المحصولات الزراعية ذاتها ومن

الزراعى البحت أو انشئت العملية دون حاجة اليها للاستغلال الزراعى فإن ما يعود على المنشأة من الربح يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الخ . . . »

« وبما انه ظاهر مما تقدم أن هناك خلافا واضحا بين النظرية الفرنسية التى أخذ بها القضاء الفرنسى وتبعته الادارة هناك وبين رأى الادارة هنا فى مصر هذا الرأى الذى يرمى إلى تضيق نطاق الأرباح الزراعية رغبة منها فى الحد من نطاق الاعفاء بحجة أن فرض الضريبة هو الأصل وان الاعفاء هو الاستثناء فوجب اذن تفسير الاستثناء فى أضيق الحدود عملا بالقواعد القانونية العامة ذلك لأن السير على مقتضى النظرية الفرنسية يترتب عليه اعفاء مثل هذه المنشآت من الضريبة اعفاء تاما مع أنه فى فرنسا لا يترتب عليه إلا نقلها من ضريبة إلى ضريبة أخرى .

« وبما ان الواقع أن نص المادة ٤٠ / ٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ جاء عاما فهو قد أعفى المنشآت الزراعية من الضريبة إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة ولا يمكن القول بأن المنشآت الزراعية يجب قصرها فقط على عمليات التأجير والاستئجار أو القول بأن الأرباح الزراعية هى الناتجة من الاستغلال الزراعى البحت بل يجب أن يشمل الاعفاء الى جانب الاستغلال الزراعى البحت ما يتبع هذا الاستغلال من ملحقات متعلقة به أو وجوه استغلال أخرى متفرعة عنه مادام أنها نتيجة عادية وطبيعية للزراعة وناتجة كلها أو الجزء الأكبر منها أى من الأرض التى يملكها المحصول ويستغلها .

المادة ٤٠ / ٤ من القانون بجرمان هذه المنشآت من الاعفاء وإذا اتخذت شكل الشركات المساهمة فإنه لا يكاد يصح فى الأذهان أن تقوم شركة مساهمة لمجرد استئجار الاطيان وتأجيرها فحسب .

« وبما انه مما يؤيد هذا النظر أيضا أن القانون المصرى حدد المهن التجارية بذات التفاصيل والتعاريف التى حددها بها القانون الفرنسى وأن القانون المصرى وقد أبى أن يساير القانون الفرنسى فى فرض ضريبة على الأرباح الزراعية كما ساره فى فرض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فكأنه قد تعهد اعفاء أرباح الاستغلال الزراعى من الضريبة داخل دائرة الحدود المقررة لها فى التشريع الفرنسى السابق ببيانها والتى شملت الاستغلال الزراعى البحت وما يتبعه من ملحقات وما يتصل به من نشاط أو أعمال أخرى لا تتخذ شكل صناعة مستقلة مهية تهيئاً كافياً بمبانيها وآلاتها وعملها مما يغلب عليها الطابع الصناعى والتجارى ويخرج عن أن تكون نتيجة عادية وطبيعية للزراعة ولو كانت موادها الخام مستمدة من الانتاج الزراعى .

« وبما ان الثابت من الأوراق أن للطاعن أرضا يملكها وأنه يزرعها موزا ويبيع المحصول الناتج منها فى محل تجارته الذى يزاون فيه عمله مع الموز الآخر الذى يشتريه من التجار الآخرين للتجار به .

« وبما انه بتطبيق القواعد المتقدم بيانها فى شأنه نجد أن محصول الموز الناتج من أرضه لا يمكن اخضاعه للضريبة المقررة على الأرباح التجارية والصناعية لأن هذا

الموز ما هو إلا محصول زراعى ناتج من أرضه ، فسواء باع هذا المحصول دفعة واحدة في أرضه أو باعه على دفعات في مكان معد لذلك أو في أي محل آخر فإن هذا لا يغير من وجه الحقيقة شيئا وهو انه يبيع محصوله هو الناتج من أرضه التي يملكها والتي تدخل في نطاق نشاطه الزراعى ويكون الربح الذى يجنيه من بيع هذا الموز بالذات هو ربح زراعى معنى من الضريبة بمقتضى المادة ٤٠ / ٤ من القانون لأنه في الحقيقة ما هو إلا دخل ناتج من محصول زراعى معين شأنه في ذلك شأن باقى الحاصلات الزراعية الأخرى التى تعتبر أثمانها دخلا زراعيا ويكون الربح الناتج من بيعه ربحا زراعيا معنى من الضريبة ويتعين تبعا لهذا استبعاد المبالغ التى احتسبت على الطاعن من بيع هذا الموز من حساب الأرباح المفروضة عليه .

« وبما ان الثابت من الاطلاع على ملف الطاعن الفردى المضموم للأوراق أن مأمورية الضرائب وجدت أن الممول يمسك دفاتره على شكل مبسط جدا لا يظهر حقيقة مركزه ولا يمكن استخراج الربح الاجمالى أو الصافى منها ، فالمشتريات غير مدعمة بمستندات وكذلك ابست كل المبيعات مدعمة بمستندات وان المبيعات لم تثبت جميعها وان كان قد قام الطاعن باثبات بعض المبيعات النقدية وإن لم تكن هناك دفاتر عن كل سنوات نشاطه ومن ثم لجأت المأمورية إلى طريقة التقدير المنصوص عليها في المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ثم رأت

المأمورية تقدير أرباح الممول على النحو الآتى : —

تقول المأمورية أنها استنبطت من دفاتر الممول أن هناك فرقا بين سعر الشراء وسعر البيع قدره ١٥ قرشا وفي بعض الأحيان يتراوح بين ١ و ١٥٢ قرشا أى أن ربح الأقة يتراوح بين قرش وقرش ونصف وادخلت في حسابها المكسب الناتج عن فرق الوزن القائم عن الوزن الصافى بعد انضاج الموز لى يصبح صالحا للاكل وهذه الزيادة قدرها ١٠٠ أقة عن الوزن الصافى لكل ١٠٠٠ أقة فكان ربح الأقة الاجمالى وهو ١٥ قرشا ربحا عادلا وان أوجه نشاط الممول هو أولا — أنه يشتري الموز ويبيعه بالجملة والقطاعى وأنه يقوم بزراعة الموز في أرض خاصة به — ثم انتهت إلى الحساب الآتى : —

١ — الكميات الصافية التى اشتراها الطاعن ٦١٢٦٥ أقة

ب — الكميات التى وردت من مزارع الطاعن ٧٥١٦ أقة

فيكون المجموع لأقات الموز من ا ، ب هو ٦٨٧٨١ أقة مجموع ثمنها ٤٧٠ ر ٤٦١٩ ج م . كما رأت المأمورية واللجنة (١٦ ملف فردى) فيكون سعر شراء الأقة في المتوسط ٦٧ مليا فيكون مجمل ربح الممول على أساس ١٥ قرشا في الأقة

فيكون مجمل الأرباح ٦٨٧٨١ أقة في ١٥ قرشا = ١٠٣١٧١٥ ج م .

مصرفات نقل الموز وتقطيعه من المزرعة ٢٠٣٣٥٠ يخصم منه مبلغ ٦٥ جنبها أجرة عمال وأجرة تقطيع لأن الموز سعر

بسر السوق ومبلغ ١٦٠ ر ٤ ج م مصروفات انتقالات فيكون الباقي ١٩٠ و ١٣٣ ج م . يضاف إليها مصروفات أخرى نثرية ١٣٤ و ١٦٣ تكون المصروفات الواجب خصمها هي ٣٢٤ ر ٢٩٦ يخصم من ثمن المبيعات يكون الناتج ٧٣٥ ر ٣٩١ ج .

صافي ربحه يقرب إلى ٧٣٥ جنيها .

وجاءت الأمورية وقد رت أرباح الطاعن

عن سنة ١٩٤٤

كميات الموز الوارد من مزارعه = ١٣٣٢٢

أقة ثمنها ٩٨٧ ر ٤٩٠ ج

كميات الموز المشتراه من الغير = ٨٧٣٨٤

أقة ثمنها ٤٦٢ ر ٤٣٢ ج . فيكون المجموع

٩١٧٠٦ ر ٩٢٢ ثمنها ٥٦١١ ر ٥٦١ ج . أي أن

سعر الشراء للآقة في المتوسط = ٦٠٢ ر ٦٠٢

مجل ربح الآقة ١٥ ملما في المتوسط = ٥٩٠ ر

١٣٧٥ ج المصروفات = ٢٩٥ ر ٨٩٧ ج . الربح

الصافي ١٠٧٩ ر ٦٩٢ ج يقرب إلى ١٠٨٠ ج .

» وبما أن الممول لم يوافق على هذا التقدير

فأحيلت أوراقه إلى اللجنة التي اعتمدت تقدير

المأمورية فيما يتعلق بكميات الموز المشتراه من

الغير . ورفعت كمية الموز الناتج من مزارعه

إلى ٢٠ ألف أقة سنويا وذلك على أساس أقواله

التي أدلى بها في الجلسة ومع الاهتداء بمتوسط

إنتاج القدان في المزارع المماثلة . ورأت أن

مجل الربح الذي حددته المأمورية يتناسب

مع معدل الأسعار . وانتهت من هذا إلى تقدير

أرباح الممول عن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٩٢٥ ج

وعن سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١١٨٠ ج .

» وبما أن المحكمة ترى أن التقدير الذي ذهبت

إليه كل من المأمورية واللجنة في شأن تحديد

أرباحه من الموز الذي يشتريه من الغير ويبيعه

ويربح منه هو تقدير مقبول فهو يشتري الموز بالجملة ويبيع هذا الموز بالقطاعي خصوصا وأن تقديرات مجمل الربح لا مبالغة فيها وتتمشى مع المعقول . وإنما يجب أن يخصم من هذه التقديرات حساب الربح الذي أجرته سواء المأمورية واللجنة والخاص بالموز الناتج من مزارعه الخاصة . فيكون الناتج كالاتي (سنة ١٩٤٣) :

كميات الموز المشتراه كتقدير المأمورية واللجنة ٦١٢٠٥ أقة

مجل الربح بواقع ١٠٥ قرش في الآقة =

٨١٥ ر ٧٦٥ ج مصروفات المحل التجاري

حسب تقدير المأمورية واللجنة ١٣٤ ر ١٦٣

ج صافي الربح ٦٧٩ ر ٦٠٢ ج يقرب إلى

٦٠٠ جنيه بدلا من ٩٢٥ ج .

(سنة ١٩٤٤)

كميات الموز المشتراه من الغير كتقدير

المأمورية واللجنة = ٧٨٣٨٤ أقة .

مجل الربح بواقع ١٠٥ قرشا في الآقة

= ٩٧٩ ر ٨٠٠ جنيها .

مصروفات المحل التجاري حسب تقدير

المأمورية واللجنة = ١٧٢ ر ١٧٧ ج

صافي الربح ٨٠٧ ر ٦٢٣ ج .

يقرب إلى ٨١٠ جنيه بدلا من ١١٨٠ ج .

» وبما أنه واضح مما تقدم أنه يجب تحليل

قرار اللجنة واعتبار صافي أرباح الطاعن كما

هو موضح بمنطوق هذا الحكم مع الزام

مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة بما حكم

به عملا بالمادة ١١٣ مرافعات .

(طعن ضد صاحب العزة مدير ضرائب

الاسكندرية بصفته وآخرين رقم ٢٣٦ سنة ١٩٤٦

تجاري كلي)

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦

بتنظيم الشهر العقاري

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في مكاتب الشهر العقاري

مادة ١ — ينشأ في المديرية والمحافظات مكاتب للشهر العقاري تتولى شهر المحررات التي تقضى القوانين بتسجيلها أو بقيدها .

وتتبع هذه المكاتب وزارة العدل ويعين بمرسوم مقر كل منها ودائرة اختصاصه ويلحق بكل مكتب مأموريات يعين بقرار وزاري مقر كل منها ودائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشأ مكتب رئيسي مقره مدينة القاهرة يرأسه أمين عام يعين بمرسوم ويتولى هذا المكتب إدارة مكاتب الشهر العقاري ومراقبتها وحفظ صور جميع المحررات التي شهرت فيها وصورة من الفهارس الخاصة بها .

مادة ٣ — ينشأ مجلس للشهر العقاري يتكون من الأمين العام رئيسا ومن ستة أعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات يكون من بينهم من يمثل جهة القضاء ومصلحة المساحة وبيوت الايمان العقاري .

وتعرض على هذا المجلس مشروعات القوانين واللوائح والقرارات والمنشورات المتعلقة بالشهر العقاري .

وللمجلس اقتراح ما يرى إدخاله على نظام الشهر من تعديلات وبحث ما يقدم اليه من اقتراحات في هذا الشأن .

مادة ٤ — تلغى أقلام التسجيل الملحقة بالمحاكم الوطنية والمختلطة والشرعية وتحل محلها مكاتب الشهر العقاري . ويحال ما بهذه الأقلام وما بمصلحة المساحة من السجلات والفهارس وغير ذلك من الوثائق الخاصة بشهر المحررات إلى هذه المكاتب .

مادة ٥ — يختص كل مكتب من مكاتب الشهر دون غيره بشهر المحررات المتعلقة بالعقارات التي تقع في دائرة اختصاصه .

وإذا كانت العقارات واقعة في دائرة اختصاص مكاتب متعددة وجب إجراء الشهر في كل مكتب منها .

ولا يكون للشهر الذي يتم في أحد هذه المكاتب أثره بالنسبة إلى العقارات أو أجزاء العقارات التي تقع في دائرة اختصاصه .

ويعد بكل مكتب فهرس للمحررات التى تم شهرها فيه . ونحصر الشهادات العقارية التى تطلب وفقا للبيانات الواردة فى هذا الفهرس .
ويبين فى الشهادات قلم التسجيل الذى شهرت فيه المحررات متى كان شهرها سابقا على العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٦ = تقوم مكاتب الشهر بما يأتى :

(١) إثبات المحررات فى دفاتر الشهر والتأشير عليها بما يفيد شهرها .

(٢) تصوير المحررات التى يطلب شهرها .

(٣) حفظ أصول المحررات التى تشهر وموافاة الجهات المختصة بصور منها .

(٤) إعداد فهرس للمحررات التى تشهر .

(٥) التأشيرات الهامشية وإرسال صور منها للمكتب الرئيسى .

(٦) إعطاء الشهادات العقارية .

(٧) إعطاء الصور التى تطلب من المحررات التى تم شهرها .

(٨) الترخيص بالاطلاع (الكشف النظرى) .

مادة ٧ — لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تنقل من مكاتب الشهر أصول المحررات التى تم شهرها ولا الدفاتر أو الوثائق المتعلقة بالشهر .

مادة ٨ — يصدر مرسوم بلائحة تنفيذية تشتمل على تنظيم دفاتر الشهر ودفاتر الفهارس وعلى التنظيم الداخلى لمكاتب الشهر العقارى والمأموريات وسير العمل فيها .

الباب الثانى

فى المحررات الواجب شهرها

مادة ٩ — جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية .

ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم .

ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن .

مادة ١٠ — جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب كذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير .

وبسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها أموالا موروثة .

مادة ١١ — يجب تسجيل الايجارات والسندات التي ترد على منفعة العقار إذا زادت مدتها على تسع سنوات والمخالصات والحوالات بأكثر من أجرة ثلاث سنوات مقدما . وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك .

ويترتب على عدم تسجيلها أنها لا تكون نافذة في حق الغير فيما زاد على مدة تسع سنوات بالنسبة إلى الاجارات والسندات وفيما زاد على أجرة ثلاث سنوات بالنسبة إلى المخالصات والحوالة .

مادة ١٢ — جميع التصرفات المنشأة لحق من الحقوق العينية العقارية التبعية أو المقررة لها وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق القيد ويترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير .

مادة ١٣ — يجب شهر حق الارث بتسجيل إشارات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الارث مع قوائم جرد التركة إذا اشتملت على حقوق عينية عقارية وذلك بدون رسم وإلى أن يتم هذا التسجيل لا يجوز شهر أى تصرف يصدر من الوارث في حق من هذه الحقوق .

ويجوز أن يقصر شهر حق الارث على جزء من عقارات التركة وفي هذه الحالة يعتبر هذا الجزء وحدة يبنى على أساسها تصرفات الورثة .

مادة ١٤ — يجب التأشير بالمحررات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث في هامش تسجيل الاشهادات أو الأحكام أو السندات وقوائم الجرد المتعلقة بها .

ويحتج بهذا التأشير من تاريخ حصوله ومع ذلك إذا تم التأشير في خلال سنة من تاريخ التسجيل المشار إليه فللدائن أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير .

مادة ١٥ — يجب التأشير في هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضدها من الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجودا أو صحه أو نفاذا كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء أو الرجوع فإذا كان المحرر الأصلي لم يشهر تسجيل تلك الدعاوى .

ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية أو التأشير بها على حسب الأحوال كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية . وتحصل التأشيرات والتسجيلات المشار إليها بعد إعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة .

مادة ١٦ — يؤشر بمنطوق الحكم النهائي في الدعاوى المبينة بالمادة السابقة في ذيل التأشير بالدعوى أو في هامش تسجيلها .

مادة ١٧ — يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها .
ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذي كسب حقة بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار إليهما .

ويعتبر الغير حسن النية إذا كان لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم بالسبب الذي تستند إليه الدعوى .

مادة ١٨ — لكل ذي شأن أن يطلب الى قاضى الأمور المستعجلة محو التأشير المشار اليه فى المادة الخامسة عشرة فيأمر به القاضى اذا كان سند الدين مطعوناً فيه طعنًا جدياً .
كذلك للطرف ذي الشأن أن يطلب الى القاضى محو التأشير أو التسجيل المشار اليه فى المادة السادسة عشرة فيأمر به القاضى إذا تبين له أن الدعوى التى تأشير بها أو التى سجلت لم ترفع إلا لغرض كيدى محض .

مادة ١٩ — لا يصح التمسك قبل الغير بتحويل حق مضمون بقيد أو برهنه ولا التمسك بالحق الناشئ من حلول شخص محل الدائن فى هذا الحق بحكم القانون أو بالاتفاق ولا التمسك كذلك بمحو القيد أو بالتنازل عن مرتبة القيد إلا إذا حصل التأشير بذلك فى هامش القيد الأصلى .

الباب الثالث

فى إجراءات الشهر على وجه العموم

مادة ٢٠ — تم إجراءات الشهر فى جميع الأحوال بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم .

مادة ٢١ — تقدم طلبات الشهر للمأمورية التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها .
ويجب أن يكون موقعا على هذه الطلبات من المتصرف أو المتصرف له فى العقود والاشهادات أو من يكون المحرر لصالحه فى غير ذلك من المحررات كأوراق الاجراءات وصحف الدعاوى والأحكام .

مادة ٢٢ — يجب أن تشمل الطلبات المنصوص عليها فى المادة السابقة على ما يأتى —
وذلك فضلا عما يتطلبه القانون فى أحوال خاصة .

(أولا) البيانات الدالة على شخصية كل طرف وعلى الأخص اسمه ولقبه وسنه وجنسيته ومحل إقامته واسم أبيه وجده لأبيه
(ثانيا) بيان صفات من يقومون مقام غيرهم ومدى سلطاتهم .

(ثالثا) البيانات اللازمة والمفيدة في تعيين العقار وعلى الأخص بيان موقعه ومساحته وحدوده فإن كان من الأراضى الزراعية وجب ذكر إسم الناحية والخوض ورقم القطعة وإن كان من أراضى البناء أو من العمارات المبنية فيها وجب ذكر اسم القسم والشارع والحارة والرقم إن وجد .

(رابعا) موضوع المحرر المراد شهره وبيان المقابل أو مقدار الدين إن وجد .
(خامسا) البيانات الخاصة بالتكليف إذا كان موضوع المحرر يقتضى تغييرا في دفاتر التكليف (سادسا) البيانات الخاصة بأصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف وذلك في العقود والاشهادات وأحكام صحة التعاقد ويجب أن تشتمل هذه البيانات على اسم المالك السابق أو صاحب الحق العيني وطريق انتقال الملكية أو الحق العيني منه ورقم وتاريخ شهر عقد التملك إن كان قد شهر .

(سابعا) بيان الحقوق العينية المقررة على العقار المتصرف فيه وعلى الأخص ارتفاعات الرى والصرف، ويجب أن يقرن الطلب بالأوراق المؤيدة للبيانات المذكورة في الفقرات ثانيا وخامسا وسادسا .

مادة ٢٣ — لا يقبل من المحررات فيما يتعلق بآثبات أصل الملكية أو الحق العيني وفقا لأحكام المادة السابقة إلا :

(١) المحررات التى سبق شهرها .
(٢) المحررات التى تتضمن تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت قبل العمل بأحكام هذا القانون
(٣) المحررات التى ثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لانسان توفى .

(٤) المحررات التى تحمل تاريخا سابقا على سنة ١٩٢٤ إذا كان قد أخذ بها قبل العمل بأحكام هذا القانون فى محررات تم شهرها أو نقل التكليف بمقتضاها لمن صدرت لصالحه .
مادة ٢٤ — تودع كفالة قدرها مائة قرش عند تقديم الطلب وتصادر هذه الكفالة بقوة القانون إذا لم يتم شهر المحرر فى خلال سنة من تاريخ قيد الطلب وفى هذه الحالة يعتبر الطلب كأن لم يكن .

مادة ٢٥ — تدون الطلبات على حسب تواريخ وساعات تقديمها بدفتر يعد لذلك بالمأمورية .
مادة ٢٦ — — تعيد المأمورية للطالب نسخة من الطلب مؤشرا عليها برأيها فى قبول إجراء الشهر أو ببيان ما يجب أن يستوفى فيه . فإذا لم يتقدم الطالب لتسلم هذه النسخة فى خلال ثلاثة أيام من تاريخ التأشير عليها أرسلت إليه فى محل إقامته المبين فى الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب باخطار وصول .

مادة ٢٧ — للمأمورية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب صاحب الشأن أن تستوفى البيانات فيما يتعلق بوصف العقار وأصل الملكية أو الحق العيني مما يكون قد قدم إليها من

طلبات أو مستندات متى كانت لديها أصولها أو صورها .

وفي هذه الحالة يجب تصوير كل مستند يستعان به على نفقة صاحب الشأن .

مادة ٢٨ — يقدم صاحب الشأن بعد التأشير على الطلب بقبول إجراء الشهر مشروع المحرر المراد شهره للمأمورية المختصة ومعه الصورة المؤشر عليها من هذا الطلب ويعد بالمأمورية دفتر تدون فيه مشروعات المحررات على حسب تواريخ وساعات تقديمها .

وتؤشر المأمورية على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر بعد التثبت من مطابقة البيانات الواردة فيه لبيانات الطلب الخاص به . فإذا لم يتقدم صاحب الشأن لتسلم مشروع المحرر في خلال ثلاثة أيام من تاريخ التأشير عليه أرسل اليه في محل إقامته المدين في الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب باخطار وصول .

مادة ٢٩ — تقدم لمكتب الشهر المختص المحررات التي تم التأشير على مشروعاتها بصلاحيته للشهر بعد توثيقها أو بعد التصديق على توقيعات ذوي الشأن فيها إن كانت عرفية .

مادة ٣٠ — إذا كان شهر المحرر بطريق القيد وجب أن يقرن عند تقديمه لمكتب الشهر المختص بقائمة تشتمل على البيانات الآتية :

(أولاً) اسم الدائن ولقبه وصناعته ومحل إقامته ومحل المختار في دائرة المحكمة فإن لم يختار له محلا صح إعلان الأوراق اليه في قلم كتاب المحكمة .
(ثانياً) اسم المدين أو المالك الذي رتب الحق على ملكه إذا كان غير المدين ولقبه وصناعته ومحل إقامته .

(ثالثاً) تاريخ السند والجهة التي تم أمامها أو صدر منها .

(رابعاً) مصدر الدين المضمون ومقداره كاملاً وميعاد استحقاقه .

(خامساً) بيان يتضمن تعيين العقار الذي رتب عليه الحق تعييناً دقيقاً .

(سادساً) في حالة رهن الحياة للعقارى بيان خاص بالتكليف وبالإيجار إلي الراهن إذا نص عليه في عقد الرهن :

مادة ٣١ — يعد بالمكتب دفتر للشهر تثبت فيه المحررات وقوائم القيد على حسب الأحوال بأرقام متتابعة وفقاً لتواريخ وساعات تقديمها .

مادة ٣٢ — يحصل التأشير بما يفيد الشهر على المحررات الواجب شهرها بطريق التسجيل وعلى قوائم القيد في حالة المحررات الواجب شهرها بطريق القيد . ويتم التصوير والحفظ وغير ذلك من الإجراءات طبقاً للألحمة التنفيذية .

مادة ٣٣ — إذا قدم للمأمورية أكثر من طلب في شأن عقار واحد يجب أن تبحث هذه الطلبات وفقاً لأسبقية تدوينها في الدفتر المعد لذلك وأن تنقضى بين إعادة الطلب السابق مؤشراً عليه بالقبول وإعادة الطلب اللاحق مؤشراً عليه بذلك فترة معادلة للفترة التي تقع بين ميعاد تدوين كل منهما ، على ألا تتجاوز هذه الفترة سبعة أيام وإذا قدم للمأمورية أكثر

من مشروع محرر في شأن عقار واحد وجب أن تنقضى بين إعادة مشروع المحرر السابق مؤشرا عليه بصلاحيته للشهر وإعادة مشروع المحرر اللاحق مؤشرا عليه بذلك فترة معادلة للفترة التي تقع بين ميعاد تدوين كل منهما ، على ألا تتجاوز هذه الفترة خمسة أيام .

وتحتسب الفترات المتقدمة ذكرها عند إرسال نسخة الطلب أو مشروع المحرر مؤشرا عليها لصاحب الشأن بالبريد من تاريخ الإرسال .

مادة ٣٤ — إذا لم يتيسر إتمام الاجراءات الخاصة بالطلب الأسبق بسبب نقص أو عيب في البيانات أو الأوراق أخطر صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب باخطار وصول لتلافي هذا النقص أو العيب في خلال أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما فإذا لم يفعل رفع الأمر إلى أمين مكتب الشهر . وللاأمين أن يصدر قرارا مسببا بسقوط أسبقية هذا الطلب أو بوقف الاجراءات الخاصة بالطلبات التالية على حسب الأحوال .

ويراعى في إبلاغ القرار الصادر بسقوط الأسبقية وفي إعادة الطلبات اللاحقة للطلب الذي تقرر سقوط أسبقيته القواعد المقررة في المادة السابقة .

مادة ٣٥ — لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجهاله ولمن يقرر سقوط أسبقية طلبه بسبب ذلك أن يتقدم بالمحرر نفسه أو بالمحرر مصحوبا بالقائمة على حسب الأحوال وذلك في خلال عشرة أيام من وقت إبلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط اليه ويطلب إلى أمين المكتب إعطاء هذا المحرر أو القائمة رقما وقتيا بعد أداء الرسم وتوثيق المحرر أو التصديق على التوقيعات فيه إن كان المحررات العرفية وبعد إيداع كفالة قدرها نصف في المائة من قيمة الالتزام الذي يتضمنه المحرر على ألا يزيد مقدار هذه الكفالة على عشرة جنيهات ويجب أن تبين في الطلب الأسباب التي يستند إليها الطالب .

وفي هذه الحالة يجب على أمين المكتب إعطاء المحرر أو القائمة رقما وقتيا في دفتر الشهر المشار إليه في المادة ٣١ ودفاتر الفهارس وأن يرفع الأمر إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية التي يقع المكتب في دائرتها .

ويصدر القاضي قراره على وجه السرعة بابقاء الرقم الوقفي بصفة دائمة وبالغائه تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التي يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر أو القائمة . ولا يجوز الطعن في القرارات التي تصدر على هذا الوجه بأي طريق .

مادة ٣٦ — إذا صدر قرار القاضي بابقاء الرقم الوقفي وجب التأشير بذلك في دفتر الشهر ودفاتر الفهارس واتخاذ باقي الاجراءات وعلى الأخص ما يتعلق منها بالتصوير .

وإذا صدر القرار بالغاء الرقم الوقفي وجب التأشير بذلك في دفتر الشهر ودفاتر الفهارس وتصادر الكفالة المتقدمة ذكرها بقوة القانون ويرد المحرر أو المحرر والقائمة لصاحب الشأن بعد التأشير عليها بمضمون القرار وتاريخه .

الباب الرابع

في التأشيرات الهامشية

مادة ٣٧ — تقدم الطلبات الخاصة بالتأشير الهامشي لمكتب الشهر الذي تم فيه شهر المحرر المراد التأشير في هامشه .

ويجب أن يكون الطلب مشتملا على اسم الطالب ولقبه وصناعته وصفته ومحل إقامته وعلى بيان نوع المحرر المتقدم ذكره وتاريخ ورقم شهره والسند الذي يبيح التأشير مع إيضاح تاريخه ونوعه ومضمونه والجهة التي صدر عنها وأسماء ذوى الشأن فيه . ويجب أن يكون مصحوبا بهذا السند وبسائر الأوراق المؤيدة له .

ولمكتب الشهر أن يحيل الطلب إلى مأمورية الشهر المختصة عند الاقتضاء وتتبع في التأشير الهامشي وحفظ المحررات التي يتم بمقتضاها الاختتام الواردة في اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٨ — إذا تبين أمين مكتب الشهر أن طلب التأشير الهامشي لم يستوف ما يلزم لأجرائه من البيانات أبلغ الطالب أوجهه النقص بمقتضى كتاب موصى عليه مصحوب باخطار وصول .

ويعين في هذا الكتاب أجل لتلافي هذه الأوجه لا يجاوز شهرا ، فإذا انقضى الأجل دون استيفاء الطلب أشر عليه الأمين بالحفظ مع إبداء الأسباب وأبلغ الطالب ذلك بكتاب موصى عليه مصحوب باخطار وصول .

مادة ٣٩ — لمن حفظ طلبه أن يطلب إلى أمين مكتب الشهر في خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغ قرار الحفظ إليه رفع الأمر إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية التي يقع مكتب الشهر بدائرتها .

وبصدر القاضي قراره على وجه السرعة تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التي يتطلب القانون توافرها لأجراء التأشير . ولا يجوز الطعن في القرارات التي تصدر على هذا الوجه بأي طريق .

مادة ٤٠ — لا يجوز إجراء أى تأشير هامشي بمقتضى طلب لاحق من شأنه الإخلال بحق طالب التأشير إلا بعد انقضاء الميعاد المعين في المادة السابقة أو الفصل في نظم الطالب على الوجه المبين فيها .

الباب الخامس

في أحكام القيد

مادة ٤١ — لا يترتب على إغفال بيان أو أكثر من البيانات المنصوص عليها في المادة الثلاثين بطلان القيد إلا إذا نتج عن ذلك ضرر للغير .

ولا يجوز أن يطلب البطلان الا من وقع عليه الضرر بسبب إغفال البيانات أو بسبب عدم ضبطها والمحكمة أن تبطل أثر القيد أو أن تنقص من أثره تبعاً لطبيعة الضرر ومداه .

مادة ٤٢ — يقتصر أثر القيد على المبلغ المبين بالقائمة أو المبلغ المستحق أيهما أقل .

مادة ٤٣ — يستقط القيد اذا لم يحدد في خلال عشر سنوات من تاريخ إجرائه . على أن للدائن أن يجرى قيدها جديداً إن أمكن ذلك قانوناً تكون مرتبته من وقت إجرائه . وكل تجديد لا يكون له أثر إلا لمدة عشر سنوات من التاريخ الذي أجرى فيه .

مادة ٤٤ — تجديد القيد واجب حتى أثناء الاجراءات التي تتخذ انزع ملكية العقار المثقل بالحق العيني ولكنه لا يكون واجبا إذا انقضى الحق أو طهر العقار وبوجه خاص إذا بيع العقار قضاء وانقضى ميعاد زيادة العشر .

مادة ٤٥ — لا يجوز محو القيد إلا بمقتضى حكم نهائي أو برضا الدائن بتقرير رسمي منه ومع ذلك يكتفى في إجراءات المحو في حالة رهن الحياة العقاري وحقوق الامتياز العقارية باقرار عرفي مصدق على التوقيع فيه .

مادة ٤٦ — إذا ألغى المحو عادت للقيد مرتبته الأصلية ومع ذلك لا يكون لالغائه أثر رجعي بالنسبة الى القيود والتسجيلات التي أجريت في الفترة ما بين المحو والالغاء .

مادة ٤٧ — تكون مرتبة حق الامتياز العقاري من وقت قيده ولو كان العقد الذي أنشأه مسجلاً .

الباب السادس

في شهر حق الارث

مادة ٤٨ — يقدم الطلب الخاص بشهر حق الارث للمأموارية التي يقع العقار في دائرة اختصاصها ويجب أن يكون موقعا من الوارث طالب الشهر أو من يقوم مقامه أو من ذي شأن وأن يشتمل على اسم المورث ولقبه واسم أبيه وجده لأبيه وصناعته وديانته وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ ومحل وفاته وأسماء ورثته وألقابهم وسمهم وجنسياتهم ومحل إقامتهم وأسماء آبائهم وأجدادهم لآبائهم والبيانات المتعلقة بالعقار والحقوق العينية المقررة عليه والبيانات الخاصة بالتكليف وبأصل ملكية المورث وذلك وفقا للموضح في البنود التالية وخامسا وسادسا وسابعا من المادة ٢٢ .

ويجب فوق ما تقدم أن توضح بالطلب البيانات المتعلقة برسم الأيلولة المستحق وما دفع منه .

مادة ٤٩ — يجب أن يقرن الطلب بالأوراق الآتية :

(١) — الاشهاد الشرعي أو الحكم أو غيره من السندات المثبتة لحق الارث .

(٢) ما يثبت صفة من يقوم مقام الطالب إن وجد .
 (٣) كشوف رسمية عن عقارات المورث مستخرجة من دفاتر التكليف وعوائد المباني .
 (٤) سندات ملكية المورث للعقارات المذكورة على أن يراعى في شأنها حكم المادة الثالثة والعشرين . فإذا تعذر تقديمها يكتب بكشوف رسمية من دفاتر التكليف ابتداء من سنة ١٩٢٣ . وإذا كان أصل ملكية المورث هو الميراث فيقرن الطلب بالسند المثبت لهذا الارث .

(٥) شهادة من مصلحة الضرائب برسم الأيلولة المستحق وما دفع منه .
 مادة ٥٠ — يراعى في شأن الطلب أحكام المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من هذا القانون .

مادة ٥١ — يقدم الطالب للمأمورية قائمة جرد العقارات ومعها صورة الطلب المؤشر عليها بقبول إجراء الشهر .
 وتؤشر المأمورية على قائمة الجرد وعلى السند المثبت لحق الارث بما يفيد صلاحيتها للشهر وذلك بعد التحقق من اشمال هذه القائمة على البيانات الموضحة بصورة الطلب المسلمة للطالب .

وبعد التوقيع على قائمة الجرد من طالب الشهر أو من يقوم مقامه والتصديق على توقيعه يقدم لمكتب الشهر المختص السند المثبت لحق الارث مع القائمة لإجراء الشهر وفقا لما جاء بالمادتين ٣١ و ٣٢ .

مادة ٥٢ — تطبيق أحكام المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ كلما كان لذلك وجه .
 مادة ٥٣ — تطبيق المواد ٤٨ وما يليها على حقوق الارث التي تنشأ ابتداء من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون . أما حقوق الارث السابقة على هذا التاريخ فلا تطبق في شأنها المواد المذكورة الا اختاراً .

الباب السابع

أحكام وقفية

مادة ٥٤ — لا يسرى هذا القانون على المحررات التي ثبت تاريخها نبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ ولا على الأحكام التي صدرت قبل هذا التاريخ ، بل تظل هذه المحررات والأحكام خاضعة من حيث الآثار التي تترتب عليها لأحكام القوانين التي كانت سارية عليها
 مادة ٥٥ — استثناء من حكم المادة ٢٣ تقبل للشهر المحررات التي تم توثيقها أو التصديق على توقيعات المتعاقدين فيها أو التي صدرت في شأنها أحكام بصحة التعاقد أو التوقيع قبل

العمل بأحكام هذا القانون وكانت تستند في اثبات أصل الملكية أو الحق العيني لمحركات عرقية تحمل تاريخاً سابقاً على سنة ١٩٢٤ .

مادة ٥٦ — جميع المحركات التي تم شؤها في جهة من الجهات المختصة وفقاً للقواعد السارية قبل العمل بأحكام هذا القانون تكون حجة على الكافة من وقت العمل بهذه الأحكام .

مادة ٥٧ — استثناء من أحكام الباب الثالث من هذا القانون يجوز أن تشهر بطريق الايداع على الوجه المبين باللائحة التنفيذية المحركات التي ثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لانسان توفي .

مادة ٥٨ — على أصحاب رهن الحيازة العقاري وحقوق الامتياز العقارية السابقة أن يقوموا بقيد حقوقهم في خلال عشر سنوات من تاريخ تسجيل العقود المرتبة لها أو في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أي المدين أطول فإذا لم يتم القيد في خلال المدة المتقدمة لا يكون الحق بعد انقضائها نافذاً بالنسبة إلى الغير ويترتب على إجراء القيد المذكور حفظ مرتبة الحق من تاريخ تسجيل العقد المرتب له .

ويكتفى في إجراء هذا القيد بصورة طبق الأصل من العقد تستخرج من دفتر التسجيل وإذا لم يكن العقد مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في المادة ٣٠ استكمل صاحب الشأن في قائمة القيد .

ويجب في جميع الأحوال التصديق على توقيع صاحب الشأن في القائمة .

مادة ٥٩ — في جميع النصوص المتعلقة بالشهر العقاري في القانون المدني وقانون المرافعات وقانون التجارة وغيرها من القوانين يستعاض عن عبارة « قلم كتاب المحكمة » أو « قلم الرهون » أو ما يماثلها بعبارة « مكتب الشهر » .

ويستعاض في تلك النصوص كذلك بعبارة « أمين مكتب الشهر » عن عبارة « كاتب المحكمة » أو « كاتب الرهون » أو ما يماثلها .

مادة ٦٠ — يلغى القانونان رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ ، وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦١ — على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من أول يناير التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بان يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين في ١٤ رمضان سنة ١٣٦٥ (١١ أغسطس سنة ١٩٤٦)

فاروق

بأمر حضره صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير العدل

محمد كامل موسى

وزير المالية

عبد الرحمن البيلى

مشروع قانون بتنظيم الشهر العقاري

مذكرة إيضاحية

١ — عُنيت التشريعات في مختلف البلاد بوضع نظام لشهر التصرفات العقارية ، ولكنها اختلفت في هذا التنظيم من حيث مبلغ تيسيره على جمهور المتعاملين وتوطئته لهم سبل العلم بما وقع على عين يتعاملون عليها من التصرفات .

ولم تحظ البلاد . قبل صدور التقنيات المختلطة والأهلية في الربع الأخير من القرن الماضي : بنظام ثابت لشهر التصرفات العقارية ، بل اقتصر الأمر على أن هذه التصرفات كانت تثبت في محررات هي عادة حجج تصدر من المحاكم الشرعية ، وكان لمن وقع له التصرف أن يحتاج بتلك المحررات على الغير . وأول عهد البلاد بهذا النظام ما قضت به أحكام القانون المدني المختلط والأهلي في الباب الرابع من تنظيم أثر التصرفات العقارية وكيفية شهرها بطريق التسجيل وأحكام لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ في المادة ١١٨ وما بعدها من تنظيم « أعمال التسجيلات » وقد اختار الشارع المصري طريقة التسجيل الشخصي بترتيب دفاتر التسجيل طبقاً لأسماء الأشخاص الذين تصدر منهم التصرفات فجرى في هذا مجرى مختلف التشريعات الأوروبية (فرنسا . بلجيكا . هولندا . إيطاليا . أسبانيا الخ) .

٢ — وإذا كانت هذه الطريقة يعيها قصورها عن تحقيق الغرض من شهر التصرفات على أكمل وجه وعلى الأخص إذا اعتبرت الظروف الخاصة بالمجتمع المصري فقد اتجه الرأي منذ زمن إلى العدول عنها إلى طريقة التسجيل العيني بترتيب دفاتر التسجيل طبقاً لمواقع الأعيان ولم يكن هناك ريب — إذا ما قورنت الطريقتان — في رجحان الثانية على الأولى . وإنما ثار الشك في إمكان قلب نظام التسجيل بعد استقرار الحال زمناً على أساس النظام الشخصي ومع شيوع الملكية العقارية الصغيرة في البلاد . فعهد إلى لجنة دولية في سنة ١٩٠٤ بدراسة هذا الموضوع وأفضت هذه الدراسة إلى صياغة مشروع قانون لتنظيم التسجيل على أساس السجلات العينية ما لبث أن أُلقي في زوايا النسيان بسبب ضعف قوائمه من ناحية الدراسة الفنية المساحية فوق أنه كان ينتظر موافقة الدول ذوات الامتيازات ولم يكن السبيل إلى هذه الموافقة بالمطلب اليسير في تلك الأيام . ثم أثير الموضوع من جديد بعد تشكيل لجنة الامتيازات في سنة ١٩١٧ على أثر اقتراح تقدم به أحد أعضاء اللجنة فشكلت لجنة فرعية لدراسة نظام السجلات العينية وإمكان إدخاله في مصر جعلت فيما بعد لجنة مستقلة عهد إليها ببحث الموضوع وعرض نتيجة بحثها على مجلس الوزراء مباشرة (وهي المعروفة باسم لجنة داوسن) .

٣ — وقامت هذه اللجنة بإبحاث طويلة من الناحيتين الهندسية والقانونية وسجلتها في عدة

تقارير برز منها أن إدخالها نظام السجلات العينية مرهون بإتمام عمليتين : (أولاهما) إعادة مساحة البلاد لتحديد الأعيان تحديدا دقيقا . (وثانيهما) تحديد الحالة القانونية لكل عين من الأعيان ببيان حقوق الملكية فيها وما يقع عليها من حقوق وتكاليف عينية . كما تقدمت اللجنة في هذه التقارير بمقترحاتها وهي تنحصر في وضع نظام لتحديد الأعيان وفي توحيد أقلام التسجيلات العقارية الحالية وفي تعديل طريقة التسجيل تمهيدا لإدخال نظام السجلات العينية التي يكون لها قوة الإثبات . ولم يفت اللجنة وهي بسبيل تقديم مقترحاتها لإتمام الشق الثاني من العمل أن تشير إلى أن تحديد الحالة القانونية للأعيان إنما يقتضى سد ما في نصوص القانون من نقص وإزالة العيوب التي تشاهد في العمل فيما يتعلق بتحرير العقود التي تناول الحقوق العينية ووضع نظام جديد للسجلات والفهارس .

٤ — وصدق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ على مقترحات هذه اللجنة وفي سبيل تنفيذ ما أشارت به قرر تشكيل لجنة خاصة لبحث الطريقة المثلى التي يجب اتباعها لجعل هذه الإصلاحات نافذة على المصريين والأجانب على السواء ولتضع مشروع قانون يشتمل على اقتراحات اللجنتين الأصلية والخاصة . وكان باكورة عمل هذه اللجنة الأخيرة أن تقدمت بمشروع قانون يدخل على نظام شهر الحقوق العينية العقارية الذي كان معمولا به بعض إصلاحات تمهيدية رأت اللجنة ضرورة البدء بها لإزالة العقبات التي تعترض إدخال نظام السجلات العينية أو على الأقل تخفيفها . وصدر هذا القانون برقمى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ أحدهما للمحاكم الأهلية والآخر للمحاكم المختلطة .

٥ — واستعرضت المذكرة الإيضاحية المرافقة لهذا القانون المزدوج العقبات التي رأت اللجنة أنها تعترض إدخال نظام السجلات العينية فخصرتها فيما يأتى :

أولا — عدم بيان العقود التي يجب تسجيلها بيانا كافيا .

ثانيا — عدم وجود جزاء قانونى على درجة كافية من الشدة يضمن القيام بهذا التسجيل .

ثالثا — سوء تحرير عدد كبير من هذه العقود .

رابعا — عدم وجود أية ضمانة تكفل صحة توقيعات المتعاقدين .

وأشارت المذكرة إلى أن القانون عمل على إزالة هذه العقبات بأن بين العقود والأحكام الواجبة التسجيل في المادتين الأولى والثانية منه كما قرر جزاء قانونيا صارما هو جعل التسجيل شرطا أساسيا لانتقال الملكية والحقوق العينية بالنسبة إلى المتعاقدين وغير المتعاقدين على السواء واشترط لامكان التسجيل أن يتضمن المحرر البيانات اللازمة لتحديد المقار تحديدا دقيقا وتعيين الأطراف وقضى باستعمال نماذج مطبوعة لأهم العقود وضعها تحت طلب ذوى الشأن وأخيرا اشترط ضرورة التصديق على الامضاءات أو الاختام لإمكان التسجيل .

وإلى جانب هذه المسائل الأربع أشارت المذكرة الإيضاحية إلى مسألة نظام مسك دفاتر

التسجيل التي لم يعالجها القانون إلا بما ورد في نص المادة ١٥ منه من أنه يجوز لوزير الحفانية أن يصدر قرارا يبين فيه القواعد التي يسير عليها العمل في المستقبل فيما يتعلق بمسك دفاتر التسجيل .

٦ - والحق ان هذه الاصلاحات التي أجراها الشارع في سنة ١٩٢٣ كان لها أثر بالغ في استئصال الكثير من أسباب الشكوى ودعم نظام الملكية والأثمان العقاري في البلاد . كما أنها بوضعها حدا لكثير من عيوب النظام القديم التي كانت باضطرابها على الزمن تزيد المشكلة تعقيدا سجلت خطوة أولية لم يكن عنها غنى في سبيل التمهيد لادخال نظام السجلات العينية حيث تشهر التصرفات منسوبة إلى الأعيان لا إلى الأشخاص .

٧ - وعلى أثر صدور القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة العدل من القوانين والقرارات الوزارية ما استدعى العمل بإصداره لتنفيذ هذين القانونين أو لدعم نظام التسجيل وكانت تضع مشروعاتها للجنة الخاصة التي شكلها مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٢ السابق الإشارة إليها . كما لاحقت وزارة العدل المحاكم الأهلية والشرعية بمنشورات متتابعة في شأن هذا التنفيذ وكذلك أصدرت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة عددا من المنشورات في هذا الصدد . ومن أهم هذا القوانين والقرارات :

- القرار الصادر بتاريخ ١٢ من يولية سنة ١٩٢٣ في شأن مسك دفاتر التسجيل وإنشاء مأموريات لأقلام الرهون المختلطة . ويتناول هذا القرار تنظيم إجراءات التسجيل والاستعاضة عن طريقة النسخ بطريقة التصوير ثم إنشاء المأموريات وتحديد وظائفها ودوائر اختصاصها .

- والقرار الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ويتضمن نصوبا تكميلية للقرار السابق تتعلق بتعيين الجهات التي يمكن إجراء التصديق على التوقيعات أمامها .
- والقرار الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٢٤ بشأن تنظيم تسجيل العقود الثابتة التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ بطريقة إيداعها .

- ولما لوحظ بعد تطبيق القانونين ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ من عدم إقبال جمهور المتعاملين على تسجيل العقود بالرغم من الجزاء الشديد المترتب على عدم التسجيل قد عمل الشارع على معالجة هذه الحالة فأصدر بناء على توصيات اللجنة الخاصة مرسوما بقانون في أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ بتخفيض الرسم النسبي المحصل على تسجيل بعض العقود تطبيقا للوائح الرسوم المختلطة والشرعية وذلك بجعل هذا الرسم ٥ و ٣٪ بدلا من ٥ و ٠٪ بقصد التشجيع على التسجيل .

ولما لم يثمر هذا العلاج أصدر الشارع بناء على توصيات اللجنة المذكورة القرار المؤرخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ بشأن تسجيل العقود المتعاقبة وهو يقضى بعدم تسجيل العقد اللاحق إلا بعد تسجيل العقد السابق متى كان هذا العقد واجب التسجيل عملا بالمادة الأولى من القانونين المذكورين .

وفضلاً عن ذلك أصدر الشارع بناء على اقتراحات هذه اللجنة القرار المؤرخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ المنفذ بالقرار الصادر في ١٣ من يولية سنة ١٩٢٨ كما أصدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ ويتضمن هذا القانون والقراران المذكوران القواعد الآتية :

(١) وجوب تحصيل رسوم التسجيل عند التصديق على التوقيعات .
(٢) منع المحاكم المختلطة والأهلية من اثبات تاريخ العقود التي أوجب القانونان ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ تسجيلها .

(٣) تنظيم الرقابة المفروضة على البيانات التي يجب أن تشملها العقود واجبة التسجيل طبقاً للمادة الثالثة من القانونين ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ وتفويض مصلحة المساحة في ذلك .

والحكمة من وضع القواعد المتقدمة هي إلزام ذوي الشأن بطريقة عملية أن يسجلوا عقودهم وألا يكتفوا بإثبات تاريخها . فقد كان الاعتقاد الشائع كما دلت الإحصاءات أن إثبات التاريخ فيه الكفاية . ولذا رأى الشارع لزوماً أن يمنع المحاكم من إثبات تاريخ العقود واجبة التسجيل كما رأى أن يلزم أصحاب الشأن بدفع رسوم التسجيل عند التصديق على توقيعاتهم . وبذا أصبح الناس أمام أحد أمرين : إما القيام بالتسجيل وإما الاكتفاء بعقد لا يحمل أى مظهر من المظاهر الرسمية .

والنتيجة التي أسفر عنها هذا العلاج هي ارتفاع نسبة المحررات المسجلة ارتفاعاً كبيراً . كما أن اللجنة الخاصة وقد لاحظت أن اقتراحات لجنة داوسن في شأن تحديد الأعيان قد أسفر العمل عن عدم صلاحيتها لتحقيق الغرض المطلوب أعادت النظر في هذه الاقتراحات وتقدمت باقتراحات جديدة كانت آخر ما قامت به من أعمال . وهذه الاقتراحات تقضى بإعادة المساحة على أسس تكفل تحديد الأعيان تحديداً دقيقاً وتصلح دعامة لبناء نظام السجلات العينية وقدمت عن ذلك تقريراً مفصلاً مشتملاً على التقديرات المالية التي تتكلفها عملية المساحة وعرض هذا التقرير على البرلمان في منتصف سنة ١٩٢٧ فوافق على تطبيق الاقتراح وعلى إعادة المساحة واعتمد لذلك مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات توزع على خمسة عشرة سنة تتهى في سنة ١٩٤٢ وما زالت مصلحة المساحة تعمل على تنفيذ هذه الاقتراحات حتى اليوم . وعلى أساس هذه الاقتراحات أتمت المصلحة حتى آخر يولييه سنة ١٩٤٥ تحديد الحياض في مسطح ٦٣٤ و ٣٦٢ و ٤ فداناً من المسطح المراد مساحته والبالغ قدره ٥٠٠ ر ٨ فدان .

وبعد أن انفرط عقد اللجنة الخاصة قام المشرع بتنظيم إجراءات التسجيل أمام المحاكم الشرعية لجعلها على وتيرة واحدة مع الإجراءات المتبعة في المحاكم المختلطة . فأصدر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ قراراً بتنظيم طريقة تسجيل الشهادات كما أصدر في ٧ من أبريل سنة ١٩٣٧ قراراً بتنظيم طريقة تسجيل الأحكام مستبدلاً في كليهما التصوير بالنسخ .

ومن جراء ما لوحظ من شيوع التزوير في العقود الثابتة التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ بسبب وجود امضاء أو ختم لانسان توفي أصدر الشارع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٢ محرما ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٣ قبول تسجيل العقود المذكورة وذلك بقصد القضاء على هذا التلاعب ودعم نظام التسجيل بتوفير أسباب الثقة فيه .

كذلك قضى القرار الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ بعدم قبول العقود العرفية التي لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ كأصل للملكية في المحررات الرضائية المقدمة للتسجيل إلا إذا كانت هذه العقود قد تقدمت في محررات تم تسجيلها . والغرض المقصود من ذلك دعم تسلسل الملكيات ببنائها على مستندات لا يشك في تاريخها .

ويلاحظ في شأن تفويض مصلحة المساحة في أمر الرقابة المفروضة على العقود واجبة التسجيل للتحقق من اشتغالها على ما نصت عليه المادة الثالثة من القانونين المذكورين أنه قد صدرت في شأنه عدة منشورات أهمها منشور ٤ مارس سنة ١٩٢٤ للمحاكم المختلطة ومنشور ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤ للمحاكم الأهلية ومنشور ١٩ مارس سنة ١٩٢٥ للمحاكم الشرعية (راجع كذلك منشوري ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ١٠ مارس سنة ١٩٢٧ للمحاكم الأهلية ومنشور ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ومحضر اجتماع ١٠ أبريل سنة ١٩٢٤ ومنشور ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ للمحاكم المختلطة ومنشور ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ للمحاكم الشرعية) . على أن القرار الوزاري الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ كان أول عمل تشريعي يعطى المصلحة المذكورة اختصاصا في أمر هذه الرقابة .

وقد اتسعت حدود هذه الرقابة بحكم الواقع فتناولات أصل الملكية وغير ذلك مما لا يتصل بالمسائل الهندسية . وسلكت مصلحة المساحة في عملها هذا مسلكا جديرا بالشناء . واجتهدت ما وسعها الجهد في وضع نظام مبدئي حتى أنها أعدت في المناطق التي أعادت مساحتها خرائط ودفاتر مساحية حديثة حددت فيها ذاتية كل عين وأدرجت فيها ما وقع على هذه الأعيان من حقوق وتكاليف عينية على الوجه الذي يقضى به نظام السجلات العينية وذلك لغاية تاريخ اعدادها وقد تم تبييض هذه الدفاتر عن مساحة بلغت ٢٠٠١٨٢٠ ر.٠٠٣ فدانا في آخر يولييه سنة ١٩٤٥

٨ — علي أن ما بذل من جهد في هذا الصدد ما يزال قاصرا عن إدراك الغاية . فغنى عن البيان أن نهوض مصلحة المساحة بعبء التثبت من أصل الملكية ورقابة الناحية القانونية في المحررات يؤدي إلى تكليفها عملا يتجاوز حدود وظيفتها وما لديها من وسائل ويؤدي فوق هذا إلى تقطيع أوصال الاجراءات وإرهاق ذوى الشأن بسبب توجيههم إلى أقلام الاستعلام المساحي أولا ثم إلى أقلام الرهون أو أقلام الكتاب بعد ذلك .

ولذلك يلاحظ على الدفاتر التي أعدتها مصلحة المساحة أنها لا تعبر تعبيرا صحيحا عن

حالة الملكية والحقوق العينية . والحق أنه لم يمنع من أن يكلل هذا المجهود العظيم بالنجاح ومن أن يطرد التمهيد لنظام السجلات العينية في التقدم بالخطى الواسعة التي رسمت له سوى تخلف التشريع الذي يتطلبه هذا التمهيد عن العملية الفنية المساحية .

فمن ناحية تخلف التشريع عن أن يتقدم بالخطى التالية التي كان يجب اتخاذها بعد صدور قانوني ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ لازالة ما بقى من عقبات تحول دون إدخال النظام الجديد وأهم هذه العقبات تعدد جهات الشهر ونقص نظام اجراءات الشهر وقصر نظام الفهارس الحالى على الدلالة على معرفة المالك الذى صدر منه تصرف من التصرفات دون أن يجاوز ذلك إلى تيسير الاستدلال على مركز من تم التصرف لصالحه . ولو أن هذا التشريع صدر فى الوقت المناسب ليسر مهمة تحقيق الحالة القانونية للأعيان وكفل إلى حد كبير صحة البيانات التى ينتهى إليها هذا التحقيق .

كما تخلف التشريع من ناحية أخرى عن أن يضمن على الأعمال التى قامت بها مصلحة المساحة الصفة القانونية التى تجعل البيانات التى تدرجها فى دفتر المساحة الحديثة الصالحة لأن تقوم أساسا للسجل العيني تمهيدا لجعل هذا السجل دليلا مطلقا على الملكية والحقوق العينية .

٩ — والمشروع المرافق يرمى إلى علاج تلك الحالة علاجا قوامه إنشاء هيئة مستقلة يوكل إليها أمر القيام على اجراءات الشهر فى جملتها وتنظيم تلك الاجراءات لتدارك أوجه النقص فيها وإقرار ما أنضج العمل منها إقرارا تشريعا وتحديد المحررات الواجب شهرها استكمالا لما بدأه القانونان رقمائى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ ، ثم اتخاذ الخطوات التمهيدية لنظام السجلات العينية وهو الهدف النهائى فى إصلاح نظام الشهر .

ويؤكد وجوب المبادرة إلى اجراء هذه التعديلات أن نظام السجلات العينية غير مستطاع إدخاله وتطبيقه الا على سبيل التدرىج ، إذ من جانب لم تتم اعادة مساحة البلاد جميعها وحتى فى المناطق التى تمت فيها المساحة الحديثة وهى تبلغ نصف مساحة البلاد تقريبا ان يستطاع إدخال هذا النظام عليها دفعة واحدة بسبب عدم دقة البيانات الخاصة بالملكية والحقوق العينية كما سبقت الإشارة . ولذلك فالمفروض البدء بتطبيق هذا النظام فى مناطق محصورة الواحدة تلو الأخرى ومؤدى هذا أن بقية المناطق يظل يعمل فيها نظام التسجيل الشخصى . ولذلك وجب المبادرة إلى معالجة العيوب التى أسفر عنها العمل واستكمال وجوه النقص لتيسير تطبيق النظام الجديد عليها . كما أن التعجيل باجراء التعديلات المقترحة فى المشروع المرافق إن هو إلا تدبير ضرورى يقتضيه دنو الأجل الذى ضرب لزوال المحاكم المختلطة فأقلام الرهون الملحقة بتلك المحاكم تعتبر هيئة الشهر الرئيسية فى الوقت الحاضر ولا معدى عن اتخاذ الأهبة لمواجهة الموقف قبل انقضاء فترة الانتقال فى اكتوبر سنة ١٩٤٩ . وقد وزعت نصوص المشروع المتقدم ذكره بين أبواب سبعة : عقد أولها للقواعد المتعلقة

بتوحيد جهات الشهر وإنشاء مكاتب للشهر مستقلة تحمل محل الأقسام الملحقة بجهات القضاء .
وأفرد الثاني للمحررات الواجب شهرها . والثالث للأحكام الخاصة بأجراءات الشهر على
وجه العموم . والرابع للتأشيرات الهامشية . والخامس لأحكام القيد . والسادس لشهر حق
الارث . وقصر الباب الأخير على أحكام وقتية تقتضيها طبيعة الانتقال من الوضع الحالي إلى
الوضع الجديد

الباب الاول

توحيد جهة الشهر وإنشاء مكاتب مستقلة

١٠ — يقوم بأعمال الشهر في مصر جهات متعددة . وهذا التعدد لا مثيل له في البلاد
الأخرى حيث يجرى الشهر سواء أكان على النظام الشخصي أم النظام العيني في جهة واحدة
فجهات الشهر في مصر تتعدد بتعدد جهات القضاء فيتولى الشهر أقلام كتاب كل من المحاكم
المختلطة والمحاكم الشرعية والمحاكم الوطنية .

وليت كل جهة من هذه الجهات — إذا لم يكن بد من تخصيص أقلام الكتاب بعملية
الشهر ومن تعدد جهات القضاء — تخصصت بفئة معينة من التصرفات تتولى شهرها دون بقية
الجهات بل إن الاختصاص ظل شائعا بين المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية بالنسبة إلى معظم
التصرفات ولم تقم المحاكم الأهلية إلا بشهر فئات معينة من التصرفات كحق الاختصاص
والشفعة ونزع الملكية .

وزاد في البلبلة أن قضت أحكام المحاكم المختلطة بجعل حجية التصرفات التي تنشر في المحاكم
الأهلية مقصوره على المصريين دون الأجانب . بل وتأيد هذا القضاء بسند من التشريع كما
هو الحال في قانون الشفعة الصادر في سنة ١٩٠١ وقانون التسجيل الصادر في سنة ١٩٢٣
الذين قضيا بجعل شهر بعض التصرفات الحاصل في المحاكم الأهلية مقصور الأثر على المصريين
دون الأجانب

١١ — ويجب الإشارة إلى أن توحيد جهات الشهر كان غرضا توخته الحكومة
المصرية منذ أول عهدا بتعدد جهاته وعملت في مناسبات عديدة على تحقيقه . ففي سنة ١٨٨٠
عندما عرض أمر مد فترة السنوات الخمس للمحاكم المختلطة لأول مرة عرضت الحكومة
مضروعا للأنحة ترتيب هذه المحاكم احتفظت فيه بحقها في إنشاء مكاتب شهر مستقلة يعهد إليها
وحدها بشهر التصرفات بين الأحياء التي يكون من شأنها إنشاء الملكية العقارية والحقوق
العينية العقارية أو نقلها سواء كانت هذه التصرفات قد حررت أمام موثق المحاكم الشرعية
أو المحاكم المختلطة أو كانت تصرفات عرفية (المادة ٧١ من المشروع) على أن اللجنة
الفرعية التي عهد إليها بالنظر في مشروع الأنحة لم تر الموافقة على هذا التحفظ نظرا لأنه
لم يمس أمرا يتعلق للبث فيه بموافقة الدول ذوات الامتيازات .

ثم أثير الموضوع من جديد في سنتي ١٨٨٤ و ١٨٩٠ في اللجان الفنية الدولية التي شكلت للنظر في بعض الاقتراحات التشريعية للحكومة المصرية دون أن ينتهي الأمر إلى قرار . وفي سنة ١٩٠٠ أعدت وزارة الحقانية مشروعا لتوحيد مكاتب الشهر يتضمن إنشاء مكتب مستقل يتركز فيه شهر التصرفات الموزع بين المحاكم المختلطة والشرعية والأهلية وعرضت الوزارة المشروع في سنة ١٩٠٢ على لجنة مثلت فيها وزارة المالية ووزارة الأشغال التي كانت تتبعها مصلحة المساحة في ذلك الوقت . وبعد أن انتهت اللجنة من إقرار المشروع عرضته الحكومة على الدول واقترحت تشكيل لجنة دولية عهد إليها بالنظر فيه . وشكلت هذه اللجنة في سنة ١٩٠٤ وأقرت مشروع الحكومة بعد إجراء بعض تعديلات . وظل المشروع ينتظر موافقة الدول حتى شكلت لجنة السجلات العينية في سنة ١٩٢٠ التي اقترحت توحيد أقلام التسجيل وإنشاء السجلات العينية ثم صدر القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ تمهيدا لهاتين العمليتين .

١٢ — والحق أنه لم يعد محل للنياط في إجراء هذا التوحيد قطعا للبليلة التي يؤدي إليها تعدد جهات الشهر واختلاف حجية التصرفات التي تشهر باختلاف جهة شهرها . وقصد الما يتكلفه الناس من جهد ووقت ومصروفات في استخراج الشهادات العقارية من أكثر جهة واحدة عندما يراد إجراء أي تصرف عقري . ناهيك عما في إجراء هذا التوحيد من قطع لمرحلة تمهيدية لتنفيذ نظام السجلات العينية الذي تعمل الحكومة على تحقيقه منذ أكثر من أربعين عاما .

وليس يعني بالتوحيد تركيز أعمال الشهر في جهة واحدة من الجهات الثلاث التي نتولاها حالا إنما يتجلى معنى التوحيد بنزع أعمال الشهر عن المحاكم إطلافا . وقد جرى جمهور البلاد الأوروبية على أن تقوم بعملية الشهر هيئة مستقلة عن المحاكم . ولذلك يقضي المشروع في الباب الأول منه بتركيز نظام الشهر في كنف هيئة موحدة تقوم على شؤونه في حاضره ومستقبله وتبذل للقائمين بالشطر الهندسي منه ما يعوزهم من المشورة وحسن التوجيه بل وتنهض معهم بنصيبها من التبعة في وضع الأسس الأولى والاستيثاق من سلامتها .

١٣ — وسترسم المواد التسع التي جمعت في الباب الأول هيكل الهيئة الجديدة بوجه عام فتتناول تكوينها من ناحية وتعين اختصاصها وأهم ما يتصل به من ناحية أخرى . فقما يتعلق بالتكوين بدأت المادة (١) بالنص على إنشاء مكاتب للشهر العقاري في المديريات والمحافظات تقوم بشهر المحررات التي تقضى القوانين بتسجيلها أو بقيدها . وبذلك ينقل إلى المكاتب الجديدة الاختصاص الذي ظل موزعا بين أقلام كتاب المحاكم المختلطة والوطنية والشرعية . ولم يعين النص هذه المكاتب ومقر كل منها ودائرة اختصاصه بل أحال في كل

أولئك الى مرسوم يصدر في هذا الشأن ولكنه عني بالاشارة إلى إلحاق مأموريات بكل مكتب من المكاتب يعين مقر كل منها ودائرة اختصاصه بقرار وزاري . وهذه المأموريات تختلف كل الاختلاف عن مأموريات أقلام الرهون الحالية . فلا يدخل في اختصاص المأموريات الجديدة شهر المحررات وإنما يقتصر عملها على اتخاذ الاجراءات التمهيدية التي تقوم بها مصلحة المساحة في الوقت الحاضر . وتنص المادة (٢) على إنشاء مكتب رئيسي يتولى إدارة مكاتب الشهر ومراقبتها وحفظ صور لجميع المحررات التي تشهر والفهارس الخاصة بها . ويعتبر هذا المكتب مركزا للإدارة العامة وأميننا على حفظ ما يسمى « بالصور الثواني » التي تتولى حفظها مصلحة المساحة وفقا لأحكام النظام الراهن . وتنص المادة (٣) على إنشاء مجلس للشهر العقاري تعرض عليه مشروعات القوانين واللوائح والقرارات والمنشورات والاقتراحات المتعلقة بنظام الشهر وبشهر بما يرى إدخاله على هذا النظام من وجوه الاصلاح . وقد رؤى أن تعمل في هذا المجلس جهات القضاء ومصلحة المساحة وبيوت الاثمار العقاري حتى تكتمل فيه عناصر الخبرة الفنية في التوجيه التشريعي . وتقرر المادة (٤) النتيجة المنطقية لإنشاء الهيئات الجديدة على الوجه المتقدم فتقضى بإلغاء أقلام التسجيل الملاحقة بالمحاكم الوطنية والمختلطة والشرعية وإحالة ما بهذه الأقلام وما بمصلحة المساحة من السجلات والفهارس وغيرها من الوثائق الخاصة بشهر المحررات إلى المكاتب الجديدة وهي المكتب الرئيسي ومكاتب الشهر المحلية على حسب الأحوال .

١٤ — وعلى هذا النحو تتحقق فكرة التوحيد على أساس نزع كل ما يتصل بالشهر من أقلام كتاب المحاكم وتركيزه في كنف الهيئة الجديدة ممثلة في المكتب الرئيسي ومكاتب الشهر ومأمورياته . وقد استعرضت اللجنة التي تولت إعداد هذا المشروع فكرة جعل هذا التركيز في أقلام كتاب المحاكم الوطنية وهي جهة القضاء العامة في البلاد على أساس أن إشراف القضاء على أقلام الكتاب يعتبر ضمانا من ضمانات الأفراد يحسن الإبقاء عليه حتى يتم تطبيق نظام السجلات العينية . إلا أنه رؤى أن أعمال الشهر لا تتجانس في طبيعتها مع ما يناط بأقلام الكتاب أصلا ورؤى كذلك أن الأخذ بنظام السجلات العينية سيستتبع حتما إنشاء هيئة قائمه بذاتها . على أن المادة الأولى من المشروع نصت على تبعية الهيئة الجديدة لوزارة العدل . وقد روعى في هذه التبعية خطر الناحية القانونية في أعمال الشهر واعتبار المكاتب الجديدة نواة للهيئة التي سيعهد إليها بالقيام على نظام السجلات العينية . ومن المعلوم أن هذا النظام يجعل لقيود المحرر في السجل حجية مطلقة في مواجهة الكافة ولذلك يعتبر القيد على نحو ما صورة من صور القضاء يتولاه قاض من القضاة النظاميين .

على أن المشروع وإن سلب اختصاص أقلام الكتاب فيما يتعلق بالشهر لم تفعل أحكامه تحقيق إشراف القضاء على جهات الشهر الجديدة وذلك حتى قبل إنشاء نظام السجلات العينية فوصلت المادة ٨ بين مكاتب الشهر وبين هيئة القضاء وجعلت لرئيس كل محكمة

ابتدائية نوعا من الاشراف على مكتب الشهر الذى يقع فى دائرة المحكمة يباشره من طريق التفتيش فى مواعيد دورية وكلمات الحاجة إلى ذلك . وجعلت المواد ٣٦ و ٣٧ و ٤١ من القضاء مرجعا يلجأ إليه الأفراد للتظلم من قرارات مكاتب الشهر على تفصيل سيأتى ذكره فيما بعد .

كذلك استعرضت اللجنة فكرة إسناد أعمال الشهر إلى مصلحة المساحة نظرا لقيام هذه المصلحة بشطر منها منذ نيف وعشرين عاما ولكن لما كانت الناحية القانونية من الشهر هى الغالبة بل هى الأساسية ومصلحة المساحة بطبيعتها وظيفتها مصلحة هندسية فقد رأى اطراح هذه الفكرة .

١٥ — وفيما يتعلق بالاختصاص قصرت المادة (٥) اختصاص كل مكتب من المكاتب الجديدة على شهر المحررات المتعلقة بالعقارات التى تقع فى دائرته وأكدت فى فقرتها الثانية عموم هذا الحكم أخذا بما جرى عليه العمل فجماعته شاملا للأحوال التى يتناول المحرر فيها عقارات تقع فى دوائر اختصاص مكاتب متعددة فأوجبت شهر المحرر فى كل مكتب من تلك المكاتب ولم ترتب للشهر الذى يتم فى أحدها أنرا إلا بالنسبة إلى العقارات التى تقع فى دائرته . وعرضت فى فقرتها الرابعة لأعداد الفهارس وتحرير الشهادات العقارية . وأوجبت فى فقرتها الأخيرة بيان قلم التسجيل الذى تولى شهر المحرر فى الشهادة التى تطلب متى كان الشهر سابقا على العمل بأحكام القانون الجديد . وأجمت المادة (٦) أعمال مكاتب الشهر فذكرت إثبات المحررات فى دفاتر الشهر والتأشير عليها بما يفيد شهرها وتصويرها وحفظ أصولها وموافاة ذوى الشأن والجهات المختصة بالصور وإعداد الفهارس والتأشيرات الهامشية وإعطاء الشهادات العقارية وإعطاء الصور والترخيص بالاطلاع وهو ما يعرف فى الاصطلاح الدارج بالكشف النظرى . ومنعت المادة (٧) نقل أصول المحررات التى تم شهرها والوثائق والدفاتر المتعلقة بالشهر من المكاتب حتى لا تتعرض للتلف أو الفقد . وقد جعل المنع عاما إمعانا فى تحقيق الغرض المقصود . وإذا امتنع على المحاكم أن تأمر بنقل شيء من الأوراق المتقدمة بمقتضى هذا النص فلا يحول ذلك دون انتقالها إلى المكاتب والاطلاع على أى مستند فيها أو انتقال الخبراء للاطلاع متى نذبتهم المحكمة لذلك .

١٦ — وتختتم المادة (٩) نصوص الباب الأول فتحيل إلى مرسوم يصدر بلائحة تنفيذية تشتمل على تنظيم دفاتر الشهر ودفاتر الفهارس وعلى التنظيم الداخلى لمكاتب الشهر العقارى والمأموريات وسير العمل فيها . والواقع أن هذه المسائل من قبيل التدابير الإدارية الداخلية التى يحسن تخويل السلطة التنفيذية حرية التصرف فى شأنها . ولم يحل دون اتباع هذا المسلك عند إصدار القانون المدنى إلا ما استقر فى العرف التشريعى من صدور التقنيات وافية فى ذاتها دون أن تشفع بلوائح للتنفيذ . وعندما فضلت أحكام التسجيل من القانون المدنى أحال القانونان رقما ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ فى تفاصيل التنظيم الداخلى الى قرارات

وزارية . إلا أنه رأى عند إعداد المشروع المرافق إبطاء التشريع بمراسيم في صدد المسائل التي أشارت إليها المادة ٩ من المشروع اعتدادا بأهميتها وخطورها . فمن هذه المسائل ما يتصل بدفاتر الشهر وكيفية إثبات المحررات فيها ومنها ما يتعلق بإعداد القهارس على أساس ذكر أسماء جميع الأطراف في المحررات أو جميع ذوى الشأن فيها تداركا لعيوب النظام القائم .

الباب الثانى

فى المحررات الواجب شهرها

١٧ — لم يكن بد عند النظر فى إعداد قانون بتنظيم الشهر العقارى من إعادة النظر فى القانونين رقمى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المعدلين لأحكام القانون المدنى فيما يتعلق بالتسجيل على ضوء ما كشفت عنه تجارب عشرين سنة التى انقضت على تطبيقه وأخذاً بأسباب التمهيد لادخال نظام السجلات العينية باستكمال وجوه النقص فى أحكام القانون القائم فيما يتعلق بالتصرفات الواجب شهرها .

١٨ — والمادة (١٠) من مشروع القانون المرافق مأخوذة عن أحكام المادة الأولى من قانون التسجيل الحالى مع ادخال بعض التعديلات على هذه الأحكام أهمها ما يأتى :

أولاً - استبدلت كلمة «التصرفات» بكلمة «العقود» لأنها أشمل فى مدلولها فهى تتناول إلى جانب العقود والاتفاقات الأعمال القانونية التى تصدر من جانب واحد فيقع فى حكم النص الوقف والتصرفات الادارية التى تتناول حقوقاً عينية عقارية كمراسيم نزع الملكية للمنفعة العامة والاذن الذى تعطيه الحكومة فى إحياء الأراضى الموات وقرارات وزير المالية بتوزيع طرح البحر عملاً بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ .

ثانياً - حذف من النص عبارة «الصادرة بين الأحياء» حتى يشمل مدلوله التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت

ثالثاً - استبعد من النص الإشارة إلى شهر حقوق الامتياز والرهن الرسمى وحق الاختصاص إذا اقتضت المادة (١٠) على شهر التصرفات التى يكون موضوعها حقاً من الحقوق العينية العقارية الأصلية . ورؤى إفراة نص خاص بالحقوق العينية العقارية التبعية .

ومع أن نص الفقرة الأولى من المادة (١٠) مطلق فى حكمه يتناول كل التصرفات التى يكون موضوعها حقاً من الحقوق العينية الأصلية إلا أنه رأى تخصيص الوقف والوصية بالذكر إبرازاً لأهميتهما وخطورها .

أما الفقرتان الثانية والثالثة من هذه المادة فهما مطابقتان للفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من القانون الحالى . ولم ير إجراء أى تعديل فى نصوصهما اكتفاء بما استقرت

عليه أحكام محكمة النقض والابرام تفسيراً لهذه النصوص . وهذه الأحكام تقضى بأن الحقوق العينية المشار إليها في هذه المادة لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول إلا بالتسجيل ومن تاريخ هذا التسجيل دون أن يكون لهذا التسجيل أثر رجعي ينسحب إلى تاريخ التصرف نفسه . كما أنها تقضى بأنه بمجرد انعقاد التصرف الواجب شهره يكون لمن عقد التصرف لمصلحته جميع الحقوق التي من شأن هذا التصرف أن يرتبها له ما عدا انتقال الحق العيني فيتراخي هذا الانتقال حتى حصول التسجيل . ففي عقد البيع مثلاً لمشتري العقار الحق في تسلمه وفي الحصول على ربيعة وثمراته طبقاً لأحكام هذا العقد حتى قبل حصول التسجيل . وكذلك لهذا المشتري الحق في مطالبة البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية تنفيذاً عينياً فإذا امتنع أو تأخر جاز للمشتري أن يحصل في مواجهته على حكم بإثبات عقد البيع فيقوم هذا الحكم مقام العقد المصدق على التوقيع فيه ويكون قابلاً للتسجيل .

كذلك حذفت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون الحالي حيث لم يعد محل لها وحكما مستفاد من نصوص القانون .

١٩ - وتقابل المادة (١١) الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون التسجيل الحالي . وقد روي النص فيها صراحة على أن حكمها يسرى على القسمة العقارية حتى ولو كان محلها أموالاً موروثية وذلك قطعاً لكل شبهة وحسب لما نازح حول هذه المسألة من خلاف .

٢٠ - وتقابل المادة (١٢) الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون التسجيل الحالي . ولم يكتف النص الجديد بإيجاب تسجيل الإيجارات التي تزيد مدتها على تسع سنوات بل أضاف إليها التصرفات التي ترد على منفعة العقار دون أن تكون إيجاراً كالعارية وقسمة المهايأة وذلك لقيام العلة في كل . كما أضيف إلى المخالفات التي يجب تسجيلها متى كانت عن مدة تزيد على ثلاث سنوات الحوالات بالأجرة عن نفس المدة . ولم تكن هذه الإضافة إلا تأكيداً لحكم استبطه الفقه والقضاء من أحكام النص الحالي .

كذلك أوجبت هذه المادة إلى جانب تسجيل الإيجارات والتصرفات الواردة على منفعة العقار والمخالفات عن الأجرة والحوالة بها الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك سداً للنقص الملحوظ في القانون الحالي الذي نص في المادة المقابلة على التصرفات دون الأحكام النهائية المثبتة لها مع أنه في المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية أوجب تسجيل الأحكام المثبتة للتصرفات المنصوص عليها فيها .

وفي صدد التدليس لم ير محل للنص عليه لا بالنسبة إلى التصرفات المقررة للحقوق العينية ولا بالنسبة إلى التصرفات المنشئة لهذه الحقوق اكتفاءً بتطبيق أحكام القواعد العامة في هذا الشأن .

٢١ - وخصصت المادة (١٣) لشهر التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية التبعية أو المقررة لها بطريق القيد وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك . ونص هذه

المادة يعالج التحفظ الوارد في عجز الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون التسجيل الحالي عند قولها « وذلك مع مراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات العقارية » مع جعل الحكم أكثر شمولاً فيتناول جميع الحقوق العينية التبعية فيشهر بهذا الطريق الرهن الرسمي والرهن الحيازي العقاري وحق الامتياز العقاري وحق الاختصاص . وقد تناول الباب السابع من المشروع المرافق وضع الأحكام الوقتية بالنسبة إلى أصحاب الحقوق العينية العقارية التبعية التي لم يكن القانون الحالي يوجب شهرها بطريقة القيد . وتقضى المادة (١٣) بأنه يترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير ، ذلك أن حق الأولوية وحق التبع وهما أهم خصائص الحق العيني التبعية لا يتصور استعمالها إلا في مواجهة الغير .

ثم أوجبت المادة المذكورة قيد الأحكام النهائية المثبتة لحق عيني تبعي جرياً على ما قضت به المواد التي سبقتها .

ولم تتناول هذه المادة غير التصرفات المنشئة أو المقررة للحقوق العينية العقارية التبعية ، أما التصرفات التي تتناول نقل هذه الحقوق أو تغييرها أو زوالها فطريق شهرها هو التأشير في هامش قيدها الأصلي وقد تكفلت بالنص على هذه التصرفات المادة ٢٠ من مشروع القانون المرافق .

٢٢ — وأوجبت المادة (١٤) شهر حق الارث بتسجيل إشارات الوراثية الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الارث مع قوائم جرد التركة إذا اشتملت على حقوق عينية عقارية .

ولعل نص هذه المادة والمادة التي تليها أهم ما أتى به المشروع المرافق من أحكام جديدة في صدد المحررات الواجب شهرها ، ولم يكن بد من اتخاذ هذه الخطوة بالنص على شهر المحررات المشار إليها في هاتين المادتين تمهيداً وتيسيراً لوضع نظام السجلات العينية إذ لوحظ في شأن هذه المحررات أن عدم خضوعها للشهر في الماضي كان سبباً من أهم أسباب عدم استقرار الملكية العقارية في البلاد .

وإذا كانت أيلولة العقارات إلى الوارث بمقتضى حق الارث إنما تترتب على مجرد واقعة هي موت المورث وقيام سبب الارث بالوارث لا على تصرف من التصرفات القانونية فلم يكن هناك وجه لجعل انتقال الحق إلى الوارث متوقفاً على شهره ، فلا يترتب إذن على نص المادة (١٤) إخلال بالأحكام الواردة في القانون المدني التي تتناول انتقال الحقوق بالميراث ولكن رؤى إيجاب شهر حق الارث إذا تصرف الوارث في عقار تلقاه بالميراث واحتاج الأمر إلى شهر هذا التصرف الأخير ، وذلك ضبطاً لأصل الملكية في التصرفات وتيسيراً لوضع نظام السجلات العينية كما تقدم القول .

ولهذا تقضى المادة (١٤) بأنه إلى أن يتم تسجيل حق الارث لا يجوز شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى حق من الحقوق العينية العقارية .

وجدير بالذكر أن التصرف الصادر من الوارث فى حق عيني عقارى تلقاه بمقتضى حق الارث تنطبق عليه الأحكام العامة المقررة لنوع هذا التصرف فإذا باع الوارث عقارا تلقاه بالميراث فهو يلتزم بمجرد البيع بالالتزامات الشخصية التى يلتزم بها البائع ومن بينها الالتزام بنقل الملكية إلى المشتري واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك ومن بينها شهر حق الارث .

٢٣ — وترى المادة ١٥ إلى تنظيم القاعدة المعروفة التى تقضى بأن لا تركة إلا بعد وفاة الديون وتحويل دائن التركة أن يتتبع أعيانها لاستيفاء حقه بطريق الأفضلية على الوارث ومن يتعامل معه فأوجب على دائن التركة أن يؤشر بالمحررات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث فى هامش تسجيل الاشهادات أو الأحكام أو السندات المثبتة للارث وقوائم جرد التركة المتعلقة بها . ويحتج بهذا التأشير من تاريخ حصوله . وفى هذا توفيق بين حق الدائن فى نتيج أعيان التركة وبين مصلحة الغير الذى يتعامل مع الوارث فى أن يهيا له سبيل العلم بما لدائن التركة من حقوق على أعيانها . وسبيل التوفيق هو الزام الدائن بشهر دينه بطريق التأشير به على هامش تسجيل حق الارث حتى يكون له التمسك بحقه قبل من يتلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا على عين من أعيان التركة .

وتقضى الفقرة الثانية من هذه المادة بأنه إذا تم التأشير فى خلال سنة من تاريخ التسجيل المشار إليه فللدائن أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا على أعيان التركة وقام بشهرة قبل هذا التأشير . وقد وضع هذا النص حماية للدائن من التصرفات التى قد يبادر الوارث إلى إجرائها قبل أن يتمكن الدائن من العلم بافتتاح التركة ومن التأشير بدينه ومؤدى هذا النص أن تأشير الدائن بدينه فى الميعاد المشار إليه يحفظ له حقه مطلقا قبل الغير حتى لو كان هذا الحق قد تلقاه صاحبه وشهره قبل هذا التأشير . أما بعد هذا الميعاد فالعبرة بأسبقية الشهر بين الدائن وبين من يتلقى الحق من الوارث .

ولا يبدأ ميعاد السنة بالنسبة إلى الدائن إلا من تاريخ شهر حق الارث . أما إذا لم يشهر حق الارث فللدائن أن ينفذ على أعيان التركة استيفاء لحقه والمفروض أنها تكون باقية على ملك الوارث إذ لا يجوز شهر أى تصرف صادر منه قبل شهر حق الارث ذاته .

وللدائن فى جميع الأحوال ولو أغفل التأشير بدينه بعد استطاعته ذلك — أى بعد شهر حق الارث — أن ينفذ على أعيان التركة التى تكون باقية على ملك الوارث . بمعنى أنه إذا باع الوارث بعض عقارات التركة وسجل عقد البيع (بعد تسجيل حق الارث) ولم يؤشر الدائن بدينه كان لهذا الأخير الرجوع على عقارات التركة التى لم يتعلق بها حق للغير . وإذا رهن الوارث بعض عقارات التركة وقيد الرهن فللدائن الذى لم يؤشر بدينه أن يرجع

على هذا العقار المرهون ولكن يكون للدائن المرتهن أن يحتج قبله بحق الرهن .
وتيسيرا على الورثة إجازت الفقرة الثانية من المادة ١٤ أن يقصر شهر حق الارث على جزء من عقارات التركة فلا يلزم الوارث إذا ما أراد التصرف في عقار معين من عقارات التركة بأن يشهر حق الارث عن العقارات جميعها بل يجوز تجزئته هذا الشهر على أن يعتبر الجزء الذي يقع الشهر عنه وحدة قائمة بذاتها تبني على أساسها تصرفات الورثة أى يفترض أن هذا الجزء هو كل عقارات التركة فلا يجوز للوارث أن يتصرف فيه إلا بقدر نصيبه في التركة .

٢٤ — وتقابل المادة (١٦) المادة ٧ من قانون التسجيل . والنص الجديد مدلوله أشمل من مدلول النص الحالي فهو من جانب وضع صيغة جامعة لدعاوى الطعن في التصرفات فأوجب شهر جميع الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجودا أو صحة أو نفاذا . ومن شأن هذه الصيغة العامة أن يدخل في مدلولها دعاوى عدم نفاذ التصرفات المعروفة باسم الدعاوى البوليسية .

ومن جانب آخر يقضى هذا النص بإيجاب تسجيل دعاوى الطعن في المحررات الواجبة الشهر . أو التأشير بها واستبدال عبارة « الواجبة الشهر » بعبارة « الواجبة التسجيل » الواردة في المادة ٧ من القانون الحالي يجعل النص الجديد شاملا أيضا لدعاوى الطعن في المحررات التي تشهر بطريق القيد كدعوى شطب الرهن .

ونصت المادة ١٦ على وجوب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية . ولم تنص المادة ٧ من القانون الحالي على هذه الدعاوى ولكن محكمة النقض قضت بذلك اجتهاد باعتبارها من دعاوى الاستحقاق مالا . لذلك رأى النص عليها صراحة .

كما أن النص قد استبعد من المحررات الواجب شهرها دعاوى صحة التوقيع ويستتبع ذلك عدم شهر الأحكام الصادرة فيها لما أثاره شهر هذه المحررات من إشكالات عديدة في العمل .

ونقضى الفقرة الأخيرة من هذه المادة بأن التأشير بالدعاوى المشار إليها في الفقرة السابقة أو تسجيلها يحصل بعد إعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة . وهذا النص يقابل نص المادة ٨ من القانون الحالي .

كذلك يقابل نص المادة (١٧) من المشروع المرافق نص المادة ١٠ من القانون الحالي ويطابقه مع اشتراط أن يكون الحكم الذي يؤثر به نهائيا .

٢٥ — وتقضى الفقرة الأولى من المادة (١٨) بأنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة السادسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من رتب لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى

أو التأشير بها . وهذا النص يطابق نص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون الحالي . وتتناول الفقرة الثانية من هذه المادة أثر حق المدعى بعد شهره على الغير الذي كسب حقه قبل هذا الشهر ققضت بأن حق المدعى لا يكون حجة على الغير الذي كسب حقه بحسن نية قبل التأشير بدعوى المدعى أو تسجيلها . وقد كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون الحالي تقضى بأن حقوق الغير المكتسبة قبل تسجيل دعوى المدعى أو التأشير بها تبقى خاضعة للنصوص والمبادئ السارية وقت اكتسابها فرؤى من الأنسب أن يتضمن النص الجديد قاعدة عامة تبين مدى حجية شهر هذه الدعاوى على الغير الذي كسب حقه قبل شهرها وان مدى هذه الحجية هو حسن نية الغير . ثم تضمن النص الجديد تعريف حسن النية فقرر بأن الغير يعتبر حسن النية إذا كان لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم بالسبب الذي تستند إليه الدعوى .

٢٦ — ونطابق الفقرة الثانية من المادة (١٩) الخاصة بتسجيل الدعاوى الكيدية أو التأشير بها حكم المادة ٩ من القانون الحالي

على أن هذه المادة تضمنت في فقرتها الأولى حكماً جديداً ترتب على نص المادة ١٥ التي أوجبت التأشير بديون التركة . وتقضى هذه الفقرة بأن لكل ذى شأن أن يطلب من قاضى الأمور المستعجلة محو التأشير المشار إليه في المادة الخامسة عشرة فيأمر به القاضى إذا كان سند الدين مطعوناً فيه طعناً جديداً .

ولم يعط حق الالتجاء للقاضى لمحو التأشير للورثة وحدهم ، بل لكل ذى شأن وبهذا يجوز أن يطلب المحو دأئناً آخر للتركة أو دأئناً شخصي للوارث . أما الفقرة الثانية من هذه المادة فلم تجعل حق طلب المحو إلا للطرف ذى الشأن فى الدعوى .

٢٧ — ونطابق المادة ٢٠ المادة ١٣ من القانون الحالي بعد تعديل فى صياغتها .

الباب الثالث

فى إجراءات الشهر على وجه العموم

٢٨ — نواجه نصوص الباب الثالث إجراءات الشهر على وجه العموم فتبدأ بوضع قاعدة عامة مؤداها أن إجراءات الشهر لا تتم فى أى حال إلا بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم (المادة ٢١) . وتتناول المواد من ٢٢ إلى ٣٣ بيان الإجراءات التى تتبع فى شهر المحرر وتواجه المواد من ٣٤ إلى ٣٧ أحوال التزاحم بين طالبي الشهر . وهذه المواد بشقيها تقرر فى أحكام التشريع أوضاعاً سبق أن استقر أغلبها فى العمل بحكم الواقع بمقتضى منشورات إدارية .

٢٩ — وتتم إجراءات الشهر بمرحلتين : تبدأ الأولى بتقديم طلب إلى المأمورية المختصة وتنتهى بتأشير هذه المأمورية على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر . وتمهد هذه المرحلة المرحلة الثانية التى يتم فيها شهر المحرر فى المكتب المختص . ففي أولى هاتين المرحلتين يقدم طلب الشهر إلى المأمورية التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها ، ويجب أن يكون موقعا عليه من المتصرف أو المتصرف له فى العقود والشهادات أو ممن يكون المحرر لصالحه فى غير ذلك من المحررات كأوراق الاجراءات وصحف الدعاوى والأحكام (المادة ٢٢) . ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الدالة على شخصية كل طرف وعلى صفات من يقومون مقام غيرهم ومدى سلطاتهم وعلى البيانات اللازمة والمفيدة فى تعيين العقار وعلى موضوع المحرر المراد شهره وبيان المقابل أو مقدار الدين إن وجد وعلى البيانات الخاصة بالتكليف إذا كان موضوع المحرر يقتضى تغييرا فى دفتر التكليف وعلى البيانات الخاصة بأصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف فى العقود والشهادات وأحكام صحة التعاقد وعلى بيان الحقوق العينية المقررة على العقار المتصرف فيه وعلى الأخص ارتفاعات الرى والصرف . وقد أوجبت المادة (٢٣) ذكر هذه البيانات جميعا فى الطلب وذلك فضلا عن البيانات الخاصة التى يجب ذكرها فى بعض المحررات كقوائم القيد فى المحررات التى تشهر بطريق القيد (المادة ٣١) وكالبيانات المتعلقة بشهر حق الارث (المادة ٢٩) . كما نصت المادة (٢٣) على وجوب تقديم الأوراق المؤيدة للصفات والتكليف وأصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف . وقد حرص المشروع على أن تكون البيانات التى نصت عليها هذه المادة أدق وأشمل من البيانات التى تشترط المادة ٣ من القانونين رقمى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ توافرها فى المحررات للانتفاع من دقتها وشمولها فى التمهيد لنظام السجلات العينية . وكان من الأنسب إقرارا لهذا التمهيد تعميم الحكم الخاص بتقديم الأوراق المتعلقة بأصل حق الملكية أو الحق العيني ليتناول صحف الدعاوى والأوامر أو الأحكام الصادرة بترتيب حق اختصاص وتنبيهات نزع الملكية وأحكام مرسى المزاو فى البيوع الجبرية ليزول بذلك ما يخامر الملكية العقارية من أسباب القلق والاضطراب من جراء كثرة المنازعات ودعاوى الاستحقاق إلا أنه رأى للتيسير على الدائنين بوجه خاص أن يعدل عن هذا التعميم على أن تمكفل قواعد التنفيذ العقارى — فى المشروع الجديد لتتقيد قانون المرافعات — بوضع علاج لتلك الحالة كتعليق السير فى إجراءات البيع على تقديم مباشر الإجراءات الأوراق المتقدم ذكرها . وفى مثل هذا التكليف — إن رأى تقريره — رجوع إلى الوضع الطبيعى لأن الدائن الذى يباشر الاجراءات يجب أن يتحمل عبء إقامة الدليل على تملك مدينه للمال المنفذ عليه وكل ما هنالك أن قواعد الاجراءات يفبغى أن تهىء له الوقت الكافى لتحصيل هذا الدليل .

٣٠ — وتعين المادة (٢٤) المحررات التي يجوز قبولها في إثبات أصل الملكية أو الحق العيني فتحصرها في أربعة أقسام : يشتمل الأول على المحررات التي سبق شهرها . والثاني على المحررات التي تتضمن تصرفات مضافة إلى ما بعد الموت تمت قبل العمل بأحكام مشروع القانون المرافق وقد روي قبول هذه المحررات إذ لم يكن شهرها قبل ذلك واجبا ، أما المحررات التي تتضمن مثل هذا التصرف وتكون لاحقة على صدور القانون فهي لا ترنب أثرها إلا بعد شهرها (المادة ١٠) كما أنها لن تقبل لإثبات أصل الملكية إلا بعد شهرها ، ويشتمل القسم الثالث على المحررات التي ثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لأنسان توفي وهي كذلك محررات لم يكن شهرها واجبا لنقل الملكية أو الحق العيني بين أطرافها ، ويشتمل القسم الأخير على المحررات التي تحمل تاريخا سابقا على سنة ١٩٢٤ إذا كان قد أخذ بها قبل العمل بأحكام المشروع المرافق في محررات تم شهرها أو نقل التكليف بمقتضاها لمن صدرت لصالحه ، وتشمل هذه المحررات بطبيعة الحال تلك التي ثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ بطريق وجود توقيع أو ختم لأنسان توفي ، والنص على هذا النوع الأخير من المحررات مأخوذ من قرار ١٥ أبريل سنة ١٩٤٤ الذي قضى بعدم قبول العقود العرفية التي لم يثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ لإثبات أصل الملكية إلا إذا كانت هذه العقود قد تقدمت في محررات تم تسجيلها بعد التوسع في أحكامه بإضافة المحررات الأخرى الواردة في هذا النص .

هذا ولما كانت هناك عقود تم توثيقها أو التصديق على توقيعات المتعاقدين فيها أو صدرت في شأنها أحكام بصحة التعاقد أو التوقيع تستند في إثبات أصل الملكية أو الحق العيني إلى محررات تحمل تاريخا سابقا على سنة ١٩٢٤ ولم يتقدم أصحاب الشأن فيها بطلب شهرها فقد وضع حكم وقتي (المادة ٥٦) ويباح بمقتضاه شهر هذه العقود أو الأحكام استثناء من حكم المادة ٢٤

٣١ — وبعد أن بينت المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من المشروع كيفية تقديم الطلب وما يجب أن يتضمن من بيانات وما يقبل من الأدلة في إثبات جانب من هذه البيانات نصت المادة ٢٥ على إلزام الطالب بإداع كفالة قدرها مائة قرش عند تقديم الطلب وقضت بمصادرة الكفالة واعتبار الطلب كأن لم يكن إذا لم يتم شهر المحرر في خلال سنة من تاريخ قيد هذا الطلب أيا كان سبب ذلك . ومن الواضح أن طول هذا الأجل وضالة المبلغ يشفعان في أعمال هذا الحكم ولو لم ينسب إلى ذوي الشأن إهمال أو تقصير وقضت المادة ٢٦ بإنشاء دفتر بالمأمورية تدون فيه الطلبات على حسب تواريخ وساعات تقديمها . وهذا نظام يستحدثه المشروع لضمان حقوق الأفراد من جهة ولوضع معيار للترجيح عند تراحم طالبي الشهر من جهة أخرى ، وبديهي أن تعمد المأمورية إلى النظر في الطلب بعد تقديمه وقد توخى المشروع تبسيط الاجراءات في هذا الصدد فقرر في المادة ٢٨ أن للمأمورية من

تلقاء نفسها أو بناء على طلب صاحب الشأن أن تستوفي البيانات الخاصة بوصف العقار (كتميين أبعاد الحدود وما يتاخمها) وأصل الملكية أو الحق العيني مما يكون قد قدم إليها من طلبات أو مستندات متى كانت لديها أصولها أو صورها ، وظاهر أن للمأمورية من باب أولى أن تستعين في استيفاء هذه البيانات بما يكون لديها من مراجع كالخرائط ودفاتر المساحة وما إليها .

٣٢ — وتتخذ المأمورية قرارها في الطلب وفقا لأحكام المادة ٢٧ فتعيد للطالب نسخة منه مؤشرا عليها برأيها في قبول إجراء الشهر أو بيان ما يجب أن يستوفي ، فإذا لم يتقدم الطالب لتسلم هذه النسخة في خلال ثلاثة أيام من تاريخ التأشير أرسلت إليه في المحل المعين في الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب باخطار وصول ، ويقدم صاحب الشأن بعد التأشير على الطلب بقبول إجراء الشهر مشروع المحرر المراد شهره للمأمورية المختصة ومعه الصورة التي أشر عليها من هذا الطلب وتدون المأمورية مشروعات المحررات في دفتر يعد لذلك على حساب تواريخ وساعات تقديمها ، وتؤشر المأمورية على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر بعد التثبت من مطابقة البيانات الواردة فيه لبيانات الطلب الخاص به ثم نعيده لصاحب الشأن على الوجه الذي تقدمت الإشارة إليه فيما يتعلق بنسخة الطلب (المادة ٢٩) وكان في الوسع الاكتفاء بأن يقدم مشروع المحرر مشتملا على البيانات المطلوبة دون أن يقدم الطلب أولا ثم يتلوه المشروع بعد ذلك إلا أن ظروف المتعاملين في البلاد تكاد تقطع بضرورة البدء بتقديم الطلب حتى لا تعن الحاجة في الكثرة الغالبة من الأحوال إلى تعديل مشروعات المحررات بعد صياغتها بسبب نقص البيانات أو عدم دقتها .

٣٣ — ومتى تم التأشير على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر انتهى عمل المأمورية وكان لصاحب الشأن أن يتقدم به لمكتب الشهر المختص بعد توثيقه وبعد التصديق على توقيعات ذوي الشأن فيه إن كان من الأوراق العرفية ويطلب شهره (المادة ٣٠) .

٣٤ — وتقضى المادة (٣١) بأنه في حالة المحررات الواجب شهرها بطريق القيد يقرر المحرر بقائمة تشتمل على بيانات خاصة تعلق بالدائن والمدين والدين وسند الدين والعقار محل القيد كما تشتمل القائمة في حالة الرهن الحيازي على البيانات الخاصة بالايجار إلى الراهن إذا نص عليه في عقد الرهن وفي إيجاب تقديم المحرر مع القائمة زيادة في الاستيثاق من صحة البيانات التي تشتمل عليها القائمة .

٣٥ — وتنص المادة (٣٢) على إثبات المحررات بأرقام متتابعة في دفتر يعد لذلك بالمكتب على حسب تواريخ وساعات تقديمها ، وتحيل المادة (٣٣) في التأشير على المحرر بما يفيد شهره وتصويره وحفظه وغير ذلك من إجراءات الشهر إلى أحكام اللائحة التنفيذية بالتنظيم الداخلي ، فقواعد المشروع تجعل الإجراءات التمهيدية للشهر من اختصاص المأمورية

وتجعل المرحلة النهائية من اختصاص مكاتب الشهر، وقد راعت في تقسيم الاختصاص على هذا الوجه أن مرحلة الاجراءات التمهيدية قد تتطلب كثرة تردد ذوى الشأن على الأمور المختصة وهي في أغلب الأحيان قريبة من محال إقامتهم.

٣٦ — بيد أن إجراءات الشهر قد تتعقد في مرحلتها فقد يتزاحم طالبو الشهر ويبتغى كل منهم أن يتقدم على الآخرين وقد تقتضى الأمورية الطالب استيفاء بيان لا يرى وجها له (وقد يرفض مكتب الشهر إجراء التأشير الهامشى وقد يتعدد طالبو التأشير الهامشى ويتزاحمون على الأسبقية) ولذلك أفرد المشروع لهذه الاحتمالات نصوص المواد من ٣٤ إلى ٣٧ ، فواجه في المادة (٣٤) حالة تعدد طلبات الشهر أو تعدد المشروعات المحررات التي تقدم للمأمورية في شأن عقار واحد واحتكم في هذه الحالة الى نظام الاسبقية المقرر في المادتين ٢٦ و ٢٩ فأوجب أن تنقضى بين إعادة الطلب السابق ومؤشرا عليه بالقبول والطلب اللاحق مؤشرا عليه بذلك فترة معادلة للفترة التي تقع بين ميعاد تدوين كل منهما على ألا تتجاوز هذه الفترة سبعة أيام ، وأوجب أن تنقضى بين إعادة مشروع المحرر السابق مؤشرا عليه بصلاحيته للشهر وإعادة مشروع المحرر اللاحق مؤشرا عليه بذلك فترة معادلة للفترة التي تقع بين ميعاد تدوين كل منهما على ألا تتجاوز هذه الفترة خمسة أيام ، وقضى باحتساب الفترات المتقدمة ذكرها عند إرسال نسخة الطلب أو مشروع المحرر لصاحب الشأن بالبريد من تاريخ الارسال . ولا يلحق هذا الحكم ضررا بمصلحة من يرسل إليه الطلب أو مشروع المحرر بالبريد لأن الارسال يفترض انقضاء ثلاثة أيام دون أن يتقدم صاحب الشأن لتسلم هذا المشروع أو ذلك الطلب (المادة ٢٧ و ٢٩) وقد استرشد المشروع في هذه القواعد بنظام اتبعته مصلحة المساحة لحماية الموظفين من ضغط أصحاب الشأن عند التزاحم ولتحقيق العدل بين المتزاحمين وفقا لأسبقيتهم دون نظر إلى أى اعتبار آخر . وسيكون من أثر مراعاة الاسبقية حث الافراد على المبادرة إلى تقديم الطلبات أو مشروعات المحررات وقطع السبيل على كل محاولة ترمى إلى استغلال الظروف والمصادفات .

٣٧ — وتعالج المادة (٣٥) حالة تعذر الاجراءات الخاصة بالطلب الأسبق بسبب نقص أو عيب في البيانات أو الأوراق المؤيدة فتلزم الأمورية بتكليف صاحب الشأن بتلافي هذا النقص أو العيب بكتاب موصى عليه في خلال أجل لا يجاوز خمسة عشر يوما . فإذا لم يفعل رفع الأمر الى أمين مكتب الشهر وللأمين أن يصدر قرارا مسببا بسقوط أسبقية هذا الطلب أو بوقف الاجراءات الخاصة بالطلبات التالية تبعا لما يتبين من ظروف الطالب . وإذا كانت العدالة تقتضى ضمان تقدم صاحب الطلب الأسبق فهي تأبى دون شك تحميل أصحاب الطلبات اللاحقة تبعه تقصير من تقدمهم ولذلك كان تقرير سقوط الاسبقية جزاء عادلا في أحوال التقصير . على أن المشروع حرص على إحاطة صاحب الطلب الأسبق الذى يصدر قرارا بسقوط أسبقيته بجميع الضمانات الممكنة فأتاح له التظلم من إقرار الأمين في الحدود المقررة

في المادة ٣٦ وكفل له في هذه الحالة الانتفاع من أسبقيته فنص في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ على وجوب التقيد بالقواعد المتعلقة بمراعاة المواعيد في إبلاغ القرار الصادر بسقوط الأسبقية وفي إعادة الطلبات اللاحقة .

٣٨ — ولم يجعل المشروع قرارات مأمريات الشهر أو قرارات الأمناء غير مقابلة للتعقيب بل جعل من القضاء مرجعا للتظلم من هذه القرارات بطريق غير مباشر . ولهذا نصت المادة ٣٦ على أن لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجها له ولمن تقرر سقوط أسبقية طلبه بسبب ذلك أن يتقدم بالمحرر نفسه أو بالمحرر مصحوبا بالقائمة على حسب الأحوال وذلك في خلال عشرة أيام من وقت إبلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط إليه ويطلب إلى أمين مكتب شهر إعطاء هذا المحرر أو القائمة رقما وقتيا بعد أداء رسم التسجيل وتوقيع المحرر أو التصديق على التوقيعات فيه إن كان من المحررات العرفية وبعد إيداع كفالة قدرها نصف في المائة من قيمة الالتزام الذي يتضمنه المحرر على ألا يزيد مقدار هذه الكفالة على عشرة جنيهات ويجب أن تبين في الطلب الأسباب التي يستند إليها الطالب . وفي هذه الحالة يجب على أمين المكتب أن يعطى المحرر أو القائمة رقما وقتيا في دفتر الشهر ودفاتر القهارس وأن يرفع الأمر إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية التي يقع المكتب في دائرتها . ويصدر القاضي على وجه السرعة قرارا غير قابل للطعن بالغاء الرقم الوقفي أو إبقائه تبعا لتخلف أو تحقق الشروط التي يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر . وتناولت المادة (٣٧) التفاصيل المتعلقة بتنفيذ قرار القاضي وقضت بمصادرة الكفالة المتقدم ذكرها بقوة القانون متى صدر القرار بالغاء الرقم الوقفي .

وتثبت المادة ٤ من القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ اختصاصا لقاضي الأمور الوقفية يكاد يقرب من الاختصاص الذي نصت عليه المادتان ٣٦ و ٣٧ من المشروع ، إلا أن نصوص هاتين المادتين قد استحدثت حكمين جديدين ، فلم تكن المادة ٤ من قانون التسجيل تقيد قاضي الأمور الوقفية في قراره بمراعاة حكم معين وإنما كانت تطلق له سلطة التقدير أما المشروع فيلزم القاضي أن يتقيد في تقدير جواز شهر المحرر أو القائمة بالقواعد المقررة في القانون ، كذلك خلا قانون التسجيل من جزاء يصد الأفراد عن الاسراف أو التعسف في استعمال حق الالتجاء إلى قاضي الأمور الوقفية ولكن المشرع قد احتز ذلك فأوجب إيداع كفالة نصادر إذا أخفق من طلب إعطاء المحرر رقما وقتيا في استصدار قرار بإبقاء هذا الرقم .

الباب الرابع

في التأشير الهامشي

٣٩ — تقدمت الإشارة إلى أن إجراءات الشهر على وجه العموم تمر بمرحلتين إحداهما مرحلة الإجراءات التمهيدية للشهر وهذه من اختصاص المأمورية ، والثانية هي المرحلة

النهائية وهذه من اختصاص مكتب الشهر .

على أن ثمة صورة من الشهر يجرأ فيها بوجه عام بالمرحلة الثانية وحدها وهي صورة الشهر بالتأشير الهامشي إذ يتعلق التأشير عادة بمحرر سبق شهره كالتأشير بالاجارة في الرهن الحيازي العقاري أو بدعوى الفسخ والبطلان المشار إليها في المادة ١٦ أو بشطب قيد الرهن أو بالحوالة بحق مضمون برهن أو بالتنازل عن مرتبة الرهن ، وقد واجهت المادة ٣٨ من المشروع هذه الصورة فقضت بتقديم الطلبات الخاصة بالتأشير الهامشي إلى المكتب الذي تم فيه شهر المحرر المراد التأشير بهامشه وجعلت لهذا المكتب أن يحيل الطلب إلى المأمورية المختصة إن اقتضت الحال ذلك وأوجبت أن يكون الطلب مشتملا على بيانات خاصة وأحوال كيفية التأشير وحفظ المحررات التي تتم بمقتضاها الى اللائحة التنفيذية للتنظيم الداخلي ، وسيراعى في هذه الحالة تنظيم الأسبقية بين طلبات التأشير الهامشي من طريق إعداد دفاتر خاصة تدرج فيها هذه الطلبات بأرقام متتابعة فقد يكون لهذه الأسبقية أثرها في أحوال خاصة منها تراحم المحتالين بحق واحد أو المتنازل لهم عن مرتبة الرهن الضامن لحق من الحقوق ، ولم يكن في التشريع الحالي حكم عام ينظم التأشير الهامشي في جميع صورته وإنما وجدت نصوص متناثرة بعضها يتعلق بشطب قيد الرهن وبعضها يتعلق بأنواع من الدعاوى وبعضها يتعلق بحوالة الحقوق المضمونة بتأمينات عقارية ، ومن المحقق أن في إيراد هذا الحكم سدا لنقص جسيم وحسباً لأشكالات عملية كثيرة .

وقد تناول المشروع في صدد طلبات التأشير الهامشي أحكام التظلم في ثلاثة نصوص تعرض أولها لنقص البيانات التي ينبغي أن يشتمل طلب التأشير الهامشي عليها ويوجب على الأمين إبلاغ أوجه النقص إلى الطالب وتعيين أجل لتلافيها فإذا انقضى هذا الأجل ولم يقم الطالب بتلافي أوجه النقص حفظ طلبه (المادة ٣٩) . وجعل النص الثاني (المادة ٤٠) لمن حفظ طلبه أن يطلب إلى أمين مكتب الشهر في خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغ قرار الحفظ إليه رفع الأمر إلى قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية التي يقع مكتب الشهر بدائرتها ، ويصدر القاضي قراره على وجه السرعة تبعاً لتحقيق أو تخلف الشروط التي يتطلب القانون توافرها لاجراء التأشير ، وقرار القاضي كما هو الحال في المادة ٣٦ لا يقبل الطعن بأي طريق ولا يحيز النص الثالث (المادة ٤١) إجراء أى تأشير هامشي آخر بمقتضى طلب لاحق من شأنه الاخلال بحق طالب التأشير إلا بعد انقضاء الميعاد المذكور في المادة ٤٠ أو بعد الفصل في تظلم الطالب على الوجه المبين فيها .

ويلاحظ أن هذه الأحكام لم تتناول إلا صورة الخلاف الذي يقوم بين طالب التأشير ومكتب الشهر في شأن اشتغال الطلب على البيانات المطلوبة بمقتضى القانون لاجراء التأشير ، أما المنازعات التي تقوم بين طالبي الشهر بعضهم والبعض فهي خصومات حقيقية تخضع من حيث رفعها وطرق الطعن في الأحكام الصادرة فيها إلى القواعد العامة في التقاضي .

الباب الخامس

في أحكام القيد

٤. — تناول المشروع في هذا الباب الأحكام الموضوعية للقيد ، وقد أنت المادة (٤٢) بحكم جديد يجعل حق الطعن ببطلان القيد بسبب اغفال بيان أو أكثر من البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١ متوقفا على حصول الضرر ويجعل استعمال حق الطعن مقصورا على من وقع عليه الضرر ، كما تقضى هذه المادة بأن المحكمة لها بدلا من أن تحكم ببطلان القيد أن تنقص من أثره تبعا لطبيعة الضرر ومداه .
وتقضى المادة (٤٣) بأن أثر القيد مقصور على المبلغ المبين بالقائمة أو المبلغ المستحق أيهما أقل .

أما المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ من المشروع فهي تقابل المواد ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ على التعاقب من القانون المدني وأحكامها مطابقة لها على وجه العموم إلا أن المادة ٤٥ من المشروع أنت بصيغة عامة عن وجوب تجديد القيد فقضت بأن التجديد لا يكون واجبا إذا انقضى الحق أو ظهر العقار ، كما أن المادة (٤٦) أضافت حكما خاصا بحالة محو القيد الخاص بالرهن الحيازي العقاري وبحقوق الامتياز العقارية فقضت أن يكفي لمحو قيد هذه الحقوق بإقرارات عرفية مصدق عليها ، ويسوغ هذا النص أن الحقوق المشار إليها فيه يجوز إنشاؤها بعقود عرفية فلم يكن هناك حاجة لإيجاب التقرير الرسمي في قلم الكتاب لمحو القيد الخاص بها .

وبيئت المادة (٤٧) أثر إلغاء المحو فقضت بانه إذا ألغى المحو عاد للقيد مرتبته الأصلية ومع ذلك لا يكون للإلغاء أثر رجعي بالنسبة إلى القيود والتسجيلات التي أجريت في الفترة ما بين المحو وإلغائه ، وبذلك وضعت حدا لخلاف كان قائما في هذا الشأن .

وأرجبت المادة (٤٨) قيد حق الامتياز العقاري ولو كان العقد الذي أنشأه مسجلا على أن تكون مرتبته من وقت القيد وذلك تطبيقا لحكم المادة ١٣ من المشروع التي قضت بأن الحقوق العينية التبعية العقارية تشهر بطريق القيد ، وإذا كان عقد البيع الذي يستند إليه حق الامتياز مفروضا فيه أن يشهر بطريق التسجيل فقد وردت المادة ٤٨ لبيان أن مرتبة حق الامتياز إنما تكون من وقت القيد .

الباب السادس

في شهر حق الارث

٤٩ — تنطبق على شهر حق الارث القواعد العامة الواردة في الباب الثالث الخاص باجراءات الشهر على وجه العموم ولذلك نصت المادة (٥١) الواردة في الباب السادس

علي أنه يراعى في شأن الطلب الخاص بشهر حق الارث أحكام المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من هذا القانون . كما نصت المادة ٥٣ علي أنه يراعى تطبيق أحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ كلما كان لذلك وجه .

علي أن نصوص الباب السادس تكفلت بوضع بعض أحكام خاصة بشهر حق الإرث اقتضى النص عليها طبيعة هذا الحق واستمد بعضها من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الصادر بفرض رسم أيلولة علي التركات ، وهذه النصوص تحمل محل بعض النصوص الواردة في الباب الثالث الخاص بإجراءات الشهر علي وجه العموم ، فالمادة ٤٩ تبين الجهة التي يقدم إليها طلب الشهر ومشمولات هذا الطلب ويقابلها في الباب الثالث المادتان ٢٢ و ٢٣ وهي تحيل علي هذه المادة الأخيرة في بعض أحكامها ، والمادة ٥٠ تبين الأوراق التي يجب أن يقرن بها الطلب وهي تقابل الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ ، وتحيل هذه المادة علي المادة ٢٤ فيما يتعلق بسندات تملك المورث ولكنها أضافت أنه اذا تعذر تقديمها يكتفي بكشوف رسمية من دوائر التكليف ابتداء من سنة ١٩٢٣ ، وتقابل المادة ٥٢ المادتين ٢٩ و ٣٠ وهي تحيل علي المادتين ٣٢ و ٣٣ فيما يتعلق بطريقة إجراء الشهر .

أما المادة (٥٤) فقد قضت بقصر تطبيق المواد المتقدمة علي حقوق الارث التي تنشأ ابتداء من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون أما حقوق الارث السابقة علي هذا التاريخ فلم يوجب القانون شهرها ولكنه أجاز هذا الشهر واتباع إجراءاته إذا اختار الورثة إجراؤه .

الباب السابع

في الأحكام الوقيية

٤٢ — تقضى المادة (٥٥) من المشروع بأن أحكامه لا تسرى علي المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ (وهو تاريخ العمل بأحكام القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣) ولا علي الأحكام التي صدرت قبل هذا التاريخ بل تظل هذه المحررات والأحكام خاضعة من حيث الآثار التي تترتب عليها لأحكام القوانين التي كانت سارية عليها ، وهذا النص يطابق نص المادة ١٤ من القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ التي قضت بعدم سريان أحكام هذين القانونين علي الماضي واقتضى النص عليه في المشروع ما نصت عليه المادة ٦٠ من إلغاء القانونين المشار اليهما .

٤٣ — وقضت المادة (٥٧) بأن جميع المحررات التي تم شهرها في جهة من الجهات المختصة وفقاً للقواعد السارية قبل العمل بأحكام هذا القانون تكون حجة علي الكافة من وقت العمل بهذه الأحكام وتتضمن هذه المادة قاعدتين : الأولى الاحتفاظ لهذه المحررات بما كان لها من حجة

وفقا للقواعد السارية وقت شهرها ، والثانية جعل هذه المحررات حجة على الكافة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

٤٤ — وتجزئ المادة (٥٨) أن تشهر بطريق الإيداع المحررات التي ثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لإنسان توفي ، وهذا النص يطابق أحكام القرار الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٢٤ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٢ .

٤٥ — وأنت المادة (٥٩) بحكم وقى روعى فيه التوفيق بين الأحكام الجديدة التي أوجبت شهر حق الرهن الحيازي العقاري وحقوق الامتياز العقارية بطريق القيد وبين ضرورة المحافظة على الحقوق المكتسبة قبل العمل بهذا القانون . فأوجبت على أصحاب هذه الحقوق أن يقوموا بقيدتها في خلال عشر سنوات من تاريخ تسجيل العقود المرتبة لها أو في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أى المدتين أطول ، ورتبت على اجراء القيد المذكور حفظ مرتبة هذه الحقوق من تاريخ تسجيل العقود المرتبة لها ، فاذا لم يتم للقيد في خلال المدة المذكورة لم يكن الحق بعد انقضائها نافذا بالنسبة الى الغير .

ورؤى الاكتفاء في اجراء هذا القيد بصورة طبق الاصل من عقد الرهن الحيازي أو العقد المرتب لحق الامتياز العقاري تستخرج من دفاتر التسجيل واذا لم يكن العقد مشتملا على جميع البيانات المنصوص عليها في المادة ٣٩ الخاصة بالقيد استكملها صاحب الشأن في قائمة القيد . على أن المادة أوجبت في فقرتها الأخيرة التصديق على توقيع صاحب الشأن في القائمة في جميع الأحوال .

٤٦ — ومراعاة للتنسيق قضت المادة (٦٠) بالاستعاضة عن العبارات المستعملة في القوانين الحالية في شأن مكاتب الشهر وأمناء هذه المكاتب بالعبارات المستعملة في هذا القانون .

٤٧ — وتقضى المادة (٦١) بإلغاء القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ وتستمر المواد التي ألغاهما القانونان المذكوران ملغاة وكذلك تقضى بإلغاء كل نص يخالف أحكام هذا القانون ، ومن النصوص المخالفة التي يلغىها هذا القانون المواد الواردة في الباب الثالث من الكتاب الرابع من القانون المدني للحاكم الأهلية والمواد ٥٦٦ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٦٠٠ والفقرة الأخيرة من المادة ٦٠١ (سابقا) من هذا القانون والمواد الواردة في الباب الثالث من الكتاب الرابع من القانون المدني للحاكم المختلطة والمواد ٦٩٠ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٦ والفقرة الأخيرة من المادة ٧٢٧ (سابقا) من هذا القانون والفقرتان ٣ و ٤ من المادة ١٤ من قانون الشفعة الصادر بذكره ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ و دكرته ٢٣ مارس سنة ١٩٠١

ووزارة العدل تتشرف برفع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة الى مجلس الوزراء حتى اذا رأى الموافقة عليه تفضل باستصدار المرسوم اللازم لعرضه على البرلمان ؟

وزير العدل

محمد كامل مرسي

المحاضرة

التي ألقاها حضرة صاحب العزة الأستاذ محمود شوقي بك الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى (نادى المحامين بمصر فى خلال شهر أبريل سنة ١٩٤٧)

(قانون الشهر العقارى من الناحية العملية)

القسم الأول

عند ما اعتزمت إلقاء محاضرة فى الشهر العقارى وكانت أول ما يلقى فى هذا الصدد تناوبتى عوامل عدة : — هل أتحدث إن حضراتكم عن القانون من الناحية التاريخية أو من الناحية الفنية القانونية أو من الناحية العملية . فلو أتت تكلمت عن الشهر العقارى فى مختلف هذه النواحي لأخذ من الوقت ما إذا أضيف إلى جمود الموضوع وصلابته ما كان كفيلا بالأبقى قبل انتهاء هذه المحاضرة فى الصالة إلا ملقيا

ولذلك قد رأيت ألا أتحدث اليوم عن قانون الشهر العقارى إلا من الناحية العملية تاركا النواحي الأخرى لفرص قادمة بإذن الله وذلك لأن هذه الناحية العملية هى صاحبة الأهمية الأولى لكل مشغل بالقانون . لأننى أعتقد أنه لاغنى لمشتغل بالقانون سواء كان فى القضاء أم فى المحاماة عن الالتجاء إلى قانون الشهر فى كثير مما يعرض عليه فى اليوم الواحد . وأعتقد أن لشرح هذا الموضوع من الناحية العملية فيه راحة لنجمبور وراحة لمن عهد اليهم تنفيذ النظام الجديد .

صدر قانون تنظيم الشهر العقارى محققا لأمنيّتين : —

(١) إحاطة الملكية العقارية بسياج من الضمان الكفيل باستتباب المعاملات الخاصة بالحقوق العينية على أساس سليم .

(٢) تركيز كافة أعمال الشهر فى هيئة واحدة مستقلة تيسر على شئونها عناصر قانونية ولعل هذه الأمنية الأخيرة التى جاشت فى الصدور منذ أواخر القرن الماضى وتعدر تحقيقها إذ ذاك لاعتراض بمثل الدول على سلب جزء هام من اختصاص المحاكم المختلطة التى كانت تتولى عملية الشهر فيما يتعلق بحوالى ٩٠ ٪ من المحررات .

على أن ذلك التفكير ظل موجودا واستمرت المحاولات نحو تحقيق هذا الغرض إلى أن تهيأت أخيرا الفرصة بعد أن استردت الحكومة المصرية كامل حريتها فى التشريع وبعد أن اقرب ميعاد انتهاء فترة الانتقال للمحاكم المختلطة .

قألفت لجنة برئاسة معالى كامل مرسى باشا قامت بوضع القانون الجديد الذى كان من المصادفات الطريفة أن تولى معاليه وزارة العدل وقد انتهت اللجنة من عملها فباشروا معاليه باقى خطواته إلى أن صدر كتشريع من تشريعات الدولة يحوى إصلاحا لعله من أهم الإصلاحات التى تمت فى مصر فى المدة الأخيرة .

أنشئت اذن هيئة مستقلة سماها القانون المكتب الرئيسى للشهر نهيمن على مكاتب للشهر فى مختلف عواصم المديرىات عددها ١٥ ومأمورىات فى مراكز القطر عددها الآن ٨٣ مأمورية وقد بلغ من الحرص فى تحقيق استقلال هذه الهيئة فيما يختص بمباشرة عملها أنه كان قد اقترح فى المشروع اعطاء رؤساء المحاكم حق تفتيش المكاتب الواقعة فى دائرة اختصاص محاكمهم مرة كل ثلاثة شهور أو كل ما استدعى العمل ذلك إلا أن هذا النص وكان المادة الثامنة من المشروع حذف فى البرلمان لما رآه من ضرورة إشاعة الثقة بين الجمهور فى الادارة الحكومية فضلا عن أن تدفع هذه المكاتب للأمين العام ثم وضعها فى نفس الوقت تحت تفتيش رؤساء المحاكم لا يستقيم مع طبيعة الأشياء .

وقد نص القانون على سلخ أعمال التسجيل من مختلف المحاكم ومنحها للمكاتب التى أصبح كل منها مختصا دون سواه بشهر المحررات المتعلقة بعقارات أو بأجزاء من عقارات واقعة فى دائرة اختصاصه ويستتبع ذلك أنه لا يكون لشهر محرر يحوى عقارات تقع فى دائرة اختصاص أكثر من مكتب أثر إلا إذا شمر فى كل من المكاتب المختصة — فإذا اقتصر صاحب الشأن على شهر محرر فى مكتب معين فلا يكون لهذا الشهر قيمة إلا بالنسبة للعقارات التى تقع فى دائرة اختصاص هذا المكتب فقط والذى يحدث عمليا أن يقدم المحرر الى مكتب الشهر الأول فتم فيه جميع عملية الشهر ثم يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة خطية طبق الأصل من المحرر على الورق الأزرق الخاص ليتولى تقديمها الى المكتب الثانى لإجراء نفس العملية فيه .

وقد نص القانون الجديد على أن عملية الشهر تتم على مرحلتين : —

(أولا) المرحلة الأولى ويصح أن نسميها المرحلة التمهيدية تتم فى المأمورية

(ثانيا) المرحلة الثانية وهى عملية الشهر ذاتها وتتم فى المكتب

والقى عبء القيام بالمرحلتين على أصحاب الشأن دون سواهم أو من يقوم مقامهم وبذلك رال عن أقلام الكتاب عبء تسجيل بعض المحررات التى كان يقضى القانون بتكليفها بمباشرة عملية الشهر فيها كأحكام رسو المزاد وأحكام الشفعة وأوامر الاختصاص وتبدأ المرحلة الأولى فى الشهر بتقديم طلب موقع عليه من صاحب الشأن من أصل على ورقة دمغة وثلاث صور على ورق عادى وهو المتصرف أو المتصرف اليه فى العقود مثلا أو لمن كان المحرر لصالحه فى أوراق الاجراءات أو صحف الدعاوى أو الأحكام .

واشترط القانون وجوب اشتال الطلب على بيانات معينة تبين بطريق التفصيل شخصية كل طرف

في المحرر وبيان العقار بالدقة وبيان التكاليف وأصل الملكية والحقوق العينية المقررة على العقار المتصرف فيه وخصوصاً اتفاقات الرى والصرف وأشار القانون أنه يجب أن يرفق بالطلب ما يؤيد البيانات الواردة فيه خاصة بالصفة والتكليف وأصل الملكية من مستندات وقد حدد القانون في المادة ٢٣ المستندات التي تقبل في إثبات أصل الملكية والحق العيني المتصرف فيه وهي أربعة . —

(١) المحررات التي سبق شهرها .

(٢) المحررات الثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ من غير وجود توقيع أو ختم لانسان توفى وطبعاً هذا تنفيذاً لقانون سنة ١٩٢٣ الذي اعتبر العقود الثابتة التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ في حكم العقود المسجلة والقانون رقم ٣٠ سنة ١٩٤٢ الذي استبعد وجود الختم أو توقيع لانسان توفى كطريقة من طرق اثبات التاريخ فيما يختص بجواز شهر المحررات .

وهذا النص الحكيم استبعد ما كان يلجأ اليه بعض الأفراد من افتعال عقود ملكية واعطائها تاريخاً سابقاً لسنة ١٩٢٤ ووضع ختم أو توقيع لانسان أو استحضاره شهادة ادارية أو شهادة وفاة ذلك الشخص ومحاولة اعتبار هذا العقد في حكم العقود المسجلة تهرباً من تعذر اثبات ملكيتهم على الوجه الصحيح

ويحضرني أنه أثناء رئاستي لمحكمة المنصورة المختلطة ضبط عند أحد وكلاء الأشغال أوراق بضاعة تحمل في ذيلها ختماً لشخص توفى قبل سنة ١٩٢٤ وكان يحتفظ بها لتسهيل مأمورية من يلجأ اليه من الأفراد فيملأ الورقة على اعتبار ان العقار الذي تصرف فيه بيع اليه من ذلك الشخص .

(٣) الوصايا التي تمت قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ تتوفر شرطها (الوفاة والقبول) والحكمة في هذا ان الوصية كطريق من طرق التملك لم تكن خاضعة للشهر في ظل النظام القديم .

(٤) المحررات السابقة التاريخ على سنة ١٩٢٤ إذا كان قد سبق أخذها في عقد شهر أو نقل التكليف بمقتضاه لن صدر لصالحه والحكمة في هذا ان اساناً يحمل عقد سابق تاريخه على سنة ١٩٢٤ بأي طريق ويملك به عقاراً معيناً فباع منه النصف بعقد مسجل قبل القانون الجديد ويريد الآن أن يتصرف في النصف الآخر من العقار فالقانون الجديد يبيح له حق التصرف استناداً على هذا العقد أسوة بما اتسع في ظل القانون السابق .

(٥) واعتبر القانون كذلك في المادة ٥٥ (وهذا حكم وقفي) بطريق الاستثناء كمستند من مستندات الملكية العقود التي تحمل تاريخاً سابقاً على سنة ١٩٢٤ إذا كانت قد اعتبرت سنداً للتملك في عقد تم توثيقه أو التصديق على التوقيعات فيه وأصدر بشأنه حكم صحة التعاقد أو توقيع قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ .

وبمجرد تلقى الطلب في المأمورية ودفع مبلغ ١٠٠ قرش بصفة كفالة تصادر بقوة القانون إذا لم يسجل المحرر في بحر سنة من تاريخ تقديم الطلب تقوم المأمورية بتدوينه في دفتر خاص اسمه دفتر

أسبقية الطلبات وذلك حسب تاريخ وساعة تقديمه ثم تعطى إيصالاً لصاحب الشأن مبين به رقم أسبقية في هذا الدفتر وما يرفق به من مستندات ثم تتولى المأمورية بحث الطلب من الناحيتين القانونية والهندسية فإذا ما وجد مستوف أشّر عليه بالقبول للشهر ورد إلى صاحب الشأن أما شخصياً وأما بواسطة البريد في ظرف ثلاثة أيام من التأشير عليه بالقبول ويقوم صاحب الشأن بتجهيز مشروع المحرر من واقع الطلب المؤشر عايه بالقبول ثم يعاد إلى نفس المأمورية مرفقاً به أصل الطلب والمستندات وبمجرد تقديم مشروع المحرر تقوم المأمورية بتدوينه حسب تاريخ وساعة وروده في دفتر خاص اسمه دفتر أسبقية مشروعات المحررات وتعطى بذلك إيصالاً لصاحب الشأن تبين به رقم أسبقية في ذلك الدفتر فإذا ما وجد المشروع مطابقاً للبيانات الواردة في الطلب المؤشر عليه بالقبول تقوم المأمورية بالتأشير عليه بصلاحيته للشهر بختم مخصوص اسمه صالح للشهر .

تقوم كذلك بوضع هذا الختم على كافة المستندات والوثائق التي ستلحق بالعقد مثل التوكيل والمكلفة والاعلام الشرعى وقرارات المجالس الحسبية .

وما دام المشروع قد أصبح صالحاً للشهر فيصدق على التوقيعات فيه أو يوثق ثم يقدم لمكتب الشهر المختص لأجراء عمله الشهر نفسها .

ولعل نظام تدوين الطلبات ومشروعات المحررات في دفاتر خاصة هو من ضمن الأشياء الجديدة التي استحدثها القانون إذ أنشأ بذلك نظاماً للأسبقية في الطلبات وفي مشروعات المحررات يظهر أثره في حالة تقديم طلبات متعارضة أو يمكن أن تتعارض فيها المصلحة . مثلاً — شخص رهن عقار ثم باعه وقدم طلبان أحدهما للرهن والثاني للبيع أو شخص يملك عقاراً باع منه ١٥ قيراطاً ثم باع ١٢ قيراطاً من نفس العقار فيقضى القانون في هذه الحالة بإيقاف الفصل في الطلب اللاحق إلى أن تستوفي إجراءات الطلب الأول .

وفي حالة إعادة الطلب الأول مستوفى أو مشروع الطلب الأول مؤشراً عليه بالصلاحيّة لا يعاد الطلب الثاني أو مشروع المحرر الثاني إلا بعد انقضاء فترة موازية للفترة الواقعة بين تقديم كل منهما على ألا يتجاوز سبعة أيام في الطلبات وخمسة أيام في مشروعات المحررات .

ولا شك أن نظام الأسبقية سيضع حداً لعيوب القانون القديم ويحمي المشتري الجاد الذي يباشر إجراءات نقل الملكية — إنما هذه الحماية ليست مطلقة فالقانون يحميه طالما هو مستمر حيثاً في إنهاء كافة العمليات إذ يمكن أن تنعكس الأسبقية الخاصة بالطلب في مشروع المحرر لو أن صاحب الطلب الأول أهمل في تقديم مشروع المحرر في الوقت المناسب إذ لا يمكن أن تستمر حماية القانون لصاحب الطلب الأول إلى ما لا نهاية .

فإذا فرضنا أن الطلب الأول غير مستوفى منح صاحبه مهلة خمسة عشر يوماً لاستيفاء البيانات الناقصة وأوقفت الطلبات اللاحقة دون أن تستوفى فهذه المدة ليست على سبيل التحديد فيمكن لأمين المكتب أن يمدّها إذا اتضح له أن عدم الاستيفاء يرجع إلى سبب خارج عن إرادة الطالب ، فإذا

لم يستوفى الطلب اما لعجز واما لتقصير فلا تزول الأسبقية الا بقرار مسبب من أمين المكتب بعد عرض الأمر عليه كتابة بواسطة المأمورية .

وهذا القرار يعلن لصاحب الشأن الذى له فى ظرف عشرة أيام وهذه نقطة هامة جدا إذ يحدث فى بعض الأحيان أن يلجأ صاحب الطلب الغير مستوفى الى الادارة العامة للشهر ولا يلجأ للحق الذى يمنحه اياه القانون فقد نص قانون الشهر العقارى على أنه لمن طلب اليه استيفاء بيان لا يرى وجها لاستيفائه أو لمن تقرر سقوط أسبقيته بسبب نقص فى البيانات أن يقوم فى ظرف عشرة أيام بتجهيز مشروع المحرر وتوثيقه أو التصديق على التوقيعات فيه ورسداد الرسم عنه ثم الالتجاء إلى أمين المكتب ويطلب منه إعطاء محرره رقم شهر مؤقت ويجب على أمين المكتب فى هذه الحالة أن ينفذ هذه الرغبة وأن يقوم من جهته بعرض الموضوع بكافة نواحيه على قاضى الأمور الوقفية الواقع فى دائرتها المكتب بعد أن يكون صاحب الشأن قد قام بسداد الكفالة وقدرها نصف فى المائة من قيمة الالتزام على ألا تتجاوز عشرة جنيهات — فاحدى حالتين : —

- (١) اما أن يرى القاضى أن الأوراق مستوفاه وتحققت بذلك الشروط الواجب توافرها للشهر فيأمر به وبذلك يصير الرقم الوقفى نهائيا ويتأثر بذلك فى الدفاتر وترد الكفالة لصاحبها .
- (٢) واما أن يرى القاضى أن مكتب الشهر محق وأن الشروط غير متحققة فيما مر بالغاء الرقم الوقفى الذى يصير الغاؤه والتأشير بذلك فى الدفاتر وتصادر الكفالة بقوة القانون (التأشير الهامشى مادة ٣٧) .

هذه هى المرحلة التمهيدية التى يجب أن يمر بها أى محرر صالح للشهر سواء كان عقداً أو أوراق إجراءات أو صحف دعاوى أو أحكام صحة تعاقد وفيما يختص بهذه الأخيرة فقد نص عليها القانون صراحة أى أن صدور حكم بصحة التعاقد لا يعنى من صدر لصالحه من المراجعة الأولية لنوع العقد الصادر الحكم بصحته .

بقيت مرحلة الشهر التى تتم بإحدى الطرق الثلاث : التسجيل أو القيد أو التأشير الهامشى وهى مرحلة قديمة معروفة ليس فيها جديد إلا أن الفهارس الأبجدية وهى أساس الشهادات العقارية أصبح يدرج فيها جميع أصحاب الشأن فى المحرر بعد أن كان يكتب بدرج اسم المتصرف فيها فقط . لذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٧ يمكن أن يكون طلب الشهادة عن التصرفات الصادره لصالح الشخص بعد أن كانت قاصرة على التصرفات العادرة ضده فقط .

أما فيما يختص بالمحررات الواجبة الشهر فانما ما يستخلص من القانون الجديد ان كل محرر خاص بحق عيني عقارى مهما كان نوعه سواء بين الأحياء أو تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت يخضع لنظام الشهر العقارى وبذلك أضاف القانون الوصية والوقف ومراسم نزع الملكية للنفعة العامة وقرارات توزيع طرح البحر ورتب القانون جزاء صارماً فيما يختص بالحقوق العينية الأصلية

ونفس الجزاء المنصوص عليه في القانون القديم بأن الملكية لا تنشأ ولا تنتقل ولا تغير ولا تبدل إلا بالتسجيل ، أما الحقوق العينية التبعية والتصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق عيني عقارى حتى ولو كانت قسمة أموال موروثة فلا تسرى على الغير إلا إذا تم شهرها .

وأخضع القانون للشهر الأيجارات والسندات التي ترد على منفعة العقار لأكثر من تسع سنوات والمخالفات والحوالات التي تزيد عن ثلاث سنوات مقدما ورتب جزاء أنها لا تسرى قبل الغير إلا للبدد السابقة .

وأحدث ما في القانون هو شهر حق الارث ويتم شهر السند أو الحكم المثبت لحق الارث مع فائمة بعقارات التركة وهذا الحق للوارث أو لكل صاحب مصلحة ورتب جزاء على هذا يتناقص في عدم تمكن الوارث من التصرف إلا إذا كان حق ارثه التالى لسنة ١٩٤٦ مسجلا وهذا طبيعى إذ لم يكن في استطاعة الشارع أن يضع حدا للقاعدة القانونية التي تقول — بانتقال الملكية بمجرد الوفاء ورغبته مع ذلك في إلزام الورثة بتسجيل حقوقهم لظهور جميع التطورات في الملكية العقارية في البلاد فرأى أن يوفق بين الأمرين فالوارث يملك لا نزاع فيه ولكن نمنعه من التصرف إلا إذا قام بتسجيل حق الارث ومن فوائد هذا النظام الجديد أن يظهر الديون العادية التي قد تكون للغير قبل التركة حماية للوارث وللتعامل معه ولنفس الدائن ولذلك أجبر القانون كل صاحب دين عادى قبل التركة أن يقوم بشهر دينه بطريق التأشير الهامشى على هامش تسجيل حق الارث فاذا تم التأشير في بحر السنة من تسجيل حق الارث كان له أثر رجعى قبل التركة واذا سجل بعد سنة كانت له مرتبة من وقت إجرائه فقط ولذلك تسرى قبله جميع تصرفات الوارث السابقة وللوارث أن يقصر الشهر على جزء معين من عقارات التركة ولكن في هذه الحالة نعتبر هذا الجزء وحدة لا يمكن أن يتصرف فيها الوارث إلا في حدود نصيبه الشرعى في الميراث وآخر حدود الوحدة هي مكتب الشهر بدائرة المديرية .

أما فيما يختص بعرائض الدعاوى فقد نص القانون في المادة ١٥ على أن كل دعوى العرص منها الطعن في التصرف وجودا أو خنخة أو نفاذا وهذا تعريف شامل وذكر على سبيل المثال دعاوى البطلان والفسخ والالغاء والرجوع يجب شهرها بطريق التأشير الهامشى فاذا لم يكن العقد المطعون فيه مسجلا شهرت هذه الدعاوى بطريق التسجيل كذلك يجب تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية أو دعاوى صحة التعاقد مما استبعد دعاوى صحة التوقيع .

وطريقة الشهر واحدة بالنسبة للحررات ومصحف الدعاوى أى أنها يجب أن تمر بالمرحلة التمهيدية قبل اعلانها وقيدتها ولكن لا تتم عملية الشهر الحقيقية فيها إلا بعد قيدها بجدول المحكمة وذلك رغبة من الشارع في الاستيثاق من جدية الدعوى على أن قيدها في جدول المحكمة سيفصل فيها على أى الحالات .

ولا يجب أن يفهم أن نص القانون على وجوب تسجيل هذه الصحف معناه امتناع المحاكم عن

نظر الدعاوى اذا لم تكن صحفها قد شهرت أو ايقاف نظر الدعاوى الى أن يتم شهر صحائفها لأن القانون رتب جزاءا غير مباشر على اهمال تسجيل عرائض الدعاوى إذ قد نص على أنه اذا صدر حكم نهائى بشأن حق عيني عقارى وكانت صحيفة الدعوى مسجلة أو مؤشرا بها ثم شهر الحكم وهذه الأحكام لا تشهر الا بطريق التأشير الهامشى فان حق صاحب الشأن يتقرر بأثر رجعى ابتداء من تاريخ تسجيل عريضة الدعوى أى أنه معنى آخر اذا أهمل تسجيل العريضة وصدر له حكم تم طلب شهرة فيها يتطلب منه اجراءين : —

(١) أن يسجل العريضة .

(٢) ويؤشر بمنطوق الحكم على هامش العريضة .

ويمكن أن تتم هاتين العمليتين فى نفس الوقت إنما حقه لا يتقرر إلا من تاريخ تسجيل العريضة وقد نص القانون على الالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة فى حالة التأشير بدين عادى على التركة أو بصحيفة الدعوى للنظر فى الغائه إذا كان سند الدين العادى المطعون فيه طعنا جديا أو كانت الدعوى ظاهرة الكيدية .

ومما استحدثه القانون أيضا النص على وجوب شهر حق امتياز البائع منفصلا عن تسجيل عقد البيع الوارد فيه ويتم ذلك الشهر بقائمة تحرر من واقع عقد البيع وموقع عليها من صاحب الشأن بوقعا عاديا وتقدم للمكتب المختص لاجراء شهرها وقد نص القانون على أن مرتبة امتياز البائع لا ترتب إلا من تاريخ اجراء ذلك القيد حتى ولو كان عقد البيع مسجلا .

ولا يفوتنى أن أذكر بهذه المناسبة أن جميع الحقوق العينية التبعية التى تشهر بطريق القيد أى بطريق قائمة تحرر من واقع العقد المرتب للحق العيني يجب أن تكون القائمة موقعا عليها من طالب القيد بوقعا عاديا إلا اذا كان الحق المراد شهره لم يكن خاضعا لاجراء القيد قبل القانون الجديد مثل رهن الحياز العقارى وامتياز البائع وامتياز المقتسم السابق على سنة ١٩٤٧ فان هذه الحقوق وقد خضعت للقيد وبالتالي للتجديد العشرى يجب أن تتم اجراء قيدها من جديد قبل انتهاء عشرة سنوات على تاريخ العقد المسجل المرتب لها أو فى بحر سنة ١٩٤٧ أى المدتين أطول .

فى هذه الحالة الأخيرة يجب أن تكون القائمة مصدقا على التوقيع فيها كما يجب أو تمر بكافة اجراءات الشهر طبقا للنظام الجديد .

هذا جزء من كثير كان بودى أن أستوفى عرصه على حصراتكم ولكى سأقتصر على ذلك خوفا من التشهير بالشهر .

وإنى أشكر مجلس النقابة الذى هيا لى هذه الفرصة كما أشكر حضراتكم لتفضلكم بالحضور والاستماع إلى وأرجو أن أوفق إلى فرصة أخرى لأوفى المسائل العديدة التى جاء بها القانون لاستيفاء حقها من البحث

القسم الثاني

تحدثنا إلى حضراتكم في المحاضرة الماضية عن اجراءات الشهر بطريقة مبدئية وعمما استحدثه القانون الجديد من نظام للأسبقية في الطلبات وفي مشروعات المحررات لعله ان لم يمنع بطريقة قاطعة التصرف مرتين في عقار واحد سيوقف مثل هذه المعاملات ويقلل منها بدرجة تقطع الشكوى السابقة على القانون الجديد وتثبت الطمأنينة في نفوس المتعاقدين مع صاحب عقار معين . وشرحنا ما يترتب على هذه الأسبقية من حق اصحاب الطلب الأول في حالة ما إذا تعارض معه طالب لاحق وبيننا أن هذه الحماية حماية نسبية أى أن القانون يحمى صاحب الطلب الأول طالما يسير حديثا وبطريقة جديدة في كافة اجراءات الشهر من تمهيدية إلى نهائية .

وقد بينا أيضا ما أخضعه القانون لاجراءات الشهر من محررات جديدة لم تكن خاضعة له من قبل كما عددنا المحررات التي غير القانون طريقة الشهر فيها مثل رهن الحياز العقارى الذى أصبح يقيد بعد ان كان يسجل ، ثم بينا لحضراتكم طريقة الطعن في تصرفات المكتب في حالة ما إذا كلف أصحاب الشأن استيفاء بيان لا يروا وجهها لاستيفائه أو في حالة صدور قرار من الأمين لسقوط أسبقية الطلب الأول في حالة تعارض طلبين .

وسأقوم اليوم بتكملة ما لم يتسع الوقت في المحاضرة السالفة إلى شرحه وبيانها وبما يتصل اتصالا وثيقا بالناحية العملية في القانون .

قلنا لحضراتكم ان اجراءات الشهر تتم بثلاث طرق التسجيل والقييد والتأشير الهامشى وكافة الاجراءات التى سبق ان بيناها يجب اتباعها فيما يختص بالاجراءين الأولين وهما التسجيل والقييد فيما عدا فارق بسيط وهو ان التسجيل يتم بشهر المحرر نفسه ، أما في حالة القيد فلا يشهر إلا ملخص لنحرر اصطلح على تسميته بالقائمة تحرر بمعرفة صاحب الشأن ويوقع عليها منه توقيعاً عادياً وتقدم إلى مكتب الشهر العقارى مع المحرر المرتب للحق العيني التبعي وهذه القائمة المحررة على الورق الأزرق الخاص هى التى يصير شهرها ويحتفظ بالمحرر كمستند من مستندات اجراء الشهر .

ولقد قابلتنا صعوبة في حالة الرهن الرسمى وهو الرهن التأمينى وفي حالة عقد البيع الرسمى الذى يحوى امتيازاً للبائع فان اجراءات اعطاء صورة من هذين العقدين لشهر القائمة على أساسها قد تتطلب وقتاً وبذلك يتعذر على صاحب الشأن اجراء القيد في هذه الفترة مما قد يعرض حقه للتزاحم أو لضياح الأسبقية في الشهر إذا ما تم شهر حق عيني لآخر سواء كان أصلياً أو تبعياً في بحر المدة التى تعطى فيها صورة المحرر الرسمى ولذلك وإلى أن يصدر قانون التوثيق المعروض الآن على مجلس الشيوخ موحداً الهيئة التى تتولى الشهر والتوثيق قد رأينا مخاطبة رئاسة محكمة الاستئناف المختلطة التابع لها أقلام التوثيق الحالية أن تطلب إلى أصحاب الشأن تقديم نسختين من المحرر تعتبر احدهما أصلاً والثانية صورة تسلم الى صاحب الشأن في نفس اليوم حتى يمكن أن نبادر الى شهر القائمة الخاصة به .

وبهذه المناسبة نقول ان مراجعة الموثق للأهلية أو الرضاء أو الصفة أو ما يؤيد ذلك من مستندات لا يعنى المسجل أى موظف الشهر من المسؤولية بحال فعليه أن يراجع هذه المستندات مراجعة دقيقة وأن يراجع العقد الذى تم توثيقه حتى يتأكد من ان اجراء القيد المرتب للحق العيني فعلا قد تم طبقا للقانون .

ولا يخفى على حضراتكم ان هذه المهمة الأخيرة أى مهمة القيد هى التى تعطى للعقد قوته وحيثه ويجب اذن أن تحاط بكافة ضمانات المراجعة اللازمة .

ويجب أن تشمل القائمة أو ملخص العقد على اسم الدائن وصفته كاملة ومحل اقامة مختار و دائرة المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها العقار موضوع المحرر .

ورتب القانون جزاء على عدم اختيار محل الإقامة ان كل اعلان اليه فى قلم كتاب هذه المحكمة يكون صحيحا وترتب عليه كافة النتائج . ثم يذكر اسم المدين أو من رتب الحق العيني على عقاره ان كان غير مدين وتعريفه تعريفا كافيا ، ثم تاريخ السند والجهة التى أصدرته ومصدر الدين المضمون كاملا وتاريخ استحقاقه وبيان العقار بالدقة والايجار للراهن إذا كان قد نص عليه فى عقد رهن الحيازة العقارى .

ولو أن القانون نص على وجوب ذكر هذه البيانات كاملة إلا أنه نص فى المادة ٤١ أنه لا يترتب على اغفال بيان من هذه البيانات بطلان إلا إذا نتج عن ذلك ضرر للغير بل انه اشترط أيضا أن لا يطلب البطلان إلا من وقع عليه الضرر فعلا — وأعطى فى هذه الحالة للمحكمة سلطة تقديرية ، فلها أن تبطل القائمة أو أن تقصر من مداها تبعا لطبيعة الضرر ومداه . على أنه فيما يختص بمقدار الدين فقد جاء صراحة فى القانون أنه فى حالة حصول خلاف بين العقد والقائمة فيما يختص بقيمة الدين فتقصر قيمة القائمة على أى المبلغين أقل فى كل منهما .

وقد اشترط القانون أنه يجب تجديد القيد فى خلال عشر سنوات وإلا سقط القيد وليس معنى هذا أن من سقط قيده لعدم تجديده فى خلال العشر سنوات فقد كافة حقوقه فان القانون منحه الحق فى إجراء قيد جديد تكون له مرتبته من وقت اجرائه ولكن مع تجديد بسيط وهو أن يكون ذلك ممكنا قانونا أى أن يكون العقار ما زال فى ذمة المدين فاذا كان العقار قد خرج من ذمة المدين لأى سبب من الأسباب امتنع مكتب الشهر عن إجراء القيد الجديد . ولا يكون لكل تجديد قوة إلا فى خلال عشر سنوات من تاريخ اجرائه أى بمعنى آخر اذا جدد شخص قيدا مضى عليه تسع سنوات ونصف فلا يسرى لعشر سنين زائد النصف بل لعشر سنين فقط من تاريخ حصوله .

وأوجب القانون التجديد حتى فى أثناء سير اجراءات نزاع الملكية والى أن ينقضى الحق أو يطهر العقار وبوجه خاص اذا بيع العقار قضاء وانقضى ميعاد زيادة العشر .

ولست أنا فى معرض أن أبين لحضراتكم ما ترتب على هذا النص الأخير من نتائج قانونية اذ سنقتصر الآن ونبقى فى نطاق الدائرة العملية . وما دمنا فى صدد القيد فيحسن أن لا تنتقل الى

موضوع آخر قبل الكلام على المحو أو محو هذا القيد — فقد نص قانون الشهر العقاري على أنه لا يجوز محو القيد إلا بعقد رسمي أو بحكم نهائي فالأصل إذن أن يكون التقرير بالمحو موثقاً ولكن لما كان رهن الحياة العقاري يتم بعقد عرفي مصدق على التوقيع فيه كان من التصيب على المدين أن نلزمه بالحصول على اقرار موثق لمحو قيد بعقد عرفي ولذلك رأى الشارع أن يكتفى في هذه الحالة بتقرير عرفي صادر للدائن مصدق على التوقيع فيه أسوة بما يتم في الرهن الحيازي نفسه .

ويتم شهر عقد المحو أو الحكم النهائي بالمحو بطريق التأشير الهامشي وسيأتي الكلام عن هذه الطريقة فيما بعد فإذا ما ألغى المحو لسبب من الأسباب عادت للقيد مرتبته الأولى ومع ذلك فلا يكون لهذا القيد قيمة بالنسبة إلى من تلقى حقاً بحسن نية من المدين في الفترة بين إجراء المحو والغائه ولا أود هنا أيضاً أن استعرض ما أثاره هذا النص من تخريجات قانونية مبقية ذلك إلى فرصة أخرى إذا سمحت بذلك النقابة ولم أكن قد أثقلت عليكم بهذه المادة العقيمة ووددت أن تشرفوني مرة أخرى الاستماع إلى ،

ونظم القانون طريقة الشهر بطريق التأشير الهامشي وهي كما قلت لحضراتكم في المحاضرة الأولى تشهر بها دعاوى الطعن صحة ونفاذاً ووجوداً في عقود سبق شهرها أو الأحكام التي تصدر في هذه الدعاوى أو في دعاوى استحقاق الحقوق العينية أو في دعاوى صحة التعاقد ويشهر بها أيضاً حق الدائن العادي على التركة وأخيراً محو القيد والغائه .

وتتلخص الإجراءات الخاصة بالتأشير الهامشي في تقديم طلب إلى مكتب الشهر المختص أي الذي شهر فيه المحرر المراد إجراء التأشير على هامشه ويكون هذا الطلب مشتملاً على اسم الطالب وتعريفه تعريفاً شاملاً وعلى بيان المحرر المراد بالتأشير على هامشه ورقم شهره والسند الذي يبيع التأشير سواء كان عقداً أو اقراراً أو حكماً ومضمونه والجهة التي أصدرته وأسماء ذوي الشأن فيه ويرفق بالطلب كافة المستندات المؤيدة بما جاء به .

ويبحث هذا الطلب في مكتب الشهر المختص للتأكد من صحة ما جاء به من بيانات ومطابقتها للمستندات المرافقة له على أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن يتم عقد على عقار كقيد مثلاً ثم يراد محو هذا القيد بعد مرور فترة معينة فسيبين بطبيعة الحال في عقد المحو بيان العقار المراد تطهيره بهذه الطريقة من الحق العيني وقد يحدث في مثل هذه الحالة أن تكون البيانات المساحية قد اختلفت فيما بين الفترتين أي فترة القيد وفترة إجراء المحو وقد يترتب على ذلك أن يتصور المكتب أن العقار المراد محو الحق العيني عنه هو بخلاف العقار الوارد في قائمة القيد وفي هذه الحالة قد صرح القانون للمكتب بإحالة الأوراق إلى المأمورية المختصة للتأكد من هذا الخلاف في بيانات لا شك جوهرية فإذا لم تكن هناك صعوبة قام المكتب بإجراء التأشير المطلوب في هامش المحرر المنوّه عنه في الطلب وأمكن إعطاء صاحب الشأن شهادة بحصول ذلك وعلى المكتب أن يوافق المكتب الرئيسي للشهر شهرين ببيان التأشير الهامشي التي تمت فيه حتى يصير التأشير بها في الصور الثواني للعقود أو المحفوظة لديه .

أما إذا تبين للمكتب أن طلب التأشير غير مستوفى فله أن يطلب من صاحب الشأن استيفاء البيانات الناقصة بكتاب موصى عليه في ميعاد لا يتجاوز شهرا وأحد أمرين : —

١ — إما أن تستوفى الأوراق ويتم التأشير كما سبق شرحه لحضراتكم .

٢ — وإما لا يقوم صاحب الشأن باستيفاء البيانات رغم منحه مدة أخرى فإذا تحقق للمكتب أن التأخير راجع إلى سبب خارج عن إرادته فيحفظ أمين المكتب طلب التأشير الهامشي وهذا القرار (قرار الحفظ) يبلغ إلى صاحب الشأن بخطاب موصى عليه مصحوب بإخطار وصول لمن حفظ طلبه بالسبب المذكور أن يتظلم في ظرف عشرة أيام من تاريخ ابلاغه قرار الحفظ المسبب اليه إلى قاضي الأمور الوقفية إلى المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها المكتب ويصدر القاضي قراره في هذا الشأن على وجه السرعة تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التي يتطلبها القانون لإجراء التأشير .

فقد نص القانون على أنه لا يجوز الطعن في قرار القاضي بأي طريق ولم يفت الشارع أن يرتب ما قد يؤثر على حق طالب التأشير الأول إذا كانت هناك طلبات تأشير لاحقة تعارض أو يمكن أن تعارض فيها المصلحة مع طالب التأشير الأول فنص على أنه في هذه الحالة لا يتخذ المكتب أى اجراء في الطلب اللاحق إلا بعد انقضاء المواعيد التي سبق أن بينها أى شهر للاستيفاء وعشرة أيام للطعن بعد ابلاغ قرار الحفظ لصاحب الشأن .

وقد نص القانون في حالة التأشير الهامشي للديون العادية على التركة في حالة شهر حق الارث وفي حالة الدعاوى المؤشر بها في هامش عقد سبق شهره على أن لمن أشر ضده وله مصلحة أن يلتجئ الى القضاء في هذه الحالة نص القانون على قاضي الأمور المستعجلة لا قاضي الأمور الوقفية وأن يطلب إلغاء التأشير بالدين العادى إذا كان السند الذي أجرى التأشير بمقتضاه مطعون فيه طعنا جديا أو إذا كانت الدعوى المؤشر بها ظاهرة الكيدية أى لم ترفع إلا لغرض كيدى مخص والحكمة طبعاً في اختيار قاضي الأمور المستعجلة أن هنا يقتضى الأمر لنوع من التقاضى يختصم فيه صاحب الشأن من أجرى التأشير في مصلحته .

وقد تحدثت الى حضراتكم في المحاضرة السابقة عن شرح حق الارث عما يستتبع هذا الشهر من حق للبدا القائل " بالآ تركه " إلا بعد سداد الدين ، وأشرح لحضراتكم الآن طريقة اجراء هذا الشهر . فالمفروض أولا أن الشهر يخضع لكافة الاجراءات التي سبق أن بينها وتبدأ بتقديم طلب للأمرية يبين فيه فضلا عن اسم الوارث طالب الشهر أو من يقوم مقامه أو أى ذى شأن أو أى ذى مصلحة اسم المورث وتعريفه ومحل الوفاة والورثة وتعريفهم تعريفا كاملا وبيان العقار والحقوق العينية المترتبة عليه والتكليف وأصل ملكية المورث ويذكر في الطلب رسم الأيلولة على التراكات المستحق وما دفع منه ويجب أن يقرن الطلب بالمستندات المؤيدة لما جله فيه وهى السند أو الاشهاد أى الحكم المثبت لحق الارث والمستند الذى يفيد العفة ان وجد وكشف رسمى عن خطابات المورث وسندات ملكية المورث وفي حالة تعدد المورث عليها وهذه هى الحالة —

الوحيدة التي تكلم فيها قانون الشهر العقارى عن وضع اليد يكتفى بأن يقدم طالب الشهر صوراً من المسكفة ابتداء من سنة ١٩٢٣ لغاية تاريخ الوفاة وتطبق على الطلب كافة الاجراءات التي سبق أن شرحناها في المحاضرة السابقة ثم تؤثر المأمورية على سند الارث والقائمة المبين بها عقارات التركة بالصلاحيه للشهر وذلك بعد التأكد من مطابقة البيانات الواردة في قائمة الجرد (التركة) للبيانات الواردة في الطلب ثم يقوم طالب الشهر بالتوقيع على قائمة الجرد والتصديق على توقيعه فيها وتسلم إلى المكتب ليصير شهرها دون رسم عنها عدا رسم التصوير والحفظ وهو مبلغ زهيد جداً .

ولا يفوتني أن أذكر أن القانون نص على وجوب شهر حق الارث التالى لسنة ١٩٤٧ عند التصرف أما حق الارث السابق لسنة ١٩٤٧ فلا يشهر إلا اختيارياً .

ترون حضراتكم أن القانون الجديد وقد رسم الطريق لاجراءات الشهر رعى فيها الى أن يضمن على عملية الشهر صفة قانونية وأن يحيطها منذ البداية بكافة الضمانات المؤيدة بالمستندات اللازمة حتى تصير المعاملات العقارية على أساس سليم وطيد فأصبح التعاقد الآن مع شخص يضمن الى حد بعيد أنه متعامل مع مالك كما أنه قطع بعض الاشكالات التي كانت تنتج في حالات معينة مثل الاختصاص مثلاً فقد كان أمر الاختصاص يعطى لطالبه دون تحرى للملكية المدين للعقار وعلى مسؤولية المالك مما كان يعرض بعض الأشخاص لرؤية عقاراتهم مثقلة بحق الاختصاص بينما ليس بينهم وبين الدائن أية صلة . وصحيح أنه في حالة التجاء هؤلاء الأشخاص الى المحاكم كان القضاء يلقي عبء الإثبات على عاتق الدائن أى أنه كان يطلب من الدائن اثبات ملكية العقار لمدينه فعلاً ، ولا يخفى مع ذلك ما كان لهذا من مضايقة لأصحاب الشأن إذ ما حاجتهم — ولا صلة بينهم وبين الدائن — الى الالتجاء الى المحاكم حيث قد يعرضون لسوء دفاع يضيع عليهم حقوقهم وقد نص القانون الجديد على مثل هذه الحالة وأصبح لا يعطى أمر اختصاص إلا اذا تأثر على مشروعه بالصلاحيه للشهر أى بعد أن يكون قد مر بجميع مراحل الشهر وبمعنى آخر أن يكون قد أثبت الدائن بالمستندات التي يتطلبها القانون أن مدينه مالك .

ترون حضراتكم من مجرد عرض الاجراءات التي رسمها قانون الشهر العقارى للتوصل بمقتضاها الى شهر محدد معين اتجاه الشارع المصرى نحو وضع أسس للشهر تقربه الى حد كبير من نظام السجلات العينية ، وسأبين لحضراتكم بطريقة عاجلة مبلغ هذا الاتجاه وما تحقق منه فعلاً . فكلنا يعرف أن لنظام السجل العيني مميزات أربع — المميز الأول أن الشهر فيه مطلق أى بمعنى آخر أن الشهر اجبارى في نقل الملكية حتى بين المتعاقدين وهذا هو مضمون المادة التاسعة من القانون الجديد ، والمميز الثانى أن الشهر عيني وخاص ، عيني أى أنه ينسب الى العقار لا إلى أشخاص المتعاملين ، وخاص لأنه لكل وحدة معينة من العقار صفحة خاصة في سجل عام ، والمميز الثالث أن لهذا النظام قوة وحجية تامة قبل الكافة وبمعنى آخر أنه بمجرد ادراج العملية فيه تصبح ولا يرقى اليها الطعن ويصبح من تعامل مع من قيد كمالك للعقار في حماية من كل دعوى غير ظاهرة في السجل

وهذا يتطلب من ناحية أخرى أن يؤشر بالدعوى التي ترفع ضد اليات المدوجة في السجل لحماية رافعها من القرينة المطلقة التي تستمد من القيد في هذه السجلات . وقد رأيتم حضراتكم أن القانون الجديد قد أوجب شهر مثل هذه الدعوى ، والمميز الرابع والآخر لنظام السجلات العينية هو قانونية هذه الصفحات ، ويستخلص من هذا أنه لليمينين على شؤون السجل العيني الحق في التأكد من صحة العقود المقدمة للشهر ومطابقتها للقانون بل إن هذه الرقابة تمتد إلى بحث أهلية المتعاقدين وصفاتهم مؤيدة بالمستندات وهذا التأكد هو من الاجراءات التي أخذ بها قانون الشهر العقاري فأصبح لا يفصلنا عن نظام السجلات العينية إلا أمران ، أن يصبح الشهر عينيا وخصوصا وأن تعطى للسجلات الحجية قبل الكافة .

وأشعر أنني قد أطلت على حضراتكم في موضوع أكرر أنه عقيم ولذلك أرجو أن تعذروني وأن تقبلوا شكري الخاص الموجه إلى مجلس النقابة وإلى حضراتكم لما هيأتموه لي من فرصتين سمحالي بعرض سريع للاجراءات لعل أن يكون فيه مصلحة للجميع ؟

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية			
إخفاء أشياء مسروقة . مسئولية الخفي . لا تعدى الأشياء التي أخفاها : متى تصح مساءلته عن كل الأشياء المسروقة ؟ حكم بالزام المتهمين بالتضامن بقيمة الأشياء المسروقة ؟ كلها مع عدم نسبته إلى كل متهم إلا إخفاء جزء منها . خطأ . نقض هذا الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين . يقتضى نقضه بالنسبة إليهم جميعا .	١٢ نوفمبر ١٩٤٥	٩٥٧	٣٧٠
تعويض . القضاء بالتعويض غير مرتبط حتماً بصير الدعوى الجنائية . متهمون بضرب المجنى عليه وتبليغهم كذباً ضده . إدانتهم في الضرب وتبرئتهم من تهمة البلاغ الكاذب على أساس انتفاء سوء القصد لديهم لأن التبليغ كان لدفع المسؤولية عن الضرب . رفض الدعوى المدنية . خطأ . ما أثبت الحكم وقوعه من المتهمين قد نشأ عنه ضرر ظاهر بالمجنى عليه .	" " "	٩٥٩	٣٧١
قسوة . عمدة . استعماله القسوة بالضرب اعتماداً على وظيفته هذا الفعل يكون جريمة القسوة وجريمة الضرب . عقابه بالمادة ٢٤١ لثبوت أن الضرب أعجز المجنى عليه مدة تزيد على عشرين يوماً ، دون المادة ١٢٩ . لا خطأ في ذلك .	" " "	٩٦١	٣٧٢
وصف التهمة . متى يجوز للمحكمة تعديل الوصف دون لفت الدفاع ؟ مثال .	" " "	٩٦٤	٣٧٣
حكم . بناؤه على واقعة لاسند لها في الأوراق . تسببه . نقضه . مثال في حادثة شروح في قتل .	١٩ نوفمبر ١٩٤٥	٩٦٦	٣٧٤
إثبات . حكم ابتدائي بتبرئة المتهم اعتماداً على تقارير فنية . إلغاؤه استئنافياً بناء على اعتبارات لم تحققها المحكمة عن طريق فني . نقض . مثال .	" " "	٩٦٨	٣٧٥
إثبات . إقرار . عدم تجزئته . سريان ذلك في الدعاوى الجنائية في صدد إثبات التعاقد الذي تقوم عليه الجريمة . اتخاذ الإقرار مبدأً ثبوت بالكتابة وتكملة لشهادة الشهود والقرائن . جاز . مثال في دعوى تبديد .	٢٦ نوفمبر ١٩٤٥	٩٧١	٣٧٦

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
اغتناب المال بالتهديد . لا يشترط في التهديد أن يكون مصحوباً بفعل مادي أو متضمناً لإيقاع الأمر المهدد به في الحال . يكفي أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم ما طلب منه . التهديد بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل . لا يمنع من العقاب .	٢٦ نوفمبر ١٩٤٥	٩٧٤	٣٧٧
مواد مخدرة . القصد الجنائي في الاحراز . توافره من قول القاضي بثبوت الواقعة التي يعاقب عليها . تفتيش منزل متهم للبحث عن أسلحة مسروقة من الجيش . ضبط زوجة المتهم خارجة ومعه صرة فيها حشيش . إدانتها في إحرازه . في هذه الصورة يجب أن يبين الحكم بجلاء علم الزوجة بأن الذي حملته حشيش .	، ، ،	٩٧٦	٣٧٨
حكم . تسببه . متهم بقتل خطأ . تبرئته ابتدائياً . إلغاء البرامة . الاعتماد في الالغاء على أقوال شاهد ذكرها في التحقيق وأنكرها أمام المحكمة مع كون تلك الأقوال غير مقررة لعلم الشاهد نفسه وإنما هي مقررة لواقعة مسندة إلى غيره . قصور . مثال .	، ، ،	٩٧٨	٣٧٩
تلبس . متهم . فتحه بنفسه الحقيبة التي قال أنها له . انبعاث رائحة الأفيون منها . تلبس . ضبط المخدر الذي بها . صحيح . إثبات . إدانة متهم في احراز حشيش . الاستناد في ذلك إلى مجرد حيازته للأوراق والشجيرات والمقول بأنها حشيش دون بيان الدليل الفني المثبت لأنها حشيش مع تمسك المتهم بأنها ليست كذلك : قصور .	، ، ،	٩٨٢	٣٨٠
نقض وإبرام . حكم من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة بما يجوز الحكم فيها بعقوبة الجنائية . حكم غير منه للخصومة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .	، ، ،	٩٨٥	٣٨١
اختلاس أشياء محجوزة . أشياء محجوز عليها إدارياً لصالح وزارة الأوقاف . إدانة المتهم بتبديدها استناداً إلى أن معملون الأوقاف حين توجه يوم البيع لم يجد المحجوزات . لا تصح .	، ، ،	٩٨٦	٣٨٢
، ، ،	، ، ،	٩٨٦	٣٨٣

المددان التاسع والعاشر غير مست السنة السابعة والعشرون

ماخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم	تاريخ
لا صفة لمعاون الأوقاف في طلب الأشياء المحجوز عليها . محام موكل . تقريره أمام المحكمة ان وكالته كانت قاصرة على جلسة الاحالة . ندب المحكمة غيره . موافقته دون اعتراض ما . لا اخلال فيه بحق دفاع المتهم . استعداد المحامي موكل لذمته .	١٠ ديسمبر ١٩٤٥	٩٨٧	٣٨٤
١ - مدعيتان بالحقوق المدنية . القضاء برفض دعواهما وبراءة المتهم . استئناف النيابة وحدها . سماح المحكمة الاستئنافية لها بالمرافعة أمامها . عدم اعتراض المتهم . وعدم الحكم لها بتعويض لا يعيب الحكم - ٢ - محكمة الموضوع . أمرها بالقبض على متهم قبل الفصل في الدعوى . لا يدل على أنها كونت رأياً ضده . هو إجراء تحفظي . لا يمنع الأمر به أن يتنحى عن الفصل في الدعوى - ٣ - نصب . يكفي للعتاب عليه أن يكون الضرر محتمل الوقوع .	، ، ،	٩٨٨	٣٨٥
متهم بجنحة . عليه أن يحضر الجلسة مستعداً للرافعة عن نفسه أو بواسطة محام . عدم حضور المدافع . وعدم تقديمه عذراً . لا يلزم المحكمة بتأجيل الدعوى .	، ، ،	٩٩٠	٣٨٦
١ - البطاقة التي تصدرها شركة الترام . اتفاق بين حاملها والشركة . تغيير الحقيقة فيها . تزوير في ورقة عرفية (المادة ٢١٥ ع) ٢ - تزوير في ورقة عرفية . لا يشترط حصول ضرر بالفعل . يكفي احتمال وقوعه . - ٣ - جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة . جاءت على سبيل الاستثناء . لا يصح التوسع فيها . (المواد ٢١٧ وما يليها ع)	، ، ،	٩٩١	٣٨٧
١ - أقوال الشهود وتقارير الخبراء . للمحكمة أن تأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه . - ٢ - طلب . استحالة إجابته . يجعل المحكمة في حل من الرجوع إلى الوقائع والأدلة القائمة في الدعوى في سبيل الرد عليه . مثال .	، ، ،	٩٩٢	٣٨٨
١ - معارضة . متى يجوز الحكم باعتبارها كأنها لم تكن ومتى يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع ؟ - ٢ - استئناف	، ، ،	٩٩٤	٣٨٩

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
النيابة للحكم الغيابي . يشمل حكم المعارضة سواء بتأييده أو باعتبارها كأنها لم تكن . — ٣ — تكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . ميعاده ثلاثة أيام . حصوله بميعاد يوم . لا يبطله . له أثر في الحكم الذي يصدر بناء عليه . حصوله لشخص المعلن إليه . أو للنيابة . يستويان . (المادة ١٨٤ تج) — ٤ — إعلان المتهم لحضور المعارضة المرفوعة منه . حصوله للنيابة . لا يبطله كإعلان . يبطل الحكم . — ٥ — مواد الجرح . المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى بها ثلاث سنوات . حكم ابتدائي غيابي . إعلان المتهم للنيابة لحضور المعارضة المرفوعة عنه . إعلان المتهم للحضور أمام المحكمة الاستئنافية بميعاد يوم واحد . كل أولئك إجراء يقطع المدة . — ٦ — اختلاس أشياء محجوزة مملوكة لوالد المتهم . لا تسرى على هذه الجريمة . أحكام الاعفاء من العقاب . (المادة ٣٢٣ ع)			
كلونيا . صنعها . التقطير على البارد بدون رخصة . حيازة أدوات التقطير بدون رخصة . معاقب عليه . (القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ والمرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ والقانون رقم واحد لسنة ١٩٣٩)	١٠ ديسمبر ١٩٤٥	٩٩٨	٣٩٠
استجواب المتهم . ماهيته محظور الانباء على طلبه . الاستيضاح . ماهيته . من حق المحكمة إذا أراد أراد المتهم . (المادة ١٣٧ تج)	١٧ ديسمبر ١٩٤٥	١٠٠٠	٣٩١
١ — حكم ابتدائي بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . استئناف من المدعى المدني دون النيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بالتعويض صحيح . متى تكون للحكم الجنائي حجية ؟ — ٢ — تعويض . يكفي القضاء به بيان الواقعة المكونة للفعل الضار . مثال في دعوى سب . عدم بيان أركان الجريمة . لا يعيب الحكم المقصور على الدعوى المدنية .	» » »	١٠٠٢	٣٩٢
عاهة مستديمة . شرط مساءلة المتهم عنها . أن يكون قد أحدث عن عمد الضرب الذي تسبب عنه . عدم تحدث الحكم عن حقيقة قصد الطاعن حين دفع الجنى عليه فوق فنشأت العاهة . قصور .	» » »	١٠٠٤	٣٩٣

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان التاسع والعاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
١ - دعوى مدنية . شرط قبولها أمام المحاكم الجنائية . أن يكون الضرر ناشئا مباشرة عن الجريمة . - ٢ - تعويض . المطالبة به على أساس مسئولية الشخص من فعل نفسه . أو مسئوليته عن فعل غيره . ككلاهما تختلف . لا يجوز الحكم به إلا على الأساس الذي رفعت به الدعوى . مثال (معدية فوه) (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)	١٧ ديسمبر ١٩٤٥	١٠٠٦	٣٩٤
تزوير . تقرير الخبير أثبت أن المضاهاة أسفرت عن اختلاف في الامضاءين . تمسك الطاعن بأن الخلاف يرجع إلى طول المدة بين التوقيعين . تكليف المحكمة المدعية بتقديم أوراق أخرى . قضاؤها بالادانة استنادا إلى أن التزوير واضح للعين المجردة . لا يعتبر ردا على الدفاع .	» » »	١٠٠٩	٣٩٥
ضرب أفضى إلى عاهة . إثبات الحكم أن المتهم تعدد إيذاء المجنى عليه حين ضربه بقطعة من الحديد على رأسه . يكنى لبيان ركن العمد .	» » »	١٠١٠	٣٩٦
متهمان ان أحدث كل منهما ضربة بالمجنى عليه . كانا مجتمعين السبب في وفاته . كل منهما مسئول عن موته .	» » »	١٠١١	٣٩٧
سرقة . رد الشيء المسروق أو دفع ثمنه بعد تحقق أركان الجريمة . لا يمنع من العقاب .	» » »	١٠١١	٣٩٨
١ - متهم بالقذف . خطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل وطريقة تقديمه . لا تتأثر به أداتته . ما دام لم يتمسك بأثبات صحة جميع الوقائع . - ٢ - حسن النية وأثبات صحة كل الوقائع . شرطان يجب توافرها للقضاء ببراءة القاذف . خطأ المحكمة في أحدهما . لا يؤثر على الادانة .	» » ٢٤	١٠١٢	٣٩٩
إجراءات ، الأصل أنها روعيت . خبير . الادعاء بأنه لم يحلف اليمين قبل أداء مأموريته . لا يقبل من الطاعن ما دام لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت ذلك .	٢٤ ديسمبر ١٩٤٥	١٠١٥	٤٠٠
متهم . القبض عليه قبضا صحيحا في جنحة عسكرية . تفتيشه	» » »	١٠١٧	٤٠١

العددون التاسع والعاشر فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
قبل إيداعه سجن القسم . صحيح . هو من وسائل التحوط للتأمين من شرط المقبوض عليه . كل ما يخول القبض يخول التفتيش . حكم استئنافي غيابي . طعن النيابة عليه بطريق النقض قبل أن ينفلق على المتهم باب المعارضة فيه . عدم جواز الطعن .	٢٤ ديسمبر ١٩٤٥	١٠١٨	٤٠٢
١ - متهم بسرقة في ليلة ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٥ . صدور حكم عليه بالحبس سنة في ١٩ مايو سنة ١٩٤٥ قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية . خطأ . يجب في العود ان يكون المتهم قد سبقت اداته بحكم نهائي قبل الجريمة . ٢ - واقعة جنحة ولا شبهة للجنائية فيها . الحكم الاستئنافي بعدم الاختصاص لكونها جنائية . من شأنه أن ينهي الخصومة أمام جهة الحكم . جواز الطعن فيه .	» » »	١٠١٩	٤٠٣
١ - متهمان بالقتل والاشترك فيه . مطالبتهما بالتعويض معناها أنهما اشتركا في أحداث ضرر واحد كل منهما مسئول عن تعويضه كله . مساءلة الفاعل وحده عن كل المبلغ بعد براءة الشريك . لا خطأ فيها . هي داخلة في نطاق الطلب الأصلي ولو لم يصرح فيه بالتضامن . ٢ - دليل تقديره . موكل إلى محكمة الموضوع وحدها . شاهد . تجزئة أقواله . من حقها . يصح في العقل أن يكون كاذبا في ناحية وصادقا في الأخرى . شهود . تقدير أقوالهم . من حق محكمة الموضوع . محل هذا أن تكون سمعتهم وناقشتهم . ليس من حقها دون سماعهم أن تحكم عليهم بأنهم كاذبون . التذكرة التي تسلمها إدارة الجيش للعساكر بالرفق من الخدمة التغيير في خيانة من خاناتها هي المعدة لاثبات درجة أخلاق صاحبها . تزوير في ورقة رسمية . (المادة ٢١١ ع) . جريمة . اجراء بناء منزل بغير الحصول على رخصة من التنظيم . العقاب عليها يقتضي المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . عدم اصدار اللوائح والقرارات التي نصن عليها فيه . لا يطل أحكامه . ما دام تنفيذها ممكنا بغير تلك اللوائح .	» » »	١٠٢٠	٤٠٤
» » »	» » »	١٠٢٢	٤٠٥
» » »	» » »	١٠٢٣	٤٠٦
» » »	» » »	١٠٢٦	٤٠٧

السنة السابعة والعشرون

فهرست

العددان التاسع والعاشر

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	مأخذ الأحكام
٤٠٨	١٠٢٧	٣١ ديسمبر ١٩٤٥	ضرب أفضى الى الموت . عدم تمسك المتهم بأن الاصابة التي أحدثها بالمجنى عليه لا شأن لها في احداث الوفاة . لا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه ما دامت قد أقامت قضاءها على مقدمات تؤدي الى ذلك .
٤٠٩	١٠٢٩	» » »	حكم . وجوب صدوره من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة .
٤١٠	١٠٢٩	» » »	متهم بالقتل . تمسكه في جميع مراحل الدعوى بأن آخر هو القاتل وبأن لديه شهودا على ذلك وطلبه التحقيق . دفاع متهم . وجوب تحقيقه . لا تصح مطالبته وحده باقامة الدليل على صحته بإعلان شهود . هم لا يكفون في تعرف حقيقة الدفاع . الحكم مقدما بعدم صحته استنادا الى أدلة الاثبات في الدعوى . غير سديد . يجب سماع الأدلة قبل الحكم عليها .
			(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية .
٤١١	١٠٣٢	١١ يناير ١٩٤٥	١ - السبب . عدم ذكر . في العقد - ٢ - تقدير الوقائع والأدلة - ٣ - قسمة .
٤١٢	١٠٣٥	» » »	١ - ميعاد المسافة . اضافته - ٢ - تقديم صورتين من الحكم المطعون فيه - ٣ - صاحب حق الانتفاع - ٤ - أسباب النقض التي لم ترد بالتقرير .
٤١٣	١٠٣٧	» » »	الشفعة . وعدم إبداء الاستعداد لدفع الثمن المبين في العقد في إعلان الدعوى .
٤١٤	١٠٣٩	» » ١٨	١ - مناط الطعن بالنقض من الضامن للدعى عليه .
٤١٥	١٠٤١	» » »	٢ - دعوى إثبات الحالة . حجية الدليل المستفاد منها على الضامن وضع اليد المدة الطويلة والقصيرة .
٤١٦	١٠٤٤	» » »	دعوى وضع اليد .
٤١٧	١٠٤٥	» » »	١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . والشرط الفاسخ الصريح . - ٢ - التنازل الضمني عن الشرط الصريح الفاسخ .
٤١٨	١٠٤٧	» » »	الشفعة . معنى العلم . إثباته بالقرائن . رقابة النقض .
٤١٩	١٠٤٩	» » ٢٥	قصور .

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
١ - القبول المانع من الطعن - ٢ - الموانع من الحصول على كتابة إثبات سوء النية .	٢٥ يناير ١٩٤٥	١٠٥٠	٤٢٠
١ - قصور . - ٢ - استحقاق التضمينات .	» » »	١٠٥٤	٤٢١
١ - الايقاف . حكم قطعى . - ٢ - اتحاد الخصوم فى الدعويين . - ٣ - اتحاد الموضوع - ٤ - التناقض بين الأحكام . والمادة ١١ من قانون النقض .	» » »	١٠٥٦	٤٢٢
البيع الصادر من المورث إلى بعض ورثته . شفعة . تلاصق .	» » »	١٠٥٩	٤٢٣
دعوى الشفعة . عدم ادخال كل البائعين فى الدعوى . بطلان استحقاق العقار المشفوع .	أول فبراير ١٩٤٥	١٠٦١	٤٢٤
استرداد العين المباعة وفائيا .	» » »	١٠٦٥	٤٢٥
الانتقال إلى عين النزاع . عدم التحدث عنه فى الحكم . مبطل له الدفع بعدم جواز نظر الدعوى . شروطه .	» » »	١٠٦٧	٤٢٦
محضر حصر التركة وإثبات تاريخ الوفاة .	» » »	١٠٦٨	٤٢٧
١ - تكليف . - ٢ - طلب تثبيت الحجز الاستحقاقى .	» » »	١٠٧١	٤٢٨
١ - الشفعة . الايداع - ٢ - إبداء الرغبة فى الشفعة .	» » »	١٠٧٢	٤٢٩
١ - الشفعة . الحق فيها . - ٢ - الورقة الرسمية .	» » »	١٠٧٤	٤٣٠
١ - فصل الموظفين . - ٢ - مخالفة المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم . - ٣ - منع المحاكم من تأويل الأمر الإدارى . ليس معنى له .	» » ١٥	١٠٧٥	٤٣١
الزراع فى حكم قانونى الخمسة أفدنة .	» » »	١٠٧٩	٤٣٢
(٣) قضاء محكمة استئناف مصر	» » »	١٠٨١	٤٣٣
١ - غلط موجب للبطلان . وجوب تعلقه بسبب العقد لا بالبائع على التعاقد - ٢ - تدليس موجب لانعدام الرضاء . شرطه أن يكون مترتباً على الحيل المستعملة من أحد العاقدين .	» » ٢٢	١٠٨٤	٤٣٤
المادة ١٣٦ مدنى نصها الفرنسى يخالف النص العربى . وجوب	» » »	١٠٨٧	٤٣٥
١ - غلط موجب للبطلان . وجوب تعلقه بسبب العقد لا بالبائع على التعاقد - ٢ - تدليس موجب لانعدام الرضاء . شرطه أن يكون مترتباً على الحيل المستعملة من أحد العاقدين .	٥ ديسمبر ١٩٤٥	١٠٨٩	٤٣٦
المادة ١٣٦ مدنى نصها الفرنسى يخالف النص العربى . وجوب			

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة السابعة والعشرون

رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٣٧	٣١ يناير ١٩٤٦	الآخذ بالنص العربي لأنه النص الرسمي . وفاء . في محل الدين . عبه الاثبات على الدائن في التقصير . عند عدم الوفاء .
٤٣٨	٣١ مارس ١٩٤٦	مسئولية مدنية . منشأها العقد . لا خطأ . وجوب تطبيق المادة ٣٢٤ لا المادة ١٥١ . المسؤولية المدنية الناشئة عن الخطأ يفرضها النظام العام . لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . ويحكمها نصوص العقد فان قصرت فنصوص القانون . دعوى البطلان لاخلال أحد المتعاقدين بشروط العقد . مناط قبولها . الاخلال الذي يبلغ حد الغش والتدليس . عيب . موجب للفسخ . شرطه أن يكون خفيا . ظهوره بعدم الضمان . يعتبر ظاهرا . إن كان باديا للعيان أو سهل اكتشافه .
٤٣٩	٧ مايو ١٩٤٦	حق الاسترداد الوراثي . المادة ٦٢ مدني يقابلها المادة ٨٤١ مدني فرنسي . جلست في باب القسمة ولا علاقة لها بالشفعة .
٤٤٠	٢٨ » »	١ — دعوى . تركها من حق المدعى ما لم يتعلق بها حق للمدعى عليه برفعه دعوى فرعية — ٢ — تنبيه نوع الملكية . إذا تضمن طلب ترك المرافعة وحكم برفض الطلب ورفض المعارضة . استئناف المعارض لا يصح أن يتضمن إعادة القضية لمحكمة أول درجة .
٤٤١	١٧ مارس ١٩٤٧	(٤) قضاء المحاكم الكلية تعرض للمستأجر في العين المؤجرة . مسؤولية المؤجر قبل التسليم وبعده . تعرض قانوني . مسؤولية المؤجر عنه . مستأجرين متضامنين . التسليم لأحدهم . صحيح . المادة ٤٣٨ مدني .
٤٤٢	» » »	١ — تقدير الدعاوى . المادة ٣٠ مرافعات — لا يدخل فيها الطلبات التبعية — ٢ — القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتعريف الرسوم القضائية وفرضه رسم على الطلبات التبعية — ٣ — تقرير الرسوم لا يعتبر أساسا لتقدير الدعوى ولا يحس حكم المادة ٣٠ مرافعات .

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة السابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
١ - إشكال بطلب إيقاف تنفيذ حكم . قيمته تقل عن عشرين جنيا . - ٢ - جواز استئنافه . باعتبار أنه غير مقدر القيمة : - ٣ - حق الملكية لا يسقط إلا لو تملكه الغير بوضع اليد	١٨ مارس ١٩٤٧	١١٠٩	٤٤٣
(٥) القضاء المستعجل			
مسائل التنفيذ . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . ضمان التنفيذ للسند . إيقاف التنفيذ . أشكال . جديته .	٢١ سبتمبر ١٩٤٢	١١١١	٤٤٤
لجنة التوفيق . قرار تعويض ومكافأة . دين . وجوب تحقيقه وتعيين مقداره . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . تعدي اللجنة اختصاصها . أحكام . سندات تنفيذية . تفسيرها . لا اختصاص لقضاء الأمور المستعجلة . وقف التنفيذ . الاستمرار فيه .	• • •	١١١٣	٤٤٥
(٦) قضاء الضرائب			
لجنة الضرائب . حقها في التقدير .	١٢ أبريل ١٩٤٥	١١١٦	٤٤٦
١ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . أساسها . الاتفاق المطلق - ٢ - أثره . عدم الإحالة ثانية إلى لجنة التقدير .	١٢ أكتوبر ١٩٤٦	١١١٩	٤٤٧
١ - الشركات المساهمة الزراعية . عدم إعفائها . نص المادة ٤ . فقرة ٤ - ٢ - المنشآت الزراعية . إعفاؤها من الضريبة .	أول ديسمبر ١٩٤٦	١١٢٤	٤٤٨
قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - خاص بتنظيم الشهر العقاري مشروع قانون بتنظيم الشهر العقاري - مذكرة إيضاحية .		١١٢٩	
المحاضرة التي ألقاها حضرة صاحب العزة الأستاذ محمود شوقي بك الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري (بنادي المحامين بمصر في خلال شهر أبريل سنة ١٩٤٧) - قانون الشهر العقاري من الناحية العملية) - القسم الأول .		١١٤٠	
القسم الثاني من المحاضرة السابقة		١١٦٥	
		١١٧٢	

